









# قاموس الادارة والقضا

لفيليب جلاو

غص اجر العلم واستخرج لآلها ولا يصدك عنها هول مجتها  
فالنفس ان قهرت فازت ببغيها كالارض ان حرثت جادت بفلتها

من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٩٠٠



# فَامُورُ الْإِدَارَةِ وَالْقِضَا

تأليف

فيليب بن يوسف جلاد

مندوب قلم قضايا نظارة المحاسبة

بمصر

المجلد الاول

الى صاحب السعادة بطرس باشا عالي ناظر الخارجية المصرية

بمثلكم نثفاخر الامم وباسمكم يشيد كتاب اتي لتعميم فوائد قوانين المحاكم  
كنتم الركن الاقوي في تأسيسها واليد اليمنى في تشييدها وانتم الكوكب المشرق  
لسير سفينتها والربان الخبير بحسن ادارتها تحت كنف اميرنا الاعظم ومليكننا  
الاكرم (\* عباس حلمي \*) الجدول الصافي لاحياء ثروتها والسور المنيع لصون  
حرماتها فقدمتم لايامنا سعداً ولا زلتم للعلم وطالبه ساعداً وعصداً

الداعي

فيليب جلال

مندوب قلم قضاها

مطارة الحفافية

حقوق إعادة الطبع محفوظة

## بيان مفردات القاموس

---

اولاً كتاب قاموس الادارة والفضا عن المدة من سنة ١٨٩٥ الى سنة ١٩٠٠ مع ايراد ام الاوامر والقرارات الصادرة قبل سنة ١٨٩٥ ويليها فهرست شامل لجميع ما احتوى عليه الكتاب مع بيان النسخ والمنسوخ من مواد القوانين والاوامر واللوائح

ثانياً ( كتاب التعليقات القضائية على القوانين المصرية ) يتضمن هذا الكتاب مواد لائحة ترتيب المحاكم الاهلية والقانون المدني الاهلي وقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية مع ذكر امام كل مادة من هذه المواد المادة المضاهية لها من قانون المحاكم المختلطة وبيان الفرق الكائن بين المادتين ان كان هناك فرق وايراد حكم او اكثر من احكام المحاكم الاهلية او المختلطة تحت كل من هذه المواد واما النصوص القانونية الواجب الرجوع فيها الى الشريعة الاسلامية الفراء كالشفعة مثلاً فتبين النصوص الشرعية مع محالها من الكتب الفقهية التي اخذت منها



ثالثاً

( كتاب الاثار الرسمية في الخديوية المصرية ) يتضمن هذا الكتاب  
عدا الفرائمانات السلطانية كافة المكاتبات الرسمية المتبادلة بين الدولة  
العلية ومصر والدول الاوربية في شأن مصر ابتداء من سنة ١٨٤٠  
مأخوذة من مصادرها الرسمية مثل الكتب المعروفة بالكتاب الازرق  
لانجلترا والكتاب الاصفر لفرنسا والكتاب الأخضر لابطاليا الخ  
( كتاب الاحوال الشخصية للطوائف المسيحية ) هذا يكون اول كتاب  
صدر في نوعه وهو يتضمن بيان احكام الاحوال الشخصية للمسيحيين  
والاسرائيليين مأخوذة عن الكتب الطاهرة المقدسة وعن كتب اللاهوتيين  
ومجامع الكنائس ثم عن الامتيازات الممنوحة للطوائف المسيحية من المرحوم  
السلطان محمد الفاتح ومن خلفه من سلاطين آل عثمان مع بيان احكام  
الشريعة الاسلامية الغراء بخصوص الدينين والمستأمنين ولما كان هناك اختلاف  
كلي في بعض احكام هذه الاحوال الشخصية بين طائفة واخرى من الطوائف  
المسيحية كما في الطلاق مثلاً فانه جائز عند الطوائف الارثوذكسية ومنوع  
عند الطوائف الكاثوليكية فقد خصصنا باباً لكل طائفة تبين فيه الاحكام  
الخاصة بها دون سواها من باقي المسيحيين

رابعاً





## قاموس الادارة والقضا

١

ابنية — ٠ ملحق للائحة الاملاك الزراعية — قرار من المجلس الخصوصي في ٢٤ ابريل سنة ١٢٨٢ — ١٠ مايو سنة ٦٦  
الاملاك التي تبني بالاراضي الخراجية بتقرر عليها عوايد خلاف مربوط الارض المبنية فيها وبالطبع ما ينشأ بالاراضي المشورة يجرى فيها مثل ذلك  
ابنية — ٠ «ملحق للائحة الاملاك الزراعية» امر حال في ٢ محرم سنة ١٢٩٢ على قرار عصري في ٢٢ — ٩ فبراير سنة ٧٥  
يصير اخذ عوايد على سائر الاملاك بوجه العموم بمصر واسكندرية وكافة النجف والبنادر وسائر النواحي والقرى والجبال والاباعد والعرب والكنفور وغياها على وجه العموم بدون استثناء شيء باعتبار السنة المالية

ابنية — ٠ قرار من نظارة الاشغال العمومية في ٢٧ اكتوبر سنة ١٨٨٣

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظارة المؤرخ في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٣ بالتصديق على الشروط الاصلية التي تؤخذ على ارباب الاملاك الراغبين في بناء مساكن للشغالة في مدن القطر المصري وضواحيها غرضاً بما هو آت

ابتداء من صدور هذا القرار يجب على ارباب الاملاك الراغبين في بناء مساكن للشغالة في مدن القطر المصري وضواحيها الامتنال للشروط الآتية

(م) لا يسوغ لارباب الاملاك المذكورين ان يبنوا مساكن المرغوبة الا بتصريح النظارة (م) ٢ يلزم ان يكون طلب الرخصة مصحوباً بتضمين

ابنية — ٠ منشور من نظارة المالية في ٢٢ صفر سنة ٩٩ الموافق ١٢ يناير سنة ٨٢  
حيث ان الذي ربط ضمن ميزانية سنة ٨٢ لموايد الاملاك مبلغ ٠٠٠ غرشاً ٠٠٠ جنينها ومن الاقضى المبادرة من الآن في تعديل الموايد المذكورة بواسطة تعيين قوسيين من الذين يعول ويتمد عليهم في هذه الاحوال بالتطبيق للاصول المتبعة بوجه المدالة وعدم غدر الميري ولا تقصر الاحالي فقد تمحور للدير يات ومن لزم من الجهات بالمبادرة باجراء ذلك واقام هذه

ابنية — ٠ منشور من نظارة المالية في ٢٢ صفر سنة ٩٩ الموافق ١٢ يناير سنة ٨٢

حيث ان الذي ربط ضمن ميزانية سنة ٨٢ لموايد الاملاك مبلغ ٠٠٠ غرشاً ٠٠٠ جنينها ومن الاقضى المبادرة من الآن في تعديل الموايد المذكورة بواسطة تعيين قوسيين من الذين يعول ويتمد عليهم في هذه الاحوال بالتطبيق للاصول المتبعة بوجه المدالة وعدم غدر الميري ولا تقصر الاحالي فقد تمحور للدير يات ومن لزم من الجهات بالمبادرة باجراء ذلك واقام هذه

١٨٨٤

١٨٨٤

عن الارض المقصود البناء فيها رصمه يكون باعتبار خمسة ميليمترات عن كل متر وبنيني ان يبين في التصميم حدود وهيئة الاملاك المجاورة واسماء اربابها ثم رسم واسماء الحارات الموصلة لها وعلى المالك ان يبين ايضا في الرسم الطرق والشوارع والحارات التي يريد انشاها داخل الارض ولا بد من ان يكون اتساعها مساويا لاربعة امتار بالاقل اما اذا كان الغرض عمل ميادين داخلها فيكون اتساعها مناسباً لمساحة الارض افراد انشاء المارة بها ويلزمه ايضا بيان ارتفاع سطح الارض في القطر الاكثر انخفاضاً بها وارتفاع الطرق الموصلة الى الارض ونق استوفى الرسم هذه الشروط لا بد وان يصطحب برسومات تعمل باعتبار عشرين ميللي عن كل متر يبين فيها شكل البناء المرغوب بشرط اتباع الشروط الآتية

(ا) ترجيع وجود حوش داخل البناء بقدر الامكان  
(ب) عمل القاعات والادود على حسب المقاسات الآتية من الفارغ بالاقل

طول اربعة امتار

عرض ثلاثة امتار

ارتفاع ثمانية السقف ثلاثة امتار

(ث) ان تكون وجهة البناء معرضة للهواء الجري على قدر الامكان ويكون لها مصارف الهواء جهة قبلي وهذه المصارف تكون كافية مع ابواب وطبقات تقفح وتغلق (د) ولا بد من انتخاب محلات موافقة للتواضع والمجارير والاسطبلات (ي) اذا لم تساعد مساحة الارض على عمل مراحيض فعمل مياول يتعهد المالك بتبليغها — وعند انتهاء عمل هذه الرسومات يصير تقديمها للنظارة فتصدق عليها في اقرب وقت (م) متى صدقت النظارة على الرسومات فيلزم الطالب باتباع الشروط الآتية في اعمال البناء (١) يكون عمل الحيطان البناء الجيد من الدش او الحجر الاجر مخلوطاً بالمونة الجيرية (ب) ويلزم تببيض وجه الحائط بالجير والرمل (ث) يلزم دهان الابواب

والشبابيك والسقف بالاقل يوش واحد من البوية (د) يلزم عمل تجارة جيدة في النوافذ لتساعد على القفل والفتح ثم تضرب بالدهان (ي) يلزم تبليط الارود والقيعان بالاحجار (ف) يلزم ابعاد المطبخ عن محلات النوم حتى يتمكن البخار والدخان من الصعود بالراحة (م) في اثناء اجراء البناء على حسب التصريح المعطى يجري معانة ذلك بمعرفة احد مهندسي النظارة ومعه مندوب الصحة ليتحقق من اتباع احكام التصريح من عدمه ثم يجزران مختصراً بكل ما يشاهدانه على نسختين ترسل احدهما الى النظارة والاخرى تسلم لصاحب الارض — واذا شاهد للنظارة عدم موافقة البناء لاذن التصريح فلزم صاحب الملك باتباع الشروط وهذه الشروط يلزم بها من كان قاطناً بالمدن الآتي بيانها — مصر مسكنة دمية دمياط اسيوط طنطا المحلة الكبرى المنصورة الفيوم دمهور الزقازيق اسيوط جرجا المنيا رشيد بورت سعيد منفوق شبين الكوم قنا جرجا جبهة لمطحا سنورس منفولوط سوهاج ممنود الجزيرة ميت غمر زفته السويس ملوي ابونيج مرس الليانة بني سويف —

ابنية — امر حال صادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤  
(١٥ جاسه ١٢٠١)

### نحن خديو مصر

بناء على ما رقمه الينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوات

### الباب الاول

احكام عمومية

(م) ١ يتبدأ من اول يناير سنة ١٨٨٤ باخذ عوايد باعتبار جز من اثني عشر من قيمة الاجرة عن يوت السكن والوكائيات والمخازن والذكاكين والوابورات والمعامل والاملاك ذات الارباع وبالجملة

١٨٨٤

١٨٨٤

عن جميع ابنية القطر المصري والجناين التابعة لها سواء كانت مسكونة باصحابها او باصحاب المنفعة فيها او غيرهم باجرة او يدون اجرة ويكون تحصيل تلك العوايد بالكيفية الآتية بعد - (م) ٢ يعنى من تلك العوايد - اولاً - العشش الغير مؤجرة - ثانياً - البيوت التي لا تزيد اجرتها السنوية عن خمسمائة لرش صاغ اذا كانت مسكونة باصحابها او باصحاب الخففة فيها - ثالثاً - الابنية المخصصة لاقامة الشمامسة الدينية مثل المساجد والكنائس والاديرة والابنية المعدة للخيرات او للصدقة وتعين الحكومة الاملاك التي تعفى من دفع العوايد اما ما كان من المقارنات ذات الربح ملكاً للاوقاف والطوائف الدينية وللجمعيات الخيرية فلا يعنى منها - رابعاً - المقارنات ملك الحكومة المعدة للمصلحة العمومية - خامساً - دور القنسلات التي تكون ملك الدول الاجنبية (م) ٣ لا يدخل في تقدير اجرة البيوت قيمة مفروشاتها ولا يدخل في تقدير اجرة المعامل الا ما كان فيها من الآلات والعدد الثابتة التي لا تقوم تلك المعامل بدونها وتقدر الاجرة يكون اما بحسب الاجرة الواردة في عقود الاجارة او وجدت عقود وكانت صادقة واما بالقياس على البيوت المجاورة التي تكون اجرتها معروفة مع مراعاة مقدار اتساع البيوت وصقها وضافها وسرافتها وبالجملة يكون التقدير بحسب ما يمكن الحصول عليه من الاجرة ويراعي في تقدير اجرة الابنية الاحواش والجناين المتصلة بها التابعة لها رأساً لا الاحواش والجناين التي وان كانت متصلة بالابنية الا انها تكون مستقلة عنها ومؤجرة او يمكن تأجيرها على حدها

### الباب الثاني

في تقرير العوايد

(م) ٤ يجرى كل سنتين ما يأتي أولاً - تعداد

الابنية في كل مدينة او بلد بمعرفة جهات الادارة - ثانياً - تقدير اجرة الابنية ويتم هذا التقدير بمعرفة لجان تباشر العمل في البلاد عن كل بلد وفي المدن عن كل ثمن او قسم وتؤلف هذه اللجان - اولاً - من ثلاثة مندوبين تعينهم الحكومة تكون الرئاسة لاحد منهم وله رأي مرجح ثانياً - من ثلاثة اعضاء ينتخبون بالقرعة من بين اثني عشر من اصحاب الاملاك يختارهم الممولون ويكون احد هؤلاء الثلاثة اعضاء بالاقل اجنبي الجنسية وينتخب ايضا بالقرعة من بين هؤلاء الاثني عشر عضواً للنيابة عن منيب من الاعضاء - ولا تعتبر قرارات اللجان نافذة الا اذا كانت صادرة من اربعة اعضاء بالاقل بحيث يكون اثنان منهم من مندوبي الحكومة والاثنان الآخرون من اصحاب الاملاك المنتخبين ويسوغ استئناف قرارات تلك اللجان لدى مجالس المراجعة (م) ٥ يؤلف كل من مجالس المراجعة كما يأتي أولاً - من مندوب تعينه الحكومة وتكون له الرئاسة - ثانياً - من ستة اعضاء ينتخبون بالقرعة من بين المندوحة اسماؤهم في الجدول الذي سيأتي ذكرها وينتخب ايضا بالقرعة اربعة اعضاء للنيابة فان كان طلب الاستئناف مقدماً من احد الاهالي ينبغي ان تكون اكثرية اعضاء المجلس من الاهالي وان كان الطلب مقدماً من احد الاجانب ينبغي ان تكون الاكثرية فيه من الاجانب - وتكون صراحتهم مجالس المراجعة في القاهرة وفي الاسكندرية وفي المحافظات وبندوا والمدريات - ويجتمع في كل من مدينتي القاهرة والاسكندرية الاثنا عشر عضواً من ذوي الاملاك المنتخبين عن كل ثمن او قسم لتؤلف منهم لجان تقدير الاجرة ويختارون من بينهم اربعة وعشرين عضواً من ذوي الاملاك اثني عشر مصريين واثني عشر اجانب ينتخب من بينهم الاعضاء الاصليون والثانيون لمجلس المراجعة - اما

في بنادر المديرية وفي المحافظات فيكون انتخاب السنة اعضاء الاصليين والاربعة اعضاء للنيابة بالقرعة من بين اربعة وعشرين من اصحاب الاملاك يختارهم المولون — وتكون قرارات مجالس المراجعة قطعية ولا تعتبر نافذة الا اذا كانت صادرة من اربعة اعضاء بالانفل غير محسوب من ضمنهم مندوب الحكومة الذي هو الرئيس ويجب في هذه الحالة ان تكون اكثرية اعضاء من الاهالي اذا كان الطلب مقدماً من احد الاهالي ومن الاجانب اذا كان مقدماً من احد الاجانب — وفي بنادر المديرية والمحافظات التي ليس الاجانب فيها كثيرين ليعين منهم في مجلس المراجعة العدد الكافي فاصحاب الاملاك من الاهالي ينتخبون بالقرعة من بينهم العدد المعين وفي هذه الحالة اذا كان المتظلم اجنبياً فله ان يرفع شكواه لاي مجلس اراده من مجالس المراجعة

(م) لا يجوز انتخاب احد اعضاء لجنة من لجان التقدير يكون عضواً في احد مجالس المراجعة — مدة لجان التقدير ومجالس المراجعة هي سنتان

### الباب الثالث

في استمرار التقدير وفي جداول التمويل السنوية وفي الزيادة والتخفيض

(م) يستمر تقدير الجعان ثابتاً غير متغير لمدة ثماني سنوات الا فيما لارباب الشؤون من حق التظلم عند الشروع في تحصيل عوايد السنة الاولى كما سيأتى في ذكر ذلك — ولا يجوز تعديل التقدير المذكور عند تمرير الجداول السنوية التالية الا بسبب انشاء ابنية جديدة او هدم او حريق كلي او جزئي طرأ على الابنية او خلوها من السكن — (م) تنشأ في كل سنة جريدة تمويل يعتمد في تحريرها على جداول التعداد والتقدير ويستخرج من هذه الجريدة في كل مدة سنة جداول التمويل عن كل مدينة وكل بلد (م) على اصحاب الاملاك او اصحاب المنفعة ان

يخبروا في النصف الاول من شهر نوفمبر من كل سنة عما يكون حصل في املاكهم من الزيادة او النقصان المنصوص عنها في المادة السابقة واذا لم يحصل الاخبار في الميعاد المذكور يلزم اصحاب الاملاك او اصحاب المنفعة في السنة الاولى بدفع العوايد مضاعفة عن الابنية الجديدة او التي تجدد بناؤها او التي صارت قابلة لربط العوايد عليها وما أُضيف الى املاكهم من البناء الجديد واذا لم يحصل ذلك الاخبار منهم في الميعاد المتقدم ذكره عما هدم من الابنية او تغرب منها او صار غير قابل لربط العوايد عليه سقط حقهم في السنة الاولى في طلب رفع العوايد عنه

### الباب الرابع

في انتقال الملكية

(م) على ارباب الشؤون ان يخبروا في الخمسة عشر يوم الاول من شهر نوفمبر من كل سنة عما حصل من انتقال الملكية في الابنية سواء كان بطريق البيع او الهدى او القسمة الى غير ذلك من العقود القاضية بانتقال الملكية او المنفعة واذا لم يحصل الاخبار عن ذلك في الميعاد المتقدم ذكره يلزم كل من صاحب الملك أو المنفعة القديم والجديد بدفع العوايد بالتضامن بينهما — وما يخبر عنه في المواعيد المقررة في كل سنة من انتقال الملكية يدرج في جريدة وجداول تمويل السنة التالية

### الباب الخامس

في نشر جداول التمويل السنوية وتحصيل قيمها (م) متى تمورت الجداول السنوية وتقرر وجوب العمل بها تنشر ويأمر بتحصيل قيمها

### الباب السادس

في العوايد

(م) العوايد التي تربط في اول يناير تستحق من السنة باكملها لحد اول يناير من السنة التالية

سنتين تخفي من تاريخ نشر جداول التمويل او من تاريخ آخر الاجراءات الجبرية

### ❖ الباب الثامن — في الشكيات ❖

(م) ١٨ يسوغ لكل صاحب ملك او منفعة ان يتشكى لدى مجلس المراجعة من اجراءات التعداد والتقدير — (م) ١٩ يجب ان تقدم تلك الشكيات في الستة شهور التي تلي نشر اول جدول من جداول التمويل والا فيسقط الحق في تقديمها ولا يقبل في مدة الثلاثة شهور التي تلي نشر جداول التمويل السنوية التالية ادنى تشك في شأن التقدير الا لاسباب طارئة بعد الاجراءات الاولى مثل الهدم والحريق والغراب كلما كان اوجزياً على شرط ان يكون الاخبار عن هذه الاسباب بالطريقة القانونية (م) ٢٠ كل من ربطت عليه في جداول التمويل عرايد غدرًا له ان يطلب رفع تلك العوايد عنه وكل من ربطت عليه في الجداول عوايد تزيد عن مقدارها الحقيقي له ان يطلب تنزيل تلك الزيادة — ويجوز رفع العوايد او تنقيصها عن بعض الازداد المفقود من الملك اما بسبب غراب كلي او جزئي طرأ فيه اثناء السنة او بسبب خلوص سكن استمر مدة ستة شهور على الاقل في العقار او في جزء منه على شرط ان لا يكون اصحاب الملك او المنفعة انتفعوا بالمكان اجمالي في المدة المذكورة — (م) ٢١ كل صاحب ملك او منفعة غير وارد اسمه في جداول التمويل له ان يطلب درجة فيها واذا حصل انتقال الملكية واعلن عنها في المواعيد المقررة ولم ينوه عن ذلك في جداول التمويل عند نشرها كان لعدوي الشأن الحق في طلب اصدار قرار بنقل التمويل باسمهم — (م) ٢٢ تقدم طلبات رفع العوايد او تنقيصها او قيدها او نقلها في الستة شهور التي تخفي من تاريخ نشر جدول التمويل الاول او في الثلاثة شهور التي تلي نشر الجداول السنوية التالية او في خلال الثلاثة شهور البدوة بشهر يناير اذا نشرت تلك

على الممول المدرج اسمه في الجدول معا حصل من التفيديرات في اثناء السنة في المقار المربوطة المواید عليه الا اذا خرب العقار او خلى من السكن

### ❖ الباب السابع ❖

في دفع العوايد والاجراءات الجبرية المتعلقة بتحصيها

(م) ١٣ يكون دفع العوايد مقدماً كل ثلاثة شهور قسط وكل ما يتلذذ صاحب العقار يكون ضامناً لدفع العوايد — (م) ١٤ ان لم تدفع العوايد اختياراً فتحصل جبراً على مقتضى احكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ بدون لزوم لحكم تنفيذي آخر — اما فيما يتعلق باملاك الاجانب فلا يمكن اجراء التنفيذ مع غياب مندوب القنصلاتو الا بعد مرور اربع وعشرين ساعة من تاريخ اخبار القنصلاتو وتطول هذه المهلة بحسب المسافات وتعمك جهات الاختصاص في كلما تؤدى اليه الاجراءات التنفيذية من معارضة المولدين وما يقع ذلك من المشاكل — (م) ١٥ للحكومة الامتياز في تحصيل العوايد المطلوبة لها باستيلائها اياها من ايجارات وايرادات الابنية في اية يد وجدت او من الابنية نفسها ان لم يكف ايجارها وباقى ايراداتها لتسديد المستحق عليها من العوايد — ويكون هذا الامتياز مقدماً على اي امتياز كان ما خلى الضامن للمصاريف القضائية المنصرفة لحفظ وبيع الاملاك المقرر امتياز الحكومة فيها — (م) ١٦ يكون المستأجر وصاحب الملك متضامنين في تاديب العوايد المطلوبة للحكومة لحد قيمة الاجرة المستحقة — وعلى كل مستأجر او طالب او مديون لصاحب الملك بتقود صار عليها امتياز الحكومة ان يدفع لها حال طلبها بدون احتياج الى اجراءات قضائية قيمة العوايد المستحقة لحد قيمة الاجرة او المبالغ المطلوبة منه لاصحاب الملك — وقسام العوايد التي تسلم اليه تعتبر كوصل من صاحب الملك — (م) ١٧ يسقط حق الحكومة في طلب العوايد بعد خمس

(م) ٢٦ بما ان جداول التمويل هي سنوية فلا يسري مفعول القرارات الصادرة عن الطلبات المقدمة من ارباب الشؤون او البيانات المحررة من مأموري التحصيل عن العوايد المربوطة غدرًا الا على السنة المحررة تلك الجداول عنها - اما القرارات الصادرة عن الطلبات المتعلقة باجراآت التقدير فيسري مفعوله الى انتهاء المدة المقرراجراء العمل فيها - فتمتضي التقرير المذكور - (م) ٢٧ احكام المواد المتقدم ذكرها لا تكون نافذة الا في المدن المينة في الجدول المؤخر عليه بحرف **ا** المرفوق بامرنا هذا وفي دائرة الحدود التي سبقين بامر يصدرنا فيما بعد وذلك الى ان يصدر امر آخر - (م) ٢٨ تصدر لائحة ادارة عمومية تنقرر فيها كيفية تنفيذ احكام امرنا هذا (م) ٢٩ الوظائف المناطة في امرنا هذا وفي اللائحة المتعلقة بتنفيذة بمجهاات الحكومة المينة فيها يجوز احالتها كلها او بعضها على المجالس البلدية في المدن التي تنشأ فيها هذه المجالس (م) ٣٠ كما كان من احكام القوانين والاوامر الهالية واللوائح والتعليقات مخالفًا لامرنا هذا فهو ملغى وغير معمول به - (م) ٣١ على نظار الداخلية والمالية والاشغال العمومية والحقانية تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويتعلق به - صدر بسراي عابدين في ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ ١٣ مارش سنة ١٨٨٤

الجداول قبل اول يناير وفيما عدا ذلك يسقط الحق في تقديم الطلبات واما طلبات رفع العوايد او تقيصها لسبب خراب كلي او جزئي او لسبب خلو سكن فتقدم في الشهر الذي يلي الخراب او نهاية خلو السكن والا فيسقط حق تقديم الطلب عن ذلك (م) ٢٣ تصعب الطلبات بقسام الانقضاء المدفوعة من العوايد ولا يترتب على هذه الطلبات توقيف دفع الانقضاء التالية واما اذا لم يصدر القرار في مدة الثلاثة شهور التالية لوصول الطلب الى جهة الاختصاص فيبقى لصاحب الطلب ان يرفض دفع الانقضاء التي تستحق بعد انقضاء الميعاد المذكور الى ان يصدر القرار - (م) ٢٤ يرخص لمأموري التحصيل فضلاً عن الطلبات المقدمة من ارباب الشؤون ان يمحروا سنوياً في الثلاثة شهور التي تلي نشر جداول التمويل بيانات عن كل من او قسم من المدن وعن كل بلد واضحاً فيها العوايد التي درجت في الجداول غدرًا وان يقدموا تلك البيانات الى مأموري الدائرة البلدية او المديرين او المحافظين ونحال هذه البيانات على لجنة التقدير لابتداء رأيها فيها ثم تعرض على مجلس المراجعة ليحكم فيها (م) ٢٥ مصاريف التفتيشات التكميلية ومعاينات اهل الخبرة وغير ذلك من الاجراآت التي يأمر بها مجلس المراجعة بناء على الطلبات المقدمة يلزم بها مقدموها تلك الطلبات اذا رفضت طلباتهم



## جدول حرف (١)

عن بيان المدن التي ستقرر فيها عوايد على المباني	عن بيان المدن	تابع بيان المدن التي ستقرر فيها عوايد على المباني	بيان المدن المقرر عليها هذه العوايد
عن بيان المديرية والمحافظات التابعة لها المدن المقرر عليها العوايد المذكورة	عن بيان المدن	تابع بيان المدن التي ستقرر فيها عوايد على المباني	بيان المدن المقرر عليها هذه العوايد
محافظة مصر	القاهرة	الشرقية	الزقازيق
« الاسكندرية	الاسكندرية	مصلحة القناطر الخيرية	بلبيس
« صوم القنال	بور سعيد	مديرية الجيزة	القناطر الخيرية
« رشيد	الاسماعيليه	« بني سويف	الجيزة
« دمياط	السويس	« الفيوم	بني سويف
مديرية القليوبية	رشيد	« المنيا	الفيوم
« المنيا	دمياط	« الفشن	المنيا
مديرية القليوبية	بنها	« اسبوط	الفشن
« المنيا	شبين القناطر	« اسبوط	اسبوط
« المنيا	شبين الكوم	« اسبوط	اوتنج
« المنيا	منوف	« اسبوط	منفلوط
« المنيا	دمنهور	« اسبوط	ملوي
« المنيا	شبراخيت	« اسبوط	طحطا
« المنيا	الظمودية	« اسبوط	انخم
« المنيا	طنطا	« اسبوط	سوهاج
« المنيا	الحلة الكبرى	« اسبوط	جرجا
« المنيا	سمند	« اسبوط	سنا
« المنيا	دسوق	« اسبوط	احنا
« المنيا	زفتي	« اسبوط	اصوان
« المنيا	كفر الزيات	« اسبوط	
« المنيا	المنصورة	« اسبوط	
« المنيا	ميت غمر	« اسبوط	

هذا هو الجدول المرفوق بالامر العالي الصادر في ١٣ مارش سنة ١٨٨٤ « ١٥ جماد الاولى سنة ١٣٠٣ »  
 مخصوص عوايد الاملاك المينة

أبنية — منشور صادر لجهات الحكومة في ٢١ مايو

سنة ٨٤ (٣٠ رجب سنة ١٣٠١)

١٠) بان الملحوظات التي تروا في لزوم تنوير الجهات فيها  
— أولاً يوجد أراضي براح موزعة وغير موزعة منتفع منها  
ولم تكن بحاطة بسور — هذه ما يكون منها غير بحاط  
بسور يترك من المجرى اما ما يكون مسوراً بالبنا وبأبراد  
معه كان موزعاً او على هذه اراضي يجري جرده وما يكون  
مسوراً بالاعتباب فان كان ذا ابراد يجري جرده اما اذا  
كان السور مقصود منه حفظ حدود الارض فقط فيترك  
— ثانياً يوجد أراضي ملك الميري والوقوف وغيرها موزعة  
لاشخاص ولم اجروا بناء عيش عليها — لزيادة الاحتمال في  
معرفة ملاك الارض ولرب البنا يلزم ان ما يكون من هذا  
القول نفع توضح اسم صاحب البنا او النفعة في الخانة نزع  
حسب التعليلات الميري توضح اسم ملاك الارض في الخانة  
نزع ٤ بهذه الكيفية « عنة قائم بناما على ارض ملك الميري  
او الوقوف او غيره الخ » — لما كتب للجهات بما لزم عن  
جرد المباني بالبادر والفقير بالتطبيق الامر العالي الرقم ١٣  
مارس سنة ٨٤ والمجدول الحق وواللائحة الصادرة بتدقيق  
مجلس النظار والتعليلات التي عملت بمعرفة المالية عن اجراءات  
المجرد قد وردت مكاتبت من دائرتي بلدية مصر واسكندرية  
بالاستئذان عن الملحوظات المرفوعة اعلاه ولكونه تمجر البنا  
بالاجراء فيها حسب ما يبينه من كل منها لفعولية ذلك ولا اجرا  
بقتضاه فباي جرد من هذا التقليل بالبادر المخصوص عن جردها بذلك  
الطرف فلزم النشر للجهات وبأجله هذا

أبنية — امر عال صادر في ١٩ يونيو سنة ٨٤ (٢٥ شعبان سنة ١٣٠١)

( نحن خديو مصر )

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٥ جمادى الاولى  
سنة ١٣٠١ ( ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ) وعلى المجدول المرفوق  
١٠ وبناه على ما رفعه اليانا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس  
النظار وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين ونظراً لاث  
آت — ( م ) ١ الحدود الواجب تحصيل عوايد الاملاك  
باعتز جزء من اثني عشر ضمن دائرتها تنحصر عن مدينتي  
مصر واسكندرية حسب البيانات الواردة بالمجدول حرف  
( ١ ) المرفوق بهذا — ( م ) ٢ على نظري الداخلية والمالية  
تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه

جدول حرف ( ١ )

« بيان الحدود التي من داخلها مقرر اخذ عوايد على الاملاك

باعتبار جزء من اثني عشر في مدينة مصر وشيخ الاسكندرية «  
هذه الحدود تكون من مدينة مصر بالصفة الآتي بانها —  
اولاً — من ثم التربة الشراوية الى قرية دير الطين على  
خط نهر النيل بما في ذلك جوية الروضة — ثانياً — من  
قرية دير الطين الى النقطة التي يتفرع منها خط سكة حديد  
حلوان والخط الموصل الى محطة حلوان على خط مستقيم تصوري  
ثالثاً — من هذه النقطة الى كوبري السكة الحديد القائم على  
الترعة الاسماعيلية غرق على خط سكة حديد حلوان — رابعاً  
من هذا الكوبري الى نقطة مقابل التربة الاسماعيلية والترعة  
الشراوية على خط التربة الاسماعيلية — خامساً — من هذه  
النقطة الى نهر النيل على خط التربة الشراوية — هذه الحدود  
تكون عن شهر الاسكندرية بالصفة الآتية — أولاً — من  
طابية ام قبيبة الى بحيرة مريوط على خط حامودي قائم على  
شاطئ بحيرة مريوط — ثانياً — من النقطة التي ينتهي بها هذا  
الخط الى نقطة كائنة ايضاً على شاطئ البحيرة المذكورة امام  
ثم التربة على خط شاطئ البحيرة — ثالثاً — من هذه النقطة  
الى ثم ترعة الفرخة على خط مستقيم تصوري — رابعاً — من  
ثم التربة الى ثم ترعة غبريال على خط ترعة الحمودية — خامساً  
من ثم ترعة غبريال الى سكة حديد رشيد على خط ترعة  
غبريال — سادساً — من النقطة التي تتقابل فيها ترعة غبريال  
وعط السكة الحديد الى نقطة مقابلة هذا الخط مع طريق  
رشيد على خط السكة الحديد — سابعاً — من نقطة المقابلة  
الاخيرة الى وث مربي الدخاني بما في ذلك هذا البيت على  
عط طريق رشيد — ثامناً — من هذا البيت الى الجسر الابيض  
المتوسط على خط يمر على الطرف الغربي من قرية السيوف  
شاملاً ضيقه جميع بيوت القرى ومتنيهاً اراضي شيلي — تاسعاً  
من اراضي شيلي الى طابية ام قبيبة على خط البحر الابيض المتوسط

أبنية — امر عال صادر في ٩ نوفمبر سنة ٨٤ ( ١١ كرم سنة ١٣٠٢ )

( نحن خديو مصر )

بناه على ما رفعه اليانا ناظر ماليتنا وموافقة رأي مجلس  
نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين ونظراً لاث  
امرنا الصادر في ١٣ مارس سنة ٨٤ بشأن عوايد المباني ادى  
من حيث العمل بقتضاه الى صعوبات جعلت تحصيل العوايد  
متعذراً عن السنة المالية امرنا بما هوأت — ( م ) ١ بوقفه  
العمل بقتضى الامر الصادر في ١٣ مارس سنة ٨٤ بشأن  
المباني — ( م ) ٢ يكون تحصيل عوايد المباني عن سنة ٨٤  
طبقاً لاحكام الاطوار واللائحة المرفوعة بهذا الشأن  
قبل الامر الصادر في ١٤ مارس سنة ١٨٨٤ وذلك الى ان  
يصدر امر جديد — ( م ) ٣ على ناظر ماليتنا تنفيذ امرنا هذا

صورة العريضة

مولاي

ان تقرير العوايد على المباني بحسب احكام الامر العالي الصادر في ١٣ مارت سنة ٨٤ يستند فيه على لجان تقدير موهلة من مندوبي الحكومة ومن اعضاء ينتخبون بالقرعة من بين اثني عشر عضواً منتخبين من اصحاب الاملاك بمعرفة المولين في كل قسم او من من المدن التي يسري عليها حكم العوايد ثم ان تشيكات المولين فيما يحصل من التقديرات على تلك الصورة تعرض على مجالس مراجعة منتخبة اعضاءها من بين اصحاب الاملاك المنتخبين لتشكيل لجان التقدير منهم فالقرص الاصلي من هذه الطريقة الانتفاضة انما كان اعطاء الاجانب من اصحاب الاملاك في مصر فضليات خصوصية غير انه لسوء الحظ قد عرض في سبيل استعمال هذه الطريقة مصاعب لا يمكن تجاوزها في ذات مدينتي مصر والاسكندرية وما الممران المبان للذات كان يومئذ فيها اكان استعمال تلك الطريقة ولما من خصوصية المدن فانه يصح الجرم جعله للحصول على نتيجة ما فيها نظراً لمرفقنا بمجاله البلاد فانه عندما فرغ في تلك الاعمال وكان الغرض اذ ذلك انما هو مجرد الانتخاب لا على التقدير والمراجعة صادفت المصلحة تنمياً لتقول الصين فتعذر بذلك تحصيل العوايد بانتظام وعلى تقدير امكانه مع نتيجة ذلك التمتع لاول مرة فان هذا التمتع يجعل تحصيل العوايد موقوفاً على ظروف غير ملائمة لمتعضيات سبب الادارة المالية في البلاد بانتظام واحكام فان المصاعب التي عرضت في اول الامر وكذلك المصاعب التي لا بد ان تعرض اذا في العمل بتدقيق الامر العالي الصادر في ١٣ مارت كل ذلك يتضح انه ناسي اذن من الطريقة الانتفاضة وهذه الصعوبات لا يمكن تجاوزها خصوصاً فيما يتعلق بجنة التقدير ومجالس المراجعة التي يناط بها النظر في صلح الاجانب لانه فضلاً عما يمكن حصوله من المولين من عدم المباشرة الى مباشرة حقوقهم الانتفاضة ليس عديم في كل قسم او من كافي الاستناد عليه في اجراء الانتخاب وعلى هذه الصورة لم يوجد بين افسار المفروسة التي في عبارة عن اثني عشر قسماً الى ثلاثة اقسام يمكن اجراء الانتخابات فيها منتظمة بغير الانقطاع فالضرورة والمحاذاة هذه تستلزم تعديل الامر العالي الصادر في ١٣ مارت سنة ٨٤ غير ان هذا التعديل يودي الى تاخيرات وقد قررنا من نهاية هذا العام بدون ان تحصل عوايد الاملاك فهذه الحالة المشقة بهذا المختار لصالح الخزينة فتستلزم ضرورة المبادرة الى حسمها — ومن اجل ذلك ائتشراف بان ارفع الى مقام سركم مشروع امر عال يقضي بتوقيف عمل الامر العالي الصادر في ١٣ مارت سنة ٨٤ وتحصيل العوايد على المباني بظلكية ومحاذاة المخصص عليها في الاذنين والشيخ للرجية

الاجراء سابقاً من سركم التصديق على هذا المشروع والامر لولي

أبنية — منشور من نظارة المالية في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٤  
انه بالنظر للصعوبات التي طرأت في تنفيذ الامر العالي الصادر في ١٣ مارت سنة ١٨٨٤ المخصص بعوائد المباني من جهة ما يتعلق بالانتخاب لجان التقدير ومجالس المراجعة قد عرضت الكلية على الاعتاب السنية وصدر الامر الكرم في ٩ نوفمبر سنة ٨٤ بتوقيف عمل الامر الصادر في ١٣ مارت سنة ١٨٨٤ الى ان يصدر امر آخر بان يكون تحصيل عوايد المباني عن سنة ١٨٨٤ بالطريق لاحكام الاذنين والشيخ والرجية الاجراء في هذا الشأن الصادرة قبل ذكره في ١٣ مارت سنة ١٨٨٤ — فمع هذا المنشور تجنون صورة من الامر الكرم المؤرخ ٩ نوفمبر لمحاسن والعريضة المرفوعة هنا لفرضه التخديرات في هذا الشأن — وحيث ان سنة ١٨٨٤ صارت على وشك الانتهاء فاللازم اجراءه في هذه الحالة هو ربط العوايد المذكورة بالمرائد المدة لذلك سبب المربوط لغاية سنة ٨٤ وتحصيلها جاليع الاخذ انهاء التخصيص في تحقيق ما يكون مجددي في سنة ١٨٨٤ سواء كان عن ابنة حدثت او زيادة ايجار وتقدر ربط عوايده مع تحقيق ما يوجد ايضا انه مسبق رفع عوايده او استبعادها وهذا وذلك يكون بالطريق لما كان جارياً لغاية سنة ١٨٨٤ بحيث يمكن ويسرع بارسال كشوفات ما بصور ربطه الآن وما تفقد اضافته فيما بعد يرسل كشوفات اولاً فالولاً وما يحق الاستبعاد ان الرفع يرسل في افادات وقرارات كما كان جارياً بحيث ان جميع هذه الاجراءات تتم قبل انتهاء السنة هذا ولا بد ان لروم ان ايبين تمك اية تحصيل هذه العوايد بنهاية كل سرعة واملي في حكم ان يتم تحصيل جميع المسحق في زمن قريب

أبنية — منشور نمرة ٢٩ صادر الى عموم المديرات والمخازنات والدائرين البلديات

في ١٢٧ ابريل سنة ٨٦ (٢٢ رجب سنة ١٣٠٤)  
تليخ الامرين العاليين الصادرين في ١١ ابريل سنة ٨٦ في شأن الاملاك المبينة — حيث انه صدر امران عاليان بتاريخ ٢ رجب سنة ١٣٠٤ (١١ ابريل سنة ١٨٨٦) احدهما يقضي باجراء منقول الامر التديري الصادر في ١٣ مارت سنة ٨٤ المخصص بعوائد الاملاك المبينة ابتداء من سنة ١٨٨٦ والاخر يشتمل على تعديل جدي في ٢٠ من الامر الحق عه فيما يتعلق بتعيين الاعضاء الاجانب والاغالي لجان التقدير ومجالس المراجعة المحطرة صرحنا بهذا فاقضى بغيره للعلوية بما اشتمل عليه واستفسر اكم التعليلات الخاصة

يقتضيه هذين الأمرين فيما بعد إما ما يتعلق بها يكون متأخراً من عوائد الأملاك لغاية سنة ٨٥ فليكن بليل اليهود في حمله بالقرب وقت حسب الأوامر واللوائح التبعية الاجراء علماً بالشعورين الصادرين منا في ٧ حزيران و ٢٠ ايلول سنة ٨٥ ونز ١٨ ونز ٢٠ احوال مفردة

أبنية — . امر عال صادر في ١١ ابريل سنة ١٨٨٦ (٢ رجب سنة ١٣٠٢)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامرين الصادرين منا في ١٣ مارت و ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ (١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ و ٢١ محرم سنة ١٢٠٢) — وبنا على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارتنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت — (م) ١ امرنا الصادر في ١٢ مارت سنة ٨٤ المعلق بموائد الابنية الذي صادرت فيه بالامر الصادر في ٩ نوفمبر سنة ٨٤ بحري العمل بمقتضى — (م) ٢ تحسب الموائد المذكورة اعتباراً من اول يناير سنة ٨٦ على حسب القواعد المينة بأمرنا المؤرخ ١٣ مارت سنة ٨٤ وهذا بدون اضرار في تحصيل المستحق من تلك الموائد لغاية سنة ٨٥ طبقاً للقوانين واللوائح السابقة على الامر المؤرخ ١٢ مارت سنة ٨٤ — (م) ٣ على نظار الداخلية والمالية والاشغال العمومية والمخاتبة تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يتعلق به

أبنية — . امر عال صادر في ١١ ابريل سنة ١٨٨٦ (٢ رجب سنة ١٣٠٢)

نحن خديو مصر

حيث ان الدول قبلت معاملة تبعها بمقتضى امرنا الصادر في ١٣ مارت سنة ٨٤ (المرافق ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠١) لتخصيص بموائد الباني اسوة رعايا الحكومة المحلية بالتعديل المبين بالمادة الاولى من امرنا هذا فيما على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارتنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت — (م) ١ الاعضاء الاجانب في لجان التقدير ومجالس المراجعة المتكاملة على المادتين ٤ و ٥ من امرنا المؤرخ ١٣ مارت سنة ٨٤ بغير تعيينهم بمعرفة التفتيش في حالة ما اذا لم تأت الاتفاقيات بتعيين او لم يحضر المندوبين المتفقون ولذا تأمر مندوب التفتيش عن المحصور فليقم التقدير او مجلس المراجعة يجرى ان اعمالها بتعيين المندوبين المذكورين وتكون تلك الاعمال نافذة المفعول — (م) ٢ ان لم تأت الاتفاقيات الاعضاء الوطنيين في اللجان والمجالس للمذكورين قبل نتيجة او ان جميع المندوبين الذين صار انتخابهم عن المحصور فليصور

تعيينهم بمعرفة المحافظ او المدير — ولذا تمنع مندوب المحافظ او المدير عن المحصور فيباشر كل من لجنة التقدير ومجلس المراجعة عمله في حالة غياب المندوبين المذكورين ويكون عملها نافذ المفعول — (م) ٣ على نظار الداخلية والمالية والاشغال العمومية والمخاتبة تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يتعلق به

أبنية — . ترجمة منشور صادر من نظارة الخارجية الى جناب مأموري الدبلوماسية والتواصل بتاريخ اول فبراير سنة ٨٦ حيث انه قد صار تعديل في قالب مقدمة مشروع الامر العالي المعلق بالمادة الرابعة والخامسة من الامر العالي المؤرخ في ١٢ مارت سنة ٨٤ الصادر بشأن عوائد الاملاك المينة قد باشرت برسالة ثلاث نسخ من مشروع الامر العالي الانتباهي وهي واصله محتاج مع هذا — فضلاً عن ذلك فانه نظراً لكون بعض الدول قد ظن ان لفظة «تخصيص» الموهو عنها بالمادة الاولى من مشروع الامر العالي المشار اليه ربما ينشأ عنها التباس في التأويل فيتربط على ذلك احداث صعوبات في تنفيذ الامر العالي المذكور فقد اعلنت الحكومة المصرية ان ظن ذلك من الدول انها لم تمن هذه اللفظة سوى هيئة التواصل وهذا الاعلان كاف لازالة اي شك كان في هذا الخصوص

أبنية — . امر عال صادر في ١٢ ابريل سنة ٨٧

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ (١٣ مارت سنة ٨٤) والمجدول المرفوق به وبنا على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظر وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت — (م) ١ ان الحدود التي من دخلها يجب تحصيل الموائد على الاملاك باعتبار جز من اثنى عشر جزء تقررت عن مدن بور سعيد والاسماعيلية والسويس ورشيد ودمياط وبها وشبين القناطر وشبين الكرم ومنوف ودمهوت وشبراخيت والحمودية وبلطاف والحلة الكبرى وسمنود وسوق وزقي وكفر الزيات والمصيرة وبنت عمر وطرزاق وبلبيس والحيزة وبني سويف والطرم والمينا والاشن واسوط طابو تيج ومنفلوط وملوي وطهطا ولخيم وسوهاج وقنا وهرجا واسنا واصوان بحسب البيانات الواردة بالمجدول المرفوق بهذا

أبنية — . منشور من نظارة المالية لعموم الجهات في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ (٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧) بشأن ما تقرره من عوائد الاملاك الخاضعة لغاية سنة ١٨٨٥ ان عوائد الاملاك جابر ربطها وتحصيلها اعتباراً من اول يناير سنة ١٨٨٦ على مقتضى قانون جديد وقد اتفق ان جميع المناقص تقريباً من الموائد المذكورة لغاية سنة ٨٥ عدم التحصيل تبناه على قرار مجلس النظر الصادر في ٢١ اكتوبر

١٨٦٩

١٨٧٤

سنة ١٨٨٩ والرأي المعلي من صندوق الدين بالمحافظة فيما يتعلق بالمندريات الموهبة قد قررت الحكومة رفع جميع التأخر من عوائد الاملاك لغاية سنة ١٨٨٥ بعموم الجهات ما عدا ما يكون منها محجوز على او مودعا امانة او جواريا عنه والحالة هذه اجراءات ادارية او منظورة قضائيا بالمحاكم فانه لا يدخل في حكم الرفع بل بصورتهم الاجراءات اللازمة منه للحصول على سداده وان لم تحرمه لانواع الاجراءات حسبما ذكر وارسل كشف لنا ببيان ما يجري رفعه وبيان هذه المستثنيات اللازمة تحصيلها

ابنية - منشور صادر من نظارة الداخلية بامريل سنة ٩٠ بعد الاطلاع على المادة (٣٥١) من قانون العقوبات المصري للحاكم الاعلى والمادة (٣٤٠) من قانون العقوبات المصري للحاكم المظلمة قررنا هاتين (١) لا يجوز تغريم او الغاء الاتية الناتجة من جازات مدينة المحروسة الا في الجهات والنقط التي يعينها محافظ تلك المدينة بقرار يصدر منه ويترج في المبردة الرسمية (٢) من خالف نص هذا القرار يعاقب بالفقرة من خمسة قروش الى مائة قروش او الحبس من يوم الى ثمانية ايام

ابنية - (١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١)

نحن خديوم مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ لمخاص بموادة الاملاك المنية وبعد الاطلاع على الرأي المعلي من حضرات مديري صندوق الدين المصري بمقتضى الموافقة وبناء على ما عرضه علينا نظر المالية وموافقة راي مجلس النظر امرنا بما هوأت - (٣) ائفى من عوائد الاملاك المنية البيوت التي لا تتجاوز قيمة اجارها في السنة ٥٠٠ قرش صاغ ولو لم يسكنها اربابها او اصحاب حق الانتفاع فيها - ومع ذلك لا تسري هذه الموافقة على البيوت التي يكون اربابها او اصحاب حق الانتفاع فيها مالكون لبيوت اخرى او لم عليها حق الانتفاع وذلك اذا تجاوز مجموع قيمة اجار هذه البيوت ٥٠٠ قرش صاغ في السنة - (٤) على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا ويكون العمل به من اجله اول يناير سنة ١٨٩٢

اثار قديمة - (دولة عليية) - قانون الاثار

القديمة - (٥ مارس سنة ١٨٦٩) (تركيا)

(٦) كل طلب رخصة للتنقيب على الاثار في بلاد عظمه السلطان يجب ان يقدم من الآن فصاعدا الى وزارة المعارف ولا يمكن حفر الارض في اية جهة كانت بدون

الحصول على رخصة رسمية - (٧) ٢٢ جنوع حقا على الاشخاص الذين يقتنون في السلطة على الاثار القديمة برخصة الحكومة ان يتطلوا هذه الاثار الى البلاد الخارجية ولكن لم يتجار في بيها داخل المملكة الى الافراد او الى الحكومة بالاطلاق ذلك منهم - (٨) كل اثر قديم يكشف عليه في الاملاك المنصبة بالافراد يكون ملكا لاصحاب تلك الاملاك - (٩) ان تنقود القدية على انواعها في مستنفاة من منع التصدير الفرار في المادة الثانية - (١٠) كل رخصة تنصلي للبحث عن الاثار تقتصر على الاثار المدفونة في باطن الارض ولا يسحق لاي من كان بان يس او ينفق الاثار القديمة ومتعلقاتها الكتابة على وجه الارض وكل من يتعدى ذلك مجازي يحبس القانون - (١١) ٦٠ قبل طلب احدي الدول الاجنبية ما يتعلق بالانبيكات جوقف على ارادة سامية سلطانية تصغر خصوصيا لذلك - (١٢) ان الاشخاص المحاصلين على معارف عسوية للتنقيب على الاثار القديمة وبكمهم اليات ذلك امام نظارة المعارف العمومية بعد انهم من قبل الحكومة الثانية باجراء البحث على نقاطها والى من الحكومة السلطانية مأموريات عسوية انفس الغاية وعلى الاشخاص المذكورين الراغبين في ذلك ان يصطروا طلبا لهم على نظارة المعارف العمومية

قانون للاثار القديمة

(٢٠ صفر سنة ١٢٦٢) (٢٤ مارس سنة ١٨٧٤) (١) كل صنف من الاشغال الفنية قديم التاريخ يعتبر اثرا قديما - (٢) الاثار القديمة نوعان اولها النقود والثاني كل شيء يمكن نقله او لا

الفصل الاول

(في حق ملكية الاثار القديمة وكل ما يتعلق بها)

(٣) كل اثر قديم لا يكشف تحت الارض يكون ملكا للحكومة انما وجد - ولما الانبيكات التي تكشفها اولئك الذين في يد رخصة من الحكومة فيكون ثلثها ملكا للحكومة والثلث الثاني لمن وجدها والثلث الاخير لاصحاب الارض التي وجدت الاثار بها واذا كان صاحب الارض هو الذي وجد الاثار في ارضه فثلثان للثالث الثالث للحكومة - (٤) كل طلب للبحث عن الاثار او القفايا يجب ان يصدر بنظارة المعارف العمومية ايا راسا او بواسطة الحكومة المحلية - (٥) تصليح الاثار القديمة يكون بحسب طلب الحكومة اما من قس النوع او قدا (٦) من خصوص الاثار كالمباني وغيرها الموجودة في املاكه - صة بالافراد تعين الحكومة وكلاهما يلاحظون امر حفظها

١٨٧٤

١٨٧٤

## الفصل الثاني

(في شروط التفتيش على الآثار القديمة واستخراجها)

(م) ٧ منوع حق التفتيش على الآثار والمخايا بدون رخصة رسمية وبغير رضى صاحب الأرض . وكل الآثار التي يجدها من يخالف نص هذه المادة يصير ضبطها كلها ويصير مجازاة مكشفتها بغرامة تختلف بين ليرة عمانية وخمس ليرات او سجن ثلاثة ايام الى اسبوع . ولذا جرى البحث على هذه الآثار في ارض بدون رضى صاحبها لمحق لهذا ان يطلب تعويضاً لحق بهن الضرر - (م) ٨ الرخصة اللازمة للبحث على الآثار او الكنترول تعطي لا في الباب العالي من نظارة المعارف العمومية التي تعطي معها دفترًا مطبوعًا بقرجات « دفتر القسام » مطابقًا للاسطرة النتمية في قيد الآثار التي يكتشف عليها - (م) ٩ يجب على وزارة الضابطة في الاستانة العلية وعلى الحكومة المحلية في الولايات ملاحظة ما اذا كان يسير المحاصلون على الرخصات بحسب الشروط القانونية في الحفر وكل ما يتعلق به - (م) ١٠ لا تعطي رخصة الحفر الا حق حصل التأكد بان ليس بايتم اجراءه في محل الآثار وبعد ان يقدم طالب الحفر شهادة من الحكومة المحلية مؤيدة برضى صاحب الأرض وفي مثل هذه الحالة يجب على الطالب ان يضع على سبيل الامانة مبلغًا من المال بينه وبين مجلس المعارف العمومية او ان يقدم ضمانة تقويم مقام التقود ويرشده من ذلك نعم قدره ثلاث ليرات عمانية - (م) ١١ لا تعطي رخصة البحث عن الآثار لمدة تتجاوز الستين يوما كانت الحال - (م) ١٢ يجوز اتملة مدة الرخصة اذا رغب الطالبون مداومة البحث بعد انقضاء المدة الاولى - (م) ١٣ لا تتجاوز الرخصة المدة حدود قرية او بلد وعلى طالب الرخصة ان يوضح نقطة وحدود الأرض التي يروم البحث فيها وان يقدم عند اللزوم خريطة - (م) ١٤ لا يرخس بالبحث عن الآثار في الحياكل والكتابات والاديرة والمقابر والارضحة والطرق المسموية التي يتسبب عن البحث فيها اضرار عمومية - (م) ١٥ اذا كان بعد الحصول على الرخصة والابتداء بالاشتغال الاستخراج يرى بعض لوائح يصير إيقاف العمل حالاً من بعد الاتفاق مع نظارة المعارف العمومية بدون ان يكون للمستفتين حق في استرجاع الرمز الذي ادوه من قبل الايقاف - (م) ١٦ اذا كان في اثناء البحث على الآثار القديمة يظهر ضرر او من بعد اتمام الانشغال يتضح من التفتيشات التي تجريها الحكومة المحلية في نفس المئات المحفورة ان الحفر قد اضر بالجهد فيصير حيز ما يخص الباحث من الآثار لينا يوضح الضرر المحاصل على ثقافته المخصوصة - (م) ١٧ لا يجوز اعطاء الرخصة لكان من كان من مأوري الحكومة السلطانية او مأوري

الدول الاجنبية للبحث عن الآثار لحاسم في الجهة التي تكون فيها مأوري يضم الأا اذا كان هو صاحب الأرض - (م) ١٨ لا يجوز لمن يحصل على رخصة ان يبنيها اوان يتنازل بها لشخص اخر - (م) ١٩ لا يسمح لشخص واحد باجراء البحث في آن واحد في نقطتين مختلفتين - (م) ٢٠ اذا كان لا يشتد بالعمل بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اعطاء الرخصة تعتبر لافية كاسخ لم تكن وكذلك تلقى اذا بُدئ بالعمل وحصل توقفه مدة شهرين بدون سبب - (م) ٢١ اذا كان الحفر المرقوب التفتيش فيه يبدأ من الجهات المسمورة بحيث يستحيل على الحكومة المحلية مراقبة العمل يجب تعيين مستخدم مخصوص على ثقافة حامل الرخصة - (م) ٢٢ كل التفتقات المسية من الحفر والتفتيش تكون من طرف حامل الرخصة - (م) ٢٣ لو ارادت الحكومة ان تبحث بنفسها عن الآثار في اراضي لا مالكة لها وليست تابعة لجهات مسمورة ويمثل وجود الآثار فيها فلا يصير التتزل عن هذه الاماكن لاحد - (م) ٢٤ اذا كانت الاراضي التي تبحث الحكومة فيها على الآثار تخص بالافراد فهي توضع على اصحابها الضرر الذي يمكن ان يلحق بها

## الفصل الثالث

في الانذارات والاجازات المختصة

بالآثار القديمة وقسمها

(م) ٢٥ من يكتشف آثاراً قديمة بطريق الصدفة او برخصة رسمية يجب عليهم اذا لم يكن مهم مستخدم مخصوص كما ورد في المادة ٢٦ ان يشعروا الحكومة المحلية بعد الاكتشاف بشرة ايلم على الأكثر وان لم يشعروها يقضى عليهم بدفع غرامة مصادرة لربع الاشياء المكتشفة بدون ان تجنس حصة الحكومة - (م) ٢٦ يصير ايضاح نوح وهدد الآثار الموجودة في الدقر الذي يسطر مع الرخصة من نظارة المعارف العمومية ويجب ابقاء هذا الدقر او ضمنه من واجد الاشياء من الحكومة المحلية ثم يجري التصديق عليه وتحتل منه نسخة للمكشف والنسخة الاخرى ترسل لنظارة المعارف من بعد اجراء قيده في لجنة المعارف العمومية المحلية او في مجلس الادارة - (م) ٢٧ قسمة الآثار تكون على حسب نص المادة السابقة ويجوز دفع الدقر المضمون على بيانها ويكون ذلك من نفس الآثار او بما يادلها من التقود ونوع القسمة يوضح في ذيل الدقر - (م) ٢٨ اذا رأت الحكومة المحلية بعض الموانع في قسمة الآثار من نفس الاشياء الموجودة او يدفع قسمة صادها فليان طلب التفتيشات من نظارة المعارف نظراً في (م) ٢٩ تمنع الحكومة ويكتشف الآثار التي من آل الحجرة لتأمين قيمة الآثار التي يستحيل تفتيشها واذا حصل

١٨٣٥

١٨٣٥

بالاتفاق المصرية ولكن ذلك الخصوصي ما صار معلوم عند بعض المحكم والرياء إلى الآن صابر حتى الأثار القديمة لأجل اعراج الاتيقة فإن بعض الاهالي انقلوا اعراج الاتيقة مكسبا لم وعند ما يوجسوا اشياء غريبة مثل ذلك يبيعونها إلى اهالي أوروبا وإن قنصل دول أوروبا يبرئ اناس من طرفهم إلى سائر الجهات لأجل جلب الاتيقة ويضطروهم أوراق بخدمة بان أحد لم يمارسهم هذا ما هو من بامرئال ولدى المذاكرة حيث قد نظرت التذكرة المطاعة من تصلوي الفرنسيين إلى الحاج محمد هذه الذي عنه جلب الاتيقة وكون لزم الحال إلى إصدار خلاصات تحتوي التأكيد بان تلك الاتيقة لا تصير من بعد الآن ولا يعلو رخصة يهزم الاتيقة القديمة والآثار الغريبة وتصير المحافظة على ذلك ولا يجرى حمل طمعا في اعراج الاتيقة وما يتأهبها من الاشياء الغريبة ورج ذلك بالكتابة ولا يعتبر بالتذكار التي تكون بيد المأمورين يجب الاتيقة من طرف القنصل وخلافه و بهور المبحث من هؤلاء الاقار بمعرفة مشايخ النواحي وبضبط ما يوجد طرفهم من صف الاتيقة والآثار القديمة ويرسل بموجب ذمة إلى طرف رفاعة أفندي المأمور لمحافظة الاتيقة بالخرصة كما وصورة القائمة المذكورة ترسل أيضا إلى ديوان خديوي لأجل حفظها بالخرصة وبقيت القية على من يلزم لم القية بان اذا أخذ غير أن عملا سفر لأجل اعراج الاتيقة أو صلي جمع اتيقة من الاهالي فيعاملوا معاملة غير لافقة ختم أيضا الخازن من لا يمتنع عن حفر الأراضي التي يجرد البنايات القديمة من الطوب الاسمر والاعصر لأجل السباغ انما بشرط ألا يصير خلل للبنايات وما يحدونه من صف الاتيقة والاشياء السائرة يسلطونه لناظر القسم ليرسله للخرصة ويلزم أيضا ان مشيخ النواحي يكتبوا ونهوا الاهالي بان اذا أخذ غير بانهم باعوا شيئا من الاصناف المذكورة إلى أحد اجني أو إلى سائر الطائين يصور لم التأديب والعصوب وكون لازم الاشاع والإعلان إلى الاهالي والاجانب بان لا ينظروا فيها بعد كون ان من احضر شيئا من تلك الاصناف أن كان من الاهالي أو من اهالي أوروبا فيضبط من إلى الميري ولاجره ذلك تصد خلاصات إلى مديري الاقاليم الوسطى والقبلية وإلى سعادة الباشا بمنش الاقاليم القبلي ولينظر اقسام المديرات المذكورة وإلى جناب يوغوس بك ليهم ذلك إلى وكلاء الدول الافرنكية لكي يشيخوا ذلك إلى رهاهم % ثانيا وتصدر خلاصات إلى امراء ومقربين كذا ترك التصير للسويس ودمياط وسكندرية وبولاق ومصر القديمة لكي يتشوا الاشياء التي ترد إلى الكاراك كما يلقى وما يوجد من الآثار القديمة فيضبطوها ويرسلوها إلى الديوان الخديوي لكي يصور تسليمها إلى الشيخ رفاعة وتصلر أيضا خلاصة إلى يوسف ضيا أفندي

خلاف بين المبحث المذكورين فللحكومة ان تمنع حكما يكون حكمه نافذا خاتما - (م) ٣٠ اذا كان صاحب الانتياز يشر الحكومة في انتهاء مدة الرخصة او قبلها بان الانتثال قد انتهت ورزقي انه قام في اهاله بامانة فيرد اليه المبلغ الذي كان وضمه امانة وسيطى عن ذلك وصلا

## الفصل الرابع

### في الاجراءات المختصة بجلب الاتيكتات

وتصديرها وشترها وبها واخفاها

(م) ٣١ الآثار القديمة التي تجلب من الخارج إلى بلاد السلطنة من داخلية السلطنة إلى الاساتذة العلية سواء كانت تقودا أو غير اشياء فضا تكون مغاة من الرسوم الجبركية (م) ٣٢ يجب تحرير قائمة عن جميع التفرود وغيرها من الآثار القديمة التي يرغب تصديرها من اية ناحية من السلطنة إلى البلاد الخارجية وترسل القائمة المذكورة إلى نظارة المعارف الموسوية الذي لا يمكن تصدير هذه الاتيكتات بدون رخصة واذا ارادت الحكومة مشري هذه الاشياء لاحتياج الخلف السلطاني اليها فتدفع الثمن الخلف عليه لصاحبها واما الباقي فيسمح له بتصديره - (م) ٣٣ تسمح الحكومة بتصدير الآثار القديمة من اثناء السلطنة إلى البلاد الخارجية من بعد كسب الاجراءات المشار اليها في المادة ٣٢ ومن بعد دفع عوائد الجبرك ، واما الاتيكتات الواردة إلى السلطنة من البلاد الخارجية يصير قيدها على حدة في دفتر خصوصي بالكمرك وعند إعادة تصديرها يصير مضامعا على الوارد بالدفتر في يسطى عنها « الذكرة » اللازمة بدون تحصيل ادنى عوائد (م) ٣٤ الآثار القديمة التي تضبط حال تجريبها تصير ملكا للحكومة (م) ٣٥ كل من يتجسس على عدم أو اتلاف الآثار القديمة المنسوبة في المحلات الموسوية يجازي بحسب نص المادة ١٣١ من قانون الجزاء « العقوبات » المجابوتي بان يدلف توبيخا وجزاءا تديبا ويسجن من شهر إلى سنة (م) ٣٦ ان عوائد البصرة اعني خمسة في المائة للمصلحة من المبيعات بالموارد العمومي والمال الخارج من قسمه من الآثار وجزاء رسم الرخصة كما وقان الاشياء المضبوطة كل ذلك يضاف إلى خزانة الخلف السلطاني

أثار قديمة - (مصر) صورة الخلاصة الصادرة من مجلس ملكية (بتاريخ ٧ رجب سنة ١٢٥١ غرة ٢٩٨) (١٨٣٥)

قد استبان من جرنال التحقيق التقدم من يوسف ضيا أفندي المأمور بتفتيش الاتيقة ان قبل تاريخ تصد خلاصات عموي يعلم هذه الاتيقة القديمة والآثار الغريبة المكتبة

الخاصية وصار ضبط وقيد الانتقائم الموجودة بالبيان  
بمعرفة المهندسين المرسلين من ديوان المدارس بناء  
على الخلاصة الصادرة من الديوان المذكور في ٧ ج  
سنة ٦٥ وعمل عنها دقيرين بناء عليه يلزم ان كل  
مدير يلزم النواحي القريبة من الاثار الموجودة  
بمديرته بحفظ وصيانة الاثار المذكورة ويؤكد  
ويشدد عليهم بذلك وفي كل سنة يصير الاستكشاف  
عن ذلك بمعرفة المدارس بارسال مهندس ومن  
كون انه اذا وجد تلف او نقصان بذلك بنوع ما  
فالمسئولية عائدة على تلك المديرية فيلزم مزيد الاهتمام  
\* صورة افادة من المعية السنية لمديره بـ جرجا \*

\* في ١١ راسنة ٧٧ غرة ٣ \*

انه بالعرض للاعتاب السنية عما توضح في افادة  
حضرته الرقبة ٢٤ صفر سنة ٧٧ غرة ٢ بخصوص  
القطع الذهب التي وجدها ثلاثة اشخاص من اهالي  
الصوامعة صدر النطق الكرم باعادة الاربعة قطع  
التي ارسلوها عينه لالحاقها بباقي اللقية المحفوظة  
بمخزينة المديرية ويضرب قرز الذي وجد جميعه وما  
يوجد منقوش باللغة العربية هذا يعطى لاربابه كل  
بقدر ما اخذ منه واما ما يكون منقوش بلغة خلاف  
العربية جميعه يرسل الى مخزن انتقائم الميري الموجود  
بالمحرسة لتسليمه هناك بالسند اللازم وقيمة ذلك  
تصرف نقدية لاربابه من خزينة المديرية ويضم  
بالاعبادية — وانه من الآن فصاعداً لا يحصل بمثل  
ما حصل مع الثلاثة اشخاص المار ذكرهم من انواع  
التهديد والتشديد ونحوه ما دام ان كل من وجد  
شيء فقول له — وبناء عليه اقتضى تحريره والاربعة  
قطع المينة مرسله آف هذا للاجراء كما صدر به  
النطق العالي مع ورود الافادة اللازمة بايصال  
الاربعة قطع المار ذكرها كينار ومن حيث ان  
موسيو ماريت يتوجه لتلك الطرف فحضوره يصير  
تسليمه ما ذكر عنه وترد افادة عن مقداره ومقدار  
اوزانه والافادة بوصول الاربع قطع

الموا اليه بان بعد نزول الماء يتوجه الى البها والبرور  
بالاقليم الوسط وما ينظر بحرر عنه جزئاً ويحضره الى  
مجلس ملكية وطم وغيره الى امور الدين الحمديوي ذلك  
مأمور ديوان عديوي بسكندرية الى عزبة داريك والشيخ  
رفاعة افندي ايضاً وحيث ان في بلاد السودان يوجد اثار  
قدرة تفصل خلاصاته الى حضرة الراسا مدير الممالك السودانية  
والى المأمورين والنظار الذين تحت ادارته بان لا يصور  
هدم للمحلات القديمة ولا يعطى رخصة بمفرمل لاجل اخراج  
الانتبة وعلاصة الى محرم انما بان يرسل المحرض الذي  
بالخرابة الكثة بقبلي ذراوي والبحر اصور الذي لشلال  
الى المحرسة قبل ما يحصل فيه سقط وخلاصة الى حضرت  
بك مدير قبلي بان يرسل الاقنية الموجودة بطرف الحاج  
محمد حدة المرسل من طرف يوسف ضيا افندي الموا اليه  
الى المحرسة كما استقر عليه الرأي بمجلس ملكية

\* صورة ما صدر من ديوان خديوي \*

\* بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٢٥١ \*

انه قد صدرت خلاصة من المجلس العالي مضبوته  
انه من الآن وصاعداً لا يصير اخراج اصناف  
الانتبة التي هي الصور القديمة من الاحجار وخلافه  
التي توجد بالاقليم القبلي الى بحر برا ولا يصير  
اعطاء رخصة الى احد بالبحث عن ذلك واذا وجد  
منها شيء في يد احد تضبط منه وترسل لطرف  
رفاعة افندي المأمور لحفظ الانتبة لاجل حفظها  
بالخل الذي تخبئها من قبله على ذلك فذبحر تذكر  
الى نظار ارباع المحرسة بهذا الخصوص ولزم ترفيم  
هذا لجنابكم ايضاً لكي يكون منكم غاية التنبيه والتأكد  
في البحث عن ذلك وكل من وجد معه شيء من  
اصناف الانتبة التي هي الاثار القديمة حالاً تضبط  
منه وترسل لطرف رفاعة افندي المأمور لحفظها طبقاً  
خلاصة المجلس العالي يكون معلومكم

\* ترجمة خلاصة صادرة من مجلس احكام \*

\* مصرية رقم ٢٦ ل سنة ٦٦ غرة ٥١٣ \*

من حيث ان الاثار القديمة وشائر الانتقائم  
الموجودة بالاراضي المصرية موجبة لزينة واقتار  
الحكمة ومبار للاستكشاف والاطلاع على الاحوال



١٨٧٩

١٨٨٠

أثار قديمة — صورة ما نشر من الداخلية للجهات

بتاريخ ٢٢ ربيع الأول سنة ١٢٦٠ (١٦ مارس سنة ١٨٧٩).  
انه مع سبق تكرار صدور التأكيدات بعدم تمكن  
احد من الفتح على الاثار القديمة ما لم يكن بيده  
رخصة من الحكومة السنية فانه الان علم من الافادة  
الواردة للداخلية فرنساوي المبارة من سعادة ناظر  
الاشغال في ٩ مارس سنة ١٨٧٩ مرة ٢٢ المسطر  
صورة ترجمتها بهذا ان جناب ماريت بك ناظر عموم  
الانتكحانات متشكي من حصول مخالفات عديدة  
للوائح الجاري عليها العمل بخصوص الفتح عن تلك  
الاثار بقصد التجارة وصرغوب صدور التكاينات  
اللازمة من الداخلية للديورات بملاحظة الاثار  
القديمة معها كانت وما يوجد منها بالصدفة من  
الفتح يلزم ارسالها الى الانتكحة واشعار الاشغال  
عنه مع منع ما يوجب اتلافها وحيث ان المحافظة  
على الاثار القديمة وصيانتها من التلف والضياع هو  
من الامور الضروري مراعاتها والاغتناء بها اقتضى  
تحريره ليتأكد بدقة الملاحظة لذلك بحال الدقة  
الثامة والاجراء فيها حسب طلب ديوان الاشغال  
كما هو من مقتضى المشورات السابق صدورها وفي  
تاريخه تحرر لجهات الاقتضاء بذلك وصار اشعار  
ديوان الاشغال

أثار قديمة — صورة ترجمة ما ورد للداخلية من

الاشغال السومية رقم ٩ مارت سنة ١٨٧٩ مرة ٢٢  
ان جناب المسيو ماريت بك ناظر عموم الانتكحانات  
متشكي من حصول مخالفات عديدة للوائح الجاري  
عليها العمل بخصوص الفتح على الاثار القديمة بقصد  
التجارة وحيث انه من الضروري لمنفعة ذلك العلم  
والتاريخ المصري ان يجري اتباع تلك اللوائح مع الدقة  
فترجو مساعدتكم تحرير الاوامر اللازمة للديرين  
ليتذكروا انه غير مباح لاحد مطلقا الفتح عن تلك  
الاثار الا لمن يكون بيده فرمان مخصوص لذلك وان

الانتكحات التي تظهر بالدقة من الفتح يلزم ارسالها  
الى الانتكحة بولاق وعند ظهور شيء منها لا بد من  
تبليغه للديرية والمديرية ففيد الاشغال سر يما  
ويصدر لم الاسر ايضا بان يحضروا الملاحظة على الاثار  
القديمة معها كانت حتى يقوموا بمنع ما يوجب اتلافها  
وكذلك منع ما يحصل منه الضرر في هذا الخصوص  
ويفتنون كل الانتكحات الى اثار مدينة منف القديمة  
التي بمديرية الجيزة ومدينة الكرك التي بمديرية قنا  
وترجو مساعدتكم ارسال نسخة من الاوامر التي  
يصدر عن ذلك للديرين انعلم لدينا

أثار قديمة — (٢٠ ابريل سنة ٨٠) قرار مجلس النظار

بالمجلس المتخذ في يوم الثلاثاء ١١ جمادى  
الاولى سنة ١٢٩٧ الموافق ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٠  
تقرر بان كل شيء ينطبق بعلم الاثار القديمة مثل  
الموسية والحفر والنقش القديم وبوجه الاجمال كافة  
الاشياء التي نوصها من نوع المحفوظات بالانتكحة خانة  
بيولاقي ممنوع تصديرها بالكلية وكذلك الاشياء  
التي للسجد والمعابد والاضرحة او المأخوذة منها  
ممنوع تصديرها بالكلية فنجيب ما ذكر من هذه  
الانواع يصير ضبطه ومصادره لجهة الميري واما  
الاشياء الصناعية مثل الابواب والاسلحة والمصابيح  
واكلات الموسيقى وبالاجمال جميع الاشياء التي  
يتيسر للاجانب مشتراها من افراد الناس بمصرفه  
لا يمنع تصديرها للتأرجح وحيث انه يتنذر الحصر  
يزيادة الدقة فاذا طرأ التباس في حالة من الاحوال  
على مصلحة الكرك في النوع الذي تدخل فيه الاشياء  
المقدمة للكرك بقصد التصدير يجب عند ذلك على  
مصلحة الكرك المخاطرة عنه مع نظارة الداخلية  
واستحصال اوامر مخصوصة عما يلزم اجراؤه

أثار قديمة — صورة افادة واردة لحضرة طوفولونال

المالية من جناب مدير عموم الكرك المصرية تاريخها  
٥ ربيع الاخر سنة ١٢٩٧ مرة ١٢ ادارة عمومية

١٨٧١

١٨٧١

القناصل بهذه الكيفية رسمياً كتب ايضاً الى نظارة الخارجية في تاريخه ولذلك لزم تحريره اسماءكم للعلمية واجراء المستلزم نحو ذلك - (حاشية) ممنوعة ما سلف به الذكر ان يلزم ان تكون من هذا التاريخ وبهذا لزم التحشية بالتصريح

اثار قديمة - (صورة ما تحرير من نظارة الخارجية بتاريخ ٧ مارس سنة ١٨٧١ الى حضرات القناصل الجنرالية) من مدة والحكومة المحلية بفتح لفظها بان كثيراً من الاشياء الصناعية القديمة يجري التداول بها وتصديرها للتجار فالواد المذكورة المنفصلة من الاضرحة والمساجد او من الممارات الاثرية هي موجودات تاريخية وصناعية البلدة التي يلزم حفظها بها وجاري استعداد انتيقتان لجميع تلك المواد مع التي من عهد فرعون وقد قررت الحضرة الخديوية بعدم جواز التداول في المواد التاريخية المرية ولا تصديرها للخارج وصارت تكليف المحافظات والكمرك والضبطية للاجراء بمقتضاها فخير حضرتم بذلك متيقناً بانكم تصدقوا عليه وتساعدوا باعلانه ونشره وفي لحضرتكم مز يد الاحترام

(صورة ما ورد الى المحافظة من الخارجية في ٢٦)

(ذي الحجة سنة ١٢٨٧ ١٢ غرة ٧٥)

المرسول من طيه صورة المنشور الصادر من الخارجية لحضرات القناصل الجنرالية في ٧ مارس سنة ١٨٧١ غرة ٢١٣ بناء على ما ورد للديوان من الداخلية في ٣ الجاري غرة ١٤ تركي بشأن عدم التجوز لاي احد كان من التجار ان يتداول شيئاً من المواد الصناعية القديمة والاشياء المنفصلة من الممارات الاثرية كالاضرحة والمساجد الشريفة والموجودات التاريخية ولا ان يصدرها للجهات الخارجية لاخر ما نص فيه وحيث من الاقتضاء العلمية بما تدون بهذا المنشور والاجراء بمقتضاها فقد تحررت في تاريخه الى المحافظات وبالجملة هذا لمعادكم بالاخطاة واعلان جهة الاقتضاء بذلك

بما ان الاوامر الصادرة في خصوص الانتقادات والاثار القديمة تمنع التصريح لاي احد باستعمال وتداول تلك الاشياء ولا تصديرها للتجار الا بمقتضى رخصة مخررة من الحكومة وقد اشهر بالتحريرات العمومية الصادرة من امانة الرسومات الجليلة وواردة لنا بافاده المعية السنية ولم ٢٦ جمادى الاولى سنة ١٢٩٦ غرة ١٠ تركي عن ضبط ما يرد على الكمارك من الانواع المذكورة واطار الرسومات عنها بالتغراف كما يعلم منصات ذلك من تشريف صور المكاتبات المجموثة من طيه بانوار المطالعة وحيث علم لهذا الطرف انه جاري ورود بعض انتقادات مع اشخاص اوروبا وبن مثل اشخاص نحاس وديد وجعوانات وموميات خشب قديمة وما اشبه ذلك بقصد تصديرها للتجار ولم يعلم ان كان مثل هذه الاصناف ما دام غير جائز تصديرها لعدم وجود رخصانات بها من الحكومة هل يجري ضبطها وارسالها للمحافظة لاجراء المتتضي عنها بمهرتها او يصير ابقاؤها بالكمرك ويبرض عنها للمالية او الداخلية او انه يكفي الحال بتمهم اربابها عن عدم جواز اخراجها او ما هي الطريقة التي يمكن الكمارك استعمالها في هذه الحالة لزم عرضه لعلوونكم الامل من بعد النظر فيما توضح بهذا والاربعة صور طيه كلاً رؤي موافقاً يصدر به الامر لاتباع الاجراء بوجبه تحفظاً على حقوق الحكومة اقتدم

أثر قديمة - (صورة ترجمة الافادة الصادرة من سادة ناصر الداخلية الى سادة امين عموم كمارك مصرية رقمة ٣ ذي الحجة سنة ١٢٨٧ غرة ٦ الواردة في ٧ منه) حيث من مقتضى الارادة السنية ان من الان فصاعداً مقتضي منع اخراج الاثار القديمة صناعة العرب الى الخارج مثل ما ان الانتقادات القديمة اثار مصر ايضاً هي تحت المنوعة من مدة مديدة فيلزم اجراء الدقة والاعتناء في عدم اخراج اثار من هذا القبيل الى الخارج ولاجل افادة واخبار حضرات

١٨٧١

١٨٧٩

آثار قديمة — (صورة شرح المحافظة الواردة لممر الكبارك رقم ٤ محرم سنة ١٢٨٨ غفر ٢٢٩) المشروح بينه هو صورة ما تقرر من نظارة الخارجية لحضرات القناصل الجزائرية في ٧ مارس سنة ١٨٧١ وما ورد منها الى المحافظة بشأن عدم جواز الترخيص بتداول اشياء من المواد الصناعية القديمة وغيره بالكيفية الموضحة من المطالبة يعلم وحيث من الاقتضاء معلومة الكرك بما ذكر وعدم التصريح بتصدير شيء من ذلك للجهات الخارجة اقتضى تحريره لمساعدتكم ليقتبه بذلك

آثار قديمة — (صورة ترجمة امر الداخلية الصادر الى الكبارك المصرية بتاريخ ٢٩ ذي الحجة سنة ١٢٨٧ غفر ١) انه بناء على ما صدر من الداخلية الى عموم الكبارك في ٣ ذي الحجة سنة ١٢٨٧ غفر ٦ تركي بمقتضى منع آثار ومصنوعات العرب القديمة وردت افادة العموم رقم ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٨٧ بالاستئذان مما يلزم اجراءه في حق الآثار والمصنوعات القديمة السالف ذكرها هل متى وردت اشياء مثل ذلك يصير ابقاؤها بالكرك ام يجري تسليمها الى اصحابها حيث ترد اشياء من آثار ومصنوعات العرب القديمة من رباب وحرب وسكاكين وما اشبه ذلك من الجاري استعماله الان بالسودان وانتقادات ايضا من الآثار القديمة وجاري حجبها بالكرك فما هي الانتقادات السالف ذكرها وتعلق من وما الداعي للاستئذان مع وجود اصول متبعة الاجراء بالكرك من قديم في مثل ذلك يقتضي الافادة ببيان الكيفية مصرحا حيث لم تعلم الاسباب واما الآثار المتفني عدم اخراجها الى الخارج لم تكن من قبيل الرباب شغل هذا الزمن او من قبيل الحرب والمسكاكين الجاري استعماله الان بالسودان بل هي آثار مصنوعات صناعات عرب الزمن القديم والا لا يلزم حجب رباب ولا محربة ولا سكين ولا ما يماثلها من الاشياء بل

بعد الكرك ان يجري اصوله في مثل ذلك يصير اصطلاحهم وتسليمهم لاربابهم وحيث ان المقصود من حجب مصنوعات صناعات عرب الزمن القديم ببقاؤها بالنظر وطبعا متى وجد شيء من تلك المصنوعات وصار حجبها ولم يترخص باخراجها الى الخارج فتبقى موجودة وباقية بالنظر فقل هو لاه ايضا يجري اعطاؤها الى اصحابها بدون ان يترخص باخراجها ولاجل الافادة مما سبق ذكره لزوم تحريره

آثار قديمة — (صورة ترجمة التصاريح العمومية المؤرخة ٤ ذي الحجة سنة ١٢٩٤ — ٢٨ نشر في ثاني سنة ١٢٩٤ الصادرة من امانة الرسومات الجبلية الواردة بافادة الحية السنية في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٢٩٦ غفر ١٠ تركي)

بما انه محرم ومسطور بالمادة الثانية والثلاثين من نظامنامه الآثار العتيقة الجديدة عن ارسال دفتر لنظارة المعارف الجبلية بالآثار العتيقة التي يصير اخراجها للمالك الاجنبية من اي طرف كان من المالك الشاهانية وان لا يصير اخراجها بدون اخذ ما ذوقية رسمية كاتب صار التوضيح والاخبار بالتصاريح العمومية المؤرخة ٢٧ جمادى الاولى سنة ١٢٩١ المؤرخة في شان ذلك طي النظامنامه المذكورة عن حصول الدقة في جريان هذه وسائر معاملاتها في محورها اللاتفي ثم والاشعار والتأكيد بتصاريح عمومية ايضا مؤرخة في ٧ رجب سنة ١٢٩١ بعدم اعطاء فرصة لاخراج آثار عتيقة للخارج بدون رخصة رسمية ومع ذلك فقد توضح بالتذكرة المؤرخة ٢٦ شوال سنة ١٢٩٤ غفر ٧ الواردة هذه الدفعة من النظارة المشار اليها بانه صار الاستخبار عن اخراج وبهريب جملة آثار عتيقة ذات قيمة بناء على مساهمة مأمورية الرسومات حالة عدم وجود رخصتامة رسمية يندم وان يصير التنبيه على من يلزم باجراء التفتيدات الكاملة بالنسبة لماورين الرسومات لاجل عدم وبهريب آثار عتيقة بعد الان وبأخلة

١٨٨٠

١٨٨٠

(م) ٢ اول واجب على هؤلاء المفتشين هو الالتفات الى حفظ المزارع القديمة والمباني والمباني والمباني وغيرهما من الامار للمفتشين م عليها وعليهم ان يمنعوا الناس من اتلافها وكسرها او هدمها واخذ اجارها لاستعمالها اما في البناء او في قباب الجبر ولا يرخصون لاي احد في نقل حجر من موضعه باي جهة كانت ويمنعون الناس من كتابة اسمهم على تلك المباني او ان يرسموا عليها وبالاتصال بالمباني التي عليها نقوشهم وعلوقها او التي مرسوم عليها صور بل انهم يحفظون على تلك المباني القديمة في الحالة التي بقيت عليها الى الآن فما كان هو الغرض الاصلي والضروري الذي يجب على هؤلاء المفتشين مراعاته والاخذ به بناءً على (م) ٢ لا يجب لاحد في النظر المصري عمل فخار اذ انه لا يوجد تحت يد احد منهم فرمان يرخص له ذلك فعلى هؤلاء المفتشين ان يمنعوا ويوقفوا اي نوع كان من الفخائر ما عدا التجاري فنقلها بمعرفة الحكومة نسخا (م) ٢ حاز الاثرية التي باعها الملاحون المزارعون لتسبيح اراضيهم لا يهدم الفخائر انما قد يأتي في اكثر الاوقات في اثناء هذه العمليات انهم يفترون صدقة على بعض الدفائن قديمة فعلى المفتشين ان يبدلوا مهمهم في الاستمرار على تلك الدفائن وان يرفعوا عنها ادارة عمود انثية خائبات بولاى وارت تصادف ظهور حائط او بيان قديم او تمثال كبير فعملهم ايضا ان يوقفوا على ان ذلك يبقى في موضعه وصيانه من بيعه والطلب والحمل الى ان تخطى لم ادارة عموم الانتقبات الامر المنطوق القاضي باتباعها في شأنها (م) ٥ على المفتشين ان يبدلوا مريد الانتفا الى الفلاحين الذين الذين اتخذوا بيع الانتقبات صناعة في بعض جهات القمار المصري وان يسألوا من اين وكيف تحصلوا على الاشياء التي يريدون بيعها اذ انه غير ممكن الحصول عليها من الفخائر حيث ان عمل الفخائر ممنوع وغير ممكن الحصول عليها ايضا من وجودها صدقة عند اخذ السباغ او هدم حائط حيث انه يجب عليهم في جميع الحالات ان يخبروا المفتشين بما يفترون عليهم من الدفائن وحيث ان هؤلاء الاشخاص لا يملكون بوجه مباح الانتقبات التي يضرها للبيع فيق للفخائر اخذها منهم (م) ٦ حيث ان المفتشين م من الموظفين القاهيين مباشرة لادارة عموم الانتقبات خائبات واجارهم مقبلة في مزارعها فلا تصدر لهم التعليمات الا من مديرتها ويسلمون مخاطباتهم اليه لا الى غيره ويترتبون الرئيس عليهم ويعرضون عليه كل الامور انما قد يتأتى احيانا انه يقتضي اتخاذ بعض احتراطات بشأن المباني التي يخشى من سقوطها بقتة وان لم يزر ترتب بعض جزاآت على الفلاحين الذين يرتكبون مخالفة من المخالفات فعلى المفتشين في هذه الحالة بوجه الاستعصاف ان يستعينوا على ذلك بالحكومة المحلية ويخبروا عنه في

ذلك لجانب الماونة قد افيد منها عن النشر عموماً بأنه في حال احضار الآثار النفقة للكارك على الوجه المقرر يصير تحقيق وتديق ما اذا كان لها رخصة ومأذون باخراجها للخارج ام لا وبعد ما يتحقق ان لها رخصة ومأذون باخراجها للخارج يؤخذ رسم كركها ويجري مرورها والتي لم يكن لها رخصة ومأذون يصير توقفها والسؤال من هذا الطرف بالتعرف عنها وان يصير الاعتناء للغاية في اجراء سائر احكام النظام المذكرة ايضا قائماً والالتقاء من تجويز الحركة بمخلافها ولذا صار اشعار الكيفية لسائر نظارات الرسومات وسبعوث طيه ٥٠٠ نسخ مطبوعة من مقررات المحب هذه بنسبة عدد ادارات رسومات السواحل الكائنات تحت ادارة نظارتكم البنية ولاجل ارسال ذلك للادارات المذكورة والحة في اجراء الاتياب بموجبهم صار الابتدار بتوقيع شقة المحب

اثار قديمة - صورة ما محرم للمديرية الكائن بها  
القيتات في ١٧ جمادى الاولى سنة ١٢٩٧ - ( ٢٧١ ابريل سنة ١٨٨٠ )

مرسل مع هذا ثلاثة نسخ من لائحة اجراءات مفتشي الانتقبات بالمديرية لابقاء احداها بالمديرية وتوزيع الاثنين لمن يلزم من فروعها بما تحتوي طيه ومراعاة ما فيها وقد بحث بنسخة منها الى مفتشي انتقبات المديرية ( اللائحة المذكورة الحق منها صورة بهذا

( لائحة مختصة بالضباط المحققين بوظيفة )

( مفتشي الانتقبات المصرية بادارة عموم الانتقبات )

## الفصل الاول

( قواعد عمومية )

(م) ١ قد تعين ستة من الضباط بوظيفة مفتشي الانتقبات المصرية والمختار بادارة عموم انتقبات خائبات بولاى وسنذكر في التذكرة التي للجهات التي يجب عليهم ملاحظتها ومراعاتها

١٨٨٠

١٨٨١

معتادون على اخذ الحجارة التي تلزم لمبانيهم من القمار القديمة التي بالجبل قبل ان يبنى على جميع جهه. سئل معهم اما ملاحظة خفاء الاحرام الكبيرة التي م مكلتون بتوصيل السواحين فليست داخله تحت وظائف ادارة عموم الاتية. غائات وسيتطو ليس لمشي هذا القسم ان يدخل في ضبط هؤلاء الخفاء ولا ينبغي له ان يذهب الى الاحرام الا بقصد التحقيق من عدم عدم شيء منها وانها باقية على حالتها. اما ضبط الخفاء التوطين بالسواحين فيمكن ان يكون اجراءه بعمرة مساوون مخصوص تابع لمديرية المينة من اقتصر الحال وحيث ان الفلاحين المصريين اخذ السياح ان نالية ميت رهينة يعبرون في احقر الاوقات على دفان قديمة قبل المشي ان لا يقلل من ملاحظة الجهة المذكورة وله ان يميل على اقامته في الناحية التي يربدها على شرط ان لا تكون عاجزة عن قسمه والاوى ان يتم اما في ناحية ميت رهينة او في سقارة حيث انها واقعة في مركز القسم (م) ١٢ قسم ايدوس مشي القسم الثاني يتم على اقامته في البحيرة وهي احدى القرى المعروفة لدى العموم برسات الدعوة ويجب على الاوقات الى ملاحظة هياكل سوي الاول زوسيس واوزيس وكوم السلطان والقبور الكبار الكائن في ايدوس القديمة وحيث انه لا يوجد في سياح الجهة المذكورة سوى اشياء قليلة من الدفائن ويعثر في بعض الاحيان على مجارة وقنايل على المشي ان يستولي على ما يعثر عليه من تلك الاثار (م) ١٣ قسم دندره مشي القسم الثالث ان يميل على اقامته في قنا ويدخل تحت ملاحظته هياكل دندره واثار المدينة التي حوله وبازم المرور عليها في اكثر الاوقات وهناك جادة محال تحت الارض في الهيكل الاكبر محيطها ملانة في اسفلها بالرسومات والنقوش وبعض الناس دكاكين بالانصر يبعون فيها الاتيات فيأتون ليلا الى الهيكل المذكور ويقطعون بعض تلك القروش والرسومات من الحجارة ويرتب على ذلك ضرر رائد للهيكل والمثل ايضا فعل المشي ان يبلل جهه في منع كل ما يودي الى هذا الخلف والمثل (م) ١٤ قسم طيبة (الزاقية على الجانبين الذين من نهر النيل) هذا القسم يشتمل على الكرنك والاقصر وحيث ان ملكه يميل على اقامته في مدينة الاقصر فالتعليقات المتضمنة اعطاه له في عين العمليات التي قررت في شأن الاقسام الاخر فلا يجوز عمل حفار ولا نقل اي حجر من موضعه ولا غير ذلك وحيث ان الفلاحين سكان الواحات المجاورة للكرنك يأتون اليه قصد اخذ بعض مجارة من مجارة التي لا تحصى مدداً وبعض قواعد عابدين وقطع من التماثيل فمن الضروري حفظ جميع تلك الاشياء على حالتها ومنع هؤلاء الناس من اخذها. حيث ان الكرنك ليس بمجرة

الحال ادارة عموم الاتية غائات في تقرير خصوصي يقدمونه اليها (م) ٧ على المشتون ان يزلوا في كل شهر بالاقل لادارة وم الاتية. غائات تقرير يوصون فيه النتائج التي ظهرت من مامورياتهم ويبنون فيه التغيرات التي حدثت وانما في القديمة التي يمكن ان يمشي من سقوطها ومن المتضي نحو بها والدفائن التي عثر عليها الباحثون على السياح وغير ذلك (م) ٨ الفخار التجاري تشتمل بعمرة ادارة عموم الاتية غائات في سفي جهات القصر المصري في مصطبة قائمة بذاتها ومنازة عن مصطبة المشتون لان مصطبة المشتون تشتمل على المباني القديمة والهيكل والمقابر نحو ذلك التي يبنى صيانها من يواعث الثقل واما معلمة رساء الفخار فانها تشتمل على المباحث الطبية التي يبنى لمدير عموم الاتية غائات دون غيره ان يعطى الامر التي يستعملها في شامها فيعلم من ذلك ان كل مصلحة منها قائمة بذاتها ومنازة بالكلية عن الاخرى فليس للمشتون ان يلاحظوا عمليات الفخار ولا يعطوا الامر الى رساءها كما انهم لا يتلقون الامر من هؤلاء الرساء وليس للمشتون حق على الاتيات التي يثمر عليها رساء الفخار (م) ٩ الواجات التي يجب على المشتون القيام بذاتها بتقضي بحضور في اكثر الاوقات امام السواحين الاجانب المتفرجين على الاتيات المصرية ولا يحتاج الحال انوصية المشتون ان يبالوا على الدوام هؤلاء السواحين باللطاف والبشاشة وعند طلبهم يبدلون المتفرجين المساحة والامانة ويبدون عنهم الناس الذين يكرهون خراطهم ويسألونهم الاجان ويجهون عليهم لا سيما اعلى البلاد المجاورة للآثار القديمة التي بالوجه القلي

## الفصل الثاني

### ( بيان الانقسام )

(م) ١٠ السنة ضباط المشتون م متوطنون في السنة اقسام الاتية يانها على حسب وضعها الجغرافي «القسم الاول» (منيس) هذا القسم يشتمل على ميت رهينة ودمشور وسقارة طابو صور والاهرام «القسم الثاني» ( ايدوس ) عربات المدفونة وتوابها «القسم الثالث» ( دندره ) «القسم الرابع» ( طيبة ) الزاقية على الشاطئ الايمن من نهر النيل «القسم الخامس» ( طيبة ) الزاقية على الشاطئ الايسر «القسم السادس» ( ادفو ) - (م) ١١ قسم منيس يشتمل على مدينة منيس وتوابها وهي ميت رهينة ودمشور وسقارة وتابو صور والاهرام ويجب على متشقي الجهات المذكورة العمل بمقتضى التعليمات المبينة بالبند الثاني وان يمنع الناس من اخذ مجارة القمار القديمة وغيرها وان ير على الجهات في اكثر الاوقات لان الفلاحين سكن نواحي القسم الاول

١٨٨٠

١٨٨٠

استخرجون منه الحجارة التي تلمز لمبانهم (م) ١٥ قسم طيبة — (الرافعة على الابرص من النيل) هذا القسم يشتمل على جميع المبائل والقبائل التي تحت الارض والقبائل الضخمة الموجودة بمدينة آيو والقرنة ودير المدينة وشيخ عبد القرنة ودير الجري وروميم والاصاصيب وميكل سوتي وذراع على النجاء والرايين النكاثين بباب الملوك وبرج العموم جميع الاماكن الموجودة على الشاطئ الغربي بمدينة طيبة ويجب على المفتش ان يطلع منه ويصرف غيره في ملاحظة جميع تلك الاماكن ويجعل عمل افامته في الفترة وبما هو معلوم لدى العموم ان سكان القرنة ليس لهم تعيش الا من بيع الاتيقات وعمل القنر التي يصفونها غنية والاجر الذي يفتضون من الآثار القديمة ولا يملكون ما يترتب على هذه الخلفات للعلم من الضرر فلم تفسد من السنين والاجميات العلماء بأوروبا ترفع اصنامها باثمة المحبة على منك النعال ولم يستكشف في من تلك الاوقات الا ترى ان حاله القبيحة المتفشي تدويرها في التاريخ بالنظر لمل الآثار القديمة قد فقدت بسبب ما يمتدحها من التحلل والغص حتى اتنا ترى ان الاشياء المستخرجة من قبر واحد مختلف بغيرها وإن الرقعة القديمة الواحدة مقطوعة نصبت بصد بيع نصفها بالاصفر والنصف الاخر بمدينة الخروسة وقد روي ان الاماني المذكورين تركوا بعض آثار قديمة معتقدن انها مجردة من القيمة والاهمية مع انها ذات اهمية عظيمة وتشهد بعض مقابر ملانة بالقنوش واخذوا ما كان موجوداً فيها لم تركوها فعلا عليها الرمل وردوها بحيث ان ما يمكن الاستدلال عليها من تلك الآثار القديمة لحدوث منه الفائدة على ما يخص بالنظر المصري من العلم والتاريخ والجغرافية في ارض مجهولاً كما بل ربما انه يبقى مجهولاً مدى الدهر ولا ريب ان الضرر الذي يترتب على ذلك جسم وتقول ايضا انه لا يوجد انسان عالم الا ويقيم المحبة على منك النعال فهذه التوضيحات التي ذكرناها آتفا كافية لتفهم مناس القسم المحاسن التي يلزمه القبار باذاتها ويجب عليه بالاعراض ان يتبع ما يحدث للبابان القديمة من التحلل والتلف وتبع الناس من عمل فائتر وحيت ان الفلاحين اهالي القرنة ساكنون في البيوت التي تحت الارض ويكثر وجودها على الشاطئ الايسر من مدينة طيبة مع انه صدر اسم حال بيع سكان القرنة من الدخول في تلك البيوت في كان موجود بها قنوش محورة او كناية قديمة فيلزم العمل بقتضى الامر المذكور اذا لا يترتب عليه اذى ضرر ملوا السكان حيث انه من ضمن عشرين بيتاً من تلك البيوت لا يوجد الا بيت واحد مزخرف بالقنوش التي يلزم سفلها بايقاومها نظراً للنفقة التي يتود منها على العلم (م) ١٦ قسم ادفو — مفتش قسم ادفو يعمل افامته في مدينة

ادفو ووظيفته ان يلاحظ اخذ السباح ويحافظ على المبائل بمائة خمسة التي هو عليها الان ويبيع كل ما يودي الى خاله وتلقه ويترك باه مفتوحة للمفتشين ويلاحظ حافظ السور الكبير الذي الذي هو مائل من منذ عشرين سنة بدون ان يتحرك من موضعه ويحشى من سقوطه فطلى المفتش ان يطلع في ذاته الاتفات اكلتي وان يتجر ادارة عمال التفتيشان يوراق بكل ما يشاهده فيو من التفتيشات تحريراً بالتفتيشات بولاق في ١٩ مارت سنة ١٨٨٠ امضاء مدير عموم الآثار القديمة ماريت

### أثار قديمة — (٢٠) جاد آخر سنة ١٢٩٧

طلبت المجلس الافادة الواردة من مدير عموم الكراك اعادة ناظر المالية بتاريخ ٥ ربيع آخر سنة ١٢٩٧ والارادة اوراق المرفوعة بها المعلقة بتع تصدير الاتيقات والآثار والممنوعات القديمة المصرية وصار ابقاء الافادة والاوراق المذكورة مصبوبة بهذا الخضر جناب موسيو بارنج قال انه من ضمن هذه الاوراق منشور عمومي صادر من امانة الرسومات الجبلية بالاستانة فلاراي مدخلا لادانة المشار اليها ولا حاجة لاعتبارها بما يصير توقيعه الكراك المصرية عند التصدير من مصر — سعادة رياض باشا قال ان هذا كان منشوراً عمومياً صادراً كلكة كارك الدولة الطرية فالتخذه الحكومة المصرية ايضا لموافقة لسطحها وفي الواقع انه لاجل اعادة لاطار لمانة الرسومات الجبلية بما يصير توقيعه في الكراك المصرية من الاتيقات المصرية — جناب موسيو بارنج قال ارسله ان لا عمل لمع التصدير في الاشياء غير المتألفة بالابنة الاثارية مثل المشريات والابواب ونحوها التجاري فيها البيع بين الناس وبعضها بل ان يكون المبح والمحصر فاصراً على الاشياء المرفوعة عند اهل العلم انها اتيةكة اذا حصل التماس عند الكراك في بعض الاشياء المرفوعة تصديرها فلعلم امكان المحصر بالذقة تصير للفترة من هذه الاشياء من الكراك لظنارة الداخلية ويطلب الاذن من هذه النظارة بما يصير اجراءه — سعادة طي مبارك باشا قال الاوفن انه عند توفيق اي شيء تصير المخافة عنه من الكراك للاتيقات فاذا اعطي القول منها ان الشيء المرفوق هو من ضمن الاتيقات يصير ضبطة — جناب موسيو بارنج قال اذا تسل الامر لموسيو ماريت مدير الاتيقات فهو جميع اهل العلم ذوي الولوج بتاريخ مصر القديم يمل لمنع خروج كل شيء مصنوع محصر ولو لم يكن حقيقة من الاتيقات التاريخية مع ان القصد هو حفظ الاتيقات فقط — سعادة مصطفى فهمي باشا قال انه هناك ايضا اجمار يستخرجها بعض الناس سرقة من المجموع وهذا لا يصح التسليم في تصديرها — جناب

١٢٩٧

١٨٨١

موسيو باروخ وافق على ذلك — سعادة رياض باشا قال ان ادارة عموم الكوارك تسأل في افادتها عما يعمل في الاشياء التي تضبط بالكوارك هل تصدر او ترد لارايها — جناب موسيو باروخ قال انها تصدر متى كانت بلا شية من الآثار القديمة المخططة خارج المصيرين الاقدمين اي بيت القراعة والبطالة فانها ملك الحكومة وانما باعها احد فهو يافع لما لا يملكه — سعادة فخري باشا قال ان رايي كراي سعادة ناظر الاشغال العمومية اي انه لا يصح بمرحورج شي الا بعد اخذ رأي الانتيكخانه — سعادة علي مبارك باشا قال كل ما كان اتيكه قديمة اعني كل ما كان مخصصا بالمدد الدائمة لمدم مبداء الاسلام مصر يتبع بالكلية ويضبط للبري ما لم يكن التصدير باذن عصوي من طرف الحكومة وما يتعلق بالمدة الاسلامية لا يصير تصدير الا باذن من محافظة القصر وتعمل تعليمات لمحافظة بدم الصريح بتصدير الاشياء التي لا يصح ان تكون ملكا لاحد الناس مثل المأخوذ من الاضرحة والمساجد والا اذا اعطيت تسهيلات فيضج الباقي في المساجد — سعادة مصطفى فهمي باشا قال ان الاشياء الضعيفة الحجم اذا منعت ربما يحصل بشأنها تشكيات فلهذا لا بأس من الصريح بتصديرها — سعادة علي مبارك باشا قال ان قيمة الانتيكات ليست بنسبة المجسم ويتفق ان اتيكه صغيرة ذات قيمة جسمية بالنسبة للتاريخ فيلزم المنع مطلقا — سعادة رياض باشا قال ان المماير نفسها بعد حلها وتفتيحها لا يتيسر اثبات اصلها بل انها تشابه اشغالا اخرى موجودة في بيوت الناس وهذه جائل الفايح فيها قرائني ان كل ما كان من الآثار القديمة التاريخية المعروفة عموما باسم اتيكه يضبط ويسلم للمحافظة لاجل توصيله للانتيكخانه ولما من عصوص الاشياء التي توخذ من المساجد فانما اذا قرنا وبوب ضبطها ومصدرها ربما ينشأ عن ذلك إشكال وصعوبات بسبب عدم امكان اثبات اصلها — بعدهم المفاوضات صارت المداولة تقرر بان كل شي يتعلق بعلوم الآثار القديمة مثل المرمية والحفر والنقش القديم وبوجه الاجمال كافة الاشياء التي نوعها من نوع المحفوظات بالانتيكخانه يولون صنوع تصديرها بالكلية وكذلك الاشياء التي للمساجد والمعابد والاضرحة او المأخوذة منها صنوع تصديرها بالكلية فيجيب ما ذكر من هذه الانواع يصير ضبطه ومصدره لجهة البري ولما الاشياء الصناعية مثل الابواب والاسلحة والمصابيح وآلات المرسية وبالاجمال جميع الاشياء التي يتيسر للاجانب مشرفا من افراد الناس بمصر قبله لا يمنع تصديرها للتاريخ وحيث انه يصدر لمصر زيادة البقية نادا طرا الناس في حاله من الاجمال على مصلحة الكرك في النوع الذي تدخل فيه الاشياء القديمة للكرك تصد

التصدير يجب عند ذلك على مصلحة الكرك الخافضة عنه مع نظارة الداخلية واستحصل الامر بخصوصه بما يلزم اجراءه ما سطر بهذا هو صورة المذكرات التي صارت مجلس النظر المتخذ في ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٧ عن الآثار والصنوعات القديمة والقرار المعطى بخصوصها وقد وردت تلك الصورة للداخلية بافادة من المجلس المشار اليه رقم ١٨ التجاري نمرة ٢٠ لاجراء مقتضى القرار واعلان نصه لمن يلزم مع نشره عريفا وقرئناويا بالمراتال الرسمية وحيث من مقتضى الاحاطة علما باحاطة والاجراء على مقتضاة فتبارجه نشرت صورته لجهات الاقتضاة ومن الجيلة هذا للموسيو واذبح الاجراء بوجهه في ٢١ جمادى الاخرة سنة ١٢٩٧ (٢١ مايو سنة ١٨٨١)

آثار قديمة — منشور صادر من الداخلية في ٥ صفر سنة ١٢٩٨ (٧ يناير سنة ١٨٨١)

جناب امين عموم الكوارك حرر للداخلية بان كرك يورسعيد اجري ضبط عشرة ابراميل كان مرغوبا تصديرها للتاريخ واقتض ان داخلها تراب موميا مسخرة من قبور قديما المصريين دليل وجود بعض اعصاب الجسم الانساني فيها ولبنوعية ذلك تحمورت المشيمة اللازمة وحكم فيها بتصديرها لجانبا البري وقد كان وصار توريد هذا القصر بالانتيكخانه ثم وردت للداخلية افادة من سعادة الياسا ناظر الاشغال العمومية مورخة ١٤ محرم سنة ١٢٩٨ نمرة ٢٦٦ توضح فيها اقتضاة حصول الخبر الى سائر الجهات التي بها الاثرات التاريخية بشدة المحافظة عليها والمراقبة لمن يجرأ على استخراجه وحيث لا يبقى اهمية المحافظة على ما ذكر وعدم تمكن احد من استخراجه والمراقبة لمن يجرأ على ذلك كما تقتضيه المنشورات التي سبق صدورها ومن الاقتضاة النظر الى هذا الامر بين الامية وعمل سائر الاحتياطات وصرف غاية الاهتمام فيما يترقب عليه للحصول على ما ذكر فقد كتب في تاريخي لمن يلزم وهذا الحضر كرك للموسيو والاجراء بوجبه واعلانه الى كافة الجهات التابعة ادارته والجميع عدما انها لمراسة العمل بمقتضاة في ٥ صفر سنة ١٢٩٨

آثار قديمة عربية — امرال رقم ٢٦ م سنة ١٢٩٩ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١)

باء على ما عرض لطرفنا من ناظر الاوقاف بمقتضى راي مجلس نظارتنا امرنا بما هو آت (م) ١ قد تشكلت لجنة رتابة نظير عموم الاوقاف لجهة حفظ الآثار القديمة العربية مولقة من باقي ذكرهم وممثلة فيهم باشا محمود ساسي باشا محمود بك الفلكي اساعيل بك الفلكي فرانس بك

روجرس بك - تجران بك - عزت أفندي - يعقوب أفندي صبري - موسي يودري - علي أفندي فهي (م) ٢ اعال هذه اللجنة في أول اجراء اللزوم لجرد وحصر الآثار العربية القديمة التي يكو فيها فائدة صناعية أو تاريخية ثانيا ملاحظة صيانة تلك الآثار ورعاية حفظها من التلف وإخبار نظارة الاوقاف بالتصليحات والمرامات المتضي اجراءها فيها مع ايضاح المهم منها ثلثا النظر في الرسومات والتصميمات التي تعمل عن المرات اللازمة لهذه الآثار والتصديق عليها وملاحظة اجراء تلك المرات وايضا حفظ رسومات جميع الاشغال التي تعني بكسختها الاوقاف وإعلان النظارة المذكورة عن القطع التي تقتطف من العارة ويلزم نقلها للاتيكنات لاجل حفظها بها

آثار قديمة مصرية - - (امر حال رقم ٩ رسته ١٣٠٠ ١٦ مايو سنة ١٨٨٣)

(امر حال بان دار الاتيكات المصرية وجميع الاشياء الموجودة فيها او التي توجد فيها في المستقبل تعد من املاك الحكومة ذات المنفعة العمومية)

(نحن خديو مصر)

شاه علي ما رفته اليها مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ دار الاتيكات المصرية السابقة على التوح الاسلامي وفي اندار المعروفة باتيكناتها بولاك وجميع الاثياء الموجودة فيها نواتي توجد فيها في المستقبل تعد من املاك الحكومة ذات المنفعة العمومية وبه لا يجوز بيعها ولا مجزها ولا امتلاكها بوض الد عليها المدة الطويلة (م) ٢ جميع ما بنشأ في المستقبل من دور الاتيكات والمنارف وجميع الاشياء التي توضع فيها تعد ايضا من املاك الحكومة ذات المنفعة العمومية (م) ٣ جميع الآثار القديمة والاتيكات التي تعتبر بهذه الصفة بمنفى اللاتعة التي تشمل عن هذا الشأن تعد كذلك من املاك الحكومة ذات المنفعة العمومية

آثار قديمة - - (امر حال رقم ٢٢ ثن سنة ١٣٠٠ ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٣)

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الاير العالي الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بشأن اختصاصات نظارة الاشغال العمومية وعلى الامرين الصادرين في ١٢ مارت سنة ٨١ وفي ١٨ ديسمبر سنة ٨١ المنص اوبما بالنظم والثاني بتشكيل لجنة لحفظ الآثار العربية القديمة وبه على ما رفته اليها :ناظر الاشغال العمومية ومراقبة راي مجلس نظارنا امرنا بما هوأت

(م) ١ لا تسري مقتضيات احكام خط التنظيم على المباني العربية القديمة الداخلة ضمن المجرى المنزه عنه في المادة الثانية من امرنا الرقم ١٨ - ديسمبر سنة ٨١ ولا على باقي المباني التاريخية التي تبين وترتب بموجب قرار من ناظر الاشغال العمومية (م) ٢ الرخص التي تلزم لاجراء اي عمل من اعمال الترميم او التقوية التي ينضج للجنة حفظ الآثار العربية لزوم اجرائها لحفظ وصيانة تلك المباني تعطى من طرف ناظر الاشغال العمومية بالصورة المقررة في الامر العالي واللائحة المخصصة بالنظم ولا بدفع على هذه الرخص اي رسم من رسوم النظم (م) ٣ كافة الاحكام المنصوص اليها في امرنا الرقم ١٢ مارت سنة ٨١ وفي لائحة التنظيم عريقة ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢ التي تكون مخالفة لامرنا حالنا تعتبر ملغاة

آثار قديمة - - منشور من نظارة الاشغال نمرة ١٤ بتاريخ ١٨ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ (٦ ابريل سنة ١٨٨٢)

✽ الى مدير الانتقنات المصرية ✽

حضرتكم تعلمون ان الآثار المصرية هي اثار توجد الآن في سائر بقاع الكرة الارضية واعمها تقعاً من حيث العلوم والفنون خصوصاً ما نفيذه من فن التاريخ وما تهدي اليه من الوقوف على قدم عهد الامم المصرية وما كان لها من المدنية والعمران بانواعها من صناعة وتجارة وزراعة وغير ذلك مما تعطف فائدته ويم تقعه ولا ريب في ان ذلك مما يدعو الى بذل الجهد وصرف العناية في الاهتمام بشأن تلك الآثار والحرص عليها وحفظها من ان تتولاها يد التلف والضياع ومن ان يضر بها التغيير والتبديل وبما ان الآثار الموجودة منها بدار الانتقنات ليست محصورة ولا مقيدة في دناترولا غير ذلك من وجوه الحفظ التي تمنع ما يطرأ عليها من المحدثات المذكورة فدفعاً لذلك وقياماً بما يقتضيه شأن تلك الآثار نرى من الضروري حضرها جميعها الموجود منها بصلحة الانتقنات واخراج عنها الذي لم يزل يحمله الاملي كالمابد والتأثيل وتسجيل هذا وذلك في دفتر تبين اسمها ووصافها بالمقصود من حضركم اجراء هذا الحصر والتسجيل وان يكون الدفتر



آثار قديمة — • (مسكوكات قديمة) منشور صادر في شهر

يونيو سنة ٨٨ من نظارة المالية غرة ١٠٢

انه مراعاة لما يعود من الفائدة على علم المسكوكات الشرقية القديمة وحذراً من تبدد وضباع ما يصير اكتشافه من النقود القديمة بواسطة الحفر في المدن وغيرها من الجهات قد قرر مجلس الله ارجاعه المتقدمة في ٢٨ مايوسنة ٨٨ (١٨ رمضان سنة ٣٠) ما ياتي — كافة المسكوكات القديمة من ذهب او فضة او نحاس والاوزان القديمة المصنوعة من زجاج وغيره التي تكتشف بمعرفة الحكومة او تجدها الاهالي وتسليمها اليها يقتضي ارسالها من الان وصاعداً بواسطة مصالح الحكومة الى نظارة المالية مباشرة لقيدها بمجدول المسكوكات القديمة وحفظها بالترتيب في المحل الذي اعد لذلك في انتظار المذكرة من عهد مشرتى النقود القديمة التي اعتنى بمجمعها المرحوم ووجرس بك والغرض من ذلك هو تكميل المجموع المذكور بحيث يتيسر ايضاً اذا اقتضت الحالة استبدال النقود التي يوجد من نوعها اثنان بغيرها من النقود الموجودة بمقتضى المسكوكات القديمة باوروبا او بيع ما لا يكون منها ذا اهمية كبرى وصرف ثمنه في اقتناء ما يكون نادراً وغير موجود ضمن المسكوكات المصرية بناء عليه نوه مل من تكم التنبيه باجراء ما يلزم لتنفيذ ما تقر

آثار قديمة — • ٢٦ مارس سنة ٩١ (نظارة المعارف

العمومية) صورة ما كتب من النظارة بتاريخ ٢٦ مارس سنة ٩١ لمدارس الهندسة والطب والهندية ودار العلوم والمحقوق والتوفيقية والصنائع والزراعة

نظراً لان تلاميذ المدارس يحتاجون في بعض الاحيان الى زيارة الانتبخانة للوقوف على ما فيها من الآثار القديمة لاساع دائرة معارفهم بالنسبة لما تعلموه من العلوم وكون الدخول المجاني سيغ إلى انتبخانة ليس مصرحاً به الا في يوم الثلاثاء من

التي تسجل فيه على تختين احدهما تبقى بالصلبة والاخرى ترسل الى الديوان لحفظها به ثم كسر ما يظهر او يستكشف من الآثار ينبغي الحاق تسجيله بالنسخة التي بالصلبة واشعار الديوان به لالحاق تسجيله ايضاً بالدفتر الموجود فيه هذا مع تعليق ياتفات على تلك الآثار تنبي عن اسبابها وتواريخها ارشاداً للمتفرجين وتسهيلاً للمسترشدين انما الغرض بذل العناية بتنفيذ هذا وذلك وتحيطونا بما يدل على اجراء ذلك في اقرب وقت (حاشية) هذا وكل الآثار التي توجد بالاقاليم سواء كانت بالاستكشاف او بالارشاد من احد الناس يجب في حال وجودها ان يعمل عنها محضر بحضور ما مورين من طرف المديرية التي توجد بمجتمها وبحضور من يلزم من عهد البلاد القربة منها مع من يتعين من طرف حضركم لذلك وبموجب المحضر المذكور يجزي قيدها وحفظها وترسل منه صورة للديوان وصورة للمديرية وبذا ازم التحشية آثار قديمة — • قرر من نظارة الاشغال العمومية في ٨ يولييه سنة ٨٥

بناء على الذكر في الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ المقرر فيه اختصاصات نظارة الاشغال العمومية وعلى ذكر بتو التنظيم الصادر في ١٢ مارث سنة ١٨٨١ وعلى الذكر في الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ٨١ بتأليف لجنة لحفظ آثار الصناعة العربية وعلى لائحة التنظيم المؤرخة ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢ قد قررنا ما هوأت

(١) لا يجوز للتنظيم ان يعطي رخصة بناء او ترقيم بيوت او مبان ملاصقة لآثار قديمة الا من بعد موافقة رأي لجنة حفظ الآثار العربية (م) ٢ كل طلب يتقدم الى التنظيم يطلب الرخصة عن بناء او ترقيم بيوت او مبان وغيرها ملاصقة الآثار قديمة يقتضي على مفتش التنظيم النظر فيه اولاً ثم ارساله الى اللجنة المتقدم ذكرها لابداء رايها بشأنه (م) ٣ على مدير عموم التنظيم تنفيذ قرارنا هذا

١٨٩١

١٨٩٢

كل اسبوع وربما اضطر الحال لدخول هؤلاء التلاميذة في غير اليوم المذكور قد حصلت المخارجة مع نظارة الاشغال بما لزم عن ذلك وقد علم من افادتها الواردة لهذا الطرف غرة ٩٢٥ حصول التحرير من طرفها لحضرة مدير الاثار التاريخية تصريحاً بقبول تلامذة المدارس مجاناً في زيارة الانتقخانة لمشاهدة ما فيها من الاثار القديمة في اي يوم من ايام الاسبوع متى كان يد التدبؤ المتوجه بهم اخطار لمصلحة الانتقخانة من ناظر المدرسة التي هم بها بشرط ان يكون هذا التصريح فقط عن الابرار التي تكون فيها الانتقخانة مفتوحة ولهذا صار الشرعن ذلك لبعض مدارس مصر وهذا لحضرتكم للمعلومية بما ذكر وكذا اقضى الحال ارسال تلامذة للانتقخانة من مدرستكم من اجل ما ذكر يمش بهم بتذكرة من حضرتكم للمصلحة المذكورة صحيحة من يلزم من موطني المدرسة بحيث لا يكون هذا الارسال الا في الاحوال الضرورية التي تقتضيها شؤون التدريس اثار قديمة — ٥ ذكرته في ١٧ نوفمبر سنة ٩١ بتع الحفر الارخصة تعلى من مدير عموم دار الحف والمحر

✽ نحن خديو مصر ✽

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية ومواقفة زاي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ لا يجوز للافراد الحفر الا بمقتضى رخصة تعلى بناء على طلب مدير عموم دار التحف والحفر (الانتقخانة) بعد النظر في ذلك بمعرفة اللجنة المستديفة المختصة بالاثار المصرية طبقاً للمادة السادسة من لائحة اجرائتها الداخلية الصادرة في ٩ مارث سنة ١٨٨٩ ولا تكون الرخصة صحيحة الا بعد الاقرار عليها من ناظر الاشغال العمومية ويكون اعطاؤها من مدير عموم دار التحف والحفر — (م) ٢ جميع الاشياء التي يصير العثور عليها بواسطة الحفر تكون ملكاً للحكومة بقوة القانون ويتبقى حفظها بدار التحف

(الانتقخانة) بالجزء — (م) ٣ ومع ذلك فبالنظر للمصاريف التي يتكبدها مباشر الحفر تتنازل له الحكومة عن جزء من الاثار التي يصير العثور عليها مع مراعاة التواعد الآتية — (م) ٤ مصلحة الاثار ومباشر الحفر يقسمان هذه الاشياء الى قسمين متساويين في القيمة ثم يقترعان عليها الا اذا فضلا اقتسام هذه الاشياء بالاتفاق مع بعضها — (م) ٥ للمصلحة الحق في شراء اي قطعة من القسم الذي يخص مباشر الحفر — فتقدم المصلحة عطامها واذا لم يقبله مباشر الحفر فيوضح الشئ الذي يرغبه للمصلحة حيثئذ الخيار في اخذ القطعة بالثمن الذي قدره مباشر الحفر او ترك القطعة المذكورة له بعد ان تحصل منه الثمن الذي عرضته عليه — وعلى كل حال يجوز للمصلحة ان تستولى على الاشياء التي تريد شراها بعد مكاناة مباشر الحفر بمبلغ لا يجوز ان يتجاوز قط مصاريف الحفر التي صرفت لاجل العثور على هذه الاشياء (م) ٦ لا تسري المواد الثالثة والرابعة والخامسة من امرنا هذا على ما ياتي — اولاً الاثار الثابتة على الارض التي تحكم المصلحة بوجود حفظها في محلها معها كانت حالتها وكذلك الاجزاء المفصلة التي ترغب اعادتها الى موضعها — ثانياً الاثار المنقلبة انتقلاً تاماً التي ترى المصلحة وجوب اقامتها او حفظها في محلها — ثالثاً القطع الزائدة الثقيل التي لا يرضى مباشر الحفر بنقلها على ثقنته — (م) ٧ يلغى كل ما كان مخالفاً لامرنا هذا (م) ٨ على ناظري الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه صدر بسراي عابدين في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩١

اثار قديمة — ٥ نظارة الداخلية

مشور من نظارة الداخلية للمدير يات والمخاضات في ٢٢ أغسطس سنة ١٢ بشأن رخص الحفر عن الاثار القديمة طلبت نظارة الاشغال العمومية بخطابها للداخلية غرة ٣٠٠٢ التشر لعموم المدير يات والمخاضات

١٨٩٥

١٨٩٧

بعدم اعتبار وخص الحفر على الآثار المطاة قبل ١٥ ابريل سنة ٩٢ ومساعدة مأموري الآثار في منع الحفر الذي يحفره اشخاص ارتكبا على تلك الرخص ومن يدعي ان رخصته لم تنته مدتها فليبرزها للنظر فيها بمصلحة الانتقحانه فبناء عليه لزم تحريره ليتنبه بمراعاة ذلك

أثار قديمة — ١٢ قرار من نظارة الاشغال العمومية تاريخ ١٢ يناير سنة ١٨٩٥ غرق ١٠

بعد الاطلاع على البروجرام الموضوع للتصميمات التي تقدمت من انشاء بنائة للانتقحانة المصرية في مدينة القاهرة — وعلى القرار الصادر من مجلس النظار في جلسته التي عقدت يوم الخميس ٢٠ ديسمبر سنة ٩٤ قد قررنا ما هو آت — تشكل لجنة للنظر والحكم في التصميمات المختصة بانباء بنائة للانتقحانة المصرية في اليوم المين لذلك وهو اول مارس الاتي تحت رئاسة عطوفتوناظر الاشغال العمومية وعضوية من يأتي ذكرهم وهم — (اولاً) اعضاء صندوق الدين العمومي الستة (ثانياً) اعضاء لجنة الآثار التاريخية السبعة (ثالثاً) المسبو دومي (عضو في الجمعية لجنة العلمية بفرانسا ورئيس شركة المهندسين المماريين الفرنسيين) (رابعاً) جناب المستر سوسرس كلارك (عضو في شركة المهندسين المماريين بانكلترا) (خامساً) — عادة فرانسي باشا باشمهندس معلمة الاوقاف سابقاً (سادساً) المسبو مانسكا لكو بك باشمهندس معماري بادارة الباني الاميرية المصرية

أثار قديمة — ٠ ترجمة امرن نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٨٩٥ غرق ١٣

بعد الاطلاع على ما قرره مجلس النظار في جلسته التي عقدت يوم الخميس ٢٠ ديسمبر سنة ٩٤ وعلى قرار النظارة الصادر في ١٢ يناير الجاري غرق ١٠ قد قررنا ما هو آت — (م) ١ تشكل اللجنة الفرعية الهندسية للنظر في الرسومات والتصميمات

التي تقدمت من انشاء بنائة الانتقحانة المصرية من الاربعة المهندسين المماريين المينين مع اعضاء اللجنة الموكول اليها الحكم في تلك التصميمات بموجب قرار النظارة المتقدم ذكره

أثار قديمة — ٠ قد قررت نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٥ مارس سنة ٩٥ تعيين الاستاذ اورنت باذيل المهندس المعماري عضواً في اللجنة المشكلة للحكم في التصميمات المختصة بانباء بنائة للانتقحانة هوساً عن المسبو مانسكا لكو بك المستعفى وان يكون عضواً ايضاً في اللجنة الفرعية الهندسية الموكول اليها النظر في الرسومات والتصميمات — وقد قررت نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٦ مارس سنة ٩٥ ضم كل من المسبو بركش بك امين الانتقحانة والمسبو مانسكا لكو بك باشمهندس درجة اولى في ادارة المباني الاميرية الى اعضاء اللجنة الموكول اليها الحكم في تصميمات بناء الانتقحانة كستشارين فيها

أثار قديمة — ٠ قد قررت نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٩٧ بناء على ما قرره مجلس النظار تحصيل رسم ثابت قدره جنيهان مصريان للنظر في كل طلب من الطلبات التي تقدم من الان فصاعداً بقصد البحث على خيايا وعدم ارجاع هذا الرسم للطلاب مطلقاً مما كانت نتيجة النظر في طلبه وجعل متصل هذا الرسم لمصلحة الآثار التاريخية للقيام بالمصاريف التي يستلزمها النظر في الطلبات التي من هذا القبيل

أثار قديمة — ٠ (حفر) ذكر يوفي ١٢ اغسطس سنة ٩٧ بمقاب من يحفر في ارض الحكومة بلا رخصة بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ — وعلى قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٩ يونيه سنة ١٨٩٧ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية

وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين - امرنا بما هوأت - (م) ١ يماقب بغرامة من خمسين قرشاً الى مائة قرش وبالسجن من ثلاثة ايام الى اسبوع - (اولاً) من باشر حقراً في ارض للحكومة بلا رخصة - (ثانياً) من استولى على شيء من الاشياء الاثرية (الانتقاة) التي تمتلكها الحكومة خلاف ما هو محفوظ في المتاحف او المباني الاميرية او نقل تلك الاشياء من مكانها بقصد امتلاكها - (ثالثاً) من تسبب في اتلاف او تخريب اثر من الآثار القديمة او تدمير بناء من الابنية القديمة تدميراً جزئياً او كلياً او تسبب في تشويهها في ذلك البناء من النقوش البارزة والتماثيل والكتابات او كتب عليها اسماء وكتابات - (رابعاً) من اخذ شيئاً من مكان ممنوع اخذه منه - ويجوز قبول الظروف الخفيفة للعقوبة - (م) ٢ يحكم القاضي زيادة على هذه العقوبة بانه تعاد للحكومة جميع الاشياء الاثرية التي اوجبت حصول المخالفة - (م) ٣ على ناظرى الاشغال العمومية والمخافاة تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه

اجارة - ٥ (نقلا عن كتاب مرشد الحيران الى معرفة احوال الانبياء في المعاملات الشرعية للمرحوم محمد قنبري بلشاه)

## الباب الاول

### ( في عقد الاجارة )

#### الفصل الاول

( في عقد الاجارة وشروط صحتها وبيان مدتها )

(م) ٤٧٠ عقد الاجارة هو تعليق المؤجر للمستأجر منفعة مقصودة من العين المؤجرة في الشرع ونظر المعلن بعض يصلح اجرة (١) - (م) ٤٧١ يصلح ان يرد عقد الاجارة على منافع الاعيان منقولة كانت او غير منقولة وان يرد على العمل كاستئجار الخدمة

(٢) يستفاد حكمها من الترتيب الاول الاجارة غرة ٣

#### الفصل الثاني

### ( في الاجارة وبيان شروط لزومها )

(م) ٤٧٤ يصح اشتراط تعجيل الاجارة وتأجيلها وتقسيمها الى اقساط تؤدي في اوقات معينة (٥) (م) ٤٧٥ لا تلزم الاجارة بمجرد العقد فلا يجب تسليمها به الا اذا اشترط على المستأجر تعجيلها وكانت الاجارة منجزة (٦) - فان كانت الاجارة مضافة الى وقت مستقبل فلا تلزم ولا تلك فيها الاجارة بشرط تعجيلها ولو عجل المستأجر الاجارة في الاجارة المنجزة بان دفعها للمؤجر فقد ملكها ولا يجوز للمستأجر استردادها منه (٧) - (م) ٤٧٦ اذا اشترط

(٧) يستفاد من الحندية في اواخر الباب الاول من الاجارة

غرة ٣٩٤

(٣) يستفاد من الحندية من اواخر الباب الاول من الاجارة

غرة ٣٩٣

(٤) يستفاد من الحندية من اواخر الباب الاول من

الاجارة غرة ٣٩٣ ويستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة ١٢٧

ومن رد المختار في اوائل الاجارة غرة ٣

(٥) يستفاد من رد المختار غرة من اوائل كتاب الاجارة

(٦) يستفاد من الدرر في اوائل الكتب الاجارة غرة ٧

(٧) يستفاد من الدرر في الباب المذكور غرة ٨ من

اوائل الاجارة

## الفصل الاول

## (في اجارة الدواب للركوب)

(م) ٤٨٢ من استأجر دابة للعمل فله ان يركبها وان استأجرها للركوب فليس له ان يحمل عليها وان حمل فلا اجر عليها (٢) (م) ٤٨٣ من استأجر دابة او عربة للركوب وتوصله الى محل معين باجرة معلومة فتمت الدابة المركوبة او خيل العربية سيم الطريق فله نقض الاجارة وعليه دفع مقدار ما اصاب تلك المسافة من الاجر المسمى (٣) (م) ٤٨٤ لا يجوز لمستأجر الدابة ان يتجاوز بها محل المعين مقدار ما لا يتسامح فيه الناس بلا اذن صاحبها ولا ان يذهب بها الى محل اخر ولا ان يستعملها ازيد من المدة التي استأجرها فيها فان تجاوز محل المعين بلا اذن صاحبها او ذهب بها الى محل اخر او استعملها بعد مضي المدة فطُلبت فعليه ضمان قيمتها (٤) (م) ٤٨٥ من استأجر حيوانا لينهب به الى محل معين وكانت طرقة متعددة فله ان يذهب من اي طريق شاء من الطرق المملوكة فان ذهب (٥) من طريق غير الذي عينه صاحب الحيوان وتلف الحيوان فان كان الطريق الذي سلكه اصعب من الطريق الذي عينه صاحبها لزم المستأجر ضمان قيمتها وان كان مساويا له او اسهل منه فلا ضمان عليه (م) ٤٨٦ لا يجوز للمستأجر ان يضرب

(٢) صحح ما في الهندية في اواخر السادس والعشرين

في استئجار الدواب للركوب مرة ٤٧٦

(٣) يتفاد من الهندية من اوائل السادس والعشرين

في استئجار الدواب للركوب مرة ٤٧٦

(٤) يتفاد حكم الوجه الاول وما بعده من الحاتية من

اوائل فصل في اجارة الدواب مرة ٣٧٦ وثلاثة في الهندية

ببد ورقة وصحيفة من السابع والعشرين في مسائل الشفاعة

مرة ٤٧٩

(٥) قوله فان ذهب من طريق الخ يتفاد من الهندية

ببد ورقتين من السابع والعشرين في مسائل الضمان مرة ٤٨٠

تحويل الاجرة لزم المستأجر دفعها وقت العقد ولو أجز ان يتمتع عن تسليم العين المؤجرة للمستأجر حتى يستوفي الاجرة وله ان يفسخ عقد الاجارة عند عدم الايقاع من المستأجر - (م) ٤٧٧ يجوز للاجير ان يتمتع من العمل الى ان يستوفي اجرته المشروط قبيلها وله فسخ الاجارة ان لم يوفه المؤجر الاجرة (م) ٤٧٨ اذا اشترط تأجيل الاجرة لزم المؤجر ان يسلم العين المؤجرة للمستأجر ان ورد العقد على منافع الاعيان ولزم الاجير ايضا العمل ان وردت الاجارة على العمل ولا تلزم الاجرة الا عند حلول الاجل في صورتين وان كانت قد اوفى العمل (م) ٤٧٩ يجب الاجرة في الاجارة الصحيحة بتسليم العين المؤجرة للمستأجر واستيفائه المنفعة فعلا او يتكهنه من استيفائها بتسليمها له ولو لم يستوفها فان قبض المستأجر الدار المؤجرة فارغة عن منافع المؤجر لزمه اجرها ولو لم يسكنها - (م) ٤٨٠ لا تملك منافع الاعيان في الاجارة الفاسدة بمجرد قبضها فلا يجب الاجرة بها على المستأجر الا اذا سلمت له العين المؤجرة من جهة المؤجر المالك لها وانتفع بها انتفاعا حقيقيا - فان لم يكن تسليمها للمستأجر من جهة مالكها فلا اجرة عليه وان استوفى المنفعة (١) - (م) ٤٨١ اذا وقعت الاجارة فاسدة باعتبار جهالة الاجر المسمى او باعتبار عدم التسمية وقبض المستأجر العين المؤجرة وانتفع بها انتفاعا حقيقيا لزمه اجر المثل بالتمام بلغ - وان وقعت فاسدة بفقدان شرط اخر من شرائط الصحة لزمه الاقل من اجر المثل ومن المسمى ان وجد مسمى معلوما

## الباب الثاني

## في اجارة الدواب للركوب والحمل

(١) حكمها مصرح به في بدع الحائرين لوائح الاجارة عند قول المصنف ويجب الاجر لدار قبضت الخ مرة ٧

عنه وكانت الدابة لا تطيقه فغطت ضمن جميع قيمتها سواء كانت الزيادة من جنس المسمى أو من غير جنسه — وإن كانت الدابة تطيق الزيادة وكانت الزيادة من جنس المسمى وحملت هي والمسمى مما ضمن المستأجرة قدر الزيادة لا جميع القيمة وإنما يضمن المستأجر أن كان هو الذي بأمر الحمل بنفسه فإن حملها صاحبها يده وعده فلا ضمان على المستأجر وإن حملها ووضعا الحمل عليها مما وجب النصف على المستأجر بقوله ومدر فضل صاحبها (٦) (م) ٤٩١ من استأجر دابة لنقل حمل له إلى محل معين بأجر معلوم فغطت الدابة في الطريق قبل الوصول إلى المحل المقصود فإن كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان له الخيار أن شاء تقض الأجرة وإن شاء تبرص إلى أن تقوى الدابة وليس له أن يطالب المأجر بدابة أخرى وإن كان المستأجر استأجر دابة بغير عينها كان له أن يطالب بدابة أخرى (٧) — (م) ٤٩٢ وضع الحمل عن الدابة على المكاري (٨) وثقتها على صاحبها (٩) فإن طافها المستأجر أو سقاها بلا إذن صاحبها فهو متبرع لا رجوع له عليه بما اتفق

### الباب الثاني

(في أجارة الأدي للخدمة والعمل)

(م) ٤٩٣ تجوز أجارة الأدي للخدمة أو لغيرها من أنواع العمل مع بيان المدة أو تعيين قدر العمل

(٦) يستفاد حكم هذه الفقرات الثلاث من لوسط ما يجوز

من الأجرة من الدرود المحارمة ٣٥

(٧) يستفاد حكمها من السادس والعشرين من أوائل

نمرة ٤٧٦ من المندية

(٨) يستفاد من المندية من السابع عشر من الأجرة

نمرة ٤٤١

(٩) يستفاد من المندية من أول الباب السابع عشر في

يجب على المستأجر نمرة ٤٤٠

الدابة ولا أن يسيرها سيرا عتيقا (١) — فإن ضربها أو كسبها بلجامها أو سيرها سيرا عتيقا فوق المعتاد فغطت فليده ضمان قيمتها

### الفصل الثاني

(في أجارة الدواب والربات للحمل)

(م) ٤٨٧ تجوز أجارة الدواب والربات للحمل بشرط بيان ما يحمل عليها وتعيين المدة أو المحل الذي يراد حملها ونقلها إليه (٢) — ويجوز استئجارها للحمل بدون تعيين مقداره ولا الإشارة إليه وينصرف إلى المعتاد (٣) — (م) ٤٨٨ من استحق منفعة مقدرة بالعقد فله أن يستوفى مثله أو دونها لا أكثر منها (٤) — فمن استأجر دابة للحمل وبين نوع ما يحمله وقدره وزنا فله أن يحملها حملا مساويا له في الوزن أو حملا أخف منه وزنا لا أكثر منه (م) ٤٨٩ إذا حمل المستأجر الدابة حملا مساويا للحمل المسمى فغطت فإن كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذه المسمى فليده الضمان وإن استويا وزنا كما لو سمي حنطة فحمل مقدارها حديدا أو حجرا وإن كان المحمول يأخذ من موضع الحمل قدر ما يأخذه المسمى أو أكثر فلا ضمان عليه إلا إذا جاوز المحمول في الصورة الثانية موضع الحمل كما لو سمي حنطة فحمل بوزنها ثبنا أو قطننا بحيث جاوز موضع الحمل فانه يضمن (٥) — (م) ٤٩٠ لا يجوز للمستأجر أن يحمل الدابة أكثر من القدر الذي عينه واستحقه بالعقد فإن خالف وحملها زيادة

(١) يستفاد من الشر ورد المحار من اوسط ما يجوز من الأجرة نمرة ٣٥ وكذا الفقرة بعدها

(٢) يستفاد من المندية من أوائل ما يجوز من الأجرة وما لا يجوز نمرة ٤٣٦

(٣) يستفاد من المندية من الباب المذكور قبله نمرة ٤٣٥

(٤) يستفاد حكمها من الدرود باب ما يجوز من الأجرة وما لا يكون خلافا فيها في اوسط

(٥) حكمها يستفاد من الدرود المحار من اوسط ما يجوز

من الأجرة نمرة ٢٢

وكيفيته - (م) ٤٩٤ الاجير قصان خاص ومشارك  
(١) - (م) ٤٩٥ الاجير الخاص هو الذي يعمل  
لغيره واحدا كان او اكثر عملا مؤقتا مع اشتراط  
التخصيص عليه وعدم العمل لآخر هذا ان قدم  
ذكر العمل في العقد على الوقت اما لو قدم الوقت  
على العمل كأن استأجره شهرا لرعي غنمه فلا يشترط  
التخصيص بل انتفاء التعميم ويستحق الاجرة ان  
حضر للعمل مع تمكنه منه وان لم يعمل (٢)  
(م) ٤٩٦ ليس للاجير الخاص ان يعمل في  
مدة الاجارة لغير مستأجره وان عمل لغير ينقص  
من الاجر بقدر ما عمله وليس له ان يشتغل بشيء  
آخر سوى المكتوبة حتى لا يصل الناقلة (٣)  
(م) ٤٩٧ الاجير المشترك هو الذي يعمل لا  
لواحد مخصوص ولا لجماعة مخصوصين او يعمل  
لواحد مخصوص او لجماعة مخصوصين عملا غير مؤقت  
او عملا مؤقتا بلا اشتراط التخصيص عليه (٤)  
والاجير المشترك لا يستحق الاجرة الا اذا عمل

## ❁ الفصل الاول ❁

### (في الاجير الخاص)

(م) ٤٩٨ يستحق الخادم الاجرة بتسليم نفسه  
للخدمة وتمكنه منها سواء خدم او لم يخدم  
وكذلك الاستاذ اذا استؤجر لتعليم علم او فن  
او صنعة وعينت المدة يستحق الاجرة بتسليمه نفسه  
وتمكنه من التعليم سواء علم التليذ او لم يعلم - فان  
كانت المدة غير معينة فلا يستحق الاجرة الا اذا

- (١) يستفاد حكمها من اول باب ضمان الاجير نمر ٣٥
- من هاشم الططاوي
- (٢) يستفاد من الشرر ورد المختار من ضمان الاجير نمر ٤٢
- (٣) يستفاد من الشرر ورد المختار من ضمان الاجير نمر ٤٢
- (٤) يستفاد من الشرر من اوائل باب ضمان الاجير نمر ٤٥
- هاشم الططاوي

علم التليذ (٥) - (م) ٤٩٩ اذا كانت مدة  
الخدمة معينة في العقد ونسخ المخدم الاجارة قبل  
انقضاء المدة بلا عذر ولا عيب في الخادم يوجب  
فسخها وجب على المخدم ان يؤديه الاجرة الى تمام  
المدة اذا سلم نفسه للخدمة فيها - (م) ٥٠٠ اذا لم  
تكن المدة معينة في العقد حتى فسد لجهاثها فلكل  
من العاقدین فسخها في اي وقت اراد وللخادم اجرة  
مثله مدة خدمته - (م) ٥٠١ اذا لم تكن اجرة  
الخادم مقدرة في العقد فله اجر مثله مقدرا على حسب  
العرف - (م) ٥٠٢ لا يلزم للمخدم اعطاء الخادم  
وكسوته الا اذا جرى به تقييده سواء اشترط ذلك  
عليه ام لا (٦) - (م) ٥٠٣ يجوز استئجار الفطر  
اي المرضعة باجرة معينة وبطعامها وكسوتها وتكسى  
من اوسط الثياب (٧) - (م) ٥٠٤ يجب على  
الفطر ارضاع الطفل والاعتناء بغطائه وغسل ثيابه  
واصلاح طعامه (٨)

(م) ٥٠٥ - اذا اشترط على الفطر ارضاعها  
بنفسها فارضته من غيرها فلا تستحق الاجرة وان  
لم يشترط ذلك عليها وارضته من غيرها باجرة او  
بغير اجرة فانها تستحق الاجرة (٩) - (م) ٥٠٦  
يجوز لزواج المرضعة ان يفسخ الاجارة مطلقا وللمستأجر

- (٥) يستفاد حكمها من الشرر ورد المختار من اوسط باب  
ضمان الاجير نمر ٤٢
- (٦) جواز الاشتراط تخرج من المحوي على ما فهمه ما  
نقل عن الفقيه ابي اليث واعترض السيد الطحطاوي بالفرق  
بين ما اذا كان بلا شرط لجريان العرف وما اذا كان بشرط  
ومال ابن عايدين الى بحث المحوي
- (٧) يستفاد من الشرر من اوسط الاجارة الفاسدة نمر ٣٢
- هاشم رد المختار
- (٨) يستفاد من اوسط الاجارة الفاسدة من الشرر نمر ٣٢
- هاشم رد المختار
- (٩) يستفاد من الشرر من اوسط الاجارة الفاسدة نمر ٣٢
- هاشم رد المختار

ان يفسخها ايضاً بسبب وجوب افسخها (١) - (م) ٥٠٧  
اذا انتهت مدة اجارة الطشر ولم يوجد من ترضعه  
غيرها او وجد لكن الطفل لم يلتقم الثدي غيرها فانها  
تجبر على ارضاعه - (م) ٥٠٨ اذا مات الطشر او  
مات رضيعها افسخت الاجارة ولا تنفخ بموت والد  
الرضيع (٢)

### الفصل الثاني

#### ( في الاجير المشترك )

(م) ٥٠٩ - يجوز استئجار الصانع او الماثل  
لعمل بناء مع تعيين اجرتي في كل يوم بدون بيان  
مقدار العمل او مع تعيين اجرة كل ذراع او متر  
يعمله او بالمقابلة على العمل كله مع بيان مقدار العمل  
طولاً وعرضاً وعمقاً - (م) ٥١٠ انما تصح الاجارة  
او المقابلة على عمل البناء اذا كانت الآلات والمهمات  
اللازمة للعارة من صاحب العمل اما ان كانت من  
المعاري بان استأجره ليعمل له كذا بالآلات من  
عنده باجرة كذا فانه لا يجوز واذا عمر المعاري  
يكون له اجرة مثل عمله وما اتفق من ثمن الآلات (٣)  
(م) ٥١١ اذا عمل المهندس ربما او مقايضة او  
ياشر ادارة العارة باسم صاحبا وكان قد سمي له  
اجرة على ذلك فله الاجر المسمى - (م) ٥١٢ اذا لم  
يدين صاحب العمل اجرة للمهندس على عمله يكون له  
اجر المثل مقدراً على حسب العرف والزمن الذي  
استغرقه في عمله (٤) - (م) ٥١٣ يفسخ استئجار  
الصانع بوجود عذر معتبر ينه عن العمل ولا ينفسخ  
ما لم ينفسخ واذا مات المتفق بموته بلا حاجة الى

الفسخ (٥) - (م) ٥١٤ لا يجوز للصانع او الماثل  
الذي التزم في العقد العمل بنفسه ان يستعمل غيره  
(٦) - واذا كان العقد مطلقاً جاز له ان يستأجر  
او يقاول غيره على العمل كله او بعضه ويكون  
ضامناً له هلك في يد من استأجره او قاوله (٧) -  
(م) ٥١٥ لا يجوز للصانع الذي التزم عملاً بالمقابلة  
ان يطلب بعد العقد زيادة عن الاجر المسمى كما لا  
يجوز لصاحب العمل ان يطلب تنقيص شيء منه  
(م) ٥١٦ ليس للصانع او الماثل الثاني ان يطالب  
صاحب العمل بشيء مما يستحقه الاجير او القاول  
الاول الا اذا وكله او احواله على صاحب العمل -  
(م) ٥١٧ ليس للصانع او الماثل ان يطلب شيئاً  
من الاجرة المتفق عليها الا بعد تمام العمل وتسليمه  
لصاحبه ولو عجل له صاحب العمل الاجرة او شيئاً  
منها جاز انما اذا كانت العارة ونحوها جارية في  
المنازل الساكن به صاحب العمل جاز للصانع او  
الماثل ان يطلب الاجر عن التقدير الذي عمله ويجبر  
على تمام الباقي وهذا كله عند عدم الشرط (٨) -  
(م) ٥١٨ اذا تلف العمل المقاول عليه قبل تسليمه  
لصاحب العمل فلا اجر للصانع فان كان العمل  
في ملك صاحب العمل وتلف فالصانع اجر ما عمله  
بحسبته لوجود التسليم حكماً (٩) - (م) ٥١٩ الاجير  
اخص امين فان هلك الشيء في يده بدون تعديه

- (٥) يستفاد حكمها من الدرود المختار من فسخ  
الاجارة نمر ٥١ و ٥٢  
(٦) يستفاد من الدرود من كتاب الاجارة نمر ١١ وسيف  
الافروية من اخر ضمان الاجير المشترك والمخاص نمر  
٢٢٩ شرطان يقصر بنفسه ضمن بدعيه الى غيره والا فلا له  
(٧) قوله ويكون الخ هذا على قول الصاحبين كما  
يستفاد من الافروية من اواخر ضمان الاجير المشترك  
والمخاص نمر ٢٢٩  
(٨) يستفاد حكم هذه المادة بانها من اوسط كتاب  
الاجارة نمر ٩ من حاشية رد المختار  
(٩) يستفاد حكمها من الدرود المختار من اوسط  
كتاب الاجارة نمر ٩ و ١٠

- (١) يستفاد من الدرود اوسط الاجارة الفاسدة نمر ٢٣  
بهامش رد المختار  
(٢) يستفاد حكمها من الدرود من اوسط الاجارة الفاسدة  
نمر ٢٣ بهامش رد المختار  
(٣) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من اوسط الاجارة  
نمر ١٢٧  
(٤) يستفاد حكمها من قبيل اواخر اجارة تنقيح  
الحامدية نمر ١٥٢



المعد له في الدار (٦) — (م) ٥٢٥ اذا باع الدلال مالا لا آخر بنفسه يجب اجرة الدلال على البائع لا على المشتري ولو سعى الدلال بينها وباع المالك بنفسه يعتبر العرف ان كانت الدلالة على البائع فعليه وان كانت على المشتري فعليه وان كانت عليها فليها (٧) — (م) ٥٢٦ اذا باع الدلال مائتا لحد ثمن ازيد من الثمن الذي امره به فالز يادة لصاحب المتاع وليس للدلال سوى الاجرة — واذا استنق المبيع الذي باعه الدلال اورد ببعب فله الاجرة وان كان قد اخذها فلا تسترد منه (٨)

### ❦ الباب الرابع ❦

( في اجارة الدور والحوانيت )

(م) ٥٢٧ تجوز اجارة الدور والحوانيت بدون بيان ما يعمل فيها ومن يسكنها وينصرف استعمالها لعرف البلدة (٩) — (م) ٥٢٨ يجوز استئجار الدار او الحانوت وهي مشغولة بمتاع المؤجر ويجهز على قهر ينفذ وتسليمها ذريعة للمستأجر (١٠) — (م) ٥٢٩ من استأجر دارا او حانوتا فله ان يسكنها وان يسكن معه غيره وان يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهن والضرر (١١) — ولا يجوز له ان يزل ما يورث الضرر الا باذن المالك — (م) ٥٣٠ يجوز

او تقصيره او اماله فلا ضمان عليه (١) — (م) ٥٢٠ الاجير المشترك ضمان للشيء ان هلك في يده بصنعه وان هلك بلا صنعه فلا ضمان عليه ان كان هلاكه باصر لا يمكن اتهمز منه والا ضمن (٢) — (م) ٥٢١ من كان من ارباب الصنائع لعمله اثر في الميراث كالخياط ونحوه جاز له حبسها وعدم تسليمها حتى يستوفي اجبرته ان كانت الاجرة حالة فان تلفت عنده فلا ضمان عليه ولا اجر له وان كانت مؤجلة فليس له حبسها فان حبسها فلتفت فعليه قيمتها (٣) — (م) ٥٢٢ من ليس لعمله اثر من ارباب الحرف والصنائع كالحمال ونحوه فليس له حبس العين للاجرة فان حبسها وتلفت ضمن قيمتها وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها محمولة وعليه له الاجر وان شاء ضمنها غير محمولة ولا اجر عليه (٤) — (م) ٥٢٣ اذا اتلف الحمال في اثناء الطريق ما كان يعمله اتلافًا يستوجب ضمانه بان سقط منه بعتاية يده فليست اجران يضمنه قيمته في المكان الذي حمله منه ولا اجر عليه له وان شاء ضمنه في المكان الذي تلفت فيه العين ودفع له الاجرة بقدر المسافة (٥) — فان انتهى الى المحل المقصود ووقع التحمل منه وتلف فله الاجر ولا ضمان عليه — (م) ٥٢٤ يلزم الحمال ادخال الحمل الى الدار ولا يلزمه الصعود به لوضعه في المحل

- (٦) يستفاد من اواخر كتاب الاجارة من البر نمرة ١١  
 (٧) يستفاد حكمها من الدر فرد المحار من اواخر  
 فعل فيها يدخل في البيع نمرة ٤٢  
 (٨) يستفاد من الاقروية من اوسط كتاب الاجارة  
 اول نمرة ٢٠٥  
 (٩) صرح به في الدر اول باب ما يجوز من الاجارة  
 وما يكون خلافا فيها نمرة ١٧  
 (١٠) يستفاد من الدر اواخر باب ما يجوز من الاجارة  
 وما يكون خلافا فيها نمرة ١٦  
 (١١) يستفاد من الدر وحاشية رد المحتار اول الباب  
 المذكور قبله نمرة ١٧

- (١) يستفاد حكمها من المندبة من اواخر القسام  
 والعشرين في بيان حكم الاجير الخاص والمشارك نمرة ٢٨٦  
 (٢) هذا على قول الصحاحين المقتضى كما يستفاد من  
 المندبة من المحل الذي قبله ومن نمرة ٤٨٧  
 (٣) يستفاد حكمها من المندبة من الباب الثاني نمرة ٢٩٧  
 (٤) يستفاد من الدر في اواخر كتاب الاجارة نمرة ١١  
 (٥) يستفاد من اواخر ضمان الاجير في الدر وحاشية  
 الخطاري نمرة ٩٧ ومثله في جامع الفصولين من اواخر الفصل  
 الثالث والثلاثون في الصفات من ضمان التحمل نمرة ١٧٦  
 وجعل في القسام في قوله فان انتهى الى المحل إلخ قول عميد  
 الاعروفي في قوله الاول وقول الى يوسف عليه السلام ايضا ١٠١

المستأجر دار او ارض ان يديرها ويودعها ويؤجرها  
بمثل الاجرة التي استأجرها بها او باقل منها او باكثر  
لو كانت الاجرة الثانية من غير جنس الاولى فلو  
كانت من جنسها لا تطلب له الزيادة (١) — (م)  
٥٣١ للمستأجر ان يؤجر العين المؤجرة لغير  
مؤجرها بعد قبضها وقيله ان كانت عقاراً وليس له  
اجارتها قبل القبض بل بعده ان كانت منقولة (٢)  
(م) ٥٣٢ على المؤجر بعد قبضه الاجر المسمى  
المشروط تعجيله ان يسلم للمستأجر العين المؤجرة  
بالهيئة التي رآها عليها وقت العقد فان كانت قد  
تغيرت بفسادها او فعل غيره تغييراً يخل بالسكنى فالمستأجر  
غير ان شاء قبلها وان شاء فسخ الاجارة (٣) — (م)  
٥٣٣ الاجارة المقودة من المستأجر المالك لمنفعة  
العين المنتفع بها بلا اذن مالك رقبته (٤) تنتهي  
بانتهاؤه مدة الاجارة المعقودة بينه وبين المالك — ويترتب  
على انقضاء عقد المستأجر الأول انقضاء العقد الذي  
عقده مع المستأجر الثاني — (م) ٥٣٤ المستأجر  
الذي اجر لغير العين المنتفع بها ملزم بالاجرة لما كانها  
وليس للمالك قبضها من المستأجر الثاني الا اذا احاله  
المستأجر عليه او وكله بقبضها من المستأجر الثاني

(١) يستفاد حكماً من المندبة اوائل الباب السابع في  
اجارة المستأجر مرة ٤٠٨

(٢) يستفاد حكماً من الدر ورد المختار من اوائل  
مسائل فق الاجارة مرة ٥٦

(٣) يستفاد هنا من حاشية الخططاوي في اوائل الاجارة  
مرة ٤

(٤) قوله بلا اذن مالك الخ قيد به لانه لو كانت باذنه  
فالظاهر انها لا تنفي بانتهاؤه الاول لانهم لما ائتموا ائتماء الثانية  
بانتهاؤه الاول يكون المستأجر الاول صار فضولاً فيها حتى من  
المدة بعد مدة الاول فلو كانت الثانية باذن مالك الرقية  
لم يصح كذلك والمثل المذكور نقله المحمود عن البر الواليجية  
في اخر القوله المكتوبة على قول الاشياء الصحيح ان الاجارة  
اذا انقضت تنسخ النافذة من اواخر كتاب الاجارة مرة ٦٤ ها

(٥) — (م) ٥٣٥ لا يجبر صاحب الدار المؤجرة  
على عارتها وترميم ما اخلت من بنائها واصلاح ميالز بينها  
وان كان ذلك عليه لا على المستأجر لكنه اذا لم  
يفعل المؤجر ذلك كان للمستأجر ان يخرج منها الا  
اذا كان استأجرها وهي كذلك وقد رآها فليس له  
الخروج منها (٦) — (م) ٥٣٦ اذا حدث بالعين  
المستأجرة عيب يفوت به النفع بالكلية كخراب الدار  
او يخل بالمنفعة كانهدم جزء منها يؤثر منه على المنفعة  
المقصودة منها يكون للمستأجر خيار فسخ الاجارة  
ويسقط عنه الاجر في الصورة الاولى سواء فسخ ام  
لا واما في الصورة الثانية فان فسخ بحضرة رب الدار  
سقط عنه الاجر وان لم يفسخ لا يسقط الاجر سواء  
استوفى المنفعة مع العيب ام لا (٧) — فاذا بنيت  
الدار واصلاح الخلل الذي حدث فيها فلا خيار  
للمستأجر — (م) ٥٣٧ اذا كان العيب الحادث  
بالعين المستأجرة لا يؤثر في المنفعة المقصودة منها  
ولا يخل بها كما اذا سقط منها حائط لا يضر بالسكنى  
فلا يثبت الخيار للمستأجر ويلزمه الاجر المسمى (٨)  
(م) ٥٣٨ اذا احتاجت الدار المستأجرة لمارة  
ضرورية لصياتها فلا يمنع المستأجر المؤجر من  
اجرائها فان توجب على المارة ما يضر بالسكنى او

(٥) يستفاد من تفهيم الحامدية من اوسط الاجارة ضمن

جواب مرة ١٤٠

(٦) يستفاد حكماً من السراج عشر فبا يجب على

المستأجر من اوله من المندبة مرة ٤٤٠

(٧) يستفاد حكماً من الدر ورد المختار من اوائل فسخ

الاجارة مرة ٤٨ و٤٩ ومن المندبة من اوائل التاسع عشر

في فسخ الاجارة مرة ٤٤٣

(٨) يستفاد من رد المختار من المحل الذي سبق مر

٤٨ ومن الدر مرة ٤٩

(م) ٥٤٥ المستاجر التي انشأها المستاجر باذن المؤجر ان كانت عائدة لاصلاح المؤجر وسياتته عن الخلل فللمستاجر الرجوع بها على المؤجر وان لم يشترط الرجوع بها عليه وان كانت عائدة لمنافع المستاجر فليس للمستاجر الرجوع بها الا اذا اشترطه (٥) - (م) ٥٤٦ ازالة الاقربة والزبالة التي تتراكم في مدة الاجارة تلتزم المستاجر (٦) (م) ٥٤٧ يجوز لمستاجر الدار والاراضي ان يستوفي عين المنفعة التي قدرت له في العقد او منفعة مثله او دونها وليس له ان يتجاوزها الى ما فوقها - فلا يجوز لمستاجر حانوت للمطارة ان يعمل فيه صناعة سداد (٧) - (م) ٥٤٨ اذا انتهت مدة الاجارة وجب على المستاجر ان يفرغ الدار والحانوت المؤجرة وسلمها لصاحبها ولا حاجة للتنبيه عليه بالتخلية (م) ٥٤٩ اذا طلب المؤجر بعد انقضاء المدة من المستاجر زيادة عن الاجر المسمى وعين تلك الزيادة وطلب منه فيها او اخروج من الدار فسكت المستاجر يعتبر سكوته رضا وقبولا للزيادة فيلزمه اجر المثل بقدر المدة التي كان يمكنه ان ينقل فيها متاعه لتخلية الدار وبهذا يلزمه ما قاله المؤجر وقيله بسكوته (٨) - (م) ٥٥٠ اذا مضت مدة

(٥) يستفاد حكمها تنصيلاً من تنقيح المحامدة من اواخر

كتاب الاجارة نمرة ١٦٢

(٦) يستفاد من رد المحار من اواخر نمرة ٤٩ من باب فسخ الاجارة

(٧) يستفاد من الدر ورد المحار من باب ما يجوز من الاجارة نمرة ١٧ ونمرة ١٨

(٨) يستفاد حكمها من البارة الاولى في الخاتمة من اوسط فصل في الالفاظ التي يستفاد بها الاجارة من آخر نمرة ٦٦٧ وأول نمرة ٦٦٨ وظله في الاقربة عنها من اوسط كتاب الاجارة نمرة ٢٩٨ والبارة الثانية فيها وجوب المحس من اول المدة وهو متضي ما في الدر من مسائل شق الاجارة نمرة ٥٦ وقيل في رد المحار مثل ما في الخاتمة اولاً عن الفترخانية في النمرة المذكورة

ينزل بالمنفعة فالمستاجر باختيار بين الفسخ وعلمه (١) - (م) ٥٣٩ لا يجوز للمؤجر ان يتعرض للمستاجر في استيفائه المنفعة مدة الاجارة ولا ان يحدث في العين المؤجرة تغييراً يمنع من الانتفاع بها او ينزل بالمنفعة المقود عليها (م) ٥٤٠ اذا سلم المؤجر جميع الدار للمستاجر ثم قرض له ونزع منها بيتاً من بيوتها رفع عن المستاجر من الاجر بقدر حصته - وكذلك الحكم اذا شغل المؤجر بيتاً من بيوت الدار المستجرة فان حصته تسقط من الاجرة المسماة (٢) - (م) ٥٤١ اذا عرض في مدة الاجارة ما يمنع من الانتفاع بالعين المؤجرة بان غصبت الدار المستجرة منه ولم يتمكن باي وسيلة كانت من رفع يد الناصب تسقط الاجرة عن المستاجر ولو عرض ذلك في بعض المدة سقطت الاجرة بقدره (٣) - (م) ٥٤٢ اذا قصر المستاجر في نزع يد الناصب وكان ذلك ممكناً له فلا تسقط عنه الاجرة ولو امكنه ذلك باتفاق مال لا يلزمه ذلك وتسقط عنه الاجرة (م) ٥٤٣ اذا ادعى المستاجر ان العين المؤجرة غصبت منه ففاته الانتفاع بها او بعضها ولا يثبت له وانكر المؤجر ذلك يحكم الخلل بينهما فان كانت الدار بيد المستاجر فالقول للمؤجر وان كانت في يد غير المستاجر صدق قوله ولا اجر عليه - (م) ٥٤٤ يجب على المستاجر ان يعتني بالعين المؤجرة كاعتنائه بملكه ولا يجوز له ان يحدث بها تغييراً بدون اذن مالكها (٤)

(١) يستفاد اخر حة المادة من المبدية من اوائل التاسع عشر في فسخ الاجارة نمرة ٤٤٣ المنفعة

(٢) يستفاد من المبدية من الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة نمرة ٤٢٢ ومنها من الثاني والعشرين في बात التفصيات من اواخر نمرة ٤٥٧ وصلاً الفترة قبلها

(٣) يستفاد حكمها وما يسلما من المادتين من كتاب الاجارة من الدر وحاشية رد المحار من اوسط نمرة ٨

(٤) يستفاد حكمها من اوائل باب ما يجوز من الاجارة من الدر ورد المحار نمرة ١٨

طلبهم الاجرة منه يلزمه الاجر المسمى بسكناء بعده  
بلا فرق بين المد للامتلاك او غيره - (م) ٥٥٧  
تنفسح الاجارة بمقدار لزوم دين على المؤجر حيث  
لا مال له غير العين المؤجرة سواء ثبت الدين  
بيدته او باقرار المؤجر ويتوقف انقضاءها على قضاء  
التقاضي بنفاذ البيع لذلك في الصورتين (٢) - والله  
تنفسح الاجارة ان كانت قيمة المأجور تزيد عما  
للمستاجر فان العين المؤجرة حينئذ تباع ويهبط  
المستاجر حقه من ثمنها وما زاد منه للقرماء وما اذا  
كانت قيمة المأجور مثل ما يحمله المستاجر او اقل منه  
فلا تنفسح الاجارة

#### الباب الخامس

#### (سنة اجارة الاراضي)

(م) ٥٥٨ تصح اجارة الارض للزراعة بيان ما يزرع  
فيها او تحجير المستاجر بان يزرع ما بدله فيها (٣)  
(م) ٥٥٩ لا تجوز اجارة الارض اجارة منفردة  
وهي مشغولة بزرع لغير المستاجر ان كان الزرع بقلا

(٢) صرح قاضيتان بان فسخ الاجارة بمقدار لزوم دين  
على المؤجر يتوقف على القضاء بان ذلك هو الصحيح وذكر  
ذلك مطلقاً بلا قيد بثبوت ما لا يفرار بل على ذلك بعرض  
الضررين فيرجع القاضي احدهما على الامر ولان هذا  
المعترض مشتبك بمحمل ان يكون قادراً على قضاء الدين بدون  
هذا المال فلا يخفى المعترض الا بالقضاء كما في خيار البلوغ  
وغير ذلك فتكون الاجارة ينها على حاطها فيجب على المستاجر  
اجرة النار الى ان ينسخ القاضي المدة بينهما فهذا يثبت توقف  
الانفساخ على القضاء حتى في صورة ثبوت الدين بالبيدته ثم  
ذكر اختلافاً في قيمة القضاء في ذلك وقدم القول بان  
يباع المأجور فينفذ بهما تنفسح الاجارة اي ضمناً وذكر  
بعده انه يفسخ الاجارة أولاً ثم يبيع المأجور وتقدم الاول  
بيد ترجمته على اصطلاحه ذكر ذلك في اول مرة ٢٢٧ من  
اوائل فصل فيما تنفسح في الاجارة وصرح في رد المحتار من  
اوائل باب فسخ الاجارة عن شرح التريادات للسرعي  
ان الاجارة تنفسح ضمن القضاء بنفاذ البيع وانه المحارفة ٥٠  
(٤) يستفاد من اوائل ما يجوز من الاجارة ١٨ من الدر

الاجارة وسكن المستاجر بعدها شهر او اكثر يلزمه  
اجر المثل فيه ان كانت الدار معدة للاستغلال او  
كانت وفقاً او لقيم - (م) ٥٥١ من سكن في دار  
غيره ابتداء من غير عقد وكانت الدار معدة  
للاستغلال او وفقاً او لقيم يجب عليه اجر المثل وان لم  
تكن كذلك فلا اجر عليه الا اذا نقضه صاحب  
الدار بالاجرة وسكن فيها بعد ما نقضه وكان مقراً  
له بالملك ولم يصرح بنفي الرضا بالاجر (١)  
(م) ٥٥٢ اذا سكن احد داراً لغير بتأويل عقد  
كالرهن اذا سكن بيت الوهن ثم ظهر انه للغير او  
سكنها بتأويل ملك كبيت مشترك سكنه احد  
الشركاء فلا يجب الاجر على الساكن وان كان ذلك  
معداً للاستغلال ما لم يكن وفقاً او لقيم - (م) ٥٥٣  
يبيع العين المؤجرة يتوقف نقاذه على اجازة المستاجر  
فان اجازته جاز وان لم يميزه يبقى موقوفاً الى ان  
يسقط حق المستاجر - (م) ٥٥٤ تنفسح الاجارة  
بموت المؤجر او بموت المستاجر اذا عقدها لنفسه لا  
لغيره بالتوكيل عنه فان مات الوكيل بالاجارة  
او استجار فلا تبطل الاجارة بموته - (م) ٥٥٥  
اذا مات المؤجر وكان المستاجر قد عمل الاجرة لمدة  
لم تستوف المقيمة فيها فله حبس العين المأجورة الى  
استيفاء ما يحمله فان مات المؤجر مدبوناً وليس له  
ما يسد به دينه غير العين المؤجرة تباع والمستاجر  
احق بثمنها من سائر القرماء ان كانت العين في يده  
فيستوفي حقه من ثمنها وما زاد للقرماء وان نقص  
للمستاجر شيء مما يحمله يكون في الناقص اسوة القرماء  
(م) ٥٥٦ اذا سكن المستاجر بعد موت المؤجر  
يجب عليه اجر المثل ان كان المأجور معداً للاستغلال  
والا فلا يجب عليه شيء الا اذا كان في ورثة المؤجر  
صغير فيجب عليه اجر مثل حصته وان لم يطلبه هذا  
اذا سكن قبل طلب الورثة الاجرة اما لو سكن بعد

(١) يستفاد من التورود المحار في اوسط مسائل شق  
الاجارة مرة ٥٥

(م) ٥٦٦. إذا انقضت مدة الاجارة وكان المستأجر قد بنى في الارض بناء او غرس بها اشجاراً يوم مدم البناء وقطع الاشجار الا ان يرضى المورج بتركها في الارض باجارة او اثاره فيكون البناء والاشجار للمستأجر والارض للمورج - فان تركها باعارة للارض يكون لما ان يورجها الارض والبناء لثالث ويستثنى الاجرة على قيمة الارض بلا بناء وعلى قيمة البناء بلا ارض فيأخذ كل منهما حصته (٧) - (م) ٥٦٧. اذا كان مدم البناء وقطع الشجر يضرب بالارض وينقص قيمتها ويضت مدة الاجارة فلم يورج ان يتملكها جبراً على المستأجر وتقدر قيمتها مستحقين الثلغ فائين بان تقوم الارض بها مستحق المدم والقطع وبدونها فيضمن المورج ما بين التيمتين (٨) - وان كانت الارض لا تنقص بقلعها فلا يكون للمورج تملكها بدون رضا المستأجر وانما له امر للمستأجر بقلعها من ارش - (م) ٥٦٨. اذا مضت المدة وفي الارض شجر عليه ثمر يتيقن في يد المستأجر باجر المثل الى الادراك. وان لم يرض المورج (٩) - (م) ٥٦٩. اذا مضت مدة الاجارة وبالارض المستأجرة زرع بقل لم يدرك او ان حصاده يتروك للمستأجر باجر المثل الى ان يدرك ويحصد (١٠) - (م) ٥٧٠. اذا مات المستأجر فانقضت الاجارة بموته قبل انقضاء المدة وكان في الارض زرع لم يدرك يترك الزرع لوثرته بالاجر المسمى الى ان يدرك ويحصد

لم يدرك آوان حصاده وكان مزروعاً فيها بحق فان كان الزرع القائم بالارض ملكاً للمستأجر جازت اجارة الارض له - وان كان الزرع مدركاً جازت اجارة الارض لغير صاحبه ويومر بحصاده وتسليم الارض فارغة للمستأجر (١) - (م) ٥٦٠. اذا كان الزرع القائم بالارض مزروعاً فيها بغير حق فلا يمنع عدم ادراكه من صحة اجارة الارض لغير صاحب الزرع ويعبر صاحبه على قلعه ولو كانت بطلا (م) ٥٦١. تصح اجارة الارض المشغولة بزرع غير المستأجر اجارة مضافة الى وقت يحصد الزرع فيه وتصور الارض فارغة قابلة للتسليم للمستأجر في الوقت المسمى وهذا سواء كان الزرع قائماً بحق او بغير حق مدركاً او غير مدرك (٢) - (م) ٥٦٢. لم يستأجر الارض الشرب والطريق وان لم يشترطها في العقد (٣) - (م) ٥٦٣. من استأجر ارضاً سنة ليزرع فيها ماشاء فله ان يزرعها زرعين شتوياً وصيفياً (٤) - (م) ٥٦٤. اذا غلب الماء على الارض الموهجرة فاستعمرت ولم يمكن زرعها او انقطع الماء عنها فلم يمكن زرعها فلا تجب الاجرة اصلاً والمستأجر فسخ الاجارة (٥) - (م) ٥٦٥. اذا زرع الارض الموهجرة فاصاب الزرع افة فهلك عليه من الاجرة حصة ما مضى من المدة قبل هلاكه الزرع وسقط حصة ما بقي من المدة بعد هلاكه الا اذا كان متمكناً من زراعة مثل الاول او دونه في الضرر فوجب حصة ما بقي من المدة ايضاً (٦)

- (٧) يستفاد حكمها بماها من الدر ورد المختار من اجائل ما يجوز من الاجارة مرة ١٩  
(٨) يستفاد من الدر ورد المختار مرة ١٩ من باب ما يجوز من الاجارة  
(٩) يستفاد من رد المختار من اجائل ما يجوز من الاجارة مرة ١٩  
(١٠) يستفاد حكمها بالقي بهما من المندية من الباب الثامن في انقضاء الاجارة بغير لفظ من اوسطه مرة ٤١٣

- (١) يستفاد حكمها بماها من الدر ورد المختار من الثمرة المذكورة قبله وكذا حكم المادة بعدها مرة ١٩  
(٢) يستفاد من الدر ورد المختار من باب ما يجوز من الاجارة مرة ١٩  
(٣) يستفاد من الدر من الباب قبله مرة ١٨  
(٤) يستفاد من رد المختار من الباب المذكور قبله مرة ١٨  
(٥) يستفاد من تنقيح الحمادية من اوسط الاجارة مرة ١١٤ و ١١٣  
(٦) يستفاد من تنقيح الحمادية من اوسط الاجارة مرة ١٢٨

## ❦ الباب السادس ❦

### ( في أجارة الوقف )

(م) ٥٧١ للناظر ولاية أجارة الوقف فلا يملكها الموقوف عليه إلا إذا كان متولياً من قبل الواقف أو ماذوناً عنه له ولاية الأجارة من ناظر أو قاض (١)  
(م) ٥٧٢ ولاية قبض الأجرة للناظر لا للموقوف عليه إلا أن اذن له الناظر قبضها (٢) — (م) ٥٧٣ يراعى شرط الواقف في أجارة وقفه فإن عين الواقف مدة الأجارة أتبع شرطه وليس للمتولي مخالفته (٣)  
(م) ٥٧٤ إذا كان لا يرغب في استئجار الوقف المدة التي عينها الواقف وكانت إيجاراتها أكثر من تلك المدة انتفع الوقف وأهله يرفع المتولي الأمر إلى القاضي ليؤجرها المدة التي يراها أصلح للوقف (٤)  
(م) ٥٧٥ إذا عين الواقف المدة واشترط أن لا يؤجر أكثر منها إلا إذا كان انتفع الوقف وأهله فلتأتمن أن يؤجرها المدة التي يراها خيراً للوقف

(١) يستفاد من تتبع المحامدية من أوسط الأجارة ضمن جواب نمرة ١٤١ ومن الدد من الوقف نمرة ٣٩٩ من فصل براعي شرط الواقف

(٢) في المحفورية بعد ثلاث وثلاث من كتاب الأجارة نمرة ١٠٩ مثل هل قبض الأجرة للمتولي المصوب أو للمزول فيما أجره المزول وهل إذا دفع المستأجر للمزول يطلب به ثانياً أم لأجابه نعم قبض الأجرة للمصوب لا للمزول وإن أجره المزول على الأصح وإذا لم يصح قبضه يطلب المستأجر بالأجرة ويرجع على المزول بما ككوت إخله منه بغير حق والله اعلم ومثله في المحفورية من أوائل الباب الخامس في ولاية الوقف وقصره التيم نمرة ٣٣١  
(٣) يستفاد من الدر من أول فصل براعي شرط الواقف في إيجارته نمرة ٣٩٨

(٤) يستفاد من أوسط الباب الخامس في ولاية الوقف نمرة ٣٣٥ من كتاب الوقف من المحفورية

وأهله بدون اذن القاضي (٥) — (م) ٥٧٦ إذا أجل الواقف تعيين مدة الأجارة في الوقفية تؤجر الدار أو الحائوت سنة والأرض ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة تقتضي الزيادة في أجارة الدار والحائوت أو النقص في أجارة الأرض (٦) — (م) ٥٧٧ لا يجوز لفيز اضطوار أجارة دار الوقف أو أرضه أجارة طويلة ولو بعقود مترادفة — فإن اضطر إلى ذلك لحاجة عمارة الوقف بأن تغرب ولم يكن له ريع يمر به جاز لهذه الضرورة إيجارها بأذن القاضي مدة طويلة بقدر ما تعمم به (٧)  
(م) ٥٧٨ لا تصح أجارة الوقف بأقل من أجر المثل إلا بغير يسير ولو كان المؤجر هو المستحق الذي له ولاية التصرف في الوقف (٨) — (م) ٥٧٩ إذا أجر المتولي الوقف بغير فاحش لا يدخل تحت التقويم نقصاً في أجر المثل فالأجارة فاسدة ويلزم المستأجر إتمام أجر المثل ودفع ما نقص منه في المدة الماضية من حين العقد (٩) — (م) ٥٨٠ إذا أجر المتولي دار الوقف أو أرضه مدة معلومة فتقص أجر المثل قبل انتهائها عما كان وقت العقد فلا ينقص شيء من الأجر المسمى ولا يفسخ العقد (١٠) — (م) ٥٨١ إذا زاد أجر المثل في نفسه لكثرة الرغبات العمومية فيه لانتفت في أثناء مدة الأجارة زيادة

(٥) يستفاد حكمها وما قبلها من الأصناف نمرة ٥٣ من أوائل باب أجارة الوقف

(٦) يستفاد من الباب الثلاثون في الأجارة الطويلة من كتاب الأجارة من أوائل الباب نمرة ٥٠١ من المحفورية  
(٧) يستفاد من الدر أوائل الأجارة ورد المختار نمرة ٦  
(٨) يستفاد من الدر من فصل براعي شرط الواقف ورد المختار نمرة ٣٩٨

(٩) يستفاد من الدد من أوائل فصل براعي شرط الواقف من كتاب الوقف نمرة ٤٠٠ ونمرة ٤٠١

(١٠) يستفاد من درج الدد أوائل فصل براعي شرط الواقف نمرة ٣٩٨ من كتاب الوقف

هدم البناء او قلع الشجر مضرًا بالارض بغير الناظر بين ان يملكه جبرًا على المستاجر. بقيته مستحق القلع وبين ان يتركه الى ان يتخلص من الارض فيأخذ المستاجر انقاضه (٥) - سواء اذا اجر للمتولي البناء باذن مالكة مع عرصة الوقف جاز و ينظر مقدار ما يستاجر به كل منها فما اصاب البناء يعطى لاصاحبه وما اصاب عرصة الوقف يعطى لناظر الوقف (٦) - (م) ٥٨٦ اذا احتاجت دار الوقف الى العمارة فاذن الناظر للمستاجر بملوتها من مال الموقوف فمهرها فله الرجوع على الناظر بما افقده على العمارة ليرديه له من غلة الوقف وان لم يشترط الرجوع اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة للوقف واما اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المستاجر فلا يرجع ما لم يشترط الرجوع (٧) - (م) ٥٨٧ اذا كان قد بنى المستاجر او المستحق ما بناه في ارض الوقف بغير اذن ناظره باقتراض الوقف وكان البناء بحيث لو هدم لا يبقى لغير الاقتراض قيمة ففي هذه الصورة يؤخذ البناء للوقف ولا يكون للمستاجر حق الرجوع بما اتفق على العملة ولا بأثمان المون (٨) (م) ٥٨٨ اذا غير المستاجر ما لم الوقف بان هدمه كله او بفضه وشاعلى غير الصفة التي كان عليها فان كان ما غيره اليه اتفق لجهة الوقف يبقى ما بناه على حاله لجهة الوقف وهو متبرع بما اتفق فتؤخذ منه اجرة المثل بتامها ولا يحتسب له شيء منها في مقابلة ما اتفق على العمارة وان لم يكن اتفق للوقف واكثر ربما يؤمر بهدمه واعادة العين الى ما كانت عليه

(٥) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله نزع

١٦ مع الدر في النسخة المذكورة ونمرة ١٥

(٦) يستفاد حكم هذه الفقرة من الدر من باب ما يجوز

من الاجارة من اولائه نمرة ١٩

(٧) يستفاد من تنقيح المحامدية من الوقف نمرة ٢٠٨

(٨) يستفاد من التغيير من احوال الوقف نمرة ١٢٣

فاحشة تعرض على المستاجر فان رضى بها فهو اولى من غيره و يعتمد معه عقد ثان بالاجارة الثانية من حين قبولها الى تمام مدة الاجارة ولا يلزمه الا المسعى عن المدة الماضية (١) - (م) ٥٨٢ اذا لم يقبل المستاجر الزيادة المتبعة المعارضة في اثناء مدة الاجارة ففسخ العقد ويؤجر لغيره ما لم تكن العين المستأجرة مشغولة بزراعته فان كانت كذلك يتربص الى ان يستحصل الزرع وتضاف عليه الزيادة من وقتها الى حصاد الزرع وفسخ العقد (٢) - (م) ٥٨٣ اذا انقضت مدة الاجارة توهب جبرًا للمثل لمن يرغب فيها ولو كان غير المستاجر الاول ما لم يكن للمستاجر الاول حق القرار في العين المستأجرة - فان كان له فيها حق القرار من بناء او غراس قائم بحق فهو اولى بالاجارة من غيره بشرط ان يدفع اجر المثل (٣) - (م) ٥٨٤ اذا انتهت مدة الاجارة وكان للمستاجر بناء بناء من ماله او شجر غرسه بماله في ارض الوقف بلا اذن الناظر يؤمر بهدم بنائه وقلع شجره ان كان هدمه او قلمه لا يضر بارض الوقف فان اضر بها فليس له هدمه ولا قلمه ويجبر على التربص الى ان يسقط البناء والشجر ويستخلص حقه فيأخذ انقاضه ولا يكون بناؤه وغرسه مانعًا من صحة اجارة الارض لغيره - وللناظر ان يملكه ان اراد للوقف ولو جبر على صاحبه بمن لا يتجاوز اقل التجهتين مقلومًا او قائمًا (٤) (م) ٥٨٥ اذا كان المستاجر قد بنى او غرس في ارض الوقف من ماله لنفسه باذن ناظر الوقف وانقضت مدة الاجارة وبنى ان يدفع اجر المثل وكان

(١) يستفاد من احوال فصل يراي شرط الوقف من

الدر ورد المختار نمرة ٣٩٨ ونمرة ٣٩٩

(٢) يستفاد من رد المختار من احوال الفصل المذكور

قبله نمرة ٣٩٩

(٣) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله بالنسخة المذكورة

(٤) يستفاد من الدر من اواخر ترجمه كتاب الاجارة

نمرة ١٧ من باب الى الفصولين

(١) - (م) ٥٨٩ لا تنسخ الإجارة بموت الناظر ولا بعزله وتنسخ بموت المستاجر لنفسه

فصل

(في الحكر والكدك والخلو)

(م) ٥٩٠ الاستحكار هو عقد إجارة يقصد به استبقاً الأرض للبناء والفراس أو لأحدهما (٢) (م) ٥٩١ ما يئنه المحكر أو يفرسه لنفسه باذن المئولي في الأرض المحكرة يكون ملكاً له فيصح يمه للشريك وغير الشريك ووقفه وبورث عنه (٣) (م) ٩٥٢ لا يكلف المحكر برفع بنائه ولا قلع غراسه وهو يدفع اجر المثل المقرر على مساحة الأرض خالية من البناء والفراس (٤) - (م) ٥٩٣ إذا زاد اجر مثل الأرض المحكرة بسبب بناء المستحكر أو غراسه فلا تلزمه الزيادة فان زاد اجر المثل في نفسه زيادة فاحشة لزمته الزيادة فان امتنع من قبولها امر برفع البناء والفراس وتؤجر لغيره بالاجرة الزائدة (٥) - (م) ٥٩٤ يثبت للمستحكر حق القرار في الأرض المحكرة ببناء الأساس فيها أو بخرس شجره بها ويلزم باجر مثل الأرض ما دام اس بنائه وغراسه قائماً فيها ولا تنزع منه حيث يدفع

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من اوسط الاجارة نمرة

١٤٤ ونمرة ١٤١ ومن التنقيح في الوقف نمرة ٢٠٢

(٢) يستفاد هذا من رد المحار من اواخر باب ما يجوز من الاجارة نمرة ٢٠ عند قول الشارح وهذا تعلل مسألة الأرض المحكرة نقلاً عن المحررة اهـ

(٣) يستفاد من الدد من اواخر كتاب الوقف قبيل فصل يراعى شرط اللابف نمرة ٣٩١ ومن الاسانف في اواخر باب ما يجوز وقفه نمرة ١٨ اهـ

(٤) يستفاد من تنقيح الحامدية من اوسط الاجارة نمرة ١٤٢ ونمرة ١٣٣ ومن الاسانف في اواخر باب ما يجوز وقفه نمرة ١٨ المذكورة قبله نقلاً من المحصاف اهـ

(٥) يستفاد من الدر وحاشية رد المحتار من اواخر ترجمة كتاب الوقف نمرة ٢٩١

اجر المثل (٦) - (م) ٥٩٥ اذا مات المستحكر قبل ان يئني او يفرس في الأرض المحكرة انقضت الإجارة وليس لورثته البناء أو الفراس فيها بدون اذن الناظر (٧) - (م) ٥٩٦ يطلق الكدك على الاعيان المملوكة للمستاجر المتصلة بالخانوت على وجه القرار كالبناء او لا على وجه القرار كآلات الصناعة المركبة به ويطلق ايضاً على الكردار في الاراضي كالبناء والفراس فيها (٨) - (م) ٥٩٧ الكدك اقتضل بالأرض بناء وغراساً أو تركيباً على وجه القرار هو اموال متقومة تساع وتورث ولاصحابها حق القرار ولم استبقاؤها باجر المثل (٩) - (م) ٥٩٨ اخلو المتعارف في الخوانوت هو ان يحصل الواقف والمئولي او المالك على الخانوت قدراً معيناً من الدرهم يؤخذ من الساكن ويعطيه به تمسكاً شرعياً فلا يملك صاحب الخانوت بعد ذلك اخراج الساكن الذي ثبت له اخلو ولا اجارة الخانوت لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم (١٠) (م) ٥٩٩ المرصد هو دين مستقر على جهة الوقف للمستاجر الذي عمر من ماله عمارة ضرورية في مستقيل من مستغلات الوقف للوقف باذن ناظره عند عدم مال حاصل في الوقف وعدم من يستاجر به اجرة مجلبة يمكن تصديره منها (١١) - (م) ٦٠٠ لا يجوز لصاحب المرصد ان يبيعه ولا يبيع البناء الذي بناه للوقف وانما

(٦) يستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة قبل كتاب الاكراه بسبع ورقات نمرة ١٥١

(٧) يستفاد من تنقيح الحامدية في المحل والنمرة المذكورين قبله

(٨) يستفاد من رد المحتار اواخر ترجمة كتاب الوقف نمرة ٢٩١

(٩) يستفاد من الدر ورد المحتار من المحل والنمرة المذكورين قبله

(١٠) يستفاد من اوسط وقف المحررة نمرة ١٦٤

(١١) يستفاد من تنقيح الحامدية من كتاب الوقف من اوسطه نمرة ٢٢١



١٨٨٠

١٨٨٠

سنة ١٢٩٧ مرة ٨٦ ظهور عجز في الادوية والإحاربات التي كانت مهمة الخوفا ما كيدو اجزأجي استيالية محافظة ديماط عند التسليم إلى الاجزأجي الخلف بعد وفاة الخوفا المرسوم وصار خص قيمة الباقي من مئ الاجزأجي المحكيه على طرف الديوان بالنسبة لا ظهر من انه توفي فقيرا ورغبة المالية وضع قاعدة بها يحصل الامن على ما في عدة اجزأجي الاستياليات من الادوية والإحاربات فبدان جرت المخابرات من هنا مع مجلس الصحة قصد وضع قاعدة لذلك وتورس الى ما هو منظور للداخلية من استصواب تحصيل مبلغ من الاجزأجي المستخدمين على وجه العموم ومن يستفيد استفادهم عبارة عن ديوزيتو بتاسية دراسة كل اجزأخانة ويوضح في خزائن المحافظات والمديريات الثابنين لما سبق اذا ظهر عجز في أي اجزأخانة فيلزم تحصيله ينضم من ذلك ومن يتحمل التحصيل منه مقدما يستقطع من ماله ما يلزم قيمة الديوزيتو اللازم اخذه منه ولو شيئا فشيئا قد وردت افادة مرة ٢٨٤ بأنه لا ليل قطع وسائل التنقل من عدم امكان الاجزأخانية الدفع مقدما تكون المعاملة مع كتابة الاجزأخانية ارباب الهد بما فيهم امين عموم مخازن المحكمة خانة على قياس واحد بكنية عجز ثلاثة شهر من استحقاق كل منهم بحسب المرتبات على التدرج أي كل شهر يصور عجز ربع الماهية والثلاثة ارباع تصرف اليهم لتعاضد ما حتى تستكمل الثلاثة شهر ليسندم حفظا امانة بالجهة الثابنين اليها وإذا صار ثقل او رفوت او وفات احد من وظفر ظهر هلو عجز بالادوية والإحاربات الموجودة تحت يده تقسم الماهية من مطلوبه وما يبقى له يصرف اليه او لزوجته بموافقة الاصول وإذا لم يظهر طرفه شيء يصرف المبلغ جمعه وعلى هذا يرار الشر للجهات بالتابع الاجراء وصحت وافق الاجراء على هذا الوجه لا يترتب على ذلك من الامن على موجودات الاجزأخانات فقد حصل الشر عموما بهذا في تاريخه اعطى الاشعار اللازم لمجلس الصحة كما انه تممر لظاهرة المجاهدة باقتضاء الاجراء على وجه ما ذكر بالجهات التابعة المجاهدة والبحرية واقتضى تحريره للاجراء بقتضاء ه ذى اقعدة سنة ١٢٩٧

اجزأخانة — (ترجمة منشورات صادرة من المجازية حضرات القناصل الجبرالية)

(ترجمة منشور صادر من نظارة الخارجية الى حضرات القناصل الجبرالية بتاريخ ١٥ مايو)

(سنة ٧٨ مرة ١١٦)

لما تقدمت جملة تشيكات الى ديوان عموم الصحة بخصوص المخالفات الخاصة في اللوائح النطلة بتشغيل الاجزأخانات

له مطالبة المتولي بالدين الذي له ان لم يرد استقطاعه من اصل اجر المثل — (م) ٦٠١ يجوز (١) لصاحب المرصد ولورثته حبس العين الما جورة الى حين استيفاء المرصد فاذا مات المتولي الذي اذن بالعارة فلصاحب المرصد وورثته الرجوع على تركه المتولي بما يكون مستحقا لهم من المرصد وتطالب ورقة المتولي المتوفي من خلفه في نظارة الوقف لاجل اداء المرصد من غسلة الوقف

اجزأخانة ميري — صورة ملثمن من الداخلية في ١١ رمضان سنة ١٢٩٧ و١٧ اغسطس سنة ٨٠

لما تممر المجلس عن وضع قاعدة للامن بها على ما بهد الاجزأخانية فيها ورد من جنابكم رقم ٢٤ شعبان سنة ١٢٩٧ مرة ٢٤٥ استصوب اخذ ضلالت على كل اجزأجي ومن يكون من ابناء العرب يحصل العجز من ضامه والاوروباويون تصدق على ضامه كل منهم من القنولاتو التي يكون تابها لما وفي حالة ظهور عجز او غلظ تكون القنولاتو ملزمة بتحصيل القيمة التي تطالب بها الحكومة من الضامن وتقديمها للحكومة وانه لا يجوز استقدام احد منهم بغير ضامة وصحت ان الاجراء على هذا الوجه مع الاورباويين يحتاج لطولة المخابرات مع القنولاتات ورعا انهم يتجهوا على عدم الموافقة على ذلك فلاحل تسهيل الثابنين على حقوق الميري يكون الاولى تحصيل مبالغ من الاجزأخانية على وجه العموم مباره عن ديوزيتو سواء كان من المستخدمين والحانة هذه او من يستعد استفادهم بنسبة درجة كل اجزأخانة وتوضع في عوازل المحافظات والمديريات وإذا ظهر عجز في أي اجزأخانة فيلزم تحصيله ينضم من ذلك الديوزيتو ومن يتحمل التحصيل منه مقدما يستقطع من ماله ما يلزم قيمة الديوزيتو اللازم اخذه منه ولو شيئا فشيئا فاقضى تحريره لجبابكم للاجراء على الوجه المشرح

اجزأخانة ميري — منشور صادر من الداخلية في ١٥ سنة ١٢٩٧ (١٩ اكتوبر سنة ٨٠)

لما ان ظم من مكانة وردت من المالية رقم ١٢ شعبان

(١) استفاد من تفيح الحمادية من اوسط كتاب الوقف

مرة ٢٢٢ وحكم تمام المادة من اوسط كتاب الوقف في

المخيرة مرة ١٢١

١٨٩١

١٨٩١

اي دواء كان ما لم يكون حائزاً له ببلوطة اجزأجي صادرة من احدى المدارس المعتمدة وتحصل ابتداء على تصريح من مصلحة الصحة بذلك — (م) ٢ الأشخاص الذين لم آلان اجزأخانات او يعاملون صناعة الاجزأجية في القطر المصري ولم يكن يدهم تصريح يجب عليهم في ظرف شهرين من ابتداء نشر هذه اللائحة ان يحضروا لمصلحة الصحة ويقدموا الشهادات التي تكون يدهم وياخذوا التصريح اللازم (م) ٣ يطبع و ينشر سنوياً بمعرفة مصلحة الصحة جدول شامل اسماء الاجزأخانات الموجودة في القطر المصري واسماء الاجزأجية المصرح لم يعاطي هذه الصناعة فيه — (م) ٤ لا يجوز لاي اجزأجي مقيم في القطر المصري صرف ادوية من التي تميز اولاً واولاً التي يمكن ان يترتب على تعاطيها ضرر الا بموجب تذكرة موقع عليها من احد الحكماء المعلومين ولا يسوغ له ايضاً صرف الادوية المحجرة مقدماً عدا الجواهر البسيطة التي لا يترتب على استعمالها من الباطن او من الظاهر اذى عارض هي — (م) ٥ يجب على كل اجزأجي ان يتمتع امتناعاً كلياً عن بيع سميات او اي جوهر يعلم انه سسم معا ايدي له الطالبون من الاسباب او الاعذار الموجبة لصرف تلك الجواهر وينبغي عليه ايضاً ان يصرف الادوية الواردة بالتذكرة المحررة بمعرفة الاطباء المعلومين وقبض اثنين (م) ٦ يجب على كل اجزأجي وضع كافة الادوية المسعة بمحل منفرد داخل دولاب معلق ويبقى المفتاح معه او مع من يدير اعمال الاجزأخانة ولا يأذن بتفحصه ما لم يكن موجوداً هو او المدير ولا يجوز له ايضاً بيع ادوية سرية او خصوصية او خلافها على الطريق العام — (م) ٧ العقاقير والجواهر والادوية الجارية بيعها بالاجزأخانات يلزم ان تكون جيدة — و يصير اجراء تفقيشات في كافة الاجزأخانات الملكية الموجودة في القطر المصري بمعرفة مصلحة الصحة العمومية كل سنة وفي مدة معلومة

بالقطر ترى له من الوجوب اتخاذ الاجراءآت الآتية وهي كل شخص مشغل باجزأخانة بدون تصريح يجب عليه ان يقدم الدليلوم الموجود تحت يده الى ديوان عموم الصحة في ظرف شهرين من ابتداء ١٦ مائس الجاري — وان لم يمكنه ذلك فيقدم طلب في التاريخ المذكور بانتقائه للاختام امام قومسيون مشكل من ثلاثة اجزأجية بحري تعيينه لذلك من ديوان عموم الصحة — وفي حالة قبوله يسوغ له تشغيل اجزأخاته حسب الاصول — وفي حالة عدم قبوله فديوان الصحة يمكنه قفل اجزأخاته — وما وان الاشخاص الذين ليس يدهم دليلوم والذين صار عن قبولهم بالاختام يمكنهم تشغيل اجزأخاتهم بواسطة اجزأجي حائز دليلوم بشرط ان يتقدموا كلفة الى الشهادات المأخوذة عليهم بذلك امام ديوان عموم الصحة وبعد مضي مائة شهرين اذا كان ارباب الاجزأخانات لم يؤدوا اي شرط من الشروط الموضوعة اعلاه فديوان عموم الصحة يمكنه قفل اجزأخاتهم بالكلية — والذين يريدون الاشتغال بصفة اجزأجية من ابتداء ١٦ مائس الجاري لا يصور معاملتهم بالاجراءآت المذكورة اعلاه ولا يمكنهم الاشتغال بتلك الصفة الا بعد تقديم شهادتهم المطاعة لم من محلات تعليمهم ومن بعد حصولهم على التصريح اللازم وحيث ذلك باذنا برسال هذا القرائن بانكم نرجو المساعدة في نشره لانه معد لصالح مصلحة الصحة العمومية انقدر

اجزأخانة — منشور من حضرة مفتش صحة مصر الى الاجزأجية في ٦ مارت سنة ٨٢ قد رأت مصلحة تنشر الصحة ان ادارة كل اجزأخانة ينبغي ان تكون بمعرفة اجزأجي مشغل عن اعماله فلتفقيش هذا الفرض تدعو حضرات مديري الاجزأخانات الى تقديم اعلام رسمي مبني منهم ومنصف عليهم من جهة التفصيلات الناجمين لما وقد تحدد بميعاد ثمانية ايام للحصول على ذلك ومضى فأت هذا الميعاد يصور غلق الاجزأخانات التي خلى اربابها من هذه الشروط لم تقدم الشهادات المطلوبة

اجزأخانة — ترجمة قرار من نظارة الداخلية في ١٣ يونيو سنة ٩١

بعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة في يوم اول يونيو سنة ٩١ قد قرر اللائحة الآتية المختصة بتعاطي صناعة الاجزأجية الملكية في القطر المصري — (م) ١ لا يجوز لاي شخص كان ان يعاطي صناعة الاجزأجية في القطر المصري ولا يفتح اجزأخانة ولا تجهيز او مبيع

١٨٩٣

١٨٩٣

وان تقدمه على سبيل السلفة بقيمة تكاليف الانشاء  
والمعدات والادوية اللازمة

## ( البند الثاني )

يتعهد الاجزاجي الذي يحصل على هذه المساعدة  
ان يسدد قيمة المصاريف المذكورة وثن الادوية  
في مدة ثمان سنوات بالقسط تدفع كل ستة اشهر  
وعليه ان يقدم ضمانة مقبولة لدى مدير عموم مصلحة  
الصحة عن قيمة ما هو مطلوب منه وعليه ايضا ان  
يقوم بوفاء الشروط الآتية — اولاً ان يشتري من  
مصلحة الصحة كافة الادوية التي تلزم في المستقبل  
لادارة اجزاخانه — ثانياً ان يبيع تلك الادوية  
بالاثمان التي تحددها مصلحة الصحة وان يبرز قائمة  
الاثمان لكل من رغب الاطلاع عليها — ثالثاً ان لا  
يتصرف بأي كيفية كانت بالاجزاخانه ولا ان ينقلها  
بدون تصريح خصوصي من الحكومة — رابعاً ان  
ينشي ويحرق بكل دقة كافة الدفاتر التي ترسمها  
مصلحة الصحة وان يقدمها عند كل تفتيش يصير  
اجراؤه بالاجزاخانه — خامساً ان يتبع الاجراء في  
ادارة الاجزاخانه طبقاً للوائح المربية وعلى موجب  
التعليمات التي تصدر له من مصلحة الصحة وان خالف  
ذلك تنزع منه الاجزاخانه بالطرق الادارية  
ويستعوض بالجزائي آخر

## ( البند الثالث )

الجزء المتروك عنه في البند السابق لا يمنع ما يترتب  
من العقوبات المنصوص عنها بلائحة تعاطي صناعة  
الاجزاجية الملكية

## ( البند الرابع )

الاجزاجي الذي تكون نزعت منه الاجزاخانه  
بالطرق الادارية يأخذ من مصلحة الصحة مكافأة  
عن قيمة المعدات وثن الادوية التي توجد بالاجزاخانه  
بحالة جيدة باعتبار ما تكون احتسبت عليه — تحدد  
هذه المكافأة بمعرفة واحد او ثلاثة من آل الخبرة

١٨٩٣

للوثوق من جودة اجناس الادوية الجارية صرفها  
للمعوم والمخزنون بالمخازن وتحصل هذه التفتيشات  
على مرار متكررة اذا دعت الحالة لضرورة ذلك واذا  
اتضح لمصلحة الصحة وقوع مخالفة لنصوص هذه اللائحة  
خلها اجراء تفتيشات غير اعتيادية وخصوصية — فاذا  
كان المقصود تفتيش اجزاخانه افريقية فلي المصلحة  
اخطار القنصلاتو التابعة لها الاجزاخانه عن اليوم  
والساعة المحددين له — ويجوز لادارة التنصلي التي  
يصير اخطارها بهذه الصفة ان تحضر التفتيش واذا لم  
يحضر مندوب من قبلها فيجري التفتيش — (م) ٨  
لا يجوز لبائعي العقاقير وارباب مخازن الاقربازين  
بيع اي مركب دوائي بالاوزان الطيبة سواء كان  
يجوب تذكرة محررة بمعرفة احد الاطباء المعلومين  
او بدون تذكرة

## ❖ قواعد عمومية ❖

(م) ٩ اذا اتضح وقوع اي مخالفة كانت لاحكام  
هذه اللائحة فيعاقب مرتكبها بالمقوبات المقررة  
للمخالفات ويجوز للقاضي ايضا ان يامر بمصادرة  
الجولور التي تسببت بخصوصها المخالفة وكذا غلق  
الاجزاخانه اذا كان فيها بغير تصريح او كان الاجزاجي  
المصرح له عهد بادارتها الى شخص غير حائز للدبلومة  
(م) ١٠ يتخذ مفعول هذه اللائحة بعد نشرها  
بثلاثة شهور — تمير ١٣ في ١٣ يونيه سنة ١٨٩١

اجزاخانه — ٠ في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٣

## ❖ ناظر الاداخية ❖

بناء على ما عرضه علينا مدير عموم مصلحة الصحة  
قرر ما هو آت

## البند الاول

يجوز لمصلحة الصحة بناء على طلب يتقدم لها من  
كل مصري حائز لدبلومة صادرة من مدرسة الطب  
ان تنشي له اجزاخانه في احدى الجهات التي تستحسنها

يبنون معرفة مدير عموم مصلحة الصحة وحكمهم يكون غير قابل للمعارضة ونافذ للمعول على كل من الطرفين — يستنزل من هذه المكافاة كل ما يكون مطلوباً للحكومة من الاجزاجي المذكور وان لم يكف ذلك لسداد المطلوب منه فالحكومة تحفظ لنفسها الحق في اتخاذ الطرق اللازمة للحصول على قيمة الفرق ( البند الخامس )

الادوية التي يشتريها الاجزاجي من مصلحة الصحة تصرف اليه بائمان مشترها بما فيه مصاريف العبوة والنقل

( البند السادس )

على مدير عموم مصلحة الصحة تنفيذ هذا القرار اجزائة ٠ — ٢٦ لويل سنة ١٨٩٣  
فاطر المارفي

حيث ان بعض من يتعاطون صناعة الاجزاجية بالقطر المصري من ليس يابدهم شهادات قد طلب الدخول في الامتحانات التي تحصل في مدرسة الطب قصد الحصول على دبلوم اجزائي — وحيث ان هؤلاء الطالبين لم تتوفر فيهم الشروط التي تقتضيها المادة السادسة من قانون مدرسة الطب — فبعد اخذ رأي نظارة الداخلية فقرر ما هو آت — ( م ) ١ ان الاشخاص الذين يتعاطوا صناعة الاجزاجية في القطر المصري قبل حلول شهر يونيه سنة ١٨٩١ وليست يابدهم شهادات ولم يسبق لهم تلقي دروس في اية مدرسة اجزائية يمكنهم الدخول بصفة استثنائية في الامتحانات المخصوص عنها في المادة السادسة من قانون المدرسة الطبية وذلك بالشروط الآتية — اولاً يحمل هؤلاء الطالبين امتحانان احدهما في شهر اكتوبر سنة ٩٣ والثاني في شهر اكتوبر سنة ١٨٩٤ — ثانياً يصعد الطالبون بالاقيد الاحكام المودونة في قانون مدرسة الطب الجاري العمل بمقتضاها الآن فيما يتعلق بالدروس والنظام الداخلي ومصاريف القيد والديولومات والامتحانات

ثالثاً من يرفض في الامتحان الذي يفتح في شهر اكتوبر سنة ٩٣ له ان يدخل في امتحان شهر اكتوبر سنة ١٨٩٤ — رابعاً حيث ان تقويم هذين الامتحانين بصفة استثنائية انما هو لانتظام حال الاجزائية الذين يتعاطون صناعتهم بالقطر المصري بدون تصريح فلا يجوز في اي حال من الاحوال تقرير امتحانات اخرى في المستقبل غير المقررة في المادة السادسة من قانون مدرسة الطب — خامساً على من ينجح في احد الامتحانين المذكورين ان يتلقى الدروس ويؤدي الامتحانات النهائية وامتحانات اخر السنة وذلك من ابتداء السنة المكتبية التي اندرج في اثائها باحدى فرق المدرسة طبقاً لنص المادة السادسة من قانون مدرسة الطب ومع ذلك فلناظر المعارف ان يعفي من المواظبة على تلقي الدروس مدة ثلاثة شهور بناء على طلب ناظر المدرسة لاسباب قوية ثبت لديه ويجوز تجديد هذه المدة كل ثلاثة اشهر بحيث يلزم الطالب بدفع المصاريف المدرسية واداء الامتحانات اسوة سائر تلامذة المدرسة — سادساً على من يرغب الدخول في احد هذين الامتحانين الاستثنائيين ان يقدم طلباً بذلك على ورقة مخففة من فئة الثلاثة قروش مرصفاً بالاوراق الآتية — ( اولاً ) شهادة دالة على انه يتعاطى صناعة الاجزائية بالقطر المصري من تاريخ سابق على اول يونيه سنة ١٨٩١ وهذه الشهادة ينبغي ان يكون موقعاً عليها من احد حكام المدينة التي يارس بها الطالب صناعته ومن اجزائي حائز على دبلوم قائم بادارة اجزائة بالقطر المصري بناء على تصريح معطى له من نظارة الداخلية — ( ثانياً ) شهادة حسن السلوك والاخلاق ( ثالثاً ) تذكرة الميلاد او شهادة تقوم مقامها — ( ملحوظة ) يجب التصديق على الامضات الواقعة على جميع الشهادات من الجهة التابع اليها صاحب الامضاء — على قلم عربي النظارة لتنفيذ هذا القرار

١٨٥٧

١٨٥٧

اجزاءخانه - ٢١٠ فبراير سنة ٩٥

\* قرار من ناظر المداخلية \*

( ناظر المداخلية )

بناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة قرر ما هوأت - القرار الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٣ بشأن فتح الاجزاءخانهات يشمل ايضا كل حصري حائز لدبلومة طبيب صادرة من مدرسة الطب بمصر متى كان معه شهادة تدل على انه تلقى دروسا في علوم الاجزاجية بمستشفى القصر العيني

اجزاءخانه - ٣١٠ مارس سنة ٩٧

قرار بتاريخ ٣١ مارس سنة ٩٧ - ناظر المداخلية بعد الاطلاع على القرارات الصادرين بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٣ و ٢١ فبراير سنة ١٨٩٥ بشأن فتح الاجزاءخانهات - وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة قرر ما هوأت - كل اجزاجي او طبيب لا يلقى لمصلحة الصحة ثقة فيه بسبب سوء سلوكه وترى انه لا يليق لادارة اجزاءخانه تنزع منه بالطرق الادارية الاجزاءخانه الموهود اليه بادارتها ويستبدل بغيره من الاطباء او الاجزاجية

اجنبى - ١٥٠ أغسطس سنة ١٨٥٧ غاية راسنة ١٢٧٤

( ترجمة ) لائحة عمومية فيما يخص ترتيب ضبط نور بط الاهالي الاجنبيين بمملكة محروسة مصر القاهرة في عهد المرحوم محمد سعيد باشا

ترجمة الاسم العالي الوارد عن الاجراء بما تدون في هذه اللائحة لقد عرضت لدينا المذكورة التي اتفقت عليها في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٣ كلمة جناب القناصل الجنرالية وذوات الحكومة المصرية الميتين من طرفنا لهذا الخصوص وخط عليها رأي الفريقين والقرار عن المداولة المذكورة المسطر في ٣ صفر سنة ٧٤ والقرار المعطى عنها من المجلس الخصوصي ومن كون ان هذه اللائحة وجدت مطابقة لارادتنا فبعد اصدارنا امرنا

هذا الى سيادة ناظر المداخلية والمخاطبين وما موري القبطية بالمحرسة واسكندرية والى ضباط الساكر باجراء العمل على طبق المدون بها والاهتمام التام في اتمام انفاذها في غاية شهر راسنة ٧٤

( ترجمة اللائحة العمومية فيما يخص ترتيب وضبط الاهالي الاجنبيين في عهد المرحوم محمد سعيد باشا ) انه بناء على كثرة وجود افراد الاجانب بالقطر المصري وتواردهم اليه على الدوام وتزايدهم فيه لاسما بمدينة مصر المحروسة والاسكندرية فانهم يحتاجون الان على جم غفيرة وعدد كثير من الاجانب الذين لاختلاف اجناسهم قد انتشروا وهم انتشارهم كل جمعية ويتحصل من ذلك مخالطة واختلاط وانفص من جملة وقائع انفسا يتأث هؤلاء الاجنبيين مثلا انه يوجد فيهم جملة افراد من ذوي الاعتبار كذلك يوجد فيهم ايضا اشخاص يسكنون طرق المخاطرة التي من سلكها لا يصلح بواسطة الامن العمومي ان يكون معاني من حراسة ومراقبة الضبطية وبناء على ذلك قد صار من اهم الامور وقتئذ ان تعطى للحكومة المحلية كيفية في اجراء تلك المراقبة والملاحظة من طرفها اجراء مستمرا . فاللهودانات التي كانت رابطة واساسا للعاملة الحكومية للاجانب لم يزل العمل جاريا بموجبهما الى الان وان كانت عملت واستنتجت في زمن وفي احوال لم توجد في هذا الزمن لكن قد صار من اللزوم ان الحكومة المحلية لا تخرج فيما يخص ضبط وريط الاجانب عن حدود المحاكمة وعن الحكم المتصوص عليه بالشروط المعتبرة فيما بين الدول وانه بدون المدول عن الاصول والقواعد المتطلقة بتلك المادة قد يمكن بواسطة استخراج نبذة جامعة لتراتيب محضة نظامية ان يكون لحركة الحكومة العامة قوة واقتاد بالنسبة لسعة الموجبات التي تحكم بموجب اجرائها الحالة الراعنة المتصفة بها الاجانب ومن كون ان معظم الفرق الاجنبية لم تزل متجهة اقواجا لمدينتي اسكندرية

يلزم ان يكون تحت امره ونبيه قدر كاف من الملاحظين والقواصة ويلزم ان يصير من ضباط المساکر وبلوكباشيات القراولات كمال المساعدة له حسبما يتنبه به عليهم منه عند الاقتضاء (م) ه ويكون للمعاون الحال على عهده اشغال الاجاب المكاملة والمداولة بلا واسطة مع القناصل اذا اقتضت ذلك قرائن الاحوال واستلزمته دواعي المصلحة (م) ٦ يجب على الماوان ان يغير مامور الضبطية بكافة المواد التي قد استلزمت لتوسطه او التي تظهر له من طبيعتها انها مستلزمة لالتفات الحكومة اليها (م) ٧ يعمل ترتيب لقم الباسابورات الموجودة باسكندرية الآن على واقع مقتضيات المصلحة (م) ٨ يلزم ان يكون قلم الباسو بورتات تحت ادارة مامور الضبطية ويتمين له ناظر يناط به ادارة اشغاله ومعاون اول ومعاونين آخرين قانونيين لم معرفة بالقائمات الاجنبية ويكونون مخصصين لحركة اشغاله واثنين كاتبين ايضا لاجل تادية عملية القيودات بالقلم المذكور (م) ٩ يحال على عهدة القلم المختص بضبط وربط الاجاب بالمحرورة تادية وتطبيق قلم الباسابورات الى ان يصدر لذلك امر بما ان الكيفيات المختصة بقبول الباسو بورتات بالمحرورة ادق كثيرا مما هو جار في هذا الشأن بمينة الاسكندرية

### الباب الثاني

فيما يلزم اجراءه في نوارد الاجاب الى القطر المصري (م) ١٠ مطلق شخص اجنبى ياتي من الخارج لا يسوغ له الاقامة بمدينة الاسكندرية بدون ان يكون يده بسابورتا مستوفيا للشروط وتذكرة اقامة معطاة له اما من احد التفصيلات او من الحكومة المحلية (م) ١١ يلزم حين وصول اي مركب ذات شراع او واپور الى مدينة الاسكندرية ان يصير من الماوان الاول او من احد الماوان لقم الباسابورات في حالة عدم وجود الماوان الاول سرعة المبادرة في

والمحرورة قد صار من الضروري ان يبادر باعطاء الطرق اللازمة لضبط وربط هاتين المدينتين التي يمكن بواسطة اجرائهما ايجادان يعمقهما اثرا مما يحتاج اليها من جهات الحكومة التي يكثر فيها وجود الاجنبيين

### الباب الاول — في ترتيب الخدمة

(م) ١ ينبغي للمحرورة الاشغال المتعلقة بضبط وربط الاجاب والتحقيق وسرعة نهوها ان يصير احداث قلم مخصوص يكون متوطنا بتادية تلك المواد في كل من ضبطية المحرورة والاسكندرية (م) ٢ ينبغي ان يكون من خصائص ارباب ذلك القلم البحث بالدفقة في اوراق القضايا والتفتاير المبنية هي عليها والوقوف على حقائقها وقيدتها وترتيب قوائم الاسماء والشروحات المرسلة من جهتي التفصيلات وقلم الباسابورات وتحرير المضابط عن التحقيقات الابتدائية في القضايا المختصة بالاجاب ويصير بواسطة الماوان حصول التصديق من مامور الضبطية على تذاكر الاقامة والباسابورات في الداخل كما يأتي بيان ذلك فيما بعد (م) ٣ يلزم ان يترتب معاون في كل من ضبطية المحرورة والاسكندرية يكون متوليا ادارة قلم ضبط وربط الاجاب ورئيسا عليه ويكون مامورا تحت ادارة مامور الضبطية باقتاد الترتيب المتفق عليها فيما يخص ضبط وربط الاجاب وابعاد الحرس الذي تقتضي اجراءه المصلحة العامة بخصوصهم ويأمر بشخصه التفنيدات التي يكون من الضروري اعمالها سيفه اللوكاندات والمنازل الهيئة للاجانب والقهاوسية والعامير التي تكون تحت ادارتهم ويأمر بنفسه بالتوجه للجهات التي يتوقع فيها التمدى من الاجانب او لم او مادة خلل وذلك لايقاف حركة التزاح والمشاغبة وان يكون مرصفا له ان يوجه الى الضبطية الاجانب المحدثين لهذا الخلل او المتسببين في حصوله (م) ٤ ولاجل وصول الماوان الى ذلك مع السهولة

توجهه الى المركب وهناك يطلب من التبادلات قائمة اسماء السواحين والبساورتات وفي الحال يجري تسليمها للقلم (م) ١٢ يبتني في مسافة اربع وعشرين ساعة تمضي من وقت تسليم البساورتات ان يصير من القلم اتمام قيدها واجراء توزيعها مع اخذ الوصل عنها على الفصلاات المتسلطة على اربابها وحين ذاك يجب على المااون الاول ان يحرر الى مامور الضبطية نسخة عن قائمة اسماء السواحين المعطاة له من التبادلات (م) ١٣ ويلزم في مسافة ثمانية ايام تمضي من ارسال البساورتات للفصلاات ان يصير من طرف الفصلاات التي ارسل لها بساورتات تحرير قائمة الى مامور الضبطية عن الاشخاص الذين اعطيت لهم بساورتاتهم والذين تحرور لم تذكر اقامه منها

#### الباب الثالث - فيما يخص اقامة الاجانب

(م) ١٤ لا يسوغ لاحد من الاشخاص الاجانب الانامة بمدينتي المحروسة والاسكندرية الا بشرط ان يكون مندرجا بمجدول القاطنين او يده تذكرة اقامة مستوفية للشروط او يصير التعريف عنه من طرف الفصلاات المتسلط عليه بانه سواح من الاعيان (م) ١٥ يقتضي الاستقامة حال اقامة الاشخاص الاجانب بمصر على وجه معتمد عليه ويركن اليه بموافقة النظام ان كل فصيلة تحرور من طرفها الى كل من ضبطتي مصر والاسكندرية قائمة ببيان اسماء واعايلها مع تمييز الاشخاص القاطنين من يكون يده تذكرة اقامة بان يحمل لكل حزب منهم بيان على حدته ويبتني في حالة ما اذا حصل عارض من الموارض للاشخاص الاجانب المندرجين بالقوائم المذكورة عقب حضورهم الى القطر المصري او عقب سفرهم مثل موت وما اشبه ذلك ان يصير التعريف من طرف الفصلاات عنها توقع لموته لاه الاشخاص بشروط الحاقية

(م) ١٦ لا تسجيل الاجانب وتمتير يوصف القاطنين الا بشرط ان يكون لم محل صناعة في البلدة او لم عقارات او يكونوا من ارباب الالتزامات او لم حرفة شهيرة او من ارباب الوظائف العمومية او مستخدمين بجهة بحيث ما يرد لم منها يكفي ليشتمهم (م) ١٧ تعطي تذاكر اقامة للاشخاص الاجانب الذين لم يكونوا من القاطنين ولم رغبة او لزوم للاقامة في البلدة بمدة طويلة كانت او قصيرة (م) ١٨ تعطي تذاكر الاقامة من الفصلاات او من محافظة المدينة لكن يلزم ان يكون عليها تصديق من الضبطية المحلية (م) ١٩ يبتني توضيح الترخيص في تلك التذاكر بالاقامة اما المدة معلومة محددة او غير محددة على حسب مقتضيات الاحوال (م) ٢٠ يقتضي ان تكون تذاكر الاقامة الوقفية مصرحا فيها بميعاد خمسة عشر يوما الى شهر وصالحه لان تجديد على التوالي يمثل هذا الزمن كما يستصوب لذلك بالحكومة التصلية انما اذا اقتضى الحال امتداد مدة الاقامة يكون من اللزوم ايضا تجديد تصديق الضبطية عليها (م) ٢١ وتكون غرة التذاكر التي تكون يزمن غير محدد المشمولة ايضا بتصديق الضبطية اعطاء الاشخاص الذين رخص لهم بها حتى في الاقامة مدة الزمن الذي تستغرقه مصالحهم او الاشغال التي اوجبت حضورهم بالقطر المصري (م) ٢٢ يرخص للفصلاات في استبدال التذاكر الموقته بزمين غير محدد ولم ايضا ادخال الاشخاص المعطى لم تذكر اقامة في سلك الاشخاص القاطنين اذا استحسن حاكم لذلك بشرط ان يعطى اشعار عن هذا الاستبدال الى مامور الضبطية (م) ٢٣ يجب ابتداء على السواحين الذين يريدون السياحة في اي جهة قليلة كانت او بحرة ان يكون بايديهم تفصلااتهم بساورتات داخلية وعليها تصديق من الضبطية وان يكون البساورت مبيتا به على وجه الضبط الجهة

انه لا يحصل من ابقاء المحل بالجهة المختارة ادنى سقامة (م) ٢٩ يجب على مشايخ الحارات ان يقدموا الى مامور الضبطية جداول متضمنة المحلات التي تكون من هذا القبيل مينة ياناً شافياً ويكون كل جدول شىخ على حدته موجودة نسخته في شياخه مع بيان اسماء الاشخاص المتولين امور ادارتها و بيان الملل المنسوبين لها (م) ٣٠ متى استحوذت الضبطية على هذا الجدول يقتضي لحضرة مامورها ان يتمكن بالخبايرة مع حضرات القناصل من صحة التعريفات المذكورة بالجدول وعن الملل ومن وجد شخص لم يكن من حملة السمينين به متمتعاً بالحماية الاجنبية فحضره المامور المواليا اليه بخبر في ابقائه بمحله او في نزعته منه (م) ٣١ الشخص الاجنبى الذي يرخص له ان يفتح لوكندة او منازل مياةً وعنابر مفروشة او قهوة او محل ماكل او مخارة او بيع مشروبات يلزمه بعد اخذ الترخيص المعطى له وقبوله من القنصلاتو المتسلطة عليه ان يتعهد بأنه يكون متقاداً الى التنظيات وسالك طرق الامن المتعلقة بنظب و ربط المحلات المذكورة وان لا يائى التوجه الى قلم الضبطية متى طلب اليه وان يخفي ذلك التعهد بقرته (م) ٣٢ يلزم اصحاب اللوكندات والمنازل المياةً ومؤجرى الاماكن لسكنى الاجانب ان يتعهدوا بقيد الاشخاص الذين يسكنون بمحلاتهم او ياتوا للسكنى او بالتعريف عنهم المامور الضبطية المحلية (م) ٣٣ و ينبغي لاجل هذا الغرض ان يكون لم دفتر مخصوص منسوخ ومختوم من قلم ضبط و ربط الاجانب الموجود بالضبطية يقيدون فيه اسماء الاشخاص الذين اعطوهم محلات للسكنى واسماء بلادهم وصفاتهم وتواريخ دخولهم فيها وتواريخ خروجهم منها (م) ٣٤ و المامور الضبطية زوياً هذا الدفتر لا اقل من مرة واحدة في الاسبوع واما معاون الخال على عهده ضبط و ربط الاجانب فله ان يستدعي حضور الدفتر للاطلاع عليهم متى دعت الضرورة لذلك (م) ٣٥ ليس للاجانب التخزين تهاويهم

المرغوب السياحه فيها واسم السائح ولقبه ووصافه وعمره وملكه وعدد اتباعه سواء كانوا من الاجانب او من اهالي البلد وذكر افراد عائلته المصاحبين له (م) ٣٤ يرعى ايضاً في حق السواحين الذين يتوجهون الى بلاد الشام من طريق العريش او الذين يتوجهون بعد اقامتهم بالقطر المصري الى جهات اخرى من طريق رشيد او دمياط او السويس او القصير مثل ما ذكر في المادة التي قبل هذه (م) ٣٥ البساوورات الداخلية التي تكون يد من يريد السياحه الى اي جهة يرغب السياحه فيها ينبغي ان تودعها من اسكندرية او من المحروسة على حسب محل وجود المطالين فان كانوا باسكندرية فتحملها والا فن المحروسة (م) ٣٦ كل شخص اجنبى يرى بالقطر المصري بعد اشهار هذه اللائحة بمدة شهر ولم يكن متصفاً بالشروط المرغوبة المندرجة بالمادة ١٤ التي ينبغي على الاتصاف بها رخصة اقامته به فانه يصير اجباره على ارتحاله حالاً عن القطر المصري ما لم يصير توسط القنصلاتو المتسلطة عليه وتوضح عنه الايضاحات المتقدمة لاقامته والا فلا يسلم له في الالامة .

### ( الباب الرابع )

في كيفية المحلات التي تدير امورها الاجانب (م) ٣٧ لا يسوغ لاحد من الاجانب بعد نشر هذه اللائحة بمدة شهر ان يفتح لوكندة او يتولى ادارة مكان من هذا القبيل او منازل مياةً وعنابر مفروشة او قهوة او محلات ماكل او مخامير او بيع مشروبات ما لم يكن معه قبل ذلك ترخيص خصوصي من القنصلاتو التابع هو لها (م) ٣٨ الترخيص الذي يكون مع الشخص الراغب في شي، مما ذكر لا يد زياً على كونه متضمناً لاسمه وكنيته وملكته ان يكون متضمناً للغرض المقصود من الجهة الراغب فيها وجهة المحل المقضي افتتاحه وانه بدون ذلك لا يسوغ من مامور الضبطية التصديق عليه ما لم ير بين اليقين



مامور الضبطية بواسطة القوة العسكرية وبوقته  
يصير من الضبطية اخطار التفصلاتو التاخير من  
لها عناصر منعه

### ❦ الباب الخامس ❦

( فيما يخص ضبط الحارات والاسواق والمنزهات )  
(م) ٤١ الاجانب المقيمون بالقطر المصري اوسعده  
اسوة الاماني في لزوم اتقياهم الى الامام الصادر فيها  
يخص صالح الامن العمومي وفيما يخص الطرق الممتدة في  
شأن المحافظة على الصحة — (م) ٤٢ كل ما يسيىر حكمه  
على الاماني من التراتيب المختلفة بالثقافة والنموير والتدوير  
وضبط وربط الحارات والاسواق والمنزهات العمومية  
يسري بالمثل على الاجانب بدون تمييز بينها — (م) ٤٣  
ما يحصل من خدمة اي مخدوم من المخالفات يكون ذلك  
للمخدوم هو المطالب بموافقة سياسة اذا بين انه كان في  
امكانه وفي حسن اثاره منع وقوع تلك المخالفات — (م)  
٤٤ بصور الايضاح عن المخالفات التي تخص حركة الضبط  
والربط بدون تاخير من مامور الضبطية للتفصلاتو اتباع  
لها الخليل ويطلب عقوبته بطرق القوانين — (م) ٤٥ متى  
توقع بالطرق العمومية امور غفلة مثل مشاة او اقتراء  
او سرقة او تعدي في حق اي شخص وكان وقوع ذلك  
من الاجانب سواء كانوا مالهدين له او مشركين مع  
غيرهم في وقوعه فيجري في ستم كالمقصود منه بالادة  
الاربعين متى اتهم بضبطون ويصور توصيلهم الى للرقول  
الاقرار في المسافة لمحل الواقعة او لمامور الضبطية بلاطة  
ضباط العسكرية وبوقته يعطى اخبار عن وجه تقديم الى  
التفصلاتو المصلحة عليهم

### ❦ الباب السادس ❦

( في التحقيقات الابتدائية وتوقيع الحكم )

(م) ٤٦ بصير الاجراء على الوجه الآتي في حق الاجانب  
المتهمة بملل الذنوب والجنايات والمخالفات الناشئة من الخلطة  
بنظام البلدة والامن العمومي الى ان يصدر القرار من الباب  
العالمي ويرتب على موجه الجائز المختصة باجراء الاحكام  
التأديبية والجنائية — (م) ٤٧ متى صار ضبط شخص  
اجنبى حال وقوعه فعل مخل منه من الامثال السابق ذكرها  
يصير الاخطار عن وجه يحجز الى التفصلاتو التابع لها هذا  
اذا كان المحجز عماراً طالما اذ وقع محجز لئلا فلاخطار به  
عنه للتفصلاتو تكون في صيغة يوم تلك الليلة — (م)  
٤٨ يحجز منهم في سجن الضبطية مدة التحقيق الابتدائي

او محلات ماكل او خمائر او جهات لبيع الاشربة بل  
وانهم يمتنعون ان يرخصوا لاحد من لم يكن في خدمتهم  
في البيت محلاتهم او في اعطائه مسكناً يمضي فيه الليل  
(م) ٣٦ تمتع الاجانب المذكورين ايضا من ابقاء اشخاص  
من المتعدين او غير المتعدين على تعاطي الماكر والمشرب  
في محلاتهم المدة لذلك او اي شخص كان من الخارج  
بعد مضي الساعات المقررة بالاوامر لتعلق المحلات  
المذكورة (م) ٣٧ يقتضي لتام اتقاز التراتيب  
المقررة بالبنود السابقة وثبوت العمل بوجوبها ان يكون  
المامون المحال عليه ضبط وربط الاجانب مبادراً في  
كل زمن الى الملاحظة والتفتيش في القهاوس  
ومحلات الماكل والخمائر وجهات بيع الاشربة  
(م) ٣٨ يرخص للماون من بادي رايه وبدون  
موجب في دخوله في اي وقت شاء في اللوكندات  
والمساكن المنيبة والصابر الغروشة والقهاوي ومحلات  
الماكل والمشروب اما ليطلع منها على بعض اخبار  
او يجري فيها التفتيشات المتضمنة على حسب قرائن  
الاحوال سيما اذا كانت الضبطية جادة في طلب  
اشخاص او استلزمات الضرورة فعل ذلك (م) ٣٩  
كل من خالف حكماً من الاحكام الواردة في هذا  
الباب من الاجانب المخدئين لوكندات ومنازل  
سيارة وعناير مفروشة وقهاوي ومحلات ماكل او  
بيع مشروبات يلزم ان مامور الضبطية من بعد  
ثبوت وقوع تلك المخالفة ان يعلم بها التفصلاتو التابع  
لها ذلك المخالف وتطلب الاتصاف منه على تتر بطة  
واما اذا كان ما وقع منه يضر من طبيعته بالامن  
العمومي فللحكومة المحلية ان تطلب من حكومته قتل  
محله اما بالكلية او زمناً ما (م) ٤٠ واذا وقعت  
مشاجرات من اجنبيين في تلك المحلات او افعال  
افتراوية او انواع هجوم على اشخاص آخرين فيقتضي  
ان يصير حالاً ضبط هؤلاء الاجانب وتوصيلهم الى  
الرقول الذي يكون قريباً من محل الواقعة او الى

٦٠ كافة الترتيب والاوامر السابقة على هذه اللائحة ما زال يجري العمل بموجبها ولا يلقى منها الا ما لم يتوافق ترتيب هذه اللائحة — (م) ٦١ يكون اجراء العمل بموجب ترتيب هذه اللائحة من حين صدور الاوامر بها الى محافظتي مصر والاسكندرية واموري الضبوطيين والى ضباط العسكرية المحافظين

اجنبى — صورة ما تحرر من المخارجة الى اقاليم وجه قلبي في ١٩ ذي القعدة سنة ٢٨٧ ( ١٠

فبراير سنة ٧١ بمصر ٢١ )

لما تعددت المكاتبات من الجهات الخارجية لاعمال طريقة شعبة في حق من تقع منهم جنابات من الاجانب على احد الرعايا فقد تحرر مراراً من هنا الى التفتيش قبل لغوه واحد حضرات المديرين بانفراد بانه متى وقعت جنابة من احد الاجانب فلا يخلو الحال اما ان يكون الجاني ثابتة تبعيته او حمايته لاحدى الدول الغاية ام لا ففي الحالة الاولى ينفي انه بحال وقوع المخادثة يصور التفتيش على الجاني ويصدر اعطاف التفتيش التابع اليها حالاً قبل مضي اربعة وعشرين ساعة ويطلب منها مندوب يجري التفتيش الاجنبى بمضوره بحمل الرافعة وبالانتهاء ونقل المذكرة تحت اليها صورتها والشخص الجاني بمحكمة رسمية تحت مسئوليتها بحمل يعرفها يجري توقيع الحكم على ثابتهما حسب درجة جنابته كما هو جار الان وتقاد المحكمة عنه فانه لا يجب التسليم في اي شخص كان قبل اتمام التفتيش الاجنبى بحمل الرافعة حسبما سبق ذكره اذ ان الاجراء بخلاف ما ذكر مورث الاشكال كما حصل من مديرية البحيرة في كونها بعثت لتفتيش الانكليز شخصاً من اتباعها يسمى كالدردنى كان مجبوراً بالمديرية بسبب اصابة شخص يدعى محمد نور الدين قبل اتمام التفتيش الاجنبى بحمل الرافعة او بالاصل كانت تقاير مع الخارجية قبل التسليم فيه ليقرر لما من هنا بما يلزم وفي الحالة الثانية اي اذا كان حاصل ائتمانه في تبعية الجاني فالمديرية تبشر التفتيش حالاً في القضية المقدمة لما بدون ان تستعمل منه ان كان حمايته او رعيته ومع ذلك تخبرى امره وسوايق معاملاته وجنبه ويحل مولده وان كان صاحب كار او صناعة مجبراً دفع اليه كونه لا وهكذا من الضرر بات التي بها يمكن المرسى على حقيقة حاله ومعد لا لا يجوز توقف التفتيش الاجنبى متى ثبت حمايته او رعيته لاحدى الدول الغاية في اثناء التفتيش فيجري في حقه حسب ما مر ذكره وان اتضح انه رعية الدولة المحلية فتصدر معاملته حسب التجاري في احواله فيمكن معلوماً ايضاً ان البسايرونات والباقيات وتذكر الاقامة المحلية من تاشيرات الحكومة لا يعمل عليها في مواد الانفاة فتمت اصح احد

او في سجن التفتيشات في حالة ما اذا طلبت في ذلك وتكفلت به — (م) ٤٩ يصور اجراء التفتيش الاجنبى بدون تاخير بمضور مندوب من طرف التفتيشات المتعلق بها امر المذهب في ديوان الضبطية المحلية واتحاده مع المعاون الحال عليه ضبط ويطر الاجانب ويكره هذا التفتيش من بيان الرافعة وتقرير الشهود واجرة المذهب (م) ٥٠ ويصير توريد مبادي التفتيش ونتائجه ومعلومات مندوب من التفتيشات بالتفتيش في مذكرة وترسل بحمل والضبطية للمتهم للتفتيشات اسلمت طوبى — (م) ٥١ ولأما امور الضبطية عدم قبول اقامة الدعوى متى اتضح له من مبادي التفتيش ان دعوى المذنب باطلة — (م) ٥٢ اذا صدرت من اجنبى ذنوب وحنايات وثبت ذلك بالتفتيش الاجنبى واستحق عليها التفتيشات والمجازات فيجب طلب مامور الضبطية يصور اجراء وقوع تلك المخاداة للتفتيشات التابع لما للمذهب (م) ٥٣ ينفي لاقاد المخاداة المجلس التفتيشي ان الضبطية المحلية ترسل الى المجلس المذكور الاشخاص الشهود الذين يكونون من الالهة في ادلة الشهادة وطلبت منهم — (م) ٥٤ متى صار استيفاء المذكرات وصدر عنها خلاصة الحكم فتصدر المبادرة من التفتيشات بارسال صورتها الى مامور الضبطية — (م) ٥٥ اذا كان يظهر ان الشخص الاجنبى الذي يقع منه الذنب او الجنابة او المخالفة غير تابع لاحد التفتيشات وادفع بالتفتيش على ما تقدم انه خارج عن كل حكومة اجنبية فللمامور الضبطية ان يجري في حقه بحمل الحكومة المحلية بموافقة قوانين البلد

## الباب السابع

(في كيفية تاجير المنازل والعمائر والمخازن للاجانب)

(م) ٥٦ لا يسوغ اصحاب ملك او مستاجر اصلي من الآن فصاعداً ان يوزع لغيره او من باطه متراً او جهة من منزل او حانوتاً او مخزناً لاجنبى ما لم يعرف اسمه ومصدره ويقرر الامكان ملته ويعرف عنه شيخ الحارة ليكون منه المصروف عن ذلك يوفيه للضبطية — (م) ٥٧ واذا انتقد الاجبار بواسطة شيخ الحارة فعلى الشيخ المذكور ان يفيد الضبطية بما يظهر له من الاستقصاءات المقدمة — (م) ٥٨ اذا كان احد من المستاجرين معه اجبار من صاحب ملك واراد ان يوسع من باطه فليعرضه ان يصير قيد ذلك والتاخير على الاجبار بالضبطية — (م) ٥٩ واذا وقع بين المختارطين اختلاف بخصوص تنفيذ اجبار لم يكن سبق عرضه على الضبطية ولا التاخير عليه بما فليس للضبطية المذكورة الرخصة في رتبة ذلك ونصل تلك التفتيشات — (م)

الافتراض بان ممة يسور او خلافه ما ذكر فلا يعول عليه متى كان خالفاً من القاضيات كما ذكر ويثبت ايضا على التلخيصات بان لا يصير بخلافه الخارجية عن مادة تسمية اي شخص كان مشبوحة تسميته لدى المديرية الا من بعد المرسى والوقوف على حقيقة من جهة اقامته او من يعرفونه وبواسطة ما ذكر يمكن الخارجية برفع اعطاه التعليلات اللازمة لجهاز القضاء بما يتبع اجراءه في حقه وحيث ان هذه الاجراءات في القضية اتباعها والاجراء على موجبها لتور القضايا باوقافها وقطع الانكسالات والمخاطبات في طلب الجائزين مع خضرات اقتضال الجزائية الجائزين اليهم وتكرار المكاتبات لم يكون في واقفيين ترفيعهم لسمادكم حتى من بعد مطلوبة ما ذكر بهذا تحرر منشور عمومي لكافة الجهات التي تحت رئاسة سعادكم والاجراء كما توضح

(صورة ما تحرر من الخارجية الى مجلس الاحكام في غرة صفر سنة ١٢٩٢ نمر ١)

اجنبى -

المجلس الخصوصي ارسل للخارجية افادة مؤرخة ١٥ رمضان سنة ١٢٩٢ نمر ٣ وبها الاوراق الخاصة بمزودة دعاوي الاورباويين المقيمين في الجهات الغير موجود فيها قاض ولا وكلاء من طرفهم بما فيها قضية اصابة الشخص المسمى عبد الله حسين الصادر في شأنها بضغط من مجلس مديرية اسما بتاريخ غاية ذي القعدة سنة ١٢٩٠ المحكوم فيها على حرية فرسادية تسمى مارية بسجها مدة سنة ولقد اشير بافادة المجلس الخصوصي انه يدرج هذين القضيتين بالكتب الذي في المجلس لاعتد في يوم ١٢ رمضان سنة ١٢٩٢ بحضور المحامى العالي استقر الرأي على ارسال الاوراق المذكورة الخارجية فطرهما بها وان كان هناك لزوم للتعاطي مع المجلس في شيء فيباد منه للنظر وحيث ان القاعدة الخفية من قدم فيها يتعلق بالدعاوي الجنائية الواقعة على الاورباويين المقيمين في الجهات الموجودة فيها قاض ولا وكلاء من طرفهم متضافا لانه ان ترفع الشخص الاجنبى في استفسار مطلوب من طرفه التسلطو للتسلط عليه وكان محققا لدى المديرية صية اقامته لتلك الدوة فقلها ان كتاب وكل او مامور اشتغال القضاة الموجود بالمديرية يطلب مطلوب من طرفه تحقيق القضية عن يده حسب المشورات الصادرة عن ذلك وهي خضر المطلوب يجري الازام نحو اجراء التحقيقات الابتدائية لمحتضرو وباقام الفتق وقتل المذكرة والصدق عليها من المديرية ومن المنسوب بمقتضاها وبالشخص الجنائي للتسلطو بافادة واضح بها اوجة جناحه ويطلب من القضاة ترفع الحكم تليفهم عنها على حسب درجة جناحه بافادة المحكمة بما يقترب عليه من الجزاء وعلى ذلك ليكون ما اجراء مجلس اسما من نحو الحكم على الحرية الفرسادية للجائزين هذا خارجة

الاوراق الخاصة بهذا الخصوص وقد راجد عدد ٧٢

اجنبى - صورة منشور طرد مشرح من المطبوعة الخارجية في ٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٢ (٢٨٨ مارت سنة ٧٦) نمر ٣٦ بخصوص ما توضح قبله

حيث لا ينظر المجال من يورد بعض الجواب بالجهات المستقيمة الغير موجود فيها قاض ولا وكلاء من طرفهم بل في وقت اي جناية من احدى مختلف الحالات الخفية بالجهة اجراءات الحاكم السجدة بانها من عناصر تلك الحاكم لا ينظر حضور مندوب التسلطو التابع لما الشخص الجنائي بل تصير الحادثة اجراء التحقيقات الابتدائية عن جهة الجنائية الواقعة من الاجنبى وينظر النظر فيها على مجلس الجهة القريبة من محل الواقعة لينظر فيها ضار الاجراءات من

عاقه ولا توقف ولا ملئ انه من المؤكد لحضرتكم ايضا اهمية ولزوم هذا الطلب ارجوكم التنبه على جميع حضرات القناصل واماموري الاشغال التابعين لحضرتكم باعطاء الكشوفه المطلوبة باسماء التامين لم في اقرب وقت لجئات الحكومة المحلية الموجودين بها وان ظهر لاحدى جهات الحكومة لزوم ابداء مناقضات بخصوص بعض الاسماء المدرجة بذلك الكشوفه فيمكن مناظره الاوراق المتعلقة بالشخص المناقش في اتجاه في الوقت الممكن فيه اجراء الضربات اللازمة فيما ياتل ذلك وهذه الراسطة لا يأتى لنا مطلقا ان نرى اشخاصا متهومين في جنائيات ونسج ظال عليهم الذين بمجرد التهم ولا نرى ايضا حصول الافراج عنهم بضامة لمدة ليست محددة لحين حسم مسلة الاتهام التي يترتب عليها معرفة المجلس الذي يبال عليه قضائيا هذا وانتظر الفرصة لاث اوضح لحضرتكم بهذا المنشور التوقيف الحاصل من بعض ارباب الوظائف بالتوصلات في انتقادهم لنس لائحة الضبط والربط المنه بها اعمال التحقيق الابتدائي الذي هو السبب الوحيد المبني عليه توسط جهة الحكومة المحلية منذ وقوع جنائة او جنحة من احد الاجانب بالنظر المصري وانني لتتحقق بانكم توكلوا على المامورين التابعين لحضرتكم بالانقياد لنصه اللائحة المشار اليها بغاية الدقة واجزو حضرتكم قبول مزيد احتراماتي — المسطر اعلاه هو صورة ترجمة المنشور الصادر من نظارة الخارجية لحضرات القناصل الجبترالية بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ مرة ٣ المضمن تكليف ماموريه القنسلات بتقدم كشوفه الى ماموري جهات الحكومة السنية باعلاء الاشخاص الاجانب التامين لدوتهم الموجودين بالنظر المصري مع التاكيد بالانقياد لنس لائحة الضبط والربط بالكلية المحكي عنها به وقد ورد ذلك المنشور باعادة من النظارة المشار اليها رقم ٢١ الجاهدي مرة ٢٥ بقصد انه مع الموافقة يصير نشره للديريات والمحاكمات والاضطرابات عموما للبلدية بما فيه واتباع الاجراء بتفضاه وحيث من ضمن ما فيه نشره انه عند تقدم تلك الكشوفه لجهات الحكومة اذا قرأت لاحداهم تقوم ابداء مناقضات بخصوص بعض الاسماء المدرجة بالكشوفه المذكورة فيمكن مناظره الاوراق المتعلقة بالشخص المناقش في اتصائه في الوقت الممكن فيه اجراء الضربات اللازمة فيما ياتل ذلك وبورود الكشوفه المذكورة لجنبتكم يصور مراعاة الاجراء على مقتضى المنشور وتوصيكم انه اذا تاخر ورود ذلك فلا تطالبوا القنسلات بل اذا تروى لزوم ذلك تخبروا هذا الطرف وفي تاريخه تحرر من لثم بملكه س١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٠٠

التفتقات الابتدائية ويستوفي ما يلزم استيفاءه نحوها وفي الحال ينظر الخارجية بنتيجة الدعوى كما انه اذا حصل له ضرر بالجهات المحكي عنها فمامور الحكومة المحلية ملزومون بمجابهته اذ في هذه الحالة يلزم ان تقوم مقام حكومتهم لاصطلاح الحق لصالحه وتوقيع الجزاء اللازم على من يخلفه حسب الاصول اما الادور وبابوين المقبول بالجهات الموجود فيها قناصل او وكلاء من طرفهم اذا وقعت من احدهم جنائة وتوقف في استحضار مندوب من طرف القنسلاتو السلطة طيب وكان بمقتضى حصة انتفاء تلك الدولة فعلها مكتابة وكيل او مامور اشغال القنسلاتو يطلب مندوب من طرفها ومضى حضر تجري التحقيقات الابتدائية بحضوره وبالنسبة والتصديق على المأذون من ١٠ ومن المندوب يبحث بها وبالشخص الجاني للقنسلاتو باعادة اوضح بما اوجه جنائة ويطلب منها الحكم علو بمضرتها باعادة الحكومة بما يترتب عليه من الجزاء فلاجل العلوية بذلك والاجراء بموجبه بالعموم اقتضى النشر والاعلان

( صورة ما شرح على هذا من ديوان الحفانية للخارجية في ٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٢ غرة ٢٦ )

( المسطر يمينه صورة ما نشر من هذا الطرف )

( وللعلوية بما اشتمل عليه اقتضى شرحه اقدم )

اجنبى — منشور من نظارة الداخلية بما يتبع اجراءه في الاشخاص الاجانب التامين لدوتهم الموجودين بالنظر المصري

( صورة ترجمة المنشور الصادر من نظارة الخارجية )  
( لكافة حضرات القناصل الجبترالية بتاريخ )

( ٣ يناير سنة ١٨٨٣ غرة ٣ )

قد طلبت جهات الحكومة من نظارة الخارجية الاتفات لضرورة معرفة اسماء الاشخاص الاجانب التامين بجهات النظر المصري بغاية الدقة ولوضحت انه مع تكرار الطلب منها مباشرة لحضرات اربابوظائفالقنسلاتبتقدمالحصول على كشوفه باسماء الاشخاص التامين لم ما امكها لغاية الآن الحصول على ذلك ولا ادرى لولا ان اوضح لحضرتكم اهمية الحصول على هذه الكشوفه خصوصا فيما يخص مجازات مرتكبي الجنائيات والمضيق التي يمكن حصولها لاسيما ان معرفة اسماء وتبعية الاشخاص الاجانب الموجودين بكافة جهات النظر المصري تسهل في الواقع لجهات الحكومة المحلية تسليم الجنايين الى حكومتهم بدون حصول تأخير مثل ما هو جارى في اغلب الاوقات بسبب المناقشة في مسائل التبعية الجبترية حدوثها عند ما يقتضي الحال لجأه الجبترية بدون

أجنبي - منشور من نظارة الداخلية في ٢٦ شعبان سنة ١٣٠٠ (٢ رجب سنة ١٢٩٩)

لما كان من مفضي ما سبق نشره من هذا الصالح في ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٠٠ ومن الجهة التي على حوزة ترجمة المنشور الصادر من نظارة الخارجية كافة حضرات القناصل المبررالية في ٢ يناير سنة ١٢٩٩ المضمن تكليف مأموري التسلطات بتقديم كشوفات إلى مأموري جهات الحكومة السنية باسماء الاشخاص الاجانب الناجين لدولهم الموجودين بالقطر المصري انه اذا تأخر ورود ذلك يصور بمخافة الداخلية فلنحاسبه ان بعض الجهات كانت اعطرت هذا الطرف بمضمون عدم ورود تلك الكشوفات لما من احد القناصل كان كتب لظارة الخارجية بما لم عن ذلك وقد اتفقت فيها في ٤ شعبان سنة ١٣٠٠ بمعي انها اعادت التقرير لمحضرات القناصل المبررالية بتقديم تلك الكشوفات وتكون الآن وردت افادة من النظارة المشار اليها رقمية ٢٠٠ المار المرفوع مرة ١٢٤ متفضاه ان قنصلات جنرال الروسيا انادها بانها اصدرت التنبيهات من طرفها للمأموري ووكلاء اشغالها بالجهات بتقديم الكشوفات المذكورة لجهات الحكومة متى تحرر علمها بطليها قد اشارت النظارة التي عنها بمخافة المدرجات والمحافظة والسيطيات الموجود بها مأمورون ووكلاء وقناصل لتسلاط الروسيا بالتقرير من طرفهم لمركلاء المأمورين والركلاء والقناصل بطلب الكشوفات المرغوبة عن ذلك وبورودها اليهم بحريون تحقيق الاسماء المدرجة بها للرعي عن يكون له في الانباء والحماية الروسية من عدمه وانما اذا اقتضى الحال لمخاطبة الخارجية بما ينوري من تلك الجهات من الملاحظات المتعلقة بذلك لا بأس من افادة الخارجية عنه وحيث ذلك فلم تحرره فكم حتى انه بعد المعلوم بما اشارت به الخارجية بالكتابة التي ذكرت تحصل المبادرة بالاجراء على وجه ما نص فيه وفي تاريخه تحرر لباقي الجهات بما ذكر

أجنبي - منشور من نظارة الداخلية في ٢٩ شوال سنة ١٣٠٠ (٢ شعبان سنة ١٢٩٩)

قد علمنا من وقائع الاحوال ان بعض جهات الادارة عندما يحدث بين اهالي وسكان نواحيها مشاجرات او معركة جسيمة يترتب عليها اصابة او وفاة بعض اشخاص لم تقدر طرق الاتهام في الاسراع بضبط الجانيين حال وقوع الحادث قبل ان تسو حالها لكي بذلك تتبكن من تدارك ما ربما ان يتوصل الامر اليه من ازدياد المعركة ويحسبها اذ ذلك ايضا حصر شواهد احوال الواقعة اللازم عليها ايضا وقت التحقيق وذلك ككون الاشخاص الذين وقعت بينهم الحادثة يوجد فيهم من هو مختلف الجنسية فيتم مأمورون

الادارة انه ربما كان من رايها دولة اجنبية وفضلاً عن هذا فان جملة اناس من رايها الحكومة السنية يدعون الانباء للدول المتعاقبة وتزعمون هذه الجهات على ادعائهم مع انها تعلم علم اليقين ان اسلم بين البلاد المتعاقبة ولا كان هذا الاهمال مما ينبغي عليه علم يمكن الحكومة من السير في مثل هذه القضايا على الوجه الاصولي الذي تتوصل به لاثبات الحماية على الجاني وايصال حق المجني عليه اليه ووصولها ايضا الى الانتقام من المصدي كما هو شأنها وكان ارتكابها ايضا على ادعاء اولئك الناس الانباء للدول الاجنبية بدون ان يتحقق لديها امر اتهامهم مما يترتب عليه خروجهم من يد سلطانها وهذا غير جائز قد اشارت نظارة الخارجية بما ورد منها لها بضمير ١٢١ بلزوم النشر من طرف الداخلية لكافة جهات الادارة بمعي ما سيأتي ومن (اولاً) - اذا حصلت واقعة مثل مشاجرة او معركة او سطو او غير ذلك من المحوادث فيلزم على جهة الادارة التابعة لما جهة تلك الواقعة انه بمجرد وصول الاخبار اليها تبادر بضبط الجانيين مما كانت جنسيتهم (ثانياً) - اذا ادعى اسمه شخص الانباء لانه دولة فلا تتكتم الحكومة بدعواه الا اذا اتى بالادلة والبراهين الصحافية لتبوت اتهامه (ثالثاً) - اذا ارتابت جهة الادارة في اتهام اي انسان فيكون الواجب عليها ان تعرض هذه النظارة الداخلية لتتباير في شأنه مع نظارة الخارجية وتلك الجهة تتبرره بمصلحة رعية حتى يثبت ما ينافي ذلك - وحيث انه باتباع هذه الامرات ييسر للحكومة ان تأتي في كل تحقيق بالتصديق المرغوبة ولا يحسر طليها ادراك اي امر ما يستلزم الوقوف عليه في اتهام التحقيق ولا يمكن مدعي الانباء كذباً من المخرج من قبضه تسلطها بفور حتى فقد حررنا بهذا لجميع مأموري جهات الادارة وبالمجمل هذا لحضرتكم للاجراء جهة ادارتكم وفرونها على مقتضاها

أجنبي - منشور صدرته نظارة الداخلية الى جميع الاقاليم في ٥ رجب سنة ١٣٠٢ بشأن ما

ميسر اجروم من قنصليين على احسن الاورادوين ومن جارج ج سنة ٣٠٢ حصل النشر عموماً عن لزوم تقديم الاحالي باه اذا كان واحد الاورادوين بدون حال مروزه في البلاد بقصد الصيد في اراضي المزارع التي للاهالي فينقله اربابها بالمسح واذا لم يمثل يستفهمون منه عن اسمه ولقبه وجنسيته ثم بواسطة ذلك وتفتهم من شبه ويعتبه يحكمهم ان يقدموا شكواهم عليه للديرية وبيننا فيها ما اصاب اراضي زراعتهم من التلف او غيره بسبب فعل ذلك الاورادوين وان الديرية حيثما يجري اللزوم لرفع شكواهم لجهة الاتصال وحيث انه وردت الان لطرفنا مكاتبة افريقية

اتباعه خصوصاً انه مع وجود مدعي الانتاء في دائرته  
يمكنها الوقوف على حقيقة امره بواسطة التحريرات  
الدقيقة التي تجريها عنه من حيثية الحالة المعروف بها  
لدى اهل الدائرة المقيم فيها ان لم يكن للمديرية علم  
بذلك من قبل وان كان مورك في انكار الجاري  
تصايطه ام لا الى غير ذلك من التحريرات اللازمة  
فينبغي الاجراء هكذا وفي حالة وجود شبهة لدى  
جهتكم في امر من يكون من ذلك التبييل يعرض عنه  
لنا لخبرة الخارجية في شأنه وفي تاريخه كتب  
لباقى الجهات بما ذكر لاتباعه

اجنبى - منشور من نظارة الداخلية الى عموم الجهات  
الادارية في ١٦ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ ( ١٩ )  
دسمبر سنة ١٨٨٨ ) بوضع قاعدة اساسية لمعاملة الانقضاض الذين  
يدعون الانتاء للدول الاجنبية اذا اتهموا في قضايا جنائية  
صورة ما صدر من نظارة الداخلية للمديرية الغربية  
بتاريخ ١٤ راسمة ١٣٠٦ ( ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨٨ )  
نمرة ٣١٩ ضبط - وردت افادة المديرية مؤرخة  
اول نوفمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ١٨٨ بشأن الانقضاض  
الذين يدعون الانتاء للدول الاجنبية حال اتهامهم  
في قضايا جنائية من انهم عند تكليفهم باجراء ما ثبت  
اتهامهم بناء على تطلب قلم النيابة التحري عن ثبوت  
اتهامهم وعدمه يحصل التوقف منهم في الحضور تارة  
واخرى يدعون بان مستندات اتهامهم بالتفصلات  
التابعين لها وبعضهم يحيل على طلب البسابور تعلقه  
من التفصلات ويحصل منهم التصميم على ذلك فضلاً  
عن تضرر التفصلات من تكليف مثل هؤلاء  
باثبات اتهامهم وتطلبها التوسط منها في ذلك حتى  
تسبب من هذا تأخير جملة اوراق وكثرت التشكيكات  
من النيابة من عدم اجابته عما اتضح من ثبوت الانتاء  
او عدمه ولذلك طلبت المديرية وضع قاعدة اساسية  
لن يدعون الانتاء ويتأخرون في اثبات اتهامهم  
امام الحكومة السنية ولم يدعوا لطلبها وهذا  
بالنظر لتوقي مأموري المراكز اجباراً من ذكروا على  
الحضور لطرفهم واثبات اتهامهم من عدمه ولكون

مؤرخة ١٤ ابريل سنة ١٣٠٥ ( ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٥ ) من ذللك ناطق  
الخارجية به على ما قدم لوفده من جناب وكيل سياسي  
وقصص جنرال دولة الانكليز بان الاحالي واقع منهم تعديت  
على بعض ضباط جيشهم لاحتلال اشور فيها بوجود التأكيد  
بسرعة ضبط من يشتركون في مثل هذه التعديت للاحالة  
محاكمتهم على جهات الاختصاص فيناء عليه قد كتب في  
تاريخه لمن لزم بما اقتضت الحال ومن الحيلة هذا  
تأكيداً بانخاذ كل الضرق المردية للعمل على موجب المنشور  
الماضي ذكر مع الاهتمام بضبط كل من يقع منه ادنى تعد  
على الادراوين عموماً وضباط وصاكر الانكليز خصوصاً  
واحالة مما كنه في اسرع وقت على جهة الاختصاص وعليكم  
ان تلتزموا جميع المأمورين التابعين اليكم ومشايج القرى  
والبلدان بانهم كما هم مسؤولون عن الامن والراحة العمومية  
فذلكم مكنون بان يلاحظوا معاملة الاحالي للاجانب  
ملاحظة تامة هذا وليكن في حكم انكم اولئك المأمورين  
والمشايج لا تخلون من عظم المسؤولية لو حصل ما يفار  
نص هذا المنشور في ٥ رجب سنة ١٣٠٢

اجنبى - منشور اصدرته نظارة الداخلية في ٨ جمادى  
الثانية سنة ١٣٠٦ ( ١٢ مارس سنة ١٨٨٧ ) الى الجهات

علم من المادة وردت للداخلية من الحفانية نمرة ٤٢  
ان احدى نيات الحاكم رفعت دعوى على شخص  
لوفوق تطاول وقذف منه في حق احد مستقدي  
الحكمة والمديرية التي في دائرته تلك النيابة بالفتنا  
ما حرره لها وكيل اشغال دولة اليونان على اداء  
ذلك الشخص بانه تابع لها دون الاقرار من المديرية  
على التسمية من عدمه مع كون المذكور سبق الاعتراف  
منه في قضية اخرى بانه من رعايا الحكومة المحلية  
ولاختصاص جهات الادارة بتتقيق صحة الانتاء من  
عدمه ولا بوافق الاقتصار منها على مجرد تبليغ ما  
يرد لها من التفصلات في مواد الانتاء بل يجب عليها  
ان توضح معلوماتها الدالة على صحة ذلك وعدمه كي  
في حالة عدم تحقيق الانتاء او وجود شبهة فيه يصير  
الخبرة مع نظارة الخارجية للفصل في ذلك رغبت  
صدور الاوامر الاكيدة لجهات الادارة بالأجراء  
على وجه ما ذكر وحيث ان ما تطلبته الحفانية  
على هذه الكيفية امر واجب على جهات الادارة

نظارة الداخلية وضع قاعدة اسمية لمن يدعون  
الاتناء للدول الاجنبية حال اتيهم في فضايا  
جنايئة ويتأخرون في اثبات اتناهم امام الحكومة  
الحلية وبناء على هذا اصدرنا اليها امراً بقصد اتباعه  
لديها بصفة قاعدة في شأن الاشخاص المذكورين  
وحيث رأينا ان من اللزوم اتباع هذا الامر يباقي  
الجهات ايضاً بصفة قاعدة عمومية فاصدرنا هذا  
المنشور لكافة الجهات شرحاً على صورة ما صدر لها  
وبالجملة هذا تم لتتبعه وتجروا العمل على مقتضى  
ما هو واضح بهذه الصورة عند اللزوم

اجنبى — (٠) نقلا من كتاب القوانين المصرية في  
الديار المصرية)

### ✽ في املاك الاجانب ✽

قانون صادر باعطاء الاجانب حق ملكية العقارات  
بالمالك الثمانية في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ — ١٠  
يونيه سنة ١٨٦٧

#### (البند الاول)

قد رخص للاجانب بان يتمتعوا بمقوق ملكية  
العقارات في داخل المدن وخارجها بكافة اراضي  
المالك الثمانية ما عدا اقاليم الحجاز اسوة وعايا الدولة  
ويدون شرط آخر وطليمم الانتقاد للقوانين واللوائح  
الجارية في حق الرعايا المئانيين انفسهم كاسيذكو  
بعد اما من كان في الاصل من تيمة الدولة العلية ثم  
بدل تايمته فومستثنى من هذه القاعدة ويجري في  
حقه احكام قانون مخصوص

#### (البند الثاني)

انه يقتضي احكام البند الاول صارت الاجانب  
ذوو العقارات بداخل البلاد وخارجها معتبرة كسوة  
تيمة الدولة العلية في كافة ما يتعلق بقضائهم واعتبارهم  
بهذه الصفة يترتب عليه — (اولاً) ملازمتهم  
باتباع الاجراء على مقتضى كافة القوانين ولوائح  
النسب والربط والبلدية الجارية الا ان اوالي سيجري

تركهم على هذه الحالة مما يوجب تاخير التفضايا  
وقسوط حق اقامة الدعوى فيها وحيث انه قد تكررت  
المكاثبات الصريحة العبارة سواء كان من الخارجية  
او من الداخلية باعتبار كل من يدعي الاتناء لاية  
دولة كانت بصفة رعية ما لم يقدم مستندات قوية  
ثبتت الاتناء المدهي به وكنا نظن ان هذه المكاثبات  
كافية لان تتحدد وتبين لكم خط السير في هذه المسئلة  
ولكن مع الاسف نرى ان هذا الامر قد خاب  
واهمية المسئلة اوجبتنا ان نأتي لكم بايضاحات مفصلة  
زيادة عما سبق لزيادة التنوير فلعل وعسى ان  
تكون هي الاول والاخرولا يستلزم الحال لتكرار  
الثيل والقال وهو اولاً ان القاعدة العمومية هي عدم  
اعتبار اي شخص كان بصفة اجنبية ما لم يكن مثبتاً  
ومعروفاً بهذه الصفة في السابق او في اللاحق وبدون  
ذلك يعتبر من رعايا الحكومة الحلية ويمال بهذه  
الصفة وهذه القاعدة هي قاصرة على اليونانيين وعلى  
الاشخاص الذين يتنمون للدول الاجنبية بصفة حماية  
لا بصفة كونهم في الاصل من اهالي بلاد هذه الدولة  
لان الشخص الفرنسي الاصل او التلياني الاصل  
او الانكليزي الاصل مثلاً لا شك في ان صفته  
وحالته هذه لا تستدعي ان يطلب منه دليل او برهان  
على كونه اجنبياً — ثانياً ابناء على هذه القاعدة يلزم  
المديرية ان تكلف جميع اليونانيين والاشخاص  
الحمايات القاطنين ببلادها بان يثبتوا لسيها اتناهم  
فان حصل وتم لما ذالك فيها والا فلا اجار عليهم انما  
في هذه الحالة اي عند عدم اثباتهم للمديرية صحة  
اتناهم حتى انها تعرف لم بها حسب القواعد المقررة  
لديها فنعتبرهم بصفة رعايا الحكومة الحلية وكما يقع لم  
او عليهم اسر ما لدى المديرية وقسائر حكماهم بامالونهم  
مثل رعايا الحكومة بدون ادنى تردد وهذه هي  
القاعدة الثانية فلزم تحريره لسماذكم لاتباع الاجراء  
كما ذكر — مديرية الغربية كانت تطلبت من

التي على المسالك بحيث لا ينفذ الحكم المذكور بمعرفة  
محكم الدولة العلية وجهاتها الا بعد ان يتضح لها  
حقيقة ان المقارات المطلوب بيعها هي من النوع  
الجائز عليه البيع لاسداد الدين

### ( البند الرابع )

يسوغ للاجنبي ان يتصرف بالمبة والوصاية فيها  
له من المقارات متى كان جائزاً التصرف فيها شرعاً  
بهذا الوجه اما المقارات التي لم يكن تصرف فيها او  
لم تجوز له الشريعة التصرف فيها بالمبة او الوصاية  
فيكون الفصل في توريثها بالتطبيق للقانون العثماني

### ( البند الخامس )

كل شخص من رعايا الدول الاجنبية له التمتع  
بفوائد هذه القانون نامه متى وانتمت الدولة التابع هو  
اليها على الاتفاقات المعروض عنها من الدولة العلية  
فيما يختص بحقوق التملك

### ( بروتوكول ( اتفاق دولي )

ان القانون الممنوح به للاجانب حق ملكية  
المقارات لا يمس الامتيازات المصدق عليها بالمعاهدات  
بل تستمر صريحة الاجراء في حق ذات اشخاص  
ومتقولات الاجانب الذين صاروا من ارباب  
المقارات — ولا كان حق التملك هذا يترتب عليه  
ازدياد عدد الاجانب وتوطنهم باراضي الممالك  
السلطانية لحكومة الدولة العلية ترى من الواجب عليها  
ان تبصر وان تمتع الصعوبات التي تنشأ من اجراء  
العمل بمقتضى هذا القانون في بعض الجهات وهذا  
هو الداعي لعمل الاتفاقات الآتية بيانها — حيث  
انه لا يجوز التعدي على محل اقامة اي شخص مقيم  
باراضي الدولة العثمانية ولا يمكن لاحد ما الدخول  
فيه بدون رضاء صاحبه الا اذا كان بموجب اوامر  
صادرة من جهة الاختصاص وبحضور احد القضاة  
او المأمورين المرخص لهم بذلك فيما لا يجوز  
التعدي على محل اقامة من كان من رعايا الدول

في المستقبل في حق التصرف بالاملاك المقاربة  
وانتقالها وبيعها ورهنها — ( ثانياً ) اغاؤهم جميع  
التكليفات والاموال باي وجه واي عنوان كانت  
مربوطة او يمكن ربطها على المقارات الداخلة او  
الخارجة عن دائرة المدن — ( ثالثاً ) جعلهم مباشرة  
تحت سلطة اختصاص مجالس المدينة العثمانية في  
كافة المسائل الخاصة بملكية المقارات وفي كافة قضايا  
الحقوق العينية سواء كانوا بصفة مدعين او مدعى  
عليهم حتى ولو كان الخصمان كلاهما من رعايا الدول  
الاجنبية وكل ذلك بالصفة والشروط والالوجه  
الجارية في حق اصحاب الاملاك الذين من تمة  
الدولة العثمانية بدون ان يكون لتابعينهم المتصفين بها  
دخل في ذلك وانما يجب مراعاة الامتيازات المتعلقة  
بذات شخصهم وممتلكاتهم وفقاً للمعاهدات ( ١ )

### ( البند الثالث )

اذا افلس اجنبي من ذوي المقارات فيجب على  
وكلاء نفيلسته ان يعرضوا لجهة حكومة الدولة العلية  
ولجائها المدنية يطلب بيع ما يمتلكه الفليس من  
المقارات الجائز شرعاً وفاء الديون التي على المالك  
منها وبالمثل يكون الاجراء بهذه الكيفية عند ما  
يصدر حكم من مجالس الدول الاجنبية لاجنبي ضد  
اجنبي آخر من ارباب المقارات ولاجل تنفيذ الحكم  
على مقارات المدين يجب على المحكوم له ان يعرض  
لجهة الاختصاص من حكومة الدولة العلية للحصول  
على بيع ما يجوز بيعه من المقارات في نظير الديون

( ١ ) لائحة ترتيب المحاكم المختصة بالفصل في القضايا المختلطة  
بند ٩ تفص هذه المحاكم دون غيرها بالحكم في كافة المعاري  
الواقعة في المواد المدنية والتجارية بين الاماني والاجانب او  
بين الاجانب المتخلفي النجعة ما عدا ما يتعلق بالاحوال  
الشخصية وتمك ايضاً في كافة دعاوي الحقوق العينية المتعلقة  
بالمقار الواقعة بين المنداعين اي كانوا اولون تبعية دولة واحدة  
بند ١٣ استبعد من غير لائحة احد الاجانب بوجبا اختصاص  
هذه المحاكم بالنظر في صحة الرهن وفيما يترتب عليه حتى في  
بعضه جبراً وتوزيع ثمنه ايا كان راضع اليه والمالك



مدة أكثر من أربعة وعشرين ساعة — إمامي الجهات التي تمديد تسع ساعات أو أكثر من تسع ساعات مشياً عن محل إقامة وكيل القنصل فيسوغ لأعوان الضبط والربط الدخول بمحل إقامة الاجنبي بدون حضور وكيل القنصل بناء على طلب الحكومة المحلية وبمغضور ثلاثة من أعضاء مجلس اختيارية الناحية إنما يكون ذلك فقط في الأحوال الضرورية وبمغضور البحث أو التحقيق عن واقعة قتل أو الشرع في قتل أو حريق أو سرقة بواسطة استئجار السلاح أو كسر باب وغیره أو سرقة ليلاً في منزل مسكون أو عصيان مع وجود السلطة أو تشييل تقود زائفة وذلك سواء كانت الجناية وقعت من أحد رعايا دولة اجنبية أو من أحد رعايا الدولة العلية أو حدثت في محل سكن الاجنبي أو خارجاً عن المحل المذكور وفي أي محل كان — لا تسري هذه الأحكام إلا على أجزاء تلك المتعبرة بمحل إقامة حسب الكيفية السابق ترميقه بها وما كان خارجاً عن محل الإقامة فيكون إجراء أمور الضبط والربط به بلا شرط ولا قيد وإنما إذا كان أحد الأفراد متهماً بجناية أو جنحة ويميري ضبطه وكان المتهم من رعايا دولة اجنبية فيبراعي نحوه الامتيازات المتعاقبة بذات شخصه — يجب على الموظف أو المأمور المكلف بإجراء الكشف على المحل في الظروف الاستثنائية المبينة أعلاه وعلى أعضاء مجلس الاختيارية الذين يستصحبهم معه ان يحضروا محضراً عن الكشف الذي يعمل وإن يبلغوه حالاً للجهة الأعلى التابعين إليها وهي ترسله بمحضرها فوراً إلى وكيل القنصل الأقرب إليها

اجنبى — (تلا عن كتاب القوانين المقارية في الديار المصرية)

امر عال في ١٩ ربيع ثاني سنة ١٢٧٧ — ٤ نوفمبر سنة ١٨٦٠ — يجوز للأوربا وبين بناء وإبورات جليل القطن بالطين المزارع التي يجوزون منفعتها من الأهلالي إنما تكون تلك الإبورات خارجة عن بناء

الاجنبية طبقاً للمعادنات ولا يمكن لأعوان الضبط والربط الدخول فيه بدون حضور القنصل أو مندوب القنصل التابع إليه ذلك الاجنبي (١) المراد بمحل الإقامة منزل السكن ومشتلاته أي المطنخ والأسطبل وأمثالها والأحواش والجنان والمحلات المتصلة بها المحاطة بأسوار ما عدا جميع الباقي من أجزاء الملك فإنه لا يدخل إقامة — لا يمكن لرجال الضبط والربط الدخول بمحل إقامة أحد الأجانب بالجهات التي تمديد محل إقامة القنصل أقل من تسع ساعات بدون حضور القنصل كما سبق القول آنفاً ومن جهة القنصل فإنه ينبغي عليه ان يعطي المساعدة حالاً لجهات الحكومة المحلية بحيث لا يمتضي أكثر من ست ساعات من وقت إخطاره لحد وقت قيامه أو قيام مندوبه لكي لا يحصل مطلقاً عطل في حركة إجرأت الحكومة

(١) مستخرج من منشور صادر من جناب الموسو يوربيه سفير دولة فرنسا بالانتاة فيما يخص بحق الملكية المعطى للأجانب بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٨٦٨ أن الفقرة الثالثة مضمونها عدم التصدي على محل الإقامة ومكرر فيها عدم إمكان رجال الضبط والربط الدخول فيه بدون حضور القنصل أو مندوب من قبل القنصل التابع إليه الاجنبي

ولما كان من المهم الايضاح عن ترميق محل الإقامة فقد جاءت الفقرة الرابعة بصرف واضح اليان حسب المرفوب ولا كان يصح حقيقة الصلح بان مقداراً طامساً من الأراضي بمجرد كونه ملكاً لاجنبي بعد كمحل إقامة غير مأذون لما يورى الحكومة العلية المحضور الواو الدخول فيه وطلب الحصول على أكثر من ذلك يد من قبل الزعم بان كل ارض يملكها اجنبي حق لها الامتياز بجمامها حسب قانون الدولة التابع لما املكه وكان بعد ذلك تناقش في الطلب لانه من الغلطات للمخيلة ان الباب المالي لا يسمح مطلقاً بمحل للأمالك المقارئة بالمالك المتأخر خاصة لاحكام الدول الاجنبية

الفترة الخامسة تأيد فيها ثانياً عدم جواز التصدي على محل الإقامة فقط توضح بان ينبغي على القنصل في حالة ما إذا طلب منه إجراء الكشف على محل ان يعطي المساعدة حالاً لجهات الحكومة المحلية لكي لا يحصل عطل في حركة إجرأت الحاكم

مساكن النواحي ويشترط عليهم معاملتهم اسوة  
الاهالي رعيا بالحكومة

اجنسي — منشور من نظارة الخارجية الى حضرات  
وكلاء وناصل جنرالية الدول في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤  
من المعلوم لحضرتكم ان الحكومة المحلية تطلب مزاراً عديدة  
من فاصل الدول الاجنبية المساعدة اللازمة كلما تحتاج الى  
البحث والتنقيش في منازل الاجانب لتعقب الجرائم والجنايات  
التي ارتكبها واحد منهم ولا يسفي سوى الاقرار بان  
الاقتضالات لم تتوقف ابداً من بذل المساعدة المطلوبة غير  
انه قد حصلت بعض امور تقضي على ان اعيد السؤال الى  
حضرتكم لن تضمن ثانية حالكم في الجهات ان يساعدوا  
اقروا بوليس الجهة كلما يحتاج الى البحث والتنقيش في منازل  
الاجانب بناء على طلب المجلس ولا يلزم في القول ان كل  
تاخر من طرف حالكم في هذه المساعدة يعرض لسي المجلس  
ويصرف الحكومة عن منع الجرائم والجنايات التي ينبغي الاطلاع  
عليها في الساعة والحال ولا يخفى حضرتكم ما في هذا الامر  
من حسن الفائدة للبحث سواء كانوا من الاجانب او  
الاهالي ولهذا لا اشك في اسراعكم الى اعادة الحكومة كما  
يحتسبوا سابقاً بحسن سعيكم وولائكم فحسبكم

اجيج ورواجا — قرار من نظارة الداخلية في ٧  
فبراير سنة ١٨٨٤

(يمن ناظر الداخلية) بناء على ما عرضه رئيس مجلس  
الصحة الجبرية والكونتيمات وموافقة راي اعضاء هذا المجلس  
قررنا ما هو آت — ان المراكز الصحية في اجيج ورواجا  
التيث موقعا

أحصاء — امرال صادر في ٧ يونيو سنة ١٨٧٩  
بناء على ما عرض علينا من دولتر ناظر الداخلية المرافق  
لإمرال مجلس النظر ناظر (اولاً) — بان تعداد اهالي  
القطر المصري يكون في كل عشرين من (ثانياً) — ان  
هذا العمل يكون بمعرفة نظارة الداخلية ومجديها من  
المامورين والديرين والمعاونين والاعلياء وشيوخ البلدات  
(ثالثاً) — يكون اول تعداد بين اخر سنة ١٨٨٠  
(رابعاً) — ان جميع الادارات تلتزم بتقديم البيانات  
الإحصائية التي تطلبها منها نظارة الداخلية بحيث تكون  
شعولة فيما تقدمه من الايضاحات (خامساً) — ان ناظر  
الداخلية يتكفل بتنفيذ هذا الامر

أحصاء — امرال رقم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١

(نحن عديو مصر) بعد الاطلاع على الامر الصادر  
بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٨٨١ وبناء على ما عرض لطرفنا من  
ناظر داخلية حكومتها وموافقة راي مجلس نظارتنا ناظر بما  
هو آت (م) ١ — تعداد اهالي القطر المصري فقط بخلاف  
ملحقاته يكون من ١٤ جمادى الثاني سنة ١٢٩٩ الموافق ٤  
يونيه سنة ١٨٨٢

أحصاء — منشور صادر في ١٨ محرم سنة ١٣١٢٩٩  
ديسمبر سنة ٨١) — امرال وارلدلداخية  
من رئاسة مجلس النظر . بتاريخ ١٤ ايجاري نزع ٦٣  
(نحن عديو مصر) بعد الاطلاع على الامر الصادر  
بتاريخ ٧ يونيو سنة ٨١ وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر  
داخلية حكومتها وموافقة راي مجلس نظارتنا ناظر بما هو آت  
(م) ١ — تعداد اهالي القطر المصري فقط بخلاف ملحقاته  
يكون من ١٦ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ الموافق ٤ مايو  
سنة ١٨٨٢ (م) ٢ — على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ امرنا  
هذا — المسطر بنجابه هو صورة وترجمته لامر العالي الصادر  
للداخلية من رئاسة مجلس النظر بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٢٩٩  
نزع ٧٣ بشأن تعداد اهالي القطر المصري وللاجل المطلوبة  
بما اشغل عليه والامرا — بمقتضاه لزم بحريه بذلك في ١٨  
محرم سنة ١٢٩٩

أحصاء — امرال صادر في ١٧ مايو سنة ٨٦

(نحن عديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٣  
مايو سنة ٨١ وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية  
حكومتها وموافقة راي مجلس نظارتنا امرنا بما هو آت (م) ١  
تعتبر رسمية نتائج التعداد العمومي الواقع في ٣ ماهه سنة ٨٢  
الموافق ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ اي ظهر منها ان  
عدد جميع سكان القطر المصري ما عدا ملحقاته هو ستة ملايين  
وثمانية وستة الاف وثلاثمائة واحد وثلاثون نفساً كالين  
بالحصول المرفوق بأمرنا هذا

أحصاء — ناظر الداخلية ايرل سنة ٩٢

قرر مجلس النظر بعد الدواولة بجلسته المتقدمة في يوم  
الخميس ٢٨ ايار حيث رئاسة الحضر الفقيه الخديوية بما  
يأتي — يجهد الى لجنة تمهيدية مؤلفة من صاحبي السعادة  
احمد باشا شكري وزعرب باشا ومن جبهة بولوية بك  
النظر من حيث النفقات وطرق التنفيذ في كيفية ترتيب

١٨٨٢

١٨٨٤

بالميزانية لان الورد في الميزانية لا بموجب الطلب بعير  
ضرورة او تكليف الديوان بما لا يكون مكلفا به فالتقصود  
مراجعة ذلك من الان واتخاذة اساسا بطرف خضرتكم مع  
العمل بموجب قطعك للطلبات الخارجة عن حد القواعد المتبعة  
في هذا الشأن

ادوات كتابة وهندسة - منشور من نظارة  
الاشغال سنة ٢٢  
تاريخ ٢٩ القمص سنة ١٢٩٩ (١٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

### اعلان عمومي لكافة اقسام الديوان

حيث ان الاصناف والادوات المجاري صرفها من مخزن  
الديوان المأمورية والاعمال الهندسية والاقلام لم يكن  
حاصل انتظام في طريقة صرفها ومغربت على ذلك صعوبات  
ومشغوليات بدون موجب فبيني من الان ان ما يلزم  
صرفه من المخزون المذكور سواء كان من الآلات أو  
الادوات العادمة يقدم به الطالب كشفًا او مكانته الى ناظر  
او مدير او رئيس القلم الذي هو تابع اليه لدى قبل لديه  
يوضرحليه من طرفه الى المخزن رأسًا بالصرف وعلى  
المخزن ان يصرفه بوجه من المسلم ويضد الخصم بوجهه  
ثم ان امين المخزن يوجه ان يحتفظ الاصناف الموجودة به  
دوامًا متى رأى ان صفًا من الاصناف قارب على الفراغ  
يقرر للديوان بطلب مداركة المتدار الا لازم منه وتوريته  
بالمخزن قبل نفاذ الموجود لكيلا يحصل تاخير او عطل  
في الاشغال وللاجل العمل على هذه الكيفية انقضى الاعلان  
( ر ) مخزن عمومي

اذن صرف - منشور من نظارة المالية في ١٧  
ابريل سنة ١٨٨٤

من حيث ان مديرية الميزنة قد تجاوزت المبلغ المربوط  
بميزانيتها لتصلح الذعية بدون ان تفصل على الصريح  
بذلك وجاء عليه قد اضطرت المالية لقرار انذار لما نصار  
من اللازم استلزمات خضرات مأمورية الجهات الى المشورة  
التي تعود عليهم في تحرير اخذات صرف المصروفات على  
انه قد تصادف في بعض الظروف تجاوز مبالغ الاعتمادات  
المربوطة بالميزانية لبعض انواع المصروفات بدون ان  
يتصرح بذلك الزيادات بوجوب قرار خصوصي من النظارة  
الثابتة لما المديرية او اللجنة التي اجرت الصرف فالحكومة  
لا يمكنها ان تترك المأمورية ان يتجاوز ما يادي رايهم  
مقدار الاعتمادات المقررة بالميزانية وكذلك لا يمكنها ان  
تتفاحي عن مخالفة اللوائح الواضح فيها صريحًا ما هو واجبه  
على رؤساء المصالح من هذا القبيل فبناء عليه نظارة المالية

عملية تصاد اهلالي القطر المصري وتخضوع جميع مشروعات  
اللوائح اللازمة لذلك - وتعرض نتيجة اعمال هذه اللجنة على  
لجنة كلية تقرر نهائيا فنصوص اللوائح العمومية في هذا الشأن  
وتوافق هذه اللجنة الكلية من ( بصقة رئيس ) صاحب  
المطوفة ناظر الداعلية - واصحاب السعادة - بطرس باشا  
- يعقوب ارزين باشا - حكيتشر باشا - روجرس باشا  
( بصقة اعضاء ) الموسر باروا - اثنين من اعضاء مجلس  
شوري القوانين - سيوفي باشا وعضو آخر من تجار القاهرة  
- عضو من مجلس بلدية الاسكندرية - والثلاثة اعضاء  
المؤلفة منهم اللجنة التمهيدية - متى صار اعيد اللائحة  
العمومية يشرح على الفور في تشكيل قلم الصناد

ادوات كتابة - منشور من نظارة الاشغال سنة  
١٢ تاريخ ٧ ابريل سنة ١٢٩٨  
٢١ أكتوبر سنة ٨١ الى مصالح الاشغال

بناء على ما ورد من المالية قنساوي الصابرة تاريخ ١١  
سبتمبر سنة ١٨٨١ قد تقرر ان كافة ما يلزم من  
المطبوعات مثل دوائر او ورق جداول بعتون المصلحة او  
مظاريف او طبع لوائح او تطلعات وغير ذلك مما يقتضي  
طبعه يكون طلبه من اللجنة الجزية ببولاق وفي تاريخه تحرر  
نفرد الديوان بذلك ومن الجيلة هذا لخضرتكم لتعلم بذلك  
ومراجعة العمل بموجب

ادوات كتابة - منشور من نظارة الاشغال سنة  
١٢ تاريخ ٢٤ جمادى الاولى  
سنة ١٢٩٩ ( ١٢ ابريل سنة ١٨٨٢ ) الى كافة فروع  
واقلام نظارة الاشغال

قد اتحد البعض من المصالح التابعة للديوان على درج  
ادوات هندسة وكتابة بالميزانية في كل سنة بالتقاس على  
السنة التي قبلها بغير نظرو ولا ملاحظة للاحتياج الحقيقي على  
ان الكثير من هذه الادوات لا داعي لها لوجود نظرو  
بنفس محل الطلب مما سبق مداركته واما كون الخدمة مد  
المكلفون به ومع ذلك ترى ان تلك المصالح ترتكز على  
ما يقرر في الميزانية وتطلعي عينًا من الديوان وتغض النظر  
حاليا لديمها من الاعوام التالية ومن المكلف به التحدث  
كالهندسين مثلا اذ ان كل هندس يجب عليه ان يحصل  
من طرفه على استنج ومثلت بتيان سنة دوايما اينما كان فلا  
يلزم المصلحة حينئذ ان تطلب من الديوان شيئا من هذين  
الصنفين حيث كان الهندسون م المكلفون بها كما انه لا  
يجني لها في حالة وجود ما يكتفيها من الادوات الاخرى  
كاطباق الرسم والمساطر وادوات الكتابة من السابق  
مداركته ان تطلب اشياء من هذه الانواع بمجرد ورودها

فضلاً عن كونها تترك على حضرتكم بعدم تجاوز مقدار الاعتمادات المقررة للمصلحة ادارتكم فانها تعطيتكم ايضاً بانها لا تتأخر عند اللزوم عن الزامكم بكامل المبلغ الذي يصرف زيادة عن الربوط وفي هذه الحالة تعتبركم نظير مديونين لجهة الحكومة لتأدية سداد مقدار تلك الزيادة وعلى ذلك فيكون مفروض لما ان ترفض صرف جزء او كامل مرتب الموظفين الذين يوجدون في هذه الحالة ان كان يتم تسديد مبلغ الزيادة جميعه لحكومة محكومة ومن ثم فان المالية تقبل ايضاً هذه الاجراءات اذا ما مع كل من موظفيها المعبود اليهم تقدر ويكون مديوناً للخدمة على وجه العصور وعلى الخصوص مع الموظفين الذين يكون صرف لهم مبالغ مجبلاً ويؤخرون تسويتها زيادة عن المواعيد التي تنقرر لهم

اذن صرف - منشور من نظارة المالية في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤

انه لاجل تأكيد ابطال لمفعول كل مستند بعد صرف قبته قد تقرر وحسب التوقيع على اوراق المستندات يتم بطلان على صرف قبتهما ولاجل ذلك نظارة المالية علمت اجتناباً متقوفاً عليها بالمرئي والفرنساوي كلفة ( صرف ) ومرسل منها لحضرتكم عن واحد مرفوق بالمالية اللازمة له ليصرف تسليمها الى صرف خيرية المصلحة ادارة حضرتكم لكي يوقع بالتميم المذكور على كل اذن حال صرفه وفي امر البعث يسلم التميم الى كاتب اليومية ليقوم به على كافة اوراق المستندات المرفوقة بكل اذن صرف دلالة على ابطال مفعولها .

ارز - صورة ما تحرر من نظارة المالية لمديرية الشرقية في ١٩ يناير سنة ٨١ الموافق ١٨ صفر سنة ٩٨ بموضوع عدم تكليف احد بورن ارزه وفيه الاجرة التي يستحق اخذها انما هو ما يخصه اربابه للوزن والمبلغ بالمحلفات

وردت افادة سعادتكم رقمه ٢ صفر سنة ٩٨ بمخر ٢ داخلية بانها سبق التصريح من المديرية للالة في ١٣ محرم سنة ٩٨ بمخر ١٨٠ ابرادات فيما يتعلق بعوائد الارز الشعير وان ما مور اشغال قسلاوات الانكليز بالترافيق قد تم مكاتبه لمحافظة ديمياط يطلب بها افادته عن تلك الموائد والطريقة التي يوجهها جاري التخصيص والمحافظة بفتح مكانته لتفكي عنها للمديرية لاجراء اللازم عنها وارضتم سعادتكم بعدم العلم عن وجه تدخل المأمور المرسوم في الاشغال الادارية الخاصة بالمديرية وبالحال انه فضلاً عن عدم التوضيح بافادته جناب مأمور اشغال التوصلات عن المناسبة التي دعت لهذا الطلب فان المديرية ليست مكلفة بالرد طبع في ذلك اما عن عوائد اوزان صف الارز فيوان كان ظاهر

من افادة المديرية السابق ورودمارم ١٣ محرم سنة ٩٨ بمخر ١٨٠ ويحمر عنها لمحافظة ديمياط ان تلك المحافظة اوضحت للمديرية بان البحاري هو ان عند وروده شعيراً بحري وزنه لحصر وتخصيص عوائده اوزانه فقط وكل ما صار تشغيلة ويأضه بحري وزنه ايضاً وتخصيص عوائده اوزانه وما يستهلك منه بالبندر تؤخذ عوائد دوليته لكن ما دامت القاعدة الاصلية الموضوعة باول امر اساسي لعملية الوزن لا تكلف احداً بدفع اجرة الا ان يورد المحلفة للوزن والمبلغ كما وان درج الصف المذكور ضمن تعريفة اجر القبانة ليس هو حكماً على اخذ الاجرة بدون مراعاة القاعدة الاصلية بل هي بيان لقيمة الاجرة التي يستحق اخذها عما يخصه اربابه للوزن والمبلغ بالمحلفات قبته على ذلك وكون انه في حالة اقتضاء المصلحة للوزن بقصد الحصر لمعرفة ما يستهلك بذات البندر والافصال على عوائد دوليته المقررة فلا يكون من العدالة تكليف ارباب الصف المذكور باجرة وزن حيث نتيجة الوزن مائدة لحفظ حقوق الدخولية المقررة على ما يدخل للسجج والاستهلاك بالناحر المقررة بها الدخولية ولهذا لزم تحريره لسدادكم للاجراء كما ذكر وطيه ثلاثة اوراق

ارز - صورة ما تحرر من نظارة المالية لمحافظة ديمياط في اول مايت سنة ٨١ الموافق ٣٠ ربيع الاول سنة ٩٨ بمخر ٤٥ بموضوع عدم تكليف احد بورن ارزه وفيه الاجرة التي يستحق اخذها انما هو ما يخصه اربابه للوزن والمبلغ بالمحلفات

وردت افادة المحافظة رقمه ٣٥ صفر سنة ٩٨ بمخر ٩٠ ومعها صورة القاعدة التي كانت وضعتها المحافظة فيما يتعلق بتخصيص عوائد وزن ودخولية الارز والحال ان الباعث الذي من اجله كانت المالية طلبت من المحافظة هذه التوضيحات هو استيفاء مديرية الشرقية بضمن ما ورد منها في ٢ صفر سنة ٩٨ بمخر ٣ داخلية عما يلزم اتخاذ نحو وزن ما يرد من هذا الصنف شعيراً او ما يجري تبويضه ايضاً وعن ذلك كتب للمديرية من هذا الطرف في ١٨ صفر سنة ٩٨ بمخر ٢٤ بانها وان كان ظاهراً بما تقدم توضيحه من المحافظة للمديرية ان في حالة ورود الارز شعيراً بحري وزنه لحصره وتخصيص عوائده الاوزان وكل ما صار تشغيلة ويأضه بحري وزنه ايضاً وتخصيص عوائده اوزانه وما يستهلك منه بالبندر تؤخذ عوائد

١٨٨٩

١٨٨١

دخولته لكن ما دامت القاعدة الاصلية الموضوعة  
 بأول امر اسامي لعملية الوزن لا تكلف احداً  
 بدفع اجرة الا لمن يورد الحلقة للوزن والمبيع كما وان  
 درج الصنف المذكور ضمن تعريفه اجر القبابة  
 ليس هو حكماً على اخذ الاجرة بدون مراعاة  
 القاعدة الاصلية بل هو بيان لقيمة الاجرة التي يستحق  
 اخذها عما يحضره اربابه للوزن والمبيع بالحلقات  
 وبناء على ذلك وكون في حالة انقضاء المصلحة للوزن  
 بقصد الحصر لمصلحة ما يستهلك بذات البندر  
 والاستقصاء على عوائد دخوليته المقررة فلا يكون  
 من العدالة تكليف ارباب الصنف المذكور باجرة  
 وزنه حيث نتيجة الوزن عائدة لحفظ حقوق الدخولية  
 المقررة على ما يدخل للمبيع والاستهلاك بالبندر المقرر  
 بها الدخولية وكون من الانقضاء اتباع الاجراء  
 بالمحافظة ايضاً على حسب ما توضح فلزم انحريره  
 لمساعدتهم للاجراء عليه الاوراق عدد ٤

ارز - ٠ (امر حال صادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

بعد الاطلاع على لائحة وتعرفة عوائد الدخولية  
 والرأي المملى في هذا الشأن من حضرات مديري  
 صندوق الدين العمومي - وبناء على ما عرضه علينا  
 فاطر المالية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو  
 آت - (م) ١ اعتباراً من اول يناير سنة ١٨٩٠  
 يعني الارز من عوائد الدخولية

اودب - ٠ هو وحدة مكيال المحبوب في مصر  
 وانشاء في

الاردب = ١٦٧٥٤٧٧ ليتر  
 » = ٦ ريه والريه = ٢ كيله  
 » = ١٢ كيله والكيله = ٢ رنج  
 » = ٢٤ رنج والرنج = ٢ مله  
 » = ٤٨ مله والمليه = ٢ قدح  
 » = ٩٦ قدح والقدح = ٢ نصف قدح  
 » = ١٩٢ نصف قدح ونصف القدح = ٢ رنج قدح  
 » = ٣٨٤ رنج قدح ورنج القدح = ٢ رنج قدح

الاردب = ٧٨ ثمن قدح وثمن القدح = ٢ خروبه  
 » = ١٥٣٦ خروبه والخروبه = ٢ قيراط  
 » = ٣٠٧٢ قيراط

اردب - ٠ (ر) مكاييل

اردب - ٠ اردب القمح يزن ٣٠٠ رطلا  
 « الشعير « ٣٤٠  
 « الفول « ٣٢٠  
 « بزره القطن « ٢٧٠  
 « القمح « ٣٣٠

ازهر - متشور بشأن ما يبيع اجراؤه في الشهادات  
 التي تعلى من مشيئة الجامع الازهر الى المستغلين  
 بطلب العلم الشريف دون سواء في المدن والبلاد الكائنة  
 بالقطر المصري خارجاً عن المحروسة - ٢٣ صفر سنة ٩٨  
 (٢٥ يناير سنة ٨١)

علمنا من مكاتبتي نظارة الجهادية رقم ٥ و ١٢ صفر  
 سنة ١٢٩٨ قمر ٢١٥ وقمر ١٣ انه بناء على ما نص  
 بالبند الثامن والعشرين من لائحة التوعية العسكرية  
 حصلت للخفاضة مع حضرة الاستاذ مفتي افندي وشيخ  
 الجامع الازهر عما يبيع اجراؤه في شأن الشهادات  
 التي تعلى من مشيئة الجامع الى المستغلين بطلب  
 العلم الشريف بلا حرفة سواء في المدن والبلاد  
 الكائنة بالقطر المصري خارجاً عن المحروسة لمعاتهم  
 من الدخول في الخدمة العسكرية قد نظرت لحضرة  
 الاستاذ المشار اليه ان يتشكل مجلس بكل محافظة  
 او مديرية من مفتيها وقاضيا ومن يلزم من مشاهير  
 علمائها ذوي الياقة وينتخب احدهم رئيساً عليهم من  
 يرى فيه الالقية باسحمان المحافظ او المدير وعند  
 لزوم لجراء التضيقات لهذا الاعضاء فكل من كان  
 سنة عشرين سنة وكان من طلبة العلم الشريف  
 المستغلين به بلا حرفة سواء وخالفاً من الوجوه  
 المتغصية للاستثناء باللائحة ومتبعين دخوله لوجود  
 موجب للدخول ولم يمنع من ذلك سوى كونه من  
 طلبة العلم بالشروط السالف ذكرها فيقدم لذلك

المجلس انهاء في سنة طلبه للدخول في القرعة يتلمس فيه معافاته من الدخول فيها ويوضح فيه اسمه وثقبه وكنيته وبلده وشهرته المعروف بها فيه واسم مركزه ومدير يته والجهة التي يشتغل بطلب العلم فيها وانه عهد على نفسه بمداومة الاشتغال به بلا حرفة سواء مدة الخدمة العسكرية وبعد ان يستلم رئيس المجلس من مشايخ وصراف بلد ذلك الشخص بان كان منها ووارد تعدادها وسنة عشرون سنة وخالي الموانع من الدخول في القرعة سوى اشتغاله بطلب العلم وهو صاحب الانهاء دون غيره ومعلوم عندهم انه من طلبة العلم حقيقة بدون حرفة سواء فان افادوا بالمصادفة على ما انهاء واجتمع عدد من هذا القبيل فمن بعد استيفاء التبريات والتعريفات اللازمة عنهم على وجه ما ذكر يصير انعقاد المجلس واخراجه في الفنون التي حضروها ونظراً لما جرت به العادة بالقطر بان طالب العلم يتقدم بحفظ القرآن فحينئذ يبعثه ثم يتقدم في حفظ المثلثون وشرائحها وفي الغالب ان من يبلغ من العشرين سنة الذي هو سن الدخول في القرعة العسكرية يكون من المتقدمين في طلب العلم ويكون سبق له الاشتغال بالحق في مبادي الكتب من نحو سنة او سنتين او ثلاثة فليختار مثل هؤلاء يكون في مبادي الكتب ففي الفقه ان كان حقيقياً ليجتمع في متن سراقي الفلاح مع شرحه وان كان شافعي في متن ابن قاسم لابي شجاع مع شرحه وان كان مالكي في متن ابن تركي مع شرحه وفي النجاشي جميعهم في متن الاجرومية مع بعض شروحه ونحو ذلك من كتب المتقدمين في الفقه والنحو على حسب لياقة كل شخص ممن يجتمع بحسب مدة اشتغاله في طلب العلم ومن يتفقد ذلك المجلس انه من طلبة العلم حقيقة المتقدمين به بلا حرفة سواء فيحشد بتحرر القرار اللازم بذلك من اربابه على ذات الانهاء ويحضر به ذات الشخص الى مشيخة الجامع الازهر للنظر في حالته وما جرى في شأنه وتعطى له الشهادة اللازمة

من المشيخة كنص ذلك البند وانه مع استصواب ما ذكر بتحرر للديريات والمخاضات بالاجراء هكذا وبتعيين المجلس وانتخاب اربابه في كل جهة بصفة حسنة يقاد حضرته من حضرة محافظ او مدير الجهة عن ترتيب المجلس وبيان اسماء اعضائه ورئيسه ولهذا وما نراي بالنظرة المشار اليها من موافقة ذلك يراد النظر بالداخلية ومع الموافقة من طرفنا على ما ذكر بتحرر للديريات والمخاضات بالاجراء وحيث استسبنا الاجراء على هذا الوجه فقد حررنا في تاريخه لمن لزم بما توضحه من الجلة هذا تكمل للمعلومية والعمل بمقتضاه

ازهر - منفور بشأن ما يمايل به طلبة العلم وحلة القرآن الشريف بالجامع الازهر من حيلة معافاتهم من اشغال العونة

حضرة الاستاذ شيخ الجامع الازهر بعث للداخلية مكتوبة رقيقة ١١ ربيع الآخر سنة ١٢٩٩ نمرة ٣٨ بشأن تشكي طلبة العلم وحلة القرآن الشريف بالجامع الازهر من تعدي مشايخ بلادهم على اهلاليهم بالنواحي بالزامهم بحضورهم او طلوع اقرار بدلاً عنهم في العمليات حالة كونهم لا شغل لهم سوى طلب العلم وتلاوة القرآن ولهذا يرغب حضرته التنبيه على جهات الاقتضاء بمنع ما ذكر وحيث ان البند السادس من قانون الاعمال العمومية يقضي الوجه الاول منه بمعافاة امثال هؤلاء من اشغال العونة والمعاملة على خلاف ما يقتضيه القانون لا تليق لضرورة مراعاة القوانين والمحافظة على نفاذ مفعول نصوصها فلذلك قد كتب في تاريخه لجهات الاقتضاء ومن الجملة هذا تكمل لصير المبادرة في اصدار التنبيهات والتأكييدات اللازمة على من هم تحت ادارتهم من المأمورين والموظفين بمنع تعرض المشايخ لمن شملهم حكم القانون بالمعافاة حسماً للتضرر والشكوى كما هي مقتضيات العدالة في ٢٥ ربيع الآخر سنة ٩٩ (١٦ مارث سنة ٨٢)

**ازهر** — امر كرم صادر لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٢ (٢٤ مارس سنة ١٨٨٥) رقم ٢٢ بالافرار على قانون التدريس في الجامع الازهر صار منظورا مكتوبة دولكم وقمة ٥ ج سنة ١٣٠٢ ثمره ١٦ وصورة القانون سرفوقها الذي صار اعماله بمعرفة اللجنة التي تشكلت تحت رئاسة الباشا ناظر المعارف فيما يتعلق بامتحان من يريد التدريس بالجامع الازهر وتقرر من المجلس بالموافقة عليه وقد احطنا علما بتفصيلاته وحيث تراء لنا استحصاه ووافق ارادتنا اجراء العمل على موجب فلم اصداره لدولكم وبمع الصورة السالف ذكرها لاجراء مقتضاه (صورة قانون امتحان من يريد التدريس بالجامع الازهر الذي صار تحضيره بمعرفة اللجنة التي تشكلت لذلك اخيرا) تحت رئاسة سعادة ناظر المعارف السموية (م) اكل من ير يدان يؤذن له بالتدريس والانتظام في سلك العلماء بعد استعداده ولياقته لذلك يطلب ما ذكر بمكتابة يحرموها لحضرة شيخ الجامع الازهر يذكر فيه انه في استعداد ولياقة للتدريس وانه تلقى كتب مذهبه المناد لتلقيها في الجامع وتلقى كتب العقول المناد لتلقيها فيه ايضا لغاية شرح المختصر للاملاء التفاضلي في علم المعاني والبيان والبديع او هو وجميع الجوامع وانه من بعد الاستعلام عنه من حضرات العلماء المجتبرين واداء الشهادة منهم واجراء امتحانه ايضا يلتزم الاذن له بذلك (م) ٢ عند تقديم هذا الطلب لحضرة شيخ الجامع متى تراء بلوغ الطالب المذكور درجة الاستعداد والاهلية لهذا الطلب يطلب حضرته تحرير شهادة عليه من يوثق بهم من حضرات العلماء بانه تلقى تلك الكتب وانه صار مستعدا للتدريس وفيه اهلية له ومع كل ذلك يراعى انه يكون حميد السيرة حسن الحالة (م) ٣ متى تقدمت تلك الشهادة على وجه ما سبق لحضرة شيخ الجامع يكون امتحان طالب التدريس المذكور في الاعد عشر علما الجاري تدريسها بالجامع الازهر وهي الاصول والفقه والنحو

والصرف والمعاني والبيان والبديع والتوحيد والمنطق والتفسير والحديث او فيها ما عدا الاصول بحسب ما تلقاه الطالب — ثم بمعرفة حضرة شيخ الجامع بالامتحان مع من يختاره من ارباب الامتحان المنو عنهم في المادة الرابعة يتعين من كل علم من العلوم التي يصير امتحان الطالب فيها مقدار مخصوص بتبين حاله من اختباره فيه ويعطى للطالب للمذاكرته في مدة لا تزيد على عشرة ايام (م) ٤ ينتخب حضرة شيخ الجامع من اكابر العلماء ستة اثنين من علماء السادة الحنفية واثنين من علماء السادة الشافعية واثنين من علماء السادة المالكية يتوكل من حضراتهم مجلس الامتحان تحت رئاسة حضرته او من ينوب عنه ولحضرة انتخاب من يشاء في كل مرة يراد اجراء الامتحان فيها بدون تعييد بذوات مخصوصة (م) ٥ يحرم حضرة شيخ الجامع لكل من حضرات العلماء المتقنين للامتحان على وجه ما سبق مكتابة يدعوم فيها الحضور في الوقت الذي يعينه حضرته لذلك ويمن لم في هذا المحرم المواضيع التي عينت لامتحان الطالب فيها وعلى حضراتهم الاجابة فمن كان منهم معذورا عذرا ضروريا ظاهرا يلزمه التحريم لحضرة شيخ الجامع بذلك من قبل الامتحان بزمان يسع انتخاب غيره بحيث يتمكن ذلك الغير من الوقوف على المسائل المعينة للامتحان (م) ٦ يكون انعقاد مجلس الامتحان في المحل الذي يختاره حضرة شيخ الجامع (م) ٧ بحلول الوقت المعين للامتحان يعقد المجلس ويختار طالب التدريس في المواضيع التي تعينت له من العلوم على الوجه الموضح في المادة الثالثة وعلى ارباب المجلس الاستطرد بمسائل الفنون المذكورة للممتحن لتحقيق استعداد (م) ٨ ينقسم ارباب التدريس الممتحنون الى ثلاث درجات فمن اقتضى ان له وقفا معتبرا على الاعد عشر علما او على عشرة منها لا اقل وله ملكة يقتدر بها على الفهم والتفهيم في هذه

المعلوم بعد من الدرجة الاولى ومن ظهران له وقوفاً كذلك على تسعة منها او ثمانية من اهم الفنون لاقبال او على عشرة وكانت ملكته لاتساوي ملكة صاحب الدرجة الاولى بعد من الدرجة الثانية ومن كان له وقوف على سبعة منها او ستة كذلك من اهم الفنون لاقبال او على ثمانية وكانت ملكته لاتساوي ملكة صاحب الدرجة الثانية بعد من الدرجة الثالثة مع مراعات وجود الامام بياقي الفنون التي لم يكن للطلاب وقوف معتبر عليها مما امتنع فيه وذلك في كل الدرجات (م) ٩ من اقتض انه صار مستعداً للتدريس في اي درجة من الدرجات الثلاث على وجه ما توضح في المواد السابقة وادي القرار والشهادة الانتهاية من ارباب مجلس الامتصاف ببلوغه درجة من الدرجات المذكورة اما بالتمحض الآراء او بالاغلبية يعطى له الاذن بذلك من مشيخة الجامع ثم بعد صدور البيوردي النوع ٤ في المادة الحادية عشرة يتحرر له الاعلان اللازم بذلك من المشيخة المشار اليها ويقيده ذلك القرار وهذا الاعلان بتميؤدات الجامع وبذلك يصير من اهل تلك الدرجة التي امتاز بها ويعد من مدرسي الجامع الازهر على حسب درجته — ثم ان ارباب الدرجة الاولى يدرسون من علم النحو تدريجاً من ابتداء الكتب المتداول براءتها لغاية كتاب الاشمولي وارباب الدرجة الثانية يدرسون منه كذلك لغاية ابن عقيل وارباب الدرجة الثالثة يدرسون منه ايضا لغاية القطر والشذور وكل من ارباب الدرجات الثلاث المذكورة يدرس من بقية العلوم ما يضافي تلك الكتب حسب ما يتناسب كل درجة مما توضح (م) ١٠ من يريد الانتقال من الدرجة الثالثة الى الثانية او من الثانية الى الاولى يطلب ذلك بمكاتبة يحورها لحضرة شيخ الجامع ثم حضرته ان تحقق له انه مضى عليه زمن في التدريس وعامسة العلوم بظن فيه انه تأهل لما يريد به يحضره في درسه هو او من يعبه نائباً عنه مع من

يتراى لحضرته انتخايمهم من حضرات العلماء ويسألونه في الدرس عما يشأون فان ظهرت لياقته واستعداده للانتقال يأذن له بذلك من حضرة شيخ الجامع ويتحرر له الاعلان اللازم على حسب ما هو منصوص في المادة التاسعة وكذلك من كان في الدرجة الاولى ويريد ان يدرس كتباً اعلاناً من المصريح له بتدريسها يطلب ذلك بمكاتبة يحورها ايضا لحضرة شيخ الجامع ولحضرته اجراء ما ذكر فان اقتض استعداده اذن له بتدريس الكتب التي يتراى موافقة لتدريسها (م) ١١ من اذن له بالتدريس في اي درجة من الدرجات الثلاث سواء كان مستجداً او منقولاً من درجة الى اعلانها يعرض عنه من مشيخة الجامع لنظارة الداخلية للعرض عن ذلك منها للاعتاب الحديوية ليعطى له بيوردي بالدرجة التي تحصل عليها ميئاً فيه اساء الذين امتحنوه من حضرات العلماء (م) ١٢ يمتاز ارباب الدرجة الاولى بالانعام عليهم من الحضرة الحديوية بكسوة تشريف تعطى لهم من انكساوي التي هي من الدرجة الثالثة على حسب طلب حضرة شيخ الجامع على وجه ما توضح في المادة الحادية عشرة (م) ١٣ احكام المواد السابقة انما هي بالنسبة للازهر بين واما الطارئون سواء كانوا من داخل القطر او من خارجه فتدريسه في الجامع الازهر وعدم تدريسهم وطريق اعطاء الاذن لهم مفوض لراي حضرة شيخ الجامع

ازهر — ابركرم صادر لدية مجلس القطار بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٨٨٨ (٦ جادى الاولى

سنة ١٣٠٥ غره ١)

عرضت لدينا مكتبة دولتكم المؤرخة ٢٦ ر سنة ١٣٠٥ غرة ٢ وعلمنا منها ان حضرة شيخ الجامع الازهر قدم للمجلس قانوناً يشتمل على ثلاث عشرة مادة صار وضعه بمعرفة جمعية انعقدت من حضرات وجوه علماء الجامع الازهر لامتحانات من يريد التدريس بالجامع المشار اليه بدلاً عن القانون الصادر



عليه امرنا لرئاسة المجلس في ٢٤ مارث سنة ١٨٨٥  
 فترة ٢ للتماسيات التي ذكرت ولحصول التصديق عليه  
 من المجلس بالصلة المحررة بها الصورة المرفقة مع امرنا  
 هذا ترومون استحصال امرنا عن ذلك وحيث وافق  
 ارادتنا اتباع السير على موجه بدلاً عن القانون الاول  
 المتقدم ذكره حسباً نقرر للمجلس فاصدرنا امرنا  
 هذا لدولتكم للملومية واجراءه الاقتضاء — (صورة)  
 القانون الجديد لامتحان من ير يد التدريس بالجامع  
 الازهر الذي وضعت احكامه بمعرفة الجمعية المتعقدة  
 من حضرات وجوه علماء الجامع المشار اليه وصدق  
 عليه مجلس النظار في جلسته المتعقدة في يوم الخميس  
 ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٠٥ (٥ يناير سنة ٨٨)  
 (م) ١ كل من ير يد ان يؤذن له بالتدريس  
 وينتظم سبيله سلك العلماء بعد استعداده ولياقته  
 لذلك يطلب ما ذكر بمكانته يجرها لحضرة شيخ الجامع  
 الازهر يد ذكر فيها استعداده ولياقته للتدريس وانه  
 تلقى الاحد عشر علماً المعناد تلقيا بالجامع الازهر  
 وهي الاصول والفقه والنحو والصرف والمعاني والبيان  
 والبدیع والنوحي والتمطق والتفسير والحديث بحضور  
 لكتبها المعناد حضورها فيه وانه من بعد الاستعلام  
 عنه من حضرات العلماء المنبرين واداء الشهادة واجراء  
 امتحانه ايضا للتمس الاذن له بذلك (م) ٢ عند  
 تقديم هذا الطلب لحضرة شيخ الجامع متى تراءى له  
 بلوغ الطالب المذكور درجة الاستعداد والاهلية  
 لهذا الطلب يطلب حضرته تقرير شهادة على هذا الطلب  
 ممن يوثق به من حضرات العلماء بانه تلقى تلك  
 الكتب وانه صار مستعداً للتدريس وفيه اهلية وانه  
 حميد السيرة حسن الحالة (م) ٣ متى تقدمت تلك  
 الشهادة على الوجه السابق لحضرة شيخ الجامع يكون  
 امتحان الطالب المذكور في مقدار مخصوص من أهم  
 الفنون يبين حاله من اختباره فيه يعينه له حضرة شيخ  
 الجامع بالاتحاد مع من يختاره من حضرات العلماء

للامتحان ويكون اشعار الطالب المذكور بتعيين هذا  
 المقدار قبل مياد جلسة الامتحان بمدة لا تزيد على  
 سبع ساعات فلكية لاجل اطلاعه عليه واحمال فكره  
 فيه وحده ويكون محل اطلاعه عليه محل المحل المعبى  
 للامتحان ويكون اشعاره به بعد حضوره لتلك المحل  
 الذي يجري امتحانه فيه باشعار من حضرة الشيخ له  
 بالحضور ويسلم له مواد ذلك المقدار عند اشعاره به  
 (م) ٤ ينتخب حضرة شيخ الجامع من اكابر العلماء  
 ستة اثنين من علماء السادة الحنفية واثنين من علماء  
 السادة الشافعية واثنين من علماء السادة المالكية فان  
 كان الطالب حنبلياً يبدل ذلك واحدًا واثنين من علماء  
 السادة الحنبليين يتركب من حضراتهم مجلس الامتحان تحت  
 رئاسة حضرته او من يفيه عنه ولحضرة انتخاب من  
 يشاء في كل مرة يراد اجراء امتحان الطالب فيها  
 بدون تعييد بذوات مخصوصة (م) ٥ يجرر حضرة  
 شيخ الجامع لكل من حضرات العلماء المتفنيين للامتحان  
 مكاتب يدعوم فيها للتحضير في الوقت الذي يعينه  
 حضرته لتلك وعلى حضراتهم الاجابة فمن كان منهم  
 معذوراً عنراً ضرورياً ظاهراً يلزمه التحضير لحضرة  
 شيخ الجامع بذلك من قبل مياد الامتحان بزمان يسع  
 انتخاب غيره (م) ٦ يكون انعقاد مجلس الامتحان في المحل  
 الذي يختاره شيخ الجامع (م) ٧ بحلول الوقت المعين  
 للامتحان بمقدار المجلس وينحمن الطالب في المقدار  
 الذي عينه له (م) ٨ ينقسم ارباب التدريس  
 المنحتمون الى ثلاث درجات فمن اتفق ان  
 له وفاقاً معتبراً على الاحد عشر علماً وله ملكة يقتدر  
 بها على الفهم والتفهيم فيها وكانت ملكته تامة في ذلك  
 يعد من اهل الدرجة الاولى فان كانت ملكته لا  
 تساوي ملكة صاحب الدرجة الاولى يعد من اهل  
 الدرجة الثانية وان كانت ملكته لا تساوي ملكة  
 صاحب الدرجة الثانية يعد من اهل الدرجة الثالثة  
 (م) ٩ متى اتفق انه صار مستعداً للتدريس في اي

درجة من الدرجات الثلاث على الوجه السابق في المواد السابقة وادى القرار والشهادة الاتهائية من ارباب مجلس الامتحان بيلوغه درجة من الدرجات المذكورة اما باتحاد الآراء اوبالاجلية يعطى له الاذن اللازم بذلك من مشيخة الجامع ثم بعد صدور البيورلدي المنوه عنه في المادة الحادية عشرة يجرى له الاعلان اللازم لذلك من المشيخة المشار اليها وبقيده ذلك القرار وهذا الاعلان بقيودات الجامع وبذلك يصير من اهل تلك الدرجة التي امتاز بها وبعده من مدرسي الجامع الازهر على حسب درجته — ثم ان ارباب الدرجة الاولى يدرسون ما شاؤا من هذه العلوم على التدرج في الكتب المتداول قراءتها وارباب الدرجة الثانية يدرسون من علم النحو على التدرج ايضا لغاية الاث في وارباب الدرجة الثالثة يدرسون منه كذلك ايضا لغاية ابن عقيل وكل من ار باب الدرجة الثانية والثالثة يدرس من بقية العلوم ما يضافي تلك الكتب حسب ما يناسب درجته مما ذكر (م) ١٠ من يريد الانتقال من الدرجة الثالثة الى الثانية او من الثانية الى الاولى يطلب ذلك بمكاتبة يجرىها حضرة شيخ الجامع ثم حضرته ان تحقق له انه مضى عليه زمن في التدريس وممارسة العلوم بظن فيه انه اهل لما يريد بمحضه في درسه واما من يعينه نائبه عنه مع من يترأى لحضرته انتخبهم من حضرات العلماء ويكون ذلك في ابتداء انكتاب او ختمه وبسألونه عما يلوح لهم في اثناء الدرس لمعرفة تمكنه في العلوم من مجاوبته عما يسأل عنه فان ظهر لياقته واستعداده للانتقال يؤذن له بذلك من حضرة شيخ الجامع ويجري له الاعلان اللازم على حسب ما هو منصوص في المادة التاسعة (م) ١١ من اذن له بالتدريس في اي درجة من الدرجات الثلاث سواء كان جديدا او منتقلا من درجة الى اعلا منها يعرض عنه من مشيخة الجامع الازهر لنظارة الداخلية للعرض عن ذلك منها للاختاب الخديوية يعطى له بيورلدي بالدرجة التي تحصل عليها فيها

اسماء القديس امتحنوا من حضرات العلماء (م) ١٢ يتناز ارباب الدرجة الاولى بالانعام عليهم من الحضرة الفخيمة الخديوية بكسوة تشريف تغطي لهم من الكساي التي هي من الدرجة الثالثة على حسب طلب حضرة شيخ الجامع على الوجه الذي ذكر في المادة الحادية عشرة مع مراعاة تقدم من يستحق التقديم عليهم من العلماء السابقين عليهم في التدريس الذين درسوا الكتب المنيرة (م) ١٣ احكام المواد السابقة انما هي بالنسبة للآزهر بين اما الطارئون سواء كانوا من داخل القطر او من خارجه فتدرسهم في الجامع الازهر وعدم تدريسهم وطريق اعطاء الاذن لهم مفوض لرأى حضرة شيخ الجامع

ازهر — ٥ امر كريم صادر لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ٧ رجب سنة ١٣١٢ — ٣ يناير سنة ١٣٩٥ غرة ١

من المعلوم ان الجامع الازهر هو المدرسة العظمى لدراسة العلوم خصوصا ما يتعلق منها بالديانة الخفيفة السمحاء مع ماله من الاهمية والشهرة في اقطار العالم الاسلامي وتوارد الطلبة اليه من سائر ارجائها لتأني العلوم واكتساب الآداب ولما كان من اجل رغباتنا المحافظة على اعلاء شأنه وانتظام حاله وكون الوصول الى هذا المقصد الحميد يتيسر بواسطة تاليف لجنة مستديفة تسمى بمجلس ادارة الجامع الازهر يعهد اليها النظر في ترتيب قواعد التدريس وانتظام الارقوة ومرتباتها ودرجات العلماء ومقرراتهم وكيفية حيازة كساي التشريف وبالجملة كل مامن شأنه التوصل الى ارتقاء الجامع ودوام نجاحه فبناء على ذلك وما هو محقق لدينا في حضرات الافاضل الخمسة المبينة اسماهم بامرنا هذا من العالمية وحسن الادارة قد اقتضت اوردنا تشكيل هيئة المجلس المشار اليه منهم بصفة اعضاء تحت رئاسة حضرة الشيخ حسونه وكيل مشيخة الجامع المشار اليه ويكون اول عمل المجلس سن نظامات تتضمن الواجب التي ذكرت آنفا وبعده

أقامها كلها أو بعضها تقدم الى مجلس النظر لاجل  
تقريرها ورفضها ائنا للتصديق عليها واصدونا امرنا  
هذا لدولتكم للاحاطة واعلانه الى الموالى بهم للعمل  
بوجبه وما مولانا له بناية الحق تعالى بصير الوصول  
الى تحقيق امانينا نحو مساعدة حال الجامع المشار اليه  
(الشيخ سلم البشري شيخ السادة المالكية — الشيخ عبد  
الرحمن الشريبي من اكابر علماء السادة الشافعية  
— الشيخ يوسف الحنبلي شيخ السادة الحنابلة —  
الشيخ محمد عبيد القاضى الحاكم الاهلية — الشيخ عبد  
الكريم سلمان وكيل ادارة قلم الجرائد الرسمية)

أزهر — ٠ مكرم صاخر لدولتورئيس مجلسالنظر  
بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٣١٢ — ١٧ يناير سنة ١٨٩٥ تمرة ٢  
عرضت على مسامعتنا مكتوبة دولتكم الواردة  
لدولاننا العربي بتاريخ ٩ يناير سنة ١٨٩٥ تمرة ٤  
وصورة مشروع القانون المقدم من حضرة وكيل شعبة  
الجامع الازهر المشتمل على خمس عشرة مادة تتضمن كيفية  
امتحان طالبي التدريس بالجامع المشار اليه وما يلزم  
لاعطائه الاذن لم بالتدريس بالدرجات التي  
يستحقونها وبالنظر لحصول التصديق عليه من المجلس  
بجلسة يوم ٥ يناير سنة ١٨٩٥ بالصفة المقررة بهاتلك  
الصورة المرفقة بهذا ترديدون استحصل امرنا عن ذلك  
وقد وافق ارادتنا اتباع السير على موجه بدلا من القانون  
الصادر عليه الامر السالى المؤرخ ٦ جمادى الاولى سنة  
١٣٠٥ تمرة ١ واصدونا امرنا هذا لدولتكم لاجراء  
ما اقتضاه

### قانون

امتحان من يريد التدريس بالجامع الازهر  
الذي صار تخصصه معرفة الجعنة التي تشكلت  
لذلك تحت رئاسة سعادة ناظر المعارف العمومية اذ ذلك  
وذلك بعد تنقيحه وزيادة ما زلت زيادته  
(م) ١ كل من يريد ان يؤذن له بالتدريس  
والانظمام في سلك العلماء ويكون امضى مدة اثنتي

عشرة سنة ضمن الطلبة على الاقل بعد استعداده ولياقته  
لذلك يطلب ما ذكر بمكتبة بحور الحضرة شيخ الجامع  
الازهر او من ينوب عنه يذكر فيها ان فيه استعدادا  
ولياقة للتدريس وانه تلقى كتب مذهبه المعتاد تلقيا  
في الجامع وتلقى كتب الحقول المعتاد تلقيا فيه ايضا  
لغاية شرح المختصر للعلامة التنازاني في علم المعاني والبيان  
والبديع وجمع الجوامع وانه من بعد الاستعلام عنه من  
حضرات العلماء المتبرين واداء الشهادة منهم واجراء  
امتحانه ايضا بلمتس الاذن له بذلك — (م) ٢ عدد  
تقديم هذا الطلب لحضرة شيخ الجامع او من ينوب عنه  
مضى تراوى بلوغ الطالب المذكور درجة الاستعداد  
والاهلية لهذا الطلب بطلب حضرته تحرير شهادة عليه  
من يوثق بهم من حضرات العلماء بانه تلقى تلك  
الكتب وانه صار مستعدا للتدريس وليه اهلية له ومع  
كل ذلك يراعى ان يكون حميد السيرة حسن الحالة  
وانه امضى المدة المذكورة بالمادة الاولى ضمن الطلبة  
(م) ٣ متى تقدمت تلك الشهادة على وجه ما سبق  
لحضرة شيخ الجامع او من ينوب عنه يكون امتحان  
طالب التدريس المذكور في الاحد عشر علما الجاري  
تدريسها بالجامع الازهر وهي الاصول والفقه والنحو  
والصرف والمعاني والبيان والبديع والوحيد والمنطق  
وال تفسير والحديث ثم معرفة حضرة شيخ الجامع او من  
ينوب عنه بالاتحاد مع من يختاره من ارباب الامتحان  
الخوه عنهم في المادة الرابعة بتعين من كل علم من العلوم  
التي يصير امتحان الطالب فيها مقدار مخصوص بتبين  
حاله من اختياره فيه ويعطى للطالب المدة كونه في مدة  
لا تزيد على عشرة ايام — (م) ٤ ينتخب حضرة شيخ  
الجامع او من ينوب عنه من اكابر العلماء سنة اثنين  
من علماء السادة الحنفية واثنين من علماء السادة الشافعية  
واثنين من علماء السادة المالكية فان كانت الطالب  
حنبلية يزيد على ذلك واحد او اثنين من علماء السادة  
الحنابلة يتركب من حضراتهم مجلس الامتحان تحت  
رئاسة حضرته او من ينوب عنه ولحضرة انتخاب من

يشاء في كل مرة يراد اجراء الامتحان فيها بدون  
تقييد بذوات مخصوصة — (م) ويجوز حفرة شيخ الجامع  
او من ينوب عنه لكل من حضرات العلماء المنضوين  
للامتحان على وجه ما سبق مكتابة بدعوتهم فيها  
للحضور في الوقت الذي يعينه حضرته لذلك ويعين  
لهم في هذا الحضر المواضيع التي عينت لامتحان الطالب  
فيها وعلى حضراتهم الاجابة فمن كان منهم معذوراً  
صغراً ضرورياً ظاهراً يلزمه التحضر بالحضرة شيخ الجامع  
او من ينوب عنه بذلك من قبل الامتحان بزمان يسع  
انتخاب غيره بحيث يتمكن ذلك الغير من الوقوف على  
المسائل المعينة للامتحان — (م) ٦ يكون انعقاد مجلس  
الامتحان في المحل الذي يختاره شيخ الجامع او من  
ينوب عنه — (م) ٧ بحلول الوقت المعين للامتحان  
يقعد المجلس ويمتحن طالب التدريس في المواضيع التي  
عينت له من العلوم على الوجه الموضح في المادة الثالثة  
وعلى ارباب المجلس الاستعداد بمسائل في الفنون  
المدكورة للممتحن لتحقيق استعداده — (م) ٨  
يتقسم ارباب التدريس الممتحنون الى ثلاث درجات  
فمن انقص ان له وقوفاً معتبراً على الواحد شرطاً وله  
ملكته يقتدر بها على الفهم والفهم في هذه العلوم يعد  
من الدرجة الاولى ومن ظهر ان له وقوفاً كذلك على  
عشرة منها او تسعة من اهم الفنون لا اقل وكانت  
ملكته لا تساوي ملكة صاحب الدرجة الاولى يعد  
من الدرجة الثانية ومن كان له وقوف على تسعة منها او  
ثمانية كذلك من اهم الفنون لا اقل وكانت ملكته  
لا تساوي ملكة صاحب الدرجة الثانية يعد من الدرجة  
الثالثة مع مراعاة وجود الامام باقي الفنون التي لم يكن  
للطالب وقوف معتبر عليها بما امتحن فيه وذلك في  
الدرجتين الثانية والثالثة — (م) ٩ من انقص ان له صار  
مستعداً للتدريس في اي درجة من الدرجات الثلاث  
على وجه ما توضح في المواد السابقة وادى القراء والشهادة  
الانتهاية من ارباب مجلس الامتحان يلوغوه درجة  
من الدرجات المذكورة اما بالحد الادنى او بالاغلبية

يعطى له الاذن بذلك من مشيخة الجامع ثم بعد  
صدور البيروالي المنوع عنه في المادة الحادية عشرة  
يتقرر له الاعلان اللازم لذلك من المشيخة المشار اليها  
ويقيد ذلك القرار وهذا الاعلان بقيودات الجامع  
وبذلك يصير من اهل تلك الدرجة التي امتاز بها  
ويعد من مدرسي الجامع الازهر على حسب درجته  
ثم ان ارباب الدرجة الاولى يدرسون ما شاؤا من  
هذه العلوم على التدرج في الكتب المتداول قراءتها  
وارباب الدرجة الثانية يدرسون من علم النحو على  
التدرج ايضا لغاية الاشوفى وارباب الدرجة الثالثة  
يدرسون منه كذلك ايضا لغاية ابن عقيل وكل من  
ارباب الدرجة الثانية والثالثة يدرس من بقية العلوم  
ما يضاها تلك الكتب حسب ما يناسب درجته بما  
توضح — (م) ١٠ من يريد الانتقال من الدرجة  
الثالثة الى الثانية او من الثانية الى الاولى يطلب ذلك  
بمكتابة يجزها لحضرة شيخ الجامع او من ينوب عنه ثم  
حضرته ان تحقق له انه مضى عليه زمن في التدريس  
وممارسة العلوم بظن فيه انه تأهل لما يريد يحضره في  
دوره هو او من يعينه نائباً عنه مع من يترأى لحضرته  
انتخابه من حضرات العلماء ويسألونه في الدرس عما  
يشاؤونه فان ظهرت لياقته واستعداده للانتقال يجوز  
بذلك قرار وشهادة نهائية من حضراتهم وبناء عليها  
يؤذن له بذلك من حضرة شيخ الجامع او من ينوب عنه  
وتجوز له الاعلان اللازم على حسب ما هو متصوص  
في المادة التاسعة — (م) ١١ من اذن له بالتدريس  
في اي درجة من الدرجات الثلاث سواء كان مستجداً  
او منقولاً من درجة الى اعلا منها يعرض عنه من  
مشيخة الجامع لنظارة الداخلية للعرض عن ذلك منها  
للاعتاب الخديوية ليعطى له البيروالي بالدرجة التي  
تحصل عليها مبتدئاً فيه اسماء الذين امتحنوه من حضرات  
العلماء — (م) ١٢ يتنازل ارباب الدرجة الاولى بالانعام  
عليهم من الحضرة الخديوية بكسوة تشرىف تعطي لهم  
من الكساوي التي هي من الدرجة الثالثة على حسب

بما اقتضته ونظارة الداخلية بالبلتيا وطلبت العمل بمقتضاها وبناء على ذلك قرر مجلس ادارة الازهر في جلسة يوم الاثنين الماضي ٢٧ شوال سنة ١٣١٢ تعيين حضرة الاساذ الشيخ ابراهيم الطواهي من اكاير علماء السادة الشافعية في الازهر وشيخ زروق الشرافوه فيه شيخا للجامع الاحمدي وان تسن له نظامات للادارة والتدريس والامتحان وغيره وان ترسل الى شيخه الجديد للعمل بها وكتب الى هذا الاساذ من فضيلة رئيس مجلس ادارة الازهر مكتوب التعيين لهذه الوظيفة بهذا المعنى  
ازهر - امر كريم صادر الى عطوفطر نائب رئاسة مجلس النظار جاري ٦ محرم سنة ١٣١٢ - ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٥ غن ٨

عرضت لدينا مكتابة عطوفطر الواردة لدوائنا العربي بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٨٩٥ انقرة ٣٥ ومشروع القانون المرفق بهذا الذي وضعه مجلس ادارة الجانج الازهر مشتملا على ثلاث وثلاثين مادة يبين كيفية صرف المرتبات في الجامع المشار اليه وصدق عليه من مجلس النظار بجملة يوم ٢٥ الشهر المذكور على الصفة المدونة فيه وتر يدون امتحان امرنا عنه وحيث انه وافق ازادتنا اعتماد القانون المذكور واتباع العمل بموجبه فاصدرنا امرنا هذا لعطوفترك لاجراء مسئلماته كما هو مطلوبنا

قانون صرف المرتبات في الجامع الازهر

(م) ١ تقسم هذه المرتبات الى نوعين نوع بصرف على راس كل سنة وفيه فسان قسم يبرهنه يبدل كساي. وقسم يسمى ثمن الثلال والنوع الثاني ما يصرف كل شهر وكلاهما من باب المعونة على تعليم العلم في الجامع الازهر

بدل الكساي

(م) ٢ يختص هذا النوع بالا كابر من حضرات العلماء وهم الذين حازوا الاندية في العلم والتدريس مع الشهرة والفضل والتحقيق وارتفاع الميت ينبت اسلمه والطلاب - (م) ٣ يجب ان يكون اكثر

طلب حضرة شيخ الجامع او من يتوب عنه على وجه ما توضح بالمادة الحادية عشرة - (م) ١٣ ان من صار امتحانه بالمجلس على وجه ماسبق وقد روي علم استحقاقه لدرجة من الدرجات الثلاث يوهو مدة سنتين على الاقل بشرط ان يجيد ويتجهد في تحصيل ما يؤهله لقبول الامتحان منه وبعد ذلك يقدم طلبا لحضرة شيخ الجامع او من يتوب عنه بامتحانه ومتى تحقق لحضرته ظهور نجاحه يصبراعادة امتحانه بالكيفية المنصوص عنها بالمواد السابقة فان تراءى للمجلس استحقاقه لدرجة تعطي له والا يوهو مدة سنة على الاقل ايضا فان عاد للامتحان بعد ذلك ولم ينجح فلا يقبل منه طلب الامتحان مطلقا - (م) ١٤ ان من جرى امتحانه على وجه ما ذكر ونراى استحقاقه لدرجة من الدرجات المذكورة ويكون قد تلقى من الطوم زيادة على الاحد عشرها المينة بهذا القانون كالم الحساب والجبر والتاريخ وما ياتل ذلك فهذا يمتاز عن اهل درجته المستحقين معه في السنة التي امتحن فيها بمرافاته في استحقاق المرتبات والوظائف ان ثبت ذلك لدى شيخ الجامع الازهر او من يتوب عنه بالامتحان بحضور من يلزم حضوره من اهل تلك القنون - (م) ١٥ احكام المواد السابقة انما هي بالنسبة للازهر بين اما الطاروقون سواء كان من داخل القطار او من خارجه فندبر بعضهم في الجامع الازهر وعدم تدريسهم وطريق اعطاء الاذن لهم مفوض لراي حضرة شيخ الجامع او من يتوب عنه

ازهر - صدرت الارادة السنية بفصل حضرة الشيخ محمد القسي شيخ الجامع الاحمدي من وظيفته وبان يرصد الى مجلس ادارة الازهر انتخاب غيره لما وبان يكون الجامع الاحمدي تابعا للجامع الازهر في شونه ادارية والتدريس والامتحانات واعطاء الشهادات وغير ذلك من بواعث التحسين وقد ابلى سعادته رئيس الديوان العربي هذه الارادة السنية الى نظارة الداخلية لتبلغها الى فضيلة رئيس مجلس الادارة في الازهر ليعمل

المرتب من هذا النوع ثلاثين جنبيها وثمناثة وسبعة وستين مليا في السنة واقبله اثني عشر جنبيها في السنة وبينهما درجات تزيد كل واحدة منها على ثلثها ثلاثين جنبيات فتكون درجات بدل الكساي سبعة الاولى ثلاثون جنبيها وثمانية وسبعة وستون مليا والثانية سبعة وعشرون جنبيها والثالثة اربعة وعشرون جنبيها والرابعة واحد وعشرون جنبيها والخامسة ثمانية عشر جنبيها والسادسة خمسة عشر جنبيها والسابعة اثنا عشر جنبيها — (م) ٤ يكون في الدرجة الاولى اثنا من العلماء احدهما شيخ الجامع الازهر ومرتبه يتبع الوظيفة وفي الثانية ثلاثة وفي الثالثة ثمانية وفي الرابعة ستة وفي الخامسة اربعة وفي السادسة خمسة وفي السابعة عشرة — (م) ٥ لا يسوغ تجزئة بدل الكسوة بحال من الاحوال من اي درجة كانت فان انحل بدل كسوة عن مستحقه فان كان من الدرجة السابعة اعطى لواحد من المستحقين من العلماء الذين لم يجوزوا هذا المرتب وان كان النحل من الدرجات الاخرى رقي فيها من الدرجات التي تحتها واعطيت الاخيرة لمستحق جديد — (م) ٦ الذين لم الان من حضرات العلماء بدل كسوة اقل من اثني عشر جنبيها ولم تتوفر فيهم شروط المادة الثانية واولاد العلماء الذين ياخذون الان من بدل الكساي معا كان مقدار ما ياخذونه منه بموضع عنه بقدر الامكان من الرواتب الشهرية التي تقبل عن اربابها او ما يتجدد وكذا عوض واحد ما ياخذ من بدل الكسوة كل بما كان معه ما يبد المستحق حتى يبلغ مرتب الدرجة السابعة وما زاد بعد ذلك من بدل الكساي يرتب ان تتوفر فيه الشروط وليس معه منه شيء مع مراعاة المادة السابقة — (م) ٧ الحكم في انطباق الشروط المذكورة في المادة الثانية على الاشخاص وفي نفوذهم في الدرجات يكون لمجلس ادارة الجامع الازهر — (م) ٨ العلماء المرتب لم هذا البديل السنوي (بدل الكساي) ليس لاولادهم حتى يه بعد وفاة

آبائهم بل ينتقل بموتهم الى من يستحقه من العلماء على الكيفية السابق ذكرها انما اذا وجد لهذا المتوفى ولد وكان من العلماء المستحقين لتبيل بدل الكسوة وتساوى مع غيره في الاستحقاق قدم هو على من سواه — (م) ٩ بدل الكساي الذي يصرف الان لبعض مشايخ السجادات ومشايخ الاضرحة وكل ما خرج من هذا البديل عن رابطة الازهر اذا انحل عن صاحبه كان ترتيبه لغيره من اختصاص رئيس مجلس ادارة الجامع الازهر مع مراعاة اصل الترتيب فيه فان لم يكن لصاحب هذا البديل خلف يستحقه عاد مرتبه الى الجامع الازهر وضم الى بدل الكساي فيه وجرت عليه جميع الاحكام السابقة

### مثنى الغلال

(م) ١٠ ما يسى مثنى الغلال ما كان منه مصروفا على جهات معينة يبقى على ما هو عليه ومجلس ادارة الازهر يلاحظ امر صرفه في جهاته المعنية له وما كان منه قابلا للاحتلال يصرفه مجلس الادارة لمن يراه مستحقا له مع مراعاة فائدة التعليم

### المرتب الشهري

(م) ١١ المرتب الشهري هو الجاري توزيعه الآن شهريا غير محض يطبقه من الطبقات وما يتجدد من الايرادات التي يحق لمجلس الادارة ان يوزعها كذلك ولا يدخل فيه مرتب شيخ الجامع ولا من يقوم مقامه — (م) ١٢ يتقدم المدرسون في الازهر الى قسمين الاول المدرسون قبل صدور الامر بالامتحان في ٢٣ القعدة سنة ١٢٨٨ هجرية والثاني م الذين ادوا الامتحان بعد صدور ذلك الامر وهيت درجاتهم في الاطوار الصادرة لم بالتدريس فانفراد القدر الثاني يكون لكل منهم درجة التي حيت له بالامتحان اما القسم الاول فيرتب له مجلس الادارة في استحقاق المرتبات ثلاث درجات اولى وثانية وثالثة وفق صدر قراره بذلك اعتبر كل فريق في درجة التي حيت له في ذلك القرار — (م) ١٣ اقل مرتب لاهل الدرجة الاولى من القسم الاول ثلاثمائة قرش واقبله لاهل الثانية مائة مائتا قرش واقبله لاهل الثالثة مائة مائة قرش واقبل مرتب لاهل الدرجة الاولى من القسم الثاني مائة وخمسون قرشا واقبله لاهل الثانية مائة مائة قرش واقبله لاهل الثالثة مائة وخمسون قرشا — (م) ١٤

إذا انقل أو مجدّد مبلغ يمكن توزيعه في المرتبات الشهرية ووجد في اهل تلك الدرجات من له مرتب لم يبلغ الاقل في حرجه صرفا لمبلغ المنقل أو المجدّد في تكيل نواقص المرتبات لا بلانها حد الاقل في كل درجة ويبدأ بأهل الدرجة الاولى من القسم الاول ويتبعون بأهل الثانية منه ثم بأهل الاولى من القسم الثاني ثم بأهل الثانية منه ثم بأهل الثالثة من القسم الاول ثم بأهل الثالثة من القسم الثاني — (م) ١٥ متى كملت المرتبات الحالية في جميع الدرجات ووصل اهل كل درجة الى اقل مرتبها وانقل أو مجدّد مبلغ صرف الى من لا مرتب له على الترتيب السابق في المادة السابقة — (م) ١٤ بان يصرف لمن لا مرتب له من اهل الدرجة الاولى من القسم الاول اقل مرتبها فان بقي شيء صرف لمن لا مرتب له من اهل الدرجة الثانية ثم لاهل الدرجة الاولى من القسم الثاني وهكذا فان لم يبق المبلغ باقل مرتب الدرجة صرف وانظر تكيله عند وجود مبلغ جديد أو انحلاله — (م) ١٦ اذا وجد في درجة واحدة عدة أشخاص يحتاج رواتبهم الى التكيل واحدة من لا مرتب لم ينداسلفاء التكيل ووجد مبلغ لا يكفي لتكيل الجميع على ما تقتضيه احكام المادة الرابعة عشر او لا يكفي لاعطاء مرتب جديد للجميع على ما تقتضيه احكام المادة الخامسة عشر قدم من امتار مجزية من المزايا الموجهة للتفصيل المخصوص طلبا في نظام التدريس فان تساوى في المزايا قدم الاقدم في التدريس فان تساوى في القدم ايضا اقرع بينهم وامر النضر في المزايا والاقدمية والاقتراع يجلس ادارة الازهر — (م) ١٧ اذا استوفى اهل كل درجة اقل مرتبها ولم يبق من المشايخ من لا مرتب له ولا من له مرتب ينقص عن اقل مرتب درجته وانقل أو مجدّد مبلغ رقي به ارباب المرتبات واخذت في الترقية بأهل الدرجة الاولى من القسم الاول وهكذا على الترتيب السابق في المادة الرابعة عشر واقل زيادة للدرجة الاولى من القسم الاول ستون قرشا ولتي ثلثها ارمصوت ولتي بعدها ثلاثون ولتي بعدها خمسة وعشرون ولتي بعدها عشرين وللخيرة خمسة عشر قرشا فان كفى المبلغ المنقل اهل الدرجة الاولى وبقي منه شيء صرف الباقي لاهل الثانية وهكذا فان لم يكف المبلغ ثلثه على درجة واحدة جرى فيه حكم التفضيل المخصوص عليه في المادة السابقة — (م) ١٦ وهكذا يكون الامر في باقي الدرجات وعلى هذا يكون الحكم لو مدد الترقى جميع الدرجات وانقل أو مجدّد مبلغ يمكن استعماله في فرق جديد وعلى كل حال لا يبتدأ بالترقى ما دام في المدرسين من لا مرتب له او من ينقص مرتبه عن اقل مرتب درجته — (م) ١٨ يجلس الادارة ان يرفع احد المشايخ من الدرجة التي هو فيها الى ما فوقها متى ثبت له انه يبلغ باجتهاده في التعليم وممارسته للدراسة ما علية اهل تلك الدرجة

التي فوقه من الاقتدار على نفع الطالبين ومن صفة الاطلاع وقوة البصيرة في العلوم — (م) ١٩ ارباب الدرجات المذكورة في المادة الثانية عشرة يحصلون مرتب درجتهم ما داموا مواطنين على تدريس علم من العلوم اللازمة تدريجيا في الازهر سواء كان اشتغالهم بالتدريس في الازهر أو خارجا عنه ان كان المشتغل في الخارج غير موظف فان كان موظفا اشترط ان يكون يدرّس في الفقه وكل ذلك ما دام المدرس بالنظر المصري فان خرج منه بقصد الإقامة خارجه قطع مرتبه — (م) ٢٠ اذا توفي احد من العلماء عن شيء من هذه المرتبات الشهرية ولم يكن له ابن صرف مرتبه الى من يستحقه على الكيفية والترتيب السابق فان كان له ابن فأكثر صرف لم ما يكفيه من مرتب والده فان لم يكف البض صرف لم اكل والمرجع في تقدير الكفاية الى مجلس الادارة وابن الابن يقوم مقام الابن عند فقده حال وفاة جده — (م) ٢١ ان كان الابن فأكثر نصرا اشترط فيه ان يشتمل على حفظ القرآن الى ان يبلغ من الخامسة عشرة سنة فاذا بلغها اشترط ان يشتمل على طلب العلم وان يؤطبا ما لو وان كانا عند وفاة والده قد بلغا السن المذكور شرط في صرف المرتب لم ان يكونا مختلفين بطلب العلم مواطنين عليه وحق المرتب لم بعد ان يبالغ في درجة من درجات التدريس ثم تسري عليهم احكام الدرجات — (م) ٢٢ ان ترك العلم ابدا ما لم كان شاعا فان اهل درجته على الترتيب السابق في المادة الرابعة عشر — (م) ٢٣ اذا لم يقدم ابن العالم طلبا للامتحان في مدة عشر سنين من سنة اشتغاله او امتحونه لم ينجح على ما قرر في اصول الامتحان او استوفى بمرقة فور طلب العلم في الازهر قطع مرتبه وصرف لغونه من يستحقه على الترتيب السابق — (م) ٢٤ اذا مات احد من اولاد العلماء الذين يخالون من مرتب والده لم يكن لاولاد الخوف منهم شيء وان كانوا مشغولين بطلب العلم بل يصرف مرتبه اليه المستحقين من العلماء على الترتيب السابق — (م) ٢٥ الرواتب الشهرية التي تصرف الآن من ديوان الاوقاف لبعض علماء الازهر لكونه من العلماء اذا اعلنت بموت صاحبها بجيش الازهر دوليا وكان صرحا برأى مجلس الادارة في مصلحة العلم في الازهر ولا تجري لها استعار الدرجات التي سبق ذكرها في المادة الثانية عشرة وما بعدها — (م) ٢٦ الرواتب الخاصة ببعض الطبقات من العلماء او ببعض طلبة العلم سواء كان تخصيصها بشروط واقتراف او بغير ذلك يتبع فيها شروط التخصيص ولكن تعيين من يستحقها يتوفر تلك الشروط فيه موكل الى مجلس ادارة الازهر وكذلك امر التقديم والمعتبر فيها — (م) ٢٧ مرتب وشقة شيخ الجوامع الازهر يتبع الوظيفة ولا تسري عليه احكام

الدرجات - (م) ٢٨ هذه المرتبات التي سبق ذكرها في هذا النظام يجوز اجتباؤها بعضها مع بعض أو اجتباؤها بعضها مع ماية من يكون موظفاً أو يأخذ مائشاً من العلماء على شرط أن يقوم الموظف أو من يأخذ المائش بتدريس علم من علوم الأزهر في القامع مع المحافظة فإن كانت وظيفته وظيفة تدريس وجب أن يكون الدرس الذي يوديه خارجاً عن درس الوظيفة والأمر في جميعها أوجع بعضها مع الماهية أو المائش يرجع إلى مجلس الإدارة مع مراعاة قاعدة الاتع للتعليم - (م) ٢٩ المرتبات الشهريه التي كان اصلها من مرتبات الأزهر وخرجت منه بأمر سابقه على أن تبقى في اعقاب أربابها تعود للأزهر متى مات واحد منهم بلا عقب ويجري عليها حسبما احكام الدرجات

### ❖ احكام وقفيه ❖

(م) ٢٠ من له مرتب من حضرات العلماء يزيد الان عن اقل مرتب درجه يبقى له مرتبه وان كان يوجد من العلماء من ليس له مرتب ومجلس الإدارة ان يرتب له بدل كسوة أو يعطيه من مرتبات الاوقاف ونحوها اذا رأى ذلك من مصلحة العلم - (م) ٢١ مجلس الإدارة يقرر في شؤون اولاد العلماء الذين يقضون الان مرتبات عن ابايهم فمن ثبت له منهم انه يستغل بطلب العلم حق الاشتغال ابقاه على مرتبه الى ان يوحدي الامتحان بنجاح وعند ذلك ينتقل الى درجه العلماء ويجري على حكم المادة اتحادية والعشرين ومن ثبت له منهم انه غير مستغل أو مشغل غير مواظب امر رئيس المجلس بالاشتغال أو بالمواظبة فان استمر على ترك الاشتغال أو على ترك المواظبة اربعة اشهر في السنة متواليه أو متفرقة لغير ضرر كان لمجلس الإدارة ان يقطع مرتبه وان يصرفه لغيره من المستفيين فان عاد للاشتغال بعد ذلك لم يكن له حق في اخذ المرتبه الا اذا أدى الامتحان وصار من العلماء وعند ذلك ينال مرتب درجه على الترتيب المتصور طوي في هذا النظام - (م) ٢٢ من مضى طوي من اولاد العلماء أكثر من ثمان سنين من بلوغه من طلب العلم (خمس عشر سنة) الى يوم اول العمل بمنا النظام مع مة اثني عشر سنة يواظب فيها على الطلب ويقدم في اثنا عشر طلب الامتحان ومن مضى عليه اقل من ذلك مع عشرين سنة يواظب فيها على طلب العلم ويقدم في اثنا عشر طلب الامتحان فان مضى على كل مدته ولم يقدم طلباً للاختلال أو امتحن ولم ينتج قطع مرتبه - (م) ٢٣ قد اتى كل ما كان محلها لهذا النظام مما سيق من الاحكام

ازهر - ارادة سنية صادرة الى عطوفطو رئيس مجلس النظر بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٣١٤ الاول يولييه سنة ١٨٩٦ تمه ٢ عرضت علينا مكتبة عطوفطكم الواردة لديواننا العربي بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٨٩٦ تمه ١٨ وقانون الجامع الأزهر المرقق بهذا المشتغل على اثنتين وستين مادة الذي اقر عليه المجلس في جلسة يوم السبت ٢٧ الشهر المذكور ١٦ محرم سنة ١٣١٤) وقد وافق اراءنا اتحاد هذا القانون واتباع العمل به مقتضى واحدنا امرنا هذا لمطوفتكم بذلك لاجراً واجبا به

### ❖ قانون الجامع الأزهر ❖

#### سيف الباب الاول

#### الاداره العموميه

#### (الفصل الاول - في رئيس مجلس الادارة)

(م) ١ شيخ الجامع الأزهر هو رئيس مجلس ادارة الأزهر وله حق المراقبة على السيرة الشخصية الملائمة بشرف العلم والدين - (م) ٢ شيخ الجامع الأزهر ينفذ جميع القوانين والوائح المختصة بالجامع الأزهر وما الحق او يلحق به من مثله وينفذ قرارات مجلس الادارة ويتخذ الوسائل لتحسين حال الأزهر وتوقية التعليم فيه وضبط اموره ويدير جميع الاعمال فيه بما لا يتخالف القوانين وقرارات مجلس الادارة (م) ٣ لشيوخ الجامع الأزهر ان يطلب من جهات الاختصاص فصل او تعيين موظفي وخدشة الجامع الأزهر وما الحق او يلحق به من مثله كالأئمة والخطباء وقراء الصورة والمؤذنين ومشايخ المتاري وخلافهم من الموظفين والخدشة (م) ٤ لشيوخ الجامع الأزهر كافة الاختصاصات الاخرى المنصوص عنها في هذا القانون

#### (الفصل الثاني - في مجلس الادارة)

(م) ٥ يتشكل مجلس ادارة الجامع الأزهر من خمسة اعضاء غير الرئيس منهم ثلاثة من افاضل علماء الأزهر واثنان من العلماء الموظفين في الحكومة ويكون تعيينهم جميعاً بأرادة سنية - (م) ٦ يتعقد مجلس ادارة الجامع الأزهر مرة واحدة على الاقل في كل خمسة عشر يوماً - (م) ٧ لمجلس الادارة ان يصدر



( الباب الثاني )

( في شروط الانتظام في سلك طلبة الجامع الازهر )

( م ) ١٣ لا يعتبر من طلبة العلم في الجامع الازهر

الامن بلغ من السن خمس عشرة سنة على الاقل

( م ) ١٤ على طالبي الانتظام في سلك طلبة

الازهر ان يكون لم دراية بالقراءة والكتابة تؤهلهم

لطلب العلم وان يكونوا حافظين نصف القرآن الكريم

على الاقل ومن كان منهم كفيف البصر تعين عليه

ان يكون حافظا للقرآن الكريم باكماله وللحق من

كل ذلك تشكل لجنة اختبار من اثنين من مشايخ

الاروفة تحت رئاسة اعضاء مجلس الادارة - ( م )

١٥ على طالب الانتظام في سلك طلبة العلم بالجامع

الازهر ان يقدم الى شيخ الرواق او شيخ الحارة

التي ينتسب اليها ويطلب قيده في الجهة المختصة به

مع بيان اسمه ولقبه وبلده والمشايخ الذين اختارهم

لثلاثي العلم عنهم وتقديم شهادة ميلاده او شهادة

تقوم مقامها وشهادة تطعيم المجدي - ( م ) ١٦ ومن

يجعل بالكتاتيب الموجودة داخل الجامع الازهر لا

يعد من طلبة العلم وقيل دخوله بها عليه ان يحضر

شهادة تطعيم المجدي وشهادة اخرى تدل على انه

سلم من الامراض المعدية

❦ الباب الثالث ❦

( في التعليم واحكام عامة تتعلق به )

( الفصل الاول - في العلوم التي تدرس بالازهر )

( م ) ١٧ العلوم التي تدرس في الازهر تنقسم

الى قسمين مقاصد ووسائل فاما المقاصد فهي علم

الكلام وعلم الاخلاق الدينية والفقه واصوله وتفسير

القرآن والحديث واما الوسائل فالنحو والصرف

والمعاني والبيان والبديع والمنطق ومصطلح الحديث

والحساب والجبر والفروض والقافية - ( م ) ١٨

اما تحصيل العلوم الغير متداول تدرسه الا

بالازهر كتأريخ الاسلام وصناعة النشا فولا

قرارات بالقواعد التي يكون بموجبها سير التدريس

وضبط الطلبة والاعمال وكل ما له علاقة بادارة

الجامع الازهر وما الحق او يلحق به وبالحكام التي

تسري على جميع الوعاظ والمدرسين بشرط ان لا

يخالف في ذلك كله القوانين والوائح المرجعية وشروط

الواقفين - ويصدر قرارات بتعيين وفصل مشايخ

اروفة الازهر واختيار مشايخ ومدرسي المساجد مع

مراعاة شروط الواقفين - ( م ) ٨ مجلس الادارة يقر

طريقة توزيع ما يرد من النفوذ للازهر وما الحق

او يلحق به سواء كانت عبارة عن ايراد دائم او مؤقت

ويعرض اقتراحه لجهات الاختصاص بواسطة

شيخ الجامع - ( م ) ٩ يضع مجلس الادارة قواعد

للاتساق والانتظار والاستحقاق في الجرايات وما

يسمح به للطلبة عن مدة مفينهم ايام المعد وما لا

يسمح به مع مراعاة شروط الواقفين كما يضع قواعد

الاروفة والحوارات يبين فيها الاعمال التي تناط بكل

شيخ وما على الطلبة المستسبين لتلك الاروفة والحوارات

وتكون قراراته في ذلك نافذة بمجرد صدورها -

( م ) ١٠ لمجلس الادارة ان ياذن لغير علمه

الازهر بتدريس العلوم الغير متداول تدرسه الا

فيه بشرط ان يكونوا من اهل العلم الخائزين للصفات

الملائمة لحال الازهر من حيث ومدرسة اسلامية

( م ) ١١ مجلس الادارة يوزع العلوم التي تدرس

في الازهر على الاساتذة وعلى السنين ولا يجوز

لاستاذ ان يعمد ما يقرره المجلس في ذلك ( م ) ١٢

لمجلس الادارة ان يعين مباشرة كتبا لجميع العلوم

خصوصا فيما لم يتداوله الا تدرسه بالازهر ومتى

حين كتابا لا يجوز قراءة غيره الا بقرار يصدر منه

ولا يباح لاحد ان يختار غير الكتب المألوف

قراءتها في الجامع الازهر الا بعد اشارة مجلس الادارة

وصدور قراره في ذلك

ومساحة الطلبة خمسة وثلاثين يوماً أثناء السنة الدراسية في الاعياد والمواسم الآتية (عيد الاضحي - يوم عاشوراء - مولد النبي صلى الله عليه وسلم - مولد سيدنا الحسين رضي الله عنه - مهرجان المحمل - مهرجان قطع الخليج - مولد السيد احمد البدوي رضي الله عنه - ومجلس الادارة بقرار ايام كل مسابقة)

### الباب الرابع

(في الامتحان)

(م) ٢٧ ينقسم الامتحان الى قسمين امتحان شهادة الاهلية وامتحان شهادة العالمية  
الفصل الاول  
(في امتحان شهادة الاهلية)

(م) ٢٨ لكل طالب علم في الجامع الازهر افضى فيه ثمان سنوات فاكثر مواظب على الطلب وتلقى العلوم المقررة لتلك المدة ان يطلب الامتحان لئيل الشهادة باحصله من العلوم - (م) ٢٩ يقدم طالب الامتحان عرضة بطلبه الشيخ الجامع الازهر يذكر فيها العلوم التي تلقاها والمدة التي اقامها ويصحها بشهادة تدل على حسن سيرته - (م) ٣٠ متى تحقق شيخ الجامع من صحة ما في العرضة والشهادة قبل الطلب وامر بقبوله بشرة مسلسل في سجل يعد لتفيد طالب الامتحان شهادة الاهلية - (م) ٣١ لجنة امتحان شهادة الاهلية تشكل من ثلاثة من العلماء ومن تقتضي الحال انتفاهم من غيرهم تحت رئاسة شيخ الجامع او من يستنيبه - (م) ٣٢ اذا احسن الطالب الاجابة في جميع العلوم التي امتحن فيها منح شهادة اهلية بين فيها درجة تحصيله في كل علم منها - (م) ٣٣ الخازنون لهذه الشهادة يجوز تعيينهم في وظائف الامامة والخطابة والوعظ في المساجد وتعليم العامة فيها وفي التعليم الابتدائي

وكتابة (وهي من علوم المقاصد) وكالعادة متنا وادبا ومباذيه الهندسة وتقويم البلدان (وهي من الوسائل) وغلانها من العلوم العقلية والتغلية فيكون من المرجحات المميزات الموجبة للتقدم بعض اهل الدرجة الواحدة على البعض

(م) ١٩ العلوم التي يقصد من تعليمها العمل بها كعلوم البلاغة يجب على مدرسيها تمرين الطلبة على تطبيق العلم على العمل - (م) ٢٠ يخصص لعلوم المقاصد اوسع اوقات الدروس ولا يصرف في الوسائل من زمن الدراسة ما يساوي الزمن الذي يصرف في المقاصد - (م) ٢١ لا يتقيد طلب العلم في الجامع الازهر بكتاب معينة فيجوز ان يكون التدريس في اي الكتب بشرط ان يصادق عليه مجلس الادارة - (م) ٢٢ تمنح قراءة الحواشي والتقارير متنا بآنا في جميع العلوم في الاربعة سنوات الاولى ويكتفي بالآتون والشروح الواضحة وبعد الاربعة سنوات تخبر الطلبة والاساتذة في النظر في الحواشي وعدم النظر فيها اما التقدير فلا يجوز استعالمها الا بقرار من مجلس الادارة - (م) ٢٣ لا يباح للطالب ان يشتغل بعلم من علوم المقاصد قبل ان يستحصل من وسائله على ما يمكنه من فهمه وعلى كل طالب من مذهب من المذاهب ان يتلقى اصول مذهبه

### الفصل الثاني

(في مدة طلب العلم وفي السنة الدراسية والمساحات)  
(م) ٢٤ مدة طلب العلم في الجامع الازهر اثنان يريد ان ينال لقب عالم اقلها اثنتا عشرة سنة واكثرها خمس عشرة سنة ويطلى من الاقل ويزاد على الاكثر السنون التي يعاقب الطالب بالانها حسب ما ينص عنه في باب العقوبات - (م) ٢٥ بتندي السنة الدراسية في الجامع الازهر من اليوم السادس عشر من شهر شوال وتنتهي في اخر يوم من شهر رجب - (م) ٢٦ يصير تعطيل التدريس في الجامع الازهر

﴿ الفصل الثاني ﴾

( في امتحان شهادة العالمية )

( م ٣٤ ) لا يقبل في امتحان شهادة العالمية الا من قضى في  
الازهر اثني عشرة سنة مؤتملاً فيها على الدراسة بدون انقطاع  
وعلق جميع العلوم التي ذكرت في المادة السابعة عشرة - ( م )  
٣٥ يقدم طالب الامتحان عريضة طلبه لتسريح الجامع مبيناً  
فيها جميع العلوم التي تتلقاها بما نص عليه في المادتين السابعة  
عشرة والثامنة عشرة وبموجب العريضة بشهادة من المدرسين  
تدل على انه تلقى تلك العلوم وشهادة تدرج على حسن - برهانه  
( م ٣٦ ) متى تحقق شيخ الجامع من صحة ما في العريضة  
والتم ذات قبل الطالب وامر بتجديده بغير سلسلة في سجل  
يعد لتد طابقي امتحان شهادة العالمية - ( م ٣٧ ) طلبات  
الامتحان تقدم في الثلاثة شهور الاولى من كل سنة دراسية  
وفي ختام هذه السنة يشكل شيخ الجامع لجنة لامتحان الطالبين  
( م ٣٨ ) الامتحان يكون في جميع العلوم المذكورة في  
المادة السابعة عشرة وفي التي يمتحن على الطالب تلقياً وفيما  
عناها من العلوم المخصوص عليها في المادة الثامنة عشرة التي  
يرغب الطالب تأدية الامتحان فيها - ( م ٣٩ ) يمتحن شيخ  
الجامع المواضيع التي يجري الامتحان فيها في كل من علوم  
الكلام والاخلاق الدينية والفقه واصوله والتفسير والتحديث  
والفحو والصرف والمصاني والآداب والديع والمنطق - ويعلم  
بذلك اعضاء لجنة الامتحان وطالب الامتحان قبل اليوم ليعين  
لاجراءه بعشرة ايام على الاكثر وقافية على الاقل مع تعيين  
ساعة انعقاد اللجنة في ذلك اليوم ومكانه - وتعين اللجنة في  
اناء الامتحان مواضيع الاختبار في العلوم الاخرى - ( م ٤٠ )  
تؤلف لجنة امتحان شهادة العالمية من ستة من العلماء المدرسين  
من كل مذهب من المذاهب الثلاثة اثنان ويراد عليهم  
واحد من مذهب المخالفة اذا كان الطالب حنبلياً وعضواً بها  
بعض المارفين بالنون التي لم يتناول تدريبها بالازهر  
اذا اقتضت الحال - وتستعد لجنة الامتحان تحت رئاسة شيخ  
الجامع الازهر او من يستتبه - ( م ٤١ ) لا يتخذ تاليف  
لجنة الامتحان باشتغاف معينين - ولشيخ الجامع مع ذلك  
استئذنة بعض اعضاء او جميعهم اذا راي المصلحة في ذلك  
ومتى قدم حضور في لجنة الامتحان لزمهم الاجابة الا  
للمدر شرعي - ( م ٤٢ ) يجوز لرئيس لجنة الامتحان ان  
يبدأ فيه متى حضر ثلثا اعضاء اللجنة بشرط ان يكون في  
الحاضرين واحد من مذهب الطالب - ( م ٤٣ ) تعين لجنة  
الامتحان الزمان اللازم له في كل علم - ثم يمتحن رئيس  
اللجنة العلم الذي يبدأ به وهو الذي يمتحن اياه الامتحان  
في العلم والاقتضال الى غير - ( م ٤٤ ) لكل من احصاه

لجنة الامتحان ان يوجه للطلاب ما يشاء من الاسئلة في  
العلم الذي عنه الرئيس للامتحان ولا يسأل الطالب في  
غير ذلك العلم حتى ينتهي الامتحان فيه - ( م ٤٥ ) يعتبر  
في درجة الامتحان امران في العلوم التي تعين فيها مواضيع  
الامتحان حسبما ذكر في المادة التاسعة والثلاثين - الامر  
الاول قوة فهم الطالب لمعارف المؤلفين - والامر الثاني  
درجة تحصيله في العلم - اما ما عدا ذلك من العلوم فانما  
يراعي فيه درجة تحصيل العلم فقط - ( م ٤٦ ) الدرجات  
التي يتلها المنصن بحسب اجابته في الامتحان ثلاث اولى  
وثانية وثالثة - وهذه الدرجات تعتبر في كل علم وفي كل  
امر من الامرين المخصوص عليها في المادة الخامسة والاربعين  
وتعتبر الاغلبية في تعيين الدرجات فان تساوت الآراء  
مخرج الجانب الذي فيه الرئيس - ( م ٤٧ ) بعد انتهاء الامتحان  
ينظر في جداول الدرجات وما وقع فيه الاختلاف منها في  
كل علم جرت المداولة فيه على حد الذي ان يجهت فيه بالاتفاق  
او الاغلبية - ( م ٤٨ ) مداوات اللجنة في درجة الطالب  
تكون سرية لا يجرسها من غير اعضائها احد - ويكتب  
محضر للمداوات تعين فيه الآراء وتذكر فيه درجات  
الطالب في كل علم بالتفصيل - ( م ٤٩ ) لا يعتبر الطالب  
في الدرجة الاولى في علم من العلوم المخصوص عليها في المادة  
التاسعة والثلاثين الا اذا كان اولى في الامرين « في فخر  
المبارة وفي تحصيل هذا العلم » - فان كان في احد  
الامرين اولى في الاخر الثانية او ثالثة او ثانياً فيها اخبر  
في الثانية - وان كان في احدها ثانية وفي الاخر ثالثة او  
كان ثالثة فيها اخبر في الثالثة - وان لم يكن له درجة في  
احد الامرين جده ساقط في هذا العلم - اما العلوم الاخرى  
التي لم يمتحن في موضوع قبل يوم الامتحان تعتبر له فيها  
درجة التفصيل - ( م ٥٠ ) من حاز الدرجة الاولى في  
علم الكلام والاخلاق والفقه واصوله والتفسير والتحديث  
والمصاني والمنطق والحساب عد من اهل الدرجة الاولى ومن  
حاز الاولى في ثمانية او سبعة منها عد من الدرجة الثانية  
وكذلك من حاز الاولى في اقل من سبعة وحاز الثانية في  
الباقى من السبعة فان لم يجر الثانية في باقي السبعة او لم يجر  
الاولى في واحد من هذه العلوم التسعة وحاز الثانية فيها عد  
من الثالثة وكذلك من حاز اقل من ذلك ويشترط في  
جميع الاحوال ان تكون له درجة ولو ثالثة في بقية العلوم  
غير التسعة المذكورة - والفاووت في كل درجة من الدرجات  
يعد من اهيزات الوجبة لتقدم بعض اهل الدرجة على بعض  
( م ٥١ ) اذا لم يتل المنصن درجة من الدرجات الثلاث  
في حد العلوم التسعة المذكورة او في طوبى آخرين مما نص  
عليه في المادة السابعة عشرة اخبر ساقطاً وله ان يطلب

(٢٠٩) من كانت له شهرة بسعة الاطلاع في العلوم التي ذكرت في المادة السابعة عشرة من هذا القانون و بالتدريس فيها وكان من غير اهل الازهر وطلب الاذن له بالتدريس فيو من شيخ الجامع الازهر بدون امتحان وجب على الشيخ ان يعرض الطلب على مجلس الادارة ليقدر ما يراه - (م) ٦٠ احكام الامتحان المدونة في هذا القانون لا تسري الا على الطلبة الذين ينتظمون في سلك طلبة العلم بالجامع الازهر بعد صدوره وعلى من مضى عليه الآن من الطلبة في الازهر ست سنوات فقل - اما من مضى عليه اكثر من ست سنوات فيكون مخيراً في اداء الامتحان بالتطبيق لاحكام هذا القانون او بحسب احكام قانون الامتحان الصادر في رجب سنة ١٢١٢ - ويعتبر الامتحان على حسب شروط هذا القانون من الميزات المرجحات المرحية لتقدم بعض اهل الدرجة الواحدة على البعض من التمثيل في سنة واحدة - (م) ٦١ الطلبة الذين يتلقون العلوم الدينية في المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة خارج الجامع الازهر يجوز لهم طلب الامتحان فيه لطال شهادة الاهلية او شهادة العالمية وذلك بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها في باب الامتحان - (م) ٦٢ كل من خالف احكام هذا القانون من سببه فهو لاق

ازهر - ٥ في ٢٤ يناير سنة ١٨٩٧

### ❦ قرارات من مشيخة الجامع الازهر ❦

#### (القرار الاول)

(قرار صادر من مجلس ادارة الجامع الازهر)

تداول مجلس ادارة الازهر بجلسته المنعقدة في يوم الاحد ٢١ شعبان سنة ١٣١٤ الموافق ٢٤ يناير سنة ١٨٩٧ في وضع نظام لمشايع الاروقه والحارات بالجامع الازهر فبعد الاطلاع على المادة السابعة من قانون الازهر الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٣١٤ اول يولييه سنة ١٨٩٦ تقرر باتخاذ الآراء ما يأتي - (م) ١ شيخ الرواق او الحارة في الجامع الازهر لا يكون الا من علماته ولا بد ان يكون من اهل الرواق او الحارة التي يعين شيخاً عليها فان لم يوجد من اهله او اهلها عالم او وجد ولكنه لا يصح للمشيخة فيعين عالم من اهل رواق اخر او

اعادة امتحانه في جميع العلوم على حسب المادة الثانية والخمسين وان سقط في علم واحد من العلوم تغير النسخة السابقة بجان اعادة امتحانه في ذلك العلم وحده في ظرف سنة من امتحانه وبني نال درجة فيه اعطيت له درجته في الامتحان السابق على حسب ماله في جدول - فان سقط في هذا العلم ثاني مرة لم يجز اعادة امتحانه الا على الطريقة المبينة في المادة التالية - (م) ٥٢ من سقط في الامتحان على حسب ما نص عليه في المادة السابقة فله ان يطلب اعادة امتحانه بعد مضي سنتين من سقوطه فان امتنع وسقط ثاني مرة فله ان يطلب الامتحان ايضاً بعد مضي سنة من السقوط الثاني فان سقط في الثالثة لم يقبل منه بعد ذلك الطلب ويحسب اسمه من سجلات طلبة الازهر - وكذلك من مضت عليه السنتين المذكورتان ولم يطلب الامتحان - (م) ٥٣ يصدر بكل درجة من الدرجات الثلاث بناء على طلب شيخ الجامع الازهر يوردي عال ويسلم لحازنها - (م) ٥٤ لمن نال درجة اقل من الاولى ان يطلب اعادة امتحانه لنيل درجة اخرى من درجه بعد مضي مدة اقلها سنة ويجري امتحانه على الطريقة المبينة في المواد السابقة

### ❦ الباب الخامس ❦

( في الضبط والربط والمعوقات الادبية )

(م) ٥٥ من خالف حكماً من احكام هذا القانون او قرارات مجلس الادارة او خالف اوامر شيخ الجامع يصغه المذكورة عقوباً باحدى العقوبات المقررة في المادة الآتية (م) ٥٦ العقوبات الادبية - الامذار - قطع الجراية مؤقتاً - قطع الجراية دائماً - تأخير الدرجة في الانتظار التأخير في الانتساب - قطع المرتب مؤقتاً - قطع المرتب دائماً - الغاء بعض ايام الطلب من اللدة المقررة للعفاة من القرعة العسكرية ان كان الطالب في سنها - الغاء بعض سني الطلب في مدة الدراسة - لغو من سجلات الازهر مع الحرمان من كل امتياز خاص باهله - (م) ٥٧ الانذار وقطع الجراية مؤقتاً وتأخير الدرجة في الانتظار والتأخير في الانتساب وقطع المرتب مؤقتاً يكون الحكم به من شيخ الجامع مباشرة - وباتي العقوبات المذكورة في المادة السابقة يحكم بها مجلس الادارة

### ❦ الباب السادس ❦

#### احكام عمومية

(م) ٥٨ من اذن له بالتدريس بالجامع الازهر حق له التدريس في بقية المدارس المماثلة له في النقط المصرية

وحارات ايجابة المشيخة في ما يتعلق بمسائل الفرقة العسكرية وغيرها مما يحتاج الى استعلام منهم فيه (م) ٩ على مشايخ الاروقه والحارات اتباع اوامر حضرة شيخ الجامع وقرارات مجلس الادارة في جميع ما يكتفون به من الاعمال المتعلقة بالاروقه والحارات التي هم مشايخ عليها — (م) ١٠ على شيخ الرواق او الحارة ان يراقب بنفسه رواقه او حارته بعد القرائع من دروسه التي يلقيها في بقية النهار وعليه ان يراقب بنفسه او من يستنيبه ليلاً من بيت في رواقه او حارته ان كان بيت فيه او فيها مجاورون — (م) ١١ اذا تقيب شيخ الرواق او الحارة بسفر او مرض وكان له وكيل رسمي قام مقامه في جميع الاعمال السابقة فان لم يكن له وكيل رسمي التقيب قبل مغيبه من يتوب عنه مدة غيابه واخبر بذلك مشيخة الجامع لتعيينه — (م) ١٢ حكم المادة الاولى من هذا القرار : يسري على من يعين من مشايخ الاروقه والحارات من وقت صدوره — (م) ١٣ يستثنى من احكام المادة الثانية وجميع المواد التي بعدها شيخ رواق الحنفية فان جميع الاحكام المذكورة فيها تنطبق بوكيل مشيخة الرواق المذكور — (م) ١٤ من خالف من مشايخ الاروقه والحارات ووكلائهم في غيبتهم ووكيل مشيخة رواق الحنفية حكماً من احكام هذا القرار جرت عليه احكام المادة السادسة والخمسين من قانون الجامع الازهر

### القرار الثاني

(قرار صادر من مجلس ادارة الازهر)

تداول مجلس ادارة الازهر بمجلسه المنعقدة في يوم الاربعاء ٢٤ شعبان سنة ١٣١٤ هـ فيما يتعلق بمدة البطالة بالجامع الازهر فيعدم الاطلاع على المواد ٢ و٢٦ من قانون الجامع الازهر الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٣١٤ — اول يولييه سنة ١٨٩٦ هـ مرة ٣ تقرر باتخاذ الآراء ما يأتي

حارة اخرى تكون اقرب اليه او اليها في الاختصاص وهذا اذا لم يكن هناك شرط واقف او كان اهل الرواق من غير اهل القطر المصري — (م) ٢ يناط بشيخ الرواق او الحارة جميع ما نص عليه في اللائحة المصدق عليها من مجلس النظائر بتاريخ ٧ محرم سنة ١٣٠٣ — ١٥ أكتوبر سنة ١٨٨٥ من تقييد اسماء الطلبة وملاحظتهم في سفرهم ورجوعهم وترتيب الدرجات في الانتظار ونحو ذلك مما هو مفصل فيها (م) ٣ على كل شيخ رواق او حارة ان ينشئ دقراً يقيد فيه اسماء الطلبة التابعين لجمته وتواريخ مبدأ اشتغالهم وتواريخ سفرهم وحضورهم اثناء السنة وسائر ما نص عليه في اللائحة المذكورة ويحدد هذا الدقتر في اول كل سنة دراسية وتختتم هذه الدفاتر بمختتم مجلس الادارة — (م) ٤ مشايخ الاروقه والحارات مسؤولون بانفسهم عن آداب الطلبة ما داموا في الرواق او الحارة وعليهم ان يفصلوا في المنازعات الخفيفة التي لا تحتاج ان ترفع الى مشيخة الجامع وان يبلغوا ما يحتاج منها الى ذلك في اسرع وقت ممكن واذا بلغهم عن احد الطلبة شيء يخل بسيرته او يحمله في الطلب فعليهم تحقيقه وابلاغه للمشيخة — (م) ٥ على مشايخ الاروقه والحارات ان يتلقوا ما يرد من الاساندة متعلقاً بمغيب الطلبة عن الدروس او بما يقع منهم في اثباتها من المخالفات وان يبلغوه الى حضرة شيخ الجامع في اوقاته — (م) ٦ على مشايخ الاروقه والحارات ملاحظة الطلبة في اداء الوظائف المفروضة في شروط الواقفين كقراءة القرآن ونحوها — (م) ٧ مشايخ الاروقه والحارات مكلفون بتحصيل ايرادات الاوقاف في ما له اوقاف وتوزيعها على المستحقين واجراء البارات في اعيان الوقف وتقديم حساب عن جميع ما يجرونه من ذلك في كل سنة الى حضرة شيخ الجامع ليثبت به الى ديوان الاوقاف — (م) ٨ على مشايخ الاروقه

(م) ٤ احكام المادة الثالثة شاملة الطالب والاستاذ كل فيما يمكن ان يتاله ويراعي احكام قانون المرتبات فيما يتعلق بها وتراعي شروط الواقفين فيما فيه شيء منها مع مراعاة المصلحة فان لم يسمح شرط الواقف بقطع الجراية جازت عقوبته بقطع المرتب او بغيره على حسب ما ذكر في المادة السابقة

﴿القرار الثالث﴾

(قرار صادر من مجلس ادارة الازهر)

تداول مجلس ادارة الازهر يجلسه المنعده  
في يوم الاثنين ٢٩ شعبان سنة ١٣١٤ فيا يختص  
بالطالب والاستاذ فيمد لاطلاع على المادة السابعة  
من قانون الجامع الازهر الصادر عليه الامر العالمي  
بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٣١٤ اول (يولي سنة ١٨٩٦)  
تقرر باتحاد الازاه ما يأتي

(الطالب)

(م) ١ على الطالب ان يتلقى في اليوم ثلاثة دروس على الاقل - (م) ٢ لا يحاح للطالب ان يشغل اثناء الدرس بغيره ولان يكلم غير استاذة الا فيما تدعو اليه الضرورة التي لامندوحة عنها - (م) ٣ لا يجوز للطالب ان يسأل استاذة اثناء الدرس اكثر من ثلاث مرات في الموضوع الواحد فان بقي الامر ملتبساً عليه ذاك الاستاذة في بعداتها الدرس - (م) ٤ يشين على الطالب ان تكون سيرته الشخصية ملائمة لشرف العلم والدين ولا يحاح له ان يشغل بشيء خارج عن طلب العلم الا باذن من حضرة شيخ الجامع - (م) ٥ على الطالب ان يحترم استاذة فلا يرفع صوته عليه ولا يجلس بجيئة تنافي الادب - (م) ٦ لا يحاح للطالب ان يؤذى جلسيه في الدرس لا بالقول ولا بالفعل - (م) ٧ متى اراد الطالب الاعتقال عن اسناد الى استاذ اخر فين عليه ان يخبر شيخ جهمه المتعقب اليها بذلك - (م) ٨ اذا شيع الطالب في تلقي كتاب وجب عليه اتقائه

(م) ١ أيام العطلة في الجامع أثناء السنة الدراسية هي عشرة أيام لعيد الاضحي يومان قبل يوم الميبدوو وسبعة بعده ويوم عاشوراء وثلاثة أيام لمولد النبي صلى الله عليه وسلم يوم المولد ويوم قبله ويوم بعده ويومان لمولد سيدنا الحسين رضي الله عنه اليوم السابق على الليلة الكبرى واليوم التالي لها ويوم الكسوة ويوم سفر المحمل ويوم رجوعه ويوم فتح الخليج وخمسة عشر يوماً لمولد السيد البدوي الكبير والصغير فان اتفق اجتماعها في أثناء مدة الدراسة فقلصت ثمانية أيام فقط فان اتفق احد المولدين سبق مدة العمل او جاء في اخرها تداخلت أيام العطلة له في أيام العطلة الكبرى ولا يؤخذ له من أيام العمل الا ما يتبقى المدة المحددة له فان اتفق ان الموالد ابطلت في أثناء السنة الدراسية لم يكن لها عطلة في الازهر بالمرة - (م) ٢ لا يسمح لاستاذ ولا طالب ان يخلى مدة العمل من لقاء الدروس او تلقيها الا بعد شرعي ويجوز الامتياز به حصة شيخ الجامع الازهر ويجوز به الطالب شيخ جهته المنتسب اليها - (م) ٣ من يواطى على لقاء الدروس او تلقيها انظر حصة شيخ الجامع اولا فان عاد قطع جرائته او مرهته واقطعها مما اياها او شهراً او اخره في الانتظار ان كان منتظراً وله ان يسقط أيام اماله من المدة المقررة للاعفاء من القرعة العسكرية ان كان في سنها فان بلغ مجموع الايام التي اعمل الطالب فيها ثلاثين يوماً متوالية او غفوة في السنة الدراسية فللمجلس الادارة ان يقطع جرائته او مرهته دائماً فاذا عاد بعد ذلك للمواظبة رجع منتظراً وقدم على غيره فان بلغت مدة الاحمال ثلاثة اشهر في السنة الدراسية جوزي الطالب فضلاً عما سبق بالغاء تلك السنة من سني طلبه وهكذا يلغى بكل امال من هذا القبيل سنة وهذا الى ثلاث سنوات فان حصل منه امال بعد ذلك ثلاثة اشهر في السنة محي اسمه من دفاتر الازهر ولا يقبل منه طلب الامتحان في اي حال من الاحوال -

### القرار الرابع

(قرار صادر من مجلس ادارة الازهر)

تداول مجلس ادارة الازهر بمجلسه المنعقدة في يوم الخميس ٢ رمضان سنة ١٣١٤ قيا فيجري عليه عمل التدريس والامتحان في الجامع الاحمدي بعد الاطلاع على المادة السابعة من قانون الجامع الازهر الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٣١٤ اول يولييه سنة ١٨٩٦ مرة ٣ نقر ما يأتي

(م) ١ على المدرسين والطلبة بالجامع الاحمدي ان يتبعوا جميع ما قرر في قانون الجامع الازهر وجميع ما يقرره مجلس الادارة او يامر به حضرة شيخ الجامع الازهر فيما يتعلق بالعلوم التي تدرس او الكتب التي تعين او حظر ما يحظر من ذلك وفيما يتعلق بأداب الطلبة ومعاملتهم في حضورهم وسفرهم وتقييد اسمائهم بالدفاتر ونحو ذلك وفيما يلزم المدرسين في تأدية دروسهم وفي معاملتهم للطلبة الا ما يستثنى في هذا القرار ويجري عليهم من احكام المادة الثالثة والخمسين من قانون الازهر ما يمكن تنفيذه عليهم — (م) ٢ تلقى الحساب والجبر في الجامع الاحمدي يكون الآن اختياريا لا اختصا — (م) ٣ مدة تعطيل الدروس في الجامع الاحمدي تكون على الوجه الآتي عشرة ايام لعيد الاضحى يومان قبل يوم العيد وهو وسبعة بعده ويوم عاشوراء ويوم مولد النبي صلى الله عليه وسلم ويوم مولد سيدنا الحسين رضي الله عنه وخمسة عشر يوما لكل مولد من مولدي السيد رضي الله عنه الصغير والكبير اذا جاء كل منهما اثناء مدة الدراسة وعشرة ايام للسوء الرجعي كذلك فان عطلت الموالد واحدا بسبب من الاسباب لم يكن لها عطلة في الجامع الاحمدي بالمرّة — (م) ٤ انقضاء طالبي التدريس في الجامع الاحمدي يكون على الطريقة التي جادت في قانون الازهر الا لما استثني في المواد الآتية — (م) ٥ تشكل لجنة للاختبار في الجامع الاحمدي تحت رئاسة حضرة شيخه من

### (الاستاذ)

(م) ٩ على الاستاذ ان يكون في سيرته الشخصية قدوة حسنة للطلاب — (م) ١٠ على الاستاذ ان يتفقد الطلبة الذين يحضرون درسه اما بنفسه او بمن يعول عليه منهم ليعرف من يغيّب فيخبر عنه شيخ جبهه المقيد بها اسمه — (م) ١١ على الاستاذ ان يراقب احوال الطلبة مدة الدرس حتى اذا جاء احدهم بشيء يخالف الاحكام المخصصة بالطلبة من هذا القرار فيه اول مرة فان عاد وبخه فان عاد معه عن الدرس واخبر بذلك شيخ جبهه ليخبر عنه حضرة شيخ الجامع فيجري عليه ما يراه من انواع التأديب المخصوص عليها في المادة السادسة والخمسين من القانون — (م) ١٢ السب والضرب ممنوعان اثناء التدريس منعاً باتاً — (م) ١٣ على الاستاذ ان يوجه ذهن الطالب الى تعقل المسائل ونهم المعاني من اقرب الوجوه ولا يسمح له ان يأتي بالاحتمال البعيد او المتكلف — (م) ١٤ على الاستاذ ان يحضر درسه قبل القائه وان يراجع ما يحتاج لمراجعته من الكتب لكشف ما غمض عليه من معاني الصبارات وتصحيح ما رجا يهم فيه من الفاظ الشعر ونحوه من الشواهد ولا يضيع وقته بالتفاه مع الطلبة ولا يمنعه ذلك كله من قبول راسي الطالب ان كان صواباً — (م) ١٥ لا يباح للاستاذ ان يأتي للطلبة بما يشوش عليهم الفهم في موضوع درسه كما لا يباح له الاغراب بالاكتثار من الابراد والجواب ولا يخلط مسائل علم بمسائل علم آخرو يباح له توضيح مسألة جاءت عرضاً من علم اخر مع الاقتصار على ما تدعو اليه الضرورة في الايضاح — (م) ١٦ مدة الدرس لاتقص عن ساعة ولا تزيد عن ساعتين — (م) ١٧ من خالف شيئاً من احكام هذا القرار جرت عليه احكام المادة السادسة والخمسين من قانون الجامع الازهر على حسب درجة المخالفة

(م) ١٣ كل من خالف حكماً من احكام هذا القرار جرى عليه من احكام المادة السادسة والخمسين من القانون ما يمكن تنفيذه عليه والذي يوقع الحكم على المخالف هو حضرة شيخ الجامع الاحمدي ولكن تنفيذه في نحو قطع المرتب مؤقتاً او دائماً او قطع الجراية دائماً يتوقف على التصديق من مجلس ادارة الازهر

### ✽ القرار الخامس ✽

#### ( قرار صادر من مجلس ادارة الازهر )

بجلسة مجلس ادارة الازهر المنعقدة يوم الخميس ١٦ رمضان سنة ١٣١٤ - ١٨ فبراير سنة ١٨٩٧ عرضت مسئلة اولاد العلماء الذين يتناولون مرتبات عن ابائهم ولم يقدموا ما يثبت مواظبتهم على الاشتغال بطلب العلم بعد صدور التنبيه عليهم بذلك من حضرة الاستاذ شيخ الجامع الازهر فظهور ان الذين توفرت فيهم اسباب قطع المرتب هم حضرات السيد محمد امين العروسي والسيد عمر مكرم والسيد مصد مكرم والسيد صالح مكرم والسيد امين مكرم والشيخ محمد امام الاياري والشيخ علي حسن الصاوي والشيخ محمود محمد اشحات ويوسف واحمد والدا المرحوم الشيخ يوسف الميث يزدي - فقد صدر التنبيه عليهم بالمواظبة على الاشتغال في شهر رجب سنة ١٣١٣ ومضت سنة دواسية بتمامها ولم يشغلوا بشيء من طلب العلم وطلبت منهم الشهادات في اول يناير سنة ١٨٩٧ ولم يقدموا ما يندل على اشتغالهم ولا ما يثبت لهم عذراً في عدم الاشتغال ثم اعطيت لهم مهلة اخري الى ١٥ فبراير ١٨٩٧ ولم يقدموا ما يثبت اشتغالاً ولا عذراً الى هذا اليوم - لهذا تقرر قطع مرتبات من ذكرت اسماؤهم البالغ قدرها سبعة جنيهات وثلاثة وخمسة مليات شهرياً وصرف ما انحل عنهم الى العلماء الثانية من الدرجة الثالثة الباقين بالمراتب الى الآن وهم حضرة الشيخ حسين عبد اللطيفه

ثلاثة من اكابر علمائه من كل مذهب واحد ويضم اليها احد اعضاء مجلس ادارة الازهر وله رأي معدود فان كان طالب الامتحان حنبلياً ضم اليها عضو من العلماء الحنبليّة وهو لاء الاعضاء الثلاثة لتنجيهم حضرة شيخ الجامع الاحمدي ويصدق على انتخابهم مجلس ادارة الازهر فان غاب حضرة شيخ الجامع الاحمدي ناب عنه في رئاسة اللجنة عضو مجلس الادارة وانتخبت اللجنة عضو اخر من علماء الجامع الاحمدي ولا حاجة لتصديق مجلس الادارة على انتخابه وكذلك الحكم فيما اذا غاب احد الاعضاء ويتبدأ بالامتحان في الجامع الاحمدي في شهر رجب واما تقديم الطلبات فيكون في الاربعة الاشهر الاولى من السنة الدراسية (م) ٦ يرسل حضرة شيخ الجامع الاحمدي قرار لجنة الامتحان في درجة الطالب المتمن الى حضرة شيخ الجامع الازهر ليقدمه الى مجلس الادارة فيصدر قراره بمنح الطالب شهادة بالدرجة التي قررت له (م) ٧ تختم الشهادة بختم مجلس الادارة بعد ان يوقع عليها حضرة شيخ الجامع الازهر وترسل لحضرة شيخ الجامع الاحمدي ليسلمها لصاحبها ويقيم اسمه في دفتر المدرسين من تاريخها - (م) ٨ هذه الشهادة تتحول لصاحبها حق التدريس في الجامع الاحمدي وجميع الحقوق المعروفة لاهل درجته في الجامع المذكور (م) ٩ لكل مدرّس في الجامع الاحمدي لم يكن من علماء الازهر ان يطلب تأدية الامتحان في لجنة الجامع الازهر لينال لقب العالم فيه بعد ان يتحقق انه استوفى جميع الشرائط المنصوصة في قانونه - (م) ١٠ لا يؤذن لاحد بالتدريس في الجامع الاحمدي بغير امتحان الا بتحويل من مجلس ادارة الازهر في الاحوال المنصوص عليها في قانونه - (م) ١١ لمن ناله شهادة التدريس في الجامع الاحمدي ان يدرس في اي جامع من الجامعات المشهورة في القطر كاسكندرية ودمياط ودمشق وغيرها ما عدا الجامع الازهر



بشهادتي الميلاد اوالتي تقوم مقامها وشهادة تطعيم  
المجدي المخصوص عليهما في المادة الخامسة عشرة من  
القانون مع بقية احكام تلك المادة وجميع ما هو متبع  
في شان الانتساب

( قرار صادر من مجلس ادارة الازهر )

تداول مجلس ادارة الازهر بجلسته المنعقدة في  
يوم الاربعاء ٦ شوال سنة ١٣١٤ ( ١٠ مارس سنة  
١٨٩٧ ) في تنفيذ المادة الثانية والعشرين من قانون  
الجامع الازهر الصادر طيه الامر العالي بتاريخ  
٢٠ محرم سنة ١٣١٤ ( اول يولييه سنة ١٨٩٦ ) التي  
نصها ( تمنع قراءة الحواشي والتفاريه ما باناً في جميع  
العلوم في الارب سنوات الاولى ويكتفي بالمتون  
والشروح الواضحة وبعد الارب سنوات تخيير الطلبة  
والاساتذة في النظر في الحواشي وعدم النظر فيها اما  
التفاريه فلا يجوز استعمالها الا بقرار من مجلس الادارة )  
فتقرر ما يأتي

( م ) ١ تعتبر الارب سنوات الاولى في علم النحو  
من الاجرومية الى ابن عقيل وفي فقه المذهب الحنفي  
من مراقي الفلاح الى العيني وفي فقه المذهب الشافعي  
من ابن قاسم الى التحرير وفي فقه المذهب المالكي من  
ابن ترمكي الى الشرح الصغير بدخول الغاية في الجميع  
( م ) ٢ ابتداء من اول هذه السنة الدراسية ( سنة ١٣١٤  
الداخله في سنة ١٣١٥ ) تمنع قراءة شرح الكفراوي  
منعاً باناً و يقتصر في علم النحو في السنة الاولى على  
متن الاجرومية ويكرر الاستاذ قراءته في السنة ويتوسع  
في شرح معناه بضرر الامثال وتطبيقها على القاعدة  
الرعية كلما اتسع ذهن الطلاب — ( م ) ٣ على كل  
استاذ انه يبدأ دروس الفقه في اول كل سنة من  
السنوات الارب المذكورة بتدريس رسالة صغيرة  
التوحيد تكون قاصرة على سرد القائمه مبرهنة  
بالاقتناعيات مجردة عن البرهان الكلامي وانه يتعمد دروس  
الفقه في آخر كل سنة من السنوات الارب المذكورة  
بتدريس رسالة صغيرة كبدية الهداية للامام

الحنفلي فيكمل له ٦٧١ ملجم تكليلاً لا اقل مربوط  
درجته ولكن من حضرات الشيخ محمد علي الطنشاوي  
الحنفي والشيخ علي هاني الحنفي والشيخ محمود الخطاب  
المالكي والشيخ علي السبيعي الحنفي والشيخ ابراهيم حسب  
الله الحنفي والشيخ اساعيل حسن الشافعي والشيخ حسن  
مشعل المالكي لكل منهم سبعمائة وخمسون ملياً شهورياً  
فيكون جملة ما يصرف للثمانية المذكورين ٥ جنيهات  
و ٩٢١ ملجم والباقي بعد ذلك وهو واحد جنيه ٣٨٤  
ملجم يصرف حسب قانون المرتبات واعتبار القطع  
والصرف من اول يناير سنة ١٨٩٧ وهو تاريخ إيقاف  
مرتبات اولاد العلماء السابق ذكرهم

ازهر — ٥ في ٩ مارس سنة ١٨٩٧

( قرار صادر من مجلس ادارة الازهر )

تداول مجلس ادارة الازهر بجلسته المنعقدة في يوم  
الثلاثاء ٥ شوال سنة ١٣١٤ ( ٩ مارس سنة ١٩٧ )  
في شان لجنة الاختبار المخصوص عليها في المادة الرابعة  
عشرة من قانون الجامع الازهر الصادر طيه الامر  
العالي بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٣١٤ ( اول يولييه  
سنة ١٨٩٦ ) فتقرر ما يأتي

( م ) ١ تشكل هذه اللجنة من شيعي وواقي الطبرسية  
والبجارية وما حضرتا الشيخ سعيد علي الموجي والشيخ  
محمد راضي اليوسفي تحت رئاسة حضرة الشيخ يوسف  
التابلسي احد اعضاء مجلس الادارة تطبيقاً لهذه المادة  
( م ) ٢ على هذه اللجنة ان تلاحظ بالدقة احكام  
المادتين الثالثة عشر والرابعة عشرة — ( م ) ٣ ينبغي  
عمل هذه اللجنة من اليوم السادس عشر من شهر  
شوال سنة ١٣١٤ وتنتد كل يوم بعد الظهر في  
الموضع المعروف بمقبري المرحوم عبدالرحمن كنخداي  
في الازهر — ( م ) ٤ عند ما يقدم الطالب من يله  
و يقدم طلب انتسابه الى شيخ الجهة التي يسع انتسابه  
اليها يحمله شيخ تلك الجهة على لجنة الاختبار وبعد  
ان تقرره اللجنة ترسله الى شيخ جهته ليستوفي ما يتعلق

في علم الاخلاق بمعنى ان تكون رسالة التوحيد ورسالة الاخلاق ملحقين بكتاب الفقه كما هو موجود في بعض الكتب الفقهية في مذهب سيدنا الامام مالك رضي الله عنه — (م) ٤ الكتب التي جرت العادة بتدريسها في ايام المحاضرات كالسنوسية والمجهرية الرعية والسمرقندية والسلم وايساغوجي والنهذيب والقطب وغيرها مما هو في درجتها من كل الفنون تكون فرائدها كذلك بدون الحواشي المؤلفة عليها او على شروحها

ازهر — ٢٠ محرم سنة ١٣١٥

### ( مشيخة الجامع الازهر )

وضع مجلس اداره الجامع الازهر نظاما للتدريس

والامتحان في ثمر دمياط وهذا هو

( قانون التدريس والامتحان )

في ثمر دمياط وملحقاته

خصائص شيخ العلماء

(م) ١ الشيخ العلماء في دمياط حق المراقبة على السيرة الشخصية الملائمة لشرف العلم والدين وهو الذي يتخذ ما يصدر اليه من مشيخة الجامع الازهر وقرارات مجلس ادارته فيما يتعلق بضبط امور العلماء والطلبة في الثغر وملحقاته وبترقية التعليم فيها وهو رئيس كل المقراري الموجودة في دمياط سواء كانت المعروفة بالسلطانية او المعروفة بالصغرية وسواء كان لمشايخها مرتبات من الاوقاف او لم يكن وهو الذي يقضي بين العلماء وبين فقهاء المقراري فيما يحدث بينهم متعلقا بكيفية التدريس او بوضعه او زياته او متعلقا بوظائف اولئك الفقهاء ويتبع ما يقضي به بينهم وكذلك بقية الطوائف المختص هو يفصل خصوماتها قبل صدور هذا القانون فانها تبجى على ما كانت عليه

الادارة العمومية

(م) ٢ يطلب شيخ العلماء من كل عالم اسماء الطلبة

الذين ابتدؤا بالتزقيته وعلى العالم ان يطلب من الطلبة عند حضورهم عليه بيان اسمائهم والفاهيم وبلادهم ويرسل بذلك قائمة الى شيخ العلماء ومتى انقطع الطالب عن الحضور على العالم عليه ان يبلغ ذلك الى شيخ العلماء حتى يعرف الطالب المواظب من غيره ثم تقيد اسماء الطلبة على ما يبين في القوائم التي تقدمها العلماء في دفتر مخصوص ولشيخ العلماء ان يستعين في حصر عدد الطلبة ومن يتجدد منهم ومن ينقطع ومن يواظب ومن يهمل شيخي جامع البحر والمدرسة المتبوية اللذين هما الموضمان المختصان غالبا للتدريس ومتى طلب شيخ العلماء منها ذلك لزمتها المعونة وتقدم اليه كل ما يوصل الى هذا المطلوب

ابتداء الدراسة والمحاضرات

(م) ٣ بتتديء السنة الدراسية في مساجد دمياط وملحقاتها من اليوم السادس عشر من شهر شوال وتنتهي باليوم الاخير من شهر رجب وتسامح العلماء والطلبة من التدريس والتلقي في اثناء السنة الدراسية المذكورة الايام الآتية — عشرة ايام لعيد الاضحى ويومان لمشوراء وثمانية ايام لمولد النبي صلى الله عليه وسلم وخمسة عشر يوما لمولد السيد البديوي الكبير ولا يسمح بتعطيل الدروس في غير هاته الايام

العلوم وتدريسها

(م) ٤ العلوم التي تدرس في دمياط وملحقاتها هي — التوحيد وعلم الاخلاق الدينية والامول والفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف والمعاني والبيان والبدع والمنطق واداب البحث والعروض والقافية ومصطلح الحديث وهذه العلوم منها ما هو مقاصد وهي الستة الاولى ومنها ما هو وسائل وهي التسعة الباقية وهذه العلوم بقسميها هي التي يودع فيها الطالب الامتحان اذا اراد ان يتدرج في سلك العلماء المدرسين في دمياط وملحقاتها على ما سياتي في باب الامتحان انما غيرها من العلوم التي يمكن

حواشيها وتلقاها هناك كالحساب والجبر وصناعة الانشاء  
قولا وكتابة واللغة متنا وادبا ومبادئ الهندسة  
والفلك وتقوم البلدان وتاريخ الاسلام فلا يتوقف  
عليها اندراج الطالب في سلك العلماء ولا يؤدى فيها  
امتحان الا اذا طلب ذلك مريده ومتى اراده واداه  
فيها كتب ذلك في شهادة تدرسه وكان من المميزات  
له على اهل درجته (م) — يخصص لعلوم المقاصد  
اوسع اوقات التدريس ولا يعرف في دراسة الوسائل  
الا زمن اقل من الزمن الذى يصرف في دراسة المقاصد  
ويجب في تدريس العلوم التي يقصد من تعلمها العمل  
بها كعلوم البلاغة ان يرمي مدرسوها الىها على تطبيق  
العلم على العمل ولا يتقيد بطلب علم من هذه العلوم  
المذكورة في المادة الرابعة بكتب معينة فيجوز ان  
يكون التدريس فيها في الكتب المعتادة او في غيرها  
عالم تمتد قراءته انما اذا اريد التدريس في احدها  
في كتاب غير المعتاد عرض شيخ العلماء ذلك على  
مشيخة الجامع الاور ليعر مجلس ادارته ما يراه وتبلغ  
مشيخة الأزهر القرار الى شيخ العلماء ويجب اتباعه  
وتتبع قراءة الحواشي والتفكير بها في كل العلوم  
في ظرف الاربع سنين الاولى من سني الدراسة  
للطالب ويكتفى فيها بالمتون والشرح الواضحة وبعد  
الاربع سنين الاولى يكون المدرس والطالب مخبرين في  
النظر في الحواشي وعدم النظر فيها اما التفكر فلا  
يجوز استعمالها ولا فيما بعد الاربع سنوات بوجه  
من الوجوه

#### الامتحان

(م) ٦ لا يقبل في الامتحان لثليل شهادة المالية  
في دمياط الا من امضى في طلب العلم مع المواظبة عليه  
باحد مساجد دمياط وملحقاتها اثنتي عشرة سنة على  
الاقل ويكون قد تلقى علوم المقاصد والوسائل المذكورة في  
المادة الرابعة على علماء من المقررين للتدريس في دمياط  
وملحقاتها المأذونين به من شيخ العلماء الاميق او من  
شيخ العلماء السابقين اليه اسماؤهم في الجدول المرفق

بهذا القانون ويقدم طالب الامتحان عريضة شيخ  
العلماء يطلبه مبينا فيها العلوم التي تلقاها والسنين التي  
اقامها في طلب العلم واذا كان الطالب يريد الامتحان  
في العلوم التي تعد من المميزات عليه ان يذكر ذلك  
في عريضته ويحبب العريضة بشهادة من بعض  
اولئك العلماء بانه تلقى هذه العلوم ( علوم المقاصد  
والوسائل المذكورة في المادة الرابعة ) وشهادة اخرى  
تدل على حسن سيرته ومتى تحقق شيخ العلماء من ذلك  
قبل طلبه وقيد تاريخ تقديمه اليه وامتحان الطالبين  
يكون في شهر رجب من كل سنة — (م) ٧ تؤلف  
لجنة للامتحان في دمياط تحت رئاسة شيخ العلماء  
من اربعة من افاض العلماء فيها فان كان الطالب  
غير شافعي وجب ان يكون احد اعضاء اللجنة من اهل  
مذبه وعند ما ينتخب شيخ العلماء هذه اللجنة يكتب  
لشيخ الجامع الأزهر بطلب الاقرار عليها وحينما  
يصدر اليه اقرارها عليهم يصيرون غير قابلين للتغيير  
الا بقرار جديد بناء على طلبه ويموزان بحضور الامتحان  
أحد اعضاء مجلس ادارة الأزهر ويكون له رأي  
معدود ويضم الى اللجنة بعض العارفين بالفتون الاخرى  
المذكورة في المادة الرابعة زائدة عن علوم المقاصد  
والوسائل اذا كان طالب الامتحان يريد ان يؤديه  
ايضا في تلك العلوم الزائدة او بعضها — (م) ٨ يقدم  
شيخ العلماء من الطالبين الاول فن بعده على حسب  
ترتيب تاريخ طلبات الامتحان وعند ما يريد امتحان  
طالب يعين مواضع الامتحان بالاتفاق مع اللجنة  
ويعلن بها طالبه قبل يوم امتحانه بعشرة ايام على الاكثر  
وكذلك يعلنه بالاتفاق مع اللجنة بساعة حضوره  
لمجلس الامتحان من اليوم المعين له وبالمكان الذي  
يكون فيه وتعين المواضع يكون في كتب معينة في  
العلوم الستة الاولى ( علوم المقاصد ) وفي السنة التالية لهن  
علوم الوسائل اما العلوم الثلاثة الباقية من علوم الوسائل  
وهي اداب البحث والعروض والقافية ومصطلح الحديث  
فلا يعين فيها موضوع مخصوص من كتاب معين بل ينتخب

الطالب فيها عرضاً أثناء امتحانه في تلك العلوم والمنظور اليه في اعطاء الدرجة للتمتع انما هو العلوم المعين فيها موضوع مخصوص في كتاب مخصوص ورئيس اللجنة يعين العلم الذي يبدأ به الامتحان وعلان انتهاء الامتحان في كل علم والانتقال منه الى سواء وبين بالاتفاق مع لجنة الامتحان الزمن الكافي له في كل علم من العلوم ولكن واحد من اعضاء اللجنة ان يسأل المستحق في كل علم انما لا يجوز سؤاله في غير العلم الذي هو فيه حتى ينتقل اليه ما لم يكن من العلوم التي يسأل فيها الطالب عرضاً — (م) ٩ الدرجات التي ينالها المستحق بحسب اجابته في الامتحان ثلاث اولى وثانية وثالثة وهذه الدرجات تعتبر في كل علم من العلوم الاثني عشر التي يعين فيها موضوع مخصوص من كتاب مخصوص المذكورة في المادة السابقة ويعتبر في تحصيل الدرجة في كل منها فهم عبارة المؤلفين فيها نعماً صحيحاً وقوة التحصيل في نفس العلم اما العلوم الثلاثة التي لا يعين لها كتاب فيعتبر في نيل الدرجة فيها قوة التحصيل في نفس العلم لا غير فمن استحق الدرجة الاولى في قوة الفهم وتحصيل القواعد في تسعة على الاقل من العلوم الاثني عشر المذكورة عد من اهل الدرجة الاولى ان حاز احدى الدرجات الثلاث في باقيا ومن استحق الدرجة الاولى في خمسة منها على الاقل وكان في باقيا ثمانية او ثالثة عد من اهل الدرجة الثانية ومن استحق الدرجة الاولى في خمسة منها على الاقل وكان في باقيا ثمانية او ثالثة عد من اهل الدرجة الثالثة وكذلك من استحق الدرجة الاولى في اقل من الخمسة وكان ثمانية في باقي الاثني عشر علماً ومن استحق الثانية في اكمل وعلى كل حال فلا بد ان يكون محصلاً لتواعد العلوم الثلاثة التي لا يعين لها كتاب مخصوص في الامتحان ومن عدا ذلك يعد ساقطاً وتعتبر الاغلبية في نيل الدرجة فان تساوت الاراء رجع الجواب الذي فيه الرئيس ومدالات اللجنة في تعيين درجة الطالب تكون سرية لا يحضرها احد من غير اعضائها ومن يحضر

الامتحان من اعضاء مجلس الادارة — (م) ١٠ ان سقط في الامتحان على حسب مانص عليه في المادة التاسعة ان يطلب اعادة امتحانه بعد مضي سنتين على الاقل من سقوطه ويقبل منه شيخ العلماء ذلك ويحدد له جلسة الامتحان وكيفيته على ما ذكر في المادة الثامنة فان سقط في المرة الثانية فله ان يطلب امتحانه بعد مضي سنة على الاقل من سقوطه الثاني فان سقط في الثالثة ايضاً فلا يقبل منه بعدها يطلب امتحان (م) ١١ لمن نال درجة اقل من الاولى ان يطلب اعادة امتحانه لثلاث مفاوضات من درجته ولكن ذلك يكون بعد مضي سنتين على الاقل من امتحانه الذي نال به تلك الدرجة او يمنح كالمستحق بنفس الطريقة المينة في المادة التاسعة (م) ١٢ بعد انتهاء الامتحان وتقرير الدرجة لطالبه يكتب بذلك محضر يوقع عليه من شيخ العلماء ومن اعضاء اللجنة ويرسل الى مشيخة الأزهر فنصدر للمستحق شهادة بالدرجة التي نالها وعلى شيخ العلماء ان يقيدها عند دفتر مخصوص ويسلمها الى الذي استحقها ويكتب له اذن بالتدريس (احكام عمومية)

(م) ١٣ من اذن له بالتدريس في ديباط حق له ان يدرس فيما عدا الأزهري من امكنة التدريس في القطر المصري ويعق ذلك ايضاً للعلماء الموجودين الآن بدمياط ولحقاقها قبل صدور هذا القانون المقيدة اسماؤهم في الجدول — (م) ١٤ من قدم الى ديباط من طلبة العلم وكان امضى بعض السنين المقرة للتحصيل المنصوص عليها في المادة السادسة بمجة اخرى من جهات العلم الموجودة في القطر المصري كالجوامع الأزهر او الاحمدي او الدسوقي حسبت لهم تلك المدة من سني التحصيل الاثني عشرة على شرط ان يثبت ذلك من طريق صحيح وكذلك من تلقى العلوم المنصوص عليها في المادة الرابعة في جهة اخرى من جهات القطر يجوز له طلب الامتحان في ديباط لثلاث شهادات العالمية

٢٩ أغسطس سنة ١٨٩٧ في شأن حضرات علماء  
دمياط من حيث الاقار على الدرجات التي قررت لم  
ومن حيث اثبات الذين كان اغفل قديم في جدول  
العلماء فبعد الاطلاع على الثلاثة المحاضر التي عملت في  
دمياط بمحض من حضرة الاستاذ الشيخ عبد الكريم  
سلان عضو مجلس الادارة الذي تدها المجلس لتحقيق  
هاتين المسألتين وحضري محافظ دمياط وشيخ علمائها  
وبعد الاطلاع على الفقرة الاخيرة من المادة الثانية  
عشرة من قانون صرف المرتبات في الجامع الأزهر  
الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ٦ محرم سنة ١٣١٣  
وعلى المادة الحادية عشرة من قانون الجامع الأزهر  
الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ٧ محرم سنة ١٣١٤  
نقرر باتحاد الآراء ما يأتي

#### المسألة الأولى

(م) اقد الغيت الدرجات التي كانت قررت اولاً لعلماء  
دمياط وارسل بها جدول مخصوص بتاريخ ٨ محرم سنة  
١٣١٥ الى محافظة دمياط — (م) ٢ قد اعتبر  
عمل اللجنة التي انشأها علماء دمياط بمحض من حضري  
الاستاذ الشيخ عبد الكريم سلان عضو مجلس الادارة  
وشيوخ العلماء وصدق على الدرجات التي قررت لها لكل  
واحد من العلماء — (م) ٣ قد جعل حضرات العلماء  
الموجودين الآن في دمياط وملحقاتهم كلهم  
نشأة واحدة ويسمون السابقين على قانون الامتحان  
ويسمى من يتجدد بعدهم باسم نشأة الشغنين —  
(م) ٤ لا يترتب على الطعن في هذه الدرجات  
اجراء اي عمل من الاعمال ومن كان في اية درجة  
منها لا ينقل عنها الا بقرار من مجلس ادارة الأزهر  
بناء على طلب حضرة شيخ العلماء

#### المسألة الثانية

(م) ٥ قد اعتبر من العلماء التسمية الذمير  
شهدت لهم جمعية العلماء التي اجتمعت لاختلاف شهادتها  
في امزهم بانهم درسوا من عهد البرجوم شيخ العلماء

منها بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها في هذا القانون  
وتجري عليهم احكامه في الامتحان — (م) ١٥ لكل  
مدرس في دمياط وملحقاتها لم يكن من علماء الأزهر  
ان يطلب تأدية الامتحان سيف لجنة الجامع الأزهر  
لينال لقب العالم فيه بعد ان يتحقق من انه استوفى  
جميع الشرائط المنصوصة في قانون الأزهر — (م) ١٦  
لا يؤذن لاحد بالتدريس في دمياط وملحقاتها بغير  
امتحان الا بتحويل من مجلس ادارة الأزهر في الاحوال  
المنصوص عليها في قانونه — (م) ١٧ كل من خالف  
حكما من احكام هذا القانون جرى عليه من احكام  
المادة السادسة والخمسين من قانون الجامع الأزهر  
ما يمكن تنفيذه عليه والذي يوقع الحكم على المخالف  
هو حضرة شيخ العلماء ولكن تنفيذه من المحوم دقتر  
العلماء او الطلبة يتوقف على التصديق من مجلس ادارة  
الأزهر وحتى حكم شيخ العلماء فيها هو من اختصاصه  
وحده اوورد اليه التصديق على الحكم من مجلس  
ادارة الأزهر فيها هو متوقف على التصديق منه وجب  
على المحكوم عليه الامتثال فان لم يمتثل على شيخ  
العلماء ان يحرر محضراً يخالفته يوقع عليه هو واربعة  
من العلماء المتحققين من وقوع المخالفة ويرسله الى  
مشيخة الجامع الأزهر لتنفيذه على المحكوم عليه في ٣ محرم  
سنة ١٣١٥.

أزهر ٠ — ٢٩ أغسطس سنة ٩٧

#### مشيخة الجامع الأزهر

هذا ماقرر مجلس ادارة الأزهر

بشأن حضرات علماء دمياط ويتبعه جدول  
بيان اسماهم ودرجاتهم ومذايعهم

(القرار)

تداول مجلس ادارة الأزهر بمجلسه المتقدمة  
سيف يوم الاحد غرة ربيع الآخر سنة ١٣١٥

الآخرين منهم لا يعطى الحق في قيدهم بمجدول العلماء كالمحصل في الازهر الآن وقبل الآن لانه بلا اذن من جهة ولا نه لم يرجع زيادة عدد الشهود وحينئذ هؤلاء الاربعة لا يقيدون الا اذا ادوا امتحاناً حسب القانون (م) ٨ قد صدق على ما قرره جمعية العلماء المذكورة في المادة الخامسة من افعال باب القيد في جدول العلماء بالشهادات فن الآن فصاعداً لا يقيد واحد ز يادته عن المستين عالم المحرر بهم الجدول المذكور في المادة التالية ضمن العلماء الا بالامتحان يؤدبه حسب القانون

#### مواد عمومية في المسائلتين

(م) ٩ قد صدق على الجدول الذي كتب باسماء كل حضرات العلماء الموجودين الآن في دمياط وملحقاتها سواء كانوا من اثني أو قديم أو من كانوا اغفلوا في القيد بمجدول العلماء وهو يشتمل على اثنين وعشرين درجة وعلى تسعة عشر درجة ثانية وعلى تسعة عشر درجة ثالثة — (م) ١٠ على حضرة شيخ العلماء في دمياط ان يثبت هذا الجدول في دفتر مخصص مختوم على كل صحيفة منه بختمه وان يحفظ مع ذلك هذا الجدول عنده للرجوع اليه عند الاحتياج — (م) ١١ لعلماء الدرجة الاولى ان يقرأوا ما يشاؤون من الكتب المتداول تدريسها في دمياط انما لا يقرأ احدهم في الفقه الا كتب مذهبه ولا يقرأ العلماء الدرجة الثانية الا لغاية شرح الاشتوني بحاشيته ومن كتب الفقه في مذهبه وغيرها الا ما يوازيه ولا يقرأ العلماء الدرجة الثالثة الا لغاية شرح ابن عقيل ومن كتب الفقه في مذهبه وغيرها الا ما يوازيه — (م) ١٢ على حضرة شيخ العلماء في دمياط تنفيذ هذا القرار في ربيع الثاني سنة ١٣١٥

الاسبق والمرحوم شيخ العلماء السابق مأذونين به منهما وصدق على درجتهم التي قررتهما لهم اللجنة المنتخبة لتقرير الدرجات المذكورة في المادة الثانية من هذا القرار وهؤلاء التسعة هم حضرات الشيخ محمد جوده والشيخ احمد التجاري والشيخ مصطفى الصفتي والشيخ عبدالفتاح الجبل والشيخ سيد نصير الدليل والشيخ علي عيسى والشيخ ابراهيم كشك والشيخ حسين الملايلي والشيخ احمد عاشور — (م) ٦ قد اعتبر من العلماء اربعة من الثانية الباقيين وهم شيخ ابراهيم كراوية وشيخ حسن ابو حمزة والشيخ احمد العزب والشيخ درويش الفيصوي لانه شهد لكل منهم اربعة فافوق من اعضاء تلك الجمعية المذكورة في المادة السابقة بأنهم درسوا في عهد المرحوم شيخ العلماء السابق وفضلاً عن ذلك فقد شهد لكل واحد من الثلاثة الاول واحد من الجمعية بأنه مأذون بالتدريس من شيخ العلماء السابق والرابع وان لم تتأهل له شهادة الاذن الا ان شهوده بالتدريس من قديم كانوا اكثر عدد احتي من شهود الثلاثة السابقين وقد استعمل مع ذلك من حضرة شيخ العلماء الحالي من درجة معلوماته وتحصيله فانما بانها تساوي درجة الثلاثة المذكورين وقد صدق على قرار لجنة تقرير الدرجات القاضي بأن هؤلاء الاربعة يكونون من الدرجة الثالثة — (م) ٧ قد رفض قيد الاربعة الباقيين من اولئك اثمانية في جدول العلماء وذلك لان واحداً منهم وهو الشيخ سيد البري لم يشهد له ولا واحد بأنه درس مطلقاً ولأن اثنين منهم هما الشيخ محمد انشباب والشيخ ابراهيم الفيومي لم يشهد لكل منهما بالتدريس سوى اثنين ولأن الرابع وهو الشيخ محمد عجمو وان كان شهد له بالتدريس ثلاثة الا انهم شهدوا بان تدريسهم كان بعد وفاته لمرحوم شيخ العلماء السابق وفضلاً عن ذلك فانه لم تتأهل لواحد منهم شهادة ما بانه مأذون بالتدريس ومثل هذا التدريس للشهود به الثلاثة

جدول بيان أسماء حضرات السادة العلماء المدرسين في ثمر  
ديباط وملحقاته وبيان درجاتهم ونداهم

الاسم واللقب (الدرجة الأولى) المذهب  
حضرة الشيخ محمد محمد خضير الخوجه ... شافعي

« « خليل دندوشة .....

« « محمد الشريف .....

« « سيد الحمامي .....

« « احمد الحسيني .....

« « شتا نور الدين .....

« « محمد الحمامي .....

« « عبد الوهاب البهائي .....

« « عبد الفتاح البنا .....

« « عبد القادر المفتي .....

« « محمد محرم .....

« « محمد القاضي .....

« « احمد السلحوني .....

« « عبد الوهاب السلوني .....

« « سيد الخاوي .....

« « محمد علي النشار .....

« « ابراهيم مشعل .....

« « زاكي النيل .....

« « محمد جوده .....

« « احمد التجاري .....

« « مصطفى الصفتي .....

« « عبد الفتاح الجبل .....

( الدرجة الثانية )

الاسم واللقب المذهب

« « محمد نده حبيب .....

« « محمد الخفاجي .....

« « محمد الخاوي .....

« « محمد النحاس .....

« « عبد الحق الدالي .....

« « علي عمر .....

« « محمد خضير الصغير .....

« « عبد الرحمن خلف .....

« « مصطفى الريان .....

« « سعد عنبر .....

« « خليل النحاس .....

« « مسعد ابو صير .....

« « ادين عبد الرازق .....

« « احمد بندي .....

« « عبد السلام القبايبي .....

« « سيد قصير الدليل .....

« « علي عيسى .....

« « ابراهيم كشك .....

« « حسين العلالي .....

الدرجة الثالثة

الاسم واللقب المذهب

« « ابراهيم ابو السيد .....

« « عبد المولى منصف .....

« « محمد عبد الحليم .....

« « احمد بدر .....

« « سيد خاطر .....

« « محمد الجرداني .....

« « احمد دراهم .....

« « محمد جبر .....

« « محمد الحاروني .....

« « حسن علي .....

« « شلبي شبيب .....

« « محمد مشعل .....

« « مصطفى عبد الحق .....

« « عبد الرحمن الكسار .....

« « احمد عاشور .....

« « ابراهيم كراوي .....

« « حسن ابو حمزة .....

« « احمد الغريب .....

« « درويش العيسوي .....

١٨٧٩

١٨٥٨

يقع ويجعل أرضاً براماً متوية بدون ثمن ولا عوض لمرشد  
الثانية بذلك كما رأته في عهد المرحوم سعيد باشا صدر سنة  
أمر في ١٦ رجب سنة ٧٤٤ غرة ٩ إلى مجلس سكرتيرية  
حيثذاك يجيز الترخيص بالبناء في المنطقة الأولى والثانية  
بشرط عدم حصول حرب بحري هدم ما يكون صار بناء  
لمجرد حصول التفتيش بذلك ويقبل من يريد البناء بالاجراء  
على هذا الوجه ما عدا شو صحراً ومذكوراً ايضاً بالأمر  
المحكم عنه بأنه يوجد أراضي مباحين تعلقات المساكن فهذه من  
بعدم ترك جانب منها على قدر اللزوم نظير السياسة كاصول  
الاورناتو فالباقي يصير. التصريح بالبناء فيه مع مراعات  
الاشتراطات اللازمة وكان حاصل الاجراء على وجه ما ذكر  
بالامر السالف ذكره ولكن الآن بعض الأشخاص ملتزمين  
الترخيص بتحرير جميع بما تشترطه بالأراضي الواقعة بالثلاثة  
مناطق المذكورة وللشخص يريد ان يترخص لم بالبناء  
فيها يرام النظر فيما يصير اجراء ان كان يترخص لم في ذلك  
كاكان جاري ام غير ذلك. وحيث طلب من المحافظة  
كشف بيان الأشخاص الذين يريدون منح رخصات والذين  
يرغبون البناء بايضاح كيفية كل جهة ومقاسها وحدودها  
وموقعها والمتركي فيها وورد الكلف المذكور بافاده منكم  
رقم غرة ربيع اول سنة ٨٠ غرة ١٧٣ فمدى عرضه لدينا قد  
وافقنا اذ اتنا ان الأراضي التي تملكها لاربابها يصير الاجراء  
فيها كما كان جاري في العهد السابق بأراضي المنطقة الثالثة  
وعلى مقتضى ما هو مذكوراً في امر المرحوم في خصوص  
أراضي المنطقة الاولى والثانية ومباحين تعلقات الساحل  
ما عدا شو صحراً مع ملاحظة ما يلزم اشتراطه وترك ما  
يقضي تركه من الأراضي نظير السياسة حسبما ذكر آنفاً  
واصدروا امرنا هذا اليكم للعمل بمقتضاه

( صورة شرح المحافظة الصادر للاستحكامات جاري )

( ٢ ربيع آخر سنة ١٢٨٠ غرة ٦٨ )

ان المشرح عليه صورة الامر العالي الصادر لديوان  
المحافظة عرني رقم ٢٦ ربيع اول سنة ١٢٨٠ غرة ٢٧ ما  
يقضي اجراء في الأراضي تملك اربابها الواقفين بالثلاثة  
مناطق الراغبين منح رخصات جميع بما ورخص بالبناء فبنايته  
تقرر الى المحكمة وإلى التتبع بصورة الامر ولزم الشرح  
لجنايتكم عن ذلك ويجري العمل بمقتضى الامر العالي

استحكامات . ( مصلحة ) مكتوب محرر لمحافظة

اسكندرية في ١٠ جمرة سنة ١٢٤٠ ( ٢٤ ) ( ٢٧ ) غرة ٢٧  
مفاده عدم تدخّل مصلحة الاستحكامات في الامور  
المتعلقة بالاورناتو واقتضاه على ما يتعلق بها اما شروط

استحكامات . صورة اعادة صادرة للمجلس رقم ١٦  
بسنة ٧٤٤ ( ٢٠ ) ( ٢٥ ) غرة ٩

تقدم صدر امرنا بان الأراضي الكائنة بفقر سكرتيرية  
في المنطقة الاولى او شو صحراً الذي يريد ان يصاحبها البناء  
فيها لا يترخص لم في البناء وما ان عدم التصريح بذلك  
انما هو مراعاة لاصول الاستحكامات ومن المعلوم انه لو  
صار التصريح بالبناء في الجهة التي يرخّص البناء فيها مع  
الاشتراطات التي عند حصول حرب بحري هدم ما يكون صار  
بناء لمجرد حصول التفتيش بذلك ويقبل من يريد البناء  
بالاجراء على هذا الوجه لاتباع الامر لما تفتت اذ اتنا انه  
من الآن لا ينظر الى المنطقة الاولى او الثانية او نحو ذلك  
بل ان الأراضي الكائنة بتلك المناطق ما عدا شو الصحراء  
اذا ارادوا اربابها البناء فيها مع قبولهم بيته الشروط وما  
يلزم اجراء ايضاً من الاشتراطات على حسب اوامرنا السابق  
صدورها فيصير الترخيص لم بالبناء. وقد اصدروا امرنا هذا  
اليكم للاجراء بموجبه — الاجراء حسبما شرح بينه هو فيما  
يخص بالأراضي الواقعة في المناطق ما عدا شو الصحراء  
وسمحت بوجود أراضي مباحين تعلقات العسكرية فهذه ايضاً  
يصير الترخيص بالبناء فيها انما على قدر اللزوم يصير ترك  
جانب من تلك الأراضي نظير السياسة كاصول الاورناتو  
والباقي يصير التصريح بالبناء فيه مع مراعات الاشتراطات  
للإقامة ولذا لزم التفتيش

( صورة شرح جناب رئيس مجلس سكرتيرية الصادر )

( للاستحكامات في ٢١ آب سنة ١٢٧٤ غرة ٥٢٧ )

صدر للمجلس اعادة سنية عرني الصادرة رقم ١٦ سنة ٧٤  
غرة ٩ عا بحري في البناء الأراضي الواقعة في برنجي منطقة  
وما دونها بالشروط المتضمنة مع المباحين يترك ما يلزم منها  
بباسة ما عدا شو الصحراء لا يجوز البناء فيها فلعلمومية  
خضرتكم بما نص بها من ذلك لاتباع الاجراء بموجبه والتوضيح  
عاجي بحري لاكتشف عنه من الأراضي ما هو مقتضى له بالتطبيق  
لما اثير قد فسخ صورتها حرفياً بين هذا واقضى فخرين  
لخضرتكم ليكون معلوم ذلك وكما اثير بها بفتح الاجراء  
وهذا حسبما روي بالمجلس

( صورة الامر العالي الصادر لديوان المحافظة عرني رقم )

( ٢٦ ربيع اول سنة ١٢٨٠ ووروده ٢ )

( ربيع آخر سنة ١٢٨٠ غرة ٢٧ )

تقدم ورد لجنابنا مكتوبة من محافظة سكرتيرية رقم ١٦  
الرقعة سنة ١٢٧٩ غرة ٦٦ بأنه في العهد السابق كان جاري  
الترخيص لمن يملك أرض بالمنطقة الثالثة من الاستحكامات  
بالبناء وتحرير الجميع اللازمة بشرط يتدرج بالجهة او  
الرخصة التي تقرّر بأنه في وقت اللزوم بحري هدم ما



١٨٨٢...

١٨٨٥

الاستحكامات القاصرة على ما يتعلق بها فيبديها حضرة وكيل الاستحكامات لدى انعقاد المجلس هذا مع المبادرة بعرفة الاورناتيا الى عمل خارطة مستوفاة من جهات الرتل وتنديها لمجلس الاورناتيا لوضع خطوط التنظيم عليها في اعطاء الرخص وقد كتب مثل ذلك الى المجهادية والى الاورناتيا

منشور تاريخه ١٨ جادى الاول سنة ١٢٩٩ (٢٠ ابريل سنة ٨٢)

- ( بشأن عدم طرح شيء في المزارع من الطيان )
- ( الميري اللازمة لمرآة الاستحكامات والمجاورة )
- ( للتشلاق ولا الاراضي التي بها برازخ )
- ( اولياء او مقابر او بها جصور ومساقى وتروع )

قبل ان لا تقممت الكشوفات اللازمة للالة من التومسيونات التي كانت قبعت لحصر املاك وراضي الميري الغير لازمة ولدى مطالعتها وجدت تشلل على اراضي تتضمن مقابر وبراخ اولياء وراضي بها جصور ومساقى وتروع وراضي من السواحل ومراكز الاستحكامات وكان ذلك مما لا يوافق ميمه قد صار ابتداء قبل طبع المجلدول بيان اللام اشهار في الترابيات ولاجل التاكيد على الجهات باستثناء ما ذكر من البيع وما تلاحظ وتها من انه ربما مع ما حصل في هذا الشأن ما زال يوجد اشياء من هذا القيل ما صار استعظاما من تلك المجلدول لعدم الاضاح عنها فيها قد صار النشر لجهات اللزوم بتاريخ ١٨ محرم سنة ١٢٩٨ ملاحظة ما ورد وما سجد من تلك الكشوفات اليهم بالدفقة البناء ومضى وجد وادب بها شيء من هذا القيل يصير تاخير النشر عن ميمه وورود الافادة المنتضبة في خصومه لالة ومع هذا فقد ورد الآن افادة لالة من نظارة المجهادية رقيقة ٩ بحاري رقم ٩ بناء على ما ورد لما من مصلحة الاستحكامات بامديرية القرية جارية اشهار قطعة ارض في المزارع مقدارها احدى عشر فدكا من الطيان الجيزية المخفضة التابعة اليها مع ان القطعة الارض المذكورة بجوار التشلاق الايض من الجهة البحرية ويحده وتتركه ميدانا لحصن المسار فيها ولهذا الداعي اشهر بذلك الافادة بغير جوار الصريف في تلك الارض مطلقا بل ولا في الاراضي المجاورة للتشلاقات ايضا وبناء على ذلك قرر في تاريخه الى

امديرية القرية بعدم بيع القطعة الارض الحكم عنها وملاحظة عدم اشهار كل ما يكون من هذا القيل في المستقبل حيا اشهر وسيت ان الجهات ضروري من التناقص لمضمون ما التجل على المشور السالف ذكره ولاجراء بوجبه لا تركه ويتوجب الاتيكالات على ذلك فيما بعد فلذا قد صار اجادة

النشر عن ذلك لجهات الاقتضه من اخرى تذكر كما سبق وهذا لمساعدتك لحصول الاتفات بتومسيون المبيع المشكل بجهة طريق تحت ادارة مساعدتك بكل دقة في عدم طرح شيء في المزارع من الطيان الميري اللازمة لمرآة الاستحكامات والمجاورة للتشلاق ولا الاراضي التي بها برازخ اولياء او مقابر او بها جصور ومساقى وتروع كساية النشر وان حصل ذلك في المستقبل فالتشوية تعود على التومسيون ١١ في عمل القاطنة ولا يتجنى عليه على هذه الامور يكون معلوم

ذكر بتوصار في ١٥ سبتمبر سنة ٨٥ استحكامات - بانفصال جزر سور استحكامات استكددة وما يلحق به من الطواني المتفرقة ولما مضى العسكرية التابعة الجزء المذكور وللتطواني عن الاستحكامات والمناطق العسكرية وروال حقوق الارتفاق العسكرية المقررة لما وما يترب على ذلك من الاحكام

### نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر البحرية والجيزة وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت - (م) ١ جزر سور استحكامات استكددة من محطة السكة الحديد بحرم بك لحد منها البصل الموشر عليه بالبحر الاحمر في الرزم المعروف بامرنا هذا والطواني المتفرقة المينة في الرزم المذكور بمر ٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ وكذلك المناطق العسكرية التابعة لهذا البحر ولقد الطواني تدبر من تاريخ نشر امرنا هذا منصفة عن الاستحكامات والمناطق العسكرية وخارجة عنها وليو تحقرو الارتفاق العسكرية الثائرة لهذه الطواني والمناطق وجزر السور المذكور تنزل من الآن فصاعدا - (م) ٢ تصرح لناظر المالية ان يبيع ما اشتملت عليه الطواني وجزر السور من الاقتاض مع بيع اراضي المحكومة القاطنة او التي كانت هذه الطواني وجزر السور قائمة عليها وكذلك اراضي المحكومة الواقعة في مناطق الطواني وجزر السور المذكورة وذلك طبقا للقرارات التي يصدرها مجلس نظار حكومتنا في هذا الشأن (م) ٣ تسري لوائح التنظيم المربعة الامراء على الابنية التي تنشأ على هذه الأراضي او على الاراضي ملك افراد الناس الواقعة في نفس المناطق المنقسم ذريها - (م) ٤ على نظار البحرية والمالية والاشغال العموية تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه

استحكامات - ترجمة قرار من نظارة الاشغال العموية رقم ٤٧٦

( بناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قد قررنا ما هو آت - (م) ١ يؤقف تنفيذ الانزال العالي المضاد في ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٦ فيما يخصها بامانة تخطيط النواحي

( تنظيم ) المصمم على نغمها في اراضي الاستحكامات  
بالاسكندرية الصادر منها امر حال في ٥ سبتمبر سنة ٨٥  
وفي الأراضي الجاورة لها المرموز لها بنمرة ٢٥ و ٢٦ و ٢٧  
في رسومات تنظيم الاسكندرية ولا يتناول هذا الترتيب  
خطوط التنظيم الموضوعة ( قبل تاريخ قراننا هذا ) بموجب  
الامر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٦ - ( ٢ )  
يسمى الترتيب المذكور عنه في المادة الاولى الى ان تبسم  
ادارة عموم التنظيم بتحديد اراضي الحكومة والانفراد الموكول  
لها مباشرة هذا العمل بأسرع ما يمكن - ١٠ مابوسة ٨٨  
استعمال - منشور من نظارة المالية الى الجهات في ١٢  
فبراير سنة ١٨٨٤

بناء على منشور المالية نمرة ٥١ الصادر للجهات في  
٢٠ يناير سنة ١٨٨٤ المصوص فيه انه من الآن  
فصاعدا لا يرسل من المالية سوى استعمال واحد  
بخصوص الاوراق التي لم تصلها في المواعيد المقررة  
باللائحة واذا لم يات ذلك الاستعمال بفائدة فنصدر  
اسرها باستقطاع ثلاثة ايام من ماهية باشكاتب  
ورئيس حسابات الجهة المتأخرة تنبيها لها بمراعاة  
المشور فالاشغال المتعاقبة بادارة عموم الاموال الغير  
مقررة والدخليات التي تحت مواعيد يلزم حصول  
الهمة في انائها بمواعيدها المقررة لما وان حصل فيها  
تاخير فنكون المعاملة فيها على حسب هذا النص وعلى  
هذا قد تحرر لعموم الجهات وبالجملة هذا لحضرتكم  
للمعلومية

اسفنج - منشور صادر في ٣ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩  
( ٢٣ ) مارت سنة ٨٢

صورة ترجمة تحريرات سامية مؤرخة ٥ ربيع الاول  
سنة ١٢٩٩ واردة لنظارة الداخلية بافادة تركية من  
المعية السنية رقم ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٢٩٩ نمرة ٢٠  
حيث تبين ان صيد الاسفنج بواسطة قوارب ذات  
مكنية بواسطة قطع اصول الاسفنج وبحره فضلا عن  
الضرر الذي يتربط على السمك والاستريدي من  
من ذلك فلوقاية الوردات الحاصلة من هذا الوجه  
كان صار ممنوعة صيد الاسفنج بواسطة القوارب  
ذوات المكنية من سواحل الممالك الشاهانية المحروسة  
خطيا وتحذر الي ولاية سورية وسائر الولايات الكائنة

بالبحر الابيض والى الدائرة البلدية وناصرة البحرية  
بالحفاظة على هذه المنوعة وصار نشر واعلان الكيفية  
بواسطة اوراق الحوادث يعني الجرائد ايضا وحيث  
ان الرخصال المرسل لصوب نخامتكم من طيه المتقدم  
بامضاء ( واسيلي غومبو ) وكيل صيادي الاسفنج  
يتمس به حصول التبليغ لصوب سواحل الاقح بخصوص  
الحفاظة هناك ايضا على المنوعة المذكورة اذ ان  
اصحاب تلك القوارب متشبثون بالتوجه الى ذاك  
الطرف بقصد صيد الاسفنج من سواحل مصر  
فالأمول شمول مهم نخامتكم الجليلة باجراء مقتضى  
ذلك نظرا لخال ذلك الالتاس وللحاذير التي تبين  
في اخراج صيد الاسفنج بهذه الصورة وورود الافادة  
المسطر اعلاه صورة ترجمة التمريرات السامية  
الواردة لهذا الطرف بافادة من المعية السنية تركية  
العبارة وفي ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٢٩٩ نمرة ٢٠  
بقصد الشر لجهات الاقضى تأكيداً بمنع صيد  
الاسفنج من سواحل القطر المصري بواسطة قوارب  
ذات مكنية لما ينشأ عن ذلك من الضرر للموضع  
بالتحريات المشار اليها وقد صدر النطق العالي بحصول  
الهمة في تنفيذه فقولها فلاجل الاطاحة بما نصت تلك  
الصورة وصراعاة الاجراء بموجبها لزم الشرح وفي  
تاريخه تحرر لمن لزم بهكذا في ٣ جمادى الاولى  
سنة ١٢٩٩

اسفنج - منشور من نظارة الداخلية في ٢٤ محرم سنة  
١٣٠٠ بمنع صيد السفنج من سواحل القطر

المصري بالقوارب ذات المكنية  
صورة ترجمة افادة وردت للداخلية من المعية السنية  
رقية ١٨ محرم سنة ١٣٠٠ نمرة ٤٦

وردت هذه المرة ايضا تحريرات سامية من مقام  
الوكالة الكبرى ببناء على اخبار ية من ولاية جزائر البحر  
السفيد بانه جارئ استعمال القوارب ذوات المكنية لصيد  
السفنج بجهة مائدروحة بالسواحل المصرية حالة كون  
صيد السفنج بواسطة تلك القوارب ممنوع وانه يلزم

١٨٧٨

١٨٧٨

منع ذلك واشير بالتحريرات المشار اليها عن اجراء  
المقتضى في ذلك توفيقا لحكم الاشعار السابق ولما يادونا  
بشجيرة لدولتكم لحصول النجاة باجراء ما يقتضي في  
ذلك - تقدم بتاريخ ٣ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩  
كتب من هنا للمحافظة بناء على صورة التحريات  
السامية تاكيدا بجمع صيد السفن من سواحل القطر  
المصري بالقوارب ذوات الكنت لا ينشأ عن ذلك من  
الضرر وحيث الان وردت لهذا الطرف الافادة  
المنسوخ صورتها اعلاه من المية السنية بناء على  
التحريرات السامية الواردة لها من مقام الوكالة  
الكبرى بما تبالغ من اخبار ولاية جزائر البحر السفيد  
من استعمال تلك القوارب لصيد الصنف المذكور  
بجهة مائندروحه بالسواحل المصرية واشير بجمع ذلك  
تطبيقا لحكم الاشعار السابق بناء عليه اقتضى الشرح  
لللاحاطة بما اشتملت عليه تلك الصورة وسرمانا لاجراء  
على وجه ما اشير وفي تاريخه تحرر لمن لازم بهكذا  
في ٢٤ محرم سنة ١٣٠٠

استفنج - (امر مال صادر في ١٧ يونيو سنة ١٨٨٦)  
بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة  
راي مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ لا يجوز  
استخراج الاستفنج من المياه المصرية بدون الاستئصال  
من الحكومة على رخصة خصوصية - (م) ٢ الرخصة  
المذكورة اعلاه تقطى من ناظر مالية حكومتنا

اسماعيلية - (ترعة) قرار من نظارة الاشغال  
العمومية صادر في ٢٨ ابريل سنة ٨٩  
انه نظرا لشدة تجفيف النيل في هذا العام لا  
يسوغ مرور مراكب بالترعة الاسماعيلية تزيد  
جمولتها عن المائة اردب وذلك من اول شهر مايو  
القادم الى حلول الفيضان الآتي

(نظارة) امر عال صادر في ٢١  
اشغال عمومية - جبر سنة ١٨٧٨

بناء على ما عرضه علينا ناظر ديوان الاشغال

العمومية ومار التصديق عليه من مجلس النظار  
اسدونا امرنا هذا - (م) ١ المصالح المتعلقة بديوان  
الاشغال العمومية تنقسم على الوجه الآتي بين فلم عموم  
الادارة وفلم عموم الاشغال -

❖ اما عموم الادارة فيكون تحت ادارته ❖  
اسماء المستفيدين - التحريات على العموم -  
الحسابات - السكك الحديدية والتلفوا - مجالس  
الزراعة - مصلحة الانهرارية - الانتيفانة - النظر  
سكك الطليات الخاصة بالاراضي والمادن ومعامل  
الاجمار - غياط واموري المين الامينا اسكندرية  
- حفظ التيارات وتشغيلها

❖ واما فلم عموم الاشغال فيكون تحت ادارته ❖  
عمارات املاك الميري والتعطف عليها - الاشغال  
التعطفية مدرة زياة النيل - الاشغال العمومية  
في الاقاليم - الترع الكبيرة والقناطر - اشغال المين  
ما عدا ميناسكندرية - الشوارع - حفظ الاثار  
التدعية - تشغيل المادن ومعامل الاجمار والملاحات  
(م) ٢ ان الاشغال المعتادة في الاقاليم والاشغال  
الخصوصية بالترع الكبيرة والقناطر تكون تحت  
مباشرة ستة باشهندسين كل واحد يختص بقسم  
محدد وتكون مخاطبتهم مع فلم عموم الاشغال ونظايف  
للمهندسين باشية المذكورين تكون على الوجه الآتي  
(اولا) باشهندس قسم الشرق يقيم نسبة  
القناطر وعليه ادارة الاشغال العادية بمديرية  
القليوبية والشرقية والدلهلية وخدمة ترعة الاسماعيلية  
(ثانيا) باشهندس قسم الدلتا (اي الروشدين)  
يقيم في طنطا وعليه ادارة الاشغال العادية بالثبوتية  
والقروية - (ثالثا) باشهندس قسم الغرب يقيم  
بدمهور وعليه ادارة الاشغال العادية بمديرية البحيرة  
والاشغال الخاصة بترعة العمودية والخطاطية -  
(رابعا) باشهندس قسم الحفوسة والقناطر

١٨٧٩

١٨٧٩

الخيرية يقوم بالحرمسة او بالقناطر الخيرية وعليه ادارة الاشغال العادية بمديرية الجيزة والاشغال الخاصة بالقناطر الكبرى ومصارف مياه الرياحات وصحة مياه المحرمسة وضواحيها - (خامساً) باشمهندس الاقاليم الوسطى يقيم بالنيل وعليه ادارة الاشغال العادية بمديرية اسيوط وبني سويف والقيوم والاشغال الخاصة بترعة الابراهيمية ويضم اليه باشمهندس ثان لداعي كبر قسمه - (سادساً) باشمهندس وجه قبلي يقيم بسوهاج وتكون اشغاله العادية بمديرية جرجا وقناوصا (م) ٣ باشمهندس العموم يكون تحت ادارته باشمهندس المديرينات ومهندسي الترع والقناطر المصورة في اقسامهم اما مهندسو المديرينات فيكون تحت ادارتهم مهندسو الاقسام (م) ٤ مفتش عموم الترع ملزومون باتباع الشروط التي تحرر من طرف ناظر الاشغال بان يحضروا التفتيش على سائر المهندسين للاطلاع على اشغالهم بمجالاتها ويسطروا رأيهم في جميع القضايا التي ترسل اليهم من طرف الناظر ويطلبوا عند الزوم في امتلاء وتصريف المضخان والاشغال بالمواد التحفظية عند زيادة النيل (م) ٥ مهندسو الشوارع يتلقون بياشمهندس الاقسام ما عدا الذين بمصر واسكندرية (م) ٦ مصالح شوارع مصر واسكندرية والمين الا ميناسكندرية تابعة للعلم عموم ادارة الاشغال (م) ٧ اشغال العارات الميرة والتحفظ على املاك الميري تكون تحت ادارة مهندسي المديرينات او مهندسي الشوارع بحسب الاحوال - ناظر الاشغال العمومية موكل بتفتيش هذا المذكور

اشغال عمومية (ديوان) - (١) الى رؤساء اقسام الهندسة في ١٣ محرم سنة ٩٦ (٧ يناير سنة ٧٩٠٦م) صورة الاستمارة نمرة ١ عما يحتويه المذكور الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ فيما يختص بترتيب رؤساء مستغدي ديوان الاشغال وعما يحتويه

الديكرتو الصادر في ٦ يناير ٧٩ المتضمن اسماء المستغدين المذكورين والعمليات المنقضي اتباعها) صدر ديكرتو من لدن اقدنيا الخديوي بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بشغن ترتيب رؤساء مستغدي ديوان الاشغال العمومية وبيان وظائفهم ثم صدر ديكرتو ثان بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٧٩ يتضمن اسماء المستغدين المولى اليهم - وعند اعلان هذين الامرين الى ساموري مصالح الاشغال العمومية قد رأينا من الواجب ان نرقعها باستارة بقصد سرعة الشروع في اجراء العمل على حسب الترتيب الجديد الذي عمل لصلحة الاشغال العمومية بالمديريات والفرض المقصود من هذا الترتيب هو ان كافة مصالح المديرينات ما هذا ما هو ممدون في بندي ٦ و ٧ من الديكرتو الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ تكون مجمعة تحت ايدي ستة رؤساء هندسة اقسام يكونون تابعين مباشرة لمدير عموم الاشغال وبناء على ذلك فان باشمهندس المديرينات ومهندسي التنظيم بالمديريات ومهندسي الترع الجسيمة والقناطر الخيرية الذين كانوا تابعين لتفتيش عموم الترع يكونون من الآن فصاعداً تحت اوامر رؤساء هندسة الاقسام مباشرة - واما من خصوص جميع ما تحتاج اليه المصالح فان المهندسين المذكورين يناطون في شأنه رئيس هندسة القسم التابعة له المصالح المذكورة ولا يناطون الديوان في هذا الشأن - ويقدمون الى رئيس هندسة القسم تقاريرهم ومقاييساتهم وتصميماتهم وطلباتهم الخاصة بالافشار والادوات ومروضاتهم المختصة بالعمل بالاشغال وكذا جميع مخاطباتهم المتعلقة بالمصلحة - رئيس هندسة القسم يمكنه دون غيره ان يطلب المصاريف التي تلزم لجميع مصالح قسمه وذلك بناء على الامر الذي يصدر له من ناظر الديوان وطبقاً للهيئة والشروط التي سيجري ربطها فيما بعد بمقتضى لوائح ويكون مهندسو المراكز تابعين مباشرة باشمهندس المديرية التي هم تابعون

١٨٧٩

١٨٧٩

لما ولا يحررون مخاطباتهم الا اليه على حسب الاصول  
ما عدا الخلة التي تعود منها منفعة ضرورية على  
الصحة فانهم يخاطبون رئيس هندسة القسم انما  
يلفون مخاطباتهم في اقرب وقت الى رؤسائهم الذين  
هم فوهم مباشرة—ومما هو معلوم ان باسهمندسي  
المديريات ومهندسي التنظيم ومهندسي المراكز  
ومهندسي الترع الجسيمة والناظر الخيرية ليسوا  
تحت اوامر المديرية ولا نظار الاقسام انما يوجد بينهم  
علاقات تقتضيها المصلحة عند ما يخبرونهم المديرون  
ونظار الاقسام عن بعض احتياجات الاشغال المديرية  
او عن بعض امور تختص بالاشغال المذكورة فمن  
الواجب على المهندسين انهم يقبلون على الدوام هذه  
الطلبات والاستعلامات ويحررون في شأنها ما يوافق  
اما من بعد ان يطلبوا التعريفات اللازمة عنها من  
رؤسائهم الذين هم فوهم مباشرة او من تلقاء انفسهم  
بشرط انهم يخبرون فوراً رؤسائهم عما اجروه من  
الوسائل والتدابير—وعلى مقتضى الاصول لا يمكن  
اجراء اي عمل ولا الشروع في اي مصروف ما لم يكن  
ذلك مقررًا بالميزانية التي تربط قبل ابتداء السنة  
ويرسل في وقت اللزوم الى كل رئيس هندسة قسم  
الجزء الذي يخصه منها من الاشغال والمصاريف  
ويرسل اليه ايضا الاستشارات التي تلزم لاجراء  
الاشغال المذكورة وتسوية المصاريف ويأمر بان  
يرسل الى المهندسين الذين هم تحت ادارته ما يخصهم  
من تلك الاستشارات بحيث ان كلا منهم يشبث  
في مصطلحه باتخاذ الوسائل اللازمة لاجراء الاشغال  
في الوقت المرغوب وعلى مقتضى الشروط المقررة  
بالميزانية—وحيث انه يجب في كل حالة على المهندسين  
الذين هم تحت ادارة رؤساء هندسة الاقسام انهم  
ينتظرون ورود الاوامر التي تصدر بالاجراء فاذا  
تأخر صدورها اليهم كما صار اخطارهم عنها في متبأ  
السنة فمن الواجب عليهم اخطار رئيسهم الذي هو  
فوهم مباشرة عن النتائج التي تنشأ من هذا التأخير

اذا كانوا يخشون فوات الوقت الموافق لتخصير الادوات  
اللازمة او اجراء الاشغال—فاذا ظهر اضطراب قهري  
واحتاج الامر لمصاريف مستعجلة غير مقررة بالميزانية  
فان رئيس هندسة القسم يبلغ ذلك فوراً الى ناظر  
ديوان الاشغال العمومية ويلتصص صدور امره ويوضح  
له جميع المواد الدالة على حقيقة صحة طلبه—وفي كل  
مركز من المراكز يصير ملاحظته وادارة اجراء  
الاشغال المقررة بالميزانية بمعرفة مهندس المركز وجميع  
ماموري الاشغال يكونون تحت اوامره واما من  
خصوص اجراء بعض اشغال مهمة فيمكن تعيين  
مهندسين بوظيفة رؤساء لادارة تلك الاشغال ويكونون  
تابعين مباشرة اما لمهندس المديرية او رئيس هندسة  
القسم ولا يجب على باسهمندسي المديريات ومهندسي  
المراكز ان يحصلوا منهم قاصرة على اجراء الاشغال المقررة  
بالميزانية بل يجب عليهم تادية واجبات غير هامة تصرف  
المياه وتوليمها بوجه العدالة بين الجميع والنظر في  
احتياجات الجهات التابعة لهم وتداركها—ويرسل  
لهم فيما بعد استشارات تتعلق بهذا الخصوص—وتدعو  
رؤساء هندسة الاقسام ان يستلوا مصالحهم بدون  
ادنى تأخير وعند ما يصل كل منهم الى محل اقامته  
يلتزم بوجه رسمي اكل من المأمورين الذين هم تحت  
اوامره ولديري اقاليم قسمه انه اسلم مصطلحه واقام  
بها—وحيث ان وظائف مفتشي عموم الترع تغيرت  
بمقتضى الديكريتين الصادرين في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨  
وصاروا الآن مفتشي عموم الاشغال فيسلمون فوراً  
لنظاره عموم الاشغال الدفاتر والاوراق المتعلقة بمصالحهم  
القديمة—(تلييه) هذه الاستشارة هي الاولى لجملة  
استشارات سيجري ارسالها لمأموري الاشغال العمومية  
لاجل ترتيب المصالح وتنظيم الوظائف والعلاقات  
ويجب على المأمورين الذين سيجري ارسال الاستشارات  
المذكورة اليهم ان يستقروا بحفظها وصيانتها رجاء  
مجموعاً خصوصاً ولاجل تسهيل ترتيبها يصير تبويبها  
بالترتيب وهذه الاستشارة غرة ١

العمومية - وتحت المخططات الهندسية المذكورة من ناظر المصالح الهندسية والمزايدات في حال غياب الناظر أو مدير عموم الاشغال العمومية او بالنيابة عنها في حال وجودها وذلك في حالات يصير تقريرها - وعلى كل من التسمين التزمين تحرير ما يخصه من مقاييسات المباحث والتصميمات بالعربي او بالفرنساوي من بعد اعتمادها بحسب عملها ان كان بحرفة هندسين ابناء عرب او اورباويين وعليها ايضا تحرير الشروط بالكتابة عنها واجراء ما يقتضي لاجال المزايدات او المراسلات بحسب الامر وتحرير التوثقات والمراسلات وحفظها ومباشرة اجراء مفعولها ومراجعة كشوفاتها وعمل حساباتها وتحرير الشروط بقدر الامكان على اسرار واحدة وعلى قواعد عمومية وأما المقاييسات فيستعان على عملها بميزانات الاثمان القانونية المضمنة بالتصنيفات الكتابية لادراك كافة الحالات التي يبنى عليها تقدير الاثمان وبعد النظر في الاثمان الاساسية الواردة بتلك المزايدات فيساعدهم معلومة متى رأت النظارة ان روابط البلد العمومية قد غيرت مقادير اجر الشغلة ومن المواد والمهمات وبما ان الاوراق التي تخص بالاشغال والتوريدات مستحفظ جميعها بطرف السكرتاريات الهندسية العربية والفرنسية نفسها فلا حاجة لاستمرار قيد التوثقات والشروطات والمقاييسات بأكملها في دفاتر بل فقط بقيد السكرتاريات المذكورة بيان الاشغال والتوريدات التي تمدها قوتها فاته بدفاتر غير متصلة مع تاريخ التوثقات وينود وبطلب المزاينة الواردة قيمة ذلك فيها - وما يعمل من المقاييسات والكشوفات عن المزايدات او الماسحات وكذا كشوفات الادرات او المهمات التي يلزم مداركتها وما يصير مراجعة من كشوفات الاشغال وما يجرى من كشوفات المحاسنة لزوم قلم المحاسبات كل ذلك يعنى من احد رئيسي السكرتارية الهندسية الذي يكون زائدة من طرفه ثم من ناظر المصالح الهندسية والمزايدات - ولا يجوز اشارة اي عمل بالمزاد ولا التوجيه عن توريد ادق شيء الا بمقتضى امر عرصري من الناظر او من مدير عموم الاشغال العمومية وتكون مع ذلك قد يمكن التصريح لناظر المصالح الهندسية والمزايدات بالممارسة عن بعض اشغال وبعض مقترحات بدون الامر الخصوصي المنو عنه ويجوز ايضا صرف قيمة الكشوفات الرقمية بناء على تأخير بخمسة ايام المحاسبات النهائية من الاشغال والتوريدات فلا تصرف الا بمقتضى تاشير من الناظر او من مدير عموم الاشغال العمومية - والفتاير الهندسية التي ترسل من المصالح الخارجية او تقدم من مهندسي النظارة يجب مراعاة تميزها من المخططات وعند ورودها تلخ من المخططات المرسلة معها وتحتفظ بطرف كل من التسمين

الاشغال عمومية - (ديوان) لائحة الادارة الداخلية بنظارة الاشغال العمومية في ١٤

رجب سنة ١٢٩٧ (٢٢ يونيو سنة ١٨٨٠)

(ترتيب الادارة الداخلية بنظارة الاشغال العمومية)

جميع المصالح الداخلية التابعة للنظارة ترجع في كافة امورها لمدير عموم الاشغال العمومية اذ هو جامع لوظائف المدير العام والسكرتير العام كما في مقررة بالذكور الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٨

وتنقسم تلك المصالح الى ثلاث ادارات ومعلمين خصوصيين اما الادارات فهي - الاولى ادارة السكرتارية والمحاسبات الثانية ادارة المصالح الهندسية والمزايدات الثالثة ادارة اشغال مدينة المحرسة - واما المعلمان الخصوصيان فهما - الاولى قلم الزراعة - الثانية تفتيش الملح والظنون

(ادارة المصالح الهندسية والمزايدات)

تشمل ادارة المصالح الهندسية والمزايدات على ما يأتي (اولاً) قسم السكرتارية الهندسية والمقاييسات والمزايدات (ثانياً) قسم المباحث (ثالثاً) قسم المأموريات (رابعاً) قسم الرسم (خامساً) مفتشية الهندسة والمقاييس - فالاول وهو قسم السكرتارية الهندسية والمقاييسات والمزايدات ينقسم الى قسمين فرعيين يرأسهما مقيسان متباينان تابعان كلاهما رأساً لناظر المصالح الهندسية والمزايدات وهما رئيس سكرتارية الهندسة والمقاييسات رئيس سكرتارية الهندسة - والثاني وهو قسم المباحث يخوض على مهندسي المباحث على اختلاف درجاتهم وهم تابعون رأساً لناظر المصالح الهندسية والمزايدات والثالث وهو قسم المأموريات يشمله جميع مهندسي المأموريات تحت ادارة رئيس وظيفته رئيس قسم المأموريات والرابع وهو قلم الرسم يخوض على جملة رسامين تحت ادارة رئيس وظيفته رئيس قلم الرسم - والخامس وهو مخزن الآلات الهندسية وادوات الكتابة والرسم اللازمة لكافة اقلام النظارة وكذا الاوراق والدفاتر الخاصة باعمال الهندسة التابعة للنظارة كل ذلك ينتمى لهيئة مخزنية وأمين دفتر خزانة تابع رأساً لناظر المصالح الهندسية والمزايدات

(قسم سكرتارية الهندسة والمقاييسات والمزايدات)

يجوز كل من التسمين التزمين العربي والفرنسي بمطابقة الهندسية بلغة اي بالعربي او بالفرنساوي ويجدها بطرفه حين صدورهما وأما ورود فهو واحد لكل النظارة - ولا يخاطب القسم المذكور الا المصالح الخارجية التابعة للنظارة والمتاولين والمهندسين ولا يسوغ له المحاسبة ولو كانت هندسية مع الفتاير الاخر والمصالح غير التابعة للادارة

## ( قسم الاموريات )

يرأس هذا القسم رئيس تحت ادارة ناظر المصالح الهندسية والخرافات مباشرة ويعرفه بمجري توزيع الاموريات والمباحث على مهندسي القسم على اختلاف درجاتهم ويحفظ بطرف دفترًا يقيد فيه الاعمال التي يجريها كل مهندس ويعرف عن حالة هذه الاعمال بتقارير تقدم منه كل خمسة عشر يومًا الى رئيسه ويوضح فيها خصوصًا مدة الاعمال واساهه من يتطلع عن اشغاله بدون اسباب

## ( قلم الرسم )

يحفظ رئيس قلم الرسم دفتر بطرفه يقيد فيه الاعمال التي يؤديها الرسامون على اختلاف درجاتهم ثم دفترًا آخر لتقيد ما يراد به وما يصرفه من الرسومات ثم دفترًا آخر لتقيد اوراقه ودفاتره المخصوصة

## ( دفتر خانة الهندسة والمخزن )

لا تصرف ادوات الكتابة والرسم والآلات الا باذن ناظر المصالح الهندسية والمزادات — وعلى وجه العموم وفي مطلق الاحوال لا تسلم الات العمليات الهندسية الى مهندسي النظارة الا لمدة معلومة او لامور يقضية وبناء على ذلك تفكر الآلات الموجودة والحالة هذه بطرف المهندسين على اختلاف درجاتهم يبطى بيانها حالًا وتفيد بالمخزن وان كانت بماؤها بطرف بعضهم ضروريًا لاجل عمل معين فيلزمهم ان يحصلوا على رخصة بذلك سر يكسب ويحجب على المهندسين عند ارتجاع الآلات للمخزن ان يعمروا كشتفًا مما يلزم لما من التعميرات وما يورونه بها من انواع الخلل ويجري مداركة ادوات الكتابة والرسم في اول السنة او مرتين او ثلاثة كل عام بناء على طلبات المصالح التابعة للنظارة ويكون الصرف منها باذنته ناظر المصالح الهندسية والمزادات عن لزوم شهر واحد او شهرين او اكثر لكل قلم او قسم اذا انه معين لكل قلم ولكل قسم مستخدم منوط خاصة بتوزيع الادوات المذكورة بحسب القوام ويدها بدقته موجود بطرفه — والا جناب التي لا تسلمك من الادوات المذكورة

الفرعين بحسب ما يحضه منها ان كانت عرية او غير تساوية المبارة وذلك حين ما يؤمر بجليها بدفترخانه حمور الهندسة بالديوان اما الثلاثة اقلام العرية الموجودة الآن وفي قلم المقاييس الاجنادية وقلم المقاييس الانتباهية وقلم المراجعة فلا زالت تعتبر اقلامًا عرية وتبقى تامة راسًا لرئيس سكرتارية الهندسة العري — ويعين تحت ادارة رئيس سكرتارية الهندسة الافرنكي قلم مقاييس ومراجعة افرنكي والداعي فيجري اشغال قسم سكرتارية الهندسة والمقاييس والمزادات الى قسمين فرعيين اما هو ضرورة منع تراكم التفرجات بقدر الامكان والذي يترتب على ذلك هو ان الاوراق التي يصل من مقتضاها حساب المقاولات لا تسلم جميعها الى قلم الحسابات التي يسلم عليها بالمربح كما هي جارية الآن بل يصدر امر خصوصي من كيفية وتوع ما يقضي تسليمه له من الاوراق اللازمة لتسوية حساب الاشغال والتوريدات كما انه بالنظر للداعي ذاته المتقدم ذكر لا يبطى بل يباطن من المهندسين ابناء العرب بملاحقة الاشغال المصولة عنها فوترانات بالفرنساوي الا تغطي القوترانات فقط بيان الشروط التي عليها مدار الملاحظة — وفي اتفق الحال تسليم اي ورقة من الاوراق من طرف احدى السكرتاريين الهندسين الاخرى بحسب ترجيحها بمعرفة الطرف المحال من التسليم — وما يجب على رئيس السكرتاريات الهندسية امرؤه بوجه خصوصي في اثناء اجراءه اي عمل او توريد اي شيء هو ذمام مراقبة معايد القوترانات والعرض في وقته على يلزم اجراءه نحو من يتاخر من المقاولين او المهندسين

## ( قسم المباحث )

انه يحول على بعض مهندسي المباحث او سمحول عليهم اشغال معلومة مقررة اما بنسبة اقسام الاشغال العمومية او يقيد بعض مباحث خصوصية ومن المباحث ان يمين مهم مساعدون خصوصيون ثقلية او قهورات يوزعون اما من ضمن النابعين عليهم قسم المباحث او من قسم آخر — ويتبع جميع مهندسي المباحث بدون استثناء لناظر المصالح الهندسية والمزادات راسًا ومع ما هو محول على افوكك المهندسين من الاشغال المقررة يسوغ لناظر المصالح الهندسية والمزادات ان يجعل عليهم مباحث خارجة عن الاعمال لفترة عليهم وليس لتسم المباحث ان يجرى مخاطبات من طرفه بل كلاً لزم شيء مهندسي المباحث من استعلامات او اوراق تمين عليهم ان يعرضوا على ناظر المصالح الهندسية والمزادات مسودات خطابات تحت ارسالها بمعرفة السكرتاريات الهندسية

لذلك خاصة من مهندسي المأمورات او معرفة ذات مهندسي المباحث — وتشتمل المباحث الهندسية التي تعمل عن الاشغال بنظارة الاشغال العمومية على ما هو آت (اولا) التصميمات الابتدائية التي من بعد اعتمادها بمعرفة ناظر المصالح الهندسية والمزادات تعرض من طرفه الى الناظر او مدير عموم الاشغال العمومية (ثانياً) التصميمات التي تعمل بناء على التصميمات الابتدائية المذكورة من بعد صدور الامر باعتمادها وتعديل ما يلزم تعديله بها وتحتوي التصميمات المذكورة والتصميمات الابتدائية ايضا على ثلاثة اقسام متباينة بعضها عن بعضها وهي الرسومات ثم المقاييسات الابتدائية ثم وصف الاشغال امارسومات التصميمات الابتدائية فتعمل بمعرفة ذات المهندسين المباشرين لاجراء المباحث بوضع بسيط جداً او بصرح كيفية ولو على صورة مسودة اذا اقتضى الحال — واما رسومات التصميمات الانتهائية فتعمل باتحاد قلم الرسم اذا تراسم موافقة ذلك لناظر المصالح الهندسية والمزادات وينبغي ان تكون رسومات كاملة مستوية من مسقط افقي وواجهة وقطاع مما جمعه لاتباع اجراء العمل بموجبها بقايس واحدة ويجري تفريغها والوان يتفق عليها وتعمل على ورق بمقاسات يجري تعيينها ويطوى بكيفية معينة ايضا بقدر ٣١ فتعتبر — ويجب ان تكون المقاييسات الابتدائية التي تعمل للتصميمات الانتهائية كاملة مستوية وتعمل بقدر الامكان على حسب الاشارة المطبوعة التي تتمتع من ذلك وتوضح فيها انواع الاشغال والمهمات مع فرق هذه الاشغال والمهمات ولو كانت من نوع واحد مادام اجراؤها او توربدها كونت بشروط مختلفة تؤدي الى اختلاف الايمان وثلاثا كانت اوصاف الاشغال اللازم ارفاقها مع التصميمات ذات اهمية حسية ينبغي ان تكون واضحة البارة ومستوية البيان لكي يتيسر بموجبها عمل شروطات الاجراء وخلاف ذلك يلزم ان يوضح بها بوجه الاجزاء الكيفية

مثل استنج واطباق رسم ومساطر ومثلثات وغير ذلك فبذلك تبقى سيج عدة الخدماء المطلوبة منهم وحساب ذلك يكون بالاقلام لا بالخزن — واما من خصوص دفاتر الخزنجي وامين الدفترخانه وكيفية السندات وغير ذلك فتستعمل عنه لائحة خصوصية — اما الاوراق والدفاتر الهندسية التي سبق درجها ضمن الفهرسة فيجري ترتيبها بخر متسلسلة مع توضيح غيرها وبيانها بالفهرسة باللغتين العربية والفرنساوية ولا يسوغ الكشف على شيء منها الا في الدفترخانه نفسها ماعدا ما اذا صدر امر من الناظر او مدير عموم الاشغال العمومية ولا يسلم بالدفترخانه الا ما يصدر امر الناظر او مدير عموم الاشغال العمومية من تسليمه ومع ذلك تستعمل لائحة عن الاوقات التي يجب فيها الاستغناء عن وجود التقارير الهندسية والرسومات والمباحث وغيرها بالاقلام واجراء تسليمها بالدفترخانه سواء كان في ايام معينة او غير ذلك

( تعليمات خصوصية في شأن اجراء الاشغال )

تعمل المباحث عن الاشغال تحت ملاحظة ناظر المصالح الهندسية والمزادات وأما بمعرفة قسم المباحث ويتفق ان تعمل ايضا بمعرفة بعض مهندسي المأمورات او بعض الرسامين — وقد ياذن باجرائها ناظر المصالح الهندسية والمزادات امانن بادي، واياه او باصر الناظر او مدير عموم الاشغال العمومية ويجوز عليها بمعرفة رؤساء الاقسام او مهندسي المباحث المحولة عليهم اشغال معينة — واما ما سبق اجراؤه من المباحث في المدير يات فيصير معاينته بمعرفة قسم المباحث حتى يجري تعديل او تغيير ما يلزم تعديله او تغييره به ويرتبه على اي الحالات بحسب الموضوع المقرر لمباحث النظارة تعمل الرسومات الابتدائية التي على مقتضاها يجري عمل المباحث الهندسية والرسومات والقطاعات وعمليات المسور والمزاينات وغير ذلك بمعرفة خدما المصالح الخارجية او بمعرفة من يتعين



والحسابات التي من مقتضاها حملت مقاسات اجزاء الاعمال واذا اقتضى الحال يرفق معها ما يلزم من مسودات الرسومات والاشكال ومن الزم ان جميع الاوراق التي ترفق مع التصميم تكون من حجم واحد قدره ٢٩ سنتيمتر ليس لقسم المباحث الهندسية مدخل في تحرير المقاييس وانما في التصميمات الابتدائية اذا لزم الامر الى ان يقدم نتيجتين عن حل مسألة واحدة فيرسل مع المباحث الهندسية مقاييس تكون مع الاختصار والابجاز واضحة العبارة ليسبين منها فرق الاثنان بين النتيجة ومن بعد اعتماد التصميمات تسلّم قسم سكرتارية الهندسة والمقاييس والمزادات ومقره بصير عمل المقاييس باحدى اللتين وانشاء الشروط والاستئذان عن المزادات والممارسات والمشتريات وغير ذلك وبمباشرة تقيم المزادات والمشتريات — ثم تعرض بمقره ايضا القوتونات والممارسات على ناظر المصالح الهندسية والمزادات لاجل ختمها منه وهو يستحصل على اعتمادها انتهايا من الناظر او من مدير عموم الاشغال العمومية — وفي بعض احوال سترقرنا بعد بيجور الاكتفاء بختم ناظر المصالح الهندسية والمزادات انما في هذه الحالة يضع ختمه بالنيابة عن مدير عموم الاشغال العمومية — متى عقد قوتوناته عن اسبى عملية كانت يجب ابقاء رسوماتها الاصلية مع القوتونات ومن بعد اعتمادها ويكون محرراً عليها التاشير اللازم من مدير عموم الاشغال العمومية او في بعض الاحوال من ناظر المصالح الهندسية والمزادات باعتماد الاجراء بموجبها ويبلغ منها نسخة الى المفاوض ويمنح مستحقين الى رئيس هندسة القسم احداها لرئاسة الهندسة والاخرى للمهندس المتوط بملاحظة العملية وتختم تلك النسخ من رئيس قلم الرسم بالتصديق على موافقتها الاصل ثم من ناظر المصالح الهندسية والمزادات ايضا ولا يحفظ قسم المباحث الهندسية بطرفه الا رسومات التصميمات الابتدائية — وكذلك قلم الرسم لا يحفظ بطرفه الا

الرسومات التي تعود اليه من طرف المهندسين الملاحظين بعد انتهاء الاشغال ويحفظ ايضا بوجه عموم نسخ التصميمات المهمة وانموذج الاشغال (الميزانية)

يجب على ناظر المصالح الهندسية والمزادات ان يلاحظ عدم اجراء التوضيعة عن توريد اي شيء من الادوات والكمات ولا اشهار اي عملية بالزاد الا ان كانت فيها ولادة بالميزانية وعلى ذلك ينبغي ان يترجم بالقوتونات والممارسات والكشوفات الرقعية والانتهائية وكشوفات حساب الاشغال عن ورود قيمتها بأي بند واي باب من الميزانية — اما ادارة اشغال مدينة المحروسة فتصل بنسبها ما يلزم لها من المباحث الهندسية والمقاييس والشروط وغير ذلك وانما مزادات هذه الاعمال والمشتريات التي تلزم للاشغال المذكورة تصل ككباري في حق باقي المصالح التابعة للنظارة ونقط يكون ذلك باسم عيصوي يصدر من الناظر او من مدير عموم الاشغال العمومية — ومن بعد صدور الاعتماد على الاوراق من الناظر او من مدير عموم الاشغال العمومية تعود جميعها الى مديرية اشغال مدينة المحروسة وبمقره يصور اجراء الشكك وملاحظتها مع تحرير كشوفاتها الرقعية والانتهائية وعمل حساباتها غير ان الكشوفات الانتهائية وكشوفات الخاتمة يصور مراقبتها بطرف قسم سكرتارية الهندسة والمقاييس والمزادات ويومر عليها من ناظر المصالح الهندسية والمزادات قبل تسوية حسابها

### لأهمية اخرى عن ذلك

( ترتيب الادارة الداخلية بنظارة الاشغال العمومية )

( تنظيم ادارة السكرتارية والحسابات )

ادارة السكرتارية والحسابات تقتض على ما هو آت (اولاً) قسم السكرتارية والحسابات العمومية — (ثانياً) قسم الحسابات — (ثالثاً) قلم القوتونات وارسال الملاحظات

(اولاً قسم السكرتارية العمومية)

ينقسم قسم السكرتارية العمومية الى ثلاثة افلام فرعية تحت رئاسة ثلاثة رؤساء — عموماً كل منهم عن الاخر وفي السكرتارية القائمة بذاتها وقلم القوتونات العربية وقلم الترجمة والربط على هذا القسم هو ناظر ادارة السكرتارية والحسابات اما الوظائف المختصة بكل من الثلاثة اسرار الفرعية المذكورة فهي كالمرجع ادناه

١٨٨٠

١٨٨٠

## ( فلم السكرتارية القائمة بذاتها )

تتمثل اختصاصات هذا القسم على ما هو آت  
(أولاً) الخدمة الداخلية والخارجية والاستشارات والتجديدات  
والملامح والسديلات والتعليقات المسجلة - (ثانياً)  
المخاطبات الأفريقية عمومية كانت أو هندسية مع النظارات  
الأخرى ومع المصالح غير التابعة لنظارة الاشغال العمومية  
وكذا المخاطبات الأفريقية التي يقتضي تحريرها المصالح  
التابعة لنظارة الاشغال العمومية وتكون غير مخصصة بالمصالح  
الهندسية وتلك المخاطبات تحرر تحت ادارة ناظر السكرتارية  
والحسابات رأساً وهو يسلم عليها ويعرضها لاجل عهدها  
تقيد بالسكرتارية القائمة بذاتها بدفاتر عمومية - (ثالثاً)  
تحرير وحفظ الوثائق العامة العمومية التي تقيد بين نظارة  
الاشغال العمومية وبين المصالح أو القربانيات والاتفاقات العامة  
والاقتضات والقرائن الخاصة بالمنافع العمومية - (رابعاً)  
تحرير الوثائق والاسنادات والقرارات والاوامر والشعوريات  
وغيرها التي تصدر من نظارة الاشغال العمومية واعلاها  
او تبليغها وحفظها - (خامساً) تحرير المذكرات والتسميات  
والقرارات المتضمنة عرضها على مجلس النظر وحفظ واعلان  
القرارات التي تصدر من المجلس المشار اليه عن كافة  
المسائل التي تخص بنظارة الاشغال العمومية - (سادساً)  
تحرير ونشر ما يلزم نشره من الاعلانات وكافة الاوراق  
الرسمية - (سابعاً) النظر فيما يقدم نظارة الاشغال العمومية  
من المراسلات والطلبات الخاصة بالاتزامات وغير ذلك  
من الاتزامات وطلبات الاستعداد وكافة المسائل العمومية  
التي لا تكون من شأني المصالح الهندسية - (ثامناً)  
مراقبة الحسابات المتعلقة بالميزانية وطلب مبالغ الكريديتو  
اللزارة وإخطار المصالح التابعة لنظارة الاشغال العمومية  
بما ترخص لها من مبالغ الكريديتو المذكورة

## ( فلم التهربات العمومية )

هذا القسم المؤلف من كتاب ابناء عرب تحت رئاسة  
رئيس خصوصي منوط بتحرير ما يلزم من المخاطبات  
العمومية والهندسية بالغة العربية للنظارات الاخرى والتجديدات  
والمخاطبات وباقي المصالح الغير تابعة لنظارة الاشغال  
العمومية وكذا تحرير المخاطبات العربية التي يلزم تحريرها  
للمصالح التابعة لنظارة الاشغال العمومية وتكون غير مخصصة  
لا بالمصالح الهندسية ولا بالحسابات وهذه المخاطبات تحرر  
تحت رئاسة رئيس ذلك القسم مباشرة وتعرض بمعرفة وبعلامته  
على الناظر او على مدير عموم الاشغال العمومية لاجل عهدها  
وفي حال غيابها يعرضها على ناظر ادارة السكرتارية

والحسابات وهو يتجه في الحالات التي يتقرر بمقتضى قلم  
القبولات على الوجه الذي سيأتي بيانه

## ( فلم الترجمة )

هذا القسم المؤلف من مترجمين تحت رئاسة رئيس خصوصي  
وهو تابع لناظر السكرتارية والحسابات وعليه ان يترجم  
من اللغة العربية الى الفرنسية وبالعكس جميع المخاطبات  
والوثائق العامة العمومية والاتفاقات العامة المختصة بالمنفعة  
العمومية وللواجب الاسنادات والمشروعات والاوامر والمذكرات  
والكشوفات وكافة الاوراق التي لا تتعلق بالمصالح الهندسية  
ومقتضى ترجمتها ويؤشر رئيس قلم الترجمة على الاوراق  
التي تترجم ثم تقيد بدفاتر مخصصة يؤشر فيها بتسليم  
تلك الاوراق الى القسم الذي ينسب

## ( ثانياً قسم الحسابات )

ادارة هذا القسم الذي هو تحت رئاسة رئيس الحسابات  
تجري بمقتضى لائحة خصوصية تستعمل عن ذلك

## ( ثالثاً قسم القبولات وارسال المخاطبات )

هذا القسم لرئيس خصوصي وهو تابع لناظر السكرتارية  
والحسابات مباشرة وعليه ان يسلم جميع المخاطبات التي ترد  
لنظارة الاشغال العمومية فرنسوية كانت او عربية ويكتب  
عليها تاريخ الورد ونوع التسلسل وتقيد في دفتر مخصوص  
بالعربي « وهو دفتر الجرد اورتيك نمرة ١ » يحتويه  
على نمرة تسلسل جديدة من كل سنة وعند ورود خطاب  
فرنساوي يؤخذ حالاً ما كاه بالعربي بمعرفة احد مستقدي  
السكرتارية بخاتمة الاستعداد ويكتب في احد اركانها من اعلى  
مع النظارة كي يتيسر بذلك قيده بالعربي في دفتر  
الخصوصي « اورتيك نمرة ١ » ولا بأس من ترجمة الخطاب  
المذكور بيانه بالعربي فيها بعد اذا اقتضى الحال - ومن المعلوم  
ان ما تقدم ذكره يجري في حق جميع مخططات نظارة  
الاشغال العمومية سواء كانت واردة بعنوان الناظر او  
مدير عموم الاشغال العمومية او لاي ما مود كان اولاً  
رئيس من رؤساء الاقلام ومن بعد استلام المخططات عليه  
ورودها وقيدها بالطريقة المتقدم فيها توزع جميعها بمعرفة  
السكرتارية بمقتضى سرائي تسليم على سكرتاريات  
الهندسة الافريقية والعربية او على قسم الحسابات او على  
قلم التهربات العمومية او على ادارة مصالح مدينة المحروسة  
وذلك بحسب انواع القضايا - واذا ورد خطاب فرنساوي  
العبارة وكان يخص قسم الحسابات او قلم التهربات العمومية  
فيترجم وتسلم السكرتارية الترجمة الى ذلك القسم من  
غير ان يسلم معها الاصل - وعند قيد المخططات وقيد

١٨٨٠

١٨٨٣

## ( الخدمات السائرة )

الخدمات السائرة ٥ : تابعة لماظر السكرتارية والمحاسبة وهو الذي يترتب سيرها ويصلي ما يلزم من الايام لعمالها كالمحاسبة والسكرتارية والسعاة والفراشين وغيرهم تحريراً في ٢٨ رجب سنة ١٢٧٠ - ٦ يونيو سنة ١٨٨٠

نمرة ٦٥ : ( صورة ما تحرر لنظارة الداخلية )

( في ٢٠ رجب سنة ١٢٩٧ )

لما كانت اجراءات تركيب او نقل الآلات الزائدة المياه الاراضي وتجهيزها على غير قاعدة متبعة قد جعلت لائحة لهذا الخصوص بجملة نظارة الاشغال وبعد ان حصلت المذاكرة فيها وتمديداتها مجلس النظارة قرر العمل على موجهها طبقاً للنسخة التي وردت وبإفادة رئاسة لمجلس المعارف رقم ١١ رجب سنة ١٢٩٧ تم في ٢٦ رجب سنة ١٢٩٧ اجري عليها عملاً وفرنساويكاً وبإتباعه نشرت الى فروع النظارة وبهت بصورتها الى المجرائد الرسمية لاعلايتها بها للعلم وما هو مرسل لاصوب عطوفكم عدد ١٥٠ نسخة منها نرجو نشرها في المديرات والمحافظات والمصالح التي يقتضي وجودها بها لمراعيتها بطرقها والاجراءات مقتضاها هذا مع ارسال ما يلزم منها الى المخابرة لاعلايتها ايضاً لحضرات القائل اذا روي ذلك ضرورياً

اشغال عمومية - ٥ : امر طال رقم ١٢٠٠ سنة ١٣٠٠ ( ١٥ مايو سنة ١٨٨٣ )

## ( نحن خديو مصر )

بناءً على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأيي مجلس نظارة حكومتنا امرنا بما هو آت - (م) ١ : قد اتى البند الاول من الامر الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بتعيين اختصاصات نظارة الاشغال العمومية - (م) ٢ : بتعيين وكيل لنظارة الاشغال العمومية - (م) ٣ : بتشكيل ايضاً بالنظارة المشار اليها لتنشيط لعموم الري تكون خصائصه كالآتي - تنفيذ الاجراءات المتعلقة بتوزيع المياه - التنشيط والمراقبة على اجراء اشغال الري المتجددة من اعال صناعية وحفر ورد وتطهير وما يخص بالآلات الزائدة سواء كانت تتعلق بالحكومة او بالفراد الناس - التنشيط والمراقبة على ما تستدعيه تلك الاشغال من الحفظ والصيانة - (م) ٤ : لفتني عموم الري ما في حدود في بحث جميع المسائل المتعلقة بالري سواء كان في عمل تصميما او في تجهيز مزارعها - (م) ٥ : يترتب ناظر الاشغال العمومية خدمة مخصوصين ليكونوا تحت ادارة مفتش عموم الري وتأمين له مباحث

ورودها اذا وجد منها ما هو مهم ومستعجل فيعرض في الحال بمقرقوس السكرتارية والمحاسبة او تحت ملاحظته على الناظر او على مدير عموم الاشغال العمومية بدون ان يترتب على ذلك تعبير او تعطيل قيد المخططات في اوقاتها والمخططات التفرافية تقيد عند ورودها مثل المخططات المتأداة واذا وجد مع المخططات الواردة رسم او مقايضة او كشف اجمالي او تقرير هندسي او كشوفات حسابة او غير ذلك فتتبع هذه الاوراق المخططة التي هي واردة معها في سيرها بحسب انواع الفضاءا المختصة بها تلك الاوراق ومن بعد توزيع المخططات على الوجه المبين اعلاه يجب على كل رئيس قلم ان يجري عنها ما تقتضيه بحسب ما يصدر له من الاوامر والتعليمات من يلزم ونحرم الاقرار الاذونات اللازمة عنها كل منها بحسب ما يحضه وتعرضها على الناظر او على وكيله لاجل ختمها وذلك على حسب الترتيب المخصوص لكل ادارة والمخططات التفرافية التي يجرى السكرتارية الثالثة عليها وتقدمها في دفاتر خصوصية كما أوضح ذلك آنفاً تلم على قلم القيودات لارسالها الى جهاتها والمخططات العربية التي يجرى قلم القيودات العربية وكذا القرارات العربية التي يجرى قلم الحسابات تلم الى قلم القيودات يقتضي سرائي ويوضع على تلك المخططات تاريخ وثمة فيها بدو الصادر ابريك نمرة ٢ وفيه التمر اما ان تكون خصوصية لكل معطلة او سائرة لجملة مصالح وكالة المخططات الصادرة فرنساوية كانت او عربية ترسل بمعرفة قلم القيودات حسب الجاريا بما بواسطة سعاة بالبوست ويجب اثبات ما يرسل من المخططات في سرائي خصوصية او ريك نمرة ٣ والمخططات التفرافية الصادرة تقيد مثل المخططات المتأداة وما يقتضي مراعاته على وجه العموم ان كل تفراف يصدر من نظارة الاشغال العمومية يوصد بخياط يهقه - ومن الجائز ان الناظر يأمر اجد الموقوفين خلاف رؤساء الانعام او الاقلام بان يجرى خطاباً او يهقه بصريح ولا بأس من ان التوقف المذكور يقدمه بنفسه للتم وتعليق علامة رئيس القسم او القلم الذي يهقه ثم يهقه القيودات على الوجه المقرر في هذا الترتيب

١٨٨٤

١٨٨٤

اشغال عمومية ( نظارة ) في ٥ يونيو سنة ١٨٨٣

## اعلان عمومي من نظارة الاشغال العمومية

(م) لا يقدم اوراق الختم الى الناظر او وكيل الاشغال الا من بعد توقيع الاشارة عليها من مدير او رئيس العجلة (م) ٢ يصير القاء كافة الخطبات بين النظارة وقروح ديوان العموم ( باب اول ) وادارة مصالح مدينة الحفصة تقتضي عدم التطويرات وفي اي الاحوال لا يرخص الدروسه المبالغ بتحرير خطابات الى الناظر او الى وكيل الاشغال كما انه لا يجوز ذلك الرؤساء المذكورين خطابات بالصورة ذاعا بل يقتضي ان يصدق على طلبهم اماراً او بمرقة السكرتارية الاخرى او العربي غير ان طلب الاستئنافات او التعليلات اللازمة يشمل في شأنها البلاغات المختصة الاذن.

اشغال عمومية - ترتيب ادارة عموم نظارة الاشغال العمومية في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٤

## اقلام ديوان عموم النظارة تنقسم كالآتي

اولاً ادارة - ثانياً هندسة - ثالثاً ادارة عموم التنظيم والمالي - رابعاً تفتيش عموم التطويرات - خامساً ادارة قلم اقتضايا - ( اقسام الادارة ) الاقسام المرفوعة باسم سكرتارية افريقية وسكرتارية عربية وقلم مشروعات ومزادات وقلم قيودات صارت الآن تابعة لرئيس الادارة - اما خاصص الادارة فهي المستخدمون والتعويضات الافريقية والعربية من اي نوع كانت والترجمة وتحرير وحفظ الكورنات والافتاقات والرخص والمزادات والمشتريات العمومية والمذكرات التي توضع على مجلس النظارة وقيد كافة الخطابات الواردة والصادرة والدقترخانة ( اي حفظ الاوراق ) ومراقبة الحسابات والمخزن وكذلك خدمة الديوان السائرة مثل الجاوشية والساعة والقراشين والبايوت وغيرهم - ( ثانياً ) الهندسة هذه المصلحة تقتثل على الاقسام الاتية بالمباحث والمأموريات - والخرط - والموازين والرسم - لاجراء الاشغال الصناعية - والمخارج - والمراجعات الهندسية - وحفظ التيل - اما خاصصها فهي المباحث والمشروعات التي تحمل عليها من النظارة وتحرير الخطابات وغيرها مما يتعلق بالمزادات وكذلك اعمال الخرط والموازين وتوزيع المأموريات بين مهندسي قلم المأموريات المحلي.

## ( القانون الداخلي للمستعملين المذكورين )

اولاً - الادارة - رئيس الادارة يرضى ويطلع على كافة الخطابات الواردة ويأمر بتوقيع ثم يوزعها على اقسام النظارة إما داخاً أو يفرعها على حضرة وكيل النظارة او على

السكرتير العمومي بحسب التعليلات التي تطلى بشأنها وإمسا الخطابات المستعجلة تعرض في الحال على سعادة الناظر او حضرة الوكيل او السكرتير العمومي بدون ان يقترب على ذلك توقيع او تأخير قيدها في وقته وبالاجال فان كافة المسائل معها كانت ما عدا المختصة منها بالتنظيم وبالابنية المبررة او بالتطويرات تنظر في اقسام الادارة ولا يمتد الهندسة الا المسائل التي يظهر لحضرة الوكيل او السكرتير العمومي ضرورة اخذ رأي المهندسين عنها والمسائل التي تكون من اختصاصات تلك المصلحة مثل اجراء الاعمال الصناعية الحيازي المدل بما بالمباحث والمشروعات والخرط والموازين والمأموريات والمخارج وقد يمكن تعديل هذه الاختصاصات فيما بعد بحسب مقتضيات مشروع تقرير اعمال النظارة - تنقسم اعمال الادارة الى جملة اقسام يوزع عليها المدل المختص بهذه المصلحة بمفرقة رئيسها وانما لا يكون هذا الاقسام بوجه مطابق بحيث يقترب عليه تقرير بين اختصاصات الاقسام وبهذا تقريراً قطعياً بل ان اقسام المدل يوزع بمفرقة رئيس الادارة على جميع اقسام بوجه المسائل بحسب الضرورة - وتنقسم الادارة الى ثلاثة اقسام تكون اختصاصاتها العمومية كالآتي

( قلم الاول ) - عموم التعويضات الافريقية وكافة الاوامر والاعلانات والقرارات التي تصدر من النظارة وكذا التراخيص والقيودات وحفظ اوراق النظارة والدفترخانة والمزادات والمشتريات ( قلم الثاني ) - التعويضات العربية ( قلم الثالث ) - التعويضات الافريقية مع المصالح التابعة للنظارة ومقتضى الرئي ومراقبة الحسابات والمخزن وتعبير الميزانية وكذا المستخدمون وكل من هذه الاقسام بين عليه رئيس يكون تابياً لرئيس الادارة والمسائل التي تحمل على كل من رؤساء هذه الاقسام يجري الاوامر منها بمفرقة بعد اخذ التعليلات اللازمة فيها من يلزم ثم اس عرض الاوراق جميعها على حضرة الوكيل او السكرتير العمومي سواء كان للنظر فيها او للتوقيع عليها يكون بمفرقة رئيس الادارة او رؤساء الاقسام بحسب التعليلات التي تصدر في هذا الخصوص والخطابات الصادرة التي تعرض للتوقيع عليها وكذا الافتاقات والتوصيات يجب ان يكون مؤشراً عليها بلامعة رئيس الادارة وجميع الخطابات الصادرة من اي نوع كانت يصير قيدها هذه ( ثانياً الهندسة هذه المصلحة وان كانت مشتملة على جملة اقسام كتابيين قبل الا اقسام تكون عبارة عن قلم واحد يوزع فيه العمل على جميع المهندسين والمالي بحسب مقتضيات الاحوال الفنية واستعداد كل منهم ودرجته بدون ان يخصص اي منهم لعمل معلوم على الدوام والمسائل التي تحمل عليها من الادارة بعد اخذ التعليلات اللازمة منها ممن يلزم يصير الخضر فيما يفرعها مع تعيين الخطابات الاوامر تعريضها بشأنها ومعه

المطالبات يصير قديما حال مبدورها في إقلام الادارة وجميع الملفات والاوراق (دوسيه) يصير ترتيبها وحفظها في الادارة ايضا اما قلم تفتيش عموم التطهيرات فيسير ادخاله ضمن المصلحة المذكورة بعد اهل ابريل ولما اذارة عموم التنظيم والمباني الحربية فتبقى على ما هي عليه الان وكذا تفتيش عموم التطهيرات وادارة قلم القضايا والحسابات والملاصقات تبقى على ما هي عليه لحين صدور امر آخر بشأنها

(نظارة) قرار صادر في ٣ فبراير  
اشغال عمومية — سنة ٨٥ بتشكيل مجلس ادارة وتاديب للتجارة

بعد اطلالنا على المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ بشأن مستقدي الحكومة المصرية المليكين — وبناء على امرنا الوزاري الصادر في ٩ فبراير سنة ٨٤ بشأن تشكيل مجلس ادارة وتاديب في نظارة الاشغال العمومية قد قررنا ما هوآت (م) ١. قد التقي الامر الوزاري الصادر في ٩ فبراير سنة ٨٤ المار ذكره (م) ٢ قد تشكل مجلس ادارة وتاديب لنظارة الاشغال العمومية وفروعها بالصورة التالية المسيو جول باروا سكرتير عموم الاشغال رئيس احمد بك السبكي باشمهندس الميزانيات عضو درويش افندي سيد احمد رئيس قلم عربي الادارة « جالوا بك رئيس قسم الهندسة « جران بك مدير عموم المدن « لبيب بك معاون سعادة الناظر « المسيو جوردان يترى عضو لجنة القضايا « سيد شكري افندي وكيل تفتيش مصر « فريد افندي بابازوغي رئيس قسم الادارة سكرتير (م) ٣ لا تصح مداولات: مجلس الادارة والتاديب الا اذا حضره ثلاثة من اعضاءه على الاقل (م) ٤ تكون قرارات هذا المجلس بالاكثارية وعند تعادل الاراء فللرئيس الحكم بالارحية

(مجلس تاديب) قرار من نظارة  
اشغال عمومية — الاشغال العمومية في ٩ يونيو سنة ٨٥

من بعد الاطلاع على المادة السابعة من الذكرينو الصادر في ٢٤ مايو سنة ٨٥ القاضي بتعديل نصوص

الذكرينو الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ بخصوص تشكيل وسير مجالس الادارة والتاديب وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢١ يناير سنة ٨٥ بشأن تأليف مجلس الادارة والتاديب في نظارة الاشغال العمومية وبناء على ما عرضه لنا حصة وكيل نظارة الاشغال العمومية واعتاده في مجلس النظارة قد قررنا ما هوآت (م) ١ قد التقي القرار الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٨٥ (٣ فبراير سنة ٨٥) — (٢ م) قد تشكل مجلس التاديب لنظارة الاشغال العمومية وللمصالح التابعة لها على الوجه الآتي

رئيس — سكرتير عموم الاشغال العمومية — نائب مدير المدن — باشمهندس الموازين — رئيس قلم عربي الادارة — رئيس قسم هندسة — عضو بلجنة قلم القضايا — مساعد مفتش مصر — مفتش بقسم الهندسة — رئيس قسم الادارة (م) ٣ لا تكون قرارات مجلس التاديب معتبرة الا اذا حضر المجلس ثلاثة من اعضاءه على الاقل (م) ٤ نوه خذ قرارات المجلس بالاغلبية واذا تعادلت الاراء فللرئيس الحكم بالارحية

قرار صادر من نظارة الاشغال  
اشغال عمومية — العمومية في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٦ غرة ٤٠١

بناء على المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ وعلى الامر العالي الصادر في ٢٤ ما يوسنة ٨٥ بتعديل نص الامر الاول وعلى قرار مجلس النظارة المورخ ٢٣ سبتمبر سنة ٨٦ قد قررنا ما هوآت — (م) ١ بشكل في كل تفتيش من تفتيش الرعية وتفتيش التنظيم مجلس تاديب فرعي (م) ٢ لكل مجلس فرعي ان يحكم في المسائل المتعلقة بجميع الموظفين والمستخدمين التابعين للتفتيش المشكل فيه المجلس المذكور وذلك حسب منطوق الامرين العاليين السابق ذكرهما لكن اذا اختصت النظارة عدم وقوف مجلس التفتيش الفرعي على اية مشكلة تاديبية فيجوز لها ان تعجل النظر

١٨٨٦

١٨٨٦

فيها على المجلس تفتيش اخر اوعلى ذات مجلس  
التأديب للشكل بالادارة العمومية (م) ٣ يشكل  
المجلس الفرعي في كل تفتيش من المفتش بصفة رئيس  
ومن الباشمهندس ومن احد الكتاب الذي يكون  
ايضاً بصفة كاتب سر المجلس ويكون تعيين الباشمهندس  
والكاتب بقرار اعتيادي من النظارة واذا تفتب احد  
الاعضاء المذكورين وطالت مدة غيابه فيعين نائب  
له باصر من الاطر (م) ٤ لا يكون حكم المجلس الفرعي  
معمولاً به الا اذا كان حاضراً في الجلسة عضوان  
من اصفائه على الاقل وتصدر منه القرارات بحسب  
اكثرية الآراء واذا اختلفت الآراء فيعمل بالرأي  
الذي يرجحه الرئيس

**اشغال عمومية -** (نظارة) لائحة مصدق عليها  
من مجلس النظارة في ٢٤ فبراير  
سنة ٨٧ (٣٠ ديسمبر سنة ٨٦) بشأن تعيين مستخدمين  
النظارة

(م) ١ لا يدخل في عداد مستخدمي نظارة الاشغال  
العمومية الا من كان قد ترقى فيها سنة واحدة على  
الاقل او سبق له خدمة دائمة بمصالح الحكومة مدة  
سنتين على الاقل ولا يدخل تحت احكام هذه اللائحة  
زمره المهندسة كالمهندسين والرسميين وما شاكلهم فانه  
مستمن لهم لائحة اخرى غير هذه على انه يسوغ لناظر  
الاشغال العمومية بوجه الامتناء ان يعين في جميع  
الدرجات بعد التصريح بذلك من مجلس النظارة  
مستخدمين للوظائف التي يحتاج فيها الى استعداد  
ومعارف خصوصية يقطع النظر عن اصل خدمة  
هؤلاء المستخدمين لكن عدد الوظائف التي تعطى  
في كل درجة لمستخدمي المصالح الاخرى او لمن  
يعينون بوجه استثنائي كما تقدم لا يجوز ان يتجاوز  
ربع عدد الوظائف التي تكون خالية في تلك الدرجة  
واما الثلاثة الارباع الباقية فتبقى محفوظة ليرقي اليها  
مستخدمو ذات النظارة المؤهلون للترقية اوليين  
فيها لخدمة المترنوم (م) ٢ يخصص لكل قسم من  
اقسام النظارة عدد من الخدمة المترنمين الذين ادخلوا

حيفة النظارة بالامتحان لا يتجاوز عشر المستخدمين  
المترنمين في ترتيب ذلك القسم (م) ٣ اذا اقتضت  
المصلحة بنشر في كل سنة في جرنال الحكومة الرسمي  
قوائم ناظر الاشغال العمومية يبين عدد المطلوبين  
للمترنمين الذين ينتخبون بعد الامتحان - (م) ٤  
لا يقبل الطالب الا اذا كان قد اتم في اول يناير من  
السنة التي يفتح فيها الامتحان من السبع عشرة على الاقل  
اوسن الخمس وعشرين على الاكثر وعليه ان يقدم  
قبل الامتحان الاوراق الآتية - (اولاً) ٠ طلباً  
على ورق تمغة - (ثانياً) ٠ صورة من تذكرة ولادته  
اوصكاً ما يقوم مقامها - (ثالثاً) ٠ شهادة تدل  
على حسن سيرته واخلاقه - (رابعاً) ٠ كتابة تبيين  
احواله العائلية - (خامساً) ٠ شهادة تدل على صحة  
بنيته من طبيبين من مستخدمي الحكومة يعينهما ناظر  
الاشغال العمومية - (سادساً) ٠ شهادة المدرسة  
التي تعلم فيها او صورة منها مصدقاً عليها - جميع  
الاوراق المار ذكرها يجب ان تكون مصدقاً عليها  
بحسب الاصول - (م) ٥ يمنح الطالبون في العلوم  
الآتية - (اولاً) ٠ المواد الاثرية وهي اعط  
والاملاء والانشاء ومبادئ الحساب وجغرافية مصر  
(ثانياً) ٠ المواد الاختيارية وهي اللغات الاوربية  
والتاريخ والجغرافية ومعارف عمومية - اذا تساوت  
درجات الامتحان فتكون الافضلية لمن يعرفون اللغة  
العربية ولغة واحدة او جملة لغات اوربية على من  
لا يعرفون سوى اللغة العربية (م) ٦ يعين ناظر  
الاشغال العمومية لامتحان الطالبين لجنة تؤلف من  
رئيس قسم واثنين من مستخدمي الدرجة الثانية او  
الثالثة ومستخدم واحد من الدرجة الرابعة بصفة كاتب  
اللجنة اما مواد الامتحان فتعينها اللجنة المذكورة  
وتعرضها على ناظر الاشغال العمومية لاعتمادها (م)  
٧ عند انتهاء الامتحانات تخبر قائمة باسماء الطالبين  
بالترتيب اي بحسب استعداد كل منهم ولناظر الاشغال  
العمومية ان يختار العدد اللازم منهم للمحلات الخالية



اشغال عمومية — (نقارة — هندسة) « مطبوعة »  
صورة ما تحرر من الديوان

لاقسام الهندسة في ١٧ شعبان سنة ٩٦ (٦ اغسطس سنة ١٨٧٩)  
٧٦ (نمرة ١٣)

قد دلفنا الاحوال على ان بعض رؤساء اقسام الهندسة ومن تحت ادارتهم من الباشاهندسين والمهندسين في بعض الاوقات يعطون بعض الدواوين او المصالح الاخرى كشوفة او تنهيات عن امور مهمة بدون استئذان من هذا الديوان الذين هم تابعون اليه ولم يكن قصدنا بذلك ما يتعلق بالامور المضادة مثل التفتي من المخابرات والذاتي او نحوه مما تقتضيه علاقة الاجراءات المشتركة ما بين مصالح الهندسة والمديرية ولما المراد هوما يكون فوق العادة عن اجراءات مصمم عليها او مقاسات او استكشافات تحت النظر او ما شاكها وبما ان ذلك ما لا يوافق حاله انتظام العمل ينبغي من الان ان لا يعطى في لاي جهة كانت من هذا القبيل ما لم يستأذن عنه من الديوان ويصدر به التصريح اللازم منه واذا احتاج الحال للاستئذان بالتفويض لا بأس من ذلك ومع مراعاة هذه القامدة بطرف حضرتكم بصور اعلانها من طرفكم للباشاهندسين الذين تحت ادارتكم للعمل بموجبها وانما استعملناهم تكون من حضرتكم وبالتفويض على ذلك يكون المهندسون التابعون لهم وهذا لزم ترقيمه للاجراء على مقتضاه

هندسة — (صورة ما تحرر لاقسام الهندسة في ١٨ ذ  
سنة ٩٦ (٣ نوفمبر سنة ١٨٧٩ نمرة ٢٩)

قد علم ان من مهندسي الاقاليم من يجعل سكنه يندادو مدينة خارجة عن مركز ادارته ويلتزم بناء على ذلك ان يترك دائره وظيفته ويأتي الى سكنه في اي وقت اراد وفي اثناء غيابه يحصل تعطيل فيا هو منوط به من صالح المصير ورمما ادى ذلك الى ما يفرض بالاعمال الموكولة الى عهده وبما انه من الواجب على كل موظف ان يتجنب كل ما من شأنه ان ياتي بالضرر او الضل في اعمال وظيفته فالقصد مزيد التاكيد على سائر المهندسين التابعين للقسم رئاسة حضرتكم بان يحصلوا توطئهم على الدوام في مجالات خدمتهم ولا يترسلوا في دائرتهم الا اذا دعيتهم مقتضيات المصلحة الى ذلك وتحذيرهم كل التحذر من هذا الشأن لكي بعد الآت اذا روي ما يخالف هذا التنبيه فيعامل من يقدم على المخالفة بما يستحق من العقابة

هندسة — (صورة ما كتب للضبطية من الاشغال في  
٣ ذي الحجة من ١٢٩٦ (١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٠)

١٨٧٩ نمرة ٢٠٨

حكيمًا ما ورد الى ديوان الاشغال اما بواسطة الضبطية ولما من طرف الناس مباشرة فغالبًا تتعلق باخبار الملكية بين الناس وبعضهم مع ان ذلك انما يخص بالمحكمة الشرعية ولهذا قد استصوب انه من الان فصاعدًا يجب على المتنازعين في مثل ما ذكر ان يرفعوا امره الى المحكمة الشرعية وبعد نظره بما اذا اقتضى لها مهندسون للتخاد مع متوليين من طريقها في استكشافات محل الواقعة فتطلبهم من نظارة الاشغال في مواعيد محددة لكي بناء على طلبها يتعين او يرسلوا الى مجالات الطلب غير ان واد المارات او المقاسات اذا اتفق الطرفان من اربابها على ان تعقباها او مقاسها يكون بمعرفة ديوان الاشغال وان كل ما يجريه مقبول لديهم وانفذ عليهم فليسوف لم ان يقدموا عليهم الى هذا الديوان بهت الصفة لاجراء مقتضاه بعد اخذ الرسم المقرر فان لم يتفق الطرفان على ذلك وازداد احدهما او الاثنان المرافعة القانونية فليرفعا امرهما الى المجلس او قلم الدواوين بالضبطية فاذا حكم بتعيين مهندسين لمقتضى الحكم يتعينون من ديوان الاشغال لاجراء المطلوب بعد اخذ الرسم ايضا على الضبطية ان ترابي هذه القواعد بطريقها كما صار مراعاتها بهذا الطرف وتجري العمل على مقتضاه ومن اجل ما ذكر لزم تحريره

هندسة — (صورة ما حرر لاقسام الهندسة في ٢٩  
صفر سنة ٩٧ (١١ فبراير سنة ١٨٨٠)

انه بالنسبة للشك في الواقع من الخدمة الذين يتعينون باموريات تستلزم لزولهم بطريق السكة المحدد على طرف المصلحة من حوثية تكليفها باستحضار شهادات للديوان من محطات السكة المحدد بتقدير الاجرة الذي يجري دفعها بالمطر للصعوبة المحاصلة لهم في هذا الخصوص بسبب الازدحام في وقت اخذ التذاكر فضلا عن انه يترتب على ذلك تاخير المسافر عن القطار المقصود سفره وقد استصوب صرف النظر من هذه الطريقة وان يكون اعتماد خصم اجر الأشخاص المتعينين باموريات على مقتضى سكانيات خيرات رؤساء الهندسة التي يقدمونها للديوان الواضح بها تمييز اولئك الخدمة بالاموريات المصين بها وتواريخ سفرهم بالسكة المحدد ما بين كل جهة واخرى بالدرجة المحقق تروولهم بها ويكون خيرات رؤساء الهندسة مكلفين باخذ الاحتياطات اللازمة عن هذا الخصوص وبما ملو تحرر عمومًا بما ذكر وهذا لحضرتكم لاعتبار الاجراء مقتضاه



١٨٨١

١٨٨١

هندسة — صورة مكاتب عمارة نظارة الاشغال العمومية  
من قلم قضائي ١٩ ديسمبر سنة ٨٠ رقم ٨٩

وهي تشمل بيض القضايا التي صر فيها حكم من مجلس  
مصر الابتدائي بتعيين جمهور مهندسين من الاشغال للتظرف في  
تراجع وانع في ملكية عقارات فتذكر من ضمنها ما يأتي  
لا يكون للتظارة مدخل في هذه القضية التي ليس لاحد شأن  
فيها سوى الاشخاص الواقعة هي بينهم على ان الحكمة كان  
في امكانها ان تعين لهذه المأمورية من تريد تعيينهم من  
المهندسين سواء كانوا من مهندسي النظارة او غيرهم الا انه  
كان يلزم ان تعينهم باسماهم اذ لا يسوغ للتظارة ان تقوم  
مقامها في تعيينهم نظراً لا يجوز عليها من جنة المشولية هذا  
فعلاً عن ان من يتخبرون من آل الحجرة م غيرون في القول  
وعده ولو كانوا في خدمة الحكومة لان تعيينهم تلك  
المأمورية هو بصفة كرض من آل الحجرة بدون ان يكون  
للكمونة مدخل بأي وجه كان انا يسوغ للطبيعة للسلطة  
التابعين هم اليها ان تخبرهم من تكليفهم تلك المأمورية اذا كان  
اجراؤها غير ملائم لتخصيات اشغالها فبناء على الوجة المتقدمة  
نرى عدم لزوم احابة الحكمة الى ما ترضيه ولا كتب  
الصغانية بتاريخ ٩ صفر سنة ١٢٩٨ بذلك من اجل مسائل  
من هذا القبيل وردت اقافتها رقم ٢٧ مع اول سنة ٩٨ ما يأتي

بناء على افادة سعادتك الرقية ٩ صفر سنة ٩٨ بمر ٤ قد  
حررنا في تاريخه اجلس مصر بان المهندسين الذين يصير  
تعيينهم في قضايا بعض قرارات فرعية لاجراء الاستكشافات  
والحريات لانتظار حقائق المواد التي يجهنون لها يصير  
تعيينهم بمعرفة الاخصام او بمعرفة المجلس وهذا فيا اذا كان  
الاخصام لا يسوئهم واتفى بحريهم لسعادتك بالاحاطة وعندما  
تصدر قرارات من المجلس في هذه القضايا او غيرها ويكون  
معيناً فيها مهندسون من نظارة الاشغال بصفة آل خيرة فان  
كانت اشغالهم الموطون بها لا تسع لهم باجراء هذه  
الامور يات تلك الصفة عليهم وللسادتك ايضا منح توجيههم فقدر

هندسة — منشور من نظارة الاشغال بمر ١ بتاريخ ١٧  
صفر سنة ١٢٩٨ (١٨ - يناير سنة ١٨٨١) الى

اقام الهندسة

نظراً لارتباط اشغال مهندسي مراكز المدير بات  
واقسامها باشغال مأموريتها وعدم عطل الاعمال  
المشتركة يتبعها من تاخير وصول المكاتبات التي  
تقوم من ايها للاخر ترا أي ان كل مهندس من  
مهندسي المراكز والاقسام يجب عليه من الآن  
فصاعداً عند قيامه من محل ديوان المركز او القسم

لاي دلع من الدواعي التي تقتضيها الصلحة ان يرسل  
اشعاراً بالمكاتبة الى ناظر القسم او مأمور المركز  
يخبره فيه من تاريخ قيامه والجهة المتوجه اليها وعند  
عودته يحضره ايضا بذلك لمراعاته في المراسلات  
والمخابرات المتعلقة بالصلحة حتى لا يكون من سبب  
يوجب تأخيرها او تعطيلها فينبغي التضرير من طرف  
حضرتكم الى باشمندسي المدير بات التابعين لكم  
بذلك ليكتبوا الى مهندسي المراكز التابعين لم بناياعه  
وامحصل بخوجه

هندسة — منشور من نظارة الاشغال بمر ٢ بتاريخ ٢٤  
صفر سنة ١٢٩٨ (٢٥ - يناير سنة ٨١) الى  
اقسام الهندسة بالاقاليم وصالح التنظيم بالخرصة واسكندرية

كثيراً ما يراد للمديون رسومات وكشوف عن  
اجمال حفر وودم ونحوها غير مشتملة على المعالم التي  
بها يمكن الاستدلال والوقوف على هيئة الارض  
الاصلية المراد اجراها تلك الاعمال بها ومن البين ان  
عدم استيفائها من حيث هذه المعالم يكون داعياً  
الى الخلل ولا يجسر معه عقد مقاولات لا يعقبا  
اشكال ولا نزاع او يمكن للماول ان يدعي زيادة  
في المكسبات التي اجراها وبصعب دفع دعواه  
لعدم العلم بما كانت عليه الارض من الهيئة الاصلية  
قبل اجراء العمل بها فتمت لا يحتمل وقوعه من هذا  
القبيل وتوصلا الى عقد المقاولات على اساس مأمون  
العاقبة فينبغي من الآن فصاعداً عندما يقتضي الحال عمل  
رسومات عن اي عمل من تلك الاعمال ان يعمل  
عن المنطقة المراد اجراؤه بها رسم اقليمي وطلاعات  
عريضة بنسبة خط سابق معلوم للوضع على الارض  
بحيث تكون تلك الطلعات متقاربة بقدر ما تستدعيه  
تضاريس الارض مينة لاصل هيئة الارض والهيئة  
التي يلزم اجراء العمل على نيتها مع تلوين كل  
هيئة من الهيئتين على الرسم بلون مخصوص ويترجم على  
الطلعات المذكورة الجانبيات الاصلية وتساويها  
بالصميم والابعاد الاقضية بين نقط كل قطاع وبعضها

١٨٨١

١٨٨١

وكذلك يرقم عليها الابعاد التي بين القطاعات وبعضها والطول المطابق لكل قطاع مع وضع كل ما يلزم من المحووظات لزيادة الايضاح. وما يجب ملاحظته ان تكون هذه القطاعات ايضا متسلسلة من نقطة ثابتة معلومة المنسوب حتى بذلك يتيسر مراجعة المكعبات اللازمة اجرائها ويسهل تحقيقها بطريقة حساسة لا بواسطة نواتج مأخوذة من الرسم اذا لا يعول في مثل هذه الاعمال الاعلى النواتج الحسابية لما فيها من زيادة الضبط والدقة بخلاف النواتج المأخوذة من الرسم فانها انفصالا من كونها تقريرية يختلف التضرب فيها باختلاف ضبط الرسم وظي حسب كبر القياس وصغره وكيفية التقدير من الرسم نفسه هذا ويلزم ان يكون كل من الرسم الالقي والقطاعات والحساب المسمول من مقتضى ذلك مختموما عليه من اجراء ومصدقا عليه من الرئيس ليكن اعتاده لدى الديوان فكل هذه القاعدة يقتضي العمل والاجراء بطرف حضرتكم مع اعلاننا لكافة من تحت ادارتكم لاتباعها لديهم ايضا بنهاية الضبط وكمال الدقة

هندسة — منشور من مظارة الاشغال بتاريخ ٢٩ ربيع الاول سنة ١٢٨٨: ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١) غرة  
الى اقسام الهندسة

الاعمال المكلفة بها المصالح الهندسية سيغ هذه الاوقات وان كانت كثيرة الا ان كثرتها قد روعيت في ترتيب الوظائف فزيد في عدد المهندسين وتعين منهم عدة معاونين مع رؤساء الاقسام الهندسية والباشمهندسين من انشط الموجودين وما ذلك الا للوصول الى تأدية الاشغال ونجازها في اوقاتها وبالاخص ما كان منها متعلقا بالاعمال الصناعية والمباني اللازمة انشاؤها ولكننا الى الآن لم نر حمة موفية بهذا الفرض من تلك المصالح فلقد طلبنا من اليها بالمحوررات والاستشارات لتتيم الرسومات والمقاسبات المتقتضية عن الاعمال والمباني المذكورة وارسلنا للديوان ولم يرد منها الا القليل على انها مع

تأخر وورودها الى هذا الوقت لا بد لها من زمن تستغرقه لدى الديوان في النظر والمراجعة ورجوعا الى الحال الى تغييرها او تعديلها او ردها الى المصلحة التي ارسلتها لاستيفائها او التزم الديوان ان يرسل مندوبين لاختبارها في موضعها فاذا لم يسرع اذا سيف ارسلها بقوت الوقت وبتمسرا اجراء ما لا بد من اجرائه ونضيق الثروة ويخشى من العاقبة فوقاية من ذلك يلزم ان ترسلوا ما يعلق بطرف حضرتكم من تلك الرسومات والمقاسبات حالا كيفما طلبت غير ناظرين الى كثرة العمل وتنوعه وفورته فيتمه فلان ما لا تساعد الميزانية على اجرائه الآن يعمل في المستقبل ومن ثم يتواجد زمن لاستيفاء التميميمات المتعلقة به حتى تكون مهينة وقت الاجراء بلا هائق هذا ولكيلا يقع بعد هذه الدفعة تأخير في عمل تصميمات الاعمال على اختلاف انواعها يجب ان تخصوا بها من يقوم بعملها من المهندسين في كل مديرية وتطويعوا ما يتبعونه فيها من الاستشارات والتعليقات وكل ما تم منها يرسل للديوان اولاً فاولاً بصحيفة يقرر من حضرتكم عما يبدو لكم فيه من المحووظات بحيث يكون ذلك عن اعمال سنة وستين مقدما على الدوام بملاحظة عدم التفريط او التهاون في ذلك حتى لا تعود عليكم وعلى الباشمهندسين مسئولية فيه وحيث ان هذه الاجراءات تقتضي الوقوف في كل وقت عن حالة القناطر والمباني بانواعها ينبغي تفقد هادواً وقيد ما يظهر من ممانيتها واختبارها في دفاتر مخصوصة تتخذ لذلك لدى مهندسي المراكز والاسام والباشمهندسين والرياسة واشعار الديوان عما يكون منها من ذلك في حينه لتدارك ما يلزم له ان اقتضاه الحال

هندسة — (منشور من مظارة الاشغال بتاريخ ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٢٨٨: ٣٠) مارس سنة ١٨٨١ غرة

الى اقسام الهندسة

من ضمن ماصدر للديوان من مجلس النظر بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٢٨٨: ١٥ غرة بان النظرانات

١٨٨١

١٨٨٢

التي تسحب من الجهات في خصائص حفظ النيل  
تكون عن المهم الضروري بجماعة الاختصار والافادة  
بحيث تكون خالية من الفاظ التجميل ونحوها مما لا  
ضرورة لذكرهم فيها عليه قد تحور لباقي رسائل  
الهندسة وهذا لحضرتكم ليحصل الاعتناء والاجراء في  
ذلك على وجه ما سلف ذكره واعلان الباشمهندسين  
والذيريات به

هندسة - صورة منشور صادر من الدخلة بتاريخ ٢٢  
صفر سنة ٩٨ (٢٤ يناير سنة ٨١ بثن ما  
يجب على كل مهندس من مهندسي المراكب والاقسام من اخبار  
جهة الادارة عند قيامه من محله عن تاريخ قيامه بالجهة المتوجه  
اليها وعند عودته يخطرها ايضا بذلك

لما علم بما ورد من مديرية النيل بتاريخ ١٩ محرم  
سنة ٢٩٨ ان مهندس قسم بني مزار خالف ماحضر  
من نظارة الاشغال بما مقتضاه اتحاد المهندسين والعمد  
في تحرير جداول العمليات وكتب من الفاخلية  
للتظارة المشار اليها باعطاء التعليقات المتفتضة لجريان  
العمليات ومصلحة الري على محور اللاتني فورديت  
مخادتها رقم ١٨ صفر سنة ٩٨ ثمرة ١٩ شرعا على صورة  
ما حورته لرياضات اقسام الهندسة في ١٧ شهره بما  
ترواى لها من ان كل مهندس من مهندسي المراكب  
والاقسام يجب عليه من الآن ان عند قيامه من محل  
ديوان المركز او القسم لاي داع من النواعي التي  
تقتضيها المصلحة يرسل اشعارا الى ناظر القسم او  
ماور المركز يخبره فيه عن تاريخ قيامه والجهة المتوجه  
اليها وعند عودته بخطره ايضا بذلك مراعاته في  
المراسلات والخباير المتعلقة بالمصلحة حتى لا يوجد  
سبب يوجب تأخيرها او تعطيلها وصار تكليف  
رؤساء الهندسة بالتحرير الى باشمهندسي المديرية  
التابعين اليهم ليكتب من الباشمهندسين الى مهندسي  
المراكب بانبايع العمل كما ذكر وحيث الاجرا على  
الوجه المشروع يتوصل به الى انتظام الاعمال المشتركة  
بين مهندسي المراكب والاقسام بالمديرية وبين

ما مور بها اقتصدار اشعار المديرية بذلك ومن الجملة  
هذا للمطوية واعلانه الى ١٠٠ لاتباع الاجرا بموجب  
هندسة - منشور من نظارة الاشغال بتاريخ ٩  
جمادى الثانية سنة ٩٨ (٨ مايو سنة ٨١

ثمرة ١٢) الى اقسام الهندسة

قد رأى الديوان ان الكشوفة الشهيرة المتواردة  
اليه من باشمهندسي المديرية والترع العمومية  
ومهندسيها عن احوال المياه والعمليات والمكاتبات  
وتحوز ذلك طبقا للنشور الرقم ٢٢ ربيع الاول سنة  
٩٧ لم تكن جميعها حسب الاحتارة المرفوعة بذلك  
المشور من جهة الرسم والحجم ولهذا جرى الآن  
طبع جملة نسخ منها بالغالب والرسم المطابق لتلك  
الاستارة لاجل وضع الايضاحات الشهيرة فيها بدون  
ان يحتاج الحال لتسطيرها في كل وقت باليد ولكي  
تكون دائما على شكل واحد وما هو مرسى لحضرتكم  
عند نسخ منها على قدر كفاية ما يلزم شهر الباشمهندسين  
والمهندسين التابعين لكم الى اخر سنة ٨١ فن طرف  
حضرتكم يصور توزيع هذه النسخ عليهم ليحري كل  
باشمهندس او مهندس وضع ما يتعلق باعماله في كل شهر  
بستغنيين وتحفظ احدها بطرفه لتكون اشبه بسجل  
ويرسل الثانية مضمونة منه للديوان بمفردها داخل  
ظرف اي بدون افادة مع التأكد عليهم باستموار  
الارسالية شهر يا في اوقاتها

هندسة - منشور من نظارة الاشغال بتاريخ ١٩ رجب  
سنة ٩٨ (١٦ يونيو سنة ٨٢ ثمرة ١٨) الى

ورقات الهندسة واقلام الهندسة بالديوان

من مقتضى القواعد المقررة للباقي الميرة ان القيم  
التي تقدر لها في مقاييسها الابتدائية يجب ان تكون  
مؤسسة على معلومات صحيحة حقيقة يعتمد عليها كل  
الاعتماد في ضبط حسابها وتوفيق شروطها ومن هذا  
القبيل ما يتعلق بثن الادوات المعتاد ادخالها في تلك  
المباني فان هذه الادوات في الغالب لا توجد كلها  
في الاقاليم او المدن النكثن بها العمل بل يحتاج

١٨٨٢

١٨٨٢

الحال لجلب بعضها او معظمها من جهات خارجة عنها ومن ثم تتغير الاثمان بحسب القرب والبعد ووسائل النقل براء كانت او بحراً وكذلك اجر العملة فانها لا تكون في المدن كما هي في القرى ولا في المواقع العاصرة كما في غيرها فضلاً عن ان تلك الاثمان وهذه الاجر لا تبقى على حالة واحدة بل ترتفع في بعض فصول السنة وتقط في البعض الآخر تبعاً لظروف الاوقات وهذا كله ما يلزم مراعاته بالدقة في تحرير المقاييسات سواء كان ذلك بافلام ديوان النظارة او بالمصالح التابعة اليها لتستوفي به واجبات العمل على طريقة حادثة ولا يكون من سبب يوجب الاشكال واغلل فلاجل توقيع الاجراء على هذا النسق يجب على كل مهندس من مهندسي المراكز والاقسام والتنظيم في كل مديرية ان يرسل في كل ستة شهور الى باشمهندس المديرية كشفاً مشتبلاً على بيان الاثمان والاجر الجارية في جهته بين الناس بمراعاة ما سلف ذكره من البعد والقرب وطرق النقل وتغير الاحوال بالنسبة لكل وقت وعلى الباشمهندس ان ينظر هذه الكشوفة وبعد اقراره عليها يحرر عنها مجموعاً ويحيله بطرفه ثم يبعث به الى رئاسة الهندسة وكذلك مهندسو المدن المنفصلة عن المديرية وتابعة رأساً لرئاسة الهندسة يرسل كل منهم كشفاً اليها على تلك الصورة وبعد ان تطلع رئاسة الهندسة على ما يردها من الكشوفة المذكورة والتصديق عليها منها بعد تعديلها ان اقتضى الحال تحرر عنها مجموعاً عمومياً وتحويله بطرفه ثم ترسله الى الديوان وتخطر الباشمهندس بما رآه فيها ثم يبعث هذا المجموع لدى كل منهم في وضع الاثمان والاجر بالمقاييسات التي تحرر بطرفه كما تفعله ايضاً اقلام الديوان اساساً لها في ذلك وتعتبر اول ارسالية في الكشوفة المذكورة شهر يولييه القادم وثاني ارسالية اول سنة ٨٢ وهلم جرا وان ظهر في المدة الواقعة بين تحرير كل كشف والآخر

تزل او ارتفاع في بعض تلك الاثمان والاجر وجب على الباشمهندس ان يخطر الديوان عنها بواسطة الرئاسة بمكاتبات مخصوصة وبهذا كتب في تاريخه الى اقسام الهندسة للعمل بموجبه وهذا لحضرتكم لاتباعه ونشره الى الباشمهندسين التابعين لكم لاجراء مقتضاه ايضاً بطرفهم

( منشور من نظارة الاشغال غرة ٤٤ ربيع  
هندسة - ٤ محرم سنة ٩٩ (٢٦) نوفمبر سنة ٨١ )  
اسر غرة ١٦٨ من النظارة

بناء على الافادة الواردة من رئيس هندسة القسم الثالث بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ٨١ غرة ٤٥ وموافقة حضرة مدير عموم الاشغال العمومية بتمتد نقل مركز رئاسة هندسة القسم الثالث المذكور من دمشق الى القناطر الخيرية ابتداء من غرة ديسمبر سنة ٨١

( منشور من نظارة الاشغال بتاريخ ٣ ربيع  
هندسة - ١١ الاخرى سنة ٩٦ (٢١) فبراير سنة ٨٢ غرة ٤ )

قرار من نظارة الاشغال العمومية الى رئاسات الهندسة واقلام الديوان - بما ان الترع العمومية الجارية تطهيرها بواسطة الكركات - مشتركة في العمل والادارة بين رئاسة الهندسة وتفتيش التطهير ومن الواجب تحديد وظائف كل منها فيها بحسب اختصاصاته فبناء على ذلك نقرر ما هوأت - رئاسة الهندسة ببقائها ما يتعلق بعمل القطاعات اللان عملها سنوياً لمعرفة مقدار كميات التطهير وسفر الجنائيات وغير ذلك من اشغال الحفر والردم واجراء هذه الاحمال على حسب مقتضيات الاحوال التي تستدعيها مصلحة الري كما انه يكون متبعاً للرئاسات ايضاً ما يتعلق بموازنة المياه على القناطر ونوزيمها على الجهات المنتفعة ومسائل تركيب الآلات الرافعة التي يراد تركيبها على تلك الترع والبرامج التي تعمل بمسورها وما اشبه ذلك مع ما يلزم لحفظ الاشغال الصناعية التي بها - تفتيش التطهيرات يقيمها ما يتعلق بحفظ وصيانة الآت التطهير التي هي انكركات ولحقاقها

١٨٨٢

١٨٨٣

هندسة - قرار من نقابة الاغل العمومية في ٦ ر  
سنة ١٩٠٠ (١٥ فبراير سنة ١٨٨٣)

بناء على الامر الوزاري الصادر في غرة يناير سنة  
١٨٨٣ بخصوص اشاء ادارة عمومية للتنظيم ولضرورة  
ترتيب مصالح الديوان الهندسية التي لم تكن ضمن  
الادارة المحكي عنها وبناء على ما عرضه علينا حضرة مدير  
عموم الاشغال قد قررنا ما هوأت - (اولاً) ادارة  
المباحث والمهمات وسكرتارية الهندسة وقلم المقاييس  
اغنامي صار الغالها - (ثانياً) كافة التجهيزات  
الهندسية المختصة سواء كانت بالاعمال الصناعية والري  
او بجميع المسائل والاشغال الهندسية التي لم تكن من  
خصائص ادارة عموم التنظيم بوجه العموم يصير  
اجراؤها بعمرة مكرتاري الديوان العربي والافرنكي  
(ثالثاً) قلم المباحث والمقاييس وقلم الخريطات  
والميزانيات وقلم الماموريات وقلم الرسم تكونت تحت  
ادارة حضرة مفتش عموم الاشغال والمعاون المين معه  
- (رابعاً) بقى كل من قلم الخريطات والميزانيات  
وقلم الماموريات وقلم الرسم بصفتها المالية - (خامساً)  
على قلم المباحث والمقاييس الكائنة تحت اوامر مفتش  
عموم الاشغال راساً ان يجري سواء كان بواسطة  
الثلاثة اقلام المتقدمة اعلاه او بغير واسطتها كافة  
مباحث ومقاييس الاعمال الصناعية والترع واشغال  
الجبسور وحفظ النيل وجميع الاشغال التي لم تكن من  
خصائص ادارة عموم التنظيم وعليه ان يجهز الرسومات  
والمقاييس والشروط الهندسية لاجراء الاشغال المذكورة  
ومراجعتها وقت العمل - (سادساً) ان مزادات  
الاعمال الصناعية واشغال الحفر والردم من بعد التصديق  
عليها من حضرة مدير عموم الاشغال والافرار عليها  
منا يصير اجراؤها بعمرة قلم المشتريات المكلف بالحالات  
هذه بكافة التجهيزات ومزادات حفظ النيل -  
(سابعاً) قد انشي قلم لاجراء الاشغال ويكون تابعاً  
لحضرة مدير عموم الاشغال راساً او لاحد مساعديه  
الذي يتخصص من طرف حضرته لذلك وعلى هذا القلم

من صنادل ووابورات وخلافه وجعلها دائماً في  
حالة الاستعداد مع قلمها وادارتها في المواضع التي  
يلزم ادارتها بها ويتخصص أيضاً بالورش المدة لتعمير  
تلك الآلات وما يلزم لذلك من العمال والمعدات -  
الاعمال المينة بالوجه الاول يكون تأديتها بعمرة  
المهندسين المصنيين لاجلها بالترع المذكورة والاعمال  
المينة بالوجه الثاني يكون تأديتها بعمرة المستخدمين  
الموظفين لاجلها أيضاً بكل ترعة وكل من اعمال  
عمال الوجهين المذكورين يكونت تحت ادارة  
الباشمهندس العمومي الموظف بكل ترعة وعلى هذا  
فان الباشمهندس يتبع في ذلك تعليمات ومكاتبات  
رئاسة الهندسة وتفتيش التطهيرات كل فيما يتبعه  
من الاعمال وعمالها ويخضع مع كل منها عما يخصه  
وبناء عليه كتب هذا القرار لنشره والعمل بوجه

هندسة - (منشور من نقابة الاشغال بتاريخ ٢٣ الحجة  
سنة ١٢٩١ هـ) نوفمبر سنة ٨٢ غرة ٢٥ الى  
وليات الهندسة والمديريات

في اثناء الثورة العسكرية ارسل وكيل الجهادية  
في ذلك الوقت الى كافة المديريات مكاتبات تلغرافية  
بتاريخ ١٦ شوال سنة ٩٩ بان جميع المهندسين على  
اختلاف درجاتهم يكونون تحت اوامر حضرات  
المديريين ومن لم يمثل يقبض عليه ويرسل الى  
ديوان الجهادية محظواً عليه لحا كنه بالمجلس الحربي  
وحيث ان ذلك مضاد للذكر يتو الاسامي الصادر  
في ٢٨ اغسطس سنة ٧٨ والذكر يتو المتعلق بوظائف  
الاشغال العمومية الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ٧٨  
لان احكامها تقتضي بان المهندسين جميعاً يابسون  
لنقابة الاشغال. وتحت اوامرها فلي هذا تكون  
تلك المكاتبات المحررة من وكيل الجهادية السابق  
لاغية لا يعول عليها وكانها لم تكن ولاجل ان يكون  
القواؤها معلوماً بكافة المديريات والمصالح الهندسية  
كتب لها في تاريخه بذلك وهذا بالجمله استعادتكم  
للاحاطة بما توضح

١٨٨٣

١٨٨٨

وصدر من دولته أيضاً إلى هنا أنه يلزم إخطار حضرات المديرين بالمثل على هذا الوجه — وبناء عليه قد كتب في تاريخه لحضرات المديرين بما ذكره ليتمهوا في اجراءه ومن الجملة هذا تكمل للملومية والاهتمام بالاجراء على وجهه ما ذكره بجهة ادارتكم مع اعطاء التنبيهات والتأكيدات الشديدة لكافة ما مورس في الادارة بالمرأى والاعتناء بالانعام وشايع وعمد القرى بتنفيذ ما يشير به المهندسون من الاعمال والاجراءات التنظيمية اولا فاولا بلا تاخير ولا تأخير ما حتى لا يقع هناك ادنى ضرر معاذ الله تعالى بعود عليهم بالمحاكمة

قرار صادر في ٢٨ يناير سنة ٨٨  
هندسة — ديوان الاشغال غرة ١٤٠١

بناء على القرار الصادر من مجلس النظار في ١٦ يناير سنة ٨٨ الموافق ٣ جمادى الاولى سنة ١٣٠٥ اعتبارا التعديلات التي طلبت النظارة بمذكرة كتبها رقم ١٣ ديسمبر سنة ٨٧ غرة ٦٠٤ و ٢٠ منه غرة ٦٠٢ ادخلها في ترتيب قسم الهندسة الحالي وفي ترتيب مهندسي وكتاب القسم المذكور قد قررنا ما هوآت

(م) اختصاصات قسم الهندسة تكون من الآن فصاعداً بما يأتي اولا بمصالحتي واهوار النيل والمحاجر ثانياً رخص الآلات الرافعة ثالثاً بالمشتريات رابكاً بمراجعة المقاييس الهندسية اما المهندسون الثلاثة المعينون تحت التمرين فينفردون في المصالح المتنوعة لتكامل معرفتهم الهندسية لكن يوضع لهم ترتيب على حدة يناط امره بقسم الهندسة اما باقي اختصاصات القسم المذكور فقد احيلت على المصالح التابعة للنظارة وهي تفتيش عموم الري وادارة عموم التنظيم وقسم الادارة كالمين في المواد الآتية (م) ٢ يلحق بتفتيش عموم الري اولا المهندسون الاحتياطيون الذين يرسلون لمساعدة مهندسي الاقاليم وكذا المهندسون الذين يبقون في التفتيش للماموريات التي تبدو من آن الى آخر ثانياً في الخروط والموازين ثالثاً قسم من قلم عموم الرسم (م) ٣ يلحق بداراة عموم التنظيم قسم

ملاحظة اجراء كافة الاعمال الصناعية والحفر والردم بواسطة المفتشين والملاحظين وتحرير كشوفات عن الاشغال المذكورة والنظر في التماسات وخص الآلات الرافعة الثابتة — (ثامناً) استلام الاعمال الصناعية واشغال الحفر والردم يكون بواسطة قلم اجراء الاشغال واحداً الاقلام التابعة لتفتيش عموم الاشغال وذلك فضلاً عن مساعدة احد المستخدمين المحلية الذي يتعين لذلك بحسب الظروف — (ثامناً) قلم المراجعة الذي كان تابكاً لسكرتارية الهندسة صار تابكاً لحضرة مدير عموم الاشغال راساً

مشترون نظارة الداخلية في ١٦ ل سنة  
هندسة — ٣٠٠ (٢٠ أغسطس سنة ٨٣)

انه لاجل احكام امر التفتيشات النيلية حفظاً للبلاد والعباد من غوائل فيضان نيل هذا العام كما علم من الاخبار الواردة من جهات السودان انه واند عن الاعوام الماضية قد رأى مجلس النظار انه زيادة على ما راه في ذلك سبق نشره من الداخلية للمديرين في هذا الشهر يدير اجراء ما راهه نظارة الاشغال من لزوم تعيين رئيس هندسة كل من البحر الغربي والبحر الشرقي بالوجه البحري ورئيس هندسة الوجه القبلي مع كل من سعادات الدوات مفتشي حفظ النيل بتلك الجهات حتى ان كل ما يراه رئيس الهندسة لازماً يبلغ عنه في الحال لمساعدة المفتش العمومي ليصدر اوامره لمن يلزم بالاجراء ويلاحظ تنفيذ ما ذكره مع التنبيه على باشمهندسي المديرين ومهندسي المرأى والاقسام بانهم كلما رأوا اسراً لازماً يبلغون عنه في الحال حضرات المديرين ومأموري الادارة في المرأى والاقسام كل منهم فيما يخصه ليبادروا الى اجراءه كما انهم يبلغونه لروءساء الهندسة وهم يبلغونه لحضرات المفتشين العموميين ليكونوا واقفين على جميع الاجراءات ويلاحظون تنفيذها وبناء على ما ذكره كتب من دولتو رئيس مجلس النظار لمساعدة ناظر الاشغال ان يوجه الى جهات الهندسة بالاقاليم بذلك

١٨٩٤

١٨٣٩

من لائحة التنظيم الصادرة في سنة ١٢٩٢ وعلى الامر العالي الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٣ وعلى قرار النظارة الصادر في ٢٠ اغسطس سنة ١٨٩٤ نمرة ١٥٤ قد تقرر انظر الداخلية (١٠ هو آت) - (م) ١ يلقى قرار النظارة الصادر في ٢٠ اغسطس سنة ٩٤ نمرة ١٥٤ المنو عنه اتفاقا ويستعاض عنه بقرارنا هذا (م) ٢ ينقل تفتيش الواورات في المدن والقرى واعطاء الرخص عنها من ادارة عموم المدن والمباني الى قسم الهندسة وذلك من اول ستمبر الماضي (م) ٣ يشكل مجلس مخصوص برئاسة جناب رئيس قسم الهندسة وعضوية مفتش الواورات في المدن ومندوب من مصالح الصحة - (م) ٤ تكون اختصاصات هذا المجلس كما ياتي - (اولا) النظر في الطلبات التي تقدم عن تركيب الواورات في المدن والقرى - (ثانيا) تقرير ما يراه مناسباً بشأن هذه الطلبات - (ثالثا) اعطاء الرخص واتخاذ الاجراءات اللازمة في ما يخص التجربة والتفتيش المقروضين في الاشغال المختصة بالواورات في المدن والقرى - (م) ٥ يعمل هذا المجلس المخصوص محل مجالس التنظيم في ما يخص بالنظر في الطلبات واعطاء الرخص واجراء التفتيش والتجربة فلا تغلر مجالس التنظيم بعد ذلك في شيء من هذه المسائل على الاطلاق - (م) ٦ يجب على مهندسي التنظيم في المدير يات والمحافظة ان يكونوا تحت اوامر المجلس المذكور وذلك الى ان يصدر امر اخر للنظر في ما يحمله عليهم من الطلبات المختصة بتركيب الواورات كلها طلب منهم ذلك - (م) ٧ على حضرات مدير عموم المدن والمباني ورئيس قسم الهندسة تنفيذ قراراتنا هذا كل منها فيما يخصه

اطيان - امر كريم تاريخه ١١ جمادى اول سنة ١٢٥٥ مطابق سنة ١٨٣٩

انه لما قد استهوينا به بصور توزيع اطيان النواحي العامة على النواحي المتندرة بقاها وما يجري الخضم والاضافة ما بين بعضهم بدفاتر الصغار بالنواحي بدفاتر حساب المديرية وقد صار اجراء الخضم والاضافة ما بين النواحي وبعضها

من قلم عموم الرسم (م) ٤ ياتى بقسم الادارة اولا المهندسون المقولون تمكلا الى بعض مصالح الحكومة كالدائرة الخاصة والمحكمة الشرعية ومحافظة مصر الخ ثانياً جميع ما يتعلق بالزادات التي تعمل في النظارة (م) ٥ قد تعدلت بموجب قرارنا هذا توابل قسم الهندسة وتفتيش عموم الري وادارة عموم التنظيم وقسم الادارة كالبيان في الجداول الآتية (راجع مجموعة القرارات سنة ٨٨)

اشغال عمومية - (نظارة) - (ادارة عموم المباني في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٠

بالجاسة المنعقدة في يوم الاثنين ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٠ (٣ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨) نظرت المذاكرة المقدمة من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ٩٠ بشأن نقل مصلحة الكنكس والرش من ادارة الصحة العمومية الى ادارة عموم المباني والمدن ونظرت كذلك المذاكرة المقدمة من جناب مدير الصحة العمومية الى نظارة الداخلية بتاريخ ١١ ديسمبر وبعد المداولة قرر المجلس نقل تلك المصلحة على الوجه المطلوب بشرط ان يبقى تحت تصرف ادارة الصحة اعتماد ٢٥٠ جنيتها مصرية المخصص للترفة المخصوصة اللازمة في حالة ظهور اسراض وبائية - انه لنقل مصلحة الكنكس والرش من ادارة الصحة العمومية الى ادارة عموم المباني والمدن بنظارة الاشغال العمومية المصدق عليه من مجلس النظارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ٩٠ (٣ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨) سينفصل المسير هوكر المفتش المكلف بادارة مصلحة الكنكس والرش عن ادارة الصحة العمومية ويلحق بنظارة الاشغال العمومية من اول يناير سنة ١٨٩١ وهو تاريخ نقل تلك المصلحة

اشغال عمومية - قرار من نظارة الداخلية بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ٩٤

بعد الاطلاع على ما قرر مجلس النظارة في جلسته التي عقدت في ٧ يولييه سنة ٩٤ وعلى الباب السادس

١٨٥٨

١٨٥٨

على الوجه المقتضى الا ان لم يجر المحصم والاضافة وتسدبها بدفاتر صيراف النياحي سواء المحصم لم يضاف عليهم وقط صار اجراء ذلك بدفاتر المديرية وحيث ان الموجب لعدم اجراء المحصم والاضافة بدفاتر صيراف النياحي تحقق ابناء المستحقين علم ذلك ولقد الان ملحوظ اجراء التحقيق اللازم لذلك فقد اقتضت ارادتنا سره فهو تحقيق الاحياء المذكورة واجراء المحصم من يستحق على الاحوال المستقيمة ولاجل عدم الطولة في ذلك وتبرير في مدة قريبة على احسن حال قد تمخص ليام اجراء ذلك ختام توتى سنة ٥٤ فبناء على ما ذكر اقتضى اصدار امرنا هذا اليكم يتي في حالاً يصير التأكيد والتشديد على من يلزم له الفية بهو ذلك وقامه لثاية توتى سنة ٥٤ على الوجه المستقيم ومن بعد اجراء اللازم في ذلك اذا كان يتخضع احداً عصم له شيء بدون استحقاق حالاً يجري تحصيله ويضاف قيمات لمجانس البندون وحيث انه من بعد ختام الميعاد المذكور لا بد من لرسال مخصوصين لاجراء التحقيق والتجسس والتفتيش عن ذلك فاذا كان يظهر انه ما زال موقوف شيء بدون تسديد والدفاتر لم تزل مفتحة حالاً بوقته يصير اجراء الجزاء على من كانت السبب في هذا الخصوص لان عدم نهر ذلك ما يؤدي الى آتية والتدخل اعطى ذلك واجرى حكمكم في فهو مقضاهما

**اطيان زراعية - في ٥ أغسطس سنة ٥٨**

**( لائحة الاطيان الصادر عليها امر الاعتماد من )**  
**( المرحوم سميد باشا بتاريخ ٢٤ ذي الحجة )**  
**( سنة ١٢٧٤ وصار وقع البنود الملقاة )**  
**( منها والبنود الباقية هي الآتية )**

« المقدمة » ما انه صدرت الارادة السنية لمجلس الاحكام بترتيب لائحة لفصل مشاكل الاطيان بحيث باجماعها ياتي ما يكون سبق نشره فيما يتعلق بذلك من الأوامر والالتزامات والاشورات ويصدر الاجتاج والمثل بموجبها وقد كانت المجلس اجري اعمال اللائحة المرفوعة وبعد ان عرضت للاعتاب السنية واعيدت لفصل رؤيتها ايضاً بالمجلس الخصوصي وقد نظرت وبعد التايبات ما لزم علانوه وصح ما لزم بموجبهها وعرضها صار استنباط لائحة منها بمعرفة اللجنة مع ما تلازم فلانوه عليها وموجبهها بمجسور من استعجب بالمية من حضرات مديري يجري وصدرت الارادة السنية للناخبة رقم غاية ل سنة ١٢٧٤ تنشر بنظرها الساني عن حصول رؤيتها ذلك بالناخبة بمجسور اثنين من مديري الزوجه القليل وأخرين من مديري الوجه الجيري واذا لاح شيء بخلاف البرار باللائحة التي علمت بالمية تصير المكاة عنه بما يقتضي

حي يستقر الامر على ما يرى استحسانه فيقتضى الارادة السنية المشار اليها قد حضر من حضر من حضرات المديرين ويجسور حضرات ارباب المجلس الخصوصي صارت تلاوة ما ذكر وجرت المناقولة فيما لزم استحسانه بموجبه او اثباته على حسب ما تراه واحقر عليه الحال وقد علمت عنه هذه الاشياء كما هو آت ذكره ادناه (م) ا بما انه من المقرر في اصول الشريعة ان الاضي الخارجية المبرية لا يجربيه فيها الميراث بحيث لومات شخص من اربابها عن ورثة لا تبطل لاحد من ورثته بطريق الميراث بل لبيت المال ان يوجهها لمن شاء لكن متى كان للبيت ورثة شرعية فمراعاة لتعظيمهم وعدم التحريم من اتفاههم يكونون أحق واولى من الغير فبناء على هذا يقتضي ان الاطيان التي يتوفى اربابها عنها يصير توجيهها الى ورثتهم الشرعيين ذكراً كانا ان انما بحيث يكون اخدم لذلك نسبة تقسيم الميراث الشرعي فيما يتركه المتوفى لكن بشرط ان يكونوا مقندين على زراعتها وتأدية عراجها ولو بواسطة الوكلاء او الارصاء الذين يصير تنصيبهم عليهم بمعرفة القاضي عن يد الحكومة وأما من يتوفى ولم يترك ورثة ذرية ولا اقارب فما يتركه من الطين يصير محالاً لجهة واث المال (م) ٢ من كون انه قد يوجد بالنياحي اشخاص من ذوي المالات فمن يتوفى منهم ويترك اولاداً او اقارب وجميعهم مقننون في معيشة واحدة ويجرون زراعة الاطيان سوية والقائم بحكليف الاطيان ارشدهم قبل هؤلاء مادام زمام الطين يكون لهما واحداً على جملة نفوس العائلة والتكليف على شخص واحد منهم بدون بيان حصة كل شخص على حدتها فلجل بيان حقوقهم فعمل لم قائمة تقسيم بمعرفة كبير العائلة بالاسماء والمقادير التي تخص كلاً منهم ذكراً كانا او انثاء ويكون ذلك بمجسورهم جميعاً ويجسور مشايخ الناحية ايضاً وبعد رؤيتها تلك القائمة بالحكمة الشرعية واقرارهم بصحة ما فيها وتقرير الاشهاد الشرعي عليها بذلك بعد الاعتراف وتسهيلها بالمحكمة الشرعية وبالمديرية ايضاً والشرح عليها من المديرية بالايجاد تحت بحث يد الارشاد المتكليف عليه الطين ولا تعتبر في ذلك مدة وضع يد الارشاد على الطين وتكليفه باسمه في هذا الباب عن المثل التي مقتض سواء كانت المثل صغيرة او قليلة بل يكون اعتبار مدة وضع اليد في هذا الباب هو على ما يجري تقسيمه من الان اما اذا كان بحسب الاجل المتخوم فحصل وفاة الارشاد أمكلف عليه الطين ان احد العائلة تحصة المخرق المحصنة له في الطين يجري فيها مقتضى المادة الولد وباقي المحصم تكون باقية لاربابها يجرون زراعتها بواسطة ارشدهم الذي يقدمونه لذلك بحسب رضام لاجل بعمارة العائلة بدون تنمق اذا ما دأبت العائلة



موجود فيها الارشد الذي يقوم بفرائض الزراعة وفتح البيت لا يحصل تفرق ولا غراب البت ما دام جميع العائلة متراضين بذلك واما اذا تاجر الارشد عن اعيال اقسمة للعائلة فالعائلة مازومون بالتشكي في حقه ويحصل التشكي من احد العائلة يترتب الجزاء على ذلك الارشد واذالم يحصل تشكي من العائلة وصارت الكيفية مطلوبة للمديرية بواسطة حصول التشكي من غيرهم فتح اجراء البت بالدقة من المديرية يترتب الجزاء كالفانون على الارشد وعلى العائلة الباقين الراشدين في مقابلة سكوتهم على تاخر الارشد عما ذكر واما الغير الراشدين شركا منهم فلا يترتب عليهم جزاء وبعد ترتيب الجزاء السالف ذكره يصير اعيال القسمة فاذا مات الارشد قبل القسمة فيترتب من العائلة من يلي بدله للارشدية برضا الجميع واطلاع المديرية ويوجه تجري القسمة كما ذكر وهذا بخلاف ما اذا كان الارشد او خلافة من العائلة اكتسب طبعا من جهة اخرى ويريد اخراجه من القسمة فهذا لا يدخل في القسمة بل انه بعد التحقيق والبروت من اقتضه انه خارج عن الاكتساب الروكي فلا يدخل في التسم بل يكون خاصا به

( نفيه ) التشكيف يكون على الاكبر يقتضي

( قرار النواب الصادر في سنة ٨٥ )

(م) انه موجود في الحكومة المصرية نساء حريمات من الاهالي بايديهن اطيان ومكلفة عليهن بحسب الجاري وهن قائمات بتاديه الخراج فكدامثل هؤلاء يجري في حقهن حكم هذه اللائحة ( م ) ٤ من حيث ان الاراضي الميرية الخراجية لا تملك للزارعين فيها بل ليس لهم فيها الا حق الانتفاع بها فقط ماداموا يتعمدون بها بالزراعة فاذا تركوها اختيارا مدة تبلغ ثلاث سنوات سقط حقهم فيها وذلك بحسب اصول الشريعة الفراء ومع كون الحكم الشرعي نفى بتحديد الثلاث سنوات لكن بطريقة العرف لما تلاحظ من واقعات احوال الاهالي جزو علاوة سنتين اخرين على ذلك الميعاد لتكون المدة خمس سنوات ويقتضى ذلك يلزم ان كل من كانت تحت يده اطيان من الاراضي الميرية الخراجية ذكر او كان او اثني ومكلفة عليه وواضع يده عليها خمس سنوات غاكثر وقام بها عليها من الخراج لجهة الميري فلا

تزع من يده ولا تجمع فيها دعوى ولا قول من احد يوجه من الوجوه ولا طريقة من الطرق حيث كانت الارض خراجية ميرة تطبيقا على الاصول الشرعية وذلك ما عدا الاطيان التي بالمعارفة والابيار والشركة واما تلك فسيأتي توضيح حكمها بالمواد الالية بعده ومن كون جملة قضايها موجودة باليد تتعلق بشداعي الاطيان وموقوفة بدواين الحكومة انتظارا لنبو هذه اللائحة فهذه متى كان وضع اليد على الطين يبلغ مدة خمس سنوات قبل حصول التداعي فيمضي حكمه على موجب هذه اللائحة وامامه وضع اليد التي حصلت على الطين في مدة المرافعة والتحقق التي لم يكن اقتطع فيها الحكم فلا يعتبر احتسابها من مدة الخمس سنوات المحددة - (م) ان مطلق الاطيان التي اقتطع النزاع فيها على مقتضى الواوئح السابقة او يقتضي او امر او بعمل رابطة فيها لقطع النزاع ما بين واضع اليد والنازع بشروط مطلوبة وفصل الحكم فيها بما تم عليه الحال او على مقتضى قانون الشرع النitif بموجب سند شرعي لا يصير صالح قول فيها من احد بل يصير الاجراء فيها على حسب ما تم عليه الحال بوقتها سواء كانت من الاطيان الخراجية او كانت رزقة ولا يلزم فيها تجديد دعوى بالثاني على مقتضى هذه اللائحة واما التقضايا التي في اليد ولم يقدم فيها حكم وهي الآن في بحر التحقيق من غير قطع حكم فيها بما ذكر فيكون الاجراء فيها على مقتضى هذه اللائحة - (م) ٦ اذا كان احد المشايخ او الاهالي او خلافتهم كائنا من كان له اطيان اثرية وبسبب جنابة منه حكم عليه بجزاء فيه ابعاد وتوجه الى محل جزاء بحسب جنخته فيسعرقة للمديرية تعطي اطيانه ان يقوم به من اولاده او اغاربه لاجل زراعتها وتاديه اموالها وطياليتها لحين انقضاء مدة مجازاته ويودعه تسلم له اطيانه كما كان ولا تعترض في ذلك مدة مجازاته سواء كانت كثيرة او قليلة اما اذا مات للجنوح بعمل المجازاة فالاطيان التي تخلف عنه يجري فيها مقتضى المادة الاولى (م) ٧ من

اطيان مرهونة وفيما بعد توفي عن بيت المال فن حيث ان ما دفعه المرتهن المذكور الى الراهن صار حق بيت المال فيحتمل اذا كان الراهن مقتدرًا على اداء قيمة ما اخذ، فيؤخذ منه الى بيت المال وترد الاطيان اليه وان كان غير مقتدر لا هو ولا اقرار به وموجود من يرغب لاختذ تلك الاطيان بقيمة الرهنه فيجري رهنها عنده وبعد ان الرهن من صاحب الاطيان لهذا المرتهن ومطلوب بيت المال يؤخذ منه وعند اقتدار صاحب الاطيان يؤدى الرهنه للمرتهن المذكور و يأخذ اطيانه واذا لم يوجد من يرغب وصاحب الاطيان اقرار به يرغبون في تخصيص قيمة الرهنه عليهم و يأخذون الاطيان فلا مانع من تخصيصها عليه او على اقرار به الذي يرغبون فيها بالسند والضمان فيعاد مستقر بمسب ما يلاحظ لدير الجهة واذا كانوا يرغبوا في ذلك او لم يكونوا مقتدرين على اداء قيمة الرهنه ولم يوجد راغب لارتباطها كما ذكر فن حيث ان هذا بعد تعطيلًا للخراج وهو لا يجوز فيحتمل تكون الاطيان محلولة لبيت المال بوجهها لمن يشاء بالرسم المقرر خلاف صاحب الاطيان وعائلته (م) ٨ من حيث ان صاحب الاثر له اثرية منقمة الزراعية في الاطيان كما ذكر فيما سلف وجاري اعطاء الاطيان بالايجار من صاحب الاثر فله ان يؤجر لمن يريد بمجرته انما يكون عقد الايجار من الآن فصاعدًا عن سنة واحدة الى ثلاث سنوات فقط وبعد مضي المدة المذكورة اذا اراد المؤجر برفاقه مع المستأجر ابقاء الطين تحت زراعته مدة ثانية فيجب تراضيهم جميعًا لمانع من اجراء تجديد عقد الايجار عن مدة اخرى من سنة الى ثلاث سنوات حسبما ذكر بدون ان ييجر المؤجر والمستأجر على ابقاء او اخذ الاطيان بعد انتهاء مواعيدها بحيث اذا كان المؤجر بعد مضي مدة الايجار يريد ان يستولى على اطيانه او يؤجرها لغير المستأجر الاول عن سنة او سنتين او ثلاث كما ذكر فلا يمنع من ذلك

كون ان الاطيان المبرية الخراجية ولو انها بمسب اصول الشربة المطهرة لم يكن لاحد فيها توارث ولا رهن لكنه بالنظر لمزاغة العارية والنمذن واستعمال التمش وحسن التوطن قد تصرح بالمادة الاولى تحويل انتفاع اطيان من يموت الى ورثته الشرعيين ذكورًا واناثًا كأنه قد تجوز بالمادة العاشرة لاصحاب الاثر حصول الفراغ انتفاع الاطيان اثر يهتم لمن يريدون فيالتطبيق على ذلك يجوز في رهن الاطيان بالفاروقه من الآن فصاعدًا من صاحب الاثر الى من يريد بشرط ان يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التكليف باسم الذي اخذ الاطيان بالفاروقه بشرط ان يذكر في التكليف ان ذلك اثر فلان واما عن الماضي الذي صار اجراءه من الرهنه فالذي مضى عليه مدة خمس عشرة سنة وكان الطين موضوعًا عليه يد المرتبتهن فلا تسمع فيه دعوى اما اذا لم تكن مضت عليه المدة المذكورة وكان اعطاء الطين بالرهنه بدون اطلاع الحكومة فهذا يصير تجديد سندات ديوانية له بالرهن باطلاع المديرية ويحسد لاستكمال تجديد تلك السندات فيعاد سنة كاملة من وقت صدوره هذه اللائحة لكل من رهن اطيانًا من السابق و بالية الى الآن مرهونة لاجل اعتماد المعاملة بموجبها واذا كان بعد هذا الميعاد احد يدعي انه رهن اطيانًا ويريد اداء رهنيتها وحاصل توقيف من المرتهن في تسليمها اليه ولم يكن يمهده سند ديواني باطلاع المديرية فلا يقبل له دعوى واذا كان اصحاب الاطيان يؤدون ما عليها من الفاروقه للرهن عنده الطين فله ان يأخذوا اطيانهم من بعد اثبات رهنيتها واذا كان الراهن توفي وله ورثة كالموضح عنهم بالمادة الاولى فله ان يؤدوا الرهنه و يأخذوا الطين من المرتهن وذلك ايضا من بعد الاثبات واما اذا كان الراهن توفي عن بيت المال فتبقى الاطيان تحت يد واضع اليد اثرية ولا يؤخذ منه رسم واما المرتهن الذي يكون واضعًا يده على

ما دامت الاطيان اثر به وله حق المنفعة فيها ولاجل خبط واعتماد تحري شروط الاجارات ينبغي من الآن فصاعداً ان لا يصير عقد التأجير او المشاركة الا بموجب سند ديواني يصير تحريه بواسطة المديرية كما انه لا يسوغ الترخيص من المؤجر للمستأجر سلفاً قبل غرس ولا بناء في الاطيان المستأجرة كلياً بحيث ان المؤجر لو اراد الترخيص للمستأجر بذلك فالدبر او ناظر القسم لا يقبل منه ما ذكر ولا يدرجونه في سند الايجار وحاصل الامر ان ايجار الاطيان لا يكون الا لجرد زراعة الطين فقط في المدة التي يصير عقد الايجار او المشاركة عليها والا طيان التي تحصل عليها المشاركة يكون تكليفها باسم صاحب الطين لا باسم الشريك ويكون الايجار خالياً عما سوى ذلك مما يوجب التعبد والاشكال وقيام التعدي واذا حصل عقد ايجار بخلاف ما ذكر بدون واسطة الحكومة فالهكومة لما اتعاملت من اجري ذلك بما يستحقه من المعاملة نظير مخالفة بموجب القانون — (م) ٩ الجاري من قديم الزمان ان المزارعين في الاراضي الميرية اخراجية يسقطون حقونهم من اراضي الزراعة ويفرغونها لغيرهم بموجب حجج شرعية فمن حيث ان المزارع في الاراضي الميرية يسوغ له شريكاً ان يسقط حق انتفاعه منها لغيره وانه يفرغ عنها لغيره باختياره وان اصول الشريعة تقضي ان لملك للمسقط ولا للمسقطه في الاراضي الميرية اخراجية بل الملك فيها لجهة بيت المال لكن من حيث ان المزارع فيها له اثر وهو حق منفعة الزراعة فيسوغ له اسقاط حقه في تلك المنفعة والتفراغ والتزول عنها شرعاً فيقضي ان من الآن فصاعداً اذا وقع افراغ او تزول او اسقاط من احد لاحد يلزم ان يكون ذلك بموجب حجج شرعية من محكمة تلك الجهة او من النواب المأذونين بسماع الدعاوي الشرعية وكثابة الحجج ويكون ذلك بعد الاستئذان من المديرية وصدر الاذن منها بغير الحجة من بعد التحقيق بان الاطيان حقه

على مقتضى ما هو مدون بهذه اللائحة مع استيفاء الشروط الآتي ذكرها وهاته بعد تمام اسقاط والتفراغ والتزول يكتب في الحجة شروط على المسقط له او المتفرغ له بانه اذا لزم الحال الى مصلحة الري لمعمل جسر او ترع او قنطرة او لزم اعمال طرق او بناء ونحو ذلك بحسب لزوم المصلحة ودخل فيها شيء من تلك الاطيان اي الاطيان اخراجية خلاف الاطيان الغير اخراجية اي خلاف الاطيان المملوكة فلا يكلف الميري بشيء في مقابلة ذلك خلاف دفع مال الاطيان التي اخذت في تلك العمليسات واما اذا دخل فيها شيء من الاطيان المملوكة فيعطي لاربابها بدلها او قيمتها وكذا بشرط على المسقط له او المتفرغ او المباع لها سواء كانت الاطيان اخراجية او مملوكة ان يكون مثلاً الى القوانين واللوائح والاوراق التي تصدر من الحكومة ويكون ملزوماً بسداد الاموال واداء المطالبات الميرية حسبما يصير على اهالي الناحية وهكذا يشترط في سائر الحجج التي تصدر من الآن فصاعداً واذا تبين فيما بعد ان المسقط له او المتفرغ له اجري مخالفة شيء من الشروط المذكورة فيجبر على الاجراء بموجبها بدون مخالفة هذا مع الحذر من كثرة حجج اسقاط او افراغ او نزول على خلاف الشروط المذكورة من بعد التراضي من المسقط والمسقط له واذا كان بعد هذا يظهر وجود حجج محورة من بعد تاريخ هذه اللائحة وتكون مخالفة لهذه الشروط او سندات عادة مكتوبة بالاسقاط والافراغ والبيع فلا تتم وترد الاطيان الى المسقط والتمن للمسقطه مع ترتيب الجزاء عليها وعلى القاضي بحسب القانون — (١٠) راجع قرار المجلس المحامي الصادر عليه امري في ١٩ جمادي الآخرة سنة ١٢٨٣ (م) ١٠ ان حجج الاطيان السابق كتابتها قبل هذه اللائحة من القضاة الذين بلغوا الكبار او من النواب الشهيدين الذين كانوا مرخصين في المرافعات والدعاوي الشرعية وكثابة الحجج يلزم اعتبارها والعمل بها حيث كانت مسجلة في سجل احكام القضاة والنواب

المذكورين واما الحجج التي من النواب الصغار غير المشهورين مثل نائب بلدة صغيرة او كثر فلا تعتبر بل يصير تغييرها بمجة من القضاة الذين بالحاكم الكبار او النواب المشهورين اذا لم تمض خمس سنوات على وضع اليد على الاطيان المذكورة وقد تحدد ميعاد سنة كاملة من وقت صدور هذه اللائحة لتغيير الحجج الماثلة لذلك اما اذا كان مضى على وضع اليد خمس سنوات فأكثر من بعد تكليف الارض عليه فلا يلزم تغيير تلك الحجج بل يكفي بوضع اليد مدة الخمس سنوات المذكورة عنها بالمادة الخامسة من هذه اللائحة واما اذا لم يكن مضى خمس سنوات مع واضح البدالمشتري ولم تكن الحجج التي معه من نواب ماذونين بل من نواب صغيرين او سندت شرعية لم ياذكر يلزم تغييرها من الحاكم الكبار بحضور الفريقين وان وجدان البائع قد توفي او تسحب ولا يستدرك طلوع الحجج مرة اخرى فمثل ذلك يصير تحقيقه بالمديرية اذا ظهر مدع يتنازع واضع اليد وهذا عن الذي سبق ومن الآن فصاعدا لا تتقرر الحجج الا من الحاكم الكبار او من النواب المأذونين في كتابة الحجج وسامع الدعاوي كما هو مصرح بالمادة العاشرة من هذه اللائحة - وحيث انه بحسب مقتضيات المصلحة لا يتخلو الحال من الاحتياج لاخذ اطيان من الاطيان الخراجية وادخالها في مصلحة الري في اعمال الجسور والترع والقناطر والابنية ونحو ذلك فهو وان كانت المصلحة مكففة برفع المال عن ارباب تلك الاطيان وخسمة على جانب الميري اذ ان الاراضي مربة خراجية ومزارعوها يتنوع الاثرية لم فيها حق الانتفاع ماداموا يمتدونها بالزراعة -

الا انه ربما ان بعض ارباب الاطيان التي تدخل اطيانهم او بعضها في العمليات المذكورة يحصل لهم ضيق معاش يسبب ما اخذ منها حيث كانوا متعيشين من الانتفاع بزراعتها او رجا البعض منهم يكون في حيلة نفوس من العائلة وللتبقي له في الطيف بعد المأخوذ منه بالعمليات المذكورة لا يكفي لتعيشهم

فرعاية لرفع تلك الضرورات وملاحظة لحسن التوطن والمبارية يلزم انه بمعرفة المديرية التي يقع ذلك في نواحيها اذا كان يتحقق لحضرة المدير وبترأى له حصول ضرر وضيق معاش لاحد من المأخوذ اطيانهم او بعضها من الآن فصاعدا بالعمليات المذكورة ويكون محتاجا لاخذ بدلها فما دام توجد بالناحية اطيان ابعادية غير مملوكة سواء كانت نازلة في المزار او غير نازلة سيف المزار ما عدا اطيان الجزائر فيعطى له منها ما يقتضي اعطاؤه له بدلا بمعرفة حضرة المدير واذا لم يوجد ذلك بالناحية وتوجد بها اطيان متروكة عن اربابها فيعطى له منها البديل او بقدر ما يحتاجه من ضمن البديل حسب رغبته وان لم توجد اطيان بالناحية من هذا القبيل وتوجد بها اطيان محمولة عن اربابها وصارت حق بيت المال فيعطى له منها بدون تأدية رسم السند حيث هو احق بالاخذ منها عن سائر من يتقدم خلافه لاخذها من اهالي الناحية او المجاورة واما اذا لم توجد بتلك الناحية اطيان مما ذكر يعطى منها البديل ويرغب صاحب الطين ان يأخذ البديل من البلاد المجاورة فيعطى له على وجه ما توضح تفصيله والذي يستولي به من الطين البديل باي وجه من تلك الوجوه يتقيد عليه بالضرورة المقررة بحوضه ويكون ذلك له بنوع الاثرية واما اذا دخل بتلك العمليات اطيان من الاطيان غير الخراجية اي المملوكة لاربابها فهذه يعطى بدلها لصاحبها او قيمتها بحسب ما تساوي (يراجع مادة ٦ من قرار اصلاحات المالية ومادة ٢٣ ومادة ٢٤ لائحة مجلس نقض الزراعة في شأن الاطيان الخراجية التي توخذ للنافع السومية)

(م) ١١ ان الاراضي الميرية الخراجية التي يصير فيها غرس اشجار وحفر سواقي وانشاء ابنية فمثل هذه الاراضي التي تصير مشغولة بما ذكر يكون للغارس او الباني الذي هو صاحب الاثر ولورثته من بعده حصول التصرف فيها بسائر التصرفات الشرعية من بيع وهبة وغير ذلك من سائر التملكيات وهذا يكون

اجراؤه من ابتداء صدور هذه اللائحة ولما الماضي  
 فاذا كان توجد شروط بين صاحب الاثر والمستأجر  
 او المشارك او الذي اخذ بالرمح وتلك الشروط تجوز  
 البناء والغرس في الارض فبموجب الشروط المذكورة  
 تقصر الحجج اللازمة بتملك ما يكون صارتاؤه او  
 غرسه في تلك الارض اما اذا لم يكن بينهم شروط  
 ولم يحصل التصديق من صاحب الاثر على ما صار  
 غرسه او بناءه فالنارس او الباني يغير اذن ويغير  
 شروط سواء كان صاحب الاثر نظره وسكت عنه  
 او غير ذلك فهذا يرفع امره الى الشريعة الفراء  
 ويعبري فصل الحكم فيه بمقتضى اصول الشريعة واما  
 من الآن فصاعدا فالذي يريد ايقاف ما يثبت له  
 تملكه بالاوجه المتقدمة سواء كان صاحب اثر او من  
 تصدق له من صاحب الاثر او ورثتهم فله ان يوقف  
 ما انشاء من البناء والسواقي وجميع ما يملكه مما له فيه  
 حق القرار كما هو من مقتضيات الشريعة انما ذلك  
 يكون باذن من المديرية واذا كان البناء او الغرس  
 في جانب من الارض وليس هو في جميعها فلا يكون  
 جميع الاطيان تحت تصرف او بابها كما ذكريل ذلك  
 يكون عن الجانب الذي صار فيه الغرس او البناء  
 من الارض المذكورة والاطيان التي تكون مشغولة  
 بالذي يصير ايقافه وهي عليها الخراج لليحيى فاذا نظر  
 وجه يحصل منه تعطيل الخراج المجمول عليها فبا ان  
 ذلك لا يجوز تعطيله فيصير النظر فيها بالوجه الشرعي  
 ويعبري فيها بمقتضى اصول الشريعة لاجل عدم  
 تعطيل الخراج وعلى اي حال فيشترط في جميع هذه  
 الاوجه اداء الاموال والمطالب الميرية والشروط  
 المذكورة في المادتين العاشرة والحادية عشر ويتوضح  
 ذلك بالحجج والوقفيات ( يراجع مادة ٦ من قرار  
 اجلاحات المالية فيما يتعلق بمسئلة الايقاف )  
 (م) ١٢ اذا لزم الحال لمصلحة العمائد منها  
 المنافع العمومية واصلاح الاراضي الى خفر ترع او  
 اجمال تجسور او انشاء قناطر او نحو ذلك او بحسب

الانقضاء جرى اعمال طرق عمومية او انشاء ابنية  
 لتعلق بلوازم المصلحة واخذ لذلك الاطيان خراجية  
 واستوجب رفع مالها على جانب المبري كما ذكر في  
 المادة الحادية عشر فالاطيان التي يرفع مالها لا يكون  
 الرفع الا بعد العرض والاستصصال على امر الرفع  
 وذلك من بعد اخذ مقاسات الاطيان المذكورة  
 بعرفة المهندسين واستيفاء حقيقتها وصحتها بمعرفة  
 المديرية قبل العرض وكذلك من الآن فصاعدا  
 اذا كان يحصل اكل بحر بالاطيان انخرابية او  
 المشورية ولم يتخلف جزيرة في مقابلة ما اكله  
 البحر من الاطيان في البلدة التي حمل بها ذلك فيعد  
 المساحة يصير رفع مال او عشور ما انقله البحر على  
 طرف الديوان بعد العرض وصدور الامر واما اذا  
 تخلفت الاطيان جزيرة متصلة باطيان الناحية التي  
 اكل البحر منها فينظر لمقدار الداهب من اكل  
 البحر وتصير توقيته من التخلف فاذا كان التخلف اقل  
 مما اكله البحر فيصير تولي به بنسبة ما اكله البحر  
 من الاطيان كن انسان والباقي يرفع ماله على طرف  
 الديوان بعد العرض وصدور الامر عنه ويعبر  
 الاجراء في ذلك من الآن فصاعدا فاما ما سبق  
 اجراؤه في مثل ذلك فائتباعا لما حكم فيه سابقا يعتمد  
 واذا كانت تظهر زيادة بعد وفاء البحر فيصير  
 اعطاؤها بالمزاد لمن يرغب من اهالي الناحية المتصل  
 بها ذلك بمقتضى المزايدة التي تجري بينهم على عموم  
 اهالي الناحية جميعا حيث هم احق واولي من الغير  
 ( يراجع الامر الصادر في ١٧ ربيع الاول سنة ٩١  
 عن المزايدات ) ( م ) ١٣ ان الجهادية الذين اعيدوا  
 الى بلادهم وتوطنوا قبل اعمال هذه اللائحة او عملها  
 سواء كانوا امدادية او من المساكين المحضين من  
 السفرية اذا كانوا يريدون اخذ الاطيان لتعيشهم منها  
 فهو لا من يكون منهم من ارياب الكارات او تحت  
 ايديهم م او واليههم واخوتهم اطيان والجميع في  
 ميسنة واحدة فلا يستحقون اخذ الاطيان فاما الذين

لم تكن لم كارات وليس لم ولا لاولهم ولا لآخرهم  
اطيان فيعطى لكل واحد من الاقارب فدانان ولكل  
واحد من ضباط الصف ثلاثة افدنة والاطيان التي  
تعطى للجهادية تكون من مستعبدات الميري الجائز  
الاعطاء منها وتعينها الحكومة (م) ١٤ انه بحسب  
جريان النيل ونحوه يجرى ان المياه تارة من الشرق  
الى الغرب واخرى من الغرب الى الشرق يتخلف  
اكل بحر في الاطيان من الجهتين وتحدث جزائر  
مستجدة وكان يصير في خصوص الجزائر المذكورة  
منازعات وجاري فيها الاحكام بموجب روابط محددة  
لذلك من مدة سابقة فالاحكام التي سبقت في  
خصوص ذلك قبل هذه اللائحة لا تنقض بل يكون  
حكمها جاريا على ما كان عليه بدون نقض واما من  
الآن فصامدا فالجزائر التي تظهر يكون الحكم فيها  
على ثلاثة وجوه — (الوجه الاول) انه اذا كان  
البحر اكل من الاطيان الطلو في بلد من البلاد  
واظهر جزيرة متصلة باطيان البلد ولو كانت تلك  
الجزيرة متصلة بمحدود اطيان بلاد اخرى فيصير  
استيفاء اكل البحر من تلك الجزيرة واذا كانت  
المتخلف لا يوفي بما اكله البحر فالذي يتبقى من بعد  
خضم المتخلف يصير رفع ما له على طرف الديوان كما  
تصرح بذلك في المادة السادسة عشر من هذه اللائحة  
واما اذا كان المتخلف زائدا عن الذي ذهب فمن  
بعد استيفاء قدر الذهاب فالزيادة التي تبرز من  
المتخلف تعطى بالزاد لمن يرغب من اهالي البلاد  
المتصل ذلك بمحدودها واما اذا كان المتخلف ظهر  
متصلا باطيان بلد اخرى غير التي اكل منها البحر  
فهذه يصير دخولها في الزاد اذا لم يكن ظهر عجز  
باطيان البلد التي ظهرت بها الجزيرة والذي تنتهي عليه  
تضاف على زمام بلده — (الوجه الثاني) اذا كانت  
الجزيرة التي تظهر هي بين البحرين والبحر اكل  
اطيانا من احدى النواحي التي ظهرت بينهم من  
لاطيان الطلو المكلفة على الاهالي فيالحال يصير مقاس

ما اكله البحر ويرفع ماله على طرف الديوان واطيان  
الجزيرة المذكورة يصير نزولها في الزاد بين اهالي البلاد  
التي ظهرت الجزيرة مقابلة لحدد اطيانهم وتعطى  
لمن تنتهي عليه الزايدة وتلقى بزمام بلده (الوجه الثالث)  
انه من حيث تارة تحدث جزائر بالبحر من دون  
اكل بحر من اطيان المصور فمثل هذه الجزائر تعطى  
لاهالي البلاد التي ظهرت فيها بينهم بالزاد على الوجه  
للمشروح وتضاف على زمام بلد من تنتهي عليه وكل  
ما يرفعه البحر من تلك الجزيرة فيما بعد ونقصه عن  
اصلها فمن بعد المساحة ومعلومية مقدار العجز يمرض  
عنه بالاستئذان عن رفع ماله وبصدور الامر يجرى  
العمل بمقتضاه في رفع ما له عن الذي يكون مكلفا  
عليه واما ما ظهر زيادة فيها فيتقيد على من سبق  
قيد اطيان الجزيرة عليه بالفترة السابق الاعطاء له بها  
بدون ان تنزل الزيادة المذكورة بالزاد وكل ما  
انتهى الزاد فيه على احد في جميع ذلك يتقيد اثرية  
له ويجري فيه كما في مواد الاطيان الخراجية ما  
يظهر زيادة بالجزائر بعد وفاء الزمام يجرى فيه مقتضى  
الامر الصادر في ١٧ ربيع الاول سنة ٩١ (م) ٩٥  
من حيث ان الاطيان الاواسي على مقتضى اصول  
الشرعة هي في حال الاصل اطيان خراجية مبرية  
وكانت اعطيت الى الملتزمين نظير جباية الخراج  
وتأديته لبيت المال واذا مات الملتزم تمرد اطيان  
الواسية المذكورة الى جهة بيت المال وكان جاريا  
العمل على هذا النوال كتفتيات اصول الشرعة  
وبعد ذلك اقتضت الارادة السنية بان الازسية التي  
يتوفى صاحبها او صاحبتها ويكون له ذرية من  
الذكور او الاناث لا يجري عليها الانحلال بل تنقيد  
باسماء من يعقبه من الذرية ولا تقبل الا عند انقراض  
نسلهم واما من يتوفى من اصحاب الاواسي ولا يكون  
له ذرية فهي التي تقبل وضد ذلك الامر العالي  
لرؤسامة العاصرة في ١٣ من سنة ٧١ غرة ١ فلى  
مقتضى ذلك كل من يتوفى من ارباب الاواسي

١٨٥٨

١٨٥٨

سواء كانوا ذكوراً او اناثاً ولم توجد لم ذرية من الذكور او الاناث يصير انحلال اوسيتهم الى جهة بيت المال واما الاطيان الاواسي التي توفيت اربابها وانحلت سابقاً وصارت بيد مزارعين فهذه تبقى تحت ايديهم ويبيرو فيها كللدون بنالدة الخامسة وتصير اثرها لم ويصير الاجراء في حقها بموجب المواد التي في حق الاطيان الخراجية يراجع م ٩ من قرار اصلاحات المالية في حق اطياف الاواسي ( الخامسة ) انه عملاً بما تضمنه الامر العالي قد جرى تنظيم هذه اللاتحة حسباً لرأى لدى الحاضرين وحيث ان ماورد بالمواد المسطرة بها هو على قدر ما علم وتلاحظ من وقائع مواد الاطيان ولكون ان مشا كل الاطيان تنمذ وتنوع بما لا يدخل تحت مهربداعي ما يحدث بحال واقعة ظهور الاشياء بمحلاتها والمقصود ان تكون هذه اللاتحة مستقرة العمل بموجبها وتنفذ قانوناً وحدوداً للاطيان بما لا يتنقض حكمه بما هو محورها فاذا كان بحالة الاجراء بمحلات الواقعة تحدث مواد ولم يوجد باللاتحة ما يقتضي لفك مشكلها فبعد تحقيقها بمعرفة الجهة التي تكون واقعة بها واعطاء الراي عنها من محلها بحيث يذكر فيه عدم وجود ما يقتضي حكمه بها في اللاتحة يعرض لمجلس الاحكام فان وجد ان ما باللاتحة يكفي للفصل بها فتفطر المديرية بما تقر به والا اذا ظهر اليه بحقيقة الحال من تجديد مادة اخرى لفصل تلك المادة واما حالها علاوة على اللاتحة فبعد تمويته وللمذاكرة فيه بالمجلس الخصوصي وحصول الاقرار عليه يعرض من الخصوصي للاعتاب ومتى استحسن اجراءه بالارادة العلية التي تصدر فيجعل ذيل هذه اللاتحة وينشر للجهات باجرا المعاملة بموجبها كما ان على هذا الوجه تلزم المعاملة بما تقر ذكره واحكامه بهذه اللاتحة مع الجميع كائناً من كان بدون مخالفة لما فيها وكل من تعدى حكمها في الاجراء فيكون اوجب نفسه للمحاكمة والمجازاة بموجب القانون ويمثل بذلك وعلى وجه

ما ذكر قد انتهى امر تنظيم هذه اللاتحة على ما ندون بها فيعرضها على المسامع الشريفة متى قورنت بالقبول وصدر عليها الامر العالي بالاجراء يصير طبقها ونشرها للمديريات والمخازنات والمجالس ودواوين العموم ومن يلزم ليجروا العمل بموجبها

اصل هذه اللاتحة ثمانية وعشرون مادة حذف منها ثلاثة عشر مواد للاوجه الآتي ايضا احادناه (م) ٣ حذف كون الاراضي التي تؤول لبيت المال وتطلى بالرسم الاجراءات المتبعة في ذلك بعد اللاتحة صادر عنها امر من المرحوم سعيد باشا في سنة ٧٨ وامر عالي في سنة ٩١

بيان الالوجه التي حذف من بعض مواد الباقية باللاتحة كما هو آتي ايضا

(م) ٢ حذف منها عبارة تجوز فصل احد من العائلة حيث قرار التواب الصادر في سنة ٨٥ صرح بعدم الفرز كما ان عبارة التكليف باسم الارشد وضع لها تنبيه باخر المادة

(المادة الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة) حذفوا حيث احكامها صارت ملغاة بالامر الصادر في ١١ جا سنة ٨٨ وفي ١٧ واسنة ٩١

المادة السابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة (والعشرون) — هؤلاء الاربعة مواد حذفوا حيث ان الاجراءات المتبعة في شأن من يكون واضعاً يده على اطيان خراجية بدون حجة هي على مقتضى امر عالي صادر في ٣ رجب سنة ٨٢ وامر في ١٩ جا سنة ٨٣

(المادة الثانية والعشرون) — حذف بما ان هذا كان في وقته والترك غير جاري — (المادة الخامسة والعشرون) — حذف كون ما يتعلق باطيان الرزق انتهى حكمه في وقته

(المادة السادسة والعشرون والسابعة والعشرون) —

(والثامنة والعشرون) — هؤلاء حذفوا حيث احكامهم ملغاة بالامر الصادر من المرحوم سعيد باشا

لاحدا في املاك او اطيان ولم تكن علة توجب ساعها غير  
كونها ناجزة بوقه كترت غير دلي في بصير ساعها بعد تحصيل  
ضفت الرسم المقرر من الطرف المتضرر

اطيان العائلات - منشور صادر في ٢١ ش سنة ١٢٩٨  
(١٦ صمير سنة ١٨٨١)

«صورة امر عال» بعد الاطلاع على قراري مجلس  
شوري النواب الصادر عليا امران احدها بتاريخ ٩ محرم  
سنة ١٢٨٦ والثاني في ٢٨ محرم سنة ١٢٩٤ في خصوص  
اطيان العائلات فبناء على ما رفعه البنا ناظر حقانية حكومتنا  
وموافقة رأي مجلس نظارنا باسم ما هوأت - (م) ١ من  
الان تصاعدا لا تكلف اطيان العائلات باسم ارشد العائلة  
بل يكون القسم والتركيف على كل من الورثة بحسب  
استحقاقه الشرعي - (م) ٢ الاطيان السابق تكليفها باسم  
ارشد العائلة اذا اراد احد الورثة فرز استحقاقه فيها وتكليفه  
باسم مجاب لذلك - (م) ٣ احكام قراري مجلس شوري  
النواب المذكورين اعلاه تكون ملزمة من تاريخ امرنا هذا  
(م) ٤ على ناظر داخلية وحقانية حكومتنا تنفيذ امرنا  
هنا كل منهما بما يخصه - المسطر هذا صورة الامر العالي  
الصادر ارياسة مجلس النظار في ١٢ شعبان سنة ١٢٩٨  
ولرشد لنا بافاده منه رقم ١٤ الشهر المرقوم بمر ٤٤ با  
يتبع اجراؤه في اطيان العائلات وحيث من الاقتضى اجراء  
مقتضا فقد كتب في تاريخه على صورته لجهات الاقتضاء  
ومن الجملة هذا لاجراء موجه في ٢١ شعبان سنة ١٢٩٨

اطيان زراعية - (ابادة وجفلك) «منسخر من  
كتاب الاحكام المصرية في

الاراضي المصرية لسعادة بقوق ارتين باشا»

(تصريب سعيد افندي عوف)

لما كان لمحمد علي باشا بصفة كونه نائباً مطلقاً عن السلطان  
ان يعطي الاراضي الخراجية من الخراج وكانت كل اراضي  
الديار المصرية خراجية وزرع بين بعض الناس اطياناً غير  
مترعة وغير مسوغة معفاة من الضريبة وقصده بذلك  
زيادة عمران البلاد بالزام المنعم عليهم هذه الاطيان بقبول  
دفع الخراج واصلاحها وسببت تلك الاطيان ابعاد او  
ايمادات لعدم دخولها ضمن الاطيان التي سارت مساهما  
وكانت تعطى في بادئ الامر من لدن الخديوي بمجرد  
اصداره امراً بذلك وكان ذلك الامر هو السند الوحيد  
الدال على حق المنعم عليه في ملك هذه الارض وقد اصدر  
محمد علي باشا الامر الاول في هذا المعنى في ٤ جمادى الاخر  
سنة ١٢٤٥ (١٨٢٩) وهذا نصه - امر صادر من جنكخان  
مرحوم محمد علي باشا الى الرناتمة  
قد احسن الى جوريي ولي الذين اعانوا فدان بلامال

في ١١ جاسنة ٧٨ والاوامر الكريمة الصادرة في ٦  
واسنة ٩ وفي ١٧ راسنة ٩١

(المادة السابعة حذف منها الحكم الاول المتعلق)  
باطيان المتسجين بما ان له اجراءات موضحة بالامر  
العالي الصادر في ٢٥ رجب سنة ٨٢

(المادة التاسعة) حذف منها ما ذكر فيه من الترخيص  
لنظارة الاقسام بتحرير سندات ديوانية عن تاجير  
اوشركة اطيان حيث ان السندات المتعلقة بذلك  
على وجه اعموم جاري تمريرها واعطاؤها بواسطة  
المدير بات (المادة الحادية والعشرون) حذف منها الحكم  
المختص بالاطيان خاصة الجهادية الذين يلحقون  
بالمسكرة حيث ان الجاري فيه هو بالتطبيق للوجه  
من الامر العالي الصادر في ٢٥ رجب سنة ٨٢ الثالث  
(المادة الرابعة والعشرون) حذف منها عبارة  
الاعطاء بالورس لكونها ملزمة بالوجه الذي من الامر  
الصادر في ٢٥ رجب سنة ٨٢

(صورة امر عالي رقم ٧ شعبان سنة ٩٢)

نمرة ٨ لنظارة الحفانية والتجارة

حيث انه بالقومسيون المنعقد لرؤية لوائح الاطيان  
اللازم طبعها ونشرها على حسب لائحة ترتيب المحاكم  
المستجيده صار تلاوة الاوامر والقرارات والمنشورات  
السابق صدورها الحاقاً بلوائح اجراءات الاطيان وما  
وتجداته متعلق بالامور الادارية والمنسبوق لغو  
مفعوله او نسخها بخلافه صار استبعادها والذي استقر  
الحال على ابقائه حسب الجاري عليه العمل صار  
تور يده في هذا المجموع بتعديل وافصاح بالمرسوم وجري  
تلاوة ذلك بالقومسيون المنعقد تحت رياسته واصار  
الافرار عليه واعتاده فاضدونا اسرنا هذا لكم للبادرة  
يطبعه ونشره تطبيقاً لما نص عن ذلك بالمادة ٣٦ من  
لائحة ترتيب المحاكم المستجيده

اطيان زراعية - امر كرم في ٢ رمضان سنة ٨٢  
(١٢ يناير سنة ٦٦ على قرار  
مجلس في ٢٤ ش سنة ٨٢)

اذا رفعت دعوى من مؤجر او مستاجر او من وارث



الحيري ذخراً للأخرة ومن كون ان اجراء ذلك موجب لتخليد حسن الذكر عن الحدوي الاعظم الى اخر الزمان ويستوجب لاستيلاج الدعوات اصاملت من المبيع الى الحدوي الاعظم مع نوال الختاب الدائري ايضاً الادعية الحيرية من اصحاب الابدائيات والنجم وانلهم ونظامهم وفضلاً من ذلك سنابل الكرويات الجلية من الحاقهم الى الحرمين الشريفين بالاجراء على الوجه المحرر وانه اذا كان احد من اصحاب الابدائيات يبلغ الشيخوخة وليس يكون له «حقا» وتنقطع النسل ويريد الفراغ الاطيان المتصرف عليها الى احد بجانب فيصير قبول نراثة واما الاطيان التي يصير فراغها اذا كانت قسماً الى اشخاص غير مقتدرين فمن حيث ان ذلك يوجب تبديل جارية الاراضي بالخراب فقد استصوب ان لا يصير ملحق تقسيمها ما لم يتضح ان الذات الصلى اليه مقتدر واثبت انه مقتدر يصير ملحق تقسيمها وان لا يصير مقارعة من جهة اخرى الى مصالح الابدائيات وان يجري الحاقهم باوقاف الحدوي على موجب التقاسيط التي تطلع من الرزنامة ومن كون ان اجراء هذا المصالح الحيري مخصوص دستور السل الى ما شاء الله وهذا موقف من ارادة صاحب الامر فقد اوجب الاعراض للسدة البلية رايك به اذا كان ذلك يوافق الادارة الدلية فيصير توسيع اهل هذه الخلاصة بالحقم الكرم خطايا الى الاندي الرزنامي بالاجراء على موجبها - وبمصدور هذا الامر اعطى لهم تقاسيط من الرزنامة وجميعاً من المحاكم الشرعية متضمنة هذه الشروط ووردت الاطيان المذكورة في التقاسيط بصفة اطيان رزقة لاصحابها حق ملك منها كما كان رتب ذلك السلطان سليم في الزمن الاول - وكان قصد محمد علي باشا باصدار امره المشار اليه ايجاد طبقة من الناس تفرغ في نفسها نسب العنق القاري ولكن لما كانت تلك الاضافات المقيدة عاكفة لاحكام وروح الشرية الفراء وكان لهم قد شتموا الاستمرار على تكلف نفقات باهظة في سبيل اصلاح ارض ليسوا بالملكين لها ملكاً مطلقاً وكان ما امر به او بالمرى ما قصده محمد علي من غيراً وناقضاً على خط مستقيم لنظام الفيشة الاجتماعية ولتنظيم المالي عند المسلمين لتأجيل من المساواة القرم باصدار امره الشريف «محرم سنة ١٢٥٨ (١٨٤٢) بأبيد اعطاء الابعاد لهم جا مجاً من الفرية وبيع لهم عليهم ما حق التصرف فيها كيف شاوره والحق في ملكاً ملكاً مطلقاً وليستوثق المذكورون من ملكهم للنفقة والدين فقنيا ملكاً مطلقاً اعطهم تقاسيط من الرزنامة فضلاً عن المبيع التي اعطيت لهم من المحاكم الشرعية الواقعة تلك الاراضي في دوائر اختصاصها وهذه صورة الامر المشار اليه

من الاطيان الخمرس بناحة شلتان التابعة لمديرية القليوبية فبعد معلوميتكم هذا تداروا بحسب ما اقتضته ارادتها بتحرير واعطاء السد اللازم بذلك وقيد الاطيان باسم الاغا المولى اليه اه - اما كبار الدولة والامراء فبالا من اراضي شاسعة معقاة من الفرية وهذه الاراضي في المعرفة بالمجملات ثم اخذت هذه الاعانات بالزيادة والتكاثر وكان مقدارها يزيد كل سنة بنسبة زيادة ثروة البلاد والامن وكليات الاراضي المستصلحة وكان المقيم عليهم يدلون ما هو هناك في سبيل اصلاحها فمخدين في ذلك بالحدوي نفسه الذي كان يحتم على العمل بكل ما يجسر له من الطرق ثم ارى محمد علي باشا ان يادرسه الاحالي في هذه الاعانات لما كانت تعطيه من الارواح فاصدر امر الرقم ٢٧ شوال سنة ١٢٥٢ (١٨٤٦) بمنح المسم عليهم بها حق الانتفاع مريضاً وتوريه الى ترحيم فان لم يكن لهم ذرية فالى اولادهم البهض وان لم يكن لهم اولاد ذرية ولا ماليك الت ارضيه التي من هذا التميل الى الحرمان الشريفين واليك ترجمة الخلاصة المرفوعة من مجلس ملكية في هذا الشأن ترجمة خلاصة عرضت على الاعتاب الحدوي من مجلس ملكية بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٢٥٢ وصدور عليها الامر العالي الى الرزنامية بالاجراء على موجبها رقم ٢٧ منه تقرير عبدك عبد الباقي بك ناظر شوري ملكية حيث من المعلوم ان اقدم افكار خضف اقتدينا الحدوي عالي الجسام نال ما يتيسر بمجصول جارية الاقاليم الحيرية المسورة واقتدار الفقراء والضعفاء المستحقين في ظل ظليل الختاب الدائري ثم انه غير خفي ان السيد شاكرين احسان الحدوي فضلاً عن كونه صاروا مستغنيين باقامه ما يملق وقد اغرقهم ايضاً في بحر احسانه عليهم بالابادية بما انه من المعلوم ان اصل مقصود الحدوي من احسانه بالاطيان هو لاجل جارية الاراضي واقتدار الاحالي وسيحصل بذلك الحصة من الحدوي في اجراء نيت هذه الحيرية الى ماشاء الله ولذلك من الاقتضاء اعطاء صورة حنة الصحة الابدائيات فقد استنب على ان الابدائيات المتعزم عليهم جا قبل الآن وطلع تقاسيطها وصليت يد اصحابها يصير تحديد سندتها وان لذات لهم عليه يكون متصرفاً بمئة حياته ومن يده اولاده واولاد اولاده وبعد الاقتراض يكونوا الستة واولاد الستة متصرفين لئلا يد نسل خلاف الفلام والمجارية السود واذا كان ينقطع نسل هؤلاء ولا يتبقى منهم احداً فلاجل عدم تلف اليراد مائة بعد الحصول عليه بعرف حمة وافية في ظل الحدوي وعدم مدار الحمة التي صار ابداها يجري الحاق ذلك بالاوقاف الموقوفة من طرف حضرة الحدوي الى الحرمين الشريفين الذين جا محل ثلة الايام بنية

صورة فرمان عالي صادر لرزانجي مصر تاريخ ٥ محرم  
سنة ١٢٥٨ موافق سنة ١٨٤٢

افتخار الامجاد والاكرام روزانجي مصر

غطاس افنديه زيد قدومه

تعي اليكم انه بحيث ان عادية ورقامية كافة الممالك والملك  
حاصلة بالزراعة والتجارة ويحصد تمال كامل اراضي  
معمورة القطر المصري قابلة للحرث والتصلح فاملا ليكون  
سببا اولاً لازدياد المادية ثانياً لازدياد ثروة ويسار الامالي  
والخدمة فالذين يؤمل فيهم تطلق المقدرة الى اصلاح والزراعة  
بالاراضي الخالية المهر عنها ابادية بالقرى المصرية قد علي  
لكل منهم جانب اطيان ابادية على حسب احوالهم ثم علي  
اينما يعضاً من الاطيان المعمورة باسباب مثل انشاء جبهة  
وغرس اشجار ومن المباد ان يعطى مستندات ديوانية  
من طرف الرزانجي بايدي اصحابهم ليكونوا دليل على  
اصطحاب ذلك رزقة بلا مال حق انه بوقت تقدم لطرفكم ايضاً  
خلاصة من مجلس ملكية المائي من العمل تتضمن بعض شروط  
وضوح باعلاما خطياً لطرفكم بتاريخ ٢٧ شوال من سنة ١٢٥٢  
وختم عليه من لدنا بالايجرا بوجوبها غير انه من حيث انه لدى  
التنظر قد ائتمح على ان التقاسيم المصلحة من الديوان المرقوم  
هـ بخلاف منطوق الخلاصة المذكورة وان بعض الشروط  
المعمورة ايضاً بالتقاسيم بملكية اليها هي منافية لحكم التملك الشرعي  
وقد ورد بالخطر من انه كمن البس من هؤلاء يميز من ادارة  
الاطيان المستملكينها من اطيان الابادية والمعمورة بسبب السفالة  
او من حصول الفقر والفساد وتكون جهات الحكومة غير  
حاجرة بيع وشرا تلك الاطيان فالذين مثل ذلك يميزون  
افراق بيع الاطيان التي تحت تصرفهم لراحتها وطايبها كما  
يريدوا الرباب النني والمقدرة يشتروها ويوزعوها وبنا  
كافة اراضي التري لا تقتل متروكة ولا تخلى من الحرق  
والفلاة بطريق واحد سوى انه عند ما يميز معلوم اصحابها  
مرخصتهم بالبيع والتصرف يمتدون في تصليحها وزراعتها  
كما يجب ولذا فائدة المادية المحيرة التي هي اقدم امالي يصير  
الحصول عليها على الوجه الامم وبما ان وجه تحليكم سندشري  
بالترخيص في بيع وشراء واعطاء واجاب الاطيان التي توجد  
تحت تصرفهم من الاطيان المصلحة للدا ان والتي تسلي من الان  
فصاعداً من اطيان الابادية والمعمورة بشرط رزقة بلا مال فهو موقوف  
على ان التقاسيم الديوانية المصلحة بايدي اصحاب الاطيان يكونوا  
سالمين بالكلية من قيد الشرط على موجب ائتم حشرة متني  
افندي اخي ان الاطيان الابادية والمعمورة المطيعين لحد هذا  
التاريخ بطريق رزقة بلا مال والذي يسجري اصطفا من  
الآن فصاعداً من الابادية والمعمورة على موجب الشرط

للمذكور فان اصحابها صاروا مأذونين في بيعها وشراها  
واعطاهم ويطايعا وعليهم رخصة كاملة من طرفنا ليعلم  
فيها على الوجه التري وعلى هذا التقدير افضى تغيير وتبدل  
التقاسيم القديمة بجه تامل على عند ما يميز معلوم ذلك ومن  
كون مطايعي ان تقاسيم الاطيان المصلحة رزقة بلا مال من  
الابادية والمعمورة يميز تبدلهم على موجب هذا التري  
من دون ذكر بيان قيد شرط جميع بوجه من الوجوه بسبب  
من الاسباب والتقاسيم القدم يصير تخريفهم والجهد يميز  
اعطاهم بايدي اصحابهم وان تقاسيم الرزقة التي  
تسلي حسب الانتفاء من اطيان المعمورة والابادية من  
الآن فصاعداً ايضاً يميز تحريم واملاهم تطبيقاً لمطوق  
امري هذا وانه يصور اجراء هذه الاصول دستور العمل  
الى ما شاء الله تعالى بانه طليو قد اصدرنا امرنا هذا من  
ديوان مصر وارسل لطرفكم فينبغي منكم العمل والمحرمة على  
موجبها والتعاني للقرابة من مخالفة انه — ولقد دفع ارباب  
الاباعد والجنالك المبالغة عن هذه الاراضي ولو كان الحق  
المطلق بقيد الزيادة لقلت ان حقوقهم في امتلاك عين الارض  
زادت وفي لا يجب اذاري اناساً يقبلون باحكام لاحقة  
صدرت وقد نالوا منذ ثلاثين سنة الحق في امتلاك عين  
اراضيهم ولم يقبلوا بها بقصد ان يرجعوا اجزاء من الضريبة  
بل ليثبتوا حقهم في ملك الارض وهو ذلك الحق الذي  
كان احد لوازمهم اياه والذي اعترفتم لم به ضمناً للاشقة  
السعيدة اذ ورد في البند الحادي عشر منها ما نصه  
واذا دخل تلك العمليات اطيان من الاطيان الغير  
الخارجية اي المملوكة لاربابها فعده يعطى بدلها لصاحبها ان  
قيمتها بحسب ما تساوي من الفين انه — وما يجب  
الانكشاف اليوان البند المذكور لم يقل اذا دخل تلك  
العمليات اطيان من الاطيان «المعمورة» او «الملك»  
بل قال من الاطيان «الغير الخارجية» وما ذلك الا لان  
هذه الاطيان وان كانت فقدت نوعها الا في غير لم تزل  
خراجية من بعض وجوهها ولما كانت حالها لاتسبب تنسبها  
خراجية اضطر القوم لتسميتها اطياناً «غير خراجية» لعدم  
امكانهم تسميتها باسم آخر اذ كما قلنا ليست هي بمعمورة  
فنقول انها اطيان معمورة ولا خراجية فنطلق عليها هذا  
التري وتقول في هذا المقام ان الفناء يميزون ان هذه  
الحالة هي نتيجة اتفاق صار ابرامه بين السلطان والامة  
هذا والله يفصح لنا من مطالعة آراء الاممة المحفظة ان  
الاتفاق الذي من نوع المذكور يقرب حالة المالك بالنسبة  
لارضه من الحالة التي تصنعها الشريعة الغراء وهي ان تكون  
الارض ملكاً مطلقاً لصاحبها وقد جاء في البند ٢٥ من  
اللائحة السعيدة بصريح العبارة ما نصه

ولما الاطيان التي تسمى اباديات وكانت بدون خراج واضطبت بصفوة بلا مال فهي مملوكة لارباها ينصرفون فيها بالبيع والوقف والمقبوض غير ذلك من التصرفات الشرعية بالساقطة لللاك في املاكهم اهـ - وهذا النص جارم زيادة عن الاول ولا عمل معه للربب والاستثناء على ان هذا البند حذف من اللائحة المذكورة لما ظهرت بمظهرها الاخير سنة ١٨٧٥ مع ان البند الحادي عشر موجود بالحرف الواحد في البند العاشر من اللائحة الجارية بها العمل الآن غيرى مناسب جميعه ان ولاية مصر قد اوجبت في بعض الاحوال نوعين من الاطيان المتأخرة وان مآكلها حلوا تدريجاً على حق ملكها ملكاً مطلقاً وكان قصد الولاية حكمهم في ذلك زيادة اسباب غنى البلاد

ابادية - مسفرج من كتب الاحكام المرفوعة في الاراضي المصرية لسعادة يعقوب ارزين باشا ( تعريب سعيد الفندي حون )

( الابداعات الممنع بها بدون خراج بشرط )  
( عدم اعطاء سند قديم للتم طبع )

ان محمد علي اراد ان يسهل للمريان القتيون على حدود القطر المصري الشرقية والغربية مقاماً يلتزموه دائماً ولا يتركوه في اوقات معلومة فيمكن بعد الجهد والعناء من حملهم على الرضا بأخذ اطيان جديدة من التي لم تدخل المساحة سجاتاً بدون ان يخلص عليها ضريبة بشرط ان يعمروها ولم يعطهم محمد علي سندات قديم بها ولما وعدم وعداً جازماً انهم لا يكتلون باعمال اسفورة ولا بالخدمة العسكرية وبأنهم لا يكتلون بدفع ضريبة ما مقبرة - اما الوقوف على ما كان يقصده الخديوي باتباع هذه الخطة فامر سهل ولا يجتنى ان تقرير المريان في القطر المصري بمثل الشروط المذكورة من اقوى الوسائل لتجديد الحضارة لاقوام عاشوا حتى ذلك الوقت في التلب والسلب والسرقات وفي انتفاع الهيئة الاجتماعية بوجودهم لامتلاكهم في احوالهم قاضي وادي النيل فضلاً عن ان فيها اناه محمد علي باشا وسيلة لزيادة القوة العمومية - هذا ولما كان المريان المذكورون لا يتخصصون ماشية ولا آلات زراعية وكانوا لا يعرفون له في عمل كالتراعة في مهادوه ولا يألفوه لم يرجعوا من عيشهم المتفلة الرحالة وزارعوا اطيانهم بنصف ما يفرج عنها على ان ذلك لم يرق في عيني محمد علي فاصدر سنة ١٨٢٧ امراً بجمع المريان من تاجير اطيانهم او من زراعها وكرر هذا المنع في الامر العالي الذي اصدره في ٢٦ ذي

القعدة سنة ١٨٤٦ وقد ورد في هذا الامر بمهديد للمريان بترح اطيانهم منهم اذا لم يجرىوا بانفسهم وفي ١٣ ذي القعدة سنة ١٨٥١ اصدر عباس باشا امراً بجمع المريان والفلاحين من الاشتراك في زرع الاراضي اي في المزارعة على ان هذه الجملة استمرت حتى سنة ١٨٥٥ رغمًا عن تصدد الاوامر التي صدرت بابطالها واعلن ان الاوامر المشار اليها لم تنفذ بوجه عمومي وبكل صداقة فاقوا وان كانت قد صدرت ولما صفة التصدير بصرف النظر عن الاحوال فلم تصدر الا في بعض حالات خصوصية لثبات خصوصية كمقابلة قبيلة انت ذنباً او عقب خصام حصل حين حمل الحساب بين المريان الممنعين بالاطيان والمزارعين لها - وقد ورد في الامر العالي الرقم ٨ سحادي الاول سنة ١٨٥٥ الذي يبين باستمرار العربان على مزارعة اطيانهم للفلاحين لغاية تلك السنة ما نصه - حيث تفرغ لاثبات العاليقانه في الوجه القبلي والوجه البحري احياناً منها ما يزرعها العربان بالاشتراك مع الفلاحين وان الاطيان المذكورة مربوطة بنصف المال ككتياري من قديم الزمان (١) ولعلنا ايضاً انه يوجد سوى ذلك اطيان يزرعها العربان وان هذه الاطيان برقع مالها سواء بمجة ان تلك هي العادة المتبعة لهم - فالامر المذكور لم يمنع المزارعة بين المريان والفلاحين ويحل من مطالعته ان بعضاً من الاراضي يزرعها العربان فقد ادرك محمد علي اذن القاية التي كان سامعاً وراءها ويحل القاري انت كثيراً من القبائل ومن نخاد القبائل قد اعدادوا الحضارة منذ سنين عديدة ولا ريب انها قروءي لمر خدمة عظيمة بارهاها القبائل التي تزرت مكانها في الصفر ولقد نال محمد علي فخراً عظيماً اذ تمكن هذه القبائل الرحالة من ولوج باب المدن بخيرها عن العمل والترحال واستقرارها في البلاد هذا وقد كانت هذه القبائل احب مقامها المجدي ورفضت به عن سواه حتى ان الخديو من يثب من انها امر بالقول ان كل اطيان اي اطيان المريان يجب ان تدفع في المستقبل الضريبة الخارجة وقد ورد في هذا الصدد ما معناه - حيث ان الاطيان التي كانت تدفع من الضريبة كل سنة كان مربوطة عليها الفسح وسيطرت عليها في المستقبل الضريبة الخارجة فقد امرنا باعفاها من دفع الفسح وبقرعها بحسب فئة اطيان حوضها اهـ

(١) لا اعلم في اي سنة ابتدأت المحكومة في ان تاحق على هذه الاطيان نصف ضريبة ويظهر لي ان هذه الضريبة كانت خراجية له

ويظهر ما تقدم ان الاطيان الحفاة من الضريبة المعروفة باسم اباديات ربط عليها الشجر بعد صدور الامر العالي الرقم ٧ محرم سنة ١٨٥٤ بأنهم فرضت عليهم الضريبة التجارية بعد ذلك حين عرف التجديوة لم يسط بها لاربايا تقسب روزنامة فان العشر لا يفرض الا على الاطيان التي أعطي بها تقسب كالابعد والنجالك والاراضي — هذا ولم يتم بارض من هذا القبيل اجزاء من سنة ١٨٥١ بل بطلت هذه الانعامات وما سبق الانعام يومها دخل سنة ١٨٥٥ في مصاف الاطيان الاربعة المسوحة المقروص عليها التراج ابادية — ( اباديات المؤجرة المعروفة

اليوم باسم اراضي بالمطروف

يوجد قران عديدة تدل على ان الحكومة كانت قبل سنة ١٨٥١ توجب اوتراوع اطياناً تملكها وان قيمة الاجار او بدل المزارعة كانت احياناً تقدر بالممارسة بين الحكومة والمستأجر او المزارع وحياناً بالمزاد العمومي وما يدل على ان الحكومة كانت متبعة هذه الخطة ماورد في الامر العالي الرقم ١٤ ذي القعدة سنة ١٨٥١ الصادر بناء على رأي الجمعية العمومية منع مستأجري اطيان الحكومة من تأجير ما اجروهم لسواهم وكنت اودفروها بحسب ما تعلمه من التمييز الا انه لم يمكن معرفة انواعها فيظهر انها كانت في الاصل من ضمن الاطيان التي لم تدخل في المساحة التي عملت سنة ١٨١٣ ويدلنا على ذلك انها كانت مسبة اباديات كغيرها من اباديات التي لم تدخل المساحة على انه كيفما كان الامر فلا يمكن مع عدم وجود مستندات قاطعة الجزم بان هذه الاطيان ما كانت مبدئياً الا اواسي تحتل جهة الميري عند موت واضع اليد عليها وبالحملة نفسها المسئلة مكتتفة بنظام مدغم بحيث انه يتعلم علينا جعل التمييزات التي اشرفنا اليها — وقد صدر في ١٩ ذي القعدة سنة ١٨٥١ امر عال بالعمل بموجب لائحة منها المجلس الخصوصي بشأن تأجير اطيان الميري ولم يذكر فيه شيء عن درجات الامن فماضي به الامر المشار اليه تأجير الاطيان بطريق المزاد العلني فمن دفع اعل ثمن رسا مزادها عليه وحتى رسا مزادها

على شخص منع وضع اية علاوة على ضر بيتها ولا يلزم المزارع او المستأجر الا بدفع ما قوت قيمته في دفتر شروط المزايدة ويظهر من احكام هذه اللائحة نفسها ان المزايدة الى ذلك الوقت لم تكن جارية تقريبا اذ انه كان يجوز عمل مزايدة جديدة كل سنة ولا يلزم بذلك الا ان يدفع شخص ما اجارة اعل قيمة مما دفعه من رسا عليه المزاد في العام الماضي واقتد تلافى الامر العالي هذه اللائحة اذ قضى برفض كل طلب يقدم بعد اقفال المزاد ورسو الارض على احد المزايدين فتصمك بذلك مزارعو اطيان الحكومة من التمتع بما رسا عليهم مدة حياتهم ما داموا مقيمين على اداء حقوق الميري بالنظام — وفي ٨ شوال سنة ١٨٥٦ صدر امر عال احدث تغييراً محسوساً في حالة مزارع او مستأجر اطيان الحكومة ولقد ورد فيه ما مناه — الاطيان التي يرسو مزادها على احد الناس وتكون ضر بيتها مقرر في دفتر الشروط هذه تعتبر اطيان الزلن رسا مزادها عليهم ومن ثم فلا يمكن اخذها منه ا — وكانت الاراضي المذكورة تتركب غالباً من قطع قد يكون بين الواحدة والاخرى منها مسافة بعيدة فبما يكون بقرب بلدة من رسا مزادها عليه ومنها ما يبعد عن هذه البلدة بعد اعظيماً على انها لما كانت تعرض بالمزاد جملة كان يضطر من رسا عليهم مزادها الى هجر ما ابتعد منها عن بلادهم وللتفرغ الى ما اقرب منها وكان ذلك يضطر الحكومة الى جعل مزايدة جديدة عن الاطيان التي هجرت ونظرت الحكومة الى هذا الخلل فارادت ملافاته فتمت الامر المشار اليه بان كل قطعة من الارض تطرح في المزاد وحدها وتعلو بالاولوية لاصحاب الاطيان المجاورة وقد ورد فيه بصرح العبارة ان اباديات المتقضى طرحها في المزاد هي الاطيان المجاورة عن المساحة الموجودة في النواحي الواقعة تحت ادارة المدير يات والاطيان الغير محسومة الواقعة في النواحي الداخلة في الهند ولم يذكر في الامر المشار اليه شيء

عن الاطيان الاواسي ولا عن الاطيان الاثرية  
الخراجية المحولة لجهة الميري مع انها كانت الى ذلك  
أولت تعطى بعض الاحيان بالايجار او بالمزارعة —  
اما ماورد في الامر المشار اليه وفي الامر الرقم سنة  
١٨٥١ من عدم امكان اضافة اية - علاوة على  
خرائب الاطيان متى قررت لجهة الضريبة في دفتر  
شروط الزايدة فقد ثبتت ثبوتاً جلياً ما جاء في الامر  
المالي الرقم ٢٧ محرم سنة ١٨٥٧ حيث ورد ما نصه  
ان الضريبة التي توضع على الاطيان التي تعطى  
بالمزارعة تبقي قيمتها على ما قرر في دفتر شروط الزايدة  
ولو زادت عن مائة قرش — وهنا استلفت انظار  
المقاريء الى كلمة الزايدة فالنقص منها كما هو ظاهر  
الزايدة في اجارة الارض او مزارعتها الا ان الامر  
المالي الرقم سنة ١٨٥٦ والذي تلاه في سنة ١٨٥٧  
قد اطلقا على ايجار وبدل المزارعة اسم ( الضريبة )  
وليس في الفعل نفسه ما يستوجب الخجب اذ تنفي  
الحالة بصيرورة ايجار ضريبة عقب صيرورة الارض  
ملكاً لمستأجرها كالاطيان الاثرية الخراجية العادية  
على انه لم يوجع من باله ان الضريبة المذكورة هي اعل  
كثيراً بوجه العموم من الضريبة الخراجية المفروضة  
على اطيان شبيهة بالتي نحن بصددنا وفضلاً عن ذلك  
فلم ينضم التردد الوارد في دفتر الشروط ادنى تمييز  
فهو اجارة او بدل مزارعة او ضريبة كيثما شئت قل  
ولما كان تمييزه لودعونه ( ضريبة ) عن الضريبة  
الخراجية اطلقنا عليه فيما ياتي من هذا اكتاب اسم  
( ضريبة اجارة ) اما تسمية هذه الاطيان بالمطروف  
فانها اخذت مما ورد في احكام الامر المالي الرقم ١٧  
جمادى آخر سنة ١٨٥٨ حيث جاء ما يفيض بان طلبات  
الزايدة تجري في المستقبل كتابة - وضمن مطروف  
والقصد منه تجنب ضياع الوقت الذي كان يسبب  
عن طريقة الزايدة بالكتابة التي كانت تقتضي على  
كل من الذين دخلوا في الزايدة بالاعتراف كتابة  
انهم خرجوا منها وكان اذا لم يؤخذ هذا الاحتياط

يحصل ان بعض الزايدين يدعي على من رسا عليه الزاد  
بان لاحق له فيما اخذه — لتدور في اللائحة السعيدة  
الرقمية ٢٤ ذي الحجة سنة ١٨٥٨ اتياء في هذا  
الصدفان البندين ١٣ و ١٤ يؤيدان ما جاء في  
الامر بين المالكين الرقيين سنة ١٨٥٦ وستة ١٨٥٧  
فقد قالوا ما نصه — ان الاطيان والاباديات غير  
الدأخلة في زمام القواحي والجاري جعلها في الزاد  
ونشر الاعلانات عنها هذه بانتهاء مزاها تقيد على  
ما تنتهي عليه بحيث تكون اثرية له يتمتع بالانفعا بها  
ما دام مودها اموالها الميرية واذا ظهر من يرغب  
المزايدة في ابدية يكون انتهى مزاها بقصد اخذها  
من اربابها بزيادة شيء على اموالها السابق ربطها  
بواقع الزاد لا يقبل منه ذلك بل تبقى تحت يدي  
الراسي عليهم الزايدة له — على انه قد ورد في  
اللائحة المذكورة مما يحول الحق للراسي عليه الزايدة  
الحق في التنازل عن حقوقه بآرادته وفي هذه الحالة  
فقط يجري اعادة مزاد الابادية التي يكون انتهى  
اسرها هذا وان اللائحة المذكورة تنظم امسئلة الملكية  
بحسب ما قضى به الامر المالي الصادر عام ١٨٥٧  
نظرت الى مسئلة اساس الضريبة المتقتضي فرضها  
على الاطيان التي من هذا التقييم وقد جاء في البند  
١٥ منها بشأن اطيان غير التي اشار اليها البند ١٣  
ما نصه اذا بلغت الزايدة في الاطيان المزارعة عشرة  
افدنة فافوق حقوق الزايدة الناتجة بناء على التقييمات  
فهذه الزايدة تجعل في المزاد ويميري في ذلك مقتضى  
البند الثالث عشر والرابع عشر اهـ - وجاء في البند ٢٧  
منها ما نصه - حيث انه قد تقرر في البند الثالث من  
سند الاطيان التي توجه بمعرفة بيت المال يكون  
باختبار كل فدان اربعة وعشرين قرشاً وحيث انه  
لا يخلو الحال من الاطيان التي تنحل الى بيت المال  
يكون فيها اطيان من اطيان السواحي وتلك الاطيان  
تقربها من البناد وتروخ زراعتها ومحصولاتها يكون  
لها التمييز عن اطيان النواحي البعيدة عن البناد

ولتعدد الراغبين فيها وطلبها من بيت المال فباعها لها  
لاحدم يشتر ويشتكى الآخر فلاجل رفع الشقاق  
الذي يحصل بين الراغبين فيها يلزم أنه من الآن  
فصاعداً كلما انحلت اطيان الى بيت المال من اطيان  
الضواحي فلا توجه لشخص ما لم يصير طرح رسم سند  
انتقالها لخصم بها يمدان الزايدة ومها بلغ رسم  
القبضان أكثر من اربعة وعشرين الى ان يكف  
الراغبون ايديهم فالذي ينبغي عليه بعد ذلك يكون  
هو الاول بتوجيه تلك الاطيان اليه — وقد جاء  
هذا البند بهذا الطريق للامر العالي الرقم ١١  
جمادى الاولى سنة ١٢٦١ القاهسي بان كثر الاطيان  
التي تحصل للبحري في المستقبل عقب وفاة واخي  
اليه اذا لم يتركوا خلفاً شرعياً هذه بصير تأجيرها  
بشروط اطيان المنظوف — ومن ذلك الوقت اتسع  
نطاق الاطيان التي من هذا القليل اتساعاً عظيماً  
واضافت الحكومة على الاطيان غير المسوحة المؤجرة  
بشروط البند ١٣ من اللائحة السعيدية الاطيان  
المسوحة المسماة الثرية المملوكة لما فصارت كلها  
متممة واحداً — هذا ولا كانت قيم ايجارات ابي  
اموال هذه الاطيان عالية جداً كان الراسي عليهم  
مزاياها يتركها عقب زمن فتلتزم الحكومة بعمل  
مزايدة جديدة عنها وما كانت تعطي من جديد إلا  
اذا كانت قيمة الضريبة المراد الاخذ بها تزيد عن  
الضريبة التي كانت مفروضة عليها في المرة الماضية  
او بالاقبال موازية لما وكانت أثناء وجود راغبين  
لاخذها بهذه الشروط مطروحة مملوكة لا تنفع منها  
الحكومة — وفي ١٨ رجب سنة ١٢٦٤ صدر امر  
حال بالتصديق على قرار المجلس الخجوصي القاهسي  
بجعل الضريبة الخراجية وقد نظر أيضاً في مسألة  
اموال اطيان المنظوف فورد في الملخص الموضوع قبل  
الامر المشار اليه قول لفتش عموم الوجه البحري  
معناه ان المشايخ والايان يريدون لم تخف الضريبة  
المفروضة على اطيان المنظوف البطالة بالمزاد حتى

تبلغ اعلى ضريبة مفروضة على الاطيان الموجودة في  
نقص الناحية وزيادة ما كان من ضرائب هذه  
الاطيان دون القدر اللازم حتى تبلغ قيمتها قيمة  
الضريبة المفروضة على اطيان حيضاتها وقد قال  
حضرة المفتش المشار اليه ايضاً ما نصه — ان المشايخ  
والايان لم يهتموا بأسر الاطيان التي اعطيت بالمزاد  
التي بلغت ضرائبها ٥٠٠ قرش صاغ فانهم ابقوا هذه  
المبلغ على قدره الخ الى ان قال ان الاطيان التي من  
نفس الدرجة التي لم تبلغ للضريبة المفروضة عليها  
الفئة اللازمة كانت معورة بالماء وكذا فلم يكن  
للمشايخ والايان تقدير قيمتها فانقصوا على زيادة  
الضرائب المفروضة عليها بتعديلات تقريبية مع التزام  
الثقات القديمة بقدر الامكان — اما الامر العالي  
فقد صدق على التقدير الجديد الذي عمل بالوجه  
البحري ان الضريبة التي فرضت على اطيان المنظوف  
ناسبت او كادت تناسب ما يخرج من الارض بعد  
ان كانت تزيد عن هذه القيمة كثيراً وهذه  
حيثيات الامر العالي بشأن الوجه القبلي قال ما نصه  
اما من جهة القاعدة الجديدة الحاصل الرضخ  
عنها فيما خصه الضريبة نظراً لكون ان الضرائب  
المفروضة على بعض هذه الاراضي صارت تفرجها  
بحيث ان تناسب ثنائها قيمة الخارج — وحيث انه  
ضرائب الاراضي المزاد التي كانت قدرت لما نشأت  
فاشحة لم تعدل وان ضرائب الاراضي الاخرى التي  
من هذه الدرجة التي لا تبلغ ثنائها القدر اللازم  
زيدة تدريجاً بعد تقديرات تقريبية — وحيث انه  
الهير على هذا النمط هو بخلاف الطريقة المتبعة في  
الوجه البحري حيث اجري التقدير بكمية واحدة  
بمراعاة حالة الاراضي من حيث كثرة ريعها او قلتها  
وحيث ان قاعدة الضريبة يجب ان تكون واحدة في  
القطر المصري كله الخ — فالضرائب التي ثنائها تناسب  
رياح الاراضي بصورتها على حالها اما ضرائب  
لاراضي المنظوف التي ثنائها من ٢٠٠ الى ٥٠٠ قرش

يصير تنزيلها الى ١٠٠ قرش في المديرية القبلية الخمس والى ١١٠ قروش في مديرية الحيزة — ضرائب الاراضي التي من هذا النوع التي ثنائيا دون اللازم بالنسبة الى ريعها يصير ابلاغها الى اعلى فئة حوضها الخ — على هذا الامر لا فرق بين الاطيان المطروف والاطيان الخراجية لان حيث اموالها ولا من حيث الحق في ملكيتها الذي كانت قد تنظم سنة ١٨٥٨ وذلك صحيح مبدئيا على اننا لو نظرنا الى ان الضرائب الباهظة التي كان يرسو عليها المزارد خفضت حتى اُبلت اعلى فئة مفروضة على الاطيان الواقعة في نفس الناحية وان الضرائب التي كانت دون القدر اللازم زادت حتى صاوت اعلى ضريبة الحيطان الواقعة فيها الاطيان رأينا ان التعديل احدث فرقا بين ضريبة الاطيان الخراجية وضريبة اطيان المطروف من حيث قاعدة كل منها والاربعية فيه لجانب الاطيان الخراجية على ان هذا التباين ما كان يذهب بعظم اهمية القدر الذي حصل تنزيله ورفعه ولقد ارضى الامر المشار اليه باعازر بهذا التخصيص اصحاب اطيان المطروف بعض الارضاء اذ اراح عانقهم من وور ضريبة باهظت اثقلت كاهلهم اشار الى ذلك قرار المجلس الخصوصي الذي اشرنا اليه — على اننا نقول انه لسوء الحظ لم يحصل التخصيص المذكور او لم يسخر زمنا كافيا فان الخديو اصدر بتاريخ ٥ ذي الحجة سنة ١٨٦٦ امرا جاء ناسحا لكل الاحكام التي سودناها وهذا نصه ( بمروءة ارادة سنية صادرة لتفازرة المالية وقيمة ) ( ٥ الحجة سنة ١٢٨٢ ) ( ١٨٦٦ ) ( ١٦٤ ) )

قد عرض لدينا انها كم الموزع ١٩ صفر سنة ٨٢ المشتمل على ما تراه لكم فيما صار اجزاء ضمن تعديل ضرائب الاطيان وهو — اولاً — ما حصل من ربط زمام مال اطيان المزارعات بواقع مال اطيان حيطانها مع كون واضعين اليد عليها ما استحقوا الاثر فيها الا بمناسبة ما رسا عليهم من المزاو و بترك

هذه الزيادة فالاطيان تبني حق الميري ولا يكون لم فيها استحقاق وبما انه اذا اخذت منهم الان بواسطة ما ذكر يحصل منهم التضرر بالنظر لما اجروه بها من التصليح والبناء والغرس وما اشبه استصوبتم انه لاجل امتينهم في استحقاقهم باثر جتها يصير اضافة ما كانوا اجروا علاوته بالازاد مقابلة حتى الاثرية لم فيها — ثانياً ما حصل من تنزيل بعض ضرائب الاطيان الاثرية في بعض القرى ولكونها مربوطة من متين حابطة بحسب حالتها واستحقاقها ا يتم عدم موافقة تنزيلها واستصميم ايضا رد ماصار استنزاه وان يكون هذا وذاك اعتبارا من ابتداء سنة ١٥٨١ وحيث ان ماراتهم على هذين الوجهين على وجه ما توضح قد استحسن لدينا فاصدرنا امرا هذا اليوم بذلك لتعلموه وتكاتبوا من يلزم باضافة قيمة ماصار تنزيله من مربوط اموال تلك الاطيان وتخصيتها اعتباراً من ابتداء سنة ١٥٨١ حسبما اقتضت اراءنا — ثم عرض الامر العالي ان يضمن لواضي اليد حقهم في الانتفاع بهذه الاراضي فقرر ان يضاف على الضريبة المفروضة عليها قيمة الفرق بين الضريبة الحالية والضريبة الاصلية مستحقاً بان زيادة هذا الفرق انما هي بدل الحق الذي منح لهم بتملك هذه الاطيان ثم ان هذا الامر وان كان صدم سنة ١٨٦٦ فقد سرى مفعوله فيها خص زيادة الفرق على المدة الماضية من سنة ١٨٦٤ — هذا وان كان الرفع قد حصل خلال السنتين للذين كورين فلم يمنع ذلك ان قيمة الضريبة عن السنتين المذكورتين حصلت بتامها سنة ١٨٦٦ فكانه لم يحصل رفع واستمرت الحكومة على اعطاء ارضها بالازاد بالصفة التي ذكرناها حتى سنة ٦٣ او ٦٤ حين ارادت الحكومة بيع املاكها على ان احكام الاوامر المتعلقة بهذا الاعمال لم تلغ فطبقا الى سنة ١٨٦٥ حين صدور الامر العالي الرقيم ٣٦ رجب الذي قضى بذلك قيا ورد في البند ٢٠هـ ولكن لم ينزع من ايدي الراسي عليهم ما كان رسمي عليهم من اده ذاك التاريخ بل

ودمت منذ قرون عديدة — ثم انه قد ورد في قرار المجلس الذي تروى عليه صدور الامر العالي المشار اليه ما يبين نوع الشجر الممنوع للارض القائم فيها من كل ضريبة الا انه كان الجاري في العمل اعطاء هذه الخاصة لكل الاشجار الكبيرة وكان الناس كثيرون من الراغبين اخذوا ارض وعدم دفع ضريبة عليها يتمنون بفرسها اشجارا حتى اذا حصلوا عليها اخلفوا الوعد وزرعوا الارض اسنانا من التي لا تبني في اعطاء الايراد ولا لم يكن ذلك غرض محمد علي باشا اصدر امرا عالي بتاريخ ١٧ رجب سنة ١٨٤٠ قاضيا بعدم اعطاء التقاسيط لمن انتم عليهم بابعاد بشرط تمهيد اياها بالاعمال المحسنة لما غرسها اشجارا الا بعد التاكيد من انجاز المنعم عليهم لهذه الشروط — وفي ١٠ ربيع اول سنة ١٨٥٤ اصدر امرا عال جاء فيه ما معناه — ان الاطيان المنتم بها محاميا مع اعفائهم من كل ضريبة تحت شرط تمهيدها من المنعم عليهم بهايض اشغال وبفرسها اشجارا اذا كانت لم تمر بعد ولم تغرس اشجارا فلم يستحق اربابها الحصول على التقاسيط من الروزنامة بلزم اعادة الانعام بها تحت شرط تغريبها بتدريسها له الا انه ورد في الامر المشار اليه الانعام ثانية بالاطيان المذكورة يفضل جميع واضعي اليد الحاليين على تلك الاطيان به اذا قبلوا بما ورد فيه من الاحكام المتعلقة بدفع الضريبة اغراجية — ومع ذلك فيظهر انه لغاية سنة ١٨٦٨ كان باقيا بعض اطيان معفاة من الضريبة بحجة انها مغروسة اشجارا وبظهر ذلك من صدور امر عال تاريخه ١٠ رجب من السنة المذكورة معناه ان الاراضي المنسوحة والاباعد (اي غير ممسوحة) المغروسة اشجارا تدفع الضريبة اغراجية او المشورية بحسب ما تكون ممسوحة ومجزأة من زمام ناحية او خارجة عن المساحة ودخلة في ملكية صاحبها للانعام بها عليه بموجب تقسيط الروزنامة هذا وان الامر العالي المشار اليه لم يفرض عن كونه بجاء منشيا ومؤيدا للامر العالي الرقم ١٠ ربيع

تسحر في حيازتهم الا انه ورد في البند ٤ منه ما يجمع المذكورين من ترك ما كان في ايديهم من الاطيان (١) اما الاموال الموضوعة اليوم على الاطيان التي من هذا القبيل فتحتمل اختلاف فن هذه الاطيان ما يدفع ضريبة قدرها ١٩٣٥ قرشا و ٣٣ ياره ومنها ما يدفع ٢٣ قرشا فقط

ابادية — (مستخرج من كتاب الاحكام المرعية في الاراضي المصرية لسعادة ابراهيم باشا)  
(تروى سيد افندي عمون)

(اباديات منتم بها يدون خراج بشرط تمهيدها وغرس الاشجار بها وعلى تنفيذ هذه الشروط يتوقف اعطاء سند التملك للمنعم عليه بها)

قد راينا ان الشريعة الفراء تميز في الضرائب بين الجنين الزروعة باخضراوات والمغروسة اشجارا والحدائق المغروسة اشجارا فقط وضريبة الغابات وضريبة الاراضي والجنين المسورة والجنين الفير المسورة الزروعة خضروات فقط لم تكن هذه الفروق في القطر المصري وقد افصح جليا عما اسلفناه (٢) كتابة الاحكام المرعية في الاراضي المصرية تروى سيد افندي عمون كيف ان الشريعة الفراء تعتبر كل اراضي وادي النيل خراجية من دون اجتناء الا ان محمد عليا باشا آوى الاستعانة كما خولته الشريعة المطهرة من الحق والسلطة فاصدر امرا عالي رقم ٨ صفر سنة ١٨٢٧ باعفاء الاراضي المغروسة باشجار السط شجر (الصمغ العربي) من كل ضريبة فاصد بذلك تعميم زراعة هذا الشجر وترغيب الاهالي في انشاء حدائق على ضفتي نهر المعهود التي اسر بصرها جلب مياه النيل الى الاسكندرية وكانت هذه النعمة قد

(١) ان الامر المشار اليه لم يرد في مجموعة اوامر الاطيان (نمرة ١٦) الا انه لم يرد ضمنيا به فان الحكومة تكرر على الامالي الحق في ترك مالي ايديهم من الاطيان وهو حق كانوا خولوه قبل سنة ١٨٢٥ ولم يات بعد الامر المشار اليه اذ تم فتح احكامه (٢)



اطيان زراعية - (الثرية) اراضي الاثرية (خراجية) مستخرج من كتاب الاحكام المرفعة في الاراضي المصرية لسادة - يقوب ارئين بلشا (تزيين سيد افندي عمون).

ان الأراضي الخراجية لعلامة تستحق الظاهر أكثر ما سراها من الأراضي فققت عليها وقرف الشرق الى استعمال احوالها واستكشاف اشكالها واستقرأ ما صدر في شأنا ولكلاد عليها نقول - ان هذه الأراضي مسحت ووزعت بين اهالي الديار المصرية سنة ١٨١٣ وقيدت باماء من وزعت عليهم بدون ان يكون لهم الحق في ملك الدين فلهذا ناضم ما كانوا الاحتشيق بشرها مدى الحياة وان اللائحة الاولى التي صدرت في شأن الاراضي هي الرقعة ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٦٣ (١٨٤٦) ومن مقتضاها ان اوضاع اليد على الأرض ان تصرف ليعمل بتقضى هذه اللائحة بان يجهل غاروقة وان يتنازل منها للشخص اخر بموجب حجة او امام شودر واعطت اللائحة المذكورة للذي يبرء الى بلده بعد ان يكون تزج عنها مدة الحق في استرجاع ارضه ولو كان ردها شخص اخر مدة غياه انما وضعت عليه بعض شروط وورد فيها ايضا انه يمكن ترع الارض من واقع اليد عليها اذا كان غير قادر على دفع خراجها وانه يمكن ان يتزجها بزم يدفع ما عليها من شأخ الخراج - وقضت ايضا بان كل تنازل من الحق الثابت سوا كان بالغاروقة او بالاشتراك او بيع وقاء يجب اجراء بالكتابة وكتبه على ورق قنة فيسلم من ذلك ان واقع اليد على الارض لحد سنة ١٨٤٦ لم يكن له عليها الا مجرد وضع اليد بل لم يعرض في اللائحة المذكورة الى انه هل في امكانه تغيير ارضه الى وظيف بالارث او لا وصرف هذه المسئلة الجهة كان بوكولا الى شيخ البلد الذي كان قام في الحقيقة مقام الملتزم في القرن الماضي - ولا يرحم من باننا ان اللائحة كلها كانت حتى تلك السنة ملزمة بوقاء ما يتأخر من الخراج على احد افراد اهلها وان كل التواخي كدست متضامة بعضها مع بعض حتى ان ذلك الضمان جم في بعض الأحيان كل وادي النيل فلما صدرت لائحة ٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) ومحتوياتها تعلق حتى الملك جعلها اللائحة التي ذكرت قبلها فوقضت لجلادته ١٥ سنة لسقوط الحق بمرور الزمن في الدعاري والمطالبات الختصة بالارض والتمت شيخ البلد بان يسلي للتازح الذي يرجع الى بلده مقداراً كثيراً من الارض لمسته وقضت بموجب اجراء لكل تنازل عن يد الدولة بموجب حجة شرعية وخفت ورثة الخوفا ان كانوا ذكورا ان يستولوا على الارض التي تركها مورثهم وإما لورثة الاناث فقد جاء في اللائحة المذكورة في حقها ما

اول سنة ١٨٥٤ وكان تاريخاً لاقتضاء ومن محاولة ايجاد الغابات في وادي النيل وما سبق يرى ان الاطيان المغروسة اشجاراً كانت معفاة من الضريبة ميدئياً وانها خرجت فيما بعد وانها منذ سنة ١٨٥٤ قسمت الى قسمين فما كان منها لم يحصل اربابه على تقسيط به قبل هذه السنة استمر على دفع الضريبة الخراجية واما ما كان منها قد نال اربابه التقسيط قبل ذلك التاريخ فقد فوضت عليه الضريبة العشورية

إبادية - (على اللائحة الاطيان الزراعية)

(امر حال في ١١ الحجة سنة ١٢٨٢ - ٢٧ ابريل سنة ١٨٦٦)

الاباديات التي تملئ انماها او التي تباع من طرف الميري يلزم فروزا في وقت تحديدها ويتوضخ بقوام التحديد عن الفرز الذي يصير بحسبها ينظر من معانيها لاجل تقدير ما يربط عليها واذا كانت يوجد حالة التحديد والفرز اطيان بور ولا يستحق تقدير شيء عليها يتوضخ عنها بقوام التحديد ايضا وترسل القوام لئالية ليصبح للوزنامة باخراج التقسيط بدون انتظار لربط عشور البور - الاطيان البور الواردة بتقاسيط ارباب الاباديات وغير مربوط عليها عشور وجاري فروزا سنويا وربط العشور على كل ما يستصلح منها هذه اذا كانت تستمر على الطريقة المذكورة عضي عليها اوقات وازمنة بدون ان يهتم اصحابها في اصلاحها مع ان المساوعة والاهتمام في اصلاح تلك الاطيان يترتب عليه زيادة عارية وانتفاع فلاجل ذلك استصوب تقدير وربط بمبدأ سنوات من ابتداء سنة ١٨٧٦ الفرنسي لاصلاحها بدون ان يجري عليه الفرز السنوي ومن ابتداء السنة الزاوية التي هي سنة ١٨٧٩ الفرنسي يجري ربط وتخصيل عشورها من ملاكها الموضوع ايدبيهم عليها باعتبار قيمتها الخصال الموجودة فيها ولو لم يكن صار اصلاحها

معناه - اذا طلب الورثات جزءا من الارض التي تركها الحقوقي وامكنهم انيات لزوم هذه الارض لمعتين فيحين الى ذلك بشرط ان يضمن ضامتا ضمن وفاء خراج هذه الارض فينتزولن اذ ذلك على الجزء الذي يطلبه لكن اذا صار لمن اكتساب يمتن منه غير غلة هذه الارض فتؤخذ الارض منهم اه - فالثابت اذا حق ثابت حتى للتساء وان يكن ينقصه بعض شرط وقد صرف النظر عن الشهادات وصارت المحكمة تطلب من واضي اليد مستندات شرعية صادرة من المديرية للاتحاد عليها في مراجعة القيد في المكلفات اي في الخارج هذا وان اكتساب واضح اليد لهذه الحقوق خلصه على نوع ما من حكم شيخ البلد وجوره كما شاء وان كان المدير يربط اعماله - وعندما وزعت الاراضي بين الاماني عام ١٨١٤ اعطي منها قسم الى مشايخ البلاد في مقابلة المخطات التي كانت الحكومة تكتفهم بها وكانت امشايخ ملزمن بزراعة هذه الارض وبجرنها ولم ان يشاركوا او ان يزرعوا عليها وان يوزعوا لانس من نفس الناحية الواقعة فيها الاطيان على ان اولئك المشايخ حادوا عن هذا الجدا وانبعوا خطة الملتزمين الاتقدمين والزموا اماني الناحية بجرث اراضيهم بقرعة وسبقوا لم بذلك ضررا عظيما فلما رأى ذلك ساكن البجان سعيد باشا اصدر امره العالي الرقم ٥ ذي القعدة سنة ١٢٧٤ ( ١٨٥٨ ) باعطاء اولئك العالحين مفعلة اراضي التي كانت ممتدة ان مشايخ وعمد البلاد شاركون او يزرعوا عليها او أجروا ايما تقيدت تلك الاراضي باشا اولئك الفلاحين على نفس الشروط المختصة بمفعلة وخراج الأراضي الخارجة على وجه العوم وقد قال صاحب الغزة بطرس بك غالي في تقريره البديع عن المستندات والاوراق التي تخص بالفريعة المقارية الرقم سنة ١٨٨٠ معناه - ان اللائحة الوحيدة التي نشرت بكنية منتظمة هي اللائحة السعيدية الرقمية ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٤ ( ٥ أغسطس سنة ٥٨ ) وكانت حاوية ٢٨ بنداً مخلد منها ١٢ لم تذكر في مجموعة النماذج واولس الاطيان التي صار لشرفها سنة ١٨٧٥ مع القوانين لان هذه المواد الثلاثة عشرة كانت ونشد لملاء لصدر ايام عالية القتها اه واللائحة المذكورة تجوز صيرورة الارض الخراجية بالارث الى ذرية الخرافي من الذكور او الاناث بحسب قواعد الشريعة الفراء في الارث وكذلك تعطي لكل شخص ذكراً كان او انثى الحق في ملك الارض التي حر واضع به عليها مفعلة خمس سنوات متواليات وقام باداء خراجها ملكاً مطلقاً فلا تخرج من يده ولا تمنع فيها دعوى ولا قول من أحد بوجه من الرجوع ولا طريقة من الطرق وتسيخ له جعلها بالفاروة او رعاها او تاجيرها لمدة ثلاث سنوات تحت شرط تجديد عقد الاجار اذا اراد المجرر التجديد

واللائحة المذكورة تحفظ للحكومة الحق في ترع الارض من حيازة واضع اليد عليها للنافع العمومية بدون تحميل الحكومة بشيء في مقابلة ذلك سواء رفع مال الاراضي التي اخذت في تلك العمليات على اتما توخر الى المديرين بالتحقق من حسامة الاضرار التي لحقت بواضع اليد من جراء اخذ ارضه منه ومن وزعه حتى اذا تحقق لهم انه في حاجة اعطوه اراضي من اراضي الميري التبر المسوحة ولقد منعت اللائحة المذكورة لن غرس في ارضه اشجارا او سحر سواي او انشاء ابنة فيها الحق في التصرف في تلك الارض ولورثته من بعده بساتن التصرفات السابقة للملاك في املاكهم ولم يمتها وضع قاعدة لرفع اموال الاطيان التي يملكها البعر وللانعام يتخلف اكل البعر - فيقتضي احكام هذه اللائحة صار لواضع اليد الحق في التصرف في ارضه بساتن التصرفات السابقة للملاك في املاكهم من تصديرها بالارث الى ورثته او رعاها او يماها او تاجيرها الى غير ذلك من التصرفات الشرعية فلا ينقصه الا استلاك ذات السافران اللائحة المذكورة لم تقصه هذا الحق بل حفظته للحكومة اذ اعطت لها السلطة باخذ الارض من واضي اليد عليها بدون تكليفها بدفع شيء له في مقابلة ذلك على ان تمنع الحق لن غرس في ارضه اشجاراً او سحراً سابقة او انشاء ابنة فيها في استلاك تلك الارض ملكاً مطلقاً وتلك ذات العين اضعف حق الحكومة في اخذ الارض من واضي اليد عليها للنافع العمومية - فيرى القاري التامل ان احكام هذه اللائحة اعطت الحق في ملك الارض ثبوتاً لم يكن موجوداً قبل صدورها ومن ثم زادت قيم الارض ولا سحرها - هذا وان مبدأ استلاك الحكومة للثالث المقار دون واضي اليد لم يستمر زمناً طويلاً فقد انقضى به الامر الى الانتساخ وصار الفرد من الاماني قادراً على استلاك نفس المقار ورعته اذ انه كان مضطراً قبل ذلك الى الانتساخ الى بيع الوفا - وفي ١٩ ربيع الآخر من سنة ١٢٧٧ ( ١٨٦١ ) صدر امر عال يرضخ للاووب باقوين انشاء وابورات للحليج القطن في الاراضي حيازتهم وقبول هنا على سنيل الاستطراد ان ساكن الجان محمد علي باشا كان مسح للاجانب ان يتلصوا في الدير الحصرية اراضي وكان ذلك محظوراً عليهم بمتنفس المعاهدات الدولية وكان انتم عليهم باجاديات نفس الشروط التي كان ينصم بها على رعيته اي اعطاء المنصم عليه الحق في ملك ذات العين ملكاً مطلقاً ولا اصدر المأمور له سعيد باشا امره الرقم ١٥ مجادى الاولى سنة ١٢٧٥ ( ١٨٥٨ ) ببيع الاطيان الخراجية التي تركها من كانها واضعين اليد عليها مسح للاجانب بغير ما يريدونه من هذه الاطيان على ان هذه البيوعات كان مقتضاها ملك المقار بموجب تنصيص من

بذبح كافة الرسوم والعوائد على اختلاف انواعها وتباين تسمياتها المفروضة في الوقت الحالي والتي ربما تقرر في المستقبل على العقارات — ثالثاً تختص المحاكم الثمانية بالنظر في كل دعوى في شأن العقار وفي كل دعوى منازع فيها على حقوق عينية يكون احد الطرفين فيها اجنبياً فتنبع في محاكمتهم نفس الاسول والاجراءات المتبعة في محاكمة ارباب الاملاك من الثمانيين بشرط عدم مس الاستيازات التي لشخصهم ولحقولاتهم من مقتضى المودنات ولا يكون لهم الحق بالانتماء الى الدولة التي هم متقنون اليها — رابعاً اذا افلس احد ارباب الاملاك من الاجانب يجب على وكلاء النيابة ان يتقدموا الى الحكومة والمحاكم الثمانية بطلب مبيع عقارات افلس نعمي من طبيعتها وبموجب الشريعة ضامنة لوفاء الدين — واذا صدر لاجنبي حكم على شخص اخر اجنبي صاحب املاك من محكمة اجنبية واراد تنفيذ هذا الحكم ببيع ما لديه من عقارات في البلاد الثمانية فتنبع القاعدة نفسها المذكورة آنفاً اي الله يجب على الدائن ان يتقدم الى حكومة الجهة المختصة بطلب مبيع ما كان من عقارات مدينه ضامناً لوفاء الدين الا انه لا يسوغ للحكومة والمحاكم الثمانية ان تنفذ هذا الحكم الا بعد ان تُأكد ان العقارات المطلوب بيعها بالفعل من انواع العقارات التي يحل بيعها لوفاء الدين — خامساً يجوز للاجنبي ان يتصرف بالمعاليق او الايصال بما كان له من عقارات تجوز الشريعة بالمطهرة بالتصرف بها على احد الوجهين المذكورين — سادساً العقارات التي لم يتصرف بها والتي لا تجوز له الشريعة بالتصرف بها بالمعاليق والايصال فبذبح بضمومته بموجب الشريعة الثمانية — سادساً يجوز لكل اجنبي ان يتمتع بمنافع هذا الارادة من يوم تصديق الدولة التابع اليها على ما سطره عليها البتات العالي من الاقتراحات في شأن مسئلة الاملاك التي سبقت الامتارة اليها — مصدر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (١٨٦٧)

الزمامة كالايمادات التي انعم بها الخديرون مجازاً وكان لا يمكن للاجانب امتلاك اراضي خراجية بسبب الاحكام القيدة التي كانت سارية على هذه الاراضي — فلما صدرت اللائحة السعيدة وكادت حقوق املاك الارض تتوضع على اسامات منتظمة سيما ما كان من هذه الاراضي خراجياً ومقامة عليه اية زوال الخوف الذي كان يمنع الاجانب من استعمال امولهم فيما يريد في موارد بني البلاد وغنام وزد على ذلك ان الارادة الشاهانية التي صدرت جازح ٧ صفر سنة ١٢٨٣ (١٨٦٧) بالترخيص للاجانب ان يملكوا املاكاً ثابتة في جميع ارجاء المملكة الثمانية وادت اللائحة السعيدة تنفيذاً ووسعت مباحها.

( ملخص صورة الخط المايوني — ليعمل بموجبه )

لما كان جلّ قصد مولانا وولي نعمتنا السلطان المعظم ان يرمي الرفاه الباد والسمران البلاد وان يتمتع المظالم الخ فقد تعظمت ذاته الشاهانية وصدرت ارادته الملوكية بوضع القواعد الآتية لتكون دستوراً يعمل بها الى ما شاء الله — (م) ١ قد رخص للاجانب ان يفتنوا املاكاً ثابتة في سائر ارجاء المملكة الثمانية ما عدا الحجاز فيتمتعون بهذا الحق اسوة الرعايا الثمانيين ويكونون خاضعين لاحكام القوانين واللوائح السارية على الرعايا المذكورين كما مضى في القول — اما الاشخاص الثمانيون مولداً الذين نبذوا سيادة الدولة العلية وانتموا الى دولة اجنبية فلا تنطبق عليهم احكام هذه الارادة السنية بل سيسن لهم قانون خاص بهم يمايلون بموجبه فيما يتعلق بامتلاكهم املاكاً ثابتة في ارض الدولة الثمانية (م) ٢ يمايل الاجانب فيما يختص بالاملاك الثابتة التي يمتلكونها في المملكة الثمانية اسوة الرعايا الثمانيين بذن ادق فرق وتنتج شرعاً عن مساواتهم بالرعايا الثمانيين ما هو انتم اولاً الزوامهم بالرضوخ والامثال لكل القوانين المستوفى في الوقت الحاضر والتي ربما تسن في المستقبل لتتسع بالمقار ولا تتغاليق بالتصرف به ولزومته ولكل النوع القبطية والمجاليق والبلدية الموضوعة في الوقت الحالي والتي ربما توضع في المستقبل فيما يختص بهذه الامور — ثانياً الزوامهم

هذا وقد اعقب الترخيص لواضي اليد على الاراضي الخراجية بالتصرف فيها باسائر التصرفات السائفة لللاك في املاكهم من رهن واسقاط وبيع الخ اقدام المحاكم الصغيرة ونواب الشرع في البلاد الصغيرة والكفور الذين كانوا ماذونين بكتابة حجج على ارتكاب امور منكرة فنشأ عن تصرفهم هذا مشاحنات عديدة وبلغ ذلك مسامع الخديوي فاصدر امره العالي الرقم ٣ رجب سنة ١٢٨٢ ( ١٨٦٥ ) القاضي بما فيه — حجج الابلولات يصير قهر بها من المحكة الكبرى اكانت بالاقاليم الموجودة به الاطيان اه — على انه كان يرد في هذه الحجج ما كان يذكر فيها قبلاً اي ان واضع اليد على الارض ليس الا مالك منفعتها فقط وبمسارة اخرى ان نفس المقاربات ملك الحكومة — ولما صدر الامر العالي الرقم ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٣ ( ١٨٦٦ ) حاز واضعو اليد الحق في الايصاء بما هم واضعو اليد عليه من الاراضي الخراجية على ان الامر المشار اليه حفظ الحق للخديوي في الاترار وعدمه على وقف هذه الاراضي ولا معنى لهذا التقييد الا امتلاك الحكومة وان شئت نقل السلطان لذلك المقار — ولما كانت الشريعة المطهرة تجوز لواضع اليد على اراض ان يتركها للحكومة ان يحجز عن زراعتها او عن القيام بوفاء خراجها وكانت قد صدرت اوامر عديدة في هذا الخصوص كما سترى فتمسك عدد كبير من واضي اليد على اطيان بالمنفعة بهذه التصريحات وتركوا ما في ايديهم من الاطيان للبيري اما لعجز منهم عن القيام بزرعها واما تخلصا من متطلبات الحكومة واما باسباب اخرى — هذا وان البعض منهم لم يكتب بترك اطيانه الخاصة بل ترك ايضا للحكومة اراضي بجهة العائلة ذكورا كانوا ام اناثا الذين اقامته اللامحة السعيدية وكلا عنهم بصفته الارشد فيهم فاجتمعوا بعملهم هذا بحقوق بجهة الورثة فنظم الورثة المذكورين فصدرت مضبطة من مجلس الاحكام في ٩ ذي القعدة ١٢٨٣ ( ١٨٦٦ )

ملحة بها انه لا يسقط حق القاصر في الاطيان الخراجية بترك كبير العائلة لها ١٠ لم يرض على القاصر بعد بلوغ مدة خمس سنوات مع الترك الاختياري منه ٠ ( البلوغ هو بلوغ عمر القاصر الى سن الواحد والعشرين ) اه ٠ وقد تبين في البند الثاني من اللامحة السعيدية الاصلية حقوق كل من الورثة في ايراث الاطيان الخراجية التي توفي عنها وورثهم على انه لما كانت احكام هذا البند مخالفة لعوائد وشعائر الاهالي ولا توافق صوالح مشايخ وعمد البلاد الذين كانت كثرة اراضيهم اساس قوتهم وسلطتهم فكانوا يابون تميزت اراضيهم بين الورثة وتكليف كل من هذه الورثة بما اخضع به منها لما يتشأ عنه من ضياع بعض نفوذهم فلم يغير العمل بها بوجه الاطلاق — وفي سنة ١٨٦٩ اصدر الخديوي امرا عاليا جاء موافقا لما يريد به العهد والمشايخ اذ قضى بما معناه ٠ انه من الان يكون تكليف الاطيان على اكبر اولاد المتوفي اما الايراد فيجري تقسيمه سنويا على العائلة كل وما يخصه اه ٠ ولا ادري السبب الذي يث على اصدار هذا الامر الذي حوى على نوع ما مبدأ العود الى الاشتراك في المعيشة العائلية اي الى النظام الذي سرى عليه المصريون زمنك مديدا في عائلاتهم قد اضطر الخديويون الذين ارتقوا اريكة الخديوية الى مجاراة الشعب في اماله في بعض الاحيان سيما فيما اخضع باخلاق وعوائد النفا منذ آلاف من السنين وكانوا يجارونهم رغما عن رغبته في تقدم الامة وليس بخاف على احد ان الامر العالي المشار اليه اخر السير نحو الامام ووقفه التقدم والتباج اذ وضع القاصرين تحت سلطنة كبير العائلة يتصرف بهم وباموالهم كيف شاء بدون مراقب على تصرفاته — وفي سنة ١٨٧١ نشرت لامحة المقابلة الشهيرة وما من احد الا ويعلم ان هذه اللامحة كانت في الجملة تنارة عن عقد مشاركة بين الخديوي والاهالي حوت مبدئا اعفاء الملك

منهم قيد باسمه خاصة وبذلك صار في امكان كل من الورثة ذكرًا كان لم اثني ان يستحصل على حصة بما يملكه خاصة بتكتسين واقع ما جاء في المكفة—فليتأمل المتأملون وليتأمل المدققون الى ما كانت عليه الحالة في سالف الزمان والى ما صارت اليه في اقل من قرن بارادة مولى فاق الورى في عقله الا انها كادت ان تبلغ النكال وفي الواقع انه لم يبق الا خطوة واحدة فخطوها نحو الامام قنرى النهاية وتلك الخطوة هي التي ستمكن كل الواسعي اليد على مئات آلاف من الفدين لم يمكنهم دفع المقابلة عنها ولا بعضها من امتلاكها ملكا مطلقا اي من امتلاكهم لذات العين لا لجرد المنفعة فاذا ذلك تصير اراضي الديار المصرية كلها مملوكة لاربابها كما هو اللازم فاذا تم ذلك حق للخدوي الذي يجري هذا الاصلاح ان يقول انا الذي منحت الحرية لمن كانت استعبدتهم الذل واذلتهم صولة الملك — وقد فرغت الآن من سر ما عثرت عليه في المواد التي اسكنني جميعها في هذه المسئلة العظيمة الاحمية فلنمسيك عنان القلم وريداً حتى نستطلع ما حصل على وجه الاجمال — نتيج ما اوضحته ان مصر اعتبرت مدة اجيال عديدة بلاداً فتمتعت عنوة وان اهاليها ان لم يكونوا عموماً معاملة ارقاء فقد اعتبروا انهم مديونون للذي فتح بلادهم باموالهم وحياتهم واستمرت هذه الحالة حالهم بعد تدين معظمهم بدين الاسلام — ويظهر ايضا ان محمد علي باشا الشهير هو اول من اشفق بالشعب واراد له الخير وسعى في تحسين حاله فلما انه لم يصلح في ذلك الوقت حالة البلاد التي هو حاكمها وكانت الارض هي التي استغلت انظاره فبدأ فيها بالاصلاح وسن ماريات من القوانين فولدت اصلاحاته نجاحاً ما زال يتنوع ايام خلفائه حتى صارت الحالة كما نراها هذا ولا ازم ان كل شيء قد تم وانه لم يبق ما يجب اجراؤه ولكنني الولد بان ما بقي سيعمل — هذا ولا يوجد اليوم اطيان يملك اربابها منفعتها فقط الا اطيان قليلة خراجية

من جعل الخراج عن ست سنوات من دفع صنف هذا الخراج مدس الحياة واعطاء الحق في امتلاك الاراضي التي ييجل خراجها عن المدة المذكورة ملكاً مطلقاً اي في امتلاك ذات المقار وتصدت الحكومة بهذه اللائحة بدم زيادة الخراج بعد تنزيله الى نصف قدره الا اذا قضى بذلك ديوان المالية ومجلس النواب — ولما لم تؤد هذه العملية الى المرغوب النيت لائحة المقابلة في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ثم اعيدت في ١٨ نوفمبر من السنة نفسها ثم النيت ثانية بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠ بموجب الامر العالي الرقم في هذا التاريخ الذي نصبت احكامه بما جاء في قانون التصفية الذي نشر في تاريخ ١٧ لوليو من السنة المذكورة — فيصد صدور قانون التصفية تساوى الذين دفعوا المقابلة كلها والذين دفعوا بعضها اذا اصبح كل منهم مالكا ملكاً مطلقاً لذات المقار الذي ادى المقابلة عنه كلها او بعضها وفي ٢٧ ستمبر سنة ١٨٨٠ قرر مجلس النظر اعطاء حرج للذين دفعوا مقابلة عن اطيانهم يذكر فيها دفع المقابلة وان تلك الاطيان صارت مملوكة لاربابها مع تكليف اولئك الناس بدفع رسم جزئي نظير ثمن الحجة ورسم كتابتها فالاطيان التي استفاد مالكوها حقيقة من لائحة المقابلة هي الاطيان اخراجية فانهم صاروا مالكين لمنفعتها وللمين بعد ان كانوا لا يملكون الا منفعتها فقط — وقد قلنا فيما سبق ان الامر العالي الرقم ٢٤ ذي الحجة ١٢٨٦ (١٨٦٩) التي البند الثاني ٢ من اللائحة السعيدة اذ قضى بتكليف الاطيان على اكير اولاد المتوفى صاحب العائلة ومنهناقول ان اصدار هذا الامر حمل اكير الاولاد في كل بيت على الانحياز بحقوق الاصغر من والاقرسين وذعاهم الى التهاهم فلما رأت الحكومة ذلك وطدت العزم وعقدت النية على حسم حالة مودبة الى الخراب فاصدر الخديوي امره العالي الرقم ٩ يوليو سنة ١٨٨١ بتكليف كل من الورثة بما يخصه بحيث ان حصة كل

(أثرية)

(أثرية)

واطيان مصلحة الاراضي الميري (الدومين) على وجه المصوم ونقسم الاطيان المملوكة للميري الى قسمين — الاول. الاطيان التي تديرها مصلحتا الاراضي الميرية والدائرة السنية — الثاني. الاطيان الغير المهرنة المعروفة باسم املاك الميري الحرة وهي التي اصدر مجلس النظار في شان بيعها قراره الرقم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ بالتصديق على اللائحة التي عملت عن ذلك وقد جاء في البند ١٢ من اللائحة المذكورة ما نصه — الاطيان التي تباع تكون جميعها خراجية ومع ذلك تعطى بها حجب بتليك العين ١٠هـ. وكأني بالحكومة قد اعترفت في هذه الحالة بيجواز امتلاك المشتري لعين ارض لم تدفع عنها المقابلة كلها او بعضها اما الاطيان القسم الاول فهذه ان كانت دفعت عنها المقابلة كلها او بعضها تباع ويكون مشتريها الحق في ملك العين اما اذا كان لم يدفع عنها شيئا من المقابلة فلا واسباب هذه التفرقة — ان اطيان القسم الاول كانت مملوكة لسمو الخديوي السابق ولاولاده الذكور والاناث وكان البرنسات والاميرات قد تملكوا معظم هذه الاراضي بعد قيامهم بما قضت به لائحة المقابلة ثم انهم تنازلوا عنها للميري مع ما كان آل من الحقوق المكتسبة — اما اطيان القسم الثاني فانها كانت خالية من الزراعة او غير مستصلحة او نشأت من زيادة مساحة وكانت مملوكة للميري وبالطبع لم يدفع عنها مقابلة فلما ارادت الحكومة مبيع اطيانها وتليك المشتري العين رأت ان تعطي من رغب الشراء بها قدرت عليه من الفوائد كي تجعله على الشراء فتنتفع هي من اصلاحه هذه الارض بما تقرضه عليها من الضريبة في المستقبل — وخلاصة القول ان الاطيان جار معاملة اربابها اليوم بالصفة المينة بعد — من امتلاك ارضا عشوية او خراجية اي ابعديّة او اوسية او ارضا خراجية مما كان نوع خراجها وكانت تلك الارض دفعت عنها المقابلة بنائها او بعضها او ارضا من ضمن الاملاك الميري الحرة الجاري مبيعها من

سنة ١٨٨٠ فهو مالك لعين تلك الارض مما كانت جسميته ومما كان دينه ولا فرق بين هذه الاطيان وبين الاطيان التي تدفع للميري عشر ثمرها الا فيما يخص الايقاف فان الاراضي التي تدفع خراجا لا يجوز ايقافها الا بتصريح من الخديوي اذ ان ايقافها متعلق بأرادته السنية كما جاء ذلك في البند السادس من لائحة المقابلة وفي الامر العالي الرقم ٢٢ شبان ١٢٨٣ (١٨٦٦) اما الاطيان التي لم تدفع عنها المقابلة فلا تزال تسري عليها احكام الاوامر العالية الصادرة في ٥ محرم ١٢٥٨ (١٨٤٢) و ١٨ رمضان ١٢٧٣ (١٨٥٦) و ٣ شبان ١٢٧٦ (١٨٥٩) اي ان الاهداءات التي في ايديهم اربابها حجب وتسايط بها تبقى مملوكة لهم وان الاوامر والقوانين المرتبة في الروزنامة تنحل للميري عند اقراض الذرية من الذكور والاناث والاراضي المذكورة هي قليلة جدا — اما الاطيان الخراجية على وجه المصوم فبئس الله ليس لواضع اليد عليها ان يملك عنها ولا ان يوقفها فالمملوك منها انما هو المنفعة فقط اما العين فهي مملوكة للحكومة اي للخديوي كما ثبت ذلك اثباتا قاطعا للريب والشك عدم الزام الحكومة باعطاء بدل ما لم تزعت منه ارضه للنافع العمومية انظر البند العاشر من اللائحة السعيدة والبنود ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من لائحة ترتيب مجلس نقاش الزراعة )

وخلاصة القول ان هذه الاطيان تسري عليها احكام اللائحة السعيدة التي ظهرت سنة ١٨٧٥ بعد تنقيحها وتقوم يرها واحكام اللوائح والاوامر التي تلها لغاية تاريخ صدور لائحة المقابلة التي لم تستفد هذه الاطيان شيئا مما ورد فيها من الامتيازات لعدم قيام اربابها بما فرضته هذه اللائحة عليهم من الواجبات اذ ان تلك اللائحة لم تكن في الحقيقة الا عبارة عن عقد مشاركة تمهيد الملك فيه بالتنازل لرعيته عن قسم من حقوقه وامتيازاته في مقابلة قيامهم بما فرضه عليهم

(تتلعن كتاب القوانين القارية  
في الديار المصرية)

### في اعطاء الاراضي البور

قرار من مجلس شورى النواب

(في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ - ٣ يناير سنة ١٨٦٧)  
٦٧ تعطى الاطيان المستعمل والمستبحر المعبر عنها  
باسم اطيان البراري تحت شرط سداد الشور عنها  
من طرف المعطاة اليهم بعد مضي خمس عشرة سنة  
اعتباراً من تاريخ الاعطاء بواقع فيء الدون ويكون  
الربط بهذه الفية لمدة خمس سنوات متوالية  
وبانقضائها تربط عليها الشور بحسب ما تستحق (١)

✽ قرار من مجلس النظار ✽

(في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٦)

٦٨ يصير الشروع بمعرفة مندوب من التاريخ  
ويرفقه مندوبون وعمد معينون من طرف المديرية  
في تحقيق حالة الاطيان المعطاة بمقتضى قرار مجلس  
شورى النواب المؤرخ في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣  
- ٣ يناير سنة ١٨٦٧ فالاطيان الجاري سداد  
الاموال عنها تترك للمعطاة اليهم بحسب شروط الاعطاء  
اما الاطيان التي توجد بوراً غير منزوعة فيعطي لاربابها  
ميعاد من نظارة المالية بناء على تقرير يقدم عنها  
من المديرية وعند انتهاء هذا الميعاد تربط  
الاطيان المذكورة بفيه الدون الاول لمدة خمس سنوات

امر ملك

(في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤)

٦٩ بند ١ - تقسم اراضي الميري الغير مزروعة  
الى ثلاث درجات - اولاً الاراضي الغير مزروعة  
التي لا يترتب على استغلالها صعوبات ولا مصاريف  
جسيمة - ثانياً الاراضي المألحة والاراضي المستنقعة

(١) راجع الباب الثاني من الكتاب المذكور - فقرة ١٤

التي يستغرق اعدادها للزراعة مصاريف باهظة -  
ثالثاً الاراضي المعروفة بالبراري التي يترتب على  
استغلالها مصاريف كلية فضلاً عن التكاليف  
الناتجة من انشاء المصارف والجسور وغير ذلك -  
٧٠ بند ٢ - لا يدخل في الثلاث درجات  
المذكورة قبل اراضي الجزائر او شواطئ النيل او  
شواطئ الترع ولا الاراضي الحرة الناتجة من زيادة  
المساحة وليس عليها اموال مقررة ولا كافة الاراضي  
الداخلية ضمن زمام البلاد او الاراضي المخصصة  
للتصفيه ولا جميع طول السياخ المنتفعة منها اهالي  
البلاد منتفعة عامة ما دامت الاثرية المنتفع بها للسياخ  
باقية فيها - ٧١ بند ٣ - تعطى اراضي الدرجة  
الاولى بدون تقرير اموال عليها لمدة معينة تحددها  
بمعرفة مندوب من مصلحة التاربع بناء على امر من  
رئيس مجلس النظار وبموجب مع المندوب المذكور  
عقد من اهل الخبرة - ومدة المعافاة لا تتجاوز في  
كافة الاحوال ثلاث سنوات - وبعد انقضاء هذا  
الميعاد تربط على هذه الاراضي سواء كان مزروعاً  
كلها او بعضها الضريبة الملائمة لحالتها بحسب تقدير  
توصيون يؤلف من عمد ومن مندوب من التاريخ  
تحت رئاسة المدير بعد ان يصدق مجلس النظار على  
التقدير المذكور - ٧٢ بند ٤ - تعطى اراضي  
الدرجة الثانية بدون تقرير اموال عليها لمدة يصير  
تحددها ايضاً بعد المعاينة بشرط ان لا تتجاوز ست  
سنوات - وبعد انقضاء هذه المدة تربط الاموال  
عليها بالطريقة المنوّه عنها في شأن اطيان الدرجة الاولى  
في البند الثالث - ٧٣ بند ٥ - تعطى اراضي  
الدرجة الثالثة بدون تقرير اموال عليها لمدة لا  
تتجاوز عشر سنوات وبعد انقضاء هذه المدة تربط  
الاموال عليها بحسب المدين في البند الثالث -  
٧٤ بند ٦ على الاشخاص المطبق من هذه  
الاراضي ان يتقادوا لكافة القوانين واللوائح التي  
قررتها الحكومة والتي متقررهابشأن الاراضي المذكورة

## ✽ قرار من مجلس النظار ✽

( في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ )

٧٨ بناء على المادة الثانية من الامر الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ يكون معلوما لدى العموم ان الاراضي المنخفضة المعدة لقبول ما زاد من مياه الري التي تلزم لزراعة الارض او لزروعات اخرى وتصير مصارف في جزء من السنة لا يجوز ادخالها ضمن اي نوع من الثلاثة انواع الاراضي المنصوص عن اعطائها بالامر المشار اليه

## ✽ قرار من مجلس النظار ✽

( في ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٨٤ )

٧٩ صار الملاح رئاسة مجلس النظار على جملة طلبات مرغوبا مماخذ اراضي جهاتا طبقا لاحكام الامر العالي الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ من الاراضي التي تقدمت طلبات بشرائها او من الاراضي التي امتلكها الحكومة بطريق الشراء او المقاصة قبل صدور الامر المنفي عنه - وحيث ان هذه الاراضي لا تدخل طبقا ضمن انواع الاراضي التجارية اعطائها جهاتا من الحكومة بمقتضى الامر العالي الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ فليكن معلوما لدى العموم ان الطلبات المنوعة عنها آتفا مع ما تقدم من هذا القيد قد صرف النظر عنها

## ✽ قرار من مجلس النظار ✽

( في اول اغسطس سنة ١٨٨٩ )

٨٠ تقبل الطلبات التجارية تقديمها لتجارة المالية من مذكورين عن مشترى بعض اطيان بالتمن من الاطيان المتجارة الزمام السابق لتحديد ما يعرفه مصلحة النازع للذين طلبوها على مقتضى احكام الامر العالي الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ مما كانت تواريخ تلك الطلبات ويجري للاندر شوها ومع ذلك يسوغ للذين سبق لتحديد اطيان اليهم من المتجارة الزمام على مقتضى الامر العالي الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ان يقدموا اعطائهم وتعمل لم الاولوية عند تساوي العطاء بينهم وبين الغير

## ✽ امر حالي ✽

( في ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤ )

٨١ (م) ١ - لا تقبل طلبات باخذ اراض من بعد تاريخ نشر هذا الامر - ٨٢ (م) ٢ - الطلبات السابق

٧٥ بند ٧ - يجب على كل من يرغب استغلال ارض خالية غير مزروعة بالشروط السالف ذكرها ان يقدم طلبا بالكتابة الى رئاسة مجلس النظار مينا فيه اسم الحوض الكائنة به تلك الارض والمقدار الذي يرغب زرعه بحيث يقدم الطلب السابق فالسابق فان تساوى طلبان في آن واحد قدم الاقرب من جهة الاطيان فان تساوى في القرب او البعد يقرع بينهما اما الاطيان المتوطن فيها عربان فتعطى لم بالاولوية متى طلبوها - الاطيان التي من الدرجة الاولى حيث انها لا تحتاج لمشتقات كثيرة في تصليحها وعلى هذا يلزم تجزئتها لتعميم الانتفاع بها فلا يعطى منها لواحد زيادة عن الثلث وخمسة فدان ٧٦ بند ٨ - يدير رئيس مجلس النظار على مدير النازع بتعيين مندوب من قبله لمساحة الارض المطلوبة وتحديد ماحدود من حيز واعلان الكيفية لرئاسة مجلس النظار - ٧٧ بند ٩ - يصير درج قطعة الارض على حسب حالتها في احدى الثلاث درجات المذكورة ويجري تملكها للطلاب بمعرفة مندوب من المديرية وتعمل له حصة مشتركة على الشروط المبينة تلك الاطيان بموجبها بعد تصديق مجلس النظار (١)

(١) لا تعتبر الاطيان الغير المقررة المنوعة عنها بالبدء الاول من الامر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ بحيث لمن اعطيت اليه وحازته لما بصلة قطعة بحسب البند التاسع من الامر المتجارة اليه الا ببلاتة شروط الاولوية لطلبها للمصلحة اليه بمعرفة مندوب من المديرية الثاني تحرير حجة شاملة شروط الاعطاء الثالث تصديق مجلس النظار طالما صاحب الطلب الذي يكون تملك الارض بعد دفع الرزم القانوني ومساحة الارض يجمع اعتباره بحسب الظروف كتملك محقة حصة التملك ويستحق زيادة القيمة التي اكتسبتها الارض حسب تقدير اهل التجارة

(حكم من محكمة الاستئناف المخلطة في ٣٠ ابريل سنة ١٨٩١)



تقدمها بحري ما يلزم نوحاً طبقاً لاحكام امرنا المودع ٩  
سبتمبر سنة ١٨٨٤

❖ قرار من مجلس النظار ❖  
( في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٦ )

٨٣ انه بالنسبة لكثير الطلبات المقدمة عن اخلاط اطيان  
بجاء من الاطيان ذات القيمة قد قرر مجلس النظار بمصر  
اجابة ادنى طلب في المستقبل من هذا القبيل نظراً  
لحالة المالية الراهنة

❖ امر عالي ❖  
( في ١٧ يناير سنة ١٨٨٨ )

٨٤ المادتان الثالثة والرابعة من امرنا الصادر في ١٩  
ذي القعدة سنة ١٣٠١ - ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ التعلق  
بالاراضي الغير مقررة للمطاع من الحكومة تمسكاً على  
الوجه الاكبر - ٢١٨٥ م - ٢ - الاراضي التي صار طلبها  
بمقتضى احكام امرنا الصادر في ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٠١  
٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ولم يحرم تحديداتها لاية الآن تعطى  
بدون تقرير اموال عليها لمدة محددة بمعرفة مندوب من  
المديرية او من نظارة المالية ويرفق مع المندوب المذكور  
عدد من اكل الخبيرة وبعد انتهاء هذا المهاد تربط على  
الاراضي المذكورة سواء كان مزروعة كلها او بعضها الضريبة  
الملائمة لحالتها حسب تقدير قوسمين يوافق من مندوب  
من نظارة المالية ومن العمدة اكل الخبيرة تحت رئاسة مندوب  
مخصوص من قبل المدير بعد ان يصدق مجلس النظار على  
التقدير المذكور - ٨٦ م - ٨ - تعين المديرية او  
نظارة المالية مندوباً ومعه مساح يملك بمساحة الاراضي  
وتجديدها بمجود من بحر ومحرم المندوب المذكور تقريراً  
في شأن ذلك لنظارة المالية وفي توليه لرئاسة مجلس النظار  
( راجع باب ٢٠ املاك الميري المرفعة فصل اول في البيع )

اطيان زراعية - « اكل بحر » مستخرج من كتاب  
الاسماك المرجحة في الاراضي المصرية  
لسعادة يعقوب اوتين باشا ( تعريب سعد افندي عمون )

( الاراضي التي يستأصلها البحر (اكل بحر)  
( والاراضي التي تتكون من الطمي )

انه قبل صدور اللائحة السعيدة القيمة ٢٤ ذي  
الحجة سنة ١٢٧١ ( ١٨٥٤ ) لم يكن ثم قاعدة تقع  
في مسألة الاطيان التي يستأصلها البحر تارة من

الواقعة على الضفة اليمنى وطوراً من الواقعة على الضفة  
اليسرى منه والاطيان التي تتكون من اطمية تقز يد  
في مساحة اطيان بعض الاهالي فكان الاهالي المالكون  
اطياناً على احدى ضفتي النيل اذا قدقوا شيئاً منها  
بتمدي البحر لا سبيل لم الى مداعاة الحكومة التي  
كان لها فضلاً عن ذلك ان تقرض على الاطيان  
المكونة من طمي البحر ضريبة جديدة ان شاءت  
على ان الحكومة كانت في بعض الاحيان تعوض على  
انخص كل ما تقدمه او جزءاً منه باعطائه نسباً من  
الاطيان للمكونة من النيل على ان ذلك كان منوطاً  
بارادة الحكومة لا قاعدة له تراعى ولا ضابط يقيع وما  
كان الجزء الفائض يعني قط من الضريبة بل كان  
صاحبه يستمر على دفع الضريبة الواجبة عنه وكان  
بعض الاحيان يحرمي توزيع ما كان مفروضاً من  
الضريبة على الجزء الفائض بين اطيان الناحية كلها  
وكان اذا اعطت الحكومة بدلاً من الاطيان المكونة  
جديداً عن اطيان اذهبها البحر فالضريبة التي تقرض  
على هذه الاراضي تضاف الى جملة الضريبة المطلوبة  
من الناحية وعلى ذلك كانت اطيان الناحية اذا  
نقصت مساحتها لا ينقص اجمال المطلوب منها سيلة  
مقابلة ضرائب الناقص بل ان ذلك الاجمال كان  
يمكن زيادته بما يفرض من الضريبة على الاطيان  
للمطلة للاهالي بدلاً عما فقدوه بتمدي البحر (١) -

(١) والظاهر ان هذه المادة قدبة فقد جاء في كتاب  
وضعه احمد المتوسحي الذين زاروا مصر سنة ١٢٧٢ في  
اخبار رحله ما معناه قال وكانوا يسمون كل يوم جزراً  
جديدة ولما كانت هذه الامور بمصر قد صارت غير قابلة  
للتغير من يوم قرر كنيته سرهما السلطان سليم الثاني  
لا فتح تلك البلاد ولما كانت تلك الجزر غير مبنية في  
دفاتر الديوان التي انشئت تحت عيني السلطان المنار اليه  
جهلاً ويعد بوجودها ففهم عن ذلك انها لا تدفع عراجاً  
للسلطان بل هي لمنفعة والى مصر خاصة فهو يلزمها لكشاف  
المديريات أو غيرهم ويستولى على قيمة الاضرار اذ

هذا وان المادة السادسة عشرة من اللائحة العميدية الرقمية سنة ١٨٥٨ وضعت هذا الضابط العموي وهو ان كل ارض خراجية كانت او عشورية اي سواء كانت ملك واضع اليد عليها ام لا اذا اذهبها البحر ترفع اموالها بشرط ان لا يتكون من ذلك اراض جديدة من طميه توازي الارض الفائدة فهذه المادة جعلت للارض التي تذهب بالبحر بدلا بشرط ان ما كان على الارض التي ذهبت بالبحر من الضريبة يحمل على الارض المعطاة بدلا منها — اما رفع المال فلا يمكن حصوله بموجب المادة المذكورة الا اذا كان التيل لم تكون بطميه ارضا ذات مساحة تساوي مساحة الارض الفائدة وكيفما كان الامر فقد ورد في اللائحة المذكورة ما يقضي بدم اتخاذ قرار في المسائل التي من هذا القبيل الا بعد عريضة اصولية للسلطة العليا — اذا كانت الارض المكونة من الطمي في الناحية التابع لها الشخص الذي تعدى البحر على اطيانه فالارض المجدبة تعطى له بدلا عما فاقده اما اذا كانت الارض المكونة جديدة غير كافية للصعويض على الذين قدسوا اطياناً بتعدى البحر فانها توزع بين واضعي اليد او المالكين كن منهم بقسمة ما اذهب البحر اما اذا زادت الارض المكونة جديداً على الارض الفائدة فالزيادة توزع بطريق الزايدة المملنية ويعطى لاهالي الناحية التي فيها تلك الزيادة حق الاولوية في استئجارها وهذا ان المادة ٢٣ من اللائحة المذكورة تؤيد في الفقرة الاولى منها ما جاء في المادة ١٦ المذكورة آنفاً وزادت عليها انه اذا كانت الارض المكونة جديداً في ناحية لم يفتقد البحر من اطيانه شيئاً لطرح كلها بالمراد للتاجر وسوا يرسو للزاد عليه منها يصح جزءاً غير منفصل من زمام الناحية التي منها من رسا عليهم مرادها — ثم ان المادة ٢٣ لم تنص صريحا على ان هذه الاحكام تنطبق على الاطيان الخراجية وعلى الاطيان التي دخلت في ملك اصحابها الا اني اظن ان هذا هو

المراد للواضع وما يدلنا على ذلك ورود هذه العبارة في المادة ١٦ هذا وان الحكومة لم تتمهل لاصحاب الاطيان الذين لم فيها ملك العين او ملك المنفعة — الا برفع مال الجزء الفائدة بسبب البحر اما اذا وجد في الناحية التي تعدى البحر على بعض اطيانه اطيان مكونة جديداً فقد تتمهل الحكومة بالتعويض على ارباب الاطيان الفائدة معها كان نوعها من الاطيان المكونة جديداً وانظر ان هذه هي اول مرة علمنا فيها بالتساوي بين حقوق مانكي الارض ملك العين وحقوق مانكي منفعتها فقط — ومن الامور المهمة ان نستلقت الانظار الى الميل الذي كان ظاهرا يجمع اسباب عدم المساواة التي كانت موجودة بين الاطيان المملوكة ملك العين وغيرها وذلك فانك لحظت عليه واقول ان الرأي العام كان له تاثير في ذلك فان الخديو يفرسه ضريبة او بالحري غرائب على الاطيان التي كانت معفاة منها اذ ذلك كان اول من اضر بالامتيازات التي كانت حاصلة عليها تلك الاطيان وبهت الرأي العام على الخروج الى عالم الوجود — وقد ورد في الفقرة الثانية من المادة ٢٣ مانعه — اذا كانت الجزيرة التي تظهر في بين البحرين والبحر اذهب اطياناً من احدي النواحي التي ظهرت بينهم من الاطيان العلو المكلفة على الاهالي في الحال يصير مقاس ما اكده البحر ويرفع ماله على طرف الديوان والحيان الجزيرة المذكورة يصير نزولها في الزاد بين اهالي البلاد التي ظهرت الجزيرة مقابلة لحدود اطيانهم وتعطى لمن تنتمي عليه الزايدة وتكون بزمان بلده — اذ توجه في الفقرة الثالثة منه مانعه — من حيث قارة تحدث جزائر بالبحر من دون اكل بحر من اطيان المعمور فمثل هذه الجزائر تعطى لاهالي البلاد التي ظهرت فيها بينهم بالزاد على الوجه المشرح وتضاف على زمام بلدهم تنتمي عليه وكن ما يوقعه البحر من تلك الجزير في ارضه بعد تقصه عن احبها فن بعد المساحة ومنولية مقدار البحر يعرض بعه بالاستئذان عن رفع ماله ( انما يجب ان لا تجري الصريات بانه على

بيع املاك الميري الجائر التصرف بها هذا وقاظر المالية والداخلية يفضلون فصلا اداريا كنهائيا في المواد التي ذكرناها وحكمها لا يقبل الاستئناف

اطيان زراعية — ( انعام ) مجلس قرار مجلس الطار للعد في يوم الخميس

٢٦ شوال سنة ١٢٩٦ الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٨٧٩

ان الامر السابق صدورنا باعلا اشخاص اطيان انعام بطل مفعولها عن القنار الذي لم يسلم قبل الاحوال والامر التي جعلت المحكومة مقيدة ولم يبق في امكانها التوبة مع وجود الدين وان هذا يكون قاعدة عمومية في حق جميع الامار الصادرة بالانعام

اطيان — ( انعام ) صورة قرار المجلس الخصوصي الصادر في ١٢ صفر سنة ١٢٨٥

تقدم صدر قرار من المجلس باسم مال نظارة المالية في غرة رمضان سنة ١٢٨٤ باعلاء اطيان الي من رقت بالاستفتاء من البلوكاشية والتاويوس افاسية والساكر الباشورق وقفاصة الضبطيات والداويون الرابعين لاجد اطيان يشتغلون بزراعتها ويتعيشون منها ويتوطنون بها وان يكون الاعطاء يقتصر على ما هو الفير الفردي الغير متزوج عشرة افدنة والقرج عشرين فدانا والذي له عائلة زيادة عن الزوجة ثلاثون فدانا ولا يحسب عليهم عشور مدة ثلاثة سنوات ثم يحس اليهم بقدر من الطوب والخبث يعمل منها محلات للسكن طاعلاء قناوي سلة في اول سنة لمن يطلب منهم مع تنصيب مختار منهم على جماعة كل جهة بما يقتضيه من اطيان ليراني امور انظماهم وحسن سيرهم حتى اذا تراءى للحكومة لزوم استخدامهم فيها بعد في الخدمات الميرية وتستخدمهم فلا تاخذ منهم اطيان المذكورة بل تقتل باسماهم سعة لماشهم وعالم من بدم بطريق الميراث ولاجل توطينهم وانظماهم يتبعهم يكونوا ممنوعين من التصرف فيها بأي وجه كان على حسب ما فيه وبهذا وردت افادة لنظارة الداخلية من سعادة كاتب ديوان خديوي تاريخها ٢٦ القعدة سنة ١٢٨٤ برقم ٦٠ حاصلها انه من عهد صدور الامر الكريم على قرار المجلس الخصوصي وهو مترادف تقدم عرضيات من جملة اشخاص من ارباب الخدمات السائرة والوظائف المتخوة يتروحوا اعطاء جانب الجبان لم يخل من صدر بمقتضى القرار المتخذ ذكره لقد تملقت الارادة السنية بانه حيث قصد من توجيهه المساعدة الخديوية في اعطاء اطيان بالكميات التي ذكرت بالقرارها هو الا لاجل تقيش الخدمات المتجانبين وبوقت

طلب اصحاب الشأن ) واما مظاهر زيادة فيها فيتقيد على من سبق قيد اطيان الميرية عليه بالفترة السابق الاعطاء له بها بدون ان تنزل الزيادة المذكورة بالزاد وكل ما انتهى المزارد فيه على احد في جميع ذلك بتقيد اثره له ويجري فيه كما في مواد الاطيان الخراجية اه — وما يجب الانتباه اليه هو ان البيع او التنازل بالمزارد المذكور في هذا الاسطر لا يجري على الاعلى الا بيجار او على الضريبة المقتضى دفعها بحسب الشروط التي وضعت للاراضي التي هرفت من ذاك الوقت باسم مظروف وستحكم عليها فيما بعد — ولما تمت اللامعة السعيدة ونشرت سنة ١٨٧٥ في شكلها الحالي درجت احكام المادتين ٢٣ و ١٦ اللذين تكلمنا عليهما في المادتين ١٣ و ١٤ من اللائحة الجديدة واضيف الى هذه المادة الاخيرة مانصه بالحرف — ما يظهر زيادة بالجرائر بعد وفاة الزمام يجرى فيه مقتضى الامر الصادر في ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٩١ ( ١٨٧٤ ) اه — وهذا الامر هو الثاني بيع اراضي الميري غير اللازم لها وان البيع الذي يجري بموجب الامر العالي المشار اليه هو بيع الارض نفسها ولم يتكلم على هذه المسئلة في لائحة غير اللائحة السعيدة يشككها مع انها ذات اهمية كبرى بالنسبة لعظم طول النيل الممتد من الجنوب الى الشمال وذلك هو سبب النزاع الدائم والمشاحنات المستمرة بين النواحي او الاهالي الواقعة اطيانهم على احدى ضفتي النيل — هذا والادارة تسد نقص القانون الخاص بالمسئلة المذكورة باجراكت لافادة لها مقرة او بالقياس على العوائد الاصطلاحات الجارية التي تختلف باختلاف النواحي في اكثر الاحيان حتى اذا سن لذلك قانون مستوف عمل بوجهه فاذا اذهب البحر اطياناً يرفع مال الجزء الناهب او يعطي بدله لارايابه من الاطيان لتكونة جديدا او يرفع ما للجزء القافد وتباع الاطيان لتكونة جديدا بشروط اللائحة التي عملت سنة ١٨٨٠ عقب صدور قانون التصفية وفي اللائحة الخاصة

جميع الجهات المصرية ويندرج في الوقايح لاجل مبادرة  
الحجابين من اولئك المرفوتين هذه العناية الخديوية كما  
استقر عليه الرأي

❖ صورة الافادة الصادرة للداخلية رقم ❖

❖ ٢٢ صفر سنة ١٢٨٥ نرة ١٠٧ ❖

❖ معية سنية على القرار الخصوصي ❖

هذا القرار صدر من المجلس الخصوصي رقم ١٢ صدر  
سنة ١٢٨٥ يشتمل على ما نرى استنائه به في شان اعطاء  
اطيان لمن يكون سبق لم الاستخدام بالبري باي وظيفة  
كانت وظيفته بنوع الاستثناء ويكونوا محتاجين للتميش  
ولم تبلغ خدماتهم مدة يسقطوا عليها ترقيب معاش ولا يكونوا  
من ارباب الصنائع والكرات وعلى ان ما يعطى لا يتجاوز  
المقادير المخصصة بقرار المجلس الخصوصي الصادر عليه الامر  
المالي العالي في غرة رمضان سنة ١٢٨٤ لآخر ما توضح  
تفصيلاته بهذا القرار وحيث وافق تنفيذ ما اشتمل عليه واجرى  
مقتضاه لزم شرحه لاسماذكم لاجراءه وهذا كما روى اقتدر

❖ صورة افادة واردة من عموم تفتيش ❖

❖ الاقاليم رقم ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٥ ❖

❖ عموم ٥٠ تفتيش وجه قبلي ❖

لقد وردت افادة حضرتكم رقم ١٢ شعبان سنة ١٢٨٥  
نرة ٢٤ شرح على افادة تقدمت لحضرتكم من مديرية جرجا  
تستاذنكم فيها عن بعض اجراءات تخص بالايطان البحري  
اعطاهم لارباب المعاشات وحضرتكم تريدون الافادة عنها  
تجربة تلك المديرية فيما اوضحته بافادتها وحيث بورود  
الافادة المذكورة وجدت تشتمل على جملة اوجه الاول انه  
هناك ايطيان اصلها بور مثل الجنواير وغيرها ثم توجهت  
وصحبت واضحت مع المصور هل مثلها يعطى منها للذكورين  
ام لا فمن ذلك قد توضح بالقرار الصادر من التفتيش ان  
الاعطاء يكون من ايطيان المترك والمستعبدات المورجة والغير  
موجرة فان كانت الايطيان التي تستغل عنها المديرية  
ليست من هذين النوعين وكانت من زيادة الجنواير ان  
زيادة الخيضان فلا يسوغ الاعطاء منها ثم لو كانت اصلها  
متركه ومستعبدات وربطت بالزام بالاساحات السابقة  
فلا يعطى منها ايضا لان الاعطاء منها يوجب الى تزييلها من  
الذمام وذلك لايصح فلهذا المديرية بما ذكر وان الاعطاء  
من النوعين المحكي عنها من المؤجر فيما لم يسبق ربطه

اعطاء القرار ضرورة ما كان يحاط بعلم المجلس من يرغبوا  
الاخذ من الاطيان المذكورة خلاف ارباب الصناعات التي  
تخرج عنهم به ومن يتألم مقتضى تميم المرحلة الخديوية اعادة  
التذاكر الان بالمجلس الخصوصي في ذلك وتعلم رابطة  
لادخال جميع من يطلبون الاطيان حسب القرار السابق ذكر  
من سائر انواع المستعبدات باي وظيفة كانت لصحت  
الاجابة والقبول في اعطائهم الاطيان لتمثيلهم بطائفة المنصوص  
لم يبحث يكون الاعطاء بموجب تلك الرابطة على حسب  
المقادير والقاعدة الموصى بها بالقرار ليكونوا اولئك لخدمة  
جميعا داخلين في تلك المرحلة ومكتوبين من ضحك المعاش  
وبانتهاء تلك الرابطة فبقية تنشر موصيا لسائر الشراطين  
والصالح والمجهات والا طرف وتدرج بالوقايح وتوضع على  
القرنولات بحصر وبكسندوة وضبطات البادر لتكون  
في معلومة الجميع ولجل انحصار ذلك في جهة واحدة ينبغي  
ان يقترب لذلك فلم ينص على تعيين مسمى الاقاليم  
ليكون الاعطاء لمن يرغب بحسب القرار والرابطة محصور  
بالديوان المذكور كما وان الذي يرغب الاخذ من تلك  
الايطيان يتوجه الى ذلك الديوان من برا او اعطاء حسب  
الرابطة والقرار هذا مشيرون الافادة والمداولة والملازمة  
عن ذلك بالمجلس الخصوصي روي حيث ان المكاتب الخديوية  
اقتضت تميم هذا الاحسان للمرفوتين بنوع الاستثناء من  
الحكمة المحتاجين للتميش رافة بهم من لندن المراسم الخديوية  
فتكون اجري هذه كيفية ان كل من سبق له لخدمة  
بصالح الميري في اي وظيفة كانت سواء من الترك ان  
الاهالي المحتاجين الى التمشي ورفت بنوع الاستثناء ولم  
تبلغ خدمته مدة يستحق بها ترقيب معاش حسب القانون  
ولم يكن من ارباب الصنائع والكرات المدونة عنهم في  
قرار المجلس الصادر عليه الامر المالي العالي في ٧ جماد  
اول سنة ١٢٨٠ وتبين من حاله احتياجه للتميش ورغب  
اعطاء ايطيان من ايطيان البري ليتمشي منها وينظر فيها  
على التفصيلات المدونة في قرار المجلس الصادر عليه الامر  
الكرمي في غرة رمضان سنة ١٢٨٤ وبعدم استدعاء بذلك  
لديوان تفتيش عموم الاقاليم وبغير اجابة الفاه في  
اعطاء ايطيان بمائة من سبق الاعطاء اليهم من تقدم ذكرهم  
وذلك يكون بعد تحقيق امر الرغب منهم لذلك وقبوله  
النظر فيها على الوجه المشروح بحيث لا يتجاوز الاعطاء  
على اقتادير المخصصة بالقرار المشار اليه ومن اجل هذا  
يترتب فلم يحسوس بدينان التفتيش ويعمل به بحال شامل  
بيان ما يصور اعطاء من الاطيان على هذا الوجه ويقتدر  
لديوان المالية لاجل معلومته به هذا الذي روي ويصور  
الامر باجراءه يصير نشر وعلاوة من عموم التفتيش الى

ويكون المحوض باقي في ارض متروكة ثم لا تغطي منها وتغطي الخمسة الاخر من المحوض البور مراعاة لجبل الارض بمجلة على بضه فان ذلك لا يكون شيئاً ينسب القطعة التي تغطي له وطبقاً لا تكن بحسب الرغبة ويكون فيه مشقة عليهم في الزراعة نظراً لبعيد الارض — الساج تريد التصريح في امر للباسية بينهم وبين المير في ايجار الارض هل يكون من تاريخ التحدد والتسليم والمدة التي تكونت مفسد من السنة قبل التسليم يحصل ايجاراً للميرى ام كيف فمن هذا الوجه قد سبق التصريح من التفتيش بمديريات بحري كما استصوب به وبديوان الداخلية ان الاطيان الموزعة التي اشتغلوا الموزعين بالزراعة وتحدد في بحر السنة يكون لارباب المعاشات اخذ ايجارها مقابله احتساب تلك السنة عليهم من الثلاثة سنين التي بدون عشور والاطيان الغير موزعة التي تتحدد بعد فوات وقت الزراعة تحسب من اجداء السنة التي تلي سنة التحدد وما هو مرسول لحضرتكم مع هذه صورة ما كتب لمديريات بحري في ١٥ اتمية سنة ١٢٨٤ يحمل بموجبها في شأن حاسبة المذكورين عن الايجار والسنوات وبناء على ما ذكر لزم ترقيمه لحضرتكم والصورة لتفكيكها مرسولة من طبع مع افادة للمدبرة لاجل العلم بما مر ذكره والفنية على المدبرة بالاجراء وبهم من يستاذن من حضرتكم في شيء من تلك الالوجه من بقية المديريات بوجه ما توضح

صورة شرح صادر على الافادة المذكورة

تفتيش قبلي رقم ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٥

نمرة ٥٠ لمديرة الجيزة

انه لما نحرر اليوم بالنظر فيما وردت به افادة مديرية جرجا لهذا الطرف الخفيفة الاستهام عن بعض وجوه فيما يتعلق بالاطيان التجاري اعطاهما معاش فالان وردت افادة العموم المحرر صورها بالهاتف تفصيل ما بحري في كل وجه واشير عن تفهيم المدبرة المذكورة به وتفهيم من يستاذن عن شيء من هذه الوجوه من بقية المديريات لاخر ما توضح من المبالغة يعلم وصحت لوحظ انه ربما بعض المديريات بحري شيء فيما يتعلق بهذه المسئلة بخبر مختار ويكون فيه خلاف لما اشير عنه من العموم فلها استنسب عدم انتظار الاستاذان ونحرر لمديرة جرجا على الافادة الواردة من العموم وبقية المديريات على صورها بالاجراء على موجبها انما من كون توضح بها على ان اذا كان صرف النظر عن الاطيان السابق تحديدها بدل للذات السنة ويكون

بذمام المديرية الثاني قيل ان هناك اطيان كانت تتحدد للذاتية السنية في سنة ١٢٨٤ وقت التحدد منها لحضرات اللواتي بالمستبعدات من تلك الاطيان يصير اعطاهما ام لا ومن هذا فالمعلوم ان حضرتكم تطلو كيفية التحدد للذاتية فاذا كان هذا التحدد صرف الطرعه فكما جاز التحدد فيها ان تقدم ذكرهم يجوز التحدد بها لارباب المعاشات ما دامت من المتروك والمستبعدات وتضع صرف النظر عن لزوم تحديدها للذاتية — الثالث قيل ان بعض الأشخاص كانوا يطيلون ايمان من الموزع ومن غير الموزع يقتضي قرار مجلس النواب فهل اذا طلبوا احد من ارباب المعاشات تغطي له ما دام لم تسلم لاطالها بالقرار ام لا فمن ذلك اما الموزع تحكه في قرار سنة ١٢٨٤ انه يباع باليمن وما فهم مراد المديرية في ذلك ان كان يقصد صرف النظر عن البيع فقد يجوز لحضرتكم تظرف بصرف النظر عن الجمع الواقع بمديرية في سوب فمن مقتضا يصير للمديرية المذكورة وان كان مرادها اعطاء ذلك بنوع آخر فهذا لا يعلم كيفية تطبيقه على القرار ويوافق ان حضرتكم تسألوا للمديرية في ذلك للوقوف على حقيقة الامر ومع ذلك لا مانع من الاعطاء منه لارباب المعاشات ما دام لم يوزع في تسليمه بالقرار — الرابع قيل ان يوجد اطيان مجزأت بنواحي منفردة ومن شرط اعطاء اطيان المعاش اقامة اربابها بمحلات توطن قبل من يطلب يلدن او ثلاثة يعطى لافهذا ما دام ان تجز الاطيان بمجلة بنواحي لا يتأتى به التوفر المذون بالقرار ولا راحة للأخذ في زراعتها فلا تغطي

الاطيان بنواحي منفردة بل كما في قرار المجلس الخصوصي يكون العمل — الخامس قيل انه اذا كان احد يحصل لاي ناحية يأخذ مهامهم يعود ويرغب اخذ الاطيان من جهة اخرى هل يقبل منه ام لا فيما دام ان اصل التصريح بالقرار ان الاعطاء يكون بحسب الرغبة فلا مانع من قبول ذلك واجابته انه رغبته ما دام لم يحصل التحدد والتسليم — السادس تريد للمديرية التصريح هل الاعطاء يكون من الموزع فقط بحسب الرغبة او من الموزع والبور الغير موزع فبعد ذلك متى رغب لاحت اقتدار الميرى له من اي ناحية واني حوض فيعطى له القدار الذي يرغبه سواء كان جميعه موزع او بعضه موزع وبعضه بور او جميعه بور على حسب رغبته بمعنى ان يعطى له القدر الذي يرغبه واذا كان مراد الاخذ من القذعة الواحدة يأخذ موزعها ويترك بورها فهذا لا يسوغ ما دام يحصل معها لانفاله ولازم ان يكون القطعة المرغوبة بمجلة على بعضها بشرط صلاحيتها للزراعة جميعها كما القرار ولا يجوز ايضاً ان المديرية تعطيه خمسة افدنة مثلاً من المحوض الثلاثي الموزع اطيانه

**اطيان** — منشور صادر من نظارة المالية لمعوم المديرين ومخاتفي رشيد والسويس في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بشأن تقديم الطلبات عن توليه الاطيان وهو

قد دون في الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بخصوص الاطيان التي تطلب وفي اللائحة الادارية الملقة به ان تقدم طلبات من ارباب الاطيان المذكورة يكون الى المديرية اكدان فيها الطلبين تسجيلها واجراء المستخرج عنها وقد ارسل منها النسخ الكفائية للمديرية لتوزيعها على مستخدميه وصيارف البلاد وتكليف الصيارف المذكورين بتلاوها جهاراً على عموم اهالي نواحيهم لمعلومة ارباب التوالف بذلك وبإدراهم بتقديم الطلبات مما يكون تالفاً من اطيائهم وكان المأمول ان يتكامل تقديم الطلبات المذكورة في مدة وجيزة ضرورة العلم بتقديرها والتبصر في اجراء المستخرج تحقيقها على انه مع مضي نحو السنة فلا يزال جارياً بتقديم طلبات من الممولين من اطيان موالف بعض المديرية مع انه كان يلزم تكامل تقديم الطلبات من اربابها الى الآن لان تالف الاطيان امر لاجت في شهر ولا في سنة بل اذا كان هناك حقيقة اطيان تالفة فلا شك في انها تكون تلفت من ذرة زانية وبهذه الاحوال لا يرى هناك دأب ولا موجب لتاخيرها باب الطلبات في تقديم طلباتهم من يوم الى آخر حتى بذلك يستوجب الحال لتاخير عمل التحقيقات بل زيادة أشكالا وتكليف الحكومة بكيد صلايف زيادة عن القرم في في غنى منها فبناء على هذه الاسباب راينا وجوب تجديد ميدان قبول الطلبات لفاية ٣١ يناير سنة ١٨٩١ وأعطاه هذا الميدان ما هو الارقان بالممولين ولعدم سباح تملات منهم فيها بعد في هذا الشأن لمليكي تبلغ ذلك للأموري المراكرو التاكيد عليهم بالمبادرة في تقديم ذلك للسند والمشايخ كافة الممولين موعداً وأعلموا انه غير مصرح لك باجراء تحقيقات من اطيان قوافل بتقديم منها طلبات بعد هذا الميدان

**اطيان** — ذكرني في ١٥ ابريل سنة ٩١ بحيله حقوق المصيبة في الاطيان المخراجة التي لم تدفع منها المقابلة اسوة الاطيان التي دفعت منها المقابلة او جزئ منها

﴿ امر عال ﴾

﴿ فمن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من امرنا الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ بفناء قانون المقابلة — وبما على ما عرضه علينا ناصر المالية وموافقة راي مجلس النظر امرنا بما هو آت — (١) اعتباراً من تاريخ امرنا هذا يكون

من المترك والمستبدات فيجوز التحديد منها لارباب المعاشات وعن هذا سبق التبرير للمالية فيجوز اقامتها بتعريضها بقضي كذا من كون صورة ما كتب من العموم لمديرية بحري في ١٧ الحجة سنة ١٢٨٩ الموه عنها بافادته العموم في قا. رة على ما يجب اجراء تحت الحامسة في ارب الاطيان التي كانت مؤجر قبل التحديد واشتغلوا المستاجرين بالزراعة فمن كون لا باقى لارباب المعاشات انتظار علمها من الزراعة حتى يزرعوها على عام قابل فلها استولى ليحارها عن السنة كاملاً بحسب طلبهم تلك السنة من ثلاث سنوات التي يغير مشور وان كان غير موجهة وكان تحديدها قبل اوان الزراعة بحسب طلبهم سنة التحديد من اصل الثلاثة سنوات المذكورة وان كان تحديدها بعد اوان الزراعة فحسب عليهم من السنة التي تلي سنة التحديد فانقضى الفرضح للمعلومة والاجراء على وجه ما ذكر

﴿ صورة افادة صادرة من وكيل عموم ﴾

﴿ اقاليم قبلي في ١٦ الحجة سنة ١٢٨٨ ﴾

﴿ غرة ١٥٠ لمديرية الجزيرة ﴾

بعض اشخاص من المحل لم اطيان معاش في سنة ١٢٨٥ وسنة ١٢٨٦ وسنة ١٢٨٧ بمقتضى قرار المحسومي الصادر باطاه اطيان لمرفوتين المري بالاستحقاق الذي لم يستحقوا المعاش بقيدة وقع منهم الضرر بان الاطيان المذكورة بعضها سايخ ونساذ وبعض لم تصل اليه الياء ويرقبوا استبدالها وبكافية المالية عن ذلك فالان صدر امر سادة دوللو الباشا بمقتضى عموم الاقاليم غرة ٩١ مشيراً بجعل انه من كون السابق تحريره من تفتيش عموم الاقاليم لتفتيش قبلي قد كان في سنة ١٢٨٥ غرة ٥٠ واضح به بانه ادم بالقرار مصرح بان الاطاه يكون بحسب الرغبة فلا مانع من قبول اجابة من يتحول على ناحية لآخذ الاطيان وبمدها رغب التحويل على خلانها باطاه الاطيان التي يرفضها ما دام لم يحصل التحديد والتسلم وبذا ظاهر بان بعد التحديد والتسلم لا يصل الاستبدال ويوجد هذا المنشور بالمديرية وسلموسية ارباب المعاشات وان التحديد في حال الاصل هو بالرغبة والمصلحة والاصط. ايضاً من المترك والمستبدات مؤجر وغير مؤجر التي يكون صالح للزراعة فيحصل التثبت في هذا الامر الآن لامل له ويعوجب للمنفردة بلا قاطعة انما يكون محتاجاً من الاطيان المذكورة لعمليات فيحسب مانع من ذلك بقرار المحسومي الصادر باطاه الاطيان المكي عنها فينبهه بالمعاملة على مقتضاها بتوافقة الاصول الهندسية فبناء على ذلك تحرر في تاريخه لمديرية قبلي وهذا لحفرتم الاجراء على وجه ما توضح

لارباب الاطيان الخراجية التي لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية القائمة في اطيانهم اسوة ارباب الاطيان التي دفعت عنها المقابلة بنجاح او جز منها - (٢م) تلقى جميع الاوامر والقوانين السابقة المخالفة لاحكام امرنا هذا (٢م) على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

د كرجو في ٢٧ مارس سنة ١٢٤٤ بشأن  
اطيان - تمام ملكية الاطيان المطاعة لارباب  
المشاشات والباش بورق والربان

﴿ امر عال ﴾

( نحن خديو مصر )

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٨ جادى  
الاول سنة ١٢٨٠ ( ١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٣ ) نزع ٨

وعلى الامر العالي الصادر في ١٧ ربيع الاخر سنة ١٢٨٣  
( ٢٩ اغسطس سنة ١٨٦٦ ) نزع ٢٩ - وعلى الامر العالي

الصادر في ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ ( ٢١ مايو سنة ١٨٦٧ )  
نزع ٤٩ - وعلى الامر العالي الصادر في ٢٢ رمضان سنة

١٢٨٤ ( ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٧ ) نزع ١٦ - وعلى قرار  
الجلس الخصوصي الرقم ٩ محرم سنة ١٢٨٦ ( ٢١ ابريل

سنة ١٨٦٩ ) - وعلى الامر العالي الصادر في ٨ صفر سنة  
١٢٨٧ ( ١٠ مايو سنة ١٨٧٠ ) - وبنا على ما عرضه

علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت  
(٢م) ارباب المشاشات والباش بورق الذين اعطيت

اليهم اطيان لتعيشهم على شرط ابادتها بجانب المحكمة عند  
وفاة من يوفى منهم عن غير زوجة ولا اولاد يكون لهم

ولورثتهم حقوق الملكية القائمة في الاطيان المذكورة ولهم  
تدفع المقابلة عنها - (٢م) الاطيان المطاعة للربان ولم

تدفع المقابلة عنها تكون ملكا صريحا للسلطان اليهم الاصليون  
او لورثتهم - (٢م) ينفذ معمول البايات التي تكون

حصلت بموجب عقود صحيحة من اعطيت اليهم الاطيان  
المعرو عنها في المادتين السابقتين او من مستقيها - (٢م) ٤

انما ما اعيد للحكومة لغاية الآن من هذه الاطيان سواء  
كان بسبب نزع ملكيتها لعدم سداد الاموال او لاي سبب

آخر يبقى ملكا للحكومة - (٢م) ٥ بقى كل ما كان من  
احكام القوانين والاوامر المالية واللوائح والتعليمات مخالفا

لامرنا هذا - (٢م) ٦ على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

كل من عنده اطيان هالت عليها الرمال وصار  
غير ممكن الانتفاع منها يجب عليه العرض للمديرية  
عنها لتعيين من تنقبه من عمدتها ومعاونيها ومن تدسبها  
ومتى انقضى حصة التهايل وعدم امكان الانتفاع بالكلية  
فما يمكن منع ورود الرمال عنه بالطريقة الهندسية  
تعمل له الطريقة اللازمة والذي لا يمكن اعمال  
طريقة له يجري فيه مقتضى بند ١٢ من لائحة  
الاطيان كما المقرر في حق الاطيان اكل البحر انما  
على المديرية ان تعين في كل سنة احد معاونيها او  
ناظر قسم او خلافة للكشف عما يكون استعمل منها  
للزراعة باكتساب الطمي ونحوه وكل ما وجد صالحا  
يصير اخبار المديرية عنه في الحال لاجل ان تجري  
ما يازم في اعطائه لمن يرغب ويربط عليه المال -  
بحسبه - اما اذا كان من المستعمل المذكور شيء  
من المرفوع عشوره ولم يكن سبق اعطائه بدله فتربط  
المشور على صاحب تلك الاطيان بحسبه

( المرام من التصريح بالاجراء على موجب البند ١٢ )

( من لائحة الاطيان انما هو رفع المربوط فقط )

اطيان زراعية - ( بستان ) ( راجع كتاب الاحكام  
المربوعة في الاراضي المصرية لسادة  
يقيب ارتين بشتا ) ( تريب سعيد اندي حورن )

ان محمد علي باشا لما اراد تروغب الناس في انشاء  
جنانين عقب حفر ترعة الحمودية في ضواحي  
الاسكندرية اتم باطيان على شاطئه الترعة المذكورة  
واعطاهم من كل ضريبة والاربع ان الامر القاضي  
بفرض العشر على كافة الاطيان التي كانت معفاة من  
كل ضريبة الملقى حتى سنة ١٨٥٤ على اطيان  
الجنانين المذكورة على ان تشيكات بعض ارباب  
الاطيان المذكورة وابا، الاجانب دفع الضريبة

المذكورة حملت ساكن الجنان سعيد وإشأ على اصدار امر عال بتاريخ ٢٥ شعبان سنة ١٨٥٥ باعفاء حدائق الزهرة التي في المدن من دفع الضريبة العشورية الا انه لم ينف الاجناتن الاسكندرية وضواحيها وضاحية القاهرة - وفي ٢٨ صفر سنة ١٨٦٣ صدر امر عال يفرض الضريبة العشورية على كل الجناتن على انه صدر قرار من المجلس الخصوصي بتاريخ ١٠ من السنة المذكورة - يميز الجناتن التي بداخل المدينة وبين الجناتن القائمة في ضاحيتها وقضى بان الجناتن التي بداخل المدينة لا تدفع الضريبة العشورية المفروضة على الاطيان العشورية التي من الدرجة العليا وبان الجناتن القائمة في الضاحية تقسم الى ثلاث درجات اسوة الاطيان الزراعية وهي عليا ووسطى ودثلة - واخير صدر قرار من المجلس الخصوصي بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٧٤ قضى بان الجناتن القائمة في حيز نطاق دخولية مصر واسكندرية توضع عليها عوائد الاسلاك وتعفى حاصلاتها من دفع الضريبة العشورية (١) وقصارى الامر انه لا فرق اليوم بين اسامي الضريبة المفروضة اليوم على الجناتن على وجه المرموم وبين اسامي الضريبة العشورية فان الجناتن ان كانت خراجية من اصلها دفعت الضريبة الخراجية وان كانت فرض عليها العشر عقب الائمة التي صدرت سنة ١٨٥٤ فتدفع الضريبة العشورية اما الجناتن الواقعة ضمن القاهرة والاسكندرية فصنفتها صفة مبان وتسري عليها المبادي السارية على المباني

اطيان زراعية - ( توكر ) منشور من مظارة الداخلية الى المديرية بملاحظات في ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ - ٢٥ يناير سنة ١٨٩٢ وهو تداول مجلس النظار في جلسة يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩١ في التقرير المقدم لرئاسة المجلس من جناب المستشار المالي عن حالة اراضي توكر وما رآى

(١) الا ان عوائد الدخولية تؤخذ على حاصلات الجناتن المذكورة

جنابه بالاتحاد مع جناب المستر جارستن موافقة اتخاذ من الاجراءات لعمارة الجهة المذكورة وازدياد السكان بها ووصول المياه للاراضي القابلة للزراعة من اطيانها ومن ذلك ان الحكومة تعرض على الرحيل لتلك الجهة وتفسير كل من اراد التوجه اليها بوابورات البوستة الخديوية مجاناً وتعطيه اطياناً والضريبة التي تربط على الاطيان المذكورة هي ٢٠ قرشاً على كل فدان في السنتين الاولين وانه لزيادة التسهيل على الاهالي وتشجيعاً لهم على استعمار هذه الجهة يكون تحصيل الاموال من الصنف حسب استفسان اهالي جهة توكر وقد قرر المجلس ما رآه في ذلك ومن ضمنه ان يمنح لكل من اراد السفر للاقامة بتوكر السفر مجاناً واعطاه احيان بلا غن بشرط وضع الضريبة وان تعطي له التقاضي سلفاً في اول سنة وحيث ان هذا يستلزمها اعلان اهالي القطر ليكونوا على علم به حتى ان كل من اراد منهم التوجه لتلك الجهة يعامل بحسب ما تقره فلزم تخفيضه تكماً لمبادرة بنشر ما ذكر في جميع الانحاء واعلان كافة الاهالي به ومن يرغب التوجه منهم لتلك الجهة يقدم طلباً بذلك للمديرية او المحافظة التابع لها مينا به اسمه ولقبه وجهة اقامته ومقدار عائلته المزمع على اخذه معه وعلى المديرية او المحافظة ان تحصر اساء الاشخاص المذكورين بها وبعد التقري عنهم بمقرتها وظهور عدم المانع من التصريح لم بالسفر من جهة خلوم من الدعاوي والمشاكل وغيره فخابر المالية عما يتبع في تسفيرهم مع عائلاتهم الى جهة السويس بوابورات السكة الحديدية لصدور التعلبات اللازمة منها عن ذلك ومخابرة محافظة السويس من طرفها بتسفيرهم بوابورات البوستة الخديوية مجاناً الى جهة توكر تنفيذاً للقرار كما اشعرت بذلك في تاريخه وبعد ذلك ترد الافادة عن مقدار من يتوجهون لتلك الجهة من جهة طرفكم ليعلم



لاجراء مساحتها وبمصرفها يجري انخاب المساحين من الناس المؤتمنين المستعدين واممد من ذوي العفة والاستقامة والالهية وكذلك المأمورون بتعين منهم المحكم تعيينه من معاوني المديرية وامور بها والذين يلزمون خلافهم بعد تقرير ماهياتهم بملاحظة المربوط في ميزانية كل مديرية في وزن هذه العملية تعطى الافادة المالية في الحال عنهم وعن الوقت اللازم تعيينهم فيه لاجراء مقتضي في تعيينهم وارسالم فلي سعادتك المبادرة بالاجراء على الوجه المشروح فيما يخص مديريكم مع كمال الدقة والاعتناء وبكون معلوماً من الان انه بعد هذا لم يبق للمديرية ادنى عذر تعتذر به عند ظهور اي تقصير او تاخير في ذلك

اطيان زراعية - (جزيرة) ارسلت نظارة المالية هذه التعليمات لنيابتي بملحق بمساحة الجزائر الى كل الجهات للسل ما وهدى مع الاستشارات التوجه فيها جا - نوفمبر سنة ٩٣

(مساحة الجزائر المتعاد مساحتها سنويا)

(١) تقسم المساحة الى قسمين - القسم الاول مساحة الاطيان المرتفعة اي الاراضي التي تزرع شتوي مثل القمح والفلول والشعير وغيره - القسم الثاني مساحة الاطيان الموالي التي تزرع مقات - (٢) يكون ابتداء مساحة الاطيان المرتفعة من اول يناير ونهايتها قبل ختام شهر مارس - (٣) عند الشروع في مساحة الاطيان المرتفعة ينبغي على المديرية ان تعين ركابي مساحة البلدة في العمل في آن واحد من اول يناير فاحد الركابين يتتبعه في الحدود القبلية والاخر في الحدود البحرية اما مديريات قنا وجرجا واسيوط والنيافعين لكل منها اربعة ركبة بدلا عن ركابين فثمن ركابين يتتبعه احدها من الجهة القبلية والثاني من الجهة البحرية والركابان الاخران يتتبعان من نقطة متوسطة في المديرية يعينها المدير بحيث ان سيرهما في العمل يكون بواسطة اتجاه احدها الى الجهة البحرية ليتقابل مع

اطيان زراعية - (جزيرة) صورة ما نشر من نظارة المالية للجهات في ١٠ جدي الاول سنة ٩٨ و٩ ابريل سنة ١٨٨١ بخصوص اجراء مساحة الجزائر قبل ان تم المياه الاراضي بما سبق صدوره للمديريات عموما وبالمجلس للمديرية ادارة في ٢٢ صفر سنة ٩٨ - توري عن لزوم الانتباه لاجراء مساحة الجزائر اللازم مساحتها في هذه السنة بملاحظة الوقت الكافي لاتمام المساحة واعمال جشائها ونهو مراجعتها والاستيثاق على اعتمادها قبل ان تم المياه الاراضي وحيث ان الوقت الذي يلزم فيه هذه الاجراءات قرب حلوله فلزم تحريره حتى تذكروا ما سبق صدوره عن هذا الخصوص وتبادروا بالاجراء على وجه ما سبق تحريره مع كمال الدقة والاعتناء لانه لو حصل اي تقصير او تاخير في ذلك لم يبق للمديرية ادنى عذر تعتذر به يكون معلوماً

نشر من نظارة المالية في ٢١ صفر سنة جزيرة - ٩٨ (٢٣ يناير سنة ٨١)

لا يخفى انه من الواجب على كل مديرية ملاحظة اجراء مساحة اطيان الجزائر المتعاد مساحتها سنويا في وقت كافٍ لاتمام المساحة واخذ الجشائي اللازم عنها واستيفاء اجراءاتها وتحقيق صحتها واعتمادها قبل فيضان النيل وتعالى مياهه على الاراضي لكن مع مطلوبة المديريات عموما بذلك لم يحصل الالتفات من بعضهم لتتبع الاجراءات التي تقتضي بشؤون هذه المسئلة في الوقت المناسب على الوجه اللازم ولهذا فخشيت من تكرار التقصير قد نشر في تاريخه لخصرات المديرين يلزم الانتباه من الان لاجراء المساحة اللازم اجراءها في هذه السنة بملاحظة الوقت الكافي لاتمام المساحة واعمال جشائها ونهو مراجعتها والاستيثاق على اعتمادها قبل ان تم المياه الاراضي وان تحصل المبادرة من كل جهة بالقطر فيما تحتاجه هذه العملية من مساحين وعمد وامورين بملاحظة حالة الجزائر الكائنة فيها والوقت المناسب

الركاب الذي ابتداء من الجهة المذكورة والثاني يتجه الى الجهة القبلية ليتقابل مع الركاب الذي ابتداء من هذه الجهة - كل ركاب يكون برقته معاون من الموثوق بامانتهم - اعمال جميع المساحين المذكورين تكون قاصرة على مساحة اطيان الجزائر فقط - (٤) يكون تحت يد كل مساح دفتر وعدد كاف من اوراق القوائم مضمومة عليها بختم المديرية (٥) على ركاب الجاشني ان يتدعيه في العمل في ظرف خمسة ايام التي تلي نهاية مساحة اول جزيرة ويكون السير في العمل اخذاً من قبلي الى بحري عن الاطيان المرتفعة وينتقل الجاشني عن الاطيان المذكورة مباشرة في اخذ الجاشني عن اطيان المواطي مبتدئاً من بحري الى قبلي ويكون اخذ الجاشني باعتبار عشرة في المائة على الاقل من الاسماء السابق عمل المساحة الابتدائية عنها وذلك على حسب الكيفية المنبته عنها بالمادة الثانية عشر وباتمام الجاشني فما يظهر من نتيجته يتأشرونه امام كل اسم بدقته والمساحة ويصير ارسال دفاتر المساحة بافادة من ماموز ركاب الجاشني الى المديرية - (٦) يحمل محضر لاثبات النقاء ركاب المساحة الابتدائية وبحري التوقيع عليه من جميع الحاضرين والركاب (بما فيه الماموز) الذي يوضح امتيازهم عن الآخر في مقدار المساحة التي يكون اجراها يعطى له مائة شهر واحد على سبيل المكافأة تحت شروط ان يثبت لركاب الجاشني صحة اعماله وضبطها اما اذا ظهر فيها فرق يزيد عن ثلاثة في المائة فيسقط حقه في المكافأة المذكورة ويعاقب بالاستقطاع من ماله من ماله بحسب قلة او جسارة الفرق فضلاً عن محاكمته هذا وحيث انه لا بد من التقاء ركابي المساحة في جزيرة واحدة فالشايخ انشؤه بالمادة العاشرة عن وجودهم مع المساحين يجب تقسيمهم على الركابين عند وجودها في ذات الجزيرة حتى لا يحصل توقيف في العمل اذا كانت الجزيرة تابعة لبلدة واحدة - (٧) يلغى التقسيم الاصطلاحي الوارد

بجنانة واضعي اليد بالكلفات الذي حصل عند تحرير استنارة نمرة ٩ فيما يختص باطيان الجزائر وسيطه حالة ما اذا كان المالك الاسلي متوفياً فيصير درج ورثته بالجملة بصفة واضعي يد بدون ايفاض مفردات اسماؤهم ويجري مساحة الاطيان حسب التكاليف الاسلي اي باسم المالك المتوفى مع الناشير بدقته والمساحة بان ورثته هم الواضعا اليد وعلى الصراف ان يجري تسوية كشوفات التكاليف لاجل تسليمها الى اركبة المساحة على حسب الكيفية المبنية بهذه المادة - (٨) اطيان الميري يجري مساحتها باسم الميري مع ايفاض اسم كل مساح - (٩) لا لزوم لمساحة الجزائر التي تكون جميعها ملكاً للدائرة السنية والدومين اما الجزائر المشتركة بين المصالحتين المذكورتين وبين الاهالي فيجري مساحتها وتدرج اطيانها في الاستمارتين نمرة ٢٢ ونمرة ٢٤ لاجل التمكن من مراجعة تخصيص طرح البحر - الاطيان المرتفعة التي هي كناية عن كامل زمام الجزيرة ابيض القبالات المتعاد ردها بالآلات لا يجري مساحتها سواً من الآن فصاعداً اما في حالة ما اذا كانت اراضي المواطي مشتركة بالاراضي المرتفعة اي غير مفروزة منها بدفاتر المساحات السابقة فيعمل عنها مساحة في السنة الاولى بعد صدور هذه التعليمات لاجراء الفرز مع مراعاة تعيين حدود الاطيان المتعاد ردها بالآلات لا اعتبارها مستندية - كافة الاراضي الواقعة داخل طراد البحر تستأخذ من زمام الجزائر اعتباراً من اول يناير سنة ١٨٩٤ وتضاف على زمام مربوط الناحية - اما اذا كانت الاراضي المذكورة ليست مفروزة من اراضي الجزائر في المساحات السابقة فعلى اركبة المساحة اجراء مساحتها بدفاتر قائمة بذاتها ولا تدرج باستمارات التسوية نمرة ٢٣ ونمرة ٣٤ بل ترسل للمديرية اول ايلول ويكون اجراء المساحة بهذه الكيفية في السنة الاولى من بعد صدور هذه التعليمات في حالة ما اذا كانت جزيرة تبقى على حالتها التي كانت عليها في

السنة الماضية وبثب للمور الركاب من بعد ما بينتها  
عدم حدوث أدنى تغيير فيها من ابتداء السنة الماضية  
فبعد ذلك يقتصر المور على معانة ومساحة الاطيان  
التي هي من الابوار في تكليف كل محمول ثم ينتقل  
الى جزيرة اخرى مع اعطاء الاخطار اللازم منه عن  
ذلك الى المديرية لكي يتوجه وكيل المديرية الى  
محل الواقعة والحكم فيها اذا كان يتراعى هناك لزوم  
المساحة الجزيرة بالفردات ام لا — ( ١٠ ) كافة  
المساحات تكون بحضور المشايخ والدلاوار باب الشأن  
ويجري الخلع على دفاتر المساحة يومياً وتغطي غرة سلسلة  
للاسياء بدقتر المساحة ويتوضخ بدفاتر المساحة حدود  
القبالات وحدود اطيان اول اسم بحري مساحته وتقسف  
اطيان كل تكليف الى معمور بور صالح وفساد اذا كان في  
ثناء اجراء اعمال ركاب المساحة الابتدائية بحشي  
من سقوط اطيان ما بين مساحة الاطيان المرتفعة  
واطيان المواطي فمنعاً لذلك يصير وضع علامات من  
خشب يصير اثباتها وضبطها بالنصب ويكون حفظ  
هذه العلامات تحت مسئولية المشايخ ويؤخذ عليهم  
تعهد بذلك — ( ١١ ) متى انتهت مساحة جزيرة  
تسلم دفاتر مساحتها الى الصراف ويجب على المذكور  
انه في ظرف الخمسة ايام من تاريخ استلامها يملأ  
خانات الاستارة غرة ٢٢ هذا وبالنظر لكون مساحة  
سنة ١٨٩٣ الحاضرة غير مبين بها الاطيان المواطي  
من الاطيان المرتفعة ففي اول سنة من صدور هذه  
التعليات بحري ملء خانة السنة الجارية فقط ثم  
يتوجه الصراف الى المديرية ويرفقه كافة الاوراق  
ويراعي ان النمرة المسلسلة الموضوعه بالاستارة غرة  
٢٢ يلزم ان تطابق النمرة الموضوعه بدقتر المساحة  
واطيان الميري تدخل تحت النمرة المسلسلة بالاستارة  
غرة ٢٢ كأحد الموليف فقط يصير درج اسماء  
المستاجر ين بدلا من اسماء واضعي اليد — ( ١٢ ) على  
المديرية انها بعد مراجعة دفاتر المساحة على الاستارة  
غرة ٢٢ بحري الختم ثانياً على اوراق الدفاتر المذكورة

بمختم المديرية وتتمير صحايقها وشبكها بالدوارة  
حسب المنشور الصادر في ٢٤ اضعس سنة ١٨٩٣  
ثم تعطي الاذن في ظرف خمسة ايام على استارة غرة  
٢٣ الى الصراف بنسليم الاوراد لاربابها وبباشرة  
التحصيل منهم وتسلمه ايضاً دفاتر المساحة لابقائها  
بطرفه تحت طلب ركاب الجاشني من بعد اجراء  
التاثير بمرقتها بالحبر الاحمر امام كل اسم من الاسماء  
المتقضي اخذ جاشني عنها — ( ١٣ ) المحمولون الذين  
لم اطيان بالجزائر فقط تعطي لهم اوراد لغاية شهر  
ابريل ميتاً فيها نتيجة اول مساحة اما اذا كانت  
المحمل له اطيان مشتركة من داخل الحيطان او  
القبالات واطيان بالجزائر فيجري اضافة القدس  
بورده بدون مال ومع اجراء الاضافة بدلتام المساحة  
فعل الصراف ان يبين باصول الوردة ما يكون من  
الجزائر المرتفعة والجزائر المواطي بنوع الاضافة اول  
باول عند ورود الاستارتين غرة ٢٣ وغرة ٢٥ — ويجب  
على الصراف ايضاً الاقساط الشهريه بالاوراد  
المشتركة مع ترك ما يخص اقساط المدة من ابريل  
لغاية لوليو وعند مائرد اليه الاستارة غرة ٢٤ بحري  
اضافة اقساط الاربعة شهور المذكورة بالوردة —  
( ١٤ ) حيث ان ركابي المساحة يباشرون مساحة الاطيان  
المرتفعة اولاً واحدهما ينتدي من بحري والاخر من  
قبلي ولا بد من التفاتهما مع بعضهما في جزيرة واحدة فعند  
التفاتهما كما ذكر بالمادة الثالثة يلزم ان يشرعا حالاً  
في مساحة اطيان المواطي بكيفية ان الركاب الآتي من  
بحري ياخذ في مساحة المواطي راجعاً الى بحري  
والركاب الآتي من قبلي ياخذ في مساحة المواطي  
راجعاً الى قبلي — ( ١٥ ) القواعد المعمومة اللازم اتباعها  
عن مساحة المواطي في حالة عدم اتصال الطرفين  
لتكليف المحول في الآتية — ( اولاً ) اذا كانت  
القطعة مقابلة لتكليف احد المحولين ويكون للمحول  
المذكور فساد سمجل من المواطي فيجري نساحة  
القطعة المذكورة باسمه — ( ثانياً ) إذا كانت القطعة

مقابلة لتكليف المحول ولم يكن له فساد مسجل من المواطنين وواضع اليد الحالي عليه له فساد مسجل من المواطنين فيجري مساحة القطعة باسم واضح اليد كالك لها (ثالثاً) إذا كان ليس للمحول المقابلة القطعة لتكليفه ولا لواضع اليد الحالي فساد مسجل من المواطن فيجري مساحة القطعة باسم الميري - (١٦) تكون مساحة طرح البحر حال مساحة المواطن اجمالاً بدون الثفات للفردات واضعي اليد فقط يبين في دفتر المساحة اسم الناحية والنواحي والقبالات التي يكون الطرح متصلاً بها ويحمل رسم نظري عن جميع البيانات اللازمة من نوع ايضاح حالة الطرح وقبالاته ويكون تحرير الرسم النظري على فرخ ورق كليل فو لصكاب (١٧) - في انتهت مساحة المواطن بكل جزيرة يسلم دفتر مساحتها الى الصراف والمذكور عليه ان يجري ملء الاستارة نمرة ٣٤ ويتوجه الى المديرية في ظرف اغمسه ايام وبعد مراجعتها بها تصدر له الاذن في مسافة خمسة ايام ايضاً على استارة نمرة ٢٥ لاجراء الاضافة بالاوراد - (١٨) يجب على المديرية انهاء الوقت ذاته توصل لاسور المركز كشفاً بمقدار الطرح الذي يخص كل محول من واقع التخصيص الوارد بالاستارة نمرة ٢٤ ويجري لصق الكشف المذكور بالناحية لاطلاع الصرم عليه ويصدر البلاغ ما فيه ايضاً الى اصحاب الشأن بواسطة المشايخ والمأذون (١٩) بعد ارسال نتيجة مساحة المواطن وتبلغ تخصيص طرح البحر بواسطة المشايخ من المديرية كاليمين بالمادة ١٨ يصير تعيين معاون واحد من المديرية مع ركاب مساحة لاجل معاينة كل جزيرة يوجهها طرح بحيث يكون اليده من الجهة القبيلة بالمديرية لكي بالاتحاد مع جميع ارباب الشأن واعطاء الاقرب فالاقرب يصير تعيين قطعة كل واحد من ارباب الشأن مع توضيح ذلك بالرسم النظري المنوه عنه بمادة ١٦ ويصدر ارفاق دفاتر مساحة طرح البحر يدفاته مساحة الجزائر لتكون اسماً للجنة القبلة -

(٢٠) حال ما تنتهي مراجعة الاستارة نمرة ٢٤ يجب على المديرية ان تجري عمل ملخص عن الاستارين نمرة ٢٢ ونمرة ٢٤ في جدول واحد جزيرة جزيرة موافق لرسم الاستارة نمرة ٢٢ وترسله للمالية مرفقاً بالرسم النظري المنوه عنه بالمادة السادسة عشرة للتصديق على الربط ووصول تصريح المالية للمديرية تعطي الاذن لقبول المكلفات لاجراء التفريات بالدفاتر - (٢١) يجوز قبول الاستئناف في المساحة عن الاطيان وذلك بالشروط الآتية - اولاً - تودع على قبول الامانة الاموال المستحقة لغاية الشهر المتقدم فيه الاستئناف - ثانياً - يودع على قبول الامانة مبلغ قدره ربعون قرشاً عن كل يوم من اللدة التي تستمرها اعادة المساحة ويكون تحديد هذا المدة بعمرة للمديرية بوجه التفرج بحيث لا تتفحص عن ثلاثة ايام ثالثاً المبلغ للودع امانة يكون حقاً للحكومة تصرف اجرة المساحين منه اذا اقتنع من اعادة المساحة صحة المساحة الابتدائية - رابعاً يكون تقديم الاستئناف الى المديرية مباشرة في ظرف الاربعة ايام التالية لتسليم الوارد او الاضافة بالوراد اذا واسقط الحق في تقديمه - (٢٢) تاجير اطيان الميري يكون بواسطة اشهارها في المازد سنوياً في شهر مسرى على حسب اللوائح الجاري العمل بها في مواد الاجارات اما لربادات الخيرية المنزوعة والبور الصالح من كسور القندان الى فدان واحد التي تظهر في تكليف المولين فتترك لهم بدون مزاد مقابلة دفع ايجار توزاي قبضته اعلى خيرية القبالة والحوش - (٢٣) - تعطي نسخة من هذه التعليمات لكل ركاب مساحة مع نسخة من مادي ١٣ و ١٤ من لائحة الاطيان و يعطي ايضاً نسخ من ذلك لكل صراف مع نسخة من استارة نمرة ٢٢ واستارة نمرة ٢٤ - (٢٤) كل ما صدر قبل الآن من التعليمات عن مساحة وتسوية الجزائر يعتبر لاغياً وقد صار استبداله بهذه التعليمات وكل تسوية تكون لاغية ماعدا التسوية التي تعمل في الاستثمارين نمرة ٢٢ ونمرة ٢٤ .

تسوية الجزائر للعتاد مساحتها منويا

الإطار المؤسسي

استثمارية غربية ( ٧٧ ) أموال مقررة

[illegible]

تسوية الجزر المتنازع عليها  
الطيار الوطني

أحياء المواطنين

استثمار غيرة ٣٤ (أموال مقررة)

[illegible]

استمارة نمرة ٣٣ (أموال مقررة)

## تكاليف الاطيان المرفقة

ناحية

سنة ١٨٩ السنة الماضية

سنة ١٨٩ السنة الحاضرة

الجملة

مورد بورصا			فساد			اكل بحر			جملة المال	
س	ط	فدن	س	ط	فدن	س	ط	فدن	جنيه	مايم

الى صرف ناحية

بوصول الكشف لصقه استمارة نمرة (٢٢) يقتضي ان تسلموا الكل من الاشخاص المدرجة اسماؤهم فيه وردا ميئنا فيه ربط المال كالأشخ مفرداته بخماني نمرة ٩ ونمرة ١١ من الاستمارة نمرة ٢٢ او الاضافة بوردا اذا كان له اطيان مشتركة مع فتح حساب بحريدكم مائل لذلك ومباشرة تحصيل الاموال في مواعيد استحقاقها

تحريرا في سنة ١٨٩ للمدير

استمارة نمرة ٢٥ (أموال مقررة)

## اطيان المواطي

ناحية

سنة ١٨٩ السنة الماضية

سنة ١٨٩ السنة الحاضرة

الجملة

مورد بورصا			رمالي			طرح جديد			جملة المال	
س	ط	فدن	س	ط	فدن	س	ط	فدن	جنيه	مايم

الى صرف ناحية

يقتضي انه بحال ورود الكشف طيه استمارة نمرة (٢٤) تحيرو الاضافة في اوراد: المولين كالأشخ مفرداته بخماني نمرة ٩ ونمرة ١١ من الإستمارة نمرة ٢٤ البالغ قدره وتحصيل المبلغ حالا

تحريرا في سنة ١٨٩ للمدير

جسادية — خلا من كتاب القوانين القارية في  
الديار المصرية

(امرعال في ٢٥ وجب سنة ١٢٨٢)  
(١٤ ديسمبر سنة ١٨٦٥)

من يتوجه للجهادية ويترك اطيانه كانت تحت به نيل  
التوجه له صلاحية التصرف فيها مثل سائر ارباب الاطيان  
باعطائها بغيره لن يشاء بالايجار او بالمشاركة عليها او  
ينمو بحيث ان التكليف يظل باسم الجهادي وعند عودته  
يستولي عليها كما انه اذا حصل قراره من الجهادية فلا يبد  
القرار من نوع التصحب ولا يترب ملو نزع اطيانه منه بل  
يتم تحت يد من اعطيت له بغيره اثراتها وتادية ما عليها  
حسب شروطه معه لحين عودته وتوطه في بلده واذا تكلفت  
الاطيان المذكورة على من يكون استولى زراعتها باي حيلة  
كانت في مدة غياب الجهادي المذكور فبذرة وضع اليد  
بهذه الكيفية لو بلغت بها بلغت لا تعتبر ولا تسقط احقة  
الجهادي في اطيانه — اما اذا اعيد الجهادي لبلده واقام  
بها وكانت اطيانه موضوعا عليها يد الغير ولم يتنازع  
معه بالمحكمة ولم يطلبها منه في مدة خمس سنوات تخفى  
من تاريخ حضوره من العسكرية واقامته في بلده تفسط  
احقية فيها وكذلك اذا كان عند توجهه الى بلده استولى  
على اطيانه وفيها بعد نصب فيهرى في حق ما سبق ذكره في  
حق سائر من نصب من الاماني

(لأئمة الاطيان السعيدية في ه اغسطس)  
(سنة ١٨٥٨)

(بند ٦) اذا كان احد المشايخ او الاماني او غلامهم  
كائنا من كان له اطيان اثرية وبسبب جنابة منه حكم  
عليه بجزاء فيه ابعاد وتوجه الى عمل جزاءه بحسب بنصه  
فبمعرفته المديرية تعطي اطيانه لمن يقوم بها من اولاده او  
اقربيه لاجل زراعتها وتادية امولها ومطالبتها لحين انقضاء  
مدة مجازاته وبموجبه تسلم له اطيانه كما كان ولا تجزى في  
ذلك مدة مجازاته سواء كانت كثيرة او قليلة

جسادية — صورة شرح يارد من نظارة المالية  
لخاظة مصر تاريخ ٢ ذي الحجة سنة ١٢٨٧ ٦٤٦  
طلت اذاعة سعادتك هذه في ٦٩٣ وإحال لا ينظر لهذه  
الإقوال وأما الذين الذين يكون على ذمة الجهادية ما دام  
انقض حقيقته انه على ذمة الجهادية فهذا لا يوجد عليه مؤاخذ  
ومن الآن فصاعدا الجهادية تشتري الذين يجرط الصاخذ  
على البايح ولجل الاطاحة لاشهار الجهادية بما ذكر من  
طرف سعادتك لرم الشرح للإجراء حسب ما ذكر انفسر

اطيان زراعية — (جد) منشور من نظارة  
الداخلية في ١٦ رجب سنة ٢٠٠  
(٢٤ مايو سنة ١٨٤٢)

نحن الموقنين على هذا مشايخ وفلاحون ارباب اراضي  
من رعايا المحكومة الحلية في قري  
نقر ونعترف  
بان علامات تحديد الاراضي الموضوعة في حدود قري كل  
منا بمرقة مستقدي مصطبة النارج والمصلحة بالرسومات  
تبين حدود قرانا بوجه الضبط والدقة وتمهد بحفظ الحدود  
المذكورة في محلاتها الاصلية وسخط جمع اللامات  
والنويشات اي الشواخص الموضوعة ايضا بمرقة مستقدي  
مصطبة النارج سواء كان عن محيط الشكل الخارجي او عن  
تحديد قطع الاراضي من داخل القري وفي حالة ما اذا صار  
نقل او اغناء حد او اكثر سواء كان عارضا او قصدا  
فهذا النقل والاغناء يصير تحقيقها بواسطة منصر يصر  
تحرير بمرقة احد مستقدي مصطبة النارج بحضور مأمور  
القسم او وكيله واثنين من مشايخ القرية وفي هذه الحالة  
تتمد بدفع تكاليف وضعها الابتدائي للمعونة انفسر  
نظارة المالية ارسلت للداخلية افادة رقم غاية المائتي  
نمر ٦٩ ومعها صورة اسفارة منصر مقدم للالة من مصطبة  
النارج متقضى تحرير حد تسلم بجارة التحديد المشايخ النارجي  
للتمكن من دوام حفظ الحدود التي يحصل الاقرار عليها من  
ارباب الاطيان ومرغوب مكاتبه المديرية باخذ المعهدات  
على اولئك المشايخ بصورة المحضر السابق ذكره وحسب نرا  
هنا موافقة التتبع باخذ المعهدات على مشايخ النارجي بالاجراء  
على وجه ما نص بذلك المحضر والمحافظة على تنفيذ مفوله  
ايضا بمرقة المدير فقد صار نسخ صورته باعلى هذا واقضى  
الشرح تم للاجراء كما ذكر وفي تاريخه كتب  
لجهات الاقتضاء بذلك

اطيان زراعية — (خراحي) (في الاراضي  
الخراحي)

(مستخرج من كتاب الاحكام المرمية في الاراضي المصرية)  
لسماعة يعقوب اربن باشا (تجريب سعيد اندي حون)  
لأمر محمد علي باشا مساحة الارض عام ١٨١٤ اشار  
باخذ متوسط مساحات القدان ويوجد وقرر ان تكون مساحة  
القدان ٢٢٢ قصبة وثلاث مربعة وفي مساحة القدان اليوم  
الآن يوجد بعض البدن لا تبلغ مساحته هذا القدر ويستكمل  
فيها فيما بعد — وورد في دفتر المساحة التي امر  
بانجازها بيان موقع القطع من الارض ومقاسها ورم صاحب  
الامر فيها وسعر الفرية الموضوعة عليها — ولجل توضيح  
كل ما يتعلق بكل ارض من حيث موقعها ومقاسها والدرجة

التي في عليها من الجودة وغير ذلك اخذت الحكومة مشايخ كل مركز من المراكز فسيطع بمشايخ الوجه البحري فرز اطيان الوجه القبلي والعكس بالعكس فتكثرت مائة واوجرت الي كل منها بقصد حالة اطيان مديرية ما من المديرية ثم انقسمت كل لجنة من هذه اللجان الى جملة فروع توط كل منهم معاينة الارض قطعة قطعة لتبين درجتها ولما تجز اولئك القوم ما عهد اليهم من الاعمال وضعت نظارة المالية على كل ارض خراجاً بمسب ارشادات اللجان المذكورة نعم ان هذا العمل لم يكن مستوفياً من حيث صحة وضبط ارشادات المشايخ ومن حيث النظر الهندسي الا ان محمد علي باشا لم يكن في امكانه استعمال غير الطريقة التي كانت متبعة فاشار بها مكرهاً لعدم تيسر المحدثات القلائمة لديه ولو اردنا البحث عما اذا كان تقرير الخرج الذي عمل يرمض منطقياً على قواعد العدل انطباقاً كلياً او بقدر الامكان فيجيب ان المبلغ الذي كان لحدوه معروفاً من قبل وزع على الاطيان كما تريد الاستقامة وبقي الانصاف او ان الضريبة قررت على الاراضي بالنسبة لما تقطع من المحاصيل بحسب قاعده نسبية مقررة لما تيسر لنا حل هذه المسألة بوجه من الوجوه فاني لم اعثر على شيء مسطر في هذا الشأن وما يفسر في من المواد لا يقوم بكفاية استنتاج هذه المسألة — وقد وجدت في التقرير الذي وضعه صاحب السعادة بطرس باشا غالي في شأن المستندات والاوراق المخاضة بالضريبة المقاربة جدولاً بين فيه سعر الضريبة التي كانت موضوعة على اطيان كل طبقة وعدد اقدرة اطيان كل مديرية والجان كل درجة من هذه الطبقات في سنة ١٨١٤ الا ان سعر الضريبة مينا بالمشط والمشط معاملة وهمية توارى القطة منها ١٠ و ٢ قرشاً صافاً فاضه — والي اكرم ما قلته فيما سبق من ان الفرز الذي صار اجراءه يرمض ما كان يسبح بتوزيع الضريبة المقاربة على الاطيان بزوع عاجل ومنظم الا انه مع ما حواه من العيوب لم يجل من فائدة عظمى فانه يمكن كل احد من معرفة ما عليه ليقوم بادائه للحكومة كسرية من الارض التي هو صاحب الاثر فيها وخلصه من جور الملتزم وظلم شيخ البلد الذي خلف الملتزم في بعض سلطه وكل غشه — وما احيى تماماً ان كاد كل الاصلاحات الادارية والمالية التي اجريت في الديار المصرية هو عليها قبل اصلاح ما هو اساس العمران وبطله التقدم اي قبل وضع قاعدة منتظمة تسري عليها الاحكام وقيل توطين دعائم العدل — فلو اتممت العدل تسرت اسكاهه على اكثير والصغير بدون استثناء وكان الكل في الحق سواء لعرفت الحكومة ما عليها من التبعات وما لها من الحقوق ولعل الامالي بما عليهم من الواجبات ولم يجهلوا ما لهم من الامتيازات وتخلص الشعب من ظلم اولئك الناس المحقرين

كشخ البلد وعدة الناحية وغيرها من الاشخاص الذين لا يقدرون على ادارة الامور وعلى الاساطفة بكل ما يلزم بعون مساعدتهم — وقد قال بطرس باشا غالي في تقريره المذكور اتقاً ما مناه — وحصل فرز آخر عام ١٨٢٠ تحت ملاحظة ومراقبة كبار المستخدمين وقرر اناس من الوجه البحري الضرائب القضي وضما على اطيان الوجه القبلي وعين اناس من سكان الوجه القبلي اسعار الضرائب الواجب وضما على اراضي الوجه البحري وانشتت دفاتر جديدة لهذا العمل في كل مديرية — وبظهر من هذه الدفاتر ان الفرز كان حصل مرات اخرى قبل الفرز التي حصلت عام ١٨٢٠ فقد ورد في دفتر مديرية الشرقية ان الفرز الذي عمل سنة ١٨٢٠ كانت نتيجته من حيث اهمية مجموع الضرائب اقل من نتائج الفرز الذي حصل سنة ١٨١٨ وانه لما سئل الذين توط بهم هذا العمل عن اسباب هذا الفرق اجابوا بانهم اتخذوا اساساً في علمهم ضرائب سنة ١٨١٩ وبانهم ما كانوا راوا اطيان الوجه البحري قبل تلك المرة وعلى ذلك اصدر المندوب امراً غالياً للدير بسد العجز المذكور اه — ولا تدري هل كانت مرات الفرز التي ذكرها صاحب السعادة المشار اليها عامة او خاصة ببعض جهات وهل كان امر يعملها لاسباب غير ايجاديه او بناء على ظلم الامالي كانه يحصل ان لا يكون اريد بها الا ظلم الامالي — والارجح انه لم يقصد بها الا الظلم وما يدل على ذلك صدور الامر العالي المشار اليه للدير بسد العجز فانه متى حاجت الحكومة الى التفرود في بلاد زراعية كصر فامرت بفرز الاطيان فما يكون الفرز في تلك الحالة الا زياد الضرائب وتعليق اسعارها — ولا يخفى ان الخروب التي كانت مقشبة بين محمد علي باشا وبين اعدائه وان الاعمال المديدة التي كان امر باجرانها في داخل البلاد كوضع حواجز للنيل وحفر الترع وبناء المعامل وانشاء جارة بحرية الى غير ذلك من الاعمال كانت تستغرق نفقات جسيمة ومقادير باهظة من التفرود والنفقات وكان بينها وبين عودها على البلاد بارياح وفواتير زمن طويل وايد مديد يستلزمه اجتيازها ويطلبه انظارها فلما رأى محمد علي باشا انه في حاجة الى الدرهم لم يرد ان يبدد الاموال باصدار اوامر عالية كالذي اصدره للدير بسد العجز الذي اشترى اليه ولم ير ان يستعمل هذه الطريقة للملافة الناتج السلبية التي ان بها التفرز الذي اجراه عبد النواحي تحت ملاحظة اريحيك المقيم الذين كانت سلطتهم متناه على تلك النواحي بل التفت الى طرق اخرى ووسائل ثانية



وقد قال بطرس باشا غالي في تقريره المذكور آنفا ما معناه  
وقبل سنة (١٨٤٤) وضعت الضريبة على ارباب الصنائع  
والحرف وهذه الضريبة في الوريكو وكان سعرها غير  
مستقر على حال ولا مقرراً باسم ما كان صدر امر  
بشأنها فقد فقد اذ لم تجد لشيء من ذلك اثرًا - وفي سنة  
(١٨٤٩) اضيف على كل قرش بارثن زيادة ابي عبارة  
عن زيادة ٠٠ - ٥ وكأذا في بعض الجهات يحصلون  
على الارض ضريبة اضافية نظير الوريكو الموضوع على  
انوال المحاكاة ثم ان هذه الضرائب ريدت في سنة ١٨٤٤  
ثم في ١٢ ونصف بمجبة متأخرات التصيلات ايضا  
والتي قد اعلنت هذه الهيئات جميعها المتصلة باسماء  
الضرائب وبالزيادات التي اضيفت اليها من دفاتر الخارج  
ومنها ما شترت عليه في دفاتر الحسابات اه - فظهر ما  
سبق ان ضرائب اخرى وضعت فزادت قبة الضريبة  
المقارنة امن هذه الضرائب الوريكو الذي يصعب تحصيله  
عن جباية الذرية المقارنة وضرائب شخصية وكلها غيرت  
صفة الضريبة المقارنة وذهبت بالنسبة التي كانت بين  
هذه الضريبة وبين الازداد ان فرضنا ان هذه النسبة كانت  
موجودة سنة ١٨١٣ وان محمد علي باشا التزمها لما قرر  
خراجا على الاطيان وفرضنا الى طبقات وقرر لكل طبقة  
مها سعر الضريبة الخاصة بها

(طبق للامعة الاطيان الزراعية)  
**خراجي** - امر من جنكناك شند باشا في ١١  
جا سنة ٧٨ (١٤ نوفمبر سنة ١٦١)

الازاضي الخراجية التي يصور لصلاحها لجهة بيت المال وكان  
جاريا اعطاهما بالرم حسب الاولوية بصرف النظر عن  
عبارة الاولوية وكل من عرفى من ارباب الاطيان الاخرية  
الخراجية ولم يكن له وريثة فيصير اشهار اسقاط منصفها  
بالخزاد ومن يرضى عليه قطعي له مع ثلث اعطاء  
الاطيان بموااعد

(طبق للامعة الاطيان الزراعية)  
**خراجي** - امر كرم في ٢٢ ش ١٢٨٢ (١٠  
يناير سنة ١٨٦٦)

يرخص بالوصية في الاطيان الخراجية ولا يجوز ايافها  
لان ايقاف الاطيان الخراجية يخلق بالارادة الخديوية

**خراجي** - مشور من مجلس الخصوصي في  
فرج سنة ١٢٨٣ (١١ أكتوبر سنة ١٦٦٦)

الاطيان الخراجية التجارية في جهات الاوقاف مع تأدية  
مربوطها ولم للوقف شروط خارجها المقررة في المادة الرابعة  
من اللائحة المذكورة اذا حصل تكتليا باسم ناظر الوقف

الموجود او السالف فلا يكون التكليف المذكور موجبا  
لاستحقاق المكلف عليه بشيء من تلك الاطيان ولو طالت  
المدة بل تكون لجهة اوقافها حيث لا يبرج التكليف المذكور  
عن كونه في مقام النهاية عن جهة الوقف وكذلك اذا كلف  
الناظر الاطيان الوقف باسم احد اقاربه او ابنائه او احد  
من خدمته الوقف فيعتبر ذلك التكليف نيابة عن الناظر  
واذا تركها الناظر لاقاربه او لابنائهم او لاحد من خدمته  
الوقف فلا عيب بذلك الترك ولو طالت مدته واذا وجد  
تحت يد ناظر الوقف بعد انفصاله عن النظر الاطيان للوقف  
كان وضع يد عليها بسبب نظارته وجب نزحها من يده  
والحفاظا لجهة الوقف وقيد مربوطها على الوقف وهذا فيما  
علما ما انتهى حكمه قبل صدور لائحة الاطيان حسب المدون  
بالمادة الخامسة منها

**خراجي** - تقلان كتاب القوانين المقارية في الدار المصرية  
(لائحة الاطيان السعيدية - ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

(م) ١ ان الاراضي المزينة الخراجية التي يصور  
فيها غرس اشجار وحفر سواني وانشاء ابنية فقل هذه  
الاراضي التي تصير مشغولة بما ذكر يكون للانارس او  
الباني الذي هو صاحب الاثر ولوريثته من بعده  
حصول التصرف فيها بسائر التصرفات الشرعية من  
بيع وهبة وغير ذلك من سائر التملكات وهذا يكون  
اجراؤه من ابتداء صدور هذه اللائحة واما الماضي  
فاذا كان توجد شروط بين صاحب الاثر والمستاجر  
او المشارك او الذي اخذ بالزمن وتلك الشروط تجوز  
البناء والغرس في الارض فيموجب الشروط المذكورة  
تتصور الحلج اللازم بتلك ما يكون صار بناؤه او غرسه  
في تلك الارض اما اذا لم يكن بينهم شروط ولم يحصل  
التصادق من صاحب الاثر على ما صار غرسه او بناؤه  
فالانارس او الباني بغير اذن وبغير شروط سواء كان  
صاحب الاثر نظره وسكت عنه او غير ذلك فهذا  
يرفع امره الى الشريعة الغراء ويجري فصل الحكم  
فيه بمقتضى الاحوال الشرعية

**خراجي** - لائحة الاطيان السعيدية ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨  
(م) ١ بما انه من المقرر في اصول الشريعة ان

على مقتضى اللوائح السابقة او بمقتضى اوامر او بعمل  
رابطة فيها لقطع النزاع ما بين واضع اليد والمتأخر  
بشروط معلومة وفصل الحكم فيها بما تم عليه الحال او  
على مقتضى قانون الشرع النيف بموجب سند شرعي  
لا يصير سماع قول فيها من احد بل يصير الاجراء  
فيها على حسب ما تم عليه الحال بوقتها سواء كانت  
من الاطيان الخراجية او كانت رزقة ولا يلزم فيها  
تجديد دعوى بالتالي على مقتضى هذه اللائحة واما  
القضايا التي في اليد ولم تقدم فيها حكم وهي الان في  
جمر التحقيق من غير قطع حكم فيها بما ذكر فيكون  
الاجراء فيها على نط هذه اللائحة

اسر كرم

✽ في ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٢ - ١٠ يناير سنة ✽

✽ ١٨٦٦ ✽

يرخص بالوصية في الاطيان الخراجية ولا يجوز  
ايقافها لان ايقاف الاطيان الخراجية يتعلق بالارادة  
الحدوية لائحة المقابلة

(٢٠ أغسطس سنة ١٨٧١)

(م) ٦ من حيث ان الجاري في الاطيان الخراجية  
والحالة هذه هو الترخيص لاربابها بالمبة والتوارث  
واسقاط الشفعة والوصاية بمقتضى الاوامر واللوائح  
وكذا الايقاف بعد استئذان واستحصل اسر وسمي  
فالان من يريد دفع المقابلة (٢) عن ست سنوات  
على اطيانه ويطلب استخراج حجة شرعية مجددا او  
الشرح على حجة التي تكون بيده بما يفيد حصول دفع  
المقابل على اطيانه لاجل امتيازها على ما سواها من  
الاطيان الغير مدفوع عنها مقابل وثبوت الترخيصات  
السالف ذكرها من المبة والتوارث واسقاط والوصاية

(٢) القانون المدني الاعلى

(م) ٦ تسمى ملكا المقاربات التي تكون للناس فيها حق الملك التام  
وتعتبر في حكم الملك الاطيان الخراجية التي دفعت عنها المقابلة  
انبا للمصنوع بولاية المقابلة والامر العالي الماد بتاريخ  
٦ يناير سنة ١٨٨٠

الاراضي الخراجية (١) الميرية لا يجري فيها الميراث  
بحيث لو مات شخص من اربابها عن وروثة لا تسقط  
لاحد من ورثته بطريق الميراث بل لبيت المال ان  
يوجهها لمن شاء لكن متى كان لبيت وروثة شرعية  
فراعاة لتعيشهم وعدم انحرافهم من انتفاعهم بكونون  
احق واولى من الغير فناء على هذا يقضي ان الاطيان  
التي يتوفى اربابها عنها يصير توجيها الى ورثتهم  
الشرعيين ذكورا كانوا واناثا بحيث يكون اخذهم  
لذلك بنسبة تقسيم الميراث الشرعي بما يتركه المتوفى  
لكن بشرط ان يكونوا مقتدرين على زراعتها  
وتأدية خراجها ولو بواسطة الوكلاء او الاوصياء  
الذين يصير تعيينهم عليهم بعمرة القاضي عن يد  
الحكومة واما من يتوفى ولم يترك وروثة ذرية ولا  
اقارب فما يتركه من الطين يصير محلا لجهة بيت  
المال (م) ٣ انه موجود في الحكومة المصرية نساء  
حريات من الاعالي بابين اطيان ومكلفة عليهم  
بمسب الجاري وهن فائات بتأدية الخراج فكذا  
مثل هؤلاء يجري في حقهن حكم هذه اللائحة  
(م) ٥ ان مطلق الاطيان التي اقتطع النزاع فيها

(١) القانون المدني المختلط

(م) ٢٥ الاراضي الخراجية هي التي في ملك الميري واسقط  
حق مقبتها للناس بالشروط والاحوال المقررة في اللوائح  
(م) ٢٩ الانتفاع هو حق المنتفع في استعمال ملك غيره واستغلاله  
(م) ٣٥ يجوز ان يكون حق الانتفاع بالاراضي الخراجية  
مودعا في قرة الحكومة بمقتضى اللوائح  
(م) ٣٦ وفي هذه الحالة يسوغ اسقاط حق الانتفاع او بضمه  
ورثته من المنتفع لغيره  
(م) ٣٨ من له حق الانتفاع في ارض خراجية ولم يدفع خراجها  
جاز حرمانه من الانتفاع بها بشرط سحابة حق الدائنين برهن  
(م) ٣٩ عدم القيام باداء اموال الاطيان الملوكة الرقية  
للميري يستوجب فقط بيع جزء منها كالف لوفاه الاموال  
المذكورة وبما جريا

(م) ٤٠ ينهى حق الانتفاع ايضا بدم الاستعمال مدة خمس  
عشرة سنة ومن له حق الانتفاع في ارض خراجية او  
اجادية يسقط عنه من الانتفاع اذا ترك الارض بدون زراعة  
مدة خمس سنوات وقشر في الزاد بالتطبيق للوائح

الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ بالغاء المقابلة (م) ١ اعتباراً من هذا التاريخ يكون لارباب الاطيان الخراجية التي لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية النامة في اطيانهم اسوة ارباب الاطيان التي دفعت عنها المقابلة بتامها او جزء منها (م) ٢ تلغى جميع الاوامر والقوانين السابقة المخالفة لاحكام هذا الامر (٢)

رزقة — مستخرج من كتاب الاحكام المرعية في الاراضي المصرية لسعادة يشوب اربتن باشا (تصريب سعيد ائدي حون)

ان السلاطين ائتمروا على بعض من الناس باراضي يتصرفون فيها كيف شاؤوا وهذه الاراضي كانت سقاة من كل ضريبة وهي المروفة بالاراضي الرزقة وكانت الروزنامة تسمى بالنم عليه في مثل هذه الاراضي تطبيقاً او سند غليك يجره ملكها ملكاً مطلقاً ولا تصرف فيها كيف اراد فلما ارتفع محمد علي باشا على اريكة الخديوية السنية حافظ على هذه الارصادات التي كان امرها السلاطين ولكنه ضرب عليها الخراج ورتب بدل ذلك مرتباً في الروزنامة لكل من كان حائزاً من هذه الاراضي وترفع منهم الحق في وقف الاراضي المذكورة فخلطت صدرت الالية السعيدة رقم ٢٨ ذي الحجة سنة ١٨٥٨ جاء في المادة الخامسة والعشرين منها ما ترجم من واضي اليد على هذه الاراضي حتى ملكهم للبن نفسها وقد جاء في المادة المذكورة ايضاً مانصه — وكل من كان تحت يده شيء من

(٢) بناء على الامر العالي الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ صار لايحوز حرمات ارباب الاطيان الخراجية الغير مدفوع عنها مقابلة من الاقتناع بما في حالة عدم قيامهم بدفع خراجها وذلك في الاحوال المنصوص عنها بالادة ٢٨ من القانون المدني المختلط ولا سقوط حقهم من الاقتناع بما يجبر وترت كما مدة خمس سنوات.

١ من نشر القوانين والاحكام الموردة في اول مايو سنة ١٨٩١ بناء على لاية المقابلة وعلى الامر العالي رقم ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ ضارت كافة الاطيان ملك اربابها ملكاً مطلقاً ولا فرق بين الاطيان الخراجية والاطيان الشورية من حيث الحقوق المتعلقة بالملكية سوى الشرط الذي اوجبه. المادة السادسة من لاية المقابلة على ارباب الاطيان الخراجية وهو استصدار الامر من الحكومة بالايقاف وهذا قيد انما هو من احسن القيد التي يستحق عليها الشارع المصري شريد التام (شكور بك) كتاب الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة في المواد القارية

فحصل له المساعدة على ذلك بعد معلومية تأدية المقابلة عن الست سنوات بالكامل اما من يطلب ايقاف اطيانه وفقاً خبرياً او املياً فيجيب لذلك ايضاً بعد المرض واستحصال الامر العالي

### ذكرتو الغاء المقابلة

(٦ يناير سنة ١٨٨٠)

(م) ١ قد تلغى قطعياً قانون المقابلة وصارت جميع نصوصه منسوخة ما عدا الباقي منها المنبه عليه في المادة الخامسة من هذا الذكرتو (م) ٥ جميع احكام القانون المذكور المتعلق بجعل حقوق ملكية الاطيان للذين دفعوا عنها المقابلة تبقى مرعية الاجراء والمعمل ودفع جزء من المقابلة يكفي للاستحواذ على حقوق الملكية النامة (م) ٦ جميع القوانين السابقة المخالفة للردون في هذا الامر من الاحكام صارت ملغية وغير مرعية الاجراء

### قانون التصفية (١)

(١٧ يولييه سنة ١٨٨٠)

(م) ٨٧ لائحة المقابلة المنسوخة بمقتضى الذكرتو الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ تبقى ملغية بوجه قطعي بالقيود المبينة في المادة الخامسة من الذكرتو المذكور



(في ١٥ ابريل سنة ١٨٩١)

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من امرنا

(١) ذكرتو ٣١ مارس سنة ١٨٨٠

حيث ان ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا أعلنت بقبولها معاً القانون الذي يدير بحرية بحرفة التومسيون المتكامل على حسب هذا الذكرتو وتهدت بان تشترك جميعاً في تليته لباقي الدول التي اشتركت معها في تأسيس المحاكم المختلطة بمصر وبان تدعوا لتبني له

(٥ م) القانون الذي يدير بحرية بحرفة التومسيون التصفية يصدق عليه ما وينشر من لدنا ويمجرد نشره يكون من حق الاجراء غير قابل الاستئناف ولو كان متابعاً لتصوص لاية تشكيل للمحاكم المختلطة والاحكام القوانين المثبتة فيها

المندسية وإشاروا عليه بأن يعد المغيرين عن وجود زيادات بتكافآت وقالوا إن تلك هي الراحة التي تمكنه من معرفة الأشخاص الراغبين ابدعهم على اطيان زيادة عن الوارد بسلطات التملك المحطة لم فاعار المغير أقوالهم أدنا راحة وعمل بحسب ارشادهم فانهات الاعمار قترى وكانت الحكومة تكافى المغيرين وتسترى على زيادات المساحة ورأى الناس ان الاختيار يعود عليهم بقناعة فغالوا على موده افراداً ولزواجاً وزاد عدد الاخبار كثيراً فاصدر المغير أمراً جاريح ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٧٢ ( ١٨٥٧ ) بـ إعطاء زيادات المساحة للمغيرين بوجودها وبربطها عليهم بالمخراج ان كانت اخذت في الاصل من ارض خراجية او بالمعشور ان كانت اصلها معشورة - وفي سنة ١٨٥٨ صدرت لائحة اطيان تجاء في المادة ٢٦ منها ما ثبت احكام الامر المشار اليه وما يعطى الحق للأرضي الرد على الزيادات باخذها اذا لم يعبر عنها فضلاً عن ذلك فقد جاء في المادة المذكورة ما نصه - اذا ابنى اى شخص انه في اطيان شخص آخر زيادة وبلغت مساحة البقعة تعلق الشخص المذكور اربعة وعشرين قيراطاً مثلاً فاذا ظهر بها زيادة قيراط واحد فالقيراط يضاف على اسم صاحب اطيان بحسب ضريبة اطيانه ولا يعطى له شيء للمغير لكونه جزئياً بالنسبة لظهوره في اربعة وعشرين قيراطاً ولما اذا بلغ مقدار الزيادة أكثر من قيراطاً في كل ٢٤ قيراط فيكون جميع ما يظهر من الزيادة يعطى الى المغير - وانه ليغرب ان الامتيازات التي عولها الامر العالي الرقم ٢٨ ذي القعدة سنة ١٨٥٧ لمن يجبرون بوجود زيادات مساحة لم يعطى عليها حول الا وقد قيدت واقتصرت الا ان عجبنا يسقط اذ نظرنا الى كمية الاخبار التي كانت ترفع الى الحكومة فانها كانت تنصب انصاب الدم الماطلة حتى زادت اعمال التحقيق عن طاقته عال التاريخ كلهم ويقت احكام المادة ٢٦ من لائحة اطيان الرقمية سنة ١٨٥٨ واحكام الامر العالي الرقم ٢٨ ذي القعدة نافذة حتى العا ام الامر العالي الذي صدر بتاريخ ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ ( ١٨٦١ ) الذي قضى بان زيادات المساحة تجاع عنها ومنفعة ويربط عليها المعشر بها كانت مساحتها بأعطاء المغير بوجودها مكافأة تقداً فكان الامر المشار اليه كان قاضياً على الاخبار اذ انتطع وادرها تهاماً وسبحت في باب التاريخ « راجع كتاب الاحكام المرمية في الاراضي المصرية » ا اذا كانت هذه الاخبار تساعد على الوقوف بالضبط على حقيقة مساحة اطيان المقتون ان فيها زيادة عن الوارد بسلطات التملك او في الدفاتر التاريخية

الاراضي المذكورة سواء كان لمحقة الوقت او خلافه ويدفع عليها المخرج لجانب المغيري وواضح بده عليها خمس سنوات وقام بها عليها من المراجحة لمحقة المغيري فتقيد له اربعة اشهر ولم يرد شيء في هذه اللائحة يتعلق بالتأخير والارجاع ان هذا الفاظ كان يتمتع صرفه عند موت واضي اليد في سنة ١٨٥٨ لم تكن الحكومة تعتبر هذه الارصادات الا اذا حق واضع اليد عليها مدى حياته فقط والدليل القاطع على هذا ان هذه اللائحة نفسها لما صدرت في سنة ١٨٧٥ متقنة ومفيدة لم تذكر شيئاً مطلقاً يتعلق بهذه الارصادات بل لم تذكر اسمها لاحتكاكها كانت دخات ضمن اطيان المراجحة التي يتمتع واضي اليد عليها في منفعتها فقط وفضلاً عن ذلك فان الاراضي الرزق كانت قد قلت بين ايادي الناس في اوائل القرن الحاضر اما من سنة ١٨٥٨ فما بعد هذا التاريخ فلم تعد موجودة مطلقاً بين ايادهم بالشروط التي وضعت لاراضي الرزق في بايدي الاسر وان وجد اليوم منها بعض فهي اوقاف

اطيان زراعية - ( زمام ) « ملحق للائحة اطيان الزراعية » امر حال رقم ٢٧ ل سنة ٨٠ ( ١٥ ابريل سنة ١٨٦٤ )

لا يجوز فك زمام بلد الا باسم حال - فاذا صدر امر بترك زمام بلد ووجدت زيادة فلا يصور اعطاه تلك الزيادة لاحد بل تكون على ذمة الموري

( زيادة مساحة ) - مستخرج من كتاب الاحكام المرمية في الاراضي المصرية مسعدة بمغروب ارتين باشا ( تعريب سعيد اندى عون )

الانعام بأرض اخبر عنها انها زيادة مساحة

ان ساكن الجبان سعيد باشا لما ارتقى مسند المندوبية المجلية كان حارفاً ان كثيراً من ارباب اطيان كانوا واضعين اليد على اطيان لا حق لهم فيها وما كان ذلك الامر يخالف على احد في مصر وكان القول الشائع ان دفاتر التاريخ الاصلية التي علت سنة ١٨١٤ غير متوفرة وفيها هي كثير فاراد المندوبان يقف على الحقيقة فامر باجراء مساحة جديدة فلما صدر امر بهذا الشأن اسر اليه بعض المغيرين منه ان هذه المساحة لا تنهي قبل زمن طويل فان زيادات المساحة لا يمكن اظهارها الا بعد الفراغ من الاعمال

**زيادة المساحة** - (على لائحة الاطيان الزراعية)  
وعليه امر جنتمكان سعيد باشا في ٨ ص سنة ٧٧ مقضاة  
انه اذا ظهرت زيادة باطيان احد بمصل مربوطها من  
واضع اليد عليها من وقت ظهورها لحد اخذها - المقصود  
هو ان من حيث ان ظهور الزيادة هو وجودها وذلك لا  
يعمل الا من المساحة فالطالبة بالايجار يكون من سنة المساحة  
ولو كانت في آخر السنة فانه يتخير المطالبة بالايجار من  
اول السنة بدون تشييد تنقيح سابق الزراعة

**اطيان زراعية** - (سكة حديد) منشور من  
باشمعارون خديوي في ٢٠ محرم  
سنة ١٢٨١ (٢٥ لوليو سنة ٦٤)

الاراضي المجاورة لجناني جسر السكة الحديد لا يجوز بيع  
شيء منها ما لم يكن من بعد كل عقد من المجهتين بنسبة  
انصاف الغير جائز التصريح بمساحة انما هو جسر السكة  
الحديد والمجانبين المجاورين له والجسر ان اللذان مجانبين  
المعدن للفرور والجور كما هو مرسوم ومقتن من ديوان  
الاشغال والسكة الحديد بما ان ذلك من الجسور والفرق  
العومية التي لا يجوز فيها بيع ولا شراء وماذا ذلك بالطبع  
يجري فيه البيع والشراء كخلافه واما ارض الخنادق عند  
جنانها من الماء اذا كانت تستعمل للزراعة وتكون من المنافع  
بالمال او بالشورى يمكن للضافة طيه الارتفاع براضها  
بحيث ان الزراعة التي تجري بها لا تقصر بجسر السكة  
الحديد ولا يترب منها حرمان مرور المياه الصوفي او  
الشعوي بالخنادق المذكورة

**اطيان زراعية** - (طرح بحر) منشور تاريخه  
٥ صفر سنة ١٢٠٠ (١٦ ديسمبر سنة  
١٨٨٢) بيع الاطيان طرح البحر بالمخزائر التي  
لم يكن لها حدود واضحة

فيا سبق كان ورد للمالية من حضرة مدير البحيرة مكتابة  
في خصوص ٣٩ فدان وكسر اطيان طرح بحر بناحية محلة  
الدير كانت حصلت الرقبة من اشخاص في شرائها اوضح فيها  
ان الاطيان المذكورة لكرعا - طرح بحر لا تقص على حالة  
واحدة لان من عادة الاطيان طرح البحر الزيادة والبيع في  
كل عام بالنسبة لشوي يل البحر عليها ولهذا اذغب عدم سبها  
ومساحتها سنويا وتاجيرها على ذمة السيري حق اذا حصل  
جا زيادة فالسيري يتنعم بايجارها وان حصل مجز حين ذاك  
يصير استئثاره من قيمة الايجار لان الشفري مع تحول  
البحر عنها ومصول مجزها ضرورة يجعل منه الشك من

دفع الاحوال وان حصل بها زيادة يحرم السيري من انتفاعه  
بها وناء عليه تحرر لحضرته باشاء الارض المذكورة من  
البيع وانما على ذمة السيري وتاجيرها سنويا بحيث لا يخلو  
الحال من وجود اطيان هذه الثابتة في انشاء السديريات ومن  
الاحتشاء ان يكون الاجراء فييا على منهج وطريقة واحدة فيا  
يوجد من هذا القليل وسبق ميمه فقد اشى الحال فيه واما  
البالي بدون بيع لان ما يكون طرح بحر من الجزائر التي  
مازال البحر مارا عليها وبسبب ذلك لم يكن لها حدود ثابتة  
حيث في بعض السنين ياكل منها البحر وفي اخرى يهرح  
مستجدا خلاف التالف سواء كان في بر الجزيرة التي اكل  
منها او خلافه وبذا تكون الجزائر المحيطة عنها عرفة السير  
او للزيادة في كل سنة ما قبلها لهذا يبي من الان فضاء  
استثناء من البيع وابقا على ذمة السيري وفي كل سنة  
يصير مساحتها وتاجيرها على ذمة السيري اسوة الجزائر تاجيره  
واما الاطيان التي اغلظ البحر منها ونقلت له انجما خلاها فبها  
بالضرورة تكون حدودها ثابتة مادام البحر تحول عنها  
وتد بناسية ارض الطوفلا تدخل ضمن ما ذكر بل يستمر  
اشجار ميمها والتسلم فيها بعد الاستئذان من المالية كالجزائر  
وبذا تقتضي النشر لجهات الزوم وهذا لاسد تك للمعلومة به  
والعمل بمتضاة ثم ويشعر كشف بالاطيان المذكورة على  
قلبين احدهما بما يكون وارد الجدول بين قررة والثاني بما  
يكون خارجا من الجدول ان كان موجودا من قبل او مستجدا  
طرح بحر يوضح مخاديره وحدوده ويرد بالافادة اللازمة  
للمعلومة الجارية تاجيره سنويا من هذا القليل

**اطيان زراعية** - (طرح بحر) (نقل من كتاب القوانين  
القاهرة في الديار المصرية)

❖ لائحة الاطيان السعيدية ❖

(٥ اغسطس سنة ١٨٥٨)

(م) ١٤ انه يصحب جريان النيل وتحول جريان  
المياه ثارة من الشرق الى الغرب واخرى من الغرب  
الى الشرق لتختلف اكل بحر من الاطيان الى المجهتين  
وتجسد جزائر مستجيده وكان يصير في خصوص  
الجزائر المذكورة منازعات وجاري فيها الاحكام  
بموجب روابط محددة لذلك من مدة سابقة فالاحكام  
التي سبقت في خصوص ذلك قبل هذه اللائحة لا  
تنقض بل يكون حكمها جاريا على ما كانت عليه  
بدون نقض واما من الآن فصاعدا فالجزائر التي

(طرح بحر - ١٨٥٨)

(طرح بحر - ١٨٨٦)

تظهر يكون الحكم فيها على ثلاثة وجوه (١) الوجه الاول انه اذا كان البحر اكل من الاطيان العلوي بلد من البلاد واظهر جزيرة متصلة باطيان البلد ولو كانت تلك الجزيرة متصلة بمحدود اطيان بلاد اخرى فيصير استيفاء اكل البحر من تلك الجزيرة واذا كان المتخلف لا يوفي بما اكله البحر فالذي يبتقى من بعد خصم المتخلف يصير رفع ماله على طرف الديوان كما تصرح بذلك في البند السادس عشر من هذه اللائحة واما اذا كان المتخلف زائداً عن الذي ذهب فن بعد استيفاء قدر المذهب فالزيادة التي تبرز من المتخلف تعطى بالمزاد لمن يرغب من اهالي البلاد المتصل ذلك بمحدودها واما اذا كان المتخلف ظهير متصلاً باطيان بلد اخرى غير التي اكل منها البحر فهذه يصير دخولها في المزداد اذا لم يكن ظهر بحر باطيان البلد التي ظهرت بها الجزيرة والذي تنتهي عليه تضاف على زمام بلده - الوجه الثاني - اذا كانت الجزيرة التي تظهر هي بين البحرين والبحر اكل اطياناً من احدى التواحي التي ظهرت بينهم من الاطيان العلو المكلفة على الاهالي فيالحال يصير مقاس ما اكله البحر ويرفع ماله على طرف الديوان واطيان الجزيرة المذكورة يصير نزولها في المزداد بين اهالي البلاد التي ظهرت الجزيرة مقابلة لمحدود اطيانهم وتعطى لمن تنتهي عليه الزيادة وتلقى زمام بلده - الوجه الثالث - من حيث انه تارة تحدث جزائر بالبحر من دون اكل بحر من اطيان المصور فقل هذه الجزائر تعطى لاهالي البلاد التي ظهرت



(في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦)

(م) ١) تباع بالمزاد العمومي جميع املاك الميري الحرة من مبنائي وارااضي ايا كان محل وجودها ما عدا ما يكون مخصصاً منها للمصالح العمومية والاطيان المتخلفة من طرح البحر اي الجزائر التي لم يكن لها حدود ثابتة فانها تبقى على ذمة الحكومة

(١) القانون المدني المختلط

بند ٨٤٠ ما يحدث من طغي الاضمار على التدريج يكون ملكاً لملك الارض التي على ساحل البحر

بند ٨٥٠ ما الاراضي التي يستأصلها البحر بقرة جريانه والجزائر التي تتكون فيه فيلجج فيها منطوق اللائحة الصادرة في سنة ١٣٧٤ (موافق سنة ١٨٥٨)

بند ٨٦ الطهي الذي يحدث في البحيرات والبرك يكون ملكاً لاصحابها

(جهادية) - مستخرج من كتاب الاحكام الرعية في الاراضي المصرية لسادة بقرب اربن باشا

(تعريب سيد افندي عمون)

(اراضي الجهادية) لما ازمع محمد علي باشا فكره سنة ١٨١٢ او سنة ١٨١٣ على تنظيم عسكره على الطريقة الافريقية وجمع عسكراً سنة ١٨١٦ فرض نوعاً من الخدمة العسكرية فاضطر كثيرون من الذين وزع عليهم اطياناً سنة ١٨١٢ الى الانخراط في مصاف العسكرية فالتزم شايخ البلاد باعطاء هذه الاطيان لاناس يزرعونها بدلاً من اربانها الذين اخذتهم القرعة وبذلك نزع الاطيان فعلاً من ملكية من كانت في ايديهم على انه كان اذا عاد العسكري الى بلده عند انتهاء مدة خدمته العسكرية يستولي بدون كلاف البتة على الاطيان التي كانت له قبل انخراطه في العسكرية فكانت الحكومة تعامل المجاهدين في هذه الحالة كطبقة ممتازة من الناس لا كهجراتين عادوا الى بلادهم بعد ان هجروها مدة - فلما جلس سعيد باشا على كرسي الخديوية غير هيئة عسكره سراراً عديدة ولما كان يحب توجيب الناس في الانخراط في خدمة العسكرية اهتم بوضع خاص في المادة ٢١ من لائحة الاطيان الرقعة سنة ١٨٥٨ بحالة العساكر ذوي الاطيان فقد ورد في المادة المذكورة ما معناه ان الاشخاص الذين يتوجهون الى الجهادية من الآن فصاعداً ويتركون اطياناً بايديهم قبل توجههم تجري الحكومة زراعتها على طرف الثابت بواسطة احد اقاربه او غيره ويؤدي اموال الميري وعند عود الشخص من الجهادية يأخذ اطيانه ولا يتعين فيها طول المدة التي مضت عليها ولا قصرها اه - وقد اتى الامر الصادر بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥) ليا جاء في المادة ٣ منه احكام للمادة ٢١ المذكورة وجعل حالة المجاهدي كحالة

اطيان - (تقييط) (قرار مجلس النظار) ٢٩

مايو سنة ٨٠

الجلس المنعقد في يوم السبت ٢٠ جمادي الثانية سنة ١٢٩٧ الموافق ٢٩ مايو سنة ٨ تليت الافادة المحررة من نظارة الحفانية الى نظارة الداخلية بتاريخ ٢ جمادي الثانية سنة ٩٧ في شأن توقف الروزانة في استخراج تقاسيط بالاطيان المشورية الجاري توقيع مباحاتها بموجب عقود من قلم كتاب المحاكم المختلطة ارتكناً على عدم امكانها الاخلال بالقواعد المتبعة بها وقد اوضحت الحفانية ان التقاسيط هي ثمة عقود تملك وتقل تكليف الاطيان ولذلك رأت انه تنسبها للامر الخديوي السابق صدوره في ١٢ شعبان سنة ٩٦ عن استخراج حجج شرعية بموجب العقود المذكورة تقر ايضاً بموجبها التقاسيط من الروزانة بحيث تكون قابلة اقامة دعوى عليها والفائت اذا صدر حكم بالناء العقد المحرر منه التقييط ولدى المذاكرة في ذلك تقرر بانه نظراً لكون اصل تمرير التقاسيط من الروزانة ما كان الا عن الاطيان التي كانت جارية اعطائها من طرف الحكومة وهذه التقاسيط هي كانت قائمة مقام سند التملك للمطلي له الاطيان انما بعد تداول الايدي بالارث والبيع والهبة وغيره بموجب حجج شرعية لم يبق هناك وجه حقيقي لاعطاء تقاسيط من الروزانة عند وقوع هذه الانتقالات انما في حالة انتقال الملكية من شخص لآخر سواء كان بحجج شرعية او بعقد من قلم كتاب المحاكم المختلطة يكفي بالتأشير في سجلات قيد التقاسيط الاصلية بما حصل من انتقالات الملكية بمقتضى الحجج او العقود المذكورة وهذا لا يمنع ابطال التأشير اذا صدر حكم انتهای بفسخ الانتقال والغاء الحجة او العقد الذي حصلت بموجبه هذه التأشير

غيره من الناس ففضى بآب ارضه تبقى مقيدة باسمه مادام موجوداً تحت السلاح وان له الحق في ان يتصرف في ارضه كيف شاء وقد وجدت في مجموعة اوائح الاطيان تحت عنوان فقرة ٣٤ هذه العبارة الآتية — « الاطيان المراد اعطاؤها للجهادية الذين يمدون الى بلادهم تعيينها الحكومة من الاطيان الخراجية عن الزمام » وكان هذه العبارة لم تكن الا الجهادية الذين لم يكن لهم ارض مطلقاً عند توجههم الى العسكرية والراجح ان الحكومة ارادت باعطائهم اراضي مكاناتهم على خدمتهم او وقايتهم من الفقر فلان الامر العالي الرقم ٢٦ وجب سنة ١٨٦٥ قضى بان الاشخاص الذين يلحقون بالخدمة العسكرية تبقى اطيانهم على اسمهم مدة وجودهم تحت السلاح اسوة بالاشخاص غير الجهادية وفي هذا دليل كاف على ان العبارة التي اوردها لم تكن الا الجهادية الذين لم يكونوا مالكيين اراضي عند الحاقهم بالخدمة العسكرية وبالجملة فالجهادية يماثلون فيما يخص الاطيان والضرائب اسوة باقي الناس من غير تمييز ولا استثناء

( جهادية ) — . ( ملحق للائحة الاطيان الزراعية )

الاطيان المدعو عنها في المادة ١٣ من لائحة الاطيان (راجع اطيان زراعية) باعطائهم الجهادية الذين توجهون الى بلادهم يكون اعطاءهم اطيان الميري المستبعدات الجائز الاعطاء منها وتعيينها الحكومة

اطيان زراعية — . ( حجة ) ١ نقل من كتاب القوانين المقترحة في الديار المصرية

لجاسه ج . ل . فورست

( لائحة الاطيان )

( ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ )

( م ) ٩ الجاري من قديم الزمان ان المزارعين في الأراضي الميرية الخراجية يسقطون حقوقهم من اراضي الزراعة ويفرغونها لتسليم بموجب حجة

شرعية فمن حيث ان المزارع في الاراضي الميرية يسوغ له شرعاً ان يسقط حق انتفاعه منها لغيره وانه يفرغ عنها لغيره باختياره وان اصول الشريعة تقضي ان لا ملك للمستقط ولا للمستقط له في الاراضي الميرية الخراجية بل الملك فيها لجهة بيت المال لكن من حيث ان المزارع فيها له اثر وهو حق منفعة الزراعة فيسوغ له اسقاط حقه في تلك المنفعة والفراغ والنزول عنها شرعاً فيقتضي ان من الآن فصاعداً اذا وقع الفراغ او نزول او اسقاط من احد للاحد يلزم ان يكون ذلك بموجب حجة شرعية من محكمة تلك الجهة او من النواب المأذونين بسلع الدعاوي الشرعية وكتابة الحجة ويكون ذلك بعد الاستئذان من المديرية وصدر الاذن منها بتحرير الحجة من بعد التحقيق بان الاطيان حقه على مقتضى ما هو مدون بهذه اللائحة مع استيفاء الشروط التي ذكرها وهو انه يشترط على المستقط له او المقرغ او المباع لها سواء كانت الاطيان خراجية او مملوكة ان يكون ممثلاً الى القوانين والوائح والاوامر التي تصدر من الحكومة ويكون ملزوماً بسداد الاموال واداء المطالبات الميرية حسب ما يصير على اهالي الساحة وهكذا يشترط في سائر الحجج التي تصدر من الآن فصاعداً واذا تبين فيها بعد ان المسقط له او المقرغ له اجري مخالفة الشرط المذكور فيجبر على الاجراء بموجبها بدون مخالفة هذا مع الحذر من كتابة حجة اسقاط او فراغ او نزول على خلاف الشروط المذكورة من بعد التراضي من المستقط والمستقط له واذا كان بعد هذا يظهر وجود حجة محورة من بعد تاريخ هذه اللائحة وتكون مخالفة لهذه الشروط واسنادات عادة مكتوبة بالاسقاط والافراغ والبيع فلا تعتبر وترد الاطيان الى المستقط والتمن للمستقط له مع ترتيب الجزاء عليها وعلى القاضي بحسب القانون ( م ) ١٠ ان حجة الاطيان السابق كتابتها قبل هذه اللائحة من الفضاة الذين



عليه ويقدم لها الاستدعاء اللازم وبعد التحري اذالم يوجد مانع لتصرفه ففي الحال يؤخذ جواب القبول من الطرف الثاني على يد القاضي ومن يلزم ويصير تسجيل ذلك بسجل مخصوص يترب بكل مدير به وبعد التأشير من المدير او وكيله الذي يحضر ذلك على يده يصور تتمم اللازم بموجب المادة ٩ من لائحة الاطيان لتحرير الحجة والتكليف باسم المسقط له او استنفاج التقييط وفيد المربوط باسم المشتري كما انه ان تصدر توجه الطرفين واحدها الى المديرية فيعينون وكلاء شرعيين وباجراء هكذا اذا توسع احداهما قبل استخراج الحجة او التقييط ومن آله استحقاق طلب الحصول عليه فيجب لما ذكر مجرد وجود صحة الواقعة في ذلك السجل اما اذا كانت غير مسجلة فلا تنجح الدعوى

(لائحة المحاكم الشرعية)

(١٧ يونيو سنة ١٨٨٠)

(١٨) اذا كان لغارساء كان ارضا مملوكة او ميرية او مفروسة وما الحق بذلك حجة اصلية مسجلة بالسجل الممان وضاعت واراد المنسحق لهذا المقار استخراج صورتها فلا مانع من استخراجها واختم عليها من القاضي بالتصديق على مطابقتها للأصل بدون توفيق على استئذان او غير - (م) ١٩ اذا حضر شخص لمحكمة من المحاكم الشرعية واراد ان يتصرف في عقار من المقارات المتقد ذكرها داخل في دائرة ولايتها واختصاصها يبيع او وثق او رهن او حبة شرعية او غير ذلك من انواع التصرفات او يستخرج بالمقار المذكور حجة ايلولة عن مورثه ولم يكن يده حجة اصلية شاهدة له او لمورثه بذلك فيسد تحقق الملكية ووضع اليد بالحكمة تصدر الحجة الشرعية بذلك بدون توفيق على استئذان وتعلن المحكمة الصادرة منها تلك الحجة في الحال ديوان الاوقاف وبيت المال وفي الثغور ونجبات اقلع تعلن ايضا جهة الادارة المختصة بمراجعة قواعد الاستجكادات

بالمحاكم الكبار او من النواب الشهيدين الذين كانوا مرخصين في المرافعات والدعاوي الشريعة وكتابة الحجج يلزم اعتبارها والعمل بها حيث كانت مسجلة سيف سجل احد القضاة او النواب المذكورين واما الحجج التي من النواب الصغار غير المشهورين مثل نائب شرع بلدة صغيرة او كافر فلا تعتبر بل يصير تغييرها بمجة من القضاة الذين بالمحاكم الكبار او النواب الشهيدين اذالم تقض خمس سنوات على وضع اليد على الاطيان المذكورة وقد تمدد ميعاد سنة كاملة من وقت صدور هذه اللائحة لتغيير الحجج الماثلة لذلك اما اذا كان مضى على وضع اليد خمس سنوات فاكثر من بعد تكليف الارض عليه فلا يلزم تغيير تلك الحجج بل بكتفي بوضع اليد مدة الخمس سنوات المذكور عنها بالمادة الخامسة من هذه اللائحة واما اذا لم يكن مضى خمس سنوات مع واضع اليد المشتري ولم تكن الحجة التي معه من نواب مأذونين بل من نواب صغيرين او سندات شرعية فيما ذكر يلزم تغييرها من المحاكم الكبار بحضور التريتين وان وجد ان البائع قد توفي او تسب ولا يستدرك طلوع النجمة مرة اخرى فتل ذلك يصير تحقيقه بالمديرية اذا ظهر مدع ياتع واضع اليد وهذا عن الذي سبق ومن الآن فصاعدا لا يتقرر الحجج الا من المحاكم الكبار او من النواب المأذونين في كتابة الحجج وسام الدعوي كما هو مصرح بالمادة التاسعة من هذه اللائحة

(قرار من مجلس الخصوصي)

(في ٢ جماد اول سنة ١٢٨٣ - ١٧ سبتمبر)

(١٨٦٦)

من يريد اسقاط منقطة اطيانه انطراجية او بيع اطيانه العشورية فيعد اتفاق الطرفين يتوجهون لديوان المديرية ومع المسقط او البائع سنداته مثل حجاج شرعية بالخراجي او تقييط ديواني بالشووي وما يؤيد وضع يده على الطين بالثبات دفع المربوط

ونحوها بذلك — (م) ٥٥ هـ من حقوق جميع الحاكم الشرعية كتابة حجج المقارات بما في ذلك من الاطيان المشورية والمخرجة سواء كانت بدائرة ولايتها او لا بما يحصل فيها من انتقال الملكية بجميع اسبابه او من الرهن ونحوه او من الاقاف او الوصية وكامل العقود التي تحصل في شأنها انما لا يتحرر الاشهاد بشيء من ذلك في الاطيان الا اذا وجدت قوائم ببيان مساح ومسطحات الاطيان وحدودها بياناً كافياً او كانت البيانات موحدة بمحكمة اصلية واجراء تحرير الحجج من اي محكمة كانت لا يكون متوفقاً على استئذان من جهة الادارة ولا غيرها متى ظهر للمحكمة التي يراد الاشهاد فيها عدم المانع من ذلك انما اذا كان ذلك المقار في غير محل ادولة هذه المحكمة يكون على هذه المحكمة الاشعار بما صدر لديها لمحكمة المقار المذكور ليؤشر بمقتضى ذلك على سجل هذا المقار بذلك ان كان سجلاً بها وان كان سجلاً بمحكمة اخرى به واسعارها بذلك لاجراء ما ذكر (ويرسل ايضاً من محكمة العقد ملخصه الى المحكمة الكائن بدائرتها المقار لتسجيله بسجل بطرفها وعلى هذه المحكمة في جميع الاحوال ان تعلن جهة الادارة التابع لها المقار بما يثبت او يعلم لديها من الانتقالات لنقل التكليف) —

(م) ٥٨ هـ ينبغي الاحتياط الكامل في مفاصل وتحديد المقارات التي تصدر بها الحجج الشرعية باي وجه كان ولو كانت خالية عن البناء ويذكر مفاصل اضلاعها ومسطحاتها وحدودها بالبيانات الكافي بالمساطر والحجج بكتابة الضبط والدقة — (م) ٥٩ ينبغي مفاصل وتحديد الاطيان التي تصدر بها الحجج الشرعية وتذكر المفاصل والمسطحات والحدود بها وبضبطها — (م) ٦٠ لمحكمة مصر كتابة الحجج الشرعية بما يصدر بها من العقود في شأن المباني والفراس والارض التابعة لذلك عشورية كانت او خراجية الكائنة بضواحيها

واشعار المديرية بذلك — (م) ٦١ لحاكم الثغور والمخاضات كتابة الحجج بالاطيان الكائنة بالجهات التابعة لها (م) ٨١ كافة الحجج التي تصدر من الحاكم الشرعية عن العقود المجرد موضوعها عن ذكر مقابل لا صدرت بصدده كالوقف والابولة تكون كتابتها في الورق التمشق بالنية المناسبة للقيمة المقدرة بمعرفة اهل الخبرة ولا بد من ذكرها باخر الحجج — (م) ٨٢ ينبغي ان تكون كتابة الحجج والسندات والصور التي تطلب من المحكمة بالاوراق التمشقة بالنيات المناسبة للبالغ المندرجة بها سواء كانت من الاثمان او القيم المقدرة بمعرفة اهل الخبرة (امر عال)

(في ١٧ يونيو سنة ١٨٩٠)

(م) ١ تسمح الحكومة بمعاذة ورثة المتوفين من ارباب الاطيان المخرجة والعشورية من رسوم ابولة وضع اليد ومن رسوم ابولة الارث وان تعددت فيها المناقصات ومن رسوم القسمة سواء دلت عن تلك الاطيان المتأهلة او لم تدفع — (م) ٣ المعافاة من الرسوم المرفوعة تكون لمدة سنتين تبثدي بعد ٣٠ يوماً من تاريخ نشر امرها هذا — (م) ٤ لا تشمل هذه المعافاة الاملاك المبنية او الارض المعدة للبناء — (م) ٨ من يتأخر عن الطلب اثناء مدة المعافاة ويريد بعد ذلك استخصاله على حجة باستخفائه يتحصل منه في السنة الاولى رسم الابولة باعتبار ٣ في المائة وفي السنة الثانية يتحصل الرسم المذكور باعتبار ٤ في المائة وفي السنة الثالثة وما بعدها يتحصل باعتبار ٦ في المائة وذلك خلاف رسم القسمة ورسم الكتابة والتحرير حسب المقرر: بلاحقة الرسوم لحاكم الشرعية — (م) ٩ يؤخذ الرسم من ورقة من يتوفى بعد مدة المعافاة المحكي عنها اثنان في المائة اذا كان الطلب تقدم في مدة سنة من تاريخ الوفاة فاذا تأخر للسنة الثانية يكون ٤ في المائة وفي الثالثة وما بعدها ٦ في

المائة وذلك خلاف رسم القسمة ورسمي الكتابة والتوقيع حسب اللائحة

اطيان زراعية - (البلولة) منشور بشأن ما يجري في تحصيل رسم ايلولة الاطيان او القفار بالمحاكم الشرعية في ٣١ راسنة ٩٨ (٣١ فبراير سنة ٨١) مديرية الملوثة كانت بعثت افادة اوضحت فيها ان بعض محاكم مراكزها مجرون تحصيل رسم ايلولة الاطيان الخراجية في المائة اثنين على موجب لائحة المحاكم انما متبرون قيمتها على حسب مالتعاشرين سنة كنص القرار السابق صدور من المجلس الخصوصي وينفذ باسم عال في سنة ١٢٨٢ وان باقي محاكم المراكز مع محكمة المديرية مجرون تحصيل تلك الايلولة في المائة اثنين ايضا لكن بحسب قيمة الاطيان كنص المادة الثامنة من لائحة رسوم المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٢٩٣ والمادة التاسعة من تمريفة رسوم المحاكم المذكورة الصادرة في سنة ١٢٩٧ ورغبت التصريح لها بما يتبع ولاقتضاء سير جميع المحاكم على حالة واحدة قد تحول على نظارة الحفانية النظر في ذلك واجراء ما يقتضي له فالآن وردت مكاتبها رقم ١١ الجاري نمرة ٤٣ علم منها انها اصدرت منشورا في التاريخ المذكور لكافة المحاكم الشرعية وحررت على صورته للمجالس ايضا بما معناه انه من حيث ان المادة التاسعة من تمريفة رسوم المحاكم الشرعية الصادر عليها الامر العالي في ٩ رجب سنة ١٢٩٧ مذكور فيه ان (رسم ايلولة القفار والاطيان العشورية والخراجية وان تعددت فيها المناقصات باعتبار المائة اثنين بحسب القيمة ولو كان في القفار انشاء) ومن الضروري الاجراء على حسب نص المادة المذكورة بكافة المحاكم مع مراعاة العمل ايضا بمقتضى نص قرار مجلس النظارة الصادر في ١٩ شعبان سنة ١٢٩٧ الموافق ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٠ وحصل فشره عموما الذي مقتضاه ان ارباب الاطيان الذين دفعوا المبالاة بتمامها او جزء منها ولم يكن عندهم

حجج تملك يكون لم الحق في ان يتوصلوا بجائا على حجج تكون سنداً لتملك وثبته لدفع المبالاة وان الحجج التي تعطى على الوجه المذكور لا يستعنها سوى نفس صاحب الطين الذي دفع المبالاة او ورثته ان كان توفي ورغبت الحفانية بافادتها بادوة الذكر تبليغ ذلك من الداخلية لجهات الادارة وحيث من الاقتضاء معلومية الجهات بما ذكر للملاحظة الاجراء بمقتضاه فقد حصل النشر بذلك عموما في تاريخه ومن الجملة هذا كتم للمعلومية والتبنيه اطيان زراعية - (البلولة) (رسم ايلولة) ذكر توفي ١٧ يولييه سنة ١٨٩٠ بمقتضى الورثة من رسوم ايلولة والقسمة من ارباب الاطيان

✽ اسرعال ✽

(نصف خديو مصر)

بعد الاطلاع على تمريفة رسوم المحاكم الشرعية الصادر عليها امرنا بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يولييه سنة ١٨٨٠) - وعلى قرار مجلس النظارة بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٢٩٧ (٢٧ يولييه سنة ١٨٨٠) وبناء على ما عرضه طرقة مجلس النظارة اسرنا بما هو آت - (م) ١ تسع الحكومة بموافقة ورثة المتوفين من ارباب الاطيان الخراجية والعشورية من رسوم ايلولة وضع اليد ون رسوم ايلولة الارث وان تعددت فيها المناقصات ومن رسوم القسمة سواء دفعت عن تلك الاطيان المبالاة او لم تدفع و يؤخذ فقط ربما الكتابة بالمبسطة ونحوه الحجة حسب المانور بلائحة رسوم المحاكم الشرعية بحيث لا يتجاوزان ستين قرشا - (م) ٢ تسع الحكومة ايضا باعطاء حجج شرعية الى المستحقين في ايمان ذوي العائلات بمقدار استحقاق كل منهم فيها بحسب ما يحضه عما هو مكلف باسم احد العائلة وبمجاناتهم من دفع الرسوم المستحقة على الايلولة والقسمة اما زسم

مادة وثمنا ثلاثة قروش فقط — (م) ١١ المبايعات التي توقعت في السابق امام الحاكم المختلطة والتي تتوقع امامها في مدة المعافاة من ورثة المتولين او من ارباب الحقوق في اطيان العائلات وليس لم جميع بما باعوه ويكون محققاً للادارة استحقاقهم لذلك يصير نقل تكليفها بنسب المشتريين بدوون دفع رسمي الايلولة والقسمة — (م) ١٢ تعمل لائحة بعمرة ناظر الحفانية لتسهيل وانتظام وسير الاعمال في تحرير السجيج المذكورة — (م) ١٣ على ناظري المالية والحفانية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه ايلولة — اللائحة التي اصدرها سادة ناظر الحفانية تنبيهاً لذكرى المعافاة من رسوم الايلولة والقسمة لمدة سنتين ١٠ يولييه سنة ٩٠

### نظن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الثانية عشرة من الذكرى الصادر جاريخ ٢٩ شوال سنة ١٣٠٧ (١٧) بولييه سنة ١٨٩٠

وبعد تصديق مجلس النظار قررنا ما هوآت — (م) ١ يجب على عمد ومشايخ وصراف ومأذون كل بلد في مدة لا تزيد على ٣٠ يوماً من تاريخ نشر الامر العالي المؤرخ في ٢٩ شوال سنة ١٣٠٧ (١٧) بولييه سنة ١٨٩٠ ان يجمعوا اهالي بلدهم وكل من له حقوق بالارث او في اطيان العائلات ويريد الاستحصل على حجج بها مجاناً ويصدر فخر بجدول باسماء الطالبين اسما اسما ويوقع على الجدول من الطالبين المذكورين ان كان لهم اختتام او خطوط ومن المشايخ والعمد والصراف والمأذون بعد جمع كية الاسماء ويجوز لكل واحد ان يقدم طلبه مباشرة الى المديرية او المركز بالكتابة على ورق عاده — (م) ٢ تقدم الجداول المذكورة والطلبات للمديرية او المركز ويجعل لكل نية منها دلتا بخصوص لتفيد الطالبات بنمرة متسلسلة ويعلق في كل جدول او طلب ايصال مستخرج من دفتر قسيعة بحتم مدير

الكتابة بالقبضة ورسم تحرير الحجة فهو حسب المذكور بالمادة السابقة — (م) ٣ المعافاة من الرسوم المرفوعة تكون لمدة سنتين بتبديء بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشر امرنا هذا — (م) ٤ لا تشمل هذه المعافاة الاملاك المبنية او الارض المدة للبناء (م) ٥ الورثة واضعوا اليد على اطيان اشترائها مورثهم بعد سنة ١٨٧٩ بدون عقد رسمي لا يفاون من رسمي الايلولة والقسمة الا اذا دفعوا رسم البيع الذي حصل لمورثهم المذكور بواقع المائة خمسة (م) ٦ على من يطلب حجة باستحقاقه في الاطيان سواء كانت بالارث او بوضع اليد او بالتصادق من ذوي العائلات ان يقدم طلباً بذلك في اثناء مدة المعافاة بالكتابة التي يقرها ناظر الحفانية في اللائحة المذكورة عنها بالمادة الثانية عشرة من امرنا هذا (م) ٧ يحفظ هذا الطلب الحق لمقدمه في وقته في استحصله على الحجة مجاناً ومن يتأخر عن تقديم طلبه في المدة الممنوحة من الحكومة لا يكون له هذا الحق — (م) ٨ من يتأخر عن الطلب اثناء مدة المعافاة ويريد بعد ذلك استحصله على حجة باستحقاقه يتحصل منه في السنة الاولى رسم الايلولة باعتبار ثلاثة في المائة وفي السنة الثانية يتحصل الرسم المذكور باعتبار اربعة في المائة وفي السنة الثالثة وما بعدها يتحصل باعتبار ستة في المائة وذلك خلاف رسم القسمة ورسمي الكتابة والتحرير حسب المقرر بلائحة رسوم الحاكم الشرعية — (م) ٩ يؤخذ الرسم من ورثة من يتوفى بعد مدة المعافاة المحكي عنها اثنان في المائة اذا كان الطلب تقدم في مدة سنة من تاريخ الوفاة فاذا تأخر للسنة الثانية يكون اربعة في المائة وفي الثالثة وما بعدها ستة في المائة وذلك خلاف رسم القسمة ورسمي الكتابة والتحرير حسب اللائحة — (م) ١٠ السجيج التي تعطى مجاناً في المدة الممنوحة بمقتضى المادة الثانية من امرنا هذا تكون مطبوعة بالكتابة موافقة لموضوع كل

فوكيل المديرية او مامور المركز مع وضع النمرة امام كل اسم على الجدول او الطلب وفي آخر مدة المامدة يصير تقفيل دفتر ويختتم عليه من المدير او مامور المركز - (م) ٣ الاشخاص المقيمون في جهة خارجة عن دائرة المديرية الكائنة بها الاطيان يجوز لهم ان يقدموا طلباتهم بالكتابة على ورق عادة لجهة الادارة المقيمين فيها وعلى حاكم الجهة ان يجري احوال طلباتهم الى المديرية التابعة لها الاطيان بكتابة رسمية ويعطى ايضاً بمقتضى الطلب يستل استلام طلبه وتاريخ وثيقة المكتوبة المرسل معها الطلب لجهته وعند وصول الطلب المذكور للمديرية يصير قيده في الدفاتر المذكورة بالمادة الثانية بالنمرة المسلسلة بالتتابع - (م) ٤ على كل من المدير ومأمور المركز ان يقدم سيفه كل ١٥ يوماً للمحكمة المختصة باستخراج الحجج المذكورة الجداول والطلبات التي تقدمت له في مدة الخمسة عشر يوماً المذكورة بعد وضع النمر على الجداول والطلبات - (م) ٥ عند ورود تلك الجداول الى المحكمة يجب عليها ان تطلب في الحال من المديرية او المركز عشرين بعد عشرين من ارباب الطلبات بالاسماء بحسب درجات غير الطلبات المينة بالجداول والطلبات الاول فالاول في يوم معين ومعهم الاوراق والمستندات التي تستخرج بمقتضاها الحجج وشهود المعرفة والاثبات وعلى مسيراف البلاد ان يعطوا للطلابين من ارباب الحقوق كشوفات مجانية على ورق عادة من واقع ما هو وارد بالمكلفات بالبيان الكافي - (م) ٦ على كل من المديرية والمركز ان يجري للاشخاص المطلوبين اعلانات رسمية مكتوبة على نسختين في اوراق مطبوعة مجاناً بالخط في اليوم المعين امام المحكمة على حسب ماصدر منها بحيث يكون ارسال الاعلانات المذكورة لاربابها قبل اليوم المعين للخطور بمشرة ايام على الاقل لمن يكون مقياً بدائرة المديرية مع مراعاة مواعيد المسافات لمن يكون

بكون خارجاً عنها - (م) ٧ الاعلانات المذكورة تسل نسخة منها للشخص المطلوب ويوقع على الثانية وفي حال غيابه يوقع عليها شيخ البلد وتعاد النسخة الثانية للمديرية - (م) ٨ كل من يحضر الى المحكمة من طالبي الحجج يصير اثبات حقوقه في الاطيان وقيدتها بالمضبطة ائدة لذلك على حسب القواعد المقررة - (م) ٩ لاجل سهولة العمل وتبسيط استحقاق ارباب الاطيان بالمضبطة الاول فالاول يجب ان كل محكمة تعين مأذوناً او اكثر من كتابها بحسب جسامه العمل ومع كل مأذون مضبطة لتفيد ما يقع من ذلك - (م) ١٠ كل ما تم العمل في مضبطة تفهرس الحجج اللازمة من واعها مطابقة لما في المضبطة وتختتم من القاضي ويجري تسجيلها على حسب المخصوص بلائحة الحاكم الشرعية - (م) ١١ يتعين على المدير مراعاة تجاوز وتسجيل الاعمال باوتها وعلى كل محكمة ان ترسل للمديرية في آخر كل شهر ما ياتي - اولاً - كشف ببيان اسماه وغير الاشخاص الذين صار عليهم في مدة الشهر ومن حضر منهم ومن لم يحضر - ثانياً - جميع الحجج التي انتهت في ظرف شهر - ثالثاً - بيان الاعمال التي قفيت في المضبطة وتمت تحرير الحجج عنها - رابعاً - بيان الاعمال الجاري رتبها ولم تنقيد بالمضابط والموجب لعدم قيدها - (م) ١٢ على المديرية عند ورود ذلك اليها ان تجري ما يأتي بيانه - اولاً - ان يصير تسليم الحجج لاربابها بعد استحصاها على ثمن المدة ثلاثة فروش ورسوم الكتابة والتحرير التي لا تتجاوز ستين قرشاً - ثانياً - تأذن بنقل تكليف الاطيان باسماء من تحررت اليهم الحجج - (م) ١٣ التذكيرات التي تحصل من ارباب الشأن بخصوص استخراج هذه الحجج تقدم الى المدير وبعد ان يصير تفحصها يجري ما يلزم بشأنها وما يترأى عليه الى المدير لزوم عرضه الى نظارة الحفانية بعرض لما عنه ويجوز تقديم

٣٠٩ (٢٤- ابرس سنة ١٨٩٢) الموافقة على ذلك  
فيناء عليه قد نشر في تاريخه لعموم المحاكم الشرعية عن  
ذلك الصلح به والعمل على مقتضاه وبالجملة فهذا  
لخضرتكم لاتباعه

ايلول — (٨ اولى سنة ٩٤)

✽ امر عال ✽

✽ نحن خديو مصر ✽

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر بتاريخ  
١٧ يونيو سنة ١٨٩٠ بخصوص استخراج حجي  
الابلولة — وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار  
امرنا بما هوأت — (م) ١ قد الغيت المادتان  
الثامنة والتاسعة من الامر العالي الرقم ١٧ يونيو  
سنة ١٨٩٠ — (م) ٢ قد تعددت رسوم الابلولة  
باعبار اثنين في المائة وذلك خلاف رسم القسمة  
ورسمي الضبط والتحرير حسب المدون بلائحة  
رسوم المحاكم الشرعية — (م) ٣ على  
ناظري المالية والمحاسبة تنفيذ امرنا هذا كل  
منها فيما يخصه

اطيان زراعية — (حجة ايلول) لا يعلق لللائحة

الاطيان الزراعية ٥ امر  
حال الدالية في ١٢ ب سنة ٨٠ (٢٣ ديسمبر سنة ٦٣)

حجج الابلولات يصور تحريرها من المحكمة للصعري  
الكائنة بالاقليم به الاطيان الموجودة والمقارن كنجاري  
في تحرير اللبائعات في المقارن وغير ذلك

حجة — (علق لللائحة الاطيان الزراعية) امر في  
١٩ د١٥ سنة ١٢٨٠ (٢٦ ابريل سنة ٦٤)

الجميع للشرعة الصادرة من المحاكم المعبرة والمجتمعة بالجميل  
الامان لا تسع فيها دعوى

حجة — (علق لللائحة الاطيان الزراعية) امر في  
٣ ب سنة ١٢٨٢ (٢٢ نوفمبر سنة ٦٥)

على قرار من المجلس الخصوصي

كل واضع يد على اطيان خراجية بدون حجة محررة من  
محكمة معتبرة يضمن طيلة استخراج جميع تملكه مضمنا

التشكيكات من اربابها الى نظارة الحفانية مباشرة —  
(م) ١٤ على المديرية ان تقدم لنظارة الحفانية  
في كل ثلاثة شهور جدولاً واضح به بيان الحجج  
المستفجرة من كل محكمة يبين اصل الطلبات  
والذي انتهى منها والباقي

ايلول — ٥ منصور من نظارة الحفانية في ٥٠ ابريل

سنة ٩٢ الى المحاكم الشرعية فيما يخلق بتحرير حجي  
الابلولة والتسعة وهو

اللائحة التي وضعتها المحفانية تنفيذاً للذكر  
الصادر في ١٧ يونيو سنة ٩٠ بالمعانات من رسوم  
الابلولة والقسمة لمدة سنتين فقت بان يكون تقديم  
الطلبات لجهات الادارة وهي تبليها للمحاكم الشرعية  
الكائنة في دائرتها الاطيان لاستخراج الحجج ولا  
كان من اصحاب الطلبات من يرغب كتابة الحجج  
المنفصلة به من محكمة خلاف المحكمة الكائنة في دائرتها  
الاطيان سواء كانت لتفرق تلك الاطيان بعدة  
جهات اول بعد الجهة الكائنة فيها المحكمة عن محل اقامته  
ورغبة عدم تكيد المشاق والصعوبات وزيادة المصاريف  
وكانت الابلولة اما محضة وهذه لا يرى صعوبة في  
استخراجها من المحكمة الكائنة الاطيان في دائرتها  
كما تقضيه اللائحة المذكورة واما ايلولولة مشتملة على  
قسمة وهذه يوجد فيها صعوبات اذا لم تكن الاطيان  
بدائرة محكمة واحدة بل متفرقة بعدة جهات متباعدة ناذ  
يتوجب على مراعاة القاعدة المذكورة في هذه الحالة  
تكرار العمل في كل محكمة من المحاكم الداخلة فيها جزء  
من الاطيان المسمومة قل او اكثر ولا يغني ما ينجم  
عن ذلك من الضرر بالورثة سواء كان من جهة  
المشتقة او من زيادة المصاريف فقد روي ان مواد  
الابلولة المشتملة على قسمة تيجوز كتابتها اما باحدى  
المحاكم الكائنة الاطيان في دائرتها واما بالمحكمة  
الكان في دائرتها محل توطن المورث وحيث ان  
مجلس النظار قرر بجلسته المنعقدة في ٣٥ شعبان سنة

سنة ٦٧ ) بأنه اذا اراد احد شغرى شيء من اطيان وعقارات ويكون عليه او على البائع شيء للبري فلا يتعرو حجة بما يباع حتى يستد مطلوب البري الاراضي المتروكة تخيلاً فيما عدا الاموال او المشور المربوطة على الاطيان مقرر على الخيل مشور سنوياً

**حجة -** ( ملحق للائحة الاطيان الزراعية )  
امر كرم في ١٣٥٠ سنة ٢٨٥ (١ مارس

سنة ٦٩ ) على قرار من شورى الثواب في ٢٣ محرم سنة ١٢٨٥

المبالي الكاتبة بالاراضي الخراجية والمشورة ولم يكن بها حجب بيد اربابها فمن منهم يريد اخراج حجب شرعية بها بحساب لذلك

**حجة -** صورة افادة صادرة من المجلس الخصوصي الى الداخلية بتاريخ غرة الحجة سنة ١٢٩٤

نمرة ١٢٠ ( ٧ ديسمبر سنة ٧٧ )

علم بالمجلس من افادة الداخلية رقمته ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٩٤ نمرة ٨١ والاوراق مرفوعة وما صار الاستدلال عليه من التودلات ما استفيد منه انه بعد ان صدرت مضبطة من مجلس الاحكام تاريخها ٧ رمضان سنة ١٢٨٤ نمرة ١٠٤ وتوجت باسم عالي في ١٤ رجب سنة ١٢٨٥ ومن ضمن ما اشتملت على ان المحلات اللاتي يقال بدم وجود حجبها باي سبب من الاسباب وبتمسك اربابها اخراج حجب لهم بها مثل تحرير تلك الحجب تصير الثائرة من الحكمة الى الاوقاف ويث المال والى الحافظة حتى يحصل المرس على ثبوت المحل المرقوب اخراج حجبته وبعد ذلك يتصرح باخراجها فبعض الجهات كانت استعنت عن بعض انواع في هذا الخصوص واذ ذاك تحول النظر فيها على المجلس

الخصوصي وبحسب ما ترقى به حرو للداخلية في ٨ رمضان سنة ١٢٨٨ نمرة ١٥٧ بما مقضاه لزوم مراعاة حجب جيران المحل الذي يقال بدم وجود حجبته اذ وضح بهم اسم الجار والمحدود حتى بالاجراء حكماً بما تظهر بعض استرشادات تنصح بها الحفظة وبعد انتام التحقيق يؤخذ سند او ضامة على طالب الحجة الجدل بحيث يتصرح بها مسؤوله وادافته كلاهما مما فيا اذا ظهر ما يتا في هذا الطلب مع توثيق هذه الشروط في صلب الحجة انه بعد ثبوت الملكية شرعاً بالحكمة واجراء المناقش والتحديد نقاد الحافظة ليصرح منها الى الحكمة بما تجزئه كما انه عند حصول الاقتناء في اي مادة من ذلك محال الى المجلس للخطي ومع عدم ايضاح بالمشيطة ولا بما تجزئه لاراعيلة من المجلس بالتاريخ والتفرع البادي ذكرهما بلزوم تسلسل الكشف من سجلات الحاكم

فكون سنداً له ويؤخذ على استخراج الحجب للذكورة رسم وعوايد في المائة واحد عن كل فدان يؤخذ مربوط سويته الخالية من مدة عشرين سنة وهكذا كل من توفي من ارباب الاطيان عن ورنه تكتب لورثته حجة ايلولة في المحال ويؤخذ منهم الرسم السالف ذكره ويتحدد ميعاد ستين كاملين لارباب الاطيان المذكورة من تاريخ اعلان هذا القرار لاجراء ما ذكر ومن يتأخر عن الجهاد المذكور ولم يقع منه تداعي في خصوص اطيان خراجية بلا حجة فلا تسمع له دعوى حتى استخراج لما حجة وفي هذه الحالة لا تريد قبض الرسم عن واحد في المائة كما ذكر والاطيان التي تباع وتشرى يؤخذ عليها عوايد في المائة حصة على اللبن - ولا تكون كتابة الحجب الا بعد تحقيق ثبوت امتلاك الختمه لطالب الحجة بفور منارح - ولتصرح من المديرية باخراجها وتجري قاعة مساحة عنها يتبين بها المحدود والمساكنات بما يعلم منه مقدار قصب كل حد من المحدود الاربع باسمه وتكون المساحة بمشور واتفاق الجيران كي لا يحصل بعدها تنازع

**حجة -** قرار من المجلس الخصوصي رقم ٧ جا سنة ٨٤ - ١٧ سبتمبر سنة ١٨٦٦

وعليه امر طال في ١٩ منب من بر رد اسقاط منفعة اطيانه الخراجية او بيع اطيانه المشورة فيبعد اتفاق الطرفين يتوجهون لديوان المديرية ومع المسقط او البائع سنداته مثل حجب شرعية بالخراجي او تقسط ديواني بالمشوري وما يؤخذ وضع يده على الطين بالثبات دفع المربوط عليه ويقدم لما الاستدعاء اللازم وبعد الفري اذا لم يوجد مانع فصره في المحال يؤخذ جواب التبول من الطرف الثاني على يد الفاضل ومن يلزم ويصر تبديل ذلك بعمل مخصوص يقترب بكل مديره وبعد التأشير من المدير او وكيله الذي يحصل ذلك على يده يصير نسج اللازم بموجب مادة ٩ من لائحة الاطيان لتحرير الحجة والتكليف باسم المسقط له او استخراج القسيط وتيد المربوط باسم المشتري كما انه ان تقرر توجه الطرفين او اعلموا الى المديرية فيمنون وكلاء شرعيين وباجراء حكماً اذا توفي احداهما قبل استخراج الحجة او التقيط ومن آكل اليه الاستفاق طلب الحصول عليه فيجاب لا ذكر مجرد وجود حصة الواقعة في ذلك المجلس اما اذا كانت غير محيلة فلا تسمع الدعوى

**حجة -** ( ملحق للائحة الاطيان الزراعية )  
منشور من تفتيش عموم الاقاليم رقم ٢

جا سنة ١٢٨٤ ومن المالية في راسنة ١٢٩٠ ( ١ سبتمبر

عن التجميع التي يقال بعدم وجودها الا انه لمناسبة ما نظر لحاقصة مصر في اثناء التحريات عن بعض مواد دعت المحالة لضرورة تسلسل الكشف عنها من سجلات المحكمة من تاريخ المحجة الفائدة احترازاً من انه ربما ان العمل المرغوب لتحرير حجة خرج من يد مالكه بائناً او بوع آخر والعمل اتخذت اجراءات تسلسل الكشف من سجلات محكمة مصر قاعدة وكانت من مقتضى تجربة الكشف من سجلاتها من تاريخها لا من كامل التحقيق ونشأ عن هذا ظهور بعض محلات حصل الادعاء من اربابها بائناً وضباب تخفيها وبعد الاستحصاء على تحرير حجة بدل الضامة والصرف يبيع تلك المحلات وتحرير حجة بما قد تبين انها مرفوعة بقتضى وقفة موجودة وكما بعض محلات ادعى اربابها بانها ملك وتطلب التصرف فيها بالمع ومن تسلسل الكشف عنها من تلك السجلات طهر سائفة اي انها فضلاً عن بعض حصص اتفق من تسلسل الكشف عنها من السجلات انها من حقوق بيت المال وبعد سريان هذه القاعدة مدة قد توفرت المحكمة المذكورة في اجرائها معتدلة بان الحكم الشرعي التي كانت موجودة بمصر في المهاد القديم كان موجود سجلات شئ لكل منهم للمسايات واللوائح ودفاتر قيمة الذمات والاشهادات المتنوعة وكل هذا مفيد مع بسطه دون اقرار محكمة الباب العالي لما سجله سجلات وإذا كانت المحكمة الفائدة مضي على تاريخها نحو مائة سنة كبعض المواد الموجودة فان سجلات هذه المدة بالحكم المذكورة من نحو سنة آلاف وخمسمائة سجل وتسلسل الكشف منهم يلزم له زمن طويل مع لزوم كثرة المال المفرغين لهذا العمل الذين هم خمسة اشخاص فقط ورأسهم وبالمجهود حتى انه حاصل الانحياز منهم على ايجاد الاشغال المهمة الوقية الموطون بها سيما ان سجلات المدة القديمة هي بخطوط ضعيفة جداً وقراءتها تتعسر على كل قارئ فضلاً عن ان بعضها مفقود والبعض مدمشوت وهكذا لا عر ما اعترضت به من هذا التثليل وما اورثته ما تقتضيه عدم الاحتياج لتلك الاستكشافات اكتفاء بالتحقيقات والتحريات الجارية والضمانة المتباد اخذها وبعد ان تفككت محافظة مصر للداخلية من هذا التثليل وأوضح يلزم تسلسل الكشف كما كان جارياً للمسايات البادية ذكرها وتطبيقات الداخلية مع الحماية في هذا الصدد ومنها المحكمة بضرورة اجراء هذا التسلسل فيما على تلك الاعتبارات تحرر من النظرة المتباد اليها للداخلية بان ما تتركز عليه المحافظة فيما ذكر ما هو الا للوقوف من كون العمل الذي يطلب تحرير حجة ليس نقلاً للمال او للاوقاف او لجهة اخرى من

جهات الميري على انه من مقتضى الاصول لا يجوز للحكومة ان تقوم مقام افراد العالم وتجري بنفسها ما كان يجب عليهم اجراؤه حثفاً لخلقهم بل الفائدة ان كل من له حق في بيت او عتار يلزم ان يظهر حقه ويثبت نفسه امام جهة الاقضاء لكن لما كان لا يقبل التداعي ضد التحقيق الشرعية بعدم صدور ما دامت مطابقة للسبل فحسباً من انه مع تحرير حجة ما يبقار يكون معلومة امام يكون للغير حق فيه تراكب بما ان النشر في الجرائد يبيد بتحدد بمعرفة المحافظة عن المحلات التي يقال بعدم وجود سجلاتها بعد اجراء التحريات بالتقدم ذكرها ومعرفة عدم المانع من تصرف صاحب الملك في ملكه انما هو امر وفيه زيادة صيانة لحقوق العامة لانه ربما كان العقار المرغوب لتحرير بدل حجة له يسبق له تحرير حجة مطلقاً مع كونه حقاً تدير طالب المحجة او كانت له حجة ومحررة من محكمة فير محكمة مصر وطلب البذل ما اوضح جهة صدور ما كروها باسم احد آباءه او اقاربه ولجعله بالقراءة والكتابة ما عرف جهة صدور ما ونفذت او لكونها قد قبل حلول العقار باليراث ويحل بالبيع حجة تحررها وهكذا من هذه الانواع التي جا يرى ان تسلسل الكشف حسب ما ترقبه المحافظ يشانه على المحكمة تكليف بسل غير العمل المنوطة به مع تشكيك من قلة مالها كما انه ليس كافياً للمقصود وان كان يترامى صوابية تسلسل الكشف بدون النشر فيكون يلزم طالب تحرير البذل باثبات حقه في سبق تحرير حجة وتقدمها وتوضيح تاريخها وجهة صدور ما بحيث لا تكون المحكمة ملزمة بالكشف الا من سجل انشئ التي اخبر عنها ان كان موجوداً وان لم تكن مقيدة فلا تطلى له حجة بدل الفائدة وفي هذا من الصعوبة ما لا ينشئ وممذر الاجراء بالنسبة لمالته اهالي القطر من غو عدم امكانهم اجراء جميع هذه الاستيفاءات مع كروها اصولية وضروري من اجرائها لو كان المقصود عدم الخروج من حد الاصول وبعد ان كتب من الداخلية لتلك المحافظة عما ذكر وطلب منها ابداء ما يكون متلاحقاً لما في هذا الخصوص من بد تخايرها مع ديوان الاوقاف وبيت المال وكان كذلك وتجايرت معها وحررا لما بالااحالة عليها في اعطاء القول للادام منها وتوضيح بمكانة من بيت المال كتيبة التحريات والاستدلالات الجارية وتحرر من المحافظة للداخلية بما هو متقاضي لها بما لا يخرج عما سبق توضيحه منها يعني لزوم استمرار التسلسل من السجلات عما يرى ضرورة الكشف منه حسب السوابق لا في ذلك من ظهور مخبات وحقايق كل ذلك واعيدت المكانة من الداخلية للحقانية عما ذكر فحالت على مسبق صدره منها وقد اشارت باستخراج رأي المجلس في هذا الخصوص



حجة - صورة الانفاذة الواردة للداخلة من المجلس  
المختص رقم ٢ محرر سنة ١٢٩٥ بمر ٣  
(٧ يناير سنة ١٨٧٨)

علم بالمجلس من ثلاثة افادة الداخلة رقم ٣ ذي الحجة  
سنة ١٢٩٤ بمر ٤٤ والاوراق التي وردت معها ما استفيد  
منه ان بعض انصبا بالمحرفة المنظورة بمجلس استئناف مصر  
بطريق الابلو قد يوجد بها ما يشهد على منازعات رافعة  
في شان اطيان حصل التعاقد على سيمها او اسقاط مفعنها  
بموجب مكاتبات وسندات ثم عمل البائع او المسقط او  
الشاري او المسقط له عن ذلك التصاير اذ كان على اسباب  
منها عدم توقيع المداينة شركا وعدم تسجيلها ولما دعت المحالة  
لراجعة قرار بخصوصي الصادر في ٧ جمادى الاولى سنة  
١٢٨٢ المشتمل على ما يصير اجراءه في اسقاط الاطيان  
الخارجية ومع الاطيان المشورة بين اربابها بالمديريات  
ولما تلي به ترى لزوم الوقوف على ما اذا كان يحول على  
احكامه في القضايا التي يكون طرفها موجودين في قيد  
المحاكمة سبق ذكرهم او ان اسكنه قاصر على المنازعات  
التي تنوق بوفاء احد الطرفين في حالة عدم تسجيل  
المداينة ولما لذلك المجلس اوقف الحكم في القضايا المذكورة  
 وارسل صورة ذلك القرار بانفاذة لنظاره الخفائية ورغب  
الاتوضاح عما ذكر ليقد قاعدة اساسية لما يكون من قبل  
تلك المنازعات وانى على هذا ان النظارة المشار اليها  
حررت ممانته للداخلة في غاية ذي القعدة سنة ١٢٩٤  
وبعد ما اوضحتم فيها ان المقرد معتبر بالنسبة للتعاقدين  
ولو لم يحصل تسجيلها ويلزم الحكم بقبضها عليهم متى ثبتت  
حسب نصوص القوانين قد اشارت باستخراج رأي المجلس  
فيما توضح لوضع القاعدة القانونية المتقدمة لا ذكر ولما  
براد النظر به فيها ذكر وصور ما يوافق وسيت المعلوم به  
ان القرار المتني ذكر من مقتضا ان من يريد اسقاط مفعنه  
اطيان خراجية او بيع اطيان عشورية لاحد ما فيبعد  
اتفاق الطرفين يتوجهون م او كلاهم للمديرية الموجودة  
فيها تلك الاطيان ومع المسقط او البائع جميع سندات  
وبعد اليها الاستدعاء اللازم وبعد التقري اذا لم يوجد  
مانع لصره في الحال بموجب جواب التبول من الطرف  
الثاني على يد الناضي ومن يلزم تسجيل ذلك بمجلس مختص  
بمقرب لكل مديرية وبعد التأشير من المدير او وكيله  
الذي يحصل ذلك على يده يصير تبليغ اللازم لتحرير  
الحجة والكيف باسم المسقط له في الاطيان الخراجية ان  
اخراج التفسير وتبليغ العشور باسم المختص للاطيان  
المشورية وبالاجراء مكلما نادا ترقى احدما قبل اعراج

لادخاله تحت قاعدة هوية وعلى هذا يراد النظر به فيما ذكر  
ولدى المذاكرة في ذلك بالمجلس فالذي روي هو وان كان  
المتبادر ما توضح انفا من مكاتبة الخصوصي الصادرة للداخلة  
بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٨٨ غرة ١٥٧ المشتملة على  
الاجراءات والتحريرات التي يلزم حصولها عند طلب اي  
شخص كان تحرير حجة بدلا عن ضامن عن عمل يدعي ملكيته  
لم يصحح بها ولا بمضبطة الاحكام المورخة في ٧ رمضان سنة  
١٢٨٩ يلزم قسلا لكشف من سجلات المحكمة لكن  
حيث تبين سبق تنفيذ اجراءات اكشف من السجلات من  
الحجج التي توضح تاريخها من الطالب قادمة من مدة ونشا  
من هذه الاستكشافات جملة غرات من حيث ظهور محلات  
موقوفة بمجرب وقيبات ووجود حقوق لبيت المال في بعض  
المحلات وهذا فضلا عما هو مذكور من لزوم كمال التحري  
في مثل هذه الخصوصيات لظهور المخالفات وحذر من انه ربما  
مع تحرير حجة ما مفار بدلا عن ضامن يظهر بعد ذلك انه  
موقوف او يكون لبيت المال اولاد الناس حق فيه مع  
منووعة سلع التماهي في المواد التي يكون محرر بها صحيح  
شرعي من محاكم مقيدة مسجلة وما اعتدلت به المحكمة  
من كثرة وجود سجلاتها وسجلات المحاكم التي كانت  
موجودة بالبلد السابق وكون عمال السجل الموجودين فيها م  
يحبس لزوم الاشتغال الوقتية المتولين بها فانه لا ياتي لزوم  
اجراء تلك الاحتياطات ولا المدول من القاعدة التي كانت  
مستندة بها اساسا لذلك من قبل وجرب ايضا من مدة مضت  
مع وجود تلك السجلات بما اذن من الاوراق متضح ما يدل  
على ان مشرويتها في عدم اجراء اكشف ما كان الا قريبا  
وما تورد من نظارة الخفائية بما يقتضي انه علاوة على ما هو  
حاصل الآن من التحريات يصير النشر في الجرائد يحدد  
يتحدد من يتبادر منه سوى مراعاة كمال تلك الاحتياطات  
فلهذه المتاسبات نظر المجلس انه مع لزوم الاجراء بمقتضى  
ما سبق صدوره منه بالتاريخ والتمرة البادي ذكرها يحصل  
النشر ايضا بالجرائد حسب ما اوضحته النظارة المشار اليها  
هذا مع استمرار اجراء اكشف من سجلات المحكمة بقطع  
النظر من ان يكون اكشف من سجلات السنة التي يقال ان  
الحجة القادة كانت محررة فيها بل يكون اجراءه بالمالة التي  
كانت جارية بالمحكمة قبل مشرويتها في عدم الاستكشاف  
ولا باس من ان تتخذ تلك السجلات فهرسات يلزم عليها  
سهولة الاستكشافات التي تلتزم منهم ومن طرف نظارة الخفائية  
تصلي اليها التبعيات اللازمة عن ذلك بناء عليه لزوم تحريره  
ليؤر بالاجراء كما ذكر والاوراق عددها من قبله وهذا كاري

الحياة أو التيسير ومن آله الاختناق طلب الحصول عليه فليحاط لما ذكر مجرد وجود صحة الزايفة في التسجيل وإذا كانت غير مجدية فلا تسمح له دعوى حتى يثبت الكيفية يحصل حفظ الحقوق لا رابها ويهتم المتعاقدان فيما يجب حفظ حقوقها وإثبات ما يتماقدان عليه وعدم تطرق وجوه الاختلالات والشبهات من أهل المحل الجيولين على أخذ ما ليس لهم بحق اعتدالاً على سبيل الدعوى بعد الوفاة ولم ينصرح فيه عن منع سماع ما يتعلق بالنازعات التي تحصل بين طرفي المتعاقدين فيما يكون تعاقداً عليه بموجب سندات قوية وشهود متعددة متى كان على قيد الحياة فليحاط وما توري بأفادته نظارة الحفانية في اعتبار العقود بالنسبة للمتعاقدين والمحكم بنفسها ما عليهم متى ثبتت كتمتة نصوص القوانين قد نظر للمجلس أنه مع لزوم الاجراء على حسب نص القرار المشار اليه فإذا عدل احد المتعاقدين قبل وقوع التسجيل ارتكبا على عدم اجريته وكان الطرفان على قيد الحياة وضع في ذلك نداء ينظر به بجهة اختصاصات ويجزم فيه بما يظهر وبناء عليه ارم تحريره بما ذكر والأوراق عددة من طيه وهذا كما روي (حاشية) ومن طرف نظارة الحفانية ومسير الشر للمجلس بذلك حسب ما روي

حجة — منشور من الداخلية بتاريخ ١٥ ذى سنة ١٢٩٥ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٨)

مقدماً حصل تناول المكاتبات وعرض للداخلية لغيراً في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٥ تمخ ١٥٤ بيان وقائع الفلاحت مواد المتعلقة بالمحلات التي ظهر من تسلسل الكشف عنهم من سجلات المحكمة ان بعضها وقف والى من حقوق بيت المال نظراً لتسليم المحكمة ما صدر من الداخلية في ٢ محرم سنة ١٢٩٥ تمخ ٦ المبرهنة معاً لاختلاف من الافادة الصادرة للناخلة من المجلس الخصوصي في غرض ذي الصلة سنة ١٢٩٤ تمخ ١٢٠ المشار بها من لزوم استمرار تسلسل الكشف وحيث ان صدر للمحافظة امر نظارة الحفانية رقم ٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٥ تمخ ٨١ على صورة ما صدر من الحفانية للصحة بالكتابة المنوخ صورها حرفياً ادناه وأشير عن الاجراء بوجه ما هو واضح فيها عليه اقضى العرض لسماذكم بقصد الاحاطة اقتصر

حجة — صورة ما تحرر لمحكمة مصر الشرعية بتاريخ ٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٥ تمخ ٦١

كل ما توضح مكاتبة فضيلكم رقبته ٤ الجاري تمخ ٨٥ من جهة تقرر تسلسل الكشف المطلوب اجراءه من سجلات المحكمة عن الصحيح المدني باقفاهما من اربابها

ومرغوب استخراج عرضها بناء على مشروع محافظة مصر الذي بالمداولة فيو المجلس الخصوصي قبلا حصل الاقرار منه طيو ورايت فضيلكم في اجراء ذلك زيادة صوبة ولزوم عمل علادة على ترتيب المحكمة لا في ذلك من عدم انتظام السجلات المرجوة من مدد زمانية وضمت خطوطها وتسرها على التارئ ودشت معظمها ونحوه ولزوم ان حصول الثغريات والتفتقات الجارية بمعرفة ديواني بيت المال والارزاف والنشر في الجرائد ايضا بواسطة المحافظة كافي وان لوجود كثير من القضايا بالمحكمة من هذا النوع واربابها منادون التردد من اجلها باسباب طولها المدة بطرائق تروم على النشر وصدر ما يتبع اجراءه لآخرها بها فهم وحيث انه بخلافة القادة فضيلكم المجلس النظر المسند بنظارة الحفانية في يوم السبت الموافق ٧ ذي القعدة سنة ١٢٩٥ تراى عدم اللزوم لتسلسل الكشف على الصحيح المقال بضاعها بعد اجراء كل ما ذكر من التفتقات والثغريات الكافية والنشر في الجرائد ايضا كارات الحفانية قبلا بكيفية ما اوضحتموه فلا باس من الاكتفاء بذلك وبعد النشر بالجرائد كما ذكر ومضي المدة المحددة وعدم ظهور مدي على المكان المراد استخراج حجةه والتصريح من المحافظة باستخراجها من المحكمة بورتها تجريم اللزوم بذلك وفي تاريخه اعطى الاصدار اللزوم لمحافظة مصر على صورة هذا للاجراء على وجه ما توضح

حجة — صورة امر نظارة الحفانية الصادر لمحافظة بتاريخ ٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٥ تمخ ٨١

المسطر اعلاء صورة ما كتب في تاريخه لمحكمة مصر الكبرى الشرعية بناء على المداولة التي حصلت بمجلس النظر المنعقد بنظارة الحفانية في يوم السبت ٧ ذي القعدة سنة ١٢٩٥ في مسألة عدم لزوم تسلسل الكشف المطلوب عن الجميع القادة اكتفاء بما هو جار من التفتقات والتحريرات والنشر في الجرائد بمعرفة المحافظة حسب الجاري ولزوم شرحه لحضركم بالااحاطة والاجراء على وجه ما توضح

حجة — صورة امر عالي صادر لرئاسة مجلس التقار بتاريخ ١٧ شبان سنة ١٢٩٦ الموافق

٣١ يولية سنة ١٨٧٩ تمخ ١٠

علم لدينا من مكاتبتكم الرقيمة ١٠ شعبان سنة ١٢٩٦ تمخ ٥ ان الداخلية كانت احوالت على المجلس

مع سريان مفعول الامر الصادر في سنة ٨٠ بمقتضى جواز قبول تداعي على الحجج التي تصدر رأساً من المحاكم الشرعية بعد التحريات المقررة وكما اوضحتم انه متى صدر امرنا بالتصديق على هذا القرار يجري نثره الاجراء على مقتضاه وحيث ان الذي رآه المجلس في هذا الباب صار استحسانه بطرفنا ووافق ارادتنا اعتياده ونشره للعمل بموجبه فاصدرنا امرنا هذا لكي للملومية واجراء المقتضى لذلك كما هو مطلوب بنا حجة ايلولة. قرار مجلس الشكك الصادر بتاريخ ٢٠ ذي القعدة سنة ١٢٩٦ الموافق ٢٠

اكتوبر سنة ١٨٧٩

نقرر ان الذين دفعوا رسم الايلولة باعتبار واحد في المائة قبل صدور لائحة سنة ١٢٩٣ لم الحق في الاستحصا على جميع ابلولتهم بدون دفع شيء زيادة على ذلك ومن يكونوا قد دفعوا جانباً من الواحد في المائة قبل صدور لائحة سنة ٩٣ وقبلت منهم الحكومة ذلك على الحساب لم ايضاً الحق في استحصا على جميع ابلولتهم بمجرد دفع كالة الواحد في المائة على شرط ان يكون دفع الواحد في المائة او البض منه على وجه ما ذكره شهودا الثبوت التام في دفاتر المدير بات

حجة. - افادة من الخافطة الى المحكمة الكبرى الشرعية بحضر في ٩ راسنة ١٢٩٧ (٢٠ فبراير سنة ٨٠)

بانادة فضيلكم رقيقة ١٧ الحالي غرة ١١ نوري انه وان كان ياد على منشور الحفائية الصادر في ٥ ذي الحجة سنة ١٢٩٦ المثير بقبول وتسجيل العقود العرفية الجاري تبليغها من المحاكم المختلطة جاري اللازم لذلك بالمحكمة لكنه لم يتصرح فيه عن قبول التصرف والبيع ونحوه بمقتضاها وانه لكون بعض ارباب تلك العقود حضر للمحكمة واراد التصرف فيها اشتمل عليه القعد الذي بيده وتلك العقود ربما يظهر ان بعضها غير مستوفي وبعضها يوجد فيه ما يوجب عدم جواز انتقال الملكية كبيع بن القاصر

مغضوي اوراقاً تتعلق بمسئلة جواز قبول المبيعات بالمحاكم الشرعية على مقتضى العقود التي تصدر من المحاكم المختلطة وما نوري من نظارة الحفائية بانه اذا نظر للمجلس قبول العقود المحكي عنها وتحرير جميع شرعية على موجبها بدون اجراء التحريات المقررة بحيث تلك الحجج تكون قابلة للتداعي عليها بنوع الاستثناء ولو سمعت دعوى على القعد المحرر بموجبه الحجة وحكم بفسخ البيع فتلقى اللجنة الشرعية لان تحريرها ما كان على اساس قويم ولا جرت عنها التحريات النبعة فتى صدر بذلك قرار وتزوج بالامر ونشر ليكون دستوراً للاجراء فينحل الاشكال و ينفذ حكم القوانين مع سريان مفعول الامر الصادر في سنة ٨٠ بعدم سماع دعاوي على الحجج الشرعية المسجلة وبرؤية هذه المادة بمجلس الشكك المتخذ يوم الاربعاء ٩ يوليو سنة ١٨٧٩ والمداولة فيها رؤي من حيث انه بمقتضى مادة ٣٣ من لائحة ترتيب المحاكم المستجدة كفة العقود التي تقرر على يد باسكاتب المحاكم المختلطة تعتبر رسمية وبمقتضاها تنقل الملكية وبناء على ذلك فالمشتري بوجب عقد من المحكمة المختلطة يجوز له بيع ما اشتراه امام المحكمة الشرعية وهذه يجب عليها اعتبار البائع مالكاً بدون تحري واخراج الحجة الشرعية للمشتري امامها بمقتضى ذلك القعد على انه بموجب الفانوف يجوز افادة دعوى على العقود الصادرة من المحاكم المختلطة والحكم بانفوها متى ثبت ان البائع قد باع ما لا يملك ولو فرض واقعت دعوى على القعد الذي صار اساساً للجنة الشرعية وصارابطاله لعدم ابطال تلك الحجة التي بنيت على ذلك القعد اعتماداً على الامر الصادر في سنة ٨٠ المانع من قبول دعاوي على الحجج الشرعية متى كانت مطابقة سجل اصلها يكون حينئذ صحيحاً بمقتوى صاحب الملك الحقيقي فلهذه الادياب نقرر بقبول التداعي بنوع استثناء على الحجج الشرعية المخزرة بناء على عقود صادرة من المحاكم المختلطة هذا

او المتوهم او المجهور عليه من الوصي او التميم بلا  
مسخ شرعي ونحو ذلك مرغوب استمزاز رأي  
الحقانية عما يستصوب اجراؤه في ذلك لاتخاذ  
قاعدة اساسية وحيث ان من مقتضى نص قرار  
مجلس النظار الصادر بتاريخ شعبان سنة ١٢٩٦  
وصار نشره عموماً وبالجمله لطرفه ما اذنتكم بتاريخ  
١٩ رمضان سنة ١٢٩٦ فقرة ٥٧ ان المجمع الشرعي  
التي تستخرج بناء على عقود رسمية محررة من المحاكم  
المختلطة يجوز سماع التداعي عليها ولا تدخل تحت  
حكم الامر الصادر بعدم سماع تداعي على المجمع  
الشرعي السجلة بل انها تلغي بصدور الحكم الذي  
يصدر بفساد العقود المحررة بناء عليه فالذي نراه ان  
المجمع الشرعي التي تتحرر ايضاً بناء على عقود عرفية  
مسجلة تكون في حكم التي تتحرر بناء على العقود  
الرسمية بالتسليم لما صدر به قرار مجلس النظار  
السالف ذكره ولزم تحريره لتصفيتكم بذلك  
صورة ماورد للداخلية من نظارة الحقانية في  
١٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ (فقرة ٤٢)

المسطر بينه صورة ما كتب من هذا الطرف  
لحكمه مصر الكبرى الشرعية بناء على ما جرى به  
الاستفهام منها بشأن من يتطلب التصرف بواسطتها  
في عقار بمقتضى عقد عرفي مسجل بالمحكمة المختلطة  
ان كان يجب الطلبه وتحرر الحجة اللازمة للمشتري  
منه ام لا وقد تراءى هنا عدم المانع من اجابة هذا  
الطلب على اشتراط جواز التداعي على تلك الحجج  
كما الجاري في المجمع التي تتحرر بناء على عقود  
رسمية بمقتضى ما صدر من مجلس النظار بتاريخ  
شعبان سنة ١٢٩٦ وجري نشره للجهات كما بالصورة  
الموضحة بهذا الصادرة لتلك المحكمة وحيث انه صار  
نشر هذه الصورة للجهات فروع الحقانية ومن المتقضى  
اعلاها لجهات الادارة ايضاً فلم شرحه لعطوفكم  
ليصدر الامر بتبليغها للجهات المذكورة من طرف  
نظارة الداخلية اقدم - المسطر اعلاه هو صورة  
ما صدر للمحكمة الكبرى من نظارة الحقانية وما

ورد منها للداخلية في ١٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٧  
فقرة ٤٢ بعدم المانع من اجابة من يتطلب التصرف  
في عقار بمقتضى عقد عرفي مسجل بالمحكمة المختلطة  
وتحرر الحاجة اللازمة للمشتري على اشتراط جواز  
التداعي على تلك الحجج كالجاري في الحجج التي تتحرر  
بناء على عقود رسمية لاخر ما ذكر ومرغوب اعلان  
ذلك لجهات الادارة وعلى هذا تحرر بتاريخه ام  
لزم على ما ورنه وبالجمله هذا للعلوية بما نص فيه ومراعاة  
الاجراء بمقتضاه

حجة - اسر حال رقم ١٤ جاسته ٢٩٩ (٢ ابريل سنة ١٨٢٠)  
(نحن خديومصر) من بعد الاطلاع على لائحة  
المحاكم الشرعية وبناء على ما رفعه اليها ناظر حقانيتنا  
وموافقة رأي مجلس نظارتنا وقرار مجلس النواب  
ناسر بما هو آت (م) ١ المقاررات التي اخذت  
بشوارع المحروسة المستعدة وتغيرت معلما بسبب  
هدمها وتعذر الاستدلال على مقاسها وحدودها  
لعدم وجود حججها الاصلية يصير توقيع مسوغاتها  
الشرعية وتحرير الحجج اللازمة بها لجهة المري  
بدون مقاس ولا تحديد وذلك بنوع الاستثناء مما هو  
مقرر في لائحة المحاكم الشرعية بشأن تحرير  
الحجج (م) ٢ هذا الاستثناء هو خاص بتلك المقاررات  
دون سواها

حجة - اسر حال صادر في ٧ يونيه سنة ٨٨  
بعد الاطلاع على مواد ٥٥ و ٥٨ و ٥٩ من لائحة  
اجراءات المحاكم الشرعية الصادر عليها امرنا المؤرخ  
٩ رجب سنة ١٢٩٧ وفي ١٧ يونيه سنة ٨٠ وبناء  
على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة  
رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ على المحاكم  
الشرعية ان تكتب الحجج الشرعية بما يباع من اطيان  
واملاك مصلحة الدولة بدون تكليف البائعين أو  
المشتريين بتقديم قوائم المساحات والمسطحات المنو  
عنها بصفة مواد ٥٥ و ٥٨ و ٥٩ من لائحة اجراءات  
المحاكم الشرعية المذكورة انفاً بل يكفي بذلك اجمالي

المساحة وحدودها بمضابط البيع وحججه على حسب  
الوارد بمداول التحديد المسئلة لمصلحة الدومين -  
( م ) ٢ اذا اريد وقف شيء من الاطيان والاملاك  
المذكورة في المادة السابقة فلحاجكم الشرعية كتابة  
حجج الوفاء بدون بيان المساح والمسطحات  
والحدود بل يكفي بذكر مقدار الموقوف اجمالاً  
وذكر اقرار الواقفين والشهود بالعلم به وتحفظ قوائم  
التحديد التي تقدم من مصلحة الدومين ومن احداً موري  
الحكومة المختصين بذلك مع سجل قيد حجة الوفاء المذكور  
اطيان زراعية - - ( عائلة ) طبق لائحة الاطيان  
الزراعية ( قرار من مجلس شورى  
التواب رقم ٢ المحية سنة ١٢٨٥ ) ١٦ مارس سنة ٦٩ وعليه  
امر عال في ٢٤ منه

نظراً لاستمرار فتح يوت ذوي العائلات بتبع الفرض  
المصرح عنه بماده ٢ من لائحة الاطيان ومن الآن  
يكون تكليف الاطيان على اكبر اولاد صاحب  
العائلة المتوفي وعلى الاكبر المذكور السعي في ادارة  
اشغال الزراعة وحسن السلوك مع العائلة ذكوراً  
كانوا او اناثاً في امر الميشة مع بضمهم وبسد  
سداد المربوط والماريف التي تصرف على الزراعة  
وتعيش العائلة واداء مصاريف المحل حسب معتاده  
فا يتبقى من الايراد يجري تقسيمه سنوياً على  
العائلة كل وما يخصه وعلى هذا يلزم ان يكون المذكور  
المقيمون بالعائلة تحت ادارة الاكبر في اشغال  
الزراعة واداء ما يلزم لها حسب ما يصرهم به حتى يكون  
الجميع كرجل واحد - ولا يصح للمكلف عليه  
الاطيان ان يتصرف فيما يده من الاطيان بالرهن  
او المبيع بلا سبب موجب لذلك يحصل عليه الاتفاق  
من الجميع بحيث يكون ذلك السبب واضحاً بمذكرة  
تحصل بينهم ويتختم عليها من جميعهم وإذا انقضت  
الذكور من العائلات ولم يبق الا الاناث فتقدم اكبر  
بنات المتوفي وبصير تكليف الاطيان باسمها ويقام  
لها وكيل معتمد سواء كان زوجها او خلافه يمتنع  
بغيرتها او بغيره عمد واعيان البلدة لادارة اشغال

الزراعة والمحل الى ان تزوي بولد ذكر يبرر تكليف  
الاطيان عليه - يتبع هذا القرار في حق العائلات  
التي سبق تقسيم اطيانهم ولم تنزل اربابها في ميشة  
واحدة وفي حق من يتوفى من الانثا فصاعداً اما  
ما سبق عليه القسمة من اطيان العائلات  
وانقرض من اربابها بميشة وحده فهو لا يكون  
كل منهم على حدة بعائلة مستقلة

اطيان زراعية - ( مر بان ) صورة امر عال  
تاريخه ٨ جمادى سنة ١٢٨٩  
لدى البحيرة

انه حضروا لاهنا بنا محمد المقرضي شيخ مر بان اولاد  
علي والحاج زواوي ابو ذيب شيخ مر بان الجمعيات  
وجماعتهم واعرضوا انه يقتضى الثرمان الصادر من ديواننا  
العالي صار حيز اطيان الابعادية الذي كانوا يزعموها  
بالنواحي لاجل تعطى للاهالي وتخرجوا من مراحنا  
بان البلد الذي يزرع زماما على دايير قباط والابعادية  
الذي فيها اذا كان بعد ذلك ايضاً اهاليها لهم مقدرة  
على اخذ اطيان من الابعادية الذي زرعتها العربان  
تعطى لهم يزعموها واذا كان يزيد عندهم ابعادية  
بعد ازومهم يسطوها للعربان يزعموها فتعطفوا من  
عنايتنا قبلنا رجاءهم فيحتاج بوصول امرنا هذا اليكم  
البلاد الذي فيهم ابعادية زراعة عربان من بعد ان  
اهاليهم يزعموا اطيان زمامهم المصور على دايير قباط  
وايضاً الابعادية الذي اذا كان يلزمهم شيء من الابعادية  
زراعة العربان تعطى لهم يزعموها حكم الاصول واذا  
كان يزيد عندهم ابعادية بعد لوازمهم تعطى للعربان  
يزعموها واذا كان احدهم من الاهالي ياخذ ابعادية من  
الذي زارعتها العربان زيادة عن طاقته عندا في  
العربان واخيراً يتركها بور من غير تقضير فيصير  
تحصيل اموالها من الحكم وحيث ان الآن اوان التقضير  
فتجروا العمل من تاريخه على الوجه المشرع بقاية للملاحظة  
صورة يند من لائحة صدرت في ٢٣  
مصر سنة ٥٧

امر بان - انه على ما شوهه ان النواحي الذي بهم زراعة

عربان دائماً في درجة التأخير بالنسبة الى النواحي الذي لم يعم زراعة المربان لداعي ان زول المربان باي بلد اولاً يأخذوا الاطيان المناسبة ليزرعوها لانفسهم قهراً عن الفلاحين ويتركوا الاطيان المعينة الى اهالي الناحية ولا يدفعوا شيء مما يطلب من الناحية بل المطلب جميعها تطلب من اهالي الناحية واهالي تلك النواحي الذي بهم عربان دائماً يتدخلوا مع المربان ويهربوا عندهم محصولاتهم ويتسحبوا عندهم ويحصل لم المدارة من المربان وياخذوا اطيان من اول السنة وفي زمن التخضير يندرونها لرعي مواشهم ويحططون شجوعهم وتفضل تلك الاطيان بور ويتجاوز عليها الوقت وعند السؤال من المربان يقولوا ان الاطيان التي اخذناها زرعتها وهذه الاطيان بورها الفلاحون ويحصل انكار من الطرفين ولا يحصل ثمرة وزيادة على ذلك زول اغنامهم ومواشيهم زراعة الاهالي مع انهم مرتب لهم انعامات ويربع مواشي على طرف الديوان ومن زيادة طمعهم لم يزرعوا الا في الحيفان التي ضربتها عالية ولم يزرعوا المرتب لهم بالاطيان التي ضربتها قليلة ويزرعوا ذلك وغلافه براهم من دون اطلاع ساكن وزيادة على ذلك لم يؤدوا المال المطلوب منهم باوقاته ولا يدفعوا شيء بالسهولة فلاجل منع ذلك يقتضي في هذا العام يحرقوا قوام بمقدار المطلوب منهم لغاية سنة ١٢٥٦ ويعرض عنهم لمساعدة مدير المحرم لاجل يعين مخصوص لاستخلاصها ويازم من الآن يخصص لهم نواحي من البلاد الحواجر المعينة ويترتب لكل قبيلة بلاد مخصوصة لزراعة المربان ولا تبقى لهم يدية ولا زراعة خلاف النواحي الذي مرتب فيها زراعتهم ومن بعد تخصيص النواحي المذكورة يصير توزيع الاطيان على الاسماء بمعرفة شيخ القبيلة ويحترق دفتر بمقتضى بيان التوزيع ويحفظ بطرف ناظر المربان وصورته ترسل لديوان المديرية وهذا كان يحصل منهم مفاسد يصيردها اليهم بالشروط

عربان - صورة مآل افادة واردة من مجلس النظر للمالية  
تقدم للمجلس عرض حال من من يدعي فرحات يونس وشركاه من عربان قبيلتي اولاد علي والجمليات يورون به عن سبق تقديم طلبات منهم عن اراضي كاتبة بيرية مربوط على مقتضى احكام الامر العالي الصادر في ٩ ستمبر سنة ١٨٨٤ وبعد حصول الشروع في تحديد اراضيهم لغاية ما اوروه من توطنهم بهذه الاراضي وبلتسمون اجره المقتضى لذلك وبما انه لما شرعنا في اعطاء اراضي من بيرية مربوط قبل صدور الامر العالي الرقيم ٩ ستمبر سنة ١٨٨٤ ظهرت صعوبات في ذلك بسبب توطن العربان في تلك البرية فتماعن حصول صعوبات من هذا القبيل توي انه من الضروري قبل اجابة طلب مشرتى او طلب اخذ شيء من اطيان تلك البرية بموجب الامر العالي الصادر في ٩ ستمبر سنة ١٨٨٤ ان يحصل التدقيق الكلي والنظر الوافي لمعرفة موقع الاطيان المطلوبة وهل هي خالية من المربان او من التوطن فيها من المربان واحاطة المجلس بنتيجة التحقيق لينظر قبل في الاعطاء او عدمه فلذلك يشير باعطاء التسهيلات الاكيدة بالاجرى على هذا الوجه في حق كل طلب تقدم او يتقدم عن اخذ

اطيان زراعية - - - - -  
«عربة اكبر» ملحق  
للائحة الاطيان الزراعية «

قرار من المجلس الخصوصي رقم ١٤ ن سة ١٢٧١ ( ٥  
مارس سنة ٦٣ )

من الان ينع اتمرحص بخرز ككرة من بلد كاث  
للحكومة اذا كان يظهر لما عدم ضبط بأحد الكنوز السابق  
نفرها او الغرب او حصول خلل بها تجري ازالها او  
ضمها على اصل البلد

منشور صادري غاية راسة ١٢٩٧ ١٢٢١  
مارس سنة ٨٠، بدم انشاء عربة او كفر

الا بصريح

لما لم للداخلية من افادات ولادة لما من المديرات  
تجاري بعض اشخاص على سرقات متتوعة من مواشي  
ومحصولات وغيرها ومشاجرات نشأ عن بعضها وفاة واصابة  
اشخاص بحروحات اقامت بسببها مدداً بالاحتياطيات تحت  
المعالجة قد اجرت التحريات اللازمة فظهر ان اغلب تلك  
الوقوعات صادرة من اشخاص احدوا عرباً وكثرواً  
مخصوصة بمخافات بعيدة عن سكن الواحي والبلاد كثيرة  
الغار يأوي اليها كل سارق او قاطع طريق لتسكن من  
السلب والاضرار بالواردين والنازحين وسبب ايجاد الغرب  
والكنوز اللاتي من هذا القبيل عطل بالراحة العموية  
الواجب على الجميع بطام المحافظة عليها ومزيد الانفاقات  
لمنع الاسباب التي يكون من شأنها سلب الامن فقد ترى  
عدم التجاوز من الآن فصاعداً لاما كان ان ينش عربة  
او كفرة بعيدة عن سكن البلاد والنواحي بفور ان مرض  
وسبباً على المديرية التي فيها اطيان وفي بعد ان تجرسيه  
الاكتشافات والتحريات اللازمة من ظهر لما اعتاد  
واعتبار هذا الطالب وولفت بوجه وثيق عن ضرورة  
لزوم ايجاد العربة او الكفر بالنسبة لقتار اطيانه  
وتحقق من عدم وجود موانع ولا محذورات مطلقة بتحرر  
منها الى الداخلية بوضاحة اسم الطالب وشهرته ومقدار  
الاطيان التي تة بالجهة المرجوب انشاء العربة او الكفر  
جاءع ما اجره من التحريات وما تبين منها وتنتظر ما  
يصدر سواء كان بالصريح او عدله حتى بالاجراء هكذا  
يمنع تحايل اللصوص ويتلافى امرم شيئاً فشيئاً وعناء عليه  
لزم تجرسيه للاجراء بنفسه واعلانه الى كافة  
حكام فروع المديرية واخذ التبعات التقضيه عليهم  
وعلى عمد وشانج كامل البلاد بطام مراعاة الاجراء  
بوجه وكل من حصل منه تسامح او اغماض في هذا  
الخصوص بمحاک قانوناً ونص هذا بلزم تحريه جدول بيان

او مشنري اطيان في بزية خربوط - - - - -  
لمديرية البحيرة سنة ٢٥ ش سنة ٣٠٤ غرة  
١٤١ املاك

نقل من كتاب القوانين للقارة في الديار  
العربية لجامع ج ل غورست

اوامر عالية مختصة بالاطيان المطاة للمربان

اولاً - امر عال تاريخه ٢٨ جا سنة ١٢٨٠

١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٣ غرة ٨ صادر لتفتيش بحري  
من مقتضاه اعطاء اطيان للمربان للتوطن بها وترك  
التوحيش - ثانياً - امر عال تاريخه ١٧ ربيع  
اخري سنة ١٢٨٣ - ٢٩ اغسطس سنة ١٨٦٦ غرة ٢٩  
صادر لتفتيش عموم الاقاليم مقتضاه ان لا يجوز تصرف  
احد منهم في تلك الاطيان الا بالزراعة دون ان  
يتصرف فيها بالبيع او الهبة او الاستبدال او الوهن  
او غيره اذ هي من قبيل تمشيم ولا تنزع من ايديهم  
ماداموا مسددون الاموال وسالكين مسلك الانسانية  
وترك سكن اغنيوش ودخولهم السكن مع الاهالي  
ومن يتوفى منهم لا يكون لورثته حق في اطيانه بل  
تضاف لجانب المربي اذا لم يوجد من يستحق اخذ  
شيء منها او جميعها سواء كان من المشايخ او الانتار  
بواقع المقرر لكل منهم - ثالثاً - امر عال تاريخه  
١٧ محرم سنة ١٢٨٤ - ٢١ مايو سنة ١٨٦٧  
غرة ٤٩ صادر لتفتيش عموم الاهالي مقتضاه اعطاء  
المربان بالاقاليم القبلية والبحرية اطياناً من النوع  
الصادر بخصوصه قرار مجلس شورى النواب لاجل  
زراعتها بدون ان يجوز لهم التصرف فيها سواء كان  
بالزمن او الهبة او غيره فقط يكون لهم حق الانتفاع  
بما داموا مسددون الاموال في اوقاتها اما من خصوص  
الاموال فتكون مملوكة لهم فيها عند انتهاء مدة المحافظة  
بالتطبيق للقرار المثني عنه

## \* قرار من مجلس النظار \*

(سنة ٢٢ يولية سنة ١٨٨٩)

ليس مصرح باي وجه من الوجوه لاي كان ان ينشئ  
مساكن في الاراضي الزراعية السكنية خارج دائر  
حدود بلدته

اطيان زراعية - (عزبة) منشور من نظارة  
الداخلية في ٢٦ ج ٢٠١

(٢٤ مارس سنة ٨٤)

بناء على طلب مجلس النظار بما ورد منه للداخلية في  
٢٥ جمادى الاولى سنة ٢٠١ تأمل المبادرة بتحرير كشف  
عن المزرع والصكفور الكاتبة بدائرة المديرية ادارته  
وايه في هذا الطرف سريعا بشرط ان يكون مبنيا فيه على  
وجه التفصيل (اولا) ما صار وجوده من تلك المزرع  
والصكفور على حسب القانون (ثانيا) ما حصل انجاده  
مها على غير الصفة القانونية (ثالثا) مقدار الافدنة التي  
من اجلها كل عزبة او اكثر انما المقصود ان يكون  
ذلك سريعا

(عزبة) - في ٢٠ الفصلة سنة ٢٠٦ (٢٨ يولية  
سنة ٨٩) - مجمع عموم الاهالي من بناء عرب وكسفر  
خارجة عن بلاد الاصلية وقد صدق عليه مجلس النظار  
في جلسة ٢٢ يولية سنة ٨٩ ومن

قد تكرر وتكرر في هذه الايام تقديم جملة طلبات انظار  
الداخلية من بعض اهل المدن والمناخ والزراعيين في بلاد متعددة  
ومديريات منفردة ليشيرون بها الخروج عن دائرة بلادهم  
والترخيص لهم ببناء واحداث عرب وكسفر منفردة  
قائمة بذاتها وحيث ان اتباع هذه الطريقة لا شك انه  
يؤدي في زمن قليل الى تجزئة البلد او القرية الواحدة  
الى جملة عرب وكسفر وما يتأتى من هذه الحالة من  
الظلال الدام في كافة قواعد وضوابط وروابط ادارة الحكومة  
امر لا يحتاج الى توضيح ولا تبيان فلذلك النامي اصدرنا  
هذا المنشور ليعلم جميع اهالي القرى والبلاد بكافة المديريات  
ان الحكومة الخديوية لا تجيز مطلقا لاحد من اهالي القرى  
والبلاد على اختلاف طبقاتهم بناء مساكن في ارض المزارع  
خارجا عن دائر سكن بلادهم الاصلية وعلى حضرات  
المديرين ان يطلعوا هذا المنشور ليعوم الاهالي ويعملوا بمقتضاه  
حيث ان مجلس النظار قرر بجلسته المنعقدة في يوم ٢٢  
يولية سنة ٨٩ الموافقة على هذا المنشور القاضي بجمع الاهالي  
عموما من بناء مساكن خارجا عن دائر سكن بلادهم الاصلية  
نظرا للاسباب التي وجهت فيه وما ورد للداخلية من  
رئاسة المجلس المشار اليه يوم ٦١ اثير باجراء موجه قلزم

العرب والصكفور الموجودة والحالة هذه بالمديرية واجاز  
اصحابها واعتمادهم وعلمه ومقدار الاطيان التي لم ياتهم  
الموجود بها العزبة او الكسفر والحجز الموجودة فيه مع  
ما تروى من للتحولات في انشاء استمرار وجودها ان  
اولوية ايراتها وحكم لظرفنا للنظر فيه واجاز ما يقتضى

اطيان زراعية - (عزبة) - (عزبة) - (عزبة) - (عزبة)  
القوانين المطروحة في  
الديار المصرية

## \* في انشاء العرب \*

(امر عال)

(سنة ١١ فبراير سنة ١٨٨٥)

(م) ٦ اولاً العرب التي لا يمكن اربابها القيام بغير  
سكنها واراضها على مقتضى قانون الحفر وملحقه هذا يجري  
هدم مساكنها وسكانها ينضمون الى البلاد التابعة لها الاطيان  
وذلك بعد ثبوت غير مالك العزبة عن القيام بضمها  
واقيات حجزها بكتابة منه

ثانياً العرب التي يظهر للدير بها ملأ او مأوى  
للاشياء وان كانت قادرة على تأدية خا ما يجري هم  
وقاية الامن العام من فقر على ذلك يجب انظار بناء  
على طلب ناظر الداخلية وفي هذه الحالة يتم سكانها الى  
البلد التابعة لها الاطيان

ثالثاً لا يجوز احداث عرب من الان فصاعداً الا اذا  
كانت اطيانها من خمسين فدانا فأكثر على شرط ان  
تكون لملك واحد ولا بصور احداثها الا بصريح من  
نظارة الداخلية

(امر عال)

(في ١٦ فبراير سنة ١٨٨٨)

(م) ١ ارباب المحاشن الذين استبدلوا معاشهم  
باطيان يصرح لهم ببناء عرب في اطيانهم المذكورة متى  
ورغبوا ذلك على الكيفية الاتية

اولاً اذا كانت الاطيان المستبدلة يبلغ مقدارها خمسين  
فدانا فأكثر ولو كانت لاثنتين معددين (مستكرين فيها)  
ثانياً اذا كانت تلك الاطيان لملك واحد على شرط ان  
لا يتقص مقدارها عن خمسة وثلاثين فدانا - (م) ٢  
انشاء العرب المذكورة لا يكون الا بصريح نظارة  
الداخلية على شرط ان تكون هناك ضرورة داعية اليه  
ويمكن اربابها القيام بضمها ويحصلون بالانقياد لاحكام  
خابرن الحفر وملحقه وذيله



(عشوري)

(عشوري)

من الضريبة يدفع عشر غلال اراضيهم ولم يحدث ذلك تغييراً في نوع الارض ولا في أساسات الملكية ولم يقصد به كذلك تغيير اي استبدال نوع الارض يجعلها عشرة وقد كانت عراجية فانما نعلم ان الاستبدال الذي من هذا القبيل لا تجوز الشريعة المطهرة بل يتمه متناً مطلقاً وهذا لاجل زيادة الايضاح واستيفاء الضلوع في هذا المزمع ارى ان لا بد من سرد الامر الحالي الذي اصدره المندوب المشار اليه في شأن الابعادات والمجثالك الواردة فيه المبادي الواجب السير عليها في وضع الضرائب عليها وهذا هو المعروف حيث من المعلوم ان التقاطع والمجسور والثرع والمجوش والمساقي وما يماثل ذلك من سائر العمليات التي صار ايجادها لغاية الان ذاتي سيمري عليها وانشاءه من الان ناصداً منافها التجارية لم تكن عالة على الاطيان المعبر عنها بالمعروف فقط بل ان جميع اطيان اقاليم مصر مستفيدة وتستفيد من تلك العمليات وفي مقابلة ذلك من اللزوم اخذ وحصول المشر ايضاً من كافة الابعاد والمجثالك كما هو جار في سائر الممالك فقد استعقب ان مادة هذا الشر يصير اعتبارها وتحصيلها من ابدان سنة ١٢٧٠ وبما ارب اصحاب المجثالك والابعادات اكثرهم ذوات ومعتبرين واغنياء فانس يعرفون شرفهم واعتبارهم ويحافظون عليه وبذلك مجزواً لهم لا يخفون بمحصولات زراعتهم ويحبذون عنها على حسب صحتها فيقتضي الاعتماد على الاكتشافات التي يجررونها ويقدمونها ويصدر اخذ وقبض مقرر الارضان والاصناف الفخلة وتوربها باشتان المدير بات وتبدها ايراداً واما اذا كان جمع او بغيره ان احد اصحاب المجثالك والابعادات ما اخبر من كامل محصوله وانصرف في طريق الاختفاء والكيان فليصدها فصل الجهورية على اجراء الميازنة واكتشف والتحقق من طرف الموري واجراء اللازم حتى ذلك فاعطى الكيفية وبادروا بنشر واعلان منقضى امرنا هذا لاصحاب المجثالك والابعادات التي في مديرية حضرتكم للعلم بالكتابة من الان مع الاستئصال على الشر اللازم اعتباراً من توفي سنة ١٨٥٠ واعلموا انه كسب عن الكيفية لتفتيش العموم ولديون المالية ايضاً على هذا الوجه واقتضى للاجراء على الوجه الممر كما هو مطلوبنا به فمن مطالعة هذا الامر يرى ان سجد باشا كان طلب من الامالي دفع عشر غلات اراضيهم المغلة من الضريبة لاستحقاقه بمحصل مثل ذلك في سائر الممالك وتسير ذلك ان الارض حيث كانت يجب ان تفرض عليها ضريبة ويظهر ان المندوب لم ير ذلك السبب فاعطى لكل انفراد وحل ذلك انه ذكر ان الشر يستعمل في صيانة ورفاة الجشور والثرع والقيام بمصاريف حفظ الاشغال التي تم

مجرى لحضرتكم على صورة ذلك المشور للعلم بما اشتمل عليه واملائه الى عموم امه المديرية ليعلموا به مبالغ المرافعة الثامنة من جهة المديرية في دوايم تنفيذ عملاً بما نص فيه (عشوري) «الاراضي العشيرة» اطيان زراعية — مستخرج من كتاب الاحكام المرعية في الاراضي المصرية لسعادة يعقوب ارثين باشا (تعريب سعيد افندي عوف)

هندما شرع في مساحة الاراضي سنة ١٨١٣ استبد من التواحي كمية من الاطيان غير المترعة وقسم من الاطيان المترعة ولم يجر عليها المساحة وانضمها على بعض الناس بلا ضريبة يودون خازناً ما يقومون بوقاها وكانت الاطيان انتمجها على اختلاف تسمياتها ما ملكا مطلقاً للشمع عليه واما مسوكة له مدى الحياة فقط واستمرت معفاة من الضريبة الى سنة ١٨٥٤ وفي ٧ محرم من هذه السنة صدر امر حال يربط ضريبة عليها توازي عشر غلتها قبل رفع شيء من الخنافس مقابل نفقات الزراعة وغيرها وهذه الضريبة تؤخذ من الملة عتاً وهي المشر فاطلق اسما على الاراضي التي وضعت عليها وتلك كذلك ان الشرع الشريف يمنع الحق الخليفة ولثانيه المطلق كخديري مصر بالانضمام باطيان خراجية مع اعطائها من الضريبة ان حسن لديه ذلك ويمكن ان نستخرج من ذلك المبدأ المأم انه قادر على الاضام بارض مع اعطائها من جزء من الضريبة فقط وانه يسوغ له ان يبدو وضع الضريبة عليها وطالما صار السير على هذا المبدأ في الددة من سنة ١٨٥٤ الى سنة ٨٠

فالامر الحالي كاف لاختفاء الاراضي من الضريبة الخراجية ولربطها بالشر اما فيما يخص بالاراضي البور فبالحال الانعام بها على احد اتباع المندوب او تصليح احد لها يوضع عليها الخراج او المشر بحسب ارادة المندوب المالك واذا وجدت اراض عشيرة بمروكة من اربابها فللمندوب ان يامر بوضع الخراج عليها وله ذلك متى شاء ومما سكانت الاسباب هنا وان الامر الحالي الصادر في تاريخ ١٥ جادى الاولى سنة ١٢٧٥ ١٨٥٨ بالتعرض للمواضي المدعى اراضي خراجية مسوكة في تركيا للحكومة امر ببيعها بالمزاد باسم اراضي عشيرة لاهالي وارو وبابوين على حد سواء بشرط الابعادات المسم بها فقط من الرزامة ونسجت الان على المشر الموضوع على الابعاد والمجثالك وكيف كان في الاصل في مصر وعلى اسباب وضعها عليها وكمية استغلتها الى ضريبة فادعة كالضريبة الخراجية والبيعت على ذلك نقول ان ساكن اثمان المغفور له سجد باشا اعزوه النقد في وقت من الاوقات فقام سد اعوارها فانجأ الى السلطة المخولة له من الشريعة الفراء فامر من كانها مسجونين على اراض معفاة

جميعها بنقعات الاشغال الباقية تحت الاجراء ولم يذكر في امره شيئا مما يتعلق بالامام الذي اجراه والده الخاند الاثر وهو الاعفاء من الضريبة ولا عن ملك من القار وغير تعرضه لما اذا هو كرامة لغرض في مسئلة اختلفت فيها آراء ائمة الفقهاء وحلها ذلك الشهير ومن جهة اخرى كي لا يقال انه اخل بوعود اعطاهما طربا ابوه وبغيرها اخوه وابن اخيه وما سلفه على الارضكة الخديوية وتلك الوعود هي المتعلقة بالاعفاء من الضريبة هذا ولا يظهر انه صار وضع ضريبة ما على تلك الاراضي على انه ينقص جلبا من الامر المشار اليه انه كان من الجاري اخذ قسم من الخارج قبل دفع شيء من الخارج مقابل نققات الزراعة لتقيام بنققات صيانة الجسر والاربع وما يدل على ان ذلك كان كل القصد من اخذ هذا الجهد ما تضمنته اللائحة السعيدة الاولى اذ ورد في المادة الخامسة والعشرين منها ما نصه

ان الابداعات المنسب بها جبايات رزقة بلا مال تكون ملك اربابها الخ — وكان الجاري اخذ عشر فلات هذه الاراضي منذ اربع سنوات ومع ذلك فلم يعتبر ذلك نظير ضريبة ودلله ان اللائحة المذكورة ورد فيها ما نصه بالحرف ( رزقة بلا مال ) لما المادة المذكورة فقد حلفت برومها من اللائحة المذكورة لما ظهرت بمظهرها الاخير سنة ١٨٧٥ وكانت في ذات الوقت يختبرون العشر المذكور كضريبة عتارية وبرهانه ان السندات التي اعطيت مذ سنة ٥٨ لميناي الاطيان التي يعت لم بشرط قيامهم بدفع العشر والتي اعطيت منذ سنة ٦٥ عن الابداعات المنسب بها وان كان استمر فيها ذكر هذه العبارة ( رزقة بلا مال ) فمع ذلك كانت حاوية شرطا مضمونه الزام المشتري ان المنسب عليه يدفع العشر عملا بالامر العالي الصادر في ١٥ جمادى الاولى سنة ١٢٧٥ ( ١٨٥٨ ) القاضي بان الاطيان الخراجية التي تترك لحكومة وما يستبدل من الاطيان العشرية بالارض خراجية من القروكة يجري بيعه للاهالي والاروبابوين على حد سواء بشرط قيام متابعيها بدفع العشر فيكون لهم الحق في ملك عين الارض البيعة لم وقد ورد في الامر المشار اليه في شأن التفاسيط ١٠ نصه وبعد انبيع تجروا تحرير التفاسيط الديوانية التي تكتب حسب اصول الروزنامية الكائنة ملكة للمشتري لتلك الاطيان باسمه ويكون موضحا بها الشروط المذكورة اه — وفي ١١ ذي الحجة ١٢٨٢ ( ١٨٦٥ ) صدر امر حال مضمونه ان الابداعات التي يتم بها ارباع يوضع عليها حالا العشر

ولا كان الاستمرار على ذكر قول ( رزقة بلا مال ) بعد صدور الامر من المشار اليها ضربا من العبث حذف المادة المتعلقة في هذه العبارة ومبدئي يجب اعتبار هذه الضريبة بمثابة عونة تودي صفقا او بمثابة سخر تودي بما يلوازي قيمتها قياما بنقعات الاشغال العمومية ونجح من ذلك ان لفظ العشر لا يصدق على الضريبة المفروضة على الاطيان التي لا تزال خراجية على ان اسم هذه الضريبة كان حائلا على الغلط حتى ان الناس اشتهروا في كوبا الضريبة العشرية الشرعية مع انها كان من الممكن ان توارى قيمتها سدس الخارج او جزءا من اثني عشر منه بدلا من ان توارى لعشر ونصف من هذا ان الاراضي المفروضة عليها الضريبة المذكورة ليست في الشرية التي منها الشرعية الفراء وان تسميتها بهذا الاسم غلط وموجب لارتباك افكار الذين لم يحفظوا ما ورد في الشرع الشريف في هذا الشأن وحيث قد بانت الحقيقة مما ذكرته فاستعمل انا هذه التسمية في عباراتي حذرا من زيادة الارتباك وتعاظم الابهام فالامر العالي الرقم ٧ محرم سنة ١٢٧١ ( ١٨٥٤ ) ازم ارباب الابعاد والجنالك جوريد عشر غلات ابعادهم وجفالكهم وقد كانت حتى ذلك الوقت معفاة من ذلك وصدر في ١٨ محرم من السنة نفسها امر عال قضى بمساواة الاطيان بالابداعات والجنالك في تقصيل العشر من غلاتها ايضا وهذه صورة الامر المشار اليه بالحرف

### صورة

ترجمة ارادة صادرة لمديرية الجيزة بتاريخ ١٨ محرم سنة ١٢٧١ موافق ١١ أكتوبر سنة ١٨٥٤ بناء على استاذان حضرة المدير المذكور عن ازوم وعدم لزوم تحصيل عشر ايضا من الاوسية ( مأكلا ) انه من اللزوم وتنقض الارادة تحصيل عشر من كافة سائر الاطيان التي بدون مال والاطيان بمنزلة الابداعات والجنالك اه — وقد كان الوضع في الاصل ان العشر المذكور يجب تحصيله عينا على انه في حال ما صدر الامر العالي الرقم ٧ محرم سنة ١٢٧١ ( ١٨٥٤ ) نشأت صعوبات من تحصيل العشر عينا معينة من الفلة ففي هذه الحالة اصدر الخديوي ابر عطا بيان الاحوال التي يجب فيها تحصيل العشر عينا او نقدا وهما كيت: تقدير العشر المتقضي اخذه نقدا وهذه ترجمة الامر المشار اليه

## \* نحن خديو مصر \*

بعد الاطلاع على امرنا الصادر للديرين بحصل المشر اعتباراً من سنة ١٥٢٠ قطبة — وبعد الاطلاع على المنشور الذي اصدرته المالية للديرين عملاً بامرنا الصادر في ١٨ محرم سنة ١٢٧١ عقب العمليات التي اصبحت للبيان الموصى اليه بناء على طلبه قد امرنا بما هو آت بحصل المشر من الاراضي ومن كانت الاطيان التي بدون مال فتودي عشر غلاتها فان كانت غلاتها من المحبوب اخذ ذلك المشرعياً ولما اذا كانت الغلات اصنافاً اخرى كقصب السكر وعسرات وفاكهة وغير ذلك من الاصناف التي من هذا القبيل فيؤخذ المشر نقداً بما يوازي قيمته التي يجر تقديرها من مخفي الاسعار المتبقي تلك هي ارادتنا واستلزامها. — على ان الحصول على الكمية المذكورة لم يكن بالامر البهل كما انه ما كان ليسري بكل انتظام وهذا كان النامي لصدور الامر المالي الرقم ٢٩ ربيع الآخر من السنة نفسها الذي فسخ باتواع طريقة بسيطة آت الى الاخلال بالمبدأ المنهج في تقدير المشر وذلك انه امر بفرز الاراضي القابلة لوضع المشر عليها الى ثلاث درجات ووضع على كل درجة مبلغاً من النفود موارباً لقيمة المشر الذي قدره لما يجب الظن وكانت الضرائب التي فرضت على اراضي الدرجة الواحدة في الوجه القليل غير مساوية للضرائب التي وضعت على اراضي الدرجة نفسها في الوجه الجبلي واليك بيان النتيجة التي حصلت من تطبيق المبدأ المذكور

## \* في الوجه البحري \*

الدرجة الاولى مقدار الضريبة على الشدان ٢٦ قرش صاغ  
الدرجة الثانية ١٨ الدرجة الثالثة ١٠

## \* في الوجه القبلي \*

الدرجة الاولى مقدار الضريبة على الشدان ٢٠  
الدرجة الثانية ١٤ - الدرجة الثالثة ٨

ولقد ترك الخديو لما لكي هذه الاراضي الخجارتين دفعه من الضرائب عيناً من القلة أو نقداً بما يوازيها على انه فرض عليهم انهم اذا ارادوا ادائها عيناً لزمهم ان تكون القلة التي يؤدونها موزونة على الاقل لقيمة الضرائب نقداً بحيث لا يخسر الحكومة لو حصل ميوط اسعار المحاصيل ولما شرع في فرز الاطيان المذكورة وجد ان بعض

الاطيان المنتم بها كانت حدية اليرداد او اساقه وانما لا تستحق ان تفرض عليها ضريبة حشرية بما كان مقدارها دنياً ولذلك قررت الجمعية العمومية يوم ٨ رجب سنة ١٢٧١ ( ١٨٥٤ ) بوجود تشكيل الديرين بفرز اطيان الاباعد الى مفر وعافر لاجل اخذ المشر على المشر وعدم اخذه على المافر ومصدر الامر العالي بالتصديق على هذا القرار واعفت الاراضي الحدية الرابع من المشر وفي ٩ محرم سنة ١٢٧٨ ( ١٨٦١ ) صدر امر عال بزيادة هارتين على كل قرش اى ٥٠٠ على الاموال الخراجية وعلى المشر وقد جاء في الامر العالي في هذا الشأن ما معناه اما هذه الملاحة فليحصل على ما يقوم بمصاريف الجهادية وبذبح معاشات الضباط المستودعين له — ولم تكن الحكومة ابتدأت بعد في حل السلفات على ان احتياجاها كانت اخذت في الازدياد وكان مقدار الدين السافر عظيم جداً فبدأت الحكومة ان زيادة الضريبة العقارية اسهل من الاتجاه الى واسط اخرى للحصول على نفود قايمة هذه الخطة بالرغم من المبدأ الذي كانت وضعت وقررت حين وضع المشر على الاراضي التي اشترى اليها ولم تقف عند هذا الحد بل اتخاوصت في المشتري الى انكار البلد الذي هو اساس الضريبة وذهب عن فكرها ان الضريبة اعلاهي واجبة على الامالي في نظير اعمال الري والاعمال التي ترمم لوقاية الاراضي من طين التيل — على ان سمو الخديو اسماعيل باشا لما ارتقى اريكة الخديوية اراد ان يستل ملكه بمثل سائر في ذاته فاصدر امراً عالياً تاريخه ٥ شعبان سنة ١٢٧٩ ( ١٨٦٣ ) بالغاء الامر العالي الصادر في ٩ محرم سنة ١٢٧٨ ( ١٨٦١ ) وبإبطال هذه الخطة في المائة على الضريبة العشرية مع ابقائها على الاراضي الخراجية وبالحاء الاسمين العاليين الصادرهما في ٩ ربيع اول سنة ١٢٧٧ ( ١٨٦١ ) وثانيهما في ١٢ من الشهر نفسه وكان سعيد باشا قد اسر بما حمل تقدير جديد من قيمة الاراضي العشرية بحيث توجد التباين بين الضريبة وبين الخراج وبوضع الاطيان التي اصلحت وغرزة في الدرجات السفل في الدرجات العالية التي تناسب حالتها حالياً وقد تن البض ان سمو الخديو اراد اتباع الخطة التي صار عليها محمد علي باشا وهي اعاد قوم ذوي غنى ستم مقاري بينهم امتيازات ويستند عليهم وقت الزوم على ان ما ظنوه لم يتم فان الجانب العالي المشار اليه سار في سبيل مناقش على خط مستقيم للخطة المذكورة واتبع آثار عباس باشا الذي كان وقد اعاد هذا الامر بالله الله اليه وأتبع سعيد باشا الذي

## اطيان زراعية (عشوري)

— ١٨٦ —

## اطيان زراعية (عشوري)

قرض الضريبة على اطيان كانت مبنية منها اذ ذاك فانه  
اصدرا عاليا في ١٢ شعبان سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) بسمل  
تقدير جديد للضريبة الموضوعة على الاراضي العشرية وقد  
جاء به في هذا الصدد ما ناه

حيث ان الاراضي العشرية قد تحسنت كثيرا من يوم  
وضع عليها العشر الى الآن وقد تحسنت اسعار المحصولات  
وحيث ان بعضا من هذه الاراضي قد قلت قيمتها (ولم  
اراد ريعها) فقد وافق ارادتنا العلية بتعديل تقادير  
الضريبة العشرية الموضوعة على الاراضي العشرية اهـ  
فنتج من هذا التعديل زيادة في مقدار الضرائب وزعت  
بين اراضي سائر الدرجات على التصنيغة الآتية

### ( الوجه البحري )

الدرجة الاولى مقدار ضريبة الدنان ٣٥ قرش صاغ  
الدرجة الثانية ٢٥ الدرجة الثالثة ١٨

### ( الوجه القبلي )

الدرجة الاولى مقدار ضريبة الدنان ٣١ قرش صاغ  
الدرجة الثانية ٢١ الدرجة الثالثة ١٤ ثم صدر امر عال في  
تاريخ ١١ ذي الحجة سنة ١٢٨٢ ( ١٨٦٦ ) فلما نصه  
الاصابات التي تعلى اتعلا ما اتي تباع من طرف  
المجري يلزم فرضها وقت تحديدها ويوضح بقوائم التعديد  
عن الفرر الذي يصور بحسب ما ينتظر من معانيها لأجل  
تقدير ما يربط عليها واذا كان يوجد حال التعديد والفرر  
اطيان بور لا تستحق تقدير شيء عليها يوضح عنها  
بقوائم التعديد ايضا وترسل القوائم للمالية ليتمصرح للزرزامة  
بإخراج التناطيد بدون انتظار لربط عشور البور  
الاطيان البور الواردة بتقاسم ارباب الاصابات  
وغير مربوط عليها العشور وجاري فرضها سنويا وربط  
العشور على كل ما يستلزم منها هذه اذا كانت تنسب على  
الطريقة المذكورة يعني عليها اوقات لازمة بدون ان يتم  
اصحابها في اصلاحها مع ان المسارعة والاهتمام في اصلاح  
تلك الاطيان يترتب عليه زيادة عمارة وانتفاع فلاجل  
ذلك استصوب تقدير وربط بمعدل ثلاثة سنوات من  
اجلاء سنة ١٨٧٦ افرنكي لاصلاحها بدون ان يجري عليها  
الفرر السنوي من اجلاء السنة الرابعة التي هي سنة ١٨٧٩  
افرنكي يجري ربط وتحصيل عشورها من ملاكها الموضوعة  
ايديها عليها باعتبار قيات المحضمان الموجودة فيها ولولم يكن  
صار اصلاحها اهـ — فكان المحكمة اهلكت مالكي  
الاراضي المذكورة سنة اثني عشر سنة لاصلاحها وزرعها  
وبعد تعديل الضريبة العشرية الذي حصل سنة ١٨٦٤

ثلاث سنوات اي في ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨٤  
( ١٨٦٧ ) اصدر المجلس الخصوصي قرارا بملاعة قيات  
درجات الاطيان العشرية ويظهر ان تقدير هذه الضريبة  
يطلب امر هذه المرة باعيان البلاد فضلا عن ذلك يؤخذ  
من نصيح قرار المجلس المذكور ان هذه الضريبة كانت  
قابلمن تقول الى ضريبة توزيعة واليك نص القرار المذكور

### صورة قرار المجلس الخصوصي

لقد تلي بالمجلس المتقدم يوم الثلاثاء ١٨ جماد اول سنة  
١٢٨٤ مفردات الدفاتر الذي قدموها العدد عن بيان  
مفردات زمام الاطيان العشورية بمقتضى الفرر الذي  
عابوه بكل مديرية وكل قسم وكل ناحية بتقدير ما يستحق  
كل جهة من العشور المتقضي ربطها سنوي على الاطيان  
المذكورة وبلغ مقدار المتقضي ربطه على الاطيان المحكي  
عنها ما هو بالاقاليم البحرية مبلغ ٦٧١١٤ كيسة ٦٠ قرشا  
١٤ بارة باعتبار عشور الاطيان الدنان بالاقاليم المذكورة  
٦٥ قرشا كل فدان ما عدا اطيان البحيرة يكون عشور  
الدنان العالي ٥٠ قرشا والوسط يكون كل فدان ٤٥ قرشا  
وبمديرية البحيرة ٣٥ قرشا والاطيان الدون بكافة الاقاليم  
المذكورة ٢٠ كل فدان والاقاليم القبلية مبلغ ٢٣٣١ كيسة  
١٠٢ قرش ٦ بارات باعتبار الدنان العالي ٤٥ قرشا  
والوسط ٣٥ والدون ٢٠ وحيث ان ربط ذلك هو بواقع  
الفرر والمعاينة التي صارت بمعرفة العميد بواقع الدفاتر التي  
تقدمت باختتامهم قد استصوب المجلس اجراء ربط العشور  
المذكورة من اجلاء سنة ١٥٨٤ توتي على وجه ما ذكر ومع  
ذلك اذا احذر قصر من ربط ما صادر به تليو فلاجل  
ازالة تقصيره يصور اخذ عشور محصولاته صنف عين هذا  
ما استصوب فباعتراضه وصدر الامر له ان يلو يصور  
الاجراء بمقتضى ما يصدر به الامر اهـ — وصديق التعديد  
على هذا القرار فزيت الضريبة التي كانت مفروضة على  
كل درجة من درجات الاراضي العشرية اما مديرية البحيرة  
قفرض على اراضيها ضريبة خاصة بها واليك بيان القيات  
التي وضعت اذ ذاك

### ( عن الوجه البحري )

الدرجة الاولى مقدار ضريبة الدنان ٦٥ قرش صاغ الدرجة  
الثانية ٤٥ الدرجة الثالثة ٢٠

### ( عن مديرية البحيرة )

الدرجة الاولى مقدار ضريبة الدنان ٥٥ قرش صاغ  
الدرجة الثانية ٥٣ الدرجة الثالثة ٢٠

( عن الوجه القبلي )

الدرجة الاولى مقدار ضريبة الفدان ٤٥ قرش صاغ  
الدرجة الثانية ٤٥ — الدرجة الثالثة ٢٠ — ثم انه ورد في  
القرار المشار اليه ( انه اذا تضرر احد من ربط ما صار  
ربطه طوي فتمسك عشور محصولاته صف عين ) على ان  
ليس المراد من ذلك اخذ العشر الخارج عينا كما في  
العشر الشرعي المرعي بل المراد بها انه يسوغ للمالك ان  
يودي قسما من غله يوازي ثلث الضريبة المفروضة على  
ارضه وهو ما كان حاصله في الوجه القبلي خصوصا في اخذ  
ما على الاراضي الخراجية من الخراج — ولنفهم التحديق  
بان ما طلب اجراؤه هو مستوف من حيث الضبط والدقة  
قال المجلس الخصوصي في قراره المشار اليه ان الضرائب لم  
تقدر الا بعد ان عاين الاطيان الاعيان وفرزوها ودلله  
الدفاتر التي قدموها بختمهم ا. — وما يجب  
الاتباه اليه هو انهم كانوا كلما حصل فرز يقسمون  
الاراضي الى قسمين كبيرين يشمل احدهما اناضي الوجه البحري  
والثاني اناضي الوجه القبلي والضريبة المفروضة على هذه  
اقل من الضريبة المفروضة على تلك ولتلاحظ ايضا بانهم  
وان كانوا وضعوا مديرية البحيرة من حيث مقدار الضريبة  
في درجة متوسطة بين اراضي الوجه البحري وبين اراضي  
الوجه القبلي الا انهم فرزوا على اراضي الدرجة الثالثة كلها  
ايضا وجعلت ضريبة واحدة قدرها عشرون قرشا — وفيه  
توحيد مقدار الضريبة التي فرضت على اراضي الدرجة  
الثالثة ما يجعلني على ظن ان تقدير اهمية الخراج وفرز  
الارض نفسها لم يجزها اناس غيرهم بهذه الامور وان  
المبلغ كله الوارد في قرار المجلس الخصوصي صار توزيعه  
بين درجات الاراضي كلها وما يدل على ذلك ان كل  
الذين عهد اليهم تعديل الضرائب قبل هذه المرة وضعوا حنا  
فاصلا يسمون بين اراضي الوجه البحري وبين اراضي  
الوجه القبلي فيما يخص بتقدير الضرائب سيما الضرائب  
المقتضى فرضها على اراضي الدرجة الثالثة فكانت الضريبة  
المساء مشربة اخذة في الازدياد كالضريبة الخراجية على  
انها كانت تظهر مظهر انها ملازمة للبيد الذي قامت  
عليه في الايام اي ان مقدارها ما يزيد عن عشر الخراج  
وفي ٤ صفر سنة ١٢٨٥ ( ١٢٨٦ ) صدر امر حال  
بالتصديق على قرار من مجلس شوري النواب بخصوص  
اضافة السدس على كافة انواع الاموال مئة ٤ سنوات على  
انه لا تمط هذه الملاوة ما كانت املته الحكومة اصدر  
الحكومي امرا عاليا في ٢١ ربيع اول سنة ١٢٨٧ ( ١٨٧٠ )

يتمتع بالضرائب المشربة احتجاجا بان الاطيان تحتل  
وبان الضريبة المفروضة عليها تقصت عن عشر غلتها فعمل  
فرز جديد ادرجت فيه مديرية البحيرة ضمن مديريات  
الوجه البحري وابطلت الحالة الخاصة بمديرية البحيرة التي  
كانت جعلت لما يوم الفرز الذي حصل سنة ١٨٦٧  
فادخلت وفي مديرية البحيرة ضمن الفرز العام وما معنى  
بعض ما ورد في الامر المشار اليه قال — فلاجل راحة  
ورفاية اصحاب الاراضي ونظرا للاحوال المتغيرة قد  
استقرت ان تكون ثلث ضرائب الاراضي المشربة  
في الآتية

( عن الوجه البحري بما فيه مديرية البحيرة )

( اطيان عال )

قال اول مقدار ضريبة الفدان ٦٠ قرش صاغ عال ثاني ٥٠

( اطيان وسط )

وسط اول مقدار ضريبة الفدان ٤٠ قرش صاغ وسط ثاني ٣٠

( اطيان دون )

دون اول ٣٠ قرش دون ثاني ١٠

( عن الوجه القبلي )

( اطيان عال )

قال اول مقدار ضريبة الفدان ٤٠ قرش صاغ عال ثاني ٣٥

( اطيان وسط )

وسط اول ٣٠ وسط ثاني ٢٥

( اطيان دون )

دون اول ١٥ قرش صاغ دون ثاني ١٠

فيري من ذلك ان المجلس الخصوصي قد شاعف عند  
درجات الاراضي فيعلمنا سكاكات ثلاثا على اننا نرى ان  
التغير حصل في مقادير الضرائب الاراضي التي من الدرجات  
العالية وان الفرز المذكور ابقى مقدار الضريبة المفروضة  
على اطيان الدرجات الاخيرة على ما وضعها الفرز الذي  
حصل سنة ١٨٦٧ — هذا وان النسبة الموجودة بين مقادير  
الضرائب المفروضة على درجات الاراضي لم تكن كقيمة لا  
تسمح لنا بصيغ القاعدة التي سار عليها من عهد اليهم فرز  
الاطيان في علمهم لاننا اذا زدنا على سمر الضريبة المفروضة  
على اراضي الدرجة الاخيرة في الوجه البحري مثله حصل معنا  
سمر الضريبة المفروضة على الدرجة التي قبلها حالا واننا  
اذا اضعنا على هذه قيمة سمر الضريبة المفروضة على  
اراضي الدرجة الاخيرة حصل معنا الضريبة المفروضة على

اراضي درجة الوسط الثاني وانما اذا اتبعنا عمل الحساب على الطريقة المذكورة اي اذا رتبنا على سكر كل ضريبة سعر ضريبة الدرجة الاخيرة حصل ممنا سلسلة الضرائب كلها هذا ما ذكرنا فيما يخص بضرائب اراضي الوجه البحري اما النسبة المضافة بين مقادير ضرائب اراضي الوجه القبلي على اختلاف درجاتها فلمست مرتبة على الكيفية المذكورة فان مقدار الضريبة المروضة على الدرجة الخامسة اي درجة اللون الاول لا يزيد الا بحسين في المائة عن مقدار الضريبة المروضة على اراضي الدرجة السادسة وفي الاخيرة وان مقدار الضريبة المروضة على اراضي الدرجة الرابعة والثالثة والثانية والاولى يزيد الواحد منها عن الاخر بقدر مقدار نصف الضريبة المروضة على اراضي الدرجة الاعيرة اي درجة اللون الثاني وفي السادسة يعني اننا لو اضفنا على ضريبة الدرجة الرابعة التي مقدارها ٢٥ قرشاً نصف ضريبة الدرجة السادسة اي خمسة قروش لحصل معنا الضريبة المروضة على الدرجة الثالثة وقدرها ثلاثون قرشاً وعلى هذا التماس

ولا ادري لماذا جعلنا نسبة بين مقادير الضرائب هذه المرة مع اضم لم يجعلها في الفروغ السابقة تلك مسئلة لا يمكنني الفصل فيما على ان وجود النسبة المذكورة يزيد اعادة دي ان توزيع الضرائب على كيفة عادلة هذا لم يتجاوز الورق وان القاعدة الوحيدة التي كانت متينة فيه هي الاحتياجات المالية التي كانت تفيق بالحكومة - ويجب ان يضاف على الضرائب التي ذكرناها علاوة السدس التي اضيفت على كافة ويجب ان تضاف على الضرائب التي ذكرناها فيما سبق علاوة السدس التي كان قرنها مجلس النواب ولوقت والتي جعلها الزامية لمدة اربع سنوات فقط الاسرار العالي الرقيم ٤ صفر سنة ١٨٦٨ (١٢٨٥) - هذا لان الحكومة لم تتوصل بالرغم من زيادة الضرائب وعن العلوات لسدعجب ميزانيتها ولما كانت تهتة باستهلاك الدين السائر بواسطة سلفات جبرية بشكل زيادات وعلوات كانت تضعا على ضرائب الاطيان لم تجد الوقت اللازم ولا التقود اللازمة للقيام باعمال صيانة الجسور والقرع واشتمرت على تلك الحالة حتى اذا ظهر لها ان استمرار التناهي من عمل هذه الاشغال المفروضة مضر برفوة البلاد وبتصرف يتوقع الضرر بدم ري الاطيان اراد ان تخرجها فم تجد التقود اللازمة لان الذين السائر وفقر من التهدات ترف خزائنها فاضطرت الى الاستعانة الى طريقة جديدة لحصولها على الاموال اللازمة فاصدرت نظارة المالية مشورا بتاريخ ٨ شوال سنة ١٢٨٧ (١٨٧٠) بزيادة الضرائب عشرة في المائة وقلت فيه ان القصد من الملاوة المذكورة القيام بنفقات الري الذي كانت تجريره الحكومة على مزارعيها ولقد اصرحت بمشورها البادي

ذكره بقيد ملاوة الشرة في المائة المحكي عنها باصول حسابات الضريبة الخراجية والضريبة العشورية ونحوم حساب خاص وهو حساب لم يفتح قط لا خلاط تلك الملاوة من يوم وضعها اختلاطاً تاماً بالضريبة العقارية ولقد ثبت المجلس الخصوصي متعوق هذا المشور بقرار اصدره صدق عليه الخديو باسرعال - اما فيما يخص الاطيان العشورية فان الملاوة المذكورة اخذت عنها مرتين وذلك ان لا وضع في سنة ١٨٥٤ ضريبة على الاطيان التي كانت حينئذ مضافاً من الضريبة فالاس العالي الذي صدر في هذا الشأن بين بوضوح ان ذلك المشور تخافض عليها لقيام بنفقات الري واهمال التصفقات من طينان النيل فتقرى الان ان هذا الاسرار العالي كان منسايح ظهوره بستة عشر سنة دغا من صراحة مباديه فان الضريبة التي كانت تجبي بشكل وجهت اسم الشر لم تحفظ نسبتها الى التلة وهي نسبة واحد الى عشرة - ولم تستعمل في الناية الاصلية التي وضعت لها وزد على ذلك اضم زادوها سنة ٧٠ مشرة في المائة للقيام بنفقات الري وقد كانت تلك الشور مخصصة في الاصل للقيام بالنفقات المذكورة نفسها - ثم ان مجلس النواب قرر ابقاء علاوة السدس خائفاً وهي الملاوة التي كان قرنها لوقت اي لمدة اربع سنوات فقط سنة ٦٨ وقرى انه قرر ابقائها خائفاً قبل انقضاء الاجل الذي كان سده في الاول بستين واصدر بذلك قرار اصدر بالتصديق عليه وبجمله نالقه العمل وسعي الاجرا امر حال رقيم ١٦ جمادى الاولى سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) وكانت اذ ذاك بلغت الضرائب بما فيها علوات السدس والعشر المقادير الآتية

(عن الوجه البحري بما فيه مديرية الجيز)

عال اول ضريبة الفدان ٧٧ قرش ٥ - ثانياً ٦٤ و ٦/٤ - وثلاثي وسط اول ٥١ و ١٣ - باره وثلاث وسط ثاني ٣٨ و ٢٠ - باره دوت اول ٢٥ و ٣٦ - باره وثلاثي دون ثاني ١٢ و ٣٣ - باره وثلاث

(عن الوجه القبلي)

عال اول ضريبة الفدان ٥١ قرش ١٣ - باره وثلاث عال ثاني ٤٤ و ٣٦ - باره وثلاثي وسط اول ٣٨ و ٢٠ - باره وثلاثي وسط ثاني ٣٣ و ٢٠ - باره وثلاث دون اول ٦٩ و ١٠ - دون ثاني ١٢ و ٣٣ - باره وثلاث - وفي ١٣ جمادى الاخرى سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) طلوت لائحة المتابعة وشملت احكامها الاطيان الخراجية والعشورية على انها قسمت الاطيان العشورية الى خمسة قسمين كبير ومن لكل منهما ضرائب خاصة به

مختلفة من ضرائب الاخر فان الاطيان العشورية التي قبل اصحابها ان يدفعوا المقابلة عنها احتسبت عشورها على واقع الفرض الذي حصل سنة ١٨٧٠ اما الاطيان العشورية التي لم يتمدد اربابها بشيء ولم يدفعوا المقابلة عنها فاحتسبت عشورها بواقع الفرض الذي حصل سنة ٨٧ مع زيادة علاؤقي المدس والعشربقيت الضريبة المفروضة عليها هي الآتية  
(من الوجه البحري)

الدرجة الاولى ضريبة الفدان ٨٣ قرش و ١٦ بارة وثلاثي والثانية ٥٧ و ٣٠ بارة والثالثة ٢٥ و ٣٦ بارة وثلاثي

(عن الوجه القبلي)

الدرجة الاولى ضريبة الفدان ٥٧ قرش و ٣٠ بارة والثانية ٤٤ و ٣٦ و ثلاثي — والثالثة ٢٥ و ٣٦ بارة وثلاثي نيري من ذلك انه فضلاً عن الرجب الذي كانت تعطيه لأئمة المقابلة لمن رضي بها بتخفيض الضرائب المفروضة على اطيانه حتى النصف فان اصحاب هذه الايان امتازوا عن سواهم بأن الضريبة التي ربطت على اراضيهم كانت اقل مما سواها وهنا نقول ان الاراضي العشورية التي لم يرض اربابها بلأئمة المقابلة فباله جدا فان معظم اصحاب الاراضي العشورية كانوا قبلوا وتعدوا بالامثال للأئمة المذكورة وقد ثبت لأئمة المقابلة مرة اولى بمقتضى امر عال رقم ٧ مايو سنة ١٢٦٠ الا انها اعيدت في ١٨ نوفمبر من السنة المذكورة غير انه ابتداء من هذا التاريخ ابطل ما كان جارياً اجراؤه من رفع الاموال كل سنة وصار دفع المقابلة المذكورة اقتصاصاً بنسبة ١ الى ١٣ الزامية وفي ٦ يناير سنة ٨٠٠ التي لأئمة المقابلة بتكاويدت مقادير الضرائب على ما كانت عليه قبل صدور لأئمة المقابلة اي الى المقابلة التي كانت فيها بموجب الفرض الذي صارت سنة ٧٠ اما الاطيان التي لم تدفع عنها المقابلة فاجتمعت على دفع العشور بواقع المقادير التي وضعها فرض سنة

٦٨ للضرائب وان كل الضرائب العشورية دانة فيها علاوات المدس والعشر اللذين كانا قد اختلعا بالضريبة العقارية التي وضعت قبل سنة ٧١ وسنة ١٨ يناير سنة ٨٠ صدر امر عال بفرض مائة وخمسين الف جنيه مصري على الاطيان العشورية وتلك العلاوة توزع بينها بنسبة الضريبة التي على كل فدان منها فزادت بذلك الضرائب العشورية نحو ثلث قيمتها ولم يسبق زيادة ضريبة الى هذا الحد الخفيف بالعدل فكانت تلك الزيادة هي الضريبة القاضية على ما كان باقياً للاطيان العشورية من الامتياز واليك نص الامر المشار اليه

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر ماليتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا قد امرنا بما هو آت — (م) ١ من ابتداء اول يناير سنة ٨٠ يزداد على اموال الاطيان العشورية مبلغ مائة وخمسين الف جنيه مصري وهذه العلاوة يوزعها على جميع الاطيان العشورية بالنسبة للضرائب الربوطة عليها الآن — (م) ٢ علي ناظر ماليتنا تنفيذ امرنا هذا (الامضا) محمد توفيق — رئيس مجلس النظر وناظر المالية بالوكالة (الامضا) رياض — وقد بلغت مقادير الضرائب عقب هذه الزيادة الى ما ترى عن الاطيان التي دفعت المقابلة

(عن الوجه البحري بمائيه مديرية الجيزة)

عال اول ضريبة الفدان ٩٩ قرش و ٣٠ بارة وتسعة اعشار عال ثاني ٨٣ و ٥ بارات وثلاثة اخماس وسط اول ٦٦ و ٢٠ بارة وثلاثة اخماس وسط ثاني ٤٩ و ٣٥ بارة وثلاثة اثمان دون اول ٣٨ و ١٠ بارات وربع دون ثاني ١٦ و ٢٥ بارة ونصف

(عن الوجه القبلي)

عال اول ضريبة الفدان ٦٦ و ٣٠ بارة وثلاثة اخماس عال ثاني ٥٨ و ٨ وسط اول ٤٩ و ٣٥ بارة وثلاثة اثمان ونصف ثاني ٤١ و ٣٣ بارة وخمسة اثمان

دون اول ٢٤ و ٣٧ ابرة وثلاثة احماس دون ثاني  
١٦ و ٢٥ بارة وعشر

(عن الاطيان التي لم تدفع المقابلة  
(عن الوجه البحري)

ضريبة الفدان من الدرجة الاولى ١٠٨ فروس  
٣ ابرات وخمس والثانية ٧٤ و ٢٣ بارة وخمس والثالثة  
٣٣ و بارة ١٠ و ربع

(عن الوجه القبلي)

ضريبة الفدان من الدرجة الاولى ٧٤ قرش  
و ٢٣ بارة وخمس والثانية ٥٨ و بارة ٨ والثالثة ٣٣  
و بارة ١٠ و ربع — ولا صدر قانون التصفية في ١٧  
يوليو سنة ٨٠ بالنه لا تحة المقابلة وتناهيها المالية رتب  
٥٠ بلف مائة وخمسين الف جنيه مصري كن سنة يصرف  
قوائد بثابة نحو بعض للذين دفعوا المقابلة عما دفعوه  
وان تلك القوائد عن المقابلة التي دفعت عن  
الاطيان الخراجية والعشورية — تلك هي التقلبات  
التي طرأت على الاطيان التي يقال انها تدفع عشر  
غلتها فقد كانت في بادي الامر اي في زمن  
مؤسس العائلة الشريفة المائكة حالاً على القطر  
المصري مدفأة من كل ضريبة ثم فرض عليها العشر  
الشعري من نحو ثلاثين سنة للحصول على نفقات  
الانشغال العمومية ثم صارت فيما بعد تفرض  
عليها الضرائب بدون قياس ولا قاعدة وهو شأن  
كل الاطيان في القطر المصري — وفي هذا المقام  
ارغب الى حضرات القراء ان آتي على بعض  
ما يخص الضرائب التي وضعت في ازمة مختلفة للقيام  
بنفقات بعض اعمال معينة فاحتلقت بالضريبة العقارية  
اختلاطاً تاماً حتى استحال فصلها عنها فقد وانما مثل  
ذلك في متأخرات الضرائب الخراجية التي لا تزايد قدرها  
اضطرت الحكومة الى وضع علاوة على هذه الضريبة  
للحصول على هذه المتأخرات وفي القردة التي اضيفت  
ايضاً على الضريبة الخراجية وبصرف النظر عن  
الماضي فان عهدنا مثلاً من هذا وهو علاوة العشرة

في المائة التي فرضت على الاطيان زيادة على  
ضريبتها للقيام بنفقات الري فقد انقضت هذه  
العلاوة في ٥ شوال سنة ٧٠ الى الضريبة العقارية ضا  
نهايك بانك — وفي سنة ١٨٧٦ اي حين تسوية  
احوال مصر المالية كانت الضريبة العقارية المفروضة  
على اطيان بعض المدير يات مخصصة لوفاء الدين  
العالم ولدفع فوائد على حين ان ما كن يتحصل من  
هذا القبيل عن الاطيان الاخرى كان يصرف في  
شؤون ادارة البلاد وفي سنة ١٨٧٩ اقلت الحكومة  
السخرة ووضعت بدلها منها العونة — وذلك لان  
ار باب الابعاديات والجملة اسحاب الاملاك الواحدة  
لم يكن عندهم عدد كاف من الرجال يقومون باشغال  
اراضيهم وفضلا عن ذلك لما لم يكن لهم الحق سيف  
مراقبة سير رجالهم لم يمكنهم ان يقدموا الاقار  
لللازمين لاعمال السخرة وفي هذه الحالة اصابت  
الحكومة لا تحة موافقة ومطابقة لامر عال صادر في  
٩ فبراير سنة ٨٩ وقد جاء في المادة الاولى من  
الامر المشار اليه ما بعبارة ( فلأحرار الابعاد الذين  
يصير طلبهم لاداء اعمال السخرة يمكنهم ان يتخلصوا  
من الاشغال بهذه الاعمال بان يدفعوا مبلغاً يصير تقدير  
قيمتهم من وائع عدد الايام المفروض عليهم عملها  
سخرة ) اه — ولا لم يكن من الممكن معرفة عدد  
شغالة كل ابداءة بالضبط والتدقيق لعدم استقرار  
الشغالة المذكورين فاصدر ناظر الاشغال العمومية  
بالاستناد على السوابق (١) قرارا له ان من اراد من

(١) وقد حصل مراراً ان الابداديات التي اتمها محمد  
علي باشا تمرد اصلاً لثقة الشغالة فلما رأى ذلك المشار  
اليه امر القري التي سكنا كثير من المند ان تقدم كل  
واحدة منها ٨ اقطار لكل مائة فدان ثم جاء فكان  
الاقطار المذكورون يتناولون مع عائلهم الى الارض المسم  
جاءوا يتقدمون في بارحة الابدادية ولا على الانتفاع من  
العمل ولم يسخ هذا الانتفاع الا في عهد ساكن الجنان  
سيد بشا في نواحي السنة ١٨٥٦ او ١٨٥٧ اما قبل ذلك  
الوقت فكان متابعهم مسترلين عنهم كما هم مستولون اليوم عن  
رجال نوابهم الذين يؤخذون للجهادية او للسخرة اه



وأنه لم يكن هناك قاعدة موضوعة بنوع جلي يوزع بموجبها المال المذكور بين الاطيان وأن تعديل الضرائب لم يكن يجري في اوقات معينة وفصول مفترقة وإن ارادة الحاكم وحدها كانت الحاكمة في الضريبة المقاربة إن شاءت اضافت عليها ملاوات لا تتعلق لما معها وتلك هي الحالة التي دعت الخديو المعظم الى اصدار امره العالي الرقيم ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ بعمل تاربع ولقد صار ذلك فلطلب الآن من الباري تحقيق ماورد في المادة الاولى من الامر الخديوي في شأن التاربع أي فرض الضريبة المقاربة بكيفية عادلة بين كل ماكي الاطيان بنسبة ما يملكه كل منهم

اطيان زراعية. (مشوري) نقلا عن كتاب القوانين العقارية في الديار المصرية لجاسه ج. د. - غروبست

(في الاطيان الابداعات المعروفة بالمشوري)

(امر عال)

(في ١١ ذي الحجة سنة ١٢٨٢ - ٢٧ ابريل)

(سنة ١٨٦٦)

الابداعات (١) التي تعطي انعاما او التي تباع من طرف الميري يلزم فرضها في وقت تعديدها ويوضع بقوائم التعديد عن القرز الذي يصير بحسب ما يظهر

(١) القانون المدني المختلط

٢٠ تد تسمى ملكا العقارات التي يسمح ان يكون

قائما فيها حق الملك العام

٢٧ الحكمة هي الحق بالملك في استعمال ما يملكه

والتصرف فيه بأكيفية المصلحة

٢٨ ويكون للمالك الحق في جميع ثمرات ما يملكه

وفي كلته ما لم يتنازع له

٢٩ لما الاراضي القبر مشروعة الملكية شرعا لا يبرري

فلا يجوز وضع اليد عليها الا باذن المحكمة ويكون اخذها

بصفة ابداعية تطبيقا لقواعد المطبة

٣٠ انما من ندر ارضا من الاراضي المذكورة او في عليها او

فرض فيها غراسا غير ملكا تلك الارض ملكا تاما لكنه

يسقط حق فيها بعدم استيلاء لما مدة خمس سنوات في طرف

الخمس عشرة سنة التالية لاولي واضح يده عليها

اصحاب الاراضي ان يعني شقالة اطيانه بدفع مبلغ عنهم وجب عليه ان يدفع ستين قرشا صاعا من كل شغال والقرار المذكور اعتبر مد الشقالة ثمانية في كل نائمة فدان من الارض وذلك بوازي ضريبة قدرها اربعة قروش وخمس يارات عن الفدان الواحد وبعد سنة من صدور هذه اللائحة صدرت لائحة اخرى جعلت قيمة البذل مائة وعشرين قرشا عن الفدان الواحد فاذا حسبا ان عدد الشقالة ثمانية افار في كل مائة فدان حصل مائة تسعة وستون قرشا فاذا وزعنا هذا القدر على المائة فدان حصل على كل فدان تسعة قروش واربعة وعشرون بارة وهو مبلغ بوازي ٢ و ١٢ في المائة من ضريبة ابعاد الدرجة الاولى و ٧٤ في المائة من الضريبة المفروضة على اطيان الدرجة الاخيرة - وقد سبق لنا انهم في سنة ١٨٧٠ وضعوا علاوة على الضرائب قدرها ١٠ في المائة للقيام بتفقات الري واعمال الري هي الاعمال التي يعملها الناس بواسطة السخرة او العونة - اما الاطيان المشورية وهي التي تعمل القسم الاكبر من العلاوة الجديدة فانها كثيرا ما فرض عليها ضرائب للقيام بتفقات نفس هذه الاعمال التي لاغلة بدونها ومن ثم فلا ضريبة تجبي وان كل هذه الزادات وما جاء عليها من العلاوات تحول ما نتج منها وما حصلته الحكومة بسببها من

النفود عن الغاية الاصلية التي خصصت لها حتى اذا اضطرت الحالة التي استوجبت وضعا مرة اخرى وطرات الحاجة التي دعت اليها دفعة سابقة وضعوا علاوة جديدة لهذه الغاية عينها. كأنهم نسوا انهم قد وضعوا فيها سبق علاوة الغاية نفسها - ذلك هو تاريخ اساس الضريبة المقاربة في الديار المصرية ابنتها بما استكني من التدقيق والاستيفاء ولقد رأينا فيما مضى انه في اوائل الجبل الحاضري في سنة ١٨١٣ ان الضريبة المقاربة على وجه العموم كانت عبارة عن قدر معين من المال يفرض على الاطيان

من معاينتها لاجل تقدير ما يربط عليها واذا كان يوجد حال النجد بدو القرض اطيان بور لا يستحق تقدير شيء عليها يتوضح عنها بقوائم التحديد ايضا وتوسل القوائم المالية ليصرح للرزنامة باخراج التقسيط بدون انتظار لربط عشور البور - الاطيان البور الواردة بتقاسيط ارباب الابعاديات وغير مربوط عليها العشور وجاري لوزها سنويا وربط العشور على كل ما يستصلح منها هذه اذا كانت تستمر على الطريقة المذكورة يعني عليها اوقات واؤنة بدون ان يهتم اصحابها في اصلاحها مع ان المسارعة والاهتمام في اصلاح تلك الاطيان يترب عليه زيادة عارية وانتفاع فلاجل ذلك استصوب تقدير وربط مباد ثلاث سنوات من ابتداء سنة ١٨٧٦ افرنكي لاصلاحها بدون ان يجري عليها القرض السنوي ومن ابتداء السنة الرابعة التي هي سنة ١٨٧٩ افرنكي يجري ربط وتصلب عشورها من ملاكها الموضوع ايديهم عليها باعتبار فيات الحيطان الموجودة فيها ولو لم يكن صار اصلاحها (١)

❖ لائحة المقابلة ❖

(٣٠ اغسطس سنة ١٨٧١)

(م) ١٠ الاطيان المربوطة على اشخاص بالشور ولم يوجد بها تقاسيط تحت ايديهم والتي اعطيت الى بعض مستخدمي الحكومة لتعويضهم منها ولم يسط لم بها تقاسيط ديوانية ولا رخصة بالنصرف فيها هي متى رغب واضعوا اليد عليها دفع المقابلة عنها يجابون

(١١) واقعة الحال

في سنة ١٢٧٨ هجرية (١٨١٣ ميلادية) عملت مساحة عمومية عن الاراضي وصار تقسيمها على درجات الاطيان الزروعة او التي كانت قابلة للزراعة لكل بلد وربطت زمانا لها وتكلف على مزارعيها وتقررت عليها الاموال باعتبار درجاتها اما الاراضي البور الغير صالح فصار تنزيلها من الزمام وسمت يابعد ولما كانت بمقتضى الشريعة الاسلامية

لذلك وبعد دفع ما يستحق عليها من المقابلة بالكمال ينحصر بها التقاسيط الديوانية لتصير نكاحا لم ينصرفوا فيها بكامل الانواع المصرح بها لارباب الابعاديات التي بتقاسيط ديوانية - (م) ١١ الاطيان المستبعدات الواردة في تقاسيط ارباب الابعاديات وغير مربوط عليها العشور حيث الجاري فيها ان كل ما استصلح منها يربط عليه العشور بحسب درجته ٠٠٠٠٠٠ فلهذا والاطيان المعطاة بمواعيد على

يسوغ لولي الامر تخليق رقية الاطيان المذكورة لمن يشاء بل يجوز له في مصلحة القطر وازدياد ثروته وثروة اهاليه تخليق رقية الاراضي العمور ورفع اخراج عنها وقد كان اعطاء الرزق مبنيا على ذلك فالمرحوم محمد علي باشا بناء على نص الشريعة وبمقتضى اصلاح الاراضي المستبعدات وازدياد ثروة القطر قد اعطى منها جملة اطيان للذوات والوجوه الذين تسبح لهم حالة بمسوتهم باصلاح الاطيان المذكورة لا وبلى اعطى جملة منها لبعض اشخاص وقيامها جبرا عنهم وبخلاف الاراضي المستبعدات كانت تعطي الحكومة اطياناً من العمور الخراجي وكافة الاطيان التي ينم بها سواء كانت من المستبعدات او من العمور كانت تبقى ملكاً للتم عليهم بهارزقة بالامال على شروط عدم التصرف فيها لا يبيع ولا خلافة انما يجوز التوارث فيها وبهذه الوسطة كانت تلك الاطيان تعتبر وفقاً على المنع عليه وعلى ورثته فقط بدون جواز انتقالها لاخر وكانت تعطي بها تقاسيط من الرزنامة موضعاً بها هذا القيد - وفي سنة ١٣٥٨ (١٨٤٢) للمراي المرحوم محمد علي باشا انه نظراً لكون الاعطاء المقيد بالشروط البادي ذكره غير موافق للشريعة الاسلامية ويترب عليه عدم الوصول للغاية المقصودة وهي اصلاح الاطيان لوطراً على ان بابها اعسار ليعدم مقدرة على زراعتها قد اصدرا امر آفي هو منصرفه لارباب الاطيان المذكورة بالتصرف فيها بكافة انواع الصرفات

مقتضى قرارات مجلس عشوري الثواب على أنها تربط بالشور إذا أراد أربابها مساعدتهم على ..... ربطها عليهم من الآن بدرجة الدون ودفع ما يستحق عليها من المقابلة على اعتبار هذه الدرجة فيساعدون على ذلك ويحرر لهم بها تقاسيط ديوانية بعد دفع كامل المقابلة التي تستحق عليها — (م) ١٢ الأطيان التي توجد زيادة بالنواحي ولم يكن مربوطا عليها مال ولا عشور

الشريعة من بيع وهبة ونحو ذلك وتنبه على الروزنامة بإبطال شرط عدم التصرف فيها من التقاسيط واعطاء تقاسيط خلافها متدرجا بها هذا التصريح — والامر المشار اليه هو الاساس المتبع للآثار في تحرير التقاسيط بالروزنامة — اما الجفالك فلها كالايعديات مربطة بحكم الامر الصادر في سنة ١٢٥٨ (سنة ١٨٤٢ م) الثاني عنه والفرق بينها هو ان اسم جفالك لا يطلق الا على مقدار جسم من الاطيان وما كانت تعلى الجفالك الا للعائلة الخديوية انما في عهد المرحوم عباس باشا اعطى منها لبعض كبار الدوات — ولغاية سنة ١٢٧١ (سنة ١٨٥٤) لم يكن مربوطا شيء على اطيان الايعديات والجفالك السالف ذكرها وفي ٧ محرم سنة ١٢٧١ صدر امر من المرحوم سعيد باشا بالزام ارباب الاطيان المذكورة بتوريد عشور محصولاتها صفقا (ولذلك اطلق عليها اسم اطيان عشورية) والاسباب التي صار الارتكان عليها في الامر المشار اليه هي ان القناطر والجسور والترع التي عملت وشتمت بمعرفة الحكومة بمصاريف من طرفها لم تكن قائمتها قاصرة فقط على الاطيان الخراجية بل ان عموم الاطيان منفعه منها — وقد صدر امر عال في ٩ يناير سنة ١٨٥٥ من مقتضاه ان الاورمانات والجباين يدفع عليها العشور تقديدا بحسب الفية التي تقدر فيها بعد (بطرس باشا غالي) تقرير مقدم الى قوميون بعدل الضرائب.

لعدم المطوية بها ويكون بعضها منزركا او يصلح للزراعة او يكون تمام اصلاحه محتاجا لبعض عمليات فاذا كان اهالي الناحية الموجود بها ذلك وشاغلها وحرار عزمها ارباب الاثورية دفعوا كامل مقابلة اطيانهم الاصلية ثم يردون اخذ الزيادة المذكورة بكيفية ان الصالح منها للزراعة يربط عليهم بحسب ضريبة حوضه والمحتاج لتصليحات يطلبون اخذه بنية الاطيان العشورية الدون ويدفعون على ذلك المقابلة بقدر مربوط ست سنوات فبعد ان يدلولوا على تلك الزيادة في حملاتها يصاعدون على اعطائها لم وتربط عليهم بالشور او المال ولا يحرر لهم تقاسيط العشوري منها وحسب بالخرابي الا بعد تسديد كامل المقابلة المستحقة عليهم كما في البنود السابقة انما البلاد التي يوجد فيها اشخاص دفعوا المقابلة وآخرون لم يدفعوا فلهذا ان كان فيها زيادة تعلى بالشرايط التي ذكرت لمن يطلبونها عن دفعوا المقابلة سواء كانت في ذلح قيطانهم او مجاورة لم او غيره — (م) ١٣ الجفالك والايعديات التي لم يدفع اربابها ما يستحق عليها من المقابلة هذه اذا وجد في اطيانها زيادة ورغب المشايخ والمزارعون بالناحية الكائن فيها ذلك اخذ تلك الزيادة بكيفية ان المنزوع والصالح منها للزراعة يربط عليهم بنية عشور حوضه حال كان او اوسطا ودوناً وغير المنزوع يربط عليهم بنية الاطيان الدون ويعطى لم تقاسيط بذلك فاذا كان الطالبون دفعوا او تمتدوا بدفع المقابلة عن اطيانهم الاصلية في ذات الحاضر التي تحرر عن طلب الزيادة المذكورة فيساعدون على تنفيذ طلبهم وبعد تأدية كامل المقابلة المستحقة على الاطيان الزيادة التي يطلبونها بهذه الكيفية يعطى لم التقاسيط اللازمة بها مستوفية الترخيصات المصرح بها في البنود المحررة قبله — (م) ١٤ الجفالك المعطى بها تقاسيط ديوانية لأربابها ويوجد فيها زيادة ناتجة عن مستعدياته استعملت او غير ذلك مما لم يدخل في كية الوارد بالتقسيم وليس مربوطا عليها عشور هذه اذا

﴿ امر عال ﴾

(في ١٤ ربيع آخر سنة ١٢٨٩ - ٢١ يونيو)  
(سنة ١٨٧٢)

اطيان المستبعدات هي بمثابة الزيادات غير  
المعلومة للتصو عن بقرار الاصلاحات ببند ١٢  
ويتحدد ميعاد ستة شهور فقط لمن يريد الاخذ منها  
حسب القرار اعتباراً من تاريخ النشر

﴿ قرار من المجلس الخصوصي ﴾

(في ٨ جماد آخر سنة ١٢٨٩ - ١٣ أغسطس)  
(سنة ١٨٧٢)

اطيان المستبعدات التي بالنادر لا يعطى منها لمن  
يطلب الاخذ ولومع رغبة دفع المقابلة عنها

﴿ قرار من المجلس الخصوصي ﴾

(في ٧ رجب سنة ١٢٨٩ - ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢)

اطيان الزيادات المعلومة وغير المعلومة لا يتجر  
تقاسيط بالشوري منها وحجج بالغراحي الا اذا كان  
من اعطيت له يحدد كامل المقابلة التي عليها وطى  
اطيانه الكاتبة بالبلدة المعطى له منها

﴿ امر عال ﴾

(في ١٠ صفر سنة ١٨٩٠ - ٩ ابريل سنة ١٨٧٣)  
ييجوز الاعطاء من الاطيان الزيادات غير المعلومة  
والمستبعدات المثبتة بالتواريخ للجوز لم اخذها متى  
كانوا تصدوا بدفع المقابلة على اطيانهم الاصلية  
ويتحدد لتلك ميعاد ستة شهور مع اعطاء ميعاد  
ايضاً مثل هذا لار باب الابعاد الواردة التقاسيط.  
وغير مربوط عليها عشور في قبول طلب من يريد.  
منهم ربطها عليه بدرجة الدون الثاني بشرط ان  
يمضي ميعاد السنة شهور المذكورة لا يقبل ادنى طلب  
بهذا الخصوص من احد بل تكون الاطيان لليري

طلب اربابها اخذها بدفع الملكية بكيفية ان المتزعب  
منها يربط عليهم بحسب قية عشور حوضه وغير  
الصالح للزراعة وعتاج للتصليح بنية العشور الدون  
ويكونون دفعوا او سيدفعون المقابلة على اطيانهم طبقاً  
لبند ١٢ يجابون لذلك وبعد تسديد قيمة المقابلة  
المستحقة عليها ياملون حسب القاعدة التي ياملون  
بها في حق باقي الاطيان جفالكهم و بأخذون تقاسيط  
ديوانية تثبت لم التملك والترخيصات الممنوحة لم  
(م) ١٥ اذا لم يرغب ارباب الجفالك اخذ  
الاطيان الزيادة والمستبعدات الموجودة بجفالكهم  
بالكيفية الموضحة قبله وظهرت الرغبة من اهالي او  
مشايخ او زراعي الناحية لاخذ تلك الزيادة والمعاملة  
فيها كالوضع في بند ١٤ فبعد الاستيثاق بدفع المقابلة  
منهم على اطيانهم الاصلية تصلى لم التماخير  
التقاسيط اللازمة باسماء من بأخذونها يكون بعد  
دفع كامل المقابلة المستحقة عليها وحيث يوجد بلاد  
جفالك واهاليها لم يكن لم اطيان اثرية فيها فهذه اذا  
كان يوجد بها زيادة والجفالك لا يرغب اخذها  
فرحة باهاليه تعطى لم تلك الزيادة بترخيصاتها اذا  
رغبوا اخذها بدفع المقابلة المحكي عنها - (م) ١٦  
الاطيان الزيادة المعبر عنها في بند ١٢ وبند ١٣  
وبند ١٤ وبند ١٥ اذا رغب اخذها اشخاص من  
غير اهالي ومشايخ وزراعي النواحي الكاتبة بها فلا  
يقبل منهم ذلك بل تبقى تلك الزيادة على ذمة  
الميري يتصرف فيها حسب الاصول الجارية في مثلها  
(م) ١٧ لا يجوز لشايخ والاهالي والمزارعين  
المطالبة باخذ الزيادة التي توجد في بلادهم الا في  
مدة الست سنوات المحددة لتسديد كامل المقابلة  
بحيث انه بعد انقضاء تلك المدة فن يطلب اخذ  
شيء من ذلك لا يجاب لطلبه ولو كان دفع المقابلة  
عن اطيانه الاصلية

اطيان زراعية - ( غاروقة ) تتلا من كتاب القوانين  
المقارنة في الديار المصرية باسمه

ج. ل. غورست

الباب التاسع والمشرون

( في الغاروقة )

لائحة الاطيان

( ٥ اغسطس سنة ١٨٥٨ )

( م ) من كون ان الاطيان الميرية الخراجية  
ولو انها بحسب اصول الشريعة المطهرة لم يكن لاحد  
فيها توارث ولا رهن لكنه بالنظر لمراعاة العارية  
والتمدد واستعمال التبش وضمن التوطن قد  
تصرح بالبند الاول بتحويل انتفاع اطيان من يموت  
الى ورثته الشرعيين ذكورا واناثا كما انه قد يجوز  
البند التاسع لاصحاب الاثر حصول الفراغ انتفاع  
الاطيان اثرهم لمن يريدون فبالنظر على ذلك  
يجوز في رهن الاطيان بالغاروقة من الان فصاعدا  
من صاحب الاثر الى من يريد بشرط ان يكون  
ذلك باطلاع المديرية ويكون التكليف باسم الذي  
اخذ الاطيان بالغاروقة بشرط ان يذكر في التكليف  
ان ذلك اثر فلان واما عن الماضي الذي صار اجراؤه  
من الرهنية فالذي مضى عليه مدة خمس عشرة سنة  
وكان الطين موضوعا عليه يد الميرتين فلا تسع  
فيه دعوى اما اذا لم تكن مضى عليه المدة المذكورة  
وكان اعطاء الطين بالرهنية بدون اطلاع الحكومة فهذا  
يصير تجديد سندات ديوانية له بالرهن باطلاع  
المديرية ويحدد لاستكمال تجديد تلك السندات  
ميعاد سنة كاملة من وقت صدور هذه اللائحة لكل

من رهن اطيانا من السابق وباقية الى الآن مرهونة  
لاجل اعتماد المعاملة بموجبها واذا كان بعد هذا  
الميعاد احد يدعي انه رهن اطيان ويريد اداء رهنيته  
وحاصل توفيق الميرتين في تسليمها اليه ولم يكن  
بيده سند ديواني باطلاع المديرية فلا يقبل له  
دعوى واذا كان اصحاب الاطيان يؤدون ما طليا  
من الغاروقة للرهن عند الطين فلم ان يأخذوا

اطيانهم من بعد اثبات رهنيته واذا كان الراهن  
توفي وله ورثة كالخوخ عنهم بالبند الاول فلم ان  
يؤدوا الرهنية وياخذوا الطين من الميرتين وذلك  
ايضا من بعد الاثبات واما اذا كان الراهن توفي عن  
بيت المال فتبقي الاطيان تحت يد واضع اليد اثرية ولا  
يؤخذ منه رسم واما الميرتين الذي يكون واضعا يده  
على اطيان مرهونة ولما بعد توفي عن بيت المال فن  
حيث ان ما دفعه الميرتين المذكور الى الراهن صار  
حق بيت المال فحينئذ اذا كان الراهن مقتدرًا على  
اداء قيمة ما اخذه فيؤخذ منه الى بيت المال وترد  
الاطيان اليه وان كان غير مقتدر لا هو ولا اقراره  
وموجود من يرغب اخذ تلك الاطيان بقيمة الرهنية  
فيجري رهنها عنده وبعد ان الرهن من صاحب  
الاطيان لهذا الميرتين ومطلوب بيت المال يؤخذ  
منه وعند اقتدار صاحب الاطيان يؤدى الرهنية  
للميرتين المذكور ويأخذ اطيانه واذا لم يوجد من  
يرغب وصاحب الاطيان او اقراره يرغبون تخصيص  
قيمة الرهنية عليهم ويأخذون الاطيان فلا مانع من  
تخصيصها عليه او على اقراره الذين يرغبون فيها  
بالسند والضمانة بمعاذ مستقرب بحسب ما يتلاحظ  
لمدير الجهة واذا كانوا لم يرغبوا في ذلك او لم يكونوا  
مقتدرين على اداء قيمة الرهنية ولم يوجد راغب  
لارتباطها كما ذكر فن حيث ان هذا بعد تمطيل  
للخراج وهو لا يجوز فيحينئذ تكون الاطيان محلولة  
ليبت المال بوجهه لمن يشاء بالرسم المقرر خلاف  
صاحب الاطيان وعائلته ( ١ )

( ١ ) حقود رهن التاروقة بين الاهالي وبضمهم الحررة  
بعد صدور القوانين المصرية اذا كان محررها بالتطبيق لاحكام  
تلك القوانين وصار تسجيلها بالصفة القانونية بتسديد وتقام  
في وجوه الغير وان لم يكن محررها بالتطبيق لبند ٧ لائحة  
الاطيان . ولا يلزم التمييز في هذا الموضوع بين الاراضي  
الخراجية وباتي انواع العقارات

( حكم من محكمة الاستئناف المطبقة في ٢٠ ابريل

سنة ١٨٩٢ )

★ لائحة المقابلة ★

(٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١)

(المادة ٤٧)

الاطيان المطاة بالفاروقة من بعض الاهالي  
لبعضهم تحت احكام البند الثامن من لائحة الاطيان  
هذه من يريد دفع المقابلة عنها فبحسب ما يتفق  
عليه الراهن والموتين في الدفع يصير الاجراء

★ القانون المدني الاحلي ★

(المادة ٥٥٣)

الفاروقة عقد به يعطى المدين عقاره للدائن  
ويكون للدائن المذكور الحق في استغلاله لنفسه  
والانتفاع به لحين تمام وفاة الدين واصحاب الاطيان  
الخارجية هم الجائز لم دون غيرهم عقد مشاركة الفاروقة  
على اطيانهم (١)

اطيان زراعية — (فدان) — ٠ في القرن  
السابع بعد المسيح كان بوازي ٤٤ و ٦٢٠٩ متر  
وفي القرن الرابع عشر بعد المسيح كان بوازي

(١) بموجب عقد زمن الفاروقة يثبت للدائن الحق  
في استغلاله الفاروقة والاستمتاع به لحين سداد الدين وتكون له  
الانذار في نظائر الفوائد ولا تنقسم من اصل راس مال الدين  
ولذلك فلا يزعم بتقديم حساب عنها

١ حكم من محكمة الاستئناف المختلة في ١١ فبراير  
سنة ١٨٩٢)

العقد المشتعل على دين يجب ان يكون مفول بمسب ما يقتضيه  
حكم القانون المصري في شأن الرهن بصرف الشطر من اشتغال العقد  
او عدم اشتغاله على الفاروقة او فضاء ذلك فان القانون المدني  
الاكلي بعد ان شرح احكام الرهن العقاري تفصيلا (كما هو مذكور

بالمادة ٥٥٠ وما يليها) وانضم بالفاروقة سوى مادة واحدة (وهي  
المادة ٥٥٣) قال ان عقد الفاروقة يختلف فقط من عقد الرهن  
فيما يخص بالاموال التي يسوغ رهنها بمسبة فاروقة واحساب  
الانذار التي تنتج من الفاروقة الرهن وما فيها عدا ذلك  
من الالوجه خصوصاً فيما يتعلق بمجيئ للباس والاشياز  
فان هذين العنصرين متساويان في النتيجة

(حكم من المحكمة المذكورة في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٠)

١٨٢٤، ٦٠٣٤ وفي اخر القرن الثامن عشر كان  
بوازي ٠٠، ٥٩٢٩ وفي سنة ١٨٢٠ كان بوازي  
٥٣٣٣، ٤٤١٦ واليوم بوازي ٨٣٣٣ و ٤٢٠٠

فدان — ٠

الفدان — ٢٤ قيراط — ٧٢ حبة — ١٤٤ داق — ٥٧٦ سم  
١ — ٣ حبة — ٦ داق — ٢٤ «  
١ — ٢ « — ٨ «  
١ — ٤ « — ١ «

فدان — ٠ يساوي ١/٣ ٣٣٣ قصبة مربعة  
اعني ٨٣٣٣ و ٤٢٠٠ امتار

اطيان زراعية — (فردة) مستخرج من كتاب الاحكام  
الريعية في الاراضي المصرية

لسادة يعقوب ارتين باشا (تريب سيد اندي عون)

امر سعيد باشا في اللائحة الثانية للاطيان الصادرة

بتاريخ ٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧١ سنة (١٨٥٤)

باضافة الفردة على الضريبة العقارية — ولقد ذكرنا

فيما سبق انه لم يكن من قاعدة او امر حال يتبع في

تقدير هذه الضريبة وان كان قد وضع شيء من

هذا القبيل فقد اندرست آثاره — على ان هذه

الضريبة وان كانت تعجبي في نفس الوقت الذي

كانت تعجبي فيه الضريبة العقارية وجابوها هم جابة

الضريبة العقارية الا انها كانت تختلف وضعا وشكلاً

عن الضريبة المذكورة وكانت عبارة عن مبلغ او

قدر معلوم في المائة من ايراد كل حراث واضح اليد

على اطيان بالمنفعة يؤخذ لجانب الميري وقد ورد

في المادة الخامسة من لائحة الاطيان الرقيقة ٢٣

ذي الحجة سنة ١٢٦٣ (١٨٤٦) مانعاً تصدّل

هذه الضريبة كل سنتين او ثلاث سنوات مرة

ويستبر في تقديرها ايراد كل مالك في الوقت

الحالي اه — وفي سنة ١٨٥٤ اضيفت الضريبة

المذكورة على الضريبة العقارية وامتزجتا حتى

استعمال الفصل بينهما فلو اريد اليوم او بعد اليوم

ارجاع هذه الضريبة الشخصية لاقتضى الامر المير

على خطة اتبعت في زمن مضي عند ما ار يد ذلك

(فردة)

(فردة)

فانها لم تقتل عن الضريبة العقارية بل كانت نتيجة ذلك العمل انما صارت تنجي مرتين بدل المرة الواحدة ولتنظر الآن الى ماهية الفردة — علمنا ان الفردة كانت ضريبة شخصية واث الاساس المتبع في تقديرها هو ايراد كل حراث ويوجد دلائل كثيرة نعلمنا على اعتقاد ان اصل هذه الضريبة من الجزية التي فرضها العرب يوم الفتح على مسيحي القطر المصري فلما تمددت المظالم التي كان الامراء يسومونها المسيحيين وذلك بعد الفتح بزن طويل رغب جمهور الاهالي التخلص منها ومن دفع الجزية في نفس الوقت فدانا بدين المسلمين على ان هذه الضريبة لم ترفع عنهم او حصل في اسمها تغيير فسميت الفردة ومعنى هذه الكلمة (الشخصي) وقد سبق لنا ان لفظه الجزية وهي الضريبة على الروس استعملت في القرون الاولى للفتح بمعنى كلمة الخراج ومعنى الخراج الخارج من خروج قيمة الضريبة من اصل الايراد الجاصل من الارض — وفي ٨ شوال سنة ٧٢ (١٨٥٦) امر الخديو بتعديل الضريبة العقارية وهو التعديل الاول ان الذي حصل في الضريبة المذكورة منذ سنة ١٨٢٤ وقد ورد في هذا الامر ما يهناه ان الاطيان التي في الوجهين البحريه والتلي في الثرى التي اطيانتها جيدة والمفروضة عليها ضريبة تنيف قدرًا من ١٠٠ قرش صاغًا هذه تدفع ضريبة قدرها ١٠٠ قرش صاغًا فقط اما الاطيان الضعيفة كطريف نواحي بني سلامة وكفر البراغيث التي تزيد ضريبتها عن ٩٠ قرش صاغًا فلا تدفع الا ٩٠ قرش صاغًا فقط — وورد في الامر المذكور ما يأتي في شأن الاطيان المربوط عليها اقل من ٢٥ قرش قال — وحيث ان هذه الاطيان يعطي القدان الواحد منها اردبًا على الاقل (واظن انه اراد اردبًا برا) فقد امرنا بجمع ضريبة هذه الاطيان ٢٥ قرشًا صاغًا — ويظهر من

هذه العبارة الاخيرة ان الضريبة كان يتخذ اساسًا في تقدير قيمتها قيمة غلة القدان واظن ان ذلك هو السبب في تخصيص ناحيتي بني سلامة وكفر البراغيث في الامر المذكور والاولى في الشريعة والثانية في مديرية قنا وما اظنه اراد بقوله ان الاطيان الماثلة لاطيان هاتين الناحيتين لا تدفع الا ٩٠ قرشًا الا ان تكون ماثلة لها من حيث قيمة ما تعطيه من المحصول ولكن ان صدق ذلك فلماذا خففت كل الضرائب المفروضة على اطيان جيدة حتى بلغت ١٠٠ قرشًا فهل ان الببدأ الذي قررته الامر العالي في شأن الاطيان التي ضريبتها اقل من ٢٥ قرشًا وما شابهها من الاطيان كان مخصصًا لبعض البلاد دون الاخرى ولم يكن له صفة عامة فان صح ذلك فللمبدأ التقاضي بوجود التناسب بين الضريبة والغلة بمجف بالاطيان التي غلتها ثمانية وفي الحقيقة انه اذا وضعت ضريبة قدرها ٢٥ قرشًا على قدان يقل اردبًا برا فتكون النسبة بين الغلة والضريبة نسبة الربع الى النكل باعتبار ان ثمن الاردب البر ١٠٠ قرش كما كان سنة ٥٦ مع ان الاطيان الجيدة التي يعطي القدان الواحد منها سنة ارداب برا لا تدفع الا مائة قرش نظير ضريبة وعلى ذلك فنسبة الضريبة الموضوعة عليها الى غلتها كنسبة السدس الى النكل — وان ما استلقت اليه الانتظار هنا مهم في نفسه وجددير بالاعتبار فانه معا كانت الطريقة التي اتبعت من عهد محمد علي باشا الى اليوم في وضع الضرائب على الارض فذلك اسباب جمة تجعلني اعتقد ان النسبة بين ضريبة الاطيان الضعيفة وغلتها كانت اكثر من النسبة بين غلة الاطيان الجيدة وبين ضريبتها بمعنى ان الارض التي هي غاية في الجودة كانت تدفع ضريبة قليلة جدًا بالنسبة الى ايرادها وان الارض الاسافة الى ما هو ايرادها منها كانت تدفع الضريبة التي هي اكثر ارتفاعًا بالنسبة الى غلتها — هذا وان تخمين

الاطيان ووضع الضريبة عليها بالكيفية التي ذكرناها حملاً الاهالي على طلب ترك الاراضي التي كانوا واضعين ايديهم عليها فاجيبوا الى ذلك ولما تعددت الطلبات التي من هذا القبيل صدرت ارادة سنية في ١٩ ربيع الاول سنة ٧٦ (١٨٥٩) بالتصريح لمن يرغب في ترك اطيان من اطيانه لا يبري وبقي هذا موقلاً به حتى صدر الامر العالي الرقم ٢٥ رجب سنة ٨٢ (١٨٦٥) فالغاء وكان عقب تقدير الضريبة العقارية الذي صار اجراؤه سنة ٥٦ ان بعض الاطيان وضعت عليها ضريبة اعلى من التي وضعت على سواها وبسبب هذه الزيادة الفردة التي كان جارياً تجميعها لاراضي كل ناحية على حدة فاصدر الخديو امراً عالياً في ٧ صفر سنة ١٢٧٣ (١٨٥٦) بتخصيص الويركو المضاف على الاطيان انحرابة بوجه المساواة ملافاً للخلل هذا وانما نجد كلما امننا النظر في تعرف حقيقة عوائد واصطلاحات وقوانين هذه البلاد والامور التي اصدروا حكمها امورا تبيين لنا ان الامم التي تعاقبت في وادي النيل كانت متبعة في معيشتها مهبطاً خاصاً بها وهو ارتباط افراد كل ناحية برباط يضمهم جميعاً بحيث ان الواحد منهم لم يكن شيئاً بذاته وان الناحية هي كل شيء وبحيث انه لو تأخر الواحد منهم عن اداء ما هو مطلوب منه للحكومة فخلل اهالي الناحية مسئولون عن هذا التأخير وكثيراً ما حاول الخديويون ازالة هذه الرابطة على انهم لم يلبثوا ان اضطروا في بعض الاحيان للتسامل بمرعاة عادات قد تخلت كن شعائروا اخلاق الشعب وسرت في مفاسله مجرى الدم في المروق حتى استحالة نزعها او كاد — وفي سنة ١٥٧ انجزت اعمال تقدير الضريبة العقارية التي كان صدر الامر باجرائها في العام الغابر ورأى الخديو ان ما صار تقديره لا يكفي للقيام بمصروفات الحكومة فاصار باعادة العمل احتياجاً بان الضرائب

التي وضعت قام الشعب بادائها بكل سهولة والبك معنى بعض ما ورد في الامر العالي القاضي باعادة العمل قال — حيث انه تأتى لواضعي اليد على الاطيان المسحوة زرعها وسهل عليهم القيام باداء ما عليها من الضرائب المختلفة القيم التي اسعارها منها ما هو ٢٥ قرشاً صاعاً ومنها ما هو اكثر الى ١٠٠ قرش صاعاً فقد صار من الواجب تقرير الضريبة العقارية على نوع ملائم لقيمة الارض ولذلك فقد اقتضت ارادتنا السنية ابقاء الضريبة التي قدرها ١٠٠ قرش على حالها وزيادة الضريبة التي قدرها ٢٥ الى ٣٠ وجعل الضريبة التي سعرها ٣٠ خمسة وثلاثين وزيادة الضريبة التي سعرها ٣٥ الى ٤٠ ولم جرا حتى تبلغ الضريبة التي قدرها ٨٠ تسعيناً اما الضريبة التي سعرها تسعين فيصير ابقاؤها على حالها ٨١ — فما سبق ينفع لنا جلياً وجود مبداء صريح قاض بوجود وجود نسبة بين سعر الضريبة وبين قيمة الارض على اننا لم نشر في الامر العالي المشار اليه على شيء يبيننا عن القيمة المقتضى وجود نسبة بين الضريبة وبينها هل هي قيمة الاطيان من حيث الثمن الذي تساويه او من حيث غلتها وكذلك لاندرى معدل نسبة الضريبة لهذه القيمة اهي ربعها ام ثمنها ام اكثر ام اقل — على اننا لو اردنا الاستناد على ما ورد في الامر العالي الرقم سنة ١٨٥٦ الصادر في شأن الاطيان المفروض عليها ضريبة تنقص عن ٢٥ قرشاً التي تفل ارباباً برأى الاقل لوجدنا ان النسبة بين ضريبة هذه الاطيان وبين غلتها كنسبة ١ — ٤ يبدان الامر العالي القاضي بزيادة الضرائب قد جعل الضريبة التي قدرها ٢٥ قرشاً ثلاثين فصارت نسبة الضريبة الى الغلة عقب هذه الزيادة كنسبة ٣ — ١٠ اي ان الضريبة زادت بينما ان النسبة التي كانت موجودة بين قيمة الضريبة الموضوعية على الاطيان الاكثر ايراداً وقد قدرها ٩٠ او ١٠٠ قرش بقيت على حالها اي معادلة لسدس



غلة هذه الاراضي لمدى زيادة قيمتها كما قلنا — ثبت  
اذا انه لم يكن هناك قاعدة ثابتة يستند عليها في  
تقدير الضريبة بل ان احوالا وقتية كانت تتخذ اساساً  
يبنى عليها الملك اى الخديو ارادته ويؤيد ذلك ما  
ورد في الامر العالي المشار اليه حيث قال ما خلصه  
لكن بالنظر لوجود اطيان وضع عليها ضريبة  
قدرها ٢٥ قرشاً لا تسمح غلتها بزيادة الضريبة  
المفروضة عليها — وحيث انه يوجد اطيان مفروض  
عليها ضريبة قدرها ٥٠ قرشاً الا انها مع ذلك  
تستحق لان يربط عليها ضريبة قدرها ٦٠ او ٧٠  
قرشاً — وحيث انه لو التزمت الاحكام والاحوال  
المذكورة آنفاً في تقدير الضريبة المقاربة بدون اعتبار  
اهمية الخارج لم يخل الامر من ظلم البعض لخدمة البعض  
الآخر — فلذلك الاسباب قد اصدرنا امرنا هذا  
اليكم لكي تحجروا نفير الضريبة بكيفية عادلة مع  
مراعاة قيم وصفات الاراضي بحيث ان يتيسر الحصول  
على ضريبة لا يزيد متوسطها عن ٦٠ او ٧٠ قرشاً  
على وجه العموم اه — ويرى القاري من مطالعة  
هذا الامر ان كثيراً ما وردت فيه هذه العبارة  
( أهمية الخارج ) وان النسبة المتضمنة وجودها يرت  
الضريبة والخارج لم يعين مقدارها وقد رأينا ايضاً  
ان الضريبة يجب ان تتخذ اساساً في تقديرها أهمية  
الغلة على انه قد حيز انكارنا ما جاء ختاماً للامر  
العالي المشار اليه الا وهو وجوب الحصول على ضريبة  
يكون متوسطها ٦٠ او ٧٠ قرشاً ولا يخفى ان في  
ذلك ما يحملنا على ظن ان هذه الضريبة كانت  
تعتبرها الحكومة انها في مصر ضريبة تخصيص ولا  
يمكننا تخمين ان التقدير وضع الضريبة حصلاً  
بطريقة خالية من الظلم لاسيما ان الدين يبط بهم  
اجراء هذه الاعمال هم مشايخ البلاد وعملها وفي  
الحقيقة ان تشكيكات الاهالي تعددت وراى الخديو  
ان لا واسطة لديه يستعملها لاجراء هذه الاعمال الا  
التي كانت مستعملة منذ القدم فاستند من عهد

اليهم اجراء هذه الاعمال ان يراعوا في اشفاهم جانب  
الذمة والصدق واحكام الديانة وحسب ان ذلك  
واجب لهم عن التي ومنافع لهم من النش وما اذا ورد  
هنا بعض ما جاء في الامر العالي الصادر في هذا  
الشأن لا يبين به ما كان ينبغي في ضمير الخديو من  
نوايا حميدة ومقاصد ظاهرة مما ليس يجهله احد قل  
— وان جل مرادنا ان نلزوا في افعالكم جانبي الحق  
والعدل وان تحثبنوا النش في اجراء التقدير فانظروا  
ظهوراً الظلم والجور واعلموا ان انصرافكم ولو بقدر  
ذرة عن جادة العدل والتوسط يحملكم تبعاً تنقل  
كواهلكم يوم الحشر يوم يا قي الدين العادل الازلي  
الذي لا تؤثر عليه الخيرات والاولاد وقد بذلت لكم  
انصيحة ومحضكم خالص التصح وتخلصت بذلك من  
تبعه افعالكم فان ظلمتم فانتم الماحولون يوم تتجادل كل  
نفس عن نفسها ويوم لا تحمل وزارة وزر اخرى  
اه — ولا ادري اثر هذا الكلام على الذين يظنوا  
بهذه الاعمال فانظروا جانب الحق وتمسكوا بالعدل  
والانصاف ام لا على اني اعلم انهم ان كانوا صادوا  
في هذه الخطة في بادي الامر لم يستطردوها حتى  
يوم ٢٦ جمادى الاولى من سنة ١٢٧٤ ( ١٨٥٨ )  
وفي الواقع فان الخديو اصدر في ذلك التاريخ امراً  
عالياً قضى بتخصيص الوير كوالجزء المفروض من  
هذه الضريبة على الاطيان الخراجية بين كل المديرات  
بنسبة أهمية كل منها ولا ريب في انه لم يصدر هذا  
الامر الا لما اتفق لهم تحامل المشايخ والحمدوا ونكاهم  
الظلم وجنوحهم الى النش يوم قاموا بناء على امره  
الصادر في تاريخ ٧ صفر سنة ١٢٧٣ ( ١٨٥٦ )  
يوزعون الفردة بين اراضي المديرات كلها — ولقد  
نشأ عن تنفيذ احكام الامر العالي الصادر في ٢٦  
جمادى الاولى من سنة ١٢٧٤ ( ١٨٥٨ ) الذي اشرنا  
اليه خلال في قاعدة الضريبة المقاربة لما وقع من  
تحصيل كل الاراضي الخراجية مبلغاً مصدرة ضريبة  
تختلف ما عبتها اختلافاً عظيماً عن ماهية الضريبة

بزيادة الامن ولزدياد ثروة الاهالي ما معناه ان  
مواالخدبو المظم قد شكل واسس اشياء من  
شأنها زيادة تقدم ورعاية البلاد وتنظيم العدل  
الى ان قال بعد ايراد ما كان لم يزل في نية الحكومة  
اجراء من الاعمال العائدة على البلاد بالنفع والخير  
ما معناه — وان الاصلاح الذي استلقت انظارولي  
التم بنوع خاص واهتم به الخدب المظم ووجه اليه  
كل عنايته الملكية هو وضع الضريبة الخراجية على  
اماسات جديدة كافلة للعدل وادم النش سبه  
تقريرها اه — ثم جاء فيه ما يفيد صدور الامر لمقتضي  
الاقاليم البحرية والقبلية بتكليف مشايخ وعمد  
كن من المراكز بتقدير قيمة الضريبة المقاربة  
المتنضي فرضها على اراضي النواحي الواقعة في  
دائرة اختصاصهم تقديرا عادلا مبنيا على ما تعطيه  
كل ارض من الايراد مع تفويضهم بزيادة بقعة  
الضرائب التي سبق فرضها او تخفيضها الى ان قال  
فاتهم (اي المشايخ واهم) ادري من سواهم بمحالة  
الاراضي وما يجب ربطه عليها من الضريبة وما  
القصد من اجراء هذا التعديل الا لتجيب من صالح  
احد من الاهالي فاننا نروم ان لا يفرض على احد  
كائنا من كان الا الضريبة العادلة التي يجب  
ربطها عليه اه —

هذا ملخص ما ورد في الامر العالي والحضر طابا ينجي  
لنا ان نبحث عن حقيقة الضريبة العادلة التي قضى الامر  
العالي بفرضها على كل مالك ارض وعن النسبة الموجودة  
بين هذه الضريبة وبين القلة والصح على هذا فنقول — لم يرد  
شيء في الامر العالي في شأن نسبة الضريبة الى الخارج  
وكذلك لم يذكر فيه شيء يزيل اللبس والابهام الى ان هذا  
النص لم يقد الامر العالي شيئا من اجاب الاهالي وارباب  
الاملاك به بل كان له تأثير عظيم على نفيتهم لان الحكم  
الذي اصدره كان حديث العهد بالملك وكانت لغات  
الافتقار قد ارتفعت في ايامه ارتفاعا عظيما فزادت نسبة  
ثروة الاهالي فقدا الى من صدور الامر العالي المشار اليه  
هنا طاب ما كان وعد به الخديو في الامر المشار اليه  
من تنظيم سير العدل ووضوح قواعد له ومن اجراء تعديل  
الضريبة المقاربة بمعرفة المشايخ واهم اي بمعرفة الاهالي

المقاربة فان الضريبة التي قضى الامر المشار اليه  
بتفصيلها هي اشبه بضريبة موضوعة على الايراد  
وكانت قبل صدوره موضوعة على منفعة الاراضي  
الخارجية وصارت عقب صدوره على نفس الارض  
الخارجية على وجه المموم (١) — وفي ٩ محرم سنة ١٢٧٨  
(١٨٦١) صدر امر عال بخصوص ضم القرش  
تصفين على الاموال الخراجية والعشرية ثم صدر  
امر في ١٨ رجب سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) باستئناف  
تقدير الضريبة الخراجية واليك بعض ماورد في  
الامر العالي المشار اليه وفي الحضر المرفوق به قال  
في الحضر لقد علم القاصي والداني ان سمو ولي نعم  
الخدبو المظم وجه ولا يزال موجها جل عنايته  
العليا لمحسن حالة الاهالي وثروة البلاد ولا تناذ  
كل ما فيه تقدم العمران وازدياد الرفاهية وانشار  
الامن اه — ثم بين الامر العالي ان رغبة الحكومة  
في الوصول الى هذه الغاية هي التي بعثها على  
افتراض مبالغ لوفاء ما كانت افترضته الحكومة  
السابقة لتقرير التملاح من عملية السخرة التي كانت  
مفروضة عليه فحوشركة ثروة المويست تلك السخرة  
التي كانت مائة له من السعي في تحسين حاله  
ومن ثفرغه لشؤون ارضه الى غير ذلك من الكلام  
ومن ضمن ما جاء في الامر العالي المشار اليه  
في شأن الاعمال النافعة التي قامت بها الحكومة شغفا

(١) لقد ورد في امر عال صدر في ٥ ذي القعدة سنة ١٢٨٥ (١٨٦٨) ما منه ان الملاوة على الضريبة التي دفعها المالكون  
الذين تركوا الزراعة عام ٥٩ تخمس لهم سنويا على مدة ثلاث  
سنوات ما عليهم للمديرية ان كانوا من مدينها اما اذا لم  
يكونوا من مدينها فهذه الملاوة ترد لهم من خزينة المديرية  
باعتبار كل سنة ثلث ايضا اه — ويظهر انه في سنة ٥٥  
اضيفت علاوة وتية على الضريبة المقاربة على اتي لا ادري  
قصة هذه الملاوة ولا نسبتها الى الضريبة واقول هنا انه طالما  
التيه حكام مصر عند الاحتياج الى الدوام الى مثل هذه  
الوسائط وكانوا قارة يردون للاهالي ما يفرضونه عليهم من  
الملاوة بطولها لا يردونها وفي ذاكر على سبل التذكار  
فقط فاني لم اعثر في خلاف هذا الامر على شيء من هذا القول

(فردة)

(فردة)

انفسهم ومن ابطال الحقن التي كانت أثقلت كاهل اللاحين جعلت ثقلًا محسوسًا لما كان يخلج في ضائرها وإفدة اللاحون من الرغائب التي كان الشعب يشتر بها ولا يعرف التعبير عنها ولعلنا الآن الى الكلام عن الامر المالي فبقول - يظهر لنا من المخرانة قد نتج عن تعديل الضريبة المقارنة في الوجه الجري ان الضرائب الاكثر ارتفاعًا خفضت حتى بلغت فيها من ١٠٠ الى ١١٥ قرشًا بينما ان الاراضي التي ايرادها متوسط او قليل فرضت عليها ضريبة بخلاف قدرها بين ٤٥ و ١٠٠ قرش لكل فدان وهذا ويذكر القارئ ان الامر المالي الصادر في سنة ٥٦ تعديل الضريبة المقارنة حوى ما جعلنا نظن انه قرر مبدأ وجود النسبة بين الضريبة والمخارج ويذكر ايضا ان الضريبة المفروضة على ارض الاراضي كانت ٢٥ قرشًا لكل ارض برأ على الاقل والى هذه الضريبة ردت سنة ٥٧ حتى بلغت ٤٠ قرشًا وبقيت على هذا القدر حتى سنة ٦٤ فارتفعت اذ ذلك حتى بلغت ٤٥ قرشًا لكل فدان فان رصنا على حساب النسبة التي بين الضريبة والايراد باعتبار ان نحن الارباب البر ١٠٠ قرش وجدنا ان الضريبة التي كانت سنة ٥٦ تمثل ربع الايراد صارت في سنة ٥٧ تعادل ثلثه وكانت توازي نصه سنة ٦٤ وهذا فط عن الاراضي التي تسفل اقل من سواها اما احوالها في الاراضي ذات الايراد العظيم فليست كذلك فان الفدان منها كان يدفع سنة ٥٦ ضريبة قدرها ١٠٠ قرش ثم صار يدفع سنة ٦٤ ١١٥ قرشًا اي عبارة عن سدس غلته تقريبًا كما كان يدفع قبلًا - - - - - تلك هي مبادئ الملل التي سار عليها ابايخ والعلم الذين ذكر الامر المالي انهم ادرى من سواهم بحالة الاراضي فظلموا واخرفوا على طريق التسلط وهم قادرين على تنفيذ احكام الامر المالي بطريقة عادلة فلا يفرض على الشخص الا الضريبة المناسبة لحالة اراضيه هذا وان ما ذكرناه انما هو خاص بالوجه الجري فقط اما الوجه القلي فلم يرد شيء عنه في محضر الاعمال ولذلك لا نذكر عنه وفضلًا عن ذلك فان اهمية القرار الذي ذكرناه ليست الا اثيرة من حيث تنيلته فانه قد صدر في ٥ ذي الحجة سنة ٦٦ (١٢٨٢) امرال قضى باعادة الضرائب الى اسعارها القديمة - - - - - ولقد جاء في الامر المالي المشار اليه في شأن ما صار تخفيضه مع عدم وجود داع لذلك من ضرائب بعض الاراضي الاثرية ما معناه ان ذلك التخفيض اجري على غير وجه الحق فان الضرائب المذكورة مقدرة منذ سنوات عديدة في كمية

مطلبة لحالة الاراضي وما تطبه له - - - - - تابع القارئ في التزام الملل طريقة غريبة في جنبها فان العهد والمشاخ عتقنا ان الملل قائم على ربط ضريبة باهضة على الاراضي القليلة الايراد وربط ضريبة لا تكاد تذكر على الاراضي ذات الايراد العظيم التي كانوا يتخلصون القسم الاكبر منها اما الحكومة فكانت تزيد تلك مقدار الضرائب كلها بدون استثناء ما كان مما مفروضا على الاراضي الضعيفة او غيرها وكان جل منها مصروفًا الى تحصيل ما يقوم بفناء لمعدنها الجميمة وبمصارفها التي كانت تتزايد دوماً على غير جدوى - - - - - وقد كان من شأن الامرين الماليين اللذين اشرفنا اليهما جليا ارتباكًا في الضريبة المقارنة التي كانت مقررة فلم ترض الاعالي ولا المشايخ ولا العهد ورأت الحكومة ذلك فانتهزت الفرصة لاجراء تعديل جديد في الضريبة المقارنة فنقدت في هذا الشأن الى مجلس النواب الذي انقضى سنة ٦٦ بامر الخديوي فاصدر المجلس قرارًا باجراء تعديل جديد واصدر الخديوي في غرة محرم سنة ٨٥ (١٢٨٤) امرًا عاليًا بالتصديق على هذا القرار - - - - - وكان القرار الذي اصدره مجلس النواب مرفوقًا بلائحة من مفضاه ان الاعيان الذين يشكلون باجراء التعديل المذكور يكونون سنة في كل قسم ويتفقون بمعرفة اعيان المديرية كلها وان الاعيان الذين يتفقون للوجه الجري يشكلون بتقدير قيمة الضرائب المتخفي ربطها على اطيان الوجه المذكور على انهم لا يسوغ لهم ذلك فيما يخص اطيان المديرية التي هم منها وبنح القاعة تنسب فيما يخص اطيان الوجه القلي والاعضاء الذين يتفقون لتقدير الضرائب على اطيانه وقد حكمت اللائحة المذكورة باناطة مراقبة هذه الاعمال بالمديرين وبمقتضى عموم الاقاليم ولم يرد فيها في شأن الاساسي المتخفي الاستناد على في تقدير الضريبة الا المانع قليل فان اللائحة قالت بهذا الصدد ما معناه بتقدير الاعيان قيمة الضريبة بمراجعة درجات الاراضي من المجردة وبلغاها اده على ان اللائحة المذكورة كغيرها من الاوامر لم تستوف الايضاح بل لم تأت بما يبيد الاجام فانه لم يرد فيها شيء يوضح عن النسبة المتخفي وجودها بين الضريبة ودرجات الاراضي هذا وقد يتخيل القارئ ان القصد من ذلك قرز تنفيذ نتائج اساسية في درجات الاراضي من حيث تفاوت بعضها عن بعض في كثرة الايراد وكيفية الامر فالمستطع مهمة مطلبة ولقد تكلمت في هذا الموضوع مع كثيرين

من الامكان رغبة في استجلاء الحقيقة فظهر لي من اجراءهم  
مهم بل ينهض ما المراد من هذه العبارة وفي درجات الاراضي  
التي كانت يتصرفون في هذه المسئلة بكمية طنوها انها  
في حقيقة القصور اما من جهة انه يوزن بين الاراضي من حيث  
درجاتها لهم لا يعلمون هل استندوا في هذا العمل على  
مدرجة كل ارض من حيث ما تساويه من الثمن ام من حيث  
ما تنطويه من الابرار ام على غير ذلك من الامور  
وان ان كلمة «درجات» الارض اخذت من بعض  
الاطامر المالية الصادرة في شأن الشرعان الاراضي  
المشرية كانت منسقة الى طبقات مختلفة وان الشعب اخذ  
هذه الكلمة واستعملها وفي الواقع فان الاطامر الخاصة  
بتقدير وزايرة الضريبة المشرية كانت تقسم هذه الضريبة  
الى درجات لكل منها اسعار خاصة كما ستري — هذا  
وان الملاح كهيون من افراد الضموب التي لم تزل في حالة  
الطفولة الخاصة للنظم سريع الادراك للفران البسيطة  
التي لا يستلزم تبليها الا تشغيل العقل في المشاهدة  
واقابلة ولما كانت الارض المشرية قد قسمت في يادي  
الامر الى ثلاث طبقات ثم الى ستة وكانت اسعار الضرائب  
الخاصة بكل طبقة معروفة ومعيمة من قبل تقريرها فكان  
يستعمل على الاحالي الذين يطمحهم الفراري نتائج البلاد  
وهم يقومون دوراً في الارض بين التحويل تميز الاراضي  
وتعين درجاتها من مجرد النظر وعلى نوع ما بالحققة  
ولما كانت الحالة التي التي افترنا اليها كان لا بد من ذلك  
منفعة الاطيان الخراجية من ان يعلل ويوقط للحصول على  
ما كانت حاصلة عليه الاطيان المشرية وفي الحالة التي  
ذكرناها وان كان فيها وبين استجلاء الكل بين عظيم فانها  
كانت لا مشاحة عيراً من التذبذب الذي كانت لا تجل  
منه عملية تقدير الضريبة على الاطيان الخراجية — وقد  
اعتبر صدور قرار مجلس النواب الذي لمن في صدده  
حصل فرز الاطيان او بالبحري تقرير الضرائب هرباً  
جديداً وهو التقرير الذي لا يزال موصولاً بوجهي للبحر  
الا انه حصل فيه زيادة — بعض الملاوة على الضرائب  
والملاوة الاولى وضمت بقضي امرها صدر في ٤ صفر  
سنة ٨٥ (١٨٦٨) بالتصديق على قرار صادر من  
مجلس النواب باضافة السدس على كافة انواع الانطال مدة  
تزيد سنوات — هذا وان الامر المالي والقرار قضيا

تخصيل الملاوة ابتداء من سنة ٦٧ اي انها اعطيا الامرا  
يو مفعولاً يسري على ما مضى — ثم صدر قرار من المجلس  
المختص بملاوة المائة عشر على الاموال الخراجية لتأخير  
المبالغ المتصرفه في المنافع العمومية من جسور وترع وغير  
ذلك وصدق المندوب على هذا القرار بامر عال اصدده  
في ٣٠ ربيع اول سنة ٨٨٩ (١٨٧٠)

ثم صدر في ٣٥ رمضان وفي ٨ شوال السنة تقسم الامور  
من المالية قضيا بان ملاوة الشرية في المائة تكون من كامل  
مردود قرش الاطيان الخراجي والمندوب قضاً من هذه  
المردوات الختلفة المتأخرة ان اصبح الزارع غير قادر على اداء  
الضريبة التي اقتضت كامله فتم اكرام المتأخرات وزاد مقدار  
الدين السائر المتأخر من الحكومة — في ٢ جمادى الاولى من  
سنة ٨٨٠ (١٨٧١) اعرب مجلس النواب في قرار اصدده عن  
رغبته بصدور الامر بتعديل شرائب الاطيان الخراجية وهذا  
القرار يستحق الذكر من جملة وجوه فقد بدأ مجلس النواب  
بالشك من عدم صحة وضبط التقدير الذي احري سنة ٦٨ وقد  
ورد فيه في هذا الشأن ما منه ان الضريبة قدرت اذ ذاك  
على اساس ما بدويكية غير عادلة وفي ذلك ما يحتمل على الرخص  
للاجناب البنية من وجوب الخافذ ما من شانه ملافاة الخلال ٠٨٠  
اما الواسطة التي اشار اليها في مشروع الامر المالي فدرية  
مجيبة وذلك ان المجلس عرض على المندوب ادورا اخذت  
برزتها من الامانة التي صدرت في هذا الشأن عام ٦٨ الا وهي  
تلك الامانة التي اوجبت لتظلم مجلس النواب منها احتياجاً منه  
بان المبالغ اعطى نتائج وخيمة على انه لم يحل الخلال من  
تعيين مجلس النواب لمشروع لبعض امور جديدة فبرى منه  
طهور الرغبة والميل الى فرز الاطيان الى درجات مشاهجة على  
نوع ما بحيث يمكن ضم بعضها الى بعض لو اقتضت الحال وقد  
ورد في القرار في هذا الشأن ما منه ان قال قد قرر مجلس  
النواب بمداولة وضع قاعدة جديدة لاستاد عليها في فرض  
الضريبة الخراجية بحسب حالة كل قطعة من  
الارض وبمراعاة درجات الاراضي في الوقت الحالي اذ  
ثم ورد في اقرار المذكور ما يقضي باجراء هذه الاعمال  
في اثناء السنة على ان ذلك القرار لم يخرج الى حيز العمل  
بل بقي بصة مشروع — ثم ان صدر في ذلك الوقت  
قرار من المجلس نفسه بخصوص اضافة السدس على  
الاموال قطعية للقيام بالمصرفات الخراجية على ان المجلس  
حفظ نفسه بحق بان يقتضي كل سنة ايرادات وضرورات  
الحكومة وقد صدر امر حال في ١٤ جمادى الاولى سنة ٨٨  
(١٨٧١) بالتصديق على ما ورد في القرار المذكور

ولم يعزل مال ولا آكل ومع ذلك فلم تصل الى المقصود الا بعد ان رويت الاعمار الاراضي من دماء رجالها وفي ٧ مايو من سنة ١٨٧٦ صدر امر بالغاء لائحة المقابلة وقد اعيدت ثانية في ١٨ نوفمبر من السنة نفسها هذا وان المبالغ التي دفعت اجداء من هذا التاريخ لم يحصل رفع اموال بتسليمها واستمرت لائحة المقابلة سائرة الى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ فصدر اذ ذلك امر غالى بالغاء ثم صدر امر آخر في ١٧ ايلول سنة ١٨٨٠ بالغاها فعلياً وذلك طبق من قانون التصفية فأعيدت مقايير الضرائب اي اسعارها الى ما كانت عليها عام ١٨٧١ اي قبل صدور اللائحة المذكورة هذا وان قانون التصفية بتخصيصه ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري للتوزيع على الاراضي التي دفعت عنها المقابلة يرفع جزء من الاموال السنوية فدان ان قانون التصفية بتخصيصه هذا المبلغ لتلك الغاية اعتبر ان المقابلة التي دفعت هي خاصة بالارض نفسها - وان الحوادث السياسية التي طرأت في فصول الستين الماضية وللوجبات المتعددة والمتنوعة التي وجهت اليها الاموال والمصروفات الكثيرة المربوطة في تاريخ حسابات المقابلة لابد ان تؤجل تصفيها على ان يفتنون ان الحسابات المذكورة يصير اضافها في سنة ١٨٨٣ والاربع مئة سنة من الاراضي التي دفعت عنها المقابلة مبلغ سنوي يوازي واحد ونصف في المائة من قيمة المقابلة المدفوعة عنها ينقسم لها رفعاً ونصفاً في المائة من الاموال السنوية المطلوبة منها (١)

« قاصر » ( ملحق للائحة الاطيان الزراعية )  
الاحكام في ١٩ ذى سنة ١٢٨٢ ( ٥ ابريل سنة ٦٦ )

لا يسقط حق القاصر في الاطيان الزراعي بترك كبير العائلة لما لم يرض على القاصر بعد بلوغه مدة خمس سنوات فاكتمر مع التارك الاختصاصي منه - البلوغ هو بلوغ عمر القاصر الى سن الواحد والعشرين

« قضية » ( ملحق للائحة اطيان زراعية )  
جتمعتكم سيد بالدا في ١٥ ذى سنة ١٢٧٧ ( ٢٥ مايو سنة ٦١ )  
اجتاز مساحة الاطيان من الان فصاعداً يكون بالنسبة

( ١ ) انتهت تصفية الحسابات المذكورة وتخصص الاراضي التي دفعت عنها المقابلة مبلغ واحد ونصف في المائة فيبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري وتقرر ان تصف تلك المقابلة كلها في مدة خمسين سنة ( المغرب )

على ان مجلس النواب لم يستعمل ولو مرة واحدة ما حفظه لنفسه من الحق في تقص اعمال الحكومة او بالحرر حساباتها - ولما افرغت الحكومة كل الوسائط التي لديها من فرض الحياض وتقرير ضرائب ومعناها زيادة الضريبة ومن علامات وبارات اضافية لمل خزائنها رأيت ان تلجئ الى عمل قرض مع امانتي البلاد - ولا يخفى ان السلطات من معدات الثروة ومسيبات الفل للبلاد التي نشر العدل فيها لولاها ومن فيها التماس شر الظلم والتخلف على ان الحجة ليست كذلك في البلاد المصرية ونحوها حيث توفرت الاسباب وتعددت الموانع الحائلة دون نجاح عمليات مالية كاتفي اخراها لها ولذلك احتمال القرض الذي قررت الحكومة اجراءه الى قرض جبري بعد ان كان في صورة اتفاقية ابرمت بين الحكومة والاماني ونجح عنه نتائج وخيبة اذا عدم المزارعين اموالهم قطعياً - ولما اصدر المحققين لائحة المقابلة في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٨ ( ١٨٧١ ) جاء فيها ما يهدها من يدفع المقابلة عن مربوط مال ان حضور اطيان ست سنوات يرفع له قيمة نصف مربوط عليها والمخالطة هذه رقماً مستمراً له - وجوزت اللائحة للاماني دفع المقابلة على اطيانهم وتزجها وجعلت للرفع اي رفع الاموال مبلغاً نسبياً لحاجة من يدفعون المقابلة تزجها بوجهه - على ان معظم أراضي البلد على الاطيان الزراعيه اولى الانتفاع بالقرائن التي وعدت بها اللائحة المذكورة من دفع المقابلة اما سبب احتجائهم فهو ان لم يكن شقيق ذات اليد فلا تملكه - الا ان الحكومة ما كانت لتبيت على فشل وذلك انها لما رأيت عدم اقدام القور اصيرت امراً بتاريخ ٢٣ ربيع اول سنة ١٢٩١ ( ١٨٧٤ ) باجبار كل مالت ارض على الامتثال للائحة المقابلة وقد جاء في الامر العالي المشار اليه ما نصه : بعد دفع الباقي من المقابلة من اجزاء ثوب سنة ١٢٩٠ على اثني عشر سنة باوقات متساوية له - وقصاري القول ان اللائحة المقابلة دعت معظم المالكين ان يدفعوا مدة اثني عشر سنة علاوة على الضرائب التي تفررت سنة ١٢٨٨ توازي نصف تلك الضرائب مع ان الضرائب المذكورة نفسها كانت قد زادت سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧١ مدس وعشر قيمتها - هذا ولقد اذنا فيما سبق ما نتأ من هذه اللائحة من تقدم مسئلة ملك عين الارض فيقول الآن ان النتيجة التي حصلت تفوق كثيراً ما اتفق من المال في سبيل الموصول اليها فليشكر المصريون بما نالوه على غير قصد منهم يهون كثير اتفاق ولقد تقدمتم ام في البسي ورا ما اذكره مكرمين في ذات في سبيل ادراك ما نفعته ما عثر وهان

اذا انذراري مدير فوه قد دفع من منذ خمسة عشر يوماً  
١٢٧٥ كيس المطرية من بلد من اسمه خاصة وماد الى  
عمله قد صار المدافلة مرة في هذا الخصوص فاوري ن  
هذا في عمله وأنه اذا اسبل لمودته كل من اقسام فوه  
وشبسات والحلة المشهورة بكثر البقايا بشهد بسداد  
جميع البقايا المتراكمة عليهم لغاية سنة ٥٥ مع مال سنة ٥٦  
عند نهاية محصول زراعة صبي سنة ٥٦ ثم قال حضرة ان  
بعض الجهات الواقعة في حالة الضعف الزائد يلزم لها  
المساعدة لشترى حيلانات ولازدياد زراعة اصناف الارز  
واللبنان فلذلك ينبغي ان يصرف لم نحو ٤٥٠٠ كيس على  
قبول الاعانة وقد صار استئسان الاجراء على هذا الوجه  
وعلى ذلك قد اسبل على عهدة الاعا النوى اليو ادارة قري  
الاقسام المذكورة بشرط ان يجري سداد البقايا المتراكمة  
عليها لغاية سنة ٥٥ البالغ فيها ١١٠٠٠٠ كيس مع مال  
سنة ٥٦ الذي هو عبارة عن ٥٠٠٠٠ كيس يكون مجموعه  
١٦٠٠٠٠ كيس على ستين اعني في كل سنة ٨٠٠٠٠ كيس  
ويكون تسديدها بطريق التخصيص شري خلاف يبلغ الاعانة  
واما الاقسام الاخرى صارت توزيها بالشروط المشروعة ملاه على  
اربع جهات واحدة عدها على اربعة اقسام من عدد الاقسام  
المذكورة وجري الاشتراط عليهم ان يبلغ الاعانة يصير  
توزيعه عليهم بالنسبة لادار زراعه كل جهة ويصير سداد  
في المباد المذكور فالذي يجري وقام ماذهب به منذ حاول اول  
سنة يحسن اليه برتبة على حسب استحقاقه والذي لم يف بذلك  
يجري مجازاته في اللبان مدة حياته ونساء عليه بمون الباري تعالى  
جميع قري الجهات المذكورة تكتسب البهارية للاراة في برهة قليلة  
وتقوم بسداد البقايا المتأخرة عليها وبأموالنا من الانطاف  
الالية تقدما من كل وجه

اطيان زراعية — (مال بري) ارادة سنينة  
صادرة لتظارة المالية بتاريخ

٣٢ محرم سنة ١٢٧١ (١٨٥٤)

بما انه بناء على ما كتب من طرفنا قبل الآن  
عن تحصيل العشر من محصولات كافة الجفالك  
والايماديات اعتبارا من ابتداء بوقي سنة ١٥٧٠  
وعلى حسب المحرر من ديوان المالية للمدير يات على  
مقتضى امرنا الصادر في ١٨ محرم سنة ١٢٧١ بناء  
على استقمام معادكم الواقع اخيرا ما زوم تحصيل  
العشر من الاواسي والحاصل من جملة الاطيان التي  
من غير مال ولهذا مقتضى تحصيل العشر من

التي اعتبارها ثلاثة اثار وخمسة وخمسون ستينر حسب  
الترتيب الهندسي وتكون مئة من الطرفين ومجموعة بجم  
ميري — ان مفاص الفدان الواحد المتخير بالمكونة  
المصرية على حسب التارذ بتوزيع المساحة المحررة من  
عهد جتيمكان محمد علي ومان الفدان ثمانية وثلاثة وثلاثون  
قصة وثلاث عدا بعض بلاد في جهات مستنقاة من القدم  
بما ان اطيانها لم توف على هذه القاعدة والقتدار والاعتدال  
في مفاص اقتنتها هو على حسب المجمع ووضع اليد والتكليف

(نصبة مربعة) — تعادل ١٢ و ٦٠ ٢٥ اثار

(نصبة خطية) — تعادل ٣ و ٥٥ متر

اطيان زراعية — «ماشية» (طبق للاسته  
اجلاس شورى النواب في ١٧ ر سنة ٨٨ (٦ لوله سنة ٧١)  
ولهو امر كرم في ٢٤ سنة

الولد التي كانت تدرت بمقتضى قرار شورى النواب  
في ١٧ سنة ٨٢ على واثي الزراعة وفي الانبار والبنار  
والجمال والنجول والهمير والبال يصير وفيها من الان  
حيث انها من ضمن مصاريف الري والملايات ومحافظة  
الدل وكان جاريا استمرالها منها وان يجري تحصيل  
المصاريف المذكورة باكلها

اطيان زراعية — «مال» امر عال صادر في  
١٩ محرم سنة ٧٢ (١٨٥٦)

الى الجهات المشروحة ادناه وفي — مديرية القليوبية —  
مديرية اول وسط — مديرية ثاني وسط — مديرية  
اسيوط — مديرية فنا — مديرية اسنا — مديرية  
القليوبية — مديرية بدوينة — مديرية فراسكور — مديرية  
كنور نجم — انه لداعي عدم الاعطاء باصول الزراعة  
وقع اهل في بعض الجهات في حالة الضعف وعدم الاقتدار  
وتراكم عليهم البقايا من سنة الى سنة وبما انه ليس حاصل  
الاحتمام من طرف الحكم فيما يزوي المتأخرة تلك القري  
واصلاح زراعتها فلجل اصال تلك الزراعة الى احسن  
حال وعار اخرى ورفاهية الاماني بحيث يمكنهم سداد  
اسال المحري المتأخرة عليهم حسب الأموال قد استوصيت  
مقيم جميع القري المذكورة على جهات معلومة واحالهم  
على من م ذوي اقتدار بتلك الجهات وصحت ان على

اطيان زراعية — ( مال ) ( طبق لائحة الاطيان الزراعية ) قرار من المجلس الخصوصي

في ٣٠ محرم سنة ١٢٩٧ ( ٥ ابريل سنة ١٩٠٠ )

كما ان المربوط على الاطيان جاري تقسيطه بمعرفة المالية بحسب الايجاب بمراعاة اوقات مواسم المحصولات فاللازم على ارباب الاطيان تسديد التقاسيط باوتها ومن يتأخر عن السداد يجري الحجز على محصولاته او على مقداره منها يساوي المطلوب منه ويبيع ويتسدد لجهة الميري على حسب النواحد والاوسر والقرارات المتبعة في مثل ذلك بالمديريات كذلك الاطيان غير الجاري زراعتها على ذمة اربابها وجاري تاجيرها فلي المستاجرين سداد المطلوب عليها لجهة الميري من اصل الايجارات المقررة عليهم فان تأخروا يصدر معاملتهم في الحجز والمبيع من محصولاتهم بقدر المطلوب الميري ويجري تسديده على وجه ماسبق ايضا

اطيان زراعية — ( مال ) ( طبق لائحة الاطيان الزراعية ) اقرار من ابراهيم

سنة ١٨٩ ( ١٣ ) شهر سنة ١٢٩٧

من يتأخر عن تسديد الاموال الميرية المطلوبة منه ويجري حجز محصولاته ويبيعها اذا كانت اثمانها لا تفي بمطلوب الميري فيحجز الموجودات ومواشي المتأخر وتباع فان لم تفي ايضا ينظر الى مقدار الباقي ويبيع بقدره من اطيان المتأخر حتى لا يبقى طرفه شيء

( ما يتعلق من يتأخر في دفع عوائد الاملاك )

( موضع عنه ادناه )

الميري ممتاز بكافة مطلوباته وهذا الامتياز قد دمجما سواء من جميع حقوق الامتياز واجراؤه فيما يختص بالاطيان يكون على محصولاتها وغزارها وساائر ايراداتها بل وعلى نفس الاطيان بينها كلها او ببعض جزء منها ان لم توف المحصولات او اثارها او ايرادات المذكرة وفيما يختص بالاملاك يكون على موجودات

المحصولات بالجناياك والاباءات والاواسي والحاصل من كافة الاطيان التي من غير مال على الوجه المحرر من الحبوب صنف عين ومن الاشياء التي مثل فصب السكر والخضرات والفواكه تقود على حسب رايح الوقت فقد صدرت اوسرنا في تاريخه للمديرين كانه عن اجراء المتفق على ذلك الوجه والمعاملة ذلك بالمالية ويحصل الدقة والمبادرة في اجراء تسوية ذلك على الوجه المحرر ازم الاشعار ( مال ) افادة من المالية  
اطيان زراعية — للادعائي ٢٥ رمضان سنة ١٢٩٧ ( ١٨٧٠ )

بما ان مصاريف الري وجميع العمليات يجهت الاقاليم يجري وبثلي كان جاري تحصيلها في اخر السنة بحسب امكان المالية من باب القسمة والوسعة للاعالي والمزارعين وانه في هذا العام بادرت المالية في اوائل السنة بمشتري الادوات التحفظية من مياه النيل واتمعت اللازم لحد تقساط لمؤونة انقار العملية ولضرورة صرف الاثمان فالمالية تداركت تقود من البنوكة وصرف البض والبيض تحدد له ميعاد ثلاثة شهور مع اصحابه لصفه لهم عند حلوله والمدد مضت وليس في امكان المالية تأخير تلك المصاريف لآخر السنة كما كان معتاد ولهذا وسبق اعيان تلك المصاريف في هذه السنة بوجه القريب من كل مائة عشرة قروش مرغوب صدور المكاتبات بتحويل عشرة قروش المذكرة في ظرف خمسة عشر يوم الاخيرة من شهر كيهك السنة الحالية بحلول شهر طوبه تكون وجودة باكملها بخزينة المالية الجبلية (١)

(١) في ٨ شوال سنة ١٢٩٧ ( ١٨٧٠ ) اصدرت المالية منشورا للمديرين مقتضاه ان الشرة قروش من كل مائة قرش نظير مصاريف الري يجري اعتبارها عن كامل مربوط زمام قرش الاطيان العشوية والخرائية بالافاقه على حواصل العبال والعشور مقابلة بالميري بثلثها طلب باب عضنوس ولا بأس من تحصيلها على اربعة شهور من ابتداء كيهك سنة ٨٧ لثلاثة برهات سنة تاربعه باعتبار كل شهر الربح

بين مديرية واخرى وبين النواحي بمديرية واحدة او بين الاطيان بناحية واحدة (ثالثاً) توضيح الحالة الراهنة لاعمال التاربع الجارية الآن وبيان الدرجة التي توصل اليها الاعمال المذكورة من الغاية المقصودة (م) ٣ بعد اتمام العمل الابتدائي الموضح بالمادة السابقة على القومسيون ان يعرض على الحكومة ما هوأت (اولاً) لائحة وقفية عن تقرير ضرائب الاطيان باعدل كيفية لحينما تنتهي اعمال التاربع هذا اذا نرى للقومسيون امكان نشر لائحة بهذا الشأن (ثانياً) نظاماً عن اعمال التاربع (ثالثاً) نظاماً مبيناً اولا كيفية تحرير كشوفات الاوال ونشرها ثانياً ماهي السلطة التي تناط بالنظر في تشكيلات المولين الذين يعتبرون انفسهم مطالبين بما هم غير مكلفين به وباي طريقة ينظر في ذلك ثالثاً مواعيد تحصيل الاموال (رابعاً) الاجراءات التي يلزم اتخاذها لتحصيل الاموال - وهذا النظام يلزم ان يكون مشتملاً على وقاية المولين من كل اجراء غير قانوني وعلى تأمين تحصيل الاموال

(مال) صدره مقرر لمديرية الشرقية  
ولباني المديرية في ٢ صفر سنة

١٢٩٧ ١٤١ يناير سنة ١٢٨٠ غرة ٢

وردت افادة سعادتك رقم ٢٧ محرم سنة ٩٧ غير رسمي بانه على مقتضى ما تحرر لسماذتك جاري تحصيل قيمة فيراطين من اموال وعشور سنة ١٨٨٠ خسباً تحرر قبلاً لكن بعض الضمد والاخطي يرغبون دفع اموالهم والبعض يرغبون دفع جزء منهم وتريدوا النظر وصدر ما يوافق وحيث المقصود بما يقرر قبلاً عن التحويل بالمساواة هو لاجل عدم تكليف احد بدفع شيء زيادة عن ما يخصه او تأخير احد في شيء بما هو مطلوب منهم وقد اوضحتم عن وجود من يرغب دفع الاموال بالكيفية التي اوضحتموها فتى كانت هذه الرغبة هي من تلقاء انفسهم بدون تشويق ولا ترغيب لهم

المدين المذكورة وعلى اجراها ورعيها بل وعلى ذات الاملاك ببيعها كلها اوسع جزء منها بحيث انه في حالة ما اذا وجدت ديانة اخر للدين القدي انفس وصار بيع موجوداته من منقول وثابت فلا يتسلم من ثمنها شيء للمداينين سواء كانوا ممتازين او عادية الامن بعد سداد كامل مطلوبات الميري المذكورة وهكذا جميع الحقوق الميرية في مائر المطلوبات متنازة ويتبع فيها كما الاجراءات الموضحة اعلاه - مستاجرو اطيان المديون اواملاكه وجميع من يكون مطالباً منهم شيء اليه ملزومون بمجرد مطالبتهم ان يدفعوا للميري ما عليهم للمديون المذكور او ما يكون بطرهم له لاي سبب كان سديد الكمال المطلوب اوجهه منه والوصلات التي نعطي اليهم من الميري تكون سنداً لهم بخلاص طرهم بما يدفعونه

(مال) اسر خديوي صادر في  
اطيان زراعية - ٢٧ ديسمبر سنة ٧٩

بناء على ما اعرضه الينا ناظر ماليتنا - وبناء على ما تراءى لمجلس نظارنا قد اصدرنا امرنا بما هوأت (م) ١ قد صارتين قومسيون للبحث في جميع المسائل المتعلقة باموال الاطيان وتشكيله يكون على الكيفية الآتية - محمد رستم باشا قومسيير الاملاك الميرية يكون رئيساً للقومسيون المذكور واعضاءه محمد سلطان باشا وسليمان باشا والموسيو بلبيج ده يوزار والموسيو كولفين كلاهما قوميسارية مديرين لصدوق الدين العموي ورسوبك سدير الاشغال العمومية و بطرس بك غالي باشا كاتب نظارة الخفانية (م) ٢ ان القومسيون المشكل بموجب منطبق المادة السابقة يكون من وظائفه على الخصوص - (اولاً) جمع كافة الاوامر والاوامر المتعلقة بتقرير ضرائب الاطيان - (ثانياً) توضيح الكيفية الحالية لتقرير الضرائب وتبيين ما يمكن ان يكون موجوداً من عدم المساواة في تلك الضرائب سواء كان



تطلب من عين القمار ومع ذلك الامر واضح من قرار المجلس الخصوصي الصادر في ٢ محرم سنة ١٢٨٧ والذكر بتو الرقم ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ وعلى موجب القرار والذكر بتو المذكورين، والالحكومة في مقبولة بواسطة الاولى والامتنان الذين لها على نفس القمار او محصولاته و يحق لها تنفيذ الجزوات التي ترفعها على القمار او المحصولات بدون الغت الى حقوق القمار السابقة على ذات البتار او محصولاته وهذا الامر يجري ايضا على الاجانب لان القانون الصادر في ١٢ صفر سنة ١٢٨٤ الموافق ١٨ بويه سنة ١٨٦٧ الذي منح حق انكسار في الاقطار المائية جعلهم تابعين في ذلك الى ذات القوانين التابعين لها الراعيان الثنائين - فيهم إذا كل من له حق بحصلات او اطيان وكل مستأجر او مدين مرتين وبالأجمال كل من يكون له ضلع ما في عقار او محصول ان يحقق ما على القمار المذكور من الانوال بناء عليه حسب لصالح المكلفين بالاموال وصيانة للغلات تقتضي اعلانه في ٥ يناير سنة ١٨٨٠ - هذه صورة اعلان الذي نشر من نظارة المالية بتفصيلات ما تقتضيه القواعد الاساسية في تحصيل الاموال المبررة من عين القمار المرتبط عليه تلك الاموال وحيث من مقتضى معلومته والعمل بموجبه ونشره لعموم الاهالي وسائر الزارعين حتى يعلم لواضعي اليد على الاطيان سواء كان بطريق الملكية او الايجار او الرهن او بطريق الحجز انهم ملزمون اولا بتسديد الاموال المبررة من عين الطين الموضوع عليه اليد ومن يتأخر يعمل بحجز وسبيع المحصولات او الايجارات واذا كان المحصول او الايجار لا يفي في القيمة المطلوبة ليبيع المزايحي والموجودات وان لم تكف في ايضاً بيع من الطين ما يسد قيمة الاموال المستحقة فلزم تحريمه للمطوية ونشره خلا بمعرفة المديرية اذ ارضها وصرا كرها وباتر القرى التي بالبلدية لها والتا كيد باعلانه لعموم الاهالي للمطوية والعمل بمقتضاها

من احد فان كل انسان حر في الدفع زيادة عما يطلب منه ولو مال السنة بالكامل ما دام تكون رغبة، انما هذا لا يكون سبباً في تحصيل ما هو مطلوب من الغير زيادة عن المقرر تحصيله في هذا الشهر بحيث ان الذي يدفع زيادة لا يتأخر نظيره على خلافه بل وانه ياتي على ارباب الاموال سواء كانوا اهالي او ذوات او اورباو بين ملزومين بالتسديد كل وما يخصه بدون استثناء ولا تاخير مع عمل الاحتياطات اللازمة لعدم تمكن احدين تاخير شيء بما هو مطلوب منه ولحد ٢٥ الشهر الجاضر يكون تم التحصيل بما فيه المتأخر لغاية سنة ١٨٧٩ ولهذا لزم تحريره لمساعدكم للمطوية واللاجراء كما ذكر

## اطيان زراعية

(مال) امر مال صادر في ١٨

يناير سنة ١٨٨٠ مرة ١٦٥

(نحن مخدوم مصر) بناء على ما رفعه لدينا فاضل ماليتا - وبناء على قرار مجلس نظارنا قد امرنا بما هوأت (م) من ابتداء اول يناير سنة ١٨٨٠ يزداد على اموال الاطيان المشورية مبلغ مائة وخمسين الف جنيه مصري سنوياً وهذه العلوة يصير توزعها على جميع الاطيان المشورية بالنسبة للضرائب المرتبطة عليها الآن (م) ٢ فاضل ماليتا مكلف بتنفيذ امرنا هذا

## اطيان زراعية

(بال) صورة منشور الداخلية بتاريخ ٩ صفر سنة ١٢٩٧ (٢٢ يناير سنة ١٨٨٠) المسطر بهذا صورة ما نشر من المالية للمدير ياتر والمحافظة ووارد للداخلية بافادته بتاريخ ٣ صفر سنة ١٢٩٧ مرة ٦ ادارة فلاجلا للمطوية بما اشتمل عليه والاجراء مقتضاه قد تجوز بتاريخه لمن لزم عن ذلك ومن اجله هذا للاجراء بموجب

(صورة الإعلان الذي نشر من نظارة المالية) ان من القواعد العمومية الاساسية تحصيل الاموال المبررة من ارض اموال الاطيان وما يقيمها من غيرها

اطيان زراعية — (مال) منشور ١٦ صفر سنة ٩٧  
(٣٨ يناير سنة ٨٠)

حيث انه صار تسوية ربط اموال الاطيان الخراجية والمشورية عن كل مديرية علي وجه التعميم بالمالية على مقتضى الذكر يتوالى الصادر عن المقابلة والذكر بتو الصادر بملاوة مائة وخمسين الف جنيه على الاطيان المشورية والميزانيات ارسلت للمدريات ومن الجمله للمدريات سنة ٨٠ وكل ذلك اي ذكر بتو المقابلة وذكر بتو ملاوة المائة وخمسين الف جنيه على الاطيان المشورية والميزانيات ارسلت للمدريات ومن الجمله للمدريات للاجراء بمقتضاء فلان اول شيء يلزم ان نجيبه للمدريات بدون توالي هو اجراء التسوية على موجب ذلك بلدا بلدا عن الاطيان الخراجية على مقتضى التسوية التي يبرمجرائد التواحي اسماً اسماً بعمرة المدريات وكذلك الاطيان المشورية بالمثل اسماً اسماً بلداً بلداً يجرى تسويتها ويعلن حالاً لحضرات الدوات والارباب وبين وسائر ارباب الابعاد والجنالك بحيث ان حضرات الدوات والارباب وبين وارباب الابعاد والجنالك وامثالهم يتحرر لهم اعلانات مخصوصة والاھالي يتوضح في اصول اورادهم المطلوب من كل منهم انما من كون مال وعشور التوالف صار استنزاه من ميزانية سنة ٨٠ يمكن يكون له توالف محققة سواء كان من الاھالي او الدوات او الارباب بين يصير تقزيلها مؤقتاً سواء كان من الاعلانات او الاوراد و بوشريان التنزيل هو مؤقت لحين ما ينظر في اسرها والباقي عن الصافي المستحق التعميل لاجل ان يكون معلوماً لكل من ارباب الاطيان ذلك ومع تأصيل اوراد الاھالي كما ذكر بتحرر جدول عن كل بلد مبين به الاموال المطلوبة اسماً اسماً ويصير وضعه في اشهر نقطة بالبلد سواء كان على محل الجامع او خلافه لمطوية العموم به بشرط ان يمر في الاعلانات وتأصيل اوراد الاھالي ووضع الجداول المذكورة يصير امامه لغاية شهر فبراير

القابل حتى عند طلب تقسيط اي شهر بحسب ما يصدر من المالية يكون معلوماً عند كل انسان مقدار ما يلزم دفعه من اصل ما عليه ولهذا ازم تخميره للبادرة بالاجراء كما ذكر والتعميل يكون على حسب ما يجري التحرير عنه من المالية حين ما يتم ربط تقسيط المال والعشور المنظور في ربط تقسيطها بقومسيون تعديل الضرائب بمحضر احمد الذين طلبوا من كل مديرية التحرير باعتباره حيث انه بوقتها يصير اجراء مقتضاء يكون معلوماً انه سيتمن من المالية مامورون مخصصون لاغتنيش على هذه العملية والمديرية التي يتضح تقصيرها او تأخيرها في تحرير الاعلانات او في وضع اصول الاھالي باورادهم بالكيفية التي توضح تكون تحت المسؤولية والمحاكمة اما المطلوب من قومسيون الاراضي والدائرة السنية يرسل عنه كشوفات بالبيان المستوفي بلدا بلدا خراجي وعشوري للمالية لاجراء ما يقتضي عنه

اطيان زراعية — (مال) منشور ١٦ سنة ٩٧  
(فبراير سنة ٨٠)

حيث ان صيارف التواحي والمدريات مجرون مطالبة ارباب الاطيان بالمطلوب على اطيانهم بانواع متعددة اي للمال وخدمة الصيارف وثن الاوراد مع ان الثلاثة افلام المحكي عنها في نفس الامر مقررة وفي الحقيقة انها هي جملة المال المقرر على الطين ومتلاحظ ان سر بيان الاجراء في هذه الطريقة بنوع الطلب تارة بقلم المال خاصة واخرى بقلم ثن الاوراد وهكذا مما يؤدي لتعدد الانواع والطلبات فلاجل حسم ذلك السهولة استصوب ان اضافة المال بالجرائد تكون شاملة الثلاثة أنواع المذكورة اي ان اجماليها هو المال وهكذا يصير الاجراء في العشور ثم والويركو وعشور التغيل يضاف عليه خدمة ايضاً والمكائيات التي تتحرر للدوات او غيرهم من ارباب الاطيان بطلب المستحق عليهم تكون بالكيفية المذكورة قلنا واحداً حتى بذلك يكون معلوماً لدى كل انسان

مقدار الربوط على اطيانه ويقوم بسداده ولا يحصل تنوع في الطلبات ثم بدل ما يذكر في الطلب عن قيمة السدس او الربع يذكر عن قيمة قيراط او اثنين وهكذا بحسب حقيقة المطلوب على واقع التقسيط ولهذا لزم تحريره للمعلومية والتبني على باشكاتب ورئيس حكامات المديرية والنشر والاعلان للمأمورين المراكز او نظار الاقسام بذلك ليعلموه ويعملوه لصياغة النواحي ويأخذوا عليهم التعهدات اللازمة بالعمل حسبما توضح بتاريخه صار النشر لباقي المدير يات يكون معلوماً

اطيان زراعية — (مال) صورة ما نشر من الداخلية تاريخ ٢٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ (٢٥١ فبراير سنة ٨٠)

وردت للداخلية افادة من نظارة المالية رقم ٢٠ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ تمرة ٢ ومها نسخ من صورة التقرير المقدم منها للحضرة الخديوية في ٢٤ فبراير سنة ٨٠ وصورة الذكر يتو الخديوي الصادر في ٢٥ منه وصورة الاعلان المنشور على العموم وصورة المنشور المحرر من المالية لكافة المديريات والمحافظات والضبطيات فيما يتعلق بمواعيد تحصيل ضرائب الاطيان وعشور النخيل بالكيفية الموضحة به ومرغوب اعلانه لغرض الدخالية لمعلوماتهم بما فيه والاجراء بمقتضاه فلذلك لزم تحريره — وموصول طيه صورة نسخة من النسخ المذكورة للمعلومية بما اشتملت عليه (صورة ترجمة تقرير تاريخه ٢٤ فبراير سنة ٨٠) (مقدم من عطوفتولو رياض باشا ناظر المالية) (بالوكالة الى الحضرة الخديوية والسدة السانورية) (باولي التمس) لما كان من مصادكم العلوية وقاية الممولين من التخصيلات الغير قانونية مع تأكيد استقامة تحصيل ضرائب الاموال عينتم بتاريخ ٢٢ ديسمبر قومسوناً مخصوصة للبحث في جميع المسائل المتعلقة بضرائب الاموال ولما مضيت ذاك التخمينة هذا الاجراء المذكور رقم ٢٢ ديسمبر قد اعطيت في ان واحد

حقيقة مقدار الاموال السنوية المصروفة عليهم والمواعيد التي تطلب منهم فيها وانقياداً لهذه المفاصل الجلية قد يادرت بوقتها حالاً باعطاء التعليمات اللازمة لمديري المدير يات حتى ان كل مول يبري اخبره بالدقة عن قيمة الاموال المطلوبة منه سنوياً ولم يبق علي الا طلب الثقات قومسيون ضرائب الاموال على ضرورة اقتراح لائحة تبين مواعيد دفع الاموال قبل كل شيء وطبقاً لطبي احدى القومسيون عن هذه المسئلة تحرياته الاندائية وبين بعد ان سأل وتغابر مع المديرين والحمد ومأموري التحصيل في المدير يات المختلفة تيسر له اقتراح لائحة توضح فيها شهرياً مقادير الاموال المتقتضي تحصيلها في كل مديرية ويجلس النظار بعد ان اتمن نظره بنهاية الدقة قبل ابتداء نتائج هذه اللائحة وتراى له مع ذلك لزوم اجراء بعض تغيير خفيف فيها عن هذه السنة فقط ويوجه استثنائي في المدير يات المختصة بخدمة الدين العمومي وفي الواقع ان المكيفات المخصصة التي جرس التحصيل بها في سنة ١٨٧٩ عطلت التحصيلات في الاشهر الاخيرة من السنة الماضية فتج من ذلك انه ان لم يحصل هذا التغيير الخفيف الموقت عن هذه السنة فقط فيا تضمنت هذه اللائحة لتترب من ذلك ان قيمة الاموال المتقتضي تحصيلها لحظ شهر ابريل يكون غير كافية لتسديد قسط

هذين الفيلسوفين من قسطنطينية في شهر نوفمبر وديسمبر  
القبائل وان المادة الثانية من الذكر بتوالدي اشرف  
بعضه على اعتباركم القصد منه طريقة وقتية  
عن هذه السنة فقط على وجه استثنائي واني بالنسبة  
للخبرة الحداثوية والسدة المداورية عبده المتخاص  
ومحسوبه المتواضع

الدين الموحد المستحق دفعه في اول مايه القابل فهذه هي حالة امتثالية توجب تحصيل قيراطين وزيادة ما هو وارد بالجدول المتقدم من القومسيون في الاشهر الاوائل من هذه السنة فقط في المدير يات الاربع وهي البجيرة والمنوفية والغربية واسيوط التي ابرادتها خصصة لخدمة الدين العمومي ويجب تنزيل

اطيان زراعية - (مال) اس مال صادر في ۲۵ فبراير سنة ۸۰

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه اليانا ناظر ماليتنا وموافقة ذلك لرأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ لايؤخذ تحصيل ضرائب الاموال وعشور النخيل الا في المواعيد المبينة في الجدول الآتي وبالمقادير الواردة به

( مواعيد تحصيل ضرائب الاطيان وعشور النخيل )

عشور الفيل		وجه قبلي		وجه بحري		اشهر	
وجه قبلي	وجه بحري	تعرفة خصوصية		تعرفة خوصصة		تعرفة عمومية	تاريخ
		قبيل	بحري	قبيل	بحري		
٠	٠	١	٢	١	٢	٣	يناير
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	فبراير
٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	مارس
٠	٠	٣	٢	٠	١	١	أبريل
٠	٠	٣	٣	٠	٢	٢	مايه
٠	٠	٣	٤	٢	٤	٢	يونيه
٠	٠	٣	٥	١	٤	٣	يوليه
٤	٠	٢	٠	٠	٢	٠	أغسطس
٨	٤	١	١	٠	١	٠	سبتمبر
٨	٨	٢	٢	٣	٠	٢	أكتوبر
٤	٨	٢	٢	٧	٤	٤	نوفمبر
٠	٤	٤	٤	٦	١	٥	ديسمبر

ذات بلده من دون توسط جهة أخرى ولنواضع التي كانت جارية في الخصم والاضافة ما بين الجهات ويدها المتعلقة بالاموال وعدم قبول ما يكون مطلوباً من القود لاحدى الجهات في جهة أخرى ولا خصم شيء ايضاً من المطلوبات والاستحقاقات في نظير ذلك بل ما يكون مطلوباً من كل شخص يلزمه تسديده للناحية المطلوب لها وحيث دواعي الاحوال السابقة وعدم استقامتها والتمالك الذي كان حاصلًا من طرف الحكومة من الاستمصال على تقود بوقت ومن غير وقت وعلى اي حالة كانت اوجبت الطبيعة عدم الالتفات لاجراء هذا القرار لزم اصدار هذا الاعلان لاتباع الاجراء من الآن فصاعدًا كاسياقي (اولا) ان كافة ارباب الاطيان عشورية كانت او خراجية على وجه المموم ملزمون من الآن فصاعدا بتادية ما عليهم من الاموال والعشور المستحقة حسب التقاسيط المقررة بالذكريت الى صراف البلدة الكائنة فيها اطيانهم وكذلك باقي اقسام الموائد يكون توريدها ليد صراف البلد التي هي فيها او بمنزلة الجهة التابعة اليها اقسام الموائد المذكورة (ثانياً) عدم قبول شيء من الآن من الاموال والعشور بأي خزينة من خزن الحكومة من احد الممولين الا ليد صراف البلد الكائن فيها الطين (ثالثاً) عدم جواز تحويل شيء ما لاجل خصمه من الاموال والعشور المستحقة من سنة ٨٠ بل كل مول يجب عليه دفع ما يكون مطلوباً منه نقدا لصراف البلدة كما ذكر بالوجه الاول

اطيان زراعية - « مال » سبق مشور عومي لصحافة المدرجات

ومن الجبله جارخ ١٦ صبر سنة ١٢٦٢ من مقتضا اجراء تسوية الاموال والعشور بلداً بلداً امماً حسب نص دكرجو القابلة وذكرو حلاوة المائة وخمسين الف جنيه. على الاطيان العشورية وبمقتضى سنة ١٨٨٠ بشرط انقام هذه العشورية وتبقيها لتصفية الممولين لغاية شهر فيبرايير المحاضر والمعمود من جهة ان

(م) ٢ احكام المادة الاولى يجري العمل بموجبها اعتباراً من تاريخ نشر امرنا هذا فيما يختص بالمديريات التي ايراداتها غير مرهونة ومن ابتداء اول مايه سنة ٨٠ للمديريات الاربع وهي البحيرة والمنوفية والقربية واسيوط التي ايراداتها مخصصة لخدمة الدين العمومي (م) ٣ في المديريات الاربع المذكورة اعلاء يجري تحصيل قيراطين من ضرائب الاموال زيادة عما هو وارد بالجدول المحرر عنه في اثناء شهور فبراير ومارث وابريل سنة ٨٠ بصورة استثنائية هذه السنة فقط والمقادير المتحصلة زيادة بهذه الكيفية مدة هذه الثلاثة اشهر يجري تنزيلها من قسطين شهري نوقبرودسمبر سنة ٨٠ (م) ٤ على ناظر ماليتنا تنفيذ امرنا هذا

اطيان زراعية - (مال) سورة اعلان عومي صادر من نظارة المالية في شهر فبراير

سنة ١٨٨٠

حيث ان التجارب قد دلت دلالة واضحة على ان الرخصة التي كان مسموحاً بها لارباب الاطيان العشورية والخراجية وهي دفعهم المقرر من الاموال والعشور اما بخزينة المديرية واما بخزينة نظارة المالية واما الى صندوق الدين العمومي نشأ عنها جملة اشتغالات وصعوبات فضلاً عن تاخير التحصيل وتراكم جملة بقايا وغلل القواعد الادارية والحسابية وعدم المساواة في التحصيل من كافة الممولين لاسيا وانه فيما سبق كان صدر قرار من المجلس الخصوصي في ٢٤ صفر سنة ١٢٩٣ غرة ١٨ وعليه امر خديوي في ٢٧ شهر والمادة الرابعة عشرة من هذا القرار تنفي ملزومية كل من عمد ومشايخ وصراف كل ناحية بتفصيل قسط كل شهر من الأشخاص حسب المربوط عليهم سواء كان من قس ارباب الاطيان او وكلائهم او المزارعين او المتاجرين وبالمثل يكون تحصيل باقي اقسام الايرادات بمجسها في اوقاتها وانه يلزم ان يكون توريد المطلوب من كل اسم في

يكون ثم ذلك لغاية الان بغاية الدقة والضبظ كما وانه قد  
توضع بهذا صورة التقرير المتقدم منا للاعتاب المتحدية  
وصورة الذكرينو الصادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠  
بخصوص ربط الضبط وصورة الاعلان المنشور للعوام  
من طرفنا بصفة ناظر المالية بجمع قبول دفعات من ارباب  
الاطيان غراجية كانت او عشورية الا لصراف البلدة  
الكاكن بها الاطيان وجاء على ذلك يكون الاجراء كالآتي  
(اولاً) من حيث رابطة الضبط هذه صار اعلمنا بمعرفة  
قومسيون الضرائب وبشاوره جملة عدد من الامالي الذين  
صار احضارهم من كل مديرية قبلي ويجري اي في الحقيقة  
معرفة وحسب رغبة الامالي بتجاسة مواسم المحصولات فلم  
يبق هناك ادنى عثر ولا سبب لاحد الممولين ولا لاحد من  
الممولين في ان يتأخر طرف الممولين ولا قرض واحد  
بدون تحصيل من شهر الى الآخر والتفصيلات تكونت  
بالمساحة حسب نص الضبطيات السابق صدورها للمديرية  
في هذا الصدد (ثانياً) حيث لا يتجأكم الصعوبات  
والاقتكالات التي في حاصلة في تحصيل الاموال والعشور  
المطلوبة من المصف الخازن من الممولين المبررة عدة دوائر  
وذلك ولراؤيت ودرجة المتفولة التي لا مزيد عليها من  
تداول جملة مكاتبات بين المديرية وبمضا وسائر  
دوائر المحكومة والضبطيات وتعيين متدوين مخصوصين  
من طرف الحكومة يترقبون ابواب هؤلاء الدوائر والقبض  
منهم بحايوب باعتبار لا يكون تجهها غائل والقبض منهم  
لا يتم الا بكيفية للجوابه باني ما وبأجل من تداول جملة  
مكاتبات بين الضبطيات ونظارة الخراجية بشأن ما هو  
مطلوب من الاورباوين ثم والمديرية ايضا ترصن  
على ارسال كشف لنظارة المالية او الى الضبطيات بما هو  
مطلوب من هذا الصنف وتعمل تحصيله ومن بعد كل هذه  
المتقات كل سنة بخلاف ما يتأخر من الاموال على هذا  
الصنف من الممولين ببالاقل بمخلفات على ما هم معادون  
عليه من دفع ما عليهم في آخر السنة حتى يمكنهم بيع  
محصولاتهم بنائة الفألي وبسهولة بالثان مناسبة بحيث من  
جهة اخرى الفلاح المسكين صاحب الدنان الواحد ان  
الذين يكون اضطر الى بيع محصوله مقدماً وهو اعرض  
ياقل من نصف الدين او الى الاستغراض من المراجعين  
بنوائذ لا تنفع عن اربعة او خمسة في المائة في الشهر بحيث  
ما سبق صدوره من الضبطيات والمشتورات في  
هذا الحق فهو كافي لانه هذه الامتيازات المضره لصالح  
النظر على وجه العموم ومختلفة لكل قاعدة من قواعد العدل  
والانصاف انما اريد ان ازيد على ذلك بان اقيم حضرة

بان الاموال والعشور في مقرر على الاراضي وليست  
مقرر على الاشخاص ولا هناك فرق بين المالك للارض  
او التاجر او المزرع طائفي ان الارض وما بها من  
الزروع او الامبار في الكفاية للاموال المبررة لنواحل هذه  
يلزم عليهم من الآن فصاعداً ان تقيدوا هذه القاعدة  
وتحصيل الاموال المقررة سواء كان من المالك ذاته او من  
المزارع او من المزرع بدون الثقات الى اعتدلات  
التجارعين او المزرعين بمعرفة ان دفع الاموال ليس من  
شروطي مع صاحب الارض حيث واضح اليه بالزراعة هي  
المزروع بتأدية الاموال على اي حاله كانت وخلاف ذلك  
اقرر لكم ان النقطه المهمة في المساواة وعدم الامتياز كذا  
في امر التفصيل (ثالثاً) ما دام تقرر بان كل مول  
ملزوم بدفع ما عليه من الاموال حسب رابطة الضبط  
الى صراف البلد مباشرة وكون الاطيان العشورية لما به  
الآن لم تكن وارده بمرائد صراف البلاد بل بمصورة في  
نفس ديوان المديرية ودار الخصوصي الموزع ٢٤ صفر  
سنة ١٢٩٢ بمرة ١٨ الصادر عليه الامر لنظارة الداخلية  
في ٢٧ منه بمرة ٤٧ من مقتضا حصر كافة المطلوب من كل  
اسم بدفاتر صراف البلاد وان عث وشاخي وصراف كل  
بلد هم ملزومين بتحصيل قسط كل شهر من كل شخص  
حسب الربوط فتبين على ذلك يلزم حصر اموال الاطيان  
العشورية بدفاتر خصوصية بطرف صراف النواحي اسوة  
بدفاتر جرائد الاموال الخراجية والويرق وعشور الخيل  
حتى يكون محصوراً بدفاتر صراف كل بلد المطلوب من  
كل انسان من ابتداء سنة ١٨٨٠ والتفصيل على حسب  
الضابط ولنا ببغي المبادرة بتحرير كشوفه عن مقدار  
العشور المطلوبة بهذا لبدأ وكل بلد يتوضع فيها اسم  
دارالم لصراف النواحي مع صرف الدفاتر اللازمة اليهم  
لاجل ربط العشور المطلوبة من كل انسان وتبديدها  
باليان ويكون بهوده العمله باقرب وقت حتى كل ما  
تتدد ليد صراف النواحي من عشور الاطيان بحسب  
الضابط يجري قيده بيومياتهم وشطبها بالمجرائد وتحرير  
الاوراد اللازمة اسوة باقي الاموال الربوط مع حصول  
الملاحظة الثامنة من المديرية ومن سائر المأمورين  
بامتوافه تحصيل المطلوب من كل انسان بواقع الضبط  
بالمساواة على وجه المتوهم بدون استثناء وكل من حصل منه  
اذن تاخير يعامل بمقتضى الاوامر السابق صدورها من هذا  
الخصوص حتى لا يتأخر شيء من شهر الى شهر وبما انه بما  
سبق تحرير توضع عن اجراء هو تسوية ربط الاموال  
والعشور واعلان الدوائر والاورباوين ووضع اصول

(مال ١٨٨٠)

(مال ١٨٨٠)

مستورينهم ومستورة المديرية ويتأرجح تحوّل ان لزوم من المديرية بذلك

**اطيان زراعية -** (مال ميري) قرار مجلس رمضان سنة ١٧ الموافق ٢١ أغسطس سنة ٨٠ في شأن الاطيان الابوار التي ربطت عليها العشور

تقرر بأنه حيث ان حلاوة المائة وخمسون ألف جنيه صارت أصلاً في ضرائب الاطيان العشورية ولا فرق بينها وبين الضرائب الساجدة فالاطيان المطية قبل الآن بشرط ان تكون عشورية تربط عليها العشور المناسبة لها على هذا الأساس بعد فرزها وتقرير حرجاتها بالنسبة للأرض الحائلة لها بالناحية أو بالمحوص ولما ما كان معطياً من

الاطيان بدون شرط جعلها عشورية وكذلك جميع الاطيان المبرية التي تنقل من الآن فصاعداً من حيازة الميري لحيازة اخرى فلهذا تعتبر اطياناً عراجية ويربط عليها المخرج بحسب الدرجة المناسبة لها

**اطيان زراعية -** (مال) امر حال رقم ٢٦ ص سنة ٩٨ (٢٧ يناير سنة ١٨٨١) بتوقيع المحجز على مقولات وعقارات من يباخر عن دفع الامسحلات

(نحن خلدو مصر)

من بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ٨٠ (وحجز) بتوقيع المحجز على مقولات وعقارات من يباخر في دفع الاموال وحيث انه غير موجود الا قاعدة لتنفيذ الاحكام الصادرة من المجالس المحلية تنفيذاً جبرياً فبناءً على ما عرضه علينا ناصر خنائية سكرتيرة وموافقة راي مجلس نظارنا قاسم تاجاوات (م) الاحكام الصادرة من المجالس المحلية يستمر تنفيذها بحسرة المديرين والمحافظين والاداري الضبطيات او وكلائهم (م) في حالة توقف الحكم عليه في دفع الحكم به يصدر المحجز على مقولاته وتباع لائفاء دينه فان لم تنب بالدين يعرض على عقاراته وايمانها ويبيع منها بقدر المبلغ المطلوب بحسرة مدير الحلية او محافظها او مأمور ضابطتها او وكيل احد (م) كافة الرسوم والاجراءات والمزاوييد المقررة بأمرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ٨٠ لحين المقولات والمقاررات لفيها وواجبات من يرسي عليه المزايد وكيفية زيادة العطاء بناءً مرسى المزايد والبيع ثانياً وغير ذلك بناءً على ما يلائم للشار اليه يصدر امرها على تنفيذ الاحكام تنفيذاً جبرياً (م) بعض البع المزمع به بمادة ١٥ من الاموال يادي ذكره يعلق بالكلية الارضية بالمادة المذكورة لراسي عليه الزاد ليكون سنداً

أوراد الامالي لمعوية كل انسان بما هو مطلوب منه وتحرير جدول عن كل بلد ووضعه بالشر قطعه بها للمعوية ١٠ والان قد تقرر ربط التقسيط فيلزم وضع بيان التقسيط بأوراد الامالي وأعلان الذوات والاداريين ورأب الابعاد وما يماثلهم وأعمال جدول عن كل بلد بمقدار التقسيط شهرياً ووضعه بالشر قطعه في البلد لمعوية الجميع بما هو مطلوب شهرياً للمبادرة بجادته ولهذا قد تحرر في تاريخه لكافة المديرية بالاجراء على الوجه المشرح وهذا لتتمهله ويحروا العمل بمقتضاه مع نشره أيضاً ان يلزم وكافة لوائح المديرية لمعوية الجميع وتباج الاجراءات بحسبه

**اطيان زراعية -** «مال» صورة منشور محرر لمديرية بحري وقبلي في ١٢

رمضان سنة ١٧ الموافق ١٩ أغسطس سنة ٨٠

انه بناء على ما علم من الافادات واكتشوفات انقذمة المالية من المديرية ببيان الاموال والعشور المطلوبة من قومسيون الاراضي المبرية والدائرة السنية عن سنة ٨٠ من وجود حلة ايمان من الابوار الواردة التقاسيط ولم تربط عليها العشور لحد الان بالاطبيق للعشورات قولاً بان الاطيان المذكورة ليست صالحة للزراعة وما ورد ايضاً من بعض المديرية بان حضرات مفتي زراعات القومسيون حاصل منهم التوقيف في تعيين من يلزم من طرفهم مع خدمة المديرية لمعوية وفرض الاطيان المذكورة وحيث قد سبق التقرير للقومسيون بمصول الفنيه على حضرات المفتين بالاعدام مع من يضمن من طرفه المديرية للمعوية والفرز لربط عشور ما يوجد صالحاً للزراعة من الاطيان المذكورة وتحرر للدائرة السنية ايضاً بذلك فقرر تحرير لحي مجال وصوله بحري تعيين من يلزم من خدمة المديرية والاعمال اللازمة وبالاعدام مع حضرات المفتين او من يبيوهم عديم بحري للمعوية والفرز حوضاً حوضاً ببيان المترع فلم والصالح للزراعة قلم والفير صالح فلم بمكتماته واتباعه بما انه ان موجود بالاراضي الزراعية الضمنية وكذا الزراعة الضمنية عن قريب تم وبكل اثار زراعة الشوي فني بحر الماء من الآن لحد زراعة الشوي يكون تم العمل في الفرز على وجه ما ذكر وتقدمت اكتشوفات اللازمة من ذلك للمالية ببيان العشور المتخفي وبطها بحسب ضرائب المحضات استمراراً من سنة ٧٩ للنظر واجراء الألام هذا ويلاحظ ان من يصنع لذلك بحسرة المديرية من المستفيدين والاعمال يكون من الانخفاض اللذين يترتب من ويعمل عليهم تحت هذه الاجراءات يكون تحت

(استبعاد المال ١٨٨١)

(مال ١٨٨١)

قطعا من الزمام تكون المديرية تحصلت على امر الرفع والتبديل حتى انه لغاية شهر ابريل لا يكون باقيا من هذا ولا ذك شيء بدون نحو

(مال) منشور من نظارة المالية  
الطيان زراعية — للمدريات عموما ما عدا

مدريات بني سويف والحيزة وجرجا في ١٦ ربيع الاول سنة ٩٨ الموافق ١٥ فبراير سنة ٨١ بمحوص نحو وتتم سائبة وفرض ما يكون باقي من الابوار الواردة تقاسيط ارباب الاطيان المشورة

الله لما تقدم الاستفهام من المدريات عن ما جروه من نحو اعلان ارباب الاطيان المشورية حسب المدون يجمع اللوائح بشأن الابوار الواردة تقاسيطها ومقتضى ربط عشور عليها من سنة ٧٩ بمحسب فيات حيازتها قد تواردت الافادات مقتضاها انه صار الاعلان لمن ذكروا وانه بحلول سنة ٧٩ فبعضهم قبل اضافة عشور بعض الابوار البعض فضر من علم استصلاح اراضيهم وبناء على ذلك تجمر لتلك المدريات بان من يكونوا قبلوا الاضافة من سنة ٧٩ باعتبار درجات الحيفان الكائنة بها الاطيان يجري الربط عليهم والذين لم يقبلوا ويقدموا اعلانات فيجري تعيين من يستمدوا ويعول عليهم من خدمة المدريات والعمد والمساكين ما ينسب وفرض الابوار الموجودة باطيانهم حوضا حوضا ببيان المنزوع فلما والغير صالح فلما بكيفياته وانواعه حتى لغاية تمام زراعة الشسوي يكون انتهى ذلك واضافة ما يستحق اضافته من المشور بالموافقة لنصوص الاوامر بما في ذلك ما يكون مستحق اضافته في سنة ٨٠ من علاوة المائة وخمسين الف جنيه وتورد الكشوفة اللازمة المالية ببيان اصل الابوار بلدا بلدا بالاسماء ومنها الذي استصلح وقبلوا اربابه اضافة عشوره من سنة ٧٩ والباقي عن الغير مستصلح بانواعه ومقادير، وما حصل عنه من التهربات وما هو منطور في علم زراعته ان كان من امالات حصلت او غير ذلك فلحد الآن ما كان يحصل الا تمام

له بالملكية ويقوم مقام المحتوي على الراسي عليه المزارد ان يسجل محضر البيع بمصارف من طرفه في المحكمة الشرعية اوفي فلم كتاب المحكمة المختصة الكائن بذاتها العقار السبع

الطيان زراعية — (استبعاد المال) منشور من نظارة المالية للمدريات عموما

بتاريخ ٥ فبراير سنة ٨١ الموافق ٦ ربيع الاول سنة ٩٨ يخصر الاطيان التي صار استبعاد قيمة مربوطها من المال والمشور موقفا تحت تحقيق اطلاقها بالمانع العمومية انه في سنة ٨٠ التي مضت كان نشر للمدريات جارح ١٣ ربيع الاخر سنة ٩٧ الموافق ٢٤ مارس سنة ٨٠

الاطيان التي صار استبعاد قيمة مربوطها من المال والمشور من موازين ابرادات سنة ٨٠ موقفا تحت تحقيق اطلاقها بالمانع العمومية واكن الجبر من علمه يصور الاعتراف باجراء ما ينبغي للوقوف على حقيقتها ويان تحقيقاتها لمعرفة مقدار ما يكون مستحقا رقبه قطعا وما يستحق الرجوع اضافته وكل ما استوفى من التقيقات والتعريفات اللازمة

تقدم اوراقه المالية اول اءول بالنتائج المستوفية والافادات الواضحة بها حقيقة وكيفية ما ظهر من التحقيق وطروقات المديرية وما تقر عليه من حجة استحقاق الرفع او الاضافة وقيمة ما كان مربوطا عليها للنظر فيه وافادتها بما تجر به وحيث كان المأمول هو اتمام ذلك في جمر سنة

٨٠ على انه مع مضي السنة المذكورة لم يتم تقدم اوراق ونتائج ما صار اجراؤه وكون تقرير بلائحة الاعمال المحسابة سيرة ٨١ امتداد فخرج حسابات سنة ٨٠ لحد ٢٠ ابريل سنة

٨١ لاجل تمكن الجهات في هذه المدة بنحو وقسوية ما يكون باقيا من الاعمال الخاصة بسنة ٨٠ ومن الاقتضاء استيفاء تحقيق اوراق المذكورة باكملها قبل حلول التاريخ المذكور وتحميل حسابات سنة ٨٠ فعلى هذا يلزم بان ما كان من المبالغ المجهية بها في سنة ٨٠ من الانواع سالمة الذكر وينظر انها مستحقة التصيل فيجري ردها بالاضافة وتوريدها بكل من كشفت الاستبدات الشهرية التابعة لسنة ٨٠ والخاصة بسنة ٨١ فلما مخصوصا ما ظهر وسيظهر من التفتتات انه مستحق الرفع قطعا فيسرع بتقديم الادراك والتعالي الخاصة به بالافادات اللازمة حسب الكلية المينة بما سبق نشر بتاريخ ١٣ ربيع الاخر سنة ٩٧ بحيث يتراعى ان جميع هذه الاعمال يكون انتهاء الامر فيها قبل نهاية شهر ابريل سنة ٨١ بمعنى ان الذي يكون تحقيق لزوم رده يتم رده وتحصيله والذي يكون تحقيق لزوم تبريله



بل فقط زردت افادات من بعض المدير بات تدل  
عن اضافة عشر جزء من ضمن الابوار المذكورة  
ون ذا يعلم انه ليس حاصلًا اهتمام فيما ذكر وحيث  
ان الشئوي تحت زراعته من ايام مضت وصار لاهناك  
عائق للذهو ومع مضي سنة ٨٠ لم يتم امر ذلك وحصول  
التاخير في مثل هذا من الغير لائق مبيها وانه من  
مقتضى ما تقرر بلائحة الاعمال الحماية سنة ٨١  
ان يصير استمرار فتح حسابات سنة ٨٠ لغاية ٣٠  
ابريل سنة ٨١ والمقصود من ذلك انما هو لاجل  
تمكن الجهات من هذه المدة ان هو ما هو لازم  
لغاية سنة ٨٠ فلي هذا صار من الازم التاكيد على  
من يلزم بمباشرة نهو وتتميم معاينة وفرض ما يكون  
باقيا من تلك الابوار في اقرب وقت حتى لغاية  
الميعاد المذكور يكون تم اضافة عشر ما يستحق  
ربطه من سنة ٧٩ وبالمخص من العلالة في سنة  
٨٠ وتحصيله اول باول بحيث ان ما يخص سنة  
٧٩ يلحق بدفاترها وما يخص سنة ٨٠ يضاف بجيرانه  
العشور وكذا ما يخص سنة ٨١ يجري علاوته مادام  
لم يسبق درجه ضمن ميزانية السنة المذكورة وورد  
الكشف المطلوب بالاستصحاب على وجه ما توضح  
انما ما يوجد مستحقا تسديده من الدائرة المعنية  
وقومسيون الاراضي الميرية من ذلك وبالمثل  
ديوان الاوقاف والمكاتب الالهية اذا كانت بها  
ابوار بهذه المناسبة هذا يورد به كشوفة خصوصية  
واضحة البيان بالافادات المقتضية وبما ذكر صار  
النشر للمدير يات في تاريخه وهذا للاجراء  
على الوجه المشروح

اطيان زراعية - (مال) منشور شان مدم  
اجتماع لجان الحلية يصدر

احكام بمجم شي من اموال الميري على طرف الديوان  
ولا باستعمال الاطيان من الزمام حسب ما تقرر من مجلس  
الاحكام في ١١ ج سنة ٩٨ (١١ مايو سنة ١٩٠٤)

دولتو الباشا ناظر الداخلية ارسل للحقانية

مكثية رقم ١٢ جمادى الاولى سنة ٩٨ غرة ٨٥  
علم منها انه بناء على تشكي بعض من اهالي ناحيتي  
الزرنج والكلايسية بمديرية امننا بطلب التنازل  
منهم عن فدان ٢٥٢ لكونها شرافي ويطوق الجبل  
ومعزوجة بالروال والسباخ وليست صالحة للزراعة  
قد نظر لذلك قضية اخيرا يجلس فنا واصدر  
مضبطة محكمة فيها بقبول التنازل من المذكورين  
عن تلك الاطيان وبالاكتفاء بمجم ما كانت  
متأخر عليها من الاموال على حسب ما راء مجلس امننا  
الملنى على طرف الديوان لغاية سنة ٧٥ افرنيكية  
بمقتضى الديكر يتو الصادر في يناير سنة ٨٠ وانه  
يجري استنزال تلك الاطيان من الزمام وضمها  
لجهة الميري وتأجيرها على ذمته كرقبة المذكورين  
ولما تقدمت تلك المفبطة لمجلس الاحكام فدارسلها  
لنظارة المالية وهي اعطت الاقوال اللازمة في ذلك  
وبناء عليه قد صدر حكم مجلس الاحكام بمعنى  
ان ما يتعلق بالتنازل عن الاطيان ورفع اموالها  
وتحويها مما لا يدخل تحت احكام المجالس المحلية  
وبمعرفة المالية يجري فيه حسب التوامد الاصولية  
المرتبطة بها وبذلك يكون ما حكم به مجلس قناخير  
نافذ المنعول وبمعرفة نظارة الحفانية يصدر له واسائر  
المجالس المحلية الاخطار اللازمة بذلك ومرغوب  
بمكتابة النظارة المشار اليها اعطاء التعليمات المقتضا  
للمجالس بما ذكر لآخر ما بها وحيث ان المواد  
المتعلقة برفع شيء على طرف الديوان واستنزال  
شيء من الزمام ونحو ذلك لا يكون من خصائص  
المجالس المحلية النظر والحكم فيها تطبيقا لما قرره  
مجلس الاحكام فلذلك انتهى النشر في تاريخه  
للمجالس وهذا الحضرتم للمعلومية بما فيه والاجراء  
بمقتضا من المسطر اعلاه هو صورة ما ننشر من نظارة  
الحفانية للمجالس وورد للدخالية بشرحها للرقم ٥  
جمادى الاخر سنة ٩٨ غرة ١٠٤ بمدم اختصاها  
بمصدر احكام بمجم شي من اموال الميري على

ياكلها قبل حلول يوم ٣٠ ابريل المذكور وان ما ينظر من المبالغ الميية استحقاق تحصيلها يتبادر بربدها بالاضافة وفوريدها بكل من كشوفات التسديدات الشهرية التابعة لسنة ٨٠ والخاصة بسنة ٨١ فلما مضموصاً وما ظهر من التفتيشات انه مستحق الرفع قطعاً يسرع بتقديم الاوراق والتنتائج الخاصة به بالاافادات اللازمة حسب اكمية المينة بسابقة ماتحور ومع التاكيد بلزوم تبو جميع هذه الاعمال قبل نهاية شهر ابريل سنة ٨١ بمعنى ان الذي يكون تحقق لزوم تنزيهه قطعياً من الزمام تكون المديرية استحصلت على امر الرفع والتنزيل قبل حلول هذا الميعاد فلم تحصل الاجابة من المديرية لهذا الامر المهم بل بعضها اردت المالية باوراق اورت انها تختص بتواف اطيان على انه يستحقها وجدت عارية عن مستندات الرفع فضلاً عن عدم النتائج والمخوطات عملاً بما سبق تحريره فقط جعلت نفسها واسطة بين لروها ودبوان المالية مع ان التفاضي عن الاجراءات السابق اتحرير عنها واتخاذ بعض المديرية طريقة حذف الاوراق على المالية بدون استيفاءات وتحريرات موجب لتاخير حصول الحكومة على مرغوبها من حيشة رد ما هو مقتضى رده وتحصيله ورفع ما يلزم رفعه فضلاً عن ما ينشأ منه ضياع حقوق الحكومة والوخامة في الحسابات وهذا بخلاف ما اقضيه حقوق الحكومة على كل موظف بها فعلى هذا انقضي اعادة النشر للبادرة بتنظيم الاجراءات المقتضية لما يكون باقياً من ذلك في مدة قريبة وكل ما استوفى تحقيقات وتحريرات وبارر حالها للبحكم فيه بالرد لاجل تحصيله او بالرفع قطعياً فتعمل عنه النتيجة المستوفية ويعطى عليها القرار اللازم من المديرية تحت مسئوليتها وانحج المستندات التي يبتني عليها التحصيل او الرفع بامشاء حضرات المديرين وخضرات ماموري التحصيلات ووكلاء المديرية بالتب والفتكاتها ورؤساء الحسابات

طرف الديوان ولا باستئصال اطيانه من الزمام حسب ما تقرر من مجلس الاحكام وحيث من الاقتضا معلومية جهات الادارة بذلك فقد نشر في تاريخه لمن لزم ومن المجلة هذا بما ذكر

اطيان زراعية - (مال) استبداد منشور من نظارة المالية للمديرية عمراً والمحافظة والتناظر الخيرية وبلدي مصر واسكندرية وضبطية مصر وصحله المحمودية والخوض في ١٤ جلد ١٨ سنة ٩٨ و ١٢ ما يوسنة ٨١ ولاقسام المالية في ١٦ جلد ١٨ سنة ٩٨ و ١٢ ما يوسنة ٨١ بخصوص الاطيان التابعة بالمناقص المصوبة واكل بالبحر لا ان المديرية اجرت تحيية مبالغ مؤقتاً بموازين ايرادها سنة ٨٠ قولاً ان ذلك قبة مربوط اطيان تالفة بالمناقص المصوبة واكل بمرحت تحقيق الاتلاف المتقول عنه وتحرر لها بتاريخ ١٣ ربيع الاخر سنة ٩٧ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٨٨٠

بلزوم الاهتمام في اجراء ما يبتني للوقوف على حقيقة ذلك لمعرفة مقدار ما يكون مستحقاً رفعه قطعياً وما يستحق الرجوع اضافته وان كل ما استوفى من التفتيشات والتحريرات لذلك تقدم اوراله للالية اول باول بالنتائج المستوفية والاافادات الواضحة بها حقيقة وكيفية ما ظهر من التحقيق ومخوطات المديرية وما تقرر عليه من حيشة استحقاق الرفع او الاضافة وقيمة ما كان مربوطاً عليها للظفر فيه واافادتها بما يجزئها فكان المامول بذلك ان كل جهة تهتم اعتماداً كلياً في الرمي على ما يكون مستحق الرفع قطعياً وما يكون مستحقاً رد اضافته لاجل تحصيله ولما لم يتأق الحصول على هذا الغرض لحد صدور اللامحة المشتة على ما يجري بالاعمال الجبائية عن سنة ٨١ للمعونة للمديرية بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٨٠ التي تقرر فيها ايضاً امتداد فتح حسابات سنة ٨٠ لحد يوم ٣٠ ابريل سنة ٨١ كي تبين الجهات في بحر هذه المدة بنهو وتسوية ما يكون باقياً من الاعمال الخاصة بسنة ٨٠ قد تحرر في ٦ ربيع الاول سنة ٩٨ الموافق ٩ فبراير سنة ٨١ بامشاء تحقيق التواف المذكورة

واللازمة من ذلك للدالة ببيان المشور المتضي ربطها بحسب شرائب المحضان اعتباراً من سنة ٧٩ ولكون بعض المديرينات ظهر لها من قوائم الماية والفرز وجود الاطيان من الايار اخفي عنها مترعة من سنة ٩١ المرافقة لسنة ٧٥ افريقية وما بعدها وايمان قبل بزراعتها في سنة ٨٠ وسنة ٨١ وايمان مترعة نخللاً من سنوات ماضية وايمان بمجولة مكنة واجراءات وحلات وايراث وايمان صالحة للزراعة وايمان ممكن تصليها في المستقبل وايمان مقال عنها غير ممكن اصلاحها لوجه كونها غرساً وسياحاً وتصاداً ونحو ذلك فنعوا للمالية مكاتبات يسفرون منها ما يهرونه فيما ذكر فلها وما تدون بالقرار المورخ ١١ محرم سنة ٩٧ السالف الذكر قد رأينا ان ما يتبع اجراءه هو ان كانت الاطيان التي وجدت حال الماية مترعة بما فيها الاطيان المثلل بزراعتها سنة ٨٠ وسنة ٨١ والايمان التي تحقق زراعتها ايضاً في سنة ١٥١١ قطية المرافقة لسنة ٧٥ افريقية والايمان المترعة نخللاً من سنوات ماضية والايمان الواقع فيها البنا والعدة للاجران هذه يضاف عليها المشور بحسب درجات بعضها من ابداء سنة ٧٩ بصرف النظر عن حصول الزراعة بالسنوات التي فيها بالتطبيق لا هو مشور مجموع اللوائح اما الاطيان التي وجدت لدى الماية صالحة للزراعة فيضاف عليها المشور من ابداء السنة التالية لسنة الماية واما الاطيان الغير صالحة للزراعة والحالة هذه والامن تصليها في المستقبل بما فيها الاطيان القضا والفرس والسباح والتصاد وما اشبه هذه في كل سنة يجري متابعتها وما يوجد منها قد احتصل وزرع فيصير اضافة المشور عليه من ابداء سنة الماية بحسب درجات حصفاته ايضاً وبذلك صار النشر في تاريخه لن ارم وبالمجمل هذا نكر لاتباع الاجراء بقضاء

**اطيان زراعية -** (مال موري) مشور تاريخه ٦٦هـ من سنة ٩٩ تضمن توصيلات تخص برابط الغربية على الاطيان الماية

تقدم لمان مديرية التوفيقية فتمت كشفاً للمالية مع الزادة منها رقم ١٥ ربيع الآخر سنة ٩٩ غرة ٧٥ يشتغلان على ما اجرت في تقديرات جديدة باقل ضريبة ما كان مربوط على جانب ايمان مشورى مذكورين من ايمان البيري بالمديرية الآيلة اليه بالتنازل من ايمان الاهالي التابعة لزمان بعض الواحي مقابلة ما كان باقياً عليهم وصار استبعادها بوقتاً نية للاضافة بالبادوكون البليات التي صار تقديرها بمثلها

ويبحث بتلك النتيجة والقرار بالمكانية اللازمة للالية للنظر وتصريحها بما يقتضي واما الاوراق تحفظ بالمديرية كما اذا كان بالمديرية مبالغ مجيبة خلاف التوالف المحكي عنها مثل فرق ويركو او عوال المعاصر او املاك او نحو ذلك فبالمثل يتصرف عن كل مسئلة او مبلغ النتيجة والقرار المتضي عنه بالكمية المثني عنها وهذا تم لاجراء ايمائه والمخادرة من التاخير زيادة عن ماضى في سنة ٩٨ الموافق مايو سنة ٨١

**اطيان زراعية -** (مال) مشور من نظارة المالية للدريبات بتاريخ ٢٩ رمضان سنة ٩٨ وبما اغسطس سنة ٨١ بخصوص ما يتبع اجراءه في امر الاطيان الايار الواردة تناسط اربابها نحو النسبة والاضافة والمائة سويكاً

انه بناء على ما تدون مجموع اللوائح وما صدرت به مكاتبة المجلس الخصوصي رقم ٢٠ صفر سنة ١٢٩٢ غرة ٧٢ كان سبق النشر من المالية للدريبات في غرة ربيع الاول سنة ٩٢ باعلان ارباب الاطيان المشورية بالاهتمام في اصلاح الاطيان الايار الواردة تهايطها في مدة ثلاث سنوات من ابداء سنة ١٨٧٦ بدون ان يجري عليها الفرز السنوي حتى راء في السنة الرابعة التي في سنة ١٨٧٩ توسط عليهم بالمشور بحسب نيات حصفاتها ولو لم تكن استصحت ولما مضى المهاد المذكور فلاجل العلم بما صار نحو الاملان والربط تحدد تلك المديرينات بطلب لتفصيلات ما جرى نحو ذلك وبما على ما علم من المكاتبات التي وردت بان قوسيون الاراضي والدائرة السنية وبعض ارباب تلك الاطيان متوقفون في دفع الاموال على الاراضي الغير مترعة من الايار المذكورة ركناً على بعض غلطات وما يترتب بالمجلس المسعد في يوم الخميس ١١ محرم سنة ٩٧ تحت رئاسة المحضر القنية بالمديرية بان يحال على قوسيون اموال الاطيان النظر في المسئلة العمومية ونحن ما يقدم تقرير معاً عنها فظارة المالية تنظر في الطلبات التي تقدم اليها بوجه العدالة كان تحدد للمديرينات المذكورة تكراراً بيمين من يلزم من خدماتها بالحد المتقضية لمائة وفرد الايار المذكورة حوضاً حوضاً ببيان المترجع فلما والصالح للزراعة فلما والغير صالح فلما بكينياته وانما هو بان تقدم لكشوفة

بالاقل من المربوط تقريبا الى النصف بالتقول ان ذلك  
تقليد لسنشور المالية الرقم ٢٨ رجب سنة ٩٨ غرة ١٥٥  
املاك وانه يقتضى ذلك التبدل تحمرت الاقنوت اللازمة  
لأجراء التسوية والاضافة بموجبها وغيت احاطة المالية علما  
بما ذكر فكتب لها بتاريخ ١٣ ابريل سنة ٨٣ الموافق ١٥  
جمادى الاولى سنة ٩٩ غرة ١٦١ ايرادات بان ما لجرته المديرية  
في تقديرات جديدة لتلك الاطيان حالة كونها من ضمن  
المسود الحراجي المنزله ضريبة مطومة من قبل وكات  
مربوطة بالزام قياسا على الجاري ميسر من اطيان المستعبدات  
التي لم يسبق لها ربط ضريبة ولا كانت ضمن الزام لم يكن  
في عمله ولا يوجد هناك ما يساعدها على ذلك من الاوراق اذ ان  
سنشور ٢٨ رجب سنة ٩٨ التي اركنت عليه المديرية  
في اجراء التبدل واضح المعنى ومع سريان الاجراء في كافة  
المعاملات نحو تقدير ضرائب للاطيان التي تباع ما لم يسبق لها  
ربط ضريبة ما كان يظن التباس فهم معناه على المديرية اذ  
ان ذلك المنشور مبارته خاصة بربط ضريبة اطيان الميري  
الجاري ميسر وهو ما على اطيان المستعبدات ونحوها من  
المستعبدات التي لم يسبق تقدير ضريبة مطومة عليها ولا ربطها  
بالزام او ما يختلف مادة ١٢ من اللائحة ولذلك ذكره  
تثبيته تلك الاطيان باطيان جنبا ونوعها او التية المناسبة  
لحالة الاراضى فان يكون هذا الربط موقفا وعند الشروع  
في تعديل الضرائب حين ذاك يجري التفتيش فخرج من ذلك  
الاطيان الحراجية اثرية الاعالي التي من ضمنها اطيان آلت  
للميري كالاطيان المتنازعين عنها نظير البقاي والميري اجري  
ميسر لانها لما كانت من الاصل مربوطة عليها ضريبة وليست  
هي مستعبدة حتى يصير تثبيتها بالمستعبدات كانت خارجة  
عن حكم المنشور المذكور وكان اتحاد ربط الضريبة عليها  
داخل حكم ضريبة الاطيان الاثرية التي بابدي الاعالي المفروب  
عليها المال من قديم قبل ذلك يكون اللازم والحالة هذه رد  
ما اجرت اضافته المديرية حسب التبدلات المذكورة  
واحد الربط على الاطيان المسكن هنا بحسب ضرائها المقررة  
من قبل اسوة المربوط من امثالها على اعالي النواحي الكتات  
بما تلك الاطيان وانه من الآن فصاعدا يتلاحظ عدم وقوع  
امر ما يماثل ذلك حتى لا يمتدح المال للاشكال والآن يست  
باعلان من قسم الايرادات لقم الاملاك بتاريخ ٩ رجب سنة  
٩٩ غرة ٩٤ على صورة المحرر لمديرية السنوية غرة ٩٦١  
المتني هنا لاجل انه اذا تم التحرير للمديرية من قبله  
يحتمل وقوعه في مثل ذلك فيجري التفتيش لهذا وحتمنا انه  
من الانقضاء ملائمة عدم مجز المربوط بالزام من المال  
والشور من قبل الآن على بعض الاطيان الميرية الصائر ميسر

والحالة هذه ومفهوم المنشور هو كما تحرم من قسم الايرادات  
أي من اطيان المستعبدات ونحوها من المستعبدات التي لم يسبق  
تقدير ضريبة مطومة عليها ولا ربطها بالزام او ما يختلف مادة  
١٢ من اللائحة ( يعني الاطيان النشورية ) ولذلك ذكره  
تثبيته تلك الاطيان باطيان جنبا ونوعها او التية المناسبة  
لحالة الاراضى وان يكون هذا الربط موقفا فينبغي ان الاطيان  
التي تباع ما هو مقرر عليه ضريبة خراجية من قبل الآن  
اسوة المربوط من امثالها على اعالي النواحي الكتات بما تلك  
الاطيان يصير اتحاد الربط عليها بحسب ضريبتها وكذا الاطيان  
التي من قبل ما يختلف مادة ١٢ من اللائحة وهي الاطيان التي  
كان مربوطة عليها مشور ويترجم ربط المال عليها وكانت  
لاتساوي ضريبة المال فاذا كان المال اللازم ربطه عليها بحسب  
درجتها لم يكن بزيادة عن قيمة المشور التي كانت مربوطة  
عليها فلا يربط عليها مال اقل من المشور التي كانت واردة  
الزام اذ انه مع ما هو مذكور مادة ١٢ من اللائحة بان  
الاطيان التي تباع تكون نجيبا خراجية فلذلك صرح بالمادة  
المذكورة ايضا ان ربط الضريبة عليها يكون قياسا على ضريبة  
الاطيان التي تكون من جنبا ونوعها ومن هذا النص يتضح  
ان لفظ الخراج هو عبارة عن اسم ضريبة المال الذي يقرر  
لجهة الميري على الاطيان واجبار ربط ذلك هو على حسب  
الجنس والنوع فاذا كانت حالة الاطيان المذكورة هي اشائفة  
بالنسبة للاطيان الحراجية الكتاتية بقرى المديرية فضريبة  
المال التي تربط عليها تكون بحسب ما تقتضيه اسوة المربوط  
على جنبا ولو كانت من جنس المشور بشرط ان هذه الفيات  
يطلق عليها لفظة خراج حسب اللائحة وذلك انما يكون بعد  
الحماية وتحقيق حالة الاطيان والمستحق ربطه عليها وفي تاريخه  
نحو للمديرية هوما وهذا لخبركم للاجراء كما ذكر  
اطيان زراعية — ( مال ) صورة ما نشر للمديرية في  
سنة ١٣٠٠ بعدم تحصيل زيادة من المولين عن المطلوب منهم  
انه مع حاقبة تكرار التضرير من المالية للمديرية  
يعزم تحصيل زيادة من المولين عن المطلوب منهم  
فان المنشور الصادر في ٤ ابريل سنة ٨١ غرة ٩  
مقتضاء بانه من يكون مطلوباً منه اقل من مائة  
قرش ويورد عملة ذهب فيصير الخضم بقدر المطلوب  
والز زيادة يصير اذاتها لصاحبها بحيث يتوضه اصناف  
العملة المقبوضة واصناف العملة المرتجعة للمول حتى  
يمكن قطع باقي النقدية بآخر اليوم على صحة لا آخر  
ما توضح به وما هذا الا لقطع اعداء صيارف النواحي

(مال ١٨٨٢)

(مال صف حين ١٨٨٤)

## جدول التقييط

قيراط	اشهر افريكية	اشهر قبطية
١	يناير	طوبه
٢	فبراير	امشير
٣	مارش	برمهات
٤	ابريل	برموده
٥	مايو	بشنس
٦	يونيو	بونه
٧	يوليو	اوب
٨	اغسطس	مصرى
٩	سبتمبر	توت
١٠	اكتوبر	بابه
١١	نوفمبر	هاتور
١٢	ديسمبر	كهك

اطيان زراعية - (مال) (صف حين) منشور من  
نظارة المالية في ١٥ مايو سنة ٨٢٠  
حيث ان مجلس النظار قد رخص في جلسته المنعقدة  
في يوم ٢٨ ابريل سنة ٨٤ لاهالي الوجه القبلي بان  
يسددوا استناف غلال قيمة الاموال المطلوبة منهم  
فيقتضي اتباع الاجراء في ذلك على حسب التعليمات  
الآتية وهي - يفرض لرأي الممولين ان يسددوا  
تقدماً قيمة الاموال المطلوبة منهم اذا تراء لهم اسكان  
تصرف محصولاتهم بائنان فيها زيادة ارجحية لم عن  
الائتمان التي تقررها الحكومة غير انه يجب عليهم  
سداد الاموال المطلوبة منهم في المواعيد المقررة وفي  
حالة حصول تأخير منهم تصير معاملتهم اذ ذاك على  
حسب احكام الاسر العالي الصادر بتاريخ ٢٥ مارش  
سنة ٨٠ - فمن هذا المخصوص استلقت حضرتكم الى  
مراعاة نص المادة ٢٥ من الفصل الاول من المنشور  
نمرة ٩ القاضي على الصيارف بتقديم كشف للمديرية  
في ٢٥ من الشهر باسماء الممولين المتأخرين في  
السداد ويلزم التنبيه على جميع الذين تحت ادارتكم  
من مأموري الاقسام ومشايخ وصيارف النواحي

لقبول زيادة من الممولين فلم يزل موجوداً مبالغ  
محصلة زيادة لغاية سنة ١٨٨١ وهذا ما هو الا  
لعدم الالتفات من الصيارف المذكورين وعدم مراعاة  
اعمالهم اول باول وحتمهم على ما يظهر من هذا التقييم  
حتى يكونوا دائماً متيقظين وبما انه سنة ١٨٨٢  
قارب ارتحالها ومن الاقتضاء التاكيد على الصيارف  
المذكورين بعدم استيلائهم شيئاً زيادة من المطلوب  
سوى كسور البارة التي لا يمكن ردها وهي لحد تسعة  
غشة التي تظهر بارز لا غير بناء على ذلك فينبغي  
تفهم الصيارف بانه اذا كان الممول مطلوباً منه مثلاً  
عشرة غشة والموجود معه قرش فيصير قبوله ورد  
الثلاثين غشة اليه حتى بهذه الكيفية تقطع اعذاراتهم  
ومع هذا يؤخذ عليهم التعميدات الكافية بذلك حتى  
من الآن فصاعداً لا يوجد مبالغ محصلة زيادة عن  
الكسورات التي لا يمكن ردها فينبغي التنبيه بالاجراء  
كما ذكر ولأجل المراجعة دائماً من الممولين والمشايخ  
وبن يلزم والتمسك بالاجراء كما ذكر فينبغي ان  
المنشور الذي يصدر من المديرية لاسائر بلادها عن  
ذلك يرسل منه نسخة لكل بلد لوضعها بأشهر نقطة  
بها ومع ذلك تصير الملاحظة من المديرية على القوام  
بتمشية هذا الاسر واي صراف يحصل منه تساهل  
واجراء تحصيل زيادة فيكون تحت المسؤولية

اطيان زراعية - (مال) اسر حال رقم ٢ ر سنة ٣٠٠  
(٩ مايو سنة ٨٣)

(نحن خديو مصر) بناء على ما رفعه البنا فانظر  
مالينا وموافقة رأي مجلس نظارنا اسرنا بما هوأت  
(م) ١ اقتصاراً أموال اطيان مدير بات الوجه  
القبلي خراجية كانت او عشورية المقرر باسمنا الصادر  
في ٢٥ فبراير سنة ٨٠ قد صار تمديده بالكيفية المينة  
بالجدول الآتي وذلك قباعة بمديرية القيوم وقسمي  
حلفه والكنوز ومعاونة اسرنا التابعين لمديرية اسنا

هذا الامر القطعي يقعون تحت مسئولية كبيرة —  
اصناف الغلال الجائز قبولها مصادا للاموال —  
المطلوبة للبيري هي الآتي يانها دون غيرها وهي —  
القمح والقمح والشعير والعدس — استلام وتسليم  
الغلال يكون بكيل القادوس وقد تقرر ان يكون  
المعدل عن جميع اصناف الغلال المذكورة باعتبار  
اثنين وعشرين قيراطاً ونصف وهذا يكون اساساً  
لتقدير المسئولية التي تعود على نظار الاشوان مما  
يحصل من المنازعات والمجوزات بخصوص النكيل والمعدل  
حسابات التشديدات صف عين \*

يجب على ناظر الشونة قبل استلام الغلال ان  
يغير موردها عن الأثمان حتى لا يحصل سوء فهم —  
يسلم ناظر الشونة لمن يورد الغلال ايضالاً  
(استجارة نمرة ٣١) يقطع من دفتر قسيمة يذكر  
فيه تاريخ التوريد واسم المحول واسم البلد المطلوب  
لها المال واسم القسم التابعة له وكية كل صف من  
الغلال الواردة وثمان الاسعار المقررة من نظارة  
المالية وقيمة ثمن الغلال الواردة بالقرش — وهذه  
البيانات نفسها تورد في القسيمة وترحل فيها جملة  
القسم السابعة بالقرش فقط فيقتسر بذلك للمديرية  
وللنقشين الوقوف على ما اذا كان لم تحصل اختلافات  
في القسم او مداخل بها — كل من دفاتر القسم  
نمرة ٣١ يحتوي على ١٠٠ نسخة فالمديرية تسلم لكل  
ناظر شونة خمسة من هذه القسم وعند ما تتم كتابة  
ثلاثة دفاتر منها يجب على ناظر الشونة ان يغير  
المديرية بذلك وهي تسلم ثلاثة دفاتر غيرها حتى لا  
يحصل تأخير في العمل اما دفاتر القسم فيصير حفظها  
بجمل او صندوق مقبول ويجب ان يرسل في اول  
قسيمة من الدفتر الجديد قيمة اسمالي قسم الدفاتر  
السابقة بالقرش — يحفظ نظار الاشوان هذه القسم  
عندهم الى نهاية الموسم والى حين تسليم حساباتهم  
للمديرية ويجب عليهم ان يقدموا حساباتهم للنقشين  
باي وقت يرغبون الاطلاع عليها وان يعييبهم عن

بان يفهموا الاهالي انه اذا كانت الحكومة قبلت  
فتح اشوانها وارنكاب خطر الحصار في الاثمان في  
المستقبل فذلك الا لتسول على المولين ووسائل  
سداد الاموال المطلوبة منهم وفي مقابلة ذلك فانها  
تجري جميع حقوقها ضد المولين الذين يتأخرون  
من السداد — ومن ثم فان الحكومة تعتمد على غيره  
وهمة حضرتكم لاجل تحصيل كافة الاموال المستحقة  
والتي تستحق فيها بعد وكذلك الاموال المتأخرة من  
السنين الماضية — وعلى مقتضى منطوق قرار مجلس  
النظار السابق ذكره فنظارة المالية ستقرر الاثمان  
التي بموجبها يصير قبول الغلال في اشوان الحكومة على  
ان لا يكون فيها غدر لا على الاهالي ولا على الحكومة  
وهذه الاسعار يصير تبليغها لحضرتكم لتفروغاً من  
المالية في كل عشرة ايام لتعلموها بدون تأخير لما يوري  
الاشوان والمولين مستعملين في اعلانها كافة الوسائل  
التي في وسعكم — يلزم المديرية ان تجاوب لتفروغاً  
عن وصول لتفروغات المالية وتكرر ذكر ذات الاسعار  
التي تحدت لها من المالية — وحيث ان الاموال  
المطلوبة لكل مديرية يجب سدادها في المديرية  
نفسها فلا يسوغ لحضرتكم حينئذ قبول غلال اصلا  
في اشوان مديريةكم لحساب مديرية اخرى —  
ولاجل كمال الضبط في الحسابات قد قررت نظارة  
المالية ان لا يؤخذ شيء من الغلال التي توجد في  
اشوان مديريةكم بقصد القيام بما يلزم لمصرفات  
المديرية بل ان الغلال التي يتراعى لزومها للمديرية  
يصير شراؤها بنفس المديرية وصرف ثمنها من اصل  
الاعتادات المروطة بميزانية جهتم — وتصحرو نظارة  
المالية لحضرتكم عن الجهات التي يلزم ارسال الغلال  
اليها — ولا يسوغ لكم ارسال اي كمية كانت من  
الغلال بدون تصريح من نظارة المالية — ويلزم ان  
تنبهوا على نظار الاشوان بمديريةكم وعلى الكياليين بان  
الحكومة لا تقبل في سداد الاموال المطلوبة لها الا  
الغلال التي من النجصول الجديد وانهم اذا خالفوا

الايفاحات التي يطلونها منها — كل شونة تضع في الوصولات التي تسلمها من دفاتر القسيمة نمرة متسلسلة غير منقطعة من حين ابتداء الموسم الى نهايته — ولجل منع الغلل وعدم تكرار استعمال دفاتر يجب على كل شونة ان تسهر في نفسها بالحرف دفاتر القسام ويجب ان تكون نمرة الدفاتر الجديده الذي يسلم لناظر الشونة تابعة لنمرة الدفاتر السابق — الايصال الذي يستلم المحول من ناظر الشونة يسلمه الى صراف البلد المطلوبه لها الاموال فيجب على الصراف ان يراجعها ليتحقق اذا كانت كيات الغلال الواردة بتضريرها بفئات الاسعار تبلغ القيمة بالقرش اللازم خصما لحساب المحول والعيارف مسئولون امام نظارة المالية عن اجراء هذه المراجعة وسيله حالة وجود غلط بينهم الصراف المحول بان يذهب الى ناظر الشونة لكي يجري التصحيحات اللازمة في الايصال ويصدق عليهم بالتجتمه — وهذه التعديلات يصير اجراءها ايضا في القسيمة وفي يومية ناظر الشونة في خانة القرش وبعد مراجعة الايصال يورد صراف البلد القيمة في يوميته من اصل الاموال المطلوبه من المحول الذي ورد الغلال وكذلك في الورد الذي يد المحول — وبين الصراف في جريدته في خانة المحفوظات نمرة الايصال المعطى للمحول من ناظر الشونة التي وردت فيها الغلال ويجب على الصراف ان يبين ايضا في يوميته من باب التفكره قيمة ثمن الغلال المستددة في نظير الاموال ويدرج ذلك في الخانة الثانية التي على يياض قبل خانة الامانات في باب متحصلات اليوم فيورد في تلك الخانة قيمة يبلغ الاجل المعطى من ناظر الشونة وحيث ان القيد في الخانة المذكورة هو لاجل العلومية فقط فلا يلزم دمج اجمالي هذه الخانة ضمن اجمالي الاموال الواردة في خانة الاجمالي بل عند توريد النقود الى المديرية يكون الصراف

المبالغ الواردة نظير تفكره في الخانة التي فيها ويورد اجماليها في حافظة التوريد نمرة ١ تحت عنوان — ( قيمة المصروف من طرف الصراف لحساب المديرية ) فالمديرية مع اضافتها لاتواع الايرادات قيمة المبالغ الواردة بحافظة التوريد تضيف على صراف الخزينة قيمة النقود الواردة بالخزينة ثم تضيف قيمة المبالغ الواردة بايصالات الغلال المدرجة ضمن حافظة صراف البلد بحساب موقت تفتحه بدفتر الشطب تحت عنوان ( حامل الغلال المسددة من الاموال المقررة ) ولجل سهولة العمل على المديرية يضيف صراف البلد الى ايصالات تسديدات الغلال حافظة ( استارة نمرة ٣٢ ) يوضح فيها بتفصيلات مختصرة بمقادير الغلال وقيمتها بالقرش الواردة في ايصال صار قبوله له تسديدا للاموال وعلى فلم ايرادات المديرية ان يضاهي الحافظة ( استارة نمرة ٣٢ ) على الايصالات نمرة ٣١ وان يراجع اولا عما اذا كانت فئات الاتاف موافقة للفئات المقررة من نظارة المالية ثانيا اذا كان لم يخص للمول مبالغ زائدة او ناقصة عن التي له فيها حق بالاتاف والتضريب — اما مضاعاة الايصالات على صورة يومية الشونة ( استارة نمرة ٣٣ ) — ومراجعة حسابات الصنف فيصير اجراءها بمعرفة ورشة حسابات الوجه بالمديرية الحساب الذي يصير فتحه في دفتر شطب المديرية تحت عنوان ( حاصل الغلال المسددة من الاموال المقررة ) يوضح فيها اجمالي ذات البيانات الواردة في الحافظة نمرة ٣٢ انما الخانة نمرة ١ تحت عنوان ( نمرة اعلام الخبر ) يصير استبدال عنوانها باسم البلد اما في دفتر اليومية ودفتر الشطب فلا يورد الا اجمالي المبالغ الواردة في الحافظة نمرة ٣٢ لا مفرداتها ورسلكم استارة من دفتر الشطب ليكون العمل على موجه — ما باع من الغلال بمقتضى تصريحات من المالية يخصم لحساب

بالاردب وفي خانة الملحوظات يبين كاتب الشونة عدد الزكائب وتاريخ ونمرة البوليصة وكيفية اجراء النقل واذا اقتضى الحال توضع المصاريف المسمية عن النقل يومية الايراد تشتمل على عشرين ورقة فالمديرية تسلم لكل ناظر شونة دفترين وحين ما يتم حمل احدها يطلب ناظر الشونة دفترًا غيره من المديرية بكيفية ان لا يحصل تعطيل في الايراد تحت اسم حجة كانت اما يومية الصرف فتشتمل على اربعة اوراق كاليات اكل مدة المحصول فتاظر الشونة يكون مبالغ اليوميتين فيهما في ١٠ و ٢٠ وفي اخر يوم من الشهر ويرحل الجلمة من العشرة ايام الاولى الى العشرة ايام التالية وهكذا الى ان تنتهي عملية الفلال

### ❖ الحسابات اللازمة لتقديمها ❖

يحفظ ناظر الشونة بطرئه يوميانه وفسائم الايصالات الى نهاية الموسم لكي يكون تحت طلب كل مفتش يرسل من طرف نظارة المالية او من طرف المديرية وعليه ان يقدم في اليوم الاول والحادي عشر والحادي والعشرين من كل شهر للمديرية كشافين مستخرجين حوفا احدهما من يومية الايراد والثاني من يومية الصرف ببيان ماورد له من الفلال وما صرف منها في العشرة ايام الماضية وبالنظر لعظم اهمية عملية الفلال يقع كاتب الشونة تحت القصاصات التأديبية اذا حصل منه تاخير في تقديم تلك الكشوفة للمديرية تستخرج الكشوفة من اليوميات على اوراق استمارة نمرة ٣٣ و ٣٤ من اليوميات وسيُرسل للمديرية من هذه الاوراق مقدار كاف وترحل في الكشوفة المذكورة اجماليات عدد العشرة ايام السابقة وقبل ارسال الكشافين المذكورين الى المديرية يجب التصديق عليها من ناظر وكاتب وكيال الشونة باختتامهم

(حاصل الفلال المسددة من الاموال المقررة) وعلى الجهات ان تفتح ضمن حسابات التسوية حسابًا موقتًا بعنوانه (مصاريف عملية الفلال) فتضيف بالحساب المذكور ماهيات مستخدمى الاشوان واثمان الزكائب التي يصير مشتواها واجر النقل والقبالة وانكالة واجرة الخازن المستأجرة لعدم كفاية مخزن المري وبوجه الاجمال جميع المصاريف المسببة عن تحصيل الفلال وتصريفها وترسل الجهات مع حساباتها الشهرية كشفاً (استمارة نمرة ١٠١) ببيانات المصروفات المذكورة مصحوبًا باوراق المستندات ويكون لها نمرة متسلسلة شهرية

### ❖ حسابات صنف الوجه ❖

(حسابات الشونة) يتخذ ناظر الشونة يوميتين احدهما الايراد والثانية الصرف فيوضح في يومية الايراد استمارة نمرة ٣٣ ما يأتي (اولاً) تاريخ ورود الفلال (ثانيًا) نمرة الاصال (لا يجب ان يحصل خلل او انقطاع في قيد هذه النمرة لانها نمرة متسلسلة ومستمرة لكل شونة) (ثالثًا) اسم المحول الذي ورد الفلال (رابعًا) الفلال التي صار قبولها (يوجد خانات منفصلة لكل من اجناس الفلال الآتية) اتجمع الشمر القول العدس بقيد المخزني الفلال الواردة بالاردب وكسوراته (خامسًا) خانة بالقرش تورد بها قيمة كل اصال (سادسًا) خانة معدة للمحوظات (يقيد كاتب الشونة في هذا الخانة تاريخ ونمرة كل امر يصدر من المديرية بتحديد الاسعار وجميع البيانات التي يترأى له لزومها) (سابعًا) هذه الخانة تبقى محفوظة للمديرية لتقيد بها الوصولات التي تقدمها لها صارف البلاد ثم يوضح في يومية الصرف استمارة نمرة ٣٤ تاريخ صرف الفلال وتاريخ ونمرة الامر الصادر من المديرية واسم الجهة المرسلة لها الفلال والمتاخير



## ﴿ حسابات المديرية ﴾

تفتح المديرية جريدة مضمومة للفلال — (استارة نمرة ٣٥) يكون فيها حساب خصوصي لكل شونة وحساب عمومي لكافة غلال المديرية حساب كل شونة يكون من مقتضى الكشوفة المستخرجة التي يرسلها نظار الاشوان في كل عشرة ايام للمديرية — يورد في الحساب المذكور بالاصول بيان تاريخ كل مدة عشرة ايام اي من اول الشهر الى عشرة منه ومن ١١ الى ٢٠ ومن ٢١ لغاية الشهر واجمالي مقادير الارادب الواردة من كل من اجناس الفلال الاربعة والقيمة بالقروش من باب التفكير و يوجد خانة مخصصة للمحفوظات — اما خصوم الحساب المذكور فتورد فيه ذات البيانات الموضحة ما عدا الخانة المسدة بالقروش — وكذلك يكون حساب عموم الاشوان بالمديرية ويوضح فقط في خانة بيان تاريخ كل مدة (١٠ ايام) بدلا عنها اسماء الاشوان فبذلك يكون متأخر هذا الحساب العمومي عبارة عن الموجود من الفلال في جميع اشوان المديرية — يجب على المديرية ان ترسل لادارة عموم الحسابات المصرية بدون تأخير وعلى الاكثر في ٥ و ١٥ و ٢٥ من الشهر صورة من حساب عموم الاشوان (استارة نمرة ٣٦) ومن اللازم ارسال هذا الحساب في النواريج الموضحة وكل تأخير يحصل في ذلك يعاقب عنه بالشكايب المديرية وكتاب حسابات الوجه بها

## ﴿ مراجعة حسابات الوجه ﴾

كما سبق التوضيح فالمديرية تورد بحسابات نظارة الاشوان الفلال الواردة والمنصرفة من مقتضى الكشوفة التي يقدمونها في كل عشرة ايام واذا ظهر غلط فيها بعد بصير تسويتها اولافا ولا حال تحقيقه

يجب على ورشة حسابات الوجه مراجعة الجمعيات الواردة بالكشف المستخرج من يومية الشونة ومضاهاها على الايصالات نمرة ٣١ التي يقدمها صراف الناحية مع حوافظ التوريد (استارة نمرة ٣٢) — وعلى قلم الايرادات بعد توريد النقود ان يسلم جميع الايصالات الى ورشة حسابات الوجه فتجري ترتيبها بحسب تواريخها عن كل شونة على حدة — وعلى ورشة حسابات الوجه ان تؤثر في الخانة نمرة ٧ الواردة في الكشف المستخرج من يومية ايراد الشونة المحفوظة لازومها بالمديرية عن تاريخ تقديم الصولات من صراف البلد بكيفية ان يكون ظاهراً في ذلك الكشف المستخرج الايصالات التي لم يصر درجها بحسابات الاموال — يجب على المديرية ان تخطر صياف النواحي عن الايصالات التي يكون تأخر تقديمها مدة شهر ليتمكن من اجراء ما يلزم في سرعة قبولها وعليها ان تقدم في الخامس من كل شهر الى ادارة عموم الحسابات مع حساب العشرة ايام الاخيرة جميع الايصالات (استارة نمرة ٣١) بقيمة ما ورد في الشهر الماضي معصوبة بمحفوظات المقررات (استارة نمرة ٣٢) وفي اخر الموسم يسلم نظار الاشوان الى المديرية دفاتر حساباتهم المشتتة على يوميات ودفاتر قسيمة فتحتفظ المديرية هذه الدفاتر في دفتريتها — هذا ومع تبلغ هذه التعليقات لحضرة مأمور مالية المديرية بيجتنب ان يصير تنبيهه بان المالية تجعله يتبع خصوصي مسئولاً امامها اذا لم يلاحظ مراعاة اجرائها بوجه الدقة فيجب عليه حينئذ ان يكون مروره متكرراً لاجل ان يتحقق انه جار مراعاة صوالح الحكومة وصوالح الممولين مما يلزم ان يتأكد بنفسه حالة الاشوان ويتحقق بما اذا كانت الفلال الواردة هي على حسب المدل المقرر من حيثية النظافة واذا كانت الاسعار التي صار قبول الفلال على موجبها اعلنت الى الممولين واذا كان جرى كبل الفلال بالضبط

ما يختص بكتاب الاشوان فيصير لحضرتكم في الوقت اللازم باخذ العدد اللازم منهم

اطيان زراعية — (مال) (صف عين) منشور من نظارة المالية الى جميع مديريات الوجه

التلي بشأن ارسال اللال في ٥ يورني سنة ١٨٨٤

الحاقاً بمنشور ثمة ٧٦ انتضى الحال ايضاح التعليمات المالية المختصة بارسال اللال وهي ما عدا الكشوفة المقرر على نظار الاشوان تنفيذها في كل عشرة ايام يجب على النظار المذكورين ان يرسلوا للمديرات في كل يومين بل في كل يوم ان امكن كشفاً اجمالياً بالللال الموجودة بالاشوان — كل ما يرسل من اللال يصير تقه بالزكاتب ولابل هذا قد ارسل اخيراً لحضرتكم من المالية مقدار من الزكاتب كاف لارسالياتكم الاولى باعتبار الف زكية لكل شون فيلزم توزيعه على الاشوان بحسب اهمية ايراد اللال في كل منها والتنبيه على نظار الاشوان بان يضعوا في كل زكية عشرة كيلات بالضبط وانهم مسئولون عن كل فرق يتحقق ظهوره فيها بعد ويجب ان تكون خياطة الزكاتب بكل اعتناء — يجهل نظار الاشوان حساباً للزكاتب على حسب الاورنيك ثمة ٣٩ قورسل المديرية منه نسخة لكل شون وهذا الاورنيك مبين فيه بالاصول (اولاً) تاريخ ورود الزكاتب (ثانياً) جهة الارسال يوضح نظار الاشوان اذا كانت الزكاتب واردة من انشوان مصر او من احدى المديريات او من هندو في الحكومة باسيوط واسكندرية) (ثالثاً) تاريخ وغرة يوليمة الشعن بالسكة الحديد او بوابورات البوستة بطريق النيل (رابعاً) عدد الزكاتب (خامساً) خانة معدة للمحولات — وبين بالخصوص (اولاً) تاريخ الارسال (ثانياً) الجهة المرسل اليها (ثالثاً) عدد الزكاتب بايضاح ما يكون منها مرتجعاً فارغاً وما يكون معي غللاً (رابعاً) تاريخ وغرة يوليمة الشعن (خامساً) خانة معدة للمحولات — ويجب على نظار الاشوان

بالقادوس واذا كانت الاحتياطات المتخذة في خفر اللال جار اتباعها على حسب اللازم من حيثة عدد اغفراء — وعلى مأمور مالية المديرية ان يتحقق ايضاً من ان اوامر المالية الصادرة عن صرف اللال غير حاصل فيها توقيف ولا تأخير وان ارساليات اللال صار اجراؤها على احسن شروط من الاقتصاد ويؤثر في يويته ودفاتر قسائم ناظر الشونة عن تاريخ سروره — ويجب عليه ان يلاحظ انه لم يحصل ادنى تداخل من نظار الاشوان واذا قدمت اليه تكيكات من المولدين فيلزمه ان ينظر فيها بدون تأخير وان يقدم المالية في كل خمسة عشر يوماً تقارير عما ظهر له في أثناء سروره بالتفتيش وبين فيها للثقافات من سائر الانواع التي يكون تحقق له وجودها وهذه التقارير يصير ارسالها الى ادارة عموم الحسابات المصرية في اول يوم وفي اليوم السادس عشر من كل شهر — يلزم فتح الاشوان في اول يوم من شهر جوينو القادم وسيصلكم قبل هذا الميعاد مطبوعات الاستمارات اللازمة لعملية اللال فعين وصول الاستمارات اليكم يلزم ان تستدعوا كتاب الاشوان للحضور الى المديرية لكي بمعرفة كتاب المديرية يصير تقريرهم باوضح بيان عن كيفية العمل بحسابات اللال حتى لا يمكنهم فيها بعد ابداء عذرا وحجة عند حصول اي تأخير او غلط منهم — ويلزم تسليم نسخة من هذه التعليمات لكل من مأموري الاقسام ونظار الاشوان وصيروف البلاد وان تبهوا على كل منهم بمراعاة نصوصها خصوصاً فيما يتعلق بمصلحة — ثم يلزم بالانحداد مع مأمور المالية والبشكاتب تقرير الاجراءات اللازمة لتأكيد سير العمل على مقتضى التعليمات الواردة بهذا المنشور بمعرفة كتاب نفس مركز المديرية لكون عددهم كافياً لتأدية جميع عمليات حسابات اللال بدون ان يحصل تاخير او ان يكون من لزوم لتقديم طلب اعتبارات اضافية اما

ان ينهوا على الكتاب التامين لم يعمل هذا الحساب  
بتأية الدقة ليقدموه للمديرية عند تسليم دفاتر عملية  
الغلال - ويجب على المديرية ان تجعل بحسابات  
الوجه حساباً للزكائب الموجودة بكل شون وفي اخر  
الشهر تطلب من ناظر كل شون ارسال كشف  
بالزكائب الموجودة بطرفه

### ✽ النقل بطريق البحر الى اسبوط ✽

قد عهدت الحكومة الى الخواجات كوك واولاده  
نقل الغلال من اشوان مديريات النيل الاعلى الى  
اسبوط فصار يف الماشل من الاشوان الى البحر  
يصير اجراءها بمعرفة المديرية التي يجب عليها اتخاذ  
الاحتياطات اللازمة لانعام هذه العمليات في احسن  
شروط من الاقتصاد والسرعة - يجب على المديرية  
في حال ما ترد لها انكشوفة المقرر ارسالها لها من  
الاشوان في كل عشرة ايام ان تعرضها على الخواجات  
كوك واولاده ليطلعوا عليها ويعملوا كية الغلال  
الموجودة بالاشوان واذا امكن فترض المديرية ايضاً  
على الخواجات كوك واولاده بناء على طلبهم انكشوفة  
اليومية التي تقدم من الاشوان وبهذه الكيفية  
يتيسر للخواجات كوك واولاده اجراء ما يلزم لسرعة  
نقل الغلال - المنشور نمرة ٢٦ يقضي بعدم ارسال  
شيء من الغلال بدون امر من نظارة المالية  
فالآن قد صرح لكم تصريحا عاما بتسليم جميع التي  
تورد لاشوان - مديرينكم الى الخواجات كوك واولاده  
حتوجه لطرفكم الخواجه اسكندر روستوفش  
وكيل الخواجات المذكورين فيلزم ان تعتمدوه  
في تسليم الغلال وتجبروا معه المساعدة اللازمة  
والخواجه روستوفش المذكورين في كل مديرية  
وكلاء من طرفه ليعتمد عليهم نظار الاشوان في تسليم  
الغلال - ويجب على المديرية ان ترسل لكل ناظر  
شون دفعة مبسوطة على شمع وعلى ورق من ختم  
وكيل الخواجات كوك واولاده المعلن لاستلام

الغلال من تلك الشون - ويجب على نظار  
الاشوان ان يسلموا الغلال بموجب ايصال يعطى  
من مندوب الخواجات كوك واولاده بدون لزوم  
لطلب تصريح خصوصي بذلك من المديرية  
ويؤشروا في يومية صرف الغلال دفتر (استارة  
نمرة ٣٤) في خانة المحفوظات عن اسم مندوب  
الخواجات كوك واولاده المذكورين - ويجب على  
نظار اشوان مديريات النيل الاعلى ان يستعملوا في  
صرف الغلال من اشوانهم الدفتر (استارة نمرة ٣٧)  
ويجب على المديرية ان ترسل لكل شون  
نسخة واحدة من ذلك الدفتر مشتملة على ٣٠ صحيفة  
تكني لعملية الغلال لنهاية الموسم - الدفتر (استارة  
نمرة ٣٧) تشتتل كل صحيفة منه على قسيمة  
واشعارين فاحدا للاشعارين وسلم لوكيل الخواجات  
كوك واولاده والثاني يرسل للمديرية التي بعد  
التأشير عليه ترسله بدون تأخير لمندوب الحكومة  
باسبوط المكلف باستلام الغلال من وكلاء  
الخواجات كوك واولاده - القسيمة والاشعارات  
مبين في كل منها مقدار كل صنف من الغلال  
المسلمة لوكلاء الخواجات كوك واولاده وتاريخ  
اخر يوم الشحن وعدد زكائب الرسالة ومقدار  
الارادب والزكائب الموقفة منها الكيات المنقولة  
بمراكب الشراع والانجارية - يجب على وكلاء  
الخواجات كوك واولاده ان يوقعوا بامضاءهم على  
القسيمة والاشعارين ونظار الاشوان يوقعوا باختتامهم  
على الاشعارين فقط اما القسيمة الموقفة عليها  
بامضاء وكلاء الخواجات كوك واولاده فيصير حفظها  
بطرف ناظر الشون كاستند في صرف الغلال -  
يجب ان يكون قبول الغلال جميعا من الحصول  
الجديد بمعدل اثنين وعشرين فيرطاً ونصف واستقلت  
خصوصاً حضركم الى ذلك لكي تنبهوا على نظار  
الاشوان بعدم قبول غلال باقل من المعدل  
الموضح - يحق لمندوبي الخواجات كوك واولاده ان

( مال صنف مين ١٨٨٤ )

( مال صنف مين ١٨٨٤ )

يخضروا وقت تسليم الفلال من الممولين الى اشوان الحكومة للوقوف على احتياض الفلال الجاري قبولها من حيثية النظافة انما لا يبحى لهم المدخلة في اشغال المولين مع نظار الاشوان بل اذا تحقق لهم وجود مخلفات فيخبرون عنها للمديرية ليعيري ما يلزم نحو ذلك — اذا حصل اختلاف بين نظار الاشوان ومندوبي اطواجات كوك واولاده في معدل الفلال بالمديرية تعين بدون تأخير معتددا من طرفها بالنظر في ذلك الاختلاف — اذا كان معدل الفلال اقل من اثنى عشرين قيراطا ونصف فاطواجات كوك واولاده يستلمون مع ذلك تلك الفلال ويؤمنون بالقسيمة والاشعارات ( استارة ثمة ٣٧ ) معدل الفلال التي استلموها وفي هذه الحالة تلمز المالية نظار الاشوان بدفع الفرق باعتبار واحد في المائة عن كل ربع قيراط عجز — ولاجل ان تكون مراجعة معدل الفلال على صحة يؤخذ من كل رسالة ثلاث عينات يختم عليها من ناظر الشئون ومن مندوب اطواجات كوك واولاده وتبقى احدى العينات المذكورة بالشئون وترفق الثانية بالرسالة والثالثة تسلم لمندوب اطواجات كوك واولاده — يفع نظار الاشوان ثمة متابعة بالحبر على القسيمة والاشعارين في دفتر ( استارة ثمة ٣٧ ) وتوضع ذات الثمة على العينات

### ✽ الثقل بالسكة الحديد ✽

يجب على كافة المديرينات الصنائة على خط السكة الحديد ان ترسل الفلال بطريق السكة الحديد — ترفق الرسائل بتفريغ يمتون بمرقة نظار الاشوان الذين يكونون مستوفين منهم وتصرف لهم اجرهم بمرقة للمديرية وبما ان المسافرين يمتبون نظير وكلا نظار الاشوان وبالنسبة كون النظار المذكورين وحدم معولون امار الحكومة عن كل عجز يحصل في المقادير وفي المعدل الا في حالة حصول نزائب متسبة من السكة الحديد فمن اللازم ان يتجهوا جيدا الى انتحاب الأشخاص الذين يمتبونهم من طرفهم نظير متسفرين على الرسائل — اجرة المتسفرين

مستقرجة من دفتر قسيمة بالقسيمة الموقع عليها من المتسفر تبقى بطرف ناظر الشئون نظير مستند في صرف الفلال والاشعار الاول يلم به المتسفر ليقدمه لمندوب الحكومة بالاسكندرية والاشعار الثاني يرسل للمديرية مع بوليصة الشين بالسكة الحديد فيجب على المديرية بعد التأشير على الاشعار وبوليصة الشين ان ترسلها بدون تأخير الى السكردي ليوته واليك النصوص المصري بالاسكندرية ويلزم ان يبين بالقسيمة والاشعارين من الدفتر ( استارة ثمة ٢٨ ) تاريخ الارسال وكمية المرسل من كل نوع من الفلال بالاضاح مقدار الارادب وعدد الركائب ونام المتسفر اما ناظر الشئون والكوال فهما مسئولان من المعدل باعتبار اثنى عشرين قيراطا ونصف — بعد ورود الفلال للاسكندرية واستلامها يوقع مندوب الحكومة على الاشعار الاول السلم له من المتسفر وقد توضح في الاصال ان الفلال وصلت بحالة جيدة بدون ان يكون فيها عجز في الكيل وفي المعدل اما اذا ثبت لمندوب الحكومة وجود فروقات فيوزر عنها في نفس الاشعار — وعند رجوع المتسفر للمديرية يلم لها الاشعار الموقع عليه بالاستلام من مندوب الحكومة بالاسكندرية اما حسابها لناظر الشئون فلا يصير الخصم الا بعد تقديم سند الاستلام المذكور الى المديرية التي يجب عليها ارساله لادارة عموم الحسابات مع مستندات حساب الشهر

(مال صنف عين ١٨٨٤)

(مال صنف عين ١٨٨٤)

ومن خصوص الاشمل الثاني المرسل بطريق البوستة  
للمندوب الحكومة بالاسكندرية فيحفظه المندوب المذكور  
بطرفه كستند في مملاتو — يلزم ارسال نسخة من هذه  
الطليات لكل ناظر شئون والفايد عليهم بمراعاة الاجراء  
على مقتضاها

اطيان زراعية — (مال) منشور من نظارة المالية  
في ١٦ ايلول سنة ٨٤

انه مع الناكبات والشديدات الصادرة من هذا الطرف  
لتلغرافيا وروسيا من تحصيل المستحقات في اوقاتها وما  
تخلفته الحكومة من الوسائل لتسهيل السداد على مولوي  
الوجه القبلي بالنظر للصعوبة المحالة بينهم وبين تصريف  
محصلاتهم بواسطة التصريح بقول غلال منهم بقيمة الاموال  
المستحقة ومع عدم وجود صوبات مثل تلك بالوجه  
البحري ودعاء القناصل المستحقة عليهم في هذا الموسم كان  
ما مولوا ايجار التصيلات غير انه قد اتفق لنا الآن ان  
الامر بخلاف ذلك حيث اننا علمنا من مكشوفات  
تسديدات شهر جويو انه لم يحصل هناك ادى ايجار فقط  
بل ان معظم التجهات تخلف عليها بواقي جسيمة من تسقيط  
شهر جويو غير المتأخر عليهم من الشهر الماضية  
خصوصا مديريات الغربية والبحيرة والدقهلية والبحيرة فان  
ما حصلوه في شهر جويو لا يبلغ نصف تسقيط الشهر  
المذكور لهذا يدل بلا شك على عدم تربيته اعتناء حضرات  
المديرين واماموري التصيلات بهذا الامر المهم مع انهم  
اول مسئول عنه خصوصا وقد علمنا ان البعض من  
المولين المقتدرين الذين عليهم مبالغ جسيمة مفروكون  
بدون اجراء شيء معهم لتسويق على سداد ما عليهم  
وهذا الامر لا يعم التسليم به مطلقا فلو كان هناك الثقات  
وودة نحر الفصيل بالمساهمة من جميع المولين لما كانت  
يظهر بواقي فان المذكور الصادر في ٢٥ مارت سنة ٨٠  
لا يحمل لحضرائهم ادى وجه يعتبرون به حيث انه ملون  
غيره كانه الطرق اللازم اتخاذا ضد المخايرين لتسويق  
على سداد ما عليهم من الاموال والمراكذ فاعلم سوى  
اتباع نصونه لتخلصهم من المعسرة على ان يصفوا من حضرات  
المديرين الملهو لنا ان المخاير في التصيلات نالهم من  
عدم كفاية المستقدمين بطرفهم المتوطنين باجراء الانتقارات  
وتوقيع المحوزات فلو لم يتأخروا من الاصل في مطالبة  
المولين لما كان حصل تراكم المخايرات وتعدد المخايرين

فانه طبعاً مع وجود تعداد وافر من المخايرين الآن  
يستصعب توجيه الاجراءات القانونية ضد جميعهم في آن  
واحد فالواجب عليهم اجراءه فقط في هذه الحالة هو توجيه  
الاجراءات المذكورة ضد الاكثر تأخيراً ولا يرتكن في  
ذلك على المتوطنين بها بل في امكان ماموري ونظار  
ومعالي الاقسام والمراكز ان يجربوا ذلك في اثبات  
مروم على البلاد ولو كان في ماموريات اخرى — هذا  
ولا يقتضي على حضرات المديرين واماموري المصلح ان  
الحكومة لا يمكنها القيام بتادية ما عليها من المعسرات  
الا بانتظام سير محصيلات ايرادها في المربعات المقررة  
لما ولو استمر الحال على التوالي الحاصل الان في التصيلات  
فلا بد من تراكم متأخرات عطية في آخر السنة يصعب  
دفعها على اربابها ومن ثم تعود على حضرات المديرين  
والمامورين المذكورين بمسؤولية جسيمة فعلمهم اخذ مذاكرة  
هذا المخاير بمطالبة بل كامل بجهودهم واتخاذ كافة الطرق  
القانونية ضد المخايرين في السداد فتخلص من المعسرة  
فاملنا من حضرتكم جعل هذا الامر دائما نسب العنت  
ولاجل اخلاصنا على ما نهجونه ضد المخايرين ومعرفة  
الامام الحاصل منكم ينبغي ان ترسلوا لنا كسفا حسب  
الاستارة المرفوعة جذا بابها المخايرين لغاية شهر جويو  
الماضي عن سائر انواع الاموال المستحقة في سنة ٨٤ بما  
فيها المخاير لغاية سنة ٨٢ وعن الباقي لغاية التاريخ المذكور  
في وقت تحرير هذا الكشف لكي حث من الالف قرش فا فوق  
ومن يكون منهم الخلف هذه اجراءات قانونية يوشر امام  
اسامهم بذلك وقد تعدد ميعاد ٢٠ يوما من تاريخه لورود  
هذا الكشف — ولكن في لم حضرتكم ان هذا الكشف  
يعاد لحضرتكم شهريا للتأخير امام كل اسم بما تم في  
امر واضافة ما يكون تجد على اسام غير الباردين  
ليو من بعد تاريخ تحرير وما صار معهم — اما الاجراءات  
فمن حيث انها ليست داخلية ضمن حكم ذكره في ٢٥ مارت  
سنة ٨٠ بما انه خاص بالاموال والمراكذ فقط فيجوز ارسال  
كشف مخصوص بها حسب الاستارة المذكورة — سير اتخاذ  
الاجراءات القانونية عليها بواسطة المجالس الاعلية هذا ومع  
الاجراء بما ذكر فاملنا انه من الآن فصاعدا نرى  
التصيلات في غاية الجلال حتى لا نتوجهوا الى تكرار  
المحاسبة في هذا الشأن منعا لتخلل معسرة

(مال ١٨٨٥)

(مال ١٨٨٦)

اطيان زراعية — (مال) مدفوع صادر من نظارة المالية في ٢٨ يونيو سنة ٨٥

لمديريات بحري وفي الطويلة والشرقية والدقهلية والمنصورة والمنوفية والبحيرة عن تعديل تقسيط السنة شهور الاخير من سنة ٨٥ عن الاموال الخراجية والشعورية دون عشور النخل وهو

انه بناء على اعراض من نظارة المالية وما صدر به قرار مجلس النظار بجلسته المنعقدة في ١٥ يونيو سنة ٨٥ صارت تعديل تقسيط السنة شهور الباقية من السنة الجارية بالمديريات البحرية فقط عن الاموال الخراجية والشعورية دون عشور النخل با الكلية الالية موقفا في هذه السنة وهي — عن عموم بلاد المديريات البحرية — تحصل في لوليو قباطان بدل ثلاثة وفي اكتوبر ثلاثة بدل اثنين — عن مركزي اشمون والدلتا وبلاد جبل الطارة ببركر التيجلة يحصل في لوليو ثلاثة قرايط بدل اربعة وفي اكتوبر ثلاثة قرايط بدل اثنين — عن بلاد الارز والبراري والبرلس يسير توقيف التحصيل فيها لناية سبتمبر وفي شهر اكتوبر يحصل على وجه المصوم اربعة قرايط من كافة الممولين وفي كل من شهري نوفمبر وديسمبر ١٠ قرايط بحيث ان ما يكون سبق تحصيله في المدة من يناير لناية يونيو من السبعة قرايط التي استعقت حسب ذكره في ٢٥ فبراير سنة ٨٠ ينقسم لارباه على نصفين احدهما في نوفمبر والثاني في ديسمبر — فبناء على ذلك تمحر خلف هذا جدول بيان القرايط اللازم تحصيلها على حسب القرار المذكور في كل من الشهور الباقية من السنة الجارية لتتبع بالتحصيل على مقتضاها بيان تقسيط الاموال الخراجية والشعورية الذي تم ربطها بالمديريات البحرية موقفا للسنة شهور الاخير من سنة ٨٥ الجارية بمقتضى قرار صادر من مجلس النظار بجلسته المنعقدة في ١٥ يونيو سنة ٨٥ (تيه) رابطة لتقسيط هذه معمولة للعدة الباقية من سنة ٨٥ فقط وهي خامسة بالمديريات البحرية عن الاموال الخراجية والشعورية تكون تقسيط الوجه القليل باقي على ما هو عليه حسب المذكور الصادر في ٩ مايو سنة ٨٣ مع تقسيط عشور النخل على وجه المصوم بحري قبلي لاربوط بذكره في ٢٥ فبراير سنة ٨٠

بلاد عموم	بلاد الارز	مركزيه
المديريات البحرية	والبراري والبرلس	اشمون والدلتا والطارة ومركز النجيلة

ط	ط	ط
١٤	(١) ١٧	١٤
ط	ط	ط
١٤	١٤	١٤

بيانه

ط	ط	ط
٢	٠	٣
٠	٠	٠
٠	٠	٠
٣	٤	٣
٤	(١) ١٠	٤
٥	(١) ١٠	٤
١٤	٢٤	١٤

اطيان زراعية — (مال) امر حال صادر في ٢٤ فبراير سنة ٨٦

(نحن غديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ تقسيط اموال اطيان مديريات الوجه البحري خراجية كانت او عشورية المقرر بامرنا الصادر في ٢٥ فبراير سنة ٨٠ قد صار تعديله كالآتي

(١) بلاد الارز صير توقيف التحصيل فيها لناية سبتمبر سنة ٨٥ وفي شهر اكتوبر بحري تحصيل اربعة قرايط من كافة الممولين بدون استثناء وحيث انه استحق على مقتضى ذكره في ٢٥ فبراير سنة ٨٠ سبعة قرايط في بحر المدة من يناير لناية يونيو سنة ٨٥ فبا يكون تحصل من ذلك ينقسم لارباه على نصفين احدهما من عشرة قرايط المستحقه في نوفمبر والثاني من عشر قرايط الاخرى المستحقه في ديسمبر

## اطيان زراعية

(مال ١٨٨٦)

— ٢٢٩ —

## اطيان زراعية

(مال ١٨٨٨)

تعريفه خصوصية	تعريفه عمومية	بيلاد الرز والبراري والبرلس	مركز اشون والدلتجات
قيراط	قيراط	قيراط	قيراط
٠٠	٢	٢	يناير
٠٠	١	١	فبراير
٠٠	٠	٠	مارس
٠٠	٠	٠	ابريل
٠٠	٢	٠	مايو
٠٠	٣	٢	يونيه
٠٠	٤	٣	يوليو
٠٠	١	٠	اغسطس
٠٠	٠	٠	سبتمبر
٠٤	٣	٣	اكتوبر
١٠	٤	٧	نوفمبر
١٠	٤	٦	ديسمبر

اطيان زراعية — (مال) اس عا صادر في ١٢ ديسمبر سنة ٨٦

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناطر مالية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) الاراضي البور التي تباع من طرف الحكومة يربط عليها ابتداء من يوم تملكها ضريبة قدرها قروش واحد في السنة عن كل فدان وذلك في السنتين الاولتين وخمس قروش في الثلاث سنوات التالية وعشرة قروش في الخمس سنوات الاخرى — وبعد اقتضاء السنة العاشرة تربط عليها الضريبة المقررة على الاطيان المائنة لها الكاتبة بمجوارها — مجموع الاراضي للمباة تكلف بدفع الضريبة سواء كانت لم تزرع بكاملها اولم تزرع جزء منها (م) ٢ الاراضي المؤجرة التي يصير يبعها يسوغ ان يربط عليها من ابتداء يوم تملكها للشترى ضريبة توازي قيمة اجارها الاخير بدون ان يتجاوز مقدار هذه الضريبة اعلى فئة من الاموال

المعروفة بالخراجية المقررة على الاطيان المجاورة لها (م) ٣ يصير بيع الاراضي المذكورة على حسب الكيفية المتوعدة باللائحة الصومية المتعلقة ببيع املاك الميري الحرة الصادرة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ٨٦ (م) ٤ الاراضي التي شتباع بمقتضى مانص بالمادة السادسة من امرنا الصادر في ٥ ربيع الاول ١٣٠٤ (اول ديسمبر سنة ٨٦) تتبع فيها احكام امرنا المشار اليه

اطيان زراعية — (مال) اس عا صادر في ١٦ فبراير سنة ٨٨

بناء على ما عرضه علينا ناطر مالية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ تقسيط الاموال الخراجية والشورية الصادر عنه امرنا العالي الرقم ٩ مايو سنة ٨٣ قد صار تعديله في مديريات واقاليم الوجه القبلي على الكيفية المبينة بالجدول الآتي

(تقسيم الاموال الخراجية والشورية)

تعريفه خصوصية  
(قسم حلة واكتوز)  
اشهر افرنيكة اشهر قطيعة تعريفه عمومية (التقويم) مساواة اصوان

قيراط	قيراط	قيراط	طوبه	يناير
١	٢	٣	طوبه	يناير
٠	١	١	امشير	فبراير
٠	٠	٢	يرمها	مارس
٤	٢	٣	يرمود	افريل
٤	٣	٤	بشنس	مايو
٤	٣	٤	بوته	يونيه
٤	٠	٣	اييب	لويله
٢	٢	٣	اغسطس	مسرى
٧	٣	٠	توت	سبتمبر
٧	٤	١	بابه	اكتوبر
٤	٢	٠	هاتور	نوفمبر
١	٢	١	كبيك	ديسمبر

اطيان زراعية — (مال منشور صادر في ٢١  
يونيه سنة ٨٨ من نظارة المالية

الى المحافظات والمدريات

كما لا ينبغي عليكم ان ادارة امور المالية وانتظامها هي  
المدار الاعظم في حسن سير مصالح الحكومة وفي  
تزايد الاعمال التجارية والصناعية المترتب عليها الثروة  
والرفاهية العمومية وهي من اهم واكبر المصالح المحول  
ادارتها على عهدكم والواجب عليكم ان تنظروا اليها بعين  
هذه الاهمية وعلى الدوام تهتموا في انتظام سيرها  
على حسب ما هو مقرر لها من القوانين والنظامات  
وتحصيل الاموال المقررة باوقاتها ومواهبها بدون  
تاخير شيء منها وبالاخص الاموال الغير مقررة مثل  
عوائد الدخولة ومبيوعات المصلح وما شابه ذلك من  
الافلام السائرة ودائما تهتموا بكيفية التصيلات  
واجراأتها ان كانت على حسب القوانين والنظامات  
المقررة ام لا وان كانت الايرادات اخفة في النمو  
او التناقص والبحث والتوصل لمعرفة الاسباب والعامل  
الداعية لذلك مع مراقبة سير وحركة ماموري  
المالية ومصارف القرى الموجودين يدير يتكم على  
اختلاف طبقاتهم مع ملاحظة جريان الاعمال الحسابية  
وانتظامها والحاصل لتتمكن انكم انتم المسئولون عن ذلك  
بحيث اذا تراءى لكم ادى خلل فلكم ان تقوموا في  
الحال والا تتأخروا عنه نظارة المالية فوراً والاصل  
وطيد ان تكونوا ساهرين ومتيقظين دائماً على اداء  
واجباتكم نحو هذه المصلحة المهمة

اطيان زراعية — (مال) امر حال صادر في ١٧  
ديسمبر سنة ٨٩

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة الاطيان السعيدية المتدرجة بمجموع  
اللوائح الذي نشر مع قوانين الحكم المخلطة الصادر على  
الامر العالي لنظارة المالية بتاريخ ٧ شبان سنة ١٢٩٢  
(٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥) بمذ ٨ — وبعد الاطلاع على  
قرار مجلس شورى النواب الصادر طيو الامر العالي  
للداخلية رقم ١٦ بحرم سنة ٨٥ (٩ ماير سنة ١٨٦٨)  
بمذ ٥٥ والمقتضى الخاص به للندرج بمجموع اللوائح السالف

ذكرى — وبعد الاطلاع على القرارين الصادرين من  
مجلس النظار بتاريخ ١٠ ابريل سنة ٨١ بمذ ٥٩ وبتاريخ  
١٦ مايو سنة ٨٨ بمذ ٤٢٠ — وبناء على ما عرضه علينا  
ناظر المالية وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين  
وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت — (م) ١  
الاطيان الخراجية والمشورة التي تؤخذ للمنافع العمومية  
مثل السكك الحديدية والميرة والترح والجمور والمصارف  
العمومية والطرق العمومية وانشاء القنابر والابنية التي  
تعلق بلوازم المصلحة العمومية ترفع اموالها او عشورها  
لاربابها وفي كافة الاحوال لا يصرح بالرفع الا اعتباراً  
من يوم الطلب (م) ٢ الاطيان التي ياكلها البحر تصير  
المعاملة فيها بمقتضى مادتي ١٢ و ١٤ من لائحة الاطيان  
السالف ذكرها (م) ٣ الاطيان التي تنكف من هابل  
الرمال عليها ولا يمكن اجمال طرق هندسية لاستصلاحها  
وكذلك الاطيان التي تسدها الرمال من اطيان البحائر  
ترفع اموالها او عشورها لاربابها من يوم الطلب وتصير  
معاملتها في كل سنة وما يظهر استصلاحها منها للزراعة  
تقدر له ضريبة نصب ما يساوي وقت المعايمة بنسبة  
حوصه او قبالة وتربط على اربابه من سنة المعايمة (م) ٤  
يجوز رفع امثال الاطيان التي تحتل زراعتها من المقاطع  
التي تجريها محطة الري عند صرف مياه القبل من فيضان  
الوجه القليل من سنوات يبرازها من الزراعة وتصير  
معاملتها سنوياً وكل ما استصلح منها للزراعة تنظر له  
ضريبة بحسب ما يساوي وقت المعايمة بنسبة حوصه او  
قبالة وتربط على اربابه من سنة المعايمة وكذلك يكون  
الاجراء في الاطيان التي تحتل زراعتها بسبب المقاطع  
البحيرية التي تحدث من فيضان النيل (م) ٥ يجوز ايضا  
رفع امثال او عشور الاطيان التي تصير سباحة وغير  
صالحة للزراعة بسبب ما يحصل لها من انشعق من مجاورها  
للترح العمومية ومن فيضان بركة قارون « باليوم »  
او من استعمار تسلط مياه المصارف عليها او من جدر  
وجود مصارف عمومية لها ويثبت من التحقيق الاداري انه  
ما كان في قدرة اربابها وقائتها من النكف باي وجه من  
الوجه والجري معاينتها في كل ثلاث سنين بالاكتر وما  
يوجد منها قابلاً للزراعة تربط طيو الضريبة بحسب ما  
يحق (م) ٦ الاطيان التي تحصل المطالبين من اربابها  
يرفع اموالها يدعى انها صارت مسخرة ولا يتبع بزراعتها  
ويثبت من التحقيق الاداري ان ثلثها كان من اسباب غير  
التي ذكرت بالمادة السابقة ترفض التثبيكات المختصة بها  
ولا يرفع شيء من اموالها (م) ٧ معايمة وتحقيق الاطيان  
التي تؤخذ للمنافع العمومية والتي تصير سباحة يكون معرفة



(مال) لائحة اجراءات ادارية  
اطيان زراعية - تنفيذ احكام الامر المالي

الصادر في ٢٣ ربيع الثاني سنة ٢٠٧ الموافق ١٧ ديسمبر  
سنة ٨٩ بخصوص دفع اموال الاطيان التي تطف

(الباب الاول - في كيفية تقديم الطلبات)

(م) يجب على اصحاب الاطيان التي تؤخذ للتلغف العمومية  
والاطيان التي تصدر مسجلة السنة كلياتها بالمادتين الاول  
والخامسة من الامر المالي الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ٨٩ ان  
يقدموا طلباتهم بخصوصها الى المديرية الكائن فيها الطين  
مباشرة ويجب على المديرية ان تسجل عموم الطلبات بمرور  
مستقلة في سجل مخصوص بذلك ثم تجري المباحث والتفتيشات  
اللازمة منها (م) يجب على اصحاب الاطيان التي يملكها البحر من اطيان  
الو والتي تطف من غابل الرمال والتي تستغل زراعتها من  
المقاطع ان يقدموا طلباتهم في ثامنا مباشرة الى المديرية  
في المواعيد الآتية - (١) اكل البحر من اطيان الوالو تقدم  
طلبته في ٣٠ كيك لاية ٢٢ اشهر من كل سنة (٢) اي في  
بحر شهري يناير فبراير - (٣) الثالث من غابل الرمال  
تقدم طلبته في بحر شهري من كل سنة (الموافق ٨ يناير  
لاية ٦ فبراير) - (٤) الاطيان التي تستغل زراعتها من  
المقاطع تقدم طلباتها في بحر شهري اشهر وبرهات من كل  
سنة (٥) اي في بحر اللة من ٧ فبراير لاية ٢ ابريل (م) ٣  
الطلبت التي حصل التكم حثافي المادتين الاول والثانية يجب  
ان تكون مكتوبة على ورق ختم وسينها فيها اسم ولقب المالك  
وعمل اقامته ومقدار التالف من اطيانه وان كان خراجيا او  
حشوريا والنته الواقع فيها ذلك والحوض او القبالة ان امكن  
واذا كان مدفوعا عليه مقابلة ام لا

(الباب الثاني - في التحقيق وعمل المساحة)

(م) تحقيق وساحة الاطيان التي تؤخذ للتلغف العمومية  
والتي تصدر مسجلة وغير صالحة للزراعة يكون بمرور الجان  
التي اشارت عنها المادة السابعة من الامر المالي الصادر بتاريخ  
١٧ ديسمبر سنة ٨٩ ويجب على هذه الاطيان ان تحقق اثناء  
صحة حدود الاطيان المطلوب دفع رمال التالف منها من الحجاج  
والقناطير الموجودة يد اربابها وما لا يوجد له حجاج او  
او قناطير يكتفي بتحقيقه من الكشوفة التي تطلب من صيارف  
البلاد من المكلف بكل قبالة او بكل حوض ومن الارشاد من  
السد والشايف والفلل وارباب المجاورة عن الحدود (م) ٥  
تحقيق وساحة التالف من باقي الانواع التي قررها الامر المالي  
الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ يكون بمرور الجان تشكل  
بمرور المديرين وكل لجنة تكون مركبة من مكمن ملون المركر  
اوسا من المديرية بصفة مامور مكتب وواحد مساح ولائحة  
صد يتشكون من السوتوق باستقامتهم وامانتهم (م) ٦ يجب

لجان تركب من مندوب من كل من نظارة المالية والمديرية  
واثنين عدا مل عيرة يتجهها المدير وفي الاحوال التي يكون  
الماخوذ فيها لثمة محرومة تتعلق بمصلحة السكة الحديد ان  
الاشغال العمومية يجوز ان يضم الى اللجنة مندوب خصوصي  
من قبلها واما باقي الانواع فتكون معانيتها وعمل تحقيقها  
بمرور لجان تعيينها المديرية (م) ٨ التحقيقات التي  
تجرها اللجان تنظر في حقة تتشكل بكل مديرية من  
المدير بصفة رئيس والوكيل والمبايعين والبايعات  
وقرارها تقدم لناظر المالية وكل ما تراه لناظر المالية  
انه مستحق دفع امواله تصدر عنه قرارات من ناظر المالية  
(م) ٩ القرارات التي تصدر من ناظر المالية عن الخليلات  
التي يقرر رفضها او عن الاطيان التي تستغل للزراعة  
ويحكم بربط اموال طليها بصور اعلانها اداريا لاصحاب  
الشان ويجوز لهم المعارضة فيها امام نظارة انالية في مدة  
لا تتجاوز الثلاثين يوما احبارا من تاريخ الاعلان  
والقرار الذي يصدره اخيرا ناظر المالية يكون نهائيا ولا  
يقبل الطعن فيه مطلقا لا امام الادارة ولا امام المحاكم  
القضائية (م) ١٠ المعارضات التي تحصل في قرارات ناظر  
المالية يصير تقديمها الى نظارة المالية ويكون مرفقا معها  
الاعلان الصادر للمل من المديرية وكل ماضة تحصل  
بعد انقضاء الثلاثين يوما المل عنها بالمادة السابقة اولاً  
يكون مرفقا معها اعلان المديرية واصل بمجلس من خربة  
المديرية دال على دفع الثامن المتكلم عنه في المادة الآتية  
تكون لاية لا جمل لما (م) ١١ يجب على مقدم المعارضة  
ان يدفع على سبيل الثامن مبلغا تقديرياً مقداره قيمة  
اموال او عشور الاطيان القدم بمددها المعارضة من  
سنة واحدة حسب مقدار مساحتها المين في القرار الاصلاني  
وهذا الثامن لا يرد اصاحه الا اذا ظهر من القرار النهائي  
الذي يصلى من ناظر المالية صحة للمعارضة - اما اذا كان  
القرار النهائي يرد القرار الاول بدون تعديل لصالح  
المعارض فيكون مبلغ الثامن حقا للملكة في تقرير  
مصاريف اداة التحقيق (م) ١٢ طلبات دفع الاموال  
والمعارضة في قسمة الضرائب لا يمكن في اي حال ان توقف  
دفع الاموال المطلوبة بل يلزم دفعها تحت استردادها  
اذ صدر امر برفعها (م) ١٣ تعمل لاية بمرور ناظر  
المالية شاملة للاجراءات التي يلزم اتخاذها لتنفيذ احكام  
امرها هذا وبعد التصديق عليها من مجلس النظارة وبعد  
العمل بها (م) ١٤ الطلبات الجارية فحصها والمحاكمة  
بصور الاجراء فيها بالتفتيش لاصحابها وامرنا هذا واذا  
تقرر رفع شيء لا يكون اية الا احبارا من تاريخ  
الطلبات المذكورة (م) ١٥ كل ما كان مخالفا للاحكام  
امرنا هذا من الاوامر واللوائح يكون ملغى

(م) ١١ يلزم ان توائم او دفاتر المساحة تكون مضمومة  
بجتم المديرية ويلزم ان العمل فيها يكون بغاية الدقة  
والاستيفاء والانتظام خلط من الصلح والقطط وجميع  
الاحوال التي تزويد الى الشبهة وعلى ماموري اللجان واعضاؤها  
وسائر عالمها التحق بوبيا على ما يصور مساحته منهم ومن  
ذوي الشأن او وكلائهم بعد تكوينه وتقطيعه بالعربي بدون  
تاخير الختم من يوم الى آخر (م) ١٢ بمجرد اتمام كل  
مساحة تتحرر على دفاترها او قوائمها التصديقات النهائية  
من جميع عال اللجان وتوضع في والمحاضر داخل مظاريف  
مضبوطة ومصانة ويختم بالشمع الاحمر من مامور اللجنة  
وترسل في الحال الى المديرية بالافادة اللازمة (م) ١٣  
المظاريف المذكورة بالمادة السابقة تفتح على يد المدير ان  
وكيل المديرية وباشكائها ومتى وجدت خالية من كل  
شبهة بتأشير عليها بذلك وتعمل فيها الاجراءات التي  
قررتها هذه اللائحة اما اذا وجد فيها شيء وكان يودي  
الى الشبهة تفصل المباشرة بعمل الخضر اللازم عنه ليكون  
اسما لحاكمة المشعولين (م) ١٤ اعال اللجان التي يظهر  
من الجشائي سقوط اعتمادها سرا كان الخلل في المساحة  
بالنظر لظهور فروقات فيها زيادة عن اربعة في المائة  
او لادخال الغش في العمل بأي نوع من الانواع يجب  
اعادة تحقيقها في محل الواقعة بمعرفة اللجنة التي اجرت عمل  
الجشائي ويصور حال اللجنة التي اجرت العمل الابتدائي  
وتعمل المحاضر اللازمة سيما فيها كيدية الخلل وبعد التوقيع  
عليها من الجميع تقدم الى المديرية في الحال لاجراء ما  
يتقضي عنها والمبادرة ايضا بحاكمة المشعولين فيها

### الباب الثالث

( في كيفية المعائنات التي يلزم اجراؤها )

(م) ١٥ الاطيان التي تصير سياحا وغير صالحة  
للزراعة ويقرر وضع مالها او عشورها لاربابها تلزم  
معابنتها في الاوقات المينة بمحاضر التحقيق سلف  
للمادة الثامنة (م) ١٦ الاطيان التي تتمتع  
زراعتها من المنافع والتي تقصدها الرمال من اطيان  
الجوارر وكذلك الاطيان التي تلفت من سفي  
وتهلل الرمال عليها من اطيان الحواجر ونحوها  
تجب معابنتها سنويا بمعرفة اللجان لثبوتها فيها  
للمادة الخامسة من هذه اللائحة وهذه المعابنة تجري  
في المواعيد الآتية — ( ١ ) الاطيان التي تترك

على اللجان قبل الشروع في العمل ان تحصل على كشوفة  
من المديرين السابق رفضه لارباب اللجان من الانواع  
التي يتخلل الجزائر المرجعة من هذه الكشوفة عند اجراء  
العمل في محل الواقعة حذرا من تكرار المساحة على طين واحد  
(م) ٢١ ما يتحقق من الاطيان السباخ تشمل له رسومات نظرية  
بمعرفة من يلزم من الهندسين مينا فيها حدود كل قطعة  
ومقاساتها حسب قوائم المساحة (م) ٨ التحقيقات التي تشمل  
يلزم ان تحرر بها محاضر مستوفاة في محلات الواقعة على  
وقوع محقر من المديرية ويتخير عليها اقوالا من ماموري  
اللجان واصحاب الشأن والصدور الجشائي وتكون هذه المحاضر  
شاملة لجميع البيانات التي تستلزمها حالة كل نوع مع ملاحظة  
استيفاء التوضيح بمحاضر تحقيق الاطيان السباخ عن الزمن  
اللازم لاستصلاحها اذا كان نظري فحالتها ايضا تتصلح قبل الثلاث  
سنتين المينة بالامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ (م)  
٩ جميع الانواع التي يشارعها الامر العالي الصادر بتاريخ ١٧  
ديسمبر سنة ٨٩ ماعدا ما يؤخذ على دمة المنافع العمومية اللان  
تتقدم طلباته في حال اخذه يجب البدء في مساحتها وتنقسم  
اللان في ا الى امواعيد الآتية — (١) التالف من تهايل الرمال في  
بصر للدة من ١٥ اشهر لغاية ١٤ برودة (لي من ٣١ فبراير  
لغاية ٣١ ابريل) — (٢) اللجان للجزائر في بصر للدة من اول  
برمات لغاية بشن (اي من ٩ مارس لغاية ٦ يونيو) — (٣)  
أكل البحر من اطيان اللو في بصر للدة من ٨ برمات لغاية ٧  
يوليه (اي من ١٦ مارس لغاية ١٣ يونيو) — (٤) الاطيان  
التي تصير مسبعة في بصر للدة من ٢٤ برمات لغاية ٢٥  
ايب (اي من اول ابريل لغاية يوليه) — (٥) الاطيان التي تشمل  
زلفها من المقاطع في بصر شهر بشن (اي من ٨ مايو لغاية  
٦ يونيو) (م) ١٠ لخذ الجشائي على ما يؤخذ للمنافع العمومية  
وعلى الاطيان السباخ يكون بمعرفة لجان يشكها ناظر السالية  
عند حلول وقت عمل الجشائي بناء على طلبات يرسلها المديرين  
لتفاداة السالية قبل حلول هذا الوقت بمدة تكفي لاتخاب اعضاء  
هذه اللجان ووصولهم لمحل الواقعة لمباشرة العمل

اما لخذ الجشائي على ما يجري مساحته من باقي الانواع  
فيصور اجراءه بمعرفة لجان تعينها المديرية من اصحاب  
الدرجات الاعلى عن اجراء المساحة الاصلية ويجب انما  
عمل الجشائي عن عزم الانواع عدا ما يؤخذ للمنافع العمومية  
والسباخ لغاية المواعيد الآتية — (١) التالف من تهايل  
الربال لغاية ٥٥ بشن المرات ٢٢ مايو — (٢) اللجان  
للجزائر لغاية برونه ٦ يوليه — (٣) أكل البحر من اطيان  
اللو لغاية برونه المرات ٦ يوليه — (٤) الاطيان التي  
تتمتع زراعتها من المقاطع لغاية برونه المرات ٦ يوليه

مع السرعة — صار التصديق على هذه اللائحة يجلس  
النظار في ١٨ ديسمبر سنة ٨٩

اطيان زراعية — (مال) ذكرى في ١٠ أغسطس  
سنة ٨٧٩

بناء على عرض مجلس النظار — من حيث ان  
بعض اراضي انقزعت ملكيتها سواء كان لمصلحة السكك  
الحديدية الميرية او لانشاء السكك والطرق او لانشاء  
تروع المورود وتروع الري او لانشاء الجسور الموجودة  
على شاطئ النيل او الترع لان مربوط عليها اموال  
عقارية ومن حيث تزع الملكية البادي ذكرها التي  
اجريت بقصد المنفعة العمومية تعجب منها حران  
اصحاب الاملاك من حقوق ملكيتهم والانتفاع بها  
ومن حيث ان هذه الحالة تسبب منها تشكيكات مرعية  
وان تلك الحالة في مخالفة للعدالة قطعاً فقد امرنا  
بما هوأت واشهرناه لاجراء العمل بمقتضا (م) ١  
الاراضي المتزوع ملكيتها اما لمصلحة السكك الحديدية  
الميرية او لانشاء السكك والطرق او لانشاء  
للمورود وتروع الري او لانشاء الجسور الموجودة على  
شاطئ النيل او الترع يصير تعيينها بمعرفة مستعدي  
مصلحة التاريج حال عملها اولا باول وتماقي من  
كافة الاموال العقارية (م) ٢ ممنوع اجراء اي  
زراعة كانت في الاراضي التي يصير معافاتها من  
الاموال انما اصحاب الاملاك الكائنة اراضيهم على  
السواحل ممكن التصريح لم لاجراء زراعات فيها  
معيته بموجب تصريح خصوصي من ناظر الاشغال  
العمومية مقابلة مبلغ معين بدفع مقدس (م) ٣ جميع  
احكام الكود او القوانين والوائح والنظامانات  
وجميع جوايد وطبايع قديمة او حديثة بزيادة لهذا  
الذكرى تعتبر ملغية ولا عمل بها وكل من  
ناظر ديوان المالية وينظر ديوان الاشغال العمومية  
بمكلف بتنفيذ هذا الذكرى كل جهابذة يخضع به

من نهال وسفي الرمال عليها من اطيان الحواجر  
وتحويها في بحر المدة من ١٥ اشير لغاية ١٤ يرموده  
(اي من ٢١ فبراير لغاية ٢١ ابريل) — (١)  
الاطيان التي تقسدها الرمال من اطيان الجزائر في  
بحر المدة من اول يرموات لغاية بشنس (اي من  
٩ مارش لغاية ٦ يونيه) — (١) الاطيان التي  
تتمطل زراعتها من المقلع سيف بحر شهر بشنس  
(اي من ٨ مايو لغاية ٦ يونيه) (م) ١٧ كل  
ما ظهر من المعايبة انه استعمل للزراعة تقدر له ضريبة  
بحسب ما يساوي وقت المعايبة بنسبة حوضه اوقبالته  
وتزبط عليه من سنة المعايبة

### الاحكام عمومية

(م) ١٨ يجب على مأموري البجان ملاحظة  
اعلان اولي الشأن سواء كان عند عمل التحقيقات  
الابتدائية او عند عمل المعايينات التي يترب عليها ربط  
الاموال بالخضور الى محلات الواقعة قبل الشروع في  
العمل بجماد حشرة ايام ومن يتأخر عن الحضور في  
الميعاد لا يصير انتظاره ولا يتوقف العمل على حضوره  
(م) ١٩ عند تقديم اوراق التحقيقات التي  
تجربها البجان الى المدير يات يجب مراجعتها اولا  
غاولا مراجعة دقيقة وكل ما ظهر ان تحقيقاته  
صحيحة وخالية من الالوجه التي توجب التردد  
والاشتباه ينظر في الحال بجهة المديرية تطبيقا لقادة  
الثامنة من الامر المالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر  
سنة ٨٩ والقرار الذي يعلى بتقديم بدون تاخير  
مع المستندات اللازمة لنظرة المالية (م) ٢٠  
في حال وصول القرارات التي تصدر من ناظر  
المالية على مقتضى المادتين الثامنة والثاسعة من  
الامر المالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ٨٩  
الى المدير يات تأخر باعلانها لاصحاب الشأن وما  
كان منها منطلقا بوضع اموال او خضور يجري تنفيذه

اطيان زراعية — (تاريخ ارمال ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩)  
بناء على ما عرض من مجلس نظارنا قد اسرنا بما هو آتي واشهرناه للعمل بمقتضاه (م) ١ انه لاجل تأكيد تخصيص المال العقاري بطريق المساواة على كافة ارباب الاطيان بمناسبة قيمة الاطيان التي في حياة كل منهم يصير الشروع في انشاء تاريخ عمومي وهو عبارة عن عمل رسومات اطيان الوجه القبلي والبحري وفرزها (م) ٢ عملية التاريخ تكون مصلحة على حدتها تابعة لنظارة المالية وتعال ادارتها على عهدة مدير عام بعين بذكر يتو بناء على طلب مجلس النظار واما مفتشي عملية التاريخ فيصير تعيينهم باسم ناظر المالية بناء على طلب مدير العموم وباقى مستخدمى المصلحة يصير تعيينهم بمعرفة مدير العموم مباشرة (م) ٣ على مدير العموم ادارة كافة العمليات التاريخية وكافة الاشغال التي تتعلق بمصلحته وبناء على ذلك يكون من وظائفه تحرير كافة القوانين التي تتعلق بتشكيل المصلحة وتعين الرعايا والضبط والربط واجراء تنفيذها (م) ٤ لا تمد في اي حال كان عمليات التاريخ حكما في مشاكل الملكية ولا يضر بحقوق الافراد (م) ٥ بعد نهو اشغال فن الهندسة يشرح في فرز الاطيان ويتم بمعرفة الفوازين آل الخبرة تعداد الدرجات التي ينبغي ان ينقسم عليها كل نوع من انواع الاطيان على حسب درجات خصوصيتها وقيمة محصولاتها (م) ٦ ان الشيكات التي تنطق بعمليات التعديد والفرز بما انها امور ادارية محضه يصير تقديمها الى ما مورس في التاريخ بالتدريج من الادف للاعلى بحسب الاصول ويصير بت الحكم فيها في آخر درجة من ناظر المالية من بعد اخذ رأي مدير العموم عنها (م) ٧ مسودة رسم القطع والدتر الذي يصير فيه قيد الاطيان وقت العمليات التاريخية يصير حفظها بدفترخانة المالية ويحرق منها نختان مطابقتان الاولى تكون

خاصة عن كل مديرية على حدتها وبصير ابقاؤها بمرورها في عهدة مستخدم مسؤول عنها يصير تعيينه بمعرفة عموم التاريخ وقيم بالمديرية تحت اوامر المدير والثانية تكون عمومية ويجري حفظها بعموم مصلحة التاريخ (م) ٨ يجوز لأي شخص كانت الاطلاع على دفاتر ورسومات التاريخ سواء كان في ذات المديرية او في عموم مصلحة التاريخ وبطل لكن طالب من ارباب الشؤون نسخة سواء كانت عن قطعة واحدة او عن جملة قطع مما هو وارد بالتاريخ بحيث ان يدفع مقدما قيمة الرسم الذي يصير تعيينه فيها بعد (م) ٩ قبل الشروع بيومين بالاقبل في عمليات المساحة او الفرز في كل قسم تخبر بذلك مصلحة عموم التاريخ الجمهور بواسطة اعلان ينشر لذكر القسم وفي النواحي المشهورة ولا رباب الاملاك والمستأجرين ونظار الاراضي ولكل من كان له شأن في ذلك الرخصة بالحضور في عمليات المساحة او في عمليات الفرز ولم ان يقدموا لموظفيهم عن ذلك (م) ١٠ ان المديرين ونظار الاقسام ومشايخ البلاد والصارف وماموري وموظفي الحكومة من اي صنف ومن اي درجة كانوا ملزومون بان يقدموا الى ماموري التاريخ كافة الاستعلامات التي يطلبونها منهم وان يساعدهم في تقييم ماموريهم كل منهم بحسب حدود خصائصه وعلى مفتشي وماموري التاريخ ان يستقروا على كافة الاستعلامات التي يمكنهم ان يحصلوا عليها وان يصغوا لاقوال كافة الاشخاص الذين يكون لارشاداتهم فائدة هائلة على العمليات التاريخية المكلفين بها (م) ١١ يصير مراجعة فرز الاطيان بمعرفة قومسيون تشكيلة وادارته يجري تعيينها بمعرفة ناظر المالية بناء على طلب مدير العموم والطريق والشرط التي بها يصير اعلانات ارباب الشؤون بقرارات القومسيون التي بمقتضاها يسوغ لهم اقامة دعواهم ضد القرارات المذكورة يصير تعيينها فيها بعد (م) ١٢ جميع احكام الكود او

اسابيع يدون ان يأتوا بعمل ما وقد ورد الان من حافظ افندي توفيق التفيراف المرفوق بهذا الذي به يتشكى من ان مديرية الغربية لم تعين الى الان لا الماعون ولا اهل الخبرة ولا القضاة لمساعدته على تحديد ومساحة الاطيان التي تعطياها الحكومة بمقتضى الامر العالي الصادر في ٩ سبتمبر الماضي فغاية رجائنا من صداقتكم هو ان تصدروا الى المديرية الاوامر الشديدة حتى ان ماموري الحكومة في الجبلت يساعدون كل واحد بما يخص به في اتخاذ الاعمال التاريخية طبقا للمادة العاشرة من الامر العالي الصادر بتاريخ ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ - المسطر اعلاه صورة ترجمة افادة وارودة نظارة المالية من ادارة التاريخ بالتشكي من احوال ماموري الجهات وشايج وعمد البلاد في الاشغال التاريخية وقد وردت تلك الترجمة بافادة للداخلية من النظارة المشار اليها بفرقة ٢١١ بقصد التاكيد على المديرية بالمبادرة باجراء ما فيه تقييد اشغال التاريخ وعدم تأخيرها تحاشيا من الضرر الذي يأتى بسبب ذلك وحيث ان هذه المصلحة لم تخرج عن كونها من المصالح الاميرية التي يلزم الاهتمام والاعتناء بتقييد اشغالها على المديرية حيث ان نؤكد على كافة ماموريها وعمد وشايج بلادها بعدم تأخير اشغال المصلحة المذكورة كما هو حاصل حتى لا يحصل فيها تشكي فيما بعد وقد غمر في تاريخه لحضرات المديرين بذلك وبالجملة هذا تكم المبادرة باجراء مقتضاها

اطيان زراعية - (تاريخ) ترجمة امر عال صادر في ٨ محرم سنة ١٣٠٤

(٦ أكتوبر سنة ٨٦)

بانه على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القضاة امرياً بما هوأت (م) ١ مصلحة التاريخ مصقلة باجراء مساحة كتنة اراضي المري الحرة وباعمال الرزميات اللازمة بها (م) ٢ يجب على شايج البلاد الضعائفة بها اراضي المري الحرة ان يبينوا

القوانين واللوائح والنظامنامات وجميع العوائد والاصطلاحات القديمة كانت او حديثة للمضادة لهذا المذكور يتمتع بملكية ولا عمل لها ونافذ مالىتنا مسكف بتنفيذ هذا المذكور - محمداً باسكندرية في ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩

اطيان زراعية - (تاريخ) امر عال صادر في ٧ ابريل سنة ١٨٨٠

من بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ بتعيين حدود وظائف مصلحة المساحة وبناء على طلب مجلس نظارنا فامر بما هوأت (م) ١ قد صار الغناء ادارة عموم المساحة واستبدالها بلجنة مكلفة بادارة المصلحة المذكورة مشكلة على الوجه الآتي - محمد رسم باشا - رئيس - محموديك الفلبي - عضو - ريمويك - عضو - موسيو كولفن عضو

(م) ٢ ما كان لمدير عموم المساحة من الوظائف المينة في نصوص الذكر يتو الرقيم ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ يكون للجنة الادارة المذكورة

اطيان زراعية - (تاريخ) منشور من نظارة للداخلية في ٢٠ راسنة ١٣٠٢ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤

(صورة ترجمة ما تمحرم من مصلحة التاريخ الى نظارة المالية) انه من منذ انشاء التاريخ لا يزال يحصل احوال شديد من ماموري الحكومة في عدة جهات فيما يتعلق باشغال مصلحة التاريخ وقد تحقق حصول ذلك في غالب الاحيان حتى انني بنفسى اضطررت سراراً لتجاوز صعوبات حاصلة من احوال المشايج والمأمورين والصيارف او غيرهم من الموظفين وبناء عليه فلا يسعني الا الاالحاح لدي صداقتكم في استقالات نظركم الى ضياع الوقت الجسيم وخسارة النفود الكثيرة المسببين عن ذلك احوال الذي من شأنه انه يظهر الاحمال التاريخية كلها ببطيئة جدا وكثيرة التكاليف فان مساحي التاريخ اضطروا سراراً ان يضيحوا

الارض المذكورة بحسب تعليمها اذا ثبت انها كانت جديدة وصارت بعد ذلك خصباً وإذا اتضح بانها كانت خصبة عند الاستيلاء عليها فيدفع عليها مبلغاً موزوناً لكامل قيمتها والاثبات والتعيين المذكوران يصور اجراؤها بمعرفة مندوب مخصوص بمين لذلك من طرف مدير عموم الناريخ ومعرفة اثنين من ارباب الاملاك بالقسم التابعة اليه البلد بمين احدها بمعرفة واضع اليد على الارض المذكورة والاخر من طرف نظارة المالية — اما الارض فيصور تسليمها بصفة ارض خراجية مع اطلاق الحق لادخلها بالتبعية لمليصيتها مطلقاً وتضرب عليها ابداء من يوم تحديدها ومساحتها الاموال الخراجية المقررة على الاراضي المماثلة لها الكائنة في المحوض عنه — وبمصر تحديد قيمة تلك الاموال بمعرفة الاخصاص الذين شغل الارض (م) ٨ اذا لم يقبل واضع اليد على الارض الشروط المدونة بالمادة السابعة السابقة في مهاد خمسة عشر يوماً فيصور طرح الارض في المزاد ويجري معها كشوة باقي الاراضي اما ان كان واضح اليد على الارض المذكورة غائباً وقت اجراء المساحة فيعطى له مهاد خمسة عشر يوماً اخرى وبعد ذلك اذا لم يقبل الشروط المدونة بالمادة السابعة فيصور طرح الارض في المزاد (م) ٩ واضع اليد على الارض اذا عارضها الحكومة في ملكيتها لما او ترقعها في دعوا لها في الحال تحفظ الحكومة حقها ليس في استردادها فقط بل في طلب ايجارها ايضاً عن كامل مدة وضع اليد وفي طلب الترميض عن الاضرار والخسائر (م) ١٠ وبعد اتمام مساحة كل بلد يجر مسح الناريخ كشفاً عن كائنه قطع الارض التابعة للحكومة التي صار مساحتها مبنياً في مقدار مساحة كل قطعة وحدودها واسم المحوض الكائنة به وتوضع المناخي في اسفل هذا الكشف بان كائنه قطع الاراضي المذكورة قد صار مساحتها على حسب البيانات المطبوعة منهم وبان لا يوجد في بلد اراضي اخرى تابعة للحكومة ويسبق الصراف على اقرار الشايخ المذكورين (م) ١١ اذا ظهر فيها بعد وجود قطعة ارض تامة للحكومة بها كان مقدار مساحتها في داخل دائرة زمام البلد او في اهلها البراح المعتبر عنها ايضاً الناحية فيعاقب الشايخ جميعاً بطريق التضامن والتكافل بدفع غرامة توازي قيمة ايجار الارض المذكورة عن المدة التي مضت من تاريخ مساحة البلد لغاية يوم تبليغ ذلك للحكومة بدون ان يترتب على ذلك ايقاف بما يكون لها من الحق في اقامة دعوى على واضع اليد على الارض — اما اذا كانت تلك الارض قابلة للزراعة

لمساحي مصلحة الناريخ كانه قطع الاراضي المنة المترعة ان البور الكائنة في بلادهم سواء كانت مترعة او غير مترعة فيجدول المنشورة (م) ٢ على المناخي ان يبين ايضاً اثبات اجراء المساحة عن اراضي الميري المنة الخارجة عن حدود زمام بلادهم متى كانت بالقرب منها وغير تابعة للبلد اخرى سواء كان استغلالها جارياً باي نوع كان او كانت بوراً (م) ٤ اذا اهل المناخي عند حضور مساحي الناريخ الى بلادهم او في اثناء مدة اجراء المساحة ان يصور لهم كفة اراضي الميري سواء كانت بوراً او مزدوعة وبغير وجه قانوني فيجاروا بالقوة المنة عنها بالمادة الحادية عشر الآتية بعد ويكون انفاذها عليهم جميعاً بطريق التضامن والتكافل (م) ٥ وبما انه نظراً لاجراء المساحة المذكورة يترتب على التاجبات المطلوب ادائها من المناخي زيادة مشغولتهم وعظم مسئوليتهم في ذلك فتعفى لم الحكومة على سبيل المكافاة معلوماً قدره اثنان في المائة من غن الاراضي التي يجري ميعها في زمام بلادهم (م) ٦ تعلن مصلحة الناريخ تاريخ ابداء تحديد اراضي الميري المنة ومساحتها بواسطة اعلان ينشر في الجرائد الرسمية واطلان امر يلحق في مركز المديرية وفي كل بلدة وذلك قبل الشروع في تحديد المذكور بحسبة عشر يوماً على الاقل — فيواسطة الاعلان المذكورين قبل كل شخص وكل من ذوي الاملاك من لم شأن في ذلك هو مدعو ليحضر بنفسه او يستيب احداً منه عند اجراء الاعمال المذكورة وان كان هناك متافضة بخصوص حدود الارضي او بخصوص حقوق ملكيتها فعلى الشخص او صاحب الملك ذي الشأن في ذلك ان يقدم ملحوظاته او مطالباته بالكتابة الى مساح الناريخ الذي يعطيه ايضاً بها — وانما لم يحضر ارباب الاملاك المجاورة او اي شخص آخر من ذوي الشأن او تاخر او عن تقديم معارضتهم كتابة اذا وجد لزم لها فلا تلتفت الحكومة الى ذلك بل تشرع في تحديد الاراضي ومساحتها — بوضع الكشف الشامل لتحديد قطع الارضي عند الصراف لمة خمسة عشر يوماً اما التذايمات وطلبات استرداد الاراضي فيصور تقديمها لمدير عموم الناريخ (م) ٧ اذا ثبت اتمام اجراء المساحة ان احد الافراد قد اصلح قطعة ارض تابعة للحكومة او زرعها بدون اذن فيسوغ له ان ياخذ القطعة المذكورة بشرط ان يخلص بخصوصها مع الحكومة فحسب له المصاريف التي اجراها مع مراعاة ظروف الاحوال المارسة وان يدفع الخسائر المذكور مبلغاً يوازي نصف قيمة قطعة

المكلف او جميعه لدم وجود شي مكلف باسم البائع يجري ما يلزم فيه بين المتعاقدين بدون توسط الجهة الموجودة فيها الاطيان فقد كسب للجهات التي استوصت بهذا الحق للاجراء كما ذكر انما لانقضاء تبليغ جهات الاقاليم كافة بما ذكر لدم تشييم كخلانهم قد اقتضى احاطة علم سعادتك بذلك بامل انه من طرف الداخلية يصير اعطال الجهات المذكورة بذلك

**اطيان زراعية -** (تكميل) منشور فيها يتعلق بتنفيذ احكام المجالس في مواد القمار مورخ في ٢٦ ذى الحجة ١٢٩٦ (١١ نوفمبر سنة ١٨٧٩)

ان مواد القمار والاطيان الواقع بشأنها منازعات بين الاماني ويؤول الامر لدعوتها بالمجالس المحلية لصدور الاحكام اللازمة عنها باقتية من تقرأ له الاستفتاء فيها فيصدر احكام المجالس لن له الحق جاري حفظها بطرف اربابها بغير اجراء الطرق المستوجبة. لعل ملكة ما هي محكوم لم يذاتر التكليف وغوون العدة لذلك وما ذكر كانه لم يحصل تنفيذ الحكم وبحث ان الجاري بالحكم المخططة هو ان الاحكام التي تصدر بالاقتية لاند في عقار او اطيان جاري تشييمها وتبليغها من طرف مامورين القريبات الى الحاكم الشرعية الكائن بذاتها ذلك العقار او الاطيان تشييمها بالدفاتر المدة تشييم العقود النافذة للملكية ومن الضروري الاجراء هكذا في الاحكام التي تصدر من المجالس المحلية ايضا تنفيذ تلك الاحكام فلزم تحريم لمطوفكم بامل ائشر عن ذلك للجهات الادارة المتعلقة بتنفيذ احكام المجالس المحلية كانه بمعرفتهم وبناء على طلب الحكم لم يجرى توصيل صور الاحكام الانتهاية الواجبة التنفيذ الى الحاكم الشرعية الكائن بها القمار او الاطيان لاجل يجرى بها تشييم ذلك الحكم بالدفاتر المد تشييم العقود النافذة للملكية الجاري فيه صورة عقود الحاكم المخططة و تم تجري تبليغ منها للمديرية لاجراء نقل التكليف بوجها باسم الحكم له وتبليغ نسخة اخرى للصحة المخططة الداخلة في دائره حدودها الجهة الكائن بها ذلك تشييمها بحسب الجاري وفي تاريخه تحريم الحكم الشرعية بالاجراء كما توضح بمعرفتهم عندما يصير تبليغ يصور الاحكام المذكورة من جهات الادارة حسبما ذكر انقدم - السطر اعلاه صورة ما ورد للداخلية من نظارة المحتانية رقم ٢٦ ذي الحجة سنة ١٢٩٦ غرة ١٢٢ بما استسببها من اقتضاء النشر للجهات الادارة المتعلقة بتبليغ احكام اطيان المحلية من انه بمعرفتهم

فيصير تقدير الفرامة باعتبار خمسة في البائة من غن الارض المذكورة - واذا كانت الارض الموصفة قبل خارجة عن حدود المساكن وعن فضا الناحية لو اذا كانت كما متوه عنه بالمادة الرابعة كاتفة خارج زمام البلد وساحتها تزيد في ملك المحالة من فدان واحد فيعاقب المشايخ جميعا بطريق الضامن والتكفل بدفع غرامة من كل فدان تؤازري مقدار اموال اربع سنوات يصير تقديرها باختيار قبة الاموال المقررة على الاداضي الخراجية الاقرب موصفا الغرامات يصير تقديرها بمعرفة ناظر مالية حكومتها بناء على طلب مدير عموم التاريخ (م) ١٢ المكافاة المبنو منها بالمادة الخامسة والعقوبات المبينة في المادة الحادية عشرة المذكورتين قبل يصور توزيعها وتوقيعها على المشايخ نسبة ما يخص كل منهم من القرايط فيالشاخه (م) ١٣ عقارات الموري لمح الكاتفة في المديرية او في المحافظات يصور تقرير كيفية طرحها للصيح في لائحة تصدر فيها بعد

**اطيان زراعية -** (تاريخ) امر عال صادر في ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٧

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ الذي تحدثت بمقتضاه اختصاصات مصلحة التاريخ وبناء على ما عرض طينا مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١ قد صار فصل مصلحة التاريخ من نظارة المالية ولحقاقها بنظارة الاشغال العمومية

**اطيان زراعية -** (تكميل) «نقل» ١٠ يناير سنة ١٨٧٩

(صورة ما ورد للداخلية من المحتانية في ١٩ م)

(سنة ١٢٩٦ غرة ٤ ونشر من مقتضاه من)

(الداخلية في ٢٥ سنة ١٢٩٦)

بعض الجهات كانت استوصت من هذا الطرف عما تجري فيها يتركها لما عائلته من جهة العقود التي تصدر من الحاكم المخططة بين متعاقدين عن بيعات او رهونات ويوجد بالعقود زيادة عن المكسلف اساسا اربابها وكذلك بعض عقود لم يوجد مكسلف اساسا اربابها شي من اصله وراست النظر في هذا وذلك ولكن ان الذي يجب على الجهات هو اجراء هل ما يكون مكسلفا باسم البائع ان كان يوجد مكسلفا عليه شي ولو بالاقل عن الحاصل المتأخذ عليه وان لم يوجد مكسلفا شي على البائع فيصير لا تجري قبل شي وما يوجد غير ما بين البلاد بالمقد وما بين

في مقام سند التملك وأنه بعد تداول الايدي بالارث والمبيع والهبه وغيرها بموجب حجج شرعية لم يبق هناك وجه حقيقي لاجزاء تقاسيم من الروناتمة عن وقوع هذه التقلات وعلى مقتضاء كتب نظارات الخفانية والداخلية والمالية ومن المالية صار النشر للجهات في ١٢ رجب سنة ٩٧ على هذا صار من الانتفاء ان الذي يع او يجري ميمه من الان من الاطيان المشورية بموجب حجج شرعية او عقود من الحاكم المخلطة يجري نقل تكليفها باسم المشتري مع ربط مشورها المستحق عليها وطلب سدادها منه على حسب التقاسيم المقررة ولهذا لم نزع محرره للاجراء كما ذكر وفي تاريخه تحرر لباي المديرية من ذلك في صفر سنة ٩٨ ( يناير سنة ٨١ )

اطيان زراعية - (تكليف منشور كفاية الحاكم الشرعية والنجاس في ٢٧ جمادى

الآخرة سنة ١٢٩٨ بشأن ما يعتبر من العقود العرفية المسجلة بالحاكم المخلطة في نقل تكليف الاطيان وما لا يعتبر المسطر بهذا صورة ما كتب من هذا الطرف نظارة الداخلية بتاريخ ٢٧ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ غرة ٢١ بشأن ما يصير احتياجه من العقود العرفية المسجلة بالمحاكم المستخلطة في نقل تكليف الاطيان وما لا يصير احتياجه ما يكون البيع فيه سلفاً على وعد او شرط وقد وردت من النظارة المشار اليها افادة رقيقة ١٠ جمادى الآخرة سنة ٩٨ غرة ١٨ باخبروت للجهات بالاجراء ووجه مذكر وحيث ذلك فانقضت شرحة للاطلاع بما فيه بذلك لطرف - صورة ما تحرر من نظارة الخفانية الى الداخلية بتاريخ ٢٧ جمادى الاولى سنة ٩٨ غرة ٢١ عرض - بدين صدر منشور نظارة الداخلية لجهات الادارة بتاريخ رمضان سنة ٩٧ جاء على ما كتب من هذا الطرف بعدم نقل تكليف اطيان على مقتضى العقود العرفية المسجلة في المحاكم المستخلطة التي يكون لها وعد او شرط قد حصل التوقف من جهة جهات في نقل تكليف اطيان ميمه بقعود مرفية مع كونها خالية من الوعد والشرط لكونها محررة بصفة ان فلا تأ باع كذا فلان وقبض الثمن فقط بضمها مذكور فيه انه فيما بعد يصير ليقاع صيغة البيع ) او (تحررت هذه الصياغة لغير الرض للمديرية وتسجيل الصياغة ) وما اشبه ذلك من الاقوال التي لا تكون من قبيل الردع ولا الشرط بالنسبة لجهة العقد على ان العقود التي لا تكون متبررة لنقل التكليف بموجبها هي ما يكون موهوداً او مشروطاً فيها انه عند قبض الثمن يصير توقيع صيغة البيع او ما يكون البيع فيها مقلداً على شرط مماثل ذلك ومن النوع الذي توقفت فيه للمهايات بغير موجب اطيان اشتراطاً حضرة محمد بدو يك الحاكم وخلافه بديرية العنوفية بقعود مرفية وصار تسجيلها

وبناء على طلب المحكوم لم في مواد القرار والاطيان التي يحصل بشأنها منازعات بين الاهالي يجري توصيل صور الاحكام الاتيمانية الواجبة للتنفيذ للحاكم الشرعية الكائن بها تلك الغارات او الاطيان حتى يبرهنهم بجزئي تسجيل احكامها بالدفتر المد تسجيل العقود النافذة للجهة التجارية فيه صور عقود الحاكم المخلطة يو ثم يجري تبليغ صورة منها للمديرية لاجراء نقل التكليف بموجبها باسم المحكوم له وتبليغ نسخة اخرى للجهة المخلطة الداخلة في دائر حدودها للجهة الكائن بها ذلك تسجيلها بها حسب التجاري وعلى هذا قد تحرر في تاريخه ان ازم بالاجراء هكذا وانقضت العمل بمقتضاه في غرة محرم سنة ١٢٩٧

اطيان زراعية - (تكليف منشور من نظارة المالية لمديرية يجري وتبليغ في

٥ صفر سنة ٩٨ و ٦ يناير سنة ٨١ - بخصوص ما بيع او يجري ميمه من الاطيان المشورية بموجب حجج شرعية او عقود من الحاكم المخلطة يجري نقل تكليفها باسم المشتري مع ربط مشورها المستحق عليها وطلب سدادها منه - تبين من الايراد الواردة باقادة من الداخلية غرة ٢٩ بحسب ان التجاري ميمه من الاطيان المشورية بالمديرية ليس جارياً نقل تكليفها بأغلب المديرية بل جارياً بالتأثير على باسم البائع يكون نقل باسم المشتري لعدم ورود اشعارات من الروناتمة تفيد النقل بسجل التقاسيم وهذا بالنسبة لاكتفاء المشتريين بالتأثير او بالعقد التي تعتبر من المحاكم المخلطة وبعض المديرية التجارية الناشئة ليس جارياً غرة رقيقة منشور الجوز المساع والى بعض جارياً نقل الاطيان باسم المشتريين والى بعض ليس جارياً تأشيراً ولا نقلاً ولذا رقيت الداخلية وضع قاعدة اسماحة بجزءه المالية للاجراء بموجبها وحيث انه سبق صدور منشور من الخفانية الداخلية رقم ١٩ محرم سنة ٩٦ غرة ٢١ بأخبار نقل تكليف الاطيان التي يحصل ميمها بمقتضى عقود مبايعات او رهنات من الحاكم المخلطة على طابع ما يوجد مذكراً على البائع ولو كان اقل عن المحاصل المتأخذ عليه لاغر ما توضح يؤتم صدر قرار من مجلس النظارة في ٢٩ مايو سنة ٨٠ بالاكفاء بالتأثير في سجلات قيد تقاسيم الاطيان المشورية الاصايب بالروناتمة بما يحصل من انتقال الملكية من شخص لآخر سواء كان ببيع شرعية او بعقد من قلم كذب الحاكم المخلطة المناسبة ان تحرير التقاسيم من الروناتمة ما كان الا عن الاطيان التي كان جارياً اعطاهما من طرف الحكومة ومنه التقاسيم



بالمحكمة المختصة وتبقت للمدير ولم تجر نقل التكليف  
بوجوبها ولا تنكئ لتأنيك المولى اليه واستشرنا في ذلك  
جانب رئيس قلم ضحايا اوضح بدم المانع في نقل التكليف  
بمقتضى العقود المذكورة قد حررنا لصادرة مدير التوفية  
بذلك في ٨ ربيع الاول سنة ٩٨ مرة ٣ عرض نوردت مكانية  
سعادته في ١٣ جمادى الاول سنة ٩٨ مرة ٢ عرض بان  
العقد المتعلقة باليك المولى اليه ومن سمع لا ينقل التكليف  
بوجوبها حسب المنشور السابق ذكره لحصول الوعد بها  
ذكر وجه الامر هكذا وقد توضح بهذا كيفية العقود التي  
تعتبر في نقل التكليف والتي لا يجب اعتبارها لاشتغالها على وعد  
او شرط موقف لا تمام صورة العقد فلم تحريره لدونكم  
نؤمل انه من وافق تصدر اوامر طوفك لجهاز الادارية باختيار  
العقود العرفية المسجلة الحالية من الوعد الموقوف لنقل  
الملكية بوجه من الوجوه السابق توضيحها ونقل التكليف على  
موجبها تبع الضرر الواقع من ذلك ويكرم بالفاضة ما يستحسن  
لاجل اعلانه لافروخ الحفانية - ( حاشية ) كما انه اذا اتخض  
الحال للاطلاع على شريطات حضرة بدر يك المولى اليه  
ورفعها فلا باس من طلبها منه والاطلاع عليها من اجل ذلك  
فتمت التحشية

اطيان زراعية - ( تكليف ) صورة ما كتب  
للداخية في ١٦ ذي الحجة  
سنة ١٢٩٨ ( ٩ نوفمبر سنة ٨١ نيرة ٤٥ )

عرض بما يقتضي اجراءه في الاطيان الجاري مبيعهم  
اشخاص لاخرين بمقتضى عقود صادرة من المحاكم المختصة  
وتكون تلك الاطيان ايلة للبائع بالارث الشرعي  
وليست مكلفة باسمه

جناب ويس قنصل دولة ايران بالشرقية قدم  
لنا انهاء بخصوص اطيان اشتراها من مذكورين من  
ناحية ميت ديرين بمديرية الشرقية بموجب عقود  
محروقة بمحكمة المتصورة المختصة ولم يحصل قنصل  
تكليفها بمعرفة المديرية باسم المشتري لعدم وجود  
تكليف الاطيان المذكورة باسم البائعين له لكونها  
ايلة لهم من اشخاص آخرين واورد ان المديرية  
اجرت تحقيقات عن ملكية تلك الاطيان وظهر  
انها حق البائعين له وآيلة لهم بالارث عن والديهم  
يدون وجود منازع لهم ولهذا يشتمل انه لعدم  
الطولة وتكبد مصاريف وخسائر فيما لو اجري

ميفاً شوعية لنقل التكليف اولاً باسم البائعين ثم  
لاسمه يصدر اذن بنقل تكليف تلك الاطيان  
لاسمه مباشرة وحيث انه بالاطلاع على المنشور  
الذي اصدرته نظارة الداخلية عن مثل ذلك في  
٢٥ محرم سنة ١٢٩٦ بناء على مارات نظارة الحفانية  
فيما استشكل على الجهات اجراءه في نقل تكليف  
الاطيان وجدناه عبارة عن تعليمات لجهات الادارة  
ما يجرون في ذلك ومضمونها ان جهات الادارة  
تجري نقل ما يكون مكلفاً باسم البائع ان كان  
يوجد مكلفاً عليه شيء ولو بالاقبال عن الحاصل  
التعاقد عليه وان لم يوجد مكلفاً شيء على البائع  
فضرورة لايجري نقل شيء وما يوجد عجزاً ما بين  
الوارد بالمقد وما بين المكلف اوجميه لعدم وجود  
شيء مكلف باسم البائع يجري ما يازم فيه بين  
المتعاقدين بدون توسط الجهة الموجودة فيها  
الاطيان وهذا لا يخفى ما فيه من الفوائد والمحافظة  
على حقوق الاهالي اذ ان بواسطة ذلك يرتفع  
ما يحصل من التجاري على بيع املاك الغير كن  
بيع الاطيان المورثة عن ابيه جميعها مع انه  
لا يملك الاجزاء انبها والباقي يسحقه الوارثون المشاركون  
له في الميراث ومن بيع ملك غيره اما اقتصاداً او اذاعاً  
فملكه اياه بواقطة وضع يده بطريقة غير شرعية  
ولا قانونية وما اشبه الى اخر ما فيه اما مسئلة  
جناب الويس القنصل الموما اليه وما ياتلها هذه  
اذا كان معلوماً للجهة التابع اليها الشيء المبيع  
ان البائع باع ما يملك حقيقة سواء كان ايلة له  
بطريق الشراء او بالارث وقطع لم يسبق نقل التكليف  
باسمه لعدم تحرير عقد رسمي بالمشتري او ابولة  
بالميراث فهذه يصير تحصيل الرسوم البرية او الابلولة  
التي تستحق على ما كان يلزم اجراءه لنقل التكليف  
باسم البائع وبعد ذلك يصير نقل التكليف لاسم  
المشتري ويذكر ضمن التأشير الذي يتوقع في  
النقل كما ذكر كيفية تلك البائع وما حارسه

تحصيل الرسم منه وصفة البيع منه الى المشتري الاخر وبذلك يسجل سير هذه الانتقالات بدون تكليف اربابها بتحرير صيغ شرعية عن ملكية البائعين ونقل التكليف لاصحابهم ثم لاسم المشتريين اخيرا وهنا على ما توضح لزم تحريره لدوائكم تؤمل انه مع الموافقة يصدر نشر هذا عموما للجهات لاتباع الاجراء بموجب وطيه الاوراق التي قدمها جناب الويس التتمتع الموبا اليه عدد ١٠ لكي ترسل باسم دولكم لمديرية الشرقية لاجراء مقتضى عنها حسبما توضح

اطيان زراعية - (تكليف) صورة غرة ٢٤٣٥ الصادرين نظارة الحفانية نظارة الداخلية بتاريخ ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٩٨

وردت مكانة نظارة الداخلية لما رقمه ١٦ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ غرة ٢٢٩ بناء على ما ورد لما من حضرة مدير القليوية بخصوص الاطيان الجاري مبيها من اشخاص لآخرين بمقتضى عقود صادرة من المحاكم المختلطة والاطيان الجاري مبيها بالمزاد العمومي بناء على مديونية اربابها لآخرين ويكون بعض تلك الاطيان ابلا للبايع بالارث الشرعي وليس مكلفا باسمه ويحتاج الحال لطلب البائع بالمحكمة لثبوت الورثة شرعا والحصول على الرسم المقرر للمحاكم الشرعية ويتمحل بقصد عدم تقاذيب البيع وحاصل فضر من الاشخاص المشتريين لتلك الاطيان ولكن ان ماسبق صدوره من الداخلية للجهات بناء على ما راته نظارة الحفانية بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٩٦ يقضي بعدم نفاذ البيع الذي يحصل بواسطة المحاكم المختلطة الا اذا كانت الاطيان مكلفة باسم البائع فرغوب استتراج الراي من هنا ما جيع في ذلك وحيث انه بناء على سابقة تشكي جناب الويس فصل دولة ايران بالشرقية من حصول مشتراء اطيان بموجب عقود من محكمة المنصورة المختلطة وتلك الاطيان ليست مكلفة باسم البائعين له وباقي تكليفها باسم مورثهم البائعين لهم ولهذا قد

توقفت مديرية الشرقية في نقل التكليف لاسمها بالارتكان على المنشور السابق المذكور قد حررنا نظارة الداخلية بتاريخ ١٦ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ غرة ٤٥ عرض حالات بما يلزم اتباعه لنقل تكليف ما يكون صار مبيعه من وارث او من مشتري بصفة غير رسمية ومعه يمكن تطبيقها على النوع الاول الذي اوضحه حضرة مدير القليوية اما النوع الثاني وهو ما يباع بالمزاد العمومي فهذا بما ان صيغة البيع التي حصلت عنه لم تكن بحالة توافق بين المالك والمشتري بل هي صيغة بيع جبري يحصل بمعرفة المحكمة على يد قاضي المزادات بعد توقيع محضر عليه واعلانه فيصير نقل تكليف ذلك لاسم المشتري ولزم تحريره لدوائكم للاحاطة والاوراق عدد ٢ طيه تؤمل انه بالموافقة على ما ذكر بصير درج هذا النوع وما يجري فيه ضمن ما اشير فيما حررناه بنمرة ٤٥ المار ذكرها وبكرم بارسال صورة ما يصدر للجهات

اطيان زراعية - (تكليف) منشور بشأن الاطيان الجاري مبيها من اشخاص لآخرين بمقتضى عقود صادرة من المحاكم المختلطة والاطيان الجاري مبيها بالمزاد العمومي بناء على مديونية اربابها لآخرين ويكون بعض تلك الاطيان ابلا للبائع بالارث الشرعي وليس مكلفا باسمه

لا انت مديرية القليوية اوضحت في مكانة وردت منها رقم ٣ ذي الحجة سنة ٩٨ انه متوارد لما عقود بجميع اطيان بواسطة المحاكم المختلطة وبعض ملفضات يبيع اطياف بالمزاد العمومي سيف مقابلة مديونية ارباب الاطيان الاخرين بالنظر لنسوية بعض البائعين للتوريث في اشخاص متوفين وتلك الاطيان ليست مكلفة باسمائهم بل باسم مورثهم وفي حال دعائهم للحضور الى المحكمة الشرعية لثبوت الورثة شرقا والحصول على الرسم المقرر للمحاكم الشرعية يتخلون المحاولة في عدم التوجه زعما بان ثاغيرهم ينشأ عنه عدم تقاذ

البيع ولذا واقع الضرر من المشتريين ولكون ما نشر  
من الداخلية في ٢٥ محرم سنة ٩٦ بناء على ما صدر  
من الحفانية من مقتضاء عدم نقاذ البيع الذي  
يتم بعمل بواسطة الحاكم المختلطة الا ان كانت الاطيان  
بمكثفة باسماء البائعين ورغبت المديرية النظر فيها  
يتوجب عليه عدم التنفيذ وعدم تطيل نقل التكليف  
باسماء المشتريين ومنع ضررهم من حقيقة تكليفهم  
بصاريف ما كانوا يملونها حال المشتري والموصول  
على سداد مستحققات الميري ووضعت قاعدة أساسية  
لذلك قد كتب من هنا نظارة الحفانية باستخراج  
وايها فيما ذكر فورديت مكاتبها رقم ٢٢ ذي الحجة  
سنة ٩٨ نمرة ٢٤٣ المسطرة صورها اعلاه بانظر  
بها من ان ما اوضحته بمكاتبها ١٦ للماء المرقوم نمرة  
٤٥ عرض عما يلزم اتباعه فيما يكون صار سببه  
من وارث او من مشتري بصفة غير رسمية يمكن تطبيقه  
على النوع الاول مما اوضحته تلك المديرية كما انه  
اشير عما تراءى لزوم اتباعه في النوع الثاني على  
التفصيلات الواضحة بتلك الصورة وحيث ان  
ما سبق وروده من النظارة المشار اليها بحجرة ٤٥  
التي ذكرها نشره بتاريخ ذلك الماء لجبات  
الانقضاء الاجراء بموجب على هذا يكون اللازم  
الاجراء ايضا على حساب وردت به الان افادتها  
الحاقا بما سبق نشره فقد تمحور هكذا لتلك الجهات  
ومن الجمله هذا تكمل للملومية والاجراء على الوجه  
المشروح في ٧ محرم سنة ٩٩

اطيان زراعية — (تكليف) جواب الداخلية في ٢  
ربيع الآخر سنة ١٢٩٩ (٢١)

فبراير سنة ٨٢ لنشره من طرفها لجبات الادارة بشأن  
حايكم احرار في الاطيان الصادرها عقود من الحاكم  
المختلطة وتكون اية للبيع بالارث او بالمشتري

قد علم مما توضح بافادتي الداخلية الواردتين هنا  
نمرة ١١ و ٤٠ انه لما حصل التشر من الجبات بما  
واته نظارة الحفانية من ان الاطيان الصادرها

عقود من الحاكم المختلطة وتكون اية للبائعين  
بالارث او بالمشتري انما لعدم تحرير عقد رسمي  
بالمشتري او بالاطولة غير مكثفة باسمائهم متى كان  
مطلوبا للجهة الوارد لها المقدم ان البائع باع ما يملك  
حقيقة فيعد تحصيل الرسوم الميرية او بالاطولة التي  
تستحق على ما كان يلزم احراروه لنقل التكليف  
باسم البائع بصير نقل التكليف باسم المشتري بالكيفية  
الموضحة بالمشور قد حصل ابداء معطورات في ذلك  
من مديريتي الجيزة والشرقية من حيثية عدم علم  
المديرية بحقيقة بيع الاطيان التي يجري بيعها وكون  
الوقوف على ذلك لا يتأتى الا بعد ثبوت تملك البائع  
للاطيان المبيعة منه وثبوت الورثة للاشخاص الا بل  
لم ذلك ومعرفة حقيقة ما باعوه ان كان عما  
خصهم فقط او قد اخل به شيء من حقوق باقي  
الورثة الى اخر ما فوض وحيث ان ما صرح به  
نظارة الحفانية من نقل التكليف بالكيفية التي  
ذكرت داخل تحت شرط عينته في تصريحها وما  
لم تتوفر وجود هذا الشرط طبعا لا يلزم انقاذ ما بقي  
احراروه عليه لانه قد ترون ذلك الانتقال معلومة  
الجهة التابع لها الشيء المبيع بان البائع باع  
ما يملك حقيقة سواء كان ابله لا بطريق الشراء  
او بالارث ومن المعلوم انه لدى جهالة ذلك عند  
الجهة المرقومة لا تكون مكثفة بنقل التكليف بل  
على البائع ان يجري الاجراءات المختصة به للثابة  
المذكورة كاستحصانه اذا كان المبيع ابله له

بطريق الشراء على سند رسمي وفيما اذا كان ابله  
له بطريق الارث على حجة المولة حتى بهذا لا يكون  
هناك عائق لنقل التكليف وحيث لا يوجد محذور ما  
لاتنظام وسير هذا العمل بكافة الجهات على وتيرة  
واحدة وسنجاه قويم هذا هو المنظور بنظارة الحفانية  
فاذا وافق لدى سعادتك واستصوب بقبليته ونشره  
لما تروى الجهات يتجمل ما عساه ان يحدث في بعضها من

الباحية عن مدة خمس سنوات وكل صفحة معينة لتسجيل اطيان مالك واحد (١)

(م) ٢ يلزم ان كل حساب يفتح بالمكيفة نويرة فيه الاطيان امام امانة المولين الراضعين ايديهم عليها وتجارين سداد اموالها وتترك مسافة على نياض بين اسماء واضعي اليد بتأشيرها عن التغيرات التي تحدث فيها بتد في الملكية — ومجموع حسابات واضعي اليد يكون مساوياً لمجموع حسابات المالك الاولي وعلى مقتضى ذلك تكون المكيفة شاملة المالكين الثبوتة ملكيتهم شرعاً وواضي اليد الحقيقيين في آن واحد

(م) ٣ : تقسم المكيفة الى ثلاثة اقسام — القسم الاول يعود فيه مقدار الاطيان والاموال لمزبوتة عليها من واقع للمكيفة السابقة — القسم الثاني يقتضي بالتغيرات — القسم الثالث يكون قاصراً على ما في حساب الممول بعد كل تغيير يحدث سواء كان بالاضافة او التزويل من الملكية — (م) ٤ لاجل معرفة صافي حساب اي واضع يد في اي وقت كان يجيبه ان يوضع في السطر الاول من اخطاء المصلحة (الجملة الاموال المطلوبة من الممول) كمية المبالغ المطلوبة منه وكمية الاطيان الواضحة يده عليها وتجند هذه الارقام عند حصول التغيرات في الملكية بكمية ان الرقم الاخير يدل على حاسبة حساب الممول

(١) انه وان كان قيد الاطيان مربوط عليها اموال بالمكيفة باسماء المولين هو بموجب لهولة تحميل الاموال وبه تتم لهولة لجهة المولي لكن لا يسع ان تنكر اجبة كل مالك في طلب الاقرار من جهات الادارة على حق ملكيته بمدة ظاهرة وبالاخص في ان اداءه الاموال يكون شيئاً بموجب مخالصة أي (اوراد) تتحرر باسمه الامر الذي لا ياتي الا من بعد اتمام عملية التكليف فتسديد الاموال وثبات التسديد باوراد مستوفية باسم الممول الذي اجري التسديد يدر من الوجة القانونية المهمة من حيث ثبات الملكية وبمصرها بوجع بخصي المدة الطويلة (مادة ٢ من لائحة الاطيان) ومن حيث ان المولين ملزمين باداء الاموال المربوطة عليهم فالزامهم هذا يجعل لهم الحق في استعواذهم على كافة المستغقات اللازمة وفي استنصافهم من الصلح على مراعاة لكافة الاجراءات

الايتانيان كاحصيل بمديرية الجزيرة الشرقية بومصر بالاجراء والاوراق بنماها عدداً ٤٦ مادة طليه

(تكليف) منشور من المصانة اطيان زراعية — للمحاكم الفرعية في ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٥

جناب مدير الكريدي فوسيه قدم لهذا الطرف شكوى بتاريخ ٢٠ يناير سنة ٨٥ في شأن التفسير المحامل من المحاكم الشرعية في قلع جهات الادارة بالمعز أو الاحكام التي يمتد بها عليها نقل ملكية الاطيان مستدلاً على ذلك بما جعله لثلاث ابلق من امة اشترى الطيان بطريق الملية امام المحاكم المخططة ولم يحصل من منذ التفتين الى نقل ملكيتها باسمه زين ما ينشأ عن هذا التفسير من عدم نقل التكليف اولاً فاولاً باسمه من تداول بينهم الاطيان بالنوع والقيمة وما ينجم عن ذلك من المشاكل والصعوبات والاضرار وحيث ان المحاكم المخططة جارية توصيل صور المفرد التي تقرر جهه اولاً فاولاً الى المحاكم الفرعية ومن هنا يعلم ان المامير محصور في اتجاهاك الشرعية المذكورة على ان ذلك مضاد للشعوبات السابقة مدور بها من النظارة فلذا وتكون تليق تلك المفرد والاحكام في اوقاتها من ام ما يجب الاعتناء به مما لا ينشأ عن ذلك من المشاكل والمصعوبات التي تعود على المصنبت فيها قد صارت الشر للمحاكم الشرعية بما ذكر وهذا لحضرتكم نصير الملاحظة بكمال الدقة والالتفات لحسن ادارة هذا العمل في اوقاته بدون حصول اذى تاخير كما هو مقضي المشورات المتألف ذكرها مع الافادة عن تاريخ امر عقد ضار تليف للمعكة مركز خضرتكم ومقدار ما يكون باقياً تحت التبليج ببيان تواريخ وروده لتلك الطرف ليظهر (حانية) هذا مع ورود افادة عن تاريخ امر عقد ضار تبليجه من المحكة مركزكم للمحاكم المخططة ومقدار ما يكون باقياً تحت التبليج اليها وحاسبة ليظهر اطيان زراعية — (تكليف) (تسلا من كتاب القوانين المقارية في الديار المصرية لياسة ج ل غوست)

تعليمات مختصة بالمكلفات

(٩ في ابريل سنة ١٨٩٢)

(م) ١ : اذتو المكيفة مختص لتسجيل جميع اطيان

(م) ٥٠ يوضع في خانة المحفوظات بالقسم الثالث تمويض المقابلة امام اسم كل محمول سواء كان مالكا او وارض يد يراعاة اثبات صافي المقابلة باذاه الاحواض والقبالات التي دفعت عن اطيائها المقابلة (م) ٦ التقييد في المكلفة يشمل اساء واضعي اليد وبيان الحيفان ومقدار الاطيان المربوطة عليها اموال وبيان انواعها سواء كانت خراجية او عشورية وضرورية كل نوع منها ومقدار الاطيان الواضع يده عليها كل محمول والاموال الجاري خدادها — (م) ٧ الاطيان ثور في المكلفة ببيان حيفانها او قبالاتها وكسور الفدان يوضح بالقيوط والسهم وفيات ضراب الاطيان يصير احتسابها بالجنبة والمليم — (م) ٨ الاطيان التوالف المرفوع باموالها (ما عدا اكل البحر والنافع العمومية او محجوزات المساحة التي يتصرح برفها مع اموالها نالها) هذه تورد باسم كل من المولدين حوض حوض فدان فدان بدون تمويل — (م) ٩ الاطيان التي تعطى بدون مال لمدة معلومة تورد بالمكلفة بالفدان فقط وتأشر في خانة المحفوظات عن مواعيد ربط الاموال عليها (م) ١٠ بانتهاء تلك المواعيد يورد في حساب المحمول بياض الاضافة مقدار الاموال التي تربط عليها اما مقدار فدانها حيث سبق قيده في حساب المحمول بقسم ربط الاموال فلا يلزم قيده ثانيا في باب المكلفة باجراء العدل بدقائر التحصيل المستحق عليها تسليمها او استيفائها بموجب ما تقتضيه القوانين واللوائح المتبعة الاجراء وبالانصاف فان عدم التيد باسم المالك الحقيقي للاطيان قد يكن ان يقرت عليه المطالبة باموال مستحقة على اشخاص خلاف الشخص الواقع مطالب بها وتستلزم الحالة توقيع محجوزات في غير محلها يشأ منها تفتيشات

وبما تقدم يتضح ان استماع الحكومة من قبل التكليف باسم المحمول بدون سبب موجب لذلك يجعل المصلحة عرضة للمطالبة بتعويضات نظير الضرر المحمل حدوثه بسبب هذا الاستماع والمك في طلبات التعويضات المذكورة هو نجاح من اختصاص الحاكم المختلة طبقا لبادي ١٦٠١ من لائحة ترتيبها (م) من محكمة الاستئناف المختلة في ٢١ ابريل سنة ١٩٩٧

الاضافة — (م) ١١ هذه القاعدة تنسري ايضا على الاطيان المربوطة عليها اموال مقتضى تعديلها بعد مدة من الزمن فيناشر في خانة المحفوظات عن التواريخ التي تحصل فيها هذه التبدلات — (م) ١٢ يفتح في آخر المكلفة حسابان مخصوصان تورد فيها اموال الحكومة اولها تحت عنوان (منافع عمومية) يورد فيه مقدار الاراضي المستعملة في المنافع العمومية مثل جسور وترع وطرق ومقارنخ ببيان حيفانها وثانيها تحت عنوان (الاراضي الحرة) تورد فيه الاطيان ملك الحكومة — (م) ١٣ المكلفة تشمل اطيان الباحية كافة بدون استثناء وكية الاطيان والاموال المطلوبة من كل محمول يصير جمعا في اخر كل صفحة وتليقها ببول الصفحة الثانية وعلى ذلك فجميع المقادير الواردة في المكلفة يكون مضاعفا لمقدار اطيان الناحية وهذه الكية لا يصح تغيير شي فيها بعد تكوينها وانضم عليها من المدير — (م) ١٤ الاطيان التي تعطى بعد تحرير المكلمات تورد في قسم التفتيشات — (م) ١٥ الاطيان التي تكون من طرح البحر تورد في حساب اصحاب البحر التفتيشات التي تجريها المديرية لما الاطيان اكل البحر فتورد في باب التنزيل ببيان احواضها ومقدار اموالها — (م) ١٦ التفتيشات تورد في القسم الثاني من المكلفة بموجب اذن من المدير او من ينوب عنه وفر وتواريخ الاذونات المذكورة تنوضع في الخانات المدة لها وفر حسابات اصحاب الشأن بالمكلفة تنوضع امام كل عملية في قسم التفتيشات — (م) ١٧ قسم التفتيشات — ليس بمجمل فقط لتسجيل التفتيشات التي تحدث في حسابات المولدين في القسم الاول من من المكلفة بل انه يخصص ايضا لتيد الحسابات الجديدة التي تنقح بعد تحرير المكلفة والتوقيع عليها (م) ١٨ التفتيشات التي تحدث بين واضعي اليد يحرر عنها كشوفة سنوية بمعرفة ميارف الالاد ويتصلق عليها بالصفحة من مشايخ وفاضي الناحية

(م) ٥٠ يوضع في خانة المحفوظات بالقسم الثالث تمويض المقابلة امام اسم كل محمول سواء كان مالكا او وارض يد يراعاة اثبات صافي المقابلة باذاه الاحواض والقبالات التي دفعت عن اطيائها المقابلة (م) ٦ التقييد في المكلفة يشمل اساء واضعي اليد وبيان الحيفان ومقدار الاطيان المربوطة عليها اموال وبيان انواعها سواء كانت خراجية او عشورية وضرورية كل نوع منها ومقدار الاطيان الواضع يده عليها كل محمول والاموال الجاري خدادها — (م) ٧ الاطيان ثور في المكلفة ببيان حيفانها او قبالاتها وكسور الفدان يوضح بالقيوط والسهم وفيات ضراب الاطيان يصير احتسابها بالجنبة والمليم — (م) ٨ الاطيان التوالف المرفوع باموالها (ما عدا اكل البحر والنافع العمومية او محجوزات المساحة التي يتصرح برفها مع اموالها نالها) هذه تورد باسم كل من المولدين حوض حوض فدان فدان بدون تمويل — (م) ٩ الاطيان التي تعطى بدون مال لمدة معلومة تورد بالمكلفة بالفدان فقط وتأشر في خانة المحفوظات عن مواعيد ربط الاموال عليها (م) ١٠ بانتهاء تلك المواعيد يورد في حساب المحمول بياض الاضافة مقدار الاموال التي تربط عليها اما مقدار فدانها حيث سبق قيده في حساب المحمول بقسم ربط الاموال فلا يلزم قيده ثانيا في باب

المختلة باجراء العدل بدقائر التحصيل المستحق عليها تسليمها او استيفائها بموجب ما تقتضيه القوانين واللوائح المتبعة الاجراء وبالانصاف فان عدم التيد باسم المالك الحقيقي للاطيان قد يكن ان يقرت عليه المطالبة باموال مستحقة على اشخاص خلاف الشخص الواقع مطالب بها وتستلزم الحالة توقيع محجوزات في غير محلها يشأ منها تفتيشات

وبما تقدم يتضح ان استماع الحكومة من قبل التكليف باسم المحمول بدون سبب موجب لذلك يجعل المصلحة عرضة للمطالبة بتعويضات نظير الضرر المحمل حدوثه بسبب هذا الاستماع والمك في طلبات التعويضات المذكورة هو نجاح من اختصاص الحاكم المختلة طبقا لبادي ١٦٠١ من لائحة ترتيبها (م) من محكمة الاستئناف المختلة في ٢١ ابريل سنة ١٩٩٧

وعلى المديرية ان تورد هذه التغييرات في المكلفات باسمها اذ بابها — (م) ١٩ لا يجوز نقل التكليف من مالك للمالك اخر ما لم يكن بموجب اجراءات مثبتة صحة الملكية ويكون ذلك بموجب اذونات بمقتضى المدير او من ينوب عنه — (م) ٢٠ الاطيان المباعة يجري تنزيلها من حسابات البائع في باب التنزيل وتضاف بحساب المشتري في باب الاضافة وفي حالة ما اذا كان المشتري ليس مفتوحا له حساب بالمكلفة فيفتح له حساب مخصوص — (م) ٢١ عندما يبتل لزوم قطعة ارض من المنافع العمومية يجري تنزيلها من حساب المنافع العمومية وضافتها بحساب الاراضي الحرة — (م) ٢٢ الاراضي الحرة التي تؤخذ للمنافع العمومية تستزل من حساب الاراضي الحرة وتضاف بحساب المنافع العمومية (م) ٢٣ الاطيان التي تؤخذ للمنافع العمومية يجري تنزيلها مع الاموال المربوطة عليها من حساب المالك وضافتها بحساب المنافع العمومية — (م) ٢٤ عند ما يباع شيء من الاطيان ملك الميري لاحد الاعالي يجري تنزيهه من حساب اطيان الميري الحرة وضافته بحساب المشتري الجديد بقسم التغييرات بيان فية الفريفة ومقدار الاموال — (م) ٢٥ عند ورود حقود نقل الملكية يجب على المديرية التأشير عنها بدقتر قسمة وترسل القسمة البرائية للصراف لعمل التغييرات بمقتضاها في الجرائد وهذه القسمة يلزم اعادتها للمديرية في مسافة عشرة ايام وعند ورودها للمديرية يجري التغييرات في المكلفة — (م) ٢٦ الاوراد التي تستعمل بناء على هذه التغييرات يجب مراجعتها بمعرفة المديرية وختما والتأشير عليها بالصحة قبل تسليمها والتسليم بموجبها

اطيان زراعية (مال - مرفوعات) (تقلا من كتاب القوانين المقارنة في الديار المصرية بلطامه ج ل - غورست

### الباب الثامن

(في المرفوعات)

### لائحة الاطيان

(٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

(م) ١٢ اذا لزم الحال لمصلحة الري العائد منها المنافع العمومية واصلاح الاراضي الى حفر ترع او اعمال جسور او انشاء قناطر او نحو ذلك او بحسب الاقتضا جرى اعمال طرق عمومية او انشاء ابنية تتعلق بلوازم المصلحة واخذ لذلك اطيان خراجية واستوجب رفع مالها على جانب الميري فالاطيان التي يرفع مالها لا يكون الرفع الا بعد العرض والاستئصال على امر الرفع وذلك من بعد اخذ مقامات الاطيان المذكورة بمعرفة المهندسين واستيفاء حقيقتها وصحتها بمعرفة المديرية قبل العرض — وكذلك من الان فصاعدا اذا كان يحصل اكل بحر بالاطيان الخراجية او العشورية ولم يتكلف جزيرة في مقابلة ما آكله البحر من الاطيان في البلدة التي حصل بها ذلك فعند المساحة يصير رفع مال او عشور ما اتلفه البحر على طرف الديوان بعد العرض وصدر الامر (١)

(١) انه لاية تاريخ صدور الامر العالي الرقم (٣٣) ربيع آخر سنة ١٣٠٧ - ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩) الذي تقرر فيه مبدئيا رفع اموال الاطيان التي لا يمكن نذاها كانت كل قطعة من الاراضي المربوطة على مال بالقطر المصري سواء استعملت او لم تستعمل تحت شمر او لم تات فلا بد من تادية مالها وما كان يستثنى من ذلك الا الاراضي التي تؤخذ للمنافع العمومية فالاراضي التي يحصل اتلافها وعدم صلاحيتها للزراعة بسبب ائصال المنافع العمومية يجب اجبارها بمائلك الاراضي الداخلة في ذات المنافع العمومية (بد ١٠ ويند ١٢ من لائحة الاطيان ويند ٣٤ من لائحة مجالى تفتيش الزراعة) (حكم من محكمة الاستئناف المستعجلة في ١٩ فبراير سنة ١٨٩١)

❖ لائحة المقابلة ❖

( ٣٠ اغسطس سنة ١٨٧١ )

(م) ١٨ تلؤل وكيان النواحي المعدين لاختـ مباح  
الزراعة ومصحات الاجران المقررة الى زمام كل ناحية  
بحسب لائحة المساحة وازاخي المياقي التي بكل بلد  
جميع ذلك لا يجوز ادخاله في تصريخ الاعطاء المرخص  
به في البنود السابقة بل تبقى على ما هي عليه لارتفاع  
اعالي النواحي بها بدون مقابل

❖ امر عال ❖

( في ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ )

(م) ١ الاراضي المزروع ملكيتها اما المصلحة السكك  
الحديدية الميرية او لانشاء السكك والطرق او  
لانشاء تونج المرور وتونج الري او لانشاء  
الجسور الموجودة على شاطئ النيل او الترع  
يصير تعيينها بمعرفة مستغلمي مصلحة التاربع حال  
عمليتها اول باول وتوافي من كافة الاموال القارية  
(م) ٢ ممنوع اجراء اي زراعة كانت في الاراضي  
التي يصير مصادرتها من الاموال - انما اصحاب  
الاملاك الكائنة اراضيهم على السواحل يمكن  
التصريح بهم لاجراء زراعات فيها معينة بموجب تصريخ  
خصوصي من ناظر الاشغال العمومية مقابلة مبلغ معين  
يدفع مقدما (م) ٣ جميع احكام الكود والقوانين  
والوائح والظمانامات وجميع عوائد وطبايع قديمة او  
حديثة مضادة لهذا الذكر وتعتبر ملغية ولا عمل لها

❖ امر عال ❖

( في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ )

(م) ١ الاطيان الخراجية والمشورية التي تؤخذ  
لنفع العمومية مثل السكك الحديدية الميرية والترع  
والجسور والمصارف العمومية والطرق العمومية وانشاء  
القناطر والابنية التي تتعلق بلوازم المصلحة العمومية  
ترفع اموالها او عشرورها لارباها - وفي كافة الاحوال

لا يتصرح بالرفع الا اعتباراً من يوم الطلب (١)  
(م) ٢ الاطيان التي ياكلها البحر تصير للماملة  
فيها يقتضى بندي ١٤١٢ من لائحة الاطيان -  
(م) ٣ الاطيان التي تثلث من نهيل الرمال  
عليها ولا يمكن احوال طرق هندسية لاستصلاحها  
وكذلك الاطيان التي تفصلها الرمال من اطيان  
الجزائر ترفع اموالها او عشرورها لارباها من يوم  
الطلب وتصير معاينتها في كل سنة وما ينظر استصلاحه  
منها للزراعة تقدر له حرية بحسب ما يساوي وقت  
المعينة بنسبة حوضه او قبائله وتربط على اربابه من سنة  
المعينة - (م) ٤ يجوز رفع اموال الاطيان التي تمتل  
زراعتها من المقاطع التي تجربها مصلحة الري عند  
صرف مياه النيل من حضان الوجه القبلي عن  
سنوات بوابها من الزراعة وتصير معاينتها سنوياً  
وكل ما استصلح منها للزراعة تقدر له حرية بحسب  
ما يساوي وقت المعينة بنسبة حوضه او قبائله  
وتربط على اربابه من سنة المعينة - وكذلك  
يكون الاجراء في الاطيان التي تمتل زراعتها  
بسبب المقاطع الجيرية التي تحدث من فيضان النيل  
(م) ٥ يجوز ايفارفع اموال او عشور الاطيان  
التي تصير سباحة وغير صالحة للزراعة بسبب ما  
يحصل لها من النشع من مجاورتها للترع العمومية  
او من فيضان بركة فارون (بالفيوم) - او من  
استمرار تسلط مياه المصارف عليها او من عدم وجود  
مصارف عمومية لها وبثبت من التحقيق الاداري  
انه ما كان في قدرة اربابها وقائنها من التلث باي  
وجه من الوجوه وتجرى معاينتها في كل ثلاث  
سنتين بالاكثروما يوجد منها قابلاً للزراعة تربط  
عليه الضريبة بحسب ما يستحق - (م) ٦ الاطيان

(١) ان الماجرة المحكومة من رفع اموال من المستقبل  
لا يسوغ اعتبارها كقرار نهائية للممول في المطالبة من الماشي  
(م) من محكمة الاستئناف المتخلطة في ٢٩ يناير سنة  
( ١٨٩١ )

تستصلح للزراعة ويحكم بربط اموالها عليها يصير اعلانها اذاريًا لا صلبًا للشأن ويجوز لهم المعارضة فيها امام نظارة المالية في مدة لا تتجاوز الثلاثين يومًا اعتبارًا من تاريخ الاعلان والقرار الذي يصدره اخيرًا ناظر المالية يكون نهائيًا ولا يقبل الطعن فيه مطلقًا لا امام الادارة ولا امام الحاكم القضائية (م) ١٠ المتاراضات التي تحصل في قرارات ناظر المالية يصير تقديمها الى نظارة المالية ويكون مرافقًا معها الاعلان الصادر للممول من المديرية وكل معارضة تحصل بعد انقضاء الثلاثين يومًا المنوه عنها في المادة السابقة اولا يكون مرافقًا معها اعلان المديرية وايصال معطى من خزينة المديرية دال على دفع التأمين المتكلم عنه في المادة الآتية تكون لاعية لا عمل لها - (م) ١١ يجب على مقدم المعارضة ان يدفع على سبيل التأمين مبلغًا تقديريًا يوزن مقداره قيمة اموال او عشور الاطيان المقدم بصددها المعارضة عن سنة واحدة حسب مقدار مساحة المين في القرار الابتدائي - وهذا التأمين لا يرد لصاحبه الا اذا ظهر من القرار النهائي الذي يعطى من ناظر المالية صحة للمعارضة - اما اذا كان القرار النهائي يؤيد القرار الاول بدوئ تعديل لصالح المعارض فيكون مبلغ التأمين حقًا للحكومة في نظير مصاريف اعادة التحقيق - (م) ١٢ طلبات رفع الاموال والمنازعة في قيمة الضرائب لا يمكن في اي حال ان توقف دفع الاموال المطلوبة بل يلزم دفعها تحت استردادها اذا صدر امر برفعها - (م) ١٣ تصل لائحة بمعرفة ناظر المالية شاملة للاجراءات التي يلزم اتخاذها لتنفيذ احكام هذا الامر وبعد التصديق عليها من مجلس النظار يعتمد العمل بها - (م) ١٤ لطلبات الجاري فحصها والحالة هذه يصير الاجراء فيها بالتطبيق لاحكام هذا الامر - واذا تقرر رفع شيء لا يكون ايضًا الا اعتبارًا من تاريخ الطلبات المذكورة

التي تحصل المطالبة من اربابها برفع اموالها بدعوى انها صارت مسبوغة ولا ينتفع بزراعتها وثبتت من التحقيق الاداري ان تلفها كائن من اجباب غير التي ذكرت بالمادة السابقة ترفض الشكايات المختصة بها ولا يرفع شيء من اموالها - (م) ١٧ معاينة وتحقيق الاطيان التي تؤخذ للمنافع العمومية والتي تميز سباحتها يكون بمعرفة لجان تركيبي من مندوب من كل من نظارة المالية والمديرية واثنين عمد اهل غيره يتبعها المدير - وفي الاحوال التي يكون الماخوذ فيها لمنفعة عمومية تتعلق بمصلحة السكة الحديد او الاشغال العمومية يجوز ان يقيم الى اللجنة مندوب خصوصي من قبلها وامارياتي الانواع فتكون معاينتها وعمل تحقيقها بمعرفة لجان تعيينها بالمديريات (م) ١٨ التحقيقات التي تجريها اللجان تنظر في هيئة وتشكل بكل مديرية من المدير بصفة رئيس والوكيل والباشندس والباشكاتب وقراراتها تقدم لناظر المالية ولكن ما لنا أي لنظاره المالية انه مستحق رفع امواله تصدر عنه قرارات من ناظر المالية (١) (م) ٩ القرارات التي تصدر من ناظر المالية عن الطلبات التي يقرر رفضها او عن الاطيان التي

(١) حسب الامر الكلي الرقم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ المتعلق برفع اموال الاطيان الثالثة ليس من اختصاص المديرية اصدار امر بالرفع نهائي بل فقط لما ان تقرر التوقيف بصفة مؤقتة ولا يسرع لها ان تم من بادي رأيا فيها اذا كانت احكام الامر المشار اليه تطبق او لا تطبق على الاطيان المطلوب رفع مالها اذا ان الحكم في الطلبات راجع لنظارة المالية

والاطيان التي تستصلح للزراعة يجب قبل ربط الاموال عليها اجراء تحقيق منها بحضور ارباب الشأن والمالية اصدار القرار النهائي باعتماد الربط وليس من اختصاص المديرية ان تمح من بادي رأيا بربط الاموال في الاطيان المذكورة (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢ ابريل سنة



## \* لائحة مصدق عليها من مجلس النظار \*

( بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩ )

(م) يجب على اصحاب الاطيان التي تؤخذ للنازع العمومية والتي تصير مبيحة المبيحة كيديها بالمادين الأولى والخامسة من الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ان يقدموا عليها بمخصوصها مباشرة الى المديرية اكانت فيها الطوق - بمرور الطليات المذكورة يجب على المديرية ان تسجلها بنوع مبيحة في سجل مخصوص يد لذلك ثم يجري المباحث والتحقيقات اللازمة عنها - (م) يجب على اصحاب الاطيان التي يأكلها البحر من الطيات العلو والتي تلتف من تهايل الزنابل والتي تمتل زراعتها من المناطق ان يقدموا طلباتهم في شأنها مباشرة الى المديرية في المواعيد الآتية - (اولاً) - اكل البحر من الطيات العلو تقدم طلباته من ٢٤ كيك لغاية ٢٢ بشين من كل سنة (اي في بحر دهرى بدير وديار)

(ثانياً) الثالث من تهايل الزنابل تقدم طلباته في بحر شهر طوبه من كل سنة (من ٨ يناير لغاية ٦ فبراير)

(ثالثاً) الاطيان التي تمتل زراعتها من المناطق تقتصر

على اراضي بحر دهرى وديار وبرجات من كل سنة (اي في بحر المدة من ٧ فبراير لغاية ٧ ابريل) - (م) ٢

الطيات التي حصل التكلم عنها في المادتين الأولى والثانية يجب ان تكون مكتوبة على ورق نغمة ومثبتة فيها ما هوأت

(اولاً) اسم ولقب المالك ومحل اقامته - (ثانياً)

مقدار الناف من اطيانه - (ثالثاً) نوع الاطيان

ان كان حراجياً او عشوريا - (رابعاً) السنة التي نال

فيها الاغلاف - (خامساً) المحوض او القبالة ان امكن

(سادساً) اذا كان منقوصاً على الطين مقابلته ان لا

(م) ٤ تحقيق ومساحة الاطيان التي تؤخذ للنازع

العمومية والتي تصير مبيحة وغير مبيحة للزراعة يكون

بمعرفة الجان التي اشارت عنها المادة (٧) من الامر العالي

الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ويجب على من

يأتان ان يحقق ابداء صحة حدود الاطيان المطلوب رفع

مائل الثالث منها من الصحيح والناقص الموجودة يد

اربابها وما لا يوجد له حجاج او تقاسيط يكتفي ببقية

من الكشوفة التي تطلب من سيارب البلاد غير المختص

بكل قبالة او بكل حوض ومن الارشاد من العبد والمشاغ

بالدلالة على باب الجاورة عن المحذور - (م) ٥ تخفف

ومساحة الناف من باقي الانواع التي قررها الامر العالي

الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ يكون بمعرفة الجان

تشكل بمعرفة المديرين وكل لجنة تكون مركبة من معاون

المركز او معاون من المديرية بصفة مأمور ذكاب واحد

مساح وثلاثة عدد يتخون من المؤنق باستقامتهم وامانتهم

(م) ٦ يجب على الجان قبل الشروع في العمل ان تحصل

على كشوفة من المديرية ببيان السابق رشفه لارباب

الطليات من الانواع التي بخلاف الجوارى المرجحة من

هذه الكشوفة عند اجراء العمل في محل الواقعة حذراً من

تكرار المساحة عن طين واحد - (م) ٧ ما ينبغي من

الاطيان السباح تعمل له رسومات تقديرية بمعرفة من يقرر

من المهنيين ميثا فيها حدود كل قطعة وتقاسمها حسب

قوائم المساحة - (م) ٨ التحقيقات التي تعمل يلزم

ان تحرر بها عناصر مسدودة في محلات الواقعة على ورق

مخدوم من المديرية ويصح عليها اول باول من مأموري

الجان واصحاب الشأن باعد والمشاغ ويكون هذه العناصر

شاملة لجميع البانات التي تستلزمها حالة كل نوع يخ

ملاحظة استنباه التوضيح بمختصر تحقيق الاطيان السباح

عن الزمن اللازم لاستصلاحها اذا كان ينظر في حالتها

انها تستلزم قبل البانات بين المبيحة بالامر العالي الصادر

بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ - (م) ٩ جميع الانواع

التي اشار عنها الامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر

سنة ١٨٨٩ ما عدا ما يؤخذ على ذمة النافع العمومية

اللازم تقديم طلباته في حال اخذ يجب اليه في مساحها

وصمم اللازم لها في المواعيد الآتية - (اولاً) الثالث

من تهايل الزنابل في بحر المدة من ١٥ اشير لغاية ١٤

برموده (اي من ٢١ فبراير لغاية ١١ ابريل) - (ثانياً)

اطيان الجوارى في بحر المدة من اول برجات لغاية

بشش (اي من ٦ مارس لغاية ٦ يون) - (ثالثاً)

اكل البحر من الطيات العلو في بحر المدة من ٨ برجات

لغاية ٧ يونه (اي من ١٦ مارس لغاية ١٢ يونه) -

(رابعاً) الاطيان التي تصير مبيحة في بحر المدة من ٢٤

برجات لغاية ٢٥ ايب (اي من اول ابريل لغاية يولي)

(خامساً) الاطيان التي تستلزم زراعتها من المناطق في

بحر شهر بشش (اي من ٨ ماه لغاية ٦ يونه) - (م) ١٠

اخذ الجشائي على ١٠ يؤخذ النافع العمومية وعلى

الاطيان السباح يكون بمعرفة الجان يشكها ناظر المالية عند

حلول وقت عمل الجشفي بناء على طليات يرسلها المديرين

لتظاهرة المالية قبل حلول هذا الوقت بمدة تكفي لاتخاذ

اتخاذ هذه الجان ووضوهم لحل الواقعة مباشرة العبد

اما اخذ الجشائي على ما يجري مساحته من باقي الانواع

فيصور اجراءه بمعرفة الجان فيها المديرية من اصحاب

الدرجات الاعلى عن اجراء المساحة الاصلية ويجب انقار عمل الجشائ عن عوم الانطاع عدا ما يوجد للظناض النموية والسباح لغاية المايعة الائمة - «اولاً» الثالث من نهال الرمال لغاية ٥ بشس «الموافق ٢٢ ميه» (ثانياً) اطيان الجزائر لغاية بونة «الموافق ٦ يولي» (ثالثاً) اكل الجهر من اطيان المللو لغاية بونة «الموافق ٦ يولي» - (رابعاً) الاطيان التي تمطل زراعتها من المقاطع ثلابة بونة «الموافق ٦ يولي» - (م) ١١ يلزم ان قوام او دفاتر المساحة تكون محتومة بضم للمديرية ويلزم ان العمل فيها يكون بناية الدقة والاستيفاء والانظام خلدا من التصحيح والقطش ويصح الاحوال التي تؤدي الى الشبهة وعلى ماموري الجبل واعضائها وسائر عاها انقح يومياً على ما يصير مساحته منهم ومن ذوي الشأن او وكلاهم بعد توكيده وتقطعه بالعري بدون تأخير الختم من يوم الى آخره (م) ١٢ يجز لتمام كل مساحة تحدر على حفاترها او قوطها للتصديقات النهائية من جميع حال الجبل وتوضع في الجواهر داخل مظاريف مضبوطة ومضانة وتعلم بالشع الاجهر من مامور الجبل وترسل في الحال الى المديرية بالافادة اللازمة - (م) ١٣ المظاريف المذكورة بالافادة السابقة تنص على يد المدير او وكيل المديرية والشكائيات وفي وجدت خالية من كل شية بتأشير عليها بذلك وتعمل فيها الاجراءات التي قررتها هذه اللائحة اما اذا وجد فيها شيء وكان يهدي الى الشبهة تفصل المبادرة بعمل الحضر اللازم عنه ليكون اساساً لمحاكمة المسؤولين - (م) ١٤ اعال الجبلان التي يظهر من الجبلان سقوط احداهما سواء كان لحال في المساحة بالنظر لظهور مرفوعات فيها زيادة عن اربعة في المائة او لا، اعال الفش في العمل بماي نوع من الانطاع يجب اعادة تحقيقا في محل الواقعة بمعرفة اللجنة التي اجرت عمل الجشفي وبمضور عال اللجنة التي اجرت العمل الابتدائي وتعمل الجواهر اللازمة ميثاً فيها كيفية التحلل ج بعد التوقيع عليها من الجميع تقدم الى المديرية في الحال لاجراء ما يقتضي منها والمبادرة ايضاً بمحاكمة المسؤولين فيها (م) ١٥ الاطيان التي تصير سباحاً وغير صالحة للزراعة وينتزع رفع مالها او عشورها لاربابها يلزم معايتها في الاوقات للمعاينة بمحاضر التحقيق في المادة الثالثة (م) ١٦ الاطيان التي تمطل زراعتها من المقاطع والتي تقسدا الرمال من اطيان الجزائر وكذلك الاطيان التي تملك من سفي وقايل الرمال عليها من اطيان الخطاجر ونحوها يجب معايتها سنوياً بمعرفة الجبلان المتو عها في لادة الخامسة من هذه اللائحة وهذه المعاينة تجري في



(في ١٨ يونيو سنة ١٨٩٠)

(م) ١ الاطيان التي تقسدا الرمال من اطيان الجزائر يجز مساحتها سنوياً ضمن مساحة الجزائر وتوضع اموالها وعشورها بدون لزوم لتقديم طلبات عنها من اربابها وما يظهر استصلاحه منها للزراعة يربط على اربابه بضربيته الاصلية كما

سنة ١٨٩٢ بان الاطيان الجنيه باموالها بالموازين من سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨١ التي مع بقائها غير منزعجة لغاية تاريخ معاينتها لاتوجد منطبقة على احكام الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ويلزم رد الاموال عليها من تاريخ المعاينة فلا تربط عليها الاموال الا من السنة التالية لسنة تصديق نظارة المالية على قرارات هيئة المديرية وما يربط عليها في مدة السنتين الاوليين لا يكون الا بوانوع نصف شريبتها مع مراعاة الضرائب الجديدة التي تفرضت لكل مديرية بمعنى انه يصير اعتبار الضريبة الاكبر لنصف الضريبة الاصلية وبانقضاء مدة السنتين المذكورتين تربط عليها الضريبة الكاملة فصار اللازم ملاحظة عدم تأخير ارسال النتائج والقرارات التي تعطى من هيئة المديرية الى نظارة المالية حتى لا يحصل ادنى تأخير في رد اموال تلك الاطيان ثم الاطيان الغير مجية باموالها بالموازين التي تقدم عنها طلبات انها تالفة وفي حال المعاينة وجدت غير منزعجة وصار رفضا لعدم انطباقها على دكرتي ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ فهذه ايضا يصير معاملتها بالتطبيق لما سبق ابضاحه ولكن مطلوب ان هذا المنشور يشمل كافة الاطيان التي سبق تحقيقها والتي يصير تحقيقها بمعرفة لجان التوالف وانما لا يدخل في حكمه الا الاطيان التي تضع حال معاينتها انها غير منزعجة بالكلية ويلزم لاصلاحها مصاريف

مال شراقي -

(في التجاوز عن اموال الاطيان الشراقي)

❖ قرار من مجلس النظار ❖

(في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٨)

ان اطيان الوجه البحري والاطيان التي تزيع صيفيا على التربة الارياحية واطيان مديرية

كان جاريا ذلك قبل صدور الامر الرقم ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩) (٢) تستمر مرعية الاجراء باقي احكام الامر الرقم ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

❖ منشور من نظارة المالية ❖

(في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩١)

انه تسهلا لارباب الاطيان البور التي تحت الربط والاطيان التالفة المرفوعة اموالهم مؤقتا واقبالهم على استصلاح تلك الاطيان واستعدادها للزراعة قررت نظارة المالية انه من الآن فصاعدا كافة الاطيان التي تكون من هذا القبيل لا يربط عليها اموال الا من ابتداء السنة التي ينتج فيها محصول جيدا نوعا هذا من جهة ومن جهة اخرى اذا كان احد اصحاب الاطيان يقدم للمديرية طلبا مبينا به موانع الاطيان التي من هذا القبيل ومقدار مساحة ما يرغب استصلاحه فيربط عليها ضريبة مؤقتة لمدة سنتين اعتبارا من السنة السالف ذكرها وهذه الضريبة تكون موازية لنصف الضريبة التي كانت مربوطة على الاطيان سابقا واذا كانت الاطيان من البور التي تحت الربط فيربط عليها نصف ضريبة الاطيان التي تعادها بذات الخوض او القبالة وبانقضاء السنتين يربط بالضريبة الكاملة بحيث انه لا يلزم زيادة حدود نيات الضرائب بل ان فية الضريبة المؤقتة السابق الكلام عنها تؤخذ من ضمن قيمات الموجودة بالمديرية مما يقارنها سواء كان من الفية الاعلى او الادنى

❖ منشور من نظارة المالية ❖

(في ٢٤ يولييه سنة ١٨٩٢)

بناء على قرار اللجنة المالية المؤرخ في ٢٧ يولييه

ان رفع نصف الضريبة لا يكون الا بعد الثبوت الكافي على انه صار يرضى بها بواسطة الآلات بمعرفة المديرية بالاتحاد مع رجال الهندسة ولا يقبل باي حالة كانت رفع نصف الضريبة الا بتصديق وقرار من نظارة الاشغال - وكذلك صار اطلاع المجلس على صورة التعليمات المراد اصداها من نظارة المالية عن مساحة الاطيان الشراقي المشتملة على خمسة وعشرين بندا وافر عليها مع محمد يديماذ اول ابريل سنة ١٨٨٩ اتام اجراء المساحة

### صورة التعليمات

(م) اقبل الطلبات التي تقدم من ارباب الاطيان الشراقي لثاية يوم ٣٠ هاتور الموافق ٨ ديسمبر والطلبات التي تقدم بعد مضي هذا اليوم تعتبر لاغية ولا يلتفت لها -  
(م) الطلبات التي تقدم يلزم ان تكون على ورق بمقفة ويجب ان تكون مشتملة على البيانات الآتية  
اولا - اسم ولقب المول مقدم الطلب - ثانيا - بيان مقدار الاطيان الشراقي المقدم عنها الطلب ولزوجه التقريب وبيان نوعها ان كانت خراجية او عشورية والحوض او القبالة الكائنة فيها واسم البلدة النائية لزمانها وبيان موقعها ان كانت في ساحل النيل او في حاجر الجبل اوفي داخل الحوض - (م) ٣  
الطلبات المذكورة يلزم تقديمها للقم التابعة له الاطيان دون غيره ولكمال السهولة والانتظام ننظم لهذا العمل بكل قسم كاتب مخصوص معين ( بالاسم ) من كثية تحصيلات الاقسام وهذا يكون عليه قبول الطلبات وتسجيلها واعطاء الوصولات بها على الكيفية الآتية  
اولا - قبول الطلبات وقيدما في حال وصولها بدقير بعد ذلك يعمل فيه لكل بلد باب مخصوص مقسم على ثلاث خانقات احدها لمقادير الاطيان الخراجية والثانية للعشورية والثالثة للاطيان ملك الميري المؤجرة ويكون ذلك بمرسة متسلسلة ونظم بوبيا على مجموع الطلبات من ناظر القسم او من احد

القيوم واطيان السواحل على العموم واطيان الجزائر الغير متصلة بالبر واطيان الحوش المعدة لزراعة النبارى والقصب وبعبدة عن السواحل لا يقبل عنها رفع شيء من الضريبة اما ما عدا ذلك من اطيان الوجه القبلي الذي يتحقق انها شراقي ويقومون اربابها بربها بالآلات فهذه بعد الوثوق بمجانيتها ترفع نصف ضريبتها ومع ذلك فان الحكومة تخفيرة في رفع او عدم رفع نصف الضريبة عنها على حسب ما يظهر من تحقيق حالتها

### قرار من مجلس النظر

( في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨ )

قرر المجلس تمديلا وتبينا لقراره الصادر في ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ما هوأت - اولاً - اطيان الوجه البحري على الصوم لا يرفع عنها شيء من الاموال الا في بعض احوال استثنائية يقررها ناظر المالية - ثانياً - كافة الاطيان الواقعة على ضفتي نعمة الابراهيمية لا يرفع عنها شيء من الاموال كلية - ثالثاً - اطيان مديرية القيوم لا يرفع عنها شيء من الاموال كلية - رابعا - اطيان السواحل على العموم ما يوجد منها غير متزوع يرفع ماله واذا تحقق ري شيء بالآلات عالم تعله مياه النيل فهذا يرفع نصف ماله - خامساً - اطيان الجزائر الغير المتصلة بالبر ما يوجد منها غير متزوع يرفع ماله واذا تحقق ري شيء بالآلات عالم تعله مياه النيل فهذا يرفع نصف ماله - سادساً - الحوش المعدة لزراعة النبارى والقصب وبعبدة عن السواحل - المنزوع من اراضيها لا يرفع عنه شيء اما التي متزوع منها فيرفع ماله واذا تحقق ري شيء منها بالآلات عالم تعله مياه النيل فهذا يرفع عنه نصف المال سابقاً اطيان الخيطان - ترفع كل اموال ما يختلف شراقي منها اذ ابقى شراقياً طول زمن الشتاء واما اذارواه اربابه بالآلات بسبب عدم بحلو مياه النيل عليه فيرفع نصف ماله فقط - ثانياً

جماوني القسم القائم مقامه في غياه — ثانياً — يعطى  
 لزباب الطلبات في حال تقديمها وصولات بها من دفتر  
 قسمة بسمرة مسجلة وهذا الدفتر يكون محتوياً بمقتضى  
 المديرية — (م) ٤ في يوم اول كيهك الموافق ٩  
 ديسمبر صباحاً يجري القسم تقبيل دفتر قيد الطلبات  
 بواسطة جمع المقادير الواردة في باب بلد والتفقيط  
 عليها ووضع تاريخ التفصيل ثم يعمل في ذات الدفتر  
 باب اجمالي ببيان مقادير كل بلد ونوعها خراجية  
 كانت او عسورية او بالايثار من اطيان الميزي  
 فويصر تقبيل هذا بالتفقيط واعلم عليه من فاطر  
 القسم او احد معاوني القسم القائم مقامه في غياه  
 (م) ٥ يستخرج بمعرفة القسم كشف على تسخين  
 من كل بلد من واقع الزاد بالدفتر المذكور شامل  
 بيان اطيان كل حوض او قبالة واساء اربابها على  
 بحثها وعلى حسب انواع الاطيان كل نوع في خاتمة  
 مخصوصة وكشف اجمالي يتحرر على تسخين ايضا عن  
 عموم القسم ببيان مقدار اطيان كل بلد على حسب  
 انواعها (م) ٦ يجب على القسم في حال انتهاء تقبيل  
 الدفتر وتحرير الكشوفة اللازمة منه ان يرسل المديرية  
 الكشوفة المحكي عنها برفقة بذات المروضات المقدمة  
 من اصحاب الاطيان بحيث ان تكون جميع الاوراق  
 المذكورة بالمديرية قبل يوم ٢٠ ديسمبر الموافق ٢١  
 كيهك اما الدفتر فيصير حذافه بالقسم بقاية الصيانة  
 للطلب الاستكشاف منه عند الزوم — (م) ٧  
 في حال وصول الكشوفة والطلبات الى المديرية  
 يتبادر بمراجعة الزاد بالكشوفة على نفس الطلبات  
 فاحدى لتسجيلها تحفظ بها مع الطلبات والنسخة  
 الثانية تسل الى مأموري الفرق الذين يتبعون  
 لعمل المساحة لتكون هي الاساس في عمل المعاينة  
 والتحقق واتجاء المساحة في نفس البلاد — (م) ٨  
 الفرق التي تتبع لعمل المساحة تكون بكل فرقة منها  
 جزائية من مأمور فواحدة مسلح والتسليم  
 قضاية وبلاثة عمد من الموقوف وامانتهم وابتمت

وحسن سولفهم ويقدم منهم في التعيين من  
 يكون له معرفة بالقراءة والكتابة وعلى كل فرقة  
 ان تجري يومياً مساحة من مائة وخمسين الى  
 مائتي فدان بالاقبل في القبائل او الحياض  
 التي تكون اطيانها باكلها او معظمها شرافي ومن  
 ثمانية الى مائة فدان بالاقبل عن القبائل التي  
 يكون شرافها في نقط متعددة متباعدة عن بعضها  
 (م) ٩ على كل مديرية ان تخصص لكل من  
 الفرق التي تبين لمساحة شرافها مساحة بلاد معينة  
 بملاحظة التناسب واسكان الجاز وتتم العمل بقدر  
 ما يمكن من السرعة والتسهيل — (م) ١٠ الفرق  
 التي يظهر ان مساحتها اقل من المقادير المعينة  
 يصير بمجازاة محالها بقطع ما يحتاجه بنسبة العجز الواقع  
 في مقدار المساحة — (م) ١١ المساحة تعمل على  
 مقتضى الكشوفة التي تبليها المديرية الى الفرق  
 ببيان المقدمة من الاهالي والمزارعين ويرى ان  
 الطلبات المقدمة من قبائل او احواض جميعها  
 شرافي يصير مساحتها كالا وبيان انواع الاطيان  
 والاساء تؤخذ من واقع المكلف من كل حوض  
 او قبالة على حدة مع ملاحظة استبعاد التوائف  
 واكن البخر السابق برفع امواله لاربابه على شرط  
 توضيح ذلك في دفاتر المساحة بالبيانات اللازمة —  
 (م) ١٢ يجب على المديرية ان تعطي للمأمورين  
 الفرق دفاتر محتوية عليها بمقتضى الاجراء عمل المساحة  
 فيها باعتبار ان كل بلد يكون لها دفتران احدهما  
 قصير للخط وثانيهما طويل لحصر ما يصير بنساخته  
 به يومياً — (م) ١٣ يجب على مأمور كل فرقة  
 وبالي عالما والحمد للمعين لها الختم في آخر كل  
 يوم بالدفترين المعينين لذلك على تقدير ما سار  
 مساحته يومياً بشرط وضع مجموع عدد المساحات  
 والتفقيط عليها بالعربي بكل اسم فدان لايتأخر  
 التوقيع على ذلك من يوم الى يوم آخر — (م) ١٤  
 دفاتر المساحة يلزم ان يكون سيجاً فيها اسم فاطر

انواع الاطيان خراجي وعشوري واطيان الميري الموجرة والغير الموجرة والاطيان الغير مربوط عليها مال ولا عشور ويلزم ملاحظة اجراء العمل بذلك الدفاتر مع كمال الدقة والضبط مع ملاحظة ان الكتابة تكون خالية من الحشر واللعس والقشط واي غلط يحصل اثناء سير العمل يصير تصحيحه تصحيحاً ظاهراً خالياً عن كل شبهة — (م) ١٥ المساحات التي يظهر خلالها من عمل الجشائي عنها او التي يظهر من مراجعتها عدم ضبطها واعتادها يكون المسؤولين عنها مال الفرقة التي اجرولها مموماً ويحسب كون على ذلك بدون ما تقبل لهم اعداد بوجه من الوجوه كما انهم يكونون مسئولين وتحت المحاكمة ايضاً عما يظهر في الدفاتر من التصحيحات المودعة الى الشبهة — (م) ١٦ يتسدى العمل في اجراء المساحة من اول يناير الموافق ٢٤ كيهك من السرعة والتسهيل حتى يمكن اتمامها في عياد لا يتجاوز اول ابريل (الموافق ٢٤ برمهات) — (م) ١٧ عمل المساحة في كل بلد يلزم ان يكون بحضور مشايخها وعصمتها ودلائها ويجتمع منهم يومك على الدفاتر وعلى التصديقات النهائية التي تصدر عند اتمام المساحة كمال الفرق ويكونون مسئولين ايضاً منظم من التقصير والخلل الذي يظهر في المساحة — (م) ١٨ كل بلد تنتهي مساحتها تحصل المبادرة في الحال بارسال دفترها القصير والطويل مع الكشوفة المتصلة بها داخل مظلوف محتتم عليه الى القسم التابعة له البلد وهو يادر في الحال بارسال هذا المظلوف الى المديرية بمحاشته التي هو عليها — (م) ١٩ المظاريف المختوية على دفاتر المساحة واكشوفة بمجرد وصولها الى المديرية تنفتح على يد المدير او الوكيل والباشكاتب ومتى كانت خالية من كل شبهة يتأشر عليها بذلك اما اذا ظهر فيها اي شيء يودي الى الشبهة فيعمل عنه الحضر باللائم ليكون اسباباً لمحاكمة المسؤولين فيه — (م) ٢٠

يجب على حضرات المديرين ووكلاتهم ونظار الاقسام عمل المساعدات اللازمة واتخاذ كامل الوسائل النافعة في تسهيل عمل المساحة وسرعة انجازها مع كمال الضبط والربط ويجب عليهم ايضاً اخذ جشائي عن مساحة بعض البلاد في اثناء سير العمل للتحقيق من ضبط المساحة وحسن سيرها او عكس ذلك والفرق التي يظهر انها مقصرة في اجرائها او غير مهتمة بانقاء الواجبات المفروضة عليها يجري محاكمة حالها حالاً — (م) ٢١ بمجرد ورود دفاتر المساحة واكشوفة الاصلية الى المديرية تستفزع منها في الحال الكشوفة اللازمة وترسل الى نظارة الاشغال العمومية في مسافة خمسة ايام من تاريخ وصولها لاخذ الجشائي اللازمة عنها وفي الحال يعطى لنظارة المالية اخطار عن ذلك شامل مقدار القدر والانواع وتاريخ ورود الدفاتر لمديرية من القسم وتاريخ وغرة الافادة المرسل معها الكشوفة الى نظارة الاشغال — (م) ٢٢ البلاد التي تنتخب بمعرفة نظارة الاشغال لعمل الجشائي عنها يرسل كشف بيانها من النظارة الى مندوبيها الذين يمينوا لاخذ الجشائي وعلى المندوبين الموا اليهم المبادرة بطلب الاوراق ودفاتر المساحة المختصة بتلك البلاد من المديرية التي يجب عليها ارسالها لهم في الحال — (م) ٢٣ بحال ورود دفاتر المساحة واكشوفة الاصلية عن كل بلد الى المديرية تحصل المبادرة في الحال بمراجعتها ولدى تمام المراجعة يحفظان مع الطلبات وصورة الكشف الذي يرسل لنظارة الاشغال بملف مخصوص حين ما يتصدق على الجشائي وبوقتها تنخرر التسوية السنوية مسقوفة البيانات الكافية ويصور عنها القرار اللازم موقفاً عليه من كتاب التسوية ورئيس حسابات المديرية وباشكاتها ومديرها وتقدم لنظارة المالية للنظر فيها — (م) ٢٤ المساحة التي يظهر خلالها من عمل الجشائي سواء كان من قبيل زيادة فروقاتها عن اربعة بيغ

مازومون يجرد مطالبتهم ان يدفعوا للميري ما عليهم للمديون المذكور او ما يكون بطرفهم له لاي سبب كان تسديدا لكامل المطلوب او جزء منه والوصلات التي تعطى اليهم من الميري تكون سندا لهم بخلاف طرفهم بما يدفعونه (١)

### الفصل الثاني

(في امتياز الحكومة على مملوكات الصيارف)

(والخصلين وغيرهم)

(اسر مال)

(في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥)

(م) - الحكومة حق الامتياز والتقدم على غيرها في استحصاها من اموال الصيارف المنقولة والثابتة على ما يكون مستحقا اليها بطرفهم بسبب احوال وظاقتهم (م) - ٢ يجوز للحكومة ان تبشر

(٢) لايري امتياز الحكومة المقرر بدكريشو ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ الا على مطلوبات الحكومة بصفة كون لها السلطة السوية بالنسبة للمسولين اي ان هذا الامتياز يسري على الاموال والشور والورائد والرسم بكافة انولها الواجب على الممول اداها للخدمة السوية لاي سبب كان وللحكومة امتياز في تحصيل الاموال على كافة المقارنات المربوطة عليها الاموال والورائد ويقدم هذا الامتيازها سواء من سائر الامتيازات ويسري على الاموال المتأخرة وعلى اموال السنة الجارية على حد سواء وليس لها امتياز على الاموال المطلوبة او الوائد المطلوبة على الجان او مقارنات خلاف المقارنات المذكورة

(حكم من محكمة الاستئناف المتخلطة في ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢)

امتياز الحكومة في تحصيل الاموال لامتياز الى تسجيل (حكم من المحكمة المذكورة في ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦) ليس للحكومة امتياز عمومي في تحصيل الاموال والورائد والرسم من اي نوع كانت بل هذا الامتياز لايمري الا على العين المربوطة عليها المال او الوائد او رسوم اخرى وفي حالة بيع مقارنات محجوزة فلا يسري امتياز الحكومة الا على الاموال والورائد والرسم المربوطة على المقارنات التي تعجزت ويصمت ونجا تحت التوزيع

(حكم من محكمة الاستئناف المتخلطة في ٢٠ مارت سنة ١٨٩٠)

المائة او من اسباب اخرى في الحال يصير تحقيقها في نفس البلاد معرفة هيئة تشكل من باشمهندس المديرية او من يقوم مقامه واحد موظفيا وساح خلاف المساح الذي اجري المساحة الاصلية والعمد والمشاغ والدلال الاصيلين ويحضر في اعادة المساحة والتحقق عمال الفرقة الاصيلين وكل ما ظهر يعمل عنه الحضر اللازم ويصير التوقيع عليهم من الجميع على موجب تحصل المديرية بمحاكمة المسؤولين ويعطى من ذلك اشعار في الحال لنظارة المالية (م) - ٢٥ الفرقة التي يظهر وجود خلل في مساحة ثلاثة بلاد من البلاد المخصصة لها يلزم اعادة المساحة عن جميع البلاد المحالة عليها بما ان عملها في هذه الحالة يكون سافكا وغير معمول عليه

مال (امتياز الحكومة) -

(في امتياز الحكومة في الاموال)

(اسر مال)

(في ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ - ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢)

الميري ممتاز بكافة مطلوباته وهذا الامتياز مقدم مما سواه من جميع حقوق الامتياز واجراؤه فيما يختص بالاطيان يكون على محصولاتها وغارها واجرها وصائر ايراداتها بل وعلى نفس الاطيان يبيعها كلها او يبيع جزء منها ان لم توف المحصولات او الثمار او الايرادات المذكورة وفيها يختص بالاملاك يكون على موجودات المدين المنقولة وعلى اجرها وبيعها بل وعلى ذات الاملاك يبيعها كلها او يبيع جزء منها بحيث انه في حالة ما اذا وجدت ديانة اجبر للمدين الذي افلس وسار بيع موجوداته من منقول وثابت فلا يصح من ائتمنها شيء للدينين سواء كانوا عتازين او عادية الا ان يعد سداد كامل لمطلوبات الميري المذكورة وهكذا جميع الحقوق الميرية في سائر المطلوبات ممتازة وبيع فيها كما الاجراءات الموضحة اعلاه - مستاجر اطيان المديون او املاكه وجميع من يكون مطلوبا منهم شيء

في الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(في الحجز والبيع الاداري)

✽ امر عال ✽

(في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠)

(م) ١ عدم دفع الاموال والشور والرسوم في مواعيد استحقاقها المقررة اصدارها بناء على اللوائح والاوامر والمنشورات يستوجب اجراء الحجز بالكيفية الآتي ذكرها على الامتار والمحصولات والموجودات والمواشي الموجودة في العقار بل وعلى نفس العقار المستحقة عليه تلك الاموال او الشور او الرسوم اذا كان الحجز على المنقولات او العقارات من ممتلكات توقيمه في محل سكن احد الاجانب فلا يمكن اخراجه الا بعد اخطار القوصلا توالتي اليه ذاك الاجنبي (٢)

(٢) تسري على الاجانب احكام الامرين العاليين الصادرين في ١٠ رجب سنة ١٢٩٨ - ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المدونة فيها كيفية الاجرائات اللازمة للحداد. لتحصيل الاموال كاسوة الامالي (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٦)

احكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٠٠ المحتوج بها امتياز للحكومة في تحصيل الاموال مع التجوز لها في حالة عدم السداد ان تتبع الاطيان المستحقة عليها تلك الاموال لا تتأثر ما قصت به المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ويند ٩ من القانون المدني المدون فيها ان مجرد زرع مزارع لمنفعة احد الاجانب يوجب اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر في صحة الزرع وفيما يترتب عليه حتى في يمينه جبراً وتوزيع ثمنه ايا كان واضح اليد والملك وانه على ذلك فالمحكمة وان كانت مستأجرة في الاموال المستأجرة الا انه لا يسوغ لها ان تباشر بيع العقار الا اذا اثبتت الطرق وراعت المواجد المقررة بقانون المرافعات المحاكم المختلطة وذلك من ما يكون العقار سرجهاً لاحد الاجانب وانما جعل البيع ادارياً بمرقة الحكومة وكان تحت يد الاجنبي عقد زرع رسمي حتى لا يفتنى بثد ٦٩٩ من القانون المدني ان بيع العقار في يد من اشتراه وان يباشر اجراء يمينه جبراً تحت تسمية توزيع ثمنه فيما بعد (حكم من المحكمة المذكورة في ١٩ يناير سنة ٨٨)

تحويل هذه المبالغ بالطرق الادارية طبقاً لاحكام الامر العالي الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المختص بالاموال والمشور (١) ولها ان شادت الحق في توقيع الحجز على العقار قبل توقيمه على المنقولات (م) ٣ - لا يجوز مباشرة اجراءات التحصيل الا متى تمين مقدار الدين بتمتضي قرار وقتي يصدر من نظارة مالية حكومتنا ويستبدل هذا القرار فيما بعد بقرار نهائي (م) ٤ - لا يجوز في اية حال توقيف اجراءات الحجز او البيع لمجرد حصول مناقضات في المبالغ المينة في القرار ما لم يودع من التناقض مقدار تلك المبالغ امانة (م) ٥ - احكام هذا الامر نافذة للمفوض على ضمان الصيارف ايضاً

✽ امر عال ✽

(في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦)

(م) ١٤ - اذا وجد حجز في التقديرة او في الصنف نفسه طرف امتناء المبلغ مثل الضار والخرقية وباتمي المبلغ فتفقد في حقهم احكام الامر العالي الصادر في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ وذلك بخلاف محاكمة الاجاني من المستخدمين محاكمة جنائية اذا كان العجز المذكور ناشئاً من سرقة او اختلاس

✽ امر عال ✽

(في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦)

احكام الامر الصادر في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ المتعلقة بالمبالغ المطلوبة من الصيارف تكون نافذة للمفوض على صيارف خزن المدير بات والمصالح وعلى ضمانهم ايضاً

✽ امر عال ✽

(في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٢)

تنفيذ احكام الحاكم الشرعية وتحصيل الرسوم المختصة بهذه المحاكم يكونان في حالة توقف المحكوم عليهم او المطلوب منهم تلك الرسوم بالطرق والاوزاع المقررة



## اطيان زراعية

(مال ۱۸۹۰ء - تعديل التقاليط)

- ୧୦୦ -

اطيان زراعية

(مال ۱۸۹۰ء - تعديل القامیٹ)

( فُحْنٌ خَلْدِيُو مِصْر )

بعد الاطلاع على أوامرها الصادرة في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ و ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٦ و ١٦ فبراير سنة ١٨٨٨ وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت - ( م ) التسيط اموال وعشور الاطيان ومال التخيل قد صار تعدد به اعتباراً من اول يناير سنة ٩٠ بالكيفية الآتية

(م) ٣ على سائر الاحوال لا يمكن ايقاف الحجز او البيع بسبب منازعات تتعلق بالاموال او المشور او الرسوم المستحقة ما لم يدع النازع المبلغ المقصود اعمال الحجز عليه او البيع لاجله

اطيان زراعية - (مال) ذكر يوفى ١١ فبراير  
سنة ٩٠ بعد تعديل تقسيط اموال  
وعشور الاطيان ومال التخليل

﴿ امر عال ﴾

[illegible]

(مال ١٨٩٠ - تعديل التقسيط)

(مال ١٨٩٠ - تعديل التقسيط)

**اطيان زراعية** - (مال) منشور صادر من نظارة  
المالية الى عموم المديريات في ٢٥  
جمادى الثانية سنة ١٢٠٧ (١٥ فبراير سنة ١٨٩٠)  
بتبليغ الامر العالي الصادر في ١١ فبراير سنة ١٨٩٠  
بجعل محصول الاموال الخراجية والعشورية ومال الخليل  
يعوم المدير باتيانا كيد بحصول التقسيط في مواعيد ما هو  
اثره من مدة ونحن نسمع بعض تشكايات موضوعها الضرر  
من عدم موافقة رابطة محصول اموال الاطيان لاحوال  
البلاد والمزروعات المستعملة فيها واوقات نموها ومواسم  
اعتناء صلاحها ونحو ذلك من الاسباب التي عليها المنار  
الاكثر في رواج تصريف المحصولات وسهولة تسديد  
الاموال ولما كانت هذه التشكايات لما موقع كما تحقق ذلك  
للفظارة بالنظر لما رأت من التغيرات في اصناف المزروعات  
خصوصا انتشار زراعة القطن المعروف بميت غنيم  
بالوجه البحري حتى صارت معظم زراعة القطن من هذا  
الصف وتقدم بعض جهات من الوجه القبلي في الزراعة  
الصغيرة وما ظهر ايضا المالية من الصعوبات في تحصيل  
تقسيط شهر ديسمبر في بعض الجهات فلاجل التفضل من  
هذه الجهة واتخاذ طريقة مناسبة تكتل انتظام سير هاته  
المسألة مع ملاحظة مصلحة المولدين والمحكومة مما قد كنا  
كلنا حذرات المديرين بعمل المباحث المستوفاة في هذا  
الامر المهم واستشارة من يرى ثروم استشارتهم فيو من  
مخالفين وعدم وكلاء المزارعين بشكل مديرية وصرحا  
لخضارتهم بان الرابطة التي يقرر استحقاقها عن كل  
مديرية ويحصل التوافق عليها من مشايخها وعمدها وكبار  
مزارعيها يبادر المدير بتقديمها الى الفظارة ليجري شأنها  
فيها فقدموا الرما لهم الرابطة التي علمت عن ذلك بحسب  
ما تراعى لفضل مهم بالاتحاد مع رجال مديريته التي  
عند وبعد اطلاعنا عليها ارسلناها الى مجلس شورى القوانين  
ليبحثها ويبدى اراءه فيها فبادلت في شأنها المخابرات  
والاقتضات واخيرا قد استنتج المجلس معها رابطة نهائية  
وقررها بطريقة قطعية وبناه على ذلك صدر الامر العالي  
في ١١ فبراير سنة ١٨٩٠ باحتيادها المرفقة صورته بهذا  
وحيث ان من اللازم العمل بما واتحاد التخصيل  
على موجب اخبارنا من سنة ١٨٩٠ فمرسل لكم معا عدد  
نسخة لتبادروا بنشر وتوزيع ما يلزم منها لماموري  
وموظفي المديرية وعلماء واماموري ومعاوني المراكز وصافرو  
البلاد ومشايخها وغيرهم ليكون معلومة عند العموم ثم من  
البدوي ان الاطيان المالية والفلانج المختصة بالتخصيلات  
مجنبت جهات الادارة الحق الصريح عند عدم قيام الممول بدفع  
الاموال المطلوبة منه في ميعادها بالمبادرة لعمل الاجراءات

الادارية ضده غير انه مع الاسف رايها من وفائع الاحوال  
الساية ان الكثير من الجهات قصر في العمل باحكام  
الاموال التي عنها تحت اسباب واعتبارات لا نرى الا ان  
يحلا لتبليغ فيها لكن الامر المهم الذي يلزم التنبيه عليه  
وكان الانذات اليوم ان مسألة تحصيل الاموال من  
اول هذه السنة لا بد من اجرائها على مقتضى رابطة التقسيط  
المجددة بدون ادنى انحراف وبدون تاخير شيء من قسط  
شهر الى شهر اخر وبدون قبول اعتذارات في السداد  
من اي مول بل كل مول ملزم بان يدفع كامل  
الاموال المطلوبة منه في مواعيدها بدون توقف في دفع  
شيء منها ارتكاسا على وجود تواله او على اي وجه من  
الوجه وإذا كان لطلبات او ادعاءات بخي ما فيقدم  
شكواه عنها لجهة الادارة المختصة بذلك والمحكومة بغيري  
اجرااتها عنه وإذا ثبت انه سدد شيئا لم يكن مستحقا طوي  
او واجب رده فيصور رده اليه لان كل قسط يلزم  
تخصيله في ميعاده حسب مربوطه اما متأخرات الاموال  
المذكورة « وهي الخراجية والعشورية ومال الخليل » لغاية  
سنة ١٨٨٩ فمن حيث ان في هذه المحكومة تعيين لمات  
لخصها بالمفردات حتى يتمكن من معرفة ما يجب تحصيله  
مها وما يلزم دفعه لازالته من تلك المتأخرات فلا  
تشغلوا الا ان في تحصيل شيء من المتأخرات المذكورة  
بل انظر ما ما يقرر المحكومة بمحصولها وانقصرت طلب  
تحصيل اموال السنة الجارية فعليكم اذن عند تقديم اكمشوفات  
المفروض على صافرو البلاد تقديمها في يوم ٢٥ من كل  
شهر ان تتفروا فيها حالاً ومن يرى انه لم يدفع تقسيط  
الشهر بالنظام من احد المولدين تحصيل المباداة بعمل الاجراءات  
الادارية ضده في الحال مما كانت درجته وصفاته للتمكن  
من محور الطريقة السبغة التي كانت تستعمل قبلاً في  
ترجيح ذوي الوجاهة والمقامات العالية واعلموا اننا قررنا  
ونبينا بملل بالمخاطبات التي كانت يجريها المديريات  
فيما يتعلق بامر التخصيلات والاعلار المتعلقة به وان كل  
مكتاتبة ترد من الا ان في شيء من هذا القليل ترد لجهتها  
بدون كتابة لان الاطيان والقوانين التي هي امام نظركم  
فيها الكفاية - وحيث ان ما توضح في هذا الخصوص على  
ما نظن لا يحتاج الى زيادة شرح وتفصيل فيلزمكم  
الاهتمام والاجتهاد في اجراء مقتضى الرابطة السالف ذكرها  
والاطيان المتعلقة بمسألة التخصيل بدون ادنى تقصير ولتكونوا  
اتقوا فيا في حكم المديرية وموظفيها والنظرين في هذا العمل  
بدا واحدة في التماسه وحسن سيره وانتظامه ونحفظكم

✽ امر مال ✽

( نحن خديو مصر )

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من امرنا الصادر في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ « ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ » وعلى قرار مجلس شورى النواب الرقم ١٢ محرم سنة ١٢٨٥ الموافق ٥ مايو سنة ١٨٦٨ الصادر عليه امر حال في ١٦ محرم سنة ١٢٨٥ الموافق ٩ مايو سنة ١٨٦٨ — وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار وبعد اجلي يري مجلس شورى القوانين امرنا بما هوات — (م) الاطيان التي تسددا الرمال من اطيان الجزائر يجري مساحتها سنويا ضمن مساحة الجزائر وترفع امرها او عشورها بدون ثلوم لتقديم العليات عنها من اربابها وما يظهر استصلاحها للزراعة يربط على اربابها بضميتها الاصلية كما كان جاريا ذلك قبل صدور امرنا الرقم ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ « ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ » — (م) تسير مبرجة الاجراء بالقي احكام امرنا الرقم ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ « ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ » — (م) على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

اطيان زراعية — (مال) منشور صادر لعموم المديريات في غايه ذي القعدة سنة ١٣٠٧ (١٧ يولييه سنة ٩٠)

ان البيض من ارباب الاطيان الذين في السابق قدموا تشكيات بوجود توالف ضمن اطيانهم وادعوا تحقيها ورفع مالها ولم يصير الاقراء من نظارة المالية بصفة خاتمة على رفع شيء منها الى الآن يقدمون في هذه الحالة عراض نظارة المالية بان اطيانهم المذكورة او بعضها استولحت وصارت قابلة للزراعة ويستحسن رد اموالها عليهم وبنا ربح ان الرافض التي من هذا القبيل ما يتم تقديمها للمديريات الواقعة في دائرها الاطيان مباشرة لتجري امورها فيها قاعلا من حضرته ثلبيع ذلك للمزوري الرا كركي يجمعوا شايخ وزعم البلاد وينهون مقتضاه ويكفونهم بتخيمه من طرفهم لاهالي البلاد عوما حتى يقدموا الرافض المذكورة الى المديريات مباشرة وكذلك يصير تقسيمه بحرفة الامورين المذكورين لارباب العزب والاباند التي في دائرة مراكم وبناء عليه لم تحريره للاجراء بوجبه

حكما بان نظارة المالية ستراقب كيفية سير الفصل من حساب التقيط فاذا رأت ان الحركة في امر الفصل جارية مع الدقة والانظام وبالطبق لاحكام القوانين والاوامر بدون ادنى قصور في الجهة تكونها علم الواجب عليهم وزيادة على ذلك تتالون حسن الفناء والمنوية اما اذا ظهر لا سمح الله ان الواقع بالمكس فلا يكون عندكم ادنى تردد في اتنا لطلب في الحال وضع جميع من اجليل وقصروا في ذلك من ماموري وموظفي المديرية تحسب المسئولية والولهم حضرتكم ووكيل المديرية

اطيان زراعية — (مال) منشور صادر من نظارة المالية لمديريات الجزائر

القبلي والبحري في ٢٦ فبراير سنة ٩٠

لما ان صدر المشور الرقم ١٥ فبراير سنة ١٨٩٠ في ٧٨ اموال مقررة عن راطة التقيط الجديدة وقوة فيه عن توقيف تحصيل متأخرات الاموال الخراجية والشورية ومال التحيل لقاية سنة ١٨٨٩ بعض المديريات ارسلت استعماها ما يقع اجراءه نحو الاجراءات الادارية الموقفة على المنقولات والمغارات في نظير تلك المناخرات فاري من الضروري ان ايمن لكم قبل كل شيء بان لا يمكن في نية الحكومة مطلقا ترك المناخرات المذكورة بل ان تصددا هو بمكس ذلك فانها عازمة على تحصيلها كما في حافظة سقيا في اجرائها وتوقيف تحصيلها لان ما هو الا بصفة موقفة فقط حتى تتمكن الحكومة من اتخاذ الطرق المودية بسوية الاحالة الماضية اعني تبين ما يترآى لها امكان التجاور عنه من تلك المناخرات من بعد تحصيلها وبناء على ذلك اتم مصرحون برفع كامل العجوزات الموقفة سواء كانت على محصولات او منقولات او عتارات في نظير تلك المناخرات مع مراعاة ضرورة دفع اجر التخفراء المعينين للزراعة من طرف المولين المتخذ ضد العجوزات اما ما يكون من المناخرات المذكورة مبعولا عنه او سيميل عنه معارضات او عجوزات او اجراءات قضائية امار الحاكم بواسطة اقليم القضاء فعلا لا يدخل في حسكر المناخرات المتقضى توقيف تحصيلها بل يستمر السير نحوها كالسابق للصورة على سدادها وعليكم اتخاذ الطرق المودية لتفيم ما حواه منشورنا هذا جيدا لعموم المولين

اطيان زراعية — (مال) ذكر جو سني ١٨ يونيو سنة ٩٠ باجراء مساحة

الاطيان التي تسددا الرمال من اطيان الجزائر وما يستصلح منها ورفع اموالها او عشورها وربط ذلك

## اطيان زراعية

( مال - تعديل التقسيط ١٨٩٠ )

- ٢٥٨ -

## اطيان زراعية

( مال - تعديل التقسيط ١٨٩٠ )

وبناء على ما عرضناه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار  
وبعد اخذ راي مجلس شوري القوانين امرنا بما هو آت  
(م) تقسيط اموال وعشور الاطيان ومال النخيل بمديريتي  
اليوم والحدود قد صار تعديله اعتبارا من اول يناير سنة  
٩١ بالكتابة الآتية

(مال) ذكر في ٢٩ ديسمبر سنة  
٩٠ بتعديل تقسيط اموال وعشور  
الاطيان ومال النخيل بمديريتي اليوم والحدود  
\* (نفس حال)  
(نحن خديو مصر)  
بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١١ فبراير سنة ١٨٩٠

الشهور القبطية	الشهور الافرنكية	اموال وعشور الاطيان			مال النخيل	
		تعرفة عن مديرية الحدود		تعرفة عن مديرية التميم	مديرية الحدود	مديرية اليوم
		حقله والكنوز والحدائق البلدية بوزن اصون	مركز الادفو والحدائق البلدية بوزن اصون			
طوبه	يناير	٠	٣	٣	٠	٠
امشير	فبراير	٠	٣	٠	٠	٠
برمهات	مارس	٠	٠	٠	٠	٠
برموده	ابريل	٠	٤	٢	٠	٠
بشنس	مايو	٤	٤	٣	٠	٠
بونه	يونيه	٤	٤	٣	٠	٠
اييب	يوليو	٤	٢	٢	٠	٠
مسرى	اغسطس	٠	١	٠	٠	٠
توت	سبتمبر	٤	١	٤	٨	٦
بابه	اكتوبر	٤	٠	٤	٨	٦
هانور	نوفمبر	٤	٠	٤	٨	٦
كيك	ديسمبر	٠	٢	٢	٠	٦
		٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤

( المادة الثانية )

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

## اطيان زراعية

( مال - تعديل التقسيط ١٨٩١ )

— ٢٥٩ —

## اطيان زراعية

( مال - تعديل التقسيط ١٨٩١ )

وجاء على ماعرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي  
مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى القوافين  
امرنا بما هوآت  
(م) ١ تقسيط اموال وعشور الاطيان بمديريات اسيوط  
وجرجا وقتنا قد صار تعديله اعتباراً من اول يناير  
سنة ١٨٩١ بالكيفية الآتية

اطيان زراعية - ( مال ) ذكرتيو في ٢١ مارس  
سنة ٩١ بمعدل تقسيط اموال وعشور  
للأطيان بمديريات اسيوط وجرجا وقتنا  
✽ امر حال ✽  
( نحن خديو مصر )  
بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١١ فبراير  
سنة ١٨٩٠

الشهور التقسيطية	الشهور الافرنكية	مديرية قنا	مديرية جرجا	مديرية اسيوط
طوبه	يناير	ط	ط	ط
امشير	فبراير	٠٠	٠٠	٠٠
برمات	مارس	٠١	٠٠	٠١
برموده	افريل	٠٢	٠٢	٠٢
بشنس	مايو	٠٣	٠٣	٠٣
يونيه	يونيه	٠٤	٠٤	٠٤
ايلب	يوليه	٠٤	٠٤	٠٤
مصرى	اغسطس	٠٥	٠٤	٠٥
توت	سبتمبر	٠٣	٠٤	٠٣
يايه	اكتوبر	٠٠	٠٠	٠٠
هاتور	نوفمبر	٠٠	٠٢	٠٠
كيك	دسمبر	٠٢	٠١	٠٢
		٠٠	٠٠	٠٠
		٢٤	٢٤	٢٤

( المادة الثانية )

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

## اطيان زراعية

(مال ١٨٩١)

— ٢٦٠ —

## اطيان زراعية

(مال ١٨٩١)

( امرنا بما هوآت )

(م) ١ الضريبة المقررة على الاطيان التي اعطيت سابقاً بطريق المزايدة تحت عنوان مطروف يصير نزلها من اول يناير سنة ١٨٩٢ وجعلها موازية لاعلى فية مقررة للاموال الخراجية في الحوض الكائنة به تلك الاطيان (م) ٢ على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

اطيان زراعية — (مال) قتلان كتاب القرائين القنارية في الديار المصرية

✽ امر عال ✽

( في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩١ )

(م) ١ يضاف في المستقبل ثمن الورد واجرة الصيارف على اصل قيمة اموال الاطيان — (م) ٢ كمور الجنية المضري التي تكون اقل من ١٠ ملجم لا تدخل في المستقبل ضمن فيات اموال الاطيان (م) ٣ تحدد فيات اموال الاطيان بحسب الارزاق المبينة في الجداول الملحقة بهذا

اطيان زراعية — (مال) ذكر يوتي في ٣١ مارس سنة ٩١ بتخفيض مبلغ ١٣٠ الف جنيه مصري من الاموال الخراجية والشورية المفروضة على اطيان مديريتي قنا والحدود واطيان مركز الحقيق لمديرية الجيزة

✽ امر عال ✽

( نحن خديو مصر )

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوآت

(م) ١ اعتباراً من اول يناير سنة ١٨٩١ يصير تخفيض مبلغ مائة وثلاثين الف جنيه مصري من الاموال الخراجية والشورية المفروضة على اطيان مديريتي قنا والحدود واطيان مركز الحقيق ( بمديرية الجيزة ) ويكون توزيع هذا المبلغ بمعرفة ناظر المالية (م) ٢ على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

اطيان زراعية — (مال) ١٩ ديسمبر سنة ٩١

✽ امر عال ✽

( نحن خديو مصر )

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد الاطلاع على الراي المعطى من حضرات مديري صندوق الدين العمومي بالموافقة



اطيان زراعية

(مال ١٨٦١)

—٢٦١—

اطيان زراعية

(مال ١٨٦١)

جدول بيان فيات ضرائب الاطيان المربوطة والحالة هذه وفيات الضرائب المستجدة

بما فيها ثمن الورد وخدمة الصراف

مديرية القليوبية

خارجي

(تبيح) كسورات البارة والمحدد حذقت من ثلث الضرائب المربوطة والحالة هذه

فيات الضرائب المستجدة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فيات الضرائب المستجدة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		الى		من				الى		من	
جنيه مصري	مليم	—	—	—	—	جنيه مصري	مليم	—	—	—	—
٠٠	٩٢٠	٩٢	١٣	١٠٢	٢٧	١	٦٤٠	١٦٤	٠٣	١٢٢	٣٧
٠٠	٨٦٠	٨٥	٣٢	٠٠	٠٠	١	٥٩٠	١٥٨	٣٥	١٦١	٢٦
٠٠	٧٩٠	٧٩	١٢	٨٥	٢٠	١	٥٨٠	١٥٧	٢٣	٠٠٠	٠٠
٠٠	٧٤٠	٧٤	٢	٧٧	١٠	١	٥٤٠	١٥٣	٢٦	١٥٧	٠٧
٠٠	٦٨٠	٦٧	٢٢	٧٢	٠٧	١	٥١٠	١٥١	٠١	١٥٢	١٣
٠٠	٦٠٠	٦٢	٠٠	٠٠	٠٠	١	٤٥٠	١٤٤	٢٠	١٤٩	٣٠
٠٠	٥٠٠	٥١	٣٤	٥٦	٣٧	١	٤٢٠	١٤١	٣٦	١٤٣	١٤
٠٠	٤٠٠	٤١	٢٧	٠٠	٠٠	١	٣٥٠	١٣٥	١٥	١٤٠	٢٤
٠٠	٣٠٠	٣١	٢٠	٣٦	٢٤	١	٣١٠	١٣١	١٩	١٣٣	٠٧
٠٠	٢٠٠	٢١	١٤	٢٦	١٧	١	٢٩٠	١٢٨	٣٤	٠٠٠	٠٠
٠٠	١٠٠	١١	٧	١٩	١٢	١	٢٣٠	١٢٣	٠٠	١٢٨	٠٤
٠٠	٥٠	٦	٤	٨	٠٥	١	١٨٠	١١٨	١٧	٠٠٠	٠٠
٠٠	٠٠٠					١	٠٥٠	١٠٥	١٤	١١٧	٣٧

عشور

فيات الضرائب المستجدة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه					
		الى			من		
جنيه مصري	مليم	—	—	جدد	—	—	جدد
٠١	١١٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٠	٣٣	٠٦
٠١	٠٢٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٢	١٥	٠٦
٠٠	٨٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٨٥	٢٠	٠٠
٠٠	٧٧٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٧٧	٠٢	٠٠
٠٠	٦٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٦٨	٢٤	٠٦
٠٠	٥٢٠	٠١	٢٨	٠٣	٠٥١	٣٤	٠٠
٠٠	٣٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٣٤	٣٢	٠٦
٠٠	١٨٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠١٧	٣٦	٠٣

مديرية الشرقية

خراحي

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		الى		من				الى		من	
بليم	جنيه مصري	ـ	ـ	ـ	ـ	بليم	جنيه مصري	ـ	ـ	ـ	ـ
٠٠	٦٠٠	٦٢	٠٠	٦٤	٣٨	٠١	٤٥٠	١٤٤	٢١	١٤٧	٣٨
٠٠	٥٣٠	٥٣	٠٨	٥٧	٣٨	٠١	٣٩٠	١٣٩	١٣	١٤١	٣٧
٠٠	٥٠٠	٥١	٢٤	٥٢	٣٥	٠١	٣٨٠	١٣٧	٣٢	٠٠٠	٠٠
٠٠	٤٠٠	٤١	٢٧	٥٠	٣٣	٠١	٣١٠	١٣١	١٩	٠٠٠	٠٠
٠٠	٣٠٠	٣١	٢١	٣٩	٢٦	٠١	١٣٠	١١٣	٠٨	١٢٣	٠٠
٠٠	٢٠٠	٢١	١٤	٣٠	٢٠	٠١	١٢٠	١١١	٣٧	٠٠٠	٠٠
٠٠	١٥٠	١٦	١١	٢٠	١٤	٠١	٠٠٠	١٠٠	٠٧	١١٠	٣٢
٠٠	١٠٠	١١	٠٧	١٥	١٠	٠٠	٩٦٠	٠٨٥	٣٥	٠٩٨	٣٥
٠٠	٠٥٠	٠٦	٠٤	٠٨	٠٥	٠٠	٧٣٠	٠٧٣	٣١	٠٨٢	١٤
٠٠	٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٦٠	٠٦٦	١٠	٠٧٢	٢٨

عشوري

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
بليم	جنيه مصري	جدد	ـ	ـ	ـ
٠١	١١٠	١١٠	٣٦	٠٦	٠٦
٠١	٠٢٠	١٠٢	١٨	٠٠	٠٠
٠٠	٨٦	٠٨٥	٢١	٠٦	٠٦
٠٠	٧٧٠	٠٧٧	٠٤	٠٠	٠٠
٠٠	٦٩٠	٠٦٨	٢٦	٠٠	٠٠
٠٠	٥٢٠	٠٥١	٢٩	٠٣	٠٣
٠٠	٣٥٠	٠٣٤	٣٢	٠٣	٠٣
٠	١٨٠	٠١٧	٣٦	٠٦	٠٦



اطيان زراعية  
( مال ١٨٦١ )

-٢٦٣-

اطيان زراعية  
( مال ١٨٦١ )

مديرية الغربية  
خارجي

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		الى		من				الى		من	
جنيه مصري	بليم	د	-	د	-	جنيه مصري	بليم	د	-	د	-
٠٠	٦٤٠	٩٣	٢٦	٠٠	٠٠	١	٦٣٠	١٦٢	٣٢	٠٠٠	٠٠
٠٠	٨٧٠	٨٧	٠٥	٩٢	٢٥	١	٥٩٠	١٥٨	٣٦	٠٠٠	٠٠
٠٠	٨٥٠	٨٤	٢٠	٨٥	١٩	١	٥٦٠	١٥٦	١١	١٥٧	٢٣
٠٠	٨١٠	٨٠	٢٠	٨٣	٠٨	١	٥٢٠	١٥٢	١٥	١٥٤	٣٨
٠٠	٧٤٠	٧٤	٠٣	٧٩	٢٢	١	٤٦٠	١٤٥	٣٣	١٥١	٠٢
٠٠	٦٨٠	٦٧	٢٣	٧٢	٠٧	١	٤٢٠	١٤١	٣٧	١٤٤	١٤
٠٠	٦٠٠	٦١	٠٠	٦٧	٠٤	١	٣٩٠	١٣٩	١٣	٠٠٠	٠٠
٠٠	٥٠٠	٥١	١٨	٥٩	٢٩	١	٣٣٠	١٣٢	٣١	١٣٨	٠١
٠٠	٤٠٠	٤١	١٨	٤٦	٣٠	١	٢٠٠	١١٩	٢٩	١٣١	٢٩
٠٠	٣٠٠	٣١	٢٠	٣٦	٢٩	١	١٥٠	١١٤	٢١	١١٨	١٨
٠٠	٢٠٠	٢١	١٤	٢٦	١٧	١	١٣٠	١١٣	٠٩	٠٠٠	٠٠
٠٠	١٠٠	١١	٠٧	١٩	١٣	١	٠٧٠	١٠٦	٢٨	١١٢	٣٤
٠٠	٠٥٠	٠٦	٠٤	٠٩	٠٦	١	٠٠٠	١٠٠	٠٧	١٠٥	١٥

عشوري

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		جدد			
جنيه مصري	بليم	د	-	د	-
٠١	١١٠	١١٠	٣٣	٣	
٠١	٠٢٠	١٠٢	١٥	٤	
٠٠	٨٥٠	٨٥	١٩	٦	
٠٠	٧٧٠	٧٧	٠٣	٧	
٠٠	٦٩٠	٦٨	٢٣	٨	
٠٠	٥٢٠	٥١	٢٨	٠	
٠٠	٣٥٠	٣٤	٣٢	٢	
٠٠	١٨٠	١٧	٣٦	٤	

مديرية الدقهلية

خراجي

فيات الضرائب		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فيات الضرائب		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
المستحقة		الى		من		المستحقة		الى		من	
بليم	جنيه مصري	حـ	ـ	حـ	ـ	بليم	جنيه مصري	حـ	ـ	حـ	ـ
٠١	١٦٠	١١٥	٣٣	١١٩	٢٧	١	٧٣٠	١٧٣	٠٩	١٧٨	٢٨
٠١	١٣٠	١١١	٣٦	١١٣	٠٨	١	٦٩٠	١٦٩	٠٢	١٧١	٣٦
٠١	٠٨٠	١٠٨	٠٠	١١٠	٣٤	١	٦٤٠	١٦٤	٠٤	١٦٨	٠٠
٠١	٠٥٠	١٠٥	١٥	١٠٦	٢٧	١	٦١٠	١٦١	١٩	١٦٣	٣٢
٠١	٠٠٠	١٠٠	٠٧	١٠٤	٠٣	١	٥٨٠	١٥٧	٢٣	١٦٠	٠٧
٠٠	٩٩٠	٩٨	٣٤	٠٠٠	٠٠	١	٥٥٠	١٥٤	٣٩	١٥٦	١١
٠٠	٩٦٠	٩٦	١٠	٩٧	٢٣	١	٥٤٠	١٥٣	٣٦	٠٠٠	٠٠
٠٠	٩٣٠	٩٣	١٣	٩٤	٣٨	١	٥١٠	١٥١	٠٢	١٥٢	١٤
٠٠	٨٦٠	٨٥	٣٣	٩١	٠١	١	٤٧٠	١٤٧	٠٥	١٤٩	٣٠
٠٠	٧٩٠	٧٩	١٣	٨٤	٢٠	١	٤٥٠	١٤٤	٣١	١٤٥	٣٣
٠٠	٧٣٠	٧٣	٣١	٧٧	١١	١	٤١٠	١٤٠	٣٤	١٤٣	٠٩
٠٠	٦٠٠	٦١	٠١	٧١	١٨	١	٣٨٠	١٣٨	٠٠	١٣٩	١٢
٠٠	٥٠٠	٥١	٣٤	٥٩	٢٩	١	٣٥٠	١٣٥	١٦	١٣٦	٢٨
٠٠	٤٠٠	٤١	٢٧	٤٨	١١	١	٣٤٠	١٣٤	٠٤	٠٠٠	٠٠
٠٠	٣٠٠	٣٠	٣٣	٣٨	٣٣	١	٣١٠	١٣١	١٩	١٣٢	٣١
٠٠	٢٠٠	٢١	١٤	٢٩	١٩	١	٢٩٠	١٢٨	٣٥	١٣٠	٠٧
٠٠	١٥٠	١٦	١٠	١٩	١٢	١	٢٨٠	١٢٧	٢٣	٠٠٠	٠٠
٠٠	١٠٠	١١	٠٧	١٣	٢٩	١	٢٥٠	١٢٤	٣٨	٠٠٠	٠٠
٠٠	٠٥٠	٠٨	٠٥	٠٠	٠٠	١	٢١٠	١٢١	٠٢	١٢٣	٢٦
٠٠	٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١	١٨٠	١١٨	١٧	٠٠٠	٠٠

عشوري

فيات الضرائب		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه		فيات الضرائب		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه	
المستحقة				المستحقة			
بليم	جنيه مصري	حـ	ـ	بليم	جنيه مصري	حـ	ـ
٠٠	٦٩٠	٦٨	٢٣	١١٠	١١٠	٣٣	
٠٠	٥٢٠	٥١	٢٨	١٠٢	١٠٢	١٥	
٠٠	٣٥٠	٣٤	٣٣	٨٥٠	٠٨٥	١٩	
٠٠	١٨٠	١٧	٣٦	٧٧٠	٠٧٧	٠١	

مديرية المنوفية

خواجه

فيات الضرائب المستعجلة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فيات الضرائب المستعجلة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
جنيه مصري	بيلم	الى		من		جنيه مصري	بيلم	الى		من	
		ـ	ـ	ـ	ـ			ـ	ـ	ـ	ـ
٠١	٠٣٠	١٠٢	٢٧	٠٠	٠٠	١	٦٥٠	١٦٥	١٧	١٦٦	٢٨
٠٠	٩٢٠	٩٢	١٣	٩٧	٢٤	١	٦٤٠	١٦٤	٤	٠٠٠	٠٠
٠٠	٨٢٠	٨٢	١٤	٨٧	١٧	١	٦٣٠	١٦٢	٣٢	٠٠٠	٠٠
٠٠	٧٢٠	٧٢	٧	٠٠	٠٠	١	٦١٠	١٦١	١٩	٠٠٠	٠٠
٠٠	٦٠٠	٦٢	٠٠	٧١	١٨	١	٥٨٠	١٥٧	٢٣	١٥٨	٣٥
٠٠	٥٠٠	٥١	٣٤	٦١	٠١	١	٥١٠	١٥١	٢	١٥٣	٤
٠٠	٣٠٠	٣١	٢١	٣٢	١٣	١	٤٢٠	١٤١	٣٧	١٤٧	٦
٠٠	٢٠٠	٢١	١٤	٠٠	٠٠	١	٣١٠	١٣١	١٩	١٣٩	١٣
٠٠	١٠٠	١١	٧	٠٠	٠٠	١	٢٣٠	١٢٣	٠٠	١٢٨	٤
٠٠	٥٠	٥	٢٢	٠٠	٠٠	١	١٨٠	١١٧	٣٧	١١٨	١٢
						١	٠٥٠	١٠٥	١٥	١١٢	٣٤

عشوي

فيات الضرائب المستعجلة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه					
جنيه مصري	بيلم	الى		من		جديد	جديد
		ـ	جديد	ـ	ـ		
٠١	١١٠	١١٠	٣٣	٦	٠٠	٠٠	٠
٠١	٢٠	١٠٢	١٥	٢	٠٠	٠٠	٠
٠٠	٨٥٠	٨٥	١٩	٨	٨٥	٣٢	٦
٠٠	٧٧٠	٧٧	٠١	٤	٠٠	٠٠	٠
٠٠	٦٩٠	٦٨	٢٣	٧	٠٠	٠٠	٠
٠٠	٥٢	٥١	٢٧	٦	٠٠	٠٠	٠
٠٠	٣٥٠	٣٤	٣٢	٢	٠٠	٠٠	٠
٠٠	١٨٠	١٧	٣٦	١	٠٠	٠٠	٠

اطيان زراعية  
( سال ١٨٩١ )

—٢٦٦—

اطيان زراعية  
( سال ١٨٩١ )

مديرية البحيرة

خراحي

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		الى		من				الى		من	
بليم	جنيه م	—	—	—	—	بليم	جنيه مصري	—	—	—	—
٨٢٠	٠٠	٨١	٣٦	٨٤	٠٠	٣٩٠	١	١٣٩	١٣	١٣٩	١٤
٧٢٠	٠٠	٧٢	٠٧	٧٩	١٢	٣١٠	١	١٣١	١٣	١٣٥	١٦
٦٦٠	٠٠	٦٦	٠٨	٧١	٢٣	٢٦٠	١	١٢٦	٠٨	١٣٠	١٩
٦٠٠	٠٠	٦٠	٠٠	٦٣	٠٥	٢٥٠	١	١٢٤	٣٢	١٢٤	٣٨
٥٠٠	٠٠	٥٠	٠٠	٥٩	٢٩	١٨٠	١	١١٨	١٨	١١٩	٣٢
٤٠٠	٠٠	٤٠	٠٠	٤٦	٣٢	١١٠	١	١١١	١٨	١١٧	٢٤
٣٠٠	٠٠	٣٠	٠٠	٣٦	٢٨	٠٥٠	١	١٠٥	١٤	١١٠	٢٥
٢٠٠	٠٠	٢٠	٠٠	٢٦	٢٨	٠١٠	١	١٠١	١٩	١٠٢	٣٠
١٥٠	٠٠	١٦	١٠	١٩	١٣	٩٩٠	٠	٩٨	٣٢	١٠٠	٠٠
١٠٠	٠٠	١٠	٠٠	١٤	٠٩	٩٢٠	٠	٩٢	١٣	٩٣	٠٠
٥٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٦	٠٤	٨٨٠	٠	٨٨	١٨	٩١	٣٧
٠٠٢	٠٠	٠٣	٠١	٠٣	٠٠	٨٦٠	٠	٨٥	٣٢	٨٥	٣٦

عشور

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		جديد	—	—	بليم
٠١	٠٢٠	١٠٣	١٥	٣	٠١
٠٠	٨٥٠	٨٥	١٩	٥	٠٠
٠٠	٦٩٠	٦٨	٢٣	٨	٠٠
٠٠	٦٠٠	٦٠	٠٥	٨	٠٠
٠٠	٥٢٠	٥١	٢٨	٠	٠٠
٠٠	٣٥٠	٣٤	٣٢	٢	٠٠
٠٠	١٨٠	١٧	٣٦	٣	٠٠
٠٠	٣١٠	٣٠	٢٧	٠	٠٠
٠٠	٢٢٠	٢٢	١٤	٦	٠٠

اطيان زراعية  
( مال ١٨٩١ )

-٢٦٧-

اطيان زراعية  
( مال ١٨٩١ )

مديرية الجبزة  
خارجي (\*)

فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فيات الضرائب المستجدة			
من		الى		من		الى	
٢٥	١٧٠	٠٤	١٦٤	٦٤٠	١	٨٠٠	٠٠
٢٣	١٥٧	٣٠	١٤٩	٥٠٠	١	٧٥٠	٠٠
٣٨	١٤٨	٣٢	١٤٧	٤٨٠	١	٧٠٠	٠٠
٠٦	١٤٧	٢٩	١٣٦	٣٧٠	١	٦٥٠	٠٠
٣٢	١٣٤	٢٩	١٣٤	٣٥٠	١	٦٠٠	٠٠
٠٠	٠٠٠	٠٤	١٢٨	٢٥٠	١	٥٠٠	٠٠
٢	١٢٥	٢٦	١٢٣	٢٤٠	١	٤٠٠	٠٠
٠٠	١٢٣	٢٨	١٢١	٢٢٠	١	٣٠٠	٠٠
٣٤	١٠٣	٣٧	١١١	١٠٠	١	٢٠٠	٠٠
٢٤	١١٠	٢٦	١٠٨	٠٥٠	١	١٠٠	٠٠
١٥	١٠٥	٢٧	١٠٢	٠٠٠	١	٠٥٠	٠٠
٠٠	٠٠٠	٢٣	٩٧	٩٥٠	٠	٠٢٠	٠٠
٠٠	٠٠٠	٠١	٩٢	٩٠٠	٠		

(٥) ما عدا مركز اطيع

عشوري

فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فيات الضرائب المستجدة			
جدد	١٢	١٠٢	٠٢٠	جدد	١٢	١٠٢	٠٢٠
٩ ١/٦	١٩	٨٥	٠٢٠	٠ ١/٣	٣٦	١٧	١٨٠
٥	١٩	٨٥	٠٢٠	٣ ١/٣	٢٦	٢٦	٢٦٠
٢ ١/٢	٠١	٧٧	٢٧٠	١٤٠	٢١	٢١	٢١٠
٥ ٢/٣	٢٣	٦٨	٦٩٠	١٠ ٢/٣	١٦	١٦	١٦٠
٨ ١/٣	٠٥	٦٠	٦٠٠	٩ ٣/٣	١٤	١٤	١٤٠
٥ ١/٣	٢٧	٥١	٥٢٠	٣ ١/٣	١١	١١	١١٠
١ ١/٦	٣٤	٣٤	٣٥٠	٣ ١/٣	٠٨	٠٨	٠٨٠

اطيان زراعية  
(مال ١٨٩١)

-٢٦٨-

اطيان زراعية  
(مال ١٨٩١)

مديرية بني سويف

خارجي

فيات الضرائب		فيات الضرائب المربوطة				فيات الضرائب		فيات الضرائب المربوطة			
المستجيذة		والحالة هذه				المستجيذة		والحالة هذه			
		الى		من				الى		من	
جنيه مصري	ليم	د	ق	د	ق	جنيه مصري	ليم	د	ق	د	ق
٠٠	٧٣٠	٧٢	٣١	٧٦	٣٠	١	٥٧٠	١٥٦	٣٢	٢٥٨	٠١
٠٠	٦٦٠	٦٦	٠٩	٧٢	٠٢	١	٣٢٠	١٣٢	٠٦	١٥٢	١٥
٠٠	٦٠٠	٦٢	٠٠	٠٠	٠٠	١	١٩٠	١١٩	٠٤	١٢٤	٣٩
٠٠	٥٠٠	٥١	٣٤	٥٩	٣٩	١	١٢٠	١١١	٣٦	١١٣	١٤
٠٠	٤٠٠	٤١	٢٧	٥٠	٣٣	١	٠٦٠	١٠٦	٠٢	١١١	١٠
٠٠	٣٠٠	٣١	٢١	٣٨	٢٥	٠	٩٩٠	٠٩٨	٣٥	١٠٥	٣٩
٠٠	٢٠٠	٢١	١٤	٢٧	١٨	٠	٩٣٠	٠٩٣	٠٠	٠٩٧	٢٣
٠٠	١٠٠	١١	٠٧	١٧	١١	٠	٩١٠	٠٩٠	٣٧	٠٩٢	٣٧
٠٠	٠٥٠	٠٦	٢٤	١٠	٠٧	٠	٨٦٠	٠٨٥	٣٣	٠٩٠	١٩
٠٠	٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠	٧٩٠	٠٧٩	١١	٠٨٤	٣٦

عشوري

فيات الضرائب		فيات الضرائب المربوطة			
المستجيذة		والحالة هذه			
جنيه مصري	ليم	د	ق	د	جديد
٠٠	٧٧٠	٧٧	٠٥	٠	٠
٠٠	٦٩٠	٦٨	٢٣	٥	٥
٠٠	٦٠٠	٦٠	٠٥	$\frac{١}{٣}$	$\frac{١}{٣}$
٠٠	٥٢٠	٥١	٢٧	$\frac{٤}{٤}$	$\frac{١}{٣}$
٠٠	٤٣٠	٤٣	١٢	$\frac{٧}{٢}$	$\frac{١}{٢}$
٠٠	٣٤٠	٣٣	٢٥	$\frac{٣}{٣}$	$\frac{١}{٣}$
٠٠	٢٦٠	٢٦	١٣	$\frac{٦}{٣}$	$\frac{٢}{٣}$
٠٠	١٨٠	١٧	٣٦	٠	٠

اطيان زراعية  
(مال ١٨٩١)

—٢٦٩—

اطيان زراعية  
(مال ١٨٩١)

مديرية الفيوم

خراسي

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		الى		من				الى		من	
جنيه مصري	بليم	—	—	—	—	جنيه مصري	بليم	—	—	—	—
٠٠	٧٩٠	٧٩	١٢	٨٣	١٤	١	٣٦٠	١٣٦	١٤	٣٥١	٠١
٠٠	٧٢٠	٧٢	٠٧	٧٧	٢١	١	٢٣٠	١٢٣	١٢	١٣٦	٠٩
٠٠	٦٩	٦٨	٣٤	٧١	٣٠	١	٢١٠	١٢١	٠١	١٢٣	٠٠
٠٠	٦٦٠	٦٦	٠٩	٦٨	٢٨	١	١٢٠	١١١	٣٦	١١٨	١٧
٠٠	٦٠٠	٦٢	٠٠	٦٦	٠٣	١	١٠٠	١١٠	١١	١١٠	٣٢
٠٠	٥٠٠	٥١	٣٤	٥٩	٣٩	١	٠٨٠	١٠٧	٣٩	١٠٩	١١
٠٠	٤٠٠	٤١	٢٧	٥٠	٣٣	١	٠٥٠	١٠٥	١٥	١٠٧	٣٠
٠٠	٣٠٠	٣١	٢٠	٤٠	٣١	٠	٩٧٠	٩٧	٠٨	١٠٢	٢٧
٠٠	٢٠٠	٢١	١٤	٣٠	٢٠	٠	٩٥٠	٩٤	٣٨	٩٦	١٠
٠٠	١٠٠	١١	٠٧	١٩	٣٣	٠	٨٩٠	٨٩	١٨	٩٤	٢٢
٠٠	٠٥٠	٠٩	٠٦	١٠	٠٦	٠	٨٦٠	٨٥	٣٢	٨٧	٠٥
						٠	٨٤٠	٨٤	٠٧	٨٥	١٦

عشوري

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		الى		من	
جنيه مصري	بليم	—	—	—	—
٠٠	٧٧٠	٧٧	٠١	٧٧	٤
٠٠	٦٩٠	٦٨	٢٣	٦٨	٧
٠٠	٦٠٠	٦٠	٠٦	٦٠	٥
٠٠	٥٢٠	٥١	٢٧	٥١	٦
٠٠	٤٣٠	٤٣	٠٩	٤٣	٩
٠٠	٣٥٠	٣٤	٣٢	٣٤	٢
٠٠	٢٦٠	٢٦	١٣	٢٦	٨
٠٠	١٨٠	١٧	٣٦	١٧	١

مديرية النيا وبني مزار

خراحي

فيات الضرائب المستجدة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فيات الضرائب المستجدة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		الى		من				الى		من	
بليم	جنيه مصري					بليم	جنيه مصري				
٧٤٠	٠٠	٧٣	٢٢	٧٩	٢٢	٣٣٠	١	١٣٢	٣١	١٥٣	٢٠
٦٨٠	٠٠	٦٧	٢٢	٧٢	٠٧	٢٢٠	١	١٢٢	١٤	١٢٤	٣٨
٦٠٠	٠٠	٦٠	٠٦	٦٧	٠٤	٢٠٠	١	١١٩	٢٩	١٢٠	٠٠
٥٠٠	٠٠	٥١	٣٤	٥٩	٣٤	١٢٠	١	١١١	٣٦	١١٦	٣٦
٤٠٠	٠٠	٤١	١٨	٤٩	٣٢	٠٧٠	١	١٠٦	٢٨	١١١	٠٩
٣٠٠	٠٠	٣٠	٢٠	٣٧	٣١	٩٨٠	٠	٩٨	٠٨	١٠٤	٠٣
٢٠٠	٠٠	٢٠	١٣	٢٨	١٨	٩٤٠	٠	٩٣	٢٦	٩٦	٢٣
١٠٠	٠٠	١٠	٠٦	١٩	١٢	٨٧٠	٠	٨٧	٠٥	٩٢	٢٠
٠٥٠	٠٠	٨	٠٥	٠٠	٠٠	٨٣٠	٠	٨٣	٠٨	٨٥	٣٢
٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨١٠	٠	٨٠	٢٤	٨٢	١٤

عشوري

فيات الضرائب المستجدة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه					
		الى			من		
		بليم	جنيه مصري	جند	بليم	جنيه مصري	جند
٠٠	٧٧٠	٧٧	٠١	٩	٠٠	٠٠	٠
٠٠	٧٥٠	٧٤	٢٢	٧	٠٠	٠٠	٠
٠٠	٦٩٠	٦٨	٢٤	٠	٦٩	٣٦	٠
٠٠	٦٠٠	٦٠	٠٢	٥	٦٠	٠٦	١
٠٠	٥٢٠	٥٠	٠٨	٨	٥١	٢٨	٢
٠٠	٤٣٠	٤٣	١٠	٢	٠٠	٠٠	٠
٠٠	٣٥٠	٣٤	٣٢	٣	٠٠	٠٠	٠
٠٠	٢٦٠	٢٦	١٤	٤	٠٠	٠٠	٠
٠٠	١٨٠	١٧	٣٦	٥	٠٠	٠٠	٠



مديرية اميوط

خارجي

فيات الضرائب المستجدة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فيات الضرائب المستجدة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		الى		من				الى		من	
بليم	جنيه مصري	بليم	جنيه مصري	بليم	جنيه مصري	بليم	جنيه مصري	بليم	جنيه مصري	بليم	جنيه مصري
٥٥٠	٠١	١٠٥	١٥	٠٠	٠٠	٤٦٠	١	١٤٥	٣٣	١٥٦	١١
٩٩٠	٠٠	٩٨	٣٤	١٠٤	٠٣	٣٩٠	١	١٣٩	١٢	٠٠٠	٠٠
٩٦٠	٠٠	٩٦	١٠	٩٧	٣٣	٣٨٠	١	١٣٨	٠٠	٠٠٠	٠٠
٩٢٠	٠٠	٩٢	١٣	٩٣	٠٨	٣٧٠	١	١٣٦	٣٨	٠٠٠	٠٠
٨٦٠	٠٠	٨٥	٣٢	٨٩	٢٩	٣٥٠	١	١٣٥	١٦	٠٠٠	٠٠
٧٠٠	٠٠	٧٩	١٢	٨٣	٢٥	٣١٠	١	١٣١	١٩	١٣٢	٣١
٧٠٠	٠٠	٧٠	٠٦	٨٢	٠٧	٢٦٠	١	١٢٦	١٠	٠٠٠	٠٠
٦٠٠	٠٠	٦٦	١٠	٠٠	٠٠	٢٥٠	١	١٢٤	٣٨	٠٠٠	٠٠
٥٠٠	٠٠	٥١	٣٤	٠٠	٠٠	٢٤٠	١	١٢٣	٢٦	٠٠٠	٠٠
٤٠٠	٠٠	٤١	٣٧	٠٠	٠٠	٢٢٠	١	١٢٢	١٤	٠٠٠	٠٠
٣٠٠	٠٠	٣١	٢٠	٠٠	٠٠	١٨٠	١	١١٨	١٧	١٢١	٠٢
٢٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٠	١	١١١	٣٦	١١٣	٠٨
١٠٠	٠٠	١٨	١٢	٠٠	٠٠	٠٩٠	١	١٠٩	١٢	١١٠	٢٤

عشوري

فيات الضرائب المتجددة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه		
بليم	جنيه مصري	بليم	جديد	بليم
٠٠	٧٧٠	٧٧	٠٢	٠٠
٠٠	٦٩٠	٦٨	٢٤	٠٠
٠٠	٦٠٠	٦٠	٠٦	٠١
٠٠	٥٢٠	٥١	٢٨	٠١
٠٠	٤٣٠	٤٣	١٠	٠٢
٠٠	٣٥٠	٣٤	٣٢	٠٣
٠٠	٢٦٠	٢٦	١٤	٠٤
٠٠	١٨٠	١٧	٣٦	٠٥
٠٠	١٤٠	١٤	٠٢	٠٣

اطيان زراعية  
(مال ١٨٩١)

—٢٧٢—

اطيان زراعية  
(مال ١٨٩١)

مديرية جرجا

خارجي

فيات الضرائب		فيات الضرائب المربوطة						فيات الضرائب		فيات الضرائب المربوطة					
المستحقة		والحالة هذه						المستحقة		والحالة هذه					
		من			الى					من			الى		
بليم	جنيه مصري	جديد	—	جديد	جديد	—	جديد	بليم	جنيه مصري	جديد	—	جديد	جديد	—	جديد
٠٠	٨٦	٨٥	٣٢	٩	٠٠	٠٠	٠	٠١	٤٥٠	١٤٤	٢١	٤	١٥٤	٣٨	٩
٠٠	٨٠٠	٨٢	١٤	٠	٠٠	٠٠	٠	٠١	٣٨٠	١٣٨	٠٠	٥	١٤٣	٠٩	٢
٠٠	٧٠٠	٧٢	٠٧	٣	٧٩	١٢	٠	٠١	٣١٠	١٣١	١٩	٥	١٣٧	٣٨	٤
٠٠	٦٠٠	٦٢	٠٠	٦	٠٠	٠٠	٠	٠١	٢٥٠	١٢٤	٣٨	٦	١٣٠	٠٧	٣
٠٠	٥٠٠	٥١	٣٤	٠	٥٢	٣٤	٦	٠١	١٨٠	١١٨	١٧	٦	١٢٤	٣٧	٩
٠٠	٤٠٠	٤١	٠٧	٠	٤١	٢٧	٣	٠١	١٢٠	١١١	٣٦	٧	١١٧	٣٧	٣
٠٠	٣٠٠	٣١	٢٠	٦	٣٦	٢٤	٠	٠١	٥٠	١٠٥	١٥	٧	١٠٨	٠٦	٩
٠٠	٢٠٠	٢١	١٤	٠	٢٦	١٧	٣	٠٠	٩٩٠	٠٩٨	٣٤	٨	١٠٥	١٣	٠
٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠	٠٠	٠٠	٠	٠٠	٩٢٠	٠٩٢	١٣	٨	٠٩٨	٣٠	١

عشور

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه					
		جديد	—	جديد	جديد	—	جديد
٧٧٠	٧٧	١	٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٩٠	٦٨	٢٣	٨	٦٨	٢٤	٠٨	٠٨
٦٠٠	٦٠	٥	٩	٦٠	٠٦	٠٨	٠٨
٥٢٠	٥١	٢٨	٠	٥٢	٣٨	٠٨	٠٨
٤٣٠	٤٣	١٠	١	٤٣	١٠	٠٨	٠٨
٣٥٠	٣٤	٣٢	٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٦٠	٢٦	١٤	٣	٢٦	١٤	٠٧	٠٧
١٨٠	١٧	٣٦	٤	١٧	٣٦	٠٧	٠٧

محافظة رشيد

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه	
جنيه مصري	ميليم	ج	—
٠٠	٧٤٠	٧٤	٠٣
٠٠	٦٦٠	٦٦	٠٨

محافظة السويس

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه	
جنيه مصري	ميليم	ج	—
٠٠	٨٢٠	٨٢	١٤
٠٠	٦٢٠	٦٢	$\frac{٣}{٣}$

بيان فيات ضرائب الاطيان بما فيها ثمن الورد وخدمة الصراف المربوطة بمديرية قنا ومديرية الحدود ومركز اطنج (مديرية الجيزة) اعتباراً من اول يناير سنة ١٨٩٢ تطبيقاً للامر العالي الصادر في ٣١ مارس سنة ١٨٩١

مديرية قنا

عشوري		خارجي		
جنيه مصري	ميليم	ج	ميليم	ج
٠٠	٦٩٠	٠٠	٥٠٠	٠١
٠٠	٦٠٠	٠٠	٤٥٠	٠٠
٠٠	٥٢٠	٠٠	٤٠٠	٠٠
٠٠	٤٣٠	٠٠	٣٥٠	٠٠
٠٠	٣٥٠	٠٠	٣٠٠	٠٠
٠٠	٢٧٠	٠٠	٢٠٠	٠٠
٠٠	٢٦٠	٠٠	١٠٠	٠٠
٠٠	١٨٠	٠٠	٥٠	٠٠
٠٠	٠٠٠	٠٠	٠٠٠	٠٠

اطيان زراعية  
(مال ١٨٩١)

— ٢٧٤ —

اطيان زراعية  
(مال ١٨٩١)

مديرية الحدود

عشوري				خارجي			
ميليم	جنهم	ميليم	جنهم	ميليم	جنهم	ميليم	جنهم
٠٠	٢٥٠	٠٠	٦٩٠	٠٠	٤٠٠	٠١	٠٠٠
٠٠	٢١٠	٠٠	٦٥٠	٠٠	٣٥٠	٠٠	٩٠٠
٠٠	٢٠٠	٠٠	٦٠٠	٠٠	٣٠٠	٠٠	٨٠٠
٠٠	١٨٠	٠٠	٥٢٠	٠٠	٢٥٠	٠٠	٧٠٠
٠٠	١٤٠	٠٠	٤٥٠	٠٠	٢٠٠	٠٠	٦٥٠
		٠٠	٤٣٠	٠٠	١٥٠	٠٠	٦٠٠
		٠٠	٣٥٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٥٥٠
		٠٠	٣٠٠	٠٠	٥٠	٠٠	٥٠٠
		٠٠	٢٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٥٠

مديرية الجيزة (عن مراكز اطنيم)

عشوري	خارجي			
	ميليم	جنهم	ميليم	جنهم
بيان العشوري وارد ضمن مديرية الجيزة	٠٠	٦٥٠	٠١	٢٥٠
	٠٠	٦٠٠	٠١	١٠٠
	٠٠	٥٥٠	٠١	٥٠
	٠٠	٤٥٠	٠١	٠٠
	٠٠	٤٠٠	٠٠	٩٥٠
	٠٠	٣٥٠	٠٠	٩٠٠
	٠٠	٢٠٠	٠٠	٨٥٠
	٠٠	١٥٠	٠٠	٨٠٠
	٠٠	١٠٠	٠٠	٧٥٠
	٠٠	٥٠	٠٠	٧٠٠

## \* منشور من نظارة المالية \*

(في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩١)

اولاً - من الان فصاعدا لا يصير ربط قيات ضرائب خانية  
تخرج من القيات الجديدة وكذلك قيات الضرائب المروطة  
موقتاً التي يلزم اضافتها عن الورد وخدمة الصراف على كل فية  
منها هذه يجري درجها ضمن ترتيب القيات الجديدة اعتباراً  
من اول يناير سنة ١٨٩٢ - ثالثاً - قيات الضرائب الموقفة  
التي تربط في المستقبل يصير درجها ضمن ترتيب القيات  
الجديدة - ثالثاً - الاطيان المروطة عليها ضريبة بمقتضى البند  
الاول من دكرتو ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ فيا يكون منها  
مربوطاً لمدة سنتين تربط بواقع الفدان عشرياً عليها وبالربوط  
لمدة ثلاث سنوات تربط بواقع الفدان ستين ملياً وبالربوط  
لمدة خمس سنوات تربط بواقع الفدان مائة ملياً وعشرة وذلك  
اعتباراً من اول يناير سنة ١٨٩٢ وهذه القيات داخل فيها عن  
الورد وخدمة الصراف - عند عمل حساب كور الفدان  
فما يظهر من كمونات اقل من مليم واحد يترك - رابعاً -  
الاطيان التي ستربط عليها ضريبة موقفة لمدة مئة يجب اعتبار  
السنة التي يصير الربط فيها كاملة اي ان الربط الموقت المذكور  
يكون انتهاءه لغاية آخر السنة لما الاطيان المروطة عليها والحالة  
هذه ضريبة موقفة تطبيقاً للوائح والقوانين الجاري العمل بها  
فاذا كانت مدتها تنتهي في بحر السنة فيصير احتدادها لغاية  
آخر السنة المذكورة وبذلك تسري الفترية الموقفة لغاية آخر  
السنة التي تنتهي فيها مدة الربط - في المستقبل لا يصير تعديل  
اذني فية من قيات الضرائب في بحر السنة حسبما هو جاري  
في حق الاطيان المروطة عليها ضريبة بمقتضى البند الاول من  
دكرتو ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بمعنى ان فية الفترية التي  
تربط سواء كان في بحر سنة ١٨٩٢ او في بحر السنين التالية  
تستمر لغاية آخر السنة التي ينتهي فيها الربط بالفية المذكورة  
اطيان زراعية - (مال) منشور من نظارة المالية لمعوم  
المديريات والمناطق رشيد والسويس  
في ٣٠ ذي الحجة سنة ١٣٠٩ (٢٦ يوليو سنة ١٨٩٢)  
بناء على قرار اللجنة المالية المتوزع في ٢٧ يونيو سنة  
١٨٩٢ بان الاطيان المسيحية اموالها بالموازين من سنة ١٨٨٠

وسنة ١٨٨١ التي مع بقائها غير مقررة. لغاية تاريخ مايتها  
لا توجد منطقة على احكام الامر المالي الصادر في ١٢ ديسمبر  
سنة ٨٩ ويلزم رد الاموال عليها من تاريخ السانحة فلا تربط  
عليها الاموال الا من السنة التالية لسنة تصديق نظارة المالية  
على قرارات هيئة المديرية وما تربط عليها في مدة السنين  
الاوليين لا يكون الا بواقع نصف ضريبتها مع مراعاة الضرائب  
الجديدة التي تقررت للمديرية اداة - تكم بغير انه يصير  
اعتبار الفترية الاقرب لتصف الفترية الاصلية وبانقضاء مدة  
السنين المذكورتين تربط عليها الفترية الكاملة فصار اللازم  
هو ملاحظة عدم تأخير ارمال للتاتج والقرارات التي تقضى من  
هيئة المديرية بقاى نظارة المالية حتى لا يحصل اذى تأخير في رد  
اموال تلك الاطيان ثم الاطيان غير المسيحية اموالها بالموازين  
التي تخدمها طلبت ائها تألفة وفي حال السانحة وجئت غير  
مقررة وصار رفضها لعدم اطلاقها على دكرتو ١٢ ديسمبر  
سنة ١٨٨٩. فهذا ايضا يصير ساهما بالتطبيق لماما بى اياضحه  
وليكن سطوا ان هذا المنشور يشمل كافة الاطيان التي سبق  
تحقيقها والتي يصير تحقيقها بحرفة لجان التوائف وانما استملت  
انظاركم الى امر وهو انه لا يدخل في حكمه الا الاطيان  
التي يتضح حال مايتها ائها غير مقررة بالمره ويلزم  
لاصلاحها مصارف

(مال) دكرتو في ٣٠ ديسمبر سنة

اطيان زراعية - ٩٢ بتخصيص المبلغ الموضح به من

اموال اطيان مديريتي جرجا والميمنة حسب الجدول الاتي

## \* نحن خديو مصر \*

بناء على ما عرض علينا ناظر المالية وبموافقة راي مجلس النظار  
امرنا بما هو آت - (م) اعتباراً من اول يناير سنة ١٨٩٣  
يصير تخفيض مبلغ مائة واربعة عشر الف جنيه مصري من  
الاموال الخراجية المقررة على الاطيان مديريتي جرجا والميمنة  
ويكون توزيع هذا المبلغ بحرفة ناظر المالية - (م) تكون  
قيات الفترية الخراجية في هاتين المديريتين كالبيان  
بالجدول الملحق باسمنا هذا - (م) على ناظر المالية  
تقليد امرنا هذا



اطيان زراعية  
( مال ١٨٩٢ )

— ٢٦٦ —

اطيان زراعية  
( مال ١٨٩٢ )

تخفيض الاموال الخراجية بمديرتي جرجا والجيزة

مديرية الجيزة

تخفيض الضرائب الخراجية بمراكز جرزة واوسيم والبدوشين وغرب اطفح

الضريبة الحالية	الضريبة الجديدة	الزمام			
١٦٤	١٣٠	٦٠٧	٢١	١٢	
١٥٠	١٢٠	٧٧٣	٣٦	١٥	١٨
١٤٨	١١٠	٢٧٩	٣٣	١١	١٢
١٣٧	١٠٠	٣٧٢	١	٩	٢٠
١٣٥	٩٠	١٥٣	١	٢٣	٠٨
١٢٥	٨٥	٣٠٤	٥	١٢	٠٢
١٢٤	٨٠	٢٥٢	٢٢	١٦	
١٢٢	٧٥	٢١٩	٠٣	١٦	
١١٠	٧٠	٢	١٠	١٦	
١٠٥	٦٥	٧٣	٠٥	٠٤	
١٠٠	٦٠	١٤	١١	٠٤	
٩٥	٥٥	٦	١٤	٠٤	
٩٠	٥٠	١١	٢٣	١٦	

( تنبيه ) وبخلاف ذلك فان اعلی ضريبة في جملة بلاد من مديرية جرجا وبالمثل اعلی ضريبة من  
الاطيان المجاور بموم مديرتي جرجا والجيزة هي ٩٠ قرشا

اطيان زراعية  
(مال ١٨٩٢)

—٢٧٧—

اطيان زراعية  
(مال ١٨٩٢)

مديرية جرجا

مخفيض الضرائب إخراجية

الضريبة الجديدة	الضريبة الحالية	الزمام	
١٤٥	١١٥	٥٤٦٦	١٤٠٨
١٣٨	١١٠	٥١٦٢٢	١٢١٦
١٣١	١٠٥	٧١٤٥٦	١٥٢٠
١٢٥	١٠٠	٦٥٧٦١	١٣٠٤
١١٨	٩٥	٤٦٥٦٩	٢٢٠٣
١١٢	٩٠	٣١٤٧٧	٠١٢٠
١٠٥	٨٥	١٨٦١٨	٢٣٠٠
٩٩	٨٠	٤٦٧٩	٠٢١٧
٩٢	٧٥	١٢٨٧	٢٠٠٤
٨٦	٧٠	١٣٢٥	١٣١٢
٨٠	٦٥	١٥٣	٠١٠٤
٧٠	٥٥	٣٣	١٥٠٠
٦٠	٥٠	٣٠	١٤٠٨

اطيان زراعية  
(مال ١٨٩٣)

— ٢٧٨ —

اطيان زراعية  
(مال ١٨٩٣)

### اجمالي التخصيص

	التخصيص	
	جنيه	جنيه
مديرية جرجا		
اموال الاطيان المربوطة والحالة هذه	٣٧٢٤٢٩	
اموال الاطيان من بعد التخصيص	٢٩٢٠٩٩	
باقي		٨٠٣٣٠
مديرية الجيزة		
اموال الاطيان المربوطة والحالة هذه	١٦٩١٣٩	
اموال الاطيان من بعد التخصيص	١٣٤٩٦٦	
باقي		٣٤١٧٣
مجملة التخصيص		١١٤٥٠٣



اطيان زراعية

( مال ١٨٩٢ )

— ٢٧٩ —

اطيان زراعية

( مال ١٨٩٢ )

بيان ضرائب الاطيان الخراجية بما في ذلك ثمن الورود وخدمة الصراف  
مدير بني جرجا والحيزة

مديرية جرجا		مديرية الحيزة	
مليم	جنيه	مليم	جنيه
١٥٠	١	٣٠٠	١
١٠٠	١	٢٠٠	١
٥٠	١	١٠٠	١
٥٠٠	١	٥٠٠	١
٩٥٠		٩٥٠	
٩٠٠		٩٠٠	
٨٥٠		٨٥٠	
٨٠٠		٨٠٠	
٧٥٠		٧٥٠	
٧٠٠		٧٠٠	
٦٥٠		٦٥٠	
٥٥٠		٦٠٠	
٥٠٠		٥٥٠	
٤٠٠		٥٠٠	
٣٠٠		٤٥٠	
٢٠٠		٤٠٠	
١١٠		٣٠٠	
٥٦٠		٢٥٠	
٥٥٠		٢٠٠	
٥٢٠		١٥٠	
		١١٠	
		١٠٠	
		٥٦٠	
		٥٥٠	

اطيان زراعية - (مال) ذكر في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٥ بتخفيض

مبلغ من اموال اطيان بضم بلاد مديرية اسبوط

✽ امر عال ✽

✽ نحن خديو مصر ✽

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار وبعد مصادقة اعضاء صندوق الدين المصري امرنا بما هوأت (م) اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٣٥ بصير تخفيض مبلغ ١٣٢٠ جنيه مصري من الاموال الخراجية المقررة على اطيان بلاد الدنانية الواردة وحيزه الاقباط التابعة لمديرية اسبوط ويكون توزيع هذا المبلغ بمعرفة ناظر المالية - (م) ٣ تكون حصة الضريبة الخراجية في هذه البلاد الثلاث تسعيا علم (م) ٣ على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

اطيان زراعية - (مال) ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥

نظرا لشكوى بعض ايمان الوجه البحري من تأخير تجميع محصول زراعة القطن في هذا العام قد كتب من نظارة المالية لخضرات مديري الاقاليم البحرية ان قسط السنة قرايط المستحق تحصيله من مال ومشور الاطيان في شهر اكتوبر سنة ١٩٣٥ يجري تحصيله من ابداء اليوم العشرين من الشهر المذكور لثانية اليوم الخامس والعشرين مع المتأخرات المستحقة ماعدا المحصول منه حوزات

اطيان زراعية - (مال) ذكر في ١٨ مارس سنة ١٩٣٥ بشأن اعادة ربط

الضرائب على الاراضي البور

✽ امر عال ✽

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على لائحة الاطيان السعيدة المتدرجة بمجموع اللوائح الذي تشرع قوانين المحاكم المختلطة الصادر عليها الامر العالي نظارة الحفانية بتاريخ ٧ شبان سنة ١٢٩٧ (٨٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥) قررة ٨٤ - وبعد الاطلاع على قرار مجلس شورى النواب الصادر على الامر العالي نظارة الداخلية رقم ١٦ محرم سنة ١٢٨٥ (٩ مايو سنة ١٨٦٨) بقرة ٥٥ والمحقق المختص به المندرج بجموع اللوائح السالف ذكره - وبعد الاطلاع على القوانين الصادرين من مجلس النظار بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٨١ قررة ٥٩ وبتاريخ ١٦ مايو ١٨٨٨ بقرة ٤٣٠ وبعد الاطلاع على التشور الرقم ٣٦ يوبه سنة ١٨٨١ - وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ - وبعد الاطلاع على المادة الخامسة من الامر العالي الرقم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ - وعلى

الامر العالي الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ٨٦ - وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ - وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت

١٠ الاطيان التي ستفرغ اموالها اعتبارا من صدور امرنا هذا للاسباب المبينة بالمادة الخامسة من الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ يباد ربط الضريبة عليها اعتبارا من ابتداء السنة الثانية التي تلي سنة تصريح الرفع بحسب الشريطة الآتية - السنة الثانية باعتبار قرشين - السنة الثالثة باعتبار خمسة قروش - السنة الرابعة باعتبار عشرة قروش - السنة الخامسة باعتبار نصف ضريبة موقتا - واعتبارا من السنة السادسة يباد اجراء الحماية تربط على الاطيان ضريبة تناسب حالتها وتدرج في احدى درجات المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ بحيث ان اخر قويل لا يتجاوز ضريبتها الاصلية اذا كانت الضريبة الاصلية ضائبة - (م) ٢ الاطيان السابق رفع اموالها بالتطبيق للمادة الخامسة من الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ واتضح من المعاينة الاخيرة انما لم تزل بورا يباد ربط الضريبة عليها ابتداء من سنة ١٨٩٥ طبقا للشريطة والكييفية المبينة في المادة السابقة (م) ٣ الاطيان السرفوعة اموالها بالتطبيق للمادة الخامسة من الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وايضا ربطها بضريبة موقفة يتسدد سداد الاموال عنها باعتبار هذه الضريبة لحد انتهاء السنة الرابعة التي تلي سنة تصريح الرفع ومن السنة الخامسة يدفع عنها ضريبة تعادل نصف ضريبتها الاصلية موقتا ومن ابتداء السنة السادسة تدرج في احدى درجات المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ بعد تقدير الضريبة التي تناسب حالتها بحسب المعاينة - (م) ٤ الاطيان البور الواردة في تقاسيم ارباعها تربط الضريبة عليها ابتداء من تاريخه بحسب الشريطة الآتية - المادة الباقية من سنة ١٨٩٢ باعتبار قرشين - سنة ١٩٠٥ باعتبار خمسة قروش سنة ١٩٠٦ باعتبار عشرة قروش - سنة ١٩٠٧ باعتبار دون ثاني سنة ١٩٠٨ باعتبار دون اول موقتا - واذا كانت درجة الدون الاول ليست هي اعلى درجة الموضو او الحيطان الغير مفروزة درجتها فمن ابتداء سنة ١٨٩٩ تالين وترتبط عليها ضريبة تناسب حالتها وتدرج في احدى درجات المادة الثانية من الامر العالي الرقم ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ بشرط ان اخر قويل لا يتجاوز الدرجة الشورية بالموضو او الحيطان الغير مفروزة درجتها - والايوار التي من هذا النوع السابق قويلها قبل الان بدرجة الدون الثاني تقسم بضربيتها المالية لنهاية سنة ١٨٩٧ وترتبط في سنة ١٨٩٨ بدرجة الدون الاول موقتا وبقي مع ما سبق ربطه بالدون الاول او بأكثر منه الواجب استمراره وربطه لنهاية سنة ١٨٩٨ بدرجته الحالية تجري عليه

المالية من ابتداء سنة ١٨٩٩ وتربط عليه ضريبة تناسب حالته بشرط ان آخر تمويل لا يتجاوز درجة المحض او الجرضان الكافة فيها الغير مفروزة درجاتها - (م) ٥ اذا كان عند اجراء السبل بحسب التمرينات المالية قبلا ينضج بناء على طلب المحمول صاحب الشأن وبعد افراد نظارة الاشتغال العمومية ان سبب يوار الاطيان ثلثه من عدم كفايه اعمال المتافع العمومية فيستمر رفع مال الاطيان الى ان يصير اجراء الاعمال اللازمة لازالة الضرر ومن ابتداء اليوم الذي تتم فيه الاجراءات المذكورة تندرج الاطيان بمد المالية في احدى الدرجات المالية بالمادة الثانية من الامر المالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ - (م) ٦ الاطيان للمطلة بقرار شوري التواب يستمر سداد الاقوال عنها باعتبار الضريبة الحالية مدة خمس سنوات اعتبارا من ابتداء السنة التالية للسنة التي انتهت فيها مدة المرافعة الاصلية او المدة الجديفة التي تكون منتهية لها - وبعد انقضاء الخمس سنوات تندرج الاطيان في احدى الدرجات المالية بالمادة الثانية من الامر المالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ - (م) ٦ الاطيان التي من هذا القيل يسوغ درجها من الان كما سبق القول انما لطلب اربابها ذلك وما يكون بقي منها يورأ يسوغ رفع ماله بالتطبيق للادة الخامسة من الامر المالي رقم ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ تحت اعادة الربط عليه كاللدون بالمادة الاولى من هذا الامر - (م) ٧ الاطيان المالية من اطيان المحكومة بخصم مشهور ٢٦ يوليوس سنة ١٨٨١ ودرجت عليها من تاريخ تسليمها او عند انتهاء مدة مافاتها ضريبة اقل من ضريبة المحض يصير مايتها في سنة ١٨٩٤ ودرجها في احدى الدرجات المالية بالمادة الثانية من الامر المالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ وما يكون منها يورأ يسوغ رفع ماله حل درجه وبناء على طلب المالك وذلك بالتطبيق للادة الخامسة من الامر المالي رقم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بشرط اعادة الربط عليه كاللدون بالمادة الاولى من هذا الامر اما الاطيان التي تكون من هذا النوع ولم يجر تسليمها ثمانية الا ان لمند تسليمها يجري درجها على حسب الكيفية السالف ذكرها وكذلك الاطيان التي يمت بشرط مافاتها ادة الخمس سنوات بوجوب منشور التي يمت بشرط مافاتها ادة الخمس سنوات بوجوب منشور سنة ١٨٨١ والتي يمت ايضا بالشروط المدونة بالمادة الاولى من الامر المالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٦ تندرج بعد انتهاء المدة المقررة لها في احدى الدرجات المالية بالمادة الثانية من الامر المالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ - (م) ٨ تندرج الاطيان الآتية ايضا في احدى الدرجات المالية بالمادة الثانية من الامر المالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ - اولاً - اطيان خارج الزمام التي لم تنته مدة مافاتها تندرج عند انتهاء تلك المدة - ثانياً - اطيان خارج الزمام التي صار ربطها بضرية حوقة تندرج بعد مضي المواعيد المالية بقرارات مجلس النظار

(م) ٩ يجري السبل بخصم امرنا هذا اجبارا من تاريخ صدوره وينفذ مقضوله ولزم وجود ملئذله من سائر الاسكام الناشئة من القوانين والديكرات والامام السادرة قبل الان (م) ١٠ على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا (مال) مكتوبة مرسله من رئاسة مجلس النظار لتظارة المالية بتاريخ ٢٧ شبان سنة ١٣١١ (٥ مارس سنة ١٨٩٤ غرة ٩٩) مالية فاعزوي سعادتلوا افتدتم حضرتلري - مرحمل لسمادكم مع هذا صورة من الامر المالي الصادر في ٢٣ شبان سنة ١٣١١ (اول مارس سنة ١٨٩٤) باعادة ربط الضرائب على الاراضي البور ولدى نظار هذا المشروع في جلسة يوم الاربعاء ١٥ شبان سنة ١٣١١ (٢١ فبراير سنة ٩٤) ادخل مجلس النظار على المادة الاولى منه تمويراً مقتضاه معاينة الاطيان في السنة السادسة وربط ضريبة تناسب حالتها والغرض من هذا التموي هو زيادة اوقص الضريبة بالنسبة للحالة التي تكون عليها الاطيان وقت المعاينة فالامل من مساعدكم اصدار التعليمات اللازمة بمراعاة ذلك لدى تطبيق احكام الامر المالي المشار اليه افتدتم

(مال) ذكر يثري ٢٧ ابريل  
اطيان زراعية - سنة ٩٤ بخصم مبالغ من  
خارج مديرية اسبوط وموارد الابرامينية بها  
✽ امر عال ✽  
(نحن خلدو مصر)

بناء على ما عرعه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار وبعد مصادقة حضرات مديري صندوق الدين العمومي امرنا بما هوآت - (م) ١ اعتبارا من اول يناير سنة ٩٤ يصير تخفيض مبلغ متبعة وستين الف وستمائة واحد وستين جنيها مضريا من الاموال الخراجية المقررة على اطيان مديرية اسبوط - (م) ٢ اعتبارا من التاريخ المذكور يصير تخفيض مبلغ الفين وثمانمائة وخمسين جنيها مضريا من عوائد التورة الابرامينية بمديرية اسبوط (م) ٣ يكون تخفيض المبالغ المذكورة بمعرفة ناظر

اطيان زراعية

(مال ١٨٩٤)

- ٢٨٢ -

اطيان زراعية

(مال ١٨٩٤)

المالية - (م) ٤ تكون فيات الضريبة الخراجية  
بمديرية اسبوت كالمين بالجدول الملقق باسرها هذا  
(م) ٥ على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

مديرية اسبوت

مليمن	جنيه	مليمن	نليم
٣٥٠	١	٩٩٠	٦٥٠
٣١٠	١	٩٦٠	٦٠٠
٢٥٠	١	٩٥٠	٥٥٠
٢٢٠	١	٩٢٠	٥٠٠
١٨٠	١	٩٠٠	٤٠٠
١٥٠	١	٨٦٠	٣٠٠
١٢٠	١	٨٥٠	٢٠٠
١٠٠	١	٨٠٠	١١٠
٥٩٠	١	٧٩٠	١٠٠
٥٥٠	١	٧٥٠	٠٦٠
٥٠٠	١	٧٠٠	٠٢٠

اطيان زراعية - (مال) ذكرته في ٢٧ ابريل  
سنة ٩٤ تخفيض مبالغ من خراج  
مديرية النيا وبني سويف وموائد الابراهيمية جمدا وباليوم

امر مال

(نحن خديو مصر)

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس  
النظار امرنا بما هوأت (م) ١ اعتبارا من اول يناير  
سنة ٩٤ بصير تخفيض مبلغ واحد وعشرون الف  
وسمائة وتسعة وسبعين جنيها مصرى من الاموال  
الخارجية المقررة على اطيان مديرية النيا وبني سويف  
(م) ٢ اعتبارا من التاريخ المذكور بصير تخفيض  
مبلغ ثمانية آلاف وتسمائة وتسعة عشر جنيها مصرى  
هو اند التركة الابراهيمية بمديرية النيا وبني سويف  
واليوم - (م) ٣ يكون تخفيض المبالغ المذكورة  
بصرفة ناظر المالية - (م) ٤ تكون فيات الضريبة  
الخارجية بمديرية النيا وبني سويف كالمين  
بالجدولين الملققين باسرها هذا - (م) ٥ على ناظر  
المالية تنفيذ امرنا هذا

مديرية النيا

مليمن	جنيه	مليمن	مليمن
٣٣٠	١	٩٠٠	٦٠٠
٢٢٠	١	٨٧٠	٥٥٠
٢٠٠	١	٨٥٠	٥٠٠
١٥٠	١	٨٣٠	٤٠٠
١٢٠	١	٨١٠	٣٠٠
١٠٠	١	٨٠٠	٢٠٠
٧٠	١	٧٥٠	١١٠
٥٠	١	٧٤٠	١٠٠
٩٨٠	٠	٧٠٠	٠٦٠
٩٥٠	٠	٦٨٠	٠٥٠
٩٤٠	٠	٦٥٠	٠٢٠

مديرية بني سويف

مليمن	جنيه	مليمن	مليمن
٥٧٠	١	٩٣٠	٦٠٠
٣٢٠	١	٩١٠	٥٠٠
١٩٠	١	٩٠٠	٤٠٠
١٥٠	١	٨٦٠	٣٠٠
١٢٠	١	٨٥٠	٢٠٠
١٠٠	١	٨٠٠	١١٠
٠٦٠	١	٧٩٠	١٠٠
٠٥٠	١	٧٣٠	٠٦٠
٠٠٠	١	٧٠٠	٠٥٠
٩٩٠	٠	٦٦٠	٠٢٠
٩٥٠	٠	٦٥٠	٠٠٠

اطيان زراعية - (مال) ٥ ١٠ نوبمبر سنة ٩٤

كتب سعادة ناظر المالية بتاريخ ٢٤ نوفمبر  
سنة ٩٤ نمرة ١٩٨٣ الى حضرات اعضاء صندوق  
الدين العمومي في مصر بما امر به - ان الهبوط  
الظيم الحاصل الآن في اسعار الاطيان المصرية قد  
اوجب اهتمام الحكومة بشأنه اهتماما خاصا -

(مال ١٨٩٤)

(مال ١٨٩٤)

فانه يرى من مراجعة الجدول المرفق بهذا المشتل على كيات القطن المتصدرة مع متوسطات اثنان هذا النصف منذ موسم سنة ١٨٨٤ انما اذا كانت الزيادة في محصول الزراعة قد عوضت لغاية السنة الماضية المحبوط المستمر من سنة ١٨٩١ في اسعار القطن الا ان الحالة لسوء الحظ لم تبقى كذلك اليوم بسبب اسعار القطن الحالية - ولا يخفى ان هذه الحالة تستدعي كامل التفات الحكومة ولذا نتجيب والحالة هذه عن استمداد معونة صندوق الدين العمومي بهذا الشأن اما وسيلة التخصيف التي اشراف بان اقترح على حضرتك فيوماضي ان يؤجل تحصيل قيراطين من العشرة قراريط المستحقة من اموال الاطيان في الوجه البحري في شهري نوفمبر وديسمبر من هذه السنة - هذا وتبلغ مقدار ضرر زيادة الاطيان المستحقة عن هذين الشهرين ١٣٤٠٠٠ جنيه مصري ويبلغ مقدار المبلغ المراد ايقاف تحصيله ٢٦٤٨٠٠ جنيه مصري ثم انه تسمياً لهذا العمل ترى الحكومة ان من المناسب تأجيل تحصيل القيراطين المشار اليها الى شهر نوفمبر من السنة المقبلة وحينئذ تنظر الحكومة بالاشراك مع صندوق الدين العمومي فيما اذا كانت احوال البلاد الزراعية تؤذن باجراء التخصيف او تقضي بالتنازل عن المبلغ المذكور وان بقيت باخلاص رغبتكم في مساعدة الحكومة على كل ما من شأنه مساعدة البلاد يجعلني اتشبع بان جنابكم تفضلون بقبول مشروع الامر العالي المرفق بهذا المصدق على الطريقة المراد اجراؤها وسيلغ نشر هذا المشروع الى ذوي الشأن بكافة ومائل الشر الممكنة لدى الحكومة هذا وتفضلوا بقبول احترامي - وهذا امر ب

ما كتبه صندوق الدين العمومي جوابا على افادة نظارة المالية - القاهرة في ٢٥ نوفمبر ثمة ١٠٠٨ - صاحب السعادة احمد نظلم باشا ناظر المالية - قد علمنا ما جاء في كتاب مصادرك المورخ يوم امس بشأن شدة هبوط الاسعار الحاصل في اهم مجاصيل الوجه البحري وانه بسبب كثرة انخفاض ثمن القطن ترى

الحكومة ان الحالة تستدعي مزيد عنايتها ولذلك تستمد معونة قومسيون صندوق الدين باقراضها تأجيل تحصيل قيراطين من اموال الاطيان المستحقة في الوجه البحري في شهري نوفمبر وديسمبر من هذه السنة وان المبلغ المراد ايقاف تحصيله يبلغ ٢٦٤٨٠٠ جنيه مصري وان تحصيل هذا المبلغ يؤجل الى شهر نوفمبر من السنة التالية وحينئذ تنظر الحكومة بالاتفاق مع صندوق الدين فيما اذا كانت الحالة الزراعية تؤذن باجراء تحصيل تلك القيمة او بالتنازل عنها وبما اننا نرى كما ترى الحكومة اهمية لزوم مساعدة الممولين في الاحوال الرامنة لذلك نبادر باخبار مصادركم ان قومسيون صندوق الدين موافق على الطريقة المقترحة وعلى مشروع الامر العالي الذي يبلغ اليها بهذا الشأن - هذا وتفضلوا مصادركم بقبول فائق احترامي

اطيان زراعية - (مال) ذكره في ٢٦ نوفمبر سنة ٩٨ بتأجيل تحصيل القيراطين اليقين الى شهر نوفمبر سنة ٩٥

بعد الاطلاع على الامر العالي المورخ ١١ فبراير سنة ١٨٩٠ سبناه على معارضه علينا ناظر المالية وبعد موافقة رأي مجلس النظار ومصادقة حضرات مديري صندوق الدين العمومي

(اسرنا بما حوات)

(م) ١) تحصل ثمانية قراريط فقط من اصل العشرة المستحقة من اموال الاطيان بمديريات الوجه البحري في شهري نوفمبر وديسمبر من السنة الجارية ويؤجل تحصيل القيراطين الباقين الى شهر نوفمبر سنة ١٨٩٥ (مال - ورد) - صودر مامر من نظارة المالية في ٢١ صفر سنة ٩٨ (٣٣) جابر سنة ٨٩) صرف قائم الزوائد السيارف مباشرة كالخاري في باقي الدفاتر الخاصة لتسليحهم تسليلا لتجاوز التجميعات ولتحصيل المولدين على الافزاد وقد ما يقدموه فيها باراقه على وفق الاوامر والمشتريات الصادرة من ذلك

قد تبين من افادة وردت لهذا الطرف من قومسيون

( مال - ورد ) صورة مانشر من  
اطيان زراعية - نظارة المالية بتاريخ ١١ ربيع  
الاول سنة ٩٨ بمصوب وضع المطلوب من الاطيان في  
اورادهم ودرجته بالجراند في اول كل سنة مع كمال الاستيفاء  
بالطبق للاوامر الصادرة عنها

انه في اثناء وجود قومسيون تفتيش ايرادات قبلي  
في مديرية بني صوبف ظهر له من الاطلاع على  
بعض اوراد الاطيان ودقائر عملية الصيارف سنة  
٨١ ان الاوراد المذكورة ما صار وضع يان  
النقاسيط فيها وكذلك الجراند لم يتقيد بها شيء  
ولما كان هذا مخالفا للاوامر التي من مقتضاها وضع  
يان المطلوب من الاطيان في اورادهم ودرجته ايضا  
بالجراند في اول كل سنة فمع التنبية من القومسيون  
على المديرية بسرعة اجراء هذا العمل وتجميعه قد  
كتب لها ايضا من المالية بما ازم عن ذلك في  
تاريخه ونشر لباني المديرية بالحث والتأكيد  
على عمل الالفتات الزائدة لانجاز هذه العملية مع  
كال الاستيفاء بالطبق للاوامر الصادرة عنها  
واذا كان باقي فيها شيء للآن تحت الاتمام يسرع  
بتجميعه واستيفائه حالا ليصدر الاجراء على هذا  
الوجه فيما يخص بعملية صيارف مديرية سعادكم بدون  
ادني تاخير حتى انه عند البحث والتفتيش لا يظهر  
من قبل المديرية تاخير او نقصير بموجب المسئولية  
والحكمة

( شرافي ) منشور اصدته نظارة  
اطيان زراعية - المالية في ٢٩ يناير سنة ٨٥ لمصوب  
الجهات بشأن ساحة الاطيان التي تخلفت شرافي في  
سنة ٨٥ وهو

انه بالنسبة لقصر درجة نيل هذا العام قد كان  
كتب للمدريات ولنظارة الاشغال بطلب الافادة  
عن مقدار الاطيان التي تخلفت شرافي بكل  
مديرية بوجه التفريب وانه وان كان وردت افادات  
المدريات ثم ورد كشف بافادة من ديوان الاشغال

تفتيش الاقاليم القبلية رقم ١٣ بتاريخ سنة ٨١ مرة ٧  
ان قسام الاوراد بمديرية حضرتم معاد تسليمها  
لتمهدين مخصوصين بالنواحي وهم جارين الصرف  
منها للاطيان عند الزوم والمديرية اوضحت بان هذا  
جارى على مقتضى قرار سابق صفوره من مجلس  
شورى النواب باسمه العالي للدخالية في ٢٠ ذي الحجة  
سنة ٨٦ مرة ١٠٤ وظهر للقومسيون ان التمهدين  
المذكورين لم يكن لهم على اجراء هذه العملية  
مقابل ومع هذا جاري تكليفهم بتقديم ضيقات  
والتصديق عليها ولتاخيرهم عن احضارها في السنة  
السنة الماضية تروى على ذلك ان بعض القسام  
لم تصرف اليهم الا بعد مضي مدة من السنة  
المذكورة وعلى هذا قد اوردى القومسيون ان استمرار  
جعل القسام المذكورة في عهدة التمهدين المحكي  
عنهم يتسبب منه تعطيل اشغال الصيارف وربما  
يتروى طيه وفوق ما لا يوافق ويرام النظر في ذلك  
وحيث ان قرار مجلس شورى النواب الموثق عليه  
مديرية حضرتم في هذه المسألة اشار بمجلس تلك  
الاوراق في عهدة تمهدين مخصوصين للضبط وعدم  
الداخلية فيها ومع ما اجرته الحكومة من تقسيط  
الاموال على مواعيد معلومة ونشر بيان المستحقات  
بتقاسيطها وجميع انواعها وتوضيحها في قس اوراد  
جميع المولين لم يبق موجب لاستمرار العمل بهذه  
الصورة ومن الزوم ان قسام الاوراد تصرف  
لصيارف مباشرة كالجارى في باقي الدقائر المخفضة  
لعملياتهم تسبيل لانجاز للتخصيلات واستحصال  
المولين على الاوراد وقد ما بدفعوه غيبا بأوقاته على  
وفق الاوامر والمنشورات الصادرة عن ذلك فلم  
تحرره لحضرتكم للاجراء على الوجه المشروح وصرف  
النظر عن اتباع هذه القاعدة كما كتب في تاريخه الى  
باقي الجهات بما ذكر

مؤرخه ٥ يناير سنة ٨٥ نمرة ٦١٨ لكن حيث انه من اللزوم الآن معرفة مقدار الشراقي بوجه التحقيق الذي لم يمكن ولا يمكن زراعته بالكلية بالبيانات اللازمة فقد وجب تحريره ثم لكي عند وصوله يجري تعيين من يلزم من المساحات والعمد ومن تثق به المديرية من خدمتها لمحاينة ومقاس الاطيان المختلفة شرقي حقيقة اي التي لم يمكن زراعتها تبلي ولا شتوي ولا يمكن زراعتها شرقي اي بالبيانات اللازمة اسما اسما سواء كانت خراجية او عشورية او من اطيان الميري المؤجرة كل نوع على حدته وكل ما تم مساحته تؤخذ عنه الجشاني اللازمة اولا فالوا بعرفة مندوبي مصلحة عسوم التاريخ وتزد دقائره للمديرية للرجعة والنسوية وبالانتهاء ووثوق المديرية بما صار اجراءه يصور الجدول اللازم بالبيانات اللازمة ويرد للآلية بتتبع ما صار اجراءه معطى عليها قرار من هيئة المديرية بما يتراى لها للتظرف به بحيث انه يصير بذل المهمة في انهاء المساحة واخذ الجشاني اللازمة عنها فور قبل ضياع معالم الزراعة وليكن معلوما ان تعيين المساحين يكون من المرتبين بالميزانية واذا احتاج الحال بالنظر لاهمية بعض اشغال المساحين ظهورات فيصير مخائرة مصلحة التاريخ عن اهمية تعيين من يلزم تطبيقا لما سبق تحريره بتاريخ ١٣ يناير سنة ٨٥ وفي تاريخه تمحور لباقي الجهات بذلك واعطي الاخطار لمصلحة التاريخ

(شراقي) منشور صادر من نظارة  
اطيان زراعية - المالية في ١٣ اكتوبر سنة ٨٥

انه بالنسبة لتعدد الشكايات التي حصلت بالعام الماضي من اناس من حيثة ان اطيانهم تخلفت شرقي من قهر درجة النيل وغير ذلك وتاخير العرض منهم للمديريات عن ذلك الى ما بعد فوات اوان الزراعة وضم المحصولات البليسة والشتوية قد حصل بعض ارباكات نشأ منها تاخير ما هو مستلزم اجراءه للوقوف على الحقيقة حتى تمت المياه

اغلب الاراضي فضلا عن عدم نمو المساحات واخذ الجشاني اللازمة عنها قبل ضياع معالم الزراعة حسبها هو لازم - فلاجل منع ما عساه يحصل من هذا القيل لد استصوب حصول التشرعوكا لكافة الجهات بان من يتخلف باطيانه شرقي باسباب قهر درجة النيل ولا يمكن زراعته الانبلي ولا شتوي ولا صيفي يكون ملزوما بالاعراض عنها لحفرة مدير الجهة التابعة لها اطيانه قبل بوقت بحيث لا تتجاوز مدة تقديم الاعراض زيادة عن يوم ثلاثين شهر كيمك القبطي بكل سنة الموافق لاول شهر يناير ومن يتاخر عن ذلك الميعاد لاتسرع له دعوى بعد وعلى المديرية تحرير جداول وتقديمها للآلية بالبيانات الكافية يبعاد لا يتجاوز العشرة ايام بالنظر فيها واجراء ما يلزم - وفي تاريخه تمحور للمديريات والمصالح ومن لزم بما ذكر ولزم تحريره ثمكم للملوية مع اعلانه لكافة عسوم وفروع جهتهم للملوية واتباع الاجراء بمقتضاه

(شراقي) منشور صادر من نظارة  
اطيان زراعية - المالية في ٣ ديسمبر سنة ٨٥  
لسمو الجهات عن الاجراءات اللازم اتباعها بشأن الشكايات المتعلقة باطيان الشراقي وهو

الحاقا للمنشور الصادر من هذا الطرف في ١٣ اكتوبر سنة ٨٥ نمرة ٢٢ (اموال مقررة) الخفيض بتقديم الشكايات فيها يتعلق بالاطيان التي تخلفت شرقي لزم اصدار التعليمات الآتية بايضاح الطرق اللازم اتباعها للعمل بمقتضى المنشور المحكي عنه - يلزم ان الشكايات التي تقدم بخصوص الاطيان الشراقي تشمل البيانات الآتية وهي (اولا) - اسم ولقب المسؤول المتشكي (ثانيا) - بيان مقدار الاطيان الخلفة شرقي المقدم عنها الشكوى بوجه انتقريب ما يمكن وبيان اتواعها ان كانت خراجية او عشورية او الحوض او القبالة الكاتبة فيهم او اسم البلد التابعة لزمانها - الشكايات المذكورة يلزم

(شراقي ١٨٨٦)

(شراقي ١٨٨٦)

تقديم المديرية التابعة لها الاطيان دون غيرها من  
المصالح الاميرية في بحر المدة من ٢٠ نوفمبر لغاية  
اول يناير (الموافق ٢٤ كيهك) من كل سنة ويجب  
على المديرية ان تعين احد مستخدميه لاستلام تلك  
التشكيكات واعطاء ايضالات بها لاربابها مبينا فيها  
تاريخ تقديمها — التشكيكات التي تقدم للمدريات بعد  
يوم اول يناير (الموافق ٢٤ كيهك) تعتبر لاغية ولا  
يصير الالتفات لها — يصير قيد التشكيكات المذكورة  
اولا فاولا حال وصولها للمديرية في دفتر يعد لذلك  
ويجمل فيه لكل بلد باب مخصوص — في ٣ يناير من  
كل سنة تاخذ المديرية في تحرير كشف باسماء  
المشكين ومقادير الاطيان القائلين عنها انها شرافي  
بالبيان كل مركز او قسم وبلد وحوض او قبالة على  
حدتها بحيث يكون في اليوم الخامس عشر من شهر  
يناير تم تحرير الكشف المذكور والتوقيع عليه من  
حضره المدير لاجل تسليمه لمن يضمن من قبل  
مصلحة التاريخ في اليوم المذكور — وعلى المديرية ان  
ترسل في المباشر بالاكثري من شهر يناير لادارة الاموال  
المقررة كشفا يبين عدد التشكيكات التي تقدمت لها  
ويجموع مقادير الاطيان الموضوعة فيها بوجه الاجمال  
بحيث يجعل فيه لكل من الاطيان اخرجانية والمشورية  
والاطيان ملك الميري خانة مخصوصة — ومأمورية  
مصلحة التاريخ بمخصوص الشراطي تكون قاصرة فقط  
على تحقيق الاطيان المتقدم عنها التشكيكات دون غيرها  
فالامل من ان تلك الالتفات لسير الاعمال  
المبينة في هذا بوجه الدقة والانتظام في المواعيد  
المحددة لها.

اطيان زراعية — (شراقي) منشور صادر من نقابة  
المالية في ١٩ اكتوبر سنة ٨٦

لصوم المدريات

بناء على المحفوظات التي قدمها لنا حضرة مدير عموم  
التاريخ بمخصوص التشكيكات المتعلقة بالاطيان التي  
تختلف شرافي من قصر درجة النيل قد تراءى لنا  
بموافقة استبدال التعليلات الواردة بالمشورين

المخرجين من هذا الطرف اسديها بتاريخ ١٣ اكتوبر  
سنة ٨٥ والثاني بتاريخ ٣ دسمبر من السنة المذكورة  
مرة ٢٢ ومرة ٢٣ اموال مقررة بما هوأت — ان  
الاطيان التي تعتبر شرافي و يصير تحقيق مقاديرها  
لرفع اموالها عن السنة الخاص بها الشرافي هي التي  
تكون تختلف شرافي بسبب قصر درجة النيل ولا  
يمكن زراعتها لا نيلي ولا شوي ولا صيفي ويكون  
تقدم عنها طلب من اربابها في الميعاد بالكيفية  
الآتي ذكرها — الميعاد المحدد لقبول طلبات ارباب  
الاطيان المحكي عنها يتبدى من ١٥ بابه الموافق ٢٤  
اكتوبر وينتهي في غاية يوم ٣٠ هاتور الموافق ٨  
دسمبر من كل سنة بحيث ان الطلبات التي تقدم  
بعد مضي يوم ٣٠ هاتور الموافق ٨ دسمبر تعتبر لاغية  
ولا يصير الالتفات لها — يلزم ان الاعراضات التي  
تقدم بمخصوص الاطيان المذكورة تشتمل البيانات  
الآتية وهي (اولا) اسم والقبول مقدم الاعراض  
(ثانيا) بيان مقدار الاطيان المخلفة شرافي المقدم  
عنها الشكوى بوجه التقريب ما امكن وبيان  
نوعها ان كانت خراجية او عشورية والحوض او القبالة  
الكانت فيها واسم البلد التابعة لزامها — الاعراضات  
المذكورة يلزم تقديمها للمركز او القسم التابعة له  
الاطيان دون غيره من المصالح الاميرية ويجب على  
ماموري المركز او ناظر القسم ان يعين احد مستخدمي  
القسم او المركز لاستلام تلك التشكيكات واعطاء  
ايضالات بها لاربابها مبينا فيها تاريخ تقديمها بدون  
تاخير — يصير قيد التشكيكات المذكورة اولاً باول  
في حال وصولها للمركز او القسم في دفتر يعد لذلك  
ويجمل فيه لكل بلد باب مخصوص منقسم على ثلاثة  
خانات احدهم لمقادير الاطيان الخراجية والثانية  
للمشورية والثالثة للاطيان ملك الميري المؤجرة —  
في يوم اول كيهك الموافق ٩ دسمبر صباحا يعزى  
القسم او المركز لقبول دفتر قبوزات التشكيكات  
بواسطة جمع المقادير الواردة باب كل بلد والتفريط



غيرها — على المديرية تبليغ هذا المشور لمن يلزم من مستخدميه لاجراء مقضاه ولصارف البلاد حتى يفرغهم بصير تلاتونه على العمد والمشايج والاماني لملوميتهم ما به ومن طيه عدد نسخة منه فالامل من تكم الالتفات لتثنية الاعمال المبينة فيه بوجه الدقة والانتظام

اطيان زراعية — (شرافي) هذا ما كتب من رئاسة مجلس النظار الى نظارة المالية بتاريخ ١٩ صفر سنة ١٣٠٦ (٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٨) لمخ ٢٨٢

ان بعض ارباب الاطيان سواء كانوا بالوجه البحري او بالاقاليم الوسطى او بالوجه القبلي تطلب من الحكومة بهم بذاكر رسمية والبعض بغيرها رى ارض الشراقي التي لا تملوها مياه النيل من اطيانهم بواسطة الآلات بخارية كانت او غيرها بشرط ان الحكومة تجاوز لمر عن نصف مال هذه الاراضي ولما ارسلت هذه الطلبات لنظارة الاشغال العمومية للنظر فيها وايضا آرايها بشأنها وردت افادة بتاريخ ٩ أكتوبر المحاضر لنظارة الداخلية من جناب الكولونيل روس مفش عوم الري اوضح فيها ان حالة الري بالنظر المصري قد تغيرت تغيراً طاهراً من عهد انشاء الترع العديدة في داخلية المديرية واستنادها الى الاراضي البعيدة عن مجرى النيل ووضع الآلات البخارية الرافعة عليها وعلى النيل وان الري بالراحة في زمن الفيضان يتم في الغالب عندما يصل النيل بقياس الروضة ١٩ ذراعاً ما عدا مساحة عظيمة وهي السواحل والبحيرات من المحوسة الى القطاطر البحرية ومن القطاطر البحرية على فرع دهاط الى بها وعلى فرع رشيد الى لم الخطاطبة لا تروى بالراحة الا من ترع مخصوصة عندما يبلغ النيل ٢٢ ذراعاً بقياس الروضة ولكن هذه المساحة المرفقة خضلة للري المنظم بالآلات البخارية فارباب هذه الاطيان مع احتصاالم على الري المنظم بالآلات البخارية كما تقدم وتتم بهذه الوساطة المتوفرة لديهم المياه صفاء وشماء وتلياً ما زالوا منسكب بالمادة القدية وهي طلب رفع نصف الضربة في نظير الري النيلي بالآلات فهذا الطلب على ما يرى جنابه ليس في محولاً مع حسن موقع اطيانهم بالنسبة لجوارحها لجري مياه النيل وانجام الترع الصلبة وتكميم من الانقطاع بها دوماً بالآلات البخارية على تلك الصفة فان ضربة

عليها ووضع تاريخ التفتيل ثم يعمل في ذات الدفاتر باب اجمالي ببيان مقادير ككل بلد ونوعها خراجية كانت او عشورية او بالايجار من اطيان البحري و يصير تفصيل هذا الباب بالتفصيل وانتم عليه من ناظر القسم او مامور المركز وفي غيابه من احد معاوني القسم او المركز القائم مقامه ثم يستخرج بجمرة القسم او المركز كشف على نسختين عن كل بلد من واقع الوارد بالدقتر المذكور شامل بيان اطيان كل حوض او قبالة واساءه اربابها على حدتها وعلى حسب انواع الاطيان كل نوع في خانة مخصوصة وكشف اجمالي يقصر على نسختين ايضاً عن عموم المركز او القسم ببيان مقدار اطيان كل بلد على حسب انواعها — يجب على القسم او المركز متى انتهى تفصيل الدقتر وتخوير الكشوفات اللازمة منه ان يرسل للمديرية الكشوفات المحكي عنها مرفوعة بذات الاعراض المقدمة من اصحاب الاطيان بحيث ان تكون جميع الاوراق المذكورة بالمديرية قبل يوم ٢٠ ديسمبر الموافق ١٢ كيهك اما الدقتر فيصير حفظه بالقسم او المركز بقاية الصيانة لطلب الاستكشاف منه عند اللزوم — على المديرية في حال وصول الكشوفات والاعراضات المذكورة اليها ان تبادر باجراء مراجعة الوارد بالكشوفات على ذات الاعراضات ثم تحور بعد ذلك كشفاً اجمالياً عن عموم المديرية ببيان مقادير اطيان كل قسم او مركز وانواعها وعدد البلاد المقدم منها التشكيكات وتوسله لادارة الاموال المقررة قبل يوم ٣٠ ديسمبر ٢٢ كيهك — اما ذات الكشوفات والاعراضات فيصير ابقاؤها بطرفها لتسليم نسخة من الكشوفات مع ذات الاعراضات لمن يتعين من مصلحة التاريخ لتحقيق الشراقي المذكور والنسخة الثانية من الكشوفات تحفظ بالمديرية للمراجعة منها عند الاقتضاء — ومأمورية مصلحة التاريخ بخصوص الشراقي تكون قاصرة فقط على تحقيق الاطيان المقدم منها التشكيكات دون

اجل ذلك — وباحالة التمر نفا ابداء جناب مفتش عومر  
الذي على اللجنة المالية اعطى منها راي تاريخه ١٦ أكتوبر  
الحاضر بالموافقة على ما رآه جناب المفتش الوصى اليو  
وبعرض هذه المسئلة على المجلس في جلسته المنعقدة يوم  
الاثنين ١٧ صفر سنة ١٣٠٦ ( ٢٢ أكتوبر سنة ٨٨ )  
تقرر الموافقة على ما ذكره جنس ان اطيان الوجه البحري  
والاطيان التي تزرع صيفيا على التربة الارامية واطيان  
مديرية اليوم واطيان الساحل على الصوم واطيان  
الجوثر الفهر متصلة بالر واطيان الحوش المدة لزارعة  
النباري والقص وبعيدة عن الساحل لا يقبل عنها رفع  
شيء من الضريبة اما ما عدا ذلك من اطيان الوجه القبلي  
الذي يمتدق انها شراقي ويقومون اربابها بربها  
بالآلات تهدد بعد الوقوف بجالها ترع نصف ضريبةها  
ومع ذلك فان المحكمة مقيمة في رفع او عدم رفع  
نصف الضريبة عنها على حسب ما يظهر من تحقيق حالتها  
وبناء عليه لزم تحريم لاجراء مقضى ما تقرر — وقد  
نشرت نظارة المالية هذا القرار الى المديرية والمحافظات  
وامرهم بالتابع العمل على ما اقتضاه

**اطيان زراعية — « شراقي »** صورة ما كتب

من رئاسة مجلس النظائر  
لنظاري المالية والاشغال في ٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٦

( ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨ )

بالمجلس المنعقد يوم الخميس ٤ ربيع الاول سنة  
١٣٠٦ ( ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨ ) تحت رئاسة الحفزة  
المنجية الخديوية اعيدت المذكرة في مسألة ما يجوز  
وما لا يجوز رفع ماله على طرف الحكومة من  
الاراضي التي لم تعلق مياه النيل في هذه السنة وتليت  
المذكرة السابق تقديمها في هذا الشأن من نظارة  
الاشغال العمومية في ٩ أكتوبر سنة ٨٨ وبعد  
المداولة تقرر تمديدا وتتميا لقرار المجلس الصادر في  
١٧ صفر سنة ١٣٠٦ ( ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٨ )  
بما هوأت ( أولا ) اطيان الوجه البحري على الصوم  
لا يرفع عنها شيء من الاموال الا في بعض احوال  
استثنائية يقرها ناظر المالية ( ثانيا ) كافة الاطيان

الطيان هي مثل ضريبة الاطيان التي في داخلية المديرية  
البعدة عن بحري النيل والقرع الصينية ولا تروى الا سفة  
ومن الفيضان — ومن جهة اخرى فان ارباب الاطيان  
البعدة عن بحري النيل والقرع الصينية يضطرون دائما  
لاغار اطيانهم بالمياه زمنا طويلا في زمن الفيضان قبل  
زمرها خنوقا لتبقى بها المادة المصوبة لغاية ابريل اذ لا  
يكتسب محصول على مياه لقيتها في زمن الشتاء ويشكون  
دواما من قلة محصولها بخلاف الاطيان الواقعة على بحري  
المياه الصينية فان اربابها يسقونها في اي وقت ارادوا  
ومحصولهم جيدة ولا يشكون منها ايدا — وعلى هذا  
يرى جنابه ان طليان رفع نصف الضريبة نظير الري  
البلي بالآلات في جميع الاطيان الرواب لا تقبل مطلقا  
وهذه الاطيان الرواب في كآبائي ( أولا ) اطيان  
الوجه البحري ( ثانيا ) الاطيان التي تزرع صيفيا على  
التربة الارامية ( ثالثا ) اطيان مديرية اليوم ( رابعا )  
اطيان الساحل على الصوم ( خامسا ) اطيان الجزائر  
الفهر المتصلة بالر ( سادسا ) الحوش المدة لزارعة  
النباري والقص وبعيدة عن الساحل — وانه لم يبق  
بعد هذه الانواع الا اطيان الفيضان فاطيان الفيضان ترفع  
كل اموال ما يختلف شراقي منها اذ في شراقي طول  
زمن الشتاء واما اذا رواه اربابها بالآلات فيسكن  
رفع نصف ماله فقط ولكن على شرطين ( الاول ) اذا كان  
ري الاطيان بالراحة معتدرا ولم تكن مجاورة لمطاطيها  
مياه واربها برودها بالآلات وخصوصا الجارية ( الثاني )  
ان تكون الاطيان رملية بالمجبال عالية عن حرجة الفيضان  
ترفع نصف المال على الشرط الاول يكون مرجح  
من قبل المحكمة ورفعه على الشرط الثاني يكون حقا واجباً  
وانه وان كان جنابه لا يحصل على معلومات من نظارة  
المالية ولا من ادارة عموم الخارج عن اساسية رفع المال  
كله او نصفه على حسب الاحاطل ولكنه يفكر انها  
تقتصر في سبين — السبب الاول لرفع المال بالاكامل  
هو نظير الانجراف من الفصول الشتوي — والسبب الثاني  
لرفع نصف المال هو نظير ما ينتج ارباب الآلات على  
ري ارض مرمقة طبعها رملية او ما يفتق على دائرة  
الات لري اطيان شراقي من مصاريق زائدة عن المادة  
لامر فنجاني كان يضطرون لاجارة الايام فجأة على غير  
استعداد ولكن هذه الحالة لا يجوز لا تحصل الا نادرا جدا  
اي سنة واحدة في كل عشرين — ثم ان الوجه الثاني  
لا يشتمل مطلقا الذين من طاعتهم استنرار ادارة الايام في  
جميع القدول ومقرر لهم نصف مال على الدوام من

الواقعة على ضفتي تروحة الابراهيمية ( ثالثاً ) اطيان  
مديرية القيوم ( ١ ) — ( رابعاً ) اطيان السواحل  
على الصوم ( ٢ ) ( خامساً ) اطيان الجزائر الغير  
المتصلة بالبر ( ٣ ) ( سادساً ) الحوش المعدة لزراعة  
الباري والقصب وهي بعيدة عن السواحل المتزوع  
من اراضيها لا يرفع عنه شيء اما الغير المتزوع منها  
فيرفع ماله واذا تحقق ري شيء منها بالالات مما لم  
تعله مياه النيل فهذا يرفع عنه نصف المال ( سابعاً )  
اطيان الحيطان ترفع كل اموال ما يظف شرافياً  
منها اذا بقي شرافياً طول زمن الشتاء واما اذا رواء  
اربابه بالالات بسبب عدم علو مياه النيل عليه فيرفع  
نصف ماله فقط ( ثامناً ) ان رفع نصف الضريبة  
لا يكون الا بعد الثبوت الكافي على انه صار ري  
ارضها بواسطة الآلات بمعرفة المديرية بالاتحاد مع  
رجال الهندسة ولا يقبل باي حالة كانت رفع نصف  
الضريبة الا بتصديق القار من نظارة الاشغال —  
وكذلك صار اطلاع المجلس على صورة التعليمات  
المراد اصدارها من نظارة المالية عن مساحة الاطيان  
الشرافي المشتملة على خمسة وعشرين مادة وافر عليها  
مع تحديد ميعاد اول ابريل سنة ٨٩ لاتمام اجراء  
المساحة وبناء عليه لزم تحريره لاعتقاد الاجراء  
حسب ما قرره المجلس بخصوص ما يرفع وما لا يرفع  
ماله والتعليمات التي يلزم اتباعها في اعمال مساحة  
الاطيان الشرافي

اطيان زراعية — ( شرقي ) صورة ما تحرر من رئاسة  
مجلس النظارة نظرياً الاشغال العمومية  
والمالية بتاريخ ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٦ ( ١٩ نوفمبر  
سنة ٨٨  
اطلع مجلس النظارة في جلسته المنعقدة يوم  
السمت ٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٦ ( ١٠ نوفمبر سنة

- ( ١ ) لا يرفع عنها شيء من الاموال كلية
- ( ٢ ) ما يوجد منها غير متزوع يرفع ماله واذا  
تحقق ري شيء بالالات ما لم تعله مياه النيل فهذا يرفع  
نصف ماله

تعتبر طلباتهم لاغية ولا يلتفت اليها وقد وجدنا في دفاتر المساحين بالقرى الموجودة بالقسمين السابق ذكرهما اسماء الاشخاص الذين لم يقدموا طلباتهم ومؤشر امامهم انهم بدون طلب وموضحة مقادير مساحاتهم ومثبوتة شراقي وبلاستفهام من مأموري الفرق عن اسباب ذلك قالوا ان مساحة القبائل الشراقي جميعها كلاله تجبرهم ان يبينوا مفردات اسماء ارباب القبالة جميعها ومقادير اطيانهم كما التكليفه وبوضوح عن ارباب الطليات وعن الذين لم يطلبوا اذ يوجد مهاجرون بمواشيهم واخرون تاخروا وكالت اطيانهم بوسط القبائل وارتكنوا على ان ما يجري على غيرهم يجري عليهم فضرورة مساحة الكلاله جبرت العمال على توضيح اسماء واطيان الذين لم يقدموا طلبات (١) - وحيث ان ثبوت قيد اسماء واطيان اولئك بدفاتر الحكومة والاقرار منها على انها شراقي مع عدم تقديم طلبات بعارض ما نص بالقرار المشار اليه من حيث عدم الفائه ولا الالتفات اليه يعني نحوه وعدم معرفته بالكلية اما اثباته بالصفة التي يجردها حال الحكومة بدفاتها الرسمية ان لم تقل انه كستندات فانه يظهر عدم المساواة وخصوصا ان الذين لم يقدموا طلباتهم هم الفقراء ولو سكتوا ماذا يعمل في سداد المال أليس يؤول الامر لبيع اطيانهم الامر في ذلك لغفائكم سواء استحسن منع مساحة الكلاله بالكلية وان تكون المساحة فاصرة على الذين قدموا طلباتهم وعدم ذكر الاخرين قطعيا وتكون الدفاتر نظيفة

(١) ما تراه في لردم انما هو كل منها لاجل الموازنة على مربوط ونام القبائل التي تكون جميعها شراقي لا بأس من استمرار العمل حسب ما هو جار بأبشاح الذين قدموا طلبات والذين لم يقدموا يصح تماما جدا أن هذا الاجراء يكون قاصرا على القبائل التي تكون جميعها شراقي ويثبت ذلك بالكشوفة التي ترسل لتطاري الاشغال والمالة حتى يظفر في ذلك

اطيان زراعية - (شراقي) منشور صادر من نظارة المالية في ١٠ يناير سنة ٨٩ (٨ جمادى الاولى سنة ١٣٠٦) لمدريات قبلي ما حدا اليوم ولكل من سادة الياس باشا واحد باشا ثبات مأموري صرافية تحقيق الشراقي باجراء ما فيه الضبط والدقة في تحقيق الاطيان الشراقي وهو

لقد علم ماوردت به افادة نظارة الاشغال المؤرخة ٢ يناير سنة ٨٩ غمرة ١١٣ ان الطليات التي تقدمت عن الاطيان الشراقي بمديرية الجيزة بها نقال عن الحقيقة وداخل فيها كليات كبرى من الاراضي التي زرعت نباريا بالآلات حتي التي من عدها ان تزوع نباريا بالآلات في السنوت ذات القيل العالي وتدفع اموالا كاملة دوايم وتجرور في تاريخه لحضرة المدير بما انقضى نحو ذلك ولاستغلت نظر حضرتكم ايضا نحو هذا الامر وصراعة في اجراء ما فيه الضبط والدقة حال التحقيق والمساحة لعدم ادخال شيء من المختار به بالآلات ضمن المقتضى رفع نصف ضريبة هذه القضي تهريره للملومية واجراء مقتضاه

(صور) ما كتب لمدريات قبلي هذا اليوم ولكل من سادة الياس باشا ونشات باشا في ١٦ يناير سنة ٨٩) تقدم لطرفنا تقريران من سادة الياس باشا مأمور صرافية سير مساحة وتحقيق الشراقي بمدريات الجيزة وبني سويف والمنيا واسيوط احدها مؤرخ ٩ يناير سنة ٨٩ غمرة ١ والثاني مؤرخ ١٠ منه غمرة ٢ اشتملا على بيان ما تراه لسماعته حال مردوه بمديرية اسيوط ومناظرته احوال مساحة شراقي بقسمي اينوب واسيوط ويان الوجة التي تراه لسماعته وما راينا وجوب اتباعه نحو كل منها كما سيأتي - فيما تفحصه التقرير الاول المؤرخ ٩ يناير سنة ٨٩ غمرة ١ وما تراه نحوه عن الوجة الواردة به (اولا) (م) ١ من صورة التعليلات المتدرجة بقرار مجلس النظار المؤرخ ١٠ نوفمبر سنة ٨٨ بخصوص الشراقي مقتضاه ان الذين لم يقدموا طلباتهم لغاية ٣٠ هاتور ٨ ديسمبر

وعدم سهولة جمعيتها ومع كونها يخط المساح بالنفط على اجمالي اليوم فدن وعدد مساح وانضم عليه من معاون المساحة والحد وبقي همال القرقة نرى كفايته تسبيل العمل ونظافته ومع ذلك الامر ما يرى (٤)

(فيما تضمنه التقرير الثاني الرقم ١٠ يناير سنة ٨٩ ثمة ٢ وما نراى نحوه من الوجة الواردة به) (٥)

(اولاً) انه بحال مرورنا بسواحل قسم ابنتوب التابع لمديرية اسبوط وجدنا جملة اهالي من نواحي بني مر وبني زيد والطواية مستأجرين اطياناً من ملاكها وزرعوها ذرة تبارياً بشروط ايجار الفدان ١٨٠ قرشاً ونصف الدرة لصاحب الارض والبعض من ذات الاطيان المذكورة اعطى لمستأجرين لزراعتها شتوباً بشروط ثانية وهي لصاحب الارض خمس الزرع وعليه خمس المال سعر الضريبة ١٢٥ قرشاً والمزارع يأخذ اربعة اخماس الزرع وعليه نظيرها من المال كما الضريبة المذكورة واخرين مستأجرين بشروط في اطيان اخرى باقل واكثر مما ذكر من الاجبار وفي صنف الدرة وفي الزراعة الشتوية وري اطيان التباري المحكي عنها ان كان في زمن النيل على الدرة او بعد النيل للزوم الشنوي هو بالالات (شواذيف) بعمرة المستأجرين بدون تكليف الملاك بشي. ومعلوم ان الاطيان المتداد وزراعتها تبارياً هي الغالبة المأمونة من الفرق زمن النيل الحالي حتى لو كان زائداً فوق العادة فيصرفون جهدهم في وقايتها من الفرق خروفاً من تلف الدرة لانه معلوم ان وي وجه قبلي ليس كزي

(٤) لا بأس من الاكتفاء بالنفطه بدقتر النصب على اجمالي كل يوم فدن وعدد مساح وانضم طيو من مندوبي الركاب اما دقتر التبييض فيكون النفطه على مقضي الطليات

(٥) ما نراى لزوم اتباعه

منهم او ما يستحسن لدى فحاشكم هو المتبع (١) (ثانياً) يوجد اشخاص قدسوا طلباتهم بعضهم اوضح في طلبه اسم قبالة غير الموجود فيها احياء بنوع غلط من كاتب التذكرة لان صاحب الطلب لا يعرف القراءه والبعض باقل ما في تكليفه غلط ايضاً والمديرية اعتبرت الاول لاغياً وفي الثاني ما كان زيادة لاغياً وعادوا ثانياً يطلبون التصحيح ماذا يكون في امثال هؤلاء الامر مفوض (٢)

(ثالثاً) — ضرورة ضبط العمل كلفت مسعدات المديرين ان ينتخبوا كبار الحمد المشهورين الذين يعرفون القراءة ويومل فيهم الصداقة لهذه المسألة المهمة مع تكرر التشديد عليهم لم يزالوا يرونها بعدم اهمية ويتضرعون من المشتاق والميت في البلاد اليها كثيرة ولذلك يتروكون العمل قبل انتهاء اليوم وقام عمله وانضم عليه ويرتكبون على اعظم في ابي وقت ومع الكتابة من مأموري الفرق تساعدة المدير يشدد على الصمد بلزوم مداومتهم ويهددهم بان يغيرهم كل خمسة عشر يوماً ومع ذلك لم يثبتوا غيرا كزعم ولو لم يكونوا جميعهم بهذه المثابة لكن الضرورة داعية لاستمرارهم مع الاركية نهياً واولاً لمنع الاستحسان تصدر الاوامر للمدريبات بان من يتسائل او يتأخر عن ذكرها يجري مجازاتهم خطوهم واستقامتهم ومع ذلك الامر مفوض (٣)

(رابعاً) التفريط بكل اسم على عدد مساويه بالمرعى كما في المادة الثالثة عشرة من التعليمات موجب لزيادة عمل ولعدم تورانية دقاتر المساحة

(١) ما نراى لزوم اتباعه

(٢) الغلط في كل الاحوال مردود ومخصوصاً اذا كان صادراً عن اناس اميين وما اجرته المديرية فهو خارج عن الحق والعدل ولذلك يلزم قبول هذه الطلبات وتصحيحها حسب الوارد بالكثافات في انا المساحة

(٣) يلزم التشديد على اولئك الممدد بان يثبتهم واستمرارهم مع الاركية وقيامهم بتاديب واجبات مأموريهم حسب التعليمات وتبصيرهم بان من يتأخر او يتسائل مجازي

يوجد اطيان من الجزائر والسواحل المحطلة وبالحوش والحيضات البعض يصير حفر ابار له بالحوش والحيضات والبعض حسب رطوبة الشح التي توجد في الجزائر او السواحل المنحطة يجرى زراعته استاف-مقات وخضار وذر-صيفي وحيث تكون الزراعة في اوائل برموده الموافقة لشهر ابريل وتستوي وتنهي محصولاتها لغاية ايب الموافق شهر اغسطس سنة ٨٩ على ان تلك الاطيان تكون دخلت ضمن الشراقي غلوهما الان وشريه امشير وبرمات من الزرع وانتهت دفاترها وتقدمت للديرة واعتبرت شراقي ماذا يكون في امر مثل ذلك اذلا يعد على الاهالي انه متى انتهت مساحة الشراقي من بلادهم واخذت عنها جشافي يباشروا استعداد الارض للزراعات السابق الذكر عنها الاسرمارتونه (٢) - انقضى تحريره للمطوية بذلك وانساع الاجراء بمدير يتكم بحسب ما توضح وتاريخه بحث بصورة هذا لكل من سعادة الباشا الموما اليه واسمادة احمد نشات باشا

اطيان زراعية - (مال - قرز) في ٠٠٠ ابريله سنة ٩٥

### نظارة المالية

انه لاجل ازالة ما نسب من عدم المساواة في

(٢) ما ذكر عنه سعادة الياس باشا في هذه المادة لا دخل له في عملية مساحة الشراقي التجارية الان بل تجري كما هي عليه بدون التنازل لهذه المسئلة بما ان اجندا زراعة المحضرات وسائر الزراعة الصغية تكون بداتها مساحة الشراقي لنا اللام والمخالفة هذه على خضرات المديرين انه بعد موسم هذه الزراعة تجري المراقبة عليها وبوتها يرتب لها فرق مساحة محصرين لمقاسها وضبطها وتقدم دفاتر مخصوصة عنها

وجه يجري من حيث انتظام الري من الترع والمساتي واهالي وجه قبلي مضطرون لزراعة الباري الذي عليه مدار مؤنهم السنوية وهو انتفع لهم من اصناف غلال الشتوي في المواسم ولذلك تكون اثمان الاطيان اللائقة لزراعة الباري الذي عليه للمول منجسة عن اثمان اطيان الحيضات والحوش المسعدة لزراعة الشتوي المعتاد ربحا بالاراحة من الحيضات لبعضها وعلى اي الحالتين ان كانت زرعت بناويا وغالية الآن من الزرع او من زرع شتويا موضع باري فصاحبها اخذ الفائدة منها وهي الايجار ونصف المحصول من الثرة والتقليل بوازي قيمة المال طاقين وفي سنة ٨٩ سعاد زراعتها باري كالمادة ان قصر النيل او زاد وعلى هذا فيكون المالكون المذكورون ما تكبدوا نعبا ولا صرفوا مصاريف ولا تحملوا خسائر فابضا يلزم ان الحكومة لا تتكبد ضررا من قبيل المال ولا يكون في ذلك ظلم على ارباب تلك الاطيان فيحسب فكرونا نرى مع الاستحسان لدى لجانكم عدم لزوم لمساحة الارض التي كانت منزوعة باري في زمن النيل الموجودة اثاره ظاهرة بمهم السواحل او بالجزائر واعتباره ربا ومع ذلك الامر ما ترونه فحمايتكم وهو التسع (١) - (٢) - (٣) - (٤) - (٥) - (٦) - (٧) - (٨) - (٩) - (١٠) - (١١) - (١٢) - (١٣) - (١٤) - (١٥) - (١٦) - (١٧) - (١٨) - (١٩) - (٢٠) - (٢١) - (٢٢) - (٢٣) - (٢٤) - (٢٥) - (٢٦) - (٢٧) - (٢٨) - (٢٩) - (٣٠) - (٣١) - (٣٢) - (٣٣) - (٣٤) - (٣٥) - (٣٦) - (٣٧) - (٣٨) - (٣٩) - (٤٠) - (٤١) - (٤٢) - (٤٣) - (٤٤) - (٤٥) - (٤٦) - (٤٧) - (٤٨) - (٤٩) - (٥٠) - (٥١) - (٥٢) - (٥٣) - (٥٤) - (٥٥) - (٥٦) - (٥٧) - (٥٨) - (٥٩) - (٦٠) - (٦١) - (٦٢) - (٦٣) - (٦٤) - (٦٥) - (٦٦) - (٦٧) - (٦٨) - (٦٩) - (٧٠) - (٧١) - (٧٢) - (٧٣) - (٧٤) - (٧٥) - (٧٦) - (٧٧) - (٧٨) - (٧٩) - (٨٠) - (٨١) - (٨٢) - (٨٣) - (٨٤) - (٨٥) - (٨٦) - (٨٧) - (٨٨) - (٨٩) - (٩٠) - (٩١) - (٩٢) - (٩٣) - (٩٤) - (٩٥) - (٩٦) - (٩٧) - (٩٨) - (٩٩) - (١٠٠)

(١) هذه الاطيان لا تدخل ضمن الشراقي ولا ضمن المروي بالآلات الذي يرفع عنه نصف الضريبة كما انه بتاريخ ١ يناير سنة ٨٩ تحرر للديرات بان الاراضي المعتاد ربحا بالآلات حتى في السنين ذات النيل العالي لا تدخل ضمن انقضي رفع نسبة اماله

قاعدة بطا الاموال العقارية والحالة هذه بقدر الاسكان  
قد قررت الحكومة بان يشترع في تقدير عمومي لقيمة  
ما يساويه ايجار اطيان القطر المصري لاتخاذ اساساً  
لفرض جديد يميل للاموال العقارية والحكومة تعلن  
من الآن بان لا يترتب على هذا القرض الجديد زيادة  
جملة المربوط بالجراندالحالية البالغ مقدارها ٤٧٨٠٠٠  
جنيه عن ٥٣٣٧٠٠٠ فدان وان اعلى فية الضريبة  
لا يتجاوز ١٦٤ قرشاً الفدان وهذه الفية هي تصاعي  
اعلى فية جار تصميلا الان ما عدا بعض استثناءات  
قادرة في الطريقة المتضمنى اتباعها لمعرفة قيمة ما يساويه  
ايجار اطيان بالنظر المصري

(١) - تشكل كل لجنة من اللجان المخططة بتقدير  
ما يساويه ايجار اطيان من مندوب من قبل نظارة  
المالية ومندوب من نظارة الاشغال العمومية واثنين  
من اصحاب اطيان يختارهم المندوب من ضمن اصحاب  
الاطيان المنتخبين بحيث ان احد الاثنين للمدكووين  
يكون نائبا للمديرية التي تباشر اللجنة اعمالها فيها  
والاخر تابعا لمديرية مجاورة لها - يجب حضور ثلاثة  
اعضاء بالاقل من اللجنة شاهة مباشرة اعمالها - اجراءات  
اللجان تكون تحت ملاحظة مدير الموموم وهو جناب  
المسيو ويلكوكس وفي حالة وجود ريب عنده في  
تعليمات مقتضى اعطاؤها ينبغي ان يتخير عنها نظارة  
المالية - ٢ - يتعدا في العمل بمديرية الحرية بواسطة  
العدد اللازم من اللجان ٣ - لا يسوغ لاية لجنة  
من اللجان الشروع في العمل قبل رسم خطة لاعضاؤها  
عن كيفية سير العمل الواجب مراعاتها وهذه الخطة  
تعمل بمعرفة مدير الموموم في البلاد التي يمينها -  
٤ - مدير الموموم يقرر الترتيب الواجب مرور  
اللجان بوجبه في البلاد وينشره بالجرنال الرسمي  
ويصير اخطار عمدة الناحية عن تاريخ وصول اية  
لجنة من اللجان لكي يتيسر له تحضير كشف بيانات  
قيمة ايجار اطيان كل حوض او قبالة بالناحية ويتسنى

لارباب الشأن من اصحاب اطيان الحضور بنفسهم  
او من يتوب عنهم وقت اجراء اللجنة اعمالها اذا رضوا  
ذلك وفي حالة عدم وجود خريطة للبلد فلي اللجنة  
لها في حال وصولها اليها تحرر رسا نظريا اذا روي  
لزوم لذلك يتبين فيه مواقع الحيطان او القبالات  
على حسب ارشاد العمدة ودلال الناحية ٥ - ثم  
يصير تكليف الحمد والمشايع واصحاب اطيان  
بايلاء رايهم عن نوع طين كل حوض او قبالة  
وعن فرزه وعن قيمة ما يساويه من الايجار و يصير  
اثنائه كتابة ٦ - تجري اللجنة عند ذلك معاينة  
كل حوض او قبالة وتحرر عنده الاقتضاء تعديل  
الفرز السابق الكلام عنه انقالا حسب نوع اطيان  
وما عساه يمكن الحصول عليه من الاستعلامات في  
محل الواقعة ٧ - عند تقدير قيمة الايجار يجب  
الالتفات بنوع خصوصي الى الاربعة الاية

(١) اذا كان ثمن المياه المغطاة من صاحب الطين  
داخلا ضمن الايجار فلاجل تقدير قيمة ما يساويه  
الايجار يستبعد ثمن المياه من الايجار ويكون احتساب  
الثن جاء على جدول يتحرر بمعرفة دائرة الاشغال  
العمومية - (ب) اذا وجدت اطيان موزعة بقم  
دقيقة الى اقطار حزارعين بابابدية بصفة معاش كا  
هوجار في كثير من الاحوال فقيمة الايجار  
يجب تقديرها بحسب ما تساويه بوجه الحقيقة كان  
الطين موزع لاشخاص خلاف اقطار الابادية -  
(ت) اذا كانت اطيان موزعة بالشرك اي ان  
المستأجر يدفع للمالك جزأ الميا من الايجار فقيمة  
والباقي حصة معلومة من المصولات يستولاه المالك  
اوان المستأجر اجر من باطنه بخلافه بهذه الصفة  
فقيمة الايجار بالتكامل تعتبر اساسا في تقدير قيمة  
الايجار - (ث) اذا وجد باس حوض او قبالة  
جنان متزدهات او محلات مفروسة بها اشجار  
مشجرة او اراضي موزعة بقيمة عالية بنوع استثنائي  
بسبب فعل المالك فقيمة الايجار التي تنقدر لهذا

الحوض او القبالة لا يجوز ان تزيد عن قيمة ايجار الاطيان التي من نوصها المجاورة لها ولم تكن من الجنائن او المحلات المفروسة بها اشجار - شجرة -

(ج) اذا وجدت الطيان قيمة ايجارها فائقة عن الحد المتعارف ولم يكن ذلك بسبب انتظام الري فقط او طريقة صرف المياه او نوع الطين وموالاته بل سببه ازحام الجهة بالاوالي وكثرة عدد اصغار ارباب الاطيان الجارين زراعة مغاير جزية فيجب تقدير قيمة ما يساويه ايجار بمائة الاطيان المشابهة لعادتها كائنة بمجاورتها - (ح) اذا كانت طيان طراً عليها بمضى بسبب اجمال من مالها وترب على ذلك انحطاط قيمة ايجارها عن قيمة ايجار طيان مماثلة لها في الدرجة كائنة بمجاورتها ولما ما لتلك من منازبا الري والصرف فيصير تقدير قيمة ايجار الاطيان المذكورة بمقدار القيمة المعتادة بصرف النظر عن البض الخالي الطارىء عليها - (خ) اذا كانت طيان مستصلحة في مدتها على سنوات الماضية بواسطة مصارف من طرف المالك او يكون المالك يدفع مصارف نظير اشغال منافع عمومية عادت بتدعيم ثمن طيان فيجري قيد القيمة الحالية عن الاطيان المذكورة - اما مسألة الاستصلاح الحادث واهمية ارتفاع الثمن فيتاشر عنها في خاتمة الملاحظات الموجودة بالاستشارات التي تهررها اللجان ويذكر فيها ايضا المصاريف المنصرفة في شروعات اشغال المنافع العمومية - (د) سيف حالة صرف المياه بالالات والمدد يراعي تكاليف الصرف عند تقدير قيمة ايجار الطيان - (ذ) لا يدخل في تقدير قيمة ايجار الطيان قيمة الخيل الذي يكون مفروساً به - ا - لا دخل للجان في الاطيان الجاري معاملتها بمقتضى ذكره والتوالف ولا الاطيان الواقعة تحت احكام ذكره بتو خارج الزمام او التي تكون مرهولة بشرية مؤقتة بموجب الدكرينات الموجودة الآن ٩ - متى استجمعت اللجنة كامل الاستعلامات اللازمة تجري تقدير قيمة الايجار

وقلاً الاستارتين غرة ١ او غرة ٣ بكل منهما منتخبتين اذا تراءى اللجنة قسمة الحوض او القبالة الى درجات فيعرض الامر بتووع خصوصي الى مدير العموم وبعد النظر فيه بمعرفة يخبر عنه نظارة المالية لاسدار امرها بما يتراءى - على اللجنة ان تدرج ايضا بخاتمة الملاحظات المجمولة لهذا الغرض كافة الملاحظات التي تستصوبها وتوشر بالاخص عن احوال الايجار التي تكون قيمتها دنيئة بخلاف المعتاد قياساً على قيمة ايجار الاطيان المجاورة لها وذلك بسبب توزيع المياه او عدم انتظام الصرف وغير ذلك مما يكون في وسع نظارة الاشغال العمومية اصلاحه - ١٠ - رسل الاستشارات على منتخبتين الى مدير العموم ومن بعد النظر فيها بمعرفة يحفظ نسخة منها ويبحث بالاخري الى المديرية لارسالها الى نظارة المالية ١١ - اذا حصل اختلاف في الرأي حال انعقاد احدى اللجان بشأن قيمة الايجار لمعي اعضاء اللجنة ان يسطر كل منهم رايه وجناب مدير العموم يتوجه الى محل الواقعة للنظر في المسألة ثم يجري المناقشة عنها مع اللجنة فان لم يحصل اتفاق باتحاد الاراء يصير الفصل في المسألة بمعرفة لجنة عليا تشكل من مدير الاقاليم بصفة رئيس ومدير العموم ومندوب من نظار المالية وعضوين يختارهما مدير الاقاليم من ضمن اصحاب الاطيان المنتخبين ١٢ - لا يجوز لكل صاحب طين من مندوبي الحكومة وغيرهم من ارباب الاطيان سواء كان حائز الاطيان او جارياً ادارة طيان ان يشترك في اجراءات تقدير قيمة الايجار سيف ذات الناحية الكائنة بها تلك الاطيان

الطيان زراعية - (مال) ذكر في ٧ نوسبر قية قيراطين من اموال سنة ٩٤ بتازل الحكومة من

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٣٦ نوفمبر سنة ١٨٩٤ - وبناء على ما عرضه طينا ناطر المالية



وموافقة رأي مجلس النظار بعد مصادقة مهيري  
صندوق الدين المسمى

(اسرنا بما هوآت)

(م) ١ تنازلت الحكومة تنازلاً نهائياً للوليين في  
مدبريات الوجه البحري عن قيمة القهطارين من  
اموال سنة ١٨٩٤ اللذين كان قد تاجل تحصيلهما  
الى شهر نوفمبر سنة ١٨٩٥ - (م) ٢ على ناظر  
المالية تنفيذ اسرنا هذا

اطيان زراعية - (مال - دقته) ذكرى في ١١  
اكتوبر سنة ٩٧ يربط الاموال على  
اطيان مديرية دقته

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي  
مجلس النظار اسرنا بما هوآت - (م) ١ تربط  
الاموال على اطيان مديرية دقته كما يأتي  
اطيان الجزائر التي تروى من النيل بواسطة  
السواقي أو الشواذيف

درجة اولى ٦٠ قرش عن كل فدان قابل للري  
درجة ثانية ٥٠ قرش عن كل فدان قابل للري  
الاطيان الكائنة على ضفتي النيل واطيان جزيرة  
اوجوا التي تروى من النيل بواسطة السواقي أو الشواذيف  
درجة اولى ٤٠ قرش عن كل فدان قابل للري  
درجة ثانية ٣٠ قرش عن كل فدان قابل للري  
الاطيان التي تروى فقط بواسطة انفجارها بالمياه في  
ومن فيضان النيل والاطيان المسماة سلوكه والاطيان  
التي تروى بمياه الآبار ٢٠ قرش عن الفدان الواحد  
(م) ٢ يربط مال الغنيل باعتبار قرش ونصف  
من كل نخلة ذكر كانت أو اثني من النخيل القابل للـ  
النمر أو الطلع في سنة ١٨٩٨ والتعداد الذي عمل  
في سنة ١٨٩٧ يكون اساساً لتحصيل المال بموجبه  
لمدة خمس سنوات ابتداء من سنة ١٨٩٨ -

(م) ٣ لا يتحصل في سنة ١٨٩٨ من مال الاطيان  
الا نصف الفيات المبينة في المادة الاولى - (م) ٤  
تحددت مواعيد ادفع اقساط الاموال كما يأتي

اولاً - اموال الاطيان شهر يناير ثمانية قراير  
شهر فبراير ثمانية قراير شهر ابريل اربعة قراير  
شهر مايو اربعة قراير - ثانيًا - مال الغنيل  
شهر اغسطس اثني عشر قراير شهر سبتمبر اثني  
عشر قراير - (م) ٥ على ناظر المالية تنفيذ  
اسرنا هذا

اطيان زراعية - (مال - تكليف) ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧  
(منشور بعدم نقل التكليف بدفاتر الاموال)  
(الا اذا كان يعقود رسمية ومصلحة)

انه بالنظر لاختلاف طرائق انتقال حتى الملكية  
قد رأت نظارة المالية من الموافق ان تذكر الجهات  
بالاوامر والمنشورات والتعليمات السابق صدورهما  
من النظارات فيها يخص بأجراء العمل بالمكلفة وبان  
توريد جميع الاوامر المذكورة وذلك لاجل التنوير  
والايضاح لما تدون بالبند ١٩ من تعليمات ٩ ابريل  
سنة ١٨٩٢ - فليكن معلوماً ان التكليف لا يلزم  
تعبده الا بموجب عقود محررة قانوناً سواء كانت  
امام المحاكم الشرعية او امام المحاكم المختلطة او ايفاً  
بموجب احكام او عقود مسجلة بصفة قانونية بالمحكمة  
المختلطة على ان جميع هذه الادوات جاري تبليغها  
مباشرة للمديرية ادارة تم ولا شك ان هذا  
التبليغ هو لحفظ النظام العام ولكي ييسر لجهة الادارة  
معرفة الاشخاص المتقضي مطالبهم بسداد الاموال  
اطخاصة بالمقرر المحرر عنه العقد معرفة تامة وبدون  
ادنى ريب - وعلى ذلك نذكركم بان عملية نقل  
التكليف بدفاتر الاموال لا يجوز اجراؤه ما غلط الا  
طبقاً للتعليمات البسادي ذكرها حتى بذلك يمنع  
حصول انتقالات غير مستنوقة التي وان كانت لا  
توجب مسئولية عن الحكومة الا انها في الحقيقة يمكن  
ان تم بصوالح التنوير هذا من جهة ومن جهة اخرى  
قد يوجد في كثير من الاحيان عند ورود عقد  
مسجل الى جهة الادارة من التكليف لم يكن باسم

في مسافة ٢٤ ساعة الى المديرية وعليها تبليغه في مسافة ٢٤ ساعة ايضا الى الصراف لاجراء الخصم بغير بدته لحساب المحمول — على المديرية ان تراعي نفس هذا الاجراء وهذا المباد اذا كانت التقديرة وردت بمخر ينتهسا

اطيان زراعية — (مال) ذكر في ٢٦ نوفمبر سنة ٩٨ بتخفيف ٢١٦٠٠٠ جنيه سنويا من اموال الاطيان

بعد الاطلاع على المواد ١ و ٢ و ٣ من الامر العالي الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٨٨٨ وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار ومصادقة الدول الموقعة على اتفاق لوندرة المورخ في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥

✽ امرنا بما هوآت ✽

(م) ١ من ابتداء سنة ١٨٩٨ الى نهاية سنة ١٩٠٧ يصير تخفيض ٢١٦٠٠٠ جنيه سنويا من اموال الاطيان تحت شروط مصادقة صندوق الدين في كل سنة — ويكون اجراء التخفيض عن كل مديرية بحسب الكشف المرفق بهذا — (م) ٢ المبلغ اللازم لتخفيض الاموال المصرح به في المادة الاولى يورد في حسابات الحكومة بصفة ايراد مخصص للدين ويحتسب اولاً من قيمة كوپونات سندات الاحتياطي ( بدون اخلال بالضمانات الماخوذة او التي ستؤخذ على السندات ) وثانياً من الجزء الماخوذ للاحتياطي من زيادات السنة السابقة بحيث ان ما يؤخذ من الجزء المذكور لا يزيد عن ربه — (م) ٣ في حالة ما اذا كانت قيمة كوپونات السندات وربع المبلغ الماخوذ للاحتياطي من الزيادات لا تبلغ في اية سنة ما ٢١٦٠٠٠ جنيه فيكون للحكومة الخيار في الغاء التخفيض عن تلك السنة او في اجرائه بتكامل الفرق من الايرادات الغير مخصصة — (م) ٤ على ناظر المالية ان يتفابر في كل سنة بعد تقبيل حسابات السنة السابقة مع صندوق الدين للحصول على مصادقته وان يقدم اليه ما يطلبه من المستندات

المنصرف في المقار سواء كان بالبيع او غير وذلك بسبب الانتقالات التي حصلت قبل ذاك العقد ولم يحصل تسجيلها ففي هذه الحالة لا يجب على المديرية ان تنقل التكاليف بموجب اخر عقد ان لم تكن الرسوم القانونية قد اُسدت ابتداء على الانتقالات السابقة وهذه الرسوم ملزم بها المشتري او الآيل اليه المقار ما لم يوجد اشتراط بالعقد الاخير يخالف ذلك — وبناء عليه اقتضى نشره لعموم الجهات وهذا تم الاجراء كما ذكر في ٦ شعبان ١٢٩٧ في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧ ( ٦ شعبان سنة ١٣١٥ )

اطيان زراعية — (مال) قرار من ناظر المالية بتاريخ ٣٠ فبراير سنة ٩٨

بعد الاطلاع على القرار الصادر من النظارة بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٨٠

✽ قرر ما ياتي وهو ✽

(م) ١ ارباب المعارف الكاتبة بالمديريات الغير مخصصة المكلفون بدفع اموال سنوية تبلغ ٢٠٠ جنيه فاكثر اذا افسلوا دفع الاموال غزينة للمديرية او غزينة نظارة المالية بحسب اختيارهم عوضاً عن دفعها لصراف البلد الكاتبة بها عقاراتهم بجاويث لذلك — (م) ٢ الدفع يجب ان يكون قبل اليوم الخامس والعشرين من الشهر الذي يستحق فيه التسط مع تقديم المورد — (م) ٣ اذا حصل الدفع غزينة المالية فقيده المبلغ المدفوع بالورد يجب ان يكون بمعرفة مدير الاموال المقررة بالمالية واذا حصل غزينة المديرية فالتيقيد كذلك يكون بمعرفة الباشكاتب وفي حالة غياب ايها يكون القيد بمعرفة من يقوم مقامه — (م) ٤ كل من الموظفين المذكورين يكون القيد بالورد بمعرفة بعد اطلاعه على علم الخبير المنفصل من حافظة توريد التقديرة استارة غرة ٣٧ واخذه من المورد — (م) ٥ في حالة توريد التقديرة غزينة المالية يعطى اخطار عنها من الاموال المقررة

## إطيان زراعية

(ماليه ١٨٩٨)

٢٩٧-

## إطيان زراعية

(مال ١٨٩٨)

الخاصة باستعمال الاعتماد المحدد في المادة الاولى ومن الاستعلامات عن سير عمليات فك الزمام قبل تعديل الضرائب وعن نتيجة هذا التعديل من زيادة او عجز عقب انتهاء العمليات الجزئية اولاً فاولاً - (م) ٥. لا يجوز لاعضاء صندوق الدين الامتناع عن المصادقة الا في حالة عدم استيفاء الشروط المبينة في المواد الاولى والثانية والثالثة او اذا رفضت الحكومة تقديم المستندات او اعطاه الاستعلامات النصوص عنها في المادة الرابعة (م) ٦ على ناطر الآلية تنفيذ امرنا هذا

### كشف عن المبالغ المتقضى رفعها

مقدار المتقضى رفعه	الزمام	اسماء المديريات
جنيه	فد	(الرجه البحريه)
١٥٥٨	٤٩٧١	القبليه
٩٩٤٠	٤١٥٣٩	الشرقيه
٣٨٤٣١	١٠٥٠١٢	البدقيه
٤٨٢٠٠	١٦٣٠٥١	الغريه
٣١٤٨	٩٠٩٩	المنوفيه
٣٤٥١٦	٨٢١٩٨	البحيره
١١٥٧٩٣	٤٠٥٨٧٠	الجملة
		(الوجه القبلي)
٨٦٠٧	٤٥٨٢٧	الجيزه
٣٤٨٢٤	١٠٩٧٥٥	بني سويف
١٣٧٨٥	٥١٣٠٢	الليوم
٢٠٧٣٨	٩٤٨١٢	النيا
٣١٩١٢	١٧٨٣٣٣	اسيوط
٩٠٨٦	٦٦٥٠٠	جرجا
٨٦٧	٥٩٨٦	قنا
٣٨٤	٢٦٨٣	الحدود
١٠٠٢٠٣	٥٨٥١٩٨	الجملة
٢١٥٩٩٦	٩٦١٠٦٨	الجملة العمومية

اطيان زراعية — «شعب» (ملحق للاتحة  
الاطيان الزراعية) ا م كريم  
رقم ٢٥ ب سنة ٨٢ (١٤ ديسمبر سنة ٦٥)

اولا من تصب من ارباب الاطيان وغاب عن بلده  
من غير اذن الزراعه ينتظر للحلول الاذان المذكور  
وان لم يحضر فعلى اطيانه لثريته او اقاربه الذين يرثونه  
او مات وتكلف عليهم الاطيان موتا بصنة وكلاء عن  
الغائب المذكور ويستمر التكليف بهذه الصفة ٣ سنوات  
اعتبارا من وقت غايبه فان حضر التصب قبل مضي  
الثلاث سنوات المذكورة فعلى له اطيانه وان لم يحضر  
يتميز تكليف العاين اثرا باسم من زرعه من ذريته او  
اقاربه بحيث اذا ان حضر فبا بعد وطلب طينه لا تسع  
له دعوى — ومن تصب ولم تكن له ذرية او اقارب  
يرثونه ولم يعد لبلده قبل ثلث ايام الزراعه فعلى اطيانه  
بمسرة المديرية بالايجار سنويا لغاية مدة الثلاث سنوات  
وبعد سداد حق الموري من ذلك الاجار ما يريد منه  
يصير ابتداء بالمديرية على ذمة صاحب الطين فان حضر  
في ظرف الثلاث سنوات او في غايها تسلم له الاطيان مع  
زيادة الاجار المذكور وان لم يحضر يضاف مبلغ زيادة  
الاجار للموري فعلى الاطيان ان يكونوا عاين الزراعه  
من اهالي بلد التصب وتقدم اثرا لهم يكون مقابل فان لم  
يوجد احد خفي من الاطيان من الاهالي المذكورين  
فعلى ان يكون اطيانه اقل من باقي اهالي الناحية الذين  
تكون اطيانه من نصف لثمان الى ثلثين اثنين وهو ذلك  
فان الاطيان المخراجة التي تؤول ليست المال المناسبة  
وفاء ارباب الاثر والاطيان الااضي التي تسلم بموت اربابها  
الذين لم يبقوا ذرية لا ذكورا ولا اناثا وجاري  
اعطاهم بالرسم باعتبار رسم الثمان اربعة وعشرين قرشا  
بملاحظة الاولى يجري ضبطها للموري بمعرفة الجمعية التي  
يتبع فيها ماذكر وتكون مثل اطيان الموري ويقع اجراء  
ذلك فبا يكون باقيا لغاية الان على ذمة الموري ما  
يكون سبق افضاله من الاطيان المذكورة — ثالثا  
من توجه للجهادية ويترك اطيانه كانت تحت يده قبل  
التوجه له صلاحية التصرف فيها مثل سائر ارباب الاطيان  
باعطاهم بمعرفة ان يفاء بالايجار او بالشاركة طينا او  
نحوه بحيث ان التكليف ينقل باسم الجهادي وبعد عودته  
يسمى عليها كانه اذا حصل لفراره من الجهادية فلا يعد  
الفرار من نوع التصب ولا يقرض عليه نزع اطيانه منه  
بل تبقى تحت يد من اعطيت له بمعرفة لزارعها وتاديه

ما عليها حسب شروطه مع حين عودته وتولته في بلده  
واذا تكلفت الاطيان المذكورة على من يكون استولى  
زارعها باي حيلة كانت في مدة غياب الجهادي المذكور  
فقد وضع اليد بهذه الكيفية لو بلغت مها بلغت لا تصير  
ولا تسقط احقية الجهادي في اطيانه انا اذا اعيد الجهادي  
لبلده اقام بها وكانت اطيانه موضوعا عليها يد النهر ولم  
يتنازع معه بالحكومة ولم يضلها منه في مدة خمس سنوات  
نقضي من تاريخ حضوره من العسكرية واقامته في بلده  
ففسقط احقيه فيها وكذلك اذا كان عند توجهه الى بلده  
استولى على اطيانه فيها بعد تصب غيره في حقه ما سبق  
ذكر في حق سائر من تصب من الاطيان

اطيان زراعية — «شعب» منشور للديريات  
في ٦ صفر سنة ١٢٧ (١٨٠٠)  
فبراير سنة ١٨٨٠

علم بما ارضعه سعادة مدير الدنيا بافاضته الرقبة ٢٣  
بمزم سنة ١٢٧ بخرج ٤ البرادة المالية بافاضة من الداعية  
رقم ٢٨ منه بخرج واحد بان اخصا كاتبا تسجيلي وصار  
ضبط اطيانه عملا بالامر السابق صدره في ٢٥ رجب  
سنة ٨٢ في حق اطيان من تصب ومضى عليها مدة ثلاث  
سنوات وجاري تأجيرها على ذمة الموري ولم تسقط لورثتهم  
ولا الى خالين الزراعه ولا لن اشرعهم قليلة لعدم رقبة احد  
لاخذها والان حصل اشكي من التسمين المذكورين  
بطلب اخذها وان لا تسئل من العمد عن اسباب التصب  
اجابا بأنه نافي من سوء معاملته المشايخ لهم وعدم  
تحصيل ابيكليات والطلبات وبالنظر لتوقيف تحصيل المقابلة  
الان وبعض افلام اخر قد رغب سعادته ادخال من مضي  
على اطيانه ثلاث سنوات فاكتمر في الشقة باعطاهم  
اطيانه التي لم تزل مكنته باطيانه لما يترتب على ذلك  
من العار وقطرا كما توضع من ان تصب المذكورين من  
للاسباب التي ذكرت وان اطيانه لم تزل مكنته عليهم وما  
اعطيت لاحد وهم والمحال هذه راغبون اخبروا لزارعها  
وتعيشهم معها وتاديه اموالا وتولتهم كما يكفينا فقد بخر  
لسعادة المدير القوي اليو باعطاهم المذكورين اطيانه  
لاجل اقامتهم في بلادهم وجاريهم والزمهم سريان الاجراء  
في الجهات على ضيق واحد فقد بخر في تاريخه الباقي  
المديرية وبالجملة هذا لمراعاة الاجراء بوجه في حق  
من يكونوا تسجيلا وعادوا الى بلادهم ولو كانت مدة التصب  
ثلاث سنوات فاكتمر ما دام تكون اطيانه لم تزل

مكتلة عليهم وبها اعطيت لاحد وم وانجون اخذوا لزراعتها  
وتدبشهم منها وتسلد اموالها وتوطنهم كما كانوا

(\*) لائحة المقابلة (\*)

(٢٠ أغسطس سنة ١٨٧١)

(م) ١٨ الطيان المتضمن المقرر عنها انتظار عودة  
المستحب لحد ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ تسببه حسب  
الامر الكرم وتكون معطاة مؤقتاً لمن يوجد من اقاربه  
بالمال فبذره اذا رغب اقاربه المذكورون دفع المقابلة  
عنها فيصير القول منهم على شرط انه اذا حضر المستحب  
في المدة الباقية لانتظاره من ميعاد الثلاث سنوات ويدفع  
ما يكون دفع عليها من المقابلة فله ان ياخذها ولا فتكون  
الاطيان وامتياراتها من حقوق اقاربه المذكورين واما ما  
يكون معطى من هذه الاطيان بالايثار لادم وجود اقارب  
للمستحب ورغب المستاجر ان يدفع عليها المقابلة من سنة  
١٨٨٤ فتكون في حكم الاطيان التي تمت يد الاقارب  
المذكورين عند دفع المقابلة منهم كما ذكر ليعمل منه ذلك  
منهم واذا لم يحضر احسب المصاة الطيانه بالايثار في المدة  
الباقية من ميعاد انتظاره فتكون الاطيان وامتياراتها من  
حقوق المستاجر الذي يدفع المقابلة واذا كان من ضمن  
ذلك الطيان موهبة ويكون ريادة ايجارها بعد المال  
تتاري تديدات المقابلة لحد ميعادها ثم تحث من المقرر  
بالامر العالي ان زيادة الايجار تكون على ذمة المستحب  
اذا حضر قبل مضي ميعاد انتظاره فتفضل الاطيان الماتلة  
لذلك في الايجار لحد نهاية الميعاد المحدد للمستحب  
من الزيادة عن الايجار تحسب له من مبلغ المقابلة ويصير  
تسديدها باسمه متى حضر قبل مضي الثلاث سنوات واراد  
تسديد المقابلة فاذا لم يحضر في الميعاد المذكور واراد احد  
الاهالي ان ياخذها لنفسه ويدفع عنها كدل المقابلة فتعطل  
لله وتكتب له بحجها بعد دفع المقابلة

الطيان زراعية - (مساحة) (تقلا من كتاب  
القوانين العقارية في الديار

المصرية لجامعة ج. ن. غورست

﴿ امر عال ﴾

(في ٨ صفر سنة ١٢٧٧ - ٢٦ أغسطس سنة ١٨٦٠)

انه اذا ظهرت زيادة بطيان احد يتصل مربوطها  
من واضع اليد عليها من وقت ظهورها لحد اخذها  
المقصود هو انه من حيث ان ظهور الزيادة هو

وجودها وذلك لا يعلم الا من المساحة فالطالبة  
بالايثار يكون من سنة المساحة ولو كانت في آخر  
السنة فانه يعتبر المطالبة بالايثار من اول السنة  
بدون تشتت لتحقيق سوابق الزراعة

لا يجب اعتبار ما يوجد من الفرق بين مقدار  
الاطيان التي يصير مساحتها بالقصة وبين الحقيقة  
اذا كان الفرق المذكور لطاية ثلاثة في المائة اما  
تحت واما فوق (١)

﴿ امر عال ﴾

(في ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٧٧ - ٢٥ مابه)

(سنة ١٨٦١)

اعتاد مساحة الاطيان من الآن فصاعدا يكون  
بالقصة التي اعتبارها ثلاثة امتار وخمسة وخمسون  
مستقيماً حسب الزنجير الهندسي وتكون مصفحة  
من الطرفين ومخنومة بمختم ميري

(تنبيه) ان مفاسس القدان الواحد المعتبر  
بالحكومة المصرية على حسب الوارد بتواريخ المساحة  
الضرورة من عهد جنتم كان محمد علي باشا حواف  
القدان ثلثاية وثلاثة وثلاثون قصبة وثلاث هذا  
بعض بلاد في جهات مستنقاة من القدم بما ان

(١) ان مربوط اموال الاطيان بالقطر المصري هو بحسب  
زمام الاطيان المستقاة الرب المختبر مقابلها بالقصة وتوزيمه  
على ارباب تلك الاطيان من واقع مساحة تمثل بالقصة ايضاً

(امر تاريخه ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٧٧) - وبحسب الامر  
العالي الصادر في ٨ صفر سنة ١٢٧٧ لا يجب اعتبار ما يظهر من  
الفرق بين نتيجة المساحة بالقصة وبين الحقيقة اذا كان الفرق لا  
يتجاوز ثلاثة في المائة اما فوق واما تحت ولا يلزم إعادة عملية  
المساحة الا اذا تجاوز الفرق الحد المذكور سواء كان في حالة

الزيادة او في النقصان - وهذه الاحكام كانت وما زالت  
سارية على الايجاب بموجب البد الثاني من القانونات الشانية  
المؤرخة في ٢ صفر سنة ١٢٨٤ - (حكم من محكمة الاستئناف  
المختلطة في ١٩ فبراير سنة ١٨٩١)

جاريا بانديرية المذكورة قد حصل النشر اليهم. عموماً بلاجراء على وجه ما تحور تلك المديرية ومن الجملة هذا للمعلومة والاجزاء على الوجه المشرح اطيان زراعية — (مساحة) (خلق لائحة اطيان الزراعية) (منشور من المجلس الخصوصي في ١١ جـ سنة ٩١ (٢٦ يونيه سنة ٧٤) المساحة التي تحصل بكل مديرية بمعرفة المساحين غير الموظفين يصير ملاحظتها والتصديق عليها بمعرفة عياد مساحة المديرية

اطيان زراعية — (وسية) (راجع كتاب الاحكام العربية في الاراضي المصرية لسادة

يقوب ارزين باشا لتريب سعد افندي حون)

(في الاراضي الاواسي (١)

لما ضبط محمد علي باشا الالتزامات ووزعها بين الفلاحين ترك للمالك اواسيهم يستغلونها مدى الحياة بدون ان يدفعوا عليها ضريبة ورتب لهم فوائض (مرتبات) بالرزامة يستولون عليها سنة

(١) لما اصدر محمد علي باشا امره بعدم تلزم الدارالحاكت الحكومة كل الالتزامات التي كانت اعطيت قبل صدور الامر المذكور وقبل منظم الملتزمين عن طيب خاطر ان يتنازلوا عن كامل الحقوق التي كانت صارت حقاً مكتسباً لهم من التزاماتهم وعن المبلغ الاصلي الذي كانوا دفعوه للتصرف في التزاماتهم فكفاهة لهم وتوفيقاً ابقته الحكومة اواسيهم بين ايديهم يستغلونها مدى الحياة بدون ان يدفعوا عنها ضريبة ما ورتبت لهم ما عدا ذلك فانظروا في الرزامة ولم تفسح الاواسي ضمن الاراضي التي اجرت مساحها الحكومة وقتئذ

اما الملتزمون في الوجه القبلي فكان اكثرهم من امراء المالك اكبار ذوي القوة فرفضوا التنازل عن التزاماتهم واكرهوا الحكومة على معاملتهم بالقوة والقسوة فطلبوا وقتل معظمهم وحاول بعض الذين سلموا الاتصاف على الصلح بالخضوع فابت الحكومة الصلح عنهم ثم ضيقت الحكومة كامل الاراضي التي كان العصاة واضعين ايديهم عليها بصفة اثر منفية وادخلت ضمن المساحة اواسيهم والاراضي التي كانت لبعض الملتزمين في الوجه البحري الذين لم يتفادوا بادىء الامر محمد علي باشا وكان عدد جولاة قليلاً فسحمت اواسيهم وصارت اسوة ببقية الاراضي المنجراة

اطيانها لم توف على هذه القاعدة والمقدار والاعتناء في مقام افادتها هو على حسب الحق ووضع اليد والتكليف ﴿ امر حال ﴾

(في ٢٧ شوال سنة ١٢٨٠ — ٥ ابريل سنة ١٨٦٤) لا يجوز فك زمام بلد الا بالامر العالي — واذا صدر امر بفك زمام بلد ووجدت زيادة فلا يصير اعطاء تلك الزيادة لاحد بل تكون على ذمة المديرية

﴿ امر حال ﴾

(في ٢٨ ابريل سنة ١٨٩١)

(م) ١. مساحات الاراضي يستقر حسابها ويثبتها على حسب القاييس الموجودة الان طبقاً لاحكام الامر العالي الصادر في ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٧٧ والذيل المرفق به

اطيان زراعية — (مساح) منشور صادر من الدخانية في ٣ جـ سنة ٩٧ (١٧٠ ما يوسه ٨٠)

علم بالداخلية مما ورد اليها من قومسيون تتعاقب قضايا مديرية الدخانية ان مواد اطيان التي يقتضي الحال لاجراء مساحات عنها بالنواحي التابعة اليها جاري احالة اوراق بعضها على افراد المساحين والبعض على عياد المساحة بمكاتبات تصدر اليهم وتحت المام ان وظائف المساحين قاصرة على مجرد اجراء المساحة فقط بصفة عمال ولا يجوز احالة مثل هذه القضايا عليهم وانفرادهم باجراءات اذ انه لا يجوز عليهم ولا يوثق بهم في تلك الاجراءات بل هي من اخص وظائف المديرية ومستفديتها وقد ترتب على ما كان جارياً بذلك المديرية تأخير نهو القضايا التي تحولت عليهم وعدم حصول المديرية على حقوقه كما دلت على ذلك وقائع الاسوال تقدمت لها في تاريخه منع ما كان جارياً بها قبلاً ولن مباشرة اجراءات سائر القضايا التي من هذا القبيل يكون جبرتها ومن يلزم من مستغنيها كما ومرامها من لئله ربما يكون جارياً ببعض المديرية مثل ما كان

به بان الاوسية التي يتوفى صاحبها او صاحبها ولا يكون لهم ذرية من الذكور او الاناث هي التي يجري عليها الانحلال حكم الاصول الجارية بطرفكم واما التي يكون لصاحبها او لصاحبها ذرية فلا تنحل بل تقيد باسم من يعقبهم من الذرية ولا تنحل الا عند اقراض نسلم له - وقد جاء في البند ٢٤ من اللائحة السعيدة ما يؤيد احكام الامر العالي المشار اليه وقد قيل في هذا البند ما نصه -

والاراضي التي تنحل على هذا الوجه بصيرتوجيها بالسند اللازم من بيت المال كاهو مدون بالبندين الثالث والخامس بصفة اراضي خراجية - وقد جاء المرسوم الرقم ٢ شعبان سنة ١٢٧٥ (١٢٧٥) مفسراً للامر العالي المشار اليه اذ ورد فيه بان توريث الاواسي يكون باعتبار الطبقات من الذرية بحسب الشرع - وقد آن ذلك ساجاً في البند الخامس عشر من اللائحة السعيدة بعد تنقيحها واصدارها في سنة ١٢٧٥ وقد اثبت البند المذكور منطبقاً للبند ٢٤ من اللائحة المذكورة قبل تنقيحها - وقد مرحت لائحة للمقابلة الرقمية سنة ٧١ للواضي اليد على الاواسي بدفع المقابلة وبان يتحصوا اسوة غيرهم بما جاء في هذه اللائحة وبما منتهى من ملك المقار ملكاً مطلقاً وغير ذلك من القوائد في مقابلة قيامهم بدفع ما قرره والتنازل عن القوائد المقيدة لهم بالرزنة - ولا صدر الامر الحديوي للرقم ٦ يناير سنة ٨٠ وقانون التصفية المؤرخ بتاريخ ١٧ لولي سنة ٨٠ القيام اورد في لائحة المقابلة فيما يختص بالامور المالية غير انهما لم يسا في الحقوق التي كانت اكتسبها الذين دفعوا المقابلة فيما خص ملكهم للارض ملكاً مطلقاً فاذا تبينت التغييرات التي حصلت في صفات وانواع الاراضي في كل حالة من حالاتها راينا انها لم تكن في الاول تعطي للاهالي الا بصفة ايجاز لاجل مسمى ثم انها صارت في اوائل القرن الحاضر تبقى في ايديهم فادخلوا احياء ثم صارت منفتحة تنتقل

مقابلته للمبالغ الاعلى الذي كانوا يدفعونه للتصرف في التزاماتهم على انه كان مشتركاً انه اذا توفي صاحب الفائض (المرتب) فالارض والفائض ينحلان لجهة الحكومة (٢) على ان بعض الواضي اليد على الاواسي كانوا يدفعون اوسيتهم رغبة في تحمل حقوقهم التي ورتبتهم وفقاً عائلياً اي اهلياً - وقد جاء ذكر ذلك بصرح القارة في الامر العالي الرقم ١٣ رمضان سنة ١٨٥٥ (١٢٧١) الذي ورد فيه ما نصه (صورة ارادة سنية للرزنة)

اننا من توافد تقديم الاعراضات الينا من بعض ارباب الاواسي المقيدة بديون الرزنة بالتباس ايحافاً قد سنح غلطاً ان الحامل لهم على ذلك هو ما علموه من ان الاصول الجارية بديون الرزنة اجراء انحلال الاواسي عند وفاة صاحبها لورثته من الانتفاع بها ومن حيث ان سريان الانتفاع بالاواسي المذكورة الى ذرية من يتوفى من اصحابها فتسحت به اوارثنا لاجل ان يزول من فكرهم الحوس بتلك العائلة وينشعروا وذريتهم بكمال الرغاية في ظل مكارمتنا فقد اصدرنا امراً هذا اليكم لتعلموا ذلك وتصلوا

(٣) كان قدر الفائض المرتب للقرن بالرزنة بعد قيمة الرجب الصافي الذي كان يفده الملتزم في التزامه وكان الملتزم نفسه هو الذي يقر قيمة هذا الرجب كاترى فلما وما محمد علي باشا حزمه على ابطال الالتزامات اوجع الى الملتزمين بان يقدموا له بياناً بالارباح الصافية التي تعود عليهم من التزاماتهم بعد استئصال كل المصاريف ففان الملتزمون ان الباشا يريد زيادة الضريبة التي قرر عليهم دفعها المذكور في البيان المذكور ارباباً بحصة جدا فخلصوا من الزيادة التي كانوا يزعمون ان محمد علي يقصد اضافتها على الضريبة تجاه الامر بخلاف ما كانوا يسيرون وعاد عليهم سوء ووبالاً اذ رتب الباشا لهم فائضاً معادلاً لقيمة اربابهم التي كانت قيمها دون الحقيقة بكونهم كما اشرنا الى ذلك ثم ان الحكومة استعملت ضرائب الاراضي القبلية التي ترتبت من ايدي ماكلها لمصباتهم في دفع الفائض المخصص لاراضي اليد سابقاً على اراضي الوجه البحري والاراضي مديرية الجيزة

بالارث حتى انفى بها الامر الى حيرورتها ملكا مطلقا لملكها يتصرفون فيها كيف شاؤوا

اطيان زراعية — (سنة ملحق الاطيان الزراعية) امر من جتسكان سعيد ياشا في ٢ شعبان سنة ١٢٧٥ (٧ مارش سنة ١٩٥٩ على مضبطة في مجلس الاحكام بان توديث الاواسي يكون باعتبار الطبقات من الذرية

اطيان زراعية — (سنة) منشور صادر الى المصالح الشرعية بشأن تحرير حجاج لارباب اطيان الاواسي الذين استبدلوا فائض التزامهم وصالهم من الرسوم وثن الحجاج في شهر ربيع سنة ١٢٨٩

بعض حفرات قضاء المحاكم الشرعية استغفم من النظارة عن كيفية تحرير الحجاج التي تملأ لارباب الاطيان الاواسي الذين استبدلوا فائض التزامهم المربط لهم بالزناجعة وعما يكون في اثباتها ورسومها وبناء على ذلك عملت صورة لماته الحجاج وافرت عليها نظارة المالية وراأت ايضا معافاة ارباب الاطيان المذكورة من ثمن الحجاج والرسوم الخاصة بها قياسا على الجاري في حجاج استبدال المعاشات واصدرت امرها لطبيعة بتشغيل اللازم وارساله للمالية لخمته باختم الايض تحت طلب جهات الزوم اسوة باقي انواع ورق التفتة وراست اعطاء التعليمات اللازمة للمحاكم الشرعية بذلك وحيث ان الحالة هكذا فاللازم هو المبادرة بطلب ما يلزم للمحكمة قضائكم من هاته الحجاج وانجاز تحريره ما يلزم تحريره منها ومعاذة اربابها من ثمنها ورسومها كارات المالية وقد نشر ذلك للمحاكم الشرعية وهذا لحضرتكم للمعلومية والاجراء بما اقتضاه

اطيان زراعية — (سنة) (نقل عن كتاب المصرية لجاسم ج. ل. غورست

لائحة الاطيان السعيدية  
٥ أغسطس سنة ١٨٥٨

(م) ١ ٢٥٠ من حيث ان الاطيان الاواسي على

مقتضى اصول الشريعة في حال الاصل اطيان زراعية ميرية وكانت اعطيت الى المتزمن نظير جباية الخراج وتاديه ليت المال واذا ما شيد المتزمن تعود اطيان الاوسية المذكورة الى جهة بيت المال وكان جاريا العمل على هذا المتوال كقنضيات اصول الشريعة وبعد ذلك اقتضت الارادة السنية ان الاوسية التي جوفى صاحبها او صاحبها او يكون له ذرية من الذكور او الاناث لا يجري عليها الانحلال بل تنقيد باسماء من يقب من الذرية ولا تحل الا عند اقراض لنسبهم ولما من يتولى من اصحاب الاواسي ولا يكون له ذرية فعلى التي تنحل وصدر بذلك الامر العالي للزناجعة الماصرة في ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ نمرة ١ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٨٥٥ فعلى مقتضى ذلك كل من يتولى من ارباب الاواسي سواء كانوا ذكورا او اناثا ولم توجد لهم ذرية من الذكور او الاناث يصير انحلال اوسيتهم الى جهة بيت المال واما الاطيان الاواسي التي توليت ان بابها وانحلت حاجتها وصارت بيد الزارعين فهذه تبقى تحت ايديهم ويجري فيها كالدون بالسند الرابع وتصير اثرا لم يصير الاجراء في حجبها بموجب البيوت التي في حق الاطيان الزراعية

✽ امعمال ✽

(في ٢ شعبان ١٢٧٥ — ٢ مارس سنة ١٨٥٩)

٢٦ — توديث الاواسي يكون باعتبار الطبقات من الذرية

✽ لائحة لقابلة ✽

✽ ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ ✽

(م) ٩ اطيان الاواسي الربوطة على اربابها بالشور وموجود بها تقاسيط ديوانية تحت ايديهم بما انه لم يكن جائزا لم التصرف فيها كاطيان الاباعد المشورية وكل من مات منهم ولم يقب ذرية تحل اطيانه لليري فالان تسبج الحكومة لاربابها يدفع القابلة عنها كغيرها من اطيان الاباعد المشورية



﴿ امر عال ﴾

(في ٦ يناير سنة ١٨٨٠)

(م) هـ - جميع اجسامك لائحة المطالبة المعلقة بحمل حقوق ملكية الاطيان للذين دفعوا عنها المطالبة تبقى سرعية الاجراء والعمل ودفع جزء من المطالبة يكفي للاستحواذ على حقوق الملكية الثامنة في الاطيان المذكورة فلا يكون لواضي اليد على اطيان اوسية الذين يصيرون مالكين لما يوجب نص هذا البند الحق في قبض المرتب المفيد لم على ذلك في الروزنامة مدة حياتهم

﴿ امر عال ﴾

(في ٤ مارت سنة ١٨٨٩)

(م) ١ - قد تصرح لتأخر المالية ان يستبدل بنفود المرتبات التي تكون الال من خمسة جنيهات مصرية شهرياً المقيدة في الروزنامة باسم (فائض التزام) التي من شروطها الانتقال الى الذرية ولم يكن تحت يد اربابها اطيان اوسية - (م) ٢ قيمة الاستبدال تكون باعتبار عشرة اضعاف المرتب السنوي -

(م) ٣ - فوائض الالتزام التي تحت يد اصحابها اطيان اوسية ولم حق التمتع بمنفعاتها تحت شروط رجوعها للحكومة بعد اقراض الذرية لتستبدل بنفود باعتبار قيمة الفائض السنوي ثمانية اضعاف وثلاث وعند ذلك تصير الاطيان الملتقة لهذه الفوائض ملكاً مطلقاً للتضمنين - (م) ٤ يكون الاستبدال اختيارياً بالنسبة للحكومة ولا رباب المرتبات انما بعد حصوله لا يبقى لارباب المرتبات التي تستبدل ولا لورثتهم او غيرهم من ذوي الحقوق اذ حق في المرتبات المذكورة - (م) ٥ لا يدخل في هذا الاستبدال ما يكون موقوفاً من فوائض الالتزام المذكورة سواء كان ملحقاً به اطيان او لم يكن ملحقاً به

﴿ امر عال ﴾

(في ١٦ يونيو سنة ١٨٩٠)

(م) ١ - كالة المرتبات المقيدة في الروزنامة باسم

ومن يؤدي معهم المطالبة على اطيانه بالتام تعطي له الرخصة اللازمة بالتصرف فيها بالبيع والمبة والوصاية والاياف ونحوها من سائر التصرفات المصرح بها لارباب الإبداعات المشورية ويتحرره بذلك التقيط اللازم باسمه في هيئة التقيط الجاري اعطاؤه لارباب الإبداعات انما من حيث ان اطيان الابعاد المشورية لم يكن مرتباً لها فوائض بالروزنامة كالمرتب لارباب الاواسي فلاجل مساواة الاواسي بالابعاد المشورية بكل اوجه المساواة بدون استثناء يصير قطع الفوائض المقيدة بالروزنامة لارباب الاواسي مقابلة حيازتهم عليها والتصرف فيها على وجه ما ذكر (١)

﴿ امر عال ﴾

(في ٨ ربيع اول سنة ١٢٩٢)

(١٤ ابريل سنة ١٨٧٥)

ييجوز لارباب الاطيان الاواسي الموقوفة دفع المطالبة عنها وزيادة على ذلك يستمر دفع مالك تلك الاواسي من الفوائض السابق ابقائها مع اطيان اوسية وصارت من ملحقاتها في الوقف

﴿ قرار من المجلس الخصوصي ﴾

(في ٨ ربيع آخر سنة ١٢٩٢)

(١٤ مايو سنة ١٨٧٥)

من تعهد من ارباب الاواسي غير الموقوفة بدفع المطالبة على جملة سنوات بدون تجاوز المدة المحددة للتسديد فما يتسدد منه سنوياً يستقطع بنسبته من الفوائض المرتبة له بالروزنامة حتى انه عند اتمام التسديد تكون الفوائض صار قطعاً ياكلها

(١) اطيان الاواسي التي دفع عنها اربابها كامل المطالبة او جزء منها وانقطع صرف فائض الالتزام المفيد في الروزنامة اليهم قد زالت صفة اوسية منها وصارت كالاطيان المشورية وعلى ذلك يجوز لاربابها التصرف فيها بحسافة الوجه الشرعية

(حكم من محكمة الإبتعاف المخلطة)

(في ٨ يناير سنة ١٨٨٥)

فائض التزام (ما عدا ما يكون منها وفقاً) التي لا يزيد مقدارها عن مائة ميليم في الشهر تستبدل بتقود باعتبار عشرة اضعاف المرتب السنوي — اما فوائض الالتزام التي تحت يد اصحابها اطيان او اسي مشروط فيها رجوعها للحكومة بعد اقراض ذريعتهم فتستبد بتقود باعتبار ثمانية اضعاف وثلاث ضعف قيمتها السنوية وتصير الاطيان المعطاة حين لوتيب هذه الفوائض ملكاً مطلقاً للتقنين — (م) ٢٠ بعد حصول الاستبدال بالنيكية السالفة الذكر لا يعود لارباب الميراث التي استبدلت ولا لورثتهم ولا لغيرهم من ذوي الحقوق اذ حق فيها

✽ امر عالي ✽

(في ٥ ابريل سنة ١٨٩١)

(م) ١ كالة احكام امرنا الرقم ١٦ يونيه سنة ١٨٩٠ تسري على الميراث المتيدة بعنوان فائض التزام التي تكون لل من ثلثائة ميليم في الشهر

اطيان زراعية — «وقف» ملحق للائحة الاطيان الزراعية

( فرامن المجلس الخصوصي في غر خا سنة ٨٤ (٧ مارت سنة ٦٧ وطيو امر حال في ٦ المجبة سنة تاريخ )

كل من اراد ايقاف او الوصية بشي ما يملكه شركاً وجب طيو ان يوجه الى ديوان المديرية المعلوم بها املاكه ويعرض اليها ويؤخذ اقراره بالسجل الذين ترتب بحسب مديرية لميج الاطيان المشورية او استاظ مظنة الاطيان الخراجية بحضور المدير او وكيله وقاضي المديرية ومن يلزم ويقيم طيو من جميعهم بالسجل ويعدوا تستعمل المديرية عن ثبوت تملك ما اراد ايقافه او الايصاء به وحق ثبت لها صحة تملك ما ذكر يصور تخبره حجة الوقف ان الوصية الشرعية على حسب الاصول المزمعة ان لم يكن هناك مانع — واذا كان الشخص الذي يريد الايقاف او الوصية مقيماً في مصر او الاسكندرية او في مديرية غير المديرية الخجائفة بها املاكه التي يريد ايقافها او الوصية بها تتدار عليه التوجه فيعرض المديرية القريبة لحل اقامته ويؤخذ اقراره الشرعي بسجلها ومنها تبسّل صورته الى لمديرية الخجائفة بها الاملاك ليخبر فيها ما ذكر ومن لم

يكن له اطيان ملك وله املاك اخرى يتراد ايقافها الى الايصاء بشي منها فان كانت في مصر او غيرها من البقود التي لم تكن تابعة الى المديرية يكون المرض فيها الى المحافظة الخجائفة بجميعها الاملاك ومن بعد ان تحاط المحافظة بالكلية ينظر اللاني لكتابة ما يلزم كواجب من الوقف ان الوصية والذي تجده مؤدياً للضبط من تسجيل ذلك تخبره بحضور القاضي ومن يلزم — والمخدرات اللواتي يردون وقف بشي ما لمن او الوصية به في بعض المديريات وكذلك الرجال الذين لا قدرة لهم على التوجه الى الديوان اللازم المرض من ذلك يكتب منه الى عاقبة البلدة المقربين بما للمحافظة ينظر ما يجب اجراءه وتقيم اللازم له على الوجه المشروح بما يجده احسن للضبط ويجوز وقف ما يكون مفروفاً او منشقاً من ماله او سوا في من الاطيان الخراجية حسب بند ١١ من لائحة الاطيان انما يمتنع من دخول نفس الاطيان الخراجية في الوقف عملاً بالامر الصادر في ٢٢ ش سنة ٨٢

اعلام شرعي — مشور اصدته نظارة الداخلية الى المديرية والمخاطبات في ربيع الاول سنة ١٣٠٥

احدى المديرية خابرت الداخلية عن اعلام شرعي صدر للوي حقوق من محكمة مصر الشرعية ضد ورثة شخص باه لدى الشروع في تملكه قبل من احد الورثة ان مورثهم ما ترك الاجزاء من الاطيان وهو موجر وليس عديم بقود للسداد ولذا طلبت النظر فيها يكون لتنفيذ ذلك وامثاله ولا حرجه الى نظارة الخجائفة وردت افادتها مودخة ١٢ الما بمر ٢٠٨ بان المادة ٢٩ من لائحة المحاكم الشرعية تقضي بتفنيذ احكام المحاكم المذكورة بالطرق القانونية وان الامر العالي الصادر في ٢٦ صفر سنة ٩٨ نص على تنفيذ احكام المجالس الخجائية تنفيذاً جبرياً بالكلية المنصوصة بالذكر في الصادر في ٢٥ مارت سنة ٨٠ بيجز املاكه من يتأخرون عن دفع الاموال الاميرية وانه لا فرق في كيفية تنفيذ الاحكام بين كونها ساجدة من المجالس الخجائية او من المحاكم الشرعية اذ كلاهما من جهات القضاء ولهذا اشارت بتنفيذ الاعلانات الشرعية على مقتضى ذلك التذكري وانه وان كتب لتلك المديرية بالاجراء كذلك لكنه حيث ان هذا ما ينبغي احاطة باقي المديرية والمخاطبات به على ليعملوا بوجهه ايضا فقد صحت لما في تاريخه وبالمجلة هذا الحسرتكم لاتباعه

اعلام شرعي

٠ «تنفيذ» ٠٠ سبتمبر سنة ١٨٩٤

( \* نظارة الداخلية \* )  
( منشور صادر للجهات )

لما تحرر من الداخلية لقم قضائيا بما ورد من محافظة  
دمياط باخذ رأيه بشأن الحصة المرغوب اشهار بيها لعدد  
النفقة المحكوم بها شرعا لثمة حفيظة وعدم وجود من يرغب  
مشغري العيون اجباري التنفيذ عليها وعدم اقتدار المحرمة  
المذكورة على اخذ الحصة ولا دفع مصاريف نشر الاعلان  
في الوقائع والنياس معاناتها من الرسوم وتسليمها  
الاعلانات لنفسه بذلك في وشانها فاشار بالرسم المؤرخ  
٢٦ يوليو سنة ٩٤ بمذ ١٦٦٤ بان التنفيذات الاجباري عليها  
برأسية جهات الادارة في بمثابة ما هو جار بجهات القضاء  
اي انها تحت مسئولية طالبها ومصاريف ملزوم بها طالب  
التنفيذ عند عدم امكن تحصيلها من المنفذ طبق حق انه  
موجود بذلك قاعدة متممة للقضاء مودعاها الزام  
طالب التنفيذ تأدية رسومه مقدما وطعرا من ترادف  
حصول ما ياتل ذلك قد تراءى لقم اوقية النشر  
لجهات الادارة بانه متى تقدم لما طلب تنفيذ اعلانات  
شرعية يحكمها تنعم الطالب عن لزوم تأدية المبلغ اللازم  
لمصاريف النشر بالوقائع المصرية وهذه المصاريف يكن  
وضع تعريفة لما بحرفة ادارة الجرائد الرسمية سواء كان  
على مقدار كلمات معلومة او خلاف ذلك ما يستعمل على  
الجهات طلبها على الفور واما اذا توقف طالب التنفيذ عن  
تأدية المبلغ الذي يكون طلب منه هذه الغاية فيمكن  
ايضا جهات الادارة الامتناع عن اجراء التنفيذ المطلوب  
اذ بهن الراسطة تكون قد عرضت نفسها لفنقات غير  
ملزومة بما وصحت ان الداخلية ترافق على ذلك ولجل  
ان يكون معلوما للجهات الشرطة المخففة في ادارة الجرائد  
الرسمية في قصيل اجر الاعلانات للسر على مقصفا  
يلبني انه عندما يتقدم للجهات طلبات يستلزم عليها تحرير  
اعلانات تنشر في الوقائع المصرية فقبل ابشاث نسخة  
الاعلان الى هنا يصور حصر كلاته ويوعد على كل اثني  
حشر كلمة سطر (١) اربعة قروش وما زاد من عدد  
الكلمات يعتبر بسلر واحد اما اذا اريد تكرار نشر  
الاعلان الى مرتين او ثلاثة فيكون اجرة السطر بواقع مائة  
قصة عن كل الثلاث مرات ولذا تكرر الى ست مرات  
لتحساب السطر قرشين ثم ترد القيمة الى هنا تعدي بحجالة

على البوستة مصعوبة مع نسخة الاعلان لنشر في الوقائع  
واذا حصل التوقيف في الدفع فيمكن للجهات الامتناع من  
اجراء التنفيذ المطلوب وطبق لزم نشر للجهات وهذا  
نكم للعمل بوجه

اعلان الاوراق والاحكام - دكره سمي ٤  
يونيه سنة ٩١

بان اعلان الاوراق والاحكام للضباط والصف ضباط  
والساكر الذين في الخدمة يكون بواسطة سردارية الجيش  
✽ نحن خديو مصر ✽

بعد الاطلاع على امرنا الصادرين في ١٣ محرم سنة ١٣٠١  
و ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بالتصديق على قانون المرافعات في  
المواد المدنية والتجارية وقانون تحقيق الجنايات - وبناء على  
ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة راي مجلس القطار وبعد  
اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت

(م) اعلان الاوراق والاحكام للضباط والصف ضباط  
والساكر الذين في الخدمة يكون بواسطة سردارية الجيش  
سواء كانت متعلقة بمراد مدنية او مواد جنائية فان كان من  
يراد الاعلان اليه موجودا في جهة مبدية عن مركز السردارية  
تعلن الورقة او الحكم بواسطة الضابط الذي يمينه السردار  
لذلك ويشترط نظارة الحفانية منه ويكون الاجراء كذلك في  
تنفيذ ما يصدر من الاحكام على احدم بقوة - (م) ٢ تراعى  
في الاعلان والتنفيذ الواجبات والاصول المقررة في القوانين  
المشار اليها آنفا - (م) ٣ يجوز للضباط والصف ضباط  
والساكر ان يقرروا المعارضة في الاحكام الجنائية او استئنافها  
امام احد رؤساء الاقلام بالسردارية او غيره ممن يتدبه  
السردار لذلك بشرط ان يكون حائفا للدين القانوني المقررة  
في المادة (٣٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاعلية امام المحكمة  
الاجدائية الاعلية القائم باعمال وظيفته في دافعا وعلى الكاتب  
المذكور ان يبلغ المعارضة او الاستئناف فوراً لقم النيابة  
المعمومة بالمحكمة التي اصدرت الحكم الذي سعت فيه  
المعارضة او استؤنف - (م) ٤ يجوز للمتهم في المواد  
الجنائية من الضباط والصف ضباط والساكر ان يوكل منه غيره  
في عمل المعارضة او الاستئناف او في البدالة منه بتدبيره  
الا اذا امرت المحكمة المتطورة بما الديموى بحضوره  
بنفسه عند الاقتضاء - (م) ٥ كل ما كان مخالفا لامرنا  
هذا يعد لا يلا ولا يسيل به - (م) ٦ على ناظرية الحرية  
والحفاية تنفيذ امرنا هذا كل فيما يخصه

اعلانات قضائية — نشرها بالجرائد امر عال صادر في ١٤ ديسمبر سنة ٨٥

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على المادة ٢٧ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المخططة وبعد الاطلاع على المادة ١٢ من القانون المدني المتبع في المحاكم المذكورة — وبعد الاطلاع على القرار الصادر من محكمة الاستئناف المخططة بتاريخ — وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار (ناشر بما هو آت) — (م) ١ الاحكام والاعلانات التي يجب نشرها في الجرائد في الاحوال المقررة في القانون عشر باللغة العربية وواحدى اللغات الاخرى القضائية بالكتابة الاتية في الجرائد التي تصبها المحاكم لذلك — (م) ٢ تحمل مناقصة في مظاري

مضمونة في اول يوليو من كل سنة في اجر نشر الاعلانات القضائية في السنة التالية ويكون هذه المناقصة في كل محكمة امام القاضي الذي تصبه لذلك وتعين في دائره كل محكمة جريدتان لنشر الاعلانات القضائية احداهما تطبع باللغة العربية والثانية تطبع باحدى اللغات الاخرى القضائية ويجوز في كل الاحوال للتاضي ان يأمر بنا على طلب ذي الشأن بدرج مخلص الاعلانات الخاصة في اي جريدة اخرى على نفقة — (م) ٣ لا تقبل المناقصة الا من مديري الجرائد التي تظهر ٣ مرات في كل اسبوع على الاقل ويشترط زيادة على ذلك ان يقرر قبول المناقصة منهم بقرار يصدر من الجمعية العمومية في المحكمة الابتدائية المراد اعال المناقصة فيها ويصدق عليه من محكمة الاستئناف (م) ٤ تمعد في كل محكمة جمعية عمومية لتعيين شروط المناقصة وتعين اتساع عنايد المجردة وقطع المحرور

وعدد ما يوضع منها في كل سطر من الاعلانات وعدد نسخ المجردة التي يوزعها من رمي عليه المناقصة على نفقته ويترج جميع ذلك لمحكمة الاستئناف للتصديق عليه (م) ٥ الاحكام المتعلقة بالاعلانات القضائية المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية وفي قانون التجارة وفي قانون التجارة البحرية تعدلت بمعنى ما هو مقرر في امرنا هذا الذي عهدتنيده الى ناظر حقانية حكومتنا

اعلانات قضائية — امر عال صادر في ١٤ مارس سنة ٨٦

بعد الاطلاع على المادة السابعة والثلاثين من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المخططة وعلى المادة ١٢ من القانون المدني المخطط وعلى امرنا الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٥ المتعلق بنشر الاعلانات القضائية وعلى القرار

الصادر من محكمة استئناف اسكندرية المخططة في ٦ مارس الجاري — وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت — (م) ١ على المحاكم المخططة ان تنشر بمقتضى امرنا المشار اليه آنفا المودخ ١٤ ديسمبر سنة ٨٥ على مناقصة عن نشر الاعلانات القضائية عن المدة التي تبندى من اول مايو سنة ٨٦ وتنتهي في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٧

(اعلان مأموري المديرية لفضور امام المحاكم الاهلية) في ٢ ديسمبر سنة ٨٦ نشرت نظارة الداخلية منشورين احدهما للمدريات الوجه البحري والمجينة والثاني لدية مدريات الوجه القبلي بان طلب مأموري المديرية للمحاكم الاهلية لا يكون الا بواسطة المديرين والمشورين بمعنى واحد الا في ان المأمورين في بقية مدريات الوجه القبلي لا يطلبون للمحاكم مطلقا الى غاية يناير سنة ١٨٩٠ لاجبة الاعمال الادارية عديم في تلك المدة وبعدها تتساوى كل المديرية في ان طلب للمأمورين للمحاكم لا يكون الا بواسطة المديرين وهذا هو المنشور الاول يكتبي ينشر عن التالي — لما تشكك بعض مديري الوجه القبلي من طلب بعض مأموري الادارة امام المحاكم لتادية شهادات وغيرها بدون واسطتهم ونظر طريقتنا ان نطلب اي مأمور من مأموري احدى المديرية لدى المحاكم بغير واسطة المدير الذي هو الرئيس العام بالمديرية ما يوجب ارتباك اعال الوظائف واضلال ارتباطها فضلاً عن سقوط سلطة واعتماد المدير في نظر المستخدمين والامالي مع سقوط الوسائط التي يمكن بها تادية ما ملو من الواجبات المهمة قد حرمنا لنظارة القضائية بان تكون جميع الاعلانات التي تصدر من الهياات والمحاكم في كافة المسائل الادارية مع المدير مباشرة دون غيره لانه هو النائب الوحيد عن الحكومة في مديريته ولقد علمنا ما ورد منها بتاريخ اول ديسمبر سنة ٨٩ نزع ٢٧٨ انهاء حررت لجناب النائب العمري لدى المحاكم الاهلية باتباع ذلك فلاجل مطولتيكم بما ذكر لزم تحرير

آلة بخارية — لائحة صادر باخذها قرار من المجلس الخصوصي في ١٤ جمادى الاولى سنة ١٢٨٣ — ٤ أكتوبر سنة ١٨٦٦ (نقلا عن كتاب القوانين العقارية في الديار المصرية)

(في الآلات البخارية \*)

بندا — لا يجوز مطلقاً احدث او نقل ورشة بخارية عظمى او مضخة للصحة او موية لدم الراحة بدون تصريح من طرف الحكومة مقدماً وإذا حصلت مخالفة لذلك من اي انسان كان فالحكومة المحلية ان يهدم ما بناه

بدون مقابل ولا تضمينات لا للمالك ولا للمستاجر ولا لمن يكون له شركة أو انتفاع في تلك الباني (١) وجميع الورش والآباريات التي بها وآباريات تدخل في هذا الباب - بند ٢ - كل من يطلب إحداث أو تغيير ورشة بخارية بالقرب من البنادر فعلياً إذا كانت الورشة المذكورة يراد إحداثها بمحروسة مصر أن يقدم إلى نظارة ديوان الأشغال عرضاً موضحاً بوجس الورشة والغرض من إحداثها أو من تغييرها ونقلها وكذا كيفية وفرة الواهور المطلوب إدارتها بما يحضج الاحتراسات التي عزم على إجرائها مقدم العرض المذكور لأجل تحقيق المحذورات الناشئة من الصناعة وأما إذا كان المطلوب إحداث أو نقل الورشة المحكم عنها في جهة خلاف المحروسة من داخل أي مدينة أو بند أو بالقرب منها فيكون لتقدم العرض إلى محافظ أو مدير تلك الجهة بالصورة والكتابة الموضحة آنفاً ويلزم أن يكون مع هذا العرض رسم عوي موضح به المحلات التي بها بناء مع البناء المزمع على إجرائه لأجل الأعمال التي يراد إجرائها بواسطة الواهور - بند ٣ - بعد إجراء التفتقات والتقري اللازم فيها هو مذكور بالعرض وإطلاع مهديس التنظيم عليه يلزم بتقديم العرض المذكور مع تقرير المهندس المرقوم ونتيجة التفتقات الواقعة إلى مجلس التنظيم الذي يحكم بما يراه موافقاً وعلى مقدم العرض أن يتحمل امتثالاً كلياً لما صدر به حكم المجلس المذكور - بند ٤ -

لا يجوز وضع وآباريات بداخل الملائن والبنادر إلا إذا كانت تقالي من قوة ثمانية عيول أو أقل بحيث تكون مدة لحن الدقيق أو رفع المياه فقط وذلك على حسب الشروط الآتية (أولاً) أن يكون القزان محاطاً بجميعه بدائر من البناء مسكه متر واحد بالأقل وارتفاعه أربعة أمتار وأن يكون مسطحاً بمشرب خفيف منفصلاً عن السقوف المجاورة له (ثانياً) يلزم أن يكون القزان متباعداً عن المساكن المجاورة له بقدر خمسة عشر متراً من كل جهة بالأقل (ثالثاً) مدعنة القزان يلزم أن تكون مرتفعة عن سطوح المساكن التي على بعد خمسين متراً منها بقدر مترين بالأقل - بند ٥ - والآباريات

التي لا بد من قوة ثمانية عيول أو أقل بحيث تكون مدة لحن الدقيق أو رفع المياه فقط وذلك على حسب الشروط الآتية (أولاً) أن يكون القزان محاطاً بجميعه بدائر من البناء مسكه متر واحد بالأقل وارتفاعه أربعة أمتار وأن يكون مسطحاً بمشرب خفيف منفصلاً عن السقوف المجاورة له (ثانياً) يلزم أن يكون القزان متباعداً عن المساكن المجاورة له بقدر خمسة عشر متراً من كل جهة بالأقل (ثالثاً) مدعنة القزان يلزم أن تكون مرتفعة عن سطوح المساكن التي على بعد خمسين متراً منها بقدر مترين بالأقل - بند ٥ - والآباريات

آلة بخارية - صورة ما محرر لنظية مصر في ١٧ رسة ١٢٩٧ م ٥٥

لما ظهر فيما سبق أن الآلات البخارية البخارية الاستعانة عن وضعها بداخل مدينة القاهرة جار أخذ قول المبرر ان رضاهم عن تركيبها أو عدمه حالة كونها مستوفية شروط

التي لا بد من قوة ثمانية عيول أو أقل بحيث تكون مدة لحن الدقيق أو رفع المياه فقط وذلك على حسب الشروط الآتية (أولاً) أن يكون القزان محاطاً بجميعه بدائر من البناء مسكه متر واحد بالأقل وارتفاعه أربعة أمتار وأن يكون مسطحاً بمشرب خفيف منفصلاً عن السقوف المجاورة له (ثانياً) يلزم أن يكون القزان متباعداً عن المساكن المجاورة له بقدر خمسة عشر متراً من كل جهة بالأقل (ثالثاً) مدعنة القزان يلزم أن تكون مرتفعة عن سطوح المساكن التي على بعد خمسين متراً منها بقدر مترين بالأقل - بند ٥ - والآباريات

(١) القانون المدني المخلط

بند ٦٣ - محلات المصانع والآبار والآت البخارية ونحوها من المحلات المضر بالمجيران يجب أن تنفى بالبعد عن المساكن بالمسافات المقررة باللائحة على مقتضى الشروط المبينة فيها

قوعها عن ثمانية خيول (والثاني) البوابات الموجبة لعدم الراحة وفي البخار وضعها بقرب المدينة بشروط المادة الرابعة المحكى عنها وفي المنصوص عليها في المادة الخامسة (والثالث) الفابريكات او الورش المعدة لتشغيلات الخطة او التي ينتج منها ضرر للصحة وهي التي توضع بالبعد عن المدينة بقدر حساسية متر بالاقبل وكل نوع من هذه الانواع يرجح الامر في الواقع الى التحقيقات الهندسية الاجتهادية ثم الى رأي مصلحة الصحة ثم الى حكم مجلس التنظيم الذي من اعضائه مفتش الصحة فهذه هي احكام اللائحة لا غير كما يعلم ذلك لمطوفكم اذ صار الاخلاص على تفصيلاتها ولقد كان العمل جاريا على هذه الصفة في الزمن السابق ولكن لما تبعت مصلحة الاورثاني لمحافظة مصر حدثت طريقة بالضبطية خارجة عن اللائحة وفي اخذ قول الجيران والتعويل عليها كما كانت شرائط الصحة والصحة في الاستيفاء مع ان التصوص الواردة باللائحة لم يكن القرض منها الا وفاة السكان والاملاك من المضار وفي كانت تلك الشروط متوفرة لا يقع شيء من هذه المضار وسيفيد فان اخذ اقرار الجيران والاملاك عليها لا يكون له لزوم فضلا عن كونها مبطلة لمفعول اللائحة بلا موجب وقد قالت الضبطية ان تأسيس هذه الطريقة مبني على مراعاة الراحة المشار اليها في المادة الاولى وهو قول لا يصح اساسا لهذا الامر لان الغرض من ذكر هذه اللفظة بالمادة المذكورة انما هو وصف نوع من انواع البوابات والورش التي لا يجوز احداثها ونقلها الا برخصة لمنظرا لهذه الاوجه وربما لتعطيل ارباب البوابات بغير داع ولا موجب ترى عدم الاقتضاء للاستمرار على الطريقة التي احداثها الضبطية وان كل ماكينه يترخص بها يعطى فيها اشارة للضبطية للعلم وعدم المعارضة واجراء الملاحظة فيما يتعلق بها وهذا انقضى احاطة لم عطوفكم انفسر

آلة بخارية — صورة ما تحرر من الداخلية الى ضبطية مصر في غاية جمادى الاخرى سنة ١٢٩٧ قمر ٨٨٠

هذه النتيجة تتضمن ملخصا ما تشتمل عليه البكابات التي جوت بين الضبطية ودويان الاشغال والداخلية بناء على ما استحسنه القبولان المشار عنه من حيثية عدم اقتضاء استمرار ما كان جاريا بالضبطية من

التنظيم والصحة حسب اللائحة وكان منهم من يجب ومنهم من كان ينتج مبطلا بوضع الضرر ومنهم من كان يتطلب مبالغ واثرة تمويضا لما يزعمه من ضرر موعوم وغير ذلك من الامور المورثة للعطل بلا موجب وكون ذلك ليس في حدود اللائحة قد تحرر من الديوان الى الضبطية بالاستيضاح عما عساه يوجد لديها من الامور الناقصة باخذ قول هؤلاء الجيران فافادت في ٢ جمادى الثانية سنة ١٢٠٤ بانها لا يوجد لديها اموال ولا لوازم عن هذا الشأن وانما ذلك لاجل الراحة العمومية المشار اليها في المادة الاولى من الباب السادس من لائحة التنظيم حيث قيل فيها (لا يجوز احداث او نقل ورشة بخارية خارجة مضره بالصحة او موجبة لعدم الراحة بدون تصريح من الحكومة) اي ان الذي دعا الى اتخاذ تلك المادة هي لفظة (او موجبة لعدم الراحة) مع انه من المعلوم ان تصريح الحكومة لا يكون الا بعد استيفاء شروط اللائحة ومن الظاهر ان تلك الشروط ملحوظ فيها اسباب الراحة والصحة العموميتين فلم يكن حيث ذكرك داع لاخذ قول الجيران بالرضا او عدمه بعد توفر الشروط المذكورة فضلا عن ان المادة التي بها الصراحة المختصة بعدم الراحة لم تكن الا عن الآلات التي توضع بيطار المدينة لا بداخلها ولهذا رأى الديوان ان الاضرار عن تلك المادة اولى دقما للضرر وصحا لمطاعه الشكوى والتراجع انما على مصلحة الاورثاني متى حصل تصريح لاحد بادرة وابور من البوابات التي توجد موافقة لللائحة ان تعطل بالضبطية بطلت ولقد كتب من هنا الى تلك المصلحة بذلك ضمن خطاب جاريخ ١٨ ربيع الآخر سنة ١٢٩٧ قمر ١٧٩ وانقضى تحرير هذا لمعادكم للاساطلة بما ذكر

آلة بخارية — صورة ما تحرر من نظارة الاشغال العمومية الى نظارة الداخلية رقم ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٠ غير رسمي

بناء على المذكور الواردة باشارة عطوفكم في ١٢٨ ابريل سنة ١٨٨٠ بشأن الماكينات البخارية الجاري وضعها داخل مدينة المحروسة وبجوارها فبعد عطوفكم ان الباب السادس من لائحة التنظيم للممول بها في الماكينات المذكورة ينقل على ثلاثة انواع (الاول) البوابات البخارية وضعها داخل المدينة بالشروط المبينة في المادة الرابعة من الباب المذكور وفي الثاني التي لا تريد

الآلات ثابتة او متحركة يدبرها البخار او تيار الماء او الريح الا من بعد الحصول على رخصة بذلك من نظارة الاشغال العمومية او من اقسام الهندسة بالشروط المدونة بالمواد الآتية — (م) ٢ تقدم الاستثنائات المتعلقة بالآلات الرافعة الثابتة الى ديوان الاشغال العمومية مباشرة وتفرق معها رسومات على الملل الصمم تركيبها فيه وعن مواعيد اخذ المياه وان لم يكن تقدم رسومات الآلات نفسها فتوضح اوصالها — (م) ٣ لا يرخص بتركيب الآلات الرافعة الثابتة الا على شواطئ النيل انما يسوغ لنظارة الاشغال العمومية بوجه الاستثناء ان ترخص بتركيبها على بعض الترع والاقار على مواقفة الترخيص من عدمه يخصن بالنظارة المشار اليها دون سواها ولها الحرية المطلقة في تقرير التكاليف والشروط التي يلزم ربطها على ذلك بحسب مقتضيات الاحوال — (م) ٤ من الواجب ان يراعى شرط عمومي في حق اي آلة من الآلات الرافعة للياه ثابتة كانت او متحركة وهو عدم مضايقة المرور على الجسور والترع وسراعا كافة للمقتضيات وعدم اجراء شيء مما يضر باحتياجات هذه الجسور والترع وحفظ البلاد من الفرق وكذلك لا يجوز تركيب اي آلة رافعة على الانعام وقناطر الري والقناطر وغيرها من الاعمال الصناعية ذات الفائدة العمومية ولا يتجاوز هذه الاعمال الا على مسافات تحددها اقسام الهندسة بحسب الاعمال ويلزم مراعاة الشروط العمومية المذكورة في حق اي آلة يجري تركيبها او صار تركيبها من الآلات الرافعة سواء كانت تلك الشروط واردة بالرخص السابقة عن تلك الآلات او غير واردة بها (م) ٥ يستمر تحرير الاستثنائات المتعلقة بالآلات الرافعة غير الثابتة على ورق تمهيد وتقدم الى المديرية او المحافظة وتوضح فيها وجوباً ما يأتي (اولاً) نوع الآلات والطلبات مع توضيح قوتها وامم مقاساتها اذا

اخذ قول الماهران والضبطية عند ارادة التصريح بوضع وابورات بخارية وما استظهرت به الضبطية في ذلك استنتاجاً من نحو معنى الباب السادس من لائحة التنظيم مع ما تنوي من الاشغال من ان الفصريات ليست جارية الا بعد سرعات التفتيقات الهندسية الابتدائية ورأي مجلس الصحة وحكم مجلس التنظيم الذي من اعضائه مفتشوا الصحة على الكيفية الواضحة بالنتيجة وحيث استنوب الاجراء على وجه ما اشير من نظارة الاشغال للمناسبات التي اورثها بحيث ان يكون اعطاء الرخصة بمد كل الفحص والتفتريات اللازمة وانضاح عدم وجود ادنى مانع للترخيص كما نعر بهذا في تاريخه للنظارة المشار اليها لزم تحريره لسعادتك للمعوية والاجراء كما ذكر

( صورة ما ورد من نظارة الداخلية الى نظارة )

( الاشغال العمومية في غاية جمادى الآخرة )

( سنة ١٢٩٧ ١٢٧٢ )

المسطر اعلاه صورة ما تحرر في تاريخه الى ضبطية مصر في شأن الوابورات التي يراد التصريح بوضعها وحيث من مقتضاء ان اعطاء الرخصة لا يكون الا بعد كمال الفحص والتفتريات اللازمة وانضاح عدم وجود ادنى مانع لاعطاء الرخصة انتهى توقيعه لسعادتك للاحاطة ولكي باسركم يتأكد على من يلزم بكامل الدقة والالتفات في مراعات ما ذكر منعا لما عسى ان يحصل من وقوع خطرات او مضرات باسباب ذلك افندم

آلة رافعة — لائحة تفحص بالآلات الرافعة المدة لري الاراضي وتقيمتها تصدق عليها من مجلس

النظار بقرار في ٥ رجب سنة ١٢٩٧ ١٣٠١ بترتبه سنة ١٨٨٠

(م) ١ لا يجوز مطلقاً تركيب آلات رافعة لمياه ري الاراضي او لتجفيفها سواء كانت تلك

(١٨٨٠)

(١٨٨٠)

امكن ذلك (ثانياً) الحل المتفني اجراء التركيب فيه مع رسمه او وصفه (ثالثاً) العمل المقصود من تشغيل الآلة ان كان رسيه الاراضي او تجفيفها (رابعاً) اسم المالك الاراضي المرغوب وجها او تجفيفها وان كانت ليست ملك مقدم الانهاء فيتوضح منه ان كان هو مستأجرها او متعهداً بربها او تجفيفها بموجب قوتدانو مع توضيح اسماء اربابها المقود بينه وبينهم قوتداتو الايجار او الري مع بيان مقدار الاطيان (خامساً) المدة المرغوب اعطاء الرخصة عنها (م) ٦ تقيد الاستثنائات بالمديرية او المحافظة بدقتر خصوصي بنمر متساحلة من بعد دفع رسم مقرر مقداره مائة قرش عن كل آلة قيمة مصاريف النظر في الطلب واذا استقر الحال على اعطاء الرخصة فلا تعطى الا بعد دفع رسم آخر قدره خمسون قرشاً عن كل حصان ولا تكون قيمة ذلك على اي الحالات اقل من خمسمائة قرش (م) ٧ تقدم الاستثنائات المتعلقة بالآلات الرافعة الثابتة الى نظارة الاشغال العمومية ويجري فيها بعدا وتمصيل الرسم اللازم عنها حسب المقرر اجراءه بالمديريات عن باقي الآلات (م) ٨ ما يقدم من الاستثنائات عن الآلات الرافعة غير السابقة يرسل من طرف المديرية او المحافظة بعد تنديم الاجراءات السالف ذكرها الى رئيس هندسة الاشغال العمومية الموجودة في دائرة المديرية او المحافظة (م) ٩ يقرر رئيس الهندسة من بعد النظر والتحقيق اذا ائتمنى الحال ما يلزم على موجب ما يصدر له من التعليمات العمومية والمخصوصية اذا لزم من طرف ديوان الاشغال العمومية ويجوز الرخصة مبيتاً فيها ما يأتي (اولاً) ملزومية صاحب الامتياز بانقياده لهذه اللائحة (ثانياً) وصف محل الآلة المرخص بتركيبها بالضبط مع رسمه (ثالثاً) الشروط الخاصة بالآلة المذكورة وعلى الخصوص الشروط المتعلقة بجري الماء تحت جسر التزعة وبهيا وكيفية صده وغير ذلك زمن المعلوم ان الترخيص بتركيب

آلة في ارض معينة لا يقضي بامتلاك شيء من تلك الارض ولا يعود في اي حال من الاحوال على الحكومة ادف مسؤولية من سبب ما تعطيه من الرخص اذ لا مدخل لاقسام الهندسة في ذلك ولا يهمها سوى ملاحظة ما تقتضيه شؤون المنافع العمومية واما ثبوت حقوق ملكية الاهالي الاراضي التي يصمم تركيب الآلات فيها والمعارضة في تركيبها فهو مختص بهؤلاء الاهالي (م) ١٠ ترسل الرخصة من بعد تسجيلها بدقتر مخصوص الى المديرية او المحافظة فيتأشر عليها بمعرفة المديرية او المحافظة وتسلم من طرفها الى مقدم الطلب من بعد دفع الرسم المقرر بالمادة السادسة واخذ التمهيد اللازم عليه بدقتر تسجيل الاستثنائات المار بالذكر قرين طلبه بما يفيد ملزوميته بانقياده لجميع الشروط المدونة بالرخصة بدون ادف مخالفة (م) ١١ الا يسوغ لمقدم الطلب باي حجة كانت ان يشرح في التركيب قبل حصوله على الرخصة وعلى جهات الادارة المحلية اتخاذ الطرق المؤدية لتوقيف اي عملية يشرح في اجرائها بدون رخصة (م) ١٢ ان عدم الوفاء باي شرط او باي الزام مما هو مقرر عن اي آلة من الآلات الرافعة يترتب عليه ابطال الرخصة بدون ان يغفل ذلك بالتداعيات التي تحفظ الحكومة الحق في اقامتها بشأن تعويض الاضرار ودفع المصاريف التي تترتب على عدم وفاء شروط الرخصة سواء كان للحكومة او للغير (م) ١٣ متى ترخص بتركيب آلة في جهة معينة لا يجوز نقلها الى موضع آخر الا بمقتضى رخصة ثانية تصدر من رئيس الهندسة رأساً بدون دفع رسوم عليها مرة اخرى وهو يعطي الاخطار اللازم للمديرية او المحافظة عن ذلك (م) ١٤ يحق للحكومة الاجبار على نقل اي آلة يكون ترخيص تركيبها متى اوجب ذلك اي سبب من اسباب المنفعة العمومية مثل اجراء اشغال عمومية او اخطار يخشى منها على المسور والاعمال الصناعية او غير



ذلك وانما لا يسوغ صدور الامر بفتحها الا من نظارة الاشغال العمومية وتكون مصاريف النقل على طرف صاحب الامتياز (م) ١٥ الرخصة التي تعطى عن تركيب اي آلة من الآلات الرافعة ثابتة كانت او متحركة لا تقضي الا بكون صاحب الامتياز له الحق في تركيب آلة لاخذ المياه من احدى الترع او من النيل اي انه لا ينبغي عليها ملزومية الحكومة باي وجه كان باستمرار ورود المياه للآلة المذكورة على الدوام واما من خصوص مرور المياه التي ترفعها هذه الآلة فعلى صاحب الامتياز ان يتفق في شأنه مع شركائه او مع من يارزم المرور من اراضيهم بدون تدخل الحكومة في ذلك باي صفة كانت واذا اراد صاحب الامتياز مرور المياه من وسط الاراضي البراح او غيرها من اراضي الميري فيجب عليه الحصول على رخصة خصوصية ترخص له ذلك ولا يجوز عمل مساق لتوصيل المياه على جسور الترع والنيل ولا على مساطيح تلك الجسور ولا على شواطئها (م) ١٦ تعمل المساقى او الجارىس للعدة لتوصيل مياه الآلات الى الاراضي بكيفية لا يترتب عليها مضايقة مرور العموم وصرور مياه التعريف والري مع صراعاة حفظ حقوق الغير التي تعود للمسئولية فيها على صاحب الامتياز دون غيره ثم تقرر الحكومة على صاحب الامتياز اجراء كل ما تستصوبه من الاشغال اللازمة للزور من تحت الجسور والسكك وفوق الترع وتحتها (م) ١٧ اذا حدثت تعاريف بنوع استثنائي او اذا قل ايراد احدى الترع عن احتياجات الزراعة المربة عليها فراعاة الخفظة العامة يسوغ لوظفئ اسام الهندسة بوجه عمومي يسري على كابل التربة او على حبس واحد منها توقيف الآلات الرافعة توقيفا مؤقتا او تقليل زمن ادارتها بقدر معلوم مع صراعاة اهمية الآلات والاراضي الجاري رعاها اذا لزوم ولا يعود على الحكومة في مثل هذه الحالة ادنى مسئولية عما يتأتى من الضرر للزراعة (م) ١٨ خلافا

لما هو منصوص بالمادة الخامسة عشر يسوغ لنظارة الاشغال العمومية ان تصرح بوجه الاستثناء بالاقتناع من تربة نيلية عمومية لتوصيل ما ترفعه الآلات من المياه الى الاراضي اللازم سقيها وذلك بالاوجه الآتية (اولا) لا يؤذن بذلك الا عن زمن التحريق لغاية ما يتيسر دخول مياه النيل في التربة بسهولة (ثانيا) لا يسطى ذلك الاذن الا اذا ارفضى به جميع ارباب الاراضي المنتفعين من التربة النيلية المذكورة وقد يجوز الترخيص لكثر من آلة واحدة رافعة بالاوجه المتقدمة عنها بالاقتناع من تربة نيلية لتوصيل المياه الى الاراضي اللازم سقيها بالشرط الخصوصي ان الآلات التي يرخص لها بذلك تتنفع من التربة النيلية بالتناوب بحسب الطريقة التي ترتبها اسام الهندسة بالاتحاد مع ذوي الاقتناع (ثالثا) اذا عملت جسور حاجزة بقم تربة نيلية او بامتدادها فتكون من طوبى وعلى مالك الآلة الرافعة ازالةا بمصاريف من طرفه قبل دخول مياه النيل بالراحة في التربة (رابعا) مالك الآلة الرافعة هو المسئول دون غيره عن كافة ما يحصل للغير من الاضرار بسبب قطع جسور او نزع او تأخير في ازالة الجسور وقت ورود الماء الطبيعي (م) ١٩ بما انه لا يكون للحكومة مدخل قط فيما يختص بمرور مياه صاحب الامتياز من وسط اراضي الغير كما هو مبدون في المادة الخامسة عشر من المعلوم ان تمويض كافة المضرات التي تحصل لتلك الاراضي من المساقى او مجاري الطلمبات سواء كان بسبب نزول مياه او بسبب قطع جسور او مجاري مياه او باسباب غيرها يكون بتامه على طرف صاحب الامتياز بدون ان يكون هناك وجه لاله ولا غيره في اقامة ادنى تداعي على الحكومة بشي ما (م) ٢٠ لما كان وجوب الحصول على الرخصة بتركيب الآلات الرافعة من الواجبات المربية الاجراء بمقتضى اللوائح السابقة وكان الغرض من هذه اللائحة اتقا هو لا يبد ذلك الا لزام مع

(١٨٨١)

(١٨٨١)

تقرير الشروط الواجب مراعاتها فيه فتكون هذه اللائحة مرعية الاجراء ابتداء من الوقت الذي تنشر فيه — (م) ٢١ يجب على الأشخاص الذين اجروا تركيب آلات رافعة بدون رخصة ان يحجروا قبل حلول اول يوم من شهر يناير سنة ١٨٨١ علاناً الى نظارة الاشغال العمومية ان كانت تلك الآلات ثابتة والى المديرية او المحافظة ان كانت غير ثابتة يعين فيه النواضيجات اللازمة عن الآلات المذكورة حسب نص المادة الخامسة في شان الاستثناءات وبمعرفة الاشغال العمومية يجري اللازم نحو استيفاء مقتضى الاصول عن ذلك الطلب واعطاء الرخصة الى مقدمه من بعد دفع الرسوم المقررة بهذه اللائحة غير انه من المعلوم ان الرخصة لا تعطي الا اذا كانت الآلات موفية للشروط العمومية المدونة بالمادة الرابعة وان كانت هذه الشروط غير متوفرة فيها فيجوز لاربابها الحصول من الحكومة على ميعاد لاستيفائهم تلك الشروط فيه — (م) ٢٢ يجب بعد اليوم الاول من شهر يناير سنة ١٨٨١ توقيف كل آلة رافعة لم يؤذن بتركيبها وليست موفية للشروط والاجراءات المبينة في مادة ٢١ والا فيجرم مالكها بمبلغ قدره جنيه واحد في كل يوم وعن كل حصة بخاري ويحق للحكومة الزامه بدفع هذا المبلغ باي طريقة كانت من الطرق الشرعية (م) ٢٣ ارباب الآلات الرافعة مسؤولون عما يحدث من العوارض والاضرار من الالتماع مع ذلك فللحكومة مراعاة للصالح العمومية ان تباشر ملاحظة سير تلك الآلات بدون ان يبنى على ملاحظتها اعفاء اربابها من المسؤولية التي تعود عليهم من قبلها ولما ايضا ان تقرر كيفية ادارة الآلات البخارية اذا استصوبت ذلك

آلة رافعة — اسمال رقم ٨ مارت ٨١  
(٨١ سنة ١٢٩٨)

(نحن خديوى مصر) — بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس نظارنا

ناشر بما هوأت — (م) ١ لا يجوز تركيب آلات ترفع المياه لري الاراضي وتقيفها ثابتة كانت او متحركة يدورها البخار او تيار الماء او الريح الا من بعد الحصول على رخصة بذلك من نظارة الاشغال العمومية او المصالح التابعة لها وهذا الترخيص لا يقضى لصاحب الامتياز بان يكون له حق في امتلاك شيء من الاراضي المبرية التي يمر منها المواسير او المجاري او البرامج الممدة لاختذ المياه سواء كانت تلك الاراضي بما يجوز التصرف فيه او لا يجوز وبما ان الحكومة لادخل لها فيما بين صاحب الامتياز والتبر من العائلات فصاحب الامتياز هو المسئول عن كفاية ما يحصل لغيره من الاضرار او خلاف ذلك بسبب تركيب آلة رافعة او باسباب اخرى — (م) ٢ لا يرخس بتركيب الآلات الرافعة الثابتة الا على شواطيئ النيل انما لا يسوغ لنظارة الاشغال العمومية ان ترخص على وجه الاستثناء بتركيبها على بعض الترع فالحكم بموافقة الترخيص بذلك يختص بتلك النظارة دون سواها ولها الحرية المطلقة في تقرير ما يلزم درجه من التكاليف والشروط في الرخصة بحسب مقتضيات الاحوال (م) ٣ يراعى شرط عمومي في حق اية آلة من الآلات الرافعة ثابتة كانت او متحركة وهو عدم مضايقة المرور على الجسور والترع ومراعاة كافة حقوق الارتفاق واجتناب ما يخل بصيانة تلك الجسور والترع وحفظ البلاد من الفرق — (م) ٤ الاخلال باي شرط او اي تعهد مما هو مقرر برخصة تركيب آية آلة من الآلات الرافعة بموجب استرجاع الرخصة من يد صاحبها بمجرد وقوع ذلك الاخلال منه وهذا لا يمنع الحكومة مما لها الحق فيه من اقامة الدعاوي لتعويض الاضرار ودفع ما يتسبب عن ذلك للحكومة من المصاريف (م) ٥ اذا ترخص بتركيب آلة رافعة في محل معين لا يجوز نقلها الى موضع اخر الا بمقتضى رخصة ثانية بدون دفع رسوم عليها

حررة اخرى - (م) ٦ للعكورة أن تأمر بتقل - أية  
آلة رافعة مركبة يقتضى رخصة متى اقتضت ذلك  
المنفعة العمومية مثل اجراء عمليات عمومية او  
المخاطر يخشى منها على الجسور او على الاعمال المصنوعة  
او نحو ذلك (م) ٧ حيث ان الرخصة التي تعطى  
بتركيب آلة من الآلات الرقعة ثابتة كانت او  
متحركة لا تقتضى لصاحب الامتياز الا الحق  
في تركيب آلة لاخذ المياه من إحدى الترع او  
من النيل فلا يثبت عليها لزومية الحكومة باني  
وجهه بان تضمن دوام اعداد تلك الآلة بالماء  
وعلى صاحب الامتياز ان يتفق مع شركائه في شأن  
مرور المياه التي ترفعها الآلة او مع من يلزم مرورها  
من اراضيهم بدون تدخل الحكومة في ذلك باني  
وجهه كان واذا اراد صاحب الامتياز مرور المياه  
من وسط الاراضي البراح او غيرها من الاراضي  
المبرورة فلا بد له من الحصول على رخصة خصوصية  
تبيح له ذلك ولا يجوز له عمل مساقى لتوصيل المياه  
إلا على امتداد جسور الترع والنيل ولا على مساطيع  
تلك الجسور واتحاداتها (م) ٨ تعمل المساقى  
والجارى المعدة لتوصيل مياه الآلات الرافعة الى الاراضي  
بكيفية لا يترتب عليها مضايقة مرور العموم ومرور  
حياه التصريف والري مع مراعاة حفظ حقوق الغير  
التي تعود المسؤولية فيها على صاحب الامتياز دون  
غيره اما من خصوص مرور المياه من تحت الجسور  
والمسلك ومن تحت الترع ومن فوقها فن الحكومة  
تلك صاحب الامتياز باجراء كل ما تصوبه  
من الاعمال التي تلزم لذلك - (م) ٩ اذا حدث  
تجربى استثنائى او اذا قل الماء الوارد لحدى الترع  
عن احتياجات الزراعة الرقعة عليها فله بنة فرائدة  
اللغة العمومية يجوز لصالح المندسة جواراً عاماً  
يشمل أية ترعة يتماها او اى قسم منها توقيف  
الآلات الرافعة. توقيفاً مؤقتاً لتقليل زمن ادائها  
يقتضى معلوم مع مراعاة اهمية الآلات والاراضي التي

تروىها ان دعوت الحال للمراعاة ولا يحد على الحكومة  
في مثل هذه الحالة ادف مسؤولية عمائياً في من الضرر  
الزراعة - (م) ١٠ خلافاً للعمودون بالمادة السابقة  
يسوغ لنظارة الاشغال العمومية ان ترخص ترخيصاً  
استثنائياً باستعمال ترعة نيلية عمومية في توصيل  
ماترفعه الآلات من المياه الى الاراضي المنقضى  
رعياناً يكون ذلك بالشروط الآتية (اولاً) لا  
يؤذن بذلك الا في زمن التجارى الذي يكون  
انهاؤه عند دخول مياه النيل في الترفة بسهولة  
(ثانياً) لا يعطى ذلك الاذن الا اذا ارضى به  
جميع ارباب الاراضي المنتفعين من الترفة النيلية  
المذكورة (ثالثاً) اذا البست جسر حاجزة بتم ترعة  
نيلية او امتدادها فتكون من طين ثم يلزم ازالها  
بمراة مالك الآلة الرافعة قبل دخول مياه النيل  
في الترع بالراحة وعند الاقتضاء يكون رفع تلك  
الجسور بمعرفة الحكومة تحت مسؤولية المالك المذكور  
وعلى مصاريفه (رابعاً) صاحب الآلة الرافعة هو  
المسئول دون غيره عن كافة ما يحدث للغير من  
الاضرار بسبب قطع جسر او تشيع او تأخير سبب  
ازالة تلك الجسور وت ورود مياه النيل (م) ١١  
يجب على كل شخص ركب آلة رافعة ثابتة كانت  
او متحركة بدون رخصة على خلاف الاحكام  
السابقة على اسرها هذا ان يطلب قبل حلول يوم  
٣١ من شهر اغسطس سنة ١٨٨١ رخصة بالشروط  
المقررة في هذا الامر وبالألغة المنه عنها فيه -  
وعلى كل شخص يده رخصة مائة على هذا الامر  
ان يتحصل قبل حلول التاريخ المذكور على رخصة  
جديدة بالشروط فيها ولا يلزم دفع رسوم عليها -  
(م) ١٢ متى انقضى يوم ٣١ من شهر اغسطس  
سنة ١٨٨١ يعيد توقيف كل آلة رافعة يكون  
توكيها مخالف للنص المادة الحادية عشر المتقدمة  
(م) ١٣ ان باب الآلات الرافعة مستولوت  
عما يحدث من العوارض والاضرار من الاتهم ومع

ذلك فالحكومة مراعاة للصالح العام تحفظ لنفسها الحق في بلاطة. سير تلك الآلات بدون إذن ينبغي على ذلك معاقبة اربابها من المسؤولية التي تعود عليها (م) ١٤. نوضع بمعرفة. بطارية الاشغال العمومية لائحة فيما يخص تنفيذ امرنا هذا يجب على ذوي الشأن مراعاتها واتباع الاجراء بموجبها.

❖ لائحة تختص بالالات الرافعة ❖  
(قرار من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٨٨١)

بناء على المادة الرابعة عشر من الذكر والصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١ بشأن تركيب الآلات الرافعة نظارة الاشغال العمومية قررت ما هوأت (م) ١. طلب الرخصة بتركيب الآلات الرافعة غير الثابتة بحور على ورق تمته ويقدم الى المديرية او الى المحافظة الكائن في دائرتها للمحل الذي يراد تركيب الآلة فيه ويلزم ان يكون طلب الرخصة مشتملا على التوضيحات الآتية وهي (اولا) نوع الآلة والطلمية مع توضيح قوتها واعم مقاماتها (ثانيا) المحل المقتضى تركيب الآلة فيه مع رسمه (ثالثا) العمل المقصود من تشغيل الآلة ان كان لري الاراضي او لتجفيفها (رابعا) اسماء ارباب الاراضي اللازم رعاها وتجهيزها والقابهم وصنائعهم وتعيينهم لاية دولة ومحلات اقامتهم (خامسا) المدة المطلوبة الرخصة من اجلها (م) ٢. طلب الرخصة يقيد في المديرية او المحافظة في دفتر خصوصي بفترة متسلسلة من بعد دفع الرسم المقرر الذي قدره مائة قرش على كل الآلة وذلك قيمة مصاريف النظر فيه ثم ترسله الى رئيس قسم الهندسة التابعة له للمديرية والمحافظة للنظر فيه (م) ٣. رئيس الهندسة يحور الرخصة اذا دعت الجلائف ويضمن عليها مئنتة فيها ما يأتي (اولا) ملزمة صاحب الرخصة بالتقيد بلبه اللائحة ولكل من يقرر في المستقبل من اللوائح والقوانين (ثانيا)

وصف محل الآلة بالدفعة والضبط مع رسمه اذا دعت الحال (ثالثا) الشروط الخاصة بالآلة المذكورة وعلى الخصوص الشروط المتعلقة بالبراج المارة من تحت جسر الكرعة ونفمها وكيفية سده ونحو ذلك — وحيث ان القرض من الازام بالحصول على الرخصة انما هو مراعاة احتياجات النافع العمومية فيجوز لاحاد الناس ان يداعوا صاحب الرخصة بما لم من الحقوق على الاراضي التي تركيب فيها الآلة وان يمارضوا بواسطة الطرق الشرعية في تركيبها (م) ٤. متى وردت الرخصة الى المديرية او الى المحافظة من رياسة قسم الهندسة تؤشر عليها وتسلمها الى صاحبها من بعد ان يؤشر هو باستلامها على هاش صورة الرخصة المسجلة في دفتر قيد الطلبات ويدفع رسماً قدره خمسون قرشاً على كل حصان بخاري بحيث ان المبلغ المقتضى تحصيله لا يكون اقل من خمسة اقرش. (م) ٥. طلب الرخصة بتركيب آلة رافعة ثابتة يقدم على ورق تمته الى نظارة الاشغال العمومية فتعطي هي الرخصة رأساً اذا دعت الحال ويلزم ان يكون ذلك الطلب مصحوباً برسومات عن الموضع الذي يلزم تركيب الآلات فيه وعن الغم الاخذ للمياه وتوصف الآلة وصفاً يبين ان لم يعمل عنها رسم (م) ٦. يؤخذ على رخص تركيب الآلات الرافعة الفاتية ما يؤخذ على رخص تركيب الآلات غير الفاتية من رسوم النظر في الطلب ورسوم الرخصة وتورد تلك الرسوم رأساً في خزينة ديوان الاشغال العمومية (م) ٧. لا يجوز باي وجه لطالب الرخصة الشروع في عملية التركيب الا من بعد استحصله على الرخصة (م) ٨. لا يجوز تركيب اية آلة رافعة على اعمام الترع ولا على قناطر السد ولا على الكباري ولا على غير ذلك من الاعمال الصناعية عامة النفع ولا بالقرب من تلك النقط الا على مسافات تمنعها نظارة الاشغال العمومية بحسب ما يترأى لها من الاجوال (م) ٩. رئيس قسم الهندسة يعطي

اللازمة لهذا الطلب بدون الايات لتعريض عن كيفية توصيل المياه الى ذلك يستدعي اجراء بعض استعلامات اخرى اذا كان صاحب الايتاز يجعل ترعة نيلة لتوصيل المياه (ثانياً) اذا كان بين الطلب ان المتس يلزم له استعمال ترعة نيلة لتوصيل نيلة الالة الى الاراضي اللازمة ربما وكانت الالة ثابتة او متحركة والطلب مقدما الي البشهندس امان النظارة او من المديرية للبشهندس يلزم المتس قبل الترشع في النظر في طلبه بان يقدم له شهادة من جميع ارباب الاراضي تدل على رضائهم ويلزم ان تكون الرخصة قاصرة في جميع الحالات على الحق في اخذ المياه يقتضي نص المادة السابعة من الذكر في الصادر بتاريخ ٨ مارس سنة ١٨٨٦ وما ترخيص في استعمال ترعة نيلة فلا يسع الا من فصل واحد من زمن الاقراق في ايام في الحالة استثنائية الحاضرة التي فيها الايتاز تدور بواسطة استعمال ترعة نيلة ان البشهندس لايجوز لادراغا عليه توقيفها بمجرد مصادر شك في خفاها من احد ارباب الايتان وغيره في الحال ارباب الايات ياته يجب عليهم في المستقبل استحصالهم على رضا كافة ارباب الاراضي الواضحة على شاطئ التركة القليلة

آلة رافعة - اسر حال رقم ۱۲ جا سنة ۳۰ (۲۱) مارچ  
سنة ۱۸۸۳

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٨  
لربث سنة ١٨٨٦ بشأن الآلات الرافعة ونظرًا لكون ان  
كثيرًا من ارباب الآلات المذكورة يشعرون في المادة الحادية  
عشر من امرنا المذكور حيث انه اقتضت اراءنا اعطاء حلة  
لارباب الآلات المذكورة لا تباع القانون المقرر قبل ان تصير  
مملوكتهم بمقتضى المادة الثانية عشر من امرنا المشار اليه فيما  
على ما عرض اليانا من ناظر الاشغال العمومية وموافقنا على  
نظرنا في امرنا بما عوات (١٤) الجدل المصدق بالادارية  
عشر من امرنا الصادر بتاريخ ٨ لربث سنة ١٨٨٦ صار تقديره  
الاجل اكتوبر سنة ١٨٨٦

آلة رافعة - اسم من نظارة الاشغال العمومية في ١٠ مايو سنة ١٨٨٧ غرة ٥٢٣ .

من حيث ان تركيب آية اذافه على فختي النيل او على  
مخالف الترتع بدون رخصة خصوصية رتبة امر مخالف  
المراجع والقوانين المصرية ومن حيث ان هذه الوبوع والقوانين  
مطلبا خالفها الأفراد ولا يكتمروا جا فركوا الأقدم على النيل  
والترتع بدون استحصالهم مقدمات على الرخصة اللازمة واحداً  
بذلك قسداً في الجور واحسروا ارباب الائين الواقعة تحت  
ذلك الألات من سواء الحق لالافناج جا فري اناسهم  
من حيث انه ماله احدث الآلة غير المصرح بتركيبها  
قسداً في الجور اوشراً في الاياضي الواقعة تحتها االم عتبد

الرخصة المخصوص عليها في المادة الخامسة من  
الذكر رقم الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١ ويخطر  
بالدورية أو الحافظة عن الآلات التي صرح بفتحها  
(م) ١٠ الترخيص بنقل الآلات المخصوص عليه  
بالمادة السادسة من الذكر رقم المشار اليه لا يندلج  
إلا من نظارة الأشغال العمومية ومذا الفتل يجري  
بجفت من طرف صاحب الرخصة (م) ١١ كل ما  
كان مغالفا لهذه اللائحة من فصوص اللوائح السابقة  
صار ملغي لا يعمل به — حرر بمصر سنة ١٨٨١  
٦ أبريل سنة ١٨٨١

آلة رافعة - مشود من نظارة الاشغال بتاريخ ٨ ربيع  
الاول سنة ١٣٩٩ (٢٨ يناير سنة ٨٢) غرة  
الى رياصات الهندسة بشأن مرود مياه الآلات الرافعة في الترع  
الثالثة

حيث ان المادة السابقة من المذكورين الصادر بتاريخ ١٨٨١ سنة تقضي بان الرخصة التي تعطى بتربك الة تكون قاصرة فقط على الحق في اخذ المياه من ترمة او من النيل عكستج من ذلك انه يجوز اعطاء هذه الرخصة ابتائاً للقوانين المقررة بدون الالتفات الى معرفة الطريقة المودية الى توصيل المياه من الان الى الاراضي المنقضية رجا فاذا كانت الالة مرسكة في حسب الرخصة المطلوبة الوفاء صاحب الاستياز يستعمل ترمة يلية عموية لتوصيل المياه الى ارضه فيجب عليه الانسحاب على شهادة دالة على رجا جميع ارباب الارباب المنتمين من الترمه المذكورة وان يرفق هذه الشهادة بالمطلب الذي يقدمه الى الباشيندس وهو يسوغ له حينئذ اعطاء الترخيص له بذلك من مدة فصل واحد من زمن الاحتراق حتى شرط ان يمدد هذا الترخيص لكل فصل من فصول الانشراق ويراعى ذلك ايضا في شأن أية اية ثابتة كانت او تستعكة اذ ان الرخصة بتربك الة سواء كانت مطلقة من المديرية او من التفازة لا تخفى الا بالحق في اخذ المياه بتجود الالتفات الى كيفية توصيل المياه من الالة الى الارض المقصود رجا ومنع ذلك فاذا كان طالب الرخصة يتربك الة يحيل عليه قاصراً على التصريح له باستعمال ترمة يلية في توصيل المياه الى الباشيندس قبل ان يثبت الى عليه ان يطلب منه بان يقدم له شهادة دالة على رجا جميع ارباب الارباب المنتمين من تلك الترمه - وقد صدرت تلك التعليمات رجا مدينه ممّا للإتبلى وهما (اولا) من كان طلب الرخصة بتربك الة ليس ممّا به كيفية توصيل المياه من الالة الى الاراضي المنقضية رجا فلي الباشيندس ان يحرر الايصالات

فغزينة الحكومة محرم في كلا الحالتين من قيمة رسوم الرخصة المقررة في لائحة الآلات الرافعة فمن أجل هذه الأسباب قد تقرر ما عرفت - (أولاً) على أرباب الآلات الرافعة المركبة بدون رخصة رسمية أن يطلبوا ذلك رسمياً وبأسرع ما يمكنهم علماً بتطويع القوانين - (ثانياً) إذا كانت الآلة ثابتة فطلب الرخصة يقدم إلى نظارة الأشغال العمومية موضحاً فيه بالتفصيل على الآلة وقرعاً وتوقيع الطالب ومهته وعلى أقاله وأما إذا كانت الآلة متنقلة فطلب الرخصة يوجه إلى المديرية (ثالثاً) ينص في المستقبل دقق لتدبير كامل الآلات الرافعة ويوضع لكل واحدة منها غرامة متصلة تلصق عليها دوماً (رابعاً) عند حلول أول سبتمبر الآتي سنة ١٨٨٧ إذا وجدت آلة لم يستحصل صاحبها على الرخصة اللازمة عنها تزال من عملها المركبة فيه على التيل أو الترح - (خامساً) لا شيء مما تقدم يمنع نظارة الأشغال العمومية من توقيف إدارة أية آلة رافعة غير مصرح بتركيبها وذلك كلما دأرت ضرورة توقيفها

آلة رافعة - ترجمة قرار صادر في ٣ أبريل سنة ٨٨ من مجلس النظارة عن إدارة الآلات الرافعة

في إقليم البحيرة لري في سنة ١٨٨٨

من حيث أن مياه ترع البحيرة في زمن التجارب غير كافية لري أراضي ذلك الإقليم بالنظر إلى اتساع نطاق الزراعة فيه وبناء على المادة الثامنة من الأمر المالي الصادر في ٨ مارس سنة ٨٦ بخصوص تركيب الآلات الرافعة وعلى المادة الرابعة عشرة من ذلك الأمر وعلى مقرر المجلس في ٣٠ ديسمبر سنة ٨٥ فيما يخص بالمدقات التي بين المديرين ومفتشي الري قد تقرر ما عرفت - (م) في تقرر من نظارة الأشغال العمومية بأن تتفق مع نظارة الداخلية على وضع رابطة لإدارة الآلات الرافعة المقامة على ترع إقليم البحيرة أينما دأرت لزوم ذلك وجعل إدارة هذه الآلات بالتناوب حتى لا تدارة منها إلا في مدة مفروضة وفي زمن معين لكل ترعة مقامة عليها الآلة وعلى ذلك فلا تدار أية آلة رافعة إلا في نوبتها وفي زمن تيمه نظارة الأشغال العمومية والداخلية لإدارة - (م) لا تدخل تحت أحكام الرابطة المذكورة آنفاً الآلات البخارية فقط وأما السواني والشواذيف وما شاكل ذلك فتدار في كل وقت بغير رابطة - (م) إذا تركت المدير ومفتش الري سداً أن حالة الزراعة تستدعي التصريح لصاحب الآلة بتصريحاً خصوصياً بإدارتها في غير نوبتها لمدة معلومة فيجوز لها إعطاء ذلك التصريح متى ما فيه مدة الإدارة - (م) على آلة أديرت في غير نوبتها بدين تصريح خصوصي أو أديرت في غير الزمن المدين بالتصريح الخصوصي المنوه عنه في المادة الثالثة يصير توقيفها ليس فقط أن تأتي نوبتها المينة بل تحصل في نوبتها أيضاً بحدود الأيام التي مضت من انتهائها نوبتها السابقة إلى وقت انقضاء

المخالفة وتوقيف الآلة وإذا تكررت المخالفة فيغرم صاحب الآلة غرامة مقدما مائة قرش عن كل قوة - هـ أن واحد من قوتها فضلاً عن توقيف الآلة كما تقدم آنفاً ولأجل التوقيف من توقيف الآلة يجوز توقيف المحرك الذي تمخضت لديه المخالفة إن يك جزءاً من الأجزاء الرئيسية لتلك الآلة وتسلمها إلى مأمور المركز ومولايها إلى صاحبها إلا إذا طلب منه وكانت قد انتهت مدة التوقيف التي يكون قد فيها المدير أو مندوبه بمقتضى هذه المادة وبناء على تقرير الموظف الذي حقق المخالفة - (م) أن الموظفين المنوطين بتنفيذ الرابطة التي وضعتها نظارة الأشغال العمومية والداخلية تنفيذاً مدققاً وتحقيق المخالفات التي من هذا القبيل هم مندوبو الري والمندوبون الذين تسميهم المديرية لهذا الغرض

آلة رافعة - قرار صادر من نظارة الأشغال العمومية في ١٦ أبريل سنة ١٨٨٨

١٨٨٨ تموز ٤٧

بناء على القرار الصادر من نظارة الأشغال العمومية بتاريخ ١٠ مايو سنة ٨٧ تموز ٤٦ المنشور في الجريدة الرسمية مكلفاً أصحاب الآلات البخارية الرافعة المركبة بدون رخصة على جسور النيل أو الترع بطلب الرخصة اللازمة عنها قبل حلول أول سبتمبر سنة ٨٧ ولا يصور إزالتها وبناء على ما قرره مجلس النظارة بمجلس المصقفة في أول مارس سنة ١٨٨٨ قد قررنا ما هو آت - (م) المهام السابق لتحديد لطلب الرخص وأقصى في أول سبتمبر سنة ٨٧ يؤجل إلى أول يولييه سنة ٨٨ - إذا كانت الآلة ثابتة فعلى صاحبها أن يقدم طلب الرخصة إلى نظارة الأشغال العمومية وأما إن كانت متحركة - (لو كوميل) فيقدم الطلب عنها إلى المديرية وفيه الحالين يكون الطلب مستوفياً للشروط المنصوص عنها باللائحة المؤرخة ٦ أبريل سنة ١٨٨١ الملحق بالدكرين المؤرخين المؤرخ ٨ مارس سنة ٨١ - على المدير أن ينظر في الطلبات التي تقدم للمديرية عن الآلات المتنقلة وبعد أن يجري فيها ما هو مدين بالمادة الثانية من اللائحة المؤرخة ٦ أبريل المذكور ذكرها فيجلبها إلى مفتش الري بمحولاتها فيها لأجل فحصها في حالة اتفاق رأي المفتش مع المدير على إعطاء الرخصة فيجوزها المفتش من دفتر قسمة ويوقع عليها ويسلمها إلى المدير لتفصيل وتسليمها والتوقيع عليها أيضاً مع تسليمها لصاحبها بسنداً طلبات الآلات الثابتة تتد بتظار الأشغال العمومية وبعد أن يجري فيها مفتش المادة السادسة من لائحة ٦ أبريل سنة ٨١ تحيلها إلى مفتش الري الصيانة فيجبهه فيجبهه وعلى المفتش

أرهاب الآلات الرافعة بهذا القرار وهو مرفوع لتدبير  
الطلبات عن أهم حسب لأية الآلات الرافعة في بحر  
هذا المبدأ

آلة بخارية سنة ٢٨ فبراير سنة ٩١

نظارة الاشغال العمومية

قد أصدرت نظارة الاشغال العمومية قراراً بتاريخ  
٢٩ فبراير سنة ٩١ مؤرخ ١٨ بناء على قرار مجلس  
النظار في جلسته المتعقدة في ٢ من الشهر المذكور  
بان الرسم الذي قدره ١٠ قروش المقرر اخذه على  
كل عرض يقدم الى قلم التنظيم حسب الفترة الاولى  
من المادة السادسة عشرة من لائحة التنظيم الصادرة  
بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ (١٣ محرم سنة ١٣٠٧)  
بأخذ ايضاً على كل عرض يقدم الى ادارة اشغال  
مدينة حلوان بطلب الانعام بقطع اراض في المدينة  
المذكورة وعلى كل عرض يقدم بطلب رخصة لاقامة

آلات بخارية في مدن القطر المصري

آلة رافعة - ١٠ مارس سنة ٩٠

بناء على طلب نظارة الاشغال العمومية استلزمات  
نظر المديرين لحالة النيل وتكليفهم بكتابة مفتشي  
الري لاجل الوصول الى وضع طريفة مناسبة لاري  
بالتاوية تستعمل عند الاقتضاء وتقرير التدابير  
اللازمة التي يستوفى بها تنفيذ تلك المناوبة تنفيذاً  
تاماً والتنبية على الزارعين بعدم التوسع في زرع  
الارض وتأجيل زرعهم بقدر ما يصل اليه الامكان  
قرر المجلس يجلسه للتعقد يوم الاثنين ٣ شعبان

(١) اذا طلب احد الاجناب اصحاب الحرف رخصة من  
المدير بالقاء وايوز بقاء مدة ولم يستحصل عليها الا تحت  
شرط نقله فيما لو صار بناء ساكن فيها هذا بالقرب منه فهو  
معلوم عند حدوث الساكن المذكورة ان يتخذ الامر الذي  
يسدد له من الحكومة بمائة الا ان اولها لجهة جيدة وانما اذا  
استمع من ذلك فلا يلحق المعقوبة الدخول بالثورة في محل  
الوايو بدون حضور اقتضاه او بموجب امر من المحكمة  
لاجراء فك الآلات ومع اشترط التفتيش (حكم من محكمة  
الاستئناف المختلطة في ٢٠ يناير سنة ١٨٩٠)

انها لا ينبغي ارجاء المنع فيها وفي حالة اتفاق المدير  
والمفتش على اعطاء الرخصة يقدم المفتش تقريراً ورسماً عن  
ذلك لنظارة الاشغال العمومية لتتقرر فيها وتقرر الرخصة  
اللازمة ان لم تر مائلاً تقريرها وتسلفها لصاحبها بعد  
تحسين رسمها المقرر - اذا حصل خلاف بين المدير  
والمفتش فيصير النصل فيو بالمقاد نظاري الداخلية والاشغال  
العمومية او يرفع الى مجلس النظار للحكم فيو اذا  
توقفت الحال - بهذا بكل تنبش دفتر قيد كامل  
الآلات الرافعة السكينة بالتفتيش بمر متسلسلة وتلق  
نسخة كل آلة دائماً على ذات الآلة - (م) ٢ عدد حلول  
اول بولي اتمال اذا وجدت آلة لم يطلب صاحبها  
الرخصة اللازمة عنها فتزال من محلها المركبة فيو سوا  
كانت على محور النيل او على محور الترع - لاشي  
ما تقدم مع نظارة الاشغال العمومية من الحكم بنقل آلة  
إلى رافعة او توقيف ادارتها اذا اقتضت ذلك النسخة  
العمومية علماً باحكام المادة السادسة والمادة التاسعة من  
الذكريات التشريعية الصادر في ٨ مارس سنة ٨١

آلة رافعة - قرار من نظارة الاشغال العمومية  
صادر في ١٦ اولى سنة ١٨٨٨

حيث ان المبدأ المحدد بقرار النظارة الصادر في ٥  
شعبان سنة ٣٠٥ (١٦ ابريل سنة ٨٨) لتقديم طلبات  
الرخص من الآلات الرافعة وهو اول يولي سنة ٨٨  
قد انقضى وحيث انه بانقضاء هذا المبدأ يجب للنظارة  
ان تزيل الآلات التي لم يطلب اصحابها الرخص اللازمة  
عنها في أثناء ذلك المبدأ ولكن لداعي ان هذا الآلات  
من موسم سبعة الزراعة الصيفية فاولها لان قضر ضرراً  
خطيراً بأراضيها - وحيث انه وان كان اصحاب هذه  
الآلات م المتسبون لانفسهم في هذا الضرر بسبب  
تأخيرهم في تقديم الطلبات ولا مسؤولة فيو على الحكومة  
ولكنها بتقدير الامكان تود منع هذه الضرر العظيمة عن  
الاجلي - فلذلك الاسباب قرر مجلس النظار يجلسو  
المتعقدة في ٣٠ شوال سنة ١٣٠٥ (٩ يولي سنة ١٨٨٨)  
استعداد بمبدأ تقديم طلبات الرخص عن تلك الآلات  
فأما اعطى سنة ١٨٨٨ بشرط ان كل الطلبات التي  
تقدمت الى اتي تقدم في أثناء هذا المبدأ اتي في شهر  
يولي الى اغسطس سنة ١٨٨٨ يؤخذ عنها رسم النظر ورسم  
الرخصة المطلوبين - وبناء على ذلك تعلق نظارة الاشغال

(١٨٩٣)

(١٨٨١)

الحكومة ايضاً ان ترخص في المدن والقرى التي يتجاوز عدد سكانها ستة آلاف نسمة بتركيب وابورات ثابتة او تقالي تتجاوز قوة الواحد منها ثمانية خيول لرفع المياه او لاي صناعة كانت مصرح بها قانوناً — وتبين الحكومة في كل رخصة قوة الوابور الذي تروى امكان التصريح بتركيبه وشروط الامن التي تفرضها لتركيب التزانات والآلات وادارتها والتفتيش الذي يجريه عالمها للتحقيق مما اذا كانت احكام الرخصة قد عمل بها تماماً — ويترتب على مخالفة اي شرط من شروط الرخصة الحكم بسحب تلك الرخصة بمجرد قرار من النظارة يصدر عن ذلك ويجوز استئناف هذا الحكم الى مجلس النظارة في ميعاد لا يتجاوز شهراً واحداً — (م) ٢ كل ما كان من احكام الباب السادس من لائحة التنظيم الصادرة في عام ١٢٩٢ غير مخالف لاحكام المادة الاولى المتقدم ذكرها يسري على الوابورات المنوون بها في تلك المادة ومع ذلك تبقى احكام الباب السادس المذكور مرعية بتمامها بشأن الوابورات والمحلات المنوون بها فيه وكذلك احكام الاسم العالي الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١ المخصص بالآلات الرافعة —

(م) ٣ على ناظر الاشغال العمومية تنفيذ امرنا هذا منشور لمجلس الاحكام بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٩٨ (٦ يناير سنة ١٨٨١)

بإفادة مجلس ابتدائي اسبوط رقم ١٨ محرم سنة ١٢٩٨ تمرة ٤١ توضح انه من مقتضى المنشور السابق صدور عن تحصيل الرسومات انه يؤخذ رسم على ما يوضع امانة المائة عشرين فضة ولكون انه جاز تحصيل رسومات مقدماً ولتبقى بالامانات فروقون التصريح عما اذا كان يختصب عليها رسم او كلف وحيث ان المبالغ الجارية تحصيلها بالمجالس عن قيمة الرسوم وثمن اوراق التفتة هذه لا تعد من الامانات التي يلزم اخذ رسوم امانة عنها بما ان تحصيلها من اربابها مقدماً هو من باب التامين لسهولة الحصول

سنة ١٣٠٧ (٢٤ مارس سنة ١٨٩٠) الموافقة على ذلك وتبليغه الى مديري الوجه البحري ومديري الوجه القبلي ما عدا مديري جرجا وقتا حيث لا يوجد فيها زراعة صيفية (مارس سنة ١٨٩٠) بناء على ما ابدته نظارة الاشغال من وجود آلات رافعة لم يقدم اربابها طلبات رخص عنها لأن منها ٦٧ ثوابت و ٢٥٦ لوكومبين وطلبها لتحديد ميعاد نهائي قدر شهر واحد لتقديم الطلبات القانونية قد تقرر بالجلسة المنعقدة في يوم الخميس ٦ شعبان سنة ١٣٠٧ (٢٧ مارس سنة ١٨٩٠) عدم الاقرار على تحديد الميعاد النهائي المذكور حيث ان القانون لا يجوز بناء آلة رافعة بدون رخصة وسبق ان الحكومة حددت مواعيد لطلب الرخص عن الآلات التي لم يقدم عنها طلب رخص من اصحابها وم لم يكتروا بالمواعيد المذكورة وقرر ان يصير تنفيذ القانون بلا تأخير اي انه يصير توقيف الوابورات التي لم يطلب اصحابها لأن رخصة عنها فان قدموا الطلب بعد التوقيف يؤذن لم بدورانها الى ان يتقضي النظر في طلب الرخص الذي يقدم منها (مارس سنة ١٨٩٠)

آلة رافعة — ذكر في ٩ نوفمبر سنة ١٢٩٣ بقرار تركيب وابورات في المدن والقرى مصرح من الحكومة بعد الاطلاع على الباب السادس من لائحة التنظيم الصادرة في سنة ١٢٩٢. وعلى المادة الرابعة منها خصوصاً — وحيث انه يجب المساعدة على توسيع نطاق الصناعة في مدن القطر المصري وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظر اسرنا بما هوأت — (م) ١ يجوز بحسب احكام المادة الرابعة من لائحة عام ١٢٩٢ المتقدم ذكرها تركيب وابورات الكوموبل (تقالي) قوة الوابور الواحد منها ثمانية خيول على الاكثر في المدن والقرى بصريح من الحكومة وذلك لرفع المياه وتطحن القمح ويجوز



(١٨٨٢)

(١٨٨٣)

على رسوم المجالس ولا يستحق خم رسم امانة عنها ولا عنها يظهر زيادة عن استحقاق المجلس ويعبري خرفة لا ربا به بعد انتهاء قضاياهم انا حقيقة الامانات التي يحسب عليها رسم امانة بالمائة عشرين فضة فهي النقود والعروض التي يصير حجمها بجهات الحكومة او المجالس تحت دعوى او التي تقدم لحفظها لحقوق مترافع شيئا فبنا عليه لزم تحريره لسهادتهم للملومية والتنبيه بالاجراء كما ذكر بالاحكام وخطر المجلس الاستثنائية بما توضع للاجري بموجبه ويتورى لم عن اعلانه من طرفهم للمجالس الابتدائية والمركزة بالاجراء حسب ما ذكر

امانة - منشور غرة ١٦ صادر من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن ما يتبع اجراءه في الامانات سيقى تنبيه تذكرا من المالية على الجهات بعدم قبول اي امانة كانت بدون قيدها بحساباتهم حتى ولو كان وضع الامانة لمدة يوم واحد وانه لا يسوغ للصيارف قبول امانات الا باسم المدير او مامور التصميل كما انه لا يبقوا بخرائهم الا المبالغ المقيدة بالدفاتر المتضمنة الميزة غير انه قد تلاحظ المالية حصول عدم مراعاة هذه الاحكام بنوع الاستطراد وابن الصيارف جاريين قبول امانات بدون توريدها يومياتهم فلذا تطلب نظارة المالية التفات الجهات لهذا التنبيل بيزيد الدقة وعلى ذلك يلزم ان يطلبوا خلافا انه يورد غوايبهم كامل ما يكون موجودا بطرف الصيارف من الامانات معا كانت انواعها وحيات ورودها واذا وقعت مخالفة لهذه القاعدة فيصير اتخاذ الاجراءات الشديدة في حق من تقع منه المخالفة هذا وينبغي على حضرات المتوظفين الذين يهري بمرفقهم جرد خزينة ان يتحققوا من اتمام خرافة هذه الاحكام وان يوضحوا بما يفيد عدم وجود امانة بطرف الصيارف بخلاف الامانات الواردة بسجلات الجهة في ١٣ ديسمبر سنة ٨٢

امانة - منشور من نظارة المالية في ١٨ ابريل سنة ٨٣ بناء على ما عرضته المالية على مجلس الخازن قد قرر المجلس بجلسته ٢٢ مارت سنة ١٨٨٣ وجوب اتباع الاحكام الآتية وذلك منها لتراكم الامانات وتقلها بالدفاتر من سنة الى اخرى (اولا) الامانات التي لا يتجاوز مقدارها المائة قرش ولم يطالب بها في مدة سنة كاملة والامانات التي يكون صرف منها جانب في بحر السنة الماضية والباقي منها لا يتجاوز مقداره مائة قرش وبالاجمال كل امانة او باقي امانة لا يطالب بها في مدة ثلاث سنوات فهذا جميعه يضاف لحساب التخصل لحساب نظارة المالية وهي تفيقه الى الايرادات المتوقعة يميزايتها ويكون الاجزاء على هذا الوجه اعتبارا من سنة ١٨٨٠ (ثانيا) يستثنى من هذا الحكم الامانات الواردة تحت قضايا منظورة بالمجالس والامانات الكائنة من مرور وحالات يوسية وغيرها ما يدخل ضمن احكام لائحة مضلعة البوطة (ثالثا) في اول يناير من كل سنة يقتضي على كل جهة ان ترسل الى نظارة المالية كشفا موصفا به تواريخ ورود الامانات التي لم تصرف وعلى مقتضى هذه الاحكام يستحق اضافتها للايرادات وبعد مقابلة هذا الكشف على الوارد بحسابات عموم الحاسبة تخطر نظارة المالية الجهات عن المبالغ المقتضى اضافتها لحساب المالية. والكشف المذكور يشحور على الاستشارة غرة ١٠٥ التي ترسل مع المجموع الشهري (رابع) لامانات المطالب بها وقد سبق اضافتها للايرادات لا يسوغ صرفها بدون تصريح من نظارة المالية وهذا التصريح يجب اعطاؤه حاله ما تتحقق نظارة المالية من ورود الامانة حقيقة وازافتها للايرادات المتنوعة ومطالبة صاحبها بها (خامسا) ما تصرفه الجهات من الامانات التي تكون اضيفت للايرادات المتنوعة بالنسبة لخصي المدة القروة لها تخصم به على نظارة المالية وهي تخصم بمصرفاتها

(١٨٨٠)

(١٨٨٠)

(\*) سادة ناظر المالية في شأن الاملاك الميرية (\*).  
قد عين قوسيون في كل مديرية وفي كل محافظة  
وتكلف بجمع مواد قائمة من جميع املاك الميري الغير  
مخصصة لتأمين لمعة الاراضي الميرية وعلى القام المحصوي  
ادارة جناب روجرس بك ان يستلم ويحصر كافة  
التملكات التي ترسل اليه من طرف القوسيون ومن  
الضروري ان تكون الحكومة مستعدة لمضاجعة من يحفل  
عقار من العقارات ملك الميري على قيمة التسهيلات  
الرهنية القائمة على ذلك العقار حتى يمكنها ان تشتريه من  
يد الطرق الطريقة الخفضي اخذها. ونعرف ما هي الحالة  
التي تعود عليها بالصفة اما بان ليست من الطرق التي  
توصل لتقليص العقارات والرهنيات بتسديد ما هي  
مطلوب عليها للدائن واما بانها تترك الدائن وشأنه بتداني  
رسماً لاجل ختم العقار واستهلاكه — فيجب وبالحالة  
هذه على كل من جناب روجرس بك وناظر فلم تقاضيا  
المالية ان يحرر صوبة عن العقارات الناقية معرفة بتدبير  
القائمبا كشفاً ببيان اثمان العقارات المذكورة والقيمة التي  
رمنت تلك الاملاك لاجلها فلهذا الشأن يلزم ان قلم  
القضايا يعلن قلم جناب روجرس بك بكافة تجهيزات  
الرهنيات الجديدة عند اخذها اول بأول  
لاحقة بيع املاك الميري  
الصادرة من نظارة  
المالية ومصدق عليها من مجلس النظارة في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢

(م) ١ - جميع العقارات الميرية من املاك طرقي  
واطيان سواء كانت موجودة باليمن او بالبنادر او بمجبات  
المديريات ولم تكن مخصصة للنافع العمومية فتباع بالمراد  
او بالممارسة على حسب ما ياتي بيانه - (م) ٢ - تقهر  
جداول بالميري والقرساوي ببيان الاملاك والاراضي  
والاطيان المذكورة بالمادة السابقة ويكون كل منها خاصاً  
باحدى المحافظات او المقاطعات او المقاطعات وله بيع  
مستقلة على حد ما تم بصور توزيع جملة نسخ من هذه  
المجداول على كل من المحافظات والمديريات وغيرها من  
المصالح الميرية لاجل وضعها بها تحت نظر والملاخ  
العموم - (م) ٣ - يتشكل في كل جهة من الجهات المبرجوت  
بها عقارات للحكومة مقضى بهما قوسيون يتركب على  
الوجه الاتي - يتركب القوسيون المذكور في المديريات  
من المدير او وكيل المدير عند غياب المدير بصفته  
رئيس من القاضي وبالمهندس الميرية ويتدبرون من  
طرف ناظر المالية وفي المحافظات من المحافظ او وكيل  
الحافظة عند غياب المحافظ بصفة رئيس من القاضي

المتنوعة (سادساً) ما يصرف من هذا القليل يومه شر  
جته بدفع الامانات الواردة حذراً من تكرار الصرف  
والمالية في مجلد واحد الكشوفة المعين على  
الجهات ارسالها في اول السنة وبواسطة التوضيحات  
التي تشتمل عليها هذه الكشوفة تتكمن المالية من  
الوقوف على صحة الطلبات التي تقدم لها بخصوص  
صرف الامانات التي بالنصبة لطعم المطالبة بها صار  
اضافة لايرادات الحكومة (سابعاً) طبقاً للاحكام  
للموضحة اعلاه يقتضي على كل جهة ان ترسل الى  
نظارة المالية قبل ١٥ ابريل الجاري كشفاً بالاسماء  
موضحة فيه من سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨١ وسنة ١٨٨٢  
كل منها على حدته مبالغ الامانات وبوقاي الامانات  
المنقضي اضافتها لايرادات الحكومة بحيث لا تورد  
في الكشف المذكور الامانات الموضوعة تحت قضايا  
منظورة بالمجالس والامانات المستثناة به المتوء عنها  
في مادة ٢ فيقضي وبالحالة هذه الاسراع بارسال  
الكشف المحكي عنه ليتمكن نظارة المالية اعطاء التملكيات  
بالازمة بخصوصه الى الجهات قبل تقفل حسابات

سنة ١٨٨٢

## املاك الميري الحرة - « ملحق للارضة

امر حال رقم ١٧ راسمة ١٢٩١ (٤ مايو سنة ١٨٧٤)  
على قرار خصوصي

كافة الاطيان والاراضي حتى الميري الموجودة بكافة  
الغفر والمدن والبادد الضخيرة بسائر الاقاليم والمقاطعات  
وغير لازمة للميري في الحال والاستقبال يجري اشرافها  
بالمزادات وبالانتهاء يجري عرضها للمالية وبعد النظر  
بمرفعتها متى استقر رأيها على التسليم تعرض من طرفها  
للاعتاب المندوبة لصدر الامر العالي بدون ان لا  
يكون لها رخصة في بيع شيء من ذلك كما ان الرخصة  
السابق اعطاؤها ليست اثال هذا الخصوص بتدبير ملغاة

## املاك الميري الحرة - « ترجمة استارة بصورة

منشور صادر من  
في شهر فبراير سنة ١٨٨٠  
(\*) ترجمة اجازة تاريخها ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٠ من (\*)

(١٨٨٠)

(١٨٨٠)

هو نائبه وباتمهتدس المحافظة ومطوب من طرف ناظر المالية (م) ٤ يحصل البيع بالمراد العمومي ويكون تقديم المزايادات في ظروف مختومة ومع ذلك اذا اعطى نظارة المالية مباشرة عن كاف في قسم قبل الاعلان يطرحه في المراد يجوز يمه بالمارسة

« صدر منشور في ٨ ذي الحجة سنة ١٨ بلغر قاعدة المبيع بالمارسة وصوره تأتي بعده بهذا المجموع »

(م) ٥ تبين القومسيونات على التوالي الاقسام المختص طرحتها في كل مراد بشرط التصديق منا على ذلك وتحدد المهاد الذي يمكن تقديم المزايادات فيه ولا يجوز ان يكون المهاد المذكور اقل من خمسة طربين يوما ثم تبين في اعلانات نفس الاقسام المطروحة في المراد والذين المقدد لكل منها بمعرفة آل الخيرة ويوم وساعة انعقاد الجلسة التي تنصح فيها ظروف المزايادات

« صدر منشور في ٢٦ رجب سنة ١٨ من لغو المبيع بالمظروف واستبداله بالمراد العلني وصوره تأتي بعده بهذا المجموع » (م) ٦ يأتي ان يذكر في كل مزادة اسم مقدمها ولقبه وسكنه وان ترسل في طرف مخدوم للمحافظة ان المديرية الموجود بها المقار المتعلق به

(\*) متدرج لغو في حكم المنشور المذكور قبله (\*)

(م) ٧ يصير فتح ظروف المزايادات امام القومسيون في جلسة علانية في اليوم والساعة المبينين في الاعلان ويعمل بمحضر بذلك

٠ (\*) متدرج في حكم المنشور المذكور قبله (\*)

(م) ٨ وهذا المضر يصور تقديمه لنا اذا اقتضى الحال لثبول المضاء يصرح من طرفنا للمديرية بتقديم المبيع بالاصول المصادقة في البوع التي تحصل بالممارسة ثم يصير تبليغ هذا الصريح للمختري فان لم يحصل تبليغه له في بحر الثلاثين يوما التالية لفتح ظروف المزايادات يصير الصطاء لغوا كأن كان لم يكن بدون ان يكون هناك توجه لاقامة ادنى دعوى على الحكومة بطلب تعويضات

« صار تجديد مادتين علانية واقتر عليها مجلس النظار ببيان ما يجب اجراءه في قبول المراد في الاملاك الميرية لو ظهر مزاد اخر بعد تحديد الموعيد ومري المراد حسب ما في هذه المادة والمادة التي بعدها ومن دفع تأمين يجازي حصة في المائة من كل مزاد بصورة المادتين المذكورتين تأتي بعده بهذا المجموع »

(م) ٩ اذا وجد المشتري ملك او ارض او طين غير

« صدر منشور في ٢٣ شوال سنة ١٨ بكية معاملة من يتاجر في سداد الدين في مسافة الثانية امام المذكورة هذه البداة وصورته تأتي بعده »

(م) ١٢ الاطيان التي تناع تكون جميعها غرابية ومع ذلك تعمل بها حجب بملك العين وتربط عليها ضريبة غرابية قياسا على ضريبة اطيان الجهة التي من جنسها ونوعها وبصير احساب الضريبة المذكورة عليها من ابتداء يوم التوقيع على عقد البيع

« صدر منشور في ٢٨ رجب سنة ١٨ بخصن كلفير بط الضريبة على الاطيان المبيعة تأتي صورته بهذا المجموع »

(م) ١٣ الاراضي التي متنازها اقل من عشرة اذنة المختلطة في ملك الغير يصير مبيعها بطريق الاولوية لملك الارض المختلطة فيها ان قدم قبل قتل محضر جلسة فتح ظروف المزايادات تحسبا بمقابل قيمة اعلى عطاه تقدم فيها والاراضي التي مقام عليها ابنية مملوكة للغير ان المحصر في المقارنات المشتركة بين المحصنة والغير تناع كذلك بطريق الاولوية لملك الابنية او للشريك في المقار - (م) ١٤ يصير بيع المقارنات بالمائة التي تكون عليها مع مالها وطها من حقوق الارتفاق بشرط انه لا يجوز الرجوع على الحكومة بادق: فبان بخصوص

(١٨٨٠)

(١٨٨٠)

بحسب قيمتها الموافقة لما يقتضى مزايدات عملت عنها وصار مرصاهما يد كف ايدي الراغبين وبلغ الايجار حد القيمة اثنان حيث سنة ١٨٨١ قارب حلولها وبما يكون باقي شيء تحت تقييم تاجيره فينبغي المبادرة بنهوا هو لازم من قبل بوقت والاهتمام في سرعة مرصاه عن سنة ١٨٨١ القابلة فقط بحسب القيمة كالاصول الثبته من دون ترك شيء منه لعدم التمكن من زراعته خفية كما حصل سابقا ويتبادر ببناء ذلك وتقديم الجدول اللازم ببيان الايجار بالمدينة والفيئات بالافادة المتقتضية بحيث اذ اظهر شيء فيها بعد متروكا بلا تأجير او حصل تأخير في التاجير واخذ السندات او ظهر هناك عدم دقة فالخدمة الموطون بذلك يكونون تحت المسؤولية ولهذا لزم تحويله لتصير للمبادرة بدقة الالتفات في تقييم ربط الايجارات حسبما تقدم ايضا حه وبتاريخه تحرر لباقي المديريات — تحرر المديريات بحري وقبلي ولحافظه رشيد والقناطر الخيرية في ٦ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ و ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٠

املاك الميري الحرة. — منشورات تذليل للامثلة المذكورة منشور تاريخه

١٨ محرم سنة ١٢٩٨

(بخصوص تأخير النشر عن الاراضي المشتتة على مقابر وبرازخ اولياء اوجسور وسواقي واستحكامات ونحوه)

فيما تقدم لما تبينت القومسيونات اللازمة لتسليم املك واراضي الميري وتقديم كشوفة مخصوصة عن الغير لازم وجازت بميمه وكان موضوع الكشوفة المذكورة ان يكون عن خالي الموانع والمخدرات فقط بشرط ان لا يصير درج شيء ما بكشوفات الغير لازم مما يكون بهذه الماثلة فانه مع ما ذكر وما كانت لازما من مراعاة هذا الامر بالدقة بمعرفة القومسيونات المحكي عنهم فانه لدى تقديم

حقوق الارتفاق المذكورة — (٢) ١٥ اذا ظهر من المماس المنقضي انجراؤه وقت تحرير عقد بيع العقار زيادة او محر فيو اقل من عشر جملة اقتدار المين في اعلان البيع فلا يكون هناك وجه لزيادة الثمن او تنقيصه واذا كانت الزيادة او النقص اكثر من عشر جملة الممدار المذكور فيصير زيادة ثمن المبيع او تنقيصه بالنسبة للزيادة والعجز ومع ذلك للشعري في هذه الحالة ان يتناول عن احد العقار الراعي عليه مزاده — (٢) ١٦ فضلا عن الشروط والقيود الموضوعة لهذا البيع فان الحكومة والراعي عليهم التراد يجمون القوانين المنجعة والعرف التجاري — (٢) ١٧ مصاريف القلم وتحرير الصعيح وكذلك جمع رسوم عقد البيع ونقل الملكية تتحسون على المشتري — « تلك اللائحة يلها ذيل لما يجري مادتين صادره افادة من رئاسة مجلس الشظار المالية رقم شرح ربيع الاول سنة ١٣٠٠ طردة بعدة »

املاك الميري. — ٦ الحجة سنة ١٢٩٧ ٩١ نوفمبر سنة ٨٠

انه بناء على ماسبق ظهوره للمالية من عدم حسن سير انتظام تاجير اطميان الميري ببعض المديريات وتاجير البعض منها فيثبات دليته وتكن الغير من زراعة البعض خفية ونحو ذلك قد سبق النشر للمديريات عمومها واخيرا في ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٧ بما اقتضى لحو البحث والملاحظة لتحقيق مدد سوابق زراعة الاطيان خفية وربط ايجاراتها وتحصيل الغاية سنة ١٨٨٠ مع تحصيل الايجارات المستحقة في هذه السنة بعد تحقيق موافقتها للقيمة حسب التفاصيل الواضحة بما تحرر وبناء على هذه التأكيدات والتشديدات ما ممل ان تكون المديريات اجرت تادية ما يجب عليها في تنفيذ مفعول ما صدر لها كما انه يقتضي الاصول المعلومة ان المديريات يلزمها ان تباشر امر انعام تاجير اطميان الميري عن سنة واحدة في كل عام قبل حلولها وبالنسبة القرب خلول سنة ١٨٨١ تكون المديرية اجرت الواجب عليها في تاجير الاطيان باكملها السنة المذكورة

الكشوفات اللازمة من الجهات المالية شاملة بيان ذلك وبمطالعها وجد من ضمنها اراضي بها مقابر ويرانخ اويلاء واراضي بها جسور ومساقى وترج واراضي من السواحل او مراكز الاستحكامات ولكن ذلك مما لا يوافق مبيعها فكل ما كان من هذا القبيل ويعلم من الكشوفة المذكورة قد صار استبعاده قبل طبع جداول بيان اللازم اشهار بمزاده وجري وجاريه اللازم نحو طبع تلك الجداول وكل ما تم طبعه منهم سائر ابعائه لجهته ونشره على وجه العموم انما من حيث تلاحظ انه مع ما حصل في هذا الشأن ربما انه ما زال يوجد في الكشوفة المحكي عنها شيء مما سبق ذكره ونظراً لعدم التوضيح عنه بالكشوفة المذكورة ما صار استبعاده فبناء عليه قد صار النشر لجهات الاقتضاء بملاحظة ما ورد من تلك الكشوفات للجهة المختصة به وما حيدر لجهة الاختصاص فيها بعد بالدقة التامة ومتى وجد وارد بها شيء من هذا القبيل يصير تأخير النشر عن مبيعها وورود الافادة القنضية في خصوصه لهذا الطرف لينظر فيها ويقرر الجهة بما يلزم وهذا لمساعدتك للم بما فيه والعمل بموجبه

املاك الميري الحرة - منشور تاريخه ٧ صفر سنة ١٢٩٨

( يتضمن التنبيه على جهات المبيع بأنه عند فتح المظروفات بالجلسة اذا تبين ان ثمن العروض للمبيع منعت بالنسبة لقيمتها فيتحرر عنه اعلان آخر بميعاد ثان اقل من الاول )

انه للزوم وصول اثمان الاملاك والاراضي الميرية المعروضة للمبيع للقيم المناسبة لحالها هيئة وموقفاً وعدم التسليم فيها الا من بعد الوثوق بذلك قد تقرر بطرفنا انه في يوم فتح الظروف التي تقدم من الراغبين امام التومسيون يصير ملاحظة الاثمان المطلة في المرغوب مشتراه بقاية الدقة والذي يبين منه ان الثمن المطلي فيه هو حد القيمة وليس فيه مندورية

على الميري فقل هذا يستاذن عنه من هذا الطرف كما الجاري واما ما يبين ان الثمن المطلي فيه منعت بالنسبة للهيئة والموقع فيتحرر عنه اعلان آخر يحدد فيه ميعاد ثاني اقل من الاول وعلان بالوفات المطلوبة وبحلوله يصير طرح الزيادة اللازمة عنه بين الراغبين بباشرة التومسيون وفي النهاية ومرسى الزاد وانقطاع الامل من الراغبين ترد الافادة اللازمة عنه لينظر فيها ويجري اللازم وانقضى تحريره لمساعدتك المطلوبة ما ذكر واجراءه قضاء ( حاشية ) يلزم ان ما يصير اعادة اشهار بمزاده على الوجه المشرح وكل ما يتصرح من المالية باشهار بمزاده في المستقبل على حسب الجاري ترسلوا مساعدتك من الاعلان اللازم عنه اربعة نسخ عربي القلم الوفات المصرية لاجل درجه بها وبجرائل الوطن وجرائل الاهرام والمهرسة اليومية ونسختين باللغة الفرنسية لكل من جرائل المونتور امبيسيان وجرائل امبييت لدرجها بهما لاجل زيادة الاشهار يكون معلوم

املاك الميري الحرة - منشور تاريخه ٢٦ رجب سنة ١٢٩٨

( يتضمن لقواعد المبيع بالمظروف واستبدالها بالمزاد العلني )

لما كان من مقتضى المادة ٦٥ و ٦٦ من لائحة مبيع الاملاك الميرية القنضية مبين ان تقدم من راغب المشتري مظروفات للتومسيونات الكائنة بالجهات المرغوب الشراء فيها في الذي يمكن تقديم الزايدات فيه الذي لا يكون اقل من خمسة واربعين يوماً وانه يصير فتح ظروف الزايدات امام التومسيونات المحكي عنها في جلسة علانية في اليوم والساعة المبينتين في الاعلانات وعلى موجب ذلك صار الاجراء لقاية الآن لكن من حيث تبين لنا من سير الاجراءات بالتومسيونات المذكورة ان المزاد بالمظروف غير موصل للقاية المطلوبة على وجه السرعة

عليه قد صار النشر لجهاز الزوم للاجراء بموجبه  
وهذا لسعادتك الميومية والاجراء بمقتضاه

املاك الميري الحرة - منشور تاريخه ٢٨ رجب  
سنة ١٢٩٨

يتضمن كيفية ربط الضريبة على الاطيان المباشرة  
سعادة مدير الغريبة قدم مكانة بقيمة ٩ رجب  
سنة ٩٨ مرة ٤٢ علم منها ان بعض الراسي عليهم  
مزاد بعض شيء من املاك الميري الجاري بيعها  
من بعد التصريح من هنا بالمبيع لهم وتور يد الثمن  
منهم بمخرقة المديرية حسب نص اللائحة بتأخرون  
في حضورهم للمديرية لاجل توقيع المسوخ الشرعي  
وتحرير الحجج اللازمة اليهم ولداعي ما تدون بالمادة  
١٢ من لائحة مبيع الاملاك الميرية عن احتساب  
الضريبة على الاطيان التي تبلغ من ابتداء يوم  
التوقيع على عقد المبيع سرغوب التصريح عن ربط  
الضريبة على ذلك يكون من اي تاريخ وما ان  
المادة المحكي عنها وان كانت تقضي بما سلف ذكره  
الا انه بالنسبة لارتفاع المشتري بما يصير مشتراه  
من وقت المقاس الانتهائي ولو حصل ربط الضريبة  
من حين توقيع المسوخ كما هو نص المادة المحكي  
عنها فمع حصول تاخير المشتري لمؤتمنه من  
الحضور للمديرية لتوقيعه اليه لولاسباب اخره  
تعيق توقيع المسوخ الشرعي لمدة وانتفاعه في خلاله  
ذلك بما يشتره من وقت المقاس يضع على الميري  
حق الانتفاع بضريته حالة كون المشتري منتفعا  
به فلهذه المناسبات استصوب ان يكون اعتماد ربط  
الضريبة على الاطيان التي تباع من وقت حصول  
المقاس الانتهائي حال التسليم والتوقيع من المشتري  
او من هو موكل عنه في الاستلام على قائمة المساحة  
واعتماد ربط الضريبة يكون على حسب ضريبة الاطيان  
التي من جنسها ونوعها سواء كانت بالموافقة لكتاب  
المال او بالشور بتواحي المديرية او اي فئة تناسب  
حالة الارض ولو لم تكن بالموافقة الى فئات المال

بما انه لدى فتح المنظومات ووجود الاثمان لم تبلغ  
حد قيمتها غالباً يعاد النشر والاعلان عنه مرة  
اخرى بميعاد ثاني خلاف الاول وعند اعمال المزاد  
علنا بين الراغبين تتمتع الاثمان عمداً بالمظاريف  
ويتم الامر على ما يرام وحيث انه منذ اتفق ان  
مزاد المنظوف غير مفيد ولا ينتج من التثبت فيه  
الاطولة الزمن وفوات الوقت بدون ثمة استصوبنا  
لغو قاعدة المبيع المذكورة واستبدالها بما هو اسهل  
منها تسهيلاً للبيع وعدم ضياع الوقت وهو انه من  
الآن فصاعداً الذي يصير اشهاره يكون المزاواعة  
علناً والتومسيونات تعين على التسوالي الاقسام  
المنقضي طرحها في كل مزاد وبالاكثر تكون كل  
مزايدة من عشرين غرة طبق المحور لسعادتك في  
٢ رجب سنة ٩٨ مرة ٢٨ وميعاد كل مزايدة  
يكون اكثر خمسة واربعين يوماً واقبل واحداً  
وثلاثين يوماً بشرط ان يصير تقديد اليوم والساعة  
التي تنقضي فيها الجلسة بالتومسيون والساعة التي يصير  
فعل جلسة المزايدة فيها ويشترط ان من يتأخر عن  
الحضور في الجلسة المحكي عنها لا تقبل منه مزايدة  
بعد قفلها مطلقاً وكل ما يصير اشهار مزاده يعلن  
عموماً على دواوين وجوات الحكومة وترسل منه  
النسخ اللازمة لكافة فروع المديرية وايضاً لكل  
بلد يكون فيها الارض او الملك المشهور مزاده لاجل  
اعلانها لكافة الاهالي والعهد والمشايع ويلقى منها  
على بيوت المشايخ والنقط الشهيرة بكل ناحية ويكلفوا  
الصيارف بتلاوة الاعلانات المذكورة لجميع افراد  
الاهالي لحصول الرغبة وبلوغ الاثمان حد قيمتها  
وترد ثلاثة نسخ ايضاً لنا لاجل درجها بالجرانيل  
المعتاد درج ذلك بها ويحظر اليوم المحدد يصير اعمال  
المزاد علناً امام التومسيون ويبراه وكف ايدي  
الراغبين والقطع الاعمال من وجود من يزود شيئاً  
لجد فقل الجلسة في الساعة المحددة لفتحها بمل  
الحضر اللازم ويتقدم لهذا الطرف للتظرف فيه وبنا

بصدق على موافقة هذا القدر من مأمور المركز وإن كان من جهات قبلي يتصدق عليه من فاخر القسم ومتى تخفى للمديرية ان ما تقدر هو بحسب ما تستحقه الاطيان المذكورة اسوة المربوط على جنسها ونوعها باحد جهات المديرية ومطابق لحكم اللامحة ولا يوجد اذى مانع ولا محذور بالمديرية مطلقاً يعارضه فيعتمد ربطه مؤقتاً وعند الشروع في تعديل الضرائب حينئذ يجري ما يقتضي نحوه وما يربط من المال في سنة ٨١ الحاضرة على ما يباح بصريح محاسبة المشتري عليه بواقع قسط اليوم من وقت حصول المقاس كما مر لحد ختام السنة المذكورة وفي مقابلة ذلك اذا كانت الاطيان مؤجرة في حالة المبيع يكون له الحق في قيمة ايجارها من ابتداء اليوم الذي صار فيه الاستلام كما الجاري وعلى ذلك يتقدم كشف لثالثة عن الذي يكون ربط عليه المال لغاية شهر يونيه الجاري بالاستصحاب عن اصل الربط والتخفيف عليه ثم من ابتداء شهر يولييه القابل يتقدم كشف شهري يبين ذلك بحسب اقتضائه لاجل الاجراء في جميع المديريات على نسق واحد قد تحرر لهم في تاريخه بالاجراء على الوجه المنشروح وهذا لمساعدكم للعمل بوجبه (ويليه منشور آخر في هذا الخصوص تاريخه ٦ شعبان سنة ٩٩ واردة بهذا المجموع)

املاك الميري الحرة - منشور تاريخه ٩ شعبان سنة ٩٨

« بشأن تعيين موافقة اقتراح وقفل جلسات القومسيونات المدة لبيع الطيان واملاك الميري »

حيث علم ان الجهات اختلفت في تعيين موافقة اقتراح وقفل جلسات قومسيونات بيع طيان واملاك الميري المتخلفة بها للنظر فيما يباح من ذلك بالمرادات علناً لانه بعضهم عن موافقة متسبة وبعضهم عن موافقة يمكن ذلك ومن اجل اقتراح المجلس في زمن الظهور على ان هذا الزمن يصعب حضور راغبى المشتري فيه ويكون ذلك دائماً لعدم انتظام حركة البيع مع ان هذا خلاف المتصور ومن الضروري جعل سير القومسيونات في

والعشور انما يكون برسم ضريبة خراجية كنص اللامحة بحيث يكون الربط على الاطيان المنزوعة او الموجهة بمصرف المديرية واما الاوارقها ما يكون صالحاً للزراعة وان ما يوجد بوراً في هذه السنة الحاضرة يتبين بافاضة الفرز ولا يربط عليه شيء لغايتها بل يجري الربط عليه من ابتداء سنة ٨٢ القابلة وما يكون بوراً بالنسبة لكونه خرساً او تلولاً وغيره مما هو تحت التصليح والاستعداد للزراعة فهذا من حيث انه اذا استمر بدون ربط اموال عليه ارتكافاً على ان كل ما يستصلح منه يربط عليه المال بمضي عليه اوقات وايزة بدون ان تهتم اصحابه في اصلاحه مع ان المساعدة والاهتمام في اصلاح تلك الاطيان يتركب عليها زيادة العارية والانتفاع فلاجل ذلك استصوب تقدير وربط بمقادير خمس سنوات لربط المال على الاطيان التي من هذا النوع اي انه بمضي خمس سنوات اعتباراً من السنة الواقع فيها المبيع وبحلول السنة السادسة يربط عليها المال من ابتدائها بمعنى انه اذا كان البيع وقع في سنة ٨١ فيحلول سنة ٨٦ يربط المال على كل الاطيان المذكورة بحسب حالتها سواء كان بعضها صار تصليحه والبعض الآخر باق بدون تصليح او جميعها بدون تصليح او تكون استصلحت واستعدت للزراعة وبجل المبيع يشترط على المشتري ذلك انما من حيث ان ربط الاموال على كل حال كتابة عن حفظ حقوق الميري والاهالي بحالة لا يتركب عليها مراعاة طرف يثني عليه غدر الطرف الاخر بل مراعاة عدم غدر الطرفين على حد سواء فلهمذا السبب يلزم ان المال الذي يصير ربطه يكون على حسب ما يتقدر بمعرفة معتمدين من ائمة والمشايع الذين يجهرون معاينة الاطيان بكل جهة بشرط ان يكونوا بمن يعول عليهم وثق بهم للمديرية وفيهم عدد من غير اهالي الناحية التي بها الطيان وان كان ذلك من جهات مديريات يجري

( ١٨٨٠ )

( ١٨٨٠ )

بواسطة من يتدب لذلك بمعرفة مأمور المركز أو ناظر القسم من الاطيان او المقار المعروض للبيع فيها بأنه سيكون انعقاد جلسة البيع في اليوم التالي حتى يكون يوم الجلسة الذي يتحدد قبول الزايدات فهو معلوم للعموم وتنفذ الشكايات التي تنع في هذا التعليل

املاك الميري الحرة - منشور تاريخه ١٢  
شوال سنة ١٢٩٨

يتضمن التأكيد على مندوبي المالية مع باقي ارباب القومسيون بالانفئات لاشغال بيع الاملاك الميريّة - تكرر التصرير لجهات الزوم وبالجلسة للديرية بمحصل الانفئات من المأمورين لاشغال مبيع الاملاك الميريّة بالاتحاد مع باقي ارباب القومسيون بما ان اشغال مبيع الاملاك المذكورة مما ينبغي دوام الانفئات اليها لاهميتها بدون ضياع وقت وحيث ان استثنائات الجهات الصائر ورودها لطرفنا معظمها عن مقادير جزئية مع انه اذا كانت الزايدات متواصلة في كل اسبوع ويومين أو ثلاثة وجاري النشر عنها عموماً حكم نص المنشور وحصل الملاحظة في اجراء المارسة والنشرها يوجد واغلب لشترها ما يكون غير وارد في الاعلانات المنشورة بدون انتظار النشر عنه طبق المدون بمادة ٩ من لائحة المبيع لكان صار الحصول على نجاز البيع باوقات مستقرة للغاية فالتضيي تحريمه لساعاتكم لاستمرار توجيه همتكم والتفاتكم نحو ما ذكر لتكون ممنونين لساعاتكم ولباقي ارباب القومسيون

املاك الميري الحرة - منشور تاريخه ١٣ شوال  
سنة ١٢٩٨

( يتضمن التذكير بمحصل الانفئات لاشغال بيع الاملاك الميريّة على حسب احكام اللائحة والمنشورات لاجل حسم الشكايات )

قد دلت وقائع الاحوال من التفرقات والاعراضات الصائر تقديمها لنا من اشخاص يطلبون فيها شراء اطيان واملاك من الراسي مزادها بعد استئذان الجهات من المالية عن الصريح ببيعها بشمن ازيد ما

ذلك بالجهات على سياق واحد مناسب اسوة التجاري في بعضها وهو جعل افتتاح الجلسة يكون من ابتداء الساعة اثنين عرني صباحاً وتستمر لحد الظهر ثم يبدأ في افتتاحها ثانياً من الساعة ثمانية عرني بعد الظهر لغاية الساعة ١٠ عرني بحيث متى تمت الساعة ١٠ تقفل جلسة المزايده ومن يحضر بعد ذلك لا يقبل منه مزيد مطلقاً كنص المنشور الصادر من هذا الطرف في ٢٦ محالي وصعدنا من يكون متطلباً شيئاً من المطروح في المزاد ولم يحضر في الجلسة بعد تأخيره كلف يد فتهاء عليه قد تحرر في تاريخه للجهات بما اكرم عن ذلك واقضى تحريمه لساعاتكم للسلومة واتباع الاجراء على وجه ما توضح ولاجل ان يكون ذلك معلوماً لكافة الراغبين لا بأس من بيانه في كل اعلان يتحرر عن اي قسم يشر في المزاد من الان فصاعداً باعتبار هذه المواظبت يكون في هذا الاوان اما فيما بعد عند انقضاء فصل اُصيف تميم المواظبت اللازمة لذلك بحسب المناسبات للزمن

املاك الميري الحرة - منشور تاريخه ٩ رمضان  
سنة ١٢٩٨

( بشأن البنداء قبل حلول الجلسة بالبلدة الموجود بها البهاج بواسطة من يتدب لذلك بمعرفة مأمور المركز او ناظر القسم ) - في خلال تقديم الجداول من الجهات الخالصة بما يرمي زاده من اطيان واملاك الميري جاري تقديم اعراضات من اشخاص بعضهم يرغب مشتري بعض المتدبرج تلك الجداول لجوارها لاطيانه والبعض بالقول انها منقطع مياه او خلافه ما يلزم لمخالف اطيانهم ويحرم وطلم جرا او يطلون بعدم اطلاعهم على الاعلانات المنشورة ببيع المقار الراغبين في شترها وعدم علمهم يوم الجلسة وما انه وان كان في رجب سنة ٩٨ صار النشر للجهات بان كل ما يصير اشهره في الزاد يعمل على دواوين وجهات الحكومة وترسل النسخ اللازمة منه لصكافة فروع المديرية وايضاً لكل بلد تكون فيها الارض او البلك المشهور مزاده لاجل اعلانها لكافة الاعالي والحمد والشايع ويلتصق منها على بيوت المشايخ والقطر الشهيرة بكل ناحية ويكتبها الصيارف بجلارة الاعلانات المذكورة لجميع افراد الاعالي لمحصل الرغبة والبرغ الاثان حد قهقها لكن لاجل زيادة الاستيعاق بينهم الاعلان بالاشهار عن المقار والطين الذي ينشر في الراد ينبغي انه قبل حلول الجلسة اقله بحصة ايام يصير البنداء بالبلدة الموجود بها الفين المنع



(١٨٨٠)

(١٨٨٠)

وست عليه لكونها تازم لمخاف احيائهم انه ليس جاري منهم كال الاتفات لهذا الموضوع للم لان اولئك الاشخاص في كل اعراضاتهم تصلوا بعدم اطلاعهم على الاعلانات المنشورة بمبيع الراغبين في شرائه وعدم علمهم بيوم الجلسة مع انه لاجل تعميم النشر وعدم ضياع الوقت صدرت التنبيهات من الجهات اللازمة بان (اولاً) كل ما يصير اشهاره يكون المزاد عنه علناً والقروسيون تعين على التوالي الاقسام المتتضي طرحها في كل مزاد مع عدم التأخير في ارسال منشورات كل ما تصرح باشهار مزاده لدرجها بالوقت قبل بوقت كاهو مسطور فيما كتب من لجهات الاقتضاء والمديرية بتاريخ رجب سنة ٩٨ (ثانياً) ان مياد كل مزادة يكون اكثره خمسة واربعين يوماً واقلة واحداً وثلاثين يوماً بشرط ان يصير تحديد اليوم والساعة التي تقف فيها الجلسة بالقروسيون والساعة التي يصير قفل جلسة المزادة فيها ويشترط ان من يتأخر عن الحضور في الجلسة المحكي عنها لا يقبل منه مزادة بعد قفلها مطلقاً وكل ما يصير اشهار مزاده يعلن عمومياً وترسل منه النسخ اللازمة لكافة فروع المديرية وايضاً لكل بلد يكون فيها الارض والملك المشهور مزاده لاجل تعميم الاعلانات (ثالثاً) انه لاجل اعلان تلك المزادات لكافة الاهالي والعمد والمشايع نلصق من اعلاناتها على بيوت المشايخ والنقط الشهيرة بكل ناحية ويكلفوا الصياور بتلاوة الاعلانات المذكورة لجميع افراد الاهالي لحصول الرغبة وبلوغ الامتثال حد فيها (رابعاً) انه ترد ثلاثة نسخ ايضاً لنا لاجل درجها بالجوايز المتعارف وزج ذلك بها وبحلول المياد يصير اعلان المزاد علناً امام القروسيون ويوساه وكف ابدي الراغبين واقتطاع الامل من وجود من يزيد شيئاً عند قفل الجلسة يشمل الحضر اللازم و يتقدم لهذا الطرف للتظرفيه كاهو موضح في المنشور الصادر بتاريخ رجب سنة ٩٨ (خامساً)

انه قبل حلول الجلسة بمخسة ايام في لاقل يصير المتادة بالسهولة الوجود بها الطين المزج فيه بواسطة من يتدب لتلك بمعرفة ما مور المركز او ناظر القسم عن الطين او المقار المحوض للمبيع فيها بانه سيكون انعقاد جلسة المبيع في اليوم القلاني حتى يكون يوم الجلسة الذي يتحدد بقبول المزادات فيها معلوماً للجميع وتقطع الشكايات التي تعمل من هذا القبيل كما هو واضح بالمنشور الصادر للجهات في ٩ رمضان سنة ٩٨ ولو جرى العمل بمقتضى ما ذكر لا تنظمت الاشغال على المحور المستقيم واقطعت كامل الشكايات الحاصلة عن ذلك وبناء عليه قد صار النشر للجهات عمومياً وهذا نذكر كما سبق صدوره من هذا الطرف للجهات لكي يصير منكم كمال الاتفات لادارة اشغال المبيع باتحادكم مع باقي ارباب القروسيين بمراعاة احكام اللامعة وما صدر بعدها من المنشورات كما مر ذكره وتتخذون الوسائل النافذة والوسائل المؤدية لاعلان جميع كافة الاهالي والبلاد الكائن بها ما يباع والبلاد المجاورة لها ايضاً تنحسب الشكايات التي تقع من هذا القبيل حسب المأمول في همتكم وتستوجبون ممنونتنا منكم

املاك الميري الحرة - منشور تاريخه ٢٣ شوال سنة ١٢٩٨

(عن كيفية معاملة من يتأخر في دفع ثمن مائه)

انه بالنسبة لتطلب بعض المديرين التعليلات اللازمة عما تجز به في معاملة من يحصل منهم تأخير في توريده اثمان ما يكون راسي عليهم مزاده من الاملاك الميري في مسافة الشاوية ايام المحددة باللامعة كتب لم بان يحرموا معاملة من يتأخروا في توريده الثمن بالكيفية الآتية وهو انه في حال صدور تصريح المالية بالمبيع يصير اعلان الراسي عليهم المزادات بتوريد الثمن وهذا الاعلان الاداري يوضح فيه نص مادة ١١ من اللامعة واذا حصل تأخير من احد في سداد الثمن في مسافة البتامة ايام المحددة لذلك

(١٨٨٠)

(١٨٨٠)

فيصير اعلانه اعلاناً اخيراً عن دفع الثمن في ظرف اربع وعشرين ساعة وتوضيح له بأنه اذا لم يسدد الثمن في ظرف المدة المذكورة فالمديرية تجري مبيع العقار الراسي مزاده على ذمته وان ظهر زيادة في الثمن فتكون تلك الزيادة حق الميري وان ظهر عجز خالجه يلتزم به ويتحصل منه واذا تأخر في تأدية الثمن حتى تنتهي مسافة الاربع وعشرين ساعة للمذكورة فتجري المديرية بيع الاطيان لخلاله ومعاملته بمقتضى الاعلان المذكور وهذا الاعلان اذا كان لاحد من رعايا الحكومة يرسل اليه بالسكوتاه عن يد البوستة المصرية واذا كان لشخص ينتمي لاحد الدول فيرسل اليه عن يد محضر من المحكمة واذا تعلق على المديرية اعلانه بواسطة محضر فيتمحرر للمالية عن كيفية الطين مشتراه وكيفية تأخيريه في السداد بايضاح اسمه وسكنه والدولة التابع لها بالتفصيلات اللازمة وتكون المكتابة المذكورة بفترة قسم ففايا للمالية والداخلية ليصير اعلانه بمعرفة القسم المذكور عن يد محضر ويجري ما يلزم لذلك بمرفقه واخطار المديرية وحيث أنه من الاقتضاء ان يكون الاجراء في جميع الجهات الصاربع املاك الميري بها سواء كانت المديريات او غيرها على نسق واحد فاقضى ترقيسه للعلومية والاجراء بموجبه بالمديرية طرف سعادتك

املاك الميري الحرة - منشور تاريخه ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٩٨

(يخصوص تجربة قطع الاراضي الجسيمة الى جملة قطع لاجل سهولة بيعها) حيث يوجد ضمن الاستثنائات التي ترد للمالية من الجهات مقادير جسيمة من الاطيان نحو الخمسة آلاف فدان واكثر وهذه لجسامتها لم تبلغ اثمانها حد القيمة فلاجل بلوغ الاثمان حد قيمها والتسهيل على المشترين ينبغي من الآن فصاعداً تجربة المقادير الجسيمة الى جملة قطع ويحمل جدول من القطع الجديدة ويتأشر

على كل قطعة منها بحرف من حروف الابدادية مع تتبعها للنمر الاصلية الندرجة بالجدول للارض المذكورة ويطبع هذا الملحق وينشره معاً الحاقاً بالجدول الاصل ولذا قد صار النشر للجهات بالاجراء على الوجه المشروح وهذا لحضرتكم للاجراء بمقتضاء منشور تاريخه ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٩٨

(يبحث ارباب القومسيونات على انهم اذا وجدوا ضمن المزايدات اشياء اثمانها منسطة يصير اشهارها وطرحها في المزاد مرة اخرى بيمعادل اقل من الاول) انه مع حصول التنبيهات على جهات الزوم بان ما يرسى مزاده وتبين للقومسيونات ان ثمنه لم يبلغ حد قيمته يصير تنزله واعلانه في المزاد مرة اخرى بيمعادل ثاني ويستأذن عنه من هذا الطرف متى بلغ الثمن حد القيمة فانه عند الاطلاع على مفردات الجدول التي ترد عن الجهات مصداقاً عليها من القومسيونات لا زال يتلاحظ ضمن ما رسي مزاده بعض اشياء اثمانها منسطة وبناء على ما تنصصه المادة الثامنة والتاسعة من لائحة مبيع الاملاك من ان المالية لها الاقرار على البيع او عدمه ماراستنزاه من الاستئذان ومكتابة جهته باعادة اشهاره في المزاد مرة اخرى وبالاجراء كذلك لنحسن الاثنان حتى لا يكون الاستئذان الاهما بلغت اثمانه حد القيمة الحقيقية بناء عليه قد صار النشر للجهات الزوم بأنه من الآن فصاعداً يصير الالتفات من ارباب القومسيون الى هذا الامر ومتى وجد ضمن المزايدات اشياء لم تبلغ اثمانها حد قيمتها يصير استبعادها بمعرفة القومسيون من الجدول وتطرح في المزاد مرة اخرى بيمعادل اقل من الاول وليكن معلوماً انه اذا لم يصير الالتفات لهذا الموضوع بنهاية الدقة ويعتقق فيما بعد أنه يوجد اشياء لم تبلغ حد قيمتها وحصل الاستئذان عنها من قومسيون المبيع فتكون المنشورية عائدة على القومسيون المذكور

(١٨٨٠)

(١٨٨١)

املاك الميري الحرة - منشور تاريخه ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٨

( بخصوص ما اذا كان بعض الجهات لم تجر تجديد دفتر يكون محتوماً بفتحها فتقيد به الحاضر والقورات التي تصدر من قوسيونات بيع الاملاك الميرية بسهولة الكشف منه عند الانتهاء فتبادر بانثائه كسابقة التمرير )

انه لفروضة ضبط الحاضر والقورات التي تصدر من قوسيونات بيع الاملاك الميرية وسهولة الاستكشاف منها عند الانتهاء كان نشر الجهات في ٢٠ ربيع الآخر سنة ٩٨ باستصواب تجديد دفتر لكل مديرية او محافظة يكون محتوماً بفتحها ويتقيد ما سبق صدوره من القرارات بالتسلسل لحد تاريخ النشر وهكذا ما يصدر بعد ذلك ايضاً وحيث علم لنا الآن بما قرره احمد بك نالني انه قد وجد بعض المديريات التي تعين فيها بأمورية تتعلق ببيع الاطيان الميرية انها ما اجرت تجديد ذلك الدفتر حسبما نص بالمشور المحكي عنه فلذلك ازم اعادة النشر للجهات مرة اخرى لاجل اذا كان بعض الجهات ما اجرت تجديد الدفتر المحكي عنه فلهذا العملية فيبادر بانثائه كسابقة التمرير وهذا لسعادتك للملومية والاجراء بمقتضاها

املاك الميري الحرة - منشور تاريخه ٢٦ صفر سنة ١٢٩٨

« بشأن من يشتري الاملاك الميرية بالتركيل عن غورم او بالتركة مع احداً »

علم من اعيان قديمها حضرة روجرس بك ناظر قسم املاك الميري المين بقوسيون بيع الاملاك بالمروسة فيا يحض بامراآت المبع ان بعضاً من الناس يحضرون في محل البيع بالافوات المحددة لعدد جلسات الخرايدات واذا رسي اخر حطاه عليهم وتصرح فيه لم بعد ايام بقدمون مكتبة بان المقار الراسي عليهم كان شراءً بالفوكل عن غورم وبمدين اسماء المشرين وبمقصود السلم اليهم واخراج حجة التملك باقتامهم او يقولون ان ذلك المقار شركة مع اخرين وبمقصود غورم حجة لكل بقدر ما يرضه ويحابون لا يظلمون من تحويل الراسي

مزاده عليهم للاسراء المذكورين عنها حديثاً وان كان العطاء البتوت بقائمة المزداد فاصراً عليهم فقط وحيث تلاحظ من ذلك ان الراسي عليهم المزداد وربما كانوا باعوا الراسي عليهم لغورم ويظلمون بتحويل الصبح للمشري الاخير فخلصاً من دفع موائد ورسوم الحاكم على المباع لهم والمباع منهم لغورم وهذا فيد ضياح حثوق لجهة الميري فلاجل حفظ منه المحقوق يلزم انه من الآن فصاعداً ايما كان من المزايدتين اوضح العطاء للمحرر بقائمة المزداد ان عطاء هذا هو باليابة عن شخص آخر يعين اسمه وشهرته او ان هذا العطاء بشركة احدهم او ان فاته ايضاح ذلك لغاية يوم مرسى المزداد وحضر لجهة البيع في اليوم الثاني ووضح نيابه او شركته فاذا صدقوه على ذلك الاشخاص القائل عنهم فيسبب الطريقة التبعة في المبيعات الجارية بالحاكم للخطلة طبق مادة ٦٥٢ من قانون المرافعات الذي مقتضاه يجوز للمشري بقرم في اليوم الثاني يوم مرسى المزداد ان اشترى بطريق الفوكل عن شخص معين اذا صدق على ذلك كل من الموكل او الكليل وبذلك يخلو سبيله ويقترب اكذالة عن الموكل يصير افتاد التسليم وتحويل الصبح باسمهم بعد الاستيلاء على الامان والرسوم حسب الجاري اما اذا كان بعد تجاوز هذا المبدأ يقول احد بانه اشترى بالنيابة عن غيره او بالتركة مع احداً ما فيجيب هذا الطلب لا يكون الا مقترناً بشرط دفع موائد مرتين احدها مقابل البيع من جهة الميري للاسراء البتوت عطاؤه بقائمة المزداد وثانيها على الانتقال من اسمه لغورم وبناء عليه لزم النشر عن ذلك للمديريات والجهات الجارية فيها بيع املاك الميري والمجملة هذا لسعادتك للاجراء على وجه ما ذكر

املاك الميري الحرة - صورة ما صدر من رئاسة مجلس النظارة المالية

بتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٢٩٨ نفاذ ١٢١ ادارة « في خصوص الميان مركري سيك واشون وغيرهما بديرية التوفية التي حصل التشكي من اهالي تلك الجهات في شأن اثارها في البيع لكونها اخذت منهم في العهد السابق »

في المجلس المنعقد في يوم الاربع ١٨ رجب سنة ٩٨ الموافق ١٥ برهنة سنة ٨١ طلبت المذكور المتقدمة من المالية بان بعض اهالي مركري سيك واشون وغيرهم بديرية التوفية تشكروا من اثار مزاد مبيع الاطيان التي اخذت منهم في العهد السابق ليري مقابل ما كان متاعراً عليهم

(١٨٨١)

(١٨٨١)

من البقايا قولاً بأنهم يعيشون من زراعتها بواسطة استعجارها من الميري وأن الاطيان الباقية في حيازتهم بعد التي اخذت منهم لا تقوم بعمالتهم ولذلك غالباً لا توقفت اعلان مبيع تلك الاطيان موقفاً وقد توضح ان بعض اهالي المديرية المذكورة كان متأخرًا عليهم مبالغ للمديرية وهم ادعوا لان يتنازلوا للميري عن اطيان يبلغ قيمتها بمقدار الباقي عليهم ويصدر امر عالي في ١٢ صفر سنة ١٢٩٢ باثبات التنازل لهذه الميري وقد علم من الكشف المرفوق مع مذكرة امانة ان تلك الاطيان تبلغ فदन ٨٠٢٩ والمذكورة في ذلك تحرر ان اطيان القسمين المذكورين تباع في الزاد على حسب القواعد العمومية المتخذة لبيع املك الميري الا انه من كون انقش من مراجعة الجدول المتقدم ذكر ان الاطيان الباقية في بعض جهات القسمين المذكورين لاهاليها في قليلة بالنسبة لمقدم وفي الغالب انها غير كافية لتعويض فتنظر دولتو ناظر المالية يصير اعتماد الاراضي التي تكون بهذه الشاة ولا يصير طرحها في المزاد ثم ينظر فيها اذا كان اهالي جماعها يرغبون في شرائها فيصير بيعها لم بالاولوية مع جواز تقسيط ثمنها عليها بالرهنية اللازمة على مواعيد ثلاثم حالتهم واذا لم يرغبوا في شرائها فيصير طرحها في المزاد ويبيعها كالجاري وبهذا عليه اترك تحريره للاجراء حسباً تقر

املاك الميري الحرة — صورة ما تحرر من نظارة المالية للمديرية السنوية بتاريخ ٢٩ شوال سنة ١٨٩٨ شهر سنة ٨٩ غرة ٢٩ املك

وردت المادة مساعدكم رقم ١٨ الجاري غرة ٥١ ومعهما جدول وعليه قرار ببيان ما رسي مزاده من الاطيان التي صار طرحها بالمزاد في خمس جلسات من ضمن اطيان الميري بركزي سبك واشمون وبلغ مقدار الذي رسي مزاده اربعة الاف وسبعمائة وتسعة وخمسين فدان وربع وحجبتين من ذلك فदन ١٨٦٧ رسي مزادها بالتقديرة حالاً وفدن فهو ٢٨٩٢ رسي مزادها بمواعيد اقلها ست سنوات واكثرها عشرة ومن ضمن ما رسي بالتقديرة حالاً مائة وتسعة عشر فداناً وربع وسدس بناحية كفرن منصور ظهر مجز في ثمنها الراسي به المزاد نحو سنائنة وستة وتسعين جنيهاً مصر بكامابين ثنتين القومسيون باعتبار الفدان خمسة عشر جنيهاً

ومرسي المزاد باعتبار الفدان عشرة جنيه ويزام التصريح من هذا الطرف بما يوافق وحيث وجد انه صادر قرار من مجلس النظار في تاريخ ٢٣ رجب سنة ٩٨ غرة ١٢١ بالصورة المسطرة اعلاء من مقتضاها ان اطيان هذين المركزين وغيرها بالمديرية البالغ قدرها ٨٠٢٩ فداناً تباع بالمزاد على حسب القاعدة العمومية المتخذة لجميع املك الميري الا انه من كون انقش من مراجعة الجدول الشتمل على بيانها ان الاطيان الباقية في بعض جهات القسمين المذكورين لاهاليها هي قليلة بالنسبة لمقدم وفي الغالب انها غير كافية لتعويض فتنظر ناظر المالية يصور اعتماد الاراضي التي تكون بهذه المثابة ولا يصير طرحها في المزاد ثم ينظر فيها اذا كان اهالي جهاتها يرغبون في شرائها فيصير بيعها لم بالاولوية مع جواز تقسيط ثمنها عليهم بالرهنية اللازمة على مواعيد ثلاثم حالتهم واذا لم يرغبوا في شرائها فيصير طرحها في المزاد ويبيعها كالجاري فعلى ذلك يكون اللازم اجراء بمعرفة المديرية في هذه المسألة كما سيأتي وهو ( اولاً ) ان الذي رسي مزاده بتقسيط ثمنه على مواعيد هذا من حيث ان قرار مجلس النظار لم يقرر المبيع بمواعيد الا لاهالي النواحي الباقية لم اطيان قليلة واث تقسيط الثمن عليهم يكون بالرهنية وما قبلت فيه المزاد المديرية بالمواعيد لا ينطبق على ما ذكر في المزايدات المذكورة تمداً لاضافة وكانها لم تكن ( ثانياً ) ان فदन ٦١٩ وكسور المحكي عنها التي رسي مزادها باقل من ثمنها حسب ثمين القومسيون هذه لا يصح القرار على مبيعها وتبقى طرحها في مزاد ثاني فيها بعد ( ثالثاً ) الذي رسي مزاده بالجلسات علناً بعد الشرحه بآثاراً قد ا هذا ينظر فيه واذا وجد انه من ضمنه اطيان ببعض نواحي باقي لاهاليها اطيان جزئية بالنسبة لمقدم كما في القرار يصير استنزال المندار اللازم منه لتعويض ذات النواحي والباقي يعمل عنه جدول ويقدم لهذا الطرف للنظر فيه والتصريح بالمبيع متى تراءى موافقة

(١٨٨١)

(١٨٨١)

الاترار على ذلك هذا والازم على المديرية اجراءه في عموم المسئلة هو انه معرفة المديرية بنظر في بيان مقادير الاطيان المتنازل عنها من الاهالي نظير القبايا وتوقف على بيان الاطيان الباقية ببعض النواحي لاهاليها وتكون قليلة بالنسبة لعددهم وغير كافية لتعيشهم وفيما يلزم اعطاؤه للاهالي المذكورين من ضمن المتنازل عنه ويكونوا راغبين في شرائه بالثابة المتقدم ذكرها وقيمة ما يبلغ من الثمان وما المقدار الذي يرغبوا دفعه من اصل ذلك فوراً خزينة المديرية وما المقدار الذي يرغبوا تأجيله لاقساط معلومة بالرهنية اللازمة بمواعيد تلائم حالتهم ويحل عن جميع القدين ٨٠٢٩ جدول مستوفي ببيان كل قسم ونواحيه والاساء والمقدار اللازم اعطاؤه لكل منهم وثمانه وكيفية السداد بالابضاح وما يتبقى من بعد ذلك للميري ومن الراعي مزاده بالثمن تقديراً بالجلسات المتقدم ذكرها والصافي الزعم طرحه بالزاد وسطى عليه القرار من القومسيون ويرد لنا للتظرف فيه والتحرر برلمديرية بما يعتمد عليه في الاجراء ولا يجاب ما ذكر القاضي ترفيقه لسعادتك ومرسل طيه كافة اوراق مستحقات هذه المادة بمحافضة ببيانهم بما فيها الاعراضات المتقدمة من اهالي ناحية القرعونية وصورة المذاكرة المتقدمة لرئاسة مجلس النظار والجدول المتدرج بجمته ببيان الاطيان المتنازل عنها والاعراضات المتقدمة الآن بالجله عدد ٥٠ (وتناء على ذلك ما زال جارية المكاتبات فيما بين المديرية والمالية ومجلس النظار بشأن مواعيد السداد والرهنية اللازم اخذها على الاهالي الراغبين في شراء اطيان من المتنازلين عنها)

املاك الميري الحرة - منشور تاريخه ٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٠

(يضمن عقد جلسات المبيع في كل اسبوع يومين او ثلاثة) انه لاجل تشهيد اعمال مبيع املاك الميري المروضة للمبيع بالمجتمعات قد كان تشكلت القومسيونات اللازمة بكل جهة ومن الجملة بجهة طرفكم تحت رئاسة حضرتكم

وتعين بكل قومسيون مندوب من نظارة المالية وتراصدت المكاتبات لكل جهة بتشهيل تلك الاعمال وحصول الالتفات من المندوبين المحكي عنهم لذلك باتحادهم مع ارباب القومسيونات ودوام الالتفات الموصل لتجاوز اشغال المبيع لاهميتها بدون ضياع وقت والآن علم من القرارات الصار تواردها من الجهات لطرفنا حصول فتور في سير اعمال البيوعات فاشفا من عدم تتابع جلسات المبيع اذ انه لو كانت الجلسات متواصلة في كل اسبوع يومين او ثلاثة وجاري النشر عنها عموماً اول بأول على حسب التنبيهات الصادرة من هنا لكان صار الحصول على الثمرة المقصودة في وقت مستقرب للغاية وحيث انه جارياً صرف مصاريف جسيمة من قبل الحكومة على عملية المبيع ومن الانقضاء فهو ما في اقرب وقت حسباً لتكليف الحكومة بصرف هذه المصاريف فانقضت النشر لجهات الزوم وبالجملة لجهة طرفكم قصد بذل الدفعة الثامنة لتجاوز اشغال المبيع وسرعة نشر ما يلزم النشر عنه وتتابع الجلسات حسب النشر الصادر في شأن ذلك بتاريخ ١٣ شوال سنة ٩٨ حتى يتيسر تجاوز البيع كما هو لازم

املاك الميري الحرة - منشور تاريخه ٢ ربيع الاول سنة ١٣٠٠

(بادانة من يكون حصل منه قصير في اعمال المبيع من ارباب القومسيونات او رؤساء الشيفه او مشايخ البلاد وغيرهم)

انه بعد مرسي مزاد ما يكون معروضاً للمبيع بالقومسيونات المشككة بالجهات لمبيع الاملاك الميرية والاستئذان عنه من المالية والتصرح بمنها لجهاته بالتسليم فيه وتوريد اثمانه وتسليمه بالفعل لمن رضى عليه مزاده حائر العرض من اشخاص باعطاء زيادة عن اثمان بعض ما رضى مزاده من ذلك والنظر لكون المبيع موعلى قواعد اساسية ولا يليق الدخول فيه موضوع فتح مزاد يكون تم عن يد قومسيون المبيع

(١٨٨١)

(١٨٨١)

والمالية صرحت باعتاده كما وان لائحة المبيع المصدق عليها من مجلس النظار في ١٤ أكتوبر سنة ٨٠ تساعد على تنفيذ البيع متى اقوت المالية عليه هذا وان كان الصائر العرض عنه بالصفة المثني عنها هو في النادر جداً لكن لاجل ان يكون سير الاعمال منطقياً على جميع الجزئيات على حد سواء يتعين على القومسيونات اجراء ما فيه الوصول بكل دقة للوقوف على معرفة حقيقة اثمان كل ما يورث مزاو وعدم تقديم قرارات للمالية عن شيء يورث مزاو الا اذا كان ثبت وتحقق لسعادتك ولباقي ارباب القومسيون ان الاثمان وصلت حد قيمتها بدون ادنى غدر على جهة الميري ولا يوجد من يزيد شيئاً عليها واذا ظهر بعد الاستئذان والتصريح من هذا الطرف بنفاذ البيع ان الثمن فيه فرق فحيث ان منشورات المالية اتحمة للائحة مبيع الاملاك التي من ضمنها ما صدر عموماً وبالجملعة للمديرية ادارة سعادتك في ٧ صفر ١٣٠٣ هـ سنة ٩٨٨٨ يقتضي الزام القومسيونات بعدم استئذان المالية الا عن ما تكون اثمانه بلغت حد القيمة الحقيقية وان ما يوجد اثمانه منخطة فيصير تنزله وطرحه بالمزاد مرة اخرى واذا ظهر فيها بعد انه يوجد اشياء لم تبلغ حد قيمتها وحصل الاستئذان من طرف قومسيون المبيع عن التسليم فيها فتكون المسئولية عائدة على القومسيون المذكور وكوت للمعلم بالبداهة ان الادري بالقيم الحقيقية هي المديرية والقومسيون الموجود بمركزها المناط بالبيع كما ان تصريحات المالية التي تصدر بالبيع بناء على قرارات القومسيونات معلقة على شرط اذا تحقق للقومسيونات وصول اثمان ما صار الاستئذان عن مبيعها حد القيمة بدون ادنى مقدورية على جهة الحكومة ولا يوجد من يزبد شيئاً على الاثمان الراسي عليها المزاد فيصير التسليم في المباع فعلى ذلك تبقى تصير المبادرة بتحقيق ما يظهر من هذا التقييم

بوجه الدقة واذا تبين ان احداً من قومسيون المبيع او رؤساء مراكز المشيخة او مشايخ البلاد او غيرهم اياً كان حصل منه قصصيات في شيء ما مما كان يستوجب عليه اجراءه وترتب على ذلك وجود فرق في الثمن فيكون مسئولاً فيما ذكر والحكومة تحفظ عليه الحق من جهة فرق الثمن المذكور ويمجري المستلزم لذلك حسب الاصول وعلى هذا صار النشر لجهات اللزوم وهذا لجهة طرفكم للعلم به والعمل بموجبه

املاك الميري الحرة - قرار من مجلس النظار في غرة ربيع الاول سنة ١٣٠٠ غرة ٢٢

( بعلاوة مادتين ذيلاً للائحة بشأن التأميم وقبول الزيادة بعد مرسي المزاد الاول بالمواعيد المحددة لذلك ) صورة مذكرة مقدمة لمجلس النظار من المالية رقم ٩ محرم سنة ١٢٩٩ غرة ٣ )

لما كان من مقتضى المنشورات السابق صدورها من نظارة المالية في حق مبيع املاك الميري ان الذي يصير اشهاره للمبيع من الاملاك الميرية يكون المزاد عنه يجلسات علانية ويتحدد في الاعلاناته التي تصدر عنه اليوم والساعة التي تنفتح فيها الجلسة بالقومسيون والساعة التي يصير قفل جلسة الزيادة فيها كما انه يشترط فيهم ايضاً ان من يتأخر عن الحضور في الجلسة المحكي عنها لا يقبل منه عطاء بعد قفلها - فعلى ذلك كانت القاعدة الجاري العمل عليها هو ان ماتحصل الرغبة من أشخاص في شرائه بواسطة اعراضات تتقدم من الراغبين او لتلغرافاته ترد منهم بعد قفل الجلسة وتقدم قرارات قومسيونات المبيع للمالية - سواء كان قبل التصريح منها بالمبيع او بعده جاري صرف النظر عنه وعدم التثبت في سماع اقوالهم وقبول زياداتهم - لكن لما كان يؤخذ من مادة ٨٠ من لائحة المبيع المصدق عليها من مجلس النظار بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ ان المالية لها الاقرار وعنده على المحاضر التي تتقدم من

( ١٨٨١ )

( ١٨٨١ )

القومسيونات بالجهات بما يبرسي مزاده فصار الذي يتلاحظ لنا بما يبرسي مزاده ويندرج بتلك المحاضر ان ثمة لم يصل حد القيمة يبرسي رده اول ياول لجهته لاشهار مزاده مرة اخرى لكن من حيث بالطبيعة لا يعلم بالالة حقيقة كل الاطيان المشهورة في المبيع ولا مانساويه من القيمة الحقيقية — فلنذا وحسباً للاشكالات وسير الاعمال على طريقة واحدة وطلباً لرواج جهة الميري وراحة الامالي وموافقة التجاري في المبيعات التي تحصل في المحاكم المختلطة المدون عنها بمادة ٦٥٤ من قانون المرافعات من ان المحكمة تقبل الزيادة في مدة عشرة ايام من البيع — يكون من الموائق ان يزداد على مواد اللامعة مادة مخصوص في هذا المعنى — كما انه من حيث يوجد اشخاص من الراسي عليهم الزاد يتعذر عليهم السداد حين مطالبتهم بسداد اتمان ما يبرسي عليهم مزاده مثل شخص يسمى حسين اللاذجي الذي كان راسي عليه مزاد فدان ٨ وكسور جديرة الغرية ولدى مطالبتة بسداد الثمن فظفر انه لا يحتمل على شيء وايست تلك الاطيان غلاله باقل مما كانت راسية عليه بمبلغ ٢١٤٧ قرشاً و٨ بارات كما علم من افادتها ثمة ٦٣ فيوائق كذلك مادة اخرى على اللامعة المذكورة في هذا الصدد كما يأتي

املاك الميري الحرة — ( ذيل لائحة مبيع الحيان واملاك الميري بقرار في غرة

ريم الاول سنة ١٣٠٠ بمجلس النظار غرة ٢٢ )

اذن المالية اليها متى رسي المزاد يصير استثنان المالية عن التسليم ويشترط في اعلان المزاد ان المشهور مزاده لا يقبل فيه مزادة ثالثة ( كما ان مجلس النظار قرر الآتي ايضا ح علاوة على ما ذكر )

ويجوز كذلك تقديم الزيادة في بحر العشرة ايام التالية لبرسي المزاد الاول الى قومسيونات البيع ايضا بحيث لا تكون الزيادة المذكورة اقل من عشرة في المائة باعتبار المبلغ الراسي عليه المزاد الاول — اما اذا لم يظهر من يرغب في الزيادة لغاية العشرة ايام المذكورة فلنظارة المالية ان تاذن الجهة بالتسليم للراسي عليه المزاد بسداد استيلاء الثمن بالتام واذا ظهر من يزيد شيئاً بعد صدور

اذن المالية بالتسليم فلا يقبل منه — ( م ) ٢ كل مزاد يلزمه قبل الدخول في المزادات يدفع تاميناً يوازي قيمة عشرة في المائة بواقع اول عطاء يعطى منه في ذلك المزاد وهذا التامين يصير قبوله بمقرن الجهات التي فيها المزادات ويحى امانة بها على ذمة مورده حين مرسى المزاد فان كان يبرسي عليه وتم له البيع يحسب له من الثمن وان كان على خلافه يرد اليه — وهذه الداملة تجري بالمالية والجهات التي فيها المزادات ايضا في حق من يريدون الزيادة في مسافة العشرة ايام المذكورة بالمادة الاولى فبناء عليه وكون ان لائحة مبيع الاملاك الميرية كان صدورها بعد التصديق عليها من مجلس النظار في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ فصار علاوة حاتين المادتين عليها بما يلزم النظر فيه حتى اذا حصل التصديق عليها فيصير نشرها ذيلاً للائحة واتباع الاجراء بموجبها من الآن فصاعداً اعتباراً من تاريخ صدور تصديق مجلس النظار عليها ولهذا تحورت هذه المذكرة للنظر فيها به والبصر مع ما يستحق عليه في الاجراء

( م ) ١ من الآن فصاعداً لنظارة المالية ان تقبل في ظرف عشرة ايام من تاريخ ورود الاستثنائات اليها من الجهات بما يبرسي مزاده بالقومسيونات مبيع عقار الميري عطاء من يريد المشتري بالزيادة من الاطيان والاملاك المستأذنت عنها بموجب مكانية معتمدة يقدمها لها واضعاً فيها مقدار الزيادة والنظارة المذكورة تاذن الجهة باعتبار اشهار المزاد علناً بميعاد ايام ٣١ من تاريخ وصول

(١٨٨٣)

(١٨٨٣)

املاك الميري الحرة - (صورة المادة واحدة من مجلس النظائر لقم املاك الميري بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٨٣ وغرة ربيع الاول سنة ١٣٠٠ غرة ٢٧)

تقدمت مساعدكم مذكرة لرئاسة المجلس بالمحفوظات التي راتتم النظارة المالية في الزادات الجارية عن الاملاك الميرية وما يجب اجراؤه في قبول الزاد فيها بعد تحديد المواعيد ورمي الزاد لظهور مزايده اخرى حسب ما هو منووع من ذلك بمادتي ٨ و ٩ من لائحة مبيع اطمين الميري وما يلزم اجراؤه مع من يظهر علم اقتدارهم على سداد اثمان ما يرسي عطاؤه عليهم مثل ما حصل في بعض مبيعات وسبق نظرها بالمجلس وقد عمل لذلك مادتين بعمدة نظارة المالية وصرغوب علاوتها على لائحة مبيع املاك الميري بعد الاقرار من المجلس عليها لآخر بما بها ولدى المداولة في ذلك المجلس المتخذ في يوم الاثنين ٢٨ صفر سنة ١٣٠٠ الموافق ٨ يناير سنة ١٨٨٣ تقرر بالموافقة على علاوة المادتين المذكورتين ذيلاً للائحة المذكورة بشرط ان يضاف على المادة الاولى جواز تقديم الزيادة في بحر العشرة ايام التالية لرمي الزاد الاول الى قومسيونات المبيع ايضاً وان لا تكون الزيادة المذكورة اقل من عشرة سكة المائة باعتبار المبلغ الراسي عليه الزاد الاول وبناء عليه لزم تحريره مساعدكم لاجراء مقتضى ما تقرر اذ لم

املاك الميري الحرة - (صورة المحرر من ذلك من المالية للجهات التي فيها التزايدت في ٨ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ (١٧ يناير سنة ١٨٨٣ وال باقي المبالغ لاعلاخا بذلك والى الوقائع الرسمية لتدريجها وما معلوم المدوية به

صدرت افادة من رئاسة مجلس النظائر المالية رغم غرة ربيع الاول سنة ١٣٠٠ الموافق ١٠ يناير سنة ١٨٨٣ غرة ٢٢ وورودها اليها في ٢ الشهر المذكور بانه تقرر بالمجلس المتخذ في يوم الاثنين ٢٨ صفر سنة ١٣٠٠ و ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ بالموافقة على علاوة المادتين

المسطرتين اعلاه ذيلاً للائحة مبيع املاك الميري واشير باجراؤه مقتضى ذلك فبانه عليه لزم تحريره لمئوية ما ذكر واجراؤه مقتضى ما تقرر اعتباراً من تاريخ ورود افادة المجلس المشار اليه للمالية عددا ما يكون تصحيح من المالية بالتسليم فيه لغاية التاريخ المذكور

املاك الميري الحرة - مشورتاريخه ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ بيان تفصيلات ما يلزم اجراؤه بالنسبة للمادتين المستجدين ذيلاً للائحة مبيع الاملاك

بيان ما يلزم اجراؤه بالنسبة لايجاد المادتين المستجدين الآن علاوة على مواد لائحة مبيع املاك الميري ليكونا ذيلاً للائحة المحكي عنها كما صدرت بذلك المادة رئاسة مجلس النظائر المالية الرقيقة غرة ربيع الاول سنة ١٣٠٠ غرة ٢٢ وورودها اليها في ٢ الشهر المذكور وتسلمت لقسم الاملاك في ٧ منه وصار نشرها واعلانها للجهات بتاريخ ٨ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ الموافق ١٧ يناير سنة ١٨٨٣ (اولاً) ان الذي سبق رمي مزاد مبيعه بمجلسات القومسيونات والجهات الصائر فيها المبيع وتقدمت عنه قرارات للمالية ونظارة المالية اصدرت تصريحات عنه في مسافة الايام التي بين تاريخ ورود افادة رئاسة مجلس النظائر وبين المحرراخيراً من المالية لتلك الجهات على صورة المادتين المحكي عنها سواء كانت تلك التصريحات بتسليم المبيع وقبض ثمنه او باعادة مزاده بالطريقة التي كانت جازية من قبل صدور المادتين المذكورتين هذا يتبع الاجراء فيه طبق ما صدر عنه (ثانياً) قرارات القومسيونات التي تقدمت للمالية من الجهات عمارسي مزاد مبيعه بها قبل وصول المادتين السالف ذكرهما اليها ولم تحرر عنها من المالية الى الآن بالمبيع او علمه هؤلاء الميري النظر فيها بنظارة المالية والذي يترأى بها الاقرار



( ١٨٨٣ )

( ١٨٨٣ )

على مبيعه والتسليم فيه تصدر التصريحات اللازمة عنه والذي يترأى لزوم إعادة اشهار مزاده بغيره عنه باعادة الاشهار حسب الكيفية التي كانت جارية قبل صدور هاتين المادتين ( ثالثا ) القرارات الموجودة بالمالية تحت التحرير عنها ولن كانت عن جلسات تواريفها متقدمة على تاريخ ورود افادة رئاسة المجلس المتني عنها الا انه من حيث اعتبار العشرة ايام التي يجوز الزيادة فيها بالمالية هي من تواريف ورود افادات الجهات اليها وتلك الافادات واردة لما الآن فصار لا مصدر التصريح عنها الا بعد مضي عشرة ايام من تاريخ ورود افادة كل جهة اليها واذا وجد من يزيد في شيء منها بالمالية قبل انتهاء العشرة ايام المذكورة يقبل منه ويعامل بمقتضى نص المادة المطبق عليها هذا الاجراء ( رابعا ) ان الذي يكون كتب عنه من المالية للجهات باعادة اشهار مزاده ويكون عقد جلسات مبيعه بمجئانه بعد تاريخ ورود افادة المجلس اليها تكون المعاملة نحوه في اخذ التأمين من يريدون الدخول في الزيادة فيه مع باقي ما يلزم اجراءه بخصوصه بالتطبيق للمادتين المحكي عنها ( خامسا ) الراسي مزاده بقومسيونات المبيع التي انقضت بالجهات قبل او بعد تاريخ ورود افادة المجلس للمالية ولم تتقدم قراراتها لحد وصول منشور المالية الى تلك الجهات بل بقيت تحت تقديم قراراتها عنها فهنا من حيث ان مزايده انتهى الحال فيها قبل وجود شرط دفع التأمين من كل مزايدي قبل دخوله في المزاد وسيكون استئذان المالية من طرف الجهات بعد صدور ذيل اللائحة المشتراط فيه اخذ التأمين المذكور فيكون الموافق والحال ما ذكر ان الاشخاص الذين عليهم آخر عطاء يؤخذ منهم تأمين باعتبار لمائة عشرة من الثمن الاخير وعندئذ تقدم القرارات المالية بالاستئذان عن البيع كالجاري ( سادسا ) القرارات المذكورة

عنها بالوجه الخامس قبله تبقى بالمالية مسافة عشرة ايام من تاريخ ورودها بدون تصريحات عنها حتى اذا كان احد يزيد في شيء منها في ظرف الايام المذكورة يقبل منه كما ذكر بالوجه الثالث قبله ( سابعا ) الجلسات التي تبتدأ بالجهات اعتبارا من تاريخ وصول تحرير المالية المحتوي صورة المادتين المحكي عنها اليها يتبع فيها الاجراء في اخذ التأمين ونحوه طبق ما في المادتين المذكورتين بالكيفية الآتية وهي — ان كل مزايدي عند دخوله في المزاد يدفع تأميناً يوازي قيمة عشرة في المائة بواقع اول عطاء يعطى منه ليصير قبول الزيادة منه بعد ذلك وهذا التأمين يبقى امانة بمخرصة الجهة التي فيها المزاد لحد تمام الزيادة بين الراغبين وعند اتمامها فالراسي عليه المزاد فقط يصير تكيل نوردي التأمين منه باعتبار عشرة في المائة بواقع قيمة ماري مزاده عليه وباقي التأمين الذي يكون صار اخذه من المزايدين الذي ماري عليهم المزاد يردهم بوائنه بعد قفل الجلسة وتقام المزاد فيها على خلاصهم — واما الذي يقدم زيادة ثانية بواقع عشرة في المائة على المزاد الاول في بحر العشرة ايام الجائر تقدم الزيادة فيها كما في المادة الاولى من ذيل لائحة بيع الاملاك فيكون دفع التأمين منه يوازي قيمة الثمن الاصلي والزيادة التي رغب تقديمها مثلا اذا كان الثمن الراسي به المزاد الاول مائة قرش والزيادة عشرة تكون بالجملة ١١٠ يؤخذ عليها تأمين احد عشرة قرشا وهكذا يكون اتباع الاجراء ( ثامنا ) عند صدور تصريح المالية بالتسليم للراسي عليه الزاد اذا تأخر عن سداد باقي الثمن في مسافة الثانية ايام المحددة لتلك بمادة ١١ من لائحة المبيع فالمديرية تجري مبيع العقار الراسي مزاده عليه على ذمته وان ظهر زيادة في الثمن فتكون تلك الزيادة حق الميري واذا ظهر عجز فالعجز يلتزم به كما في منشور المالية الرقم ٢٣ شوال سنة

(١٨٨٣)

(١٨٨٣)

٩٨ (مارس) منشور تاريخ ٣٨  
سنة ٩٨ (٢ أكتوبر سنة

٨٩) بقاعدة المارسة

قبل الآن كان جارياً بيع بعض الاملاك الميرية بالجهات بالمارسة على مقتضى بند ٤ من لائحة البيع المتروكة به انه اذا اطلق نظارة المالية مباشرة فمن كاف في قسم قبل الاعلان بطرحه في المزاد يجوز مبيع بالمارسة والمنشور الصادر بشده من دولتو رياض باشا ناظر المالية للجهات بتاريخ ١٣ شوال سنة ٩٨ وحيث ان البيع بالمارسة بالضرورة يكون مقصوراً في الغالب على قليل من الناس لعدم علم غايلهم بما هو جارٍ الممارسة فيه فلذلك رأينا لتوضيح القاعدة من الآن فصاعداً والاكتفاء على الصحيح علنا بعد اعلان المزاد بموافقة الاصول الجارية انما من كون بند ١٣ مقتضى ان الاراضي التي مقدارها اقل من عشرة افدنة المتداخلة في ملك الغير يصير بيعها بطريق الاولوية لملك الارض المتداخلة فيها ان قدم قبل فقل مضطربة فتح ظروف الزايدات ثماً تعادل قيمته اعلى عطاء تقدم فيها والاراضي التي مقام عليها ابنية مملوكة للغير او المحصص في القنارات المشتركة بين الحكومة والغير تباع كذلك بطريق الاولوية لملك الارض او للشريك في القناريه انتمى يوم الجلسة يصير طلب منشور مجاوري العروض للبيع فيها او وكلائهم بمقتضى مكاتبات رسمية تتحررهم من المديرية قبل يوم الجلسة بمسافة ايام كافية لحضورهم او تبين وكلاء من طرفهم ويشترط عليهم انه اذا حصل تأخير عن الحضور في الميعاد بعد ذلك كف يد حياً للتراجع وقطعاً للاشكال. ولذا صدر لنشر لجهات اللزوم وهذا لاسدكم للمعل بمقتضى

( ارمال رقم ٣٠٠٠ سنة ١٣٠٠ )  
املاك الميري الحرة - ١٣٠٠ ( ١٤ ديسمبر سنة

١٨٨٢ ) بدخول املاك ووجودات احمد عراي وطلبه عصمت وعبد العال طهي ومحمود ساي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويقترب ساي في ملك الحكومة ويبيع جميع ذلك ويخصمه لاسد الترضيات

( نحن خديو مصر ) بعد الاطلاع على الاحكام الصادرة من المحكمة العسكرية بتاريخ ٢٢ و ٢٦ و ٢٩ محرم سنة ١٣٠٠ الموافق ٣ و ٧ و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وبعد الاطلاع على اوامرها الصادرة بتاريخ ٢٢ و ٢٦ و ٢٩ محرم سنة ١٣٠٠ الموافق ٣ و ٧ و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وبعد اخذ رأي مجلس نظارنا امرنا بما هوأت ( م ) ا املاك ووجودات احمد عراي وطلبه عصمت وعبد العال

٩٨ وان كان السج يزيد عن التأمين الذي يكون صار تاديبته من طرف الرامي عليه المزاد بواقع للاية عشرة فالزيادة تحصل منه كما اذا نقص ايجز عن كمية التأمين فيرد اليه الذي تبقي من التأمين بعد احتساب العجز المذكور - لما صدرت افادة رئاسة مجلس النظار للاية رقم عشرة ربيع الاول سنة ١٣٠٠ غرة ٢٢ وورودها اليها في ٢ الشهر المذكور بالموافقة على علاوة مادتين ذبلا للائحة مبيع الاملاك الميري المتضمن مقتضاها دفع تأمين عن يريد الدخول في المزادات بواقع اول عطا يعطى منه وقبول الزايدة ممن يرغبها في ظرف عشرة ايام واذا كانت تقديم الزايدة المذكورة الى قومسيونات المبيع يكون في بحر العشرة ايام التالية لرسم المزاد الاول واذا كان تقديمها للاية يكون في ظرف عشرة ايام من تاريخ ورود الاستدثالات اليها من الجهات بحيث يكون التأمين بواقع عشرة في المائة وكذلك قيمة الزيادة الاخيرة تكون بهذا الاعتبار حسب التفاصيل الموضوعة بالمادتين المحكي عنهما فكان تحرر للجهات التي فيها الزايدات عن الاجراء بمقتضى ما تقرر بالمجلس المشار اليه اعتباراً من تاريخ ورود افادته المثني عنها الا انه من حيث ورد للاية جملة قروات مما تقدم مرسى مزاداته بالقومسيونات بنواريخ سابقة على تاريخ ورود افادة المجلس الذي هو ٢ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ ومن الاقتضاء اعطاء صورة تفصيلات مما يجب اجراؤه في ذلك وعلم جهات المبيع بها فالذي استصوب اجراؤه فيما ذكر توضيح في الثانية اوجه الموضحة بهذا الاجل تنوير المسئلة وسير العمل بالجهات على نسق واحد وانتمى النشر بهذا المضمون وبالجملة ان تتم للعمل بمقتضى ما مع ملاحظة باقي الاوجه للمينة ومدينة بالائحة المبيع والمنشورات التعمه لها في كل الاحوال ليكون العمل بطريقة مستوفية في ربيع الاول سنة ١٣٠٠ ويأيناز سنة ٨٣

(١٨٨٣)

(١٨٨٣)

حلي ومحمود سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي منقولة كانت او غير منقولة واملاكهم وموجوداتهم التي اشتروها او صنعوا يدعهم عليها ومتينة ياساء غير اسماهم وكذلك الاملاك والموجودات التي تصرفوا فيها بالهبة او بالبيع بطريقة مصطنعة صارت ملكا للحكومة ولا يميز لهم من الآن فصاعدا ان يمتلكوا اي ملك من اي نوع كان في الاقطار المصرية بطريق الارث او الهبة او البيع او بأي طريقة كانت - ويترتب لهم سنويا راتب تقدي بقدر الضروري لميشتهم فقط (٢) املاك وموجودات احمد عرابي وطلبة عصمت وعبد المال حلي ومحمود سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي منقولة كانت او غير منقولة بصير يعها وما ينتج من هذا البيع بعد التصفية يخصص لسداد التعويضات التي تستحق لمن اصابوا بالحوادث الثورية. املاك الميري الحرة - منشور من نظارة المالية في ٩ جاسنة ١٣٠٠ (١٨) مارس سنة ١٨٣

قد كان تصور للجهات عن تفوقهم الاملاك بالمالية واحالة اشغاله على قسم الايرادات وايصال طريقة النشر والاعلان مباشرة من طرف الحكومة بما يقع من املاك الميري وانه اذا كان احد يرغب شراء شيء منها وقدم عنه طلبا يجري اللازم فيه حسبا هو واضح بما صدر من رئاسة مجلس النظر المبعوث صورته للجهات وبالجملة لطرفه والان وردت افادة للمالية من بعض الجهات ودمها طلبات مقدمة لها من مذكورين يرغبون فيها شراء اطيان وعقارات من الاملاك الميرية بجملة نواحي وترغب مكانتها بما يوافق ولا نظرت هذه الطلبات ونجدت خالية من تقدير الايمان المرغوب بها الشراء وبعضها بما هو وارد بالجدول المعرض ما فيها للبيع والبعض غير وارد وحيث ان النشر مما يكون غير وارد بالجدول فضلا عن عدم

ايفاض ائتمانه بمجرد هذا الطلب ربما يتضح بعد النشر والمرى والتصريح انه ليس من املاك الميري الصريحة او من المنافع العمومية او غير ذلك مما يلزم عليه حصول النشر بدون فائدة فمثل هذا يلزم انه عند تقديم الطلب عنه تجري الجهة الموجودة فيها التحريات اللازمة عنه من طرفها وحصره وتحريه كشف بمقداره وحدوده وما يساويه من الايمان كما كان جاريا ويقدم للمالية بالافادة لاجل طبعه ونشره بصفة تكميل للجدول وبهذا ينظر في شأن الطلب اما اذا كان الطلب من ضمن الوارد بالجدول المعرض ما فيها للبيع فيحت ان ما هو وارد بها من الاملاك بمقاديره تحت غمر متسلسلة بايفاض ائتمانه يلزم ان يكون الطلب المذكور موضحا فيه وجود المطلوب تحت اي غمرة واي غمرة يثمن بقدرها فيه مع ايفاض الجهة الموجود فيها القار وبصير الاستثنان عنه من المالية حتى بعد نظره بها تصرح بما يوافق وبناء عليه لزم نشره للجهات وبالجملة الاجراء بموجب

املاك الميري الحرة - قرار من مجلس النظر في ٩ جاسنة ١٣٠٠ (١٨) مارس سنة ١٨٣

بالمجلس المنعقد في يوم الاحد ٩ جنادي الاول سنة ١٣٠٠ (١٨ مارس سنة ١٨٨٣) صارت المذكرة فيما اذا كان يوافق الاستثمار على بيع املاك الميري الحرة او بصير توقيفه او يجري تعديل القاعدة المتبعة الآن في البيع ولا تلاحظ من ان المصاريف المترتبة على اجراءات البيع المذكور تبلغ الآن خمس القيمة المتصلة من المباع وان هذه المصاريف جمعة جدا خصوصا وان الحكومة ليست مضطرة الآن لبيع ما تبقى من املاكها المذكورة فتقرر الفناء قسم الاملاك الموجودة بنظارة المالية واحالة اعماله على قسم الايرادات بها واخذ ما يلزم لها من غلال قسم الاملاك المذكور بقدر

(١٨٨٢)

(١٨٨٣)

الضرورة وأنه من الآن فصاعداً تبطل طريقة الاعلان والنشر مباشرة من طرف الحكومة عما يراد به من الاملاك المذكورة انما اذا رغب احد مشترعي عقار منها وقدم عنه طلباً للتدريية او للحفاظ انكائن بدائرتها ذلك المقار اولنظاره المالية اذا كان بالمحرورة فظارة المالية تجري طرحه في المزاد واستيفاء الاجراآت المنصوص عنها في لائحة البيع الى ان يرضي فيه المازاد وبناء عليه لازم تحريره لمساعدتهم لاجراء مقتضى ما تقررو

املاك الميري الحرة — منشور من نظارة المالية في ٢٤ جاسنة ١٣٠٠

(٢ ابريل سنة ٨٢)

تقدم النشر للجهات في ٢٨ مارث سنة ١٨٨٣ بناء على ما صدر من رئاسة مجلس النظار المالية بتاريخ ٢٣ مارث سنة ١٨٨٣ نمرة ١٨٠ عن لغو اسم املاك الميري واحالة اعماله على قسم الايرادات بالمالية وابطال القاعدة المتبعة في البيع من حيث الاعلان والنشر مباشرة من طرف الحكومة مما يراد فيه من املاك الميري والاكتفاء بانه من الآن فصاعداً اذا رغب احد اشتراء شيء من ذلك وقدم عنه طلباً يجرى به طرحه في المزاد واستيفاء الاجراآت المنصوص عليها في لائحة البيع كما هو مبين بالكيفية الموضحة فيما صدر — ولكون الجهات التي بها عقار للميرى ومعرض للبيع اجرت النشر والاعلان عن تحديد جلسات لبيع بعض العقار المذكور على ما كان متبعاً قبل ان يصل اليها النشور السالف ذكره وبعض ذلك المقار حلت مواعيد جلساته وجرت عنه الزايدات اللازمة وباقى تحت استئثار بالمالية عنه والبعض تحت حلول مواعيد جلسات بيعه ومن المعلوم ان ما يكون تحددت مواعيد لانتقاد جلسات بيعه قد صار النشر عنه لكافة جهات الحكومة وبالوقائع الرسمية وانحرافات الاهلية المعتاد نشر ذلك بها وعلى مقتضى ما ذكره فان الراغبين في شراء شيء

من ذلك يتوجهون بالطبع لقومسيون البيع في اليوم المحدد لجلسة الزايدات فضلاً عن ان بعض المقارات اعيد مزاده بناء على زيادة المشر ودفع الديون يتى من رغب الزايدة فيه ثانياً وبهذا يكون من الاقتضاء ان الحكومة تتم مزادات ما اجرت النشر عنه — فعلي ذلك ينبغي ان السابق النشر والاعلان بمقد جلسات مزاداته في ابام معلومة يصير تتمم عقد جلساته واستئذان المالية عنه وعما تكون تمت جلساته ايضاً ويتارخيه صار النشر بما ذكر للجهات التجاري فيها البيع وبالجملة هذا للاجرام بما اقتضاء

املاك الميرى الحرة — منشور من نظارة المالية في ٢٤ جاسنة ١٣٠١ (٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

انه مع تعدد صدور المنشورات من المالية بدقته الانكفات لضبط وربط اجارات الطمان واملاك الميري وانتظام سير اجاراتها على حسب العمليات التي اوصفت بذلك المنشورات المترافقة منشوراً بعد منشور من سنة ١٨٨٠ الى هذه السنة فلم يزل بعض الجهات تأخر سير مراعاة ما يجب للفق من اجراء ما يلزم من الطرق فيما تكون اجاراته لم تصل الى حد القيمة او الى سوايق التأخير في العام الماضي قبل دخول اولن التزامة قلائل ربيع ما ينتج من التأخير واجهاد قاعدة للوقت الصافي الذي يساعد على استيفاء الزادات وكامل ما يلزم من الاجراآت والخارجات قد روي ان الجهات الموجودة بها الاطيان والاملاك اللازم تأخير ما ح مراعاتهم ما في المنشورات يتصرفون المدة من اليوم الذي يحدد في اعلانات اشهار التأخير لاجتماع الراغبين للزيادة الى اول السنة اللازم التأخير عنها ستون يوماً منها ثلاثون يوماً لاستيفاء الزادات والذي يصل الى اجاره للعام الماضي او ازيد ويترأى ان الاجمال بلغ حد القيمة يسل عه فصح عشرة ابام انظاراً لوجود من يرغب الزايدة فيع وإن وجد رغب بهم المازد بينه وبين من سبق العطاء منه في المسافة المذكورة وإن تأخر احد المزايد ان توجه وترك المازد ومنعت المشر ابام يعتبر ذلك كعه يد والجهات يكون لم الحق في التسليم لمن رسي عليهم المازاد وبعد هذا المعاد لا يقبل مازاد من احد انما ما

(١٨٨٣)

(١٨٨٤)

البيان واملاك الميري ارتكبت على حصول المائتات وتدمير الاجار في ظرف السنة او في آخرها بل ان تدمير الاجار يجري على التجدد من الجزائر فقط كما سلف ذكره وعلى ما يظهر حصول تصليب وزراعته من المستعبدات لمن تميم المديرية لمعاينة المستعبدات سنويا اولى وجود الزراعة في الاراضي ويكون ما لم يحصل تأجيرها وعلى ما يفتح زراعتها عتيا ايضا ولذا نرى في تاريخه للمدريات والمجتمعات لاتباع الاجراء حسبما ذكر ولزم تحرير هذا الحكم للمعونة وملاحظة الاجراء على ما اقتضاه

املاك الميري الحرة - منشور من مطبوعة

الداخلية في ٧ ذية ١٢٠١ (٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٤)

حيث انه يقتضى ما قرر مجلس الشظار ووردت ولما اعادة الرئاسة رقم ٢٧ شوال سنة ١٢٠١ بم ١٦١ انتفاض القوميين الذي تشكل لحصر وبيع املاك وموجودات احد عربا ورقائيه السنة 'احالة احواله على محافظة مصر وكب لسماعة عاقلها باجره مفتي با لقرار فلزم تحرير مطرتم للمعونة بذلك وفي تاريخه صار المصارف بالمجتمعات

املاك الميري الحرة - (قسم) قرار من

قسم املاك الميري على مصلحة الخارج من اول سبتمبر سنة ١٨٨٤

قرر مجلس الشظار ان يحول قسم املاك الميري الذي كان من ممتلكات ادارة الاموال المقررة بالمالية على مصلحة الخارج من اول سبتمبر سنة ١٨٨٤. وقد بعث بهذا القرار الى نظارة المالية في ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤ فبعت نظارة المالية حال ذلك التسميع احواله الى مصلحة الخارج في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ - وعلى هذا نشرت مصلحة الخارج الى جميع الجهات بان يلزم ان تكون جميع الممتلكات التي تنطبق على املاك معونة بمصران مصلحة الخارج بصفة مخصصة (نوع املاك) تحرير في ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤

املاك الميري الحرة - امر حال رقم ٥١٩

سنة ١٢٠١ (٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤)

نص (نوع تحرير مصر) حيث انه موجود في النظر المصري اراض ممتدة خالية غير متروكة بخلاف الاراضي التي خصصها قروسيوت

لا يكون وصل ايجاره الى السابق بعد الانتهاء لهذا يجري اللازم عنه في مسافة الثلاثين يوما الباقية الى اول السنة من نحو اعادة اشراره على ذات النواحي الموجود فيها الاطيان والبلاد الجاورة واجراء طرق التفتيش والترغيب وتأمين من يمتد للوقوف على اسباب حصر حصول الاجار للسابق ومخافة المالية ما يلزم في شأوه والحصول على الاذن منها بما يتبع اجراءه ليكون انتهاء حكمل اللازم عن ذلك والتسلم فيه لمن رسي عليهم بلزاد قبل حلول السنة بايام انما يكون الشروع في الانتهاء الاجلاني عن تأجير كامل الاطيان والاملاك قبل الستين يوما السالف ذكرها بعد كتابة ويكون بمحالة توجب التعميم من نحو درج ما هو مراد تتابع بالوقائع للصربية بواسطة اخبار الجهة قلم الوقائع وتوضح المعاد الذي يحدد لاجتماع الراغبين فيه بالجهة اللازم على المزايدة فيها ويكون المعاد على الاقل واحدا وثلاثين يوما وتعلن كامل نواحي المديرية بذلك ايضا مع وضع اعلانات عنه في شهر فقط بذلك النواحي الموجود فيها الاطيان والاملاك والمائتات التي توضح في اعلانات النواحي الموجود فيها ذلك ونواحي الجاورة تكون مستوفاة ناحية ناحية حوصا حوصا فقط قطعة اما الوقائع الصربية فيندرج فيها المقادير ناحية ناحية فقط وكذلك تسجل كل طرق التفتيش والترغيب في حال المزايدة بين الراغبين لوصول الاجارات الى حد القيمة مع التدقيق في عدم نزادات الا صحت يكونون مقدمين ويقدمون الصفات المتبعة قبل الدخول في المزايدة وبراى استيفاء اشتراطات التأجير حسب الاصول المتبعة من نحو بيان مواعيد السداد وغير ذلك ما يلزم مراعاته بالنسبة لموقع كل جهة ولا يسلم فيها رسي مزاده بالقيمة الموضحة الا بعد اخذ السنوات على ذات المستأجرين لا من مشايخ النواحي كما هو جار في بعض الجهات وتؤخذ ايضا الصفات استعانة لحقوق الميري بالحصول عليها في مواعيدما ويجمع هذا لاجراءات تكون عن كامل احيان الميري واملاكه المصورة بما فيها احيان الجزائر العلوم مفاديرها في السنة الماضية ولكن يموثر امام احيان الجزائر في اعلانات التأجير عن السنة الجديدة ان الممول عليه هو ما يظهر عند المساحة اما ما يفتقد من الاطيان في الجزائر فيجب التأجير عنه بالمعانة وتعتبر الاجار بعمرة من يمتد وقت ظهوره بالساحة وما عدا ذلك فلا يحصل ترك اعلان وإشهار شيء من كامل

(١٨٨٤)

(١٨٨٤)

الضريبة لسداد ديونها — وحيث ان هذه الاراضي هي  
 وبخاصة منه عدية التبعة مطلقاً ولنا بتسريحها ذات ايراد  
 بمساحة اثنان بعض مصاريف عليها يختلف مقدارها  
 بحسب اختلاف موقع كل قطعة وحالتها — وحيث انه  
 نظراً لما هو عليه القطر من الاحتمال لا يؤمل اقدار  
 الامالي على شراء اراض غير قابلة الزراعة ومن ثم لا يتأتى  
 استغلالها الاجنبية ومصاريف جسيمة مع انه لو اعطيت  
 من الآن بشروط ملائمة بحيث يسهل على الاهالي او  
 خلائهم ان ينقلوا من هذا الامر المصاريف اللازمة  
 لثرائعها لواد ذلك في ثروة البلاد زيادة عظيمة في  
 المستقبل — وحيث انه يجب تقرير الشروط التي تعطى  
 هذه الاراضي بموجبها — فبناء على ما عرضه علينا مجلس  
 نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما  
 هو آت — (م) ١ تقسم هذه الاراضي الى ثلاثة درجات  
 (اولاً) الاراضي الغير مزروعة التي لا يقرب على  
 استغلالها صمريات ولا مصاريف جسيمة (ثانياً) الاراضي  
 الملتصقة بالاراضي المستغنى التي يستغرق اعدادها للزراعة  
 مصاريف باهظة (ثالثاً) الاراضي المروونة بالميراني  
 التي يترتب على استغلالها مصاريف كلية فضلاً عن  
 التكاليف الناشئة من انشاء المصارف والجسور وغير  
 ذلك — (م) ٢ لا يدخل في الثلاث درجات المذكورة  
 قبل اراضي الجزائر او شواطئ النيل او شواطئ البحر  
 ولا الاراضي المحرقة الناتجة من زيادة المساحة وليس عليها  
 اموال مقررة ولا كافة الاراضي الداخلة ضمن زمام البلاد  
 او الاراضي المخصصة للتصفيح ولا جميع طول السباح  
 المنتفعة منها اهالي البلاد منتفعة عامة ما دامت الاتربة  
 المنتفع بها للسباح باقية فيها — (م) ٣ تعطى اراضي  
 الدرجة الاولى بدون تقرير اموال عليها لمدة لا تتجاوز  
 ثلاث سنوات وتحديد تلك المدة يكون بمرقة مندوب  
 يعين من مصلحة التاريج بناء على امر من رئيس مجلس  
 النظار ويرفق مع المندوب المذكور مخدم من اهل الخبرة  
 وبعد انتفاء هذا المبدأ ترتبط على هذه الاراضي سوا  
 سكان مزروعة كلها او بعضها الضريبة الملائمة لحالتها  
 حسب تقدير قوميون يؤلف من العهد ومن مندوب  
 من التاريج تمت رئاسة المدير بعد ان يصدق مجلس  
 النظار على التصديق المذكور — (م) ٤ تعطى اراضي  
 الدرجة الثانية بدون تقرير اموال عليها لمدة يصير  
 تحددها ايضاً بعد المعاينة بشرط ان لا تتجاوز ست  
 سنوات — وبعد انتفاء هذه المدة ترتبط الاموال

عليها بالطريقة المنو عنها في شان الحياض الدرجة الاولى  
 في المادة الثالثة — (م) ٥ تعطى اراضي الدرجة الثالثة  
 بدون تقرير اموال عليها لمدة لا تتجاوز عشر سنوات —  
 وبعد انتفاء هذه المدة ترتبط الاموال عليها حسب المنون  
 في المادة الثالثة — (م) ٦ على الأشخاص المعني لم من  
 هذه الاراضي ان يتقدموا لسكان القوانين واللوائح التي  
 قررها الحكومة والتي ستقرها بشأن الاراضي المذكورة  
 (م) ٧ يجب على كل من يرغب استغلال ارض خالية  
 غير مزروعة بالشروط السابق ذكرها ان يقدم طلباً  
 بالسكناء الى رئاسة مجلس النظار مهتما فيه اسم المحض  
 الصكائبة وذلك تلك الارض ولتقدير الذي يرغب ورعه  
 بحيث يقدم الطلب السابق فالسابق فان تساوى طلبات  
 في آن واحد قدم الاقرب من جهة الاطيان فان تساوى  
 في القرب او العهد يترجح بينها — اما الاطيان المنوط  
 فيها عربان فعطى لهم بالاولوية متى طلبوها والاطيان  
 التي من الدرجة الاولى حيث انها لا تحتاج امتناعات كثيرة  
 في تصليحها وعلى هذا يلزم تجزئتها لتسليم الانتفاع بها فلا  
 يعطى منها لمؤخذ زيادة عن ألف وخمسمائة فدان — (م) ٨  
 يبينه رئيس مجلس النظار على مدير التاريج بصيغة  
 مندوب من قبله لحاسة الارض المطلوبة ويحدد بها حدود  
 من حجر واعلان الكيفية لرئاسة مجلس النظار — (م) ٩  
 يصور جرد قطعة الارض على حسب حالتها في احدى  
 الثلاث الدرجات المذكورة ويجري عليها للطلبة  
 بمرقة مندوب من المديرية وتعطى له حجة مشتملة على  
 الشروط المطاة تلك الاطيان بموجبها بعد تصديق  
 مجلس النظار

املاك الميري الحرة — امحال رقم ١٧ م سنة ١٣٠٢  
 (٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٩ ذي القعدة  
 سنة ١٣٠١ (٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤) — حيث ان  
 مقدار الاراضي الخدم طلبات باخذها ينيف على المليون  
 فدان ويغزو مساحة الاراضي السكن اصطلاحاً الآتية  
 وحيث ان النظر في هذه الطلبات وتحتيقها واجراء ما  
 تقتضيه الاعمال الادبائية يستغرق زمناً طويلاً — فبناء  
 على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس  
 شورى القوانين امرنا بما هو آت — (م) ١ لا تقبل  
 طلبات باخذ اراضي من بعد تاريخ نشر امرنا هذا — (م) ٢  
 الطلبات السابق تقديمها يجري ما يلزم فحوا طبقاً  
 لاحكام امرنا المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

(١٨٨٦)

(١٨٨٦)

يؤمن ان يكون مينا بالنسبة في الرسوم المترو عنها في المادة الاولى من ذكره ١٢ أكتوبر سنة ٨٦ مساحة وحدود وموقع كل قطعة وان يلحق هذه الرسوم جدول واضح فيها بالتفصيل الجهات الموجودة بها وهذه الاملاك وغرة كل قطعة منها ومساحتها والتميز القدر لها او اثنين (الذي يتخذ اساسا لها في المزداد وقيمة الاموال التي تربط عليها بد البيع كما ويثبت ان يكون واضحا بهذه الرسوم والجداول الاراضي المخصصة بمرقة الحكومة للتمتع العمومية مثل الترع والجسور والطرق وخلافه هذا وان اثنين الذي يتخذ اساسا في المزداد يصير تقديره بمرقة القوميسون المترو عنها في المادة الخامسة (م) ٣ لا يصير نشر الرسوم والجداول الا بعد مراجعتها بمرقة مصلحة عموم التاربع والتصديق عليها من ناظر المالية بعد اخذ رأي نظارة الاشغال ثم يصير وضعا تحت طلب السوم ليطلع عليها اما في البنادر والمحافظة الكافة بما تلك الاملاك او في مصلحة عموم التاربع وتباع جداول كل مركز بواقع قرش صاغ التسعة (م) ٥ الاراضي المقتضا المدلة للبناء الكافة في المدن والقرى والوجود بامصلحة تنظم يصير عمل رسما بمرقة مصلحة عموم التاربع ويصدق عليه من ادارة عموم التنظيم (م) ٥ يصير تقدير اثنين الذي يتخذ اساسا في المزداد عن كل قطعة بمرقة قوسيونات خصوصية تشكل لذلك - بالمحافظة في كل مدينة والبلديات في كل مركز او قسم) وهذه القوسيونات يتربك كل منها من خمسة اعضاء بينهم المدير او المحافظ ويصير تشكيلها على الصورة الآتية (اولا) في المحافظات والمدن الموجودة بما مصلحة تنظم من مندوب من طرف المحافظة بصفة رئيس ومندوب من مصلحة عموم التاربع ومندوب من طرف مصلحة التنظيم واثنين من اصحاب الاملاك الجلسيم بصفة اعضاء (ثانيا) في المديرية والمراكز والاقسام من مندوب من طرف المديرية بصفة رئيس ومندوب من مصلحة عموم التاربع وثلاثة من عهد المديرية بصفة اعضاء (م) ٦ المختاري لملك الميري الحرة حق الملكية المطلقة في العين اغاضرب على الاراضي المقررة ابتداء من يوم استلامها مال تتدد قيمته في قاعة المزداد ٧ (م) يصير بيع املاك الميري الحرة في المزداد العمومي ومع ذلك لجلس النظر الحق في ان يبيعها بالممارسة (م) ٨ املاك الميري الحرة يصير اشرافها بالزادما رأسا من قبل ناظر المالية او بناء على طلبات تقدم من مشراها بشرط ان الواجد التي تتحدد للمزداد لا تكون اقل من عشرين يوما ولا اكثر من ثلاثين وذلك من تاريخ اعلانها بالمزداد وان اثنين الذي يتخذ اساسا للمزداد يكون اعلابها بشرط ان لا يكون هذا اعلابا اقل من اثنين المقدري الجدول اما القطع التي تطرح في المزداد من قبل مصلحة رأسا فائين

## املاك الميري الحرة - منشور اصدرته نظارة

المختانية في ٨ القعدة سنة ١٣٠٢ الى المحاكم الشرعية بيان ما يجريه في كتابة صحيح الاطيان الخارجة عن الزمام الصادر باعطائها لمن يطلبها المذكور في الحديدي الموزع ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٦ وهو

قد صدر المذكور في الحديدي الموزع ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٦ بالترخيص باعطاء الاطيان الخارجة عن الزمام لمن يطلبها با كيفية للفصل بالذكر في المشار اليه وبالنظر لتوسط نظارة المختانية في بادئ الامر في التصريح بتحرير صحيح لبعض المعلى لم قد توقف بعض القضاة عن اخراج صحيح لآخرين ممن لم يصدر عنهم تصريح من هذه النظارة مالم ترخص له بذلك وبمضى القضاة طلب معرفة ما يؤخذ من الرسوم على ماله الصحيح وحيث ان استيفاء الاجراءات المقررة في هذا النوع من مخصصات مصلحة التاربع والمديرية الواقعة في حارضا الاطيان وفق استوفيت هذه الاجراءات وطلبت للمديرية من قاضيا توقيع الموضع الشرعي واجراءه مستوفيا للشرائط الشرعية والروابط النظامية والرسوم اللازمة يجب عليه اخراج اللجنة لاسماها بالنسبة لخصوص لائحة المحاكم الشرعية بلا توقف على استئذان من جهة ما اما من جهة الرسوم للادام اخذها على تلك الصحيح والاوراق التسعة الاربع كتابتها فيها فمن حيث ان القاعدة التي كانت متبعة في الصحيح التي تحرر بالاراضي المختانية الاطيان المذكورة التي كان جاريا اعلابها مجابا على مقتضى القرار السابق صدوره من مجلس شورى التواب هي كتابتها في اوراق صحيح متسوقة خالية عن وضع مبلغ فكذلك كتابة صحيح الاطيان السالف ذكرها تكون في اوراق متسوقة من هذا النوع ولا يؤخذ عليها من الرسوم سوى رمسى بالضبط والتحرير وقد هما ستون قرشا وبناء على هذا قرر سم التشر للمحاكم الشرعية بذلك الاجراء في جميعها على الوجه المشروع

## املاك الميري الحرة - اعلان من نظارة المالية

صاد في شهر يونيو سنة ٨٦ فريادة تراكم الطلبات المختصة باخذ الاطيان من اراضي الميري بدون مقابل فجلس النظر قرر بجلسته المتقدمة في يوم ٢٧ مايو سنة ٨٦ عدم قبول طلبات من هذا القبيل في المستقبل بالنسبة لالة المالية الرامنة يكون سلام

## املاك الميري الحرة - ترجمة لائحة مصدق عليها من مجلس النظر في ٢٧ نوفمبر

سنة ١٨٨٦

(م) ١ تباع بالمزداد العمومي جميع املاك الميري الحرة من بجاني واناضي ايا كان عمل وجودها ماعدا ما يكون مخصصا منها للمصالح العمومية والاطيان المتخلفة من طرق البحري الخواص التي لم يكن لها حدود ثابتة قاضا تبقى على ذمة الحكومة (م) ٢

(١٨٨٦)

(١٨٨٦)

الذي يتخذ اساساً لها في الزاد يكون ذات المقدر لها في الجدول (م) ٩ يصير اعلان السوم من مع هذه الاملاك بواسطة اعلانات تنشر في الجرائد الرسمية وتوضع على ابواب المحافظات والمديريات وفي التفتش المشهورة بالجهة الكائن بها المقار ويرسم ان يكون واضحاً بهذه الاعلانات غرة وساعة وحدود وموقع كل قطعة واسم لبلد الموجودة بها والتمن المتخذ اساساً لها في الزاد سواء كان الزاد في الجدول او اهل طاء يقدم عنها المعلنين في المادة السابقة ويتبين ان يكون مبنياً ايضاً في هذه الاعلانات قيمة الاروال التي تربط على تلك المقارات واليوم والساعة المصنان لفتح وقفل جلسات الزاد (م) ١٠ يصير تقدم الطوائف الى المديرية او المحافظة حسب موقع المقار ويرسم ان تكون هذه الطوائف عمدة بواقع المقاسات المتدنية بالجداول اما بالقدان او بالتر او بالذراع او عن السلك باكمل وكل طاء لم يكن مصححاً بشهادة مثبته دفع ثمانية قدره عشرة في المائة من الثمن السرفوب المشتري به يعتبر لائياً ولا عمل له (م) ١١ يشكل في بندر كل مديرية او محافظة موجود بها املاك للميري ومقتضى بيها قوسيون يركب كلاً في

في المحافظات — من المحافظ او في غياه من وكيل المحافظة بصفة رئيس ومن القاضي او نائبه ومن مندوب من مصلحة التنظيم ومندوب من الخارج — في المديرية —

١ من المدير او في غياه من وكيل المديرية بصفة رئيس ومن القاضي او نائبه ومن مندوب من مصلحة الخارج — ومع ذلك في المدن او القرى الوجود بها مصلحة تنظيم يلزم ان يضاف على القوسيون مندوب من طرف هذه المصلحة — (م) ١٢ يتولى قوسيون الجهة الطابع بها المقار المطروح للبيع الطوائف التي تقدم اليهم من الرايدين بعد دفعهم للتأمين المئين في المادة العاشرة ويصير من كل قطعة مطروحة للبيع قائمة مزاد خصوصية تكتب فيها الطوائف التي تعلق عنها اولاً بأول (م) — ١٣ يأسر رئيس القوسيون في ذات يوم الزاد او على الأكثر عند اقرب هذا اليوم بقفل الزاد ويحل محضر بذلك فاذا وجد ان الطاء الاصل ملوياً او يزيد عن الثمن المتخذ اساساً في الزاد فيقرر القوسيون بمائتها بتسلم القطعة لصاحب هذا الطاء وعلى له صورة من محضر الزاد تقوم مقام حجة عليك بشرط مراعاة احكام المادة ١٥ اما اذا كان الطاء المذكور من العكس اقل من الثمن المتخذ اساساً في الزاد فيجب على للمديرية ان المحافظ حال قفل الجلسات ان يتبادر بالرسال الحاضر وقتها الزادات الى مصلحة الخارج كي يصور عرضها بجمرة نظارة المالية على مجلس النظار ليقدر قبول هذا

الطوائف او صمه فاذا كان بعد مضي الثلاثين يوماً التالية لقفل المزاد ولم تعلن كتابة صاحب اهل على عطاء بقبول عطاء فيصير عطاء هذا لائياً ولا يكون له ادنى حق بإقامة دعوى ضد الحكومة بطلب عطل واضرار بل يرد اليه فقط التأمين الذي يكون دفعه — (م) ١٤ حدد حصول البيع سواء كان بالمزاينة طبقاً لاحكام المادة السابقة او بطريق المزاد يجب على المشتري ان يورد الى خزينة المصلحة او المديرية او المحافظة في المدة ايام التالية لاعلانه كتابة بقبول طلبه او ليوم جلسة المزاد بحسب احوال باقي ثمن المشتري كما والمصاريف المبينة بالمادة التالية وعند حصول السداد فالمصلحة ذات الشأن مكلفة بان تسلم المقار الى المشتري بان توقع السوم الشرعي ونجري تحرير النسخة بواسطة المحكمة باسم من يكون ربي طيو المزاد ما لم يعلن هذا كتابة وقت البيع بان لا يمكن الا وكلاً وان يعرف عن اسم موكله وبطلب ذكر هذا في محضر المزاد — (م) ١٥ ان لم يدفع المشتري في المدة المبينة في المادة الرابعة عشر باقي الثمن والمصاريف المدونة بالمادة ١٦ تسقط جميع حقوقه في المقار والتأمين المدفوع معه يصير حقاً للميري وهذا المصلحة مكلفة بان تسلم الاراضي للمشتري في بحر فهيرين من تاريخ سداد كامل الثمن وان لم يصير المشتري او وكيله لاستلام المقار في الثانية ايام التالية لتكليفه بالمحضر لذلك العرض فالمصلحة تتدبر كتابة المحضر في بحر ميعاد جديد قدره خمسة عشر يوماً فان مضى هذا الميعاد يكون المشتري ملزوماً بدفع الاموال المفردة على الاطوان المباحة اليوم من ابتداء تاريخ اول اعلان وان لم تكن الحكومة ان تسلم الاراضي المباحة للتباعد ليست مكلفة بايداعها فلا تكون ملزمة الا برد التأمين فقط مع فواته بواقع خمسة في المائة اعتباراً من يوم سداد باقي الثمن بحيث ان لا يكون للرأي طيو المزاد الحق بان يطالب الحكومة بأدنى مكافئة بأي سبب كان وبأي وجه من الوجوه — (م) ١٦ اذا وجد المقار المباح مؤتمراً وقت حصول البيع فيكون المشتري ملزوماً بقبول الايجار عن كامل مدته ويكون له الحق في قيمة الايجار من ابتداء يوم استلام المقار وفي مقابلة ذلك يكون مكلفاً بسداد الاموال المستحقة على هذا المقار من ابتداء اليوم المذكور وفي حالة ما اذا كانت الحكومة اخذت الايجار مقدماً فيجب عليها ان تدفع للتشيري ما يكون مستحقاً له من هذا الايجار — (م) ١٧ اذا ظهر في مفاص المقار الذي يصير اجراءه وقت التسليم فرق



(١٨٨٧)

(١٨٨٨)

سواء كان بالزيادة أو بالمعز من الخاضعين في  
اعلان البيع فيزاد الثمن او ينقص بحسب الفرق - (م)  
١٨ تعامل الحكومة والرايون من جهة باقي شروط  
البيع الغير وردة في هذه اللائحة طبقاً للقوانين المتبعة  
الاجراء في ذلك - (م) ١٩ جميع مصاريق نقل الملكية  
وتحرير النسخة ورسوم العقود تكون على طرف  
المشتري وفي مقابلة ذلك تحمل الحكومة مصاريق  
المساحة التي يصير اجراءها وقت تسليم القطر بمعرفة  
مصلحة التاريج ويجوز للمشتري ان يبرهنه وكيلاً  
وقت المساحة - (م) ٢٠ تبلغ اموال الميري الحرة  
بالحالة التي هي عليها مع مالها وعليها من حقوق الارتفاق  
بشروط ان لا يجوز المزوح على الحكومة بائناً  
من هذا القبيل - (م) ٢١ يجوز لجلس النظر تنزيل  
الانغان المدرجة في الجدول اذا تراءى له اوقية ذلك  
(م) ٢٢ كافة احكام اللوائح والقرارات والمشورات  
السابقة عن هذه اللائحة وتكون مخالفة لما تبقى لائحة ولا  
عمل لها - (ق) صدق مجلس النظر على هذه اللائحة  
بمجلسه المتعقد في يوم الاثنين ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٦

## املاك الميري الحرة

افادة وردة للمالية من رئاسة  
مجلس النظر مورخة ٩  
ربيع الثاني سنة ١٢٠٤ (٢ يناير سنة ١٨٧٢) مخ ٣ اذارة  
الله لدى المذاكره بالمجلس المتعقد يوم الاثنين ٢ ربيع  
الثاني سنة ١٢٠٤ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٦) في مسقة  
الاراضي البور والاطيان الموصوف من الحكومة والاراضي  
الخارجة التزام الجاري التصريح من المجلس ببيعها  
بالمزمنة لقرار ان يتم التصريح ببيع الاراضي المذكورة  
بهذه الطريقة للرايون والبرهان لغاية سنة ١٨٨٧  
حق كانت هذه الاراضي بجهات القمم وذلك رغبة في  
زيادة توطين وعاريتهم وبهذا يكون البيع بالفراد  
اي كان الشعبي هذا ومن المطلوب ان الاراضي  
الخارجة التزام التي سبق تقديم طلبات عن اخضاها يقتضى  
احكام الامر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ لا  
تدخل تحت حكمها الفراد بل انها تعلق لاطاليا بالاولوية  
بمقتضى احكام الامر المشار اليه اذا كان تقدم عن اخضاها  
طلبات قانونية بمقتضى الامر العالي المذكور

## املاك الميري الحرة

قرار صادر من نظارة  
المالية في شهر فبراير  
سنة ١٨٨٧  
بعد الاطلاع على قرار مجلس النظر الصادر بتاريخ

١٠ يناير الماضي (قرنا ما هو آت) - (د اولاً)  
قلم اموال الميري (الحرة) الذي كان تابعاً لمصلحة عموم  
التاريج (اي القلم الخاضع لبيمار وبع واصطفا اراضي  
طبقاً لاجرام ذكره ٩ سبتمبر سنة ٨٤) قد صار تعلقه  
وتبعية لادارة الاموال الحرة بنظارة المالية - (ثانياً)  
قد انيط موقتاً حضرة حاكم بك باقوم بادارة القلم المذكور  
مستور اصدوره نظارة  
املاك الميري الحرة - الحفاية الى المحاكم الشرعية

في ٢٣ شبان سنة ١٣٠٤

بتاريخ ١٢ رجب سنة ١٣٠٠ و ٢٢ من شهر من الظواهر  
للمحكمة الشرعية بما قرره مجلس النظر بتاريخ ٢٢ سنة  
١٣٠٠ (٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣) من مقالات من يشتركون  
اطياناً من اطيان قومسيون الانلاك الميرية على حسب دفتر  
التكليفات والشروط والقيود الذي صدق عليه المجلس من  
دفع الرسوم الميرية المقررة للمحكمة على تلك البايات  
بإشعار تحية في المائة بحيث لا يكتفون الا بدفع ثمن ورق  
الشفعة ودرم الكتابة ثم بالنسبة لصدور مباينة من القومسيون  
في قماريني لدى مندوب محكمة مصر الشرعية وطلبه رسومه  
تسليم على ذلك قد طلب القومسيون اعلان هذه المحكمة  
وباقى المحاكم بان المحاكمات المذكورة شاملة ايضاً للقرارات  
السببية الموجودة في الايالن المذكورة وانه وان سبق  
التصريح من هنا لمحكمة مصر المشار اليها بالاجراء في هذه  
الوجه في البايعة التي صدرت بما ولكن قيل تسميم الاجراء  
يبقى المحاكم قد اخذ ايضاً رأي مجلس النظر في ذلك وفي  
جلسة المتعقد بتاريخ ٢٦ جادى الثانية سنة ١٣٠٤ (٣١  
مارس سنة ١٨٨٧) صدق على مراءات الحفاية بالصفة  
المذكورة فبناء عليه قرر النشر للمحكمة بما ذكر وهذا  
لحضرتهك للعلم وللعمل بموجبه

## املاك الميري الحرة

(اراضي اميرية غير مترددة)  
اسر حال صادر في ١٧ يناير

سنة ٨٨

بناء على ما عرضه علينا فاطر مالية حكومتنا  
ووافقة رأي مجلس النظر اسرنا بما هو آت (م) ١  
المادتان الثالثة والثامنة من اسرنا الصادر في ١٩ ذي  
القعدة سنة ١٣٠١ (٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤) المتعلق  
بالاراضي الغير منزوعة المعطاة من الحكومة لعملائنا  
على الوجه الآتي (م) ٣ الاراضي التي صار طلبها  
بمقتضى احكام اسرنا الصادر في ١٩ ذي القعدة  
سنة ١٣٠١ (٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤) ولم يجز

(١٨٨٨)

(١٨٨٨)

تعددها لغاية الآن تعطى بدون تقرير اموال عليها لمدة تحددها بمعرفة مندوب من المديرية او من نظارة المالية ويرفق مع المندوب المذكور عمده من آل الخيرة — وبعد انقضاء هذا الميعاد تربط على الاراضي المذكورة سواء كان مزروعاً كلها او بعضها الضريبة الملازمة لحالتها حسب تقدير قومسيون يوفد من مندوب من نظارة المالية ومن الصمد آل الخيرة تحت رئاسة مندوب خصوصي من قبل المدير بعد ان يصدق مجلس النظار على التقدير المذكور (م) ٨ تعين المديرية او نظارة المالية مندوباً معه مساح يكلف بمساحة الاراضي وتعددها بمحدود من حجر ويجوز للمندوب المذكور تقريراً في شأن ذلك لنظارة المالية وهي ترفعه الى رئاسة مجلس النظار

املاك الميري الحرة — منشور صادر في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٨

قد استصوبنا ان الاطيان والاراضي الاميرية المنصوص عن كيفية بيعها في المادة الثالثة عشر من اللائحة الصادرة في ٢٢ نوفمبر سنة ٨٦ يتبع فيها ما هوأت — بصير الاشتراط في اعلانات اشهارها وقوائم مزاداتها بان الحكومة تحفظ لنفسها الحق في ان تقبل او ترفض اعطاء يوسي به المزايد وفي حالة رفض اعطاء لا يكون لصاحبه حق في شيء ما سوى رد التأمين المدفوع منه اليه — وطلبه يلزم تدوين ما ذكر في اعلانات الاشهار وقوائم المزادات التي تصدر من الآن فصاعداً او بعد قفل الجلسة وعمل محضر قومسيون البيع مدوناً فيه هذا الشرط ايضاً يقدم به في اليوم التالي للجلسة لنظارة المالية للنظر فيها وصديقه ما تراه

املاك الميري الحرة — قرار صادر من نظارة المالية في ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٨

بعد الاطلاع على النوتة الافرنكية المرفوعة من حضرة يوحنا بك باخوم مأمور ادارة املاك الميري

الحرة بتاريخ ١٦ يونيو سنة ٨٧ غرة ٢٢ فيها يختم بقلم النيابة الاميرية وبعد الاطلاع على مذكرة اخرى مرفوعة من حضرة ايضاً مودعة ٢٤ مايو سنة ٨٨ غرة ١٣٥ افرنكي تختم باعمال ذلك القلم وعلى ملحوظات سمادة وكيل المالية الواقعة عليها وعلى المحقق المشغل على انجابه حضرة المأمور انوما اليه على تلك الملحوظات وبعد الاطلاع على محرر نظارة الداخلية المؤرخ ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٠٥ و١٠ يناير سنة ٨٨ غرة ٢ تتضمن احالة القلم المذكور على نظارة المالية وعلى النوتة المرفوعة اليها ايضاً عما ذكر بتاريخ ٧ يوليو سنة ٨٨ قررنا ما هوأت (م) ١ الاطيان والعقارات التي آلت للقلم لغاية سنة ١٨٧٩ اغتالية المواع والمندورات المثبوت بملكيتها للحكومة تعتبر كاملاك الميري الحرة ويجوز بيعها واعطاؤها بدل معاش وتسري عليها احكام اللائحة المصدق عليها من مجلس النظار بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ٨٦ وللنشورات التمتة لها المختصة باملاك الميري الحرة (م) ٢ الاطيان والعقارات التي يتم تسويتها مما يكون واقعاً فيه نزاع وتحت التسوية وتصير خالية من كافة الشوائب يتبع فيها ما هو مدون بالمادة السابقة (م) ٣ مبلغ ٥٦٠٧ جنيه مصري و١٨٦ ملجم للملي للقلم بمجسات مصلحة بيت مال مصر لغاية ٢٤ يناير سنة ٨٨ من بعد خصم المنصرف منه لغاية الآن يضاف للارادات وما يتحصل من اثاث المبيوعات يضاف لاثان املاك الميري ومن الايجارات يضاف للايجارات (م) ٤ كاتب القلم ومعاونيه يستقر ابقاؤهما وحرف مرتبها البالغ قدره شهرين ١٤ جنيه مصرياً من ايرادات املاك المير مع ما يلزم من المصروفات المتعلقة به سواء كانت مثل قرويات حضارته او غير ذلك (م) ٥ يعتمد الاجراء فيما ذكر على مقتضى قرارتها هذا اعتباراً من تاريخه وعلى قسم املاك الميري الحرة اجراء مقتضياته فيه

(١٨٨٨)

(١٨٨٦)

( التابعة لها الارض ) بدون تأخير لاجراء ما يقتضي بمعرفتها لمنع وتوقيف العمل بالقوة - ومن يتمكن من التمدي باجراء البناء او احداث اي شيء باي قطعة من اراضي او اطيان الميري بدون ان يكون مستاجراً لها من الحكومة وبدون تصريح من الجهة التابعة اليها فانه يكون مكلفاً بإزالة البناء او ما يحدث بها بمصاريف على طرفه بدون توقف ولا معارضة ورجوع الارض لحالتها الاصلية كما كانت ويلزم ايضاً بما يشأ من ذلك من الفرر والتوصيات واذا حدث امر مثل ذلك ولم يمنع نكل من ذكروا من الحكام والمأمورين يكونون تحت المسؤولية حسبما يظهر التحقيق وعلى ذلك ينبغي على كل من المحافظين والمديرين ومأموري الدوائر البلدية اعلان هذا المشور الى جميع من ذكروا مع تعميم اعلانه بانحاء كل محافظة وكل مديرية لمطوية العموم به ومعالمتهم بمقتضاها

املاك الميري الحرة - ترجمة اسم حال صادر في ٢٦ فبراير سنة ١٣٨٩ (٢٦) ج سنة (١٣٠٦)

بعد الاطلاع على الرسم الذي وضعته ادارة اشغال مدينة الاسكندرية وبناء على ما عرضه ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار اسمنا بما هو آت (م) ١ تسليح قطعة الارض الكائنة على شاطئ البحر في المينا الشرقية بالاسكندرية ( المحدودة من الجهة القبلية الشرقية بالعارة المعروفة بوكالة دوسريكر ومن الجهة البحرية الغربية بالشارع الفاصل تلك الوكالة عن حارة الحكومة المعروفة بلوكسندة انكلترا القديمة ومن الجهة البحرية بالخط المار في امتداد الشارعين الموازيين المذكورين الذي تنتمي اليه حدود تلك القطعة البالغة مساحتها الف ومائة وثلاثة وسبعين متراً مربعاً ) من املاك الميرسي العمومية وتلقى بالاملاك الحرة

املاك الميري الحرة - مشور صادر من نظارة المالية في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٨ الموافق ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ لجميع المديرين والمحافظين غرة ١ تنوع تمدي اجراء البناء على اراضي الميري وعدم شغلها بشيء ما بدون وجه حق وهو

بناء على ما علم من التحريات الواردة للنظارة عن حصر الاطيان والاراضي الاميرية من ان البعض منها مقام عليه ابنية وعشش وتخاشيب ونحوها بمعرفة اشخاص بدون ان يكون يقدم رخصة من طرف الحكومة ولا مستندات يستدل منها على ملكيتهم - وبناء على انه لا يجوز البتة تجاري اي شخص كان على اجراء اي بناء على اراضي الميري او ان يشغلها بشيء ما الا اذا اذن له بذلك او يكون امتلاكها امتلاكاً شرعياً - وبناء على ان كل محافظ وكل مدير هو التائب عن الحكومة في المحافظة او المديرية الموكولة لمهدهته بمقتضى الامر العالي الصادر بتاريخ ١٣ اغسطس سنة ١٨٨٨ ( ٥ ذي الحجة سنة ١٣٠٥ ) - يعمين على كل مدير ومحافظ خاصة وعلى مأموري المراكز ونظار الاقسام ومعاونتهم وعمد ومشايخ ودلالة البلاد وصيارفها ومهندسي التنظيم والمراكز التابعين للمديرية وعلى مأموري ومهندسي الاقسام ( والاثمان ) التابعين للمحافظة ومشايخ الحواري والاثمان ومن هم منوطون بملاحظة املاك الميري بانحاء المحافظات والمديريات ودوائرهم وملاحظة هذا الامر بنهاية كل دقة واعتناء وعلى كل مأمور دائرة بلدية التاكيد على مأموري الاملاك بذلك ومنع كل من اراد الشروع في اجراء مباني او عرّب او عشش او تخاشيب او غير ذلك من غرس اشجار او انشاء جدران ونحوها في اي قطعة من اراضي الميري - وفي حالة عدم امكان اي ممن ذكروا منع هذا التمدي عليه ان يغير المركز او القسم ( او الثمن ) التابعة لدارته الارض في الحال ويعمل بوقته الحضر اللازم عنه ويقدم للمديرية او المحافظة

(١٨٨٦)

(تأجير ١٨٨٦)

املاك الميري الحرة - ترجمة اسرار صادر في ١٧ ابريل سنة ٨٩ (١٦ ش ١٣٠٦)

بعد الاطلاع على اسرار الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٠ ومادة ٨٤ من قانون التصفية وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ تفصل من الاملاك العامة وتلقى بالاملاك الخاصة قطعة الارض الكائنة بمدينة المحروسة الملاحة السراي الاسماعيلية الصغرى المحدودة بمحدود اربعة الحد البحري بعضه الشارع الموصل من ميدان الاسماعيلية الى كوبري قصر النيل وبعضه سراي الاسماعيلية والحد الثاني للسور الفاصل بينها وبين جنينة دولقو البرنس ابراهيم باشا والشرقي بعضه الشارع الموصل من ميدان الاسماعيلية الى مصر القديمة وبعضه سراي الاسماعيلية والقرني نهر النيل

املاك الميري الحرة - ترجمة قرار صادر من نظارة المالية في ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٩

بعد اطلاعنا على لائحة بيع املاك الميري الحرة المؤرخة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ وبعد اطلاعنا ايضا على القرار المصدق عليه من مجلس النظار بتاريخ ١٤ مايو سنة ٨٨ عن تعيين حضرة ديكسون بك ناظر اشغال املاك الميري الحرة بسكندرية بوظيفة رئيس القومسيون المعين لتقدير الثمن الاساسي للاملاك التي تباع بمحافظة سكندرية وحيث ان وظيفة ناظر اشغال املاك الميري الحرة بسكندرية قد القيت وصار تحويل اعمال الاملاك المذكورة على الدائرة البلدية - قررنا تعيين حضرة بامور الدائرة البلدية بسكندرية رئيسا للقومسيون المذكور وفي حالة وجود ما يتبع حضوره يكون تحت رئاسة وكيله

املاك الميري الحرة - اسرار صادر في ٢٩ اكتوبر سنة ٨٩

بعد الاطلاع على اسرار الصادر في ١٦ يونيو سنة

٨٠ وعلى المادة الرابعة والثمانين من قانون التصفية وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ سراي الرمل وما يتبعها من المباني والتشلاقات والاسطبلات والمحلات الكائنة بالرمل بمبوار اسكندرية انفصلت عن املاك الحكومة العمومية والحقت باملاكها الخاصة

املاك الميري الحرة - (تاجر) منظر صادر في ٢٩ اكتوبر سنة ٨٩

من نظارة المالية في ٥ أغسطس سنة ٨٩  
دلت وقائع الاحوال على ان الاطيان والاراضي الجارية اظهروا من حقوق الميري من الموضوع عليها ايدي الاهالي المستعملة بالزراعة او بوضع مباني عليها جار تقدير ايجاراتها ببعض الجهات على مدد سنوات ماضية من ابتداء وضع النسخ عليها اركانها على ارشادات مشايخ وعهد البلاد ومع حصول حصر تلك الايجارات على هذه الكيفية والمطالبة بتحصيلها حاصل تصرفي الحصول عليها وترتب على ذلك وقوع ارتباكات ومشغوليات بغیر ثمة - - وحيث ان قرار الجمعية العمومية الصادر عليه امر اجتماع سكان سعيد باشا في ٨ من سنة ١٢٧٧ الوارد ضمن مجموع اللائحة السعيدية مقتضاه تحصيل ايجارها بظهور زيادة باطيان الفيد من واضع اليد من سنة ظهورها التي هي سنة المساحة حيث لو كانت المساحة في آخر السنة فتكون المطالبة بايجار تلك الزيادة اعتبارا من اول سنة المساحة فقط بدون التثبت لتحقيق سوابق الزراعة - وحيث ان ما هو متبع ببعض الجهات من امر حسمان هذه الايجارات على مدد سابقة مما لا يوافق العدل والانصاف ومخالف لما هو منصوص بمجموع اللائحة السعيدية - فلاجل رفع المشغوليات الواقعة في هذا الشأن وانتظام سير العمل بكافة الجهات على نسق واحد وسهولة تحصيل حقوق الميزجي

قد ترآى وجوب الحاسبة على ايجار ما يظهر حقاً للميري من الاطيان الزراعية او الاراضي القضا اعتباراً من ابتداء سنة ظهورها فقط من مقتضى المساحة والتحققات التي تجري عنها وتحصيل ذلك من واضعي اليد بدون التفات لما تقدم من السنين الماضية عملاً بما نص القرار المشار اليه وتحرير شروط التأجير في الحال حسب التعليمات — ولاجل اتباع الاجراء في ذلك بحيث على وجه ما توضح اقضى تحريره للمطوية

ايجار اطيان وارضى الميري الحرة — منشور صادر الى مديريات ومنازل الوجه البحري في ٢٦ اغسطس سنة ٨٩

قد توعدت اجراءات الجهات في اعتبار مدد تأجير اطيان وارضى واملاك الميري فبعضهم جار تأجير الاطيان الزراعية على واقع السنوات القبطية والبعض جار تأجير الاراضي والاماكن على واقع السنوات الهلالية والبعض جار التأجير على هذا وهذا على واقع السنوات الافرنكية وحيث ان حسابات مصالح الحكومة هي جارية على واقع السنوات الافرنكية واتباع بعض الجهات في عمل التاجيرات خلافًا لما موجب لعدم استقامة احوال وضبط الحسابات فلاجل انتظام سير العمل على وتيرة واحدة بكافة الجهات واستقامة حساباتها قد ترواى موافقة اجراء التأجير على واقع السنوات الافرنكية بعد نهاية مدة اجارائها السابقة واول تأجير بصير اجراءه عن الاطيان الزراعية التي كانت موزعة بواقع السنة القبطية يكون عن عدة سنة وثلاثة شهور وثلاثي موافقة لختم السنة الافرنكية بملاحظة اضافة ما يخص المدة الزائدة عن السنة من اصل الايجار وكذلك ما كانت مؤجراً بواقع الشهور الهلالية من الاراضي والاماكن يلاحظ في امر ربط ايجارها ما يخص فرق الايام بين السنة الهلالية للسنة الافرنكية حتى لا يضيع شيء

على الحكومة باسباب تحويل قاعدة عمل التاجير ولزم تحريره للمطوية والعمل بمقتضاها .  
املاك الميري الحرة — (تأجير) منشور من وزارة المالية الى جميع الجهات في ٢ ديسمبر سنة ٨٩ وايضاً اقتداء من الاعمال عند عمل الكوتراتات بتأجير املاك البحري وهو

دلت وقائع الاحوال على ان الجهات مجرون احتساب اقلام اضافية على ايجارات اطيان املاك الميري مثل ثمن قوائم مزاد وسندات تممة رسوم تأجير وتسجيل بطرق متنوعة واعمال غير منتظمة وكل جهة متبعة في اجراءاتها غير ماهو متبع بالجهة الاخرى ارتكبا على السوابق كما ان بعض الجهات لم تقتصر في احتساب هذه الاضافات على ما يجري تأجيره بالزاد فقط بل انهم مجرون احتساب بعضها او كلها على ايجارات الاطيان التي توجد منزوعة بدون تأجير (سواء كانت جزئية او كلية) الجاري تقدير ايجارها بالمدينة على مزارعها وفضلاً عن وقوع الضرر من هذا القيل فانه واقع تاخير ايضا في استيفاء عمل الربط والتفصيل — وحيث ان اجراءات تأجير املاك الميري من الامور التي فهم الحكومة النظر في اصلاح شؤنها وتحسين حالتها وازالة التاخيرات والتنوعات الرافعة فيها — وحيث انه لهذه الغاية قد عملت قوائم مزاد وقوائم ثابت مدونة فيها الاشتراطات والقيود اللازمة باطلاع قسم قضايا المالية ومصارطها وارسال اللازم منها للجهات وتمين على كل جهة استيفاء ما يخصها من التسجيل كل ما منحور من القوائم الثابتة فيه — وحيث ان القصد من تحرير القوائم والقوائم الثابتات المذكورة انما هو ضبط وربط حقوق الميري لا غير — فلاجل انتظام وتسهيل هذا العمل فلا يستصوب اتباع الاجراء في ذلك حسب ما هو آت (اولاً) لا يفسر تكليفه المستاجر من الاث بدفع أي شيء نظير اثباته قوائم مزادات او سندات او قوائم ثابت تأجير او

(١٨٨٦)

(١٨٨٦)

رسوم تسجيل او تاجير (ثانياً) كل ما لزم تحريره من قوائم المزداد او القوتونات يكون صرفه مجاناً بدون غن (ثالثاً) ان معافاة المستاجرين من دفع اثمان القوائم والسندات والقوتونات ورسوم التسجيل يكون قاصراً على ما يجري تاجيره من اطياف وارضى واملاك الميري فقط وما عداها يتبع الاجراء فيه كما كان جارياً من قبل (رابعاً) ان ما يكون باقياً بالجهات لحين وصوله من قوائم المزداد استمارة ٨ والقوتونات (استمارة ٧) المخصصة بحمل تاجير املاك الميري تحت الصرف يلزم جرده حالاً من يد من يعتمد ويحصر مقداره وتطلب التعليمات اللازمة من المالية (ادارة عموم الحسابات) عما يتبع في خصم اثمانه بالحسابات — بناء عليه اقضى تحريره للملوية بما فيه ودقة اتباع الاجراء بمقتضاه — في نوفمبر سنة ٨٩

املاك الميري الحرة — (منشور من نظارة المالية الى جميع الجهات في ٢ ديسمبر سنة ٨٩ بموافقة مستجري املاك الميري من قوائم المزداد والسندات واكوتونات والرسوم و

انه من اجل ضبط وربط عمل تاجير الاطياف والاملاك الميرية الجاري تاجيرها بشروط كافلة لحفظ حقوق الحكومة وضامنة لتسجيل ايجارها في مواعيد استحقاقها قد عمل مشروع قوتونات بمعرفة نظارة المالية عما يقتضي تاجيره من ذلك مدونة فيه الاشتراطات اللازمة ونقرر بعدم اعتداد تاجيري شي من اطياف وارضى واملاك الحكومة الا بمقتضاء والآت صار طبع اللازم منه (باستمارة ٧ املاك) وارسل لكل جهة ما لزم لها وحيث من الاقتضاء مطلوبكم بالاجراءات الواجب اتخاذها في عمل تحرير تلك القوائم فنفذت نوضح بهذا التعليمات اللازمة وهي (اولاً) لا يصير تكليف المستاجرين بدفع اي شيء نظير غن هذه القوتونات بل ان كل ما لزم تحريره منها يكون صرفه مجاناً

بلاثن (ثانياً) عند لزوم تحرير كل قوتانو يجب ان يتوضع في ترويضه بالكتابة اسماء المستاجرين والجهة المقيمين بها وورش المصلحة الواقع التاجير منها ومقدار مقاس الغار ونوعه ايت كانت اطيافاً في القدان او ارضى في الدراع او المتر او اما كن في العدد وبيان فئة الايجار ومدة التاجير وابتدائها وغايتها (ثالثاً) يتوضع في مادة ١ بيان كيفية استعمال المقار المؤجر فان كانت اطيافاً يتوضع صف الزراعة المتقضى زراعتها وان كانت ارضى فسيوضع النوع المؤجرة لاجله وان كانت اما كن في المثل يتوضع لزوم استعمالها (رابعاً) يتوضع في مادة اثنين اسم الجهة العائد ثور يد الايجار اليها سواء كان يخز ينتها مباشرة او بطرفه صراف الناحية التابع لها المقار المؤجر مع بيان مبلغ الايجار ومواعيد سداد القسط (خامساً) يتوضع في (باب الضمان والتأمين) اسماء الضمان وجهات اقامتهم واسماء المستاجرين الذين هم ضامنون لهم وبيان ما يكون اودع تاميناً سواء كان تقديمه او اوراقاً ذات قيمة او رهناً عقارياً (سادساً) بما ان هذا القوتانو عمل من سائر ما يقتضي تاجيره من اطياف وارضى واما كن الميري فلا يجري تأجير اي شيء من ذلك الا بموجب (عداً ما هو منصوص عنه بالمادة السابعة (سابعاً) الاراضى الفضا التي لا يتجاوز ايجارها في السنة خمسة جنيهات ويمكن الحصول على سدادها مقدماً وكذلك الاطياف الزراعية التي لا يتجاوز مقدارها عشرة افدنة يكفي فيها بعدم اخذ قوتونات عنها بواسطة التاشير من المستاجرين على قائمة المزداد باستلامهم ما استاجروه بالقيمة الراسي بها المزداد وقبولهم المعاملة باحكام شروط المزداد ويعطى للمستاجر اعلان موضح فيه كامل القيود والشروط اللازمة (ثامناً) ان الاراضى الفضا الموضوع عليها مجاني الثير من قبل صدور منشور ١٨ املاك وكذلك الاراضى التي لا يتجاوز اجرتها خمسمائة قرش في السنة يسوغ التصريح بتاجيرها لمد ازيد من سنة

بحيث لا تتجاوز مدة خمس سنوات ويحظر بها قوترا نو  
عن مدة التاجير (تماماً) بما ان نصوص القوترا نو  
هي شاملة عموم الانواع المتضي تاجيرها فعد تحر ير  
اي قوترا نو عن احد انواعها يتاشر على اللوا د  
والابضاحات التبر مخضصة بالنوع المؤجر ( بانها  
لا غية ) وكذلك اذا تراى علاوة مواد بالنسبة  
لوا لمة حال التاجير ليصير استفاء ذلك بغط اليد  
( عاشراً ) يجب تجديد دفتر سجل مخصوص محتوم  
بمختم المصلحة لتسجيل كل ما يعمور من القوترا نات  
فيه بالابضاحات الكافية وتوضع غرة التسجيل  
على القوترا نو ( حادي عشر ) لافضل شيء من  
المستاجر ين نظير رسم تسجيل القوترا نات بل ان  
ان هذا التسجيل يكون مجانياً ( ثاني عشر ) من يطلب  
من المستاجر ين اعطاء صورة قوترا نو التاجير تعطى  
له مجاناً بدون ثمن مصداً عليها بانها طبق الاصل  
و يتاشر منه على الام ل بما يفيد اخذه صورة ( ثالث  
عشر ) معافاة المستاجر ين من دفع اثمان القوترا نات  
ورسوم تسجيلها يكون قاصراً على ما يجري تاجيره  
من اطيان و اراضي و املاك الميري فقط دون  
غيرها فانه في الطلبات الواجب اتباع الاجراء على  
موجبها في اعمال تلك القوترا نات يقتضي التاكيد  
بدفعة سراعاتها ودوام العمل بمقتضاها

املاك الميري الحرة - (ساحلخانه) صورة امر عال  
صادر لرئاسة مجلس النظار  
بتاريخ ٢٥ الحجة سنة ١٢٩٦ الموافق ٩ ديسمبر سنة  
١٨٧٩ نمرة ١١

صار منظورا الصورة التي تقدمت لطرفنا على  
مكانية عطوفتك رقم ٢٥ الحجة سنة ١٢٩٦ نمرة ١١  
بما تقرر بمجلس النظار بجلسته ليلة الاربعاء ٥ الحجة  
سنة ٩٦ في مسئلة الساحلخانه وملحقاتها والاماكن  
الكائنة بالاستانة وكان حاصل التشي ت من حضرة  
والدنا بان بعضها ملك لحضرته والبعض للامباليا ونحو  
ذلك وبناء على ما اجراه المجلس من الاستكشافات

والتحريات وما تراى له من المستندات والبراهين  
تقرر به ان سواية امبركون بكافة ملحقاتها المينة  
بصورة تقرير المجلس هي حق الميري وانه اذا كان  
البرنس ابراهيم باشا يشي ت بشي كة ما هو محرو به  
حجج باسمه فمع كون دعواه مردودة لكنه اذا اصر  
على ذلك فلا مانع بشرط ان يؤدي ابتداء للحكومة  
قيمة ما دفعته وتكلفت وتكلف بدفعه لوقت  
الاستلام وان الاملاك التي حججها لحد الآن باسم  
حضرة الوالد المشار اليه التي لم يحرر بها حجج هي  
ايضاً حق الميري لدخولها ضمن التنازل الرسمي  
العمومي الذي حصل من حضرة والدنا المشار اليه  
عند قبوله الرسمي نتيجة التقرير الابتدائي المقدم  
من قوسميين التحقيق الاعلا في شهر اغسطس  
سنة ٧٨ فقط كشك جامليجة المشتري بمجنيته من  
راسم افا والارض المشتراة من حسن رضا باشا المحرر  
حججها باسم حضرة جدتنا والدة المشار اليه وكذلك  
جزيرة البلاطي الحرة حججها باسم ايكينجي خانم حرم  
المشار اليه م حق المشار اليهم اذا ثبت ان ثمنها  
دفع من طرف المالية والحكومة الحق في طالبة  
المشار اليها بما صرف ويصرف على النكش والاراضي  
الحكي عنها مع ما تبين للمجلس من احقية ورثة المرحوم  
محمد علي باشا الصغير في ثمن البالي المشتري منهم بالف  
وخمسائة كيس بعد استبعاد ما تسدد من ذلك  
لقرعة الالهية انما لا يثبت ذلك الا بعد معرفة ما  
دفع من الميري في تسوية ديون مورثهم المرحوم مع  
ما استنصبه المجلس في احالة تشع هذه الاملاك  
لنظارة الاشغال العمومية اسوة املاك الميري واجراء  
اللازم فحوما بمعرفته بالكنية المينة بالصورتا المذكورة  
لاخرو ما توضح بها وصرغوب صدور امرنا لا اعتنا د  
الاجري بمقتضاء وحيث ان ما راا المجلس وقرره في  
هذه المسئلة للامباليات التي توخمت وجد في عمله  
فاصدرنا امرنا هذا لمطوفكم للاجراء بمقتضاء

املاك الميري الحرة. (زوايد التنظيم) صورة ملحق  
الى محافظة اسكندرية في ١٤ محرم

سنة ٩٧ (١٨ ديسمبر سنة ٧٩)

قد تبين من المكاتبات الواردة من المحافظة  
بمقصود زوائد التنظيم التي تظهر في فضاء الحارات  
والشوارع ونفسي الحالة بمبناها لارباب الاملاك  
الجاورة لها لتعشية حركة الاورنانو من تمتع  
الزادات المذكورة جار بمعرفة بعض من عمد تجار  
الثقة فقط وحيث ان الجاري في مثل ذلك بالمعروسة  
هو ان زوائد التنظيم التي فيها مجموع لتأمينها  
قومسيون مركب من وكيل الاورنانو واحد مهندس من  
الاشغال واحد من وجوه التجار بالبلدة اذ ان هذا  
ما لا يوافق الانتصار فيه على تأمين التجار ومن  
الموافق ان الاجراء باسكندرية يكون على نسق الجاري  
بالعروسة فقد ترى انه من ابتداء سنة ٨٠ يتشكل  
قومسيون لذلك باسكندرية من حضرة مامور الاورنانو  
وحضرة باشمهندس الطرق وواحد من وجوه التجار  
يتنخب بالحد في كل سنة وكلما يستجد ظهور زادات  
من هذا القبيل يصير تحويل تأمينها على القومسيون  
المذكور بمكاتبة رسمية بحيث يكون هذا فيما يخص  
بزوائد التنظيم فقط التي لا يزيد الثمن فيها عن  
اربعين جنيهًا مصريًا وبعد إعطاء قرار القومسيون  
عن الثمن بحسب صانع ومال كل جهة بندها نصير  
الجائرة مع هذا الطرف بالاستئذان عن المبيع ويرسل  
مع كل مكاتبة نود قرار التأمين وصورة قرار مجلس  
التنظيم ورسم الجهة الكائن بها المقدار الزاد يعمه  
وبمقدار مسطحة لكن بعد النظر وعدم المانع يصدق  
عليه فانقضى تحريره لسعادتك بقصد الاجراء  
كاذكر

املاك الميري الحرة. (زوائد التنظيم) صورة

ما تحرر رؤساء الهندسة

داورنانو سكندرية ومصر على ما ورد من المالية في ١٥

سنة ٤٨

السطر اجملا صورة ما نشر من نظارة المالية عرما  
للمحافظات والاقليم بمطابقة جميع الاراضي زوائد التنظيم

التي لا يتجاوز ثمنها اربعين جنيهًا مصريًا بعد الاستئذان  
عنها من نظارة الاشغال العمومية حسب ما هو مبين في وقد  
وردت هذه الصورة بإفادة من النظارة المشار اليها تاريخها  
٢٩ صفر سنة ٩٧ رقم ٦ ادارة الاحاطة بما فيها ولكون  
انه من الانتشاء معلوم طرف بها اشتمل عليه  
ومراجعات لزم تحريره من اجل ذلك

(\*) صورة منشور المالية المترو عنه وهو صادر منها  
للمحافظات والاقليم (\*)

قبل الان وردت افادة من سعادة ناظر ديوان الاشغال  
رقم ٥٢٧ يطلب بها اعطاء رخصة للمحافظات والمديريات  
بان كل ما لا يتجاوز من الاراضي المنفي مبيها على  
حركة الاورنانو وتنظيم الطرق والاشوارع والمباني  
والبنادر لحد اربعين جنيهًا مصريًا يصور مبيها والاستئذان  
من نظارة الاشغال ولطومية وجود اورنانو يجهي مصر  
واسكندرية تصرح من هنا لسعادته بالاجراء وصار  
اعطاء ضوابط مصر ومحافظة اسكندرية وطلب من  
الاشغال معرفة من يقوم مقام الاورنانو بهاتي المحافظات  
والمديريات فوردت افادته رقم ٢١ محرم سنة ٩٧ رقم ٥  
بان كلا من بندر السويس ودمياط ورشيد بها مهندس  
للتنظيم قائم مقام الاورنانو بالاشتراك مع المحافظة  
وملاحظة اسام الهندسة ولوري ان كل ما يتعلق بالتنظيم  
مقرر رؤيته حسب اللجنة لمجلس ينعقد تحت رئاسة  
المحافظة اما البنادر التي في قرطبة المديريات والبنادر  
الشهيرة بحسب مديرية المعتاد اجراء التنظيم فيها فان القائم  
مقام الاورنانو بها هم المهندسين سوا كانوا قاصرين على  
التنظيم او غيره تحت ملاحظة رؤساء عموم اقسام  
الهندسة وكل ما يتعلق بالتنظيم مقرر رؤيته كذلك مجلس  
ينعقد تحت رئاسة المدير زجوري انه من المعلوم ان  
الاراضي التي يقتضي مبيها حركة التنظيم تكون يقتضى  
ما يتقرر جده المالي وتبين آلا الخيرة ثم يرسل  
اوراقها بصورة القرار المعطى منها مع رسمها المبين  
حيثما ومقدارها ومخطوط البناء حسب التنظيم من طرف  
المديرية او المحافظة الى ديوان الاشغال لكي بعد رؤيتها  
به اذا وجدت خالية المانع يتصرح بالتنظيم فيها واعطاء  
رخصة بالبناء حسب التنظيم ورغب القومسيون من المالية  
للمحافظات والمديريات بالاجراء في زوائد التنظيم التي  
لا يتجاوز ثمنها مبلغ الاربعين جنيهًا مصريًا على هذا الوجه  
وتحت زوائد التنظيم والمديريات والبنادر الشهيرة بكل



( ١٨٩٠ )

( ١٨٩٠ )

لغاية ثمة ٧٦ ونمرة ٨١ — ثانياً — قطعة الارض الكائنة ببلقة الجزيرة المحدودة من جميع الجهات باطيان الاهالي ويبلغ مساحتها ٤٢ فداناً ومدينة على الرسم الذي المرفق باسرها هذا بنمرة ١

املاك الميري الحرة — مشور من نظارة المالية

محم سنة ١٣٠٨ هـ ( في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٠ ) يتبع قبول الزيادة في اي شيء من العقارات الاميرية بدمرسي السطاح في المزاد العلني الموسوي وهو

حيث ان اطيان وارض الميري المجاري اعلان اشهار يبعها في الزاد العلني بالمديريات والمحافظة ودرجها في الوقائع الرسمية المأمورية العموم بها وحضور من يرغب المشتري في ايام جلسات مزاداتها المحددة بعد مرمى مزاداتها وتقديم قراراتها المالية جار تقديم عرضها وتقرارات من جملة اشخاص يرغبهم مشتري بعض ما روى مزاده على خلافهم بعلاوة الشمر وائل واكثر — وحيث ان تطلب اولئك المشتريين بالزيادة بعد مرمى المزاد على خلافهم يرى منه انهم مرتكون في ذلك على اللامعة التدعية وحيث ان تلك اللامعة سبق لفوها باللائحة الجديدة الماددة بعدها بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ الجاري البيع على مقتضاها الآن وهذه اللامعة لاتساعدهم على تقديم الزيادة بعد مرمى المزاد في الجلسة بل تقضى بان كل من له رغبة في مشتري اي شيء عليه ان يحضر في الجلسة ويقدم عطاؤه فحسباً لذلك ومنعاً للشغولية الحاصلة من هذا القليل قد اسمنوها بان يتقرر — من المديريات اعلانات بان كل من له رغبة في مشتري اي شيء من عقارات الميري المحرر عنها اعلانات مبين فيها ايام الجلسات ومشورة تلك الاعلانات في الوقائع الرسمية وموضوع منها نسخ على ايواب المديريات والنقط الشهيرة البنادر وكافة توابع المديرية والمراكز وابواب منازل عمدة ومشايخ البلاد عليه المبادرة

مديرية التي يبلغ ثمنها الحد المبلغ المرقوم حسب ما اوضح مسددة ناظر الاشغال باقائه التي عنها رافق هنا الاجزاء في بيعها بمرهته بكيفية ما توضح والاستعانة منه عنها لاعطاء رخصة البناء اللازم منه واما المدن الذي يتحصل من ذلك مع وروده بالمسابقات فيفتح له باب مخصوص بصور ابتاؤه بالخرينة تحت اذن المالية وهنا على ذلك تحرر في تاريخه لمن لزم وهذا للاجراء بموجبها كما ذكر

املاك الميري الحرة — ذكر في ٢٥ يولييه سنة ٩٠ بفصل قطع الاراضي الكائنة بتفتيش الجزيرة والجزيرة وقطعة الارض الكائنة ببلقة الجزيرة المحدودة به من الاملاك العامة والمحاطة باملاك الميري الخاصة

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٠ وعلى المادة ٨٤ من قانون التصفية وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت ( م ) ١ تفصل من الاملاك العامة وتلحق باملاك الميري الخاصة — اولاً — قطع الاراضي الكائنة بتفتيش الجزيرة والخزيرة التي حدها البحر اطيان الاهالي والقرى في بعض اطيان الاهالي وبعضه جسر سكة حديد امبابه والقبلي ثلثة صيد المال واطيان الاهالي والشرقي جسر البحر الاعظم ( من الجهة البحرية ) ثم الطريق الكائن غرب سراي الجزيرة ونجد لغاية جسر البحر الاعظم ثم الطريق الموصل الى الكوبري الانجليزي ومنه الى الطريق الموصل للجزيرة لغاية الطريق الفاصل سراجي البرنسين حسين باشا والرحوم حسن باشا من سراي الجزيرة ثم السور الفاصل السكة الحديد لغاية ثلثة صيد المال وبذلك في هذه الحدود اطيان الاهالي وتوابعها الزمر والسواحل وجسر السكة الحديد وبعض اطيان باقية على ذمة تفتيش الجزيرة والجزيرة واطيان وسرايات دولة البرنسين المشار اليها والبرنسين فائمه ماتم افندي وجسر البحر الاعظم — ومقدار هذه القطع ٢٨٣٣ فداناً ومدينة على الرسم المرفق باسرها هذا بنمرة ٢ ومن ثمة ٤ لغاية ثمة ١٧ ومن ثمة ١٩

البصرية اما الضامان الشرقي والغربي لملك الارض  
المجمران ايضا. حدودا لاراضي بولناكي فطول الاول  
مئتا ١٦٥ مترا و ٨٠٠ ستمتترا وطول الثاني ١٦٤ مترا  
ذكرتوني ٣ فبراير سنة ٩٢  
املاك الميري الحرة — بشأن ضريبة الاطيان الميري

التي تباع

بناء على ما عرضه طبنا ناظر المالية وموافقة راي  
مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين  
امرنا بما هوأت — (م) ١ بلى الامر الصادر في  
١٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٤ الموافق ١٢ ديسمبر سنة  
١٨٨٦ ويستأخذ من الاحكام الآتية — (م) ٢ تنظم  
الاطيان المتفرعة والبور الصالحة للزراعة التي تباعها  
الحكومة الى ثلاث درجات فيما يتعلق بالضريبة كما يأتي

(اولا) الاطيان التي يمكنها تحمل ثمة الضريبة الخارجية  
المربوطة على الاطيان المعور الكائنة في حوضها تربط  
عليها هذه الثمة — (ثانيا) الاطيان التي لا يمكنها والحالة  
هنا تحمل في المحوض انما يمكن بواسطة التصليح والمخدمة  
مساهمتها فيما بعد بجمهور المحوض تربط عليها ضريبة  
موقفة تناسب حالتها لمدة معينة لا تزيد في اي حال من  
الاحوال عن ست سنوات وعند انتهاء المدة معينة تربط  
طبيعا في المحوض بدون اجراء معينة جديدة — (ثالثا)  
الاطيان التي لا يمكنها تحمل في المحوض الا بعد حصول  
تغييرات في حالتها الخارجية بواسطة اجراء اعمال ذات  
منفعة عمومية مثل نزع ري ومصارف ومحاور وجسور  
وغیر ذلك تربط عليها ضريبة موقفة تناسب حالتها لمدة  
معينة لا تزيد عن خمس سنوات وادى انقضاء المدة  
المعينة تعان الاطيان فاذا اتفق ان لا يزال في غير  
الامكان تحميلها في المحوض فتتدر لها ضريبة ابعده  
موقفة لمدة ثانية وفي انقضاء هذه المدة تعان الاطيان  
مرة ثانية وعلما بما ان تصل الضريبة الى في المحوض  
انما لا يسوغ ان يتجاوز كل مدة معينة خمس سنوات  
(م) ٣ تربط على الاطيان البور التي تباعها الحكومة  
ضريبة قدرها قرشان في السنة للقدان لمدة السنتين  
الاوليين وخمسة قروش في الثلاث سنوات التالية وعشر  
قروش مدة خمس سنوات اخرى وبذلك ضمن هذه النيات  
بمن الورد وخدمة الصراف وفي انتهاء السنة الماشرة  
تعاين المديرية الاطيان وتدرجها فيما يخص بالضريبة  
في احدى الثلاث درجات المتينة في المادة الثانية — (م) ٤

بالحضور في الجلسة المحددة وتقديم عطائه عما يرغب  
مشتراه وان تاخر عن الحضور للجلسة فيمد قلبها  
لا يقبل منه زيادة طبقا لحكم اللائحة الجديدة وانه على  
اي الحالات يكون معلوما عند المصوم ان الحكومة  
لا تقبل من احد زيادة عطائه في شيء يكون رسمي  
مزاده على احد بالمزاد العمومي حسب القواعد  
المنزوعة وكل طلب يتقدم لها في هذا الصدد لا تعمل  
عليه ولا تجاوب عنه وتعلق النسخ المذكورة على  
الابواب المحكي عنها بمعرفة المديرية وفروعها وبقاتها  
دواما وتكلف مصارف التواحي بتلاوتها على افراد  
الاهالي لمطويتهم بذلك — ومن المحافظات  
اعلانات ايضا بالكيفية المذكورة وتعلق النسخ اللازمة  
على باب المحافظة والنقطة الشهيرة بها وتكلف من  
يلزم بتلاوتها على افراد الاهالي لمطويتهم بما ذكر  
ايضا — هذا مع دفع تعميم الاعلان عن كل ما يطرح  
في المزاد طبقا للمادة التاسعة من لائحته ٢٢ نوفمبر  
المذكورة ومشور المالية الرقم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٧  
وللإفادة عنه قبل حلول الجلسة بم خمسة ايام على  
الاول كما في المنشور المذكور ثم تحريره لاجراء مقتضاء  
املاك الميري الحرة — ذكرتوني ١٨ شبعب سنة ٩٠ بقصل  
باب شرقي من الاملاك المصرية والماتما باملاك الميري الحرة

بعد الاطلاع على رسم الخطة الذي حضره مصلحة  
مدينة الاسكندرية — وناه على ما عرضه طبنا  
ناظر المالية والاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار  
امرنا بما هوأت — (م) ١ تنصل من الاملاك العمومية  
وتعلق باملاك الميري الحرة قطعة الارض الصكائنة  
بالاسكندرية خارج باب شرقي فيما بين قطعي الارض  
المباحين الى الوسي بولناكي التي مساحتها ٢٢٤٥ مترا  
مربعا و ٦٠٠ ستمتترا مربعا  
والطرف الميري لهذه القطعة الذي عرضه ١٤ مترا  
ينتهي الى الطريق الموصلة من ميدان قوسبانية المياه  
(المحل) الى سراي غرة ٣ والطرف القبلي المنقطع  
بجبل وبالوزارة لخط السكة الحديد البالغ عرضه ١٥ مترا  
و ٥٠ ستمتترا ينهي الى املك مصلحة الصحة الحديد

تتبع في حق الاطيان الخارجة التزام الاحكام السابقة مع استبدال في المحوض بنية الاطيان بالمور الكائنات بالموض الجاور (م) • تستحق الضريبة على كامل الاطيان الميمة حتى اذا كان كلها او بعضها لم يجر زراعتها وتربط من اجزاء يوم التسليم لما فيها ينطق بالاطيان التي تربط عليها ضرائب لمدة معينة تقسم سنة التسليم بسنة كاملة من مدة الضريبة البقية - (م) ٦ يكون بيع الاطيان بحسب الشروط والتعهد المتصور معها في اللوائح والقرارات والمنشورات المتبعة الآن او التي يصدرها ناظر المالية فيما بعد - (م) ٧ جميع الشروط المتعلقة بتقدير الضريبة والمواهب التي تطالب بلزم اعلان للعموم بما قبل البيع - (م) ٨ احكام الامر المؤرخ ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ تبقى سارية على الاراضي الميمة لحد الان لما يجوز لاصحابها ان يطلبوا معاملتهم بحسب احكام امرا هذا اما الاراضي خارجة الزمان السابق اصطواها والزم اصطواها بالتطبيق للامر المالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ فتفسير تحت احكام الامر المشار اليه المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

#### ٦ املاك الميري الحرة - منشور من نظارة المالية

صادر لعموم الجهات بتعليمات تتعلق بالامر المالي الصادر في ٤ رجب سنة ١٣٠٩ (١٤ فبراير سنة ١٩٢٢) بشأن بيع املاك الميري الحرة وهو - مرسل لكم صورة الامر المالي الصادر في ٤ رجب سنة ١٣٠٩ (٣ فبراير سنة ١٨٩٢) بشأن بيع املاك الميري الحرة وقد تراءى لنا وجوب اصدار التعليمات الآتية لكم - (اولا) يلزم اخذ التفات المراقبة من الثبات المربوطة على اطيان المديرية ويقتدر الامكان من فوات ذات الناحية - (ثانيا) اما فيما يخص بتعيين الاطيان فيلزم ان نأخذ اساسا لذلك قيمة ما تساوي من الثمن اطيان (معمور المحوض) مع مراعاة المصاريف التي تلزم لاصلاحها واذا روي ان الضريبة التي يصور تقديرها طبقا لاحكام الامر المالي المذكور اقل من الاجار الذي يمكن الحصول عليه من الاطيان فيراعى في تعيين الاطيان الفرق الموجود بين الضريبة والاجار ولذا مرسل لكم اسفارات جديدة مطبوعة ملغياتها (ثالث) يصور انواع لصوص الاثر المالي المشار اليه بالتعليمات المتقدم ذكرها في جميع اطيان الميري الحرة التي لم تعمل عليها مباحث - (رابعا) اما الاطيان التي عملت مباحثها وتمحورت جداولها او لم تتمحور فتصير

الاثنان السابق تقديرها لما واعادها من خضوع المدير لثانك اساسية اما من جهة تقدير شرائها فاذا كانت الثبات المقدرة لما اقل من ضريبة المحوض فيجب ابلاغها في قيمة هذه الضريبة اذا امكن انما اذا روي والنية لحالة الارض والدين الاساسي المقدرة لما عدم امكان ابلاغ النية المقدرة لما الآن في الجداول او في تقارير الترميمونات الى ضريبة المحوض فيصور ابقاء هذه النية ما دامت موافقة لاحدى الثبات المربوطة على اطيان المديرية وان لم تكن بالموافقة لما فيصور ابلاغها لاقرب نية موجودة في المديرية - وكل نية تكون غير نية المحوض لا تربط الا لمدة خمس سنوات فقط بصفة مؤقتة وعند انقضاء هذه المدة تعاقب الاطيان مرة ثانية وترجع فيما يخص بالضريبة اللازم ربطها عليها في احدى الثلاث درجات المذكورة في البادة الثانية من الذكرير - اما الاطيان البور المدرة ضريبة لما حسب البادة الاولى من الذكرير الاقدم فتتبع فيها احكام البادة الثالثة من الذكرير والمجهد

هذا ومرسل لكم عدد جداول لتقديرها على حسب التعليمات المتقدم ذكرها حتى اذا تم ذلك تشرعون في اشارة بيع الاطيان

#### املاك الميري الحرة - قرار صادر من مجلس

النظار يبلغ نظارة المالية في ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ (٢ رمضان سنة ١٣٠٩) نزع ٨٥

بناء على ما طلبه نظارة المالية في مذكرتها المقدمة للمجلس بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٢٢ قرر المجلس بجلسته المنعقدة يوم الاثنين ٢٩ شعبان سنة ١٣٠٩ (٢٨ مارس سنة ١٩٢٢) التصريح بنظرارة المالية ببيع اطيان من اطيان الميري الحرة بالممارسة بدون عرض على مجلس النظار الا في الاحوال التي يترأى لما ان فيها صعوبة نوع استكشاف او ذات اهمية على وذلك للاسباب التي يبينها في مذكرتها السالفة الذكر

#### املاك الميري الحرة المخصصة - ذكرير في

٢٩ مايو سنة ١٨٩٢ بالحق سريائي مدينة الاسماعيلية - باستلاك الحكومة المخصصة

(م) ١ اتصل سريائي مدينة الاسماعيلية وما يتبعها من الباني والممتلكات من املاك الحكومة العمومية وتلتحق باملاكها المخصصة

املاك الميري الحرة الخصوصية. ذكر في ١٤ مارس سنة ١٩٣٠ بصل قطع الاراضي المينة به من املاك الحكومة العمومية وبما فيها بالخصوصية

بعد الاملاخ على الامر العالي الصادر بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٨٨٠ وعلى المادة ٨٤ من قانون النصفية وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة واري مجلس النظار امرنا بما هوأت — (م) ١ تفصل من الاملاك العمومية وتلتحق باملاك الحكومة الخصوصية

(اولاً) قطعة ارض زراعية مسطحها فدان وثلاثة قراريط وثلاثة اسم كانت بالمجربة ببحار سراي المجربة القديمة مثلك الشكل تقريباً وواقعة على ثلاثة شوارع عمومية يوصل احدها لباب السراي المذكورة العمومي — (ثانياً) الارض الواقعة بها الشاربان الماران بحري وشرقي القطعة السالفة الذكر من حرف (ا) الى حرف (ل) وينتهي الى باب السراي العمومي — (ثالثاً) قطعة ارض اخرى زراعية مسطحها فدانان وثلاثة وعشرون قراريطاً وثمانية عشر سمماً كانت بالمجربة المذكورة بين سور جينة السراي القلي وبين طريق التربة — (رابعاً) فدان وخمسة قراريط وثمانية عشر سمماً بحجة بالاضطرابات الداخلة ضمن ملحقات السراي المذكورة وهذا المقدار يتعد على مسافة عشرة امداد من الجحطان الاكثر بروناً من الجهات الشرقية والغربية والغربية ويعد من الجهة البحرية لغاية طريق التربة — (خامساً) قطعة ارض متلاصقة وكائنتان شرقي الطريق الموصلة لباب السراي على شاطئ النيل ويصلها عن الجسر واحدتي هاتين القطعتين مستقيمة الزوايا تقريباً ومسطحها الف وسبعماية واربعة وستون متراً مربعاً وسبعة وسبعون سنتيمتراً وواقعة قبلي سور السراي واطولها الثانية مسطحها الف وثمانية والثلاثون متراً مربعاً وستة وثلاثون سنتيمتراً وواقعة قبلي القطعة الاولى — وجميع هذه القطع ما عدا ارض الشاربان المذكورين في الفترة الثانية في ملوثة باللوث الاجر الوردي على الرسم المرفق بامرنا هذا ومرمور لها بحرف **A** وما بعدها لغاية **W**

املاك الميري الحرة. ذكر في ١ فبراير سنة ١٩٤٠ تفصل بعض من املاك الميري العامة وبما فيها باملاك الخاصة

(\*) امر حال (\*) — (\*) نحن غير مصر. بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٦ يونيه

سنة ١٨٨٠ — وعلى المادة الرابعة والثلاثين من قانون النصفية — وبعد الاطلاع على الاوامر العالية الصادرة في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ و٢٥ ابريل سنة ١٨٩٠ و١٤ مارس سنة ١٨٩٣ القاضية بصل بعض من الاملاك التي ذكرت في الامر العالي الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٠ من الاملاك العامة — وبما على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة واري مجلس النظار امرنا بما هوأت — (م) ١ تفصل من الاملاك العامة وتلتحق باملاك الميري الخاصة الاملاك المينة في الفترتين السابعة والثامنة من المادة الاولى من الامر العالي الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٠ ويتبقى منها الاملاك المذكورة في الجدول الملحق بامرنا هذا المؤشر عنها في الرسم المرفق به ايضا باللون الاصفر والمرموز اليها بحروف ABCDEF GHIJKLMN — (م) ٢ على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا — (صورة جدول) شامل لاملاك الحكومة العامة المؤشر عنها في الرسم المرفق بهذا الجدول باللون الاصفر والمرموز اليها بحروف ABCDEFGHIJKLMN وهي من ضمن الاملاك المينة في الفترتين السابعة والثامنة من البادة الاولى من الامر العالي الصادر في ١٦ يونيه سنة ٨٠

مصادر  
س ط قدن  
٢٠ ١٠ ٤٩١ سراي الجيزة والاراضي التابعة لها  
الحاملة بسور بما فيها المل القمص الآن  
لدبوان مديرية الجيزة والجنان والمدرسة  
الزراعية  
٤٠ ١٨ ٠٨ محل وابور محطة المياه والسباغ  
والقطون والمساكن والارض البراح  
المحصلة  
اراضي على شاطئ النيل  
س ط قدن  
١٩ ١٦ ٢٢ قطعة قمام الاثني عشر  
على الساحل  
٤٠ ١٤ ٠١ قطعة لازمة لاسراج  
فم البحر الاعي  
٢٣ ٠٦ ٠٢  
١٧ ٠٠٠ محل بتا واهوز: الرني القريشاي  
وحره والمسافة المحصلة له  
٢٠ ١٧ ٠٠٠ قريول الوسط وحره

(١٨٨١)

(١٨٩٨)

مرفوعة هذه العطاءات بتأمين تقدي يولاي عشر  
مجموع الثمن بما فيه الزيادة وفي هذه الحالة يتصرف  
على المديرية او المحافظة التي بها المقار طرح المقار  
مرة ثانية في المزاد واعتبار العطاء الأزيد ثمنًا  
اساسيا للمزاد ولم جرا بعد قفل كل جلسة متى تقدمت  
لها زيادات بالكيفية المتقدم ذكرها وكل عطاء زيادة  
يتقدم بعد مضي العشرة ايام المذكورة او لم يكن  
معصوبا بالتأمين اللازم لا يزول عليه اما اذا انقضت  
العشرة ايام التالية لقفل المزاد بدون تقديم عطاءات  
زيادة فلي المصلحة ان تقدم قرار جلسة المزاد عما  
يكون رسي مراده الى نظارة المالية في بحر الثلاثة  
ايام التالية للعشرة ايام السالفة الذكر وعلى كل حال  
نظارة المالية تحفظ لنفسها الحق في قبول او رفض  
اي عطاء كان وفي حالة الرفض لا يكون لصاحب  
العطاء حق في شيء ما سوى رد التأمين المدفوع  
منه اليه فيناه عليه انقضى تمويهه فكم للاجراء  
بمقتضا واعتبار كل ما كان مخالفًا لهذا المنشور  
ملفيا ١١ يوليوسنة ١٨٩٨

املاك الميري العمومية المرتبة - (لجنة) منشور  
لكلثة المحاكم الشرعية والمجالس فروع المحفانية في ١٦  
جادي الاخر سنة ١٢٩٨ (١٦ مارس سنة ٨١) بشأن ما يقتضي  
لمراووه في نظر القضايا التي تقام من ولى قوسيون الاراضي  
المجربة ومع المكاتب التي جرت بشأن ذلك

المسطر بهذا صورة المكاتب التي جرت بشأن  
نظر القضايا التي تقام من ولى قوسيون الاراضي  
الميزية والراي للمطى من حضرات نظارات قضايا  
الحكومة السنية بصفة كونية عن جهة اختصاص  
النظر في ذلك ان كانت المحاكم المحفلة او المجالس  
الحلية على حسب التفصيلات الواضحة به وتقرر في  
جلسة مجلس النظار بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٨٨١  
بموافقة الاجرى على موجب رأي نظار الانلام  
الموااليهم فلجل الاحاطة بما فيه ومراعاة الاجراء  
بمقتضا بشأنك الطرف يلزم شرحه - من صورة المكاتب

مقادير	س ط فنن	كشك عوائد دخوله حكومي
٠٠ ١٥ ٠٠	قصر النيل	
٠٠ ٠٤ ٠٦	جنيته الزهرية	
٠٠ ٠٧ ٠٦	اراضي محصنة لنظارة البحرية	
١٧ ١٢ ١٦	س ط فنن	
	الكلوب الخديوي	
	(المرماح) بما فيه	
	المتزل والمجينة	
٠٠ ٠٧ ٠٦	محل بناء الرمالك	
	وميلان تعلين	
١٧ ٢٠ ١٧	جنيته اللواكه	
١٧ ٠٤ ٠٨	جلاية الجزيرة والاراضي البراح	
٢٠ ٠٤ ٠٠	التب حولها	
١٧ ٠٧ ٤٢٩	ديوان مركز اوسيم	
	مجرى فرع النيل (الجسر الاصغر)	
	ومسوره حسب تخطيط نظارة الاشغال	
	العمومية	
٢٠ ٠٤ ١١٩٢		

املاك الميري الحرة - (نظارة المالية) منشور  
قررة ١١١٠ (١١ يوليوسنة ٩٨)  
بشأن اعادة طرح املاك الميري الحرة في المزاد  
العلمي كلما تقدم عنها عطاءات بزيادة الشرفي بحر  
العشرة ايام التالية لجلسة المزاد بحيث تكون العطاءات  
معصوبة بتأمين تقدي يولاي عشر مجموع الثمن بما  
فيه الزيادة - قد تلاحظ لنظارة المالية تكاثر  
تقدم زيادات بعد مرسى المزادات على اثنان ما يرسى  
مراده من املاك الميري الحرة ولما كان غير جائز  
للمصالح قبول زيادات بعد قفل المزادات عملا بالتعليمات  
المنتجة الاجراء فيناه على المادة السادسة من الامر  
الحالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ قد قررنا ما  
هوأت - تقبل من الآن فصاعدًا المديرات  
والمحافظات الجاري فيها بيع املاك الميري الحرة  
عطاءات زيادة بعد مرسى المزاد في بحر العشرة ايام  
التالية لجلسة المزاد تحت شرط ان الزيادة التي تعطى  
لا تقل عن عشر الثمن الراسي به المزاد وتكون

بالنظر في المنازعات في الاختصاص وفي حالة عدم موافقتكم على هذا الرأي نرجو من سعادتكم عرض المسئلة على مجلس النظار وهذا الخطاب محور للجوابه عن الخطاب الذي كتبتموه لنا في ١٥ ديسمبر — ( ترجمة صورة خطاب من قومسيون الاملاك الميرية لسعادة ناظر الحاقانية رقم ٩ فبراير سنة ٨١ نمرة ٢ ) تشرف بشذكر سعادتكم بما تضمنته افادتنا الرقيقة ٢٨ ديسمبر الماضي السابق ارسالها لكم المشتملة على مسئلة مهمة التي اذا تأخر حلها زناطو بلا عمة مضى تسبب مقررات عظيمة والقومسيون يرجو من سعادتكم ان تغيروا في القرب وقت عن رأيكم في هذه المسئلة ( ترجمة صورة خطاب من سعادة ناظر الحاقانية لرئيس قومسيون الاملاك الميرية بتاريخ ٩ فبراير سنة ٨١ نمرة ٣٣٣ ) — وداعلى خطابكم التي ارسلتموها لي بتاريخ ٢٨ ديسمبر الماضي و٩ فبراير الجاري المتعلقة باختصاص الحاكم المختلطة بالقضايا التي تخص قومسيون الاملاك الميرية افيدكم انني ظننت من الواجب علي ان اعرض هذه المسئلة على مجلس النظار ولا اتأخر عن اخباركم بما يترأى له عند ما يتداول في ذلك ( ترجمة صورة خطاب من دولتو ورئيس مجلس النظار لسعادة ناظر الحاقانية رقم ٢٩ مارس سنة ٨١ نمرة ٦٨ ) — بتوتكم المؤرخة في ١٥ فبراير الماضي اخبرتم مجلس النظار عن مسئلة طلب معرفة الحاكم التي يجب اننا ننظر في القضايا المتعلقة بقومسيون الاملاك الميرية فبالنظر لصفة هذه المسئلة القضائية طلب مجلس النظار من رؤساء اقسام قضايا الحكومة ان يطلوا رأيهم فيها وقد تم اصطواؤه بتاريخ ١٤ مارس الجاري ومجلس النظار قرر قبوله بعد ان اطلع عليه في جلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ الجاري وبناء على ذلك مرسل لكم صورة الرأي المذكور — ( ترجمة صورة خطاب من سعادة ناظر الحاقانية الى قومسيون الاملاك الميرية رقم ٣ ابريل سنة ١٨٨١ نمرة ٤٤٨ )

التي جرت بشأن نظر القضايا التي تقام من وعلى قومسيون الاراضي الميرية ان كانت تنظر للحاكم المختلطة او بلجالس المحلية وصورة الرأي المعطى عن ذلك من نظار اقسام قضايا الحكومة بصفة كومتية وصدق عليه من مجلس النظار ) — ( ترجمة صورة خطاب من قومسيون ادارة الاملاك الميرية رقم ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٠ نمرة ١٨١ محور لسعادة ناظر الحاقانية بتاريخ ٥ يولية الماضي ) رئيس مجلس ابتدائي مصر اعلن لنا ورقة تقدمت للمجلس المذكور من محمد الحندي عوض وطلب من رئيس المصلحة ان يجيب عنها على نخنتين في ورق تحفة فبادر القومسيون باجابة هذا الطلب واخبر رئيس المجلس بانه يعتبر نفسه دوليا وانه بهذه الصفة لا يرى نفسه تابعا الا للحاكم المستعبد فاخبر سعادتكم رئيس المجلس بهذه المسئلة واتم اعتموه بانه يعتبر مصلحة الاملاك الميرية مصلحة اهلية وعلى ذلك يقرر باختصاصه وقد ورد لنا رأي سعادتكم في ذلك فالدفاعك بانه لا يمكننا التنازل عن رأينا الذي استندنا فيه على حكم صادر من المحكمة المختلطة بمصر بتاريخ ١٩ مايو الماضي في الاحوال الآتي ذكرها — قومسيون الاراضي الميرية رفع دعوى على احد رعايا الحكومة المحلية بطلب قيمة ايجار لبناء على امر الحكومة ورفع قام النائب العمومي مسئلة الاختصاص وبناء على اسباب قوية قررت المحكمة ان القومسيون تابع في الاختصاص للحاكم المستعبد وبما ان الحكومة لم ترفع ابلا عن الحكم المذكور فيجب ان تعتبره حكما نهائيا ومتجددون الحكم السابق ذكره ضمن الجلد المرسل لي هذا في صحيفة ١٤٢ من الخصائص وفي هذه الحالة لا يمكننا الا ان نرجو من سعادتكم ان تطلوا لتليات للجالس المحلية ليعلموا ان جميع القضايا المتعلقة بالقومسيون لا تخصهم مطلقا وبذلك ينبغي بوت التنازع في الاختصاص الذي لو حصل لا تيمر حله بالنسبة للاحوال الجائرة فبالنسبة لعدم وجود محكمة مختصة

ثلاثة اعضاء واحد مصري وواحد انكليزي وواحد فرنساي ويكون تابعا لمجلس النظار مباشرة ويكون تعيين العضوين الاجنبيين باصرنا بناء على تقديمهما من حكومتيهما وتكون وظائف ثلاثة مديرين المذكورين (اولا) ادارة حركة الاملاك المذكورة (ثانيا) فحص ايراداتها (ثالثا) تسليم جميع صافي الايرادات لمخازن السلفة - فيتمين من نص هاتين المادتين القومسيون المذكور كان تعيينه بمعرفة الحكومة المصرية فلا يترتب على كون الحكومة قبلت دخول مديرين اجنيين فيه احدها فرنساي والاخر انكليزي زوال صفة وهي كونه قومسيونا وطنيا لا سيما انه حمل تابعا لمجلس النظار مباشرة اذ لو كان لحكومتي انكلترا وفرنسا مصلحة فيما تقرر للقومسيون من الوظائف لا يمكن جعله تابعا لمجلس المشار اليه - ومن المعلوم ان سكك الحديد يدبر اشغالها مجلس مركب من مدير وطني ومدير انكليزي ومدير فرنساي ولم يحصل لظ الادعاء بانها مصلحة مختلطة - هذا وقد كانت الحكومة وقتئذ عازمة على عقد سلفة مضبوطة برهن عقاري وهذا الرهن كان لا يترتب عليه خروج تلك الاملاك من حيازة الحكومة فبناء عليه كان ينبغي لها دون غيرها الحق في القيام بادارة املاكها بواسطة الطرق التي تراها البقية وانسب لاحتشان ارباب القود الذين كانت عازمة على اخذ السلفة منهم ثم حل محل هذه المسئلة الاولى خالة اخرى ترتبت على الشروط انقطاعية للسلفة وذلك ان الخواجات روتشيلد الذين تمهدوا باجراء السلفة لم يكتفوا باخذ رهن عقاري فقط على الاملاك المتنازل عنها للحكومة بل طلبوا رهنها رهننا حقيقيا عاديا وبصفة كونهم مداينين مرتبهين للاملاك المذكورة كان من الواجب وضع يد الخواجات المذكورين وجميع حاملي سندات السلفة على الاملاك المذكورة وقد بينت هذه الحالة التي اعقبت الاولى بوجه صريح في التقنين الواقعين

قد عرضت على مجلس النظار مسئلة فواحد الاختصاص الواجب اتباعها في القضايا المتعلقة بقومسيون الاملاك الميرية كما اخبرتم عن ذلك بخطابي الرقم ١٣ فبراير الماضي فمرة ٢٣٣ فجلس النظار راي انه يجب طلب راي نظار اقلام اضايا الحكومة في هذه المسئلة فانجمعا بصفة كومتية وقرروا ما يأتي نصه - الواضعون امضاهم ادناه يرون بطريق الاجمال ان المحاكم المختلطة هي المختصة وحدها بالحكم في المنازعات التي تنشأ بين قومسيون الاملاك الميرية القائم مقام المداينين المرتبهين وبين اي شخص كان وان المجالس المحلية يمكن ان تكون مختصة بالحكم في المسائل المتعلقة بملكية موجودات القومسيون وان في نفس هذه الحالة قومسيون الاملاك الميرية يمكنه ان يرفع مسئلة اختصاص المحاكم المختلطة اما في حالة حصول خلاف اداري بين الحكومة وقومسيون الاملاك الميرية فالواضعون امضاهم ادناه حافظون لاتسهم الحق باعطاء راي عن ذلك - ومجلس النظار وافق على هذا الراي بعد ان فحصه في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ مارس الماضي ولذلك بادرت باخباركم للمعلومية - ( ترجمة الراي الملحق من حضرات الموسيو آرا والموسيو ييتري و بور يالي بك فيما يتعلق باختصاص المحاكم المختلطة بسماح وروية ما يقام من الدعاوي من على قومسيون الاملاك الميرية ) - انه لاجل حل مسئلة الاختصاص المقدمة لنا للبحث وايداء ما استصوبه فيها يلزم النظر في الكيفية التي تشكل بها قومسيون الاملاك الميرية فنقول - لا تنازلت مائلة حضرة دوللو اسميل باشا الخديو عن املاكهم للحكومة تتمكن بذلك من عقد سلفة اصدر الجانب الخديوي اسرا بتاريخ ٢٦ اكتوبر سنة ٧٨ تدون في المادة السادسة منه ما يأتي - انه لاجل زيادة التأمين لهذه السلفة بتشكيل قومسيون مخصوص يقوم بادارة الاملاك المذكورة وهذا القومسيون يتركب من

(١٨٨١)

(١٨٨١)

في اكتوبر سنة ٧٨ و فبراير سنة ٧٩ المتقدمين على امر الحضرة الخديوية الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ٧٩ بدم جواز الحجز على الاملاك التي تنازلت عنها عائلة حضرة دونلوا سميل باشا للحكومة — فالخواجات روتشيد وحاملو سندات السلفة بصفة كونهم مدانين مرتين للاملاك المذكورة كان لا ينبغي جعلهم بعد ذلك تابعين لمجلس النظار لان حقوقهم صارت خاصة بهم منفصلة عما للحكومة من الحقوق — فعلى هذا الوجه يكون للخواجات روتشيد وشركائهم الحق في المرافعة بافرادهم بمقتضى حق وضع اليد على المرهون وحق التمتع به وحق حبسه وتلك الحقوق جعلها لم القانون المدني المختلط في الباب التاسع منه الا ان الخواجات روتشيد وشركاءهم قد احوالوا هذه الحقوق باقتنائهم مع الحكومة لقومسيون الاملاك الميرية فلذلك يتراعى هذا القومسيون بشرط عدم تجاوز حدود ما للمدانين المرتين من الحقوق بصفة كونه وكسلاً عنه فقط حسب الاصول الجارية وبالنظر لذلك لا يصلح ان يكون تابعا لمجلس النظار فعلى حسب هذه الوجة نرى نحن الواضعين امضا آتيا ادناه ان مسئلة الاختصاص المقبلة لنا للنظر فيها تنحل بواسطة اجراء تفصيل مادل لما ذكر وذلك انه اذا كانت المنازعة متعلقة بملكية الاملاك المرهونة للسلفة فيجوز ان يتوب القومسيون عن الحكومة المانكة وعن ذلك لا يتراعى القومسيون فيها بصفة وكيل عن الخواجات روتشيد وحاملو سندات السلفة فقط بل بصفة كونه وكلاء عن الحكومة ايضا ففي هذه الحالة اذا كانت المنازعة المتقضي فصلها بواسطة المجالس حاصلة من الامالي ( كما في قضية الست ايسة المتطبلة فيها استرداد بعض اطيان ) يجوز للمحاكم المحلية ان تحكم بان النظر والحكم فيها يختص بها كون الدعوى واقعة بين الحكومة ورعاياها واذا كانت المنازعة تتعلق باجراءات او اعمال تكون دلخلة في تصرفات المدان المرتين يكون من خصائص

المحاكم المختلطة النظر والحكم فيها ايا كان المتخاصمون ومما كانت جنسيتهم لان القومسيون نائب عن الخواجات روتشيد وشركائهم وجميع حاملي سندات سلفة الاملاك الميرية — هذا ونرى نحن الواضعين امضا آتيا ادناه ان الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية في ١٩ مارت سنة ١٨٨٠ مبني على اسانيد قوية في محله لان قومسيون الاملاك الميرية تراعى في هذه الدعوى بصفة كونه حائزا للاملاك المذكورة على ذمة المدانين المرتين اذ كان موضوع الدعوى طلب تادية اجر بعض املاك من ضمن المرهون غير اننا لا يمكننا الاقرار على الاسباب المدونة في الحكم المذكور لانه اعتبر القومسيون بصفة قومسيون مختلط خلافاً لنصوص ومعنى لائحة ترتيبه فان القومسيون ليس له شخصية خصوصية معتبرة فانونا بل انه نائب عن موكله الداخل شخصيتهم دون غيرهم في الدعوى والخصومة، ولضلا عن ذلك فان التفصيل السابق تقديره لا يمكن ان يكون له اهمية كبرى مع وجود المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ الذي تدون به انه بعد محو الرهونات العقارية السجلة قبل تسجيل رهونات الخواجات روتشيد بصفته المذكورة اعلاه في اليوم الثاني والثالث من شهر فبراير من السنة المذكورة لا يستمع على الاملاك الميرية دعوى الفسخ والاسترداد ايا كانت وان لا تكون تلك الاملاك عرصة لاي حق عيني من اي نوع كان فهذه القاعدة التي قبلتها الدول تنفي ملكية الاملاك الميرية من اي منازعة كانت وحينئذ يكون اغلب الدعاوي المبني حصواً متعلقا باجراءات الادارة ويكون النظر والحكم فيها من خصائص المحاكم المختلطة الا انه لا يمكن وقوع دعاوي تتعلق ببيع او شراء ففي هذه الحالة يجوز الاجراء على مقتضى التفصيل القانوني الذي قررناه ومع ذلك فان القومسيون يجوز له في هذه الحالة ايضا ان يتدخل في الدعاوي



( ١٨٧٨ )

( ١٨٧٨ )

التي من هذا القبيل باي صفة كانت حيث يكون له مصلحة في ذلك بصفة كونه وكيلًا عن المداينين المرتبطين سواء كان بالنسبة لإدارة الاملاك المرمونة او بالنظر لاستهلاك الدين فهذا التداخل يستوجب على حسب الصورة التي يحصل بها ان يكون من خصائص المحاكم المختلطة في هذه الحالة ايضًا النظر والحكم في مثل تلك الدعاوي وبالجملة نانا نرى ان المحاكم المختلطة مختصة دون غيرها بالحكم في المصوبات التي تنشأ بين قوميون الاملاك الميرية النائب عن المداينين المرتبطين لها و بين اي شخص كان ون المجلس المحلية يجوز ان تكون مختصة بالحكم في المسائل المتعلقة بملكية الاملاك المذكورة وان القومسيون يسوغ له دائماً حتى في نفس هذه الحالة ان يحمل المسئول من خصائص المجالس المختلطة — هذا ولم نعرض هنا لذكر شيء يتعلق بما يحصل بين الحكومة وقوميون الاملاك الميرية من المنازعات المختصة بجواد الادارة فقط فان ظهرت منازعات من هذا القبيل وطلب رأينا فيها تبدي وقتئذ ملحوظات في ذلك — نقرر بصير المحرومة في ١٠ مارس سنة ٨١ برئاسة مجلس النظار ( ترجمة الافادة الواردة لحضرة دولتو افندم رياض باشا ورئيس مجلس النظار من السيد بوريللي بك ناظر فلم قضاي المالية والداخلية بتاريخ ٢٤ مارس سنة ٨١ مرة ٥٥٧ ) — ( افندم ) ارسل لدولتكم باسم وفيقي واسمي الرأي الذي شرفتمونا بطلبه منا بافاة تاريخها ٢٤ فبراير الماضي من جناب باشكاتب المجلس بخصوص مسئلة الاختصاص المتعلقة بمصلحة الاملاك الميرية

املاك الميري العمومية المرتبة — ( دوين )

موضح في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨

انه بناء على انا في ٢٣ اغسطس سنة ٧٨ قد قبلنا نتائج تقرير قوميون التحقيق واعلمنا به

جناب موسيو ريفرس ولسون وكيل رئيس مجلس التحقيق في مقالتنا التي ارسلت لجنابه في ذلك اليوم ونشرت في المونتور ايجسيان وبناء على نازل اعضاء عائلتنا المينة ساؤهم في الكشفين المرسلين من طرفنا الى مجلس التحقيق عن عقاراتهم للحكومة لاجل النظام المالية بحالة ثابتة عدلية وبناء على ما عرض من مجلس نظارنا الذي صدق عليه منا الموافق لإدارة خزينة الدين العمومي امرنا وناسر ( اولاً ) انا نهب بالنيابة عن اعضاء عائلتنا جميع عقاراتهم التي تحت تصرفهم الى الحكومة بحالة دائمة ومعه العقارات مبنية في المادة الثالثة الآتية ( ثانياً ) انه بصير عقد فرض بالنيابة عن الحكومة لا يتجاوز اكثره ثمانية ملايين ونصف اسمية من الليرة الاسترلية ( ثالثاً ) يكون التأمين لهذا القرض الاملاك التي تنازلت عنها عائلتنا الى الحكومة وهي ( ٤٢٥٧٢٩ ) فدائاً من الاراضي والمباني ومالي ليراد ذلك يبلغ ( ٤٢٤٢٦ ) من الليرة الاسترلية وذلك على حسب ما قدر سيفه الكشوف التي حلت الى مجلس التحقيق ( رابعاً ) انه ان لم توف ايرادات هذه الاملاك بالمبلغ اللازم اقتراضه فابقع من الميز يوفي من ايرادات الحكومة العمومية ( خامساً ) اننا قد رغبنا الى مجلس نظارنا في عقد رعية رسمية لازوم القرض الذي اقترضه بواسطة هذه الاملاك التي وقع التنازل عنها بهمة ناظر ماليتنا ( سادساً ) انه لاجل زيادة التأمين لهذا القرض يشكل قوميون خصومي يتألف من ثلاثة اعضاء احدهم من الحكومة المصرية وثانيهم من الحكومة الانكليزية وثالثهم من الحكومة الفرنسية وبنات راساً بمجلس النظار وتولية العضوين الاجنبيين تكون منابعد تعيينهما بمعرفة حكومتهما ووظيفة هؤلاء الاعضاء هو التدبير في ادارة تلك العقارات وتحصيل الايرادات وتسليم صلاحها الى ارباب الاقتراض ( سابهاً ) ان ناظر

(١٨٧٩)

(١٨٧٩)

من الحضرة الخديوية بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ و ٣٠ يناير سنة ١٨٧٩ قرر مجلس النظار ما هوأت - (م) ١ تحال ادارة الاملاك الميرية على ٥ دة قوميون مؤلف من عضو مصري وعضو انكليزي وعضو فرنساوي (م) ٢ تعيين اعضاء القومسيون يكون باس الحضرة الخديوية (م) ٣ العضوان الاجنيان يتعينان بمعرفة دولتهما ويلزم لرفعهما من وظائفهما رضا حكومتها (م) ٤ مأمورو القومسيون ليسوا مسئولين الا للحكومة عن اجراءاتهم (م) ٥ القومسيون لا يكون تابعاً الا لمجلس النظار وهو الذي يبين مراتب كل واحد من الاعضاء والقومسيون ان يكاتب النظار مباشرة (م) ٦ للقومسيون ما لم يسلخ الحكومة من الامتيازات والمعاذ (م) ٧ يبين القومسيون رئيسه ويحدد وظائفه (م) ٨ يجوز للقومسيون ان يضم لنفسه بصفة مأمور مساعد عضواً واحداً او عضوين يحضران مجلسه ويكون لهما فيه رأي للشورة وله ان يحضرها يحضر من وظائفه (م) ٩ يبادر بأرسال صورة كل قرار يصدر بخصوص المواد المذكورة في المادتين السابقتين الى رئيس مجلس النظار الذي له ان يصدق عليه او يأمر باعطاء ايصال به فاذا لم يحصل فيه ادنى ملحوظ من طرف مجلس النظار في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ الايصال يكون القرار المذكور نافذ المفعول - (م) ١٠ القومسيون يبين ما يلزم من المستقدين لجميع الوظائف وله ان يوقف ويرد ارباب هذه الوظائف ويحدد مقدار مجازاتهم (م) ١١ القومسيون مكلف بحفظ وإدارة الاملاك الميرية فيناء على ذلك يجب عليه اجراء كافة الاجمال التنفيذية المختصة بالادارة وتبصيل الايرادات وهو مكلف بما يتعلق باذونات صرف النقود اللازمة

ماليتنا مرخص في تأسيس شروط الاقتراض مع اربابه كما هو مرخص في توجيه ما يفضل يفي المستقبل من زيادة ايرادات الاملاك التي وقع التنازل عنها

املاك الميري العمومية المرتبطة - (دوين)  
امرئال صادر

في ٣٠ يناير سنة ١٨٧٩

بناء على الديكريته المؤرخ في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ قد عسدد ناظر ماليتنا قرضاً ببلغ ٨٥٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية اسماً بموجب كونتراتو مؤرخ في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ ومن ضمن ما هو مشروط به ان الاملاك المتنازل عنها للحكومة من عائلتنا الخديوية تعلى لاصحاب القرض على وجه التأمين - وبناء على ان استهلاك ذلك القرض يكون بواسطة ما يزيد من ايرادات تلك الاملاك المرتبطة ومن اثاث ما يباع منها لزم توسيع وظائف ارباب قوميون تلك الاملاك الذين تشكلوا بموجب امرنا السابق ذكره - وبناء على ما عرضه مجلس النظار أصدرنا امرنا هذا - ان اعضاء القومسيون الذين صار تعيينهم بموجب الديكريته المؤرخ في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ يكون لهم التصرف ايضا اتبعا لشروط الكونتراتو المؤرخ في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ واتبعا للوائح التي يصدر استصوابها بمجلس النظار في شأن مبيع البعض او الكل من الاملاك المرتبطة ليعمل الثمن الصافي الذي يرد منها للمضمين على كونتراتو القرض ليعمل به مخصصاً باستهلاك القرض المذكور حتى يصير تمام تصديده - وناظر ماليتنا موكل بأجراء منطوق هذا الديكريته

املاك الميري العمومية المرتبطة - (دوين)  
ترجمة

حدود وظائف قوميون الاملاك الميرية  
سنة ٧٩

بعد الاطلاع على الامرين الكريين الصادرين

(١٨٧١)

(١٨٧١)

( ترجمة الافادة الصادرة من رئاسة مجلس  
النظار الى جناب رئيس قومسيون الاملاك الميرية  
في ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ )

نحيط جنابكم علما انه قد نظرت بمجلس النظار  
صوره اللائحة المتعلقة بتعيين حدود وظائف قومسيون  
الاملاك الميرية التي تفصلتم بتقديمها لرئاسة المجلس  
الذي كور بمرسوم تاريخه ٩ فبراير وقد صار التصديق  
منه على ما اشتملت عليه من الاحكام العمومية  
وانما قد تراءى له لزوم اجراء بعض تعديلات فيها  
درجت في اللائحة المذكورة المرسول لجنابكم من  
طيه صورتها مصدقا عليها بانها طبق الاصل فليرجو  
جنابكم ان تعرفوا اما قبول القومسيون اياها او  
ما يحتمل ان يبدىه من الاعتراضات في هذا  
الشأن

املاك الميري العمومية المرتثة - اسر حال  
صادري

١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩

حيث انه بتاريخ ٣١ اكتوبر سنة ١٨٧٨ قد  
حصل عقد سلفة بمبلغ ثمانية مليون وخمسة الف  
ليرة على اسم الحكومة بواسطة الخواجات روشيلد  
واولاده بلوتدرة والخواجات روشيلد اخوان ياريس  
وحيث انه لاجل اجراء مفعول ذكرينو ٢٦  
اكتوبر سنة ١٨٧٨ وتتم مقاصد الطرفين  
المعاقدين مقتضى اتخاذ التدابير اللازمة لانقضاء  
الاملاك المتنازل عنها من اعضاء فامليتقا تأمينا  
لهذه السلفة لا غير فبعد التزوي في ذلك بمجلس  
نظارنا - اصدرا فاما هذا ما هو آت (م) ١ ان  
الاملاك المتنازل عنها من اعضاء فامليتقا الميري  
لا يجوز الحجز عليها ولا يمكن بيعها الا بمعرفة  
كومسارية الاراضي الميرية بمقتضى الشروط المقررة  
في الاتفاقات التي حصلت او تمحصل في المستقبل  
بين الحكومة والخواجات روشيلد لغاية استهلاك  
سلفة الاملاك الميرية بالكامل (م) ٢ بعد شطب

للمصرفات وبالتوقع على المقاولات والسلف وبتاجير  
الاملاك وباجراء مزادات ما يلزم من الاشغال  
وبالتوقيع على سندات البيع والمبادلة والشراء  
والمعاملات وبان ينوب عن المصلحة امام المحاكم  
مدعية كانت او مدعي عليها - ومع ذلك فان  
القرارات المختصة بالمواد الآتية لا تكون نافذة  
للمفعول الا من بعد التصديق عليها من مجلس  
النظار وهي (اولا) السلف متى كان ميعاد  
تسديدها اكثر من سنة او متى زادت على مبلغ مائة  
وعشرين الف ليرة مصرية او اذا كانت بضمها الى  
السلف السابق عقدها تتجاوز هذا المقدار (ثانيا) (

تاجير الاماكن لمدة ازيد من تسع سنين (ثالثا)  
البيع والمشتريات اذا كانت قيمتها تزيد على عشرين  
الف ليرة او اذا كانت بضمها الى بعضها تتجاوز قيمتها  
هذا القدر (م) ١٢ ما يحصل من المنازعات في  
تنفيذ او تأويل الكوتراتات التي لمعدها مصلحة  
الاملاك الميرية ترفع للمحاكم المختلطة لتصلها وقطع  
الحكم فيها (م) ١٣ قرارات القومسيون تؤخذ  
باغلبية الآراء وتنفيد على حسب ترتيب تواريتها  
في دفتر منصر الصفحات وعليها علامة من يكون  
فائضا بامور الرئاسة في غرة شهر يناير (م) ١٤  
ميزانية مصلحة الاملاك الميرية من بعد المداولة في شأنها  
يعرفه القومسيون بتقديم لرئيس مجلس النظار  
قبل اول شهر يناير من السنة التي تكون  
مختصة بها (م) ١٥ على رئيس القومسيون ان  
يرسل عند انتهاء كل ثلاثة شهور لرئيس مجلس  
النظار كشفا متصفا بوجه الاحصاء اجمالي ايرادات  
ومصرفات المصلحة (م) ١٦ في ظرف الثلاثة اشهر  
التالية لانتفاء السنة تقدم حسابات القومسيون  
لمراجعتها وتحقيقها لحسابات النظارات (م) ١٧  
يصير درج هذا التراس في جرنال المونتور  
اجيديسيان الرسمي

(دومين ١٨٨٣)

(دومين ١٨٨٤)

المستأجرين الا انه يقرم في حالة تاخير بعض اولئك  
المستأجرين عن السداد امداد مامورهم ومفتشيها  
بالمساعدة من طرف المديريات في التفتيش وعلى هذا  
طرفاً لما حصل من تأخير حصول القومسيون.  
على حقوقه اتفق ترفيقه. تكمل لاجل ان  
تجربوا المساعدات اللازمة لولا المامورين والمفتشين  
في حصول المخابرات القومسيون من في طرفهم بطريقة  
مخصصة متى كانت متوفرة طرف اربابها اما المبالغ التي  
يحصل التذرع فيها فلهذا لا تدخل المديرية في شأنها بل  
ان نظرها وصلها يكون متعلقاً بمهمات الاختصاص  
والمال الاجراء على وجه ما توضح

### املاك الميري العمومية المرتبهة - (دومين)

منشور من  
نظارة الداخلية في ١٨ صفر سنة ١٣٠١ (١٩ ديسمبر  
سنة ١٨٨٣)

تقدم النشر من الداخلية لجهات في ٢ رجب سنة ١٣٠٠  
باجراء المساعدات اللازمة للموري ومفتشي قومسيون.  
الاملاك الميرية في حصول المخابرات القومسيون من  
في طرفهم بطريقة مخصصة وحيث لا ينبغي ان الطمان  
قومسيون الاملاك في تلقى الحكومة المخبذوية ونفهمها  
وضرورها طائفة طائفة واذا ظهر عجز في ايرادها  
فالحكومة طائفة تشدد جميع ما يظهر لاجل تسديد  
كوبوناتها التي تسحق وبما يصح على ماموري الادارة  
حصول الامتياز في مساعدة ماموري ومفتشي القومسيون  
في حصول المخابرات من في طرفهم حتى لا يعود على  
الحكومة خسائر بسبب تاخير التحصيل او عجز شيء من  
المخابرات فلذلك اتفق اعادة النشر للمديريات باجراء  
ما ذكره وبالمجمل هذا تكمل للقيادة باجراء مقتضاه

### املاك الميري العمومية المرتبهة - (دومين)

منشور من  
جلس النظر للمديريات الموجود فيها اراض لمصلحة  
الاملاك الاميرية بشأن استيثار تلك الاراضي وبمعها  
في ٢ مارس سنة ١٨٨٤

قد شاعت الاخبار بان في عزم الحكومة استرجاع  
الطمان الدومين لاعطائها بمجاناً للأشخاص الذين يرغبون  
استرجاعها لمدة معلومة ومنه الاشاع من شأنها ان  
تقرر ضرراً بالحق بالحكومة التي في كافله لمصلحة  
الاراضي الاميرية وعرضها بها فيلزم ان يحذروها  
بصفحة ما لديهم من الوسائط فانه لا يخبر شيء في ادارة

التسجيلات الرمنية المتقدمة على تسجيلات الخواجات  
روشيلد بتاريخ ٣٠٢ فبراير الماضي تكون هذه  
الاملاك خالصة من كل دعوى توجب الشفع او  
الاسترداد وتكون خالصة ايضاً من كل حق عيني  
مما كان نوعه ما عدا الحقوق المطاعة لمكتنبي  
السلفة وتبقى خاصة معينة لتأمين فوائد واستهلاك  
القرضة المذكورة دون غيرها (م ٣) لاجل التأمين  
على ان يكون الباقي من مبلغ سلفة الاملاك الميرية  
مخصصاً بتمامه لتسوية الدين المصري الصادر دون  
غيره. قد حوت الحكومة المصرية من الآن على  
صندوق الدين العمومي جميع حقوقها على المبالغ التي  
يمكنها التصرف فيها من محصول سلفة الاراضي الميرية  
تنفيذاً للاتفاقات الواقعة بينها وبين بيت الخواجات  
وروشيلد وبناء على ذلك فالخواجات وروشيلد بلزهم  
ان يقبلوا الخالصات التي تعطي لهم من طرف صندوق  
الدين العمومي قبولاً شريعياً سريعاً في نظير الدفع  
التي يدفعونها اليه تنفيذاً للكتراتو المقود معهم وعلى  
صندوق الدين العمومي ان يحفظ المبالغ التي تدفع  
اليه من طرف الخواجات وروشيلد على الوجه المذكور  
ويكون حفظها بصفة ودعية حتى لا يتصرف فيها الا  
بمقتضى التعليمات التي تصدر اليه من كومسيون التصفية  
التي سيصدر تشكيله بمقتضى اتفاق دولي وان لم يشكل  
هذا الكومسيون فيكون التصرف في المبالغ المذكورة  
بموجب الاوامر التي تصدر اليه من لدنا بالاتحاد  
مع الدول - حقوق الريانة ارباب الرهون المسجلة  
قبل يوم ٣٠٢ فبراير سنة ١٨٧٩ التي في تواريخ  
تسجيلات الخواجات وروشيلد لم تزل باقية على حالها  
نافذة الاجراء

### املاك الميري العمومية المرتبهة - (دومين)

منشور من  
نظارة الداخلية في ٢ رجب سنة ١٣٠٠ (٩ مايو سنة ٨٣)  
لا ينبغي ان قومسيون الاملاك الميرية في تلقى الحكومة  
المخبذوية ونفهمها وضرورها قائم عليها وان كان مرتكباً  
لها خدمات ادارياً وحصول المخابرات التي تكون طرف

(دوين ١٨٨٤)

(١٨٨٤)

اتلك المصلحة الحالية وكل من له رغبة في استعجار او مشتري شيء من تلك الاراضي يلزمه توجيه طلبه الى حضرات اعضاء القومسيون او الى وكلائهم في الجهات وم القشون والظاهر كما كان ذلك جاريا غيا معنى هذا وان الحكومة وحضرات اعضاء القومسيون منقولون على توسيع نطاق التأجير بقدر ما يصل اليه الامكان ولا يقصدون الا الحصول على ائمن متبادرة ومن اجل ذلك فانهم مستعدون ان يوجهوا قطعاً لا يمكن من استعجارها اي شخص كان وان يربطوا شروط الاجار من ثلاث وست سنوات بل وعن تسع سنوات وان ييسروا للتاجرين اللوازم والآلات الزراعية بحسب تقيين اهل الخبرة ودفع ثمن ذلك يكون جناساً مع متبوية مناسبة الى مدة الاجار وبدون فوائد وان ييسروا لهم ايضاً ميعاداً للسعي بدون ربح اي بالائمان التي تحصلها المصلحة وللوصول الى هذه الغاية المقصودة سيكون الاجراء على الوجه الاتي (اولاً) انه في جهات الجمالك تعني الاقار الذين عند المتأجرين لا طيات الدومين من الثورج الى العمليات ومن دفع بدلية الموة (ثانياً) انه في جهات العهد يكون للمتأجرين الحق في معافاة عشرة اقدار من كل مائة فدان بواسطة دفع البدلية عنهم وذلك في بلاد الارز وثمانية اقدار من كل فدان في باقي البلاد وللوصول على هذا الحق لا يلزمهم الا دفع ١٢ قرشاً عن كل نفر في جهات الوجه البحري لهذه تسهيلات عطية يلزم ان تعلق بها العامة بصفاته ما امكن من الوسائط ويحكم ان تملنوم ايضاً بان كل شخص يرغب في استعجار شيء من اهلان الدومين يحسنه تقدم طلبه لظاهر راحة الجهة اول القشون او لحضرات اعضاء القومسيون بمصر او للحكومة راساً بواسطة تقسم والحكومة تتداول فيما يلزم مع القومسيون — اما من خصوصي بيع تلك اهلان فوجود لديهم لائحة شروط البيع وكشوفات القشون التي تقررت في العام الماضي ولذا يكون في امكانكم ان تبتدوا العامة بكل ما يلزم من الاستعلامات والايضاحات هذا واننا نتهم هذه الفرصة لتكرار ما اناذكركم و مراراً حضرات سلاطنتنا وهو ان للحكومة اكبر صالح في نجاح

اتلك المصلحة الحالية وكل من له رغبة في استعجار او مشتري شيء من تلك الاراضي يلزمه توجيه طلبه الى حضرات اعضاء القومسيون او الى وكلائهم في الجهات وم القشون والظاهر كما كان ذلك جاريا غيا معنى هذا وان الحكومة وحضرات اعضاء القومسيون منقولون على توسيع نطاق التأجير بقدر ما يصل اليه الامكان ولا يقصدون الا الحصول على ائمن متبادرة ومن اجل ذلك فانهم مستعدون ان يوجهوا قطعاً لا يمكن من استعجارها اي شخص كان وان يربطوا شروط الاجار من ثلاث وست سنوات بل وعن تسع سنوات وان ييسروا للتاجرين اللوازم والآلات الزراعية بحسب تقيين اهل الخبرة ودفع ثمن ذلك يكون جناساً مع متبوية مناسبة الى مدة الاجار وبدون فوائد وان ييسروا لهم ايضاً ميعاداً للسعي بدون ربح اي بالائمان التي تحصلها المصلحة وللوصول الى هذه الغاية المقصودة سيكون الاجراء على الوجه الاتي (اولاً) انه في جهات الجمالك تعني الاقار الذين عند المتأجرين لا طيات الدومين من الثورج الى العمليات ومن دفع بدلية الموة (ثانياً) انه في جهات العهد يكون للمتأجرين الحق في معافاة عشرة اقدار من كل مائة فدان بواسطة دفع البدلية عنهم وذلك في بلاد الارز وثمانية اقدار من كل فدان في باقي البلاد وللوصول على هذا الحق لا يلزمهم الا دفع ١٢ قرشاً عن كل نفر في جهات الوجه البحري لهذه تسهيلات عطية يلزم ان تعلق بها العامة بصفاته ما امكن من الوسائط ويحكم ان تملنوم ايضاً بان كل شخص يرغب في استعجار شيء من اهلان الدومين يحسنه تقدم طلبه لظاهر راحة الجهة اول القشون او لحضرات اعضاء القومسيون بمصر او للحكومة راساً بواسطة تقسم والحكومة تتداول فيما يلزم مع القومسيون — اما من خصوصي بيع تلك اهلان فوجود لديهم لائحة شروط البيع وكشوفات القشون التي تقررت في العام الماضي ولذا يكون في امكانكم ان تبتدوا العامة بكل ما يلزم من الاستعلامات والايضاحات هذا واننا نتهم هذه الفرصة لتكرار ما اناذكركم و مراراً حضرات سلاطنتنا وهو ان للحكومة اكبر صالح في نجاح

### املاك ميرية ممددة للنفقة العمومية — امراء

صادر

في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٠

من حيث انه تبين من حسابات نظارة المالية ومن دفاتر الدائرة الخاصة ان المقاررات والسرائيات وملحقاتها المبينة اذناه صار بناء بعضها وقراء البعض الاخر بال الحكومة وانها لازمة للصالح العمومية او لافادة خديري مصر وانها كانت لغاية الان مخصصة لما ذكر وحيداً ان المقاررات المذكورة لا يصح بناء على ذلك ان تكون ملكاً لاحد الناس وان كان قد تمحرت بها صحيح بلها بعض اعضاء عائلتنا فبعد الوقوف على ما اجاء مجلس نظارتنا نأمر بما هو آت — (١) ان المقاررات والسرائيات وملحقاتها الاكي يانها اذناه قد صارت ملكاً للحكومة ولحقها بالاملاك الميرية المدة للنفقة العمومية والمقاررات المذكورة في (اولاً) سراي فاهين مع ما يتبعها من الابنية وغيرها من جميع الملحقات بمصر القاهرة (ثانياً) سراي الاسماعيليه وملحقاتها وما يتبعها من الابنية بمصر القاهرة (ثالثاً) سراي القصر العالي وملحقاتها وما يتبعها من الابنية بمصر القاهرة (رابعاً) المكان الكائن بمصر القاهرة بمط الاسماعيليه وملحقاته المعروف بمخزن المويليات (خامساً) مطبعة بولاق وملحقاتها مع ما يتبعها من الآلات والمهمات والابنية بمصر القاهرة (سادساً) اسطبلات بولاق بمصر القاهرة (سابعاً) سراي البحرية مع ما يتبعها من الابنية والمبينة البالغ مقدار ذلك فدان ٦٢ وكسور والاراضي التي تتبعها ومقدارها فدان ٣٥٢٥ وغيرها من جميع الملحقات الكائنة بالجزيرة بمديرية البحيرة (ثانياً) سراي البحيرة مع ما يتبعها من الابنية والمبينة والاراضي وغيرها من جميع الملحقات التي مقدارها فدان ٥١٧ وربع وثمن الكائنة بالبحيرة بمديرية البحيرة (ثامساً) اللوكدة واكشك والسمامات وملحقاتها بحلوان (عاشرًا) جنينة الترمة الكبيرة المعروفة قديماً

(١٨٨٠)

(١٨٨٠)

تستعمل الإيرادات حسب الترتيب الآتي (١) لدفع المبلغ اللازم لخدمة الاستهلاك السنوي المنصوص عنه في المادة الآتية (ب) لدفع جميع الأموال المستحقه في المديرية الغير مخصصة - أما ما بقي من الإيرادات بعد صرف المبالغ المذكورة فيستعمل في الاستهلاك طبقاً لنص قوتنراتو ٢١ أكتوبر

المادة ٥ - حساب مصلحة الدومين يجري تسويته سنة بسنة ويصدر توقيفه بالكثير في ١٥ ابريل من السنة التالية بمعرفة لجنة مؤلفة من ناظر المالية ومن المراقبين العموميين ومن الثلاثة اعضاء قوميون الدومين - لا يسوغ خصم مبالغ تخصص بسنة من مبالغ تخصص بسنة اخرى سواء كان لاجل نادية الفوائد المنقولة أو لاجل دفع الاموال

المادة ٦ - في حالة عدم تنفيذ نص المادة (٧) من قوتنراتو ٢١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ يكون مرصفاً للخراجات ورشيداً أن بائناً من أول تقود تسدد لهم من مصلحة الدومين مبلغاً يلوازي قيمة العجز الذي لا يكون تسدد من الحكومة - ففي هذه الحالة وبسبب عدم تنفيذ القوتنراتو المذكور فالاموال المستحقه قيد مديرية فنا يصير توريدها في المستقبل وبصفة ثلثية ليد قوميون الدومين ثلثية قيمة الكوبون القادم الذي يستحق فيكون ضمانة على دفع الكوبون المذكور وعلى ذلك صارت اموال المديرية المذكورة من الآن وبطريق الاولوية مخصصة لخدمة السلفة عند اللزوم عند ما تبلغ التسديدات الى قوميون الدومين قيمة

مبلغ الكوبون فالتزادة في إيرادات مديرية فنا تبقى تحت تصرف الحكومة - في اول يونيه وأول ديسمبر من كل سنة يأخذ قوسارية الدومين من المبالغ الموجودة تحت يدهم التقود اللازمة لاجل تكميل قيمة الكوبون وما يزيد عن ذلك يكون تحت طلب نظارة المالية أن لم تكن الحكومة أكدت قبل ٢٠ ابريل خدمة الاستهلاك وقدرها ٤٢٥٠٠ ليرة أو دفعت باقي الحساب على مقتضى

المادة (٥) فايرادات مديرية فنا تكون مخصصة ايضاً لدفع المبلغ الذي يبقى من ذلك على الحكومة - قد اقام الخراجات ورشيد قوسارية الدومين نواباً عنهم عند اللزوم لاجل اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتأكيد تسديد إيرادات مديرية فنا ليدم

المادة ٧ - الاموال التي على مقتضى ذكر شو أ يناير سنة ١٨٨٠ يجب رصنها عن الاطيان التي دفعت المقابلة ترفع ايضاً عن اطيان مصلحة الدومين اسوة اطيان باقي المولين

يجب تسديده الكاتنة على تركة المحمودية باسكندرية (الحادي عشر) سراي الرمل وجميع ما بقى من الابنية والتشالانات والاسطبلات وغيرها من الملحقات الكاتنة بالرمل بالقرب من اسكندرية (الثاني عشر) سراي دفينه وما يليها من الابنية والاراضي والتشالاق وغير ذلك من الملحقات الكاتنة بمديرية البصرة (الثالث عشر) سراي المنصورة مع ما بقى من الابنية والملحقات الكاتنة بالمنصورة (الرابع عشر) سراي الروضة وسراي الميا وملحقاتها وما بقى من الابنية الكاتنتين بمديرية المنيا

املاك الميري العمومية المرتبهة - تنقل عن كتاب

التواوين المتاربة في الدار المصرية لجامه ج . ل . غورست في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠

(\*) في اموال الدومين والدائرة السنية (\*)

المادة ١ - كافة الاملاك المخصصة لخدمة الدومين سواء كانت واقعة في الاقاليم المخصصة للدين القنصلية او لم تكن واقعة فيها تكون خاضعة لدفع جميع الاموال المرتبة او التي سترتب قانونياً على بقية اطيان القطر المصري ولا ينبغي ان تكون اقل امتيازاً عن ملك اطيان وذلك مع مراعاة احكام قانون الحق العام ما خلا القود الآتية بعد

المادة ٢ - كافة الاموال القديمة والمجددة المقررة في مديريات البصرة والقرية والقوية واسبوط المخصصة لإيراداتها في المحاضر لخدمة الدين القنصلية يكون دفعها النصف في ١٥ ابريل والنصف في ١٥ أكتوبر من كل سنة - وكافة الاموال القديمة والمجددة المقررة في المديرية الغير مخصصة إيراداتها في المحاضر لخدمة الدين القنصلية يكون دفعها في آخر السنة على الشروط المبينة بعد

المادة ٣ - إيرادات الدومين يصير استعمالها حسب الترتيب الآتي (اولاً) للمصروفات الاحتياطية والغير منظورة بالمصلحة اولا بأول بما فيها فوائد واستهلاك حلة البرليس توجده عام (ثانياً) لدفع كافة الاموال المستحقه في المحاضر بالمديريات المخصصة لخدمة الدين القنصلية وذلك في ١٥ ابريل و ١٥ أكتوبر - (ثالثاً) لدفع قسط معين في كل سنة اشهر قدره مائتان واخمس عشر ألف وخمسمائة ليرة وذلك في اول يونيه وأول ديسمبر غير انه يجب ان يستعمل من هذا القدر مبلغ يعادل فوائد السندات التي صاد اطلاقاً بسبب بيع الاطيان (رابعاً) وفي آخر السنة او بالكثير ثلثية السنة المالية

( ١٨٨٠ )

( ١٨٨٠ )

( قانون التصفية - ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ ) .

بند ٩٧ - لا يترتب على هذا القانون ادنى خلال بشرط  
الكونتاتو المتقد في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠ بين حكومتنا  
وبين عاقدى سلفة الاملاك الميرية ويقتضى هذه الشروط  
فايرادات مديرية قنا مختصة بوجه الاحتياط لضمانة السلفة  
المذكورة

﴿ اتفاق بين نظارة المالية ومصصلحة الدومين ﴾

( في ٢٣ يولييه سنة ١٨٩١ )

لا يرسل من الآن فصاعدا ايراد لمصلحة الدومين وتعتبر  
اوراد سنة ١٨٩١ في المستقبل اساسا لتدبير الادوال - قوسميون  
الدومين يورد في ١٥ ابريل من كل سنة لخزينة صندوق  
الدين مما يخص بالمدير بات المخصصة بلفا يوراني قيمة نصف  
الاموال المقررة قطعيان السنة الماضية عن المدير بات المذكورة  
وفي اول شهر سبتمبر يقدم نظارة المالية كشفا عن كل مديرية  
بقدر الادوال اللازم سدادها - هذا الكشوف مرموز له يعرف  
( ا ) وهو ينقسم الى ست خانات يتوضح في الاولى قسم الثانية  
وفي الثانية السرة الموضوعة في الورد في سنة ١٨٩١ وفي  
الثالثة مقدار مبلغ الورد عن السنة المذكورة وفي الرابعة المبالغ  
المقتضى استبعادها وفي الخامسة المستحقات المستحق علاوها  
وفي السادسة جملة المقتضى سدادها - توضح اسباب المستبد  
والمستبد عن كل ورد في كشوف مخصوص مرموز له يعرف  
( ب ) ويرفق مع الكشوف السابق - قوسميون الدومين يورد  
لخزينة الصندوق في ١٥ اكتوبر عن المدير بات المخصصة جملة  
المقدار الوارد في الخانة السادسة من كشوف حرف ( ا ) من  
بند خصم مائد في ١٥ ابريل - في اول سبتمبر يقدم  
قوسميون الدومين نظارة المالية كشفي حرف ( ا ) وحرف  
( ب ) المختصين بسنة ١٨٩١ - من المعلوم اولاً انه من  
خصوص المستحقات لانها تكون عن الاطيان المستصلحة التي  
لم يسبق ربط مال عليها او التي صار دفع مالها موقفاً فيكون  
من اطيان النوع الاول تتدور ضريبة بنسبة ضريبة الاطيان  
المجاورة وما يكون من الترخ الثاني يربط بضريبة الاصلية  
ثانياً انه قبل الشروع في بيع شيء من الاطيان يصف القوسميون  
عما اذا كانت الاطيان المرغوب فيها مرموزاً عليها بالصفة  
اللازمة والا فيقطع للمالية كافة الايضاحات التي تساعد على  
ربط ما لم يربط على تلك الاطيان ثالثاً انه خصوصاً في حالة  
ما اذا كان القوسميون يرغب بيع ايمان ورد فينتهي عليه  
ابداء رآيه للمالية من مناسبة ربط المال عليها بموجب البند  
الاول من لائمة بيع املاك الميري الحرة راجعاً ان الاطيان  
التي يتاح ربط عليها الاموال بحسب مساحتها الحقيقية وعلى  
القوسميون ان يعطى للمشتري كافة الاستعلامات اللازمة فيما  
يختص بالمال كالمعتاد

( اتفاق اضافي مبهم في ٢١ يناير سنة ١٨٩٢ بين  
نظارة المالية ومصصلحة الدومين والدائرة السنية )  
انه بناء على مزاولة حصلت بخصوص تعليق المنشور الصادر  
من المالية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩١ في شأن الاطيان التي  
تستصلح ( ١ ) قد حصل التوافق بين مصلحة الدومين والدائرة  
السنية ونظارة المالية على انه في مدة الستين الاولين الذين  
يحصل فيها استصلاح الاطيان المزمع هناك المذكور المنشور لا يدرج  
قوسميون الدومين والدائرة السنية في حسابها سوى نصف  
الغريبة التي يكون صار تقديرها

﴿ الدائرة السنية ﴾

( قانون التصفية - ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ )

بند ٤٧ - في اخر كل سنة تقطع الدائرة حساب  
ايراداتها ومصروفاتها فان ظهر ان صافي ايرادات مع  
اضافة المبلغ الاحتياطي سواء كان صار صرفه في  
انهاء السنة او كان باقياً لغاية ٣١ ديسمبر لا يكفي  
لتغطية اربعة في المائة على القيمة الاسمية للسندات  
المتداول فيها فعلى الحكومة حينئذ ان تدفع للدائرة  
في مدة خمسة عشر يوماً قيمة الفرق - ولا يجري  
مطالبة الدائرة بشيء من اموال اطيانها الكاثبة  
بالمديريات الغير مبرهونة مالم تتسدد قيمة الفرق  
المذكور من طرف الحكومة

﴿ اتفاق بين نظارة المالية والدائرة السنية ﴾

( في ٢٧ اغسطس سنة ١٨٩٢ )

الحساب السنوي يصير تسويته بواسطة خصم اموال  
وعشور الاطيان الثالثة والشرافي والاطيان المباعة  
نهائياً وازدادة اموال وعشور الاطيان المستصلحة وجاري  
زراعتها التي ماسبق وربط مال عليها او التي سبق  
رفع مالها موتاً وريثة عليه يجب على الدائرة ان  
تبث سنوياً لتالية جميع الايضاحات اللازمة لتسوية  
الحساب السنوي بالكيفية المذكورة وتتخذ مقادير  
اموال السنة الماضية اساساً لذلك - اما من جهة بيع  
اطيان الدائرة فالذي تراه المالية هو انه قبل مبيعها

( ١٨٧٨ )

( ١٨٧٨ )

العمومية - هند ٥ - انا قد رخصنا الى مجلس نظارنا في عقدرهنية رسمية للقوم القرض الذي اقترض بواسطة هذه الاملاك التي وقع التنازل عنها بمهمة نظار ماليتنا (١) - هند ٦ - انه لاجل زيادة التأمين لهذا القرض يشكل قومسيون خصوصي يتألف من ثلاثة اعضاء احدهم من الحكومة المصرية وثانيهم من الحكومة الانكليزية وثالثهم من الحكومة الفرنسية ويناط راساً بمجلس النظار وتولية العضوين الاجنبيين تكون منا بعد تعيينها بمعرفة حكومتها (٢) ووظيفة هؤلاء الاعضاء هي التدبير في ادارة تلك المقارات وتسهيل اليرادات وتسليم صافيها الى ارباب الاقتراض

✽ اسر حال ✽

( في ٣٠ يناير سنة ١٨٧٩ )

ان اعضاء القومسيون الذين صار تعيينهم بموجب الدكرتو المؤرخ في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ يكون لهم التصرف ايضاً اتباعاً لشروط الكوتراوانو المؤرخ ٣١ اكتوبر سنة ١٨٧٨ واتباعاً للوائح التي يصير استصوابها بمجلس النظار في شأن مبيع البعض او الكل من الاملاك المرتبهة ليسلم الثمن الصافي الذي يرد منها للمضيين على كوتراوانو القرض بيمالوه مخدماً باستهلاك القرض المذكور حتى يصير تمام تسديده

(١) ان املاك الدومين وان كانت تحت ادارة قومسيون الاملاك الميرية من حيثية استغلالها الا انها ما خرجت عن كوترا في الحقيقة ملك الحكومة المصرية وبناء على ذلك اذا ادخلت الحكومة المصرية في قضية مقالة وافقرت على حق المالك لارض مسقطة في تصرف المياه عن ارضه في مصرف ما من ارض منخفضة من ضمن اراضي الدومين فشاها ما منه ليست فقط لها قوة حكم اداري في مادة محصنة بالحكومة دون غيرها كصناعة الري بل ايضاً تعتبر اقراراً صادر من صاحب الاراضي التي اقيمت الدعوى في شاها

(٢) حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١١ فبراير سنة ١٨٩٦

(٣) يجب اعتبار قومسيون الاراضي الميرية كمصالحه ميرية

(٤) حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٧

يلزم ان الدائرة تبحث عما اذا كان مال الاطيان التي سيصير ييمواربط بالصفة اللازمة والا فيلزمها ان تصلي ما يلزم من الايضاحات لمساعدة المالية في ربط المال وخصوصاً فيما يتعلق بالاطيان الغير منزوعة التي ما سبق ربط مال عليها او التي رفع مالها مؤقناً فتبدي الدائرة رأياً فيما يناسب ربطه من المال عليها وذلك استناداً على الاصول المتبعة في مبيع املاك الميري الحرة - المالية تخطر الدائرة عما تقرره في هذا الشأن حتى ان الشارين تتكون قبل المشتري من معرفة الشروط التي بموجبها تربط الحكومة ضرائب على الاطيان الغير منزوعة

املاك الميري العمومية المرتبهة - تتلان من كتاب القوانين العقارية

في الديار المصرية في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨

في مصلحة الاملاك الميرية المعروفة بالدومين

✽ اسر حال ✽

مقدمة - بناء على تنازل اعضاء عائلتا المينة اساقم في الكشفين المرسلين من طرفنا الى مجلس التحقيق عن عقاراتهم للحكومة لاجل انتظام المالية بمحالة ثابتة عدلية - هند ١ - اتانهب بالنيابة عن اعضاء عائلتا جميع عقاراتهم التي تحت تصرفهم الى الحكومة بمحالة دائمة وهذه المقارات مينة في البند الثالث الاآتي - هند ٢ - سانه بصير عقد قرض بالنيابة عن الحكومة لا يتجاوز اكثره ثمانية ملايين ونصف اسمية من الليرة الاسترلينية - هند ٣ - يكون التامين لهذا القرض الاملاك التي تنازلت عنها عائلتا الى الحكومة وهي ( ٤٢٥٧٢٩ ) فدائناً من الاراضي والمباني وصافي ايراد ذلك يبلغ ( ٤٢٤٤٢٦ ) من الليرة الاسترلينية في السنة وذلك على حسب ما قدر في الكشفوة التي سلمت الى مجلس التحقيق - هند ٤ - انه ان لم توف ايرادات هذه الاملاك بالمبلغ اللازم اقتراض لما يقع من العجز يوفي من ايرادات الحكومة



( ١٨٧٨ )

( ١٨٧٨ )

( قرار من مجلس النظار في ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ )

بند ١ — تحال ادارة الاملاك الميرية على عهدة قومسيون مؤلف من عضو مصري وعضو انكليزي وعضو فرنساوي — بند ٢ — تعيين اعضاء القومسيون يكون باسرا الحضره الخديوية — بند ٣ — العضوان الاجنبيين يتعينان بعمرة دولتيهما ويلزم اربعهما من وظائفهما رضا حكومتيهما — بند ٤ — القومسيون لا يكون ثابعا للجلس النظار وهو الذي يعين مرئب كل واحد من الاعضاء وإنما للقومسيون ان يكتب النظار مباشرة — بند ٥ — القومسيون مالمصالح من الامتيازات والمعاذات — بند ٦ — يجوز للقومسيون ان يضم لنفسه بصفة مأمور مساعد عضوا واحدا او عضوين يحضران مجلسه و يكون لما فيه راي للشورة وله ان يضمهما بجزء من وظائفه — بند ٧ — القومسيون يعين ما يلزم من المستخدمين لجميع الوظائف وله ان يوقف ويرتار باب هذه الوظائف ويحدد مقدار جماكيهم — بند ٨ — القومسيون مكلف بحفظ وادارة الاملاك الميرية فبناه على ذلك يجب عليه اجراء كافة الاعمال التنظيمية المختصة بالادارة وبتصيل الايرادات وهو مكلف بما يتعلق بالذونات صرف النفود اللازمة للمصروفات والتوقيع على المذوات والسلف والتأجير الاملاك وباجراء مواتات ما يلزم من الاشغال والتوقيع على مندات البيع والمبادلة والشراء والمصالحات وبارت يتوب عن المصلحة امام المحاكم مدعية كانت او مدعى عليها ومع ذلك فان التراوات المختصة بالمواد الآتية لا تكون نافذة المتعول الا من بعد التصديق عليها من مجلس النظار وهي — اولاً السلف متى كان مياداً تسديدها اكثر من سنة او متى زادت على مبلغ خمسين الف ليرة مصرية او اذا كانت يضمها الى السلف السابق عقدتها تتجاوز هذا المقدار ثانياً تأجير الاماكن لمدة تزيد من تسع سنين ثالثاً

اليوم والمشتروات اذا كانت قيمتها تزيد على عشرة آلاف ليرة واذا كانت بعضها الى بعضها تتجاوز قيمتها هذا القدر يعمل للاتحة مخصوصة عن بيع الاطيان — بند ٩ — قرارات القومسيون تؤخذ باغلبية الاراء وتنفيد بحسب ترتيب تواريتها في دفتر منمر الصحائف وعليها علامة من يكون قائماً بامر الرئاسة — بند ١٠ — ميزانية مصلحة الاملاك الميرية من بعد تمريرها بعمرة القومسيون تتقدم لمجلس النظار قبل ١٥ ديسمبر من كل سنة لاجل التصديق عليها والاوامر العالية الشائلة للاتحة حسابات الحكومة تسري ايضا على مصلحة الاملاك الميرية كاصوة باقي مصالح الحكومة — بند ١١ — على رئيس القومسيون ان يرسل عند انتهاء كل ثلاثة شهور لرئيس مجلس النظار كشفاً متضمناً بوجه الاختصار اجمالي ايرادات ومصروفات المصلحة — بند ١٢ — في ظرف الثلاثة اشهر التي تلي نهاية السنة تجري المراجعة والتحقق على حسابات القومسيون كالميري في حسابات النظارات — على القومسيون ان يقدم في الميعاد المذكور حساباً مموئياً عن عمليات السنة الماضية وبغير نشر الحساب المذكور انهموم ( امر عال في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ )

بند ١ — ان الاملاك المتنازل عنها من اعضاء فامليتنا الميري لا يجوز الحجز عليها ولا يمكن بيعها الا بعمرة كدوسارية الاراضي الميرية بمقتضى الشروط المقررة في الاقتانسات التي حصلت اوستحصل في المستقبل بين الحكومة والمواجبات وروشيلد لغاية استهلاك سلفة الاملاك الميرية بالكامل — بند ٢ — بعد شطب التسجيلات الرهنية للتقدمة على تسجيلات المواجبات وروشيلد بالتاريخ ٢٠ و٣٠ فبراير الماضي تكون هذه الاملاك خالصة من كل دعوى توجب القسح او الاسترداد وتكون خالصة ايضاً من كل حق عيني مما كان نوعه ماعدا الحقوق المعطاءة لكنتي السلفة وتبقى خاصة

(١٨٨٧)

(١٨٩٣)

(امرأه في ٦ يونيو سنة ١٨٩٠)

بند ٨ — ابتداء من نشر امرنا هذا لا يجوز ان يزود مجموع قيمة ما يتبعه مصلحة الدومين في السنة الواحدة عن ثلاثمائة الف جنيه مصري. ومع ذلك اذا كانت قيمة المبيع في احدى السنين تنقص عن هذا المبلغ فيجوز ازدياد مبيعات السنين التالية للوصول الى مبلغ لا يتجاوز الثلاثمائة الف جنيه عن كل سنة مضت — وتسري هذه الاحكام على المبيعات التي تجربها الدائرة السنوية

املاك الميري العمومية المرتبطة — دكتور في ١٨ مارس

سنة ١٨٩٣ بشأن فائدة الدين الجديد لمصلحة الاراضي الاميرية بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٨٩٠ وموافقة الدول التي سبق تصديقها عليه — وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ فائدة الدين الجديد لمصلحة الاراضي الاميرية المصريح بمقتضى المادة الاولى من الامر العالي الرقم ٦ يونيو سنة ١٨٩٠ المقتضى بتحويل اودع قيمة سندات المصلحة المذكورة التي فائدتها خمسة في المائة قد قدرت بمبلغ اربعة ودرع في المائة سنوياً — (م) ٢ لا يجوز حداد قيمة دين المصلحة المذكورة الجديد قبل مضي خمس عشرة سنة مع مراعاة احكام المادة الآتية بعد واحكام المادتين السابعة والتاسعة من الامر العالي الصادر في ٦ يونيو سنة ١٨٩٠ — وسيصدر فيما بعد امر عال بتعيين التاريخ الذي يتبدي فيه مدة الخمس عشرة سنة المذكورة — (م) ٣ لا يجب ان يتجاوز مجموع ما يتبعه مصلحة الاراضي الاميرية في سنة ١٨٩٣ بمبلغ ٧٤١٨١٦ جنيناً مصرياً — واعتباراً من اول يناير سنة ١٨٩٤ لا يجب ان يتجاوز ٢٦٢٠١٤ جنيناً مصرياً في كل

معينة لتأمين فوائد واستهلاك القرض المذكورة دون غيرها (١)

امرأه في ٢ يونيو سنة ١٨٨٨

بند ١ — على المحاكم الشرعية ان تكتب للحجج الشرعية بما يباع من اطيان واملاك مصلحة الدومين بدون تكليف البائعين او المشترين بتقديم قوائم بالمساحات والمساحات الدو عنها في بنود ٥٥ و ٥٨ و ٥٩ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية (المورخة ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠) اتفاقاً بل يكفي بذكر اجمالي المساحة وحدودها بمضابط البيع ومجمعه على حسب الوارد بمداول التعميد المسجلة لمصلحة الدومين (٢) — بند ٢ — اذا اريد وقف شيء من الاطيان والاملاك المذكورة في المادة السابقة للمحاكم الشرعية كتابة جميع الوقف بدون بيان المساحات والمساحات والحدود بل يكفي بذكر مقدار الموقوف اجمالاً وذكر اقرار الواقفين والشهود بالعلم به وتحفظ قوائم التعميد التي تقدم من مصلحة الدومين او من احد مأموري المحكمة المختصة بذلك مع سجل قيد حجة الوقف المذكور

(١) لا يجوز اقامة ادلى دعوى على قوسيون الاملاك الميرية من شاذا النسخ او الاسترداد عما يتعلق بالاراضي التي حصل التنازع عنها للحكومة من اعضاء للسلطة الجديدة وتخصصت لتأمين سلفة الاملاك الميرية (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٠) ان الامر العالي الرقم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ القاضي بعدم قابلية ترتيب الحقوق العينية على املاك الدومين ولا التملك بوضع اليد المدة الطويلة بالنسبة للغير لا يصح الاستناد عليه في دعوى مبنية على وقائع الانتلاك او التملك بوضع اليد للدة الطويلة اذا كان حدوث ذلك قبل صدور الامر المشار اليه — (حكم من المحكمة المذكورة في ٢٨ يناير سنة ١٨٩٣) (٢) قوائم المساحات والمساحات من كانت محررة على حسب البراءات المطلة بمعرفة مساح الدومين بحضور مشايخ النواحي وارباب الشأن فهي حاترة كافة اوجه الضبط والمصلحة ووجب الاعتناء على ما فيها (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩١)

التي تقدم لدفع قيمتها بنحو بة بكافة الكرويات التي لم  
يجل أجل فائدتها ولا يكون مصحوباً بالسندات من  
الكرويات التي لم يجل أجل فائدتها انصم قيمته من راس  
المال المقتضي دفعه — ويكون الدفع في باريس  
بسر الكامبيو الثابت خمسة وعشرين فرنكاً  
وخمسة وعشرين سنتاً عن كل ليرة استرلينة  
وفي القاهرة بسعر الكامبيو الحاضر على لوندرة —  
(م) ٣ جميع سندات مصلحة الاراضي الاميرية  
التي فائدتها خمسة في المائة التي لا تقدم للدفع في  
الميلاد المعد في الفترة الاولى من المادة الثانية  
من امرنا هذا تحول بقوة القانون حثا الى سندات  
فايدتها اربعة وربع في المائة وذلك طبقاً لاحكام  
المادة الثالثة عشرة من الامر العالي الرقم ٦ يونيو  
سنة ١٨٩٠ — (م) ٤ على ناظر المالية تنفذ امرنا هذا

املاك الميري العمومية المرتنفة — ٣٧٠ مايو  
٩٣

بشأن سندات دين مصلحة الاراضي الاميرية

بعد الاطلاع على الامر العالي الرقم ٦ يونيو  
سنة ١٨٩٠ — وعلى امرنا الرقمين ١٨ و ٢٥  
مارس سنة ١٨٩٣ — وبناء على ما عرضه علينا  
ناظر المالية وموافقة راي مجلس الظار امرنا بما  
هوأت — (م) ١ لا يجوز سداد سندات دين  
مصلحة الاراضي الاميرية التي فائدتها اربعة  
وربع في المائة سنوياً قبل اول يونيه سنة ١٨٩٠  
وذلك مع مراعاة احكام المادتين السابعة  
والثامنة من الامر العالي الصادر في ٦ يونيو سنة  
١٨٩٠ واحكام المادة الثالثة من امرنا الصادر  
بدرج ١٨ مارس سنة ١٨٩٣

املاك الميري العمومية المرتنفة — ٣٧١ لويل

دكرت في ١٦ لويل سنة ١٨٩٧ بشأن تقدير  
قيمة ايجار زمام مصلحة الاراضي الاميرية وتقدير  
اموال اطيائها — بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية

سنة اما اذا نقصت قيمة ما يباع في احدى السنوات  
عن هذين المبلغين فيجوز زيادة البيع في السنوات  
التالية حتى تصل نهايته الى ٧٤١٨١٦ جنياً مصرياً  
في سنة ١٨٩٣ و ٣٦٢٠١٤ جنياً مصرياً في  
السنوات التالية — (م) ٤ جميع الاحكام المقررة  
في القوانين والاوراس المالية المعمول بها وخصوصاً  
احكام الامر العالي الصادر في ٦ يونيه سنة ١٨٩٠  
تبقى مرعية الاجراء كما هي الا ما كان منها مخالفاً  
لامرنا هذا

املاك الميري العمومية المرتنفة — ٣٧٢ دكرت

مارس سنة ٩٣ بشأن فائدة سندات دين مصلحة الاراضي الاميرية

بعد الاطلاع على الامر العالي الرقم ٦ يونيو  
سنة ١٨٩٠ — وعلى امرنا الرقم ١٨ مارس سنة  
١٨٩٣ وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة  
راي مجلس الظار امرنا بما هوأت — (م) ١

فائدة سندات دين مصلحة الاراضي الاميرية  
التي هي خمسة في المائة تكون ابتداء من اول  
يونيه سنة ١٨٩٣ باعتبار اربعة وربع في المائة  
سنوياً تدفع عن كل ستة شهور في اول يونيه واول  
ديسمبر من كل سنة (م) ٢ يجب على من يطلب من  
حاملتي سندات مصلحة الاراضي الاميرية التي  
فائدتها خمسة في المائة احتيلاً قيمة سندات ان  
يقدمها لغاية يوم ١٠ ابريل سنة ١٨٩٣ الى  
الخوارج روتشيلد واولاده في ليدز الى مصلحة  
الاراضي الاميرية في القاهرة — ويكون دفع  
قيمة هذه السندات في اول يونيه سنة ١٨٩٣  
ويشمل الدفع سداد راس مال السندات الاسمي  
بنقد وسداد الفائدة المستحقة باعبار خمسة في المائة  
سنوياً بنقد ايضا وذلك طبقاً لاحكام الفترة الثانية  
من المادة السادسة عشرة من الامر العالي الرقم  
٦ يونيو سنة ١٨٩٠ — ويجب ان تكون السندات

نجر يعمها وذلك بعد تصديق مجلس النظار (م) ٤  
عند شروع مصلحة الاراضي الاميرية في تجزئة  
القطع بقدر مال كل جزء من قطعة باعتبار ٣٠  
في المائة من قيمة الايجار المقدرة لهذا الجزء  
(م) ٥ التقديرات الجديدة التي تعمل طبقا  
للمادتين الثالثة والرابعة تحمل محل التقديرات  
المبينة في الجدول المرفق بامرنا هذا (م) ٦  
الاموال المقدرة بمقتضى امرنا هذا او التي تقدر تنفيذا  
للمادتين الثالثة والرابعة هي بمناسبة الحالة  
الراعية لزام كل قطعة فلا يجوز رفع مال  
اية قطعة الا في حالة التنازل عنها للحكومة  
او في حالة اتلافها كلها او بعضها بمساه  
النيل او الشئ

وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس  
شورى القوانين — امرنا بجاهات — (م) ١  
قدرت قيمة ايجار زمام مصلحة الاراضي الاميرية  
الحالي البالغ قدره ٢١٩٧٨٨ فدقا ١٥ قيراطا  
و ١٣ سما يبلغ ٢٦٧٥٣٥ جنيه و ٤٠١ ملجم —  
وقدرت اموال هذه الاطيان بمبلغ ٨٠٠٥٥ جنيه  
و ٥٢٠ ملجم في السنة اعتبارا من اول يناير سنة  
١٨٩٨ ويخص هذا المبلغ على جميع قطع الزمام  
المذكور حسب الجدول المرفق بامرنا هذا (م) ٢  
المال السنوي المخصص لكل قطعة ياتي لغاية  
سنة ١٩٠٢ حسب تقدير الجدول السالف الذكر  
مع مراعاة القيدتين المدونين في المادتين الرابعة  
والخامسة (م) ٣ يسوغ لاجزاء مصلحة الاراضي  
لاميرية تعديل قيمة ايجار ومال كل قطعة لم



## تخصيص الاموال العقارية على اطيان قوميون الاراضي للميرية

اسم التفتيش	اسم الزراعة	الزمام من واقع قوائم التصديق			المالك	
		فدق	ط	س	جنيه	ميليم
بني رافع	بني رافع .....	٧٩٦	١٢	٢٠	٤٧٧	٩٢١
	بني قرق .....	١٥	٠٧	٠٤	٠٤	٥٩٠
	ام لقصر .....	٩٩٢	١٤	٣٠	٥٩٥	٥٧٠
	الجملة	١٨٠٤	١٠	٣٠	١٠٧٨	٠٨١
التيوم	الزله .....	٢٦٣٩٣	٠٧	١٥	٦٣٣٤	٣٩٦
	ابوجندير .....	٥٩٦٥	٢٠	١٢	١٢٥٢	٨٢٩
	ابوجنشو .....	٢١٥٥	٠١	٠٤	٦٤٦	٥١٥
	ايشاواي الرمان .....	٤٥٢٩	٠٧	١٦	١٦٧٥	٨٤٨
	الجملة	٣٩٠٤٣	١٢	٢٣	٩٩٠٩	٥٨٨
بيسه	نصف اول بيله .....	٤٠٨٢	٢٠	٠٤	٤٨٩	٩٤١
	نصف ثاني بيله .....	٣٣٠١	١٥	١٦	٣٣٠	١٦٥
	الكفر الشرقي .....	٥٠٤٦	٠١	٠٨	٤٥٤	١٤٥
	الابهادية القبيلة .....	١٩٦٣	١٢	٠٠	٤٧١	٢٤٠
	كفر الجرايدة .....	٣٣٧٠	٠٦	٠٤	١٩٢	١٠٥
	الحصر .....	٢٥٨٥	١٣	١٢	٢٣٢	٧٠١
	عنزة الحجر والحامول .....	٨٦٨٧	٠٢	١٢	١٥٦٣	٦٧٩
	الجملة	٢٩٠٣٦	٢٣	٠٨	٣٧٣٣	١٧٦

يوليه

(٥)

املاك الميري العمومية المرتبطة — ٣٧٢ — املاك الميري العمومية المرتبطة  
(١٨١٧) (١٨١٧)

اسم التفتيش	اسم الزراعة	الزمام من واقع قوائم التحديد			المال	
		فدنت	ط	س	جنيه	ميليم
بلقاس	الحديد	١٥٠٤	٠١	٠٠	٣٦٠	٩٧٠
	الجزائر	٢٦٢٣	٢٠	٢٠	٧٨٧	١٦٠
	الجللاواميه	٢٩٤٤	٢١	١٦	٨٨٣	٤٧١
	كفرالوكاله	٢٦٩	١٠	٠٠	٤٦٩	٦٩٥
	كفردملاس	١٦٤٣	٠٨	٠٤	٦٠٨	٠٣٦
	بسنديله شرقي	١٤٥٠	٠٥	٠٤	٣٩١	٥٥٨
	بسنديله غربي	٣٣٩٤	١٧	٠٠	٦٤٦	٥٧١
	الجملة	١٥١٧٠	١١	٢٠	٤١٤٧	٤٦١
اراري المنصوره	شبابس الملح	٥٣٤٦	٠٠	٠٠	٦٤١	٥٢٠
	عزبة عمرو	٥٠٠٩	٠١	١٢	٢٨٥	٥١٧
	التوفي	٢٢٧٨	١٤	٠٤	٠٧٥	١٩٣
	المنصوره	٤١٦٤	٢٣	٠٨	٢١٢	٤١٤
	قبريط	١٨٦٣	١٧	٠٠	٠٧٨	٢٧٦
	العاجوزين	١٥٠٠	٠٠	٠٠	٢٢٥	٠٠٠
	شابه	١٩٤٩	٠٠	٠٠	١٤٦	١٧٥
	لاصيفر	٤٧٤٨	٠١	٢٠	٣٥٦	١٠٦
	الحصه	٠٣٤٥	٢٢	٠٨	١٢٧	٩٩٤
	عزب النرب	١٣٠	١٢	٠٠	٠١٣	٠٥٠
	بريدبعه	٠٨٥	٠٠	٠٠	٠٠٤	٣٣٥
	عزب الوقف	٣٦٠	١٣	٠٠	٠٥٤	٠٨١
	معدية مهدي	٢٠	٠٠	٠٠	٠٠٢	٠٠٠
	الجملة	٢٧٨٠١	٠٩	٠٤	٢٢٢١	٦٦١

املاك الميري العمومية المرتبة — ٣٧٣ — املاك الميري العمومية المرتبة

( ١٨١٢ )

( ١٨١٧ )

اسم المالك	اسم الزراعة	الزمام من واة قوائم التحديد			المال	
		فدين	ط	س	جنيه	مليم
بشيش	العلامية .....	١٣٧١	١١	٤	٢٤٦	٨٦٤
	نصف اول بشيش .....	٤٢٥٤	١٩	٠٠	١١٤٨	٧٩٤
	نصف ثاني بشيش .....	٢٣٢٧	١٥	٨	٥٥٨	٦٣٣
	عزبة بهوت .....	١٩٦٩	١٤	١٦	٥٩٠	٨٨٣
	دمرو الخمار .....	١١٣٧	١٣	٠٠	٨٥٣	١٥٦
	ابشان .....	٣٥٣٨	٢٠	١٦	٨٤٩	٣٢٧
	كفردمرو .....	١٥٢٧	٢٠	١٤	٦٨٧	٥٣٦
	كوم المعينة .....	١٣٦١	١٧	٨	٢٠٤	٢٥٨
	سنا باره .....	٩٠١	١٨	١٦	٤٦٨	٩٢٥
	طنبار .....	١٧١٧	٦	٠٠	٧٧٢	٧٦٢
	عزبة طنبلره .....	٧٦٨	١٥	٤	٢٠٧	٥٣١
	عطاف .....	١٣	٢	١٢	٠٠	...
الجملة		٢٠٨٩٠	٦	٢	٦٥٨٨	٦٦٩
دقميره	المرابيع .....	١٩٨٥	١	١٢	٧٣٤	٤٧٣
	الوزيرية .....	١٨٥٥	١٥	٠٠	٦٨٦	٥٨١
	نصره .....	٢٢٣٦	٦	١٦	٦٧٠	٨٨٣
	الشمارقة .....	٢٤٥٢	١٨	٨	٥١٥	٨٠
	الكوم الطويل .....	٥٨٧٠	١	١٢	٤٤٠	٢٥٥
	دخميس .....	٢٠٠٢	٧	٠٠	٤٨٠	٥٥٠
	الغادميه .....	١٧٧٤	٩	٢٠	٢١٢	٩٢٩
الجملة		١٨١٧٦	١١	٢٠	٣٧٤٠	٧٥١

املاك الميري العمومية المرتبطة - ٣٧٤ - املك الميري العمومية المرتبطة  
(١٨٩٧) (١٨٩٧)

اسم التفتيش	اسم الزراعة	الزام من واقع قوائم التحديد			المال	
		فد	ط	س	جنيه	ميليم
مخا	..... مخا	١٥٨٨	٢٠	٨	١٤٢٩	٩٦٢
	..... الحراوي	٢٦٠١	٤	٢٠	١٩٥٠	٩٠١
	..... قرضه	١٨٣١	١٩	١٦	١٦٤٨	٦٣٧
	..... محلة مسير	١٩١١	١٨	١٦	٨٦٠	٣٠٠
	..... الرابطة	٩١٧	٢١	٨	٥٥٠	٧٣٣
	..... كفر دفره	٥٨٨	١٤	٢٠	٣٠٦	٨١
	..... اميوط	١٤٦٦	١٣	٤	١٠٩٩	٩١٢
	..... دفره	٨١٨	٨	١٢	٤٩١	١٢
	..... العمه	٩٦٨	١٢	١٢	٧٣٦	٣٩١
	الجملة	١٢٦٩٣	١٣	٢٠	٩٠٦٣	٩٢٩
مسير	..... مسير	٣٨١٤	١٥	١٢	١٧١٦	٥٩١
	..... البنوان	٢٩٢٧	١٨	٨	٨٧٨	٣٢٩
	..... المنيا	١١٠٩	٢٣	١٦	٤١٠	٦٩٥
	..... عزبة المنيا	٩٦٥	٢٣	٠٠	٢٥٧	٤٠٤
	..... الطائفة	١٣٣٣	٠٠	١٢	٦٩٣	١٧١
	..... سمطاي	٢٩٨٧	٠٠	١٦	٥٣٧	٦٦٥
	..... عزبة مسير	١١٦٦	٣	٢٠	٢٧٩	٨٧٨
	الجملة	١٤٣٠٤	١٣	١٢	٤٨٧٣	٧٣٣



املاك الميري العمومية المرتبة — ٣٧٥ — املاك الميري العمومية المرتبة

(١٨٦٧)

(١٨٦٧)

اسم التفتيش	اسم الزراعة	الزمان من واقع قوائم تصديق			انال	
		فدنت	ط	س	جنيه	ميليم
روينة	روينة .....	٢٩٣٤	٢٣	٠٤	١٥٢٦	١٨٢
	نطاف .....	١٨٨٥	٣	٠٨	١٤١٣	٨٥٤
	محلة موسى .....	٧٩٨	٣	١٦	٤٧٨	٨٩٢
	ميت الدببه .....	٣٦٣١	١٣	٠٤	٢١٧٨	٩٢٩
	الطويله .....	٤٨١	١١	٠٤	٢٨٨	٨٧٩
	صندلا .....	٢٤٥١	١٤	١٦	٥١٤	٨٣٨
	بلشاشه .....	٧٢٢	٦	١٦	٣٧٥	٥٨٥
	بختابيس .....	٨٣٦	٩	٢٠	٣٠٩	٤٧٢
	الحرا .....	٢٣٥٦	١٩	١٦	٧٠٧	٠٤٦
	بريقه الورق .....	١٦٣٣	٢٠	٢٠	١٠٢	٩٣٤
	الدونجات .....	٢٦١٦	٣	٢٠	٣١٣	٩٣٩
	الجملة	٢٠٣٤٨	١٠	٠٠	٨٢١٠	٥٥٠
السنطه	السنطه .....	١٤٥٨	٥	٠٠	٢١٨٧	٣١٢
	ميت يمين .....	٦٤٤	١٨	٠٨	١٠٥٧	٤١٣
	شعراقي .....	٧٧٨	١٣	١٢	١٢٧٦	٨٤٢
	بلاي .....	٩٩٩	٢	٢٠	١٤٩٨	٦٧٧
	القرشيه .....	٨٥١	١٣	١٦	١٣٩٦	٥٧٣
	البندره .....	٩٢٦	٢٠	٢٠	١٢٥١	٢٧٢
	منبت طوخ .....	٨٩٥	١٤	٠٤	١٣٤٣	٣٨٥
	اشنووي .....	٩٥٢	١٧	١٦	١١٤٣	٢٨٣
	عزبه طوخ .....	١١٩١	١٦	٠٨	١٢٥١	٢٦٥
	شعرا البحريه .....	٨٢٦	١٨	٠٠	١٣٥٥	٨٧٠
	شندلات .....	٩٢٤	١١	١٢	١٢٤٨	٠٤٧
	الحيزه .....	٨٦٢	١٧	١٢	١٢٩٤	٠٩٣
	طوخ .....	١١٨٣	٢١	٠٠	١٤٢٠	٦٥٠
	كفر نقره البحري .....	٥٥	١٥	٠٠	٠٩١	٢٢٥
	اخناوي الزلاقه .....	٢	٧	٠٠	٠٠٣	٧٥٩
	ديرب هاشم .....	٥	١٢	٠٠	٠٠٤	٩٥٠
	الجملة	١٢٥٦٠	٨	٠٨	١٧٨٢٤	٦١٦

املاك الميري العمومية المرتثة ( ١٨٩٧ ) - ٣٧٦ - املاك الميري العمومية المرتثة ( ١٨٩٧ )

اسم التفتيش	اسم الزراعة	الزمام من واقع قوائم التجهيز			المال	
		فدق	ط	س	جنيه	ميليم
الحياتم	الحياتم .....	٢٠٣١	١	١٦	٢١٣٢	٦٢٢
	نصف اول صفت .....	١١٨٣	٢١	٠٠	١٢٤٣	٠٦٩
	نصف ثاني صفت .....	٧١٩	١٦	١٦	٩٧١	٥٨٧
	شيشير .....	١٠٠٩	١١	١٢	١٣٦٢	٢٩٧
	الراكديه .....	٨٣٢	٢٣	١٦	٨٧٤	٦٣٥
	محلة روح .....	٦٥٧	١٩	٢٠	٩٨٦	٧٣٩
	الجملة	٦٤٣٤	٢٢	٠٨	٧٥٧١	٤٤٩
دسونس	دسونس .....	١٤١	١٥	١٢	١٤٨	٧٢٨
	سحالي .....	١٨١	١٣	١٦	٠٩٤	٤١٦
	منشاواي .....	١١٣٠	١٣	٠٤	٨٤٧	٩١٢
	الجملة	١٤٥٣	١٨	٠٨	١٠٩١	٠٥٦
ترج وجسور لنافع عمومية		٦٩	١١	٠٤	٠٠	٠
الجملة		١٥٢٣	٥	١٢	١٠٩١	٠٥٦

اجالي التفاتيش

اسماء التفاتيش	الزام من واقع قوائم التعدي			المال	
	فد	ط	س	جنيه	ميليم
بني رافع	١٨٠٤	١٠	٢٠	١٠٧٨	٨١
القيوم	٣٩٠٤٣	١٢	٢٣	٩٩٠٩	٥٨٨
يبله	٢٩٠٣٦	٢٣	٨	٣٧٣٣	٩٧٦
بلقاس	١٥١٧٠	١١	٢٠	٤١٤٧	٤٦١
براري المتدوره	٢٧٨٠١	٩	٤	٢٢٢١	٦٦١
بشبيش	٢٠٨٩٠	٦	٢	٦٥٨٨	٦٦٩
دقميره	١٨١٧٦	١١	٢٠	٣٧٤٠	٧٥١
سغا	١٢٦٩٣	١٣	٢٠	٩٠٦٣	٩٢٩
مسير	١٤٣٠٤	١٣	١٢	٤٨٧٣	٧٣٣
رويه	٢٠٣٤٨	١٠	٠٠	٨٢١٠	٥٥٠
السنطه	١٢٥٦٠	٨	٨	١٧٨٢٤	٦١٦
الهياتم	٦٤٣٤	٢٢	٨	٧٥٧١	٤٤٩
دسونس	١٥٢٣	٥	١٢	١٠٩١	٠٥٦
الجملة العمومية	٢١٩٧٨٨	١٥	١٣	٨٠٠٥٥	٥٢٠

**التجارية** — (يقتضى قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٨ نوفمبر الجاري قد التي اسم مصلحة التجارة التابعة لقسم هندسة نظارة الاشغال واستفيض منه باسم (مصلحة وابورات النيل)

**اهرام** — لائحة خفر الاهرام في ٢١ يوليوس سنة ١٨٩٤  
(نحن مدير الجيزة)

بعد الاطلاع على المادة (٣٥١) من قانون العقوبات الاعلى  
تقرر ما هو آت — (م) ١ — يصير تبين مشايخ وخفراء  
اهرام الجيزة بمعرفة المديرية ويجب ان يضع كل منهم على  
ذراعهم الايمن صفيحة بحسب الاوزنك الذي تقرره المديرية  
مكتوباً عليها باللغة العربية والفرنكية (شيخ خفر الاهرام)  
او (خفير الاهرام) ويخوش عليها غرته المتسللة وتكون  
الصفيحة المذكورة من معدن ابيض لو من فضة لمشايخ الخفوة  
ومن نحاس اصغر للصخرة — (م) ٢ — اجرة المشايخ او الخفوة  
الذين يراقبون السواح او خيروهم للفرج على الاهرام او على  
اثار الجيزة تكون بحسب التهريرة الآتية عن كل متفرج  
١٠ قروش نظير الصعود باعلى الاهرام • قروش نظير  
الدخول بالاهرام • قروش نظير التفرج على الآثار ١٥ قروش  
نظير الصعود على الاهرام والدخول فيها والتفرج على الآثار  
في آن واحد — ويجب ان يرافق كل متفرج ثلاثة اشرار  
من الخفوة في الصعود والدخول — وعلى مشايخ الخفوة ان  
يراقبوا الخفوة في اعطاء الايضاحات للمتفرجين عن كل  
ما يسلون منه بدون طلب مكافأة ويكون المشايخ مسئولين  
عن كل شكوى تتقدم في هذا الشأن — (م) ٣ — ليس من  
الضروري ان المتفرجين يتصحبون الخفوة للفرج على  
الاثار وانما لا يجوز الصعود على الاهرام ولا الدخول فيها بدون  
دليل — (م) ٤ — يجب على من يضامون الان حرفة تاجير  
الركاب بالاهرام سواء كانت حيرة او جمالاً او خيولاً وعلى  
من يرفق في الاستقبال الاشتغال في هذه الحرفة ان يقدم  
للمديرية طلباً واضحاً به اسمه ولقبه وعلى اقامته ونوع  
الركاب التي يريد الاشتغال بأجيرها ويرفق بهذا الطلب  
شهادة دالة على حسن سلوكه وتقبيل عليه فاعلمية تجري  
قيد اسمه بذلك خصومي بمررة متسللة وتصرف لدراسة  
ثمها ٣ قروش — (م) ٥ — يجب على كل قائد دابة ان يشيخ  
على ذراع الاسر صفيحة من نحاس مكتوباً عليها السرة بالارقام  
العربية والفرنكية وكذا صفيحة شملها على جبهة الدابة — (م) ٦  
احكام البادئين السابطين لانسري على العربية والحمار  
الذين يقدم رخص من محافظة مصر — (م) ٧ — يجب على قايدي  
الغلاب الممدة للركوب ان يتفقوا على خط مستقيم الواحد  
بعد الاخر المحل الذي تبينه لهم المديرية وعليهم ان يتجنبوا

**ادارة الاموال المقررة** — قرار من نظارة المالية  
بتعديل القرار الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣ فيما يتعلق بنظام ادارة الاموال  
المقررة على الوجه الآتي يانه

(نحن ناظر المالية) بما انه قد صار الحاق ادارة املاك الميري  
الحرة بادارة عموم الاموال المقررة وذلك بمقتضى قرار صادر  
من مجلس النظار في تاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٨٣ غير ان  
كثرة الاشغال المتلفة على مائق هذه الادارة تمها من حسن  
القيام بهذا الامر — ولا ناه في وسع ادارة عموم التواريخ القيام  
بهذا الامر لان الاشغال المختصة بالاملاك الحرة مشاة نوعاً  
لاشغالها ولما اضا مطة على احوال هذه الاملاك اكثر من  
غيرها فانه كثيراً ما تشل للنظر فيما يتعلق بها  
(وبناء على قرار مجلس النظار الصادر في ٢٥ افسس  
سنة ١٨٨٤ قررنا ما هو آت )

(م) ١ — قد صار تعديل القرار الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة  
١٨٨٣ فيما يتعلق بنظام ادارة الاموال المقررة على الوجه  
الآتي — ابتداء من غرة سبتمبر سنة ١٨٨٤ قد احيكت  
اخصاصات قسم ثالث ادارة الاموال المقررة الموضحة  
في المادة السابعة الى ادارة عموم التواريخ وعلى هذه الادارة  
ان تشير الى ما تبني تقرره من الضرائب على الاراضي التي  
يبيها الميري وان تحصى عدد الاملاك الميرية الحرة وعدد  
هذه الاملاك التي تنفع منها الآن المصالح الميرية — (م) ٢  
على حشرة مدير عموم التواريخ ومدير الاموال المقررة تنفيذ  
قرارنا هذا كل واحد منها بقدر ما هو من اختصاصه تحريراً  
في ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤

**اموال غير مقررة** — (٧٠ ديسمبر سنة ٨٩)

(ادارة عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات)  
(نظارة المالية) قد صادق مجلس النظار بجلسته المنعقدة في  
يوم السبت ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٩ (٢٨ ربيع الثاني سنة  
١٣٠٧) على القاء ادارة عموم الاموال الغير المقررة  
والدخوليات اختياراً من اول يناير سنة ٩٠ وقررو ايضاً ان  
جناب الدويسو مازوك يصير تبينه بصفة مفتش عموم مالية  
ويستمر هذه الصفة على ان يكون من ضمن اللجنة المالية  
**التجارية** — (ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية  
التجارية غرة ٣٧٣) ١٠ ديسمبر سنة ٨٥

انه بناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قد تقرر ما هو  
آت — (م) ١ — تلحق مصلحة التجارة اختياراً من اول يناير  
سنة ١٨٨٩ بقسم هندسة الديوان (م) ٢ — يحال على المجلس  
من التواريخ المذكور اي من اول يناير سنة ٨٩ مستخدمو  
التجارية الآتية اسماؤهم

كل ما من شأنه تكدير راحة الزائرين ولا يتركوا ملاحقهم  
الا عند الطلب - (م) اجرة كل ركوبة صار تقديدها  
كما يأتي - ٥ قروش عن كل حمار او حصان او رجل الساعة  
الواحدة او كسور الساعة ٣٠ قروش في اليوم كله - (م) ٩  
يجوز للبوليس ان يمنع تشييل اي دابة من راحا مريضة او عاجزة  
عن الاشغال - وفي هذه الحالة يحاكم صاحبها طبقا للمادة  
(٣٤٣) من قانون العقوبات - (م) ١٠ الربات والدواب  
المعدلة كركوب الخصوصي وهكذا الربات والدواب المؤجرة  
يجب وقفها بجهة الأهرام والاثار في النقط التي تبينها المديرية  
لذلك وبصير وضع يافته لكل نقطة تبين للوقوف - (م) ١١  
من خالف نصوص هذه اللائحة يعاقب بغرامة من ٢٥  
قرشا الى ٥٠ قرشا وبالحبس من يوم الى ثلاثة ايام ما  
عدا ما نص عنه بالمادة التاسعة

ويجوز المحكم باحدى العقوبات المذكورتين فقط  
وفي حالة العودة لارتكاب المخالفة يجوز للمديرية  
سحب الرخصة من مرتكب المخالفة ورفث شيخ الخفراء  
او الخفراء - (م) ١٢ يسري مفعول هذه اللائحة بعد ثمانية  
ايام من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية

أهرام - (مديرية الجيزة) لائحة بخفراء الأهرام  
(١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٥)

(مدير الجيزة) بعد الاطلاع على المادة (٣٥١)  
من قانون العقوبات للتحاكم الالهية قرر ما هو  
آت - (م) ١ الحرف المصرح بتعاطيها في الأهرام  
هي الخفر وقيادة الجمال ليس الا - والاشخاص  
الذين يتعاطون هاتين الحرفتين يكونون تابعين  
لشايخ يكلفون بتوزيع الانتداب بين هاتين الحرفتين  
ولحفاظته على النظام - (م) ٢ يجب على مشايخ خفراء الأهرام  
ان ينتخبوا الخفراء والجمالة اللازمين ويقدموهم  
للمديرية وهي تعين العدد اللازم منهم - (م) ٣  
مشايخ الخفراء والادلاء والجمالة بالأهرام يعينون  
بمعرفة المديرية وهي تعطي للخفراء المطلوب تعيينهم  
بصفة ادلاء او جمالة الرخص اللازمة بشمن قدره  
ثلاثة قروش صاغ عن كل رخصة وذلك بمقديم  
في دفتر مخصوص ولا تعطى اية رخصة الا بواسطة

المشايخ والخفراء الذين يكونون مسؤولين عن سير  
كل تقرير قدمونه وتجدد هذه الرخص في اول شهر  
اكتوبر من كل سنة - (م) ٤ يضع الخفراء  
(الادلاء والجمالة) على الذراع الايمن صفحة  
بشرة متسلسلة بحسب الاورنيك المودع في المديرية  
(م) ٥ اجرة المشايخ والخفراء الذين يوافقون  
السياحين ويزيرون للتفرج على الأهرام او على آثار  
الجيزة تكون بحسب التعريفة الآتية عن كل  
متفرج قروش ١٠ للصعود على الأهرام قروش ١٠  
الدخول في الأهرام قروش ٥ للتفرج على الآثار  
قروش ٢٠ للصعود على الأهرام والدخول فيها والتفرج  
على الآثار في آن واحد - ويجب ان يوافق كل  
متفرج ثلاثة اثار للصعود والدخول - ويجب  
على المشايخ ان يوافقوا الخفراء في اعطاء كافة  
الايضاحات اللازمة للمتفرجين بدون طلب مكانة  
ويكون المشايخ مسئولين عما يقدم من الشكاوي في  
هذا الشأن - (م) ٦ ليس من الفريضة ان  
المتفرجين يستصحبون الخفراء للتفرج على الآثار  
والاطلال وانما لا يجوز الصعود على الأهرام ولا  
الدخول فيها بدون دليل (م) ٧ تاحير الجمال يكون بحسب  
التعريفة الآتية - قروش ٥ عن كل ساعة او كسور  
الساعة - قروش ٣٠ عن اليوم بأكمله (م) ٨ يجب  
على قائدي الجمال ان ينفقوا على خط واحد في العمل  
الذي تبينه لهم المديرية وان لا يتركوا محلاتهم  
الا عند الطلب (م) ٩ كل من خالف احكام  
هذه اللائحة يعاقب بغرامة من ٢٥ الى ٥٠ قرشا  
وبالحبس من يوم الى ثلاثة ايام ويجوز المحكم  
باحدى هاتين العقوبات فقط وفي حالة العود  
لارتكاب المخالفة يجوز للمديرية سحب الرخصة  
من مرتكب المخالفة - (م) ١٠ تلغى جميع الاحكام  
المتعلقة بخفراء الأهرام السابق صدورها قبل هذه  
اللائحة (م) ١١ يسري مفعول هذا القرار بعد  
مضي ١٥ يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية



## قاموس الادارة والقضا

### ب

بارود - لائحة بيع البارود اغسطس سنة ٩٣

✽ قرار ✽

ناظر الحرية

حيث ان البارود وملح البارود هما من محتكرات الحكومة وبناء على قرار مجلس النظار الصادر في ١١ اكتوبر سنة ١٨٩٢ بتكليف نظارة الحرية بادارة ومراقبة بيع البارود (قرار ما هوأت) - (م) ١ لا يجوز على الاطلاق لاي شخص ليس بيده رخصة خصوصية من نظارة الحرية ان يخلع او يصنع او يبيع بارودا معها كان جنسه ولا ان يستخرج ملح بارود - (م) ٢ يباع البارود وملح البارود من طرف نظارة الحرية او بواسطة مأمورين مكلفين بذلك باهيات من طرف الحكومة - (م) ٣ يوضع بارود الصيد داخل اوراق منها ما يشتمل على كيلو واحد ومنها ما يشتمل على نصف كيلو او اجزاء اخرى من كيلو او بارود اللحم فيوضع في براميل يشتمل كل واحد منها على خمسين كيلوثم يختم على الاوراق والبراميل المذكورة بختم نظارة الحرية وبلصق عليها نذاكر صغيرة مبين فيها مقدار وثمن البارود الموجود في كل منها - (م) ٤

لا يصح ان يوجد في مخازن شون المدير بات اكثر من مائة كيلو بارود صيد داخل اوراق ولا ازبد من ثلاثة براميل بارود لحم الغا في زمن ليضات التيل يجوز زيادة مقدار بارود اللحم اذا لم يكن عند نظارة الداخلية موانع لذلك - (م) ٥ على المأمورين المكلفين ببيع البارود من قبل نظارة الحرية المنوه عنهم في المادة الثانية من هذا القرار ان يوجدوا بطولهم دفاتر يقيّدوا فيه كل ما يبيعه من البارود مع بيان الكمية المباعة واسم الشخص المباعة اليه وعلى الشاري ان يمضي او يوقع بختمه على هذا البيان وهذا الدفاتر يكون على الدوام موضوعا تحت طلب ضباط البوليس المناط بهم امر التفتيش على مخازن البارود وللضباط المشار اليهم ان يفتحوا في الدفاتر المذكور او ان يستخرجوا منه ما يلزم لم من البيانات حسبما يشاؤون وعلى المأمورين المكلفين بالبيع ان يسطروهم جميع ما يطلبونه منهم من الاستعلامات بشأن ما يبيع من البارود - (م) ٦ يجوز لظنارة الحرية بعد الحصول على تصديق من نظارة الداخلية ان ترخص لاشخاص آخرين خلاف مأموريسا البادي ذكرهم ببيع البارود بالشروط المبينة في المواد

نافذة المفعول فيها يختص بهذا الشأن وما يصير تدوينه منها فيما بعد — (م) ١٣ الاثمان التي تباع بها اصناف البارود تكون كأهوات بارود الثمن ميليم ١١٠ عن الكيلو الواحد — بارود عادة ميليم ١٨٠ عن الكيلو الواحد — بارود ف ف ف داخل براميل ميليم ٣٠٠ عن الكيلو الواحد — بارود ف ف ف داخل اوراق ميليم ١٦٠ عن الرطل الانكليزي الواحد — بارود ف ف ف ت ب داخل اوراق ميليم ٢٠٠ عن الرطل الانكليزي الواحد — بارود ديامون داخل اوراق ميليم ٢٥٠ عن الرطل الانكليزي الواحد — بارود تريلسترونج داخل اوراق ميليم ٢٥٠ عن الرطل الانكليزي الواحد (م) ١٤ على كل بائع بارود معا كان نوع الرخصة التي يبيده ان يوجد عنده دفترًا يقيد فيه جميع ما يبيعه مع بيان كل كمية مبيعة واسم الشخص الذي يبت اليه وعلى الشاري ان يضي او يوقع بخطمه على البيان المذكور — (م) ١٥ لا يجوز ان يباع لشخص واحد أكثر من كيلو واحد من بارود الصيد في كل يوم — (م) ١٦ ليس مصرحًا كلية لبائعي البارود (اولا) ان يضعوا في محللاتهم كمية من البارود زائدة عن المقدار المقرر في الرخصة التي يبيدهم — (ثانياً) ان يضعوا كمية ما من البارود في محل اخر غير المعين في الرخصة — (ثالثاً) ان ينفقوا محللاتهم الى جهة اخرى بدون تصريح يصدر لهم من نظارة الحربية بعد استئجاز رأي نظارة الداخلية في ذلك (م) ١٧ كل مخالفة لاحكام هذا القرار ولاحكام ما يوجد من اللوائح في هذا الصدد يترتب عليها القبض على ما يوجد عند الشخص الحاصل منه المخالفة من البارود وبيع البارود وادوات وآلات تشغيل البارود وازافة جميع ذلك لجانب الحكومة — فاذا كانت المخالفة واقعة من شخص مرخص له بالبيع تسترجع الرخصة منه وليس على الحكومة دفع شيء بصفة

الآتية — (م) ٢ لا يجوز اعطاء رخص بيع البارود الا في المدن التي تحتوي على عشرة آلاف نفس من السكان على الاقل ويكون اعطاؤها في المدن العظيمة بنسبة رخصة واحدة عن كل خمسة آلاف نفس وتعطى الرخص المذكورة بالاولوية لرعايا الحكومة المصرية الذين خدموا الحكومة بصفة مستخدمين عسكرية او ملكية — (م) ٨ رخص بيع البارود على ثلاثة انواع — النوع الاول وهو خاص بالمدن العظيمة يميز لحامل هذه الرخصة ان يكون في مخزنه مقدار من البارود لا يتجاوز العشرين كيلو — والنوع الثاني يميز له ان يكون عنده عشرة كيلو والنوع الثالث خمسة كيلو — وكلما بيع من هذه الكميات شيء يجوز طلب غيره من الخازن بشرط عدم تجاوز المقدار المقرر لكل من الانواع الثلاثة — (م) ٩ الرخص المذكورة تعطى من نظارة الحربية ولكن الرخص التي من النوع الثالث يمكن ايضاً اعطاؤها من طرف مأمورين يتدبون لذلك من قبل النظارة المشار اليها — (م) ١٠ يجب تحرير الطلبات التي تقدم للحصول على رخصة بيع بارود على ورقة تمهة ثمنها ٣٠ ملياً ويوضع فيها اسم الطالب ولقبه وصناعته وجهة اقامته مع بيان نوع الرخصة المطلوبة والمكان المقصود وضع وبيع البارود فيه ثم تحال هذه الطلبات قبل اجراء شيء فيها على نظارة الداخلية ليتصدق عليها منها حسبما هو منصوص في المادة السادسة من هذه اللائحة وعلى نظارة الداخلية ان تتحقق بنوع خصوصي من ان المكان المرغوب وضع البارود فيه موجود في نقطة ليس فيها خطر — (م) ١١ يؤخذ على كل رخصة رسم تقدره نظارة الحربية فيما بعد — (م) ١٢ على الشخص التحصل على رخصة بيع بارود ان يضي عند استلامه اباعاً على تعهد بانه راض بكل تفهيش بلوح للبوليس اجراؤه وانه يخضع لاحكام هذه اللائحة واحكام كل لوائح اخرى تكون الآن



(١٨٩٥)

(١٨٩٥)

تنفيذاً لتقرير مشيخة الأزهر بشأن البلمع والمادات غير الشرعية، وبلي هذا المنشور لملاحظات نظارة الداخلية في كيفية التنفيذ وهذا ما (المنشور)

قد ارسل حضرة وكيل مشيخة الجامع الأزهر خطاباً للداخلية بتاريخ ٢١ غرة شعبان سنة ١٣١٢ هـ سائرة يتضمن انه لما هو مشاهد من وجود عوائد واجراءات كثيرة بين ارباب الطرق وعوام الناس أكثرها غالف للنهج الشرعي وللآداب العمومية عقد حضرته جمعية من ساحتها قاضي افندي مصر وحضرات أكابر علماء الجامع الأزهر ورأوا ان يستلقت نظر الحكومة السنية الى أكثر هذه الاحوال حتى انها يحكمها بقرار ما تراه لمنع كل ما كان مخالفاً للشرع القويم وللآداب وادب حضرة الاستاذ الموما اليه بخطابه المثني عنه تقريراً مبيناً فيه ذلك وموقعاً عليه من حضراتهم جميعاً بقصد اجراء اللازم لمنع تلك الاحوال ولدى الاطلاع على هذا التقرير قد تراءى ان ما توضع فيه جدير بمزيد العناية احتراماً لمقام الشرع الشريف ومحافظة على الآداب العمومية بين طبقات رعايا الحكومة الخديوية في كافة الانحاء ولما كان اغلب ما تضمنته الاجابه التي اشتملت عليها التقرير هو من الامور الممنوعة قانوناً وقد اوجبت نصوص القانون الاهلي معاقبة من يقدم على ذلك كما يرى عند مطالعة المحفوظات نظارة الداخلية التي توضح بازاء كل وجه بالنسخة المرفقة بهذا فلا شك ان احتياذ عوام الاهالي على تلك الفعال الغير المرشدة واستمرار شيوخها بينهم الى الدرجة التي استنبضت عواطف حضرات العلماء المشار اليهم امر يوجب الاهتمام ومن اللازم حينئذ على جهات الادارة ورجال الضبط دوام الاعتناء بالسي وراء ابطال تلك المادات ومنع انتشارها بالوسائل الادارية والقانونية للمعبر عنها في المحفوظات النظارة الآتية ذكرها الزم

تعمد بوض له مقابلة استرجاع الرخصة منه — وزيادة على ذلك اذا انتضت الحال يشرع في محاسبة الاشخاص الواقعة منهم المخالفة امام المحاكم لتكليفهم بدفع الترامات المقررة في لائحة الباب العالي المؤرخة ٩ شعبان سنة ١٢٨٧ (الموافق ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٠) و٢٦ صفر سنة ١٢٨٨ (الموافق ١٦ مايو سنة ١٨٧١) وتعتبر اللائحة المشار اليها نافذة المفعول فيما يختص بالاحوال الغير منصوص عنها في احكام هذا القرار (م) ١٨ لتسري احكام هذه اللائحة على المنتفعين الآن من التزامات بيع البارود السابق اعطاؤها — (م) ١٩ هذا القرار يكون نافذ المفعول بعد خمسة ايام من نشره في الجريدة الرسمية

بارود — ذكر في ٢٤ يناير سنة ٩٥ بشأن جلب واصطناع وتخزينها من صنف من اصناف البارود بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٠٣ (٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٦) باحتكار الملح والبطرون وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية وموافقة راي مجلس النظر امرنا بما هوأت (م) ١ حينئذ جلب واصطناع وتخزين اي صنف من اصناف البارود هو ممنوع فكل من يجلب او يصنع او يخزن باروداً مهرباً يعاقب بالمقوبات المنصوص عليها بالامر العالي الصادر في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٠٣ — ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٦ المشار اليه وبمقتضى قانون تهريب البضائع (م) ٢ في حالة جلب بارود من الخارج يصير ضبط وقائع المخالفة والمحاكمة فيها حسب نصوص لائحة الكارك واما في حالة اصطناعه او تخزينه فيصير العمل بمقتضى احكام الامر العالي الصادر في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٠٣ (٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٦) المشار اليه (م) ٣ على ناظر الحرية تنفيذ امرنا هذا

بدعة — (١٨ فبراير سنة ٩٥)

منشور من نظارة الداخلية الى عموم الجهات

النشر لكافة الجهات وهذا تكتم بأمل الاهتمام بإجراء  
إيجابه والتأكيد بجدومة التيقظ والانتباه لما  
يأتى ذلك

### ( الملاحظات )

تقرير حضرات العلماء

انه بالنسبة لظهور بدع في عامة المسلمين ترتب  
عليها انتهاك حرمة الدين واضرت بأدبهم وأفكارهم  
وأدخلت الفساد على أخلاقهم وقد كثرت القول بان  
سبب ذلك هو تقصير العلماء بسبب عدم تنبيههم  
على حرمتها وطلب منها حتى ظن عوام الناس ان  
تلك البدع مباحة في ديننا قد اجتمعنا يوم تاريخه  
وقررنا التماسا من حكومة الجنب العالي الخديوي  
منع ورنع ضرر البدع الآتي بإنائها كما يقضي به  
الدين القويم والمحافظة على الآداب وصون الاخلاق  
عن الفساد وتقرير العقوبات المانعة لتلك الامور  
على حسب ما يقتضيه نظام الشرع وتلك البدع هي  
( زفة الفار بأنها اشتملت على ما هو من اكبر المفاسد  
كما هو معلوم للخاص والعام فلا يحتاج الى توضيح  
وبعض الناس يتوهم انها من الدين وليست منه  
في شيء بل هي مفسدة عظيمة )

### ( ملحوظات نظارة الداخلية )

هذه الزفة يمكن للادارة منعها فانه من المتبع  
ان الموالد لا يصير احياءها الا باذن الادارة وتحت  
صرافيتها وكذا الزحف والحدود المعتادة في مثل  
ذلك جار اخطار الادارة عنها مقدما في وسع محافظة  
مصر ان تمنع زفة الفار المذكور بعدم الترخيص بها  
— ما يوجد في بعض الاحتفالات في الموالد وغيرها  
من خروج النساء في زي الرجال او ظهورهن  
متبرجات عليهن علامات الفجور مثلثات للامة  
انتهن من الفواحش — وقص: النساء المسلمات في  
الاماكن العمومية كالشوارع والقباي والمقنبات  
فيها وكل ما كان يوجد الناس فيه مع ما في ذلك  
من الامور المخلة بالآداب — (هذه الاحوال يعاقب

عليها قانونا بنص صريح ضمن الفقرة الثانية من  
المادة ( ٣٥٠ ) من قانون العقوبات الاهلي وذلك  
النص هو ( من مر بالطرق العمومية وهو يزي  
مفاير للآداب والحياء ) -- هذه الفاعل منها  
ما يعاقب عليه بنص المادة ( ٢٥٦ ) من قانون  
العقوبات الاهلي وهو ( كل من فعل علانية فعلا  
فاضحا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر  
الى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش  
الى الف قرش ) وقد سبق صدور حكم من محكمة  
الجنح على احدى الرافعات في مصر بمقتضى المادة  
المذكورة بتاريخ ٧ اكتوبر سنة ٩٤ ومنها  
ما يعاقب عليه ايضا بنص الفقرة الثالثة من المادة  
( ٢٥٠ ) من القانون المذكور وهو ( من وجد في  
الطرق العمومية او المتزهات او امام منزله وهو  
يعرض للاربعين على القس بأشارات او اقوال الخ )  
— الناحات والندابات في المآتم وعمل الزار في المنازل  
والاضرحة — ( اما الناحات والندابات فينطبق عليهن  
ما نص في آخر المادة ( ٣٤٦ ) من قانون العقوبات  
وهو ( ومن حصل منه لفظ او غاغة موجبة لتكدير  
راحة السكان سواء كان المقطع ليلا او مشتملا  
الخ ) و ( واما من وقع منه في الجنازات عويل او  
ولولة تكدر راحة السكان فيجازى بدفع غرامة  
من ١٠ قروش الى ٣٠ قرشا ديوانيا وبالحبس من  
يوم الى خمسة ايام ) واما الزار فمن العلوم ان  
حصوله يحدث الغاغة المنصوص عنها ضمن المادة  
المذكورة ويتيسر منع ذلك في الاضرحة بالاتحاد  
مع مشايخها وتحذيرهم من اجرائه واخذ التمهيدات  
اللازمة عليهم هذا فضلا على ان ارباب الزار  
انفسهم يستبشرون من قبيل المحترفين بالحرف المنصوص  
عنها في الفقرة الاولى من المادة ( ٣٤٥ ) من  
قانون العقوبات وهي ( من احترف بحرفة الرفافة  
والعيانة والكمائة وتفسير الاحلام الخ ) — فراءة  
القرآن الشريف على قواعد الطرق وما يفعله قراء

على اذن من الضبطية بذلك) ولرجال البوليس ايضا منع هذه الاحوال بالطرق العمومية فالممنوع من حق المحافظة على نظام المرور فيها هذا مما يتيسر لجهات الادارة منعه بالاتحاد مع مشايخ الاضرحة والمساجد ومشايخ الطرق والسجايد - من ادعى ذلك يمد من نص عنهم بالفقرة الاولى من المادة (٣٤٥) وهي من احتراز بحرفة العرافة والعيافة والكهانة وتفسير الاحلام الخ) ومن يأت منهم بفعل محل بالآداب يعاقب بحسب ما ينطبق عليه فعله من النصوص القانونية الواردة في مادة (١٦١) ومادة (٢٥٦) ومادة (٣٥٠) عقوبات ومن يتحقق انه مجذوب فعلا يرسل لاستبائية المخاذيب كأمثاله ويجوز اعتبارهم ايضا من المنشردين

برك ومستنقعات - منشور صادر المديرية والمحافظة من سعادة ناظر

المالية بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٨٩١

حيث ان مجلس النظار يجلسه المعتبر في يوم الخميس ٢٦ رمضان سنة ١٣٠٨ و ٧ مايو سنة ١٨٩١ قد صدق على لائحته ما تتبع اجراءه في ردم البرك والمستنقعات المضرة بالصحة العمومية بالجهات نظير امتلاكها ودفع ضريبة عنها المشغلة على ارجح مشقة مادة يرسل منها نسخة للعلم بانها والسور على مقتضاها كما هو الامر

(\*) لا يمس \*

« عن ردم البرك والمستنقعات المضرة بالصحة العمومية في نظير امتلاك أرضها ودفع ضريبة عنها حسب قرارات مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٤ بم ١١٧ و ٢١ يولييه سنة ١٨٨٦ بم ٩ و ٢٤ اغسطس سنة ١٨٨٦ بم ٦٦ »

(م) ١ الطلبات الخاصة بدم البرك والمستنقعات المضرة بالصحة العمومية في نظير تلك أرضها ودفع ضريبة عنها تقدم على ورق غم الى المديرية او المحافظة الكاتبة بالترضا البركة او المستنقع - (م) ٢ لا تشيل تلك الطلبات الا البرك والمستنقعات التي هي من املاك الحكومة الصريحة التي ليس لاحد من الافراد حق ملكية فيها (م) ٢ على الطالب ان يذكر في طلبه موقع البركة

القرآن من تعقيب ذلك بالتساه في المنازل والمخاض - (اما القراءة في الطرق العمومية فهي ممنوعة لوجبه (الاول) ان جالس من يردن على فوارج الطرق يعتبر من قبيل المزاحمة التي لرجال الضبط منعا (والثاني) انه متى كان ذلك على سبيل التكفف عوقب عليه بمقتضى نص الفقرة السادسة من المادة (٣٥٠) وهو (كل من وجد يتكفف الناس في محلات الطرق العمومية بالمنوع فيها التكفف) هذا فضلا عما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة الاولى من الامر العالي الرقيم ١٣ يولييه سنة ١٣٠٩ انه يعتبر من المنشردين المشحونين الانواء البنية القادرون على العمل المتعادون على التسول في الطرق العمومية واما منع تعقيب قراءة القرآن بالفناء في المنازل والمخاض فهذا يتأق بواسطة اتحاد جهات الادارة مع شبيخة الجامع الازهر في مصر ومع كبراء المشايخ في المدن والبلدان الاخرى) - ما اتخذ بعض ارباب الطرق صمعة من اكل النار والزجاج واللعب بالثماين ونحو ذلك على ايهام ان هذا من الكرامات وخوارق العادات والحال انه ليس منها في شيء - التلاعب في ذكر الله وضرب الطبول ونحوها في المساجد ودخول الاشياء فيها كما يفعله ارباب الطرق ويظن ان هذا من الدين ما يأتي به من يدعي انه مجذوب مما يخل بالآداب اويثاق حرمة الدين ويتخذون ذلك وسيلة لتعريض ويزعمون ان ذلك من الولاية وغير ذلك من كل ما في ارتكابه انتهاك حزمة الدين والاخلال بالآداب - (من يفعل ذلك يعتبر من قبيل الدجالين وارباب الخزعبلات المنصوص عن معاقبتهم بالفقرة الثانية من المادة (٣٤٥) وهي (الامو الاسنان او بانو المقابر او الدجالين وارباب الخزعبلات الذين يشتغلون بصناعتهم اويبيعون عضائهم في الطرق العمومية بدون ان يستحصلوا

(١٨١١)

(١٨١١)

او المستنقع والبلد والمركز السكناء فيها وجودها ومقدار مساحتها يوجه التفرع ويعين ايضا في المدة التي يتم الردم فيها بحيث لا تزيد مدة الدقة عن خمس سنوات بحسب ما يرى من حاله وموقع البركة او المستنقع متحدا فيكون بان يجب الردم من مواقع جاذب الاخذ منها بموجب تصريح من المصلحة ذات الشأن بجميع لا يحدث خفرا اخرى ولا يس الجسور العمومية وان بعد انقضاء المدة المحددة تربط طيلو ارض البركة باختيار قرشين للندان سنويا لمدة خمس سنوات اخرى وبعد انقضاء هذه المدة الاخرة تربط بالمالك كضريبة المثل - (م) ٤ تنفيذ اللوائح في المديرية او المحافظة بدفتر مخصوص بشر متتابعة وبعد نهاية اللازم عن كل طلب منها يوسر امامه في الدفتر بما فيم فيوان كان بالااجابة او بالرفض - (م) ٥ ترسل المديرية او المحافظة الطلب بعد قيده الى مصلحة الصحة بالمديرية لصان البركة او المستنقع وتقف على اسباب منع المياه التي بها وتفق ما اذا كانت مضره بالصحة العمومية ام لا وان كانت بالرى او بجاورة للترع او بجسور النيل او الطرق العمومية. تطلب راي تفتيش الري ما اذا كان يوجد لديه مانع في اعطائها ام لا مع عمل رسم عنها فان كانت باحدى المدن السارية عليها احكام التنظيم تطلب من مصلحة التنظيم اذناء رايها فيها مع عمل رسم عنها وعلى مصلحة الري او مصلحة التنظيم ان تبين المستوى الذي يجب ان يكون طيلو الردم لمنع ظهور اليبس - (م) ٦ اذا اتفق المديرية او المحافظة عدم المانع في اجابة الطلب من جهة الصحة والري والتنظيم وتفق لما ان البركة او المستنقع متدرج بميدول حصر املاك الري بصره او من حقوق الري يجري اللازم في تقديرها وتعرض نتيجة ذلك للمالية لاعطاء الاذن اللازم عن ذلك - (م) ٧ يجب على المديرية او المحافظة ان تنظر في الطلب وثما يتبع من الاستعلامات والتحقيقات وتستوفي كل ما يجرى الى لها لزوم استيفائه ثم ترعى نظارة المالية تقريراً عن ذلك متفوقاً بمحوراتها في جميع الاسئلة التي غمرت من الاستعلامات والتحقيقات - (م) ٨ يجب على المديرية او المحافظة ان تلتزم على الطالب تنفيذ اقل الاذن له بان يضم الردم في الميعاد المحدد حسب التسوية المحددة بانه اذا تأخر في اتمامه على الميعاد فلا يكون له حق مطلق في ارض البركة ولا المطالبة بشيء ما في نظرها فيكون عليه عند الاعمال

لاجل تنفيذها وما يكون وضعه بها من الردم لتجمل بحسينها ويكون الحكوة الحق في التصرف فيها كما تشاء - (م) ٩ اذا اتفق من التحقيقات ان ارض البركة او المستنقع عليها حق ارتفاق للغير فيكون الطالب مكلفاً بان يجرم هذا الحق ويحفظه لصاحبه وبذلك ذلك في تعهده وان لم يقبل بهذا الشرط يرفض طلبه - (م) ١٠ تعطى المديرية او المحافظة اذنا للطلاب بالكتابة تصرح له فيو بالردم في الميعاد المحدد وتذكر بوجوب هذا الميعاد وجود البركة ومساحتها والشروط المدونة في تعهده من بعد ما يصدر لها الاذن بذلك من نظارة المالية - (م) ١١ على المرخص له ان يعلن المديرية او المحافظة كتابة عند انقضاء الميعاد بانه تم الردم وعلى المديرية او المحافظة بانه على هذا الاعلان او من تلقاء نفسه اذا لم يرد لها اعلان من المرخص له ان تطلب من الهندسة والصحة معاينة البركة او المستنقع بحضور المرخص له وتحرير محضر بها يظهر من المعاينة سواء كان باقام الردم حسب المستوى المعين اليه او عدم اتمامه - (م) ١٢ اذا اتفق من محضر المعاينة عدم اتمام الردم في الميعاد المحدد تستوفي المديرية او المحافظة على ارض البركة او المستنقع وتصرف فيها بما لها من الحق المنصوص عليه بالمادة الثامنة - (م) ١٣ ان كان المحضر يتضمن اتمام الردم في الميعاد المحدد فعلى المديرية او المحافظة ان تعرض للمالية لمصدر امرها بربط قرشين سنوياً عن كل دنان من ارض البركة او المستنقع وذلك لمدة ٥ سنوات وتوقع صيغة التملك للطلاب وبعد انقضاء هذه المدة الاخرة يجوز محاسبة الارض بصفة المديرية او المحافظة وتقدير ضريبة المثل عليها والعرض عنها لنظارة المالية على اذا اقرت عليها يصدر امرها بالمديرية او المحافظة بالربط - (م) ١٤ لا يترتب على هذه اللائحة اي اخلال بما الحكوة من الحق المطلق في رفض اي طلب او تقرير اي شروط اشتراط على الطالب بدون ان تكون محككة بطلبات الاسباب الموجبة لذلك

قد صدق مجلس النظار على هذه اللائحة بمجلسه المقتضى يوم الخميس ٢٢ رمضان سنة ١٣٠٥ (٧ مايس سنة ١٩١٩) برك ومستنقعات - (٢٠٩٠٠) لوليتو سنة (٩١) :

(\*) نظارة الاشغال العمومية (\*)

بجانب مفتش ري القسم  
رأى لجميل مياه الجسبات الزايدة - السكناء بالترسي

احكام الامر العالي الصادر بمنع احداث البرك او المستنقعات وتحصيل القرامة اللازمة عنها فلاحل المطوية بما فيه واتباع الاجراء بمقتضاها لزم نشر جميع المديرين بركة - ذكره في ١ نوفمبر سنة ١٩٢٢ مع اي عمل يشاء عنه تكون بركة او مستنقع

(\*) ام مال - نحن خديو مصر (\*)

حيث ان وجود البرك او المستنقعات بضواحي المدن والضواحي مضر بالصحة العمومية وتضرراً لانه من الضروري منع تكون هذه البرك او المستنقعات في المستقبل

فتناء على ما عرّفه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار وبمصادري راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت - (م) ١ ممنوع منعا كليا على سفر بالقسم العالي للندن والضواحي والغرب سواء كان لغرض الطب او لاي عمل اخر ينافى عنه تكون بركة او مستنقع - وكذلك ممنوع بالكلية اجراء هذه الحفر

بالجهات القبلية والشرقية والغربية بالاراضي الواقعة على مسافة اقل من الف متر بالمعدن عن المسكن - (م) ٢ يعاقب من يخالف المادة السابقة بغرامة من خمسين الى مائة قرش صاع - (م) ٣ وقضلا عن ذلك يحكم على مرتكبي المخالفة المذكورة باعادة الاراضي التي حفرها الى حالتها الاصلية - وان لم تم اعادتها الى حالتها في

مدى شهر يعني من تاريخ صدور الحكم فللمدير ان المحافظ ان يجري ردّها على مصاريب مرتكبي المخالفة (م) ٤ تحصل المصاريب المذكورة طبقا لاحكام الامر العالي الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ - (م) ٥ عمل يقتضى امرنا هذا بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدتين الرسميتين - (م) ٦ على ناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا

بركة - منشور صادر من نظارة المالية في شهر يناير سنة ١٩٢٢ ادارة املاك الميري المحرر لجميع المديرين تاريخ ٥ يناير سنة ١٨٩٣ بالاستراخ في رد البرك والمستنقعات اضر بالصحة العمومية ومن استلقت جهلا انظار

يرد البرك والمستنقعات المضرة بالصحة التي صارت يلبسها - تمك بالشور الصادر من ما تاريخ ٣ يونيو سنة ١٨٩١ وحيث ان الحكومة التي جعلها امر تحسن صحة الكمال في عهدة النيل الى رد جميع البرك

من البلاد عذبة على قدر الامكان في الفصل القبل الذي يخفى فيه من ظهور الكوليرا قد قررت لجنة الاحيانات الصحية وجوب مل هذه المستنقعات على قدر الاحسان بمياه النضار اما عمليات ملها فتكون بمهفة الاشياء الهندسية وبمقاييس المراكز ومبانيكم اسويجا عن المستنقعات التي صار ملوها اما عملية فتح وسد جسور الترع ويجاري المياه الجارية لما تكون بمعرفة المزارعين انفسهم وعلمهم احضار العدد اللازم من الاشجار لمراقبة القطوع اثناء مرور المياه ويكون تعيين محلات القطوع بمعرفة الاشياء الهندسية او مهندس المركز وذلك بالاتحاد مع المشايخ وعلمهم ان يلاحظوا ان لا يكون القطع في الاجزاء العالية من الجسور لما يترتب على ذلك من الاضرار لم ينفذ على مشايخ البلاد بالوكالة جميع ما يكون موضوعا على الاجزاء الواقعة من المستنقعات من الملح والطين او السباح وتلاحظ ايضا بان لا يرتفع منسوب المياه في المستنقعات الى حد يفيض منه على المنازل من الفرق خارجها من حفرتم الاتحاد مع المدير للحصول على مساعدته في مراقبة مواظبة المشايخ على ملاحظة القطوع وملافا جميع الاضرار والاطلا وان امكن مل المستنقعات بحيث يصير منسوب المياه فيها كمسوب مياه الترع بدون حصول ضرر للملاك لا باس من ذلك وحيث ان تخرج المياه منها راجعة الى الترع

برك ومستنقعات - منشور من نظارة الداخلية المديرين بوقف الاجراء على من يخالف احكام الامر العالي الصادر بمنع احداث البرك والمستنقعات ومن

حلت اعادة سدادكم قررة ٢٩١ المطلوب بها الامادة عما اذا كان الاجزاء المعنية بالامر الصادر بمنع احداث البرك او المستنقعات يكون توقيمه بمعرفة المديرين مباشرة او بمعرفة قوسيونات تحت رئاستهم وحيث ان الامر العالي المشار اليه لم ينص فيه على تشكيل قوسيونات من اجل ذلك فتمنع يكون توقيع الجزاءات على من يخالف احكامه وتحصيل القرامة اللازمة عنها بمعرفة المديرين كما جاء في الذكر في التذييري المؤرخ ٥ لوليه سنة ١٨٩١ اذ ان هذا لم يخرج عن كونه من انواع المخالفات المخولة للمديرين الحكم فيها بوجه وباء عليه لزم محرمين بسدادكم اعادة بذلك - هذه صورة ما يحرر للتدبير في تاريخه بشأن توقيع الجزاءات على من يخالف

والمستغفات البشر بالصحة فالأمل اهتمام تكم  
 شخصيا بهذه المسألة فيما يخص بالمديرية ادارة  
 ويلزم البحث عن الاختصاص الذين ترون فيهم استعداد  
 الى ردم هذه البرك والمستغفات نظير امتلاكهم  
 الاطيان التي تختلف منها وترغبهم في هذه نقطة مع  
 اعطائهم كل التسهيلات الممكنة هنا وان النظارة مستعدة  
 على الدوام لان تقبض بنافذة الاعتناء والسرعة كل ما  
 تعرضه بشأن هذه المسألة التي لما عند مصلحة الصحة  
 اهمية عظيمة بالنظر للصحة العمومية وإذا صادفت تكم  
 بعض الصعوبات من جهة اتباع نص اللائحة بالتدقيق  
 لما عليكم سوى العرض عنها المالية وسترون منها  
 دائما استعداد الى تعديدها والتكملة اعتاد عظم على  
 تكم وعلى ماوروي البراك للحصول على التسمية  
 التي تسمى اليها ويمكن حث العهد وشاغل البلاد على الدوام  
 في هذه المسألة حتى يتسنى لهم ردم جميع البرك  
 والمستغفات الموجودة بدير تكم في اقرب وقت ممكن  
 والامل ان تسرعوا في اتخاذ الطرق المؤدية لتنفيذ  
 مقتضى هذا المشور

بركة - ١٠ (مارس سنة ٩٤)

نظارة المالية

لا تلبية مصادق عليها من مجلس النظارة يجلبت المستغفة في يوم  
 الاربعاء ٢١ فبراير سنة ٩٤ بشأن اعطاء البرك والمستغفات  
 ملك الميري المضرة بالصحة مماثا نظير ردمها وابقت للمديريات  
 والمحافظات بمشور من نظارة المالية بتاريخ ٥ مارس سنة ٩٤  
 غرة ٦ املاك - (م) ١ يجوز اعطاء البرك والمستغفات ملك  
 الميري المضرة بالصحة السومية بصفة ملكية الى من يتعهد  
 بردها تحت الشروط الآتية ياتيا - (م) ٢ يتم تقديم  
 الطلبات من ذلك حتى ودرق ثقة في ثلاثين مليا الى المديرية  
 او المحافظة ذات الشأن شاملة للايضاحات الآتية - اولا  
 موقع البركة او المستغف - ثانيا البندر او الناحية الكائنة بها  
 ثالثا مساحتها بوجه التقريب وحدودها - رابعا الجهة التي  
 يريد الطالب اخذ ارضية الردم منها - خامسا المياد الذي  
 يتعهد بالردم فيه ولا يجوز في اي حل من الاحوال ان  
 يزيد هذا المياد من ستمين - (م) ٣ يرسل الطلب من المدير  
 او المحافظ الى مفتش الري لبدءا لمعلوماته عنه ولحين  
 منسوب الردم الذي يتم تمت نعم المياه ويؤخذ ايضا داي  
 التسلط اذا كانت البركة واقعة في جهة تحت احكام التنظيم -  
 (م) ٤ نه بتمام ذلك يرسل الطلب مع الاوراق الخاصة به من

المدير او المحافظ مشغوعا لمعلوماته الى نظارة المالية لاصدار  
 قرارها بما يترأى - (م) ٥ اذا روي اجابة الطلب يكافسه  
 المدير او المحافظ مهندس المديرية او المحافظة بتحديد المستغف  
 او البركة ويحصل على تهم موقع عليه من الطالب بما ياتي  
 اولا بالبدء في عمل الردم في المياد المحدد - ثانيا باجراء  
 ربح الاعمال على الاقل في المدة الاولى الموازية لربع المياد  
 المقرر لاقام العمل - ثالثا تحميم الردم على المنسوب الذي  
 تقرره في المياد المين - رابعا بعدم اخذ اثرة من نقطة  
 غير التي تمتعت بحيث انه اذا عارضا لانه اي شرط من الشروط  
 التي توضع لتسقط حقوق الطالب في ارض البركة او  
 المستغف بدون اعطائه توصيفا ماعن التخصيف او الردم الذي  
 يكون قد اجراه او عن اي شيء آخر - (م) ٦ يعلم المدير  
 او المحافظ الى الطالب بعد ذلك رخصة واضحا بما موقع  
 وحدود ومساحة البركة او المستغف وكافة اشتراطات التعهد  
 (م) ٧ اذا لم يبداء العمل اليه في الاعمال في المياد المين  
 او ابتداء فيها ولم يتم ما يوازي الربع في المياد المين بالفترة  
 الثانية من المادة الخامسة تكون الرخصة ملغاة ولا يسلم بها  
 وللحكومة حتى التصرف في المستغف او البركة كيف تشاء  
 وفي هذه الاحوال يصدر المدير او المحافظ قرارا منه بلفو  
 الاعطاء بدون احتياج لاجراءات اخرى بناء على تقرير يقدم  
 من مهندس المديرية او المحافظة مبينا فيه عدم قيام العمل اليه  
 بتهداة - (م) ٨ متى اقتضت هذه الاعمال وتسيبها بدون  
 تاخير يجب الانتظامات السابق ايضاحها ففي نهاية المدة  
 المحددة لاتيها يكلف المدير او المحافظ مهندس المديرية او  
 المحافظة بمعاينة البركة او المستغف ويصل بمحضر من المهندس  
 المذكور يبين فيه اذا كان الردم حصل او لم يحصل على  
 واقع المنسوب المقرر ويصير اشارة المعطى اليه باليوم  
 والساعة الذين يتحددان لهذه المعاينة قبل ثلاثة ايام  
 على الاقل حتى يتسنى له الحضور اذا رغب - (م) ٩ اذا  
 اتضح من المحضر الذي يصدره المهندس المذكور ان  
 الردم لم يتم في المياد المين فيقرر من المدير او  
 المحافظ بوقوف حق المعطى اليه ويضع يده حيثه على  
 ارض البركة او المستغف التي تبقى ملكا للميري ولا يجوز  
 المعطى اليه المطالبة بشيء مما كان يقضي عليه تعهده - (م) ١٠  
 يسوغ للمعطى اليه التظلم من القرار الذي يصدره المدير او  
 المحافظ حسب نص المادة السابقة والمادة السابعة الى  
 ناظر المالية الذي يصدر قرارا عمائيا ويلزم تقديم هذا التظلم  
 في جيز الحصة عشر يوما التالية لتاريخ اعلان القرار للمعطى  
 اليه بالطريقة الادارية - (م) ١١ اذا اتضح من محضر المهندس  
 ان تمام الردم فيفضل المحافظ او المدير نظارة المالية عن  
 ذلك فتصدر له الاذن بتحرير حجة الملكية باسم المعطى

اليه وتغنى حينئذ ارض المستنق او البركة من دفع قصرية  
هنا مدة عشر سنوات لختاروا من اليوم التالي لاتضاء مباد  
الردم - (م) ١٢ لاسري احكام هذه اللائحة الاولى العرك  
والمستنقعات الواقعة على مسافة اقل من الف متر من نقطة  
سكن كل مدينة او ناحية او قرية

بسابورت - (تركيا) تقلا من السطة العرية للدستور  
الجاويزي المجلد الاول ص ٥٣١

### نظام محل البسابورت

(م) ١ - كل من ذهب في الدخول الى الممالك المحرورة  
الشامانية او الخروصتها او ان يسبح داخل البلاد لا بد لمن  
ان ياخذ بسابورطا موافقا للاصول والقواعد من طرف مامور  
الحققي - (م) اذا اراد احد ان يدخل الى الممالك المحرورة  
الشامانية وكان من تبة الدول الاجنبية المتحابة والمتعاهدة مع  
الدولة التي كا انه يعلم على بسابورط الموجود يده من طرف  
قوناسوس دولة كذلك يعلم عليه ايضا من طرف احد  
السفراء او المشيخدة المأمورين من طرف الدولة التي بالاقامة  
في البلاد الاجنبية انما في المجلات التي لا يوجد بها مدير ولا  
شبيندر للدولة التي تكون حالة الحكومة المتسوب اليها حامل  
البسابورط كاتبة في هذا الباب على انه اذا سار لخبر حامل  
البسابورط من محل يوجد فيه شبيندر للدولة التي يعلم  
على بسابورط على الخوالم المحرورة - (م) ٣ كل شخص يدخل الى  
الممالك المحرورة الشامانية يبرز بلا تاخير بسابورط  
اذا كان اتيا برا الى المأمور المخصوص الموجود في  
راس المحدث او بحرا فاك مامور المينا التي دخل اليها  
(م) ٤ المارردون من هذا التليل يتوجهون في  
طرف اربع وعشرين ساعة تقب وصولهم الى محل المينا  
في قورشولي مخزن اذا كانوا في دار السعادة او الى  
المأمورين المخصوصين اذا كانوا في غيرها من المالات  
الدولة الملية وبروهم دولهم ثم بعد ان يعلمون لهم المدة  
ويبينون لهم المثل الذي يقيمون و ياخذون بسابورطهم  
من هناك ويتوجهون بها حالا الى قنشاريات دولهم  
واذا كان الرجل منهم نازكا على السكنى والاقامة ياخذ  
من طرف قنشايرته ورقة اقامة وتعلم عليها الحكومة  
البلدية ومن حيث ان اوراق اقامة المذكورة تعطى  
لكل شخص على حدة فتمضي ورقة لكل شخص من  
الرجال سه فوق العشرين - (م) ٥ الملاخون  
او البساج البقيدون في دفتر البلاصين عند ما  
يخرجون من السفينة الواصل الى احدى مدن الممالك  
المحرورة ويكونون بنية الاقامة في البر ياتون بوزة

شهادة تعلن اعرابهم من الدفتر المذكور لينترو وجودهم  
ويتقيدوا في محل المينا - (م) ٦ التبة الاجنبية  
الذين يسجون داخل الممالك المحرورة الشامانية ياخذون  
تذاكر المرور اللازمة لهم من محل المينا في قورشولي  
مخزن السالف الذكر اذا كانوا في دار السعادة اما  
اذا كانوا في غيرها من المالات او البلاد فيستصلونها  
من طرف المامور المخصوص المعين لهذا الامر - (م) ٧  
كل اجنبي يرغب في ان يطوف ويسرح داخل  
الممالك الشامانية يعلم اولاً على بسابورطه من قنشايرته  
ثم ياتي بانتهاء يطل لة من طرف القنشايرة عند  
المأمورين الذين يعطون تذاكر المرور ويبرز لهم  
البسابورط والانباء المذكورين وبعد ان يتم تذكرك  
المرور التي يعطونها له يوجهها الى بسابورط دولة  
يتوجه في طريقه - (م) ٨ الذين يرغبون من التبة  
المرفوعة ان يرددوا كل وقت الى داخل الممالك  
المحرورة الشامانية يراعون في كل مرة الاصول والنظافات  
المتبرجة فيخضرون الانباء من طرف قنشايرتهم  
ويعلمون على تذاكر المرور الموجودة بايديهم  
حسب الخوالم المحرورة - (م) ٩ مدة تذاكر المرور  
التي تعطى للذين يرددون الى داخل الممالك المحرورة  
الشامانية تكون سنة كاملة ومن حيث انه بمجرد بها  
اسم حاملها وشيخته وسنة وصنعه ومثله ووطنه وبلده  
واشكاله وقبر ذلك من الكميات القفصة بالبيان وكان  
من انجاب النظام ان تعطى التذكرة لكل شخص على  
حده مخز بان يدرج في تذكرة واحدة زوجة الرجل  
ومن كان سه دون خمسة عشر من اولاده الذكور  
والاناث بدون خرج - (م) ١٠ كل من كان متوجها  
من الممالك المحرورة الشامانية الى الممالك الاجنبية يعلم  
بسابورطه من المثل الذي هو متسوب اليه اذا لم يتوجه  
من طرف حكومة البلدة الى محل المينا السالف الذكر  
اذا كان في دار السعادة او الى طرف المامور اذا كان  
في المالات الخارجة عنها ويعلم عليه ايضا فلا يند  
بانه ماذون بالسفر - (م) ١١ كل من كان من  
قباطين الزابورت او حراك التلوع ياخذ وكابا  
في سفينة ليخرجهم في دار السعادة او في باقي محلات  
الممالك المحرورة الشامانية فيخرج اولاً هل يوجد بهم  
بسابورطات مطابقة للاصول والقواعد ام لا وكان  
القباطين المذكورين يمتلكون كذلك على وجود  
البسابورطات الموافقة للاصول والقواعد يد الركاب

الذين ياعودهم من النار العلية او من باقي اساك  
المالك المحروسة الشامانية يحقون ايضا بكل دقة ان  
كان تعلم من طرف حكومة البلدة على البسا بورتات  
الموجودة بيد الركاب الذين ياعودهم ليوصلونهم الى  
محلات خارجة عن المالك المحروسة الشامانية ام لا  
(م) ١٢ قباطين الوايزوات وسفائق القلوع يجمعون  
البسا بورتات الموجودة بأيدي الركاب الذين  
يوصلونهم من الديار الاجنبية او من داخلية البلاد الى  
دار السادة او باقي محلات المالك المحروسة ويجمعونها  
بجبال دخول اصحابها الى السفينة ثم عند وصولهم الى المثل  
المقصود يسلمونها على السفينة الى مامور مخصوص يصدر  
من طرف حكومة البلدة ويجمعون لكل من اصحاب  
البسا بورتات واحدة من البوصلات الممنونة التي  
ياخذونها بالعدد من المامور المخصوص اما اصحابها  
فيخرجون بطرف اربع وعشرين ساعة وياخذون  
بسا بورتاتهم ويجمعون البوصلات الموجودة بأيديهم على  
الوجه الذي قد تبين في المادة الرابعة - (م) ١٢ كل  
راكب لا يوجد يده بسا بورت او يوجد ولكنه غير  
موافق للاصول والقواعد فيوجه بجبال وصوله الى محل  
الميناء السالك الذكر اذا كان في دار السادة او الى  
المامور المخصص اذا كان داخل الابالات ويثبت  
وجوده ثم اذا قبلت منه الاسباب والاعذار التي يثبته  
في هذا الباب يكفي حيث انه يورث كدالة تعلق له  
محزرة من القشلاية والقزولوس اذا كان الامر  
بالمكس يعني اذا كان الراكب الذي يصدر بغير  
بسا بورت على ما ذكر لا يمكن ان يهدي شيئا مغزولا  
ولا ان يبرز ورقة كدالة من طرف القشلاية  
فيؤخذ حالا ويوقف ليحذر خارجا عن المالك  
المحروسة ثم يحصل المذاكرة مع قشلاية ويبلغ بدون  
تاخير - (م) ١٤ كل شخص يصل الى رأس الحدود  
بدون بسا بورت او كان بسا بورت غير مطابق بعد  
دخوله الى داخل المالك الشامانية موقفا - (م) ١٥  
كل شخص يظوف بسا بورتا او بذكره غير متفقة  
داخل المالك المحروسة يوقف ويوقف ليشتغل  
لجانب حكومة البلدة لاجل الاستطاق ثم اذا كان ما  
يورده من الاسباب والاعذار في هذا الباب هو في محله  
ويوجد له كيدلان قريان يجوز حيث ان تعلق له  
تذكرة ليرجع بها الى محل مقصوده لكن اذا كان الامر

بالعكس يعني اذا لم يجد جوطا مسكنا ولا كيدلا  
فيرسل برفقة مامور يرجع الى حيث انه من اقرب  
طريق ثم ولكن كان يلزم ان يتوفي من مثل هكذا راكب  
المصرف المتضي الى المامور الا انه اذا تحقق بان  
الاشخاص الذين يلزم ترجيعهم على ما ذكرهم فقراء  
الحال فلا يرجعون بامر المصاريف - (م) ١٦ بجبال  
ما يدخل بالبلدة شخص يدور ببسا بورت او بذكره  
رجل آخر او يلم ولقب غير اسمه ولقبه يستطبق  
بمحور ضابط البلدة حتى اذا ظهرت قباحته على هذا  
الوجه يبادر حالا الى طرده وقلعه من المالك المحروسة  
غيب المخاير مع قزولوسه اذا كان من الاجانب او  
الى تاديبه ومجازاته اذا كان من التبعة ثم ولكن كان  
يسقى من احكام هذا النظام سفراء الدول الاجنبية  
وماموري السياسة التجارية ويلزم بان يجري بينهم  
المساعدة والرعاية اللازمة من طرف ماموري الدولة  
العلية غير انه عندما يصلون م ايضا الى احد المحلات  
يسارعون الى اجراء الرسوم اللازمة - (م) ١٧  
يجوز لكل راكب على اظهار بسا بورته متى سئل عنه  
بعد التزوم من طرف المامورين او من طرف ماموري  
الاسكة وخضام الكورتيما ثم ولكن يكون المامورون  
المزوم اليهم مامورين خاصة باجراء هذا النظام وقد  
احتج اجراء النظام المذكور من تاريخ نفس الا انه قد  
مخصص لذلك وحدة ثلاثة شهور لكي لا يحصل بعد  
ان تصور مغلوقة عند كل احد بان تشبه الى القبايل  
بها وبعد نهاية الوحدة المذكورة اذا اظهر احد المخالف  
في ذلك فمن المعلوم بانه يوجب اما بغرامة او بصورة  
اغرى حسب قباحه

تاريخ القيد ٩ شتال سنة ١٢٨٢

بسا بورت - (رخصة سفر) قرار من مجلس الشار يبلغ  
الى نظارة الداخلية في ١١ محرم سنة ١٣٠٦  
(١٧٠٠ شمس سنة ١٢٨٠)

بالجلسة المتقدمة في يوم الخميس ٧ محرم سنة ١٣٠٦  
(١٣ شمس سنة ١٢٨٠) تليت المذكرة المقدمة من  
نظارة الداخلية المتضمنة ان العادة الجارية لآل  
بالنسبة لمن يريدون السفر الى خارج القطر هي ان  
القبوات المشاهير الى اواسط الناس مجبورون على  
طلب رخصة السفر بواسطة المدير يات والمحافظة



مصر من اهالي الولايات الشاهانية او من سائر  
الحلات التابعة لها لا يعطى اليهم بساپورت الا اذا  
احضروا كفلا بتادية المصاريف التي تعطى لدى  
الافتضاء من طرف الشيندرخانات عند عودتهم  
ومن اللزوم الاجراء كذلك في حق من يتوأسى  
عدم اقتدارهم على التمشي بالجهات التي يريدون  
التوجه اليها او على العودة منها لاطولتهم فاقضى  
محريره ثم يكتبه على قلم بساپورت ذلك الطرف  
بمراجعة الاجراء على ما ذكر

بساپورت - قرآن ناظر الداخلية بتاريخ ٩ يونيسنة ٩٥

بعد الاطلاع على التعليمات المنطقه بافلام  
البساپورتات قبا يختص بمزومة كل شخص من رعايا  
الحكومة المحلية يخض من الخارج او من البلاد  
العثمانية بان يكون حاملا لبساپورت او تذكرة  
مرور - وحيث انه يوجد من رعايا الحكومة المحلية  
من لا يكون حاملا لبساپورت او تذكرة مرور وان  
هذا الامر هو مخالف للنظام - وحيث ان القواعد  
المتبعة تقضي بالزام مثل هؤلاء المسافرين بتقديم  
ضمانة وهي ليست ذات فائدة حقيقية - قرر ما هو  
آت - (م) ١ كل شخص من رعايا الحكومة  
المحلية يخض من الخارج او من البلاد العثمانية بدون  
ان يكون حاملا لبساپورت او تذكرة مرور يضاف  
بغرامة قدرها عشرون قرشا تدفع لقلم البساپورتات  
بالتفر الذي يصل اليه - (م) ٢ يعطى قلم البساپورتات  
للشخص الذي يدفع الغرامة شهادة ميئادها اسمه  
واقبه ولوصافه والمجبة الآتي منها الوجهة الحاضر  
اليها وتاريخ الوصول وقيمة الغرامة المتصلة - (م) ٣  
تفنى الضمانة التي كانت تعطى فيما عني من الاشخاص  
الذين جاؤا لبساپورتات - (م) ٤ يسري بمفول  
هذا القرار بعد عني يوم واحد من تاريخ نشره  
بالمريدة الرسمية

والاستئذان عن ذلك من نظارة الداخلية وان  
غيرهم من سائر الناس حتى الحجاج يكفون بتقديم  
ضمانات - وبالمداولة في ذلك روي ان كل انسان  
حرفي ان يتوجه عمل ما يريد وليس هنالك وجه  
يلزم احد بطلب رخصة او تقديم ضمانة عند  
احتياجه للسفر خارج القطر وان لا فائدة  
سوى ذلك سوى تعطيل الناس والزائم بما  
لا يلزم واشغال جهات الادارة باسم لاطائل  
تجده لذلك تقرر انه من الآن فصاعدا  
تعتبر تلك القاعدة ملغاة بالكلية وان الذين  
يريدون السفر خارج القطر لا يكفون الا  
بأخذ البساپورت المعاد بدون ضمانة وكذلك  
الحجاج يأخذون تذكرة الحج بدون ضمانة وازم  
محريره لاجرا مقتضى ما تقرر

بساپورت - صورة ما نشر من نظارة الداخلية بتاريخ  
١٥ أغسطس سنة ١٨٩٥ للمعاملات  
التي جردت قلم البساپورتات

علم من افادة رئاسة علم تركي ديوان خديويته  
للدخالية المؤرخة ٢ محرم سنة ١٣١١ هـ ٣٤ انه  
ورد مكتوب سام مؤرخ ٢٥ ذى سنة ١٣١٠ بتعني  
ما يأتي - انه وان كان مقررا عدم اعطاء بساپورت  
لمن يرغب التوجه لبلاد الاجنبية من اهالي الاستانة  
والولايات الشاهانية ما لم يثبت اسباب تمشيه في  
الجهات التي يتوجه اليها او يخض كفلا معتبرا  
بتادية المصاريف التي تصرفها الشيندرخانات عند  
العودة لكن اتفق ان البعض يأخذ تذكرة مرور  
عادية لمر منها يحصل على بساپورت ويتوجه الى  
الديار الاجنبية وان الشيندرخانات تتكبد بعض  
مصاريف لاجل اعادة من لم يحصل على التمشي في  
الجهة التي توجه اليها لبلده ولهذا طلب التنبيه على  
من يلزم بان من يريد السفر للديار الاجنبية سواء  
كان من اهالي القطر للمصري او من يخضرون الى

ذكر في ٢٥ يونيو سنة ٩٨ باقتصاد  
بنك اهلي مصري - نظاما للبنك الاهلي المصري ومنحه

امتيازاً طول مدة بقاء شركته

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي  
مجلس النظار - امرنا بما هوآت - (م) ١ تمتد  
نظامنا للبنك الاهلي المصري المرفقة بامرنا هذا  
وتكون جزاً مكمله ولا يجوز تعديلها الا بعد  
تصديقنا - (م) ٢ للبنك الاهلي المصري الامتياز  
باصدار اوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها وذلك  
حسب القيود والشروط المدونة في النظامنا المذكورة  
ولا يمنح هذا الامتياز لبنك آخر طول مدة  
بقاء الشركة

بنك اهلي مصري - منشور صادر من نظارة المالية  
لكافة مصالح الحكومة بتاريخ

١٣ سبتمبر سنة ٩٨

بوستة - نظارة الخارجية اول يناير سنة ٩٥

ابلق جناب رئيس اتفاقية ميسرا نظارة الخارجية  
ان المستعمرة البريطانية رأس الرجا الصالح قد  
قبلت من اول يناير سنة ١٨٩٥ اتحاد البوستة العام  
وان هذا التبول لا يتناول سوى اتفاق البوستة  
العام (الاتفاق الاصلي) ولا يشمل ما سوى ذلك  
عما تم عقده على يد مؤخر وبانه وان تحصل مكاتب  
بوستة رأس الرجا الصالح مقابل ذلك - على  
٢٥ سنتياً بنسبن ونصف - على ١٠ سنتياً بني -  
على ٥ سنتياً نصف بني - وذلك طبقاً لما نص  
في المادة الرابعة من لائحة تنفيذ الاتفاقية  
الاصلية

بوستة - نظارة الخارجية ٨ مارس سنة ٩٥

ابلق جناب رئيس التحالف السويسري نظارة  
الخارجية بتاريخ ٨ الجاري قبول جمهورية نيكاراغا  
لوفاق البوستة العام المتقدمة بوياته في ٤ يولييه سنة  
٩١ وانما آخذة في تنفيذه حالا

بوستة - نظارة الخارجية ٤ لولييه سنة ٩٥

ابلق جناب رئيس مجلس التحالف السويسري  
المالي صاحب السعادة ناظر الخارجية قبول جمهورية  
(هوندوراس) لوفاق البريد العام الذي ابرم  
بمدينة وينا في ٤ يولييه سنة ١٨٩١ وان حكومة  
الجمهورية المذكورة تنفذ مفعول هذا الوفاق حالياً  
بوستة - ١٥ اغسطس سنة ٩٥

ابلق جناب رئيس التحالف السويسري حكومة  
الجناب الخديوي المعظم بمكاتبه الصادرة بتاريخ  
١٥ اغسطس الماضي الى نظارة الخارجية قبول حكومة  
جمهورية (سالفادور) للوفاق المختص بوسط البوستة  
في اشتراكات الجرايد والنشرات الدورية المبرم  
بمدينة وينا في ٤ يولييه سنة ١٨٩١

نحيط علمكم انه على مقتضى نص قانون البنك  
الاهلي المصري المصدق عليه بذكر يوم ٢٥ يونيو  
سنة ١٨٩٨ يجب على الحكومة - (اولاً) ان  
تصادق على تعيين مدير البنك ووكلاه وقد تمت  
هذه المصادقة - (ثانياً) ان تعين مندوبين اثنين من  
طرفها يجوز لها حضور جلسات مجلس ادارة البنك  
ويكون من شؤونها ملاحظة دقة اتباع الدكرينات  
ونظامات البنك الاساسية وقوانينه ومراجعة حالة  
خزائنه مع ما فيها من السندات وقد تم ايضاً هذا  
التعيين بمقتضى قرار صدر بتاريخ ٣١ اغسطس  
سنة ١٨٩٨ فيكون بذلك قد تأسس البنك الوطني  
تأسيساً قانونياً - وبهذه الكيفية تروى من الواجب  
اخطاركم ان نظارة المالية قررت ان يكون  
لها حساب جاري مع البنك الوطني المصري وان  
المبالغ المتقضى صرفها من نظارة المالية يجوز بناء على  
طلب اصحاب الشأن ان تصرف بمقتضى شيكات  
تصدرها هذه النظارة على البنك المذكور

( ١٨٩٦ )

( ١٨٩٧ )

## بوستة - ٢٠ ديسمبر سنة ٩٥

ابلق جناب رئيس الاتحاد السويدي في ٢ ديسمبر سنة ٩٥ بمكاتبة بحث بها الى نظارة خارجية الخديوية بقبول حكومتي ارنجبار وافريقيا الشرقية الداخلتين تحت حماية دولة بريطانيا العظمى باتحاد البوستة العام ( الاتحاد الاملي ) ما عدا العقود الاخرى المبرمة بوتر وياته وتدخل هاتان الحكومتان في الاتحاد المذكور ابتداء من اول ديسمبر سنة ٩٥

## بوستة - ٢٣ ديسمبر سنة ٩٥

ابلق جناب رئيس الاتحاد السويدي بمكاتبة بحث بها الى نظارة خارجية الحكومة الخديوية بتاريخ ٢٣ ديسمبر الماضي قبول حكومة السرب للاتفاق البريدي المخصص بالاشتراك بواسطة مصلحة البوستة في الجرائد والمطبوعات الدورية المبرم بوياته في ٤ يولييه سنة ١٨٩١

## بوستة - ٢٧ يونيو سنة ٩٦

ارسل جناب رئيس التحالف السويدي الى نظارة الخارجية بتاريخ ٢٧ يونيو الماضي بلاغا يعلن به للحكومة الخديوية المصرية ان حكومة المين الشارعة الآن في تنظيم مصلحة البريد ببلادها يقصد الدخول فيها بعد ضمن دائرة اتحاد البريد العام قد عزمت على عدم تحصيل اجرة اضافية اعتبارا من اول يناير سنة ٩٧ على المراسلات المدفوع عليها الاجر المقررة بحسب قانون الاتحاد البريدي حتى كانت تلك المراسلات برسما اية جهة من الجهات الاخرى بياتها وهي

يكنين نيوشايج تينسين شولو شوفتكنج شنج غازي هنكو كينكيج واهوشنكيج شغاي شوشو جنجشو ننججو وشوشو اموي . سوانو كننو هو يهو ( كينجشو ) ياخوي لنجشو هنجو

## بوستة - ٠ اول فبراير سنة ٩٧

ورد الى حكومة الحضرة الشيخة الخديوية من حكومة التحالف السويدي بلاغ بني بقبول حكومة ( بيرد ) اعتبارا من اول فبراير سنة ١٨٩٧ للوفاق المبرم بمدينة وينا في ٤ يولييه سنة ١٨٩١ المتعلق باشتغال حوالا البوستة

## بوستة - ٨ مارس سنة ٩٧

ورد الى النظارة مذكرة بتاريخ ٨ الجاري من جناب البارون فيدلراجرنج يحطرها الحكومة المصرية ان جمهورية ( جواتيالا ) صادقت على اتفاقيات مؤتمر البوستة العمومي الذي انعقد في فينا بتاريخ ٤ يولييه سنة ١٨٩١

## بوستة - ٠ نظارة الخارجية ٠ يولييه سنة ٩٧

ورد الى حكومة الجناب العالي الخديوي من حكومة الاتحاد السويدي بلاغ بان ( سراواكا ) التي هي تحت حماية بريطانيا العظمى قد قبلت اتحاد البوستة العمومي من ابتداء شهر يولييه سنة ٩٧ ماعدا الوفاقات الاخرى المبرمة في مؤتمر فينا - وان مكاتب البوستة في هذه العالمة تحصل قيم الرسوم الاخرى بياتها للمساوية لما يحصل في مستعمرة ( متريت ستنت ) البريطانية وهي - ٨ سنت من الدولار على كل ٢٥ سنتيم - ٣ سنت على كل ١٠ سنتيم - امنت على كل ٥ سنتيم

## بوستة - ٠ نظارة الخارجية ٠ يولييه سنة ٩٧

ورد الى حكومة الجناب الخديوي العظم من حكومة التحالف السويدي بلاغ عن قبول حكومة كورنيا لوفاق البريد العام ( بسرف النظر عن الاتفاقيات الاخرى المبرمة في مؤتمر وينا ) - اما تاريخ قبول حكومة كورنيا فلم يجدد بعد ولكن يرجح انه على كل حال لا يتجاوز اول يناير

سنة ١٨٩٩ فرنكية - - - - - وستحصل مكاتب البوستة في كوريا للمعادلات الآتي بيانها من العملة طبقاً لنص المادة الرابعة من لائحة تنفيذ وفاق البريد العام - بدلا عن ٢٥ سنتيماً ٢٥ بون - بدلا عن ١٠ سنتيم ١٠ بون - بدلا عن ٥ سنتيم ٥ بون

بوستة - - - - - نظارة الخارجية . . أكتوبر سنة ٩٧

ورد الى نظارة الخارجية من جناب رئيس التحالف السويسري بلاغ بنهي بان الاراضي الألمانية الكائنة بمجنوبي افريقيا الغربي قدقبلت الوفاق المبرم بمدينة وينافي ٤ يولييه سنة ١٨٩١ بشأن حوالات البوستة وذلك اعتباراً من اول يناير سنة ١٨٩٨

بوستة - - - - - أكتوبر سنة ٩٧

ورد الى حكومة الحضرة الفخيمة الخديوية من حكومة التحالف السويسري بلاغ مؤداء ان مصلحة البوستة التي تقرر ترتيبها ببلاد الصين بموجب الامر الصادر من امبراطورها قد اخذت في مباشرة اشغالها على موجب النظام الآتي بيانه - (اولا) ان الرسائل الصادرة من مكتب الى آخر من مكاتب البوستة ببلاد الاتحاد البريدي الكائنة في احدى المواني المفتوحة للتجارة الخارجية يكون نقلها بواسطة مكاتب البوستة الامبراطورية ولا يجوز تسفيرها ولا استلامها من السفن المنقولة بها الا بمعرفة هذه المكاتب الامبراطورية - (ثانياً) رسوم البريد على المراسلات الواردة بهذه الطريقة الى احد مكاتب الاتحاد يرسم داخلية البلاد الصينية تدفع طواعي بوسطة صينية - (ثالثاً) سيقدر رسم مخصوص في نظير مصاريف نقل الرسائل المختومة المرسلة برا او بحرا بهذه الصفة يرسم احد المكاتب التابعة للاتحاد البريدي

بوستة - - - - - ذكر في ٢٣ ديسمبر سنة ٩٧ باخذ رسم اضافي عن بعض طرود البوستة

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت - (م) ١ يؤخذ رسم اضافي قدره عشرون ميليا عن كل طرد من طرود البوستة التي يسلمها صاحب مخصوص المنازل في جهات القطر المصري الموجود بها مكاتب للبوستة - (م) ٢ يحمل بامرنا هذا من اول يناير

سنة ١٨٩٨

بوستة - - - - - ذكر في ٢٣ ديسمبر سنة ٩٧ بشأن رسم مراسلات البوستة

بعد الاطلاع على الامرين العاليين الصادرين في ٢٥ يناير سنة ٩٠ و ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩١ المتعلقين بمصلحة البوستة - وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت - (م) ١ الرسم المقرر على المراسلات المتداولة داخل القطر المصري وقدره خمسة ميليمات عن المراسلات المتبادلة بين مكتب واخر وثلاثة ميليمات عن المراسلات المتبادلة داخل المدينة يستبر عن كل مراسلة زنتها ثلاثون جراماً او كمورد الثلاثين جراماً (م) ٢ يحمل بامرنا هذا من اول يناير سنة ١٨٩٨

بوستة - - - - - ذكر في ٢٨ ديسمبر سنة ٩٨ بشأن الرسم المقررة على اوراق البوستة

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٧ بخصوص اشغال البوستة - وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت - (م) ١ الرسم المقرر على للطبوعات الغير الدورية (ماعد اوراق الزارة) المتبادلة داخل القطر قد صارت تخفيضه الى ملم واحد في حالة دفعه معجلاً والى ضعفه في حالة عدم التخليص وذلك عن كل ارسالية او حزمة عليها عنوان خاص وزنتها ثلاثون جراماً او

او انعطاب طردزته من ثلاثة الى خمسة كيلو جرامات والتعويض الذي قدره ستمائة مليون بالاكثري حالة ضياع او ائلاف او انعطاب طرد لا تزيد زفته عن ثلاثة كيلو جرامات يكون دفعها من مصلحة البوستة حتى ولو كان الضياع او الائلاف او الانعطاب قد حصل بقوة قهرية — (م) ٢ يجري العمل بأمرنا هذا من اول يناير سنة ١٨٩٩

بوليس — امثال رقم ١٧ سنة ٢٠١ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣)

(نحن خدمو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار امرا بما هوأت (م) ١ التغييرات الآتية يصير اجراءها في ترتيب الجندرية وبوليس من غرة يناير سنة ٨٤ (اولاً) قوتا الجندرية وبوليس الموجودين بالقطر المصري تميرين قوة واحدة تسمى بالبوليس اي الضابطة المصرية (ثانياً) مارتقسم البلاد المصرية الى ثلاثة اقسام وهي قسم الاسكندرية ومركزه الاسكندرية وقسم المحروسة ومركزه المحروسة وقسم اسيوط ومركزه اسيوط (ثالثاً) كل من الاقسام المذكورة يشمل الجهات الآتية يانها (قسم الاسكندرية) الاسكندرية • وشيد • دمياط • مديرية البحيرة • مديرية المنوفية • مديرية الغربية • مديرية الدقهلية (قسم المحروسة) المحروسة • الريش • بور سعيد • الاسماعيلية • السويس • مديرية الشرقية • مديرية القليوبية • مديرية الجيزة • مديرية بني سويف • مديرية الفيوم (قسم اسيوط) مديرية اسيوط • مديرية المنيا • مديرية جرجا • مديرية قنا • مديرية استانا • البوليس الاسامي اي الضابطة الاساسية (رابعاً) قد جعل لكل قسم نائب مفتش عموم البوليس منوط به ادارة البوليس في ذلك القسم (خامساً) يكون مع نائب المفتش العمومي على الاقل مفتش واحد وطني واخر اوروباي يساعده في

اقل من ثلاثين جراماً — (م) ٢ الرسم المقرر على اوراق الزبارة هو كما يأتي — مليان عن كل ما زفته خمسون جراماً او اكور الخمسين جراماً في حالة دفع الرسم • مجلاً • ويضاعف هذا الرسم في حالة عدم التخليص وذلك عن اوراق الزبارة المتداولة بين مكاتب البوستة في داخل القطر • ملجم واحد عن كل ما زفته خمسون جراماً او اكور الخمسين جراماً في حالة دفع الرسم • مجلاً • ويضاعف هذا الرسم في حالة عدم التخليص وذلك عن اوراق الزبارة التي يكون ارسالها وتوزيعها في دائرة مكتب واحد من مكاتب البوستة — (م) ٣ يجري العمل بأمرنا هذا من اول يناير سنة ١٨٩٩

دكرتو في ٢٨ ديسمبر سنة ٩٨ بشأن رسم تحصيل قيم المراسلات

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار امرا بما هوأت — (م) ١ الرسم المقرر على تحصيل قيم المراسلات ذات القيمة المعلن عنها والمقتضى تحصيلها المتبادلة في داخل القطر يكون باعتبار خمسة مليان عن كل مراسلة — (م) ٢ رسم التحصيل الذي قدره عشرة مليان عن الطرود المقتضى تحصيل قيمتها المتبادلة في داخل القطر قد صار تنزله الى خمسة مليان عن كل طرد (م) ٣ يجري العمل بأمرنا هذا من اول يناير سنة ١٨٩٩

دكرتو في ٢٨ ديسمبر سنة ٩٨ بشأن التعويض من ضياع ارسالية او ضياع ائلاف او انعطاب طرد من البوستة

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار امرا بما هوأت — (م) ١ التعويض الذي قدره جنيهان مصر بان المستحق في حالة ضياع المراسلية موسى عليها والتعويض الذي قدره جنيه مصري واحد بالاكثر في حالة ضياع او ائلاف

الاعمال (سادساً) يكون أيضاً في كل مديرية مفتش بوليس ويكون مركز اقامته بمحل المديرية (سابعاً) قد جعل أيضاً خلاف من ذكروا مفتش بوليس في البلاد الآتي ذكرها ومركز اقامته المحافظة زها هي اساء البلاد الاسكندرية والمحروسة و بور سفيد والسويس ودمياط ورشيد والاسماعيلية والغريش (ثامناً) الموظفون المذكورون بالمادة السالفة مسئولون امام رؤسائهم التابعين هم لم عن نظام الانفار الذين تحت ادارتهم وليس من حدود وظائف المديرين او المحافظين الداخلة في نظامات الانفار المذكورين (تاسماً) المديرين والمحافظون يكونون مسئولين امام الحكومة عن حفظ الامن والراحة في الدائرة التابعة اليهم (عاشر) لا يجوز ان تعلى اوامر لالبوليس من احد خلاف المديرين او المحافظين بل يجب ان تكون تلك الاوامر صادرة من المذكورين الى مفتش بوليس المديرية او البلدة وعلى المذكور ان يطلعها الى البوليس الذي تحت ادارته (حادي عشر) عند الامكان يجب ان الاوامر المهمة تعلى كتابة بدقتر يخصص لذلك انما في الاحوال الغير اعتيادية لاملع من اعطائها شفاهاً او كتابة على نفس التقارير الخصوصية التي تقدم من مفتش المديرية او البلدة الى المدير او المحافظ (ثاني عشر) من واجب بوليس كل جهة ان يكونوا عاملين بكامل ملهو جاري في جهتهم من الامور المتعلقة بالضبط والربط وعليهم ان يقدموا بذلك تقارير الى مفتش المديرية او البلدة وعلى المفتش المذكور ان يحيط حاكم الجهة علماً بما تقدم اليه (ثالث عشر) اذا حصل جنابة او تمد فاحش يجب على البوليس الاقرب ان يحقق ذلك ويحري ما يلزم وان يعرض حالاً عن كافة ما حصل الى مفتش المديرية او مفتش البلدة الذي يجب عليه ان يعرض ذلك الى المدير او المحافظ ثم ان المفتش او من يتوب عنه في حال غيابه ينفذ الاوامر

التي تصدر من المدير عن ذلك كما انه يكون مسئولاً عن تنفيذ تلك الاوامر بسرعة وتبصر (رابع عشر) على مفتش كل جهة ان يقدم الى حاكمها تقريراً يومياً عن الوقائع التي وصلت اليه مما يختص بالضبط والربط (خامس عشر) ضبطية المحروسة تلتى من اول يناير سنة ٨٤ ومأمورها يكون محافظ المحروسة انما وظيفته تكون شتملة على مصالح المحافظة وعلى امور ضبط والربط وضبطية اسكندرية تلتى باكلها في اليوم الخامس عشر من الشهر المذكور وضبطيات باقي الجهات تلتى في يوم غرة فبراير سنة ٨٤ القادم والاشغال التي كانت تختص بالضبطيات المذكورة يميزي تأديتها بمعرفة البوليس طبقاً للاوامر التي تعلى اليه من المديرين او المحافظين بواسطة مفتش المديرية او البلدة (سادس عشر) في حالة ما اذا كان احد المديرين او المحافظين غير مرض من تصرف مفتش واحد الضباط او الانفار الذين تحت ادارته فعليه ان يخبر نائب المفتش العمومي بذلك القسم (سابع عشر) الغاية المقصودة مما توضع في ان تكون مادة الضبط والربط بالمديريات والمدن متونة بقوة بوليس منتظم ويكون اسرهم تحت ادارة ضباطهم الذين هم مسئولون عن تنفيذ اوامر المديرين والمحافظين بنفاة الدقة (ثامن عشر) اول واجب يؤديه البوليس من دون انتظار صدور اوامر عنه هو حفظ الراحة ومنع وقوع الجنابات ولذلك يجب عليه عند حدوث امر ما ان لا يوخر عمله لحين عرض الواقعة على المفتش بل يقتضي ان يحري اللازم بحسب ما تقتضيه الاصول ثم يعرض عن الواقعة (تاسع عشر) على مشايخ البلاد ان يملوا بالجلال اقرب نقطة بوليس بكل جنابة جسمية تحدث في جهتهم مثل قتل او سرقة او فتنة او تمديدات خطيرة وبكل اخبارية تختص بحماية يخشي حدوثها كما انهم يفيدون عن الطرق المؤدية

العمومي (م) ٧ يحضر المفتش لائحة عمومية للأدبيات الادارية في الضابطة وهذه اللائحة تُصير مرعية الاجراء وتجري احكامها على رجال الضابطة العمومية بعد التصديق عليها من ناظر داخلية حكومتنا والمفتش العمومي اجراء تعديلات او تغييرات في هذه اللائحة في المستقبل بعد التصديق عليها ايضا من ناظر الداخلية (م) ٨ تعيين الشخص الذي تحال اليه وظيفة مفتش عموم في اي وقت من الاوقات هومن خصائص ناظر الداخلية

بوليس — منشور من لائحة الداخلية في ١٤ رمضان سنة ١٣٠١ (٨١ لوله سنة ١٨٤٢)

قد علمت الداخلية ما ورد لما من تفتيش البوليس بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٨٨٤ عن ٤٨ ان بعض عمد وشايخ البلدان اتحدوا على ان يوسلوا عساكر البوليس في قضاء اشغالهم الخفية وحيث ان هذا ليس من اختصاصات هؤلاء المساكين كما انه يؤدي كليل من الاشغالات فرفعا لهذه المخدورات وبنا على ما تطلبه وارخصه التفتيش في مكاتبه بادبة الاكر قد كتب في تاريخه ان لزم بما اقتضى عن ذلك ومن الجملة هذا لحضرتكم على امل بطل المهمة في التاكيد مشددا على جميع عمد وشايخ وامالي جهة طرفكم عموما بان يتجنبوا توسط عساكر البوليس في اشغالهم الخصوصية ومن يقدم منهم على مخالفة ذلك يحاكم قانونا كما ان تفتيش البوليس اعلن المساكين المذكورين بولاية ضباطهم بان من تجاوز منهم حدوده ويدخل فيا هو خاص بذات الامالي يحاكم ايضا على ذلك

بوليس — قرار من مجلس النظار باصلاح بعض الفاظ والصعوبات المحاسلين في فهم تطبيق احكام الذكرير الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٤٢ المختص بترتيب ادارة البوليس

قرر مجلس النظار بعض الاصلاحات في نظامه وبمقتضى صورة من هذا القرار الى نظارة الداخلية لتعلمه لكافة المصالح التابعة لها وتكليفهم بالاجراء على ما اقتضاه في اقرب وقت فنشرته النظاره المشار اليها الى كافة الجهات وهذا هو القرار — حيث ان الذكرير الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٤ المختص بترتيب ادارة البوليس حصل في فهم تطبيق احكامه بعض غلط وصعوبات ومن

لاستبواب الراحة (عشرون) كية البوليس الذي سينعين بكل نقطة في مديرية او مدينة يقرر فيها بعد وقد يجوز في الامور المستحيلة نقل البوليس من نقطة الى اخرى باسم المدير والحفاظ لاستقرار الراحة العمومية انما يقتضي رجوعهم الى محلاتهم باقرب ما يمكن من ازمين والامر الذي يصدر بهذا النقل ينحصر الى مفتش الضابطة بالمديرية او البلدة ويعلن في الحال من المفتش المذكور الى نائب المفتش العمومي بالقسم

امر حال رقم ٢٠١١ سنة ١٨٨٣ (٣١) بوليس — ديسمبر سنة ١٨٨٣

(نحن خديو مصر) بناء على ما عارضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا

بما هو آت (م) ١ جميع رجال الضابطة المصرية الذين درجتهم ادنى من درجة مفتش ثاني يحاكمون على ما يقع منهم من الخطا في اداء وظائفهم امام قومسيون مركب من ضباط الضابطة المصرية (م) ٢ يتشكل هذا القومسيون من رئيس ومن اثنين او اربعة اعضاء ويصدر اعداده بمعرفة المفتش العمومي الذي له ان يقرر عدد الاعضاء على حسب اهمية الحالة (م) ٣ يسوغ لهذا القومسيون الحكم بجوز واحد او اكثر من الجزاءات الآتية وهي (اولا) الحبس في سجن مصر لمدة لا تتجاوز ستة شهور مع الاشغال بشغل جبوري او بدونه (ثانيا) التنزيل من درجة الى درجة ادنى منها (ثالثا) الرفع من خدمة الضابطة (م) ٤ المرافعة امام القومسيون تكون بالكتابة واحكامها لا تقف الا بعد التصديق عليها من المفتش العمومي (م) ٥ الاحكام المشتبهة على عقوبات لاتصل الا بعد التصديق عليها من المفتش العمومي والتي تشتمل على براءة الساحة فصل في الحال (م) ٦ جلسات القومسيون لاتكون علنية وانما يجوز قول الاشخاص ذوي الشأن في الدعوى بالجلسة بعد الاذن لهم من المفتش

على حكامي البوليس في الاقاليم والمراكز ان يتعين اجراء ادنى تغيير من اي نوع كان في مربوط ماعيات مروضهم الا اذا كانت التغييرات المطلوب اجراؤها وردت بالامر البوليسي او تصرح بها بامر خصوصي وبناء عليه فالملايات التي تعطى بغير حق تسقط عنها نظارة المالية من ماعية حكامي البوليس الامر بصرفها

بوليس - منشور من نظارة الداخلية بالاضطرار من حصول التحرير من نظارة الخارجية لحضرات القناصل المجرالية في ٧ أكتوبر سنة ٨٤ بدمر تاخير مساعدة البوليس عند ما يلزمه الدخول بمنزل الاجانب والتفتيش بها بناء على طلب المحاكم

افادت محافظة مصر الداخلية بان المحكمة الابتدائية كانت حرت للبوليس بتفتيش محل واحد تبعه دولة ايطاليا للاشتباه فيه في مسئلة عتق رجل ولذلك طلب حكامي بوليس مصر من قونسلاتو ايطاليا باستيفي لهذا الصدد واجب منها بانه لداعي ان يوم الطلب هو يوم احد غير ممكن اعطاء باستيفي فيه وقررت بل هذا تاخير التفتيش المطلوب الى صبح ثاني يوم والمحافظة رفضت النظر في ذلك وبناء عليه كتب من هنا نظارة الخارجية بما لزم والان وردت افادتها رقبه ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٠١ بمخ ٩٨ بانها حشرت منشورا لحضرات القناصل المجرالية في ٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤ بمخ ٦٨ بطلب اعطاء التلميحات اللازمة من طرفهم للتلميحات التفصيلية بدمر تاخير مساعدة البوليس عند ما يلزمه الدخول بمنزل الاجانب والتفتيش بها بناء على طلب المحاكم للوقوف على حقيقة التجنبايات والجمع التي يكونون متهمين بها ان مشتركين فيها منعاً من توقيف سير الاحكام على

المركبين وتريد اشعار جهات الاقتضاء بما ذكر وحيث في تاريخه صار اشارة محافظة مصر وقسم الشبب والربط عا ذكر ونشر ايضا للدعريات والمخاطبات عن هذا الخصوص اقصى ترفيحه تم اخطاراً بذلك لمراعته عند اللزوم - مخبراً في ٩ محرم سنة ١٣٠٢

بوليس - (شهر مارث سنة ٨٥) علاقات الاطالي والصاكر الانكليزية والبوليس الملك

يلزم ان يقف سكان مدينة مصر على حقيقة ان لبوليس العسكرية الانكليزية من المرفق قانوناً في المدينة المذكورة ويعرف ما يترتب على هذا الموضع من الحاجات عليهم وعلى البوليس المذكور - ان بوليس

اللازم اصلاح ذلك لما فيه من صالح المصلحة قد تقرر ما هو آت - (م) ادارة عموم البوليس تكون تابعة لنظارة الداخلية تحت عنوان قسم الشبب والربط - (م) يكون البوليس في المديرية والمخاطبات تحت اوامر المديرين والمخاطبات مباشرة لانهم هم المسئولون عن الامن العمومي - (م) يكون بوليس الاقسام او المراكز تحت اوامر نظار الاقسام وامموري المراكز مباشرة فانهم بصفة مدنيين من طرف المدير - (م) ٤ زوا - ابوليس في المديرية يصور تسميتهم باسم ماموري البوليس وروضاء البوليس في الاقسام او المراكز باسم معاوي البوليس - (م) ٥ كافة التقارير المتعلقة بالتجنبايات والجمع والمصلحة بالامن والراحة يجب على معاوي البوليس ان يقدموها الى نظار الاقسام ان ماموري المراكز ومنهم للمديرين - (م) ٦ على مشايخ البلديات ان يجيروا نظارة الداخلية - (م) ٦ على مشايخ البلديات ان يجيروا اقرب نقطة بوليس بكل جنابة او جنسة تحدث في جهتهم حالاً لاجراء ما يلزم فيها كما تقضي به الاصول - (م) ٧ لا يجب على بوليس المديرية ان يباشر اعمال التفتيش القضائية بل يجب عليه عند حصول جنابة او جنسة ان يتوجه لحل الواقعة في اقرب وقت للوقوف على الحقيقة واتخاذ الاحتياطات الوقعية بدون انتظار امر ما كان غير ناظر القسم او مامور المركز بها حالاً حتى يعرفه بحري اللازم طبقاً للقانون - ان ما سبق توضيحه بهذا من التغييرات يكون في المديرية اما في المخاطبات فلا يحدث ادنى تغيير في اشغال البوليس بل تبقى على ما هي عليه الآن موقفاً - (م) ٨ على نظارة الداخلية ان تعلن كافة المصالح التابعة لما بها تقرر هذا وتكلمهم بالاجراء على مقتضاها بدون تاخير

بوليس - منشور من نظارة المالية في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤

يتصادف في اغلب الاحيان ان حكامي البوليس في الاقاليم والمراكز يخضرون بعضاً من مروضهم علامات على ماعياتهم ويصرفونها لهم بدون انتظار التصديق عليها من اولياء الامر وحيث ان هذه الملايات في بعض الاحيان يصير رفضها او التصديق عليها اعتباراً من تاريخ يقب تاريخ صرفها لاربابها فيخرج من ذلك ان الحكومة تلتزم على الدوام باخذ اجرائات للاستعمال على مبالغ التي بالنظر لصعوبة تحصيلها في اغلب الاوقات تستلزم مباداة مكائبات يمكن اقتضاها بسهولة وحيث ان اتباع طريقة كهذه يحد بالقرر على الحكومة فيقتضي



المسكرة هو جزء من القوة العمومية وعليه تادية الامرين الآتين وهما (أولاً) ان يمنع وقوع سوء سلوك او خلل النظام من الماسكر الانكليزية (ثانياً) ان يحمي هؤلاء الماسكر من كل تعداو سوء معاملة — وأجراً هذه الوظائف يختص في منع وقوع المجانيات التي يكون لها علاقة بالماسكر او التي تنمى مباشرة من كان البوليس المذكور شاهداً حصولها إما في حالة ما اذا حصل تشك بخصوص جنابة وقتت ولم يشاهدها فعلياً ان يجبل المشتكى على جهات المحكمة الملكية العادية — ويجب على الاهالي عمومياً ورجال البوليس الملكي خصوصاً ان يمتثلوا ويساعدوا البوليس في اثناء تاديبه وظافته فاذا حصل للبوليس المذكور «تأمة» او تعد جازلة بسببه كونه من رجال القوة العمومية ان يدافع عن نفسه بالذية من الاسلحة — ويجب على البوليس العسكري ايضاً في حالة القبض على جان لم يكن من قسم المسكرة ان يسلمه في اقرب وقت للبوليس الملكي وعلى هذا البوليس ان يحمل قلمهجه الحماكة ويساعد بقدر الامكان على ما يريد الى معرفة شخص المجاني في اجراءات الحماكة التي تحصل بها بعد — ويجب على البوليس الملكي ان يجهز في مخبر الاهالي من وقوع مشاجرات أو مشاحنات مع الماسكر ومن اي تدخل مع البوليس العسكري في اثناء تاديبه وظافته وأي سوء سلوك يحصل من الماسكر او من البوليس العسكري تقدم الشكاوى عنه للجهات العليا التابعين لها — ويجب حثاً على كل واحد من الاهالي ان يراي عدم وقوع ما يوجب اهانة الماسكر الانكليزية وان يبعد عن اي عسكري يكون في غير حالة الصحة ويجهز في مساعده ان كانت حاله تستدعي المساعدة ويجب ايضاً على البوليس العسكري والبوليس الملكي ان يبتلا جميعها في منع حدوث اي مشاحنة بين الماسكر وبين الاهالي وعلى مأموري الضبط والربط ان يشعروا البوليس العسكري بمن يرسلهم لهم ضرورة مراقبة حاله من الماسكر ويتبعوا بقدر الامكان كافة المشاجرات التي تحدث بين الماسكر وبين الاهالي ولو كان ذلك بواسطة اقتبض على الاهالي في حالة ما اذا صار التنبيه عليهم بعدم المشاجرة وأصرروا مع ذلك على مخالفة القانون ومن جهة الماسكر فعلى البوليس العسكري ان يقبض عليهم اذا اصرروا م ايضاً على تلك المخالفة

مستور من نقارة الداخلية للجهات الادارية

بوليس — في ٢٨ ديسمبر سنة ٨٨

وردت لظاهرة الداخلية تقارير من مفتيش بوليس

الوجهين القبلي والبحري يظهر منها انه جار تشغيل البوليس في اشغال لا تختص بالضبط والربط مما يتمتع من تادية واجباتهم المختصة بالضبط والربط وتكوين الحرامية من النجول في نواحي المديرات من قلة مرور الداوريات وعدم ملاحظة امور الضبط والاشغال المذكورة كما يأتي هي (١) توجه عساكر البوليس برفقة معاوني التحصيل لمساعدتهم في تادية وظائفهم (٢) تعيين داوريات سوارى ويادة للملاحظة اجراءات اغفر على الجسور (٣) تعيين عساكر البوليس لاستحضار الاقنار المطلوبين للقوة المسكرة (٤) تعيين عساكر لتوجه برفقة الحكام المحلية وقت مرورهم بمدد زيادة ما يستلزم الحال — فليعلم ان تعيين عساكر البوليس برفقة معاوني التحصيل ممنوع الا عند حصول مقاومة او امتناع من الاهالي وعند حصول هذا يقتضي تقديم تقرير للمديرية عن الاحوال التي تستوجب تعيين قوة عسكرية وعلى المدير اوف بأمر على حسب اعباء الحال بتعيين عدد معين من عساكر الضبط والربط تحت مسؤوليته — وتعيين داوريات البوليس للملاحظة اجراءات خفر النيل ممنوع ايضاً الا عند حدوث طارئ يستلزم ذلك في زمن زيادة فيضان النيل اي في الاحوال الاستثنائية وفي مثل هذه الاحوال ايضاً المدير هو الذي يأمر بما يلزم تحت مسؤوليته — وفي الاحوال الاعتيادية يصير مراقبة اجراءات خفر النيل بعبارة مستخدمي الاشغال العمومية وحكام ومأموري المديرية حسب الترتيب الجاري — وتعيين عساكر البوليس لاستحضار الاقنار المطلوبين للقوة العسكرية ممنوع ايضاً الا عند حصول امتناع او مقاومة من مشايخ وعمدة اي ناحية في تادية واجباتهم المختصة بالقوة العسكرية فتعين بوليس لاستحضارهم مع الاقنار المذكورة —

احد رعايا البول الاجنبية فيلزم اخبار قناصلهم حالاً بقطع النظر عن المدة التي يسمح بها القانون لذلك وعند ما تدعو الحالة لايقاف احد المعتبرين منهم فيلزم ان يكون ذلك مع كامل ما يمكن من الاحترام — ولقد حصل اسعادة قومندان العموم كندر عظيم من عدم ملاحظة هذا الامر عند ضبط المسيو استروفيتش احد رعايا دولة روسيا اما المعاون الذي كان مناعاً به ذلك وهو حسين افندي محمد من بوليس مصر وحصل منه قلة الاحترام فقد جوزي بالتوبيخ الشديد ونشر بموجب هذا الامر

بوليس — (منشور اصله نظارة الداخلية في الجهات في شهر ديسمبر ٨٧)

انه نظراً لما علم من وقوع بعض غلطات من بعض مأموري البوليس بالجهات فيما يختص بسلطة المديرين والمحافظين وايضا وجوب النشر اعلاناً بما هوأت — حضرات المديرين والمحافظين هم رؤساء البوليس بدائرة ادارتهم ومسئولون عن الاوامر التي يصدرونها الى البوليس في كل ما يختص بالضبط والربط ومراقبة تنفيذ ذلك بغاية الدقة والحث عليه كي يجري في موافقته حرصاً على اجتناء الثمرة المقصودة وكل مأمور بوليس ينزع من اجراءاته انه يرغب الاستقلال عن سلطة رؤساء الادارة الملكية تطلب محاكته حالاً — وعلى هذا فنواب قومندان الاقاليم لا يكون لهم سلطة تنفيذية فيما يتعلق بامور الضبط والربط ولا اصدار اوامر منهم تختص بها ولا تجوز غفائبات في شأنها الا امروهم بل تكون اجراءاتهم بصفة نواب قومندان عموم البوليس في امور نظام عسكرية البوليس التي كفواها وفيما يتعلق بالسلاح والطواير والمعدات والملبوسات والسروج وغير ذلك مما يستدعيه هذا النظام (وفي جركات السكاكر ايضاً ولكن لا يكون هذا سوغاً لاجازتهم

وحيث ان قلة عدد حساكر البوليس لاتساعد على تعيين جملة منهم لتوجيههم بركاب اي واحد من الحكام المحلية فن الآن وصاعداً لايمن عدد اكثر من اثنين برفقة اي واحد ما عدا الاوقات التي يتوجه فيها لضبط الوقائع التي تستوجب حضور قوة زيادة لاجل ضبط الفاعلين او منع حصول مقاومة او مثل ذلك وحيث ان من يتدرب لهذه الغاية ياخذ القوة اللازمة معه — وللاجل الاجراء حسب ما نوضح اصدرنا هذا المشور للجهات عموماً وبالجمله هذا

تم

بوليس — (قرار صادر من الناخبة في ٢٥ مايو سنة ٨٦)

بعد الاطلاع على الفقرة الخامسة عشرة من المادة الاولى من الامر السامي الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ٨٣ بالغاء الضبطيات وتحويل اشغالها الى عمدة البوليس — وبناء على طلب مفتش عموم البوليس نور ما يأتى — قومندان البوليس او وكيله يقوم مقام مأمور الضبطية ووكيله في رئاسة مجلس محاكمة الجاوشية المنوع عنه في لائحة البوليس البادرة في ١٨ ديسمبر سنة ٧٢ التي يرتكن على احكامها في احوال المنازعات القانونية رجال البوليس الموجودون في الخدمة قبل صدور لائحة ١٣ ديسمبر سنة ٨٣ الجاري العمل على مقتضاها الآن — اما اعمال كاتب المجلس فيقوم بها احد الملاحظين او كتابة البوليس

بوليس — (صورة ماصدق من ديوان عموم البوليس بحرف في ٢٤ ديسمبر سنة ٨٦)

قد رأى سعادة قومندان العموم انه يلزم استلفات ضباط البوليس الى القوانين والنظمات المختصة بالرعايا الاجنبية والى كيفية العمل عند ما يوجد مسائل تختص بهم — اذا دعي الحال لضبط

لسمادة رئيس قسم الضبط بهذه النظارة اذادة بالجزيرة  
الباردة بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٩ غمرة ١١٩  
تضمن حصول تاخيرات في قبليغ حوادث القتل  
وغيرها الى تقط البوليس كما تلاحظ لسمادته ذلك  
سراً وان هذا لا اعتقاد مشايخ البلاد واخفوا ان  
يكون الابلاغ لجهة الضبط كساييا - وحيث لا  
يغني اهمية حوادث الجنايات وخصوصاً مواد القتل اذ  
من الوجوب سرعة الابلاغ عنها من ارباب الحفظ  
بالجسوات الى البوليس عند حدوثها للحصول على  
ضبط وقائعها وفاعليها فوراً حفظاً للنظام - فبناء  
على ذلك وعلى ما سبق صدوره من الاوامر والمنشورات  
قد رأينا انه من الآن يجب على مشايخ البلاد واخفوا  
عند حدوث امر ما من حوادث الجنايات ان  
يسرعوا بالابلاغ جهة الضبط الاقرب مسافة لمحل  
الواقعة بواسطة ارسال مخصوص بمرفقهم حين يحضر  
تقريرهم بالتفصيلات كتابياً حتى لا يوجب الحال  
لناخير الابلاغ وضياع الثمرة المقصودة ولهذا قد نشر  
للمدير يات في تاريخه عن ذلك وبالجملة هذا تم  
للعلمية واعلانه لمن يلزم من المشايخ وارباب الحفظ  
بجهات مديريتهم لاجراء مقتضاه بحيث ان من  
يتاخر عن ابلاغ ما يحدث من الجنايات بعد الآن  
سواء كان شفاهياً او كتابياً يكون تحت المسؤولية  
لدى الحكومة

ترجمة: حال صادري ٢٩ مايو سنة ١٨٨٩  
بوليس - ن سنة ١٣٠٦

بعد الاطلاع على اوامرنا الصادرة في ١٠ ابريل  
سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ فيما يخص تشكيل  
مجالس التأديب - وبناء على ما عرضه علينا ناظر  
الداخلية والحرية وموافقة رأي مجلس النظارة امرنا  
بما هوأت (م) ١ تسري احكام مواد ١ و ٢ و ٣ و ٤  
و ٦ و ٧ من امرنا الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥  
على ضباط وموظفي البوليس المصري المدرجين ضمن  
قسم البوليس المبكري فيما يخص بالمخالفات

ياقتالهم من ادارة لآخرى ( ولا بأس بانهم يجهزون  
التفتيش والتعري عن جزئيات وكليات الامور المتعلقة  
بالضبط والربط وان وجدوا شيئاً فعليهم ان  
يبذلوه الى عمومهم وبهذه الحالة يجب ان يكونوا  
حريطين باجرات حية مع حضرات المديرين  
والمحافظين فيما يختص بتأدية واجباتهم  
المذكورة - وحيث انه بالاجراء على هذا الوجه  
مامول حسن انتظام تلك الاشغال ووصلوا الى  
الدرجة المطلوبة فنستنهض هم حضركم لاتباع  
ما ذكر بداية الدقة

( منشور من نظارة الداخلية على المدير بات عموماً  
بوليس - والمحافظات وتفتيش وجه بحري قلمي بتاريخ  
٢٤ جادى الثانية سنة ١٣٠٦ ( ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٩ )  
لا يخفى ان قوة البوليس ليست قوة عسكرية وانما  
هي قوة ملكية منتشرة منتشرة في أنحاء البلاد لتوطيد  
دعائم الامن فيها واستتباب الراحة العمومية ولذلك  
لا يسوغ استخدام رجالها لتأدية السلام العسكري  
بالبنادق عند مرور احد الأشخاص العظام باحدى  
الجهات او عند حدوث اي احتفال غير هذا ولكن  
اذا تراءى لزوم وجود رجال البوليس في مثل هذه  
الظروف فيتمين عدد منهم بالجهة الخفية فقط بدون  
بنادق في الطريق لوسيلة اللحظة المنتظر حدوث  
الاحتفال فيها وفي كافة الاحوال متى رغب المحافظون  
او المديرين ارسال رجال البوليس في الاحتفالات  
الصومية فعليهم ان ياصروا بحكمادى البوليس بذلك  
بجمرة هؤلاء يصير احتضارهم باللباس والمعدات  
والهيئة الصادر لم تمليات عنها من ضباطهم العظام  
المنوطلين بتنفيذ نظام البوليس ولاجل اتباع ما ذكر  
بالمدير يات والمحافظات قد نشر هم عن ذلك وبالجملة  
هذا تم لاجراء مقتضاه ناظر الداخلية

( منشور صادر بتاريخ ١١ رجب سنة ١٣٠٦  
بوليس - مارس سنة ١٨٨٩ الى المدير يات وتفتيش الضبط  
بجانب الوجهين القبلي والبحري  
سمادة بالتفتيش الضبط والربط بوجه قلمي قدم

(ثانياً) من مفتش بوليس .....  
(ثالثاً) من حكام بوليس .....  
(بالوجه القبلي)

(اولاً) من رئيس قسم الضبط او بائشفتش  
بوليس الوجه القبلي او من يتوب عنها .....  
(ثانياً) من مفتش بوليس .....  
(ثالثاً) من حكام بوليس .....  
اعضاء

ويمكن يا سر رئيس قسم الضبط محاكمة صغار  
المستخدمين بمجلس التأديب المخصص بكبار  
المستخدمين - وقرارات المجالس المذكورة لا تعتبر  
نافذة الا بعد التصديق عليها من سعادة رئيس قسم  
الضبط واعتمادها من دوللو ناظر الداخلية - فخر يزا  
بمصر في ٦ يونيو سنة ١٨٨٩ ناظر الداخلية  
دكرتو في ٢٥ اغسطس سنة ١٨٩١  
بوليس - سنة ٣٠٦

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من قانون تحقيق الجنايات  
بالحاكم الاحلية - وبعد الاطلاع على امرنا الصادر  
في ٢٦ جمادى الاولى سنة ١٣٠٣ (٢٠ مارش سنة ٨٦)  
المشتمل على الترخيص لمن يعينه ناظر الحفانية من  
ماموري الضبطية القضائية بالحكم في مواد  
المخالفات في مصر واسكندرية وغيرها - وبعد  
الاطلاع على المادة ٣٤١ من قانون العقوبات المتبع  
بالحاكم المذكورة آنفاً - وبعد الاطلاع على امرنا  
الصادر في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (١١ صبر  
سنة ٨٨) بالتصديق على ترقيفة الرسوم في المواد  
المدنية والتجارية والجنايات بالحكام الاملية - وبناء  
على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة راي مجلس  
النظار امرنا بما هو آت (م) ١ لما توفي البوليس او  
لمن يقوم مقامهم من الضباط ان يحكموا في مصر  
واسكندرية وغيرها من الجهات التي يمينها فيما بعد  
ناظر الحفانية بالاتحاد مع ناظر الداخلية في المخالفات  
المبينة في الفقرة الاولى والثالثة والرابعة والسابعة  
والسابعة والعاشرة من المادة ٣٤١ من قانون العقوبات

والقصاصات التي تقع منهم أثناء اداء وظائفهم او  
اختصاصاتهم المتعلقة باعمال البوليس المحضة - ويوزع  
مع ذلك محاكمة هؤلاء الضباط امام المجالس العسكرية  
عن الامور المتعلقة بالنظام العسكري التي يستوجبون  
المحاكمة عليها امام هذه المجالس لو كانوا في سلك الجيش  
بوليس - قرار من نظارة الداخلية في ٦ يونيو سنة ٨٩

بناء على ما عرضه علينا رئيس قسم الضبط وبعد  
الاطلاع على القرار المؤرخ ٣٠ يونيو سنة ٨٥ الواضح  
فيه كيفية تشكيل مجلس التأديب لمستخدمي هذه  
النظارة والمبالغ التابعة لها والقرار المؤرخ في ٢٤ يونيو  
سنة ٨٨ بتعديل القرار المذكور قد تقرر ما هو آت  
المادة السادسة من القرار المؤرخ ٣٠ يونيو سنة ٨٥  
التي صار تعديلها بالقرار المؤرخ ٢٤ يونيو سنة ٨٨  
صار تعويضها بالآتي - المادة السادسة مجلس  
التأديب يتشكل لقسم كبار الموظفين اي الضباط  
العسكريين من رتبة ماعقول اعلا في فافوق والمستخدمين  
الملكية من رتبة وكيل فل فيا فوق بالمهية الآتية  
(اولاً) من رئيس قسم الضبط او وكيله .....  
(ثانياً) من احد بائشفتش قسم الضبط  
او حكام بوليس مصر واسكندرية والقنال  
(ثالثاً) من نائب وكيل قسم الضبط .....  
(رابعاً) من مفتش بوليس اقليم (اوروباي)  
(خامساً) من مفتش بوليس اقليم (وطني) ..

واما لقسم صغار موظفي قسم الضبط اي الضباط  
العسكريين من رتبة يوز باشي فادون والمستخدمين  
الملكية من مستخدم درجة اولى فادون فيشكل  
بالمهية الآتية (مصر والقنال)

(اولاً) من رئيس قسم الضبط او وكيله .....  
(ثانياً) من نائب وكيل قسم الضبط .....  
(ثالثاً) من مفتش بوليس .....  
(بالوجه البحري بما فيه مدينة اسكندرية)  
(اولاً) من رئيس قسم الضبط او بائشفتش  
الوجه البحري او من يتوب عنها .....  
رئيس

كافية وجب على النيابة العمومية قبل رفع الدعوى الجنائية ان ترسل الاوراق المدبرية او لمحافظة او لنظارة الداخلية على حسب الاحوال لترفع المسئلة لمجلس التدابير المختص بها الحكم بالعقوبات الادبية المقررة في الراجح اذا انتفى الحال ذلك ويراعي هذا الوجوب ما لم يكن الفعل من قبيل الجنابات وشوهد الجنائي متلبساً به - ومضى رفعت المسئلة للمجلس وجب عليه ان يجتمع ويحكم فيها في ظرف خمسة عشر يوماً بالاكثـر من تاريخ ارسال الاوراق والاساغ النيابة العمومية السير في الدعوى الجنائية - واذا اتهم بعض الافراد وبعض رجال الضبط والربط في قضية واحدة لتفيم النيابة العمومية الدعوى الجنائية فوراً - واذا اجتمع المجلس وحكم فعليه ايا كان لا يمنع اقامة الدعوى الجنائية بمعرفة النيابة العمومية اذا وجدت النيابة وجها لاقامتها

بوليس - ٠ ظاهراً الداخلية ١٠ يونيو سنة ٩٣

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من لائحة قبول وترقي للموظفين المالكين في مصالح الحكومة المصدق عليها بامر حال صادر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ٩٢ قروفاً مهورات - تشكل لجنة انتخاب الموظفين المالكين لاقلام قسم الضبط العمومي بالكيفية الآتية - (بصفة رئيس) مفتش عموم البوليس - (اعضاء) مدير فلم تحبب الجنابات واقدم رؤساء الاقلام

بوليس - ٠ نظارة الداخلية ٢٩ لوليـه سنة ٩٣

هذا ما نشر من الداخلية لمحافظات والمدريات بتاريخ ٢٩ لوليـه سنة ٩٣ - من المعلوم تكم بالضرورة ان قيام رجال الضبط والربط بالواجبات المفروضة عليهم من امن الدعائم التي تقام عليها اركان الامن وتناد بها صروح الراحة ومن اهم تلك الواجبات منع وقوع الجرائم وضبط متفريها

(م) ٢ يستحضر من وقت منه مخالفة من المخالفات المذكورة في المادة السابقة الى القراءه قول المقيم في دائرته سواء كان بواسطة احد رجال البوليس او بواسطة علم خبر من معاون اذا امتنع عن الحضور باختیاراً ومع ذلك اذا لم يكن لمرتكب المخالفة عمل معلوم جاز ارجال البوليس ضبطه لاحضاره للقراءه قول (م) ٣ متى حضر مرتكب المخالفة امام معاون البوليس يدعوه لدفع الغرامة التي يحكم بها عليه على حسب ما هو مقرر في المادة ٣٤١ السالف ذكرها فاذا امتثل يكتفي بتسجيلها منه بغير اخذ رسوم وبقيدتها بدقتر القسم المدة لذلك ويعطى وصل بها من الدقتر المذكور ويسلم للمحكم عليه بها لمخص مشتمل على بيان الفعل الذي وقع منه وما حكم عليه به ويقيد ذلك للمخص في دقتر اخر (م) ٤ اذا لم يحضر مرتكب المخالفة او لم يدفع قيمة الغرامة يجرد طلب ذلك منه بمعرفة معاون البوليس بمجرد محضر بالمخالفة ويرسل لمحكمة المخالفات المختصة بها (م) ٥ اذا تكرر وقوع المخالفة التي دفعت بسببها الغرامة بالقراءة قول مرة ثالثة فلا يجوز لمعاون البوليس الحكم بالغرامة في ثالثة مرة بل يحال التهم على محكمة المخالفات المختصة بذلك (م) ٦ كل ما كان مخالفاً لامرنا هذا بعد لاغياً ولا يعمل به

بوليس - ٠ (ر) داخلية - ٠ سجن - ٠ معاش - ٠ مستخدم - ٠ غدير - ٠

بوليس - ٠ ١٠ صبا ١٠ سنة ٩٣ اتفاق بزم بين نظري الداخلية والمخافنة

اذا قدمت للنيابة العمومية شكوى بشأن وقوع مخالفة لاحكام قانون العقوبات او قانون تحقيق الجنابات من احد الضباط او الصف ضباط او الصاكر او من احد مستخدمي البوليس اثناء ثابدية وظيفته ساغ لها ان تشرع في عمل ما يلزم من التحقيق ولكن يجب عليها اشارة نظارة الداخلية بالشرع في التحقيق لتبين مندوباً من قبلها الحضور عليه اذا ارادت واذا ظهر من التحقيق وجود ادلة

ذاك الطرف وعلى تكاثر تمكنا وحكماء البوليس  
عندكم باتباعها ونشرها الى كافة المحاكم ورجال  
الضبط والربط على اختلاف درجاتهم ونوع كدوا  
عليهم ان يصرفوا كامل الدقة وزيادة الالتفات في  
تنفيذها وعدم الخروج عن فحواها ومع ذلك فانا نأمل  
ان تجنبوا استعمال السلاح بقدر الاستطاعة بحيث  
لا تلتجئون الى ذلك الا عند الاضطرار وشدة الحاجة  
وبعد اليأس من الوصول الى الغاية المقصودة بكافة  
الوسائل الاخرى كما ذكر اتفاقا فانه لا ينبغي ان الحق  
والعدل يقضيان بضبط من يلزم القبض عليه سالما  
ليحاكم بالطرق القانونية اذا كان متعماً او يقضي جزاء  
كما حكم عليه به اذا كان فاراً ولا يبعد ذلك على  
رجال الضبط والربط وروسام مع استعمال المهمة  
وحسن التدبير واتخاذ الاحتياطات اللازمة بالتروية  
والثورة ولا حاجة لزيادة التحذير من تجاوز هذه  
التعليمات فان الكل يعطون بالضرورة ما يشاء من  
ذلك من المسؤولية وسوء العقوبة

بوليس — ترجمة التقرير الذي رسله الى المجانب  
التدريسي المظم صاحب الدولة نوبار  
باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية بتاريخ ٣  
نوفمبر سنة ١٨٩٤ مولا

لما قلدتني ذاتكم الفضية مسد رئاسة مجلس النظار  
وجهت جل الفتاى الى سوء حالة الامن في البلاد وفي  
البحث عن الطرق الموصلة لاصلاح تلك الحال على ان  
هذا الامر كان موضع اهتمامي منذ سنة ١٨٨٤ وقد رشت  
حيث ان منشا الضرر والارتباك هو وجود ادارة  
عومية للبوليس في نظارة الداخلية تمرق اعمال  
المديرين وسلطتهم وليس للتاثير يد عليها

فقد كان من مقصد متكرر هذا النظام عقب زمن  
الحوادث الثورية اجراء المراقبة اللازمة لمنع الوقوع  
في مثل تلك الاحوال غير ان تنفيذ عموم البوليس  
مال بمقتضى الحال منذ البدء الى الاستغناء على ادارتنا  
الداخلية برمتها اعني على المصارف القائمة بها خذ البلاد  
فتنا عن ذلك في النظارة وفي داخلية البلاد تتنازع  
في الاختصاص غير محمود لم تكن تسجبه سوى الاضرار  
بالامن العام هذا فضلاً عن ان التناهي في حصر السلطة

اذا وقعت ليمانوا على ما جنت ايديهم زجرها لهم  
وعبرة لغيرهم ولما كان هؤلاء الأشخاص وغيرهم  
من المتهمين او المماربين من السجون لا يجهلون  
في بعض الاحيان عن المقاومة وكان من الواجب  
اذن ان يعلم رجال الضبط والربط ما يتب عليهم فعله  
في هذه الحالة فقد راينا لزوم بيان ذلك بياناً كافياً  
للرجوع اليه والمحل يقتضاه عند الحاجة بغير افراط  
ولا تفريط خصوصاً ان استعمال السلاح عند  
القبض على بعض المتهمين والمماربين من السجون  
قد نشأ عنه اخيراً بعض الاشكال بسبب عدم  
وقوف ضباط وصاكر البوليس على الاحوال  
التي يسوغ فيها استعمال ذلك وبما عليه قد  
نراى وضع التعليمات الآتية لمرامتها فيما يتعلق  
باستعمال السلاح في حالة ضبط أشخاص وقعت  
منهم جناية من الجنيات المبينة في المواد (٣٠٨) و  
(٢١٣) و(٢٨٧) و(٢٨٨) و(٢٨٩) و(٢٩١)  
من قانون العقوبات — اولاً اذا شوهد شخص  
متلبساً بجناية ولم يذعن لتسليم نفسه بل حاول  
الفرار فللبوليس اطلاق النار عليه متى تحقق عدم  
امكان ضبطه بأي طريقة اخرى — ثانياً اذا  
وقعت جناية على البوليس ان يطلب في كل  
الاحوال من النيابة اسراً قضائياً بضبط من كان  
متعماً بها سواء كان واحداً او اكثر واذا تأخر صدور  
ذلك الامر يكون البوليس الحق في ضبط المتهم او  
المتهمين بدون انتظاره — ثالثاً اذا حاول الحرب احد  
المسجونين المحكوم عليهم بسبب جناية يكون للبوليس  
الحق في اطلاق النار عليه متى تحقق عدم امكان  
ضبطه بطريقة اخرى — رابعاً اذا كان البوليس  
اجند في البحث على شخص محكوم عليه بسبب جناية  
او متهم بها وصادر امر قضائي بضبطه ووجده فيكون  
له الحق في اطلاق النار عليه بقصد ضبطه اذا  
توقف عن تسليم نفسه او قاوم البوليس بالسلاح —  
هذه التعليمات تتخذ قاعدة واساساً عندكم في انهاء

التي نظام البوليس الحالي والقيمت ايضاً وظيفة مفتش عموم البوليس - (م) ٢ عين موسيو غرودست مستشاراً بنظارة الداخلية - (م) ٣ يصدر ناظر الداخلية قراراً بعد مصادقة مجلس النظار عليه يحدد فيه النظام الجديد لصالح حفظ الامن العام والاجراءات الوقفية التي يقرآى لروها - (م) ٤ على ناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا

بوليس - منشور صدر من دولتو ناظر الداخلية لمحضرات المديرين في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ بمذ ١١٦

مرسل لسمادكم مع هذا صورة من الامر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤ بالعاه نظام البوليس الحالي مع صورة التقرير المرفوع منا بهذا الشأن الى الجهاب العالي ويضع لكم منها انكم مسؤولون حيث غيركم عن الامن في مديريكم فيجب عليكم اذن ان تتخذوا تحت مسؤوليتكم الاجراءات التي ترونها لازمة للحفاظ على الامن ولتوقى السرقات والجنايات وان تستعملوا هذا الغرض (مع انتمكم القوانين) ما لديكم الآن من الوسائط كالشايخ والمخفرا ورجال البوليس وذلك الى ان تقرر حالة جديدة مناسبة لا يتخذه الامن العام وتحدد يسه نهاية والتي اوصيكم بان تلتفتوا تمام الافانث مدة هذا التحويل الزمني وان تتخذوا بنفسكم صفات الاجراءات النظامية للحفاظ على الامن في مديريكم فتستحق بذلك الثقة والمباينة من لدن مولانا الجهاب المخدومي العظيم - هذا ومن الان تكون جميع المحكيات (اذا كان متاداً ارسالها لقسم الضبط بالنظارة) جنون نفس النظارة ولا يأس من ان يكون فيها بالدفاتر الحالية وفي انواعها المعتادة ويرضع على الظرف الذي ترسل فيه (قسم الضبط) وذلك الى ان تصدر اوامر جديدة  
تحريراً في ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٤ - ١٠ جادي الاول سنة ١٢١٢

بوليس - منشور صادر من صاحب الدولة ناظر الداخلية الى حضرات مديري الوجهين القبلي والبري (جارج ٢٥ مارس سنة ١٨٩٥ بمذ ٣)

اعتباراً من هذا التاريخ ترسل الافادات من المديريات الى المراكز التابعة اليها فيما يخص بالامن العام بمعاون ماموري المراكز مباشرة وم يكونون مسؤولين امام المدير عن تنفيذها وعن الامن كل منهم في مركزه - ويجب على معاوني البوليس بالمراكز تنفيذ اوامر ماموري

هو مغاير لما هو مألوف عندنا كما انه مغاير ايضاً لحفظ النظام اذ ان المديرين قد تعودوا على اعد الجعولة على عاتقهم وهذا لا يكون الا اذا كانوا قاضين على سلطة حقيقة وبناء على ذلك فيكون الشرط الاول لاعادة حاله الامن في البلاد الى ما كانت عليه هو الفاء النظار المذكور لمع تنازع الاختصاص الذي سري الى اصغر فرع من فروع المصالح

غير انه توصلنا لالفاء تنشيط عموم البوليس الذي هو عبارة عن نظام تأسس بصورية في مدى العشر سنوات الماضية على جملة اوامر عالية ولوائح كان ينتظر منها ان تكون احسن الوسائل لحفظ الامن العام وضمان ايضاً على عدم الوقوع في مثل الاضطرابات السالفة قد اضطرت لاصطاف الضمان التي تقتضيها حالتنا

والتي ارى ان المقترحات التي تقدمت في هذا الشأن لو قبلت على صلاحها لما كانت هي عند تنفيذها بالفرض المطلوب غير ان قبولها مقروناً بالفاء نظام البوليس الحالي يترتب عليه التوفيق بين جميع الصوالم مع اعادة العدو والسكنة الى البلاد فضلاً عن الرجوع الى ما من مألوف عندنا امي أن كل مدير يصح مسؤولاً عن الامن في مديريته ويحافظ عليه بمعاونة مشايخ البلاد الذين تعاد اليهم سلطتهم بعد وضعها تحت روابط مقررة الامر الذي يعود بالنفع العظيم على عموم الادارة اما ام اوجه هذا الاصلاح فهو الفاء تنشيط عموم البوليس مع نظامه الحالي - الفاء مفتي البوليس المميين في المديريات واجباد ثلاث وظائف معاونين بنظارة الداخلية يشكلون بالتمام بالتحقيقات او الماموريات التي ينتدب اليها الناظر كما كان ذلك جارياً من قبل - تعيين مستشار بنظارة الداخلية صفة موظف مصري لا يكون له اذلى اختصاص تنفيذي ولا يكون له علانية الا بالنظر والى يرجع فيما يريد الوقوف عليه من الاستعلامات متى في الاسباب التي نبئت عليها تقريره الخصوصي الذي تشرطت برفعه الى سادكم البلية وبما ان جناحكم السامي قد تفصل بالمصادقة فلذلك ارفع لتمامكم السامي مشروع الامر العالي المرفق بهذا لتتكرموا بشرتيه بالتوقيع المنيف - هذا والتي لولي الصمم المبد الخاضع والمخلص الخواص (نوبار) ذكره في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠ بالفاه

بوليس - نظام البوليس ووظيفة مفتش عموم وتعيين مستشار بنظارة الداخلية  
(\*) ترجمة امر عال - نحن خديو مصر\*)  
بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وبعد موافقة واعي مجلس النظار - امرنا بما هو آت - (م) ١

مجاناً وأيضاً بها أوصافه وتجدد هذه الرخصة في كل سنة ويجب على صاحب الرخصة إبرازها لرجال البوليس كلما طلبت منه - (م) ٢ كل بويجي (مساح جزم) يجب عليه ان يضع صفحة من نحاس بصفة ظاهرة على ذراعه الايمن واخرى على الصدوق وأيضاً بها تخرته بالارقام العربية والفرنكية بحسب الرسم الذي تخره المحافظة او المديرية - (م) ٣ اذا فقدت الرخصة من احد البويجية (مساحي الجزم) فعليه ان يغير المحافظة او المديرية بذلك وفي تحقق لما صفة عند الرخصة تصرف اليه خلافاً — اما اذا فقدت النمرة فتصلى اليه خلافاً واليمن - (م) ٤ كل من خالف تقصير هذه اللائحة يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرناً مبرها ومن عاد ثانياً الى ارتكاب المخالفة تضاعف عقوبه ويكون للمحافظة او المديرية حق سحب الرخصة منه لمدة معينة او نهائياً - (م) ٥ يسري مفعول هذه اللائحة بعد نشرها بالجريدة الرسمية بخلاف يوم

يلت المال - لائحة بيت المال الصادرة في ١١ المحجة سنة ١٢٧٦ هجرية

انه لما تلاحظ ان حركة ادارة بيت مال مصر بعضها جار بالتطبيق لبعض المدون باللائحة الصادرة من التفتيش الى الخزينة الخديوية في سنة ١٢٥٥ مدة ما كان بيت المال بالتبعية لها حيث هي تحتوي عملية الكتابة والادارة وبعضها بالتطبيق الى اللائحة الصادرة من المالية في سنة ١٢٦٦ المشتركة بعملية صندوق الائتم وبعضها بمقتضى المخابرات التي تحصل مع جهات الاقتضاء لعدم اندراج القنضي المخايرة عنه بالوائح المذكورة وبعضها بموجب مضابط من مجلس الاحكام ومشورات واوامر من الجهات وبعضها اجتهادي بحسب ما يترأى لصالح المصلحة فلاجل ربط وحصر ادارة المصلحة على الوجه اللازم اقتضى الحال لتنظيم هذه اللائحة وتوضيح ما بها هو لازم اجراءه حتى يسبح الاجراء بموجب ما فيها ويستغنى الحال عن تكرار المخاطبات وعن حصول المشقة الى ارباب الموارث من اغراب وغيرهم حيث

المراكم كما تصدر اليهم - ومما لاطالة الوقت في اجراء الاعمال ينبغي في حالة ما اذا لم يكن مكتب الامور بمكتب معاون البوليس موجودين في محل واحد عمل طريقة وقتية ليحكون المكاتب بجانب بعضهما - اما علاقات ضباط البوليس مع النيابة فيما يختص بضبط الوثائق الجنائية والتحقيقات المتعلقة بها فانها تبقى كما كانت طيلة حين صدور اوامر اخرى في هذا الشأن — ويكون سكرتار بوليس المديرية معيناً للمدير في مرافقة كنيته فيام حال الحكومة المحلية بوجاهتهم فيما يختص بالمحافظة على الامن العام في دائرة المديرية فيجب على المدير ان يرسله في غالب الاحيان لاجراء التفتيش وان يتقدمه عند حصول وقائع جسيمة للذهاب الى محل الواقعة ويكون المدير وامور المركز مسؤولين عن اعمال الدفاتر والكشوفات المتصوص عليها في الاوامر الصادرة من نظارة الداخلية بان تكون جارية بالصفة القانونية اما مسائل النظام العسكري المحضة والترتيب الداخلي لدوة البوليس فتقع فيها القاعدة المقررة قبل الان التي

من متضلعا ان هذه الاعمال تختص بالمكسدار ومعاون بوليس المركز — ومن الان تضاعفاً يكون للمدير الحق دون احد سواء في المديرية ان يعطي للضباط والصف ضباط والعساكر والمستخدمين المكسدين البوليس اجازات اعتيادية طيلة الائمة التجارية العمل بها لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً فاذا اقتضى الحال لاطول من هذه امدة ينبغي الاستئذان عن ذلك مقدماً من نظارة الداخلية فيكون للامور المركز الحق في اعطاء الصف ضباط والعساكر ومستعدي البوليس المكسدين بمركزه اجازة لا تزيد عن ٢٤ ساعة — ويكون للمدير الحق في ان يجازي الضباط ومستعدي البوليس المكسدين بالانذار وقطع المرتب لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً ويجوز له ان يوقفهم مؤقتاً ويقاتلهم مع احالتهم على مجلس التأديب في الحال ناظر الداخلية (نوبار)

بويجي - ناظر الداخلية ٢١ يونيو سنة ١٢٩٤

بناء على ما تدون بالمادة (٢٥١) من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية قرر ما هوأت - (م) ١ يجب على كل شخص مضط الان او يعامل في المستقبل صناعة بويجي (مساح جزم) في كل مدينة او بداران يضر لديوان المحافظة او المديرية المقم في دائرتها ليد اسمه ولقبه وعمل سكنه وشيخ حارته وتعلق له رخصة



هذا من اقتضاء مرغوبات ولي النعم وهي تشتغل على أربعة وأربعين بنداً وتوضح بكل بند ما يقتضي اجراءه بحسب ما تراه وقت تاريخه (م) ١ ان الذين يتوفون بالمحرسة وبولاى ومصر القديمة والاسباليات فيومياً تحضرهم كشوفات من طرف الخاتونية ببيان اسماء المتوفين وورثتهم بايضاح البالغ والقاصر والغائب منهم والحاضرون يكون شوفياً عن بيت المال او عن بيت المال وورث معاً ومن يكون له مرتب بالروزنجة او بجهة من الجهات الميرية ثم وتحضر كشوفات ايضاً يومياً من طرف حكام الصحة بجهات الاثنان وبورود تلك الكشوفات الى بيت المال تسلم الى كاتب قيد المتوفين ويجري مراجعة الكشوفات الواردة من الخاتونية على الكشوفات الواردة من طرف حكام الصحة فان كانت موافقة لبعضها البعض فيصير قبدها بالدقتر المعد لقيد المتوفين ولا فاولاً اسماً اسماً على واقع الموضع بالكشوفات وان وجد بها اختلاف عند المراجعة غملاً يصير التفحص عن حقيقة سواء كان يجلب الخاتونى الذي يوجد بكشفه هذا الاختلاف او بالمخابرة مع مجلس الصحة عند الاختلاف الذي يوجد بكشف اي حكم كان ومن بعد الوقوف على الحقيقة وإتمام القيد بالدقتر على وجه الصحة يتحرر كشفان صورة واحدة حكم وارد الدقتر احدها يرسل الى ديوان العموم والاخر يرسل الى الروزنجة كالجاري انما من حيث ان التعهدات التي يأخذها الخاتونية من الورثة او من بعدهم لا يوضح كيفية لبيت وورثته بفضل بطرفهم ولم يمحروا تسليماً الى بيت المال مع الكشوفة المحررة من طرفهم فالاولى ان قس التصديقات التي تؤخذ يشرح عليها من الخاتونى او وكيله وتسلم عنها الى بيت المال بموجب حافظة ويكون ذلك عن المصرح الى بيت المال بضبط تركائهم ما عدا خلافهم مثل الحايات ورعايا الدول واليهود والاقباط وغيرهم من الذين لم يتعرضوا

بيت المال لضبط تركائهم فهو لاه تعتمد فيهم الكشوفة التي ترد من الخاتونية او وكلائهم وحكام الصحة واما الايرانية فان ذات التذكرة التي تتحرر من الشاهنديرية باسم المتوفى تسلم الى بيت المال لمراجعتها على القوائم الموجودة بالصلحة باسمائهم واذا وجد اسم المتوفى الوارد عنه التذكرة ليس واردا بالقوائم فتضبط تركته وتجري فيها اصول بيت المال واذا كان بعد الضبط يتحقق انه من الايرانية ومستجد بعد تحرير القوائم وما كان اعطى به الاشمار اللازمة الى بيت المال من محل الاقتضا فيموجب الامر الذي يصدر من عموم الصلحة اليهاى حتى تركته يجري للقتضى عنه (م) ٢ اذا توفى احد كانا من كن ذكر كان اوائى ويكون مديوناً للميري او تكون ورثته غائبين او بعضهم حاضرا وبعضهم غائباً او عن ورثة وبيت المال معاً او عن بيت المال خاصة وبثل هذا من الاقتضا ضبط تركته ببيت المال فيحضر الخاتونى الذي من جهته ذلك المتوفى ويجبر عنه بيت المال ويوقت الاخبار حالاً يتوجه معه معاون من معاونى بيت المال وكشاف وكاتب الضبط ومعه دقتر الاصول وبوصول الجميع الى جهة المتوفى يسأل من الحاضرين عن اسمه واسم والده وعن اسماء ورثته والحاضرين والغائبين والبالغ منهم والقاصر وان كانوا جميعاً اشقاء ام لا وعلى حسب ما يفيد من له دراية تامة بذلك بصير القيد بالدقتر بالايضاح ثم بصير السؤال عن مخلفات المتوفى من قودود فرش ونحاس وامعة ومجوهرات وعقار وابادية وزراعة ومواشي وشركات وديون تكون له على ائناس ومرتبات بالروزنجة او بالجهات الميرية وهكذا مما هو مخلف عنه من كلي وجزئي واب كانت المتوفى امرأة يسأل عن مقدار متاخر صداقها الذي لما بئمة زوجها ومتى اتيد عن هذا جميعه بمن يتل ذلك حتى المعنوية ووضح عن المتروكات او اتيد بعدم وجود متروكات يؤخذ منه

التعهد اللازم بان المتوفي لم يكن لماشيء خلاف مات وضح اذا كان اوضح عن شيء او لم يكن لما شيء مما ذكر مطلقا واذا كان فيها بعد يظهر شيء خلاف الذي ضبط اذا كان ضبط او يظهر شيء للذي لم يكن له شيء وقت الضبط كثيرا كان اوليلا يكون مسئولوا في هذا جميعه ثم يطلب منه ختم المتوفي ان كان له ختم وبعد بصم بدقتر الاصول بغاية البيان الواضح يصير كسره او يحرق كسره بحضور الحاضرين بالمجلس ومن بعد اتمام ذلك على الوجه المنسطور وبقد كل ما قيل ممن يتعهد سواء كان بوجود شيء او بعدمه بدقتر الاصول حرفيا يختم عليه من المتعهد واذا كان المتعهد المذكور اوضح عن متروكات وصار الختم عليها بدون جرد ولا تاصيل نظرا لتسهيل الجنائز بتوضيح بالدقتر قدر المحلات التي ختم عليها محلا محلا مع ايضاح ما يكون خارج الختم من فرش ونحاس باوصاله لضرورة لزومه للورثة اذا كانت هناك ورثة حاضرون ويستلمه من يتعهد من الورثة او خلافه اذا لم يكن هناك ورثة حاضرين ثم يتوضح بالدقتر محل سكن المتوفي وبالانعام يصير الختم على واحة التركة من الحاضرين بشهادتهم على من يتعهد بكل ما صار ثم يختم على الدقتر ايضا من معاون والكشاف الذين يتوجهوا للضبط واه التركات انكبار فيتوجه لما وكيل بيت المال مع الكشاف والكتاب يصير الاجراء كما ذكر ومن بعد انتهاء الختم يصير التوجه الى منزل المتوفي ويجرون جرد وتاصيل التركة الختم عليها وما يظهر خارج الختم ومن بعد الجرد والتاصيل بالدقتر يجرون الختم عليها كما كانت حفظا لما لم يكن نبيها او الانفراج عنها واذا كان الورثة جميعا حاضرين والمتوفي لم يكن مندوبا للميري فلا يصير التفرغ للضبط تركه (م) اذا توفي احد من عتقا نفسا او من افنديا الكبير او عتقا نفسا قداميا او من العتقا المنسوين الى جائر الدوائر ذكر كان او

انثى ويكون نفس الورثة غائبين فيصير ضبط متروكاته ويجري فيها اصول بيت المال تطبيقا للارادة السنية الصادرة في حق ذلك ولا يصرف منها شيء الا بعد الثبوت وحضور دفتر القسام الشرعي الى المصلحة (م) عند وفاة اي شخص كان عن ورثة غائبين او بعضهم حاضرا وبعضهم غائب او عن ورثة بيت المال او عن بيت المال خاصة ويتوجه مندوبو بيت المال لضبط التركة فالورثة الموجودون او من يكون المتوفي تقيلا بطرفهم يبرزون سنداً يختم المتوفي وعليه شهادة شهود مسلمين احرار موصاهبه ما يملكه المتوفي او بعدم امتلاكه شيئا او بانه لم يكن له شيء داخل منزله حسب الفارة واعتراه في حال صحته والشهود الموصون بالسند يكونون حاضرين ويصدقون على ذلك ويشهدون وقتها فيه خذالتعهد اللازم عن يلزم ويضبط الموجود بالسند وبمدها يصير التحري من بيت المال في استفسار الشهود واخذ الشهادة اللازمة منهم واذا كانوا مسافرين بجتهات المديرية او خلافا للحكومة المصرية فيتمتع لحل الاقتضا باخذ الجواب اللازم منهم عن ذلك (م) اذا كان عند ضبط اي تركه اقتضى ضبطها يوجد احد يلقي بوصاية مختارة او بالثلث او باقل او هبة او مبايعه او عتلك ويكون بيده سند مشمول بختم المتوفي وعليه شهادة شهود مسلمين احرار فعند ضبط واحة الحال يصير قيد السند بدقتر الضبط حرفيا وبمدها يصير الشرح بظاهر السند المذكور عن مقدار ما محتويه من السطور والشهود وانه خلي من القسط والحشر والتصلح ويختم عليه من المدعي حتى اذا كان فيها بعد يترأى حدوث شيء بما ذكر بالسند عن الصورة الواردة بدقتر الضبط فلا يصير قبول ما حدث وعنى خضر المدعي قبلي احواله دعواه على الشريعة ينظر الى السند ومن بعد مراجعته على الصورة المتقدمة بالدقتر فتى وجد صحيحا ولم يحصل به زيادة ولا نقص ففعل دعواه على الشريعة ومن بعد الثبوت

التي توجد فبالنظر لحال المتوفي ومقام تركته يعطى مبلغ معلوم بمعرفة المعاون المشدوب لضبط لمن يكون متوليا امر تجهيز والتكفين وبصير تنزيله بالبيان والباقي يتوضح بالبيان أيضاً ويقدر بدقتر الاصول على واقمها والباقي يرد خزنة بيت المال على وجه ما سلف ايضاحه واذا كان المتوفي اوضى باسقاط صلا: بقدر معلوم فيه على الوصي او للوارث مع التجهيز والتكفين واذا اجمله مع غيره في الخيرات فقلقدر الذي يعطى للوصي لاسقاط الصلاة يكون على حسب امر يه انما يؤخذ عليه السند اللازم بشرط ان يكون بيد الوصي حين بالنوصية واذا لم يكن بيده سند فلا يعطى الا للتجهيز فقط (م) ٢ كل من يتوفى ويكون فقيراً ومنقطعاً وترد عنه مخاطبة من الضبطية لبيت المال بصرف تجهيز وتكفينه فيصرف من بيت المال كلجاري انما من حيث ان الجاري صرفه لزوم تجهيز الميت خلاف انكن الرجل او المرأة عشرة فروش والولد خمسة فروش وهذا شيء جزئي وبما ان هذا فعل خير فالذي يصرف لتجهيز الرجل او المرأة عشرون قرشاً والولد عشرة فروش (م) ٨ (١) اذا توفي اي شخص ويكون ورثته جميعاً حاضرين فمثل هذا لا يكون لبيت المال تعرض لضبط متروكاته لكن اذا كان يوم وفاته او فيها بعده يحضر جميع الورثة او بعضهم الى بيت المال ويلتصون ضبط تركه موثرهم بيت المال واعطاء كل ذي حق حقه بواسطة المصلحة فيصابون لذلك ما دام ان هذا يرغبهم ورضاهم ولا يصني لمدن تراضي بعضهم انما لا يسمع هذا الا من الورثة الملومين واما اذا كان الوارث الملتمس ضبط التركة مجهولاً فقبل الضبط يحال ثبوت وراثته على المحكمة مع اوضاع اليد على التركة ومتى ثبتت وراثته شرعاً فليت المال بضبط التركة

(١) صدر امر حال في ١٢ محرم سنة ١٣٠٦ - ٢٣ - شهر سنة ٨٨ بالناء هذه المادة ونشر لبيت المال والنهايات من الداخلية في ٢٣ محرم سنة ١٣٠٦ - ٢٩ - شهر سنة ٨٨

وصدور الاعلام الشرعي واخذ الضمانة والسند اللازم يجري الصرف والاخراج له اذا كان المقتضي صرفه والاخراج عنه له لا يبالغ زيادة عن الخمسة آلاف قرش المصر الى المصلحة بصرفه من دون استئذان اما اذا كان زيادة عن ذلك فيستأذن عنه العموم كما توضح بند ٣٩ واما اذا كانت عند حضور السند ومراجعتي بيت المال يوجد انه حصل به قسط او تصليح او حشر زيادة عن الصورة المقتيدة بدفاتر المصلحة فلا يتمد الا المقيّد بالدفاتر حسب اصله والزيادة لا تتمد وبصير الاحالة على الشريعة وبعد الثبوت يعطى له حقه انما يترتب على الفاعل الجزاء اللائق له حسب القانون نظراً لما حصل منه واما اذا كان الميت حال حياته ومب شيئاً او ملك شيئاً لاحد ووضع يده عليه ولم يظهر منازع شرعي فلا يكون لبيت المال تعرض للذي صار الالهاپ او التملك اليه واما اذا ظهر منازع شرعي فيتحقق سياسة وبعد اقام التحقيق عند ما مور المصلحة اذا ظهرت القضية خالية من الشبهة فحال للشريعة واما اذا ظهر من التحقيق شبهة اختلاف الشهود فحظ فحال للشريعة واذا كان يظهر من التحقيق ان دعوى المبة او الدين او الوصاية او الوصية او التملك مفتعلة فمن بعد عمل الجرنال اللازم يحال لحل الانتضا واما دعوى الورثة او ثبوت النسب فحال للشريعة في كل الاحوال انما تؤخذ ضمانة على واضع اليد بعدم التفريط فيما هو واضع اليد عليه لحين اقام التحقيق والثبوت او عدله (م) ٦ اذا كان عند ضبط امية تركه يوجد بها تقود يقرر بها احاطة ببيان الصنف والمعد ويختم عليها عن الحاضرين ومن المعاون والكشاف وتقيد بدقتر الاصول وتورد خزنة بيت المال ومن بعد تحرير رجعة الاضافة يختم الصراف تسلم الرجعة الى كاتب البومية لاجل قيدها وعلاوتها طلباً للتركة كلجاري انما اذا كان يلزم لتجهيز المتوفي شيء من التقود

ويعبر فيها الأصول وما إذا لم يثبت أنه وارث فلا يحصل تعرض من بيت المال في اخذ التركة من تحت يد الوارث المعلوم (م) ٩ من حيث أنه عند ضبط أي تركه يصير ضبطها يتصور تأصيلها يوم وفاة المتوفي نظراً لمشغولية الحاضرين في تشييد الجنازة فيمد مضي ايام المتيتم بتوجيه المأون وكشاف التركة وكاتب الأصول وكاتب الشرع المقيم بالمصلحة والجوخدار الذي يتعين من المحكمة ويحضر واثرة إذا كانوا حاضرين أو الحاضرين منهم ومن يلزم من اهل الحارة والجيران وبصير درج كافة المتروكات التي كان خدم عليها يوم الوفاة ولقد كل ما صار درجه بدقتر الأصول صنفًا صنفًا بالدفعة الشافية ومن بعد اتمام الجرد والتبدي يصير تكوين الدفتر والنظم عليه من الحاضرين سواء كانوا وراثه أو خلافهم ومن المأون والكشاف والجوخدار وكاتب الشرع والتركة التي لم ينه جردها في يوم واحد لجسامتها بقي آخر كل يوم بصير تكوين الدفتر والنظم عليه كما ذكر و بعد اتمام الجرد على الوجه المسطور ينظم عليه ثانياً لحين مبيها أو الاراج عنها وإذا كان المتوفى لا يوجد له وارث حاضر أو يكون عن بيت المال فيكون جرد التركة وتأصيلها بحضور الجيران ومن ذكرنا أعلاه (م) ١٠ إذا كان عند تاضييل أي تركه يوجد بها امانات أو رهونات المذكورين أو ائدياء تعلق مذكورين تحت التداعي ويكون ذلك حسب تعريف اصحابها إذا كانوا حاضرين وقت التاضييل أو بتعريف الحاضرين سواء كانوا من الورثة أو خلافهم فالامانة أو الرهن أو الاشياء التي تحت التداعي تقيد بدقتر الأصول بصنفها ووصفها واسم صاحبها الذي يصير التعريف عنه وعند مبيع التركة أو الاراج عنها يصير حجز الامانة أو الرهن أو الشيء الواقع عليه التداعي وإذا كانت مثل قضيات أو مجزوات يصير تسليمها الى مخزني بيت المال من بعد متاظرته ايها واختم على الصرة أو

انكيس الذي يصير وضعها فيه بختم مدعيها ان كان حاضراً وبنظم بيت المال وإذا كان مدعيها غائباً بنظم عليها بختم بيت المال ويؤخذ على المخزني وصل بنظمه بالاستلام على دقتر اصول ضبط التركة المتبدي به بان الاشياء المذكورة في عهده تحت الثبوت وإذا كان يوجد بالامانة أو بالاشياء التي تحت التداعي تقدر فن بعد جردها صنفًا صنفًا وعمل المحافظة المنضوية بينها وبينها بالدقتر واختم على المحافظة من الحاضرين ومأون بيت المال والكشاف والجوخدار تورد خزانة الصلة وتضاف على التركة لحين الثبوت الشرعي وإذا كانت ملبوسات ومفروشات ونحاس وغيره من الاشياء الجسدية تسلم الى المخزني صنفًا صنفًا كما سبق عنه الايضاح انما إذا كانت الامانة والرهونات أو الاشياء الواقع عليها التداعي ما يغشى عليه التلف وربما ان المدعين لم يحصل منهم التعري في الثبوت أو لم يكونوا حاضرين ومن طول الوقت يترب حصول التلف للاشياء المار ذكرها فللقاضي بيعها وما الاشياء التي لا يغشى عليها التلف فيربط لها ميعاد سنة ومن بعد مضي الميعاد إذا لم يحصل ثبوت فبيت المال يجبور ببيعها شرعاً وحصر ائمانها على تركه المتوفي التي وجدت ضمنها وإذا كان صاحب الامانة أو الرهن أو الاشياء الواقع عليها التداعي حاضراً والمتوفي له ورثة غائبين وورثة حاضرين والوارث الحاضر يصدق له على تداعيه أو لم يصدق فيصير احواله ذلك على الشريعة للثبوت لاجل سريان الحكم على الغائبين وإذا كان الورثة جميعاً غائبين ويغشى من بقائها كما سبق للذكر فن بعد تثمينها بمعرفة آل الغيرة تسلم لمدها امانة لحفظها وقاية من التلف بموجب ضمانة غرور تؤخذ عليه لحين حضور الوارث الغائب وتقي حضر الوارث الغائب أو الوكيل عنه أو الوصي على القاصر إذا كان في الورثة قاصر يصير احواله التداعي على الشريعة وتقي حصل الثبوت فيموجب الاعلام الشرعي الذي يصدر الى بيت المال يصير المهرق

والانفراج بالسند اللازم بدون ضمانة ومن حيث انه قد يوجد بعض امانات ورهونات في تركات المتوفين او ديون على التركة والورثة جميعاً غائبين واذا صار التوفيق في اثبات الامانة او الرهن او المدين ونحو ذلك من الحقوق على حضور الورثة الغائبين يحصل من ذلك غاية الضرر لارباب الحقوق بداعي عدم العلم بحضورهم في اي وقت وتارة لا يحضر الوارث الا بعد سنة او سنتين او أكثر وتارة لا يحضر بالكلية وتارة يظهر انه لا وارث اصلاً فلاجل منع هذه الضرورات من عباد الله وايصال الحقوق لاربابها فيعقد لذلك ستة شهور وبعد مضي للمعاد المذكور اذا لم يحضر الورثة ولا احدهم ولا وكيلاً عنهم فيها ان النوبة المقطعة شرعاً من جملة الاولويات فيها ان تكون مسافة القصر ثلاثة ايام فاكثر فيسوخ للقاضي حينئذ اقامة بيت المال وصياً لاجل التداعي مع صاحب الامانة او الرهن او الدين وانبات ذلك في وجهه او من يقوم مقامه لاجل ايسال الحقوق لاربابها ومنعاً للضرر من عباد الله (م) ١١ ان التركة التي ترد الى بيت المال من الضبطية او من المديريات او من الجهات الخارجية بموجب حواظ ببيانها فعند ورودها ان كان بها نقدية تورد الخزينة وتصرف بها رجمة الاضافة على الصراف وتسلم الرجمة المذكورة الى كاتب اليومية لمعاونتها طلباً للتركة والايعان تسلم الى مخزنجي المصلحة ويؤخذ منه السند اللازم على عين الاوراق بالاستلام وتقيد بدفتر الاصول وما يوجد بالايعان من ذهب وفضة ومجوهرات فن بعد مناظرة المخزنجي اياه يجتم عليه بمختم المصلحة حين اجراء اللازم له وتعطي افادة الوصول لجهة الارسال (م) ١٢ انه عند مبيع اي تركة كانت فان كانت جمعية يفرض عنها اذونات للدواوين المديرة وتقرر مذاكر اياماً الى رؤساء خان الخليلي والخاصين والتمجدين ومسبيين سوق السلاح والمؤيد وما يتألفهم ويوضح بها اليوم المتقضي المبيع فيه ولم يحل

التركة والساعة المتقضي الحضور فيها وبحلول اليوم الذي ينقضي لذلك واجتماع من يحضر عن ذكروا مع الورثة جميعهم او الحاضرين منهم او وكلائهم او من يقتضي المبيع من قبلهم وكاتب التريسة والجوخدار والمعاون والكشاف وكاتب المبيع ويصير توقيع صيغة البيع بمعرفة كاتب الشرع المعين ببيت المال حسب ما تقتضيه اصول التريسة وبعد حصر اسماء الحاضرين بالجلس بدفتر المبيع يصير الشروع في البيع وعند نزول اي صنف بالزاد يصير قيده يومية مبيع التركة وبدفتر كاتب الشرع فان كان الدلال من دلالين الجواهرجية او انكيتية او دلالين الاعيان او غيره يكتب اسمه بجانب الصنف الذي هو تسليحه بالزاد والدلال بنه الحاضرين ان البيع بالعملة الصاغ واثنين حالاً بوقته طبقاً لما صدر من المالية رقم ١٢ ربيع اول سنة ١٢٧٦ بمرة ٤٠٤ وباتجاه مزاد كل صنف من بعد الشوبق والترغيب وقطع الامل من وجود مزاييد في بحر المزاد يصير قيد اثنين واسم من رسي عليه المزاد في اليومية والدفتر المذكورين امام الصنف ويتاثر منه ايضاً بدفتر الاصول تاريخ يمه ومرة يومية المبيع وكل من اورد اثنين لحمله الى صراف بيت المال او مساعده وفيه اخر النهار يصير تكوين يومية المبيع وتقريباً ويكتب عليها اسم كاتب الشرع ويختم عليها من يكون البيع من قبله من طرف بيت المال ومن الجوخدار للمعين من طرف حضرة منلا افندي وهكذا في كل يوم حين اتمام مبيع التركة وكل ما تحصل من ثمن ما يبيع بخبر به المحافظة اللازمة ويتوضح بها كية ماورد من كل مشتري واسمه ويصير تكوينها بايضاح اصناف العملة ويوضح عليها اسم كاتب المبيع واسم كاتب الشرع ويختم عليها من مامور البيع وتورد خزينة المصلحة وتخبر بها رجمة الاضافة بمختم الصراف وتسلم الى كاتب اليومية لتيدها طلباً للتركة. واما ان كانت

وجد ذلك قربن الصحة يصير احالة دعواهم على الشريعة من بعد ايضاح مبلغ التركة او المقاروما. يمكن مقتضياً اثبات الورثة عليه واذا وجد اختلاف فيما بين الموضع بالحجة وما بين المقيّد بالدفاتر فن بعد تحقيقه بالصحة بدون عرض لجهة من الجهات لا يحصل توقيف بل يحال امر ذلك ايضاً على الشرع الشريف لاجل منع المشغولية الى الحاجاج وخلافهم لاسباب ان الاسرفي ذلك عائد على الاثبات بالشريعة والصحة على ما ثبت شرعاً كذلك اذا كان الذي يحضر من تلك الديار سواء كانوا الورثة او وكلائهم معهم حجة. ولم يكن معها مضبطة كالذي يحضر مع بعض الورثة او بعض الوكلاء او يكون الورثة او وكلائهم الحاضرون معهم نفس الشهود المحررة اسمائهم بالحجة وموجود عندهم شهود خلافهم والشرع يقبل منهم ذلك فلا حاجة لتوقيف رؤية دعواهم بالشريعة على وجود المضبطة او الشهود المحررة اسمائهم بالحجة بل تحال الدعوى على الشريعة حيث ان ذلك موافق للحكم الشرعي ومتى حضر الاعلام الشرعي فموجب. يجري الصرف من بعد اخذ الضمانة والاشهاد الشرعي والسند اللازم ثم ان الحاجاج الذين يتوفون بالمحرورة عند حضورهم بها حين توجيههم الى الحج او عند عودتهم لها من الحج ويكون لهم ورثة حاضرون وغائبون او جميعهم غائبون او حاضرون وفي حياتهم يقيمون شخصاً وصياً مختاراً على عطفاتهم واولادهم ويضبط بيت المال تركت مثل هؤلاء الوصي يستدعي بطلب التركة فلا يحصل توقيف في احالة دعواه على الشريعة ومن بعد اثبات وصاية الوصي وسدور الاعلام الشرعي واخذ الضمانة والاشهاد يصير الصرف والاخراج عن التركة للوصي لاجل راحته وعدم حصول المشقة للحجاج من طلب حجة منهم تكون من بلد التوفي (م) ١٥ اذا توفي احد كائناً من كان بالديار المصرية وله ورثة غائبون

التركة مستقلة فيصير مبيعاً بالاصفاق عن يد من يتعين من الامورين للبيع من طرف بيت المال والكشف وكتاب الصلحة والشريعة والجوخدار والورثة اذا كانوا موجودين او وكلائهم او من يقتضي المبيع في وجهه حسب مقتضيه اصول الشريعة ويصير نزول الاصناف بالزاد بالنص والترتيب الموضح قبله واثنان التحصل يجري فيه حسب ما ذكر اعلاه ومبيع التركات اكبار مرخص لامين بيت المال في توجيهه بنفسه لما او وكيله او من يعينه من معاوني الصلحة (م) ١٣ ان التركات الجاري تواردها من الاستباليات من حيث ان اثانها جزئية من خمسة فضة وعشرة فضة وخمسة قروش وعشرة قروش واكثر واقل فن الآن فصاعداً لا ترسل الى بيت المال بل تباع بالاستباليات عن يد معاون وكشاف وكتاب يرسلوا من بيت المال وكتاب الشرع والجوخدار ودلال بيت المال والمسيبين كما كان جارياً قبلاً ومن بعد مبيعها بالتشويق والترغيب لمن يرغب فتمحرر حافظة ببيان التركات تركة تركة واصناف العملة واسماء الورثة اذا كان معلوماً لهم ورقته وبصير تكوين الحافظة ويختم عليها من ناظر الاستباليات ويرد اثنان مع الحافظة الى بيت المال ويسلم الى صرف الخزينة ومن بعد تحوير رجعة الاضافة يختمه بصير تسليمها الى كاتب اليومية لاجل قيدها واجراء مقتضاها حسب الاصول (م) ١٤ اذا توفي احد وله ورثة غائبون ببيات خارجة عن الديار المصرية وفيما بعد يحضر ورثته او وكلاء عنهم ويبدع حجة من محكمة بلدهم بشيوت الوراثة او شيوت الوراثة والتوكيل لفند حضورهم وتقديم الترخيم منهم بطلب التركة بصير ايقاع انكشف من دفاتر ضبط التركات عن حقيقة التوفي ومراجعة اسماة ورثته وبلده الموضحين بالحجة المحضرة الوراثة او وكلائهم على المقيّد بدفاتر بيت المال حسب املاً من كانوا حاضرين يوم وفاة التوفي فتى

ميجات خارج عن الديار المصرية او بعضهم حاضر  
وبعضهم غائب وبهم قصر وبالحق ويكون المتوفي  
حال حياته وتفوز تصرفاته اقام وصياً مختاراً من  
قبله على خلفائه وورثته على انه اذا توفى فالوصي  
المختار يستلم متروكاته ويسلمها الى ورثته وتكون  
تلك الوصية بموجب وثيقة مدمرغة بشهادة شهود  
مسلمين احرار او تكون بدون وثيقة وقط بشهادة  
شهود مسلمين احرار فبعد تقديم العرض اللازم  
من الوصي تحال دعواه على الشرع الشريف وبعد  
اثبات وصايته وصدور الاعلام الشرعي فاذا كان الوصي  
المختار ليس من القيمين بالديار المصرية فن بعد اخذ  
الضمانة عليه يؤخذ ايضاً الاشهاد الشرعي اللازم  
والسند المقتضي وبصير الصرف والاخراج واذا كان  
الوصي من القيمين بالديار المصرية فيكتفي باخذ  
الضمانة والسند اللازم منه (م) ١٦ اذا توفى احد  
بالديار المصرية ويكون من الاغراب وتكون  
ورثته بعضهم حاضر وبعضهم غائب او جميعهم  
غائبين ولم يكن له وصي مختار فيصير بيع التركة واذا  
تقدم اعراض من الوارث الحاضر الغير المقيم بالمحروسة  
وطلب نصيبه في التركة فن بعد ثبوت وراثته بالحكمة  
وحضور دفتر القسام الشرعي تؤخذ الضمانة والاشهاد  
الشرعي والسندات اللازمة ويصرف حقه واما حق  
الغائب فيحفظ امانته في بيت المال حين حضوره او  
حضور وكيل عنه بموجب حجة من يملكه  
وبحضور ايمهم وتقدم عرض بطلب التركة تحال  
دعواه على الشريعة ليجري مقتضي بها ومن بعد  
الثبوت وحضور الاعلام الشرعي يصرف له حقه من  
بعد اخذ السندات اللازمة واما الذي يتوفى من  
اهالي المحروسة ويكون له ورثة غائبين وفي حال  
حياته ينصب وصياً مختاراً من قبله على خلفائه وورثته  
ويكون الوصي مقيماً بالمحروسة والوصاية تكون  
بوثيقة او تكون بدون وثيقة كما ذكر اعلاه فن بعد  
تقديم العرض من الوصي والثبوت وحضور دفتر

القسام من الحكمة او الاعلام الشرعي الذي يتضمن  
الافراج تؤخذ الضمانة والسندات اللازمة وبصير  
الصرف والاخراج الوصي (م) ١٧ ان من توفي  
ويكون له ورثة بلغ وقصر وبعضهم غائب وينصب  
وصي على القاصر من قبل الحاكم الشرعي بعد وفاة  
المتوفي ومن بعد تنصيبه وصياً بالوجه الشرعي وصدور  
دفتر القسام واخذ الضمانة والسندات اللازمة  
يصرف حق القاصر الوصي. للمصوب من قبل الحاكم  
الشرعي (م) ١٨ اذا كان احد يدعي الوصية على  
تركة فان كانت الوصية بثلك المال فن بعد الثبوت  
شرعاً وصدور دفتر القسام الشرعي واخذ الضمانة  
والسندات اللازمة يعتبر صرف المبلغ عملة صاغ وان  
كانت الوصية بقدر معلوم فان ثبت عملة صاغ  
يصرف حسب ما ثبتت والا فالمبلغ المثبوت يستبعد  
منه الثلث ويعرف الباقي عملة صاغ حيث الاحول  
الشرعية تقضي بذلك ويكون صرف هذا وهذا من  
بعد اخذ الضمانة والسندات اللازمة (م) ١٩ اذا  
صار ضبط تركة اي شخص توفي بنه على غياب  
بعض ورثته او غيابهم جميعاً وفي انشاء ضبط التركة  
ادعى بعض الاهالي او غيرهم بدين على المتوفي  
وقبل بيع التركة حضر الورثة الغيباب وقدموا  
عروضات يتمسكون الافراج لم عن التركة صنف  
عين فنحدها يصير استعصار المدائين وبمواجهتهم  
مع الورثة وافهامهم ما بنوا عنهم لمدائين فان  
كان الورثة جميعهم بالغين وصدوا على الدين  
وتهدوا بسداده بدون ثبوت شرعي وارباب الدين  
يسترضون بذلك فلا تباع التركة بل من بعد  
ثبوت وراثته الورثة وحضور الاعلام الشرعي واخذ الضمانة  
والسندات اللازمة يفرج لم عنها واما اذا كاتب  
الورثة لا يصدقون على دين بعض المدائين الا  
بعد الثبوت الشرعي والمدائين بلا حظون علم  
الراحة في السداد من الورثة بعد الافراج لم عن  
التركة ويظهر لم ذلك قبل الافراج عنها ويحضرها

يتشكروا الى بيت المال ويتحقق ذلك به فلا يتابع التركة  
انما يعطى للديانة ميماد ستة شهور في ثبوت دينهم  
واذا مضى الميماد ولم يثبتوا فيخرج عن التركة للورثة  
واما اذا كان الورثة بهم فامروا بالغ فلا يعتبر تصديقهم  
على القاصر بل اذا كان الورثة البالغ يعمدون بسداد  
فالدين لا ربابها اذا اثبتوها بمد الانفراج عن التركة  
والمدانون يعمدون ذلك التعهد ويسترضون باخذ  
دينهم من طرف الورثة البالغين والوصي على القاصر  
بعد الانفراج عن التركة فلا بأس من الاجراء  
واعطائها صنف عين لمستهئتها كاسبق الايضاح  
واذا كان موجوداً ضمن التركة اشياء يمشى عليها  
كالنصف تباع والذي لم يمشى عليه التلف يصير ابقاؤه  
بدون مبيع تحت الانفراج عنه كما سبق واما اذا  
كان رب الدين يثبت دينه بموجب الاعلام ولم  
يرض بتسليم التركة للورثة فحين ذلك يجبر الوارث  
اما انه يسدد الذي في طرفه قبل تسليم التركة والا  
فيباع من التركة بقدر الدين واذا كان للتوفي عقار  
متعدد وليس له متروكات خلاف العقار بقي بالدين  
فيباع من العقار بقدر الدين اذا لم يحصل التسديد  
من الورثة كما سبق الذكر واما اذا كان مختلفاً عن  
البيت عقار واحد فيباع نظراً للدين ولو وجد ثمنه  
تريادة يتسدد منه الدين والباقي يعطى للورثة حسب  
الاصول (م) ٢٠ اذا كان احد يدمي على اي تركة  
يدين او عين من اعيان التركة والورثة لهذه التركة  
بلغ جميعهم وثبوت وراثتهم شرعاً وضبط التركة  
كان مبنياً على غياب بعضهم والورثة جميعهم او  
وكلاؤهم الشرعيون يصدقون على ذلك الدين او  
الدين انه حق مدعيه فلا بأس من صرف الدين او  
الانفراج عن الدين لمدعيه بمقتضى ذلك التصديق من  
بعد اخذ الضمانة والسندات اللازمين حيث التركة  
آيلة لم واما اذا كان الورثة بهم قصر فلا يصرف  
شيء او يفرج عن شيء الا من بعد الثبوت الشرعي  
ومتى صار الثبوت تؤخذ الضمانة والسندات اللازمين

و يصير الصرف او الانفراج (م) ٢١ ان التركات  
المضافة لجانب الدين لا تتحول على الشريعة  
الا من بعد تحقيق اسباب السكنة وعدم المطالبة  
ومن بعد استيفاء التحقيق يمرض الى العموم وعلى  
حسب الاذن الذي يصدر يجري العمل بموجبه  
(م) ٢٢ عند صرف مبلغ اي تركة كانت من  
خزينة بيت المال او الانفراج عن اي تركة سواء  
كانت يخزن بيت المال او ببجبة اخرى مثل اما كن  
المتوفين فمن بعد استيفاء الثبوت واخذ السندات  
اللازمة وتحرير الاذن المنتضي فيكون الصرف  
او الانفراج لارباب الموارث او وكلائهم او وصيائهم  
الشرعيين على يد احد معاوني بيت المال ويجري  
التأشير منه على الاوراق بذلك كالجارى (م) ٢٣  
ان العقار والعقارات التي تضبط ببيت المال سواء  
كانت من الاموال الضامة او حق اناس غائبين  
فحين اخبار بيت المال عن ذلك يصير التحقيق مع  
الخبر عن يد امين بيت المال او الوكيل بالذمة التامة  
ومتى انقضى ان ذلك خال عن الاصحاب او اصحابه  
غائبين ووضع الواضع يده عليه بغير وجه حق حسب  
شهادة من يكون لم دراية بذلك فيضبط والذي يوجد  
منه من الاموال الضامة فمن بعد اشهاره بالمزاد  
واقطاع الامل من وجود راغب والشرح من ريس  
الدلائل على قائمة المزاد بعدم وجود راغب خلاف الراسي  
عليه المزاد وعقابه معرفة مهندس الشريعة واعادة  
المناداة عليه بالغلط الذي هو فيه عن يد معاون  
بيت المال وشيخ الدلائل والمهندس ايضاً والاستئذان  
عنه من العموم فيجري مبيعه طبق المنشور الصادر  
ببيع املاك الميري واما الذي يكون اصحابه غائبين  
ويحضرون ويدعون به فمن بعد التحقيق المنتضي  
معه او مع وكلائهم الشرعيين والثبوت شرعاً  
والخبرة مع العموم واخذ الضمانة والسندات اللازمة  
يصير الانفراج لم عنه واما الخلف عن متوفيت ولم  
ورثة ولضرورة دين على التركة او بوجبة الورثة



استلزم الحال الى بيع ذلك فان كان بمصر وشواحيها  
فيصير اشهاره بالزاد والاجراء فيه كما سلف ايضاحه  
وعند الرسيان واسقاسح الورثة المستحقين او وكلاتهم  
الشريعين او الاوصياء الشرعيين فمن دون استئذان  
يصير توقيع المايعة عن يد كاتب الشريعة لمن  
رسم عليه الزاد من بعد توريد الثمن حيث ان  
المستحقين حاضرون والمبايعة منهم والصرف عائد  
لم اذا لم يكن على المتوفي دين واما الذي بالمديريات  
ولمحافظة فمن بعد الخطاطبة مع الجهة الكائن  
بها ذلك واشهاره بالزاد هناك وقطع الامل من  
وجود راقب ترد قائمة الزاد الى بيت المال لاجل  
اعادة اشهاره بالزاد بالمخروسة لربما يوجد من يرغب  
سواء كان من الورثة او خلاطهم ومتى رسي الزاد  
بزيادة عن الراسي به بالمديرية او بالمحافظة يتحرر  
عن الزيادة للجهة الكائن بها ذلك لاجل المخبرة  
مع الزايد وباتهاء الزاد على احد الزايدين واخذ  
الساح على وجه ما تقدم يصير توقيع المايعة يجعل  
الواقعة الكائن بها القار او الابدانية بدون استئذان  
اذا كان الورثة او وكلادهم حاضرين كما تقدم واما  
القارات او الابدانيات التي تكون آلت الى بيت  
المال او من الاموال الضامة او تعلق وارث غائب  
غير معلوم او مفقود ويراد بيع عقار الغائب النير معلوم  
او مفقود لفرضه شرعية قبل البيع يستأذن عنه  
من المصوم وساعدا ذلك ببيع بمعرفة بيت المال (م) ٢٤  
ان الذين يتوفون ويلزم الحال لضبط تركاتهم  
بيت المال بوجه يؤدي الى الضبط ويتوجه مندوب  
بيت المال ولم يجدوا ضمن التروك تقودا لاجلهم  
والتكئين ولا يكون لهم اوصيا فلاجل تشييل  
الجزء فنندوب بيت المال مرخص له ان  
ياذن رئيس الخاتونية الذي بمجة المتوفي او من  
يكون معتمدا من الحاضرين بصرف مبلغ معلوم  
بحسب مقام المتوفي ومقام تركته وبعد الصرف  
من يد من يؤذن سواء كان الخاتوني او خلاطه

وحضور سند تمعة ببيان مفردات ما صرف بقدر  
المبلغ الذي اذن به ويكون عليه شهادة شهود  
مسلمين احرار ويوخد على السند شرح بالتصديق  
من الذي اذن فيجري صرف المبلغ من التركة  
من دون ثبوت شرعي ولا ضمانه (م) ٢٥ اذا توفي  
شخص ويكون مديونا لادري على حسب الاخبار  
وبهذا الداعي يضبط تركته بيت المال وبعد  
ضبطها ترد الافادات الى الصلحة من جهات الميري  
بطلب مبالغ من التركة نظير مطلوب الجهات  
المذكورة ويكون الورثة جميعهم موجودين او بعضهم  
حاضرا وبعضهم غائبا فيصير احضارهم او احضار  
الحاضر منهم ويصير الاستيواب عن المطلوب من  
المتوفي فاذا حصلت الاجابة بالسداد فيصير السداد  
للجهة المطالبة واذا اوضح الورثة ما ينفي طلب المبلغ  
من مورثهم بدلائل قوية فيصير توفيق السداد  
حين انتاع الورثة كذا اذا كان بعد الضبط ترد  
افادات الى بيت المال من محل الطلب بان  
الورثة تمهدوا لجهة الطلب بمطلوبها وان بيت المال  
صار ليس له مدخل فلا يسدد شيء من التركة  
واما اذا ابدوا اعتذارا غير مقبولة ولم تحضر  
افادات بالتعهد كما ذكر فلا ينظر لاعذارهم ويصير  
السداد لمحل الطلب واذا كان الورثة جميعهم  
غائبين فيصير توفيق السداد على حضورهم واخذ  
التصديق اللازم منهم واما اذا كان بعضهم حاضرا  
فيكتفي بتصديقه واما اذا كان ضبط التركة  
بناء على وجود دين للميري فقط ولم يكن للتركة  
وارث غائب والورثة جميعهم حاضرون ويتمهدون  
لجهة الطلب بالسداد وترد افادات من محل  
الطلب بعدم مدخل بيت المال كما ذكر فيفرج  
من التركة لاربابها من بعد تحقيق ورائتهم سياسة  
بدون ثبوت شرعي واذا كان الورثة لا يمكنهم  
حضور افادات من محل الطلب ويغيبون اخشي  
من التركة ليمه بمقرضهم وسداد دين الميرسي

والباقي من التركة ياتي بدون تسليم لحين السداد ويتلاحظ بالصلحة ان الباقي ياتي بالدين فيسلم لهم ومتى سدّدوا الدين واحضروا افادة من محل الطلب فيخرج لهم عن باقي التركة واذا كانت التركة لها وارث غالب فيجري في حقها الاصول المتبعة كالمقصود بالمواد التي تقدمت في حق من يتوفى وله وارث غائب (م) ٢٦ اذا توفي اسمه شخص ولضرورة كثرة ديوونه الى جهة الميري والاهالي وعن صحتها بيت المال وصندوق الائتام فسيطرتكرته بيت المال وتقسّم قسمة غريما على كفة الديانة ميري واهالي وبيت المال وصندوق الائتام حيث الديون كلها واحدة وهذا ماعدا الذي يكون بيده رهن لانه يستولي دينه من ثمن الرهن واذا تنص شيء يخاصص بالباقي مع باقي الديانة (م) ٢٧ ان التركة التي يدعى عليها بديون من اناس متعددين وبعضهم يثبت دينه شرعا او بتماس تجار وبعضهم تمضي عليه سنة شهر من بعد المحضور الى التسليم ولم يثبت بأي وجه من الوجوه والورثة لهذه التركة يتشكون ويتهمون صرف قيمة الدين الذي ماسار ثبوته فيساعدون في ذلك ولا يرمون صرف ذلك اليهم على الثبوت بعد ان يمضي سنة شهر حيث ان الصرف للورثة او الاوصياء هو يقتضى ضمانته ووافق لما افترى به علماء الاحكام كالقرار الصادر الى بيت المال من المجلس (م) ٢٨ اذا كانت التركة مستغرقة في الديون ولا يؤول للورثة سراء كانوا بالغين او قاصرين شيء منها وبعض المدايين يثبتون ديونهم ويضهم لم يثبت والذي لم يثبت من المعلوم انه اذا عجز عن ثبوت مطلوبه يرد الباقي للمدايين عدم استيفائهم اصل مطلوبهم فاذا كان المدايون الذين اثبتوا مطلوبهم يكون ديونهم التي اثبتوها تقدر مجموع التركة وزيدة يصدون على دين الذي لم يثبت بأنه حقّه ويصرف اليه فلا بأس

من صرفه اليه يقتضى تصديقهم بدون ثبوت شرعي بعد اخذ الضمانة والسندات اللازمة بشرط ان يكون التصديق من جميع المدايين الذين يثبتون ديونهم مادام لم يكن عائدا الى الورثة شيء من الدين الذي ثبت بواسطه ان التركة مستغرقة بالديون (م) ٢٩ ان دعاوي الاوروباويين والايروانية يطالبهم من تركات تكون محصورة بيت المال تحال على مجلس تجار واذا كانت المجلس المذكور يرد القضية لما لاحظته فيها بانها ليست مادة تجاربة عن الظاهر له في عدم السماع بالمجلس فيمرض الى العموم ويقتضى الافادة التي تصدر بميري العمل ان كان بالاخالة على الشريعة او بالرد على المجلس المذكور وكذا اذا كان احد من الاوروباويين الحايات او الرعايا او الايرانية السابق الايضاح عنهم يرغب الثبوت بالاصول الشرعية فلا مانع من احالته على الشريعة كرهية ومن بعد الثبوت باحدى الجهتين واخذ الضمانة والسندات اللازمة بصرف مطلوب المطالب (م) ٣٠ انه في بعض الاوقات تصدر افادات من حضرات العتبة القاميات بالانعام بما يؤول لهم من تركات مورثيهم الى المذكورين فنزل ذلك لا يؤخذ به ضمانته على المسم عليهم لداعي انه اذا كان بصرف الى العتبة ما يؤول اليهم لا يؤخذ به ضمانات كالجاري في بعض المسم به المذكورين في حصص حضراتهم من تركات مورثيهم (م) ٣١ ان بيت المال يضبط بعض تركات جزئية سواء كانت نقدية او صنف عين تبلغ قيمتها عشرة قروش واكثر واقل وارباب مثل هذه التركات يحصل لهم مشقة من توجيههم الى المحكمة واخراج اعلانات شرعية واستثانات ويكلفون بمصاريف من ثمن اعلانات وضمانات وسندات للاستلام فلاجل منع هذه المشقة وراحة العباد ووقايتهم من تلك المصاريف فان التركات التي تبلغ قيمتها لثلاثةماية

قرش من نقدية او صنف عين يصير ثبوتها لاربابها على يد امين الصلحة او الوكيل بشهادة الشهود الذين يعلمون حقيقة المتوفي وورثته بدون احالة على الشريعة ولا استئذان عن المتنفي الاخراج عنه صنف عين مادام شيئاً جزئياً ويتحقق كسحقه انما تؤخذ عليهم الضمانة والسندات اللازمة (م) ٣٢ ان الذين يتوفون ويكونون من رعايا او حمايات الدول الاجنبية المتحالفة والايرائلية ثم المغاربة والارمن والروم من حمايا ورعايا والمباط مولا لا يصير ضبط متروكانهم بيت المال كما هو جار الا اذا كانت يضر عند الضبط مخاطبات من دواوين الحكومة بايضاح الموجب للضبط فبوجه يصير ضبط تركته من يرد عنه المخاطبة واجراء المتنفي لها حسب المخاطبات التي تفسر للصحة (م) ٣٣ اذا توفي احدنا كان من كان عن ورثة حاضرين وغائبين لو يكون بينهم قاصر او حمل مستكن او يكون عن وارث نوبت المال معاً او من بيت المال خاصة ويكون عن ضمن مخلفاته اهادية بها وراثي ومعات وغلل وغلل ضرورة الوارث التائب او لوجود القاصر او الحمل المستكن او لادخال بيت المال في الميراث يصير بيع للمواشي والمعات والغلل واما الاطيان فتعطي بالايجار بحيث ان ذلك هو بجهات المديرات بيت المال من خصي له ان يخاطب للديرية بالنصرح عن المتنفي غيبة من ذلك يعرفها بدون مخافة بيت المال حيث ان الديرية ممتدة ويرى الحاضر ما لا يراه التائب ومن بعد اقام البيع يرسل ثمن ما يباع نقدية الى بيت المال بالافادة الواضحة ببيان اثنين والصنف (م) ٣٤ اذا توفي احد من الدوات وبواسطة جماعة تركته لا يترك غيرها في مدة قوية وفي اثناء ذلك يلزم الى ورثته غلال او قعود من مخلفاته او خلافها من المال كولات لزوم المؤنة والمعروف القروي فلاجل راحتهم يعطى لهم ما يلزم حسباً يتراي بالسندات اللازمة من دون ضمانة اذا كان الورثة من الدوات

المشهورين واذا كانوا ليسوا من الدوات المشهورين فيكون الصرف بالضمانة والسندات اللازمة وعندئذ هو التركة واثبات ورثتهم وصودور دفتر النعام الشرعي ومعرفة مقداراً تحفظهم فيؤخذ ضمانة بكامل الاستحقاق بما فيه الذي وصلهم قبل لتمام الحصر من الذين لم تؤخذ عليهم ضمانات بما سبق مره واما الذين اخذ عليهم ضمانات بما سبق صرفه لم فالضمانات التي تؤخذ منهم تكون على قدر الباقي المتنفي صرفه لم واما ما يوجد بكليات التوفي من دعووات وخلافه من انواع المالكولات فلا يصير الختم عليه من قبل بيت المال (م) ٣٥ اذا توفي اي شخص كان ويكون له شركاء مع بعض التجار او خلائم او ديون على اناس فاذا كان في اثناء محاسبة الشركاء او المديونين لاجل تحصيل ما يظهر طرفهم وضمنه على التركة المحصورة بيت المال يتضح ان بعض الشركاء او المديونين ايضاً لم يدرهم طرف المتوفي ويتضمن خصم ما لم بما عليهم ويتضح لدى بيت المال ان مطلوبهم اكثر مما عليهم فلا مانع من احالة مطلوبهم على الشريعة وتوقيف تحصيل ما هو طرفهم لمن ثبوت مطلوبهم ومنى اثبتوا مطلوبهم واحضروا الاعلام الشرعي يخضع ما عليهم ما لم ويصرف لم الباقي من بعد اخذ الضمانة والسندات اللازمة واما اذا كان ما عليهم اكثر مما لم فيصير تحصيل الزيادة وبعد ذلك يجري احالة ثبوت مطلوبهم على الشريعة وبعد الثبوت يجري اللازم في الخصم حسب ما ذكر وان لم يثبت ما يدعيه في مسافة ستة شهور فيحصل منه الباقي طرفه (م) ٣٦ حيث انه مرصص الى مصلحة بيت المال بصرف مبالغ لغاية خمسة آلاف قرش يقتضي افادة من المالية ٤٠ وما زاد من ذلك جار الاستدلال عنه وجار الاستدلال ايضاً عن التركبات التي تقيت لاربابها صنف عين ومتنفي الاخراج لم عنها فيترك ايضاً عدم الاستدلال في الصرف والاخراج عن الاتي التي تمت لمخاطبة صنف عين اذا كنت لا تبلغ فيها زيادة عن خمسة آلاف قرش طرأاً

وإد عن ذلك فلا يصرف. ولا يفرج عنه إلا بعد الاستئذان والصرف والإفراج يكون من بعد أخذ الضمانات والسندات القوية (م) ٢٧ أنه قد يوجد بعض متوفين. ولهم استحقاقات متناهية لثمة أيام حياتهم بالمالية أو بالروزنامية أو بجهة من الجهات المورية ومن هذا لازم من ضمه على التركة وصرفه لأربابه فمن الآن وصاعداً ذلك الاستحقاق يرد نقدياً إلى بيت المال ولا يتصور به رجوع طلب وكذلك ما يوجد بالمديرية أو الخانات أنه مستحق الإرسال إلى بيت المال من عوائد وخلافه يرسل نقدياً إلى بيت المال ولا يتصور به رجوع طلب (م) ٢٨ أنه عند ضبط الشركات يوجد بعضها سندات وأوراق وخلافها تمثل هذه الأوراق من القروض فروعاً أولاً فلولاً لإجل معرفة ما فيها وإذا وجدت أوراق أو سندات يدينون للبنوك على مذكورين أو خلاف ذلك فحالاً يجري مقضاه في وقتها أولى من إتمامها بدون فروع ومرار الأيام عليها ودشها وثلاً فالورق الذي يوجد بالشركات المضمرة ما دام أنه جزئي يصور فروعاً بعد بيع التركة بحضور من يكون حاضراً من الورقة أو من يقتضي حضوره بحسب اقتضاء الصيغة ويتصور بها المحافظة اللازمة باختام من يكون القرض على يده ويصور بإسليم السندات والأوراق مع المحافظة إلى كاتب الزمامات لأجل التخصيل مقتضاهم وكاتب الزمامات يوضح بدقته الأصول عن استلام ذلك والشركات المحسبة التي يوجد بها أوراق وخامات محسبة مثل شركات ذوات أو فهارق فلولاً تخفف أوراقهم للمصلحة مدفوعاً عليها من بلزم ويصورها فلولاً قرائن ثروم. ترتيب كتاب. لذلك فيترتب كتاب ظهورات مباحة على التركة بحسب ما يليق لإجل فروع أوراقها ويحصر حواظ بها وهو حساباتها فإجراء مقتضاهم كالحجاري في أصلها وبعد القرض والمور والسوية يصور زمت أكتاب المذكورين (م) ٢٩ الدلالات الحجري استقظاً للدلائل على الجوهريات والأعيان والللال والأصناف والكتب والمواشي والمعار والمراكب التي تباع من شركات من يتوفون فدلالة الجوهريات والذهب والنفقة مدفوعة ويدون دفعة يورث على المائة قرش قرش واجب يستطاع من ذلك إلى المالي الثلث والدلائل

ال دلائل ودلالة الأعيان والللال والأصناف. يورث على المائة قرش قرش وأربعة فضة يستطاع من ذلك إلى المالي ثمانية وعشرون فضة وألأبقي إلى الدلائل ودلالة الكتب والمواشي يورث على المائة قرش قرش واحد وعشرون فضة يستطاع من ذلك الثلث إلى المالي وألأبقي إلى الدلائل ودلالة المعار والمراكب على المائة قرش قرشان وعشرون فضة يورث ميرى الدلالة من ذلك عشرون فضة إلى الدلائل. وألأبقي للميرى وحسب أن الحجري في ذلك لا يكون على تسق واحد فالأولى ما دام أن دلاله الجوهريات والأعيان والأصناف والكتب والمواشي ليست يجب التزاماً فيحصر دلاله ذلك على كل مائة قرش خمسة وعشرون فضة للدلائل ولا يعطى للدلائل من الدلالة شيء حيث أنه يأخذ رسماً على دفتر قسام التركة وبخمس عشرة فضة تفصل لجانب التركة وأما المراكب والمعار فمن حيث أنها ميرى تفصل على ما هي عليه حسب الحجري على كل مائة قرش قرشان وعشرون فضة الخمس للدلائل. وألأبقي للميرى (م) ٤٠ إذا توفي أحد بالمديرية ويكون له ورثة غائبون ورثة حاضرون أو ورثة غائبون أو من بيت المال وورثته معاً أو من بيت المال خاصة أي مدبوتاً لمجة الميرى فبمعرفة المديرية يجري ضبط تركة الخوفاً ويجمعها لإجراء الأصول الشرعية فيها من ثبوت ديون ووزارة ووصاية وغيرها ويكون المدير أئى الزكول أو مأمور الإدارة نرخصاً له بثبوت الديون والوراثة في وجهه أو وكيله أو مأمور الإدارة وبعد سداد الديون ويصرف حصه الميراث الموجود بالمديرية إليه بعد أخذ الضمانات والسندات القوية أن كان له وارث فما يبقى بعد ذلك إن كان حصه وارث غائب أو أياً إلى بيت المال فيرسل ثدي من المديرية إليه خزينة بيت المال يقتضي دفتر قسام مجعوي أصول وخصوم التركة بالبيان الصافي لإجراء مقتضاه. حسب الأصول (م) ٤١ إذا توفي أحد وصار ضبط ممتلكاته بيت المال ويوجد من فستين ممتلكاته أعيان أو مواشي أو خلافها من المتغلاته ويذهب بها أحد إليها موجهة إليه من قبل الخوفاً ومن ثمة لا يمكن شيئاً إلا على وجوبها بحسب الإشارة إليها وبمصر خصوصاً للجرمفة لحصول الثبوت بحسب

بمقتضى إفادة من المدير أو الوكيل قبض المال لا يكتفه بإعادة الثبوت الشرعي من محكة المحرسة لانه ما دابر سبق ثبوت ورائة الإرث أو المداين أو الوصي من يد قاضي من قضاة المديرية المأذونين بإعطاء الدعاوي الشرعية الماثلة لذلك أو المدير أو الوكيل أو مأمور الإدارة والصرف من بيت المال هو بالصفة القوية والسند اللازم ودفع التمام أو الاعلام الشرعي المجرى من طرف قضاة الولايات هو معتمد فيكفي بذلك ويصور الاجراء في الصرف بوجه من غرضه بيت المال بالصفة والسند من بعد ثبوت معلومتهم بالصحة بشهادة من يعرفهم سواء كان الذي يقبضهم أو خلافه لاجل رفع الشقة والراحة للمباد (م) ٤٤ من حيث ان الرسم التجاري حمزه وصرفه من التركات التجارية ضبطها بيت المال الى المظالم يصح على مجموع اتركه كل مائة قرش قرشاً و١٦٠ قضاة نظير مبيع التركة وتجريد دفتر تسامر بها سواء كانت التركة محصورة في ورقة غائبة أو ورائة حاضرين وغائبين أو ورائة بيت المال معاً أو بيت المال خاصة وعند ثبوت ورائة الورثة بالمحكمة يؤخذ منهم ايضاً رسم على المائة قرشان من برا برا نظير اخراج اعلام ومعا وملا بخلاف ذلك الدلالة التجارية حمزه المظالم من استحقاق دلائل التركات وما ان التجاري فهو زيادة مصاديب على ارباب التركات فالأرق من الآن فصاعداً ان التركات التي تخصر بيت المال فاذا كانت التركة من ورقة غائبة وورقة حاضرين أو عن وصي بخلاف أو من وصاية بالثلث أو بقدر معلوم فبدلاً عن كون التبوت يحصل بالمحكمة عن يد أحد كتابها ويحاج المال لإخراج اعلام شرعي ويصور فكيف الذين حمل الثبوت لهم بدفع رسم طوبى من طرفهم ومن بعد تجريد وصلوره الى بيت المال فالمأذون المدوب من طرف المظالم بيت المال يجر دفتر التمام على مقتضاه ويبقى في ذلك طرفة ايام على المستحقين وتكرار رسم طوبى فيستحق المال من اخراج اعلام الشرعي ودفع التمام الذي يصير تجريد بمعرفة المأذون المعين من طرف المظالم ولا يصير تجريد الا من بعد ثبوت ورائة الورثة الحاضرين ان الوصاية المذكورة بالدفع المذكور عن يد المأذون بالمحكمة ومن بعد تجريد

المحرسة في وجه بيت المال والإرث أو في وجه بيت المال فقط اذا لم يكن هناك ثبوت قبل هذا برخص بالمدير الجهة أو الوكيل أو مأموري الإدارات بمهمات المديرية ان يصير ثبوت ذلك في وجهه عن يد قاضي المديرية أو قضاة الإدارة متى ثبت شرعاً بحضور المدير أو للوكيل أو مأمور الإدارة ويصور في الاعلام الشرعي من القاضي تسلم من يصير ثبوتاً اليه من بعد اخذ الضمانة القوية والسند اللازم ويعطى الاشعار الى بيت المال (م) ٤٢ اذا كانت احد المتوفين الذين يصير ضبط متروكاتهم غيبات المال لضرورة غياب الإرث ويكون لهم حقار أو احيان بمهمة المديرية ومستلزم احوال الى معها برغبة الورثة الحاضرين ووكيل الغائب ويكون للوكيل من الغائب في وقوع المباشرة أمين بيت المال مثل التوكيل الصادر لأمين بيت المال من سعادة الهنديا ولي التعم الهندوي الاعظم الأكرم وكالة متوفية في بيع المخصص الآلهة لسعادته من املاك وإطيان المتق فورش الى المديرين والحفاظين أو وكلائهم بوقوع المباشرة في المحصة المذكورة بالتوكيل عن سعادة الهنديا ولي التعم حسب ما تصر لهم من بيت المال وإما اذا كان من بيت المال أو من وارث حاضر وبيت المال فورش لهم ايضاً بوقوع المباشرة فيما يخص بيت المال بالتوكيل عنه ويكون المديرون أو الحفاظون أو الوكلاء عنهم مرصون في بيع الدعاوي التي تخص سعادة الهنديا ولي التعم في خصوص الورثة التي تحول لسعادته من متفاته أو من حتى يتحصنوا الهنديا الكبير (م) ٤٣ قد يوجد ان بعض تركات تضبط بالمديرية ويكون للوفى تركة ايضاً بيت مال المحرسة وان بعض الورثة أو بعض المداين يكونون موجودين بالمديرية ويشئون قوربهم أو دينهم في وجه الإرث المتأخر البالغ أو وصي القاضي من يد قاضي المديرية بحضور صفرة المدير أو الوكيل تطبق المأمور السابق لمن من الداعية الى الجهات وعلى مقتضى الثبوت يجري صرف الذين وتصيب الإرث من مبلغ التركة المخصصة هناك ويوزل باقي مبلغ التركة الى بيت المال ومعه دفتر تمام يتم قاضي المديرية وإفادته من المدير والإرث أو الوصي أو المداين الذي في المديرية يحضر بطلب سعة من المأمور بيت المال

فالرسم الذي يعطى يكون على ما يصدر ثبوته وبحكمه  
بصرفه لحقه بالدقتر المذكور باعتبار كل مائة قرش  
قرشان و١٦ فضة وإذا كان من ضمن الدقتر وارث  
غائب فيالنظر لكون التركة سميها مباحة بمئة المنلا  
الموجود فيصرف له على حصة الغائب المينة بالدقتر  
نصف رسم حيث يتفق انه لم يحضر في مده وعند  
حضوره او حضور وكيل عنه فمن يثبت وراثته  
بالحكمة وإخراج اعلام شرعي بمصنفه يصرف الى  
الحكمة نصف الرسم الثاني وإذا كانت التركة من  
ورثة غائبين وليس منهم احد حاضراً ولا يمكن تحرير  
دقتر قسام الا من بعد حضور الورثة او اقدم ان  
وكيل عنهم ويمكن ان الحضور لا يكون في مدة  
المنلا البهاعة التركة عن يد البأدون والنجندار  
المعينين من طرفه فيصرف له على مجموعها نصف  
رسم فقط ويحضر الورثة او اقدم او وكيل عنهم  
سواء كان يحضرون مده او مدة خلاه فمن بعد  
ثبوت الورثة وتحرير دقتر القسام يعطى نصف رسم  
على نقد الحكمة التي يصدر ثبوها وحصة الغائب لا  
يدفع عليها شيء ما لم يحضر هو او وكيل عنه ويثبت  
وراثته بالحكمة ويحضر بها الاعلام الشرعي وتحريره  
وحضوره المصلحة يصرف نصف الرسم الباقي على  
نقد حصة الورثة بالاعلام وإذا كانت التركة  
عن بيت المال خاصة فيعطى له رسم كامل عن الماتة  
قرش قرشان و١٦ فضة من دون ان يتقرر دقتر  
قسام ما دام الوارث بيت المال خاصة وبيان التركة  
مطلوب بالمصلحة ويطلبها بعد البصايف عائد اضافته  
لجانب الدينوان ككجاري وإنما اذا كان فيها به يظهر  
وارث يدي الورثة للتركة المذكورة فمن بعد  
ثبوت الورثة وإخراج اعلام شرعي بالثبوت يدفع  
من طرفه الى الحكمة نصف رسم وهذا الملحوظ اذا  
كان ظهور البدعي ليس في مدة المنلا الذي صار  
حضر التركة فيها وصرف له رسم عليها كامل وعلى  
أي الحالات هذا الباب الذي يقع فيه اثنتا عشرة  
كان في مدة الحاضر او الخلف يجري فيه ما ذكر  
وإذا ظهر الوارث في أثناء الحضر وقبل صرف الرسم  
فيحامل بمناقلة التركات التي لها ورثة وإذا كانت  
الموتى عن وارث وبيت المال فلذا كان الوارث  
حاضراً فيمد حبر التركة ويصحب وتحرير دقتر قسام

بثبوت وزاثة الوارث وبيان التركة والمحصص يعطى  
رسم كامل وإذا كان الوارث المشترك مع بيت المال  
غائباً فيصرف رسم حصة بيت المال ونصف رسم  
على حصة الغائب وعند حضوره وثبوت وراثته  
بالحكمة وتحرير دقتر قسام يصرف نصف الرسم الباقي  
على حصة الوارث المذكور والتركات التي يفرج  
عنها نصف عين للورثة او الاوصياء او الاشياء  
التي يدعي بها المذكورون على تركات او عقار  
تملك او هبة او هبات او امانات وحيث ان هذه  
لازم ثبوها وإخراج اعلامات شرعية بها فالرسم  
الذي يدفع من طرفه للحكمة كل مائة قرش قرشان  
من غير زيادة وعلى هذا فالرسم الذي يعطى للحكمة  
من بيت المال او من طرف الورثة يكون على  
المبلغ المتقضي صرفه والاشياء اللازم الافراج عنها ما  
خلا ان كان ضمن التركة عقار او اعيادات لا  
يعطى عليها رسم بما ان هذه يلزم لها فيما بعد تحرير  
ابولات عند طلب الورثة او خلافهم ودفع رسم  
من طرفهم على تحريرها عند طلب الورثة او خلافهم  
لتحريرها وإما التركات المديونية فينظر الى مقدار  
الدين الذي يظهر عليها تحت الثبوت والباقي بعد  
مبلغ الدين الذي هو استحقاق الورثة ومن بعد ثبوت  
وراثته الورثة وتحرير دقتر القسام ويوضح بالدقتر  
مبلغ الدين الباقي من التركة تحت الثبوت للديانة  
وحصة الورثة بالحاضرين وحضور الدقتر بيت المال  
مستوفياً بالبيان يعطى للمنلا نصف رسم على مبلغ  
الدين المنيه تحت الثبوت ورسم كامل على حصة  
الورثة المتبوتة بالدقتر المذكور وعند ثبوت دين  
الدين بالحكمة ففي ظهور الاعلام الشرعي الذي يتحرر  
بالثبوت يدفع من طرفهم نصف رسم وإذا عكس  
التركة مستفزة بالدين فيعطى للمنلا على مجموعها  
نصف رسم والنصف الآخر يعطى من طرف الديانة  
بعد الثبوت وتحرير الاعلام الشرعية إنما نصف  
الرسم الذي يدفع من طرف الديانة يكون على قدر  
ما يخص مبلغ دين الدين بواقع القسمة باحبار كل  
مئة قرش قرش واحد و١٦ فضة اما حوائد بيت المال  
فإنها تؤخذ على مجموع التركة كل مائة قرش  
قرشان ككجاري وأن التركات التي ترد من الدين ياتح

إذا كان استقطع عليها عوائد هناك في محل المحصر فلا يؤخذ عليها عوائد بيت المال وإيضاً تلك الدلالة التي جاز صرفه من حق الدلائل إلى المال فلا يصح استقطاعه كما توضح بمادة ٢٩

(اللائحة) من حيث أنه قد ورد المجلس أفادة الداخلية رقم ١٦ ذاسة ٧٥ نزع ١٤ ومما لاحظته ضرورة من بيت مال المحروسة ١٢ ورقة تنقل على عتبة مصلحة بيت المال في خصوص التركات وما يجري فيها تحتوي على ٤٢ مادة مستقربة من اللوائح والأوامر السابق صورها من سنة ٥٢ إلى الآن مع ما تراءى استقطابه بالمصلحة وشيراً بالأفادة المذكورة من رؤية ذلك بالمجلس بحضور حضرة أمين

بيت المال وما يستقر عليه رأي المجلس تمثل في اللائحة المذكورة وترسل للداخلية وملاً بما ورد بأفاده الداخلية قد صار ثلاثة اللائحة المذكورة بالمجلس حرفياً بحضور حضرة الأمين الموسى إلى وحضره العلامة السيد علي البلي مقي الأحكام وما تراءى فيها من المحر والاثبات والملازمة صار أجزاؤه وما استصوب أجزاؤه قد صار إضاحه بهذه اللائحة وقد اشتملت على ٤٤ مادة فقد صار تمييزها واتممت عليها ويجري تقديمها للداخلية لأجل النظر حتى إذا استصوب بها الاجراء بموجبها أن تراءى هناك محرو أو اثبات تجري حكمه على حسب ما يوافق ويصير استصوابه بقدر ملبس الأمر بالاختيار بمحل الاقتضاء في ١١ ذاسة ٧٦

« أمين بيت المال » « مقي الأحكام » « مقي المجلس » « وكيل المجلس » « رئيس مجلس مصر » ( وأضاحه عشر )

\* عن الذي تراءى ملارته بجمعية المحافظة بالمحروسة \*

\* عا استصوب علارته بالمادة الرابعة والأربعين \*

حيث ذكر بالمادة المذكورة أن المتوفين الذين يتوفون عن بيت المال خاصة ويصير ضبط متروكاتهم بيت المال يسلم عليها الرسم لحضر النلا بالكمال وإذا ظهر فيها بعد أحد يدي الرائة فمن بعد ثبوت روايته وإخراج الاعلام الشرعي بالثبوت يدفع لنصحة تصف رسم وهذا المحفوظ أن كان ظهور المدعي ليس في مدة النلا الذي صار حصر التركة في مدته ولم يتوضح عن التركة التي يظهر لها وارث في مدة النلا الذي استولى الرسم حله بعد ضبط التركة فالذي

استصوب أنه إذا كان المدعي الورثة يظهر في مدة النلا الذي استولى الرسم بالكمال على أصل التركة فيمد ثبوت الورثة وإخراج الاعلام الشرعي لا يدفع للنلا رسم من الارث المذكور بل يكفي بما دفع اجزاء من بيت المال من أصل التركة بالكمال (م) ٤٥ حيث أنه توضح سابقاً بالمواد الموصلة به اللائحة من التركات التي يكون عليها ديون أو بها امانات والمتوفين الذين يتوفون عن اوصياء مختارين وتلوح بها عن اخذ سندات وضمانات غرور على ارباب الامانات أو الدين أو الاوصياء وحيث أن اخذ ضمانات الغرور لا تكون المعاملة به في حق سائر الناس لأنه من المعلوم أن الضامن الغارم لا بد أن يكون أعلى درجة في الاقدار والاعتماد من المضمون وهذا لا يوافق اجراءه في حق حضرات الامراء العظام والنبات أكرام فائدي استصوب أن حضرات الامراء والنبات ما دام أنهم مشهورون بالاعتماد والافتداف فلا يطلب منهم ضمانات مثل سائر العالم بل يكفي باخذ السندات باعتماد حضراتهم على أنه إذا ظهر فيها بعد ورثة وثبت لهم حق فيها يكون صرف لمن تقدم ذكرهم فيصير تاديه حق الورثة من طرفهم على مقتضى تلك السندات

( \* قرار جمعية المحافظة \* )

لقد صدر للمحافظة أفادة من المية السية موزعة ١٥ را سنة ٧٧ نزع ٢٥ ومما هذه اللائحة التي جرى تنظيمها بمجلس مصر الملقى عن عتبة بيت مال المحروسة في خصوص التركات وما يجري فيها وكان سبق إرسالها منه لديوان الداخلية بأفادة موزعة ١١ جا سنة ٧٦ نزع ٨ للنظر فيها ولحاضنة لقوة تسلمت مع أوراقها بالمعية وأشير بالأفادة المار ذكرها أنه من حيث أن المصلحة المذكورة في بالتيعة إلى المحافظة فين الاقتضاء أن ينظر في تلك اللائحة بجمعية المحافظة وبعد تطبيق ما اشتملت عليه من المواد على ما في الأوراق التي معها إذا تراءى بها عمو أو اثبات بحسب ما يترأى في الضبط والاصلاح وتزويد المالية عما يلزم لذلك تناد المية بما ينتهي عليه الحال وملاً بما ذكر قد صار ثلاثة اللائحة المذكورة وما معها بالجمعية المنتقدة في يوم الأحد ٧ شعبان سنة ٧٧ وتراءى استصواب ما فيها المندرج بالاراية والأربعين مادة المظهر في

والذي تراه علاوة زيادة في عادة واحدة ومطروح  
فراى استصواب علاوة على المادة الرابعة والاربعين  
من اللائحة واقتضى الشرح عليها حتى من بعد مطالعتها  
بالمادة الستة اذ تراه استصواب ما تطرحه  
بعض الاخر باعادة الاجراء بمثل اقتضاها بملأه ما  
تراهي لزوم علاوة حسب ما هو موضح في ٢٠  
سنة ٧٧ «امين الديمقراطية» «ناظر استبيانات  
وحكمات» «رئيس مجلس نجاد» «أمين بيت المال»  
«مأمور الضبطية» «محافظ مصر»  
(\*) دخل لائحة بيت المال (\*)

الصادر عليها الامر العالي في ٢٩ ربيع ابر سنة ١٣٨٢  
هجري (م) ١ اذا توفي اجد عن وريثة حاضرين  
ففيهم قاصر لسوءه ونس من قبل المتوفي ولا ولي مال  
كآلاب والجد من قبل الاب وان علا فيصور الختم على  
التركة مؤقتا بجزء بيت المال والورثة الباقين  
الحاضرين وبعد انتهاء مدة التأم يصور استحضار  
اقارب المتوفي او جيرانه او ارباب معرفته او من  
كانوا يلدون به بيت المال وقصر المذاكرة معهم  
عن صلح تصديه وصيا على القاصر وفي استقر الحال  
على من يصلح وقبل ان يكون وصيا بقصر للبحكة  
باقامته وصيا وفي صدر الاعلام الشرعي بذلك يصور  
برفع الختم عن التركة بدون جرد ولا تأجيل  
(م) ٢ اذا توفي القاصر المتام طليو وصي وتكون  
وفاته من وريثة حاضرين وغائبن او فيهم قاصر ليس  
رقل وصي فليوصي الاصيل ان يوصل حق الورثة  
بالباقيين الحاضرين اليهم ويحفظ حق الغائب والقاصر  
لحين حضور الغائب وتصيب وصي على القاصر ولا دخل  
لبيت المال في ذلك (م) ٣ اذا توفي احد من  
طوالت قاصر مقام طليو وصي من قبل مورثه ويكون  
الوصي موجودا في وقت الوفاة وبرز سدا بختم  
المتوفي او يحيطه وطليو شهادة شهود او لم يبرز سدا  
لم وجبت شهود بحدود ولم تحصل شبهة فليقر في  
البيد ولا في شهادة الشهود فلا يصور التعرض من بيت  
المال للتركة وهكذا يكون العمل في حصة الغائب ما  
جام يكون هناك وصي مختار (م) ٤ اذا كان الوصي  
مختارا مدة السفر الشرعي ثلاثة ايام فليكتب فيصور  
الختم مؤقتا بجزء بيت المال والورثة الباقين  
الحاضرين لحين حضور الوصي او تكون تصيب

وصي عوفه لغيبه اذا دعت الحاجة الي ذلك هذا اذا  
كان في الورثة قاصر او غائب (م) ٥ اذا حصلت  
شبهة فليقر في سند الوصاية او في شهادة الشهود ان  
وجد من يدي الوصاية على فاضل او غائب ولم  
يبرز سدا ولا شهودا فيعرفه بيت المال والورثة  
الباقين الحاضرين يصور الختم على التركة مؤقتا لحين  
البيوت الشرعي (م) ٦ الرسم الذي يطى عليها  
الاقام والفقير نظير اجر نصب الوصي واخراج اعلام  
ثبوت الوصاية يكون خمسة وعشرين قرشا حسب  
المدة بلائحة النضاه واما الرسم الذي يطى بحكة  
يصور نظير اجر تحرير اعلام ثبوت وصية او نصب  
وصي يكون من خمسة وعشرين قرشا الى مائة قرشا  
بماسبة حال الوصاية التي يصور ثوبا ويكون اعلاما  
ثبوت الوصاية ونصب الاوصياء مقدرة ببيت المال سواء  
كان تحريرها من محاكم الاقاليم او الفقير المرخص  
لها بتصيب الاوصياء او من محكمة مصر (م) ٧ الختم  
الذي يصور على التركات لغيب بعض الورثة يصور  
فقط عند حضور الغائب وتحقيق وراثته باعلام شرعي  
او جديق من باقي الورثة الحاضرين المستبر لصدقيهم  
شرعا بحيث لا يصور جرد التركة ولا تأجيلها واما  
تقسيم التركة بعد ذلك فليا بين الورثة فيكون  
بحسب ما تقتضيه الاصول انقرضه (م) ٨ انه عند  
السرف والاخراج من التركات لا يلزم اخذ ضمانة  
على من يحصل السرف او الاخراج اليو حيث ان الاحتياط  
الما هو على البيوت الذي يصور اجراءه بوجهه المتعبر  
(م) ٩ لبيت المال ان يصرف التركات التي تبلغ  
قيمتها لغاية الف قرش الى ارباب الماريات اكفاه  
بالتحقيقات التي يجريها من يده بدون اعلام شرعي  
(م) ١٠ الاستحقاقات التي تكون باقية بجهات الحكومة  
لا تلتس متوفين ولم تكن تركاتهم بصورة بيت المال  
فهي يكون منها لغاية الف قرش بصرف الى الورثة  
بتحقيقات يصور اجراءها بجهات الاستحقاقات بحيث  
ان السرف يكون بعد الاستئذان من السوم واما ما  
يكون فوق الالف قرش فلا يصرف الا باشوت الشرعي  
(م) ١١ من يتولى من الفقراء المتطيق ولم يوجد له  
تركة فيجوز منها قتل هذا الحد ودود الجير عنه من  
طرف الضبطية او الاجتاليات بصرف تجيزه وتكفيته  
من طرف بيت المال على نيل الاثمان بحيث يتبين  
الكفن للرجل ثوبين والبراء ثلاثة ويكون ذلك من  
البيت المتوسط من ستة افرع فاية ٨٥ ذراعا حسب  
حالة المتوفي قصرا وتولا وتصرف للجهن للصغير



عشرون قرشاً وللأوسط ثلاثون قرشاً ولكن أكبر اربعون قرشاً وعند صرف ذلك يجري خصمه امتداداً على الجير الوارد من جهة الوفاة وأذن أمين بيت المال ولا يطلب بذلك سدد من أحد ما (م) ١٢ حيث أن الجاري في زعایا وحمايات الدول الأجنبية والمغاربة والأمن والروم من حایا ورعايا والموسمية والأقبال انه لا يصير ضبط متروکات من يوفى منهم الا اذا حضرت مخاطبات بإجراء موجبات الضبط وهكذا الايرانية بعد تحقيق تتبع من يوفى منهم الى الدولة المذكورة فلاجل مساوئهم يشترى منهم في عدم ضبط تركت من يتسوفى من الايرانية المذكورين على المطالبات التي ترد من الشاهدندرية (م) ٣ المتوفون بالديار المصرية عن ورة يكون جسيم او يسهل بالديار لمقاربة وكذا المتوفون بالديار لمقاربة من ورة موجودين بها ويكون لهم مطلقات بالديار المصرية بحيث الجاري انه يتحضر الوارث لهم من يله او حضرة وكيل عنه يكون يده حصة من حصة جنة حسب العادة فحق كان الوارد بها مطابقاً ١١ هو متيد بيت المال فحقل دعواه على المحكمة اثبتت كالجاري وما اذا وجد اختلاف بين الوارد بالحجة والمقتصد بدقات بيت المال ويكون هذا الاختلاف مؤدياً الى الشبهة فلكون المجالس المحلية جارية بها رؤية كاميل الدفاعي السياسية والشرعية فيجال ذلك على المجالس المحلية وبعد انتهاء اللانم لذلك يجري للعمل بيت المال بمتنفس ما يثبت ويضيق شرماً بالمجالس واذا حضر الوارث او الوكيل ويضوره وجد احد المشاركين في تركه موته قد توفي وهذا جابر وارثاً فيه ايضاً فيتم المال لا يكلفه باحضر حجة ثانية من يله بيزوت وراثته للموتفي الثاني انما يتم اثبات وراثته شرماً بمحكمة مصر (م) ١٤ اذا توفي احد ويزوت وفاته شديت ببلوه بانه لم يكن له وارث سوى بيت المال او أن احد الزوجين يرث مع بيت المال او انهم لا يملكون ان كان له وارث ام لا فانه ليس عليه ديون ولا في تركته دعوات ولا امانات لا احد ولا له زعومات ولا امانات طرفاً احد ثم بعد ذلك نظر من ادعى بالوراثة او يدعي له على الميت او بانه مدينون للميت وله منه دين فحق كانت دعواه لم تشهد بها للشهود حال ضبط التركة اطلاقاً يصير احالة تحقيق دعوى من يدعي ذلك على الشخص المحلي بالعادة من بيت المال واضع بها ما قول جين كانوا يخبرين بوقت الضبط وتوصي بالتحقيق الوجه الشرعي بالمجلس ويصدر به خلاصة الحكم بصير الاجراء (م) ١٥

ما دام بيت المال يعطى له خبر من الخزانة يوفاه من يوفى ويكون لبيت المال مدخل في ضبط تركته على حسب المواد السائلة فلا يصير رهن تجهيز ودفع الميت على اجراء اصول بيت المال بل يجري تشهل جنازة الميت بأي وجه كان وبيت المال يجري اصوله في ضبط التركة فيها بعد (م) ١٦ اذا اشترى احد الورثة او الركة او الاوصياء اشياء من التركة التي يكون له استحقاق فيها ورغب خصمه من حساب استحقاقه فلا مانع من ذلك وما يشتره يصير قبله عليه بالمدف مقابلته تسديده من حصته عند صرف باقي التركة انما دائماً يلزم ملاحظة ما يشترونه بحيث لا يكون زيادة عن استحقاقهم وانما لو ظهر ان الذي يشترونه يكون فيه شيء زيادة عن الاستحقاق فيصدر بمعدل قيمة الزيادة (م) ١٧ التركة التي يصير الختم عليها موقفاً اذا وجد بها زروعات او مواش يصير بخلاف الجهة السكان بها ذلك بالمعظم والصيانة موقفاً بحيث انه يصور ادارة اشغال الزراعة كما كانت عليه قبل وفاة المتوفي والذين الورثة الذين والمحكم الشرعي (م) ١٨ القاصر الذي لم يتم عليه وصي من قبل موته ولم يوجد من يقبل الوصاية عليه فليت المال بضبط وحصر ربح التركة بمشاركة الورثة البالغين بالذين المحاكم الشرعي وما كان يجريه الرعي شرماً في حصة القاصر يجري بيت المال بعد نفسه وصياً من طرف المحاكم الشرعي قد تعذرت الثانية عشر مادة الموصى به اذا التي استحسن وعلمها تنظيم عليه بيت المال وسهولة العمل وحفظ الحقوق لمستحقين القدر عبد القادر الرافعي المحامي (عني عنه) القدير علي محمود البلي المحامي (عني عنه) القدير محمد السامح البغدادي المحامي المحامي (عني عنه) القدير مصطفى الفروسي خادماً العلم (والفقراء بالازم)

١٩ صورة الاموال الصادر لتقارده المالية

٢٠ يتخرج في ٢ ربيع الثاني سنة ١٢٨٢

٢١ متطورنا هذه اللائحة المشتملة على ثمانية عشر مادة في حق عملية بيت المال ومصدق عليها من حضرات شيخ الجامع الازهر والذين وانها تكون ذبلاً لللائحة التي كان جارياً بها العمل في سنة النال قبل اللائحة التي عمل بها بالخصوصي حيث انني صا لم اعمل بها وحيث وافق ارادتها الاجراء بغيرها ليرى اصداركم لكم لاتخاذ الاجراء يكون معلومكم

ينظر في مراعاتهم الشرعية بالجلس بمعرفة الشرع ويمجري حصر تركتهم كالتاس المدعي وأما من يتوفى من التبعة اليسوية ويترك ابتداءً قاضرين ذكورا أو إناثا فما دلم ان حكومة الدولة العلية ملزمة بالتخلف على اموالهم بما ان ذلك من طو شأنها فمثل هؤلاء يمجرى حصر تركتهم بمقتضى اصول الشرعية ومن بعد وفاة المصاريف اللازمة لتجهيز لوازمات المتوفى ودفنه وتسديد ديونه وما يوصي به كل ما بقي من مال وتقود يمجرى بقاؤه تحت يد من يكون ولي الايتام المذكورين وصيهم هذا اذا كان الوصي المذكور موصوفاً بالصلاحيه وعدم التثدير وأما اذا كان هؤلاء الايتام ليس لهم وصي ولا ولي فيجري انتداب وصي ناظر عليهم من معتمدي ملتهم اصحاب الامنية ويسلم اليه ما خصهم من التركة من تقود وخلافها من بعد ان يؤخذ عليه ضمانه قوية وتضد شرعي بدم ائلاف اموالهم والنفقة عليهم والقيام بكافة ما يجب بشرط ان مادة تعير هذه التركات وروية الدعاوي التي سيجري نظرها شرعا بحسب التماس احد الورثة البالغين لا يؤخذ عليها شيء زيادة عن نصف واحد في القرش عوائد القسمة وستين فضة في كل الف قرش عوائد قديمة والحذر ثم الحذر من اخذ شيء زيادة عن ذلك وعوائد القسمة هذه يمجرى اخذها من المبلغ الباقي من بعد تنزيل قيمة المصاريف اللازمة لتجهيز الميت ودفنه وتسديد ما عليه من الدين مع استبعاد ما يكون موصى عليه بموجب اصول النظامامة وكذا اذا كان احد من اهالي المملكة يموت ويكون احد ورثته ذكورا كان او انثى غائبا او مجنونا فيجري اللازم في حصر تركتهم تطبيقا لما هو مقرر بخصوص تركه الايتام واذا حصل تداع من احد الورثة البالغين بخصوص مادة تقسيم التركة بين باقي الورثة فتمش التبدية وعوائد القسمة يمجرى اخراجها من حصة المدي ولا ينحس باقي

(\*) صورة شرح وارد لبيت المال من نظارة (\*)  
(\*) المالية تاريخه ١١ جمادى الاولى سنة ٨٢٢ بم ٥٢ (\*)  
المسطر بهذا صورة اللائحة التي صادت عليها في حق عليه بيت المال المجتوية على ثمانية عشر مادة لتكون ذيلاً لللائحة التي كان جارياً العمل بموجبها في بيت المال قبل صدور اللائحة التي تنظمت بمعرفة المجلس الخصوصي وصورة الامر الصريح الصادر عليها المالية رقم ٢٩ ربيع آخر سنة ٨٢ بم ١١ باعتد بالاجراء بموجبها وفي تاريخه صدر النشر عن ذلك عموماً وبالحالة هذا لرفعكم ليكون معلوماً ما اشتملت عليه المواد المذكورة والاجراء بموجبها في اللائحة القديمة السابق نشرها من محافظة مصر في سنة ١٢٧٨ انشأها للامر العالي

(مجموع الاوامر العلية والقرارات والمشورات والافادات التبعة لللائحة بيت المال وذيلها مرتبة على حسب نوازلها)

(صورة ترجمة الامر السامي الوارد لبيوتات)  
(محافظة مصر)

(بإفادة من الخارجية رقم ٢٧ ربيع اخر سنة ٨٢ بم ٣)  
(والامر المشار اليه مؤرخ ٧ صفر سنة ٧٨)

نقدم انه كان تمحور رسمياً لكافة الجهات بخصوص العمليات المتضمنة اجزاؤها في حق متروكات العيسوية لكن لكون تلك المادة ما صار اجزاؤها فيهم كما يجب ينض الجاهات وفي بعض جهات اخر صار اجزاؤها بطريقة غير محدودة فقد لزم الحال لبيان وايضاح القرار المعطى اخيراً بخصوص ما يجب اجراؤه في هذا الخصوص وهو انه من حيث ان حكام الجهات ونوابهم ليسوا اذنين بمصر متروكات من يتوفون من التبعة العيسوية ويتركون ورثة بالثنين فمثل هؤلاء اذا لم يلتصوا حصر وتقسيم متروكات مورثهم بمعرفة حكام الشرع الشريف فلا يتبقى للحكام المحلي عنهم التداخل والتعرض للتركات المذكورة بدون وجه شرعي واية اذا كان احد الورثة يشك في الحكومة في حق وارث اخر من مادة تقسيم وتوزيع التركة بينهم ففي تلك الحالة

موقوفة من المسقات او من الاراضي المسيرة  
فلكون هذه ليست ملكا صحيحا للمصرفين فيها  
وان الاشياء الموقوفة لا يصح التنازل عنها الا باذن  
متوليها وكذا اراضي الميري لا يجوز فراغها الا باذن  
من يكون مالورا عليها والانواع التي تصير بلا  
اذنه لا يجوز قبولها واعتبارها فانونا ونظاما نصار  
من اللازم مراعاة قانون ونظامات الاراضي  
الميرية والاقواف قبل تحرير السندات المانحة لهذه  
بخصوص الاموال الغير المنقولة وان يكون ذلك  
شرطا محتما والحاصل انه اذا كن مع ايضاح هذه  
التفصيلات فيما بعد يصير الاجراء بخلاف الاصول  
والقرار المحررين باعلاء فالمستولية الشديدة تعود  
على من يجري ذلك لانه مادام ان المطلوب  
والمرغوب من هذا هو التخصف اللازم على اموال  
الانعام المائدة اليهم من الميراث فلا يجوز الخروج  
عن هذا المقصد وقد تنبه من طرف البطريركخانات  
على كانه الاساقفة ووكلائهم والقفس بالاجراء  
على وجه ماذكر كما اعطيت التنبيهات والاشعارات  
اللازمة عن ذلك من طرف حضرة شيخ الاسلام  
الى الحكام والنواب فكل من يجري بخلاف يصير  
تأديبه وبما انه صدرت التنبيهات الاكيدة عموما  
من الباب العالي الى الولاية العالم والمصرفين  
الكرام باجراء دقة النظر في هذه المادة والى القائم  
مقامات وبديري النواحي وكافة المامورين  
ببذل المنة والمخبر من مخالفة ما هو منصوص  
بهذا فقد لزم تحريره لصعادكم للاجراء بموجب

« صورة ما ورد من محافظة مصر في ٥ »

« بخاء اول سنة ٨٢٢ هـ ١٤ »

وردت افادة لندا الطرف من سعادة تاجر بخارجية  
طالدارس رقم ١٢٧ الماضي بمر ٢ مذكور بها انه فرد  
للبخارجية افادة تركية من المية السية رقم ٩ سقر  
سنة ٨٢٢ هـ ٢٢٨ ومعهما مستنوب ساني بالتمليات  
المتنفي اجرلوما في حق تركيات الميسوبين رعايا  
الدولة العلية وقد اشير بانها من حيث من الانصاف

البرثة شيء من ذلك قط واما الذين يتوفون  
ولم يعرف لهم وارث فن حين ان اموالهم  
وامتعتهم عائدة الى بيت المال فهو لا يجري  
ضبط تركتهم بمعرفة ماموري بيت المال والشرع  
الشريف ويجري ما يارم لها بحسب ما تقتضيه  
اصول الشريعة واذا كان احد من اهالي الدولة  
العلمية او من اهالي الممالك الاخر يسافر الى  
بلدة اخرى لاجل التجارة والسياحة ويموت فيها  
فتركته يجري حصرها بمعرفة الشرع الشريف  
وامواله واشياؤه الصغيرة التي يتلاحظ تلفها مع  
ابقائها فهذه يجري بيعها بسعر ما تساوي من  
القيمة ومن بعد تنزيل المصاريف اللازمة والديون  
وقيمة الرسم المادي يصير حفظ مايتى سعة  
صندوق المملكة واذا كان المتوفي يملك تجوهرات  
واشياء نفيسة فيجري حفظها بمثل مؤتمن وعند  
ظهور ورثته او وكلائهم تسلم لهم المبالغ الموجودة  
تقدا والاشياء النفيسة المخزونة هنا بموجب دفتر  
الاستلام واما اذا كان احد قبل وفاته اوصى  
بثلث ماله لبعض الوجوه المعتبرة فنلك الوصية  
ليس فقط يجري اعتبارها شرعا بل ايضا اذا  
كان المتوفي في حال حياته وصحته وكسالة عقله  
يقسم كافة امواله واملاكه بمواجهة شهود من  
معتقدي ملته بموجب سند شرعي على كل من  
ورثته الصحيحة او خلافهم كل واحد على حدته  
ويفرز حصة كل منهم ويسلمها اليه ويكون على  
السند المذكور تصديق من البطريرك والاسقف  
او القسيس او وكيلهم فن بعد التحقيق اللازم  
والثبوت يصير اعتماد وقبول تلك السندات عند  
حكام الشرع وكافة المامورين بدون احتياج الى  
اعادة حصر التركة وتقسيمها مرة ثانية وجميع  
الاموال المنقولة والغير المنقولة يجري ابقائها بطرف  
من خصته كما هو محرر بالسندات المحكي عنها  
ليكن اذا كانت الاموال الغير المنقولة في اراض

(\*) مضمون صورة افادة من حضرة مفتي مصر \*  
(\*) مؤرخة ١٣ رسة ٨٥ نمر ٣٠ \*

مكتاتبة ذكر فيها ان الذي تنفيذه مادة والمجاوب  
الصادر من حضرته بتاريخ ٢١ من سنة ٨٤ نمر ٢٣  
عدم الفرق في اعتبار تصديق الورثة المحاضرين المختبر  
تصديقهم الحقنة وراثتهم ان كان غنيا منهم وقت الوفاة  
بين ما اذا كانت المصلحة اوردت تقوداً بعد الوفاة:

من التركة لحزبتها او لا اذ منطوق ما ذكر ان  
المصلحة ترفع الختم الموت عن التركة وتسلم فيها  
بدون جرد ولا تأصيل وهذا صريح ايضاً في كون  
المصلحة ليس لما جرد شيء ولا تأصيله في هذه الحالة  
واعتبار التصديق بعد توفر شروطه لا فرق فيه شعراً  
بين حالة المجرى والتأصيل وإيراد النقود الى الخزينة  
وحالة عدم مثل ذلك

(\*) صورة مآل مكتاتبة من محافظة مصر بتاريخ \*  
(\*) ٢٧ رجب سنة ٨٥ نمر ٢٦ \*

شرح على صورة امر عال صادر للداخلية في ١٢  
منه نمر ٦ بطرد الشيخ علي الخطيب من كتاب المحكمة  
الشريعة والسيد عثمان جلال باشكاتها بشأن قضية  
الثلاثة منازل المرفوعة من قبل الست امينة وزوجها  
الحاج حسين الملايبي لي وكان حصل وضع اليد عليها  
من اناس آخرين ومن ضمن ما اشير بالامر انه يصدر  
مخافة بيت المال والادوات والمحكمة والمحافظة قبل استقراج  
حجج بالهلات التي يذال بان حجبها معدومة بأي سبب  
كان حتى يصدر المرسى على الحل المرفوب استقراج  
حينئذ ثم يتصرح باخراجها

« صورة قرار المجلس الخصوصي الصادر بتاريخ »

« ٨ محرم سنة ٨٦ نمر ٦٣ »

انه من مقتضى اللائحة التي سبق صدورهما من جمعية  
محافظة مصر عن اجراءات بيت المال وذيلها الذي صدر  
عليه الامر العالي في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٢٨٢ نمر:  
١١ انه اذا توفي احد عن ورثة حاضرين ونهم  
قاصر ليس له وصي من قبل المتوفي ولا ولي فيصدر  
اجراء الختم على التركة مؤقتاً بمعرفة بيت المال  
والورثة البالغين الحاضرين وبعد انقضاء مدة الآم  
يصير استحضار اقارب المتوفي او جيرانه او ارباب  
حرفه او من كان بلور به بيت المال ويجريه

الاجراء بوجه في الدعاوي التي تحدث من هذا النبل  
فصار ارسال ترجمة المكتوب المشار اليه للمحافظة  
لاجل طبعا ونشرها الى جهة الانقضاء للعمل بها فبنا  
على ذلك انقضى توقيمه لحضرتكم شرحاً على صورة  
الترجمة الحكمي منها لمعلومية ما تضمنته واجراء العمل  
حسباً هو منصوص بما كما انه جارجه كتب  
لجهات الانقضاء

« صورة ما ورد من سعادة ناظر الخارجية والداخلية »  
« تاريخ ٧ محاد اول سنة ٨٢ نمر ٢٢ سابق »

(منشور صورته) من حيث انه سبق اعلان  
حضرتكم من ديوان محافظة مصر في ٥ محاد اول سنة  
٨٢ عن الاجراءات التي اقتضت الرسوم المتبعة  
تأديتها فيما يخص بتركات الاشخاص المتوفين من  
العسوية وغيرهم من باقي المال القاهدين للدولة العلية  
فقد استصوب الان توليف العمل بمقتضى المنشور  
المتقدم ذكره والاجراء في التركات المذكورة كما  
كانت سابقاً لمن صدور الامر لحضرتكم بما يتفق  
عن هذا الخصوص ولنا لزم تحرير ليكون معلوماً

« صورة مآل افادة من المالية لبيت المال رقم »  
« ١٠ اذا سنة ٨٢ نمر ١٢٩ »

انه ما دام مصرح لبيت المال بصرف التركات التي  
تتمتها الى الالف قرش بالمحفظات التي تجري بمعرفة  
تطبيقاً المادة ٩ من اللائحة فيصرف الاجراء على وجه  
ما ذكر — « صورة مآل افادة من المالية لبيت »  
« المال رقم نمر محرم سنة ٨٤ نمر ٥١٠ »

ان تركات من يتوفون ويصير الختم عليها بمقتضى  
بيت المال لتعاقب بعض الورثة بكتفي تصديق الورثة  
الحاضرين الذين يصير تصديقهم شعراً كما ان شهادتهم  
كافية عن شهادة الشهود كالمنصوص بالمادة السابعة من  
اللائحة — « صورة مآل افادة من المالية رقم »  
« ٣ راسنة ٨٥ نمر ٢٢٨ »

ان مادة ٢٦ من اللائحة ليس بها قول ينافي اخذ  
سندات تممة عاجلهم من التركات بناء على ما قيل  
بانه اذا صار الانتظار لاخذ سندات من ارباب  
التركات نرباً لا يوجد جميع الورثة ويحصل السداد  
بالالزام هو اخذ سندات تممة عوض التصديقات  
لجاري اخذها من ورق عادة

الذاكرة معهم عن يصلح تنصيبه وصيا على القاصر  
ومضى استقر الحال على من يصلح وتبل الوصية بتحرر  
للحكمة بانافته وصيا ومضى صدر الامام الشرعي بذلك  
يصور رفع الخدم عن التركة بدون جرد ولا تاصيل  
ولا ضمانة بان من يتولى عن قاصر مقام عليه وصي  
من قبل مورثه ويكون الوصي موجودا في وقت  
الوفاء وابرز سندا بختتم الترتي او بخطه وعليه شهادة  
شهود او لم يبرز سندا او وجدت شهود متينة ولم  
تحصل شبهة في السند ولا في شهادة الشهود فلا يسير  
العرض من بيت المال للتركة غير انه علم ان من  
الفاقة واردة من سعادة الباشا ابن بيت المال موهبة  
١٢٩ ل سنة ٨٥ مرة ١٤٠ ان بعض الاوصياء واقع في  
حتمهم لتداعيات من القصر عند بلوغ رشدهم او من  
اقرارهم بمحصل الصرف فيا يكون تحت ايديهم ان  
جاؤهم سعي تاديبه وبمصل الناس تحصيله منهم  
وبعضهم يتولى ويطلب تحصيله من تركتهم وباجراء  
القرابات والتعريفات عن تلك الخصوصيات فلا يوجد  
قيد لتلك التركة بطرف الاوصياء لا في قوائم ولا في  
دفاتر وجهه الاسباب واقامة المشغولية في اجراء المقضيات  
الموصله لمعرفة حقائق التركات المذكورة وتحصيلها ومع  
ذلك واقع التضرر والاشكال في معرفة صفاتها وشياع  
جفعها وقد توضح من اربع عشرة قضية مقام فيها تداعيات  
من هذه الامتاع ونظرا لما ظهر من تلك الوقائع  
فسماعة الباشا المنادى اليه استصوب انه عند وفاة من  
يتولى ويقال انه اوصى وصيا مختارا على القاصر بموجب  
سند او شهادة شهود او من يتولى ولم تحصل منه  
الوصاية ولما بعد يجري اقامة الوصي اللازم على  
الوجه السابق ذكره فيصير الخدم على تركته موقفا  
حين انقضاء ايام المائتم وبهذا يجري حصر التركة  
بائتم بمشور الوصي ومن يلزم بتأتمين يتقدم عليها  
من المتأخرين احداها تحفظ بطرف الوصي والثانية  
بيت المال ويؤخذ عليها الوصل اللازم مصدقا  
عليها من شهود الوصي مع كفايتهم في استلار  
التركة وعلى هذا النوع يصير الانفراج عنها اليه حتى  
بذلك يصير المحصول على حفظ حقوق القاصر ويتضمن  
هذا الامر من فائنة الاشكال والقصر فياحاله ذلك  
على المجلس المحصوي وتلاوته والذاكرة عنه في روي  
حيث ان حفظ حقوق القاصر هو من الامور

الضرورية وقد سبق صدور قرار المجلس المحصوي  
بازوم تسجيل الوصاية في حياة الوصين حذرا من  
حصول ما يخل بحفظ تلك الحقوق فلجل جسم تلك  
الادعيات والاشكالات الواردة من اجل ذلك والحصول  
على معرفة الحقوق المذكورة وبذلك استحصل اربابها  
عليها عند اللزوم يكون من مقتضى اتساع احراآت ذلك  
انه من الان فصاعدا عند وفاة كل من يتولى وله قاصر  
يصير اجراء الخدم على تركته بمعرفة بيت المال وعند  
ثبوت الوصية سلك كانت من قبل الخوفا او مستحقة بعد  
الوفاء بموجب الاصول الجاري عليها العمل في بيت  
المال وطلب الانفراج عن التركات المذكورة يصير جردا  
وحصرها به وما يخص القاصر من التركة يصير لتاجه  
الى الوصي بموجب دفتر واضح اليان يتم عليه من  
الوصي اقرارا باسلامه جميع ما فيه ودخوله في  
عهدته تحت الحفظ والصيانة والتشرية به ما يرضى الله  
ورسوله ويقيم عليه من شهود الحاقه من ورثة واقارب  
وجيران وخلالهم وهذا الدفتر يصير تسجيله في عموم  
بيت المال وحفظه به لاجل المراجعة عليه عند الاتخاذ  
واخذ الكفالة التي امد منها معادة الباشا ابن بيت المال  
بالنظر الى وقائع الاحوال المتطورة بطرقه فلهذا يشتر  
الاستحصل عليها بوجه عمومي حيث ان الوصي المختار  
الذي تولى من قبل المتوفى قبل موته لا يكلف بان يطلي  
ضمانه على ما اخذه فيه صاحب التركة ولما حذرا من  
وتوقع سوء التصرف في مال القصر الذي يقضي الحال بتصيب  
اوصياء عليهم بعد موت مورثهم فحيث انه يجب التحري  
بمعرفة بيت المال في معرفة الوصي الذي رام تنصيبه فمسند  
التحري اذا وجد ان الوصي المطالب بتصيبه من الناس لا يبر  
سلوم اقتدارهم لطبط عليه الضمانة الكفائية من يمتد  
بتصديق من يكون موجودا من الورثة والاقارب والجيران  
وتلك تشرح على الدفتر المحتوي على بيان تعلقات القاصر  
هذا الذي روي في ذلك ويرضه للاعتاب الكريمة فيا  
يراقق ويسدد الامر العالي به يجري العمل بمقتضا

ابن بيت المال - مأمور لفر خارجة - رئيس مجلس  
احكام - ناظر ديوان مالية - ناظر ديوانى جهادية وبحرية -  
رئيس مجلس شورى النواب  
(الاضافة خمسة)  
(صورة الامر العالي الصادر للداخلية على القرار)  
(المذكور بتاريخ ١٤ محرم سنة ٨٦ مرة ٩)  
عرض لدينا هذا القرار الصادر من المجلس المحصوي بتاريخ  
٨ محرم سنة ٨٦ مرة ٩٣ المشتمل على ما تراءى

استنابه في شأن حقوق القصر التي تؤول اليهم من تركات مورثهم وما يجري نيا يتعلق بما عند تسليمها للاوصياء بما يترتب عليه حفظها وصيانتها على حسب الواضح تفصيلاته بالقرار وحيث وافق لدينا تنفيذها فاصدرنا امرنا هذا لكم بذلك لاجراء مقتضاها حسب ما تلتفت به ارادتنا

(صورة امر الداخلية الصادر لبيت المال على القرار)  
(المذكور بتاريخ ١٩ م سنة ٨٦ غرة ١٣٠٥)

هذا قرار المجلس المحصوي الصادر على الامر العالي في غرة ٩٠ بما تراءى استنابه في شأن حقوق القصر التي تؤول اليهم من تركات مورثهم وما يجري عند تسليمها للاوصياء حسب ما توضح تفصيلاته به وحيث اشير بتطويع الامر من اجراء مقتضاها لزم شرحه لاسداتكم للمطوية بما فيه والفتية بالتابع الاجراء بموجب - م من ضمن ما ورد من ديوان الاروق في ٦ محرم سنة ٨٧ غرة ٦٩ توري ان كل ما وجد من الكتب بالتركات يباد الاوقاف عنه بالكتابة لتفخ الكتبخانة اليه

(صورة ترجمة امر حال صادر للداخلية بتاريخ)  
(١٠ محرم سنة ٨٧ نسرة ٧٤)

قد بشير بكتوب الصدارة الواردة من الباب العالي في ٢٦ ذى سنة ٨٦ على انه من الان فصاعدا ما مورود الحكومة المحلية لا تكون لهم مخالطة في تركات الترفيق من تيمه ايران وان تسويتها تكون بحرفة شاه بنديانهم فلاجل العلم والعدل بموجب مقتضى شرحه

(صورة افادة محررة من المجلس المحصوي لظاهرة)  
(المالية نسرة ٧٣)

قد علم من افادة دولكم المؤرخة رجب سنة ٩٠ نسرة ١٠ والاوراق الواردة منها انه بعد ان كان تلاحظ المالية بما تدون بقانون حدودنامه ان الانكاد التي تباع بحرفة مصلحة بيت المال ونشأ الى ١٠٠٠ قرش وتصرح ببيعها بحرفة امين المصاحبة بلا اذن اذا قبل التسليم فيها ترسل قائلتها المالية من باب المطوية والمالية استخرجت رأي المجلس من الفرض المقصود من ارسال القوائم المالية فكتب لها بان المراد من ذلك هو لاجل عليها بما هو مقتضى به من هذا القيل ربما يكون لازما للتدبير ولم يكن ذلك من قيل الاستئذان منها وانه متى وردت لها قائمة بهذه المثابة فحق كان يعلم لما لزوم ما جاء للتدبير يتحركها بما يتجدد مطوية بما جاء فلتسليم ما ترك لها من ان هذا الاجراء يستدعي سرفتها ما يلزم للتدبير وما لا يلزم مع عدم استحصاها على هذه الطريقة لعدم وجود حصر لها فيها وان

هذا لا يعلم الا بمكانه قد حدرت لبيت المال بانه كماله يقتضي مزاد بيع شيء من تلك الانكاد فان كانت المياكنة يتحرر من بيت المال المديرية الموجودة فيها بالاستفهام عن لزومه للتدبير سواء كان للسكك الحديدية او المسور او عائد منه للمنافع العمومية وغيرها او عدم لزومه وان كان عقارا او اراضي فلهذا يصير استفهام منها من محافظة او مديرية الجهة الموجود ذلك بما وبعد اعطاء القول منها بعدم الخروص ترد القائمة من بيت المال المالية على قبول الاحاطة وتناد اليه تأييد فكانت الافادت بان اجراءه تشتمل على ثلاثة انواع منها نوعان من حقوق الميري الجاري الاستئذان منها احدها ما يبلغ ثمنه الى ١٠٠٠ قرش المتداد تقدم قوائم مزاداته المالية والثاني ما يزيد من هذا القدر المتداد استئذان الداخلية منه والنوع الثالث من حقوق الطائيف المنقودين وحقوق الحاضرين الجاري بهما لضرورة شرعية وهذا النوع ليس جاريا الاستئذان عنه وانه اذا صار الاجراء في احد الثلاثة انواع على وجه ما ترغبه المالية دون التوفيق الآخرين فتصح اجراءه ورغب انه المالية هي التي تجري الاستفهامات اللازمة عن النوع الجاري. تقدم قوائم مزاداته اليها ومع ما تعذر منها المصلحة المذكورة بلزوم الاجراء على حسب ما سبق به الكتابة اليها وانه مع لزوم الاجراء في الذي تبلغ اثمانه الى ١٠٠٠ قرش يكون اقتضاء جريانه في الاكثر من باب اولي لما زال اثنان قبل التوسط ليا ذكر بناء على ان ذلك القانون لا يكافئه بسوى ارسال القوائم المالية ولهذا مرغوب النظر في ذلك والتصريح بما يوافق والذي رؤي هو انه حيث يلزم انه قبل التسليم في مبيع شيء ما يجري به بحرفة بيت المال من الثلاثة انواع المذكورة سواء كان اطمانا او عقارا او اراضي يصير الوقوف على مرفة لزومه وعدم لزومه للتدبير او الى السكك الحديدية او المسور والقرع والمنافع العمومية ومطوية ذلك انما هي للجهات التي بما لا يكون مقتضى بيه ومن المعلوم ان اجراء البيع لا يكون الا بعد الاستيفاء والمرس على ما ذكر وطبنا ان الجهة التي تستجري البيع هي الاصح بمصوول ذلك الاستيفاء فلهذا صار لازما ان بيت المال هو الذي يجري تلك الاستفهامات اللازمة من جهات الاختصاص وفي ظهر له عدم مانع للبيع فيه يقتضي الاستئذان منه من الداخلية يصدر لها من طرفه بالاستئذان وما يكون من المقتضى ارسال قوائمه المالية ترسل اليها حسب المتبع وبنيان عليه لزم تحريرها لدولتكم والاوراق تحته من طيه وهذا كما رؤي

(صورة مآل شرح وارد لينت المال من المالية)

في ٢١ سنة ٩٠ نمرة ٩٨)

شرح رد نمرة ٦٨٨ ويذكر انه لا تصمم من بيت المال من عدم اجرائه التحريات التي حررت المالية باجرانها في خصوص لزوم وعدم لزوم الاملاك التي يرم فيها مجرته الى الميري بمد استيفاء زرادات ما قد تحرر للمجلس المحصوي عن ذلك فوردت الافادة نمرة ٧٣ بقرينة بيت المال باجرار الاستعلامات اللازمة من جهات القضاء في هذا المحصوي وبعد الاستيفاء بمجرته وتجاوز عدم المانع اليه البيع فيما يقتضي استئذان الداخلية عنه يتحرر عنه من طرفه وما يكون من المقتضي ارسال قوائمه للبالية ترسل اليها وهذا للمولية واجراء التحريات المعكي عنها من انواع الاملاك الثلاثة الجارية فيها حسب ما اشير ومنه نسخة اوراق (صورة الامر العالي الرقم ٢٧ محرم سنة ٩١ نمرة ٨٧ الصادر الى نظارة الداخلية على قرار المجلس المحصوي الرقم ٩ محرم سنة تاريخه نمرة ٦٦)

هذا القرار صدر من المجلس المحصوي رقم ٩ محرم سنة ٩١ نمرة ٦٦ بما تراءى استنادا لبرائه فيما اشتمل عليه من ان جميع الاستمققات والرتبات ومطلوب اربابه بسائر انواعها بعد مضي سنتين عليها خلاف سنة التولية يجري اضافتها على مقتضى المشورات واذا حصلت للمطالبة بشي منها بعد الاضافة لا تقبل وذلك فيما عدا الاستمققات والمطلوبات التي تكون بوقوفة لاسباب معلومة بجهة التولية اللازم استمرار تملكها ولو مضت عليها تلك المدة كما ان ما يجري حصره في بيت المال من التراكات بسائر انواعها بعد مضي المواعيد التي تحددت للمطالبة لا يسع فيها تداع ولا طلب بأي نوع كان هذا مع الاجراء فيما يقع به الادعاء على اي تركة بدني او عيني قبل مضي المياد المحتار فيه يقول السامع ولم تشهد به الشهود يوم الحصر على وجه ما توضح تفصيله بالقرارات لآخر ما نص فيه وحيث انه وفق اراءنا تنفيذ فيهم نشره واعلانه موقفا للاجراء بمقتضاه واصبرونا اراءنا هذا لكم بما ذكر حسبما تملقت به اراءنا

(صورة قرار المجلس المحصوي)

في ١٧ راسنة ٨٢ وفي ٢٨ جماد اول سنة ٨٣ صدرت منشورات من المالية من مقتضاها ان الاستمققات والمطلوبات التي يمضي عليها سنتان خلاف سنة التولية تصاف لجانب الدينون ويعد الاضافة اذا وقعت المطالبة بشي منها بعد تحقيق اسباب التأخير ومعلومة بوجود المطالب بها تحصل

الخافية عنها مع المالية ثم بالخطر لما كان علم بالمجلس من وقائع دعاوي التراكات من انه بعد وفاة بعض من يتوفون عن بيت المال او عن وارث وبيت المال وحصر تركاتهم به ومضي مدد سنوات حاصل الادعاء عليها تارة بديون غير معلومة او بمحصة في الميراث وكانت دعوا لم تشهد بها الشهود حال ضبط التركة جارية احوالة تحقيق تداعيه على المجلس العالي كما هو من مقتضى المادة الرابعة عشر من لائحة بيت المال وعلى حسب ما يتحقق فيه بالوجه الشرعي ويصدر به خلاصة الحكم بصير الاجراء ولم يكن جارية في ذلك تحقيقات سياسية ولا بمحدد لقبول سماع الدعوى مدة معلومة فلذلك وبناء على ما اعطيت به الاجابة من حضرات مفتين مجلس الاحكام والاوراق حين ذاك بانه اذا صدر امر ولي الامر بعدم سماع دعوى من بدعي بدني او غيره من الحقوق على تركه من التراكات المحولة على بيت المال مع حضوره وتكفنه من الدعوى بعد مضي مدة معلومة حسبما يصدر به الامر السامي بعمل به ويقع الامر فيه شرعا ويكون القاضي ممنوعا من سماع الدعوى فيما ذكر بعد مضي المدة قد كان صدر قرار المجلس بتاريخ ١٧ جماد الثاني سنة ٨٤ ومن مقتضاه ان الدعاوي التي شمال على المجلس العالي بما ذكر في تلك المادة عن احوالها اليه هذه يجري تحقيقها سياسة به بمرأاة ما يجب من حصر وتقييد عدد شهود المدعي واسانهم في اول الامر وما يقتضيه تدقيق السؤال من كل منهم على اقراره وتحقيق حالمه ممن يؤثق به وان تبين من هذا دلالات الصعوبة فتدلها تمنع شرعا بالمجلس العالي وهذا يجري فيما اذا لم تمض مدة من تاريخ الوفاة لحد لتدعيم الدعوى ممن يكون موجودا في الجهة التي فيها محل ضبط التركة زيادة عن سنة وفي الجهات المتوسطة في المسافة سنة ونصف وفي الجهات البعيدة التي في انصى حدود المملكة مثل السودان وما يقرب منها

لحد سنتين ومن يتجاوز تلك المواعيد لا تسمع دعواه كما ان من يكون غائباً يلاذخارجه عن هذه المملكة وحضر الى الجهة التي فيها محل ضبط التركة ومضت مدة سنة من تاريخ الحضور وادعي بعدها فلا تسمع دعواه ثم بعد هذا عملت الحدود تامة التي صدر عليها الزمان من المجلس الخصوصي بالاجراء ومتوجة بالامر العالي المودع هـ ذيه الحجة سنة ٨٦ وتدون في بعض موادها من اضافة الاستحقاقات والمطلوبات والمتروقات التي يغني عنها سنتان خلاف سنة التعليق ما عدا الاستحقاقات والمطلوبات الموقوفة صرفها لاسباب معلومة بالجهة التي فيها التعليق والتركة المقام عليها تداعي ولم يكن مضي على ذلك تلك المدة مع ما يجري من حثية تحقيق ما تحصل المطالبة به من اربابه بعد الاضافة وما ترخص لبعض الجهات بصرفه وما يلزم النظر فيه بالمجلس قبل الصرف من بعد ما تظهر احقية المطالبين به وان تأخيرهم عن المطالبة بوقته كان بناء على اعدار معلومة واتضح عدم المانع والآن ترادف ورود مكائبات المجلس دلت وقائتها على ان بعض اصحاب الاستحقاقات والمطلوبات ونظار بعض الاخرى والمساجد والديور المرتب لها مرتبات حاصل منهم التأخير في المطالبة بها قبل اضافتها كما ان بعض ورثة المتوفين او من يدعي ديناً على بعض الممتلكات واقع منهم التأخير في الادعاء بالوراثة او بالدين في ظرف المواعيد المحددة وبعد مضي مدة زمنية ايضاً تقع منهم المطالبة بصرف ما سبق اضافته وعند ما يسألون في اسباب التأخير بدون لذلك اعداراً متنوعة وينشاء عن هذا حصول المشغولية في التفتقات والتحريرات فلها ونمنا من وقوع ما هو حاصل قد حصل الاستفهام من حضرة الشيخ عبد الرحمن البخراوي عما تقتضيه النصوص الشرعية فيما ذكر فاجاب بقوله ان المصريح به في معتبرات المذهب هو ان القضاء يقبل التخصيص

بالزمان والمكان والحوادث فلو صدر امر ولي الامر بعدم سماع دعوى من يدعي على بيت المال باستحقاق في تركة او بدين على مورث يؤخذ منها او يدعي على الميري بدين او استحقاق او يدعي مطلوباً من المطلوبات بعد مضي مدة معلومة حصياً يصدر به الامر العالي يعمل به ويتبع الامر فيه شرعاً ويكون الحاكم الشرعي وغيره من اموري المصالح بمنوعاً من سماع الدعوى فيما ذكر بعد مضي المدة المينة واذا حكم بشيء للطالب والحال ما ذكر لا ينفذ الحكم شرعاً وعلى هذا صارت المذاكرة في ذلك بالمجلس والذي روي هو انه حيث منشورات المالية وقرار المجلس والحدود تامة المتقدم ذكرها من مقتضاها حث وتحرير ارباب الحقوق على عدم تأخيرهم في المطالبة بما يستحقونه سواء كان نظير استحقاقات او مطلوبات او توارث او ديون على تركات ومع صدورهما وتحديد مواعيد للاضافة ومواعيد لجواز المطالبة ان يدعي ميراث او دين على بعض التركات لم يزل حاصل التأخير من بعضهم في المطالبة حتى تمضي تلك المواعيد وعند ما يسألون في اسباب التأخير يمتدرون باعدار غير كافية ويرثوا مشغولية الحكومة في التفتقات والتحريرات اللازمة على انهم لو اوقعوا المطالبة باوقاتها لاستغنى الحال عن هذه المشغوليات ومن المعلوم ان المواعيد التي تعددت للاضافة ما كان تعديدها الا لكونها كافية لوقوع المطالبة في اثنائها فلها وبناء على ما افاده حضرة الشيخ عبد الرحمن البخراوي قد استتبع ان جميع الاستحقاقات والمرتبات ومطلوب اربابه بائناً انواعها بعد ان تستمر تعليقاً سنتين خلاف سنة التعليق يجري اضافتها على مقتضى المنشورات وبعد الاضافة اذا كان اربابها او نظار الجهات المرتبة عليهم يوقعون المطالبة بشيء منها فلا يقبل منهم تداع في ذلك ولا يحصل التثبت في جرياتها التحقيقات بخصوصه بل تستمر مضافة جهات على ما



في عليه انما ما يكون من الاستحقاقات والمطلوبات موقوفاً صرفه لاسباب معلومة بالجهة المال بها ذلك فلا يجري اضافته ولو مضت عليه المدة المحكي عنها كما هو متفق نص تلك الحدود عامة وهكذا ما يجري حصره بيت المال من التركات بسائر انواعها يكون الاجراء فيه بكيفية ان ما يكون مضي عليه زيادة عن مدة سنة من تاريخ الوفاة لحد تقديم الدعوى عنه ممن يكون موجوداً في الجهة التي فيها محل ضبط التركة مع وجوده وتمكنه من الدعوى فلا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة واما ما يكون في الجهات المتوسطة في المسافة او في الجوات البعيدة سواء كانت من الجهات التابعة للحكومة المصرية مثل السودان وما يقرب منها او الجهات الخارجة عن الحكومة مثل الجزائر وبر الزوم وغيرها فولو ان القرار السابق صدوره في ١٧ جماد الثاني سنة ٨٤ توخضت فيه مواعيد متنوعة لذلك بالكيفيات التي ذكرت به لكن لتساوي الاجراء في الجميع على وتيرة واحدة قد استغنى عن ان يكون من هؤلاء في غير محل ضبط التركة فيعتبر جواز سماع تداعياتهم لحد مدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ الحضور الى محل ضبط التركة والتحكيم من الادعاء واذا تجاوز هذا الميعاد وحصل الادعاء من اي شخص على اي تركه من التركات بأي نوع كان فلا يسمع ذلك التداعي كما ان ما يقع به الادعاء على اي تركه بدين او ميراث قبل مضي الميعاد الجائز فيه قبول السماع ولم تشهد به الشهود يوم الحصر فهذا مع سماع التداعي فيه يكون تحقيقه ابتداء بالوجه السياسي وحدها ينظر شرعاً بالمجلس اعلمى بالكيفية التي ذكرت بقرار المجلس المتقدم ذكره هذا مع ملاحظة الاجراءات المتبعة ببيت المال من ان ما يكون سبق اضافته جهات من مخصصات تلك التركات قبل صرف شيء منه يحصل الاستثنان عنه وما يكون لزوم للاستثنان عنه قبل التصريح بسماع التداعي فيه كما هو من مقتضيات لوائحه والاصول

الجارية به وحيث ان تنفيذ الاجراء على وجه ما تقدم يتوقف على صدور الامر به كما هو المستند مما اجاب به حضرة اشبح عبد الرحمن المولى اليه فيعرض هذا على المسامح الخديوية ومتى وافق الارادة السنية الاجراء بمقتضاها فاذا ذلك يتبع دستوراً للاجراء ويجري نشره من الداخلية الى سائر الجهات ودرجه والارتفاع والجرانيل ووضعه على الترقى قولات الملووية الخاص والعام به مع ارسال مذكرته ايضا للخارجية لعلم به والعمل بمقتضاها

( صورة ماصدر لبيت المال من الداخلية بتاريخ ١٨ صفر سنة ٩١ قمر ٤٨ )

المسطر بهذا صورة قرار المجلس الخصوصي الرقم ٩ محرم سنة ٩١ قمر ٦٦ وصورة الامر العالي الصادر عليه لظاهرة الداخلية رقم ٢٧ منه قمر ٨٧ بما تراءى استنساخه فيما يتعلق بالاستحقاقات والميراثات والمطلوبات التي تجري اضافتها جهات بعد مضي المدة المحددة للاضافة وانه اذا حصلت المطالبة بشيء منها بعد الاضافة لاثبتل مع مايجب اجراؤه في خصوص ما يصير حصره بيت المال من التركات وعدم سماع تداع فيها بعد مضي المواعيد التي تحددت للمطالبة مع ما يجري ايضا فيها يقع به الادعاء على اي تركه بدين او ميراث قبل مضي الميعاد الجائز فيه قبول السماع ولم تشهد به الشهود يوم الحصر على وجه ما توخضت تفصيلاته بالقرار لاخر مانص به وعلى هذا جرى نشره في تاريخه حسب ما لاثير فيه وهذا الحصر تم العلم بما اشتمل عليه والاجراء بمقتضاها

( صورة قرار المجلس الخصوصي الرقم ٢٤ را سنة ٩١ قمر ٨٩ )  
ان الحدود تامة الصادر عليها الامر العالي في ٥ الحجة سنة ٨٦ قمر ٨٩ مدون بها في مادة ٣٥ ان الاملاك والايمان والاراضي الميردية لا يباع منها شيء الا ان صدر عنها الامر العالي كما انه

بالبيع فهو مزاد بيعها لا يصير التسليم فيها الا بالامر العالي ايضا ما عدا بيت المال فانه تكون له الرخصة نيا لبيع الى ١٥٠٠٠ قرش ومن بعدها صدرت الاوامر العلية لرئاسة المجلس الخصوصي في ١٧ شعبان سنة ٨٨ ثمرة ٢٨ وغرة ٢٩ عن اجراءات في البيوعات واخيرا صدرت حدود جديدة في ش سنة ٩٠ ولما لم يتوضع بها عن اختصاص جهة معينة يرد لها النظر نيا ارادت بيعه من املاك واطيان وازاعي الميري حارت بعض الجهات تستأذن من المجلس عن اشياء من ذلك حسب ما كان جاريا من قبل صدور الحدود الاخيرة والبعض تستأذن من نظارة الداخلية وهي ترى ان ذلك من خصائص المالية ويكتب من النظارة المشار اليها بذلك لنظارة المالية والمالية تريد وضع حدود اجراءات هذه البيوعات كما وردت منها المكتوبة عن ذلك للمجلس في ١٧ الحاضر ثمرة ٢٤٩ لمدادولة والمذاكرة في هذا بالمجلس رؤي ان الذي استصوب لنظارة الداخلية من اختصاص نظارة المالية في نظر مزادات ما يلزم بيعه من املاك واطيان وازاعي الميري يوافق اجراءه من الان فصاعدا بكيفية انه عند لزوم بيع املاك واطيان وازاعي نضا من الموجود بكافة الثغور والمدن والبنادر الكبيرة والصغيرة بسائر الاناليم والمحافظة ولا تكون لازمة للميري في الحال والاستقبال فيصرح من المالية لجهاتها بعمل المزادات اللازمة عن بيعها وان تكون المزادات بالاعلان في مواعيد معينة المالية ويشترط فيها انه بزيادة المزاد يكون الميري مخيرا والجهات يحرون عمل المزادات عن ذلك بعائلة مستوفاة ويمحرون عنها لنظارة المالية وهي تنظر في تلك المزادات فالتذي تجد خزاوه مستوفيا ومنسلفا رايها على التسليم في بينها فيعرض منها للاعتابم الخديوية فاذا اصدر لها الامر العالي

من بعد فهو مزاد بيعها لا يصير التسليم فيها الا بالامر العالي ايضا ما عدا بيت المال فانه تكون له الرخصة نيا لبيع الى ١٥٠٠٠ قرش ومن بعدها صدرت الاوامر العلية لرئاسة المجلس الخصوصي في ١٧ شعبان سنة ٨٨ ثمرة ٢٨ وغرة ٢٩ عن اجراءات في البيوعات واخيرا صدرت حدود جديدة في ش سنة ٩٠ ولما لم يتوضع بها عن اختصاص جهة معينة يرد لها النظر نيا ارادت بيعه من املاك واطيان وازاعي الميري حارت بعض الجهات تستأذن من المجلس عن اشياء من ذلك حسب ما كان جاريا من قبل صدور الحدود الاخيرة والبعض تستأذن من نظارة الداخلية وهي ترى ان ذلك من خصائص المالية ويكتب من النظارة المشار اليها بذلك لنظارة المالية والمالية تريد وضع حدود اجراءات هذه البيوعات كما وردت منها المكتوبة عن ذلك للمجلس في ١٧ الحاضر ثمرة ٢٤٩ لمدادولة والمذاكرة في هذا بالمجلس رؤي ان الذي استصوب لنظارة الداخلية من اختصاص نظارة المالية في نظر مزادات ما يلزم بيعه من املاك واطيان وازاعي الميري يوافق اجراءه من الان فصاعدا بكيفية انه عند لزوم بيع املاك واطيان وازاعي نضا من الموجود بكافة الثغور والمدن والبنادر الكبيرة والصغيرة بسائر الاناليم والمحافظة ولا تكون لازمة للميري في الحال والاستقبال فيصرح من المالية لجهاتها بعمل المزادات اللازمة عن بيعها وان تكون المزادات بالاعلان في مواعيد معينة المالية ويشترط فيها انه بزيادة المزاد يكون الميري مخيرا والجهات يحرون عمل المزادات عن ذلك بعائلة مستوفاة ويمحرون عنها لنظارة المالية وهي تنظر في تلك المزادات فالتذي تجد خزاوه مستوفيا ومنسلفا رايها على التسليم في بينها فيعرض منها للاعتابم الخديوية فاذا اصدر لها الامر العالي

(صورة المكتبة الواردة لبيت المال من المالية في ٨ جا سنة ٩١ ثمرة ٧٠٤)

المسطر اعلاه صورة قرار المجلس الخصوصي المتوج بالامر العالي الصادر عليه لنظارة الداخلية المؤرخ ١٧ ر سنة ٩١ ثمرة ١٠٩ بشأن ما يميز في يلزم بيعه من الاملاك والاطيان والاراضي القضا التي لا تكون لازمة للميري في الحال ولا في الاستقبال بكافة الثغور والمدن والبنادر وسائر الاعالي

الامر المتخذ لها اشبه بقانون فليس ذلك وجه لتوقيف الاجراء في ذلك على حسب الطريقة الجارية وبوقتها كتب لبيت المال بالاجراء وبغ استحسان ذلك بالمجلس من بعد صدور القرار الصادر في سنة ١٢٨٤ بعدم التعرض وكون القرار الصادر الان وان كان لم يذكر فيه عن الاجراء على مقتضى الامر المشار اليه فانه لم يتعرض فيه ايضاً لنفي الاجراء بموجب هذا وقياساً على ما سبق صدوره من المجلس الخصوصي بعد القرار الاول يكون من مقتضى العمل في ذلك على مقتضى الامر المشار عنه ومعه ثلاث وثلاثين (صورة منشور صادر من محافظة مصر بتاريخ ٨ ج سنة ٩١ غرة ٢١٢)

قد علم من افادة دولكم الواردة للجمعية السنوية المؤرخة ٢٠ ص سنة ٩١ غرة ١٤ عرض ان محافظة اسكندرية ارسلت افادة للداخلية ومعهما عرض مقدم من السيد محمد الزباني وكيل ايالة طرابلس القرب باسكندرية بانه بمدة ما كانت هذه الايالة بالورثة كان جارياً اقامة وكيل لها بمصر واسكندرية لنصل فضاء اهاليها وضبط تركاتهم بدون توسط بيت المال كان دفن اوتهم يتوقف على اعطاء رخصة لبيت المال من الوكلاء المذكورين ولا زال مستمراً اذ كان للان ولكون وراثته تلك الايالة الغيت والحققت تحت ادارة الدولة العلية كسائر الايالات التي لم يكن لها وكلاء ولا اجراءات بهذه الكيفية بل جازمها لاهاليهم بدون تمييز وتلك الايالة ما خرجت عن كونها لهم والاصول تساعد على معاملة اهاليها حسب القواعد القديمة المتبعة فالمحافظة المذكورة رغبت النظر في ذلك بالداخلية وبناء على ما تراءى بالداخلية من موافقة ما ذكر تحرر منها المحافظتي مصر واسكندرية بعدم اعتبار هذا التوكيل من الآن فصاعداً في معاملة من يوجد من اهالي الايالة بهذا الطرف كسائر اهالي

والمحافظات والغاء رخصة بيت المال السابقة في ذلك ضمن الحدود وناة الصادرة في سنة ١٢٨٦ على حسب التفاصيل الواضحة ونشر من الداخلية للجهات ووردت بشرح منها المالية مؤرخ ٢٢ ر سنة ٩١ غرة ٥٠٦ للمالية والاجراء بمقتضاء ونشره للجهات التي يتراءى لالية لزوم النشر لها وقد جرى نشره من هذا ايضاً لتفريع المالية ومن لزوم وهذا بالجملة لحضرتكم للعلمية والاجراء بموجبه (صورة مآل منشور من الروزنامة بتاريخ ١٤ ر سنة ٩١ غرة ٩١)

جواب مقتضاه عدم اخذ عوائد بيت المال على استحقاقات ومرتبات الذين يتوفون ولم تضبط لهم تركت بالصلحة

(صورة مآل افادة وارده لبيت المال من الداخلية في ١٦ ر سنة ٩١ غرة ٥٢)

خطاب رد غرة ٣٧ يطلب الافادة عما يتبع اجراءه في المطالبة الواقعة من بعض اورباويين على بعض التركات المحصورة بالصلحة ولم يحصل بها القول يوم الوفاة بالنسبة لما هو متصوص بقرار الخصوصي الصادر عليه الامر العالي سنة ٢٧ محرم سنة ٩١ بان الدين الذي يقع به الادعاء على اي تركة ولم تشهد به الشهود يوم الحصر يكون تحقيقه ابتداء بالوجه السياسي وبهذا ينظر شرعاً بالمجلس العلمي واشير بان ما كانت وردت به افادة بيت المال في شأن تداعي بعض اشخاص اورباويين بدين على تركة عثمان افندي السلحدار لما حصلت الخابرة اذ ذلك مع المجلس الخصوصي مما يتبع في مثل ذلك صدرت افادته في ٧ و ٩٠ بانه بالنظر لصدور امر المرحوم سعيد باشا عن احالة ما يماثل ذلك على مجلس اتجار وجريان العمل على مقتضاء من عهد صدوره وكون قرار المجلس الخصوصي الصادر في سنة ١٢٨٤ لم يقض فيه بهذه المسئلة لجريانها بموجب

الايالات الشاهانية في سائر الوجوه ومرغوب الاحاطة بذلك وحيث بالمرض عما ذكر للاعتاب السنية صدر النطق المالي بموافقة ما تراءى في تلك المادة واعتباد الاجراء بموجبه فبناء عليه اقتضى تحريره لدولته كتبباغ ما صدر به النطق انكريم

( صرورة ما صدر من الداخلية في ١٩ ذامنة ٩١

نمرة ٢١ )

المسطر بعد صورة ما نشر لمديريات ونفقاتش بحري وقبلي والمالية في شأن الاطيان السابق اعطاوها لاشخاص على موجب قرارات مجلس شورى النواب فلاجل المالمومية به والاجراء بمقتضاء عدد اللزوم ازم الشرح

( صورة المنشور المذكور )

انه لمراعاة تقدم المارية واصلاح الاراضي الباقية بدون معمرية والانتفاع العمومي بها تقدم صدور اوامر عليية على قرارات من مجلس شورى النواب باعطاء اطيان من البراري والمستبحر والمستملح وغيرها لمن يريد الاخذ بشرط التصلح وفي مقابلة اتعابه ومصرفه مصاريه على اصلاحها يكون الاخذ مدافى من المال والشور مدداً محددة حسب انواعها المينة بالقرارات غايتها خمس عشرة سنة ومن بعد مضي المواعيد تربط طيهم بحسب درجاتها وبكيفية شروط الاخذ سواء كانت بالمال او بالشور كما انه لزيادة اجتهادهم في اصلاحها تصرح باعطائهم جميعاً وتفاصيل بها مقدماً ومع كون القرارات المحكي عنها تقتضي بان هذا الاعطاء وربط المال او الشور عند استحقاق الربط هو لذات الآخذين للاطيان والاشترط باذكر لا يستعدي التصريح لهم بالنصرف فيما اخذوه بالبيع ولا التنازل عنه خلافهم ويستلزم بقاء الاطيان في ايدهم وعدم انتقالها من يد الى اخر ولو تكون دفعت المقابلة عنها بناء على بقاء حكم الشرط الاصلي فالان علم للداخلية ان بعض الآخذين اطياناً بهذه الصفة يرغبون بالنصرف

فيها بالبيع مع ان التسليم لهم في اخذها بدون مقابل ومعاذاتهم ايضاً من المال والشور بالمدد الموصحة بالقرارات مساهو الالبذل بمجهودهم في اصلاحها لا يقصد تداولها بالبيع خاصة منفعتهم باثمانها وكانهم بذلك لم يلتفتوا لشرط تعيين الاصلاح المرتبة عليه زيادة المارية الناشئ عنها تجوز الاعطاء بالكيفية الموصحة فلهذه للنسبات واناطة المديريات بملاحظة عدم تمكين من اخذوا اطياناً من تلك الانواع ولا من آلت ولا من تولد لم بطريق التوارث من التصرف فيها او في بعضها بالبيع او الرهن او الهبة او نحو ذلك من التصرفات التي ينشأ عنها النقل من يد لاخرى انما لزيادة العلم بهذه المنعوية لزم النشر بذلك من هنا حضرات المديرين للاجراء بموجبه وهذا للاحاطة والاجراء على الوجه المشروح

( حاشية ) ومن طرف المديرية يصير اعلان ذلك الى من اخذوا اطياناً من هذه الانواع بجهات المديرية ( صورة منشور المالية المؤرخ ١١ اجامنة ٩٢ نمرة ٥١٩ ) من ضمن انواع ورق التهمة الندرجة بجدول هذا الصنف الصادر عليه الامر انكريم المؤرخ ٢٤ ذامنة ٨٥ نمرة ١٢٠ ضمانات تخفة على نوعين احدهما عن الضمانات التي بمبالغ وثمنها بواقع المبالغ التي تندرج بها عن كل الف فرش حسب القيمة المربوطة للسندات والنوع الثاني عن الضمانات الخالية بالمبالغ وثمن كل واحدة ستة قروش ومذكور بالجدول المتقدم ذكره انه لا يتدرج شيء من الذي يغير مبالغ في الضمانات التي بمبالغ بل كل منها يكون مختصاً به كما ان من ضمن ذلك ايضاً شروط التزام وثمن كل واحدة عشرون قرشاً وحيث ان غالب الجهات من مدة ما طلبوا شيكاً من الضمانات التي بمبالغ ولا من شروط الالتزام ومن ذلك يرى انه ربما تكونت الجهات مسنملة تحرير ما يختص بالضمانات التي بمبالغ في الضمانات الخالية واستعمال شروط الالتزام في ورق

نمرة ٩٧ بأن كل ما ورد من النقود على ذمة بيت المال مثل تركات متوفين بدون ورثة وإيجارات اطيان كان جاريا في توريدها الخزينة خصصا للمالية حوالة الى بيت المال وانه لمناسبة تتبع تلك المصلحة للداخلية ورغبة الافادة عما اذا كان يستمر الاجراء هكذا ام كيف وتكون مصلحة بيت المال صارت تابعة للداخلية وبذا لا يجوز تحويل شيء لها خصما على المالية قد كتب للديرة المذكورة بارصال تلك النقود منها لبيت المال وحيث مقتضى اتباع ذلك عموما في كافة الجهات لزم تحريره للملومية والاجراء في المبالغ التي من هذا التحويل على وجه ما ذكر (صورة مال الوارد لبيت المال من الداخلية في ٤١ سنة ٩٤ نمرة ١٠٧)

انه استنسب اختصاص كل من ديوان الاوقاف وبيت المال بتأجير اطيانه وتحصيل ايجاراتها بمعرفة من يعتمد تعيينه من مستخدميه ومباشرة ما يتعلق بالتأجير والتحصيل بمعرفة من بالقبض والدفعة بحيث انه يصير اعطاء المديرين مقرقها في الاموال والمشور المقررة اولا فالاولا وبقي الايجارات تورد اولا فالاولا خزينة الاوقاف وبيت المال وانه اذا كان يرى لزوم مساعدات لمن يتعين للتحصيل والتأجير فينبذ ذلك فيخرج من الداخلية لمن يلزم من المديرين بتكليفهم بنوع المساعدة فقط (بيان اجراءات ماوردات بيت المال المختصة بالتأجير)

(عملية التأجير) يتقرر لوائهم من تأجير الاطيان بحيث ينظر الى الاطيان المضبوطة في كل بلد واسماه الخلف عنهم الاطيان المذكورة ويخرج عنها قوائم كل فائنة تكون مخصوصة بما هو مختلف عن المتوفي ببيان الحيطان ويصير اشهار زاداها في قلب بعضها ويكون اشهار المزاد علانية واتحادا ما موري مراكز المديرية ويتوضح بالقوائم المذكورة ان من يكون له رغبة في استئجار الاطيان ان كان سنة او سنتين او اكثر

عادة مع ان ذلك من الغير جائز فانضى تحريره لحضرتكم للتنبيه بسريان اخذ الضمانات من كل نوع بما يخص به كما توضح بالجدول المحكي عنه والمعاملة بين الاهالي وبعضهم فيما يتماق بالضمانات بهذه الصورة واخذ شروط الالتزام من ورق ثخنة وتورد الافادة بمقدار ما يلزم من الضمانات والشروط المذكورة وفي تاريخه تحرر لباقي الجهات عموما بالاجراء بوجه ما ذكر

(حاشية) وكذا يصير اعلان فروع بيت المال بالاجراء حسب ما توضح (صورة مال افادة من مجلس حسبي مصر لبيت المال في ٣ ج سنة ٩٢ نمرة ١٠٨)

خطاب فيد انه لما عرض للاحكام ما لزم وبالجملة عن مواد التداعيات الواقعة من الزوجات بالمطالبة من تركات ازواجهن بمؤخر صدقاتهن الجاري احالتها على المجلس نظرا لعدم القول عنها يوم الوفاة فصدرت منه الافادة الموردة ج ٢ سنة ٩٢ نمرة ٣٧ بناء على ما صدر من المجلس الخصوصي المؤرخ ٢٧ ج ٢ سنة ٩٢ نمرة ١٦ ومن ضمن ما اشير بها ان ما يتعلق بتداعي الزوجات على تركات ازواجهن بمؤخر صدقات هذا بالنظر لالتباس العذر لمن في عدم القول به منهم يوم الوفاة لمناسبة ما يقع لمن في حالة الوفاة يكون من الاقتضاء استثناء من من الدخول في حكم القرار لعدم لزوم التحقيق السياسي ويعتبر ما ثبت شرعا ولهذا اراد الاجراء حسب ما اشير

(صورة منشور الداخلية الصادر لبيت المال في ٢٨ راسنة ٩٣ نمرة ٧٨)

المسطر بعد صورة ما نشر في تاريخه من الداخلية للمديرين وجهات الاقتضاء بما يجري في النقود والايامارات المتحصلة على ذمة بيت المال ولزم شرحه للملومية بذلك (صورة المنشور) مديرية الغربية كانت اوضحت بما ورد منها جارح ١٧ من سنة ٩٣

وبإتمام مدة الأيجار لم يرغب استيجارها مدة ثانية ويكون له فيها زراعة صيفي مثل فطن او غيره فيعامل فيها بأصول الفلاحة اعني يؤخذ منه ما يستحق للسنة التي تعطى بالأيجار الى خلافه ويكون ذلك بحق المستاجر الذي رسي عليه المراد واذا افرج عن الاطيان لازيائها فيكون حقاً لهم ويشترط بقائمة المولد حضور الضامن المعتمد ضمان غروم ان حصل تأخير في السداد وان رسومات التأجير وثمان الورلة التمتعة التي يشهر بها المزاد والكونترات التي تنجز من المديرية يكون جميع ذلك من طرف المستاجر وبعد مرسي المزاد وكف ايدي الراغبين وانقطاع الامل من وجود رغب فيصير ارسال التوائم الى بيت المال اولاً فاولاً بالأفادات اللازمة مع ايضاح مقدار الأيجار الذي كان في السنة الماضية ومقدار الربوط للمديرية من مال او عشور او غيره بايضاح يبينه لكي من بعد المطوية ينحصر بما يلزم وفي رسي الحال على التسليم للرسي عليه المزاد فيؤخذ للكونترات التي يلزم على المديرية ويتوضح به ما تقدم ذكره وبمواعيد السداد على حسب الجاري بالمديريات فع اخذ الضمانة القوية بالسداد وحفظها بالمديرية والايضاح عنها بالكونترات ووعلى وجه ما ذكره حينئذ تنجز بمقدار الأيجار المتفق عليه على المستاجر ويرفق معه الكونترات وعلى وجهها يصير التقييد بدفع جريدة الأيجارات وبتأتم ربط جميع الأيجارات ينجز عنها كشف بالبيان اسماً اسماً مستوفي الأيضاحات ويندرج به ما يكون متأخراً طرف المستاجرين لغاية السنة الماضية باباً مفصلاً اسماً اسماً ويحضر الكشف المذكور بالأفادة اللازمة الى بيت المال لاجراء ما يلزم ربطه بالنجلات المدة لذلك واذا كان من ضمنها شيء ينقص مصلحة بيت المال باسكندرية فيقرر عنه كشف مخصوص ليرسل اليها من يد المأمور لاجل ربطه بمصلحة بيت المال اذا كان يوجد شيء من الاطيان غير مجتصل فمن حيث انه سبق

صدر قرار عن اجراء ما يلزم للاستصلاح وتحدد به ميعاد لكي من بعد مضيته يجري ما يستحق وربطه للمديرية فينبغي على المأمور انه من بعد معرفته مقدار الاطيان الغير مستصلحة وبيان حيازتها والمرسى مع من يلزم في كيفية امكان اصلاحها من عدمه فبوقته يقرر عنها الى بيت المال مفصلاً ليجري ما يقتضى هذا ومن حيث انه يوجد ايضاً بالنواحي والبنادير عقارات مضبوطة فيكون اجراء العمل في تاجيرها وتحصيل اجرتها مثل الاطيان (عالية التحصيل) يلزم اجراء التحصيل من المستاجرين في اوقات المواعيد المربوطة بالكونترات وكل شخص مستاجر يعطى له سرقي محتوي على بيان اصل المطلوب منه وكلما اورد دلمه بصير خصماً بالسركي بايضاح تاريخها وغرة اليومية ويتفقط مقدارها باللفظ الرسمي ويقيم عليها من المأمور مع وضع اسم كاتب المأمورية بقلعه ويكون السركي مطبوعاً ومختوماً بختم عموم بيت المال ثم ينظر الى ما يكون مستحقاً لتسديده الى المديريات من مال وعشور ويجري توريده لمهم ويؤخذ به السندات اللازمة بايضاح الإساءة وانما من قبل التوريد للمديرية بتلاخط التخصل في كل اسم ومنها ما يخصه من امهات ومصروفات المأمورية حتى لا يصير دفع شيء للمديرية زيادة عما يكون موجوداً من التخصل للاسم وما يتبقى من التندية بعد الذي يصير توريده للمديرية يجري توريده الى بيت المال بطريق البوستة وفي آخر كل شهر يحضر كشف يحتوي بيان التخصل اسماً لاجل انه يوجهه يجري قيد المبالغ بالمهد طرف المأمورية مقابلة تعليمته بالمطاوليات من بعد الختم به في السجلات المدة لذلك كما وانه يحضر كشف آخر عن بيان اصل التندية التخصلة ومنها ما يكون باقياً تحت يد المأمور والباقي عما يكون صار تصديده الى المديريات وما يكون صار توريده الى بيت

(١٢٩٤)

(١٢٩٤)

المال بإيضاح تواريخه وتحضر معه سندات المدفوع  
للمدبريات لاجل انه من بعد الرجعة يجري  
الحشم بموجبها الى المدين من المدين طرف المأمور  
مقابلة خصمه من التخصلات الملاءة بالمطلوبات  
ومن حيث انه لا يخلو الحال عن لزوم توجه المأمور  
من جهة الى جهة اخرى بواير السكة الحديد لعملية  
التأجير والتخصيل ويلزم دفع الاجرة ومن المعلوم  
انه يجري دفعها من القندية الموجودة بهـ مدته  
فيقتضى ان ما يجري صرفه في ذلك يؤخذ به شهادة  
من المحطة التي يصير دفع الاجرة بها ويجري لتدعيم  
الشهادات من طرف المأمور الى بيت المال بالافادة  
اللازمة لاجل من بعد الملوحة حتى ترواى انه  
موافق ومقبول خصمه بمساباته فبوقته يؤذن له  
باجراء خصمه وعلى موجهه يجري الحشم بدقتر يومية  
القندية ويندرج بالكشف الذي يحضر عن بيان  
اصل القندية والمصرف منها المار ذكره ويحضره  
الشهادات والاذن المحرر له بالحشم لكي بموجبها  
يجري الحشم لعمدة المأمور المذكور وقبده بباب  
المهامات والمصرفات المختصة بمنلية التأجير والتخصيل  
انقتضي خصمها من التخصلات ( عملية الكتابة )  
(اولاً) دفتر جريدة اصول وخصوم الايجارات اسماً  
اسماً بحيث يتوضع باصول الاسم اصل الايجار  
المطلوب منه على مقتضى الكونترانو الذي يتحرر  
من المديرية بإيضاح تاريخه والشروط المربوطة  
به واذا كان متأخراً طرف شيء من الايجار لغاية  
السنة الماضية فيصير اضافته عليه بالاصول من  
بعد الوقوف على صحته ثم ما التحصل منه يجري خصمه  
له بباب الخصوم دفعة دفعة بإيضاح تاريخها وتغرة  
الليوية (ثانياً) دفتر يومية القندية يشتمل على التخصيل  
من المستاجرين والمصرف منه بحيث تكون  
الكتابة بالدفتر المذكور دائرة اعني ابتداء بصير  
فتح خاتمة من اصل القندية التخصلة وخاتمة ثانية  
بجانبها عن القندية المنصرفة من التخصيل ثم يصير

فتح الشهر ويتوضع به الخاتمتان المذكورتان بجانب  
بعض ثم يصير فتح اليوم ويتوضع به الخاتمتان المذكورتان  
بجانب بعض كما ذكر وكل التحصيل في اليوم المذكور  
يجري وضع مبلغه بجانب التخصيل بإيضاح اسم  
الشخص المتحصل منه وهو من ايدي اي شيء وينفقط  
عليه باللفظ العربي وينتخم عليه بفتح المأمور لكن  
ذلك سنداً عليه باستلامه المبلغ ودخوله في عهده  
وما يجري صرفه ان كان بالتوريد الى المديرية  
او الى خزينة بيت المال او من المصروفات فيجري  
وضع مبلغه بجانب المصرف وبشهادة اليوم بصير  
تكويته ومجموع كل خاتمة بصير وضعه بجانبه في  
الشهر ويتوضع قربته استعلام الباقي بكيفية وضع  
المتأخر لغاية اليوم الماضي ويضاف عليه ايراد  
اليوم الحاضر ويخصم منه التصرف في اليوم المذكور  
ويجري وضع الباقي ويغلف عليه باللفظ العربي  
ويتوضع بان المبلغ المذكور موجود تحت يد المأمور  
وفي عهده وينتخم عليه منه والكتاب يضع اسمه  
بقلمه على الباقي اعتدالاً على صحته وانه باقى بعدد  
المأمور ويكون قيد التخصيل والمصرف واستعلام  
الباقي كل ذلك ببيان اصناف اعملة ( ثالثاً ) دفتر  
قيد الوارد يؤخذ بالخروج المستوفي ( رابعاً ) دفتر  
قيد الصادر حرفياً ( عملية ضبط الاطيان والانراج  
عنها ) من حيث انه لا يخلو الحال من وفاة اشخاص  
تكون لهم اطيان ويلزم ضبطها فان كان يقال  
بمخبر يوم الوفاة ان الاطيان موجزة فبوقته يقرر  
من بيت المال للمديرية بضبطها والى الماندر التي  
تكون بجبهة مأمورية وهو عليه ان يجري ما يقتضي  
للقوف على معرفة مقاديرها وحققها ومقدار اصل  
ايجارها المربوط على المستاجر وكيفية شروطه مع  
المشتري قبل وفاته وما اورد له في حال حياته  
من اصل الايجار ان كان دفع اليه شيئاً ومن بعد  
المرعي والوقوف على صحته ما يكون بائناً طرف  
المستاجر من الايجار يجري قيده عليه بدقتر

جريدة الايجارات ويصير تحصيله منه وبوث ربطه بجريدة الايجارات يفاد عنه إلى بيت المال لاجل ربطه بالسجل المد لذلك ثم يجري المقضي في تاجير الاطيان المذكورة بالتطبيق لما هو منصوص بعملية التاجير المار ذكرها واما ان كان يقال يوم الوفاة ان الاطيان منزوعة على ذمة المتوفي فيتعذر للمديرية بضبطها وضبط ما يكون فيها من مزروعات ومبصولات ومواشي ومهمات وغيرها وملاحظة الزراعات لحين انتهائها ومتى انتهت وصارت الاطيان خالية من المزروعات ويكون للورثة او الوصي رغبة في تاجيرها فيتعذر عنها من بيت المال الى الامور بتاجيرها وهو عليه ان يجري اللزام في تاجيرها بالتطبيق لما هو منصوص بعملية التاجير وهذا عن يتوفى بالخرصة واسكندرية واما من يتوفى بالواحي والبنادر فعند حضور الاخطارات عنهم من محلات وقائهم الى بيت المال فبوقته يتحرر منه باجره اللزام على وجه ما توضح ثم ان كان يفرج عن شيء لاربابه فيتعذر منه من بيت المال الى المديرية وإلى الامور التابعة اليه وعلى مقتضى ما يتحرر له يجري العمل (الخاتمة) مادام ترتب مع المأمورين الكتاب والقواصة اللازمون ودفاتر عملية الكتابة القضائية وتوضح ما هو مقتضى اجراؤه من الايجارات فينبغي ان المكاتبات التي يصير تحريرها من المأمورين الى جهات الانضاء يصير قيدها بدقتر قيد الصادر وما يرد لم يصير قيده بدقتر قيد الوارد وعلى كل مأمور ان تحصل منه المهمة في رد الافادات المطلوبة والتحرير عما هو مطلوب المجازة في اشغال المأمورية وان كان يتراءى له انه ليس حاصل اسعاف من حضرات المديرين او مأموري المراكز او غيرهم يفرغ الى عموم بيت المال بالكيفية تفصيلا لاجراء العرض الداخلية عنه ومن حيث انه تحورت المكاتبات الى حضرات المديرين وإلى

معادة مفتش قبلي وبحري وإلى محافظة دمياط ورشيد وسلمت الى المأمورين العيينين لهذه الاجراءات وكل منهم اخذ نسخة من هذه الصورة لاجراء العمل على موجبها كما انه اخذ ايضا كشوفات عن بيان الاطيان الباقية تحت ضبط بيت المال بما فيه العقارات التي بالنواحي والبنادر لاجل انه يعرفهم بيجرون اللزام نحو التاجير وما يكون باقيا من ايجاراتهم لغاية السنة الماضية فيلزم ان كل منهم يضع اسمه وختمه على هذه سنداته وتهيأ عليه بالاجراء على حسب ما توضح وان حصل منه ما يوجب لتأخير تلك المصلحة في شيء ما فيعامل على مقتضى القانون ايضا ولو انه تحورت الكشوفات المار ذكرها وسلمت للمأمورين الا انه من حيث ان متأخرات ورشة الاصول لغاية سنة ١٢٨٦ ما انتهى تنظيمها الى الان فاذا كان ينفع للمأمورين اطيان وعقارات ليست مندرجة بالكشوفات المذكورة فبوقته يجري المقضي ويفاد عنه الى بيت المال في ١٥ سنة ٩٤ (امين عموم بيت المال) نحن الواضمين اسمانا واختامنا فيه ادناه اخذنا صورة هذه الاجراءات حرقا للملومية والاجراء على مقتضى ما هو مدون بها تطبيقا للاسرة العالي واسر الداخلية الصادر لنا الشرح عليها بتعييننا بالمأموريات الموضحة بهذا لتاجير الاطيان وتحصيل ايجاراتها والاجراء فيه كما تدون بهذه وان حصل منها لاسمح الله تاخير او اهمال او قصير في شيء من لوازم تلك المأمورية فنعامل بمقتضى القانون وتحورت هذا سندنا علينا بذلك مأمور بيت مال قسم اول بحري مأمور بيت مال قسم ثاني بحري مأمور بيت المال قسم ثالث بحري مأمور بيت مال قسم اول قبلي مأمور بيت مال قسم ثاني قبلي (صورة مال مأمور لبيت المال من الداخلية في) (٢٥ جاسنة ٩٤ غمرة ٢١٥)

انه بناء على ماصدر من المجلس المحسمي غمرة ٨ في



الموتى وفاته امرأة تدعى فاطمة زوجة شاكر المتوفى بعدها وورثتها يدعون البلوغ ويطلبون الافراج عن تركاتها والمصلحة حولت النظر في ذلك على المجلس والمجلس استهم من المصلحة عن اسباب التحري ان كان بناء على اوامر ولوائح تنوضح وان هذه الاجراءات هي بالقياس على اجراءات اسسها المرحوم توفيق بك مدة ما كان امين المصلحة وان ما تراه للمجلس موافقة اجرائه في ذلك هو عند حدوث حادث من هذا القبيل ويحتاج الحال للكشف عما قيل يوم وفاة بعض المتوفين للاستدلال بما قيل يوم وفاة المتوفى الاول فان وجد انه توفى من مهد قريب وحصل الاستدلال في مسافة قريبة واتضح ان المتوفى توفى عن المتوفى الذي توفى بعده وظهر ان الوقائع في مادة التوريث مطابقة لبعضها والورثة جميعا حاضرون فيها فيكتفي واذا وجد ان تاريخ وفاة المتوفى الاول من مدة مديدة او بالسفرية وتراعى للمصلحة عدم اسكان الاستدلال على ما قيل يوم وفاته او تراهي ان التحري يحتاج لمضي اوقات فالواقف ان يتحري ثبوت وراثة الورثة سياسة بالمصلحة او عن يد من يعتمد بطريق السند المتحصل التي توجد الحجية باسمه بمعنى استحضار من يعتمد من الاختيارية والجبران الذين لهم معرفة بالورثة والمعار الحاصل فيه التداعي ويسأل منهم عما يملكونه من جهة ادعاء الورثة ابولة المعار المدعى ان آيل اليهم بطريق الارث عن المتوفى الاول ومتى شهدوا بان الموجودين هم ورثة للمتوفى الاول وان المعار المدعى بملونه لهم حقيقة يستحقونه وصار ثبوت الورثة مع هذا الوجه الى المتوفى الذي باسمه الحجية ويكون جميع الورثة حاضرين يتحول ثبوت وراثتهم شرعا اما اذا كان بعضهم غائبا وبعضهم حاضرا بعد ثبوت الورثة سياسة يتحول على المحكمة تحري

الموتى باسم الورثة ومتى تم ذلك تستوفي الاصول المتبعة بالمصلحة للافراج ( صورة افادة صادرة من المجلس الخصوصي للداخلية رقم ٢٩ رجب سنة ٩٤ غرة ٨٦ واعلنت لبيت المال من المحافظة بمكاتبة في ١٧ ش سنة ٩٤ غرة ٢١٦ ) ان جلس ابتدائي مصر كان قدم للداخلية مضبطة مؤرخة في ٢١ الحجة سنة ٩٣ غرة ٤٣ تشتمل على ان شخصين اخوة كانا يقتل ببولاق فسقط عليهما حافظ صغير من مقتل آخر مجاور لما تعلق امرأة غائبة لا يعلم محل وجودها ونشأ عن ذلك وفاة احدنا ومع الحكم بحرف النظر عما يخص بالورثة فلتنسب ما ظهر من ان المتقل الذي سقط منه الحافظ كان مندرجا بكشف الامان لوجود خلل به وازيل البعض وبقي البعض ولم يظهر تهديد أحد بازالة ذلك الخلل لتباب صاحبه وعدم وجود وكيل ولا ملوية اقارب لها توري في المضبطة عن القضاء لتحرير من المضبطة مأموري الاقان بأخذ استحداث اللازمة حل مشايخ وشايخ المحلات بدوام تفقد المحلات التي تحت شبكتهم واسطاء الاخباريات أولا فالولا عن أهل والبلديات في سرعة ازالة ما يوجد من الخلل بملاحظة مأموري ضابطات الاقان بمداخلة الكشوف حسب الاصول المتبعة وان المحلات المسئلة التي يكون اصحابها غير موجودين ولا يوجد من ينوب عنهم فبالضبطية تحري ما في ازالة الخلل هذا ولداي سبق مدور مكتوبة من المجلس الخصوصي للداخلية في ٥٩ ذى سنة ٩١ غرة ٣٥ بما نظر له من لزوم التيه على سائر المجالس المحلية والاستثنائية بان اذا ظهر باهم اي قضية وكان من مقتضاها لزوم اجراء استنباط او مدور مشورات عموما فمع صدور المضبطة في خاصة موضوع المسألة فقبل حصول النشر يتعاضدون ابتداء مع جلس الاحكام وبعد المذاكرة فيا يستحسن لديه ليشرع عنه من المجلس الخصوصي للتحري فيو بعد صدر الشرح على المضبطة للضبطية لاجراء مقتضاها ما عدا ما نص فيها يتناق بالمحلات التي لا يوجد لها اصحاب ولا من ينوب عنهم فتحرر للاحكام بتاريخ ٢٧ الحجة سنة ٩٣ للتحري عنها من هذا النوع تنبها لما صدرت به تلك المكاتبة وانني على هذا انه تحررته لضبطية مصر باستيفاض ما هو جارها من المحلات المسئلة التي يكون اصحابها غير موجودين ولا يوجد من ينوب عنهم فواضحت بان منها ما لم يتضح وجود ملاك له ولا يكون تبعا لاقواق فتحصل المتخيرة عنه مع بيت المال وما يكون تابعا للاوقاف فتصير غائبة عنه وما يتضح وجود اصحاب له بمجة الاقاليم الخارجة من مصر جارا لتحري عنه

لهم وحودهم عن حضورهم أو حضورهم ينوب عنهم لمجاءات الخلل وأنه لم يكن خدوم لوائح لذلك لتكون دستوراً للمعمل هذا. وبیت المال أورد أن المحلات التي تكون مضبوطة تحت جنازة سواء كانت آيلة اليه أو لورثة غائبين بمجاهات خارجة عن المحروسة أو يكون اصحابها مفقودين فتند ورود الاخبار اليه من ضبطه مصر عن وجود خلل بأي محل منها فبوقته يجري تبين احد مساوئيه مع المهندس البحاري السمين به بمجرعتها تصير ازالة الخلل والمعاينة اوردت انه لم يكن لها معلومات لذلك خلاف ما اوضحته الضبطية وهكذا الاوقاف افادته حال معلوماته بوجود خلل بالمحلات التابعة اليه فبوقته يتصرف منه المهندس او الفرج انفي يكون في جهته تلك المحلات لازالة خللها وعلى هذا فالجلس المشار اليه قدم الاوراق الشبهة بهذه المادة الداخلية كي انه ان تمس ينظر في ذلك بالجلس المصري والسدائرة في ذات رؤي ان ما تورى بتلك الضبطية من حيث اخذ التعمد من شايخ الاثقان والمخاربات بدوام تفقد المحلات التي تحت شياخهم واعطاء الاخباريات باوقافها من الخلل منها فهذا في محله ومن يتولى منهم في ذلك يحاكم قانوناً وأماً ما نص فيها من ان ما يظهر خلله منها بعد اجراء الكشف ويكون اصحابه غير موجودين ولا يوجد من ينوب عنهم تجري الضبطية ما فيه ازالة الخلل بعد الكشف عنه فيها انه من التفتريات التي اجراها مجلس الاحكام ظهر ان البحاري والمحلاة مع ان المحلات التي يكون اصحابها بمجهة الاقاليم يحصر من الضبطية لمجاهات وجودهم بحضورهم او من ينوب عنهم لازالة الخلل وما يكون تابعاً للاوقاف يتصرف عنه اليه والذي يخص حجارة بيت المال سواء كان آيلاً اليه أو لورثة غائبين أو اصحابه مفقودين يكتب عنه اليه وكل جهة مما جار بها ما يلزم ما يترتب عليه ازالة الخلل فهذا حكاية ومن المواقف استمرار الاجراء في ذلك على وجه ما توضح كما انه كان تلك الاجراءات ضرورة سبق اعلامها لكن لزيادة التأكد استتب تكرار اعلامها لمطوية الخاضع بها فلزم تحريره

(\*) صورة مآل افادة صادرة من المالية لبيت المال (\*)  
(\*) في ٢٠ سنة ١٤ نمر ١٢٩ (\*)

ان المقصود بالتحرير للحكمة ما يلزم من نحو نسخ اعلامات شرعية او حجج او غيرها مما هو خاص بالصيغة لاجل تحصيل الرسوم المتقدمة عنه كما هو مدون بالتحكم نفوضاً عن طلب نسخ صورة من المالية يكتب عنه للحكمة لاجراء التفتي بها وأنه بالكشف المتضح سبق التحرير للمجلة بنمر ٦٦ في خصوص صورة

الاعلام الصادر من المحكمة في ٥ محرم سنة ٨٧ نمر ٢ بثبوت ورائة محمد علي موسى للرحومة الست زليخا ايضا - (\*) صورة مآل افادة واردة لبيت المال من الداخلية في ٢٠ محرم سنة ٩٥ نمر ٢٤ (\*)

خطاب رد نمر ٢٩٧ بخصوص المطلوب من تركة الشيخ سليمان عطوه للاوقاف يذكر ان المعلوم بان مطلوب الاوقاف هو بمائلة ديون الاماني وهذا للمعلومية (\*) صورة مآل افادة واردة لبيت المال من الداخلية (\*)  
(\*) في ٢٤ رجب سنة ٩٥ نمر ١١٢ (\*)

خطاب على الوارد له من المجلس المحمي باتشكك ما وقع من بيت المال من الانفراج عن التركات التي بها قصر بدون تميم الاجراء حسب المدون بقرار الخصوصي السابق صفوره في محرم سنة ٨٦ ورغب التنبيه بأنه من الآن فصاعداً لا يفرج عن اي تركة فيها قصر وبها الطيان الا بعد تامين حقوق القصر مع ما يتبعها من محصولات ومواشي وبهات وغيرها ويجري حصر كامل حقوق القصر ويتحرر الدفتر للارام عنها باليان ويتحرر جدول عن كل جهة بما سبق الانفراج عنه والباقي فيها بدون تامين وتقدم الجداول المذكورة للمجلس واذا شمر انه لا يعلم الاسباب التي دعت للصيغة للاجراء بخلاف قرار المجلس المشار اليه ويورد اتباع الاجراء حسب ما رآه المجلس وتقدم المكشوفة المطلوبة وبناء الداخلية من السبب والتسبب وفي تاريخه اعطي الاخطار للمجلس

« صورة مآل ما تمحرر من المخافاة للصيغة الشرعية »  
« في ٦ ذا سنة ٩٥ نمر ٦٨ »

من حيث تورى من المحكمة يتخذ تسلسل الكشف عن الصحج المدني بافادتها من اربابها ومرغوب استخراج عرضها بناء على مشروع المحافظة الذي بالادولة فيو المجلس الخصوصي ما حصل الاقرار منه عليه ورأت المحكمة الآن ان ذلك فيوز زيادة صموده ولزوم عال علاوة مع ما في ذلك من عدم انتظام السجلات وضمف خطوطها ودشت معظمها وأنه يكتفي بمحصل التفتريات والتفتيات التجارية بمعرفة ديوان الاوقاف وبيت المال والنشر بالمجرانيل بواسطة المحافظة وأنه بدلالة ذلك مجلس النظار المعتمد بنظارة المحفانية بتاريخ ٧ ذا سنة ٩٥ تراءى عنه عدم اللزوم لتسلسل الكشف على الصحج المغال بضاياعها انصفاه بما يصير من التحقيقات والتحريرات والنشر بالمجرانيل كما توضح

بيت المال - (صورة تقرير مرفوع من دولو ناظر الداخلية للحضرة القنينة الخديوية)

(مولاي الجليل) لما ان علم مجلس النظار بما ابدته له ان ادارة مصلحة بيت المال لم تكن منتظمة وان ايرادها لم تكف مصروفاتها فذكر كان تقريره عن تشكيل قوميون للبحث عن حالة ادارتها والايضاح عن الاصلاحات التي تراهي له لزومها فظهر من احد التقارير المقدمة من القومسيون المذكور ان المصلحة المحكي عنها مشغلة باجرات متنوعة فيا يختص بالتركات لكما بحرية الارراج عن بعضها بدون اخذ رسم عليها حتى نشأ عن ذلك عدم كفاية الايرادات فاضطرت لان تاذر كلة مصروفاتها من حقوق التركات - وبما انه وان كنت هاته المصلحة خيرة لا اختصاصها بالمحافظة على حقوق الفصر والتابيين ونحوهم الا ان من الانصاف ان يكون لها من الايراد ما يفي بحسرة نها الضرورية لانظام ميزها وذلك لا يتيسر الا بتقرير رسوم مناسبة على التركات المضبوطة بها وعلى تعلقات التجور عليهم بناء على فواتر المجلس المحسي الذي ستقوم المصلحة المذكورة باداء مصروفاته - فلذا قد صار تحضير صورة تعريفه لتلك الرسوم بمعرفة قوميون بيت المال وبدان تفتح بخلاصة الداخلية ثم مجلس النظار فبناء على ما تقرر المجلس المشار اليه قد حوت صورة امر شامل لبيان هذه الرسوم واشرف يرضها لاعتباكم السنية لنشرها بالتصديق واني لولي النعم العبد الخاضع والمجسوب الناظر الداخلية المتواضع

✽ امر عال ✽

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر داخلينا وموافقة مجلس نظارنا قد اصدرنا امرا هذا بما هوآت (م) ١ قد تقرر رسوم بيت المال من الآن فصاعدا حسب ما سيذكر (م) ٢ تحصل الموائد باعتبار اثنين في المائة على ما هوآت

« صورة مال ما نشر من الداخلية في ٢ صفر « سنة ١٦ غرة ١٨ »

حيث انه بعد ما تحرر من الداخلية لجهات الانقضاء بتاريخ ٣ محرم سنة ١٥ بناء على ما اصدره المجلس الخصوصي بلزوم استمرار تسلسل الكشف من سجلات المحكمة عن الصحيح التي يقال بانقضاءها فليحصل المكاتبه من المحكمة للقافية بالنظر من ذلك وحالة النظر على مجلس النظار قد تراهي و عدم الانقضاء لذلك « صورة مال منشور الداخلية الرقيم غاية « ربيع اول سنة ١٧ »

قد علم للداخلية انه مع تطلب بعض ورثة اشخاص متوفين حصر تركاتهم وورثتهم وحصولهم على ما ينصهم منها والشروع في اجراء الحصر فبعض المشاركين لهم في الميراث حاصل منهم المعارضة فيا ذكر ارتكانا على تقارير جارين تنديها للمجلس عن هذه الخصوصيات ولحق صدور مكاتبة من نظارة المحاسبة لمجلس استئناف بحري في رمضان سنة ١٤ من مقتضاها ان مواد الحقوق المخلقة عن التوفين والذين لم يحصر تركاتهم ويكون الورثة هم قصر او نحو ذلك حق حصر اربابها وقدموا اليه تقارير عنها فينظر فيها وبمدا يعطى قرار بلزوم الحصر واقامة الرصي على الفصر حسب القواعد المربعة بحسب ما تراهي فبعض الجهات فهدا امتناعهم عن اجراء الحصر على حسب الناس من التمسوا ما لم تصدر تلك القرارات ولكن مواد التركات وحصرها جارية: بالانطبق للائحة بيت المال فلها وما نظرها من ان ما صدر من النظارة المشار اليها لا يلزم طوبى توقيف الحصر كما ان باع الدعاري والمجالس لا يمنع بيت المال والجهات من اجراء الاصول المقررة لضبط وحصر التركات على حسب اللوائح والاوامر الاساسية التجارية العمل بمقتضاها من انما يتفاد عن عدم اجراءه من عدم الحصول على حفظ الحقوق لمحققتها قد كتب للقافية بذلك والان وردت افادة من سادة الزلما ناظرها رقم ٢٧ راسا ١٧ غرة ٥٧ بالموافقة على ما رآته الداخلية وان اصول بيت المال لا يترقب اجراءها على صدور حكم من المجلس باجراء الضبط والحصر وعلى هذا كتب لبيت المال بما تقرر وتحرر في تاريخه لجهات الادارة بالاخراء على وجه ما غفلت بالداخلية - واقرت ملو المحاسبة وبالمجلة هذا لسعادتك المعلومية بما ذكر والاخراء على الوجه المذكور

بيانه ( اولاً ) التركات التي تباع بمعرفة بيت المال عن وارث غائب او قاصر او ممتوه ( ثانياً ) المطلوبات التي تحصل للتركات بمعرفة بيت المال مثل الاستغفقات التي تكون بالية بجهة استخدام المتوفي المضبوط له تركه او متأخر صداق الزوجة المتوفية المضبوطة تركتها وبيعارات المقارنات التي يكون بيت المال متوسطاً في تاجيرها وتحصيلها وكافة ما يحصل من الدين والمطلوبات للتركات ( ثالثاً ) ثمن المقارنات التي تباع بواسطة بيت المال او بواسطة الورثة في اثناء الضبط ( رابعاً ) مجموع التركات التي تضبط عن ورثة البائنين حاضرين وعن قاصروا ممتوه من منقولات وعقارات ويكون تحصيل الرسم بعد ثبوت الورثة واقامة الوصي او القيم ( خامساً ) الدينون التي تثبت على التركات بمجرد تصديق الورثة ويحصل هذا الرسم من التركة واما اذا استغرقت الدينون المذكورة مجموع التركة فيؤخذ من نفس الدائن ما عدا دين الميري فلا يؤخذ عليه رسم مطلقاً ( سادساً ) قيمة للمنقولات والمقارنات والديون وغيرها التي تقسم صنف عين قسمه ما ياء وتبين بناء على طلب اولي الشأن فيها ( سابعاً ) قيمة ما يخص الوارث المشترك مع بيت المال في المقارنات ( ثانياً ) الامانات والزهونات والاشياء التي يدعي بها على التركات المضبوطة او التي يصير التعريف عنها ويكون تحصيل الرسم من المدعي اذا اجرت المصلحة تعريبات او تحقيقات عن ذلك لحينما يتم الثبوت بها او يحصل التصديق من الورثة ( ثانياً ) قيمة ما يظهر للتركة بواسطة اجراءات بيت المال من الاشياء التي يدعي الورثة بانها حق التركة ولم تكن مندرجة ضمن الحصر ( مائتاً ) كافة تعطفات الجورز عليهم بسبب عهده او يذير ( حادي عشر ) ما يستولاه الورثة بدون واسطة بيت المال عما للتركة للمضبوطة به سواء كان عيناً او ثياباً او درهماً او نحو ذلك ( م ) ٣٠ يوم غير رسم لبيت

المال باعتبار الماية واحد على الانواع الآتي اياضاحها ( اولاً ) قيمة ما تواسيه عقارات التركة التي تضبط لغياب بعض الورثة وكذا المنقولات اذا صار جردها وتاصيلها بحسب طلب الورثة الحاضرين او لكون التركة لوارث غائب دون غيره وان لم يصر الجرد او يكون اعقب ضبط المقارنات الافراج عنها قبل ان يجري بيت المال اجراءات فيها مثل تاجير وتحصيل فلا يؤخذ سوى رسم التعيين والانتقال ( ثانياً ) قيمة عقارات التركة التي تكون مديونة للميري فقط ويتمد الورثة لجهة الطلب بالسداد وكذا منقولاتها اذا صار جردها وتاصيلها فان لم يكن للتركة عقارات او لم يصر جرد وتاصيل منقولاتها فيؤخذ رسم التعيين وتقديم الدعوى فقط ( ثالثاً ) اللزيمات التي يصير حصرها وتحصيلها ويحصل بشأنها تعريبات او يتوسط بيت المال في احالة ثبوتها اذا كان قبل صدور الحكم عنها يطلب اولي الشأن فيها استلام سنداتها ( م ) ٤ يؤخذ رسم التعيين والانتقالات فقط على التركات التي يتوسط بيت المال في ضبطها لاجل جردها وتقسيمها على حسب طلب الورثة البائنين الحاضرين اذا حصل الافراج عنها قبل اجراء ذلك بناء على قراضي الورثة مع بعضهم ( م ) ٥ رسم التعيين والانتقال وتقديم الدعوى المذكور عنه في المواد السابقة وخمس وسمعون قرشاً ( م ) ٦ التركات التي لا تزيد قيمتها عن مائة قرش لا يؤخذ عليها اي رسم وما فوق المائة لغاية الخمسة قرش يؤخذ عليه نصف رسم وما زاد عن ذلك يؤخذ عليه الرسم كاملاً ( م ) ٧ على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا — صدر بسراي عابدين في ١٥ شوال سنة ١٢٧٠ ( ٢٠ ستمبر سنة ١٨٥٠ ) محمد توفيق باشا الحضرة القيسية الخديوية رئيس مجلس الظاهر وناظر الداخلية

المعاملة على مقتضى اللائحة وذيلها والقرارات فطبعاً  
يكونون داخلين في حكمها وتحرم هذا للملومية وأن  
يشتر للاقاليم وألجهاث المقتضية لاتباع الاجراء كما  
المردون بلائحة بيت المال وذيلها وقرار الخصوصي  
(\*) صورة افادة باردة لبيت المال من الداخلية (\*)

(\*) في ٢١ شوال سنة ١٢٠١ غرة ٢١٥ (\*\*)

مصلحة بيت مال مصر كانت تبحث للداخلية بافاده  
تحتل على تداعي عربون السرا بالوصاية من قبل  
معتنبا باشيا- وأطيان ونشراً لان هذه الرصاية لم تسجل  
حال حياة الرصية من قبلها بذلك وبذلك هذا لقرار  
المجلس الخصوصي الصادر في سنة ٨٢ والثاس مرجون  
احالة مسئلتها على الشريعة اذارت تلك المصلحة النظر في  
ذلك كما انه لتقول بما ورد لنا من الروزنامة من وفاة  
من يدعى علي انندي شاكراً للانتم بانه بندق شرقية  
وتطلب ورثته نقل حصه الالتزام للخلقة عنه اليهم بما  
قيم ابيهت السلت التي لم تذكر بمحض يوم الرودة  
وكرن قرار المجلس الخصوصي الصادر في سنة ١٢٢١  
من مقتضا ان ما يتبع بالادعاء على اي تركة دين  
او ميراث قبل مضي نعياد السنة الجائز في قبول السامح  
ولم تشهد به الشهود يوم المحضر بمجال على المجلس المحلي  
ورفضت الروزنامة صدور ما يوافق قد تحول روية  
عائين المادتين على مجلس النظار فصدر منه افادتان  
الاولى رقم ١٦ رجب سنة ١٢٠٠ غرة ١٠٥ بما يقرر  
من سماع دعوى مرجون بما هو موصل لما به من قبل  
معتنبا بالاشياء والأطيان الالية عنها شرعاً بما ان اسكام  
لائحة الحاكم الشرعية تجيز ذلك وفي ناصحة لا خالف  
اسكامها من اللوائح والألئاس والمندورات السابقة عليها  
والافادة الثانية مودعة ٢٨ رجب سنة ١٢٠١ غرة ٨٢  
بانه لا حاجة للصريح من المجلس بسامح مادة وراثة  
السلت التي المذكورة وغيرها من المناد الجائز تقديم  
الدعوى فيها شرعاً بمقتضى اسكام لائحة الحاكم الشرعية  
بالمجلس المحلي وبما انه وان كان فيها سبق تحريم راييت  
المال والروزنامة بالاجراء حسب ما تنوه عن المجلس  
للمدار اليه ولا انه حيث من الاقتضاء علم الجهات بما  
تقرر في شأن ما ملف ذكره وانجابه ايضاً فقد صار  
الشر لن لزم وهذا المحضر بم لاجراء بوجه

(صورة افادة واردة لبيت المال من الداخلية في  
(٢٣ شوال سنة ٩٧ غرة ١٨٩)

ما تسيطر عليه هو صورة ترجمة الاسر المالي الصادر  
بتاريخ ١٥ شوال سنة ٩٧ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ٨٠  
المتشمل على بيان الرسوم التي تلتزمت لبيت المال  
مع صورة ترجمة التقرير المرفوع للحضرة الخديوية  
عن هذا الشأن ووردت للداخلية بافاده من  
وراسة مجلس النظار رقم ٢١ سبتمبر سنة ٨٠  
لاجل التنبيه باتباع الاجراء حسب ما تدون  
والامر المشار اليه وحيث انه يلزم العمل على مقتضا  
قد كسب لجوالت الاقتضاء بذلك في تاريخه  
وبالمصلحة هذا المحضر بم للملومية بما اشتملت عليه  
تلك الصورة والعمل بموجب ما نص بها

(صورة مسائل الافادة الصادرة من الداخلية في  
(١٠ ص سنة ٩٩ غرة ٦٦)

خطاب ردغرة ١٩ بالاستئذان مما يتبع اجراءه في  
ثبوت من يتوفون بالاستبيات بصورة وفاة  
ابراهيم اخا الجريدي الذي اثبت ورثته وراثتهم اليه  
ما من يتوفون بجوالت الطرق وبمحطات السكة الحديد  
الذين لم يصل لم محاضر ولا ضبط يوم الوفاة وما  
يكون في ثبوت المردون التي عليهم يشير انه تحرر  
للمجلس الخصوصي بما اقتضى ووردت الافادة لمره  
٨٢ بان الذي ترواى بالمجلس هو انه حيث من  
مقتضى اللائحة وذيلها والقرارات ان التداعي الذي  
يحصل بتورث او بدين على تركات اشخاص متوفين  
قبل مضي الميعاد الجائز فيه سماع الدعوى ولم تشهد به  
الشهود يوم الوفاة يجزي تحقيقه مسامحة ابتداء بالمجلس  
المحلي ثم تنظر شرعاً بالمجلس المحلي ووضع هذه القاعدة  
تماماً حول اتباع الاجراء بموجبها على وجه العموم بدون  
استثناء ومع عدم عمل محاضر عن يتوفون لعدم  
اختصاص الاستبيات وتسمر عمل محاضر ايضاً عن  
وجود متوفين بالطرق وبمحطات السكة الحديد  
فلم يترأى بالمجلس ما يقتضى استثناء هؤلاء من

بيت المال - امر على صادر في ٧ ستمبر سنة ٨٤  
(١٧ خاسنة ١٣٠١)

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ يجوز لأصحاب الاطيان الموجهة بمقتضى عقد بالكهنة او بفور عقد ان يوقعوا بفور اذن من القاضي مجزاً امتيازاً على محصولاتها سواء كانت موجودة فيها او بطرف المتاجر لاستعمالهم على الاجارات المستحقة اليهم بشرط استيفاء الاجارات الآتية فان كان متاجر تلك الاطيان اجهال فليس جاز له اجراء ذلك ايضا (م) ٢ يصور توقيع المحجز بمقتضى امر يصدر بالكتابة من المدير الناجع اليه موقع الاطيان ويكون صدور ذلك الامر بناء على تقديم عقد الامتياز او على اقرار من صاحب الاطيان يشهد بصحته شاهداً متقدمين (م) ٣ ويجوز ايضا توقيع المحجز الامتيازى على الامتياز والمنتجات المملوكة لمن استأجر الاطيان من المتأجير الاصلي لاستيفاء الاجارات المستحقة طرف المتأجير الاصلي المذكور - اما التخفيزات والفاكحة التي يخشى عليها من التلف مدة المحجز فيصور مبيعها يومياً عن يد مثنين حسب العادة والتمن يحفظ بطرف شيخ البلد القانون بالمحجز انما يرفع المحجز اذا قدم المتأجير الذي سدد مخالصة من المتأجير الاصلي المأذون بالتأجير لفوره ويكون المحجز على ذلك بالطرق المبينة انما (م) ٤ يلزم ان يكون الامر الصادر من المدير بالتعرض بالمحجز مثقلاً على تعيين احد متابعي البلد لتنفيذ تحت مسؤوليته وعلى الشيخ المعين لاجراء المحجز ان يحرر به محضراً وان يكون حارساً للاشياء المحجزة انما يجوز له ان يستيب منه واحداً او اكثر من غفراء البلد تحت مسؤوليته ويعطى في تلوير ذلك شيخ البلد لخدمة في المائة من ثمن المنتجات الهامة ولكل من تخفراء ثلاثة غروش يومياً بحيث ان المدير يبين القدر اللازم منهم بقيمة ما يصرف للشيخ ولتخفراء تخص من ثمن المحجز (م) ٥ لا يجوز لشيخ البلد المعين في الامر الصادر من المدير ان يتمتع بلا عدد شرعي من اجراء المحجز فوراً فان امتنع يلزم بقيمة ما يتحقق نفسه من المصنوع في مدة تأخيرهم عن اجراء المحجز مع معاقبته بالمقوبات التي يستحقها حسب القانون والمطالب المحجز المذكور الرجوع الى المدير للحصول

على تعيين شيخ اخر (م) ٦ يلزم ان يكون محضر المحجز مثقلاً على بيان الامتياز المحجزة ويجب ان توزن تلك الامتياز او تكال على حسب نوعها (م) ٧ لا يأمر المدير بالمحجز في الاحوال الآتية (اولاً) اذا سبق توقيع حجز قضائي على الامتياز والمنتجات انما للوزير الحق بان يستولى ماله من الامتياز مقدماً على سائر الديون من ثمن المحجوز طبقاً حسب القانون (ثانياً) اذا كانت بين الموجه والمستأجر منازعة بسبب الامتياز وكان المدير حاكماً بها ولم يطلب صاحبه الارض اجراء المحجز التحفظي الامتيازى تحت مسؤوليته او يقدم المتأجير ضامناً مقدراً وقت طلب المحجز (م) ٨ اذا حدث حجز قضائي بعد المحجز الذي امر به المدير يجب على المحضر ان يحقق وجود الاشياء المحجزة بناء على ذلك الامر بمطلي طرف شيخ البلد (م) ٩ اذا لم يطلب مدائن ثمن المحجز على ثمن المنتجات تحت يد المدير بمقتضى ورقة تعلن بواسطة محضر في ظرف ثمانية ايام بعد المحجز الامتيازى الاول الذي امر به المدير ولم يدفع المتأجير قيمة المطلوب منه تباع الامتياز والمنتجات بالترتبة العمومية بناء على امر آخر يصدر من المدير بناء على طلب المحجز له ويلحق على باب المديرية وباب بيت شيخ البلد المعين لاجراء المحجز ويكون لصق ذلك الامر قبل البيع مدة لا تقل عن ثلاثة ايام ولا تزيد عنه ثمانية ايام (م) ١٠ بين في الاعلان الذي يلصق بمحل البيع ويومه واسم المدين واسم الدين والامتياز والمنتجات المتصور مبيعاً والبالغ المستحق ويحصل البيع امام شيخ البلد الذي تمين لاجراء المحجز ويصور الاستمرار على ان يستولي المبلغ المستحق (م) ١١ يجوز محضر البيع وترسل صورة منه للمديرية وتسلم صورة اخرى للدين لتقدم مقام سند عاصمة ببيع مساو لقيمة الدين الذي رسي به الزاد (م) ١٢ يدفع الدين الذي رسي به الزاد نقداً الى شيخ البلد ويحق نفسه الى الصراف لا يريده لحزينة المديرية في اقربيه وقت فان تأخر الراسي طبق الزاد عن دفع الدين فوراً تباع المنتجات ثانياً بالترتبة في اكمال على اسم الراسي طبق الزاد وان رسي الزاد بالاقبال على كان رسي عليه فيلزم بتفريق الدين فقط متى كان مقتدرًا فلن لم يدفعه ويحجزه عن ذلك بحالعه

كما موري الضبط والربط فيما يتعلق بالممنوع من الحقوق وما عليم من الجهات المختصة على ما تدون في هذا الامر (م) ٢٠ على ناظري الداخلية والمحاسبة تنفيذ امرنا هذا ككل منها فيما يخصه - المظهر اعلاه صورة الامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ذى سنة ١٣٠١ فيما يخص بمجوز المحصولات بطرق واجراءات مختصة بالكتبة الواضحة في وقت حمل اعلاها لوكالة المديرات وبالمجمل هذا لحضرتكم لاتمام الاجراءات يرجى

(\*) صورة ما صدر من الداخلية لبيت المال (\*)

(\*) في ٣ ذى سنة ١٣٠١ تم ١٥٧ (\*)

تقدم وردت للداخلية افادة من المحاسبة بان يوسف ائقدي غرام وكيل دوائر البرنس سليم باشا قدم لها مكتوبة مفادها ان بيت المال عبر اذله كل من ادعى بدين على التراكات الالة فيها حقوق للبرنس المشار اليه على محكمة مصر اعقبى الترمية حالة اختصاص الحاكم الاهلية بذلك ولما استطلعت المحاسبة من المصلحة عن التكتبة فتداعيا بان اصلها واللائحة المبيعة فيها تقضي بان الادعاء الذي يذكر عنه يوم الزكاة بحال النظر فيه شرعا وما لا يذكر عنه يوم الزكاة سواء كان دينك او ميراثك يمثل نظام ابداء سياسة برائة المدد المحددة لبيع الديني فو تطبيقا لتدبير المصلحة من ان ذلك التوكيل رغب بها طلب الاوراق الخوالة على المحكمة للنظر فيها بحضوره ونهر الامر بمرفعه بدون اقتضاء لاحالات واقتضي نظر المحكمة الابتدائية الاعلية يجري اللازم عنه وهذا بناء على ان مواد الديون الحالية على المحكمة الشرعية بمصر بمصرها نظرت بالمحكمة المتوسطة والبعض ما يلزم نظر ابداء بالمحكمة الابتدائية اشفي عنها كما اوردى وقد اوضحت المحاسبة انه نظرا لكون الدعاوي التي من هذا القبيل صاد امر نظرها والفصل فيها من خصائص المحاكم الاعلية المستجدة بمقتضى نصوص لاشياء وبما صار لا محل لاحالتها من بيت المال على المحكمة الشرعية. بل على ذوي الشأن ان يرسل مطالبهم على تلك التراكات امام جهة الاعصاص ان شأى وطلبت استصدار التفتيات المخفية لبيت المال بما يلزم عن ذلك كان كتب لها من. هنا بكرة ١٨٣ ضمن الستة اوراق. مرفوعة بما

على مقتضى مادة ٢١٩ من قانون العقوبات (م) ١٣ اذا رعى الزاد على المحجوز له جازله ان ينضم من الدين مبلغا يفي بمطلوبه (م) ١٤ يجوز لاصحاب الاطيان الموسعة ان يطالبوا المحجز على مزروعاتها التي لم تحصد بشرط ان يكون ذلك قبل استئجارها بشهرين ويكون طلب المحجز على ذلك والفرخيص به وتنفيذه بالمروق المقررة فيما يتعلق بعين الامار والمحصولات المذكورة في المواد السابقة ويلزم ان يشمل محضر المحجز الذي يجره شيخ البلد الممين لذلك في الامر الصادر من المدير على بيان قطع الاطيان ومساحاتها وموقعها وحدين بالاقل من حدودها وانواع المزروعات (م) ١٥ يح المزروعات التي لم تحصد يكون بالكتبة المقررة في بيع الامار والمحصولات اما يلزم ان يشتمل الاعلان المتعلق بها على صورة محضر المحجز (م) ١٦ اذا بيعت الامار والمحصولات والمزروعات التي لم تحصد فيخصص الدين الذي رعى به الزاد للمحجز له الى ان يستوفي المبلغ المتبقى اليه ما لم يحدث محجز آخر من مدين ثان وان زاد من المحصولات والمزروعات او من الدين شي بعد ذلك يسلم للمدين المحجوز عليه ما لم يطلب محجز آخر فان حدث محجز يودع المدير الدين في ظهر مكتب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاجراء الاصول القانونية وكذلك اذا رعى الزاد على صاحب الاطيان وعسم المبلغ المستحق اليه من الدين الذي رعى به الزاد وزاد بعد ذلك شي تسلم الزيادة للمحجز عليه ما لم يطلب مدين ثان المحجز عليها فان طلب المحجز عليها تسلم لقيم كدب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاستيفاء الاصول القانونية (م) ١٧ لا يسلم طلب المحجز على غير المبيع الا اذا كان متوفيا للاصول المقررة فيما يتعلق باوراق المحجزين واظن بالطرق القانونية (م) ١٨ الاحكام السابقة لا تنفع اولى الشأن من استعمال الطرق القانونية العمومية ما لم تكن مخالفة لما وثقي للستاجر كالتفتة حقوقه وطلباته على المؤجر خصوصاً فيما يتعلق باسترداد ما اخذ منه او تمويش ما لحق به من الضرر (م) ١٩ يجبر المدير في تنفيذ الاحكام السابقة بصفة قاض ولا يلزمه ان يقضى بمقتضى ما يصدر منه من الاوامر وكذلك مشايخ البلاد غانم يعتبرون كالحضرين ان

فصاها ما ان الاستمرار في توقيع هذه العبارة على صورة تستخرج من احدى الجهات بعد التصديق عليها ربما نشأ عنها مشاكل للحكومة ولا حتا وجود حقوق لاتتم للجهة المستنسخة لتلك الصورة من دفاترها وبذلك يجوز لاربابها ان تقيم اللجنة عليها بالطرق القانونية في وجه من يكون اسمه واردا بتلك الصورة فتحذيراً من ذلك يقضي حذفه هذه العبارة من الان فصاعداً واستبدالها بعبارة (تسلم بدون مسئولية الحكومة لدى اي انسان كان عما يتعلق بالوارد بالكلفة او الصورة) كما كتب في تاريخه لجهات الاقتضا حتى بذلك تكون الحكومة آمنة من اي مشكل ما من هذا التغيير حسب ما هو جل الغاية

(صورة ما نشر من الداخلية للجهات واعلان للمصلحة بمكاتبة رقم ٥ رجب سنة ١٣٠٢ بمرة ٧٩) حضرة امين بيت مال مصر اوضح في افادة بعضا للداخلية رقم ٧ ج سنة ٣٠٢ بمرة انه لمناسبة حصول الارشاد من اتاس عن حقوق بيت المال بعضها تخلف عن مذكوزين توفوا عن غير وارث والبعض من الضالعات وعد اجراء التحقيق ينفع صحة ما ارشدوا عنه وبموضوع عليه اليد من عمد وشايخ وامالي البلاد وغيرهم ووجود حقوق حسنة من هذا التقييم يبهات الاقاليم ومع وضع يد من ذكروا عليها بنوع الغتصاب ومضي الازمنة عليها يؤول الامر لاقامة قضايا عليهم ويتمدر وضع يد بيت المال على حقوقه قبل تمكن الغير من وضع اليد عليها والدخول في المنازعات راي حضرمته مولاي اعطاء مكافاة لمن يرشد العلقة عن حقوقها ويبري ثبوها سوا كانوا حلاقين الدواحي النابئين عن الحكاء بالجهات او غيرهم ورغب حضرة الامين الموصى اليه انه مع استصواب ذلك ينشر لجهات الاقاليم ولاقتضا اخله راي اللجنة المالية فيما ذكر قد كتب لما من هنا الاذنة في ٢٧ ج سنة

اقتضى وتوضح لما ما قرره مجلس الشار في المادتين المختصة احداهما بوصية غير مسجلة قرر فيها هذا المجلس يساعها شرعا بناء على لائحة المحاكم الشرعية والثانية تتعلق بوراثة بنت لم تذكر بحضور يوم الوفاة قرر فيها المجلس المشار اليه ايضا بان لا حاجة للتصريح منه بساعها وغيرها من المباد الجائز تقديم الدعوى فيها شرعا بقتضى احكام لائحة المحاكم الشرعية لغاية ما اشير بذلك المكتب من ان اولي الشأن لو تركوا وشانهم او كلنا قلاً بتقديم دعواهم للمحاكم الاملية فانهم يتجارون تقديم طلباتهم للمحاكم الشرعية لاسي في ذلك من الدولة وطلب النظر والافادة بما يتراكي والان اليد من الحفانية في غرة التجاري غرة ١٩٣ بانه نظراً لكون مسائل الدين التي يدعيها على التركات في مسائل مدنية صرف فلا تعلق للمحاكم الشرعية برؤيتها بقتضى القانون اما المسائلان الصادر بخصوصها قراران من مجلس الشار فانها من الاحوال الشخصية لان احداهما مختصة بصحة وساية او لغوها والثانية بثبوت ورائحة وجبيل فانها ليس من اختصاص المحاكم الشريعة ولا يصح التماس واما من جهة رغبة اولي الشأن في رفع دعواهم للمحاكم الشرعية فلم تطلب الحفانية توسط جهات الاذرة في جبرم على تقديم دعواهم للحكمة ما دون الاخرى انما الذي رغبته هو ان بيت المال الذي هو ادارة من ادوات الحكومة يجري منطوق القانون ولا يحل على المحكمة الشرعية اشياء صارت من اختصاصات المحاكم الشريعة دون غيرها ومن غروب القبيح عليه باتباع القانون بناء على ما ذكر اقتضى تحرر اسماذكم للاحاطة بما اوضحته الحفانية بالهيئة المينة آتفاً والاجراء بمقتضاه وعليه الستة اوراق

(صورة ما صدر من الداخلية لبيت المال في ١٠ ر) سنة ٣٠٢ بمرة ٢١٨

حيث ان بعض الجهات الادارية قد اعتادت اصطلاحاً حال تصوير صور الاوراق والكشوفات التي يطلبها منها ذرو الشأن فيها ويصرح او يكون من اختصاصاتها التسليم فيها على ان يضعوا عليها عبارة (يتمدر في محل لزومه) وقد علم الان ما وردت به مكاتبة نظارة الحفانية رقم ٢٩ صفر سنة ٣٠٢ بمرة ٢٥٨ بناء على ما ورد لما من قلم



١٣٠٢ ١٣٥ محاسبة بما رأته من عدم المانع من حصول النشر لجهات الانفاليم بانه اذا ارشد احد الخلاقين او غيرهم عن حقوق صريحة لبيت المال سوا كانت خاصة من قبل او مستجدة وطلب مكافأة بعد الوفاء على اثبات ارشاده وظهور الفائدة لبيت المال من هذا الارشاد عندها ينظر اللجنة المالية فيما يلزم صرفه اليه نظير ذلك وحيث تراعى هنسا موافقة الاجراء كما رأت اللجنة المالية فقد حصل النشر بذلك في تاريخه لكافة الجهات وبالجملة هذا لحضرتكم للمعلومية بما فيه واعلانه بواسطة فروع المديرية الى كافة الاهالي ليعلموه (صورة المكتبة الصادرة لبيت المال من الداخلية في ٢٩ رجب سنة ١٣٠٢ ١١٩)

حسب طلب حضرتكم في الافادة المؤرخة ١٥ رجب سنة ١٣٠٢ ١١١ قد تمحور في تربيته لمديريات الوجه البحري ومديرية الجيزة والمحافظات صدامصر واسكندرية بان مسائل الديون التي يدعى بها على التركات يكون النظر فيها والمحاكم الاهلية المستجدة بحسب طلب اصحاب الشأن فيها واما التدايعات التي تقع على التركات بمؤخر صدق او في مسائل المهر ونحوها فيكون النظر فيها بمعرفة المحاكم الشرعية حسب ما هو متبع الى الان ولاجل معلومية بيت المال بذلك لزم الشرح لحضرتكم على صورة ما كتب للجهات المذكورة ومن طرفكم يكتب لبيت مال اسكندرية باتباع ما ذكر

(صورة مانشر من الداخلية)

نظارة الحفانية فيها سبق افادات الداخلية بتاريخ غرة الحجة سنة ١٣٠١ ١٩٣ بان مسائل الديون التي يدعى بها على التركات هي مسائل مدنية صرف ولا تعلق للمحاكم الشرعية بروتها بل ان هذه الدعاوي جارية نظرها والتفصل فيها من خصائص المحاكم الاهلية المستجدة بمقتضى نص لا تحتها وإذا صار لاخلل لاحالتها من بيت المال

على المحكمة الشرعية بل على ذوي الشأن ان يرفخوا مطالباتهم على تلك التركات امام جهة الاختصاص ان رغبوا وطلبت مخائرة بيت المال عن ذلك ولا كتب من الداخلية لبيت المال باتباع الاجراء كما ذكر استفهم عما اذا كانت التدايعات التي تقع على التركات بمؤخر صدق يصير احالتها من بيت المال على المحكمة الشرعية بالمعفة التي كانت جارية قبلا ام لا ومع استمراج رأي الحفانية من هذا وردت منها افادة مؤرخة ٢٠ من سنة ١٣٠٢ ١١٩ بانه حيث ان الفرض هو تطبيق السير على التوائين المستجدة وعلى منفذاتها ليس للمحاكم الاهلية النظر في مسائل المهر ونحوها مما استغني بمادة ١٦ من لائحة ترتيب تلك المحاكم فلا يوجد مانع من استمرار الاجراء في هذه المسائل على ما كان جاريا ولا يبلغ ذلك لبيت المال وردت منه افادة رقم ١٥ رجب سنة ١٣٠٢ ١١١ بان جهات الانفاليم مخففة بضبط وحصر وتسوية تركات من يتولون بمبهايتها وطلب مخائرتهم مما سلف ذكره وحيث ان من مقتضى ما اشارت به الحفانية ان مسائل الديون التي يدعى بها على التركات يكون النظر فيها بالمحاكم الاهلية المستجدة بحسب طلب اصحاب الشأن فيها واما التدايعات التي تقع على التركات بمؤخر صدق او في مسائل المهر ونحوها مما استغني بمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم فهذه يكون النظر فيها بمعرفة المحاكم الشرعية حسب ما هو متبع الى الان انتضي تربيته لحضرتكم للمعلومية بما ذكر واتباع الاجراء بمقتضاه وسيتم تاريخه كتب لجهات الاقتضاء بما لزم واعطى اخطار لمعوم بيت المال

(صورة افادة واردة للداخلية من رئاسة مجلس

النظار في ٧ من سنة ١٣٠٢ ١٣٤)

بالمجلس المتقدم يوم الاثنين ٤ من سنة ١٣٠٢

(١٨ مايو سنة ١٣٠٥) صار ثلاثة المذكورة المقدنة

المجلس من نظارة الداخلية المؤرخة ٨ ج سنة ٣٠٢  
المردوب بها النظر فيما اورد حضرة امين بيت المال  
من المذدورات المترتبة على عدم اجراء تسجيل  
الوصاية حال حياة المتوفين والاحالة على المحكمة  
الشرعية بمجرد وجود ورقة منسوب تحريرها للمتوفين  
حال حياتهم وما ينشأ في بعض الاحيان عن  
الاجراء بهذه الكيفية من حصول الطعن من بعض  
الورقة في السندات التي توجد من هذا القبيل  
بمخلاف ما كان جارياً قبلاً بالنظر في قرار المجلس  
لنصومي الصادر في سنة ٢٨٣ القاضي بتسجيل  
الوصاية التي تقرر بالثالث والابقاف والمهبة وعدم  
استماع دعوى في السندات التي لم تكن مسجلة حال  
حيات المتوفى وصار الاطلاع على مكانة نظارة الحفانية  
الرقعة ١٨ رجب سنة ٣٠٢ نكرة ١٣ الواضع بها انه  
توآى فضلاً عن كون لائحة المحاكم الشرعية ناسخة  
لما تقدمها من الاوراق والاوصاف والمشتدات المتعاقبة  
باجراءات المحاكم الشرعية والمتعاقبة لما بتلك اللائحة  
التي يجب السير في ذلك على مقتضاها فانه كما يحتمل  
الغش في الوصية الذير مسجلة كذلك يحتمل صحتها  
وان عدم تسجيلها لم يكن نائناً عن اقتدالها وحينئذ  
يكون رفضها وعدم سماع الدعوى فيها موجهاً لمردوب  
الموصي لم مما لم تحققه من الوصية ومنايا لغرض  
الموصي وعلى هذا يكون الاربع سماع الدعوى  
وفحصها للتوصل من معرفة كفاية الوصية حتى ان  
كانت صحيحة حكم بها والا فبالطبع ترفض وقد  
تورى انه سواء كانت الوصية محققة صحتها او غير  
محققة فليس لبيت المال معة تجيز له التدخل في  
ذلك اذ ان هذا من خصائص اولى الشأن وان  
بيت المال انما هو معدل الحفظ الوقتي على ذمة ارباب  
التركات الا اذا كان له شأن فيها بايالة كلها او  
بعضها له او لغيره وارث او لوجود قاصر في هذه  
الحالة عند الاشتباه له الوصية له ان يرفع البعوى  
للإلزام عنها بالنظر في التواعد والاصول كما انه يمكن

بأبي ارباب الشأن ان يفعلوا ذلك وبالداوله فيما  
ذكر نقرر الموافقة على ما رأته نظارة الحفانية بالكيفية  
السالفة الذكر وبناه عليه كتب في تاريخه نظارة  
الحفانية بما لزم واقتضى تحريره لسماعتكم لاجراء  
منتضى ما تقرر

( صورة منشور الداخلية الرقم ٣ ن سنة ٣٠٢ )  
( نكرة ١٤٠ )

حضرة امين عموم بيت المال كان اوضح للداخلية  
في مكانة ارسالها اليها انه في سنة ٨٣ صدر قرار  
من المجلس الخاصي بقضي بتسجيل الوصايات التي  
تقرر بالثالث والايقاف والمهبة وان وجدت سندات  
تشتمل على ما ذكر ولم تكن مسجلة حال حياة  
المتوفين فلا يسمع فيها دعوى ثم في رجب سنة ٣٠٢  
نقرر بمجلس النظر في شأن مسئلة وصاية ادعت  
بها امرأة متوفقة اخرى توفت عن بيت المال وسيط  
حال حياتها اوصت بسند غير مسجل بكامل  
متروكاتها ان يجري حاله المسئلة على المحكمة الشرعية  
للنظر فيها بما ان لائحة المحاكم الشرعية ناسخة لما قبلها  
ولمناسبة ان عدم تسجيل الوصايات في حال حياة  
المتوفين فيه ضرايع حقوق للورثة الغائبين والقصر  
وبيت المال ورغب حضرة الموسى اليه النظر وبالحالة  
ورؤية ما توضح على مجلس النظر قد وردت لنا  
الافادة المسطرة صورتها قبل من رئاسة المجلس المشار  
اليه بما تقرر من الموافقة على ما رأته نظارة الحفانية  
فيما يختص بالوصايات المعك عنها وحيث يتباخ  
المصلحة ذلك قد طلبت باذنتها مرة ١٤٧ اعلان  
المدير يات والحفاظات بما تقرر لملاوئتهم به واتباع  
الاجراء بموجبها فيما لو حدثت بمبهااتهم ما يكون من قبيل  
مانص عنه فاقضى الشرح من اجل ذلك وفي  
تاريخه نقرر لياقي الجوات

( صورة ماسد لبيت المال من الداخلية في ٦  
شوال سنة ٣٠٢ نكرة ١٥٣ )

جناب فاطر قسم قضاي الداخلية اوضح باذنته لما

نمرة ٥٠٧٤ انه بالنظر لكون بعض للمصالح تناخر في ان ترسل لاقسم النفار يرثي تقدم لما باعلان الحكومة بصورة الاحكام التي تصدر من الحاكم بالحكم عليها غيايبا يدفع مبالغ ومع ان ميعاد المعارضة للاحكام النهائية من هذا النوع ثلثة ايام فقط وبعد مضي هذا الميعاد لا يبنى للحكومة سوى النظم امام الاستئناف بشرط ان القضية تتجاوز الالف لوش الى اخرها ذكر من المخلوقات التي تنشأ من التناخير يرام صدور الاراس الاكيدة الى المصالح التابعة هنا بانه يزود اي تقرير كان لاحدها يسرع حالا بارساله مباشرة لاقسم منعا للمخلوقات واستحضالا على الثمرة المتصدرة وبناء على ما ذكر اقتضى تحريره لحضرتكم للملوية بما رآه اقسام ومراعاة الاجراء بوجبه بالدفعة والاعتناء كاهو لازم وفي تاريخه كتب لباقي الجهات بهذا

بيت المال - ( استشارة عن عملة اجراءات بيت المال باموريات الاقاليم والمحافظة )

ارسلت من عموم بيت المال لمديرية الجيز والقلاوية والبنوية في ٢١ رجب سنة ١٣٠٣ حال تشكيل ماموريات لبيت المال بالمديرية المذكورة

( م ) ا فيعمل اختتام لبيت المال بقدر عدد ماموري ومعاوني الماموريات بالاقاليم والمحافظة يكون حنقوشا بها اسم كل مامورية لغتم بها على التركات المزجودة بجهاتهم ( م ) ٢ على ماموريات بيت المال بالاقاليم والمحافظة ضبط تركات من يتوفون عن بيت المال خاصة او عن وارث وبيت المال او عن ورثة بهم قاصر او غائب او بعثوه او حمل مستعجل ( م ) ٣ وعليهم ايضا ان يجرؤ ضبط الاملاك والاطيان والاشياء التي لاساحب لها او كتبت لمفقود او لغائب غيبة منقطعة ( م ) ٤ لادخل الماموريات في ضبط تركه من يتوفى عن ورثة بلغ حاضرين الا اذا طلبوا جميعا او بعضهم ضبطها وتقسيمها عليهم بالوجه الشرعي ( م ) ٥

رعيا الدول المتخاية والمعاربة الذين لم وكللاء ايلات والايرانية والموسوية لا تقبض تركاتهم الا باوامر تصدر من جهات الحكومة ( م ) ٦ من ينوي ويكون لبيت المال شان في ضبط تركته ففي الحال يجري ضبطها وانتم على منقولاتها بدون جرد بعرفة شيخ ناحيته ورئيس المشيخة والحمد ونائب الناحية ولعمل الحضرة في قائمة من الحاضرين عن متروكاته من كلي وجزئي وورثته البالغ منهم والناصر والحاضر والغائب وان كن عليه دين للبري او له اوقاف او استغناق او مرثبات بجهات او امانات او رهونات بطرف احد او بطرفة مثل ذلك لاحد يتوضح عن كل هذا وان وجد له ختم يصير ضمنه في صرة ويختم عليها باختم الحاضرين ثم ان كان يوجد ضمن التركة مصاغات او مجهورات او نقود يصير الختم عليها ايضا بعد استخراج ما يلزم من التذوق للخرجة والتمم وتسليم ذلك جميعه مع الاختتام التي توضع على التركة ان يعتمد بالسند الا لازم على التذمة ملين حضور مندوبي بيت المال بحيث لا يصير تاخير تشييع الجنائز على حضور المندوبين محل الواقعة ( م ) ٧ من بعد اجراء الضبط بالكيفية الواضحة بالمادة الخامسة فعلى رئيس المشيخة او عمدة الناحية ارسال المختصر للموريات مال المديرية والامور ذاته او معاون المامورية يتوجه لمحل الواقعة ويجري جرد التركة وتأصيلها بقدر الضبط عن يد الحاضرين بعد مناظرة الاختتام ووجوبها صاغ سليم بايضاح اجناسها واشتقاق المصاغات والمجهورات كل قطعة على حدتها ويختم على التركة بختم بيت المال ويسلمها لمن يعتمد تحت الحفظ والصيانة مع ضم ختم المتوفي بالدفعة المذكورة عن يد الحاضرين واذا كان شخصا او مجزأ يصير جرد الاموكتابه ان كان نفقة او ذكرا وسقط نفقة او غيبة ضمن التركة ويؤخذ للسند اللازم على دفتر الضبط على المتدوين الاستلام

نمرة ٥٠٧٤ انه بالنظر لكون بعض للمصالح تناخر في ان ترسل لاقسم النفار يرثي تقدم لما باعلان الحكومة بصورة الاحكام التي تصدر من الحاكم بالحكم عليها غيايبا يدفع مبالغ ومع ان ميعاد المعارضة للاحكام النهائية من هذا النوع ثلثة ايام فقط وبعد مضي هذا الميعاد لا يبنى للحكومة سوى النظم امام الاستئناف بشرط ان القضية تتجاوز الالف لوش الى اخرها ذكر من المخلوقات التي تنشأ من التناخير يرام صدور الاراس الاكيدة الى المصالح التابعة هنا بانه يزود اي تقرير كان لاحدها يسرع حالا بارساله مباشرة لاقسم منعا للمخلوقات واستحضالا على الثمرة المتصدرة وبناء على ما ذكر اقتضى تحريره لحضرتكم للملوية بما رآه اقسام ومراعاة الاجراء بوجبه بالدفعة والاعتناء كاهو لازم وفي تاريخه كتب لباقي الجهات بهذا

بيت المال - ( استشارة عن عملة اجراءات بيت المال باموريات الاقاليم والمحافظة )

ارسلت من عموم بيت المال لمديرية الجيز والقلاوية والبنوية في ٢١ رجب سنة ١٣٠٣ حال تشكيل ماموريات لبيت المال بالمديرية المذكورة

( م ) ا فيعمل اختتام لبيت المال بقدر عدد ماموري ومعاوني الماموريات بالاقاليم والمحافظة يكون حنقوشا بها اسم كل مامورية لغتم بها على التركات المزجودة بجهاتهم ( م ) ٢ على ماموريات بيت المال بالاقاليم والمحافظة ضبط تركات من يتوفون عن بيت المال خاصة او عن وارث وبيت المال او عن ورثة بهم قاصر او غائب او بعثوه او حمل مستعجل ( م ) ٣ وعليهم ايضا ان يجرؤ ضبط الاملاك والاطيان والاشياء التي لاساحب لها او كتبت لمفقود او لغائب غيبة منقطعة ( م ) ٤ لادخل الماموريات في ضبط تركه من يتوفى عن ورثة بلغ حاضرين الا اذا طلبوا جميعا او بعضهم ضبطها وتقسيمها عليهم بالوجه الشرعي ( م ) ٥

(م) عند توجه مأمور بيت المال أو المأمون  
فإن يكون موجوداً للتركة من عقارات أو اطيان فإن  
كانت منزوعة تلك الاطيان على ذمة المتوفي يجري  
تسليمها لمن يعتمد من العمد أو المشايخ بالمعهد اللازم  
واضحاً به مقدار فدته واصناف كل صنف واصناف  
الزراعة الموجودة بها مشروطاً به ملاحظة ادارة  
حركة الزراعة باطلاع من يكون موجوداً من الورثة  
وكل ما يباين صلاحه من المحصولات يصير المتعقب  
عليه ويجلوس ضمه بصير المبادرة في جمعه وحصره  
عن يد النائب ومن يلزم ويجمر عنه جدول ويرسل  
للمأمورية والأحكام أن كانت صالحة للتأجير يجري  
مباشرة عدم خلوها وعند الافراج يتحرر كشف  
بيانات ايجاراتها من ابتداء الوفاة لحسد الافراج  
وتدعيه للمأمورية ايضاً (م) ٩ أن كان لبيت المال  
حق في اطيان او عقار فني المال يجري بيع  
المحصولات وبمباشرة تأجير العقارات وتخصيل ايجاراتها  
بمعرفة المأمورية ويكون البيع بحسب مرخصات  
للمأمورية كما سيأتي (م) ١٠ المأموريات مرخصة  
بيع المحصولات والتركات التي لا تزيد قيمتها عن  
خمسة آلاف قرش وما زاد عن ذلك يستأذن  
عنه من العموم (م) ١١ عند وفاة من لم يكن لبيت  
المال شأن في تركته فعلى حلاق الناحية ان يأخذ  
شهادة من يوثق به تدل على اسمه وشهرته وسكنه  
وورثته وان كان له مرتب أو استحقاق بمجه الميري  
أو اوسية أو نظارة على وقف أو استحقاق في وقف  
أو لم يكن له شيء من ذلك يتوخى عنه بها وان  
كان للمتوفي ختم يصير بضمه بذلك الشهادة وان  
كان نجاشاً أو حجازياً يصير جبره وان كان فضاء  
يجري نحو كتابته والتصديق على الشهادة المذكورة  
من شيخ الناحية (م) ١٢ على حلاق الناحية ان يجري  
في آخر كل يوم حائطة بين يتوفون بالناحية عن  
تبيين احوالهم عن الشهادات التي تجتمع بطرفه اسماً  
اسماً الخاصة بمن لم تضبط تركاتهم والاخر عممت

تضبط لهم تركات بمعرفة المشايخ اسماً اسماً وترسل  
تلك الحائطة مع الشهادات للمأمورية بيت المال (م) ١٣  
على مكتب الصحة تقديم كشوفات يومياً للمأمورية  
بيت المال ببيان اسماء المتوفين ونواحيهم لمراجعة  
على الحوائط والشهادات التي ذكرت بالمادة السابقة  
(م) ١٤ بعد مراجعة الكشوفات والشهادات والحوائط  
مضى وجدت قرية الصحة يجري تسجيلها بتسجيل  
المتوفين من واقع كشوفات الصحة (م) ١٥ اذا ظهر  
اختلاف أو سقوط اسم فعلى المأمورية ان تقرري  
صحة ذلك ويتأثر بالتسجيل امام الاسم بما يتضح (م) ١٦  
على المأمورية تأجير ما يلزم تأجيره من الاطيان  
والعقارات التي تضبط لتركات مذكورين متوفين  
بالمحرورية او غيرها وتخصيل ايجاراتها وعملية التأجير  
والتخصيل تكون حسب الاستشارة السابق مملها  
للمأموريات (م) ١٧ الافراج عن التركات يكون  
بعد الثبوت واستيفاء كل لازم حسب لوائح بيت  
المال والمجلس الحسي والمشورات للمطاعة صورها  
للمأمورية (م) ١٨ ما يزيد قيمته من التركات عن  
الخمسة آلاف قرش يكون الافراج عنه باذن  
العموم وما دون ذلك يكون من مرخصات المأمورية  
(م) ١٩ عملية كتابة المجلس الحسي تكون بالمأمورية  
اما انعقاد المجلس فيكون تحت رئاسة سعادة المدير  
او حضرة وكيل المديرية وتعيين الاعضاء يكون  
بحسب لائحة المجلس (م) ٢٠ يكون بالمأمورية سجل  
تركات وسجل اسماء وجريدة ايجارات ويومية  
مخصلات وقسيمة قوتراوات وصادر ووارد ودقتر  
لتحديد قرارات المجلس ودقتر لتقدير تركات القصر  
والمعتمدين والمبذرين والخاصات سنوياً من الاوسية  
والقوام (م) ٢١ يرسل شهرياً للعموم من المأمورية  
كشوفات ببيان احوالهم من التركات وما تحصل  
من ايجارات والرسومات وانما التركات التي يتاح

**بيت المال -** (صورة افادة صادرة لبيت المال من الداخلية في ٢٥ رجب سنة ١٣٠٣ نم ٢٢٢)

وردت للداخلية مذكاة من قسم القضاء مودعة ٢٠ ابريل سنة ٨٦ نم ٢٩٦ بأنه ظم ٤ من الاوراق التجارية تواردها من بيت المال بشأن القضايا المترادفة اقامتها عليه انه عند الاقتراع عن التركات لارباب الموارث حاصل الاكتفاء باخذ سندات عليهم باستلام ما يرجع لهم فقط على ان هذا لا يكون كالنسيان لاختلاف طرف المصلحة من المسؤولية فيما يرجع من القضايا ضدها من ذات الورثة ولذلك تراعى التسم منكم للمسؤوليات انه عند الاقتراع عن اي تركه تؤخذ مخالصة من الورثة لو وكلائهم بمعنى (انهم استلموا كافة حقوقهم من بيت المال وان ما اجراه من الاجراآت في التركة من ابناء ضابطها لغاية تسليمها لهم هي في محلها وانه لا يكون لهم طلب ولا دعوى على بيت المال بأي وجه من الوجوه) ونحفظ هذه المخالصة ببيت المال للعامة بمقتضاها عند الحاجة ومغروب مذابغ بيت المال من هنا باجراء ذلك وحاشية فروعها باجرائها ايضا وطيه الافادة

**بيت المال -** (صورة افادة صادرة لبيت المال بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٥ شم ٤٥٦)

علم من افادة وردت لبيت الدائرة الشبه نم ٧٣ انه لوفاة بعض اشخاص مديونين اليها في ايجارات وغيرها طلبت من بيت المال ان يسطحها بيان اسماء ورتبهم ومتركا قسم لاقامة الدعاوي اللازمة بشأن تلك الديون وهو اتفادها بأنه لا يتأتى اجابة هذا الطلب الا بتصريح من الداخلية ولهذا تريد الدائرة التحرير من هنا للمسئلة باعطائها الايضاحات التي تطلبها وحيث ان الداخلية فيما سبق اصدرت مشورا للمديريات في ٢٠ شعبان سنة ١٣٠٤ تصريحا باعطاء الدائرة النسخة وقومسيون الاراضي المبررة كشوفات بممتلكات اشخاص مديونين ومناخرين في سداد ايجارات اهلهم لاقامة الدعاوي اللازمة ضدكم وذلك بناء على ما رآه قسم القضاء الداخلية ووافق عليه مجلس الظار مراعاة لاختلاف الاحتياطات اللازمة بمعرفة الناتج والقومسيون لحفظ حقوقكم ومما يبرح الاستثناء عن

التغير نظرا لارتباطها مع المحكومة ولان قيمة ما يفتقر من ايراداتها تعود على المحكومة عتافيا وان تحرير تلك الفتوة لا يكون الا بناء على طلب نفس المجهين المذكورين وكذلك ارساما لا يكون الا اليها كما انه سبق صدور قرار من مجلس الظار ايضا بتاريخ ٤ مارش سنة ١٨٨٦ بعدم المانع من ان اجازف النواحي يسطرون الدائرة والقومسيون كافة الايضاحات التي تلمر لها قبل التاخير من حالة الاشخاص الذين يرغبون لتسجير اراضيها بدون استنفاد النظارة عنها مقدما ولا يقترب على اعطائها ادق مسوعة على المحكومة ولا على المواطنين الذين يقدمونها الى آخر ما تقرر فيها على ما ذكر: تراعى انه اذا كان ما طلبته الدائرة الان ضام بيان متركات او اسماء ورثة الشخص يكونون استاجرا اراضيها قبل صدور قرار المجلس الرقم ٤ مارش سنة ٨٦ لا بأس من اجابة طلبها فيها اما اذا كان معها ما يخص باشخاص استاجروا اراضيها بعد تاريخ صدور هذا القرار فلا تجاب لذلك اكتفاء بالايضاحات التي اعطيت من الصبار المذكورين كما توضح وتقرر تحرير لحضرتكم للاجراء على وجه ما ذكر مع مراعاة ذلك ايضا فيما تطلبه بعد الان كما صار اجارها في تاريخه بما توضح

**بيت المال -** (صورة مشور وارد من الداخلية لبيت المال بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٣٠٥) الموافق ١٦ ابريل سنة ٨٨ نم ١٥٥ - بعض التتملات طلبت من جهات الادارة شهادات من تاريخ وفاة اشخاص من اتباع دولما ولا كانت مشورات الالية قاضية بتسجل رسوم على نسخ مثل هذه الشهادات ولان الورق الذي يجري اتسخ عليه وكانت تلك التتملات تتوقف في الدفع قولا بان هذه الطلبات تعد مصلحة لذات حكومتها حصلت المذابغ في ذلك مع نظارة الالية فارسلت الان للداخلية مذكاة رقم ٢٥ رجب سنة ١٣٠٥ (٢ ابريل سنة ٨٨) نم ٦٩ حايات متضمنا ان اللجنة المالية قررت بان هذه المسائل وانما تصرف النظر عن تحصيل رسم اتسخ ومن الورق القليل كرتب فيها وحيث انه حصل التردد في تاريخه من هنا نعلم الجهات الادارية فيما يهمله فندم استادكم للمعلومية بوجوب دفعه في حيزكم

بيت المال - (صورة ما صدر لبيت المال من الداخلية بتاريخ ١٣٠٥ سنة ١٣٠٥)

نمرة ٢٥٥) - علم ما سبق وروده من مصادركم نزع ٨٧ أن ديوان الاوقاف طلب ما حرره المصلحة افادته ما ضبط للمرحوم سيادش اغا معنوق المرحوم دفتري بك وما جرى فيه ونظرا لان الطلب الذي قدم من ذلك الديوان هو على ورق عامة نحرر اليوم من المصلحة بتقديمه على ورق ثقق على حسب المنشور وهو افاد بان المنشور لا يطبق على مثل هذا الطلب وأنه لكون من الاستكشاف تبين سبق وفاة الاغا المذكور عن بيت المال في سنة ١٦ وضبط له اصناف بيعت بمبلغ ١٠٤ قرش و ٢٠ نفة واضيف جهات وقيل يوم الوفاة انه اوفد اهلانه ونصف المنزل ثقله براد النظر وحيث انه بمعية قسم قصابا الداخلية ما لزم افاد بتمه ٧٤٠ يمد المانع من افادة ديوان الاوقاف بما يعلم لبيت المال في تلك المادة فلهاذا وكون منشور المالية الصادر في ٢٠ اغسطس سنة ٨٧ مقتضا ان الطلبات التي يقدمها الاوقاف للحصول على نسخ اوراق يجب تحريرها على ورق ثقق والطلب المحكي عنه الآن لم يخرج عن كونه مستحقا من دفاتر المصلحة اقضى تحريره لمصادركم لاجراء مقتضى ما رآه القسم بعد الحصول من ذلك الديوان مقدما على الرسوم المقررة وقصة ورق التمسك الذي كان يامر تحرير الطلب عليه بمراجعة منشور المالية الرقم اول مايو سنة ٨٨ وعليه اوراق عدد ٩

وردت افادة من الداخلية في ٥ ذ سنة ١٣٠٥ نزع ٢١٣ بشأن ما تحرر لما عن تركه محمد سلامه من الوجه المذكور بالسويس الذي جرى ضبط تركته وعاقبة الوجه اخرجت عن التركة من غير تحصل رسوم لبيت المال عليها مشورا بها الى انه لا ينبغي ما انتهى عليه الامر في خصوص جهة الوجه انه يصور حفظ اوراق تلك المسألة بالمصلحة ولا لزوم للخطابة فيها يتعلق بطلب المحافظة

بيت المال - (صورة ذكرينو عديوي بالقاء المادة الثامنة من لائحة

بيت المال رقم ١٧ م سنة ١٣٠٦)

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية حكومتنا ومطابقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ المادة

الثامنة من لائحة بيت المال الصادرة في ١١ ذي الحجة سنة ٧٦ صار النوازا (م) ٢ على ناظر الداخلية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

بيت المال - (صورة ما ورد للداخلية من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٥ صفر

سنة ١٣٠٦) « الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٢٨٩

نمرة ١٣٥ » - سردار الجيش المصري ارسل لهذا الطرف مكانة تاريخها ١٠ أكتوبر سنة ٨٨

نزع ٢٩ اوضح بها ان شخصا يسمى محمد شمس المصري من تجار سواكن توفي بمعية مكة عن ورثة بلغ

وقصر ولما ان محافظة سواكن اجرت ضبط متروكاته حسب لائحة بيت المال فولده الارشد لشكى من ذلك

اوصاحه من قبل والده وحضره سر تجار تلك المجبة اورى بانه لا يكون جاربا اخذ رسومات لبيت

المال على التراكات الماتة لذلك باليدز وانه قد تصرح من السردارية المحافظة بمجرد متروكات الشوفي

واوليهما الى ولده المذكور واخذ القضاة عليه عن الرسم حتى تم النظر في غصوه مع تحقيق ما قيل من

عدم اخذ رسوم على التراكات وانه من الافادة التي وردت اخيرا من المحافظة المذكورة دلم انها لم تسدل

الا على سابقة تحصل عن ائذ دفعة واحدة في ١٨ فبراير سنة ٨٨ على تركه شخص من جهة الاسانة توفي

بسواكن عن غير وارث له بها ومبلغ التركة تدو الى بيت المال كما انه لم يوجد بالمحافظة ايام مخصصة

بتحصيل العوائد المذكورة وان سعادة كشتنر باشا مذ كان محافظا للسواحل اوضح ان هذه هي المادة

الاولى التي طلب فيها رسم التراكات في سواكن على متروكات ذات احمه ولا كان تجارها مكابدين

المشاق بالنسبة للحالة الراضة فمصادره رأى موافقة بتزيل الرسوم المذكورة الى الماتة واحد ونظرا لان

سعادة سردار الجيش المصري موافق على ما رآه سعادة كشتنر باشا مرغوب النظر في ذلك والتصريح

بتزيل الرسوم لتصيل الرسم المستحق على تركه محمد شمس المذكور وان يكون ذلك بصفة مؤقتة

مساعدة للاهالي لحين ما يستب الامن في تلك المجبة واذا ذلك ترجع الرسوم الى ما كانت طوبى بالدولة

في ذلك بالجملة المنتهية يوم السبت ٢٢ صفر سنة ١٣٠٦ - ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٨ قرر التصريح

بتزيل رسوم التراكات بسواكن الى واحد في الماتة مؤقتا بالصفة سالفة الذكر وجاء عليه كتب في تاريخه

بنظارة المحربية بما لزم واقضى تحريره بما تقر

ما دام انه لم يصدر اوامر عليه او لوائح اساسية  
تفيد تصريحاً بتبسيطها

بيت المال — صورة ذكرتيو صادر في ١٢  
جمادى الاولى سنة ١٣٠٦ (١٥)  
بتأير سنة ١٨٨٩ — « نحن عديوي مصر »

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٩ رجب سنة  
١٧ — ١٧ يونيو سنة ٨٠ بالتصديق على لائحة المحاكم  
الشرعية — وبناءً على ما عرضه علينا باظر المحفظة  
وموافقة رأي مجلس انظار وبعد اخذ رأي شوري  
القوانين امرنا بها حوأت (م) ١ قد صار تعديل  
مادة ٥٧ من اللائحة المذكورة بالصورة الآتية

نصب الاوصياء والقوام وزل من يشق العمل  
منهم بموجباته الشرعية وثبوت رشد من يدعي وثبوت  
الرعاية المختارة الغير محرر بها ائشاد مسبل في حياة  
الموصي يكون كل من ذلك باطلاع وخفاية المجلس  
الحسي الا اذا اقتضى الحال عدم الحفاية في شيء من  
ذلك في المواد المجردة او نصب وصي او موصي للتصوية  
(م) ٢ لا تحك التذمة الشرعيون ونوابهم الا في  
الدعوى الواقعة بين الاشخاص المتولين بدائرة  
ولاية كل منهم ولذا اعلنت جهة توطن المداين ان  
تمددت جهة توطن المدعي عليهم بزمان مادة ٦٣ من  
اللائحة المشار اليها آنفاً وكذلك بزمان المادة  
المذكورة فيما يخص بالثبات الرشد وذلك كله فيما  
يحد ما هو مقرر بالمادة الآتية (م) ٣ دعوى الوراثه  
بجميع اسبابها والوصاية والوصية لا تسع الا في الحكة  
الكائن في دائرتها محل توطن المورث في حياته او  
الموصي ما لم يتصر ذلك بعد المحكمة المذكورة  
او تحو فانها تسع بمحكمة اخرى بعد التصريح بذلك  
من نظارة المحفظة (م) ٤ كل ما كان مخالفاً  
لاحكام امرنا هذا من نصوص لائحة المحاكم الشرعية  
بعد لاغيا ولا يعمل بـ (م) ٥ على نظار المحفظة تنفيذ  
امرنا هذا

بيت المال — ( صورة افادة محررة من قسم  
فضايا الداخلية اليها رقم ٢٣  
جمادى الثاني سنة ١٣٠٦ ) « الموافق ٢٣ فبراير سنة  
١٨٨٩ بمر ٢٦٦ »

قد علم ما اشير عنه بهكاتبه النظارة الرقيمة اول  
دسبر الحالي في ١٨ وما صدر تقسم منها بتاريخ  
٢٣ شوال سنة ١٣٠٢ بمر ٧٠٤ بناءً على ما تحرر

بيت المال — ( صورة ما صدر لبيت المال  
من الداخلية في راسنة ١٣٠٦  
نمر ١٤٥ ) — المسطر اعلاه هو صورة ما ورد  
لنا من رئاسة مجلس النظار نمر ١٣٥ بتاريخه لمجلس  
من التصريح بتحويل رسوم التراكات بسلاكن الى  
واحد في المائة موقتاً بالصنة الجينة في تلك الصورة  
وعلى انه تحرر من رئاسة المجلس المشار اليه نظارة  
الحربية بما لزم فلاجل معلومة بيت المال بذلك  
اقتضى تحريره

بيت المال — ( صورة ما صدر لبيت المال  
من الداخلية رقم ٨ جمادى اول  
سنة ١٣٠٦ الموافق ١٠ يناير سنة ٨٩ نمر ١٤ )

علم من افادة سعادتك نمر ٤٨٠ الجينة على نضور  
ورثة المرحوم محمد بك جدي جاسور من مطالبهم  
برسوم بيت المال على ايرادات اطيان مورثهم بما  
لهم ما دفع في الاموال للبري ان التجاري بالصحة  
من قدم قبل صدور لائحة الرسومات هو اخذ الرسوم  
على قيمة المان ما يتفق من حاصلات الاطيان ان  
كانت متفرعة على ذمة الورثة او على اصل اطيانها  
ان كانت موجبة بدون استبعاد ما يتسد في الاموال  
والعشور وان مطالبة الورثة المذكورين بقيمة الرسوم  
على كامل ايرادات اطيان مورثهم هو اعتاداً على  
السابق وعلى المواد الدينية والرابعة والخامسة عشر  
من المادة الثانية من لائحة رسومات المصلحة وانما  
لما سبق صدور المصلحة من المالية بتاريخ ١٢ يناير  
سنة ٨٤ على مناقضة حسابات انصحة شهر متبر سنة  
٨٣ بتفصيل عياله بيت المال على اموال وعشور  
اطيان شخصين توفي ما كان تحصل رسوم عليها وان  
ورثة المرحوم محمد بك جا ور ليس لهم وجه في  
التوقف في دفع الرسوم على كامل ايرادات اطيان  
مورثهم ويريد صدور الاذن بما يتوافق ويحسب ان  
لائحة رسوم بيت المال لم يذكر فيها عن اخذ رسوم  
ما يتسد من ايرادات الاطيان في الاموال والعشور  
ولا صدرت اوامر تنفي بخصم رسوم على ما ذكر  
قباه على ذلك لا وجه المناظرة بذلك الرسوم وبذلك  
لزم تحريره لسعادتك وعليه ثلاث ورقات — ومن  
الان فصاعداً يتراعى عدم تحصيل رسوم على ما  
يتسد في اموال وعشور الاطيان التي تقتطع بالمصلحة

من بيت المال مرة ١٣ أن المرحوم أحمد بك ذهبي أجرى بيع المياني في حال حياته إلى أولاده القصر بموجب مبايعة بأسمائهم وتصلق عليها من المحكمة المختلطة وأنه لما تفرق وأرادت المحكمة ضبط ممتلكاته أوجد قاصر ضمن ورثته رغبة أخذ رسوم على الاطيان المبيعة للقصر بنسبة للذين المذكورين في لائحة الرسوم وتوقف وكل الوصية عن تقديم كشف اليها بالاطيان وموجوداتها لأجل تسميتها وأخذ رسومات عليها بالتقاول لها خارجة عما تخلف لهم من والدن برام استزاج رأي القسم بما يتأتى له نحو ذلك المسألة وحيث أن ارتكبان بيت المال على الوجه الرابع والمباشر من المادة الثانية من لائحة الرسوم لا يطبقان على حالة هذه الشركة إذ أن المادة الرابعة في قاصرة على ضبط تبركات وأخذ رسوم عليها من يكونوا مبدونين أو متعوتين أو قصر بدون أوصياء وليس عن قصر ملاك لاطيان أو عقارات أو منقولات لا دخل لها بالتركة على أنه لما تحرر من القسم إلى المحكمة بطلب التاييض من الأصول التي تساعدها على أخذ رسومات على اطيان أولئك القصر حالة وجود وصية بخارة وبناظر سمي عليهم من قبل الجورقي فورثت أئادها مودعة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ بمرة ٩٩ ملخصها أنه بالنظر لكون المجلس المسي اعطى قراره بأنهم حصر تملكات القصر على أوصيائهم وأجرائهم بيت المال فيها من حيث الضبط والمحصر والتفتين فان تلك الاطيان في بناءه التجاري في التركات لأعز ما قاله إن ارتكبان بيت المال على المادة العاشرة من لائحة الرسوم بما سبق عرضه للداخلية ما هو الا يوجع الشيك لانه ما دام تقرر في تلك المادة

أخذ رسومات على تملكات المعجور عليهم بسبب هذه أو تدير وإن هذه تملكات أشخاص موجودين على قيد الحياة والقصر ما خرجوا عن كونهم ببناء المعجور عليهم بواسطة أئادته الرسمي لهم سواء كان شرعياً أو مختاراً وحيث أن ما أبداه بيت المال ويرتكب عليه كما سبق الايضاح لم يصادف عليه بما أن القصر الذين يكون تقيين لهم أوصياء لا يمكن اعتبارهم بمبايعة المعجورين أو المذذرين لأن الأوصياء هم القانون مقدم في كافة اجرائات تملكاتهم وعليهم أن ينظروا شؤونهم في مصالحهم ولذلك يترأى أن لا وجه لبيت المال في أخذ رسوم على تملكات الورثة الخاصة بهم بل أن باخذها على تملكات التركة نفسها وما يؤيد رأي القسم هذا وجود افادة محررة

بيت المال - « صورة ما صدرت لبيت المال من الداخلية رقم غر رجب سنة ١٣٠٦ » ( الوافي ٣ مارس سنة ١٨٨٩ بمرة ٨٢ )

مسألة الرسوم المطلوبة بيت المال على الاطيان البيعة من المرحوم أحمد بك ذهبي إلى أولاده القصر حال حياته بمقتضى مبايعة بأسمائهم مصدق عليها من المحكمة المختلطة لما تحول نظرها على قسم قضايا الداخلية وردت منه افادة ضمن السبعة والعشرين ورقة عليه بمرة ٣٦ مقتضاه عدم احتية بيت المال في طلب الرسوم المذكورة بالأكنية التي أبداها ومروغب صدور ما يتصلق بنحو ذلك وجبته أنه للاستيفاء التي أبداها القسم قد رأينا موافقة ما رآه من عدم احتية بيت المال في أخذ تلك الرسوم فانفضى تحريره لسماحتكم لمعلومية ذلك وأتباعه

بيت المال - « صورة ملخص افادة صادرة لبيت المال من الداخلية بتاريخ ٢٥ ذة سنة

١٣٠٦ بمرة ١٥١ » - خطاب رد بمرة ١٦١ وغرة ٢١٣ مفاده الاقرار على ما رآه سعادة مدير جرجا من استبعاد المصرف في خصوص الزبارة من مجموع تركتي المرحومين حيد ابراهيم وولده وعدم احتية رسم لبيت المال على ذلك للتاسيات التي اوضحها ببناء حزره للمصلحة بمرة ٧٩ وبشير بعمل كشف من اصل موجودات وإيرادات التركة وتباعد منه قيمة ما يتسدد من الاموال والشور وقيمة الذممات التي يتفق انها عائدة التصيل أو سبق تحصيلها وإلتئاف قبته أنواع النصرف في مصالح الزبارة وبأني الإيرادات والموجودات يتقدد قيمة الرسم المطلوب عليه ويرسل



للدخول وتقبض الامر لم في تحميل ما يكون لهم من الاجرة طرف السكان بعد اخذ البطاقات منهم يتطلعون من الصلحة كشوفات بيان الناصر لعامة الافراج لاجل ان يحصلوه بالنسبة لما يتقاضى النشور من عدم التسليم لاي شخص في صور اوراق او كشوفات الابد الاستقلال من الداخلية فالصلحة توقف في اعطاء الكشوفات المذكورة لطالبا وتقدم بطلب رسمي عنها ومالك منهم من يقبل ومنهم لا يقبل فان لا ان طلب توضيح اسم السكان من لاجل ان يحاسب كل منهم على ما هو طرفه ليس الاولاد اربعم ساداتكم ان الكشوفات المذكورة ليست من نوع الكشوفات والشهادات الاخرى التي لا يجوز اعطائها الا بعد الاستئذان واخذ الرسوم لانها عبارة عن ان الاجر المناقصة طرف السكان لغاية الافراج ولرباب الشأن مفقودون لوجودها يدم عند الافراج ليهتدوا بها على اسم الساكنين بفناقص وما هو متأخر عليهم من الاجر ليرد في التصريح من هنا باعطاء كشوفات من هذا النوع بدون استئذان ولا اخذ رسوم اما اذا طلب ارباب الشركات المذكورين كشوفات بعد اخذ هذه الكشوفات فلا ذلك بلزوم بدفع الرسم ويحصل الاستئذان وحسب انه عند الافراج لمؤلا الناس عن التركات الآتية لهم جار اغلصا عنالعات منهم معارفون فيها بانهم راضون بها لجراء بيت المال في التركة والله ليس لهم طرد ادى طلب في خصوصها وفي هذه الحالة وما ابدىتموه ساداتكم من افتقارهم لوجود الكشوفات المذكورة يديم لامتداعهم جا على اسم السكان والناصر لهم طرفهم لا يرى هنا مانع من اجابة طلبكم في اعطاء الكشوفات للمعني منها بدون استئذان ولا دفع رسوم بعد اخذ المناقصات المتضمنة ما ذكر فقتضى تحريره لساداتكم تصريحكم بذلك وطيه ورقة

بيت المال - ( صورة ملخص ما ورد لبيت المال من الداخلية بتاريخ ١٣٠٧ )

محرم سنة ١٣٠٧ غرة ٣٠٧

خطب رد غرة ٢١٣٢ نقادة عدم الافراج على ما تطلبه الصلحة من نواخذ رسم على قيمة رهن الاغنيان تائق ابراهيم انندي نصار المروعة تحت يد المرحوم محمد باور وباقي بن قيمة الرهن ٧٠ ألف قرش وقسم للتضاي لم يقر الصلحة على ذلك واشير ان للفترة الثانية من المادة اذالية من لائحة ونسومات الصلحة نصها صريح بان الرهونات التي يتقبل عليها عوايد باخبار الساتة اثنين في التي يدعي بها على التركات اذا اُجريت

للدخول لتحصل ما يمكن تحصيله الا ان من ذلك الرسم والباقي يؤخذ وكيالات على الوزنة لدر ارج سنوات من ابتداء سنة ١٨١٠ واة تحرر للديرة عن ذلك ومعه اربعة اوراق

بيت المال - « صورة افادة صادرة لبيت المال من الداخلية رقم ٢٧ خاسنة ٢٠٦ غرة ٢٥٧ » - ذكر في افادة وردت من مجلس حسي

محرم غرة ٢٨ انه بالنسبة لوجود تناهيات من وعلى ورثة القبولين عن قصر ومقتصر تركتهم بيت المال بالمأكر الاملية والملاحظة وضرورة لزوم وجود اعلانات الوصاية بعد الاوصياء لاجل اتمام المحاكم المذكورة في المرافعة عن حقوق مجبورهم فالأوصياء دائما يتشكون للمجلس من عدم تسليمهم الاعلانات المذكورة من طرف بيت المال وحفظها به بعد اجراء لرومها وعند تسليمهم نوع صورها من المحكمة الشرعية تكلف بدفع نصف الرسوم السابق اخذها منهم على هذه الاعلانات ولكون اعلانات الوصاية في خمسة الاوصياء وبمعرفة اليهم من المحكمة للاجراء بجميعها في تحصيل حقوق مجبورهم وجاهرين دفع رسوما من مال الناصر المشيرين بوصايتهم قد راس المجلس موافقة تسليمها من طرف بيت المال الى الاوصياء بعد التأخير بمقتضاها بدفاتر المصلحة أو اخذ صورها للمطالبة بتسليم الاوصياء المذكورين على الناصر والافراج لهم عن حقوقهم مما تأخير اشتغالهم وعدم تسكينهم بمصاريف زيادة ومربوب مكانة المصلحة باجراء الموافق نحو ذلك وبما ان هذه الاعلانات كما انها مختصة بالاوصياء وهي سند في معرفتهم بتلك الصفة فكذلك من جهة اخرى في السند للمصلحة في الافراج عن حقوق الناصر للاوصياء وجاه حفظها مع الاوراق المختصة بالافراج حسب التبع وحسب لا يصح التسليم فيها للاوصياء اما مراعاة لعدم تكليف الناصر بدفع نصف رسم على اجراء صورها من المحكمة للاسباب السالفة ذكرها وكون التصديق هو معرفة الاوصياء امام الحاكم عند المرافعة وهذا يقتضي قوه بشهادة تعطيها الصلحة للوصي عند طلبه اياها لتد وصايتهم ويذكر بها تاريخ وغرة الاعلام والمحكمة الصادر منها ويكون بحريها مجانب فأنهم تحرر لساداتكم بذلك ليتج من الآن فصاعدا وطيه ورقة

بيت المال - « صورة ما ورد لبيت المال من الداخلية بتاريخ ٢٧ خاسنة ١٣٠٦ غرة ٢٥٨ » - ذكر في افادة ساداتكم غرة ٢٤٦

انه لدى الافراج عن التركات التي من ضمنها عقارات

بالمصلحة تجريبات أو تخفيفات عنها والاطيان المذكورة ليست من هذا القبيل لانه ثبتت ملكيتها لملكها ورجعها للمنفعة وقبضه الدين المبرهن عليه والباقي منه يقتضى حجة شرعية والمصلحة ما أخرجت عنها تعريبات بقصد ثبوت ملكيتها لملكها ثم ولم يقدم المصلحة في شأنها تداع من صاحبها فبناء عليه ليس للمصلحة حق في أخذ عوايد منه كما رغبت والذي تراه هو انه يكتفي بتحصل الرسم على مبلغ السنين ألف قرش الباقي من مبلغ الدين باعتبار المائة الذين تطبيقاً للفقرة الرابعة من المادة الثانية من اللائحة المذكورة معه خمسة وعشرون ورقة

بيت المال — (صورة افادة صادرة من الداخلية لبيت المال بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٣٠٧ نمرة ٣١١) سبق اتنا ابانناكم ولهمناكم سرارا بصورة رسمية ان مصلحة بيت المال ليست محل ادارة ولا استغلال ايرادات الانفا مست اليه الحاجة والجات اليه الضرورة فيما يؤول الخاصة بيت المال وهو الذي لم يحصل الاسعاف في بيعه في الوقت اللازم ويدعو الحال حينئذ لتحصيل ما عليه من الديون وتاجيرها يلزم تاجيره وخلاف هذه الحالة الاستثنائية وحالة ما يكون المستعوفون للتركة متفرقين خارج الديار الامر بالتقابل الوفوع جدا ليس للمصلحة ان تتدخل كلية في تحصيل ديون التراكات ولا في ادارة ما يكون موجودا لها من الاملاك والقارات وعند ضبط وحصر اي تركة فيها فصرحنا لتجري اللازم لتعصيب الوصي والانراج عن التركة بمراعاة ما ذكر وبهذه الحالة يرتفع كل اشكاف وكل اضرار يؤل لجانب الحكومة وخلافه وليس هناك ما يلزم عليه مغالبة الداخلية بالصورة المبنية في مكانية مفادكم نمرة ٣٠٠ المرسلة مع هذا فليكم بالسير على مقتضى ذلك بكل دقة وتأمل

بيت المال — (صورة ما صدر من الداخلية لبيت المال في ٢٢ ج سنة ١٣٠٧ نمرة ٣٣) فيما سبق وردت افادة من المصلحة نمرة ٣٥٠ تتضمن ان شخصا اسمه يوسف محمد الجركسي توفي

باسمالية مصر في ٢٧ جاد اول سنة ٩٤ ومن التعريبات التي جرت عنه تبين انه من هاتين المرحوم فاضل باشا وتوض من كريمة المرحوم الباشا ون وكيل دائرتها بانه توفي من بيت المال وان له عشرين فدانا اطين خراجية بناحية صفت الملك بمجيرة وبيت المال وضع يده عليها واخيرا اجري بيعها باعتبار القدان ١٩٦٠ قرش وانه ظهر الان شخصا يدعي ابراهيم افندي محمد الجركسي من هاتين المرحوم فاضل باشا يدعي بانه اخ المتوفي ووارث اليه وانه لكون محكمة مصر الشرعية طلبت توجه سعادكم او وكيل عنكم للمحكمة لرؤية دعوى المدعي المذكور اذ تمت النظر وبما انه باستخراج رأي قسم القضايا عن ذلك ارسل الان افادة نمرة ١١١ بانه حيث ان المرحوم توفي في سنة ٩٤ اي تحت احكام قرار المجلس الخصوصي الرقم ٩ محرم سنة ٩١ نمرة ٦٦ الذي من مفتضاء جوز سباع دعوى الميراث من يكون غائبا عن محل ضبط التركة بعد سنة واحدة اعتبارا من تاريخ حضوره والتسكن من الادعاء ومن ضمن نصوص القرار المشار اليه مذکور ان ما يقع به الادعاء قبل مضي الميعاد الجائز فيه قبول الساع ولم تشهد به الشهود يوم الحصر فهذا مع سماع البداعي فيه يكون تحقيقه ابتداء بالوجه السياسي وبعدها ينظر شرعا بالمجلس العملي وادعاء ابراهيم افندي محمد المذكور لم تشهد به الشهود يوم الحصر فبناء عليه يرى القسم انه يجب على مصلحة بيت المال تحقيق هذا الادعاء ابتداء بالوجه السياسي كما تصرح عن ذلك بالقرار المتني عنه وحي ثبت لها حقيقته فيعتدلا باس من اجابتها لطلب المحكمة الشرعية لرؤية دعوى المدعي المذكور ومردود صدور الامر باتباع كل ما يستحسن عليه لزم توقيعه لسعادكم تطبيقا بما وآه قسم القضايا للتلويمة وطية ست ووقات بيت المال — (صورة ما صدر من الداخلية بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ٩٠ نمرة ٣٠٤ لبيت المال) لا وردت افادة سعادكم نمرة ١٠٩ في شأن المتوفي

المصلحة تجريبات أو تخفيفات عنها والاطيان المذكورة ليست من هذا القبيل لانه ثبتت ملكيتها لملكها ورجعها للمنفعة وقبضه الدين المبرهن عليه والباقي منه يقتضى حجة شرعية والمصلحة ما أخرجت عنها تعريبات بقصد ثبوت ملكيتها لملكها ثم ولم يقدم المصلحة في شأنها تداع من صاحبها فبناء عليه ليس للمصلحة حق في أخذ عوايد منه كما رغبت والذي تراه هو انه يكتفي بتحصل الرسم على مبلغ السنين ألف قرش الباقي من مبلغ الدين باعتبار المائة الذين تطبيقاً للفقرة الرابعة من المادة الثانية من اللائحة المذكورة معه خمسة وعشرون ورقة

بيت المال — (صورة افادة صادرة من الداخلية لبيت المال بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٣٠٧ نمرة ٣١١) سبق اتنا ابانناكم ولهمناكم سرارا بصورة رسمية ان مصلحة بيت المال ليست محل ادارة ولا استغلال ايرادات الانفا مست اليه الحاجة والجات اليه الضرورة فيما يؤول الخاصة بيت المال وهو الذي لم يحصل الاسعاف في بيعه في الوقت اللازم ويدعو الحال حينئذ لتحصيل ما عليه من الديون وتاجيرها يلزم تاجيره وخلاف هذه الحالة الاستثنائية وحالة ما يكون المستعوفون للتركة متفرقين خارج الديار الامر بالتقابل الوفوع جدا ليس للمصلحة ان تتدخل كلية في تحصيل ديون التراكات ولا في ادارة ما يكون موجودا لها من الاملاك والقارات وعند ضبط وحصر اي تركة فيها فصرحنا لتجري اللازم لتعصيب الوصي والانراج عن التركة بمراعاة ما ذكر وبهذه الحالة يرتفع كل اشكاف وكل اضرار يؤل لجانب الحكومة وخلافه وليس هناك ما يلزم عليه مغالبة الداخلية بالصورة المبنية في مكانية مفادكم نمرة ٣٠٠ المرسلة مع هذا فليكم بالسير على مقتضى ذلك بكل دقة وتأمل

بيت المال — (صورة ما صدر من الداخلية لبيت المال في ٢٢ ج سنة ١٣٠٧ نمرة ٣٣)

فيما سبق وردت افادة من المصلحة نمرة ٣٥٠ تتضمن ان شخصا اسمه يوسف محمد الجركسي توفي

بها وضع طريقة لرفع ما تحمله بيت المال من المشتقات في عمل التحريات التي يلزم اجراؤها عن العقارات المدعي بملكيتها بدون حجج وذلك بالنسبة لعدم انقياد مدعي الملكية لطلباته وما يزعمه من ان التفتيحات التي يلزم اجراؤها لا تمكنه الا بوجود ارباب الشأن وقياسهم بتأدية كل ما يلزم وحيث ان التحريات التي يجريها بيت المال عن مثل هذه العقارات تكون بواسطة الاستعانة من الجيران الموجودين بالجهة التي بها العقار ومن كبار السن فيها ومن شيخ الحارة او بواسطة الاطلاع على حجج الجيران اذا استدعي الحال وغير ذلك من الوسائل المذكورة بافادة بيت المال لا من نفس مدعي الملكية وباتمام تلك التحريات والتفتيحات ان وصل الامر الى ما يجعل للمصلحة شانا في ملكية العقار الذي حصل عنه ما ذكره في الطبع يجري رفع الدعوى الشرعية ضد واضع البدامم القاضي الشرعي وهالك يجري المقضي لا ينتهي عليه وحينئذ فلا داعي لاستحضار مدعي الملكية والاسترشاد منه لانه فضلا عن عدم وجود حجة العقار الاصلية بيده فانه عند ما يسئل لا يهدي بالطبع الا ما كان مستنداً لاثبات الملكية اليه ففي هذه الحالة لا يرى ان في ذلك شقة على بيت المال واقتضى تحريره لمساعدتك بذلك

بيت المال - ( صورة افادة صادرة من نظارة الداخلية لبيت المال بتاريخ ٢٩ ر سنة ١٣٠٨ )  
( ١١ ) ديسمبر سنة ١٨٩٠ (مرة ٢٩٣)

ديوان الاوقاف فيما سبق قدم الداخلية للكتابة التي هي احدى الخمس ورقات المرفقة به (مرة ١٩) بانه لما طلب من مصلحة بيت المال معرفة من توفي عنهم المذكورون بمكانته المحكي عنها وما قيل من المتهمدين يوم الوفاة للاسباب التي ابدعها افادته بلزوم تقديم الطلب وتحرير المطلوب على ورق تمته وقال انه وان كان حرر لثالية بطلب المساعدة في قبول مكاتباته وكشفاته الرسمية على

حيث انزل دياب الخياط الذي صار وضع يد مديرية البحيرة على تركته لداعي عدم ظهور وارث له وعدم معرفة الحكومة المحلية لجسسته وتيافته ثم صار مبعها ببلغ ٣٦ قرشاً وجد ضمن تروكانه اوراق تشتمل على دعوات المتوفي طرف اشخاص يبلغ مقدارها ٦٤٢٥ قرشاً واثنى عشر فاضه وبالنسبة لما تبين من ان المذكور كان اتصف بصفة فرنساوي في عقد اجارة محرم بنه وبين قوسيون الاراضي الميرية وورثته مساعدتك مخافة للمديرية بصرف متحصلات تلك التركة لفصلنا نودولة فرنسا وتسليمها الاوراق الخاصة بالمتوفي تجري شؤونها في ذلك كتب لظارة الخارجية بما يلزم عن ذلك والآن وردت منها افادة (مرة ٨٦) بانه يكون النظام الصادر في سنة ١٨٦٣ اتقضي بان الحماية هي قاصرة فقط على اشخص ذاته وتزول عنه بوفاته ولا تسري على تركته ولا على ورثته والحكومة المحلية اعلنت الصوم بواسطة الجريدة الرسمية الصادرة في ١٤ يناير سنة ٨٩ عن وفاته اخرجاه المذكور وصار امر وفاته معلوماً لدى ذوي الشأن سواء كانت القنصلات او غيرها من الافراد على وجه النظام كما ان عدم حضور احد لغاية الآن لاستلام التركة المحكي عنها ما يدل دلالة كافية على ان المذكور محتوي بلا وارث وليس حائزاً للحماية اجنبية فلماذا ترى النظارة المشار اليها انه لا داعي لمخاطبة قنصلاتو جنرال دولة فرنسا عن هذا الشأن وما على الحكومة المحلية بعد اتخاذ تلك الاجراءات سوى تسوية هذه التركة اسوة تركت الرعايا وحيث ذلك اقتضى تحريره لمساعدتك تليقاً بما اوضحته نظارة الخارجية للملومية والاجراء اللازم نحو وطيه الاوراق عدد ٣٠ ما فيها دفتر ولف

بيت المال - ( صورة افادة صادرة من نظارة الداخلية لبيت المال في ٢٩ ر سنة ١٣٠٨ )  
( ١١ ) ديسمبر سنة ١٨٩٠ (مرة ٢٩٢)

قد علمنا بتخصيتك افادة مساعدتك (مرة ٢٧٥) الرجوب

ورق عادة كما كان جاريًا من قديم لكن لضرورة الحصول على الايضاحات المذكورة رغب صدور الامر من هذا المصلحة بالكتشف عن ذلك من سجلات المتوفين وفادته بما يظهر ولما ان طلب من المالية ايضاح ما اجرته نحو ذلك وردت افادتها فمرة ٨ هـ ضمن تلك الاوراق بانها حررت للاوقاف بان المكتابات العادية جار قبولها بالجهات على ورق عادة بخلاف طلب التحري عن ورثة احد المتوفين فانه يسد بزيادة الاستكشاف المذموم عنه بالنشور الساقى صدوره من المالية بناء على ماقرره مجلس الفظار من ان طلبات الاوقاف للحصول على نسخ الاوراق الموجودة بدفترخانات الجهات يجب تحريرها على ورق تمهه اتباعا لاحكام النشور السالف ذكره وحيث ان عبارة النشور مقتضاها تحصيل ثمن ورق ثقة وسم عما يطلب الاوقاف نسخ صورته من الاوراق التي تكون موجودة بدفترخانات الجهات وتطلب ديوان الاوقاف في هذه المسألة لم يكن من هذا النوع لانه عبارة عن طلب الافادة من المصلحة عن اوفى عنهم المذكورون وما قيل من المتعمدين يوم وفاتهم وذلك لا يدخل تحت حكم المنشور فلاضى تحريره لاجابة هذا الطلب وقبول طليانه التي من هذا القبيل على ورق عادة بدون تحصيل رسوم عليها

بيت المال - ذكر في ٢٦ اكتوبر سنة ٩٠ بالقاء ديوان ٥٠ يوم بيت المال ترتيب قلم يتنون بيت المال بكل محافظة وكل مديرية

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس الفظار امرنا بما هو آت - (م) ايلنى ديوان عموم بيت المال ابتداء من اول يناير سنة ١٨٩١ - (م) ٢ ينظم ويرتب بكل محافظة وكل مديرية قلم يتنون بيت المال ويكون تحت ادارة ومستولية المحافظ او المدير ووكلائها مباشرة - (م) ٣ تقوم هذه الافلام باداء الوظائف والاعمال

المتعلقة ببيت المال تطبيقا لاحكام المدونة بالاوامر والوائح والقرارات الجارية العمل بها الآن - (م) ٤ على كل محافظ او مدير ان يقدم لنظارة الداخلية ميزانية سنوية عن ايرادات ومصروفات القلم التابع له وبعد الاقرار على هذه الموازين من النظارة المشار اليها يرسل مجموع عنها لنظارة المالية (م) ٥ ايرادات ومصروفات افلام بيت المال تستمر خارجة عن ايرادات ومصروفات الحكومة - (م) ٦ يقدم كل محافظ او مدير لنظارة المالية حسابا شهريا عن ايرادات ومصروفات القلم التابع له معصوبا بمسندات الصرف لاجل المراجعة - (م) ٧ ما يزيد في ايرادات افلام بيت المال عن مصروفاتها يجري حصره في نظارة المالية في حساب مخصوص - (م) ٨ ما يولد لبيت المال بالوجه الشرعي من املاك وعقارات المتوفين يجري احواله على نظارة المالية لتاجيره او بيعه كما هو جار في حق املاك المدير وما ينتج منه يضم على ايرادات بيت المال - (م) ٩ كل ما يتعلق بترتيب وادارة افلام بيت المال يكون من خصائص نظارة الداخلية وما يتعلق باعمالها الحسائية يكون بالموافقة لتعليمات نظارة المالية - (م) ١٠ على ناظري الداخلية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه

بيت المال - منشور من نظارة الداخلية الى اللدريات والمحافظات في ٢٥ رمضان سنة ١٣٠٨ (٣٠ مايو سنة ٩١) بشأن صرف التركات لمستحقها به استيفاء الاجراآت اللازمة للقررة في لائحة بيت المال وملحقها بلا توقف بعد ذلك على استئذان وهو انه من مقتضى لائحة بيت المال وملحقاتها ان التركات التي تحت ضبط بيت المال وينتهي امرها من جهة الجرد والتسجيل وثبوت الوراثة ونسب الاوصياء على التصرف ونوع ما تدعو الضرورة الشرعية لبيعه فنها وتعين ما يلزم تنفيذ بحضور الورثة البالغ والاوصياء على التصرف وتحصيل الرسوم المستحقة بعد

ذلك عليها منهم ولم يبق سوى الافراج عنها لاربابها فما كان منها لحد خمسة الاف قرش فن مرخصات الجهات صرفه لاربابه او الافراج عن اعيانه لم بعد الاستوثاق الكافي بغير استئذان وما زاد عن ذلك فبالاستئذان من عموم المصلحة وقد علمنا سبق صدور اذن الداخلية الى عموم بيت المال في ١١ من سنة ١٢٩٧ بمرة ١٦٦ بالتصريح له بصرف جميع التركات المستحقة قلت ام كثرت بعد استيفاء اللازم لها من ثبوت الورثة ونحوها مما مر ذكره بحسب الاصول المتبعة في تلك الولاية ولمنعها بغير استئذان بما انها من حقوق اربابها ولم يكن وجودها تحت يد بيت المال الا لحد اتمام ما ذكر وما ان همم بيت المال التي وصارت كل جهة من المديريات والمحافظة سارية في اعمال تركات دائرتها تحت ادارة ومسئولية المحافظ او المدير ووكلائهما مباشرة كما هو مدون بالامر العالي الصادر بخلق وتشكيل اقاليم بيت المال في الجهات قد راينا موافقة اعطاء هذه الرخصة بهيئة المديريات والمحافظة حتى لا يطول اسرئالنا لارباب الحقوق على استئذان الداخلية بالصرف او الافراج وبناء عليه قد تحرر اليها بذلك وبالجملة هذا الحضرتمك للعمل بموجبه

نشر من نظارة الداخلية في ٢٣ ربيع بيت المال — الاول سنة ١٣٠٩ ١٢٦٠ أكتوبر سنة ١٨٩٢ بشأن تحصيل الرسوم على التركات التي تسوى ويتوقف الورثة او الاوصياء في تسديدها وهو

بعض المديريات كانت طلعت من الداخلية صدور ما يتبع في تحصيل الرسوم المستحقة على التركات التي تنتهي تسويتها ويحصل التوقف من الورثة او الاوصياء في سداده فكتب لها ان اللازم هو انه بمجرد الفراغ من تسوية اي تركة وعدم وجود داع لبثاقها تحت يد بيت المال يعلن اصحاب الشأن فيها رسميا بذلك ويبين لم مقدار

الرسوم المستحقة عليها وبطلب منهم سداده واستلام التركات في ميعاد يحدد لم مع انذارهم بانهم لو تاخروا تكون المديرية مجبورة على بيع المنقولات ان كان هناك منقولات او طلب ايقاع الحجر الخفيفي على ايجار الاعيان ان كانت مؤجرة او وضع يد بيت المال على جزء منها الى ان يتصل على رسومه بحيث لا يكون له مسئولية عليه بسبب هذه الاجراءات التي يتخذها بناء على توقفهم فان سددها فيها ويخرج لم عنها والا فان كانت التركة جميعا منقولات فبيع ما بقي منها بالرسم المطلوب واما اذا كانت منقولات واعيانا فبيع المنقولات او جزء منها فاذا وقت بقيمة الرسم فيها والا فان بقي شيء فيطلب من جهة القضاء ايقاع حجر تخلفي تحت يد بيت المال على ايجارها ان كانت مؤجرة او وضع يده على جزء منها الى ان يتصل على باقي الرسم هذا ويكون الاجراء كذلك في التركات التي لا يكون لها منقولات ويواحي ان البيع يكون بالتطبيق لما هو مدون بولاية بيت المال في شأن بيع التركات فن اللازم مراعاة الاجراء هكذا بقلم بيت مال جهنكم وفي تاريخه نشر لباقي الجهات بما ذكر

بيت المال — منشور من نظارة الداخلية في أكتوبر ٩٢ الى كل المديريات والمحافظة بشأن اثبات ودائنة الورثة في التركات التي هي اقل من الف قرش والاكثر منها وهو مبني على ما كتب له المحافظة مصر

توضح بمكاتبات سعادتك بمرة ٤ ومرة ٢٩ ومرة ٣٨ ومرة ٥٩ بيت مال ان القاعدة التي كانت متبعة ببيت المال اللتي في ثبوت الورثة هي ان التركات التي يضبط فيها تقود ترد الخزينة لانه لا بد من الف قرش بجري اثبات الورثة فيها بتحقيقات ادارية ولو كان لهذه التركات من الفقار والاطيان ما بلغت قيمته اضعاف ذلك بكثير او كان لما تقود لم ترد

الخزينة ولو زادت عن الالف قرش اما التركات التي يكون ورد لها تقود بجزئته تزيد عن الالف قرش معها كانت الزيادة ولم يكن لهذه التركة شيء غير ذلك يجري اثبات الورثة فيها بالوجه الشرعي وانه وان كان غاية ما فهم للمحافظة من حال فلم بيت المال المشكل بها ان الاجراءات المذكورة هي بناء على مفهوم نص المادة التاسعة من ذيل لائحة بيت المال الذي هو ( لبيت المال ان يصرف التركات التي تبلغ قيمتها اقل من الف قرش الى ارباب الموارث اكتفاء بالتحقيقات التي يجوبها عن يده دون اعلام شرعي ) وذلك بالنظر لعدم ذكر كلمة الانفاق بها وكون كلمة الصرف لانتناول العقار لكن من جهة اخرى قد تبين للمحافظة ان التركات التي تباع ويكون ثمنها اقل من الالف قرش ويكون لها عقار تزيد قيمته مع هذا اثنى عن الالف قرش فهذه جارات اثبات الورثة فيها بالوجه الشرعي وتحرر بها دفتر قسام حالة كون التركة التي لها تقود وعقار بهذه المماثلة من جهة اعداد جارات اثبات الورثة فيها بتحقيقات ادارية ولا فرق بين هذه وتلك سوى ان تقود احداها وجدت في نفس التركة او تحصلت من ايجار عقار او ديون او نحو ذلك والثانية تحصلت تقودها من ثمن شيء يبيع منها وتورى ان حضرة مفتي فلم بيت المال افنى بانه مع عدم وجود معارض ولا تنازع في وراثة الورثة بالوجه الشرعي لاجل ان كلهم باثبات الذي القاضي الشرعي لان القضاء هو فصل الخصومات وقطع المنازعات وبناء على ذلك لا ترون باسافي اجراء الثبوت اداريا في كافة التركات مما كانت قيمتها مالم يكن هناك داع للثبوت الشرعي مثل تنازع في الورثة او اشتباه في الورثة وبهذا ينقطع قسور الورثة وتبين التركات اولاً فالاولاً مع عدم الانقضاء لحضور مآذون من المحكمة الشرعية عند بيع التركات الا في الاحوال التي تقتضيها الاحكام الشرعية لاخر ما ذكر بتلك المكائيات وحيث ان لفظة الصرف المذكورة بنص

تلك المادة وعلى ظاهرها سرت مصلحة بيت المال المتعانة على ما ذكر بصدر هذا لائين هذا المسرى لاضافة لفظة تركات اليها وبمعينها بهذا اللفظ الذي يشمل اجزاء التركة من تقود او منقول وعقار والقول بعده ( بالتي تبلغ قيمتها ) القول الذي لا يتناول التقود خاصة لعدم احتياجها للتقود خصوصاً وان كلمة الصرف تصدق على الافراج ايضاً لانها عبارة عن دفع الشيء لاربابه فيكون حينئذ صريحاً اي صريح المادة المذكورة ان كل تركة تكون قيمتها من هذه الانواع او بعضها لغاية الف قرش يكفي باثبات وراثة الورثة فيها بالتحقيقات الادارية بدون اعلام شرعي وكل تركة تزيد قيمتها عن تلك يحال اثبات الورثة فيها على المحكمة الشرعية وبناء على ذلك وكوّن ذيل اللائحة المذكورة صادراً عليه امر عال يكون اللازم هو الاجراء كما ذكر اما ما يختص بعدم ثبوت الورثة شرعاً وعدم الانقضاء لحضور المآذون من قبل المحكمة الشرعية لبيع التركات وغير ذلك مما ذكر في تلك المكائيات الا في الاحوال التي تقتضيها الاحكام الشرعية فكل ذلك جار النظر فيه بواسطة المحاسبة مع نظارة الحفالية وباتفاقه تفادوا به سعادتك ولزم ترقية بذلك وفي تاريخه نشر لباقي المحافظات والمدريات على صورته لاتباعه المسطر قبل صورة ما كتب من هنا في تاريخه لمحافظة مصر بما يتبع اجراءه في اثبات وراثة الورثة في التركات التي قيمتها لغاية الف قرش والتركات التي تزيد عن ذلك على مقتضى نص المادة التاسعة من ذيل لائحة بيت المال فلجلاجل العلم بما فيه واجراء مقتضاها بجهتك لزم ترقيمه

بيت المال — منشور من نظارة الداخلية الى المديرية والمحافظات في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣١٠ ( ٢٩ ) اكتوبر سنة ١٨٩٢ م على ما كتب منها المديرية. القليلة بذلك التاريخ وهو شان تصيل رسم على ضبط التركات ومعا هو

وردت افادة حضرتكم بمرة ١٢ بالاستفهام على

بيت المال — منشور صادر من نقابة الداخلية لكل المدير يات  
والدخلة بفتح ٢٥ جادى الاول سنة ١٣٥١ دسبر  
سنة ٩٢٥ بصرى باقى الاستحقاق او المعاش او الاجرة في التركات  
التي بها قاصر ولا تريد من الالف قرش للموت او القاصر  
وهذا هو

علم من افادة وردت من سعادة محافظ اسكندرية  
غرة ٢٥ بيت مال انه جار ضبط تركات اوجود  
فصر فيها ولا يكون لها شيء غير باقى استحقاق او  
معاش او اجرة باحدى جهات الحكومة لا تبلغ الالف  
قرش وان المبالغ التي لتوفيق من هذا القبيل جار  
طلب المستحق لم من جهات الاستحقاق وبعد اتمام  
المستأزم يصر لاولي الشأن ولكون مقتضى للمادة  
المادة من ذيل لائحة بيت المال صرف ما يوجد من  
الاستحقاقات لفاية الف قرش لتوفيق لم تكن تركاتهم  
محصورة ببيت المال بفتحيمات يصير اجراءها بمجة  
الاستحقاق وما زاد يكون بالثبوت الشرعي ولم ينص به  
عن يتوفون ويكون لبيت المال شأن في ضبط تركاتهم  
لوجود قاصر ولا يوجد لهم شيء فقرهم غير باقى  
الاستحقاق المذكور يراد النظر في امر صرفه من جهة  
الاستحقاق ايضا بعد ثبوت الورثة لمن يقرر المجلس  
الحسبي صرفه اليه وان اظنه برعاية القاصر تسهلا  
للعمل ورحمة بارياب التركات — وحيث انه في حالة  
عدم وجود تركة للتوفي غير باقى الاستحقاق المذكور  
الذي لا يتجاوز الالف قرش طبعا لا يحتاج الحال  
لاقامة وصي على القاصر لان مثل ذلك ما يستهلك  
في امر ربايته فالذي تراى هنا منعا للشفقة هو  
موافقة اجراء صرف باقى الاستحقاق او المعاش او  
الاجرة في التركات التي بها قاصر ولا يزيد عن  
الالف قرش من جهة الاستحقاق للتوفي امر رباية  
القاصر حسب الاشعارات التي تنحصر من ارقام  
بيت المال وجاه عليه لم تحريره لاتباع الاجراء  
بفتح خفاء بجهتكم في المسائل التي من هذا القبيل

اذا كان من يتأخر في سداد رسوم بيت المال  
التي على التركة حال ضبطها كما هو مقتضى منشور  
الداخلية المؤرخ ٢٩ أكتوبر سنة ٩١ يعامل ببيع  
المقولات او المرأشي بقدر المطلوب بعد اتمام  
المعاد الذي يحدد او ينتظر انتهاء التركة وتسويتها  
وتحصيل المستحق عليها عند الانراج بعد اعلان  
اربابها كنشور الداخلية في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩١  
وحيث ان القصد من ذلك المنشور المؤرخ في ٢٩  
أكتوبر سنة ١٨٩١ انما هو عدم اهلاك ضبط  
التركات وتحصيل الرسوم التي تستحق عليها  
ومراعاة عدم فوات اوقات يحصل بسببها كثرة  
التشكيكات واقامة دعاوي على بيت المال لتوجب تكبد  
جملة خسائر على انه من المعلوم البديهي ان تحصيل  
تلك الرسوم على التركات حال ضبطها الابتدائي  
يشغل حصوله مالا يخفى من صعوبة ذلك على الورثة  
اذ حصوله غالبا يكون في ايام الاثم وفي هذه الحالة  
يجب مراعاة التخفيف عنهم فضلا عن ان وقت ذلك  
الضبط لا يحصل يتمكن غالبا من معرفة حقيقة الرسوم  
المستحقة لان حصر التركة وتسويتها ومعرفة مشتملاتها  
وما لها وعليها يحتاج الى زمان بعده فعلى المدير اذن  
اتباع تحصيل رسوم التركات بعد ضبطها واتمام  
اللازم لها بحسب الاصول المقررة ومن يتأخر اذ ذاك  
من الورثة في سداد المستحق عليه من ذلك يعامل  
بمقتضى منشور الداخلية المذكور — هذا ما صدر  
من الداخلية في تاريخه الى مديرية التلويبة باتباع  
تحصيل رسوم التركات بعد ضبطها واتمام اللازم  
بحسب الاصول المقررة فينبغي العمل بموجبه في  
مديريتكم انما يلاحظ ان ضبط التركات وتقييم  
اللازم لها يحصل بكل اهتمام في اقرب ما يكون  
من الزمن وبعد ذلك يكون تحصيل الرسم كما ذكر  
قبل الانراج وفي تاريخه كتب بذلك لباقي الجهات

بيت المال - منشور من نظارة الداخلية الى المديريات والمدىانات في ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٣١٠ (١٩) ديسمبر سنة ١٩٢٥) بما يتبع فيمن يدعون على شخص باسم وضوابط على اماكن متلفة عن شرفين بغير وارث وهو

احدى المديريات ارسالت للنظارة اوراقا تتعلق بتداعي شخص على آخر ين يوضع ايديهم على اماكن متلفة عن متوفين عن غير وارث وقالت ان المدعي لم بات بما يوه يد دعواه وان المستندات التي وردت لها تنفع منها ان المدعي عليهم واضعون ايديهم على تلك الاماكن من مدة زمنية ولا شان لبيت المال فيها ورغبت النظر وسدور ما يترأى وباحالة النظر في ذلك على قسم قضايها الداخلية افادت بتمرة ٢٦٤٣ بان الاوراق لم تنفع منها وجود ادلة كافية تمكنه من اعطاء الرأي الحاسم لهذا الاشكال كالحاصل في اغلب الاحيان على انه لا يسوغ التمويل على مجرد الادعاءات المماثلة لهذه والرض عنها الا بعد اجراء التحريات الدقيقة التي من شانها الوقوف على صحة الادعاء من عدمه وهذه التحريات بسيطة في الغالب وتنحصر في الوجة الآتية وهي (اولا) - اقوال المطاعن او المرشد وبيان ادواجه والادلة المقدسة منه اثباتا لادعائه (ثانيا) اقوال واسانيد الواضع اليدويان ما يقدمه من الصكوك او الصحيح واخذ صور منها اذا لم يمكن الحصول على الصور الاصلية (ثالثا) اقوال من يستجوبون بصفة شهود او خبرين بوقائع المساءة سواء كانوا من الممد او المشايخ او الاهالي (رابعا) اسما المتخلف عنهم المقار وتواريخ وجهات وفاتهم او تاريخ اقامتهم او تسحبهم واسمهم وضعوا اليد عليه من بعدم بالتسلسل سواء كان بطريق البيع او الميراث او الاعتصام (خامسا) بيان مدة وضع يد المتعصب (سادسا) قيمة ما يساو به المقار الحاصل الارشاد عنه بالحالة التي هو عليها (سابعا) حدوده ومعاينه الحالية ومقاسه (ثامنا) حدوده الواضحة بالمستندات التي يقدمها الواضع اليد

ومقاسه واراد انتم تعميم التاكيد بالاجراء هكذا فيما يتعلق بهذا الموضوع وحيث ان السير على هذا الوجه فضلا عما فيه من اظهار الحقيقة وتبسيط الاعمال في مواقيتها فانه حاسم لتكرار المكاتبات التي كانت تحصل في الغالب توصلا للاستيفات المطلوبة التي ينبغي عليها اعطاء الرأي القطعي بما يتبع فقد تراءى موافقة اتباع الاجراء على موجه بكمال الدقة والاعتناء بجهنكم ومن الان لا يرد لهذا الطرف اوراق تخصن بشي مما سلف ذكره الا اذا كانت مستوفاة بالكيفية التي ذكرت

بيت المال - منشور من نظارة الداخلية في ١٥ شعبان سنة ١٣١٠ (٤ مارس سنة ١٩٠٠) الى المديريات والمدىانات فيما يتعلق بلاثني بيت المال والمجلس العالي وهو انه بناء على ما رايته من ضرورة تعديل لائحة بيت المال والمجلس الحسيني نظرا لعدم موافقتها الان لمصلحة الاهالي والحكومة وخلوها من الاجراءات القانونية والضمانات اللازمة لحفظ حقوق اصحاب الشأن قد قرر مجلس النظر بمجلسه المنعقدة يوم الخميس ٩ رجب سنة ١٣١٠ وضع القواعد الكافلة لذلك وحيث انه يباشركم اشغل فلم بيت المال والمجلس الحسيني بجهنكم في المدة التي مضت لا بد وان يكون مرعيتكم في خلاها من الاشكالات والملاحظات ما يحتاج معه الى وضع لائحتين تلتين لذلك فلاجل ان ياتي وضعها كأفلا حسن انتظام العمل وحفاظا لحقوق اصحاب الشأن في كل جهة وايضا ان نطلب منكم بيان ذلك بزيادة ماترونه موصلا لهذا الغرض ولا بأس من استطلاع افكار ومحفوظات بعض ماترون فيه اللياقة للاستشارة من الممد والاعيان لاجل زيادة التنوير وتقديموا عن ذلك تقريرا مستوفيا فينبغي سرعة الاجراء

بيت المال - منشور من نظارة الداخلية الى المديريات والمدىانات في ٣ محرم

سنة ١٣١٣ (٢٦ يونيو سنة ١٨٩٥)

تنت النظر ان بعض اقلام بيت المال يرغب



تأكيد مسرفة ما اذا كان ينبغي لها ان تحصل الرسم الذي قدره الزان في المائة المنصوص منه بالفترة الرابعة من البند الثاني من الامر العالي الرقم ٢٠ متبر سنة ١٨٨٠ مع وجود وصي مختار على القاصر أم لا والمتياد ان الذي اوجب هذا هو استكمال في تصدير نص الجملة الاخيرة من الفقرة المذكورة وهو « يكون تصديق الرسم بعد ثبوت الوراثية واقامة الوصي او التيم »

على انه لم يكن هناك ادنى وجه للاشياء في هذا النص لما هو معلوم من ان انتخاب الوصي أو التيم بمعرفة الوصي حال حياته لا ينبغي على كل حال من ايات الوصاية المختارة بواسطة الشرع وهذا لم يخرج عن ثابتة تعيين وصي من قبل الثاني في شخص من مئة السورت ' انه من المقرر شركا ان الوصي المختار لا يجوز اختياره حتما على هذه الصفة الا اذا صار اثباتها شرعا اما من جهة الرسوم فتستحق لبيت المال بمجرد تداوله بواسطة وضع استنامه في المحل على التركة وحرد ايضا وتأمينها ولو كان الايل منها جزأ يسيرا اوارث قصر أو محجور عليه نعم ان بيت المال كان لستمع من التداخل في التركات التي جاء وصي مختار بناء على تعرض ذيل لاجته الصادر في ٢٩ رنة ١٢٨٢ الا انه لما جاء قرار المجلس المصمومي المتوج بأسر حال في ١٤ سنة ١٢٨٩ غرة ٩٠ ملية لهذه التصور قد وجب على الهيئة التداخل لحفظ حقوق القاصر سواء كان له وصي مختار او لم يكن لانه متى تمت الاجراءات التحفظية صار من الواجب ضرورة تسليم الامان اتي اثبت وجودها المرد لذوي الشأن فيها ومولا لا يمكن اختيار وجود صفة لهم الا اذا تفررت شركا ونصب الثاني وصبا على القاصر منهم او صدق على تعيين الوصي الذي يكون استناره المورث وذلك لان الراض اراد ان يكفل لبيت المال وجود نائب عن القاصر مفوض من الشرع ليتمكن من اقامة التدابير اللازمة لصالح محجوره وبناء عليه ترى النظارة احاطة تكم بما تقدم لتتبعه على قلم بيت مال طرفكم بإعادة الاجراء على الوجه المشرور

نشور من نظارة الداخلية الى المديرية والمحافظات - لا كانت القاعدة المتينة

بأقلام بيت المال عند ضبط التركات هي تسليم اعيانها لاحد الورثة او تمهيد ادارتها وتقديم حساب عنها لحين يتم تعيين الوصي أو التيم وهذه قد ولدت بعض اشكالات واستنوار اتباعها ترتب عليه ترادف المسؤوليات على جهة المصلحة ولذلك قد روي لقم قضيا النظارة بموافقة رأي قويمته اقتضيا ان يتخذ قاعدة اخرى وهي ان بيت

المال حال ضبط التركات التي من شؤونه ضبطها يسارع في تسليم اعيانها بالمائة التي وجدت عليها عند الحصر لحسيم الورثة البالغ الماضرين أول من يتدونه من قبلهم بمقتضى محضر يشهر في الحال ويشوق عليه من الورثة وجمهور الماضرين والشخص الذي يتدونه لذلك ويذكر فيه وقائم ما حصل من الاتفاقات والتدابير التي تؤمن بيت المال على حثرت القصر أو انخاب ونموه لحين يتبين من يلزم عايم بمرة انبلس الحسي واعتماد الشريعة القراء أو التصديق على الوصاية المختارة التي يقال بوجودها من الموت لاحد ما وتزونه كذلك على حسم المنازعات والمسئوليات في مستقبل

وانه لو فرض توقف أحد من الورثة في المصادقة على هذه الطريقة فلم يوقع على المحضر فيذكر فيه كيفية التوقف الحاصل ومن تسليم نصيه للورثة الآخرين لحفظا طرفهم على ذمتهم بدون أدنى مسئولية المصلحة ثم يشرع القلم في نص مقتضيات تعيين الوصي أو التيم أو التصديق على الوصاية المختارة كالمجاليم لا تستغرق هذه الاجراءات زيادة من بضعة أيام حتى يتمكن قبل بوقت من حصر نصيب القاصر أو المحجور على الوصي أو التيم وحيث يشار إلى هنا موافقة الاجراء هكذا بكمال الدقة ومزيد الفائدة فاقضى ترقيحه لاجراء ابعابه

قرار من نظارة الداخلية بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦

لا كان من الاختصاص تنفيذ الامر العالي الصادر في ١٩ نونبر سنة ١٨٩٦ ( المطلب مجلس حسي ) لمتخصص بنقو أقلام بيت المال والمبادرة بمسوية التركات التي ضبعت من تاريخ اول يناير سنة ١٨٩٦ ولم يتم امر تسويتها والالراج منها لان قد قررت نظارة الداخلية اتخاذ الاجراءات الآتية

( أولا في تسليم الاوراق غير ذات القيمة ) التركات التي بقي متوقفا وعقارها في حوزة الورثة ولم يوجد منها تحت يدي بيت المال سوى اوراق يست ذات قيمة هذه يجب سرعة اخذها الورثة المذكورين بالمضور لبيت المال لاجل اطفاء المتاعلة اللازمة منها واستلام الاوراق المضممة جاء وبين في هذا الاخطار الاداري اليوم والساعة السنين لتسليم الاوراق وان تسليمها يكون للورثة الماضرين بحرف النظر من الغائبين منهم وان لم يحضر أحد منهم تحفظ الاوراق غائبا بدون أدنى مسئولية على بيت المال ويكون تسليم هذه الاخطارات للورثة بكيفية ان كل وارث يتسلم اخطاره ويوقع على نسخته الاصلية بالاستلام وفي اليوم المعين يعمل محضر بمرة قام

يت لئال تذكر في لسان الورثة المأضرين ويذكر في تسليم الاوراق والمخالصة المطاة من الورثة ويوقع على من القام المذكور ومن ارباب الشأن أما اذا لم يحضر احد من الورثة أو أي الحاضر منهم اعطاء المخالصة فيعمل محضر بذلك ويرسل مع الاوراق الى الدفترخانه ( )  
(ثانيًا في تسليم الاعيان الاخرى)

تتخذ نفس الاجراءات المذكورة قبل متى كان كل أو بعض أعيان التركة موجوداً تحت يد بيت المال بشرط مراعاة اتباع الاحكام الآتية بياضاً

(ثالثاً في تسليم التقديرات وسندات الديون)

إذا كان تحت يد بيت المال نفود أو سندات بدون مطلوبة للتركة ولم يحضر بعض الورثة حصل بالاختار الآنف ذكره فحينئذ يسلم بيت المال للورثة المأضرين معهم غير المتنازع فيها في التقديرات الموجودة تحت يده ويودع الباقي بجزئية المحكمة الجزئية المختصة بالمهمة أما سندات الديون فتسلم الى الخارص القضائي الذي سيكون قيمته طبقاً لاسرار المالي المشار اليه

(رابعاً بيان احوال الابداع في خزينة المحكمة الجزئية) يعني على أقلام بيت المال ان يودعوا في خزينة المحكمة الجزئية التابعة اليها المهمة والمبالغ والاوراق ذات القيمة الموجودة تحت يدهم « بخلاف احوال السينة قبل » وذلك في احوال الآتية (اولاً) في حالة وجود حيز وقع بصفة قانونية تحت يد بيت المال (ثانيًا) حصة من لم يحضر من الورثة لاستلامها أو الحصة التي تكون موضوع نزاع (ثالثاً) في كل الاحوال التي يتبين فيها حارس قضائي للتركة - ويجب في هذه الاحوال على بيت المال أن يحرر كشفاً بمقدار المبلغ أو بيان الاوراق أو السندات ذات القيمة المتقضى ايفاءه ويتوضح فيو اسم ومحل إقامة الورثة وحصة كل منهم واسم المأضرين وقيمة الموجودات أو أي سبب آخر أوجب الابداع لم يلحق بالكشف المذكور الذي يجب أن يكون مشتملاً على كل بيت المال ملخص وجيز عن اجراءاته صدق عليه أيضاً منه ويثبت جذاً وذلك الى قسم قضائي النظارة ليعد للعمليات اللازمة فيها (خامساً في احوال تعيين الخارص القضائي)

تشرع أقلام بيت المال في تعيين حارس قضائي « وذلك بخلاف لماذا المينة بالقسم الثالث من هذا المشور » في الاحوال الآتية (اولاً) للتركات الواقعة عليها حيز قانوني متى كان لها تحت يد الاقلام المذكورة سندات ديون (ثانيًا) في حالة وجود منازعة في صفة الورثة (ثالثاً) للتركات التي لم يقدم فيها الاوصياء والقروا المقتات الواجب تقديمها بقبضتي التوائين أو قرر تقديمها المجلس المحلي (رابعاً)

للتركات التي لم يكن تبين فيها وصي أو قيم أو التي لم يكن أثبت فيها الوصي المختار وصيها المتنازع فيها — وترسل أقلام بيت المال في هذه الاحوال الى قسم قضائي النظارة كشفاً شاملاً لاسماء الورثة البالغ والقصر او عديمي الامة وأسماء وصيهم واسم وعمل اقامة مدعي الورثة أو الوصاية المتنازع فيها أيضاً وبيان الاعيان وسندات الديون المتقضى وضعتها تحت يد الخارص القضائي بوجه الدقة وذلك لروم الاجراءات المتقضى اتباعها في تعيين الخارص ويتوضح بذلك لكشف السبب الذي أوجب ما ذكر ويلحق به ما يخص وجيز عن اجراءات بيت المال في التركة (سادساً) في ارسال طلبات الابداع أو طلبات تعيين الخارص القضائي في كل اسبوع ) طلبات الابداع أو طلبات تعيين الخارص القضائي ترفق معها الكشوفات والملخصات السنوية عنها بالقسمين الرابع والخامس من هذا المشور ويثبت بها الى قسم قضائي النظارة مرة في كل اسبوع وبين جها على قدر الامكان الشخص الممكن طلب تعيينه حارساً من ضمن الورثة (سابعاً) « في توريد المبالغ المستحقة للحكومة من التركات وخلافها بجزئية المديرية والمحافظات » يعني على أقلام بيت المال أن تودع بجزئية المديرية والمحافظات المبالغ المستحقة للحكومة للتركات الابل كلها أو بعضها اليها وكذلك يجب أن تدفع للجزئية باخفاً للمذكورة المبالغ الالة العديدي المدنية الامة عندما لم يكن يد الاوصياء والقروا الرخصة من المجلس المحلي باستلام تلك المبالغ (ثامناً) « في الروم المستحقة لبيت المال » قبل صرف المبالغ الى الورثة أو الى خزينة التركة أو المديرية والمحافظات يجب على بيت المال أن يحضر معاً قيمة الرسوم المستحقة له على التركة طبقاً للامر العالي الرقم ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠ وتورد به ذلك هذه الرسوم الى خزينة المديرية أو للمحافظات لحساب نظارة المالية ويجب أيضاً على هذه الاقلام ان ترسل الى قسم قضائي النظارة كشفاً مبيناً بوجه الرسوم المستحقة للمصلحة واسم وعمل اقامة الورثة عند توريدهم في دفعها وبذكر يد تاريخ تبين الخارص القضائي وملخص الاجراءات التي عملت بمعرفة بيت المال في صالح التركة ومقدار التركة من منقولات ومقاربات ونفود وسندات وغير ذلك مع سبب التوقف في الدفع (ثامناً) « في تسليم المقاربات الالة للحكومة من التركات التي لا يلزم لها » المقاربات الالة كلها أو جز - منها للتركة بصفتها وارثة ومقاربات التركات المقتال بوجود ورثة لها غير معلومة أسمائهم ولا عمل اقامتهم وبذلك لا يتقضى تعيين قيم لها متى تسلم الى قلم أملاك الميري المحرر بالمالية أو لمن

جميعه النظارة المشار اليها (عاشراً) « في تسليم عقارات تركت تابعة لقلم تصفية بيت المال » المقارنات المختصة بتركات تابعة لقلم تصفية بيت المال بالمالية تسلم له أو لمن تعينه النظارة المشار اليها (حادي عشر) « في ارسال الاوراق الادارية والدفاتر للدفترخانه » التركات التي لم يتم تصفيها ترسل أوراقها الادارية الى دفترخانه الحكومة المصرية مع جميع دفاتر بيت المال بعد التصفية النهائية — وبناءً عليه نرسم ترفيقه فكم لاجراء الجباية بكامل الدقة

جميعه النظارة المشار اليها (عاشراً) « في تسليم عقارات تركت تابعة لقلم تصفية بيت المال » المقارنات المختصة بتركات تابعة لقلم تصفية بيت المال بالمالية تسلم له أو لمن تعينه النظارة المشار اليها (حادي عشر) « في ارسال الاوراق الادارية والدفاتر للدفترخانه » التركات التي لم يتم تصفيها ترسل أوراقها الادارية الى دفترخانه الحكومة المصرية مع جميع دفاتر بيت المال بعد التصفية النهائية — وبناءً عليه نرسم ترفيقه فكم لاجراء الجباية بكامل الدقة

قرار صادر من سمادة ناظر المالية  
بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٨١٧

يمن ناظر المالية

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٦ القاهي بالفاء أقلام بيت المال وترتيب الجبالس المحمية وبقضى السلطة المتوصة لنا في الهادة ٢١ من الامر العالي المشار اليه — حيث انه باق تحت ضبط بيت المال المالي لغاية سنة ١٨٩٠ بعض تركات جزئية لوجود قصر أو غياب لم يسبق له وضع اليد على شيء من اعيانها تكون بعضها حصصاً أو غرايات أو عشتاً أو منازل صغيرة أو مقولات أو غيرها — وحيث ان أولياء الشأن مثل الاوصياء على القصر أو الازواج أو الورثة البالغين واضعون يدم عليها من عهد وفاة مورثهم التي مضى عليها مدة طويلة تختلف بين العشرين سنة وأكثر وأقل — وحيث ان هؤلاء غير مكترثين بتقديم طلباتهم

(م) ١ على ورثة المورثين لغاية سنة ١٨٩٠ من ارباب التركات المجزية الواضحة يدم عليها ارباب الشأن ان يحضروا الى قلم تصفية بيت المال بالمالية في ظرف ستين يوماً من تاريخ نشر هذا بالجمردة الرسمية لاعطاء الخالصه عن تركه مورثهم واستلام ما يكون لها من الاوراق والمجيع (م) ٢ بعد مضي هذا التاريخ ان تأخر أو أصحاب الشأن في التركات المذكورة عن الحضور جميعهم أو بعضهم ليجري حفظ ما يكون اسكل تركه من الاوراق بالدفترخانه قطعاً ويمنع تأخيرهم عن الحضور معاضة نهائية ولا يكون لهم دعوى ولا طلب قبل الحكومة والتصفية بشيء ما من هذا القبيل بل تصبح الحكومة والتصفية عابدين من كل مسئولية بسبب التركة ولو لم يكن لديها معاضة من الورثة (م) ٤ على ادارة عموم المحاسبات المصرية الموضوع قلم تصفية بيت المال تحت مراقبتها تنفيذ قرارنا هذا





## قاموس الإدارة والقضا

### ت

ماهو مدون بهذا القرار بالدقة وأرسال الأداة بوصول هذا المشور اليكم

ترجمان - قرار من محافظة الاسكندرية ( مايو سنة ١٩١٠ )

(نحن محافظ الاسكندرية ) بناء على السلطة المخولة لنا - وجاء على المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٨ و ٣٥ من قانون العقوبات للمحاكم الاعلية قررنا ما هوأت - ( م ) ا لا يجوز لاحد ان يتخذ صياغة ترجمان

او دليل عمومي قبل ان يطلب التصريح بذلك من المحافظة التي تعطيه اياه بعد ان يثبت لديها كفايته لهذه الخرفة وحسن تصرفه وعرفته بالغات الاجنبية وتسلمه رخصة يصير تعديدها سنوياً - ( م ) ٢

الرخصة الممنوحة عنها يجب ان يكتب عليها غمزة الترجمان او الدليل العمومي واسمه ولقبه وجنسيته مع ايضاح ما يعرفه من اللغات وعلى حاملها ان يبرزها عند طلب رجال البوليس او المسافرين

للإطلاع عليها - ( م ) ٣ على كل ترجمان او دليل عمومي ان يحمل على خضاعه الايسر بجملة ظاهرة ضفيحة من تخلص من الطوائف التي تعتمد المحافظة بحوزة عليها غمزة صاحبها بأرقام عربية وانجليزية

تاريخ - (مضافات التاريخ الاسلامي مع التاريخ الاخرى) منشور صادر من نقابة المالية في شهر فبراير سنة ١٨٨٨ - ٩٤ لجميع مصالح الحكومة

انه خلافا لما هو جار اتباعه في المصالح العمومية من وضع التاريخ الافرنكية دون سواها قد تلاحظ ان المديرية والمحاكمات ومصالح الحكومة الاخرى جارية في اغلب الاحوال استعمال التاريخ العربية او القبطية في العقود والمحرمات الصادرة منها بدون إفصاح التاريخ الافرنكية الموافقة لها فيشأ عن ذلك انه عنده ما يقتضي الحال لفحص مسئلة ما يحتاج الحال

الى الاستكشاف من القوامع عن التاريخ الافرنكية الموافقة للتاريخ المذكورة ولا يخفى ان هذا الامر موجب لبيع وقت جسيم فلا فائدة لذلك قد قرر مجلس النظر يجلسه المتقدمة في ٥ ديسمبر سنة ٨٧ انه

لخيار من اول يناير سنة ١٨٨٨ يجب على جميع بالمديرية والمحاكمات وباقي مصالح الحكومة ان تضع في كافة المحرمات ( بدون استثناء ) التي يصير تبادلها بين بعضها بعضاً او بينها وبين المصالح العمومية للتواريخ العربية ثم التاريخ الافرنكية الموافقة لها - فبناء على ذلك نرجو منكم اتباع

رجال الضبط - (م) ٣ كل ترجمان او مرشد عمومي يجب عليه ان يضع على ذراعه الايسر بهيئة ظاهرة صفيحة من نحاس مكتوب عليها غمرته باللغتين العربية والانكليزية طبقاً للرسم المصدق عليه من المحافظة - (م) ٤ التصريح والصفيحة يكونان لشخص المصرح له فقط واذا فقدت الرخصة من احد التراجمه فعليه في الحال ان يخبر المحافظة بذلك وتحتى تحقق لها صحة اقواله يعطى له خلافاً - (م) ٥ ترميفة التراجمه او المرشدين العمومية مقرر ٨ قروش عن الساعة الواحدة ولا يمكنهم في اي حالة كانت ان يطلبوا اجرة أكثر من ذلك (م) ٦ لا يجوز للتأجوة او المرشدين العمومية ان يتوجهوا امام السواح لمقابلتهم بل يجب عليهم ان يظهروا على الاسكلة بدون ان يلغوا عليهم بطلبات مغلقة (م) ٧ كل من خالف من التراجمه او المرشدين العمومية نص هذه الأنحة او اوجد شيئاً للشكى من عدم استقامته فليحافظه الحق في أخذه منه التصريح لمدة وثيقة او نهائية على حسب مقتضيه ظروف الاحوال - (م) ٨ يسري مفعول هذه الأنحة بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها

ترجمان - قرار من مديرية الجيزة ١٢٨ أكتوبر ١٩٠٢

(نحن مدير الجيزة) - بناء على السلطة المخولة لنا وبناء على المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٨ و ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الالامية - (قرونا ما هو آت) - (م) ١ لا يجوز لاحد ان يخذ صناعة ترجمان او دليل عمومي قبل ان يطلب التصريح بذلك من المديرية التي تعطيه اياه بعد ان يثبت لديها لياقته لهذه الحرفة وحسن تصرفه ومعرفته باللغات الاجنبية وتسلمه رخصة ليصير تجديدها سنوياً - (م) ٢ الرخصة المنوه عنها يجب ان يكتب عليها غمرة الترجمان او الدليل العمومي واسمه ولقبه وجنسيته مع ايضاح ما يبره من اللغات وعلى حاملها ان يبرزها عند طلب رجال البوليس او المسافرين

(م) ٤ تكون الرخصة والصفيحة المذكورتان آتفاً فاصراتان على من تعطيان اليه اي لا يجوز الاندفاع بها الا للاشخاص الذين اعطينا لهم - واذا اضاع الترجمان او الدليل العمومي رخصته يجب عليه فوراً ان يخبر بذلك المحافظة ليعطى له رخصة اخرى حتى تأكد لها صحة فندما - (م) ٥ ترميفة الدليل العمومي او الترجمان هي ٨ قروش اميرية في الساعة ولا يجوز له ان يطلب اجرة أكثر منها - ولجهة الاختصاص فيما بعد تعديل هذه الترميفة اذا شأت - (م) ٦ كل من كان متخذاً قبل الان حرفة الترجمان او الدليل العمومي عليه قبل مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا القرار ان يتقادم الى شروطه و يتبع نصوصه - (م) ٧ كل مخالفة لنصوص هذا القرار يعاقب عليها بدفع غرامة من ٥٠ الى ١٠٠ قرش والدليل العمومي او الترجمان الذي ليس بيده تصريح قانوني يجازى بالحبس من يوم الى ثلاثة ايام علاوة على دفع الغرامة المذكورة - (م) ٨ متى تكررت مخالفة الدليل او الترجمان يجوز استرجاع الرخصة منه موقتاً او نهائياً (م) ٩ يصير تنفيذ هذا القرار من ابتداء يوم ١٠

جوانيو القادم

ترجمان - لاية اعظام سير التراجمه ١٠٠ يناير سنة ٩٣ (محافظ صوم التناال) بناء على السلطة المخولة له قرر ما هو آت - (م) ١ لا يجوز لاي شخص ان يتخرف في مدينتي بورسعيد والاسماعيلية بحرفة ترجمان او مرشد عمومي الا بعد حصوله على تصريح يعطى له من المحافظة ولا يعطى هذا التصريح الا بعد انتفاع اهليته للحرفة المذكورة وحسن سلوكه ومعارفه باللغات الاجنبية - (م) ٢ التصريح للممارسة هذه الحرفة يكون لمدة سنة واحدة ويذكر فيه غمرة الترجمان او المرشد العمومي واسمه ولقبه وجنسيته ويمكنه مع اللغات التي يعرفها وهذا التصريح يلزم ابرازه عند طلب احد الاهالي او

او دليل عمومي قبل ان يطلب التصريح بذلك من المحافظة التي تطبىء اياه بعد ان يثبت لديها كفاءته لهذه الحرفة وحسن معرفته و معرفته بالافات الاجنبية وتسلمه وخصة يصير فيجديدها سنويا - (م) ٢ الرخصة الممنوعة عنها يجب ان يكتب عليها نمرة الترجمان او الدليل العمومي واسمه و لقبه وحيثيته مع ابضاح ما يعرفه من اللغات وعلى حاملها ان يبرزها عند طلب رجال البوليس او المسافرين للاطلاع عليها - (م) ٣ على كل ترجمان او دليل عمومي ان يحصل على ذراع الايسر بهيئة ظاهرة صفية من نحاس من الطرز الذي تمتد المحافظة محررا عليها نمرة صاحبها بارقام عربية والفرنكية - (م) ٤ تكون الرخصة والصفحة المذكورتان آنفا قاصرتين على من تعطيان اليه اي لا يجوز الانتفاع بها الا للأشخاص الذين اعطيا لهم واذا اضاع الترجمان او الدليل العمومي رخصته يجب عليه فوراً ان يخطر بذلك المحافظة لتعطى له رخصة اخرى متى تأكد لها صحة تقديمها - (م) ٥ تعريف الدليل العمومي او الترجمان هي ستة قروش اميرية في الساعة ولا يجوز له ان يطلب اجرة اكثر منها ولبهة الاختصاص فيها بعد تعديل هذه التعريف اذا شئت - (م) ٦ كل من كان متخذاً قبل الان حرفة الترجمان او الدليل العمومي عليه قبل مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا القرار ان يتقار الى شروطه ويتبع نصوصه - (م) ٧ كل مخالفة لنصوص هذا القرار يعاقب عليها بدفع غرامة من خمسين قرشاً الى مائة قروش والدليل العمومي او الترجمان الذي ليس بيده تصريح قانوني يجازي بالحبس من يوم واحد الى ثلاثة ايام علاوة على دفع الغرامة المذكورة - (م) ٨ متى تكررت مخالفة الدليل او الترجمان يجوز استرجاع الرخصة منه مؤقتاً او نهائياً - (م) ٩ يصير تنفيذ هذا القرار من بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالوقائع المصرية - محمداً بسراي مديرية الجيزة في ٢٤ أكتوبر سنة ٩٤ - ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣١٢

ترجمان - قرار من محافظة السويس (٥ نوفمبر ٩٤)

(نحن محافظ السويس) - بناء على السلطة المخولة لنا - وبناء على المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٨ و ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية - قررنا ما هو آت - (م) ١ لا يجوز لاحد ان يفتد صناعة ترجمان

او دليل عمومي قبل ان يطلب التصريح بذلك من المحافظة التي تطبىء اياه بعد ان يثبت لديها كفاءته لهذه الحرفة وحسن معرفته و معرفته بالافات الاجنبية وتسلمه وخصة يصير فيجديدها سنويا - (م) ٢ الرخصة الممنوعة عنها يجب ان يكتب عليها نمرة الترجمان او الدليل العمومي واسمه و لقبه وحيثيته مع ابضاح ما يعرفه من اللغات وعلى حاملها ان يبرزها عند طلب رجال البوليس او المسافرين للاطلاع عليها - (م) ٣ على كل ترجمان او دليل عمومي ان يحصل على ذراع الايسر بهيئة ظاهرة صفية من نحاس من الطرز الذي تمتد المحافظة محررا عليها نمرة صاحبها بارقام عربية والفرنكية - (م) ٤ تكون الرخصة والصفحة المذكورتان آنفا قاصرتين على من تعطيان اليه اي لا يجوز الانتفاع بها الا للأشخاص الذين اعطيا لهم واذا اضاع الترجمان او الدليل العمومي رخصته يجب عليه فوراً ان يخطر بذلك المحافظة لتعطى له رخصة اخرى متى تأكد لها صحة تقديمها - (م) ٥ تعريف الدليل العمومي او الترجمان هي ستة قروش اميرية في الساعة ولا يجوز له ان يطلب اجرة اكثر منها ولبهة الاختصاص فيها بعد تعديل هذه التعريف اذا شئت - (م) ٦ كل من كان متخذاً قبل الان حرفة الترجمان او الدليل العمومي عليه قبل مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا القرار ان يتقار الى شروطه ويتبع نصوصه - (م) ٧ كل مخالفة لنصوص هذا القرار يعاقب عليها بدفع غرامة من خمسين قرشاً الى مائة قروش والدليل العمومي او الترجمان الذي ليس بيده تصريح قانوني يجازي بالحبس من يوم واحد الى ثلاثة ايام علاوة على دفع الغرامة المذكورة - (م) ٨ متى تكررت مخالفة الدليل او الترجمان يجوز استرجاع الرخصة منه مؤقتاً او نهائياً - (م) ٩ يصير تنفيذ هذا القرار من بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالوقائع المصرية - محمداً بسراي مديرية الجيزة في ٢٤ أكتوبر سنة ٩٤ - ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣١٢

ترجمان - قرار من محافظة السويس (٥ نوفمبر ٩٤)

(نحن محافظ السويس) - بناء على السلطة المخولة لنا - وبناء على المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٨ و ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية - قررنا ما هو آت - (م) ١ لا يجوز لاحد ان يفتد صناعة ترجمان

من كان متخذاً قبل الآن حرفة الترجمان أو الدليل العمومي عليه قبل مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذه اللائحة أن يتقدم إلى شرفها أو يتبع خصوصاً (م) ٧ كل مخالفة لنصوص هذه اللائحة يعاقب عليها بدفع غرامة من تحصيلات قريشاً إلى مائة قرش والدليل العمومي أو الترجمان الذي ليس بيده تصريح قانوني يجازي بالحبس من يوم إلى ثلاثة أيام علاوة على دفع الغرامة المذكورة — (م) ٨ متى تكررت مخالفة الدليل أو الترجمان يكون استرجاع الرخصة منه موقفاً أو نهائياً — (م) ٩ يصير تنفيذ هذه اللائحة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشرها بالوقائع المصرية

قرار ٢٨ ديسمبر سنة ١٢٩٥ لائحة بشأن  
تأطيل حرفة الترجمة والإدلاء العموميين

(ناظر السالفة) — بعد الإطلاع على المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات المختلط والمادة (٣٥١) من قانون العقوبات الأهلي — وبعد الإطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٢٩٥ — قرر ما هو آت — (م) ١ يجب على كل شخص يريد تأطيل حرفة ترجمان أو دليل عمومي أن يطلب قيد اسمه في المحافظة أو المدينة التابعة إليها الجهة التي يرغب تأطيل هذه الحرفة بها مع بيان اسمه وأبيه وجنسيته ومحل إقامته — ومع ذلك فلا يجوز إجراء القيد المذكور إلا بعد الإطلاع على شهادة عن سوابق الشخص وبعد أن يثبت معرفته بأحدى اللغات الأجنبية — (م) ٢ صورة القيد التي تعطى لأصحاب الشأن على شكل سركي تكون بمثابة رخصة ويوضع عليها غرامة قيد كل ترجمان أو دليل واسمه وأبيه ومحل إقامته مع بيان اللغة التي يرغب تأطيلها — ويجب إيراد هذا السركي كلما طلب ذلك رجال البوليس أو المسافرين — ويكون ثمن السركي المذكور قرشين — (م) ٣ يجب تقديم السركي المنصوص

أو الترجمان الذي ليس بيده تصريح قانوني يجازي بالحبس من يوم إلى ثلاثة أيام علاوة على دفع الغرامة المذكورة — (م) ٩ متى تكررت مخالفة الدليل أو الترجمان يجوز استرجاع الرخصة منه موقفاً أو نهائياً — يصير تنفيذ هذا القرار من ابتداء يوم إعلانها بالوقائع الرسمية في ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤ لائحة لانظام سير الترجمة والإدلاء العمومية ترجمان — بالخاصة تاريخها ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٥ (محافظة مصر) — بناء على المواد ٤٥ و ٤٨ و ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الأهلية — قرر ما هو آت — (م) ١ لا يجوز لأحد أن يتخذ حضانة ترجمان أو دليل عمومي قبل أن يطلب التصريح بذلك من المحافظة التي تغطي إياه بعد أن يثبت لديها كفاؤه لهذه الحرفة وحسن تصرفه ومعرفته باللغات الأجنبية. وتسلم رخصة يصير تجديدها سنوياً — (م) ٢ الرخصة الممنوعة عنها يجب أن يكتب عليها غرامة الترجمان أو الدليل العمومي واسمه ولقبه وجنسيته مع إفصاح ما يعرفه من اللغات وعلى حاملها أن يبررها عند طلب رجال البوليس أو المسافرين للإطلاع عليها — (م) ٣ على كل ترجمان أو دليل عمومي أن يحمل على ذراعه الأيسر هبة ظاهرة صريحة من محاسن الطرق الذي تستعمله المحافظة محمراً عليها غرامة صاحبها بأرقام عربية وإفريقية — (م) ٤ تكررت الرخصة والصفحة المذكورتان آنفاً فاصرتين على من تعطيان إليه أي لا يجوز الانتفاع بها إلا للأشخاص الذين أعطيتا لهم — وإذا اضاع الترجمان أو الدليل العمومي رخصته يجب عليه فوراً أن يخطئ بذلك المحافظة لتعطى له رخصة أخرى متى تأكدت الصحة فقدمها — (م) ٥ تغطية الدليل العمومي أو الترجمان في ثمانية قروش أميرية. وفي الساعة ولا يجوز له أن يطلب أجراً أكثر من ما به ولجنة الاختصاص فيما بعد تحصيل هذه التعريفات إذا شاءت — (م) ٦ كل



لندكرة قانونية ويجوز مراعاة الظروف الخفيفة المعقولة  
وفي حالة العود لارتكاب هذا الأمر يجوز للقاضي  
الذي ينظر في المخالفة ان يحكم بحسب الرخصة وقتها  
او نهائيا — (م) ١١ يسري مفعول هذه اللائحة في  
الجهات التي يرى فيها ضرورة لذلك بتقضي قرار  
يصدر من المحافظ او المدير ويندرج العمل به بعلم  
مضي ٣٠ يوما من تاريخ نشره وتلغى جميع الاحكام  
التي تكون مخالفة لهذه اللائحة

ترجمان — قرار بتاريخ ١٣ يناير ١٨٩٦

(محافظة مصر) — بعد الاطلاع على اللائحة  
الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة  
٩٥ ومنتدجة بالجريدة الرسمية بمرة ١٥٤ عن التراجمة  
والادلاء العموميين — وحيث ان اللائحة السابق  
صدورها عن ذلك من المحافظة بتاريخ ٢٨ وبقبر  
سنة ٩٤ قد ألغيت بتقضي نص المادة الخالدية  
عشرة من لائحة النظارة المشار اليها فواما ما  
(م) ١ يسري مفعول لائحة التراجمة والادلاء  
العموميين الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨  
ديسمبر سنة ٩٥ في دائرة محافظة مصر — (م) ٣٠  
تعريف الدليل العمومي او الترجمان تتكون على  
الوجه الآتي بالعملة الصاغ — ٨ قرش عن كل  
ساعة — ٣٠ قرش عن كل يوم خارج الجورسة — (م)  
٣٠ قرش عن كل يوم خارج الجورسة — (م)  
٣٠ يعمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوما من  
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

ترجمان — قرار بتاريخ ١٣ يناير سنة  
١٨٩٦

مدير قنار — بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة من  
نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ ويندرجة  
بالجريدة الرسمية بمرة ١٥٤ بشأن تعاطي حرفه التراجمة  
والادلاء العموميين قرر بما هو آت (م) ١ يسري  
مفعول لائحة التراجمة والادلاء العموميين الصادرة من  
نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ٩٥ في دائرة  
الداخلية. (م) ٢٠ اجرة الترجمان أو الدليل العمومي

عليه في المادة السابقة الى البوليس في اخر السنة  
للتأشير عليه — فاذا صدر حكم على شخص في اثناء  
السنة لارتكابه جريمة او جناية تحمل باستقامته بحسب  
منه السركي — (م) ٤ يجب على الترجمان او  
الدليل العمومي الذي يفقد السركي المعطى له ان  
يبلغ ذلك للمحافظة او المديرية لتعطى له سركيا  
آخر بعد اجراء التحقيقات اللازمة لاثبات قصد  
السركي الاول — (م) ٥ لا يجوز للتراجمة والادلاء  
العموميين ان يمتدوا المسافرين الا اذا اثبتوا  
انهم طلبوا لمراقبتهم ويجب عليهم ان ينظروهم  
في المواريد بدون الحاج عليهم — (م) ٦ تحديد  
تعريف اجرة التراجمة والادلاء العموميين ونشرها  
يكونان بمعرفة المحافظ او مدير كل جهة وله ان يحددها  
كلما رأى ضرورة لذلك — ولا يجوز المطالبة بالجره  
ازيد من التعريفه — (م) ٧ يجب على الأشخاص  
الذين يتعاملون الآن حرفه ترجمان او دليل عمومي  
اخذ شيا ما لتفسيه الاحكام السابقة الذكر في ظرف  
٣٠ يوما من تاريخ العمل بهذه اللائحة — (م) ٨  
يسري احكام هذه اللائحة على جميع التراجمة  
والادلاء العموميين سواء كانوا يتعاملون حرفتهم على  
بالانفراد او كانوا مخصصين للتعاقد او كمكتب السفر  
للمحافظة بالسياح او لاي محل من هذا القبيل كما  
انها تسري ايضا على الأشخاص الذين حرفتهم قيادة  
الحجاج وخدعتهم واسكانهم وهو لاء الأشخاص من  
المعروفين باسم سائرة — (م) ٩ لا يجوز للادلاء  
والعموميين وغيرهم الذين يتعاملون بالحجاج الى محلات المبيت  
والمخصص عنهم في المادة السابقة ان يسعواهم نذرا سفر  
سواء عند حاجتهم الى مكة المكرمة او عند العود منها بل  
فقط ان يراقبهم الى ان يواكبل الملائحة لفصول منها  
عليها — (م) ١٠ كل من خالف احكام هذه اللائحة  
يعاقب بدفع غرامة من خمسين الى مائة قرش —  
ويجوز الحكم بالحبس من يوم الى ثلاثة ايام على كل  
من يوجد من التراجمة والادلاء العموميين غير حائز

تكون على حسب التعريف الآتية — ٤٠ ميل في الساعة الواحدة متى كانت المدة لحد ثلاث ساعات — ٢٠ ميل عن كل ساعة متى كانت المدة تستغرق وقتاً زائداً عن الثلاث ساعات لحد الزمان ساعات — ٢٠٠ ميل اجرة عن كل يوم كامل (م) ٣ يعمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشر بالجريدة الرسمية

قرار بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٩٦

محافظ السويس — بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ ومندرجة بالجريدة الرسمية رقم ١٥٤ بشأن تعاطي حرفة الترجمة والادلاء العمويين وحيث ان لائحة الترجمة والادلاء العمويين السابق صدورهما من المحافظة بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤ قد ألغيت بمقتضى نص المادة المحادية عشرة من لائحة النظارة المشار اليها قرر ما هو آت (م) ١ يسري مفعول لائحة الترجمة والادلاء العمويين الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ في دائرة محافظة السويس (م) ٢ تقريرة الدليل العموي أو الترجمان تكون على الوجه الاتي بالعملة الصالح قرش ٨ عن كل ساعة ٢٠ قرش من كل يوم داخل المدينة ٣٠ قرش من كل يوم خارج المدينة (م) ٣ يعمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

ترجمان - قرار بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٩٦

مدير القلوية — بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ ومندرجة بالجريدة الرسمية رقم ١٥٤ بشأن تعاطي حرفة الترجمة والادلاء العمويين قرر ما هو آت (م) ١ يسري مفعول لائحة الترجمة والادلاء العمويين الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ في دائرة المديرية (م) ٢ تقريرة الدليل العموي أو الترجمان تكون على الوجه الاتي بالعملة الصالح داخل وخارج البلاد قرش ٨ عن كل ساعة ٢٠ قرش من كل يوم (م) ٣ يعمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

ترجمان - قرار بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٩٦

مدير البحيرة — بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ ومندرجة بالجريدة الرسمية رقم ١٥٤ بشأن تعاطي حرفة

الترجمة والادلاء العمويين — وحيث ان لائحة الترجمة والادلاء العمويين السابق صدورهما من هذه المديرية بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ٩٤ قد ألغيت بمقتضى نص المادة المحادية عشرة من لائحة النظارة المشار اليها قرر ما هو آت (م) ١ يسري مفعول لائحة الترجمة والادلاء العمويين الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ في دائرة هذه المديرية (م) ٢ اجرة الترجمان أو الدليل العموي تكون حسب التعريف الآتية ٦٠ ميل عن كل ساعة ٢٥٠ ميل عن كل يوم كامل (م) ٣ يعمل بهذا القرار بعد مضي ٣٠ يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

ترجمان - قرار بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٨٩٦ (محافظ عموم الفدان)

بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ ومندرجة بالجريدة الرسمية رقم ٥٤ عن الترجمة والادلاء العمويين وحيث ان اللائحة السابق صدورهما عن ذلك من المحافظة بتاريخ ٢١ يناير سنة ٩٤ قد ألغيت بمقتضى نص المادة المحادية عشر من لائحة النظارة المشار اليها قرر ما هو آت (م) ١ يسري مفعول لائحة الترجمة والادلاء العمويين الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ في دائرة محافظة عموم الفدان (م) ٢ تقريرة الدليل العموي أو الترجمان تكون على الوجه الاتي بالعملة الصالح — ١٠ (عشرة قروش) عن الساعة الاولى — ٨ (ثمانية قروش) كل ساعة بعد الساعة الاولى — ٥٠ «خمسون قرشاً» عن كل يوم (م) ٣ يعمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

ترجمان - قرار بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٦ «محافظ اسكندرية»

بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ ومندرجة بالجريدة الرسمية رقم ١٥٤ بشأن تعاطي حرفة الترجمة والادلاء العمويين — وحيث ان لائحة الترجمة والادلاء العمويين السابق صدورهما من هذه المحافظة بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٨٩١ قد ألغيت بمقتضى نص المادة المحادية عشرة من لائحة النظارة المشار اليها قرر ما هو آت (م) ١ يسري مفعول لائحة الترجمة والادلاء العمويين الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ في دائرة هذه المحافظة (م) ٢ تقريرة الدليل

العمومي أو الترجمان في ثمانية قروش أميرية في الساعة  
ويشرون قرشاً عن كل يوم بداخل مدينة الاسكندرية  
وتلاشون قرشاً عن كل يوم خارج الاسكندرية ولا  
يجوز ان يطلب اجرة أكثر منها ولحفاظة اسكندرية  
تعديل هذه الطريقة اذا شئت (م) عمل هذا القرار  
بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشر بالجمهورية الرسمية  
ترجمان — قرار بتاريخ ٢١ يونيو سنة  
١٨١٧ « ناظر الدعاية »  
بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة من نظارة الداخلية  
بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨١٥ بشأن تعاطي حرفة  
الدراجه والادلاء العموميين — وبعد الاطلاع على  
قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف للخط الصادر  
بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٧٩٧ قرر ما هو آت (م) ١ - ذلك  
المادة الماثرة من اللائحة المشار اليها كالآتي - كل من  
خالف احكام هذه اللائحة بمطالب يدفع غرامة من ٥٠  
الى ١٠٠ قرش ويجوز مراعاة الظروف للجنة للمعونة  
وفي حالة العود لا ارتعاب هذا الامر يجوز للقاضي  
الذي ينظر في المخالفة ان يحكم بحسب الرخصة موقفاً  
أو بهائياً (م) ٢ - عمل هذا القرار من تاريخ نشره  
بالجمهورية الرسمية

تذوي — نظارة الداخلية (١٠ مايو سنة ٩٤)

تشریفة — منشور من نظارة الداخلية في ٧ رمضان سنة  
١٣٠٠ (١٧ يوليو سنة ١٨١٤)

وردت الفادة للداخلية من رئاسة مجلس الشاكر رقم ٥٧  
شبان سنة ١٣٠٠ غرة ١٢٨ يانه في جلسة يوم الاحد  
١٩ الله المذكور حصل مذكرة عمومية في شأن مصارف  
سفريه من يتوجه للاسكندرية من خوطفي الحكومة  
ارباب الرب لادوية رسوم القبريك تذكراً ليوم تولية  
الحجاب الحديري وتقرراته شلي مصاريف السفريه ذهاباً  
واباً مع بدلية الانتقال عن يوم واحد لمن يوجه من  
مصر او من الوجه البحري اما الذين يمضون من الوجه  
القبلي ففلاوة على ما ذكر صرف لهم بدلية انتقال عن  
ايام السفريه في المهابت البلية في الحضور والعودة واشير  
باجراءه مقتضى ما تقرر وحيث ذلك فتم تحريره

بعثت نظارة الداخلية بمكاتبة بتاريخ ٢٤ يناير  
سنة ١٨٩٤ غرة ٤ الى نظارة الحفائية ترغيب فيها  
لتخاذ الطرق ضد مرتكبي الحوادث الخاصة بتقليد  
الاختام والمنطوط في كتيبات او سندات مزورة  
حكم بتزويرها بمقتضى قرارات واحكام صدرت من  
الحاكم المختلطة واسالة محاكمة الجناة على جهة  
الاختصاص وقد وافقت نظارة الحفائية على طلب  
الداخلية وبعثت بمذكرة الى جناب النائب العمومي  
لدى الحاكم المختلطة واصدرت كذلك التعليمات  
اللازمة الى نيات الحاكم الاعلية تشير فيها بمحاكمة  
الاشخاص الذين يخالفون عليها لارتكاب تزوير من  
ذلك القبيل — وقد ارسل جناب النائب العمومي  
لدى الحاكم المختلطة الى نظارة الحفائية مكاتبة  
بتاريخ ٢٥ مارس سنة ٩٤ غرة ٧٠١ يخبر فيها  
الله بالاتفاق مع جناب وكيل محكمة الاستئناف

تكم السلوية بما تقرروا لاجراء بوجه وفي تاريخه تعذر  
لن ازم بمكثا

لائحة من الاشخاص سائي الاحسان  
تكفف - أغسطس سنة ٩١

(محافظة مصر)

بعد الاطلاع على المادة (٣٥١) من قانون العقوبات  
للمحاكم الالهية - وبعد الاطلاع على الفقرة السادسة من  
المادة ٣٥٠ عقوبات التي نصها كل من وجد يكفف  
الناس في محلات الطرق العمومية المنوع فيها التكفف  
قررا ما هوأت (م) ١- منوع التكفف في دولترافام  
الازبكية ومايدين والوسكي (م) ٢ كل من خالف نص  
هذه اللائحة يجازى بدفع غرامة من ٥٠ قرشا الى مائة  
قرش وبالحبس من ثلاثة ايام الى اسبوع - يتدي العمل  
يجوب هذه اللائحة من يوم نشرها - وقد صدقت  
نظارة الداخلية على هذه اللائحة وبشها الى المحافظة في  
٣ أغسطس سنة ٩١ لعمل بمقتضاها ونشرها المحافظة الى  
الاقسام الثلاثة المطلوب منها العمل بموجبها

تكفف - لائحة من الاشخاص سائي الاحسان

بعد الاطلاع على المادة ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم  
الالهية - وبعد الاطلاع على الفقرة السادسة من المادة  
( ٣٥٠ ) عقوبات التي نصها كل من وجد يكفف الناس  
في محلات الطرق العمومية المنوع فيها التكفف - وبعد  
الاطلاع على القرار السابق صدوره باقادة الاتحاد من  
مظاهرة الداخلية المورخ ٣ أغسطس سنة ١٨٩١ غرة ١٣٣  
ضبط پنج التكفف في اقسام الازبكية ومايدين والوسكي  
قررا ما هوأت (م) ١- منوع التكفف في دولترافام  
السيدة زينب (م) ٢ كل من خالف نص هذه اللائحة  
يجازى بدفع غرامة من ٥٠ قرشا الى ١٠٠ قرش وبالحبس  
من ثلاثة ايام الى اسبوع - يتدي العمل بموجب هذه  
اللائحة من يوم نشرها وقد ارسأت هذه اللائحة في قسم  
السيدة زينب للعمل بمقتضاها

لائحة من الاشخاص سائي الاحسان  
تكفف - فبراير سنة ٩٢ - ٢٦ رجب سنة ١٣٠٩

(مديرية لسيوط) - بعد الاطلاع على المادة ( ٣٥١ ) من  
قانون العقوبات للمحاكم الالهية - وبعد الاطلاع على  
الفقرة السادسة من المادة ٣٥٠ عقوبات التي نصها كل  
من وجد يكفف الناس في محلات الطرق العمومية المنوع فيها  
التكفف قررا ما هوأت (م) ١- منوع التكفف بيايدين  
للمجذوب والجنانية ونارعا ونارعا للمرا وبمطعة اسبوع  
وشاري المداية وشكري والشارع التوفقي في القسارية

وشارع الجبل من الميدان المعروف بعوض السيد حتى  
قناطر الجبل قرب اسبوط (م) ٢ كل من خالف نص  
هذه اللائحة يجازى بدفع غرامة من خمسين قرشا الى  
مائة قرش وبالحبس من ثلاثة ايام الى اسبوع - يتدي  
العمل بموجب هذه اللائحة يتدر اسبوط من تاريخ نشرها  
بلمريدة الرسمية

تكفف - قرار من محافظة اسكندرية  
في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧

محافظ اسكندرية - بعد الاطلاع على المادتين ٢٥٠  
و ٢٥١ من قانون العقوبات الالهية قررا ما يأتي (م) ١  
منوع التسول في الجهات الالهية بيايها - شارع رأس  
الدين - شارع الضيعة - المشية - شارع شريف باشا  
شارع توفيق - شارع جامع المطارين « من سوق  
ابراهيم الى شارع الخولي » - شارع البوطة - شارع  
الغفراف الاسكندري - سوق طوسون باشا - شارع  
البوطة الغربية - شارع الرمل « الى المحطة » - شارع  
بولاتكي وزقاقته - شارع السع بنات « الى بورصة  
مينا البصل » - الارصة - شارع باب شرقي - سكة  
نزهة الرمل « الى سان اسفانو » - محطة اسكندرية  
ومحطات سكة حديد الرمل - قسم الرمل - شارع الهي  
دايال « الى شارع الرمل » - من باب شرقي الى  
بابور الماء - شارع لستانبول - شارع سزوسنوس  
حارة الاروام الجديدة المحروقة باسم حارة الفرقة  
(م) ٢ كل من خالف نص هذا القرار يعاقب بالعقوبات  
المنصوص عنها في المادة ( ٢٥٠ ) من قانون العقوبات  
الالهية (م) ٢ يسري مفعول هذا القرار من تاريخ  
نشر في الوقائع المصرية

تكفف - قرار بتاريخ ٢١ يونيو  
سنة ١٨٩٧

ناظر الداخلية - بعد الاطلاع على المادة « ٢٥٠ »  
والمادة « ٢٥١ » من قانون العقوبات للمحاكم الالهية  
وعلى المادة « ٢٤٠ » من قانون العقوبات للمحاكم  
الاحتطية - وبعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في ٣١  
يناير سنة ١٨٨٩ - وبعد الاطلاع على القرار الصادر  
من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المظلمة بتاريخ  
١٢ يونيو سنة ١٨٩٧ قررا ما هوأت (م) ١ منوع  
التكفف في الأماكن العمومية الكائنة بالجهات التي  
يحيها كل مدير أو محافظ في دائرة اختصاصه بقرار  
يصدر منية عن ذلك (م) ٢ من يجازى نص المادة  
الاولى من هذا القرار يعاقب بدفع غرامة من خمسين

(١٨٩٧)

(١٨٩٧)

محطة السكة الحديد الى قسلاخ المساكن - من الشيخ محمود مارا بشارع السوق والقبارية والحدادين لحد السجين الموسوي بجوار مقاس النيل - مربة جرنيل محطة الشلال وجزيرة برة القبلية (قصر الراس الورد) (ثالثا) بكركو - موزة البحر - الطريق الرصد من موزة البحر الى القرني (رابعا) بلفا - سوق بندر الرقيفة والجبل (داخل الاستحكامات) (م) ٢ يبتدىء السبل بالقرار المذكور بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

**تكيف -** قرار من عاقلة اسكندرية جاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٧

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر جاريخ ٢١ محرم سنة ١٢١٥ (٢١ يونيو سنة ١٨٩٧) بشأن منع التكيف بالاماكن العمومية في الجهات التي يعيها المحافظون والمديرون قرر ما هو آت (م) ١ يجري العمل بقرار نظارة الداخلية المتوة عنه آتفا في الجهات الاتي ياتيها وهي - شارع رأس الدين - شارع الضبعة المشية - شارع حريف باشا - شارع توفيق - شارع جامع الصالحين «من سوق ابراهيم الى شارع المتولي» - شارع البوسنة - شارع الفلندراف الانكليزي - سوق طوسون باشا - شارع البورصة القديمة - شارع الرمل «الى الحطة» - شارع يولانكي ورقاقاة - شارع السج نبات «الى بورصة مينا الصل» - الارصفة - شارع باب شرقي - سكة نزهة الرمل «الى سان اسطافو» - محطة اسكندرية ومحطات سكة حديد الرمل - قسم الرمل - شارع التي دانيال «الى شارع الرمل» - من باب شرقي الى وابور المساء - شارع استابول - شارع سيزوستريس - حارة الارواام الجديدة المعروفة باسم حارة الشرسكة (م) ٢ يلغى قرار المحافظة الصادر عن هذا الشأن ويتدرج بالجزيرة الرسمية بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٨٩٧ بمرة ٤١ (م) ٣ يسري مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

**تكيف -** قرار من مدير الحية بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ٩٧

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٢١٥ (٢١ يونيو سنة ١٨٩٧) بشأن منع التكيف بالاماكن العمومية

قرضا الى مائة قرش وبالمس من ثلاثة ايام الى تايونج ويجوز قبول الطرود الخفيفة المقتوبة (م) ٣ يسري مفعول هذا القرار في الجهات التي تبين كما ذكر بالامدة الاولى بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشر قرار المدير أو المحافظ الخاص بذلك في الجريدة الرسمية

**تكيف -** قرار بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٨٩٧

موزة قنا - بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر جاريخ ٢١ محرم سنة ١٢١٥ (٢١ يونيو سنة ١٩٧) بشأن منع التكيف بالاماكن العمومية التي يعيها المحافظ أو المدير قرر ما هو آت (م) ١ يجري العمل بقرار نظارة الداخلية المتوة عنه آتفا في الجهات المذكورة جهلا (اولا) بناحية دندره في الاماكن العمومية الاتي هي - ساهنا (١) مربة دندره (٢) محل مرسى وابورات السواجن (ثانيا) قنا في محطة مرسى الطابورات بموزة البحر (ثالثا) بالابيس في الاماكن العمومية الاتي ياتيها (١) برة الاقصر (٢) لوكانات الاقصر والكرك والديفينة (٣) محطات نرسى الطابورات (رابعا) بالكرنك بمربة برة طيبة (خامسا) بالقرنة في الاماكن الاتي ياتيها (١) جهة باب الملوك (٢) مدينة ابو سادسا باشا بمحطة مرسى الطابورات وبربة اسنا (سابع) بلشنا بمحطة مرسى الطابورات (ثامنا) بفتح حادى في الاماكن العمومية الاتي ياتيها (١) فايرقات الكر تعلق اليرلس احمد باشا كمال وشركة سوارس (٢) بمحطة المسكة الخفيف بمحطة كرك (ساعا) فوس بمحطة مرسى الطابورات (م) ٢ يسري مفعول هذا القرار بعد ثلثين بالجزيرة الرسمية بخمسة عشر يوما

**تكيف -** قرار بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٨٩٧

وسجل بموافقة اصوات - بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ (٢١ محرم سنة ١٢١٥) منع التكيف في الاولكن العمومية الكائنة بالجهات التي يعيها المحافظون والمديرون قرر ما هو آت (م) ١ يسري مفعول القرار المشار اليه في الجهات الاتي ياتيها (اولا) بانفو - موزة البحر الشارع الموصل من الموزة الى بركة ادغو واماما وبيجار حفاتها (ثانيا) باشان - شارع البحر من

في الجهات التي يعينها المحافظون والمديرون قرر ما هوأت - (م) ١ يجري العمل بقرار نظارة الداخلية المتوه عنه آتفا بالبلد في الاماكن العمومية الآتي بيانها - (١) شارع جسر البحر الاعظم من وابور قوبانية المياه بالبلد لحد وابور الطوبن تعلق. عبد الشهيد بك بطرس - (٢) شارع وسط البلد من وابور طحين عبد الشهيد بك بطرس ومارا بالسوق لحد مركز البوليس (٣) الشارع العمومي المبتدى من جسر البحر الاعظم ومارا غرب البلد لحد وصوله بمركز البوليس - (٤) الشارع الموصل من المحطة لحد مقابلته بالشارع الغربي - (٥) شارع موصول من مصلحة ابوعيت الكائنة غرب المحطة باراضي الحجز والنش ويقابل بالشارع العمومي غرب البلد (م) ٢ يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تَكَفَّف - قرار من عاقلة مصر بتاريخ ٣ يناير سنة ٩٨

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٣١٥ - ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ بشأن منع التكفف بالاماكن العمومية في الجهات التي يعينها المحافظون والمديرون قرر ما هوأت - (م) ١ يجري العمل بقرار نظارة الداخلية المتوه عنه آتفا في الجهات الآتي بيانها وهي

( قسم عابدين )

شارع البستان

» مصر القديمة

» الشيخ ربحان

» الفلي

» الخوياتي

» منصور

» نعمي

» كوله

» عاد الدين والكنيسة

شارع عبد العزيز

» عابدين

» قصر النيل

» المناسخ

» السلحة

» الكوبري

» عبد السلام

» الشيخ حزم

» حزم

تكشف

(١٨١٧)

— ٤٧٧ —

تكشف

(١٨٩٧)

( تابع قسم عابدين )

شارع نصره	ميدان عابدين
» الدواوين	» الازهار
» باب الخلق وسيدي حسن الاكبر	» كوبري قصر النيل

( تابع قسم عابدين )

شارع الجزيرة	شارع الشيخ يوسف
» جامع عابدين	» قصر الدوباره
» الخلوئي	» جامع شركس
» رحمة التين	» القدره على
» الصنافيري	» ميدان قصر النيل
» مشتهر	» كوبري قصر النيل
» معروف	» الجزيرة جميعها
» قشلاق قصر النيل	» الكوبري الاعلى

( قسم الازبكية )

شارع النوفتية والحواري التابعة اليه	شارع القبالة الجوارية
» بولاق	» الظاهر
» وجه البركة	» كامل باشا
» حارة النصارى	» ازبك
» كلوث بك	» الخارات
» اولاد عنان	» المدايح
» باب الحديد	» المغربي
» القبيسي	» نرعة الاسماعيليه
» التجالة البرانية	» ميدان الخونداد

( قسم الموسكى )

شارع الموسكى	شارع ازبك
» المتبة الخضراء	» طاهر
» البوسطة النديية	» البواكي
» الاويرا	جنينة الازبكية
» محمد علي	ميدان المتبة الخضراء
» عبد العزيز	سوق الخضار القديم والشاربوع المجاورة اليه
» الرومي	سوق الخضار الجديد
» الجومري	سوق التربة .....
» المسيلي	والشوارع المجاورة اليها

## ( قسم الدرب الأحمر )

شارع الترية	شارع الاشرافية
» الخيمية	» التجدين
» قصبة رضوان	» الصمامين
» تحت الربع	» القورية
» درب الجمايز من اوله لغاية فنترة	» الاشرقية
» منقر الجهة التابعة للقسم	» الضنادية
» المدايق القديمة	» سوق المصالح
» محمد علي الجزء التابع للقسم من	» الحزراوي الكبير والصغير
ميدان باب الخلق لغاية الحلية	» حمام الثلاث
» منصور باشا	» الحبانية
» جامع البنات	الشوارع المستقيمة بارض جنينة الحلية
» بين التهديف	شارع الكحكين
» درب سعاد	» تليطة القورية
» ميدان باب الخلق	شارع الشوابين
» حوش الشراوي	» العقادين
» الدرب الاحمر	» سوقة عصفور
» التبانة	» حوش قدم
» سوق العصر القديم	» المؤيد
» السروجية	» الداودية
» الخليج المرخم	» مختار باشا
» السكرية	» الست مقبة

## ( باب الشعربه )

شارع الوسة	شارع سوق الحراية
» درب مصطفى	» وابور الطحين
» الرطبي	» عبد المجيد مهدي
» باب الشعربه والبرادوي	» السكرية
» باب البحر	» الدشطوشي
» القوطيه والرويني	» المنسى
» الجامع الاحمر	» الزعتراني
» سوق الزلط	» البنهاوي
» الطنبلي	» درب البزاره
» القجالة الجوانية	



## ( قسم السيد زينب )

شارع الدواوين بالجيزة الذي يخصه	شارع خيرت
ميدان المالية	ميدان السيد
شارع الكولي	شارع درب الجماليز
« الانشا »	« اليهودية ودرب الجماليز »
« الفاخليه »	« مرسية لغابة الصليه »
الشوارع المجاورين لدان الافرنج	« المتديان »
شارع فم الخليج	« مصر القديمة »
« النصره »	« الطرقة الغربى »
« البفاله »	« المالية »

## ( قسم بولاق )

شارع الرمله	شارع ابو الملا
« السيتيه »	« العمل »
	« الساحل »

## ( قسم الخليفه )

ميدان محمد علي	شارع الامامين
شارع نور الظلام	« السيويه »
الحليه	« محمد علي »
شارع القلعه	« المضر »
	« الصليه »

## ( قسم الوايلي )

شارع البوليجون واسبتاليه الجيش المصري	شارع الظاهر
بالطوبيه	« المباسه »
« قشلاقات الجيش المصري بالمباسه »	« التنداره »
القبه	« القبه لغاية المطريه »
الزيتون	« العادلي »
المطريه	

( قسم الجماليه )

شارع بين الصوريين « الحسينيه والحواري النازلة عليه	شارع السكه الجديده « خان الخليلي بأجمعه « الجوهريه والغردقيه والفاحين
---	---

( قسم شبرا )

الجماشرجي جزيرة بدران	شارع شبرا العموي قصوره الشوام
--------------------------	----------------------------------

( ندينه حلوان ) — جميع شوارع المدينه

عليهم من مقضى اللوائح الصادره عن ذلك وتكليف  
المهندسين المذكورين جوريد مقصلاهم في الاوقات  
المحدده لتوريدها في ٥ يناير سنة ١٨٨١  
قد تبين من نتيجة البحث الذي اجراه حضرة ابراهيم  
زكي بك من ماموري قلم التفتيش بالداخلية في المسائل  
التي صار تميزه ليجبا في مديرية الدقهلية ومن تقارير  
الفرسيون الممن لتفتيش على اجراءات المديريات  
القبلية ان مديريتي الدقهلية والجيزة اهلتا في اجراء  
المجرد على متعهدي مبيع ورق النسخة في المواعيد المهيئة  
لتوريد عليهم من مقضى اللوائح الصادره عن ذلك ولم  
تحصل للملاحظة منها لتكليف المهندسين المذكورين جوريد  
مقصلاهم في الاوقات المحددة لتوريدها وحيث ان  
تقصير المديريتين المذكورتين في اجراء احكام اللوائح  
المخصصة بهذا النوع ميسال النظر فيه الى المجلس لحاكمة  
المشولين عنه قانونا ومن اللازم ان ماموري باقي  
الجهات بوجهات انفسهم لهذه المسئلة ويراجعون  
اللوائح لتحكي عنها ويسترون على العمل بتفضاها صانه  
للمقصلات ومسا لما يترتب على التاخير من الخلل  
والاكتال فقد نشر لجهات عمومًا بذلك في تاريخه وهذا  
لسادتكم لمعلوماته ونش وأعلامه حالًا لسائر الجهات  
التي في دائرة الضبطية والجيش وللتاكيد على العمل  
بتفضاها ويكون معلومًا انه لو ظهر بعد الان وقوع  
تقصير او تاخير في اجراء احكام تلك اللوائح فتكون  
سادتكم وسائر ماموري جهتكم والباكتاب ورئيس  
الحسابات تحت المسؤولية والحاكمة

(م) ٢ التراران الصادران من المحافظة عن هذا  
الشان بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٨٩١ يشتران لاضين  
(م) ٣ بسري مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة  
عشريون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية  
لتلغراف — ١٠ (٢ فبراير سنة ٩٥)

ابلق جناب قنصل جنرال فرنسا بتاريخ ٤ فبراير  
الجاري نظارة الخارجية قبول الشركة للتلغرافية  
(هاليفاكس اندبرمودس) بالاتفاق التلغرافي الذي  
حصل بيطرسبورج بتاريخ ٢٣ يوليه سنة ١٨٧٥  
وعدل ياريس في سنة ١٨٩٠

ثمعة — ٠ صورة ما نشر في ١٦ محرم سنة  
١٢٩٨ و ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٠  
للمديريات بحري وقلي والمحافظات

حيث تقرر بالالية ان عوائد فضاة اللغة الجاري  
دفعها بالحكومة وخلاتها بالمديريات والمحافظات الجاري  
تحصيلها باعداد الالف درم ستة درم وربع يستولي  
عليها البحري من اول يناير سنة ١٨٨١ مع عوائد دفع  
السج والتكايل والمكاسات وقد ترتب للسكة ذاتية المامية  
الكفاية كما صدر اذنا الحسابات بفلك: فيلزم ان ما  
يكون يجهنكم من هذه الاعطاع يصير توريد اقائه ايرادات  
بالحسابات من اول يناير سنة ١٨٨١ بحسب الصليات  
التي تعطى من مدير الحسابات كما تحرر له في تاريخه

ثمعة — ٠ منشور من نظارة المالية في ٣ صفر  
سنة ١٢٩٨ بخصوص اجراء الجرد  
على متعهدي مبيع ورق النسخة في المواعيد المهيئة لتوريد

تتمة - منشور نمرة ٥ صادر من المالية في ١٨ صفر سنة ١٢٨١ (١٩ يناير سنة ١٨٨١) حيث استصوب بطرف دوللو اندم ناظر المالية عدم تكليف متعددي مع المصلح وورق التبعة باعطاء سندات تغطى عن قيمة عيولهم وان السندات التي تؤخذ منهم تكون من ورق عادة مع صرف النظر عن المطالبة بالسندات لم يسبق اخذها فقد صار النشر عن ذلك مجرماً وهذا للعلومية والاجراء بمقتضاها

امر عال رقم ١٧ ب سنة ١٢٨١ (١٤ يونيو سنة ٨١)

(\*) نحن عديوي مصر (\*) بناء على ما رقبه الزنا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا ثامر بما هو آت (م) ا عياد دمة مصوغات الفضة تدرت على الوجه الاتي - ثمانية فضة على كل درم عياد ثمانين - سبعة فضة على كل درم عياد ثمانين - ستة فضة على كل درم عياد ستين - خمسة فضة على كل درم عياد خمسة واربعين - ولا يجوز تحصيل عياد خلاف هذا على دمة مصوغات الفضة سواء كان للبرقي او للبرقي رانية او لياشيفية (م) ٢ قصاصات الفضة التي تنقل من المصوغات ترد لارباب المصوغات المذكورة بعد الكشف ومعرفة العيار (م) ٣ عياد دمة النسخ والنايس والكميل تدرت على الوجه الاتي - عشرة فضة على دمة كل سفة لا تزيد عن نصف رطل - عشرون فضة على دمة كل سفة تزيد عن نصف رطل ولا يتجاوز اقله - ثلاثون فضة على دمة كل سفة تزيد عن الاقل ولا تتجاوز عشرة ارطال كل سفة تتجاوز عشرة ارطال يؤخذ عليها موائد الدمة باعتبار خمسة فضة على كل رطل وما يظهر فيها من الكسور يعتبر رطلا كاملاً - عشرة فضة على دمة كل مكيال لا يزيد عن لبح - عشرون فضة على دمة كل مكيال يزيد عن لبح - عشرون فضة على دمة كل مقياس بها كان مقدار مائون (م) ٤ تصح الاحكام المأخذة لمطوق هذا الامر تكون ملغاة

لا يصحله بها منشور اصدرته نظارة الداخلية تتمه - في ٢٦ يناير سنة ١٢٨١ (١٩ يناير سنة ٨١) ما يقدم من الاوراق على ورق تبعة ومما يحل به اذا كان على ورقه عادة وهو - صورة الافادة الواردة لنظارة الداخلية من دولي رئيس مجلس النظار نمرة ٢٨ بالجملة المتخذة بمر ٢٤ ربيع ٢٠٨١ جاتية في ٢٤ يناير سنة ٨١ (٢٤ يناير سنة ٨١) سوار

تلاوة المذكورين التقدمة احدما من نظارة الخزانة بتاريخ ٢٧ ربيع الاول سنة ٢٠٤٠ والثانية من نظارة الداخلية بتاريخ ٢ ربيع الثاني سنة ٢٠٤٠ المضمون بمقتضىها في المنشور الصادر في اول ديسمبر سنة ٨٦ بناء على ما قرره المجلس بجلسته المنعقدة في ١١ نوفمبر سنة ٨٦ فيما يتعلق بالنظر رسم قديمة الرخصات واعدام ما يكون محرراً منها على ورق عادة والمداولة في ذلك تقرر ما هو آت (اولاً) الرخصات التي تقدم على ورق عادة بالارشاد من ملوك واحوال بعض الموظفين والمستخدمين او عن سير بعض التروع في القضايا والاعمال بما لا ينطبق على التواعد المرفوعة وغير ذلك ما يهم الحكومة الوقوف على حقيقته وكذلك الرخصات التي تستدعي ضرورة النظر والمضي فيها صلاخا غير عن حادثة دمة او الارشاد عن الاشتباه ان بان حدة وشايع البلدة مثلاً مسترون على انظار من سن التبعة كل حة تعتبر كاتبا اخريه ويصدر قولها (ثانياً) تاريخ الابل او المعارضة طاهر الاقبال التي تقدم لمجلس الاحكام او لجانا الوجه التلي على ورق عادة من بعض المجرمين او غيرهم من المتهمين القيمين خارجا عن مصر ويختص من مضي مباحدا اذا رفضت فيهك قيل ان كانت متعلقة بمادة جنائية وان كانت شملت مجادة مدنية يصدر قولها ايضاً انما تحصل من صاحبها قيمة ثمن الورقة التبعة مع باقي الرسوم القضائية (ثالثاً) اذا ادعى شخص النظر والنس صرف ورقة تبعة اليه فيكون لظاهر او اريش السلطة النظر به حاله وكذلك يكون النظر لظاهر او اريش السلطة فيها اذا قدمت تقارير مختصة عن حقوق اديرة (رابعاً) الاوراق والمشتقات التي تكون مع رخصات مقدمة على ورق عادة في اصول يجب فيها ان تكون على ورق تبعة يصدر خطها الى ان يصل منها اصحابها

قباه على ارم تحريره لسماكم بالمل مراعاة ما تقرر والتبني باتباع الاجراء بمقتضاها فكله لزارا المجلس السابق صدور بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ٨٦ - المظهر قبل هذا صورة ما قرره مجلس النظار فيما يتعلق بالرخصات التي يجب قبولها من ورق عادة والتي تصرف من ورق تبعة للتفراء وتبلغ ثلثا من دولتي رقبته بانقادة في ٢٨ ونسبت قد صار النشر خة في تاريخه من هذا الجهات الادارة فيما الجملة مثلاً - تختصر بالاحكام في الاجراء على مقتضاها في ١٩ جملة اولي سنة ١٢٠٤

(١٨٨٧)

(١٨٧١)

**تممة -** منشور اصدرته نظارة الداخلية الى الجهات بشأن ما تقدمه جهات المحكومة لجانال الوجه التبلي ومجلس الاحكام من آخر الاقبال وهو

علم من مكانة وردت لنا من المحلثة بمر ٢٤ انها حررت لجانال وجه قبلي ومجلس الاحكام بما مقتضاه ان التقارير وآخر الاقبال التي تقدم انلك لجانال من مصالح النائرة السيرة ويت المال وديوان الاوقاف يتم ان تكون على ورق تممة تطبيقا للنشور الصادر من المالية لجهات في شأن ورق التممة اما اخر الاقبال التي تقدم من باقي جهات المحكومة للجانال فلا يرى بان من ان تكون في ورق مادة كالجابري وبما طرو ثم تحريره تك للملم بذلك في جماد اول سنة ١٢٤٤

**تممة -** هنا منشور اصدرته نظارة المالية في ١٥ فبراير سنة ٨٧ الى الجهات

حيث ان احكام قرار مجلس النظار بجلدو المؤرخة ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦ تقتضي بان كل ورقة تعلى من أحد مصالح المحكومة لافراد الناس يجب ان تكون محررة على ورق تممة من فئة الثلاثة قروش وعلى هذا القياس تحرر من نظارة المالية لمصلحة النعمة المصوبة بان التصريحات الجارية اعطوا الى المحلفين والذابات يتم ان تكون على ورق تممة من فئة ثلاثة خلاف الرضومات المقررة لذلك وبسبب الاجراء على هذا الوجه — وقد علم ان ارباب الككارات مثل التبانة والصيارف والمكباء والاجراجية والباين وغيرهم جارين اخذ رخصانات وتصريحات بشان كرامهم قبل نظر في هذه المسألة قد قرروا بناء على رأي اللجنة المالية بان جميع التصريحات والرخصانات الجارية اعطوا لارباب اي كان كان يتم تحريرها على ورق تممة تطبيقا لاحكام القرار الالف ذكره وبما عليه انتهى تحريره لاتباع الاجراء في جميع الرخصانات والتصريحات الواجب تحريرها بان لان لارباب الككارات على هذا الوجه والبادرة بالرسال كافة الرخصانات التي تكون موجودة لجنها يتم التممة واعادتها ثانيا لاضائها بمسابات الوجه وطلب اللارم منها اسوة الورق التممة

**تممة -** منشور اصدرته نظارة الخزانة الى المحاكم الشرعية في اوائل صفر سنة ٢٠٥ « واجر اكتوبر سنة ٨٧ »

فاضي قم سنورس لاجرا مع النظارة في شأن قوائم المساحة التي تقدم للحكمة عن الحيات مسطرة من اشخاص آخرين ان كانت تقبل في ورق عادة أولا لتدقيق من الطلبات الصادر منشور المالية في اول ديسمبر سنة ٨٦ بمر ١١٩ بان تكون على ورق تممة من فئة ثلاثة قروش وبالمطابقة في شأن ذلك مع نظارة المالية اوضحت بافادتها المؤرخة ١٤ ماير سنة ٨٧ بمر ٩٦ ان قوائم المساحة بين الخشادين وكامل مستندات العقود الشرعية يجب ان تكون على ورق تممة من فئة الثلاثة قروش هذا ما كانت فيه مستناة من ترقية الرسوم لهذا تكون مستنداته على ورق عادة اما للمساخ المستقلة التي لا يسعها الورق التممة أو التي ترد للحكمة على ورق مادة فعليه يجب اعتبار نصف النرخ فيها من الورق الواسكوب المشتمل بمصالح المحكومة أو نظره بقيمة ثلاثة قروش وبعد لتجصيل هذه التبعة وتوريدها لايرادات ورق النعمة يتأخر على ذات الاوراق بما يفي ذلك ويصير كورق تممة مراعاة لرفع الصعوبات ورغبت الفية على المحاكم الشرعية بذلك طاه ولف كتب لنظارة المالية بان قوائم المساحة لم يكن تحريرها جاريا بمعرفة المحاكم بل بمعرفة صيارف ومشاخ ومعد البلدان والقرى ولذا طلب منها اصدار التعليلات اللازمة عن ذلك للمديرية بان كان حيث انه من الضروري مراعاة ذلك بالمحاكم ايضا عند تقدم تلك القوائم اليها فلذلك تم النشر لما ذكر وهذا لحضرتكم للمعلومة

**تممة المصنوعات والمشغولات -** عودة الامر

المالي الصادر لنظارة الداخلية بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٨٧١ بمر ٨٨ بمر ١٢٢

صار منظورا قرار المجلس الخصوصي هذا رقم ٢٤ جا سنة ٨٧ بمر ٩٠ المشغل على ما تراء به فيما يتعلق باخذ التوائد طابقين مما يوجد مهربي من دمنة المصنوعات والمشغولات الداخلية ومن غوائد دخولية الخطابات وما يجري في صرف نصف الطاق الثاني الى من يبيروا ضبط ذلك

المهرب ممن يكونوا خارجين عن خدمة هاتين المصنعتين وما يكتفي فيه باخذ عوائده طاق واحد من هذا وهذا ونحو ذلك على حسب التفصيلات الواضحة بالقرار المرقوم لآخر ما به وحيث وافق لمدينا تنفيذ فاصدرنا امرنا لكم بذلك لتجروا بتنفيذ  
 صورة قرار المجلس الخصوصي الرقم ٢٢  
 اغسطس سنة ١٨٧٢ ٢٤ جاسنة ٨٧ غرة ٩٠  
 وروث مكتبة للداخلية من سعادة محافظ مصر تاريخها ٣ الحاضر غرة ١٠٥ تتضمن ان ترتيب عوايد دعة المشغولات والمصنوعات الداخلية بما فيه ان ما يوجد من تلك الاصناف معرض للبيع بدون دعة باي محل كان من المحلات المدة للبيع تؤخذ عليه العوايد طاقين ولم يصح باعطا شيء منها الى من يبري ضبطها وان الجاري في عوايد دخولية الخضارات اذا وجدت اصناف مهربة يؤخذ عليها طاقين ويعطى منها نصف الطاق الثاني الى من اجرا ضبطها سواء كان من الخدمة او خلافاً وانه لاجراء ذلك في عوايد الدعة فيترتب عليه دوام الانفاقات والاجتهاد واستاذن عن اجراء قبتلاته بالمجلس الخصوصي رؤي موافقة مساواة الاجراء في هاتين المصنعتين باعطاء نصف الطاق الثاني لحين اجراء ضبط المهرب الذي يؤخذ عليه طاقين انما لاجل الوقاية من تجاري بعض الخدمة على ضبط اشياء بمقولة انها مهربة و يبقى هو المشاهد من طرف المصلحة وهو المايد اليه الانتفاع يلزم ان كان كل مستخدم هاتين المصنعتين يؤدي واجبات خدماته في ضبط الافادة وتحقيق المهرب وما يضبط عن يده بما يوجد مهرب ويؤخذ عليه طاقين فلا يكون له حق في اخذ شيء منه لانه الذي اجراء هو من واجبات خدماته وامان ضبط اشياء مهربة ولم يكن مستخدم ولم يكن له اراء به فيهم فهو الذي ياخذ نصف الطاق الثاني انما لاجل تمييز ما يوجد مهرب حقيقة ومستحق

دفع الطاق اثنين يلزم ان الذي يتهرب مهرب من عوايد دخولية الخضارات هو الذي تقرر به اربابه من طريق لا يكون موصل لمحل مامور العوايد وينتهي به المرور الى تجاوز طريق مركز مامور العوايد بقصد التهرب واما ما يمر من على مركز العوايد ولم يدفع ماعليه ويتجاوز حدود المركز فلا يكون عليه لاحد سبيل حتى لو علم به احد واثبت ذلك لدى الحاكم الذي يكون من تحت ادارة مامور المركز فيتوجه نصيبه في الاخبار عن المأمور الذي ثبت عليه التساهل وتفضل العوايد الطاق اثنين من المأمور ويعطى منها نصف طاق الى المخبر ويقول بحكمة المأمور المذكور على المجلس المحلي واما عوايد الدعة فكلا وجد من اصنافها مار بالطريق بغير دعة ولم يكن معرض للبيع حال المرور فلا يتعرض لاصحابها بمقولة انه مهرب بل يؤخذ من العوايد طاق واحد فقط اما ما يوجد ملبوس جديد على صاحبه وغير مدموغ فانه من المنوع الاخذ عليه كرامة واما ما يؤخذ عليه طاقين وما يوجد معرض للبيع في الاسواق والدكاكين من الاصناف الرتب عليها عوايد دعة وهو غير مدموغ بما في ذلك ما يوجد من الاقمشة التي تباع مفصلة ومخيطة ملبوسات من المشغولات الداخلية الجديدة التي لم يسبق استعمالها ولم يكن عليها دعة ويكون اخذ العوايد عليها بمرعية قبعتها الاصلية قبل تفصيلها وتخياطها ثم لاجل ان يكون صرف نصيب المخبر بمصلحتي الدعة والدخولية على مطلوبة ثبوت الشيء المهرب وان الاخذ عليه طاقين ما كان الا بعد التحقيق فيلزم ان اجراء صرف للمخبر يبري بكيفية ان يضاف يومية الايراد قيمة العوايد طاقين ثم يصرف من النصف طاق باذن رسمي من مامور العوايد مبين فيه اسم صاحب الشيء المضبوط مهرب وزيانه ودلائل ثبوت تهريبه سعة

سنة ١٨٨١ ( ١٧ رجب سنة ١٢٩٨ ) المقررة في  
عوائد تمعة مصوغات الفضة والصنح والمقاييس  
والكاهل — وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية  
وموافقة رأي مجلس النظار — اسرنا بما هوات —  
( م ) عدلت عوائد التمعة على مصوغات الفضة  
المقررة بالمادة الاولى من الامر العالي المشار اليه  
كما يأتي — اربع بارات عن كل درم من عيار ٨٠  
٩٠ — ثلاث بارات عن كل درم من عيار ٦٠  
— بارتان عن كل درم من عيار ٤٥ —  
( م ) باقي احكام الامر العالي السالف الذكر  
تبقى نافذة للمعمل — ( م ) على ناظر المالية تنفيذ  
اسرنا هذا

تمعة — منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة  
بشان التجاوز من بدل التمعة في المبالغ الجزئية  
في ... ديسمبر سنة ٩٨

حيث ان طريقة الورق المتبعة المربعة الاجراء  
جميع مصالح الحكومة تقضي بتحويل اثمان السندات  
والحجج وغيرها باعتبار الالف اثنان وتنتهي الى حد  
الاربعة جنيه عما بلغ المائة وخمسين الف قرش فما  
فوق — وبعض المصالح ابدي انه جار صرف مبالغه  
جزئية جدا من عشرة مليم لحد المائة مليم وحاصل  
صعوبة في اخذ بدل السند التمعة على المبالغ الجزئية  
الحكي عننا فقد عرض عن ذلك لمجلس النظار وصدور  
قرار المجلس بمجلسه المأهدة في ٢٦ نوفمبر سنة ٩٨  
بالتجاوز عن بدل التمعة في المبالغ الجزئية التي من  
المائة مليم فادون — بناء عليه اقتضى النشر في  
تاريخه لجميع المصالح بما ذكر وهذا تم للمطوية  
والاجراء على وجه ما توضح

نبأك عجمي — امره ل صادر في ٢٣ ابريل سنة ٨٧  
بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا  
وموافقة رأي مجلس النظار ومديري صندوق الدين  
وبعد اخذ رأي مجلس شعوري القوانين اسرنا بما هو

تمعة المصوغات — منشور صادر في ٢٤ مارس سنة  
١٨٩٧ الى المديريات والمحافظة  
وقلم تمعة المصوغات بشأن اعتبار وزن المصوغات بالمقال  
بصرف النظر من اسم محبوب ومجر ودرم وهو  
علم نظارة المالية من السكايات التي جرت مع قلم  
تمعة المصوغات بشأن الاختلافات الواقعة في اوزان  
المصوغات بالمهمات السابق التثني فيها من عدم مساوفا  
لبنها ان المحبوب هو على ثلاثة انواع مصطفاي وزنه  
مع ١٢ قيراطا ومصودي مصري وزنه ١٢ قيراطا ولسبي  
جديد وزنه ١٢ قيراطا ونصف والمهمات مختلفة من بينها  
في اعتبار وزن المحبوب لان صياغ الاسكنفرة اصطلاحا  
على اختيار المحبوب المصودي ١٢ قيراطا قاعدة لاوزان  
المحبوب بما وصياغ مصر اعتبروا المحبوب ١٣ قيراطا  
ونصف بدون اساس وان اسباب اختلاف المهمات في توزع  
الاوزان هو عدم الثبات المتكرر لما في الزمن السالف  
مع ان تعدد انواع الاوزان يدخل فيها الفس والالتباس  
فيما بين البائع والشاري لان الصانع اذا اشترى شيئا من  
الالهالي فيتميز الوزن بالثقل واذا باع فيتميز بالقل وزن  
لمحبوب لعدم وجود قواعد ولا اساسات لما وعلى ذلك فلولد  
الصياغ يميون ويشترعون بحسب ما يريدونه من الاوزان  
لكون اغلب افراد الالهالي لا يماسون مقادير وزن  
المحبوب ولا ان كان الصانع اعتبرها بالاقبال بالاكتر  
وقد رأى قلم التمعة ان احسن طريقة لسهولة تحويل  
الاوزان لبسها وتوحيد السير لها بدون ما في اجراء  
البيع والشراء بالمثل الذي هو عبارة من ٣٥ قيراطا اي  
ان يصير اختيار نوع المحبوب المصودي السذي  
وزنه ١٢ قيراطا بقيمة نصف مثقال بالنظر عن  
باقي انواع المعايير السلة التي لا وجود لها والمجر المتبر  
وزنه ١٨ قيراطا يكون بقيمة نصف ودرم مثقال بصرف  
النظر ايضا من اسم محبوب ومجر والدرم الذي وزنه ١٦  
قيراطا يتبر بقيمة ثلثي مثقال وحيث ان هذه المسألة  
من قبيل المعاملات العمومية التي تكفل الضبط والربط  
وصف حقوق الجميع فقد رأينا موافقة الاقرار على ما  
رأه قلم تمعة المصوغات بمصر بالكتابة التي ذكرت وصار  
النشر منه لسوء المهمات وهذا تم للمطوية  
به واعلانه لن يلزم بالتبعية بالاجراء على مقتضاها تحت  
مراقبة مباشرة وتم وباقي السبل المنوطين بذلك

تمعة المصوغات — ذكر توفي ١٣٠ أغسطس سنة ٩٧  
بتعديل عوائد التمعة على صوغات  
الفضة

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر فيه ١٤ يونيو

في احتكار تونيد ويغ التنبك وتحويل موائد احتكار بأضافتها على الموائد المذكورة في المادة الأولى لا تزيد عن ٧ قروش في كل أنة (م) ٤ هذه المدة يصير أجوازها بعد أربعة شهور من بعد صدورها وتكون نافذة المفعول لمدة عشرين سنوات من أول مايو سنة ٨٧ أفريقية ويجوز تجديد بها بعد هذه المدة إذا شاء الطرفان لمدة عشرين سنوات أخرى وعلى هذا وقع التعدادان على هذه المدة المحررة في مستند

تنبك — ٥ في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠  
(ترجمة امر عال)

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ ممنوع لأفراد الناس أن يحملوا للقطر المصري تنبكا من الملك الشامية أو من أي جهة كانت بل يكون جلب التنبك المذكور احتكاراً خاصاً بالمحكمة (م) ٢ قد تصرح لناظر المالية أن يعطي هذا الاحتكار بالأقرار (م) ٣ ما يوجد بالكرك أو يرد الو قبل انقضاء أربعة شهور بمضي من تاريخ نشر امرنا هذا من التنبك الصادر من الممالك الشامية أو من أية جهة كانت يجوز ادخاله في القطر المصري وبهية بمعرفة أربابه بدون أدنى عارضة وذلك بعد أن يسددوا رسوم الكرك باختيار ٢٠٠ مليم عن كل كيلوغرام أما المقادير التي تكون في الطريق فيقتضي إعطائهم إدارة عموم الكارك عنها في ميعاد ثلاثين يوماً قبضي من تاريخ نشر امرنا هذا مع إيداع تأمين قدره عشرون في المائة من قيمة رسوم الدخول (م) ٤ التنبك الذي يرد للقطر المصري رسم التراخيص أيضاً كانت الجهة المقصود منها يجب تخويله في مخازن الكرك (م) ٥ تلتى جميع الإحكام المخالفة لامرنا هذا ولا يعمل بها (م) ٦ على ناظر المالية تجديد امرنا هذا

ترجمة شروط الترام احتكار تنبك — ٥ التنبك الصادر من أية جهة كانت في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ «٢ ذي القعدة ١٣٠٧»

١٤ بموجب عقد محرر بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٧ قد أعطت الحكومة المصرية إلى المحتاج خليل عياط احتكار جلب التنبك العجمي لمدة عشر سنوات وذلك حسب الشروط الموضحة بالمقد المذكور ولكن من حيث

آت (م) ١ قد صار احتكار التنبك العجمي لجانب الحكومة فلا يجوز ادخاله في القطر المصري (م) ٢ قد ترخص لناظر مالية حكومتنا بأن يعطي استقلال هذا الاحتكار بالالتزام (م) ٣ التنبك العجمي الموجود الآن بالكرك والذي يرد قبل مضي أربعة شهور ابتداء من تاريخ صدور امرنا هذا يجوز ادخاله في القطر المصري وبهية بدون مانع بمعرفة أربابه بعد أن يدفعوا الرسوم المقررة بمقتضى الترخيصة الحالية — (عشرة قروش صاغ عن كل كيلو جرام) — ومع ذلك على أرباب التنبك أن يعلنوا إدارة عموم الكارك عن كيات التنبك الواردة بالطريق في مسافة ثلاثين يوماً ابتداء من صدور امرنا هذا مع وضع تأمين قدره عشرون في المائة من رسوم الدور يد (م) ٤ التنبك العجمي الوارد للقطر المصري على سبيل المرور منه يجب أن يودع في مخازن الكرك

تنبك عجمي — (نظارة الخرجية) ١٩ أبريل سنة ١٨٨٧  
(ترجمة مهدة مختصة بدخول التنبك العجمي إلى الديار المصرية)

الموافقة على هذا وما دولتو نوبار بأشارئيس مجلس ناظر الحكومة الخديوية المصرية وناظر حقائنها وخارجيتها وسعادة محمد خان معتمد ونصل جنرال حكومة جلالة شاه ايران في القطر المصري بموجب تصريح حكومتها لها ورغبة في حصول الانساق على اتباع طريقة يعمل بمقتضاها في شأن التنبك الوارد من بلاد العجم قد حصل بينهما الاتفاق الآتي (م) ١ التنبك الوارد من بلاد العجم يؤخذ عند دخوله مصر عوائد قدرها ٧٥ في المائة (م) ٢ إذا أعيدت بضاعة التنبك التي دلت عليها الموائد إلى الخارج في ميعاد لا يزيد عن ستة شهور لعدم استهلاكها وبهية يصير استرداد عوائدها بعد خصم واحد في المائة (م) ٣ والحكومة الخديوية تحفظ لنفسها الحق

مليح

٢٦٠ عن كل اقة من الدرجة الاولى

٢٥٠ » » من الدرجة الثانية

٢٤٠ » » من الدرجة الثالثة

فيكون متوسط الاثمان مائتين وخمسين ملياً عن كل اقة — ومع ذلك فان الحكومة تحفظ لنفسها الحق في ان تزيد هذه القيات بعد الاتفاق مع الملتزم وفي حال الحاجة يكون ملازماً بان يدفع لها رصفة مال التزام اضافي سبعة مليات عن كل قرش واحد يزيد عن اثمان البيع المذكورة ولكن الزيادة التي تحصل في اثنان الاربع وعشرين الف اقة الاولى المجالية في كل سنة لا يدفع عليها مال اضافي من طرف الملتزم (م) ٦ تبياك الذي يجلبه الملتزم من اية جهة كانت يجب ترفيقه مباشرة في محازن الكرك — ويجوز للملتزم في اثناء مدة الالتزام ان يبيع التبياك خاصته بمحازن الكرك في نظير دفع رسوم ارضية قدرها عشرين مليات شهرياً عن كل مائة كيلو غرام — كافة الرسوم من اية نوع كانت والمبالغ السائدة للحكومة من حصتها في الارباح يحق تسديدها عند خروج التبياك من محازن الكرك (م) ٧ اذا زجج عند انتهاء مدة الالتزام كمية من التبياك لم يدفع عليها الرسوم ومال الالتزام وكان حصل تغيير في النظام المتعلق بهذا الصنف فيوزع عليها الرسوم المقررة وقمذ هذا اذا لم يبرمج الملتزم تصدير الكمية المذكورة من اخرى وفي هذه الحالة لا يسوغ له ان يطلب باي تعريض كانت (م) ٨ لا يجوز للملتزم ان يدخل في القطر المصري اثناء السنة الاخيرة من مدة التزامه كمية من التبياك تزيد عن متوسط ما يكون صار ادخاله من هذا الصنف في الثلاث سنوات التي قبلها ما لم يحصل على قبول الحكومة صراحة وكتابة (م) ٩ لا تكون الحكومة مسئولة امام الملتزم عما يحصل من التهرب أو الامور التي تلحق مخالفة لاحكام اللوائح التجارية المعمول بها (م) ١٠ اذا ضبط تبياك مهرب حال دخوله في القطر المصري بها كانت الجهة المتصدرة عنها فان الكرك يخجل بشاه نفس الاجراءات المبينة في حق الدعان المضبوط — والتبياك الذي يصور مصادره قطعاً ايا كانت الجهة المتصدرة منها يصور مشتهراً بمعرفة الملتزم بمن واحد قدره مائتان وعشرون ملياً عن كل اقة بما في ذلك كافة الرسوم ومال الالتزام (م) ١١ اذا حدثت احتال جبرية او جنت على الحكومة ان تبطل احتكار التبياك المنصوص

ان الحكومة المصرية قررت وضع نظام واحد يسري مفعوله على التبياك الصادر لمصر من اية جهة كانت ومع افراد الناس من جلبه بصرف النظر عن الجهة الصادر منها ويحتمل انها بالحالة هذه سمحت على اعطاء الترخايج خليل غياط المذكور احتكار جلب عمور التبياك فقد حصل الاتفاق على الشروط الآتية بين دولو رياض باشا ناظر المالية النائب عن الحكومة المصرية وبين الترخايج خليل غياط من حاية دولة البورقال بصفته ترجماناً لصلواتو جنرال الدولة المذكورة بالقطر المصري انتم بالسكندرية » وقد تقرر رسمياً بان الترخايج خياط مع كونه ترجماناً يكون خاصاً لسلطة المحاكم المختلطة كما يشق ذلك من الاعادة الواردة من جناب قنصل جنرال دولة البورقال لشهادة الخارجية بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠ بمرة ٦٢٩ (م) ١ قد تناول كل من الحكومة المصرية والترخايج خليل غياط من الالتزام الفوه عن بالعدد المجرى في ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٧ وبما على ذلك يكون هذا العدد لاغياً وما عمل له من ابتداء اول يولييه سنة ١٨٩٠ (م) ٢ قد اعطيت الحكومة المصرية الى الترخايج خليل غياط حق الاحتكار في جلب عموم التبياك من اية جهة كانت أو من اية صنف كان وذلك لمدة سبع سنوات تقدي من اول يولييه سنة ١٨٩٠ وتنتهي في ٣٠ يونيه سنة ١٨٩٧ (م) ٣ ما يوجد بالكرك او يرد اليه قبل اربعة اشهر منضي من اول يولييه سنة ١٨٩٠ من التبياك الصادر من اية جهة كانت ما عدا العصي يجوز ادخاله في مصر وبه معرفة اربابه بدون معارضة لهم في ذلك بعد دفع الموائد ملو بالكرك بمطاع ما يقرر على الدخان من اول يولييه سنة ١٨٩٠ (م) ٤ التبياك الذي يجلبه الملتزم من اية جهة كانت في اثناء مدة هذا الالتزام يؤسط ملو ٧٠ ملياً عن كل اقة نظير رسوم كرك ورسوم احتكار وفضلاً عن ذلك يكون للحكومة حصه في الارباح عن الكميات المباعة حسب ما هو مقرر بعد — يدفع الملتزم للحكومة عما يزيد عن ٢٤٠٠٠ اقة لغاية ١٠٠٠٠٠ اقة من الكميات المباعة مال التزام قدره ٨٥ ملياً عن كل اقة ويدفع عما يزيد عن ١٠٠٠٠٠ اقة مبلغ ٩٠ ملياً عن كل اقة وعلى هذه القاعدة يعمل سنوياً بحساب من ابتداء اول يولييه لغاية ٣٠ يونيه عن كميات التبياك التي يكون صار استرجاعها من الكرك في بحر السنة (م) ٥ ان اقية يجوز للملتزم ان يبيع بها التبياك منها كان صنفه ولاية كانت جهة ورودها يجب كما يأتي



تنباك - دكرتو سنة ٦ يناير سنة ١٤ بشان  
التبناك الصادر من الجهات

(\*) نحن خديو مصر (\*) بعد الاطلاع على الامرين  
المالين الصادرين في ٢٤ ابريل سنة ٨٧ - و ٢٥  
يونيه سنة ٩٠ اللذين جعلنا الحكومة حق احتكار دخول  
التبناك منها كانت الجهات الواردة منها - و بناء على  
ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار  
امرنا بما هوأت (م) ١ لا يجوز قبول التبناك الذي  
يكون برسم المرور (لترانزيت) منها كانت الجهات  
الواردة منها (م) ٢ مع ذلك يجوز لادارة عموم الكركنة  
اعطاء قسيمات خصوصية لتقريب التبناك الوارد بطريق  
البحر بقصد تصديره ثابتا عن طريق البحر وذلك في  
مخازن كركنة اسكندرية خاصة (م) ٣ قد ثبتت  
المادة الرابعة من الامر المالي الصادر في ٢٤ ابريل سنة  
١٨٨٧ وكذلك المادة الرابعة من الامر المالي الصادر  
في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ (م) ٤ تشرى احكام هذا  
الامر بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشي في الجرائد  
الرسمية (م) ٥ على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

تنباك - - - - -  
المجمعي في ٩ ايلول سنة ١٨٩٤ (م)  
بحرم سنة ١٣١٢ - - - - -  
بطرش باشا ناظر خارجية حكومة الجنب الخديوي  
المعظم وسعادة مرزا اسحاق خان وكيل وقصل جنرال  
جلالة شاه الفرس قد حصل الاتفاق بينهما بعد تصريح  
حكومتهما لما على ما هوأت (م) ١ الاتفاقية المحاصلة  
بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٨٨٧ بين بلاد الفرس والقطر  
المصري بشأن توريد التبناك المصري مددت مدة جديدة  
قديرا اثنتان وعشرون سنة تبدي من اول مايو سنة  
١٨٩٧ وتنتهي في اول مايو سنة ١٩١٦ (م) ٢ يكون  
لحكومة الجنب الخديوي المعظم من تاريخ اول مايو  
سنة ١٩١٦ الحرية المطلقة من غير حصر ما ولا تقييد في  
وضع اي نظام يخص بالتبناك المصري في الدار المصرية  
ولا يكون لحكومة الفرس بوجه من الوجوه ان  
تمسك باية اتفاقية سابقة - - - - -  
واتخذ بما ذكر قد  
وقع الموقدان على هذا القرار على نصين من

تنظيم - - - - -  
لجنة التنظيم بالمدن والبادد والبنود بالقطر  
المصري ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٦ - ١٤ جا

سنة ١٢٨٣

حيث انه مرتب بديوان الاشغال العمومية فلم

ملو في الامرين المالين الصادرين بتاريخ ٢٤ ابريل  
سنة ١٨٨٧ و ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ فلا يكون للترنم  
ادنى حق في مطالبة الحكومة بأي تعويض ما أو اي  
عطل واضرار من اي نوع كان لاما اذا كان ابطال  
الاحتكار قاصرا فقط على التبناك غير المعجم ففي  
هذه الحالة يعود للامر المالي الرقم ٢٤ ابريل سنة  
١٨٨٧ والشروط الالتزام الرقيمة ٢٥ من الشهر  
والسنة المذكورين مفقولا وبسريان على كل من  
الطرفين بصرف النظر عن التنازل المتخصص ملو في  
المادة الاولى من هذه الشروط - - - - -  
كأ انه اذا طرأت  
اسباب عاجزة عن ادارة الحكومة ولوجبت عليها  
تطويل مدة الريبة اشهر المقررة في المادة الثالثة سوا  
كان التطويل لغدار أو مقادير من التناك فان  
الترنم لا يجوز له ان يطالب الحكومة بأي تعويض  
ما ولا بأي عطل واضرار من اي نوع كلف - - - - -  
يكون للترنم في هذه الحالة الحق في ان يأخذ نصف  
الارباح الناتجة من الفرق ما بين قيمة الرسوم ومال  
الالتزام المقررة في هذه الشروط وبين الرسم الذي  
يحصل بمقتضى المادة الثالثة (م) ١٢ يجب على التترنم  
ان يحمل حساباته بغاية الوضوح فيما يخص مقادير  
ودرجات التبناك الوارد والامان التي حصل بها المتعدي  
وكسبات ودرجات والامان البيع واسماء المتعدين  
والمقادير الباقية في الخزن وتكون الحسابات المذكورة  
يأخذى اللغات المتقولة امام الحاكم المطلقة وتبقى دوا  
تحت طلب مندوبي الجمر ك وسوغ لهم مراجعة  
الدفاتر والاوراق المحاسبية وجرى مخازن التترنم في  
اي وقت رأت المطلقة فيز لروما لذلك (م) ١٣ يكون  
الترنم فيما يخص تجارته في صنف التبناك خاصا  
لجميع اللوائح الموجودة لان أو التي يصدرها بشأن  
جلب وبيع ونقل التبناك والدخان على وجه عام ومرارا  
برسم الترانزيت وتوقع ملو اسوة باقي الخوا المعقبات  
لنسطة بمواد التهرب المتخصص ملو في تلك اللوائح  
(م) ١٤ هذا الالتزام هو شخصي فقط فلا يجوز التنازل  
عنه بدون تصريح من الحكومة كتابة - - - - -  
فإذا توفى  
الترنم يبقى هذا الالتزام لصالح ورثته حتى بقوة  
القانون ولكنه لا يجوز تنفيذه الا بمعرفة مندوب  
معرض هو الحكومة

للتنظيم مخفي بتنظيم الشوارع والمخارات والمطاف والطرق والمخارات العامة كالمادين وخلانها لجميع المدن وشواحيها لجميع القضايا والمشكلات المتعلقة بذلك تكون من خصائص هذا العلم والحكم فيها يكون من خصائص مجلس مخصوص لذلك يدعى (مجلس التنظيم) ولاجل ان تكون احكام هذا المجلس على نسق واحد قد عملت هذه اللائحة للعمل بتنظيمها وصورتها هكذا

❖ لائحة تنظيم المدن والبنادر والتغور بالقطر ❖

❖ المصري وفي شملت على ستة ابواب ❖

❖ الباب الاول ❖

(في مجلس التنظيم وظائفه وفيه مواد)

(م) ١ يتركب مجلس التنظيم بالمحروسة من ستة اعضاء والرئيس وم عدد ١ ورئيس المجلس مساعدة ناظر ديوان اشغال عمومية او وكيله - ١ سر مزار وناظر قلم التنظيم - ١ ناظر قلم هندسة - ١ مفتش الصحة - ١ مفتش التنظيم - ١ باشمهندس التنظيم - ١ مأمور الكشوف - ويتلقى بالمجلس عدد ٢ من مهندسي التنظيم - ١ كاتب المضبطة - يتركب بمجلس التنظيم بسكنديرية من خمسة اعضاء والرئيس وم عدد ١ رئيس المجلس محافظ اسكندرية او وكيله - ١ مفتش الصحة - ١ باشمهندس الاستحكامات او وكيله - ١ مفتش التنظيم - ١ مهندس الارونانوس - ١ مأمور الكشوف - ويتلقى بالمجلس عدد ٢ من مهندسي التنظيم - ١ كاتب المضبطة - يتركب بمجلس تنظيم المدن والبنادر بالشيرة بالمديريات من ثلاثة اعضاء والرئيس وم عدد ١ رئيس المجلس المديرو او وكيله - ١ باشمهندس المديرية - ١ حاكمية باشي المديرية - ١ مأمور خطية البندر - ويتلقى بالمجلس عدد ١ مهندس التنظيم بمجال عليه مأمورية الكشوف والتفتيش والتنظيم - ١ كاتب المضبطة هو كاتب الباشمهندس (م) ٢ اجتماع مجلس التنظيم يكون مرة في الاسبوع

واذا اقتضى الحال انعقاده في يوم اخر فيكون ذلك بطلب رئيس المجلس - (م) ٣ قرارات مجلس التنظيم الصادرة منه تكون باتفاق الاراء او باغلبية الآراء وفي حالة تشعب الآراء يحسب رأي رئيس المجلس بوابين واذا تساوت الآراء فالرأي للقسم الذي يكون فيه رئيس المجلس - (م) ٤ اذا تضرر حضور رئيس المجلس او وكيله عند انعقاد المجلس لمؤدرا ما فينتخب هو وكيلا من الاعضاء ويكون ايضا - حيثئذ رئيس المجلس بالتوكيل - (م) ٥ لا يجوز لمجلس قبول احد من الخارج وقت انعقاده ما لم يكن طلبه بمعرفة الرئيس ضروريا لاجل التتريف والمواضعة عن بعض امور لازمة للمجلس - (م) ٦ الاشخاص المعقون بالمجلس كالذين بالمادة الاولى يكونون حاضرين وقت انعقاده لاجل الاستفسارات اللازمة منهم - (م) ٧ اذا لم يترس حضور جميع ارباب المجلس فيعقد المجلس من ثلاثة اعضاء والرئيس بالاقول وينتهي ما يمكن ان ينتهي من القضايا المستعجلة واما القضايا المستعجلة فترى توقيها الى ان تكامل اعضاء المجلس - (م) ٨ جميع القضايا التي تحصل المداولة والمناقشة فيها بمعرفة ارباب المجلس يصير قدها بدقت المضبطة بفترة متسلسلة ويوضع امام كل قضية قرار الحكم الصادر من المجلس عنها بالمضبطة المذكورة ويقيم على هذه القرارات من جميع الاعضاء الحاضرين كل قرار على حدته - (م) ٩ يجب على كل من رئيس واعضاء المجلس ان يحضر في الايام المقعدة لانعقاده ولا يقبل منه عذر في عدم الحضور ما لم يكن غائبا عن البلدة بامر ولمدر ضروري جدا - (م) ١٠ وضع خطبوط التنظيم على الجيوب العمومية وعلى رسومات الشوارع والمخارات التفصيلية هي من خصائص مجلس التنظيم ومن غيره - (م) ١١ الاستمارات والنشرهات اللازمة لتنظيم المدن والبنادر يكون عملها بمعرفة مجلس التنظيم وكذا

الخرط صورتان ومن يمد وضع خطوط التنظيم عليها وتجهيزها من اعضاء المجلس بحفظ احداها بالديوان وترسل الاخرى للمهندس المعين لتنظيم المدينة او البندر المعمول عنها تلك الخرطة لاجل الاجراء بمقتضاها — (م) ٤ ينبغي ايضا عمل رسم تفصيلي عن كل من الشوارع والحارات اللازم تنظيمها من المدن الشهيرة بمقياس كل مستحضر يترى بين فيه حدود كل ملك على حدته مع وضع غير الاماكن ويقدم للمجلس ليضع عليه خطوط التنظيم لاجراء العمل بموجبيه وعمل هذه الرسومات يكون بمعرفة مهندس التنظيم — (م) ٥ الاماكن التي يصير الكشف عليها بمعرفة مورا الكشف او الجهور المعين للكشف لا تخلو عن اربعة احوال وهي

( الحالة الاولى )

اذا ظهر عند الكشف ان بناء المحل الجارسيه اكشف عليه قوي من داخل وخارج ومن اعلى واسفل وجيد المونة بحيث يعمل بناء باعلاء فهذا يقال له سليم ومتمين

#### ( الحالة الثانية )

اذا ظهر عند الكشف ان بناء المحل الجارسيه الكشف عليه ليس به خلل لا من داخل ولا من خارج الا انه قدس وربما لا يعمل بناء باعلاء فهذا يقال له سليم في نفسه فقط

#### ( الحالة الثالثة )

اذا ظهر عند الكشف ان المحل الجارسيه الكشف عليه قدس وبه شروخ في الداخل او في الخارج ولا يتخلل تغييرات في البناء فهذا يقال له مخلل

#### ( الحالة الرابعة )

اذا ظهر عند الكشف ان بناء المحل مخلل مصلوب على اخشاب ويخشى من ابقائه على تلك الحالة فهذا يقال له مخلل يخيف ويلزم هدمه — (م) ٦ لاجل عدم توقيف اشغال التنظيم الان لميت ابتداء الخرط والرسومات الموضوعة بمزاد ٢٠ و ٣٠ و ٤٠

جميع الامور المستجدة التي تتعلق بالتنظيم لا يكون الاجراء فيها الا من بعد التصديق عليها من مجلس التنظيم — (م) ١٢ الاشغال الهندسية الخاصة بالتنظيم تخص مجلس التنظيم وادارات الملكية وعددها ثلاثة اقسام هي الشريعة والحكومة واما مسائل المواء والور فالذي يكون منها بين الجيران وفي الداخل يخص ايضا بالشريعة والحكومة والذي منها في الجهات المطلة على المسالك العمومية يخص مجلس التنظيم — (م) ١٣ كل ما روي بمجلس التنظيم انه يورد منه خفف وفائدة عمومية لسهولة المرور وتحسين الطرق والاسواق وتنظيمها فله ان يعمل منه القرار اللازم ويعرضه لجهة الانضاء كي ان وافق يجرى العمل على موجبيه

### الباب الثاني

( فيما يرم لادارة التنظيم وفيه مواد )

(م) ١ ينبغي عمل خريطة عمومية عن كل من المدن والبنادر الشهيرة بمقياس ملائم يبين بها اسماء الشوارع والحارات والاماكن الشهيرة ويقدم لمجلس التنظيم ليضع على كل منها خطوط التنظيم العمومية ويؤشر عليها السكك والميادين التي يراد فتحها مستجدة والعمليات المطلوب استجدادها مثل تقسيم المياه وتنوير بالغاز وخلافه — (م) ٢ خرط المدن والبندر الشهيرة بالادبيات يكون عملها بمعرفة حضرات مفتشي الهندسة واما خرط المحروسة وسكنندرية والسويس وضواحيها فيكون عملها بمعرفة ديوان الاشغال والخرط السابقة تلاحظ عند التشريع في عمل خرط مستجدة وما يكون مقررا في الخرط السابقة من الميادين وسورها والرسومات المدروسة فواقع الاستحكامات والشوارع المعين لا اسماءها مقاسات زائدة مما تقرر بهذه اللائحة في سكنندرية وغيرها يبنى على اصله ويثبت في الخرط المستجدة — (م) ٣ يعمل من كل من تلك

يلزم أنه عند طلب أحد اصحاب الاملاك المدم والبناء ملكه في الجهات المظلمة على المسالك المحمية يتوجه من يلزم من طرف باش مهندس التنظيم لاختار رسم جزء الحارة الذي به الملك بهتته الراية بطول خمسين متراً من كل من جهتي الملك المطلوب تنظيمه بمقاس خمسة ميليمتر بمتر وتوضع على هذا الرسم اسم الخط والحارة ومقدار التنظيم الذي سبق اجرائه فيها ويجري تقديم هذا الرسم للجمعية لاعطاء خط التنظيم عليه — (م) ٧ يعمل دائري بخصوص تنفيذ اساء الحارات والانساع الذي يعطى لكل منها بمعرفة مجلس التنظيم ويكون مرتباً على حسب الحروف الهجائية ويحفظ تحت يد كاتب المضبطة للاستدلال منه عن سوابق التنظيم في كل حارة — (م) ٨ الاماكن المطلوب تنظيمها يقدم من مالكا عرض للديوان بمجلس التنظيم بمعنى ان الاملاك المراد تنظيمها ان كانت بمصر وشواحيها وبولاق ومصر القديمة تعرض عنها اربابها للديوان الاشغال وان كانت بالفنور او بالمديريات فيعرض عنها من مالكا الى محل حكومة الجهة التي بها المكان ان كان ديوان مديرية او محافظة — (م) ٩ كن عزهن يريد تلم التنظيم يشرح عليه اما مامور الكشف لاجراء الكشف عليه او لباش مهندس التنظيم لاحضار الرسم اللازم عنه وذلك على حسب مقتضيات الاحوال — (م) ١٠ الافادات المختلفة بالكشف الجارية بمعرفة المامور يجري قيدها على حسب التواريخ أي الاول فالاول بالقدر المخصوص لذلك الذي بطرقه — (م) ١١ الرسومات التي تجري في طرف المسافة التي بين القنصل ومجلس ولاخرا يجري تبويبها وتوضيئها بمعرفة باش مهندس التنظيم — (م) ١٢ الرسومات والرسومات المتعلقة بها تعيد بدكر المضبطة وتعرض على المجلس في الايام المخصصة لاستعادته — (م) ١٣ للمرضعالات الصادر عليها قرارات مجلس التنظيم

تسلم لاربابها اذا كانت من ضمن الخانات الاوليين الواردين بالمادة الخامسة واما الاماكن التي من قبيل الحالة الثالثة والحالة الرابعة فلا تسلم قراراتها لاربابها بل ترسل بنمو مخصصة من الديوان للضبطية للتنبيه على اربابها بالاجراء طبق القرارات الصادرة عليها — (م) ١٤ يجب على مامور الكشف ان يجري كشفاً عمومياً في كل شهر ويبين فيه الاماكن اللازم هدمها ويقدم منه في اول يوم من الشهر الثاني جدول للديوان الاشغال وبه يصير استحضار ارباب الاماكن اللازم هدمها على موجب كشف المامور ويتولى عليهم الجمعية مجلس التنظيم فان وقع به اصحاب الاملاك يكتب للضبطية بالاجراء والا فيعيد الكشف بمعرفة جمهور يتعين من مجلس التنظيم بحضور صاحب الملك حتى بذلك تكون قرارات المجلس المذكور في شأن الاماكن المظلمة على حقيقة تامة ومكذبة يكون الاجراء في المديريات والشور والمهندسون المرتبون للتنظيم بالمديريات تتحول عليهم مامورية الكشف وييسرونها كل شهر ويقدمون جداول عنها للمديريات للاجراء فيها على الوجه المشرح والذي يوجد انه محل تخفيف فلا يتأخر للجدول الشهري بل تكتب عنه افادة خصوصية من مامور الكشف الى جمعية التنظيم في الحال ويحدد فيها ميعاد لازالة الخلل لا يكون فيه ضرر

### الباب الثالث

(في كيفية توزيع الشوارع والحارات وتبين)

(خطي التنظيم لكل منها وفيه بنود)

(م) ١ يلزم تقسيم الشوارع والحارات بالمدرج والبنادق الشهيرة الى عدة درجات على حسب الاهمية والطول لكل منها بمعرفة مجلس التنظيم ويعطى لكل منها اتساعاً يقرر لتنظيمها تتغير المستقبل وانما القطع المستعدة من المدن القديمة بعضها وسومات في السابق مثل اسكندرية

مستحقة ومصادفت في اتجاهها شيئاً من ذلك  
فيصير ابتاؤه على ماعو عليه والسكة تجري نحوها  
(م) ٩ الاسطبة اي المساكن الكائنة فوق ارضية  
الشوارع والحارات تكون ممنوعة ولا يصح بعملها  
في المستقبل وكس سباط قديم حصل به خلال او  
بالحيطان الحاملة له فانه يزال ولا يعاد — (م)  
١٠ يجوز عمل الموردرات او المشرريات او البلكونات  
على واجهة المنازل بشرط أن يكون البروز بها  
عن سائط خط التنظيم بقدر متر واحد في الشوارع  
التي يكون تنظيمها على ستة امتار فاكثر وان  
يكون البروز بها نصف متر في الحارات التي  
يكون تنظيمها على اربعة امتار وذلك البروز عمومي  
سواء كانت في الموردرات المنتظمة او الموردرات  
المشطوبة وكل من الموردرات والمشرريات والبلكونات  
يكون مرتفعا عن سطح الارض بقدر اربعة امتار  
ونصف بالاقل ويستر سطح الارض هنا من سداسك  
الوزنة — (م) ١١ فتح الشايك على الشوارع  
والحارات جائز ولا تنعمه اصول التنظيم — (م)  
١٢ جميع المساطب وسلام الركوب البارزة عن  
خط التنظيم لا يصح بعملها ويجب ازلتها من  
الآن وكذا الاكفاف والعمدان البارزة عن خط  
التنظيم اذا حصل بها خلال فانها تزال ولا تعاد  
(م) ١٣ اذا وجد بالحارات التي تنظيمها على اربعة  
امتار اماكن مظلة على وسعات تزيد طولاً وعرضاً  
عن ستة امتار فلا مانع من بروز الموردرات او  
المشرريات او البلكونات فيها بقدر متر واحد  
(م) ١٤ اذا وجد حارة قصيرة داخلها منازل  
صغيرة ملك شخص واحد واراد السالك جعل  
تلك المنازل منزلاً واحداً وبطلان تلك الحارة  
فينظر المجلس لامهيتها فان لوحظ انه لا مانع من  
ابطال الحارة المذكورة فيرخص له بذلك من  
بعد دفع ثمن مسطح ارضية الحارة وتقدير بمعرفة  
اهل الخيرة من جلفه — (م) ١٥ جميع النواحي

بالسويس وخلافها فيكون تنظيمها على حسب  
الرسومات المعمولة عنها الجاري العمل بها وذلك  
ليكون تنظيم تلك النطق على نسق واحد — (م)  
٢ الشوارع المستقيمة التي يسير فيها داخل المدن  
يكون اتساعها اثني عشر متراً بالاقل في المحروسة  
وسكندرية والسويس وفي باقي المدن والبنادر  
ثمانية امتار فقط — (م) ٣ الشوارع الكبيرة  
الشهيرة التي يكون أكثر المرور بها وتنشق المدينة  
بالطول او بالعرض وتكون موجودة قديماً يكون  
الاتساع المقرر لها عشرة امتار في المحروسة وسكندرية  
والسويس وستة امتار في باقي المدن والبنادر —  
(م) ٤ الشوارع الصغيرة الموصلة لشوارعين كبيرين  
او عدة شوارع يكون الاتساع المقرر لها ستة امتار  
في المحروسة وسكندرية والسويس واربعة امتار  
في باقي المدن والبنادر — (م) ٥ جميع الحارات  
النافذة والمسدودة المتفرعة منها يكون تنظيمها على  
اتساع اربعة امتار — (م) ٦ تنظيم الشوارع  
والحارات في كل مدينة على حسب الاتساعات  
المقررة في مواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من هذا الباب  
يكون بمعرفة مجلس التنظيم وبمعمل عنه دفتر  
مرتب على حسب الحروف الهجائية ويقيم من  
اعضاء المجلس ويحفظه به للاجراء بموجبه — (م)  
٧ الشوارع والحارات الندية يكون تنظيمها دائماً  
بخطوط مستقيمة على قدر الامكان ومتوازية واما  
الشوارع المستقيمة فتكون مستقيمة من اولها  
لاخرها ما لم يكن هناك مانع لا يبيح ذلك  
وحينئذ فيكون تنظيمها من جملة خطوط مستقيمة  
(م) ٨ الآثار والمباني الشهيرة مثل المساجد  
والمياكل والاسبلة والمناظر لا تعرض لها في التنظيم  
من جهة الدخول او الازالة الا اذا حصل بها  
خلل مضر يخشى منه قهره وحينئذ اذا كان  
الدخول على خط التنظيم لا يضر بها فلا بأس  
بالدخول بها على خط التنظيم واذا قصت سكة

بالمسجدة أي الأركان الحادث فيها زاوية حادة أو قائمة يصير تدويرها أو شطفاها بطول متر واحد وذلك في الشوارع التي تنظيها من أربعة أمتار إلى عشرة أمتار قطع - (م) ١٦ عند دخول واجهات الأماكن على خط التنظيم إذا تصادف بروز بئر أو ساقية أو مدفن بقدر متر من البناء المستعد فيصرح بعمل الأسطوانة حول ذلك وهي المبر عنها عادة لحيازتها داخل البناء المستعد وإن زاد بروز البئر أو الساقية عن ذلك فيصير حدما وتترك بالشارع ولا يصرح بعمل القبلة لما - (م) ١٧ الأبواب والدكاكين والمريخانات المراد فتحها مستجيبة في واجهات الأملاك القديمة تعمل بمحجر داخل بمساوات خط التنظيم إذا كانت بناء تلك الواجهات قابلاً لذلك - (م) ١٨ الخليج المار بوسط المحروسة يعتبر كأحد الشوارع الجاري تنظيمها على عشرة أمتار ويجري في حقه مايجري في حق الشوارع المذكورة مما يخص بالبناء والترميم والتغيير والمخرجات والمشربيات والبكرنات وخلافها - (م) ١٩ عند ما يطلب امداد أبواب الأملاك ألبناء أو الترميم أو التغيير في ملصكه فينظر المجلس للأفادات الواردة في ذلك من مأمور المكشف والرسم المحمول منه ويكون الحكم على حسب كل من الأحوال الآتية وهي

(الحالة الأولى) - أنه لاجل كمال اتساع الشوارع والمخارات ورفع الأخطار الناشئة من ازدحام مرور المخلوقات لا يرخص بتزيم جانوان المباني الجارية بقوله تنكيس لئتم نظام الطرق ويمتنع بمحايل من يقصد بعملية التنكيس عدم ترك حقوق فضاء الطريق ولا يجوز تزييم الواجهات إلا إذا كانت سليمة البناء ومتينة والتنظيم أمامها مستوفى حينئذ فيصرح بالتغييرات والترميمات والبناء

بأعلاه - (الحالة الثانية) إذا كان بناء الواجهة سليماً فقط ولا يصح عمل بناء بأعلاه والتنظيم أمامه

مستوفى فيصرح بالتغييرات اللازمة ماعدا البناء بأعلاه - (الحالة الثالثة) إذا كان بناء الواجهة محل والتنظيم أمامه مستوفى فيهدم ويبنى على قديمه (الحالة الرابعة) إذا كان بناء الواجهة من المثل الخفيف فيصير صاحب الملك على الهدم والبناء على خط التنظيم - (الحالة الخامسة) إذا كان المثل الذي يراد فيه البناء أرض براح أو كانت الواجهة مهدومة إلى الأرض فيكون البناء على خط التنظيم (م) ٢٠ السكك الكبيرة والجسور السلطانية مثل جسر شبرا وسكك بولاق ومصر القديمة وماشيه ذلك من الطرق العمومية الموصلة بين البنادر وبعضها إن كانت محفوفة بأشجار أو بخنادق فيكون بناء أسوار وزريات الجناين على بعد ثلاثة أمتار من خط الأشجار أو حفر الخندق ويكون بناء واجهات المنازل المدة للسكن على بعد أربعة أمتار من صف الأشجار أو حفر الخندق أيضاً وإن لم تكن محفوفة بأشجار أو بخنادق فتعتبر المسافات المذكورة من حافة الطريق بعد استيفاء حقه المقرر - (م) ٢١ يجب على مفتش التنظيم أن يلاحظ الأبنية الجارية بالدفعة بالنظر خطوط التنظيم ومتانة المونة ونوطيد البناء كما يجب بحيث لا يحصل خطر منها - (م) ٢٢ الحيشات والزريات والأماكن المنفردة التي ينشأ منها الوغاظة والقاذورات يجب تنظيمها وجعلها حارات منتظمة البناء على حسب الرسومات التي تعمل عنها بمعرفة مجلس التنظيم وأجراء ذلك يكون عند طلب البناء فيها والشروع في أجزائه

### ✽ الباب الرابع ✽

( فيما يضع من الأدلاك لاجل التنظيم وما يوضع من الطرق ويدخل في الأدلاك لاجل التنظيم أيضاً )  
(٢) المسافات اللازمة لآساع الطرق تؤخذ من طرفي كل طريق على حسب الرسم المعمول بمعرفة البلدية ويكون اجراء بملاحظة المدون في المادة الثامنة من الباب الثالث (م) ٢٣ الأراضي التي تؤخذ على هذا الوجه لاجل توسيع

ويدفع المهندس المعماري الذي اجريت الترميمات بمفرته  
الف قرش صاغ الميري واذا وقع منه اجراءات ترميمات  
مرة ثانية فيدفع للني قرش صاغ الميري وفي المرة الثالثة  
يلزم من كارهه **الباب السادس**

( فيما يتعلق بالابواب وتغيير وتبديل  
( الورش والقبور والخطرة او الضرر للصحة )  
( والموجبة لدم الراحة )

(م) لا يجوز مطلقاً احدث او تفل ورشة بساتنة خطرة  
او مضرة للصحة او موجبة لدم الراحة بدون تصريح  
من طرف الحكومة مقدماً واذا حصلت مخالفة لذلك من  
اي انسان كان فللحكومة المحلية ان تخدم ما يشاء  
بدون مقابل ولا تضمينات لا للمالك ولا للستاجر ولا  
من يكون له شركة او انضمام في تلك البناية وجميع  
الورش والغاريقات التي بها وابواب تدخل في هذا  
الباب (م) - كل من يطلب احدث او تغيير ورشة  
مضارة بالقرب من البنادر عليه اذا كانت الورشة المذكورة  
يراد احدثها بمحروسة مصر ان يقدم الى نظارة ديوان  
الاشغال عرضاً موضحاً به جنس الورشة والنرض من  
احدثها او من تغييرها وانما كذلك كيفية وقوة الابواب المطلوب  
اذا رته بما مع اوضح الاحتمالات التي من على اجرائها  
مقدم النرض المذكور لاجل تحقيق المصدورات الناشئة  
من الصيانة واما اذا كان المطلوب احدث او تقبل  
الورشة المتكى عنها في جهة خلاف المحروسة من داخل  
اي مدينة او بند او بالقرب منها فيكون تقديم  
النرض الى محافظ او مدير تلك الجهة بالصورة والكتابة  
الموضحة اتفاقاً ويلزم ان يكون مع هذا النرض رسم  
عمومي موضح به المجلات التي بها بناء مع البناء  
المزمع على اجرائها لاجل الاعمال التي يراد اجرائها  
بواسطة الابواب (م) - بعد اجراء التحقيقات والتعري  
اللائز فيما هو مذكور بالورش والملاحق بمهندس التنظيم  
عليه يلزم تقديم النرض المذكور مع تقرير المهندس  
المرتبوت ونتيجة التحقيقات الواضحة الى مجلس التنظيم  
الذي يحكم بما يراه موافقاً وعلى مقدم النرض ان  
يشغل مثلاً كلاً لما صدر به حكم المجلس المذكور  
(م) لا يجوز رفع وابواب بداخل المداين والبناد  
الا اذا كانت تقالي من قوة ثمانية شويل او اقل بحيث يكون  
معدة لفتح الدقيق او ارفع المياه فقط وذلك على  
حسب الشروط الآتية وهي - (اولاً) ان يكون للتران  
محاطاً جميعه بدائر من البناء مسكة من واحد بالآخر  
وارتفاعه اربعة امتار وان يكون سقفها بمنشب خفيف متصل  
عن السقف المجاورة له - (ثانياً) يلزم ان يكون

الطرق يتركها اصحابها مجاناً بلا مقابل اذا كانت  
تتأهل خمس الملك الاصلي على حساب كل جاري - (م) -  
الجزء الذي يوضع من اي ملك لاجل توسيع الطريق  
اذا زاد من خمس سطح ارضية المكان تدفع قيمة  
الزائد منه من الخمس من طرف الميري وكذلك اذا وجد  
ركوب ملك فوق ملك الغير بشئ ما زاد فيه من  
الخمس بمعرفة ان المجرة ويصرف ثمة واما ما يبلغ  
خمس الملك فلا يجب له ثمن لانه يد من حقوق قضاء  
الطريق حسب الجاري قديماً هذا فيما يؤخذ من الاملاك  
لاستيعاب السكن الموجودة على حسب رسوم التنظيم واما  
ما يوضع من الاملاك في فتح السكك المستجدة فيتم فيه  
منطوق المادة الخامسة من هذا الباب - (م) - جميع ما  
يؤخذ من الطرق لاجل التنظيم يضاف على الاملاك  
المجاورة بشئ ويدفع ثمن الميري من طرف صاحب الملك  
(م) - عند فتح سكك مستجدة مرة باملاك لا يتأهل الحال  
اما ان يوضع الملك تباه او يبق من شيء فان ضاع تباه  
فيشمن بمفره اكل الحيرة ويدفع ثمة من طرف الميري  
لصاحبه ويستولى الميري على انتفاضة وان بقي من شيء  
فلسايب الملك الجار فان رضى يترك ما اخذ للطريق  
مجاناً ولا يكتفى بالاتي فلا يمس ويحتل بمصاريف الهدم  
ومثال التربة تكون على الميري وعلى الاقداس اصحاب  
الملك وان لم يرض بذلك فيدفع الميري من طرفه ثمن  
الملك لصاحبه وما يبق من يكون ملك الميري يصرف  
فيه كيف يشاء

### **الباب الخامس**

( في الجزء الذي يترتب على مخالفة لائحة التنظيم )  
( وفيه مواد ٤ )

(م) وكل من يبي من ارباب الاملاك على الشارع والمارة  
بمخالفة التنظيم يجبر على عدم ما بناء واعادته على خط  
التنظيم وثمن اللون على صاحب الملك وعلى المهندس المعماري  
الذي اجرا البناء دفع اجرة الاجرة واما اذا كان  
المهندس هو الساقول من جميع البناء فهو المازوم  
بجميع التكاليف واذا وقع من المهندس المعماري مخالفة  
ثانية فيدفع للميري خلاف الاجرة من كل ذراع سطح  
من الارض الكائنة بين خط التنظيم والبناء الذي اجراه  
ماثما قرش صاغ واذا وقع منه مخالفة ثالثة فيطرد من  
كاره بالكتابة مجازاة له وبمرة تليده - (م) - اذا حصل  
ترميمات او فتح ابواب ودكاكين وشيايك بالوجهات  
المطلعة على الشوارع والملايات بدون اذن وكانت الوجهات  
التي جرت فيها الترميمات على غير خط التنظيم يجبر  
صاحب الملك على عدم الواجبة وضررها على خط التنظيم

خمة وإن الذي يستمر بالمدن والبادر في العوائد الأخرى التي في عوائد التنظيم وبها على ذلك فالمدريات التي ما حصلت عوائد التنظيم والمدريات التي ما حصلت العوائد الأخرى بالبادر في سنة ٨٠ ما أصابت في إجراءاتها بالنسبة لنص الذكرو وعلى هذا صار من الانقضاء عدم تحصيل العوائد التي من قرش إلى خمة بالبادر من إحدى سنة ٨١ كما صار تنزيل ما كان مندرجا بموازير المدريات لهذا النوع بميزانية السنة المذكورة ومن المعلوم أيضا أن عوائد التنظيم التي تحصل عند حصول الإجراءات المقررة عليها ذلك ينظم عنها لائحة فقد تحرر لديوان الأشغال عن تنظيمها ولاجل التساوي بين بادر المدريات التجارية والغير جارية ذلك ببعضها لحن ما تنشر اللائحة التي تم بالاشغال ويحصل الإقرار عليها بقرم توفيق التفصيل في هذه المسئلة ولذا لزم تحرير للأجراء كما تحرر لباقي المدريات

تنظيم — أمر عال صادر إلى رئاسة مجلس  
الطوار بتاريخ ١٢ ربيع الآخر سنة  
١٨ (١٤ مارس سنة ٨١)

(\*) نحن خبير مصر (\*) بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأي مجلس نظارنا ناصر بما هو آت (م) لا يجوز لأحد في المدن والقرى المشككة بها مصطبة للتنظيم أو تشكيل بتقضى أمر من نظارة الأشغال بناء بيوت أو عارات أو أسوار أو بلكنونات وغير ذلك من المباني على جانبي الطرق العمومية ولا توسيع تلك المباني ولا تقريبها ولا قريبها ولا حدها بآية صفة كانت وفي أي حد كان إلا بعد الحصول من مصطبة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم (م) ٢ يجوز أن تسري أحكام مصطبة تنظيم مدينة أو قرية على غيرها من المدن والقرى بتقضى أمر يصدر من ناظر الأشغال العمومية (م) ٣ طلب الرخصة وعط التنظيم وأعطائهما يكونان بالصورة المقررة باللائحة الملوة عنها في مادة ١٦ (م) ٤ كل من تعهد بأجراء عمل من الأعمال المارة الذكر سواء كان بصفة هندس محاري أو مقاول أو غير ذلك يجب عليه إذا لم يكن المالك قد تحصل على الرخصة قبل العمل إعطار مصطبة التنظيم بالكتابة عن الأعمال اللازم إجراؤها (م) ٥ كل رخصة لم يشرع صاحبها في إجراؤها منقولا في السنة التي أعطيت له فيها يبطل عملها لنوات إجراؤها (م) ٦ انقطاع مدة سنة من العمل

القران متاعلا عن المساكن المجاورة له بقدر خمة عشر متر من كل جهة بالأقل . ثالثا - مدخنة القران يلزم أن تكون مرتفعة من سطوح المساكن التي على بده تخمين مترا منها بقدر مترين بالأقل (م) ٥ - الوايووات اثاثية أو الوايووات . الثاني التي تربد قوصا عن ثمانية خويل إذا لم تكن مدنة للتشيلات الخطرة ولا للورش التي يتبع منها ضرر للصحة بل تكون موجهة فقط لعدم الراحة يجوز وضعها بالقرب من الحدائق والبادر على مقتضى الشروط الموضحة آنفا - (م) ٦ الفابريكات الخطرة والورش التي يتبع منها ضرر للصحة يجوز وضعها على بده خمسمائة متر بالأقل من المدن والبادر بالجبلية أو الشرقية - (م) ٧ من حيث أن وضع الوايووات والورش البتامة ما يجب النظر فيه بمقررة الصحة فلا يرخص بتركيب واپورات بالقرب من المدن والبادر إلا من حد استيفاء الاشتغالات اللازمة عنها من طرف ديوان الصحة - هذه الصورة طبق الأصل الصادر عليه قرار المجلس المصري بتاريخ ٢٤ جماد أول سنة ١٢٨٣ غرة ٦ وصوفظ بنظارة الأشغال العمومية

تنظيم — منشور من نظارة المالية لمدريات  
بحري وقبلي وتسم المحسابات في ٢  
يناير سنة ١٨٨١ بخصوص عدم تحصيل عوائد التنظيم التي من قرش إلى خمة قروش بالبادر من إحداه سنة ١٨٨١ — قد علم للآلة أن بعض مدريات قبلي دون البعض ودون مدريات بحري جاريت  
تحصيل رسوم عن الأعمال التي تنفذ في لوسط الهندسة من نحو الكشف والملاسات ورخصة البناء والبادر كما وتبين أن كافة المدريات بحري وقبلي هنا مديرية اليوم جاريت تحصيل العوائد التي كانت مقررة في العهد السابق من قرش إلى خمة على كل منزل بالبادر مع أن العوائد المبحر عنها بالذكروتي بعوائد التنظيم ومقررة بغير من استمرار تحصيلها ما في إلا ما يؤخذ على ما يبرمه هندس أو مأجورو التنظيم من الاستكتمانات وأعطاء الرخص باحاث أو عدم بناء كما البحاري في مدني مصر واسكندرية وليس كان المقصود منه أخذ عوائد خمة قروش على البيوت يعني عوائد املاك وعدا يؤخذ بالآلة فاملن من ذات النص لآلة مع صراحة التدوين بغير من الاستمرار بالمدن والبادر وكون من الأصل المدن ما كان مرتبطا بها بعوائد من قرش إلى خمة فلا يكون هناك أدنى القياس من أن مقتضى الذكروتي هو إعطال العوائد التي في من قرش إلى



بعد انشروع فيو بموجب إعلان معمول الرخصة (م) ٧ يجوز المارضة في قرارات مصلحة التنظيم لدى ناظر الاشغال العمومية (م) ٨ الرخص لا تعمل الا من بعد توريد الرسوم المقررة باللائحة (م) ٩ يسوغ لمصلحة التنظيم تعيين مدفوب ليحقق ما اذا لم يكن قد اجريت في داخل بيت أو عمارة أو أي بناء كان اعمال مفاعلة لامرنا هنا أو للرخصة التي اعطيت (م) ١٠ لا يجوز لأحد الناس فتح طريق عومي الا من بعد الحصول على رخصة والتأول الحكومة تنازلاً ذريعاً وجانباً عن الاراضي التي تدخل في ذلك الطريق ويجب عليهم الاجراء على حسب الرسم الذي يعمل لهم من مصلحة التنظيم ولا يلزم طلب رخصة فتح طريق خصوصي اذا كان لا بد من غلق طرفه بدرائزين أو بابواب (م) ١١ كل بناء حكمت مصلحة التنظيم بانه وشيك السقوط وجب ادمه في الميعاد الذي تحدده المصلحة المذكورة (م) ١٢ كل ما خالف المادة الاولى من هذا الامر بموجب القاب على الوجه الاتي (اولاً) اذا اجريت اعمال بلا رخصة وكانت عارضة عن عط التنظيم عوقب عليها بالمقوبات المقررة في مادتي ٤٧ و ٤٨ من قانون العقوبات المصري وذلك فضلاً عن عدم الاعمال المذكورة بنقائات من طرف الخالف وبمعرفة جهة الاختصاص اذا دعت الحاجة (ثانياً) اذا اجريت اعمال بلا رخصة لكنها على عط التنظيم عوقب عليها بالقاب المقر في مادة ٥٤ من القانون المذكور وذلك فضلاً عن تادية رسوم الرخصة (م) ١٣ كل ما خالف المادة اربعة بموجب القاب المنصوص عليه في مادة ٥٤ من قانون العقوبات المتقدم ذكر (م) ١٤ كل ما خالف الفقرة الاولى من المادة العشرة بموجب القاب المنصوص عليه في مادة ٥٤ من القانون المذكور وذلك فضلاً عن تادية رسوم الرخصة ان كان الطريق عمل على حسب رسم التنظيم والزام الخالف اما بالانزال للحكومة بجانب عن الارض بالشروط المبينة في الفقرة المذكورة أو بخلق ذلك الطريق بآلا تجهة الاختصاص تجري ظله بنقائات من طرفه وكل ما خالف الفقرة الثانية من المادة المذكورة بموجب القاب المنصوص عليه في مادة ٥٤ من قانون العقوبات وذلك فضلاً عن تادية رسوم الرخصة والزام الخالف بالاجراء على حسب نص الفقرة المذكورة فيما يخص بخلق الطريق والا فجهة الاختصاص تفعل ذلك بنقائات من طرفه (م) ١٥ بكل ما يخالف المادة المجازية تعسر من هنا

الامر موجب لجهة الاختصاص الحق في هدم البناء بنقائات من طرف الخالف فضلاً عن ممانيو بالقاب المنصوص عليه في مادة ٣٢١ من قانون العقوبات وذلك من بعد استيفاء الاجراآت المقررة في مادة ٩ من هذا الامر (م) ١٦ ناظر الاشغال العمومية يفتح لأشعة فيما يخص بتخليد هذا الامر — وعده اللائحة والاوراق التي تصدر من النقارة المشار اليها بنصوص مصالح التنظيم يصور لندرها في الجرنال الرسمي (م) ١٧ كل من ناظر الاشغال العمومية وناظر الداخلية مكلف بتخليد ما يخصه من هذا الامر — ورد للداخلية مع مكانته من رئاسة مجلس النظار رئيس ١٦ مارس سنة ٨١ مرة ١٩ صورة تروحة الامر العالي الصادر بتاريخ ١٢ مارس سنة ٨١ المسطر صوره بهذا بشأن رخص البناء وعطوط التنظيم والمذني التي يجتبي مقطوعاً بحيث من الاقتضاء معلومة ما نص فيو والاجراء على التفصيلات الموضحة في نقد صار اعلان الجهات على صورته وبالمجمله هذا مراعات العمل بوجبه

تنظيم — منشور من المالية في ١ ذ سنة ١٣١٨ (١٢ اكتوبر سنة ٨١)

انه وان كان تقدم الشر للدبريات من نظارة المالية بتاريخ صفر سنة ١٨ عن واقعة ماظم لما من ان بعض مديريات قبلي دون بعضها ودون مديريات بحري جارئين تحصيل رسوم عن الاعمال التي تستدعي لتوسيع الهندسة من غير الكشف والقياس ورخصة البناء بالبناء فضلاً عن ان كافة المديريات بحري وقبلي هذا مديرية القنوم كانوا جارئين تحصيل العوائد التي هي من فرش الى خمسة قروش على كل متل ولكون العوائد المبر عنها بالذكر فيو بعوائد تنظيم ونقره عن استمرار تحصيلها ما في الا عما يجريه المهندسون من الاستكشافات واعطاء الرخص باحداث أو هدم بناء كما البحاري من مديني مصر وسكنديرة ولم يكن التصود منه اخذ عوائد خمسة قروش على البيوت صابرة عن عوائد املاك لانه من صواصة التدوين بالذكر فيو عن استمرار عوائد التنظيم بالمدن والبلدات وكونه من الاصل ان المدن ما كان مرتكب بها عوائد من فرش لحاجة فالامر فلأمر ان مقتضى الذكر فيو هو لغو تلك العوائد واستمرار عوائد التنظيم وبناء على ذلك توضح بذلك المنشور عن عدم تحصيل العوائد التي هي من فرش لحاجة بالبناء من ابداء سنة ٨١ وان عوائد التنظيم التي تحصل خشد حصول الاجراآت المقر عليها ذلك يجري تنظيم اللائحة

عنها بمعرفة ديوان الاشغال وأنه لأجل التساوي بين تدارير المديرية التجارية والتدارير جارية ذلك بعضها لم ين اقام ونشر اللائحة المذكورة بضمير توقيت الفصل في هذه المسئلة الا ان حيث علم من الاقادة الواردة للديانة من سعادة الرافا ناظر ديوان الاشغال الرقمية ٢٦ شوال سنة ١٢٨٠ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٦٧) بان اللائحة لم تزل تحت النظر فمرارة لعدم عمل ارباب المنازل في الاستعجال على رخصة المدم والبناء ببنادر الاقائيم الى اقام وصدر اللائحة المحكي عنها قد قرئت موافقة اجراء

تصميم - منشور من نظارة الداخلية في ٨ رمضان سنة ١٢٩٠ (٢٤ لوليه سنة ١٨٨٢) بشأن التاكيد على ازالة الخلل الذي يترأى الى المصالح الهندسية لزوم ازالته في اوقاته - أنه لمناسبة ما علم لمعطوف على رئيس مجلس النظارة من المحادث الزمنية ان بعض حيطان ومحللات سقطت نتيجة على اشخاص اوجبقت فقد حثاهم وقد تبادر لمعطونه ان ذلك ناشيء من احمال من جهة المهندسين في تادية الملاحظة اللازمة على مثل هذه الاماكن وعدم المبادرة في ازالته قد يمتط عطاء الى نظارة النائمة بالتاكيد مما على المهندسين المحسكين بذلك بدقة الانفات الى المحلات الخلة وعدم التهاون في ازالته والان علم ما ورد من هذه النظارة بمبول البشر منها الى المصالح الهندسية بالانتهاء بتقيد جميع الاماكن وتبلغ ضريبة البعد أو المديرية أولاً فاولاً عما يقرر ازالته منها. وان وقع تاخير في ذلك يكرر التقرير بطلب المسارعة للوقاية ما عسى ان يحصل من الضرر ويراد مكاتبه الحافظات والضبطيات والمديرية من هنا بالانتهاء في ازالة الخلل الذي يترأى الى المصالح الهندسية لزوم ازالته في اوقاته منعا لما يقع من الضرر باسباب التاخير وحيث من الاقتضاء بذلك كمال المهمة في الاجراء على الوجه المشروع فقد تحرر في تاريخه لمن ازم بكنها ومنا. بكم للاجراء موجب

تنظيم - لائحة من نظارة الاشغال العمومية فيما يخص بمصلحة التنظيم (٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

بناء على المادة السادسة عشر من الامر العالمي الصادر بتاريخ ١٢ يارث سنة ١٨٨٢ الموافق ١٤ ربيع الاخر سنة ١٢٩٨ قرر ناظر الاشغال العمومية ما هوآت (م) ان تشكل ببطارة الاشغال ادارة عمومية لمصلحة التنظيم في كابل القنطر الميري وستعين اختصاجات هذه الادارية بموجب قرار مخصوصي يصدر عن ذلك (م) ٢٠ مجلس التنظيم تشكل على الوجه

عنها بمعرفة ديوان الاشغال وأنه لأجل التساوي بين تدارير المديرية التجارية والتدارير جارية ذلك بعضها لم ين اقام ونشر اللائحة المذكورة بضمير توقيت الفصل في هذه المسئلة الا ان حيث علم من الاقادة الواردة للديانة من سعادة الرافا ناظر ديوان الاشغال الرقمية ٢٦ شوال سنة ١٢٨٠ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٦٧) بان اللائحة لم تزل تحت النظر فمرارة لعدم عمل ارباب المنازل في الاستعجال على رخصة المدم والبناء ببنادر الاقائيم الى اقام وصدر اللائحة المحكي عنها قد قرئت موافقة اجراء

تصميم - منشور من نظارة الاشغال عمومية بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ١٢٩٠ (١٢ يولييه سنة ١٨٨٢) الى اورناو مصر واسكندرية وراسات الهندية والداخلية بناء على ما ورد من رئاسة مجلس النظارة - علم لمعطوف على رئيس مجلس النظارة من المحادث الزمنية ان بعض حيطان ومحللات سقطت نتيجة على اشخاص فوجبقت فقد حثاهم وقد تبادر لمعطونه ان ذلك ناشيء من احمال من جهة المهندسين في تادية الملاحظة اللازمة على مثل هذه الاماكن وعدم المبادرة في ازالته فبقت مكتوبة لنظارة النائمة بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٢٩٠ (٢٤ يارث) بطلب الى المهندسين المحسكين بذلك بدقة الانفات الى المحلات الخلة وعدم التهاون في ازالته وان علم ما ورد من هذه النظارة بمبول البشر منها الى المصالح الهندسية بالانتهاء بتقيد جميع الاماكن وتبلغ ضريبة البعد أو المديرية أولاً فاولاً عما يقرر ازالته منها. وان وقع تاخير في ذلك يكرر التقرير بطلب المسارعة للوقاية ما عسى ان يحصل من الضرر ويراد مكاتبه الحافظات والضبطيات والمديرية من هنا بالانتهاء في ازالة الخلل الذي يترأى الى المصالح الهندسية لزوم ازالته في اوقاته منعا لما يقع من الضرر باسباب التاخير وحيث من الاقتضاء بذلك كمال المهمة في الاجراء على الوجه المشروع فقد تحرر في تاريخه لمن ازم بكنها ومنا. بكم للاجراء موجب

الآتي (في مدينة المحروسة) (أولاً) احد كبار موظفي الاشغال العمومية بمينه الناظر (رئيس) (ثانياً) مدير اشغال المدينة (وكيل) (ثالثاً) مندوب من قبل الضبطية (رابعاً) باشمهندس التنظيم (خامساً) مندوب من قبل مجلس الصحة (سادساً) مفتش التنظيم (سابعاً) مامور اسكشف (سيف مدينة اسكندرية) (أولاً) محافظ المدينة او وكيله بالنيابة عنه (رئيس) (ثانياً) مندوب من قبل مجلس الصحة (ثالثاً) باشمهندس التنظيم (رابعاً) مندوب من قبل الضبطية (خامساً) باشمهندس مصلحة الشوارع والطرق (سادساً) مفتش التنظيم اي المهندس المنوط بالكشف (سابعاً) مامور الكشف اي المهندس المنوط بالكشف (في مدينة السويس وديياط ورشيد وبور سعيد والاسماعيلية) (أولاً) محافظ المدينة او وكيله بالنيابة عنه (رئيس) (ثانياً) مندوب من قبل مجلس الصحة (ثالثاً) باشمهندس التنظيم (رابعاً) مامور الضبطية والافندوب من قبلها — باشكاتب قلم التنظيم يحضر في الجلسات بصفة كاتب سر المجلس واما في باقي المدن والقرى المشككة او التي منشكل بامصلحة للتنظيم فالمجلس يشكل فيها بالصورة الآتية (أولاً) المدير او وكيله بالنيابة عنه (رئيس) (ثانياً) باشمهندس المديرية او نائب عنه (ثالثاً) باشمهندس التنظيم (رابعاً) مندوب من قبل مجلس الصحة (خامساً) مامور الضبطية والافاناب من قبلها — وكاتب سر المجلس يكون من كتاب باشمهندس التنظيم والا فمن كتاب باشمهندس المديرية (م) ٣ بانتم المجلس عادة في كل خمسة عشر يوماً على الاقل والرئيس ان يحده فوق العادة متى رأى لذلك لزوماً ومداولة المجلس لا تكون معتبرة وصحيحة الا اذا كان حاضراً به اغلب اعضائه واذا انقسمت الآراء الى قسمين متساوين كانت الارحية لرأي الرئيس

وفي حالة غياب الرئيس يعين المجلس احد اعضائه رئيساً بالنيابة عنه (م) ٤ من خصائص المجلس ما هو آت (أولاً) وضع خطوط التنظيم على الرسومات او على انظرط العمومية (ثانياً) ترتيب الشوارع وتعيين اسمائها اذا رأى لذلك لزوماً (ثالثاً) تعيين عرضها (رابعاً) تقدير ترتيبها عند الانتشاء (خامساً) عرض ما يلزم من مشرى اراضي لانشاءها او لدوسيعها او بيع الشوارع التي يتعين ترتيبها على ناظر الاشغال العمومية (سادساً) تعيين مسافة المغرومات التي تنرس على جانبي الشوارع العمومية (سابعاً) عرض ما يستدعي تنظيم الشوارع بدخل المدن من المصاريف على ناظر الاشغال العمومية (ثامناً) عرض تصحيات مما يترأى لزوم انشائه من الشوارع الجديدة (تاسماً) اصدار القرارات اللازمة عن هدم الابنية المعلقة (م) ٥ انظرط والرسومات العمومية تعمل على انجنتين احدهما تحفظ بالادارة العمومية المنوطة بمصلحة التنظيم والثانية تبقى بقلم تنظيم الجهة المختصة بها ويصير تعديل تلك انظرط كلما حدثت تغييرات في حالة الاماكن بحيث يراعى في تعديلها ابقاء ما يستدل به على الحالة الاسلية التي كانت عليها تلك الاماكن — يراعى للمجلس في رسم خطوط التنظيم الشروط العمومية الآتية (١) الازقة الغير نافذة التي لم يبلغ طولها مائة متر يكون عرضها اربعة امتار واما الازقة التي يكون عرضها اربعة امتار او يزيد فيكون عرضها اربعة امتار الى ستة يكون عرضها اربعة امتار (٢) المسك المنتهية الى شوارع عرضها يزيد على ستة امتار يكون عرضها ستة امتار بالاكل (د) التوازي العمومية هي التي القائمة واسكندرية يكون عرضها عشرة امتار وفي باقي المدن ستة امتار

(٥) الشوارع الكبيرة بمدينة القاهرة والسكندرية يكون عرضها اثني عشر متراً وفي باقي المدن ثمانية امتار (و) إذا كانت الشوارع مفروسة بأشجار فتحدد خطوط التنظيم موازية لخط الأشجار على مسافة أربعة امتار منه بالأقل (ز) الخليج المار بمدينة القاهرة يعتبر كشوارع عرضه عشرة امتاراً يوجد على جانبيه من الابنية تراضى فيه جميع حقوق الارتفاق المقررة في شان الطرق والشوارع (ح) خطوط تنظيم وجهات الابنية تكون مستقيمة على قدر الامكان وموازية لبعضها وبغضى ان يكون محور الشارع مركباً من خطوط مستقيمة طويلة على قدر الامكان وان تمد هذه الخطوط بقدر الامكان أيضاً في وسط الابنية القديمة حتى يجعل مقدار دخول هذه الابنية واحداً بحسب الاستطاعة في كل من جانبي المحور (ط) المباني المظن في صناعتها والمباني التاريخية والدينية تبقى بقدر الامكان على الخط الذي هي عليه ولا يسري عليها حكم الدخول على حداه التنظيم الا عند تحديد بنائها ما لم يصدر قرار من ناظر الاشغال العمومية بناء على اسباب خصوصية بانها تلك المباني على حداتها الاصلي (ي) اذا حدثت في خطوط التنظيم عند تلاقي شوارعين زاويتان حادتان فيلزم شطرهما بقدر متر واحد بالأقل عمودياً على الخط المتصف للزاوية (ك) اذا حدثت زوايا حادة كانت اوقافاً عند تلاقي خطوط التنظيم في مبدأ شوارع عرضها ثلاثة امتار او اربعة فيجري شطرهما بطول متر واحد - متى تقرر خطوط التنظيم على رسم شارع من الشوارع يوقع عليه جميع الاعضاء الحاضرين بالمجلس مع ذكر هذه البشارة (خطوط تنظيم شارع كذا... تدرت بمجلس التنظيم في تاريخ... ) ثم يعرض الرسم على ناظر الاشغال العمومية للتصديق عليه (م) طلب الرخصة يقدم على ورق متبرق موقفاً عليه من الطالب او من وكيله للنوخذ

وسيقا به اسم الطالب ولقبه وصناعاته وجنسيته وعمل سكنه والادنة ونوع الاعمال التي يرغب اجراؤها واسم المدينة واسم الثمن واسم الشارع مع تعيين المنزل او العقار المقضي اجرا السمل فيه بوجه الضبط والدقة انما الرخص التي تعطى على مقضى هذه اللامحة لا تعاقب اربابها من القيام اداء الاجرات والشروط للنصوص عليها في القوانين والاورام السامية او اللوائح الخصوصية المتعلقة بالابنية في غير موضوع هذه اللامحة - المصالح المبررة معافاة من دفع اي رسم من رسوم التنظيم - ارباب الرخص من المكلفون باخذها من قلم التنظيم بالسند اللازم بدون دفع مصاريف (م) باشمهندس التنظيم هو الذي يعطي رخص التنظيم لاربابها ومكلف ايضاً بتنفيذ القرارات التي تصدر من المجلس (م) ٨ في جميع الجهات التي يكون لمصلحة الاستحكامات شان في رخص التنظيم التي تعطى بها لا يميز لباشمهندس التنظيم اعطاء تلك الرخص الا من بعد موافقة رأي مصلحة الاستحكامات عليها اذا وقع بينها خلاف فحال المسئلة على نظارة الاشغال العمومية وهي تصرح مباشرة باعطاء الرخصة المطلوبة اذا كان ما ابداه باشمهندس التنظيم هو في محله وفي اي الاحوال فان حقوق الارتفاق العسكرية التي يدينها مامور الاستحكامات لباشمهندس التنظيم يلزم التنويه عنها في رخصة التنظيم (م) ٩ الرخص التي تعطى بشأن خط التنظيم يمين بها هذا الخط بكل ما امكن من الدقة والضبط وقد يمكن لصاحب الرخصة من بعد دفع الرسوم المقررة ان يستحصل على رسم خط التنظيم بكيفية ما هو موضح برخصته ومن اللازم ان تبين في الرخصة النقط الثابتة التي يؤسس عليها حائط الواجبة وقد يمكن ان يشترط فيها ايضاً على صاحبها ان يجري تخطيط انحاء هذا الحائط بمحله بمعرفة مهندس التنظيم بدون ان يكلف بدفع اي رسم على ذلك ومتى اندرج هذا

(م) ١١ لا يجوز تغطية بناء تحدد ارتفاعه بمقتضى قرار صادر من ناظر الاشتغال العمومية الا عن حسب نصوص القرار المذكور ولا يسوغ بت الحكم في الطلبات المختصة بتربيم الحلات التي على جوانب الشوارع العمومية الا من بعد ان يقدم تقرير عن الحالة التي عليها تلك الحلات من بين لذلك

(م) ١٢ لا يجوز احدث برزات بوجهات المنازل خلاف البرزات الآتي بيانها — (اولا) في السفلى اي القاعدة — ه ستتر في الشوارع التي عرضها عشرة امتار فما دونها ١٥ ه في الشوارع التي عرضها يزيد على عشرة امتار (ثانيا) في الاكثاف او الامدة وجلسات الشبايك — ه ستتر في الشوارع التي عرضها عشرة امتار فما دونها ١٥ ه في الشوارع التي عرضها يزيد على عشرة امتار (ثالثا) في البكنات والموردرات التي تجعل على ارتفاع اقله اربعة امتار ونصف من فوق سطح ارض الشارع (الرابع) المسطح ارض الشارع السطح الاعلى لوزقة الاساس — ه مترا في الشوارع التي عرضها ستة امتار فما فوقها ٥ ه ستتر في الشوارع التي عرضها اقل من ستة امتار ولا يجوز الترخيص ببناء موردرات على وجهات المنازل الكائنة في صدر الازقة المد (رابعاً) ستمتر ٢٠ في كل ما يوضع بارزا في واجهات الدكاكين بما في ذلك من انواع الزخرفة والبراق تحجب من ابتداء سطح حائط الواجهة من فوق القاعدة — (م) ١٣ يزال كل ما كان بارزا عن المباني من مساطب وسلام ولا يستثنى من ذلك سوى المباني الترابية والدينية والمباني المنفرد في مبانيتها الى ان يحدد بناء واجهاتها على خط التنظيم — (م) ١٤ اعتمد العيودات او الاسيطة التي على الطرق العمومية متى اعتبرها خليل وكذلك متى هدمت ذات احدى الابنية الحاملة لها وقد يجوز الاكثاف بهما متى ظهر خلل يحدى الخوطان الحاملة لها ويمنع على الإطلاق من الان فصاعدا

الشرط الاخير في الرخصة اعتبار من الشروط الاساسية لما فاذا وقع ما يخالفه تبطل الرخصة وتصور ملغاة لا يعمل بها وعلى المالك ان يطلب تعين من يلزم للكشف على بنائه متى بلغ ارتفاعه مترا واحدا فوق الارض واجراء هذا الكشف يكون بمعرفة مهندس يسميه باشمهندس التنظيم فاذا خالف المالك هذا الشرط يجوز منعه عن البناء ومن بعد ان يجري المهندس هذا الكشف يجوز محضرا عنه ويبحث به الى باشمهندس التنظيم ونعطي للمالك نسخة منه بناء على طلبه بدون دفع مصاريف على ذلك — واما الاسوار التي تعمل من اشجار فتكون على بعد نصف متر من وراء خط التنظيم واذا اراد احد البناء على امتداد شارع مغروس بالاشجار فلا يجوز له نقل شجرة منها بقصد تسهيل الوصول الى باب معد لمروء العربات — ويجب على كل من شرع في بناء فضلا عن اتباعه خط التنظيم ان يراعي الاحكام الادارية المختصة بالوزنات وارتفاع المنازل ومقدار يروز اغراجات — وجميع الاراضي التي حول الميادين والشوارع تحاط بأسوار تبني على خط التنظيم — (م) ١٠ اذا دعت الحال لانشاء شوارع جديدة فالاراضي التي يخصها لذلك رسم خط التنظيم بعد الاقرار عليه من ناظر الاشتغال العمومية وصدر امر عال باعتاده تؤخذ من اربابها بالطريقة التي يفتيها القانون — واذا كان الغرض المقصود من رسم خط التنظيم تعديل او توسيع شوارع قديمة فارباب الاملاك الكائنة على هذه الشوارع يلتزمون حسب العادة الجارية بترك ما يكون داخلا من اراضيهم ضمن خط التنظيم متى كانت مسطحها لا يبلغ الا خمس كامل مسطح المالك وكل ما زاد عن ذلك يعطى في مقابلة تعويض للمالك — واما اذا كان المالك داخلا في التنظيم باكله فعطى قيمته للمالك بالتزم

بالتأخرة في ١٤ صفر سنة ١٣٠٠ الموافق ٢٥  
ديسمبر سنة ١٨٨٢

تنظيم — . صورة ماحمور للفروع والمخانات  
والمدبرات في ٢٠ جمادى الآخرة  
سنة ١٢٧ (٣٠ مايو سنة ١٨٨٠)

لما كان من اعظم واجبات الحكومة اتخاذ جميع  
الوسائل المؤدية الى انتاج دائر العمران في المدن المصرية  
وقد تقرر بديوان الاشغال العمومية ان تكليف اصحاب  
الاملاك بطلب رخصة من مصالح التنظيم في المدن والناظر  
عامه يحرره داخل منارلم موجب لكثرة الشكوى والمطال  
مع ان الغرض انما هو تبهيل امر العبارات على اربابها  
بدون ان يشأ من ذلك ما يضر باصول التنظيم قد  
ترأى الآن للديوان ان العبارات التي يراد اجرائها  
بدخل المنازل الجدد عن الوجبات وعطوط التنظيم  
لا يلزم فيها استئذان ولا رخصة بحيث تكون في  
مسئولية معلمي الصناعة من حيث قابليتها ونيلوها من  
التمتع مع مراعاة حقوق الجيران فيما يفرم ودوام  
العمل احكام النظم والاوامر الرامية في حق الاماكن  
المخلة من نحو الكشف عليها والزام اربابها بازالة ما  
يغشى منه الضرر — واما الوجبات الكائنة على النواجر  
والنمازات والمداين والمخارج والطرق والمسالك وغيرها  
وكل النباتات الواقعة في خطوط التنظيم فلا يجوز اجراء  
شيء بها سواء كان من داخل أو من خارج الا بعد  
الاستئصال على الرخصة الرسمية ومن مصالح التنظيم  
أو من الادارات الائمة مقاما طبقا لقوانين التنظيم  
وما هو جار الان في ذلك

تنظيم — . قرار من نظارة الاشغال العمومية  
في ١٤ يناير سنة ١٨٨٢ (٥ ر ١ سنة  
١٣٠٠) — انه بناء على المادة الاولى من لائحة التنظيم  
التي من مقتضاها ان يكون بالديوان ادارة عمومية  
لمصالح التنظيم عن كافة الاقطار المصري — وحيث ان  
انشاء وحفظ ما من الحكومة كانت مختصة بمهندسي التنظيم  
فانه قراأ بماذا على حاننا قد قررنا ما هو آت (م) ١  
مدير عموم التنظيم مكلف بما هو آت (أولاً) بادارة  
مصالح مدينة المحروسة وحيطان بالمجانا التي في عليها الان  
ومصالح تنظيم المدبرات والمخانات (عن عطوط التنظيم  
والنواجر وما يتبع ذلك) (ثانياً) انشاء وحفظ  
مباني الحكومة (م) ٢ مدير عموم التنظيم يكون تحت  
ادارة حضرة مدير عموم الاشغال العمومية رأساً

احداث شي منها على الطرق العمومية — (م) ١٥  
متى صدرت الاوامر بالمد من مجلس التنظيم  
يسمى بها بالتمهيدى التنظيم الى الضبطية او المحافظة  
او المديرية لتنفيذ مفعولها وفقاً لضمي الميعاد المحدد  
في الامر ولم يحصل المد من تعيين على الضبطية او  
المحافظة او المديرية ان تغير بذلك مصلحة التنظيم  
ويشرع في هدم المحل بمعرفة مأمورين من قبل  
الضبطية او المحافظة او المديرية بمصاريف من

طرف المالك تحت ملاحظة مهندس التنظيم  
(م) ١٦ المأمورون الوطنون بتعقيق المخالفات من  
المهندسون ومفتشو مصلحة التنظيم ويندوبو الضبطية  
وتتحقق المخالفات بمعرفة اثنين مأمورين احدهما من  
مصلحة التنظيم وتترك نسخة من المحضر اصحاب

المحل فان لم يكن موجوداً فعلى النسخة المذكورة  
على المرأة وكل ذلك يذكر في المحضر — (م)  
١٧ تعريفه عوائد التنظيم (اولاً) يدفع على كل  
هرض يقدم الى قلم التنظيم وقت تقديمه وقبل  
الظر فيه رسم مقدر قدره عشرة قروش (ثانياً)

تدفع الرسوم الآتية بانها قبل تسليم الرخص الى  
اربابها وذلك خلاف الرسم المقرر المار الذكر — (١)  
قرشان على رخصة البناء على خط التنظيم باعتبار  
كل متر من طول الواجهة الكائنة على الطريق  
العمومي (ب) ١٠ قروش على رخصة تملية حائط

او اي بناء مبني على خط التنظيم (رسم ثابت)  
(ج) ٢٠ قروش على رخصة اجراء ترصيات او  
تعميدات في فتحات واجهة او سور كائنته على  
استعداد الطريق العمومي (رسم ثابت) (د) قروش

واحد طلب نسخة من رسم مخط تنظيم مخصوصي  
وذلك باعتبار كل متر طولي من الواجهة (هـ)  
٢٠ قروش على طلب تجديد رخصة بطل عملها لفوات  
اجلها الذي هو سنة واحدة حسب نص المادة  
لظامسة من الامر العالي (رسم ثابت) — صدر

## تنظيم -

امر ٥٨ رقم ١٤ رتبة ١٣٠٠  
(٢١ مايو سنة ٨٢)

بناء على ما رفعه اليها ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس نظارتنا امرنا بما هوأت (م) ١ قد التفت كافة الايام والالتام والعمليات والعمليات المختصة باعمال التنظيم السابقة على امرنا الصادر في ١٢ مارس سنة ٨١ (٢٢ ربيع الثاني سنة ٩٨) بخصوص التنظيم

## تنظيم -

مذكور صادر من نظارة الداخلية في ٢٢ رجب سنة ٩٠٠ (٢٩ مايو سنة ٨٢)

المسطر اعلاه صورة الامر الثاني الصادر بتاريخ ١٤ رجب سنة ٩٠٠ ووردت للداخلية بافادة من رئاسة مجلس النظر رقم ١٥ من تاريخ ١٠٨ بافاده كافة الايام والالتام والعمليات والعمليات المختصة باعمال التنظيم السابقة على الامر الصادر في ١٢ ربيع الثاني سنة ٩٨ بخصوص التنظيم وافيد بامراء متضاه حيث تدرج في تاريخه من هنا لجأت الاقتضاء بالاجراء بوجه فلزم الشرح على صورته ثم للمعلومية بما ومراعاة الاجراء بمتضاه

## تنظيم -

قرار من نظارة الاشغال العمومية الى مصالح التنظيم في ٥ سبتمبر سنة ٨٢

لا يخفى ان الامر العالي الصادر في ٢١ مايو سنة ٨٢ قد التفت كافة الايام والالتام والعمليات والعمليات المختصة باعمال التنظيم السابقة على الامر الصادر في ٢٢ مارس سنة ٨١ بخصوص التنظيم حيث ان كثيرا من رؤساء المصالح قد حصل منهم الاستقام بشأن العمل بالعمرة التي وضعها رئيس مجلس الصحة واورثاتو اسكندرية واعتمدها ناظر الداخلية بتفضي افادة مؤرخة ٢٥ سبتمبر سنة ١٢٨٥ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٨٦٨ غرة ١٠٨ وطلب معرفة ما اذا كان يتم الاستمرار في تحصيل الرسوم المينة في الخمسة عشر مادة المشغلة عليها العمرة المذكورة فمن بعد النظر والرجح في هذه المسئلة قررنا ما هوأت - ان الخمسة عشر مادة المذكورة منها هذه العمرة التي وضعها رئيس مجلس الصحة واورثاتو اسكندرية من منذ نحو خمس عشرة سنة لم يكن لمعظمها ادنى علاقة بالتنظيم ولما فقط مادتي ١٠٨ و ١٠٩ المختصان رسا باعمال التنظيم لان احدهما يتعلق بالبرنات التي يمكن الترتيب بها بالحدائق في وجهات الميناء التي على جوانب التوارع العمومية والسائي بخصي بالرسوم القدر تمصيلها بعمرة الاورثاتو على العرضيات التي صدرت في شأنها قرار مجلس التنظيم

فاللذان المذكورتان صار لغوها بموجب الامر العالي الصادر في ٢١ مايو سنة ٨٢ اما من عصوص باقي مواد العمرة الآتية للكسر فالامر المذكور لم يلغها كونها لا تخص باعمال التنظيم ولما من ليل معرفة ما اذا كان يتم استمرار العمل بها فعذا امر لا يتعلق بغيره بنظارة الاشغال العمومية وبما ان نوع الاعمال المذكورة في العمرة بمادة ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٧ و ٩ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٥ لم تكن من خصائص نظارة الاشغال العمومية وعلى ذلك فيكون تنبيلها بواسطة ماموري النظارة المشار اليها مخالفا للاصول الادارية وربما ينشأ عنه في بعض الاحوال ما يضر بمصالح الحكومة فبنا على ذلك وعلى ما رفعه اليها مدير عموم التنظيم وموافقة رأي - عمادة وكل الديوان قررنا منع كافة ماموري الديوان من ان يباشروا من الان الاعمال المينة بلك المواد اذا لم تكن كما تقدم من خصائص نظارة الاشغال العمومية

## تنظيم -

قرار من نظارة الاشغال العمومية بترتيب ادارة عموم التنظيم والميناء

الميرية في ٢١ مايو سنة ٨٤ - بنا على ما عرضة علينا حضرة وكيل الاشغال العمومية قد قررنا ما هوأت (م) ١ قد التفت الادارات التابعة لادارة عموم التنظيم والميناء الميرية (م) ٢ عمل لادارة عموم التنظيم والميناء الميرية من ان فسادا خمة تفيد (م) ٣ يشتمل التفويض الاول على كافة اشغال الفرق والتنظيم وميناء الحكومة في اسكندرية ومديرية البحيرة ويسرى تفويض الغرب ويكون محل اقامة المفتش اشر اسكندرية ويشتمل التفويض الثاني على اشغال الطرق والتنظيم وميناء الحكومة في مدن وبناذز بمديرية المنوفية والغربية والشرقية والدقهلية ما هذا مدن ترعة السويس ويقال له تفويض الدفا وتكون اقامة المفتش في المعسورة ويشتمل التفويض الثالث على مدن ونواحي ترعة السويس وهي بير سعيد والاسماعيلية والسويس وبور ترقيق وغيرها ويسرى تفويض الشرق وتكون اقامة المفتش في بور سعيد - ويشتمل التفويض الرابع على ميناء الحكومة واشغال الطرق والتنظيم والميناء والسائز وغيرها في مدنيي الشانق وحلوان ومدن مديرتي القليوبية والبحيرة وبديي تفويض مصر وتكون اقامة المفتش في مصر - ويشتمل التفويض الخامس على جميع

اشغال الطرق والتنظيم ومباني الحكومة في مديرية بني سويف والفيوم وألوانا وسيوط وجرجا وثنا وأسا وبدي قفتيش فلي وتكون إقامة المفتش في المنيا (م) ٤ اختصاصات كل من رؤساء الفنايش الخمسة المذكورة هي (أولاً) مخاطبة الموظفين ومجلس التنظيم التابعين لمصلحة مباشرة (ثانياً) إعطاء رخص البناء أو غيرها من الرخص الداخلة ضمن اختصاصاته إلى أربابها مباشرة أو بواسطة مستخدميه (ثالثاً) تحضير رسومات خطوط التنظيم وعرضها لأجل التصديق عليها من ديوان اليوم حسباً هو مدون باللائحة المختصة بهذا الشأن (رابعاً) إعطاء خطوط التنظيم متى كان موضوعها للوائح خصوصية أو موجوداً لها رسومات مصدق عليها ولا يجب التوقيع على الرخصة بالاتحاد من مدير عموم التنظيم «خامساً» عمل مشروعات الاشغال وتحضير الكونترات وأوراق المزايدات وملاحظة اجراء الاشغال بعد اعداد المشروعات والكونترات وكذا إعطاء التجهيزات للعمالين واستلام الاشغال عند انتهائها «سادساً» التصرف فيما يلزم اجراؤه من الاموال بالامانة ومعرفة الفنايش وغير ذلك من المصروفات المتوقعة المخصصة لكل قسم من مالا يخرج عن حدود المبالغ المينة له بمعرفة الادارة العمومية وذلك فيما عدا الاموال أو التوردات التي تتجاوز قيمتها الالفى قرش فأكثر لا يجوز للمفتش عقد شروط عليها الا بعد الاستئذان «سابعاً» التصديق على ما يجرى به المستخدمون التابعون له من مصاريف الاشغال والسفرية وتحضير كافة المستندات المتعلقة بمصروفات مصلحته

(م) مراقبة عموم المصالح المذكورة في القطر المصري منوطاً بمدير عموم التنظيم وإلزامي الميرية فهو مخاطب رؤساءها مباشرة ويحضر ميزانية ادارته وجميع المصالح الداخلة فيها وبعد اعتمادها يبين لكل من هؤلاء الرؤساء مقدار المبالغ التي خصصت لمصلحةه وينظر في رسومات خطوط التنظيم التي يعملها المفتشون أو الباشمهندسون ويعرضها للظاهرة للتصديق عليها ويوقع على رخص البناء التي يجرى بها الرؤساء المذكورون متى كان غير موجود لوائح خاصة بها أو غير موضوع لها رسم خط تنظيم وينظر في مشروعات الاعمال ويصدق على بعضها ويعرض البعض الآخر للظاهرة لأجل اعتماده بحسب اللوائح الخاصة بهذا الشأن ويرجع اليه زمام

الادارة العمومية للاعمال ويصرح بما يلزم اجراؤه من التعديلات في الكونترات والمشروعات ما لا يخرج عن حدود المبالغ المصريح بها ويصرح بالمصروفات باختصار الظاهرة أو بدونه بحسب الاحوال المنصوص عليها في اللوائح واللائحة ويؤشر بالصرف على مستندات المصروفات (م) ٦ تؤخذ الخدمة اللازمة للفنايش الخمسة المذكورة من ضمن المستخدمين الموجودين الآن بإدارة عموم التنظيم والمباني الميرية ومن ضمن مستخدمي المديرية المخصصين لاشغال مباني الحكومة والتنظيم (م) ٧ يتسلم كل من المفتشين وظفته متى صدر امر تعيينهم بها ويبادر في التفريل بدون تاخير في اتمام الفنايش التابع له ويقدم في اسرع وقت تقرير الى المدير العمومي عن ترتيب مصلحته فينظر فيه المدير ويبدى رأيه عما يناسب ادخاله فيو من التعديلات وعن توزيع المستخدمين على الفنايش ويبحث بجمع الاوراق للظاهرة لأجل التفريقها واعتمادها

**تنظيم** — . قرار من نظارة الاشغال العمومية بعدم سريان رسوم التنظيم على فنيي البيوت بالفرة سواء كان من الداخل أو من الخارج في جميع مدن القطر المصري في ٦ أغسطس سنة ١٨٨٤ — حيث أن تضييق المنازل بالفرة لا يعد من الاعمال المقررة لرسوم عليها بمقتضى المادة الاولى من الذكر الصادر في ١٢ مارت سنة ١٨٨١ الموافق ١٢ ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ ولائحة مصلحة التنظيم المؤرخة ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢ فبناء على ذلك وعلى ما عرضه علينا سعادة وكيل الديوان قد قررنا ما هوأت (م) ١ أن تبيض البيوت بالفرة سواء كان من الداخل أو من الخارج في جميع مدن القطر المصري لا تسري عليه رسوم التنظيم بل يجوز اجراؤه بدون الاستئصال على رخصته (م) ٢ مدير عموم التنظيم مكلف بتنفيذ قرارنا هذا

**تنظيم** — . قرار من نظارة الاشغال العمومية في ١٦ مارس سنة ٨٥ بناء على مادة ١٦ من الامر العالي الصادر بتاريخ ١٢ مارس سنة ٨١ الموافق ١٢ ربيع ابر سنة ١٢٨٠ وعلى لائحة التنظيم المؤرخة ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢ وعلى قرار مجلس الظار الرقم ١٥ بتاريخ الاول سنة ٢٠٢ الموافق ٢ مارت سنة ٨٥ قررنا ما هوأت (م) ١ قد



و ٧ و ٨ من المادة الثالثة من القرار نمرة ٢٢٧ صار تعديلها بالصورة الآتية مصالح الطرق والتنظيم والمباني البحرية في مدن مديريات النوفية والغربية والقبيلية تكون تابعة للقبلي الثاني وبطابق طيو اسم لقبلي الدنا ويكون مركزه مدينة المنصورة (م) ٢٢ مصالح الطرق والتنظيم والمباني البحرية في مدن مديريات الشرقية والقبيلية وفي مدن قرى القنال وبورت سعيد والإسماعيلية والسويس وبور توفيق ومينا السويس الجديدة وغير ذلك تكون تابعة للقبلي الثالث وبطابق طيو اسم قبلي الشرق ويكون مركزه مدينة الزقازيق (م) ٢٣ المباني البحرية ومصالح الطرق والتنظيم والمباني وغرفوات الشوارع وانفار وما شابه ذلك في مدينتي القاهرة وحلوان وفي مدن مديرية الجيزة تكون تابعة للقبلي الرابع وبطابق طيو اسم قبلي القاهرة ويكون مركزه مدينة القاهرة (م) ٢٤ يستمد الاجراء بموجب هذا القرار من اول شهر يوليو المقبل (م) ٥ على جناب مدير عموم التنظيم تنفيذ قرارنا هذا

**تنظيم** - منشور اصدرته نظارة الداخلية للمديريات في اطار رجب سنة ١٣٠٢ بعدم تشكيل باشمهندس المديريات بالمحضر في مجالس التنظيم وان عاصمة مصر تقوم مقام ضبطيتها للمعانة في تعيين المندوب في مجالس التنظيم وهو

ان المادة الثانية من لائحة التنظيم تنفي بأن باشمهندس المديرية يكون في المدن والاقليم من ضمن مجلس التنظيم نظراً لاختصاص باشمهندس المديرية بالتنظيم في ذلك الوقت ولكون مصلحة الري انفصلت الان من مصلحة التنظيم قررت نظارة الاشغال ان لا يؤتم من الان فصاعداً تشكيل باشمهندس الاقالم بالمحضر في مجالس التنظيم وان يجب على مكاتب المدينة أو التنظيم بالمجبات ان يحضر فيو عرضاً عن باشمهندس المديرية الذي لم يبق في مدخل في اشغال التنظيم الا ما كان منها مختصاً بتعيين الحدود على ضفاف الترع أو شاطئ النيل وكذلك لا يمكن مقضى نفس المادة الثانية من اللائحة المذكورة ان يجب على الضبطية تعيين المندوب من طرفها في جلسات مجلس التنظيم وقد سبق الفاء ضبطية مصر فلياً يكون على المحافظة تعيين المندوب المذكور موضعاً عن الضبطية - ويثبت ان نظارة الاشغال قررت ما

التي نص المادة الماشرة من لائحة التنظيم المؤرخة في ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢ وأبدلت بالنص الاتي - يجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من تاخر الاشغال العمومية وصدر امرحال باعباده فالراضي التي يخصها للشوارع الرسم المذكور تؤخذ شيئاً فشيئاً من اربابها بالفرقة التي يختصها القانون ومن وقت صدور الامر الداني المشار اليه لا يسوغ اجراء اي بناء كان على الاراضي اللزوم اخذها من اربابها

**تنظيم** - قرار من نظارة الاشغال العمومية نمرة ٢٤٦ (في ٢١ مارس سنة ٨٥)

بناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قد قررنا ما هو آت (م) ١ قد تصرح لقبلي التنظيم باعطاء اشغال الصيانة أو الترميم بالممارسة سواء كان اجراءها بالامانة أو بموجب قوترائو وذلك متى كانت تكاليف تلك الاشغال لا تتجاوز الخمسين جنيهاً ولم التوقيع على القوترائات (م) ٢ يكون لجناب مدير عموم التنظيم السلطة بالتصرح لقبلي التنظيم باشهار مزاد من اجراء اعمال الصيانة أو الترميم التي تبلغ تكاليفها مائتي جنيه وذلك بعد مراجعته الهيايات التي تكون قد علمت من تلك الاعمال (م) ٣ متى تجاوزت التكاليف الزائدة بالمقاييس المائتي جنيه فيكون اشهار مواد الاعمال بالنظارة ويكون التوقيع على القوترائات من سمادة الناظر (م) ٤ على المتدئين ان يقدموا في خمسة الايام الاول من كل شهر الى ادارة عموم التنظيم كشكلاً عمومياً بجميع المصاريف التي تكون قد خصصت للاعمال في الشهر الذي قبله ويتوضح فيه نوع الاعمال ونفوس ومواد البوزانية التي حقتب منها تلك المصاريف (م) ٥ ان قرارني النظارة المورخ احدثاً في ٢١ مارس سنة ٨٢ غرة ٢٢٨ والبال في ١٢ يونيو سنة ٨٤ نمرة ٢٢٩ قد الفيا اما قصور القرار الصادر بتاريخ ٢١ مايو سنة ٨٤ نمرة ٢٢٧ التي لم يطلبا قرارنا هذا فليق مرة اجراء

**تنظيم** - قرار من نظارة الاشغال العمومية نمرة ٢٥٢ (في ١٧ يونيو سنة ٨٥)

بناء على قرار النظارة الصادر في ٢١ مايو سنة ١٨٨٤ نمرة ٢٢٧ بشأن ترتيب ادارة عموم التنظيم والمباني البحرية وجاء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قد قررنا بما هو آت (م) ١ التبرعات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦

ومديرية الجيزة مع تفتيش مصر بالحراسة وسيف  
مديريات بني سويف والفيوم والمنيا واسيوط  
وجرجا وقنا واسنا مع تفتيش قبلي المنيا وبناء عليه  
قد حرر في تاريخه الى عموم المديريات والمخانات  
بالاجراء في القاهرة والكشف على المحلات المخلة من  
الان فصاعدا على الوجه المذكور بحيث ان كل  
خلل يثلك المحلات يتقرر ازالته بعد الكشف عليه  
يسرع باجراء المستلزم لازالة اثناء ضرره وبالجمله  
هذا لحضرتكم العلم والعمل بموجبه

تنظيم — اس من نظارة الاشغال العمومية نمرة ١١٠  
رقم ٢٩ يناير سنة ٨٨

بناء على اس النظارة الصادر في ١٤ الجاري نمرة  
١٠٤ القاضي بفصل ادارة مدينة حلوان عن تفتيش  
تنظيم ومباني مصر والحفاظها بادارة عموم التنظيم  
يكون لباستهندس تلك المدينة والأختصاصات المقررة  
في المادة الرابعة من قرار النظارة الصادر في ٣١  
مايو سنة ١٨٨٤ نمرة ٣٢٧ المختص بتسيب ادارة  
عموم التنظيم ومباني الحكومة

تنظيم — قرار من نظارة الاشغال العمومية في ٢٥ مايو  
سنة ١٨٨٨

صدر قرار من نظارة الاشغال العمومية في ١٥ الجاري  
باحالة مصلحة تنظيم الاسماعيلية الى تنظيم الزنازيق

تنظيم — قرار من نظارة الاشغال العمومية نمرة ١١٥  
في ٩ اولى سنة ٨٨

(اولا) يصح لادارة عموم التنظيم بان ترخص  
لاصحاب المازل الكائنة في بور صعيد المطابقة  
للقرة الرابعة من هذا القرار باقامة ماش مستقمة  
على الترتوات كالمشى المقامة لواجهة منزل الطواحه  
مقش بالفامرة في قسم الارابية في زاوية شارع  
وجه البركة وميدان الحونداد (ثانيا) يوقع صاحب  
المنزل قبل اخذه الرخصة على التعهد المحقق بهذا  
القرار ويتعهد باتباع الشرط المختص بتسليم رسومات  
المشى المصم على انشائها (ثالثا) يكون طلب  
الرخصة واعطاؤها بمسب الاحكام المذونة في لائحة

ذكر ولم ير هنا مانع من تنفيذه فقد كتب  
تاريخه للمديريات عموم اباتابه ومن الجملة هذا  
لحضرتمكم للاجراء بما اقتضاه فيما يختص منه بجهة طرفكم  
منشور احدته نظارة الداخلية الى المديريات  
تنظيم — بالمحافظات في ٦ ربيع سنة ٣٠٥ (٢٢ نوفمبر  
سنة ٨٧)

لما خارت الداخلية مجلس النظر بالنظر في اسر  
المحلات المخلة بجهة الارياف التي يخشى ضرر سوطها  
بقدة وفيما لانه نظارة الاشغال من عدم اسكان  
تكاليف مهندسى المراكز والاسام باجراء الكشف  
الا على ما يكون منها بالجد ساعة واحدة عن  
مراكز اقامتهم وتقرير طريقة الكشف على تلك  
المحلات بين دولتسو ورئيس المجلس بكتابة الى  
الداخلية نمرة ٤٥ بالقررة المجلس بجلسته المنعقدة  
يوم الاثنين ٥ ج حدة ٣٠٤ من انه اذا تراءى  
لمساور المركز او ناظر النسم وجود خلل في احد  
المحلات الموجودة في بلاد الارياف الداخلة دائرة  
مركزه او قسمه يخبر المدير بذلك وعلى المدير ان  
يعين مهندسا يتوجه لاجراء الكشف على المل  
المحل وذلك فيما هذا الجهات الجارية فيها اصول  
بالتنظيم وشار دولته باجراء مقتضى مائقرقيا يختص  
بنظارة الداخلية كما حرر بما لزم عن ذلك الى  
نظارة الاشغال وقد كتب من هنا الى هذه النظارة  
في ١٢ ج سنة ٣٠٤ نمرة ٥٠ وفي ١٤ صفر سنة  
٣٠٥ نمرة ٢٤٤ بطلب الانادة عن الذين يكلفون  
بهذا العمل من مهندسى الري والتنظيم بالمديريات  
فوردت افادتها في ١٥ نوفمبر سنة ٨٧ نمرة ٩٦٨  
ان الطلبات التي تختص بالكشف على الاماكن  
المخلة في مديريتي اسكندرية بورشيد ومديرية البحيرة  
تكون القاهرة عنها مع تفتيش تنظيم ومباني القرب  
ياسكندرية وسيف مديريات الغربية والدقهلية  
والشوة ونشر ديايط مع تفتيش السلطنة بالمصورة  
وفي مديريتي القليوبية والشرقية حومدن التفتال مع  
تفتيش الشرق بالزنازيق وفي مدينة الحوروسة

بموجب الشكل المرفور بمعرفة النظرة  
ومعنا الشكل اقر بمفرته معرفة جيدة ومواف  
يكون كالمشي التي انشأها المواجه منشأ امام منزله  
الكانن بمدينة للفرصة بزاوية شارع وجه الورك  
بيد ان الخط ينداد بقسم الاثر بكية — والمشي المذكورة  
تكون كاسية الترتوار عن جميع عرضه دون سلك  
بردورة الترتوار الذي يبلغ ٢٥ سنتيمتر فانه يبقى  
مكشوقا امام الاعمدة وعلى الموقع بعد ان يسلم الى  
تفتيش في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ  
هذا التصديق وسمات المشي للصمم على انشاها —  
( الرسم والوجهة والقطاع ) مع توضيح ما يجري بناءه  
فولها من الابنية ومن بعد الخريطة الرسومات  
المذكورة والتصديق عليها ان القضى الخالي ترفق هي  
او صورها بالخريطة التي تعطى من مصلحة التنظيم  
الاعمال يصير اجزاها بمسب اصول الصناعة  
خصوصا الادوات التي تستعمل في بناء الاعمدة  
والمقودات تكون من اصلب وانظم نوع — ارتفاع  
سقف المشي من فوق الترتوار يكون بالاقل ٤ متر  
و ٥٠ سنتي ويحوز تجلوة للإدوار العلوية بيلكونات  
يكون يروضا مترا واحداً عن صف الاعمدة اما جنا  
المواردات وغيرها من الاعمال البشارف فمنوع  
بالكلية — (م) ٢ الموقع بعد تجهيد ايضا بان  
يبنى على خط التنظيم بردورة ترتوار ويجريها على  
مصاريفه ويعمل تبليطة مسطح الترتوار على ثقته  
حالا من بعد نمو عمل المشي وبصيانة الترتوار  
المذكور بمجالة جيدة على ثقته ايضا — التبليطة  
يكون عملها بدوات صلبة من اعظم المتاد استعمالها  
في مثل هذا العمل والترميزات التي تلزم للترتوار  
المذكور يكون اجزاها ايضا بدوات عنها التي  
استعملت في بنائه — القطاع العرضي للترتوار  
يكون بوضعه جميل لحدوه ثلاثة سنتيمتر في كل متر  
والبردورة والتبليطة تكون منحدره امام الاوتاب  
المعدة لمرور العربات لتسهيل مرورها منها (م) ٣

التنظيم وفي الامر العالي الصادر بشأنها (رابعا)  
يرخص باقامة ماش مسقفة على ترتوارات الشوارع  
في مدينة بورسعيد بشرط ان يكون عرض الشارع  
خمسة عشر مترا افله وتكون هذه الماشي بارزة  
عن خط التنظيم بالمقادير الاتية

س متر

٢٥ ٣ في الشوارع التي يكون عرضها خمسة عشر مترا  
٧٥ ٤ في الشوارع التي يكون عرضها عشرين مترا  
٧٥ ٥ في الشوارع التي يكون عرضها ثلاثين مترا  
ويجعل امام واجهة الاعمدة بردورة للترتوار بارزة بقدر  
خمسة وعشرين سنتيمترا وعلى ذلك يكون عرض الترتوار  
كما يأتي

س متر

٥٠ ٣ في الشوارع التي يكون عرضها ١٥ متر  
١٠٠ ٥ في الشوارع التي يكون عرضها ٢٠ متر  
١٠٠ ٦ في الشوارع التي يكون عرضها ٣٠ متر  
( خامسا ) لا يصرح من الان فصاعداً بعمل  
بالاكنونات فيزنده في مدينة بورسعيد تكون بارزة  
بقدر مترين فقط على اعمدة في المنازل التي تكون  
واجهاها على الشوارع ذات عرض خمسة عشر مترا  
فوق (سادسا) على مديرو عموم التنظيم تنفيذ هذا القرار  
نظارة الاشغال العمومية ( اورنيك مرة ١١ )

ادارة عموم التنظيم (تفتيش ٠٠٠٠٠)

انشاء ماشي مسقفة على الترتوارات (تعهد ٠٠٠)  
الموقع بعد (١) من رعايا (٢) القاطن (٣)  
ومنتخب له مسكناً شرعياً مختاراً (٤)

مدينة يتعهد نظارة الاشغال العمومية بما  
هو ات (م) ١ بان يتشي بمشي مسقفة امام وجهة  
ملكه الكائن (٥) بقسم (٦) مدينة

١) يتوضح الاسم واللقب (٢) الدولة التابع لها (٣)  
محل السكن (٤) القوة لالتو التابع اليه ان كان من الاجانب  
او الضليعة ان كان من الاعالي (٥) يتوضح اسم الشارع  
او السلطة او التجارة او الميدان الكائن به الملك (٦)  
يتوضح اسم القسم

الجزء المنطقي بالمشي من الطريق العمومي تسري عليه احكام اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ٨٦ فيما يتعلق باستعمال الافراد العاركة العمومية

امر من نظارة الاشغال العمومية ٣١ يولي  
تنظيم - سنة ٨٨ غرة ١٦ بترتيب مملكة التنظيم في مدينة القاهرة

(اولاً) ترتب خدمة مملكة التنظيم في القاهرة كما يأتي - توضع المصلحة المذكورة تحت ادارة ومشيولية الباشا مهندس المين وكيلاً لتفتيش مصر ويكون تحت امره مهندس معاون يساعده في تفقد المحلات ومراقبة اعمال مهندسي الاقسام وسنة مهندسين يمينون في اقسام المدينة الاثنى عشر كالاتي - الاول قسمي الازبكية وعابدين - والثاني قسمي انوسكي وباب الشعرية - والثالث قسمي الدرب الأحمر والخليفة - والرابع قسمي الجبلية والوالي - والخامس قسمي السيدة زينب ومصر القديمة - والسادس قسمي شبرا وبولاق (ثانياً) يكون من اختصاصات مهندسي الاقسام المذكورة تنفيذ لائحة التنظيم فيها وتنفيذ ما يخص نظارة الانخال العمومية من لائحة استعمال الافراد الطرق العمومية وعملهم النظر في جميع المسائل التي تعال عليهم واجراء كل ما يطلبه منهم الباشا مهندس المذكور من الرسومات والمقاسات والمعاينات وغير ذلك ويكونون مسئولين لديه عن اعمال وظيفتهم (ثالثاً) تلتى وظيفة مامور الكشف ويحال عليها في كل قسمين من الاقسام المتقدم ذكرها على المهندس الممين لما (رابعاً) تجعل مكاتب مهندسي الاقسام في دور الاسكان في قرية ولاتيا وتفتح للعموم في ايام وساعات معينة (خامساً) يجب على مهندسي الاقسام الانضاط باعتناء خصوصي الى المباني الخلة القائمة على طرق المارة التي يغشى منها على الامن العلم وعندما يطلبون من الباشا مهندس المذكور ان يهدم اي بناء من هذا القبيل يجب عليهم ان يرفقوا بهذا الطلب

تقريراً هندسياً مفصلاً شاملاً الادياب الداعية للخوف من هذا البناء على الامن العام والزمن الذي يقتضي اتمام الهدم فيه (سادساً) على مجلس التنظيم ان لا يصدر قراراً بالهدم الا بعد ان يتحقق ضرورة لزومه اما بواسطة جهة ارماء ذلك او بدهابه اذا اقتضت الحال للكشف على البناء المطلوب هدمه (سابعاً) ان تنفيذ لائحة التنظيم فيما يخص بهدم المباني الخلة امر دقيق جداً فلا يقدم على اجرائه الا بقاء البصر والتروي لكن بالنظر للطرق المستقيمة التي يستعملها الافراد في غالب الاحيان لبناء اماكنهم في النظر المصري والى عدم اعتناهم بصيانة تلك الاماكن فمن ام الواجبات توجيه الاعضاء التام الى مراقبة تنفيذ احكام هذه اللائحة بقاء الدقة حفظاً للامن العام فكل ما اتفق لمجلس التنظيم او لرؤساء المصلحة ان مهندساً من مهندسي الاقسام يعمل في التبليغ عن المباني التي يغشى منها على الامن العام او انه بالعكس حذر تدارير غير صحيحة او بالغ فيها بقصد هدم بناء لم يزل شيئاً فيقدم في حق ذلك المهندس تقرير الى النظارة بواسطة رؤسائه بالترتيب وفي توافقه بما يستحق (ثانياً) تلتى الاحكام المختصة بمصلحة تنظيم الاقسام الواردة في امر النظارة الصادرة بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ٨٦ غرة ٨٢ (ثالثاً) يمين مفضل مصر مهندس الاقسام والمهندس المامون اللازم تعيينه لمساعدة الباشا مهندس وعليه ان يضع ترتيب متوابة يتبادل مهندسو الاقسام مراكزهم على مقتضاء في كل سنة بحيث لا يعود الواحد منهم للمركز الذي كان فيه اولاً الا بعد ان يكون قد اقام في المراكز الاخرى الخمسة

تنظيم - ترجمة امر غرة ١٦٧ صادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨٨ من ديوان الاشغال العمومية

(اولاً) قد تصرح لادارة عموم التنظيم بان ترخص الى من يطلب من اصحاب الاملاك الكائنة في شارع المديرية وشارع سليم شديد بيندر الرقاز يتي

بقائمة ماش مسقفة على بواكي من البناء ويكون عرض هذه البواكي ثلاثة امتار وخمسة وعشرين سنتيمترا في طول شارع المدينة وفي الجزء البالغ عرضه ستة عشر مترا من شارع سليم شديد واربعة امتار وخمسة وسبعين سنتيمترا في الجزء الاخر من شارع شديد الذي عرضه عشرون مترا (ثانياً) يوقع صاحب الملك قبل اخذه الرخصة على التعمد المخفي بهذا الاسر وتبين عليه ان يقوم حالاً ببناء الشرط المختص بتقديم رسومات الاعمال المرغوب اجراؤها (ثالثاً) يجب ان يكون طلب الرخصة واعطاؤها بحسب الكيفية والاحكام المنصوص عليها في لائحة التنظيم المنبذة الآت وفي الاسر العالي الصادر بشأنها

نظارة الاشغال العمومية (اورنيك نمر ١١)  
ادارة عموم التنظيم (تقيش ٠٠٠٠٠)

انشاء ماش مسقفة على الترتورات بيندر الزقاق بقى (تعمد) الموقع بعد (١) من رعايا (٢) القاطن (٣) ومنتهى له مسكناً شرعياً مختاراً (٤) بمدينة يعتمد نظارة الاشغال العمومية بما هوأت (اولاً) بان ينشي مشى مسقفة امام واجهة ملكه الكائن (٥) بقسم (٦) بمدينة الزقاق بقى بحسب الشكل الذي يعتمد مفنش الشرق ويجب ان يغطي المشى المذكور مساحة عرضها ٢٥ سنتيمترا امام الاعمدة - وعلى الموقع بعد ان يسلم الى تقيش الشرق نيابة بمعاذ خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا التعمد رسومات المشى بتصميم على انشائه (الرسم والواجهة والتطباع) مع

(١) يوضح الاسم واللقب (٢) الدولة التابع لها (٣) محل السكن (٤) الترتيلات التابع اليه ان كان من الاجانب او الوطنية ان كان من الامالي (٥) يتوضح اسم الشارع او المنطقة او الحارة او الميدان الكائن به الملك (٦) يوضح اسم القسم

توضح ما يجري بناءه نوفاً من الابنية ومن بعد النظر في الرسومات المذكورة والتصدق عليها ان اقتضى الحال ترقق في اوصورها بالرخصة التي تمنح من مصلحة المصطنع - الاعمال يصير اجراؤها بحسب اصول الصناعة والمعمات التي تشمل في بناء الاعمدة والمقودات وبردورة الترتورات والمجاري تكون من اصلب واغظم جنس - ارتفاع سقف المشى من فوق الترتور يكون بالاقل ٤ مترو ٥٠ سنتي ويحوز تغطية الادوار العلوية بلكوات يكون بروزها متراً واحداً عن صف الاعمدة اما بناء الموارد وغيرها من الاعمال البارزة فمنوع بالكلية (ثانياً) يتعمد الموقع بعد بان ينشي على تقفته بردورة الترتور ويجتره بحسب الوزنة التي تضمن له وتبليط مسطح الترتور عقب نهو عملية المشى وبان يقدم ببيانته ذلك الترتور ويجتره بمحالة جيدة على تقفته ايضاً وتعمل تبليطة الترتور بجعات صلبة من اعظم المعام المتباد استعمالها في مثل هذا العمل والتزيينات التي تلزم لتبليطة الترتور المذكور يكون اجراؤها ايضاً بالمعمات عينها التي استعملت في انشائه - النطاق العرضي للترتور يكون وضعه بميل قدره ثلاثة سنتيمتر في كل مترو والوردورة والتبليطة تكون متحدة امام الابواب الممدة مرور العربات لتسهيل مرورها منها (ثالثاً) الجزء المغطى بالمشى من الطريق العمومي تسري عليه احكام الواضع الخفصة بالطريق العمومية الصادرة والتي تصدر خصوماً للائحة الصادرة في ٣١ ماي سنة ١٨٨٥ المنقطة باستعمال الافراد الطريق العمومية عند ما يصير تقفها بمدينة الزقاق تجزيراً في (يعتمد هذا التعمد)

اس من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٣٠  
تنظيم - أكتوبر سنة ١٨٨٨ نمر ١٩٨

(اولاً) قد نصّر لادارة عموم التنظيم بان ترخص  
الى من يطلب من اصحاب الملاك الكفئة في ميدان

شرق الثلاث بندر بني سويف بأقامة ماش  
مستقنة على بواك من البناء في جانبي الميدان  
المذكور قط ويكون غرض هذه البواكي ثلاثة  
امتار ونصف متر في طول هذا الميدان (ثانياً)  
يوقع صاحب الملك قبل اخذ الرخصة على التعهد  
بوفاء الشرط المخصص بتقديم رسومات الاعمال  
المرغوب اجراؤها (ثالثاً) يجب ان يكون طلب  
الرخصة واعطاؤها بحسب ايجفية والاحكام  
المخصوص عليها في لائحة التنظيم المتبعة الان  
سيف الامر العالي الصادر بشأنها

نظارة الادغال العمومية (اورنيك غرة ٤٨)

ادارة عموم التنظيم (تفتيش ١٠٠٠٠)

انشاء ماش مستقنة على الترووات (نهج)

الموقع بعد (١) من رعايا (٢) القاطن (٣)  
ومنتقب له مسكناً شريعياً مختاراً (٤) بمدينة

يتعهد لنظارة الاشغال العمومية بما هوأت (م) بان

يشي ماش مستقنة امام واجهة ملكه الكائن (٥)

بقسم (٦) بمدينة بحسب الشكل المرفور

جغرافية النظارة — والماش المذكورة تكون كابية

الترووات عن جميع عرشه دون حملك بدورة

الترووات الذي يبلغ ٢٥ سنتيمتراً فانه يبقى مكشوقاً

امام الاعمدة — وعلى الموقع بعد ان يسلم الى تفتيش

في يوماد خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا

التعهد رسومات الماش المصمم على انشائها (الرسم

والواجهة والقطاع) مع توضيح مايجري ببناء فوقها

من الابنية ومن بعد النظر في الرسومات المذكورة

والتصديق عليها ان اقضى الحال ترفق هي او

(١) يوضح الاسم واللقب (٢) للدولة التابع لها (٣)

حاصل السكن (٤) القوتيلو التابع اليه ان كان من

الاجاب او الضبطية ان كان من الاهالي (٥) يوضح

اسم الشارع او السلطة او الحارة او الميدان الكائن به الملك

(٦) يوضح اسم القسم

صروما بالرخصة التي تعطى من مصلحة التنظيم  
الاعمال بصور اجراؤها بحسب اصول الصناعة  
خصوصاً الادوات التي تستعمل في بناء الاعمدة  
والعتودات تكون من اصل واعظم نوع — ارتفاع  
سقف الماش من فوق الترووات يكون بالاقل ٤  
امتار و ٥٠ سنتيمتراً ويجوز تحمية الادوار الملونة  
بملكونات يكون بروزها متراً واحداً عن صف  
الاعمدة لاما بناء المواتات وغيرها من الاعمال  
البارزة فمنوع بالكلية (م) ٢٢ الموقع بعد يتعهد  
ايضاً بان يبنى على خط التنظيم بدورة الترووات  
ويجربها على مواريفه ويعمل تبليطة سطح الترووات  
على نفقته حالاً من بعد نحو عمل الماش وبصيانة  
الترووات المذكور بحالة جيدة على نفقته ايضاً — التبليطة  
يكون عملها بادوات صلبة من اعظم المتعار استعمالها  
في مثل هذا العمل والترميمات التي تلزم للترووات  
المذكور يكون اجراؤها ايضاً بالادوات عينها التي  
استعملت في بنائه — القطاع المرصق للترووات يكون  
وضمه ميل قدره ثلاثة سنتيمتر في كل متر والبوردوره  
والتبليطة تكون مخدرة امام الابواب المهددة لمروور  
الربات لتسهيل مرورها منها

تنظيم — ترجمة قرار نمرة ٥٥ صادر في شهر  
نولوية سنة ١٨٨٩

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من قرار النظارة

الصادر بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٨٨ فيما يتعلق

بترتيب مصالح المدن والمباني الاميرية تقرر ما هوأت

(م) ١ الاعمال والتوريدات وجميع المصروفات

الخاصة بمصالح المدن والمباني وتزيد قيمة كل منها

عن المائتي جنيه المصريح بها لمدير عموم المدن

والمباني تعرض مراداتها على الناظر او وكيل

النظارة بعد ابداء ملحوظات مدير عموم المدن

والمباني وراي حضرة السكرتير العمومي فيها والناظر

او وكيل النظارة هو الذي يقرر المطاء المقبول

فيها (م) ٢ المقاييس والقوتيلات التي تشمل عن

الاعمال والصور يديات والمعروفات المذكورة تنظر بطرف مدير عموم المدن والمباني وبعد ان يدي ملحوظاته فيها او ينقحها تقدم للسركتير العمري لييدي رايه فيها ثم تعرض على الناظر او وكيل النظارة للتصديق عليها منه متى كانت مقبولة

اسر حال صادر في ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٩  
تنظيم - ذنة ٣٠٦ ينصص احكام مصلحة التنظيم

بناء على ماعرضه علينا ناطر الاشغال العمومية ووافقة راي مجلس النظارة - وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف للخططة بتاريخ ١٥ يوتيه سنة ١٨٨٩ عملاً بالمادة الثانية من اسرنا الصادر في ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٣٠٦ (٣١ يناير سنة ١٨٨٩) - وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين اسرنا بما حوات (م) ١ لايجوز مطلقاً لاحد ان يبني في المدن والقرى الموجود بها الان مصلحة تنظيم او التي ستشكل فيها المصلحة المذكورة بقرار من نظارة الاشغال العمومية منازل او محلات او احوار او بلاكونات او سلاط خارجية مكشوفة او محاشي او غير ذلك من الابنية التي تقام على جانبي الطريق العمومية ولا يسوغ له ايضاً توسيع تلك الابنية او تليتها او تقويتها او ترسيبها او هدمها باي صفة كانت او في اي حد كان من الحدود الا بعد حصوله من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم .

اما عملية البياض بالثرثرة - واه كانت من الداخل او من الخارج فلا يؤخذ عنها رخصة (م) ٢ احكام مصلحة تنظيم مدينة او قرية تمرى بقضى قرار يصدره ناظر الاشغال العمومية على مدن وقرى اخرى (م) ٣ تطلب الرخصة وخط التنظيم ويطعنان بالكيفية المتروية باللائحة المتروية عنها في المادة ١٩ من اسرنا هذا (م) ٤ كل من يتعمد باجراء عمل من الاعمال المذكورة اتفكاً بصفة كونه هندساً معمارياً او مقاولاً او غير ذلك عليه ان

يخطر مصلحة التنظيم كتابة عن الاعمال المطلوب اجراؤها وذلك اذا كان المالك لم يستعمل على الرخصة قبل الشروع في العمل (م) ٥ كل رخصة لاي عمل صاحبها بها في ظرف سنة من تاريخ الحصول عليها تكون لافية لقوات اجبها (م) ٦ الاقطاع عن العمل مدة سنة بعد الشروع فيه يترتب عليه بطلان . فعمل الرخصة (م) ٧ تجوز المعارضة في قرارات مصلحة التنظيم فيما يخص بالرخص وخطوط التنظيم وتقدم هذه المعارضة الى ناظر الاشغال العمومية انما لايجوز الشروع في اي عمل من الاعمال المبينة في المادة الاولى قبل ان يحكم الناظر للموا اليه سيل هذه المعارضة (م) ٨ لاسمى الرخصة الا بعد دفع الرسوم المقررة باللائحة (م) ٩ لايجوز لاحد فتح طريق عمري الا بعد استحصاله على رخصة وذلك وتناوله للحكومة تدولا قانونياً وبدون مقابل على الاراضي التي تدخل في الطريق المذكور ويجب عليه الاجراء على حسب الرسم الذي تعطيه له مصلحة التنظيم - ولا يحتاج الاسر للاستحصال على رخصة اذا كان المراد فتح طريق خصوصي يسد في طرفه بدرابزين او باب او جنزير لمنع المرور فيه (م) ١٠ كل بناء يترأى لمصلحة التنظيم لزوم ترميمه حرصاً على الان العام او نظراً لكونه ايلاً للسقوط يتبني ترميمه او هدمه في الميعاد الذي تحدده لذلك المصلحة المذكورة (م) ١١ من يخالف حكماً من احكام المادة الاولى من اسرنا هذا يعاقب بالعقوبات الآتية (اولاً) اجراء اعمال بدون رخصة وخارجة عن خط التنظيم او الحد المعين للتمتية يستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاملي وتوقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلاً عن هدم الاعمال المذكورة على مصاريف مرتكب المخالفة (ثانياً) اجراء اعمال بدون رخصة انما داخله في خط التنظيم يستوجب

توقيع العقوبة المقررة في المادتين المذكورتين  
 آنفاً وذلك فضلاً عن الزام مرتكب المخالفة بدفع  
 رسوم الرخصة (م) ١٢ كل مخالفة للسادة الزابدة  
 تستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٤١ من  
 قانون العقوبات الاهلي وتوقيع العقوبة المدونة  
 في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط (م)  
 ١٣ من يخالف الفترة الاولى من لفادة التاسعة  
 يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة (٣٤١) من قانون  
 العقوبات الاهلي وبالعقوبة المدونة في المادة (٣٣١)  
 من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلاً عن دفعه  
 رسوم الرخصة اذا كان الطريق فصح على حسب  
 رسم التنظيم والزامه اما بالتزول للحكومة عيانياً  
 عن الارض او بسد ذلك الطريق ومن يخالف  
 البقرة الثانية من المادة المضى عنها يعاقب بنفس  
 العقوبات المذكورة آنفاً وذلك فضلاً عن دفعه  
 رسوم الرخصة والزامه باتباع نص تلك الفقرة فيما  
 يخص بسد الطريق (م) ١٤ من يخالف للسادة  
 العاشرة من امرائها يعاقب بالعقوبات المقررة  
 في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلي والمادة  
 ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلاً عن  
 هدم البناء (م) ١٥ وفي كافة الاحوال المنوء عنها  
 في مواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ يحكم القاضي المخالفة عليه  
 المخالفة ليس فقط بالفراغة التي يستوجبها المخالف  
 بل ايضاً بالزامه بالهدم او بدفع رسوم الرخصة  
 او بسد الطريق او بأرجاع المكان الى حالته  
 الأصلية (م) ١٦ يجوز للاخصام او لقلم النيابة  
 ان يستأنفوا الاحكام الصادرة في الاعمال المذكورة  
 آنفاً (م) ١٧ يرفع الاستئناف بتقرير يكتب في  
 غلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة ايام من يوم  
 انقضاء ميعاد المعارضة على حسب ما هو مقرر في  
 المادة (١٥١) من قانون تحقيق الجبايات بالمحاكم  
 الاهلية والمادة (١٣٥) من القانون المذكور بالمحاكم  
 المختلطة اذا كان الحكم صادراً بالنيابة اما اذا كان

الحكم صادراً بمواجهة الاخصام او بنيابة عنهم بعد  
 حصول المعارضة فينتد الميعاد من يوم صدوره  
 (م) ١٨ يرفع الاستئناف لمحكمة الاستئناف بناء  
 على طلب قلم النيابة وفي حكم ليم بوجه الاستئناف  
 يصير طلب حضور الاخصام في ميعاد ثلاثة ايام  
 كاملة - الاحكام التي تصدر من محكمة الاستئناف  
 بالنيابة ليست قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة  
 (م) ١٩ يضع نظرا الاشغال العمومية بقرار يصدر  
 منه لائحة لتنفيذ احكام امرائها هذا اللائحة المذكورة  
 والقرارات التي تصدرها النظرة المشار اليها بخصوص  
 مصالح التنظيم تنشر في الجريدة الرسمية (م) ٢٠ امرنا  
 الصادر في ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ (١٢ مارس  
 سنة ١٨٨١) واللائحة الصادرة في ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢  
 وكافة الاحكام المخالفة لامرنا هذا هي لاغية ولاعمل لها  
 تنظيم - قرار رقم ٥٤٩ بخصوص لائحة مصلحة  
 التنظيم صادر في ٨ سبتمبر سنة ٨٩

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من الامر  
 المالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ٨٩ قد قرر نافر  
 الاشغال العمومية ما هو آت (م) ١ ادارة عموم  
 مدن ومباني اقتصر المعبري المشكلة بتقارة الاشغال  
 العمومية تسلم على التيسار اداء اعمالها على حسب  
 القواعد المقررة (م) ٢ تؤلف مجالس التنظيم من  
 الموظفين الاتي ذكرهم «مدينة القاهرة» (أولاً) احد  
 سكرات موظفي تقارة الاشغال العمومية بيمينه النائب  
 «رئيس» (ثانياً) مدير اشغال المدينة المذكورة  
 «نائب رئيس» (ثالثاً) مندوب من طرف المحافظة  
 (رابعاً) احد مهندسي التنظيم (خامساً) مندوب من  
 طرف مصلحة الصحة «مدينة اسكندرية» (أولاً)  
 محافظ المدينة أو وكيله بالنابة «رئيس» (ثانياً)  
 مندوب من طرف مصلحة الصحة (ثالثاً) مدير اشغال  
 المدينة المذكورة (رابعاً) مندوب من طرف المحافظة  
 (خامساً) احد مهندسي التنظيم «مدن السويس ودمنات  
 وبرسعيد والاسماعيلية» (أولاً) محافظ المدينة أو  
 وكيله بالنابة «رئيس» (ثانياً) مندوب من طرف  
 مصلحة الصحة (ثالثاً) مهندس التنظيم (رابعاً) مندوب  
 من طرف البوليس - ويصدر المجالس احد كتاب  
 التنظيم لاداء وظيفة كاتب سر المجلس ولما باقي للندن  
 والقرى الموجودة فيها لان مصالح تنظيم أو التي  
 تشكل فيها تلك المصالح فيما بعد يؤلف مجلس التنظيم



في كل منها من الموثقين الاتي ذكرهم (أولاً) المدير أو وكيله بالنيابة عنه «رئيس» (ثانياً) مهندس التنظيم (ثالثاً) مندوب من طرف مصلحة الصحة (رابعاً) مندوب من طرف البلدية — يوردي وثيقة كاتب سر المجلس احد كتاب التنظيم وفي غياب مهندس التنظيم (م) ؟ يلتزم المجلس اجتماعياً في كل خمسة عشر يوماً من واحدة على الاقل ويلتزم أيضاً على خلاف المعتاد كما تراهي للرئيس لزوم ذلك ولا تكون قراراته صحيحة ممددة الا اذا كان حاضراً أو اغلب اعضائه وفي حالة تساوي الاراء فالطرف الذي يضم اليه الرئيس هو الارجح وإذا غاب الرئيس فيعين المجلس احد اعضاءه ليقوم بمقاه (م) ٤ على المجلس ان يقوم بالاعمال الاتية (أولاً) تقرير عطف التنظيم سواء كان على الرسومات أو على المخطط المعمورة (ثانياً) ترتيب الشوارع وتعيين اسمائها اذا رأى لزاماً لذلك (ثالثاً) تعيين عرض كل شارع (رابعاً) تغيير ترتيب تلك الشوارع عند الانشاء (خامساً) ان يطلب من ناظر الاشغال العمومية مشغري الاراضي اللازمة لانشاء الشوارع أو لتوسيعها أو بيع اراضي الشوارع التي تسقط من ترتيب الشوارع (سادساً) تعيين المسافة بين المغروسات التي على جانبي الشوارع العمومية أو بعضها (سابعاً) ان يعرض على ناظر الاشغال العمومية مقدار المصاريف التي يستدعيها تنظيم الشوارع (ثامناً) ان تعرض الصعوبات التي تعمل عن الشوارع المرغوب احداثها (تاسعاً) ان يقرر ما يؤتم اجراؤه نحو المباني المتفصي ترتيبها حرصاً على الامن العام ونحو المباني الخلة (م) ٥ تعمل المخطط والرسومات العمومية على تحديد تحفظ احكامها في ادارة عموم المدن وإثباتها وثق الثانية بقلم تنظيم المدينة المخصصة في أو وتعدل تلك المخطط كلما حدثت تغييرات في حالة الاماكن بحيث يراعى في تعديلها ايها ما يستدل به على الحالة الاصلية التي كانت عليها تلك الاماكن وتتخذ المجلس الشروط العمومية الاتية اساساً في رسم خطوط التنظيم «١» الاذنة المدير النافذة التي لا يبلغ طولها مائة متر يكون عرضها اربعة امتار وإذا التي يكون نصف طولها تقريباً أو جميع الابنية القائمة فيها على عطف التنظيم مبنية على عرض ثلاثة امتار بموجب رخص قانونية صادرة من قبل تترك على هذا النرض في كامل طولها «٢»

كل سكك موصلة الى سكك اخرى عرضها من ٤ امتار الى ٦ يميل عرضها ٤ امتار «ج» كل سكك موصلة الى سكك اخرى يجاوز عرضها ٦ امتار يميل عرضها ٦ امتار على الاقل «د» يكون عرض الشوارع الرئيسية في القاهرة والاسكندرية ١٠ امتار وفي باقي المدن ٦ امتار فقط «هـ» يكون عرض الشوارع العسكرية في القاهرة والاسكندرية ١٢ متراً على الاقل وفي باقي المدن ثمانية امتار فقط «و» الشوارع ذات الاشجار يكون خط انتظام فيها موازياً لصف الاشجار وعلى مسافة ٤ امتار على الاقل من ذلك الصف «ز» يعتبر المخطط المصري المار في مدينة القاهرة شارعاً عرضه ١٠ امتار وعلى ذلك فلا يذنبه الا على جانبه يراعى فيها جميع حقوق الارتفاق المقررة للمطرق والشوارع «ح» خطوط تنظيم جهات الابنية القائمة على جانبي الشارع تكون متساوية بحد الامكان ومتوازية ويكون محور الشارع خطوطاً مستقيمة طويلة على قدر الامكان وتقدم تلك الخطوط بحد الامكان ايضاً في وسط الابنية القديمة حتى يكون مقدار دخول هذه الابنية واحداً بقدر الاستقامة على جانبي الدور «ط» المباني المبنية الصنفه وبأبوابها اثنائية والذنية تنق قدور الامكان على الخط الذي في عليه ولا يتناول حكم الدخول في عطف التنظيم الا عند تجديد بنائها ما لم يعذر ناظر الاشغال العمومية قراراً نظراً لاسباب خصوصية بانيها تلك المباني على عطها الاصلي «ي» اذا تكون من خطوط التنظيم هند ملحق شارعين راوياً سبب حادثان فيجب قطع كل واحدة منها بقدر متر واحد على الاقل عاموداً على خط يسم الزاوية الى اصفي «ك» الزوايا التي تكون في بداية الشوارع البالغ عرضها ثلاثة أو اربعة امتار تنظم على طول متر واحد عندما تتلاقى خطوط التنظيم قرباً قائمة أو حادة — وفي تفرقت خطوط التنظيم على رسم احد الشوارع فيبرقع على ذلك الرسم جميع الاعضاء الحاضرين بالمجلس وتدون في العبارة الاتية (قد تقررت خطوط تنظيم شارع يملأه مجلس التنظيم المنفذ في ) ثم يعرض الرسم على ناظر الاشغال العمومية للتصديق عليه «ل» (م) ٦ يقدم طلب الرخصة على ورق بمقتضى موقعا عليه من الطالب أو من وكيله للنووض قانونياً ميشك فيه اسم الطالب ولقبه ومهنته وجنسيته ومحل سكنه وإقامته ونوع الاعمال التي يبرء اجرائها واسم المدينة

مباحات تالية فيجب ان تكون على بعد نصف متر من وراء خط التنظيم — وكل من اراد البناء على شارع مغروس اشجاراً فلا يجوز له نقل اية شجرة منها لتسهيل الوصول الى الابواب الخمسة التي تفرح منها المرائب — وإذا شرع احد في اقامة بناء يجب عليه ان يراعي ليس فقط خط التنظيم بل والاحكام الادارية المختصة بالوزنات وارتفاع بناء المنازل ومقدار بروز المخارجات وأما الاراضي التي حول الميادين وعلى جانبي الشوارع فخطها بأسوار تبقى على خط التنظيم (م) ١٠. مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناقس الاشغال العمومية وصدر امر عال باعتباره يوفى الحكومة ان ترتع شئاً فشيئاً وبالطرق القانونية الاراضي المدين بالرسم ثروسيه لانشاء الشوارع المحمول بها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الامر العالي المشار اليه لا يجوز اقامة اي بناء على الاراضي اللزوم نزع ملكيتها (م) ١١ لا يجوز احدثات بروضات في وجهات المنازل خلاف اللبورات الاتي عليها (أولاً) في السفل اي القاعدة

س متر

٥٠. في الشوارع التي عرضها عشرة امتار فما دون  
١٥. في الشوارع التي تتجاوز عرضها عشرة امتار  
ثانياً) في الالكاف أو الاعمة وبلات الشبايك

س متر

٥٠. في الشوارع التي عرضها عشرة امتار فما دون  
١٠. في الشوارع التي تتجاوز عرضها عشرة امتار  
ثالثاً) في البلكونات والموردات التي تقام على ارتفاع اربعة امتار ونصف على الاقل من سطح ارض الشارع ويراد بهذا السطح السطح الاعلى اذوة الاساس

س متر

٠٠. في الشوارع التي عرضها ستة امتار فما فوق  
٥٠. في الشوارع التي عرضها اقل من ستة امتار  
ولا يجوز الترخيص ببناء موردات على وجهات المنازل الاكسفة في صدر الازقة المسدودة (رابعاً) ما يبرز في وجهات الدكاكين لا يتجاوز قط مقداره بروزه عشرين سنتيمتراً ويعدل فيه بروزه الزخرفية على اختلاف انواعها (خامساً) تحجب الجوارز من سطح حائط الوجبة من فوق السفل (م) ١٢. يصير ازالة ما يبرز عن المباني من مساطب وسلام خارجة ودرج وما تستلحق من ذلك الا المباني التاريخية والعينية والمباني المقتنة الصنعة الى ان يحدد بناء وجهاتها على خط التنظيم

والقسم واسم الشارع ويعين فيه أيضاً بالقيود والدقة المزل أو العقار المرغوب اجراء العمل فيه على ان الرخص التي تعطى بمقتضى هذه اللائحة لا تعفي اصحابها من القيام باداء الاجرات والشروط المنصوص عنها بالقوانين والامور المالية أو اللوائح الخصوصية المتعلقة بالابنية بالنظر لامور اخرى خارجة عن موضوع هذه اللائحة اما المصالح الاميرية فتعاقب من دفع اي رسم من رسوم التنظيم مما كان نوعها ويجب على صاحب الرخصة ان يأخذها بدون مصاريف من قلم التنظيم ويعطى عنها الاصل اللزوم (م) ٢ تعطى الرخص من مهندس التنظيم وهو المكلف بتجديد الترازات التي تصدر من مجلس التنظيم (م) ٨ لا يجوز لمهندس التنظيم اعطاء رخص في اية جهة من الجهات التي يكون له صلاحية الاستحکامات شأن فيها الا اذا وافقت تلك الصلحة على اعطائها وإذا وقع خلاف بينها لمحال المسألة على ناظر الاشغال العمومية وهو ينظر في ذلك ويوافق مباشرة اذا اتفق الحال على اعطاء الرخصة التي طلب مهندس التنظيم اصدارها ولكنها كانت المحال لحقوق الارتفاق العسكرية التي تبديها مصلحة الاستحکامات لمهندس التنظيم يجب ذكرها في رخصة التنظيم (م) ٩ الرخص التي تعطى من خط التنظيم يمين فيها هذا الخط بكل ما يمكن من الدقة والنيظ ويجوز لصاحب الرخصة ان يطلب رسماً من خط التنظيم طابقت للبيانات المدونة في رخصته وذلك بشرط ان يدفع الرسوم المقررة ويجب ان يبين في الرخصة النقط الخاصة اللازمة لازمة حائط الوجبة ويجوز ان يشترط فيها على صاحبها ان يدعو مهندس التنظيم الى تخطيط اتجاه هذا الحائط في النقط التي يقيم فيها ولا يكلف بدفع أي رسم على ذلك متى ادرج هذا الشرط الاخير في الرخصة يعتبر شرطاً من الشروط الاساسية فيها فاذا خلف صاحب الرخصة هذا الشرط تبطل رخصته وجوباً ولا يعمل بها وعليه أيضاً ان يطلب تعيين من يزم للكشف على بناء متى يبلغ ارتفاعه متراً واحداً فوق الارض ويجب ان يصير اجراء هذا الكشف بمعرفة مهندس التنظيم فاذا خالف المالك هذا الشرط تبطل الرخصة ايضاً ولا يعمل بها وبهمك عليه قاضي المحاكمات بتوقيف البناء — اما المهندس الذي يكون اجري الكشف فيجوز عه المحضر اللزوم وسلم نسخة منه الى صاحب الشأن بدون ان يدفع شيئاً عن ذلك — وأما الاسوار التي تكون من

(م) ١٣ خدم العقود أو الاسطة القائمة فوق الطرق العمومية شيئاً فشيئاً كلما اعتراها غلظ، وبذلك حق خدمت إحدى الرائي الماسة في عليها ويصور أيضاً حدها حق ظهر خلل بأحدى الخيطان التي تحملها ولا يجوز قط من الآن فصاعداً إقانة شيء منها فوق الطرق العمومية (م) ١٤ قرارات المدم التي يصدرها مجلس التنظيم يبلغها مهندس التنظيم إلى المحافظ أو المدير لينفذها ويذكر في هذه القرارات الأسباب الداعية لإصدارها ويبين فيها التاريخ الذي يصير بمادته المدم فيو ويجدد لذلك ثمانية أيام على الأقل إذا كان صاحب المنزل ساكناً فيه وخمسة عشر يوماً إذا كان المكان موجراً فإذا مضى الأجل المحدد بالقرار ولم يباشر في إجراء المدم يمين على المحافظة أو المديرية أعطار مصلحة التنظيم بذلك وفي حجر مضمراً عن تلك المحافظة وتقام الدعوى على الخالف بتنفيذ هذا المضم ثم يحكم قاضي المخالفات بالقرعنة المقررة قانوناً وأمر أيضاً بعد التحقيق إذا كان هناك لزوم له بإجراء المدم على مصاريف مرتكب المخالفة أما تنفيذ الحكم فيعد استيناء الاجراءآت اللازم لتأديتها نحو الإحاطة بقع على صاحب الملك نفسه الذي عليه أن يقوم بتسوية ما يحصل بسبب هذا التنفيذ من الخلف بينه وبين المستأجرين أو غيرهم من المقيمين في المنزل (م) ١٥ المأمورون بالمسط بهم اثبات وقوع المخالفات ثم المهندسون ومديرو مصالح التنظيم ومندوبو البوليس ويجب اثبات حصول المخالفات بمعرفة مأمورين اثنين يكون احدهما من مصلحة التنظيم وتترك نسخة من الحضر لصاحب الملك وإذا كان غائباً تعلق النسخة المذكورة على حافظ المنزل (م) ١٦ «أولاً» كل عرض يقدم إلى قلم التنظيم يوقع عليه حال تقديمه وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ «ثانياً» تدفع الرسوم الاتي بأنها قبل تسليم الرخص إلى أربابها وذلك خلاصة على الرسم المقرر المذكور آنفاً (١) رسم نسبي قدره قرشان صاغ عن رخصة البناء على عخط التنظيم بأختصار كل متر من طول اللاباجة ألكائنة على الطريق العمومي «ب» رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ من رخصة تلمبة حافظ أو تلمبة بناء مقام على عخط التنظيم «ج» رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ من رخصة إجراء ترميمات أو تعديلات في نفقات وجهة أو سور كائن على الطريق العمومي «د» رسم قدره قرش واحد

صاغ عن صورة رسم تنظيم عمومي بأخبار كل متر طولي من الوجهة «هـ» رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ عن طلب تجديد رخصة بطل عليها لنوات مباد السنة الواحدة المنزه عنه بالمادة الخامسة من الأمر الملكي

تنظيم - ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية رقم ٢ نوة بر سنة ١٨٨٩ رقم ٥٥٨

بعد الاطلاع على الامر الملكي الصادر في ٢٦ اغسطس سنة ٨٩ وعلى لائحة التنظيم الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ٨٩ وعلى ائادة المالية رقم ٢٩ أكتوبر سنة ٨٩ قد قررنا ما هو آت (م) ١ تسري احكام التنظيم على جهة التينة والطريقه بالنطبق للاوامر العاليه واللائحه المنبئة (م) ٢ مراعاة لازداد العار في تلك الجهة ومخالفه لئادة السادسة عشر من اللائحه الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ تمنطي مصلحة تنظيم القاهرة رخص البناء فيها مجاناً الى ان تصدر اوامر خلاف ذلك

تنظيم - ترجمة مذكرة من نظارة الاشغال العمومية إلى مجلس الظار ورخصة لئادة بر سنة ١٨٨٩ رقم ٨٧٥ انه بناء على قرار مجلس النظر الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٨ قد اتفقت هذه النظرية بالقرار الصادر منها في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٨ الخاص بوضع ترتيب جديد لتنظيم احكام التنظيم من مدينة بني سويف وهي لم تطلب من المجلس ابطال هذه الاحكام في تلك المدينة الالهة سكانها فان عددم بحسب التعداد الاخير لا يتجاوز ١٠٠٥٠ فقس غير انها مع ذلك كانت من بعد هذا الالفه تروسل الى تلك المدينة من وقت الى اخر احد مهندسي التنظيم ليلاحظ أرباب الاراضي الواسعة التي باعها الحكومة ومصلحة الاراضي الاميرية في جوانب المدينة الاصلية لئلا يعمدوا على الطريق العمومي وأما الآن فان حضرة مدير بني سويف ودورللو نظار الداخلية يريان ان هذه الطريقه لا توفي بالفرش لاث المدينة المذكورة تزداد اهمية يوماً بعد يوم بما يستحدث فيها من الباروقد زادها اهمية أيضاً وجرد الحكمة

الاحلية. ولذلك يشيران بالندول عن قرار النظارة المذكور أعفاً وتنفيذ جميع احكام لائحة التنظيم في تلك المدينة فهنا على هذه الأسباب وعلى ما رآته هذه النظارة من ان رخص التنظيم في السنين الاخيرة كانت بالحقيقة تزداد يوماً عن يوم فيها فتاحس من المجلس ارجاع التنظيم اليها بشرط ان لا يعين لها مهندس تنظيم يتم فيها بل ترسل النظارة من القاهرة من وقت الى آخر مهندساً لاعطاء رخص البناء وسراية تنفيذ لوائح التنظيم. فاذا صادق المجلس على هذا الاتساق فتصدر هذه النظارة قراراً بهذا المعنى — بالجلسة المتقدمة يوم الخميس ٢١ ربيع الاول سنة ١٣٠٧ (١٤) نوفمبر سنة ١٨٨٨) قرر المجلس الموافقة على إعادة احكام التنظيم في مدينة بني سويف كما كانت في السابق بشرط ان لا يتوب على ذلك زيادة مضاريف

الاحلية. ولذلك يشيران بالندول عن قرار النظارة المذكور أعفاً وتنفيذ جميع احكام لائحة التنظيم في تلك المدينة فهنا على هذه الأسباب وعلى ما رآته هذه النظارة من ان رخص التنظيم في السنين الاخيرة كانت بالحقيقة تزداد يوماً عن يوم فيها فتاحس من المجلس ارجاع التنظيم اليها بشرط ان لا يعين لها مهندس تنظيم يتم فيها بل ترسل النظارة من القاهرة من وقت الى آخر مهندساً لاعطاء رخص البناء وسراية تنفيذ لوائح التنظيم. فاذا صادق المجلس على هذا الاتساق فتصدر هذه النظارة قراراً بهذا المعنى — بالجلسة المتقدمة يوم الخميس ٢١ ربيع الاول سنة ١٣٠٧ (١٤) نوفمبر سنة ١٨٨٨) قرر المجلس الموافقة على إعادة احكام التنظيم في مدينة بني سويف كما كانت في السابق بشرط ان لا يتوب على ذلك زيادة مضاريف

تنظيم — (٨٥٠) باني) منشور صادر من نظارة الداخلية الى جميع السديريات والمحافظات في ٨ القعدة سنة ٣٠٥ (١٧ يولييه سنة ٨٨٨)

تنظيم — (٨٥٠) منشور صادر للداخلية في ١٣ راسنة ٩٧ (٢٤ فبراير سنة ٨٠)

نظارة الاشغال العمومية بعثت الى الداخلية مكانية افريقية نمرة ٢١٥٧ ومها شقة فيها رأسية معلى من قسم قضايها والحفاظية فيما يتعلق بالاجراءات اللازمة اتخاذها بمعرفة جهة الادارة لتنفيذ قرارات الهدم التي تصدر عن المباني الخلة سواء كانت مخصصة بالوطنيين او الاجانب وهي — اذا كان الامر يتعلق بالوطنيين فينبغي ان يمان اليه قرار الهدم بمعرفة جهة الادارة ويجدد له ميعاد لهذه الغاية حتى اذا مضى هذا الميعاد ولم يحصل الهدم تشرع فيه الادارة نفسها بحضور مأمور التنظيم ومساعدته ويجوز قبل ذلك محضر المخالفة ويوصل الى قلم النيابة الكائن في دائرته القار أما اذا كان الامر يتعلق بالاجانب فقرار الهدم ينبغي اعلانه اليه بواسطة عقد غير قضائي يمان اليه بمعرفة احد محضري المحكمة المخلفة ويعلى هذا الانتذار ايضاً مع ذات المالك المستأجرون. هذا الاجانب اذا وجدوا فاذا مضى الميعاد المحدد ولم يمتثل المالك او المستأجرون للاعلان المحكي عنه يضرر تحرير محضر المخالفة فيهدم ويوصل الى قلم نيابة

قد علم للداخلية من بعض الوقاعات انه كاتب جاري اعمال فرح بمنزل بتاحية كفر قلتي الصغرى متوفية وكان مجتمعاً به جملة عالم فمقط سقف ذلك المنزل ونشأ عن هذا وفاة ثمانية وثلاثين فقرا وحصل ايضاً سقوط جزء من شون المبري بيندر قلوب على جملة أشخاص وكان ذلك سبباً لوفاة احد عشر فقرا منهم كما انه كان ماراً بتاحية المحلة شخص وثلاثة حريمات بجوار حنينة فسقطت عليهم حائط منها وتوفي ثلاثة منهم وهذه الوقوعات يستدل بها على ان المأمورين المختص بهم ملاحظة ازالة الخلل في الخسلة بتمتضي المشورات السابق صدورها جملوا ذلك في زوايا الاهال ولم يلتفتوا لظهور الخلل في الخسلة الموجودة بالجهات والمبادرة بازالة خللها مع ان صرايحاً هذا من الاجور المهمة لكي لا يكون وجودها عروسة لانقاذ حياة الاهالي وحيث من الوجوب كل من الانتباه والاهتمام في اجراء ما يترتب عليه

المحكمة المختلطة لمحاكمهم أمام محكمة الخلفاء التي  
تطلب منها النائب العمومي في أن واحد تنفيذ العقاب  
والنتيجة يهدم البقايا الأبل السقوط بمعرفة الادارة  
على مصالح المخالفين وأنه لاجل منع كل منازعة  
يختص بالمصاريف التي تعربها الادارة عند ما تكون  
مضطرة لان تقدم من تلقاء نفسها القرارات الآيلة  
للسقوط يكون بن الموافقة اعمال مراد عن الهدم  
تحتفظ الادارة في اعلانه لنفسها الحق في قبول اوفى  
عطاء من غيره ويسوغ لها من قبيل الاحتراس  
بالزائد ان تملئ سر تكبي الخالفة في ائذار نهاي باجراء  
الهدم في يوم ٢٤ ساعة مع اخبارهم في الوقت  
يقسه بانهم اذا لم يهروا الهدم في الميعاد المحدد فالادارة  
تجري اعمال مراد عنه وتصرح باجراءه لمن يرضى  
عليه المراد اوفى صلحا وقد رغبت النظارة المشار  
اليها اصدار التعليمات اللازمة من الباعلية في هذا  
الشأن وحيث ان الإحتياج بتنفيذ تلك الاجراءات  
ما يؤدي لابن لرباب المساكن والمابين بما يوجبهم  
من سقوط المحلات الختلة عليهم فيلزم زيادة الاجرام  
والتحفظ في تنفيذها ولهم للضرر - (حاشية  
كتبت على نسخة المنشور اله اذر لمديريات قبلي)  
انه وان كانت الجهات القبلية لا يوجد بها اقلام  
قاية للبحاكر الاهلية لتقدم لها محاضر الختلة المختصة  
بالوطنين لكن حيث ان حضرتكم بصفة انكم مؤدين  
واجبات النائب العمومي عن الحضرة الختلة الخديوية  
بالمديرية اذ انكم تقدم تلك المحاضر بكون اليكم  
وحيث انهم من المجلس المحلي المختص بظرف قضائيا  
للمديرية وتقليدونه منه الحكم في ذلك اما ما يتعلق  
بالاجانب فتقدم المحاضر المختصة بهم يكون لتبابة  
المحكمة المختلطة التي سر كرها التي

تنظيم - منشور من نظارة الداخلية الى المديريات  
والمحافظات والجنسي الضبط في الربيعين  
الجزري والنبلي بتاريخ ١٨٩٠  
نظائر الاشغال اذ كانت لعدم النظارة مكانة في

اول يونيو سنة ١٨٩٠ مقرر ١٧٥٢ مضمونها ان  
النيابة العمومية لدى محكمة الاسكندرية المختلطة  
بحث قسم قضائيا الختلة والاشغال تعليمات بمنا  
يتبع في تنفيذ قرارات الهدم وذلك القسم ارسلا  
لنظارة ومن ضمن ما فيها ان هاته القرارات تمل  
بمعرفة مندوب التنظيم الى صاحب البناء او وكيله  
وانه لعدم امكان مندوب التنظيم اعلان تلك  
القرارات مباشرة لاربابها بدون واسطة الختلة  
او المديرية التي تعرف ذات الاشخاص اللازم  
اعلانهم راجعت الاشغال قسم القضايا في ذلك وانفاد  
ان تبلغ القرارات المذكورة لاربابها طبقا لنطق  
المادة الرابعة عشر من لائحة التنظيم يجب ان  
يكون بمعرفة الختلة او المديرية بواسطة مندوب  
من قبلها يكتب بحضوره بذلك فيد بليغ قرار  
الهدم وذلك رغبت مدوز الاوامر اللازمة للجهات  
المتبعة في معناها احكام التنظيم بالاجراء على هذا  
الوجه فتمت طرطه تبلغ تشكم ما ذكر لتتبعوه  
بهمكم كما ترقية النظارة المشار اليها  
ذكر في ١٢ ابريل سنة ٩١ بالخطوط  
تنظيم - تنظيم المينة على اشداد الجوامع المينة  
في رسوم الشوارع الموضحة به

بعد الاختلاف على المادة النافذة من لائحة  
التنظيم الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ ومذا  
نمها مجرد الافراد على رسم خط التنظيم من قاطر  
الاشغال العمومية وسدور امر عال باعتقاده  
يسوغها للحكومة ان تزرع شيئا تشيا وبالطرق  
القانونية الاراضي المينة بالرسم ارضها لانشاء  
الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور ومن تاريخ  
سدوز الامر العالي المشار اليه لا يجوز اقامة اتي  
بناء على الاناضي اللازم توضع ملكيتها ومن  
حيث ان اخلا الجوامع الشيرة بالقاهرة

المينة في المادة الاولى والثانية المتقدم ذكرهما يدون  
اقتطاع الى ان تم جمعها ويكون نهوياً تماماً في اثنا  
السنة التالية لتاريخ الرخصة - (ب) اذا تركت  
الاعمال في اثناء اجرائها او لم تتم في اليماد المعين  
في المادة الثالثة فيجوز للحكومة ان تطلب هدم  
جميع الاعمال التي تكون قد اقيمت على الطريق  
العمومي حتا سعة ميماد نبيذه لذلك ويجب على  
المرخض له اتباعه واذا اقتضى ذلك اليماد فتشعر  
الحكومة في هدم الاعمال وازالة الملمات على  
مصاريف المرخص له ومسؤوليته خاصة - (م) ٢.  
على جناب مدير عموم المدن والمباني تنفيذ قرارنا هذا  
تنظيم - . ترجمة اس من نظارة الاشغال العمومية  
بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٨٩٤ غرة ٢٣

اولاً قد نصرح لادارة عموم المدن والمباني بالتزخير  
في انشاء ماش مسقوفة على بواك من البناء لكل  
من يطلب ذلك من ارباب الاملاك الكائنة  
ببندر سوهاج في ميدان العارف والمديرية ويكون  
عرض هذه البواك اربعة امتار حسب الرسم المرفق  
به ثانياً يتعين على الانراد ان يوقعوا على التعهد  
المرفق به قبل استلامهم الرخصة وعليهم العمل  
حالا بالشرط المختص بتقديم الرسومات عن  
الاعمال التي يصمم عليها ثالثاً يكون طلب الرخصة  
واعطاؤها بالكيفية المينة في الامر العالي ولائحة  
التنظيم المنبئة وبالتطبيق لاحكامها

ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية  
تنظيم - . بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٨٩٤ غرة ٣٠  
بعد الاطلاع على الامر العالي المختص بمصلحة  
التنظيم الصادر في ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٩  
وخصوصاً المادة الثانية منه وعلى لائحة التنظيم  
الصادرة في ٨ ستمبر من تلك السنة قد قررنا ما هو  
ات - (م) ١- تسري احكام التنظيم بمدينة القاهرة  
على الشوارع الآتي ذكرها - اولاً الشوارع الواقعة

هو من المانع العمومية - وبعد الاطلاع على قرار  
مجلس النظار الصادر في ١١ يناير سنة ١٨٩١ غرة  
٥ - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال  
العمومية وموافقة راي مجلس النظار اسرنا بما هوات  
(م) ١ تلقي خطوط التنظيم المينة على امتداد  
جوامع سيدي ابو حورية والمؤبد (بما فيه بوابة لتولي)  
والنوري والاشرف وللاودن والباصر وبرفوق في  
وصم شارع الدرب الاحمر غمرة ٦٣ ورسم شارع  
السكرية غمرة ٢٨٥ ورسم شوارع النوري والاشرفية  
والنعماسين غمرة ٧٩٦ الصادر بها الاسرنا العاليان  
المؤرخ احدهما ٢٤ مارس سنة ١٨٨٩ والثاني في ٢٥  
مارس سنة ١٨٨٩ باعتبارهما من المنافع العمومية  
وتعتبر خطوط التنظيم في الشوارع العمومي على  
امتداد هذه الجوامع ومحازات بنائها نفسه كما هو  
مبين بالخط الاخضر في الرسومات المحكي عنها - (م)  
٣ على ناظر الاشغال العمومية تنفيذ اسرنا هذا  
ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية  
تنظيم - . مؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٢ غرة ٢١

بعد الاطلاع على التقرير الذي قدمه جناب مدير  
عموم المدن والمباني بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٩٢  
وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قد قررنا  
ما هو ات - (م) ١ تبقى اوامر النظارة الصادرة في  
٣١ مايو سنة ٨٦ غمرة ٧٥ و ١٥ ديسمبر سنة ٨٦  
غمرة ٨٩ و ٢ يولييه سنة ٨٨ غمرة ١١٥ و ٣٠ اغسطس  
سنة ٨٨ غمرة ١١٧ و ٢٤ أكتوبر سنة ٨٨ غمرة  
١١٨ المصرح بها بانشاء ماش مسقوفة على بواك  
من يثافي مدن القاهرة وطنطا وبر سعيد والزقازيق  
هنيئ سوف مريحة الاجراء تحت شروط ان  
يضاف على التعهدات الملاحقة بهذه الاوامر المادتان  
الاضافيتان الآتي ذكرهما - (مادتان اضافيتان)  
(م) ١ يجب الاستمرار على اجراء الاعمال

في حدود مديرية الجيزة وبينة بالون الاصفر على الرسم المرفق به وهي - (١) ميدان مستدير غربي كوبري قصر النيل قطر دائرته ٧٠ و ٦٦ متراً - (ب) شارع بين الكوبريين يمتد من الميدان المستدير المذكور وينتهي الى كوبري الانبليز (الكنف الايمن) - (ج) شارع القسعة يمتد من الميدان المستدير المذكور وينتهي الى شرقي كوبري الانبليز - (د) شارع الزمالك يمتد من شارع القسعة وينتهي الى باب سراي الجزيرة (هـ) شارع بولاق الدكرور يمتد من كوبري الانبليز الشاطي - الايسر وينتهي الى محطة بولاق الدكرور - (و) شارع الجيزة يمتد من شارع بولاق الدكرور وينتهي الى شارع المرم (الناحية القبلية الشرقية من مورجينة الجيزة) (ز) شارع البرنسات يمتد من شارع الجيزة وينتهي الى شارع سراي الجزيرة - (ح) شارع المدي يمتد من شارع البرنسات وينتهي الى شارع امبابه - (ط) شارع امبابه يمتد من كوبري امبابه وينتهي الى شارع المدي - (ي) شارع سراي الجزيرة يمتد من محطة بولاق الدكرور وينتهي الى شارع المرم - (ك) شارع المرم يمتد من شارع الجزيرة (الناحية القبلية والشرقية من سور جينة الجيزة) وينتهي الى المرم - ثانياً الجزء الواقع في حدود مديرية القليوبية من الشارع المؤدي من القاهرة الى شبرا لاية مدخل سراي شبرا (م) ٢ على جناب مدير عموم لندن والباقي تنفيذ قرارنا هذا

**تنظيم** - - - - -

ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية جاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٢

مرة ٢٦ عن الماني التي يخضع لها على الامن العام. ليغ

النواحي التي. لوس فيها مجلس تنظيم

بعد الاطلاع على الامر الماني الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ المعلق بمجلس التنظيم وعلى لائحة التنظيم الصادرة في ١ سبتمبر سنة ١٨٨٩ قد قررنا ما هوأت (م) ١. عملاً بالمادة الثانية من الامر الماني المشار اليه الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ تسري احكام التنظيم في

المدن المينة في الخانة الثانية من الجدول الاتي على النواحي المينة في الخانة الثالثة وذلك فيما يخص بالماني المناجاة للترسيم حرصاً على الامن العام أن المنداعة للقطر

خانة ثالثة	خانة ثانية	خانة
اسماء المدن التي يجب ان تسري احكام تنظيمها على النواحي المينة في الخانة الثالثة عملاً بهذا القرار	اسماء النواحي التي ليس لها تنظيم وجب ان تسري عليها احكام تنظيم المدن المينة في الخانة الثانية عملاً بهذا القرار	مديرية الغربية
بندر المراكز وزارها وهي	مكة بنوف	١
زفتى	طيطا	٢
البحريرية	.....	٣
كفر الزيات	.....	٤
كفر الشيخ	.....	٥
البرلس	.....	٦
شربين	الحلة الكبرى	٧
دسوق	.....	٨
سمنود	.....	٩
طنطا	.....	١٠
مديرية الشرقية	.....	١١
القرازينق	بندر اقليم الشرقية وقراه	١٢
مديرية الدقهلية	.....	١٣
التصويرة	بندر اقليم الدقهلية وقراه	١٤
مديرية المنوفية	.....	١٥
شبين الكوم	بندر اقليم المنوفية وقراه	١٦
مديرية البحيرة	.....	١٧
دمهور	بندر اقليم البحيرة وقراه	١٨
مديرية بني سويف	.....	١٩
بني سويف	بندر اقليم بني سويف وقراه	٢٠
مديرية اليوم	.....	٢١
مدينة القيزوم	بندر اقليم اليوم وقراه	٢٢
مديرية المنيا	.....	٢٣
المنيا	بندر اقليم المنيا وقراه	٢٤
مديرية اسيوط	.....	٢٥
اسيوط	بندر اقليم اسيوط وقراه	٢٦
مديرية جرجا	.....	٢٧
سوهاج	بندر اقليم جرجا وقراه	٢٨
مديرية قنا	.....	٢٩
قنا	بندر اقليم قنا وقراه	٣٠
محافظة دمياط	.....	٣١
دمياط	القرى التابعة لمحافظة دمياط	٣٢

(م) على جناب مدير عموم المدن والمالي تنفيذ قرارنا هذا  
قرار من نظارة الاشغال العمومية في  
٢٨ ماي سنة ٩٤

بعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في ٢٦ أغسطس  
سنة ١٨٨٩ الخاص بمصلحة التنظيم وعلى لائحة التنظيم الصادرة  
في ٨ سبتمبر سنة ٨٩ قد قررنا ما هو آت

(م) ١ علماً بأحكام المادة الثانية من الامر المالي  
الشارع اليه تسري احكام التنظيم في مدينة القاهرة على  
بنداد ونادى اقليم الجيزة وذلك فيما يخص المباني المحتاجة  
للتعمير حرصاً على الامن العام أو المتداخلة للقطر  
(م) ٢ على جناب مدير عموم المدن والمالي تنفيذ  
قرارنا هذا

ترجمة اقرار من نظارة الاشغال  
التنظيمية في ١٥ ابريل سنة ١٨٩٤

قرة ٦٥ — بعد الاطلاع على القرار الصادر من  
النظارة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٨ بمخ ٥٠٧ فيما يخص  
بتدبير مصالح المباني والمالي الاميرية وعلى القرار الصادر  
مها ايضا في اول سبتمبر سنة ١٨٩١ قرة ١٩ بإعادة  
التنظيم في بندر قا وبناه على ما عرضه علينا جناب  
وكل النظارة قد قررنا ما يأتي (م) ١ تعلق المادة  
السادسة من القرار الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٨  
بمخ ٥٠٧ فيما يخص بمديرية قنا (م) ٢ تسري اعمال  
التنظيم والطرق والمالي الاميرية في مديرية قنا من خلال  
مقتضى ما يحسب احكام القرار المذكور، وكذا الخطة بهاقي  
المديريات والمناطق (م) ٣ على جناب مدير عموم  
المدن والمالي تنفيذ قرارنا هذا

تنظيم — ترجمة قرار من نظارة الاشغال  
للمعمارية رقم ١٥ ابريل سنة

١٨٩٤ بمخ ٦٦ — بعد الاطلاع على الامر المالي الصادر  
في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الخاص بمصلحة التنظيم وعلى  
لائحة التنظيم الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ قد  
قررنا ما يأتي (م) ١ تسري احكام التنظيم ببندر  
بنا على بنادى اقليم الجيزة وقراه فيما يخص المباني  
التي تحتاج الى ترميم «من حيث الامن العام» أن  
تكون متداخلة الى القطر وذلك عملاً بأحكام المادة  
الثالثة من الامر المالي المشار اليه (م) ٢ على جناب  
مدير عموم المدن والمالي تنفيذ قرارنا هذا

تنظيم — ذكرته في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٤  
باعتبار تديلات خطوط التنظيم بالمدينة  
في الكشوف المرتقبة

(\*) امر عال — نحن خديو مصر (\*)  
بعد الاطلاع على المادة العاشرة من لائحة التنظيم الصادرة  
في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ وهذا نصها

«بجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الاشغال  
العمومية وصدر امر عال باعتاده يستعان للحكومة أن  
تترع شيئا فشيئا وبالطرق التي تروى بالاراضي الجبلية  
بالرسم لربما لانشاء الشوارع المعلوم منها بالرسم  
المذكور ومن تاريخ صدور الامر الجعلي المشار اليه لا  
يجوز اقامة اي بناء على الاراضي اللازمة ترع ملكيتها  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية  
وموافقة رأي مجلس النظارة — امرنا بما هو آت

(م) ١ تبطل خطوط التنظيم في الطرق العمومية وأجزاء  
الطرق الجبلية اسماؤها جميعاً في الكشوف المرتقبة  
بحرفي «١» «ب» الخطين بامرنا هذا (م) ٢  
تقصد تديلات خطوط التنظيم التي ادخلت في  
الرسومات المذكورة في الكشوف المرتقبة الى بحرف  
«ج» الحق بامرنا هذا (م) ٣ تغيير من الشوارع  
العمومية الاجزاء التي فيها الى الطرق العمومية  
وبينة في الرسومات المذكورة في الكشوف المرتقبة  
الى بحرف «د» (م) ٤ على ناظر الاشغال العمومية  
تنفيذ امرنا هذا

(١٨) نوفمبر سنة ١٨٩٤ (١٨٩٤) قرار من  
نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ١٨

نوفمبر سنة ١٨٩٤ — بعد الاطلاع على قرار النظارة  
الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٨ بمخ ٥٠٢ بالغاء التنظيم  
من بندر الجيزة وعلى ما قرر مجلس النظارة بجلسته التي  
عقدت في الثامن من شهر نوفمبر سنة ١٨٩٤ بمخ ٨٠ وبناه  
على ما عرضه علينا جناب وكل النظارة — قد قررنا  
بأمرنا (م) ١ بإعادة التنظيم الى بندر الجيزة (م) ٢  
يعود باعمال التنظيم في البندر المذكور الى مهندس تنظيم  
حلوان (م) ٣ على قرار النظارة الصادر في ٢٨ ماي  
سنة ١٨٩٣ بمخ ١٠٢ الخاص بالي تسري احكام التنظيم  
في مدينة القاهرة على بنادى اقليم الجيزة وقراه فيما  
يخص بالمباني المحتاجة للترميم حرصاً على الامن العام أن  
المتداخلة للقطر (م) ٤ عملاً بأحكام المادة الثانية من  
الامر المالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص  
مصلحة التنظيم تسري احكام التنظيم في بندر الجيزة على  
البنادى والقرى الواقعة في مراكز اطرافها



## تنظيم

(١٨٩٥)

والبرشون وجيزة التابعة لاقليم الجزيرة وذلك فيما يخص بالمباني المتجهة لترميم حرصا على الامن السار والمتابعة للنفوط (م) ٥ على جناب مدير عموم المدن والمباني تنفيذ قرارنا هذا الذي يبتدىء العمل به من اول ديسمبر سنة ١٨٩٤

**تنظيم -** قرار من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٦ مارس سنة ١٨٩٥

بعد الاطلاع على اقرار الصادر من النظارة بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٨ رقم ٥٠٧ بقاء التنظيم في بندر زفق وعلى الاعادة الواردة من الدخالية في ٥ ديسمبر سنة ٩٤ نمرة ٦١١٢ وعلى القرار الصادر من مجلس النظارة في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٨٩٤ من تشكيل قوسيونات محلية في بندر قنا والمباني وبقي سوب و زفق وشين الكور وبنا على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قد قررنا ما هو آت (م) ١ بعد انتمنى الى بندر زفق (م) ٢ على جناب مدير عموم المدن والمباني تنفيذ قرارنا هذا

**تنظيم -** قد قررت نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٨٩٥ اعادة التنظيم الى بندر عسكري الزيات واحالة عمله على مهندس تنظيم بندر طحطا

**تنظيم -** قرار من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٨٩٥

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من الامر العالي الصادر في ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٩ وعلى قرار النظارة الصادر في ٨ سبتمبر من تلك السنة نمرة ٥٤٩ بخصوص لائحة التنظيم وعلى قرار الجمعية العمومية لهيئة الاستئناف التخلية الصادر في ٢٩ ابريل سنة ١٨٩٥ بناء على المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٨٩ (٢٩ مجادى الاول سنة ١٣٠٦) قد قررنا ما يأتي (م) ١ تقبل البقرة الثالثة من المادة المذكورة عشرة من لائحة التنظيم « التي صدر فيها قرار النظارة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ٥٤٩ » . بالفقرة اللاحقة وهي (ثالثا) في البكسونيات التي يتقام على ارتفاع أربعة أمتار ونصف متر عن ارض الشارع

منحرفا في الشوارع التي عرضها ستة أمتار فما فوق منحرفا في الشوارع التي عرضها أقل من ستة أمتار ويجوز اقامة خرجات « شكلت » خفية بمشروبات

## تنظيم

(١٨٩٨)

أو خلاف ذلك على ارتفاع ٥٠ متر في الاقل عن سطح ارض الشارع وبارزة بقدر الجور للقرر للبكسونيات بشرط ان تكون تلك المخرجات من خشب أو من معدن على جزء واحد فقط من الواجهة بقصد الحماية والزعرفة بنبر ان بشر ذلك بمائة الواحدة وقد نقرر ان يكون معظم ارتفاع هذه المخرجات ثلاثة أمتار ويجب ان يرقى طلب الرخصة برسم تفصيلي عن المخرجة المراد اقامتها (م) ٢ على اعادة مدير عموم المدن والمباني تنفيذ قرارنا هذا

**تنظيم -** قرار من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٨٩٥

بعد الاطلاع على المادة الثانية من لائحة التنظيم الصادر بها قرار النظارة بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٣٠٧ (٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩) ومقتضى الامر العالي المؤرخ في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٦ (٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٩) وبناء على طلبه سمادة مدير الفرية وما عرضه علينا سمادة مدير عموم المدن والمباني قرر ما هو آت (م) ١ برأس جلسات مجلس تنظيم بندر زفق بامور المركز بالمائة عشرة سمادة مدير الفرية (م) ٢ على سمادة مدير الفرية وسمادة مدير عموم المدن والمباني تنفيذ قرارنا هذا

**تنظيم -** قد قررت نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٧ ان

تجري احكام التنظيم في مدينة الهله الكبرى على بندر مركر فوه وقراه وذلك فيما يخص بالمباني المختلفة حرصا على الامن السار

**تنظيم -** ذكرينو في اول يولي سنة ٩٨ ببقاء واعاد بعض خطوط التنظيم

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من لائحة التنظيم الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ وهذا نصها « بمجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من نظارة الاشغال العمومية وصدر امر عال باعاده يستعان للبيكون ان تترجم شيئا فشيئا وبالطرق القانونية الاراضي التي بالرسم لزوما لانشاء الشوارع المحول عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الامر العالي المشار اليه لا يجوز اقامة اي بناء على الاراضي اللازم ترح ملكيتها » وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافق رأي مجلس النظارة أمرنا بما هو آت (م) ١ بقاء الرسم نمرة ١ كالموضوع لمخطط تنظيم شارع غربي البلد ورسومه والبشر سواج وقد أعدده نظارة الاشغال العمومية

(١٨٩١)

(١٨٩١)

في ٣٠ مارس سنة ١٨٨٦ ومردد عنه اسم عال في ٨ ديسمبر من تلك السنة ويستأنف منه بالرسم الذي احدثته النظارة ايضا في ٢٣ ابريل سنة ٩٨ بمره ١ عن شارع غربي البلد ودرب غريب وزقاق عبد الله وزقاق عبد الملك وزقاق السقا وشارع بومس وعطفة حامد وشارع حمادي ونصور والباس والرجه وادريس وزقاق حمار وشارع اسحاق (م) ٢ تلقى خطوط التنظيم من الطرق واجزاء الطرق العمومية المبينة اسماؤها في (الكشف حرف (١) الملحق بامرنا هذا (م) ٣ يستمد تعديل خطوط التنظيم المقررة في سموات الطرق المبينة في (الكشف حرف (ب) الملحق بامرنا هذا (م) ٤ يستمد خطوط التنظيم الخاصة على رومات الطرق العمومية المبينة في (الكشف حرف (ج) الملحق بامرنا هذا (م) ٥ تتمير من الخاتم العمومية الطرق العمومية المبينة في (الكشف حرف (د) الملحق بامرنا هذا في المبسوة الرسمية صحيفة ١٨٣ « المطاب الكشوفة »

**تتمير الاملاك** - ترجمة قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية في ٢٠ يونيو سنة ٨٥ غرة ٣٥٣ فيها ينال تتمير الاملاك الواقعة على الشوارع العمومية بمدينة القاهرة

بناء على القرار الصادر من مجلس النظارة بتاريخ ١٨ جمادى الاولى سنة ١٢٠٢ (٥ مارس سنة ١٨٨٥) غرة ١١ قد تقر ما هو آت (م) ١ بتمير الاملاك الكائنة بمدينة القاهرة على حسب المشروع الذي عمل بمفرقة تفتيش القاهرة وعلى كل صفحة من الصفحات التي اقرت النظارة على اوريثكمها تكتب النمرة بالارقام العربية والافرنكية معا (م) ٢ تورد نظارة الاشغال العمومية الصفائح المذكورة وتركيبا في محلاتها وارباب الاملاك يكفون بسيانتهما وحفظها (م) ٣ قد تمجد عن الصفيحة الواحدة بعد التركيب مبلغ ١٠ قروش صاغر يدفعه ارباب الاملاك بالقرنل اللازم الى قلم تفتيش القاهرة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان الذي يكون قد بلغه تفتيش القاهرة الى المالك بعد تركيب الصفيحة (م) ٤ في حال تركيب الصفيحة المرقوم عليها اسم الشارع يصير تتمير الاملاك اكدته على ذلك للشارع (م) ٥ على ادارة عموم التنظيم تنفيذ قرارنا هذا

**تتمير الاملاك** - لائحة تسمية الشوارع وتتمير المنازل ديسمبر ٩١

بعد الاملاخ على مداواة القومسيون البلدي في جلسته المتقدمة في ٨ اولى سنة ٩١ الصادر عليها اعتماد مطوفات ناظر الدخيلة بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩١ - وعلى

المادتين ٣١ و٣١ من الابرارالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩١ - بقرار رئيس القومسيون البلدي ما هو آت (م) ١ تشريع مصلحة المجلس البلدي في الاسكندرية بسمية للمباين العمومية والشوارع والمدن الموجودة في الدوائر والمحاكم والازقة هذه المدينة وبتمير اماكنها (م) ٢ تبين لجنة الاشغال العمومية اسما مخصوصا لكل شارع مع مصانفتها بقدر الامكان على الاسماء الشائعة بين الناس (م) ٣ توضع في نواحي الشوارع والمباين وغيرها من المجلات التي تبينها ادارة مصالح المدينة الواح مكتوب عليها باللغتين العربية والفرنسية اسم المبان او الشوارع او الحارة او الزقاق وتكون مصاريف ذلك على المجلس البلدي (م) ٤ يجب على ارباب الاملاك الموضوعة عليها الافراخ المذكورة ان يتركوها موضوعة كما هي بدون ان يكون لهم الحق بطلب تحويل ما في نظير وضعا (م) ٥ تتمير المنازل بمفرقة المجلس البلدي بوضع الواح من الاورنيك الذي يستعمله ومع ذلك فانه مباح لارباب الاملاك ان يرسموا على نفقتهم على لوحة من صفيح أو خشب في الحلة التي تبين لهم على واجهة المنزل أو بابه غرة بارقام مطابقة للارقام المعروفة على الواح المجلس البلدي من حيث القياس واللون على شرط ان يتبعوا التعليمات التي تمنى لهم بهذا الخصوص ومن يرغب منهم اتباع هذه الطريقة يجب عليه اخطار المجلس البلدي في ظرف ٦٠ يوما تخفي من تاريخ نشر هذه اللائحة وبسبب لم ايسال عن الخطايات التي ترد منهم وفي مدة الستين يوما التي تخفي من تاريخ الاعلان الذي يلي تبين لهم المجلس غرة اوغر المنزل يجب عليهم ان يبرروا رسم هذه النمرة او التمر بحسب الشروط الموضحة قبل ويعتفى التعليمات الواجب عليهم عليها من قلم التنظيم بهذا الشأن فان لم يتبوا هذا الشرط في اليمينات المحدد والتعليمات التي تكون احطت لهم في اليمينات عنه يسقط عنهم في ذلك ويلزم حينئذ المجلس البلدي بوضع الافراخ اللازمة على منازلهم بدون ان يعطروهم بذلك وهم يلزمون ايضا بدفع اثمانها بحسب القيمة المحددة وفي هذه الحالة تسري عليهم احكام المادة ١٠ من هذه اللائحة (م) ٦ يتبدأ بتمير كل شارع وغيره من منتهى اقرب حصة للمنشئة الكبرى ويحصل التتمير بكتابة ان المنازل اكدته على البين تتمير بالزواج والمنازل الكدته على اليسار تتمير بالفرد (م) ٧ تكتب التمر على الافراخ بالارقام العربية والافرنكية معا (م) ٨ اذا وجدت قطعة ارض خالية البناء بين محلين يترك بين المحل الاول والثاني عدد من التمر من الواجهة باتجاه حصة اثنان لكل غرة بدون احتساب الكور (م) ٩ كل قسم من

في ٣٠ مارس سنة ١٨٨٦ ومردد عنه اسم عال في ٨ ديسمبر من تلك السنة ويستأنف منه بالرسم الذي احدثته النظارة ايضا في ٢٣ ابريل سنة ٩٨ بمره ١ عن شارع غربي البلد ودرب غريب وزقاق عبد الله وزقاق عبد الملك وزقاق السقا وشارع بومس وعطفة حامد وشارع حمادي ونصور والباس والرجه وادريس وزقاق حمار وشارع اسحاق (م) ٢ تلقى خطوط التنظيم من الطرق واجزاء الطرق العمومية المبينة اسماؤها في (الكشف حرف (١) الملحق بامرنا هذا (م) ٣ يستمد تعديل خطوط التنظيم المقررة في سموات الطرق المبينة في (الكشف حرف (ب) الملحق بامرنا هذا (م) ٤ يستمد خطوط التنظيم الخاصة على رومات الطرق العمومية المبينة في (الكشف حرف (ج) الملحق بامرنا هذا (م) ٥ تتمير من الخاتم العمومية الطرق العمومية المبينة في (الكشف حرف (د) الملحق بامرنا هذا في المبسوة الرسمية صحيفة ١٨٣ « المطاب الكشوفة »

**تتمير الاملاك** - ترجمة قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية في ٢٠ يونيو سنة ٨٥ غرة ٣٥٣ فيها ينال تتمير الاملاك الواقعة على الشوارع العمومية بمدينة القاهرة

بناء على القرار الصادر من مجلس النظارة بتاريخ ١٨ جمادى الاولى سنة ١٢٠٢ (٥ مارس سنة ١٨٨٥) غرة ١١ قد تقر ما هو آت (م) ١ بتمير الاملاك الكائنة بمدينة القاهرة على حسب المشروع الذي عمل بمفرقة تفتيش القاهرة وعلى كل صفحة من الصفحات التي اقرت النظارة على اوريثكمها تكتب النمرة بالارقام العربية والافرنكية معا (م) ٢ تورد نظارة الاشغال العمومية الصفائح المذكورة وتركيبا في محلاتها وارباب الاملاك يكفون بسيانتهما وحفظها (م) ٣ قد تمجد عن الصفيحة الواحدة بعد التركيب مبلغ ١٠ قروش صاغر يدفعه ارباب الاملاك بالقرنل اللازم الى قلم تفتيش القاهرة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان الذي يكون قد بلغه تفتيش القاهرة الى المالك بعد تركيب الصفيحة (م) ٤ في حال تركيب الصفيحة المرقوم عليها اسم الشارع يصير تتمير الاملاك اكدته على ذلك للشارع (م) ٥ على ادارة عموم التنظيم تنفيذ قرارنا هذا

**تتمير الاملاك** - لائحة تسمية الشوارع وتتمير المنازل ديسمبر ٩١

بعد الاملاخ على مداواة القومسيون البلدي في جلسته المتقدمة في ٨ اولى سنة ٩١ الصادر عليها اعتماد مطوفات ناظر الدخيلة بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩١ - وعلى

بيت يكون مستعملاً نظهر مخزن أو دكان وموَجَر واحد، ويكون له مغذ خصوصي على الشارع العمومي توضع له نسبة (م) ١٠ يتحصل من ارباب البيوت الموضوع عليها المرف رسم خصوصي يحدد القروسيون البلدي مقداره في المستقبل على شرط ان لا يتجاوز ١٤٠ مليماً عن كل لوحة — ويجب عليهم ان يدفعوا هذا الرسم لخزينة المجلس البلدي بحسب عدد الالواح الموضوعه على منازلهم في ظرف ٣٠ يوماً قضي من صدور الاعلان اليهم من مدير مصالح المدينة أو من يوجب عنه (م) ١١ ارباب الاملاك مكلفه بحفظ الثمر وصيانتها. (م) ١٢ كل من يخالف احكام الماده ٥ و ١١ من هذه اللائحه وكذلك من يخلط أو يترع الالواح المنيه فيها لساكن الشوارع أو غير المنازل يخاطم بالعقوبة المنصوص عليها بالماده ٣٤١ من قانون العقوبات الاملي أو بالماده ٣٢١ من قانون العقوبات المختلط مع المحكم عليه ايضاً بموجب الفرض للمجلس البلدي وفي حالة مخالفته للسنتين ٥ و ١١ يدفع عن الالواح بحسب الازنيك المعهد عليها والالواح المذكوره يصير تركيبتها فيما بعد بمعرفة المجلس البلدي وتصدر هذه الاحكام من قاضي المخالفات (م) ١٣ يصير البات وقوع المخالفة بمعرفة رجال الضبط والربط ومفتي التتبع ومهندسيه وخدمته ويطلب على المخاض الممررة منهم ما لم يتم دليل بانها (م) ١٤ قيمة التعويضات المحكوم بها من القاضي تفصل كالمجاري في مواد المخالفات (م) ١٥ المنازل التي يصير بناؤها أو تجديد بناؤها في المستقبل تسري على اربابها احكام هذه اللائحه في بحر الشهرين اللذين تؤول فيها تلك المخالط بالسكان سواء سكنت مكملاً أو سكن جزء منها

تونس — • صورة الزمان الذي ارسل الى جناب مشور تونس العظيم بخصوص ادخال ملكته تحت سيادة الباب المالي بامتيازات مخصوصه وذلك في ٩ شبان سنة ١٢٨٨ بالموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧١ — الدستور الحكم المثير الخقم نظام العالم مدير امور الجمهور بالمر القابف مقيم بمعات الانام بالرأي الصائب مهمل ببيان الدولة والاخبال مشيد اركان السعادة والايجلال المرفوف بصرف عواطف الملك الاعلى الهالي بتونس الآن الخاطر اكمال للتشاور المجيدي الشريف من رتيه الاولى مع التبيين المايورفي

باصول السيادة والحرب وتغيير الحدود ونحوها ما  
يكون اجراءه راجعاً الى حقوق سلطتنا السنية وعند  
حلول القدر المحكوم في الولاية وتقدم المعروض يطلب  
القرمان الشريف من الإرث الأكبر من عائلتك  
لطرف سلطتنا السنية يرسل له القرمان الشريف مع  
مشور الوزارة والكسيرة المأدبة كما استمر العمل بذلك  
الى الان بشرط ان تستمر الحماية باسمنا السلطاني  
وتزين به البكّة التي تضرب هناك علامة علانية  
للارتباط القديم الشرعي لايالة تونس مقام الخلافة  
المجلى وان يبقى السيف على ارنه وتحتله وبها وقع  
حرب سلطتنا السنية مع اجنبي يرسل السكر من تلك  
الايالة الشاهانية بقدر الاستطاعة طبق ما جرت به العادة  
القديمة في الجميع ومع ذلك المبدأ يكون امر الولاية  
يعطى الولاية خصوصاً بما تملك على ان تبقى سائر  
المعاملات الارتباطية مع دولتنا العلية جارية مربية كما  
كانت سابقاً وان تجري الادارة العلية لتلك  
الايالة مطابقة للشرع الشريف وموافقة لطوائن العدل  
التي يقضيها الوقت والمحال الصكافة بامون السكان في  
التقسيم والعرض والمال فاعلانك لا ذكر اصدر هذا  
القرمان الشريف المجلى اذ من ديواننا المأدبة  
وارسل موشماً اعلاه بخط المأمون السلطاني لمخلاة  
نيان الشاهانية لما في اصلاح حال تلك الايالة المهمة  
وما لا يترك وقوة ذلك سائلاً وما لا يستكمال اسباب  
المادة والزمانية والامنة لصون تبعنا السقطين  
يظل عدنا السلطاني ومأمولنا القلبي الملوكي ان  
يبدل من جهتك المجد في حصول ما ذكر ثم حيث كان  
تمام المحافظة على حقوق سلطتنا السنية المحقة جونس  
من قديم الازمان وعلى امته الالائي القاطنين بتلك  
الايالة المرددة بمودة صداقتك من حيث التقس والعرض  
والمال وسائر الحقوق الصورية شراطة امتياز الولاية  
الاساسية المرددة فيخصي ان تتأكد بمجانبتها عن  
كل قرق الخلال دائماً رمزاً ويتأكد عن وقوع الخلال  
والحركة على خلافها اذا علمت ذلك فلا بد ان ترف  
انت ومن يتم في امر الولاية بالتأثير من اعضاء  
عائلتك قدر حال الصلة العلية الشاهانية وتشكروها على  
ذلك تسي لتفصيل رضاي السلطاني المرددة ومزيد  
الانعام باجراء هذه الشروط المرددة

تونس - منشور بشأن عدم الاصغاء لادعاء  
اهالي تونس المنشدين بمسألة فرنسا  
( ١٠ مارس سنة ٨٢ ) - لا مكتب من الداخلية  
العية السنية بناء على ما ورد من بعض المديرات ومن  
نظارة الخارجية بقصد المخافاة من طرف الجهة مع  
الرب العالي ما يمايل به اهالي تونس المدعون الان  
الحماية لدولة فرنسا صدرت اذاعة تركية من سعادة  
كاتب ديوان خدوي رقمه ١٥ ربيع الاخر سنة ١٢٩٩  
نمرة ١٧ ومما التمريرات الساسية الواردة للخص  
الخدوية بتاريخ ٢٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ بان الدولة  
العية لم تعترف بالمقاولة تامة التي صار عقدا بين  
تونس ودولة فرنسا واطنت رسمياً بان تلك المقاولة  
كانها لم تكن ولهذا تقرر بعدم الاعتراف والاصغاء  
لادعاء اهالي تونس المنشدين بمسألة فرنسا ومردوب  
الماملة بالتطبيق لذلك وحيث الامر كما ذكر التفتي  
ترقيه للمعلومية بما توضح ومراعاة الاجراء بقضاء في  
١٩ ربيع الاخر سنة ١٢٩٩

تونس - منشور من نظارة الداخلية في ٢٤  
تونس - وجب سنة ١٣٠١ ( ١٩ ماي سنة ٨٤ )  
انه كان ورد للداخلية افادة من نظارة الخارجية  
في ٢٠ ربيع الاخر سنة ١٣٠١ مشار إليها انه بناء على ما  
صار الاتفاق عليه شاعاً فيما بين الخارجية وتصلاتي  
جنرال فرنسا بخصوص التونسيين فجاب فصل جنرال  
الدولة المشار إليها بحث في محاسبة منه الخارجية  
كشفاً باسماء بعض اشخاص من فئة عصوية معينين  
بمسر واسكندرية وبورسعيد واسماعيليه والسويس  
تأمين لتلك الدولة والخارجية فيها على ذلك حررت  
لجناب الفصل جنرال منير ٦٠ بقول حاية الاشخاص  
الندرجة اسامهم بهذا الكشف اعتباراً من ١٧ يناير  
سنة ٨٤ وبمس اسكن من محافظات الجهات المسكن  
عنها كشفاً باسماء الاشخاص القيين فيها بقصد  
معرفة اسماء باقي حمايات فرنسا ولأنه توه بأنه اذا  
كان مندرجاً ضمن هؤلاء الاشخاص اسماً اشخص  
من وماليا الحكومة السنية تقاد الخارجية عنهم كما انه بناء  
على ما ورد للخارجية من المالية بشأن مسألة انضمام  
التونسين كسب لها منها في ٩ فبراير سنة ٨٤ بما لزم  
من معاملة التونسيين المندرجة لباؤهم بالكشف  
المذكور اسوة باقي حمايات فرنسا لاعتباراً من التاريخ



سيد بن قاسم بن رمضان . سليمان بن صالح حكياري .  
سمويل بن رفايل جالتي . سليمان جردعة . سليمان  
فرجاني . صالح جردعة . صالح بن عبيد دريدي .  
صالح دوس . سيده ارملة حسن حلي . سالم بن عبد الرحمن  
صادق . سالم عثمان . سالم بن سلام جريه . سالم بن  
احمد زبوناري . صالح الفتوري . سليمان بن يونس  
برجي سعد بن عبد الكريم . صالح بن سليمان شامي .

سيمون بن قسم شماليا . سالم التولي وابنة محمد  
صالح بن حسين ابراهيم . سلام بن محمد الشكلال .  
سليمان بن محمد . سليمان بن ملوح . سليمان كائون  
بن ابراهيم . صادق بن سعد الزبوني . سعد بن  
شنديرة بن سليمان . سويل مخلولا بن شولوبا .  
صالح امران بن تهان . صالح محمد بن دهمان . صالح  
العروسي . مسلمون توبه . صالح احمد بن دهمان .

طاهر مور حمودة سليمان . طاهر ابن حمودة . طاهر  
بن محمد المحبون . يوسف بن جوناڨي . يوسف بن  
عبد اللوغ . يوسف بن رمضان المصري . يوسف  
بن سيد ميمون . يونس بن ماضي بونيه . يوسف بن  
المقرب جالتي . يعقوب زينون بن موسى . يوسف  
زينون بن هبي زينون . يونس بفازي . يوسف  
بن احمد بن مسعود . يوسف كار . يوسف زلوس .  
يوسف بن حسين . يحيى بن ماسي . يوسف بن شالومي  
ببريس . يوسف ناهوم . يوسف فرانكو . يوسف بن  
اسماعيل . يسيمه بنت محمد بلزام . يوسف زاهي بن  
مسعود . زهر وابنتها بكيتيه . زبيدة بنت علي الفيراني .

(اول قائمة تشتمل على قسم خصوصي من رعايا  
دولة فرنسا)

(قسم اتصالاتو بالقاهرة)

(اسماء) محمد الشباني بن حسونه . سليمان البوقري  
بن علي . احمد بن محمد الفكةاخ . علي بن صالح  
حسونه . علي بن محمد بن عبد الرحمن . سليمان بن  
عبد الرحمن الزواري . محمد بن حمادة الشميني .  
محمد بن احمد المهرورفي . محمد افندي امير  
التونسي . عبد القادر الفكةاخ . عبد المجيد الهامي .  
محمد بن براملتوا . حسن مراد . حاج حسن  
مصطفى . احمد محمد المهرورفي . السيد عبد الله  
مصباح . علي فارس . حافظ احمد الشباني . محمد

محمد ابو شريه . محمد بن عمر بن طامه . محمد بن  
علي شيباني . محمد جريه . محمد بن رياه . محمد  
بن ميهاد بن سليمان . مصطفى بن اساميل . محمد بن  
احمد ابو شريه . معنوق ابو كريس . محمود جريه .  
محمد ميلاد . محمد بن عبد الله دراڨي . محمود بن  
عمر نجاو . محمد ديدانه . محمود بن محمد جويبا .

محمد عيني بن ثامر . محمد بن عمر . محمد زبوناري  
محمد بن زاروك . محمد المساتوي . محمد بن  
مسعود . محمد بن حمده . محمد المياضب . منصور  
ميلانك . محمد عبد القادر بن عمران . مصطفى يرم  
محمد بن مصطفى يرم . محمود المكي . محمد  
محمود بن عمر . محمد صادق البشاري . محمد

المهوري . محمد حمودة . محمد بن علي حناشي . محمد  
بن سعد صفر . مسعودة بنت موسى . محمد صالح  
محمد صادق المكي . محمد بن حسن جرياني . محمد  
بن حسن سلام . محمد بن سلامة . مبارك بن ابو قاسم .  
محمد بن محمد ملك . محمد بن سالم سيد . محمد  
بن سليمان حميدي . محمد بن حمده شي . محمد بن

علي كركيا . محمد الطاووري . محمود الشريف .  
محمد بن خطاب . محمد بن حمودة . محمد بن حسن  
الياناني . محمد بن محمد شربال . محمد بن حسن .  
محمد زهرور . محمد بن حسين . مبروك بن عارة .  
محمد عبد السلام . منته عثمان بن موسى . تهاث  
جالتي . قسم بن يوسف صبيلا . عمر بن يعقوب بن

سلامه . عثمان بن درويش . عمر بن يونس البرجي .  
عمر بن سالم مياي . عمر بن محمد البحر الصافي . عمر  
بن علي تونسي . عمر فراڨي بن محمد . عمر بن محمد  
عمر صالح الحكياري . عمر بن سليمان . عمر بن

النباني . عمر بن محمد البناي . عمر بن محمد السيد  
عمر بن حسين . عمر بن صالح عجان . عمر كون .  
عمر بن احمد بن علي . عمر بن حساب طالب . عمر  
بن يحيى . عمر بن صالح الشاف . رمضان بن علي مزار  
رمضان بن عمر اللوغ . رمضان بن محمد القاصري .  
رفائيل بن يعقوب جالتي . رفائيل سمويل جالتي .

وجيب بن عمر سيد . زحان بن شيباني عيدان . سليمان  
بن قاسم بن رمضان . صالح بن صالح بن مولى . سيد  
الرهاي بن مسعود . سيد مردول بن صالح . صالح بن  
محمد دريدي . سيد بن علي صالح . سليمان بن بجليف

قدوس . حاج علي محمد . الحاج عمر بن محمد .  
 محمود احمد . السيد موسى . محمد بن عزت .  
 حاج حسن بن ابراهيم . حاج عبدالسلام بن عيسى .  
 علي احمد . حسين احمد . فيثا عزوله . شمويل عزوله  
 ابو السعود عبد الرحمن . يوسف ابراهيم دباح .  
 حنفي محمود . علي بن علي مواني . حبيب داود وهبه .  
 محمود محمد ابو العادات . مصطفى بن ابو السعود  
 عبد الرحمن : بروخ موسى : حنين سالم : ميخائيل  
 الزهر . علي بن ابو السعود سر كادي يوسف حنان  
 . حنين يوسف حنان . نسيم حبيب حنان . حنين  
 جوكران . الياهو كرمونه . محمد عشور . حاج  
 حسن الشادلي . حاج عبد الرحمن السبيدي . السيد  
 بن سليمان . يوسف كوهين . مراد كوين . داود  
 يتون . عبد الرحمن سعدا . ابراهيم كرمونه .  
 ابراهيم حنان . مراد وحيب حنان . مرادو يعقوب  
 حنان . سلمون حبيب حنان . اسحاق يوسف حنان  
 ابراهيم موسى حنان . بزرگ حنان . موسى كوين .  
 سعد كوين . حبيب كوري . حاج صالح بن علي  
 ابراهيم ليفي بن يوسف . لياها ليفي بن يوسف .  
 داود خضر يعقوب . يعقوب اسكافا . يوسف بن منام  
 عبادي . يوسف موروكي . يوسف حنين عبد الواحد .  
 حاج محمد بن مصطفى ابو عوف . ابراهيم احمد .  
 حاج خميس ولد علي الزواري . يوشور كوهين .  
 موسى كوهين . يعقوب كوهين . شمويل زاراديل .  
 موسى يوتين . موسى روسني . محمد بن احمد .  
 احمد بن فايد . عمر بن احمد . رحمان وليد . سعد وليد .  
 سلمون وليد . حبيب وليد . قيسة النور . ارملة  
 قارز يزي احمد بن محمد . اسرائيل ميسان بن  
 موسى خميس الجبرتي . داود البالي بن موسى . طيب  
 حسن . مصطفى الطيب . يسحون خليفة . يوسف  
 الديب . خليل يوسف . حنين انطوان . يوسف  
 وهبه . ابراهيم وهبه . شمويل حجاز السيد بن  
 مصطفى الذهبي . شمويل ليفي . ابراهيم المزيوس .

بن علي عبد الله . حاج جمه بن عمر . عبد الخالق  
 العاصي . حسين بن عمر السقا . علي احمد المبروني  
 . ابراهيم بن اسحاق خز' . الياهو بن شمويل بايس .  
 محمد بن مصطفى عبد القادر . محمد بن علي .  
 محمد بن محمود الجودي . ارملة محمد الجودي  
 ( سكينه ) . حنين بن ابراهيم شينجي . داود بريده .  
 جبرائيل مديد . حنين كوين . يوسف فالتسي .  
 ابراهيم بسدوت . الياهو اباب . اسرائيل اثال .  
 سامي اثال . يوسف بسدوت . حنين موسي .  
 ابراهيم حداد . محمد بن محمد قاسم . علي بن محمد  
 قاسم . حسن بن محمد قاسم . حاج سليمان بن  
 احمد . حاج محمد العمراوي . اساعيل بن محمد .  
 حاج يورس بن علي . حسن الهامي . حاج اساعيل  
 بن مبروك . محمد بن محمد مالاملي . محمد عبد  
 الملك . محمد بن محمد سليمان كوين . سامه  
 يوسف . يمين القوي . شمويل هاره . مسعود .  
 مسلم . حاج محمد بن بوقايد . علي بن شعبان ماني  
 . علي بلخير . يوسف موسى صافي . حاج محمد  
 ميتو . عمر بن عيسى الايسي . علي الباروني  
 . احمد بن فايد الايسي . محمد بن فايد  
 الايسي . سليمان بن فايد الايسي . عبد العزيز بن  
 عبد الله . مصطفى بن حسن . مصطفى بن مصطفى  
 حميده . السيد بن مصطفى حميده . محمد الفول .  
 محمد الزهري . حاج الحاج بن احمد المبروني .  
 الياش بن جرجس صيني . مصطفى بن يعقوب  
 كوين . شلوم بن يحيى . حاج علي خليفه . حاج  
 علي الزريدي . صالح رضوان . محمد بن محمد  
 عابدين . حاج رمضان بن عبد الله . عبد القادر بن  
 عبد الفتاح الحداد . حاج علي بن عبد الله . عبد  
 الحاج بن ايوب . حاج حمد بن الحاج موسى . حاج  
 ابراهيم بن سليم . شهدان كنعان . داود بريده .  
 حاج عمر بن قاسم . متوك بنان بن مابر . حنين بنان  
 مابر . محمود سعد . ابراهيم امين ابراهيم بن حنين

(قسم الاسماعيلية)

(اسماء) ارملة جلالة تيزي بنت شالم تونس .  
الباوا مغربي . اروا مغربي — حرر بالقاهرة بتاريخ  
١١ مايو سنة ١٨٨٤ الامضا (رئيس القیودات)

تونس — منشور من نظارة الداخلية في ٢٠ صفر سنة ١٢٠٦

صورة افادة وارده للداخلية من نظارة الخارجية  
بتاريخ ٦ صفر سنة ١٣٠٢ قمر ١١٤ — قد صدر من  
الداخلية منشور رقم ٣٠ يوفيه سنة ١٨٨٤ بتاعلي ما  
ما كان محررا من الخارجية في ٢ شهر قمر ٤٠٣  
بخصوص التونسيين يظهر منه ان لاح لها عدم الانقضا  
لمراجعة الكشوفة المقدمة من قوصلاتو جنرال  
دولة فوانسا اشتملة على اسماء الاشخاص المبالغ لهم  
من الفئة الخصوصية التابعة لتلك الدولة اكتفاء  
بالاوامر الصادرة لعموم المصالح من نظارة الداخلية  
باعتبار كافة الاشخاص الذين يحضرون للديار المصرية  
افوراق معطاة لهم من المصالح الفرنسية كتبعة  
يراسا بدون تثبيت لتفريق بلدم الاسمية وقد تنوع  
ايضا بهذا المنشور عن اتباع الاجراء على حسب  
الاوراس المشار اليها فيما يختص بالاثبات التبعية  
الفرنسية والحال ان في ذلك اختلاف يجب  
ملاحظته — ونظارة الخارجية بمكس ما نشر لم تزل  
محافظة قبل كل شيء على ضرورة مراجعة الكشوفة  
المقدمة من القوصلاتو جنرال والتي سبقدها وهذه  
في القاعدة المتخفي اتباعها في معرفة التونسيين  
وعلى هذا فجميع الاشخاص المدرجة اسماؤهم بتلك  
الكشوفة يجب معرفتهم من تبة فرانس دون غيرهم

ولا يستثنى من هذه القاعدة سوى التونسيين الذين  
يحضرون اول دفعة للديار المصرية او يرسون باحد  
مينها حاملين اوراق سفرية معطاة لهم من المصالح  
الفرنسية ومؤولا الاشخاص يقتضي معاملتهم عند  
حضورهم اسوة تبة فرانس اعتدالا على تلك الاوراق  
لحين ما يصير درج اسمائهم بالكشوفة التي يقدمها

احمد ابن عبد الرحمن الشالي . عبد الله خضر .  
ابراهيم عنان . محمد سليمان بن خميس . محمود  
بن محمد الشرقي . هادي خليفي . سي الحاج عتاد  
بن الطيب الجاربي . سليمان بن سيد بن شعبان .  
جونس بن سيد بن شعبان . صالح بن سيد بن شعبان .  
اشير بهتوب . منشه ميشان بن موسى . جبره ميشان  
بن موسى . حنين ميشان بن موسى . قاسم الندي  
البشاخي . حاج محمد بن حيمه . سيد بن محمد فايد .  
سيد الایسي . سليمان حمودة الایسي علي بن ابراهيم  
شيني . عبد الله محمد الممريني . عبد الله مصطفى  
الجيسي . محمد مصطفى . مصطفى بن محمد الاري .  
شعبان ابراهيم . سيد موسى . شرف موسى . الحاج  
علي مشري . محمد بن محمد الواسلي . الحاج علي  
شكرون . ابن مسعود بن يوسف . الصادق بن محمد  
التوالي . عمر بن سرزوق . السيد محمد التاجوري

(قسم فوصلاتو بورت سعيد)

(اسماء) علي بن محمد . حاج حسن بن محمد .  
نحاج سامي بن الحاج عبد الله . حاج حسن بن  
محمد . حاج محمد بن طيب الباموسي . حاج عمر  
بن عبد العزيز . مصطفى بن ابراهيم . عثمان ابو  
سلام . صالح بن مسعود . احمد بربي . حاج  
جليل . حاج حسن بن حاج موسى . حاج سالم بن  
حاج محمد . حاج محمد الشامي بن مانر . محمد علي .  
حاج محمد بن عبد الله . حاج علي توي . حاج  
طبيب بن حاج احمد . حاج محمد بن شعبان .  
حاج حسن سعد

(قسم السويس)

(اسماء) الحاج سوسي بن حاج عبد الله . محمد  
بن احمد الحاجي . سليمان بن محمد . عبد القادر  
بن ابراهيم . حاج محمد بن حسن الزناقي . الحاج  
محمد . الحاج محمد بن بالقاسم . الحاج حسن بن  
محمد . عمر بن احمد . يوسف بن حمودة . ديمري  
جورج زمر . شكري جورج زمر .



(١٨٨٧)

(١٨٨٠)

الالتزام وعرضها على ناظر الاشغال العمومية لتصديق عليها (خامساً) بالنظر في جميع الطلبات التي تقدم لاستعمال التيارات موقفاً لاحتفالات خيرية واخلاق ذلك (سادساً) بتنفيذ جميع شروط الالتزام او الانتفاع باستعمال التياترو موقفاً واتخاذ جميع الطرق اللازمة لانتظام ادارة التيارات سواء كانت مدة تشخيص الروايات او في ايامي الاحتفالات التي يطلب اجراؤها فيها

تيفوس بقرى - اسر حال صادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠

(نحن خديو مصر) حريث انه سبق صدور تعليمات وارشادات صحية للاعمال عمومها ولقوى الفلاحة خصوصاً قصد اتباعها لتكون سبباً لمنع الاسراض الوبائية عن المواشي التي عليها مدار الزراعة وحيث قد دلت وقائع الاحوال على ان تولي حدوث الاسراض بالمواشي وكثرة انتقالها منذ سنوات ناشئاً عن اهمال اربابها في وقايتها وعدم اتباعهم التعليمات الصحية وتقصيرهم في اتخاذ الوسائل والاحتياطات الكافية لذلك - وحيث ان مجلس الصحة راي لزوم اتخاذ لائحة شاملة لا يلزم اتخاذها من الاجراءات مع تقرير جزاءات وتعميم على من تقع منهم مخالفة او تقصير في اتباعها - فبناء على ما رآه الناظر داخلتنا وموافقة مجلس نظارنا على ذلك نأمر بما هو آت (م) ١ لاتؤخذ من الان فصاعداً رسوم على دفن المواشي (م) ٢ الحيوانات التي تنفق يصير دفنها بحسب القواعد الصحية في محلات مخصوصة تتعين لذلك في كل مدينة او جندر او ناحية بمعرفة حكيم الثمن او القسم بالاتحاد مع الضبطية او المديرية وكل من خالف هذا الامر ولم يدفن في المحلات المينة الحيوان الذي يتفق عنده يصير تجريمه مائة قرش عن كل مرة تقع منه فيها المخالفة واذا تساهل مشايخ الاثمان والبلاد ولم يتعموا حصول هذه المخالفة او لم يجبروا عن وفست منه

الفصل اثنو للخلوجية فيما بعد عند ما يقيمون بهذا القطر ومراعاة هذه القاعدة وما استثنى منها كما توضح لا يترتب عليه اذى ما عمن ان جهات الحكومة تظاير انظرية عن الاشخاص المدرجة اسماءهم بالكشوفة المذكورة او عمن يكونون مستجدي الحضور ويكون عندهم معلومات تمكن هذا الديوان من عدم معرفتهم من قيمة فرنسا لان انظرية حفظت لنفسها الحق دوماً في مناقشة ومعارضة هذه الصفة كما صار الاتفاق على ذلك فيما بين الخارجية وجناب قنصل جنرال الدولة المشار اليها ولما كان ذلك هو حقيقة الامر المقصود بالتعليمات التي صدرت من هنا عن هذا الشأن ومحافظة مصر صادفت موافق في تطبيق التعليمات المتنوعة التي صدرت لها بخصوص التونسيين قد بادروا بتحريره لسعادتك للمعاونة بما توضح وتاريخه تجر من هنا المالية بهذا المضمون وبمقتضى بصورته لمحافظة مصر الاجراء على الوجه المشروع افندم - سانسطر اعلاء صورة الافادة الواردة الان للداخلية من نظارة الخارجية بتاريخ ٦ صفر سنة ١٣٠٢ عمرة ١١٤ ببيان طريقة المقصود بالتعليمات السابق صدورها منها في شأن التونسيين نظراً للاختلاف الذي حصل فيها قشرته المالية عنهم بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٤ على الكيفية التي تعلم من المطالبة وبناء عليه لزوم اعلان حكم بصورة تلك الافادة للمع بما فيها ومراعاة اتباعه بحجة طرفكم

قارن نظارة الاشغال العمومية صادر في ٢٨

تياترو - ١٨٨٧

تختص لجنة التيارات الخديوية بما هو آت (اولاً) بالنظر في جميع الطلبات المتعلقة باستعمال اي مبلغ من المبالغ المقررة في ميزانية مصلحة التيارات (ثانياً) بالنظر في جميع الطلبات المتعلقة بتعيين وقت خدمة التيارات وملاحظتهم (ثالثاً) بمن وتنفيذ لائحة ادارة التيارات الداخلية (رابعاً) بالنظر في جميع الطلبات المتعلقة باستعمال التيارات وتحرير شروط

الصحة - وما يحصل من الجرام يكون ايراداً للصحة ويصرف في شؤونها (م) ٩ في حالة وجود مخبر عما يقع من المخالفات يعطى له نصف الجرامة التي تحصل (م) ١٠ على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا صدر بسراي عابدين في ١٥ شوال سنة ١٢٩٧

منشور من مظارة الداخلية في ١٥  
تيفوس بقري - شبان سنة ١٣٠٠ (٢١١ يونيو سنة ٨٣

غير خاف ما وصلت اليه حالة مرض التيفوس البقري الذي فشا في هذا العلم بين اغلب قرى وبلدان القطر المصري خصوصاً الاقاليم البحرية من زيادة الانتشار حتى اضطر كثيراً بصالح المزارعين على ان من الواجب المتروك على حضرات مأموري الادارة صوماً يذل حزمه الجهد مع الاهتمام الكلي في اتخاذ كل الطرق المؤدية لاستئصال هذا الداء المعدي المضر ومنع سريانه بتوقيف حركته توقيفاً كلياً - وهذا الغرض الجليل لا يتأتى الوصول اليه الا بالتفقت المأمورين اموا اليهم على اختلاف درجاتهم لتنفيذ مقتضيات الامر العالي الذي صدر شاملاً لقانون ضبط وربط الصحة البيطرية وما صدر بعده من الاوامر والمنشورات في هذا الخصوص وعدم الاهمال في الاخذ بالاحتياطات والاحتراسات الصحية وعدم التفاضي ايضاً عن معاقبة من يستحق المعاقبة ممن يرتكبون المخالفات المنو عنها بذلك القانون - وحيث انه مع صدور الامر العالي المشار اليه وتلك الاوامر والمنشورات بالحث على القيام بهذا العمل المهم اذالت ترد للداخلية الاخطارات الثابتة بان المرض المذكور مستمر على حالته بل واخذ في الازدياد ينتقله من بلدة لاخرى وهذا من عدم الاعتناء باتخاذ الاحتياطات المحكي عنها ولقد اكد ذلك ماورد لنا الان من سعادة رئيس مجلس الصحة العمومية رقم ٢١ رجب سنة ١٣٠٠ نمرة ١٩٤ انما توضح فيه ان معظم الجهات عند ظهور مرض التيفوس البقري غيبت تجزيه

يصير تجزيم كل واحد منهم مائة قرش (م) ٣ كل شخص يذف بنهر النيل او بالترع او البحاري او بالبرك او بالطرق رمي الحيوانات النافقة او يساعد على ذلك يجزي بمجرىه مائتي قرش (م) ٤ اذا كانت الحالة التي تقى بها الحيوان داعية للظن بانه مات بمرض وبائي وجب حينئذ على مالكه ان يجزي بذلك شيخ الثمن او البلد وعلى الشيخ المذكور ان يجزي حالاً بذلك مأمور الثمن او المركز او ناظر القسم وعلى هذا ان يجزي حكيم الثمن او القسم او المركز او الحكيم البيطري وكل من اهمل من هؤلاء في التبليغ يصير تجزيه ثلثائة قرش (م) ٥ اذا تجاوز عدد الحيوانات النافقة في اي جهة كانت العدد الاعتيادي في حالة عدم وجود مرض او ظهر مرض في الحيوانات وحسب على المشايخ ان يجزوا بذلك حالاً مأمور الثمن او المركز او ناظر القسم وعلى هذا ان يجزي حكيم الثمن او المركز او القسم او الحكيم البيطري وكل من اهمل من هؤلاء في التبليغ يصير تجزيه ثلثائة قرش (م) ٦ جميع ما نقرر في المواد السابقة يسري ايضاً في حق الكفور والمزب والجنالك والابعد ونظارها ومأموريها واهاليها وارباب الحيوانات فيها بلا استثناء (م) ٧ يجيب على حكيم الثمن او القسم او المركز او الحكيم البيطري ان يعرض عند الانتفا عن الحالة التي صار اخبار عنها ويأمر حالاً باشعار الحكيم باشي بما وصل اليه من الاخبار ونتيجة تحقيقاته فيها وعلى الحكيم باشي ان يبلغ ذلك فوراً الى مجلس الصحة والى مفتش الصحة التابع هو اليه فاذا تاخر احد الحكماء المذكورين عن التبليغ يجزيه تجزيه اربعمائة قرش وان عاد لخدمته الى التأخير مرة اخرى يعاقب بالرف (م) ٨ الجرام المقررة تحصل بدون مراعاة لانواع المواشي ولا لامرارها - والحكم بالجرام خاص بمأموري الضبطية او المدير ما عدا ما يتعلق بالحكماء فان الحكم فيه يختص بمجلس

عمرها ومشائخها واماليها على نكمت امره وعدم الاخبار عنه في حال ظهوره بنواحيهم وهذه الحالة مائة لماموري الصحة من الوصول الى الاسباب المؤدية لتلافيه - فبناء على ذلك قد رأينا لزوم اعادة النشر للبعثات معموماً لاجل النفعانهم والتشديد من طرفهم على ماموري وحكام قروهم وعمد ومشائخ واحالي القري والبلدان ايضاً بعدم نكمت وجود المرض بمواشي جيرانهم ونواحيهم والقيام بتبليغ ماموري الصحة عنه في حال ظهوره بدون ادنى تراخ او فتور للبادرة بالتخاذ ما يلزم من الاحتياطات والاجراءات المأمنة لانتشاره مع عدم الاجترار على القاء رمم الحيوانات لا بالطرق ولا بدور النيل المبارك ولا الترع وغيرها بل يكون دفنها في المحلات المينة لها من طرف الصحة دفناً حقيقاً وانذار الجميع بالمعاقبة الشديدة فيما لو وقع من اي شخص كان ما يخالف نصوص القانون المحكي عنه وفي تاريخه حروناً يمكناً لمن لزوم وهذا تكم للبادرة باجراء مقتضاها

تيفوس بقري - سنة ١٣٠٢ (٣ ديسمبر سنة ١٨٨٤)  
انه بالنسبة لحصول بعض اصابات بالتيفوس سيف الاقبال المحضرة من بلاد المسكوب برسم الجيش الانكليزي الموجود في اسبوت واصوان وجرجا فالادارة تحشم على تنفيذ الاوامر الجاري العمل بتنفيذها محافظة على حالة صحة مواشي البلدة ومنعاً لانتشار هذا المرض وقد تقرر من مجلس النظار منع نقل مواشي داخل القطر اذا كانت من الواردات الوسخة وتعمل الكورنتينة عليها في اسكندرية وذلك من ابتداء ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ولا يصح

لها بالخروج من اسكندرية بل تخرج حال وجودها بالكورنتينة وطورها يمكن استعمالها فيها للمساكول فاذا يجب عليكم دقة النظر والالتفات الى حالة صحة مواشي جيرانكم للوقوف على ما اذا كانت حالة صحتها جيدة ام لا وعند حصول اي اصابة بالتيفوس البقري تبادروا بتنفيذ الاوامر الصحية مع اعلان الادارة بالتفراف واما الجهات التي مرت عليها الحيوانات ولو لم يحدث بها اصابة بالتيفوس ينبغي الالتفات والاعتناء الخاصي لتبخير الزرايب التي كانت بها ومن حيث استمرار الراي على ذبح كافة المواشي المسكوبة المحضرة لجرجا واسبوت وظهر فيها بعض اصابات بالتيفوس فليكن باتباع الاوامر لشراء منها في المادة الثالثة عشرة من الامر السامي للترقيم غرة فبراير سنة ١٨٨٢ والعمليات المختصة بالتيفوس البقري فيما يتعلق بالجلود والحواضر والقرون والعظام والزرايب والسباخ والاداني وما شاكل ذلك بغاية الدقة - المسطر بهذا هو صورة ما نشر من ادارة الصحة العمومية لحكام باشية المديريات والمحافظات بما يتبع لاجراؤه في شأن الاقبال المحضرة من بلاد المسكوب برسم الجيش الانكليزي الموجود في اسبوت واصوان وجرجا وحيث ان الادارة المحكي عنها رغبت باوردها لغنا في ٨ صفر سنة ١٣٠٢ غرة ٥٧٤ صدور الاوامر اللازمة للمديريات والمحافظات باجراء مقبول ذلك المشور بالاتحاد مع حكاه باشياتهم فزعم الشرح تكم للمعلومية بما اشتملت عليه تلك الصورة والنتيجة بمراعاة الاجراء بمقتضا بالاتحاد مع حكباتي ذلك الطرف كما هو مطلوب



## قاموس الادارة والقضا

### ث

التي تصدر من الحاكم العسكرية على رجال العسكرية او من المجالس الاعتيادية على رجال الملكية ولكم ايضاً ان تفضوا تحت الاحكام العرفية كل مدينة او إقليم يرى لكم لزوم وضعه تحت هذه الاحكام وان تجروا مقتضاها هذا ما اقتضته ارادتنا فيما يخص بالاعمال التي ستكون ادارتها بيدكم ولنا الثقة التامة في استعدادكم وفي اخلاصكم الثابت لنا كما ان مامولنا الحصول على اكبر المزايا واحسن النتائج من المامورية الموكولة لعهدةكم (ر - سودان)

ثورة عسكرية ١٨٨٢ - ارادة سنية صادرة بالتفريق الى ديوان الداخلية وباقي دواوين الحكومة العالية بتاريخ ١٧ يولية سنة ٨٧ بمعين سادة اسميل راغب باشا رئيساً لمجلس النظار وامرهم بتشكيل واتخاذ هيئة يشتمل عليها حيث ان الحالة الحاضرة تستدعي وجود هيئة يشتمل عليها في مباشرة اشغال وصالح الحكومة اتفقنا وبينا مع سادة اسميل راغب باشا رئيساً لمجلس النظار وامرهم بتشكيل واتخاذ هيئة يشتمل عليها والفرض منها لخدمتنا لتصلح اسرها باعتبارها في طمك احوالة مقام الرئاسة لعهدة الباشا المشار اليه وكثرنا جيباً بنا واحدة في المساعدة والملازمة وصرف الاختدار والاسكان لما فيه انتظام الادارة وعمن

ثورة السودان - امر حال رقم ١٢ من سنة ١٣٠١ ٢٨ ديسمبر سنة ٨٥ لمادة باكر باشا حيث اتفقنا حينئذ بمادورية اطفاء الثورة القائمة بالجبهات الكائنة بين بربر وسواكن وحفظ خط المواصلات بين هاتين القطعتين وهذا بناء على ما هو معلوم ومشهور عنكم من الحمرة والاستعداد في الامور العسكرية فقد رأينا لزوم الايضاح لكم بوجه الاجمال عن افكارنا فيما يتعلق بالحركات التي تستدعيها ماموريتكم المذكورة وهو - انه من لوازم هذه المامورية ان تستعملوا اولاً اسكافة الوسائل السلمية والطرق السياسية بقصد استيلا بقلوب مشايخ العربان على اختلاف قبائلهم للطاعة والانقياد قبل استعمال القوة وبما ان العساكر الجندرية الموجودة الان بسواكن سينضم اليهم اوزط سودانيون تحت قومندانيتها الزبير باشا الذي لكم الرئاسة عليه مباشرة فلا شك في انه يسئل عليكم اجتلاء ثمراتنا للباشا المولنا اليه على القبائل السودانية من النفوذ المشهور ولقد رخصنا لكم في هذه المامورية باستعمال القوة الملكية والعسكرية في جميع انحاء السودان التي تلتصقون اليها كما اننا صرحنا لكم بتنفيذ احكام الاعدام

(١٨٨٢)

(١٨٨٢)

ثورة عسكرية ١٨٨٢ - امره على صادر لمساعدة راغب  
ياشار رئيس مجلس النظار بتاريخ  
١٩ شبان سنة ٩٩ بالتصديق على انتخابه النظار المشار اليهم  
للظنرات المذكورة وبقاء نظارة الخارجية في مهندته علاوة  
على مقام الرئاسة

انه بناء على اعراضكم لطرفنا بالتحاق النظار الذين  
استنصبتم تشكيل الهيئة الجديدة منهم تحت رئاستكم  
قد استصوب لدينا استنسابكم في ذلك وهو بقاء نظارة  
الخارجية في عهدتكم علاوة على مقام الرئاسة وتعيين  
احمد رشيد باشا ناظرًا للداخلية وبقاء احمد عرابي  
باشا بنظارة الجهادية والبحرية وتعيين عبد الرحمن  
رشدي بك ناظرًا للمالية وعلي ابراهيم باشا ناظرًا  
للحقانية ومحمود باشا الفكي ناظرًا للنافذة وسليمان  
باشا باهظة ناظرًا للمعارف وحنن شريفي باشا ناظرًا  
للاوقاف وفي تاريخه صدرت اوامرنا للنظار المشار  
اليهم بذلك وهذا لمطوختكم اشعارا بما ذكر حسبما  
تعلقتم به اوداتنا

ثورة عسكرية ١٨٨٢ - التقرير المقدم من حضرة  
مطوفتور رئيس مجلس النظار  
الى الحضرة الفخيمة الخديوية برهضه الاصول التي تعتبرها  
الهيئة المشكلة تحت رئاسته اساسا لجمع ابرارنا  
(مولاي) توجهت اليه عنابة عظمتمكم فعهدتم الي  
بتشكيل هيئة نظارة جديدة فاول واجب علي ان اعرض  
علي مسامعكم الشريعة الاصول التي تعتبرها الهيئة المشكلة  
تحت رئاستنا اساسا لجمع ابرارنا فاعرض ان حالة  
النظر المصري قد اخذت اشكالا متنوعة في ازمته  
متقاربة بالنسبة للاموال المالية والادارية غير ان  
الحكومة قد فقررت فيها اصول واجبة الرعاية في  
جميع الاحوال ولما اصول بني توريها في المستقبل  
علي قواعد واضحة ايضا اما الاصول المقررة الواجبة  
الرعاية فهي الثمرانات السلطانية العلية الشان  
والاوامر الصادرة في تنظيم المالية والكفالات  
الماخوذة لتسويل سداد الديون المنتظمة والطرق  
التي اتفقت لتحصيد الديون السائرة ووجود فلم

سير الاعمال واستيتاب الامن والراحة باطراف واكتاف  
البلاد نال الله التوفيق والاملاح

ثورة عسكرية ١٨٨٢ - امركم صادر لمساعدة اسميل  
راغب باشا بتاريخ غرة شبان

سنة ١٢٩٩ بتعيينه رئيسا لمجلس النظار وتشكيله هيئة جديدة  
بناء على ان اهليكم وحنن درابكم وصداقتكم من الامور  
السلبة قد استصوب بطرفنا تعيينكم رئيسا لمجلس النظار  
قيانم المبادرة بالتحاق وتشكيل الهيئة اللازم وجودها بمكم  
والرض لطرفنا عنها لصدور امرنا بتعيينها والامول بكونه  
تعالى وما لكم من البداية التامة ان يصير المحصول بالقرب  
وقت على انتظام الاحوال وسير الحركة السومية  
على احسن منوال

ثورة عسكرية ١٨٨٢ - الرخصة المقدمة من سادة  
اسميل راغب باشا للحضرة

الفخيمة الخديوية بانتخابه النظار الاتي يتسلم النظارات الاتي  
ياضا والتباسه صدور الامر الكرم بذلك مع توليته  
نظارة الخارجية (مولاي) لقد تقضت ملي كجلي بتشكيل  
هيئة مجلس نظار واني لشارك للجناب العالي على اقراره  
اهلي وصداقتي وشارك لمرلاي ايضا اذ تكرم علي بالاعتد  
في لحالة انتظام الاحوال الخاضعة بالقرب وقت وسير  
الحركة السومية على احسن حال وحيث ان اقصى  
اخلاصي وفائة امني واجتهادي هي الاستحصال على ما  
احيل علي من لدن سيدي المحظم بنفوس ومساعدة فضائكم  
واتحاد رفقاوي الدوافعين على هذه المقاصد الخيرية  
فما لمي من فائة الله تعالى للمصالح على مقاصد جلايتكم  
المادة النافعة والمستندة الشجاع والتقدم صوما التي  
جلبتها محاركم اسلمنا لوظفنا العزيز فبناء على امر جلايتكم  
الكرم بتشكيل الهيئة لعرض لسيوكم التوجيهات الاتية  
سادة احمد باشا رشيد ناظر الداخلية (سادة احمد  
باشا مرلي ناظر الجهادية والبحرية) سادة عبد الرحمن بك  
رشدي ناظر المالية (سادة علي باشا ابراهيم ناظر للحقانية)  
سادة محمود باشا الفكي ناظر النافذة (الاشغال) سميت  
بذلك لانفاقة الزرامة عليها سادة سليمان باشا ابائلمه  
(ناظر للمعارف) سادة حنن باشا شريفي ناظر الاوقاف -  
فاذا وافق هذا الانتخاب لدى حضرتكم الفخيمة فالتمس  
صدور امرها الكرم بذلك مع تقضها علي بتوليته  
نظارة الخارجية كما تقضت علي بتوليته رئاسة مجلس  
النظار واقدم مزيد الاحترام التام للحضرة الخديوية واتشرف  
بان اكون خادم جلايتكم الدائم

(١٨٨٢)

(١٨٨٢)

الاورام التي تصدر بالاجراء والعمل يكون  
اصدارها على موجب الذكر في العالي المورخ ٢٨  
اغسطس سنة ١٨٨٢ — وبما نرى الاهتمام به واجبا  
علينا ايجاد الوسائل لتوسيع دائرة المعارف والصنائع  
وتحسين احوال الزراعة والتجارة وكل ما يورد على  
البلاد بالثروة فهذه بالاولى هي الميادي التي يكون  
عليها العمل من هيئة نظارتكم الجديدة ولا ريب  
في انها تكون كافلة لاهالي الديار المصرية بانتم  
الفوائد وان لي وثوقا دما بان الدول العظيمة  
ستعد هذه الاصول ضامنة للراحة والمردود الابدني  
وان جميعا ستساعدنا كل المساعدة على القيام  
برعايتها خصوصا دولتنا العلية العثمانية التي لا يسهل  
الا ان ترى اهالي اوطاننا في ارغد عيش ورفاهية  
بال فان حسن لدى ولاي ما اوضحته في هذا  
البيان فليحسن بالتصديق على هذا التقرير واني  
لعظمتكم البعد الخاضع والخادم المتواضع

ثورة عسكرية ١٨٨٢ — ارادة سنية صادرة  
لنظارتكم رئيس مجلس  
النظار راجب باشا في ٢٤ شبان سنة ٩٩ بالتصديق على  
الاصول التي تشتملها الهيئة المشكلة اساسا لجميع اجراءاتها  
انه لو توفى الثام في فطنتكم واعتدادي على حسن  
درايتكم قد كلفتم في هذا الوقت المهم بتشكيل  
هيئة نظارة جديدة تحت رئاستكم يحصل بها الثقة  
في هذه الاحوال الحاضرة فاجبت لذلك ورفعتم اليها  
بيان ميادي هذه الهيئة وهي اقرار الاصول المقررة  
الواجبة الرعاية بمقتضى القرارات السلطانية العلية  
الشان والاورام المتعلقة بالنظام المالي والكتالات  
الماخوذة لتسهيل سداد الدين المنتظمة والطرق  
التي اتخفت لتسديد الدين الصائرة ووجود فلم  
المرافعة على حدوده المقررة وجميع ما حواه قانون  
التصفية ولوائح تاسيس وانتخاب مجلس النواب وجميع  
الهود والمواثيق الدولية مع اشتراك هيئة النظار مع  
مجلس النواب في ترتيب اصول علي قواعد اساسية

المرافعة على حدوده المذكورة في الامر النكرم  
الصادر بتجديدها وجميع ما حواه قانون التصفية  
وتاسيس مجلس النواب بلائحته الاساسية والانتخابية  
الصادر عليهما الامر العالي باعتادهما وجميع الهود  
والمواثيق الدولية فجميع هذه الاصول الثابتة التي  
ووعيت قبل الان بكل الضبط متراعى في هيئة  
النظارة الجديدة بقاية الدقة بل ان هذه الهيئة  
ستأخذ بجميع الاسباب الموجبة لتثبيت هذه الاصول  
وتقوية جانبها فانها ترى في ذلك توفيق يبرئ  
المصالح يعود على البلاد باجل المنافع واما الاصول  
التي يجب بذل الجهد في ترتيبها على قواعد اساسية  
موافقة للاصول الثابتة توضع باشتراك هيئة النظارة  
مع مجلس النواب وتصديق عظمتكم فهي الاصول  
الاساسية التي تعين حقوق الحكام والمحكومين  
من كل صنف والنوانين الادارية والقضائية  
وتنظيم حالة الادارة والقضاء على وجه يلائم  
مصالح البلاد ويحفظ لها صورتها المدنية فهذه  
الاصول سناتي على ما في الوسخ لاصلاحها ومنها  
ما يخصه بالذكر لضرورة الحوادث التي طرأت على  
البلاد اخيرا ويتبداه العمل به من اول يوم  
يستلم فيه النظار وظائفهم وهو (اولا) ان يصدر  
عفو عمومي ويعلن في الجرائد الرسمية باللغتين  
العربية والفرنساوية عن كل من عليه مسؤولية  
او له اشتراك في الحوادث الاخيرة وهذا عدا  
المشاركين والمسؤولين في حادثة مكنندرية وفي  
المواد الخفيفة فلا يشملها العفو (ثانيا) لا يمايل  
اخذ بميزاء ما الا بعد محاكمته في مجلس بمقتضى  
القانون وصدور الحكم عليه (ثالثا) لا تجري محاضرات  
في المصالح السياسية من مأموري الحكومة مع احد  
وكلاء الدول بالنظر المصري الا من طرف ناظر  
خارجية حكومتهم فقط وعليه ان يستشير مجلس  
النظار في الامور المهمة وان حصلت محاضرة من  
احد المأمورين فلا تتم ولا يستد بها (رابعا)

موافقة للأصول الناجية ويتصدقنا عليها تكونت  
أصولاً سياسية تعين حقوق الحكام والمحكومين من  
كل صنف والقوانين الإدارية والقضائية وتنظيم  
خالة الإدارة والقضاء على وجه بلائم مصالح البلاد  
ويحفظ لها صورتها المدنية ثم ومن تلك المبادئ  
ما يتعدا العمل به من أول يوم يستلم فيه النظار  
نظامهم وهو (أولاً) إصدار عفو عمومي ليعلم  
في الجرائد الرسمية بالفتن العرية والفرنساوية  
عن كل من عليه مسؤولية أو له اشتراك في الحوادث  
الآخرية عدا المسؤولين والمشاركين في حادثة  
الاستنزافية وفي المواد الخفيفة فلا يشملها العفو  
(ثانياً) لا يبادل أحد بجزاء ما إلا بعد محاكمته  
في مجلس يقتضي القانون وصدر الحكم عليه (ثالثاً)  
لأ تجري محابرات في المصالح السياسية من مأموري  
الحكومة مع أحد وكلاء الدول بالنظر المصري إلا  
من طرف نظار الخارجية فقط وعليه أن يستشير  
مجلس النظار في الأمور المهمة وإن حصل محابرة  
من أحد المأمورين فلا تعتبر ولا يعتد بها (رابعاً)  
بالأمر التي تصدر بالأجراء والعمل بكون إصدارها  
على موجب الذكر يتو الموضع ٢٨ أغسطس سنة  
٧٨ لآخر ما أوصى به من وجوب الاهتمام في وسائل  
إنتاج الحارث والصنائع وتحسين أحوال الزراعة  
والتجارة وكل ما يعود على البلاد بالثروة وحيث  
أن هذه المبادئ التي ينتموها هي أساس أفكارنا  
لما في ذلك من الوسائل والوسائل الموصلة لأسباب  
المصبرات وصعادة البلاد فأبالي وبالغاية الإلهية  
وحرص مساعي الهيئة الجديدة أجزاء كل ما يعود  
بالفائدة والنظام الأحوال نسأل التوفيق والنجاح  
ثورة عسكرية ١٨٨٢ — ترجمة منشور من نظارة  
سبتمبر سنة ١٨٨٢ إلى خزانة القناصل الخيرية  
مطلوب به أن ينهوا على رعائهم بأن يسلكوا سبيل  
السلامة في ملاقتهم مع الوطنيين  
أن الحكومة الخلية متأسفة من كونها تحققت في

هذه الأيام الأخيرة أن الوطنيين أصبحوا في غالب  
الأحيان عرضة للاهانة والتعدي عليهم من قبل  
بعض الأوروبيين الذين لا يبالون بما عساه أن  
يترب على عدم اعتدال سيرهم من العواقب المذكورة  
حتى أنهم يتطاولون في ذلك على مأموري قوة الضبط  
والرابط العمومية ولا شك أن سيرهم هذا يوجب  
الأسف الشديد لاسيما في الأحوال الحاضرة فإن  
الحكومة بإذلة جهدها في تسكين الخواطر من  
الهيجان الذي حصل لها من الحوادث العزلة التي  
وقعت أخيراً وإنما وإن كان لسوء الحظ وجدان  
مرتكبي الجريمة عديدين وعولب بعض منهم  
وأخذ في تعقب البعض الآخر لمحاكمته إلا أنه  
من الحق أن الجانب الأعظم من الأهالي فضلوا  
عن كونه أنتشع تلك الأمور القبيحة للسياسة  
ارتكبها ذلك البعض سلك كثير منهم مسلكاً  
يستوجب التناء وبناء عليه فليس من العدل  
أن يجعل هؤلاء بمنزلة أولئك وينظر إليهم جميعاً  
بعين الاحتقار لما في ذلك من تفصيل مساعي  
الحكومة لتقريب الوفاق التام بين المصريين  
والأجانب وإعادة ما كان بينهما عدة سنين من  
الارتباط والائتلاف وتود الحكومة المصرية من  
كل قلبها أن ترى هذا الاتفاق مستقراً لما فيه  
من الفائدة من سائر الوجوه وهي من جهة لا تتأخر  
البتة عن إجراء كل ما في وسعها لتدرك هذه  
النتيجة بما أمكن من السرعة وهي على يقين من  
أن حضرتكم تشتركون معها في هذا الرأي وتساعدونها  
دائماً على ذلك وبناء عليه نرجو من حضرتكم أن  
تنهوا على رعائكم في أن يسلكوا في معاملاتهم  
مع الوطنيين سبيل الاعتدال والسمالة الذي  
يجب لكل منهم أن يعول عليه  
(الاضافاً) شريف



(١٨٨٢)

(١٨٨٢)

بان تراجعوا كافة اوامر ونشورات الحكومة الخديوية الصادرة قديماً عما يتعلق بالاجراءات الادارية وقواعد الضبط والربط ونظام غفر البلاد وضبط الاشياء واجراء مقتضيات الاصول والتعاملات الهندسية في امور الري وتنفيذ ما تصدر به مكانيات مجلس الصحة العمومي فيما يتعلق بامور الصحة وغير ذلك مما لا يخفى على تكم وانذركم بالله اذا حصل ادنى تهاون في اي امر من هذه الامور المهمة او غيرها تكونوا اثم ووكيل تكم ومن يكن له اشتراك في هذا التهاون مسئولين شخصياً وبعد المحاكمة تعالوا بما تقتضيه القوانين وسنرى ان شاء الله تعالى من هم واعتناهم حضرتكم ما يفتق لماننا في حسن ادارتكم وعدم حصول ادنى امر يوجب الحفاكة او العقاب

(\*) لجة تحقيق جنابات وجنح ثورة عام سنة ٨٢ \*  
ثورة عسكرية - امر عال رقم ٦ ذا صه ١٢٩٩ (١١ سبتمبر سنة ٨٢)

(\*) نحن خديسو مصر (\*) بناء على ما عرض البنا من مجلس نظارتنا امراً بوجأت (م) ١ قد تشكل قومسيون مخصوص بالاسكندرية للتحقيق وتفتيش موارد السرقات والقتل والملك والهب والحرق التي وقعت بغير اسكندرية في يوم ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ وسلي الايام التي توالى من بعد ١١ لوليه لغاية يوم ١٦ منه وعلى هذا القومسيون ان يحرر تقريراً عن كل قضية يجري تحقيقها وان يتم الدعوى والمستندات المرفقة به بصر تقديمها بعد ذلك للمجلس المخصوص الذي يناط بالنظر في القضايا المذكورة وانكم فيها (م) ٣ يرسل القومسيون المذكور مندوباً من قبله لاقامة الدعوى امام المجلس المخصوص (م) ٤ لهذا القومسيون ان يطلب ضبط اي شخص يتخفى طلب يتقدم منه لخاصة مستندية وهو مأرور بتفتيش هذا الطلب (م) ٥ يجوز للتسلطات ان ترسل مندوبين من طرفها اذا شاعت ليجسروا جاسبات القومسيون ومع عدم جواز لاشتراك هؤلاء المندوبين في المناقشة يكون لهم الحق في ان يلاحظوا ما يتلاحظ لهم الى القومسيون بواسطة الرئيس (م) ٦ قد تعين رئيساً واخصاء للقومسيون الشكل بموجب امرنا هذا - حضرات (اسماء الرئيس والاعضاء)

ثورة ١٨٨٢ - منشور من نظارة الداخلية في ١٥ القعدة سنة ١٢٩٩ (٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢) بشأن زيادة التيقظ والانتفاذ بالوجوب استقامة الان المصري والوقاية من وقوع ادنى امر من الاعتلال في اي جهة من الجهات مع المبادرة باعطاء لخطارات نظارة الداخلية بما يحدث من الوقائع وما يجري من الاعمال الادارية لقد من الله سبحانه وتعالى على سكان مصر بل وسكان جميع القطر بان اتقدم من غوائل المفسدين للذين خرجوا من طاعة الحكومة السنية وعصوا الله ورسوله بعيانهم لولي الامر وهو الحضرة الخديوية الفخيمة الذي هو صاحب السلطة العامة وكانوا مصممين على ما كانوا مصممين عليه من الانلاف والاضرار بالخلوقات زيادة على ما جرى منهم من الضرر البالغ كما هو ليس خاف على احد من افراد الاحالي وقد استتبت الراحة وعاد الامن بفضل الله تعالى وعناية الحضرة الخديوية ولم يبق لتلك الحوادث اثر يذكر اذ انه علم لكم ما حل بالمعاصاة من الخسران والفساد وعودة الخيبة عليهم بما جنت ايديهم الا ان مفاصدنا التي لا تخفى عليكم قديماً هي دوماً المحافظة على استتباب الراحة والامن في سائر جهات الافطار المصرية وعلى هذا يكون من الضروري الاخذ في اسباب الخرم بزيادة التيقظ والانتفاذ لما يوجب استدامة الامن العمومي والوقاية من وقوع ادنى امر من الاختلال بأي جهة من جهات طرفكم فينبغي انه مع زيادة الاعتناء والمهمة في المحافظة على ما ذكر تبادروا باعطاء اخطارات نظارة الداخلية في كل اربعة وعشرين ساعة مرة عما يحدث من الوقائع وما يجره من الاعمال الادارية كما ان مأموري الفروع يجهتكم ببلغونكم بمثل ما ذكر يومياً حتى ترد لهذا الطرف الاخطارات اليومية عن عموم وفروع المديرية في الوقت المحدد وهذا فان الامور والحوادث المهمة التي تقع تبادروا بتدارك حسمها في الحال وتخطروا عنها بالتلفوا وكذا اذ كركم

(١٨٨٢)

(١٨٨٢)

(\*) لجنة تحقيق جنائيات وجنح ثورة عام سنة ٨٢ \*

امر حال رقم ٦ ذات سنة ١٢٩٩  
ثورة عسكرية - ( ١٩ ستمبر سنة ١٨٨٢ )

(\*) نحن خديو مصر (\*) بناء على ما عرض اليه  
من مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ا قد تشكل  
قوميون مخصوص ببطنا للنقض وتحقيق مواد السرقات.  
والقتل والهلك واللبس والمحرق التي وقعت في كاتبة نعام.  
القطر المصري ما هاد مدينة اسكندرية اثناء المصيان  
المصري وعلى هذا القوميون ان يمرر تقريراً عن  
كل قضية يجري تحقيقها وان يتم الدعوى على كل شخص  
تظهر له جنائيه (م) ٢ تقرير الدعوى والمستندات  
المرفوقة به يمرر تقديمها بعد ذلك للجلس المخصوص  
الذي يباشر بالنظر في القضايا المذكورة والحكم فيها (م) ٣  
يرسل القوميون المذكور مندوباً من قبله لاقامة  
الدعوى امام المجلس المخصوص (م) ٤ لهذا القوميون ان  
يطلب ضبط اي شخص يتقاضى طلب يتقدم منه لدير  
الجهة المكلفة بتنفيذ هذا الطلب (م) ٥ يمرر للفتايات  
ان ترسل مندوبين من طرفها اذا شامت ليحضر  
جلسات القوميون ومع عدم جوار اشتراك هؤلاء  
المندوبين في المداوله يكون لهم الحق في ان يبدوا ما  
يلاحظ لهم الى القوميون بواسطة الرئيس (م) ٦  
قد تعين رئيساً واعضاء القوميون الشكل بموجب  
امرنا هذا - حضرات (اساء الرئيس والاعضاء)  
(\*) لجنة تحقيق جنائيات وجنح ثورة عام سنة ٨٢ \*

ثورة عسكرية - ( ٢٩ دسمبر سنة ٨٢ )

(\*) نحن خديو مصر (\*) بناء على ما ورد اليه  
مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١ اعراض القوميون  
المخصوص المتشكل باسكندرية بمقتضى امرنا الصادر  
بتاريخ ٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ « ١٩ ستمبر سنة ٨٢ »  
يسري ايضاً على واقعات يوم ١١ يولييه وما وقع بعد ذلك  
لغاية ١٤ ستمبر سنة ١٨٨٢

(\*) لجنة تحقيق جنائيات وجنح ثورة عام سنة ٨٢ (\*)

ثورة عسكرية - امر حال بتشكيل ثلاثة  
قوميين مختصين بمهمة التحقيق

ما وقع في ملة الثورة العسكرية من السرقة والقتل  
والهلك ونحو ذلك في القطر المصري ما خلا نهر  
الاسكندرية - (\*) نحن خديو مصر (\*) بناء على ما

عرض اليه من مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١  
امرنا الصادر بتاريخ ١٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ « ١٩  
سبتمبر سنة ١٨٨٢ » بتشكيل قوميين مخصوص ببطنا  
صار ملفاً (م) ٢ تشكل ثلاثة قوميين مختصين  
لتحقيق ما وقع في مدة الثورة العسكرية من امور  
السرقة والقتل والهلك واللبس والمحرق في  
القطر المصري ما خلا نهر الاسكندرية ويكون مركز  
الاول منها في طنطا ويختص بالنظر في كل ما وقع من  
الامور المذكورة في مديرية انصرية ما خلا الحلة  
الكبرى وفي مديرية البحيرة وسائر مديريات الوجه  
القبلي اذا كان هناك واقعات من هذا القبيل والثاني في  
الحلة الكبرى ويختص بالنظر في كل ما وقع في  
الكبرى وفي مديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية  
والثالث في دمهور ويختص بالنظر في كل ما وقع في  
مديرية البحيرة والقليوبية (م) ٣ على كل من هذه  
القوميات تحرير تقرير عن كل قضية ينظرها  
واقامة الدعوى على كل شخص تتضح له جنائيه (م) ٤  
تقرير الدعوى والمستندات المرفوقة به يمرر تقديمها  
الى الجهة المخصوصة المكلفة بالنظر في الدعوى وتوقيع  
الاجراء وعلى كل قوميين ان يرسل من طرفه مندوباً  
ليتوب عنه امام الجهة المخصوصة في ابداء اوجه  
مستنداته في كل دعوى يقدمها (م) ٥ لكل قوميين  
ان يطلب ضبط اي شخص يتقاضى طلب يتقدم منه لدير  
الجهة المكلفة بتنفيذ هذا الطلب (م) ٦ للفتايات  
ارسال من ينوب عنهم الحضور في جلسات القوميات  
ولا يجوز ان يمتنعوا الاشتراك في المداولات بل يكون له  
الحق في تبليغ القوميين ما يلاحظ له بواسطة  
الرئيس (م) ٧ « اساء الرئيس والاعضاء »

(\*) لجنة تحقيق جنائيات وجنح حوادث سنة ٨٢ (\*)

ثورة عسكرية - امر حال رقم ٢٢ جاسنة  
١٣٠٠ « ٢١ مارس سنة

١٨٨٢ - (\*) نحن خديو مصر (\*) بعد الاطلاع على  
المادة اضافة من امرنا الصادر في ٦ ذي القعدة سنة  
١٢٩٩ « ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ » بتشكيل قوميين  
مخصوص باسكندرية للنقض وتحقيق الجنائيات والجنح  
المبينة بالامر المشار اليه وعلى المادة الرابعة من امرنا  
الصادر في ٢٦ صفر سنة ١٣٠٠ « ٦ يناير سنة ١٨٨٢ »  
بتشكيل ثلاثة قوميين مختصين ببطنا والحلة الكبرى  
ودمهور للنقض وتحقيق ما وقع من الجنائيات والجنح  
المبينة عنها بالامر المذكور قبلاً على ما رفعه اليه

مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١ لكل من القومسيونات المشككة بالامرين المشار اليها سابقا ان يعين مندوبا يفتحه من اعضائه أو من غيرهم لينوب في اقامة الدعوى امام المحكمة العسكرية المختصة بالمحكمة باسكندرية

« لجنة تحقيق جنابات وفتح ثورة عام سنة ٨٢ »

ثورة عسكرية — امر عال رقم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٢ (٦ ذنة ٢٠٠) « نحن خديو مصر » بعد اطلاعا على امر العن الصادر منا في هذا اليوم — وبناء على ما رفعه اليانا مجلس نظارنا — وبعد اخذ رأي مجلس شوري حكومتنا امرنا بما هوآت (م) ١ تلغ القومسيونات المختصة بالمحكمة بأمرنا الصادرة بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ٨٢ وبتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٢ وأما المحكمة العسكرية المكلفة في اسكندرية بأمرنا الصادر بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ فانها تسهر على عقد جلساتها حتى تستوفي النظر والحكم في جميع القضايا المالة عليها الآن وحينئذ تعتبر ملغاة (م) ٢ للحكام الجنائية المعتادة حتى النظر والحكم في الجسائات. التي لم يشملها امر العن طبقا لاحكام وروابط القوانين الجاري العمل بموجبها

(محكمة عسكرية) امر عال رقم ١٥  
ثورة عسكرية — فاسنة ٩٩ (٢٨ سبتمبر سنة ٨٢)

(نحن خديو مصر)

بناء على ما عرض اليانا من مجلس نظارنا امرنا بما هوآت — (م) ١ قد تشكل بمصر القاهرة محكمة عسكرية للحكم في الدعاوي التي تقدم اليها من القومسيون الخصوص المشكل بأمرنا الصادر في هذا اليوم — (م) ٢ تكون احكام المحكمة المذكورة قطعية لا تستأنف وتصدر تلك الاحكام بالتطبيق للقانون العسكري — (م) ٣ قد تعين رئيسا واعضاء للمحكمة المذكورة حضرات (اسماء الرئيس والاعضاء) (م) ٤ في حالة غياب الرئيس او حذوث مانع يمنعه من الحضور تكون رئاسة المحكمة العسكرية لمن له اعل رتبة والقدماء بين اعضائها — (م) ٥ لا تفض احكام المحكمة المذكورة الا اذا كانت صادرة من ستة اعضاء بالاقل غير الرئيس وتصدر احكامها باغلبية الآراء اغلبية مطلقة

ثورة عسكرية — (محكمة عسكرية) امر عال رقم ١٥  
ثورة عسكرية — ذاسنة ٩٩ (٢٨ سبتمبر سنة ٨٢)

(نحن خديو مصر)

بناء على ما عرض اليانا من مجلس نظارنا امرنا بما هوآت — (م) ١ قد تشكلت باسكندرية محكمة عسكرية للحكم في الدعاوي التي تقدم اليها من القومسيونين الخصوصين الذين تشكلا باسكندرية وطنا بمقتضى امرنا الصادرين في ٦ ذي القعدة سنة ٩٩ للموافق ١٩ سبتمبر سنة ٨٢ — (م) ٢ تكون احكام المحكمة المذكورة قطعية لا تستأنف وتصدر تلك الاحكام بالتطبيق للقانون العسكري (م) ٣ قد تعين رئيسا واعضاء لهذه المحكمة حضرات (اسماء الرئيس والاعضاء) — (م) ٤ تصدر احكام المحكمة المذكورة باغلبية الآراء اغلبية مطلقة

ثورة عسكرية — (محكمة عسكرية) امر عال في ١٦ جا  
ثورة عسكرية — سنة ٣٠٠ (٢٥ مارس سنة ٨٣)

بعد الاطلاع على امرنا العالي الصادر في ١٥ ذي القعدة سنة ٩٩ (٢٨ سبتمبر سنة ٨٢) القاضي بتشكيل مجلس حربي في الاسكندرية — وبناء على ما عرض لدينا من مجلس نظارنا نأمر بما هوآت (م) ١ يصبر اعادة تشكيل المجلس الحربي تأنيما على الصورة الآتية (اسماء رئيس واعضاء المجلس) ثورة عسكرية — امر عال بتشكيل قومسيون مخصوص بمصر القاهرة لتحقيق واقامة الدعوى على كل من ارتكب جريمة العصيان او التمدي على السلطة الخديوية او الاطاعة لذات الخديوية رقم ١٥ ذاسنة ٩٩ (٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

(نحن خديو مصر) بناء على العصيان العسكري وبناء على ما عرض اليانا من مجلس نظارنا امرنا بما هوآت (م) ١ قد تشكل بمصر القاهرة قومسيون مخصوص لتحقيق واقامة الدعوى على كل من ارتكب جريمة العصيان او التمدي على السلطة الخديوية او الاطاعة لذات الخديوية سواء كان مرتكبا هذه

(عصيان ١٨٨٢)

(عصيان ١٨٨٤)

الجرثم مدنين او من زمرة العسكرية اصلين سيف  
القدم الجنائي او مشتركين فيه او محرضين عليه  
(م) ٢ على القومسيون المذكور اظهار -مقائى هذه  
الامور وتقديم الدعوى على سر تكي الجناية شخصاً  
فشخصاً (م) ٣ تقرير الدعوى ومستنداتها بصور  
تقديمها للمحكمة العسكرية التي تعين للنظر في تلك  
المواد والحكم فيها (م) ٤ يرسل القومسيون المذكور  
متدوياً من قبله لافامة الدعوى امام المحكمة العسكرية  
(م) ٥ لهذا القومسيون ان يطلب ضبط اي شخص  
يقضى طلب بتقديم منه انظر الداخلية وهو يجري  
تنفيذ هذا الطلب (م) ٦ قد تمين رئيساً  
واعضاء القومسيون المشكل بموجب امرنا هذا  
(اسماء الرئيس والاعضاء)  
ثورة عسكرية - (عصيان) منشور من نظارة الداخلية  
سنة ١٢٨٢ هـ بشأن ما يابل به مسكر وصف ضباط جيش  
المصاة المتني  
حيث انه حصل لنو جيش المصاة وانصرف  
عساكره وصف ضباطه لبلادهم الاصلية وعلى ذلك  
يلزم اعتبارهم كافرار الاثالي بلا فرق ولا تميز  
وعاملتهم بما يعاملون به في الطلبات والعمليات  
وخلالها من سائر المعاملات بلا استثناء فلزم ترفيعه  
تكم لاتباع الاجراء كذلك بمعية طرفكم  
ثورة عسكرية - (عصيان) امر حال رقم ٢١ خاسته  
٩٩ (٢١ اكتوبر سنة ١٨٨٢)  
(نحن خديو مصر) حيث انه بالنسبة لما اظهره معلدة  
محمد سلطان باشا من الصداقة لحكومتنا الخديوية  
ومعارضته للمصاة في جميع امورهم وعرائهم بالمخاطرة  
على حياته وما حصل له بسبب ذلك من القهر  
والتمدي منهم على شخصه واقاربه واتلاف موجوداته  
وبقدر جميع من مزورعانه قد استحق المكافاة من طرف  
الحكومة فبناء على ما عرضه الينا مجلس نظارنا امرنا  
بما هو آت (م) ١ على بوجه استثنائي لمعادة  
محمد سلطان باشا مبلغ عشرة آلاف جنيه من خزينة

المالية محسوباً من مبلغ الاحتياطي لسنة ٨٢ تمويضاً  
للتلفيات التي حصلت له ومكافاة لمعادته على صداقته  
ثورة عسكرية - (عصيان) منشور من نظارة الداخلية  
سنة ١٢٨٢ هـ بشأن عدم قبول احد من الضباط للاستخدام ما لم  
تحصل المخافرة عنه مع نظارة الحرية والتصریح منها باستخدامه  
علم من اذادة وردت من معادة الباشا ناظر  
الحرية والبحرية رقم ٨ الجاري رقم ٢٩ ورود  
خطاب لمعادته من مصلحة التاربع يتضمن ان  
خمسة عشر شخصاً ضباطاً وتلامذة كانوا مستخدمين  
بالمصلحة وتطلبوا الحاقهم بمعداة المصاة فيقضى  
اوضاعهم تقدمت منهم وبناء على ما صدر من  
نظارة المالية جرى رفقهم ولوجود جملة ضباط مثل  
هؤلاء وتعيين قومسيون بالحرية لغرض الضباط  
وتحقيق احوالهم ورغب معادته الشرعياً لكافة  
المصالح ودواوين الحكومة بعدم قبول احد من  
من الضباط للاستخدام ما لم تحصل المخافرة عنه  
مع نظارة الحرية ويتصرح منها باستخدامه وحيث  
من الاتضي اتباع الاجرى على وجه ما توضح فقد  
نشر في تاريخه ان لزم بذلك ومن الجملة هذا  
نكم للملومية وسراعاة عدم قبول احدا من الضباط  
بالخدمة الا بعد مخافرة نظارة الحرية عنه كما ذكر  
ثورة عسكرية - (عصيان) منشور في ٢٣ رجب سنة  
١٣٠١ (٢٩ ابريل سنة ١٨٨٤)  
انه وان كان قبل الان ارسل من هذا الطرف  
لكافة جهات الادارة صورة الامر العالي الصادر بشاريخ  
٣ صفر سنة ١٣٠٠ (ر) املاك الميري القاضي بان  
املاك وموجودات احمد عرابي ورفاقه الستة منقولة  
كانت او غير منقولة واملاكهم وموجوداتهم التي  
اشتروها او وضعوا اياهم عليها ومقبرة باسماء غير  
اسماهم وكذلك الاسلاك والموجودات التي  
تصرفوا فيها بالهبة او البيع بطريقة مصنفة  
جارت ملكاً للحكومة ومن الان فصاعداً لا يجوز  
لم ان يملكوا اي ملك من اي نوع كان في الاقطار:

المصرية بطريق الارث او الهبة او البيع او باي طريقة كانت وبناء على ذلك جرى ضبط وحصر ما وجد للذكورين بالجهلات التي كانت بها املاكهم وموجوداتهم على ذمة الحكومة السنية لكن لمناسبة ما علم لهذا الطرف مما وردت به افادة قومسيون حصر املاك رقم ٢٧ جادى الثانية سنة ٣٠١ ثمة ١٠٩ انه مع مضي مدة من عهدها للان ما ورد اليه ما يدل على حصر شيء يختلف للذكورين بطريق الميراث عن اثارهم او عقاقيرهم لاجل حصره على ذمة الحكومة ولهذا لم يعلم ان كان ذلك ناشئاً من عدم وفاة احد من اولئك الاقارب او المتقاء من وقت النشر للان او توفي احد منهم ولم يجر حصر ما يختلف عنه معرفة جهات الادارة او مصلحة بيت المال لعدم تذكر ما اشتمل عليه منطوق الامر العالي المشار اليه قد تراءى موافقة اعادة النشر عن ذلك لكافة جهات الانتفاء بالاستفهام مما ذكر والحث على استدامة صراية من يتولى من الاقارب والمتقاء المذكورين من الان فضاءً وحصر تركته وتخصيصها على مستحقها وما يخص احد السبعة اشخاص المذكورين بطريق الميراث بصير حصره على ذمة الحكومة واخطار الداخلية عنه وعلى هذا كتب في تاريخه لمن لزم بذلك وبالجملة هذا تكماً كيداً الماسبق نشره من هنا في هذا الخصوص والاجراء بموجبه

ثورة عسكرية - (صبيان) ذكرى مآثر في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٥ بمطبعة من استنبول دسائى او خاير العصاة الحاملين الاسلحة لقتال الحكومة

(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٣ شعبان سنة ٣٠١ (٧ يونيو سنة ٨٤) وعلى قانون العقوبات العسكرية المشتمل على خمسة وثلاثين مادة المرفوق بامرنا المشار اليه -

وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظر بعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ كل من استعمل ممن لم تسر عليهم احكام القوانين العسكرية دسائى او ارسل مختبرات للعصاة الحاملين السلاح لقتال الحكومة يحاكم في مجلس عسكري عمومي وبالب مقضى قانون العقوبات العسكرية المذكور وفقاً (م) ٢ يحمل بمقتضى امرنا هذا مدة سنة من ابتداء نشره (م) ٣ على ناظري الحفاية والحرية تنفيذ امرنا هذا

ثورة عسكرية - (تمويضات) منشور من قلم قضائياً المالية والداخلية في ٣ المحنة سنة ٩٩ (١٦ اكتوبر سنة ١٨٨٢) بما يتبع اجراءه في مواد القتل والتهب والحريق وما يحصل به التشكيك

انه بالنسبة للحوادث المخرجة التي داهمت القطر المصري من حصول عصيان الزمرة العسكرية وحصول القتل والتهب والحريق في ثغر الاسكندرية ووطنها ودمهور والحلة الكبرى قد تراءى لدلالة سمو الخديوي ان يعرض على من اصابوا بتقيد اموالهم او جزء منها بما يتيسر للحكومة السنية دفعه لمساعدتهم سواء كانوا هؤلاء المصابين اورباو بنين او اهلين وقد تقرر من مجلس النظر في جلسته للتعقيد بتاريخ اول اكتوبر الجارى على ان ذاك التعويض لا يستغفه الا المصابون بالوقائع الثورية التي حدثت من بعد ١٠ يونيو سنة ٨٢ وما يرض مواد العرقات التي حاصل الادعاء بمحصلها من بعض عمليات تجارية وغيرها اثناء الثورة فبذو تعتبر انها من المواد العادية لكونها لم تقع من جميع متفرقة وهي اذن من خصائص المجالس المتعاقبة هذا وحيث ان الحوادث الثورية المحكي عنها لم يعلم وقوعها في خلاف الاربع جهات السابق ذكرها بالحكومة لا تقع على لزوم اعطاء تعويض لاحد سيج جهة ما

(تمريضات ١٨٨٢)

(تمريضات ١٨٨٢)

خلاف تلك الجهات الاربعة. واما الحركات التي تكون حدثت في باقي الجهات لا تمتد بانها تابعة لحوادث الحرب والميجان للاسباب الموضحة بل تعتبر كباقى الجنايات والسرقات العادية التي من خصائص السلطة المنوطة بمحكمة الضبط والربط ان تبحث على مرتكبها وتجري ما يلزم فهوهم كما القواعد العادية المتبعة في الاحوال المماثلة لذلك بناء عليه كافة التشيكات التي تقدم من هذا القبيل عن اضرار تروعت في خلاف الجهات المنو عنها يقتضي قبولها لا بصفة كونها متقدمة للحكومة لالزامها بالتعويض بل لاجراء ما يلزم عنها من حثية قواعد الضبط والربط كما المتعاد واما التقارير الشريفة التي تعلن في هذا الشأن يصير ابعائها لقسم قضايا المالية والداخلية بدون اجراء شيء عنها الى ان توسل بخصوصها للتعليمات اللازمة من طرف القسم التفتي نشره لكافة الجهات ومن الجملة الى تكمل للاجراء هل وجه ما ذكر في ١٦ اكتوبر سنة ٨٢ و ٣ من شهر الحجة سنة ١٢٩٩

(تمريضات) امر عال رقم ٢٢ ذنة  
ثورة عسكرية - ٩٩ (٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢)

(نحن خديو مصر) من بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبناء على الالة التي وقع بين حكومتنا وبين الدول اولى الشأن في ذلك وما عرض لنا من نظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا ناسر بما هو آت (م) ١ لا تختص المحاكم المختلطة بنظر قضايا التبريضات التي تعرض ضد الحكومة المصرية وتكون متعلقة بالحوادث القروية التي وقعت في مصر من ابتداء ١٠ جويليو سنة ١٨٨٢ (م) ٢ يتشكل فيما بعد قوسيون خصوصي للحكم في الطلبات المذكورة

(تمريضات) امر عال رقم ١٣  
ثورة عسكرية - ١٨٨٢

الحديث اننا قررنا اعطاء تمريضات لمن المحبوبة

بالحوادث الثورية التي توالى بالقطر من ١٠ يونيو سنة ١٨٨٢ فبعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ٨٢ و١٤ على ما عرضه الينا مجلس نظارنا وبالاتفاق مع الدول ذات الشأن امرنا بما هو آت (م) ١ قد تشكل قوسيون دولي مختصا دون غيره باستلام طلبات من اصابوا بالحوادث الثورية التي توالى بالقطر المصري من تاريخ ١٠ يونيو سنة ٨٢ والنظر فيها والحكم في كل طلب من هذه الطلبات حكما قطيعيا لا يرد اما برفضه او بقبوله مع تحديد قيمة التعويض له (م) ٢ لا يعطى اذى تمويض عن الخسائر التي لم يكن حصولها من الفعل مباشرة بل نشأت بسببه ولا عن خسائر القنود والجوهرات والفضيات والمصنوعات والاشياء الفنية والاشيكات والسندات او الاوراق ذات القيمة من اي نوع كانت والايجارات والمصنوعات - ومع ذلك فان خسائر الجوهرات والفضيات والمصنوعات والاشياء الفنية والاشيكات التي كانت في المخازن ممددة للبيع او كانت مرهونة عند غير اصحابها لسلفة يجوز ان يعطى عنها تمويض اذا امكن اثبات ساقية وجود المفقود منها بموجب الدفاتر التجارية او سندات مكتوبة لها بتاريخ صحيح واما ما عدا ذلك من اوجه الاثبات فلا يسوغ قبولها الا في احوال استثنائية عند ما يرى القومسيون الضرورة الكلية لذلك وكذلك يجوز التعويض ايضا على ارباب المصنوعات التي كانت في المخازن او في الاجران واخذها او اتلفها المصا بنفسهم - اما التبريضات المختصة بالمعاملات فتخصم قيمة ابيتها بمراعاة الحالة التي كانت موجودة عليها قبل التلف (م) ٣ يشكل القومسيون المذكور من عضوين تعينهما الحكومة المصرية يكون احدهما رئيسا للقوسيون والثاني وكيل الرئيس ومن عضو واحد تعينه كل دولة من دول المانيا والنمسا المجر وفرنسا وبريتانيا الكبرى وايطاليا والروسيا وامريكا واليونان ومن عضو واحد تعينه بالاتفاق

بالحادث في مدة الصبان وبناء على ما عرض علينا من مجلس الظاهر أمرنا بما هو آت (م) ١ نتجح لجنة التعويضات التي تهيئت بمقتضى الذكرى الصادر في ١٣ يناير سنة ٨٣ في الاسكندرية في يوم الثلاثاء الموافق ٦ فبراير سنة ٨٣ ويكون تشكيلها بالهورة الآتية « ابناء الرئيس والسبعة اعضاء » (م) ٢ بين بورتلوك مستشاراً شريكاً لدى الرئيس ووكيله

**ثورة عسكرية -** « توضيحات » لائحة ترتيب دفع التعويضات صادرة في ٧ أغسطس سنة ٨٥ - من بعد الاطلاع على الامر العالمى الصادر بالاتفاق مع الدول بتاريخ ٢٧ يوليى سنة ٨٥ قد قرر ما هو آت من كمبارية صندوق الدين النوطين بدفع التعويضات الخارجة عن الحكومة المصرية التي حكم بها من قوسيون التعويضات الدولي (م) ١ ان مكاتب قوسيون صندوق الدين يصير نقلها موقتاً الى سكندرية يوم ٩ أغسطس الجارى بديوان محافظة ذلك الفر (م) ٢ بناء على الاتفاق الذي حصل بين الدول وبناء على المادة الثانية من الامر العالمى الصادر في ٢٧ يوليى تدفع التعويضات باون ختم شيء منها وبدون احتساب فئات في تاريخ دفعها (م) ٣ يصدر اعلان كل من يعدم مصادق عن استحقاق تعويضات بالمحضور الى مكاتب صندوق الدين في الايام والساعات التي يصير النشر عنها فيما بعد ويكون طلب رهايا كل دولة بعد الاخرى ولاشخاص الذين لم يمسروا في ايجاد الحد لا يصير دفع مطلوبهم في سكندرية بل ينتظروا لذلك رجوع صندوق الدين الى مصر بعد نهي اشغاله بالنظر المذكور (م) ٤ كل من يده سند باستحقاق تعويضات يقدمه الى صندوق الدين الذي يعطى له اصال موقت بالانقضاء ويعطى له أيضاً صورة مخالصة (م) ٥ تدفع حالاً التعويضات التي لم يكن عليها حجبوات أو موانع شرعية (م) ٦ التعويضات التي جرى مراجعتها من صندوق الدين ولم يظهر مانع لدفعها يصير اخطار اربابها بواسطة اعلانات تنشر على باب مكاتب الصندوق وترسل الى المحافظة والفضلاوات ونورصة سكندرية من اليوم والساعة التي يجب عليهم الحضور فيها لاجل استلام اذونات الصرف مقابلته استرجاع الاصلات الوثيقة التي طلبت اليهم عند استلام السندات وتتقدم المخلصات المصحة منهم بصدق محلات حكوماتهم (م) ٧ اذونات الصرف تدفع في حال تقديمها

بين دول بلجيكا والدانمارك واسبانيا وهولانده والبرتغال والسويد والنرويج بحيث انه اذا لم يتعين العضو المذكور عند اجتماع القومسيون في الوقت الذي يتحدد لاجتماعه باسم يصدر منها فيما بعد بناء على طلب مجلس نظارنا فقط فلا ينتظر تعيينه انما في هذه الحالة يشترك مع القومسيون في مداواته واحكامه مندوب مخصوص من الدولة التي لا نائب لها فيه عند ما تكون صالغ احد اتباع هذه الدولة موضوعاً لمداوات واحكام القومسيون واذا كان المندوب المذكور هو نفسه المطالب بالتعويضات فالتعويضات يستدعي للاشتراك معه في مداواته احد مندوبي الدول الاخرى التي لا نائب لها في الكومسيون (م) ٤ تصدر احكام القومسيون في جميع الاحوال باغلبية الاراء اغلبية مطلقة واذا انقسمت الاراء الى قسمين متساويين يرجح القسم الذي يكون فيه رأي الرئيس - وتكون احكام القومسيون المذكور معتبرة ولو صدرت في غياب واحد او اكثر من المندوبين ومع ذلك فمعد النظر في طلب تعويض ما اذا كان مندوب الدولة التابع لها صاحب الطلب غائباً ويجب اخطاره بحيث لا يتربط على عدم حضوره تاخير النظر في الطلب اكثر من مدة ثمان واربعين ساعة (م) ٥ المبالغ التي تازم لاشغال القومسيون يقررها مجلس نظارنا بناء على طلب القومسيون ويكون للقومسيون التعويضات التامة المباشرة بتحقيق الطلبات التي تقدم اليه وله ان يستعين في اشغاله بالاشخاص الذين يرى فائدة في مساعدتهم له (م) ٦ يتعين فيما بعد ميماد دفع التعويضات التي يقررها القومسيون والطرق والوسائط التي يكون بينها سداد هذه التعويضات لاربابها

**ثورة عسكرية -** « توضيحات » امر عال رقم ٤ فبراير سنة ١٨٨٣ (٢٦) ربيع اول سنة ١٣٠٠ - بناء على المادة الثالثة من الذكرى الصادر في ١٣ يناير سنة ٨٣ القاضي بتشكيل لجنة لتحديد المبالغ المستحقة على سبيل التعويض ان اصحوا

من وكلاء الصندوق بالسكندرية وهابك العسكري  
ليونيه وريك الانجليز جسيان (م) ٨ ارباب التعويضات  
الذين يكونون غائبين أو معذورين عن حضور شخصيا  
يمكنهم ان يبنوا منهم وكلاء بشرط ان يكون المذكور  
حامل ورقة توكل رسمية أو مصدق عليها ويصدر  
تخدم هذا التوكيل مع سند التعويضات (م) ٩ يجب على  
كل شخص من اي قيمة كان له صالح في قبض  
تعويضات مقررة لخلائه ان يثبت حقوقه امام صندوق  
الدين في اليوم والساعة المحددين لتقديم السند المدعي  
هو باستيفاء جزء من المبلغ المقرر فهو (م) ١٠ وأما  
التعويضات التي حصل عنها تارل كامل الشخص واحد  
بسند رسمي أو مصدق عليه من عمل الاختصاص يصير  
دفعها للتنازل له اذا كان التنازل اعلن الى الحكومة  
المصرية وذلك بعد تقديم سند التنازل مع سند التعويضات  
الى صندوق الدين (م) ١١ التعويضات التي تارل  
عنها اربابها لغيرهم بسند غير رسمي ولا مصدق عليه  
بل اعلن الى الحكومة المصرية لا يدفع الا يوجد  
التنازل عنها والتنازل اليه وبعد استلام مخالفة مضية  
منها وسند التعويضات وسند التنازل والا يصير ايداع  
قيمة التعويضات في صندوق المحكمة المختصة بذلك (م)  
١٢ لا يدفع صندوق الدين التعويضات التي تنازل  
اربابها عن جزء منها وينوع مومي التعويضات التي  
تدعي جلة الاشخاص باستحقاق شيء منها الا بعد حصول  
الاتفاق بين جميع تلك الاشخاص وذلك حتى لا يتجزأ  
صرف قيمة السند الواحد ويكون الدفع بعد تقديم مخالفة  
مضية من صاحب التعويضات وجميع من يكون لهم  
شأن فيها وفي هذه الحالة يقتضي تقديم سندات التنازل  
أو الاوراق المثبتة لحقوق الغير مع سند التعويضات  
ولا يصير ايداع قيمة السند في صندوق المحكمة المختصة  
بذلك (م) ١٣ لا تدفع التعويضات المقررة بسند  
واحد الى اشخاص متعددة بدون ايضاح اسماهم أو الى  
شخص معين باسمه وأعضاء عائلته (بدون ايضاح اسماهم)  
أو الى شركة أو تلبية أو تركة وبالعوم الى  
اشخاص غير معينة بالاسم الا بعد ثبوت حقوق المطالبين  
بها شرعا من مملات الحكومة المختصة بذلك مع ايضاح  
اسماهم والقائمين وصانهم وبين اساء اعضاء العائلة أو  
أبناء والقب وصفات الاشخاص المختارين على التوكيل  
الشرعي لينوب عنهم ويصدر تقديم جميع المستندات  
والعهدات المثبتة لذلك الى صندوق الدين مع سند  
التعويضات — وإذا تأخر تسليم هذه المستندات

والعهدات مع سند التعويضات عن المواعيد المحدد أن  
اذا تراعى عدم الاكتفاء بها للتقسيون الحق بايداع  
قيمة التعويض في صندوق المحكمة المختصة بذلك (م)  
١٤ يصير ايداع التعويضات المعجور منها جزء أن  
المعجورة بأكلها أو التي يوجد مانع شرعي لدفعها  
في صندوق المحكمة المختصة بذلك وفي محكمة تصلاتي  
دولة صاحب التعويض اذا كانت المارعة وأتمه بين  
اشخاص اجانب متدين الى دولة واحدة ومحكمة استكبرية  
المخلطة في باقي الاحوال وفي تلك الحالك يصير قسمها  
طبقا للقانون (م) ١٥ ويدفع التعويض المعجور  
أو الذي يوجد مانع شرعي لدفعه مباشرة الى صاحبه  
اذا احصل المذكور على ربح المحر أو المبالغ بطريقة  
شرعية ويكون الدفع طبقا للمادة السادسة والمادة  
السابعة (م) ١٦ دفع قيمة التعويضات التي توفي  
صاحبها يكون الى محل الحكومة المختصة بهصل الامور  
المتعلقة باحواله الشخصية (م) ١٧ لارباب التعويضات  
الذين لم يحصلوا على تسوية تعويضاتهم مدة اقامة  
صندوق الدين في سكندرية ان يحضروا بعد ذلك الى  
محل الصندوق يصير لقبض قيمتها بشرط ان يتبعوا  
ما هو مخصص حقه بهذه اللائحة (م) ١٨ لكسارية  
صندوق الدين الحق في تأخير تسوية اي تعويضات  
مطلوب منهم تسويتها ليعذر رجوعهم الى مصر (م) ١٩  
يصير ايداع قيمة التعويضات في صندوق محل الحكومة  
المختصة بذلك اذا كانت لم تقابل بها اربابها في  
سكندرية مع اقامة قروسيون صندوق الدين بها ولا  
في مصر لغاية يوم ٢٧ يولييه سنة ٨٦ — تحريرا  
بمصر في ٧ اغسطس سنة ٨٥ (الوافق ٢٦ شوال  
سنة ١٣٠٢)

ثورة عسكرية — (عقرب) اسال رقم ١١ سنة  
١٧٩٩ (٢٥ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

(نحن غديو مصر) بناء على معارض الينا من  
مجلس نظارنا اسرنا بما هوأت (م) اقد صار  
الغفو من جريمة الصيان عن اللالزمين الثواني  
واللالزمين الاول والوزير باشية

ثورة عسكرية — (عقرب) اسال رقم ١٥ سنة  
١٣٠٠ (٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

بالغفو من جريمة الصيان عن الضباط الآتي  
يانهم الذين لم يصدر في حقهم حكم أو امر خصوصي



(عفو ١٨٨٣)

(عفو ١٨٨٣)

مع تجرب يدم من رتبهم وحرمانهم من كل حق في مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد (نحن خديو مصر) بناء على ما عرض الينا من مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ الضباط من رتبة الصاغفول اغاسي فما فوق بما فيها رتبة الفريق الذين لم يصدر في حقهم حكم او امر خصوصي صار العفو عنهم من جريرة العصيان ومع ذلك يجردون من رتبهم ويجرمون من كل حق في مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد من سياتي بينهم (اولا) من يكون من هؤلاء الضباط قد اشترك في المقاومةين العسكرية التي حصلت احدهما في فبراير والثانية في ٩ سبتمبر سنة ٨١ (ثانيا) من يكون من هؤلاء الضباط قد وجدت السلاح في تاريخ ١١ يولييه سنة ٨٢ وبقي حاملا للسلاح الى يوم طاعة الجيش الذي كان به (ثالثا) من يكون من اولئك الضباط قد دخل في العسكرية متطوعا في المدة التي مضت من تاريخ ١١ يولييه سنة ٨٢ ليوم الطاعة

ثورة عسكرية — (عفو) امر حال رقم ٢ يناير سنة ١٨٨٣

بناء على ما قبلنا عليه من الرأفة والشفقة نحو اهالي القطر المصري وورعنا في ايجاد الراحة والاتفاق بين جميع الاهالي بطرح ما حصل في زوايا النسيان والمعو عنه وبناء على كون روس المتنبئين في الغل الذي اورث القطر الضرر الجسيم صار مجازاتهم ونرى ان سلوك من تبهم لم يكن الا نتيجة ارهاب او اخلاص امرنا بما هوأت (م) ١ قد عفونا عفوا عاما عن جميع اهالي القطر المصري الذين اتفروا جريرة او جنحة سياسية في الحوادث الثورية التي حصلت اخيرا في القطر المصري ماعدا اولئك الذين صدرت عليهم لائحة يومنا هذا احكام او اوامر بالعقوبة

ثورة عسكرية — (عفو) منشور من نظارة الداخلية في ٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٠

(١١ أكتوبر سنة ١٨٨٣)

ورد لنا افادتان من رئاسة مجلس النظار رقم ٦ الحاضر غرة ١٩٠ وغرة ١٩١ ومعها صورتان من الاسرين المالبين الصادرين في ١٨ أكتوبر سنة ٨٣ احدهما بالعفو عن كل ما وقع في اثناء القطر زمن الثورة من افعال السرقة والتعدي والسلب والحريق ماعدا جرائم القتل وهتك الاعراض والجنايات او الجنم التي انتهت القومسيونات بتحقيقها واحالتها على المحكمة العسكرية للحكم فيها والثاني بالغاء القومسيونات المخصوصة المشككة بالاوامر العالية الصادرة في ١٩ سبتمبر سنة ٨٢ و ٦ يناير سنة

٨٣ واستمرار المحكمة العسكرية المشكلة في سكندرية  
بالامر العالي الرقم ٢٨ سبتمبر سنة ٨٢ على عقد  
جلساتها حتى تستوفي النظر والحكم في جميع القضايا  
المحاللة عليها الان واعطاء المحاكم الجنائية المتأخرة  
حق النظر والحكم في الجنايات التي لم يشملها امر  
العفو طبقا لاحكام وروابط القوانين الجاري العمل  
بوجوبها للاحاطة بما اشتملا عليها واجراء مقتضاها  
وحيث ذلك لزم تحريره نكم ومرسل مع  
هذا صورة من الامرين المشار عنها للملوية  
بما نص فيها

ثورة عسكرية - ( عفو ) امر كريم صادر لنظارة  
الداخلية في ٥ يولية سنة ١٨٨٧  
عرضت علينا مكاتبتكم التي تستفهمون بها عما اذا  
كان العفو الصادر من لدنا يتناول من صدرت  
في حقهم احكام انتهائية ولم يسجنوا ام لا وقد  
اقتضت مراحمتنا ادخال المذكورين في هذا العفو  
وكذلك من يكونون مسجونين بسبب تحصيل  
المصاريف القضائية الناشئة عن عقوبات الجنح  
والمخالفات الصادر منها عفونا المشار اليه فبادروا  
باجراء ذلك وابلنوه الى نظارة الحفائية ايضا  
لتجري مقتضاه كما هو مطلوبنا



## قاموس الإدارة والقضا

### ج

مديرية البصرة (م) ٢ نزع ملكية الاراضي اللازمة لنقل الجبانات الجديدة بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة وفي «أولاً» قطعة أرض مساحتها ٧٨٧٦ متراً و٥٦ سائيقاً كانت بناحية شبراخيت بموضع الكروم لجعلها جبانة للناحية المذكورة ولناحية المينصة وممرور لها بأحرف ا ب ت ث على الرسم الملتحق بأمرنا هذا «ثانياً» قطعة أرض مساحتها نصف فدان لناحية زعيم بموضع الرسادة لجعلها جبانة للناحية المذكورة وممرور لها بأحرف ا ب ت ث على الرسم الملتحق بأمرنا هذا (م) ٣ على ناظري الداعية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منها فيما يخصه

جبانة - دكرينو في ٢ يناير سنة ١٦ ألفاً بعض الرسوم الصبية بناء على ما عرضه علينا ناظر الداعية والمالية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت (م) ١ التي الرسم الصبي وقدره خمس مائة مليم المقرر للاذن باستخراج الجثة من القبر والرسم المقرر لمصوري الصبي وقدره جنيه واحد وذلك في حالة نقل جثة من جبانة منع الدفن فيها الى جبانة جديدة (م) ٢ على ناظري الداعية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منها فيما يخصه

جبانة - دكرينات في ١٦ يناير سنة ١٨٩٦. باختيار إنشاء جبانات جديدة بمبديات قنا والدقهلية والبحيرة من النافع المهمية بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤

جبانة - دكرينو في ٢٦ مايو سنة ١٥ باختيار نقل جبانات بناحيتي الاقصر وقوص مديرية قنا من النافع العمومية

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداعية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت (م) ١ بدير من النافع العمومية نقل جبانات المسلمين بناحية الاقصر والمسلمين والاقباط بناحية قوص مديرية قنا (م) ٢ نزع ملكية الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة بالطريقة العادية وبحسب القواعد المتبعة وفي قطعنا أرض احداهما من زمام ناحية الاقصر مساحتها ١٠٨٦٠ متر لجعلها جبانة جديدة للمسلمين ومينة بمحروف ا ب ج د على الرسم المرفق بأمرنا هذا والثانية كانت بزمام ناحية قوص مساحتها ٢١٤١٥ متراً و٢٥ سائيقاً لجعلها جبانة جديدة للمسلمين والاقباط بالجهة المذكورة وهذه القطعة مينة بمحروف ا ب ج د على الرسم المرفق بأمرنا هذا (م) ٣ على ناظري الداعية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منها فيما يخصه

جبانة - دكرينو في ٢٦ مايو سنة ١٨٩٥ باعتبار نقل جبانات بعض نواحي مديرية البحيرة من النافع العمومية

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداعية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت (م) ١ بدير من النافع العمومية نقل جبانات نواحي شبراخيت والمينصة وزعيم

وليأتي الجبهات المذكورة مساحتها ٦٤٠٠ متر بمحوض البئر والقطعة المذكورة مينة على الرسم المرفق بأمرنا هذا بحرف ا ب ج هـ (م) ٢ على ناظر الداعية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منها فيما يخصه

جبانة — ٠ قرار تاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٩٦ ناظر الداخلية — بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن نقل الجبانات المضرة بالصحة العمومية وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة قرر ما هو آت (م) ١ الفاء مدفن الادويين الخالي بالنقص ونقله في القطعة التي اقتبعت للدفن الجديد ومساحتها ٥٠ و ٦٧٧ متراً مربعا وفي من أرض الكبريت ملك الحكومة (م) ٢ قد عين ميعاد ثلاثة اشهر لاهداد المدفن الجديد وبعد مضي الميعاد المذكور ينع الدفن في المدفن القديم منعا كلياً تحريراً بالقاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٦

جبانة — ٠ دكرينات في ٩ مارس سنة ١٨٩٦ باعتبار انشاء جبانات جديدة بمديرية

الغربية والعيون والقيوم من الماتم العمومية بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت (م) ١ بتبر من المانع العمومية انشاء جبانين في ناحتي دكرنس والنسيب الصغرى الصغرى بمديرية الدقهلية (م) ٢ تدرع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية القطعين للأرض اللازمين للجبانين الجديدين وما «أولاً» قطعة أرض من زمام ناحية دكرنس لجعلها جبانة لما مساحتها ثمانين محوض الخمسات «ثانياً» قطعة أرض من زمام ناحية القهاب الصغرى لجعلها جبانة لما مساحتها قذان وأحد محوض فيم — والقطعتان المذكورتان ميطان بالرصين المرفقين بأمرنا هذا بحرف ا ب ج هـ (م) ٢ على ناظر الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منها فيما يخصه

جبانة — ١٦ يناير سنة ٩٦ — بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بإنشاء جبانات جديدة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت (م) ١ بتبر من المانع العمومية انشاء جبانات جديدة في غرب الاشراك ووسط وشبر أغا وفي نواحي حلة ثابت والاشراك وابر خراش والقروية بمديرية البحيرة (م) ٢ تدرع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعة أرض من زمام عربة الاشراك لجعلها جبانة عمومية لما

(٢٢ رجب سنة ١٣١١) بإنشاء جبانات جديدة — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار — أمرنا بما هو آت (م) ١ بتبر من المانع العمومية انشاء جبانات جديدة في نواحي نجوع اسنا ولمنت والروقة الصغرى بمديرية قنسا (م) ٢ تدرع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي «أولاً» قطعة أرض بناحية نجوع اسنا لجعلها جبانة لما مساحتها ٢١٠٠ متر بقبالة انقبة «ثانياً» قطعة أرض بناحية أرمنت لجعلها جبانة ناحية أرمنت غرب مساحتها ٤٢٠٠ متر بمحوض قبالة أبو طولة «ثالثاً» قطعة أرض بناحية الروقة لجعلها جبانة لما مساحتها ٢١٠٠ متر بمحوض بخايس والقطع المذكورة مينة في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحرف ا ب ج هـ

جبانة — ١٦ يناير سنة ٩٦ — بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة

١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بإنشاء جبانات جديدة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت (م) ١ بتبر من المانع العمومية انشاء جبانين في ناحتي دكرنس والنسيب الصغرى الصغرى بمديرية الدقهلية (م) ٢ تدرع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية القطعين للأرض اللازمين للجبانين الجديدين وما «أولاً» قطعة أرض من زمام ناحية دكرنس لجعلها جبانة لما مساحتها ثمانين محوض الخمسات «ثانياً» قطعة أرض من زمام ناحية القهاب الصغرى لجعلها جبانة لما مساحتها قذان وأحد محوض فيم — والقطعتان المذكورتان ميطان بالرصين المرفقين بأمرنا هذا بحرف ا ب ج هـ (م) ٢ على ناظر الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منها فيما يخصه

جبانة — ١٦ يناير سنة ٩٦ — بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤

(٢٢ رجب سنة ١٣١١) بإنشاء جبانات جديدة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت (م) ١ بتبر من المانع العمومية انشاء جبانات جديدة في غرب الاشراك ووسط وشبر أغا وفي نواحي حلة ثابت والاشراك وابر خراش والقروية بمديرية البحيرة (م) ٢ تدرع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعة أرض من زمام عربة الاشراك لجعلها جبانة عمومية لما

الدراكة وميت السودان وبربال الجديدة وكفر قيش  
الكتابة بمديرية الدقهلية (م) ٢ تترع بالطريقة العادية  
وبحسب الاصول النجدة ملكية الاراضي اللازمة للجبانة  
المذكورة وفي «أولاً» قطعة أرض من رمام ناحية  
الدراكة لجعلها جبانة لها مساحتها فدان واحد بمحوض  
النجينة «ثانياً» قطعة أرض من رمام ناحية ميت  
السودان لجعلها جبانة لها مساحتها فدان واحد بمحوض  
السائل «ثالثاً» قطعة أرض من رمام ناحية  
بربال الجديدة لجعلها جبانة لها ولناحية كفر قيش  
مساحتها فدان ونصف بمحوض القرية - والقطع المذكورة  
مينة في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحرف اب ج هـ

جبانة - ذكر قيو في ٢ ابريل سنة ٩٦ بإخبار  
إثاء جبانات جديدة بنواحي بمديرية  
الزقية من المانع العمومية

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٨٩٤  
(٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات جديدة  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي  
مجلس الشعار أمرنا بما هو مكتوب (م) ويتبر من المانع  
العمومية إنشاء جبانات جديدة في نواحي دسوق  
وسلاسون ودلوفوف وكفر ابراهيم وكفر مير  
والصافية وميت المسيدة أكتانة بمديرية الغربية (م)  
٣ تترع بالطريقة العادية وبحسب الاصول النجدة ملكية  
الاراضي اللازمة للجبانات المذكورة وفي - أولاً قطعة  
أرض من زمام ناحية دسوق بمحوض بركة يسر مساحتها  
١٠ فدادين لجعلها جبانة لها - ثانياً قطعة أرض من زمام  
ناحية سلامون بمحوض القرية مساحتها ١١٠٠ متر ٢٧  
سبيلها جبانة لها - ثانياً قطعة أرض من زمام ناحية  
دملو بمحوض الخرمية مساحتها ٢٨٠٠ متر ٨٨٠ متراً  
لجعلها جبانة لها - رابعاً قطعة أرض من زمام ناحية دوفوف  
بمحوض ستة عشرة مساحتها ١٠٠٠ متر ٨٨٠ متراً لجعلها  
جبانة لها - خامساً قطعة أرض من زمام ناحية كفر ابراهيم  
بمحوض ساقية طبر مساحتها ٣٣٣٣ متر لجعلها جبانة لها  
سادساً قطعة أرض من زمام ناحية كفر مير بمحوض  
دجته مساحتها ٤٢٠٠ متر لجعلها جبانة لها - سابعاً قطعة  
أرض من زمام ناحية الصافية وميت المسيدة بمحوض  
القرية مساحتها فدان واحد ونصف لجعلها جبانة لها  
والقطع المذكورة مينة في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا  
بحرف اب ج هـ

جبانة - ذكر قيو في ٩ ابريل سنة ٩٦ بإخبار  
جبانات جديدة بمديرية الزقية  
بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٨٩٤

المرفقة بأمرنا هذا بحرف اب ج هـ (م) ٢ على  
ناظر الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منها فيما يخصه  
٩ مارس سنة ٩٦ - بعد الاطلاع  
جبانة - على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة

١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات  
جديدة - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
وموافقة رأي مجلس الشعار أمرنا بما هو مكتوب (م) ١  
يتبر من المانع العمومية إنشاء جبانات جديدة في نواحي  
منافى الخطيب والجرجس أكتانة بمديرية الفيوم  
(م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبحسب الاصول النجدة  
ملكية الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وفي «أولاً»  
قطعة أرض من زمام ناحية منافى الخطيب لجعلها  
جبانة لها مساحتها فدان واحد بمحوض الطار «ثانياً»  
قطعة أرض من زمام ناحية ابجيج لجعلها جبانة لها  
٤٥٩٠ متر بمحوض أبرشوه «ثالثاً» قطعة  
أرض من زمام ناحية جرجس لجعلها جبانة لها مساحتها  
٥٠٢٤ متر بمحوض الحارة والقطع المذكورة مينة في  
كل من الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحرف اب  
ج هـ (م) ٢ على ناظر الداخلية والمالية تنفيذ  
أمرنا هذا كل منها فيما يخصه

جبانة - ٩ مارس سنة ٩٦ - بعد الاطلاع  
على أمرنا الصادر في ٢٤ يناير سنة

١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات  
جديدة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
وموافقة رأي مجلس الشعار أمرنا بما هو مكتوب (م) ١  
يتبر من المانع العمومية إنشاء جبانة جديدة ناحية  
نخلة الشوري بمديرية الصعيد (م) ٢ تترع بالطريقة  
العادية وبحسب الاصول النجدة ملكية القطعة الأرض  
اللازمة للجبانة الجديدة بالناحية المذكورة وهي من زمام  
كفر عسكر شديده ومساحتها ٢٢٤ متر بمحوض الغربي  
والقطع المذكورة مينة في الرسم الحقي بأمرنا هذا  
بحرف اب ج هـ (م) ٢ على ناظر الداخلية  
والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منها فيما يخصه

جبانة - ذكر قيو في ١٢ ابريل سنة ٩٦ بإخبار  
إنشاء جبانات جديدة بنواحي مديرية  
الدقهلية من المانع العمومية

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة  
١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات  
جديدة - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
وموافقة رأي مجلس الشعار أمرنا بما هو مكتوب (م) ١  
يتبر من المانع العمومية إنشاء جبانات جديدة في نواحي

دكرتو في ٤ مايو سنة ٩٦ بشأن

انشاء جسانات جديدة بنطحي

مديرية الغربية — بعد الاطلاع على امرنا الصادر

في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٣) وجب سنة ١٤١١

بشأن انشاء جبانات جديدة — وبناء على ما عرضه

علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس التظار امرنا

بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء

جبانات جديدة في النواحي المينة بعد الصكائنة بمديرية

الغربية (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبمسبب الاصول

التيمة ملكية الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة والكتابة

بالنواحي المينة بعد «أولاً» قطعة أرض من زمام

ناحية مسجد وصيف بمحوض الثانية عشر مساحتها فدانان

لجبلها جبانة ثالثة الغرب «ثانياً» قطعة أرض

من زمام ناحية كفر ميت الحارون بمحوض القليل

مساحتها ١٤٠٠ متر ٢٩ سائياً لجبلها جبانة لها «ثالثاً»

قطعة أرض من زمام ناحية القهيرة بمحوض الثلث

والسبل مساحتها فدان ونصف لجبلها جبانة لها «رابعاً»

قطعة أرض من زمام ناحية تقيها الغرب بمحوض

الحجرن اللوقاني مساحتها ٤٢٢٥ متراً ٧٧ سائياً لجبلها

جبانة لها «خامساً» قطعة أرض من زمام ناحية

سند بسط بمحوض الرابع مساحتها ١ فدان ١٧ فوارطاً

و١ أسم لجبلها جبانة لها «سادساً» قطعة أرض

من زمام ناحية بنوقر بمحوض الشماخة الغربي مساحتها

فدان لجبلها جبانة لنواحي كوم القصار وكوم بني مغربة

حرم جاهين باشا «سابعاً» قطعة أرض من زمام

ناحية مدينة بمحوض الجرابية مساحتها ٧٠٠ متر لجبلها

جبانة لناحية كفر عبد الشهيد «ثامناً» قطعة

أرض من زمام ناحية كفر نابو بمحوض القطعة مساحتها

سنة قراريط لجبلها جبانة للكفر «تاسعاً» قطعة

أرض من زمام ناحية كسكر بني غريان بمحوض المويلة

مساحتها سنة قراريط لجبلها جبانة لناحية كسكر غاري

«عاشر» قطعة أرض من زمام كفر ميت الميسى بمحوض

عز العرب مساحتها اثنا عشر فوارطاً لجبلها جبانة

للكفر «حادي عشر» قطعة أرض من زمام ناحية

كفر بني غريان بمحوض الطح مساحتها فدانان

وفوارط لجبلها جبانة لها «ثاني عشر» قطعة أرض من

زمام ناحية ميت الميسى بمحوض الشماخة مساحتها سنة

قراريط لجبلها جبانة لها «ثالث عشر» قطعة أرض من

زمام ناحية حنون بمحوض النطه مساحتها فدانان

٢٢) وجب سنة ١٣١١ بإنشاء جبانات جديدة—وبناء

على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس

التظار امرنا بما هو آت— (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية

انشاء جبانات جديدة بنواحي اشمون وحصة البانوتون

وحصة الدلمون ألكاتة بمديرية القوقية (م) ٢ تترع

بالطريقة العادية وبمسبب الاصول التيمة ملكية الاراضي

للازمة للجبانات المذكورة وهي— قطعة بناحية اشمون

مساحتها ١٢٦٠٥ متر ٢٥ ستياً بمحوض دقطور لجل

جبانة لها— قطعة بناحية حصة البانوتون مساحتها ٢١٠٣

متر ٢٥ ستياً بمحوض ساحل اليلهرين لجبلها جبانة لها

قطعة بناحية الدلمون مساحتها ١١٩٠٦ متر بمحوض

ابو سلوك لجبلها جبانة لها— والقطع المذكورة مينة في

الرسومات الملحقه بأمرنا هذا بمحرف ابيجـ

دكرتو في ٩ ابريل سنة ٩٦ باختيار

جبانة— انشاء جبانة جديدة بناحية كفر المحروق

بمديرية الغربية من المنافع العمومية

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤

٢٢) وجب سنة ١٣١١ بإنشاء جبانات جديدة—وبناء

على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس

التظار امرنا بما هو آت— (م) ١ يعتبر من المنافع

العمومية انشاء جبانة جديدة لناحية كفر المحروق

بمديرية الغربية— (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبمسبب

القواعد التيمة ملكية قطعة الأرض اللازمة للجبانة المذكورة

وهي من زمام الناحية مساحتها ٣١٥٠ متر بمحوض العشرة

وسية بمحرف ابيجـ على الرسم المرفق بإمرنا هذا

(م) ٣ على ناظري الداخلية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل

منها فيما يخصـ

دكرتو في ٩ ابريل سنة ٩٦ باختيار إنشاء

جبانة— جابنتين جديدتين بناحية شنديد بمديرية

البحيرية من المنافع العمومية

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤

٢٢) وجب سنة ١٣١٢ بإنشاء جبانات جديدة—وبناء

على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس

التظار امرنا بما هو آت— (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية

انشاء جابنتين جديدتين لساحل واقاط ناحية شنديد

ألكاتة بنوية الشوري بمديرية البحيرة— (م) ٢ تترع

بالطريقة العادية وبمسبب القواعد التيمة ملكية القطعة

الأرض اللازمة للجبانة الجديدة وهي من زمام ناحية

شنديد مساحتها اربعة آلاف وستائة متر بمحوض الحنسن

وسية بمحرف ابيجـ على الرسم المرفق بإمرنا هذا—

لجعلها جبانة لما « رابع عشر » قطعة أرض من زمام ناحية بني غريان بعوض ماثرت الجرن مساحتها قدران لجعلها جبانة لما « خامس عشر » قطعة أرض من زمام ناحية حلفاء بعوض ألكانت ومساحتها ١١٦٤ متراً ٤٠٠ سنتياً لجعلها طريقاً لجبانة الناحية — والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بعروف ا ب ج هـ

ذكرتو في ١٤ مايو سنة ١٨٩٦ بإنشاء جبانة جديدة للموجا ودنشال بصيرة

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤ ( ٢٢ ) وجب سنة ١٣١١ ، بشأن إنشاء جبانة جديدة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت ( م ) ١ بتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة للناحية الغربية ودنشال بمديرية البصرة ( م ) ٢ تترج بالطريقة العادية وبمسب الفوائد المتبعة ملكية قطعة الأرض اللازمة للجبانة الجديدة وفي من زمام التاحتين مساحتها ٤٢٣٥ متراً بعوض بركة الكرم ومبنية بعروف ا ب ج هـ على الرسم المرفق بأمرنا هذا

جبانة — \* ذكرتو في ١٤ مايو سنة ٩٦ بإنشاء جبانة جديدة بمديرية القليوبية

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤ ( ٢٢ ) وجب سنة ١٣١١ ، بشأن إنشاء جبانة جديدة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت ( م ) ١ بتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة للناحية الغربية ودنشال بمديرية البصرة ( م ) ٢ تترج بالطريقة العادية وبمسب الفوائد المتبعة ملكية قطعة الأرض اللازمة للجبانة الجديدة وفي من زمام ناحية حلفاء بعوض ألكانت ومساحتها ١١٦٤ متراً ٤٠٠ سنتياً لجعلها طريقاً لجبانة الناحية — والقطع المذكورة مبنية في كل من الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بعروف ا ب ج هـ

ذكرتو في ٨ يونيو سنة ٩٦ باعتبار إنشاء جبانة جديدة لناحية شوية دقهلية

من المنافع العمومية

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ ( ٢٢ ) وجب سنة ١٣١١ ، بشأن إنشاء جبانة جديدة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت ( م ) ١ بتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة للناحية الغربية ودنشال بمديرية البصرة ( م ) ٢ تترج بالطريقة العادية وبمسب الفوائد المتبعة ملكية قطعة الأرض اللازمة للجبانة الجديدة وفي من زمام ناحية حلفاء بعوض ألكانت ومساحتها ١١٦٤ متراً ٤٠٠ سنتياً لجعلها طريقاً لجبانة الناحية — والقطع المذكورة مبنية في كل من الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بعروف ا ب ج هـ

جبانة — \* ذكرتو في ١٤ مايو سنة ٩٦ بإنشاء جبانة جديدة للموجا ودنشال بصيرة

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤ ( ٢٢ ) وجب سنة ١٣١١ ، بشأن إنشاء جبانة جديدة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت ( م ) ١ بتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة للناحية الغربية ودنشال بمديرية البصرة ( م ) ٢ تترج بالطريقة العادية وبمسب الفوائد المتبعة ملكية قطعة الأرض اللازمة للجبانة الجديدة وفي من زمام التاحتين مساحتها ٤٢٣٥ متراً بعوض بركة الكرم ومبنية بعروف ا ب ج هـ على الرسم المرفق بأمرنا هذا

جبانة — \* ذكرتو في ١٤ مايو سنة ٩٦ بإنشاء جبانة جديدة بمديرية القليوبية

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤ ( ٢٢ ) وجب سنة ١٣١١ ، بشأن إنشاء جبانة جديدة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت ( م ) ١ بتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة للناحية الغربية ودنشال بمديرية البصرة ( م ) ٢ تترج بالطريقة العادية وبمسب الفوائد المتبعة ملكية قطعة الأرض اللازمة للجبانة الجديدة وفي من زمام التاحتين مساحتها ٤٢٣٥ متراً بعوض بركة الكرم ومبنية بعروف ا ب ج هـ على الرسم المرفق بأمرنا هذا

جبانة — \* ذكرتو في ١٤ مايو سنة ٩٦ بإنشاء جبانة جديدة بمديرية القليوبية

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤ ( ٢٢ ) وجب سنة ١٣١١ ، بشأن إنشاء جبانة جديدة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت ( م ) ١ بتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة للناحية الغربية ودنشال بمديرية البصرة ( م ) ٢ تترج بالطريقة العادية وبمسب الفوائد المتبعة ملكية قطعة الأرض اللازمة للجبانة الجديدة وفي من زمام ناحية حلفاء بعوض ألكانت ومساحتها ١١٦٤ متراً ٤٠٠ سنتياً لجعلها طريقاً لجبانة الناحية — والقطع المذكورة مبنية في كل من الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بعروف ا ب ج هـ

ذكرتو في ٨ يونيو سنة ٩٦ باعتبار إنشاء جبانة جديدة لناحية شوية دقهلية

من المنافع العمومية

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ ( ٢٢ ) وجب سنة ١٣١١ ، بشأن إنشاء جبانة جديدة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت ( م ) ١ بتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة للناحية الغربية ودنشال بمديرية البصرة ( م ) ٢ تترج بالطريقة العادية وبمسب الفوائد المتبعة ملكية قطعة الأرض اللازمة للجبانة الجديدة وفي من زمام ناحية حلفاء بعوض ألكانت ومساحتها ١١٦٤ متراً ٤٠٠ سنتياً لجعلها طريقاً لجبانة الناحية — والقطع المذكورة مبنية في كل من الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بعروف ا ب ج هـ

الدامل مساحتها نصف وثلاث وثمن فدان ونصف  
قيراط وجهه وسهمان وستة اعشار سهم لجعلها جبانة  
لها - ( رابعا ) قطعة ارض من زمام ناحية منية  
محلة حمته بمحوض السبعة وعلى عديسه مساحتها  
فدان ونصف ونصف سهم لجعلها جبانة لها - ( خامسا )  
قطعة ارض من زمام ناحية ميت الخلوخ بمحوض الحما  
مساحتها نصف فدان وثلاثة اسهم وستة اعشار  
سهم لجعلها جبانة لها - ( سادسا ) قطعة ارض من  
زمام ميت شرف بمحوض الوقواني مساحتها نصفه  
فدان وسهمان وثلاث لجعلها جبانة لها - ( سابعيا )  
قطعة ارض من زمام ناحية الروسات بمحوض الجنان  
مساحتها ثلث وربع فدان ونصف قيراط وجهه  
وثلاثة اسهم ونصف لجعلها جبانة لها ولناحية  
الغرايه - ( ثامنا ) قطعة ارض من زمام ناحية  
العصاره بمحوض عصفور الكبير مساحتها سدين  
فدان ونصف قيراط من فدان ونسمة اعشار سهم  
لجعلها جبانة لها ( تاسعا ) قطعة ارض من زمام ناحية  
ميت خضير بمحوض الترب مساحتها فدان وقيراط  
وذاقي وثمانية اعشار سهم لجعلها جبانة لها - ( عاشرا )  
قطعة ارض من زمام ناحية كفر ابو زكري بمحوض  
الجميزة مساحتها نصف فدان وسهمان وثلاث لجعلها  
جبانة لها - ( حادي عشر ) قطعة ارض من زمام  
ناحية ميت الحولي مؤمن بمحوض للعديه مساحتها  
نصف وثلاث وثمن فدان وحبشان وخمس اعشار سهم  
لجعلها جبانة لها - ( ثاني عشر ) قطعة ارض من  
زمام ناحية القباب الكبرى بمحوض القهرية مساحتها  
ثلث وثمن فدان ونصف قيراط وجهه وثلاثة اسهم  
وثلاث لجعلها جبانة لها - ( ثالث عشر ) قطعة ارض  
من زمام ناحية جزيرة القباب بمحوض الخزان مساحتها  
نصف فدان وسهمان وثلاث لجعلها جبانة لها -  
( رابع عشر ) قطعة ارض من زمام ناحية البصراط  
بمحوض النشو مساحتها فدان وثلاث وجهه وسهم  
واحد لجعلها جبانة لها - ( خامس عشر ) قطعة

دكره في ١٩ لرايو سنة ١٦ باعتبار  
انشاء جبانات جديدة بطريق بمديرية

الدقهلية من المانع العمومية

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ ثابر سنة ٢٤  
( ٢٤ رجب سنة ١٣١١ ) بشأن انشاء جبانات جديدة  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي  
مجلس النظار امرنا بما هوأت ( م ) ١ بتبر من المانع  
العمومية انشاء جبانتي في ناحية مندوب وكفر حيد  
الزمن بمديرية الدقهلية ( م ) ٢ تنزع بالطريقة العادية  
وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطعتي الارض اللزمتين  
للجبانين المجددين المؤتمنين بعد ( اولاً ) قطعة ارض  
من زمام ناحية مندوب بمحوض بحر الكدان مساحتها فدان  
وقيراط واربعة اسهم ( ثانياً ) قطعة ارض من زمام ناحية  
كفر حيد الزمن بمحوض الساحل الشرقي مساحتها  
خمس قيراط واحد ومفرون سهمان وسبعة عشر سهم  
السهم - والقطعتان المذكورتان مبيتان في الرستن  
المرفقين بامرنا هذا بحروف اب ج .

جبانة - ١٩٠ لويله سنة ١٨٩٦

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ ثابر  
سنة ١٨٩٤ ( ٢٢ رجب سنة ١٣١١ ) بشأن  
انشاء جبانات جديدة - وبناء على ما عرضه  
علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا  
بما هوأت - ( م ) ١ بتبر من المانع العمومية انشاء  
جبانات جديدة في النواحي المبينة بعد الكائنة  
بمديرية الدقهلية - ( م ) ٢ تنزع بالطريقة العادية  
وبحسب الاصول المتبعة ملكية الاراضي اللازمة  
للجبانات الجديدة والكائنة بالنواحي المبينة بعد  
( اولاً ) قطعة ارض من زمام ناحية الاجمدي  
بمحوض الاسم مساحتها فدان وسدين ونصف قيراط  
وثلث سهم لجعلها جبانة لها ولنواحي الشيول والنصايه  
ووزنة الروده - ( ثانياً ) قطعة ارض من زمام ناحية  
القطنة بمحوض الضهير مساحتها سدين وثمن فدان  
ونصف قيراط وجهه وثلاثة اسهم ونصف وربع  
لجعلها جبانة لها ولناحيتي الضهير والحماملة - ( ثالثاً )  
قطعة ارض من زمام ناحية جديدة المنزله بمحوض



وسمان وخمسة اعشار سهم لجعلها جبانة لها —  
( سبعة وعشرون ) قطعة ارض من زمام ناحية عزبة  
الطوايزه بحوض الانصره مساحتها نصف فدان  
لجعلها جبانة لها ولتأجتي الشريفه والدفانوه —  
( ثمانية وعشرون ) قطعة ارض من زمام ناحية اخوته  
بحوض الخلايفه لجعلها جبانة لها ولتواحي اولاد نور  
والخلايفه واولاد ميور ومساحتها نصف وثلاث وثمن  
فدان ونصف قيراط وثلاثة اسم ونصف —  
( ثمة وعشرون ) قطعة ارض من زمام ناحية ميت  
مزراح بحوض العشره التلي مساحتها ثلثا فدان لجعلها  
جبانة لها — ( ثلاثون ) قطعة ارض من زمام ناحية  
محلة دمنه بحوض القصيره مساحتها فدان ونصف  
لجعلها جبانة لها — ( واحد وثلاثون ) قطعة ارض  
من زمام ناحية الريدانيه بحوض الاربعين مساحتها  
نصف وربع فدان لجعلها جباتين لالبايط وسلي  
الناحية — ( اثنان وثلاثون ) قطعة ارض من زمام  
ناحية المنزله بحوض الشرطه الضميه مساحتها فدان  
وثمانية عشر قيراطا وثمانية عشر سحما لجعلها جبانة  
للمسلمين — ( ثلاثة وثلاثون ) قطعة ارض من زمام  
ناحية المنزله بحوض الشرطه الكبيره مساحتها ستة  
قرايط وثمانية اسم لجعلها جبانة لالبايط — ( اربعة  
وثلاثون ) جزء من قطعة ارض بزمام ناحية شها  
بحوض المغنيه لازمة لجعلها جبانة للناحية مساحتها ستة  
عشر قيراطا — والقطع المذكورة مبنية في الرسومات  
المرفقة باسمها هذا يعرف ( ا ب ج )

جبانة — ذكر في ٣٠ لويه سنة ٩٦ باخبار انشائه  
جبانة جديدة بناحية ملاويته بمديره اميروط  
من الخائف السويدي

بعد الاطلاع على امرات الصادر في ٢٩ يناير سنة  
٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١ بشأن انشاء جبالات  
جديدة — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداعية  
وموافق رأي مجلس النظر امرنا بما هو آت — ( م )  
يخبر من الخائف السويدي انشاء جبانة جديدة لناحية

ارض من زمام ناحية اولاد ناصر بحوض الرمان  
مساحتها خمسة قرايط ونصف وجهه وسمان وستة  
اعشار سهم لجعلها جبانة لها ولناحية الرمان — ( سادس  
عشر ) قطعة ارض من زمام ناحية ميت مرجا سحبل  
يا لحوض الكبير مساحتها نصف فدان وسمان  
وثلاث لجعلها جبانة لها — ( سابع عشر ) قطعة ارض  
من زمام ناحية العجيره بحوض الحجر مساحتها  
فدان وثمن ودائق وسهم وربع لجعلها جبانة لها  
ولناحية اولاد علم والبغلات — ( ثامن عشر )  
قطعة ارض من زمام ناحية ميت رويي بحوض  
للدماجه مساحتها فدان وثمن ودائق وسهم وعشر  
لجعلها جبانة لها — ( تاسع عشر ) قطعة ارض من  
زمام ناحية ميت عامر بحوض عزبه الصغير  
مساحتها فدان ودائق وستة اعشار سهم لجعلها جبانة  
لها — ( عشرون ) قطعة ارض من زمام ناحية ميت  
شريف بحوض شجاج مساحتها سدس وثمن فدان  
ودائق وسمان لجعلها جبانة لها — ( واحد وعشرون )  
قطعة ارض من زمام ناحية كفر الجواليه بحوض  
المزوريات مساحتها فدان وربع وسدس ونصف  
قيراط ووجهه وثمانية اعشار سهم لجعلها جبانة للكفر  
ولناحية الجواليه — ( اثنان وعشرون ) قطعة ارض  
من زمام ناحية ميت سليس بحوض الجرف مساحتها  
نصف وثلاث فدان لجعلها جبانة لها — ( ثلاثة وعشرون )  
قطعة ارض من زمام ناحية كفر شجاج بحوض  
الجديدي مساحتها سبعة قرايط لجعلها جبانة لها  
( اربعة وعشرون ) قطعة ارض من زمام ناحية  
السنانيه بحوض الدويه مساحتها سبعة قرايط  
لجعلها جبانة لها — ( خمسة وعشرون ) قطعة ارض  
من زمام ناحية منشأة عامر بحوض الزرقه مساحتها  
ثلث وربع وثمن فدان وخمسة وسما وثمانية اعشار  
سهم لجعلها جبانة لها — ( ستة وعشرون ) قطعة  
ارض من زمام ناحية ميت حديد بحوض اولاد علي  
مساحتها ربع وسدس وثمن فدان وخمسة من فدان

٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانة جديدة) - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانتين جديدتين لتحتوي الشين وميت الحارون بمديرية القرية (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية القطعتين الارض اللازمتين للجبانتين الجديدتين المبيتين بعد - اولا قطعة ارض من زمام ناحية الشين بمحوض الرجا مساحتها ٦٦ و ٨٤٠١ متر - ثانيا قطعة ارض من زمام ناحية ميت الحارون بمحوض رأس الجرن مساحتها ٤٤ و ٢١٠ متر والقطعتان المذكورتان مبيتتان في الرعين المرفقين باسمنا هذا بمحوض (ابج هـ) جبانة - دكرت في ٣ سبتمبر سنة ٩٦ باختيار إنشاء جبانة جديدة بنواحي مديريات الدقهية والقرية واسيوط من المنافع العمومية بعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانة جديدة - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت - (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانتين جديدتين لنواحي ميت ابو عربي وكوم الثور وكفر الدليل بمديرية الدقهية (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطعتي الارض اللازمتين للجبانتين الجديدتين المبيتين بعد - اولا قطعة ارض من زمام ناحية ميت ابو عربي بمحوض مريع الشرة مساحتها ٢١٠٠ متر و ٤٤ سائتا لجعلها جبانة لها - ثانيا قطعة ارض من زمام ناحية كوم الثور بالمحوض العلوي مساحتها ١٣٨٩٧ مترا و ٥ سائتا لجعلها جبانة لها وكفر الدليل - والقطعتان المذكورتان مبيتتان في الرعين المرفقين باسمنا هذا بمحوض (ابج هـ)

سلامونه بمديرية اسيوط - (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية القطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة وهي من زمام الناحية بحوض القوير مساحتها ٢١٩٩ قيراط و ٨٩ سائتا ومبيدة في الرسم المرفق باسمنا هذا بحروف (ابج هـ) جبانة - دكرت في ٣٠ يولييه سنة ٩٦ باعتبار إنشاء جبانة جديدة في نواحي مديرية القليوبية من المنافع العمومية بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانة جديدة - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار - امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة في النواحي المبيدة بعد الكائنة بمديرية القليوبية (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية القطع الاراضي اللازمة للجبانة الجديدة والكائنة بالنواحي المبيدة بعد - اولا قطعة ارض من زمام ناحية لها بحوض الجبينة ولم عرف مساحتها فدان و ٦ قيراط لجعلها جبانة احدها للمسلمين والثانية للاقباط - ثانيا قطعة ارض من زمام ناحية قليبوب بمحوض ساحل البلد المشهورة بالوقف مساحتها ٨٠ و ٦٨٢٣ متر مسطح لجعلها جبانة احدها للمسلمين والثانية للاقباط - ثالثا قطعة ارض من زمام ناحية بحد بحوض مرجانة مساحتها ٥٢٩٣٠ متر لجعلها جبانة لعزبة الشيخ سليمان دياب الكائنة بأراضي الناحية - رابعا قطعة ارض من زمام ناحية شخين القناطر بمحوض النجاسة مساحتها ١٩٦٥ و ١٤٠ متر لجعلها جبانة لها ولتصورها - والقطع المذكورة مبيدة في الرسومات المرفقة باسمنا هذا بحروف (ابج هـ)

جبانة - دكرت في ٦ أغسطس سنة ٩٦ باختيار إنشاء جبانتين جديدتين تحتاني الشين بحوض الحارون بمديرية القرية من المنافع العمومية بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة

## جبانة - ٣ - ١٠ - ٩٦

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت - (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة لنواحي الحواشك وسكره والمندره بمديرية اسبوط (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة وهي من زمام ناحية الحواشك بقبالة ام الشوك مساحتها فدانان و٤ قراريط وميثة في الرسم المرفق باسمنا هذا بمحرف اب ج هـ

## جبانة - ٣ - ١٠ - ٩٦

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت - (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة لناحية ميت الفرواوي بمديرية الدقهلية (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة وهي من زمام الناحية بمحوض الجودري مساحتها ١٢ فداناً وميثة في الرسم المرفق باسمنا هذا بمحرف اب ج هـ

## جبانة - ٣ - ١٠ - ٩٦

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت - (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة لناحية محلة مالك بمديرية

الغربية (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة للطريق اللازم لها وهي من زمام الناحية بمحوض التربة مساحتها ٥٢٨٦ متر و٥٥ سنتياً وميثة في الرسم المرفق باسمنا هذا بمحرف اب ج هـ

جبانة - ٣ - ١٠ - ٩٦  
دكرتان في ١٢ اكتوبر سنة ٩٦ باجبار انشاء جبانات جديدة بنواحي بدير بتي التربة والتربة من المنافع العمومية

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة - وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣ رضان سنة ١٣١٣ بشأن نزاع ملكية العقارات اللازمة للنفعة العمومية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت - (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة لنواحي كفر ششنا وترعة غنيم بتمديله وترعة غنيم الحصص بمديرية الغربية (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعتي الارض اللزمتين للجبانات الجديدة وهما - اولاً قطعة ارض من زمام ناحية بسنديله بمحوض ترعة غنيم مساحتها ٤١٥٨ متر و١٢ سنتياً لجماعها جبانة لاحيتي ترعة غنيم بسنديله وترعة غنيم الحصص ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية كفر ششنا بمحوض المجلس مساحتها ٥٢٠٠ متر لجماعها جبانتين لمحمي وقباط الناحية - والثقلتان المذكورتان مبيتان في الرسمين المرفقين باسمنا هذا بمحرف اب ج هـ

## جبانة - ٣ - ١٠ - ٩٦

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣١١ - بشأن انشاء جبانات جديدة - وعلى امرنا الصادر في ١٧

(١٨٩٦)

(١٨٩٦)

فبراير سنة ١٨٩٦ — ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن  
تزع ملكية المقارن اللازمة للنفقة العمومية  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة  
رأى مجلس النظار امرنا بما هو آت — (م) ١  
يستبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة  
لناحية شنشور بمديرية المنوفية (م) ٢ تنزع بالطريقة  
العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطعة  
الارض اللازمة للجبانة الجديدة وهي من زمام  
الناحية بمحوض الغفارة مساحتها ٣١٦٧ متر وميمنة  
في الرسم المرفق باسمنا هذا بحروف ا ب ج هـ

ذكرت في ٢٢ أكتوبر سنة ٩٦ باختار  
جبانة — انشاء جبانات جديدة بنواحي مديرية  
القرية من المنافع العمومية

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير  
سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن  
انشاء جبانات جديدة وعلى امرنا الصادر في ١٧  
فبراير سنة ١٨٩٦ — ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن  
تزع ملكية المقارن اللازمة للنفقة العمومية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة  
رأى مجلس النظار امرنا بما هو آت — (م) ١  
يستبر من المنافع العمومية انشاء جبانتين جديدتين  
لناحيتي المشايين والقضاة الكائنتين بمديرية

القرية (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب  
الاصول المتبعة ملكية قطعتي الارض اللازمين  
للجبانتين الجديدتين وهما — اولاً قطعة ارض من  
زمام ناحية المشايين بمحوض العقولة مساحتها ٧١٥٢  
متر لجلها جبانة للسلمين — ثانياً قطعة ارض

من زمام ناحية القضاة بمحوض الثنائين مساحتها  
٢٦٣٠ متر و٥٠ سانيا لجلها جبانة للاقباط  
والقطعات المذكورتان مبيتان في الرسمين  
المرفقين باسمنا هذا بحروف ا ب ج هـ

جبانة — ذكرت في ١٨ نوفمبر سنة ٩٦ باختار  
انشاء جبانة جديدة بمديرية دير بني القرية  
واشرقية من المنافع العمومية

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩

يناير سنة ١٨٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن  
انشاء جبانات جديدة — وعلى الامر العالي الصادر  
في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ — ٣ رمضان سنة ١٣١٣  
بشأن تزع ملكية المقارن التي تلزم للنفقة العمومية  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة  
رأى مجلس النظار امرنا بما هو آت — (م) ١  
يستبر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة  
بنواحي قرية جناح وميت بدر حلاوة وكفراشيخ  
بمديرية الغربية (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية  
وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض  
اللازمة للجبانات الجديدة وهي — اولاً قطعة ارض  
من زمام ناحية قرية جناح بمحوض البهارة مساحتها  
٢٠٨٧ متراً و٤٠ سانياً — ثانياً قطعة ارض من  
زمام ناحية ميت بدر حلاوة بمحوض التناور  
مساحتها ٦٣٣٠ متراً — ثالثاً قطعة ارض من  
زمام ناحية كفر الشيخ بمحوض زباله مساحتها  
١٠٨٠٠ متر لجلها جبانات للسلمين والسبعينين  
والاسرائيليين — والنطع المذكورة مبيتة في الرسومات  
المرفقة باسمنا هذا بحروف ( ا ب ج هـ )

جبانة — ١٨ نوفمبر ٩٦

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩  
يناير سنة ١٨٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن  
انشاء جبانات جديدة — وعلى الامر العالي الصادر في ١٧  
فبراير سنة ١٨٩٦ — ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن  
تزع ملكية المقارن التي تلزم للنفقة العمومية  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة  
رأى مجلس النظار امرنا بما هو آت — (م) ١  
يستبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة  
لناحية القضاة بمديرية الشرقية (م) ٢ تنزع  
بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية  
جزء من قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة  
وهو من زمام الناحية بمحوض عدون والشافيه

مساحته ٤٠٦٥ متراً ٩٠٠ ستياً ومبين على الرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف (ابج هـ)

جبانة — ذكرينو في ٧ ديسمبر سنة ٩٦ باعتبار من المانع العمومية إنشاء جبانة جديدة بئنا الفصح شرقية

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبالث جديدة وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية المقارنات التي تفرم للخدمة العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المانع العمومية إنشاء جبانة جديدة للطريق المسجدة بئنا الفصح بمديرية الشرقية (م) ٢ تترق بالطريقة العادية وبهسب الاصول القديمة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة وفي من زمام ناحية ميت يزيد بعض عي الدين زمام ريس مساحتها ١٠٤٩ متراً ٧٧ ستياً ومبينة على الرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف (اب ج هـ)

جبانة — ذكرينو في ٢٦ متبر سنة ١٨٩٦ باعتبار إنشاء جبانة جديدة بناعة مجموعون اغرية من المانع العمومية

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ ايار سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبالث جديدة وعلى الامر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية المقارنات التي تفرم للمنازع العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المانع العمومية إنشاء جبانة جديدة لناحية مجموعون بمديرية الغربية (م) ٢ تترق بالطريقة العادية وبهسب الاصول القديمة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة وللطريق اللازم لها وفي من زمام الناحية بعض الطريق مساحتها ٤٠٧٨ متراً ٦٥ ستياً ومبينة في الرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف (اب ج هـ و ن ي)

جبانة — ٢٦ متبر سنة ١٨٩٦ — بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبالث جديدة — وعلى الامر العالي الصادر في ١٧

فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية المقارنات التي تفرم للخدمة العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المانع العمومية إنشاء جبانة جديدة لناحية جرد وبمديرية النهر (م) ٢ تترق بالطريقة العادية وبهسب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة وفي من زمام الناحية بعض قالى مساحتها ٦٤٠ متر ومبينة في الرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف (اب ج هـ)

جبانة — ٢٦ متبر سنة ٩٦ — بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبالث جديدة — وعلى الامر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية المقارنات التي تفرم للخدمة العمومية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المانع العمومية إنشاء جبالث جديدة للنواحي المجنة بد الكائنة بمديرية الغربية (م) ٢ تترق بالطريقة العادية وبهسب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبالث الجديدة واكائنة بالنواحي المجنة بعد «اولاً» قطعة ارض من زمام ناحية اشنوي بعض طارة النهر مساحتها ٦٣١٢ متراً ٢١ سانتاً لجبلها جبانة لها «ثانياً» قطعة ارض من زمام ناحية ششنا بعض السخراج مساحتها ٤٢٠٠ متر لجبلها جبانة لها «ثالثاً» قطعة ارض من زمام ناحية العزيزية بعض الساحل مساحتها ٢٧٦٠ متراً لجبلها جبانة لها «رابعاً» قطعة ارض من زمام ناحية اباد بعض ساحة اباد قبلي مساحتها ٧٠٠ متر لجبلها جبانة لا قبيل الناحية «خامساً» قطعة ارض من زمام كفر الشيخ عطيه بعض سيف الدين مساحتها ٢٥٢٠ متراً لجبلها جبانة للصخر والتفح المذكورة مبينة في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحروف (اب ج هـ)

جبانة — ٢٦ متبر سنة ٩٦ — بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبالث جديدة — وعلى الامر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية المقارنات التي تفرم للخدمة العمومية — وبناء على ما

**جبانة -** ٢٧ فبراير سنة ٩٧ - بد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ « ٢٢ رجب سنة ١٢١١ » بشأن انشاء جبانة جديدة وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ « ٢ رمضان سنة ١٢١٢ » بشأن ترع ملكية المقارنات التي تلمر للفتحة السموية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هو آت (م) ١ يتبر من المنافع السموية انشاء جبانة جديدة بنواحي ذرقون وشاور وديمته بمديرية البحيرة (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبسبب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانة الجديدة واكتانة النواحي المتبعة بد « اولاً » قطعة ارض من زمام ناحية ذرقون بحوض الصكابين مساحتها ٢١٦٦ متر « ثانياً » قطعة ارض من زمام ناحية شاور بحوض خليج الخب مساحتها ٢٠٤ متر « ثالثاً » قطعة ارض من زمام ناحية ديمته بحوض التركسكيان مساحتها ٧٢٠ متر والفتح المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بامرنا هذا بحروف ( ا ب ج هـ )

**جبانة -** ١٧ فبراير سنة ٩٧ - بد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ « ٢٢ رجب سنة ١٢١١ » بشأن انشاء جبانة جديدة وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ « ٢ رمضان سنة ١٢١٢ » بشأن ترع ملكية المقارنات التي تلمر للفتحة السموية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هو آت (م) ١ يتبر من المنافع السموية انشاء جبانة جديدة لناحية هزة الشيخ درغام بدماط (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبسبب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة وفي من زمام ناحية فسط الخياطه بحوض براج برفوت مساحتها ٨٢٢ متراً و ٩٥ سنثا وتسببة في الرسم المرفق بامرنا هذا بحروف ( ا ب ج هـ )

**جبانة -** ٢٧ فبراير سنة ٩٧ - بد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ « ٢٢ رجب سنة ١٢١١ » بشأن انشاء جبانة جديدة - وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ « ٢ رمضان سنة ١٢١٢ » بشأن ترع ملكية المقارنات التي تلمر للفتحة السموية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هو آت (م) ١ يتبر من المنافع السموية انشاء جبانة

عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هو آت (م) ١ يتبر من المنافع السموية انشاء جبانة جديدة لناحية المقدره بمديرية القيوم (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبسبب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة وفي من زمام الناحية بحوض الوطا مساحتها ٢٧٥٠ متراً وتسببة في الرسم المرفق بامرنا هذا بحروف ا ب ج هـ

**جبانة -** دكرتات في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٩٦ باعتبار انشاء جبانة جديدة بمديرية القيوم والغربية من المنافع السموية

بد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ « ٢٢ رجب سنة ١٢١١ » بشأن انشاء جبانة جديدة وعلى الامر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ « ٢ رمضان سنة ١٢١٢ » بشأن ترع ملكية المقارنات التي تلمر للفتحة السموية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هو آت (م) ١ يتبر من المنافع السموية انشاء جبانة جديدة لناحية بني مجنون بمديرية القيوم (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبسبب الاصول المتبعة ملكية القطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة وفي من زمام الناحية بحوض البياره مساحتها فدان واحد ومبينة في الرسم المرفق بامرنا هذا بحروف ا ب ج هـ

**جبانة -** دكرتات في ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٧ باعتبار انشاء جبانة جديدة بنواحي مديرية الدقهلية والبحيرة ودمياط والغربية والقوفية من المنافع السموية

بد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ « ٢٢ رجب سنة ١٢١١ » بشأن انشاء جبانة جديدة وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ « ٢ رمضان سنة ١٢١٢ » بشأن ترع ملكية المقارنات التي تلمر للفتحة السموية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هو آت (م) ١ يتبر من المنافع السموية انشاء جبانة جديدة لناحية القيطون بمديرية الدقهلية (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبسبب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة وفي من زمام الناحية بحوض اكبير مساحتها ١٠٥٠ متر ومبينة في الرسم المرفق بامرنا هذا بحروف ( ا ب ج هـ )

جبانة — ذكرى في ١٥ مارس سنة ٩٧ باعتبار  
انشاء جبانة جديدة لسير الكبرى  
وكفر اسماعيل غريبه من الخلف العمومية  
بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة  
١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء  
جبانات جديدة — وعلى امرنا الصادر في ١٧  
فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن  
نزع ملكية العقارات التي تلزم للخدمة العمومية  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة  
رأي مجلس النظار امرنا بما هوأت — (م) ١  
يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة  
لناحية منيو الكبرى وكفر اسماعيل بمديرية  
الغريبه (م) ٢ نزع بالطريقة العادية وبموجب  
الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة  
الجديدة وهي من زمام الكفر بمحوض دملاده  
مساحتها ٨٧٠١ متر و٧٦ سنتا وميثة في الرسم  
المرفق بامرنا هذا بحرف اب ج د

جبانة — ذكرى في ٢٩ مارس سنة ٩٧ باعتبار  
انشاء جبانات جديدة لنواحي مديرية  
التونسية من الخلف العمومية

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير  
سنة ١٨٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن  
انشاء جبانات جديدة وعلى الامر العالي الصادر  
في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ — ٣ رمضان سنة ١٣١٣  
بشأن نزع ملكية العقارات التي تلزم للخدمة  
العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوأت — (م)  
١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة  
لنواحي الميثة بعد التابعة لمديرية المنوفية (م) ٢  
نزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة  
ملكيتة قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة  
وهي — (اولا) قطعة ارض من زمام ناحية كفر  
طنبيدي بمحوض الجزاير مساحتها ٢١٥٨ متر لجانبها  
جبانتي للبلدين والاقباط — ثانيا قطعة ارض

جديدة بنواحي سادون وكفر ابو الحسن وطلشا وكفر  
الشيخ سليم وفيشا سليم بمديرية المنوفية (م) ٣ نزع  
بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطع  
الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة والكائنة بالنواحي  
الميثة بعد «اولا» قطعة ارض من زمام ناحية  
سادون بمحوض الجبينة مساحتها ٥٨٧٢ مترا و٥٠ سنتا  
«ثانيا» قطعة ارض من زمام ناحية كفر ابو الحسن  
بمحوض الخمار القبلي مساحتها ١٦٨٨ مترا و٣٠ سنتا  
«ثالثا» قطعة ارض من زمام ناحية طليشا بمحوض  
المشهر مساحتها ٤٦١٨ مترا «رابعا» قطعة ارض من  
زمام ناحية كفر الشيخ سليم بمحوض القبلي مساحتها  
٢٨٠٠ متر «خامسا» قطعة ارض من زمام ناحية فيشا  
سليم بمحوض الطلال البحري مساحتها ٦٣٠٠ متر  
والقطع المذكورة مبيحة في الرسومات المرفقة بامرنا هذا  
بعرف (اب ج هـ)

جبانة — ٢٧ فبراير ٩٧

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة  
١٨٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء  
جبانات جديدة — وعلى امرنا الصادر في ١٧  
فبراير سنة ١٨٩٦ — ٣ رمضان سنة ١٣١٣  
بشأن نزع ملكية العقارات التي تلزم للخدمة  
العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية  
وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوأت  
(م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات  
جديدة بنواحي سبرباي وكفر الترمه الجديد  
وتحافه بمديرية الغريبه (م) ٢ نزع بالطريقة  
العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي  
اللازمة للجبانات الجديدة والكائنة بالنواحي الميثة  
بعد — اولاً قطعة ارض من زمام ناحية سبرباي  
بمحوض دابر الناحية مساحتها ٥٢٥ مترا — ثانيا  
قطعة ارض من زمام ناحية كفر الترمه الجديد  
بمحوض القباري مساحتها ٤٧٠٠ متر — ثالثاً قطعة  
ارض بزمناح ناحية تحافه بمحوض الثاني البحري مساحتها  
٤٣٠٠ متر و٨٣ سنتا — والقطع المذكورة مبيحة في  
الرسومات المرفقة بامرنا هذا بحرف اب ج هـ

(١٨١٧)

(١٨١٧)

من زمام ناحية تتا بمحوض عقو الجنبنة مساحتها ٣١٩٦ متر و ٥٠ سنتيا لجعلها جبانة لها — (ثالثا) قطعة ارض من زمام ناحية منوف بحوض صيفر البحري مساحتها ٥٢٩ متر و ٣٠ سنتيا لجعلها جبانة لطاقتي الاقباط والاروام — (رابعا) قطعة ارض من زمام ناحية البتانون بحوض الجنبنة بالتيام مساحتها ١٠٥٠٠ متر لجعلها جبانة لها — (خامسا) قطعة ارض من زمام ناحية كفر الشيخ شحاته بحوض الاربعين مساحتها ٩٥٩ متر لجعلها جبانة لايضاو زاوية بم والطريق اللازم لها — (سادسا) قطعة ارض من زمام ناحية الواط بحوض الدهان الثغاثي مساحتها ٨٤٠٤ متر و ٢٠ سنتيا لجعلها جبانة لها — (سابعا) قطعة ارض من زمام ناحية شنون بحوض المقر مساحتها ١٠٥٠٤ متر لجعلها جبانة لها — (ثامنا) قطعة ارض من زمام ناحية كفر شنون بحوض قطعة صيرة مساحتها ٧٠٢ متر لجعلها جبانة للكفر — (تاسعا) قطعة ارض من زمام ناحية فيشا الكبرى بحوض المشاطي والفلاوي مساحتها ٣٥٠٥ متر و ٥٠ سنتيا لجعلها جبانة لها (عاشرا) قطعة ارض من زمام ناحية الحاملون بحوض الفصله مساحتها ٤٢٠٠ متر لجعلها جبانة لها (حادي عشر) قطعة ارض من زمام ناحية كفر ربيع بحوض العشرة مساحتها ٨١٩٦ متر لجعلها جبانة لها وطريقا للجبانة — (ثاني عشر) قطعة ارض من زمام ناحية زاوية البقلي بحوض عقو المش مساحتها ٦٣٠٠ متر لجعلها جبانة لها (ثالث عشر) قطعة ارض من زمام ناحية كفر عشنا بحوض الحجة البحري مساحتها ٦٣٠٠ متر لجعلها جبانة للكفر والناحية — والقطع المذكورة مبينة في الرسومات المرفقة باسمنا هذا بحروف (ا ب ج د) جبانة — دكرتو في ٧ ابريل سنة ٩٧ باخبار البعية من المنافع العمومية بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة

١٨٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانات جديدة — وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ — ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزع ملكية المقارن التي تلزم للمنفعة العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت — (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة بنواحي ادفينا وننديه وعزبة المؤارية بمديرية البحيرة (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المنفعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي — اولا قطعة ارض من زمام ناحية ادفينا بحوض بركات مساحتها ٢٥٠ متر لجعلها جبانة لها ثانيا قطعة ارض من زمام ناحية نديه بحوض المشاق مساحتها ٤٢٠٠ متر و ٣٠ سنتيا لجعلها جبانة لها — ثالثا قطعة ارض من زمام ناحية عزبة المؤارية بحوض بقيه مساحتها ١٥٧٦ متر لجعلها جبانة لها — والقطع المذكورة مبينة في الرسومات المرفقة باسمنا هذا بحروف (ا ب ج د)

جبانة — دكرتو في ٧ ابريل سنة ٩٧ باخبار البعية من المنافع العمومية

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة — وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية المقارن التي تلزم للمنفعة العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة لنواحي الشبوت وكفر التظه وطحاتوب وزاوية التجار ونزلة الصهي بمديرية القليوبية (م) ١ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المنفعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة



جبانة - ذكر في ٧ أبريل سنة ١٨٩٧ باعتبار إنشاء جبايتين جديدتين لبض نواحي مديرية الغربية من المنافع العمومية

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ « ٢٢ رجب سنة ١٣١١ » بشأن إنشاء جبايات جديدة وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ « ٣ رمضان سنة ١٣١٤ » بشأن نزاع ملكية المقارنات التي تفرع للنفقة العمومية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس الظاهر امرنا بما هو آت (م) ١ بتبرير من المنافع العمومية إنشاء جبايتين جديدتين لباحثي ميت النصارى وسكفائر ايلات مديرية الغربية (م) ٢ تترفع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قضايتي الارض اللارمنين للجبايتين المذكورتين وما « اولاً » قطعة ارض من زمام ناحية ميت النصارى بحوض القيمة مساحتها ٢٢٠ قصبه مربعة لجعلها جبانة لما « ثانياً » قطعة ارض من زمام ناحية كسراوات بحوض الثانية عشر مساحتها ٣٥٠ متر لجعلها جبانة للاقباط - والقطعتان المذكورتان مبيتان في الرسمين المرفقين بامرنا هذا بحروف ا ب ج د

جبانة - ذكر في ١٩ أبريل سنة ١٨٩٧ باعتبار إنشاء جبانة جديدة لباحثي سلامون بمديرية اسبوط من المنافع العمومية

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ « ٢٢ رجب سنة ١٣١١ » بشأن إنشاء جبايات جديدة - وعلى الامر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ « ٣ رمضان سنة ١٣١٤ » بشأن نزاع ملكية المقارنات التي تفرع للنفقة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس الظاهر امرنا بما هو آت (م) ١ بتبرير من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة لناحية سلامون بمديرية اسبوط (م) ٢ تترفع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة وهي من زمام ناحية بحوض الدوير ومساحتها ٢٤٦٦ متراً و٥٢ سائياً وبينة سيرة الرسم المرفق بامرنا هذا بحروف ا ب ج د

جبانة - ذكر في ١٩ أبريل سنة ١٨٩٧ باعتبار إنشاء جبانة جديدة لباحثي نية البرج بمحة شبرا من المنافع العمومية

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ « ٢٢ رجب سنة ١٣١١ » بشأن إنشاء جبايات جديدة

وهي - اولاً قطعة ارض من زمام ناحية الشعوت بحوض مسلم مساحتها ١٧٥ متراً و٣ سنتيات لجعلها جبانة للاقباط - ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية كفر النخله بحوض القنطرة مساحتها ٢١٠ متر و٤١ سنتيات لجعلها جبانة للكفر - ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية طحاطوط بحوض الرمية مساحتها ٨٦٩٥ متراً و٧٢ سنتيات لجعلها جبانة لما رابعا قطعة ارض من زمام ناحية زاوية النصارى بحوض الخمس والشاهد مساحتها ٨٤٠١ متراً و٦٧ سنتيات لجعلها جبانة لما خامساً قطعاً ارض احدهما من زمام ناحية بلقاف بحوض الجزيرة مساحتها ٥٢٥ متر و١٠ سنتيات والثانية من زمام ناحية كفر حلوان بحوض الرميض مساحتها ٥٢٥ متراً و١٠ سنتيات لجعلها جبانة لنزلة علي اغا المصري - والقطع المذكورة مبيتة في الرسومات المرفقة بامرنا هذا بحروف (ا ب ج د) ذكر في ٧ أبريل سنة ١٨٩٧ باعتبار إنشاء جبايات جديدة بنواحي مديرية الشرقية من المنافع العمومية

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ « ٢٢ رجب سنة ١٣١١ » بشأن إنشاء جبايات جديدة وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ « ٣ رمضان سنة ١٣١٤ » بشأن نزاع ملكية المقارنات التي تفرع للنفقة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس الظاهر امرنا هو آت - (م) ١ بتبرير من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة لبندر الزاوي بمديرية الشرقية (م) ٢ تترفع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة ولطريقها وهي من زمام ناحية بنابوس بحوض الجرن مساحتها ١٩٨٩٧ مترومسية في الرسم المرفق بامرنا هذا بحروف ا ب ج د (م) ٣ على ناظر الداخلية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه

علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت (م) ١ يتبر من المبالغ العمومية إنشاء جبانة جديدة لناحية زمران الخلل بمديرية البحيرة (م) ٢ نزع بالطريقة العادية وبحسب الأصول المثبتة ملكية الأرض اللازمة للجبانة المذكورة وهي من زمام ناحية الدلتا بحوض الخزان مساحتها ٤٢٠٦ مقرو ٧٥ متنا وبينة على الرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف اب ج د

**جبانة -** ٨ يونيو سنة ١٨٩٧ - بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة

١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات

جديدة - وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦

(٣ رمضان سنة ١٣١٤) بشأن نزع ملكية العقارات

التي تترك للمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا

ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت

(م) ١ يتبر من المبالغ العمومية إنشاء جبانة جديدة

لناحية مصطفي وكسر سليمان بمديرية المنوفية (م) ٢

تتبع بالطريقة العادية وبحسب الأصول المثبتة ملكية

قطعة الأرض اللازمة للجبانة الجديدة وهي من زمام

الناحية بحوض اللدن مساحتها ٩٤٤٩ متراً ٩٦ متنا

وبينة في الرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف اب ج د

**جبانة -** ٨ يونيو سنة ١٨٩٧ - بعد الاطلاع

على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة

١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات جديدة

وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣

رمضان سنة ١٣١٤) بشأن نزع ملكية العقارات التي

تترك للمنفعة العمومية - وبناء على عرضه علينا ناظر

الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت

(م) ١ يتبر من المبالغ العمومية إنشاء جبانة جديدة

لناحية عزبة أبو مندور بمديرية الغربية (م) ٢

تتبع بالطريقة العادية وبحسب الأصول المثبتة ملكية

قطعة الأرض اللازمة للجبانة المذكورة وهي من زمام

الناحية بحوض الرزقة مساحتها ١٤٠٠ متر وبينة على

الرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف اب ج د

**جبانة -** ٨ يونيو سنة ١٨٩٧ - بعد الاطلاع

على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير

سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات

جديدة - وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦

(٣ رمضان سنة ١٣١٤) بشأن نزع ملكية العقارات

وعلى الأمر الذي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦

(٣ رمضان سنة ١٣١٤) بشأن نزع ملكية العقارات

التي تترك للمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا

ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت

(م) ١ يتبر من المبالغ العمومية إنشاء جبانة جديدة

لناحية نية السرج بمحفة شبرا (م) ٢ نزع بالطريقة

العادية وبحسب الأصول المثبتة ملكية قطعة الأرض

اللازمة للجبانة الجديدة وهي من زمام الناحية بحوض الخطابه

وساحتها ٤٢٠٢ متر ٢٨ متنا وبينة في الرسم المرفق

بأمرنا هذا بحروف اب ج د

**جبانة -** ٨ يونيو سنة ١٨٩٧ -

باعتبار إنشاء جبانات جديدة بعض

نواحي مديرية المنوفية والبحيرة وبني سوف وقنا والغربية

من المبالغ العمومية

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤

« ٢٢ رجب سنة ١٣١١ » بشأن إنشاء جبانات جديدة

وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ « ٣

رمضان سنة ١٣١٤ » بشأن نزع ملكية العقارات التي

تترك للمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر

الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت

(م) ١ يتبر من المبالغ العمومية إنشاء جبانات جديدة

بنواحي دناسور وأوكس ودشواي بمديرية المنوفية

(م) ٢ نزع بالطريقة العادية وبحسب الأصول المثبتة

ملكيتي قطع الأرض اللازمة لجبانات الجديدة وهي

« اولاً » قطعة أرض من زمام ناحية دناسور بحوض

كوم التاموس مساحتها ٢٨٠ متر لجبلها جبانة لها

« ثانياً » قطعة أرض من زمام ناحية أبو كسل بحوض

الغربي مساحتها ٤٢٣٠ متراً لجبلها جبانة لها ولعزبة

جابهن كنج (ثالثاً) قطعة أرض من زمام ناحية

دشواي بحوض قطعة السيد علي مساحتها ٤٨٧٩ متراً ٧

متناً لجبلها جبانة لها - وأقطع المذكورة بينة في

الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحروف اب ج د

**جبانة -** ٨ يونيو سنة ١٨٩٧ - بعد الاطلاع

على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير

سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات

جديدة - وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦

(٣ رمضان سنة ١٣١٤) بشأن نزع ملكية العقارات

التي تترك للمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه

العادية وبجسب الاصول الخفية ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانة الجديدة وهي « اولاً » قطعة أرض من زمام ناحية تقاليه بمحوض الخاني صاحب فدان ١ و٦ قراريط لجبلها جبانة لها « ثانياً » قطعة أرض من زمام ناحية تقاليه بأرض ترسا بمحوض الفيط الكبيرة صاحب فدانان لجبلها جبانة لناعية ترسا ولكن فزاره « ثالثاً » قطعة أرض من زمام ناحية ابهت المحجر بمحوض المصاطب صاحبها ١٢ قيراط لجبلها جبانة لها « رابعاً » قطعة أرض من زمام ناحية السباط بمحوض الفيض صاحبها فدان ١ و١٥ قيراط لجبلها جبانة لها والقطع المذكورة مينة في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحروف ا ب ج د

دكرتاني في ٢٨ يونيه سنة ١٨١٧ جبانة - باعتبار انشاء جبانات جديدة بمديرية الغربية والفرم من المنافع العمومية

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨١٤ (٢٢ رجب سنة ١٢١١) بشأن انشاء جبانات جديدة وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨١٦ (٣ رمضان سنة ١٢١٣) بشأن ترع ملكية المقارن التي تزم للخدمة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الناحية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانتين جديدتين بناحيتي المحكمة وسبسطا الوقت بمديرية بني سويف (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبجسب الاصول المنفعة ملكية قطعتي الأرض اللزمتين لثباتين المذكورتين وهما « اولاً » قطعة أرض من زمام ناحية المحكمة بمحوض الدلالة صاحبها نصف فدان وسهم واحد لجبلها جبانة لها « ثانياً » قطعة أرض من زمام ناحية سبسطا الوقت بمحوض ريل العجم صاحبها فدان واحد لجبلها جبانة لها ولناحيتي سبسطا السلطاني وعتدفا - ولتقطعتان المذكورتان ميثان في الرسومات المرفقتين بأمرنا هذا بحروف ا ب ج د

٢٨ يونيه سنة ١٨١٧ - بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨١٤ (٢٢ رجب سنة ١٢١١) بشأن انشاء جبانات جديدة - وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨١٦ (٣ رمضان سنة ١٢١٣) بشأن ترع ملكية المقارن التي تزم للخدمة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة لناحي تقاليه وترسا وكسفر فزاره وابهت المحجر والسباط بمديرية الفرمة (م) ٢ تترع بالطريقة

التي تزم للخدمة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة لناحية سكوم البجا بمديرية قنا (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبجسب الاصول المنفعة ملكية قطعة الأرض اللازمة للجبانة المذكورة وللطريق اللازم لها وهي من زمام الناحية بمحوض مباله صاحبها فدان واحد وثلاثة قراريط وخمسة عشر سهماً وخمسة وسبعون جزءاً من مائة من السهم ومينة في الرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف ا ب ج د

٨ يونيه سنة ١٨١٧ - بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة

١٨١٤ (٢٢ رجب سنة ١٢١١) بشأن انشاء جبانات جديدة - وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨١٦ (٣ رمضان سنة ١٢١٣) بشأن ترع ملكية المقارن التي تزم للخدمة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الناحية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانتين جديدتين بناحيتي المحكمة وسبسطا الوقت بمديرية بني سويف (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبجسب الاصول المنفعة ملكية قطعتي الأرض اللزمتين لثباتين المذكورتين وهما « اولاً » قطعة أرض من زمام ناحية المحكمة بمحوض الدلالة صاحبها نصف فدان وسهم واحد لجبلها جبانة لها « ثانياً » قطعة أرض من زمام ناحية سبسطا الوقت بمحوض ريل العجم صاحبها فدان واحد لجبلها جبانة لها ولناحيتي سبسطا السلطاني وعتدفا - ولتقطعتان المذكورتان ميثان في الرسومات المرفقتين بأمرنا هذا بحروف ا ب ج د

٢٨ يونيه سنة ١٨١٧ - بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة

١٨١٤ (٢٢ رجب سنة ١٢١١) بشأن انشاء جبانات جديدة - وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨١٦ (٣ رمضان سنة ١٢١٣) بشأن ترع ملكية المقارن التي تزم للخدمة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة لناحي تقاليه وترسا وكسفر فزاره وابهت المحجر والسباط بمديرية الفرمة (م) ٢ تترع بالطريقة

بناحية أبوصيرينا بديرية الغربية (م) تترع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة لجبانة المذكورة وهي من زمام الناحية بمحوض الرقيق مساحتها ١٢٦٠٠ مترومينية على الرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف ا ب ج د

جبانة - - - ٢ اغسطس سنة ١٨٩٧ - بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤

(٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٢ رمضان سنة ١٣١٤) بشأن نزاع ملكية المقارنات التي نزلت لمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة لاحاطة كسفر الجلايلطه وسلامون بحري بديرية المنوفية (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي (أولاً) قطعة ارض من زمام ناحية كسفر الجلايلطه بمحوض الجزيرة الوسطانية مساحتها ١٠٥١ متراً و ٦٠ سنتياً لجلبها جبانة للصكر «ثانياً» قطعة ارض من زمام ناحية فشا وكفرها بمحوض رزق مساحتها ٢٠١٢ متراً و ٥٠ سنتياً لجلبها جبانة لمسي ناحية سلامون بحري (ثالثاً) قطعة ارض من زمام ناحية عشا وكدرها بمحوض رزق مساحتها ٨٧ متراً و ٥٠ سنتياً لجلبها جبانة لاقباط ناحية سلامون بحري - والقطع المذكورة مينة في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحروف ا ب ج د

جبانة - - - ٢ اغسطس سنة ١٨٩٧ - بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٢ رمضان سنة ١٣١٤) بشأن نزاع ملكية المقارنات التي نزلت لمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة لباحي البحاور والساه وبغير بمديرية الدقهلية (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي «أولاً» قطعة ارض من زمام ناحية البحاور بمحوض شعيب مساحتها ثلث فدان بجعلها جبانة لها «ثانياً» قطعة ارض من زمام ناحية الساه بمحوض امامي مساحتها

جبانة - - - ذكر بات في ٢ اغسطس سنة ١٨٩٧ باعتبار انشاء جبانات جديدة بباحي بمديريات الشرقية والمنوفية والدقهلية من المنافع العمومية بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٢ رمضان سنة ١٣١٤) بشأن نزاع ملكية المقارنات التي نزلت لمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة بناحية كسفر صليب رزق بديرية الشرقية (م) ٢ تقدم بالريقة الددية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة لجلبها جبانة للاقباط وهي من زمام الناحية بمحوض لقطاه مساحتها ٦٢٢ متراً و ٨٠ سنتياً ومينة على الرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف ا ب ج د

جبانة - - - ٢ أغسطس سنة ١٨٩٧ - بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٢ رمضان سنة ١٣١٤) بشأن نزاع ملكية المقارنات التي نزلت لمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانين جديدين لباحي جوفر والكناش بديرية الغربية (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطعتي الارض اللازمين لجبانتين المذكورتين وما (أولاً) قطعة ارض من زمام ناحية بنوف بمحوض القسة مساحتها ١٢ فداناً لجلبها جبانة لها «ثانياً» قطعة ارض من زمام ناحية الكناش بمحوض الشرفاية مساحتها ١ فداناً لجلبها جبانة لاقباط الناحية - والقطعتان المذكورتان مبيتان في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحروف ا ب ج د

جبانة - - - ٢ اغسطس سنة ١٨٩٧ - بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٢ رمضان سنة ١٣١٤) بشأن نزاع ملكية المقارنات التي نزلت لمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة

تصف فدان لجبلها جبانة لها « تالف » قطعة أرض من زمام ناحية بحير مجوس الخواحي مساحتها فدانان لجبلها جبانة لها ولكنهما وليت شدداد — والتعلق المذكورة مدينة في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحروف ا ب ج د

ذكرينات في ١٢ اغسطس سنة ١٨٩٧ جبانة — باعتبار انشاء جبانات جديدة بنواحي بمديرية اسبوط والقلوبية والدقهلية من المنافع العمومية بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٢ رمضان سنة ١٣١٤) بشأن نزع ملكية المقارن التي تازم للبلدية العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس الظاهر امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة بناية ابو تيج بمديرية اسبوط (م) ٢ تترع بالطريقة المادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعة الأرض اللازمة للجبانة المذكورة وهي من زمام الناحية بقبالة القبوله مساحتها ١٠٠٧ شرو ٥٠ ستبا مبنية على الرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف ا ب ج د

جبانة — ١٢ اغسطس سنة ١٨٩٧ — بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة — وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ « ٣ رمضان سنة ١٣١٤ » بشأن نزع ملكية المقارن التي تازم للبلدية العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس الظاهر امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة بناية اكراش بمديرية الدقهلية (م) ٢ تترع بالطريقة المادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعة الأرض اللازمة للجبانة المذكورة وهي من زمام الناحية بمجوس التصورة مساحتها نصف فدان ومبنية على الرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف ب ج د

جبانة — ١٢ اغسطس سنة ١٨٩٧ — بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ « ٢٢ رجب سنة ١٣١١ » بشأن انشاء جبانات جديدة — وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٤) بشأن نزع ملكية المقارن التي تازم للبلدية العمومية — وبناء على ما

عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس الظاهر امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة بناية كفر طحلة بمديرية القليوبية (م) ٢ تترع بالطريقة المادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعة الأرض اللازمة للجبانة المذكورة وهي من زمام الناحية بمجوس الفتارة مساحتها ١٥١٢ مترا ٣٠ ستبا مبنية على الرسم المرفق بأمرنا هذا بحروف ا ب ج د

جبانة — ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ — بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٤) بشأن نزع ملكية المقارن التي تازم للبلدية العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس الظاهر امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانين جديدين بناحي دراهم وبني هلال بمديرية الشرقية (م) ٢ تترع بالطريقة المادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعتي الأرض الآتيتين للبلتين المذكورتين وهما « أولاً » قطعة أرض من زمام ناحية دراهم بمجوس الجزيرة مساحتها ٨٤٠٠ متراً لجبلها جبانة لرب المشية وغزالة وكجزيرة ومحمد ابراهيم وبشاره واليدروس والشخ امام أبو اساميل « ثانياً » قطعة أرض من زمام ناحية بني هلال بمجوس الصوره مساحتها ٤٢٠٠ متراً لجبلها جبانة لها — والقطعتان المذكورتان مبيتان في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحروف ا ب ج د (م) ٣ على نظري الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منعه فيما يخصه

جبانة — ذكرينات في ٢٣ ديسمبر سنة ٩٧ باحبار انشاء جبانات جديدة بنواحي بمديرية القليوبية والمتوفية وقنا والشرقية من النظم العمومية .

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانات جديدة — وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ — ٣ رمضان سنة ١٣١٤ بشأن نزع ملكية المقارن التي تازم للبلدية العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس الظاهر امرنا بما هو آت — (م) ١ يعتبر من

مساحتها ٧٥٦٢ و ٩٦ متر لجعلها جبانة لها - اربعة عشر قطعة ارض من زمام ناحية ميت المطار بحوض الرقيق مساحتها ٧٥٦٢ و ٩٦ متر لجعلها جبانة لها - اربعة عشر قطعة ارض من زمام ناحية ميت المطار بحوض الرقيق مساحتها ٣٥٢٨ و ٤١ متر لجعلها جبانة لها - خمسة عشر قطعة ارض من زمام ناحية كفر منافر بحوض سعد الدين مساحتها ١١٤٢ و ٣٥ متر لجعلها جبانة لناحية الرولة والتطلع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا يعرف (ابج د)

جبانة ٠ - ٣٣ دسبر ٩٧

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ - ٢٢ رجب ١٣١١ بشأن اشاء جبانات جديدة - وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ - ٣ رمضان سنة ١٣١٣ بشأن نزاع ملكية المقارنات التي تلزم بالمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وواقفة رأي مجلس النظر امرنا بما هو آت - (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة للنواحي المبنية بعد التابعة لمديرية المنوفية (م) تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي اولاً قطعة ارض من زمام ناحية الشهداء بحوض التطلع مساحتها ٤٢٠٠ متر لجعلها جبانة لها ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية الكرم الاخضر بحوض الخياطه مساحتها ٣٣٨٩ متراً و ٤٠ سنتياً لجعلها جبانة لها - ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية سوسنا الحدادة وقطعة فاسم مساحتها ٤٢٠٠ متر لجعلها جبانة لها واكفر الشيخ منصور - رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية نادب بحوض الاوسيه مساحتها ١٤٠٠ متر و ٣٧ سنتياً لجعلها جبانة لها وطريقاً للجبانة - خامساً قطعة ارض

المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة للنواحي المبنية بعد التابعة لمديرية القليوبية (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي اولاً قطعة ارض من زمام ناحية زقينة مشول بحوض البقارة مساحتها ٢٠٤١ و ٦٠ متر لجعلها جبانة لها ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية دجوى بحوض جرن البلد مساحتها ٦٤٠٠ متر لجعلها جبانة لها واكفر الشرفا ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية بلقيس بحوض الحصة مساحتها ٥٠ و ٧٥٦١ متر لجعلها جبانة لها - رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية جلم بحوض الرولة مساحتها ٦٠٢٣ و ٩٨ متر لجعلها جبانة لها وطريقاً للجبانة - خامساً قطعة ارض من زمام ناحية طنط الجزيرة بحوض الساحل مساحتها ٨٦ و ٤٩٦٦ متر لجعلها جبانة لها - سادساً قطعة ارض من زمام ناحية منطلي بحوض الاثنى عشر مساحتها ١٢ و ٢٢١٩ متر لجعلها جبانة لها - سابعاً قطعة ارض من زمام ناحية الاخمين بحوض شجر الديب مساحتها ٣٥ و ٧٩٢٦ متر لجعلها جبانة لها ولناحية الخرقانية وطريقاً للجبانة - ثامناً قطعة ارض من زمام ناحية سنديس بحوض الحافر مساحتها ٤٦ و ٧٧٤٠ متر لجعلها جبانة لها وطريقاً للجبانة - تاسعاً قطعة ارض من زمام ناحية قلوب بحوض الفلج والبرنس مساحتها ٤٢ و ١٤٢٢ متر لجعلها جبانة لاقباطها عاشرًا قطعة ارض من زمام ناحية الصار الكبرى بحوض جبنة الفتن مساحتها ٥٠٤١ متر لجعلها جبانة لها - احدى عشر قطعة ارض من زمام ناحية كفر علوان بحوض الرواتب مساحتها ٨٤ و ١٢٠٩٦ متر لجعلها جبانة لها - اثني عشر قطعة ارض من زمام ناحية طمله بحوض بلاقه مساحتها ٧٥ و ٥٨٣٣ متر لجعلها جبانة لها - ثالث عشر قطعة ارض من زمام ناحية مشهر يعيض ايوريا حسن

جبانة - (٣٣) ديسمبر سنة ٩٧

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانة جديدة - وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن توزيع ملكية العقارات التي تازم للخدمة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت - (م) ١ يستبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة لناعية سندوه بمديرية القليوبية (م) ٢ توزيع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المثبتة ملكية قطعة الارض اللازمه للجبانة المذكورة وهي من زمام ناحية النابل بحوض ارض النابل مساحتها ٥٦٧١٢ متر ومبينة على الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحروف (اب ج د)

جبانة - (٣٣) ديسمبر سنة ٩٧

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانة جديدة - وبناء على امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن توزيع ملكية العقارات التي تازم للخدمة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت - (م) ١ يستبر من المنافع العمومية اضافة قطعة ارض على جبانة ناحية دشنا بمديرية فنا (م) ٢ توزيع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المثبتة ملكية قطعة الارض المتبقي اخذها على الجبانة المذكورة بدل الجزء الذي يتبع القفن منه وهي من قبالة واير الناحية مساحتها ٦٠٨٧ و ٠٣ متر ومبينة على الرسم الملحق بأمرنا هذا بحروف (اب ج د)

جبانة - ذكريات في ٦ يناير سنة ٩٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير

من زمام ناحية زارية التابعة بحوض توقع مساحتها ٤٢٥٦ مترا و ٨٠ سنتيا لجعلها جبانة لها وطريقا للجبانة - سادسا قطعة ارض من زمام ناحية سيزيرة الحجير بحوض السطح الغربي مساحتها ٣٧٣٨ مترا لجعلها جبانة لها - سابعا قطعة ارض من زمام ناحية سرمسوس بحوض الخفافيه مساحتها ٢٠٥٤ مترا و ٥ سنتيات لجعلها جبانة لها - ثامنا قطعة ارض من زمام ناحية كفر السرمسوس بحوض البراني مساحتها ٥٢٥ مترا لجعلها جبانة لها - تاسعا قطعة ارض من زمام ناحية الزهاب بحوض الكرم مساحتها ٢٠١ متر و ٥٠ سنتيا لجعلها جبانة لها عاشرا قطعة ارض من زمام ناحية ميت شواله بحوض الكرم مساحتها ٤٢٠٥ متر و ٢٥ سنتيا لجعلها جبانة لها ولكفر العرب - احدى عشر قطعة ارض من زمام ناحية منشأة الشريكين بحوض الوجيام مساحتها ٧٠٠ متر لجعلها جبانة لها - اثني عشر قطعة ارض من زمام ناحية ميت الواط بحوض المنار الشرقي مساحتها ٣١٥٢ متر لجعلها جبانة لها ثالث عشر قطعة ارض من زمام ناحية منشأة قماحي بحوض الفضابه مساحتها ١٠٦١ مترا و ٥٠ سنتيا لجعلها جبانة لها - رابع عشر قطعة ارض من زمام ناحية كفر الشيخ خليل بحوض التويسه مساحتها ٢١٠٠ متر لجعلها جبانة له ولكفر البنانون خامس عشر قطعة ارض من زمام ناحية المات بحوض ذكرير مساحتها ٦٣٥٨ مترا لجعلها جبانة لها سادس عشر قطعة ارض من زمام ناحية شنوفه بحوض قطعة رضوان مساحتها ١٤٠٠ متر و ٤٢٠ سنتيا لجعلها جبانة لها - سابع عشر قطعة ارض من زمام ناحية سنجر بحوض البستان مساحتها ٢١٠١ متر و ٢٧ سنتيا لجعلها جبانة لناعية ذكادان عشر قطعة ارض من زمام ناحية دمايج بحوض الحجير مساحتها ٤٢٠٠ متر لجعلها جبانة لها ولكفرها - والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحروف (اب ج د)

مئة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء  
جبانات جديدة — وعلى امرنا الصادر سنة ١٧  
فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن  
نزع ملكية العقارات التي تلزم للمنفعة العمومية  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة  
رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت — (م) ١  
يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة  
للتواحي المبنية بعد التابعة لمديرية الدهلية — (م)  
٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة  
المنبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة  
وهي — اولاً قطعة ارض من زمام ناحية سلكت  
بحوض جرن الزين مساحتها ١٢ قيراطا لجعلها جبانة لها  
ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية ميت خيريون  
بحوض الشامي مساحتها ١٠ قرايط و ١٢ سحاً  
لجعلها جبانة لها — ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية  
الخليج بحوض بوجح مساحتها ١٢ قيراطا لجعلها جبانة  
لها — رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية كوم بني  
حراس بحوض المدورة مساحتها ١٢ قيراطا لجعلها  
جبانة لها — خامساً قطعة ارض من زمام ناحية  
طناح بحوض الزوامل مساحتها ١ فدان لجعلها  
جبانة لها — سادساً قطعة ارض من زمام ناحية ميت غوام  
بحوض الداير مساحتها ١ فدان لجعلها جبانة لها  
وللناحية دمر عوام — سابعا قطعة ارض من زمام  
ناحية كفر طناح بحوض الجزيرة مساحتها ٨  
قرايط لجعلها جبانة لها — ثماناً قطعة ارض من  
زمام ناحية ميت عزون بحوض الجرون مساحتها  
١٢ قيراطا لجعلها جبانة لها — تاسعاً قطعة ارض  
من زمام ناحية ميت الصارم بحوض البحر مساحتها  
٦ قرايط لجعلها جبانة لها — والقطع المذكورة مبنية  
في الرسومات المرفقة بامرنا هذا بعرف (اب جد)

جبانة — (٦ يناير ٩٨)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة

١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء  
جبانات جديدة — وعلى امرنا الصادر سنة ١٧  
فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن  
نزع ملكية العقارات التي تلزم للمنفعة العمومية  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة  
رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت — (م) ١  
يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة  
للتواحي المبنية بعد التابعة لمديرية الغربية (م) ٢  
تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة  
ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة  
وهي — اولاً قطعة ارض من زمام ناحية سندريون  
بحوض البلد مساحتها ٤٣٠٠ متر لجعلها جبانة لها  
ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية كفر السودان  
بحوض الحجر مساحتها ٤٢٠٠ متر لجعلها جبانة لها  
ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية مطوبس  
بحوض الوز والشامية واطلبر مساحتها ٨٤٠٠ متر  
لجعلها جبانة لها — رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية  
شمشيرة بحوض ابو العينين ابوقمر مساحتها  
٤٢٠٠ متر لجعلها جبانة لها — خامساً قطعة ارض  
من زمام ناحية البج بحوض قطعة شرف مساحتها  
٣١٥٠ متر لجعلها جبانة لها — سادساً قطعة  
ارض من زمام ناحية كفر بلشاي بحوض المدورة  
مساحتها ٢٨٠٠ متر لجعلها جبانة لها — سابعا  
قطعة ارض من زمام ناحية دقرن بحوض  
الجاموسة مساحتها ٣١٥٠ متر لجعلها جبانة لها  
ثامناً قطعة ارض من زمام ناحية محلة اللبث  
بحوض الوطية القديمة مساحتها ٣١٥٠ متر لجعلها  
جبانة لها — تاسعاً قطعة ارض من زمام ناحية  
كفر المشي ابو حمر مساحتها ٤٢٠٠ متر و ٤٥٥ ستمياً  
لجعلها جبانة للكفر — عاشراً قطعة ارض من زمام  
ناحية كفر المشي ابو حمر بحوض المشي مساحتها  
١٥٧٥ متر لجعلها جبانة لعزة وقف المرحوم مصطفى  
باشا الجردلي — احدى عشر قطعة ارض من زمام



فاحية عزب الغرب بحوض التجارين الشرقي مساحتها ٢١٠٠ متر لجعلها جبانة لها - اثني عشر قطعة ارض من زمام ناحية كفر الدوار بحوض قطعة ملك البحريه مساحتها ١٠٧١ لجعلها جبانة للكفر ثالث عشر قطعة ارض من زمام ناحية بر يدعه بحوض بر يدعه مساحتها ٤٢٠٠ متر لجعلها جبانة لها ولزبة الطويل - والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بإمرنا هذا بحروف (اب ج د) جبانة ١٠ - ٦ يناير ٩٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات جديدة - وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية المقارات التي تلزم للمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة للتواحي المبنية بعد التابة لمديرية اليوم (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي - اولاً قطعة ارض من زمام ناحية اطسا بحوض شعبان مساحتها ٦٨٣١ متراً لجعلها جبانة لها - ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية دفتو بحوض الكتيبة مساحتها ٨٥٦٧ متراً و٥٧٢ متناً لجعلها جبانة لها - ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية معصرة عرفه بحوض غيط الدبر مساحتها ٢٤٥٧ متراً لجعلها جبانة لها - رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية الصوافيه بحوض الصمصام مساحتها ١٧٦٤ متراً و٣٥٥ متناً لجعلها جبانة لها - خامساً قطعة ارض من زمام ناحية ابو صيردفتو بحوض الشقه مساحتها ٢٨٣ متر لجعلها جبانة لها - والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بإمرنا هذا بحروف (اب ج د)

جبانة - (١٠ ذكرى في ٣٠ يناير سنة ٩٨) (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة للتواحي المبنية بعد التابة لمديرية النيا (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي - اولاً قطعة ارض من زمام ناحية نزلة الفلاحين بحوض الطحاوي مساحتها ٢١٣٠ متر لجعلها جبانتين لمسلميها واقباطها - ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية زهره بحوض الملك مساحتها ٧٦١١ لجعلها جبانة للمسلمين - ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية ابيوها بحوض بني الطرق مساحتها ٤٧٠٤ متر لجعلها جبانة للاقباط - رابعاً قطعة ارض من زمام ناحية دشير بحوض الطحاوي مساحتها ٤٦٥٩ متر لجعلها جبانة للمسلمين خامساً قطعة ارض من زمام ناحية دشير بحوض الطحاوي مساحتها ٥٠٠ متر وهي من ضمن الارض المتخضية لجعلها جبانة لاقباطها - والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بإمرنا هذا بحروف (اب ج د)

جبانة - (١٠ ذكرى في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات جديدة - وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية المقارات التي تلزم للمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة للتواحي المبنية بعد التابة لمديرية اليوم (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي «اولاً» قطعة ارض من زمام ناحية شايور بحوض المنجر مساحتها ٣١٥٠ متراً لجعلها جبانة لها «ثانياً» قطعة ارض من زمام ناحية شيرابن بحوض قطعة الباقية مساحتها ٥٤٥٠ متر لجعلها جبانة لها «ثالثاً» قطعة ارض من زمام ناحية ديمترو بحوض التركاني مساحتها ٣٠٠٠ متر لجعلها جبانة لها «رابعاً»

أرض من زمام ناحية كسفر دميتر بحوض الخلفايع بحوض حسب مساحتها ٢٤٠٠ متر لجعلها جبانة لزبنة صفر - سابقا قطعة أرض من زمام ناحية بريم بحوض الروميه مساحتها ٢٢٥ متر لجعلها جبانة للاقباط - ثلثنا قطعة أرض من زمام ناحية الخضره المشهوره بمزبه صفر بحوض الظن الغربي مساحتها ٣٤٢٠ مترا لجعلها جبانة للقسم التوفيقي وعزب نوبار باشا - ناسما قطعة أرض من زمام ناحية بيبان بحوض ساقية شعيب مساحتها ٢٦٢ مترا و ٥٠٠ مترا لجعلها جبانة للمسيحيين

عاشرا قطعة أرض من زمام ناحية كسفر سليم بحوض اخلاله مساحتها ٥٢٥ مترا لجعلها جبانة للكفر - والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحروف ( ا ب ج د )

جبانة - ( ١٧ فبراير ٩٨ )

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ ( ٢٢ رجب سنة ١٣١١ ) بشأن إنشاء جبانات جديدة - وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ( ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ) بشأن نزع ملكية العقارات التي تلزم للمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هو آت ( م ) ١ يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة للقواحي المبنية بعد الناحية لمديرية البحيرة ( م ) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول ملكية قطع الأراضي اللازمة للجبانة الجديدة وهي اولاً قطعة أرض من زمام ناحية كسفر مستنان بحوض الجيار وشربة البناء مساحتها ١٤٠٠ متر لجعلها جبانة للكفر - ثانياً قطعة أرض من زمام ناحية صفط الملوك بحوض الحكر القبلي مساحتها ٤٣٠٠ متر لجعلها جبانة لها - ثالثاً قطعة أرض من زمام ناحية محلة بشر بحوض العزرة مساحتها ٤١٩٩ مترا و ٧٦ مترا لجعلها جبانة لها - رابعاً قطعة أرض من زمام ناحية اذكو بحوض الجبانة مساحتها ١٧٥ مترا و ١١ مترا لجعلها جبانة للاقباط بالناحية خامساً قطعة أرض من زمام ناحية الشعير بحوض زبيدة مساحتها ١٠٤٩ مترا و ٢٦ مترا لجعلها جبانة لعزبة ابو شادي - سادساً قطعة

مقطع أرض من زمام ناحية كسفر دميتر بحوض الجيزير مساحتها ٤٢٠٨ و ٧٥ متر لجعلها جبانة للكفر وما معه « خاسكا » قطعة أرض من زمام عزبة كسفر غنيم بحوض الفون مساحتها ٥٢٥ مترا لجعلها جبانة لها ( سادساً ) قطعة أرض من زمام عزبة جرجس غنيم بحوض سوطين مساحتها ١٠٠ متر لجعلها جبانة لاقباطها ( سابعاً ) قطعة أرض من زمام عزبة خسرو بك مصطفى بحوض الدلايه مساحتها ١٢٩٠ مترا لجعلها جبانة لها - والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحروف ( ا ب ج د )

جبانة - ( ١٧ فبراير ٩٨ )

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ ( ٢٢ رجب سنة ١٣١١ ) بشأن إنشاء جبانات جديدة - وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ( ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ) بشأن نزع ملكية العقارات التي تلزم للمنفعة العمومية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هو آت ( م ) ١ يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة للقواحي المبنية بعد الناحية لمديرية البحيرة ( م ) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول ملكية قطع الأراضي اللازمة للجبانة الجديدة وهي

اولاً قطعة أرض من زمام ناحية كسفر مستنان بحوض الجيار وشربة البناء مساحتها ١٤٠٠ متر لجعلها جبانة للكفر - ثانياً قطعة أرض من زمام ناحية صفط الملوك بحوض الحكر القبلي مساحتها ٤٣٠٠ متر لجعلها جبانة لها - ثالثاً قطعة أرض من زمام ناحية محلة بشر بحوض العزرة مساحتها ٤١٩٩ مترا و ٧٦ مترا لجعلها جبانة لها - رابعاً قطعة أرض من زمام ناحية اذكو بحوض الجبانة مساحتها ١٧٥ مترا و ١١ مترا لجعلها جبانة للاقباط بالناحية خامساً قطعة أرض من زمام ناحية الشعير بحوض زبيدة مساحتها ١٠٤٩ مترا و ٢٦ مترا لجعلها جبانة لعزبة ابو شادي - سادساً قطعة

وهي من زمام كفر الجبانة بمحوض القرويات مساحتها  
قرايطون اسمهم وبينة على الرسم المرفق باسمنا بمحوض (ابجد).

جبانة ٢٧٠٠ - ٢٧٠٠ فبراير سنة ٩٨٠

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤  
(٢٢٧٠ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات جديدة  
وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان  
سنة ١٣١٣) بشأن ترع ملكية القنارات التي تترع  
للمنطقة المسمومة - وما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة  
رأي مجلس الظفار امرنا بما هو آت (م) ١٠٩٠ يتبين من  
المنافع المسمومة إنشاء جبانة جديدة بتأدية الدلاتون  
بالمطرية المسمومة (م) ٢ ترع بالطريقة العادية ويجب  
الاصول للجنة ملكية قطعة الارض من زمام ناحية الدلاتون  
محوض الجبانة مساحتها ١٠٠ متر لجلبها جبانة لها ورزقة  
شمس الدين ومنشأة على بلك الحجاز وهي مينة على  
الرسم المرفق باسمنا هذا بمحوض (ابجد).

جبانة ١٧٠٠ - ١٧ فبراير سنة ٩٨٠

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤  
(٢٢٧٠ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات جديدة  
وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان  
سنة ١٣١٣) بشأن ترع ملكية القنارات التي تترع  
للمنطقة المسمومة - وما عرضه علينا ناظر الداخلية  
وموافقة رأي مجلس الظفار امرنا بما هو آت (م) ١٠٩٠ يتبين  
من المنافع المسمومة إنشاء جبانتين جديدتين بتأدية  
المسألة وكفر دنشواي بمطرية الموفية (م) ٢ ترع بالطريقة  
للعادية ويجب الاصول للجنة ملكية قطعتي الارض اللاتين  
للجسائين المذكورتين وهما (اولا) قطعة ارض  
من زمام ناحية الهسالة بالمحوض القبلي مساحتها ٢٧٥  
٩٣٤ متر لجلبها جبانة لها وطريقا للجبانة (ثانيا) قطعة  
ارض من زمام ناحية كفر دنشواي بمحوض الشرويه مساحتها  
٥٩ و ١٤١٠ متر لجلبها جبانة لها والقطنان المذكورتان  
ميتتان في الرسمين المرفقين باسمنا هذا بمحوض (ابجد).

جبانة ١٧٠٠ - ١٧ فبراير سنة ٩٨٠

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤  
(٢٢٧٠ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات جديدة  
وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان  
سنة ١٣١٣) بشأن ترع ملكية القنارات التي تترع  
للمنطقة المسمومة - وما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة  
رأي مجلس الظفار امرنا بما هو آت (م) ١٠٩٠ يتبين من  
المنافع المسمومة إنشاء جبانتي الجبانة وكفرها  
بالمطرية المسمومة (م) ٢ ترع بالطريقة العادية ويجب  
الاصول للجنة ملكية قطعة الارض اللاتين المذكورتين

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤  
(٢٢٧٠ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات جديدة  
وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان  
سنة ١٣١٣) بشأن ترع ملكية القنارات التي تترع  
للمنطقة المسمومة - وما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة  
رأي مجلس الظفار امرنا بما هو آت (م) ١٠٩٠ يتبين من  
المنافع المسمومة إنشاء جبانتي الجبانة وكفرها  
بالمطرية المسمومة (م) ٢ ترع بالطريقة العادية ويجب  
الاصول للجنة ملكية قطعة الارض اللاتين المذكورتين

لجبلها جبانة لها (عاش عشر) قطعة أرض من زمار  
تاجية ترانس الجير بمحوض الجبار مساحتها ٤٢٠٠ متر  
لجبلها جبانة لها ولزيتي البندرية والصاري (سادس عشر)  
قطعة أرض من زمار تاجية مينة بدواي بمحوض احمد  
البطل مساحتها ٥٢٥٠ مترا لجبلها جبانة لها (سابع عشر)  
قطعة أرض من زمار تاجية المحورالي بمحوض الفلنبلة  
مساحتها ١٨٢٠ متر وفي من ضمن الارض النخبة  
لجبلها جبانة لها (ثامن عشر) قطعة أرض من زمار  
تاجية الميامنة بمحوض الثرا مساحتها ٦٢٠٠ متر و٥٤  
مترا لجبلها جبانة تاجية الدرو — واقطع المذكورة  
مينة في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحروف  
( ا ب ج د )

**جبانة — ١٧** فبراير سنة ١٨٩٨ — بعد الاطلاع  
على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤  
( ٢٢ رجب سنة ١٢١١ ) بشأن انشاء جبانات جديدة  
وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ( ٣  
رمضان سنة ١٢١٢ ) بشأن ترع ملكية القنارات التي  
اتزم للمنظمة العمومية — وبناء على ما عرضه علينا  
ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظائر امرنا بما هوأت  
(م) ١ بتر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة  
للنواحي المينة بعد التامة لتديرية الدفولة (م) ٢  
تترع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية  
قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وفي «أولاً»  
قطعة أرض من زمار تاجية كفر شكر القدم بمحوض  
الفيط الكبير مساحتها ٤ قراريط لجبلها جبانة لكفر  
ولتاجية ميت الدريج «ثانياً» قطعة أرض من  
زمار تاجية كفر شكر الجديدة بمحوض البيرة اللواتية  
مساحتها ٢٠ قراريط لجبلها جبانة لها «ثالثاً» قطعة  
أرض من زمار تاجية كفر المحمدية بمحوض العجيرة  
مساحتها ٦ قراريط لجبلها جبانة لها «رابعاً» قطعة  
أرض من زمار تاجية الديونية بمحوض المجاذلة مساحتها  
٨ قراريط لجبلها جبانة لها «خامساً» قطعة أرض من  
زمار تاجية ميت أبو خالد بمحوض قطنة المحرس  
مساحتها ١٢ قراريط لجبلها جبانة لها «سادساً»  
قطعة أرض من زمار تاجية حصا بمحوض المحمدية  
مساحتها ٩ قراريط لجبلها جبانة لها «سابعاً» قطعة  
أرض من زمار تاجية الديونية بمحوض المحمدية مساحتها  
٤ قراريط لجبلها جبانة لكفر الجهرمي «ثامناً»  
قطعة أرض من زمار تاجية المنشا الصغرى بمحوض

سجرج مساحتها ١٢ قراريط لجبلها جبانة لها «تاسعاً»  
قطعة أرض من زمار تاجية كفر الفندي بمحوض  
الدرباسي مساحتها ١٢ قراريط لجبلها جبانة للكفر  
ولكفر فاب وناحية للصنع «عاشراً» قطعة أرض من  
زمار تاجية كفر الجهنص بمحوض الخولي مساحتها ١٢  
قراريط لجبلها جبانة للكفر وطريقاً للجبانة «حادي  
عشر» قطعة أرض من زمار تاجية ميت تاجي بمحوض  
المنطة مساحتها فدان واحد و٦ قراريط لجبلها جبانة  
لها «ثاني عشر» قطعة أرض من زمار تاجية ميت المنز  
بمحوض عبد الله مساحتها ١٨ قراريط لجبلها جبانة لها  
ولكفر أبو قصيه وطريقاً للجبانة «ثالث عشر» قطعة  
أرض من زمار تاجية كفر مصطفى البهل بمحوض عمى  
مساحتها ٤ قراريط لجبلها جبانة للكفر «رابع عشر»  
قطعة أرض من زمار تاجية صهرحت الكبرى بمحوض  
الاسقف وقطعة ميت غمر مساحتها ٤ قراريط لجبلها جبانة  
لكفر جرجس «خامس عشر» قطعة أرض من زمار  
تاجية المنشاة الكرسية بمحوض الشياخنة مساحتها ٨  
قراريط لجبلها جبانة لتاجية الصغين «سادس عشر» قطعة  
أرض من زمار تاجية هلا بمحوض المناوير مساحتها  
١٠ قراريط لجبلها جبانة لكفر الشيخ «سابع عشر»  
قطعة أرض من زمار تاجية هلا بمحوض النجار  
مساحتها فدان واحد لجبلها جبانة لها «ثامن عشر»  
قطعة أرض من زمار تاجية اميت بمحوض قطيفة  
مساحتها ١٢ قراريط لجبلها جبانة لها «تاسع عشر»  
قطعة أرض من زمار تاجية موت بيتش بمحوض  
الصقوة مساحتها فدان واحد لجبلها جبانة لكفر يوسف  
ررق — واقطع المذكورة مينة في الرسومات المرفقة  
بأمرنا هذا بحروف ( ا ب ج د )

**جبانة — ١٧** فبراير سنة ٩٨ — بعد الاطلاع  
على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة  
١٨٩٤ ( ٢٢ رجب سنة ١٢١١ ) بشأن جبانات  
جديدة — وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦  
( ٣ رمضان سنة ١٢١٢ ) بشأن ترع ملكية القنارات  
التي اتزم للمنظمة العمومية — وبناء على ما عرضه  
علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظائر امرنا  
بما هوأت (م) ١ بتر من المنافع العمومية انشاء جبانات  
جديدة للنواحي المينة بعد التامة لتديرية الشرقية (م) ٢  
تترع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية  
قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وفي

(١٨٩٨)

(١٨٩٨)

«أولاً» قطعة أرض من رزم ناحية الصنائع يحوض بإمره مساحتها ٢٣٠٠ متر لجبلها جبانة لها «ثانياً» قطعة أرض من رزم ناحية شبلنج يحوض السرو مساحتها ٢٠٩٩ و ٧٥ متر لجبلها جبانة للاسقاط والأروار الأرتلوكس الناحية «ثالثاً» قطعة أرض من رزم ناحية بني هلال وكثير قروم يحوض المائت مساحتها ٢٩٥٢ و ٦٠ متر لجبلها جبانة للكفر وطريقاً للجبانة «رابعاً» قطعة أرض من رزم ناحية كسر ميت شار يحوض الشاع مساحتها ١٢٦٦ متراً و ٥٦ متراً لجبلها جبانة للكفر «خامساً» قطعة أرض من رزم ناحية قنيفة الزيزية يحوض الصنع مساحتها ٧٠٠ متر لجبلها جبانة لها «سادساً» قطعة أرض من رزم ناحية شبلنج يحوض السرو مساحتها ٢٣٠٠ متر لجبلها جبانة لها ولزوب ورثة قاصم باشا وسام خريوش وعقلى خريوش وحسن أفندي خطاب وحسن هاشم «سابعاً» قطعة أرض من رزم ناحية الصنائع يحوض الأمري مساحتها ٢١٤٦ متراً لجبلها جبانة ناحية قرون «ثامناً» قطعة أرض من رزم ناحية ميت ريفة الذللا يحوض الجمالية مساحتها ٢١٥٠ متر لجبلها جبانة لها ولزوب حسن التجار ويوسف بان يعقوب وكثيري حسن عكاش واحد جبران — والقطع المذكورة مبيدة في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بحرف ا ب ج د

جبانة — ١٧ فبراير سنة ١٩٠٨ — بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات جديدة — وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٢٧ رمضان سنة ١٢١٣) بشأن نزع ملكية المقارنات التي ترقم للخدمة العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس التقار أمرنا بما هو آت (م) ١ يتبر من المنافع العمومية إنشاء طريق لجبانة ناحية ميت علم بمديرية القلورية (م) ٢ نترع بالطريقة العادية وبموجب الأصول المتبعة ملكية قطع الأراضي اللازمة للطريق المذكور وفي من رزم الناحية يحوض الشانلي ولحجر مساحتها ٢٣ و ٢٠٥ متر وميتة على الرسم المرفق بأمرنا هذا بحرف ( ا ب ج د )

جبانة — ١٧ فبراير سنة ١٩٠٨ — بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات جديدة — وعلى أمرنا المأذني في ١٧ فبراير

سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٢١٤) بشأن نزع ملكية المقارنات التي ترقم للخدمة العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس التقار أمرنا بما هو آت (م) ١ يتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانين جديدين بناهني الأشخاص ومصرود دودة بمديرية اليوم (م) ٢ نترع بالطريقة العادية وبموجب الأصول المتبعة ملكية قطعتي الأرض اللاتين للجبانين المذكورين وهما «أولاً» قطعة أرض من رزم ناحية الاعصاص يحوض النخل مساحتها ١٢ قيراطاً و ١٢ سهماً لجبلها جبانة لها «ثانياً» قطعة أرض من رزم ناحية مصرود دودة يحوض الشير مساحتها فنانان لجبلها جبانة لها — ولقطنان المذكورتان مبيتان في الرسم المرفق بهذا بحرف ا ب ج د

جبانة — ١٧ فبراير سنة ١٩٠٨ — بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات جديدة وعلى أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٢١٤) بشأن نزع ملكية المقارنات التي ترقم للخدمة العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس التقار أمرنا بما هو آت (م) ١ يتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة ناحية باروط البقر بمديرية بني سرف (م) ٢ نترع بالطريقة العادية وبموجب الأصول المتبعة ملكية قطعة الأرض اللازمة للجبانة المذكورة وفي من رزم الناحية جباله السنة والسبعة مساحتها ٢١٢٠ متر وميتة في الرسم المرفق بأمرنا هذا بحرف ا ب ج د

جبانة — ١٧ فبراير سنة ١٩٠٨ — (م) ١ يتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانة جديدة للاسقاط بناهني التوبر بمديرية اسبوط (م) ٢ نترع بالطريقة العادية وبموجب الأصول المتبعة ملكية قطعة أرض من رزم الناحية بجباله برازنلاحة مساحتها ١٨ قيراطاً و ١٤ سهماً وفي من ضمن الأرض المتبقية للجبانة المذكورة وميتة في الرسم المرفق بأمرنا هذا بحرف ا ب ج د

جبانة — ١٢ مارس سنة ١٩٠٨ —

جبانة — ١٢ مارس سنة ١٩٠٨ — بعد الاطلاع على لائحة الجبانات ودفن الجثث واسترجاعها ونقلها المصدق عليها من مجلس الصحة الدولي في جنسوا للخدمة في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢ وفي ٢٦ مارس سنة ١٨٧٧ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٧٧ — وعلى أمرنا

(١٨٩٨)

(١٨٩٨)

المصدر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤. المطلق بطل الجبانات وبناء على ما مرضه علينا ناظر الداعلية وموافقة رأي مجلس الشعار وبعد اخذ رأي مجلس شورى القبايين أمرنا بما هو موات (م) ١ الجبانات القديمة التي لا يرى مصلحة الصحة داعيا لنقلها لمخاض بقوائم مينة فيمد كل قائم منها عن الآخر عشرين مترا ليعين الحدود وطلد المصلحة ان تقرر احاطتها بسور ارتفاعه متر ونصف بدلا من القوائم المذكورة اذا رأت قوسا لذلك في احوال مخصوصة — والجبانات الجديدة انشاء يقتضى امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ يجوز احاطتها ايضا بقوائم مينة بحسب الاهداد المذكورة ما لم تتوجب بعض احوال مخصوصة احاطتها بسور وتكون فدادات البناء على ذوي الشأن من الامالي ويملي لهم مباداة لثانها فاذا مضى المباد ولم يبق بناء القوائم او السور يقوم باجره المشر او المحافظ التابعة له الجبة ثم يخصص قيمة التفتات عليهم وتحصل منهم طبقة لاحكام المادة السادسة من امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ بشأن قتل الجبانات — لا تسري احكام هذه المادة على الجبانات العمومية السكانية في القاهرة والاسكندرية (م) ٢ اذا دقت جبة بغير إذن في احد الاماكن المينة بالمادة الثانية من لائحة الجبانات المصدق عليها من مجلس امانة الدولة في جلسته المنعقدة في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٦ و٢٦ مارس سنة ١٨٧٧ و٣٠ أكتوبر سنة ١٨٧٧. تشرع وتدفن في الجبانات العمومية ويعامل كل من اشترك في دفنها. يقتضى المادة ٧ من امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤

**جبانة** — دكر فئات في ١٤ ابريل سنة ١٨٩٨ بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ « ٢٢ رجب سنة ١٣١١ » بشأن انشاء جبانة جديدة — وعلى امرنا الصادر بتدليله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ « ١٩ شوال سنة ١٣١٥ » وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ « ٢ رمضان سنة ١٣١٣ ». بشأن نزع ملكية المقارنات التي ترم للغة العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداعلية وموافقة رأي مجلس الشعار ايرنا بما هو لآت (م) ١ يمتد من المتاعف العمومية انشاء جبانة جديدة للذواحي المينة بهذا التسمية للذرية (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المينة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وفي «اولا» قطعة ارض من زمام ناعة السلاوي بحوض المش

والخاضة مساحتها ١٢ فراطا لجبلها جبانة لها « ثانيا » قطعة ارض من زمام ناحية كسكر فطام بحوض المحوض الكبير مساحتها ٨ قراريط لجبلها جبانة لها « ثانيا » قطعة ارض من زمام ناحية كسكر حانوت الجيري بحوض الرمل الغداني مساحتها ١٥ قراريط لجبلها جبانة لها ولكنر شباط « رابعا » قطعة ارض من زمام ناحية كسكر الجزيرة بحوض الجزيرة ودرابله مساحتها ١٠ قراريط لجبلها جبانة لها « خامسا » قطعة ارض من زمام ناحية شرباه بحوض المشر الطول مساحتها فدادات واحد لجبلها جبانة لها « سادسا » قطعة ارض من زمام ناحية كسكر السجبة بحوض الرمية مساحتها ٨ قراريط لجبلها جبانة لها « سابعا » قطعة ارض من زمام ناحية كسكر حنين بحوض باجل الزين مساحتها ٨ قراريط لجبلها جبانة لها « ثامنا » قطعة ارض من زمام ناحية ميت الخلفى بحوض الجينة الزاوية مساحتها فدادات واحد لجبلها جبانة لها « تاسعا » قطعة ارض من زمام ناحية الدلجسون بحوض ابوساوك مساحتها فراط واحد و١٢ سموا لجبلها جبانة لا فسطا الناحية (عاشرا) قطعة ارض من زمام ناحية نهطاي بحوض الاصلية البحرية مساحتها ١٨ قراريط لجبلها جبانة لها (حادي عشر) قطعة ارض من زمام ناحية ميت حيش القباية بحوض الساحل مساحتها ٨ قراريط لاضافتها على الجبانة القديمة (ثاني عشر) قطعة ارض من زمام ناحية قضا بحوض القلع مساحتها فداد واحد و١٢ قراريط لجبلها جبانة لها — والقطع المذكورة مينة في الرسومات المرفقة بامرنا هذا بحروف ا ب ج د

**جبانة** — ١٤ ابريل سنة ١٨٩٨ (م) ١ يمتد من المتاعف العمومية انشاء جبانة جديدة بتاحتي كسكر الغرب والرفق بمديرية الدقيلية. (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطعتي الارض اللازمين للجبايتين المذكورتين وهما (اولا) قطعة ارض من زمام ناحية كسكر الغرب بحوض المربع مساحتها ٢٠٠ مترا و٢٢ مترا لجبلها جبانة للكبر (ثانيا) قطعة ارض من زمام ناحية البرقة بحوض شرف الدين مساحتها ٤٢٠ متر لجبلها جبانة لكبر الماسع — والقطعتان المذكورتان يمتد فيهما الزبون المرفقين بامرنا هذا بحروف ا ب ج د

١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات جديدة — وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٧ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥) وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزاع ملكية العقارات التي تلزم للنفقة العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت — (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة للنواحي الميئة بعد التابعة لمديرية الشرق (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي — (اولا) قطعة ارض من زمام ناحية مينا الفصح بمحوض برب البحرين مساحتها ٢١٠٠ متر لجبانا لينة لزينة حسن بك ابائله — ثانيا قطعة ارض من زمام ناحية النكارية بمحوض الفيط التحتاني بمساحتها ٤٢٠٠ مترو ٤٧٠٠ سنتيا لجبانا لينة لما — ثالثا قطعة ارض من زمام ناحية ميت ريمه البيضاء بمحوض الشمال مساحتها ٤٢٠٠ متر لجبانا لينة لما — رابعا قطعة ارض من زمام ناحية الشبانات بمحوض قطعة الدرك مساحتها ٩٤٦٠ مترا و ٥٠ سنتيا لجبانا لينة لما ولكفر اوجبل والعزيز التابعة لما — خامسا قطعة ارض من زمام ناحية شبيه النكارية بمحوض الياس القصير مساحتها ٦٣٠١ مترو ٥٠ سنتيا لجبانا لينة لما — سادسا قطعة ارض من زمام ناحية المصلاحي بمحوض الشويكة مساحتها ٦٣١٢ متر لجبانا لينة لما (سابع) قطعة ارض من زمام ناحية طحلة بردين بمحوض قبة القلاحة مساحتها ٤٥٠٧ مترو ٧٠ سنتيا لجبانا لينة لما — ثامنا قطعة ارض من زمام ناحية جزيرة ابو غلغل بمحوض جزيرة ابو غلغل مساحتها ٣١٦٧ مترا و ٥٠ سنتيا لجبانا لينة لما (تاسعا) قطعة ارض من زمام ناحية الخليس بمحوض

جبانة — ١٤ ابريل سنة ١٨٩٤ بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبانات جديدة — وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥) وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزاع ملكية العقارات التي تلزم للنفقة العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت — (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة للنواحي الميئة بعد التابعة لمديرية القليونية — (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي — (اولا) قطعة ارض من زمام ناحية كفر الشيد بمحوض الرقيق مساحتها ١١ قيراطا و ١٣٠ سعا لجبانا لينة ناحية الصباح وللرقيق اللازم للجبانا — ثانيا قطعة ارض من زمام ناحية كفر ابو جمعه بمحوض السيمه مساحتها ١١ قيراطا و ٢٢٠ سعا لجبانا لينة له — ثالثا قطعة ارض من زمام ناحية قلما بمحوض الخفاره مساحتها قدانان وقيراطان و ١٠٠ سهم لجبانا لينة لما وطريقا للجبانا — رابعا قطعة ارض من زمام ناحية السيف بمحوض القصالي مساحتها ١٣ قيراطا و ١٦٠ سعا لجبانا لينة لما — خامسا قطعة ارض من زمام ناحية مجول بمحوض الاصالي مساحتها ١ قيراط و ٤٠ سهم لجبانا لينة لاقاطها — سادسا قطعة ارض من زمام ناحية مجول بمحوض بلالة بالرواب مساحتها قيراطان و ١٦٠ سعا لجبانا لينة لاقاطها — سابعي مجول — والقطع المذكورة مبنية في الرصمات المرفقة بامرنا هذا بمحرف (ا ب ج د)

جبانة — ١٤ ابريل سنة ١٨٩٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة

الزبله مساحتها ٢٠٣ و ٢٥ متر و ٣٥ سنتيا لجمالها جبانة لها — (عاشرا) قطعة ارض من زمام ناحية ميت ابوولي يحوض العقيق مساحتها ٣١٥٠ متر و ٢٥٠ سنتيا لجمالها جبانة لها — (حادي عشر) قطعة ارض من زمام ناحية غزالة الخليس يحوض الكيزه مساحتها ٢٨٠٠ متر لجمالها جبانة لها والعزب النازمة لها — (ثاني عشر) قطعة ارض من زمام ناحية نوبه والبعاشنه يحوض المترصه مساحتها ١٠٥٠ مترا لجمالها جبانة لعزب ابراهيم افندي سيف الدين وورثه محمد افندي ابراهيم الحكيم وعزبه وعيه العوازي والعزب الجاوره — والقطع المذكوره مبنية في الرسومات المرفقة بأمرنا هذا بمحرف (ابج د)

#### جبانة ١٠ — ١٥ ابريل ٩٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن إنشاء جبالان جديدة — وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨. (١٩ شوال سنة ١٣١٥) — وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزوع ملكية المقارنات التي تليق للنفقة العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هو آت — (م) ١ يثير من المنافع العمومية إنشاء جبالان جديدة للتواحي المدينة بعد التامه لمديرية المتوفيه (م) ٢ نزوع الطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبالان الجديدة وهي أولا قطعة ارض من زمام ناحية بركة النبع يحوض اليبشه الصغيره مساحتها ١٠٣٨ متر و ٩٠ سنتيا لجمالها جبانة لمولى اليونان الارثوذكس ثانيا قطعة ارض من زمام ناحية حصه ميت خافان يحوض الشقه وطريق ذوير مساحتها ٧٩٨ مترا و ٧٥ سنتيا لجمالها جبانة لاقبالها — ثالثا قطعة

جبانة ١٠ — ذكر في ٣٠ مايو سنة ٩٨ بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء جبالان جديدة — وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ — ١٩ شوال سنة ١٣١٥ وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزوع ملكية المقارنات التي تليق للنفقة العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هو آت — (م) ١ يثير من المنافع العمومية إنشاء جبالان جديدة للتواحي المدينة بعد التامه لمديرية البحيره (م) ٢ نزوع الطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبالان الجديدة وهي — أولا قطعة ارض من زمام ناحية كبر محلله داود يحوض الصيف القبلي مساحتها ١٢٠٧ امتار و ٥٠ سنتيا لجمالها جبانة للكفر وطريقا للجبانة — ثانيا قطعة ارض من زمام ناحية اربون يحوض حوشه القله مساحتها ٢٨٠٠ متر لجمالها جبانة لها — ثالثا قطعة ارض من زمام ناحية بسطره يحوض الخليس القبلي والوسطاني مساحتها ٢٨٩٨ مترا و ٥٧ سنتيا لجمالها جبانة لها — رابعا قطعة ارض من زمام ناحية القيدي يحوض الساقيه مساحتها ٢٥٢ مترا و ٥ امتار لجمالها جبانة لاقبالها — خامسا قطعة ارض من زمام ناحية كفر ديتو يحوض الجناويه مساحتها ١٣٣ مترا و ٤٢ سنتيا لجمالها جبانة لاقبالها



في ١٢ مارس سنة ١٨٨٨ - ١٩ شوال سنة ١٣١٥ .  
وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ .  
( ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ) بشأن نزح ملكية  
المقارنات التي تلزم للمنفعة العمومية - وبناء على  
معارضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس  
النظار امرنا بما هو آت - ( م ) ١ يتمبر من  
المنافع العمومية : انشاء جبانتين جديدتين بناحية  
المنزلة بمدينة القاهرة ( م ) ١ تنزع بالطريقة  
العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعتي  
الارض اللازمتين للجبانين المذكورتين  
وهما اولاً قطعة ارض من زمام الناحية بحوض  
الشريعة مساحتها فدانان و١ قيراط و١٥ صها  
لجعلها جبانة لاهالي النصف الشرقي من الناحية  
ثانياً قطعة ارض من زمام الناحية بحوض  
حراز مساحتها ١ فدان و١٦ قيراط و ٢٠ صها  
لجعلها جبانة لاهالي النصف الغربي من الناحية  
وطريقاً للجبانة - واقطعتان المذكورتان مبيتتان  
في الرحمن المرقعيت بامرنا هذا بحروف ( اب ج د )  
جبانة - - - ذكر يتر في ٥ لوليوسنة ٩٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٨  
رجب سنة ١٣١٩ بشأن انشاء جبانة جديدة - وعلى  
امرنا الصادر بتبديله في ١٧ مارس سنة ١٩٩٨ - ١٩ شوال  
سنة ١٣١٥ - وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٩  
( ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ) بشأن نزح ملكية المقارنات التي تلزم  
للمنفعة العمومية - وبناء على ما عرض علينا ناظر الداخلية  
وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت - ( م ) ١ يتمبر  
من المنافع العمومية : انشاء جبانة جديدة بناحية بطر وادفاعة  
بقعة ارض على جبانة اقباط ناحية القرشية بمدير  
الترية ( م ) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبموجب الاصول  
المتبعة ملكية قطعتي الارض اللازمتين للجبانين المذكورتين  
وهما ( اولاً ) قطعة ارض من زمام ناحية بطر بحوض قبطي  
البلد مساحتها فدان و١ قيراط لجعلها جبانة لها ( ثانياً )  
قطعة ارض من زمام ناحية القرشية بحوض الاحواض  
وطريق طوخ مساحتها ١ قيراط و١٣ صها لاتاحتها على  
جبانة الاحواض والقطعتان المذكورتان مبيتتان في الرسيمين  
المرقعتين بامرنا هذا بحروف ( اب ج د )

الكنفر - صادماً قطعة ارض من زمام ناحية  
واقف بحوض الصنعلي التتاني مساحتها ٤٩٨٨ متراً  
و ١٠ سنتيات لجعلها جبانة لها وطريقاً للجبانة  
والقطع المذكورة مبيتة في الرسومات المرفقة  
بامرنا هذا بحروف ( اب ج د )

جبانة - - - ذكر يتر في ٥ يوليوسنة ٩٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة  
١٨٩٤ ( ٢٢ رجب سنة ١٣١١ ) بشأن انشاء  
جبانات جديدة - وعلى امرنا الصادر بتبديله في  
١٢ مارس سنة ٩٨ ( ١٩ شوال سنة ١٣١٥ )  
وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦  
( ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ) بشأن نزح ملكية  
المقارنات التي تلزم للمنفعة العمومية - وبناء على  
معارضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس  
النظار امرنا بما هو آت - ( م ) ١ يتمبر من  
المنافع العمومية : انشاء جبانة جديدة للتواحي المبيتة  
بعد التابعة لمديرية النوفية ( م ) ٢ تنزع بالطريقة  
العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطعتي  
الارضي اللازمة للجبانة الجديدة وهي - اولاً قطعة  
ارض من زمام ناحية دنشواي بحوض الطاجر  
التتاني مساحتها ١٧٠ متراً لجعلها جبانة لاقباط الناحية  
ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية ميت فارس  
بحوض السبيل مساحتها ٢١٤٢ متراً لجعلها جبانة  
لها - ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية ميت  
التصيري بحوض الخرس مساحتها ٧٠٠ متراً لجعلها  
جبانة لكفر العجايزة - رابعاً قطعة ارض من  
زمام ناحية المقاطع بحوض ساحل التربة مساحتها  
١٣٥٠ متراً لجعلها جبانة لها

جبانة - - - ١٧ يونيو ٩٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة  
١٨٩٤ ( ٢٢ رجب سنة ١٣١١ ) بشأن انشاء  
جبانات جديدة - وعلى امرنا الصادر بتبديله

خزانة — : اخطى منه مرة.

بذ: الاطلاق على امراة الصادر في ٢٩ - يناير سنة ١٩٢٤  
 رجب سنة ١٣٤٤ بشأن انشاء نباتات جديدة - وعلى  
 امراة الصادر بتبديله في ١٢ مارس سنة ١٩٢٤ (١٩٨١ شوال  
 سنة ١٣٤٥) - وعلى امراة الصادر في ١٧ فبراير سنة  
 ١٩٢٦ م رمضان سنة ١٣٤٦ بشأن نوع ملكية القنارات التي  
 تلتزم للشفعة الصورية - وبنها على ما عرضه علينا - نظر  
 الداخلية وموافقة - راي مجلس الشار اسرانيا هو أم (١) -  
 يتبين من المنافع العمومية انشاء جوانات جديدة تابعة  
 اصقون الحانة وقوارات المطبعة بدمية قنارم  
 تنزع الطريقة العادة - وبسبب الاول - لتتمة ملكية قنارم  
 الاراض اللازمة للجبانة ويحي من رقام - تابعة اصقون  
 المطبعة وبسبب قنارة البركة - مساحتها ٢١١٩٠ - وبنها ٢٥٥  
 بابنا وبسبب على الرسم المرقق بمرنا هذيا بيروف (ابجد)

حياته - ٨ أغسطس سنة ٩٨

بعد اطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ -  
٢٧ رجب ١٣١١ بشأن إنشاء جانات جديدة سوى أمرنا  
الصادر بتعديل في ١٧ مارس سنة ١٨٩٨ ١٦٦ كوال  
١٣٢٥ وطو أمرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣) رمضان  
سنة ١٣١٣ بشأن توزيع ملكية القنارات التي تتركب من السبعة  
المنسوب سوبنا على ما عرضه علينا في تاريخه الداخلي، وبما وافق  
الرأي الخاص الظاهر أمرا بما هو آت (م) يتبين من التام  
الموجودة إنشاء جانات جديدة بناحية السجلاوين بمعية  
الدقية (٢٤) تقرر الطريقة البائدة وحسب الأصول  
التي ملكية قطعة الأرض للجنة التي من زمامها  
بعض السور بالشرعنا ١٨٩٥ و١٨٩٦ (١٢) شعبان  
١٣١٤ على الرسم الخاص بأمرنا هذا يعرف (أ ب ج د)  
حالة - - - ذكر في ٥ أغسطس سنة ١٨٩٥

حياة - دكتور في أغسطس سنة ١٩١٩

[illegible]

جائتة في سنة ١٩٠٦ م. ذكرىات في أغسطس سنة ١٩٠٦ م. بعد  
الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٩ يناير  
سنة ١٩٠٦ م. (٢٢ رجب سنة ١٣٢١) بشأن إنشاء جياناب  
جديدة - وعلى أمرنا الصادر بصدوره في ١٢ مارس سنة  
١٨٨٨ (١٩ شوال سنة ١٣٢٥) - وعلى أمرنا الصادر  
في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ م. ٢٥ رمضان سنة ١٣١٣ م.  
بشأن ترع ملكية للبقرات وقدم للجنة العمومية  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ووزارة رأي  
مجلس القضاة أمرنا بما مآت (م) ١ - بتبرع من المتابع  
الدومية إنشاء جائنة جديدة لأحياء الخواص بمدينة بني  
سوسة (م) ٢ - بتزاع بالخيرية العادة وبسبب الأصول  
الخاصة ملكية بعض الأرض اللازمة للجائنة وهي من  
أجزاء الناحية بموضع القلع مساحتها ١٠٥٠ م. وبينة  
على الرسم الرقي بالمرح هذا بعرف اب جد

جبانة — ٨ أغسطس سنة ١٩٨١ — بدأ الأصلاح على امرأه الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٩٨١ « ٢٢ رجب سنة ١٤٠١ » بشأن إنشاء خيانات جديدة — وعلى امرأه الصادر بتدريده في ١٢ مارس سنة ١٩٨١ « ١٩ شوال سنة ١٤٠١ » وعلى امرأه الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٩٨٦ « ٦ رمضان سنة ١٤١٢ » بشأن نزع ملكية الثغرات التي التي ترم المنطقة المرموقة وبناء على ما عارضه طينا ناصر الشاذلي وموافقة رأي مجلس الشان امرأه بما هوأت (م) ٢٢ من المناهج اليومية انشاء جبانة جديدة تابعة شريك بطلب مديرية الشرقية (م) ٢ تنوع بالطريقة العادية وحسب الاصول المنية ملكية قطعة الارض اللازمة للحياة وفي من زمام التابعة بعض المحلوق مساحها ٣٠٠٠ متر وسيتة على الرسم المرفق بامرأه هذا يعرف اب سحر

[illegible]

لديرة المتوفية (م) ٢ مترع بالطريقة العادية وبحسب  
الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات  
الجديدة وهي \* أولا \* قطعة ارض من زمام ناحية  
حسكر ميت سراج بحوض الساحل القلي مساحتها  
١١٤٠ متر لجعلها جبانة للكفر \* ثانيا \* قطعة ارض  
من زمام ناحية طوخ البراض بحوض الجرن والهادير  
مساحتها ١٠٦٠ متر لجعلها جبانة لها \* ثالثا \* قطعة  
ارض من زمام ناحية ميت القصري بحوض قصالي التره  
مساحتها ١١٢٢ متر لجعلها جبانة لها \* رابعا \* قطعة  
ارض من زمام ناحية شطانوف بحوض البصراني  
مساحتها ٧٠٠ متر لجعلها جبانة لاقباطها \* خامسا \* قطعة  
ارض من زمام ناحية حسكر البنانون بحوض الصنم  
الساحي مساحتها ١٤٤٠ متر لجعلها جبانة لها ولعزبة عائشة  
هانم \* سادسا \* قطعة ارض من زمام ناحية حصة ميت  
جفان بحوض طريق زوير الجبوري مساحتها ٨٧٥ متر  
لجعلها جبانة لاقباطها \* سابعا \* قطعة ارض من  
زمام ناحية أجبج بحوض القبالة مساحتها ١٤٦١ متر  
و٦٤ متنا لاضافتها على جبانة قديبة بالناحية \* ثامنا \*  
جزء من قطعة ارض من ناحية ميت سراج بحوض  
الطبع بوجه البلد مساحته ١٠٥٠ متر وتلك القطعة لازمة  
لجعلها جبانة للناحية \* تاسعا \* قطعة ارض من زمام  
ناحية مشيرف بحوض الله مساحتها ١٧٦٠ متر لجعلها  
جبانة لها \* عاشرا \* قطعة ارض من زمام ناحية بطلا  
بحوض الشوك الذي مساحتها ١٨٤٠ متر لجعلها جبانة لها  
\* حادي عشر \* قطعة ارض من زمام ناحية مسجد  
الحضر بحوض بشوه مساحتها ١٧٢٥ متر و٣٠ متنا  
لجعلها جبانة لها \* ثاني عشر \* قطعة ارض من زمام  
ناحية شطانوف بحوض الملك مساحتها ٢٨٢٧ متر و٥٠  
متنا لاضافتها على جبانة قديبة بالناحية \* ثالث عشر \*  
قطعة ارض من زمام ناحية حسكر مليح بحوض الرمية  
مساحتها ٦٤٦ متر و٤٠ متنا لاضافتها على جبانة قديبة  
بالكفر — والقطع المذكورة مبنية في الرسومات المرفقة  
بامرنا هذا بحرف ا ب ج د

جبانة — ٨٠ أغسطس سنة ٩٨ — بعد الاصلاح  
على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة  
١٨٩٤ ( ٢٢ رجب سنة ١٣١١ ) بشأن انشاء جبانات  
جديدة — وعلى امرنا الصادر بتدليله في ١٢ مارس سنة  
١٨٩٨ ( ١٩ شوال سنة ١٣١٥ ) وعلى امرنا الصادر في  
١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ( ٣ رمضان سنة ١٣١٤ ) بشأن

ترع ملكية العقارات التي تازم للغة العمومية — وبناء  
على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس  
النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يعتبر من المنافع  
العمومية انشاء جبانات جديدة للنواحي المبنية بعد  
الناحية لمديرية المنيا (م) ٢ مترع بالطريقة العادية  
وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة  
للجبانات الجديدة وهي \* أولا \* قطعة ارض من زمام  
ناحية قلوفا بقبالة الحفناية مساحتها ٦٥ و٦٦٩ متر لجعلها  
جبانة لاقباط اجمادية كوم دفش \* ثانيا \* قطعة ارض  
من زمام ناحية الطيبة بقبالة الزرقه مساحتها ٦٣٠٠ متر  
لجعلها جبانة لها \* ثالثا \* قطعة ارض من زمام ناحية  
منقطين بقبالة الشيخ تلاته مساحتها ٥٠ و٢٢٢٣ متر لجعلها  
جبانة لها \* رابعا \* جزء من قطعة ارض من زمام  
ناحية طحا الاعنة بحوض الطراوي مساحتها ١٥  
و١٨٥٣ متر وتلك القطعة لازمة لجعلها جبانة للمسيحيين  
بقرنل شاعر ويوسف حايه وسنا جرجس — والقطع  
للمذكورة مبنية في الرسومات المرفقة بامرنا هذا  
بحرف ا ب ج د

جبانة — ٨ أغسطس سنة ٩٨

بعد الاصلاح على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة  
١٨٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانات  
جديدة — وعلى امرنا الصادر بتدليله في ١٢ مارس  
سنة ١٨٩٨ — ١٩ شوال سنة ١٣١٥ — وعلى  
امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ — ٣ رمضان  
سنة ١٣١٣ بشأن ترع ملكية العقار التي تازم  
للمنفعة العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر  
الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو  
آت — (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء  
جبانات جديدة للنواحي المبنية بعد الناحية لمديرية  
البحيرة (م) ٢ مترع بالطريقة العادية وبحسب  
الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات  
الجديدة وهي — أولا قطعة ارض من زمام ناحية  
دمتية بحوض التجار الغربي مساحتها ٣٥٠ مترا لجعلها  
جبانة لعزبة جبلان دهر — ثانيا قطعة ارض من  
زمام ناحية الضمير بحوض البستان مساحتها  
٤٢٠٠ متر لجعلها جبانة لها ولحصةها — ثالثا قطعة

ارض من زمام ناحية سخرط بمحوض الشيخ  
ظريف مساحتها ٤٢١١ مترا لجعلها جبانة للناحية  
وطريقا للجبانة — رابعا قطعة ارض من زمام ناحية  
درشابه بحوض برك الطوابين مساحتها ٢١١٥  
مترا لجعلها جبانة لها — خامسا قطعة ارض من  
زمام ناحية كفر غنيم بحوض الدافول مساحتها  
٦٢٥ متر لجعلها جبانة للكفر — والقطع المذكورة  
مدينة في الرسومات المرفقة باسمنا هذا بمحرف (اب ج د)

جبانة — ٨ أغسطس سنة ٩٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة  
١٨٩٤ — ٢٢ رجب سنة ١٣١١ بشأن انشاء جبانات  
جديدة — وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢  
مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)  
وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
(٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزح ملكية العقارات  
التي تلزم للخدمة العمومية — وبناء على ما عرضه  
علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار  
امرنا بما هوأت — (م) ١ يعتبر من المنافع  
العمومية انشاء جبانة جديدة لزينة ضيحي الديري  
بمديرية القليوبية — (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية  
وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة  
للجبانة ولما فيها وهي من زمام ناحية الحصه بمحوض  
ابوجوين مساحتها ٨ قرايط ١٥٥ سها — ومدينة  
على الرسم المرفق باسمنا هذا بحروف (اب ج د)

جبانة — ٥ دكرتين ٢٧ أغسطس سنة ٩٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة  
١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات  
جديدة — وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢  
مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥) — وعلى  
امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان  
سنة ١٣١٣) بشأن نزح ملكية العقارات التي تلزم  
للخدمة العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر

الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما آت —  
(م) ١ تعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة  
جديدة لناحية بيللا بمديرية اسيوط — (م) ٢  
تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة  
ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة وللطريق  
اللازم لها وهي من زمام الناحية بحوض الدجاوي  
مساحتها ٤٠٣٤ مترا و ٥٥ سنيا ومدينة على الرسم  
المرفق باسمنا هذا بحروف (اب ج د)

جبانة — ٢٧ أغسطس سنة ٩٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير  
سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن  
انشاء جبانات جديدة — وعلى امرنا الصادر  
بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال  
١٣١٥) — وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة  
١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٥) بشأن نزح ملكية  
العقارات التي تلزم للخدمة العمومية — وبناء على  
ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس  
النظار امرنا بما هو آت — (م) ١ يعتبر من  
المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة لناحية بردين  
واضافة قطعة ارض على جبانة بندر الزقاق  
بمديرية الشرقية (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية  
وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطعتي الارض  
اللازمين للجبانين المذكورين وهما — اولاً قطعة  
ارض من زمام ناحية بردين بمحوض السودان  
مساحتها ٦٤٢٦ مترا و ٢٠ سنيا لجعلها جبانة لها  
وطريقا للجبانة — ثانياً قطعة ارض من زمام  
ناحية بنابوس بمحوض الجرن مساحتها ١٦٦٨٣ مترا  
و ٩٥ سنيا لاضافة على جبانة بندر الزقاق  
والقطعتان المذكورتان مبيتان على الرسم  
المرفق باسمنا هذا بحروف (اب ج د)

جبانة — ٥ دكرتين ١١ سبتمبر سنة ٩٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة

١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء  
جبانة جديدة - وعلى امرنا الصادر بتعديله في  
١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)  
وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
(٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية العقارات  
التي تلزم لنفسه العمومية - وبناء على ما عرضه علينا  
ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا  
بما هو آت - (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية  
إنشاء جبانات جديدة للنواحي الميمنة بعد التابعة  
لمديرية المنوفية (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبموجب  
الاصول المثبتة ملكية قطع الاراضي اللازمة  
للجبانة الجديدة وهي - أولا قطعة ارض من زمام  
ناحية كفر مجاهد بحوض الساحل مساحتها ١٩١  
مترا و ٧٠ سنتيا لجعلها جبانة لاقياط ناحية بحيرة  
ثانيا قطعة ارض من زمام ناحية شبرا قباله  
بحوض قرن غزال مساحتها ٢١٦٦ مترا لجعلها  
جبانة لناحي شبرا قباله وخلة نور الدين - ثالثا  
قطعة ارض من زمام ناحية الهيازة بحوض التفصالي  
مساحتها ١٠٤٨ مترا و ٧٠ سنتيا لجعلها جبانة  
لناحي الهيازة ومنشأة عبد الرحمن - رابعا قطعة  
ارض من زمام ناحية كفر الشيخ خليل بحوض  
التربية مساحتها ١٠٨٣ مترا و ٣٤ سنتيا لضافتها  
على جبانة قديمة بالناحية - خامسا قطعة ارض  
من زمام ناحية بحيرة بحوض ظهر الحمار مساحتها  
٣٧٣٣ مترا و ٥٧ سنتيا لجعلها جبانة لها - والقطع  
المذكورة الميمنة في الرسومات المرفقة بامرنا هذا  
يعتبر (اب ج د)

جبانة - د كريت ١٠ اكتوبر سنة ٩٨

بعد الاصلاح على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة  
١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن إنشاء  
جبانات جديدة - وعلى امرنا الصادر بتعديله في  
١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
(٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية  
العقارات التي تلزم للمنفعة العمومية - وبناء على  
ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس  
النظار امرنا بما هو آت - (م) ١ يعتبر من  
المنافع العمومية إنشاء جبانات جديدة للنواحي  
الميمنة بعد التابعة لمديرية الغربية (م) ٢ تنزع  
بالطريقة العادية وبموجب الاصول المثبتة ملكية قطع  
الاراضي اللازمة للجبانة الجديدة وهي - أولا  
قطعة ارض من زمام ناحية ميت شريف بحوض  
النشو الصغير مساحتها ١ فدان لجعلها جبانة لها  
ثانيا قطعة ارض من زمام ناحية شبراوط بحوض  
اللائه البحريه مساحتها ١٠ اسهم و ١٢ قيراطا لجعلها  
جبانة لها - ثالثا قطعة ارض من زمام ناحية كنيسة  
شبراوط بحوض الزيتون القبلي مساحتها ١٢  
صحوا و ١ قيراط لجعلها جبانة لاقياط بها وبكفر  
الملو ويسلمون - رابعا قطعة ارض من زمام ناحية  
كفر سالم بحوض قطعة مجيز الغربية مساحتها  
١٦ قيراطا لجعلها جبانة للكفر - والقطع المذكورة  
ميمنة في الرسومات المرفقة بامرنا هذا بمحرف  
(اب ج د)

جبانة - ١٠ اكتوبر سنة ٩٨

بعد الاصلاح على امرنا الصادر في ٢٩ يناير  
سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن  
إنشاء جبانات جديدة - وعلى امرنا الصادر بتعديله  
في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)  
وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
(٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية العقارات  
التي تلزم للمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه  
علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار  
امرنا بما هو آت - (م) ١ يعتبر من المنافع  
العمومية إنشاء جبانات جديدة للنواحي

مستخرج ودروره بمديرية الخوفيه (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطعتي الارض اللازمتين للجبانتين الجديديتين وهما - اولاً قطعة ارض من زمام ناحية مستخرج بحوض قطع الجبل مساحتها ٣١٧٥٠ متر لجعلها جبانة لها ولكفرها ولعزقي محمد افندي لبيب وعلي افندي ابراهيم - ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية دورو بحوض العمر مساحتها ٥٩٤٠ متر لجعلها جبانة لها ولعزب الكتبخانة الخديويه واحمد افندي دسوقي وعلي افندي عبد الله وجورجي سجداء - والقطعتان المذكورتان ميسنتان في الرسمين المرفقين باسماً هذا بمحرف (ا ب ج د)

جبانة - (١٠ اكتوبر سنة ٩٨)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة - وعلى امرنا الصادر بتمديده في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥) وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) بشأن نزع ملكية المقارنات التي تليق للمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت - (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانات جديدة للتواحي المينة بمد التابعة لمديرية البصرة (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي - قطعة ارض من زمام ناحية متشية الصيرفي بحوض الساحل مساحتها ٢١٧ متر لجعلها جبانة لاقاط ناحية حافيه - ثانياً قطعة ارض من زمام ناحية زرقون بحوض الرقيق مساحتها ٨٥٥ متر لجعلها جبانة لزوية الحاج علي قنبر ثالثاً قطعة ارض من زمام ناحية العرجا بحوض البلد مساحتها ٣٠٠٠ متر لجعلها جبانة ل ناحية

منية عطيه - والقطع المذكورة مينة في الرسومات المرفقة باسماً هذا بمحرف (ا ب ج د)

جبانة - (١٠ اكتوبر سنة ١٨٩٨ - بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة - وعلى امرنا الصادر بتمديده في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥) وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٤) بشأن نزع ملكية المقارنات التي تليق للمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة لاقاط ناحية البرجيه بمديرية النجف (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية جزء من قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة وهو من زمام ناحية البرجيه بقالة دابر الناحية مساحته ٣٨١٣ متر وبين على الرسم المرفق باسماً هذا بمحرف ا ب ج د

جبانة - (دكرتو في ٢٦ لوليبر سنة ١٨٩٨ باجبار انشاء جبانة جديدة بتاحية سندس قلوبيه من المنافع العمومية - بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ (٢٢ رجب سنة ١٣١١) بشأن انشاء جبانات جديدة - وعلى امرنا الصادر بتمديده في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥) وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٤) بشأن نزع ملكية المقارنات التي تليق للمنفعة العمومية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ يعتبر من المنافع العمومية انشاء جبانة جديدة لاقاط ناحية سندس بمديرية القلوبيه (م) ٢ تنزع بالطريقة العادية وبحسب الاصول المتبعة ملكية قطعة الارض اللازمة للجبانة الجديدة وهي من زمام الناحية بحوض الحزم مساحتها ٦ قراريط وسهام ونية على الرسم المرفق باسماً هذا بمحرف ا ب ج د (م) ٣ على ناظر الداخلية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل منها قتيلاً يحضر

جبانة - (دكرتو في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ باجبار انشاء جبانات جديدة بمديرية المنيا والدقهلية من المنافع العمومية - بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤

انشاء جبانات جديدة للتواحي المينة بد التابعة لمديرية الدقهلية (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي «اولاً» قطعة أرض من زمام ناحية الخمارية بمحوض الجبله مساحتها ١٢ فداناً لجعلها جبانة لها «ثانياً» قطعة أرض من زمام ناحية كفر النياسر بمحوض حلة سبخ مساحتها ١٢ فداناً لجعلها جبانة لها «ثالثاً» قطعة أرض من زمام ناحية الصلبن بمحوض قصابي السطه مساحتها ١ فداناً و ١٢ سهماً لجعلها جبانة لكفر أبو نصيب «رابعاً» قطعة أرض من زمام ناحية السرو بمحوض الايض مساحتها ١ فدان لجعلها جبانة لها «خامساً» قطعة أرض من زمام ناحية عزبة علي أفندي بكلي بمحوض وجه البلد مساحتها ١١ فداناً و ٨ سهم لجعلها جبانة للمروة المذكورة بتاحية أكراش «سادساً» قطعة أرض من زمام ناحية المربان بمحوض المربان مساحتها ٦ فداناً لجعلها جبانة لها «سابعاً» قطعة أرض من زمام ناحية الفصرة بمحوض حياش الصغير مساحتها ١٢ فداناً لجعلها جبانة لها ولتواحي الخمارين والساليه «ثامناً» قطعة أرض من زمام ناحية التلر بمحوض الجيرة مساحتها ١ فدان لجعلها جبانة لها «تاسعاً» قطعة أرض من زمام ناحية الرصاصه بمحوض حرا مساحتها ٨ فداناً لجعلها جبانة لها «عاشر» قطعة أرض من زمام ناحية الجبلت بمحوض المحرص مساحتها ١ فدان لجعلها جبانة لها (حادي عشر) قطعة أرض من زمام ناحية عزبة الحماجه بمحوض النابديه مساحتها ١ فدان لجعلها جبانة لها (ثاني عشر) قطعة أرض من زمام ناحية الفواوين بمحوض ابن شاكرو مساحتها ١٢ فداناً لجعلها جبانة لها (ثالث عشر) قطعة أرض من زمام ناحية المطوي بمحوض المصادرة مساحتها ١٢ فداناً لجعلها جبانة لها (رابع عشر) قطعة أرض من زمام ناحية التميميه بمحوض ابن غنيم مساحتها ١٢ فداناً لجعلها جبانة لها (خامس عشر) قطعة أرض من زمام ناحية الطرحه بمحوض النشوة الصغيرة مساحتها ١٢ فداناً لجعلها جبانة لها (سادس عشر) قطعة أرض من زمام ناحية مية سندوب بمحوض الجرن مساحتها ١ فدان لجعلها جبانة لها (سابع عشر) قطعة أرض من زمام ناحية البدالكه بمحوض الانويه مساحتها ٨ فداناً لجعلها جبانة لها (ثمان عشر) قطعة أرض من زمام ناحية كفر سخنان بمحوض القاهر مساحتها ٦ فداناً

«٢٢ رجب سنة ١٣١١» بشأن انشاء جبانات جديدة وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ «١٩ شوال سنة ١٣١٥» وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ «٣ رمضان سنة ١٣١٤» بشأن نزح ملكية المقارنات التي تترم للنفقة الموصية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ ستر من الخلف الموصية انشاء جبانات جديدة للتواحي المينة بد التابعة لمديرية المنيا (م) ٢ تترع بالطريقة العادية وبموجب الاصول المتبعة ملكية قطع الاراضي اللازمة للجبانات الجديدة وهي (اولاً) قطعة أرض من زمام ناحية خندي بقبالة الرويكه مساحتها ٩٠٠ متر لجعلها جبانة لها «ثانياً» قطعة أرض من زمام ناحية دمبر وبقبالة تلك القير الغربي مساحتها ٤٢٢٥ متر لجعلها جبانة لها «ثالثاً» قطعة أرض من زمام ناحية الجدي بقبالة الرجات مساحتها ٤٢٢٥ متر لجعلها جبانة لمزني الترابوي وقارورة آبا «رابعاً» قطعة أرض من زمام ناحية بان العلم بقبالة أرض حمار مساحتها ٨١٠٠ متر لجعلها جبانة لها ولناحية المدوه «خامساً» قطعة أرض من زمام ناحية تركه لهايه بقبالة الشرقية مساحتها ٢٠٨٠ متر لجعلها جبانة لناحية الحكوم الاخضر «سادساً» قطعة أرض من زمام ناحية آبا الوقت بقبالة حوض المحوض مساحتها ١٦٩٠٠ متر لجعلها جبانة لها ولناحية قفاده «سابعاً» قطعة أرض من زمام ناحية دحروط بقبالة دابر الناحية مساحتها ٤٩٠٠ متر لجعلها جبانة لها ولتزلها «ثامناً» قطعة أرض من زمام ناحية الشيخ زياد بقبالة جمصان القبلي مساحتها ٦٤٠٠ متر لجعلها جبانة لها والقطع المذكورة مينة في الرسومات المرفقة مع امرنا هذا بحروف ا ب ج د (م) على نظري الداخلية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه (امر عال - نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ٩٤ «٢٢ رجب سنة ١٣١١» بشأن انشاء جبانات جديدة وعلى امرنا الصادر بتعديله في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ «١٩ شوال سنة ١٣١٥» وعلى امرنا الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ «٣ رمضان سنة ١٣١٤» بشأن نزح ملكية المقارنات التي تترم للنفقة الموصية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ ستر من الخلف الموصية

(المادة الجديدة ١٨٨٣)

(تفصيل الجدري ١٨٩٠)

وفتاة من اصابة من ربما ان يصاب بداء الجدري الطبيعي ومما لظهور وانتشاره قد كتب في تاريخه لجهات الاقتضاء بالزم عن ذلك وبالمجمل هذا تم المبادرة بالزام من يكونا جهة طرف من سلف ذكره بالاجراء حسبما توضح آتيا والامل انه حينئذ لا يقع ادنى تراخي او تفور فيما ذكر حفظا لنظام الصحة العمومية

جلدي — ٠ قرار من نظارة الداخلية في ٢٢ صفر سنة ١٣٠٣

بناء على طلب ادارة الصحة العمومية وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٥ قررنا ما يأتي (م) ١ الذين يتأخرون عن تقديم ابائهم للاطلاع في ثاني اسبوع تطعيم الجدري لمناظرة نجاح العملية من عدمه يجازون بدمع غرامة قدرها خمسون قرصا (م) ٢ في حالة عدم اقتدار المذكورين لتقبل الغرامة بمسوخة ايام

جلدي — ٠ (تفصيل الجدري) ذكر يتوفي ١٠ يولي سنة ٩٠ بشأن تفصيل الجدري

جاء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القضاة وبعد الاطلاع على المادة الخامسة والأربعين والمادة الثامنة والأربعين من قانون المقررات الاملي امرنا بما هو آت (م) ١ عقب الجدري هو الزامي في كافة اعضاء القطر المصري وطبقاته (م) ٢ ينبغي تشجيع الطفل في ظرف ثلاثة شهور من يوم ولادته (م) ٣ يجب علون أمل الطفل ان يحضره الى مكتب مأمور الحية الصحي وإذا لم يكن موجودا بها مأمور أو مكتب فيضروه الى مكتب اقرب جهة من نفس القسم الكائنة في جهتهم وفي احضر الطفل بصير تلقية بجانبه وفي ظرف السبعة ايام التالية للتلقية ينبغي ان يورث بالطفل ثانية الى نفس المكتب أو المأمور الذي طوع ان يحقق من نتيجة العملية فلذا كانت ناجحة يعطى لامل الطفل شهادة تفصيل بدون مصادر في وإذا لم تتحقق فيصير اجراء التفصيل مرة ثانية في كل شهرين وبصير تحقيق من نتيجة العملية في ظرف السبعة ايام كما حصل في العملية الاولى — ينبغي من احضار الطفل كل من يقدم في ظرف الثلاثة شهور المذكورة شهادة صادرة من طبيب مصرح. لا يتأطى صحته خالة على اجراء التفقيح ونجاح عملية مع بيان التفاصيل الحديثة لذلك (م) ٤ في حالة حصول مرض للطفل الامر الذي يجب على اهل القابة بشهادة طبية

لجملها جياة لها (تسبع عشر) قطعة ارض من زمام ناحية قوتسبيل بمحوض الصن مساحتها ٦ قراريط لجعلها جياة لها (عشرون) قطعة ارض من زمام ناحية المحاروش بمحوض النجوة مساحتها ١ فدان لجعلها جياة لها (واحد وعشرون) قطعة ارض من زمام ناحية كسفر للاعير بمحوض جرد القطعة مساحتها ١٦ قراريط لجعلها جياة لها (اثنان وعشرون) قطعة ارض من زمام ناحية سلكا بمحوض الريلات و قطعة شومر مساحتها ١٦ قراريط لجعلها جياة لها (ثلاثة وعشرون) قطعة ارض من زمام ناحية البرامون بمحوض سيدي عيسى مساحتها ١ فدان لجعلها جياة لها (اربعة وعشرون) قطعة ارض من زمام ناحية بحتين بمحوض القسمة مساحتها ٦ قراريط لجعلها جياة لها — وانقطع المذكورة بيعة في الرسومات المرفقة باسمنا هذا بحروف (اسجد) (م) ٢ في ناظري الداخلية والمالية نتعهد امرنا هذا كل منهما لما ينصه

جلدي — ٠ (المادة الجديدة) صادر في ١٧ ر سنة ١٣٠٠ ٢٥١١٣٠٠ فبراير سنة ٨٣

مجلس الصحة العمومية قدم للداخلية مكتبة رقم ١٠ الجاري نزع ٦٣ لتبدأ مع ما صدره لاسر ماموري الصحة بكافة جهات القطر تأكيذا لما سبق بالمبادرة في تطعيم من يستحق تطعيمه المادة الجديدة وتجديد ذلك على وجه الاستمرار لمن يستحق التطعيم من بد مضي خمس سنوات أو سبع لا أقل اعتبارا من تاريخ التطعيم الاول حفظا للصحة العمومية نظرا لما اشيع من ظهور داء الجدري الطبيعي ببعض جهات المديرية والتفوز وغيرها ناديا ذلك من عدم اجراء حملة التطعيم التي كان توقف سيرها لنفاذ تلك المادة من الجهات الصحية في زمن الثورة فانه عرض لمن حضره بمثل صحة وجه بحري ويطبقه بان مشايخ اللوامي واقع منهم تأخيرات في تقديم الاطفال للتلقيح والمكناة ويتأخرون هذا ما لا ينبغي الاجمال فيه ورجب المجلس التأكد من هنا على عوم الجهات بالزام كافة عمد ومشايخ وصيارف للوامي ومشايخ البنادر وحوازي التفوز بان يقدموا للاطفال والمكناة للتطعيم هذه العملية اكمل الاطفال اولاً قاولاً ولا تسامح ولا اجمال للوصول على اجراء التطعيم لمن سبق اجراؤه لهم وتجديد لمن يستحق التجديد وحيث ان الاجمال الواقع في هذا الامر بما يضر جداً بالمجالة الصحية فلذا



(م) ١ يعدل امرنا الصادر في ١٠ بويه سنة ١٨٩٠ (٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٠٧) على الوجه الاتي

(م) ٢ تطعيم المولودين هو الزامي في كافة انحاء القطر المصري ولحقاقه - (م) ٣ ينبغي تطعيم الطفل في ظرف ثلاثة شهور من يوم ولادته

(م) ٤ يجب على والد الطفل او المتولي امره في حالة عدم وجود الوالد ان يحضره الى مكتب مأمور الجهة الصحي فاذا لم يكن بها مأمور او مكتب فيكون احضاره الى المكتب الموجود بالقرب جهة من نفس القسم الكائنة به جهتهم وحتى احضر الطفل يصير تطعيمه مجانيًا - وفي ظرف السبعة ايام التالية للتطعيم ينبغي ان يؤتي بالطفل ثمانية الى نفس المكتب او المأمور للتخفيف من نتيجة العملية فاذا كانت ناجحة يعطى لاهل الطفل شهادة تطعيم بدون مصاريف واذا لم تنجح فيصير اجراء التطعيم مرة ثانية في كل شهرين ويصير التعقيد من نتيجة العملية في ظرف السبعة ايام كما هو مقرر للعملية الاولى - وبمضي من احضار الطفل كل من يقدم في ظرف الثلاثة شهور المذكورة شهادة صادرة من طبيب معمر له بتعاطي صنعائه دالة على اجراء التطعيم ونجاحه - (م) ٥ اذا مرض الطفل وجب على والده او المتولي امره في حالة عدم وجود الوالد اثبات المرض بشهادة طبيب وحينئذ يصير تأجيل عملية التطعيم الى حين الشفاء - (م) ٦ كل بلدة او قبيلة يبلغ تعدادها ثلاثمائة نسمة فأكثر يجب ان يكون بها دفتر تطعيم على حسب الاستانة التي تقررها ادارة الصحة القرى والزرع والاباعد والكفور والقرى والقبائل وغيرها التي ينقص تعدادها عن ثلاثمائة نسمة يكون قيد تطعيم المولودين بها في اقرب قرية من المركز التابعة له - وتطعيم الجدري بهذه الجهات يكون بواسطة حكيم المركز او غيره من الحكماء او بواسطة الخلاطين بالبلاد المصحح لم من الصحة

يصير تأجيل عملية التلقيح لغاية شفاؤه (م) ٥ كل بلدة أو قبيلة يبلغ تعدادها ثلثمائة نسمة أو يزيد عن ذلك يجب ان يكون موجوداً فيها دفتر تلقيح على حسب الاستانة التي تقررها ادارة الصحة القرى والزرع والاباعد والكفور والقرى والقبائل وغيرها التي ينقص تعدادها عن ثلثمائة نسمة تجري قيد تلقيح الاطفال في اقرب قرية من المركز التابعة له وتطعيم الجدري بهذه الجهات اما ان يكون بواسطة حكيم المركز او غيره من الحكماء واما ان يكون بواسطة الخلاطين بالبلاد المصحح لم من الصحة باجراء هذه العملية وفي هذه الحالة الاخيرة لا بأس من ان يحكم المركز يلاحظ عمليات التطعيم في الاوقات التي ييسر فيها اجراء ذلك - اولاد الامهات الفقراء الذين يخشرون للخلاتين يصير تلقيحهم مجانيًا وتدفع الحكومة للخلاتين ١٠ مليات عن كل ولد من هؤلاء الاولاد تصبح فيه عملية التلقيح اما الاطفال الذين يلحقهم الخلاطين في منازل اهلهم فيكون دفع المشرع حليات منهم من اهلهم للخلاتين (م) ٦ دفاتر التلقيح توضع في المدن بمكتب الصحة وفي القرى بظرف المشايخ الذين يكتلون المصاريف بالتدبير فيها (م) ٧ كل من خالف احكام المادة الثالثة ولادة الرأفة من امرنا هذا يعاقب بدفع غرامة قدرها من عشرة قروش الى ١٠٠ قرش صاغ والسجن من ٢٤ ساعة الى اسبوع

(م) ٨ تسقط صورة من شهادة التلقيح لمن يطلبها ويجعل عنها رسم قدره ثلاثة قروش (م) ٩ يكون امرنا هذا نافذ المفعول بعد ثلاثة شهور شمسي من نشر (م) ١٠ على نافر الداخلية تنفذ امرنا هذا ذكرته في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠

جدري - بتعديل الامر المالي الصادر في ١٠ بويه سنة ٩٠ للمختص بتطعيم المولودين

بناء على ما عرضه علينا نظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين - وبعد الإطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المصادرة بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٠ - وعلى المادتين السابعة والاربعين والزاوية والخمسين من قانون العقوبات المختلط وعلى المادتين الخامسة والاربعين والثامنة والاربعين من قانون العقوبات الاهلي امرنا بما هو آت

بحراء هذه العملية وفي هذه الحالة الأخيرة يجوز  
لحكيم المركز ان يلاحظ عملية التطعيم اذا تيسر  
له ذلك - واولاد القراء الذين يستحضرون  
للعلاقيين يصير تطعيمهم مجاناً وتُدفع الحكومة  
للعلاقيين عشرة مليات من كل ولد من هؤلاء  
الاولاد نتيج فيه عملية التطعيم اما الاطفال الذين  
يباشرون الخلائون تطعيمهم في منازل اهاليهم فتُدفع  
العشرة مليات عنهم من اهاليهم للعلاقيين  
(م) ٧ توضع دفاتر التطعيم في المدن يكتب الصحة  
وفي القرى بطرف المشايخ وعم يكلفون الصيارف  
بالتدبير فيها - (م) ٨ كل من خالف احكام  
المادتين الرابعة والخامسة من امرنا هذا يعاقب  
بدفع غرامة قدرها من عشرة قروش الى مائة  
قروش صاوغ وبالحبس من اربع وعشرين ساعة  
الى اسبوع او باحدى هاتين العقوبتين فقط  
ويجوز قبول الظروف الموجبة تخفيف العقوبة  
(م) ٩ تعطي صورة من شهادة التطعيم لكل من  
يطلبها ويحصل عنها رسم قدره ثلاثة قروش  
(م) ١٠ يسري مفعول امرنا هذا على الاهالي  
من تاريخ نشره ويسري على الاجانب بعد ثلاثة  
شهور تمضي من نشره - (م) ١١ على ناظر الداخلية  
تنفيذ امرنا

جدري - (تلقيح) ذكر في ٦ أغسطس سنة  
٩٧ بتدليل المادة ٨ من الامر العالي  
المؤرخ ١٧ ديسمبر سنة ٩٠ بشأن تطعيم الجدري  
بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر بتاريخ ٥  
جمادى الاولى سنة ١٣٠٨ (١٧ ديسمبر سنة  
١٨٩٠) بشأن تطعيم الجدري للولودين بالنساء  
بالقطر المصري ولحقاقته - وبعد الاطلاع على قرار  
الجمعية العمومية بمكة الاستثنائية المختلطة الصادر  
بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٨٩٧ - وبناء على ما مرّسه  
علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار  
وبعد اخذ رأي مجلس شؤري القوانين امرنا

بما هوأت - (م) ١ عدلت المادة الثامنة من  
الامر العالي المشار اليه كما يأتي - (كل من  
خالف احكام المادتين الرابعة والخامسة السابقتين  
يعاقب بغرامة من عشرة قروش الى مائة قروش  
ويجوز قبول الظروف المخففة للعقوبة) - (م) ٢  
يسري مفعول امرنا هذا من تاريخ نشره بالجريدة  
الرسمية - (م) ٣ على ناظر الداخلية تنفيذ  
امرنا هذا

جدري الضان - (مرض ٩ أغسطس سنة ٩٥  
منشور صادر من نظارة الداخلية للديريات  
والمحافظات بتاريخ ١٣ صفر سنة ١٣١٣ ٤ أغسطس  
سنة ١٨٩٥ - ان المرض المعروف بجدري الضان  
الذي يصيب الاغنام والماعز قد ظهر سيف مركز  
المطف بمديرية البحيرة وفي فوه بمديرية الغربية  
واتخذت الاحتياطات اللازمة لذلك في الجهتين  
المذكورتين وحيث انه من الضروري اتخاذ الوسائل  
المؤدية للوقاية من غائلته وعدم انتشاره في أنحاء  
القطر فيقتضي اخطار مصلحة عموم الصحة في الحال  
بكل اصابة تظهر بهذا المرض في الجهات التابعة  
نكم لاجل اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات  
البادي ذكرها بناء عليه نؤمل صدور التنبيهات  
اللازمة للعمد والمشايخ بتبليغ المركز فوراً بكل  
حيوان مشتبّه فيه وتفق بمرض معد سواء بلغهم  
ذلك او ورد لهم عنه اخبار من صاحب الحيوان  
المذكور ويجب عليهم ايضا ان يخبروا المركز بعدد  
الحيوانات النافقة في البلد فيما اذا كان هذا العدد  
غير اعتيادي ومن يحصل منه اعمال في البلاغ  
عما ذكر يعاقب اشد العقاب ولاجل معلومتهم  
بصفة المرض المذكور نؤمل تعريفهم علاماته وهي  
عدم الشهية للأكل وحالة حمى (حرارة) وظهور  
بثرات في الجلد تحت الدب وفي الخنثاء والاباط  
والراس

جراد . . . مايو ٩٥

نظارة الداخلية — الرسائل البرقية والتهارير الاتية  
 وجدت الى نظارة الداخلية بخصوص الجراد وقد علم  
 منها ان الجراد ظهر وازالته الرياح التي هبت ولم ينتج  
 عنه أقل ضرر — جاء من حضرة وكيل محافظة الحدود  
 الى نظارة الداخلية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٨٩٥ ما يأتي  
 ظهر الجراد في بعض جهات المديرية من يوم ١١ هذا  
 للشهر آتيا من الشرق وقد كان الوباء منه قليلاً ومع  
 ذلك لم يلبث ان زال بصفت الرياح منجها الى الجنوب  
 والشرق ولم ينشأ عنه ضرر للزروعات والمخمة موجهة  
 لا باده ما يوجد منه بكل ما في الاكان — وجاء من قنا  
 ظفراف الى النظارة بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٨٩٥ هذا مناده  
 الريح الذي هب هبوباً شديداً بالاسكان كان أعظم  
 مساهداً لازالة معظم الجراد الذي حل ببعض بلاد المديرية  
 الى الآن — وجاء من اسيوط ظفراف بتاريخ ١٨  
 مايو سنة ١٨٩٥ — مجرد ظهور الجراد في هذه المديرية  
 كتبنا لأموري المراكز والى الواحات بالتخاذ كل وسيلة  
 لاعدامه حتى يتروى من كافة انحاء المديرية وعينا حكنا  
 لوليس ليهرب الى الجهة المصرية وقنا نحن الى مركز اجرب  
 لتفقد الاحوال وقد طعنا ما ورد من كتبنا اليهم ان  
 بالمخمة موجهة الى اعدامه وانه والمجد لله لم يحصل منه  
 ضرر وان الريح الشديدة التي هبت اول أمس قللت  
 الى جهة الغرب ويمر ولا يزال الهب جارياً عنه وعن  
 خفه في كل الجهات وكل ما وجد منه يدم وسنعيد  
 الداخلية بما يتجدد من الاخبار — وجاء من مديرية  
 المنيا ظفراف بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٨٩٥ — بعون الله  
 أبعد الجراد ولم يبق منه أثر في هذه الجهة بالمرة — وجاء من  
 حضرة مدير جرجا في ١٩ مايو الى نظارة الداخلية ما يأتي  
 هبت الريح أس هبوباً شديداً طول النهار وطهرت  
 هذه الريح جوش الجراد حتى امتلا الجو بها ولكن كله  
 جرح الريح ولم يمتص منه الى الارض غير القليل في  
 بعض جهات المديرية ولم يشجع عنه ضرر وقد حررنا  
 ظفرافات الى أموري المراكز جميعاً بمراقبة هذا الجراد  
 وان يباد كل ما يوجد منه في أية جهة من جهات المراكز  
 ولا يزال الريح شديداً كالسهم المضي الا ان الجراد لم  
 يشاهد منه غير القليل وان حدث شيء لعرض عنه  
 وجاء من مديرية المنيا الى الداخلية مكتابة في ١٨ مايو  
 مفادها اوضح ما اتخذ من الوسائل لاياده الجراد من

المواقع التي ظهر فيها وقيل في آخرها انه أبعد بالمرة من  
 تلك المواقع والباقي منه قلته الريح الى جهة الغرب  
 وانه قد أعطيت الايام بمراقبته في الواحات البحرية وان  
 وجد منه شيء تتخذ الوسائل المعالة لايادته منها  
 وجاء من اسيوط ظفراف في ١٩ مايو سنة ١٨٩٥  
 تقول فيها ان الجراد الذي ظهر يعض قري مركز ملوى  
 ازيل ولم ينشأ عن وجوده ضرر وان الاعمار التي  
 ودرت الى المديرية من المراكز ومن الواحات الخارجة  
 تفيد ان الجراد الذي ظهر بمركز أبو تيج ومنطوط  
 والدوير ودبروط واسيوط وبني البندر وبابوب ايد  
 ولم يحصل منه ضرر والمخمة موجهة الى اعدام الباقي في  
 بعض قري ملوى والذي ظهر بالواحات الخارجة خفت  
 وطاته والمخمة موجهة لاعدامه بالمرة

مستور من نظارة الداخلية  
 جريدة رسمية — في ٢٩ صفر سنة ١٣٠٢

« ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ »

لا يخفى على حضرةكم ان مجلس النظار كلف نظارة  
 الداخلية باستمحاء الايام والذكرات التحذيرية والقرارات  
 والمشتورات وغيرها المقتضية اساساً للاجراءات الادارية  
 وطبها في مجموعة كما حصل فاسبق طبها وأشار باستمراد  
 جمع كل ما يصدر بعد ذلك من الايام والذكرات  
 والمشتورات وقرارات المجلس وطبها شديداً كما هي  
 جارية في الفرنسي وذلك قد حصل الشروع في العمل  
 على الوجه المطلوب هذا وان القاعدة المتبعة في ادارة  
 الجرنال الرسمي الفرنسي من حيث طبع تلك الجماهير  
 هي تحضير ما يصدر من ذلك مما يدور في الجرنال  
 المذكور هذه الطريقة في التحفة اهل واخف خصوصاً  
 من جهة عدم زيادة المصاريف اللازمة لطبع واشتغالات  
 النظارات مع بعضها في المراسلات والمكتابات واستمحاء  
 الصور فنظرا لان جريدة الوقائع المصرية هي الجريدة  
 الرسمية المصرية وفي معدة أيضاً لنشر الايام والذكرات  
 والقرارات والمشتورات وغيرها من الاعمال الرسمية ومن  
 الضروري ان يكون محصوراً فيها ايضاً كافة ما يصدر  
 ما ذكر حتى انه بعد درجه في الجريدة يؤخذ مع  
 السهولة ويجعل منه الجماهير الشيرة التي طلبها مجلس  
 النظار وتوزع شهراً بشهر على جميع القنارات والمصالح  
 فقد تقرر ان من ابداء سنة ٨٥٠ تلخ في آخر كل شهر  
 فيجوز ان احكاماً للايام المالية والذكرات والباقية  
 للقرارات والمشتورات وغيرها مما يدرج في الجريدة

(١٨٨٧)

(١٨٨٨)

العربية المذكورة وبناء على هذا قد تحرر في تاريخه  
المطبعة بولاق التي هي محل طبع النوائع المصرية الآن بان  
تواضع العمل على ذلك من اول سنة ١٨٨٥ ومن هذا  
كله ترون ان كل نظارة يفرها ان تترك على  
المواطنين بذلك بان يرسلوا من الان فصاعد الى هذا  
الطرف نسخة من كل ما يصدر منها من القرارات  
والاشارات وغيرها التي تعتبر اساسا للاعمال الادارية  
لجميعها في الجريدة الرسمية العربية وبعد طبعها فيها  
تطبع ضمن المجموعة الشهرية كما ذكر هذا واذا كانت  
لجميع الشهرية المذكورة تصدر في بعض الشهور خالية من  
نشر بعض ايام نظارة حضرتكم او منشوراتها ان  
قراراتها التي من ذلك التبليل وكان السبب في خلوها  
عن ذلك عدم ورودها من النظارة في وقت المناسب فقلتم  
المطبوعات يكون خاليا من المتولية

جريدة رسمية — قرار من مجلس النظارة في  
٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤  
بهدل نشر ادارة الجرائد الرسمية

قرار مجلس النظارة في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤ تعديل  
نشر ادارة الجرائد الرسمية وما النوائع المصرية  
والمندوبين احيان من اول يناير سنة ٨٥ على الوجه  
الاتي - يدل اسم المختور احيان باسم جريدة الحكومة  
المصرية الرسمية - اما اسم النوائع المصرية فيبقى على  
ما هو عليه ويكونان من الان فصاعدا في ادارة واحدة  
تاجية لنظارة الداخلية وبدلا من ان يكون صدورهما  
كل يوم يكون في ثلاثة ايام فقط من كل اسبوع  
وفي ايام السبت والاثنين والاربعاء ما عدا ايام الاحد  
وان تكون قيمة الاشتراك في كل واحدة من  
المجريدتين مائة قرش صاغ عن سنة وستين عن فصلها  
وهذه القيمة تدفع مقدما - جميع المواعيد الرسمية التي  
يراد نشرها في المجريدتين يجب ارسالها من اول يناير  
سنة ١٨٨٥ الى ادارتها بنظارة الداخلية

جريدة رسمية - توجه منشور صادر من  
نظارة الداخلية الى جميع  
مصارف الحكومة في ٣ يولييه سنة ٨٧

بناء على قرار مجلس النظارة الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة  
١٨٨٦ بموجب درج جميع الايام الرسمية في المجريدتين

الرسميتين العربية والفرنساوية في آن واحد نومل  
التأكد على جميع الادارات التابعة لجنهكم بان كافة  
يرسل الى ادارة المجريدتين الرسميتين لنشره ينبغي ان  
يكون مرفقا بتقريره لدرج فيها معا وزم تحريرا  
لاجراء مقتضا

جريدة - منشور صادر في ٤ فبراير سنة  
٨٨ من نظارة المالية لجميع مصالح  
الحكومة بم ١٥٩

المخاف بالنشور الصادر من هذا الطرف بتاريخ ٢٠  
ديسمبر الماضي بم ١٥٥ الذي و بلغت

القرار الصادر من مجلس النظارة بمصليف نظارة المالية  
بمصر الطليات التي تقدم من المصالح فيما يخص باشتراكها  
في الجرائد اتوب

نظارة للجلس المشار اليه ان مصاريف الاشتراكات  
في الجرائد من سنة ٨٧ بلغت ١٢١٩ جنيا - مصركا وانه

لوصاد الاستمرار على استئصال مبلغ الالف جنيه مصري  
قيمة الوفر التي قررها سابقا لا يبقى من ذلك الا

مبلغ ٢١٩ جنيا مصركا قد قرر ان يتم الاشتراك يجب  
ان لا يتجاوز في المستقبل ٢٥٠ جنيا مصركا يوزع

بين مصالح الحكومة وهذا التوزيع الذي اقرطه مجلس  
النظارة موضح في الجدول المين بعد الوفر الذي صدر

استقراره من مصاريف الاشتراكات المذكور بهذا الجدول  
هو قيمة الفرق بين الاعصادات التي تقررت لذلك في

سنة ٨٨ وبين ما صرفه في سنة ٨٧ وعلى ذلك تفصل  
الاعصادات المقررة بالاتفاق المالي المزمع في سنة ١٨٨٥

مبلغا يوازي اقيمة المستقلة من مصاريف الاشتراكات  
الموضحة في الجدول كما ان هذه القيمة تستل ايضا في

سنة ٨٨ من الاعصادات المقررة للتصاريح المتوقعة اما  
الاشتراكات التي تكون تحت قيمتها تزيد عن الاعصادات

التي تقررت لان لذلك فيصير نوفمبر ما يتوازي قيمة  
الزيادة من فصل المصاريف المتوقعة الذي احتسبت منه

قيمة الاعصادات التي تقررت للاشتراكات المذكورة  
طبقا للجدول المحكي عنه واحطكم عدا في في السنين

التالية لسنة ١٨٨٨ ينبغي ان يكون قيمة الاشتراكات في  
الجرائد على تقدير ما يجمع بين الاعصادات الجديدة المقررة  
في الجدول بعد

والاوساخ وجثث الحيوانات مما ربما كان موقعا بين المرض الذي نحن بصدده فإذا ارتفع ماء النيل في النيل الذي يليه رطحت ثمارت ببركا ومستقعات ملوها ما الماء المنض السخن بخلل المياه المتراكمة فيها كما تحققت ذلك بغسي في قرية وردان - اما الطريقة التي ارسله اخذها لمنع ظهور جلا المرض فهي ان تحذر ارباب المحلات عموما من ايراد خيولهم مياه تلك البرك المضر وان يقتصر على شفا من ماء النيل والتبرج المنفرة عة أو من مياه البورت والادار ولا حاجة في لا يضاع ضرورة ردم تلك البرك والسفقت الامضا (ولم كنلورد بالمشغلين بطري المصالح الصحية) هذا وقد نشر هذا التقرير تبينها للعموم وحسب الله على اتباع ما جاء فيه من التصائح

**جبرك - (عرب البضائع)** «الاب الرابع عشر من قانون العقوبات في تهريب البضائع من الكمارك»

(م) ٢٠٢ كل من ادخل في بلاد الحكومة المصرية بضائع مع وقوع الفسقة فيها يتحقق الرسوم أو مع مخالفة القوانين والاداس واللوائح المخصصة لذلك أو شرح في إدخالها أو نقلها أو باعها أو عرضها للبيع أو اخفاها بحسب من عنة عشر يوما الى سنة اثير وعيكم ايضا بالقوة المذكورة كل من ادخل شيئا من البضائع المنوع دخولها أو شرح في إدخالها أو نقلها أو باعها أو عرضها للبيع أو اخفاها (م) ٢٠٣ تقبض وتصادر تلك البضائع لجانب الميري وعيكم وطريق الضامن والتكافل على جميع من ارتكب جففة من قبل ما دحضت بدفع غرامة تقدر ضعف الرسوم المقررة اما اذا كانت البضائع من الاصناف المنوعة دخولها في بلاد الحكومة المصرية فتكون الغرامة بقدر قيمة تلك البضائع (م) ٢٠٤ وتقدر وتصادر ايضا لجانب الميري ادوات النقل (م) ٢٠٥ الحكم بالعقوبات المقررة آنفكا لا يمنع جهات الادارة من اعدام واتلاف الاصناف المنوعة (م) ٢٠٦ ان جاد احد في ظرف ثلاثة سنين لارتكاب جففة من المبيع المنسقة بتهريب البضائع فيحكم عليه بضيغ مدة الحبس وقيمة الغرامة (م) ٢٠٧ تعبر المعايير التي يجرمها الاموروب في هذا الشأن صحيحة حتى تمام الدليل على عدم صحها

بيان ما صرف في	الاستراكات	اعتادات	وغير
بيان المصالح	سنة ٨٧	سوية	
نظارة الداخلية	٢١٨	٥٥	٢٠٦
« الاشغال العمومية	٢٦٥	٢٦	٢٩١
« الخارجية	٢٧	١٨	٩
« المعارض	١٠٦	٤٦	٥٧
« المحاماة	٨٨	١٥	٧٣
« البحرية	٦	٦	٠
« المالية	١٢٦	١٥	١١١
مخزينة صندوق الدين	٩	٩	٠
الصكوك	٢٠	١٥	٥
البوينة المصرية	٢٩	٦	٣٥
الليانات والبنارات	٥	٤	١
الزولس	٥	٥	٠
بالصحة	٩٨	٢٥	٧٣
باجوزات البوينة	١٢٠	١	١١
	١٢١٩	٢٥	١٦٦٩

**جيزة -** تقرير مرفوع من جانب باشمفتش وطري المصلحة الى حضرة مديرا الوقت بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٨٩١

يا حضرة المدير - اقترح بان اعرض على ساداتكم لاني قد لاحظت في مثل هذا الفصل من السنة ظهور مرض في الحيوانات يعرف عند العامة بين المصريين باسم الخناق وهو على ما عرفت من تشخيصه واعراضه يشابه جدا المرض المشي المنجمه غير انه لا اختلاف بين كبرونه وكبرونه وقد رأيت ان اعده من نوع الجيزة الانترا كودية أو الفصية وشبه الجيزة الفصية المرض المعروف «بها الذبابة» الذي قدمت عة لساداتكم تقرير في المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٠ المدرج ببلد ١٣ ديسمبر من تلك السنة من الجريدة الرسمية وذلك من حيث كونه غير معد وكونه خاصا بالقلم دون آخر ويتعذر اصاحه في نوع البتر فيسوت الحيوان في في سامة لا تتجاوز الاربع وعشرين ساعة أما سامة فورود الحيوانات البركة والمستقعات الفاسدة الماء في اوقات الخس وتتفصل ذلك ان هذه الاماكن التي هي جيزونة الاراض حتى جافة من الماء مدة تحريق النيل فتلقى بها الانبار

للمرك ويتحقق طلوعها للمرك باجمعا (للمانيستو) بدون ان يتأخر شيء من التقييد في (المانيستو) بصير الامضاء من الطرفين على الصورتين المذكورتين وتُعطي احدهما للقبطان او الى اجنتو الكومبانية او للشخص الذي هو من طرفها والثانية تحتفظ في ادارة الجرمك - والطرود التي صار طلوعها للمرك اذا ظهر انها نافعة عن المقدار الموضح في (المانيستو) لا تحظر عن احد اربعة احوال (الاولى) ان تكون تلك الطرود النافعة ما صار شخصها بالمرك (الثاني) ان يكون صار اخراجها لطل اخر بعد شحنها على هذين التقديرين: القبطان او اجنتو الكومبانية او الشخص الذي يوجد من طرفها يصير مجبوراً على انه في ظرف مهلة معينة يحضر ويرز لادارة الكرك شهادة تامة من المحل الذي يلزم احضارها منه بحيث تكون تلك الشهادة تامة مثبتة ووقع المادة بهذه الكيفية (الثالث) ان تكون تلك الطرود ضاعت واصحابها واقع متهم بالبحث عنها ففي تلك الحالة ايضا القبطان او اجنتو الكومبانية والشخص الذي يوجد من طرفها يصير منه اثبات ضياع الطرود المذكورة لادارة الكرك وان اثباتها اوفاها لاصحابها بطريق التفتيش في ظرف مهلة معينة والادارة المذكورة عند ثبوت احد هذه الاحوال الثلاثة لا تتطلب شيئاً اعني لا تتطلب رسم جرمك عن الطرود التي ضاعت من محلها ولا عن الطرود التي حصل طلوعها لمحل اخر ولا عن الطرود التي ضاعته (الرابع) ان الطرود المذكورة ولو صار الادعاء بانها ضاعت الا انه يحتمل ايضا ان اصحابها لم يقيم البحث عليها فحدث ظهور حالة مثل ما ذكر يصير من القبطان او (اجنتو) الكومبانية او الشخص الذي يوجد من طرفها تادية رسم الجرمك الذي يلزم باعتبار قيمة الطرود المذكورة التي ظهريت لانقضاء اعني باعتبار قيمتها الموضحة في (المانيستو)

جرمك — (قانون الجمارك)

(اعلان رسمي) بيان المواد النظامية التي استسميت امانة الرسومات الجلية بهذه الدفعة اجراءها في كافة الجمارك اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان لاجل زيادة الامنية في معاملات ارباب التجارة الذين هم من اصحاب الاستقامة والناسوس ولجل المحافظة على منافع المزاينة الجلية تكون الدولة العلية يد اقتدارها اتخاذ التدابير التي تلزم لمنع الحيلة والخدعة يقتضى احكام عهدها من التجارة المتعددة بين السلطنة السنية والدول المتحابة (م) ١ عند وصول اي مركب شرعي او اي مركب بخاري الى احد لجانات الدولة العلية يلزم ان اجنتو المركب المذكور او قبطانها او احد من طرف القبطان قبل ان تحصل المباشرة في اخراج حملتها بدم الى ادارة الجرمك من صورة (مانيستو) المركب لتستبين محض ومصداق عليها من طرفه بحيث تكونان مطابقين لاصحها بصورتها (المانيستو) المذكورة يلزم ان تكونان محتويان على عدد وغر ومركبات طرود كافة الاشياء التجارية الموجودة في المركب للمذكور برسم الطلوع الى البيان المذكور ومن حيث انه يلزم ايضا ايراز (المانيستو) الاصلية مع صورتها لتسج اللتين تعطيان لادارة الكرك على وجه مذكر فالادارة المذكورة يمكنها انما في الحال تقابل تلك الصور على المانيستو الاصلية المذكورة اللازم ابقاؤها بيد حاملها وطرود الاشياء التجارية التي يصير اخراجها للبراعي التي يصير طلوعها للمرك يلزم ان ادارة الجرمك تعين لها باجورا حتى ان ذلك المأمور مع اجنتو الكومبانية او مع صاحبه المثل او مع احد من طرفهم يومشرا في قيلة بعض سحدها قيدها الموجود في الصورتين المتسجيتين من (المانيستو) المذكور بمثابة جائزة — وعند ملكته مادة اخراج الاشياء التجارية من المركب

اعطاه اذن من طرف الجمرک الى المراكب المذكورة بان هذه الاشياء التجارية تبقى في المافونات الى ان يتسلم الجمرک صورتی (المانيفستو) ولا يمكن اطلاق الاشياء المذكورة الى البر حتى ان باطینها او الاشخاص التي ورت تلك المراكب باسمهم يسلمون صورتی (المانيفستو) وباخذون رخصة من الجمرک على الوجه المشرح - وبازم تخصيص محل مناسب في الجمرک على حدته لاجل مخابئة الاشياء التي توجد مع البولينة واجراء اصول العائنة المذكورة بحري في حق كل انسان على العموم بدون استثناء وكما ان الاشياء المستعملة التي تعلق بأشخاص البولني هي معافاة من رسم الجمرک كذلك يكون معافاة من الجمرک ما يسلم انه مخصوص بذات الشخص المذكور من جديد - الالبسة والملابس وملبوس الرجل وسائر الاشياء والاوزام الوفيعة لا يؤخذ عليها رسم بزوج ما (م) كل انواع الاشياء التجارية التي ترد لبحر برا تصير معاينتها بحسب الاصول في ذلك - السلطنة السنة ورغب ان تري التسهيلات ايضا الممكن اجراؤها في حق ارباب التجارة مع المحافظة على حقوق خزينتها المالية والتدابير التي استنبته من اجل ذلك اتخذها في حق الاشياء التجارية التي ترد لبحر برا على وجه ما ذكره قد توصفت على الوجه الذي تذكره نقول (اولا) ان التاجر صاحب الاشياء التجارية (الترانسيت) او وكيله يعطي لطرف الجمرک بياناً بمضمون عليه من طرفه بتفصيل بيان الاشياء المذكورة هي اسية شي وبيان مقاديرها وقيمها ومراكمتها لكي يتالس بذلك التذكرة اللازمة من الجمرک لاسرار الاشياء المذكورة - وادارة الجمرک تقرر طروداً واحداً مثل ما يجيها من الطرود المجرية في ذلك البيانابة اذا كتبت الطرود المذكورة زيادة عن عشرة ثم يصير منها في ذلك ومعاينة وتفتيح الاشياء التي

او المجمول عليها (السيكورتاه) واما اذا كانت قيمتها توجد مجبولة فينبذ يصير منه تادية مبلغ يقدر ضمني المبلغ الذي اعطي له عن ناولوت تلك الطرود او ضمني المبلغ الذي صارت المتأولة على اعطائه وذلك في مقام الرسم المذكور - المهلة المهيئة السابق ذكرها ولو كانت لاي لجان انما هي عبارة عن ستة اشهر والمهلة التي تستعمل في اثبات (الاوربانتو) هي ايضا مثل هذه المهلة وعند وقوع احدي الارباع احوال الموضحة اعلاه اذا لم يكن اثبات صحته لادارة الجمرک في مدة ثمانية واربعين ساعة اعتباراً من تكامل طلوع المحولة للجمرک بازم وكلاء كوبانية الوابورات اعطاه سند لادارة الجمرک يتضمن تعهدهم باثبات ذلك في ظرف الستة شهور اي المهلة للفترة على الوجه المشرح ويطان مراكب الشراع ومراكب الوابورات الذين لا يوجد لهم وكلاء في اللجان الكائن فيها الجمرک لا يصيرون مجبورين على انهم يودعون عند ادارة الجمرک المبلغ الذي بازم بدلا عن رسم الجمرک الذي يصيرون مجبورين على تاديتة حالة ما لم يكن اثبات صحة المدعي في ظرف ستة شهور او بدلا عن طاقين ناولون على وجه ما ذكر اعلاه او يقدمون الكفيل الذي تقبله الجمارك بحيث يصير متعهدا بالمبلغ المذكور الامتعة التجارية من اي نوع كانت لا يمكن ابدا اطلاقها من المركب الى البر اعني الى اسكنة الجمرک ما لم تعطى رخصة من طرف ادارة الجمرک وعقب ان يسلم الجمرک صورتی (المانيفستو) السابق ذكرها يعطي رخصة باخراج الاشياء المذكورة الى اسكنة الجمرک والامتعة التجارية التي توجد في المراكب التي تكون عازمة على التوجه الى محل اخر بلا توقف والتي توجد في مراكب الوابورات التي ترد وتتوجه في لوفات مرتبة من حيث ان اخراجها بدون تأخير اسر مهم يصير

بداخله وفي حال ما يكون ذلك مطابقاً للبياناة يصير منها حساب وأخره تحصيل رسم الجبرك اللازم على كثافة تلك الطرود بالاعتداد على البياناة المذكورة بدون فتح الطرود الآخر والأصول المتخذة لمعالجة هذه الأشياء ( الترانسيت ) تجري أيضاً في احتى معانة الطرود الوردة برأى المالك الأجنبية التي دامت الرسم اللازم في أول جمارك الدولة العلية وبعد ذلك توجهت لحل آخر على استقامة بدون مكث هناك أبداً — وما هو الجبرك حين اقتضا الطرود يصير منهم الاعتناء الكلي بالدقة في أن يكون ذلك بكيفية لا يصير منها رضية ولا تلف ( إعلتها ) ولوازها لكي يمكن ربط وفتح تلك الطرود جيداً كما كانت — والأشياء التي توجد في الطرود التي صار فتحها باعتبار طرد واحد من كل عشرة طرود على الوجه الذي توضع أعلاه إذا أظهر أنها مخالفة للبياناة الذي أعطاه التاجر أو وكيله سواء كان في المقدار أو في الجنس ففي تلك الحالة لا يجوز فيها اعتماد البياناة الذي مثل ذلك الغير مطابق لنفس الأمر حيث قد يكون اللازم للجبرك عند ذلك فتح كافة الطرود ومعاينتها والطرود التي يصير فتحها وتظهر مخالفة للبياناة يستحصل عنها ضعة التشم اللازم سواء كان ذلك ( ترانسيت ) أو ( ادخلات ) والتاجر الذي أخذ تذكرة ( ترانسيت ) على وجه ما ذكر أعلاه لأجل استمرار أعماله التجارية من داخل الممالك المحروسة السلطانية أو وكيله يصير منه إرجاع التذكرة المذكورة للجبرك في ظرف ستة شهور مهلة وإذا انتهت رجوع التذكرة المذكورة قبل المدة المذكورة يكون ذلك أحسن والتذكرة التي يصير إرجاعها على ذلك الوجه يلزم أن يكون عليها شريح بظاهاها من طرف جبرك الدولة العلية الأخير الذي هو الفرج بأن الأشياء التجارية المذكورة في الواقع دخلت إلى الديار الأجنبية ( ثالثاً )

تذكرة ( الترانسيت ) المذكورة ولو كان من المعلوم أن أعطائها لا يكون إلا بعد استكمال رسم جبرك ( الترانسيت ) اللازم بمقتضى عهدنامات التجاري إلا أن التاجر صاحب الأشياء يقدم كفيلاً مقدراً يقبله الجبرك بأنه يرجع التذكرة المذكورة ثانياً في ظرف ستة شهور المهلة السابق ذكرها مشروحاً عليها من طرف الجبرك المخرج لثبات الأشياء بأنها خرجت من الممالك المحروسة الشاهانية ودخلت في الديار الأجنبية ثم أنه اذ لم يمكن إبراز التذكرة المذكورة سيك ظرف تلك المهلة مشروحاً عليها كما ذكر فالتاجر ضاعب تلك الأشياء أو وكيله يكون مجبوراً على تاذية المبلغ الذي هو كمال رسم الادخلات وهو ثمانية في المائة إلى الجبرك وإذا كان التاجر يعطي كفيلاً لأجل إثبات خروج تلك الأشياء من الممالك المحروسة الشاهانية ورجح إعطاء رسم الادخلات بالكامل للجبرك بطريق التامين على أنه يأخذ الفرق فيما بعد ففي تلك الحالة التذكرة التي يصير أعطائها يصرح فيها على حسب مطلوب التاجر بالفرق الذي بين رسم ( الترانسيت ) وبين رسم الادخلات أن كان يصير رده له في جبرك المورد أو في جبرك المخرج — والتذكرة المذكورة إذا سكن عمراً بها اسب رد الفرق المذكور يصير في جبرك المورد فالتذكرة المذكورة المشروح عليها من جبرك المخرج بأن الأشياء صار إخراجها إلى الديار الأجنبية يصير أحضارها وإرجاعها إلى جبرك المورد في ظرف المهلة السابق بيانها والتذكرة المشروح عليها من جبرك المخرج أعني من جبرك الحدود إلى وجه ما ذكر يلزم في حالة الحصول على الوجه المتقضي إثبات ضليها أن يعطي شهادة تأمة من جبرك المخرج المذكور للمقوم مقام التذكرة المذكورة وإذا ثبت أن كافة الأشياء المخرجة في التذكرة قبل خروجها إلى الديار الأجنبية رجعت بسبب من



شهر اعتباراً من تاريخ ورودها فالوقت الذي يرخ  
رسم الأذخالات وبيناً رسم (الترانزيت) يلزم  
رده الى صاحبه توفيقاً للبعد ثانياً التجارية (م) في  
معاينة الاشياء التجارية في الكرك يصير اجزاؤها  
سعة الاوقات الموضحة ادناه خالفاً في المدة التي  
من اليوم الاول من شهر ليعتد لتأيد  
شهر ابتول يتعدا فيها من بعد طلوع الشمس  
بساعة ونصف وتنتهي منها قبل غروب الشمس بساعة  
ونصف وفي المدة التي من ابتداء تشرين اول لتأيد  
مارش يتعدا فيها بعد طلوع الشمس ساعة وينتهي  
منها قبل غروب الشمس بساعة الملاحك الجارمي  
فيها المساعدة في اخذ اشياء من الواووات واخر اجزاها  
وقت الليل يلزم فيها من ادلة للكرك ان تدبرها  
الاضطالية التي يلزم في هذا الباب تنفيذ بكيفية  
لا تصير موجهة لآخر السفين عن سفرها (م) في  
حيث انه يجوز في عبثانة التجارة ان الاشياء  
التجارية التي ضبطت في عاقل تهرينها واخذت  
بمصادرة يصير في الحال تنظيم المضبط اللازمة عنها  
وتبليها الى القونصلوا للمغرب خاصا بالاشياء  
فالمعاملات التي يلزم اجزاؤها في هذا الباب تكون  
على الوجه الذي يذكر ادناه - عقب اخذ ضبط  
الاشياء التي جاز تهرينها بجمع حامور الكرك  
وباشكاته في محل مع تفرين أو ثلاثة من اكبر خدمة  
الكرك في محبة قونسيون وتصير منهم الدقة في  
الكيفية الخاصة واستجواب الذين يلزم استجوابهم  
ويسطون القرار من بعد ان يلاحظوا الحقوق وعندها  
وحكم المصادرة بالحق واذا كان الحكم المذكور بحال  
ينظمون مضبطة التي تلزم - المضبطة المذكورة  
يتوخ فيها ان اخذ وضبط الاشياء المذكورة صا  
في اي تاريخ وفي اي الاحوال التي اخلوها  
وضبطوها وللشهاد والذين تهرنوا الاشياء حق  
من اعني اسمهم وصانعيهم وتايتهم جرجنس ومقتلوا  
الاشياء والبراهين التي جوزت للمصادرة والإعتقارات

لأشياء الجيرة فالبلخ الذي اعطي زيادة لاجل  
تاتين الكرك قبل يصير رده الى صاحبه (م) ٣  
العهدنامه التجارية المتقدمة بين الدول المتحابه من  
حيث انه من متغنى احكامها ان الاشياء التجارية  
التي تطلع الى البر الوقت محدد لاجل توجهها الى  
طريقها بالشحن ثانياً سواء كان توجهها في السفينة  
التي اجضرها او في سفائن غيرها لا يوجب منها رسم  
بنوع ما وان هذه الاشياء المذكورة ان كانت في  
الاستانة يصير وضعا في غير الكرك وفي جمارك  
سائر المحلات التي ليس بها عتار يصير وضعا في  
محل مناسب بحيث يكون تحت نظارة الكرك  
تكون كذلك كيفية اجراء نظارة الكرك المذكور  
على الوجه الذي يذكر ادناه - التاجر او وكيل  
التاجر الذي يحضر الاشياء التجارية لوقت محدد  
الى لبنان لم يكن موجود الكركية مخصوص  
يتمكن ان يضع الاشياء المذكورة في احد مخازنه  
لكن يلزم ان الغزن المذكور يقفل محتاجين كى  
غذا غير الاخر واجد المتاحين المذكورين يسلمه  
الى الكرك والكرك يمكنه ايضا ان يحجم على باب  
المخزن المذكور بخصه اذا اراد والاغنياء المذكورة  
سواء كانت موضوعة في غير الكرك او في مخزن  
الناظر او وكيله لا يمكن ان تمك مدة زيادة  
حين شهر واحد الا اذا كان لذلك سبب مجبر  
ثابت من حيث انه في انتفاء الشهر الواحد  
الذي هو المدة المذكورة يصير التاجر مجبوراً على  
اخراج اشياءه التجارية التي في الكرك وعلى تادية  
الرسم الذي هو ثمانية في المائة فاذا اراد ان  
الاشياء المذكورة تمكث مدة زيادة مما ذكر في  
مظهر الترانزيت يصير استحصال رسم الارضية  
باللازمة منه عن المدة الزائدة التي عراد ان تمكثها  
الاشياء المذكورة بعد تادية رسم كركها كاملاً  
على وجه ما ذكر اذا كان يصير تاليا واخر اجزاها  
الى الديار الأجنبية بالثاني في ظرف مدة مئة

التي اوردتها المهرب في سلاك تبرئة ذمتها — صورة  
هذه المضبطة المذكورة تصل الى القنصلانو المنسوب  
لها صاحب الاشياء المذكورة في ظرف اربع وعشرون  
ساعة اعتباراً من تنظيمها بحيث تكون مختومة من  
طرف مأمور الكرك — القنصل يعرف الكرك تحريراً  
بوصول الصورة المذكورة لطرفه فاذا كان في ظرف  
مدة خمسة عشر يوماً من بعد وصولها له يحصل  
ادعا من طرف صاحب الاشياء بنوع ما ولم يصير  
البلاغ عنه من طرف القنصل الموصى اليه الى  
الكرك ففي تلك الحالة يصير ضبط الاشياء ومصادرة  
الاشياء المذكورة قطعياً ويصير بعد ذلك لا يقبل  
من احد ادعاء بنوع ما ابتدا — في حالة كون  
صاحب الاشياء محتسباً القيام للدعوى بعد ما  
يصير منه الانتهاء الى القنصلانو التابع لما يرسل  
التقرير المتضمن لدعواه من طرف القنصلانو  
الى نظارة التجارة الجلية اذا كان محل الواقعة هو  
الاستانة واذا كان محلها الخارج يرسل الى مجلس  
التجارة المحلي وفي الحالات التي ليس بها مجالس  
تجارة يرسل الى مجلس البلدة ومناك يصير تنفيذ  
المادة وينفي بحسب ما يلزم ان كان يتصدى  
الحكم بالمصادرة او بتسحقه وباطاله — المضابط التي  
اجتمع مأمورو الدولة العلية الذين هم مستخدمون  
بالكرك في محل في هيئة قويمين ونظروها من حيث  
انها تصير معبرة بمجالس التجارة او مجالس البلدة  
فالتدقيقات التي تجريها المجالس المذكورة اما في  
تجارة من اعطاء قرار على البرامين التي صار يسطها  
وايرادها في المضابط المذكورتان كانت كاتبة ومقبولة  
في حق حقوق الحكم بالمصادرة او غير كاتبة  
وغير مقبولة — الذين هم مهربوا الاشياء مع الذين  
ضبطوا الاشياء المذكورة — واليهود الذين لجأوا  
والذين على المادة — يصير — استعملهم — بنسبة  
المجالس المذكورة — الحكم — والقرارات  
التي تصدرها مجالس التجارة او مجالس البلدة اذا

كان مضبوتهما عدم اقتضاء ضبط ومصادرة الاشياء  
وصاحب المال يصير متضرراً من ضبط وتوقيف اشياءه  
على ذلك الوجه فبعد اثباته في المجالس المذكورة الضرر  
الحقيقي الذي حصل له يصير صاحب حق في طلب  
تضمينات في القابلة الضرر المذكور وفي الحالة التي يرضى  
فيها احد الطرفين بحكم المجالس الذي صار في هذا  
الباب يصير مقتدرًا على رفع امره لحل اخر بصورة  
الاستئناف — حكم وقرار المجالس المذكورة اذا كان  
مبيناً فيه ان صاحب الاشياء ليس له حق في دعواه  
يستحصل منه جزاً نقدي مقدار مناسب لجزاله ومقدار  
الجزا المذكور لا يتجاوز ابدان في زمن من الاوقات خمسة  
في المائة من قيمة الاشياء المضبوطة — يلزم لاجل  
تقدير التضمينات والجزا النقدي ان يصير حساب  
قيمة الاشياء المضبوطة بموجب التبرئة اذا كانت تلك  
الاشياء من الاشياء المعروفة واذا كانت من الاشياء  
غير معروفة يصير حساب قيمتها بقضى رايها في اخذها  
واعطائها بالجملة بين التجار بتنزيل المكوت وهو عشرة  
في المائة — احكام وقرارات مجلس تجارة الاستانة  
يصير اعتبارها قطعياً ولا يمكن مراجعة جهة اخرى  
فيه ابداً — من حيث ان الكرك وصاحب الاشياء  
يحكمهم ان يرفعوا امرهم الى مجلس تجارة الاستانة في  
حق احكام وقرارات مجالس التجارة ومجالس البلدة  
الكانت في الخارج فالحكم والقرار الذي يصدره مجلس  
تجارة الاستانة حال كون المذكورين يرفعون امرهم  
يصير مرعياً ومفتبراً في صورة قطعية ومن اجل ذلك  
لا يمكن احد الطرفين ان يرفع امره الى جهة اخرى  
ابداً — رفع الامر الذي يصير من احد الطرفين الى  
مجلس تجارة الاستانة على الوجه المخرى يلزم ان يكون  
جلاً لتخير والتاجر الذي يرفع امره كاتماً ما كان يلزم  
انه قبل ان يرفع امره يلزم الى الكرك التقود على حصيل  
الامانة اعني التقود التي في مقابلة الجزا النقدي الذي  
يصير مجبوراً على تادته حين لا يكون معه حق او  
يقدم كميلاً على التقود المذكورة بقبلة الكرك بحيث

إله إذا ادعى الشخص الذي صار مصادرة إشيائه بأن المضبطة السابق بيانها صار تنظيمها كذباً وتعمدي لأقامة دعوى في حق جملة المأمورين الذين ختموا المضبطة المذكورة جميعاً أو في حق كمن منهم على الاقتراء تنقلب المسئلة الى جنائية ففي تلك الحالة يعرض عن الكيفية الى طرف الباب العالي ويصير روية دعوى الجنابة المذكورة توفيقاً للاصول والقاعدة الجارية في الدعاوي التي تصير مثل ذلك في حق مأموري الدولة - إدارة الكرك مرخصة قبل ان يصير حكم وقرار بنوع ما في انها تكفي بتحصيل جزاء تقدي مفسدات مناسب بدلان من المصادرة وتوافق مع صاحب الاشياء وتقطع النزاع لكن الجزاء المذكور لا يصير ابداً في وقت من الاوقات اقل من مثلي رسم الكرك الذي عينته عهدنامات ائتجاره وفي هذا الحال اذا كان صاحب الاشياء على وجه ما ذكر يتوافق ويرضى باتمام المصلحة فمن بعد تأديته الجزاء المذكور تملأ وتسلم له اشياءه المضبوطة (م) ٦ قوبانيات الواپورات معانوف من اعطاه رسم الارضية الذي يلزم عن الطرود التي تقضل في الكرك زيادة عن اللدة المقدرة سواء كان ذلك بناء على منازعة او بنا على طلوعها سواء حالة ان كانت متوجهة الى محل اخر او بنا على سبب مجبر اخر وانما الطرود التي تقضل بناء على احد هذه الاسباب الثلاثة اذا كانت في نهاية الامر لم ترسل الى محل اخر ويراد اطلاقها من الكرك لاجل الصرف والاستهلاك في المحل الكائن فيه الكرك فحينئذ ك يستحصل منها الرسم المذكور باتمام - الطرود التي بقيت في الكرك زيادة عن اللدة المقررة بناء على قضية الاروبات والطرود التي لم يمكن تسليمها بولته من الكرك بسبب السكونتو والذي صار البلاغ عليها رسماً من المحل المتقضي حسب الاصول في ذلك لا يمكن ابدأ طلب رسم ارضية عليها بنوع ما (م) ٧ الاشياء التي رسم عليها مدة ستوويوم واحد وهي مطروحة في اعتبار الكرك يصير من ادارة الكرك اجراء مبيعها

على الاصول المرخصة اذناه - بعد مرور مدة السنة واليوم الواحد السالف ذكرها يصير من ادارة الكرك الاعلان والبيان لكل انسان عن الاشياء المذكورة بانه سيصير مبيعها والاعلان المذكور اذا كان ذلك في الامتانة يسير طله على نوعين من الكاظمة احدهما بالتركي والاخر بالفرنساوي واذا كان ذلك في الخارج يصير تطبيق اعلان تركي البشارة على باب محل ديوان الوالي او القائم او المدير - الطرود المحتوية على الاشياء التي يصير مبيعها بعد شهر من الاعلان المذكور تنقلها ادارة الكرك بحضور الفهرين المأمورين الذين عينوا من طرف مجلس التجارة ويحضر واحد مأمور من طرف القنصلاتو المنسوب لها صاحب الاشياء وفي المحلات الغير موجود فيها مجلس تجارة يكون الفهران المأموران من طرف مجلس البلدة وصاحب الاتياد اذا كان غير معلوم فيكون بحضور واحد مأمور من طرف القنصلاتو المنسوبة لها بنديرة السفينة التي احضرت الاشياء المذكورة او واحد مأمور من طرف الحكومة - ادارة الكرك والمأمورين المذكورون يحضرون دفتر بالاشياء التي وجدت في الطرود المذكورة ويخطون قرارينهم على مبيعها في اي يوم وفي اي ساعة ويصير بيان واعلان الكيفية اولا لكل انسان على حسب الاصول التي ذكرت - ادارة الكرك يصير منها مبيع الاشياء المذكورة بمزايدة علانية في حضور المأمورين السالف بيانهم في اليوم الذي تعين ومضبطة ذلك يغتصمها المأمورون لماوى اليهم - ماعدا الايضاعات الملغوة اللازمة في تلك المضبطة يصرح ايضاً باسم ولقب وصنعة كل من اشترى شيئاً من الاشياء المباعة - المأمور الذي يريد ان يحضر من طرف القنصلاتو في اليوم والساعة المعينين لمبيع الاشياء على الوجه المذكور اذا لم يثبت وجوده بالحضور يكون معنى غيابه انه مستأن من ادارة الكرك فالادارة المذكورة تصير منها المبادرة بمبيع الاشياء المذكورة من المأمورين الموجودين من طرف

**جرمك** - صورة ماسد من نظارة المالية لحافظة ديالط بتاريخ ٢٥ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ و ١٨ أكتوبر سنة ٨١٠  
 غرة ٢١٦ بان من ابتداء سنة ٨٢ تنقل الدفاتر الخاصة  
 بإيرادات دخولية الدخان والتبناك الواردة من الخارج للقرور  
 توريدها لصندوق الدين على الكسرك

ان إيرادات دخولية الدخان والتبناك الواردة من الخارج  
 المقرر توريدها للصندوق الدين العمومي الجاري تحصيلها  
 بالمحافظة ادارة سعادتك نظراً لكونها واردة بمزاينة  
 إيراداتها سنة ١٨٨١ الحالية ترأى بالمالية ان يجري  
 درجها بمزاينة الجمارك سنة ٨٢ وان يجري احالة  
 تحصيلها على الجمارك من ابتداء اول يناير سنة ٨٢  
 المذكورة ومن ابتداء السنة المحسنة عنها تنقل بالجمرك  
 الدفاتر التي كانت معدة لاعمال تصدير الصنفين  
 المذكورين بالمحافظة لغاية سنة ٨١ لاجل ان  
 تكون اعمال تحصيل عوائدهما وتصديرهما  
 منحصرة بالجمرك وهذه المناسبة يكون من  
 اللازم انه مع احالة ما ذكر على الجمارك من  
 اول السنة القابلة يجري توفير الماهيات والمصرفات  
 المختصة بالتصويرين المذكورين بالمحافظة من ابتداء  
 تلك السنة وحيث الذي وجد مندرجاً بمزاينة  
 ماهيات ومصرفات المحافظة سنة ٨١ هذين  
 النوعين هو مبلغ ٤١٣ جنبياً اربعمائة وثلاثة عشر  
 جنبياً حسب البيان المحرر بالكشف لفة المختوم  
 عليه بمختم قسم الإيرادات فينبغي انه مع الاحالة  
 على الجمارك من اول سنة ٨٢ يجري توفير الخدمة  
 والمصرفات المذكورة من ابتدا الاحالة انما من  
 كونه في ضمنهم واحد مذكور عنه بقائي الدخان  
 والتبناك ومخزني المحافظة ثمر له بالمزاينة ٣٦  
 جنبياً ستة وثلاثون جنبياً وطبقاً لقرار ذلك هو  
 عن الموظفين فينظر الى وظيفة الخزنجية وان  
 كان مترافق ضرورتها فينظر الى المقدار الذي  
 يستحق تقريره لها بمزاينة سنة ٨٢ وترسل عنه  
 الانادة اللازمة كما وانه اذا كان يحولاً اجراءات  
 تتعلق بالدخان والتبناك المذكورين على اربابه

مجلس التجارة او مجلس البلدة انما اذا كان مأمور  
 المجلس المذكورين ليسوا بوجدين جميعهم فلا يمكن  
 البيع بغير وجودهم - الاشياء المباعة تعطى لمن  
 اعطى فيها عطاء ازيد ورست عليه بانقطاع رغبات  
 الغير والائتمان يصير تحصيلها محبلاً - الاشياء  
 المباعة على الوجه المحرر انما هي الحاصلة  
 تحجز ويستنزل منها اولاً متدار  
 مصاريف الاعلانات والاعلامات والدلالة وسائر  
 المصاريف البيعية التي مثل ذلك وثانياً رسوم الجرمك  
 اللازم احتسابها على الاثمان التي ابيع بها وثالثاً  
 التالون والمصاريف المعلومة المتعلقة به ورابعا  
 رسوم الارضية والباقي يسلم الى القونصلاتو المتسبب  
 لها صاحب الاشياء واذا كان غير معلوم هو من  
 يكون تسليم ذلك الى طرف القونصلاتو المتسبب لها  
 بتدعية السفينة التي احضرت الاشياء المذكورة او  
 الى طرف الحكومة والتسليم يكون باخذ السند  
 اللازم حسب الاسول في ذلك

**جرمك** - (مطالعة) صورة ما تحرر جلبت امين يوم  
 جرمك مصرية تاريخها ١٤ محرم سنة ١٢٩٨ - ١٦  
 ديسمبر سنة ٨٠ - ١٩  
 وودت انادة جنابكم رقيقة ٢٢ ذي الحجة سنة  
 ١٢٩٧ غرة ٢٦ بخصوص رسوم جرمك سيف  
 فستة طرود المشمة وردوا من بصرياً للحضرة  
 الخديوية وتوضع انه بمراجعة الاوراس السابق صدورهما  
 وجدت منافسة لبعضها وحيث ما اوضحتموه جنابكم  
 ظاهر انه في مدة الخديوي السابق كانت الاشياء  
 التي ترد متنوعة الخصوصيات بعضها برسمه وبعضها  
 برسم الخاصة وبعضها للدوائر والمزروعات ولذلك  
 كانت الاوراس مباداة لبعضها حسبما توضح من  
 لجمارك اما ما يرد الآن برسم الحضرة الخديوية  
 القفيمة فهو فاصر على خاصة الذات الشريفة ومثل  
 هذا فانه معاف لانتفضي العوائد والمواعيد تحصيل  
 رسوم عليه وبذلك لزم تحويرة جنابكم للاجراء  
 بوجه مذكر وطيه ورق ١٢

( ١٨٨١ )

( الثلاثة الجرمية ١٨٨٤ )

وظائف اخرى ويتراى لسمادكم انه لو اسطة الاحالة على الجمارك يلزم اذ ذاك اجراء توفيرات في تلك الوظائف فيرسل بها كشف عن اصل المترتب وما يتراى لسمادكم عدم اللزوم اليه ويورد بالافادة الواضحة لمطوعات سعادكم هذا مع كمال الالتفات لما فيه دقة ضبط والربط المترتب عليه صيانة الابرادات

جرمك - صورة ما صدر من نظارة المالية لحافظة السربس خارج ٢٥ ذي القعدة سنة ٩٨

١٨ سبتمبر سنة ٨١ نزع ١٠ فان من اجدها سنة ٨٢ تنقل الدفاتر الخاصة بالابرادات دخولية الدخان والتبنيك الواردة من المخارج المقرر توربدها لصندوق الدين على الكرك - ان ايرادات دخولية الدخان والتبنيك الواردة من المخارج المقرر توربدها لصندوق الدين العمري الجماري تحصيلها بالمحافظة ادارة سعادكم نظراً كونها بلردة ميزانية ايراداتها سنة ٨١ المحالية تراى كونه بالماله ان يجري درجها بميزانية الكرك سنة ٨٢ وان يجري احاله تحصيلها على الكرك من اجدها اول يناير سنة ٨٢ المذكورة ومن ابتداء السنة الهكي عنها تنقل بالكرك الدفاتر التي كانت مده لا محال تصدير الصنفين المذكورين بالمحافظة لغاية سنة ٨١ لاجل ان تكون اعمال تحصيل عائدتها وتصديراتها منحصرة بالجمرك بهذه المناسبة يكون من اللازم ان مع احالة ما ذكر على الجمارك من اول السنة القابلة يجري توفير المبيعات والمصرفات الخاصة بالنوعين المذكورين بالمحافظة من اجدها تلك السنة وحيث الذي وجد منسجماً بميزانية المبيعات ومصرفات المحافظة سنة ٨١ للذين النوعين من

بلغ ١٠٢ جنباً حسب البيان المقرر بالكشف له المخوم عليه بجم قسم الابرادات فينبغي ان مع الاحالة على الجمارك من اول سنة ٨٢ يجري توفير الخدمة المذكورين من اجدها الاحالة كما وانه اذا كلف محولا اجراءات تنقل بالدخان والتبنيك المذكورين على ارباب وظائف اخرى ويتراى لسمادكم انه لو اسطة الاحالة على الجمارك يلزم اذ ذاك اجراء توفيرات في تلك الوظائف فيرسل بها كشف عن اصل المترتب وما يتراى عدم اللزوم اليه ويورد بالافادة لمطوعات سعادكم هذا مع كمال الالتفات لما فيه دقة ضبط والربط المترتب عليه صيانة الابرادات

جرمك - صورة ما صدر من نظارة المالية لحافظة بور سعيد وانتقال خارج ٢٥ ذي القعدة سنة ٩٨ ١٨ سبتمبر سنة ٨١ نزع ١٠ فان من اجدها سنة ٨٢ تنقل الدفاتر الخاصة بالابرادات دخولية الدخان والتبنيك الواردة من المخارج المقرر توربدها لصندوق الدين على الكرك

ان ايرادات دخولية الدخان والتبنيك الواردة من المخارج المقرر توربدها لصندوق الدين العمري الجماري تحصيلها بالمحافظة ادارة سعادكم نظراً كونها بلردة ميزانية ايراداتها سنة ٨١ المحالية تراى كونه بالماله ان يجري درجها بميزانية الكرك سنة ٨٢ وان يجري احاله تحصيلها على الكرك من ابتداء اول يناير سنة ٨٢ المذكورة ومن ابتداء السنة الهكي عنها تنقل الدفاتر التي كانت مده لا محال تصدير الصنفين المذكورين بالمحافظة لغاية سنة ٨١ لاجل ان تكون اعمال تحصيل عائدتها وتصديراتها منحصرة بالجمرك بهذه المناسبة يكون من اللازم ان مع احالة ما ذكر على الجمارك من اول السنة القابلة يجري توفير المبيعات والمصرفات الخاصة بالنوعين المذكورين بالمحافظة من اجدها تلك السنة وحيث ان ميزانية مبيعات ومصرفات المحافظة سنة ٨١ لا يكون منسجماً بها شيء خصوصي للذين النوعين والضرورة ان اجراءهم بحركة على عدة اقلام العوائد من دخوليات وغيرها كما وما يكون لها من المصروفات طبعا يكون داخل ضمن مصروفات الاقلام الاعرابي ذكرها فينبغي ان مع الاحالة على الجمارك من اول سنة ٨٢ يجري توفير الخدمة والمصرفات الخاصة بهذين النوعين واحالته ضمن الاقلام الاخر ويكون ذلك من ابتداء الاحالة من الان بقرار المالية كشف عن اصل المترتب للاقلام السابق التول عنها وما يترتب عدم اللزوم اليه عند احالة اجراءات النوعين المذكورين على الجمارك ويورد بالافادة الواضحة لمطوعات سعادكم هذا مع كمال الالتفات لما فيه دقة ضبط والربط المترتب عليه صيانة الابرادات

جرمك - امر حال رقم ٦ ج سنة ١٣٠١ (٢) ابريل سنة ١٨٨٤

نا على ما عرض به طينا ناظر المالية وموافقة رأيي على التظلم لمرقا بما مرأت (م) ١ اللائحة التكميلية المرفقة بمرقا هذا التي تقررت احكامها بمقتضى المادة المستندة بين حكومتنا والحكومة اليونانية تسري على

الرحايا اليونانية وعلى الرحايا المحليون اعتباراً من هذا التاريخ

جرك - ٠ (اللائحة الكمرية) القيمة ٢  
ابريل سنة ١٨٨٤

(١) الفصل الاول \* - نظمات عمومية

(م) ١ «خط الكمارك» سواحل البحر المالح والمحدود الفاصلة بين القطر المصري والممالك المجاورة تعتبر خطاً للكمارك (م) ٢ «حدود دائرة المراقبة» تخزين ونقل البضائع التي يتجاوزت خط الكمارك يستعملون تحت مراقبة مأموري الكمارك على مسافة كيلو مترين «أي التي متر» من الحدود البرية أو من ساحل البحر المالح أو من ضفتي قناة السويس والبحيرات التي يمر بها - يجوز في خارج هذه الحدود نقل البضائع بدون ادنى معارضة غير أنه يمكن ضبط البضائع المهربة التي يطاردها مال الحكومتين وإن كانت تتجاوزت حدود المراقبة - ويمكن أيضاً ضبط البضائع المنوعة أو التي احتكرت فيها الحكومة أو الدخان والتبغ والنفط والنفوس برفاتي لنقلها إلى داخلية البلاد وهذا البسط يجري في كافة جهات القطر - عند حدود دائرة المراقبة على السفن لحد مسافة عشر كيلومترات من الساحل ويمكن للكمارك أن يكشف وأن يجري التحقيق على التفرافل المارة في الصحراء متى اشتبه بكونها تتعامل بجملة غير قانونية (م) ٣ «المرور في خط الكمارك» لا يجوز للبضائع أن تطلع ليلاً خط حدود الكمارك أي قبل غروب الشمس وشرورها أما السفن فيعرض لها في جميع خطوط الكمارك البرية الدخول ليلاً إلى المين والمرسى في السواحل التي يكون بها فروع للكمارك ولكن لا يعرض لها في إجراء أدنى عملية تفريغ أو نقل أو شحن بضع بدون تصريح حصوي بالكتابة من أمين الكمارك (م) ٤ «شحن وتفريغ ونقل البضائع» لا يجوز شحن أو تفريغ أو نقل البضائع بدون ترخيص من الكمارك. ومضمو مأمورين من طرفها - ولا يجوز شحن وتفريغ ونقل البضائع إلا في الجهات التي تبينها مصلحة الكمارك ولا يرخص لتبديلات السفن بشحن بضع جديدة في سفن قبل أن يشيخها الإجراء الكمرية على البضائع الواردة مع سفنهم ما لم يكونوا محصلوا على تصريح الكتابة من أمين الكمارك - ويجوز لأمين الكمارك أن يعرض تفريغ ونقل البضائع بطريق الاستئجار بدون حضور مأمورين من طرف الكمارك - وفي هذه الحالة يعبر المأمورين عن ذلك على نسخة الماتيسو (م) ٥

«التمكين أي أذن السفر» يؤم قبودانات السفن أن يقدموا إلى الكمارك قبل سفرهم ماتيسو البضائع التي أجروا عليها ولا ترخص الكمارك لمصلحة الميناء بأعطائهم التمكين إلا بعد استيفاء هذه الأجزاء - ولا يرخص لتبديلات السفن بالخروج من الميناء أو المرسى بدون تمكين - وللكمارك التفويض في الترخيص بأعطائهم التمكين قبل تقديم الماتيسو وذلك إلى السفن التي لها وكلاء متبعين في مين الشين بشرط أن تعهد الوكلاء بالكتابة باستيفاء هذه الأجزاء في مسافة ثلاثة أيام أما شركات البواخر فيمكنها الحصول على هذه التسهيلات أن تعطي تعهداً مستنداً بضمانة وغرامة ما ينشأ من المخالفات التي يرتكبها التبديلات التابعون لها. وذلك بواسطة مكسب يجري تسجيله (م) ٦ «المحافظ للمعرفة بالتهافتات» قبل إجراء أية عملية كمرية يجب تقديم حافظة موقع عليها من أصحاب البضائع أن وكلائهم - وأما الكمارك فتعتبر من يكون يده أذن التسليم الصادر من شركة السفن الواردة فيها البضائع وكلاً شرعياً من صاحب البضائع «الظرف مادة ١٩ و ٢٠» (م) ٧ «الكشف» يجب تقديم المحافظ إلى الكمارك تصوير المباشرة بالتحقيق على البضائع وللكمارك الحق بالكشف على جميع الطرود ولكن الأمين له أن يأمر بصنظ الظروف بعدم إجراءه على الطرود التي يقرأ أنه إن ما تشتمل عليه بحسب المين في الشهادة لا يستوجب الكشف - ولا يمكن الكشف على أقل من طرد واحد من كل عشرة طرود - وللكمارك الحق دائماً بإعادة الكشف إذا دأبت لرومها له وإن كان تم الكشف الأول على الطرود وجرى دفع رسوم الكمارك التوضعية عليها - يصير فتح الطرود والكشف عليها بجملة مأموري الكمارك وبحضور أصحابها ويكون ذلك ضمن عتازن الكمارك أو ذوابه - وفي حالة الاشتباه بوجود غش والكمارك يباشر بفتح الطرود من تلقا نفسه وإن كان صاحبها غائباً ويجوز حضوراً بالزائفة - وأما البضائع التي لا يتيسر ادخالها إلى المخازن بالنظر لضعفها حجمها أو كونها ترجم المخازن فيمكن الكشف عليها في الخارج - وأما أكياس البوسطة والمراسلات والبطريات التي تحضر بواسطة مصالح البوسطة بجملة وبراءة فحق من الكشف بشرط أن تكون مندرجة بتأثير القرية أجنبية - وأما طرود البوسطة فيمكن الكشف والتحقيق عليها جميعاً وإذا لم يحصل اشتباه بوجود غش فيها

مع المسافرين المختصة لاستعمال الثاني \* ثالث \*  
البيئات التي لا يمكن فيها سكينة ذات ثمن \* رابع \*  
عينات حاصلات القطر المصري التي لا تتجاوز قيمتها  
مائة قرش \* خامس \* ابتداء \* ذهبا \* فضة \* سادس \*  
السبايك \* ذهبا \* فضة \* سابع \* \* الضائع الخاصة  
بمصلحة الحكومة والفراد الناس الذين لهم الحق بالمسوحات  
بوجوب أوامر خصوصية أو اتفاقيات \* ثامن \* الاشياء  
المخصصة لعموم السفن الحربية القائمة للدول المخالفة  
والقوئل والنفقات المختصة لاستعمال سفن التجارة  
وملاحيا - يقتضي ان تقدم كافة الطلبات المنصه إعفاء  
الاشياء الباردة أو الصادرة من الرسوم الى الكمارك  
وان تضمن الايضاحات الاتية \* أولا \* جنس الاشياء  
\* ثانيا \* قيمتها \* ثالثا \* ماركات الطرود وغيرها  
\* رابعا \* اسم السليفة الباردة أو المتصدرة فيها  
ويشترط في قبول المسوحات ان تكون البولصة محررة  
رأسا باسم المركة اليه واما اذا كانت محررة باسم شخص  
اخر أو لامر فافهما فلا قبل مصلحة الكمارك إعفاء  
البضاعة من الرسوم - ويقتضي ان يكون طلب الإعفاء  
محمي من الشخص المرسل اليه البضاعة أو من الراسل اذا  
كان للتصديق الاعضاء من رسوم التصدير (م) ١٠  
\* البضائع الناتجة من اترك \* الضائع النقص من السفن  
الدوراة التي ليست برسم القطر المصري لا تدفع رسوما  
البينة ويجوز ترجيعها معافاة من الرسوم ايضا عقب  
اتمام الاجراءات المتعلقة بالطلب المحاصل - واما اذا  
صار إضلال هذه البضائع للاستهلاك فاما في داخلية البلاد  
فندفع الرسوم المربوطة (م) ١١ \* تذكرة المرور من  
ابواب الكرك \* \* كسفة \* بدلا منها الاجراءات  
المخصصة بالكرك ودفع الرسوم يحل لسجل البضائع  
تذكرة مرور من ابواب الكرك - وفي حالة طلب ايد  
تجار الواردات كسفا فمصلحة عن البضائع التي يكون  
جرى دفع رسوما على كل ذلك بعد اخلاء الكرك على  
وسيل الصراف الذي يكون يده - لا بد من تقديم  
الكشف المذكور لاجل ترجيع البضائع الاجنبية معافاة  
من الرسوم ولاجل تقدير الفرق بين رسوم الوارد  
ورسوم القرائن التي يصور رده في حالة ترجيع  
البضائع قبل مرور سنة شهور من تاريخ الانراج عنها  
الذي يعلم من الكسب - لا تعطي الكمارك كسفا  
من البضائع القابلة للثقل أو القصاص « راجع المادة ٢٢ »  
- لا يجوز إعفاء الكسب الا مرة واحدة وفي حالة ضياعه

فيمكنني التحال بالتحقيق الاجمالي ويمكن ان يقتصر فيو على  
عدد معلوم من تلك الطرود يجري تعينه بمعرفة امين  
الكرك (م) ٨ \* الرسوم والامتيازات وضمان عوجة  
الحكومة \* يصور حصول رسوم الوارد والصادر والقرائن  
بمقتضى المادة والامتيازات المربعة الاجراء - وكذلك  
عوائد الخزين والامانات والضمان والارصفة والسكن  
والورشات والمحويات واخام رصاص الطرود والرفاني  
والكسوفات والشهادات والكيل وغيرها بصيرتها بمقتضى  
نظامها خصوصية - دفع الرسوم يكون قدما بالمصلحة  
الذهب والفضة على حسب قمره الحكومة - لا يصور  
الانراج من الضائع قبل دفع الرسوم المربوطة عليها  
اما الضائع التي يصور احضارها للكمارك مما كانت  
المجهة للتصديق ارسلها اليها بتصديق خاصة للتصديق بالامتياز  
لدفع الرسوم وكافة انطواع المصروفات والنفقات التي  
يكون مديونا بها صاحبها للمصلحة سواء كان عن  
البضائع نفسها أو غيرها فمصلحة ايضا (م) ٩ \* المسوحات  
تعطى من اجراءات التحقيق ورسوم الصادر والوارد  
الاشياء الاتية يانها \* أولا \* الامتعة والاشياء الخاصة  
بالمحضر والتدبيرية \* ثانيا \* الامتعة والاشياء الخاصة  
بمضرات اتصال الجزائرية والنفقات الرسميين - تعفى  
ايضا من رسوم الصادر والوارد ولكن يجري الكشف  
والتحقيق عليها فقط الاشياء والامتعة الخاصة بالمعاد من  
جميع اللذات والاديرة والمجموعات المخيرة. والمدارس  
ويجب على اصحاب المحلات المذكورة ان يقدموا في  
ابتداء كل سنة الى الكمارك بواسطة التفصيلات أو  
المحركات الثابتين لما كسفا قمره بمقتضى قوتها  
الاشياء التي يتصلون احضارها في بحر البينة - وفي  
تجاوزت قبة المسوحات البالغ اقمرو بالكشف المقدر  
يصور توقيفها الى السنة التالية - وهذه المسوحات بما  
في الا مجرد تبرع من الحكومة المصرية ولذا يمكن للكرك  
الاطمئنان على اقتضاح له حدوث اقراط فيها - تعفى ايضا  
من رسوم الصادر والوارد ولكن يجري عليها الكسب  
والتحقيق فقط \* أولا \* بما يتعلق بالاستعمال الذاتي  
من صناعة ومبوشات وكسب واشياء اخر خاصة بالانخاص  
المحاضرين الى القطار المصري برسم الإقامة فيه المرة  
الاولى ولكن يقتضي ان تكون الاشياء المذكورة ظاهرا  
عليها علامات الاستعمال ولا تدفع الرسوم المربوطة في  
النظامات وفي حالة وقوع منازعة في ذلك فيمنظر فيها  
في بخاسة أهل التحقيق \* ثانيا \* الاشياء الشخصية الباردة

كاملة في حالة تكرار الخطأ ويصدر اعلان مرتعيب  
للمنازرات بالكتابة عن التفاصيل المحكوم عليه و عن  
اسماء «سابع» تسري قوانين التفرعات والاجراءات  
التأديبية على مستحدي التجار الذين يفوضون في تخلص  
بضائع مخدومهم كما تسري على متعاطي حرفة التخليص

### الفصل الثاني

(١٤) تقديم البضائع من كرك الى اخر  
البضائع المراد ادخالها بطريق البر يقتضي ان  
يصير تقديمها الى الكرك الاقرب للحدود - وفي  
حالة وجود الكرك داخل الحدود يجب ان  
تسير البضائع في الطريق المألوف بدون الانحراف  
عنه البتة - واما اذا كان الكرك الاقرب  
للحدود غير مستعد لقبول البضائع المذكورة  
فيستمر على السير بها الى الكرك الاقرب المستعد  
لذلك على انه يلتزم من في بعده ان يستحصل  
من الكرك الاول على شهادة تدل على انه  
حضر اليه وعرض البضائع للكشف الاجمالي واما  
اذا كان الكرك الاقرب لا يعد اكثر من  
عشرة كيلو مترات عن الكرك الغير المستعد  
لقبولها فيجب ارفاق البضائع بعالم الكمارك (م)  
١٥ (مايفستو الشن) يجب على قيودانات السفن  
او وكلاء اصحابها في مسافة ٣٦ ساعة من وصولها  
الى الميناء او فرضة مصرية ان يقدموا الى الكرك  
نسخين من مايفستو الشن مصدقا عليهما منهم  
بمطابقتها للاصل ويجب تقديم المايفستو الاصلي  
في الوقت نفسه لاجل مضاهاته على النسخين  
يمكن طلب تقديم المايفستو مما كانت الاسباب  
التي دعت السفينة الى اللبس في الميناء ومما  
كانت المدة التي سبقت راسية بها - واما اذا  
كانت السفينة واردة من مرفأ مصري فيقتضي  
ان يكون مايفستو الشن الاصلي مرفوقا بمايفستو  
السفر مالم تكن السفينة غابت من اخذه طبقا

لا يجوز اعطاء بدله (م) ١٢ «احضار حاصلات القطر  
المصري من البلاد الاجنبية وتصدير حاصلات البلاد  
الاجنبية من القطر المصري» في حالة ترجيح حاصلات  
القطر المصري اليه المسوق تصديرا الى البلاد الاجنبية  
تؤخذ عليها رسوم الوارد المربوطة على واردات حاصلات  
البلاد الاجنبية - كذلك في حالة تصدير حاصلات  
البلاد الاجنبية التي يكون سبق ادخالها الى القطر  
المصري تؤخذ عليها رسوم الصادر المربوطة على صادرات  
حاصلات القطر المصري ما لم تكن مرفوقة بكشف موضع  
في حقيقتها وتاريخ دفع رسوم الوارد عليها فتسرى  
جنازتها من الرسوم عند تصديرها - وفي حالة شعنها  
قبل مرور ستة شهور يمكن تطلب استرجاع اشراف بين  
رسوم الواردات ورسوم الترانزيت وفي كلا الحالتين  
لا بد من تقديم الكشف عن حسب ما ذكر في المادة  
المحددة عشرة م ١٢ «استلام البضائع من الكمارك»  
متعاطو حرفة التخليص بعد استثناء كامل الاجراءات  
يمكن تسليم البضائع من الكمارك الى الشخص الذي يكون  
بيده اذن التسليم الصادر من القيودانات أو وكلاء السفن  
أو من شركات البرايمر - واما متعاطو حرفة التخليص  
فلا يرخص لهم في استلام البضائع الواردة برسم شخص  
اخر ما لم يتوفوا الشروط الالزمة «اولا» لا يمكن  
لمتعاطي حرفة التخليص ان يتخلوا هذه الحرفة الا تصريح  
من مصلحة الكمارك «ثانيا» البطاقات المقدمة بشأن  
الحصول على التصريح المذكور يزم ان تكون مكتوبة  
ومرفوقة بشهادة من اثنين من اعيان التجار المعروفين  
بالصدق تدل على استقامة مقدمها «ثالثا» اذا احتجرت  
مصلحة الكمارك كفاءة الشهادة المذكورة فيصدر اعطاء  
صاحبها تذكرة التصريح «رابعا» اذا لم تصدر مصلحة  
الكمارك كفاءة الشهادة المذكورة فلها حق التجار بان  
تطلب من مقدمها دفع ثامن الى عينة الكمارك من  
التي قرش صاغ الى عشرة آلاف قرش صاغ او تقديم  
كفالة ثمين من التجار ذوي قبول لديها «خامسا»  
يكون الثامن أو السكتانة المذكوران ضامنين لمصلحة  
الكمارك دفع التفرعات المقررة على متعاطي حرفة  
التخليص بحسب المسابير التي ثبت عليهم ارتكابها  
«سادسا» يجوز توقيف كل من متعاطي حرفة التخليص  
عن العمل بامر مدير عموم الكمارك الى مدة معلومة  
يحد اعيان المخطا او الخائرة التي يرتكبونها وذلك بخلاف  
دفع التفرع الذي يلحق بهم ولا يمكن ان يتجاوز التوقيف  
سنة شهور عن اول مرة ولكن يجوز امتداده الى سنة



للادة الخامسة - إذا داخل امين الكمر كريب  
في عدم مطابقة الشحنة لاهو مذكور في المانيستو  
فيجب على القبول ان يعطي كامل التوضيحات  
ويقدم الاوراق التي يترأى لزوم طلبها - بعد  
تفريغ البضائع الواردة يرسم المرفأ الراسية به  
السفينة يعطي منزجي الكرك وصلا بما يستلزم على  
نسخة المانيستو التي يجري تسليمها بعدئذ الى  
صاحبها - واما اذا كانت الشحنة برمتها يرسم مرفأ  
آخر ذالك كمر كريب بشر فقط على نسخة المانيستو -  
لا يرخس للسفن التي يكون كامل شحنتها يرسم  
مرفأ آخر او التي تحضر بالصابرة ان تبقى في  
المرفأ الراسية فيه اكثر من ثلاثة اسابيع بدون  
اسباب فاهرة وتكون في اثناء هذه المدة كلها تحت  
مراقبة الكرك - واما اذا اضطرت هذه السفينة  
للاطالة بقاءها بالميناء اكثر من ذلك سواء كان  
لاجل اجراء التصليمات او لحوار بها او بنا على  
عدم موافقة الريح او انتظاراً لحصولها على شحنة  
او لاسباب اخر فلا يرخس لما بذلك بدون  
تصريح خصومي من الكمر كريب وهذا التصريح  
لا يمنع الا اذا لاح ان الاسباب المروء عنها  
صحيحة وقانونية - وفي حالة عدم اعطاء التصريح  
المذكور تلزم السفينة بالخروج من المرفأ بدون  
تاخير ويجري تفتيشها قبل سفرها بمعرفة ماوري  
الكمر كريب - وفي حالة وقوف السفينة في احد مرسى  
المين لاسباب توجب الشبهة للكمر كريب يسوغ له  
ان يطلب تقديم المانيستو حالاً وان يجري  
التفتيش الذي يراه لازماً (م) ١٦ (مانيستو  
الوارد) ينفي ان يكون المانيستو متضمناً  
الشروح والآية - اسم السفينة - اسم الميناء التي  
قامت منها السفينة والجهات التي رست بها اثناء  
سفرها بياناً اجمالياً باجناس البضاعة المتنوعة المركبة  
منها الشحنة - عدد واجناس الطرود - سر كات  
وغر الطرود - ويجب ان يكون اجمالي عدد

الطرود مطلقاً بالاحرف - ويجب أيضاً ان  
يكون المانيستو الاصلي والمستثنان الماخوذتان  
عنه محررة بدون تصليح ولا حك ولا زيادة في  
الحواشي - وفي حالة عدم استيفاء احد الشروط  
المذكورة يصير ارجاع المانيستو الى مقدمه ويعتبر  
كأنه لم يقدم (م) ١٧ (تفريغ البضائع) نصير  
مضاهاة الطرود والبضائع المنقولة على احد نسخ  
المانيستو بمعرفة احد ماوري الكمر وقبولان  
السفينة او وكيله - ويجري نقل البضائع الى  
الكمر كريب لاجل استيفاء عمليات التفتيش والتقدير  
واما ما كان من الشحنة يرسم جهة اخرى فيبقى  
في السفينة وعند سفرها يعطي الكمر كريب القبولان  
تذكرة بتفريغ شحنته وللکمر كريب الحق بوضع  
الخبراء على كل السفن وباتخاذ كامل الاحتياطات  
التي يترأى له لزوم اتخاذها لمنع اي نقل وشحن  
وتفريغ بضائع غير ماذون به - واذا ظهر ان  
مقدار البضائع او عدد الطرود المفرغة اقل مما  
ورد في المانيستو المعطى عن ذلك فيجب على  
القبولان او وكيله ان يوضحا عن الاسباب الداعية  
للعجز الحاصل وفي حالة عدم شحن البضائع او الطرود  
التي هجرت او عدم تفريغها او تفريغها في جهة  
غير الجبهة المخصوصة الواردة برسمها يجب عليها  
اثبات ذلك بواسطة اوراق حقيقية تؤيد صحة  
الامر - وفي حالة عدم وجود البضائع او الطرود  
الفائدة المتدرجة في المانيستو وطلب شاحنهما او  
المرسله لهم دفع ثمنها فيجب على القبولان او وكيله  
ان يقدموا البراهين التي تثبت دفع الثمن المذكور  
واما اذا لم يتمكن القبولان او وكيله من تقديم  
الاثباتات المطلوبة في هذه المادة في ظرف ٢٤ ساعة  
فيلتزمان باعطاء ضمانات او دفع قيمة التفريغ بصفة  
تامين على مقتضى احكام المادة الثامنة والثلاثين  
ويمكن ان يمنع لما في ذلك الطرف ميعاد لا يتجاوز  
الاربعة شهور لاجل تقديم الاثباتات المذكورة

صاحب البضائع عن مرادها سواء كان رأساً له أو بواسطة اعلان تنشره في جريدة البلدة الموجودة فيها البضاعة او في جريدة الجهة الاقرب لها - البضائع القابلة للتلف او التآكل كالسوائل والفاكهة وخلافها لا يمكن ايقاؤها في الكرك اكثر مما تسمح حالتها فاذا لم يجر استلامها قبلئذ فانكرك بيعها بدون الالتزام لاعلان صاحبها بعد ان يكون اثبت بمحضرفوات وقت استلامها - فتح ويبيع الطرود المهجلة سيف الكرك يتم في حالة غياب اصحابها بحضور مندوب من طرف القونصل او الحكومة المحلية بحسب جنسية صاحب البضاعة - واما اذا دعي مندوب القونصل او الحكومة المحلية ولم يحضر فيعبر بمحضراً بالواقعة ويأشرف بيع الطرود - ويحفظ صافي الثمن في خزينة الصفحة بعد استبعاد رسوم الكرك وعوائد الارضية والغرامات وسائر الرسوم والمصاريف وتصير تمليطه باسم صاحب البضائع - واذا لم يطلب صاحب البضاعة لبيعها اثلاثاً في مسافة ثلاث سنوات فيصير اضافتها الى جانب خزينة الكرك - واما عندما تكون البضائع باقية بدون بيع فيمكن لصاحبها استلامها عقب دفع رسوم الكرك وسائر المصاريف مع رسوم المزداد والسمرة في - لا تخففها (م) ٢١ ارسال البضائع الاجنبية من كرك الى اخر في حالة ارسال طرود البضائع الاجنبية من كرك الى آخر قبل دفع الرسوم عليها يقتضي على الراسل تقديم حافظة عنها قبل قيامها من الكرك لالزم اعطاء التفاصيل في الحافظة عن البضائع المذكورة سالماً يكن حزم طرودها غير مستوف الشروط اما اذا كان مستوفياً الشروط فيمكنه بتقدير قيمة البضائع فقط - يجب ان تكون الطرود مرفوقة بمل خبر وان تكون موضوعة عليها اختتام الكرك الرصاصية غير انه تعفى من هذه الاختتام الطرود التي تكون قيمتها اقل من ثلاثين قرشاً صاعاً وايضاً البضائع التي لا تقبل حالتها وضع تلك الاختتام

(م) ١٨ (الحفاظ) يقتضي ان تقدم الحوافظ المذكورة في المادة السادسة الى الكرك في مسافة ثمانية ايام من تفرغ الشحنة - متى فات هذا الميعاد تسري على البضائع عوائد التخزين (الارضية) على حسب مقتضيات النظام الخاص بمثل هذه المادة والكرك الحق يطلب الاوراق التي توافق ارسال البضائع مثل فوائده وتذاكر سيكورتاه ونحوه بخلافه - وفي حالة طلب صاحب البضائع الاذن بمراجعة محتويات الطرود الواردة برسمه قبل كتابة الحوافظ عنها يمكن الترخيص له بذلك - ولكن متى صار تقديم الحوافظ فلا يمكن تعديلها بدون عذر وان تصرح بالكتابة من امين الكرك واما التصريح بفتح الطرود لمراجعة محتوياتها فيعطى من امين الكرك او الباشفتش الذي يندب من يقوم بالحضور التفتيش (م) ١٩ (صحة الحوافظ) يجب ان تحرر الحوافظ على الاستمارات المطبوعة بمعرفة الكرك وهي تتضمن (اولاً) اسم ولقب مقدم الشهادة وجنسيته ومحل اقامته (ثانياً) الجهة الواردة منها البضائع وجهة محمولها والجهة المتصدرة اليها واسم السفينة المشحونة فيها البضائع او المقصود شحنها فيها (ثالثاً) جنس البضائع وعدد الطرود وشكلها وماركاتها وغيرها (رابعاً) قيمة البضائع - واما اذا كانت قيمة البضائع مجعولة لدى مقدم الشهادة فيصير ثمنها بمعرفة مئني الكرك (م) ٢٠ اما ينتج عن عدم تقديم المائتسو او الحوافظ ان رفض او تاخير تقديم المائتسو والاوراق الاخر اللازمة يعطي الكرك الحق بتفريغ البضائع وحفظها بخلافه على مصاريف وتحت مسؤولية التهرب او اصحابها فيما يعتبرها من الخطر - ان رفض او تاخير تقديم الحوافظ والحضور لاستلام البضائع في مساهمة شهور من وقت تفرغها في الكرك يعطى لمصلحة الكرك الحق ببيعها بالمزاد العمومي بحسب الاحوال الادارية وذلك بعد ان تكون اعلنت مرة واحدة

عليها - وفي حالة شئح البضائع المذكورة بسكة الحديد يجري شئحتها تحت ملاحظة الكرك الذي يستلم بوالص الشئح ويرسلها بمعرفة الى الكرك المصدرة اليه البضاعة - والكرك يعطي حينئذ صاحب الطرود علم خبر لاجراء التحقيق بموجبه عند وصول البضاعة - وفي حالة ارسال البضائع بطريق اخر من طرق البريلتز صاحب الطرود ان يدفع رسوم الاستهلاك او يقدم ضمانة بقيمة تلك الرسوم - لا يؤخذ ادنى رسم جديد على البضائع الواردة في الاصل من بلاد اجنبية والمندفع عنها رسوم الكرك في حالة ارسالها عن طريق البحر الى ميناء اخر في مصر - على ان الكرك المرسل منه البضاعة يطلب في تلك الحالة دفع رسوم الاستهلاك بصفة تامين فقط وهذه الرسوم تسترجع لصاحبها متى قدم شهادة من الكرك المرسل اليه البضاعة تثبت وصولها اليه (م) ٢٢ (استيفاء اجراءات علم الخبر) في مسافة سبعة ايام من وصول البضائع الى الكرك المصدرة اليه يلتزم صاحبها ان يستقبلها بعد دفع الرسوم عليها او يعلن عن الجهة المقصود ارسالها اليها اذا لم يكن ذلك مؤشراً على علم الخبر - وفي حالة ابقائها في الكرك بعلم ماضي المباد المذكور فيجري عليها عوائد الارضية - حين وصول البضائع يجري المعنى عليها لاجل ثبوت مطابقتها وفي حالة مضاعفاتها لم الخبر يعطي اصحابها تذكرة بمخلوطه - وما اذا تبين من التحقيق وجود مغايرات وكانت على الطرود اشاير تدل على انه معلوم فيها اثناء السفر فلا تعلق التذكرة المذكورة لصاحبها او بالحري تسلي له ما وجد من البضائع مضاعفاً لحكم ما هو مشروح في علم الخبر ويصير عمل محضريين الحالة التي وجدت فيها البضائع عند التحقيق - ويمكن ايضاً اعطاء تذكرة يفظل الطرف من الطرود التي لم يجر التحقيق المدقق عليها عند تسفيرها بالنظر لوجود حوزها مستوفياً الشروط ووضوح اختتام الرصاص عليها وذلك بعد

الثبوت حين وصولها بئدم وجود اثر اللب فيها وعدم ظهور اشاير تدل على تغيير حالتها - اما تقديم التذكرة المرفقة عنها الى الكرك المصدرة منه البضاعة فيعطى الحق باسترداد التأمين او فك الضمانة (م) ٢٣ (تصدير البضائع المصرية من كرك الى اخر) تسري القواعد الآتي يانها على البضائع البلدية اي على حاصلات ومصنوعات القطر المصري التي تنقل بطريق البحر الى ميناء اخرى بمصر (اولاً) في حالة ارسال هذه البضائع الى ثغر فيه علم الدخولية وليس فيه كرك يجب على الراسلين ان يدفعوا الى الكرك المرسل منه البضاعة رسم الثانية بالمائة وهذا الرسم يسترجع لم متى قدموا له شهادة تثبت وصول تلك البضائع الى محل تصديرها (ثانياً) في حالة ارسال هذه البضائع الى بلد لا يوجد فيه علم الدخولية يقتضي على الراسلين ان يدفعوا حين سفرها رسوم الثانية بالمائة التي تبقى دائماً لمصلحة الكرك - ففي الطرف الاول ترفق البضائع بعلم خبر وفي الطرف الثاني ترفق برقعة - يصير استيفاء اجراءات علم الخبر عقب وصول البضاعة على حكم الشروط المبينة في المادة السابقة

#### ( الفصل الثالث - الترانسيت )

(م) ٢٤ (بضائع الترانسيت) البضائع التي تكرر برسم المرور من القطر المصري تسري عليها فيما يختص باجراوات الحوافظ المكتوبة والكشف المنظمات المقررة على البضائع الاجنبية الواردة برسم الاستهلاك المربوطة عليها الرسوم الكركية وفيما يختص بارسالها المنظمات المقررة على نقل البضائع من كرك الى اخر بعد مضاعفها بضائع الترانسيت يعطى الى صاحبها اوراسلها علم خبر عقب دفع عوائد الترانسيت المقررة بالمعاهدات والاتفاقيات وبعد دفع تامين او تقديم ضمانة بقيمة الفرق بين رسوم الترانسيت ورسوم الاستهلاك ويصير التأشير من طرف الكرك على علم الخبر باليصاد المعين الذي يقتضي في اثنائه تقديم

يرسم التصدير تعني من عوايد الارضية مسافة ٢٤ ساعة واما متى فات الميعاد المذكور فتسري عليها العوايد المذكورة ما لم يكن عدم فتحها تسبب من رداءة الطقس او عن عدم وجود وسائط النقل. وغلافا - ولا تعني من عوايد الارضية باسياب. وجود قوة قاهرة الا البضائع التي تكون دفعت سابقا رسوم الصادر

(الفصل الخامس) - النول والسفر في البحر (م) ٢٨ (ارسال البضائع البلدية) البضائع المصرية التي يجري ارسالها بطريق البحر من جهة تابعة للقطر الى جهة اخرى منه لا تفقد جنسيتها الا اذا دخلت الى جهة اجنبية - وفي حالة دخول السفينة بها الى مرفأ اجنبي بسبب قوة قاهرة فلا تفقد البضائع جنسيتها من اجراء ذلك (م) ٢٩ (وضع اختتام الرصاص على الطرود) الطرود المنقولة بحراً يجري ختمها باختتام الرصاص اذا اراد الكمرك (الفصل السادس) نظمات خصوصية متعلقة بالملاحظة

(م) ٣٠ «عدم جواز الرس» لا يجوز للسفن مها كانت حمولها ان تتأخر في المجهات المخالفة من مراكز الكارك فيها خلا الظروف الناجمة عن قوة قاهرة (م) ٣١ «ملاحظة قتل السويص ومصبات النيل» لا يجوز للسفن المارة في قنال السويس وبحيراته أو بالقرب من مصبات النيل ان ترسي على البر أو ان تغالطه بوضع يكتها من شحن أو تفريغ بضائع من دون حضور مأموري الكارك فيها خلا الظروف الناجمة عن قوة قاهرة - وعلى مأموري الكارك ان يوقعوا الماركب الشراعية المشبومة وينتشوها ويحضرها الى الكمرك الاقرب ويحرقوا محضراً باللائحة (م) ٣٢ «الملاحظات في البحر» متى كانت السفن لا تبعد عن السواحل أكثر من عشرة كيلومترات يجوز للمأموري الكارك ان يندب بعضاً اليها وذلك اذا كانت جوفها اقل من مائتي طن. لاجل الاطلاع على المانيستو وباقي الأوراق المتعلقة بالشحن اذا كانت السفينة الواردة برسم مينا مصرية خالية من المانيستو أو اذا ظهر عليها اثار تدل على مغايرتها فيصير المختبر عليها الى الكمرك الاقرب ويحرق ويحضر المختبر باللائحة - فاذا كانت السفينة التي تكون جوفها اقل

البضائع الى الكمرك المزعم على اخراجها منه وهذه المدة تكون على الاقل عشرة ايام وعلى الأكثر ستة شهور تبعاً للمسافة التي ستنقطعها البضائع - يجري وضع اختتام الرصاص على طرود الترانسيت (م) ٢٥ (استيفاء اجراءات علم خبر الترانسيت) عند ثبوت مطابقة بضائع الترانسيت وخروجها يصير الناشر على علم الخبر من الكمرك اخارجه منه البضائع المذكورة - ويكون صاحب البضائع الحق باسترداد التأمين اوفك الضمانة من الكمرك الصادرة منه البضائع عقب تقديم علم الخبر مؤشراً عليه كاذكر واما اذا فات الميعاد المحدد في علم الخبر ولم يقدم اخلاء الطرف الى الكمرك الصادرة منه البضائع فتعتبر هذه كتابها دخلت برسم الاستهلاك ويستولى الكمرك على التأمين وفي حالة وجود كفالة بدلاً من التأمين يصير مطالبة الكافل بدفع قيمة الضمانة وفي حالة ثبوت فقد علم خبر الترانسيت الذي تأسر عليه من الكمرك الاخير اخارجه منه البضاعة يلتزم الكمرك المذكور ان يعطي صاحبها شهادة بدلاً عنه - وفي حالة ثبوت ضياع البضائع بكاملها يصير ارجاع المبلغ المدفوع على سبيل التأمين الى صاحبه (الفصل الرابع - التصدير)

(م) ٢٦ (المانيستو) يجب تقديم مانيستو التصدير الى كرك المينا الصادرة منها البضاعة على حسب القواعد المقررة في المادة الخامسة (م) ٢٧ (الحفاظ) البضائع التي تكون يرسم التصدير يجب ان يقدم عنها حوافظ على حسب القواعد المقررة في المادتين الثامنة عشر والتاسعة عشر - والكمرك بعد ان يكون اجزى التفتيق على البضائع قبض. ورسوم الصادر عليها يتم صاحبها ايضاً بالرسوم المدفوعة واذن التصريح شخصاً بالوقت نفسه لتقدمه الى المأمور المكلف بملاحظة امكينة الصادرات لا تسترجع الرسوم المدفوعة الى صاحبها وان لم يصدر تصريح البضائع بسبب الضمان المحضرة الى الكمرك

## (الفصل السابع) - (التهرب)

(م) ٣٣ عقب أي تجز يقع على الاشياء المهربة تمنع لجنة مؤلفة من امين الكرك وثلاثة او اربعة من كبار الموظفين وبعد اجراء الاستنطاقات اللازمة تقرر اللجنة المذكورة فيما اذا كان ثم وجه لمصادرة الاشياء المحجوزة ووضع النوريم لا فضلاً عن مصادرة البضائع المهربة يجوز للكمارك مصادرة الواسط المتول بها وكامل الآت التهرب - اما النوريم فيكون قدره ضعف الرسوم المقررة على الواردات مما كانت اجناس البضائع المضبوطة وفي حالة تكرار الخطا يجوز زيادته الى اربعة اضعاف الرسوم الى ستة اضعافا ينقضي ان يخضع بقرار اللجنة تاريخ ضبط البضائع والظروف التي تم بها حدوثه مع اثناء وصف الضابطين والشهود واسم صاحب البضائع وجنسها وكيانها والاسباب الموجبة للعك الصادر - ويجب يوم صدور القرار أو ثاني يوم صدوره ان ترسل نسخة منه موقعا عليها من امين الكرك او بالوكيل عنه الى القنصلاتو رأسا او الى الحكومة المحلية بحسب ما تكون جنسية صاحب البضائع المضبوطة - وفي حالة عدم حدوث مناقضة من صاحب البضائع المضبوطة واعلانها الى الكرك في مسافة خمسة عشر يوم من تاريخ ارسال نسخة القرار الى الحكومة المنتهي اليها يعتبر القرار نهائيا ولا يقبل عنه ادنى مناقضة - واما اذا عزم صاحب البضائع المضبوطة على اجراء مناقضة فعليه بتقديمها الى المحكمة التجارية المختصة بذلك - تعتمد قرارات اللجنة امام المحاكم بصفة شهادة ما لم يجر التعاضي بكونها متروكة كذلك المحاضر الجوزة من ماموري الكمارك تعتمد بصفة شهادة ما لم يثبت عدم صحتها مدعي ذلك وفي حالة صدور حكم نهائي من المحاكم بناء على المناقضة يعلم ايجابية القرار الصادر من اللجنة الكركية يكون لصاحب البضائع المضبوطة الحق

من مائي طن موسومة برسم مينا اجنية وتقرب الى الساحل على اقل من عشرة كيلو مترات ولم تكن مرفوعة بالمانيستو أو كان المانيستو المرفوع معها غير مطابق للاصول المرحية فيجوز لماموري الكمارك ان يخفروها ويؤتوها الى أكثر من عشرة كيلو مترات عن الساحل في حالة وقوع الشبهة عليها يجوز لهم ان يردوها جبراً الى الكرك الاقرب أو الاسهل وصولاً اليه ويجزروا تحضراً بالواقعة - يجوز لماموري الكمارك وضباط سفن البوسطة المصرية وضباط سفن الحكومة ان يصعدوا الى السفن التجارية أو البخارية التي تكون حولها اقل من مائي طن ويتشعروا اذا كانت رامية المرسى أو مبلطة بهلى مسافة عشرة كيلو مترات فما دون من الساحل بدون ثبوت وجود قوة قاهرة - وفي حالة ما يجدون فيها بضائع ممنوعة تصديرها أو دخولها فيضبطونها اجمالياً ويجزرون تحضراً بالواقعة اجمالاً ويجب ان يذكر بالضرر ان السفينة وجدت رامية المرسى بلا اسباب موجبة على بعد عشرة كيلو مترات من إبير فاقول أو ان الهاء سهرها كان غير مطابق للهيئة التي تصدعها وبدون اسباب قوة قاهرة - وفي حال مطاردة ماموري الكمارك أو ضباط سفن البوسطة المصرية أو ضباط سفن الحكومة احدى السفن التي تكون حولها اقل من مائي طن وامتناعها عن الوقوف ينقص عليهم ان يدفعوا مائة أو اشارة فارهم أو سلبتهم ويخفروا السفينة المطاردة بطلق بارود فانما لم تنف السفينة المنبوعة يصير الملاحق رصاصة أو قنبلة على شرعها وإذا لم تنف بعد ملين الانذارين تطلق عليها بعد الاسلحة النارية ويجزروا للطارد ان يلحقها ويقبض عليها ولو بقيت أكثر من عشرة كيلو مترات عن إبير - واما السفن التي تكون حولها أكثر من مائي طن فيكون المحضر قاصرا على ملاحظة حركاتها على طول الساحل وفي حالة محاولة السفن المذكورة تدبير بضائع سواء كان على إبير أو في المواين أو قتل بضائع يجوز لماموري الكمارك وضباط سفن البوسطة أو الحكومة اكرامها على ايديهم الى الكرك الاقرب أو الاسهل وصولاً اليه وعمل تحضراً بالمعاملة - ولا يرعى لماموري الكمارك والضباط المذكورين قنيتش السفن طلائع القوارب المرحية التابعة للدول الاجنبية انما عليهم فقط مراقبة حركاتها وفي حالة اشتباهم بهرب ينقص عليهم اشعار ادارة الكمارك بما يقرأ لهم - وينقص في الظروف المذكورة قبل ارباب محاضر القنصلين الى قنصلاتو السفينة الجاهل جهة الملاحقة اذا طلبت ان تنف عليها

تعتبر مهربة (رابعا) البضائع الاجنبية الموجودة مع افراد الناس او بين عفشهم او في العربات او في القوارب والبضائع المخفية داخل طرود او امنعة او داخل بضائع اخر من غير جنسها متى كانت وضعا بطريقة تدل على ان صاحبها متعمد اخفاءها عن الكمر (خامسا) البضائع الاجنبية التي يجري نقلها من الكمر بدون تذكرة الباب (سادسا) البضائع الاجنبية المودعة في الصهراء خارج حدود الكمارك في حالة توجب الشبهة (سابعا) البضائع الاجنبية المرحمة بجمرا او الجاري تسفيرها بدون رقية على مراكب تكون حمولها الى من خمسة طونيلاطات (ثامنا) البضائع الاجنبية التي يجري شحنها في السفن بعد اعطاء تمكن السفر وبالاجمال جميع البضائع المروطة عليها رسوم تصدير التي يحاول او يصير اخراجها من دون احضارها الى الكمر - اما التفرير الذي يقرر في الحالة المذكورة بالوجه السابع والثامن علاوه على مصادر البضاعة فيكون بمقدار رسوم التصدير ست عشرة مرة وفي حالة تكرار الخطا يضاعف هذا المبلغ ومن ثم يزداد ايضا الى ستة اضعافه - تعتبر ايضا كهرية وتعامل بحسب القواعد نفسها جميع البضائع المنوعة من الحكومة والذخاير والعباك المتداولان والمرسولان بحرا او برا الى داخلية البلاد في حالة مغايرة للقوانين او الموجودان في اي نقطة كانت من دون كشف او رقية ومن دون اختام الرصاص (الفصل الثامن) - (الغايرات)

(م) ٣٦ تبصر الجزاء على الغايرات بفرامة تطلب على طريق الضامن من فاعليها او الساعين او المشتركين فيها ومن اصحاب البضائع وقبوهانات السفن المسؤولين ايضا عن المخالفات التي يرتكبها ملاحو سفنهم - اما البضائع والسفن فتعتبر ضمانة لتحصيل الرسوم والتفريعات من دون ان يحس هذا الاعتبار مقتضيات الفقرة الخامسة من المادة

بطلب تعويض يساوي الضرر الذي لحق به من اجراء الضبط - واما اذا وقضت المحاكم المتنافسة المقدمة من صاحب البضائع المضبوطة فيلتزم بدفع خرامة قدرها عشرة في المائة من ثمن الاشياء المضبوطة - ولا يقبل الاستئناف ما لم يكن المستأنف دفع على سبيل الامانة قيمة ما حكم عليه به في المجلس الابتدائي وقيمة التفرير المذكور الذي قدره عشرة في المائة - ومع ذلك فلمصلحة الكمارك دائما حق التحلي باجراء طريقة مساواة مع صاحب البضائع بتخفيض الجزاء الى تفرير تقرر بحسب الظروف بشرط ان لا يكون التفرير اقل من ضعف رسوم الوارد (م) ٣٤ تسري العقوبات على طريق الضامن في مواد التهريب على فاعليه والساعين فيه وعلى ناقلي البضائع المهربة واصحابها والمشاركين في الخدعة (م) ٣٥ فيما خلا الظروف العادية التي يرام بها ادخال البضائع بطريق الاحتيال تعتبر كهرية وتسري عليها القواعد والفتاوى السابق ذكرها الاشياء الآتي بيانها (اولا) البضائع الاجنبية التي يصير تغريبها بطريقة غير نظامية في المين او على السواحل او التي تكون حادثة عن طريقها او فرغت قبيل وصولها الى الكمر الاقرب (ثانيا) البضائع الاجنبية التي يحاول تغريبها او نقلها حالة كونها غير مدونة في المايسترو او التي تكون مشحونة بقوارب لا تزيد حمولتها عن خمسة عشر طنا في حالة اتجاهها الى ميناء مصرية بدون مايسترو (ثالثا) البضائع الاجنبية الموجودة في نزال السويس وبمخيماته او في مصبات النيل داخل قوارب سواء كانت متراكبة على الجسور او متصلة بالبر بدون تصريح بالكتابة من ادارة الكمارك والبضائع الموجودة ايضا في السفن سواء كانت مبلطة بقرب السواحل او رامية المرسى او متصلة بالبر في الجهات الخالية من الكمارك - اما البضائع التي يثبت انها موجودة في الحالة المذكورة قبل من جواز قوة ماهرة فلا

للكشف سواء كان من حيشة الكمية او اقيمة او الوزن او الجنس فيصير تغريها بقيمة لا ينتص مقدارها عن خمس الرسوم ولا تزيد عن كامليا - واما اذا لم تتجاوز اختلافات الكمية والوزن او القيمة خمسة في المائة فتصفي من التفرغ ( م ) ٤٠ يجري تفرغ قبودانات السفن من الف قرش صاغ الى عشرة الآف قرش صاغ ( اولا ) في حالة تمنعهم عن تقديم المانيستو القانوني او عدم وجوده - مسم ( ثانيا ) في حالة تمنعهم عن قبول ما موري الكارك سيف السفينة ( ثالثا ) في حالة سفرهم او محاولتهم السفر بدون اذن الكمرك ( رابعا ) في حالة مخالفتهم قضية ما من مقتضيات المادة الخامسة عشرة وذلك خلاف الحقوق المترتبة على التهرب - وتكون الغرامة من اربماية قرش صاغ الى الف قرش صاغ ( اولا ) في حالة سرعي السفن في غير الاماكن المينة لها ( ثانيا ) في حالة شحن او تفرغ او نقل البضائع بدون تصريح من الكمرك او بدون حضور مأموري الكمرك ( ثالثا ) في حالة تأخير تقديم المانيستو ( رابعا ) في حالة عدم تقديم الوثيقة او علم الخبر الذي يجب ان تكون مرفوقة به البضائع المتحركة في السفن او المنقولة من كرك الى آخر بطريق البحر ( خامسا ) في حالة شحن بضائع بدون تصريح قبل استيفاء عمليات التفرغ ( م ) ٤١ تكون الغرامة من مائة قرش صاغ الى الف قرش صاغ في حالة عدم تحوير الشهادة المذكورة في المادة السادسة والثامنة عشرة والسابعة والعشرين من هذا النظام ( م ) ٤٢ تكون الغرامة من اربماية قرش صاغ الى اربعة الآف قرش صاغ ( اولا ) عند محاولة ادخال او تصدير بضائع معافاة من رسوم الصادر والوارد بطريقة مخالفة للقواعد المقررة او في الليل ( ثانيا ) في حالة تأخير وصول البضائع المرسله من كرك الى اخر او بضائع الترانزيت الى الكمرك المتصدرة اليه عن المباد المحدد في علم الخبر بدون اسباب حقة ( ثالثا ) في حالة طرق تغيير على البيانات الخارجية

الثامنة او بقية الاجراءات التي يحق للكمارك اجراؤها - ويمكن عدم تقرير الغرامة اذا روي هناك قوة قاهرة على انه يقتضي في هذا الظرف ابراز الاثبات الكافية قبل اخذ البضائع او سفر السفن ويمكن للكمرك ايضا ان يجمع موله لذلك ( م ) ٣٧ يجري القصاص على كل المغايرات التي تحدث ضد النظامات الحاضرة او بقية القوانين التي تسمن بصفة قانونية بدفع تعريم يجري تحديده بعملة امين الكمرك وذلك في حالة وقوع المغايرات في غير الظروف المذكورة فيما بعد وهذه الغرامة لا تكون اقل من نصف رسوم الكمرك ولا أكثر من ثلاثة اضعافه واما اذا كانت المغايرات ناجمة عن ظروف غير مستدركة ولا تتعلق لها بدخول او خروج بضائع فيكون الغريم من مائة قرش صاغ الى خمسة الآف قرش صاغ - التفرغ المذكور هو علاوة على الرسوم المقررة بمنتهى المعاهدات والشرائع والنظامات ( م ) ٣٨ في حالة زيادة البضائع عن مانيستو الشحن يصير تفرغ التبودان يبلغ لا ينتص عن رسومها ولا يزيد عن ثلاثة اضعافها وفي حالة ظهور جملة طرود عليها ذات الماركات والنثر المؤشرة في المانيستو تعتبر الطرود التي تكون رسومها أكثر من سواها انها غير المذكورة في المانيستو - وفي حالة عجز البضائع عن المانيستو يصير تفرغ التبودان عن كل طرد ناقص بحسب المادة السابعة عشرة بقرامة لا تنتص عن مائة قرش ولا تزيد عن الالف قرش صاغ وذلك ماعدا رسوم الكمرك التي تقرر بموجب التوضيحات المبينة في الاوراق التي تقدم الى الكمرك من هذا الشأن - اما التفرغ من البضائع المشحونة سب بموجب المانيستو فيمكن إبلاغها الى خمسة الآف قرش صاغ - ولا محل للتفرغ في حالة ما اذا كانت التي زيادة لا تتجاوز عشرة في المائة والتقصان يقل عن خمسة في المائة ( م ) ٣٩ في حالة ظهور اختلافات عند الكشف بين الحواظ والبطائع المقدمة

المودع في ٢٣ ابريل سنة ١٨٨١ برغبة المحكومة المصرية في الاتحاد مع حكومة دولكم القيمة لاصلاح تمريرة الكارك وعقد معاهدة تجارية تترافق صلاح التجارة والصناعة على ما في غلبه الآن اكثرت من المعاهدات السابقة والان مرسل لحضرتكم بحجة هذا بعض نسخ من نسخ المعاهدة التجارية والكركية التي عقدت اعترافاً بين الحكومة المصرية وحكومة اليونان بمد المذاكرة اللازمة مع وكلها في القطر المصري والرحا انكم تعرضوا صورها على حكومة دولكم القيمة وتظهرها ان الحكومة المصرية تود لو امكن المذاكرة بين الطرفين لعقد معاهدة مثل المعاهدة المطبوعة مع حكومة اليونان

جرك - ترجمة مئة قبول حكومة الفلنك احتكام لوائح الجمارك المصرية

في ١٧ ابريل سنة ١٨٨٦

قد وقع الاتفاق بين دوللو توبار باشا رئيس مجلس نظار الحكومة المندوبية المصرية وناظر حاربيتها وحقايتها وبين جناب الموسو فان ديردويس ده فليوله نحمد وقصل جنرال جلالة ملك الفلنك بمصر بمد صدور الرخصة لها من قبل حكومتها على ما يأتي - قد قبلت حكومة الفلنك بان احكام لائحة الجمارك المصرية المبرمة في ٢ مارس سنة ١٨٨٤ بين حكومة اليونان والحكومة المصرية بخصوص رعايا وسفن وملاحة وتجارة اليونان تسري على رعايا وسفن وملاحة وتجارة رعايا دولة الفلنك . وبان جميع الحقوق والامتيازات والمعااهد التي تسع بها الحكومة المصرية في الحال والاستقبال لرعايا وسفن وملاحة وتجارة اية دولة اجنية تسري ايضاً على رعايا وغن وملاحة وتجارة الفلنكيين ينضمون بها وبعمالون بمقتضاها - وعلى هذا قد وقع المتعاقدان على هذه المعاهدة الامضا «توبار» الامضا «فان ديردويس» دفليوله»

جرك - قرار من مجلس النظار بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٨٨٦

قد استقر رأي مجلس النظار على انه اجازة من ٢٥ يولييه سنة ١٨٨٦ يزول على جميع اصناف المأكولات الواردة من البلاد الغاية حد دخولها المدن والجهات المرتب عليها جواز الدخوليات ما يؤخذ على الاصناف المصرية المبائلة لها

من كل طرد مكشوف عليه وموصول برسم الترانسيت او بوسم كرك آخر (رأياً) في حالة تأخر الكفلاء عن وفاء المبالغ المقررة في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة والعشرين

(الفصل التاسع) - (التعويضات)

(م) ٤٣ في حالة وجود شبهة احتمال يمكن للمستخدمين ان يكشفوا او يفتشوا في داخل المساكن او في المخازن المختصة بالعمامة - ولا يمكن اجراء ذلك الا باصر مختار بالكفاية من امين الكرك وبمضور (اولا) ما مور كبير من رتبة مفتش على الاقل (ثانيا) مندوب من طرف الحافظ او من طرف مجلس البلدية في المدن التي يكون فيها المجلس المذكور - والكشف لا يصير الا فيما

بين شروق الشمس وغروبها - ونسخة الامر القاضي باجراء الكشف ترسل الى القونصلاتو التابع لها صاحب محل الراد تفتيشه والقونصلاتو يكتفيها اذا رأت ذلك موافقاً لفيها ان ترسل مندوباً من طرفها لحضور الكشف اما امتناعها عن ارسال احد بالنيابة عنها فلا يستوجب تأخير او منع التفتيش - ويقتضي ان تذكر في المحضر الذي يحرره ما مور الكرك احوال وملاحظات الشخص الذي جرى التفتيش في محله وفي حالة غيابه يجب ان تذكر احوال وملاحظات وكيله او خادمه - ويصير تكليف الشخص الذي جرى تفتيش محله او وكيله او خادمه في حالة غيابه يا ضاه المحضر المرقوم (م) ٤٤ تلتى كافة النظامات الخالفة للنظام الحاضر - وللحكومة المصرية الحق باقتفاء نظامات جديدة شبيهة بهذه اذا تراء لها بعد الاختيار منفعة وزولم لاجرائها منعاً للغش والسرقة المطلقة على خط حسن

جرك - منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل جنابيه السانبا واتسا وبلجسكا والباينارك واسبايا والولايات المتح وفرنسا وفولندا والبرتغال واسوج ونروج في

٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤

قد اخطرت نظارة الخارجية حضرتكم في منشورها



(وثائق مصري - يوناني ١٨٨٤)

(١٨٨٤).

في الديار المصرية والقبيلة المصرية في الديار اليونانية  
 فيما يخص رسوم الوارد والصادر الكركية كعبانة تجارة  
 الدولة الأكثر تفضيلاً في بلاد الحمانيين المذكورين  
 (م) ٢ لا يشرب مع أي كمال على قيادة كتي  
 الحكومتين الواردة أو الصادرة لم يكن مضروباً على  
 تجارة باقي الدول غير أنه من المقرر أن هذا التبدل لا  
 يندعي ما لحاين الحكومتين من الموقوف في تقرير اجراءات  
 لمظفلة خصوصية مجمع اللواء الذي يصيب البهاق والثرروعات  
 وأي وباء آخر (م) ٣ تتمتع الحكومة المصرية فيما  
 خلا الاستثناءات المبينة في المادة السادسة أن لا تمنع  
 ورود أي صنف من حاصلات الديار اليونانية الزراعية  
 والتجارية إلى مالهاتها إما كان محل صدوره (م) ٤  
 أن الرسوم الكركية الواجب تحصيلها في الديار المصرية  
 على حاصلات المالك اليونانية الزراعية والصناعية إما كان  
 محل صدورها فتتصل بناء على تعريفة بنظمها المندوبون  
 الذين تمهينها الحكومتان للمعادنات مخصوصاً لهذا الشأن  
 ويتخذ كأساس لهذه التعريفة رسم الثامنة بالمال المقتطوع  
 على قيمة الإنتاج في اسكندرية ورومها ولكن الحكومة المصرية  
 تحفظ لنفسها الحق في أن تعين رسماً واثناً عن ذلك  
 الرسم على أنواع البشروبات والبيد واصناف الزينة  
 بحيث لا يتجاوز الرسم المذكور على أي الأحوال معدل  
 الستة عشر بالائة على قيمتها . وكذا تحفظ الحكومة  
 المصرية حقها في أن تقبل رسوم الاضافات الواردة إلى  
 ديارها إلى الخمسة بالائة أو أن تقيها تماماً متى كانت  
 تلك الاضافات من نوع الاضافات المحتاج إليها في المعية  
 احتياجاً أولياً وتحصل الرسوم الكركية من صورة لا  
 تدفع من تحصيل الجزاءات القلبية المخصوص عنها في  
 نظمها المخصوصة في حالتي الاحتياطي والمهرب (م) ٥  
 ولا تدخل في احكام هذا الرفاق انواع الدخان على  
 اختلاف هباته واسبابه والمخ والمطرون والمخيش وملح  
 البارود فان الحكومة المصرية لما وجدتها الحق في أن  
 تقر بمخصوصها فاعده تسري على الرمايا اليونانيين كما  
 تسري على رعاياها بحيث يسوغ لها ان تجري التفتيش في  
 المخازن ومجلات السكك حال ما ترى لزوماً لذلك وعليها  
 فقط ان ترسل صورة من الامم الصادر باجراء التفتيش  
 إلى قضاة اليونان لتحضر اجراءه . ان أرادت وان  
 لم تحضر فلا يرعى اجراء التفتيش المذكور (م) ٦ . فم  
 أبقني من احكام المادة الثالثة الأصلية الحربية اعني  
 الأصلية الثائرة والأصلية الحادية والثلاثون الحربية فانه

جرجك - . امريال صادر في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٨

حيث انه من الضروري التماس بمصاريف الاشغال  
 التي كان اجراءها مناطق قوسيون تحسينات مدينة  
 الاسكندرية الى حين تشكل مجلس البلدية فيها نهائياً  
 وبناء على قبول الدول إمرا يا موأت (م) ١  
 ابتداء من ١٥ ابريل سنة ١٨٨٨ لغاية ٣١ ديسمبر من  
 السنة عليها يصير تحصيل الرسوم التي ذكرها وتوريدها  
 إلى خزينة قوسيون تحسينات اسكندرية « أولاً » رسم  
 اضافي قدره نصف في الالف على قيمة الواردات إلى جرجك  
 اسكندرية والصادرات منه « ثانياً » رسم اضافي قدره  
 واحد في المائة على قيمة الاجارات مباني مدينة اسكندرية  
 حسب ما هو مبين في الجداول المالية (م) ٢ يصير  
 تحصيل الرسوم المذكورة آتياً بمجرعة مطبوع الكارك  
 والداية البلدية كل منها فيما يخصها وذلك باتباع الطرق  
 واحكام اللوائح المقررة لتحصيل سائر رسوم الحكومة

جرجك - . ( لجنة تأديبية ) قرار صادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٩

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٤ يونيو سنة ٨٥  
 الذي تشكل بمقتضاه مجلس تأديب نظارة المالية والمصالح  
 التابعة لها وموافقة رأي مجلس النظار قررنا ما هو آت  
 قد يمدد لجنة مجلس ادارة الكارك التأديبي للنصوص  
 جلية في التفق حرفة من المادة الثالثة من القرار المؤرخ  
 ١٤ يونيو سنة ٨٥ وذلك بالصلة الآتية - مدير عموم  
 الكارك ( رئيس ) : ووكيل عموم الكارك . - ومشار  
 المحضر التنفيذي أو نائبه . - وسكرتير عموم الكارك .  
 ونافضات الكارك أو رئيس القريبات العربية  
 بصفة « أعضاء »

جرجك - . « وثائق تجاري وجرجك » يتم بين  
 الحكومة المصرية واليونان بتاريخ ٢  
 حارث سنة ١٨٨٤ »

قد اتفق كل من دولتي رومانيا وبلجاريا رئيس مجلس النظار  
 ناصر خارجية الحكومة الخديوية المصرية للرخص من  
 قبل الحكومة المشار إليها . والحقايات يراعيون وتكون  
 دولة اليونان النهائي وتصلها الجبال الرخص من قبل  
 دولته أيضاً على ما يأتي (م) ١ . تشمل التجارة اليونانية

( وفاق مصري - يوناني ١٨٨٤ )

( وفاق مصري - يوناني ١٨٨٤ )

منوم ورودها الى الاقطار المصرية . غير انه لا تدخل في هذه التقييدات الساحة الصيد واثريه وبارود الصيد التي يجوز ادخالها لترب الحكومة المصرية بشأنها نظاما خاصا تخضع اليه (م) ٧ ان البضائع الواردة الى الديار المصرية تصدر منها في حلة لا تتجاوز السنة اشهر فتتبر بضائعها بطريق الترانسيت ولا يودي عليها بصفته هذه سوى رسم الترانسيت وقدره واحد بالمائة محسوب على قيمة ما تساويه البضائع في اسكلة الورد . ولكن اذا مضت عليها حلة السنة اشهر المذكورة وما تصدرت توجب عليها عيئة رسوم الورد بأنها . واذا جرسه تصديرها من نفس المرفأ الذي وردت اليه بعد اجراء الاقطار عليها فقط أو بعد ان اتزلت الى البر وطئت فيه برقة لا تتجاوز شهرا واحدا تحت الملاحظة المقررة عليها في النظامات التجارية فلا يودي عليها اذ ذلك رسما ايا كان ولكن تستحق رسوم الترانسيت على البضائع التي اتزلت الى البر ووضعت وقتها اما في مخازن الجمر ك واما في مخازن خصوصية ثم تصدرت بعد ان تعامل الناس معاملة تجارية (م) ٨ واذا وردت بضائع الى الاقطار المصرية ودفعت عليها رسوم الورد ثم صدرت الى بلاد اخرى قبل مرور حلة السنة اشهر من يوم ورودها فتعامل هذه البضائع كلها من بضائع الترانسيت فتدبر ادارة الجمر ك ان صدرها الفرق بين الرسم المدفوع . ورسم الترانسيت المبني في المادة السابعة ولكن لكي ان يحصل من صدرها على ورد هذا الفرق اليه فلا بد له من ان يثبت ان رسوم الورد دفعت على البضائع المصدرة (م) ٩ يودي على المحاصلات المصرية الزراعية والصناعية المصدرة الى الممالك اليونانية رسوم الصادر بواقع واحد بالائة على قيمتها في الاسكلة المصدرة منها . واثريه السهل تقرر ان يجري تعيين المحاصلات المذكورة وتبرتها حيا بعد اخر بالحاد تجاه الصادرات وإدارة عموم الجمارك المصرية (م) ١٠ لم يكن معافي من اجراءات الكسف حال الورد والتصدير سوى الامتعة الخاصة بالتنازل الجارية والتنازل الذين ليس لهم وظيفة . خلافا . وظيفتهم المذكورة ولا يتعاملون بالتجارة ولا الصناعية والذين ليس لهم في النصار المصرية اموالا يديرونها (م) ١١ بعد ان تمر سنة وثلاثون ساعة على وصول البضينة اليونانية الى مرفأ مصري يجب على ربانها أو على وكيل اصحابها ان يسلم لادارة الجمر ك صورين من

قائمة مشحونها (منافستو) مصدق عليها من احداهما انها طبق اصلها وكذلك يجب على احداهما قبل سفر السفينة من مرفأ مصري ان يقدم للجمر ك صورة واحدة من قائمة البضائع المشونة فيها . ويقدم ايضا حال وصولها وحال سفرها قائمة المشحون الاصلية لامكان مراجعة الصور المسجلة عليها . واذا رست سفينة في مرفأ مصري لسبب اشتبهت ادارة الجمر ك في صحة لها سيحت ان تلزم ربان السفينة على تقديم قائمة مشحون سفينته الاصلية وان يجري في السفينة نفسها ما تراه لازما من البحث والتفتيش على انه يجب في مثل هذه الحالات ان يقدم الى قضاة اليونان صورة الامر الصادر بالتفتيش كما جاء في المادة الخامسة واذا ظهرت زيادة أو عجز لدى مقابلة قائمة المشحون على البضائع المشونة في السفينة يحكم اذا بالجمارات النقدية المخصوص عنها في نظام الجمر ك الذي ستوضعه المحكمة المصرية بهذا الشأن (م) ١٢ وقبل ان يبادر الى اجراء اي معاملة كمركية على البضائع حال ورودها وحال تصديرها يجب على صاحبها ان يقدم تقريراً عنها موقفاً عليه امضاءه أو امضاء وكيله واذا وقع خلاف وتراجع بخصوص البضاعة بين صاحبها وادارة الجمر ك كان لهك الادارة ان تعقب بموجب ابراز كافة الاوراق الواجب ان ترافق ارسال البضاعة من محل صدورها كالناشورة والتقاريرات الصادرة بشأنها فان امتنع صاحب البضائع أن وكيله عن تقديم التقرير المذكور في حال الورد والتصدير أو تأخر تقديمه أو ظهرت الزيادة أو عجز بين البضائع وما تقرر بخصوصها كل ذلك يوجب الحكم بالجمارات النقدية الوازدة عنها النص في نظام الجمر ك المصرية في كل من هذه الحالات المذكورة (م) ١٣ ان للمصري الجمر ك ولضابطان وإبورات الوتة المصرية وبواخر المحرك المصرية ان يتزلم الى كل سفينة شراعية أو بخارية قل حجمها عن مائتي طنك سواء كانت راسية أو معرصة على مسافة عشر كيلو مترات من البر فها امسكها ان ثبتت انها اضطرت الى ذلك بسبب قوة قاهرة ولم ان يجرى التفتيش اللازم ليتحقق نوع المشحون وان يضبط كل ما كان متروكا من البضائع وان يجرى عليها كلها كان من قبل مخالفة النظامات الجمركية (م) ١٤ وفي ادخال البضائع بطريق التهريب موجب لصادرها والحكم بالجمارات النقدية المخصوص عنه في نظام الجمر ك المصري على ان ما تصدره ادارة الجمر ك من الاحكام الموجبة الصادرة والجمارات النقدية يجب اعلانه في الاوقات القانونية الى التصللات اليونانية (م) ١٥ ومن

( وفاق مصري - إنكليزي وائتالي ١٨٨٤ )

( وفاق مصري - اميريكي وبرتغالي ١٨٨٥ )

المصرية المتظم بحكم الوفاق التجاري المبرم في ٣ مارس سنة ١٨٨٤ بين الحكومة المصرية والحكومة اليونانية التجاري العمل بوجبه بحق رعايا دولة اليونان وسفنها وتجارتها وتجارتها جاريًا أيضًا بحق رعايا ايطاليا وسفنها وتجارتها وتجارتها وكل الحقوق والامتيازات والمسوحات التي منحتها الحكومة المصرية حتى الان وذلك التي ستسحقها استقبالا رعايا سائر الدول الاجنبية وسفنها وتجارتها وتجارتها تكون منسوبة أيضًا للرعايا الايطاليين والسفن والبواخر والتجارة الاثالية فيجبون بما تقتضيه ثابت لهم فيها وعلى ذلك امضي الموقعة امضتهما ادناه هذا الوفاق واسمراه باختيارها

« لائحة الولايات المتحدة الاميركية بالنظام المبرم في مودنة في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤ » ان الموقعين امضتهما في ذيله ادناه دوللو نوبار باشا رئيس مجلس الشعار ناظر ديواني الخارجية والمفتي في الحكومة الخديوية المصرية والمسوكرمانوس رئيس فصل جنرال الولايات المتحدة الاميركية في مصر وكل منها مرخص من قبل حكومتها فيما حياني ذكره — قد تغير يوم تاريخه في خصوص الوفاق التجاري المزمع عنه فيما بين الحكومة المصرية والدول الاجنبية تقررا ما يأتي : نقول حكومة الولايات الاميركية المتحدة ان يجري العمل بحق رعاياها وسفنها وتجارتها وتجارتها بموجب النظام المبرم المتظم بحكم الوفاق المبرم فيما بين الحكومة المشار اليها وحكومة اليونان بتاريخ ٣ مارس سنة ١٨٨٤ التجاري العمل بوجبه بحق الرعايا اليونانيين والسفن والبواخر والتجارة اليونانية . وكل الحقوق والامتيازات والمسوحات التي منحتها الحكومة المصرية حالا . وتلك التي ستسحقها استقبالا لرعايا باقي الدول الاجنبية وسفنها وتجارتها وتجارتها تكون منسوبة أيضًا لرعايا الولايات الاميركية المتحدة وسفنها وتجارتها وتجارتها فيمتعون بها بحق ثابت لهم فيها . ويكون قبول حكومة الولايات المتحدة الاميركية تاريخا عليها من حين مصادقة مجلس الشيوخ عليه وعلى ذلك امضي هذا المقتضى الموقعة امضا اتهما في ذيله واسمراه باختيارها — « لائحة قبول دولة البورتغال بظمار الجمارك مودنة في ٢٤ مارس سنة ١٨٨٥ » قد اتفق كل من الموقعين امضا اتهما في ذيله دوللو نوبار باشا رئيس مجلس الشعار ناظر ديواني الخارجية والمفتي في الحكومة الخديوية المصرية والمسوكرمانوس ديواني دو رئيس فصل جنرال جلالة ملك البورتغال في مصر ارضع في ذلته من قبل حكومتها على ما يأتي : تبطل حكومتها

المتفق عليه ان ليس في هذا الوفاق ما يمس حقوق كلتي الدولتين المتعاقدين الادارية الخاصة بهما ومالها من الحقوق في سن اي نظام مبدل لنسب ادارة مصالحهما ومع الاعتقال (م) ١٦ ويجري فصول هذا الوفاق لمدة سبع سنوات فنيدي من اليوم التمس للبشرين من شهر مارس سنة ١٨٨٤ متى مضت هذه المدة يبقى الوفاق المذكور مبررى الاجراء سنة اخرى وعلم جريا سنة بعد اخرى حتى تطلب احدي الحكومتين ابطاله او تجديد الوفاق خلاله اذا كان ما يوجب ذلك

« مادة اضافية » يبقى معمول التعديلات المقررة في ترممة الرسوم الحالية المقررة في المادة الرابعة موقوفا الى ان تصالح سائر الدول ذات الشأن على التعديلات المذكورة وعلى ذلك قد تم الاتفاق وامضي من الراضين امضا اتهم سفي ذيلهم

« وفاق مبرم بين مصر وانكلترا بتاريخ ٩ مارس سنة ١٨٨٤ » انه لدى الجارية التي حصلت يوم تاريخه بين دوللو نوبار باشا رئيس مجلس الشعار ناظر ديواني خارجية وحظانية حكومة مسوكرمانوس مصر المظلم والسور اثنان باروخ وكل دولة انكلتة السياسي وقسمها الجمارك في خمس كلاما مرخص من قبل حكومتها فيما سيأتي

وقع الاتفاق بينهما على ان تقبل حكومة بريطانيا العظمى في ان يجري العمل بموجب نظمات الجمارك المصرية المقررة بناء على الوفاق التجاري المبرم في ٣ مارس سنة ١٨٨٤ بين الحكومة المصرية والحكومة اليونانية بحق رعايا دولة بريطانيا ايضا وسفنها وتجارتها كما هي جارية بحق رعايا دولة اليونان وسفنها وتجارتها . وكافة الحقوق والامتيازات والمسوحات التي منحتها الحكومة المصرية حتى اليوم الى سائر الدول الاجنبية وكل ما غنصه لها في الاستقبال من هذا القبيل يكون منسوبا ايضا لرعايا دولة بريطانيا وسفنها وتجارتها فيمتعون بها كسنتهم حتى ثابت لهم — وعلى ذلك تممر هذا الوفاق وامضاه كل من المبررة امضا اتهم في ذيله وشملاه بجرهما

« لائحة قبول دولة ايطاليا بالنظام المبرم مودنة ٢٣ نوفمبر سنة ٨٤ » قد اتفق كل من الموقعين امضتهما في ذيله المسوكرمانوس وكل دولة ايطاليا السياسي وقسمها الجمارك في مصر ودوللو نوبار باشا رئيس مجلس الشعار ناظر ديواني الخارجية والمفتي في الحكومة الخديوية المصرية المرصان في ذلك من قبل حكومتها على ما يأتي : تبطل حكومة جلالة ملك ايطاليا ان يكون نظام الجمارك

... (مقتضى جمركية ١٨٨٥)

(مقتضى جمركية ١٨٨٥)

خلالة ملك القورثقال أن يجري العمل بمقتضى زمايلها وشهنا  
وجاراتها وتجارها. بموجب نظام الجمارك المنظم بمقتضى  
الوقائع المبرمة بين الحكومة العثمانية والحكومة اليونانية  
بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٨٨٥ الهجرية العمل بمقتضىه بمقتضى  
وعتبار دولة اليونان المستقلة وتجارها وكل  
المخزوق والأمنارات والمصوحات التي منحتها الحكومة  
للمصرية في المجال وتلك التي ستعطيها في المستقبل لمرابيا  
سائر الدول الأجنبية وشهنا وجاراتها وتجارها. تكون  
ممنوعة أيضاً لمرابيا الولايات المتحدة الأمريكية وسهنا  
وتجارها وتجارها فيقتضونها مسمى ثابت لم يسم بها  
وعلى ذلك أمضى هذا من الموقعة امضاءاً قسماً في ذلك  
واستمراماً بغيرها.

« امر حال معلق بالمخازن الجمركية صادر بتاريخ  
١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ » (م) ١ أن مجلس نظارنا بناء  
على طلب ناظر مالينا أن يذن للخاصة أو للشركات بأن  
يتشعنا غاراتنا جمركية في الرافق المصرية (م) ٢. وقد  
شروط تأسيس تلك المخازن. وتضمن وتظلمها بنظام  
ينسب ناظر مالينا ويصادق عليه مجلس نظارنا

« النظام الجمركي المعلق بالمخازن مودع في ٨  
أكتوبر سنة ١٨٨٥ » (م) ١ أن البضائع الواردة  
من الممالك الأجنبية إلى الديار المصرية يسوغ لأدارة  
عزم الجمارك بناء على طلب أصحابها أن تأذن قبولها  
تحت قاعدة التخزين (م) ٢ أن البضائع الموضوعة في  
المخازن الجمركية لا تؤدي عليها رسوم الجمرك إلا حال  
خروجها من المخازن المذكورة وتسليمها للاستهلاك.

وقد تصدر منها إلى الممالك الأجنبية ولم يخرج من المخازن  
إلى غير ذلك من رسوم الجرد أصلاً بل في حال إخراجها  
يؤدي عليها باقي الرسوم كرسوم الرصيف والشباك  
وخلالها السحق على أفعال البضائع وأخراجها. والبضائع  
التي تصدر ثانية من المخازن المذكورة إلى مرفأ غيها أو  
مصري تؤدي رسومها في الجمرك التي صدرت منه أولاً

لأنها كانت صدرت عنها رخصة خصوصية أو إذا  
كانت صادرة من مخزن من المخازن المذكورة. سيق  
جديدة بمصر أخرى فلا تؤدي عليها هذه الرسوم (م)  
٣. ولكن قبل البضائع تحت قاعدة التخزين يجب أن توضع  
في مخزن معروف ومخصص به من إدارة عموم الجمارك  
يجب الحصول التصديق منها على العمل المقتضى بناء المخازن  
فيها ومصادرها. على هيئة الرقعة والبالغة (م) ٤. أن  
هويات المودعي بالجمرك الذين يخصصون للخدمة في

المخازن المذكورة. وكادسة المضاريف التابعة لها  
كمصاريف بالملاحقة والمرافقة يتحملها أصحاب تلك  
المخازن. وعليهم أن يؤدوا مع الجمرات المذكورة  
علاوة نسبة قدرها واحد ونصف تكون مدة لدفع مصاريف  
المأمورين المذكورين أو مملائهم في نهاية خدمتهم. وتضمن إدارة  
عموم الجمارك مقدار هذه المضاريف جميعها في آخر كل  
شهر فيلزم صاحب المخزن بدفعه حالاً لاستيفاء الجمر.

وإذا لم تنس الفلاحة بتوازي وتوقف المخزن عن إجراء  
وظيفة وتعاظم أعماله فيتعطل بهتد صاحب المخزن.  
ورئيس المأمورين الموقوفين في مخزنه على ثلاثة أشهر  
وليس في ذلك ما يفي الإحضام الباقى إيراداً (م) ٥.  
أن البضائع المدة برسم المخازن المذكورة يجري انتقالها  
إلى الجمرك وتقل إلى تلك المخازن بمعرفة الجمرك

ويؤخذ عليها ما هو مقرر في الترفعية من المضاريف  
فيدها صاحب المخزن للحال. على أن الجمرك أن  
يرخص بانتقالها إلى المخازن رأساً متى كانت المذكورة  
في الشهادة المختصة بها أنها برسم تلك المخازن (م) ٦.  
ولا تقبل تحت قاعدة التخزين إلا البضائع الحرة منها  
الشهادة اللازمة والوارد من الممالك الأجنبية. ويتبع

بمقتضىها نفس إجراءات الكشف والتأمين الجمركية بمقتضى  
باقي البضائع الواردة وتجرى عليها الإجراءات المذكورة  
أما في الجمرك وأما في الأماكن المدة لتلك الإجراءات  
في المخازن منها (م) ٧ أن المصناعات والأماكن المدة  
للإجراءات الجمركية في المخازن المذكورة تبقى مضمونة  
بما يوافق القليلات التي تصدرها إدارة عموم الجمارك  
بشأنها (م) ٨ أن المخازن المحكي عنها تبقى تحت ملاحظة

الجمرك ومراقبته القائمين. غير أن الجمرك ليس  
عليه مسئولية أية كانت من البضائع بسبب ذلك وتقل.  
المخازن بمقتضىها يتخلل بين أحدها في أيدي الجمرك  
والآخر في أيدي أصحابها ولا يسوغ أفعال بضاعة إلى هذه  
المخازن أو إخراجها منها إلا رخصة من الجمرك (م) ٩  
ولا يسوغ في أي الإخلال أن تقل في المخازن بضائجه  
من البضائع المنوع المداخل إلى الديار المصرية كالدهان  
والنباك والسمام والملاح هذا إلا إذا صدر بخصوصها أمر  
خصوصي كإتي من مدير عموم الجمارك وكلما لا يتفق  
أيضاً سائر البضائع المنع بمقتضى قاعدة جمركية خصوصية  
كالفحم الحجري أو التي ترد من تركيا بموجب رخصة  
ومحفظ الجمرك لظنه في أن يسمح بقبول أي البضائع في  
المخازن المذكورة. فلا يسوغ لأحد أن يتم بذلك إدامة  
إلا كان ولا أن يدعي بأنهم أعطوا الجمرك مطلقاً

لنبذل مثل هذا المثل - وما كان واقعا ضمن النواع  
البيضاء المتنوع فجزئها على وجه ما ذكر تتحقق ويجرد  
في المخزن الائمة الذكر بعد مبرها ويبادل بمعاملة  
البيضاء التي يجري ادخلها بطريقة الاحتمال والتهريب  
والبيضاء المدة المخازن يقدم عنها شهادة موافقة لاحكام  
المادة التاسعة عشر من نظام الجبرك المؤرخ في ٢  
ابريل سنة ١٨٨٤ في الامام الثلاثة التابعة للمخزن البيضاء  
في المخازن على الكثير : وإذا لم تتجوز الشهادة في  
العملة المرقومة تقتل البيضاء بناء على طلب الجبرك الى  
مخازنه ويتحمل صاحبها مصاريف ثقلها (م) ١٠ على  
صاحب المخزن ان يقرر حسابا خصوصا بالبيضاء  
للدخلة لحزبه والمخازنه منه وهو مقرر باثر جميع دفاتر  
والاوراق المتعلقة بالبيضاء التي وضعت في مخازنه لإدارة  
الجبرك أو للتدوين من قبلها حال طلب ذلك منه لأول  
مرة وهو مكلف بان يعطي للإدارة كل ما تطلبه منه من  
الاستعلامات ولإدارة الجبرك في كل حين ان تجري  
جردا عن البيضاء الموجودة في المخازن المذكورة (م)  
١١ ينتج مأثور الجبرك وصاحب المخزن ابواب  
المخزن ويطبقها في ساحة الجبرك القانونية وإدارة  
الجبرك في حالة الاضطراب ان تسمح بهراء بعض احوال  
في المخازن في غير اوقات النقل القانونية وتعطى  
الرخصة في ذلك كتابة ويتحمل صاحب المخزن  
المصاريف الزائدة الناشئة عن ذلك (م) ١٢ وبناء على  
طلب صاحب المخزن تسلم جميع البيضاء أو البعض  
بها للإهلاك وما يصير اجره منها من المخزن تقدم  
به شهادة ثانية وتجرى بمته اجراءات الكشف والتثبت  
وتعين رسوم الزائد عليه كما تجري بحق البيضاء  
الواردة من المالك الاجنبية رأسا (م) ١٣ ان البيضاء  
الموضوعة في احدى المخازن المذكورة والمقرر عنها  
لها مدة للتصدير ثانية تجري عليها اجراءات التحقيق  
وباتي القواعد المقررة بشأن البيضاء التي تنقل من جبرك  
الى جبرك اخر ولكن صاحبها ملوم ان يقدم كسخلا  
برسوم الزائد دينا يحضر تديدا لملم العبر المعطى  
له فيضائه ويسدد علم المخزن بتقديم شهادة تدل على  
وصول البيضاء الى المرفأ الموجه اليه (م) ١٤ يسلم  
صاحب المخزن عن كل تغيير وتبدل جديان في البيضاء  
الموضوعة في مخازنه وعن كل بشاعة فقدت منها وعن  
خسوف ابيضا عن كل عجز تخلف في وزن البيضاء حال  
اجراء التحقيقات المعن لغيرها في الاموات المسمية أو

في اوقات غير اعتيادية وحال اجراء الكشف عند ورود  
البيضاء وتصديرها . وخلا بوم الزائد والدعوى  
المستحقة على البيضاء النافضة أو على ما كان ناقصا  
مها يؤخذ من صاحب المخزن في حالة تحقيق العجز  
جزءا نقدي يمينه مدير الجبرك ولا يقل من نصف  
رسوم الزائد ولا يزيد على مئة اضعافه : ورسوم الجبرك  
على العجز المستحق وقوعه والجزاء النقدي المستحق بها  
لا تكون واجبة التحصيل اذا تعطلت ان العجز نفا عن  
أحوال طبيعية كالجفاف والبيضان والتلف الخ (م) ١٥  
كل بشاعة وجدت في احدى المخازن المذكورة ولم  
تكن مفيدة في دفاتر أو كان قد جرى ادخالها بدون  
اذن الجبرك ضد جزية وتعامل وفقا لاحكام النظمين  
الساح والامن من نظام الجبرك يعني انه يحكم على صاحب  
المخزن وعلى اصحابها بطريق الضمان والفكالت بمضادتها  
وجزءا نقدي يبلغ قدره اضعاف رسوم الزائد (م) ١٦  
وإذا اسلم اصحاب المخازن بشائعا في مخازنهم لمحاب  
الغير فيضلون بمعلم في تمام التوجب عليهم نحو الجبرك  
فلا يسوغ ان ينام اصداء بخصوص هذه البيضاء لا  
جثالي ولا قضائي الا يتم اصحاب المخازن المذكورة (م)  
١٧ لا يمكن ان تبلى البيضاء أكثر من ثلاث سنين  
في المخازن المذكورة فإذا مر هذا الاجل ولم يوجد  
صاحب المخزن رسوم الزائد على هذه البيضاء أو لم  
يصورها وجب حبس رسوم الزائد عليها فتمسرها ادارة  
الجبرك مباشرة وإذا لم يوجد صاحب المخزن بعد انذاره  
بوجوب دفعها فبيع الجبرك البيضاء في المزاد العلني  
وبيجز في يده قيمة رسوم الزائد وعوائد الرصيف  
وباتي الرسوم المستحقة من اصل الحاصل من بيعها فان  
الرسوم المذكورة مبنائة عن سائر رسوم التقرين  
والضمان (ميكورته وما شاكلها من الرسوم أية كانت)  
(م) ١٨ وإذا لم يحال تلك احوال البيضاء أو جزءها  
أو ثقلها من اثناء مواسم أو جمع طرودها أو تجميعها  
وإذا اقتضى اجراء غير ذلك من الاعمال في البيضاء  
المخزنة فلا بد من تبيان الكيفية خطيا لإدارة الجبرك  
وحصول الرخصة في ذلك من مديره فغيري الاجراءات  
المذكورة تحت ملاحظة مدوون من طرف الجبرك على  
ان لمدير الجبرك ان لا يعطي مثل هذه الرخصة فلا  
يكلف لايضاح الامواب الموجهة وقصه . اما في حالة  
التحضر فيسوغ لصاحب المخزن ان يتخذ لعمال الاستاظلت  
اللازمة الموقفة للبيضاء بلا استئذان مدير الجبرك ولكن  
عليه ان يغيره في الامر حال وقوعه . والادوات التي

(مختار جردية ١٨٨٥)

(ضبطية قضائية سوافاق غلبيكي ١٨٨٥)

تزم بحرم الضائع وتلقا من اناء لآخر أو لغير ذلك من الاموال فتقتصر من داخل البند الى المختزن للناية المتصودة وتقبل جميعها بعاملة الضائع المدة لتقدير تتم ان الضائع الواردة من الممالك الاجنبية لا بد ان تكون قد قدمت عليها رسوم الجارد حال ادخلها ولكن هذه الاموات لا يرد الجمرك الفرق الكائن بين رسوم الجارد المدفوعة عليها ورسوم التفتيش حتى لو تصدرت الى الممالك الاجنبية بعد استقائها فيما ذكر وكذا الادوات والاشياء التي استخدمت في بناء الخازن المذكورة وتلك التي تزم لصيانتها اذا وردت من الممالك الاجنبية تؤخذ عليها رسوم الجارد (م) ١٩ ان الدخول في الخازن المحكي عنها ممنوع مطلقا على كل شخص لم يكن خادما صاحب الضائعة أو في الجمرك ولكن اذا اذنت ادارة الكرك جاز لاصحاب الخازن ان يدخلوا اليها من شاءوا لكشف الضائع الموضوعة في مخازنهم ولهم ان يأخذوا عنها بشرط ان يردوها على النسيات المذكورة من الرسوم (م) ٢٠ ان المواد

واللناية المقبولة تحت قاعدة التفتيش تعامل بموجب نظامها الخاص على ان تجري بنفها ايضا فنص هذا النظام للصوم (م) ٢١ ومن النسيات من اصحاب الضائع فيقبل بضاعتها تحت قاعدة التفتيش وجب عليه بادئ يده ان يحدد خطا باثا خاضع لاحكام هذا النظام ولا يحكم نظام الجمارك المودع في ٢ ابريل سنة ١٨٨٤ وللغرائب والجرأت القديمة المقررة في النظامين المذكورين عدد ميسر الحاجة (م) ٢٢ وقبل ان تعطي الرخصة بانشاء مختزن من نوع الخازن المذكورة وجب على من طلب انشاء ان يقدم لادارة عموم الجمارك كصفاته تقدر قيمتها بالاحتياق المتبادل فتكون هذه الكسافة ثابتا لتكبر على تمام صاحب المختزن البراجيلات القريبة عليه يمكن جلب النظام وسائر واجباته الاخرى (م) ٢٣ تحفظ نظارة المالية عنها وما لها من الخازن في ان تدخل في هذا النظام بضاعة مجلس النظر وبناء على طلب ادارة عموم الجمارك لكل التعديلات والتغيرات التي يبل الاجبار على الاستغادة من ادخالها وليس لاصحاب المختزن ان يدخلوا بممتلكات واضرار من هذا القبيل (م) ٢٤ الحكومة المصرية ان تلتزم بمقتضى بن اعطاء الرخصة بانشاء مختزن بجرئة عن جميع المختزنات البرجكية فلا يكره على ايجال الجاني انشاءها عليه وكل ما لا يقدح فيلغى مختزن من بين المختزنات المذكورة يختص في شئنا ان يخاصه قبل

العمل بمقتضا على هذه الصورة  
« امر حال رقم ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ » (م) ٢٥ ان موظفي الجمرك وامورهم يسيرون حال قيمهم بوقائهم في مواد التهرب والمخالفات لتراين الجمارك كأموري الضبطية القضائية فيدومون ضبط المهملين وتوقيفهم (م) ٢٦ يجب ان تظفر لجنة الجمارك في ظرف أربع وعشرين ساعة في أمر استمرار التوقيف تحت التهمة اذا لم يسوغ ان يتجاوز مدة أيام كلف كان الحال (م) ٢٧ ان القرارات التي تصدرها لجنة الجمرك فتصبح انتهائية تجمل واجبة التنفيذ بمر يصدره رئيس محكمة البلد الواقع في الجمرك ليا كان متعلقا بمخالفات المدنية وبالمعاملة الزجرية الشخصية طول المدة التي قررنا الاوامر المالية بشأن ذلك

« لائحة قبول دولة الفيلك بالنظامات الجمركية مودعة ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٥ » — لما كانت الحكومة الخديوية المصرية وحكومة جلالة ملك الفيلك راغبين في ان تظلمان بطريقة وثيقة ما بين بلادها من صلات التجارة والملاحة اتفق كل من الوتقة لمضائهما في ذبلة دولته نوبار باشا رئيس مجلس البطار ناظر دواولي الخارجية والمخفانية في الحكومة الخديوية المصرية والسوق جتكريسار جوزيف فرانسوا ماري فان در دوس دعي لياولاه وكل دولة الفيلك السياسي وقصلا الجنرال سفي مصر كلاهما مرخص في ذلك من قبل حكومته على تقرير ما يأتي :  
تامل تجارة وملاحة دولة الفيلك وبرعاياها في مصر كجماله حكومة مصر لرعايا وتجارة وملاحة باقي الدول الأوروبية لاستثمار اقتصادي وتجري نفس المعاملة بحق تجارة وملاحة الحكومة المصرية في الممالك الفيلكية ايضا ولا يضرهم منع ايا كان على تجارده الحكوميتين وبلاصيتهما وعلى دولتهما وجباياهما لم يكن مضورا على تجارة ساخر الدول وملاحة دولتهما ومضارهما ومن المختزن ان دولته لا يسيروا على لياولاهي بصومية بل في اسكان كلفي الجركشون المجازة بنسبتها بوقاية

(وثيقة - تركيا ١٨٩٠)

( وثائق مصري بكنوج وتاريخ ١٨٨٦ )

عن أمته ما وجد عليه أن بين الثمن تلك الامتيازات الاشياء بموجب قانونها « تأتية فيها » ويكون هذا الطلب نافذا معنوله غير أن للكرك ان يجري عبد ميسس الحاجة تحقيقا اجماليا على الامتيازات والاشياء التي يجري ادخالها بناء على مثل هذا الطلب . وكل الحقوق والامتيازات والسبوحات التي منحتها الحكومة المصرية في الحال وذلك التي منحتها في الاستقبال لرعايا باقي الدول الاجنبية وسفنها وتجارها وملاحتها تكون منسوخة ايضا لرعايا دولة اسوج وتروج وسفنها وتجارها وملاحتها فيتمشون بما كلف ثابت لهم فيها وبناء على ذلك اضي المرصمان هذا الوثائق وامرهما ختصرا بصر في ٣ يونيو سنة ١٨٨٦

جرك - مسألة نظام الكرك اكتوبر سنة ٩٠

منذ ايام تكلمت الجرائد المحلية في مسألة الفاد نظام الكرك المتعلق بالرفاتي وفي المخابرات الخارجية بشأنها بين الباب المالي والحكومة الخديوية ولم تنص على ذلك بل شغلت هذه المسألة بمسألة اخرى كان الاجدر بها عدم الخوض فيها من غير علم وان كان بعض الجرائد في اوروبا تكلم في شأنها ومع الاسف فانها ( اي الجرائد المحلية المذكورة ) فضلا عن ذلك اطالت الكلام وتوسعت في ابداء ماعن لما من الافكار بدون ان تراعي في ذلك مقتضيات الحال والمقام وهذه المسألة على ما يقولون هي ان الدولة المصرية تشبث الآن في تحويل بعض السلفات المكفولة بالبركو المصري وان المخابرة جارية والحالة هذه بينها وبين الحكومة الخديوية بطلب قبول الحكومة المصرية بطلبها التحويل ولهذا السبب رأت الحكومة لزوم اطلاق حقيقة الحال حتى تكون معلومة لدى الصوم وهو ان مسألة تحويل بعض سلف الدولة المصرية المكفولة بالبركو المصري لم يحصل عنها الى الآن ادنى مخابرة بين الباب المالي والحكومة الخديوية اما مسألة الرفاتي فمختصة بكتابة موضوع المخابرات من زمن اكثر

بلاغيا من الوفاء الذي يسبب الهام والقلق كرا وغيره وتقبل دولة الفلك بل تجري النظامات الجمركية المنظمة وفقا للوثائق للتجاري المبرم بين الحكومة المصرية والحكومة اليونانية بتاريخ ٢ مارس سنة ١٨٨٤ بين الرعايا الفلكيون والحقارة والملاحة الفلكية كما هي جارية بحق رعايا دولة اليونان وسفنها وتجارها وبطارتها . وهذا الاتفاق لا يمس مطلقا ولا يمس من الانواع احكام المعاهدات والوثائق الكافة بين دولة الفلك والباب المالي ويجري العمل بموجبه من يوم حصول التصديق عليه من لدن السلطة القانونية الفلكية وبقي تنفيذ المعاملات محتملا بقرار بين الطرفين عهدة تجارية وبمجرئهاية هذا لا اذطلعت احدى الحكومتين المتعاقبتين ابطاه قبل حلول اجله بثلاث شهور . وعلى ذلك تحرر من هذا الوثائق مورثان اصلان وقع عليها كل من المرجعين امضاه وكتبه

« لائحة قبول دولة اسوج وتروج بنظامات الجمارك المصرية موقعة في ٣ يونيو سنة ١٨٨٦ » - قد اتفق المرجعان امضاهما في اثناء دولته نوبار باشا وتمس على النظر ناظر ديواني الخارجية والمخاتبة في الحكومة الخديوية المصرية والسور فون هادستام فصل جتال جلالة ملك اسوج وتروج في مصر كلاما موعص من قبل حكومته على تقرير ما يأتي - قلت حكومة جلالة ملك اسوج وتروج بان تكون نظامات الجمارك المصرية المنظمة بمك الوثائق التجارية المبرم في ٣ مارس سنة ١٨٨٤ فيما بين الحكومة المصرية ودولة اليونان جارية بحق رعايا دولة اسوج وتروج وسفنها وتجارها وملاحتها كما هي جارية بحق رعايا دولة اليونان وسفنها وتجارها وملاحتها ويستق من ذلك نفاذ احكام المادة التاسعة من النظام المذكور المتعلق باعلان التناسل الجبرائلي والتناسل من الرسوم الجمركية وعلى ذلك تعاقب من اجراءات التحقيق ومن رسوم البراء والصادر كافة الامتياز والاشياء الخاصة بشخص فباسل اسوج وتروج لجمهورية وقبائلها التامين لسلك الزيادة التفضيلية خاصة فيما فون من الرسوم والاجراءات المذكورة اعنايا عاما مطلقا لا يمس لا يمساطون التجارة ومن لم يكن من التفاضل نافية السلك التفاضل المذكور وكان يضاهي التجارة تكون من مزاياهم محدودة بنية سنوية لا يتجاوزها . وقدرها ٢٥٠٠٠ قرش للتفاضل الجبرائلي . ٢٠٠٠ قرش للتفاضل ١٠٠٠ قرش للتفاضل فباسل وعلى ذلك فاذا طلب ليد « لاه التناسل التناسلون - التجارة الحفافة

(رسم خفر البضائع ١٨٩٠)

(٧ اتفاقية ١٨٩٠ جرك ١٠)

من ستين. واتتحت الاسر فيها بان الدولة النلية  
غرتت الفاء الرافتي وللخافرة الجارية الآن هي في  
مسئلة منفردة من هذا الأصل مختصة باتخاذ  
وتقوير الاجراءات الادارية بين ادارات الكارك  
وبعضها ليس الا

مذكرة رفوعة لمجلس انظار من رئاسة  
جرك - ١٠ - اللجنة المالية بتاريخ اول ديسمبر ١٨٩٠

ان الحكومة بحرية الآن تحصيل رسم خفر على  
البضائع الجارية نقلها عن طريق التصدير من قتالي  
التصدير وبالعكس من التصدير الى قنا وقيمة هذا  
الرسم تبلغ سنوياً سبعة جنيه واربعة من  
الدخالة ماصار الاستدلال عن اساس وضع هذا

الرسم ولا عن الاسباب التي ادعت الحكومة لتحصيله  
وحيث ان البضائع التي تنقل عن طريق التصدير  
بهذه الصورة جاز تحصيل رسوم كرك عليها اما  
بعد دخولها بالبن المصرية واما عند خروجها منها

غلا يكون من العدل اخذ عوائد مرتين بخلاف  
إجاري عموماً. ولكون الحكومة الخديوية ترغب من  
جهة اخرى تعميم الفاء الموائد الجزئية بقدر ما تنصل  
اليه. يدا لكان لا يترب على ابقاء الرسوم المذكورة

عن تاخر انتشارها للمعاملات التجارية ورفاهية الاهالي  
على وجه العموم. فقد رأت اللجنة المالية وجوب  
الفاء ذلك الزخم بصفة قطعية اعتباراً من اول  
يناير سنة ١٨٩١ وجاه عليه بطلب التصديق على

ذلك من مجلس انظار اما من جهة المبلغ الذي كان  
مقررًا اعطاه من هذا الرسم الى خربان العائدة  
تظهير تادية الخفر فبا ان ذلك هو نظير تادية  
خدمة خصوصية وهي خفارة البضائع المارة من هذا  
الطريق فما كان مقررًا اعطاه لولا ان العربان  
يتمى على ما هو عليه بشرط ان قيمة المبلغ لا تزيد  
عن القيمة المخصصة لم الآن من الرسم الخفي عنه  
من رئاسة مجلس انظار نظارة المالية  
- بناء على ما ابدته اللجنة المالية بمذكرتها

هذه الموزعة اول ديسمبر سنة ١٨٩٠ قرر المجلس  
بجلسته المنعقدة يوم الاثنين ١٩ ربيع الثاني سنة  
١٣٠٨ اول ديسمبر سنة ١٨٩٠ الموافقة على الفاء  
رسم خفر البضائع الجارية نقلها عن طريق التصدير

من قنا الى التصدير وبالعكس البالغة قيمته سنوياً  
٧٠٠ جنيه وذلك اعتباراً من اول يناير سنة  
١٨٩١ وابقاه ما كان مقررًا اعطاه الى عربان  
العائدة نظير تادية الخفر على ما هو عليه بما ان

ذلك هو نظير خفارة البضائع المارة من هذا  
الطريق بشرط ان قيمة المبلغ لا تزيد عن القيمة  
المخصصة لم الآن من الرسم الخفي عنه وبناء عليه

لزم تخويره لاجراء مقتضى ما تقر  
اتفاقية بين امانة الرسومات بالاستانة وبين  
ادارة عموم الكارك المصرية ١٨ ديسمبر

سنة ١٨٩٠

جرك - ١٠ - اتفاقية بين امانة الرسومات بالاستانة وبين  
ادارة عموم الكارك المصرية ١٨ ديسمبر  
سنة ١٨٩٠  
حيث انه مقتضى حسن الاختلافات المتواترة  
الحاصلة بين امانة الرسومات وادارة عموم الكارك  
المصرية بشأن تحصيل رسوم الكرك - وحيث انه

من ام صوالح الادارين المذكورين الاعتناء  
والاهتمام بتامين ووقاية ايراداتهما على البدء المقرر  
منها القائم بموجب تحصيل الرسوم الكركية في  
عمل استهلاك البضائع وذلك بدون اختلاف  
باحكام للماهدات وبناء على الارادة الشاهانية

الصادرة في ٤ رمضان سنة ١٣٠٧ الموافق ١١ نيسان  
سنة ١٣٠٦ (١٨٩٠). بالتصديق على البدء المذكور  
قد قرر ما هو آت - (م) ان البضائع  
الاجنبية المتصدرة من مصر الى قسم من اقسام  
المملكة العثمانية او من احدى الايلات الشاهانية

الى مصر ترفق كالماضي برقعة حسية مثبتة لدفع  
الرسوم عنها ولدى وصول هذه البضائع الى المحل  
المقصود التفتي بيانه بالرقعة فالكرك الخفي بقدر  
رسوم الدخول على تلك البضاعة بحسب اصوله  
الموجبة الاجراء فاذا كانت تلك البضائع مما يؤخذ



عليه رسوم بحسب القيمة فيقدر انكرك تلك القيمة عند استلام البضاعة. وإذا كانت من البضائع التي لها تسمية فيقدر رسومها بحسب صفتها للمينة ذلك التعريفه وعليه فإذا اتفق للكررك الواردة اليه البضاعة ان الرسوم المقرضه تحصيلها على تلك البضاعة هي أكثر من الرسوم المينة بالترقية التي أجرى تحصيلها عنها كرك التصدير فيحصل الفرق لحسابه وإذا اتفق لها أنها اقل منها فلا يلتزم بحد الفرق لصاحبها (م) ٣ كل من الادارتين المذكورتين يفتح حسابا جاريا خصوصا قيد فيه باعتناء الرقائي التي تعلقى حسب ماوضح بالمادة السابقة وبهذا الحساب تقيد لتركيا على حساب مضر الرسوم المدفوعة بأحدى المين المصرية عن البضائع المتصدرة لأحدى الجهات الثمانية وبمكس ذلك تقيد لحساب مضر على حساب تركيا الرسوم المدفوعة بأحدى الاساكن العثمانية عن البضائع المتصدرة لأحدى الجهات المصرية ويكون القيد في الحساب المذكور بحسب القواعد الآتية اذا كانت الرسوم للوضعة بالترقية هي اقل من الرسوم التي يقدمها كرك الجهة الواردة اليها البضاعة او معادلة لما تقيد كما هي بالحساب الجاري وإذا كانت ازيد منها فيضير قيدها بعد خصم الزيادة التي تظهر وبهذه الحالة بكل من الادارتين يحصل مايفضه قانونا كما لو كانت البضائع التي استهلك في ذاته قد وردت له واسا من بلاد اجنية وفي كل ثلاثة شهور تعمل كل من الادارتين موازنة الاصول والمضمون من واقع حسابها الجاري فالادارة التي تكون استولت على المبلغ الأكبر تدفع الفرق بتماما إلى الادارة الأخرى بصفة ذهب (حينه عثمانى او حينه مصري حسب الحالة) اما الزيادة الناتجة من فرق الثمنين او التعريفه وتكون استولت عليها إحدى الادارتين كما نوضح بالمادة السابقة فلا يصير درجها بالحساب الجاري بل تبقى حقا للادارة التي

اجرت تحصيلها (م) ٣ يقرر من الان تصاعدا رسم كركي على محصولات تركيا ومضر الزراعية والصناعية انما يكون ذلك في الجهة التي تستهلك فيها تلك المحصولات وبحسب الطريقة الأكثر ارجحية المتبعة بتركيا ومصر في حق البضائع الاجنبية المانلة لما اي ان الشائع بين اذا كان ما عاينها من البضائع الاجنبية جاريا اخذ الرسوم عليها بحسب القيمة ويدفع عنها رسوم بحسب التعريفه الأكثر ارجحية اذا كانت ما عاينها من البضائع الاجنبية جاريا اخذ الرسوم عليه بواقع التعاريف والرسوم الصكركية المنخفضة تحصيلها بحسب القيمة سواء كان في القطر المصري او في باقي الممالك الثمانية تكون بواقع المائة % وذلك لحرب الاجراء بمقتضى الاتفاقية التجارية الجديدة اما الرقائي التي كان جاريا ارفاقها بالبضائع الخلية فتستبدل باعلام خبز مشتملة على كل الايضاحات الضرورية لاثبات اصل وحقية البضائع المتصدرة (م) ٤ لا يضرب رسم تصدير على محصولات تركيا ومضر الزراعية والصناعية عند ارسالها بين الجهتين (م) ٥ لا تسري احكام هذه الاتفاقية على الدخان والتبناك بكافة اشكالها ولا على الملح والظفرون والحشيش والبرود والاسلحة القاطعة والحرية ولا على صف من المواد المدفوعة التي لها اصول خصوصية في تركيا او في مصر (م) ٦ تعمل لائحة خصوصية بمعرفة امانة الرسومات وادارة عموم الكرك المصرية تبين فيها كيفية اعطاء الرقائي عن البضائع الاجنبية والشروط اللازمة لتحويل تلك البضائع مع زيات هيئة الدفان التي تخصم للحساب الجاري وكيفية اجراء التفتيش (م) ٧ يكون العمل بموجب احكام هذه الاتفاقية اعتبارا من ١٣ أكتوبر سنة ٩٠ ولا يسري مضمونها إلا على البضائع التي ترد للأساكن الثمانية او المصرية مرفوقة برقائي او اعلام خبر من

الاجنية جارية معاملاتها على هذه الكيفية - وأما اذا كانت هذه الاصناف مندرجا لها فيثاث معلومة بالترقية فيصير ترتيب البضائع المذكورة وضرب الرسوم عليها بحسب الترقية الاكثر ارجحية - البضائع الناتجة من محصول الاراضي او من الصناعة بالقطر المصري المتصدرة الى بلاد اخرى تابعة للدولة العلية وبالعكس لا يحصل عليها رسوم التصدير -

قررتا - (م) ١ البضائع الناتجة من محصول الاراضي او من الصناعة بالقطر المصري المتصدرة الى احدى المين التابعة للدولة العلية تكون معفوة من رسوم التصدير - الرافتي التي كانت تعطى لحد الآن بضائع من محصول القطن يصير استبدالها باعلام خمر يضمن البيانات اللازمة المتبعة لاجلية البضاعة المتصدرة وحقيقتها ويحصل رسم واحد بالمائة على قيمة البضائع وهذا الرسم يصير رده الى الشاحن على تقديم علم الخمر مؤشرا عليه من كرك الجهة المتصدرة لها البضائع (م) ٢ البضائع الناتجة من محصول اراضي او صناعة البلاد الاخرى التابعة للدولة العلية الواردة للقطر المصري تحصل عليها الرسوم عين دخولها على مقضى القاعدة الاكثر ارجحية المرحية في حق البضائع المشابهة الواردة لها من البلاد الاجنية

(م) ٣ هذا القرار يجري العمل بمقتضاه من اول يناير سنة ١٨٩١ تحرير في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٠

جرك - ٥٠

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من اللائحة العمومية التي تتعلق بتعيين المستخدمين المالكين في مصالح الحكومة وتزويجهم المصدق عليها بالكرينو الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ - قررتان لجنة انتخاب المستخدمين بمصلحة الكارك المصرية وخبر السواحل تشكل بحسب الموضح بعد - مدير العموم - رئيس اعضا - وكيل العموم - مراقب العموم - باشكاتب بالمصلحة - رئيس قسم عربي

ابتداء التاريخ المذكور - (م) ٨ تكون ملقاة كل الاحكام الخالفة لهذه الاتفاقية - عمل بالاستانة على تسخين في ١٨ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨ الموافق ١٨ ديسمبر سنة ٩٠ (٦ كانون الاول سنة ١٣٠٦) قد تصدق على هذه الاتفاقية بارادة شاعانية تاريخها ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٠٨ الموافق ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٣٠٦

( اعلان ملحق الى الاتفاقية المؤرخة ١٨ ديسمبر سنة ٩٠ المعقودة بين امانات الرسومات الثمانية وادارة عموم الكارك المصرية حرر على تسخين في الاستانة ) حيث ان البند السابع من الاتفاقية المذكورة يقتضي اتباع الاجراء بموجبها اعتبارا من ١٣ أكتوبر سنة ٩٠ وحيث ان التاريخ المذكور قد مضى وانه من الضروري تحديد مبادئ لتبلغ الطليات الناتجة عن الاتفاقية المذكورة لسائر الكارك الثمانية - وحيث انه لا يمكن الاتيان بأي تغيير كان لاتفاقية مصادق عليها بارادة شاعانية فامانات الرسومات الثمانية وادارة الكارك المصرية قد اتفقتا على تنفيذ مفعول الاتفاقية الملحق بها ولحقاها من ابتداء اول يناير سنة ٩١

جرك - نظارة مالية ٢٩ ديسمبر سنة ٩٠

بناء على الاتفاق المبرم بين الباب العالي والحكومة المصرية المقررة فيه الوجة الآتية اعتبارا من اول يناير سنة ١٨٩١ وهي - المحصولات الارضية والمحصولات الصناعية الناتجة بالقطر المصري او من محصول الاراضي او الصناعة في البلاد الاخرى التابعة للدولة العلية يؤخذ عليها من الان فصاعدا رسوم الكرك في الخيمة التي تستهلك فيها - وهذه الرسوم يصير تحصيلها بحسب الطريقة الاكثر ارجحية المرحية في احدى الجهتين في حق البضائع المشابهة لها الواردة من البلاد الاجنبية اي ان يصير تعيين تلك البضائع وتحصيل الرسوم عليها بحسب قيمتها هذا اذا كانت الاصناف المشابهة لها الواردة من البلاد

جرمك — ١٠٠٠ يرنه سنة ٩٤

## نظارة الخارجية

الملت وكالة وتنسلانوا الجليك الجارالية حكومة  
الجانب الخديوي المظم طبقاً لنص المادة ١٤ من  
الوقائق الدولي في المعقود بروكسل بتاريخ ٥ يوليو  
سنة ١٨٩٠. بشأن اعلان تعريف رسوم الجمارك ان  
الحكومة الصينية قد الملت حكومة الجليك قبولها  
بتلك الوقائق

جرمك — ٠ من نظار الاية بتاريخ ٣٠ مارس سنة ٩٧

بعد الاصلاح على المادة (١٠) من اللائحة الصومية  
الخاصة بقبول وترقي المستخدمين المالكين بمصالح  
الحكومة الصادر عليها الامر العالي المؤرخ في ١٣

مايو سنة ١٨٩٥. وبعد الاصلاح على قرار النظارة  
المؤرخ في ٩ يناير سنة ١٨٩٣ الصادر بتشكيل  
لجنة انتقاء مستعدي مصلحة الكارك المصرية ونظرا  
لأهمية وظيفة باشكاتب عموم ادارة هذه المصلحة  
قرر ما هو آت — يجوز تشكيل هيئة لجنة اختيار  
مستعدي الكارك المصرية بالصورة الآتية — مدير  
عموم الكدارك — مقرر رئيس — وكيل عموم ادارة  
الكدارك — عضو المراقب العمومي — عضو — رئيس  
السكنارية الافرنكية — عضو — رئيس القلم  
الرئيس عضو

جرمك — (إيطاليا) مصادقة الحكومة الإيطالية على لائحة  
الجمارك المصرية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٤

في هذا اليوم اجتمع الموقعان على هذا حضرة الكوندور  
ديباريتو وكيل سياسي وقنصل جنرال جلالة ملك  
إيطاليا في مصر ودولانو نوبار باشا رئيس مجلس  
النيار وأطر خارجية وحفائية الجانب الخديوي  
المظم. واتفقا بناء على التفويض المعطى لما من  
من حكومتها على ما هو آت (اولا) ان حكومة  
جلالة ملك إيطاليا توافق على ان لائحة الكمارك

المصرية التي جار تطبيقها بنا على الاتفاق الذي  
مقد في ٣ مارت سنة ١٨٨٤ بين الحكومة اليونانية  
والحكومة المصرية على رعايا ومراكب وتجارة  
وملاحة اليونان يصير ايضاً تطبيقها على رعايا  
ومراكب وتجارة وملاحة إيطاليا (ثانياً) كافة الحقوق  
والامتيازات والمعاافاة التي تمنحها الحكومة المصرية  
الآن او ستمنحها في المستقبل الى رعايا ومراكب  
وتجارة وملاحة أي دولة اجنبية تمنح ايضاً الى  
رعايا ومراكب وتجارة وملاحة إيطاليا التي يمنح  
لما ان تتمتع بكل هذه الحقوق والامتيازات والمعاافاة  
ولمذا قد امضى الموقعان على هذا هذه المعاهدة  
وقام عليها — تحريرا في مصر القاهرة في ٢٣  
نوفمبر سنة ١٨٨٤

جرمك — (بروتال) لائحة قبول دولة البورتغال بنظام  
الجمارك مؤرخه في ٢٤ مارس سنة ١٨٨٥

قد اتفق كل من الموقعة امضائهما في ذيله دوللو  
نوبار باشا رئيس مجلس النظار وأطر ديواني  
الخارجية والحفائية في الحكومة الخديوية المصرية  
والموسيو جبرائيل دو رغبب قنصل جنرال جلالة  
ملك البورتغال في مصر المرخصان في ذلك من  
قبل حكومتها على ما يأتي — تتقبل حكومة جلالة  
ملك البورتغال ان يجري العمل بحق رعاياها  
وسفنها وبجاراتها وتجارتها بموجب نظام الجمارك المنظم  
بمجم الوقائق المبرم بين الحكومة المشار اليها وحكومة  
اليونان بتاريخ ٣ مارت سنة ١٨٨٤ الجاري العمل  
بمقتضاه بحق رعايا دولة اليونان وسفنها وبجاراتها  
وتجارتها وكل الحقوق والامتيازات والمسوحات  
التي منحها الحكومة المصرية في الحال وتلك التي  
ستمنحها في المستقبل لرعايا سائر الدول الاجنبية  
وسفنها وبجاراتها وتجارتها تكون منسوخة ايضاً  
لرعايا الولايات المتحدة الاميركية وسفنها وبجاراتها

وتجارها فيبتاعونها بها كحق ثابت لم فيها وعلى ذلك امضي هذا من الموقعة امضائهما في ذيله واسمراه باختيارهما

(فلسك) ترجمة مهدة بقبول حكومة القلسك  
اجرام قوانين الجمارك المصرية

كما كانت حكومة الجناح الخديوي المظلم وحكومة جلالة ملك القلسك راغبين في تسوية صلات التجارة والملاحة بين بلديهما تسوية وقتية قد حصل الاتفاق بين المسؤولين على هذه المهدة بعد الاستئذان والرخصة وهما دولتلونوبار باشا ورئيس مجلس نظار الجناح الخديوي المظلم ونافطر خارجية حكومته وحقا ليتها وحضرة الماسيو (فان دير دويس ده فيلبواه) معتمد سياسي وقنصل جنرال صاحب الجلالة ملك القلسك على الوجه الاتي - تجارة وملاحة بلاد القلسك ومستعمراتها تكون معاملتها بالبلاد المصرية اسوة اعظم الدول الاوروپاوية مراعاة وامتيانازا على وجه الاطلاق وهذه المعاملة تتحول لتجارة والملاحة المصرية في بلاد القلسك وسائر مستعمراتها فلا يقرر منع تجارة وملاحة أحد الفريقين صادرة كانت او واردة باحدى الجانبين الا اذا تم المنع سائر البلدان على ان هذا المنع لا يكون نافذ المنعول في الاحوال المخصوصة القاضية على احدهما بانخاذ ما يقيها شر ادواء الحيوانات والنبات او ازالة اخرى - وقد قبلت حكومة صاحب الجلالة ملك القلسك ان تسري على رعاياها وسفنها وتجارها وملاحتها احكام لوائح الجمرعك المصري التابعة والحالة هذه طبق الوفاق المبرم في الثالث من مارس سنة ٨٤ بين حكومة اليونان والحكومة المصرية المختص بمعاملة رعايا اليونان ومقننها وتجارها وملاحتها - وهذا الوفاق لا يمس بشيء ما ولا من اية وجهة كانت جانب جهود الابتياز والمعاهدات المتفق عليها بين حكومة القلسك والباب العالي ويكون متبع الاجراء ابتداء من

يوم تصديق مجلس شوري القلسك عليه جرمي الاحكام الى ان تمقعد معاهدة تجارية ملاحة نهائية بين الحكومتين الا اذا اعلن احد المتعاقدين قبل ذلك بثلاثة شهور ما ينافية - وعلى ذلك امضي المتعاقدان هذا الوفاق وشهاده بوشاح حكومتيهما القاهرة في ١٦ نوفمبر سنة ٨٥

(الامضا) فان دير ديره ليلويه (الامضا) نوبار جرمك - (منوحات القنصل) نقل من نسخة السريتمين الدستور الهاديوني المجلد الثاني صيغة ٥٥١

(نظام) يتضمن صورة معافية الاشياء التي ترد باسم قنصل الدول الاجنبية الجزائرية والقنصل ووكلاء القنصل من رسم الكرك والمعاملة التي تجري في الكرك بمقننها) - (م) ١ القنصل الجزائرية والقنصل ووكلاء القنصل الذين لا يتعاملون بالتجارة تكون الاشياء المخصوصة باستعمال بالذات معقوة بالكلية من رسومات الكرك والصناديق او الدنوكو التي تكون حاوية الاشياء لا تقفح ولا تعانين (م) ٢ القنصل الجزائرية الذين يتعاملون بالتجارة تكون لم اشياء بقيمة خمسة وعشرين الف غرش والقنصل بمشريف القا ووكلاء القنصل بمخمسة عشر الف غرش في السنة لاجل استعمال بالذات معقوة من رسم الكرك (م) ٣ الصناديق او الدنوكو التي تحتوي على الاشياء المخصوصة بالقنصل الجزائرية والقنصل ووكلاء القنصل المذكورة في المادتين المذكورتين اعلاه سواء كانت حاضرة بجرا او برا تفرج الى الكرك او تنقل اليه راسا (م) ٤ القنصل الجزائرية والقنصل ووكلاء القنصل الذين لا يتعاملون بالتجارة يعطون الى الكرك ورقة يبين عدد دنوكو الاشياء الواردة لم ومراقبتها وفقرها وجنس الاشياء الموجودة داخلها ومقدارها وكيتمها بمضاه باضمام وغنومة بمخاتم القنصلات وتكون ترجمتها بالتركية موجودة مقابلها توفيقا الى المثال الموجود في ذيل هذه النظامنة

لكي يمكنهم ان يأخذوا الاشياء المرفوعة من الكرك بلا رسم (م) \* القناصل الجنزالية والقناصل ووكلاء القناصل الذين يتعاملون التجارة يعطون الى الكرك ورقة البيان بالصورة المذكورة في المادة السابقة ايضا ثم قيل ان تعطى لم صادقيهم او ادنوكتهم لتفتح في الكرك وتعاين على وجه الاصول وماورد الكرك يضمن عند اجراء هذا الفتح والمعاينة ما يقتضي من الحرمة والرعابة المخصوصة في عمله وهكذا يجرى معاملتها واذا كانت الاشياء الواردة هؤلاء القناصل الجنزالية والقناصل ووكلاء القناصل الذين يتعاملون التجارة فيجاز قيمتها بالمبالغ المصينة اعلاه في البند الثاني فلا يمكنهم ان يأخذوا الاشياء التي تزيد على ذلك من الكرك كما لم يعطوه ما يجب عليها من رسم الكرك بالتام اما الاشياء البينة مثل المروشات والملونيات والتزيينات التي ترد لاجل ما يلزم في اولس حرة الى فتح وتظيم بيوت القناصل الجنزالية والقناصل ووكلاء القناصل الذين ينصبون ويعينون جديدا فلا تدخل في المبالغ المخصصة اعلاه بل تكون خارجة عنها وتقر بدون رسم كرك (م) ٦. الامتعة والاشياء التجارية التي تمر من الكرك مخفية بتجارة القناصل الجنزالية والقناصل ووكلاء القناصل الذين يتعاملون التجارة يجري عند البحث فيها عين المعاملة الجارية بحق سائر التجار الذين هم من تبة الدولة التي هم تابعوها (م) ٧ الصاديق او الدنوك التي تؤخذ وتخرج من الكرك معفوة من رسم الكرك على الوجه الذي مر ذكره تنقل الى حيث صاحبها وصل اليه مرفوعة بماورد من ادارة الكرك (م) ٨ الاشياء التي ترد الى القناصل الجنزالية والقناصل ووكلاء القناصل الساكنين في المدن والقصبات الكائنة في الداخل تخرج صاديقها ودنوكها من الكرك بمعرفة المأمور المقيم في الاسكفة من طرف الدولة التي هم تابعوها والمأمور

الموبا اليه يعطى بها ورقة بيان موقفة حسب شكل وصورة ورقة البيان المحررة في المادة الرابعة لكي يتمكن من اخراجها واذا لم تفتح الاشياء المذكورة ومعاينتها بحسب احكام هذه النظامنة تجري هذه المعاملة في كرك الاسكفة المذكورة وبعد ذلك يتمد المأمور الموبا اليه الذي يأخذها تحريرا باله يخضر ورقة بيان أصلية في ظرف ممل معين من صاحبها يبين منها بأنه اوصل هذه الاشياء لطرفه على خط مستقيم ويسلمها الى الكرك ثم عند ما يحضرها ويسلمها على الوجه المذكور ترجع له ورقة البيان الموقفة التي يكون قد اعطاها وقتنا (م) ٩ المافية التي اكرم باعطائها من رسم الكرك الى القناصل الجنزالية والقناصل ووكلاء القناصل الذين لا يتعاملون التجارة يمتنعى هذه النظامنة تجري ايضا بحق تعين من كبار المأمورين الموجودين بمعية القناصل الجنزالية وتقر واحدا ايضا من كبار المأمورين الموجودين بمعية القناصل على انهم يكونون من المأمورين المينين باوامر مخصوصة من طرف الدولة التي هم تابعوها ومنوعين المتع القلعي من معاطاة التجارة وعلى كل حال يلزم ان تكون اوراق الاستدعاء التي تعطى بالاشياء التي تخصم على الوجه البين في المادة الرابعة مخفأة ومختومة من طرف القناصل الجنزالية او القناصل (م) ١٠ الباكات والظروف التي ترسل او تحضر مختومة بالختم الرسمي في معفوة بالطبع من كل انواع الماملات الكركية ولذلك لا تجري بمعتها احكام هذه النظامنة في ١٥ جموز سنة ١٢٨٥

جررك (تركيا) (١) نقل من الدستور الممايري المجلد الثاني ص ٤٨٦

(\*) نظامات ادارة الرسومات (\*)

« تعليمات تضمن صورة تشكيل نظارة الرسومات وكيفية مملورية نظار الرسومات الذين يمتين لها »

(م) ١٢ تنحول امارة الكرك الى مديرية ومديرية الملايح

(تنبيه) هذه القوانين لم تزل مهول بها في البحار

(ترکی ١٢٧٧)

(ترکی ١٢٧٧)

والنظامات التي اتخذت بمقتضى ويرتفعون ايضا دفتر اجمالية  
النظارة على حدة يحوي على الماشات والمصاريف  
الواقعة بالنهر المزبور في ذات نظارهم والمجاسلات  
الواردة من الكارك والدخان والملايح والاراسيات  
الواقعة بمقرتهم من هذه المحاصلات الى امانة الرسومات  
المجلية بمقدارها وكتبها على وجه المردفات ويختمون  
بذيلها م وروساء مكاتبهم ويقدمونها الى الامانة  
المشار اليها مع نسخة من الاجازات المصنفات التي وردت  
لطرفهم تخمين وسدادهم وسائر مقرفاتهم بالموسبة كما  
انهم ينظمون هذه الاجاليات كذلك لا يخطون المحاصلات التي  
ترد اليهم مع بعضها بل يرسلون ما للكرك وحده وبما  
للدخان وحده وما للملح وحده ايضا والدفاتر والقبود التي  
يسكنونها في نظاراتهم يسكنونها هكذا كلاً منها على  
حده ايضا (م) حيث لا يبقى لزوم الى جميع الكتبة  
وسائر الخدماء الموجودين في امانات الكارك ونظارات  
الدخان ومديريات الملايح فاد ارسلى الى كل من  
نظار الرسومات دفتر بالذين يلزم ايقادهم منهم بالنسبة  
الى امانتهم بحسبة مديري الكارك والدخان وأما موري  
ملايح والذين يتقضي ترقيتهم الى نظارة الرسومات وقد  
تبين في الدفاتر المزبورة المديرون الذين يصبون  
موض امان الكارك ونظار الدخان والماورون الذين  
يترتبون بل مديري الملايح بمعرفة نظار الرسومات  
موض ابناء الكارك ونظار الدخان ليس من الخارج  
بل من الذين هم أهل ويجري الاستحقاق أسكن من  
الجميع فيما بين الموجودين في الكارك والدخان والملايح  
ايضا مع المشقات التي يلزم اعطائها للكتاب وغيرهم  
الذين يترتبون للنظارات وتبين كذلك مديريات  
الكارك والدخان وأما مديريات الملايح التي استنسب  
الحاقها لفصل من نظارة الرسومات وبما امر مستغن  
عن البيان بان نفس ادارات نظار الرسومات لا يكون  
فيها كمر كدخان وملاحة بل مأمورهم هي عبارة عن  
النظارة على حسن ادارة الكارك والملايح المرحودة داخل  
دائرة نظارهم فقط ومن أخذ دفاتر اجماليها التي سبق  
بيانها باغلا وبعد ان يتقضى فيها يرسلونها مع الاجاليات  
الصومية التي ينظمونها بها وحاصلاتها سوية الى امانة  
الرسومات المجلية فالنظار الروما اليهم بقون الكتبة وسائر  
الخدمة الميوز ايقادهم في الدفاتر المذكورة ويتخجون من  
الزائدين الباقيين مقدار ما زال لازما غير الميوز في  
الدفاتر المذكورة ومقتونه لنظاراتهم مع مراعاة قاعدة.

الى مأمورية ونظارة الدخان ايضا الى ادارة وتقسيم ادارات  
الكارك والملايح والدخان المذكورات الى سبع عشرة  
نظارة ويصين لفصل نظارة مأمور ذو حصة تحت  
عنوان نظار الرسومات مثل سائل الحفقات ليكون ذلك  
موجبا لمضاينة احكام رباط اضياف جميع كارك الخارج  
مع ادارات الملايح والدخان المنارة امانة وسيرة وسهولة  
روية مصلحتها ويبقى ارتباط المصنفات الصومية الذي  
للمأمورية بتدبيرهم كما كان أولاً (م) مديرو الكارك  
الذين يراجمون بعد ان امانات الكارك ومأمورون  
الملايح الذين يراجمون مديري الملايح ومديرو الدخان  
الذين يراجمون نظارات الدخان خرجت اتم يراجمون  
نظار الرسومات رأسا مثل مديري الكارك المعينين  
لان عرض امان الكارك ومأموري الملايح المنصوبين  
بل مديري الملايح ومديري الدخان المترتين محل  
نظار الدخان ويتقاربون معهم فيما يخص ادارة المصالح  
التي هم مأمورون بها فنظارة النظار الروما اليهم فعلا في  
شاملة جميع مديري الكارك والدخان ومأموري الملايح  
وتهكمهم وتشكياتهم بمهم تكون مشقة عند امانة الرسومات  
المجلية وحسن ادارة الرسومات المذكورة تكون تحت  
مسئولة النظار الروما اليهم ومطلوبة منهم (م) المحاصلات  
التي كانت ترسلها بعد الان مديرو الكارك الى امانات  
الكارك وأما موري الملايح الى مديري الملايح ومديري  
الدخان الى نظار الدخان مع دفاتر الاجاليات الشهرية  
المهوية على ايراداتهم ومصاريفهم وأوراقها وسنداتها  
المفرقة والذاكر الواردة من الجهات مع قوائمها  
المخالصة وغيرها يرسلها بعد الان المديرون والمأمورون  
لروما اليهم الى نظار الرسومات التي يترددون داخل  
دائرة نظارتها والذين كانوا منهم بعد الان يرسلون  
حاصلاتهم الى امانة الرسومات المجلية رأسا لجهة قريبهم  
ومناسبتهم الموض لدار السعادة يرسلون المحاصلات  
المذكورة كما كانوا لطرف الامانة المشار اليها (م) ٤  
نظار الرسومات بعد ان يتقضى على دفاتر الاجاليات  
الشهرية التي ترد من طرف مديري الكارك والدخان  
ومأموري الملايح ينظمون في كل شهر دفتر اجماليا  
عموميا عن الكارك وحدها والدخان وحده والملايح وحدها  
توفيقا الى المذلات المطلة على ذلك لائمة الضكار  
ونظار الدخان ومديري الملايح سابقا وللأصول

الجبرية في حق رعابا الدول التي لم تصادق على اللائحة  
التجبرية الصومية في ٢ ابريل سنة ١٨٨٤

الصرف المتزبذبة والباطون ترى مجاسبتهم على وجه اصولها. وبعد تبصيرة مشايكناهم يطلق سيلاهم على انهم يستخدمون في المستقبل اذا لزموا عند وقوع حلول ثم ينظرون دقترا يتضمن اسماء الذين يقرنهم بجملة نظاراتهم على ان لهم لروما ضروريا على ذلك الوجه ووظائفهم ومقدار معاشاتهم ويرسلون الدفاتر المذكور الى الامانة المشار اليها لاجل الاستقبال عن قديم واستخدامهم. ويبينون كذلك اسماء الكتبة وسائر الخدمه الذين لا لزوم لهم ويعطونهم الرخصة مع التصريح عن وظائفهم والملافة ومقدار معاشاتهم في ذيل الدفاتر المذكور على حدتها ايضا (م) ٦ حيث قد اتفقا على نظام الرسومات ووظائف الاموريات بنماها الدرجة والمسطرة في التقانات المطبوعة والغير المطبوعة والعمليات واللائح وفي المخرجات المرسلة لحد الان من جانب امانة الرسومات الجبلية الى اسماء الكارك ونظام البخان ومديري الملايح الملاحة على الوجه المخرجات انظار الوما اليهم يجمعون نصف من كل منها ويحفظونها ويراجعونها ويخرجونها دائما ويوفون حسن الخدمة بوجوبها ويختارون على الدوام مع الامانة المشار اليها عن المباد التي لم تكن مدرجة في التقانات والعمليات واللائح والمخرجات المذكورة وعن الخصوصات التي يلزم الاسماء عنها والاستاذان بها ويحركون حسب الاشعارات والتسهيلات التي تقع ولجل ذلك ماخوون جميع الدفاتر والقيودات والمخرجات القديمة والجديدة الموجودة في الامانات الكارك ونظارات الدخان وفي مديريات الملايح للسفلة لغير مديريات الكارك ودخان وماموريات ملايح التي لم يبق لها لزوم بعد ذلك ويستوفونها بحسب قاعدة الدور والتسلم ويحفظونها في نظارتهم ليراجعوها حين الاقتضاء ويرون محاسبات اسماء الكارك ونظام الدخان ومديري الملايح واسماء الصناديق الذين صار رفيعهم بكمال الدقيق وعندما لم يبق لهم مشايكات اصلا يجلون للذين يهودون منهم لهذا الطرف مخرجات ولا يثبتون مع رؤساء الكتبا بمخصوص براءة ذمتهم اما الذين يبين عليهم ذممات او ائطاع اخرى من الشياكات فيجلون بكتباهم. الامانة المشار اليها حالا بمخرجات على حدتها (م) ٧ نظار الرسومات يتفحصون ويرتبون المديريات المتشكلة عوض امانات الكارك ونظارات الدخان والاموريات المترتبة بدل مديريات الملايح الملاحة عن الوجه البين في المادة الخامسة وبعد ان يقدموا دفاترها المتقضا الى امانة الرسومات

الجبلية يخلصون جيدا عن المأمورين والكتبة وسائر عدم مديريات الكارك والدخان واموريات الملايح الاخرى الموجودة داخل دائرة نظارتهم سواء كانت من جهة الحدود او من جهة كتبة المعاش ويتفحصون ويتفحصون معاشات الذين معاشاتهم زائدة عن حد الاعتدال والذين ليس لهم هم لروما اصلا والذين يرون امكان الاستفادة عنهم بخدمه وظيفتهم الى وظيفة اخرى مع الرعايا الى قاعدة الصرف المتزبذبة وتقبل معاشاتهم الى حد الاعتدال واللائح سيل البانين على انهم يستخدمون في المستقبل اذا لزم الامر عند وقوع الحلول ومن بعد اجراء التفحقات المذكورة على هذا الوجه يتفحصون دقترا يتضمن اسماء المأمورين والكتبة وسائر الخدمه الذين لا لزوم بحسب لرومهم الضروري لكل مديرية وامورية ووظائفهم ومقدار معاشاتهم ويرسلون الى الامانة المشار اليها وبصر حون كذلك عن اسماء المأمورين والكتبة وسائر الخدمه الذين لا لزوم لهم واللائح سيلاهم على الوجه المذكور وعن وظائفهم الملاة التي انشئت في غير وظائف ومن مقدار معاشاتهم ويثبتونها في ذيل الدفاتر المذكور على حدتها والذي يرون بان مصلاته لئلا من امارات الدخان والملايح وثكن ادارته بإحالة على مديري كارك المحلات التي يوجد بها واموريات علوة على وامورياتهم يجلون به امانة. الرسومات الجبلية لاجل ائطاعه الى الكارك بدون قبول وقت ويادرون الى اجراء ما يقتضي له بموجب الاشعار الذي يرد منها جوابا لذلك (م) ٨ نظار الرسومات يتفحصون البلدة التي كان مقبسا بها والحاكمة هذه اسماء الكارك الملاحة مقرا واذا كان يوجد فيها أبنية أمورية يتفحصون بها نظارا لاجل روية الامور التي م مأمورون بها مما يوجد بينهم من الكتبة وسائر الخدمه ولا يقيمون في محل اخر مناسب بتداركونه باجره معتدلة (م) ٩ نظار الرسومات يخلصون معاشاتهم وسماكت الكتبة وغيرهم المتخذين في نظارتهم في كل شهر من كرك المل الموجودون به بموجب دقترا يتضمن اسماءهم ووظائفهم ومقدار معاشاتهم على وجه المخرجات ويخلصون بلدهم ورؤساء كتباهم سوية وبعد ان يسلوه الى ذات اسماء صناديقهم بموجب سيد على وجه اصوله يأخذ كل واحد منهم ويقتضي معاشه من اذن الصندوق المذكور بموجب سيد يسلوه له على ورقة صحيحة ومدير الكرك يحفظ هذه أصل الدفاتر المذكور

ويربط صورة مصحجة عنه بدفترا الاجال الذي يرسله الى النظارة في امر الشر يرسلها لما في مقام النقد.

(\*) نظام في حق كرك البر القديمة مع كارك السواحل والمحدود البرية (\*) ادارة الكارك في الممالك المحروسة الشاهانية توجد على أربعة أنواع أولا كارك السواحل ثانيا كارك المحدود البرية ثالثا كارك ايلات الطونة المنارة رابعا كارك البر القديمة الكافة داخل البلاد وكارك السواحل هي الموضوعة في سواحل الممالك المحروسة على السور

(\*) (المقالة الاولى)

التنظيمات العمومية التي تنظم موقفا لاجراء معاملات تحصل رسومات عموم الكارك في الممالك المحروسة ما عدا كارك الاخشاب والدعان والشوق

### الفصل الاول

(كارك السواحل)

(كرك اسطنبول)

ما يجب من امدية ورسم منظم الامتعة كافة والاشياء التي هي من محصول المالك الاجنبية وتوسل الى دار السعادة يؤخذ بتامه ويستحصل في كارك دار السعادة وعلى هذه الجهة ولو كانت الاشياء المذكورة تصل الى احدي المجلات في اثنا الطريق فلا يطلب عنها بارة الفرد رسم جرمك انما اذا خرجت الى البر في المحل الذي تصل اليه فيأخذ كركجي ذلك المحل رسم الامدية اللازم عنها في المائة ثلاثة ثم اذا ارادت اصطحابها ان تبيعها هناك او ان ترسلها الى محل آخر من الممالك المحروسة فيأخذ عنها حينئذ رسم المنضم في المائة اثنين ايضا اما اذا كانت تلك الامتعة والاشياء المذكورة لا تباع وحضرت الى دار السعادة فتؤخذ رسوم كركها في كرك دار السعادة ويعد من جانب متمهد كركجي ذلك المحل رسم الكرك الذي اخذ عنها اولاً

(\*) كارك السواحل عموماً

هذه الكارك الساحلية تأخذ وتحصل رسوم كارك

الاشياء التي تحضر من المالك الاجنبية الى الممالك الشاهانية والتي تتوجه من المالك الشاهانية الى الاجنبية والامتعة والارزاق محصول الممالك المحروسة التي تروح وتجي من اسكلة الى اخرى لا لاجل المصروفات الداخلية ومن حيث ان امدية ورسم منضم الامتعة والاشياء التي تحضر من المالك الاجنبية الى اسطنبول يؤخذان ويستحصلان تماماً في كرك دار السعادة فالامتعة والاشياء المذكورة اذا وردت الى اسكلة غير دار السعادة يؤخذ عليها عند اخراجها من السفينة الى البر ثلاثة في المائة وعند بيعها او ارسلها من تلك الاسكلة برا او بحرا الى داخل الممالك المحروسة غير دار السعادة اثنين في المائة رسم منضم لابلغ ذلك جميعه خمسة في المائة رسم كرك عنها ويأمن رسم كرك امتعة المالك المحروسة وباقي اشياها يؤخذ في مخرجها فيؤخذ عن الامتعة والاشياء التي ترد لكيا توسل الى الديار الاجنبية او الى اسكلة اخرى من الممالك الشاهانية تسعة في المائة عند وروضا الى الاسكلة وثلاثة في المائة عند شحنتها في المراكب لابلغ ذلك جميعه اثني عشر في المائة رسم كرك وما كان يؤخذ عنه رسم كرك في كارك البر القديمة من الامتعة والاشياء والارزاق التي ترد الى الاسكلة وتعطى به تذاكر وكانت تلك الامتعة والاشياء والارزاق غير معروفة ويوجد فرق زائد فيها بين مقدار الكرك الممن في تلك التذكرة وبين الكرك الذي يؤخذ من رايها في الاسكلة فيأخذ كركجي الاسكلة هذه الزيادة من التجار واصل رسم كركها المعطى الى كرك البر من كركجي البر بموجب التذكرة ايضا \*

\* هذه المادة حكمها ملغوخ لانه بموجب احكام المود التجارية المنقذة في سنة ثمانية وسبعين يؤخذ دفعة رسم كرك ثمانية في المائة من معرلات ومحصولات الممالك الاجنبية في اول كرك اذا جاءت برا وحين اخراجها اذا وردت بحرا لكن الامتعة والاشياء الايرانية التي يصير ادخلها من مالك ايران يؤخذ عنها امدية ورسم منضم



## \* الفصل الثاني \*

## (كارك بر فصل الحدود الاجنبية)

(كرك بر حدود روسته)

بمقتضى الترار الموقت المعلي مع دولة اوستريا عن خط الحدود الذي يفصل ممالك اوستريا في الروم ابلي طرف منه في خاتج البندقية والاخر في ابتداء حدود بلاد السرب هو ان كافة الامتعة والاشياء التي تعبرها تجار اوستريا الى ايبالي بوسنه وهرسك من الايالات المتجاورة والتي ياخذونها ويرسلونها من هناك يؤخذ رسم كركها ويتحصل ثلاثة في المائة فقط وبعد ذلك لا يطلب من التجار المرقومين ولا من الذين يشترون الاشياء المذكورة ويبيعونها نوع من الرسوم ازيد من ذلك وان المستوفات وكل انواع الاغشاب التي ترسل من الايالتين المذكورتين الى ممالك اوستريا ويخضعن منها يؤخذ رسم الكرك بموجب ترميفاتها المخصوصة وان الذين هم من اهالي الايالتين المرقومتين ومن تبة الدولة العلية ويتجهون هناك بامتعة اوستريا والذين يتجهون الى ممالك اوستريا من محصولات الايالتين المرقومتين وامتعتها يؤخذ منهم رسم الكرك في المائة ثلاثة ايضا وهذه الاصول المقررة تكون مفصلة بما ينقل الى ممالك اوستريا من محصولات الايالتين المذكورتين والى هاتين الايالتين من محصولات ممالك اوستريا

بوجوب الصدة المتبعة منه في المائة ويؤخذ بموجب معاهدات التجارة المذكورة عن الامتعة والاشياء الخارجة للديار الاجنبية في كارك الحدود أو الاساكل رسم كرك واحد في المائة عند اخراجها والتي تبطل لتصرف في المالك الشاهانية يؤخذ عند ثمانية في المائة في كارك مخرجها لكن حيث جاز اخذ التي عشر في المائة عن الخارج لمالك ايران بوجوب المعاهدة المتبعة في المادة حصصها منسوخ ايضا فقط اذا كان اخذ في كرك البر عن الامتعة والاشياء التي تنقل الى الاسكلة فند ما يؤخذ كمركا في جرك الاسكلة يحظر نسبة رايح الاسكلة الفرق الزايد من تذكرة جرك البر. ويؤخذ في جرك الاسكلة.

ويباع فيها اما الامتعة والاشياء والارزاق التي هي من محصولات ممالك اوستريا اذا كانت تمر فقط من هاتين الايالتين وتنزل الى الاساكل لاجل الارسال الى سائر محلات فيؤخذ عنها في كارك الاساكل او في كرك استانبول اذا كانت لاجل الارسال الى ديار السعادة رسم الكرك في المائة خمسة بموجب الترميفة وهذه الامتعة والاشياء والارزاق التي هي محصول ممالك اوستريا من بعد ان تعبر لاجل ان تصرف في ايبالي بوسنه وهرسك ويعلني رسمها في المائة ثلاثة اذا كانت لا تصرف هناك ويراد ارسالها الى ما هو بالجاي منها من الممالك الشاهانية فيعطي عنها حين بيعها في المائة اثنين رسم منظم ايضا واذا كانت تجار اوستريا لا تنقل الامتعة والاشياء التي هي من محصولات ايبالي بوسنه وهرسك الى ممالك اوستريا ويريدون ان يحضروها لما هو بالجاي منها من الممالك الشاهانية فيعطون عنها رسم كرك التجارة الداخلية الذي هو ستة المائة اثني عشر حسب الاصول \*

(\*) كرك البر الموجودة في حدود روستة جنة ١٢٧٥ طولي (\*) خط الحدود الذي يفصل ممالك روستة في الاناطولي هو من القطعة التي تنحني للساحل في المعلوم لحدود ممالك ايران وفي هذه الكرك اذا حضرت امعة واشياء وارزاق تكون من محصولات الممالك المحروسة الشاهانية ولامعة الى الديار الاجنبية وما اخذ منها رسم الجمر في كرك الاساكل ولا في كرك البر القدي، فيؤخذ جركها حين ورودها الى محل الكرك تسعة في المائة رسم امدية وعند ما تخرج لتمر من الحدود ثلاثة في المائة رسم دفعي اما الاشياء والارزاق التي اخذ رسم جركها في الاساكل أو كارك البر القدي عند ما ترد الى كرك الحدود الله في نقش تذكرهم

\* بموجب حكم المادة المتضمنة لمعامدة التجارة المنعقدة مع دولة اوستريا سنة ثمانية وسبعين يؤخذ ما يدخل لبوسه وهرسك من حدود اوستريا سنة في المائة وها يخرج منها لاورستيا واحد في المائة وذلك حكم هذه المادة منسوخ

تخرج الى البر . اما الامنة والاشياء والارزاق التي تكون من محصولات ممالك الدولة العلية وتقل وترسل الى الافلاق والبدان برأ وجرأ فيؤخذ عنها جميعا اثنا عشر في المائة رسم جرک في المل الذي تخرج منه بتقضى نظام الاعراجات والامنة والاشياء والارزاق والمحسوب والارزاق كافة التي تكون من محصولات الافلاق والبدان وترسل كذلك جرأ أو برأ الى دار السعادة أو من واسا كل سائر ممالك الدولة العلية يؤخذ عنها رسم الكرك في المائة خمسة ويتحصل في كارك الملات التي تنقل اليها حسب قضاها عدا عن الكرك التي تؤخذ عليها في محلاتها اما الملح الذي هو محصول الملكيتين المذكورتين فيكون مستثنى كما كان سابقا

« كارك الحدود في جهات بلفراد وبلاد السرب »

الامنة والاشياء التي تنتقل من محصولات ممالك أوستريا وتقل بطريق بلفراد الى دار السعادة وسلانك لا يطلب عنها في كرك بلفراد لا كرك ولا رسم منضم بارة الفرد بل يعطى بها الى التجار فإثم علومة خبر بجانبها اما امنة أوستريا والاشياء التي تأتي الى بلفراد عدا عما ينقل من أوستريا بالطريق المذكورة الى دار السعادة وسلانك فيؤخذ عنها رسم الكرك حين ورودها ثلاثة في المائة بموجب الترخيف ويؤخذ عنها ايضا رسم المنضم اثنين في المائة اذا كانت الاشياء المذكورة تصرف هناك اما اذا كانت لا تصرف ولا تباع في بلفراد بل تنقل الى محلات أخرى فيعطى بها تذاكر الى التجار ببيان اجناسها ومقدار عددها وان تحصل عنها رسم المجموع ثلاثة في المائة فقط ومن ثم يؤخذ في كرك المل الذي تنقل الودسم المنضم اثنين في المائة فقط والتذاكر المذكورة تكون مستثناة في سائر الاسا كل والفضاوات التي لها كارك بر قديمه في الرزم ايل والالانقوي ما هذا دار السعادة وسلانك ولا يطلب بها عن امانة والاشياء المذكورة رسم كرك غير رسم المنضم وغير جرک الاشياء التي هي من محاصيل بلاد السرب بحري على هذا الوجه منه ايضا والامنة والاشياء الداخلية التي ترسل من دار السعادة وسلانك لكما تتوجه اليه أوستريا أو تصرف في بلاد السرب يؤخذ رسم الكرك اللازم عنها اثنا عشر في المائة في كارك دار السعادة او سلانك اما الامنة والاشياء الداخلية التي تتوجه الى بلفراد من كارك اساكلى الروم ايلي وكاراكيا البرية القديمة عدا عن هذه الكارك فيؤخذ عنها تسعة

فقط وتطلى الرخصة ينقل الى الخارج بلون طلب رسم كرك والامنة والاشياء التي تكون من محصولات الديار الاجنبية تأتي الى كارك الحدود البرية يستحصل هناك حين ورودها في المائة ثلاثة ثم اذا كانت تباع هناك أو تنقل الى داخل الممالك المحروسة فيتحصل عنها هناك اثنان في المائة رسم منضم ايضا واذا كانت الاشياء التي هي من هذا القليل تنتقل الى الاسكلا لا يؤخذ عنها اية واحدة في سائر البحار الموجودة على حدود الاناطولي عدا عن كارك اضروم وملقاتها بل تربط اصحابها بكلا وتطلى لهم تذاكر بها انما كارك اضروم هي بحكم الحدود من كارك الساسل وبما انها مستغاة فالامنة والاشياء الاجنبية التي هي من ذلك القليل وتحضر اليها من الحدود المذكورة تؤخذ رسوم جرکها في جمارك اضروم وثوابها \*

\* كارك البر الموجودة في حدود ايران جهة الاناطولي \*

المخط الذي يهدي من نهاية حدود روسية ويتجه لمح البحر في بغداد ويفصل ممالك دولة ايران هو سدود ايران ايضا ويؤخذ في الكارك الموجودة على هذا المخط ثلاثة في المائة امدية واثنان في المائة رسم منضم عن جميع الامنة والاشياء والارزاق التي ترد من محصولات ممالك روسية انما يؤخذ من سكانه الامنة والاشياء والارزاق التي ترد من محاصيل ممالك ايران فقط أربعة في المائة رسم جرک بلا حجم مصادف \* ملتزم جمارك الحدود البرية يطبقون بان يضعوا غرا على الحدود ويضعوا محلات جمارك في أي محل ارادوه من المحطات التي تمر بها الاشياء والارزاق التي تأتي من الممالك الاجنبية أو تنصب اليها انما لا يحكمهم بان يجبروا التجار على المرور من جادة واحدة بالبحر

« كارك الملكيتين »

لا يؤخذ رسم كرك عن الامنة والاشياء والارزاق كانه التي تكون من محصولات الممالك الاجنبية وتقل وترسل الى الافلاق والبدان اما رأسا وما بطريق الاقطار في كارك من واسا كل الدولة العلية ما لم

\* حكم هذه المادة مفسوخ بموجب الشرح المعطى على المادة الاولى والثانية

\* بموجب الشرح المحرر على المادة الاولى والثانية حكم هذه المادة منسوخ

کمرک تکراراً وإذا لم تحصل مسأله مع التجار بخصوص  
رائج القيمة يتحصل حينئذ رسم الكمرک عيناً \*

#### « المقالة الثانية »

« تنبهاً بخصوص الماملات الداخلية لمعوم الكمارک »  
الامنة والاشياء كافة التي تخصها التجار الاجنبية  
الى الممالك الخروسة والتي ياخذونها منها ويرسلونها قد  
تفرقت لكجا يؤخذ رسم كمرکها ويتحصل بموجب  
العمرة من بعد ان يتقل سنة عشر في المائة من قيمة  
الامنة الخارجة وعشرون في المائة من الداخلة اما  
الامنة التي لم يكن لها اسم موحداً في العمرة أو  
اسمها محرو غير انه لم يثبت لها في متروكة الى الرائج  
فيعمل حسابها بحسب رائجها وقبعتها وإذا كانت من  
الاخراجات فمن بعد ان يتقل سنة عشر في المائة من  
قبعتها بحسب رائج الوقت على الوجه المقرر يؤخذ  
عن الباقي من ثمنها ستة في المائة امدية وثلاثة وثلثية  
وإذا كانت من الادخالات يتقل كذلك مشرون في  
المائة من قبعتها ويؤخذ مع الثلاثة في المائة امدية اثنان  
في المائة رسم منضم تطبيقاً الى الصورة المعروضة  
في المصلحة اما قضية هذه الترتيلات لا تكون جارية بحق  
الامنة والاشياء والارزاق التي ترسل اليها بوسه  
وهي لك لاجل ان تصرف في اوستريا ولا يمن التي  
آتي من اوستريا لاجل ان تاتي في الاياطين المذكورين  
حسباً قد تبين في المواد الذي هو يمن كمارک الحدود البرية  
بل ان تلك يؤخذ رسم جرکها ثلاثة بالمائة من  
قبعتها بالذام وكذلك الامنة والاشياء والارزاق التي  
تد من محصولات مملك ايران الى المملك الشاهانية  
يؤخذ كمرکها أربعة في المائة من قبعتها بالذام ايضاً \*

\* اسكام هذه المادة باقية لكن حيث حكم الارادة  
السنة للتدجدة في الامر السامي المؤرخ في سلخ ذي  
الحجة سنة ۸۲ ان يكون رسم الصريفات الداخلية ثمانية في  
المائة اخرجت من التصرف وتحولت للرايح وعلى ما  
تصرح في ذيل ترقق الادخالات والاخراجات اخذ  
رسم الكمرک من قبعتها الرايحية ووجد من الغير  
تتقل عشرة من المائة من قيمة الارزاق والاشياء بتقل  
ايضاً عشرة من المائة من قيمة اشياء الصريفات الداخلة  
« حيث تبين في النسخ المدرج اعلاه ان يصير  
تنتقل عشرة في المائة من رائج قيمة الاشياء والارزاق  
الغير المعروفة وتبين في شرح المادة الاول تتقل  
واحد في المائة من رسم كمرک الاخراجات وثمانية من

من الاثني عشر في المائة التي هي رسم الكمرک في  
الكمارك المذكورة ويشرح على تذكرها لكجا تؤخذ  
الثلاثة الباقية في بلفراد والامنة والاشياء بمصول  
الممالك الخروسة التي تتوجه الى بلاد السرب من  
القضاوات التي لم يكن بها كمارک اذا لم تصادف علات  
يكون بها كمارک اسأكل أو كمارک برية ولا توجد بيد  
تجارها تذاكر باعطاء كمرکها فيتحصل كمرکها بحسب  
اثني عشر في المائة في بلفراد ايضاً ثلثة منه لجرک بلفراد  
والسبعة الباقية ترسل لجانب الخروسة \*

#### « الكمارک البرية القديمة »

لا يؤخذ في الكمارک البرية القديمة الصكافة في جهات  
الاناطولي والروم اعلي رسم كمرک عن الاشياء التي  
تتقل الى الاسأكل بل تربط بشكللا وتقطع بها قطعاً  
علوية خبر والامنة والاشياء والارزاق التي تتوجه من  
كل اسأكل من الاسأكل الى القضاوات التي بها كمارک  
برية قديمة من هذا القبيل يعطى بها الى تجارها تذاكر  
محدومة ببيان اخذ رسومات كمرکها في الاسأكل ثم تعتبر  
هذه التذاكر في الكمارک البرية ولا تؤخذ عنها ائجسة  
واحدة رسم كمرک أو غير رسومات تكررراً وللخاير  
القائمة التي تتوجه من قضاء يوكمر بري الى قضاوات  
أخرى يوجد بها كمارک برية وليست بذات اسأكل مما  
هو معروف من جميع الامنة والاشياء علان عن الدخالت  
والنشق والمسكرات والاختباب التي تدار على حدتها  
يؤخذ عنها رسم للكمرک بموجب تصريحها اما الاشياء  
المتروكة الى الرائج والغير معروفة فيؤخذ رسم  
كمرکها عن باقي قبعتها بعد ان يتقل منها ستة عشر في  
المائة تسعة في المائة امدية وثلاثة وثلثية والكمارک البرية  
المذكورة تعتبر أوراق بعضها بعضاً فلا تطلب رسم

\* احكام هاتين المادتين لغيرت بعد تنظيم عهد  
التجارة حيث صار يؤخذ بها يتقل الى المملكتين والسرب  
من الممالك الشاهانية ثمانية في المائة وعما يرد منها الى  
الممالك الشاهانية خمسة في المائة وما يتقل رأساً أو  
بصورة اقطاعية الى المملكتين والسرب من الممالك  
الاجنبية اذا كان لا يخرج الى البر لا يؤخذ عنه كمرک  
في جمارك الممالك الشاهانية ويؤخذ في كمارک السرب  
والمملكتين وكذلك يؤخذ رأساً في ادارة كمارک الدولة  
الطبعة ثمانية في المائة من الامنة والارزاق الاجنبية التي  
تتقل الى الممالك الشاهانية بطريق المملكتين والسرب  
بحسب عهد التجارة

الاشياء التي تنتقل الى اساكلك الممالك المحرومة ويعطي عنها هناك امدنيها تسعة في الباية اذا اتبعت في الحملات التي توجد بها اساكلك ما دام قد اعطي عنها رسم كركها هذا تسعة في الباية الذي هو بدل كل خمسة الرسومات الشاذة فلا يطلب عنها رسم ولا اقبية واحدة ازيد من ذلك اما اذا كانت الاشياء البريرة تشتمل من تلك الاسكلة بالسائق او تنتقل الى محل آخر بطريق البر فيحذف يحصل عنها ثلاثة في البائة كرك رقيقه أيضا على موجب تعريفها ونظامها ويحذف خصيصا في تذكر الآراء (الرفقي) التي تعطي ليد تجارها اجناس الاشياء ويقاديرها وانه اخذ عنها رسم الجرمك اثني عشر في الباية امد ورقه وناريجها ثم تطبق على تذكرها في الحملات التي توجه اليها واذا تبين بانها رتدة عن المقدار المحرز في تذكرتها التي اخذت من المل الذي خرجت منه يحصل رسم الجرمك المتقضي عن الاشياء الثلاثة مضاعفا في المل الذي حضرت اليه حيث ان هذه الزيادة تكون قد تعربت من الكرك «

الذخائر التي توسق في السفائن من الديار الاجبية وتحضر الى دار السعادة اذا لم تخرج الى البر بل نقلت الى محل آخر بالسائق المحاضرة بها أو بسائقين اخرى بطريق الاقطاره برأيه بحسب الايجاب المعيني على بعض العوارض لا يؤخذ عنها رسوم كرك وهذه الذخائر التي تجري عليها الاقطاره اذا لم ترسل الى محل آخر ويحذف عنها بانها اتبعت خفية في دار السعادة فيحذف يؤخذ عنها رسم الجرمك ثمانا واذا وجد لها مشقة عند اقتربها الى اساكلك دار السعادة وتكيل جانب منها أو نصفها وخرج وانما فيحصل رسم كرك المادار الذي انما بحسب المعاهدة اما الذخائر التي تبقى من الاقطاره موجودة داخل السفينة ولم يحصل لها رواج في دار السعادة وتشتمل في سفائن أو فلاك وتسلم الى حملات اخرى اذا انتقلت الى أي محل كان من الممالك المحرومة هذا المالك الاجبية وتقبل لجارها من حسن رضى مهم يؤخذ رسم كركها من طرف كرك الذخائر في دار السعادة

من رسم كرك الاذخالات صارت عبارات هذه المادة القيمة بقدر التحويل ورسم الكرك مضمونة لكن الاعراجات التي تقع من برسه وعركه الى جهة أوستريا مع الاذخالات الايرانية والاذخالات التي تقع الى الالين المذكورتين من مصولات أوستريا بان استثنائها من التحويل

في حكم هذه المادة في مقدار رسم الكرك مقسوخ وفيه احكامه باقية

« عادة هذه المادة المعطلة بمقدار رسم الكرك مضمونة وفيه احكامه الجزائية على القاعدة النومية باقية

المقررة أيضاً - التذاكر التي تعطى لطرف الكبارك  
 لاجل رسوم الكرمك التي تؤخذ في كل محل  
 كما انه يتعبر بها مقدار رسم الكرمك المأخوذ  
 واجناس الاشياء ومقاديرها كذلك يتوضح بها  
 تحريراً على اي وجه عمل حسابها واخذت بموجبه  
 رسوم الكرمك - لا يؤخذ رسم كرمك عن الارزاق  
 التي يحضرها الاملون من املاكهم الكائنة داخل  
 قضاء تعود اليه احدى الاسا كل ليعرفوها في ذات  
 يومهم - الاشياء التي ترد الى احد الكمارك برفاقي  
 كرمك تنطبق على تذاكرها ثم يشرح على التذكرة  
 تطبيقها على ذلك الوجه وتاريخ الوقت الذي وردت  
 به ومن بعد ان يجري ايجابها كرمكاً اذا كانت  
 تصرف بنماها هناك تؤخذ حينئذ التذكرة المذكورة  
 من يد اصحابها وتنشق اما اذا كانت لا تصرف  
 هناك بل يراد ارسالها بنماها او جانب منها فتراد  
 الى محل اخر فتشرح الكيفية على ظاهر التذكرة  
 المارجدة في يد اصحابها هكذا الاشياء المحررة بالطن  
 هذه التذكرة وردت بالتاريخ الفلاني الى الكرمك  
 الفلاني ومن بعد تطبيقها على التذكرة قد انباع منها  
 مقدار كذا والباقي منها او جميعها بدون ان يباع  
 شيء منها ارسل فتراد الى المحل الفلاني ويتعبر  
 عليها ذلك بالتفصيل وتعطى ليد صاحبها ثم تحصل  
 له المساعدة بامرأها فما اذا كان قد انباع من الاشياء  
 المحررة في التذكرة الى عدة اشخاص وكل منهم  
 يريد ان يتوجه الى محل ومطلوبوا تذكر بذلك  
 فتعطى لكل منهم تذكرة على حدها بمجاناً وتلقى  
 التذكرة المتبقية في البطال - الخطة والشير  
 والذرة الصفرا والذرة البيضاء والعلف المبر عنهم  
 بالحبوب الغنسة والطخين المطخون منها لا تطالب  
 باقعة واحدة رسم كرمك داخل الممالك المحروسة  
 ولا في اي محل كان من المحلات التي تتوجه  
 اليها براً من الممالك المحروسة بل في اي وقت  
 نزلت فيه الساحل وانشجعت من الاسكلة في

عندما تنتشر التعريف الجديدة الحاصل الاهتمام  
 بتنظيمها بداعي انقضاء المدة المحدودة لتعريف  
 الكمارك فالتفاوت الذي يقع فيما بين التعريف  
 المتينة وبين التعريف الجديدة يكون عائداً الى  
 اغزينة الجلية - الذين يرغبون في ان لا يعطوا  
 رسم الجرمك حالا بل يرغبون في فتح بارتية يعني  
 حساب لهم سواء كانوا من تبة الدولة العلية  
 او من تجار الدول الاجنبية يؤخذ منهم عشرة  
 في المائة رسم فقلية عن مقدار رسم كرمك الامتعة  
 عموماً اذا كانت من الامتعة الداخلية او الامتعة  
 الاجنبية اما تجار الذين لا يقنحون بل يعطون  
 رسم الكرمك حالا فالخدران يطلب منهم او عن  
 الاشياء التي اعطى عنها رسم الكرمك ومن سائر الذين  
 يروجون ويبيعون رسم فقلية وان تؤخذ منهم الفجة  
 واحده تحت اسم اخر \*

التذاكر اللازمة فيما يخص اخذ رسومات الكرمك  
 واستيفائها من حيث انها تطبع في دار الطباعة  
 العامة فيكون شراؤها من هناك - لا يؤخذ رسم  
 كرمك عن الاشياء التي تجلب وتصرف بموجب  
 اوراق المناولة لاجل عمل الطرق الحديدية او  
 غيرها من العمليات الصائر انشاؤها فوق العادة  
 مما يملها به رفعة القوم بانيات او ليلحظ انشاؤها منذ الان  
 فصاعداً - لا يؤخذ رسم كرمك ولا ائجة واحدة  
 تحت اسم رسومات اخرى في محل من المحلات  
 اصلاً عن الملبوسات المستعملة والالبسة الرسمية  
 التي لا تنقل برسم التجارة - لا تؤخذ اجرة قبان  
 عن الاشياء التي توزن في الكمارك من طرف  
 السكر كجبة بموجب الزوم كرمكاً لاجل  
 اخذ رسم كرمكها او لاجل تطبيقها على تذاكرها  
 اما اذا اراد اصحابها ان يزنوها برضام لاجل البيع  
 والشراء ولسبب اخر فيعطون عنها رسوم القبان

« حيث بموجب المادة الاولى يؤخذ رسم الكرمك  
 دفعة واحدة تحسب هذه المادة مفسوخة »

محصولات قضاي فوجتين وجشمه سادجة كانت او مسمولة . لا يطلب رسم كرك في كارك عداهن كرك دار السعادة وملحقاته عن الصوف الجز الذي يشتري لاجل التجارة بل يكون من اجزاء البي والايواخ التي تلجس والحالة هذه في اليكسري واسلامية للملابس المسكر الشاهانية الشتوية ولا عن جز اغنم اسبانيا وجلودها المخصوصة بمعمل الطرايش العارس - من حيث ان الرسوم المتفضاة عن السمك الملح والطري الذي يرد الى دار السعادة من كيلولي ومرمر وقبواغي وسائر الخلات الماموة تعطى الى حامة سمك دار السعادة فلا يطلب رسم كرك ولا غيره عن مثل هذه الامتلاك في كرك محلاتها - ما يجلب على الوجه القديم الى الضربخانه والترسانة والمعدات الحربية والبرونخانه العاسرة ولم تجر العادة منذ زمن بان يؤخذ عنه رسم كرك من النحاس والراسخ والحديد وملح البارود والنيل والقطران تسنثى صرتياته بحسب قديما ولا يطلب عنه رسم كرك في كارك الخارج من حيث تؤخذ رسوم مجتمعة عشرين في المائة بمعرفة مامورها عن انواع المسكرات التي تعمل في الممالك المحروسة الشاهانية كالحمر والعرق والشامانيا فلا يؤخذ رسم كرك عن المسكرات المزبورة سواء صرفت داخل البلاد او قفلت وبيعت في الخارج \* لا يؤخذ رسم كرك المسكرات التي تخضر من الدار الاجنبية الى الممالك المحروسة الشاهانية من طرف الكركية بل يؤخذ بموجب التريفة بمعرفة ماموري الرسوم التجمعة \* - لا يؤخذ رسم كرك في محل من محلاته اصلا عن البسط التي تعمل وتجب لاجل

« حكم هذه المادة مفسوخ بناء على الازادة السنية السابق بانها يجب اخذ الكرك من اشياء الدوائر الميرية ما عدا الاسلحة والمعدات البحرية »

« بموجب نظام رسم الميري حكم هذه المادة مفسوخ »

« حكم هذا الهند مفسوخ ايضا »

السفائن والغلائك حينئذ تؤخذ عنها رسوم الكرك المتفضاة اثني عشر في المائة \* - كذلك لا يؤخذ في محل من المحلات ايضا رسم كرك عن الخيل والكش والبئر والجاموس والبصل والبن اما اذا نقلوا الى الممالك الاجنبية برا او بحرا تؤخذ عنهم رسوم الكرك في كارك المواصل من القيمة مثل باقي الاثنياء التي لم تتحرر في التعريفة بل منوكة الى رابع البلدة - ذخائر القلاع الشاهانية التي تستبدل لا يطلب عنها رسم كرك سواء اخذت وبناءت داخل المملكة او قفلت مشحونة من الاساكل في السفائن \* - محلات الكمارك وسائر الماموين سواء كانت ملك لآيري او بمدة اصحابها تعطى اجوراتها المتقدمة او التي تتقدم على حديثها من جانب الملتزمين الى صناديق الاموال في محلاتها او الى اصحابها - من حيث ان كمارك الاشياء التي لم تكن تحت معاملة كمارك الامتعة ولم تسبق لها مداخلة فيها هي خارجة عن كمارك الامتعة هذه فلا تحصل بها مداخلة من طرف كركية الامتعة \* - من حيث ان رسم كرك المحرق ( المعروف بالشرائط ) التي تنجم من الممالك المحروسة يدور على حديثه فلا يطلب من طرف الكركية المذكورين رسم كرك عن المحرق المذكورة \*

يؤخذ رسم كرك عن حجارة الابنية وحجارة الطواحين الخارجة الى الممالك الاجنبية فقط من

« عبارة هذه المادة في رسم كرك اثني عشر قرشا في المائة مفسوخ وباقي احكامه باقية »

« حكم هذه المادة منسوخ بحكم الازادة السنية الصادرة في ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٢٨٦ بمضى اخذ رسم الكرك من اشياء البوائر كافة ما عدا الاسلحة والمعدات الحربية »

\* حكم هذه المادة منسوخ حين اخرجت رسوم الكرك عن الادارة الائتمانية واثيرت امانة

\* بموجب الشرح المدرج اعلاه حكم هذه المادة مفسوخ

الدائرة المايونية على الوجه القديم \* — تُحصل رسوم الكركك الابيائية وتستوفي بحسب ما تقتضيه المنظمات والتبقيات المبررة اعلاه ولا تحصل من طرف الكرككية اقل خركة تخالف المهود والمنظمات ولا ما يوقع المعاملات التجارية في التصبيات بوجه من الوجوه في ١٩ ذي الحجة سنة ١٢٧٥ (نظام المعاملات الداخلية للكركك دار المعادة) ❀ والكركك الملتحة ❀ (نيا بمختص بمركات المامورين)

(م) ١ كل من يكون من ماموري الكركك وخدمه و يعطل خدمته بلا اذن من متبوعه الذي هو موجود بجميته فلا يسكت عنه متبوعه في وقت عدم حضوره بل يخبر عنه حالاً المحاسبة بعلم وخبر محض منه والايلم التي تعطل من أي كان يعمل حسابها بحسبها يصيب اليوم من تقسيط معاش ذلك الشخص على الالام وسعاً بالغ مقدارها يقطع عليه وينزل من معاشه ويمسك لذلك دفتر مخصوص يتقيد به وفي آخر كل شهر يعرض الدفتر المذكور الى امانة الكركك وبعد ان يودع عليه يتقيد المبلغ الذي يحتويه ايراداً — (م) ٢ المتبوع المذكور ولئن كان ماذونا بان يعطي الاذن للماموري عنه ما يكون لم عذو شرعي الا ان هذا الاذن لا يمكنه ان يشمل أكثر من ثلاثة ايام اما الذين يجناجون الى الاذن بمدة اكثر من ذلك فيبينون الكيفية تحريراً الى طرف امانة الكركك ثم بوءه عن مقدار الالام التي تعطي لهم بها الرخصة من طرف الالامه الى اوراق استدعائهم المخلوطة بيان الحال المذكور وتحفظ عند المتبوع المذكور (م) ٣ المتبوع المذكور يكون تحت المسؤولية لئلا لم يخبر عن الشخص الموجود بجميته بل انه لم يات الى محل شغله بعلم وخبر محض يسطيه بوقته الى المحاسبة على الوجه المبين اعلاه. (م) ٤ حيث ان

التجار بعد ان يحضروا بضاعتهم الى محل المعايمة يكونون قد وفوا المتوجب على ذمتهم ووقت مصلحة المعايمة على ذمة المامورين واحتسابهم فاذا كان يظهر شيء مكنوم داخل تلك البضاعة بعد قيامها من محل المعايمة لا يمكن ان يامل التاجر معاملة المهرب بل يكفي بان يؤخذ من التاجر المرقوم رسم كركك الاشياء الزائدة ويطرد مامور المعايمة الذي لم يماين البضاعة المذكورة كما ينبغي من الخدمة ليكون ذلك موجباً لبقاء غيره \* (م) ٥ اذا ارتدت الاشياء برأ او بمراً واحضرت الى الكركك باسم مهربة وبعد تحقيق والتدقيق تبين بان تلك الاشياء لم تكن مهربة في الحقيقة بل انها استخفرت بنية التمتع بالفاسدة الناشئة عن طمع المامور الذي ارجعها وارتكابها فيطرد ذلك المامور من خدمته (م) ٦ التجار وسائر ابناء السبيل الذين يروحون ويحيثون الى الكركك من بعد ان يحضروا الاشياء التي تخصهم الى الكركك ويؤوا رسوم الكركك المتوجبة عليها بعد الكشف تطبيقاً الى النظام اذا تبين بان المامورين اتخذوا وسيلة مثل تاخير العلم وخبر او تذكرة الكركك او صورة اخرى واخذوا عليها لقيحة واحدة او حبة واحدة فيخرج التجاسر على ذلك ويطرد من الخدمة (م) ٧ بما ان كل المواد المختصة بالنظمات الموضوعة للكركك هي من الحالات المألومة عند خدمة الكركك فاذا وقع بالفرض نوع افادة لاحد خدمة الكركك من طرف راس ماموري الكركك يخالف المعاملة الجارية بلزم بان يبين له اولاً على وجه التفصيل مطابقة الافادة الواقعة للصورة الجارية وللتعامل ثم اذا تأكد عليه تكراراً بان يجرها فيعمل بالصكيفية جانب امانة الكركك ولا يبادر لاجراء هكذا القدرات وتبقيات

« بما ان احكام نظام منحه الحكمة والمخدة جارية بعد التحقيق في حق كل نوع من مهرب الاشياء فبذلك هذه المادة منسوخة »

« بموجب حكم الازادة السنية المجلد السابق ببيان حكم هذا المادة منسوخ ايضا »

مقايرة للنظام ولو كانت من طرف امانة الكرك  
بالذات ايضا اما اذا اجراها فلا يقبل له عذر ما لم  
يوجد بيده سند من طرف الامانة المذكورة  
تحريرا بل يكون مسئولا كمن اجري ذلك من  
تلقاه ذاته (م) ٨ كما ان الكرك هي من المواقع  
الرسمية للدولة العلية ومن محلها التاديب واتباع  
التجار الذين يرحلون ويحضرين الى الكرك وعرفهم  
الكرك بواسطتهم هم ايضا من اهل العرض  
واصحاب الحيشة كذلك يلزم بان تكون خدمة  
الكرك من اصحاب الناموس ايضا يراعون كل  
احد بحسب قدره وشأنه ويتبعون عن الحركات  
التي تمس الناموس ويحبسون وقوع احوال توجب  
كسر عرض الانسان ويعاملون اصحاب المصالح  
بالرفق واللطف ولذلك اذا كان احد من خدمة  
الكرك يسمى المعاملة خلافا لما ذكر مع تاجر او  
خادمه او راكب وغيره فينزل في المرة الاولى  
درجة من صفه وفي الثانية فيخرج مطرودا  
من الكرك (م) ٩ حيث يلزم مقابلة الى سلوك  
خدمة الكرك في هذه الطريق بان لا يقع اصلا  
ولطما من طرف التجار والركاب وغيرهم عدم رعاية  
لاحد من الخدمة المذكورين ايضا فاذا كان احد  
منهم يسمى المعاملة على الوجه المذكور في المادة  
السابقة مع احد من ماموري الكرك وكان لذلك  
الرجل اربة (يعني حساب جاري) فنقل باريته  
واذا كان خادم تاجر فلا يعود معروفا بالكرك  
ولا يقبله الكرك بعد ذلك واذا كان من الركاب  
وغيرهم فيلزم بان يكدر ويعذر \* (م) ١٠ ولئن  
كان البعض من الخدمة يستقرون من الوزنة على  
حساب معاشهم الا انه لا يجوز بعد لان اجراء هذه  
الاصول بحق اخذ منهم اصلا ولا يعطى لاحد كائن  
من كان منهم دراهم من معاشه على الحساب ما لم  
يشغل الشبر بشأه (م) ١١ اذا كان احد الخدمة

» فتح الحساب الجاري مسوخ

المستخدمين في الكرك يرسل الى محل بعيد او قريب  
بخدمة من جانب الكرك ولا يذهب فيسأل في  
اول الامر من طرف امانة الكرك من سبب  
عدم ذهابه واذا ابان عن عذر شرعي في  
هذا الباب يوافق النظام ويستحق القبول فيعذر  
ولا فيخرج مطرودا من الخدمة (م) ١٢  
البضائع الواردة من مصولات مالك الحضرة  
الشاهانية المحروسة تخرج في كرك استانبول  
والاشياء التي ترد من اوربا في كرك الغلطة  
انما تستثنى من هذه القاعدة بضائع التجار الذين  
يضمون لجانب الكرك على انهم يعطون رسم المنضم  
عن بضائع اوربا مع رسم الامنية دفعة واحدة  
وتخرج في كرك استانبول \* (م) ١٣ حاصلات الغلطة  
وكرج قبوسي وكرك البر اليومية معا كان بالما  
مقدارها تدل بها بوسلة يومية وترسل على اي حال  
كان مع حاصلاتها بالسوية في اليوم الثاني صباحا  
وتسلم الى الكرك الكبير واذا كان لا يمكن ارسالها  
في الوقت المعين لها فيكون الناظر والوزنة دار تحت  
المسئولية (م) ١٤ حاصلات صندوق الكرك الكبير  
اليومية مع ايرادات البراكدة وبوصلات يومية  
النقود والذمات التي ترد كل يوم على الوجه المقرر  
من الغلطة وكرج قبوسي وكرك البر تؤخذ من  
طرف المحاسبة وتعمل خلاصتها المنتهية وتسلم في  
اليوم الثاني الى جانب الامانة (م) ١٥ اصحاب  
البضائع التي ترد الى الكرك من بعد ان  
يعطوا كركا لا يمكن للكرك ان توقف بضائعهم  
للمذكورة ما لم يكن لذلك سبب قوي انما يستثنى من  
ذلك الاشياء والكتب المتنوعة التي تحصل المطالبة  
بانها تورث ضررا للاشخاص او للموم او للملك  
والدولة لانه لم يلاحظها ما لم يستأذن عليها من  
طرف امانة الكرك \* (م) ١٦ حيث ان ظروفه

» حيث بعد تجديد المعاملة الفيت هذه الامنية  
والرسم المنضم صار تخصيص رسم معين  
» حيث لاوامر المتعددة الاشياء اللازم توفيرها في الجبرك



من طرف امانة الكرك وفي اول الامر يسأل عن الكيفية من جانب الامانة تفصيلاً ومحريراً واذا كانت اشياء سهلة النقل ترسل لها مسطرون أيضاً ومن ثم يجري الايجاب بحسب الجواب الذي تعطيه ﴿ فيما يختص بتحرير الرفاقي التي تعطى ﴾ ﴿ على وجه الصحة ﴾

(م) ٢٠ الاشياء التي لاحد الركاب الذين يتوجهون الى الخارج تعان في الكرك ومن بعد ان تنقيد باجناسها ومقاديرها بدقتر اليومية وتحسب رسومات الكرك المتوجبة عليها وتؤخذ تماماً فترقر تلك الاشياء بالرفاقي التي تعطى ليد اصحابها باجناسها ومقاديرها تماماً بدون نقص على وجه قيدها في الدقتر ومن حيث ان ذلك محسو من وظيفة ذمة الكاتب الذي يحور الرفاقي فاذا تمحور في احدى هذه التناكر شي فانص عن المتدار المحور في الدقتر وعند ما يحصل الكشف عليه في المحلات التي هو ذاهب اليها قبل عنه بانه زائد عن الرقبة ثم اثبت صاحبه اخيراً بان رسم الكرك اخذ منه فينقص رسم الكرك الذي يكون اخذ منه في المحل الذي وصل اليه مما كان مقداره من الكاتب المذكور الذي حرر الرقبة حيث انه حررها بالنقص ويرتفع الى صاحبها (م) ٢١ من حيث ان الكاتب الذي يحور الرفاقي المذكورة قيد في اول الامر الاشياء بحسب افادة المبصر الذي كشف عليها فلربما يكون القصد المزبور نشأ من افادة المبصر المرقوم بالنقص فاذا تحقق ذلك تكون عدم الدقة الواقعة في هذا الباب هي من المبصر وبناء على ذلك يصير نصيب المبالغ السالفة الذكر التي يلزم ارجاعها من المبصر المرقوم وبعد ذلك اذا كانت هذه الرداءة في سره ثانية وقعت منه فيخرج مطروداً من الخدمة (م) ٢٢ اذا كان صاحب الرقبة التي تخورتها اشياء باقصة مثل هذه بمحضها وبعد ان يراجع قيدها

دعن الجرويش التي ترد من جانب الروم اليي الدار السادة صابر اخراجها في كرك امانة استانبول وبما ان هذه الظروف صابر اخراجها من الشخاير بواسطة الما كينه فيؤخذ عن كل ظرف منها خمسة غروش اجرة ما كينه مثل سائر الاشياء وبما ان ظروف الدهن المذكور تاتي بتلك في الاسكلة وفضلاً عن انها تكون مانعاً من اخراج الباليات وسائر الاشياء يحصل منها غرو توليها ايضاً فيلزم رفعها من الاسكلة وسعة نقلها الى محل اخر مناسب في ساحة الكرك ايضاً ويؤخذ اربعة غروش اجرة حمولة عن كل ظرف منها ايضاً لجهة نقلها واذا كانت الظروف المذكورة لا تقام من طرف اصحابها لمدة ثلاثة ايام من خروجها الى الكرك وبقيت فيه فيؤخذ عن كل ظرف منها خمسة غروش رسم ارضية في كل يوم مما كان مقدار الايام التي ترك فيها بعد مرور الثلاثة الايام المذكورة (م) ١٧ النفضة والذهب والموهرات والشالات وما عاى ذلك من الاشياء الثمينة التي ترد الى الكارك تنفع على اي حال كان وتأمين بمحض امانة الكرك (م) ١٨ الاشياء التي من بعد ان تخرج الى الكارك ترك فيها من طرف اصحابها يدعى انها مفتوحة او ناقصة او بسبب ظهور نوع شبهة بها ووقوع النزاع عليها كركيا اذا اراد اصحابها بعد ذلك ان ياخذوها لا يمكن لاحد من الماورين اصلاً بان يعطي اذناً ياخراجها ولو كانت توقفت يوماً واحداً فقط ما لم يغير عنها لجانب امانة الكرك ويستأذن بها ظالماً كان توقيها مبيعاً على منازعة او سبب مثل ذلك \* (م) ١٩ عند ما يحضر الى الكارك اشياء لا يعرف يانه اخذ عنها كرك في السابق او كان ظهورها حديثاً لا يؤخذ عنها رسم كرك ما لم يستأذن عليها

« حيث تقيمت مؤخرًا وظائف نظام الجمر ك القلبار مقتدرين على اعطاء مال التجار المنازع في جركي ولذلك حكم على السيد منوخ

غيرهم على هذه السمندرات - (م) ٢٥ بضائع التجار المذكورين التي تخرج من الوابورات الى الاسكلة الكرك تنقيد بالدفاتر من طرف مأمور الاسكلة عند خروجها الى الاسكلة وتنسلف على هذه السمندرات بنظام وترتيب لكل تاجر على حدته بقدر الممكن وتنقيد في دفاتر السمندرات القديمة منها والجديد يخرج من السمندرات بالتبعية لحل المايمة ويقع عمومًا ويكشف عليه ويعامل بسائر ما يلزم من المعاملات الكركية (م) ٢٦ ما يحضر بالتبعية من بضائع السمندرات لحل المايمة على الوجه المذكور وكان صاحبه موجوداً ولم يقدر ان ياخذ يترك سيفه ساحة المايمة اربعا وعشرين ساعة واذا لم يظهر صاحبه في المدة المرقومة ايضا فيقام حينئذ الى اثار الارضية \*

« فيما يخص بمعاملات ابار الارضية »

(م) ٢٧ كل الاشياء التي تجلبها التجار الى دار السعادة من محمولات ومحمولات المالك المحروسة الشاهانية والديار الاجنبية ويخرجونها الى جارك استانبول والقلعة وكرج قوسي اذا لم ترقها اصحابها في ظرف المدة المصينة لها وينقلوها الى محلاتهم يرخض منهم عنها رسم ارضية (م) ٢٨ للتجار يعطون رسم كرك الامنة كافة والاشياء التي يخرجونها الى الكارك بظرف اسبوع واحد اعتباراً من يوم اعراجها الى الكارك واذا لم يرفعوها من الكارك يوضع عنها رسم الارضية يومياً لاسبوع واحد اعتباراً من اليوم التاسع عشر بارات عن الرزم والصناديق الصغار وبرامل السكر التي تكون من قنطار ونصف الى قنطارين وعشرون بارة عن الكبير منها ياربعون بارة عن البالات والافانص وبرامل المحردات الكمية وبرامل السكر التي تكون فوق القنطارين لحد الخمسة قناطير وفراشات عن

« حكم البادة الرابطة والشرون ماسوخ حيث تقرر بعد تجديد المعامدة اخذ رسم الكرك عمومًا نقداً وبمعاملات السجديات فسخت لانه صار من مقتضى الاصول الحققة بعد تجديد المعامدة ان لا تترك الاشياء المتبادرة للكرك خارجة في الليل بل ترفع الى الخزن ولا توضع في موقع المايمة ما لم يظهر صاحبها بطلبها

يطلب درج الاشياء التي تبين من قيدها بانها تحورت بالنقص واشانتها في التذكرة يخرج مطروداً من الكرك كل من يشرح كيفية النقص المزبور على الرتبة المذكورة ويختم عليها بسبب جراته على حركة مثل هذه تغاير النظام بدون رخصة ١٠ لم يتقدم في اول الامر مرصالح بيان وقوع الكيفية الى امانة الكرك ويمال من طرف الامانة درج الاشياء التي تستبان بعد اخراج قيدها من دفاتر الصندوق بانها تحورت بالنقص واشانتها في الرتبة المذكورة (م) ٢٣ حيث يلزم بان تكون تذاكر الكرك من التذاكر المعتبرة التي يعمل بها ومن الامور الواضحة هو منع وقوع الحلك او التصحيح فلما فيها ولا يجرى في وات من الاوقات بان يشرح على هذه الوقاي بانها وقع سهو فيها فلا يمكن للكرك بان يميز على ذلك في وقت من الاوقات بل نهاية الامر عدم ما تجعل الجهورية لاعطاء شرح مثل هذا يطرد في البداية من الكرك الذي كان السبب في هذا السهو ثم بعد ذلك يعطى الشرح ويختم عليه ولذلك تحصل غاية الدقة من جانب المأمورين على عدم وقوع سهو مثل هذا \* فيما يخص بمعاملات الصوندرات السمندرات انظمية

(م) ٢٤ اثار السمندرات التي انشئت في ساحة الكرك الكبير من حيث انها مخصوصة بضائع التجار الذين اعطوا امتصام بانهم يعطون رسوم الكرك خمسة في المائة دفعة واحدة فلا يمكن ان توضع بضائع

« أحكام المواد الاربية من المشرين الى النافسة والمشرين مقدومة لان من يطل بالسو أو يرك وتصحيح تذاكر الكرك يحتاج عليه بموجب الاصول الخلف اخيراً اول مرة تلك معاشه وثاني دفعة نصه وثالث دفعة ثلثه ورابع دفعة ثلثه وخامس دفعة ينزل معاشه ويتبين بنو مأمورية وسادس دفعة يطرد ويرد للمودي الجسر ان يبدل التذكرة التي يظهر فيها الغلط قبل اعطائها لصاحبها

الوجه العر محمد تذکرها بنام الامد والرفعت حسب  
الاصول الانبار ۵»

« صورة حفظ الاشياء التي تؤخذ منها وتباع »  
(م) ۳۵ الاشياء التي تؤخذ عنها في كارك  
استابول ولطائفها لا تؤخذ عند ريد وعمر من خدمة  
الكرک بل تسلم موقعا الى مأموري الانبار مطلقا  
بدفع مرفقات وتحفظ في الانبار على الوجه المرسوم  
الاجرام وفي كل يوم ست تسلم مع دفتر مرفقاتها الى كشافه  
الكرک الكبير ويؤخذ جماعة ستد والسند المذكور  
يحفظ بيد مأمور الانبار ولا تباع هذه الاشياء ولو  
ظهر لها طلب قبل المراء بل تباع في المراء على كل  
حال — (م) ۳۶ الاشياء المذكورة يحصل عليها افراد  
هنا في الايام التي تقتبس بحسب اقتضاء الوقت  
بواسطة دلال الميري مقابل مائة الكرك ومك  
صاحب جي اتقي ذاته دقتا بها وتباع نقدا —  
(م) ۳۷ البوصلة المتضاه بيان أنواع الاشياء المرقومة  
وفي أي يوم واية ساعة حصل عليها المائة ترسل قبل  
اسبوع واحد من طرف امانة الكرك الى مطبخ البحرية  
المحمدة وسونال دوقوناسيويو بل طلع زمان ويعلم  
من كان يرغب في شراء الاشياء المذكورة اليوم والوقت  
الذي يحصل به الزاد ويحضر بحسب ذلك هو ذاته أو  
يرسل احدا من طريق لاجل اجراء المراء عليها ۵»

(فيا يخص بالاشياء الواردة والصادرة لاجل الاصلاح)  
(م) ۳۸ المهورات والوانى الذهبية والفضية وغيرها  
التي ترسل الى الخارج أو تحضر الى دار السعادة لاجل  
الاصلاح تحضرها اصحابها الى الكرك الذي حسب البو  
وتبرزها ترى فيه ومن بعد ان تراجع التود ويثبت  
بانه قد استوفى رسم كبركها فتد في دفتر باجانبها  
ومعددا ومقاديرها باسم اصحابها ويبرهن وتسلم الرضعة  
اما بارمالا أو ابدعها — (م) ۳۹ عدا تجلب  
الاشياء المذكورة بعد الاصطلاح أو اريد ارجاعها بعد  
اصلاحها في دار السعادة تستعصر كذلك الى الكرك  
الذي حسب البو وتبرز ترى ويراجع قديما وإذا

« هذه المادة المتعلقة بمعاملات الارضية مسبوقة  
لان رسوبها تعلقت وريطت في النظام الذي نظر ونشر  
« لا حكم لهذه المواد لانه من المقرر بعد تجديد  
المادة ان الاشياء الماعودة عنها تكون مالا للكرک  
وتباع بقديما  
« بعد تجديد المعاهدة فسخ حكم هذه المادة

براميل السكر التي تكون فوق الخيمة فتاطير لحد  
الانتي عشر قطارا — (م) ۳۹ اذا مر الاسبوع ولم  
ترتفع الاشياء المذكورة ايضا فيمض للاسبوع الذي  
يخل على هذه الرسوم المقررة للارضية ويحصل منها  
(م) ۴۰ اذا دخل الاسبوع الثالث ايضا وبقيت  
موقوف في الكرك فيمض على اساس الرسم المرسوم  
ثلاثة امثاله ويستوفي رسم الارضية غرشا واحدا عن  
كل رزمة وصندوق وبرميل يؤخذ عنه عشر بارات  
وغرشين عما كان من ذلك يؤخذ عنه عشرون فضة  
والثانية غرشين عما كان عنه غرشان والتاجر الذين  
يزنقون بان يطلو رسم الارضية هذا المقدار يمكنهم  
بان يتركوا بضائعهم في الكرك قدر ما يريدون — (م)  
۴۱ اما اذا كانت بضاعة أحد التجار يمتع عنها من  
طرف اصحابها بعد اخراجها الى الكرك وما قدر ان  
يودعها فلا تؤخذ عنها رسوم الارضية المذكورة لحال الوقت  
الذي توجد فيه ولذلك يلزم بان تعلم اصحاب الاشياء  
التي هي من هذا القبيل لا توجد في الكرك امانة الكرك  
تحريرا عن عدم وجود الاشياء الباردة لهم بمارقاتها  
ونومرا لتفديد الكيفية باسم الامانة المذكورة في دفاتر  
الانبار اما اذا اجندوا بان بضاعة من هذا القبيل قبلهم  
فبشائها وما وجدناها وتراجع التيد ولم يوجد لها قيد  
فلا قبل لهم اخذها بل يؤخذ عنها رسم الارضية —  
(م) ۴۲ الاشياء التي لا يعرف لها اصحاب وتري في  
الاسكلة أو في جهة أخرى داخل الجمرک ترتفع الى  
انبار الارضية — (م) ۴۳ مأمورو انبار الارضية  
يقبلون الاشياء التي يكون من هذا القبيل تمام الى  
انبارهم وتسلم لهم من يد من يحضرها ويقدونها  
بدفاترهم باسم الذي احضرها كاتك من كان يبيع  
يقودنها في الدفاتر بمارقاتها وسائر علاماتها الخصوصية  
قائلين ان الحال الثلاثي أو المأمور الثلاثي أو الرجل  
الثلاثي رأى في تاريخ كسنا السنة الثلاثية بالاسكلة  
أو في السمنرة أو في الحل الثلاثي باله أو صندوق  
أو خرجا وغير ذلك فاحضره معه الى الانبار ثم عندما  
يظهر اصحابها ويقدمون استدعا تحريرا ويثبتون  
قائما لهم ويأخذونها باسم الامانة تشرح الاشياء الموجودة  
داخلها وباجانبها ومقاديرها بل قبل قديما ثم يبيح بيله  
الرجل الذي يأخذها وتسلم له — (م) ۴۴ وقتا يحضر  
صاحب هذه الاشياء ويريد ان يقيتها بعد الإثبات على

تفعي منازلها لكن اذا كان صاحب البضاعة لا يرضى بذلك ويطلب بضاعه وكان التاجران المرقومان من تيمه دولة واحدة يعني اذا كانا كلاهما من تيمه انكلترا أو فرنسا أو إحدى سائر الدول المتحابة وأحضر ورقة بيان لجانب الكرك من طرف سفارة أو قنصلارية وفونسلفانة الدولة التي لها خاصان لما لاجل توقيف البضاعة المذكورة. على الوجه الشروح فمن بعد ان يعطيا الى الكرك لحفظ ورقة البيان المذكورة في الكرك سنداً ثم تتوقف البضاعة المذكورة \* — (م) ٤٧ اذا كان التاجران المرقومان ليسا كلاهما من تيمه دولة واحدة بل كان كل منهما من تيمه دولة أخرى فيراجع التاجر الذي يريد توقيف تلك البضاعة السفارة التي هو تابع لها في اول الامر ثم تعرض لكي يتيقن بتقرير من جانب السفارة الى الباب العالي ومن بعد ان يرد من الباب العالي ايضاً التقرير المذكور يمران طال لاجل توقيف البضاعة المذكورة يحفظ كذلك هذا التقرير في الكرك سنداً وتتوقف تلك البضاعة — (م) ٤٨ اذا كان التاجر الذي يطلب التوقيف بتيمه الكرك يانه يصدر له ورقة بيان أو تقريراً يميني باعلاه فريماً عالياً ويعطيه ذلك لاجل البضاعة التي تتوقف في الصورتين على الوجه المبرر اعلاه ويستدعى عدم قيام البضاعة المذكورة لحد ذلك الوقت يطلب منه حكييل معتد ومقدر من تيمه الدولة العلية نانه اذا ادعى صاحب البضاعة على الكرك وضمنه بالاضرار لسبب توقيف تلك البضاعة وحكم له باطلها فيقوم باطلها الضر الذي يحكم به بها كان مقداره وعندما يقدم ذلك يؤخذ منه سد الكفاية وتتوقف تلك البضاعة لحد مساء اليوم الثاني وعند انتهاء المدة تولى الى صاحبها ثم وثقت كانت تفتي من هذا الحساب ايام العطل وباقي المطامع التي تنوجب امرار الاوقات في المدة المذكورة ضرورة الا ان البضاعة المذكورة لا يمكن توقيفها مدة زائدة ايضاً في حالة هذا الاستثناء بل اذا كان لا يصير التقرير السالف بيانه في اليوم الثالث من وقوع الاستثناء. ناه ما يكون فتعني البضاعة المذكورة الى صاحبها — (م) ٤٩ اذا كان تاجران المرقومان كلاهما من تيمه الدولة العلية فيلزم التاجر الذي يريد توقيف البضاعة انه يجري التقضي بتوقيف الى الاصول الميعة اعلاه ويحصل

\* بما ان توقيف لئال في الكرك حسب يكون بين تاجرين منوط فيبلغ من الدوائر الرسمية نسخ حكمه هذه المادة

وافته تعطي الرخصة حينئذ بإمرارها بلا رسم (مـسوخ) (م) ٤٠ اذا راقت الاواني الضيقة والذمية قديما لكن ظهرت بها زيادة بسبب اصلها فتؤخذ وسور الكرك للتفتيش عن الزيادة القاهرة بها فقط (مـسوخ) (م) ٤١ الاشياء السالفة الذكر التي لا يملك بانه اخذ رسم كمركا في البداية وقتما حضرت تستقي من هنا النظام وتجري المعاملة بمثلها على الوجه الذي و شامل سائر الاشياء المستعملة حين خروجها الى الخارج (مـسوخ) (م) ٤٢ فيما يخص بارواق الشهادات التي تطلبها التجار (م) ٤٣ عندما تطلب لأي سبب كان ورقة شهادة من طرف احد التجار اشارة بكتبته ورود واخراج الاشياء التي مرت من الكرك على أي صورة هي متبعة باجناسها ومقاديرها في دفاتر الكرك يعطى بها في اول الامر عرضا الى امانة الكرك بتبين و تحريراً وتقسيماً تاريخ ورود تلك الاشياء ومع أي باعور أو أي سفينة وردت بها فيها ونومرها واجنسها ومقاديرها — (م) ٤٤ يحصل السؤال في أول الامر على الرضخا عن قيد الاشياء المطلوبة ورقة الشهادة بها على المطال المحرر لاجل اخراجه كتيبة قيودها من دفاتر الكرك الذي تعلق به (م) ٤٥ من بعد اخراج قديما يحال الرضخا المذكور الى محاسبة الكرك لاجل تكرار التدقيق عليها من قيودات المحاسبة ويصور عليها دركاتر بتعني نظما ثم بعد ابراء الدركتال يحال الرضخا المذكور الى قلم التفتيشات كلما تقرر ورقة الشهادة حسب أمثاله (م) ٤٥ من بعد ان يعطى هذا الرضخا الى قلم التفتيشات وتقرر ورقة الشهادة من القلم الزبور على الوجه المتفق بتوقيف الى الادود والنظام والافتضاء الذي صار عليها الدركتال وتطبق الى الاصول التجارية يحق امثاله يحفظ الرضخا المذكور سنداً في البطل ثم يجب الصبح المحتوي التصديق على ورقة الشهادة المذكورة أولاً من طرف محاسبه في اندي ويأتي من طرف امانة الكرك ثم سلم الى صاحبها بعد ان تختم طيب ذلك بالمخاتم الصغير المخصوص بالكرك

(فيما يخص الاشياء التي يلمس توقيفها في) (بكرامك من بعض الاطراف)

(م) ٤٦ اذا نادى تاجرين بان تتوقف مدة بضاعة الامر التي يكون اخراجها الى الكرك ودفع رسم كمركا لسبب تكون فيها منها ورضي بذلك صاحب البضاعة أيضا فتوقف تلك البضاعة ولحفظ في انبار الكرك ليتم

« فيما يخص الاشياء التي افلس اصحابها او نزلوا »  
(م) ٥٢ الذين ينظر انفسهم او يوتون من التجار  
الاجبية وكان لهم بضائع في الكرك ياريد انفسها يراجع  
في اول الامر الذي يريد اخذ البضاعة المذكورة كائن  
من كان سفارة الدولة التي هو متقاد لها او فنتلاريجا  
او فونسلوسانتها لنظري لامانة الكرك عريضة مصادق  
عليها من طرفها - (م) ٥٤ العريضة المذكورة تحال  
من امانة الكرك الى المحاسبة ليعمل عليها دركسار ان  
كان على ذلك التاجر دمة في الجرك ام لا ثم يتم تلك  
البضاعة الرجل الذي يريد ان يأخذها بمعرفة مأموري  
الكرك ومراجعة الترجمان وتفيد في دفتر لدى المانة  
ياجناسا ومقاديرها ونومرها وبارقاتها ويجب رسم كركها  
ويوزن ويحصل في القمة التي تظهر على صاحبها  
سوية ويوزن بها من ذلك الرجل سند مقبوض مع العريضة  
السائلة البيان الموجودة به ثم تسلم الاشياء المرونة له \*

#### فما يخص معاملات الاقطار

(م) ٥٥ الاشياء التي تعمل عليها الاقطار بحسب  
الانقضاء الى البر يقيد اصحابها مأموري الكرك  
عن كينيتها لحد اربع وعشرين ساعة نهاية ما يكون  
من اخراجها الى الاسكلة وتفيد في الدفاتر الخاصة  
للترانسيت على وجه الاصول ثم بعد ذلك تسلم الى  
انابر الترانسيت او ترسل الى سفان الوابورات التي  
تنقل اليها انما عند مايراد حمل الاقطار على بضاعة  
تكون من البضائع الاقطار ولم يغط عنه خبر  
في المدة المذكورة سهوا فيلزم بان ينظر مائيسنو  
السقينة او الوابور الذي احضر تلك البضاعة لكيما  
يعلم بان تلك البضاعة في بضاعة اقطار حقيقة  
واذا كان صاحبها يريد بان يوصل تلك البضاعة  
الى اسكلة بلاداي دولة كانت يكون مجبورا بان  
يغط سندنا محضيا الى محاسبة الكرك يتعهد به بانه  
يجب سندنا من كركجي تلك الاسكلة مشورا  
بوصولها بطرف مهلة مناسبة نظرا الى بعد المحل  
وقربه واذا لم يحضره يعطى رسم اندبنا (مفخور)

\* احكام ملين البندين منسوخة باحكام نظام  
مع الخطة الخطة بعد تجديد الملاءة

امراته من جانب سمو الباب العالي او من نظارة  
التجارة اليه ويبرزه لاجل توقيف البضاعة المذكورة  
واذا لم يقدر بفعل ذلك فعجري الاصول المشروحة  
تجبه ايضا (مفخور)

#### فما يخص الاشياء التي تحضر الى السفارات

(م) ٥٥ التقارير التي تقدم لاجل اعراج الاشياء  
المعلقة بسفراء الدول التابعة للسكينة في دار السعادة  
وايضالها الى بيوت السفارات بما انه يكرم باحالتها بفرمان  
عال الى جانب الكرك والفرمان العالي الصادر باعلا  
التقارير المذكورة يكون خطابا الى امانة الكرك  
فكما انه لا يمكن ان يقرر بها بوصلة الرخصة من  
المحاسبة ما لم تكن عليها اشارة لامانة المذكورة كذلك لا  
يمكن لاحد المأمورين ايضا بان يعطى رخصة بني  
ما لم تكن بوصلة محاسبة - (م) ٥٦ اذا كان  
التقرير المذكور لا يعلم عليه بهاي عدم مساعدة الوقت  
او تعطيل الباب العالي او سبب اخر وكانت امضاء  
الرجل الذي يحضر التقرير المذكور تفتق التبول  
كركها فتورخذ من يد ذلك الرجل امضاء على انه يعلم  
في اليوم التالي على التقرير المذكور ويحضره ثم  
تشرح الكيفية باعلى قوما وتسلم تلك الاشياء لذلك  
الرجل لاجل مجرد عدم توقيف الشغل وعندما يحضر  
التقرير وعليه البيروادي وبهبط الكرك ترجع له  
امضاء ويقرن قوما اما اذا لم يعلم على التقرير المذكور  
ويحضره في اليوم التالي فيطلب ذلك منه بموجب امضائه  
ولا تعود تقبل امضاء من اخرى فيما بعد - (م) ٥٢  
اذا كانت الاشياء المذكورة توضع راسا من دون ان  
يعطى بها خبر الى الكرك وراسا مأمورو الكرك  
فبردونها ويحضرونها الى الكرك ثم تتج في الكرك  
بموجب النظام وبعد الكشف عليها يوزن رسم كركها  
مضاعف وتعمل انما اذا حضر ترجمان السفارة الاكثر  
اختيارا عند وقوع شيء من هذا التبول الى الكرك وتعد  
بانه يحضر تقريره يشهد باعلاه الفرمان العالي على الوجه  
الذي سبق ذكره اعلاه وانه لا يقع شيء مثل هذا من  
اخرى فتصلى حجة تلك الاشياء بدون فتح ولا رسم  
كرك حسب المثال المشروح ليكون ذلك رعاية  
مخصوصية الى بيوت السفارات من واحدة فقط \*

\* حكم مارتين للمادتين منسوخ لانه بموجب القرار  
العالي تعني الاشياء الواردة على اسم السفارات بموجب  
تقريرها

(م) ٥٦ اصول الاقطارمة تجري على كل حال فيما بين سوق اقلنا والكوبري الجديد) لعله الجسر الجديد) والبضائع التي للاقطارمة توضع مؤقتا في انابور الترانسيت المخصصة لذلك في كرك الفلطة وتنفيد في دفانورها واذا كانت اشياء تحصل عليها الاقطارمة من سفينة الى سفينة او من واور الى واور فيغير الكمرك بكيهيتها ويرسل بها دفاتر لتنفذ بعد اب بوخذها مامور وتذكره اما البضاعة التي يجري عليها الاقطارمة على غير هذا الوجه يعني لا يغير بها او اخبر بها لكن لم بوخذها مامور وتذكره وامسكت تصعب مهرة (مفسوخ) (م) ٥٧ البضائع التي يراد عمل الاقطارمة عليها بعد خروجه الى الكرك واقاما على حالها اربعا وعشرين ساعة لا تعتبر بل بوخذ عليها رسم الامدية انما اذا كان ذلك ناشئا عن كون ليس لصاحب البضاعة التي لم يسط عنها الطير في ظرف هذه الاربع وعشرين ساعة بانها للاقطارمة خبر بها او من عدم اخذ امر الدفاتر التي ارسلت له تلك البضاعة بوقته لسبب من الاسباب فينظر حينئذ الى ما يفتستو السفينة او الواور الذي احضر تلك البضاعة وعند ما يصير معلوم الكمرك بشهادة المانيفستو بان تلك البضاعة هي في الحقيقة بضاعة اقطارمة تحصل المساعدة بعمل الاقطارمة عليها (مفسوخ) (م) ٥٨ اي شيء كان للاقطارمة عند ما يخرج الى البر يوضع في انابور الترانسيت المخصصة في كرك الفلطة وتنفيد في دفانورها (مفسوخ) (م) ٥٩ اذا خرج شيء من بضائع الاقطارمة الى كرك استانبول سوا بلاسة اخراج المانيفتوره الى كرك استانبول وقلها في الماعونات ولم يسط عنه الطير في ظرف اربع وعشرين ساعة نهاية ما يكون قبل قيده في الدفاتر ووضعه في انابور بوخذ عنه رسم الامدية (مفسوخ) (م) ٦٠ امر لا يحتاج الى التعريف والبيان بان الاقطارمة هي عبارة عن البضاعة التي تأتي من

الممالك الاجنبية ولا تنفج الى البر ولا تنداولها ابادر اخرى يعني لا تباع ولا تشتري بل تذهب ايضا كما جأت الى ممالك اجنبية اخرى فلذلك لا ينظر بنظر اقطارمة الى البضائع الاجنبية التي تنقل من الممالك المحروسة لاحد المحلات ولا كذلك الى الاشياء التي تمر من بضائع الممالك المحروسة الى الممالك الاجنبية (مفسوخ) (م) ٦١ الاشياء التي تنفج للكرك لاجل الاقطارمة من بعد ان تضعها اصحابها من الصافن والواوورات في الماعونات وتقرب الى اسكة الكمرك اذا لم يفرجوها الى الكمرك بل ارسلوها الى مخازنهم ثم بعد يوم او جملة ايام حضروا تكرارا الى الكرك وقالوا اتنا في الوقت القلاني شحنا في الماعونات من السفينة القلانية كذا بضاعة من الجنس القلاني واصلناها الى اسكة الكمرك لكيما نضعها في انابور الترانسيت فلم يفرجها مامور الكمرك بدعوى انه صار المغرب والانابور قفلت ولا يمكن اخذها بعد ذلك او ابتداء المطريان يهطل ولو انتظرنا قليلا لا نبتل البضاعة وانزعت او كان يقع عليها ضرر كذا بناء على بعض الاسباب ولذلك اخذناها الى مخازننا والان قد احضرناها بالثاني ومرادنا نعمل عليها الطارمة بالواوور او بالسفينة القلانية لنرسلها الى المحل القلاني وطلبوا رخصة بذلك فلا يعطى لم رخصة بها ما لم يدفعوا رسم كركها اللازم حيث انه لا ينظر الى تلك البضاعة بنظر الترانسيت ما دام انهم اخذوها الى مخازنهم ولو باي سبب كان من الاسباب (مفسوخ) (م) ٦٢ كما ان التجار مجبورون على حفظ بضائعهم كذلك الكمرك يطلب ويلتزم ايضا بان لا يضع حقوقه وحيث ان الاشياء التي تصل الى اسكة الكمرك في وقت مثل هذا قرب فيه المغرب يعني حرت الساعة الحادية عشر وقفلت به الانابور ولم يبق في الكمرك غير التوبعية لا تبيل بالضرورة طبعا فالمستولية في هذا الباب ترجع على التجار لما

إذا كانت البضاعة وصلت بأوقاتها إلى أسكلك  
الكمرك وأخبر رأس المأمورين بقيامها إلى الأتاتير  
المخصوصة بها لتكون ترانست ولم تقم من الماعونات  
بل أقيمت في الأسكلك فتكون حينئذ المستولية  
عائدة على المأمورين فينبغي إذاً أن الأشياء التي  
توضع في أتيار الترانست نظير هذه توصلها أصحابها  
إلى أسكلك الكمرك ويصطون خبر كيفيةها إلى  
باش مأمور بأوقاتها

(نبا يختص بمعاملات الأسكلك (منسوخ)

(م) ٦٣ من حيث أن أسكلك الكمرك هي لأجل  
البضائع التجارية ولا يجوز بناء على عذورات جليلة  
أن يربط بها فلايك على غير الأزم كالأسكلك  
المخصوصة بإحدى الناس فينبغي رأس مأموري كرك  
الامتعة مرةً تنبيهها مؤكداً بإجراء الدقة من طرف  
مأموري الأسكلك وعلى ملاحي الفلايك لكيلا يحصل  
بها بعد الآن ازدحام فلايك من هذا القبيل وبسببها  
إذا كان أحدم لا يصفي لذلك يؤخذ موباً لطرف  
إمانة الكمرك ليرسل يرفق مأمور لجانب إمانة  
البلدة لأجل إجراء ما يلزم له من التاديبات (م)  
٦٤ حيث كان من وظيفة مأموري الأسكلك بأن  
الامتعة والأشياء التي تخرجها التجار إلى كرك  
الأسكلك توضع على المستندات بالتبعية حين خروجها  
ولا تقع أحوال وحركات توجب الازدحام في  
ساحة الكمرك بواسطة ترك باليات أو أشياء أخرى  
مثل هذه بها فتستنفد الفتحة وغيرها جيداً بالتبعية  
وإذا ظهر نوع نكاح في هذا الباب فيكون المأمورون  
المذكورون تحت المستولية في ١٢ ربيع الآخر  
سنة ١٢٧٧

نظام نبا يختص بالامتعة والأشياء التي تنتقل

من أسكلك إلى أخرى لأجل الإخراج إلى

(الممالك الأجنبية)

(م) ١ وقتاً توسق في السفن امتعة وأشياء خارجة  
إلى البلاد الأجنبية من إحدى أسكلك الممالك

المخروسة الشاهانية يفدر التاجر لذي هو صاحبها  
أن يختار أحد أسرهين وهما إما أن يدفع رسم دفعها  
في الأسكلك المزبورة وإما أن يبين بأن تلك  
الامتعة والأشياء لا تتوجه رأساً من هذه الأسكلك إلى  
الديار الأجنبية بل حيث أنها ترسل من أسكلك أخرى  
منقولة بغير صفة فيدفع الرسم المزبور هناك وإذا  
اختار الأمر الثاني فيكون مجبوراً إما أن يعطي رسم  
الرفت ديوزيتو في الأسكلك الأولى المذكورة دلالة  
وأما أن يعطي بالتيال على وجهه زرودة سان سند  
تعهد بأنه إذا لم يرجع نظرف مدة ستة شهور  
العلم وغير الذي يأخذ من الأسكلك الأولى إليها  
مظهراً من الأسكلك الأخرى السالفة الذكر إشعاراً  
بوصول الامتعة المذكورة إليها فيعطي عدا ما يقتضي  
من رسم الصريفات الداخلية الذي هو ثمانية سفي  
المائة فأكثر أيضاً بحساب واحد في المائة شهر باعتباراً  
من تاريخ سندها بالنظر لصرف الامتعة والأشياء  
المزبورة واستهلاكها في الممالك المخروسة وإذا كان  
هو رجلاً غير معروف يعني لا يعتقد عليه من  
انكرك فيقدم عدا السند المذكور تاجراً ابناً يكفله  
يمكن قبوله من طرف الكرك من تبة أي دولة  
كان— من بعد أن توضع في محلها الأحكام  
المشروحة التي هي نبا يختص بإعطاء الديوزيتو أو  
السند يعطي علم وغير من جانب كرك الأسكلك  
الأولى التي هي محل الصدور ليبرزه التاجر المرقوم  
في الأسكلك الثانية السالفة البيان التي تخرج بها  
قطعاً الامتعة ويظهر عليه تصديقاً من طرف كركها  
بوصول تلك الامتعة والأشياء إليه أيضاً— وعند  
ما يحضر العلم وغير الذي يتظاهر من طرف كرك  
الأسكلك الثانية في ظرف مدة الستة شهور على هذه  
الصورة حين يرجع انكرك المذكور الديوزيتو أو  
السند الذي أعطي له على الوجه المقرر ويسطيه  
إلى صاحبه وإذا كان قد تم كتيلاً فكذلك أيضاً  
(م) ٢ الامتعة والأشياء التي تنقل إلى الممالك

(نظام) يضمن المعاملات المختصة بوضع الخاتم  
(الممول من الرصاص على جبل يلف على)  
(البليات والصناديق وسائر انواع دنوكة و اوعية)  
(الاشياء التجارية التي تزد الى كارك المخرج لكيا)  
(توصل الى محلات اخرى من بعد ان تجري عليها)  
(اصول المعايمة وسائر المعاملات النظامية لكيلا)  
(تبقى حاجة لتدبها ومعاينتها تكراراً في الكارك)  
(الاخرى المكتوبة في المحلات التي تمر)  
(بها لجد اهل الموصلة اليه)

(م) الاشياء كافة التي تنقلها التجار براً او بحراً  
من احدى الممالك المحروسة الشاهانية لاخرى او  
الى الديار الاجنبية من بعد ان يحصل على الكشف  
في كارك المخرج ويحصل رسم كركها المتقاضى على  
وجه الاصول يوضع على الدنوكة والاوعية الموضوعة  
بها خاتم واحد من الرصاص او اكثر بحسب ما يقتضي  
ها وبتبين بصورة شرح في اعالي الرفاتي التي تعطى  
بها حسب النظام كية الاختتام الموضوعة على كل  
واحد منها - (م) ٢ وضع هذه الاختتام يكون  
بطلب التجار فلا يوضع الختم المذكور على اشياء الذين لا  
يطلبون ذلك بل ان الاشياء المذكورة تجري عليها  
اصول الفتح والمعاينة في الكارك التي تصادفها لحد  
وصولها الى المحل المرحلة اليه - (م) ٣ يؤخذ عن كل  
واحد من الختومة الرصاص التي تضرب على كل دنك  
او غيره من الاوعية منها كان مقدارها في قلب  
بعضها بعض خمسون بارة ثمن رصاص وحبال  
وتفصل ذلك تقدراً بالحاضر على الوجه الجاري  
بحق رسم الكرك - (م) ٤ الدنوكة وسائر  
الاوعية التي يضرب عليها الختم الرصاص يطلب من  
اصحابها تمرؤي منقولة راساً الى المحل المقصود في اي  
كرك تصادف في أثناء الطريق بحسب مياستها متى  
كانت الاختتام الموجودة عليها مطابقة الى عددها  
المرور في الرفاتي ومارفاتها كذلك الى الرفاتي  
للمذكورة ولا تؤخذ دنوكتها ولا اوعيتها

الاجنبية عند ما تحضر من اسكة الى اسكة وتخرج  
الى الكرك على الوجه المذكور. يطلب الكرك الثاني  
للمذكورين صاحب الامتعة المربوطة اما ان يرضى له سند  
للقبوض المشعر باعطاء رسم رقتها واما ان يرضى العلم  
وغير الذي يكون يطلي له من الاسكة الاولى ليتظن  
بوجوب المادة الاولى اما اذا كان لا يمكنه يات  
يبرز او ان يرى واحدة من هاتين فيطلب منه ان  
يعطيه رسم رفت الامتعة والاشياء المذكورة وقتها  
يتقبلها تكراراً الى السفينة - اذا اراد صاحب مثل  
هذه الامتعة والاشياء التي ترد من احدى الاساك  
وتخرج الى اسكة اخرى على التوال الذي تبين  
ان يتركها في الكرك لحد ما يوصفها في سفينة  
اخرى ويخرجها قطعاً الى الديار الاجنبية فلا  
يطلب منه رسم ارضية عنها مدة شهر واحداً لم  
يخرجها من الكرك الى داخل المدينة  
اما اذا اراد صاحب الامتعة والاشياء المذكورة  
ان يتقبلها من الكرك الى مخزنه لاجل ان يميز  
اجناسها او لداع اخر فيكون مجبوراً او اما ان  
يعطي عنها ثمانية في المائة رسم كرك الصرافيات  
الداخلية الذي يرتفع له حالا فرقه الذي يوجد فيها  
بتبين رسم الرقت عند خروج الامتعة الى الديار الاجنبية  
يلتزم ستة شهور اعتباراً من يوم سفره من الاسكة  
الاولى ثانياً اذا كان لا يريد ان يعطي رسم  
كرك الصرافيات الداخلية المذكورة فيعطي الى  
الكرك رسم ستة شهور بانه اذا لم يشحن الامتعة  
والاشياء المذكورة بطرف الستة شهور المذكورة  
ويقبلها الى الديار الاجنبية يعطي عنها عن  
ثالثية في المائة التي هي رسم كرك الصرافيات  
الداخلية المذكورة فانها ايضا بحسب واحد في  
المائة شهرياً اعتباراً من تاريخ السند واذا كان التاجر  
الذي يعطي هكذا سنداً رجلاً غير معروف يعني لا  
يعتمد عليه عند الكرك فيقدم تاجراً ايضاً يكفله  
يمكن قبوله من طريق الكرك من اي قيمة كان



ولا تقف ولا يكشف على الاشياء الموجودة داخلها ولا تمد لا في الكارك السالفة البيان الموجود في أثناء الطريق ولا في كارك المورد التي تصل اليه تلك الاشياء مالم يرتفع من القصد يمكنه بان يعطى شبهة في هذه الخنومة وحالها وانه قد اذخل بعد ذلك اشياء اخرى داخل دنوكتها واوعيتها بل تقطع الخنومة الرصاصية بتأثيرها فقط في كارك المورد عن الدنوكة والاروعية وتترك في الكمر كلكيلا تبقى في يد اصحاب الاعياء وتدخل بيد زيد وعمرو من يستحسن استعمالها انما اذا نظر فساد يورث شبهة مثل هذه في الاختتام والحال بل الوجه المذكور فتتظر حينئذ تلك الدنوكة والاروعية كانه لم يضرب عليها ختم اصالة وتفتح ويكشف على الاشياء الموجودة داخلها حسب النظام وتطبق على تلكا كرها ويحري ما يقتضي لها من المعاملات - (م) - اذا اقتضى الامر لضرب عدة اختام على ذلك اووعاء واحد بحسب جنسه وهيئته لكيلا يبقى محل للشبهة المبنية في المادة الرابعة فلا تضرب مأمورو الكمر كاختاماً اقل من اللازم ولو طلب ذلك التجاز واصروا عليه بقصد تقليل ما يعطونه عن اختتام بل كما انهم يفتنون للغاية بوضع الاختتام التي يضربونها ويربط الحبال التي يلقونها عليها باهتمام على صورة لا يمكن منها ادخال اشياء بعد ذلك داخل الدنوكة والاروعية كذلك اصحاب الاشياء يحرون التقييدات على ذلك ولا يقيمون دنوكتهم الخنومة بحالة تعطي شبهة كذه بل ينظرون ايضا بكل اهتمام على ختمها بصورة لا يبقى معها شبهة في سائر الكارك التي تصل اليها ويدققون على محافظة هيئاتها الاصلية بحيث لا يحصل في أثناء الطريق ما يورث فسادا لهذه الاختتام والحبال والا ان لم يفعلوا ذلك فيعلموا ذواتهم بانهم هم السبب لبعض في المشقة والصعوبة التي ترتب عليهم من جهة فتح

حيث ان اتخاذ التدابير القضاة لمنع الحمل والمخادع هو في يد اقتدار الدولة العلية بمقتضى احكام المعاملات التجارية المتعلقة بها بين السلطة السنية والدول المجاورة فقد استنسبت لان امانة الرسومات الجبلية اجراء المباد النظامية المبينة على الوجه الآتي في جميع الكسارك اختياراً من تاريخ هذا الاعلان لتكون حنفاً مانع الخثرة الجبلية وتورث امنية مضاعفة لمعاملات ارباب التجارة الذين هم من اصحاب الاستقامة والناموس (م) ١ عندما يصل أي مركب كان من المراكب الشراعية أن الراباربات الى احدى من الدولة العلية يقدم اجنته (وكيل قوميته ذلك المركب او قيودانه أو واحد من طرف قيودانه الى ادارة الكرك صورة قائمة شبهة قبل المباشرة باخراج وسه تفحصين مصادق عليها ومضامين من طرفه مطابقتين الى لاصل — هاتان الصورتان الموزنان عن قائمة الشين لمجويان مارقات ونومرو وعند دنوكة الاشياء التجارية كافة الموجودة في المركب المذكور لاجل الاخراج الى البنا المذكورة سمح يقتضي ابرار اصل قائمة الشين ايضا مع الصورتين اللتين يعطيان حسا الى ادارة الكرك على الوجه المذكور فيمكن للادارة المذكورة ان تقابل خلا وتطبق الصور الزروعة على اصل المانستو الزبر اللازم اعفاؤه في يد خاتمه — ادارة الكمر كمين مأمورا لكيلا يورث هو واجته القومية أو مع صاحب الضاعة أو مع واحد من طرفها عن دنوكة الاشياء التجارية التي تخرج الى البر يعني الى كرك مجازين بمصانها خلا قديما الموجود في صورة المانستو المذكورين المتقابلين — عندما يفتني قضية اخراج الاشياء التجارية من السفينة الى الكرك ويتحقق بأنه لم يتأخر شيء ما هو مفيد للمانستو بل جميعه خرج الى الكرك مطعفا الى المانستو يعني العرفان على فتني الصورة المذكورين وتصل احداهما الى القيودان أو الى اجنته القومية أو الشخص الموجود من طرفها فيحفظ الثانية في ادارة الكرك — اذا ظهر نقص شيء من الدنوكة التجارية الى الكرك عن المقدار المبين في

المانیستو فلا تكون هذه الكيفية خالية من إحدى أربع  
أحوال وفي أولها أن تكون الدنوكة الناقصة المذكورة  
ما وُصفت في السلف ثالثاً أن تكون وُصفت وخرجت  
في محل آخر وفي هاتين الصورتين يكون التبريدان أو  
اجتة القومانية أو الشخص الموجود من طرفها مجبوراً  
بأن يمشى ورقة شهادة من المحل للمقصي في طرف محل  
معين تمت وقوع المادة على هذا الوجه ويبرزها إلى  
إدارة الكرك ثالثاً أن تكون الدنوكة المذكورة  
صامت ومن حيث أنه يصدر عنها البحث من طرف  
أصحابها فثبت حيث التبريدان أو اجتة القومانية أو  
الشخص الموجود من طرفها كذلك في طرف محل معين  
أيضاً الكيفية يعني أن الدنوكة المذكورة صامت حقيقة  
حتى أن المانها قد تمتعت وانوت إلى أصحابها بطريق  
التصديق وعند ثبوت هذه الأحوال الكلفة التي صار  
بها لا تطلب الإدارة المذكورة شيئاً يعني أنها لا  
تطلب رسم كرك من هكذا دنوكة لم توقع من  
محلها أو خرجت في محل آخر أو صامت رابعاً أن تكون  
الدنوكة المذكورة وبين كان يدعى بأنها صامت إلا  
أنه يحتل عدم وقوع السلال منها من طرف أصحابها  
ففي مثل هذه الحالة يعطى التبريدان أو اجتة القومانية  
أو الشخص الموجود من طرفها رسم المجرم المقتضى  
عن الدنوكة الناقصة باعتبار قبضتها المينة في المانستو  
أو المسكونة أما إذا كانت قبضتها مجهولة فعلياً فيحصل  
درام بقدر ضمني المبلغ الذي اعطى له أو صارت  
المقاولة على إعطائه تولون الدنوكة المذكورة في مقام  
الرسم المزبور — المحل المعين الذي مر ذكره أعلاه  
يكون عبارة عن ستة شهور لأجل أي مينا كانت من  
المين ويحصل هذا المحل لأجل التباث الأوتريانو  
(المطلب) أيضاً — إذا لم يمكن فإن يجب لإدارة  
الكرك صحة وقوع إحدى الأحوال الأربع المينة أعلاه  
في طرف إلى تاريخين سامة اعتباراً من تكمل إخراج  
البوتق إلى الكرك فعلياً اجتة قومية التبريدان سدا  
أن إدارة الكرك يقبض ضمه بالهات ذك في طرف  
الستة شهور التي في المحل المقرر على الوجه المهرج —  
إذا لم يمكن القابدين السالفين الشراعية — أو السالفين  
التجارية التي ليس لها وكلاء في المينا الموجود بها  
الكرك بأن يشطب صحة بدهم في طرف ستة شهور  
ليكونون مجبورين بأن يعطوا لإدارة الكرك رسم  
الكرك الذي يكونون مجبورين بأن يعطوا أو الدرهم

المنقضاء بدلاً عن ضمني التولون حسب النوال المذكور  
أعلاه أو كسبلاً يقبل الكرك يتعهد به الدرهم — لا  
يمكن إخراج أي نوع كان من الامتعة التجارية أصلاً من  
السالفين إلى البر يعني إلى أسكلة الكرك ما لم تمتط بذلك  
الرخصة من طرف إدارة الكرك — عيب تسلم صورتي  
المانستو اللتين مر ذكرهما إلى الكرك تعطي الرخصة  
بإخراج الأشياء المذكورة إلى أسكلة الكرك — حيث  
كان من الأمور المهمة إخراج الامتعة التجارية الموجودة  
في السالفين الشراعية التي هي على أعباء السلف إلى محلات  
أخرى بدون توقف والتي تكون في السالفين التجارية  
التي تروح وتبيع في أوقات مرتبة بدون تأخير فعلياً  
الأذن من طرف الكرك إلى السالفين المذكورة ليصحبها  
بأن تنقل إلى الماعونات الأشياء التجارية المشعرة بها  
ليتنا تسلم صورتي المانستو إلى الكرك إنما لا يمكن  
إخراج الأشياء المذكورة إلى البر ما لم تسلم القابدين  
أو الأشخاص الذين وردت السالفين المذكورة لاسمهم  
صورتي المانستو على الوجه المقرر وأخذوا رخصة  
من الكرك — يحصل عمل مناسب على حذته في الكرك  
لأجل معابة الأشياء الموجودة بمينة الركاب وأجراء  
أصول هذه الحماية يكون جلياً بحق كل أحد على العموم  
ولا يستثنى من ذلك أحد وكان أن الأشياء المستعملة لأحد  
الركاب تكون معقولة من رسم الكرك كذلك لا يؤخذ  
رسم كرك عن الملابس الجديدة والألوان والتأثيرات وسائر  
الأشياء النثرية التي يتسلم بها كمر كيا بأنها مختصة بذاته  
(٢) كل أنوع الأشياء التجارية التي تحضر لتكون  
بالترانست فيحصل عليها الكشف على وجه أصوله — حيث  
كانت السلطة السنية ترقب مع المحافظة على الفرق خزنتها  
الخليلة بالسوية أن ترى أيضاً التسهيلات الممكنة الأجرام  
تجرب أرباب التجارة فقد استغسبت بأن تتخذ التدابير  
السنية فيما يأتي بحق الأشياء التجارية التي تحضر لكيما  
يجري عليها الترانست على الوجه المذكور — أولاً  
بالتاجر صاحب الأشياء التجارية الترانستية بأن وكلاء  
يعطى إلى الكرك ورقة مضفة من طرفه تتضمن بيان  
الأشياء المذكورة — وأي شيء في بالصرح ومناقشة  
وتوسرها ومتاديرها لكيما يبال الذكور المنقضاء من الكرك  
لأجل إربابها — إذا كان عدد الدنوكة المهرجة في  
ورقة البيان المذكورة أقل من عشرة فتميز الكرك منها  
واحدة أو كان عددها زائداً عن العشرة فيختار واحداً  
من كل عشرة منها ويكتب ويكشف على الأشياء الموجودة

فیو و یحقها وإذا كانت مطابقة الى ورقة البیان لا یفتح باقي الدنوكه بل یقتصد علی ورقة البیان المذكورة و یجسب رسم الكرك المتوجب علیها ویصله هنا جیها الاصل المختف لاجل معاینة هذه الاشياء الترانسیتیة یجری ایضا بحق معاینة الدنوكه التي تخضر برا من المالك الاجنبیة لتتوجه الى حملات اخرى رأسا بدون ان تفرقت قطعا في اول كرك من كارك الدولة العلیة بعد ان تستوفي فیو الرسوم التوجیبة علیها — مأمور الكرك یقتنون للغاية بالاهتمام المذق من فتح الدنوكه علی صورة لا تقلد معها لافانها و اوجعها ولا تتلوث لیكنها تكراراً من لها وقطعا جدا باهتمام كما كانت أولاً — الدنوكه التي تتفتح باخبار واحد في كل عشرة علی الوجه المذكور اعلاه اذا ظهرت الاشياء الموجودة فیها بمخالفة مقداراً أو جسماً الى ورقة البیان التي اعطاها التاجر أو وكيله فلا یجوز حشد الاعتماد علی هكذا ورقة بان غیر مطابقة الى نس الامر بل تكون للكرك صلاحیة بان یفتح جمیع الدنوكه و یكشف علیها و بها كان عدد الدنوكه التي تفتح و یظهر بها مقایع الی ورقة البیان سواء كانت ترانسیت أو ادخلات یفصل الرسم المتوجب علیها مضاعفاً — التاجر أو وكيله الذي یكون اخذ ورقة ترانسیت علی الوجه المذكور اعلاه لاجل ابرار الاشياء التجاریة التي یخصه داخل المالك المحروسة الشامانیة یخضر لتذكر السرقمة ویرجعها الی الكرك بطرف مئة سنة شهر أو قبل ذلك اذا كان محسباً — التذکر التي تعاد علی ذلك الوجه تعاد عندما تظهر من طرف آخر كرك مخرج للدولة العلیة اشعاراً بان الاشياء التجاریة المذكورة قد مرت ودخلت فی الواقع الی الدیار الاجنبیة — ثانياً تذكرة الترانسیت المذكورة و یقن كافر من البین بانها تعطل من بعد تحصیل رسم جرک الترانسیت المتوجب بموجب الملاحظات التجاریة الا ان التاجر صاحب الاشياء المذكورة یقدر سكتولاً مقدراً بقیه الكرك بانسة یخضر لتذكر المذكورة ویرجعها بطرف مئاة سنة شهر مطیع من طرف جرک المخرج لاجل اثبات خروج تلك الاشياء من المالك المحروسة الشامانیة ویدخلها الی المالك الاجنبیة علی الوجه المخرج وإذا لم یمكنه بان یرد الذكرة المذكورة مطعونة حصفاً بطرف المبل المذكور فیکون التاجر أو وكيله مجبوراً بان یطلي الی الكرك المبلغ الباقي من

الثانیة فی الملیة رسم الادعالات ثم اذا كان لا یقدر التاجر بان یطلي کلیلاً لاجل اثبات خروج بضاعته من المالك المحروسة الشامانیة ویرجع بان یطلي رسم الادخلات كاملاً بصورة ثابتة الی الكرك علی انه یرسد الفرق فیها بعد تحفیظ یتسرح فی الذكرة التي تعطل له بان الفرق الزیور الضامن فیها بین رسم الترانسیت و بین رسم الادخلات یرد اما فی جرک المورد واما فی جرک المخرج فبموجب المطلوب التاجر اذا تحرر فی الذكرة المذكورة بان رد الفرق المذكور یجری فی جرک المورد فتستعصر الذكرة المذكورة المطعونة من جرک المخرج باخراج الاشياء الی الدیار الاجنبیة و تعاد الی جرک المورد بطرف المبل الذي سبق بیانه اعلاه — اذا ثبت علی الوجه المتقضي ضایع تذکر مطعونة من جرک المخرج یعنی المحدود حسب المتوالی المذكور فتعطل ورقة شهادة من جرک المخرج الزیور لتعتبر عوض الذكرة المذكورة وإذا ثبت بان جمیع الاشياء المخررة فی الذكرة قد ضاعت قبل خروجها الی الدیار الاجنبیة و بان بعض أسباب عیبه فرد حشد الدرام الزائدة التي اعطيت قیلاً لاجل ثابت الكرك الی صاحبها (م) ۴ حيث كان من انقضاء احتصاص المامدات التجاریة المسقطة مع الدول الحماة بان لا یؤخذ شیء من انواع الرسومات عن الاشياء التجاریة التي تخرج الی البر لوقت محدود لکیا تتوجه بطریقتها اما مشحونة تكراراً فی السفان التي اضرتها واما سفان اخرى وإذا كانت هذه الاشياء فی دار السادة توضع فی انبار الكرك وإذا كانت فی جارك حملات اخرى لیس لها انابر فتوضع فی حملات متعاقبة تكون تحت نظارة الجمرک فقط بقیة و یوضح فیها يأتي كيف تكون نظارة الجمرک المذكورة — التاجر أو وكيله الذي یخضر لایاء تجاریة لوقت محدود لاهدی المبل التي یكون لجمرک انبار مخصوص بمكة بان یرفع الاشياء المذكورة فی احدى مخازنه ذاته انما یكون هذا المخزن یقتل بمقتضی كل منها علی حدته و یقصر احد هذين المختارين الی الجمرک وإذا اراد الكرك قیمة بان یمن باب السخن المذكور بمقتضى ذاته ایضاً ولا یمكن بان یملك الاشياء المذكورة مدة ازیة من شهر واحد سواء كانت موضوعة فی انبار الجمرک أو فی مخزن التاجر أو وكيله مالم ینشأ ذلك عن سبب عیبه حق — حيث انه بعد انقضاء حاة هذا الشهر الواحد

(تركيا - تهريب ١٢٨٥)

(تركيا - تهريب ١٢٨٥)

يكون الناجح. يجوز أن يطلي ثمانية في الليلة رسم جرك بضاعة التجارة الموجودة في الكرك ويخرجها فإذا وقع خلاف ذلك وتوقفت البضاعة المذكورة في أنوار القرائن مدة تزيد من ذلك فيحصل عنها رسم الأرضية المتقضي مدة هذه الزيادة التي تمكثها - إذا كانت الأشياء المذكورة تنقل تكراراً إلى إحدى الديار الأجنبية ويخرج إليها في ظرف مدة ستة شهور من تاريخ ورودها إلى الكرك بعد أن تكون قد تم رسم كبركها بكامله على الوجه المذكور يرد إلى صاحبها الفرق الكائن فيها بين رسم القرائن ورسم الدخالات ترفيهاً إلى المعاهدات التجارية (م) ٤ معانية الأشياء التجارية في الجمارك تجري في الأوقات المينة أدناه - تتبدد المعانة من أول يوم من نيسان لحد نهاية أيلول بعد شروق الشمس ساعة ونصف وتنتهي قبل غروب الشمس بساعة ونصف وتبدد من ابتداء تشرين الأول لحد نهاية مارش «أذار» بعد شروق الشمس بساعة واحدة وتنتهي قبل غروب الشمس بساعة واحدة أيضاً - تحت إدارة الكرك الديار الانضباطية اللازمة بصورة لا توجد معها قسرين السفائن من سمرها في المجلات التجارية بها مساعدة بأخذ الأشياء وأخراجها من البوابات ليلاً (م) ٥ ما أنه يمرر في المعاهدات التجارية بأن الأشياء التجارية التي تمسك عندما تكون مهربة وتقتطع نظم حالاً مضطرباً للضفة وتبلغ إلى القنصليات التي ينسب إليها صاحب الأشياء فقد عين على الوجه الآتي السامات التي يتم إجازتها في هذا الباب - عقيب أخذ الأشياء المهربة ومسكها للحال يحضر أمور الجمارك والباشا كاتب وثان أو ثلاثة من اسكندر خدعة الجمارك إلى أخذ المجلات سوية بصورة قوسيون ويدققون على الكمية ومن بعد استطاع الذين يقتضي استطاعهم يطالبون على يكون حكم المصادرة بحق أو يترحق ويطلقون الفسار وإذا كان على الحكم المبرور يظنون المضطربة المتخاضة بذلك - يصح في هذه البنية في أي تاريخ وعلى أي حال أخذت الأشياء المذكورة واسكت ومن الذين اغتروا واسكتها والشهود وهرجوا الأشياء يعني ما في أسواق وصاحبهم وثانهم وما هو جنس الأشياء ومقاديرها والبراميين التي يجوز ضبطها وما هي الاختلافات التي أوردتها المبرورين لأجل تبرئة ذمتهم ب. ترسل صورة هذه المضطربة محصورة.

من طرف أمور الجمارك إلى القنصليات التي ينسب إليها صاحب الأشياء. يظفر أربع وعشرين ساعة اعتباراً من تنظيمها - القنصليات يعلم الجمارك تحريراً بوصول الصورة المذكورة لظرفه وإذا كان بعد وصولها إليه لا يقع نوع ادعاء من طرف صاحب الأشياء ويبلغ من جانب القنصليات الموما إلى الجمارك بظرف خمسة عشر يوماً لتحديد ضبط الأشياء المذكورة قطعياً ولا تقبل بعد ذلك دعوى ولا ادعاء بوع من الأنواع أصلاً - من بعد أن تراجع صاحب الأشياء القنصليات ويرى بأن أقالمة للدعوى يكون مناسباً يرسل التقرير الذي يتضمن دعوى من طرف قنصلياته إلى نظارة التجارة المحللة إذا كان محل الوقوع دار السعادة أو إلى مجلس التجار المحلي إذا كان في الخارج أو إلى مجلس البلدة في الحالات التي لا يوجد بها مجلس تجارة وهناك يحصل التدقيق على المادة ويسمي القرار هل يقتضي التصديق على حكم المصادرة أو على فسخه وإبطاله حيث أن الخطاب الذي يأتي مستخدمو الجمارك الذين هم أمور الدولة العليا إلى محل صورة قوسيون وينظمونها أو تكون معدومة سواء كان في مجلس التجارة أو البلدة فالتدقيقات التي تجريها المجالس المذكورة في عبارة عن إعطاء القرار على البراميين المبسوطة والموردة في الخطايب المذكورة على: في كافة مقبولة بحق حقوق حكم المصادرة أم لا - يجمع في المجالس المذكورة مهربو الأشياء والذين امسكوا الأشياء المذكورة والشهود الذين للمادة وطبها - إذا كان الحكم والقرار الذي تصدره مجالس التجارة أو البلدة هو في عدم اقتضاء ضبط الأشياء ومصادرتها وكان صاحب المال قد تضرر بأسباب ترفيف بضاعتها وضبطها على ذلك الوجه فيعد أن يجب في المجالس المذكورة الفرض المحقق الذي خلقه على ضبط مستقيم يكون له حق بأن يطلب تعويضات مقابلة إلى ضرره المذكور وإذا لم يرض أحد الطرفين بالحكم الذي يقع من المجالس في هذا الباب فيكون مقتدر على المراجعة في محل آخر بصورة الاستئناف إذا كان حكم وقرار المجالس المذكورة بين عدم حق صاحب الأشياء في دعواه فيجوز يتصل أيضاً من صاحب الأشياء بمقدار مناسب جزاء تقيده زجره - مقدار هذا الجزاء لا يتجاوز في وقت من الأوقات نسبة قيمة في المائة من قيمة الأشياء المضطربة أصلاً - بحسب قيمة الأشياء المضطربة لأجل تدوير الضمانات والجزاء التقديري بموجب الصيغة إذا كايته الأشياء المذكورة من الأشياء المبرورة ولا يقتضي

(تركياك تفریب ١٢٨٥)

(تركياك تفریب ١٢٨٥)

اعجاب رائجها بين التجار في مينا وشرائها بالمجمله بحد  
تقريب مئتي الف ليرة أو مئتي الف ليرة اذا كانت من الاشيا  
الغیر المعروفة - احكام وقرارات مجلس تجارة دار  
السعادة تعتبر قطعية لا تكون مراجعتها في جهة اخرى  
اصلا - من حيث ان الكرك وصاحب الاشيا يمكنها بان  
يراجعها مجلس تجارة دار السعادة بحق احكام وقرارات  
مجالس التجارة أو مجالس البلدة العجاسة في الخارج فعند  
ما تقع لها حكما مراجعة يكون الحكم والقرار القطان  
بصدرها مجلس تجارة دار السعادة المذكورة مرتعين  
ويعتبرين بصورة قطعية ولا يمكن لاحد الطرفين بان  
يراجع في ذلك جهة اخرى اصلا - كما ان مراجعة احد  
الطرفين مجلس تجارة دار السعادة على الوجه المقرر يلزم  
ان تكون بلا تأخير كذلك التاجر الذي يراجع كاتبا  
من كان يلزمه بان يسلم للكرك دراهم امانة قبل المراجعة  
بماثل الجزاء النقدي الذي يكون مبيورا بان يعطيه اذا  
تبين بان لا حق له او ان يقدم كفوفا على تلك الدرام  
بصورة يمكن قبولها من الكرك اذا ادعى الشخص الذي  
تضبط بضاعته بان المضطه السالف يمانها قد نظمت  
كسكيا أو عصى لاقامة الدعوى على جميع المأمورين  
الذين ختموا المضطه المذكورة أو على واحد منهم  
بغيره تغلب المسألة الى الجنايات وحسب تعرض الكيفية  
الى جانب سمو الباب العالي وترى دعوى هذه الجنايات  
تولى الى الاصول والقاعدة التجارية في الدعاوى التي  
تكون بحق مأموري الدولة نظير - حيث ان ادارة  
الكرك مرخصة بان تتساوى مع صاحب الاشيا وتكتفي  
بحصول مقدار مناسب بدل الماددة جواز تقديمها وقطع  
القرار قبل وقوع نوع حكم وقرار فيؤلا يكون لجواز  
الزبور في وقت من الاوقات اصلا اقل من مئتي ليرة  
الكرك الذي يحسن المعاملة التجارية وحسب يعني اذا  
رضي صاحب الاشيا بالمساواة ونفي الضلعة على ذلك  
الجزاء النقدي المذكور (م) ٦ تنق فويانجات المأمورات  
من اعطاه رسم الارضية المتقضي عن الدنوكه التي تنق  
في الكرك زيادة عن للدة المقررة مثلا كان ذلك ممينا  
على متازة أو على اخراجها سورا حقا كانت ذامية  
الى على آخر أو تحت سبب آخر مجبرا اما الدنوكه  
التي تنق بناء على احد هذه الصور الثلاث اذا كانت  
لا ترتيل الى على اخر بعد نهاية الامر بل يخرج من  
الكرك لكونه تصرفا وتلك في الحل السكان فيه الكرك

فيمتد يحصل منها الرسم الزبور بانه - لا يمكن ان  
يطلب رسم أرضية بوع من الانواع اصلا عن الدنوكه  
التي لا تقام من كرك بارفانها بسبب الكسكيتو (المجوز)  
البلخ رسما من الحل المتقضي حسب اصوله ولا عن  
الدنوكه الباقية لزيادة عن المدة المقررة بناء على قضية  
الاوريات (المطلب) (م) ٧ تنق ادارة الكرك حسب  
الاصول المبينة اذاته الاشيا التي تنق في انابر الكرك  
وتسمر عليها مدة سنة واحدة ويوم واحد - من مد مرور  
السنة الواحدة واليوم الواحد المذكورين تبين ادارة  
الكرك لكل أحد بين الاشيا المذكورة بواسطة الضمانة في  
نومين من المبررات احدا تركية والاخرى فرساية اذا  
كان ذلك في دار السعادة والا جعل في اعلانات تركية  
السادة على باب البولي أو القاتنام أو بيت المدير اذا  
كان في الخارج - بعد مرور شهر واحد على هذا  
الاعلان تنق ادارة الكرك الدنوكه التي تحتوي على  
الاشيا التي تباع بحضور نفرين مأمورين ببيان من  
طرف مجلس التجارة أو من جانب مجلس البلدة في  
الحالات التي لا توجد بها مجالس تجارة مع مأمور واحد  
من طرف التونسوسطانة أو الحكومة التي بسبب اليها  
صاحب الاشيا أو سجنان السفينة التي اشترت الاشيا  
المذكورة اذا كان صاحب الاشيا غير معلوم - تميل  
ادارة الكرك مع المأمورين المذكورين دفتر الاشيا  
لارجوة في الدنوكه السالفة البيان ويعطون قرارا فيها  
فيهم في اي يوم وساعة يكون مينا من ثمان الكيلة او لا  
لكل أحد على وجه الاصول التي مر ذكرها باعلاء -  
تنق ادارة الكرك في اليوم المعلن الاشيا المذكورة بصورة  
المزادة العلنية بحضور المأمورين السالي البيان ويستم  
المأمورون المواليهم على مضطها - بصرح في هذه  
المضطه هنا سائر الايضاعات المعلومه المتقضة اسم ولقب  
وصحة الذي يشترى كل واحدة من الاشيا التي تباع  
اذا لم يحضر المأمور الذي يبين من طرف التونسوسطانة  
ويتم وجوده في اليوم والساعة المبينة لبيع الاشيا  
على الوجه المذكور فيكون غايه على هذا الوجه تلتصق  
عن اتمية في اعادة الكرك ولذلك تبادر الادارة المذكورة  
مع السامورين الموجودين من جانب مجلس التجارة  
أو البلدية سوية لبيع الاشيا السرقة اما اذا كانت  
مأمورو هذا المجلس لا يرحلون بينهم فلا يمكن مينا  
نومين - الاشيا التي تباع تنق للذين يبيعون بآريد  
من الفز وهنقر - فلفظ بعد انقطاع رغبة البائين وتصل  
تقايها منهم معجلا - ينقل في اول الامر ويتوقف

من حاصلات اثنان الاشياء المباعة على الوجه المحرر مصارف الاعلانات والدلالة وسائر المصاريف البيعة الماتلة لذلك ايضا وفي المرة الثانية رسوم الكرك التي يقرم بان تحسب على اثنان الميج وفي الدرجة الثالثة الثولون والمصاريف المعومة للمتلفة به وفي الدرجة الرابعة مقدار رسوم الارضية ثم يوزع بالباقي سند القبول المقتضى على وجه اصول ويسلم الى القنصل سنانة التي يسب اليها صاحب الاشياء أو سنجاق السينة التي احضرت الاشياء المذكورة اذا كان غير معلوم من هو والا فاك طرف المحكمة

(نظام في حق الاتيائه التي ترد الى اما كل )  
(الكرك من محمولات ومحمولات الداخلية )  
(بقصد ارسال الى الديار الاجنبية )

بيان لضمين المعاملات النظامية التي تجرسيه كركيا بحق الاشياء التي ترد من الداخل من محمولات ومحمولات الممالك المحروسة الشاهانية الى المحل الذي يكون كرك اسكلة لاجل الاخراج الى الديار الاجنبية -التاجر الذي يطلب ان ينقل الى مخازنه اشياء تجارية واردة الى كرك الاسكلة لاجل الاخراج الى الديار الاجنبية بدون ان يدفع رسم كركها يعطى سنداً الى الكرك المذكور يضمن مقدار رسم الكرك المقتضى عن الاشياء المذكورة ثمانية في المائة حسب اعتبار الصفريات الداخلية ويبين به بان الاشياء المذكورة سوف يخرجها الى الديار الاجنبية - اذا كان التاجر الرقوم لا يريد ان يعطى سنداً بثل هذا فيكون مجبوراً بان يجري واحداً يختاره من الارسة الوجوه المبينة بادناه - اولاً ان لا ياخذ بضاعته المذكورة الى مخزنه بل يرسلها حالاً الى الديار الاجنبية راساً - ثانياً اذا كان يوجد للكرك انبار بترك بضاعته المحروسة في الابار المزبورة وحينئذ لا يطلب منه رسم ارضية اما اذا صرف النظر عن ارسالها الى الديار الاجنبية بعد ان يكون

تركها مدة في الابار المزبور واراد ان يخرجها من الكرك لكي تصرف وتستهلك داخل البلدة يعطى حينئذ رسم الارضية المقتضى بتامه - ثالثاً او انه يضع الاشياء المذكورة في غير مخزن يقفل وبنفع يفتاحين لكيا يبقى احد المفتاحين بيد الكرك وتكون ادارة الكرك مقتدرة اذا ارادت بان تقتم باهه بمخازنها ذاته - رابعاً او انه يعطى ادارة الكرك رسم الكرك ثمانية في المائة الذي هو رسم الصفريات الداخلية بصورة ديوزتو ويخرج بضاعته المذكورة من الكرك وعند ما يخرج الاشياء المذكورة بعد ذلك الى الديار الاجنبية يحسب له الفرق الكائن فيما بين رسم كرك الصفريات الداخلية الذي جعله ديوزتو على الوجه المحرر وبين رسم كرك الاخراجات ويمنع له بدون تاخير - اذا كان التاجر لا يختار اصلاً واحداً من هذه الوجوه الاربعة التي صار لينها ويخرج اعطاء سند على الوجه المذكور واخراج بضاعته من الكرك فيكون مجبوراً بان يرسل بضاعته هذه الى الديار الاجنبية بظرف مدة ستة اشهر واذا لم يرسلها يجري عند انقضاء المدة المذكورة ما يقتضي بموجب واحد يختار باى حال كان من الوجوه الاربعة المذكورة اما اذا كان لا يختار وقتئذ ولا واحد من الوجوه المرقومة ايضاً فينظر اليه بالنظر لمث صرف بضاعته واستهلاكها داخل البلدة ويعطى رسم الصفريات الداخلية الذي هو ثمانية في المائة تماماً ويلزمه هذا ذلك بان يعطى ايضاً فايز الرسم المزبور واحداً في المائة شهرياً عن المدة التي تكون مرت من تاريخ اعطاء السند السالف البيان لحد يوم تاريخ السطاه المذكور - التاجر الذي يعطى السند على الوجه المبين اذا لم يكن رجلاً يعرفه الكرك يعني يعتبره الكرك فحينئذ يكون مجبوراً بان يقدم تاجراً اخر يكفله من اية ملة كانت بحيث يمكن للكرك ان قبله لكيا يتعهد باجراء السند المذكور

( نظام في حق الرسم الذي يؤخذ من )

( الممولات الداخلية التي تبدل هيئتها )

ولئن كان من الأصول المتخذة لحد الآن بأن تؤخذ رسوم كرك قائمة تكرر أيضاً عن كرسمة تقتشف فيها الممولات الداخلية وتبدل هيئتها وتغير بعد أن يكون أخذ رسم الكمرك للفتش وتصل عن اجرائها الا انه لما كان المقصد تقدم الصنائع التي هي مدار ثروة المملكة وتزيد صرفها في ظل الجناح الشاهاني قد تنظمت هذه النظامة ببيان كيفية وكية الرسوم التي يلزم اخذها منذ الآن فصاعداً عن الممولات المذكورة بحسب تبدل هيئتها ودرجات تغييرها (م) ١ يؤخذ رسم الكمرك ثمانية في المائة بموجب التعرفة عن الممولات التي تمر من الكمرك وتنقل الى قضاء اخر وتكون اجزاؤها الاصلية حاصلة في احد قضاة الممالك المحروسة التي لها او لم يكن لها كرك وتشغل في ذلك القضاء وتحول وتبدل الى هيئة اخرى حالة كون رسوم كركها لم تؤخذ بعد حيث انها ما صرت من الكمرك (م) ٢ يؤخذ رسم الكمرك اربعة في المائة عن الممولات التي تقتشف وتحول وتبدل الى هيئة اخرى وتكرر من الكمرك من اي نوع كان من الاشياء الحاصلة في احد قضاة الممالك المحروسة التي ليس لها كرك ووردت الى قضاء اخر له كرك او كانت حاصلة في احد القضاة التي لها كرك وخرجت من ذلك القضاء الى قضاء اخر وولت رسم كركها ثمانية في المائة بموجب التعرفة (م) ٣ يؤخذ رسم الكمرك اربعة في المائة على الوجه المبين في المادة الثانية ايضاً من الممولات التي تمر من احد الكبارك وتكون اجزاؤها الاصلية من محمولات الممالك الاجنبية واعطت رسم كركها بالمتقى حين ادخالها الى الممالك المحروسة الشاهانية وتشغلت اخيراً وتحول وتبدل الى هيئة اخرى (م) ٤ يؤخذ رسم الكمرك اربعة في المائة فقط ايضاً

عن الممولات التي تمر من الكمرك وتكون اجزاؤها الاصلية وقت مقدماً رسم كركها المتقى ثم تشغلت وتحول وتبدل الى هيئة اخرى مختلطة على اي نسبة كانت من محمولات الممالك المحروسة الشاهانية ومحمول الممالك الاجنبية (م) ٥ يؤخذ رسم الكمرك ستة في المائة عن الممولات التي تمر من الكمرك وتكون قد تشغلت وتحول وتبدل الى هيئة اخرى مختلطة على اي نسبة كانت من اجزاء اصلية جاءت من البلاد الاجنبية واخذ رسم كركها المتقى وتصل حين ادخالها واجزاء اصلية من محمول الممالك الشاهانية المحروسة لازال ما اخذ رسم كركها (م) ٦ من حيث ان النوع الاقمشة والبز والقزل التي اعطي عنها رسم الكمرك مقدماً سواء كانت من محمول الممالك المحروسة الشاهانية او الممالك الاجنبية اذا صبغت اخيراً وكذلك جلود اجناس الحيوانات اذا خيطت مع بعضها لتكون طلوياً (ظرف او بدن فرو) لا يمكن عدّها بانها قد غيرت هيئتها الاصلية بالتام فيورد صباغها او رطبها وتخييطها في بعضها بعض فيؤخذ رسم الكمرك اثنين في المائة فقط عنها وعن الاشياء التي تمر من الكمرك ممالة لها (م) ٧ يؤخذ رسم الكمرك اثنين في المائة ايضاً عن الاشياء التي تحول هيئتها وتغيرت صورها مرتين او ثلاثاً او أكثر من لاشياء التي تكون تشغلت وتغيرت هيئتها الاصلية مرة واعطى عنها رسم الكمرك المتقى كما اذا صبغ غزل ثم حيك بعد ذلك غماشاً ثم عمل من القماش صناديق او كانت جلوداً ساذجة دفت وعملت سحائباً ثم عمل من السحائب خفاف ونواسم وما يماثل ذلك من الممولات (م) ٨ اذا كانت الاجزاء الاصلية لهذه الممولات التي تشغلت وتغيرت هيئتها الاولى أكثر من مرة هي من الاشياء الحاصلة في ذات القضاء الذي عملت به الممولات المذكورة ولم يسط عنها رسم كرك مقدماً حيث انها ما صرت

بعد من الكرك فيوخذ رسم الكرك ثمانية في المائة عما يكون من امثاله  
(الخاتمة) حيث ان رسوم كرك الاشياء المحررة في الصريفات الجديدة. ترقى بعد تنزيل الاسقنطة ١٠ في المائة فيلزم ان تحصل رسوم الكرك المينة في هذه البنود المسطرة اعلاه ثمانية وستة واربعة واثنين في المائة تماما بحسبها هو محدد ومدوح سلف التعرف بدون ان ينزل نوع اسقنطة اصلا يبقى الاشياء المرفة اما رسوم كرك الاشياء الغير المروفة من حيث انها قد تحصل بحسب رائج الوقت فيلزم ان ينزل عشرة في المائة اسقنطة عما يكون رسم كركه ثمانية في المائة وسبعة ونصف في المائة اسقنطة عما يكون رسم كركه ثمانية في المائة وخمسة في المائة اسقنطة عما يكون رسم كركه اربعة في المائة وثمان ونصف في المائة اسقنطة عما يكون رسم كركه اثنين في المائة  
(تعليقات بيان الدين تعطى لم سندات المقبوض)  
(التي اعطاها من الكرك لاجل الاخراجات)  
(والادخالات والصرفيات هو من مقتضى القرار)  
(التالي وطبعت ريماً وعلى اي صورة يكون)  
(اعطاها)

اولاً . سندات المقبوض هذه تكون مثل رفات الكرك كل جلد منها عبارة عن ستاية ووقه—وما انها تنظم ذات خانات مثل الجداول فتحرر اجناس الاشياء وقيمتها واسم اصحابها ومقدار رسم الكرك الذي يوخذ عنها والمحل الذي جاءت منه وان تذهب اليه البضاعة مقابل خاناتها وتبقى كذلك المحلات المفتوحة في عبارة التذييل للطبوعة تحتها فيوخصر في راس السند اسم الصكوك وفرد قدر التوجان والسند بالنتيجة — ثانياً . على اي وجه تصير تسمية محلات السندات الفارغة كذلك على هذا الوجه عنه. تبقى محلات توجانها الفارغة ولا يجوز غطاً عمل ما مثل الحك واللحم سواء كان ذلك في

السندات او التوجانات — ثالثاً . كما ان تذكر الرفاقي تصحح وتفتح من طرف ماموري الكرك كذلك السندات المذكورة تصحح وتفتح على تلك الصورة ايضاً — رابعاً . عندما تصرف هذه السندات كاملها ترسل فوجاتها الى جناب امانة الكرك الجلية مثل فوجانات الرفاقي وحيث انها مثل اوراق الرفاقي ممنوع تحريرها واعطاها على اوراق عادية فيلزم قبل فراغها بشر او بشهرين ان يصير تخمين للقدار السالزم منها لمدة ستة اشهر مستقبلية ويطلب من امانة دار السعادة لاجل ارماله — خامساً . السندات المذكورة لانطى الى الدين تعطى لم الرفاقي بموجب النظام حسب الاصول السابقة — سادساً . السندات المذكورة تكون مستثناة ومامورو الكرك مجبرون على كل حال ان يعطوها الى الجميع بعد ان يخذوا رسم الكرك سواء طلبها التجار الذين لا يقتضي ان تعطى لم تذكر الرفاقي المذكورة بموجب النظام او لم يطلبوها واذا لم يعطوها. يتعون تحت المسؤولية سابعاً . الدين لا يقتضي ان يعطى لم تذكر رفاقي بموجب النظام من الذين لم يكونوا تجاراً او من ابتاء السيل خاصة لا يكون مامورو الكرك مجبرين ان يعطوهم السندات المذكورة اذا لم يطلبوها اما اذا وجد منهم من يطلبها فيعطونها له حالاً واذا لم يعطها المامورون المذكورون بموجب طلبه يتعون تحت المسؤولية — ثامناً . هذه السندات تعطى على الوجه المذكور اعلاه سواء كانت لاجل الاخراجات او لاجل الادخالات او لاجل الصريفات التي تكون داخل الممالك المحروسة

تاسعاً . الدين لا يملكهم ان يصرفوا او يبيعوا ما جلبوه من الاشياء في محله من الدين يكونون قد اخذوا سندات المقبوض المذكور على الوجه المشرح لاجل الادخالات والاخراجات وللاجل الصريفات والداخلية. ولرادوا قبل الانتهاء المذكورة الى



مهمات اخرى وطلبوا بها وفاتي تسترد خيئت منهم  
سندات المقبوض السائلة للبيان التي تكون اعطيت  
لم يبق الا ثم تعلى لم الرئائي اما الذين لا يردون  
السندات المذكورة فلا تعلى لم الرئائي التي  
يطلبونها ما لم يحصل منهم رسم كرك الاشياء  
المرفوعة تكراراً — عاشر — اذا ادعى بعضهم بانهم  
اضاعوا سند المقبوض المذكور بعد ان يكونوا  
قد اخذوه واستدعوا مراجعة القيود واعطاه  
سند آخر لم يدل ضائع فلا يسمع لم ذلك ولا  
يقبل منهم وبثل هولاء لا يبطى لم سند مكرول  
عند ما تمر الاشياء المحركة فيها من الكمرک تكراراً  
يصرف النظر عن رسم الكمرک الذي يكونوا قد  
اعطوه قبل طلبا لم يبرزوا سنداتها ولا يفرج عن  
الاشياء المذكورة من الكمرک ما لم يتحصل رسم الكمرک  
المفوض عنها جديداً — حادي عشر — هذه السندات  
لا يمكن ابرؤها حين الانتفاء على الوجه المشرح  
اعلاه الا في الكمرک الذي يكون قد اعطاهما  
في الكمرک الاخر فلا تقبل عوضاً عن الرئائي  
مطلقاً يعني اي شيء كان يرد الى الكمرک بلا  
رفعية ولو كان يد صاحبه سند المقبوض السالف  
الذكر للتضمن اعطاء رسم كركه لكمرک اخر  
فلا يمكن ان يقوم هذا السند مقام الرفعية بل  
يتحصل رسم الكمرک المتبقى نظماً عن الاشياء  
المرفوعة بنامه

تعليمات تخص ماملات رسم الارضية  
(م) ۱. يضاعف التجار التي ترد الى الكمرک من  
اي محل كان اذا كانوا لا يبطون رسم كركها  
م يقيمونها من الكمرک بخلاف اسبوع واحد اعتباراً  
من يوم دخولها اليه يؤخذ عنها رسم الارضية سواء  
كانت موجودة داخل الابواب او في ساحة الكمرک  
او في اسكلة عبر بارات يومية لاسبوع واحد  
اعتباراً من اليوم التاسع عن كل ذلك وسندون  
والتي يوزن على بخير ذلك من الإيجية الموضح

بها اي نوع كان من الاشياء وزنها تحت قنطار  
واحد وما فوق ذلك من القنطار الى القنطارين  
وعشرون بارة عما كان منها فوق القنطارين  
لحد الاربعة قناطير وثلاثون بارة عما يكون فوق  
الاربعة قناطير لحد الستة قناطير واربعون بارة عما  
يكون فوق الستة قناطير لحد الثمانية قناطير وخمسون  
بارة عما يكون من ثمانية قناطير لحد العشرة قناطير  
وستون بارة عما يكون ازيد من عشرة قناطير بقدر  
ما كان وجميع ذلك سكة خالصة وكذلك يحصل  
الرسم المزبور باعتبار الوزن — سبعة هذه القاعدة والحساب  
عن الاشياء التي تكون بدون وعاء غير موجودة  
في اوعية كذبة مثل دئوكه او صناديق او باليات او  
براميل (م) ۲. اذا مر اسبوع اخر ولم تقم الاشياء  
المذكورة ليؤخذ عنها لاسبوع الثاني رسم الارضية  
المقرر على الوجه المذكور ضاعفاً اي يضم مثله وهكذا  
اذا حل الاسبوع الثالث وبقيت متروكة في الكمرک  
يضم الى الرسم المذكور مثلاً ويستوفى ثلاثة اضعاف  
ومن ثم التاجر الذي يرضى بان يعلى رسم الارضية  
بيده المقدول يمكن له يترك بضاعته في الكمرک قدر  
ما يريد بشرط ان لا يتجاوز ذلك مدة ستة واحدة  
اعتباراً من يوم دخولها الى الكمرک (م) ۳. اذا  
فتش احد التجار على بضاعته بوقتها بعد اخراجها الى  
الكمرک ولم يجدها فلا يؤخذ عنها رسم الارضية  
لحد الوقت الذي يجدها فيه انما يلزم صاحب الاشياء  
التي يحصل التفتيش عليها ولا توجد على ما ذكر ان  
يمل ادارة الكمرک بورقة مختمة ومضاهة عما هو وارد  
له ولم يجدها بخلافه وعمره ثم يتاثر عليها بالها ظرمت  
من جانب الادارية وتاريخ وختم بخاتم الادارة وتعلى  
الى صاحبها لكي يعطي عدد ما توجد بضاعته هذه  
الورقة ذات الاشارة الى الادارة فتؤخذ منه وتحفظ  
ولا يؤخذ منه رسم ارضية (م) ۴. لا يؤخذ رسم  
الارضية عن الاشياء التي لا تكون برسم التجارة بل  
هي مخصوصة باستعمال الركاب والمأمورين وبالقوة

الاشخاص ماعدا التجار (م) واورات القومانیات  
تفی من اعطاء رسم الارضية المقتضى عن الدنوكه  
التي تبقى في الكرك زيادة عن المدة المقررة اما  
لسبب منازعه او كانت متوجهة لحل اخر وخرجت  
بالفلسط او تحت سبب اخر اوجب ذلك اما اذا  
كانت الدنوكه التي تبقى بناء على احدي هذه  
الصور الثلاث لم توصل الى محل اخر في نهاية  
الامر بل خرجت من الكرك لاجل الصرف  
والاستهلاك في الحل الكائن به انكره فيحصل  
حينئذ عنها الرسم المذكور تماماً (م) ٦ لا يطلب  
رسم الارضية من الدنوكه التي لا تقام باوقاتها  
من الكرك بداعي حجز تبلغ رسماً من الحكومة  
توفيقاً لاصول التجارة وعن التي تبقى زيادة عن  
المدة المئنة بسبب قضية الادارية في ٥ رمضان  
٨٦ وفي ٢٦ تشرين الثاني ٨٥

(نظام فيما يخص بالمعاملات التي تجري بحق)  
(مايتى في الكرك غير معروف الاصحاب)  
(او لم يرفع ويترك من طرف اصحابه \* )

(م) ١ الاشياء التي تمر عليها مدة سنة واحدة  
اعتباراً من تاريخ دخولها الى الكرك ولم تكن  
اصحابها معروفة او كانت اصحابها معروفة لكنهم  
لم يرفعوها من الكرك لاي سبب كان من  
الاسباب فتصرح مارقاتها ونومرها وكم ذلك او  
صندوق او برميل واي شيء هي فقط يدون ان  
تخرج ثم تطبع في جريدة الحوادث وجورنال  
خوفوسانتينويل ويمن باه اذا لم تات اصحابها  
وتثبت بانها بضائعهم فاهم بطرف شهر واحد والا  
يُباح في الكرك (م) ٢ اذا مرت مدة ايضاً على  
الاعلان المزبور ولم تات اصحابها الاشياء المذكورة  
وتراسها ليطلب من طرف نقابة التجارة للبيبة فالتن  
من اعضاء مجلس التجارة لكي تقف الاشياء المرفوعة

\* حيث وجدت صراحة مضمومة في نظام منع التجارة  
والخضعة لهذا النظام بتعديده إحصائيه .

بمضورها ويحمل بها دفتر مفردات على وجه الاصول  
(م) ٣ عند ما يحضر المضوات الموما اليها تقف  
الاشياء المرفوعة بحضور امانة الكرك بوجودها  
ووجود الافندي محاسبه بي الكرك ويحمل بها  
دفتر مفردات على وجه الاصول حسبها ذكر ويحتم  
الدفتر المزبور من طرف هؤلاء الدوات الحاضرين  
ويحفظ في المحاسبية (م) ٤ ترسل صورة الدفتر المذكور  
لتطبع في الجرائد المذكورة ويعلن بها بان الاشياء  
المذكورة المرفوعة تباع بالمزاد في الكرك في اليوم  
الفلاني والوقت الفلاني لحد اسبوع واحد (م) ٥  
تؤخذ الاشياء المرفوعة عيناً في حلول اليوم المعين  
بموجب الاعلان المزبور وتباع في المزاد العلني  
بالكرك حسب الاصول الجارية بمقتضى الاشياء  
التي تباع ومن بعد ان تنتزل مطلوبات الميري منها  
كالكرك والارضية وسائر الرسوم وتحصل من  
اثمان مبيعها بتقيد المبلغ الذي يبقى زائداً في  
المحاسبية ويسلم امانة الى الورثة (م) ٦ اذا ظهر  
للبالغ التي تعطف امانة الى الورثة على الوجه المقرر  
اصحاب لحد سنة واحدة من تاريخ تسليمها وادعوا  
بها واثبتوها فتؤخذ منهم بالمبالغ المزبورة سندقات  
باسم امانة الكرك وتعطى لهم على وجه الاصول  
اما اذا لم يظهرها اصحاب في المدة المذكورة ايضاً  
فتخرج حينئذ من الامانة وتعيد ايراداً قطعيّاً  
لجهة الخزينة ثم تقدم المبالغ المرفوعة مع دفترها  
سوية الى خزينة المالية الجبلية حسب الاصول (م) ٧  
من حيث ان هذه الاجراءات المئنة اعماله هي  
شيء مخصوص بكرك دار السعادة الكبير فالذي  
يتراكم بطرف سنة واحدة من الاشياء التي هي من  
هذه التيبيل في كارك دار السعادة والتكرك الملحقة  
سما كان مقداره يلزم بان يتقدم الدفتر المقتضى  
ببيانه في اخر السنة الى امانة الكرك ويستلذن  
عن الكمية ويجري اقتضاء الحال بحسب الاشياء  
التي يرد جواباً من طرف الامانة المذكورة

ان یجرز مدیة استریدیة عدا التصرفین اولئین  
یشغلون بالشر فقط الذین یمکن بموجب اوراق  
الرخصة الموجودة بأیدیهم من ساحة السلك ان یجرز  
المدیة والاستریدیة من نسة محلات فی صفاتی ه حقل  
المدیة والاستریدیة ومصرف بها حرفة الطراریة  
بموجب سندات وثقیة علی ارضیة واریون کسکنا من  
مرمرقله الی قزلرون ومن اخورقی الی سراي برقی  
ومن بعض اسکله الی الی کرج قیوی ومن جب علی  
الی البیلاط ومن الطراریة الی بشکلس ومن قوری حشه  
الی ارهود قوی ومن یطه لیلالی الی فنار الروم الی  
ومن قرقله الی الی فنار بالیجی الی ومن جکل کولی الی  
فنار الاناطولی (م) ٢ اذا کان احد یجرز مدیة  
واستریدیة من حله الحقول بالالة العبر هنا بالدارة الی  
یوساطه اخرى من هذا القبل فعدا ضبط المدیة  
والاستریدیة الی الی یكون اخرجهما مع الالات الی اخرجهما  
بها یؤخذ حقه فی مقابلة هذه المدیة فی المرة الاولى خمس  
لیرات جمیدیة ذهب ولی المرة الثانية خمس عشرة وفي  
المررة الثالثة وما یدفع من المرات هجا کان عددعا خمس  
ومشرون لمررا جمیدیة فی کل مرة جزءا نقديا ایا کان  
(م) ٣ الالات الی تضبط علی الوجه المین فی المادة  
الثانية تباع ولانها تبعد ابراداً مع نصف الجزا القندی  
لجانب المیری والنصف الاخر من الجزا البندی الی الذین  
یکونون اسکوها والذین اعطی الخرجها اما المدیة  
والاستریدیة فنضبط كذلك عینا الی اصحاب الحقول فی ٦  
وجب سنة ٢٨٨

جہازک ۔ ۔ اعلان رسمي رقم ١٧ ابریل سنة  
١٨٦٣

انه وفقاً لشروط المعاملات التجارية الیمره نیا بین  
الباب المالي والدول للجماعة الی حفظت بها الحكومة  
المدیة حقاً بمن قاعدة خصوصية تتعلق بالاحتیاطات  
الواجب لتفادها لئلا یحکک والیمریب فتمن امانته الرسومات  
المجلدة الاجراءات الی الیة لیکون ثمة کثرة القانون  
نفسه فی كافة لواء المالك المدیة ابتداء من تاریخ اعلانها  
لانها اذا وضعت لتأینن ها وقایة مصلحة الخزينة المارعة  
واطلاء زيادة الامنیة والحفاظة للاعمال التجارية  
الصادقة المستعین (م) ١ ان حال وصول ای سفیة كانت  
شرایعاً أو بخاربه الی مرافئ من مرافئ ترکیا یتوجب  
علی وکیل اقربانیة أو علی ریان السفیة أو علی من  
نائب مناه قبل البلیط فی تفریق شیء من البضائع ان  
یسلم الی ادارة الجبرک مورثین من منافسین منحون

علی ای وجه کان فی ١٢ ربيع الاخر سنة ١٢٨٦  
( نظام نظم اخبراً حوی للماملة الاجرائیة الی الی  
تجرری بحق الذین یتوسطون لتهرب الاشیاء من الذکر  
من بحریة الفلاک والصنادل والماعونات واصحاب  
المركبات والبحاریة )

(م) ١ بانه من وظیفه ذمة بحریة الصنادل والفلاک  
والماعونات بان کل الاشیة والاشیاء وباقي الارزاق  
التي ترد بالمیابورات وظفایں القلوع ویاخذونها من  
السفائن المرقومة لا یتظونها لعل آخر بل یخرجونها الی  
الذکر رأساً وهكذا الاشیاء الی الی یأخذونها من اساکل  
غير الذکار یتظونها فی اول الامر الی الذکار ایضاً  
لکن من بعد ان یحصل علیها اکشف تطلی لهم الرخصة  
یظفها الی السفائن وكذلك اصحاب المركبات والبحاریة  
یحضرون الی الذکار الاشیاء الی الی یتظونها برا توفیقاً  
لهذه الاصول فاذنا نظرت مهم حركات تخالف هذه  
الوظیفه وصاروا واسطة لتهرب اشیاء من الذکار واسکوا  
عکما ان الاشیاء الی الی تسک یسیر ضبطها بموجب المعاملات  
المجددة یؤخذ كذلك من الاصناف المرقومین جزء  
نقدي یقابل ضیعی رسم کمرک الاشیاء الی تضبط من  
تبعه ایه ذکره کانفی (م) ٢ اذا کان یوجد من الاصناف  
المرقومین من لا یدفع حالا الجزا القندی الذی یؤم  
تحصیله منهم علی الوجه المین اعلاء تضبط الصنادل  
والفلاک والماعونات أو المركبات وحوارها وای ما  
كانت الاشیاء المرقومة محمولة طوی وتوقف فی الذکر  
مدة شهر زمان ومن ثم اذالم یدفعوا الجزا القندی المکرم  
یو علیهم فی هذه المدة ایضاً یجرری حیثه الخرابدة العلیة  
علی ما هو متوقف لهم ویباع ویؤخذ الجزا القندی وما  
یقع من المصاریف علی المیجابات مدة توفیقها من حاصلات  
لغائه واذا بقی لهم شیء بعد ذلك یصلی لاصحابه (م) ٣  
اذا وجد منهم من تقرر تسطهم بتهرب الاشیاء من  
الذکار علی الوجه المذكور فعدا الجزا القندی الذی  
یؤخذ منهم فباید منهم اذا کانفی فی دار السادة الی انابة  
المیلة الی الیة أو کانفی فی الخداج فالی الحكومة الخلیة  
لیطردوا من المرفقة الی الی م فیها ۔ « الخافعة » احکمر  
هذه النظامة لیکون دستوراً للعمل فی جمیع الجیارک  
الذکر فی دار السادة ولی الخداج فی ١٥ جمادی الاخر  
سنة ٢٨٠

( لائحة النظام المتحصص بصورة اخراج المدیة والاستریدیة  
فی سواحل دار السادة والبلاد الثلاثة )

(م) ١ لا یمکن لاحد سوا کان وطنیاً أو اجنبیاً

صفيحة موقعا عليها امضائه ومصدق عليها منه بانها طبق  
اسلها وثمان صورتان اللتان تضمنان ماركات  
الطرد ونمرها وعددها ينبغي ان تحويها على بان جميع  
البضائع المدة للفرغ في المرة الذي وصلت اليه السفينة  
من اصل مشحونها ويقدم الناقل الاصلي ايضا مع  
الصورتين المذكورتين اذ ان للجرک حق مقابلتها  
للمال على الناقل الاصلي الذي يبقى في يد من تقدمه  
وبين الجمرک مأمورا بخصوصا ليتقدم مع الريان او وكل  
القومية او من كانت البضاعة برسمه او مع من نائب  
منها ما تفرغ من الطرد الموضحة في الصورتين  
المرفقتين ومن انتهى الفرغ وبند ان الاعمال مطابقة  
بعضها لبعض الاخر يلم الجمرک بحفظ صورة واحدة  
من الصورتين الاتفقي الذكر مفضصة منه الى ديوان  
السفينة او الى وكيل القومية او الى من كانت البضائع  
برسمه او لمن نائب منها مع الصورة الثانية في دفتر خزانة  
الجمرک واذا كانت الطرد التي قرئت اقل عدد من  
الكتب الموضحة في المايستو برسم المرفق الخفية اليو فلا بد  
في مثل هذا الطرف من اربعة احوال ايها اما ان الطرد  
لم يكن اقل من السفينة ثانيا اما ان يكون اقل الى  
مكان لم يكن مشحونا برسمه . ففي حالتين اثنتين يقتضي  
على ديوان السفينة وعلى وكيل القومية او على من نائبها  
منها ان يقدم للجمرک برهاناً على ذلك في مهلة معينة .  
فالثاني اما ان يكون قد فقد الطرد فطلبه من شخصه او  
من كان الطرد برسمه ويحتج بتبقي ان بيت ديوان  
السفينة او وكيل القومية او من نائب منها في مهلة  
معينة ايضا انه دفع لمن الطرد المفقود لصاحبه - فاذا  
قدم الاثبات والبرهان المنصوص عنها في الفقرات الاولى  
والثانية والثالثة من هذه المادة فليس للجمرک ان يطلب  
شيءا بسبب ما ذكره . رايها ان يكون الطرد قد فقد  
ولم يطلبه صاحبه وفي هذه الحالة يلتزم ديوان السفينة  
او وكيل القومية او من نائب منها ان يدفع الرسوم  
الكمرية بواقع القيمة المقررة في المايستو او بواقع  
قيمة السكروته واذا كانت القيمة مجهولة وجب على  
الريان او على من سواه من ذكرها دفع اصناف قيمة  
الطرد المذكور نظير جزاء اما الهبة المسئلة لتقدم  
الاثبات المذكورة وبرهان التلب (عوارية) فهي ستة  
اشهر لجميع المرائي بلا استثناء واذا لم يجسر اعطاء هذه  
الاثبات في ظرف الثانية والاربعين ساعة من بعد  
الفرغ يجب على وكلاء قوميات الباورات ان يحرروا

(اولاً) ان ورقة طلب التذكرة المؤددة بنقل  
البضائع بطريق الترانسيت يقتضي ان تكون  
مرفوقة بورقة مضادة من التاجر او من وكيله  
موضحة بها ماركات البضائع ونومرها ومقاديرها  
واجناسها فتختار ادارة الجمرک طرداً من الطرد  
وتكشف عليه وتثابله على ورقة البيان التي حررها  
التاجر اذا كانت كمية الطرد اقل من عشرة وان

زادت على ذلك فقتضت طرداً من كل عشرة طرود  
ومتى تحقق بعد الكشف ان ما حواه الطرد موافق  
للبيان المار ذكره تحصل حينئذ رسوم جميع البضاعة  
بدون اجراءات اخرى . وهكذا يجري العمل  
بشان الطرود الواردة من البلاد الاجنبية عن  
طريق البر لتتبع سيرها حالاً الى حيث اتجهها  
بعد ان تؤدي عليها الرسوم الجمركية في اول  
جرمك عثماني وصلت اليه فيعني المأمورون بفتحها  
كل الاعتناء بحيث يكون سهلاً ارجاعها الى  
حالتها الاولى المنتظمة . واذا لم يكن ما حواه  
الطرد المفتوح موافقاً في القادير والجلس لورقة  
البيان الآتية الذكر حتى في مثل هذه الحالة  
لادارة الجرمك ان تقتض جميع الطرود لانها لم  
تعد تتכן من الاستناد على صحة ورقة البيان  
المذكورة والطرود المفتوحة على هذه الصورة التي  
لا يوافق ما حوته البيان المرفوم يؤخذ عليها  
اضاعف رسوم الترانسيت او اضاعف رسوم الوارد  
بحسب الظرف الواقع . والتاجر او وكيله يلتزم  
ان يرد الى الجرمك في ظرف ستة اشهر او في  
اقل من هذا الوقت ان امكن التذكرة التي يكون  
قد تحصل عليها لترافق البضائع التي بطريق الترانسيت  
انشاء مسيرها في الاراضي العثمانية ويقتضي ان  
يكون موقع على هذه التذكرة من اخر ادارة  
جمركية بما يفيد ان البضائع المذكورة جرى ادخالها  
الى بلاد اجنبية ( ثانياً ) ان تذكرة الترانسيت  
تسلم لصاحب البضاعة بعد ان يؤدي عليها تمام  
رسوم الترانسيت المعينة في المعاهدات ويلتزم  
التاجر فقط بان يقدم الى الجرمك كفيلاً يرفقه  
فيضمن ابراز تلك التذكرة في بحر السنة اشهر  
المرفوعة مبيتاً فيها خروج البضائع من الممالك العثمانية  
واذا لم يقدم اثبات خروجها على وجه ما ذكر  
في الملة المرفوعة يلتزم التاجر حينئذ او كفيله  
بان يدفعوا للجرمك قيمة ما يزيد على رسم الترانسيت

لتكلفة رسوم الوارد ولكن اذا وافق التاجر ان  
يودع تمام رسوم الوارد كضمانة على خروج بضاعه  
من الاراضي العثمانية ترد اليه ادارة الجرمك التي  
خرجت منها البضائع الى المالك الاجنبية قيمة  
الفرق بين رسوم الترانسيت ورسوم الوارد حسبما  
كان مدروجا في التذكرة نفسها . فاذا كان  
مشروطاً في التذكرة رد هذا الفرق من صندوق  
الجرمك التي ذهبت منه البضائع وجب اذا ابراز  
التذكرة المثبتة خروج البضائع الى الجرمك التي  
ذهبت منه وذلك في الملة الآتية الذكر . ان  
حدث ان التذكرة الحاسوبية اثبات خروج البضائع  
فقدت وكان قددها مثبتاً فالجرمك الذي اثبت  
خروجها من الاراضي العثمانية ملزم ان يعطي  
شهادة تقوم مقام التذكرة واذا فرض ان البضائع  
بتمامها فقدت بقوة قاهرة مثبته يقتضي في هذه  
الحالة ان ترد القيمة المودعة كضمانة على خروج  
البضائع من المالك العثمانية ( م ) ٣ . وحيث ان  
من مقتضى شروط المعاهدات التجارية المبرمة  
مع الدول المتعاقبة ان كافة البضائع التي تنفرغ  
الى البر لتتمكث فيه زمناً محدوداً ثم تشحن على  
قس السفينة التي جلبتها او على سواها من  
السفن لتدوم مسيرها لا يؤدي عليها رسماً ايا كان  
ولكنها اذا تفرغت في الاستانة توضع في مخازن الجرمك  
واذا تفرغت في بلاد خلاف الاستانة حيث لا يوجد  
للجرمك مخازن توضع حينئذ تحت ملاحظة ادارة  
الجرمك لذلك قررت الحكومة السنية ان تحدد هذه  
الملاحظة على الصورة الآتية وان التاجر او وكيله اذا  
احضر بضائعاً وانزلها الى سفارة من الرافعي العثمانية لتتمكث  
فيه زمناً محدوداً ولم يكن هناك مخازن للجرمك كان له  
ان يضع بضاعه هذه في مخزن خاص به ذي مفاتيح  
فيسلم احدها الى الجرمك ولهذا يخبر في ان يضع ختمه  
على باب ذلك المخزن اذا رأى لذلك لزوماً .  
والمدة التي تمكثها البضائع في المخازن الخصوصية

ومخازن الترنسيت لا يسوغ ان تتجاوز شهراً واحداً  
الا في الاحوال القهرية المثبتة . فاذا مضت  
هذه المهلة حتى للجمرك ان يحصل رسم الثانية  
بالمائة ووجب على التاجر ان يستلم بضائمه وان  
لم يفعل ذلك استحق ان يدفع عليها رسوم الارضية  
في مخازن الترنسيت اما الفرق بين رسوم الوارد ورسوم  
الترنسيت فيرد وفقاً لشروط المعاهدة التجارية فيما اذا  
تصدرت هاته البضائع الى بلاد اجنبية في بحر الستة  
اشهر السالف ذكرها ابتداء من يوم وصولها ( م ) ٤ قد  
حيث امانة الرسومات الجبلية لكشف البضائع الساعات  
الآتية : من يوم ١٣ و ١ ابريل الى يوم ٣٠ سبتمبر ( ١٢  
اكتوبر ) يتبدى . الكشف من الساعة واحدة  
وانصف بعد بزوغ الشمس وينتهي قبل غروبها  
بساعة ونصف ومن يوم ١٣ و ١ اكتوبر الى  
٣١ مارس ( ١٢ ابريل ) يتبدى الكشف من  
الساعة واحدة بعد بزوغ الشمس وينتهي قبل  
غروبها بساعة واحدة اما المراقبة للمسوح فيها  
ممارسة الاعمال ليلاً فتتخذ ادارة الجمرك فيها ما  
تراه لازماً من التدبير كي لا يصير للتجارة تعطيلاً  
بافي المسامحة ( م ) ٥ . وحيث انه مذكور في  
المعاهدة التجارية ان البضائع التي تجري مصادرتها  
بكتفها البرية يقتضى ان يحجز محضر بشأنها وبلغ  
في الحال الى القنصلانو التابع اليه صاحبها تقرر  
ما يأتي : يجتمع مدير الجمرك والباشكاتب واثنان  
او ثلاثة من رؤساء مأموري الكرك بهيئة لجنة  
حالا بعد ضبط البضائع البرية فيقرون من  
بعد تفحص الواقعة واستنطاق من لزم استنطاقه  
ان كان ١٠ . يوجب مصادرتها . ويمحزون محضراً  
بذلك يتضمن بيان تاريخ التهرب والظروف التي  
وقع فيها ضبط واسماء الضابطين والشهود والتهتم  
بالتهرب ومساهماتهم ويهتم نوع البضائع ومقاديرها  
والجميع الموجبة مصادرتها والاسباب التي اوردها  
لتهتم في دفعاته عن حقوقه وترسل صورة من

هذا المحضر موقع عليها امضاء مدير الكرك الى  
قنصلانو للتهتم في بحر اربعة وعشرون ساعة من بعد  
تحريره وعلى القنصل ان يحضر بوصول المحضر اليه  
واذا لم يقدم للتهتم اعتراضاً ولم يبلغ هذا الاعتراض  
الى الكرك في بحر خمسة عشر يوماً من تاريخ  
تبلغ المحضر المذكور تعد المصادرة نهائية ولا يعود  
ان يقبل ادنى شكوى بخصوصها . واذا اراد للتهتم  
الاعتراض على ذلك بعد عرض المسألة على قنصله  
بقتضى ان يبلغ هذه الاعتراض الى مجلس التجارة  
في الاستانة فينظر في صحة المصادرة ويحكم بها والى  
المجالس المحلية في باقي المقاطعات التي ليس فيها  
مجالس تجارية . والمحاضر التي يحورها مأمورو  
الحكومة بهيئة لجنة تكون مصدقة امام المجالس  
المحلية . وليس للمجالس التجارية والمجالس المحلية  
الا ان تبحث فقط فيما اذا كانت البراهين  
الموضحة في المحاضر المذكورة كافية وذات قيمة لتوجب  
المصادرة وان تسمع لكلام المتهمين والضابطين  
وشهود الاثبات وشهود النفي . فاذا حكمت المجالس  
التجارية او المجالس المحلية بان ضبط البضائع وقع  
على غير اساس وكان قد اصاب صاحبها ضرر  
حقيقي بسبب ضبطها حق له ان يأخذ تعويضاً  
عن ضرره الناشئ من ضبط بضائمه متى اثبت  
ذلك الضرر قضائياً امام المجالس المذكورة هذا  
مع حفظ ادارة الكرك حقها في استئناف الحكم  
الصادر بهذا المعنى . ولكن اذا حكمت هذه  
المجالس بان اعتراض المتهم لا اساس له . فيجب  
عليه اذا جزاء لا يتجاوز قيمة الخمسة بالمائة على  
ثمن البضائع الضبوبة كيفما كانت الحالة ولكي تضمن  
قيمة الاضرار او الجزاء التقديري المستحق دفعه ثلث  
البضائع لما يوجب التعريف ان كانت من نوع  
البضائع المخروجة في التعريف واما بتقدير قيمتها  
فيما على ما يتساوى اجمالاً في سوق البلد التجارية  
بتنزيل عشرة بالمائة منها . اما الاحكام التي

تصدرها محكمة الاستانة التجارية فنهائية ولا تقبل الاستئناف بمكس الاحكام التي تصدرها المحاكم التجارية والمجالس المحلية في باقي المقاطعات اذ ان لادارة الكرك ولاخاصها ذوي الشأن فيها ان يستأنفوها بمحكمة الاستانة التجارية فضعف بها ويكون حكمها نهائياً ومتأثماً بالاحكام المذكورة بلا امهال ولا تأخير. غير ان استعداد استئنافها على وجه ما ذكر لا يقبل الا اذا دفع مستدعي الاستئناف لادارة الكرك قيمة الجزاء التقدي المحكوم به عليه بمكس الوديعة والامانة او اذا قدم كفيلاً يضمن ذلك الجزاء. ترضى به ادارة الكرك. واذا اراد ذو الشأن للضبوطه بضامته الادعاء بالتزوير في محضر الضبط والاشتكاك على كل من امضوه او بعضهم تبلغ الكيفية حينئذ الباب العالي وتناقى الدعوى الجنائية كما المتادفيا لواقع مثل هذا الاشتكاك على احد ما مودى المحكومة على ان للكرك قبل صدور الحكم ان يعقد صلحاً مع المتهم بفعل التهريب وان تبدل عند الحاجة مصادرة البضائع بجزاء تقدي تقدمه حسب ظروف الواقعة لا قبل من اضعاف الرسوم المقررة في المعاهدة التجارية فاذا قبل المتهم المصالحة ترد اليه بضامته بعد ان يؤدي ذلك الجزاء التقدي

(م) ان قومناتيات (شركات) الوابورات، مائة من رسوم الارضية على الطرود الواقع عليها نزاع او دعوى وعلى تلك التي انزلت غلطاً في غير مكان اتجاهاها او كانت قد بقيت اضطراراً هوة فاعرة في مخازن الكرك. ولكن اذا حدث فيما بعد ان اضطررت الطرود للقرعة غلطاً وتلك التي بقيت اضطراراً من الكرك وادخلت في البلد لاستهلاكها فيها تودي عليها حينئذ رسوم الارضية وليس لادارة الكرك ان تاخذ رسوم ارضية على الطرود للمتي عليها حجز. فلتوني بثلث اوراقه اليها ولا على الطرود التي بقيت اضطراراً بسبب تلف اصليها

عواربه (م) ٧ يباشر الكرك بيع الطرود التي مضى على تركها في مخازنه سنة ويوم بالطريقة الاتي ايرادها. تعلن ادارة الكرك في الاستانة حال انتهاء مهلة السنة واليوم المذكورين باعلان تصدره في جريدتين من جرائد الاستانة احدهما عربية والاخرى تركية وتعلن الكرك الواقعة في باقي مقاطعات السلطنة السنية مثل هذا الاعلان بتعليقه في ديوان الكرك وفي مدخل سراسى الولاية او القامقاية او المديرية بما يفيد انقضاء المهلة المذكورة ووجوب المباشرة في البيع. وبعد ان يمضي على هذا الاعلانات شهر كامل فتباشر ادارة الكرك في فتح الطرود المعدة للبيع بحضور مندوبين من محكمة التجارة وان لم تكن هناك محكمة تجارية فيحضر مندوبين من طرف المجلس المحلي وبحضور مندوبين من قبل القوصلاتو التابع اليه صاحب الطرد وان كان صاحبه مجهولاً فيحضر مندوب من قبل القوصلاتو التابعة اليه السفينة التي احضرت ذلك الطرد فيحرر الكرك والمندوبان المذكوران قائمة يضمنونها بيان الاصناف التي حوتها تلك الطرود ويعينون يوم البيع وساعته فلا يتم البيع الا باعلانه على الصورة المأز ذكرها ومتى حل ذلك اليوم يبيع ادارة الكرك الطرود المذكورة بالمزاد العلني بحضور من ذكر من المندوبين فيوضعون انضاماً على محضر البيع مشتملاً على كافة الايضاحات اللازمة ومن جعلتها على اسم ولقب ومهنة المشتري لكل صنف مبالغ واذا لم يحضر مندوب القوصلاتو الى الكرك في اليوم والساعة للمعينين للبيع بقي عدم حضوره ما يدل على انه متكفي في الامر على ادارة الكرك فيبادر اجراء البيع بحضور مندوب التجارة والا فيحضرة مندوب المجلس المحلي اذ ان حضورها الزامى وبإيعاز الاصناف المعدة للبيع في المزاد العلني لمن رضى عليه اخر سطاء ويؤخذ منها مقداراً اما المصاريف المتأخرة فتحصل بتأجيلها

من اثمان المبيع على الترتيب الاتي ايضا - (اولا) المصاريف التي يستوجب البيع وكلفة نشره والاعلان الخ (ثانيا) الرسوم الكركية محسوبة على ثمن البيع بعد خصم مصاريف البيع المار ذكرها - (ثالث) قيمة التولونات والمصاريف المحول دفعها لمحل الورود - (رابعاً) رسوم الارضية . وبعد ان تمتد هذه المصاريف يدفع الباقي للحكومة التابع اليها صاحب البضاعة ويؤخذ عنها ايجال منها واذا كان صاحب البضاعة مجهولاً فللحكومة التابعة اليها السفينة التي تقلتها

(مشور صادر من نظار الخارجية بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٠٤) حفرة القنصل جنرال - اشرف بان ابلاغ حضرتكم النظام الاتي الواجب اتباعه في سائر الكرك الثانية يحق كافة حاصلات تركيا والممالك الاجنبية الزراعية والصناعية (م) ١ تحصل الرسوم الكركية العادية بحال دخول البضائع الى الكرك وجرى اخراجها منه في ظرف ثمانية ايام من وصولها والا فيؤخذ عليها رسم ارضية على كل يوم مكث فيه ومن جعلتها يوم وصولها وذلك بواقع المعدل الآتي : عشرة فقة على الطرد الصغير ، من صناديق وبرايل السكر التي زنتها لا تتجاوز قنطارين وعشرون فقة على الطرود والصناديق التي لا تتجاوز هذا الوزن مع كونها اكبر حجماً . وقروش واحد على يالات البن وبرايل الخردوات والسكر التي تزن من فوق القنطارين حتى خمسة قناطير وقرشان على برايل السكر التي تبلغ زنتها من فوق الخمسة قناطير حتى اثني عشر قيراطاً (م) ٢ ويضاعف هذا الرسم في الاسبوع الثاني اعني من ابتداء اليوم السابع عشر (م) ٣ ويؤخذ حتى ثلاث اشعاف بعد الاسبوع الثالث ابتداء من اليوم الخامس والعشرون اهني ان ما كان رسمه عشرة فقة يزداد حتى قروش واحد وما كان رسمه عشرون فقة يزداد حتى قرشين وما كان رسمه قروشاً واحداً يزداد حتى اربعة قروش وما كان رسمه قرشان يزداد حتى ثمانية قروش

فلكل تاجر اواد ان يبقى بضائه في مخازن الكرك قدر ما يشاء من الزمن فيؤدي الرسم المقرر في هذه المادة عن كل اسبوع مضي عليها في الكرك زيادة على الاسبوع الاول (م) ٤ واذا دخلت بضائع الى الكرك فما وجدت فيه يتربط على صاحبها ان يخبر الادارة بذلك خطأ في الوقت اللازم ويبين ماركته وقر بضائه فتمارس الادارة بتسجيل اخباره المذكورة في سجلات مخازنها . ومتى وقع الاخبار على هذه الصورة لا يعود يحسب على البضائع المذكورة رسم ارضية الا من يوم ايجادها ولكن اذا لم يقدم مثل هذا الاخبار فلا تقبل الادارة عدرا من صاحب البضائع وتحصل رسوم الارضية بتمامها - فارجو من حفرة القنصل الجنرال ان يحيط علم رعاياه بهذا النظام الذي سيتبع الاجراء بموجبه وينفذ بعد مرور عشرين يوماً من تاريخ هذا المشور

جمعية عمومية - - - - - طال رقم ٢٧ ذا سنة ١٣٠٠  
(٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٣)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على المادة الثانية والاربعين من القانون النظامي المصري الصادر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ اول مايو سنة ١٨٨٣ - وبناء على ما رفعه الينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار - وبمداخذ رأي مجلس شورى الحكومة امرنا بما هوات (م) الشرط المقرر في المادة الثانية والاربعين من القانون النظامي الصادر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ اول مايو سنة ١٨٨٣ بعدم جواز انتخاب احد للجمعية العمومية الا اذا كان مؤدياً منذ خمس سنوات بالاف مالاً قدره القاشق ستويلا لايسري على من ينتخبون للجمعية العمومية عن مدن رشيد ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والمرش

جميعات اشغال عمومية - - - - - صورة ما حزاله  
محرم سنة ١٢٧٠ (٢٩ يناير سنة ١٩٠٤) - - - - - فقام الفندسة في ٢٥

هذه بصورة الامر العالي الصادر لرئاسة مجلس



الجمعيات على هذه الكيفية تبادل النظر في الاشغال وتقسيمها واجرائاتها طبقاً للقرار (رابعا) ان لم الزراعة بديوان الاشغال يقدم للجمعيات كافة المحفوظات والاراء التي يمكن تقديمها للتصديقات اللازم ادخالها في الزراعات ولاجرائات الزراعية وطرقها لاجل النظر وابداء رايهم فيها (خامسا) غارة الداخلية ونظارة الاشغال العمومية تعين في الدبة المتخلطة بين الثام الجمعيات مفتشين للملاحظة حالة الاشغال الجارية والمفتشان المذكوران يحرران التقريرات اللازمة عنها ويقدمانها الى ديوانها (سادسا) في انتهاء كل جمعية يجري ارسال كافة الاوراق المختصة بها الى ديوان عموم الاشغال لمخلفها به — وحيث ان من مقضى ارادتنا الاجراء على الوجه المشروح حسب ما تقرر فاصدرنا امرنا هذا لاعتماد الاجراء بمقتضاه

جمعية خديوية جغرافية — ام حال رقم ١٦ يناير سنة ١٨٨٣  
نظرا لكون وظيفة الجمعية الجغرافية الخديوية خالية الان ولاهمية اقامة رئيس لهذه الجمعية امرنا بما هو آت — تعين سعاده اسماعيل باشا ايوب ناظر الداخلية رئيساً للجمعية الخديوية الجغرافية — صدر في ٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٠

جمعية جغرافية — ام حال صادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٦ (٢٣ رجب سنة ١٣٠٦)  
انه لاجل تشييط الجمعية الجغرافية الخديوية واعلا شأنها بما ان اعمالها تعود على المعارف والتقدم والصلاح امرنا بما هو ات — عين دولكو البرنس عباس بكولي الهندي رئيساً للجمعية الجغرافية الخديوية — ذكر في ٣٠ رجب سنة ٩٥ بشان راحة ومعالجة احدى الدواب

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس الظار وبعد أخذ رأي مجلس شوري القرائين (اسرائيليا هو ات (م) اذا دعت

النظار في ٣٠ محرم سنة ٩٧ غرة ١ وردت لنظارة الاشغال العمومية بشرح من الرئاسة المشار اليها رقم ٢١ منه غرة ١ بالتناء مجلس تفتيش زراعة بحري وتشكيل جمعيات اشغال عمومية في المواعيد المقررة فيه بحسب مقدار اقسام الهندسة التابعة للديوان للنظر في الاشغال وتقسيمها واجرائاتها طبقاً للقرار الصادر في ١٦ محرم سنة ٨٨ ببركاز ادارة الهندسة الى اخر ما نص بذلك الامر الاكبرم ولاجل احاطة حضرتكم بما يشتمل عليه ونشره الى فروع القسم والعمل به القضى الاشعار (صورة الامر المالي الصادر لرئاسة مجلس الظار بتاريخ ٣ يناير سنة ٨٠ (٢٠ محرم سنة ٩٧ غرة ١ وارادة لنظارة الاشغال العمومية بانفاذ من رئاسة المجلس المشار اليه رقم ٢١ محرم سنة ٩٧ غرة ١) — عرضت لدينا مكتابة عملوتكم الرئيسية ١٦ محرم سنة ١٢٩٧ غرة ١٣ المرغوب بها استئصال امرنا الرسمي مما تقرر بالمجلس المتقدم تحت رئاستنا في يوم الخميس الموافق ٤ محرم سنة ٩٧ وهو (اولا) الغاء مجلس الزراعة الموجود الاث وتشكيل جمعيات اشغال عمومية بحسب مقدار اقسام الهندسة التابعة للديوان الاشغال العمومية (ثانيا) ان الجمعيات المذكورة بدلا من ان تكون دائمة يكون جمعيتان في السنة مدة كل منهما شهر واحد الاولى في شهر برمهات اعني من ٩ فبراير الى ٩ مارس للنظر في الاشغال الصيفية والثانية من ١٥ هاتور الى ١٥ كيهك اعني من ٢٣ نوفمبر الى ٢٣ ديسمبر للنظر في الاشغال الشتوية ولذلك يجب ان ديوان الداخلية يعين قبل ميعاد الجلسة الاولى بمجلسه عشريوما المتوكل باللائم الرئاسة في الجمعيتين وديوان الاشغال يعين الوكيل حتى انه في الوقت المعين يحصل الثام الرؤساء ووكلائهم والمديرين ومفتشي اقسام الهندسة والعمد المتخصص عليهم بالقرار الصادر في ١٨ شوال سنة ٨٨ (٣١ ديسمبر سنة ٧١) ببركاز ادارة الهندسة (ثالثا) انه بالثام

(الرقق بالحيوان ١٨٩٥)

(الرقق بالحيوان ١٨٩٦)

الاحوال المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة ٣٤٢ وفي الفقرة الثالثة من المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات الاهلي لراحة ومعالجة احدى الدواب ويجب على رجال البوليس الذين يصابون بحصول هذه المخالفة في احدى المدن التي يوجد بها جمعية للرقق بالحيوان معتبرة لدى الحكومة ان يقدروا الدابة الى مستشفى الجمعية المذكورة للكشف عليها بمعرفة حكمي بطري اعتمد لدى الحكومة - فاذا رأى الحكمي البيطري ضرورة الراحة والمعالجة للدابة فتعالج في المستشفى على مصاريف صاحبها حسب تعريفة نشرها نظارة الداخلية اما اذا أثبت صاحبها حالة فقره فتكون نفقة علاجها على الجمعية - (م) ٢ اذا لم يدفع صاحب الدابة مصروف علاجها مع عدم اثبات حالة فقره فيجوز للجمعية ان تشغل الدابة لحين سداد المصاريف بأكلها ويجوز لها ايضاً بيعها بالطرق الادارية بعد مضي ثلاثة ايام من تاريخ الانذار الذي ترسله لصاحبها وعليها ان ترد اليه ما زاد من الثمن وفي حال عدم كفاية الثمن للمصاريف لا يرجع عليه بشيء فاذا كانت الدابة غير صالحة لاي عمل جاز اعدامها بناء على شهادة طبيعى من حكمي بطري في خدمة الحكومة - ولا يجوز بيع او اعدام الدابة الا بعد ترخيص محافظ مصر أو الاسكندرية بذلك بناء على طلب يقدمه رئيس الجمعية أو وكيله تبيين فيه الاسباب ووفق به المستندات وخصوصاً ما يستدل منه على انذار صاحب الدابة في حالة طلب البيع وشهادة الحكمي البيطري في حالة الاعداد - وللحافظ الحق في كل حال بان يسمع مقدماً اقوال صاحب الدابة اذا رأى لزوماً لذلك (م) ٣ على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا الذي يسري مفعوله بعد ٣٠ يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

جمعية الرقق بالحيوان - في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥  
بناء على طلب سعادة محافظ مصر بصفته رئيساً للجنة العاملة لجمعية الرقق بالحيوانات بالقاهرة قد قرر عطفنا على ناظر الداخلية اعتماد الجمعية المذكورة لدى الحكومة طبقاً للمادة الاولى من الامر العالي الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بشأن الحيوانات المريضة

جمعية الرقق بالحيوان - قرار جاريح ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٥  
ناظر الداخلية - بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالي الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ الذي تحدت فيه الاجراءات التي تتبع في معالجة الحيوانات المريضة - وبناء على اقتراح محافظ عموم الثنال قرر ما هو آت (م) ١ قد حددت تعريفة مصاريف معالجة الحيوانات التي يوتي بها الى مستشفى جمعية الرقق بالحيوانات بمدينة بور سعيد كما يأتي

٥٠ عن كل حصان أو بغل في اليوم الواحد  
٢٠ عن كل حمار في اليوم (م) ٢ على محافظ عموم الثنال تنفيذ هذا القرار ويتبدى العمل به بعد مضي أربع وعشرين ساعة من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بناء على طلب سعادة محافظ عموم الثنال بصفته رئيساً

**جنسية** - - - - -  
 خلا عن التسعة العربية للمستور  
 الجاوي في المجلد الأول ص ١٢ (شمال)  
 سنة ١٢٨٥) - - - - - (١) قانون الجنسية (٢) (٣) ١  
 ان الأشخاص المولودين من والدتين أو من أب فقط يكتسب  
 حاله تابعة الدولة العلية بعدد من تمة الدولة العلية  
 (٢) ٢ كل شخص ولد في الاراضي العثمانية من ابوين  
 اجبيين يستلحق في مدة ثلاث سنوات من بلوغه الرشد  
 ان يطلب بحق التابعة الثانية (٢) ٢ كل اجني راشد  
 اقام مدة خمس سنوات متتالية في المالك المحروسة يستلحق  
 ان ينال التابعة الثانية بواسطة تقديم الاستدعاء رأساً  
 أو بواسطة ان نظارة الخارجية المجيلة (٢) ٤ ان  
 السلطة السنية تقبل بمساعدة استثنائية في صورة فوق  
 المادة تابعة الاجانب الذين لم يشتمل الشروط المدرجة  
 في المادة السابقة (٢) ٥ ان الأشخاص الذين م من تمة  
 السلطة السنية ويدخلون في التابعة الاجنبية برخصة  
 الحكومة السنية يتبررون ويعاملون بمقتضى تمة اجنية  
 من تاريخ تبديل تابعيتهم لكن من دخل في تابعة اجنية  
 بدون رخصة من جانب الحكومة السنية تعتبر تابعيته  
 الجديدة هذه كأنها لم تكن وبقى معدوداً كما كان تمة  
 عثمانية ويجري بمقتضى في جميع المحرمات نفس المعاملة التي  
 تجري بحق تمة الدولة العلية وفي الاجمال لا يستلحق  
 احد من التمة الثانية في اي حال كان ان يترك تابعيته  
 الا بعد ان يحصل الرخصة بموجب ارادة سنية (٢) ٦  
 للدولة العلية ان تحكم اذا شادت باسقاط تابعيتها عن  
 كل شخص غير تابعيته الاجنبية أو قبل خدمة  
 عسكرية ضد دولة اجنية بدون رخصة من طرف السلطة  
 السنية وفي هذه الاحمال تكون عودة الأشخاص الساقطة  
 تابعيتهم الى المالك السلطانية ممنوعة (٢) ٧ الامراء  
 التي هي من تمة الدولة العلية وتزوجت باجنبي تقطع  
 ان ترجع الى تابعيتها الاصلية بطلبها الاستدعاء بذلك في  
 ظرف ثلاث سنوات بعد موت زوجها وحكم هذه المادة  
 يكون شاملاً لشخصاً اماً ما تمة تصرف الاملاك والاراضي  
 فتبقى تابعة للسلطات والقرائن العمومية (٢) ٨ اولاد  
 الأشخاص الذين خرجوا من تابعة الدولة العلية أو حرموا  
 ولو كانوا قصراً لا يقيمون صفة تابعة لبلدهم ويعتبرون في  
 تمة السلطة السنية واولاد الاجانب الذين دخلوا في  
 تابعة الدولة العلية لا يقيمون ولو كانوا قصراً صفة تابعة  
 لبلدهم بل يقيمون اجانب (٢) ٩ كل شخص متوطن في  
 المالك المحروسة السلطانية يعتبر من تمة الدولة العلية  
 ويجري بمقتضى معاملة تابع الدولة العلية لكن اذا كان من  
 التمة الاجنبية يلزم ان يصير لبلد تابعه اصولاً

لجنة العاملة لجبهة الرقن بالحيوانات بمدينة بورسعيد  
 قرر علوناً ناظر الداخلية اعتماد الجمعية المذكورة  
 لدى الحكومة طبقاً للمادة الاولى من الامر الملأ  
 الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بشأن الحيوانات المرفقة

**جمعية الرقن بالحيوان** - - - - -  
 ذكر في سنة ٢٨  
 يونيو سنة ١٨٩٧  
 بالتراخيص المدير أو المحافظ الكائن في دائرته جمعية رفق  
 بالحيوانات ببعضها أو اعدادها

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٢ جمادى الثانية سنة  
 ١٣١٢ (٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥) المتخذ على الاجراءات  
 التي تتخذ بشأن الحيوانات المرفقة أو الغير صالحة للعمل  
 وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي  
 مجلس النظار امرنا بما هو آت (٢) ١ يعطى المحافظ أن  
 المدير الكائن في دائرته جمعية رفق بالحيوانات متبررة  
 لدى الحكومة الترخيص المخصوص عليه في الفترة الرابعة  
 من المادة الثانية من امرنا المشار اليه فيما يخص بيع  
 أو اعدام حيوان مع مراعاة الاجراءات المنصوص عليها في  
 المادة المذكورة (٢) ٢ على ناظرية الداخلية تنفيذ امرنا هذا

**جمعية الرقن بالحيوان** - - - - -  
 قرار بتاريخ ٢٠  
 لولي سنة ٩٧

بناء على طلب حضرة محافظ السويس بصفته رئيساً  
 لجبهة العاملة لجبهة الرقن بالحيوانات بمدينة السويس قد  
 قرر علوناً ناظر الداخلية اعتماد الجمعية المذكورة لدى  
 الحكومة طبقاً للمادة الاولى من الامر العالي الصادر في  
 ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بشأن الحيوانات المرفقة

ناظر الداخلية - - - - -  
 بعد الاطلاع على المادة الاولى من  
 الامر العالي الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ الذي تحدت  
 فيه الاجراءات التي تتبع في معالجة الحيوانات المرفقة  
 وبناء على اقتراح محافظ السويس قرر ما هو آت  
 (٢) ١ قد حددت صفة صانيد معالجة الحيوانات  
 التي يوتي بها الى مستشفى جمعية الرقن بالحيوانات  
 بالسويس كما يأتي

مبلغ  
 ٥٠ عن كل دابة من الخيل والغال في كل ٢٤ ساعة  
 ٣٠ عن كل دابة من البعير في كل ٢٤ ساعة (٢) ٢  
 على محافظ السويس تنفيذ هذا القرار وينتدئ العمل به  
 بعد مضي ٢٤ ساعة من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

جوهري سي — • صورة ما نعرض من الداخلية في  
٢٥ جمادى الاخرة سنة ١٢٩٧  
(٤ يونيو سنة ١٨٨٠)

اف مع ما سبق نشر واخيراً من الداخلية بتاريخ ٢١  
ويج الاول سنة ١٢٩٦ على قرار المجلس الموصى  
الصادر في ٢١ ايام المرفوع مرة ٦٤ بما يبيح في ميع  
ومشترى الاصناف السمية للوقاية من المخدرات المحتل  
وفوقاً من حالة اشتغال ميع تداولها من ايدي من لا  
يحسن التصرف فيها وبان كل جهة تختص الاشخاص

العامين الذين يعتمد عليهم في ميع تلك الاصناف على  
قدر أهمية ما يتناول فيها وان تؤخذ عليهم التبعات  
اللازمة بمعرفة الضبطات والاجراء بموجب القانون السابق  
نشره في حق ذلك وبانهم يلتحقوا الى ثقافة الاطراف  
والامعان التي تكون استعملت فيها عدد استعمالها في اشياء  
اخرى نظراً للزومها في مصالحها الضرورية الى من  
احتاجت مصالحها اليها في الصناعات والصناعات وشعراً وانه  
لا بد من اجراء التفتيش بالدقة بمعرفة من يجنباً من  
طرف الصحة بكل جهة لهذا الامر قد علم الان من مضطحة  
تقدمت من مجلس الاصصام رقبة ٢٦ جمادى الاول  
سنة ١٢٩٧ في ٢٤٧ — حصول وفاة حرمه نسي فاطمة  
من بندر اعجم بسبب الالتفات الخفي الثاني من تعاملها  
صف الطرطور التي زيادة عن المدين الطبي كما ظهر  
من استبان مجلس الصحة الواقع على السيلان الذي وجد  
بالعدة ومع الحكم فيها بما استصوب و في النظر لا تبادر  
من ان استحضارها الى هذا الصنف ما كان الا من احد  
الطيارين أو الاجزاية بدون ملاحظة المقدار المقتضى  
ترأى الى اعادة النشر موعوماً من الداخلية لكافة الجهات  
تأكيداً لما سبق نشر ولما وكون تلك المنشورات  
تقتضي بالمحافظة التامة وعدم التسلل في تداول الاصناف  
المحكي منها بالصحة السابق ذكرهم وما هو حاصل من  
تجاري يرضى الافراد على ما يخالف بمصونها ما لا  
يوافق لا يترب على استيراد هذه المحاكاة من المحطرات  
المرتبة عليها فقد الحياكة كما حصل في هذه المحادثة  
وكون الغرض من صدورهما انما هو اتباع العمل بموجها  
لا قصد مجرد عملها وتركها سداً في زوايا الاجمال قد  
استتب تجديد النشر موعوماً لكافة الجهات بلزوم الاجراء  
على حسب ما تضمنه ولكي بعد احاطة كل جهة بما  
يشتملونه يتأكد باتخاذ الاجراء مقتضاه وتؤخذ بهكذا  
التدابير اللازمة على من يلزم اخضاعاً عليهم من طائفة

الطيارين وغيرهم مع التنبيه على سائر حكام وامورين  
الادارة بمراقبة ذلك بكال الاعتناء والدقة وعدم التساهل  
بعدم وفروج كل جهة وعلى هذا قد تحرر بتاريخه لن  
لزم بما ذكر المجلس الصحة على صورة هذا للملومبة  
واجراء ما يترتب عليه الوقاية من هذا المخترعان لا  
يصرف شيء من هذه الاصناف من طرف الاجزاية الا  
بحسب مقتضاها بالقادير التي تستدعيها الاصول الطبية  
ومقتضى تذكار المحكام ولزم تحرير هذا للملومبة  
والاجراء بمقتضاها

قرار من نظارة الداخلية في ٢٤  
جوهري سي — • مايو سنة ١٨٨٨

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر  
بتاريخ ١٧ مايو سنة ٨٧ وبانه على طلب مدير  
الصحة العمومية — قرر اللائحة الآتية المختصة  
بالمواهر السمية الواردة من خارج القطر وبمعيها به  
(الباب الاول — تجارة المواهر السمية)

(م) ١ المواهر السمية الواردة للبرك يجب ان  
تكون منزلة عن البضائع الاخرى وتكون تحت  
ملاحظة تامة (م) ٢ لا يمكن صرفها الا لاشخاص  
يكون يدم تصريح كتابياً من مصالح الصحة  
(م) ٣ كل من رغب التجارة في المواهر السمية  
المندرجة بالجدول المرفوعة يجب عليه ان يقدم طلباً  
لمصلحة الصحة موضحاً فيه الجهة انكائن بها محل  
للمزج المبيع فيه والجدول المذكور يمكن تكتله  
بمعرفة مصلحة الصحة التي لها اضافة جواهر او ادوية  
اخرى تكون سامة او مخرطة وفي هذه الحالة  
يصير درج المواهر والادوية المذكورة بالوقائع المصرية  
على ثلاثة دفع وبعد شهر واحد من آخر نشرة  
تعتبر من مقتضى هذا القانون ويجب على التجار  
والطيارين وارباب الصنائع ان يكون لهم معرفة  
بالقراءة والكتابة — ويجب عليهم ان يقدموا  
طلباً لمصلحة الصحة عن المواهر السمية الموجودة  
بطرفهم ويجب تجديد الطلب عند انتقال محله  
(م) ٤ يجب وضع المواهر السمية داخل اواني كل

صنف على حدته ملصوقاً على كل اثناء ورقة مكتوباً عليها اسمه وايضاً يكتب كلمة (جواهر سمية) ولا يمكن مبيع او صرف تلك الجواهر الا بناء على طلب يتقدم كتابياً من المشتري موضعاً فيه التاريخ ويكون مضياً منه (م) ٥ كل ما يصير مشتراه او مبيعه من الجواهر السمية يجب ثبوته بدقتر مخصوص مختبر ومختوم عليه من مصلحة الصحة ويجري القيد فيه بدون ان يترك مسافات بين الكلمات ولا وثوق خال ولا تحرير كتابة على الماش في حالة حصول مشتري او مبيع مع توضيح جنس وكية الجواهر المباعة او التي صار مشتراها واسم وصنعة وسكن المشتري والمبايع اليه (م) ٦ يجب على الكباوية وارباب الصنائع الذين يستعملون الجواهر السمية ان يلاحظوا استعمالها في محلاتهم وبوضوح ذلك في دقتر موثر عليه من مصلحة الصحة (م) ٧ لا يمكن مبيع الزرينغ ومركباته خارجاً عن الاستعمالات الطبية ما لم تكن مختلطة بالنيلة بمعدل ثلاثة في المائة (م) ٨ اذا باع احد التجار الزرينغ او مركباته يجب عليه ان يطلب من المشتري شهادة محررة من البوليس ويكون واضحاً فيها المقدار المقتضي صرفه وكيفية استعماله واسم وسكن المشتري ويجب على التاجر المذكور قيد ذلك بالدقتر المخصوص عنه في المادة الخامسة -

الباب الثاني - بيع الجواهر السمية بجمرة الاجزاجية (م) ٩ كراججي يكون مقبلاً في احدى بلاد القطر المصري لا يمكنه صرف ادوية وفتية التي يمكن ان يترتب من استعمالها ضرر الالباء على تذكروهم وولما حلها من حكيم معلوم او من حكيم يطري يكون حائزاً الدبلومة وهذه التذكرة يجب ان تكون مؤرخة وميناً بها بالحروف الكاملة مقدار تلك الجواهر وكيفية استعمال الدواء الموصوف ولا يجوز الاجزاجي مبيع الادوية المخزنة ما عدا الجواهر

(م) ١٥ الجواهر السمية يجب ان تحفظ بطرف الاجزاجية والتجار وارباب الصنائع في محل مؤتمن

البسيطة فقط التي لا يترتب من استعمالها من الباطن او الظاهر ادنى عارض ويجب على الاجزاجي ان يمنع كلياً بيع سميات او اي جوهر يعلم انه سام بدون تذكرة طبية (م) ١٠ يجب على الاجزاجية ان يثبوا قيد التذاكر الطبية في دقتر يكون بالصفة الموضح عنها في المادة الخامسة والقيد يلزم اجراءه بدون ترك شيء على ياض ولا وثوق خال ولا تحرير كتابة على الماش ويجب على الاجزاجية بان لا يستلوا هذه التذكرة الا من بعد ختمها منهم ومن بعد توضيح تاريخ صرف الجواهر المذكورة والتمرة للسلسلة لدقتر القيد وهذا الدقتر يصير حفظه مدة عشر سنوات بالاقبال ويجب لتدعيم للحكومة عند الطلب (م) ١١ في حالة ما اذا كانت الادوية المتصرفه مقتضى استعمالها للتفاح فيجب على الاجزاجية ان يلقوا على الاواني او الملفات الصاخلة تلك الادوية ورقة ذات لون (احمر برتقاني) ويكون مطبوعاً عليها بالخبر الاسود الكلمات الآتية

(الباب الثالث - اجراءات عمومية)

مقنول عليه (م) ١٦ يجب ارسال وتصفية  
وصرف وتقل وتخزين واستعمال الجواهر السمية  
بمعرفة المراسلين والبريحية والجمالة والتجار وارباب  
الصنائع بالاحتياطات اللازمة لمنع حصول ادنى  
عارض والتقدر والبرقانات والاواني والملفات التي  
تستعمل مباشرة في تلك الجواهر لا يمكن استعمالها  
خلالها (م) ١٧ يصير اجراء تفتيشات في كافة  
المحلات الموجودة بها الجواهر السمية بمعرفة مندوبي  
مصلحة الصحة وبرقتهم مندوب من البوليس اذا  
لزم الحال لذلك ليتسنى تنفيذ منصوص هذا  
القانون والمندوبون المذكورون يجرون تفتيش  
الاجزائخانات والمخازن وبنائات التجار وارباب  
الصنائع الجارين مبيع او استعمال الجواهر السمية  
الذكورة وتفتيش الكافار ويجرون تحرير محاضر  
عن المخالفات وترسل للنيابة (م) ١٨ كل مخالفة  
تقع ضد هذا القانون يصير معاقبة مرتكبها طبقاً  
لاحكام قانون العقوبات المصري او المختلط بحسب  
الحالة وذلك خلاف العقوبات التي ترتب حالة  
وقوع جنحة او جناية ويمكن لماموري الضبط والربط  
صدور امرهم بغلق محل من توقفت منه المخالفة  
بناء على طلب النيابة

( جدول مشتمل الجواهر السمية التي يصير الاجرا  
نحوها بمقتضى القانون الآتي )

حمض السيانيدريك . حمض الزرنيخوز . زرنيخ  
ايض . سم القار . زرنيخت النحاس . خضرة  
شيل . خلاص النحاس . جنزارة . صبر حمض  
الازوتيك . حمض الكلور ايدريك . حمض  
الفلوريدريك . حمض الاوكسالك . حمض خليك .  
قوشادر . ثاني اوكسيد الرصاص الاحمر صلفون .  
ثاني كلوروز الزئبق صلياني . اكال . برونين .  
كربونات الرصاص اسفنداج . سيانور البوتاسيوم  
والخديد الامفر . كرومات البوتاسيوم . حنظل  
زراريج . سم السمك شجر الماهيز . سيانور الزئبق .

كلوروفورم . زراريجين . كولثيسين . كورار  
وكورارين . ديجيتالين . اسثويكتين . جويده  
ارقرني وارجوتين . طوطير مقبي . دلفين .  
خلاصة وصيغة الاكرينيت . خلاصة وصيغة صت  
الحسن . خلاصة وصيغة الشوكران . خلاصة  
وصيغة الديجيتاله . خلاصة وصيغة البنج . خلاصة  
وصيغة الدانورة . خلاصة وصيغة الانحلح .  
خلاصة وصيغة جوز المقيي . ماء مقطر القار  
الكرذي . الماء الملكي اي ماء النار . فول القديس  
النباس . صمغ قطي . زيت حب الملوك . مورلين .  
جوز مقبي . ثمرات الفضة . الفوسف خلاصة  
الافيون وصيغتها المعروفة بالادوانوم . اول اوكسيد  
الرصاص . بيكر ونوكسين . الفوسفور وحمض  
الفوسفوريك . راتينج الحمودية . راتينج الجالبه .  
كبريت وحمض الكبريتيك . كبريتو الزرنيخ الاصفر  
والاحمر . كبريتور الزئبق كبريتات النحاس .  
الوان الايلين وجميع مشتقاتها

جوهر سمي — قرار صادر من مصلحة الصحة  
المصرية في شهر يولييه سنة ١٨٨٨

قد تعدل كشف المواد السمية للملحق بقرار  
التظارة الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٨ المتعلق  
ببيع تلك المواد ودخولها بالنظر المصري — حمض  
السيانيدريك . حمض الزرنيخوز وكافة المركبات  
الزرنيخية . حمض الفلوريدريك . القلويات  
عموماً ومركباتها . المركبات الزئبقية ماعدا المرم .  
سيانور البوتاسيوم وكافة السيانور . حمض  
الاوكسالك والاكوسلات . حنظل . زراريج .  
والمشق منها ( خلاصات وصيغات ) . سم السمك  
كوراز . الاكوتيت . صت الحسن . الشوكران .  
الديجيتاله . البنج . الدانورة . جوز المقيي .  
فول القديس ايناس افون . التجلح . ماء مقطر  
الغاز الكرذي . انجستورا الكاذبة . جويده ارقرني  
وارجوتين . زيت حب الملوك . زيت وعطر

الايمل والسوى • فسفور ابيض • عرق الذهب  
الطرطير المقي واكسيد الانيون • الوان الانيلين  
وجميع مشتقاتها

جواهر سمي - • ترجمة قرار صادر في ٤ يونيو  
سنة ٨٩

بناء على طلب مدير مصالح الصحة العمومية -  
وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٤ مايو  
٨٨ بخصوص لائحة الجواهر السمية الواردة من  
خارج القطر ويبيها - وبعد الاطلاع على ما  
قرره لجنة تحضير القوانين الاستشارية بتاريخ ٢٨  
مايو للموافي قرر ما هو آت تغير الفقرة الاولى  
من المادة التاسعة من اللائحة الصادرة في ٢٤  
مايو سنة ٨٨ التي هي ( وهذه التذكرة يجب ان  
تكون مؤرخة ومبينا بها بالحروف الكالة مقدار  
تلك الجواهر وكيفية استعمال الدواء الموصوف ) بما  
يأتي وهو - ( وهذه التذكرة يجب ان تكون  
مؤرخة ومبينا بها كيفية استعمال الدواء الموصوف )

جواهر سمي - • ترجمة قرار من نظارة الداخلية في ١٢  
يونيه سنة ٩١

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بحكة  
الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ اول يولييه سنة  
٩١ تدرت اللائحة الآتية المختصة ببيع الجواهر  
السمية وبيعها - (الباب الاول تجارة الجواهر الصحية)  
(م) ١ الجواهر السمية الواردة للكرك تزل عن  
البضائع الاخرى وتكون تحت ملاحظة صارمة -  
(م) ٢ لا يمكن تسليمها الا للاشخاص الذين يكون  
يخدم تصريح محرر من مصلحة الصحة (م) ٣ كل  
من رغب المتاجرة في الجواهر السمية للتدرجة بالجدول  
المرفق بهذه اللائحة يجب عليه ان يقدم طلباً  
لمصلحة الصحة موضحاً فيه الجهة الكائن فيها المحل  
الزعم البيع فيه ولمصلحة الصحة ان تنيف على هذا  
الجدول متى ارادت جواهر او ادوية اخرى  
مسمة او مخطرة وفي هذه الحالة ينشر عن الجواهر  
والادوية المذكورة ثلاث دفعات في الجرائد الرسمية

وبعد شهر واحد من تاريخ اخر نشره تسري  
عليها احكام هذه اللائحة ويجب على الطارين  
والتجارين بالجواهر السمية ان يعرفوا القراءة والكتابة  
وان يقدموا لمصلحة الصحة كشفاً عن الجواهر السمية  
الموجودة عندهم وان يحددوا تقدم هذا الكشف  
عند اتقالم لحل اخر (م) ٤ يجب وضع الجواهر  
الصمية داخل اوان كل صنف على حدته وباصق  
على كل اقاء ورقة مكتوب عليها اسمه مع ذكر  
كلمة (جواهر صمية) ولا يمكن مبيع او صرف تلك  
الجواهر الا بناء على طلب مؤرخ وقضى من المشتري  
(م) ٥ كل ما يصير مشترا لو مبيعه من الجواهر  
الصمية يجب قيده بدفاتر مخصوص مندر ومخوم  
عليه من مصلحة الصحة ويجري القيد فيه بدون  
ترك يياض بين الكلمات وبعضها او اسقاط كلمات  
او نقل كلمات على الهامش عند حصول المشتري  
او المبيع ويتوض فيه نوع وكية الجواهر المشتراة او  
المباعة واسم وصعته وسكن المشتري والمبايع اليه  
(م) ٦ يجب على الكياويين وارباب الصنائع  
الذين يستعملون الجواهر السمية ان يلاحظوا  
استعمالها في محلاتهم ويثبتوا ذلك في دفتر مؤرخ  
عليه من مصلحة الصحة (م) ٧ لا يمكن مبيع  
الزرفخ وسركاته فيما خلا الاستعمالات الطبية ما  
لم تكن مختلطة بالثيلة بمعدل ٣ في المائة (م) ٨  
اذا باع احد البهار الزرفخ او سركاته يجب عليه  
ان يطلب من المشتري شهادة محررة من البوليس  
ويكون واضحاً فيها المقدار المنتضي صرفه وكيفية  
استعماله واسم وسكن المشتري ويجب على التاجر  
المذكور قيد ذلك بالدفتر المصوص عنه في المادة  
الخامسة

( الباب الثاني : بيع الجواهر السمية بمعرفة الاجازية )  
(م) ٩ كل اجزيجي يكون مقباً في احدى القطر  
المصري لا يمكنه صرف ادوية وقتية يمكن ان يترتب  
من استعمالها ضرر الابناء على تذكرة محررة ومعضاة

﴿ الباب الثالث — احكام عمومية ﴾

(م) ١٥ تحفظ الجواهر السمية بطرف الاجزائية والتجار وارباب الصنائع في محل موثمن مفول (م) ١٦ يكون ارسال وحزم وتسليم ونقل وغمرين واستعمال الجواهر السمية بمعرفة المرسلين والمرتجعة والجمالة والتجار وارباب الصنائع بالاحتياطات اللازمة لمنع حصول اذى عارض والقدر والبرقانات والاواني والمعدات التي استعملت لحفظ هذه الجواهر لا يمكن استعمالها في ادوية اخرى (م) ١٧ يصير اجراء التفيش في كافة المحلات الموجودة بما الجواهر السمية بمعرفة مندوبي مصلحة الصحة ومعهم عند الاقتضاء مندوب من البوليس للتحقق في تنفيذ احكام هذه اللائحة والمندوبون المذكورون يقتضون الاجازات والفارن ودكاكين التجار وارباب الصنائع المجرين مع أو استعمال الجواهر السمية المذكورة ويراجعون الدفاتر ويحجرون محاضر عن المخالفات ترسل للنهاية وإذا كان التجار وارباب الصنائع من الاجانب فيكون اجراء التفيش بالاشتراك مع القنصلات الذي يصور اشارته من اليوم والساعة اللذين يجري التفيش فيها وبعد اشعار القنصلات حسب الصلة المترو عنها فان لم ترسل مندوباً من طرفها يصير اجراء التفيش في غياب (م) ١٨ يعاقب مرتكب كل مخالفة تقع ضد هذه اللائحة بالمقوبات المقررة للمخالفات في قانون عقوبات الحاكم الاهلية او قانون عقوبات الحاكم المختلطة بحسب الظروف وذلك فضلاً عن المقوبات التي يستند عليها وقوع جسيمة أو جنائية ويمكن للقاضي ان يأمر ايضاً بفسخ وصادرة الجواهر التي اوجبت المخالفة (م) ١٩ يصير اجراء مفول هذه اللائحة بعد ٣ شهور من تاريخ نشرها

جوهر سمي — • نظارة الداخلية ( كشف المواد السامة للحق بقرار

النظارة الصادر في ١٢ يريه سنة ١٨٩١ المعلق ببيع هذه المواد وجلبها للنظر المصري )

محض السيناتديك . محض الزرنيخور وكافة المركبات الزرنيخية . محض الفلوريدك الفلويات محروما ومركبات المركبات الزرنيخية ما عدا المرم . سيانور البوتاسيوم وكافة البانور . محض الاوكسالك والاكولات . حظلل

من حكيم معروف او من حكيم يطرى حائز الديبلومة - ويجب ان يذكر في هذه التذكرة تاريخ اعطائها وكيفية استعمال الدواء الموصوف ويكون الاجراء على هذه الكيفية ايضاً في بيع الادوية المخزنية ما عدا الجواهر البسيطة فقط التي لا يتروى على استعمالها من الباطن او الظاهر ادى عارض ويجب على الاجزيجي ان يتمتع كلياً عن بيع سموم او اي جوهر مسم بدون تذكرة طبية (م) ١٠ يجب على الاجزائية ان يقيدوا التذاكر الطبية في دفتر يكون بالصفة المنو عنها في المادة انطاسة ويكون القيد بدون ترك شيء على ياض ولا اسقاط كلمات ولا تحوير كتابة على الحاشي ويجب على الاجزائية ان لا يقيدوا هذه التذكرة الا من بعد ختمها ووضع تاريخ صرف الجواهر المذكورة وانتمه المتسلسلة في الدفتر ويجب حفظ هذا الدفتر عشر سنوات بالالاق وتقدمه للحكومة عند الطلب (م) ١١ اذا كانت الادوية المنصرفة متلفي استعمالها من الخارج يجب على الاجزائية ان يلقوا على الاواني او الملقاة الموجودة تلك الادوية داخلها ورقة ذات لون ( احمر برتقالي ) مطبوعاً عليها بالخبر الاسود الكلمات الآتية ( دواء للاستعمال الخارجى بالفرنسي وبالبري ) - (م) ١٢ يلصق على كل زجاجة او علية او اناء داخله اي صنف من الجواهر السمية المباعة او المنصرفة ورقة مطبوعة ذات لون احمر برتقالي مكتوباً عليها كلمة بالفرنسي وبالبري (م) ١٣ لا يلزم الاكتفاء بلصق هذه الورقة انصوصية فقط بل يلزم ايضاً لصق ورقة يشاء اعتيادية مينا بها اسم وعنوان الاجزيجي والدواء المنصرف وكافة الارشادات اللازمة للاستعمال (م) ١٤ يجوز للاجزيجية مبيع الجوبدار القفري والاحمل التمال له وهو الارجوتين بناء على تذكرة محررة من دابة حائزة على ديبلومة



جوهر سمي - • ناظر الداخلية في ٢١  
نوفمبر سنة ١٨٩١

بعد الاطلاع على قرارات النظارة الصادرة بتاريخ ١٢  
يونيه سنة ١١ بشأن تعاطي صناعة الاقتراب من المدف  
والمراد السمية • قرر ما يأتي — لا يشترع المديون  
الصبيون في اجراء التفتيش الزائد ذكره ومدونه اصوله  
بالمادة (٧) من لائحة الاقتراب من المدف والمادة (١٧) من  
اللائحة المتعلقة بالمجوهرات السمية بالنسبة للاجزاء والتجارت  
والصناع الاوربيين الى حين حين صدور امر جديد  
بهذا الشأن

زرايح والمشتق منها (خلاصات وصيغ) • سم السمك  
• كورار الاكونيت • صم الحسن • الشوكرات •  
الديجيتال • البنج • الدانور • جوز القبي • فول  
القديس ايباس • الفيون • الفيلاح • ماء مقطر الفاز  
السكرزي • القيسنور السكاذبة • جويداقرلي وارجوتين  
• زيت حب الملوك • زيت وعطر الاجل والسوي •  
فسفور ابيض • مرق الذهب • الطرطير المني •  
او كسيد الاتيمون • الوان الانيلين وجميع مشتقاتها •  
او كسيد الرصاص • مرنك ذهبي • ثاني او كسيد الرصاص  
الاحمر • سلافون • كريتونات الرصاص • اسيداج •  
زاج النحاس





## قاموس الادارة والقضا

### ح

امراض تفر بالصحة العمومية ولذلك يطلب حضرة رئيس مجلس الصحة صدور اوامر الداخلية للديريات والمحافظة لاتباع الاجراء على وجه ما ذكر — بالمدولة: تمرر ٤١ ما دام لهذا المنع سوابق تنفذ في اوقاتها فيجري العمل بمتخفي ما قرره مجلس الصحة وان تصدر الاوامر بذلك من نقابة الداخلية للديريات والمحافظة

ح — نطلانات مختصة بمودة المحتاج الى الاقطار المصرية: جاريخ ٢٨ شبان ١٢٩٧ (٥ اغسطس سنة ١٨٨٠)

### الباب الاول

« في الوردات من المجاهات المصابة بالهيفة و الكوليرة » (م) ١ اولاً كل سفينة واردة من احدى اساكل بر الصحار او من اي اسكلة من ساحل بلاد العرب بالبحر الاحمر ومجا تذكرو (باطمطا) غير نظيفة تدل على وجود الكوليرة وتكون حاملة مجانياً أو ما ياتل ذلك برسم السويس أو برسم احدى اساكل البحر الابيض ينبغي ان توجه الى جبل الطور لعزل الكورقينة القرية عليها هناك ثانياً — سرع في خروج الركاب وتخرج شحنة السفينة في الطور وتطهير الاشياء والمبانع القابلة للوباء مع تطهير السفينة ايضاً (م) ٢ « أولاً » مدق كورقينة المحتاج المذكورة في الماده السابقة في عشرة ايام كاملة ابتداءً من يوم تحقيق اخر عارض هيفة (كوليرة) نوقع في قسم الكورقينة بشرط ان الاصل

ح — منشور من الداخلية للجهات جاريخ ٢٠ ن سنة ١٢٩٥ (١٧ سبتمبر سنة ١٨٧٠) حيث علم ما ورد من مديرية القلوية رقم ١٢ الجاري لسنة ٤٩ انه سبق التمرير مما لتفتيش مجري يطلب التصريح باعطاء تفكير لمن يطلب التوجه للاقطار التجارية لاداء فريضة الحج حسب المعتاد ولم يتجاوب به اليها حتى لني وطبعا لم تمتد افادات لباقي المديرات وتعتيل من يريد اداء الفريضة لا يوافق فلجل اجابة طلب من يرغب التوجه لاداء الفريضة قد تمحور في تاريخه لمن لزم وهذا حتى ان من يطلب التوجه لتلك الجهة فيبعد التمري والاستوثاق والوقوف التام عن خلوطه من الضحايا والشبابك والديون وطلبات العسكرية ونحوه وتظهر استقامته لتأدية الفريضة يرخس له بالتوجه وتعمل اليه تذاكر التصريح اللازمة حسب الاصول والقواعد المتبعة

ح — قرار صادر من مجلس الظار في ٢٣ شوال سنة ١٢٩٦ (١٩ أكتوبر سنة ١٨٧٩) صار ثلاثة الافادة للوردة الداخلية من رئاسة عوم مجلس الصحة جاريخ ١٨ شبان سنة ١٢٩٦ الملتنة بما قرره المجلس يصحبه العمومية المستعدة في يوم ٢٨ يولية سنة ١٨٧٩ عن مع سفر المحتاج القراء من جهة السويس للاقطار التجارية بالنظر لعدم توفيقهم وعدم تطافه حليوساتهم وغيره من احوال القاعة التي يعني ان يتأ عنها

## ﴿ الباب الثاني ﴾

(الواردات من جهات مصابة بالطاعون)

(م) «أولاً» السن الواردة من بر الحجاز أو من أي مينا بالبحر الأحمر ومنها تذكر (باطنط) غير خالصة دالة على وجود الطاعون يجري عليها مقبول المادة ١ و ٢ و ٣ والسابق ذكرهما وهذه السفن ينبغي أن توجه إلى جبل الطور وهناك يجري عليها الأصول المقررة في القانون العمومي الخاص بالواردات من الجهات المصابة بالطاعون المؤرخ في ٦ أغسطس وغرة ماي سنة ٧٨

## ﴿ الباب الثالث — الواردات النظيفة ﴾

(م) ٦ «أولاً» السن الواردة في مدة عودة الحجاج يتذكر (باطنط) نظيفة من الحجاز أو من أي مينا كانت ساحل العرب بالبحر الأحمر ومنها حجاج يجب عليها التوجه إلى جبل الطور لأجراء كورتينة الملاحظة عليها هناك مدة ثلثي أربعين ساعة وذلك بعد اخراج كافة مشوناتها «ثانياً» يصدر اخراج الحجاج فقط في جبل الكورتينة المدد لذلك «ثالثاً» من بعد استيفاء السفن مدة الذي وأربعين ساعة في كورتينة الملاحظة يعطى لها في السوس الرخصة (البرازكة) اللازمة من بعد اكشف والافرار من الحكم بموافقة ذلك «رابعاً» الحجاج المصريون أو القاطنون بالديار المصرية الذين يدم ورقة اقامة يترخص لهم دون غيرهم بالخروج من السفينة في السوس «خامساً» الحجاج الاجنيون يجري عليهم أيضاً ما هو مدون في العبارة التالية من المادة الثالثة «سادساً» لا يجوز على الإطلاق نقل الحجاج من سفينة إلى أخرى في جميع المين المصرية «سابعاً» السفن الواردة بدون حجاج أو ما يقالها بباطنط نظيفة من بر الحجاز أو من أي مينا من ساحل بلاد العرب بالبحر الأحمر ولا يكون حمل فيها عارض مئة السفرة بموجب الشبهة فيه السفن يعطى الرخصة (البرازكة) اللازمة بعد كورتينة ملاحظة مدة أربع وعشرين ساعة والافرار عن ثقلاتها من كشف الحكم بموافقة ذلك (م) ٧ السفن القائمة بجبل جفاكر (باطنط) نظيفة من بر الحجاز يرم أي مينا من ساحل إفريقيا بالبحر الأحمر يرخس لها بالتوجه إلى سواك ليحمل عليها كورتينة ملاحظة مدة ثلثي أربعين ساعة المقررة وأخراج الركاب للحمل المدد المذكورة

«ملاحظة عمومية»

على مأموري الصحة الموجودين بالحجاز أن يعطوا لكل

تقدم البراميين الصكابة الدالة على الانتراد وهذه المدة يمكن تطويلها لغاية خمسة عشر يوماً إذا تراءى لجمعية مجلس الصحة بالاسكندرية لزوم ذلك «ثانياً» يشرب على السفن أيضاً كورتينة عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً اختياريًا من يوم خروج الحجاج منها (م) ٣ «أولاً» يكون معلوماً لوكلاء القربانيات البحرية والتبوانات ان من بعد استيفاء المدد المذكورة (أرأيتو) الطور يترخص فقط للحجاج المصريين بالخروج من السفينة والتحول في (عيون موسى) لأجل عودتهم بعد ذلك إلى وطنهم «ثانياً» لا يصير من الحجاج المصريين أو الفاتحين بالطور المصري إلا الذين معهم ورقة اقامة طبق الصورة المرفوعة مع هذا وعلى ذلك تحفظ صور من هذه الأوراق بطرف كل من القنصلاتات ومجلات الصحة الصكابة جيدة ويبيع وبها يفسر لوكلاء القربانيات المصريين مثل القبطانيين والروسيين والبرانيين وسكان تونس والجزائريين ومراكش وغيرهم بعد قيام من جبل الطور و (عيون موسى) لا يسوغ لهم التحول بأحدى المين المصرية «رابعاً» بما على ما تقدم يكون معلوماً لوكلاء القربانيات البحرية والتبوانات انه ممنوع نقل الحجاج الاجانب للطور المصري من سفينة إلى أخرى سواء كان في جبل الطور أو السوس أو بور سعيد أما السفن التي بها حجاج فابون للدول المجاورة يجري عليها ثابت الشروط الموضوعة قبل أي ان يصدر قبولها سيق إحدى المين المصرية بالبحر الأبيض (م) ٤ «أولاً» السفن التي معها غنناكر (باطنط) غير خالصة تحمل على وجود الهضبة (الكولير) وتكون واردة من إحدى مين بر الحجاز أو ساحل بلاد العرب بالبحر الأحمر بدون ان تكون حاملة حجاجاً من تلك المين أو بضائع قابله طويلاً ولا يكون حاصلاً فيها عارض يشبه فيو في أثناء السفرة فمثل هذه السفن يرخس لها بأجراء الكورتينة مدة عشرة أيام في مرسى عيون موسى ان كانت قاصدة للطور المصري وإما ان كانت قاصدة لينا غير مصرية بالبحر الأحمر فانها تمر بالبال بجلاء الكورتينة «ثانياً» تعد أيام السفرة من أيام الكورتينة السفن التي تكون بحسب الشروط المتقدم ذكرها بشرط أن يكون لها حكم مخصوص «ثالثاً» من الملبم انه إذا حمل في هذه السفن عوارض تستوجب الهضبة في أثناء سفرها وجب عليها التوجه إلى جبل الطور لأجراء الكورتينة المقررة عليها هناك

حاج — . « إمارة الحج » امر مال صادر  
نقارة الداخلية بتاريخ ٥ رجب سنة  
١٢٠٦ (٧ مارس سنة ١٨٨٩)

ان تدلول وتعليق إمارة الحج في كل عام اوجبه  
اختلاف في ادارتها وللطول لديها ان محمد نسي ما  
الذي كان امور الحج في سنة ١٢٠٥ فيو استمداد تام للتجار  
بهذه للأمورية المهمة لذلك اقتضت لرادتنا تعيينه فيها  
سوريا كالصناد لا نظام شؤونها وإدارتها على الوجه  
اللائق وأصدرت امرنا هذا لنوفق للطولية وأجراء ما  
اقتضاه كما هو مطلوب وفي يوم ١٠ مارس الجدي  
ابليت نقارة الداخلية هذا الامر الصعير الى نقارة المالية  
والى سعادة امير الحج المشار اليه

حج — . مشور من نقارة الداخلية الى المديرات  
وللنقارات في ٢٨ جمادي الاولى سنة ١٢٠٧  
(٢٠ يناير سنة ١٨٩٠)

دلت الوقائع والتحقيقات والابحاث على ان اناسا  
من الفقراء يتهاقون على السفر الى الحجاز كل  
سنة في موسم الحج باية طريقة كانت وعلى اى  
حال يكون مع انهم لا يملكون ما يقنانون به ويحفظ  
حياتهم فضلا عن عدم مقدورهم على مصاريف  
السفر ذهابا وايابا وانه وان كان يوجد من هؤلاء  
الناس من يكون له في سفره مكاسب او ما وب  
دنيوية يظن انه ينالها وتوصله الى اداء فريضة  
الحج الا ان قواعد الدين الحنيف لا تسمح ذلك  
فان الحج لا يجب على من لا قدرة له عليه مالا  
وبدنا خصوصا ولن سفر مثل هؤلاء اعتادا على  
انهم ميتالون مكسبا مضر بانفسهم ضررا بليغا  
لاهم كثيرا ما يخذل وجود المكسب في الطريق  
وكثير ما تنقطع بهم الاسباب وتقف معهم حركة  
المشي فينالون من الامراض والمشاق مالا يستطاع  
وكل ذلك فضلا عما يلحق الحجاج الباقين بسببه  
من الاضرار فان اغلب هؤلاء الاشخاص المتسولين  
يرضون او يموتون جوعا في الطرقات وبعضهم يركب  
المفاسد كالسرقات والاخلاق براعة المسافرين  
وهذا امر هم شرها بالاجماع فادعاه وهو

قبردان يحضر هناك نعمة من هذا القانون وان يوشروا  
على البلاط بان هذه الرسوم صار استيلاؤها وان جميع  
الاجراءات المخالفة لما توضح هذا القانون لا تقدر  
ولا يعمل بها

حج — . مشور من نقارة الداخلية في اول  
شوال سنة ١٢٠٠ (٥ أغسطس سنة ١٨٨٣)

لما كان من مقتضى ما تدور مجلس الصحة العمومية عدم  
توجه حجاج من مصر في هذا العام للاقطار الحجازية لانهم  
ضرورة يفلتون الرباء تلك الجهات ويهتفي انهم في  
مردتهم يملون ثانيا الى القطر المصري قد حصلت  
الذاكرة في ذلك مجلس النظار فقرأ له عدم الحج من  
مخرج الناس الى الحج لان الحج فريضة دينية ولا يصح  
الحكومة ان تمنع الناس من اداها وقد ثبت بقرار  
القونفرانس (المجمع المالي) السابق عنه في الاسانة ان  
القوافل المسافرة بالبر لا تظل الرض لا ذهابا ولا  
ايابا وان مسافة السفر بطريق البر بين القطر المصري  
والاقطار الحجازية طويلة ومن المعلوم طبيا وعلمانية ان  
سافر اولئك الحجاج المصريين بطريق البر لا يفلتون  
الرباء مهم الى الاقطار الحجازية ولا يملون ثانيا  
الى القطر لبعد المسافة بين الجهتين كما ذكر بخلاف ما  
اذا كان السفر بطريق البحر فانهم يقولون الرباء مهم  
لقرب مسافة السفر — فلجلل صيانة الاراضي المقدسة  
وحفظ حجاج الحرمين للتواردين الى تلك الاماكن  
المشرفة من جميع الاقطار من كل ضرر تقرر منع السفر  
الى الاقطار الحجازية ومما نقتضيه سفر الحجاج الشريف  
وحجاج مصر من طريق البر ومع ذلك فلا بد من تعميم  
الذين يرغبون التوجه بطريق البر ما يحصل لهم من  
المشاق والمصاعب من الكورتيسات وغيرها ومن يصعب  
منهم مع هذا على الحج فليكن على بصيرة من نفسهم ويحفظ  
الاستعدادات اللازمة لمقاومة المشاق والقيام بالمسروعات  
الغير الاعتيادية التي تترتب على الاحوال الراعبة وقد  
وافق مجلس الصحة العمومية على ما ذكر — فعلى هذا ازم  
تحريره  
تكم للطولية ولكي ان كل من يرغب  
التوجه لاداء فريضة الحج الشريف من جهات يقيم  
أولا بما سلف ايضاحه ثم اذا صمم بعد ذلك على السفر  
تعمل له التذكرة اللازمة

هذا السفر يكون كذلك في التحريم والبعض منهم اذا ساعدته العناية ولم يمرض ولم يرتكب محرماً لا بد له من ان يكون حمله ثقولاً وكلاً على عائق الحجاج حتى يشعروا على القوت او مصاريف الاسفار وكل هذه النتائج عكافة لقواعد الشرع المبين ومضادة لشعائر الانسانية فلجل هذه الاسباب وحفظاً لناموس الشريعة الفراء فمرت الحكومة السنية ان من القدرة له على مصاريف السفر ذهاباً واياباً على الاقل لا يخصص له بالسفر الى الحجاز وبناء على ذلك اتفقت الحكومة مع مصلحة ادارة البوستان الخديوية ان تكون مصاريف سفر الشخص الواحد الى الحجاز ذهاباً واياباً في وابوراتهم بمبلغ قدره ٣٢٥ قرشاً بما فيها عوايد الكورنتينة بجميع انواعها وقد روعي في هذه الاجرة ادنى فية يمكن الحصول عليها لاي شخص كان وسترسل مصلحة البوستان الخديوية اوراق السفر في وابوراتها بهذه الاجرة وفيها عوايد الكورنتينة المذكورة الى المديرية والمحافظات والى كافة مكاتب بوستان الاوراق في سائر الجهات فعلى المديرية والمحافظات ان لا تمنع من الان فصاعداً تذكار السفر لاحد من اهاليها ممن يريدون التوجه لاداء الحج قبل ان يقدم اليها تذكرة السفرية في وابورات الخديوية ذهاباً واياباً وعلى كل المديرية والمحافظات ان تعلن هذا المنشور الى كافة الاهالي وتبهمهم ما فيه حتى يحصل الفرض المطلوب من نشره وقد كتب في تاريخه لكل الجهات بما ذكر وهذا تم للملونية واجرا مقتضاه - وفي تاريخه كتب لحافظ السويس يتبع سفر اي شخص ممن ذكروا لم يكن بيده ورقة السفر المحكي عنها

حج - - نظارة الداخلية ٦ مارس سنة ١٨٩٠

(منشور من نظارة الداخلية للمديرية والمحافظات بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٣٠٧ - ٦ مارس سنة

٩٠) اوضح في المنشور الصادر في ٢٠ يناير سنة ٩٠ ان لا يصح ولا يعطى تذكار سفرية للفقراء الموزين من الاهالي الذين يرغبون التوجه للحجاز في هذه السنة لاداء فريضة الحج الا اذا قدموا تذكرة ذهاب واياب من ادارة البوستان الخديوية وحيث ان الفرض من ذلك هو التحقق من اقتدار هؤلاء على دفع اجرة سفرهم ذهاباً واياباً احترازاً من النتائج الرديئة المترتبة على عدم الالتفات لهذه المسألة كما هو مفصل في ذلك المنشور فعلى ذلك نرى ان من يقدم من المذكورين تذكرة ذهاب واياب من احدى قوميات وابورات البوستان الاجنبية الموجودة لها وكالات بسكندرية مثل شركات . ليلاند . والويد النمساوية . وموس . وباباني . والبنسولار الشرقية . والروباتينو . والروسي فلا بأس من التصريح له واعطائه تذكرة السفر

حج - - نظارة الداخلية ٤ يونيه سنة ١٨٩٠

(منشور من نظارة الداخلية في ١٦ شوال سنة ١٣٠٧ - ٤ يونيه سنة ٩٠ الى المديرية والمحافظات فيما يتعلق بسفر الحجاج الفقراء الموزين الى الحجاز وهو) - قد اوضحنا بالمنشورين الذين اصدرناهما في ٢٠ يناير و ٦ مارس سنة ٩٠ انه لا يصح ولا تعطى تذكار سفرية للفقراء الموزين من الاهالي الذين يرغبون التوجه للحجاز في هذه السنة لاداء فريضة الحج الا اذا قدموا تذكرة ذهاب واياب من ادارة البوستان الخديوية او وابورات البوستان الاجنبية المبينة بالمنشور الثاني للاسباب الواضحة بهذين المنشورين وقد رأينا ان من يقدم تذكاراً ايضاً من قوميات . اوسيان . استيم شيب كوبياني . وبرسيان حلف استيم شيب كوبياني . وموجول استيم فابيشين كوبياني . وابورات الخواجات جري داس وشركاهم قبل

منه وصرح له بالسفر وتمطى له تذكرة السفرة  
فلزم ترفيقه . تم ليصح

حج - . نظارة الداخلية

( منشور من نظارة الداخلية في ١٣ رجب  
سنة ١٣٠٨ الى المديرات والمحافظة بالترخيص  
للفقراء بالسفر الى الحجاز اذا قدموا تذكرة ذهب  
واياب من البوستان الخديوية او احدى الشركات  
وهو ) - قد اوضحنا منشوراتنا التي اصدرتها  
في ٢٠ يناير و ٦ مارس و ٤ يونيو سنة ٩٠ انه  
لا يصرح ولا تمطى تذكر سفر للفقراء المعوزين  
من الاهالي الذين يرغبون التوجه للحجاز لاداء  
فريضة الحج الا اذا قدموا تذكرة ذهب واياب  
من ادارة وابورات البوستان الخديوية او القومانيات  
المينة بالمشورات المذكورة واننا راينا ان من يقدم  
تذكرة ايضا من قومانية الخواجات فومانس كوك  
ويولد تقبل منه وصرح له بالسفر وتمطى له تذكرته  
وفي تاريخه كتب للجهات بذلك للمحل بما اقتضاه

حاج - . نظارة الداخلية ١٨ مايو سنة ٩٢

في هذا اليوم اصدرت نظارة الداخلية منشورا  
الى المحافظات والمديرات رخصت فيه للسودانيين  
والسودانيات بالسفر الى الاقطار الحجازية لاداء  
فريضة الحج بدون تصريح من نظارة الحرية

حاج - . نظارة الداخلية قرار ٢٩ ديسمبر سنة ٩٥ من  
محافظ السويس

( لائحة بشأن تصاتي حرفة ادارة المحلات المدة  
لميت الحجاج )

بعد الاطلاع على المادة ( ٣٥١ ) من قانون  
المقوبات الاهلي والمادة ٣٤٠ من قانون المقوبات  
المختلط - وبعد الاطلاع على القرار الصادر من  
الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ  
١٧ ديسمبر سنة ٩٥ قرر ما هو آت ( م ) ١ يجب  
على اصحاب المحلات والقهاري المدة لميت الحجاج  
ان يلقوا على ابوابها جدولاً مبيئاً فيه الاجر

وان يملوا الحجاج بالاجر المذكورة شفاهياً بمجرد  
دخولهم وذلك فضلاً عن اتباعهم الاحكام الواردة  
في لائحة المحلات العمومية الصادرة في ٢١  
نوفمبر سنة ١٨٩١ وتكون الاضاعة ومياه الشرب  
التي تمطى للحجاج محسوبة من ضمن الاجر  
المذكورة - ولا يجوز لاصحاب المحلات والقهاري  
ان يأخذوا اجراً تزيد على الاجر المينة بالجدول  
( م ) ٢ كل من خالف هذا القرار يعاقب بغرامة  
من خمسين الى مائة قرش وبالحبس من يوم  
الى ثلاثة ايام سواء كان ذلك بضم العقوبتين  
الى بعضهما او بقصرهما على واحدة منهما ويجوز  
سراة الظروف الخفيفة للعقوبة ( م ) ٣ يتبدي  
العمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوماً من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

حاج - . مكتبة صادرة للداخلية من مجلس النظار  
بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٨٩٧ غرة ٢

انه نظراً لظهور الطاعون في مدينة بوساي  
وغوفا من اتصاله ( لاسمح الله ) الى مدينة مكة  
المكرمة مع الذين يتوجهون اليها من الهند لاداء  
فريضة الحج قد قرر مجلس النظار في جلسته  
المنعقدة تحت رئاسة الجناح العالي يوم الاثنين ٨  
شعبان سنة ١٣١٤ - ١١ يناير سنة ١٨٩٧ وجوب  
اتخاذ الاحتياطات الشديدة الواقية من ورود هذا  
الفاء على القطر المصري وهي اعلان جميع اهالي  
القطر المصري بأنه اذا لاسع الله وانتشر الطاعون  
في مدينة مكة فلا يؤذن لاحد منهم بالرجوع الى  
القطر المصري الا بعد زوال هذا الفاء بالسكية  
من الاقطار الحجازية والتنبيه على محافظات الشفور  
وأفلام البسايرورات بها بان لا ترخص لاحد بالتوجه  
لاداء فريضة الحج الا بعد ان يثبت انتداه على  
دفع مصاريف السفر ذهاباً واياباً ومؤنة تكفيله  
هو ومن معه ستة شهور على الاقل بناء عليه ازم  
تحريره لاجل تنفيذ هذا القرار - وقد نشرت

نظارة الداخلية هذه المكتابة الى كل الجهات وهذا ما كتبته اليها - المسطر اعلاه صورة ما صدر من رئاسة مجلس النظار بشأن ما قرره المجلس فيما ينبغي ان يتخذ في هذا العام مع الحجاج وحيث ان تنفيذ هذا القرار بجميع مشكلاته من الامور المهمة التي يجب العناية بها فينبغي الاهتمام بذلك بحال الدقة والرعاية حتى يحصل الوثوق من تعميم نشره للعموم ولا يتجزأ أحد على مخالفة منطوقه وأحكامه وتم الفائدة المتصودة منه - منشور من نظارة الداخلية الى الجهات - لا بد انكم تعلمون من منشورنا الصادر نكم في تاريخه وتقدرون الهمية التي تستدعي الاهتمام بالتخاذ الوسايط اللازمة لتعميم اعلان اهالي جهتكم بأن من يريد منهم التوجه لاداء فريضة الحج هذا العام يلزم ان يكون مقتدرًا على مؤونة تكفيه هو ومن معه مدة ستة شهور على الاقل للسبب الواضح بذلك المنشور هذا ولالاجل تخفيف الحالة على هؤلاء وتسهيل اجراء التطهير الكافي على ما يكون معهم من العفش عند هروهم من الحج قد طلب جناب رئيس مجلس الصحة البحرية والبركونيينات بتلغراف بمثل النظارة يوم تاريخه ان لا يأخذ أحد من الحجاج معه أكثر من عشرة كيلو جرامات من العفش فينبغي على نكم اجراء اللازم لتعميم اعلان ذلك ايضا لاهل جهتكم مصحوبا بالتأكيدات المشددة عليهم بأن لا يخالفوه وخصوصا في حال العودة رعاية لراحتهم وشفقة منهم على انفسهم ولا تزيدكم بما كيد في أمر ملاحظة تنفيذ ما ذكر بحال الدقة ولا تفلتكم بأنه اذا حمل تقصير في ذلك وتوجه أحد من اهالي جهتكم للحج بغير ان يكون مقتدرًا كما تقدم الذكر او حاملا لعفش أكثر من القيمة المذكورة فتكون المسؤولية عظيمة على المتسبب في ذلك يناير سنة ٩٧ ش سنة ١٣١٤

حج - رئاسة مجلس النظار قرار صادر الى نظارة الداخلية بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٨١٨ نظرا لزيادة انتشار الطاعون ببلاد الهند وخوفنا من وصوله الى مكة المكرمة مع الحجاج الذين يفدون عليها من تلك البلاد في هذا العام قد قرر مجلس النظار يجلسه المتعقدة تحت رئاسة الجناب العالي الخديوي في يوم السبت ١٩ شوال سنة ١٣١٥ ( ١٣ مارس سنة ١٨٩٨ ) وجوب التشديد في اتخاذ كافة الاحتياطات الواقية من وفود هذا الداء الى القطر المصري وهي منع جميع الحجاج المصريين من العودة الى القطر المصري فيما لو ظهر الطاعون لا سمح الله بالاقطار المجاورة حتى يزول أثره منها بالكلية وعلى ذلك يجب أخذ تهديد بالكتابة من كل مصري يريد التوجه للحج بقبوله عدم العودة في حالة ظهور الطاعون بذلك الاقطار لحين زواله بالكلية وتقديمه ما يثبت اقتداره على القيام بتفقات السفر ذهابا وايابا وعلى تفقات المبيتة خارج القطر مدة ستة شهور على الاقل هو ومن معه - فلي حضرات اللدبرين والمخاضطين ان يفهموا من يريد الحج مقدار الصعوبات والاضطراب التي يمرض نفسه لها في هذا العام وان يبدلوا له النصيحة القليلة بتأجيل سفره الى العام المقبل بالنظر لكثرة المتاصيب والاضطراب التي يلاقيها فيما لو ظهر الطاعون هناك وفي حالة تصميحه على السفر يجب عليهم تقدير النفقة التي يرونها كافية له ولن معه بحسب حالته ثم يتجنبون من اقتداره على ذلك يأخذون منه التمهيد السالف ذكره حسب الصورة المرفقة بهذا ولزم تحريره لاجراء مقتضى هذا القرار ( وهذه صورة التمهيد )

أنا الواضع اسمي وختمي فيه أدناه أقر واعترف بان حضرة قد افهمني كافة الصعوبات والاضطراب التي اعرض نفسي لها بتوجيهي للحج



وحيث انه يوجد في بعض المدن اراضي فضاء حاجز القاء الاوساخ والقاذورات فيها ويثبت منها بروج كريمة مفررة بالصحة - وحيث انه من الضروري حفظاً للصحة العمومية ملافة هذا الضرر فريما هو آت (م) اكلالة الاراضي الفضا الكائنة داخل المدن الميمنة بعد يجب تسويرها بحاجز من خشب او حائط بحيث يمنع دخول الجمهور فيها (م) ٢ يعاقب بدفع غرامة من ٥٠ قرشاً الى مائة قرش صاحب الارض الذي لم يجر العمل بمقتضى المادة السابقة في مدة ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القرار (م) ٣ كل مخالفة من هذا القبيل يصير تحقيقها بمعرفة رجال البوليس واسانها على القاضي المختص بالحكم فيها (م) ٤ يحدد القاضي الحكم بمبدأ جديد المتركب لمخالفة لتسوير ارضه . وفي حالة صدور احكام اخرى عليه فيا بعد بشأن الارض ذاتها لا يجوز ان تكون الغرامة اللى من اشد الاطى المقرر لذلك (م) ٥ لا يجوز قبول ادنى تسوية فيا يتعلق بالمخالفات اليادي ذكرها (م) ٦ هذا القرار يكون نافذ المفعول في مصر واسكندرية ووطنها والمنصورة والاقايق ودمشور وبورسعيد وكفر الزيات واسيوط . ويجوز العمل به في مدن اخرى بمقتضى قرار يصدره المدير او المحافظ وينتدي العمل بهذا القرار بعد نشره في الجرايد الرسمية بعشرة ايام (بناء على المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ٨٩٠ قد صدقت محكمة الاستئناف المختطلة على هذا القرار بعد المداولة فيه في ١٢ يونيو سنة ٩٣

حاجز - نحن مدير البحيرة

بعد الاطلاع على اللاتدين (٣٥١) من قانون العقوبات الاهلي (٣٤٠) من قانون العقوبات للحاكم المختطلة وصل قرار دولتو ناظر الداخلية الصادر بتاريخ ١٥ يونيو سنة ٩٣ المندرج بالوائاح المصرية الصادرة في ١٧ منه المتعلق بقصور كافة

في هذا العلم ومع ذلك فن حيث اثني صممت على الملح فائني انهمد يعائني في الاقطار ايجازية اذا لا يصح الله ظهر الطاعون فيها وان لا اعود للقطر المصري الا بعد زواله من تلك الاقطار بالكلية كما اثني اتعهد بالقيام بتفتي وثقة من معي بمدة اقامتي في المايزان

حاجز - قرار من محاطة اسكندرية صادر في ١٦ يوليو سنة ٨٨

حيث انه موجود جملة نقط في مدينة اسكندرية اراضي خالية من البناء وواقعة على الشوارع العمومية ويسهل على المارين الاقتراب منها وليس محاطة بحواجز تمنع وصول المارين من الدخول فيها وبهذا السبب حاصل التمكن من القاء الكناسه والقاذورات فيها وبثراكها تبيث عنها ابحرة وروائح كريمة ومفررة بالصحة العمومية فضلاً عن كونها تسبب موانعاً لاشغال البوليس ليلاً . فيناء على المادة العاشرة من القانون المدني وعلى مادتي ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للحاكم المختطلة الاهلية ومادتي ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات للحاكم الاهلية وبعد موافقة رأي قشيش صحة اسكندرية وتصديق نظارة الداخلية قد قرنا ما هو آت (م) ١ اصحاب الاراضي الخالية من البناء الكائنة في حدود نهر اسكندرية الواقعة على الطرق العمومية وبهذه الاقتراب للمارين مكلفون باحاطتها بحواجز مائنة العامة والحيوانات المارة من الدخول فيه (م) ٢ كل من خالف هذا القرار يعاقب بالعقوبات المقررة للمخالفات المنوطة عنها في مادتي ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للحاكم المختطلة ومادتي ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات للحاكم الاهلية (م) ٣ يكون العمل بمقتضى هذا القرار من يوم نشره بالجرائل الرسمي

حاجز - ناظر الداخلية ١٥ يونيو ٩٣

بعد الاطلاع على المادتين ٣٥١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات الاهلي و ٣٤٠ من قانون العقوبات للحاكم المختطلة

الاراضي الفضا الكافة داخل المدن بمجاز من خشب او حائط بحيث يمنع دخول الجمهور ليهما قرر ماهو آت - القرار المشار اليه يكون نافذ للمعول في بندر شبرلثيت والمطوف ويتدى العمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية بشانها ايام

حاجز - - - - - مديري البحيرة ٢٩ يونيه سنة ٩٣ بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ١٥ يونيه سنة ٩٣ المختص بتسوير الاراضي الفضا قررنا ماهو آت (م) ١ يجري العمل بمقتضى القرار المشار اليه الصادر في ١٥ يونيه سنة ٩٣ بندر ميت غمر وبواحي ميت سمندو والسنبلالوين وفارسكور ودكرنس والمنزله (م) ٢ يسري مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بمشرة ايام

حاجز - - - - - قرار من مديري الغربية بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ١٥ يونيه سنة ٩٣ المختص بتسوير الاراضي الفضا قرر ماهو آت (م) ١ يجري العمل بمقتضى القرار المشار اليه الصادر في ١٥ يونيه سنة ٩٣ بندر المحلة الكبرى وسمنود وزني وفوه ودسوق (م) ٢ يسري مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بمشرة ايام

حاجز - - - - - مديرية القليوبية ٥ يولي سنة ٩٣ بعد الاطلاع على المادتين (٣٥١) من قانون العقوبات الاهلي و (٢٤٠) من قانون الحاكم المختلطة وبعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ١٥ يونيه سنة ٩٣ - - - - - وحيث انه يوجد في مدن بنها وطوخ وقلوب وشبين القناطر اراضي فضا جاز الفاء الاوساخ والقاذورات فيها ويمنع منها روايح كريهة مضره بالصحة - وحيث انه من الضروري حفظ الصحة العمومية ملافاً لهذا الضرر قرر

ماهو آت (م) ١ كافة الاراضي الفضا الكافة داخل المدن الموضحة قبل يجب تسويرها بمجاز من خشب او حائط بحيث يمنع دخول الجمهور فيها (م) ٢ يعاقب يدفع غرامة من خمسين قرشاً الى حاية فرش صاحب الارض الذي لم يعر العمل بمقتضى المادة السابقة من ابتداء ٢٧ يولي سنة ٩٣ (م) ٣ يسري مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بشانها ايام

حاجز - - - - - مديري الغربية ٦ يولي سنة ٩٣ بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ١٥ يونيه سنة ٩٣ المختص بتسوير الاراضي الفضا قرر ماهو آت (م) ١ يجري العمل بمقتضى القرار المشار اليه الصادر في ١٥ يونيه سنة ٩٣ بندري شبين الكوم ونوف العلا (م) ٣ يسري مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بمشرة ايام

حاجز - - - - - مديرية البحيرة يولي سنة ٩٣ بعد الاطلاع على المادة (٣٥١) من قانون العقوبات الاهلي والمادة (٢٤٠) من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة وعلى قرار دولنا فانظر الداخلية الصادر بتاريخ ١٥ جويليه سنة ١٨٩٣ ومندرج بالوفائع المصرية الصادرة بتاريخ ١٧ منه المختص بتسوير كافة الاراضي الفضا الكافة داخل المدن بمجاز من خشب او حائط بحيث يمنع دخول الجمهور فيها قرر ماهو آت (م) ١ يجري العمل بمقتضى القرار المشار اليه ينشر الجبزة وانبايه (م) ٢ يسري مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بشانها ايام

حاجز - - - - - مديرية بني سويف ٦ يولي سنة ٩٣ بعد الاطلاع على المادتين (٣٥١) من قانون العقوبات الاهلي و (٢٤٠) من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة - وعلى الفقرة الثانية من المادة

السادسة من قرار دولتو ناظر الداخلية الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٩٣ المتعلق بتسوير كافة الاراضي الفضاء الكائنة داخل المدن بمجاز من خشب او حائط بحيث يمنع دخول الجمهور فيها — وحيث ان بندر بني سويف وناحية بيا يوجد بها اراضي فضاء جاور القاء الاوساخ والمغاذورات فيها وتبيث منها روائح كريهة مضرة بالصحة وحيث انه من الضروري حفظاً للصحة العمومية ملائمة هذا الضرر قررنا ما هوأت — القرار المشار اليه يكون نافذ المفعول سيق بندر بني سويف وناحية بيا ويتبدي العمل به بعد نشره في الجرائد الرسمية بثنائية ايام

حاجز — • محافظه السويس ٩ يونيه سنة ١٩٠٢

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٩٣ المتعلق بتسوير الاراضي الفضاء قرر ما هوأت (م) ١ يجري العمل بمقتضى القرار المشار اليه الصادر سيق ١٥ يونيه سنة ١٨٩٣ بغير السويس (م) ٢ يسري مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بمخمسة ايام

حاجز — • قرار من مديرية الفيوم ٢٢ يولييه سنة ١٩٠٢

بعد الاطلاع على المادة (٣٥١) من قانون العقوبات الاهلي وعلى لائحة السادسة من قرار دولتو ناظر الداخلية الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٩٣ المدرج بالوقائع المصرية الصادرة في ١٧ منه المتعلق بتسوير كافة الاراضي الفضاء الكائنة داخل المدن بمجاز من خشب او حائط بحيث يمنع دخول الجمهور فيها قررنا ما هوأت — القرار المشار اليه يكون نافذ المفعول في مدينة الفيوم ويتبدي العمل به بعد نشره سيق الجرائد الرسمية بمشرة ايام

حاجز — • قرار جارج ٢٥ فبراير سنة ١٩١٦ — مدير البحيرة

بعد الاطلاع على القرار السابق صدوره من المديرية بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٢ بشأن تسوير الاراضي الفضاء بمجاز الذي نص فيه ضمناً عن سريان مفعوله على بندر شبراخيت وعلى القرار الصادر منها في شهر مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الاضائة امام منازل الاهالي الماخلة على الطريق العمومي المتخصص لموضعا عن سرياته على شبراخيت وعلى القرار الصادر منها في الشهر المذكور بشأن الفحص والرش امام المنازل بمهمات من ضمنها شبراخيت وحيث ان ناحية المعصرة متصلة في السكن ببندر شبراخيت وعلى ايد الاملاك مربوطة طبعاً بها بصفتها بندراً واحداً قرر ما هوأت (م) ١ يسري مفعول القرارات المذكورة على ناحية المعصرة اموة ببندر شبراخيت (م) ٢ يكون هذا القرار نافذ المفعول بعد نشره بالمجربة الرسمية بمخمسة عشر يوماً

حاجز — • قرار بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩١٦ مدير قنا

بعد الاطلاع على النقرة الثانية من المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٩٢ المتعلق بتسوير الاراضي الفضاء قرر ما هوأت (م) ١ يجري العمل بمقتضى القرار المشار اليه بزيادة قنا وفتح حداديه ودشنا وقوص والاقصر ولسا (م) ٢ يسري مفعول هذا القرار بعد نشره بالمجربة الرسمية بمشرة ايام

حانوتي — • امر حال صادر سيق ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٧

بانه على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس التقار بعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ قد صار اخلال الاحتكار الذي كان سبباً عرفاً في طائفة المحامير واشغالهم (م) ٢ اعلال طائفة المحامير تكون من الان فصاعداً على مقتضى اللائحة المرفوقة بامرنا هذا المنتملة على اثنين وعشرين مادة (\* لائحة اعمال طائفة المحامير \*)

(\* الفصل الاول \*)

« فيما يتعلق باعطال الاحتكار وبمصر الحمايت » (م) ١ قد اجل ما كان مصطلحاً عليه بين المحامير من تخصيص حدود واعطال معلومة لكل حانوت يتووع الاحتكار فيكون غسل وشيل الاسوات بحسب رغبة اهلهم

اجرته من ايراده بحيث يكون كافياً لوضع الاخشاب وان يستحضر أيضاً من الانظار الشفافة ما يكفي الحانوت. ويجعل اقامته بهاراً يو دارفك الانظار والمفسلين والمسلات (م) ٧ الاصطلاح المنسك يو بعض الأشخاص وهو ادهم الملكية في حوائث بضها هدم ولا وجود له وبضها صار اخلاوه من وضع الاخشاب واجرها ملاكها لغير ذلك ولا يزالون يستولون على ما يحصل من ايراد الحانوت السجدة نظير قيامه بدفع ايجاره تشبهاً منهم باستحار هذه الحانوت بحدود محلات معلومة كل ذلك يعتبر لاحقاً وبالطلا في الحال والاستقبال ولاك الحانوت الموجودة الان الحرية المطلقة في تأجيرها حوائث أو غيرها (م) ٨ كل التقارير التي حررها رئيس الطائفة الحالي والتي يحمل سنن تحريرها من اسلافه رؤساء الحانوت بالمطانية الحانوتية أو بالملكية الحانوتية وايرادها قديم باطل لا يحول عليها ولا يسوغ لأي انسان كان تحرير شيء من قبيلها بد الان

### (\* الفصل الثاني \*)

« في حدود الحانوتية وما لهم وما عليهم » (م) ٩ لا يسوغ لاحد رؤساء الحانوت او المفسلين والمسلات أو أحد الانظار الشفافة ان يخرج من طقسه نفسه لفشل أي منوفي وشيله الا بناء على طلب بمضره (م) ١٠ عند ورود الطلب لأي حانوت يكرم رئيسه ان يخرج في الحال لحل المنوفي ويجعل البوصلة اللازمة لحكم القصر النائم له جهة الوفاة باضاح اسم المنوفي ووالده وعليه ان يطلب حضور مندوب بيت المال او دعت الخلة لضبط تركته وفي الاحوال التي لا يكون بيت المال شأن فيها لضبط تركته للمنوفي يجب على رئيس الحانوت تحرير السند اللازم واشده بذلك من يتعهدون يوم الوفاة (م) ١١ السندات اللازم تحريرها يوم الوفاة في الاحوال التي لا تستدعي ضبط تركته للمنوفي كان تكون وفاته عن ورقة يبلغ حاضرين ويكون من ضمنهم قصر أو غائبون لكن لغز المنوفي لم تخلف عنه تركه تضبط هذه السندات يجب على رئيس الحانوت الدقة في تحريرها وجعلها شاملة للبيانات الآتية وفي «أولاً» تاريخ الوفاة باضاح اليوم والشهر والسنة «ثانياً» اسم المنوفي ووالده ومحل سكنه وصاحبه أو جهة استقدامه «ثالثاً» بيان ورثته وبنينهم له باضاح اسم كل منهم «رابعاً» بيان ما يكون له من الاوقاف نظارة كانت أو استخفافاً والميراثات الاميرية باضاح انواعها والجهة المربوطة بها مع الحصول على سراكها ان امكن وان لم

من أي حانوت كان (م) ٢ مراكز الحانوت وتعداد ما يلزم وجوده منها بكل قسم من اقسام مدينة المحروسة وضواحيها وبكل عطف منها قوين بمعرفة اعيان سكان القسم المصرح في المادة الطائفة من هذه اللائحة عن انتخاب رؤساء الحانوت بمقرتهم وبيت المال يقسم ويوزع الاخشاب الموجودة الان على جميع هذه الحانوت (م) ٣ يصير تعيين رؤساء هذه الحانوت مع ما يلزم من المفسلين والمسلات بعد ان يمين بيت المال عدد ما يكفي مهم لكل حانوت ويكون تعيين من ذكرنا بالكيفية الآتية وهي «أولاً» «ترتيب اعيان سكان كل خط وتوزيع رعايتهم أو اهلهم من يتقب رئيس الحانوت ويصير اجراء هذه الترتيب من يد مندوب من بيت المال يحدد في ذلك مع أمور القسم «ثانياً» اقتراح عمر وجود سابق جديته للتحقق «ثالثاً» اختيار الرئيس المنتخب والمفسلين والمسلات بمعرفة مفتي بيت المال واتضاح معرفتهم باحكام النسل الشرعية وفراقته ومنته «رابعاً» ان يكون المنتخب لرئاسة الحانوت ذا دراية بالقراءة والكتابة مع ذلك يجوز تعيين من لم يدر القراءة والكتابة اذا توفرت فيه الثلاثة شروط الاول لما في هذه الحالة يجب عليه ان يخصص له كاتباً على مصاريفه لتأدية ما يلزم من الاعمال القضائية لاجراءات الحانوت واذا نظر لبيت المال بعد الان لزوم تجديد حوائث زيادة ما ذكر أو طلب ذلك سكان عطف من الاخطا فيسوغ له اجراء ذلك بالخارجة مع المحافظة (م) ٤ تعيين وعزل رؤساء الحانوت والمفسلين والمسلات وعشار الطائفة الاتي ذكر في المادة العشرين من هذه اللائحة لا يكون الا باذن الداخلية بعد المخارجة في شأنوين بمحاكمة مصر وبيت المال على شرط ان المخالفات التي تحصل منهم في الأمور المتعلقة بوظائفهم يصير تحقيقاتها واتبايحها ادارياً بمعرفة القومسيون الاداري المشكل بالمحافظة لظفر مواد رؤساء وشاغل وخارجة الطوائف والاقسام والمخارجات مع عدم الاخلال بالدموى التي يكون هناك محل لاقامتها بجائياً أو مدنيكاً على العزول تطبيقاً لقرار مجلس النظار الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٨٧٠ (م) ٥ على بيت المال بعد اعتياده رؤساء الحانوت والمفسلين والمسلات ان يقرر لكل منهم رخصة رسمية يده بمجانك مع تجديد قبل المصلحة محصر جميع اسماء الرؤساء والمفسلين والمسلات (م) ٦ يلزم رئيس كل حانوت ان يستلهم بجلاً بالنقطة المينة له لجعل مركز الحانوت فيه ويدفع

الدفتر يتقدّم به رئيس الحانوت يومًا أسبوعًا المتوفين وأبائهم وتاريخ الوفاة وعمل السكن ويأشرف على معرفة من ضبط له بيت المال تركه ومن لم يضبط له وفي آخر كل سنة تسلم هذه الدفاتر لبيت المال لمخزنها بدفتر خاتمه بعد مراجعتها ويجري تجديد بدلها من سنة أخرى وهكذا (م) ١٨ رئيس كل حانوت مصكف بان يقدم يومًا لبيت المال سندات وكشوفات المتوفين وبويميات الحكاه المعروفة بأسمائهم بعد مراجعتها على السندات وموافقتها لها وللوارد بدفاتر الحكاه وعليه ان ينتقد سير الشغالة والمضامين والمصلاات بالمحانوت على الدوام ويجلّدم من ارتكاب ما يخالف احكام هذه اللائحة (م) ١٩ اذا عزل رئيس أي حانوت أو واحد الفضل أو احدى الفضلات لارتكابه ما يخفي ذلك فيجوز تعين بده من يرى فيه بيت المال الاهلية من ارباب هذا الصكار موافقا حتى يتم تعيين البديل بالشروط المدونة بالمدائن الثالثة والرابعة وذلك بالخفاية مع المحافظة وموافقتها عليه وإذا طرأ حذر لرئيس أي حانوت بسبب مرض أو غيره فله ان يوكل وكيلًا عنه للاطلاع اشغال الحانوت من يرى فيه لبيت المال الدابة والاهلية ويقر عليه ويشتر المحافظة عنه (م) ٢٠ تأتي رئاسة طائفة الحانوتية ويكتفي بتعيين مختار لها من ضمن رؤساء الحانوت برغبتهم ورغبتهم للقيام بامور ذات محمول ويرى وما يتعلق به مما يخص الدائرة البلدية وإذا حدث له حذر يجوز له ان يوكل عنه احد الرؤساء الاخرين

(\*) الفصل الثالث — في الجزاءات واحكام عمومية (\*) (م) ٢١ من تأخر يومًا ما من رؤساء الحانوت في تقديم كشوفات وسندات المتوفين وبويميات الحكاه لبيت المال أو من جهل منهم في اخبار بيت المال عن يلم ضبط تركته من الحانوتين بجازي ادراعي في ادل دفعة بدفع غرامة قدرها خمسة وعشرين قرشًا أو الحبس خمسة ايام وفي ثاني دفعة تكون الغرامة خمسين قرشًا وبالحبس اسبوعًا واحدًا أو اذا وقع منه ذلك دفعة ثالثة فيعزل من وظيفة ويتعين بدله وبالمجاله بجازي هذه الجزاءات كل من يرتكب من ذكروا امرًا يخالف احكام هذه اللائحة وذلك فيما عدا الاحوال التي تنفي بالمرل فبذه يقع فيها احكام المادة الرابعة (م) ٢٢ على محافظة مصر وببيت المال تنفيذ احكام هذه اللائحة وان طرأ امر لم يكن مصرًا به فيها ولم يتيسر تشبيه لمادته فبقاير عنه نظارة الداخلية وينص ما يصدر منها بأن

يكن له شيء ما ذكر فيتوضح ذلك في السند — ويلزم ان يذكر في السندات التي تحرر عن المتوفين الذين لا تركه لهم زيادة عن توضيح اسماء الثانيين أو القصر من الورثة بان المتوفي لم يخلف عنه تركه (م) ١٢ اذا وجد للمتوفين الذين من قبل المذكورين في المادة السابقة اختام يجب اخذ بصحتها بالسند وجبها من يد الحاضرين ان امكن ويذكر ذلك بالسند والا فيتوضح فيه عدم وجود ختم للمتوفي (م) ١٣ اخذ هذه السندات يلزم ان يكون من اثنين من لهم العلم ومعرفة ثامة بحال المتوفي وان تعدد وجود اثنين يشهدان بما ذكر فيكتفي بنقص واحد انما يجب في هذه الحالة الاشهاد عليه من يلزم من الحاضرين بحيث يكون تحرير واخذ السند في اقرب وقت ممكن لعدم عطل تشييل جنازة المتوفي وإذا فرض عدم وجود من يقدم فعلى رئيس الحانوت ان يعلن بيت المال فورًا بذلك ليرى اصوله واجباته وفي هذا الآن يبادر بتشيل الجنازة ولا يؤخرها (م) ١٤ كل رئيس حانوت يدهي لبيت المال أي متوفي يجب عليه المبادرة بالترجعة وتشيل الجنازة بعد استيفاء اجراءات بيت المال والتسليم ويلزمه أيضًا المحافظة على ما يوضع من الحلي والمصوغات وغيرها على اختيار المتوفين (م) ١٥ الاماني المتوفين الحرية التامة في احضار من يريدونه من حضرات العلماء والفتاوى لينزل في غسل المتوفي ان شاءوا ذلك ولا يسوغ لرئيس الحانوت ولا لاحد من افراد الحانوتية التاخير له ان يعارض فيما ذكر انما يجوز ان يكون اجراء التسل بحضور رئيس الحانوت (م) ١٦ اجرة الفصل والشيل والدفن للفقراء من الاهالي بالنسبة لاي متوفي صغيرًا كان أو كبيرًا تقررت من عشرة قروش الى عشرين قرشًا صافيًا فلا يجوز لاي انسان كان من رؤساء الحانوتية أو الحانوتية أو الفضلات أو الفضلات ان يجبر اهالي الحانوتية الذين من هذا القبيل على ان يتحمل منهم في مقابلة ما ذكر على شيء يزيد عن تلك القيمة — وإذا تأخر رئيس أي حانوت عن اجابه طلب اهل الحانوتية او اخذ تشييل جنازة بدون موجب أو قصر في تأدية واجبات الفصل الشرعية أو تحصل على اجرة من اهل الحانوتية الفقراء زيادة عما تنص عليه تحقيق وثبات ذلك عليه بناء على شكوى ذي الشأن يصير عزله من وظيفة ويتعين بدله بالشروط المبينة في المادة الثالثة (م) ١٧ على بيت المال ان يخصص لمركز كل حانوت دفترًا سنويًا يحتم على صفحاته بتدوين المصاحبة وهذا

للطومية والاجرا على وجه ما توضح  
معاهدة بين انكارتا وصبر والحبش رقية  
حبش - ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤

انفقدت المعاهدة بين جلالة ملكة الملكتين  
المختدتين بريطانية العظمى وايرلاندا وسلطانة  
الهند وجلالة يوحنا نجاشي الحبشة والبلاد التابعة  
لها الذي اقامه مولاه عز وجل ملكاً على صهيون  
والجناب العالي محمد توفيق خديومصر - وذلك  
انه لازالة الخلاف الحاصل بين يوحنا نجاشي نجاشية  
الحبشة ومحمد توفيق خديوي مصر ولاقرار السلم  
بينها قد اتفق الثلاثة على عقد معاهدة يجب  
عليهم وعلى ورثاتهم واخلافهم سراعاً احكامها  
وقد تم عقد هذه المعاهدة عن يد الاميرال السير  
ويليام هيوات رئيس عموم المراكب الحربية  
الانكليزية في الهند الشرقي وقد استنابته جلالة  
ملكة الملكتين المختدتين بريطانيا العظمى وايرلاندا  
وسلطانة الهند وعن يد جلالة نجاشي نجاشية الحبشة  
الذي لم يستتب احداً وسعادة مازون بك محافظ  
مصوع الذي استنابته جناب خديوي مصر العظيم  
وقد عقدوا هذه المعاهدة بعد الاتفاق على احكامها  
(م) ١ ابتداء من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة  
يجوز لكافة البضائع ومنها السلاح والذخائر ان  
تنتقل من وإلى الحبش على طريق مصوع (م) ٢  
ابتداء من غرة سبتمبر سنة ٨٤ الموافق اليوم  
الثامن من ماسكارام سنة ١٨٧٧ ترد الى جلالة  
نجاشي نجاشية الحبشة البلاد المعروفة ببلاد  
البوغوس وعند اخلاء جيش الخديوي العظيم  
محاض كسالا وعمديب وسنيت ترد كذلك الى  
جلالة نجاشي نجاشية الحبشة وتصير ملكة الابنية  
الموجودة في بلاد البوغوس التي هي الآن ملك  
الجناب الخديوي العظيم وترد لجلالته مع هذه  
الابنية كافة الذخائر ومعدات الحرب التي تكون  
حينئذ فيها لتكون ايضاً ملكه (م) ٣ يصعد جلالة  
نجاشي نجاشية الحبشة بان يسول لجيش الجناب

حاوي ( حواة ورفاعية ) - ٠ منشور من  
الداخلية رقم

١٦ راس ١٣٠٠

قد دلت وقائع الاحوال على ان بعض الاشخاص  
( الذين يقال عنهم حواة ) يوجد معهم حشرات  
سمية مثل ثعابين وحيات وعقارب وما اشبه يلعبون  
بها امام الناس بقصد طلب الاحسان ويترب على  
لبيهم بها ان بعض الناس من يكون موجوداً يريد  
التفرج عليها فيقبض عليها او يترب منها او مجرد  
وصولها اليه تلذغه فيصيبه سمها ويموت وقد حصل  
ذلك فعلاً في هذه الايام بمجة بيا التابعة لمديرية  
بني سويف فان احد الاشخاص ( الحواة ) قصد  
طلب الاحسان ووقف امام منزل شخص يقال  
له علي مصطفى ومع ذلك الحواي ثبان الفاء في  
الارض لقدص علي المحكي عنه التفرج على الثعبان  
فمسكه بيده فتناوش الثعبان احد اصابع يده  
ولذغه فيه وفي الحال اغشى عليه وتوفي بهذا  
السبب كما ظهر من الكشف الطبي الذي صار  
اجراؤه عليه وحيث ان وجود الحشرات السمية  
امثلة هذه بطرف الحواة او غيرهم ودورانهم  
بها في الطرق هو امر خطر بالنوع الانساني لما  
ينشأ عنه من فقد حياة كل من وصلت اليه سميات  
تلك الحشرات نوقاية حياة النوع الانساني وحفظاً  
له من الخطر قد تراء اقتضاء النشر للجهات بمنع  
الحواة وغيرهم من سائر الناس من حمل الحشرات  
السمية او وجودها عندهم باي صفة كانت وان  
يصير التنبيه على كل مفترق بجمرة الحواة والاشخاص  
المعرفين ( بالرفاعية ) الجاعلين حمل هذه  
الحشرات حرفة لم ويدعون ان لهم معرفة باخراجها  
من المنزل ومن محلات وجودها بدم استعمال  
الانواع المقترة المذكورة مطلق ومن الآن فصاعداً  
كل من يوجد عنده نوع منها يجازي قانوناً على  
مخالفته للتنبيهات وقد تحرر في تاريخه بيهكذا لسائر  
المدير بات والمحافظات ومن الجملة هذا تك.

خيز - صورة ماثرة من الداخلية للجانب بتاريخ ١٨  
صفر سنة ١٢٩٥ - ١٣١٠ فبراير سنة ٧٨  
انه بعد سبق النشر من هنا لجهاز الاقتضاء  
على صورة ماثرة من نظارة الحفانية في ١٦ ذي  
الحجة سنة ١٢٩٥ نمرة ٨٥ بعدم تداخل جهات  
الادارة في مسائل العجزات المتعلقة بالحقوق  
المدنية والتجارية ما لم يكن صادر عن اجرائها  
قرار من احد المجالس وبالجملة للضبطية قد ورد  
افادة من محافظة السويس رقم ١٥ محرم  
سنة ١٢٩٦ نمرة ٢ تضمن ان المادة الثانية من  
نظريات الحفانية الوتقة الصادرة للجهات في شوال  
سنة ١٢٩٣ يقضي بان ما يكون لحد مبلغ الالف  
وخمسة قرش يحصل الفصل فيه بمسرة فلم  
نضابا للحانظة او الضبطية يقتضى تسارير تقدم  
اليه من المتخصصين ولهذا وكون في بعض الاحيان  
تقع المطالبة من شخص الى اخر بقدر المبلغ  
المخصص به للقلم او اقل وتأميناً على حقه يريد  
المطالب توقيع العجز التحفظي على دكان او محل  
للديون حين سماع الدعوى بينها او الفصل فيها  
خيفة من تصرفه في ماله ولهذا قد رغبت  
الاستمراجها اذا كان لا يسمع لمن اراد ذلك  
دعوى ما لم يصدر قرار من احد المجالس ولو  
يكون بقدر المخصص به للقلم او اقل ام كيف  
وحيث بمطالبة النظارة المشار اليها عما ذكر وردت  
افادتها رقم ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ نمرة ١٠ بعدم  
المانع من توقيع العجز في مثل ذلك بناء على  
طلب الاخصام برأي تالفر فلم الدعاوي اذ الحكم  
في اصل الدعوى من مرخصاته فقد تحوّر في تاريخه  
لجهات الاقتضاء بالاجراء حسب ما اشارت الحفانية  
ولزم تحريرها للمساومة والتنبيه بالاجراء على الوجه المشروح  
صورة ما ورد للداخلية من نظارة الحفانية بتاريخ  
خيز - ١٦ ذى سنة ١٢٩٥ ( ١١ نوفمبر سنة ٧٨ )  
نمرة ٨٥

مجلس المنصورة ارسل لهذا الطرف مكتابة تاريخها

الخديوي المعظم الانسحاب من كسالا ومعدب  
وسنيت واجتياز اثيوبيا الى مصر (م) ٤ يتعهد  
الجانب الخديوي المعظم بمنح كافة التسهيلات التي  
يحتاج اليها جلالة نجاشي نجاشية الحبشة في امر  
تعيين قس حشيين في اثيوبيا (م) ٥ يتعهد  
جلالة نجاشي نجاشية الحبشة والجانب الخديوي  
المعظم بان يسلم بعضهما المجرم او المجرمين الذين  
يقرون من بلاد احدهما الى بلاد الاخر للتخلص  
من العاقبة (م) ٦ يتعهد جلالة نجاشي نجاشية  
الحبشة بتحكيم جلالة ملكة انكلترا في تسوية  
كل خلاف عساه ان يحصل بينه وبين الجانب  
الخديوي المعظم فيما بعد التوقيع على هذه الماهدة  
(م) ٧ سيصدق على هذه الماهدة جلالة ملكة  
بريطانيا العظمى وايرلندا وسلطنة الهند وجناب  
خديو مصر المعظم ثم ترسل الى ادوا في اقرب  
ما يمكن من الوقت - بعد ان عملت هذه الماهدة  
بادوا في الثالث من يونيو سنة ١٨٨٤ الموافق  
٢٧ من جوفت سنة ١٢٩٦ قد وقع عليها وختما  
باختتامهم السير ويليام هيوات بالنيابة عن جلالة  
ملكة بريطانيا العظمى وايرلندا وسلطنة الهند  
وجلالة نجاشي نجاشية الحبشة بالنيابة عن نفسه  
وسعادة مازون بك بالنيابة عن جناب خديو  
مصر المعظم ختم جلالة النجاشي

(الامضاء) (هيوات) (الامضاء) (مازون)  
واقفنا وصدقنا على الماهدة المينة لتنا بعد الاطلاع  
عليها والنظر فيها وتكون احكامها مرعية الاجراء  
ياكلها وللاعتقاد قد تحرر هذا موشحاً بتوقيعنا  
عليه - تحرر في سراي عابدين العاسرة  
(الامضاء) محمد توفيق

(بامر الحضرة الخديوية) ورئيس مجلس النظار  
(وانظر الخارجية) (الامضاء)  
(نوبار)

٥. الجاري غمرة ٥٥ يوري بها انه جاري توقيع  
محجوزات بمعرفة جهات الادارة بناء على تشيكات  
ترفع اليها تتعلق بمقوق تجارية او مدنية او  
منشؤها جنائية ويترتب من ذلك حصول تضمر  
من ارباب الاعيان المحجوزة وغو ذلك كما صار في  
مادة دبرين مطلوبة من شخص مدعو مصطفى زائد  
المتوقع فيها محجوزات بمعرفة مديرية الدقلية وكفة قضية  
اخرى تتعلق بمسئلة غلال بين مأوراشغال قونصلاتو  
ايتاليا بالنازيق وبين تابه ومتوقع فيها محجوزات  
على موجودات التابع المذكور بمعرفة مديرية الشرقية  
ويستخرج الرأي من هنا اذا كان في مثل هذه  
الانهايا يترأى له انقضاء للحجز بصير التأيد على  
الحجز الذي اجرته جهة الادارة ويصدر قراره باعتباره  
من تاريخ حصوله او غير ذلك لآخر ما بها وحيث ان  
القضايا الجنائية هي التي يبرز لجهات الادارة توقيع  
المحجوزات اللازمة فيها بالتبابة عن المجالس من بعد  
وجود الشبهات والمستندات الاكيدة ليكون التحقيق  
الابتدائي جاري اعماله بمرفعتها والمجلس عند تقديم  
اوراق المادة اليه ان يقرر باعتبار الحجز من تاريخ  
حصوله متى ترأى اليه ذلك اما مواد الحقوق فلا  
تدخل لجهات الادارة في توقيع محجوزات فيها البناء  
على قرارات تصدرها المجالس لانه سابق التصريح  
في قبول وسام مسائل الحقوق مباشرة بالمجلس بدون  
مدخل جهات الادارة فبناء عليه قد كتب في تاريخه  
للمجلس المذكور بذلك لاتباع الاجراء بموجبه ولباقي  
المجالس ايضا فلزم تخبره لسعادتك بما مل انه من  
طرف الداخلية يجري النشر لجهات الادارة بالاجراء  
في توقيع المحجوزات التي فلزم في المواد الجنائية  
بالكيفية سائلة الذكر وعدم تدخلك من الان فصاعدا  
في مسائل المحجوزات المتعلقة بالحقوق المدنية والتجارية  
مالم يكن صادرا عن اجرائها قرار من احد المجالس  
حجز — امر طان صادر في ٢٥ مارس سنة ٨٠ موافق  
١٤ ربيع اخر سنة ١٢٩٧

الصادر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (١٨ يونيو سنة ٦٧  
وقرار المجلس الخصوصي الرقم ٢ محرم سنة ١٢٨٧  
والامر العالي المؤرخ في ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ وامرنا  
الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ ونشور ناطر  
ماليتنا الى المديرين بتاريخ ٢٨ منه بتنفيذ الامر  
للمذكور وبناء على مرفعه اليها مجلس نظارنا تأمر

#### بما هو ات

الباب الاول — قواعد عمومية  
(م) ١ عدم دفع الاموال والشور والرسوم  
في مواعيد استحقاقها المقررة لعدداتها بناء على  
الوائع والاورام والمنشورات يستوجب اجراء الحجز  
بالكيفية الاتي ذكرها على الاثمار والمحمولات  
والموجودات والمواشي الموجودة في المقار بل وعلى  
نفس المقار المستحقة عليه تلك الاموال او العشور او  
الرسوم تنفيذاً للقرار والاورام المذكورين اعلاه  
(م) ٢ اذا كان الحجز على المقولات او العقارات  
من ماعاً توقيعها في محل سكن احد الاجانب فلا يمكن  
اجراؤه الا بعد اخطار القونسولاتو المنتمين اليه ذلك  
الاجبي (م) ٣ على سائر الاحوال لا يمكن ايقاف  
الحجز او البيع بسبب منازعات تتعلق بالاموال او  
الشور او الرسوم المستحقة مالم يدع المنازع المبالغ  
المقصود احوال الحجز عليه او البيع لاجله

الباب الثاني — في حجز وبيع المنقولات  
(م) ٤ توقيع الحجز على الاثمار والمحمولات  
والموجودات والمواشي لا يمكن اجراؤه الا بعد ثمانية  
ايام من تاريخ حصول التنبيه بالدفع والاذنار بالحجز  
الى صاحب العقار او الى الشخص الموجود فيه معها  
كانت صفته (م) ٥ تشمل ورقة التنبيه والاذنار  
على بيان العقار المطلوب عليه المال او العشور او الرسوم  
ومقدار المبالغ المستحقة وتعلن عن يد مندوب المديرية  
او المحافظة — صاحب المقار او من يجيب عنه او من  
يكون موجوداً في المقار بضع امضاء او ختمه على  
ورقة التنبيه واذا توقف او كان في غير مكانه وضع



امضاءه او ختمه قندوب المديرية او المحافظة يحضر شاهدين من مشايخ البلدة او غيرهم وهما يضمنان او يختبران ورقة التنبيه والاذنار تتيقنا حصول الامتناع من وضع الامضاء او الختم ( م ) ٦ تعطى نسخة من ورقة التنبيه والاذنار الى صاحب العقار ومن يجب عنه او الموجود فيه وفي حالة حصول الامتناع من استلام تلك النسخة تعلق على باب المحافظة او على باب المديرية وعلى دار شيخ البلدة وتعلقها يعتبر اعلاناً مستوفياً ( م ) ٧ اذا مضت الثانية ايام المحددة بورقة التنبيه والاذنار بدون حصول دفع الاوال او العشور او الرسوم الى صراف الناحية او الى مأمور التحصيل فيتوقع الحجز على الاشياء والمحصولات والمنقولات والمواشي ( م ) ٨ وتوقع الحجز بمعرفة مندوب المديرية او المحافظة مصحوباً بشاهدين من مشايخ او غيرهم والمحصولات التي يجري حجزها تكال او تقاس او توزن على حسب نوعها وعند الاقتضاء تنقل الى محل مؤتمن وتذكر هذه الاجراءات ضمن محضر الحجز — المزروعات والمواشي او المنقولات التي تجز تجز بغير تعدادها وتبين اوصافها في محضر الحجز ثم يضمن حارس على الاشياء المحجوز عليها — كل من مندوب المديرية او المحافظة والشاهدين والحارس يضع امضاءه او ختمه على محضر الحجز وهو يشتمل على بيان اليوم الذي يتحدد للبيع والجهة التي يحصل فيها البيع بحيث ان البيع المذكور لا يمكن حصوله قبل مضي ثمانية ايام من تاريخ اعلان الحجز ولا بعد مضي خمسة عشر يوماً من التاريخ المذكور وتعطى نسخة المحضر مصدقاً عليها من مندوب المديرية او المحافظة الى كل من الحارس وصاحب العقار او الموجود فيه او من يجب عنه ويذكر ذلك في محضر الحجز وفي حالة الامتناع من استلام تلك النسخة يذكر هذا الامتناع ايضاً ضمن المحضر المذكور — وعلى سائر الاحوال بعد مضي اربعة ايام بالاكثر من تاريخ اعلان الحجز تعلق نسخة من محضر الحجز على

باب ديوان المحافظة او باب ديوان المديرية بقو باب دار شيخ البلدة وهي قطعة ظاهرة من الموضع المزعم اجراء البيع فيه ( م ) ٩ في اليوم المحدد تشرع المديرية او المحافظة عن بداحد سندوبها ويجوز اثنتين من المشايخ او من ائمة في بيع الاشياء المحجوزة اما في محل توقيع الحجز او في السوق المجاورة — يجهل بيع المحصولات والمنقولات او المواشي المحجوزة بالزاد بالمداغة لمن يرسي عليه آخر عطا — يستمر البيع لغاية ما يبرأ في بيع المبيع بمقدار المبالغ المستحقة وما يستحق لغاية يوم انتهاء الشهر الحاصل فيه البيع والمصاريف ايضاً اذا اقتضى الحال — ويقرر بذلك محضر يذكر فيه سبب البيع وبيان الاشياء المبيعة ومحل تقيها وساعة افتتاح الزاد وقوله ومقدار ثمن البيع واسم الراسي عليه الزاد ويصير امضاء او ختم محضر البيع من مندوب المديرية او المحافظة والاثنين من المشايخ والاثنين من ائمة والرأس عليهم الزاد — من يرسي عليهم الزاد ملزومون بدفع ثمن المبيع على الفور نقداً وعدا الباب الثالث في حجز العقار وبيعه

( م ) ١٠ في حالة عدم كفاية ثمن المحصولات والمنقولات والمواشي لسداد الاوال او العشور او الرسوم المستحقة يشرع في توقيع الحجز على العقار بالكتابة الآتية — قبل توقيع الحجز على العقار يشرع يملن عن يد مندوب المديرية او المحافظة الكائن بداوتها ذاك العقار الى صاحبه المعروف لدى السلطة في شخص واضح اليد عليه معا كانت صفته مجتبه بالدفع وانذار بحجز العقار وتعلق ورقة التنبيه والاذنار المذكورة مع مراعاة الشروط المبينة بالبنود الخامس وتشتمل على بيان العقار المطلوب عليه المال او العشور او الرسوم والمبالغ المستحقة وجميع البيانات المتضمنة ادراجها في اوراق الانذار بحجز المنقولات ( م ) ١١ بعد مضي شهر بالاقل واربعين يوماً بالاكثر من تاريخ الانذار يشرع بوضع الحجز على العقار بمعرفة مندوب المديرية او المحافظة مصحوباً باثنين من

العمد وإذا اقتضى الحال يكون معهم شخص من اهل  
الطيرة او مساح لاجل مساحة وتحديد وتبين العقار  
المحجوز وتحرر محضر بالحجز ويعلن الى صاحب  
العقار المعروف لدى الصلحة في شخص واضح اليد  
مها كانت صفته بالكيفية المبينة بشأن محاضر حجز  
المحصولات والمنقولات ويتوضح فيه بيان العقار  
المحجوز ومقدار مساحته وقيمة ثمن المقدرة (م) ١٢  
يشرع في بيع العقار المحجوز عليه بالمزاد العمومي بعد  
مضي شهر بالاقبل او خمسة واربعين يوماً بالاكثـر  
من تاريخ اعلان محضر الحجز وينشر عن ذلك في  
الجريدة الرسمية العربية مرتين بين كل واحدة  
منها والاخرى ثمانية ايام وتعلق الاعلانات ايضاً  
على باب ديوان المحافظة او على باب ديوان المديرية  
وعلى باب دار شيخ البلدة اذا كان العقار كائناً  
في النـزى وفي نقطة ظاهرة من العقار المحجوز —  
ويجب ان يكون نشر اخر اعلان في الجريدة قبل  
اليوم المحدد للمزاد بثانية ايام بالاقبل وتشتمل  
الاعلانات على تعيين يوم البيع وبيان العقار  
المزوم بيمه والتمن الذي ينبغي عليه افتتاح المزاد  
وهو قومة الثمن المقدر بمحضر الحجز وتشتمل ايضاً  
على جميع الايضاحات المتعلقة بشروط البيع (م)  
١٣ يحصل البيع بالمديرية او المحافظة علناً بحضور  
المدير او المحافظ او وكيل احدهما مصحوباً باحد  
كتاب المديرية او المحافظة — وينبغي افتتاح  
المزاد على الثمن الذي صار تقديره في محضر الحجز  
بمعرفة العمدة واهل الطيرة او المساح — المدير  
او المحافظ او وكيل احدهما يوقع البيع بان يرمي  
عليه اخر عطا اعني ان اعطى عطا مضى عليه  
عشرة دقائق بدون حصول زيادة عليه من خلافه  
ثمن البيع يجب دفعه على الفور تقداً وعدا —  
يجوز بمحضر البيع بمعرفة المدير او المحافظ او وكيل  
احدهما والكتاب الذي يكون حاضراً معه وكل منهما  
يقع امضاه عليه ويشتمل المحضر على صلب البيع

وبيان العقار المباع وكل عطاء حصل ورمي  
المزاد وكل ما يحدث في جلسة المزادة (م) ١٤  
اذا كان في اليوم المعين للمزاد لم يحضر احد للمزادة  
فيصير تاخير البيع لميعاد شهر واحد ويجري تنزيل  
الخمس من المبلغ السابق تحديده لافتتاح المزاد —  
وينشر عن ذلك مجدداً في الجريدة الرسمية العربية  
وباعلانات تلصق وتعلق بالطريقة المبينة في المادة  
الثانية عشر (م) ١٥ يعطى الى الراسي عليه المزاد  
محضر البيع مشلولاً بصيغة التنفيذ من ماذون يـؤمن  
من طرف قاضي المديرية الكائن بدائرهما العقار  
المباع بعد دفع ثمن المبيع باكله مع الرسوم النسبية  
باعتبار المائة خمسة والمصاريف وذلك المحضر يكون  
مستنداً للشترى بملكية المبيع ويقوم مقام السجدة —  
على الراسي عليه المزاد ان يسجل بمحضر البيع بمصاريف  
من طرفه سواء كان التسجيل في المحكمة الشرعية او  
في قلم كتاب المحكمة المختلطة التابعة لها المديرية او  
المحافظة الكائن بدائرهما العقار المبيع (م) ١٦ اذا  
تاخر الراسي عليه المزاد عن وفاة شروط البيع يباع  
المبيع ثانياً بالمزادة على ذمته بعد النشر عن ذلك  
بشرة ايام في الجريدة الرسمية العربية فان نقص  
الثمن يلزم الراسي عليه المزاد الاول بالفوق وان  
زاد فلهذه الزيادة يستحقها الممول المذموم منه العقار  
وتخصم له من الاموال او العشور او الرسوم المطلوبة  
اذا كان هناك اقتضاء (م) ١٧ يسوغ لكل انسان  
في مدة عشرة ايام من البيع ان يقرر في قلم كتاب  
ديوان المديرية او قلم كتاب ديوان المحافظة ان  
يقبل الشراء بزيادة الشرط على اصل الثمن المباع  
به بشرط ان يودع الخمس من الثمن الذي يرغب  
الاخذ به خلاف المصاريف وان يقدم بذلك كفيلاً  
ذا ميسرة وعلى المديرية او المحافظة ان تعطى له  
صورة رسمية من اقراره (م) ١٨ في حالة اعادة  
البيع بسبب حصول زيادة في الثمن يجب على  
المديرية او المحافظة ان تنشر مجدداً عن ذلك

بأنواع الطرق المينة بالمادة الثانية عشرة وتاريخ الزاد لا يمكن تحديده الا بمحض افقه ثمانية ايام اعتبارا من تاريخ آخر اعلان ينشر في الجرائد (استارة عن الاجراءات المتقضي اتباعها في حجز وبيع المنقولات وسبق حجز وبيع العقار تنفيذ المذكور الصادر في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ الموافق ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٧)

### ❦ في حجز وبيع المنقولات ❦

( استارة مادة ٤ فمادة ٥ )

( صورة ورقة التنبيه والانذار التي تملن سواء كان لاحد الاجاب او لاحد الرعايا في خصوص الاموال والشور المطلوبة على الاطيان )

عن المطلوب لجهة الحكومة على فدن كذا الكاتبة بناحية كذا التابعة لمديرية كذا المكلفة باسم فلان الفلاني ..... جميع ذلك

وقدره ..... فقط لا غير في يوم كذا سنة كذا في البلدة الفلانية انا الواضع اسمي (اوختي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا لما سيدكر بعد وهو انني قد اعلنت فلانا

الفلاني حيث وجدته موجودا في الاطيان المينة اعلاه بانه مطلوب الى جهة الحكومة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كاليات اعلاه على الاطيان المذكورة ايضا اعلاه بناء على كشف المستحقات

المذكورة المعطى من طرف مامور التصليل في تاريخ سنة ..... ويعوجب الكشف المذكور طلبت منه ان يدفع حالا ليدي (او لمراف الناحية هذا

المبلغ ولما لم يتم بدفعه قد ائتمرت بانه اذا ما كان يستدعيه ثمانية ايام من تاريخ دفعه على المادة

السابعة من المذكور الرقيم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ ليوقع الحجز على الموروعات والمضولات والامنة والمواشي الموجودة ضمن الاطيان المذكورة حتى يساع منها بالزاد العمومي ما يفي لسداد المبلغ

المذكور وقد سلمته نسخة من هذا التنبيه والانذار ليذه ووضعت اسمي (او ختمه) على هذا البيان بالاسلام مندوبه المديرية امضاء (او ختم)

من يكون اسلم النسخة ( تنبيه ) النسخة التي يسير تركها الى الشخص المئنة اليه يقتضي ان تكون حرفيا نظير الاصل الموضح اعلاه فقط عوضا عما ان يقال

( سلمته نسخة من هذا ) يقال ( سلمته هذه النسخة ) واذا كان الاعلان لجهة اشخاص يعطى لكل شخص نسخة لوحده ويذكر في الاصل وفي كل نسخة اسم

كل من المعلن اليهم وجميعهم يقتضي ان يعضوا امضاءم او اختامهم على الاصل بالاسلام ( تابع استارة مادة ٤ ومادة ٥ )

( صورة ورقة التنبيه والانذار التي تملن سواء كان لاحد الاجاب او لاحد الرعايا في خصوص الرسوم المطلوبة على الاملاك ) ( عن بيان المطلوب الى جهة

الحكومة على منزل ( او دكان او خلافه ) يكون توضيح ذلك بحسب حالة الملك ( ان كان بناحية كذا التابع جهة كذا تملن فلان الفلاني ..... جميع ذلك وقدره ..... فقط لا غير

في يوم كذا سنة كذا في البلدة الفلانية انا الواضع ( اسمي او خمتي ) فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل

محافظ كذا لما سيدكر بعد وهو انني قد اعلنت فلان الفلاني حيث وجدته في الملك ( او الاملاك ) المينة اعلاه ( يكون توضيح ذلك بحسب حالة

الملك ) بانه مطلوب الى جهة الحكومة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كاليات اعلاه على الملك ( او الاملاك ) المذكورة اعلاه بناء على

كشف المستحقات المذكورة المعطى من طرف مامور الدائرة البلدية في تاريخ سنة

ويعوجب الكشف المذكور طلبت منه ان يدفع حالا ليدي (او لمراف الدائرة البلدية بهذه البلدة هذا المبلغ ولما لم يتم بدفعه قد ائتمرت بانه اذا

حسب ما نص بالمادة الثانية من الدكرتو المؤرخ في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ هو عن المحل الذي يكون معدا لسكنه فقط مع مشتملاته التي هي حوش المنزل وجنينته وما يكون داخلا ضمن السور المحاط بالمنزل بدون انفصال بما فيه محلات سكن خدمة المنزل للمدين لخدمة المنزل خصوصي بخلافه خدمة الزراعة وما عدا ذلك لا يعتبر محل السكن

### ( تابع استارة مادة ٤ ومادة ٥ )

« صورة ورقة التنبيه والانذار التي تملن سواء كان لاحد من الاجانب أو لاحد من الرعايا في حالة الاعتناع عن وضع الختم أو الامضاء سواء كان لسبب عدم وجود ختم أو لاي سبب كان »

عن بيان المطلوب لجهة الحكومة على فدان كذا الكائين بحاجة كذا الجابين لمديرية كذا المكلفة بسم فلان الفلاني .....

..... جميع ذلك وقدره كذا لا غير

في يوم كذا سنة كذا في البلدة الفلانية انا الواضع اسمي ( أو خي ) ليو ادناه فلان الفلاني حيث اتدبت من قبل مديرية كذا لما سيذكر بعد وهو اني قد اعلنت فلانا الفلاني حيث وجدته موجوداً في الاطيان المينة اعلاه بانه مطلوب الى جهة الحكومة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما البيان اعلاه على الاطيان المذكورة ايضاً اعلاه بانه على كشف المستحقات المعطى من طرف مأمور الفصل في تاريخ كذا سنة كذا ويجوز ان يكون الكشف المذكور طلبت منه ان يدفع حالا ليدى او الى صراف الناحية هذا المبلغ ولما لم يتم بدفعه قد انذرت بانه اذا ما كان يسدده بعد مضي ثمانية ايام من تاريخه فبناه على المادة السابعة من الدكرتو الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ الموافق ١٤ ربيع اعر سنة ١٢٩٧ يرفع المحجز على الزروع والحقول والامتنع والامتنع والامتنع الموجودة ضمن الاطيان المذكورة حتى يباع منها بالمراد العمري ما يفي لسداد المبلغ المذكور وقد سلمته نسخة من هذا الخضر ليدى ولا امتنع من وضع امضائه ( أو ختمه ) لسبب كذا ( يذكر سبب الاعتناع ) على هذا تبييناً لاستلامه النسخة المذكورة قد دعوت فلاناً وفلاناً ( مشايخ أو غيرهم ) ليشهدوا على حصول التنبيه وامتناعه من وضع امضائه ( أو ختمه ) كما توضع وكل منهما قد وضع ختمه ( أو امضاه )

ما كان يسدده بعد ثمانية ايام من تاريخه فبناه على المادة السابعة من الدكرتو الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ الموافق ١٤ ربيع اعر سنة ١٢٩٧ يتوقع المحجز على الموجدات والحقول والامتنع الموجودة في الملك ( او الاملاك المذكورة حتى يباع منها بالمراد العمري ما يفي لسداد المبلغ المذكور وقد سلمته نسخة من هذا الخضر ليدى ووضع اسمه ( او ختمه ) على هذا اثباتاً للاستلام

مندوب امضا ( او ختم ) من يكون المحافظة استلم النسخة

### ( استارة مادة ٢ )

( صورة ما يتصور من مندوب المديرية او المحافظة الى القناصل او الى وكلائهم بالاعطار عن توقيع محجز مزعم اجراءه في محل سكن اخذ الاجاب )

جناب حضرة

حيث مستحق لجهة الحكومة مبلغ قدره كذا ( اموال او عشور او رسوم ) على القنار الفلاني ( يبين القنار المطلوب عليه المال او العشور او الرسم ) وتوجه الى فلان الفلاني الواضع اليد على القنار المذكور التنبيهات اللازمة للحصول على المبلغ المذكور وما كان يسدده ففقتض الحال توقيع محجز في محل سكنه يوم كذا الساعة كذا فلزم تصويره لخضركم تنفيذاً للمادة الثانية من الدكرتو الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بالاعطار سنة

مندوب مديرية كذا او محافظة كذا ( تنبيه ) هذا الاعطار لا يقصر الى القنصلانات او وكلائهم الا في حالة توقيع محجز في نفس محل سكن الاجنبي اما اذا كان المحجز مراداً توقيع في جهة غير محل سكنه فيشرع بالمحجز بدون ما انه يصير اعطار القنصلات

( تنبيه ) محل سكن الاجنبي التنبيه جائزاً اجراء المحجز عليه بدون حضور مندوب من القنصلات

(\* استارة مادة ٧ ومادة ٨ \*)

صورة محضر المحيز الذي يجري توقيعه في محل سكن أحد الأجناب حيث يكون أعطت له ورقة التنبية بالدفع والإنذار بالمحيز ولم يكن سدا ما عليه بعد فوات الثانية أيام الحددة بورقة التنبية بحضور مندوب من طرف القونسلاو المتسي اليو ذلك الاجنبي (تنبيه الثانية أمام الحددة يتحقق أن تكون كراول اعني لم يجتنب من ضمنها يوم اعلان التنبية والإنذار ولا يوم اجراء المحيز

في يوم كذا سنة كذا في البلدة الفلانية انا الواضع اسمي (او خشي فيو اذناه حيث اتحدثت من قبل مديرية كذا (او محافضة كذا) لما سيذكر بعد وانه بناء على الاعلان بالدفع والإنذار بالمحيز الذي اعلن الي فلان الفلاني بتاريخ كذا عن بد فلان الفلاني مندوب المديرية (او المحافظة) بان يدفع مبلغ كذا قيمة الاموال او الرسوم المستحقة لجهة الحكومة لذية شهر كذا على (بين العقار المسحق على تلك الاموال او الرسوم) وبما على الاخطار الصادر من المندوب الفلاني بتاريخ كذا الي القونسلاو الفلاني عن اجهراء المحيز الاتي ذكره بحضور فلان الفلاني الذي حضر مندوبا من طرف القونسلاو الفلاني ليكون حاضرا المحيز وفلان وفلان شاخ او غيرهم (يذكر صانعهم وسكنهم) الذي جرى تكليفها لكونها شاهدين على ما في ذلك المحضر قد كورت التنبية على فلان الفلاني بان يدفع ليدي المبلغ المقررم اعلاه حالا ماذا والا سادس حالا عن يدي ويحضر من ذكره اعلاه بميز كافة الموجودات المنقولة الموجودة ضمن العقار المستحقة عليه تلك الرسوم او الاموال او الشهور) ولما لم يدفع قد شرعت بالنفل بميز الموجودات الاتية التي وجدتها وفي اول كذا وثانيا كذا (الى اخرها يوجد بين تفصيلا) وحيث من ضمن الاشياء المذكورة النصف الفلاني والنصف الفلاني لهذا جرى كيلة او مقله او وزله (على حسب نوعه) وبان ما هو كذا اردب وما هو كذا من وما هو كذا قطار او زمل الخ

ومن ضمنها ايضا الاشياء الفلانية والفلانية تراى المؤقتة نقلها الي التبعة الفلانية ووضعا فيها وجرت نقلها فيها ثم قنن فلان الفلاني حازبا على جميع ذلك (١) تحت مسئولته بشرط انه مرسوم في اي وقت كان انه يقدم عند الطلب كلا من الاشياء المحيوزة على تنالها وان يبايظ عليها من كل ضرر وانلاف تحت مسئوليته وعلى ذلك تجر هذا

(١) اذا كانت الاشياء المحيوزة في جهتين منفردتين فحينئذ حازبا مخصوصا على مسئولته جهتين وبين ذلك في المحضر

على هذا وعلى النسخة التي تسلمت الي فلان الفلاني المذكور تجريرا في

امضاء (او ختم) امضاء (او ختم) امضاء (او ختم)  
مندوب المديرية أحد اليهود ثانيا

(\* استارة مادة ٦ \*)

« صورة ورقة التنبية والإنذار التي تسلمت سواء كان لاحد من الاجناب او لاحد من الرعايا ويحصل منه امتناع عن استلام النسخة »  
عن بيان المطلوب الى جهة المحكمة على فدن كذا الكائنين بناحية كذا التابعة لمديرية كذا المسكنة باسم فلان الفلاني او على المقار الفلاني كائنات بالجهة الفلانية سواء كان مترا او كائن الخ) .....

..... جميع ذلك وقدره كذا لا غير

في يوم كذا سنة كذا في البلدة الفلانية انا الواضع اسمي (او خشي فيو اذناه فلان الفلاني حيث اتحدثت من قبل مديرية كذا (او محافضة كذا) لما سيذكر بعد وهو الي قد اعلمت فلان الفلاني حيث وجدته موجودا في الاطيان المسينة اعلاه (او في المقار) بانه مطلوب الى جهة المحكمة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما الهان اعلاه على الاطيان المذكورة (او المقار المذكورة ايضا) بناء على كتف المستحقات المذكورة المعطى من طرف مأمور التفتيش بتاريخ كذا (او من طرف مأمور الفلانية) طلبت منه ان يدفع حالا ليدي او لصراف الناحية (او لصراف الدائر الفلانية) هذا المبلغ ولما لم يتم دفعه قد انذره بانه اذا ما كان يسده بعد مضي ثمانية ايام من تاريخه فيناء على المادة السابعة من الذكر في الرقيم ٢٥ مارث سنة ٨٠ الموافق ١٤ ربيع اخر سنة ١٢٩٧ يتوقع المحيز على الزروقات والصلوات والامنة والسواقي الموجودة ضمن الاطيان المذكورة (او المقار المذكورة) حتى يباع منها بالزاد العمومي ما يفي لسداد المبلغ المذكور ولما رغبت تسليمه نسخة من هذا فامتنع عن استلامها لسبب (يذكر ذلك السبب معها كن) فجرى تسليم نسخة على باب المديرية ونسخة ثانية ايضا على باب دار شيخ البلدة (او باب المحافظة) امضاء (او ختم)

مندوب المديرية

« تنبيه » في حالة اعلان ورقة التنبية والإنذار عن يد محذوبة المحافظة لرسوم يكون مسجلة على عقار داخل ضمن دائرة المحافظة وحصل امتناع من استلام النسخة فيكتب بتعليق النسخة المذكورة على باب المحافظة فقط

المحضر وجري امضائه (اوختمه) من الشاهدين ومن الحارس وفي من مندوب القونلاتو ويحدد فيه انه يوم البيع للاشياء المحجوزة بقدر ما يلي المستحقات المبرسة يكون في اليوم الثاني الساعة الثلاثية في السوق الفلاني (١) وقد تسل نسخة من هذا المحضر الى الحارس (٢) وإلى فلان الفلاني الذي وجدته في محل المحجر وهو ايضا وضع امضاه (أو ختمه) فيه «تبيه» في حالة الاشتاع من الاستلام أو الختم لا روم لاستحضار شاهدين خلاف اللذين حضرا المحجر «تبيه» انا حصل الاخطار للقونلاتو عن المحجر وما حضر مندوب من طرفها يوم المحجر فلا يمكن اجراؤه حيث بهت وجود مندوب القونلاتو لا يصح الدخول في محل سكن الاجنبي انا وقتها بصير اخطار للمالكة عن غيبة مندوب القونلاتو المذكور واما اذا كان المحجر المزبوع اجراؤه هو في غير محل سكن الاجنبي كما تقدم الذكر فيشرح في اجرائه حتى بدون اخطار القونلاتو عنه (صورة محضر المحجر الذي يجري توقيعه في محل سكن احد الرعايا أو في اوطانه أو في غير محل سكنه أو في غير محل سكن احد الاجانب حيث تكون اعلمت اليو ورقة التبيه بالدفع والانذار بالمحجر ولم يكن سدد ما هلو بعد فوات التالاية ايام المحددة بورقة التبيه والانذار).

### (تبيه)

عندما يكون توقيع المحجر في غير محل سكن الاجنبي فلا يصير اخطار القونلاتو — في يوم كذا سنة كذا الساعة كذا في البلدة الفلانية انا الواضع اسمي (او ختمي) فيه اذناه فلان الفلاني حيث اتتدعت من قبل مندوبه كذا أو عاينته كذا لا سيذكر بهد وهو انه بناء على الاعلان بالدفع والانذار بالمحجر الذي اعلن الى فلان الفلاني بتاريخ كذا من يد فلان الفلاني مندوب المديرية (أو المحافظة) بان يدفع مبلغ كذا قيمة الاموال أو الرسوم المستحقة لجهة المحكومة لغاية شهر كذا على (يدين) القنار المستحقة عليه تلك الاموال أو الرسوم) ومحضور شاهدين وما فلان وفلان شاهجان أو قديم (يذكر صناعته).

(١) يوم البيع يقتضي ان يكون بعد مضي ثمانية ايام كمال من تاريخ اعلان المحجر بشرط ان لا يتجاوز يوم البيع المذكور خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان المذكور فيجهد بان يكون ذلك اليوم العادي أو الثاني بشر من تاريخ محضر المحجر.  
(٢) اذا كان التامين للحرارة زائدا عن نفر واحد فيعطي لكل من الحراس نسخة ويذكر ذلك في متن المحضر.  
لكل من الحراس نسخة ويذكر ذلك في متن المحضر.

وسكنهم) الذي جرى تكليلها لكوننا شاهدين على ما فيه ذلك المحضر قد كُتبت التبيه على فلان الفلاني بان يدفع حالا ليدي أو الى صراف التلحية (أو أول صراف النائرة البلدية) المبلغ المرقوم اعلاه ماذا ولا يشرح حالا عن يدي ويحضر من ذكروا اعلاه بعين كافة الموجودات المنقولة الموجودة ضمن القنار المستحقة عليه تلك الرسوم أو الاموال أو المشور ولما لم يدفع قد شرحت بالفضل بعين الموجودات الاتية التي وجدتها وفي أول كذا وثانيا كذا (الخ ما يوجد بين تفصيلا) وحيث من ضمن الاشياء المذكورة الصنف الفلاني فهذا جرى كيله أو مقاسه أو وزنه (على حسب نوعه) وبلغ ما من كذا اردب وما هو كذا من وما هو كذا قطار أو رطل ومن ضمنها ايضا الاشياء الفلانية والفلاية نراى اوبنية قنار ووضعها في الجهة الفلانية وجري نقلها فيها ثم لعين فلان الفلاني حارسا على جميع ذلك (١) تحت مسؤوليته بشرط انه لم يرم في اي وقت كان ان يقدم عند الطلب كلاً من الاشياء المحجوزة على حالها وان يحافظ عليها من كل ضرر واتلاف تحت مسؤوليته — وعلى ذلك تمرد هذا المحضر وجري امضائه (اوختمه) من الشاهدين ومن الحارس وفي وتحدد فيه ان يوم البيع للاشياء المحجوزة بقدر ما يلي المستحقات المبرسة يكون في اليوم الثاني الساعة الثلاثية في الجهة الفلانية أو في السوق الفلاني (بصرف ما تقتضيه الاحوال) (٢) وقد تسلر نسخة من هذا المحضر الى الحارس (٣) وإلى فلان الفلاني الذي وجدته في محل المحجر وهو ايضا وضع امضاه (أو ختمه) فيه «تبيه» في حالة الاشتاع من وضع الامضاء «أو الختم» أو استلام النسخة من قبل المعلن له فنذكر في محضر المحجر العارية التي سبق ذكرها في ورقة التبيه والانذار عندما يحصل توقيع في امضاء «او ختم»

(١) اذا كانت الاشياء المحجوزة في جنتين مترايتين فيوضع حارس محصور على كل جهة وبين ذلك في المحضر.  
(٢) يوم البيع يقتضي ان يكون بعد مضي ثمانية ايام كمال من تاريخ اعلان المحجر بشرط ان لا يتجاوز يوم البيع المذكور خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان المذكور فيجهد بان يكون ذلك اليوم العادي أو الثاني عشر من تاريخ محضر المحجر.  
(٣) اذا كان التامين للحرارة زائدا عن نفر واحد فيعطي لكل حارس نسخة ويذكر ذلك في متن المحضر وسكنهم الحارس يشع امضاه «أو ختمه» على محضر المحجر

الورقة المذكورة أو الانتفاع عن استلامها « تنبيه » وسيف  
حالة الانتفاع من الاستلام « أو التحمض » لا لزوم لاستحضار  
شاهدين خلاف اللذين حضرا الحجز

( صورة محضر يحرر عندما يكون القصد توقيع حجز  
على المتقربات ووجهه المندوب ولم يجد شيئا بجزءه )

في يوم كذا سنة كذا بالبلدة الفلانية انا الواضح اسمي  
« أو خشي » فبوا دناه حيث انتدبت من قبل مديرية  
كذا أو من محافظ كذا ، لا سيذكر بعد وهو انه بناء على  
الاعلان بالنفع والانتذار بالمحجز الذي اعلن الى فلان  
الفلاني بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني مندوب المديرية  
أو المحافظة « بانه يدفع مبلغ كذا قيمة الاموال أو المشور  
أو الرسوم المسخنة لجهة المحكمة لغاية شهر كذا « بين  
المقار المسخنة عليه تلك الاموال أو المشور أو الرسوم «  
وبحضور شاهدين وما فلان وفلان مشايخ أو غيرهم « يذكر  
صانعهم وسكنهم « الذي جرى تكليفها ليكونا شاهدين على  
ما في ذلك المحضر قد كورت التنبيه على فلان الفلاني بانه  
يدفع حالا ليدى اولى صراف الناجية « اولى صراف  
الدائع بالبلدية « المبلغ المرقوم اعلاه حالا ماذا ولا يشرح  
حالا عن يدي وبحضور من ذكروا اعلاه بحجز كافة  
الموجودات المفولة الموجودة ضمن المقار المسخنة عليه تلك  
الاموال « أو المشور أو الرسوم « ولما لم يدفع ورجعت  
ان اجري المحجز حسبما ذكر فسا وجدت شيئا اجزءه وعلى  
ذلك تحرر هذا المحضر وجرى امضائه « أو ختمه « من  
الشاهدين المذكورين وفي ومن فلان الفلاني الذي وجده  
وسلت له نسخة منه « تنبيه » وفي حالة الامتناع من  
وضع التحمض « أو الامضاء « أو استلام النسخة يتبع ما  
سبق توضيحه في اعلان ورقة التنبيه والانتذار بحجز المتقربات  
( في كيفية تعليق محاضر الحجز )

( تنبيه ) بعد تحرير محضر الحجز وتسليم ما يقتضي  
من النسخ من المحضر المذكور كما تبين فلا يقتضي  
استخراج نسخة من محضر الحجز المذكور وتعليقها على  
باب المحافظة ونسخة في نقطة ظاهرة من الموضع المزمع  
اجراء البيع فيه اذا كان جرى الحجز بمعرفة مندوب  
المحافظة وأما اذا حصل الحجز بمعرفة مندوب المديرية  
تعلق نسخة من المحضر على باب المديرية وعلى باب  
دار شيخ البلدة وفي نقطة ظاهرة من الموضع المزمع

اجراء البيع فيه ويبنى ان المدة التي يكون تم فيها  
تعلق النسخ بالكتابة المذكورة لا تتجاوز اربعة ايام  
من تاريخ محضر الحجز وتنبه لتعلق النسخ بالكتابة  
الموضحة يقتضي ان مندوب المديرية في ذيل محضر  
الحجز الاصلي يذكر تحت ختمه ( او امضائه ) العبارة  
الآتية — كذا في يوم كذا سنة كذا صار استخراج  
( قدر كذا نسخ من هذا ) وجرى تعليق نسخة على باب  
المديرية او المحافظة ونسخة على باب دار شيخ البلدة  
ونسخة في النقطة الفلانية من الجهة المزمع اجراء البيع  
فيها وفي ذيل كل من النسخ التي يجري تعليقها بحجز  
للمندوب تحت ختمه ( او امضائه ) العبارة الآتية —  
جرى استخراج هذه النسخة في يوم كذا سنة كذا  
من الاصل لاجل تعليقها في ( تذكر الجهة التي يصير  
تعلقها فيها )

استمارة مادة ( ٩ ) صورة محضر البيع بحضور الشخص  
المحجز عليه وفي حالة ان الشيء المحجز يباع جزء  
منه يفي بالمطالبة لجهة الحكومة )

في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلد الفلانية  
بناء على الحجز الذي جرى توقيمه بتاريخ كذا عن  
يد فلان الفلاني على ( مزروعات او مقتولات او مواشي )  
الكانت في المقار الفلاني وبدا على تعيين هذا اليوم  
لبيع الاشياء المحجوزة ضمن محضر الحجز الذي جرى  
تعلق النسخ اللازمة منه في الجهات المقررة قانونا  
وبناء على المادة التاسعة من المذكور يتو الصادر في ٢٥  
مارس سنة ١٨٨٠ انا الواضح اسمي فيه ادناه فلان  
الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا ( او محافظة )  
كذا لا سيذكر بعد قد توجهت الى الجهة الفلانية  
( الجهة التي يصير فيها البيع ) وصحني فلان وفلان  
مشايخ ( او عمد ) كلقتما ليكونا شاهدين على  
الاجراءات الآتية وهي في حال وصولي وجدت فلانا  
الفلاني الذي كانت اقربني وقت حجزها انه صاحبا  
وطلبت من الفلاني الحاضر على الاشياء المحجوزة ان  
يقدم لي جميع الاشياء التي جرى حجزها على حالتها

التي كانت عليها يوم ما تسلمت له حسب البيان الواضح في محضر الحجيز السالف ذكره. فاطلعي عليها وجري جردها ووجدتها بتمامها على حسب ما تسلمت له ( ادا نقص أو حصل عوارشي منها فبيين ذلك ) إذا استحسن نقل البعض من الاشياء المحجوزة الى سوق مجاور يقال ( صار نقل الشيء الفلاني والشيء الفلاني منها الى السوق الفلاني وتكلف نقلها مبلغاً قدره كذا ثم بحضور من ذكروا اعلاء صار الشروع في بيعها بالزاد بالمزاد ورسا الشيء الفلاني على فلان الفلاني يبلغ كذا جرى تحصيله منه على الفور تقدراً والشيء الفلاني رسا على فلان الفلاني يبلغ كذا الخ ولا يبلغ قدر ما جرى بيعه كذا قرش قيمة المستحقات المبرية ومصاريف النقل فجرى الانفراج عن الاشياء الباقية وتسلمت الى فلان الفلاني المذكور اعلاء وهو مع جميع من ذكروا من الحارس والشاهدين والراسي عليهم الزاد وضوا اعضاءهم ( او اختامهم ) معي على هذا وقت هذه الاجراءات وتقرر هذا المحضر في اليوم المذكور اعلاء الساعة الفلانية

( صورة بخضر البيع في حال غياب الشخص المحجوز عليه وفي حالة ما ان الشيء المحجوز يباع جزء منه ففيه بالمطالب الجهة الحكومة )

في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية بناء على الحجر الذي جرى توقيعه بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني على ( مزرعات او منقولات او مواشي الكائنة في العقار الفلاني وبناء على تعيين هذا اليوم لبيع الاشياء المحجوزة ضمن محضر الحجيز الذي جرى تعليق النسخ اللازمة منه في الجهات المقررة قانوناً وبناء على المادة التاسعة من الدكرين الصادر في ٢٥ مارس سنة ٨٠٠ انا الواضع اسمي فيه اذناء فلان الفلاني حيث انتهيت من قبل مديرية كذا او محافظة كذا لا شذير بعد وهو اني قد توجهت الى الجهة الفلانية ( الجهة التي يصير فيها البيع ) وصحبت فلان الفلاني مشايخ او عمد كلفتها

ليكونا شاهدين على الاجراءات الآتية وهو انه في حال وصولي ما وجدت فلاناً الفلاني الذي كانت افترق وقت الحجيز انه صاحب الاشياء المحجوزة ( او انه اجاب عن صاحبها ) ففي غيبته طلبت من فلان الفلاني الحارس على الاشياء المحجوزة انه يقدم لي جميع الاشياء التي جرى حجزها على حالتها التي كانت عليها يوم ما تسلمت له حسب البيان الواضح في محضر الحجيز السالف ذكره فاطلعي عليها وجري جردها ووجدتها بتمامها على حسب ما تسلمت له ( اذا نقص أو حصل عوارشي منها فبيين ذلك ) ( اذا استحسن نقل البعض من الاشياء المحجوزة الى سوق مجاور يقال ) صار نقل الشيء الفلاني والشيء الفلاني منها الى السوق الفلاني وتكلف نقلها مبلغاً قدره كذا ثم بحضور من ذكروا اعلاء صار الشروع في بيعها بالزاد بالمزاد ورسا الشيء الفلاني على فلان الفلاني يبلغ كذا جرى تحصيله منه على الفور تقدراً والشيء الفلاني رسا على فلان الفلاني يبلغ كذا الخ ولا يبلغ قدر ما جرى بيعه كذا قيمة المستحقات المبرية ومصاريف النقل جرى رفع الحجيز عن الاشياء الباقية ولكن نظراً لغية صاحبها او من كان متصرفاً فيها وقت الحجيز فابقيتها في عهد الحارس المذكور وتحت مسؤوليته ليسلمها الى صاحبها المذكور عند طلبها منه فالحارس المذكور مع جميع من ذكروا من الشهود والراسي عليهم الزاد وضوا اعضاءهم او اختامهم على هذا وقت هذه الاجراءات وتقرر هذا المحضر في اليوم المذكور اعلاء الساعة الفلانية ( صورة بخضر البيع بحضور صاحب الاشياء المحجوزة ويصح كافتها ووقاء المستحقات من ثمنها بدون نقص او زيادة ) في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية بناء على الحجر الذي جرى توقيعه بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني على ( مزرعات او منقولات او مواشي ) الكائنة في العقار الفلاني وبناء على تعيين هذا اليوم لبيع الاشياء المحجوزة



شعرت محضر المحجز الذي جرى تعليق التمسح اللازمة منه في الجهات المقررة قانوناً وبناء على المادة التاسعة من الذكر بنو الصادر في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ اتا الواضع اسمي (او غشي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا) لما سيذكر بعد وهو اني قد توجهت الى الجهة الفلانية (الجهة التي يصير فيها البيع) وصحبي فلان وفلان مشايخ (او محمد) كلتعا ليكونا شاهدين على الاجراءات الآتية وهي في حالة وصولي وجدت فلانا الفلاني الذي كان اقربى وقت سجزها بانه صاحبها (او انه اجاب عن صاحبها) وطلبت من فلان الفلاني الحارس على الاشياء المحجوزة ان يقدم لي جميع الاشياء التي جرى سجزها على حالتها التي كانت عليها يوم ما تسلت له حسب البيان الواضح في محضر المحجز السالف ذكره فاطلعتني عليها وجرى جردها ووجدتها بتمامها على حسب ما تسلت اليه (اذا قصص او حصل عوار لشيء منها فيبين ذلك) اذا استحسن نقل البعض من الاشياء المحجوزة الى سوق مجاور يقال (صار نقل الشيء الفلاني والشيء الفلاني منها الى السوق الفلاني وتكلف نقلها مبلغ كذا ثم بحضور من ذكروا اعلاه صار الشروع في بيعها بالزاد بالمناذاة وصرها الشيء الفلاني على فلان الفلاني بمبلغ كذا جرى تحصيله منه على الفور نقدا وعدا والشيء الفلاني رسا على فلان الفلاني بمبلغ كذا الى اخره وحيث بلغ ثمن كافة الاشياء المبيعة مبلغ كذا فتمش وهو قيمة المطلوب للبري على المقار الفلاني فجرى تحرير هذا ايثانا لذلك وامضاء (او ختمه) من الحاضرين ومن الراعي عليهم المزداد وقت هذه الاجراءات وتحرر هذا المحضر في اليوم المذكور اعلاه الساعة الفلانية (صورة محضر البيع في حالة حضور او غياب صاحب الاشياء المحجوزة عند عدم الوقف)

في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية

بناء على المحجز الذي جرى توقيعه بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني على مزروعات او منفولات او مواشي (الكاتبة في المقار الفلاني وبناء على تعيين هذا اليوم لبيع الاشياء المحجوزة ضمن محضر المحجز الذي جرى تعليق التسليم اللازمة منه في الجهات المقررة قانوناً وبناء على المادة ٩ من الذكر بنو الصادر في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ اتا الواضع اسمي فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا) لما سيذكر بعد وهو اني توجهت الى الجهة الفلانية (الجهة التي يصير فيها البيع) وصحبي فلان وفلان مشايخ (او محمد) كلتعا ليكونا شاهدين على الاجراءات الآتية وهي في حالة وصولي وجدت فلانا الفلاني الذي كان اقربى وقت سجزها بانه صاحبها (او انه اجاب عن صاحبها) وطلبت من فلان الفلاني الحارس على الاشياء المحجوزة ان يقدم لي جميع الاشياء التي جرى سجزها على حالتها التي كانت عليها يوم ما تسلت له حسب البيان الواضح في محضر المحجز السالف ذكره فاطلعتني عليها وجرى جردها ووجدتها بتمامها على حسب ما تسلت اليه (اذا قصص او حصل عوار لشيء منها فيبين ذلك) اذا استحسن نقل البعض من الاشياء المحجوزة الى سوق مجاور يقال (صار نقل الشيء الفلاني والشيء الفلاني منها الى السوق الفلاني وتكلف نقلها مبلغ كذا ثم بحضور من ذكروا اعلاه صار الشروع في بيعها بالزاد بالمناذاة وصرها الشيء الفلاني على فلان الفلاني بمبلغ كذا جرى تحصيله منه على الفور نقدا وعدا والشيء الفلاني رسا على فلان الفلاني بمبلغ كذا الى اخره وحيث بلغ ثمن كافة الاشياء المبيعة مبلغ كذا فتمش وهو قيمة المطلوب للبري على المقار الفلاني فجرى تحرير هذا ايثانا لذلك وامضاء (او ختمه) من الحاضرين ومن الراعي عليهم المزداد وقت هذه الاجراءات وتحرر هذا المحضر في اليوم المذكور اعلاه الساعة الفلانية (صورة محضر البيع في حالة حضور او غياب صاحب الاشياء المحجوزة عند عدم الوقف)

في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية

(صورة محضر البيع اذا كان البيع يستمر لايام متوالية) في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية بناء على الحجز الذي جرى توقيعه بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني على مزروعات او منقولات او مواشي (الكاتبة في المقار الفلاني وبناء على تعيين هذا اليوم لبيع الاشياء المحجوزة ضمن محضر الحجز الذي جرى تعليق النسخ اللازمة منه في الجهات المقررة قانوناً وبناء على المادة التاسعة من الذكر يتو الصادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ انا الواضع اسمي (او خشي) ليه إيتاه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا) لا سيذكر بعد وهو اتي توجهت الى الجهة الفلانية الجهة التي يصير فيها البيع (وصيحي فلان وفلان مشايخ) او عمد (كلتعا ليكونا شاهدين على الاجراءات الآتية وهي في حال وضولي (توضح ممن يكون موجودا ان كان صاحب الاشياء المحجوزة او من يجب عنه ثم يقال) فطلبت من فلان الفلاني الحارس على الاشياء المحجوزة ان يقدم لي جميع الاشياء التي جرى حجزها على حالتها التي كانت عليها يوم ما تسلمت له على حسب البيان الواضح في محضر الحجز السالف ذكره فاطلعت عليها وجرى جردها ووجدت يتألفها على حسب ما تسلمت له (اذا استحسن نقل البعض من الاشياء المحجوزة الى سوق مجاور يقال) صاقل نقل الشيء الفلاني والشيء الفلاني منها الى السوق الفلاني وتكلف نقلها مبلغاً قدره كذا ثم بمضوري من ذكروا اعلاله نصار الشروع في بيعها بالزاد ورسا الشيء الفلاني منها على فلان الفلاني بمبلغ كذا الى اخره ويبلغ جميع الجمل في هذا اليوم مبلغ كذا قرش وحيث قد اتي الليل وما عاد نمكنا استمرز البيع فجري تأخير الى يوم كذا الساعة كذا ثم جرى قفل هذا المحضر وختمه (وامضاه) من الحاضرين (ويجيء اليوم للملك كوز يقال في آخر كتابة المحضر) بناء على تأخير البيع الى هذا اليوم الذي هو يوم كذا الساعة كذا

جرى افتتاح البيع استمراره بالكيفية الآتية وهي ان الشيء الفلاني رسا على فلان بمبلغ كذا جرى تحصيله منه على الفور قداً وعدا والشيء الفلاني رسا على فلان الفلاني بمبلغ كذا الى اخره ولا يخفى قدرنا جرى بيعه كذا قرش قيمة المستحقات المبررة ومصاريف النقل جرى رفع الحجز عن الاشياء الباقية (هذا لا يذكر الا اذا كان باقي شيء من الاشياء المحجوزة اما اذا كانت الاشياء المحجوزة لم يتبق منها شيء يباع بعد سداد المستحقات فيتوضح ما يناسب ذلك بحسب ما تدل عليه وقائع الاحوال) وتسلمت الى فلان الفلاني المذكور اعلاله (هذا لا يذكر الا اذا كان صاحب الاشياء او من يجب عنه حاضراً اما اذا كان غائبا فيتوضح ما يفيد تسليمها الى الحارس هو وجميع من ذكروا اعلاله من الشهود والرسم عليهم الزاد وضوا انضام (او اختتامهم) على هذا وقت هذه الاجراءات وتقرر هذا المحضر في اليوم المذكور اعلاله الساعة الفلانية في حيز وبيع المقار

(استشارة مادة ١٠)

(تنبيه) (ممنوع اعلان تنبيه بمحضر المقار ما لم يكن جرى أولاً حجز الاشياء المنقولة او انه لم يوجد اذ اشياء منقولة يجري حجزها وبيعها (صورة ورقة التنبيه بالدفع والانذار بمحضر المقار التي تسلم الى نفس شخص صاحب الاطيان أو الملك المراد حجزه) عن المطلوب لجهة الحكومة على فطن كذا خراجي (او عشوري) كاتبة بناحية كذا تابعة لمديرية كذا مكلفة باسم فلان الفلاني (او على المنزل الفلاني) الكائن بشارع كذا بالبلدة الفلانية (او على الدكان او الوكالة او الشوفا الخ) ..... يستغل من ذلك قيمة ما تحصل من بيع المحصولات او المواشي او المنقولات الذي جرى بيعها بالزاد العمومي بموجب محضر رقم كذا - باقي ..... فقط وقدره كذا لا غير - في يوم كذا سنة كذا بالبلدة الفلانية انا الواضع اسمي (او خشي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا)

لا سيذكر بعدوهواني اعلت فلان القلائي المعروف لدى الحكومة بأنه صاحب الاطيان المينة اعلاه حيث انها مكلفة باسمه ( او المنزل او الدكان انخ حيث انه مقيد باسمه في الدائرة البلدية ) بأنه مطلوب على الاطيان المذكورة او على المنزل ( او الدكان ) المذكور لجهة الحكومة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما المبين اعلاه باقي عليها ( او عليه ) من بعد استبعاد قيمة ما تحصل من ثمن المحصولات او المواشي او المتقولات السابق حجزها بتاريخ كذا ويصفا بتاريخ كذا وطلبت من فلان القلائي المذكور اعلاه ان يدفع حالاً أيدي هذا المبلغ الباقي او لصراف الناحية ( او الى صراف الدائرة البلدية ) ولما لم يتم بدفعه اندرته بأنه اذا ما كان يسدده في ظرف شهر واحد من تاريخه فيناه على المادة الحادية عشر من الدكرتو الرقيم ٢٥ ماث ١٨٨٠ يتوقع الحجز على الاطيان او الاملاك المينة اعلاه ويبيع منها بالزاد العمومي بما يفي لسداد المبلغ المذكور وقد سلمت الى فلان القلائي المذكور نسخة من هذا التنبيه والاذنار ليده ووضع اسمه ( او ختمه ) على هذا اثباتاً للاستلام امضاء ( او ختم ) امضاء ( او ختم ) مندوب المديرية المستلم ( او المحافظة )

( تنبيه ) في حالة الامتناع من وضع الامضاء او الختم او استلام النسخة بعمل حسب ما توضح في كيفية اعلان ورقة التنبيه والاذنار بحجز المتقولات عند الامتناع من وضع الاسم او الختم عليها والامتناع عن استلامها

( صورة ورقة التنبيه بالذبح والاذنار بحجز المقار التي تسلم الى غير صاحب الاطيان او الملك لسبب عدم وجود صاحبها )

عن المطلوب لجهة الحكومة على فدن كذا خراجي ( او عشوري ) كاتبة بناحية كذا تابعة لمديرية كذا مكلفة باسم فلان القلائي ( او على المنزل القلائي ) كذا كائن بشارع كذا بالبلدة القلائية ( او على الدكان

او الوكالة او الشونة انخ ) ..... يستنزل من ذلك قيمة ما تحصل من بيع المحصولات او المواشي او المتقولات التي جرى سبيها بالزاد العمومي بموجب محضر رقم كذا - باقي ..... فقط وقدره كذا لاغير - في يوم كذا سنة كذا بالبلدة القلائية انا الواضع اسمي ( او ختمتي ) فيه اذناه فلان القلائي حيث انتدبت من قبل مديرية كذا ( او محافظة كذا ) لا سيذكر بعد وهوواني اعلت فلان القلائي المعروف لدى الحكومة بأنه صاحب الاطيان المينة اعلاه حيث انها مكلفة باسمه ( او المنزل او الدكان انخ حيث انه مقيداً باسمه في الدائرة البلدية ) بأنه مطلوب على الاطيان المذكورة ( او المنزل او الدكان المذكور ) لجهة الحكومة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما المبين اعلاه باقي عليها ( او عليه ) من بعد استبعاد قيمة ما تحصل من ثمن المحصولات او المواشي او المتقولات السابق حجزها بتاريخ كذا ويصفا بتاريخ كذا وطلبت من فلان القلائي المذكور في شخص فلان القلائي الذي وجدته موجوداً في الاطيان او في المنزل بأنه اذا ما كان يسدد في ظرف شهر واحد من تاريخه المبلغ المرقوم اعلاه فبناه على المادة الحادية عشر من الدكرتو الرقيم ٢٥ ماث ١٨٨٠ يتوقع الحجز على الاطيان ( او المنزل او الدكان ) المبين اعلاه المطلوب عليها ( او عليه ) المبلغ الموضح اعلاه ويبيع منها بالزاد العمومي بقدر ما يفي لسداد المبلغ المذكور وقد سلمت الى فلان القلائي في شخص فلان القلائي الذي خالطته نسخة من هذا التنبيه والاذنار ووضع اسمه ( او ختمه ) على هذا اثباتاً بالاستلام ( تنبيه ) في حالة الامتناع من وضع الامضاء ( او الختم او الاستلام ) يعمل كما سبق التوضيح ( تنبيه ) اذا كان الملك نشاعاً بين اثنيث او اكثر يعلن لكل منهم نسخة من المحضر

( صورة ورقة التنبيه والاذنار التي تعلق في حالة عدم سبوق حجز او بيع اشياء منقولة محمولات او خلافاً

أولا في شخص فلان الفلاني المذكور ثانياً نسخة من هذا التنبيه والانذار ليده ووضع اسمه (أو ختمه على هذا إثباتاً بالاستلام  
امضا ( أو ختم ) المستلم امضا ( أو ختم ) نائب او مندوب المديرية ( تنبيه ) اذا وجد الشخص الاول الذي هو صاحب الاشياء المراد حجزها فيسلم له النسخة وفي هذه الحالة لا يقال سلت الى فلان الفلاني المذكور ولا في شخص فلان الفلاني المذكور ثانياً حيث ذلك لا يذكر الا في حالة عدم وجود صاحب الاشياء المراد حجزها فليعلم  
( تنبيه ) اذا كان الملك مشاعاً بين اثنين او أكثر يعلن لكل مالك منهم نسخة من الحضر ( استجارة مادة ١١ )  
( صورة محضر الحجز الذي يجري توقيعه على ( الاطيان )

« تنبيه » اجراء الحجر لا ينبغي حصوله الا بعد ثلثات الثلاثين يوماً التي تنقضي من تاريخ الانذار بحيث لا يباخر زيادة عن اربعين يوماً من يوم تاريخ الانذار فاذا عمل الحجر قبل مضي الثلاثين يوماً يكون لاحقاً كذلك اذا عمل بعد مضي الاربعين يوماً يكون لاحقاً ايضاً ويستوجب العمل لتكرار التنبيه والانذار مجدداً لمن الانقضاء مراعاة ذلك — في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية انا الواضع اسمي «أو ختم» ليوادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا لما سيذكر بعد وهو انه بناء على الاعلان بالدفع والانذار بالحجز العقاري الذي اعلن الى فلان الفلاني « يذكر اسم ولقب صاحب الاطيان ولو يكن تسلم الانذار الى الشخص الذي وجده في الاطيان » بتاريخ كذا من يد فلان الفلاني بأنه يدفع مبلغ كذا قيمة الاموال او الموقوفات المستحقة لمصلحة الحكومة لغاية شهر كذا على «بين المقار او الرسوم المستحقة على ذلك المقار» وبحضور فلان وفلان كلاماً معد من الجهة الفلانية وفلان الفلاني مساح قد كبرت التنبيه على فلان الفلاني « يذكر اسم ولقب صاحب الشيء المستحق عليه المبلغ » بان يدفع ليدى المبلغ المرقوم اعلاه حالاً ماذا ولا سيشرح حالاً عن يدي وبحضور من ذكرنا اعلاه يحجز الاطيان المطلوب عليها المستحقات البادي ذكرها

عن المطلوب لمصلحة الحكومة على فلان كذا خراجي ( أو عشوري ) كائنة بناحية كذا تابعة لمديرية كذا مكلفة باسم فلان الفلاني ( او على المنزل الفلاني ) الكائن بشارع كذا بالبلدة الفلانية ( او على الدكان او الوكالة او الشون الخ ) ٠٠٠ فقط وقدره مبلغ كذا لا غير ٠٠٠ في يوم كذا سنة كذا في البلدة الفلانية انا الواضع اسمي ( أو ختم ) فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا ( او محافظة كذا ) لما سيذكر بعد وهو انني قد اعلنت لفلان الفلاني المعروف لدى الحكومة ياله صاحب الاطيان المينة اعلاه اذا انها مكلفة باسمه ( او المنزل ) بأنه مطلوب عليها ( او عليه ) لمصلحة الحكومة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما المبين اعلاه وحيث ما سكن توقيع حجز علي اشياء منقولة ( معمولات او غيرها ) لاجل بيعها وسداد المستحقات الميرية من ثمنها اذا ما وجد شيء جرى توقيع الحجز عليه ضمن الاطيان المذكورة ( او المنزل المذكور ) كما متفق ذلك من المحضر الرقيم كذا الذي جرى تحريره بمعرفة فلان الفلاني مندوب المديرية ( او المحافظة ) فطلب فلان الفلاني المذكور اعلاه ( اذا وجد واذا لم يوجد يخاطب الشخص الذي يوجد فيقال ) في شخص فلان الفلاني الذي وجدته موجوداً في الاطيان ( او في المنزل ) ان يدفع حالاً ليدى هذا المبلغ الباقي ولما لم يتم بدفعه قد انذرت به بأنه اذا ما كان يسدده في ظرف شهر واحد من تاريخه فبناه على المادة الحادية عشر من الذكر في الرقيم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ بتوقيع الحجز على الاطيان ( او المنزل ) المبين اعلاه المطلوب عليها ( او عليه ) المبلغ الموضح اعلاه حتى يباع منها بالمراد العمومي بقدر ما بقي لسداد المبلغ المذكور وقد سلت الى فلان الفلاني المذكور

و يتناول ذلك السكان المحجوز بمعرفة العدد وأل المحجزة المذكورين اعلاه جرى تعيينه ببلغ كذا وعلى ذلك تحجوز هذا المحضر مملوكاً من السكان المذكور حتى يصير يمه في جلسة المزايمة التي يصير انعقادها ببلدون الحافظة بناء على المادة الثالثة عشرة من الذكر رقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ وجرى امضائه «أو ختمه» من العدد وأل المحجزة ومضى وقد اطلعت مفاتحه على فلان الفلاني المعروف لدى الصلحة انه صاحب السكان المذكور وهو ونوع اسمه «أو ختمه» أيضاً على هذا بالاستلام «وإذا ما وجد صاحب الملك المعروف لدى الصلحة يقال «انه صار اعلان التسعة لـ في شخص فلان الفلاني الذي يوجد في الاطيان وقت المحجزة الخ» في الاطيان وقت المحجزة الخ»

«تتبع» اذا كان الملك مشاعاً بين اثنين او اكثر يعلن لكل منهم نسخة من النص  
«تتبع» في حالة الاستماع من وضع الاشياء أو البعثات أو الاستلام يعمل كما سبق التوضيح  
(\* استشارة مادة ١٢ \*)

«تتبع» اليوم الذي يتحدد البيع يقتضي ان يكون بعد مضي شهر بالاقل أو خمسة واربعين يوماً بالاكتر من تاريخ اعلان محضر المحجزة

### اعلان

(من مديرية كذا أو محافظة كذا)

انه في جلسة المزايمة التي يجري انعقادها بمديرية كذا «أو محافظة كذا» في يوم كذا الساعة كذا صباحاً بطريق المناذلة لمن يري عليه اخر عطاء القمار الاتي «بين القمار ان كان طيناً أو اماكن وشتملاته بأوصافه المبينة في محضر المحجزة» والذاتي لذلك البيع انه مطلوب على الاطيان «أو المقتل أو المكان» المذكور اعلاه مبلغ وقدره كذا «اقوال أو عشور أو رسوم» وسبق تخمها «أو ختمها» بموجب محضر رقم كذا بتاريخ كذا من يد فلان الفلاني متدرب المديرية «أو المحافظة» وبذلك الاطيان أو المقتل المذكور فلان الفلاني بموجب سجة رقم كذا من محكمة كذا «لو بموجب تكليفها باسمه بمديرية كذا» ويكون البيع بالشروط الاتية وهي «اولاً» ان من يري عليه المراء يستلم القمار في الساعة التي يكون عليها يوم مرسى الزاد بدون مطالبة على المحكمة أو على صاحب القمار بغير ما يسبب تلف حدث في البيع أو تمهيرات أو اصلاحات لازمة له أو غلط حصل في تعيين اوصافه وبياناته «ثانياً»

ولا لم يدفع قد شرعت بالنقل بحجوزها وفي كذا النيان الاتي «تتبع الاطيان وسامتها وحدودها ياناً مفصلاً مع ما يوجد فيها من الابنية» ..... وباعتبار هذه الاطيان بمعرفة العدد والملاح المذكورين اعلاه جرسه تعيينها ببلغ كذا فلان وعلى ذلك قد تحرر هذا المحضر معلناً به محجوز الاطيان المذكورة حتى يصير يمه في جلسة المزايمة التي يجري انعقادها بالمديرية بناء على المادة الثالثة عشر من الذكر رقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ وجرى امضائه «أو ختمه» من العدد والملاح ومضى وقد اعلنت منه نسخة الى فلان الفلاني المعروف لدى الصلحة انه صاحب الاطيان المذكورة وهو وضع اسمه «أو ختمه» أيضاً على هذا بالاستلام «وإذا ما وجد صاحب الاطيان المعروف لدى الصلحة يقال انه صار اعلان التسعة لـ في شخص فلان الفلاني الذي يوجد في الاطيان وقت المحجزة الخ» «تتبع» اذا كان الملك مشاعاً بين اثنين أو احسبكر يعلن لكل منهم نسخة من النص

«تتبع» في حالة الاستماع من وضع الاسم أو الختم أو استلام التسعة يتبع ما سبق تقريره في هذا النوع بدون لزوم لاستحضار شهود لان وجود العدد يفي عن ذلك  
(\* صورة محضر المحجزة الذي يجري توثيقه على الاماكن \*)

«تتبع» يراجع التتبع السابق — في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية انا الموضع اسمي «أو ختمتي» فيوداته فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل محافظة كذا لما سيذكر بهدوهو انه بناء على الاعلان بالبيع بالانذار بالمحجزة المقاري الذي اعلن الى فلان الفلاني «يذكر اسم ولقب صاحب الملك» بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني بان يدفع مبلغ كذا قيمة الرسوم المستحقة لجهة الحكومة لغاية شهر كذا على «بين الشيء المطلوب عليه تلك الرسوم» ويحضر فلان وفلان كلاهما من عند الجهة الفلانية وفلان الفلاني من آل المحجزة قد كروت التتبع على فلان الفلاني «يذكر اسم ولقب صاحب الشيء المستحق عليه تلك الرسوم» بان يدفع ليدى المبلغ المرقب اعلاه حالاً ماذا لا يشرح حالاً عن يدى ويحضر من ذكروا اعلاه بمحجزة المتزل «أو الذكان أو الشون أو الزواك الخ» المطلوب عليه «أو عليها» المستحقات الجادي ذكرها ولا لم يدفع قد شرعت بالنقل بحجوزها أو حجوزها «وفي كاليان الاتي» وبين حدودها وأكم طبقة وأكم تقع فيها بدون لزوم للدخول في المكان المراد حجوزه بل يكفي بالبيانات الظاهرة للدارين في الطريق

من يري عليه الزاد فان يتفق في حق الاوراق التي  
البيع وان يحصل ما على البيع المذكور من الحقوق  
المذكورة سواء كانت تلك الحقوق ظاهرة او خفية  
«ثالثا» من يري عليه الزاد ملزوم باداء كافة الحقوق  
المربوة المرتبة والتي يحصل ترتيبها على البيع وملزوم باداء  
التمين ورسوم البيع ومصاريفه في خزينة المديرية «او  
المحافظة» في ظرف عشرة ايام من يوم مري الزاد واذا  
تأخر عن ذلك فلزوم بفائدة المبلغ باعتبار المائة اثنى  
عشر سنويا «رابعا» من يري عليه الزاد ملزوم بان  
يتبرر الاجارات التي يكون جرى التوافق عليها بين  
صاحب الملك والمستأجرين بشرط ان يكون لسد الاجار  
تاريخ ثابت يوجه رسمي سابق على تاريخ حجز البيع «اذا  
كان يتفق اجارات تكون معلومة لدى المصلحة فليها ان  
تبيها في هذا الاعلان» «خامسا» يطلى الى الراسي  
عليه الزاد محضر البيع مشعولا بصيغة التنفيذ من مأذون  
قاضي المديرية بعد دفع ثمن البيع بأكمله مع الرسوم  
النسبية باعتبار المائة خمسة والمصاريف كما تقدم وذلك  
المحضر يكون سدا للشراي بملكية البيع ويقدم مقام  
الحجة وعلى الراسي عليه الزاد ان يحمل محضر البيع  
بمصاريف من طريقه سواء كان التسجيل في المحكمة الفرعية  
أو في قلم كتاب المحكمة المختلطة «سادسا» اذا تأخر  
الراسي عليه الزاد عن وفاء شروط البيع خصوصا فيما  
يتعلق بدفع الثمن وما يليه من الرسوم والمصاريف ببيع  
البيع ثانيا بالزيادة؛ على ذمته فان قصص الثمن يلزم  
الراسي عليه الزاد الاول بالفرق وان زاد نهذه الزيادة  
فستحق الممول المتزوج منه المقار «سابعا» يباع البيع  
بالفراد ثانيا اذا كان في ظرف عشرة ايام التالية للبيع  
الاول تدم زيادة من ثمن الاول بقدر عشر الثمن بناء  
على المادة السابعة عشر من الدكرتين الصادر في ٢٥  
مارس سنة ١٨٨٠ وفي هذه الحالة لم يقرب احدى مستعولة  
ولا تمويض على الحكومة او على صاحب الملك الاصلي  
اذا حصل اعادة البيع «ثامنا» بناء على ما تقدم من  
الشروط يكون اول حقا في افتتاح المزايعة مبلغ كذا  
اللدان «أومبلغ كذا المقتل أو الدكان» — «المبلغ  
الذي يتبرر اول حقا هو الذي يكون جرى تقديره بمعرفة  
القائد والساج او المبدواكل النجدة»  
«تتبع» اذا كان مكسبا تقسم الاطيان المحجوزة  
قبياع كل قسم منها لوجه ولو لكل قسم منها يتقدر

من مخصوص اخي ان القسم الثاني يكون ثمن الدنان فيه  
كذا والقسم الثاني ثمن الدنان فيه كذا  
«تتبع» الاعلانات ببيع المقار تعلق على باب ديوان  
المديرية وعلى باب دار شيخ البلدة وفي نقطة ظاهرة من  
المقار المراد ببيعها واذا كان البيع يحصل بالمحافظة تعلق  
الاعلانات على باب ديوان المحافظة وفي نقطة ظاهرة  
من المقار المستعولة ويتقضي ان الاعلانات المذكورة  
تدثر مرتين في المجردة الرسمية العريضة «الوثائق  
العريضة» بين كل واحدة والثانية ثمانية ايام بشرط ان  
اخر اعلان يسبق اليوم المحدد للبيع بفائدة ايام «تتبع»  
نسخة من هذا الاعلان ينبغي ان تحفظ بالمديرية «او  
المحافظة» مع ورق القضية ويتأثر عليها تحت امضاء  
أو ختم المطوب انه جرى تطبيق النسخ اللازمة منها في  
الجهات المقررة متبرين كل جهة كذلك تحفظ ثمة من  
الرقعة التي يكون نشر فيها الاعلان اولا وثانيا لاثبات  
حصول التطبيق والنشر  
(\* اسطرة مادة ١٢ \*)

«تتبع» هذا المحضر يتحرر على ورق كان نظير  
الورق المستعمل بالحاكم الشرعية ككتابة المحضر

### محضر جلسة الزايدة

جلس الزايدة للمقعد مديرية كذا (او محافظة كذا) تحت  
رئاسة سعادة فلان الثاني المدير (أو المحافظ او وكيل  
المديرية او وكيل المحافظة) وصحبه فلان الثاني المصائب  
بالمديرية (أو المحافظة المذكورة بناء على حجز الاطيان أو  
المقتل أو المصائب المحجب ما يكون) الاتي يانه الذي  
جرى بحجـز (او حجزها) بموجب محضر رقم كذا محرو  
بمعرفة فلان الثاني مندوب المديرية (أو المحافظة) لما من  
مطلوب عليه (أو عليها) الى جهة الميري من الاموال او  
الرسوم أو العشر البالغ قدرها لطاية شهر كذا مبلغا  
وقدره كذا قرش المعلوم لدى الحكومة ان الاطيان (أو  
المقتل) المذكور هو تعلق فلان الثاني بموجب حجة رقم  
كذا (او تقسيط جاري كذا او بموجب تكتليف او تكتليفه  
بلسه بدفان المديرية) وبناء على الاعلانات والوثائق  
وبالجهات المقررة في الدكرتين الرقم ٢٥ مارس سنة ٨٠  
عن بيع الاطيان (أو المقتل الخ) المذكورة في هذا اليوم  
بهذا المجلس قد جرى ثلاثة اوصاف وبيان الاطيان المذكورة  
(أو المقتل المذكور) طلقا على الحاضرين وهي اولا كذا  
ثانيا كذا (بين تفصيلا) ثم جرى ثلاثة شروط البيع وهي  
اولا وثانيا الخ (تتلى الشروط التي تبينت في اعلان البيع

وتذكر تصلياً) وعلى ذلك صار الشروع في بيع الاطيان المذكورة - أو المقتل المذكور الخ على حسب ما يكونه وقبل فلان الفلاني المشتري مبلغ كذا بعد حصول المزايعة من الحاضرين وحيث قد مضت عشرة دقائق على آخر عطا المدم من فلان الفلاني المذكور بدون ما ان يتقدم عطا من خلافه بزيادة عن العطاء المذكور فبناء على المادة ١٣ من الذكر رقم ٣٥ مارت سنة ١٨٨٠ صارت الاطيان الخراجية المسينة اعلاء (أو الاطيان المشورية) أو المقتل (أو الدكان المذكور اعلاء) مع كافة مشتيلاتها (أو مشتيلاته) كما البان اعلاء حقاً ولمسكاً الى فلان الفلاني الراسي طوب المزاد وله الصرف والانتفاع فيها (أو فهو) تصرفاً مطلقاً فرعاً على مقتضى الشروط المندرجة اعلاء وبناء على ذلك ملزوم كل من كان وانصاً بده عليها (أو علواً) ان يسلمها (أو يسلمه) له ويرفع يده منها (أو عنه) ماذا والا يبرر بكافة الطرق الشرعية تحريراً بمديرية كذا بالبلدة الفلانية بتاريخ كذا في اليوم الفلاني الساعة الفلانية وموضع امضاؤه (أو ختمه) عليه رئيس الجلسة والكتاب ومن رسا عليهم المزاد (امضا أو ختم رئيس المجلس) (امضا أو ختم فلان الفلاني الراسي طوب المزاد) (امضا أو ختم كاتب المجلس) — (تنبيه) عند دفع الثمن يعطى هذا المضمون الراسي عليه المزاد ولكن قبل ما ان يسلم له يتقدم في سجل بعد مخصوص لهذا محاضر البيع ويذكر ان محضر البيع هذا جرى لهذه في سجل محاضر جلسات المزادات بتاريخ كذا نزع كذا امضا أو ختم المدمر أو المحافظ أو وكيل المديرية أو وكيل المحافظة (تنبيه) اذا كان المبيع جرى تسجيده ورسا كل قسم على شخص معلوم فيذكر ذلك بمحضر البيع ويعطى لكل من يرسي عليه المزاد محسراً مشمولاً بأمناء أو عدم من ذكرها

#### (استمارة مادة ١٤)

(صورة محضر جلسة المزايعة الذي تجرى عند عدم وجود مشتري) بمجلس المزايعة المتقدم بمديرية كذا (أو محافظة كذا) تحت رئاسة سعادة فلان الفلاني المدير أو المحافظ (أو وكيل المديرية أو وكيل المحافظة) وصحبه فلان الفلاني الكاتب بالمديرية (أو بالمحافظة) المذكورة بناء على حجز الاطيان (أو المنزل أو المكان الخ) بحسب ما يكون (الاتي بيانه الذي جرى حجزه (أو حجزها) بموجب محضر رقم

كذا محضر بمعرفة فلان الفلاني مندوب المديرية (أو المحافظة) لا هو مطلوب عليه (أو عليها) الى جهة الميري من الاموال (أو الرسوم أو العشور) البالغ قدرها لغاية شهر كذا مبلغاً وقدره كذا ٠٠٠٠٠٠ للمعلوم لدى الحكومة ان الاطيان أو المنزل المذكور تعلق فلان الفلاني بموجب حجة وتم كذا (أو تقسيط بتاريخ كذا أو بموجب تكليفها أو تكليفه) باسمه بدفع المديرية وبناء على الاعلان بالوقائع والمجلات المقررة سيف الذكر رقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ عن مبيع الاطيان أو المنزل الى اخره) المذكورة في هذا اليوم بهذا المجلس قد جرى تلاوة اوصاف وبيان الاطيان المذكورة (أو المنزل المذكور) على الحاضرين وهي اولاً كذا وثانياً كذا (بين تفصيلاً) ..... ثم جرى تلاوة شروط البيع وهي اولاً ثانياً الى اخره (تلى الشروط التي تبينت في اعلان البيع وتذكر تفصيلاً في هذا) اولاً ثانياً الى اخره وعلى ذلك صار الشروع في بيع الاطيان المذكورة (أو المنزل المذكور على حسب ما يكون) ولما لم يوجد احد يقبل المشتري بقيمة المبلغ الذي جرى تقديره فصار من المتقضي بناء على المادة الرابعة عشر من الذكر رقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ تاخير البيع ليعاد شهر واحد وتنزيل الخمس من المبلغ السابق تمديدته لانتتاح المزاد وعلى ذلك يكون المبلغ الذي ينبغي اعتباره اول عطا لانتتاح المزاد هو مبلغ كذا وتحرر هذا بأمناء (أو ختم) رئيس المجلس ايضاً امضا (أو ختم) امضا (أو ختم)

الكاتب الرئيس

اعلانات جديدة (اعلان) من مديرية كذا (أو محافظة كذا) عن بيع عقاري جرى طرحه اولاً بالمزاد ولتأسيه عدم وجود مشتري بالسعر الذي كان تقدره جرى تنقيص خمس المبلغ السابق لتقديره - انه في جلسة المزادات التي يجري انعقادها بمديرية كذا (أو

محافظة كذا) الساعة كذا مبيع بطريق الناداة  
( الخ ما توضح ) بالاعلانات السابقة  
( استمارة مادة ١٥ )

( صورة صيغة التنفيذ التي يجري توبيخها على محضر  
المبيع بعد دفع الثمن والمصاريف من مأذون قاضي  
المديرية )

( صيغة التنفيذ ) بعد الاطلاع على المحضر اعلاه  
المستعمل على توقيع بيع العقار المبين بالمحضر المذكور  
الى فلان الفلاني من لدن مجلس مزايده مديرية  
كذا ( او محافظة كذا ) المنعقد بتاريخ كذا وكذا  
وبناء على المادة الخامسة عشرة من الدكرتين الصادر  
في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ صار المبيع حقا وملكا  
الى فلان الفلاني وله التصرف والانتفاع  
فيه تصرفا مطلقا شرعيا على مقتضى الشروط المدرجة  
بمحضر البيع المذكور

امضا ( او ختم ) مأذون قاضي المديرية  
( استمارة مادة ١٦ )

( تنبيه ) اذا تاخر المشتري عن سداد مبلغ الثمن  
ليشرع يبيع المبيع ثانيا كما هو موضح بمادة ١٦  
( صورة اعلان ينشر في الجرائد ويعلق في الجهات  
في حالة طرح المبيع ثانيا بالمزاد لتأخير المشتري عن  
سداد الثمن )

( اعلان من مديرية كذا ( او من محافظة كذا ) بيع عقار  
بالمزاد ثانيا لعدم وفاء ثمنه من المشتري )

انه في جلسة المزايدات التي يجري انعقادها بمديرية  
كذا ( او بمحافظة كذا ) الساعة كذا مبيع بطريق  
الناداة لمن يرسي عليه اخر عطاء العقار الآتي بيانه  
( بين العقار ) ..... هذا العقار كان سبق  
يبيعه بطريق الناداة بجملة المزايده التي جرى  
انعقادها بتاريخ كذا بهذه المديرية ( او بهذه المحافظة )  
بالنظر لتأخير سداد الاموال او المشور او الرسوم  
المستحققة عليه والداعي الان لتكوير بيعه هو حصول  
التأخير من المشتري باداء ثمنه في ميعاده وشروط

البيع في .....  
( تذكر الشروط عينها التي سبق توضيحها بالاعلانات  
السابقة )

( محضر جلسة المزايده في حالة تكرار البيع لعدم  
وفاء الشئ )

يجلس المزايده المنعقد بمديرية كذا ( او بمحافظة  
كذا ) تحت رئاسة سعادة فلان الفلاني المدير  
( او المحافظ او وكيل المديرية او وكيل المحافظة )  
وصحبه فلان الفلاني الكاتب بالمديرية ( او المحافظة )  
المذكورة بناء على محضر بيع الاطيان ( او المنزل  
او المكان الخ بحسب ما يكون ) الآتي بيانه الذي  
توقع من هذا المجلس بتاريخ كذا الى فلان الفلاني  
بمبلغ كذا وبناء على تأخير المشتري المذكور لوفاء  
الثمن بالميعاد المقرر بالمحضر المذكور قد جرى النشر  
والاعلان من بيع العقار المشتري المذكور على ذمته  
حسب ما هو مدون بمادة ١٦ من الدكرتين المذكورتين  
في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ وتحدد هذا اليوم ليبيع في  
الجلسة الحاضرة ( وغويين العقار باوصافه ) .....  
ثم جرى تلاوة شروط البيع وهي اولاً وثانياً الى اخره  
( تلي الشروط التي تبين في اعلان البيع وتذكر  
تفصيلاً في هذا )

اولاً ثانياً الى اخره

وعلى ذلك صار الشروع في بيع الاطيان المذكورة  
( او المنزل المذكور الى اخره على حسب ما يكون )  
وقبل فلان الفلاني المشتري بمبلغ كذا قرش بعد  
حصول المزايده من الحاضرين وحيث قد مضت  
عشرة دقائق على اخر عطاء المتقدم من فلان  
الفلاني المذكور بدون ما ان يتقدم عطاء من خلافه  
بزيادة عن العطاء المذكور فبناء على المادة الرابعة  
عشر من الدكرتين المذكورتين في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠  
صارت الاطيان الخراجية المبيعة اعلاه ( او الاطيان  
المشورية او المنزل او المكان المذكور اعلاه ) مع  
كافة مشتعلاتها ( او مشتعلاته ) كاليان اعلاه



من المدير او المحافظ ( او وكيل المديرية او وكيل المحافظة ) محرراً بالتاريخ المذكور اعلاه

( استارة مادة ١٨ )

( تنبيه ) اذا تقدمت زيادة المشر على الثمن الذي حصل البيع به بالمواعيد المقررة فيشرع ببيع المبيع ثانياً كما هو موضح بمادة ١٨

( صورة الاعلان الذي ينشرويلقى عن ذلك )

( اعلان من مديرية كذا ( او من محافظة كذا )

بييع عقار بالزاد ثانياً لوجود زيادة المشر )

انه في جلسة المزايدات التي يجري انعقادها بمديرية كذا ( او بمحافظة كذا ) سيباع بطريق المناذاة لمن يرمى عليه اخر عطا المقار الا في بيانه ( بين المقار ) ..... هذا المقار كان سبق

يبيع بطريق المناذاة بيجلسة المزايدة التي جرى انعقادها

بتاريخ كذا بهذه المديرية ( او بهذه المحافظة ) بالنظر

لتاخير سداد الاموال ( او الرسوم ) او الشعور المطلوبة

عليه والذاهي الان لتكرار بيع حصول الزيادة في

الثمن الذي بيع به اولا بناء على المادة السابعة عشرة

من الذكر يتو الصادر بتاريخ ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠

وشروط البيع هي ( تذكر الشروط هيئتها التي سبق

توضيحها بالاعلانات السابقة )

( محضر جلسة المزايدة في حالة تكرار البيع لحصول

زيادة العشر في ثمنه ) - مجلس المزايدة المنعقد

بمديرية ( تحت رئاسة معاذة فلان الفلاني المدير

او المحافظ كذا ) او وكيل المديرية او وكيل المحافظة )

وصحبه فلان الفلاني الكاتب بالمديرية ( او المحافظة )

للمذكورة بناء على محضر بيع الاطيان ( او المنزل او

المكان الخ بحسب ما يكون ) الاتي بيانه الذي توقع

من هذا المجلس بتاريخ كذا الى فلان الفلاني ببلغ

كذا وبناء على زيادة المشر على المبلغ المذكور التي

تقدمت من فلان الفلاني بموجب التمسيد الماخوذ

عليه في سجل هذه المديرية ( او هذه المحافظة ) وبناء

على المادة الثامنة عشرة من الذكر يتو الصادر في

حقاً وملكاً الى فلان الفلاني الراسي عليه المزاودله

التصرف والانتفاع فيها ( اوبه ) تصرفاً مطلقاً شرعياً

على مقتضى الشروط المدرجة اعلاه وبناء على ذلك

مازوم كل من كان واضعاً يده عليها ( اوعليه ) ان

يسلمها ( اويسلمه ) له ويرفع يده عنها ( اوعنه ) ماذا

والا يبيها بكافة الطرق الشرعية تحريراً بمديرية كذا

بالبلدة الفلانية بتاريخ كذا في اليوم الفلاني الساعة

الفلانية ووضع امضاء ( او ختمه ) عليه رئيس

الجلسة والكاتب ومن رسا عليهم المزاود امضا

( او ختم ) امضا ( او ختم ) امضاء ( او ختم )

فلان الفلاني كاتب المجلس رئيس المجلس

الراسي عليه المزاود

( تنبيه ) نراعي التنبيهات للمينة بالسجـز الاول

( استارة مادة ١٧ )

صورة التمسيد الذي يؤخذ على من يرغب المشتري

بزيادة المشر على اصل الثمن بناء على المادة السابعة

عشرة وبؤخذ هذا التمسيد على دفتر مخصوص ينشاء لذلك

في المديرية والمخاضات ) - في يوم كذا سنة كذا

حضر فلان الفلاني بالمديرية ( او بالمحافظة ) ورغب

مشتري المقار الفلاني ( بين ) .....

الذي جرى بيعه الى فلان الفلاني بمجلس المزايدة

الذي انعقد في هذه المديرية ( او هذه المحافظة )

بتاريخ كذا وتتمد انه يشتره ببلغ كذا الذي هو

يزيد المشر على المبلغ الذي بيع به وتامياً لوفاء

تمهده هذا قد اورد في خزينة المديرية ( او خزينة

المحافظة ) في تاريخه خمس المبلغ المطلوب وقدره

كذا وكذا قروش ( اذا كان يقدم ضماناً ذا ميسرة

يقال ) وتامياً لوفاء تمهده قدم فلان الفلاني ضماناً

غارماً له وهو قبل الضمانة وحيث وجد انه ذا ميسرة

فقد قبلت ضمانته وقد وضع فلان الفلاني هو وضامته

فلان الفلاني امضاهما ( او اختامها ) على هذا انبأنا

لما ذكر واعطيت له من هذا نسخة بيده ويختم النسخة

والبيع كما وينوع خصوصي تتاملوا في كيفية اجراء بيع العقار بحيث لا تهمل ولا واحدة من الاجراءات المفروضة في الذكرى والتي جرى بيانها ووضاحتها في الاستاترة بقدر ما يمكن - وعلى ذلك تجزئ سعادتك نشر هذا الذكرى الى كافة المأمورين التابعين دائرتكم والى مشايخ البلاد والى التواشي بحيث كل من المولين يعرف لاي امر يمرض نفسه في حال تاخير عن سداد المستحقات الميرية باوقاتها وتقومون المندوبين الذين يتعينون لاجراء الطرق التنفيذية الموضح عنها بالدكرى باتباعه في اداء

امور باتهم هذه لا تجارون على استعمال امور مغايرة قضر بالمولين بل انهم يحافظون على احكام الديكرى بدون اطروح عنها ويصرفون بغاية الحكمة والملاطفة لان القصد من كل ذلك حصول الحكومة على اموالها ومستحقاتها باوقاتها لا حصول الاذى لاحد وللاجراء على هذا الوجه اتم تحرير سعادتك في ١٠ جمادى الاولى سنة ١٢٩٧ موافق ٩ ابريل سنة ٨٠ صادر من الداخلية في غرة صفر  
حجز اداري - سنة ٩٨ (٣ يناير سنة ٨١)

حيث ان الذكرى السابق نشره عموما من مقتضاء جواز اجراء المحجوزات على ما يلزم توقيع الحجر عليه نظير ما يكون مطلوبا للميري خاصة من الاموال والمشور واقتلام الايرادات المقررة الموضح عنها بالديكرى المشار عنه وقد علمنا ان بعض الجهات مثل بيت المال والاوقاف والدائرة السنية وغيرها جاري التحرير. منهم بعض الجهات بقصد توقيع محجوزات على محصولات او موجودات بعض اشخاص مطلوب منهم مبالغ اليها فلاحظنا من ان الجهات المحرر اليها تجري ما ذكر مع عدم مطابقة ذلك للديكرى ترى استنساب النشر عما ذكر كي لا يحصل تعرض لمحجوزات تكون خارجة عنها تقتضيه بقصوده ولذلك نحرر بهذا لمن ازم ومن الجملة هذا لسعادتك للملومية والاجراء بوجبه تحريرا في غرة صفر سنة ٩٨

٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ قد جرى النشر والاعلان عن بيع هذا المقارصة ثانية وتحدد هذا اليوم لبيع في الجلسة الخامسة وهو ( يبين العقار باوصافه ) ..... ثم جرى تلاوة شروط البيع وهي اولا وثانيا الى اخره ( نلتى الشروط التي تبين في اعلان البيع وتذكر تفصيلا في هذه ) اولا ثانيا الى اخره - وعلى ذلك صار الشروع في بيع الاطيان المذكورة ( او المنزل المذكور الى اخره كما سبق التوضيح في محاضر جلسات المزايدات السابقة )

( منشور نظارة المالية الى الجهات )

لما كانت الطرق للمستعملة لاجراء المحجوزات على منقولات وزروعات ومواشي والطيان وباقي عقار الاقاليم والاورديين ولبعضها ايضا في حالة تاخير اصحابها عن اداء المطالبات الميرية عليها باوقاتها غير مربوط لها قواعد مقررة جرت المذاكرة في مجلس النظار عن وضع قانون لها بحيث يسري على كافة المولين بدون استثناء واستقر الرأي على تقديم مشروع ذكرى عنها الى الحضرة الخديوية الجليلة لغرض اليها مشروع ذكرى عن هذا الشأن وتصدق عليه. منها في ٢٥ مارث الماضي الموافق الى ١٤ ربيع آخر سنة ١٢٩٧ ونشر بعدها في الوقائع المصرية وفي الجرنال الرسمي الفرنسي ليكون معلوما عند الجميع - ولاجل سهولة العمل بوجبه قد علمنا استارة وضحا فيها كيفية الاجراء تفصيلا في كل حالة فرضنا حدوثها في اثناء المباشرة بالعمل يقتضى الذكرى المشار عنه والآن جمعنا هذا الذكرى والاستارة ضمن هذه الكراسة المرسولة لسعادتك ليكون العمل بموجبها بطرقكم مع ملاحظة التنبيهات التي ذكرت ضمن الاستارة - فلى سعادتك اذ المباشرة في تنفيذ الذكرى المشار عنه بغاية الدقة وابعان النظر بواسطة ملاحظة المندوبين الذين يتعينون لإعلان التنبيهات واجراء المحجوزات

حجـز اداري — منشور من نظارة الداخلية رقم ٥١٨ سنة ١٣٠٠ (١٥ يناير سنة ١٨٨٤)

شخص يدعى مصطفى بدوي من ناحية جريس متوفيه  
قدم تفرافاً لنظارة الداخلية بأن معاون مركز  
اشمون تعدى عليه بالضرب والسجن واخرج حرمانه  
الى جرن الناحية واغلق ابواب منزله بالقوة فتسبب  
عن ذلك ضياع متفولاته ليجرد الادعاء عليه من  
شخص اورباري يشتراه مايمتلك المذكور وبالتحيز  
للمديريات مؤكداً بتحقيق ذلك بالدقة واعطاء افادة  
عن الحقيقة وردت الافادة من حضرة مديريها رقم  
١٥ صفر سنة ١٣٠٠ غمرة ٩٩ عرض واضح بها  
تفصيلات ماصار في هذه المادة وحيث انه وان كان  
من مقتضاها لم يثبت ما ادعاه المشتكي من حشية  
الضرب والسجن الا انه للتصريح من ذلك للماون  
باجرائه العجز على محمولات ومواشي المذكور وان ذلك  
كان نظراً لمديونته للبري في مبلغ متأخر عليه  
من الاموال الاميرية قد تبادر ان اركان الماون  
على ذلك انما هو للتفليس فقط من الادانة التي  
ارتكبها في اجراء العجز المذكور اذ انه فضلا عن  
ان هذا خارج عن حدود وظائفه فالمديرية لم تاصره  
به فان العجز المذكور لم يجره بالطرق والقواعد  
القانونية للدولة بالامر العالي الصادر في ٢٥ مارث  
سنة ١٨٨٠ بتوقيع العجز بشأن تحصيل مستحقات  
الميري ولذلك لم تعتبره المديرية والفئة وهذا  
تجاري عليه المذكور بعد تدخلا في مواد الحقوق  
المنهي عن التداخل فيها كالتنبيهات والمشورات  
الصادرة من نظارة الداخلية سراً واخيراً بتاريخ  
٢٧ صفر سنة ١٣٠٠ لهذه الاسباب قد حررنا لحضرة  
مدير المتوفية برفق الماون المذكور جزاء له على  
ما يتجاري على فعله من المخالفة والتداخل فيما لا يكون  
من خصائصه واراداعاً لغيره ولاجل ان يكون  
نعاروماً بكافة جهات الادارة ان من يتجاري من  
مامور بها على مثل ما اجراء ذلك الماون او يتداخل

او يتوسط في اجراء حيز عن مسائل الحقوق  
والديون التي لم يصدر عنها احكام بقرارات من  
الجالس واجبة التنفيذ فيكون جزاءه الرقت كما  
صار لهذا الماون فقد صار الشر في تاريخه هكذا  
للجهات الادارية لاجراء مقتضاها وهذا كما  
للمعمل بوجبه واعلانه لاسوي فروع جهة طرقكم  
لملومته والنقد من وقوعهم في بغالفتهم واخذ  
تهديدات عليهم بملومته للمادة بموجبها فيما بعد  
امر حال رقم ١٧ ذا سنة ١٣٠١  
حجـز — (٧ مقدر سنة ١٨٨٤)

(\*) نحن عديم مصر (\*) — بناء على ما عرفه علينا  
مجلس نظارنا وبعد اخذ رأى مجلس شوري القوانين  
امراً باحوأت (م) ١ يجوز لاصحاب الاطيان الوجود  
بمقتضى عقد بالكتابة لو يبرر عند ان يرفعوا بغير اذن  
من القاضي حيزاً اميناً على حصولها سواء كانت  
موجودة فيها او بطرف المتاجر لاستصالحهم على  
الاجارات المسقطة لهم بشرط استيفاء الاجارات الا ان  
كان مستأجر تلك الاطيان اجراً لغيره جاز له اجراء  
ذلك أيضاً (م) ٢ يصير توقيع العجز بمقتضى امر يصدر  
بالكتابة من المدير التابع الى موقع الاطيان ويكون  
صنوبر ذلك الامر بناء على تقديم عقد الاجار او على اقرار  
من صاحب الاطيان يشهد شاهدان مقيدان (م) ٣  
ويجوز ايضاً توقيع العجز الاستبازي على الاقرار بالمسولات  
المملوكة لمن استأجر الاطيان من المستأجر الاصلي لاستيفاء  
الاجارات المسقطة طرف المتاجر الاصلي المذكور

اما المحضرات والبنوك التي يفتنى عليها من التلف من  
العجز فيصير بعضها يرمياً عن يد مستدين حسب العادة  
والمن يحتفظ بطرف شيخ البلد الامور بالمتاجر — انما يرفع  
العجز اذا قدم المتاجر الثاني سند مخالصة من المتاجر  
الاصلي الماثون بالتاجر لغيره ويكون العجز على ذلك  
بالطرق المبينة آنفاً (م) ٤ يرم ان يكون الامر الصادر  
من المدير بالتفويض بالعجز مشتملاً على تعيين احد  
مشايخ البلد لتفتيش تحت مسؤولته وعلى الشيخ المون لاجراء  
العجز ان يجرى محضراً وان يكون حاسباً للائتمار  
للمجوزة انما يجوز له ان يستتب منه واحداً او اكثر  
من خفره البلد تحت مسؤولته — وبمثل في نظير ذلك  
لشيخ البلد المدخسة في المائة من ثمن المسولات المائة  
ولكل من الخفر ثلاثة قروش يرمياً بحيث ان المدير يرم

القدر اللازم منهم وقبته ما يصرف الشيخ والمفتوا. فخصم من من للمحجوز (م) ٥ لا يجوز لشخص البلد الممنوع في الامر الصادر من المدير ان يمنع بلا عذر شرعي عن اجراء الحجز فوراً فان امتنع يلزم بقبته ما يستحق نقصه من الحصول في مدة تأخير عن اجراء الحجز مع معاقبته بالمعوقات التي يستحقها حسب القانون — ولطالب الحجز المذكور الرجوع الى المدير للحصول على تعيين شيخ آخر (م) ٦ يلزم ان يكون محضر الحجز مشتملاً على بيان الاثار المحجوزة ويصح ان تؤخذ تلك الاثار او تكال على حسب نوعها (م) ٧ لا يأمر المدير بالحجز في الاحوال الاتية «اولاً» اذا سبق توقيع حيز قضائي على الاثار والمحصولات انما للوجوب الحق بان يستولي ما له من الايجار مقدماً على سائر الديون من نفس ثمن المحجوز عليه حسب القانون «ثانياً» اذا كان بين الموجهجر وبين المستاجر منازعة بسبب الاجار وكان المدير عالماً بها ولم يطلب صاحب الارض اجراء الحجز التحفظي الاتياري تحت مسعوفيه او يقدم المستاجر ضماناً معتدراً وقت طلب الحجز (م) ٨ اذا حدث حيز قضائي بعد الحجز الذي امر به المدير يجب على المحضر ان يثبت وجود الاشياء المحجوزة بناء على ذلك الامر ثم يجلي طرف شيخ البلد (م) ٩ اذا لم يطلب مدائن ثامن الحجز على ثمن المحصولات تحت يد المدير بمقتضى ورقة تعلن بواسطة محضر في ظرف ثمانية ايام بعد الحجز الاتياري الاول الذي امر به المدير ولم يدفع المستاجر قيمة المطلوب منه تابع الاثار والمحصولات بالزيادة العمومية بناء على امر اخر يصدر من المدير بناء على طلب المحجوز له ويلحق على باب المديرية وباب بيت شيخ البلد الممنوع لاجراء الحجز ويكون لصق ذلك الامر قبل البيع مدة لا تنقص من ثلاثة ايام ولا تزيد عن ثمانية ايام (م) ١٠ بين في الاعلان الذي يلصق على البيع ويومه واسم المدين واسم المدين والاثار والمحصولات المنقصود بيعها والسيلغ المستحق ويحصل البيع امام شيخ البلد الذي تمنع لاجراء الحجز ويعبر الاستمرار عليه الى ان يستوفي السيلغ المستحق (م) ١١ يحضر محضر بالبيع وترسل صورة منه للمديرية وتسلم صورة اخرى للمدين تقوم مقام سند مخالصة يبلغ مساول لجنة الثمن الذي رسي و الزاد (م) ١٢ يدفع الثمن الذي رسي و الزاد نقدا الى شيخ البلد وهو يسلمه الى السراف لاراده لحزبة المديرية في اقرب وقت فان تأخر الراسي عليه الزاد عن دفع الثمن فوراً تابع المحصولات «ثانياً» بالزيادة في الحال على

اسم الراسي عليه الزاد وان رسي الزاد بالاقل عما كان رسي عليه فيلزم بفرق الثمن فقط متى كان معتدراً فان لم يدفع وتظهر حججاً عن ذلك يجازى في مقتضى المادة ٢١٩ من قانون العقوبات (م) ١٣ اذا رسي المزاد على المحجوز له جاز له ان يتحصن من الثمن مبلغاً يفي بمطلوبه (م) ١٤ يجوز لاصحاب الاطيان التوجه ان يطلبوا الحيز على مزروعاتها التي لم تحصد بشرط ان يكون ذلك قبل استئجارها بشهرين — ويكون طلب الحيز على ذلك والارخص به وتنفيذه بالطرق المقررة فيما يتعلق بحجز الاثار والمحصولات المذكورة في المواد السابقة ويلزم ان يتقبل محضر الحجز الذي يصدره شيخ البلد الممنوع لذلك في الامر الصادر من المدير على بيان قطع الاطيان ومساحتها وموقعها وحدين بالاقل من حدودها وانواع المزروعات (م) ١٥ بيع المزروعات التي لم تحصد يكون بالكلية المقررة في بيع الاثار والمحصولات انما يلزم ان يشتمل الاعلان المتعلق بها على صورة محضر الحجز (م) ١٦ اذا بيعت الاثار والمحصولات او المزروعات التي لم تحصد فيخصص الثمن الذي رسي و الزاد للمحجوز له الى ان يستوفي المبلغ المستحق اليه ما لم يحدث حيز آخر من مدائن ثامن وان زاد من المحصولات أو المزروعات أو من الثمن شيء بعد ذلك يسلم الدائن المحجوز عليه ما لم يطلب حيز آخر فان حدث حيز يودع المدير الثمن في قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاجراء الاصول القانونية — وكذلك اذا رسي الزاد على صاحب الاطيان وخصم المبلغ المستحق اليه من الثمن الذي رسي و الزاد وزاد بعد ذلك شيء تسلم الزيادة للمحجوز عليه ما لم يطلب مدائن ثامن الحجز عليها فان طلب الحجز عليها تسلم لقلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاستيفاء الاصول القانونية (م) ١٧ لا يقبل طلب الحجز على ثمن البيع الا اذا كان مستوفياً للاصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين واعلان بالطرق القانونية (م) ١٨ الاحتكام السابقة لا تمنع اولى الشان من استعمال الطرق القانونية العمومية ما لم تكن مخالفة لما رتبته المستاجر كافة حقوقه ومطالباته على الموجهجر خصوصاً فيما يتعلق باسترداد ما اخذته او توفى ما لحق به من الضرر (م) ١٩ يستبرئ المدير في تنفيذ الاحتكام السابقة بصفة قاض ولا يلزم اذا بتصريحات بسبب ما يصدره من الاوامر وكذلك شيخ البلاد فانهم يتمتعون بالخصص أو كالمعموري الضبط والارسط فيما يتعلق بما لهم من الحقوقي وما عليهم من الواجبات المترتبة على ما تنوب في هذا الامر

(اداري ١٨٨٥)

(اداري ١٨٨٥)

قابلا للثلث ليمسوخ بعده بعد توقيع المحجز بخمسة ايام (م) ٢ يجوز للمحجز عليه ان يبيع بنفسه بغير توسط المديرية المحصولات المحجوزة في ظرف الاربعين يوما التالية للحجز بشرط ان يورد ثمنها للأموال المتحصلات ليستنزل من الاموال المستحقة ومع ذلك لا يسوغ بيع تلك المحصولات الا باعتبار التسمية المقررة في المديرية بعد خصم عشرة من المائة بالأكثار (م) ٣ اذا وفي المحجز عليه بجميع الاموال المطلوبة منه في ظرف عشرين يوما من تاريخ توقيع المحجز او باع في المدة المذكورة المحصولات المحجوزة ولورد ثمنها للأموال المتحصلات لا يكتف بدفع مصاريف الاجراءات واما اذا حصل الوفاء او ايراد الثمن بعد مضي العشرين يوما يلزم للمحجز عليه بنصف تلك المصاريف على حسب ما هو مقرر في التعريفة للرفوعة باصرنا هذا (م) ٤ يسقط حق المحجز عليه في العمل بمقتضى المادة الثانية من اصرنا هذا بعد اقتضاء الاربعين يوما ويكون ملزوما بدفع كافة المصاريف ويصير الشروع في بيع المحصولات المحجوزة بحرفة المديرية بمقتضى احكام اللوائح المتبعة وما يتحصل من المبيع يخصم منه اولا قيمة مصاريف الاجراءات ورسوم البيع ثم يستنزل الباقي من الاموال المتأخرة لغاية استيفائها (م) ٥ اذا لم تتجاوز قيمة المال المتأخر الخمسة افرش فلا يلزم للمحجز عليه في حالتي الوفاء او البيع بعد مضي العشرين او الاربعين يوما الا بمصاريف حراسة الاشياء المحجوزة (م) ٦ على ناظر المالية تنفيذ اصرنا هذا وهذه هي التعريفة المشار اليها في المادة الثالثة من

هذا الامر: الكرم

( بيان المصاريف التي يلزم بها صاحب الاطيان )  
( حجز المتعطلات )

١٠٠ قروش انداز • من كل صورة من الانذار ٣٠  
محضر حجز المتعطلات ١٠٠ قيمة واحد من المائة من

حجز - ذكر جو صادر في ٢٢ افرس سنة ٨٥ يرض احكام تتعلق بمشايخ البلدان في شان المحجزات ( نحن خديو مصر ) بعد الاطلاع على اصرنا الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ( ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٠١ ) وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين اصرنا بما هوأت (م) ١ اذا كان لشاخ البلد شان في المحجز سواء كان بصفة دائن او مدين ولم يكن في البلد شيخ اخري يقوم مقامه فيعين المدير واحد ضباط البوليس او احد موظفي المديرية ليقوم بدلا عنه بالاعمال المبينة في المواد ١٠ و ١٢ من اصرنا المشار اليه قبل ولكن لا يجوز في اي حال من الاحوال ان يكون الضابط او الموظف حارسا للاشياء المحجوزة بل يجب عليه ان يعين حارسا اذا لم يأت طالب المحجز بمحارس مقتدر ذكر جو صادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ بشأن من يطرف في دفع الاموال ( نحن خديو مصر ) بعد الاطلاع على اصرنا الصادرة بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ٨٠ وبتاريخ ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٧ ( ٢٥ مارش سنة ٨٠ ) و ٢ رجب سنة ٣٠٠ ( ٩ مايو سنة ١٨٨٣ ) وعلى قرار مجلس النظار الصادر في ٣ رمضان سنة ٣٠٢ ( ١٥ يولييه سنة ١٨٨٥ ) - وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار بعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين اصرنا بما هوأت (م) ١ اذا وقع تاخير في دفع الاموال في الآجال المبينة في اصرنا الصادرين في ٢٥ فبراير سنة ٨٠ و ٩ مايو سنة ٨٣ ( ٢ رجب سنة ١٣٠٠ ) وفي قرار مجلس نظارنا المؤرخ في ١٥ يولييه سنة ١٨٨٥ ( ٣ رمضان سنة ٣٠٢ ) فيصير اعلان انفاز ثم يحصل الشروع فورا في توقيع المحجز على ائثار الاطيان وبمخصصاتها وبغير ذلك من المواشي والاشياء المنقولة ولكن لا يجوز بيع شي مما ذكر الا بعد مضي اربعين يوما من تاريخ توقيع المحجز ما لم يكن ذلك الشيء

متصل البيع ٦ عن كل نخعة من محضر الحجز ٠٠  
مصاريف الخمر باعتبار اجرة قدرها اربعة قروش  
لكل خفير في اليوم ٥٠ محضر البيع  
(حجز عقاري)

٣٠ ائثار عقاري ٤٠ محضر الحجز العقاري ١٢  
صورة الانذار ٢٠ صورة محضر الحجز ٠٠ قيمة خمسة في  
المائة عن متصل البيع ٤٠ عن اعلانين ٥٠ قيمة  
درج اعلانات بالجرائد من كل خمسة وعشرين  
قديماً او اقل ٥٠ محضر البيع  
(بيان المصاريف الواجب دفعها من طرف مشتري  
الاطيان المنزوعة من ماله)

قرش قرش  
٤٠ اصل محضر رسمي المزا ٢٠ صورة محضر رسمي  
المواذ

حجز - منشور اصداره نظارة الداخلية بناء على ما ورد  
لها من نظارة الخفائية بتاريخ ١٣ راسنة ٢٠٢  
بشأن ما يحصل من المستأجرين المحجوز عليهم  
على ذمة المؤجرين وهو - علم بما ورد من الداخلية  
بمرة ٣٣٨ بناء على ما ورد لها من حضرة مدير  
القبليوية ان المادة ١٢ من الذكر يتو المؤرخ ٧  
سبتمبر سنة ١٨٨٤ المتعلق بمحجز محمولات من  
يتأخرون في سداد ما عليهم من الايجار لارباب  
الاطيان المستأجرة منهم تقضي بان التبن الذي  
يرسي عليه مزار الاشياء المحجوزة يدفع لشيوخ البلد  
وهو يسلمه للصراف لتوريده من ينة المديرية ولم يذكر  
في ذلك الذكر يتو ان كانت المديرية تصرفه  
لصاحب الشأن ام لا كما انه اذا كان موجودا وقت  
البيع هل يسلم له مطلوبه قايماً على المادة ١٣ القاضية  
بانه اذا رضى المزا على المحجوز له جاز له ان يتخمس  
من التبن مبلغاً في مطلوبه اذ ان في ذلك اولوية  
عن توريده التبن للصراف ثم الخزينة ثم صرفه منها  
لصاحب الشأن ولهذا يروا النظر وحيث ان استصدار  
الذكر يتو المشار اليه بالصورة المشتمل عليها لم يكن  
الغرض منه سوى تعجيل حصول اصحاب الاطيان

على الايجارات المستحقة لم طرف المستأجرين بدلا  
عن سيوم في طرق المرافقات بالحكم في الاحوال  
الغير المحتاجة لذلك واذا تسلم شيخ البلد ثمن ما  
يباع وسلمه للصراف وهو او رده الخزينة فاصرف  
منها لصاحب الحق بالطبع لا يحتاج لاصدار اذن  
به كما يلزم اصدار اذن ايضا بتخصم المصاريف  
المستحقة من التبن وصرفها فالاولى بدل هذا جميعه  
تسليم الحق لصاحبه اذا كان موجودا وقت البيع وكان  
ممكناً معرفة قدر المصاريف المستحقة العظيم من  
التبن واقتضت افادة مساعدكم بما توضح - المسطر  
قبل هذا هو صورة مكتوبة نظارة الخفائية للداخلية  
في ١٣ راسنة ٢٠٢ بمرة ٣٤٦ فيما يتعلق بتسليم  
اثمان لمحمولات الاراضي المؤجرة التي يحجز عليها  
بسبب التأخير في ايجارها وتباع بالمزاد لصاحب  
الشأن فيها متى كان موجودا وقت البيع فينبغي  
ان المديرية تتبع الاجراء بموجب ما دون في تلك  
الصورة كما حرر بذلك لباقي المديريات

حجز اداري - منشور اصداره نظارة الداخلية في  
١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٠٤ (١٤)  
بتاريخ سنة ٨٧ الى كافة الجهات

لا صدر الامر العالي المؤرخ ١٧ ذاسنة ١٣٠٢  
فيما يخص بتوقيع الحجز الامتيازي على محمولات  
مستأجري الاطيان بناء على طلب مؤجريها  
تواردت مكاتبات بعض الجهات الداخلية بالاستفسار  
عما اذا كان هذا الامر يشمل المؤجرين او  
المستأجرين الاجانب ولدى نظارة الخفائية عن  
ذلك علم من مكتوبة وودت منها ان الرعايا  
والاجانب مع بعضهم لا يدخلون تحت حكم الامر  
المشار اليه لاختصاص الحكم المختلطة بنظر مواد  
الحقوق بين الاعالي والاجانب ما عدا القناصل  
والويس قناصل غروجرهم عن سلطة الحكم المختلطة  
وحيث انه من اللازم معاملة المديريات بما ذكر  
والعمل بمقتضاها فلزم تعريه - ثم وفي تاريخه  
كتب لباقي المديريات ايضا بذلك

حجز اداري - ابراهام صادر في ٢٤ ابريل سنة ٨٨ بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ الشامل لبيان الاجراءات التي يجب على اصحاب الاطيان المؤجرة استيفائها لحصولهم على الائتمارات المستحقة ثم وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٤ فبراير سنة ٨٦ بالتصديق على تعريف الرسوم في الحاكم الاحلية - وبناء على ما عرضه علينا فانظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار بعد اخذ رأى مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت ( م ) ا نؤخذ رسوم نسبية باعتبار اثنين في المائة على الصافي من اثمان ما يباع من المحصولات والاثمار المحجوز عليها بعد اجرة الخفير ومأمور الحجز ( م ) ٢ الرسوم النسبية واجرة الخفير ومأمور الحجز تحسب على المستاجر

حجز اداري - (نظارة الداخلية) منشور صادر في ١٤ اكتوبر سنة ٨٩

قد اعلنت نظارة الداخلية بالمشور الصادر منها في ١٨ ربيع الثاني سنة ٣٠٤ حضرات المديرين بان الامر المالي الصادر في ١٧ القعدة سنة ١٣٠١ الذي تصرح بموجبه للموري المصالح ان يوقعوا بناء على طلب ارباب الاملاك والمستاجرين الاصليين حجز امتيازها على محصولات اراضيهم المؤجرة وذلك لاجل الحصول على الائتمارات المستحقة لا تسري احكامها على ارباب الاملاك والمستاجرين الاصليين الاجانب وقد توضح بالمشور المذكور بان الامر العالي المشار اليه ليس نافذ الاجراء في المسائل المتعلقة بين الاهالي والاجانب نظرا لكون الحاكم المختلطة هي وحدها ذات الاختصاص في الحكم في المواد المدنية بين الاهالي والاجانب ما عدا التنازل والويس فتنازل وحيث ان المذكور يتوقاصر على الرعايا فقط ولا يمكن ان يتناول الاجانب ولا التنازل والويس فتنازل فلزم الايضاح حتى من الان فصاعدا لتبعون نص الذكر

حجز اداري - (نظارة الداخلية) منشور صادر للمدير بابت والمخاتات بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ٨٩ غرة ٦٤٥٧ باتباع الذكر بئات الموصحة به في شان مصاريف المحجوزات على الصيارف وضايفهم ومزارعي الدخان ومن يماثلهم - ذكر في ٢٧ يناير سنة ٨١ بتنفيذ الاوامر الصادرة من المجالس المحلية - ذكر في ١٣ مارث سنة ٨٤ بتوزيع غوائد الاملاك ذكر في ٢١ ابريل سنة ٨٥ بتصيل ما يستحق للحكومة عند الصيارف وضايفهم - ذكر في ٢٦ اغسطس سنة ٨٦ بشأن الملح والنظرون - ذكر في ٢٨ ديسمبر سنة ٨٧ بتوزيع غوائد الدخان - ذكر في ٣١ ديسمبر سنة ٨٨ بتوزيع غوائد الاغام - وردت افادة مديرية اسبوط الرقبة ١٤ نوفمبر سنة ٨٩ غرة ٥٨٦٤ بالاستسلام على صير اجراء في مصاريف المحجوزات التي تقع على الصيارف وضايفهم ومزارعي الدخان ومن يماثلهم ومن حيث ان الاوامر العلية للوضح يبينها قبل متصوفا فيها ان يكون التنفيذ بمنتهى ذكر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وحيث ان الذكر يتوالمشار اليه واضح فيه تفصيلات الاجراءات الجبرية ويان المواعيد ولم يكن مقررا فيه مصاريف على تلك الاجراءات فقط على مشتري العقارات يدفع الرسوم النسبية باعتبار المائة خمسة فعلى مقتضى الامر المشار اليه يتبع الاجراء وبهذا لزم تحريره

حجز اداري - راسة مجلس النظار نومبر سنة ٩٠ وقع تحريف في ترجمة الامر العالي الرقيم ٤ نوفمبر سنة ٨٥ ( ٢٧ محرم ١٣٠٣ ) المتعلق بحجز وبيع منقولات وعقارات من يتاخر عن سداد الاموال الاميرية المنشور في عدد ١٣٠ من الوراق المصرية الصادرة بتاريخ ٢ صفر ٣٠٣ ( ٩ نوفمبر سنة ٨٥ ) حيث قيل في اخر المادة الاولى منه ( ان الشيء القابل للتلف يسوخ يبعه بعد توقيع الحجز بخمسة ايام والصلوب ان الشيء القابل للتلف يسوخ يبعه في بحر الخمسة ايام التالية لتوقيع الحجز )

المركز او لعدة مراكز بذات المديرية وليس كل بلد يكون لها دفتر مخصوص وعلى الماعون ان يعطى غرة مفسلة لاوراق القسيمة اولاً فاولاً عند قطع كل ورقة منها واذا دعت الحالة لنقل الماعون الى مديرية اخرى فيجب عليه ابتداء ان يسلم دفتره للمديرية لكي يجري تسليمه بمعرفتها لمن يتعين بدلا عنه (م) ٣ حال توقيع الحجز على المنقولات يسلم الماعون لكل خفير ورقة موافا عليها منه يجري قطعها من دفتر القسيمة ويبين فيها اسم الخفير ونوع المنقولات المعين عليها خفيرا وتاريخ تعيينه (م) ٤ لا يجوز للماعون ان يبين من الخفراء الا العدد الضروري جدا وعلى المديرية ملاحظة ذلك عند تقديم الاوراق اليها واذا تراءى لها ان الماعون اجري تعيين خفراء زيادة عن اللازم فتتجاوز المالية عن ذلك لاجراء توقيع الجزاء اللازم على الماعون (م) ٥ يجب بعد ذلك على الماعون ان يرسل حالا كاسة الاوراق المختصة بحجز المنقولات ماعدا (الاستمارة غرة ٢٠) الى المديرية وهي بدوئيد البيانات اللازمة منها بسجل قيد الاجراءات ضد الممولين المتأخرين في الاموال (استمارة غرة ١٥) تجري اعادتها حالا الى الماعون في ثاني يوم وصولها اليها ويأشر بالسجل المذكور بما يفيد اعادة الاوراق للماعون (م) ٦ اذا سدد الممول ما عليه في ظرف العشرين يوما من تاريخ الحجز فالماعون يجري ملء الخانات من غرة ١ الى غرة ٧ وغرة ٢٣ (من الاستمارة غرة ٢٠) ويرسلها مع الاوراق الى المديرية وهي بعد اجراء المراجعة عنها تقطع تصريحا حالا للمركز بدفع اجرة الخفراء بالغصم على حساب مصاريف الاجراءات بناء على تقديم القسائم البرانية السابق قطعها من دفتر قسيمة الماعون وتسلمت اليهم في يوم توقيع الحجز وذلك من بعد ان كل خفير يعطى ايصالا على تقس القسيمة البرانية ثم يجري اعادة الايصالات المذكورة الى المديرية لاجل حفظها مع

حجز اداري - دكرتو في ٨ اغسطس سنة ٩٢ بتعديل للادة ١٥ من الامر العالي المؤرخ ٢٥ مارس سنة ٨٠ (امرالي) (فن خديو مصر) بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٥ اوس سنة ٨٠ الذي تقررت فيه قواعد حيز ومبيع الاثمار والخصولات والمنقولات والمواشي والمقارن التي يمتلكها المول الذي يتاخر عن دفع الاموال او العشور في مواعيد استحقاقها وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٥ رمضان سنة ٣٠٩ (١٢ ابريل سنة ٩٢) بخصوص تنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية وجاء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد اخذواي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ٣ تعدلت المادة (١٥) من الامر العالي الرقم ٢٥ مارس سنة ٨٠ المشار اليه كما يأتي بمحض البيع يسلم الى الراسي عليه المزداد بعد دفعه الثمن بأكمله وربما نسباً قدره خمسة في المائة والمصاريف ويصير نائلاً للمول بواسطة المدير او المحافظ اكان الممار في دائرته ويكون بيده بمثابة سند ملكية ويقوم مقام الحجة ثم يصير تسجيله بمسرفة الراسي عليه المزداد وعلى مصاريفه في العكس الشرعية وفي لم كتاب المحكمة المختلطة الكائن في دائرتها الممار (م) ٢ على ناظر الداخلية والمالية والحفانية تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه

حجـز - تعليمات صادرة من نظارة المالية فيما يتعلق بتسجيل مصاريف الاجراءات في نظير الابوال البقارية للمول بقتضاها من ابتداء سنة ١٨٩٤ (نوفمبر سنة ٩٣)

(في الحجز على المنقولات)

(م) ١ يجب على الماعون الذي يجري توقيع حيز على منقولات ان يضم الاجراءات بنفسه دون غيره (م) ٢ يعطى لكل ماعون مقدار كاف من دفاتر القسيمة (استمارة غرة ١٩) ومن (الاستمارة غرة ٢٠) ويستعمل دفتر القسيمة لجلة بلاد بذات



اوراق المحجز - وفي هذه الحالة لا يؤخذ من الخفير ادى ايصال على التسيمة الجوانية الموجودة بدقتر الماعون اما اذا حصل السداد في ظرف المدة من اليوم الحادي والعشرين الى اليوم الاربعين فبإذن المحول لم يكن ملزما الا بنصف مصاريف الاجراءات بما فيها نصف اجرة الخفر فالماعون ياخذ من اصل النصف المذكور ما ياتي - اولاً اجرة الخفر بالكامل ويملاء الخانة ثمة بالمجمولة لهذا الغرض ( بالاستمارة نمرة ٢٠ ) بعد حصول الصرف - ثانياً باقي المبلغ يورد قلماً واحداً اجمالياً بالخانة بالمجمولة لجهة البيان امام نمرة ١٤ ويوضع امامه هذه العبارة ( باقي نصف اجراءات ) - اذا كانت جملة نصف المصاريف لا تكفي لسداد اجرة الخفر بالكامل فالماعون لا يصرف شيئاً للخفراء بل يدرج كامل نصف الاجراءات امام الخانة نمرة ١٤ ويملاء ايضاً خانة نمرة ٢٣ ( من الاستمارة نمرة ٢٠ ) ويوصلها للمديرية كي بمعرفتها يصير صرف الاجرة بواسطة الموكركا هو واضح ذلك بالمادة ٦ - هذا وليراهى انه اذا كان المبلغ المتوقع المحجز لاجله لا يتجاوز الخمسة جنيهاً فمن حيث ان العجز عليه لا يكون ملزوماً من بعد اليوم العشرين الا باجرة خفر الاشياء المحجوزة فالماعون لا يملاء الا خانة نمرة ٨ وخانة نمرة ٢٣ بالمجمولة لاجرة الخفر فيما يخص مصاريف الاجراءات وذلك في حالة ما اذا كان لم يسبق تسليم المقولات للمول لتكون تحت حراسته حسب المشور الصادر من المالية في ٤ اكتوبر سنة ١٨٩١ ( م ) ٧ اذا كان المول لم يسدد ماعليه وحصل البيع فيجب على الماعون عقب البيع ان يدفع حالاً اجرة الخفراء من اصل التحصل من ثمن المبيع ويجري التوقيع منهم على التسيمة الجوانية وعلى التسيمة البراتية وعلى الحال يجري مل - ( الاستمارة نمرة ٢٠ ) بالاتحاد مع الصراف ويوصل كافة اوراق المحجز بما فيها ايصالات الخفراء ( والاستمارة نمرة ٢٠ ) الى المديرية ويجب

على رئيس القسم الثالث ان يراجع هذه الاستمارة ويضع علامته عليها دلالة على حصول المراجعة ( م ) ٨ يحصل من ثمن المبيع نظير مصاريف اجراءات يجري توريده بمعرفة الماعون ليد الصراف كما كان جارياً وعلى الصراف ان يورده في الحال بحضور الماعون ويومئته بالخانة التي عنوانها ( تحصل لحساب للمديرية ) مع التاشير عنه بما يفيد انه مصاريف اجراءات ويجري توريده ايضاً بمعرفة نمرة ٢٠ ( كما هو مبين بها ( م ) ٩ ) كن مبلغ لتصل نظير مصاريف الاجراءات يورد يورده الصراف بخانة عوائد الاملاك بواسطة الضرب على كلمة ( عوائد الاملاك ) واستبدالها بكلمة ( مصاريف اجراءات ) وتورد يورده ايضاً بمضمون ورد المول قلم واحد اجمالياً - انه وان كانت المبالغ المتحصلة نظير مصاريف اجراءات يجري توريدها بالجريدة والورد كما ذكر الا انه لا يجري درجها بجريدة الاموال المقررة بل تورد بالحساب المخصص المتزوج لها هذا وبما ان المبالغ الواردة بجريدة الصراف ويومئته تختلف عن المبالغ الواردة بالورد بسبب دفع اجرة الخفراء فيتأخر بالجريدة واليومية المذكورين عن قيمة الاجرة المدفوعة وذلك من نوع البيان فقط لاجل الموازنة ( م ) ١٠ بحيث ان مصاريف الاجراءات تؤخذ من اصل ما يتحصل من ثمن المبيع قبل المال فاذا كان الباقي من الثمن بعد خصم المصاريف لا يفي بالمال فطبعاً من اطلاع للمديرية على استمارة نمرة ٢٠ يظهر لها ان هناك عجزاً وعليها ان تامر حالاً بتوقيع محجز اخر ( م ) ١١ يجب على الماعون عند توجهه الى المديرية في كل دفعة ان ياخذ معه دقتر التسيمة ورئيس القسم الثالث يجري المراجعة عليها وكل قسيمة جوانية لم يكن عليها ايصال من الخفير للاسباب الموضحة بالمادة السادسة تآخر عليها من الرئيس المذكور بما يفيد ان

الاجرة قد صرفت للتخفيف بناء على اذن المديرية  
مع ايضاح تاريخ الصرف اليه  
في الحجز العقاري

(م) ١٣ يجب على الماعون عقب توقيع الحجيز  
العقاري ان يرسل كافة الاوراق الى المديرية ما  
عدا (استارة نمرة ٢٠) فانه يجري ملء خاناتها  
من نمرة ١ الى نمرة ٤ وعلى المديرية ان تبقي  
الاوراق بطرفها وتحرر اخطاراً للماعون عن التاريخ  
المحدد للبيع والماعون يؤشر عنه بالاستارة نمرة ٢٠  
للموجودة تحت يده اذا كان الممول يفي بما عليه  
قبل اليوم العشرين فالماعون يتضمن ملء الخانات  
نمرة ٦ و٧ و٢٣ من الاستارة ويؤسلها للمديرية  
حيث لا لزوم في هذه الحالة لتحصيل مصاريف  
اجراءات اذا كانت المول يفي بما عليه في بحر  
المدن من اليوم الحادي والعشرين الى اليوم الاربعين  
فيها له ملزوم بنصف المصاريف فالماعون يتم  
الاستارة نمرة ٢٠ بواسطة ملء الخانات نمرة ٦  
و٧ و١٠ و١٦ و١٧ و١٨ و٢٠ و٢١ و٢٣ ويؤسلها

للمديرية — اذا كان البيع تحد له اليوم الخامس  
والاربعين والمول يفي بما عليه بين اليوم الحادي  
والاربعين واليوم الخامس والاربعين فيها ان  
المصاريف تكون عليه بالكامل فالماعون يتم  
الاستارة حسب الكيفية المبينة قبلاً — اذا كان  
المول لم يفي بما عليه لغاية اليوم الذي يليه اليوم  
المحدد للبيع فالماعون يرسل الاستارة نمرة ٢٠ الى  
المديرية وكتب الجلسة بملأ الخانات الباقية  
على بياض بعد فهو البيع (م) ١٣ كل اعلان  
يُدْرَج بالجِرْنال الرسمي العربي ويكون تحد فيه  
بيع عقار بالمديرية عليها ان تحظر الماعون لكي  
يتسنى له ان يملأ الخانات التي على بياض  
بالاستارة اي خاتمة نمرة ٢١ في حالة ما اذا كان  
المول يسدد ما عليه قبل يوم البيع (م) ١٤ اذا  
توقع حجز عقاري نظير مبلغ لا يتجاوز الخمسة  
جنيهاً فلا يكلف المول بشيء من مصاريف  
الاجراءات مطلقاً

استارة نمرة ٢٠ اموال مقررة

حجوزات

مركز

- (١) اسم الممول للحجوز عليه
- (٢) التأخرات المستحقة
- (٣) نوع الحجوز وبيان الاشياء المحجوزة بالاخصار
- (٤) تاريخ الحجوز
- (٥) عدد الخفراء المعينين
- (٦) تاريخ البيع او تاريخ وفاء المستحق
- (٧) جملة الفحصل من البيع أو قيمة ما دفع لوفاء المستحق  
( عن حجز النقولات )

(٨) ٠٠ مصاريف الخفر باعتبار أجرة قدرها ٤ قروش  
لكل خفر في اليوم

- (٩) ١٠ ائذار
- (١٠) ٥ عن كل صورة من الائذار
- (١١) ٣٠ محضر حجز النقولات
- (١٢) ٠٠ قيمة واحد من المائة عن مفصل البيع
- (١٣) ٠٦ عن كل نسخة من محضر الحجوز
- (١٤) ٥٠ محضر البيع  
( عن الحجوز المقاري )

- (١٥) ٣٠ ائذار عقاري
- (١٦) ٤٠ محضر الحجوز المقاري
- (١٧) ١٢ صورة الائذار
- (١٨) ٢٠ صورة محضر الحجوز
- (١٩) ٠٠ قيمة خمسة في المائة عن مفصل البيع
- (٢٠) ٤٠ عن اعلانات
- (٢١) ٥٠ قيمة درج اعلانات بالجرائد عن كل خمسة  
وعشرين قدماً أو أقل
- (٢٢) ٥٠ محضر البيع
- (٢٣) محضوم للاموال

الجملة

فقط وقدره

امضا الممول

تراجع امضا الكاتب

« اشارة غزوة ١٩ » اموال مقورة .

## ✽ مصاريف حجوزات ✽

غزوة متسلسلة

الى

قد صار تمينك خيرا على ( يوضح نوع المصولات ومقدار الاطيان )

تعلق

تاريخ

بناحية

مركز

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

✽ ✽  
(٢٨٢٨)

« اشارة غزوة ١٩ » اموال مقورة .

## ✽ مصاريف حجوزات ✽

غزوة متسلسلة

اسم الخفيد

تعلق

تاريخ

بناحية

مركز

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

١٠٧٢٢

✽ ✽  
(٢٨٢٨)

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

المصاريف

التضاييق الواقعة بين المجاهدة وبعضهم وأما ما يكون بين جهادية وخلافهم غير جهادية يكون ذلك من خصائص المجالس المحلية — وقضية إبراهيم بك رافق المجاهدي الذي كان مدعي عليه بقتل ثامه كانت احييت قضية من الضبطية لديوان المجاهدة فاخذت الاوراق منها للضبطية بمكاتبة رسمية تتضمن ان ذلك لم يكن من خصائص المجاهدة بل من خصائص المجالس المحلية وارسل ذات المدعي عليه للضبطية ليجتنب بها

حرية — تقرير مقدم للجنة القيمة الحدودية من حضرة دكتور رياض بلنا رئيس مجلس الشعار بخصوص زيادة مرتبات الضباط والعساكر البحرية والبحرية في ٢١ جاسنة ١٢٩٨ « ٢٠٠٠ ابريل سنة ١٨٨١ » (مولاي) لقد انضم المجلس النظار من ناظر المجاهدة والبحرية طلب بخصوص زيادة مرتبات الضباط والعساكر فافوض الناظر المشار اليه انه مع زيادة اثمان جميع الاشياء وازدياد ثروة القطر شيئاً فشيئاً عما كانت عليه مدة ما سكن الجنان محمد علي قد حصل اثناء حكم حضرة اسمعيل باشا بتقصير مرتبات العسكرية حتى صارت غير متناسبة مع احتياجات المعيشة — فترأى المجلس النداء بمقاصد جنابكم البهامي ان يخبري بقاية الدقة والاعتناء عن الاسباب المؤيدة لهذا الطلب وان يسعى في إيجاد ما يلزم من الوسائل لحصول العسكرية على الاصلاحات التي شرع فيها في ظل ساحتكم البلية ونقتضي تمهينها على التوالي في جميع مصالح القطر — فتبين للمجلس لزوم الالتفات للطلب المتقدم له من ناظر المجاهدة مع علم صرف النظر عن الابي ذكره وهو انه وان كان القطر اكثر ثروة الان عما مضى الا انه مديون بمبلغ قدره مائة مليون ليرة استرلينية تستغرق تسديدها ما يقرب من نصف إيرادات الحكومة وانه من اهم واجبات الحكومة ان تبتذل بغاية الجهود في الاقتصاد بقدر الامكان حتى يتيسر لها الوصول الى استهلاك هذا الدين بالتدرج وتقليص القطر

حدود — (١٠ محافظة) ١٩ مارس سنة ١٩٠٠  
قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة في يوم الخميس ٥ شوال سنة ١٣١٣ (١٩ مارس سنة ١٨٩٦) ان محافظة الحدود والجهات الواقعة فيها تكون وتبقى خاضعة للاحكام العسكرية الى ان يصدروا امر آخر  
حدود ثامة —

### (قرار المجلس الخصوصي)

انه لداعي كثرة الاستغذات الحاصلة من الجهات فيما يحورونه من المواد استوجب الامر لتفقيع مواد الحدود نظراً للاستغنى عن بعضها بحسب الوقت ولزوم الخو والاثبات في البعض وعلاوة ما يقتضي مجدداً ولذلك حملت المذاكرة بالمجلس الخصوصي ومجئسية ما تراه واقفة اجراء استقر الرأي على المواد المسطرة بهذا وقدرم ثلاثة واربعين مادة فيالعرض للجانب الاعلى اذا وافق العمل كما فيهم فيقتضى الامر الذي يصدر ببيع الاجرى ويكون ذلك ناسقاً للحدود الموجودة من قبل هذا الذي استقر عليه الرأي

حدود ثامة — صورة امريالي صادر لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٩٦ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ٧٩ غرة ٦  
عرضت لطرفنا مكتبة عطوفتكم رقم ٢٥ شوال سنة ١٢٩٦ مرة ٤ المتضمنة ما تقرر بالمجلس من الفاء مادة ١٨ من قانون الحدود ثامة الصادر في ١٢٨٦ المشتمل على ان الاستحقاقات التي مضى عليها ستثنى خلاف سنة التعلية تضاف لجانب الديوان وحيث وافق اراءنا ما قرره المجلس في هذا الخصوص لزم اصدار هذا لفظوتكم لاجرى ما يقتضيه الحال في ذلك على الصورة المشروعة كما هو مظهرنا

حرية — الامر امريالي الصادر في سنة ١٨٧٠  
مقتضى ان مجلس المجاهدة يختص به فقط رؤية

حربية - - - - - امرال رقم ٢١ جاسته ١٨ » ٢٠ ابريل سنة ٨١

(نحن خديو مصر) بعد اطلاعتنا على التقرير الذي قدمه لنا رئيس مجلس نظارتنا وبناء على ما رفعه اليها ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأي مجلس نظارتنا ناصر بما هوأت - (م) ١ ماهيات الضباط والصف ضباط والانتظار العسكرية برية وبحرية صار ابلأعها وتقديرها حسب ماهوأت (ماهية شهرية) ٨٠٠٠ فريق - - - - - ٦٥٠ لوا - ٥٠٠٠ ميرالاي ٣٥٠٠ قنظام - - - - - ٢٥ ييكباشي - ١٥٠٠ صاغفول ٩٥٠ يوز باشي - ٧٥٠ ملازم اول - ٦٠٠ ملازم ثاني - ٨٠ باشجاويش - ٦٥ بلوك امين - ٥٥ جاويش - ٤٠ اونباشي - ٣٠ نفر

حربية - - - - - امرال رقم ٢١ جاسته ١٨ » ٢٠ ابريل سنة ٨١

(نحن خديو مصر) من بعد الاملاخ على التقرير الذي قدمه لنا رئيس مجلس نظارتنا في هذا اليوم وبناء على ما رفعه اليها ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأي مجلس نظارتنا ناصر بما هوأت - (م) ١ قد تشكل تحت رئاسة ناظر الجهادية والبحرية قومسيون مولف بمن ميانى ذكرهم وم

(اسماء الاعضاء) ٠٠٠٠٠٠ (م) ٢ هذا القومسيون مكلف بما ياتي ذكره (اولاً) النظر والبحث في القوانين والنظامات العسكرية الموجودة بانواعها وادخال كافة ما يرى لزومه من التعديلات والاصلاحات فيها (ثانياً) النظر في الترتيب الذي عليه المدارس الحربية الآن وما ينبغي اجراؤه فيه من التعديلات (ثالثاً) تحضير مشروع قانون يخصص بشروط الدخول في سلك الضباط البرية والبحرية وترقيهم واستوداعهم ورفقهم وتقاعدهم (رابعاً) البحث عن الطرق المقننة اتخاذها لتسوية حالة الضباط المستودعين الان (م) ٣ قرارات القومسيون المذكورة تكون باغلبية اراء الاعضاء الحاضرين وفي حالة انقسام الاراء الى قسمين مساويين يترجح

من هذا الجمل التفضل المضر بفتح صوالحه المعنوية والمادية - فلذا قد ترائى المجلس ان زيادة المرتبات التي يلتمسها تستوجب ضرورة تقليل باقي مصروفات العسكرية برية وبحرية ويرى ايضاً لزوم جعل المسافر الذين تحت السلاح احد عشر الفا من صف ضباط وتفر وانه ينبغي ان يتعد كل من ناظر المالية والجهادية في البحث عما اذا كان يحتمل الحصول على بعض وفورات من تحسين ترتيب مصالح ادارة نظارة الجهادية والبحرية هذا ولم يبين ناظر الجهادية لزوم تحسين حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط بالنظر للترقي ايضاً فانه قد ترقى في الواقع ونفس الامر في مدة السنوات الاخيرة من حكم حضرة اسمعيل باشا عدد والفر من الضباط وانبنى على ذلك انه قد صار عدد الضباط المستودعين اكثر من عدد الضباط الذين في الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوازم الصالحة تفضلاً عن استخدام كثير من الضباط في المصالح الملكية ما زال موجوداً الان الف وخمسة واربعون ضابطاً في حالة الاستعداد - فيلزم ازالة هذه الحالة وينبغي ايضاً وضع قواعد صريحة لربط الشروط التي يوجبها يسوغ ترقية اي ضابط الى رتبة اعلى من رتبته غير انه لا يمكن النظر والبحث بوجه مفيد في الطرق والتدابير المقننة اتخاذها لاجل الوصول الى الغاية المقصودة الا بواسطة قومسيون يتركب من اشخاص تكون لهم اهلية خصوصية في مثل هذه المواد - فيناه عليه اتشرف بان ارفع لسندكم العلية صورة امرال بزيادة ماهيات الضباط والمسافر البرية والبحرية وصورة امرال اخر بتشكيل قومسيون عسكري للنظر في كافة ما يلزم اجراؤه من التعديلات في النظامات والقوانين العسكرية بكافة انواعها ملتمساً تشريفها بالقبول - واني لولي التمس عهده الخاضع ومحسوبة اللواتح

الطرف الذي يكون فيه الرئيس ثم تعرض مشروعات هذا القومسيون على مجلس نظارنا

حزبية - ٥ صورة امسال صادر في ٢٢ ستمبر سنة ٨١ ٢٨ ل سنة ١٢٩٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قومسيون عسكري لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رآه الناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا نأمر بما هوأت (م) اقد صار التصديق والافرار على قانون الضائم والامتيازات والاعانات العسكرية المحتوي على ثلاثين مادة وصرفوفة باسرننا هذا (م) ٢ على كل من ناظر داخلينا ونظر ما ليتنا وناظر الاشغال العمومية وناظر جهادية وبحرية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويتعلق به (قانون الضائم والامتيازات والاعانات العسكرية)

(\*) النوع الاول - في السفريات الحربية (\*) (م) ١ يضم لكل جهادي « سواء كان ضابطاً أو عسكرياً » ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري للبحرية في اي جهة كانت نصف مربوط ماهية ملاوة على الماهية الاصلية من يوم ذهابه لغاية يوم اياه الى مركز اقامته (م) ٢ يصرف لكل ضابط أو متوظف بالجيش قبل قيامه لسفريته للماربة ماهية شهر واحد بنسبة السفريه اعانة من الحكومة بدون مقابل فذارك لوازم السفريه (م) ٣ يصرف لكل ضابط أو متوظف بقسم عسكري يتوجه لسفريه حربية تعيينات وموثة ركائب حسب ما يأتي بسانه

قومسيون	لتر	حلائق	شمع	بروي
المشير	٥	٨	٣٠	وحداد الجيش
فرقي	٤	٦	١٦	لواء
لواء	٤	٤	١٢	ميرالاي
ميرالاي	٣	٣	٨	قائمقام
قائمقام	٢	٢	٦	بكالجي
بكالجي	١	٢	٥	صاغ
صاغ	١	٢	٤	بوزباشي ورئيس محاسبة
بوزباشي ورئيس محاسبة	٤	٥	٣	ملازمين وصولات وكتائب
ملازمين وصولات وكتائب	٤	٥	٣	محاسبة
محاسبة	٤	٥	٣	واعط وامام

(\*) النوع الثاني - في السفريات المادية (\*)

(م) ٤ يضم لكل جهادي « سواء كان ضابطاً أو عسكرياً » وفصل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري الى الجهات السودانية أو سواحل البحر الاحمر او الى هرد ولحقاقها والخباز نصف ماهية ملاوة على الماهية الاصلية من يوم التوجه لغاية يوم المحصور ويصرف له ايضاً تعيينات وموثة ركائب حسب ما توضع بالامارة المذكورة

(\*) النوع الثالث - في الانتقالات العسكرية (\*)

(م) ٥ كل فرقة أو لواء أو اياي أو قسم عسكري ينتقل من مركز الى مركز آخر لاجل الاقامة يسواء كان ذلك الانتقال بالمدن أو بالقرى أو بالبناوير أو بجهة من جهات المديرية التابعة والبحرية لا يصرف لهم مصاريف يومية ولا ضائم في مدة الانتقال والاقامة (م) ٦ كل قسم عسكري ينتقل من محل الى آخر لتأدية خدمة عسكرية متعلقة بالنضبط والربط الذي هو من اخص واجبات العسكرية سواء كانت هذه الخدمة بالمديرية أو بالقرى أو بالبناوير أو بجهات القصور والقرى والقلع والجزيرة ومطروح والرحلات الداخلة والخارجة وغيرها من الجهات المذكورة بصود الحكومة المجدوبة ما عدا الاقاليم السودانية يضم

له الخمس على الماهية معها كانت مدة المأمورية

(\*) النوع الرابع - في المأموريات (\*)

(م) ٧ كل ضابط أو عسكري أو متوظف بالجيش أو بدروع الجهادية أو من المستودعين بالجهادية يتعين تسليم أو استلام مهات أو تعيينات أو توصيل عسكر أو تحقيق قضايا أو لشترى مهات أو لتعداد التشغيل او عمليات المساحة والتحصين أو محافظة النيل وما اشبه ذلك من المأموريات المتنوعة يعطى له مضاريف يومية في مدة المأمورية التي تقتضي تباعده عن مركز اقامته من يوم التوجه لغاية يوم المحصور حسب ما يأتي بيانه على حسب جهة الاختصاص

١٠٠ قرش فرقي أو لواء أو اميرالاي و ٥٠ فائتر او بكالجي و ٣٥ صاغ أو بوزباشي او ملازم أو كاتب الاي و ١٠٠ صول و ٢٠ بالباشي وقرشان جاويش أو بلوك امين وقرش ونصف اوباشي وقرش نمر (م) ٨ اذا صار ارسال ضابط مع احد الاقسام العسكرية لاجل عانة جسر النيل ولم يكن ذلك الا مجرد عانة فقط واعطوا الاضاف وقت الخطر ففي هذه الحالة يثم ان يعطى لكل ضابط أو صيف ضابط أو عسكري ملاوة على ماهيته المقررة عساه ان كان ذلك يشمل عبورية العسكرية على اجراء

الاشغال وبلاحة الضباط لم ففي هذه الحالة ينبغي ان يعطى لكل جندي زيادة على الماعية يومية حسب ما هو آت يسانه

١٠٠ قرش فريق اولاً او اميرالاي ٥٠٠ قاتقار او بكباشي ٢٥٠ صاغ او يوزباشي او ملازم ١٠٠ صول ٣٠ صاف ضابط او عسكري (م) ١ الضباط والصف ضابط والساكر الذين يعمتون للأموريات مثل عمل الكورتيينات والمخفر على الملاحات وغير ذلك من اناياح الأموريات المختصة بمهم المصالح الاكيدة يعل لهم مصاريف يومية في مدة الامورية من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما هو بين في مادة ٧ وهذه المصاريف اليومية تكون على حساب النجدة الخاصة بهانك الامورية (م) ١٠ كل جندي « ساء كان ضابطاً او عسكرياً » او مشرفاً بالجيش توجه امورية بالمجهات السودانية او سواحل البحر الاحمر او الى مرور وبعثتها يعل له في مدة الامورية المصاريف اليومية المخصصة بالادة للسانة مع ما تقرر له من التعيينات والاملاق المينة بالادة الثالثة وشعبه ربع الامانة ملادة على ما بين الاسلية وذلك يكون على حساب البيادية او على حساب النجدة الخاصة بالامورية (م) ١١ الضباط الذين يتعينون بحسب مقتضيات الاحوال بالامورية يجهات اوربا او الامانة تصرف لهم قيمة اجر سفر ياتهم من جانب السيري ونظراً لكونهم توجهون الى بلاد تشرق زيادة المصاريف تكون مصاريفهم اليومية حسب ما هو كت بهانه ٢٠ قسرت فريق اولاً و ٢٠٠ ميرالاي وقطار وبكباشي و ١٠٠ صاغ وبوزباشي وملازمين

(\*) النوع الخامس — في المصاريف بالاموريات البحرية (\*)

(م) ١٢ « اولاً » الضباط والساكر البحرية الذين توجهون للعارية يجهلهم نصف مروط الماعية ويصرف للضباط ماهية الشهر والتعيينات المينة بالمادين الثانية والثالثة ما عدا الثلاث « ثانياً » الضباط والساكر البحرية الذين توجهون لسفيرة عادية بجهات سواحل البحر الاحمر ومن وسر المندم لم ربع الماعية ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبهم بالادة الثالثة ما عدا الثلاث « ثالثاً » الضباط والساكر البحرية الذين بالاراكب المينة بين البحر الاحمر او في خليج عدن او في بحر الهند ما عدا ماعية التوسيم يضم لهم ربع الماعية ويصرف الضباط التعيينات المقررة لرتبهم لان ذلك يتغير بتكثف سفيرة « رابحاً » يعل لكل ضابط او صف ضابط او اوباشي او فريق من الجيش النهرية يتعين بالامورية

في المصاريف اليومية المقررة لكل رتبة في الجيش النهرية « خامساً » المركب النهرية في خدمة مينة الاسكندرية او رشيد او دياط او بور سعيد او الاسماعيلية او السويس اذا انتقلت الى مينة اخرى من تلك التي يتخير عليها فقط لا يتخير ذلك سفيرة « سادساً » المركب التي تقوم من إحدى المين المصرية الى سواحل اوربا او الى بحر بير يصرف لطاقمها ماهيات وتعيينات من يوم القيام الى يوم العودة حسب ما هو مدون بالنوع الثاني في هذه المادة « سابحاً » السفن البحرية التي يتعين بالاموريات بحية اوربا او الامانة تصرف لهم من السيري قيمة اجر سفر ياتهم وتعل لهم مصاريف يومية حسب ما يتوقع في المادة الخامسة عشرة — الضباط والمصاريف اليومية المخصصة بالانواع المذكورة تعل لهم اعتباراً من يوم القيام لغاية يوم الحضور من السفر (\*) النوع السادس — في مصاريف انتقال الاسام العسكرية (\*) (م) ١٣ في حالة انتقال قسم عسكري من محل الى آخر كلافادة يو او بالامورية طويلة المدة تكون مصاريف نقل عائلته وتخلده ومثله على حساب الجهادية او على حساب مينة الاختصاص حسب ما يتوقع في مادة ١٤ وما بعده من المواد من النوع السابع (م) ١٤ من ابداء رتبة البكباشي فما فوقها يكون ترولهم بصريات السكة الحديدية ومائلاتهم بالدرجة الاولى: (م) ١٥ من ابداء رتبة الضول لغاية رتبة الصاغ يكون ترولهم بالسكة الحديدية ومائلاتهم بالدرجة الثانية (م) ١٦ الصف ضباط ولاونباشية والساكر والمندم هر ومائلاتهم مع التحويل المقررة للضباط يكون ترولهم بالسكة الحديدية بالدرجة الثالثة

( النوع السابع — في مصاريف الانتقال بالامورية: -

(م) ١٧ تتمر بالامورية قصيرة المدة اذا كانت محدة الغاب فيها لا تتجاوز عشرة ايام فإن راقت من ذلك تعتبر طويلة المدة (م) ١٨ من يتعين بالامورية قصيرة المدة من ابداء رتبة البكباشي فما فوقها يكون اتباعه لغاية ثلاثة والركاب لا تزيد عن اثنين ومن الغش والتعيينات لغاية خمسة قباطير ما عدا وزن طبق الركاب وما من يتعين منهم بالامورية طويلة المدة فتكون اتباعه لغاية اربعة اثناء والركاب لا تزيد اثنين من الغش والتعيينات لغاية تسعة قباطير خلاف وزن طبق الركاب (م) ١٩ من يتعين بالامورية قصيرة المدة من ابداء رتبة الضول لغاية رتبة البوزباشي يكون له تابع واحد ومن الغش لغاية ثلاثة قباطير وما عدا التناخ فتكون اتباعه تفرين



(م) ٢٨٤ كل مجاهدي فقد في الحرب زكوة بغير الجزية وعندهم كان ذلك ناشئاً عن تسليم الجيش لمن حكمه فيه بعد اقرار القومسيون العسكري الذي يشكك بتحقيق ذلك على ٤ مبلغ حسب ما يلبي مائة

نظير الجيش نظير الخيول

جنسية	جنسية
١٢٠	٧٢ فريق
٨٠	٥٢ لواء
٣٦	٣٦ ميرالاي
٣٢	٣٦ قائد نام
٢٨	١٨ بكباشي
٢٤	١٦ صباغ
٢٠	٥٠ يوزباشي
١٦	٥٠٠ ملازم

(م) ٢٩ كل تلميذ او صف ضابط يترقي الى رتبة اللازم ثاني بالجهادية البرية والبحرية يصرف له عشرين جنياً مصرياً اعانة من جانب الحكومة لاجل تدارك لوازمه الضرورية من ملابس وغيرها (الدوع التاسع - في الخيول المقررة لكل رتبة وقت السلم) (م) ٣٠ يعطى لليوزباشية والملازمين خيول وسروجها من طرف الميري وابا من صاغبول اغاسي فصاعداً فتكون خيولهم وسروجها من طرفهم انما يصرف لهم علائق وقت السلم حسب الموضع اذناه ا حسان يوزباشي وملازم سواء كلف من السواري او الطوبجية او اركان حرب او المهندسين او حكام او اجازية و ا صاغبول اغاسي و ا بكباشي و ا قائمقام و ا ميرالاي و ا لواء و ا فريق و ا مشير و ا سردار

التقرير المقدم للضربة النجعة الحديوية حرية - من دوتلو شريف باشا رئيس مجلس الشان عن المشروعات العسكرية بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق (٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١)

(مولاي) ان القومسيون العسكري السابق تشكيله بقتضى الامر العالي الصادر بتاريخ ٣٠ ابريل سنة

وجهاً بـ ومن الجيش ثمانية ثلاثة قناطر خلاف وثث على الركوبة ومن جعين منهم للمأمورية طويلة المدة تكون اربعة لمانية بدارين ومن الجيش لمانية خمسة قناطر وخضار للصابغ وما يلزم من الدقيق (م) ٢٠ نزول الضباط وارباب الوظائف والعساكر بالسن والابورات البحرية م و بالاعلام وتواهم - ذركاتهم والاعلامات يوفهم يكون على حسب الدرجات والمقادير المقررة لكل منهم بطراد النوع السادس والسابع من هذا القانون (م) ٢١ الضباط الذين يتوجهون في قطار الاكبريس يجوز نزول تمامهم بالدرجة الثانية ان لم يوجد به عزبات من الدرجة الثالثة (م) ٢٢ احرار عربات الركوب وعربات الكارو للاطفال من مركز الاقامة وعلى السكك لحد محطات السكة المحددة او لحد ساحل البحر وكذا احرار الفلانة التي يتوصل بها من الساحل الى المركب وبالعكس تصرف نقداً من خزينة المجاهدية او من جهة الاعطاس (م) ٢٣ يصرف لمن جعين من الضباط المجاهدية البرية والبحرية والمهندسين الحربية واركان حرب ومما في المجاهدية وغيرهم من خدمة قروصاً للمأمورية بداحل مصر واسكندرية وضواحيها احرار عربات او ركائب وهذه الاجر يكون بتدبيرها معرفة رئيس المصلحة المختصة بها تلك المأمورية (م) ٢٤ الضباط الذين يصنعون للمأمورية استكشافية او لاعداء محطات او لمسح خريط في جهات لا يتوصل لها بواسطة السكة الحديدية او البحر يعطى لهم حيوانات من طرف الميري لقتل عندهم وميات مغرياتهم ويعطى لهم ايضاً حيوانات لركوبهم ان لم يكن لهم ركائب ميري او لم يكن جارياً صرف قيمة علائق الهيم او يصرف لهم قيمة الاجرة نقداً بحيث يكون تقدير القيمة على حسب الجاري بالمهمة التي يتوجهون منها الى عمل المأمورية

«الدوع الثامن - في الامتيازات والاعانة العسكرية» (م) ٢٥ كل مجاهدي سواء كان ضابطاً او عسكرياً او متوظفاً بالجيش لا يدفع الا نصف اجرة يواورات السكة الحديدية او بالابورات البحرية التابعة لادارة التوسعة الحديدية امتيازاً له من سواء (م) ٢٦ يعطى لمن يكون لهم خيول مرية من الوزباشية والملازمين اركان حرب ومما في المجاهدية والمهندسين الحربية ضبيعة شهرية ملاوة على مربوط الامامية قدرها مائة قرش اعانة لمصرفات خيولهم (م) ٢٧ اذا فقد احد الضباط خصاته في وقت الحرب بسبب مرض او اصابته فيقتل له ثلاثون جنياً مصرياً قيمة حصانه من جانب الميري

خمس عشرة يوما في ظرف كل ثلاثة اشهر وثبتي هذه الرخصة على حسب الطلب التدريجي (م) ٤ يجوز للفرق ان يرخص للمتمسكي الاجازات التابعة لقومندته بمدة لا تزيد عن ثلاثين يوما في السنة الواحدة حسب الطلب التدريجي (م) ٥ يجوز لمكمدار الجيش ان يرخص للمتمسكي الاجازات التابعة للجيش بمدة لا تزيد عن ستة اشهر في السنة الواحدة حسب الالتزامات التدريجية ومن طرف المشار اليه يصير اخطار نظارة الجهادية بذلك تحريرا (م) ٦ ناظر الجهادية يرخص بالاجازات لغاية ستة كاملة تحريرا على الالتزامات التي تقدم له من مكمدار الجيش (م) ٧ كل ضابط او عسكري تحصل على رخصة اجازة او اجازات لا تزيد عن ثلاثين يوما في السنة الواحدة لا يستقطع من استحقاقه شي في مدة اجازته فان زادت عن شهر يستقطع منه نصف استحقاقه في المدة التي تزيد عن الثلاثين يوما المقررة له في السنة ومع ذلك فالضباط والصف ضباط والاونباشية والعسكر الموجودون بالسودان وهر وسواحل البحر الاحمر وما اشبه ومن يطلب اجازة خارج الحكومة المصرية يضم الى مدة الاجازة التي له الحق فيها بالاستعفاء الكامل خمسة عشر يوما بالمائة الكاملة ايضا (م) ٨ الاجازات التي تعطى لمن ياتس التوجه الى الجهات الخارجة عن الحكومة المصرية لا تكون الا من طرف الحضرة الفخيمة الخديوية بعد العرض عنها من طرف نظارة الجهادية (م) ٩ كل جهادي حصل له مرض او جراحات او كان في حالة القناعة واعطيت في سقه شهادة من اثنين من الاطباء من مستغدي الحكومة يصح له بالمدة التي يحددها الطبيب لتعديل الهواء او المعالجة من طرف ارباب الحكم وفي هذه الحالة لا يستقطع من استحقاقه شي ولو

٨٦ لتنظيم القوانين العسكرية قدم مجلس النظر بواسطة نظارة الجهادية والبحرية مشروعات عن قوانين عسكرية وبعد النظر في هذه المشروعات بالمجلس قد اقررت القوانين الآتية يانها وهي (اولا) قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية (ثانيا) قانون تسوية حالة الضباط المستودعين (ثالثا) قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية (رابعا) قانون القواعد الاساسية الذي يليها قانون الترقى (خامسا) قانون الضائم والامتيازات والاعلانات العسكرية فانشر بان ارفع لسدكم النية صورة خمسة اواخر عليا عن هذه القوانين لمتسا تشريها بالقبول

حرية - اس حال رقم ٢٨ ل سنة ٢١٢٩٨  
سبتمبر سنة ١٨٩١

(يشتمل على قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على القانون المقدم بتاريخ ٢٦ رجب سنة ٩٨ من نظارة الجهادية والبحرية ورافقة رأي مجلس نظارنا ناصر بما هوأت قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية (م) ١ ح كمدار كل الآتي او اوطة مستقلة او سرية مستقلة يجوز له ان يرخص بالاجازات للمتمسكي التابعين له متى سوغت ذلك احوال الخدمة بحيث ان الاجازة المذكورة لا تزيد عن عشرة ايام في الشهر الواحد ولا عن ثلاثين يوما في السنة الواحدة لشخص الواحد (م) ٢ ينبغي ان يتقيد في التقرير اليومي الذي يحرر بالآتي او بالاوطة المستقلة او بالسرية كل اجازة يصرح بها وفي آخر كل شهر يعمل تقرير خصوصي عن ذلك ويرسل الى نظارة الجهادية بالطريقة التدريجية بحيث يكون مثبتا فيه جميع الاجازات التي تصرح بها في مدة الشهر (م) ٣ يجوز لا يهر الهواء ان يرخص للمتمسكي بالاجازات التابعة لقومندته بمدة لا تزيد عن

رؤساء الادارات على مقتضى الاستارة التي تصدر من ديوان الجهادية (م) ١٦ أحكام البحرية واسراؤها وضباطها وصف ضابطها واواباشاتها وعسكرها يتعاملون لها بينهم بالاجازات على مقتضى هذا القانون كل له من الحقوق ما للرتب والوظائف المناوبة له في الجيش البري (م) ١٧ سرعان مفعول امرنا هذا يكون اعتبارا من ابتداء سنة ١٨٨١

حرية — . بر حال رقم ٢٨ سنة ١٢٩٨ هـ ٢٢  
شهر سنة ٨١

( نحن خديو مصر ) حيث من الضروري تسوية حالة الضباط المستودعين فينا على ما وصفه اليان ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأي مجلس نظارتنا ناصر بما هوأت (م) ١ على ناظر الجهادية والبحرية ان يشكل قومسيونا عسكريا يكون من جملة اعضائه طبيبان من حكام الجهادية ويقدم له كشفا عموما باسماء الضباط المستودعين بالجهادية والبحرية مينا به منشأ كل ضابط ان كان من المدارس او من تحت السلاح ونوايح ميلادهم ودخولهم في الخدمة العسكرية وتربيتهم الى كل رتبة من الرتب التي احرزوها مع التوضيح عن سلوكهم وسفراتهم الحربية وغيرها وتاريخ استبدانهم — على هذا القومسيون ان يطلب جميع هؤلاء الضباط شيئا فشيئا ويجري فرزم وتقسيمهم الى القسمين الآتي بيانها (القسم الاول) الضباط الذين فيهم اليافعة التامة لتاديب وظائف رتبهم (القسم الثاني) الضباط غير اللاتين المقدمة وهم (اولا) الضباط الذين وصلوا الى السن المحدود الذي لا يمكن استبعادهم بعده حسب القانون (ثانيا) الضباط ذوو الامراض والمهمات المعلقة التي لا يرجى شفاؤها (ثالثا) الضباط الملبث قبح سلوكهم عادة — من بعد ان يتم القومسيون اعماله على هذا الوجه يقدم الى ناظر الجهادية جدولاً مستوفياً عن كل قسم على حدته بأنواعه نوعاً نوعاً (م) ٢ ضباط القسم الاول اللاتقون للخدمة يصير ابقاؤهم بقل الاستبعاد

كان شيق استحضاله على اجازات تزيد عن الثلاثين يوماً المقررة في السنة والمدة المصرح بها له يلزم ان لا تزيد عن ستة شهور وان زادت عن ذلك فعلى نظارة الجهادية ان تجري الكشف عليه بمعرفة اطبا ومن بعد التحقيق من حالته تجري اللازم في حقه على حسب ما هو مدون بالقوانين العسكرية (م) ١٠ كل جهاديه لم يستحصل على اجازات قدرها ثلاثون يوماً في السنة يكون له الحق في ضم النقص الى الثلاثين يوماً التي يستحقها في السنة التالية وهكذا لغاية اثني عشرة سنة فان مضت مدة الاثني عشرة سنة من غير طلب المدة التي يستحقها فيها باعتبار كل سنة شهر لا يكون له حق في طلب اجازة زيادة عن سنة واحدة انما من يستحصل على رخصة بالزوجه الى خارج الحكومة او من والى السودان يضمن اليه خمسة عشر يوماً على المدة التي لا يستقطع فيها شيء من استغفاله (م) ١١ اذا لم يوجد بالالاي من الضباط المظالم الا ضابط واحد فلا يرخص له بالاجازة وعلى ذلك يعتبر الاجراء في حق ضباط البلوكات واما الصنف ضباط والاواباشيه فلا يرخص لهم بالاجازات الا بقدر الثلث فقط (م) ١٢ لا يصح الانفراد في الاجازات بزيادة عن ١٠ في المائة الا في فصل الزراعة والحصاد اذا سمحت مقتضيات الخدمة بذلك وتقدير هذه الزيادة يكون بمعرفة نظارة الجهادية (م) ١٣ الانفراد المستجدة الذين لم يكشوا في الخدمة سنة كاملة لا يرخص لهم بالاجازات الا في الاحوال الاضطرارية (م) ١٤ حيث ان الاجازات تعتبر مكاناً قتل في المعاني حسن سلوكه وعقاباً تأديبياً لمن يحرم منها على سوء سلوكه فلا يرخص بها لمن كان متصفا براءة الاخلاق الا في الاحوال الاضطرارية (م) ١٥ عملية دفاتر الاجازات وقيد التذاكر بها تكون بغاية الضبط والدفعة تحت مسئولية رؤساء المحاسبة مع ملاحظة

بوظيفة تحت السلاح باحدا لايات او بمصلحة تابعة للجهادية او خدمة خصوصية او مأمورية (م) ٣ حيث ان الضابط في هذه الحالة يكون مستعلا الرتبة مع الوظيفة فيلزم ان يتمتع بكامل الرتب والامتيازات (في الاستيداع)

(م) ٤ الاستيداع هو حالة وجود الضابط خارجا عن الخدمة من تحت السلاح وعن مصالح وفروع الجهادية وعن المأموريات وهذا الاستيداع لا يمكن حصوله الا باحد سببين (م) ٥ اولا سبب عمومي للاستيداع وهو اطلاق المسافر او الغاء مصلحة او فهو مأمورية او عند رجوعه من الاسر من طرفه العدو (م) ٦ الضابط المستودع بهذا السبب يلزم ان يكون حافظا لامتيازات الرتبة ويستمتع بالمرتبات المقررة بقانون المعاشات بشرط ان تكون فيه لياقة واستعداد للاستخدام تحت السلاح او باحدى وظائف فروع الجهادية (م) ٧ الضباط المستودعون يؤخذ منهم للاستخدام تحت السلاح بقدر نصف رتب التقصان او يستخدم منهم بفروع الجهادية بحيث ان مدة الاستيداع تقتصر لمثل الخدمة فيما يختص بحقوق الترقى والحكاديمية والاتصال والتقاعد

(م) ٨ (ثانيا) سبب خصوصي وهو الاستيداع باسرا صادر من الحضرة الخديوية بناء على تقرير يقدم من ناظر الجهادية بسبب حصول مخالفات لا نظام والضبط والربط وذلك من بعد التحقيق (م) ٩ الضباط المستودعون بسبب المخالفات النظامية يلزم ان تكون مرتباتهم باعتبار رتبهم ما هم فيها فقط مدة هذا الاستيداع كذلك بعد التحقيق (م) ١٠ هذا الاستيداع لا يمكن ابلاخ مدته زيادة عن ثلاث سنوات حيث ان المقصود منه انتظار اصلاح حال الضابط (م) ١١ حيث ان الضباط المستودعين بهذا السبب من الجائز استخدامهم ثانيا تحت السلاح او بفروع الجهادية فيلزم احتساب مدينتهم في الخدمة وذلك فيما يختص بحقوق الاتصال والتقاعد لا بحقوق الترقى والحكاديمية

لاستخدامهم بالايات وغيرها عند اللزوم (م) ٣ ناظر الجهادية يمين الضباط اللازمين للخدمات من هذا الجدول (م) ٤ ضباط النوع الاول والثاني من القسم الثاني يجري احوالهم على التعاقد بالوروز تاجية لربط المعاش اللازم لم بموجب قانون المعاشات (م) ٥ ضباط النوع الثالث يجري في حقهم ما هو مودون بقانون احوال الضباط بالمادة الحادية عشرة (م) ٦ جميع الاحكام المنيرة لنص امرنا هذا تكون ملغاة لا عمل لها

جريدة - امر عال رقم ٢٨ ل سنة ٩٨ « ٢٢ سبتمبر سنة ٨١ »

(نحن خديومصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ٨١ من تشكيل قوميون عسكري لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما وضعه لناظر جهادية وبحرية حكومتنا وواقعة واي مجلس نظارنا ناصر ما هوأت (م) قد صار التصديق والافرار على قانون القواعد الاساسية الذي يليه قانون الترقى المتري احدهما على ثمان عشرة مادة والثاني على ثمان وسبعين مادة وبمرفوق باسرا هذا

جريدة - قانون القواعد الاساسية في المنظمات العسكرية (الفصل الاول - في الرتب)

(م) ١ الرتبة تدعى من لدن الحضرة الخديوية وتماز بها حالة الضابط ويستخدم بها في جميع الوظائف وتصور ملكا له لا يمكن ان تسلبه ولو سلمت وظيفة الخدمة الا باحد سببين (الاول) اذا تنزل عنها وصار قبول ذلك لدى الحضرة الخديوية (الثاني) صدور مضبطة من مجلس عسكري بالحكم بنزع الشرف والعزل بمقتضى قانون الجنائيات المصدق عليه من لدن الحضرة الخديوية

(الفصل الثاني)

(في الخدمة والاستيداع والاتصال والتقاعد في الخدمة)

(م) ٢ الخدمة هي حالة وجود الضابط مستخدما

## (في الاتصال)

(م) ١٢ الاتصال هو رفع وتبعية الضابط من وظيفته بالكلية بحيث لا يرجع اليها وهذا الاتصال لا يمكن حصوله الا باحد سببين (م) ١٣ (اولا) الاتصال بسبب امراض مفضلة مانعة للخدمة تنفي على المصاب بها بالتقاعد وترتيب المعاش بالنسبة لما هو مقرر بقانون المعاشات (م) ١٤ (ثانيا) الاتصال بسبب ان يكون الضابط متمردا على قباحة السلوك او وقوع مخالفات منه جسيمة تضاد الضبط والربط او تحلل بشرف وناموس العسكرية او يكون استغرق مدة ثلاث سنوات في الاحتيداع بمقتضى قرار مجلس عسكري حقق عدم لياقته للخدمة ولم تنهذب احواله (م) ١٥ الضابط الذي يتعد على مثل هذه الخصال المضادة للظلمات العسكرية لا يمكن اتصاله الا بمقتضى قرار مجلس عسكري يقدم بالترقيز من نظير الجهادية للحفرة الخديوية ويصدر عليه الامر بالتنفيذ (م) ١٦ الضباط الصادر في حقهم مضبطة بالاتصال من الخدمة لا يترتب لهم مائة بل ولا يمكن تغيير قرار حكم المجلس الصادر في حقهم الا اذا صار الغفوة عنهم من الحفرة الخديوية

## (في التقاعد)

(م) ١٧ التقاعد هو ان يكون الضابط بلغ اخر مدة خدمته او يكون غير قابل لتحمل مشاق الخدمة ويحصل الاقرار عليه بالتقاعد (م) ١٨ الضابط الذي يتقاعد يلزم ان يكون حافظا لرتبه وملبوساته الرسمية ويتبع بالمعاش الموافق لرتبه ولمدة خدمته حسبما هو مقرر بقانون المعاشات

## (الفصل الثالث - في الترقية)

(م) ١ لا يمكن ترقية النفر الى رتبة الاوياشي ما لم يستخدم ستة شهور بصفة عسكري (م) ٢ لا يمكن ترقية الاوياشي الى درجة جاويز ما لم يستخدم مدة اقلها ستة شهور في خدمة الاوياشي ولا يمكن للجاويز ان يترقى الى درجة الباشجاويز ما لم

يستخدم في خدمة الجاويز مدة اقلها ستة شهور (م) ٣ لا يمكن الترقية الى درجة الصاغفول اغاخي ما لم يستخدم في خدمة الصف ضابط مدة اقلها ستة (م) ٤ لا يمكن ترقية احد الى درجة ملازم ثاني ما لم يكن (اولا) بلغ عمره عشرين سنة (ثانيا) يكون استخدم في خدمة الصف ضابط مدة اقلها سنتان او يكون مستخرجاً من المدارس الحربية (م) ٥ لا يمكن ترقية ملازم ثاني الى رتبة الملازم اول الا من بعد استخدامه في رتبة الملازم ثاني مدة اقلها سنتان (م) ٦ لا يمكن ترقية الملازم اول الى رتبة البوزباشي الا من بعد استخدامه سنتين في رتبة الملازم اول (م) ٧ لا يمكن ترقية البوزباشي الى الصاغفول اغاخي الا من بعد استخدامه سنتين في رتبة البوزباشي (م) ٨ لا يمكن ترقية الصاغفول اغاخي الى رتبة البكباشي الا من بعد استخدامه سنتين برتبة الصاغ (م) ٩ لا يمكن ترقية البكباشي الى رتبة القائم ما لم يستخدم ثلاث سنوات برتبة البكباشي (م) ١٠ لا يمكن ترقية القائم الى رتبة الميرالي ما لم يستخدم سنتين برتبة القائم (م) ١١ لا يمكن ترقية الميرالي الى رتبة الولا ما لم يستخدم ثلاث سنوات برتبة الميرالي وهكذا في باقي الرتب الاعلى من رتبة الميرالي فصاعداً (م) ١٢ ثلثا عدد النقصان من رتبة الملازم ثاني في الجيش المنتظم تؤخذ من المدارس الحربية والثلث يؤخذ من الصف ضباط الامتحان في العام الواجب على الضباط معرفتها واذا لم يوجد فيهم يقدر الثلث فيؤخذ من المدارس الحربية (م) ١٣ لا يجوز الترقية من رتبة الملازم اول والبوزباشي والصاغفول اغاخي الا بالامتحان واذا تساوت الدرجات فيخرج الاقدم واذا تساوى بينهم القدم فيخرج الذي سبق له سفريات بالخارج او السردان (م) ١٤ لا يجوز ترقية احد الصاغفول اغاخي الى رتبة البكباشي الا بالامتحان واما اذا تساوت لتيمة الدرجات فيكون

الترقي لمن يحصل انتخابه (م) ١٥ لا يجوز ترقية احد البكاشية الى رتبة الفاتنم الا بالامتحان. واما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترفي لمن يحصل انتخابه (م) ١٦ جميع الرتب الاعلى من رتبة الفاتنم يكون الترفي اليها بالانتخاب حسب المدون بالمادة التاسعة والثلاثين من هذا الفصل (م) ١٧ الاقدمية يلزم اعتبارها من تاريخ عريضة الرتبة ومع تساوي تاريخ عريضة الرتبة الحالية ينظر في تاريخ عريضة الرتبة التي قبلها (م) ١٨ المدد التي يصير اعتبارها في الاقدمية هي مدد الخدمة في الجيش وفروع الجهادية ومدد الاستدعاء التي تكونت بسبب الحلاق المسكر او الفناء وظرفة ومددة الاسر بطرف العدو او ما موروثة بتعين من نظارة الجهادية داخلية كانت او خارجية واما المدد التي لا يصير اعتبارها في الاقدمية فهي مدد الاستدعاء المبني على وقوع غشقات ومدد الخدمة التي تكونت خارجة عن الخدمات المبرية او تكونت في خدمة دولة اجنبية بمقتضى التماس خصوصي لمقتضى خصوصية (م) ١٩ المدد المقررة لكل رتبة في الترفي حسبها هو موضع المواد المتقدمة يجوز الاكتفاء بنصفها في حالة سفريات الحاربة او في حال الخدمة بجبهات بعيدة مثل الاقطار السودانية ومساوئل البحر الاحمر وما اشبه (م) ٢٠ لا يمكن حصول الترفي بالمال من هذه المدد الموضحة في المادة التاسعة عشرة الا بسببين الاول قبل نادرة شهيرة تستحق الانتصار وتعلن للجيش الثاني عند ضرورة استكمال النقصان وعدم وجود من يكون قد استوفى مدة الاقدمية (م) ٢١ ترقية بدل النقصان في اثناء الحرب تكون باعتبار النصف في الاقدمية مع رعاية درجات جدول الامتحان المحفوظ والنصف الثاني يكون بالانتخاب وذلك لغاية رتبة الصاغفول اعلاهي واما ترقية الصاغفول الى رتبة البكاشية مدد الحاربة فتكون بالانتخابات (م) ٢٢ لا يجوز اعطاء رتب جهادية بدون وظيفة في الجيش او فروع الجهادية كما لا يجوز اعطاء رتبة شرف للجهادية

ولا يجوز قبول حائز الرتبة الملكية في الجهادية باعتبار رتبته الحائز هو لما ولا قبول من ترقى في مصالح الملكية باعتبار رتبته الحالية ولا يجوز اعطاء رتب جهادية للملكية (م) ٢٣ جميع الرتب يلزم اعلانها بالمرال الرسمي عند عطائهم (م) ٢٤ الضباط الذين يتقاعدون بالعيش لا يجوز اعادتهم تحت السلاح (م) ٢٥ لا يجوز اعتبار الوظيفة مثل الرتبة، مطلقا لان الرتبة لا يمكن فقدانها لا بحسب ما هو مقرر بالقانون بل بقواعد اساسية في الترفي للضباط (م) ٢٦ جميع الرتب التي تعطى للضباط يسدر عنها ارادة خديوية وتكون بناء على طلب ناظر الجهادية حسبها هو آت بياض (م) ٢٧ مجرد نقصان أي رتبة من الجيش او من فروع الجهادية يفتي اشعار نظارة الجهادية عنها حالا (م) ٢٨ الترفي لا يرقية يكون من جميع السلاح الواحد لا من الايدي النافعة فقط (م) ٢٩ الترفي بالاندية لا يعتبر الا في كل من رتبة الملازم اول واليوزباشي والصاغفول اعلاهي فقط (م) ٣٠ الترفي الى رتبة البكاشي لما فوقها يكون بانتخاب الحضرة الخديوية حسبها هو مدون بالمادة الخامسة عشرة والسادة عشر من هذا الفصل (م) ٣١ لا يجوز الترفي الا للضباط المستقدمين تحت السلاح او بفروع الجهادية او المستودعين بسبب اطلاق المسافر او الفناء وظيفة او الحضور من الاسر (م) ٣٢ الضباط الذين يثبتون باموريات وقتية يحسبون ضمن الايام في مدة الماوردية (م) ٣٣ الضباط الموجودون بالجهادية او فروعها او بالمدارس الحربية او بالجيوش او ماوولي الجهادية وعلى الصوب جميع الضباط الذين ليس لهم عساکر تكون ترفيتهم ضمن ضباط الجيش بالامتحان او بالانتخاب بالنسبة لرتبتهم حسبما توضح في هذا القانون ومن يترقى منهم يصير تعيينه في الوظيفة النافعة التي ترقى اليها (م) ٣٤ عند خلو احدی الوظائف بالمصالح الباقية للجهادية يصير انتداب من يلحق بها بمعرفة الديوان ثم يترقى بدل المنتخب من يلحق للترقي بالامتحان او بالانتخاب حسبما توضح (م) ٣٥ حيث توضح في المادة الثانية عشرة من قانون الترفي ان تلك رتب الملازم ثاني النقصان توضع من الصف ضباط ربما ان الموجود بالايات لا توجد عدم معارف كافية لرتبة الملازم ثاني مثل السخريج من المدارس فلاجل تحصيلهم على ذلك يفتي ان كل مرالي عند حضور المفتي باللاي يقدم له كشف باسم الصف ضباط الشهود فيهم بالاستعداد للتقدم وبعد تحقيق لائقهم بالامتحان بمعرفة المفتي بمقتضى قوسيون

(١٨٨١)

(١٨٨١)

يشكل لذلك تحت رئاسته يجرى بهم حكماً عن الموجود من الايات ويقدمه لناظر الجهادية ليصدر امر بتبليغ في المدارس الحربية للدراس لهم مدة سنتين مع بناء وظائفهم ومرباتهم بالايامهم وبعد مضي الالة المذكورة يصير احتياهم والذي يوجد مستحقاً منهم يترقى الى رتبة الملازم ثاني والذي لم يوفق يرد برتبه الصف ضابط للالاي كما كان (م) ٢٦ الترقى الى رتبة الملازم اول وانفور باشه والصاغفول اغاي وان كان بالاندية الا انه يشترط ان الذي يترقى ينبغي ان يكون فيواستعداد تام وليانة للترقى الى الرتبة التي يترقى اليها سواء كان بالنسبة للمعارف او المعلومات او الادارة او حسن السلوك والاستقامة ولاجل ذلك يشكل قوسيون في كل الاي تحت رئاسة الميرالاي ويعمل جدول باسماء اللاتين ويستحق الترقى ويتقدم من طرف الميرالاي فحش الايات والموما اليه بشكل قوسيوناً من الايات تحت رئاسته ويجري احتياهم والذين تصحق لياقتهم للترقى يجرى بهم جدول واحد من عموم الايات الملاح الواجب حيث يكون وضع الاسماء بالجدول حسب ثمة الاندية ويقدمه لناظر الجهادية لكي عند الترقى يكون بحسب ثمر الجدول المذكور اما باقي الضباط المدرجون بالجدول ولم تصحق لياقتهم بالامتحان فيصور هو اسمهم من الجدول اما لا يبرمون من درجهم في جدول السنة الثانية والسنة الثالثة ومن بعد تكرار اسمهم في مدة الثلاث سنوات اذا لم يظهر فيهم استعداد وليانة فلا يصير درج اسمهم ويستقدمون برتبتهم لحين استيفاء مدة الامر المحدث لرتبتهم ثم يحولون على الماشات (م) ٢٧ الضباط الذين تصحق لياقتهم للترقى بالامتحان فتدرج اسماؤهم بالجدول لا يمكن هو اسم احد منهم الا اذا وقت منه مخالقات متبوتة بتفتي مضبطة تتسوجب تأخيرهم ولا يسمى اسمه الا باس من ناظر الجهادية (م) ٢٨ الترقى الى رتبة الكباشي والانتظام حيث انه بالانتخاب والامتحان فيجب على ككل ميرالاي ان يجرى جدولاً باسماء الصاغفول اغايسه والكباشي المستحقين للترقى ويكون واضعاً به المحفوظات والبيانات المستوجبة احتياهم ويتقدم لفحش الايات ويرسل صورته الى اللواء والفتش بعد ان يجمع جدول الايات بالتحقيق بشكل قوسيوناً تحت رئاسته من الضباط يجمع من الايات وفروع الجهادية تكون رتبهم فعلي من رتب الجازي احتياهم وهذا القوسيون يتركب من واحد من اللوات واثنين من الميرالاي واثنين من القاطعات او من الكباشية ثم يجري الامتحان بحيث ان

جميع الضباط المدرجة اسماؤهم في الجدول يخضرون الامتحان والذي لم يخضر منهم يجري هو اسمه واذا حضر احد من الضباط الذين لم تدرج اسماؤهم بالجدول ورغب الامتحان فيصور قبوله واسمائه وبعد الامتحان يصدر جدول باسماء المستحقين للترقى بحيث يكون ترتيب اسمائهم بالجدول حسب درجة الامتحان لا بحسب الاندية ويتقدم من الفتش لناظر الجهادية لاجل الترقى منه والضباط الذين تصحق لياقتهم بالامتحان يجرى درجهم بجدول السنة الثانية والثالثة حسب ما توضع بالادة السادسة والفلاين ثم يصير ابقارهم برتبهم لحين استيفاء الامر المحدث لرتبتهم ويعملون على الماشات (م) ٢٩ الترقى لرتبة الميرالاي واللواء والفرق حيث انه يكون بالتقدم المتوخة المتجددة لاجل البحث عن احوال الضباط التي تدل على استحقاقهم للترقى الى الرتبة المذكورة يشكل قوسيون من اللوات الصغار ومن تسبهم الفتش تحت رئاسة سردار السكوية او تقدم الترقيات وبعد المداولة بينهم على المحفوظات التي تسدي الترقى الى الرتبة المذكورة بالنسبة للاستعداد والاطية وسواي المتخذة التي يتر المجلس عليها يصدر بهم جدول يقدم لناظر الجهادية وهو يعرضه للعرضة المتجددة لكون الفتش من يترقى معهم من استصواب وارادة جهته العالي (م) ٣٠ يجب على كل يوز باشه ان يقدم جدولاً باسماء المسكر والاونباشه والصف ضباط اللاتين للترقى من يواكه الى الكباشي حكدار الاوردية وكل بكاشي بعد ان يضع ملحوظاته بالجدول القديمة من اللوزباشية يجري علاوه امر الصوابير اغايسه عليه ان كان مستحق للترقى ويتقدم الجدول للانتظام وعلى الباقين ان يجمع الجدول المذكورة بجدول واحد وبعد ان يضع ملحوظاته عليه يقدمه للميرالاي وعلى الميرالاي ان يقدم جدولاً بالجمال اسماء المستحقين للترقى لفحش الايات عند حضوره ويجوز للفتش استعانة المذكورين ليتسحق من لياقتهم واستحقاقهم للترقى وعلى صديق الجدول المذكور يصير حفظه بطرف الميرالاي مدققة لاجل ان يترقي منه بل النصفان في اثناء السنة اما عند لزوم الترقى لرتبة البليك امين او الباشاوش يرخس لكل يوزباشي ان تصحب ثلاثة لكل رتبة والميرالاي يبين واحداً منهم وفي آخر السنة عند حضور الفتش للالاي يقدم له جدول اخر يتفحص ذلك ويضاف عليه اسماء الباقين بدون ترقية من الجدول الاقدم الذين لم تقع معهم مخالقات تتسوجب تأخيرهم وهكذا يصير الاجراء على هذا النمط في كل سنة واذا صادف ترقية

جميع الاسماء المدرجين بالجدول قبل انتهاء السنة فيجري اعلاله جداول وتقدم بالطريقة المتقدمة للميرالي ومن طرفه يقدم جدول باسماء المستحقين للترقي الى اللزاة ومن طرف اللزاة الى الفريق لكن من جهة التصديق عليه منها يحفظ بطرف الميرالي لاجل الترتي. مهم باقي السنة ويجوز لهم الاختيار كانه لا يجوز ابقاء عمل خال بالالاي من وظائف الاوناشية والصف ضباط مطلأ وعند حضور المنش يقدم له الجدول الاصلي المصدق عليه من الجدول الاخر الذي تصدق عليه من اللزاة والقريب ولا يجوز حرمان أحد من المدرجة اسوامم يحصل الترتي ما لم تقع منه مخالفات تستوجب تاخيرها وتكون مشيطة بمجلات الاخلاق وينافس بالجدول فريق كل اسم السبب الموجب لتأخيرها (م) ٤١ الفتر الذي يترقى اونياي يكون متحصلا على تعلم الفتر بحيث تكون فيه لياقة واقتدار على تعلم الانفار المستحقين ومالاً بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة برتبة الاونياي ويرجح من يكون له معلومة باصاة البشاش (م) ٤٢ «تتبع» لا يمكن ترقى احد من المساكين الى رتبة الاونياي في اي سلاح ما لم يكن له الامام بالقراءة والكتابة والحساب ولا يمكن ترقى احد الى رتبة الصف ضابط في اي سلاح الا اذا كان فيه اقتدار على التدريس للمساكين فيها يخصهم من الصليات والخدمات (م) ٤٣ الاونياي الذي يترقى جاويش يكون متحصلا على تعلم الفتر والبلوك والمبرمجى واثنان بحيث يقدر على تاديب التزمدة على البلوك في الميدان ومالاً بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالجاويش ويرجح من يكون من الدرجة الاولى في ضرب النشان (م) ٤٤ الاونياي الذي يترقى الى بلوك امين يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالجاويش ويكون له معلومة تامة بالكتابة والقراءة والحساب واذا لم يوجد في الاوناشية من يليق بيجوز انتخاب أحد المساكين اللائق لرتبة البلوك امين ويترقى اونياي ويتقدم في وكالة وخليفة البلوك امين ستة شهور ثم يترقى الى رتبة البلوك امين (م) ٤٥ الصف ضابط الذي يترقى بالجاويش يكون متحصلا على المعارف المختصة بالصف ضباط وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة الخاصة برتبة الياجاويش وتكون له معلومة تامة بالكتابة والقراءة والحساب لتسكنه من اعمال ادارة البلوك أو يكون من البلوكات ابناء الذين استوفوا شروط الاقدمية في رتبة البلوك امين (م) ٤٦ الصف ضابط الذي يترقى صول يكون متحصلا على المعارف المختصة بالصف ضباط وعالماً بخدمات

الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالصلول ويكون ذوو الاقتدار على تعلم الصف ضباط والاوناشية والتدريس لهم — \* بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط والاوناشية الساري \* (م) ٤٧ ترقى الاوناشية والصف ضباط يكون بالكلية الموضحة في مادة (م) ٤٨ الفتر الذي يترقى اونياي يكون متحصلاً من تعلم جميع الدروس على الارض وعلى الحصان أو لا أقل يكون له اقتدار على تعلم الدروس الاول والثاني على الارض والندس الاول على الحصان ويكون دخل في تعلم الاورطة ويكون عالماً بالخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة برتبة الاونياي (م) ٤٩ الاونياي الذي يترقى جاويش يكون تعلم نقراً وبلوكاً واورطة تعلم على الارض وعلى الحصان ويكون فيه اقتدار على تعلم الانفار جميع دروس تعلم الفتر على الارض وعلى الحصان وفيه اقتدار لادارة مساكن ومالاً بخدمات سكان البلوك حتى يمكنه ان يقدم مقامه عند الثرم ويكون عالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالجاويش (م) ٥٠ الاونياي الذي يترقى بلوك امين يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالجاويش ويكون له معلومة تامة بالكتابة والقراءة والحساب واذا لم يوجد في الاوناشية من يليق لوظيفة البلوك امين فيصور انتخاب أحد المساكين ويصور ترقى اونياي ويتقدم ستة شهور بالوكالة في وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين (م) ٥١ الصف ضابط الذي يترقى بالجاويش يكون متحصلاً على المعارف الخاصة بالصف ضباط وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالجاويش ويكون له معلومة تامة بالكتابة والقراءة والحساب لاسكانه اعمال الادارة أو يكون من البلوكات ابناء الذين استوفوا شروط الاقدمية في رتبة البلوك امين (م) ٥٢ الصف ضابط الذي يترقى صول يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالصف ضباط والتدريس فيه اقتدار على تعلم الصف ضباط والاوناشية والتدريس لهم ويكون عالماً بجميع الخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة برتبة الصولول انفاية

(بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط والاوناشية المطوية) (م) ٥٣ ترقى الاوناشية والصف ضباط يكون بمسبب الكلية الموضحة في المادة ٤٠ (م) ٥٤ الفتر الذي يترقى اونياي يكون متحصلاً على تعلم القانون الاول على الارض والقانون الثاني من تعليم المنظم والقانون الثاني من تعليم السطري وقانون تعليم العزيمى ويكون عالماً



لهم فيها اغا العسكر الذين لهم معلومة بالكتابة والقراءة والحساب يكون دخولهم في المدرسة المذكورة باختيارهم  
(بيان المعلومات اللازمة لضباط الياقة)

(م) ٦٠ لاجل سهولة تحصيل المعلومات لصف ضباط المستعدين للترقي الى رتبة الملازم ثاني ينبغي ادخال الصف ضباط المشهود فيهم بانهم لا يقنون ويستعملون بالمدرسة الموجودة بالالاسيه وجعلهم فصلا واحدا ويصير التدريس لهم بحيث ان الذي يدخل بينهم بالمدارس الحربية يكون متحصلا على الكتابة بحيث يمرر افادات وتقارير وله معلومة بالاجرومية العربية والحساب والاربع مقالات الاول من الهندسة العادية والجغرافيا والطوبوغرافيا بحيث يمكنه فهم وقراءة رسم الخريطة الجغرافية واما باقي المعلومات اللازمة لرتبة الملازم ثاني فيصير استكمالها على حسب برنامج المدارس الحربية انما عاهد تعين الصف ضباط المدارس الحربية لا تكون اعمارهم زيادة عن ست وعشرين سنة ويكونون متحصلين على المناورات والتوريات الخاصة برتبة الملازم ثاني بمعنى انهم يكونون مقتدرين على اعطاء التومنده على البلوك في تعليم البلوك الجرججي والاورطة والالاي في المناورات بالميدان ومستعدين للتدريس والتورية لصف ضباط والاوناشية والعسكر في تعليم النفر والبلوك وقواعد ضرب الشبان ويكون لهم معلومة بخدمات الداخلية والقلاع والسفربة الخاصة برتبة الملازم ثاني (م) ٦١ الملازم ثاني المستحق للترقي الى رتبة الملازم اول بالاقضية ينبغي ان يكون اسمه متدرجا بالجدول الذي يقدم باسماء المستحقين للترقي وان يكون مقتدرا على التجاوبة في المعارف الاتي بيانها وهي التعليمات العسكرية ومناوراتها وقواعد ضرب الشبان وتقدير المسافات والهندسة والحساب والجغرافيا وعلم الادارة العسكرية وعمل الاستحكامات الخفيفة والقوية والاستحكامات الحربية بتقاريرها الواضحة

بخدمات الداخلية والقلاع والسفربة الخاصة برتبة الاوناشي ويكون فيه اقتدار على تعلم جمعة من الاصناف لخاصة الفصل الرابع من القانون الاول على الارض ولغاية الفصل الثاني من القانون الثاني من تعليم المنفع ولغاية اليد في الاثني من القانون الثاني من تعليم السواري ولغاية الفصل الثالث من تعليم العربي ويكون حارفا بحسب ادرات المدفع وما تحتوي عليه ادوات السرج ولطم الشدة ويكون له معلومة في ضرب النشاش وفي اعمال الذخائر الحربية وفي تمهيد الذخائر بالصناديق ولغاية خاتمة ويكون له معلومة باشتغال الطوبجية (م) ٥٥ الاوناشي الذي يترقى جاريشا يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالاوناشي ويكون فيه اقتدار على تعلم صنف بحيث يمكنه تأدية ما يجب على التجاوش ويكون فيه اقتدار على تعليم الانتار المستحقة جميع الدروس الخاصة بالطوبجية الياقة والسواري والاصص يكون فيه اقتدار على اعطاء التومنده على جميع اجناس المنافع مع طه يمرر الاثقال وازدواج التجول بقيادة وسوق الضربات بالقاء تعليم الطريقة واما بخدمات الداخلية والقلاع والسفربة الخاصة بالجواوش (م) ٥٦ الاوناشي الذي يترقى ببلوك امين يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالجواوش ويكون له معلومة تامة بالقراءة والكتابة والحساب واذا لم يوجد في الاوناشية من يليق لوظيفة البلوك امين فيجوز انتخاب احد العسكر ويترقى اونايشي ويستخدم ستة شهور بالوكالة في وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين (م) ٥٧ الصف ضابط الذي يترقى باشتجاوش يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على اعطاء التومنده في تعليم الصف طليعا وعلا ويكون مقتدرا على التدريس في التعليمات الخاصة بالطوبجية الياقة والسواري ويكون له معلومة تامة بالقراءة والكتابة والحساب لاحتكاكه اعمال الاداية واما بخدمات الداخلية والقلاع والسفربة الخاصة بالباشجاوش (م) ٥٨ الصف ضابط الذي يترقى الى رتبة الصول يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على تعلم الاوناشية والصف ضباط والتدريس لهم وتحصلا على مبادي الهندسة وما يلزم للطوبجية من الاستحكامات الخفيفة والقوية واما بالخدمات الداخلية والقلاع والسفربة الخاصة برتبة الصولونول اغانية (م) ٥٩ لاجل سهولة تحصيل المعلومات والمعارف اللازمة للاوناشية والصف ضباط ينبغي انشاء مدرسة لكل آلي وصير للتدريس

وتسمية الجيش والاعمال الحربية وان يكون عارفا بها  
ينبغي على رتبة الملازم اول من المخدمات الموصفة  
بقوانين الداخلية والسفيرة وقانون قلعة وقشلاق (م)  
٦٢ الملازم اول الذي يستحق الترقى الى رتبة اليوزباشي  
بالاقدمية ينبغي ان يكون اسمه مندرجا بالجدول  
الذي يقدم عن المستحقين للترقي وان يكون مقتدرا  
على الجاوبة في المعارف السابق ايضا بما عاده ٦١  
وزيادة على ذلك يكون مقتدرا على اجراء عمليات  
الطبوغرافيا بتقاريرها وعلى ترتيب اعمال المحاربات  
الصغيرة والجله يكون عالما بجميع المناورات العلمية  
والعملية وجميع القواعد العسكرية (م) ٦٣  
اليوزاشي الذي يستحق الترقى الى رتبة الصاغفول  
اغاسي بالاقدمية ينبغي ان يكون مقتدرا على  
الجاوبة جيدا في العلوم والمعارف السابق ايضا بما  
بالاثنين السالفين وينبغي ان يتحقق بالانجازات  
الدقيقة ان الذي يترقى الى هذه الرتبة يكون  
مستعدا للتقدم الى الرتب العليا ويكون فيه  
كفاءة الانذار على قيادة الاورطة واستعمالها  
في المناورات مع علمه جيدا بجهيز المياه اللازمة  
لمقاومة العدو (م) ٦٤ يجب على من انتخب  
لترقى الى رتبة اليكاشي او الى رتبة القانغام  
ان يكون عالما فطنا مقتدرا على الجاوبة الشفاعية  
والتشجيعية في المعارف الآتية وهي التاريخ الحربي  
وتسمية الجيش المكون من الثلاثة اسلحة وتجهيز  
الحيات الحربية عند مقاومة العدو وان يكون  
عارفا بجميع العلوم والمعارف الموصفة بالمسواد  
السابقة (م) ٦٥ جداول بيانات العلوم والمعارف  
للمخدمة بضباط الطبوجية والسواري يصير تطبيقها  
على هذه العلوم السابق ايضا مع علاوة ما يختص  
بكل رتبة بالنسبة لجنس سلاحها في المناورات  
والمخدمات علما وعملا

بيان كيفية الترقى في اثناء المحاربات

(م) ٦٦ كل قسم عسكري من الاي يتوجه

لسفيرة المحاربة على خدمته سواء كان بلوك او  
اورطة من اي سلاح كان يستكمل قصاته منه في  
اثناء المحاربة بدون سراعاء جدول الامتحان وذلك  
من ابتداء رتبة الاوناشي لغاية رتبة الصولفول  
اغاسي (م) ٦٧ ترقى الصف ضباط الى رتبة  
الملازم ثاني في اثناء المحاربة ينبغي ان يكون  
على حسب جدول الامتحان كما سبق توصيحه  
في مادة ٣٥ من قانون الترقى واذا كانت احد  
الصف ضباط يستحق بموجب نادرة شهيرة مثبتة  
ان يترقى الى رتبة الملازم ثاني ولم يكن بالالاي  
المحق به نقصان يستوجب الترقية فيصير ترقيته  
وتعيينه باحد الالايات الموجود بها قصان ومن  
جنس سلاحه وفي حالة ما اذا وقع من احدهم  
نادرة شهيرة تستوجب ترقيه ضابطا ولم يكن  
عنده المعلومات اللازمة لترقيقه فيصير تعويض  
الرتبة بنيشان به يستولى على ستائة قرش سنويا  
(م) ٦٨ الجزء المنفصل من القسم العسكري  
الموجود بالسفيرة يستكمل قصاته من رتبة  
الملازم ثاني باعتبار الثالث منه والثلاثين من  
المدراس الحربية حسب ما توضح في مادة ١٢  
من قانون الترقى (م) ٦٩ الترقى الى رتبة الملازم  
اول واليوزباشي والصاغ يكون على الوجه الاتي  
وهو ان نصف المحلات الخالية في الاقسام والاورط  
الذين من ضمن الجيش الموجود بالسفيرة ان هو  
قديم في العظيمة حسب ما هو مفيد بالسجلات  
المبين فيها استعداد كل شخص والنصف الاخر  
من المحلات الخالية يكون لمن يحصل انتخابه (م)  
٧٠ متى استحق ملازم ثاني او ملازم اول او  
يوزباشي او صاغ ان يترقى الى رتبة تكون اعلى  
من رتبته بسبب وقوع نادرة شهيرة تكون مثبتة  
بالجيش ومثبتة بالسجلات ولم يكن وقتها محلات  
خالية بالاية فيصير ترقيقه وتعيينه بالحل النسيجي  
يكون حاليا بالجيش من سلاحه (م) ٧١ القسم

المسكري او الجزء من القسم المسكري الموجود  
يسفريه المحاربة عند فهو مأمورية المحاربة وصدر  
امر له برجوعه لحل الالقامة فن قبل قيامه من  
محل السفرية يستكمل جميع الوظائف نقصان  
فيه بالتزقي على مقتضى كيفية السفرية وبعدها  
يستعمل في التزقي الاصول المقررة في التزقي حال  
الاقامة حسب القانون (م) ٧٢ تزي الضباط في  
اثناء المحاربة من جميع الرتب يكون بحسب  
ما توضح في مادة ٣٥ وما بعدها من المواد بمعنى  
ان يكون التزقي بدل نقصان لاي رتبة من  
عموم الايات السلاح الواحد سواء كان بالمحاربة  
او في الالقامة بمقتضى جداول الامتحان والانتخاب  
المخوطة بنظارة الجهادية وحيث ان الضباط الموجودين  
يسفريات المحاربة لا يتسرا امتحانهم وتقدم جداول  
عنهم بالامتحان فينبغي عمل جداول عن مستحق  
التزقي وتقدمها لنظارة الجهادية من الحكمدار  
المعصومي بالطريقة الآتية في المادة (٧٣) وهذه  
الجداول يصير اعتبارها مثل جداول الامتحان  
ويكون التزقي من عموم جداول الايات السلاح  
الواحد سواء كان النقصان بالسفرية او بالاقامة  
وانما يستثنى من ذلك الضابط يكون مندرجا  
اسمه في جدول مستحق التزقي فيكافأ بنشاط  
افتخار حسب ما توضح في المادة ٦٧ (م) ٧٣  
الشهادات التي تقدم في حق الضباط الذين يستحقون  
التزقي في المحاربة ينبغي تقديمها من رؤساء الاقسام  
للاعلى بالتدرج على الوجه الآتي بيانه وعوائده من  
ابتداء رتبة الملازم ثاني لغاية رتبة الصاغ يكون  
ابتداء تقديم الشهادة في حقهم من حكمدارات  
اقسامهم ولجل التزقي الى رتبة البكاشي يكون  
ابتداء الشهادة من حكمدار اللواء من بعد  
التصديق من حكمدارات الاقسام ولجل التزقي  
الى رتبة القانم يكون ابتداء الشهادة من حكمدار  
الفرقة من بعد التصديق من حكمدارات الاقسام ومن

لولاية الفرقة حكمداريته ولجل التزقي الى رتبة الميرلاي  
واللواء يكون ابتداء تقديم الشهادة من حكمدار  
عموم الجيش بعد التصديق من حكمدارات اللواء  
والفرقة التابعة لم وهذه الشهادات تقدم من رتبة  
الى اخرى حتى تصل لحكمدار عموم الجيش  
ومن طرفه يسجل باسماء جدول واحد ومن  
ضمنه اسماء مستحق التزقي الى رتبة الميرلاي  
واللواء وتقدمه لنظارة الجهادية وهذا الجدول  
يصير اعتباره في التزقي مثل جداول الايات  
الموجودة بالاقامة ويصير التزقي منهم بدل النقصان  
في الايات السفرية او الالقامة على حد سواء (م)  
٧٤ رؤساء الاقسام العسكرية والضباط اسكرام  
الذين لم الحق في العرض عن الرتب بموجب مادة  
٧٣ يجوز لهم ان ينتخبوا لكل وظيفة خالية لغاية  
ثلاثة من المستحقين للترقي لاجل تعيين  
احدهم بها ويجوز لهم اقل من المقدار المذكور اذا  
كانت الوظيفة خالية لرتبة قائمقام او ميرلاي  
او لواء (م) ٧٥ متى استنصب الجندب الخديوي  
في الاحوال المحاربة للعادة ان يسلي لباس حكمدار  
الجيش النفوذ بان يرتي وقفا الى وظائف الضباط  
التي تكون خالية فهذا النفوذ يعطى باسمه ال مبين  
فيه الرتب التي يجوز له اعطاؤها وكذا الشروط  
والحدود التي يمكن ان يجري بموجبها هذا النفوذ  
(م) ٧٦ كل ترق وفي يكون نشالفا للاحكام  
القانونية او للامر العالي او للشروط المقررة في  
الامر للمشار اليه المسطر في المادة ٧٥ يكون ملغى  
ولا مفعول له (م) ٧٧ كل ضابط مستخدم بالجيش  
تحت السلاح او بالجهادية وفروعها يحسب على  
الماش متى وصل سنه الى العمر الآتي بيانه  
سنة عدد ٤٢ صولقول اغاضي ٤٢ ملازم ثاني  
٤٤ ملازم اول ٤٦ برزباشي ٥٠ صاغول  
اغاضي ٥٥ بكباشي ٦٠ قائمقام وميرلاي ٦٥  
لواء وفريق (م) ٧٨ الضباط الذي يلفنون

الاغمار الموضحة في المادة (٧٧) لا يصير ايقاؤهم بالجيش تحت السلاح ولا بالجهازية وفروعها بل يصير رفقهم في يقومون على العاش بالمالية الملائمة لرتبتهم ومدة خدامتهم حسب القانون انما يصير فزوم ومن يوجد منهم خاليا من المعاملات والمال المانعة للخدمة يصير قيده بالردف وتحسب له ماهية كاملة مدة شهرين في كل سنة زيادة عن للعاش الذي يترتب له بالروز ناجحة مكافاة له

حربية - (قانون المدارس الحربية) امرال رقم ٥٣ سنة ١٢٩٨ « ٢٦ » اكلوبر سنة ٨١

(فن خديم مصر) بعد الاطلاع على الامر الصادر في ٢١ جمادي الاولى سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٠ ايزيل سنة ١٨٨١ بتشكيل القومسيون العسكري الذي من وظائفه النظر في الترتيب الذي عليه المدارس الحربية الآن وما ينبغي اجراءه فيه من التعديلات وبناء على ما عرض لفرطنا من نظر جهادية وبحرية حكومتنا وافقة رأي مجلس النظر نأمر بما هو آت الباب الاول - في بيان مستخدمي المدارس الحربية (م) مستخدمو المدارس الحربية هم (اولا) الضباط الجهادية وهم ١. ناظر وحكدار اول ١. حكدار ثاني من الضباط العظام ويكون هو مامور الادارة ورئيس التعليمات العسكرية ١. صاغفول اغاضي مساعد المامور الادارة في اشغاله ٣. بوز باشية او معاونين (واحد من الطوبجية وواحد من البيادة وواحد من السواري) يتأطون باداء مفردات الخدمة الداخلية بالمدارس ويساعدون الحكدار الثاني في تعليم التلاحذة التعليمات العسكرية ويتأطون ايضا بتعليم قوانين الطوبجية والبيادة والسواري وقوانين الخدمة الداخلية وخدمة القلاع وخدمة السفرية ٤ ملازمين اول او ثواني يكونون مساعدين للوز باشية في عموم التعليمات وفي اداء الخدمة الداخلية (ثانيا) الخوجات ١. ناظر تدرسون من الضباط العظام ويكون هو الباشخوجة وخوجة فن الطوبجية والطوبغرافية ١. خوجة

استحكامات ١. مساعد خوجة فن الطوبجية ١. مساعد خوجة الاستحكامات ١. خوجة رياضة يناط خاصة بتدريس الهندسة الوصفية والظل والمنظور ١. خوجة رياضة يناط بتدريس تطبيق الجبر على الهندسة ١. خوجة تطبيق الميكانيكة والابنية العسكرية ٢. مساعد خوجة الميكانيكة ١. مساعد خوجة الابنية العسكرية ١. خوجة طوبغرافية ورياضة ١. مساعد خوجة الطوبغرافية ١. خوجة عربي وانشاء ١. خوجة ميكانيكة نظرية ١. خوجة تركي ١. خوجة خط وملاحظ المطبعة ١. خوجة فرنساوي وجغرافية ١. خوجة انكليزي وجغرافية ١. مساعد خوجة الترناوي ١. مساعد خوجة الانكليزي ٢. خوجتنا رسم ١. خوجة طبيعة (وهو اجزائي المدارس الحربية) ١. مساعد خوجة الطبيعة ١. خوجة كيميا ١. مساعد خوجة الكيميا ١. خوجة فن عسكرية ١. تعليمي الشيش ١. تعليمي الجباز ١. تعليمي الاشارات العسكرية ١. خوجة تدريس الهيئة الظاهرة للخيول (ثالث) مستخدمون بوظائف متنوعة احكيم ١. اجزائي ٢. مطبعية ١. ياشكانب ٢. كتبة مخزن كيميا وطبيعة انجليزي وكيلارجي ١. مساعد مخزنجي (رابع) خدمة وحجاب وبروجية ٣. عساكر حجاب ٣. عساكر بروجية منهم واحد اونباشي ٣. خدمة المطبعة ٢. ترجمة ٢. حلافون ٤. سقاين ٣. غسالين ١. فراشباشي ٢. طباخين ١. حمامي ١. عربي ١. ساعاتي ٦. فرائسين (م) ٢. تعيين الخوجات الاصليين يكون بالمناقص وكذلك تعيين المساعدين ومع هذا فان المساعدين يميز تعيينهم بلا امتحان في وظائف الخوجات الاصليين بناء على طلب حكدار المدارس الحربية (م) ٣. على الخوجات من بعد تعيينهم يستعين غاية ما يكون ان يقدموا لناظر الدروس رسالة تتضمن الدروس التي يدرسونها (م) ٤. جميع الخوجات والضباط والمستخدمين والخدمة يكون حالهم بالمدارس الحربية وتعيين ماهياتهم باسم ناظر الجهادية

(الباب الثاني-شئ شرط قبول التلامذة بالمدارس الحربية ومدة اقامتهم بها وتخصيصهم الى فرق )  
(٥) المدارس الحربية معدة لانشاء وتربية ضابطان لجميع الاسلحة ويكون طرز ملبوسات جميع التلامذة بها واحدا معا كان نوع السلاح المختص به ودروسهم العملية تكون واحدة واما القوانين والتعليمات العسكرية فكل منهم يتبع التعليمات الخاصة بسلاحه ومع ذلك يدرس لم جميعا بلا استثناء بعض مبادئ عمومية تتعلق بالطوبجية ومناوراتها (م) ٦ عدد التلامذة اللازم قبولهم بالمدارس الحربية في كل سنة يكون تعيينه معمورة نظرا للجهادية على حسب الاحتياجات المحتمل ظهورها في المستقبل وبالنظر لصعوبة جمع تلامذة مستعدين للدخول في المدارس الحربية في مدة الاربع سنوات التي كانت مقررة للتدريس بها تكون موقفا من الان فصاعدا خمس سنين منها سنة واحدة لنجيز التلامذة وبعد مضيها يصير نوؤهم على الاسلحة المتنوعة حسب استعدادهم وقابليتهم (م) ٧ لا يصير قبول اي تلميذ بالمدارس الحربية الا بالامتحان ويشترط لقبوله ان يكون مصريا وان يكون سنه من ستة عشر الى ثمانية عشر سنة وان يكون قويا صحيح البنية لائقا للخدمة العسكرية وان يكون زكيا وله معرفة بعلم الحساب بنهاية والهندسة واللغة العربية والجغرافية والمقام باللغة الفرنسية او الانجليزية او يكون حائزا لشهادة دالة على تتيحه دروس المدارس التحضيرية وعلى كل فليعلم في المدارس الحربية ان يقم بالخدمة العسكرية مدة عشر سنوات بعد انتهاء دروسه (م) ٨ على التلامذة الذين يرغبون الدخول بالمدارس الحربية ان يحضروا بمحل ادارتها بالعباسية لكتابة اسماهم وبعد الكشف عليهم معمورة الحكيم ووجودهم لائقين يصير اسمائهم بالدفعة واذا صار قبولهم بمخون بالفرقة الخامسة التي لا تدرس لتلامذتها القوانين العسكرية وانما يعلمون المناورات على الرجل واستعمال المدفع فقط - الصف

ضباط اول الانباشية الذين يرى فيهم لياقة للتربي في المستقبل الى رتبة ضابط يصير قبولهم بوجه الاستثناء في المدارس الحربية بصفة تلامذة خارجية لمدة سنتين وبعد مضيها يصير امتحانهم لاجل تعيينهم ضباطا اذا تحققت فيهم اهلية ولياقة لذلك (م) ٩ تلامذة المدارس الحربية تكون منقادا للاصول والاحكام العسكرية - فتلامذة القيادة وتلامذة الهندسة يتعلمون قوانين القيادة ومناوراتها - وتلامذة السراي يتعلمون قوانين السواري ومناوراتها وتلامذة الطوبجية يقرنون قوانين الطوبجية ومناوراتها - واما تلامذة اركان حرب فيتعلمون قوانين القيادة ومناورات الاسلحة الثلاثة (م) ١٠ اترتب التلامذة الى لوكات لاجل التعليمات العسكرية والبلوكات المذكورة بتولي حكامدارتها يوزباشية وملازموا المدارس الحربية (م) ١١ تنقسم تلامذة المدارس الحربية الى خمس فرق لاجل تدريس العلوم تسمى بالفرقة الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة على حسب سني التدريس الباب الثالث - في العلوم والمواد اللازم تدريسها (م) ١٢ دروس واشغال التلامذة تكون على حسب البروجرامات التفصيلية الموضوعة بمعرفة مجلس المعارف ومشتتة على العلوم والمواد الآتية وهي (اولا) علوم الرياضة المتضمنة للهندسة العادية والجبر وتطبيق الجبر على الهندسة والهندسة الوصفية وحساب المثلثات المستقيمة والدكروية والمستويات الرقبة وانظلم والمنظور (ثانيا) علم الطبيعة (ثالثا) علم الكيمياء (رابعا) علم الميكانيكة المتضمن للإستاتيك والديناميك وحساب الآلات البسيطة (خامسا) الجغرافية (سادسا) دروس التطبيقات المتضمنة فن الاستحكامات الخفيفة والقوية والقناطر والسلك العسكرية والابنية العسكرية وفن الطوبوغرافيا والكوموغرافية وفن الطوبجية والانظم (سابعا) تدرس اللغة العربية والتركية والانجليزية في القرنس اوية (ثامنا) تعلم الخط (تاسعا) الرسومات العملية والرسم

(م) ١٨ يعدل دفتر تنفيذ فيه مداولات المجلس ويتعين  
احد اعضائه لتحرير المحاضر  
(الباب الخامس - في الامتحانات وترتيب درجات  
التلامذة)  
(م) ١٩ يصير امتحان التلامذة في اخر كل سنة  
مكتنية في الدروس العلمية والقوانين والتعليمات  
المسكوبة ثم يصير ترتيبهم على حسب النمر التي  
اعطيت لهم في الامتحان وقيل اجراء الامتحانات  
المذكور بتخصص لم شهر واحد للذاكرة سيغ عموم  
دروس السنة - فالتلامذة الذين لا يحسنون الاجابة  
يصير فرقتهم من المدارس الحربية والحانهم بالالايات  
اما بصفة صف ضباط او عساكر على حسب الفرقة  
التي هم منها - واما التلامذة الذين لم يتيسر لهم تقيم  
دروس فرقتهم بسبب مرض اصابهم فيجوز انقاؤهم  
بالمدرسة لاعادة الدروس المذكورة - يكون تعيين  
الامتناعية لاجراء الامتحان العمومي بمعرفة ناظر  
الجهادية (م) ٢٠ يصير الامتحان التلامذة ايضا في  
وسط السنة بمعرفة الطوجات والتعليمية في الدروس  
والقوانين التي تعلموها في مدة ستة اشهر وذلك من  
بعد اعطائهم مدة خمسة عشرة يوما للذاكرة في عموم  
الدروس المذكورة وتعمل جداول الامتحانات  
بمعرفة الطوجات والتعليمية وتقدم لناظر المدارس  
الحربية وللمجلس المعارف وللامتناعيات المذكورة  
فائدتان الاولى تقوية التلامذة فيما يتعلمونه والثانية  
معرفة درجة معارفهم واستعدادهم للعمل (م) ٢١  
الدروس والقوانين العسكرية يجعل لها عمال على  
حسب اهميتها تعيين بمعرفة مجلس المعارف (م) ٢٢  
على الطوجات والتعليمية ان يلفتوا الى سلوك  
التلامذة وذاكهم واستعدادهم ويتبعي اعتبارها عند  
ترتيب درجات التلامذة بعد الامتحانات العمومية  
(م) ٢٣ ينبغي اختيار كل تلميذ ووضع النمر له  
بمعرفة طوجاته ومعلمه مرة واحدة بالاقبل قبل امتحان  
اخر السنة ومنوط بمر هذا الاختيار مع متوسط نمر

النظري (عاشرًا) الاشغال العملية التطبيقية التي  
تجري خارج المدرسة (الحادي عشر) قوانين  
ونوازل القيادة والسواري والطوبجية وقوانين  
الخدمات العسكرية (الثاني عشر) فن العسكرية  
المضمنة بمئة الجيش وفن - وق الجيش (الثالث  
عشر) تعليم الشيش والجهاز والاشارات الحربية  
(الرابع عشر) دروس المينة الظاهرة للقول  
(الباب الرابع - في مجالس المعارف)  
(م) ١٣ يشكل بالمدارس الحربية مجلس معارف  
يكون مركبا من حكمدار المدارس المذكورة  
والياشوخة ومن ثلاث طوجات ومكلفا بالفصل في  
جميع المواد المتعلقة بالنظام والضبط والربط سيغ  
في المكاتب وعليه ترتيب جداول الدروس واعمال  
جداول الاوقات وتحديد مدة الاشغال التي تعمل  
خارج المدرسة وتعين شروط قبول التلامذة بالمدرسة  
وتوزعهم على الفرق وخروجهم من المدرسة ويتعد  
المجلس المذكور مرة واحدة بالاقبل في كل شهر  
(م) ١٤ التعليمات العسكرية عليه كانت او عملية  
يكون ترتيبها بمعرفة مجلس مخصوص يتالف من  
الضباط التعليمية ويكون مركبا من حكمدار  
المدارس ورئيس التعليمات العسكرية وثلاثة ضباط  
تعليمية ويتعد المجلس المذكور مرة واحدة بالاقبل  
في كل شهر (م) ١٥ لحكمداد المدارس ان يطلب  
الطوجات والمساعدين والضباط والتعليمية الذين  
ليسوا من اعضاء المجلسين المذكورين للحضور فيها  
(م) ١٦ على مجلسي المعارف المذكورين اعمال  
جداول ترتيب درجات التلامذة ولاجل ذلك يلزم  
ان يمتنعوا ما (م) ١٧ على مجلسي المعارف مراجعة  
بموجبات الدروس والتعليمات والاهتمام باجراء ما  
ترشد اليه التجارب من التنبيرات والتحسينات فيها  
والاعتناء بانتخاب الكتبة والخط والالات اللازمة  
لاشغال التلامذة وان يمتنعوا عند الانقضاء للمساعدين  
اللازمين لمداومة الطوجات الذين ليس لهم مساعدون

امتحان نصف السنة ومتوسط ثمر الامتحان العمومي ومتوسط ثمر السلوك يبنى عليها ترتيب درجات عموم التلامذة بالنسبة لبعضهم (م) ٢٤ ثمر الامتحانات الخصوصية وامتحانات نصف السنة وثمر السلوك يعتبر مكرر اهميتها واحداً واما ثمر امتحان اخر السنة اي الامتحان العمومي فيعتبر مكرر اهميتها اثنيت وذلك في ترتيب درجات التلامذة بالنسبة لبعضهم (م) ٢٥ جدول ترتيب درجات التلامذة بالنسبة لبعضهم يكون اعاله بمعرفة مجلس المعارف فلاجل ذلك يحضر فيه جميع الخوجات والتلميحية ويكون لم فيه رأي قطعي (م) ٢٦ على الامتحنانية في الامتحان العمومي وعلى الخوجات والتلميحية في اختبار تلامذتهم في المادرم والرسم والخط والاشغال التطبيقية والقوانين والتمليات ان يتبعوا اتباعاً كلياً للتدابير الآتية في وضع النمر الدالة على درجة معلومات التلامذة من ١٩ لغاية ٢٠ اعلى الال ٠ من ١٦ لغاية ١٨ اعلى ومن ١٢ لغاية ١٥ عال ومن ٧ لغاية ١١ وسط ومن ١ لغاية ٦ دون ولما الصغرفيدل على ان التليذ الذي اعطى له مجرد من المعارف (الباب السادس — في اشغال التلامذة العلمية وفيما يتعلق بالخوجات والمساعدين)

(م) ٢٧ يخص لدروس التلامذة واشغالهم وتعليماتهم العسكرية في كل يوم ماعدا ايام الجمع والمواسم زمن الله تسع ساعات واكثره اثنتا عشرة ساعة بما في ذلك مدة مذاكرة الليل (م) ٢٨ يعمل جدول تبين فيه اوقات الدروس والاشغال والجدول المذكور يحدد كلما يرى لزوم لتجديده ويعلق في المكاتب (م) ٢٩ الخوجات يكونون تحت ملاحظة الباشفوجة الذي يندبه لذلك ناظر المدارس مساعدة له في اشغاله وعلى الباشفوجة القيام برئاسة مجلس المعارف في غياب الناظر الموام اليه ومسك الدفاتر المشتعلة على النمر التي تعطى للتلامذة من اختبارهم بمعرفة الخوجات او في

الامتحانات العمومية والاهتمام بعمل جداول الاوقات وتوزيعها على الدروس والاشغال التي تعمل خارج المدرسة وملاحظة الاجراء على موجبها وعليه ان يتحقق من حضور الخوجات والمساعدين ومن مواظبتهم على التدريس حسب ما هم مدون بالبروجرامات وعليه ان ييذل الحصة في جعل مساعدتي الخوجات مستمدين لان يقوموا مقام الخوجات في اشغالهم عند الاقتضا وعليه اتخاذ التدابير اللازمة لاجراء مراجعة الدروس والتاليف النافعة التي تعمل بجمرة الخوجات وكذلك تراجم الكتب الاجنبية التي يصير تعريبها واعطاء الاوامر بطبع التاليف المصدق عليها من مجلس المعارف على الحجر وعليه ان يشمر الناظر بجميع ماذكر ويتلقى الاوامر التي تصدر له منه (م) ٣٠ على كل خوجة ان يعطي درسين على الاقل في كل يوم وان يحضر في المذكرات وان يهتم بطولوع التلامذة على التفتة بالدور وعليه عند دخوله المكتب في اول الحصة ان يطلب من التلامذة ان يقوموا احتراماً له وان يتحقق من حضورهم جميعاً في الدرس وان يستعلم عن سبب غياب من لم يحضر منهم وان يزجر كل من لم يحده ملتفتاً للسئلة التي يلقبها عليه وان يعرف بوجه الضبط درجة معلوماتهم وان لا يستطيع عند اختباره ايامهم الا النمر التي يستحقونها وان يساعد التلامذة المتأخرين وان يلمهم الدروس او يجري طبعها لتكون موجودة بين ايديهم وان يلاحظ اشغال الرسومات الختصة بدرسهم ويضع علامته على كل ورقة من اوراق الرسم وعليه ان لا يسمح باجراء اي ملحوظ بخصوص زيادة او تقليل الدرس ولا ان يتأخر عن وقت درسه وان يامل التلامذة بشدة ملائمة وان يغير ناظر الدروس قبل حلول وقت الامتحان العام بما اعطاه من الدروس المقررة عليه — وعلى المساعدين ان يشغلوا مع الخوجات وان يحضروا في جميع الدروس وفي المذكرات

و ينوي ان يتيب من الخوجات لسبب من  
الاسباب اذا ترائ اليهاشوجة موافقة ذلك ويحب  
تعليم ان يجتهدوا ليتوصلوا في اقرب وقت على العلوم  
الجاري تدريسها بمعرفة الخوجات ليتيسر لهم القيام  
مقامهم فيها بعد (م) ٣١ على التلامذة ان ياخذوا  
مفكرات بالكتابة عن جميع الدروس ويسالون  
بالدور في سائر المواد التي درست ثم والنسب الرديئة  
تستوجب معاقبة من تعطل له وعلى كل تلميذ ان  
يصل يده جميع اشغاله الخطية والرسمية وكن رسم  
وجد مطبوعا بالشفاف او نحو تعبر فيه درجة  
التلميذ صفرا وعلى التلامذة ان لا يشغلوا في  
اوقات الدروس والذاكرات الا بالاشغال المينة  
في جدول الاوقات ويلزمهم ان يشترطوا بقود من  
طرنهم الاستغيات والمساطروا ثلثات والدول ديسيمتر  
والقوى والدواء والقرش ونحو ذلك واما الاعلام  
البسط والريش والاقلام الرصاص والورق الملون  
والخبر فيصرف لهم من طرف المربي ويصير  
التفتيش على جميع الآلات والادوات التي في ايدي  
التلامذة للتحقق من حفظها وصيانتها والتلامذة  
مستولون على يتلقى من الآلات المسئلة لهم وعن  
التصاميم اللازمة لها (م) ٣٣ خوجة اخط مكلف  
بوجه خصوصي بملاحظة اشغال المطبعة وهو مسئول  
دون غيره عن نسخ الكتب اللازم طبعا وتلقى  
الاوراس مباشرة من الياشوجة فيما يتعلق بطبع  
الكتب التي يرى قعها للدروس وفيما يختص بطبع  
ما يترجم من الكتب الاجنبية وطبع الخرط والرسومات  
التي يامر مجلس المعارف او نظار المدارس الحربية  
بطبعها (م) ٣٣ تنقسم في البروجرامات الدروس  
المقررة على التلامذة على حسب سني التدريس  
وعلى الخوجات ان يتحموها في الوقت المحدد لها  
(م) ٣٤ كل وقت من اوقات الدروس والذاكرات  
لا تكون مدته اكثر من ساعة ونصف ويقوم  
بملاحظتها الخوجات والمساعدون ويعطى للتلامذة

بين كل حصتين فحة قدرها عشر دقائق لاكثر  
(م) ٣٥ جميع العلوم التي تستوجب تطبيقات  
عملية على الارض حال تدريسها يلزم ان يبين  
في بروجراماتها موضوع الاعمال التي يكون بها  
التطبيق المذكور والزمن الذي ينبغي تخصيصه لها  
وتلك الاعمال يكون اجراؤها تحت ملاحظة  
الخوجات والمساعدين

### (الباب السابع - فيما يتعلق بالتعليات المسكوية والتعليمية.)

(م) ٣٦ رئيس التعليات المسكوية يقوم بتوجيه  
الضباط اللازمين للخدمات حسب الازم والحاجة  
ويبين الواجبات التي على تعليمية الاسلحة بانواعها  
وعليه اعمال جدول توزيع اوقات التعليات المسكوية  
وتعيين الايام والساعات المخصصة للقوانين والذاكرات  
وسك دفتر التعليات ودفتر العقوبات ويجعل مع  
رئيس التعليمية المذكور يول باشيا واحدا او  
معاونا ليساعده في سائر مفردات خدمته ورئيس  
الموا اليه بصفة كونه حكدارا ثانيا للمدارس الحربية  
مسئول عن الضبط والربط والمحافظة على بقاء  
النظام بالمدرسة وعليه ان يغير ناظر المدارس  
المذكورة لجميع ما يحصل ويبلغى الاوراس التي  
تصدر له منه — يؤخذ من الخيالة ثلاثون حصانا  
للكوب مع خمسة عشر نفرا عسكريا من نمرة  
(٧) واثنان اوفباشية وواحد جاويش ويصير جعل  
الجميع بجمل قريب من المدارس الحربية بالعبامية  
لتكون معدة لتعليم تلامذة السواري على الخيول  
ويسوغ تغيير الخيول المذكورة في كل شهر ويجعل  
ايضا تحت تصرف المدارس الحربية خيول الشدة  
اللازمة لنصف بطارية او لبطارية كاملة تؤخذ  
من الطوبجية بناء على طلب ناظر المدارس المذكورة  
لتكون معدة لتعليم تلامذة الطوبجية مع بقاء خيول  
وانفار السواري والطوبجية تحت ادارة الفرقة التابعة  
لها (م) ٣٧ تعليم القوانين المسكوية وقوانين



العمومية: سيف سائر العلوم والتعليمات العسكرية (م) ٤٠ رئيس التعليمات العسكرية بكلف كل ضابط تعليمي بتدريس القوانين العسكرية وتوضيحها للتلاميذ وملاحظة مناورات الاسلحة بأنواعها

(الباب الثامن — في الخدمات الداخلية بالمدارس الحربية — وفي الضبط والربط والمكافأة والعقوبات

(الفصل الاول — فيما يخص بخدمات الضباط)

(م) ٤١ حكماء اول المدارس الحربية الامر والنهي في جميع انواع الخدمات والضبط والربط والتعليمات العسكرية وتدريس العلوم والفنون وإدارة المدارس المذكورة — والضباط والخواجات وغيرهم من الأشخاص المستخدمين بتلك المدارس في أي وظيفة كانت يكونون تحت اوصاه (م) ٤٢ وعلى حكماءها الثاني الذي هو مامور الادارة

ورئيس التعليمات العسكرية بملاحظة الخدمات الداخلية والضبط والربط وتعيين خدمات الضابطان (م) ٤٣ على البيروباشية او معاوني المكلفين بالتعليمات العسكرية ان يقوموا بإدارة مفردات الخدمة الداخلية بالمدارس الحربية بالدور والخدمة اسبوعيا ويكون مع البيروباشي التوجيهي ملازم اول او ملازم ثاني ليساعده في اشغال نوبته (م) ٤٤ الضابطان الاذان عليها توجيهية الاسبوع لا يبرحان من المدرسة مدة نوبتهما وعليهما الانفاذ لاجراء ونجاز الخدمات الداخلية وملاحظة الخفر والضبط والربط والحضور في اوقات التمام وفي المكتبة وفي اوقات تغيير الحصص وملاحظة التلامذة في اثناء الدروس وعليهما الانفاذ لظافة الحيشان والجراي الماشي واعتبار النوم والكتابة والتفتيش على الشفاخانه ومجلات الحبس والتاثير على قوام حضور التلامذة من الاجازات واما الضباط الاخر فانهم يتأوبون

الخدمات وكذلك اجراء المناورات يكونان تحت مسئولية رئيس التعليمية الذي عليه مسك الدفاتر والجدول اللازمة لمعرفة غير التلامذة للخدمة بمعاونتهم العسكرية وسواكهم واخلاقهم (م) ٣٨ التعليمات العسكرية تتضمن المواد الاتية وهي (اولا) قراءة القوانين المختصة بالخدمات الداخلية وقلة وسفيرة وضرب النشان بالاسلحة اليدوية والمدافع وهذه المواد يصير تدريسها لجميع تلامذة المدارس الحربية بلا استثناء (ثانيا) تعليم قوانين وناورات القيادة المشتملة على قانون نشر تعليم وبلوك تعليم واورطة تعليم وتعليم الجرججية ورسالة قواعد النشان وهذه المواد يتعلمها تلامذة القيادة (ثالثا) دراسة قوانين وناورات السواري المشتملة على قانون بلوك تعليم على الحصان واورطة تعليم وتعليم الجرججية ورسالة قواعد النشان ونحو ذلك وهذه المواد يتعلمها تلامذة السواري (رابعا) دراسة القوانين والمناورات المتعلقة بالطوبجية وتتضمن تعليم ضرب الافواه النارية وناورات البطاريات المشدودة ونحو ذلك وكذا ضرب النشان في البوليجون وتعليم قواعد النشان وهذه المواد يتعلمها تلامذة الطوبجية واما تلامذة اركان حرب وتلامذة الهندسة فيكونون تابعين لكلا الاقسام المتقدمه (م) ٣٩ يصير امتحان التلامذة في وسط السنة وفي اخرها لما يتعلمونه من القوانين والمناورات العسكرية والتفتيش والنجار والاشارات وعلى مجلس التعليمات العسكرية اعمال جدول ترتيب درجات التلامذة على مقتضى التمراتي نالها كل منهم في امتحان وسط السنة والجدول المذكور يكون شاملا ايضا لغير سلوك التلامذة ويتبعي تقريره قبل امتحانات اخر السنة لاسكان اعمال ترتيب درجات التلامذة العمومي بالنسبة لبعضهم على حسب متوسط التمر التي تعلى لهم في امتحان وسط السنة ومتوسط تمر الامتحانات

في أداء الخدمات المذكورة (م) ٤٥ ينبغي ان يكون اهتمام الضباط، متوجهاً على الدوام نحو إيجاد حب أداء الواجب والخدمة عند التلامذة وازدياده وتمكينه فيهم وكذا الرغبة في الشغل والميل للتعلم وعليهم ان يذلوا المهمة في تعود التلامذة على الطاعة والالتزام لجعلهم مستعدين للقيام بواجبات الحكمدارية (م) ٤٦ على ضباط المدارس الحربية ان وجدوا مع التلامذة ان يعتبروا انفسهم على الدوام كلهم في حالة الحكمدارية ويجب عليهم حينئذ ان يعاقبوا في الحال كل من يجهلونه من التلامذة مخالفاً للقوانين او خارجاً عن حد الادب (م) ٤٧ يحكم المدارس الحربية هورئيس الشفخانة وعليه ان يكشف كشفاً عمومياً على جميع التلامذة في كل ثلاثة شهور مرة واحدة وان يعود المرضي في صبيحة كل يوم وان يرسل التلامذة الذين يجدهم مصابين بامراض خفيفة الى الشفخانة وما من يكون منهم مصاباً بامراض جسيمة فيأمر بارساله الى الاستبائية الكبرى وعليه ان يعامل التلامذة بالشفقة والرأفة ويؤثر على الذين يتصنعون المرض لتصير معاقبتهم على ذلك (م) ٤٨ على حكام المدارس الحربية معاينة ما كولات التلامذة والتحقق من جودتها وعليه ان يتفقد الادود وعناصر النوم والجور ونحو ذلك وان يتحقق من نظافتها ويجعل الحكمدار الثاني عكاً يجمع ذلك

(\*) الفصل الثاني — في الضبط والربط (\*)

(م) ٤٩ التلامذة يكونون تحت ملاحظة الضباط في اثناء المناورات ووقات الفسحة وفي الإمكانة وفي مدة الليل وبالاخص تكون ملاحظتهم اثناء الدروس على المحركات والضباط والتوجيهية (م) ٥٠ الاصول العسكرية تخفي بان يجب لكل رئيس في من يكون تابلاً له تمام الطاعة والالتزام وتنفيذ سائر الاوامر التي تصدر بوجهه بدقة والضبط بدون ايذاء - مطوظات ولا حصول ما يدل على عدم الاستحسان فيجب على التلامذة حينئذ ان يحضروا ونسب الاحترام والاعتبار داخل المدرسة وخارجها للضباط

والمحركات والمستخدمين بالمدارس الحربية وعليهم ايضا احترام الضباط الغير مؤلفين بالمدارس المذكورة (م) ٥١ التلامذة عند خروجهم من المدرسة في ايام الجمع والمواسم يكونون لابسين الملابس العسكرية المأمور بها (م) ٥٢ جميع طلبات التلامذة وتفكيكهم يلزم ان تكون مقدمة من الادنى الى الاعلى بالتدرج (م) ٥٣ كل من يقدم طلباً في غير محله أو يكون طلبه بهارات غير لائقة تصير مجازاته على ذلك (م) ٥٤ يصير استعجاب الصف طلباً والاتباشية في كل بلوك من اقدم التلامذة واكثرهم تقدماً ويكون تحديد مزارم على حسب عدد التلامذة وجنس السلاح التابعين له بحيث يمتنع لكل عشرين تلميذ بالافل من كل نوع من انواع الاصلة واحد نصف ضابط واثنان اوتباشية خلافاً للبشاديش والبلوك امين — والضبط ضباط والاتباشية يتخذون بهامات رتبهم (م) ٥٥ الصف ضباط والاتباشية يكونون مكثفين في بلوكاتهم بمفردات الضبط والربط اما البلوك امين فيكون مخصصاً بالاوامر والطلبات (م) ٥٦ يمتنع من التلامذة المخضر اللزوم في فراقول المدرسة ويكون تحت اوامر الضابط نوبتي الاسبوع وهذه الخدمة ممددة ايضا لتسعين التلامذة على اداء خدمة المخضر (م) ٥٧ يكون جمع التلامذة للمناورات والدخول في الحركات بمعرفة الضباط نوبتي الاسبوع وتوجه تلامذة كل فرقة مع الانتماء الى مكتبها بقيادة الصف ضباط (م) ٥٨ يصل « تذاكر » التعداد لتعطي للضباط نوبتي الاسبوع الذي عليه ان يغير المحركات بسبب غياب من يكون غائباً من التلامذة ويشعر بذلك حكمدار في المدارس الحربية (م) ٥٩ على المحركات مجازات كل من تحصل منه مخالفة من التلامذة في اثناء الدروس وإذا اقتضى الحال اعراج أحد التلامذة من المكتب فيفسرون بذلك الضابط نوبتي الاسبوع الذي عليه اتخاذ الطرق اللازمة لاعجازه وإشعار حكمدار في المدارس الحربية بذلك (م) ٦٠ على الضباط نوبتي الاسبوع الاحتمام بالمحافظة على النظام في اثناء الدروس ومساعدة المحركات في حالة عدم اطاعة أحد التلامذة لم ووضوح من يقع منهم ذلك في المجلس وإشعار حكمدار في المدارس الحربية به (م) ٦١ يجب على التلامذة القيام للحركة عند دخوله بالفرقة ولا يتركون كرسيهم الجالسين عليها الا بعد خروج للحركة من المكتب (م) ٦٢ كل تلميذ يطلب خارج المكتب في اثناء الدروس ولو لاداء خدمة لازمة لا يوضع له الخروج الا باذن من الحركة (م) ٦٣ متى لم

١١ - الصدي من الادنى على الاعلى بالثمن أو بالثمن  
للهديد والالفاظ المنقضة السب من الادنى الى الاعلى  
الامتناع عن الطاعة والانتقاد — الاشتراك مباشرة في  
وقوع الخلل بالمدرسة تمدي التلازمة على بعضهم بالضرر  
والثمن التماس المستغفل الخالف للقرابين — السكر والسلوك  
القبيح خارج المدة للخل بشرف العسكرية (م) ٧٢ تمسب  
المقربات في ترتيب درجات التلازمة بالنسبة لبعضهم (م)  
٧٤ الاجازات بالغياب عن المدرسة خلاف ايام الجمع  
والاعياد والمواسم لا تحصل الا للتلاميذ الذين يستحقون هذا  
الامتياز بسبب اجتهادهم وحسن سلوكهم والاجازات المذكورة  
يتصرح بها من تاتل المدارس الحربية دون غيره وكل  
من تاخر عن المحضور هذا انتهاء مدة اجازته واناب  
باشد الجسراء

(\*) الباب التاسع — في الإدارة \*

(م) ٧٥ مواد الادارة والحاسبة تكون تحت ملاحظة  
مامور الادارة مباشرة الذي لا أن يستند الضابطان وجميع  
مستغني الادارة لاجل نجاز اشغال مأموريته ويكون  
تحت اوامر المحكم والضباط وروفاً الحاسبة والمخبرية  
والترجيبة والحكمة

حرية - امر حال رقم ٢٨ ذا سنة ١٢٩٦ ١١  
اكتوبر سنة ١٨٨٢

«نحن خديصمر» بعد الاطلاع على اوامرنا الصادرة  
بتاريخ ٢٦ شوال سنة ١٢٩٨ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١)  
بالتصديق على قوانين الاعانة والضمان والامتيازات العسكرية  
البرية والبحرية والاجازات وتسوية حاله الضباط المستودعين  
والترقي ومعايشات تقاعد العسكرية وبناء على ما عرض  
اليها من تاخر حربية وبحرية حكومتنا وموافقة رأي مجلس  
نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١ قوانين ٢٦ شوال سنة ١٢٩٨  
(٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١) عن الاعانة والضمان والامتيازات  
العسكرية البرية والبحرية وعن الاجازات وعن تسوية حاله  
الضباط المستودعين وعن الترقي وعن معاشات تقاعد  
العسكرية صارت ملغاة (م) ٢ تاخر للحرية والبحرية  
ملفون بأن يطبق موقفاً في حق الضباط والصف ضباط  
العسكرية البرية والبحرية احكام امرنا الصادر بتاريخ ٢٥  
ذي الحجة سنة ١٢٩٦ ١٢ ٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦ عرف  
مصاريف انتقال الموظفين الملكية وذلك لحين وضع قانون  
خصوصي للعسكرية

حرية - امر حال رقم ٢٨ ذا سنة ١٢٩٦  
١١ اكتوبر سنة ١٨٨٢

(\*) نحن خديصمر (\*) بناء على ما عرض اليها من

اعمال اشغال تطبيقية على الارض عقب الدروس قصر  
ملاحظة التلازمة بمعرفة الضباط والصف ضباط ويكون  
ذلك تحت ادارة المحجرات (م) ٦٤ الصف ضباط  
والابوابية والقلنوت ملزومون بوجود النظام والصف  
والربط في المكاتب عند غياب الضباط والمحجرات وعلمهم  
الانقضاء لوقاية ما يكون بالمكاتب من الادوات والامتنق  
والكتب والحرق والرسومات والنفق وغيرها من الاشياء  
تعلق البري

(النص الثالث — في المكافآت والمقويات والاجازات)  
(م) ٦٥ المكافآت تكون باعطاء الثمن الموافقة في  
الامتناعات واعطاء الاجازات والترقية الى رتبة الصف  
ضباط (م) ٦٦ والمقويات هي اكل الخبز بدون ادم  
المحبس في المكاتب للذاكرة في الدروس مدة الفسحة  
للدخول في تعلم صنف المذنبين مدة الفسحة — المحرمان  
من الخروج من المدرسة في ايام الاجازات — المحبس  
بالقرافول أو الزنزانة — الوضع في الحديد « هاتان  
المعوجان تستوجبان المحرمان من الخروج من المدرسة  
الفرل من رتبة الصف ضباط — الطرد من المدرسة الى  
الالابات (م) ٦٧ عدم الامتثال والانتقاد للامور والالفاظ

بعبارات غير لائقة ومخالفة قواعد الضبط والربط وتبع  
السلوك داخل المدرسة ومشاجرات التلازمة بين بعضهم  
والانصاف في اداء الواجبات وفي تادية العقوبات العسكرية  
والناخير عن الشغل أو عن المحضور من الاجازات والامثال  
في القفاة العسكرية وعلى الصوم وتوقع كل ما يجب  
الاخلاق بالنظام أو بالافتقار أو الاضرار بالشغل يستوجب  
معاقبة مرتكبه (م) ٦٨ العهد الى ارتكاب المخالفات  
يستوجب جسامتها ويستدعي مجازاة العائد باشد عقوبة (م)  
٦٩ يكون ترتيب المقويات على حسب القوانين العسكرية  
والمحذور المقررة لكل رتبة وليس للصف ضباط ولا لادوابية  
ان يعاقبوا احداً مباشرة بل عليهم ان يصرخوا ما يحصل  
من الامور الموجبة للعاقبة على الضباط وهم يمتدعون  
المقويات اللازمة (م) ٧٠ علا بما هو ممدون في  
قوانين العسكرية يسير درج كافة المقويات في التقرير  
الذي يتقدم لمحكمات المدارس البحرية (م) ٧١ لا يعنى  
أحد من التلازمة من المحضور في التعليمات والبروس الا  
في حالة المرض فقط فلي التلازمة المعافين المحضور في  
الدروس والتعليمات ما لم يصدر أمر مفاد لذلك (م) ٧٢  
الذنوب الجسيمة ينبغي تحقيقها دائماً بمعرفة مجلس تاديب  
يتمين باسم سكرتار المدارس البحرية والذنوب المذكورة

## حرية

(١٨٨٣)

ناظر حرية بحرية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١٢م) امرنا الرقم ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ (٢٠ أبريل سنة ١٨٨١) الذي تقررت به مراتب الضباط والصف ضباط والمساکر البحرية والبحرية صار الفاؤه (م) ٢ مراتب الضباط والصف ضباط والمساکر الفاؤه الى ما كانت عليه قبل صدور امرنا الرقم ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ « ٢ أبريل سنة ١٨٨١ » (م) ٣ جميع الملاوات في مائة الاستبداد ومساكن القواعد التي اعطيت بناء على امرنا البادي ذكر تكون ملغاة

حرية — منشور صادر في ٢٦ ربيع سنة ١٢٠٠ (٦ مارس سنة ١٨٨٣)

حيث علم لنا ان بعض المساکر السابق فرزم والمخاطم بالبحر المحيد حاصل تجارهم على الغروب والمديرية ليس جاداً منهم في ضبطهم ليتبين التاكيد على اموري الشروع وعدم وشائج القرى وشائج القربى ضبط كافة من سبق هروجهم لغاية الآن وحسرت عنهم نظارة البحرية للديريه ولقد تمهم الى المديرية في اقرب وقت ومهما يرسلون الى نظارة البحرية لشعري ما يلزم لحاكمهم على حسب الاوامر المتبعة بها مع التاكيد على كافة مشاغل نواحي المديرية بانهم عندما يستشعروا من الان فصاعداً بحضور أحد المساکر الى بلده يوقع الغروب فيحرقون ضبطه في الحال واحضاره الى المديرية للاجراء في حقه كما ذكر بدون انتظار لصدور مكاتبات الضبط حتى بهذه الوساطة وانتهاء الجميع وحسن التفات نكم لتنفيذ هذا الغرض بالدفعة التامة بحسب الموصول على عدم تجاري احد على الغروب بعد ذلك ومنظر ما تجرته من الهمة في هذا الامر

حرية — امر عال رقم ١٢ جا سنة ١٢٠٠ (٢١ مارس سنة ١٨٨٣)

(\*) نحن خديو مصر (\*) بناء على ما عرض الينا من ناظر حرية بحرية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا لبرنا بما هو آت (م) ١ امرنا الرقم ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ (١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢) القاهي بروج مراتب الضباط والصف ضباط الى ما كانت عليه قبل صدور امرنا الرقم ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ (٢٠ أبريل سنة ١٨٨١) صار الفاؤه (م) ٢ مراتب الضباط والصف ضباط والمساکر البحرية والصف ضباط والمساکر الذين لم تحت السلاح والذين في خدمات عسكرية منتقلة بالبحر تعتبر ابتداء من شهر مارس سنة ١٢٠٠ على الصورة الاتي يانها ٤٧٠٠ رتبة البحريه وله ملحقان — ٣٠٠ رتبة القاطنات

## حرية

(١٨٨٣)

وله عليه واحدة وان كان حكايد او طلة بيادة او الامي سواي او ياوراً فليقتل — ٢٥٠٠ رتبة البكاشي وله عليه واحدة وان كان حكايد بطارية او قومندان ثاني سواي فليقتل — ١٥٠٠ رتبة الصاغفول اعاليه وله عليه واحدة — ٧٥٠ رتبة البوزياني وله تعيين نغرين مطلقاً وبغ الكسوي ما دام تحت السلاح — ٤٠٠ رتبة الملازم ثاني وله تعيين نغرين مطلقاً وبغ الكسوي ما دام تحت السلاح — ١٥٠ صولقو ل اعاليه وله تعيين واحد ثم ثمن كسوي ما دام تحت السلاح — ٧٠ الباشاويش — ٦٠ الملوك امين — ٥٠ الباشاويش — ٤٠ الاونياني — ٣٠ النفر « ولم التعيينات والكسوي »

حرية — امر عال رقم ٢ ص سنة ١٢٠١ (٢ ديسمبر سنة ١٨٨٣)

(\*) نحن خديو مصر (\*) بناء على الاحوال الحاضرة امرنا بما هو آت (م) ١ جميع المساکر المجردين تحت السلاح سواء كانوا في الجيش أو في الجندرية يتبرون. كلهم في ميدان الحرب من يوم تعيينهم للخدمة بالحرب منشور صادر من نظارة الداخلية في سنة ١٨٨٣ — نظارة البحرية والبحرية بعثت لنا افادة ورقية ٢٤ البحريه بمر ١٢٥٥ اوضحت فيها ان بعض صف ضباط وعساكر من اورط ولايات الجيش الجديد يحرقون تقدم عرضيات تتعلق برحلاتهم ومطاعنت في حق بعض انخاص من العسكرية وغير ذلك من المواد المتعلقة بمصالحهم الشخصية وجاري التحرير عنها من الحرية للديريه اولا فالأول لاجراء اللام فيها من الخصيات والتفتيشات واخطارها بما يتم عليه الحال لتفهم ارباب هذه العرضيات عنه حسب تكرار الشكايات منهم ولكن كثير من تلك العرضيات لم يحصل الاتهام من المديرية في سرعة تبوها واربابها متشكون من تاخيرها وهذا لا يوافق قد اشير بمتابع جمع المديرية من هنا بسرعة فهو العرضيات السابق ارسالها اليها وابائها البحرية متوفرة التحقيقات في اقرب وقت ومن الان فصاعداً يصير الاتهام الزائد في هو كل ما يرسل اليهم من العرضيات في مدة وجيزة وابائها للخدمة بحيث ان من الانتشاء المبادرة بالاجراء على وجه ما اوضحته النظارة المشار اليها وفقاً للشكايات الزائدة من المساکر في هذا الخصوص فقد حررنا في تاريخه لن نرم عن ذلك واقتضى تحريره

للمعلومية والتأكيد بمرعاة الاجراء بمقتضاها فيما يكون موجوداً بالمديرية من تلك العرضيات وما سيرسل لها من الان فصاعداً كما هو لازم

توضع أنفساً وأغرى أو حث أحدًا من المخاضين الآن للقانون المذكور على ارتكاب جريمة عسكرية بما كمر أمام مجلس عسكري على جريمة الإغراء أو لحد المذكور ويضاف على ذلك نفس العتاب الذي يفرضه القانون العسكري على الجرمية التي يكون هو الفري أو الحث على ارتكابها (م) ٤ يصدر منا قيساً بعد أمر بتشكيل المجلس العسكرية وبكيفية ومبرها إلى أن يصدر الأمر المذكور يكون الحكم في الجرائم المنصوص عليها بامرنا هذا جريمة بجائس عسكرية تشكل بكيفية ماثلة أو مشابهة على قدر الإمكان لكيفية تشكيل المجلس العسكرية التي تحكم فيها يقع من الجرائم في الجيش الاتكليزي الموجود الآن بمصر ويكون لها وعليها ما لهذه المجالس من الوظائف والسلطة والواجبات وتنتج قدر الإمكان لدى الحكم في الجرائم التي تقع في الجيش المصري نفس الإجراءات التي تتبناها هذه المجالس

وهذه هي قوانين الجزاءات العسكرية في الضبط والربط

(جنايات وقصاصها - جرائم متعلقة بالخدمة العسكرية)

(الفصل الأول)

(جرائم مختصة بالعدو وتتحقق القصاص عليها بالموت) إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية إحدى الجرائم الآتية يأنها وهي - (١) ترك وتسليم استحكام أو محل أو مركز أو قوه قول عاراً أو اتخاذ وسائل مادية لازماً أو اغراء مخالف أو حكمدار أو شخص آخر عاراً على ترك أو تسليم استحكام أو محل أو مركز أو قوه قول يكون من الواجب على المحافظ أو الحكمدار أو الشخص الآخر المدافعة عنه - (٢) رمي أسلحته وذخرفته وعدده عاراً أمام العدو - (٣) مخاطبة العدو أو مخاطبته إياه خيانة أو إرسال راية الهدنة إلى العدو بطريقة الخيانة والجبن - (٤) مد العدو بالأسلحة والذخيرة والمؤونة أو الحماة عنه عمداً إن لم يكن اسيراً (٥) خدمة العدو أو مساعدته اختياراً عند ما يكون قد قبض عليه. اسيراً (٦) إثباته وهو

حرية - منشور صادر من الخلافة في ١٨ ر سنة ١٢٩٧ (١٦ فبراير سنة ٨٠)

ورد للداخلية افادة جنابكم الرقيقة ١٥ ربيع الاخر سنة ١٢٩٧ غرة ١٠٢ ومعا صورة الامر الصادر لظارة الجهادية بتاريخ ٧ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ غرة ٤ من تحديد مدة ثلاثة سنوات لاقامة الضباط والصف ضباط والعساكر بمجئات بمصر السودان ومصر وتنفهوا ان كان هذا الامر يشمل المحاكم والاجزايه الجهادية والملكية المستخدمين بملك المجاهات أم لا وحيث ان معاملة المذكورين بالقباس على الامر المشار اليه من الضروري اجراؤه للمساواة بينهم وبين الضباط والصف ضباط المذكورين فقرر تحريره لجناهم للمطوية والاجراء على الوجه الشروح

حرية - امر عال رقم ١٣ ش سنة ١٣٠١ « ٧ يونيو سنة ١٨٨٤ »

(\*) نحن خديو مصر (\*) بناء على ما رفعه اليها ناظر الحرية وموافقة رأي مجلس الشعار وبدأخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ جميع الاجراءات التي اتخذتها المجالس العسكرية وافرها السردار تغاية الان سواء كانت متعلقة بتدريب جيشنا أو بنظامه لتعتبر معتبرة وصدق عليها بقتضى امرنا هذا (م) ٢ أحكام امرنا هذا تشمل جميع الاشخاص الساري عليهم القانون العسكري (م) ٣ الاشخاص الذين يسرى عليهم القانون العسكري م الا ان يأنهم «أولاً» جميع الضباط المحاذين مرتبات كاملة سواء كانوا تابعين للقوانين المنظمة أو لاية قوة عسكرية تشكل من وقت إلى آخر بامرنا لاداء خدمة عمومية أو خصوصية أو وتقية والضباط الذين يؤدون خدمة عسكرية تحت اأمر أحد ضباط اية قوة من القوات المذكورة وكذلك الاشخاص المتولدون الان وظلائف ضباط بالجيش والتابعون له «ثانياً» جميع صف ضباط وقائدية قوة من القوات المتدم ذكرها وجميع الاشخاص المستخدمين بمسرفة إحدى هذه القوات أو الموجودين في خدمتها أو الذين يشبهونها أثناء وجودها تحت السلاح «ثالثاً» جميع الاشخاص المحاذين في الجيش أو الذين سبقت لهم خدمة فيو مي وقصت منهم إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل الاول والثاني من الباب الثاني من قانون العقوبات بما يكون أمام مجلس عسكري في كافة الاحوال التي يامر نظار الحرية بمحاكمتهم فيها أمام المجالس العسكرية - كل شخص كان في السابق خاضعاً للقانون العسكري كما

حكمداره وذهابه للتفتيش على التهرب (ب) تركه القرمقول او الدورية او الخفر او المركز بدون اذن من الضابط الحاكم عليه (ت) سروره رشا عن خفر (ث) قهره او ضربه عسكرياً ديدباناً (ج) القاء موانع في طريق قومندان الحبس خاتة او وكيل قومندان الحبس خاتة او اي ضابط او وصف ضابط او شخص اخر مؤد مأوريته تحت حكمدارية قومندان الحبس خاتة او هونائب هن قومندان الحبس خاتة واذا دعي لمساعدة قومندان الحبس خاتة او وكيل قومندان الحبس خاتة او اي ضابط او صف ضابط او شخص اخر وإي تلك المساعدة (ح) استعمال الشدة مع شخص آت للحبس بدخيرة او مؤونة وتعديه على ملك شخص او على نفس هذا الشخص سواء كان من ابناء القطر الذي هو خادم فيه او من متوطنيه (خ) تعجبه على منزل او محل اخر للتهرب منه (د) اطلاقه اسلحة نارية وتجربته سيوفاً وضربه طرومينه واستعماله اشارات او الفاظاً او رسائل اخر يقصد منها احدثا الرعب او الفشل اثناء الواقعة او المسير او في ميدان القتال او اي مكان اخر (ذ) افشائه خيانة سر الليل او كلفة المراقبة لشخص ليس من شؤونه معرفتها او الاخبار خيانة بسر الليل او كلمة المراقبة بضد الحقيقة (ر) تاخيرته الدخلة او المودنة الواردة برسم الجيش وفقرها لصالح سلاحه او اورطته او فرقته ضداً للقوانين المقررة بهذا الخصوص (س) تصرف الديدبان (ز) عند ما يكون عسكرياً ديدباناً ويرتكب احدى الجرميتين الآتيتين (١) نومه وسكره في مركزه (٢) ترك مركزه قبل تغييره قانونياً — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الخيانة يكون تحت الحكم عند ارتكابه الجريمة في وقت الحرب بالموت او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه. مذكور في هذه القوانين واما في غير وقت

في حال الحرب عمدا اي عمل يقصد به احباط شجاع الجيوش الخديوية او فرقة منها (٧) اساءته التصرف او اغراء غيره على اساءة التصرف امام العدو وبطريقة تظهر الجبن يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجنائية يكون تحت الحكم بالموت او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

### (الفصل الثاني)

جرائم مخففة بالعدول لا تستحق القصاص عليها بالموت اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية في وقت الحرب احدى الجرائم الآتي يائنها وهي — (١) ترك الصفوف بدون اذن من الضابط الحاكم عليه للقبض على اسرى او خيل او ادعى بانه عائد يجاريح الى الخلف — (٢) تخريبه او اتلافه ملكاً عمداً بلا اذن من الضابط الحاكم عليه — (٣) اذا قبض عليه اسيراً لمعدم اتخاذه الاحتراسات اللازمة او تخالفته الاوامر والاماله الواجبات عمداً ثم اذا قبض عليه اسير وتاخر عن الانضمام الى خدمة الحضرة الخديوية عند تمكنه من ذلك الانضمام — (٤) مخاطبة العدو او مخابرة او ارسال راية الهدنة له بدون ان يكون له سلطة شرعية — (٥) اشاعة اخبار بالفاظ شفاهية او بالكتاباة او بإشارة مقصود منها انتاج رعب او فشل لا طائل تحته — (٦) اذا كان في رافعة او قبل ذهابه الى الواقعة واستعمل الفاظاً مقصوداً منها انتاج الرعب او الفشل — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم بالالبان او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

### (الفصل الثالث)

(الجرائم التي اذا عملت في وقت الحرب يكون قصاصها اعظم مما اذا عملت في وقت اخر) — اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم الآتي يائنها وهي — (١) ترك

الحرب اذا كان ضابطاً فيالطرد من الخدمات الميرية  
عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين  
واذا كان عسكرياً فيالحبس او بالقصاص البدني  
او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين  
(م) ٢. اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية  
احدى الجرائم الآتي بيانها وهي (١) اطلاقه اسلحة  
تارية وتجربده — سيقا وضربه طرولميتة واستعماله  
اشارات او الفالغا اواي وسائل اخر سهوا يترتب  
عليها حدوث رعب او فشل اثناء الزائمة او السير  
او في ميدان القتال اواي مكان آخر (ب) افشاؤه  
سر الليل او كلمة المعرفة لشخص ليس من شؤونه  
معرفةا او الاخبار بسر الليل اوبكلمة المعرفة بلا  
سبب صحيح مقنع بخلاف الحقيقة — يحكم عليه في  
مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت  
الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية  
عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين  
واذا كان عسكرياً بالحبس او بقصاص اقل منه  
مذكور في هذه القوانين  
(العصيان وبخالة النظام)  
(الفصل الرابع — العصيان والتمرد)  
اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى  
الجرائم الآتي بيانها وهي (١) تسببه او تأمره مع  
آخرين على التسبب في احدث عصيان او تمرد  
في احد الجيوش الخديوية المنتظمة او الرديف (٢)  
اجتهاده في اغراء شخص من الجيوش الخديوية  
المنتظمة او الرديف على الخروج عن طاعة الحضرة  
الخديوية واستمالته شخصاً من الجيوش المنتظمة  
او الرديف للانضمام الى عصيان او تمرد (٣)  
افضائه الى عصيان او تمرد في احد الجيوش المنتظمة  
الخديوية او الرديف او حضوره فيه من دون ان  
يبدل غاية جهده في اخماد ناره (٤) اذا علم بموصول  
عصيان او تمرد في احد الجيوش الخديوية ولم يوجهه  
في الحال بلا تاخير لاخيار حكمداره عنه — يحكم

عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون  
تحت الحكم بالموت او بالقصاص البدني او بقصاص  
اقل منه مذكور في هذه القوانين  
(الفصل الخامس تهديد او ضرب ضابط اقدم)  
(م) ١ اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية  
الجريمة الآتي بيانها وهي — ضربه او استعماله الشدة  
بالفعل او بهيئات القتل مع الضابط الحاكم عليه في  
وقت تأدية واجباته — يحكم عليه في مجلس عسكري  
وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالموت او  
بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه  
القوانين (م) ٢ اذا ارتكب شخص خاضع  
للقوانين العسكرية الجريمة الآتي بيانها وهي — ضربه  
الضابط الحاكم عليه واستعماله الشدة منه بالفعل او  
بهيئات الفعل اوسبه او يهدده اياه — يحكم عليه  
في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكرت  
تحت الحكم عند ارتكابه الجريمة في وقت الحرب  
بالليمان او بقصاص اقل منه مذكور في هذه  
القوانين واما في غير وقت الحرب اذا كان المرتكب  
ضابطاً فيالطرد من الخدمات الميرية عموماً او  
بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا  
كان عسكرياً فيالحبس او بالقصاص البدني او  
بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين  
(الفصل السادس — عدم الطاعة لضابط اقدم)  
(م) ١ اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية  
الجريمة الآتي بيانها وهي — عدم الطاعة لاصر  
شرعي معطى له شخصياً من ضابط اقدم لتأدية واجباته  
بطريقة يظهر بها عدم المبالاة قصداً بذلك السلطة  
سواء صدر له هذا الامر شفاهاً او بالكتابة او  
بالاشارة او بغير ذلك — يحكم عليه في مجلس  
عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم بالموت  
او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور  
في هذه القوانين (م) ٢ اذا ارتكب شخص خاضع  
للقوانين العسكرية الجريمة الآتي بيانها وهي — عدم

ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكرياً بالحبس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(المروپ او الغياب بدون اذن)

(الفصل التاسع - المروپ)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احد الجرمين الاتي يانها وهما (١) المروپ او السبي في المروپ من خدمة الحضرة الخديوية (ب) اجتياحه ومعه في استالة شخص خاضع للقوانين العسكرية الى المروپ من خدمة الحضرة الخديوية يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم عند ارتكابه الجريمة في وقت الحرب او بعد صدور اواسر بالحرب بالسوت او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين وفي اي وقت اخر بالحبس او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين في اول مرة وبالليان او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين اذا تكرر ذلك منه

(الفصل العاشر - الاجتالة الى المروپ والموالة)

(عليه)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احد الجرمين الاتي يانها وهما (١) ساعده شخصاً خاضعاً للقوانين العسكرية في المروپ من خدمة الحضرة الخديوية (٢) اذا كان عالمك بهروپ او بقصد هروپ شخص خاضع للقوانين العسكرية ولم يذهب في الحال لاجبار حكمداره او لم يبدل جهده في القبض على ذلك المارپ او قاصد المروپ - يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالحبس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

الطاعة لامر شرعي يصدر له من ضابط اقدم يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم عند ارتكابه الجريمة في وقت الحرب بالليمان او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واما في غير وقت الحرب اذا كان المرتكب ضابطاً بالطرد من الخدمات عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكرياً بالحبس او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(الفصل السابع - مخالفة النظام)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احد الجرائم الاتي يانها وهي (١) اذا كان له يد في مشاجرة او خال واي ان يطبع ضابطاً (ولو ذا رتبة اقل منه) عند ما يماسر بالقبض عليه او ضرب ذلك الضابط او استعمل معه الشدة بالفعل او ببيئات الفعل (٢) ضربه شخصاً خاضعاً للقوانين العسكرية او غير خاضع لما يكون محافظاً او خفياً عليه او استعمله الشدة معه بالفعل او ببيئات الفعل سواء كان ضابطاً اقدم ام لا (٣) مقاومة الخفراء المنوطين بالقبض عليه او التكفل به (٤) هروبه عند ما يكون عسكرياً من القشلاق او المسكر او المركب - يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكرياً بالحبس او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(الباب الثامن - الاممال في الطاعة لاواسر عسكرية او غيرها)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الاتي يانها وهي - اماله في الطاعة لاواسر عسكرية او غيرها - يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم اذا كان



(الفصل الحادي عشر - الثياب عن تادية  
الواجبات بدون اذن)

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين المجاهدة احدى  
الجرائم الاتي يانها وهي (١) غيابه بدون اذن  
(٢) عدم الحضور الى الطابور او الى محل الالتقاء  
المعين من قبل حكمداره او ذهابه منه بدون  
اذن قبل تسييره او تركه المنقوف بدون عذر ضروري  
(٣) اذا كان عسكريا او في معسكر او حامية او في  
مكان اخر ووجد خارجا عن الحدود للعينة له  
او في نقطة تنتمي عنها الاوامر العسكرية او اي  
اوامر اخر بدون اذن مكتوب من حكمداره (٤)  
اذا كان عسكريا وغاب عن مدرسته يكون  
مأمورا بملازمة الحضور فيها بدون اذن من  
حكمداره او بلا عذر ضروري - يحكم عليه في  
مجلس عسكري وبعد ثبوت الجنابة يكون تحت  
الحكم اذا كان ضابطا بالطرد من الخدمات الميرية  
عموما او بقصاص اقل منه المذكور في هذه القوانين  
واذا كان عسكريا بالمجلس او بقصاص اقل منه  
مذكور في هذه القوانين

(السلوك الفاضح)

(الفصل الثاني عشر - خروج الضابط عن حد  
الادب)

إذا ارتكب ضابط خاضع للقوانين العسكرية  
الجريمة الاتي يانها - خروجه من حد الادب  
بطريقة منافية للشرف - يحكم عليه في مجلس  
عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم  
بالطرد من الخدمات الميرية عموما

(الفصل الثالث عشر - اختلاس اشخاص مكلفين  
بالتحفظ على نقود او بضائع)

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة  
الاتي يانها وهي - اذا كلف بالتحفظ على نقود  
او بضاعة عسكرية او عمومية او نيط به الاعتناء  
في توزيعها واساء التصرف فيها بالاختلاس او

السرقه او كان له يد في الاختلاس او السرقه  
او انلف تلك البضاعة عمدا - يحكم عليه في مجلس  
عسكري وبعد ثبوت الجنابة يكون تحت الحكم  
بالبليان او بقصاص اقل منه المذكور في هذه القوانين  
(الفصل الرابع عشر - سلوك العسكري الفاضح)

إذا ارتكب عسكري احد الجرائم الاتي يانها وهي  
(١) انتظاؤه بالعلم او ادعاؤه العلم ككذابا او تسيبه  
في مرض لنفسه (٢) تنوير نفسه او عسكريا  
اخر عمدا سواء كان بناء على طلب ذلك  
العسكري ام لا فاصدا بهذا ان يحجل نفسه  
او العسكري الاخر غير لائق للخدمة وطلبه من  
شخص ان يسوره حتى يصير بذلك غير لائق  
للخدمة (٣) اساءته السلوك او عدم الطاعة عمدا

عند وجوده في مستشفى او في محل اخر حتى  
يكون يديب سوء هذا السلوك او عدم الطاعة  
قد اوجد في نفسه سببا او مرضا او زود مرضه  
او اخر حصول الشفاء (٤) اذا اختلس او سرق  
نقودا او اشياء ما او اخذها مع علم بانها مسروقة  
او مختلسة وهي خاصة برقيق له او ضابطا او متعلقة  
بالايه او بموسيقه الايه او باي جهة اخره  
عسكرية او عمومية (٥) اذا ارتكب جريمة اختلاس  
ليست مذكورة في هذا القانون ذكرا خصوصا  
واذا سلك منهجا اخر فاضحا بالتقصير وعدم التنبه  
ومخالفة الطبيعة - يحكم عليه في مجلس عسكري  
وبعد ثبوت الجنابة يكون تحت الحكم بالتقصير  
البديني او بقصاص اقل منه المذكور في هذه القوانين  
(في السكر)

(الفصل الخامس عشر - السكر)

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة  
الاتي يانها وهي - استعماله السكر سواء كان  
في وقت تادية واجباته ام لا - يحكم عليه في مجلس  
عسكري وبعد ثبوت الجنابة يكون تحت الحكم  
بالطرد من الخدمات الميرية عموما اذا كان ضابطا

يحكم عليو في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات المبرية عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين وإذا كان عسكرياً بالحبس أو بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(\* الفصل الثامن عشر - المهرب من السجن \*)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية المبرية الاتي بيانها وي- اذا كان مقبوضاً عليو او مودعاً السجن او تحت خفر قانوني وهرب او سعى في الهروب - يحكم عليو في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات المبرية عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين وإذا كان عسكرياً بالحبس أو بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(\* جرائم معقولة بالاملاك \*)

« فصل ١٩ - غش المعاملة فيما يتعلق بمرونة الجيش »  
اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى المبريتين الاتي بيانها ومها (١) اشتراكه في ضرب ثمن باعش على بائع يريد تاجير بيت أو مكان للسكن على المسافر (٢) قرضه شيئاً معلوماً على بيع مرونة أو بضاعة اتي بها للاستحكام أو المسكر أو المركز أو الفلشلاق أو الهل الذي يكون هو حاكماً فيو اوله فيوسلطة وتخصيله فيلهم مع هذه الاشياء أو اشتراكه في بيعها وكذلك بيعه أو شراؤه مرونة أو بضاعة يتلحق بها أحد المجرمين الخديوية - يحكم عليو في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالحبس أو بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

« فصل ٢٠ - تهريب المقاتل أو اطلاقها »

اذا ارتكب عسكري أحد الجرائم الاتي بيانها وفي (١) تقيبه أو اشتراكه في تقيبه اسلحه أو ذخيرة أو عدد أو آلات أو ملبوسات أو لوازم الاياد أو حصان يكون متفكلاً به سواء كان باليمن أو البيع أو الاتلافه أو غير ذلك (٢) فقد احدى الاشياء المذكورة في المادة السابقة بالامهال (٣) تقيبه نيالشن حرية اعطيت له سواء كان باليمن أو البيع أو اتلافه أو غير ذلك (٤) اتلافه عمداً أي شيء سبق ذكره في هذا الفصل أو أي شيء خاص بأحد رفاقه أو بضابط أو متعلق بالايه أو بمرونة الايه أو أي جهة اخرى عسكرية أو عمومية (٥) سوء معاملة حساناً تافلاً للخدمة العمومية

او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين وبالحبس اذا كان عسكرياً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين وقد يضاف على هذا القصاص دفع غرامة ليست أكثر من عشرين قرشاً صاعاً او يبدل القصاص بالاكفء يدفع تلك الغرامة

( في الجرائم المتعلقة بالامرى )

(\* الفصل السادس عشر - تهريب الامير \*)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى المبريتين الاتي بيانها ومها (١) اذا كان حاكماً على قرهقول أو علر أو دائرية أو نقطة وإطلق بدون سلطة خصوصية سواء كان عمداً أو غلانه اسيراً يكون متفكلاً يو (٢) تهريبه سواء كان عمداً أو بدون عذر شاق اي اسير يكون متفكلاً به او يكون من واجباته التخليط عليو - يحكم عليو في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان عمداً بالليمان ان بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين وإذا كان غير عمد او غلانه بالحبس أو بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(\* الفصل السابع عشر - الحبس غير القانوني \*)  
اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم الاتي بيانها وي (١) تأخر بلا لوم عن تقديم مسمون مسمون أو محبوس للمحاكمة أو اقاله في عرض قضيه على من له السلطة على النظر فيها (٢) اذا سلم شخصاً ضابطاً أو صف ضابطاً أو قومندان حبس عامة أو وكل قومندان حبس خالته للفظظ وإهمل بدون سبب شاق في اخبار الضابط أو الصف ضابطاً أو قومندان الحبس عامة أو وكل قومندان الحبس عامة حالا في وقت التسليم أو على قدوماً يمكنه من الرحلة أو على كل حال قبل مضي أربع وعشرين ساعة عن الذنب الذي ارتكبه ذلك الشخص في تقريره وقع عليه عقوبته (٣) اذا كان حاكماً على قرهقول وسلم له مسمون للتكامل و لم يذهب في حالة انتهاء سفره أو مأموريته أو على كل حال قبل مضي أربع وعشرين ساعة يقدم تقريراً مكتوباً الى الضابط الذي يكون قد امر بتلقيه اليه ويجوزي ذلك التقرير على ماوصل اليه من معرفة اسم المسمون وجريمته وكذلك اسم ورتبة الضابط أو الشخص الذي كله المسمون ثم يرفعه بالتقرير المذكور في المادة السابقة اذا كان قد ورد اليه

يحكم مايو في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالمحبس أو بقتصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين

### (\*) جرائم متعلقة بالاوراق والفتاير المزورة (\*)

« فصل ٢١ — تزوير الاوراق الرسمية والفتاير »  
إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية إحدى الجرائم الآتي بيانها وهي (١) ارتكابه للذنوب الموضحة بعد في تقرير أو قائمة أو كشف عن أساءه الساكر أو عن الماهيات أو شهادة أو كذب أو أي ورقة كتبها أو ختمها يكون راجعاً عليه التأكيد بصحتها (١) كالجبهه عداً تقريراً زوراً وسعفه ركتاه ذلك التقرير زوراً (ب) حذفه عداً شيئاً مكتوباً بقصد بذلك التزوير أو مغيرته بوقوع ذلك الحذف (٢) حذفه عداً وقصد إيفاع الضرر لشخص أو محو وتغيير وإفقاد أي ورقة يكون من واجبه المحافظة عليها أو تقديمها (٣) عندما يكون من واجبه الرسمية إيداء قول في مادة ويبدى ذلك القول عمداً بالكذب — يحكم مايو في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم بالمحبس أو بقتصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين

« فصل ٢٢ — ترك شيء يخطئ عنه وصل بدون كتابه »  
إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية إحدى الجريمتين الآتي بيانها وهما (١) تركه بدون كتابه شيئاً يخطئ عنه رسلاً عندما يتقدم على أوراق متعلقة بالماهيات أو الأسلحة أو الذخيرة أو الماهيات أو اللبوسات أو لوازم الآلات أو المروحة أو الأثاث أو المفروشات أو الأحزمة أو الملابس أو الآلات أو اللبوسات أو البضاعة (٢) امتناعه وإياله عن قصد شيء في كتابته أو إرسال تقرير أو كشف يكون من واجبه كتابته أو إرساله — يحكم مايو في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم إذا كان ضابطاً بالطرد من المخدمات البيرة عموماً أو بقتصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين وإذا كان عسكرياً بالمحبس أو بقتصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين

### « فصل ٢٣ — التهمة الباطلة »

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية إحدى الجرائم الآتي بيانها وهي (١) إذا كان ضابطاً أو عسكرياً بأنهم ضابطاً أو عسكرياً آخر تهمة باطلة مع علمه بأنها باطلة (٢) إذا رفع ضابطاً أو عسكرياً شكوى ظناً منه أنه مظلوم وقدم عدا ادعاء باطلاً بجل بشرف ضابط أو عسكري أو حذف من الشكوى عبارات عاديه (٣)

إذا ادعى عسكري لحكمه كذبا أنه ارتكب جريمة المروب (٤) إذا قدم عسكري عدا تقريراً كذبا إلى ضابط جهادي أو شرعي فيما يخص بتحويل مدة إجازته — يحكم مايو في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالمحبس أو بقتصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين

« فصل ٢٤ — جرائم منحصه بالمجلس العسكرية »  
إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية إحدى الجرائم الآتي بيانها وهي (١) إذا طلب أو أمر بالمحضور لدى مجلس عسكري كشاهد وغلب عن المحصور (٢) إذا طلب منه شرفاً في مجلس عسكري فادى البين أو إيداء قول شرفي وأمتنع عن ذلك (٣) إذا طلب منه شرفاً في مجلس عسكري تقديم ورقة في حوزته أو تحت مراقبه وأمتنع عن ذلك (٤) إذا طلب منه شرفاً عندما يكون شاهداً في مجلس عسكري خراب على سؤال وأبى (٥) إذا أمان مجلس عسكرياً أو احتقره باستماله السفه أو التهديد أو باحداث تطيل أو تشوش في عناصر المجلس — يحكم مايو في مجلس عسكري غير المحلل الذي ارتكب في حقه الجريمة وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالطرد من المخدمات البيرة عموماً إذا كان ضابطاً أو بقتصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين وإذا كان عسكرياً بالمحبس أو بقتصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين — على أن المجلس الأول إذا تراءى له أنه ليس من الضرورة الحكم في مجلس آخر على الشخص الصادر في حقه منه الامانة أو الاحتقار بالانواع السابق ذكرها جاز لرئيس ذلك المجلس ان يحكم مايو بالمحبس مع الاشغال الشاقة أو بوجوبه لمدة لا تزيد من ٢١ يوماً

### « فصل ٢٥ — الشهادة الزور »

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الآتي بيانها وهي — عندما يوردي البين أو قول الشرف أمام مجلس عسكري أو أي مجلس آخر أو أمام ضابط له الحق في التكليف بالبين على هذا القانون ثم يبدى شهادة زوراً — يحكم مايو في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالمحبس أو بقتصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين

### « جرائم عسكرية شتى »

### « فصل ٢٦ — الفاظ التحية »

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الآتي بيانها وهي — استماله بطريق التحية الفاظ غير لائقة في حق الشخص المخدومة — يحكم مايو في مجلس

(١٨٨٤)

(١٨٨٤)

القاضي ملكي ضابطا او عسكريا منها مجرمة تستوجب محاكمته عليها في مجلس ملكي او المساعدة في اثناء القبض عليه واعمل في ذلك او امتنع عنه - يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطا بالطرد من الخدمات المجرية عموما او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكريا بالمحبس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

« فصل ٢١ - التصرف بطريقة مخالفة للضبط »

« والربط العسكري »

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية المجرية الاتي بانها وهي اتيانه عملا سبيا او سوء تصرفه او لفظاته النقام او خلعها بطريقة منافية لاحكام الضبط والربط العسكري - يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت المجرمة يكون تحت الحكم اذا كان ضابطا بالطرد من الخدمات المجرية عموما او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكريا بالمحبس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين بشرط ان هذا الفصل لا يطبق بمقتضا شخص ارتكب جريمة قد سبق ذكرها في هذه القوانين ومع ذلك فلا يسل حكم صادر على شخص مرتكب الجريمة المذكورة هنا بمجة مخالفه لنص هذا الشرط الا اذا ظهر ان هذه المخالفة اوجبت تلامسا للشخص وعلى كل حال فالمسؤولية العائدة على ضابط لا يمكن التنازها بسبب صحة الحكم

( في انصاف المفاوم )

( فصل ٢٣ - كيفية تشكي الضابط )

اذا تراء لضابط ان حاكمه قد ظلمه او انه عند ما طلب منه السماح دعواه لم ينل الانصاف الذي يستحق لنفسه حقا فيه له ان يرفع شكواه

( فصل ٣٢ - كيفية تشكي العسكري )

اذا تراء لعسكري انه مظلوم في مادة ما من قبل ضابط غير يوزباشيه او من عسكري له ان يرفع شكواه الى يوزباشيه فاذا تراء له انه مظلوم من قبل يوزباشيه فيما يخص بشكواه التي طلب منه فيها الانصاف او اي مادة اخرى له ان يرفع شكواه الى حاكمه فاذا وجد نفسه مظلوما ايضا من قبل حاكمه فيما يخص بشكواه التي طلب منه فيها الانصاف او اي مادة اخرى له ان يرفع

عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطا بالطرد من الخدمات المجرية عموما او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين وبالمحبس اذا كان عسكريا او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

( \* فصل ٢٢ - اثناء شي ينتج منه ضرر )

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية المجرية الاتي بانها وهي - اذا كان خادما في احد الجيوش لخدمته او غير خادم فيها واعل بدون سلطة قانونية سواء كان بالليل او بالنهار او بالاشارة او بخبر ذلك بعدد الجيوش او بحلمهم او بمخزنه او مودونه ان تجهيزات او اوابر يحرركات وتقلات في وقت وصحيلة يرى المجلس منها انها احدنا ضررا بصالح الحضرة الخديوية - يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطا بالطرد من الخدمات المجرية عموما او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكريا بالمحبس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

« فصل ٢٨ - اساءة المعاملة مع عسكري »

اذا ارتكب ضابط او صف ضابط احدى الجرمات الاتي بانها وهما (١) ضربه او سوء معاملته عسكريا (٢) اذا تآخر عمدا بامتناع بلا وجه قانوني عند استلامه ماعية ضابط او عسكري عن دفع هذه الماعية وقت استحقاقها يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطا بالطرد من الخدمات المجرية عموما او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكريا بالمحبس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

« فصل ٢٩ - السبي في قتل النفس »

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية المجرية الاتي بانها وهي - سبه في قتل نفسه - يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطا بالطرد من الخدمات المجرية عموما او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكريا بالمحبس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

« فصل ٢٠ - الامتناع عن تسليم ضابط او عسكري »

« منهم مجرمة بملكية بسلطة ملكية »

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية المجرية الاتي بانها وهي - اذا طلب منه قانونا ان يسلم

شكواه للضابط الكرم ولا يضايط حاكم على الناحية التي هو خادم فيها — وعلى كل ضابط مرفوعة له شكوى من قبيل المذاكرة في هذا الفصل ان يأسر باجراء التحقيق فيها ومن بعد اتمام التحقيق وانفصاح صحة شكوى العسكري عليه اخذ الوسائل اللازمة لانصاف الشاكي اصفافا كليا

( في القصاص )

( فصل ٢٤ — درجات القصاص التي تحكم بها المجالس العسكرية )

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية جريمة ما كان بعد ثبوت الجناية عليه في مجلس عسكري تحت الحكم بحسب درجات القصاص الاتي بيانها — يحكم على الضابط بدرجات القصاص الاتية ( ا ) الموت ( ب ) اللعان لمدة لا تقص عن خمس سنوات ( ث ) الحبس مع الاشغال الشاقة او بدونها لمدة لا تزيد عن سنتين ( ث ) الطرد من الخدمات المبرية هومًا ( ج ) الرقت من الخدمة العسكرية ( ح ) الحرمان من اقدمية الرتبة في الجيش او السلاح التابع له المذنب او في كل منها ( خ ) التوبيخ البسيط او التوبيخ العام — يحكم على العسكري بدرجات القصاص الاتية ( د ) الموت ( ذ ) القصاص البدني لعدد لا يتجاوز الخمسين سوطًا ( ر ) اللعان لمدة لا تقص من خمس سنوات ( ز ) الحبس مع الاشغال الشاقة او بدونها لمدة لا تزيد عن سنتين ( س ) الرقت بمنحة من الخدمة العسكرية ( ش ) التنزيل من درجة صف ضابط لدرجة ادنى ( ص ) الحجز على الماهية او الغريم — بشرط انه ( ١ ) عند ما يكون معينا لجريمة الواردة في هذا القانون قصاص بخصوص او اية قصاص اقل منه يمكن تبديل ذلك القصاص المخصوص او تنزله على حسب هيئة الجريمة الى درجة اقل منه واردة بدرجات القصاص المذكورة قبل ( ٢ ) يحكم على الضابط بالطرد من الخدمات المبرية

هومًا قبل ما يحكم عليه بالليمان او الحبس ( ٣ ) عند ما يحكم على ضابط بالحرمان من اقدمية الرتبة يحكم عليه ايضا بالتوبيخ البسيط او التوبيخ الصادم ( ٤ ) عندما يحكم على عسكري بالليمان او الحبس يصير الحكم عليه بالقصاص البدني او بالرقت بمنحة من الخدمة العسكرية ( ٥ ) اذا ارتكب عسكري في وقت الحرب جريمة السكر المقر أو السلوك الفاضح او اي جريمة قصاصها الموت او اللعان يبرز لاي مجلس عسكري الحكم فيها حكمًا نهائيًا بقصاص حالي ما عدا الضرب وذلك القصاص الحالي ان لم يكن بالاعدام فلا يكون بطريقه نفي بجناية الرتك او تطل وظيفة عضو من اعضائه بل يكون اما بالمجر على الحرية او بالاشغال الشاقة غير ان القصاص الحالي لا يجري مفعوله اذا نرا للضابط الذي له التصديق على الحكم ان الحبس السب نظرا لقدمية العمومية ( ٦ ) القصاص الحالي لا يحكم به على صف ضابط او عسكري كان اصله صف ضابط بخصوص جريمة ارتكبا عند ما كان صف ضابط ( ٧ ) القصد في هذا الفصل من جريمة السكر المقر هو السكر في وقت سير الجيش او في نادبة اتي واجب او بعد ما يصير التنبيه على المرتكب بتأدية واجب او اذا كان وجد بسبب سكره غير موافق لتأدية واجب وليس للحكمدار للعاقبة على هذه الجريمة او اية جريمة مذكورة في هذه القوانين بالقصاص الحالي ( ٨ ) القصد في هذا الفصل من جريمة السلوك الفاضح هو ارتكاب اي جريمة سبق ذكرها في فصل ١٤ من هذه القوانين ( ٩ ) في مادة تظليف القصاص يعتبر تغيير القصاص الحالي السابق ذكره في درجات القصاص الى الدرجة التالية لدرجة الليمان ( ١٠ ) قد يحكم على شخص مرتكب جريمة او قد يضاف ذلك على قصاص مختص بجريمة بالحرمان من الماش او شطع مدنه من الماش او بقتدان مكافأة او نياشين جهادية ( ١١ ) يصح للمجلس ان

يحكم على شخص مرتكب جريمة لقطع جزء من  
ماله كانه هو المذكور في هذه القوانين او يضارب ذلك  
الى قصاص ثان

(جنس المتهمين)

« فصل ٢٥ — الحبس »

اذا اتم شخص خاضع للقوانين العسكرية بارتكابه جريمة  
يجوز الحكم عليه بها بحسب هذه القوانين بحكم ينفذ  
المواد الاتية (١) اذا اتم شخص خاضع للقوانين العسكرية  
بارتكابه جريمة جاز وضعه تحت المظفر العسكري للمحافظة عليه  
يشترط انه اذا لم يضع المركب تحت المظفر العسكري في  
غير وقت الحرب سواء كان ضابطاً او عسكرياً لزم  
اطول من ثمانية ايام من غير ان يكون قد صدر  
امر بالتعام مجلس عسكري لما كتمه فالتشخص الموضوع  
تحت المظفر العسكري لا يطلق سبيله بل على حكومته  
كتابة تقرير بخصوص بمرقته لطول مدة المظفر عليه  
ويستمر في كتابة تقرير مثل هذا كل ثمانية ايام لحين  
ما يلتمس المجلس العسكري او يحين ما يطلق سبيل السجون  
(٢) الفصل من كلمة المظفر المجازي هو وضع المركب  
تحت المظفر او حبه (٣) يجوز لضابط ان يأمر بوضع اي  
ضابط كان من درجة ادنى او اي عسكري تحت المظفر  
العسكري ويصح لضابط ان يأمر بوضع اي عسكري  
تحت المظفر العسكري وكل ضابط له ان يأمر بوضع اي  
ضابط وار كان من درجة اعلى تحت المظفر العسكري عند  
اثرأركه في مشاجرة او خلل اما هذه الاوامر فواجبة  
الطاعة ولو كان الامر والامر ليسا من الاي واحد ولا  
سلح واحد (٤) لا يجوز لضابط ولا لصف ضابط ولا  
لقومندان الحبس خاتمة او وكيل قومندان الحبس خاتمة ان  
يتبع من المظفر او المظفر على شخص سلم له للتكفل به  
من قبل اي ضابط او صف ضابط الا انه واجب على  
الضابط او الصف ضابط الذي سلم الشخص للمظفر عليه ان  
يقدم في وقت ذلك التسليم او على كل حال قبل مضي ٢٤  
ساعة للضابط او للصف ضابط او لقومندان الحبس خاتمة  
او لوكيله تقريراً بالكتابة موقعاً عليه يحميه يشتمل على  
الجمرة التي اتم بها ذلك الشخص — يجب على السلطة  
العسكرية المختصة بذلك ان تشرع في تحقيق كل شكوى  
مرفوعة ضد شخص تحت المظفر العسكري بلا تاخير لا  
طال تحته وتنفذ الاجراءات الموصلة لملاحقة الجاني أو  
الاطلاق سبيله في الحال

حربية — • امر عسكري صادر في شهر ايلول  
سنة ١٨٨٦ (نمرة ٩٥٩)

( قومسيون لتل طليات الضباط )

يصير تشكيل قومسيون بقلم السردارية لاجل النظر  
في طلبات بعض الضباط الغير موجودين بالمخامة « اياه  
الرئيس والاعضاء »

ويصير انعقاد القومسيون المذكور في ايام الثلاثاء  
وايام السبت الساعة ١٠ افرنكي صباحاً ثم ان اجتماع الرئيس  
او وكيله مع اثنين من الاعضاء كاف لانعقاد القومسيون  
ويجب على الضباط الذين يقدمون انفسهم للقومسيون  
السالف ذكره ان يكون يدهم مكشوف بمخبر موضح فيه  
اساؤهم واعذارهم ورتبهم وسابقة خدماتهم

حربية — • امر عال صادر في ٢٢ ديسمبر  
سنة ١٨٨٦

بناء على ما عرضه طليبا ناظر المحررة والمالية وموافقة  
رأي مجلس النظام وبعد اعد رأي مجلس شوري القوانين  
امرنا بما هو آت (م) كافة الضباط والصف ضباط والمساكر  
والباشيرق الاتيين من السودان الذين لم يجر لغاية الان  
تسوية طلباتهم يصير تقديمهم للجنة عسكرية للنظر في  
احوالهم مع خدماتهم وتمن لهم الدرجة التي يستحقونها من  
الدرجات الثلاث الاتية «اولاً» رجال العسكرية الذين  
لا ثبت عليهم ادنى تقاطع مع العدو ولم يتأهلوا في  
المحضور الى القطر المصري «ثانياً» رجال العسكرية الذين  
لا ثبت عليهم ادنى تقاطع مع العدو وتأهلوا في المحضور  
الى القطر المصري «ثالثاً» رجال العسكرية الذين ثبت  
عليهم التقاطع مع العدو (م) رجال العسكرية الذين  
يترجون في الدرجة الاولى على لم مرتباتهم لغاية التدرج  
الذكورة ادناه مع راتب ثلاث شهور على سبيل التمييز  
مديرية دنقلة ٤ ستمبر سنة ١٨٨٥ مديرية بربر ١٦ مايو  
سنة ١٨٨٤ مديرية المنحطوم ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ مديرية  
سنار وفازوغلي ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ مديرية كردفان  
١٩ يناير سنة ١٨٨٤ مديرية بحر القنزال وشكا ٢٦ يناير  
سنة ١٨٨٥ مديرية الفاكا مدينة الفاكا ٢٨ يوليو سنة ٨٥  
شرحه مدينة الجبيرة اول اغسطس سنة ١٨٨٥ شرحه مدينة  
اماديب ١٢ ابريل سنة ٨٥ شرحه مدينة سنهيت ١٢ ابريل  
سنة ٨٥ شرحه مدينة القنالات اول فبراير سنة ١٨٨٥  
محافظة سواكن مدينة سنكات ١١ فبراير سنة ١٨٨٤ دارفور  
مديرية القاشير شرحه مديرية دارا شرحه مديرية لكل  
وكيكيه شرحه مديرية فوجه ١٥ يناير سنة ١٨٨٤

حرية - . تعريفاً بقلم السردادية في ٤ بايو  
سنة ٨٧ رقم ٧٠٧

قد صار نشر الأوامر الالامية بعد لملمومة إرشاد الضباط  
المستودعين على مقصداً - (أ) ليكون معلوم بأن الضباط  
المستودعين هم بالضباط المستخدمين من حيلة الضبط والربط  
وأيضاً مستولين بأن يكونوا عالمين بما في إوامر الجيش  
وقوانين خدمة الحضرة القومية والحدودية وإما الأوامر العسكرية  
فسيصير حفظها بأودة انتظام الضباط بالبحرية وفي  
مكتب قومنجان المسأكر المصرية باسكندرية على مهمهم  
(ب) ليس من الضروري للضباط المستودعين ان  
يلبسون ملابس عسكرية إلا اذا صار ملهم من قبل الحرية  
وأيضاً ممنوع بأكلية ليس نصف الملابس جهادي والنصف  
الأخر ملكي - (ج) لا يجوز للضباط المستودعين ليس  
لسلابل الكلف لانه غير مسموح ليس ذلك الا للضباط  
المستخدمين فقط - (د) على الضباط الطالبين التصريح  
لهم بأن يخدموا في خدمة ملكية او الذين مزع حالهم  
على الاستدعاء ان يخدموا تسهم دائماً بالبحرية لينقلوا  
الأوامر اللازمة وأما الضباط الذين من رتبة الصافول  
أعلى فما فوق يقدموا تسهم شخصياً إلى جناب الادجودانت  
جنرال - (هـ) سيصور اعطام صككف اسحقاق سنوي  
وشهادة شهرية يقدموها في اول كل شهر عدما يقدموا  
تسهم لصرف استقائهم - (و) والطريقة التي يتبعونها  
في تقديم انفسهم هي كالتي - الضباط القبيين بالمحروسة  
الى جناب الادجودانت جنرال بالبحرية ومن بعد  
امضاء شهادتهم يقدمون تسهم لحضرة مدير صريفات الجيش  
المصري لصرف مايعاهاهم - والضباط القبيين بالاسكندرية  
الى حضرة قومنجان المسأكر المصرية هناك والضباط القبيين  
بالمديريات لمدير المديرية القبيين بها - ويقدموا تسهم  
دائماً لا يدين بانتظام ملابس سلاحهم ورتبهم العسكرية  
(ز) وعليهم ان يقدموا الشهادة المذكورة قبل على  
الارتيك طيه لاجل امضاء وبدون امضاء هذه الشهادة  
غير ممكن استولام على مايعاهاهم - (ح) عندما أي  
ضابط من الضباط يغير على اقامته ملو في الحال ان يعلن  
الحرية والديان الذي يجري صرف استحقاقه منه ابتداء  
إذا أراد أي ضابط من الضباط السفر وقصد التخب عن  
على اقامته زيادة عن ١٤ يوم فعليه طلب اجازة لذلك  
من نظارة الحرية - (ط) وسيصير تعيين ضابط  
توبجي شهري من الضباط المستودعين من كل رتبة مع  
الضابط الذي يلزم في التوبجية ومولاء الضباط طهم ان

ويصور احواله رجال العسكرية المذكورين على  
الاستدعاء او على التقاعد طبقاً لاحكام قانون المعاشات  
وذلك اجداء من تاريخ طلب المعاش اما قيمة المرتبات  
التي صرفت اماثلاثهم فلا يصور طلبها منهم - رجال  
العسكرية الذين يدرجون في الدرجة الثانية يصور معاملتهم  
كالذين في الدرجة الاولى ما عدا التعويض البالغ قيمته  
رانب ثلاثة شهور فلا يكون لهم حق فيو - رجال  
العسكرية الذين يدرجون في الدرجة الثالثة ليس لهم حق  
في مرتب الاستدعاء ولا في معاش التقاعد ويصور معاملتهم  
مجلس عسكري على جنانية الجناية التي ارتكبوها (م) ٢  
كافة الموظفين والمستخدمين الممكسين الاثين من السودان  
يصور تقديمهم مجلس عصومي فعين امضاء بمعرفة نظاري  
الداخلية والمالية وتكون احكامه غير قابلة للاستئناف  
يقرر هذا المجلس الدرجة التي يستحقها الموظفون والمستخدمون  
الماكرون من الدرجات الثلاث السابق ذكرها - فالذين  
في الدرجة الاولى تملي لهم شأخرات مايعاهاهم لغاية التاريخ  
المذكورة اعلاء وتعويض باعبار مايعه ثلاثة شهور بدون  
ان تضع حقوقهم في الحسافة القانونية او في المعاش اذا  
كان لهم حق في ذلك - والذين في الدرجة الثانية لا  
حق لهم في اخذ تعويض باعبار ثلاثة شهور بل لهم ما  
يكونوا قد استحقوه من المكافأة القانونية او المعاش اما  
قيمة المرتبات التي صرفت لماثلاثهم فلا تطلب منهم  
والذين في الدرجة الثالثة يصير احوالهم على مجلس عسكري  
للنظر والحكم ملهم بعد اعلاء التحقيق

حرية - . امر عال صادر في ٢٢ ديسمبر  
سنة ١٨٨٦

بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية - ومنا ومن افقة  
رأي مجلس النظار وبد اخذ رأي مجلس شوري القوانين  
امراً بما هوأت (م) ١ الامايات والمرتبات العسكرية  
والضائم والتعويضات والمكافآت التي تكون مستحقة  
للموظفين والمستخدمين الماكين والضباط والنصف ضباط  
والمسأكر والبشورق الذين كانوا مستخدمين بالسودان  
يجب المطالبة جا قبل اول ابريل سنة ١٨٨٧ ولا يقط  
الحق في طلبها - يصير اثبات هذه الطلبات اما باصا  
صادر من مصلحة ذات شأن أو باصا من مرسيل عن يد  
مضر (م) ٢ ايداء من اول ابريل سنة ١٨٨٧ لا تقبل  
اقامة اي دعوى كانت لدى المحاكم يطلب دفع المبالغ  
المذكورة اعلاء مها كانت نتيجة في ذلك (م) ٣ يصير  
تنفيذ احكام امرنا هذا اية كانت النصوص المنقضة لما  
المدونة في القوانين والوائح المتبعة لان

وتجنب ما يكون من شاته الانتقاد او ما شابه ذلك فليكن معلوماً ان ارادتها السنية قد قضت بان الضباط الذين تحولوا او يتحولون على الماش غير مصرح لم يلبس الكسوة العسكرية الا في اوقات التشریفات لمن يدهي منهم لما فقط كما تبلغ ذلك لهذا الطرف من سعادة رئيس ديوان خديوي بالافادة المورخة ١٤ مارث سنة ١٨٨٨ مرة ١٦

حربية - « امر حال صادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٨ بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٩ سبتمبر سنة ٨٢ القاضي بالنقل الجيش حيث انه قد ترتب على هذا الالغاء عدم امكان استبداد الضباط البرين والبحرين الذين كانوا في الجيش المغني وحيث ان ما صرف للضباط الذين شملهم عفونا لا يمكن اعتباره بصفة مادية استبداد بل كان مجرد اعانة وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظر امرنا بما هو آت (م) ١ البالغ اية كانت التي منعت للضباط الذين شملهم عفونا يجب اعتبارها مجرد اعانة ولو تكون وصفت بصفة مادية استبداد ولا ينبغي على ذلك حق للحكومة في طلب استرداد تلك البالغ ولا لاولي الشأن ادنى حق يدهي به بوجه من الوجوه ارتكانا على صحتها اليوم

حربية - « نكاح » منشور من نظارة الحفانية لكافة الحاكم الشرعي في ٥ سفر سنة ١٢٣٠ ٦٥٣٠ دسبر سنة ٨٢ سعادة اليشا ناظر الحربية والبحرية ارسل للحفانية مكتوبة رقم ١٧ صفر سنة ٣٠١ ٣٩ بان مسألة تأهل الصف ضباط والساكر المحققين بالجيش صارت تحت قواعد اصولية من ضمنها عدم التصريح لاحد ما من هؤلاء بالتأهل الا اذا كان يده تصريح من السردارية ولهذا مرغوب التنبيه بعدم عقد نكاح لاحد من ذكروا الا اذا كان يده ذلك التصريح فبناء عليه اقضى النكاح لكافة الحاكم الشرعية وهذا الحصر يتم للاجراء على مقتضا مع التنبيه على ماذوني العقود الاتيين ليجتمك بالاجراء على وجه

يتم على الضباط الذين من رتبهم ويساعدوا الصراف في صرف استحقاقهم - (ي) جمع التقلات التي تحصل من الاسترداد للخدمة ومن الاستدعاء على الماش يصير نشرها بالامر العسكرية

« نائب سردار الجيش المصري »

حربية - « امر حال صادر في ١٧ مايو سنة ١٨٨٧

(نحن خديوي مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر حربية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارتنا وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ كل عسكري من الموجودين الان في سلك العسكرية سواء كان تحت السلاح في الجيش المصري او في خدمات اخرى عسكرية يعتبر في ضلته رئيس العائلة التي هو منها وكل من يدخل في سلك العسكرية بانواعها بعد الان يكون في ضلته رئيس عائلته (م) ٢ من ير من البياكر يصير الضام ضامته الذي هو رئيس العائلة بالبحث طوي في مباد ثلاثة اشهر من تاريخ وصول الاعلان اليه وذلك وان لم يحضر فيها يؤخذ نقر بدله من عائلته الذين في من القرية بجماعة اولوية اخذ الاقرب فالاقرب واذا تساوى اثنان أو أكثر من الاقارب في درجة واحدة فيقرع بينها فاذا لم يوجد في العائلة من يلق بالمسكرة يلزم الضامن المذكور بدفع ثلث تقدي قدره مائة جنها مصرياً ثم يعطى له ميعاد ثلاثة اشهر اخرى اجازة من اول يوم يلي نهاية الثلاثة اشهر الاول للبحث فيها على النفر الفرار فان احضره في خلالها ولحق بالمسكرة فيصير الافراج عن النفر الذي اخذ بدله عدد انتهاء مدة جزاء الفرار اما اذا كان ورد البذل قدما فيرد الى الضامن - اما ان وجد النفر الفرار بعد مضي الثلاثة اشهر الاخرى فان كان اخذ بدله بنفر فيخرج عنه عدد انتهاء مدة الجزاء كما ذكر اعلاه وان كان اخذ البذل تداً ومضت الثلاثة اشهر الاخرى فلا يرد بالثاني

حربية - « اعلان من نظارة الحربية صادر في شهر ابريل سنة ١٨٨٨  
حيث ان جل مرغوب الحضرة الفخمة الخديوية هو رعاية ما فيه حسن انتظام الهيئة العسكرية



ما ذكر واخذ التهمات اللازمة عليهم بذلك ويقاد  
نكاح — ( ر ) اختصاص ( لا ١٦ ) — جوان  
— خلع — رشاغة : زواج ٢٦ نوفمبر سنة ٨٩ .  
فرقة — كفاة . مهر . نفقة . ولاية الاب — عدة  
نكاح فاسد — ( ر ) عدة . نكاح . مهر . كفاة  
نمسا وبجر — ( ر ) نصية ٣١ مايو و ١٢ يونيه  
سنة ٨٩ نهب — ( ر ) جنابات وبخ ( قق ٢٢٢  
تغريب ( قق ٣٣٩ : تعريضات : حكومة : قق ٨٤  
سيكوتوا ( قق ١٩١ : قوميسون : لجنة — نهب  
( نحر يض على النهب — ( ر ) جريرة ( قق ١٥٤  
حرية — منشور من نظارة الداخلية للديريات  
والمحافظات بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٣٠٢ ٦  
مارس سنة ٩٠ »

سعادة نائب سردار الجيش يشكى من وجود  
بعض اشخاص وبعض المودين ملكيين كالقواسه  
والمسلمين يلبسون ملابس عسكرية ويتقلدون سيوفنا  
مثل سيوف ضابطان العسكرية وقد اوضح سعادته  
ان من الازم الحرص على حفظ نظام الهيئة  
العسكرية لذويها ومن الواقع ان لا يجوز لاحد  
من الناس او احد المامورين او الخدمة الملكية  
ان يتزى بالزي العسكري ولا يتخذ اسلحة مثل  
الاسلحة الخاصة بالمسكينة وان من يجترى على  
ذلك يبد هذا فلا بد من مجازاته بمقتضى القانون  
العسكري ولذلك بادرا اعلان هذا الامر حتى  
يكون معلوما عند عموم الناس

حرية — نظارة الداخلية ( ٨ ديسمبر سنة ٩٢ )

صورة المكتبة الواردة للداخلية من رئاسة مجلس  
النظار في ١٨ جاسنة ٣١ ( ٨ ديسمبر سنة ٨٩٢ )  
نمرة ٩٢ بتوسط نظارة الحرية في الخطابات التي  
تصدر من نظارات ومصالح الحكومة لمحافظة سواكن  
اطلع مجلس النظار في جلسته المتعقدة في يوم  
الثلاثاء ٦ ديسمبر سنة ٩٢ على المذكرة المقدمة

من سعادة السردار بتاريخ ٣٠ نوفمبر الماضي الواضح  
بها انه بعد ان كانت منذ سنة ١٨٨٤ جميع الخطابات  
بين مصالح الحكومة ومحافظات سواكن جارية بواسطة  
نظارة الحرية اخذت المصالح المذكورة منذ نحو  
الستين خطاب محافظ سواكن مباشرة بخصوص  
اشغالها معها ونشاء عن ذلك عدم اطلاع نظارة  
الحرية على جميع القرارات المتعلقة بادارة شؤون  
سواكن الملكية ولذا رغب سعادته النظر في تقرير  
قاعدة لذلك وبالمداوله روى حيث ان الغرض من  
هذا الطلب هو تيسير نظارة الحرية في تبليغ  
جميع المكاتبات التي تصدر من مصالح الحكومة لمحافظة  
سواكن بشأن ادارتها الملكية او من المحافظة  
المذكورة لمصالح الحكومة لتكون النظارة المشار اليها  
عامة بالقرارات والتعليمات التي تصدر في هذا  
الخصوص فقد قرر المجلس ان تكون من الآن  
فصاعداً الخطابات بين النظارات ومصالح الحكومة  
وبين محافظة سواكن عن ادارة شؤونها الملكية  
بواسطة نظارة الحرية اما المسائل المستحقة التي  
تستدعي مغايرة محافظة سواكن عنها تفرافياً فيجوز  
للنظارة والمصالح التابعة لها التحرير عنها واسا لمحافظة  
سواكن وعليه ان يعطيا الاستعلامات المطلوبة  
منه ثم يبعث لنظارة الحرية بصورة التفرافات التي  
يكون ارسالها بناء عليه ازم تحريره لاجراء مقتضى  
ما تقرر فيها يخص بنظارة الداخلية وفروعها —  
المستوربه صورة ما ورد لنظارة الداخلية من  
رئاسة مجلس النظار بما تقرر به من توسط نظارة  
الحرية في الخطابات التي تصدر من نظارات  
ومصالح الحكومة لمحافظة سواكن على الكيفية التي  
ترى لدى المطالعة لاجل معلومته واتباعه بجهة طرئكم  
ازم الشرح على هذه الصورة وفي تاريخه نشر ذلك  
لباقى الجاهات — في ٢٥ جمادى الاولى سنة ١٣١٠ —  
١٥ ديسمبر سنة ٨٩٢

حرية - « مجلس مخصوص تاديبى » ذكرى في ٧ مارس سنة ٩٥ بكيفية تشكيل المجلس المخصوص

بنظارة الحرية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من امرنا الرقم ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ - ١٤ جمادى الاولى سنة ١٣١٠ وعلى الامر الرقم ٨ يليه سنة ١٨٩٤ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية ونواقفة رأي مجلس النظائر امرنا بما هو ات (م) ا يكون تشكيل المجلس المخصوص المنوط به النظر في الاحكام التي تصدر من مجلس التأديب بنظارة الحرية على الصفة الآتية

وكيل نظارة الحرية رئيس - المستشار الخديوي الطال: عليه قلم قضايا نظارة الحرية عضو - السكرتير المالي بنظارة الحرية عضو - الادفوكاتو العمومي بنظارة الحرية عضو - واحد من الضباط الكبار ينتدبه ناظر الحرية عضو - واذا غاب الرئيس او أحد الاعضاء يعين ناظر الحرية من يقوم مقامه (م) ٢ على ناظر الحرية تنفيذ امرنا هذا

حشيش - صورة ما نشر للملحقات من الداخلية في ١٤ شوال سنة ١٢٩٦

قد وردت للداخلية مكتابة من المالية رقم ٢٩ رمضان سنة ٩٦ تمرة ٤١٧ تبين منها ومن الورقة الواردة معها ما استفيد منه انه لما علم الى جناب امين عموم الكمارك ان من ضمن الاحصاف المتداولة في التجارة صنف يسمى محجون الدهنة جاري صناعته بالحروسة من خلاصة الحشيش وتصديره لجهة سواكن من على كركك السويس مذ كانت الحشيش جائزا دخوله للقطر ومع صدور قرار من مجلس النظائر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ٧٩ من ضمن ما لص فيه منع دخول الحشيش في هذا القطر بالكلية وان ما يرد منه ويضبط يصير ائلاف بمعرفة الكمارك ويكون جنابه راني دخول الصنف المذكور تحت حكم القرار المشار عنه قد حرر لفتش الكمارك بمكتابة كركك السويس بمرافقة هذا الصنف

وائلاف وحرر للمالية بقصد مكتابة جهات الانتشاء بمنع صناعة بالحروسة وعلى هذا يراد النظر في ذلك وما يستوجب تحريره منها لجهات الاختصاص والذي تراه هو وان كان ما صدر من المجلس من مقتضاء منع دخول صنف الحشيش للقطر وائلاف ما يضبط منه لكن حيث هذا ضرورة ما هو الا لعدم تداوله ولا استعماله منعاً لما ينشأ عنه من المضرات وهذا يلزم عليه ايضاً عدم جواز صناعته ولا استعمال محجون الدهنة للمني ذكره المتظاهران صناعته هو خلاصة ذلك الصنف فلهذه المناسبات استغيب اجابة ما رغبه جناب امين الكمارك من حيثية منع صناعته وعدم تصديره بالكلية ودوام المراقبة لذلك وعلى هذا حرر في تاريخه الى سائر المديرات والمخاضات والضبطيات بمصر واسكندرية بذلك وتحرر للمالية الاخطار اللازم واقتضى تحريره للاجراء كما ذكر

حشيش - منشور صادر في ٥ رمضان سنة ١٢٩٧ « ١١ أغسطس سنة ٨٠ »

انه مع سبق صدور الذكرى المزوخ في يناير سنة ٨٠ المشتمل على منع زراعة الحشيش وما يجري سيم ائلاف واعدام ما يوجد من زرعاً منه مع تجريم من يجري زراعته باعتبار كل فدان الف قوش وصدور التضيقات الاكيدة لزعامة العمل بمقتضاء لم يزل مسموعاً بوجود احيان بنواحي المديرية منزوعة من هذا الصنف ولم يحصل في خصوصها مانص بذلك الذكرى وحيث المقصود منه هو استدامة الاجراء بموجبه ولزوم النظر الى هذا الامر بعين الاهمية ومن مستلزمات ذلك تعيين من يوثق به من خدمة المديرية وعمد نواحيها للتخري عن ذلك بكل الدقة في سائر احوالها واكتافها ولا يوجد من زرعاً من هذا الصنف باي جهة من جهاتها فالحال تصير المبادرة باعدامه وائلافه وتحصيل التجريم اللازم على حسب التفصيلات المدون عنها بالذكرى المشار عنه لزم تحريره للاجراء بمقتضاه

حشيش — منشور من نظارة المالية المدير يات عربا  
والقنطرة الحيرية ومحافظة رشيد والوقائع  
المصرية في ٩ وجب سنة ٦٨ و٦ يونيه سنة ٨١ بخصوص  
عمل الوسائط اللازمة لمنع زراعة الحشيش على اختلاف اصنافه  
واتلاف ما يوجد منزوعا منه وتجريم التجارى على زراعه  
لما كانت المحافظة على الصحة العمومية هي من اهم  
الواجبات ولا يخفى ان صنف الحشيش المخدر  
الذي كان مستعملا زراعته ببعض الجهات لا يخلو  
من السميات ولم يكن به ثمره سوى التأثيرات المفسدة  
بالابدان والعقول فالحكومة اقتضت شفتها ورافتها  
منع زراعة هذا الصنف منعا كليا لرفع هاتيك  
الاضرار حتى وانتهت بالمادة الثالثة عشرة من  
المكرويو المديري الصادر بتاريخ ١٩ يناير سنة ٨٠  
منع زراعه في القطر المصري وان من يجاسر  
ويجاري على ذلك فن بعد اطلاق ما يوجد منزوعا  
منه يجرسه تجريمه بدفع مبلغ قدره الف قرش  
ديواني عن كل فدان وكان المأمول توجيه مزيد  
الاهتمام من ماموري الحكومة في منع زراعة هذا  
الصنف حتى وانه في عهد قريب يصير نسبيا منسيا  
فالآن ظهر زراعة نبات مديرية بني سويف لدى  
امتحان جانب منه بمعرفة حضرات ارباب الجمعية  
الكيمائية والتاريخ الطبيعى استنتج من مجموع الصفات  
التي عبروا عن النبات المذكور انه مكون اقوييا  
من اجزاء متساوية من التيل المعروف بالحشيش  
ومن تيل متوسط بين التيل المعتاد والتيل المعروف  
بالحشيش وان هذا الاخير ليس هو الا نبات الحشيش  
وبناء على ذلك قد تمحور للمديرية المذكورة باتلافه وتحويل  
التجريم الموضح عنه آنفا واقتضى اعادة الشر لجهات  
الاقتضى تذكارا بعمل الوسائط اللازمة والاحتياطات  
الغالبية لمنع زراعة الحشيش على اختلاف اصنافه  
منعا كليا كما سبق بتلك الاوامر واتلاف ما يوجد  
منزوعا بالاراضي وتجريم التجاري على زراعه بالقرامة  
السالف ذكرها وهذا الاجراء يوجب كاهو لازم في  
٩ رجب سنة ٩٨ سنة ٦٨ يونيه سنة ٨١

حشيش — منشور من نظارة المالية للمدير يات عربا  
ولمحافظة رشيد والقنطرة الحيرية واقسام  
المالية والوقائع المصرية في ١٤ رمضان سنة ٩٨ و٩ اقطس  
سنة ٨١ بخصوص التأكيد اللازم بعدم زراعة صنف الحشيش  
على اختلاف انواعه منعا كليا كما تدون بالاوامر والنشرات  
مديرية بني سويف استندت قبل الان على  
وجود نبات منزع بمعرفة شخص يسمى قنطرة رشيد  
من تبة العجم في احيان استاجرها بناحية زومت  
الزاوية من عمدة الناحية لئسى سليمان ابو علي ولما  
صار امتحان عينه هذا النبات بمعرفة ارباب الفن  
الكيمائي واستنتج من الامتحان انه من انواع  
الحشيش المخدر وقد تمحور للمديرية المذكورة باتلافه  
وتحويل التجريم اللازم منه بالتطبيق للامر العالي  
الصادر في ٩ يناير سنة ٨٠ وصار النشر والاعلان  
من ذلك عموما رغبة في توجيه زيادة الالتفات من  
حضرات المديرين والمأمورين لمنع زراعة الصنف  
المذكور على اختلاف انواعه منعا كليا ومعالجة من  
يجاري على زراعه بما تدون في الاوامر الصادرة  
عنه للحصول على الفرض المقصود من ابطال زراعه  
ومنع المضرات الجسمية المترتبة على استعماله والان  
ظهر للمالية ان المديرية المذكورة رأت ما يوجب  
الزام ائمة السالف ذكره بمبلغ التجريم الذي قدره  
اربعة واربعون ألفا واربعة واربعون قرشا  
وهو يريد التخلص من هذا الزام فعلا بان تاجيز  
الارض التي حصلت الزراعة فيها حصل بشروط  
تلتزم المستاجر بان لا يزرع فيها شيئا من القمح عليه  
عوائد الجري الا بعد العرض للمديرية واخذ الرخصة  
مع ان هذا الشرط فضلا عن كونه لا يدفع الشهية  
عن ائمة المذكور فان الشروط المرتكز عليها ظاهرا  
فيها انه سهل الارض للزراع لمدة ستة شهور تقريباً  
بحرورة وبزراعة ومبيغة والتسليم بهذه الصورة  
الخارجة عن القاعدة المتفق عليها بين الزارعين  
عموما يثبت على ذلك ائمة ما في هذه المسئلة  
من القش والتدليس ومن الادلة المهمة تأخير عن

اخبار المديرية بحقيقة الامر بعد حصول الزراعة على انه عمدة الناحية التي هي محل الواقعة وله الإطلاع التام على وقائع احوالها وكيفية مزروعاتها والجاري فيها بحسب واجباته وحيث ان مشايخ وعمد البلاد هم نواب الحكومة في تشيئة احكام الاوامر والوائح وحفظ النظام العمومي والذي تجارى عليه العمدة المذكور في هذه المسئلة محل بواجباته ومخالف للاوامر والتنبيهات التي تكرر صدورها عن ذلك وبهذا يكون من المدالة وحفظ النظام تنفيذ مقتضى الاوامر في حقه فيتاريخ ٢٩ شعبان سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٦ يولييه سنة ٨١ قمر ٣٠١ تجوز لحضرة المدير بالزامه بمبلغ التبريم وتخصيله منه حالا ناديا له واعتبارا لغيره ونشر لباقي المديرات بما رزم من ذلك وهذا لسعادتك لتعلموه وتعلموه مشايخ وعمد البلاد التابعة المديرية وتذروهم بان من يجاري منهم على مثل هذه الحادثة لا بد ان معاملته بهذه الكيفية وكذلك من يتاخر عن اخبار الحكومة بما يزرع في اطيان بلده من انواع الحشيش المخدر يكون تحت المسؤولية والمحاكمة الشديدة

حشيش — امر مال رقم ١٢ جاسة ١٣٠١ « ١٠  
مارث سنة ١٨٨٤ »

(نحن خديو مصر) بعد اطلاعتنا على الامرين الصادرين بتاريخ ٢٩ مارث سنة ١٨٧٩ منع ادخال الحشيش وزراعته وبيعه وبنائه على ما عرضه علينا فانظر المالة وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هو آت (م) ١ ينرم زارع الحشيش اويائمه او من ادخل او حاول ادخال هذا الصنف يدفع مائتي قرش صاغ جزاء تقديا من كل افقة مع مصادرة ما يوجد من هذا الصنف لجانب الحكومة واذا تكرر وقوع ذلك من نفس الفاعل الاول ينرم بدفع ثمانمائة قرش عن كل افقة (م) ٢ في حالة عدم دفع الجزاء التقديي لعين المحكوم عليه

به اربعة وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشا وفي كل حال لا تكون مدة السجن اقل من اربع وعشرين ساعة ولا اكثر من ثلاثة اشهر (م) ٣ الاحكام المتقدمة تسري على اصحاب الحشيش وزارعيه وخازنيه وحامليه وبائعيه بطريق التضامن بينهم (م) ٤ تجري ايضا مصادرة الصنادل والعمربات والحيوانات والآلات والادوات التي تستخدم لنقل الحشيش وكذلك البضائع التي يصير وضعها حوله لاختفائه وتسهيل ادخاله (م) ٥ يباع الحشيش المضبوط ولا يرخص لشاريه ان يشتله داخل القطر المصري بل يجب عليه تصديره في ظرف خمسة عشر يوما الى ميناء اجنبية غير المواني الثمانية واثنياداه لقوانين الكرك ومنظرته فيدفع عدا الثمن على سبيل التأمين مبلغا يوازي قيمة عشرة اضعاف الثمن وهذا التأمين يرد اليه متى ابرز شهادة قانونية من الجهة المصدر الحشيش اليها — وتباع ايضا باقي الاشياء والبضاعة المضبوطة (م) ٦ يورد المبلغ المتحصل من اثنان الحشيش ومن باقي الاشياء والبضاعة المباعة غزوية مصلحة الكارك بعد خصم قيمة الربع منه وتوزعه مكافاة بين الذين اجرؤا ضبطه وفي حالة وجود مخبرين تقسم هذه المكافاة بينهم وبين الضابطين بالمناصفة (م) ٧ تسري ايضا هذه الاحكام على ما سبق ضبطه من الحشيش ومن الاشياء التي استخدمت لادخاله للحفوفة الان في غفاز الكرك (م) ٨ صار الناء احكام المادة الواحدة من الامر الاول واحكام المادة الحادية عشرة من الامر الثاني الصادرين بتاريخ ٢٩ مارث سنة ١٨٧٩

حشيش — منشور من نظارة الداخلية في ٢٧ رمضان ١٣٠١ لولييه سنة ١٨٨٤

صورة ما تحرر من نظارة الخارجية للقانية في ١٤ رمضان سنة ١٣٠١ قمر ١٥ — مجلس النظر ارسل للخارجية افادة مؤرخة ٢٩ شعبان سنة ١٣٠١ قمر ٢٣ حاصلها ان نظارة الداخلية قدمت اليه

مذكرة تفيد وجود بعض اشخاص تابعين للدول المتصاية بشتر سكندريه جار بين مبيع صنف الحشيش وتتمذر على سعادة محافظ الشتر تنفيذ احكام الامر العالي الصادر في ١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ على هولا الاختصاص وانه بالمداوله في ذلك بالجلس نقرر احالة ذلك على نظارة الخارجية لتنظر في الطريقة المؤدية لتنفيذ احكام الامر المشار اليه على الاجانب وحيث ان تجارة الاشخاص المذكورين على مبيع هذا الصنف الذي هو مضر بالصحة يعد من المخالفات وفي امكان الحفائية اجراء ما يقتضي لاثامة دعوى على من تقع منه مخالفة امام الحاكم المختصة بذلك فلزم تقريره وقادم من طيه صورة افادة المجلس المثني عنه لكال الاحاطة بما نص فيها واجراء المستلزم نحو ذلك بمعرفة الحفائية

حشيش — ذكر في ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ بتعديل المادة الاولى من الامر العالي الصادر بشأن منع زراعة الحشيش ومعاينة من بزره

### (نحن خديوي مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ — وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت — (م) ١ قد صار تعديل المادة الاولى من امرنا المشار اليه بالكيفية الاتية — زراعة الحشيش ممنوعة في جميع انحاء القطر المصري وماقب من بزره بقرامة قدرها ٥٠ جنيبك مصرياً عن كل فدان او جزء من فدان — وفي حالة تكرار الفعل يكون مقدار القرامة مئة جنيبه مصري — ولا يجوز ايضاً ادخال الحشيش وبيعه او مجرد اخراجه ومن يرتكب ذلك يعاقب بقرامة قدرها ١٠ جنيبات مصرية عن كل كيلو جرام ولا تنقص هذه القرامة في اي حال من الاحوال عن جنيبين اثنين معاً قل مقدار الكمية عن الكيلو جرام الواحد — ويحكم ايضاً بجلده العقوبة على كل من شرع في ادخال الحشيش وفي

حالة تكرار الفعل يكون مقدار القرامة ٣٠ جنيبك مصرياً عن كل كيلو جرام بدون ان تنقص عن ٦ جنيبات مصرية اذا كان المقدار اقل من كيلو جرام واحد ويصير اعدام المزروعات ومصادرة الحشيش — (م) ٢ باقي المواد المدونة باسمنا الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ المذكور تبقى على ما هي عليه — (م) ٣ على نظاري الداخلية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل متبجاً فيما يخصه

حشيش — ترجمة امر حال ٨ اولى سنة ٩٤

### (نحن خديوي مصر)

بعد الاطلاع على الاوامر الدلية الصادرة في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ (١٢ جمادى اول سنة ١٣٠١) و٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ (٣ ذي القعدة سنة ١٣٠٧) و٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ (١٥ ذي القعدة سنة ١٣٠٨) — وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ تعدلت المادة السادسة من الامر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ كما يأتي — ان من يتحصل من بيع الحشيش والاشياء والبضائع الاخرى تخص منه المصاريف ثم يعطى نصفه للبغير الذي ارشد عن وقوع الخلفة والنصف الاخر لمن حصل الضبط بمصرتهم (م) ٢ تصدر لائحة مصدق عليها من ناظر المالية لتبين فيها طريقة استحقاق وتوزيع يتحصل من القرامات ومن بيع الاشياء التي صارت مصادرتها لجانب الحكومة

حشيش — قرار من ناظر الداخلية بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٩٥

بعد الاطلاع على لائحة المحلات العمومية الصادرة بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١ وبعد الاطلاع على ما قرره محكمة الاستئناف للخلطة بصحبها العمومية للمفتة بتاريخ ٢١ مارس الماضي قرر ما هوأت (م) ١ مع اصحاب المحلات العمومية لغرض عهم في المادة الاولى من اللائحة المعلقة الذكر من ان يطلق في محلاتهم حشيشاً للشرب او ان

(١٨٧٢)

(١٨٨٥)

يدعى الغير بطلانه جا او ان يبيع من بوجه من الوجوه (م) ٢ كل من خالف المرسوم السابقة بمقابله من ٢٥ قرش الى مائة قرش مصري ويجوز مرأاة الظروف الخفيفة للعقوبة — وفي جميع الاحوال يثبت الاحتشيش ويص التاضي بمصادره في نطقه بالحكم وباعلاق الحبل كذلك كلما صدرت ثلاثة احكام ضد ذويه في مدة سنة شهور ولو كانوا متماثلين على الحبل في تلك المدة فيكون الحكم للفرقة الثالثة مستلزماً اذن لاغلاق الحبل (م) ٢ يكون هذا القرار نافذ المفعول بعد شهر من نشره

حق مدني - \* منشور صادر في ١٠ محرم سنة ١٢٩٧ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٦)

لقد وردت للسلطة افادة من نظارة الحقانية رقم ٧ محرم سنة ١٢٩٧ بمرة ١٢٦ تتضمن سبق النشر منها للجانس الخلية في فرع ضرر سنة ١٢٩٥ بمعنى انه اذا نظرت قضية جنائية مدني فيها من احد الاجانب على شخص رعية وثناً منها حقوق لحد الطرفين فلا يصور الحكم في المحقوق الناشئة منها اذ النظر فيها انما هو من خصائص الحاكم المختلطة وانما يجب على الجانس توضيح مادة الحقوق بالقرارات الجنائية التي تصدر عنهم فتكون مشاهدة عند اللزوم لمن يرغب من اولي الشأن فيها ان يقدم دعوى منها للمحكمة المختصة بشرط ما يثبت على هذا ان سلطة صكندرية كانت استلمت منها ما تجر به في الاشياء التي تكون مخنوقة بالامانات من اصل ما يكون جرى ضبطه من مواد السرقات المدعي بها من الاجانب فحوت لها بانه عند صدور حكم اتبالي بنبوت السرقة يجب على السلطة تسليم الاشياء المذكورة للمدعي وانما لم يثبت السرقة فتصاد من ضبطت منه والضرورة تساوي الاجراء في هذا الامر بكانت جهات الادارة يبرام صدور المستحقات اللهم باث المواد التي تلزم فيها مراعاة امام جهة الاعتصاص بحدفظ الحق فيها لاربابها من الجانس الخلية في مواد الجنائيات المرفوعة من الاجانب في المحقوق التي تكون نشأت من المادة الجنائية مثل المطالبة بطل أو اضرار أو بينة ما يكون ثبتت سرقة وتمدد وجوده عننا وانما ما يوجد من المدعي بوعينا ولم يكن فيه تنازع او كان السارق متنازعا في ماضيه انما المجلس حكم بنبوت السرقة طيو وصحة

وتدعيها منه وقرر بالجزء المتروك قانوناً نظير ارتكاب جنائيات فلتد وصول الحكم الى الدرجة النهائية اللازمة التنفيذ تتسلم تلك الاعيان لاربابها وكذلك ما يكون ضبط ولم تكتب سرقة بتفتي احكام انتهائية بتسلم اربن يضبط من طرفه وحيث من التفتي الاجراء على وجه ما ذكر فقد تحرر بتاريخه بجهات الادارة بالاجراء هكذا ومن الجملة هذا للعلومية والعمل بتقتضاه

حقانية - \* (نظارة) ذكرين صدر في ١٢ ديسمبر سنة ٨٥ بالتصديق على قرار مجلس النظارة المشتمل على تعيين درجات مستخدمي نظارة الحقانية — (\* يعني خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٠ ابريل سنة ٨٢ المشتمل على لائحة تسوية حاله مستخدمي عموم المصالح الملكية — وبهذا الاطلاع على قرار مجلس النظارة الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٥ المشتمل على تعيين درجات مستخدمي نظارة الحقانية

وبناء على ما عرضه طبعاً ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظارة تأمر بما هوأت (م) ١ قد صدق منا على قرار مجلس النظارة المرفوق بهذا الصادر بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ٨٥ المشتمل على تعيين درجات مستخدمي نظارة الحقانية (م) ٢ تعيين كافة الموظفين والمستخدمين يكون بمعرفة ناظر الحقانية مباشرة بمرأاة الشروط المدونة في القرار الصادر من نظارة الحقانية في ٧ ديسمبر سنة ٨٥ الذي يصدق عليه منا ايضاً (م) ٢ درجات موظفي تلك النظارة تشتمل على نظار الادارة وكلاهما ورؤساء الاقلام وكلاهما اما درجات المستخدمين فتشتمل على باقي الوظائف الاخر (م) ٤ كل ما كان غائلاً لاحكام امرنا هذا او لاحكام القرار الصادر من النظارة في ٧ ديسمبر سنة ٨٥ يعد لاغياً ولا يعمل به (م) ٥ على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

هذا هو القرار المتروك عنه في المادة الاولى من الامر العالي الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ٨٥ — بناء على ما عرضه ناظر الحقانية قد قرر مجلس النظارة ما هوأت (م) ١ نظارة الحقانية تشتمل على ادارتين احدهما للاقلام الانشائية والثانية للاقلام العربية وذلك خلاف ادارة اقلام القضاء التي تسعين درجات — مستخدماً فيما بعد (م) ٢ قد عينت خصائص الادارتين المذكورتين ومعالها كالآتي

مستعملين

نظار الادارة	وكلاء الادارة	رؤساء الاقلام	وكلاء الاقلام	مصارف	اولى	ثانية	ثالثة	رابعة	خامسة	سادسة
عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد
١		٢	١		١	٣	٣	١	١	١١
٢	١			٢						
			١			١				
			١		١				١	
							٣	١		
								٣		٣٦
							١		٤	
	١				٢		٤		٣	
٣	٢	٢	٢	٢	٤	٧	١٥	٩	٤٧	

(م) ٣ يكون لكل من نظار الادارات الحق في تعديل توزيع العمال على الاقلام الناجمة له على حسب مقتضيات الاعمال (م) ٤) مرتبات الوظائف في النظارة كالآتي

اقل فية لسيرة	اعلى فية لسيرة	متوسط لسيرة
٤٠	٦٠	٥٠
٣٥	٤٠	٣٧. —
٣٠	٣٢	٣١
٢٣	٢٧	٢٥
١٦	١٨	١٧
١٢	١٤	١٣
٠٨	١٠	٠٩
٠٤	٠٧	٠٥ —

حقانية — ٥ نظارة الخفائية (نظارة ٢٧١ مارس سنة ١٨٩٣

(نحن خديوي مصر)

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من اللائحة العمومية المتعلقة بتعيين المستخدمين الملكيين في مصالح الحكومة وترقيهم المصدق عليها بذكر تو خديوي في ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ ١٤ جمادى الاولى سنة ٣١٠ التي تقضى بتشكيل لجنة في كل مصلحة لانتخاب الموظفين فيها وبعد الاطلاع على المادة العاشرة من هذه اللائحة التي مقتضاها ان رئيس لجنة انتخاب المستخدمين المذكورة في كل نظارة يكون وكيل النظارة وان باقي الاعضاء يبينهم اظر الديوان لقرروا ما هوأت (م) ١ لجنة انتخاب المستخدمين فيما يتعلق بنظارة الخفائية تؤلف تحت رئاسة وكيل النظارة من اظر الادارة الافرنكية — ناظر الادارة العربية والترجمة — وكيل الادارة العربية والترجمة — احد مفتشي المحاكم الشرعية (م) ٢ وفيما يتعلق باقلام القضاة تؤلف اللجنة المذكورة من اثنين من اظر تلك الاقلام ون ناظر الادارة الافرنكية وناظر الادارة العربية والترجمة (م) ٣ وفيما يتعلق بقلم تفتيش الاقلام الحاكم الاهلية تؤلف اللجنة المشار اليها من ناظر الادارة الافرنكية وناظر الادارة العربية والترجمة ورئيس المفتشين ووكيل الادارة العربية والترجمة — صدر ذلك في يوم ٢٧ مارس سنة ٩٣ — ٩ رمضان سنة ٣١٠

حلاق — ٥ منشور من نظارة الداخلية في ١٢ يونيو سنة ١٨٨٤

حيث ان مجلس النظر قرر بمجلسه المتعقد في ٥ يونيو سنة ١٨٨٤ ان يصير معافاة حلاق الصحة بالاقاليم من العمليات وعوائد الوريكو والصحة مقابلة تكليفهم بمساعدة الحكما في الكشف على المتوفين وتطعيم المادة الجدرية كما وردت بذلك مكتابة رياسته للداخلية رقم ١٣ شبان سنة ١٣٠١ نمرة ١٠١ فقد تحرر في تاريخه

لحضرات المديرين بهكذا ومن الجملة هذا خضرتكم للمعاملة به واجراء مقتضاه

حلاق — ٥ منشور من نظارة المالية في ٢٧ شبور سنة ٨٤ انه على مقتضى ماوردت به المكاتبات للالية من رئاسة مجلس النظر المؤرخة ١٤ شعبان سنة ١٣٠١ (٨ جونيو سنة ١٨٨٤) نمرة ١٨٧ بتبليغ ماقرره المجلس من الموافقة على مارانه ادارة الصحة العمومية من عدم ترتيب اجر لحلاقي الصحة بالاقاليم واعفائهم من العمليات وعوائد الوريكو والصحة مقابلة تكليفهم بمساعدة الحكما في الكشف على المتوفين وتطعيم المادة الجدرية قد سبق النشر والاعلان من نظارة الداخلية للجهات وحيث انه في هذه الحالة لازم معرفة مقدار الوريكو الذي ربط سنة ١٨٨٤ على الحلاقين الذين يساعدون الحكما في الكشف على المتوفين وتطعيم المادة الجدرية فالال من حضرتكم ان يسير طلب الكشوفات اللازمة عن ذلك وبعد اخذ الشهادات اللازمة عنهم من حكام الصحة والقرار المديرية عليهم بمرور الجدول اللازم اسما اسما ويعطى عليه القرار من هيئة المديرية باحقية التخصم ويرد بالافادة لاجل تصريح المديرية بما تجزبه كما انه من ابتدا سنة ١٨٨٥ يصير ملاحظة ذلك حال التحويل

حلاق — ٥ ذكر في ٤ يونيو سنة ٩١ بموافقة حلاقي الصحة من لاداء الخدمة العسكرية

(نحن خديومصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٨٨٥ الشامل لقانون القردة العسكرية — وعلى امرنا الصادر بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٦ الشامل لتدليل القانون المذكور — وعلى امرنا الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ بمعافاة محمد ومشتاخ البلاد والقرى م وأولادهم من الخدمة العسكرية ومن اشغال العونة — وبناء على ما عرضه علينا ناظر



٣ تعطي للمديرة الى مالكي او موجري الحمير التي توفرت فيها الشروط للنزول عنها في المساحة الثانية طاسات محتطيلة بقدر عدد الحمير وهذه الطاسات تكون من النحاس الاصفر عليها غر بارقام عربية واخرى وباروم وضعها على الدوام على جبهة الحمير - ولا يجوز اعطاء هذه الطاسات او اعارتها الى حمارين اخرين بدون تصريح خصومي (م) ٤ تألف الحمار بكل بلد من البلاد المتوه عنها بالمادة الاولى بصفة طائفة ويقوت تحت ملاحظة شيخ واحد لم بكل بلد وله وكيل فيها يكونان متسلمين من قبل المديرة (م) ٥ يشترط على كل من يرغب تعاطي صناعة الحمار - (اولا) ان لا يكون منه اقل من ١٤ سنة - (ثانيا) ان يكون سليم البنية خاليا من الامراض - (ثالثا) ان يكون تحصل على تصريح من المديرة (م) ٦ تذكره التصريح تؤخذ من دفتر لسيمة منمودة بشجرة متسلسلة يتوضع فيها من اوصاف اشخاص القايد للحمير وجنسيته وتحدد فيه كل سنة مرة - تذكره التصريح تكون شخصية ولا يمكن الانتفاع بها لغير الحمار الذين اعطيت لهم ويجب عليهم ابرازها عند ما يطلبها رجال القبط او الركاب وكل حمار تفقد منه تذكره يلزمه اخبار شيخ الطائفة في الحال ولن يطلب خلافا بعد اثبات تقدمها اداريا ويتوجب على شيخ الطائفة ملاحظة الحمار ويكون مسئول عن كل مخالفة لتصوص هذه المادة (م) ٧ لا يجوز للحمار الوقوف في محلات خلاف المواقف المينة بالجدول الملحق بهذه اللائحة الا اذا طلب منه احد الركاب انتظاره في محل اخر ووقوف الحمير بالمواقف يكون على صف واحد بالترتيب بحيث لا يصير ازدحام الطريق العمومي (م) ٨ لا يجوز للحمار رفض تأجير حمير ما لم يكن سبق تأجيرهم وان يكون وقت مبيتهم (م) ٩ يجب على الحمار ان ينتظروا الركاب وهم في

الداخلية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يعاقب من اداء الخدمة العسكرية كل شخص من سن القرعة تبينه مصلحة الصحة خلانا صحيا بالبلاد مادام مؤديا هذه الوظيفة (م) ٢ متى انفصل احد هؤلاء الخلفين من وظيفته وهو في السن الذي يؤهله لاداء الخدمة العسكرية تسري عليه احكام القرعة كما كان (م) ٣ عاقبة الخلفين المذكورين بهذه الصفة لا تمتنع من اقتراعهم مع اقرار بلادهم عند حصول الاقتراع فيها بحيث انهم لا يطلبون لاداء الخدمة العسكرية الا اذا انفصلوا من وظائفهم (م) ٤ على نظارسي الداخلية والحرية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه

حلولان - ذكر في ١٢ مايو سنة ٩٨ بنصوص بيع الاراضي للفضا ملك الحكومة بمدينة حلوان (م) ١ اعتبارا من تاريخ امرنا هذا ببيع الاراضي للفضا ملك الحكومة الكاتبة بمدينة حلوان الخيامات بمعرفة نظار المالية كسائر املاك الحكومة الحرة (م) ٢ التي الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٨٨٧

حمار - لائحة الحمار (٠٠ يناير ١٨٩٥)

(نحن مدير الجيزة)

بعد الاطلاع على مادي (٣٤١ و ٣٥١) من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية تقرر ما هو آت (م) ١ كل من يتعاطي الآن او يرغب تعاطي تأجير الحمير في الجيزة والبدرشين واثابه وبوراق المذكورين والمتاشي يجب عليه ان يعلن ذلك لمعاوني پوليس المراكز ويغيد عن اسمه ولقبه وجنسيته ومحل سكنه وعدد حميره واوصافها سواء كانت جارية الشغل او يرغب تشغيلها (م) ٢ يجب على مالك الحمير ان يقدوها الى مراكز البوليس للنظر فيها اذا كانت ليست مصابة بقروح وخالية من الامراض والخصال الدمية التي تمنع تشغيلها ولتأكد ايضا ان عدة البرذعة كاملة وبمالة جيدة (م)

(بولاق الذكور)

- عدد
- ١ موقف بيجار باب المحطة بول الشارح الموصل للبحر  
( اناب )
- ١ موقف بيجار محطة اناب من قبل  
( البدرشين )
- ١ موقف على شاطئ البحر الاعظم بيجار الصنبل المجد  
لمرسى وابورات كسوك وشركة الترفيقية (الصنبل)
- ٢ موقف فري شريط السكة الحديد من قبل محطة البدرشين
- ١ موقف بئر المناشي
- ( \* ترفيقية عن ابر الحمارية بمديرية الجيزة \* )
- ميسر
- ١٠ من بندر الجيزة لحد كوبري قصر النيل
- ٥٥ » بندر الجيزة لحد مركز المديرية
- ١٠ » الاتيكخانة أو جنية الجيزة لحد كوبري  
قصر النيل
- ٥٥ من بندر الجيزة الى محطة الجيزة
- ٥٥ » بندر الجيزة لحد ساقية مكي
- ١٠ » » » جزيرة الذهب
- ١٥ » » » قضا
- ١٠ » » » الكنيسة
- ٢٠ » » » أبو البرس أو منيل شيجا
- ٢٠ » » » اناب
- ١٥ » مركز المديرية لحد اناب
- ٥٥ » » » محطة بولاق الذكور
- ٧٠ » محطة البدرشين لحد اهرام صفارة
- ٧٥ » مودة البدرشين لحد اهرام صفارة
- ١٠ » الموردة أو من محطة لحد اهرام صفارة ذهابا وايابا
- ١٠ » بولاق الذكور لحد كوبري قصر النيل
- ١٠ » محطة اناب لحد وراق الضر أو وراق العرب
- ١٠ » » » بشيل
- ١٠ » » » ميت قبه أو جزيرة ميت قبه
- ٥٥ » » » العوي
- ٥٥ » عزبة المناشي لحد مرسى أوال السيل أو العجائين
- ١٠ » » » الاعصاص
- ١٠ » » » القراطين أو صيده أو برطس
- ٢٠ » » » أم دينار
- ١٥ » » » ذات الكرم
- ٢٥ » » » نكة أو بوقاش
- ٢٥ » » » الرماوي أو جزاية
- ٢٥ » » » اوسم أو الزيدية
- ٢٠ » من عزبة المناشي لحد المسوزية

مواقفهم ولا يجوز لهم تركها متسايقين امام الركاب  
الامر الذي يشاء منه اطلاق راحة الركاب  
( م ) ١٠ لا يجوز للحارة ان يسيروا في الشوارع  
للبحث على ركاب ( م ) ١١ على الحارة ان يشوا  
دائما بجانب حميرهم وان لا يعدوا عنها مطلقا ولا  
يجوز لهم ضرب حميرهم بقساوة ( م ) ١٢ لا يجوز  
للحارة طلب اجرة زيادة عن التعريفية الملتفة  
بهذه اللائحة او اي ترفيقية تصدونها بعد ( م )  
١٣ يجب على الحارة ان يتقادوا لكافة الاوصار  
التي تعلى لهم من رجال الضبط والربط ( م ) ١٤  
لا يجوز للحارة نقل جثث على حميرهم ما لم يكن  
يطلب رجال الحكومة الذي يكون في الاحوال  
الاستثنائية فقط او للصالح العمومي ( م ) ١٥ كل  
سما او مالك حميرا يحصل منه مخالفة لهذه اللائحة  
تؤخذ غرامة بمعرفة رجال الضبط او اصحاب الشأن  
في ذلك ويتقدم عنه البلاغ اللازم لا قرب نقطة  
بوليس لعل المحضر اللازم وحالته على جهة الاختصاص  
( م ) ١٦ من يخالف هذه اللائحة يعاقب بعقوبة  
لا تتجاوز حدا من حدود العقوبات المقررة  
للمخالفات المنصوص عنها بقانون العقوبات للمحاكم  
الاهلية — صدر بمراسم مديرية الجيزة في يناير سنة  
١٩٠٥ — شعبان سنة ١٣١٢

( جدول بيان مواقع الحمارية بمديرية الجيزة )  
» بندر الجيزة وضواحيها »

- عدد
- ١ مرفقه يسوق الاحد الفسكان في متوسط البندر عدا  
بوم الاحد يكون بول شارع الخيام من شرق
- ٣ موقف بجري مقل حفرة باكر بك الكائن على جسر  
البحر الاعظم من عزبة بيجار شون الغلال
- ٤ موقف فوق جسر حديد باب الاتيكخانة من  
جهة الشرق
- ٤ موقف بيجار موقف حريات الركب امام باب  
جنية الجيزة
- ٥ موقف بيجار جهة باب المديرية من بحري بيجار سور  
بابور النساء

(\*) تابع تعريفة أجرة إبحارة بمديرية الجزيرة \*

مليم

٣٠. في الساعة الواحدة على وجه عام بشرط ان لا تقل المدة عن ساعتين وما زاد لفاية اليوم عن كل ساعة عشر مليمات

قرار من مديرية الموقفية مورخ في ٠٠ فبراير سنة ١٨٩٥

بعد الاطلاع على مادتي ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات للحاكم الاحلية قرر ما هوآت (م) ١ كل من يتعاطى الآن او يرغب في المستقبل تعاطى حرفة تأجير حمير للركوب في بندري شين ومنوف ونواحيه ولا وشنوان والحامول والبايجور ومليج وبركة السبع وبطا واشون ومحطات البتازون ودفرة وقو يستأيج عليه ان يملن ذلك بطلب منه يقدم لمعاون بوليس المركز التابع له ويبين فيه اسمه ولقبه وسنه وجنسيته ومحل سكنه وعدد حميره واصوافها سواء كانت جارية الشلل او يرغب تشغيلها (م) ٢ يجب على ملاك الحمير ان يقودوها الى مراكم البوليس للنظر فيها اذا كانت ليست مصابة بقروح وخالية من الامراض والخصال الذمية التي تمنع تشغيلها وليناكد ايضا ان عدة البرذعه كاملة وبجالة جيدة (م) ٣ تعلى المديرية الى ما لكي او موجري الحمير التي توفر في الشروط المنوه عنها في المادة الثانية طاسات مستطيلة بقدر عدد الحمير وهذه الطاسات تكون من النحاس الاصفر عليها غمر بارقام عربية والفريكية ويلزم وضعها على الدوام على جبهة الحمير ولا يجوز اعطاء هذه الطاسات او اعارتها الى حمارين اخرين بدون تصريح خصوصي (م) ٤ تتألف الحمارة بكل بلد من البلاد المنوه عنها بالمادة الاولى بصفة طائفة ويقتون تحت ملاحظة شيخ واجد لم يكل بلد وله وكيل فيها يكونان معتمدين من قيسل المديرية (م) فيشترط على كل من يرغب تعاطى صناعة الحمارة — اولاً ان لا يكون منه

اقل من ١٤ سنة — (ثانياً) ان يكون سليم البنية خالياً من الامراض — (ثالثاً) ان يكون محصل على تصريح من المديرية — (م) ٦ تذكرة التصريح تؤخذ من دفتر قسيمة شمرة بشمرة متسلسلة يتوضع فيها سن ووصافى اشخص القائد للحمير وجنسيته وتجدد في كل سنتين مرة — تذكرة التصريح تكون شخصية ولا يمكن الانتفاع بها لغير الحمارة اللتين اعطيت لم ويجب عليهم ابرازها عند ما يطلبها رجال الضبط والركاب وكن حمار تقعد منه تذكرته يلزمه اخبار شيخ الطائفة في الحال وان يطلب خلالها بعد اثبات تقدها ادارياً ويترب على شيخ الطائفة ملاحظة الحمارة ويكون مسئولاً عن كل مخالفة لخصوص هذه المادة (م) ٧ لا يجوز لاحد من الحمارة الوقوف في محلات خلاف الموانف المينة بالجدول الملحق بهذه اللائحة الا اذا طلب منه احد الركاب انتظاره في محل اخر ووقوف الحمير بالمواقف يكون على صف واحد بالتوبيب بحيث لا يصير ازدحام الطريق العمومي (م) ٨ لا يجوز للحمارة رفض تأجيرهم الحمير ما لم يكن سبق تأجيرهم او ان يكون وقت ميتهم (م) ٩ يجب على الحمارة ان ينتظروا الركاب وهم في مواقيهم ولا يجوز لم تركها متسايقين امام الركاب الاسر الذي ينشاء منه اطلاق راحة الركاب (م) ١٠ لا يجوز للحمارة ان يسيروا في الشوارع للبحث على ركاب (م) ١١ على الحمارة ان يسيروا دائماً بجانب حميرهم وان لا يبعدوا عنها مطلقاً ولا يجوز لم ضرب حميرهم بقساوة (م) ١٢ لا يجوز للحمارة طلب اجرة زيادة عن المقررا بالتعريفة الملحق بهذه اللائحة او اي تعريفة تصدر فيها بخلاف (م) ١٣ يجب على الحمارة ان يتقادوا لكافة الاوامر التي تعلى لم تهرب رجال الضبط والربط (م) ١٤ لا يجوز للحمارة

(تعريضة)

عن اجر حمير السكة بمديرية المنوفية

ميليم

٢٠ من شنوان الى الباجور

٤٠ » » بيرشمس

٤٠ » » الشهدا

٢٠ » » الماي

٢٠ » » شبين الكوم

٢٠ من الباجور » بيرشمس

٤٠ » » شبين الكوم

٢٠ » » شنوان

٣٥ » » بندر منوف

٦٠ » » اشمون

٣٠ من الحامول » فيشا الصقري

٢٠ » » مرس اليايه

٢٠ » » الباجور

٢٠ من شبين الكوم الى شنوان

٣٥ » » كوم الضبع

٥٠ » » الباجور

٥٠ » » منوف

٤٥ » » مرسنا

٥٠ » » مرس اليايه

٩٠ » » نادر

٥٠ » » تلا

٢٥ من شبين الكوم الى ملج

٥٠ » » بركة السبع

٥٠ » » قويسنا

٩٠ » » بنها العسل

٩٠ » » طنطا

٨٠ » » بيرشمس

٥٠ » » سبك

٥٠ من المحطة الى المديرية

٥٠ من شبين » طوخ دلکه

تقل حش على حميرم مالم يكن يطلب رجال الحكومة الذي يكون في الاحوال الاستثنائية فقط او للصالح الممومي ( م ) ١٥ كل حمار او مالك حمير يحصل منه مخالفة لهذه اللائحة تؤخذ غمرته بمعرفة رجال الضبط او اصحاب الشأن في ذلك ويتقدم عنه البلاغ اللازم لاقرب نقطة بوليس لعمل المحضر اللازم واحالته على جهة الاختصاص ( م ) ١٦ من يخالف هذه اللائحة يعاقب بعقوبة لا تتجاوز حدا من حدود العقوبات المقررة للمخالفات المنصوص عنها بقانون العقوبات للحكام الاهلية

( \* كلف عن ان مواقف العمارة بمديرية المنوفية \* )

معد

١ ببدرشين بجوار المحطة خلف الدرازين من الجهة اليسرى للخارج من المحطة

٢ ببدر منوف الاول بجوار المحطة خارج الدرازين من الجهة الغربية والثاني بالقرب من ديوان البوليس من جهة بحري في القطعة التي بينهما ضابط بوليس المركز

٣ بتاحية تلا خلف المحطة من الجهة الغربية خارج الدرازين

٤ بتاحية شنوان خارج المحطة من الجهة الشرقية خارج الدرازين

٥ بتاحية الحامول خارج المحطة من الجهة الشرقية الغربية خلف الدرازين

٦ بتاحية الباجور بالجهة البحرية من البلديتي ديوان المرسكز

٧ بتاحية ملج شرقي البلد امام ديوان المركز

٨ » بركة السبع غربي المحطة خلف الدرازين

٩ محطة البنانون بأسفل الجسر من الجهة الشرقية

١٠ دفن خلف المحطة من الغرب

١١ قويسنا غربي المحطة من الجهة الغربية

١٢ بتاحية بطاقل غربي كوبري بنها

١٣ اشمون بحري البلد من الغرب امام ديوان

البوليس

میلیم	من شبین الى البنانون
٦٠ من منوف الى منيل دويب	٣٠ من شبین الى البنانون
٧٠ » » سنتریس	٢٥ من منوف » شما
٩٠ » » شطانوف	٢٥ » » ساقية المتقدي
٥٠ » » الانجب وكوم التيس	٢٥ » » زاوية رزين
٤٥ » » بيوشمس	٢٠ » » بهواش
٤٥ » » الباجور	٢٥ » » دماليج
١٥ » » سرس الياانه	٢٥ » » منصفط
٤٠ » » كوم النبع	١٥ » » كفر المشط
٥٠ » » منا واهله	١٥ » » برهم وبالمشط
٦٠ » » اثجاوص	١٠ » » كفر السنايه
٧٠ » » سبك الثلاث	٢٥ » » جبزي
٨٠ » » قم القربين	١٥ » » تار وغمرين
٤٠ من تلا » طنوب	١٥ من منوف الى سنجر
٤٠ » » دلجون	٢٠ » » دبركي
٤٠ » » مشله	٣٥ » » نادر زاوية الناعوره
٣٠ » » كفر دينا	٤٠ » » جزيرة الحجر
٢٠ » » شوفى	٥٥ » » دناصر
٣٠ » » ابو العز وهرارين وكفر اخشا	٦٠ » » زاوية البقل
٣٥ » » اكرة الحصة وحصتها	٦٥ » » بشامى
٤٠ » » الزغبره	٢٠ » » دكا
١٠ » » كفر طيلوها	٢٠ » » الواط
١٥ » » طوخ ذلكه ومنيتها	٢٥ » » مينة الواط
٢٠ » » دزاجيل	١٥ » » فيشا الكبرى وكشوش وسدود
٢٠ » » ساخل الجواير	٢٥ » » ليشفه
٢٠ » » صفط جدام وجدام وبعبت	٣٥ » » بحريه
» » الكوم وشبراويش	٤٥ » » سادون
١٥ » » كفر الطوي	٦٠ » » اشمون
٢٥ » » قصر بندا	٣٠ » » فيشا الصغرى وسروعبت
٤٠ » » قصر نصر الدين	٣٥ » » تلوانه وبعبت
٤٥ » » الهادوي	٤٥ » » شنشور
١٥ » » كفر الشيخ سليم	٧٠ » » طليا
٢٠ » » كفر زوفان	٣٥ » » طهاوى ومونسه وكفر الطرايه
	٦٠ » » سبك المويضات

ميليم	١٠ من تلا الى	كفر فرشوم
٢٠	»	» بابل وكفر حمام ووزناره
١٠	»	» كفر الشيخ عبيد
١٥	»	» البندارية
١٠	»	» كفر محمد وكفر صناديد وكفر العرب البحري
١٥	»	» طيارها وكفر الشيخ عيسى
٢٠	»	» القاشي
٢٠	»	» كفر القاشي وكفر بيتس
٢٥	»	» سمايج
٢٥	»	» كفر السكرية وكفر سمايج
٢٥	»	» كفر جنزور
٢٥	»	» السكرية وبيتس
٢٥	»	» سرموس
٣٠	»	» جنزور
٢٥	»	» دفره
٤٠	»	» ملنج وحصتها
٢٥	»	» صناديد
١٠ من اشمون الى ابو عوالى		
٢٠	»	» جريس
٢٥	»	» منشاة جريس
٢٥	»	» مونسه
٣٥	»	» كفر الطراينه
٣٥	»	» دلمو
٣٥	»	» طهواي
٣٥	»	» ساقية المنقدي
١٠	»	» طابا
١٥	»	» البرانية
٢٥	»	» القنامية
٢٠	»	» الكوادى
٢٠	»	» منيل عروس
٣٠	»	» كفر منصور

ميليم	٤٠ من تلا الى	عروس
٣٠	»	» كفر ربيع
٢٥	»	» كفر الاشقر
١٠	»	» بم
٢٠	»	» قشطوخ
١٥	»	» الكرسه
٣٠	»	» كفر مسعود
٣٠	»	» كفر خضر
٢٠	»	» كفر اشج شحاته
١٠	»	» زاوية بم
٣٠	»	» فطيس
٣٠	»	» ادشاي
٢٥	»	» فيشا سليم وكفر الساحل
٢٥	»	» شمياطس
٣٠	»	» سرسنا
٣٥	»	» كفر عشا وعشا
٤٥	»	» دناصر
٣٠	»	» كفر الجماله
٣٠	»	» ميت شهاه
٣٥	»	» ايشادي
٣٠	»	» كفر السبع
٤٠	»	» بشتامي
٤٥	»	» ابوكلس
٤٥	»	» دنشواي
٤٠	»	» سلامون بحري وقبلي
		وكفر الجلابطه
٤٠	»	» كفر حجازي
١٥	»	» زرقان
٢٠	»	» كشيش
٢٥	»	» كفر البنانون وكفر الشيخ خليل
٥٥	»	» زاوية الناعوره ونادر
		وجزيرة الحجر

ميليم	٦٠ من اشمون الى القناطرين
٦٠	» » الباجور وسبك
٣٥	» » شما
٣٠	» » منبل دويب
٣٠	» » قلنا الصخرى
٣٠	» » سمان
٣٠	» » قلنا الكبرى
٣٠	» » شنشور
١٥	» » مجرية وكفر مجاهد
٣٠	» » ليشه
٤٠	» » فيشا الكبرى
٢٥	» » وملة الانجب
٥٠	» » مكشوش
٤٠	» » كفر فيشا
٠٨	» » مودة اشمون
٥٠	» » بير شمس
٢٠ من مليج	شبين
٢٠	» » بركة السبع
٣٠	» » البشانون
١٥	» » ميت خاقان
١٠	» » صفا الحجر
١٣	» » ام صالح
١٣	» » ميت فارس
١٥	» » كفر مليج
٢٥	» » جنزد
٤٠ من بركة السبع	بندر شبين
٤٥	» » طبلوها
٤٥	» » القلشي
٤٥	» » كفرها
٤٠	» » بنيس واحولما
٤٠	» » زناره
٤٠	» » جنزود

ميليم	٢٠ من اشمون الى الخور
٢٥	» » كفر عرن
٣٠	» » لاهية شطانوف
٣٠	» » الحلواصي
٣٠	» » منبل الجدي
٣٠	» » شطانوف
٤٠	» » شمشاع
١٠	» » محلة سبك
٢٠	» » كفر ابو رقيه الجديد
١٥	» » ابو رقيه
٢٠	» » كفر فورص
٢٥	» » فورص
٤٠	» » كفر الحما
٤٠	» » كفر البندارية
٤٠	» » شنواي
٣٥	» » سهواج
٣٥	» » التناعيه
٣٥	» » قنطرة التناعيه
٣٥	» » صراوه
٣٥	» » كفرها
٤٠	» » دروه
٢٥	» » كفر ابو رقيه القديم
١٥	» » سبك وكفرها
١٥	» » شوشاي
١٠	» » كفر عطا
٢٥	» » براشم
٢٥	» » كوم عياد
٠٨	» » كفر السيد
١٠	» » سمادون
٢٠	» » الانجب
٠ ٢٠	» » كوم التيس
٣٠	» » منتريس







بيان مواقف الحمام

الجهة الكائن بها الموقف	القسم	عدد الحمامات المصاحبة للموقف	الرقم
ميدان باب الحديد .....	الازبكية	٢٠	١
محطة سكة حديد مصر .....	»	٢٠	٢
شرع الفجالة ( بأول الشرع من جهة شارع الفجالة ) ..	»	٢٠	٣
ميدان الغاز نندار .....	»	٢٠	٤
شارع الجنينة البحري قرب المراحض بجانب قهوة الشيشة	»	١٠	٥
« للهدى امام الهميرة .....	»	١٠	٦
« الروبي غربي الشيخ محمد البيلى .....	»	١٠	٧
أول شارع يولاق .....	»	٢٠	٨
شارع جلال بلشاقرب ورشة التبلو .....	»	١٠	٩
الجهة الغربية من كوبري قصر النيل .....	عابدين	١٥	١٠
أمام باب قشلاق قصر النيل المموي .....	»	١٠	١١
شارع المدايق قرب موقف عربات الكوب .....	»	١٠	١٢
ميدان باب اللوق على رأس حارة الصنافيري .....	»	١٠	١٣
ميدان الازهار بأول شارع الفلكي .....	»	١٠	١٤
محطة باب اللوق .....	»	١٠	١٥
شارع المبدولي قرب المراحض .....	»	١٠	١٦
« عبد العزيز وشارع العشماوي قرب جامع العظام	»	١٠	١٧
« حسن الاكبر يباب الخلق .....	»	١٠	١٨
قنطرة صفر بدرب الجمالين .....	»	١٠	١٩
حارة السقاين ( اول شارع الدور الصغير ) .....	»	١٠	٢٠
شارع السقاين الذي يلي شارع الجزيرة الجديدة .....	»	١٠	٢١
« الشيخ رحمان قرب الشيخ عبد الله .....	»	٥٥	٢٢
أمام سراي ليجه هاتم .....	شبرا	١٠	٢٣
قصورة الشوام قرب موقف عربات الكوب .....	»	١٠	٢٤
مرسى لوكاندة سراي الجزيرة .....	بولاق	٥٤	٢٥
شارع الانتيكخانه وشارع الساحل .....	»	١٠	٢٦
كوبري النخامة وشارع الساحل .....	»	١٠	٢٧
ميدان رأس شارع الانتيكخانه .....	»	١٠	٢٨
شارع ابو الملا قرب الكوبري .....	»	١٠	٢٩

(تابع) موقف الحماره

عدد الجمل السج يقوم بها الموقف	القسم	الجهة الكائن بها للموقف	الرقم
٢٠	بولاق	شارع ابو الملا قرب الجامع .....	٣٠
٢٠	«	« السرايه قرب شارع البوسته .....	٣١
٢٠	«	« الزمكه في نهاية شارع السبتيه .....	٣٢
١٠	«	ميدان شارع السبتيه قرب مدرسة عباس .....	٣٣
١٠	«	الواجهه قرب للمدرسه القديمه .....	٣٤
١٠	الظرفه	المنشيه ( تجاه قره قول الخليفه ) .....	٣٥
٦	«	الخليه ( بولو الشارع من نجهه شارع محمد علي ) ..	٣٦
٦	«	سبيل ام عباس .....	٣٧
٦	السيد زيب	شارع الشيخ يوسف .....	٣٨
٦	«	درب الجاميز .....	٣٩
٦	«	شارع الشيخ صالح .....	٤٠
١٠	«	الصره .....	٤١
٦	«	شارع القصر المالي .....	٤٢
٦	«	« الخفيري قرب جامع الخفيري .....	٤٣
٦	الدرب الاحمر	« الدرب الاحمر ( أمام بؤابة التولي ) .....	٤٤
١٢	«	ميدان باب الخلق .....	٤٥
٤	«	شارع الارمين بشارع محمد علي .....	٤٦
٤	«	« الازهر ( أمام الجامع الازهر ) .....	٤٧
٦	«	سوقه الازهر بسوق السلاح .....	٤٨
٦	«	درب الاغوات بسوق السروجيه .....	٤٩
٤	«	شارع الغوريه قرب مقام السلطان الغوري .....	٥٠
١٠	مصر القديمه	« سابعي البحر .....	٥١
١٠	«	« القبور .....	٥٢
١٠	«	سوق السمك .....	٥٣
١٠	«	قطر في الخليج .....	٥٤
١٢	الموسكي	ميدان العبه الخضراء .....	٥٥
١٢	«	قطر الامير حسين بجري المحافظه .....	٥٦
١٠	«	ميدان الكنتو بالموسكي من الجهة البحريه .....	٥٧
٦	«	زاوية الخرفنش تجاه مدرسة الفريه .....	٥٨

( تابع ) موقف الحمار

رقم الصفحة	الجهة الكائن بها الموقف	القسم	عدد الجمل المسجلين بموقفها في التاريخ
٥٩	سبل صلح الخلاوي بشارع المشهد الحسيني .....	الجماليه	٦
٦٠	امام المحكة الشرعية من الجهة البحرية .....	«	٤
٦١	صيل أوده باشا بشارع الجماليه .....	«	٥
٦٢	سبل عبد الرحمن كحيه بشارع النحاسين .....	«	٦
٦٣	« الخشب بشارع امهر الجيوش البراني .....	«	٦
٦٤	امام جامع الست الطوخيه باب الفتوح .....	«	٨
٦٥	خلف جامع سيدي قمر بشارع التوب بالجامع الاخر ..	باب الشعريه	٢٠
٦٦	امام سبيل حسن الخقيه بشارع باب الشعريه .....	«	١٠
٦٧	بولو شارع النجمله الجوانيه .....	«	٨
٦٨	بولو شارع الكريه من جهة الظاهر .....	«	١٠
٦٩	تجانب باب الحسينيه بجانب الفانوس ثمره ٢٥٢٣ .....	الواطي	١٢
٧٠	تجانب سراي البرنيس زبيده هاتم بالعباسيه .....	«	١٢

حمار	قرا من مديريه قنا بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦	ذهاب	ذهاب ولباب
بعد الاطلاع على لائحة العارة الصادرة من هذه المديرية	١٠	٠٦	من نصح حمادى الى محطة كوك وبالمكس
جارح ٢٠ مايو سنة ١٨٩٢ قرا ما هوأت (م) ١	١٠	٠٥	من نصح حمادى الى السكة الحديد وبالعصير
يسري مفعول اللائحة المذكورة الى ناحية نصح حمادى	١٥	٢٥	من نصح حمادى الى الدرب
وضواحيها (م) ٢ مواقف العارة بنصح حمادى والدرب	١٥	٢٥	من نصح حمادى الى المحضرات
تكون كالآتي. « ١ » موقف بمحطة السكة الحديد شرقي	١٠	٢٠	من محطة السكة الحديد ومحطة كوك الى الدرب
للرفان بمائة عشرين متراً بمسب ترتيب البوليس « ٢ »	٢٠	٣٠	من محطة السكة الى المحضرات
موقف بمحطة كوك غربي جسر طراد البحر « ٣ » موقف	١٥	٢٥	من محطة السكة الى هجوره
شرقي الشيخ عمران وجسر طراد البحر « ٤ » موقفه	١٠	٢٥	من نصح حمادى الى هجوره
بالدرب شرقي لوكاندة الخواجة بلاندري بجوار ميل	١٠	٠٠	اما الاجرة عن اليوم او بعضه فتكون كالآتي
الجسر من الجهة الغربية (م) ٣ تعريف اجرة العارة	٠٥	١٠	من يوم كامل
من ذلك وضع حمادى والجهات الموضحة تكون كالآتي	٠٥	٠٥	عن كل ساعة
			عن نصف ساعة وما كان اقل من ذلك فلا تخسب
			له اجرة (م) ٤ يسجل بهذا القرار بعد مضي ٣٠ يوماً من
			تاريخ نشره بالجريدة الرسمية



« تعريفة اجراء الحمار ببناد مدعية بيرجا وضواحيها »

- ٤٠ من البليتا الى السرايا المدفونة  
٤٠ « جرجا »  
١٠ من محطة السكة الحديد بيرجا الى أي نقطة بيرجا  
١٥ « الى مرسى وأبوراب  
الجسر  
٥٠ من الموقف بمودة أعظم القرية الى بندرا عجم  
بالوقوف  
٥٠ من طوطا الى الموقف بالحطة  
١٠ من محطة طوطا « بالمردة  
١٢ من طوطا « بالمردة  
٥٠ من الساحل الى طوطا  
١٥ قيمة الركوب عن كل ساعة  
١٠ « الانتظار عن كل ساعة  
٥٠ قيمة الانتظار عن كل نصف ساعة  
١٠٠ اجرة اليوم من الصباح للساء (سرو ووقوف)

حمار - قرار من مديرية اسبوط جادج ٢٠  
نوفمبر سنة ١٨٦٦

بعد الاطلاع على ماذي ٢٤١ و ٢٥١ من قانون المقربات  
للمحاكم الاهلية قرر ما هوأت (م) اكل من تعاطى الان  
أو يرغب تعاطي تأجير الحمار للركوب في اسبوط والحمر  
وأبنوب والذاري وأبو تيج وصفا ومنظوط ودموط  
وملوسه يجب عليه ان يعلن ذلك للمركز بالمجملات المذكورة  
ويفيد عن اسمه ولقبه وجنسية وعمل سكته وعدد حموره  
وأوصافها سواء كانت جارية الشغل أو يرغب تشغيلها  
(م) ٢ يجب على مالك الحمار ان يقدم الى ديوان  
المراكز المنظر فيما اذا كانت ليست مصابة بقروح وخالة  
من الامراض والحصل الذمية التي تمنع تشغيلها وليناكد  
أيضا ان هذه البردعة كاملة وبجالة جيدة

(م) ٣ تعطى المديرية الى مالكه أو موذي الحمار  
التي توفرت فيها الشروط المنوه عنها في المادة الثانية  
طائسات مستطيلة بقدر عدد الحمار وهذه الطائسات تكون  
من الخماس الاصفر عليها ثمر بارقام عربية وفرنكية  
ويثم وشعنا على الديوان على جهة الحمار ولا يجوز اعطاء  
هذه الطائسات أو اعارتها الى حمارين اخر بدون تصريح  
بخصوصي (م) ٤ تناف الحمار بكل بلد من البلاد المنوه  
عنها بالمادة الاولى بصفة طائقة ومقرون تحت ملاحظة شيخ  
واحد لم بكل بلد وله وكيل فيها بكونان مجتمدين مرتب

قبل المديرية (م) ٥ يشترط على كل من يرغب تعاطي  
صفة الحمار «اولا» ان لا يكون سنة أقل من أربع عشرة  
سنة «ثانيا» ان يكون سليم البنية خاليا من الامراض  
«ثالثا» ان يكون تحصل على تصريح من المديرية (م) ٦  
تذكره التصريح ترده من دفتر قسمة منيرة بنمو بمسئلة  
يوضح فيها سن وأوصاف الشخص القائد للحمار وجنسية  
وتجده في كل ستين مرة — تذكره التصريح تكون  
شخصية ولا يمكن الانتفاع بها لغير الحمار التي اعطيت لهم  
ويجب عليهم ابرازها عند ما يطلبها رجال الضبط أو  
الركاب وكل حمار تقدمه تذكره يقره اخبار شيخ  
المطاعة في الحال وان يطلب خلافا بعد اثبات فدها ادرايا  
ويترتب على شيخ المطاعة ملاحقة للحمار ويكون مسؤولا  
عن كل مخالفة لنصوص هذه المادة (م) ٧ لا يجوز للحمار  
الوقوف في محلات خلاف المواقف المبينة بالجدول الملحق  
بهذه اللائحة الا اذا طلب منه احد الركاب انتظاره في  
محله اخر ووقوف الحمار بالمواقف يكون على صف واحد  
بالترتيب بحيث لا يصير ازدحام الطريق العمومي (م) ٨  
لا يجوز للحمار رفض تأجير حموره مالم يكن سبق تأجيرها  
أو ان يكون وقت مبها (م) ٩ يجب على الحمار ان  
يشترطوا الركاب وهم في مواقيهم ولا يجوز لهم تركها  
متسايقين امام الركاب الامر الذي ينشأ عنه اطلاق راحة  
الركاب (م) ١٠ لا يجوز للحمار ان يسيروا في الشوارع  
للبحث على ركاب (م) ١١ على الحمار ان يمشي دائما  
بجانب حموره وان لا يبعدوا عنها مطلقا — ولا يجوز  
لهم ضرب حموره بضارة (م) ١٢ لا يجوز للحمار  
طلب اجرة زيادة عن التعريفة المأخوذة بهذه اللائحة أن  
أي تعريفة تصدر فيما بعد (م) ١٣ يجب على الحمار  
ان يتقاضي لكافه الاموار التي تعطى لهم من رجال الضبط  
والربط (م) ١٤ لا يجوز للحمار نقل جثث على حموره  
مالم يكن يطلب رجال الحكومة الذي يكون في الاحوال  
الاستثنائية فقط أو للمصالح العمومي (م) ١٥ كل حمار  
أو مالك حمار يحصل منه مخالفة لهذه اللائحة تؤخذ بقرته  
بمعرفة رجال الضبط أو أصحاب الشأن في ذلك ويقدم  
منه البلاغ اللازم لاتربة تفتة بوليس لعمل الجسر اللازم  
وأخاك على جهة الاختصاص (م) ١٦ من يخالف هذه اللائحة  
بمقاصب بقوة لا تتجاوز حدا من حدود العقوبات  
المقررة للمخالفات المنصوص عنها بقانون المقربات  
للمحاكم الاهلية وإذا تكررت المخالفة يجوز للمديرية  
بموجب الرخصة من المخالف موقفا أو قطعيا — يرسى  
منقول هذه اللائحة بمديرية اسبوط بعد نشرها بالواقع  
المصرية بمشرة أيام

(\*) جدول عن بيان مواقع الحمامة بمدينة أسوط \*

١	امام قومية كوك فوق جسر الاعظم بجوار
١	الحاجز المحول بمقر القومية بالحرا
١	بجوار المحطة من غرب بجانب الدرايين
١	سراي المذنب بجري موقف مريات الركوب
١	غرب المحكمة الاحلية بمقهى المخبرا
١	بوق الماشي داخل البندر
١	بابوب بجوار البوطة
١	بمطلة صدفا
١	« أبو تيج
١	« منفلوط
١	« دبروط
١	« ملوى
١	بباحة اليداري بالميدان الموجود تجاه شتلات المراك

عدد

١٢

(\*) تربية اجر الحمامة بمدينة أسوط \*

٥	من محطة أسوط الى الحرا ذهابا
١٠	» » » ذهابا وايابا
١٥	من أي موقف بداخل بندر أسوط الى مودة
	البحر الاعظم بما فيها مودة كوك ذهابا
٢٥	من أي موقف بداخل بندر أسوط الى مودة
	البحر الاعظم بما فيها مودة كوك ذهابا وايابا
١٥	من أي موقف بداخل بندر أسوط الى الجبابة
	ذهابا
٢٥	من أي موقف بداخل بندر أسوط الى الجبابة
	ذهابا وايابا
٣٠	من أي موقف بداخل بندر أسوط الى دركة
	وجبابة الاقطاف فيها
٤٠	من قومية كوك الى نقطة الجبل الغربي واسطبل
	عتر ذهابا
٧٠	من قومية كوك الى نقطة الجبل الغربي واسطبل
	عتر ذهابا وايابا
١٠	من الموقف الجاور للمحكمة الاحلية داخل البندر ذهابا
١٥	» » » ذهابا
	وايابا
٢٠	من الموقف الجاور للمحكمة الاحلية الى جبابة أسوط
	والجبل الغربي
٤٠	من موقف الحرا الى جبابة دركة والاقطاف
	بها ذهابا
٥٠	من الموقف باسوط الى ابوب

١٠ أجرة الركوب عن الساعة الواحدة من أي موقف  
لاي جبة كانت

حمار - قرار من مديرية الجيزة بتاريخ ٢٩ نوفمبر  
سنة ١٩٠٦

بعد الاطلاع على لائحة الحمامة الصادرة من  
هذه المديرية بتاريخ ٣٠ يناير سنة ٩٥ قرر ما هو  
آت (م) اكل حمار تتكرر منه الخلفات يجوز للمديرية  
سحب رخصته مؤقتا او قطعيا (م) ٢ يسري  
مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة  
الرسمية

حمار - قرار من مديرية الغربية بتاريخ ٢٩ نوفمبر  
سنة ٩٦

بعد الاطلاع على لائحة الحمامة الصادرة من هذه  
المديرية بتاريخ ١٧ ابريل سنة ٩٥ قرر ما هو آت  
(م) ١ اكل حمار تتكرر منه الخلفات يجوز  
للمديرية سحب رخصته مؤقتا او قطعيا (م) ٢  
يسري مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة  
الرسمية

حمار - قرار من مديرية الجيزة بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ٩٦

بعد الاطلاع على لائحة الحمامة الصادرة من هذه  
المديرية بتاريخ ١٣ فبراير سنة ٩٥ قرر ما هو آت  
(م) ١ اكل حمار تتكرر منه الخلفات يجوز  
للمديرية سحب رخصته مؤقتا او قطعيا (م) ٢  
يسري مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة  
الرسمية

تحويلاً في ٢٩ نوفمبر سنة ٩٦ - ٢٣ جمادى  
الثانية سنة ١٣١٤

حمار - قرار من مديرية قنا بتاريخ اول ديسمبر  
سنة ١٨٩٦

بعد الاطلاع على لائحة الحمامة الصادرة من  
هذه المديرية بتاريخ ٣٠ مايو سنة ٩٣  
قرر ما هو آت (م) ١ اكل حمار تتكرر منه

الخالفات يجوز للمديرية سحب رخصته مؤقتاً أو قطعياً (م) ٢ يسري مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية  
حمار - ٩٦ قرار من مديرية القليوبية بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ٩٦  
بعد الاطلاع على لائحة الحمار الصادرة من هذه المديرية بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣ قرر ما هوأت (م) ١ كل حمار تتكرر منه الخالفات يجوز للمديرية سحب رخصته مؤقتاً أو قطعياً (م) ٢ يسري مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية  
حمار - ٩٦ قرار من محافظة مصر بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ٩٦  
بعد الاطلاع على لائحة الحمار الصادرة من هذه المحافظة بتاريخ ٨ يونيو سنة ٨٩ قرر ما هوأت (م) ١ كل حمار تتكرر منه الخالفات يجوز للمحافظة سحب رخصته مؤقتاً أو قطعياً (م) ٢ يسري مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية  
حمار - ٩٦ قرار من مديرية بني سويف بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ٩٦  
بعد الاطلاع على مادي ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات للمصالح الاهلية قرر ما هوأت (م) ١ كل من يتعاطى الان او يرغب تعاطي تاجير الحمير للركوب في بندر بني سويف ونواحي بوش و بيا وطنسا بني مالو والواسطه وبني حدير واشمنت يجب عليه ان يعلن ذلك للركوب ويفيد عن اسمه ولقبه وجنسيته ومحل سكنه وعدد حميره واوصافها سواء كانت جارية الشغل او يرغب تشغيلها (م) ٢ يجب على مالك الحمير ان يقودها الى ديوان المركز للنظر فيها اذا كانت ليست مصابة بقرح وخالية من الامراض والحاصل القديمة التي تمنع تشغيلها ولتاكد ايضا ان عدة البرذعة كاملة وبجالة جيدة (م) ٣ تعطى المديرية الى مالكي او موجري الحمير التي توفرت فيها الشروط المنوه عنها في المادة الثانية طاسات مستطيلة بقدر عدد

الحمير وهذه الطاسات تكون من النحاس الاصغر عليها غر بارقام عربية وافرنكية ويلزم وضعها على الدوام على جبهة الحمير ولا يجوز اعطاء هذه الطاسات او اعارتها الى حمارين اخر بدون تصريح خاصي (م) ٤ تتالف الحمار بكل بلد من البلاد المنوه عنها في المادة الاولى بصفة طائفة ويقتون تحت ملاحظة شيخ واحد لم بكل بلد وله وكيل فيها يكونان معتمدين من قبل المديرية (م) ٥ يشترط على كل من يرغب تعاطي صناعة الحمار (اولا) ان لا يكون سنة اقل من اربع عشر سنة (ثانيا) ان يكون سالم البنية خاليا من الامراض (ثالثا) ان يكون تحصل على تصريح من المديرية (م) ٦ تذكرة التصريح تؤخذ من دفتر فسيحة منمرة بنمرة متسلسلة يتوضح فيها عن واوصاف الشخص الفائد للحمير وجنسيته وتحدد في كل سنتين مرة - تذكرة التصريح تكون شخصية ولا يمكن الانتفاع بها لنزير الحمار التي اعطيت لهم ويجب عليهم ابرازها عند ما يطلبها رجال الفسط او الركاب وكل حمار تفقد منه تذكرته يلزمه اخبار شيخ الطائفة في الحال وان يطلب جلافا بعد اثبات فقدها اداريا ويترب على شيخ الطائفة ملاحظة الحمار ويكون مسؤولاً عن كل مخالفة لنصوص هذه المادة (م) ٧ لا يجوز للحمار الوقوف في محلات خلاف المواقف المينة بالجدول الملحق بهذه اللائحة الا اذا طلب منه أحد الركاب انتظاره في محل آخر ووقوف الحمير بالمواقف يكون على صف واحد بالترتيب بحيث لا يصير ازدحام الطريق العمومي (م) ٨ لا يجوز للحمار رفض تاجير حمير مالم يكن سبق تأجيرها او ان يكون وقت ميئتها (م) ٩ يجب على الحمار ان ينتظروا الركاب وهم جفة موافقهم ولا يجوز لهم تركها متجاهلين امام الركاب الامر الذي ينشأ منه اتلاق راحة الركاب (م) ١٠ لا يجوز للحمار





الى ديوان المراكز للنظر فيما اذا كانت ليست مضابة  
بترجوع وخالية من الامراض والخصال القديمة التي  
تمنع تشغيلها ولينأكد ايضا ان عدة البردعة كاملة  
وبحالة جيدة (م) تعطي المديرية الى المالك او مؤجري  
الحميز التي توفرت فيها الشروط المنو عنها في المادة  
الثانية طاسات مستطيلة بقدر عدد الحمير وهذه  
الطاسات تكون من النحاس الاصفر عليها ثمر بارقام  
عربية والفريكية ويلزم وضعها على الدوام على جبهة  
الحميز ولا يجوز اعطاء هذه الطاسات او اعارتها  
الى حمارين اخرين من تصريح خصوصي (م) ٤  
تتألف الحمارية بكل بندر من البنادر المنو عنها  
بالمادة الاولى بصفة طائفة ويتقون تحت ملاحظة  
شيخ واحد لهم بكل بندر وله وكيل فيه يكونان  
مستعدين من قبل المديرية (م) ٥ يشترط  
على كل من يرغب تملك صناعة الحمارية (اولا)  
ان لا يكون منه اقل من اربع عشرة سنة (ثانيا)  
ان يكون سليم البنية خاليا من الامراض (ثالثا)  
ان يكون تحصل على تصريح من المديرية (م) ٦  
تذكره التصريح تؤخذ من دفتر قسمة مشعرة  
بشعرة متعلقة يوضح فيها من واصاف الشخص  
القائد للحمير وجنسيته وتحدد في كل سنتين مرة  
تذكره التصريح تكون شخصية ولا يمكن الانتفاع  
بها لغير الحمارية التي اعطيت لم ويجب عليهم ابرازها  
عند ما يطلبها رجال القبط او الركاب وكل حمار  
تفقد منه تذكرته يلزم اخبار شيخ الطائفة في  
الحال وان يطلب خلافها بعد اثبات فقدما اداريا  
ويترتب على شيخ الطائفة ملاحظة الحمارية ويكون  
مستولا عن كل مخالفة لنصوص هذه المادة (م)  
٧ لا يجوز للحمار الووقوف في محلات خلاف  
المواقف المبينة بالجدول الملحق بهذه اللائحة الا اذا  
طلب منه احد الركاب الانتظار في محل آخر  
وووقوف الحمير بالمواقف يكون على صف واحد  
بالترتيب بحيث لا يصير ازدحام الطريق العمومي

عدد سليم سليم  
٢٥ ١٥ الى قنن العروس وكفر الشيخ وكندوم  
ادريج والدباية والخراب وميدوم والحومه  
وكوم ابو راضي وصفط ميدوم وما معها  
والمرمر وانسط وبنالاس

١ من ناحية بني حدير الى الجهات الموضحة بعد

ذهاب

واياب توصيله

سليم سليم

١٩ ١٠ الى المجدون وما معها وكوم ادريج والدباية  
وما معها

١ من محطة اشمنت الى الجهات الموضحة بعد

ذهاب

واياب توصيله

سليم سليم

١٥ ١٠ الى اشمنت والكفر وبني حدي ودلاس

٢٥ ١٥ الى قنن المالك

٤٥ ٢٥ الى ابو صر الملقب بمصرة ابو صير وبهريش

٥٠ ٣٠ الى التوامس والبخارين والحمام والمصوره  
والمرجعه والمنشيه وغوط البحاري

٧ وما هذا ذلك تكون اجرة الساعة الواحدة باعبار قروش  
صاغ واليوم باعتبار ٨ قروش

جار - (نظرة الماخلة) قرار من مديرية القنابلة  
بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٨

لائحة الحمار

بعد الاطلاع على ما دق ٣٤١ و ٣٥٩ من  
قانون القنابات للمحاكم الاهلية قرر ما هو آت  
(م) اكل من يماطى الآن او يرغب تملك تأجير  
الحميز للركوب في بندر المصوره وميت شعر  
والسبلادين يجب عليه ان يعلن ذلك للمراكز  
ويقيد عن اسمه ولقبه وجنسيته ومحل سكنه وعدد  
حميره واصنافها سواء كانت جارية الشغل او يرعى  
تشغيلها - (م) ٢ يجب على مالك الحمير ان يفودها

(م) ٨ لا يجوز للحمار رفض تاجير حميرم ما لم يكن سبق تاجيرها او ان يكون وقت ميته (م) ٩ يجب على الحمار ان ينتظروا الركاب وهم في مواقعهم ولا يجوز لم تركها متسايقين امام الركاب الاسر الذي ينشاء منه اطلاق راحة الركاب (م) ١٠ لا يجوز للحمار ان يسيروا في الشوارع للبحث على ركاب (م) ١١ على الحمار ان يمشوا دائما بجانب حميرم وان لا يهدوا عنها مطلقاً ولا يجوز لم ضرب حميرم بقساوة (م) ١٢ لا يجوز للحمار طلب احرة زيادة عن التعريفة المخفضة بهذه اللائحة او اي تعريفة تصدر فيما بعد (م) ١٣ يجب على الحمار ان يتقادوا لكافة الاوسر التي تعطى لم من رجال الضبط والربط (م) ١٤ لا يجوز للحمار نقل جثث على حميرم ما لم يكن يطلب رجال الحكومة الذي يكون في الاحوال الاستثنائية فقط او للسلح العمومي (م) ١٥ كل حمار او مالك حمير يحصل منه مخالفة لهذه اللائحة تؤخذ غمرته بعرفة رجال الضبط او اصحاب الشأن في ذلك وتقدم عنه البلاغ اللازم لاقرب نقطة بوليس لعمل المحضر اللازم واحالته على جهة الاختصاص (م) ١٦ من يخالف هذه اللائحة بمالب بقوبة لا تتجاوز حداً من حدود العقوبات المقررة بالمخالفات المنصوص عنها بقانون العقوبات للمحاكم الالهية واذا تكررت المخالفة يجوز للديرية سحب الرخصة من المخالف موقتاً او قطعياً (م) ١٧ يسرى مفعول هذه اللائحة بعد مضي عشرة ايام من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية (جدول يبين مواقف الحمار وتعريفة الاجر بديرية الدقهلية)

عدد المواقف

بندر المنصورة

عدد

١ امام المحكمة المختلطة

٢ ديوان المديرية

عدد

١ امام محطة المنصورة

١ بالقرب من قهوة عبده الله الخدي حميره

١ بجبهة ميت حدر

١ امام المحكمة الالهية

١ جهة سيدي يامين

١ بشارع البحر امام مودة اخضره بيجوار

وكالة الشيخ متولي نور استجار الشيخ

ابو العنين عيسى

١ بيت البوليس والاجازة الجديدة

ومركز اشغال البندر

٨

بندر ميت غمر

عدد

١ بمرونة البحر عند قهوة المراكبية

١ بمحلة القطن

١ بيجوار شادر الحمار بسكة دقاوس

١ بيجوار قهوة العدوي

٤

١ السبلاوين يكون للموقف بيجواره

محطة السبلاوين فقط

١٣

(\*) تعريفة الاجر (\*)

بندر المنصورة

ذهاب واياب توصيله

ميليم

١٠

من البوسطة الى المديرية والحطة

الامرية والحطة الفرنسية والحكة

المختلطة

١٠ من البوسطة الى الاستاذة

١٠ من البوسطة الى البحر الصغير

من بندر ميت غمر الى الجهات الوضحة بعد

ذهاب واياب توصيله

ميليم

٢٠

٢٠ ميت محسن

ذهاب وإياب توصيله	مليم	مليم
مليم	٥٥	٥٥
كفر جوده وبشلاصهرجينا الكبرى	٢٥	٥٥
دماص وميت ابو عري	٥٥	٨٥
دنديط وكوم النور	٢٥	٤٥
الزرقاني	١٠٠	١٥٠
اجرة الحمار بالجهات الداخلة	١٠	١٥
سكن البندر		

من السبلاوين الى الجهات الموضحة بعد

ذهاب وإياب توصيله	مليم	مليم
مليم	٥٠	٥٠
طواي وديبر السوق والجواث	٢٠	٥٠
وبرجنور العرب وكسفر عزار		
والجبليله ونس الاميد وكسفر		
الامير عدا الله		
كفر الروك واللامون وكفر يوسف	٢٥	٤٥
عوض والميا وكفر الشرفا والبكاره		
وكفر قصوه ومنالحين ويرقون		
والحمايه		
بمس ونوب طريق وطوخ الاقلام	١٥	٢٥
وطماي وقبوره وميت غريطه		
طرائس العرب وكسفر بني سالم	٢٠	٢٠
وشيرا قبالة وديو الوسط		
ديج	٤٠	٦٠
برمك	٦٠	١٠٠
كفر محمد الشاوي وكسفر	١٠	١٥
بدوي جرجس		

وما هذا ذلك تكون اجرة الانتظار في الساعة الواحدة ١٥ مليا والشغل في الساعة الواحدة ٢٠ مليا واليومية الكاملة ١٠٠ مليم

## حمار

« نظارة الداخلية » قرار من مديرية العربية تاريخ ٢٤ مارس سنة ١٨٩٨ بعد الاطلاع على مآذني ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات لمحاكم الاغلية قرر ما هو آت (م) اكل من يتعاطى الان او يرغب تعاطي تاجير الحمار للركوب في بنادر خطا وزنجر والمخلم وكثير الزيات يجب عليه ان يعلن ذلك للراكر ويبلغ عن اسمه ولقبه وتجنبيه وعمل سكبه ويدير حميره وامضاه سواء كانت جارية الثغر او برعشه تشغيلها (م) يجب على مالك الحمار ان يقردها الى ذخيران المراكز للظن، فمما اذا كانت ليست مصابة

بفروج وخالية من الامراض والمخالفات النسيبة التي تنح تشغيلها وليتأكد ايضا ان عدد البردعة كاملة وبجالة جيدة (م) ٢ تعطى المديرية الى مالك او موجر الحمار التي توفرت فيها الشروط المنصوص عنها في المادة الثانية طاسات مستقيلة بقدر جد الحمار وهذه الطاسات تكون من النحاس الاصفر عليها ثمر بارقام حرة وانزكية ويقرر وضعا على الدوام على جهة الحمار ولا يجوز اعطاء هذه الطاسات او اعادتها الى حمارين اخر بدون تصريح خصوصي (م) ٤ تتالف المحارة بكل بند من البنادر المنوية عنها بالمادة الاولى بسف طائلة ويقتون تحت ملاحظة شيخ واحد لهم بكل بند وله وكيل فيوكريزان معتمدين من قبل المديرية (م) ٥ يشترط على كل من يرغب تعاطي صفة الحمار «أولا» ان لا يكون سنة اقل من اربع عشرة سنة «ثانيا» ان يكون سلم البنية خاليا من الامراض «ثالثا» ان يكون تحصل على تصريح من المديرية (م) ٦ تذكر التصريح تؤخذ من دفتر قسمة مشفرة بقدر متسلسلة يوضح فيها سن واصناف الشخص القائد للحمار وسنيتة وشهد في كل ستين مرة — تذكر التصريح تكون شخصية ولا يمكن الانتفاع بها لغير المحارة التي اعطيت لهم ويجب عليهم ابرارها عندما يطلبها رجال الضبط او الركاب وكل حمار تقدر منه تذكرته يقره اخبار شيخ الطائفة شيخ الحال وان يطلب خلافه بعد البات فدها اداريا ويترتب على شيخ الطائفة ملاحظة المحارة ويكون مسؤولا عن كل مخالفة لصوص هذه المادة (م) ٧ لا يجوز المحارة الوقوف في محلات خلاف المواقف المبينة بالمجدول الملح بهذه اللائحة الا اذا طلب منه احد الركاب انتظاره في محل اخر ووقوف الحمار بالموقف يكون على صف واحد بالترتيب بحيث لا يسير ارحام الطريق العمومي (م) ٨ لا يجوز للحمار رفض تأجير حميرهم ما لم يكن سبق تأجيرها او ان يكون وقت مبينها (م) ٩ يجب على المحارة ان ينتظروا الركاب وم في من اقامهم ولا يجوز لهم تركها متباقين امام الركاب الامر الذي ينشأ منه اطلاق راحة الركاب (م) ١٠ لا يجوز المحارة ان يسروا في الشوارع للبحث على الركاب (م) ١١ على المحارة ان يمشوا دائما بجانب حميرهم وان لا يصدوا عنها مطلقا ولا يجوز لهم ضرب حميرهم بقساوة (م) ١٢ لا يجوز للحمار طلب اجرة زيادة عن الصعيرة المخصصة بهذه اللائحة أو أي تعريته تصد فمما يحد (م) ١٣ يجب على المحارة ان يتقاروا لصيانة الاوامر التي تنحى لم من رجل الفتيك والربط (م) ١٤ لا يجوز المحارة نقل تجديدها على حميرهم بما لم يكن

- مليم  
٢٥ لنواحي كفر ابو وكفر الدغايدة والسلاوية  
وكفر قرطام  
٣٠ لناحية المنشاة القروية  
٢٠ لنواحي كفر شبرا قلوب وكفر القبيص  
والعاشية وكفر نوى  
٣٥ » المنشاة الجديدة وتاج الهم والرجاية  
٢٥ لناحية كفر شاهين  
٣٥ لنواحي ميت الخلفين وشرابية وكفر  
السنادية وكفر السحيمة وكفر حسيت  
وميت البر  
٥٥ لنواحي ششنا وكفر ششنا  
٥٥ لناحية كفر الشرافوة  
٥٠ » ميت هاشم  
٤٥ » كفر الجزيرة  
٤٥ لنواحي العزيزة وكفرها  
٤٠ » شبرا اليمن وكفرها  
ميليم  
٢٠ لنواحي كفر سباط وكفر حانوت البحري  
٥٠ لناحية ميت بدر جلواه  
٤٠ » شبرا ملس  
٣٠ لنواحي سباط وكفر العرب  
١٥ لناحية حانوت وكفر حانوت الثبلي  
١٠ » دهنوره  
عن اجر الحمير يندر كفر الزيات  
٥ توصيلات من المحطة لآخر البلد من كل  
جهة في بحر النهار وبالعكس  
٧ توصيلات من المحطة لآخر البلد من كل  
جهة في بحر الليل وبالعكس  
١٥ » من البندر للبلاد الخارجة باعتبار  
الساعة الواحدة في بحر النهار وبالعكس  
٢٠ توصيلات من البندر للبلاد الخارجة باعتبار  
الساعة الواحدة في بحر الليل وبالعكس

طلب رجال الحكومة الذي يكون في الاحوال الاجنبية  
فقط أو للمالك الموصي (م) ١٥ كل جمار أو مالك  
حاصر حصل منه ثلاثة لهذه اللائحة تؤخذ بموته بمعرفة  
رجال الضبط أو أصحاب الشأن في ذلك ويقدم عنه البلاغ  
اللازم لأقرب نقطة وليس لميل المحضر اللازم وأحاطه على  
جهة الاختصاص (م) ١٦ من يخالف هذه اللائحة يعاقب  
بعقوبة لا تتجاوز حدا من حدود العقوبات المقررة للمخالفات  
المخصوص منها بقوانين العقوبات للمحاكم الأهلية وإذا تكررت  
المخالفة يجوز للدورية سحب الرخصة من المخالف موقفاً أو  
خطعياً (م) ١٧ يري معقول هذه اللائحة بعد مضي عشرة  
أيام من تاريخ نشرها بالمجربة الرسمية  
تعريفه

عن اجر الحمير يندر زفتي باعتبار ان المبدأ  
من النقطة التي خصصت لموقف الحارة وهي وابور  
الخواجه قسطنطيني كسندليكو

ميليم

٥٠ محطة زفتي

١٠ لناحية سند بسط

٢٠ » الثريب

٢٥ » مسجد وصيف

٣٠ » ميت الحارون

٣٥ » كفر ميت الحارون

٤٠ لناحية تفهنا العزب

٣٥ لنواحي ميت الرخا وكفر الصارم

٣٠ » كفر الزيتون والخلوة

٢٠ » فرسيس وكفر فرسيس

١٥ لحد نواحي كفر عبد الرحمن ومنشاة حبن  
ومنشآت حاتم

٣٠ لنواحي كفر اسمايل وكفر غازي وسنبو  
وكفر سنبو

٢٥ لنواحي دمنهور وكفر شارة ومنشاة الصباحي

٣٠ لناحية حنون

١٠ » كفر الجندبي

٢٠ لنواحي كفر دمنهور والضبابة

٢٠ لناحية عيطاي

مليم

١٠ اجرة عن كل ساعة انتظار

٥ « « نصف ساعة انتظار واما اقل من ذلك

فلا يحسب له اجرة — اما اجرة اليوم من الصباح

لمد الغروب يمانية البيات فتكون مائة مليم واذا رجع

الراكب على الحمار للبندر ثانياً فتكون

الاجرة ١٥٠ مليم

عن اجرة الحمار ببندر طنطا

مليم

٥ من موقف المحطة الى البورصة او بالعكس

١٠ « « الكفرة الشرقية

٥ « « لكفرة الصاغة

٨ « « اسكاروس

١٠ « « كفر علي اغا

٥ « « الى الجامع الاحمدي

٥ « « للضبطين

١٠ « « للمدرسة

٧ من موقف الدائرة الى المحطة

٥ « « الكفرة الشرقية

٧ « « كفر الصاغة

٥ « « الجامع الاحمدي

٤ « « كفر علي اغا

٥ « « مدرسة

٨ « « كفر القرشي

اما اجرة ساعات الانتظار فهي

عن ساعة مليم ١٠ — عن نصف ساعة مليم ٥

واقل من ذلك لا يحسب عنه اجرة

واما الاجر خارج البندر فتكون كما يأتي

مليم

عن الساعة ٣٠ ليلا

« ٢٠ نهارا

وفي ايام المواسم والاعياد تكون الاجرة طاقا ونصفا

عما نوضح قبل

عن اجر الحمار ببندر المحلة

مليم

٢٠ من المحطة الى سندسيس

٣٠ « « ساهول وريقنو

٤٠ « « دمرو

٢٠ « « محلة حسن

٣٠ من المحطة الى عطاف

٥٠ « « بشيش

٥٥ « « ابشان

٤٥ « « ستاباره

٤٠ « « طنباره

٥٠ « « البسطوس

٥٠ « « مثيل

٤٠ « « غمرة البصل وكفر دمترو

٣٠ « « المعتمدية

٥٠ « « مسير

٣٠ « « محلة زياد ويجول

٤٠ « « الفيش

٥٠ « « بقره

٥٠ « « درين

٤٠ « « ميت السراج ومحلة القصب

٤٠ « « بانوب

٣٠ « « حفظ

٣٠ « « المياتم

٥٠ « « فشيل

٥٠ « « ابشانه

٢٠ « « دار البقر القبليه والبحريه

١٠ « « محلة ابوعلي القنطرة وطينه والقصريه

٢٠ « « معتمد وميت النصاري

٤٠ « « ابو صير

٥٠ « « شبرا البين وميت بدر حلاوه

٣٥ « « شبرا ابايل وكفر الزبلاوي وكفر فياله

٤٠ « « بنا ابو صير وميت حبيب

( ٢ ) موقف بأول شارع الاسبالية امام ديوان  
الدائرة السنية التقدم  
حمار - قرار من مدير الحيفة بتاريخ ٣ ماين  
سنة ٩٧  
بعد الاطلاع على لائحة الحمارة الصادرة من  
هذه المديرية بتاريخ يناير سنة ١٨٩٥ قرون  
ما هوأت ( م ) ١ يجري العمل باللائحة  
المذكورة في نواحي العياط ومزغونة وكفر عاز  
( م ) ٢ مواقف الحمارة بالنواحي المذكورة تكون كالآتي  
( ١ ) موقف العياط بين عزبة الدريسة ومحلات  
محطة العياط - ( ٢ ) موقف مزغونة بين عزبة  
الدريسة ومحلات محطة مزغونة ( ٣ ) موقف  
كفر عاز قربي محطة كفر عاز بالقرب من  
نقطة البوليس ( م ) ٣ ترينة اجرة الحمارة  
بالجهات المذكورة تكون حسب الآتي  
( العياط )

ميليم	١٠ من العياط غدا المساندة
١٥	» » العطف
١٥	» » بيهيت
١٥	» » طهما
٢٠	» » البلدة
٢٥	» » بدمه
٣٠	» » برنشت
٢٥	» » برويش
٢٠	» » يدق
٢٠	» » الجملة والثانية
١٥	» » كفر شحاته
١٥	» » يما
٢٠	» » اللشت
٢٠	» » عزبة جندي مرزوق
٢٠	» » المحرقه

ميليم	٢٥ من محطة الى كفر الثمانيه والتاوية ومحطة خلف
١٠	» » كفر حمجازي
٤٠	» » السجايه
٣٠	» » ودنوشر لابشيط
١٠	» » الى الدواخلة وبلقينا وشبرا ملكان وميت شنتنا عياش
٢٠	» » من المحطة الى كفر الصارم
١٠	» » كفر الجنينه
٤٠	» » طينخ
٥٠	» » فبروه
٦٠	» » بيله
٣٠	» » ميت هاشم والعجزية وكفر العجزية
٤٠	» » ششتا وكفرها
٥٠	» » دحميس
٤٥	» » السانوان وعزبة سعادة احمد باشا رشيد
٤٠	» » ميت يزيدي
	( جدول )

عن بيان المواقف التي خصصت للحماره بينادر  
زنتي وكفر الزيات والمحلة وبندر طنطا  
( بندر زنتي )  
قربي وابور الخواجه قسطندي كندنيكو  
( كفر الزيات )  
( ١ ) موقف غربي سور جنبه المحطة وبجربيه  
السكة الخديده  
( ٢ ) موقف بجوار بوابة الزنتان الواقعة قربي شرقي المحطة  
بندر المحلة  
بأول شارع وابور الخواجه ديمتري يادس الموصل  
لمحله ابو علي بجوار تخايشب القم  
بندر طنطا  
( ١ ) موقف بدائرة فوايس الابارة بالقرب من المحطة

المعمودة المدة لمرور الساعة والوقوف على تلك الشواطئ  
مكتوفي المورة وهذا امر مفاسير للاداب الواجب  
استمرارها وحمل بالظالم المسموي — فبناء على المادتين ٣٤١  
و٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الالهية وعلى المادتين  
٣٣١ و٣٤٠ من قانون العقوبات للمحاكم لخططة قد قررنا ما  
هو آت (م) لا يجوز لأي انسان كان الاستحمام على  
شواطئ البحر المالح وترعة الحمودية الصكانة في حدود  
مدينة اسكندرية الواقعة امام محلات السكن وعلى الطرق  
المعمودة لما في ذلك من انتهاك حرمة الاداب والاخلال  
بالنظام الا في حملات البحر المدة لذلك الموضوع يقتضى  
رخص من طرف الحكومة (م) ٢ كل من خالف هذا  
القرار يعاقب بالعقوبات المقررة للمخالفات المنوعة عما في  
المادتين ٣٤١ و٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الالهية  
والمادتين ٣٣١ و٣٤٠ من قانون العقوبات للمحاكم  
الخططة (م) ٣ يكون العمل بمقتضى هذا القرار من يوم  
نشره بالجرائد الرسمية

حيوان - - صورة ما صدر من نظارة المالية للدائر  
البلدية بسكندرية في ٢٩ شعبان سنة  
١٢٩٨ و٢٦ يولية سنة ١٨٨١ مرة ١٧٦ بتم دولوا اقدم  
الناظر بخصوص اخذ عوائد على ما يستجد من الحيوانات  
في شهر اغسطس لغاية ديسمبر بواقع جزء من اثني عشر عن  
كل شهر سواء كان وروده في اوائل الشهر أو في اواخره  
لما ان وردت افادة الناقه في ١٨ محرم سنة ٩٨ الموافق  
٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٠ مرة ٩٧ ضمنها تعرض النضر  
الحاصل من اصحاب الحيوانات عن اخذ عوائد كاملة على ما  
يستجد منها في آخر شهر من السنة وتقرى ان الحيوانات  
المتحدة لا يمكنها الشغل حال وصولها للنهر بل يلزم اصحابها  
ان يطهروا ويراشوها مدة شهر تقريباً حتى يجهلوا ناقة  
للانشغال ولذا رغبت الفصل في ذلك بنوع انه لا يصير  
جهداً ما يرد من الحيوانات بشهر ديسمبر الا في السنة  
القابلة يهتد استبعادها وقد كان احمل النظر في ذلك على  
جنباب منشع عوم الدخوليات فالذي تراء له هو ان  
الحيوانات التي يصير صحرها وقت الجهد بالبحر يهتد المسموية  
تؤخذ من امتعها من كامل السنة ولما الحيوانات التي  
تستجد بالنهر بعد اعال الجهد والحصر فهذه يصير احتساب  
العوائد عليها بالنسبة الى الزمن الباقي لغاية انتهاء السنة  
ثم لما صار الاستسلام من بلدية مصر عن الجاري بها في  
كيفية جرد المواشي وتحصيل عوائدها كما ورد منها علم  
ان الجاري بها هو انه في اوائل كل سنة يصير جرد  
المواشي والبرميات ومن مقتضاه يجري تحصيل العوائد

(مرغونة)

١٥	من مرغونة	لحد	ابو رجوان القيلي والبحري
٢٠	»	»	الشوبك الغربي
١٠	»	»	نزلة الشوبك الغربي
١٠	»	»	دهشور
١٥	»	»	زاوية دهشور
٣٠	»	»	منشأة دهشور
١٠	»	»	الداوية

(كفر عمار)

١٥	من كفر عمار	لحد	المرقب
١٠	»	»	كفر توكي
١٥	»	»	البرغوثي
١٥	»	»	القطوري
٢٠	»	»	كفر جرزة
٢٠	»	»	جرزة
٢٠	»	»	الحرقه
١٥	»	»	ابوفار
١٥	»	»	ابو العباس
١٠	»	»	ميت النفايد
١٥	»	»	المقاطيعه
١٠	»	»	عزة احمد بك عصمت

والاجرة بالساعة تكون على حسب المقرر لذلك  
بالتعريف الحققة بلائحة المديرية المذكورة بالمادة  
الاولى في هذا القرار (م) ٤ يسرى مفعول هذا  
القرار بعد مضي ثمانية ايام من تاريخ نشره بالجريدة  
الرسمية

حمام - - قرار من محافظة اسكندرية في ١٧  
اكتوبر سنة ١٨٨٨

(\*) فمن محافظ اسكندرية (\*) حيث ان كثيراً من  
الناس قد اتحدوا على الاستحمام على شواطئ البحر المالح  
وترعة الحمودية الواقعة امام محلات السكن وعلى الطرق



والمشغورات والفأيد على جميع مشايخ وهدد الشراحي ونظار  
وكلاء العرب والأباعد بالأجراء على حسب ما سبق نشره  
بما في ذلك حصول التبليغ عنهم أول بأول بحيث يكون  
معلوماً أن كل من الخصى أو تسامل فيما ذكر لا بد من  
معاينته كائناً من كان ولقد تحرر في تاريخه بهذا المن  
لزم ومن الجملة هذا للعمل بمقتضا

مشور من نظارة الداخلية في غاية شمعات  
حيوان - سنة ١٣٠٠ (٢ يولية سنة ٨٢)

« صورة ترجمة فرادجلة مجلس الصحة المتقدمة »

« في ٢ يولية سنة ١٨٨٢ »

« أولاً » أن الحيوانات الخائفة بمرض الحوادث يجب بحسب  
قانون ضبط وربط الصحة البيطرة دفعها وتطعيمها بالجرم  
الغريب مطفي فعلى الداخلية قبل كل شيء أن تذكر جهات  
الإدارة وتتأكد منها ملاحظة تلك الطريقة « ثانياً » توجد  
جربانات كثيرة نافقة بالموت مخلقة في البرك والجاري والأهر  
فالجلس بالمجاهد مع الداخلية اتخذ الاجراء أت اللازمة لذلك

ولكن من الخاسب تجريد النظر في شأن قناطر الترح وقد  
رأى المجلس تعيين مثلث لارباله لمناظرة قناطر دله العظيمة

والقريتين والصنطة وتروين ودييرة ويجري دفن الحيوانات.  
التيمة بكنز في تلك القناطر « ثالثاً » يجب نقل الجلود إلى  
فكلمها وجد من الجلود الطرية أو الغير المدروسة في الطريق  
يضبط ويمنع مخالطة القوانين الصحية فإن هذه الجلود لا  
يمكن معرفة حقيقة حالها وهذه الصحة تعتبر واردة من جهات  
مشومة « رابعاً » أن ما سوى الجلود التي تنقل بكيفية  
مخاللة لا بد من اتخاذ الاجراءات الاتية فيو - كانه الجلود

الواردة من السفانة يجب تحريمها في علات مخصوصة يصور  
تصميمها بمرقة الحكومة والصحة ولا يصح باعراجها ما لم  
يصدر في شأنها امر جديد وهذه الجلود يصور لتيجها

وتصويرها - كل شخص لا عمل عزن جلود ملزوم أن  
يجوز عنه في مدة ثمانية واربعين ساعة معطية الصحة ورسم  
الحال يكشف عليه بمعرفة لاجل ان تقرر انما قبله والشم  
عليه أو اعدلم ما يكون - - وبعد مضي المدة الموضحة  
هنا انما تكل عمل عزن جلود لا يصور الاخبار عنه يستبر  
ما فيه مشيها ويجري اعلمه بأربعة تقطيع قطعاً قطعاً  
ودفعه بمصر هيئة وتطعيمه بالجرم الغير مطفي والردم جلود  
بالآتية وإذا كان في بعض الجهات لا يوجد صنف الجير  
فيعد اعدال الطريقة المذكورة في حق الجلود انفي هذا فلا  
باس من استبدال فلما الصنف برماد الفحم أو الخشب

مساعدة رئيس مجلس الصحة السوفوية قدم للداخلية مكتابة  
مؤرخة ٢٩ شعبان سنة ١٣٠٠ مرة ١٨٨٢ تضمن أن

السوية وأن كل ما يستجد يقدم في كشوفات الاثنان  
ويجري ملازمته على الجرد الاصلي ويحصل عوائده وإذا  
مرت مواعي مستبدة على عطصات الدورية في شهر ديسمبر  
يتمحصل عليها عوائد أيضاً وحيث ان حصول العوائد عن  
سنة كاملة على ما يستجد وروده يشهور اخر السنة فيو  
تعد على اصحاب الحيوانات فالذي تراءا بطرفنا هو ان  
جرد الحيوانات في كل سنة يكون اتناوه بعد اوان  
الربيع وهذا بالنسبة لخروج ودخول الحيوانات المذكورة  
بأوان موسم الربيع وإن ما يوجد منها ويصور حصص  
لغاية شهر يونيه تؤخذ عليه عوائده سنة كاملة وما يستجد  
وروده من الحيوانات في ابتداء شهر أغسطس لغاية شهر  
ديسمبر فيوخذ عليه عوائد اعتباراً من ابتداء الشهر  
الذي يستجد فيو لغاية السنة بواقع جزء من اثني عشر من  
كل شهر سواء كان وروده في أوائل الشهر أو في  
اواخره وانقضى تحريره لساعاتكم لاتخاذ الاجراء على وجه  
ما ذكر وفي تاريخه تحرر في بلدية مصر بذلك

حيوان - مشور صادر في ٤ ن سنة ١٨٨٢  
لويول سنة ٨١)

انه مع سبق الشر للجهات ومن الجملة للديرية برفاحة  
الاحتياجات اللازمة اجراءها لعدم سريان المرض بالمواشي  
ومن ضمنها التبليغ من مشايخ الدواهي وخلافهم عند ظهور  
المرض قد علم ما ورد من مجلس الصحة السوفوية من  
٢٤ بناء على المكاتبات المتبادلة اليو من بعض الحكام باشية  
أن المختصين بالتبليغ من المشايخ وغيرهم غير معينين الاجراء  
ووجد بأحدى المديريات مواعي نافقة مملقة ربما بأحدى  
الترح وحصل الاستدلال بهذا على نقاس من ذكرنا وعدم  
الاجتهاد في تنفيذ ما سبق نشره وبما ان هذا ما يستدعي  
انتشار هذا المرض فيزاد حصول التأكدات باتباع  
المشورات السابق صدورها عن ذلك وحيث كما تطون  
ان اجل التصور من صدور المشورات انما هو اتباعها  
وسريان الوبال بترجيحاً لا بمجرد العلم بها وتركها بدون  
مفعول كما هو المتبادر مما وقع في هذا الامر المهم ولم  
يستند من ذلك سوى انه غير حاصل من الجهات المختصة  
على مراعاة النظر الى المشورات بين الاهمية واستدامة  
هذه الحماة مما لا يوافق لا ينشأ عنها من الضرر الجسدي  
توقاها من ذلك استنبط لعادة الشر من كذا للجهات  
تحريراً على لزوم تنفيذ ما سبق مذكوره في هذا الخصوص  
والندار لكافة مستعدي الإدارة بهذا غاية الاهتمام فيما  
يذكر والمحافظة على اجراء مطوف ما تضمنه في الاوامر

المجلس نظر في مادة رم وولدو الحيوانات النافثة والتي تنفق بالمرض الزباني وقرر مجلس المنعقدة في ٢ يولييه سنة ٨٢ الاجراءات والاحتياطات الصحية للمتفني اخذها في تلك المادة حفظا للصحة العمومية على الكيفية المسطرة اعلاه وعين الدكتور محمد القندي صفوت مفتس ثالث صحة وطبيرة لندن رم الحيوانات الملقاة في البرك والجاري والامر والمجموعة بانفسم القناطر على حسب المصوص بقانون ضبط وربط الصحة البيطرية واعلى اليو اعلان لحضرات مديري وجهت بمجرى بقصد مساعدته فيما ينبغي اجراءه نحو ذلك وحيث انه لا ينبغي على حضرتكم ما يمد من التوائد النجسة على الصحة العمومية من تفليد تلك الاجراءات فسامولنا انكم تذلوا الجهد في تنفيذ الاجراءات المذكورة حرصا على الصحة العمومية ومساعدة ذاك المجلس فيما يوصل به الى هذا الغرض الجليل والمساعدة بالاجراء كذلك اخفى ترقيه وفي تاريخه كسب لن لرم بهذا لاجراء المجابه

**حيوان -** منشور من نظارة الداخلية في ٩ رمضان سنة ١٣٠٠ (١٤ يولييه سنة ٨٢) لا كان ذبح الاناث من المواشي البلدية على الايقار والجاموس والابقام وغيرها لا يسوغ استعماله نظرا لصلاحه معقها اما للتربية والتاج والامر الاقتال وعلى الخصوص لادارة الاشغال الزراعية التي هي اساس الصالح العام في بلاد القطر المصري — ومع سبق صدور البرادة السنية المؤرخة ٤ شعبان سنة ١٣٠٠ لكافة الجهات بجميع ذلك منعا كليا لا يزال مسبوها ومشاهدا بل وتحقق الان نظارة الداخلية ما رفعه حضرة مفتش الصحة البيطرية لمجلس الصحة العمومية انه جاري ذبح الاناث من هذه المواشي حتى بالسفوانات بدون ادنى مباله من منوطون بالميج على انه من الواجب الانكشاف لتنفيذ مقتضيات هذه الاوامر بعدم التفریط في مراعاة حفظ تلك الثروة لا اقله منعا لاستغلال المواشي المنكي عنها من البلاد الامر الذي لو حصل لا سح انه تكون نتيجة ضررا ليطا - لبناء على ما ذكر وما قرره مجلس الصحة العمومية ودرت لنا مكتابة سعادة رئيسه رقم ١٤ شعبان سنة ١٣٠٠ غرة ٢٢٣ بطلب لتفليده قد رأينا ان نعلن الجهات عموميا اعلانا قليا بما هو ات «أولا» من الان نصاعدا صار منوما كليا ذبح الاناث من المواشي البلدية السالف ذكرها «ثانيا» ما يوجد منها من التقيحات أو الجيروت أو المصابيات يعالمت مونة وبسبها لا يتنعم بما في الاشغال ولا التربية على لا مانع من ذبحها من بد الكشف عليها بمجرة الحصى المتوط بهذا العمل واتناح صلاحيتها لما كول

وحيث ان تنفيذ هذه الاوامر المهمة يستدعي توجيه زيادة الانكشاف من حضرات مأموري الادارة عموما اليو باصدار المكتبات الشديدة منهم الى سائر مأموري فروع جهاتهم وعد ومشاخ القرى والمدن وحواضها والامالي بالاجراء هكذا وانذارهم بان الحكومة تعاقب من يخالف ذلك ايا كان عفا شديدا مع دوام مراقبته وتنفذ اعمالهم واجراءاتهم في هذا الصدد بواسطة رجال القبط والربط فسامولنا ان تكم تصرفوا المهمة وتوجهوا العناية في الحصول على ذلك وفي تاريخه مكتب الجهات الاقتضا بالاجراء هكذا

**حيوان -** منشور من نظارة الداخلية في ١٢ ذا سنة ١٣٠٠ (٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣) فيما تقدم صدر امر حال بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠ في شأن المواشي التي تنفق بالموت بامراض وبائية أو عادية وما يتبع في ذبحها والتفليد عنها وبجاءة كل من يخالف الامر المشار اليو ونظارة الداخلية قد اجبرت نشر هذا الامر للجهات بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٢٩٧ وحتم على السبل بوجبه وبتاريخ اول فبراير سنة ١٨٨٢ صدر امر حال أيضا شاملا لقانون ضبط وربط الصحة البيطرية فيما يتعلق بامراض الحيوانات البائية موضعا ما يفرم اجراءه من الاحتياطات وما يجب على مأموري الادارة وغيرهم اتباعه ونشر للجهات بتاريخ ٢٨ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ لاتباع الاجراء بوجبه وحيث ان المادة التاسعة والعشرين من القانون المشار عنه تنفي بان كل ما كان مخالفا له من جميع الاوامر والوائح السابق صدورهما يكون ملغيا ومنسوخا وفي الامر العالي المتوه عنه انما من المواد والاحكام ما هو موافق لا صدر به هذا القانون فلهذا وما يتلاحظ من ان بعض جهات الادارة ربما يكون ترك العمل بمقتضى هذه المواد مع ان من الواجب العمل بها وتنفيذ مقتضيات باقي مواد الامر الاول الا ما يكون مخالفا منها لاحكام الامر الثاني الشامل لقانون الصحة البيطرية فقد رأينا لزوم النشر عموما لكي تتنبه جهات الادارة للاجراء على وجه ما ذكر وبنا على ذلك كسب لن لرم وهذا بالجهة لحضرتكم للعلمية والاجراء على مقتضا مع اعلاه لكافة مأموري ومشاخ فروع جهات طرقكم وتحذير الجميع من المخالفة

**حيوان -** منشور من نظارة الداخلية في ١١ ذا سنة ١٣٠٠ لا كان لعالي القرية والبلدان خصوصاً الذين على شواطئ البحر شجارين على الفاه رم الحيوانات النافثة والتي

تتفق بالمرض الوبائي في البحر الاعظم والترح والبرك غير متفكرين فيما يشأ عن غلوها من الضرر بالصحة السموية ولا يبالين بما يترتب عليهم من العقوبات نظير ذلك فمجلس الصحة السموية لاجل أن يتوصل الى منع هذه الحالة الممرضة بصحة النوع الانساني قد سن قانون الصحة البيطرية الشامل لا يتبع في تلك الحيوانات من جهة دفنها ودون في منع انتقالها بالجملة المذكورة وان من يقدم على مخالفة يجازى بحسب ما صرح فيه وتنفذ هذا القانون بالامر العالي الرقم اول فبراير سنة ١٨٨٢ ونشر من الداخلية للجهات وبالجملة لجهتك في ٢٨ ربيع الاول سنة ٣٠٠ فرغ بقصد العمل بوجبه وحيث ان من ام الواجبات على مأموري الادارة التيقظ وزيادة الانذبات لكل ما فيه دفع المضار واتخاذ طرق الاحتياط حذراً ما صاه ان يحدث بسبب التجارى على الماء الرم المذكورة بالجهات المحكى عنها من المضار قد رأينا ان من الضروري ان تزيد جهات الادارة تأكيداً بتبع ذلك ووضع غفر على فواظ البحر وأخذ الشهادات القريبة على مأموري جهتك وعند وشائج البلاد وان يكونوا محافظين على نفاذ نصوص القانون المشار اليه وان من يجازى على القاء رم من الحيوانات البادي ذكرها بالبحر أو الترح أو البرك يجازى بحسب ما تدون قيو وبناه طيو قد كتبت في تاريخه للدرجات والمخاضات باتباعه وهذا تم للبادرة بأجره مقتضاه وأما مولانا في منكم وتبذلكم انه من الان لا نسمع بوقوع ما يخالف القانون

كان في بحر النيل أو في الترح فلابل جسم هذه الحالة صار من الضروري إعادة اعلان ارباب الحيوانات مرة أخرى بان الرم الذي كان مشروباً على ذلك صار الغارء ولكون من مقضى الفترة الراحة من المادة الثلاثية وأربعة واربعين من القانون الجبائي المصري الجديد ان من يلقى في بحاري الماء المارة بالمدن أو القرى جثث الحيوانات أو قاذورات او مواد أخرى مضرّة بالصحة السموية يعاقب بدفع غرامة من ٥٠ قرش ديواني الى ١٠٠ قرش وبالمجلس من يوم الى ٤ ايام أو بأحدى هاتين العقوبتين فلذا الغرض قد صار احطار ادارات الشبليات يذلل كمال الحسة وقدرة الملاحظة تبع القاء رم الحيوانات في البحر وغيره حسب واجباتهم مراعاة لصالح الصحة السموية وفي حال حدوث امر من هذا القبيل في الجهات التابعة لما يجب عليها اجراء التفتيش اللازم وسرعة ضبط كل شخص يتجسس على مخالفة ما نص بهذا المنشور لها كمن مع السخولة على الضاحية وشائج البلاد فيما يوجد من الرم في المياه في حدود مراكزهم ان لم يبادروا حالاً بأخراجها من المياه ودفنها ويكون مملوكة ان من يهمل على القاء جثث الحيوانات في بحر النيل أو الترح يعاقب على حسب نص الفترة الزاينة من المادة ٢٤٤ المحكى عنها ومرسل مع هذا لطريقكم عدد اعلان في هذا الشأن نشرها في جميع الجاه المديرية والمراكز والقرى والصفور والغرب والوانع المهمة لاجل تعميمه والملاحع الجميع طيو هذا واشتلت دقة نظركم على لعنة هذا المنشور واكتفكم بالثأر الطرق الصالحة وبذل المهمة الزائدة حتى ان الصلابة تنفذ التعليمات المطاعة اليها لتبذل تأماً «بمعلن» ان الفترة الزاينة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات للمصري الجديد تقضي بان من يلقى في بحاري المياه المارة بالمدن أو القرى جثث الحيوانات يعاقب بدفع غرامة من ٥٠ قرشاً ديوانياً الى ١٠٠ قرش وبالمجلس من يوم الى ٤ ايام وعلى هذا فنعلم الصوم بان كل من يلقى في النيل او في احدى الترح الصغيرة أو الكبيرة شيئاً من هذه الجثث عمول بتفضي هذا الحكم وأجرى طيو ما ذكر من العقاب

( جة ) مشور من مظارة الداخلية في ١٤ و حيوان — سنة ١٣٠١ ( ١٢ فبراير سنة ٨٤ سبق النشر من هنا للجهات وبالجملة جهة طرفكم في ١٩ ربيع الاول سنة ١٣٠١ بما يبيع لمنع القاء رم الحيوانات التابعة والقاذورات وجميع

حيوان — ١٩ راسة ١٣٠١ ( ١٩ يناير سنة ٨٤ ) قد رأت الاطباء ان الزيفات المسببة التي حصلت في العام الماضي بسبب الموضة وادت في ذلك الوقت شدة ما يسبب الحالة الرديئة التي كانت عليها مياه النيل والترح المتعددة من رم الحيوانات النافثة بالمرض التي كان يلقاها بها اصحابها عروفاً عن دفنها طيفاً لتعليمات والنفورات الصادرة من الداخلية ولما سبق كان جارياً تحصيل ريال واحد بمعرفة مجلس الصحة في مقابلة رسم دفن كل حيوان نافق وكان غالباً اصحاب الحيوانات تخفف من دفع ذلك الرسم بالتأجيل بالترح القريبة من بيوتهم ولا تحقق مجلس النظار ان تكفي اصحاب الحيوانات التفتت بدفع هذا الرم هو امر لا فائدة فيوفر ابطاله قصد تشجيع الناس على دفن الحيوانات الا انه مع ما ذكر في المعلوم انه في بعض الجهات لم يزل جارياً القاء رم الحيوانات سواء

(١٨٨٤)

(١٨٨٤)

منشور من نظارة الداخلية بشأن السنة مواد الخنصة بمسئلة روم الحيوانات النافقة لاتباع الاجراء على ما تدون بها - حيث انه من الانقضاء اتباع الاجراء بجهنكم في مسئلة روم الحيوانات النافقة على وجه ما تدون بالسنة مواد المسطرة بالاعلان المرسل منه عدد نسخة مع هذا فلزم تحريره ثم القيام بذلك بدون ادنى مغالفة

(اعلان) اولاً . من ابتداء يوم تاريخه مشايخ البلاد والمدن يكونون مسئولين قطعياً اذا وجدت رمة اي حيوان نافق في سفح جهاتهم . ثانياً . على مفتش البوليس في كل مديرية او مدينة ان يرافق بواسطة دائرية الترع والبحر وبحاري المياه وان يجري التفتيش على البحيرات والمستنقعات مرتين في كل شهر او زيادة عن ذلك واذا وجد بها حيوانات نافقة فلي البوليس اخراجها من المياه واخطار شيخ الجهة المسئول عن ذلك وببادر باعمال تقرير بالكتابة ويقدمه الى كل من المدير او المحافظ ومفتش عموم البوليس بالمروسة ( ثالثاً ) وعلى المدير او المحافظ ان يوقف حالاً اشخ المذکور عنه اتفاقاً من وظيفته ويعين وكيله يقوم في اشغاله ويعمل تحقيقاً بالطريقة التي يراها موافقة ويخطر نظارة الداخلية لصدور اوامر منها قطعية عن ذلك ( رابعاً ) مشايخ البلاد والمدن يكونون ملازمين باحراق روم الحيوانات التي يصير اتجاهاها حرقاً تاماً والمديرية او المحافظة تقدم لم التماز اللازم للحرق ( خامساً ) عند موت بهيم بداء وبائي او معدي يكون الشيخ مسئولاً باحراق لحم وجلد البهيم باجمعها اما اذا كان البهيم يموت بمرض وبائي او معدي فلا مانع من اخذ الجلد الا ان الشيخ يكون مسئولاً عن حرق الجففة على مسافة بعيدة من سكن الاهالي ( سادساً ) عند اتجاها روم حيوانات نافقة يجب على المديرية او المحافظة اجمال تحقيق سواء كان

المواد المضرّة بالصحة في البحر والترع او بحاري المياه المارة بالمدن والقرى وبما يجازي به من تجارى على القاء شيء من ذلك وحيث من الضروري معرفة الاجراءات التي صار اتخاذها بجهنكم لتنفيذ مفعول هذا المنشور فلزم تحريره لحضرتكم ليقاد بها ذكر سريعاً

( جنة ) منشور من نظارة الداخلية في ١٦  
حيوان - ١٨٨٤  
نبرابر سنة ١٢٨٤

حيث انه تحرر من هنا لجواب مفتش عموم البوليس في ١٢ فبراير سنة ٨٤ بالتنبيه على الضباط المعيّنين بالمراكز والاقسام بان يقدموا كل خمسة عشر يوم الى مفتش الاقاليم التابعين له تقريراً يبينوا فيه ان كل منهم جرى المرور على المركز التابع له وان الترع وما يشاكلها التي في دائرته اختصاصه لم يكن فيها روم حيوانات مع دقة الالتفات والانتباه لهذا الامر المهم فلاجل ان يكون ذلك معلوماً للجهات قد صار نشره في تاريخه ومن الجملة هنا لطرفكم

( جنة ) منشور في ٢٠ جاسنة ١٨٨٤  
حيوان - ١٨٨٤  
سنة ١٢٨٤

الاعلان المرسل لطرفكم منه عدد مع هذا في خصوص مكافاة من يرشد او يعطي اخبارية عن اي شخص تجاراً على القاء رمة حيوان نافق في بحر او ترعة او بحري او بحيرة تؤمل اجراء اللازم لنشره سريعاً بين عموم بجهنكم وكافة ملحقاتها (اعلان) يصرف مكافاة خمسة جنيه مصري من المدير الى اي شخص يعطي اخبارية له او الى البوليس تؤدي الى معرفة اي شخص اجترأ على القاء رمة اي حيوان نافق في البحر او في الترع او البحري او البحيرة كما انه يصرف مكافاة اثنين جنيه مصري الى اي شخص يعطي اخبارية سرية من هذا القبيل تؤدي الى النتيجة المرجوة

<p>معرفة البوليس أو خلافهم حسبما يرى موافقاً          لمعرفة الجهة التي التفت بها تلك الحيوانات في          المياه واصحابها فاذا علم صاحب تلك الحيوانات</p>	<p>النافقة يجب على المديرية او المحافظة بتوظيف شيخ          الناحية او الجهة المقيم بها صاحب الحيوانات و يمين          وكلا يقوم في اشغال الشياخة ويشعر بالداخلية عن ذلك</p>
---	--

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني



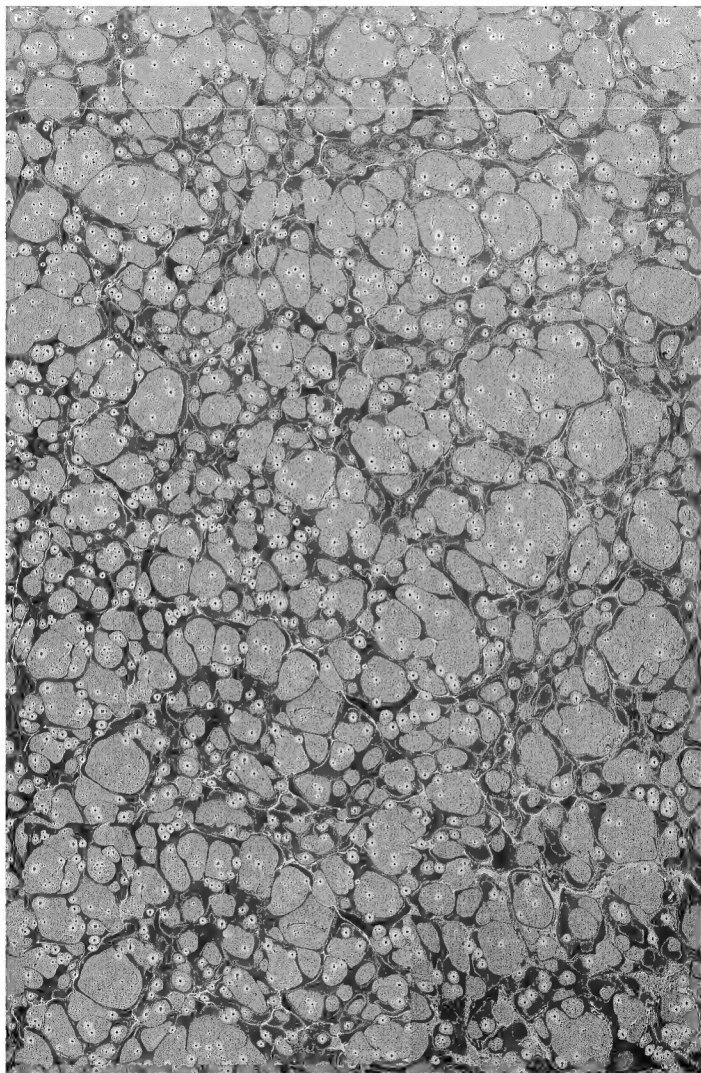


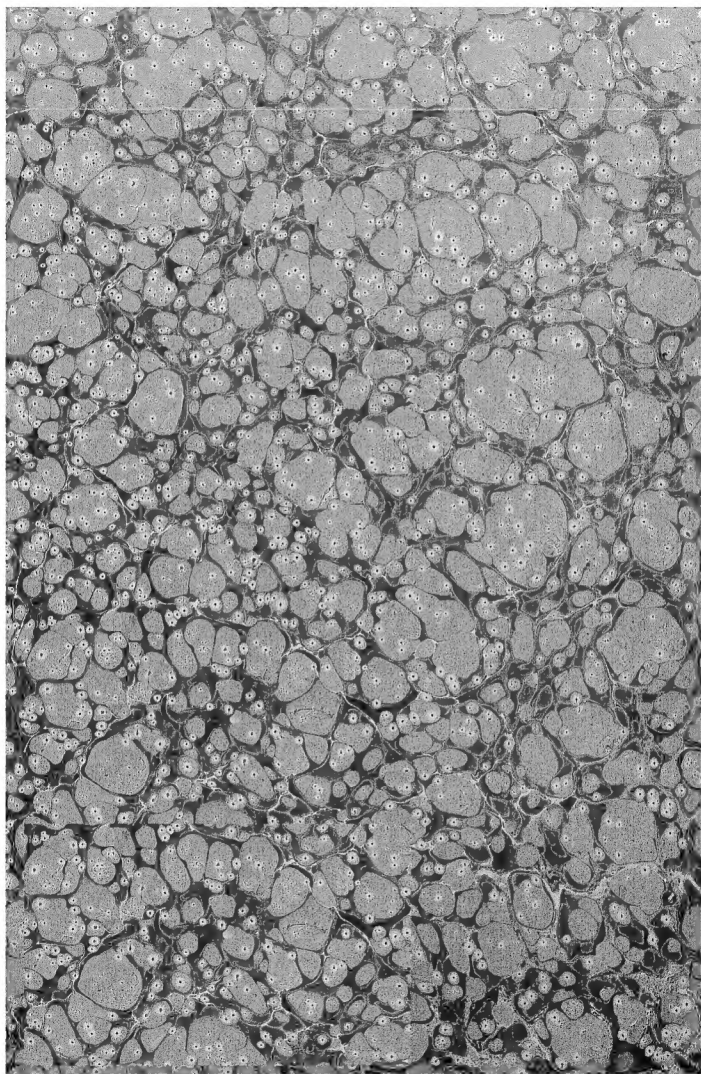












Bibliotheca Alexandrina



0472274